

اهداءات ٢٠٢٤
جامعة عين شمس
القاهرة

حاشية الجمال على شرح المنهج

للعالم العلامة الشيخ سليمان الجمل على شرح المنهج
لشيخ الاسلام زكريا الانصاري
رحمهما الله تعالى

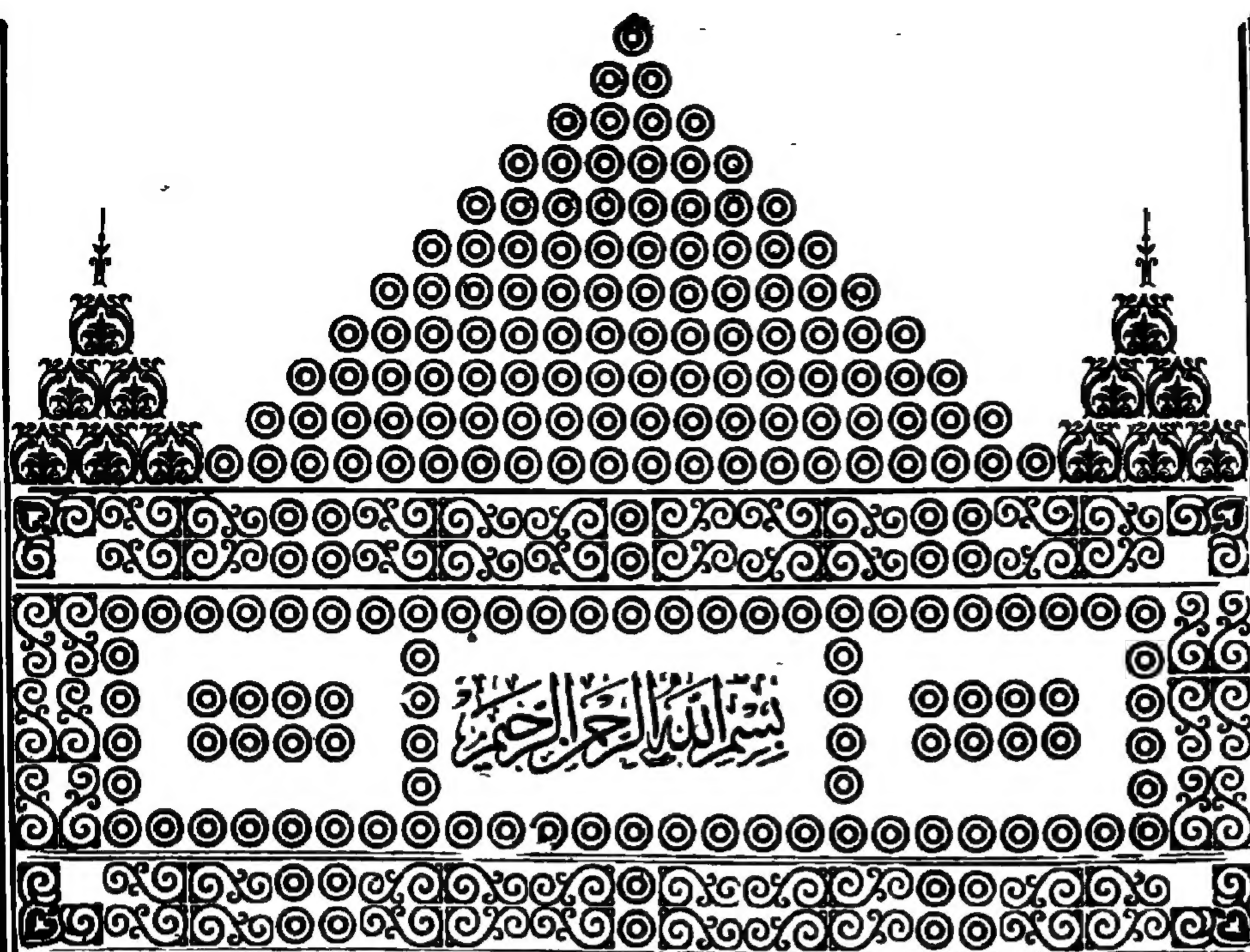
(وبالهامش الشرح المذكور)

الحمد لله

(روجعت على عدة نسخ صحيحة بمعرفة لجنة من العلماء)

مطبعة المكتبة التجارية الكبرى بأول شارع محمد علي بصره
لصاحبها مصطفى محمد

مطبعة مصطفى محمد
مكتبة التجارة الكبرى بصره



(كتاب البيع)

(كتاب البيع)

اي بيان أحكامه وهو يستعمل بمن كقوله باع زيد من عمرو وهو المشهور وقد يستعمل باللام كما وقع في الروضة في باب العتق في آخر الشرط الثاني من الشروط الاربعة حيث قال ولو باع عبدا لابنه ولا جني صفقة واحدة عتق نصيب الابن وقوم عليه نصيب شريكه وانما افرد المصنف لفظه لان افراده هو الاصل اذ هو مصدر ورده العلامة ابن قاسم بان المعنى المصدري ليس مرادا هنا وانما المراد اللفظ الذي ينعقد به البيع قال شيخنا الشيرازي ويمكن الجواب بانه لما كان مصدرا في الاصل كان الاصل فيه الافراد واخره عن العبادات اهتماما بها لانها افضل الافعال ولان الاضرار اليها أكثر من حيث الثواب ولقلة افرادها عن البيع ثم النظر اولا فيه من حيث صحته وفساده ثم من حيث لزومه وجوازه ثم في حكمه قبل القبض وبعده ثم في الفاظ تطلق فيه ثم في التخالف ومما لمة العبيد فهو منحصر في خمسة اطراف وقد رتبها المصنف على ذلك اه برماوى وفي شرح م ر مانصه والنظر اولا في صحته والذي يتجه انها تقارن آخر اللفظ المتأخر وان انتقال الملك يقارنها اه وكتب عليه ع ش قوله وان انتقال الملك يقارنها أى غالبا فلا يزد مالو باع بشرط الخيار للبائع وحده فان الملك لا ينتقل الا بعد انقضاء الخيار على الاظهر اه وفي الرشيدى مانصه قوله وان انتقال الملك يقارنها هذا لا يوفق قول جمع الجوامع وبصحة العقد ترتب اثره الصريح في ان الاثر الذي هو انتقال الملك مترتب على الصحة فيقع عقبا لا انه يقارنها الا أن يقال هذا الترتب من حيث الرتبة لا من حيث الزمان فلا ينافي مقارنته لها في الزمان بناء على ما عليه الاكثر ان العلة تقارن معلولها في الزمان اه وعبرة حج (فيه) اختلاف اصحابنا في السبب القولى كصنع العقود والحلول والفاظ الامر والنهي هل يوجد المسبب كالمالك هنا عند آخر حرف من حروف اسبابها وعقبه على الاتصال اي يقين بآخره حصوله من اوله قال ابن عبد السلام والمختار عند الاشعرية وحذاق اصحابنا الاول

وقال الرافعي الا كثرون على الثاني وأجروا الخلاف في السبب العقلي وقد حكى الرافعي وجهين في التحريم بالرضاع هل هو مع الرضعة الخامسة او عقبا هذا حاصل ما ذكره الزركشي في موضع ذكر في آخره انه اذا تعلق الحكم بعدد او ترتب على متعدد هل يتعاق بالجميع او بالآخر قال الزركشي وكذا لو وقع عقب جملة مركبة من اجزاء او ترتب على لفظ ثم ذكر احتمالا ان الخلاف هنا لفظي لان الجزء الاخير متوقف الوجود على ما قبله فلما قبله دخل على كل تقدير ثم رده بانه معنوي وبان المعزول مذهبنا ان المؤثر هو المجموع اى غالبالذكرة فروعا تخالفه والوجه كما يشير اليه بهض كلامه حمل ما في هذه على حكم مترتب على سبب مركب من اسباب متعاقبة اذ من مثلها الخلاف بينا وبين الخفية في السكر بالقدح العاشر فنحن نسند للكل وهم للاخر فقط فلا يجب الجذب ما قبله وحينئذ لا ينافي هذا ما قررر اولا لانه في سبب واحد لا تركب فيه والفرق حيثئذ متجه لان هذا الاتحاد جرت فيه اوجه ثلاثة الاول لتركبه لم يجز فيه الا وجهان وكان الاصح ان المؤثر المجموع لان هذا هو شان الاسباب المجتمعة فتأمل فانه في الموضعين ومثلها ظاهري التناقض لو لا تاويله بما ذكرته المعلوم منه ان ترتبه على الاخير فقط في مثل كثيرة هنا انما هو لم يدرك يخصه كما يعلم من امعن تأمله فيه انتهت (قوله يطلق البيع) اى شرعا واتى به ظاهرا للتاخير رجوع الضمير الى لفظ البيع في الترجمة فينا في قوله الاتي وهو المراد بالترجمة اه برماوى (قوله ايضا يطلق البيع الخ) استفيد من صنيعة ان له اطلاقات ثلاثة يطلق على التملك وعلى العقود وعلى مطلق مقابلة شئ بشئ والاطلاق الاول لغوي وشرعي الثاني شرعي فقط والثالث لغوي فقط وبقي اطلاق رابع شرعي ولغوي وهو الشراء الذي هو التملك في المختار ان البيع يطلق على التملك المذكور ونصه وباع الشئ اشتراه فهو من الاضداد وفي الحديث لا يخطب الرجل على خطبة اخيه ولا يبيع على بيع اخيه اى لا يشتري على شراء اخيه اه وبقي اطلاقان شرعيان فقط وهما لا انعقاد الشئ عن العقد والملك الناشئ عنه وفي حج ما نصه وقد يطلق ايضا على الانعقاد او الملك الناشئ من كل منهما عن العقد كما في قولك فسخت البيع اذ العقد الواقع لا يمكن فسخه وانما المراد فسخ ما ترتب عليه اه فتلخص ان لفظ البيع له اطلاقات ستة (قوله على قسم الشراء) قسم الشئ ما كان مباينا له ومندرجا معه تحت اصل كلى وعليه فالمراد بالاصل هنا تصرف له دخل في حصول الملك اه ع ش (قوله على وجه مخصوص) يرد عليه ان هذا القيد لا مفهوم له اذ التملك بالثمن لا يكون الا بيعا والجواب انه لبيان الواقع للاحتراز او انه استعمل الثمن في مطلق العوض فيكون احتراز عن غيره من مطلق الاجارة اه ع ش على م (قوله والشراء تملك بذلك) اى بالثمن بوصفه او ان الباء بمعنى مع اى تملك مع ذلك المذكورة وعلى كل سقط ما قيل كان الاولى ان يزيد بعد ذلك لفظة كذلك اى على وجه مخصوص كما سبقه تأمل اه شوبرى (قوله ايضا والشراء تملك) الشراء بمدو يقصر كما في المختار ويطلق الشراء ايضا على مقابل التملك وهو التملك المذكور كما في قوله تعالى وشروء بئمن كما في المختار والحاصل ان لفظ الشراء يطلق اطلاقا لغويا واصطلاحيا على كل من التملك والتملك اه شيخنا ثم رايت في م ما نصه على ان لفظ كل يطلق على الآخر اه وفي المصباح شريت المتاع اشريه اذا اخذته بئمن او اعطيته بئمن فهو من الاضداد وانما ساغ ان يكون الشراء من الاضداد لان المتبايعين تبايعا لثمن والثن فكل من العوضين مبيع من جانب ومشتري من جانب انتهى وغاية المختار الشراء بمدو يقصر وقد شري الشئ يشريه شرا وشراء اذا باعه واذا اشتراه ايضا فهو من الاضداد قال تعالى ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضات الله اى يبيعها وقال تعالى وشروء بئمن بخس اى باعوه ويجمع الشراء على اشريه وهو شاذ لان فعلا لا يجمع على افعلت وشري جلد من باب صدى من الشراء وهو خراج صغير له لدغ شديد فهو شر على فعل والشريان بفتح الشين وكسرها واحد الشرايين وهى العروق النابضة ومنبتها من القلب والمشتري نجم انتهى (قوله المركب منهما) اى بما يدل على التملك والتملك وهذا ان الاطلاقان شرعيان اه برماوى والاول منهما لغوي ايضا كما تقدم (قوله وهو لغة الخ)

يطلق البيع على قسم
الشراء وهو تملك بئمن
على وجه مخصوص
والشراء تملك بذلك وعلى
العقد المركب منهما وهو
المراد بالترجمة وهو لغة

أى الدال على النقل والانتقال لغة الخ وإلا فلوردا بقوله وهو ما قبل الشراء فلا يصح قوله لغة وإن اردنا بقوله وهو المركب منهما لا يصح أيضا لأنه شرعى اه برماوى والاولى ان يقال ان قوله وهو اى لفظ البيع من حيث هو (قوله مقابلة شىء بشىء) اى بما يقصد به التبادل لانحو سلام بسلام وقيام بقيام ونحوه كما قاله البلقينى وإن جرى في تدريبه على الاطلاق قاله الشيخ في حواشى البيهجة اه شورى وعبارة البرماوى قوله مقابلة شىء بشىء أى ذو مقابلة شىء بشىء اودال على مقابلة شىء بشىء قال الشاعر

ما بعتم مهنى إلا بوصلكموا ولا اسلمها إلا يدا بيد

وحينئذ بين المعنى اللغوى والشرعى عموم وخصوص مطلق وينبغى أن يضاف فيه على وجه المعاوضة ليخرج ابتداء السلام ورده لأنه لا يسمى بيعا لغة انتهت (قوله وشرعا الخ) هذا مكرر فى المعنى مع قوله وعلى العقد الخ اه شيخنا (قوله أيضا وشرعا مقابلة مال بمال) واحسن من ذلك قول غيره عهدة معاوضة مالية يفيد ملك عين أو منفعة على التأييد لا على وجه القرينة فخرج بالعقد المعاوضة وبالمعاوضة نحو الهبة وبالمال نحو النكاح وبإفادة ملك العين الإجارة وبغير وجه القرينة القرض والمراد بالمنفعة بيع حق الممر والتقييد بالتأييد فيه لاخراج الإجارة أيضا وإخراج الشىء الواحد بغير غير معيب اه برماوى (قوله أيضا مقابلة مال بمال) فيه مسامحة إذ العقد ليس نفس المقابلة لكنه يستلزمها لأن البيع يقتضى انتقال الملك فى المبيع للبشرى وفى الثمن للبائع اه ع ش على م ر وعبارة الشورى قوله مقابلة مال أى ذو مقابلة والمقابلة المفاعلة فلا تحقق إلا بذكر المالكين وهذا يسقط الفرض لأنه لا يشترط فيه ذكر المالكين بل أحدهما والإجارة لأن المنافع ليست مالا بالمعنى المتبادر انتهت (قوله والاصل فيه) أى فى حكمه الاصلى وهو الإباحة كسائر العقود اه شيخنا (قوله قبل الإجماع) انظر ما وجه هذا التعبير ولم يقل الاصل فيه الكتاب والسنة والإجماع وما قبل أن مفهوم الظرف أنه بعد الإجماع دليله الإجماع والآيات والأحاديث مستندة برده عليه أنا لا نعلم مستند الإجماع فيجوز أن يكون غير ما اطلعنا عليه من الآيات والأحاديث (فائدة) قال ابن القيم قد باع النبي ﷺ واشترى وشراؤه أكثر وأجر واستاجر وإجاره أكثر وضارب وشارك ووكل وتوكل وتوكيله أكثر وأهدى وأهدى اليه وهب واتهب واستدان واستعار وضمن عاما وخصا ووقف وشفع وقبل تارة ورداخرى فلم يغضب ولا عتب وحلف واستحلف ومضى فى يمينه تارة وكفر أخرى ومازح وورى ولم يقل إلا حقا اه مناوى (قوله وأحل الله البيع) هى من العام المخصوص لا من المجمع على الاصح فيستدل بها على مسائل الخلاف وفى كل ما لم يثبت عنه نهى فلا يحتاج حينئذ إلى البحث عن المخصص وهذا هو الراجح من قولين فى الاستدلال بالعام المخصوص ثانيهما وجوب البحث عن المخصص فإن لم يوجد استدلال به ومن قال أنها من المجمع جعل ما ورد من السنة دالا على الصحة وما عدا ذلك من بقية الأنواع موقوف اه برماوى وعبارة شرح م ر والظاهر من قول إمامنا الشافعى أن هذه الآية عامة تتناول كل بيع إلا ما خرج بدليل فانه ﷺ نهى عن بيع ولم يبين الجائز منها والثانى أنها بجملة والسنة مبينة لها انتهت (قوله أى الكسب) أى الكسب وقوله أطيب إن كان المراد أحل ورد عليه أن المراد بالحل الإباحة وهى التخيير بين الفعل وتركه ولا تفاضل فيها وإن كان المراد أكثر ثوابا ورد عليه أن المباحات لا ثواب فيها من حيث أصلها الذى الكلام فيه تأمل (قوله عمل الرجل يده) وهو الصناعة وقوله وكل بيع مبرور وهو التجارة والصناعة أفضل من التجارة كما أشار إليه فى الحديث بتقديمها فى الذكر كما ذكره الحلى وإن كانت الزراعة أفضل منهما على الراجح فافضل طرق الاكتساب الزراعة وإن لم تباشرها يده ثم عمل الرجل يده ثم التجارة كما فى ع ش على م ر وفى البرماوى مانعه وأفضل المكاسب الزراعة لعموم نفعها والحاجة إليها ثم الصناعة ثم التجارة وهذا هو الراجح وقيل الصناعة أطيب وقال قوم التجارة أحل المكاسب وأطيبها قال الماوردى وهو أشبه بمذهب الإمام الشافعى رضى الله عنه اه والحاصل أن كلا منها أى الثلاثة ذهب

مقابلة شىء بشىء وشرعا
مقابلة مال بمال على وجه
مخصوص والاصل فيه قبل
الإجماع آيات كقوله
تعالى وأحل الله البيع وأخبار
كخبر سئل النبي ﷺ أى
الكسب أطيب فقال عمل
الرجل يده وكل بيع مبرور

جمع الى افضليته على باقيها وذكر الماوردي ان تعديل التجارة أشبه بمذهب الشافعي واختار النووي القول
 بافضلية الزراعة لمعموم فقهاء ويغني ان يكون ممن يكتب بالتجارة من له من يتجر له ومن يكتب
 بالصناعة من له صناعت تحت يده ولا يباشر ومن يكتب بالزراعة من له من يزرع له وهو لا يباشر
 فليحرراه حلبي وأفضل من الكل سهم الغانم (قوله أي لا غش فيه) لا غش تدليس يرجع الى ذات المبيع
 كان بمعد شعر الجارية ويحمر وجهها والحياة اعم لانها تدليس في ذاته او في صفته او في امر خارج كان
 يصفه بصفات كاذبة وكان يذكر له ثمننا كاذبا فهو من عطف العام على الخاص وقيل تفسيره شيخنا وعبارة
 ع ش على م ر قوله أي لا غش فيه تفسيره المبرور وليس من الحديث وقوله ولا خيانة عطفه غاير
 لان الغش ما يرجع الى ذات المبيع مما يقتضي خروجه عما يظنه المشتري والخيانة ترجع الى العقد كان يخبر
 بزيادة في الثمن كاذبا وكتمان العيب على المشتري زاد المتاوى او معناه أي معنى مبرور مقبول في الشرع
 بان لا يكون فاسدا او مقبولا عند الله تعالى بان يكون مثابا عليه كان يبيعه لمحتاج اليه انتهت (قوله اركانه)
 أي الامور التي لا بد منها ليتحقق العقد في الخارج وتسمية العاقد ركننا امر اصطلاحى والا فليس جزأ من
 ماهية البيع التي توجد في الخارج التي هي المقدور انما جزاؤه الصيغة واللفظ الدال على المعقود عليه فهذا
 الاعتبار كان المعقود عليه ركننا حقيقة أي جزأ من الماهية الخارجية التي هي العقد فكان ركننا باعتبار
 انه يذكر في العقد تامل (قوله كما في المجموع) راجع لقوله اركانه أي انما سميتها اركانا وخالفته كلامه هنا
 حيث سماها شروطا اتباعا لصنيعه في المجموع اه شيخنا (قوله وهي في الحقيقة ستة) وانما ردها للثلاثة
 اختصارا وهكذا يفعل في كل موضع اشترك فيه الموجب والقابل مثلا في الشروط المتبعة فيهما كما هنا
 بخلاف ما لو اختلفت الشروط كما في القرض فانه يشترط في المقرض أهلية التبرع فلا يصح من المحجور
 عليه بفلس وفي المقرض أهلية المعاملة فيصح اقتراض المفلس فيفصل الاركان ولا يجمعا كما قال ثم
 وأركانه مقرض ومقرض النخ اه ع ش (قوله ولو كناية) أي ولو من سكران متعدد بسكره اذا اقر
 بالنية خلافا لابن الرفعة اه برماوى والغاية للرد وعبرة اصله مع شرح المحلى وينعقد بالكناية
 وهي ما يحتمل البيع وغيره كان ينويه كجعله لك بكذا او خذه بكذا ناويا بالبيع في الاصح والثاني لا ينعقد
 بها لان المخاطب لا يدري اخو طيب ببيع ام بغيره واجيب بان ذكر العوض ظاهر في ارادة البيع فان توفرت
 القرائن على ارادته قال الامام وجب القطع بصحته انتهت (قوله وسماها الرافعي النخ) مقابل قوله كما في
 المجموع (قوله وكلام الاصل يميل اليه) يجاب بان مراده بالشرط ما لا بد منه فيشمل الركن اه شرح
 م ر ويرد عليه انه ان اريد انه لا بد من وجوده لتدخل صورة البيع في الوجود فليعد الزمان والمكان
 ونحوهما من الامور العامة اركانا وان اريد انه لا بد من تصورهما لتصور البيع فيخرج العاقد والمعقود
 عليه إذ البيع فعل ومورد الفعل وقاعله لا يدخلان في حقيقته ولهذا لم يعد المصلحة والحاج ركنين في
 الصلاة والحج ويجاب باختيار الشق الاول وانما لم يعد الزمان والمكان ونحوهما من الامور العامة
 اركانا لعدم اختصاصها بالبيع او باختيار الثاني ولا يراد بالركن ما تركب حقيقة الشيء منه ومن غيره
 ليلزم ان يكون مورد الفعل وقاعله داخلين في حقيقة البيع بل المراد كما قال ابن الصلاح ما لا بد للشيء منه
 في وجود صورته عقلا ما لدخوله في حقيقته او اختصاصه بها فخرج الشرط فانه لا بد منه في وجود صورته
 شرعا والزمان والمكان ونحوهما لما مر واما المصلحة والحاج فالكلام فيهما مندرج فيمن تلزمه الصلاة
 والحج فاغنى عن ذكرهما في الماهية قال شيخنا ع ش لكن قد يقال ليس الكلام في مطلق ذكرهما بل في
 ذكرهما ركنين ولم يصرحوا به فيما ذكر ويجاب بان ظاهر سياق ما ذكر انهما ذكر ا ركنين ولم
 يصرحوا به أيضا اه برماوى (قوله وسكت عن الآخرين) أي فيفهم شرطيتها بالاولى لانه
 اذا كان الاصل شرط وليس بركن كان غيره كذلك بالاولى ويمكن ان يكون مراده بالشرط ما لا بد منه
 فيشمل الركن تامل (قوله فانه صرح بشرطية الصيغة) عبارة شرطه الا يجاب بالقول الى ان قال وشرط

أي لا غش فيه ولا خيانة
 رواء الحاكم وصححه
 (اركانه) كما في المجموع
 ثلاثة وهي في الحقيقة ستة
 (عاقد) بائع ومشتري
 (ومعقود عليه) مضمون
 وثمن (وصيغة ولو كناية)
 وسماها الرافعي شروطا
 وكلام الاصل يميل اليه فانه
 صرح بشرطية الصيغة التي
 هي الاصل

العاقد الرشد إلى أن قال والمبيع شروط الخلق وله وسكت عن الآخرين أي عن تسميتها شرطين أو ركنين
 تأمل (قوله أي هي الأصل) وجه الإصالة وتفويضه للبائع بكونه بائعا والمشتري بكونه مشتريا على
 وجودها اهـ حل وعبرة شرح مر وكثيرا ما يبرأ المصنف بالشرط من زيادة ما لا بد منه فيشمل الركن
 كما هنا وقد قدم الصيغة على العاقد والمعة ودعاه لإذ ليس المعة ودتقديم ذات العاقد لا بعدا تصافه بكونه عاقدا
 وهو انما يكون كذلك بعد إتيانه بالصيغة انتهت وهذا أولى مما اجاب به الشارح بان تقديمها لكونها اهم
 للخلاف فيها (قوله والصيغة إيجاب الخ) لا يضر لتلايتهم ان المصنف راجع للكتابة تأمل (قوله إيجاب) أي
 ولو هل لا من أو جب بمعنى وقع ومنه قوله تعالى فاذا وجبت جنوبها وهل الاستهزاء كالهزل فيه نظروا توجه
 الفرق لان في الهزل قصد اللفظ لمعناه غير انه ليس راضيا وليس في الاستهزاء قصد اللفظ لمعناه ويؤيد ذلك
 ان الاستهزاء يمنع الاعتداد بالاقرار وتوقف شيخنا ع ش في حقيقة الهزل ثم رايت في آخر شرح مختصر
 المنار للحنفية أن الهزل هو أن يراد بالشئ ما لا يوضع له ولا يصلح اللفظ له استعارة اهـ وماوى وفي المصباح
 هزل في كلامه هزل لا من باب ضرب مزح ويصغر المصدر على هزيل وبه سمي اهـ وفيه ايضا هزئت به اهـ من
 باب تعب وفي لغة من باب نفع سخرت منه والاسم الهزء يضم الزاى وسكونها للتخفيف وقرى بهما في السبعة
 واستهزأت به كذلك اهـ (فرع) لا يبعد اشتراط الصيغة في نقل اليد في الاختصاص ولا يبعد جواز
 اخذ العوض على نقل اليد كافي النزول عن الوظائف اهـ مر والبحث الاول منقول في الشرح في اللقطة
 فليراجع اهـ شوبرى (قوله وهو ما يدل على التملك الخ) كلامه كالصريح في انه تفسير للإيجاب الشامل
 للكتابة ولهذا أدرج في الامثلة قوله وكجعلته لك بكذا وحيتذ فلعل المراد بقوله دلالة ظاهرة أي ولو
 بواسطة قرينة ذكر العوض وإلا فالكتابة في حد نفسها لا تدل على التملك السابق اعني التملك بثمن على وجه
 مخصوص دلالة ظاهرة لان ذلك شأن الصريح فلي تأمل اهـ سم (قوله دلالة ظاهرة) أي ولو بواسطة ذكر العوض
 في الكتابة غاية الامر ان دلالة الصريح أقوى اهل بخلاف ما لا يدل دلالة ظاهرة كملكك وجعلته لك
 من غير ذكر عوض فلا يكتفى بل لا بد من ذكر العوض كما اشار له الشارح بقوله كذا بكذا اهـ شيخنا (قوله
 كعتك) يشير إلى شرطين في الصيغة وهما الخطاب ووقوعه على جملة المخاطب وقد صرح بهما في شرح الروض
 بقوله وأشار بكاف الخطاب في صيغ الإيجاب إلى اعتبار الخطاب فيها واسناده لجملة المخاطب فلا يكتفى قول
 البائع بعثت ولو بهد قول المشتري بعثت هذا بكذا ولا قوله بعثت يدك أو نصفك ولا بعثت موكلك بل يقول
 بعثتك أو ملكتك وإنما كفى النكاح بانكحت موكلك بل يتعين لان الوكيل سفير محض هناك اهـ وأشار
 الشارح بقوله كذا بكذا إلى ثالث وهو أن المبتدى يشترط ان يذكر الثمن والمثمن سواء كان المبتدى بائعا
 او مشتريا وإن لم يذكره المتأخر اهـ شيخنا وقد اشار له مر فيما سياتي بقوله وان يذكر المبتدى الثمن فلا تكفى
 نيته اهـ ويفهم من قوله وان يذكر المبتدى الثمن انه لا يشترط ذكر المثلث ويشير له قول الشارح في مثال تقدم
 القبول كعني بكذا وبقي رابع ذكره مر فيما سياتي بقوله ولا بد من قصد اللفظ لمعناه كافي نظيره من الطلاق
 فلوسبق لسانه إليه او قصده لمعناه كتلفظ اعجمي به من غير معرفة مدلوله لم ينعقد على ما سياتي ثم إن شاء الله
 تعالى ويجرى ذلك في سائر العقود اهـ فهذه الشروط الاربعة بضم التسعة الالية في المتن والشرح تصير
 جملة شروط للصيغة ثلاثة عشر (قوله أيضا كعتك) قال حج وظاهر أنه يغتفر من العامى فتح التاء في التكلم
 وضمها في التخاطب لانه لا يفرق بينهما ومثل ذلك ابدال الكاف الفاء ونحوه اهـ سم على المنهج وظاهره ولو مع
 القدرة على الكاف من العامى ومفهومه انه لا يكتفى بهما من غير العامى وظاهر ان عمله حيث قدر على النطق
 بالكاف اهـ ع ش على مر (قوله أيضا كعتك) علم من كاف التمثيل عدم انحصار الصيغ أي صيغ الإيجاب فيما
 ذكره فمنها صارفت في بيع النقد بالنقد وقررتك بعد الانفساخ ووليتك واشركتك ومنها شربت وعوضت
 وفعلت ورضيت اهـ شرح مر وقوله وفعلت ورضيت أي والصورة أنه تأخر لفظ البائع كما يؤخذ

وسكت عن الآخرين
 والصيغة (إيجاب) وهو
 ما يدل على التملك السابق
 دلالة ظاهرة (كعتك)

من نظيره الآتي في القبول اه رشدي (قوله وملكتك) أي ووجبتك كذا بكذا أو كونها صريحا في الهبة
إنما هو عند عدم ذكر الثمن اه شرح مر (قوله أيضا وملكتك) ومثله في الصحة والصراحة أعطيتك وأعطني
ولو قال ملكتك هذا الدرهم بمثله فهل ينعقد يما كي تلحقه أحكام الصرف ونحوه أم ينعقد فرضا كما في خذه
بمثله محل نظر ولو قيد الإيجاب بالعرق الطبري لا يجوز وقال ابن كج لا يبعد الجواز والمعتمد الأول
اه برماوي (قوله واشترمني) لم ييال المصنف بعده من الفاظ الإيجاب اشترمني مع أنه في الحقيقة استقبال
كما عد في الفاظ القبول يعني مع أنه في الحقيقة استيجاب نظر إلى صدق حد الإيجاب والقبول عليهما لأن اشتر
مني دل على التملك ويعني دل على التملك وخرج باشترمني اشترمني مني أو اشتريته مني وخرج يعني أو بعثته
أو أتبعني اه برماوي (فرع) لو أتى بالمضارع في الإيجاب كما بيعك أو في القبول كما قبل صح لكنه
كناية اه سم وقوله صح لكنه كناية فافى العباب من عدم صحة البيع بصيغة الاستقبال محمول على نفي الصراحة
كما يشعر به تعليلهم باحتماله الوعد والانشاء ويدل على كونه كناية قول البلقيني لو قال لامرأته طلق نفسك
على كذا فقالت اطلق عليه كان كناية انتهى فليكن هذا كذلك اه من خط به من الفضلاء (قوله ولو مع
ان شئت) أي بشروط أربعة فان تخلف واحد منها بطل العقد وهي ان يذكرها المبتدي وان يتخاطب بها
مفردا وان يفتح التاء إذا كان نحو يا وان يؤخرها عن صيغته سواء كانت إيجابا أو قبولا اه حل (قوله
أيضا ولو مع ان شئت) أي أو اردت أو رضيت أو اجبت اه برماوي (قوله وان تقدم على الإيجاب)
المعتمد عدم الصحة حيثنوا الفرق بينه وبين تأخيرها أن في تقدم المشيئة تعليق أصل البيع وفي تأخيرها تعليق
تمامه فاغترها زيادى وعبارة البرماوي قوله وان تقدم على الإيجاب لكن قال السبكي ان الصحة فيما إذا
أخرها فقال بعثتك إن شئت فلو قال ان شئت بعثتك بطل قطعا لأن ما أخذ الصحة ان المعلق تمام البيع لا أصله
ويشهد لذلك ما قيل في الوكالة أنه لو قال وكلتك في طلاق فلانة إن شاءت فانه يصح بخلاف ما لو قال إن
شاءت فلانة وكلتك في طلاقها فانه لا يصح انتهت وقد بسط مسألة التعليق مر في شرحه في شروط الصيغة
الأنية وسياتي نقل عبارته عند قول المتن وعدم تعليق وتأقيت تأمل (قوله وكجعلته لك بكذا) أعاد الكاف
إشارة إلى الفرق بين الصريح والكناية كما قاله المصنف في نظيره من باب نكاح المشرک اه شوبري ومن
الكناية بعثتك رلى عليك كذا كما قاله الشيخان في الخلع أو خذه أو تسله ولو بدون مني أو بارك الله لك فيه
ولو لم يكن في جواب بعني ومن ذكر ذلك فهو مثال لا قيد أو ثامتك وإن لم يذكره لانه عليه السلام قال لبي
النجار ثامنوني بحائطكم هذا فقالوا والله لا نطلب ثمنه إلا إلى الله وأبعد الزركشي حيث بحث صراحته أو
هذا لك بكذا أو عقدت معك بكذا أو سلطتك عليه أو باعك الله بخلاف طلقك الله أو أعتقك الله أو أبرأك
الله حيث كان صريحا لأن ما بعد البيع من قوله طلقك الله الخ مما يستقل ان يخص به من غير مشارك له فيه
فتكون إضافة إلى الله صريحا أو ما البيع ونحوه فلا يستقل به الشخص فتكون إضافته حيثن كناية وليس
منها اجتكم ولو مع ذكر الثمن كما اقتضاء إطلاقهم وأن نوزع فيه لأنه صريح في الإباحة بجائنا لا غير
قد كر الثمن مناقض له وبه يفرق بينه وبين صراحة وهبتك هنا لأن الهبة قد تكون بثواب وقد
تكون بجائنا فلم ينافها ذكر الثمن بخلاف الإباحة وهل الكناية الصيغة وحدها أو مع ذكر العوض
وهو مأمورها به المصنف في الروضة كاصليا وفيه التفات إلى ان ماخذ صراحة لفظ الخلع في
الطلاق ذكر العوض أو كثرة الاستعمال والأول أصح فيكون صورة الكناية الصيغة وحدها
وهذا هو الوجه فيصح العقد بها مع ذكر العوض اه شرح مر وفي الشوبري ما نصه فائدة
ما يستقل به الانسان كالطلاق والعق إذا أضفاه إلى الله كان صريحا وما لا يستقل به كالبيع والإجارة
يكون كناية وقد نظم ذلك بعضهم في قوله

ما فيه الاستقلال بالانشاء * ان جاء مستندا لذى الآلاء

وملكتك واشترمني
كذا بكذا ولو مع ان
شئت وان تقدم على
الإيجاب (وكجعلته لك
بكذا) ناويا البيع

فهو صريح ضده كناية . بالشرط أيضا خذه عن دراه

اه (قوله وقبول) قال في الانوار ولو اختلفا في القبول فقال البائع اوجبت ولم تقبل وقال المشتري قبلت
صدق يمينه اه سم على حج اه عت على مر (قوله وهو ما يدل الخ) اي ولو بواحدة ذكر الموضع في الكناية
غاية الامر ان دلالة الصريح اقوى اه حل (قوله كذلك) اي دلالة ظاهرة بخلاف غير الظاهرة كان قال
تملكت فقط لانه يحتمل الشراء والهبة وغيرهما اه شيخنا (قوله كاشترت) اي وكفعلت واخذت وابتعت
وصارفت وتقررت بعد الانقاسخ في جواب قررتك وتعرضت في جواب عوضتك وقد فعلت في جواب
اشترمتي ذاكذا كما جزم به الرافعي في النكاح وفي جواب بعثك كما نقله الاسنوي عن زيادات العبادي
ومع صراحة ما تقرر يصدق في قوله لم اقصدها جوابا اي بل قصدت غيره نعم الاوجه اشتراط ان لا
يقصد عدم قبوله سواء قصد قبوله ام اطلق هذا ان آتى به بلفظ الماضي كما اشعر به التصوير فلو قال اقبل او
ابتاع او اشترى فالوجه انه كناية ومثله في ذلك الايجاب اه شرح مر (فرع) اعتمد مر انه ينعقد
برضيت من احدا الجانبين اذا تقدم الجانب الاخر هل ولو كناية مثل فقال على البديهة ولو كناية فليحرر
اه سم (قوله كعني) ظاهر تمثيله يعني يدل على تصوير المسئلة بالاستدعاء بالنصريح والوجه جريانه
في الاستدعاء بالكناية اه شرح مر وهذا استيجاب قائم مقام القبول وصح جعله من افراده لصدق
تفريعه عليه ولا بد من صيغة الامر بخلاف صيغة الاستفهام المملووظ به او المقدر نحو اتبعني او تبعني
اه حل (قوله فاعتبر ما يدل عليه من اللفظ) اي او ما في معناه مما هو عبارة عنه كالخط او قائم مقامه
كاشارة الاخرس اه برماوى ولا ينعقد البيع بالالفاظ المرادفة للفظ الهبة كما عمرتك وارقتك كما
جزم به في التافين تبعا لابي على الطبري فلا يكون صريحا ولا كناية خلافا لبعض المتأخرين ولو قال اسلمت
اليك في هذا الثوب فقبل لم ينعقد بيعا ولا سلما كما سيأتي في كلامه اه شرح مر (قوله فلا بيع بمعاطاة) اي لان
الفعل دلالة عليه غير ظاهرة قال في شرح المذهب اذا كان ياخذ الحوائج من البيع ثم يحاسبه بعد مدة
يمطيه فهو باطل بلا خلاف اه ثم المقبوض بمقدار المعاطاة كالمقبوض بمقدار قاسد ونقل في المجموع عن ابن
ابي عصرون وأفرده انه لا مطالبة بذلك في الآخرة لطيب النفس واختلاف العلماء قال وخلافها يجري في
غير البيع من الاجارة والرهن والهبة ونحوها والقول بان عقد البيع بها يخرج من كون الفعل يملك به في مثل
ان اعطيتني فانت طالق واجاب الرافعي بان المرأة مملكت البضع حين وقع الطلاق فاضطررنا الى اعتبار
دخول العوض في ملكه ثم مثل هذا الممنون لا يتحقق في المعاطاة اه عميرة وقوله لطيب النفس الخ لعل
التعليل بالمجموع فلا يكون البيع الفاسد كذلك تامل ثم رايت شيخنا حجج في شرح الارشاد قال ويجرى
ذلك في كل عقد فاسد اه قال في الروض وشرحه وقال الغزالي في الاحياء بتملك يعني للبائع ان يملك الثمن
الذي قبضه ان ساوى قيمة ما دفعه لانه مستحق ظفر بمثل حقه والمالك راض اه وفيه امور منها ان قوله ان
ساوى لعل المقصود منه الاشارة الى انه لا يملك ما زاد منه على القيمة حتى لو زاد على قيمته يملك مقدار ما
فقط لا الاشارة ايضا الى انه لا يملك الناقص عنها بل الوجه انه يملكه ويبقى له الباقي فليتأمل
ومنها انه قد يفيد قوله لانه مستحق ظفر انه لا بد من شروط الظفر ويحتمل هنا انه لا يتوقف
عليها لوجود الرضى كما قال والالك زاعن فيكون هذا ظرا مخصوصا سوما مع بشروطه لوجود
الرضى فليحرر اه سم (قوله ايضا فلا بيع بمعاطاة) تفريع على قول المتن وصيغة وهي من
الصغائر على ما اعتمد اه شيخنا ولو اختلف اعتقادها كالكى وشافعى غومل كل باعتقاده فيجب على
الشافعى الرد دون المالكى فاذا رد الشافعى آتى فيه الظفر بغير جنس حقه أو يرفع المالكى للحاكم
اه شيخنا ح ف وفي عت على مر (فرع) وقع السؤال في الدرس عما لو وقع بيع بمعاطاة بين
مالكى وشافعى هل يحرم على المالكى ذلك لا عاتيه الشافعى على منعه في اعتقاده ام لا فيه نظر
والجواب عنه ان الاقرب الحرمة كالولع بالشافعى مع الحنفى الشطرنج حيث قيل يحرم على الشافعى

(وقبول) وهو ما يدل على
النمك السابق كذلك
(كاشترت) وتملكت
وقبلت وان تقدم على
الايجاب (كعني بكذا)
لان البيع منوط بالرضا
لخبر ابن حبان في صحيحه
انما البيع عن تراض
والرضا خفي فاعتبر ما
يدل عليه من اللفظ فلا
بيع بمعاطاة

لأمانته الخفي على معصيته في اعتقاده ومع ذلك فهذا إنما يرجع فيه للمذهب المالكي هل يقول بحرمة ذلك عليه أم لا ثم رأيت سم على حج في الدرس الا في قال ما نصه (فرع) باع شافعي لنحو مالكي ما يصح بيعه عند الشافعي دونه من غير تقليد منه للشافعي ينبغي ان يحرم ويصح لان الشافعي معين له على المعصية وهو تعاطى العقد الفاسد ويجوز للشافعي ان ياخذ الثمن عملا باعتقاده اعم (قوله ويرد كل) اي في الدنيا ظاهره وان لم يطالب به ولا مطالبة به في الآخرة ومقتضى كونه مضمونا اي ضمان المنصوب ان يضمن باقضى القيم لا بالبدل الا ان يقال المراد بالبدل المثل في المثل واقضى القيم في المتقوم اه حل والذي في عش على مرتقلا عن سم انه يضمن ضمان المنصوب ومثله كل بيع فاسد اه شيخنا وسياتي حكم المبيع بما فاسد او تعاريفه وتفاصيله في خاتمة باب نهى النبي الخ (قوله ايضا ويرد كل الخ) عبارة شرح مروي على الاصح لا مطالبة بها في الآخرة من حيث المال للرخصي بخلافها من حيث تعاطى العقد الفاسد اذ الم يوجد له مكفر كما هو ظاهر اما في الدنيا فيجب على كل رد ما اخذه ان كان باقيا او بدله ان كان تالف او يجرى خلافها في سائر العقود المالية انتهت (قوله وقيل ينعقد بها الخ) عبارة شرح مروي واختار المصنف ك مع اعتقاده بها في كل ما يبعده الناس يباعوا آخرون في كل محقر ك رغي فاما الاستحارار من يباع فباطل اتفاقا اي من الشافعية اي حيث لم يقدر الثمن كل مرة على ان الغزالي سامح فيه اي في الاستحارار ايضا بناء على جواز المعاوضة انتهت وقوله حيث لم يعين الثمن الخ اي او يكن مقداره معلوما للمتعاقدين باعتبار العادة في بيع مثله فيما يظهر فلو قدر من غير صيغة عقد كان من المعاوضة المختلف فيها اه ع ش عليه (قوله في كل ما تعديه) اي في كل عقد تعديه الخ اه ع ش على م وهذا التفسير إنما يناسب عبارة م راي التي هي في كل ما يبعده الناس يباعوا اما في عبارة الشارح فلا يظهر لانه مثل لما بالخبز واللحم فالاول ان يفسر ما في كلامه بمبيع اه (قوله واختار النووي) اي من حيث الدليل اه ع ش واما من حيث المذهب فمختاره عدم الاعتقاد اه شيخنا لكن هذا ينافيه نقل م ر عن النووي في القولة السابقة إذ صرح به ان الاختيار من حيث المذهب والافتاء لا من حيث الدليل فقط (قوله من صحته بالكناية الخ) كتب شيخنا في هامش المحلى عند قول المنهاج وينعقد بالكناية ما نصه والظاهر انه لو نوى قبل فراغ لفظ الكناية كفي اي فلا يشترط اقترانها بكل اللفظ ويحتمل الاشتراط في أوله اه قال في العباب ويظهر ان محلها كالطلاق اه وفي شرح الروض هل الكناية الصيغة وحدها او مع ذكر العوض الخ لا يخفى ان المفعول داخل في الصيغة فان الصيغة هي لفظ الايجاب او لفظ القبول وهو شامل لما فيه المفعول فمجموع خذاه وتسليه هو الصيغة فاذا قلنا لا يكفي اقتران النية ببعضها كالطلاق هل يكفي اقترانها بلفظ المفعول كالهاء في خذوه ولفظ العبد في خذ العبد لانه من جملة الصيغة أو لا يكفي والمراد ما عداه لان المقصود بالنية تخصيص اللفظ المحتمل للبيع وغيره بالبيع والمحمّل ما عدا لفظ المفعول فيه نظر وقد يتجه الثاني ويقال بوجه الاول بان الرافي اكنى باقتران نية الطلاق بانته من انت بان مع انه غير اللفظ المحتمل للطلاق وغيره وقد يفرق بين انت والمفعول هنا بانه فضلة وذاك عمدة يتوقف عليه الطلاق وقضية هذا انه لا يكفي اقترانها بالكاف من ابتك وقد يقال المفعول هنا عمدة بمعنى توقف البيع عليه لانه لا بد من ذكره فليحرر وقد يقال المفعول في نحو انت فلانة هل يكفي الاقتران به على قياس ما قال الرافي ونقل م ر خلافا بين المتأخرين في ان نية الكناية هنا كافي الطلاق او يشترط هنا مقارنتها لكل اللفظ وإن اكتفينا هناك بالمقارنة للبعض للفرق بان هذا معاوضة محضة تفسد بفساد العوض فضويق بمقارنتها كل اللفظ بخلاف ذلك فانه عقد حل تخفف امره ومشى على الثاني والفرق ثم توقف ومال إلى انها كالطلاق (فرع) الوجه وقا لما اعتمده م ر انه يعقد بالكناية من السكران المتعدي بان يقر حال سكره بانه نوى فيواخذ باقراره كما هو مقتضى جعله كالصاحي تغليظا خلافا لمن استثنى من الاعتقاد هنا بالكناية السكران اه سم (قوله المشروط عليه الاشهاد فيه) اي صريحنا بان صرح

ويرد كل ما أخذ به أو
بدله إن تفسد قبل ينعقد
بها في كل ما تعديه فيه يباع
كخبز ولحم بخلاف غيره
كالدواب والقاروا واختاره
النووي والتصريح بالاشتراط
من من زيادتي ويستثنى
من صحته بالكناية مع
الوكيل المشروط عليه
الاشهاد فيه فلا يصح بها

له باشرط ذلك أي جىء له بما هو صريح في الاشتراط كان قيل له مع شرط أن تشهد أو على أن تشهد فان قيل له وتشهد لم يكن شرطاً اهـ حل وعبرة شرح مر ولا ينعقد بها بيع أو شراء وكيل لزمه الا شاهد عليه بقول موكله له بيع بشرط أو على أن تشهد بخلاف بيع وأشهد كما صرح به المرعشي واقتضاه كلام غيره (قوله لأن الشهود الخ) الأولى التعليل بالاحتياط لأن ذكر العوض قرينة على النية اهـ حل فيطلع الشهود عليها تأمل (قوله فان توفرت القرائن عليه) أي البيع أي على إرادته باللفظ المذكور الذي هو الكناية أي جنس القرائن الصادق بواحدة أي قامت قرينة على أنه أراد بلفظ الكناية المذكور البيع فالمراد زيادة على ذكر العوض إن قلنا أن ذكر العوض ليس من مسمى صيغة الكناية وهو الوجه لأن ذكر العوض وإن صير لفظ الكناية ظاهراً في إرادة البيع لا بد من زيادة قرينة على ذلك وعلى أن العوض ليس من مسمى الصيغة هل يكفي اقتران النية به لأنه لا بد منه فكانه جزء منها انظره اهـ حل وتقدم عن سم أنه لا يكفي (قوله فالظاهر انعقاده) معتمد وفارق النكاح لشدة الاحتياط له اهـ شرح مر (قوله ولو كتب إلى غائب الخ) عبارة شرح مر والكتابة لا على ماء أو هواء كناية فينعقد بها مع النية ولو لحاضر كما رجحه السبكي وغيره فليقبل فوراً عند علمه ويمتد خيارهما لا نقضاء مجلس قبوله انتهت (قوله ببيع أو غيره) ذكر الغير استطراداً لأن الكلام في البيع اهـ ع ش (قوله عند وقوفه على الكتاب) أي على صيغة البيع فقط وإن لم يقف على باقيه اهـ ع ش (قوله مادام في مجلس القبول) أي مالم يلزم العقد إذ خيار المجلس ينقطع بالمفارقة أو الإلزام كما سبق وقوله إلى انقطاع الخ تقتضي هذه العبارة شيئين الأول أن الكاتب لو فارق مجلسه الذي كان فيه عند قبول المكتوب إليه أو ألزم البيع لم ينقطع خياره وليس كذلك بل ينقطع والثاني أن المكتوب إليه لو ألزم العقد وفارق مجلسه والكاتب باق على مجلسه الذي كان فيه عند قبول المكتوب إليه انقطع خيار الكاتب والمعتمد فيهما عدم الانقطاع بل لا ينقطع خيار كل منهما إلا بالزامة العقد أو مفارقه مجلس نفسه ومجلس المكتوب إليه والذي قبل فيه ومجلس الكاتب هو الذي كان فيه عند قبول المكتوب إليه وأوله من حين القبول اهـ شيخنا (قوله حتى في بيع متولى الطرفين) فيقول بعت له بكذا أو قبلت له فالصيغة فيه محقة لا مقدرة لكن لا خطاب فيه فهذه الصورة مستثناة من اشتراط الخطاب كما يستثنى منه بيع المتوسط فيقول البائع بعت له بكذا فيقول المشتري قبلت والمتوسط يحكم بينهما كما يعلم من شرح مر وعبارته واستفيد من كاف الخطاب أنه لا بد من إسناد البيع إلى جملة المخاطب ولو كان نائباً عن غيره فلو قال بعت ليدك أو نصفك أو لابنك أو موكلك لم يصح والفرق بين هذا ونحو الكفالة واضح نعم لا يعتبر الخطاب في مسألة المتوسط كقول شخص للبائع بعت هذا بكذا فيقول نعم أو بعت ومثلها جبر أو أجل أو أي بكسر الهزة ويقول للآخر اشتريت فيقول نعم أو اشتريت لا انعقاد البيع بوجود الصيغة فلو كان الخطاب من أحدهما الآخر لم يصح كما اعتمده الوالد رحمه الله تعالى خلافاً لظاهر كلام الحاوي ومن تبعه إذ المتوسط قائم مقام المخاطبة ولم توجد فإذا اجاب المشتري بعد ذلك صح فيما إذا قال البائع نعم دون بعت وظاهر أنه لا يشترط في المتوسط أهلية البيع لأن العقد لا يتعلق به ولو قال اشتريت منك هذا بكذا فقال البائع نعم أو قال بعتك فقال المشتري نعم صح كما ذكره في الروضة في النكاح استطراداً وإن خالف في ذلك الشيخ في الفرر وعلاه بأنه لا التماس فلا جواب لو باع ماله لولده محجور لم يثبت هنا خطاب بل يتعين بعت لا بئى وقبلته له انتهت وفي شرح الروض وأشار بكاف الخطاب في صوغ الإيجاب إلى اعتبار الخطاب فيه وإسناده جملة المخاطب فلا يكفي بعت يدك أهـ ولو زاد التعبير بها عن الجملة مجازاً كما نقل عن الاستوى ومثل الخطاب الإشارة أو النعت ولو قال بعت نفسك صح ولا يصح إضافته للجزء ولو كان لا يبقى بدونه اهـ حل (قوله أيضاً حتى في بيع متولى الطرفين) وهو الأب والجد ويتجه أن الام إذا كانت وصية كانت كذلك كإدله عليه كلام شرح الروض في باب الحجر اهـ سم على حج اهـ ع ش على مر (قوله كبيع ماله من طفله) أي أو شراء مال

لأن الشهود لا يطلعون على النية فان توفرت القرائن عليه قال الغزالي فالظاهر انعقاده ولو كتب إلى غائب ببيع أو غيره صح ويشترط قبول المكتوب إليه عند وقوفه على الكتاب ويمتد خيار مجلسه مادام في مجلس القبول ويمتد خيار الكاتب إلى انقطاع خيار المكتوب إليه فلو كتب إلى حاضر فوجهان المختار منهما تبعاً للسبكي الصحة واعتبار الصيغة جار حتى في بيع متولى الطرفين كبيع ماله من طفله

طفله لنفسه او بيع مال احد محجور به للاخر اشرح مر (قوله من طفله) مثال فلا يقال كان الاول محجور به
والطفل الولد الصغير من الانسان والدواب اه مصباح اه ع ش وعبارة الشورى قوله من طفله وكالطفل
المجنون وكذا السفه إذا بلغ سفيها والافويه الحاكم فلا يتولى الطرفين اه شرح الروض وفي هذه
لواقامه الحاكم وصيا على ولده فلا يتولى الطرفين كالحاكم هكذا رايته وكتب ايضا عبارة صحيح في بيع
ماله لولده قال الشيخ قد يشمل سفيها طرأسفه بعد بلوغه رشيدا إذا كان غيرهما واذن لما في التصرف وهو
محمّل وكتب عليه وهذا في الاب والجد ويتجه ان الام إذا كانت وصية كذلك كادل عليه كلام شرح
الروض في باب الحجر انتهت (قوله وفي البيع الضمني الخ) عبارة حل في كتاب الكفارة والبيع الضمني
ليس بيعا حقيقة لانه من الاعتاق بعوض وقد ذكر المصنف انه ليس معاوضة محضة بل فيها شائبة تعليق
وعلى هذا لا يضر تعليقه ولا توقيته وانه لو كان العوض فاسدا كتمرو وجبت القيمة فاذا كره في شرح
الروض في اعتق عبدك بكذا الخ صحيح حرر اه بالحرف (قوله كان قال اعتق عبدك عنى بكذا) وبقي
مالو قال بعينه واعتقه فقال اعتقه عنك هل يصح اولاه نظروا الاظهر الثاني لعدم مطابقة القبول
للايجاب وهل يعتق في هذه الحالة عن المالك ويلغو قوله عنك ام لا فيه نظروا الاقرب الثاني اه ع ش على
مر وهل ياتي البيع الضمني في غير العتق كتصدق بدارك عنى على الف بجامع ان كلا قرينة او يفرق بان
تشوف الشارع إلى العتق أكثر فلا يقاس غيره به كل محتمل وميل كلامهم الى الثاني اهمر قال كاف
في قول الشارح كان قال الخ لا دخال غير اعتق من كل ما يفيد العتق دون غيره اه ع ش (قوله فعمل)
في الاتيان بالقاء اشارة الى انه يضر طول الفصل ومثله الكلام الاجنبي اه سم اه شورى (قوله
فكانه قال بعينه الخ) قال الحسن لو كان العبد ابن السائل فقال ابوه لمالك اعتقه عنى بكذا فعمل
لم يعتق عن السائل لان عتقه عنه يستلزم دخوله في ملكه ثم يجعل المستول نائبا عنه في الاعتاق ومتى
دخل في ملكه عتق عليه قهرا كذا في التوكيل بعد في الاعتاق لا يصح كذا بخط والشيخنا بهامش
شرح الروض في الباب الثاني من كتاب العتق اه شورى لكن نقلته بتصرف في اللفظ
لوجود كلفة في اصل العبارة ومحصل هذا يرجع الى اشتراط ان لا يكون القن المستول
عتقه عن يعتق على الطالب وإلا فلا يصح فيه البيع الضمني اه شورى (قوله ايضا فكانه
قال بعينه) فان صرح بهذا لم يصح البيع ولا يعتق العبد كما في ع ش لاختلال الصيغة اه
شيخنا (قوله ولو بكتابة أو اشارة اخرس) يصدق هذا التعميم بقس صور لان الايجاب
اما لفظا او بكتابة او اشارة ومثله القبول وثلاثة في مثلها بقس يانها ان الايجاب والقبول اما لفظان
او كتابتان او اشارتان هذه ثلاثة اولفظ وكتابة وفي هذا صورتان اولفظ واشارة وفيه صورتان
واثنان في ثلاثة بسة تضم الثلاثة الاول تأمل (قوله كما سياتي) الكاف بمعنى على اى هذا الاشتراط
جار ومبنى على ما سياتي من حكم الاشارة وهو كونها معتد بها اه شيخنا وعبارته هناك ويعتد باشارة
اخرس وان قدر على الكتابة في طلاق وغيره كبيع ونكاح واقرار ودعوى وعتق للضرورة لافي
صلاة فلا تبطل بها ولا في شهادة فلا تصح بها ولا في حنث فلا يحصل بها في الحلف على عدم الكلام
فان فهمها كل احد فصريحة وإلا بان اختص بفهمها فظنون فكناية تحتاج إلى نية انتهت (قوله ان لا
يتخللها كلام اجنبي) المراد بالتخلل ما ليس بعد تمام العقد فيشمل الواقع بين الايجاب والقبول
والمقارن لاحدهما فلو تكلم المشتري بكلام اجنبي مقارن لايجاب البائع او عكسه بطل العقد اه
شيخنا والعبرة في التخلل في الغائب بما يقع منه عقب عليه او ظنه بوقوع البيع له اه شرح مر وقوله
عقب عليه الخ واما الحاضر الكاتب فلا يضر تكلمه قبل علم الغائب اه ع ش عليه (قوله كلام
اجنبي عن العقد) بان لم يكن من مقتضيات العقد كاشتراط القبض والانتفاع والرد بالعيب
ولا من مصالحه كشرط الرهن والاشهاد ولا من مستحباته كالخطبة اه حل وعبارة شرح مر

وفي البيع الضمني لكن
تقديرا كان قال اعتق عبدك
عنى بكذا فعمل فانه يعتق
عن الطالب ويلزم ما ع ش
كما سياتي في الكفارة
فكانه قال بعينه واعتقه
عنى وقد اجماعه (وشرط
فيها) اى في الايجاب
والقبول ولو بكتابة او
إشارة اخرس كما سياتي
حكمهما في كتاب الطلاق
(ان لا يتخللها) كلام
اجنبي (عن العقد)

بان لم يكن من مقتضاه ولا من مصالحه ولا من مستحباته كما فسر بذلك صاحب الانوار فلو قال المشتري بعد تقدم الاجاب بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله قبلت صح وهذا انما باتى على طريقة الرافعى اما على ما صححه المصنف في باب النكاح فهو غير مستحب لكنه غير مضر كافي النكاح وقد يفرق بان النكاح يحتاج له اكثر فلا يلزم من عدم استحبابه ثم خروجا من خلاف من ابطال به عدم استحبابه هنا اه شرح مروقوله والصلاة والسلام على رسول الله الظاهر انه لو زاد على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لم يضر ثم رايت الزيادة ناقلا له عن الانوار ويتجه ضرر الاستعاذة وقوله صح ومثله في الصحة ما لو قال والله قبلت فيصح فيما يظهر ومن الاجنبى اجابة النبي ﷺ فيما يظهر وما لو راى اعشى يقع في بئر فارشده اه ع ش عليه ومنه القرآن اه ع ش على الشارح وليس من الاجنبى ذكر حدود المبيع وما يعرف به في العقد وإن طال وان كانا عارفين بهذا قبل العقد اه شوبرى (قوله بمن يريد ان يتم العقد) هذا القيد ضعيف وعبرة شرح م ر شمل كلامه ما لو كان اللفظ بمن يطلب جوابه بتمام العقد وغيره وهو كذلك كما جكاه الرافعى عن البغوى وان اقتضى كلامه في باب الخلع ان المشهور خلافه انتهت وقوله وغيره أى من المتعاقدين كما هو معلوم فلا يضر التخلل من المتوسط لانه ليس بعاقدة وقوله وهو كذلك ووجهه ان التخلل انما يضر لا شعاره بالاعراض والاعراض مضر من كل منهما فان غير المطلوب جوابه لو رجع قبل لفظ الآخر او معه ضرر فكذا لو وجد منه ما يشر بالرجوع والاعراض فتأمل يظهر لك رجاء ما اعتمدته شيخنا اه سم على حج اه ع ش عليه (قوله ايضا عن يريد ان يتم العقد) فان اتى به الموجب اى المتكلم لم يضر اخذ من التعليل لكن نقل عنه ان محل اشتراط عدم تخلل الكلام الاجنبى من الموجب اذا وجب لفظا ولا بد ان يكون القبول معتبرا فيه الفورية بخلاف ما اذا وجب الغائب فلا يضر كلامه قبل قبول الغائب قال بعضهم وكذا لو كتب الحاضر لا يضر كلامه لعدم اعتبار اللفظ اه ح (قوله ولو يسيرا) أى عمله وشمل اليسير الحرف الواحد وهو محتمل ان افهم قياسا على الصلاة وان امكن الفرق ومنه يؤخذ انه لا يضر هنا تخلل اليسير سهوا او جهلا ان عذر وهو متجه نعم لا يضر تخلل قد كما صرحوا به اى لانها للتحقيق فليست باجنبة اه شرح م ر وقوله ان عذر المراد بالعذر هنا ان يكون ممن يخفى عليه ذلك وان لم يكن قريب عهد بالاسلام ولا نشأ بعيدا عن العلماء وقوله نعم لا يضر تخلل قد عبارة حج الانحو قداه قال بعضهم نحو ما انا كان يقال وانا قبلت كما يقع كثيرا فليحذر لكن قال ق ل وعبد البر يضر انا وقوله كما صرحوا به اى وإن لم يقصد بها التحقيق لان الالفاظ اذا اطلقت حملت على معانيها وهذا ظاهر فيما لو اتى به الثانى بعد تمام الصيغة من الاول وبقي ما لو قال بعثك بعشرة قد والظاهر انه لا يضر كما يؤخذ من قول الشارح لانها للتحقيق وبعض المواقف انه لا يضر لانها بمعنى فقط حتى كانه قال بعثك بكذا دون غيره وفيه نظر لان هذا المعنى ليس مستفادا من اللفظ لان يقال استفادة المعنى من الالفاظ لا يشترط كونها وضعية بل يمكن ان فهم المعنى منها كما في محرفات العوام اه ع ش عليه (قوله شائبة تعليل) أى إذا كان الزوج هو المبتدى وقوله شائبة جمالة اى إذا كانت الزوجة هى البداية تأمل اه شيخنا فقوله من جانب الزوج حال اى حالة كونه من جانب الزوج اى صادر منه او لا ومبتداه وكذا يقال فيما بعده ونص عبارته في باب الخلع متاوشرا واذ ابد الزوج بصيغة معاوضة كطلقتك بالف فمعاوضة لاخذ عوضا في مقابلة ما يخرج عن ملكه بشوب تعليل لتوقف وقوع الطلاق فيه على القبول فله رجوع قبل قبولها نظرا لجهة المعاوضة الى ان قال او بدات اى الزوجة بطلب طلاق كطلقتى بكذا أو إن طلقتى فلك على كذا فاجابها الزوج فمعاوضة من جانب المملكة البضع بعوض مشوب بجمالة لان مقابل ما بذلته وهو الطلاق يستقل به الزوج كالعامل في الجمالة فلها رجوع قبله اى قبل جوابه لان ذلك حكم المعاوضات والجمالات انتهت (قوله وهذا) اى قوله كلام اجنبى من زيادتي ووجه جعل هذه الصورة اى الكلام اليسير من زيادته مع عدم ذكرها في المتن ان اطلاق الكلام يشملها اه ع ش (قوله بخلاف

من يريد أن يتم العقد ولو يسيرا لان فيه اعراضا عن القبول بخلاف اليسير في الخلع ويفرق بان فيه من جانب الزوج شائبة تعليل ومن جانب الزوجة شائبة جمالة وكل منهما محتمل للجمالة بخلاف البيع وهذا بالنسبة لليسير من زيادتي (و) ان (لا) يتخللها (سكوت طويل) وهو ما أشعر باعراضه عن القبول بخلاف

اليسير) أى مالم يقصد به القطع اه شيخنا وعبارة شرح مر والاوجه ان السكوت اليسير ضار اذا قصد به القطع اخذنا ما في الفاتحة ويحتمل خلافه ويفرق انتهت وقوله ان قصد به القطع عبارة زى ولو قصد به القطع بخلاف القراءة لانها عبادة بدنية محضة وهى اضيق من غيرها انتهت وهى تفيد الصحة مع قصد القطع فتوافق قوله هنا ويحتمل خلافه ويفرق اه ع ش عليه (قوله ايضا بخلاف اليسير) أى الا ان يقصد به الاعراض على الاوجه من احتمالين كالفاتحة وعليه لو ادعى الاعراض بعد قبول المشتري فالظاهر عدم قبوله لتعلق الحق بظاهر ابيهره ولان القاعدة تصديق مدعى الصحة ويحتمل خلافه لان هذا لا يعلم إلا منه مع وجود السكوت ظاهر اقلبتا مل اه شورى (قوله وان لا يتغير الاول الخ) بان يقول البائع مثلا رجعت او يزيد في الثمن او ينقص اه برماوى وهل لو أتى بصيغة اضراب عن الاول ظاهر اطلاقهم نعم اه حل وعبارة شرح مر وان لا يتغير شيئا مما تلفظ به الى تمام الشق الآخر انتهت وعبارة شرح الروض ويشترط ان يصير البادى على ما أتى به من الايجاب او القبول فلو أوجب بمؤجل أو بشرط الخيار ثم اسقط الاجل أو الخيار ثم قبل الآخر لم يصح البيع لضعف الايجاب وحده انتهت (قوله ايضا وان لا يتغير الاول قبل الثاني) هذا شروع في شروط اربعة زيادة على المتن وانظر لم يؤخرها عن بقية شروط المتن كما هو الانسب وبقى خامس ذكره مر في شرحه بقوله وان يذكر المبتدى الثمن فلا تكفى نيته كما مر اه وبقى سادس ذكره مر ايضا بقوله ولا بد من قصد اللفظ لمعناه كما في نظيره من الطلاق فلو سبق لسانه اليه او قصده للمعناه كتلفظ اعجمى به من غير معرفة مدلوله لم ينمقد على ما سياتى اه وبقى سابع وثامن ذكرهما في شرح الروض بقوله وأشار بكاف الخطاب في صيغ الايجاب الى اعتبار الخطاب واسناده لجملة الخطاب فلا يكتفى بعنت يدك اه فهذه الثمانية تضم للخمسة التى في المتن فجملة شروط الصيغة ثلاثة عشر كما تقدم وقول مر ولا بد من قصد اللفظ لمعناه ويصدق في ذلك كما يؤخذ من قوله سابقا ومع صراحة ما تقدم يصدق في قوله لم أقصد بها جوابا أى بل قصدت غير اه ع ش عليه (قوله وان تلفظ بحيث الخ) عبارة شرح مر وان يتكلم كل بحيث يسمعه من بقر به عادة ان لم يكن ثم مانع ولولم يسمعه الآخر والام يصح وان حملته الريح انتهت (قوله بحيث يسمعه من بقر به) أى لان اللفظ اذا لم يكن كذلك يكون كلالفظ كما ذكره في الاذان فان كان بحيث لا يسمعه من بقر به لم يصح وان سمعه صاحبه بواسطة ربيع حملته اليه او كان حديد السمع لانه كلا لفظ كما علمت وقد يتوقف فيه اه حل قال شيخنا الحنفى والظاهر انه لا وقفة لان هذا اللفظ غير معتد به فلا عبرة بسماعه له اه (قوله وان لم يسمعه صاحبه) وعليه فلو خاطبه بلفظ البيع وجهر به بحيث يسمعه من بقر به لم يسمعه صاحبه وقبل اتفاقا او بلغه غيره صخ وعبارة سم على حج في أثناء كلام حتى لو قبل عبثا فان انه بعد صدور بيع له صح كمن باع مال ايه الظان حياته فان ميتا انتهت وقوله صح ظاهره انه لا فرق بين طول الزمن وقصره وهو ظاهر اه ع ش على مر (قوله ايضا وان لم يسمعه صاحبه) ظاهره ولو أصم وهو كذلك حيث علم بذلك فالمدار على العلم به اه حل وقوله حيث علم بذلك الظاهر انه ليس بقيد فاذا قال بعث عبدى لزيد العالم مثلا فاتفق انه قبل صح وانظر هل وان تخلصهما كلام أجنى أو سكوت طويل كما في الكتاب لغائب حرره وسياتى قريبا عن شيخه حيث قال بخلافه على طريقة شيخنا الخ ان الكلام الاجنى يضر في هذه الصورة لانه حصر عدم ضرره في الكتابة لغائب اه واما السكوت الطويل فلا يضر كما صرح به ع ش وقد سبق للبحثى ما يصرح بان اشتراط عدم تخلل الكلام الاجنى من الموجب ان يكون القبول معتبرا فيه الفورية بخلاف ما اذا أوجب لغائب وحقت فالاجاب لغائب لفظا كالاجاب له كتابة وعبارة ع ش قوله عقب عليه اما الحاضر فلا يضر تكلمه قبل علم الغائب وكذلك لو قال بعث من فلان وكان حاضرا لا يضر تكلمه قبل علمه اه سم على المنهج عن مر وقضية قوله من فلان انه لو خاطبه بالبيع فلم يسمع فتكلم قبل علمه ضرر ولعله غير مراد وان التعبير بالغائب جرى الغالب من ان الحاضر يسمع ما خاطب به

ليسير وان لا يتغير الاول
قبل الثاني وان تلفظ
بحيث يسمعه من بقر به
وان لم يسمعه صاحبه بقاء
الاهلية الى وجود الشق
الآخر

انتهت اه من خط شيخنا (قوله وان يكون القبول الخ) في هذا التعبير قصور وعبارة شرح مر وان يتم الخطاب لا وكيله او موكله او وارثه انتهت وكتب عليه ع ش قوله وان يتم الخطاب الخ هذا اعم من قول من قال وان يكون القبول بمن صدر معه الخطاب لشمول هذا الموكل سابق الاستيجاب اه (قوله نعم لو قبل وكيله الخ) استدراك على الشق الاول اعني قوله فلو قبل غيره في حياته وقوله في حياته متعلق بقبل وذلك لان بحث ابن الرفعة انما هو فيما اذا قبل الوكيل في حياة الموكل واما اذا قبل بعد موت الموكل فلا يصح لانعزاله بموت الموكل يدل على هذا عبارة شرح البهجة التي اشار لها بقوله كما بينته في شرح البهجة ونصم افلومات الخطاب به قبل قبوله قتل وارثه لم يتعقد وخرج بوارثه وكيله اذا قبل في حال حياته ففي المطلب يظهر ان يقال ان قلنا الملك يقع للموكل ابتداء صحح والا فلا وقضيته ترجيح الصحة وقد يفرق بان الوكيل كان له ولاية الايجاب عند القبول وبان الملك لا يقع له بل لموكله بخلاف الوارث فيهما اما قبوله بعد موت موكله فلا يصح لانعزاله بالموت وخرج به ايضا موكله فيصح قبوله على الصحيح كذا قاله الناشري في نكته على الحاوي وقبده بقبوله عنه بعد موته وما قاله لم اره لغيره والظاهر انه من تفقهه وقد قال ابن ابي الدم لم ار فيها نقلا ويتجه ان يكون فيها خلاف من الخلاف فيما لو اوصى لبعده فقبله عنه سيده اه وقضيته عدم الصحة في مسئلتنا وبه جزم ابن المقرئ فيها وفي مسألة الوكيل فعنده لا فرق بين الوارث وغيره وهو الاقرب والافق لمسئلة الوصية بالعبد انتهت (قوله بناء على الاصح الخ) فعلى هذا يكون الموكل كانه هو الذي قبل فيكون الجواب عن صدر عنه الخطاب بالقوة واما على مقابله الضعيف من وقوع الملك ابتداء للوكيل ثم ينتقل للوكيل فلا يكون الموكل كانه الذي قبل حتى يكون الجواب عن صدر عنه الخطاب بالقوة اه شيخنا (قوله وتعبيري بما ذكر) اي بقوله وشرط فيها أي الايجاب والقبول للشامل ذلك اللفظ والكتابة والاشارة وهذا يقتضي انه يشترط عدم تحال الكلام ومثله الاشارة والنكوت بين اللفظين والكتابتين للحاضر والغائب والاشارتين واللفظ مع الكتابة ولو اغائب والاشارة مع الكتابة وهو واضح على طريقة الشارح بخلافه على طريقة شيخنا من انه يضر الكلام من كل من الموجب والقابل لا القابل خاصة وحاصله ان شيخنا يوافق الشارح في مسألة الكتابة للغائب فلا يضر الكلام الاجنبي من الموجب وبخلافه في غير ذلك فيضر الكلام ومثله الاشارة من الموجب ايضا اه ح ل (قوله ايضا وتعبيري بما ذكر) اي بقوله وشرط فيها ان لا يتخالفهما كلام اجنبي ولا سكوت طويل وقوله اولي من قوله الخ اي من حيث ان طول الفصل لا يشمل الكلام اليسير وان التعبير بالبيئة لا يشمل الكلام الاجنبي المقارن للايجاب او القبول وان التعبير باللفظين لا يشمل الا صورتين من الصور التسع السابقة اه شيخنا وعبارة ع ش قوله اولي من قوله الخ وجه الاولوية ان ما ذكره في الاصل يوم انه لا يضر تحال الطول بين الكتابتين او نحوهما وبقولنا يوم اندفع ما يقال كان الانسب بطريقته ان يقول اعم وجه الاندفاع ان الاصل فيما يعرفه بالاعم ان يكون لا دخال ماسكت عنه المنهاج من غير ان يكون في عبارته ما يدل على خلافه انتهت (قوله وان يتوافقا معنى) بان يتفق في الجنس والنوع والصفة والعدد والحلول والاجل وان اختلف لفظهما صريحاً وكنياً اه شرح مر (قوله معنى) اي لا لفظاً حتى لو قال وهبتك فقال المشتري اشتريت او عكس صح مع اختلاف صيغتهما لفظاً اه ع ش على مر (قوله فلو اوجب بالف مكسرة الخ) تفريع على مفهوم الشرط وكذا قوله او عكس وقوله او قبل نصفه وقوله لم يصح وجهه في الصور الثلاث كما في شرح مر انه قبل ما لم يخاطب به واما قوله ولو قبل نصفه بخمسائة الخ تفريع على منطوق الشرط اه شيخنا (قوله قبل بصحيفة) ومثله ما لو اوجب بالف قبل بالف من قد اخرج مخالف للاول في السكة دون القيمة فانه لا يصح اه برماوي (قوله او عكس بالنصب) اي او كان عكسه وبالرفع فاعل فعل محذوف تقديره او حصل عكسه والجملة على التقديرين معطوفة على اوجب اه شيخنا (قوله المفهوم بالاولي) وجه الاولوية انه في الاول اتى بغرض البائع وزاد خبر الكون الصحيحة يرغب فيها اكثر من المكسرة

وان يكون القبول بمن صدر
معه الخطاب فلو قبل غيره
في حياته او بعد موته قبل
قبوله لم يتعقد نعم لو قبل
وكيله في حياته قال ابن الرفعة
يظهر صحته بناء على الاصح
من وقوع الملك ابتداء
للموكل قلت والاقرب
خلافه كما بينته في شرح
البهجة وغيره وتعبيري بما
ذكر اولي من قوله وان لا
يعطى الفصل بين لفظيهما
(وان يتوافقا) أي الايجاب
والقبول (معنى فلو اوجب
بالف مكسرة قبل
بصحيفة) أو عكسه
المفهوم بالاولي وأقبل
نصفه بخمسائة

ومع ذلك لا يصح فاذالم يأت بهما غرضه وهو صورة العكس لم يصح بالاولى اه شيخنا (قوله لم يصح)
 ظاهره وان تساويا قيمة ورواجا ولا ينافي ما ياتي في قوله ولو باع بنقد الخ لان محل ذلك اذا اطلقا اه حل
 (قوله ونصفه بخمسائة) اشعر التفصيل بالواو انه يضرب لو كان بالقام او ثم وهو كذلك فالعطف بالواو قيد
 للصحة اه شورى (قوله صح عند المتولى) اى بشرط ان يعطى بالواو وان لا يقصد فيه تعدد الصفة بان
 يطلق او يقصد تفصيل ما اجمله البائع اه زى وعبارة شرح مر نعم في قبلت نصفه بخمسائة ان اراد تفصيل
 ما اجمله البائع على ما ذكره بعض المتأخرين صح ولا فلا لتعدد العقد حيث لا يصير قابلا للمالم مخاطب به وفي
 بعثك هذا بالف وهذا بمائة وقبل احدهما بعينه ترددوا والاوجه عدم الصحة لا تنفاء مطابقة الايجاب للقبول
 ولا نظر الى ان كلا عقد مستقل فهو كالوجع بين بيع ونكاح مثلا انتهت (قوله ايضا صح عند المتولى) بخلاف
 عكسه وهو قوله بعثك نصفه بخمسائة ونصفه الاخر بخمسائة فقال قبلت بالف فانه لا يصح والفرق بينهما
 انه عند التفصيل بعد الاجمال لا الاجمال بعد التفصيل اه زى (قوله ايضا صح عند المتولى) اى بشرط ان لا
 يقصد التعدد ولا فرق فيما يظهر بين ان يقول اشتريت نصفه بخمسائة ونصفه بخمسائة او يقول اشتريت
 نصفه بخمسائة واشتريت نصفه بخمسائة اذ لا فرق بين الجملة والجلتين كامل ومثل ذلك ما لو قبل ربه
 بمائتين وخمسين وثلاثة ارباعه بالباقي من الالف بخلاف ما لو قبل بعضه بخمسائة وبعضه بخمسائة للايهام
 فقد يريد البعض دون النصف وبالعوض اكثر فلا تكون القيمة مقسومة اه سم (قوله ونظر فيه الرافعي
 بانه عدد الصفقة) اى والمتولى كشيخه القفال لا يرى ان الصفقة تعدد بتفصيل الثمن وقد يقال محل تعددها
 بتفصيل الثمن اذ الم يكن في جواب كلام سابق يحمل اى لحاز ان يقال في هذا بعدم الضرورة ولو قلنا ان الصفقة
 تعدد بتفصيل الثمن وهو ما مال اليه النووي ويكون محل الصحة مالم يقصد تعدد الصفقة اه حل (قوله
 والامر كما قال) اى من التنظير وان كان الحكم مسلما اه شيخنا (قوله لكن الظاهر الصحة) اى الصحة
 يظهر ترجيح اى وان قلنا بان الصفقة تعدد بتفصيل الثمن لانه يجوز ان يكون محل ذلك حيث لم يكن جوابا
 لكلام سابق يحمل وحملت الصحة على ما اذا لم يرد تعدد العقد بان اطلق او قصد تفصيل ما اجمله البائع
 والبطالان على ما اذا اراد تعدد العقد وكلام شيخنا في الشارح يفيد ان الاطلاق كقصد التعدد حيث قال
 ان اراد تفصيل ما اجمله البائع صح ولا فلا لتعدد العقد حيث لا يصير قابلا للمالم مخاطب به اه حل (قوله
 واستغربا ما نقلناه الخ) اى لانه لا يتقاعد عن صورة المتن وعبارة الروض وفي فتاوى القفال انه لو قال
 بعثك بالف درهم فقال اشتريت بالف وخمسائة صح البيع وهو غريب انتهت وعليها اى الصحة لا يلزمه
 الا الالف وحيث فلا يقال لاستغراب ويفرق بين هذه الصورة وصورة المتن بان الزيادة في تلك
 زيادة صفة غير متميزة فبطل العقد فيها بخلاف الزيادة في هذه فانها متميزة مستقلة فلم يفسد بسببها العقد
 غاية الامر انها الغيت ولم تلزم اه حل (قوله عن فتاوى القفال) هو ابو بكر عبدالله بن احمد المروزي
 شيخ المرازمة كان في ابتداء امره يعمل الاقفال ثم اشتغل بالفقه وأخذ عن جماعة المتوفى في جمادى
 الاخرة سنة سبع عشرة واربعائة وعمره تسعون سنة اه برماوى (قوله كما مر) اى وكقوله
 ان كان ملكي فقد بعثك او بعثك ان شئت وما ياتي في باب الوكالة من مسألة الجارية اه حل
 (قوله كما مر) اى في قوله واشترى منى كذا بكذا ولو مع ان شئت وان تقدم على الايجاب اه
 وعبارة شرح مر هنا ولا يعلق البيع الا بالمشيئة في اللفظ المتقدم كبعثك ان شئت فيقول اشتريت
 مثلا لا شئت فمالم ينو به الشراء اى فيكون كناية بخلاف ان شئت بعثك فلا يصح كما افاده السبكي
 واقى به الوالد رحمه الله تعالى لان ما اخذ الصحة ان المطلق تمام الصيغة لا اصله فالذى من جهة البائع وهو
 انشاء البيع لا يقبل التعليق وتماه وهو القبول موقوف على مشيئة المشتري وبه تكمل حقيقة البيع
 والفرق بين هذا وبين قوله ان كان ملكي فقد بعثك ان الشرط في هذه اى قوله ان كان ملكي اثبت
 الله في اصل البيع فيكون اشتراطه كتحصيل الحاصل اذ لا يقع عقد البيع الا في ملكه ويؤيد ذلك

(لم يصح) ولو قبل نصفه
 بخمسائة ونصفه بخمسائة
 صح عند المتولى اذ
 لا مخالفة بذكر مقتضى
 الاطلاق ونظيره الرافعي
 بانه عدد الصفقة قال في
 المجموع والامر كما قال
 الرافعي لكن الظاهر
 الصحة وقضية كلامهم
 البطلان فيما لو قبل بالف
 وخمسائة وهو ما جزم به
 الرافعي في باب الوكالة
 والخلع وفي المجموع انه
 الظاهر واستغربا ما نقلناه
 عن فتاوى القفال من
 الصحة (وعدم تعليق)
 لا يقتضيه العقد بخلاف
 ما يقتضيه كما مر

أى الفرق بين التقدم والتأخير للشيء ما قاله المارردى من أنه لو قال وكلتك فى طلاق زيف إن شاءت جاز
 أى اعتد به أو أن شاءت فقد وكلتك فى طلاقها فلا وهذا بخلاف بيعتك إن شئت فمما يظهر أو بيعتك إن شئت بعد
 اشتريت منك وإن قبل بعده أو قال شئت لأن ذلك تعليق محض أى فلا يصح وكشئت مرادها كأن جئت
 والأوجه امتناع ضم التام من النحرى مطلقا أى سواء كان قابلا أو مجيالا وجود حقيقة التعليق فيه ولا يعلق
 أيضا إلا بالملك كأن كان ملكي فقد بيعتك كما مر ونحو ذلك من أن كنت أمرك بشرا بها بشرين فقد بيعتك
 بها كما سيأتى فى الوكالة وإن كان وكيلك اشتراه لى فقد بيعتك وقد أخبر به وصدق الخبر لأن إن جئت كذا نظير
 ما يأتى فى النكاح وكفى صور بعض البيع الضمنى كاعتق عبدك عنى بكذا إذا جاء راس الشهر ويصح بيعتك
 هذا بكذا على أن لى نصفه لأنه بمعنى الانصاف انتهت مع زيادة من عش عليه (قوله وعدم تاقبت) أى
 ولو بالفسنة ولا بد فى كل من الأيجاب والقبول أن يقصد اللفظ لمعناه فلو سبق لسانه أو تلفظه أعجمى
 لا يعرف معناه لم يصح كما قيل بذلك فى الطلاق ولا يشترط فى القبول أن يقصد به الجواب بل الشرط أن
 لا يقصد به غير الجواب فلو ادعى قصد ذلك أى غير الجواب صدق يمينه والاكتفاء بالاطلاق واضح حيث
 لا صارف أهـ ل (قوله وشرط فى العاقد الخ) لم يقل أربعة شروط كما قال فى المعقود عليه خمسة أمور وعددها
 بقوله الأول والثانى الخ كأنه لأن هذه الأربعة ليست على سن واحد من حيث أن الأولين منها عامان فى
 البائع والمشتري والآخرين خاصان بالمشتري ولذلك أظهر المتن فى قوله وإسلام من يشتري له مصحف
 وقوله وعدم حرابة من يشتري له عدة حرب لم يقل وإسلامه وعدم حرابته لئلا يعود على العاقد من حيث
 هو مع أن الشرطين خاصان بالمشتري وتبقى شرط خامس يجرى فى كل من البائع والمشتري وهو إباحة العوض
 صرح به مر هنا ويشير إليه المتن بقوله فيما يأتى وتعتبر رؤية تليق وعبرة الشورى نصا وشرط فى
 العاقد كونه بالغاً قلا أو سكرانا متعديا بالسكر رشيدا أو سفيا مهلا مختارا أو مكرا محقق بصيرا
 ويشترط فى التملك كونه مسلما إن كان المبيع مسلما أو مرتدا أو قرآنا أو حديثا أو قفها فيه آثار
 السلف معصوما إن كان المبيع خيلا أو سلاحا حاملا إن كان المبيع صيدا كذا بخط الشهاب
 الرملى بنسخة الأنوار انتهت وهل يشترط فى المتوسط بينهما ما يشترط فيهما أولا بل ينفى فيه تمييز لأنه غير
 عاقد غاية الأمر أنه للربط بين كلامهما فلا يشترط فيه سوى التمييز وإذا أتى بكناية كقوله للبائع جعلت
 هذا بكذا هل يشترط أن ينوى البيع أولا يشترط وتكفى نية العاقدين فيه نظر فيهما والذى ارتضاه مر على
 البدية عدم الاشتراط فى المستثنين لأنه غير عاقد وإمامه ولجورد الربط بين الكلامين فليحرر ثم فى مرة
 أخرى جزم بعدم الاشتراط وهو ظاهر أهـ سم (قوله بائعا أو مشتريا) اقتصر عليهما لكون الكلام
 فى البيع فلا ينافى أن عدم الحجر معتبر فى سائر العقود وعبرة المحلى وشرط العاقد البائع أو غيره انتهت
 لا يقال كان الأولى للشارح حذف الالف من أوله لأنه جعل العاقد فى بيان الأركان شاملا للبائع
 والمشتري لانا نقول بنده على ما مر من أنه وإن كان واحدا فى اللفظ هو فى الحقيقة اثنان وأراد بالعاقد
 هنا من له دخل فى تحصيل الملك بالثمن على الوجه المتقدم وهو صادق بكل من البائع أو المشتري أهـ عـ ش
 (قوله اطلاق تصرف) دخل فيه الولي فى مال المولى عليه وكونه لا يتصرف إلا بالمصلحة قدر زائد على
 اطلاق التصرف أهـ عـ ش فالمراد باطلاق التصرف إذن الشارع له فيه فلا يرد الوكيل والعبد
 المأذون له أهـ شيخنا أى لا يقال إنهما غير مطلقى التصرف بل هما مطلقان بالمعنى المذكور (قوله فلا يصح
 عقد صبي) أى ولو مراهما ولو اذن له الولي ولو اتلف الصبي أو تلف عنده ما ابتاعه أو اقترضه من رشيد
 واقبضه له لم يضمن ظاهر أو كذا باطنا وإن نقل عن نص الأم خلافه واعتمده بعض المتأخرين إذا لمقبض
 مضى لماله أو من صبي مثله ولم ياذن الوليان ضمن كل منهما ما قبض من الآخر فإن كان باذنهما فالضمان
 عليهما فقط لوجود التسليط منهما وعلى بائع الصبي رد الثمن لوليّه فلورده للصبي ولو باذن الولي وهو ملك
 الصبي لم يبرأ منه نعم إن رده البائع له باذن الولي وللصبي فى ذلك مصلحة متعلقة بيده كما كـ ول ومشروب

(و) عدم (تاقبت) وهما من
 زيادتي فلو قال أن مات أى
 فقد بيعتك هذا بكذا أو
 بيعتك بكذا شهر الم يصح
 (و) شرط (فى العاقد)
 بائعا أو مشتريا (اطلاق
 تصرف) فلا يصح عقد
 صبي ومجنون ومن حجر
 عليه بسفه وتعبيرى
 باطلاق التصرف

نحوهما برقاني كما قاله الزركشي أما لو كان ملك الولي فانه يبرأ لأن الولي هو المضيع لماله ولو قال مالك ودبنة سلم ودبني للصبي أو القم في البحر ففعل برى لا مثال امره بخلاف ما لو كان ديناً في الذمة لا يتعين إلا قبض صحيح ومن الدين خبز الوظائف ودرهم الجامكية إذا دفع من همت تحت يده للصبي ولو أعطى صبي ديناراً لمن ينقده أو متاعاً لمن يقومه ضمن الآخذان لم يرد له إن كان ملك الصبي أو لملكه إن كان لغيره ولو أوصل صبي هدية إلى غيره وقال هي من زبدي مثلاً أو أخبر بالاذن في الدخول عمل بخبره مع ما يفيد العلم أو الظن من قرينة أي فان تبين كذبه وجب عليه رده إن كان باقياً ورده إن كان تالفاً وكالصبي في ذلك أي إيصال الهدية والأخبار بالدخول الفاسق ويصح بيع السكران المتعدي بسكره مع عدم تكليفه على الرجوع اهـ شرح مـ مع زيادة من عـ شـ عليه وفي المصباح نقدت الدراهم نقداً من باب قتل والفاعل نافذوا الجمع نقاد مثل كفار وكفاروا انتقدت كذلك إذا اعتبرتم التميز جيدها وزيفها ونقدت الرجل الدراهم بمعنى أعطيتها فيتعدي إلى مفعولين ونقدتها على الزيادة أيضاً فانقدها أي قبضها اهـ (قوله أولى من تعبيره بالرشد) وجه الأولوية أن ما في الأصل يوم أن من بلغ رشداً ثم بذروا لم يحجر عليه القاضي لم يصح تصرفه وليس مراداً اهـ عـ شـ وعبارة مـ في الجواب عن ذلك المراد بالرشد عدم الحجر ليشمل من بلغ مصلحاً لماله ودينه ثم بذروا لم يحجر عليه ومن لم يعهد تقدم تصرف عليه بعد بلوغه وجهل حاله فإن الأقرب صحة تصرفه كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى كن جهل رقة وحرية لأن الغالب عدم الحجر كالحرية ومن حجر عليه بفلس إذا عقد في الذمة انتهت وقوله ومن لم يعهد تقدم تصرف عليه الخ وجه الشمول لهذه إن المراد بالمحجور من علم الحجر عليه ولم يعلم انفكاكه وهذا لم يعلم بعد بلوغه حجر عليه لأنه بالبلوغ ذهب حجر الصبا ولم يعلم حجر يخلفه اهـ عـ شـ عليه وأورد على مفهوم إطلاق التصرف المكاتب والعبد المأذون له في التجارة والوكيل فإن كلا غير مطلق التصرف لأنه ليس له أن يهب ولا أن يتصدق ويصح بيعه اهـ حل واجاب الشوبري بأن المراد بإطلاق التصرف صحته ولكن يلزم عليه الدور وتامل ويجاب بأن المراد بإطلاق التصرف عدم الحجر عليه في العقد الذي يريد اهـ وهذا اجاب مـ ر عبارة الأصل وبعد ذلك يقال لو اريد ذلك لا حاجة ليراد قوله وإنما يصح بيع العبد من نفسه لأنه صحيح التصرف في هذه الحالة تامل (قوله وإنما يصح بيع العبد من نفسه) أي مع أنه غير مطلق التصرف فهو وارد على مفهوم إطلاق التصرف أيضاً اهـ حل (قوله لأن مقصوده) أي المقصود منه العتق أي فهو مستثنى من إطلاق التصرف اهـ حل وفي عـ شـ ما نصه قوله لأن مقصوده العتق قد يورهم ما ذكر أنه بيع حقيق ولكن ليس المقصود منه الملك وإنما المقصود منه العتق الذي يترتب عليه وليس مراداً بل هو بيع لفظاً حصل به العتق فقوله بعثك نفسك بكذا بمنزلة ما لو قال له اعتقتك بكذا وظهر إطلاق الشرح كرو لو كان العبد سفياً سكن كونه عقد عتاقه يقتضي اشتراط الرشد وهو الظاهر ثم رأيت حجج صريح به في معاملة الرقيق اهـ (قوله أيضاً لأن مقصوده العتق الخ) هذا التعليل لا يتأتى فيما لو وكل شخص العبد في أن يشتري نفسه من سيده لموكله مع أن بعضهم ذكر الصحة فيها ويوجهه بأن منع تصرفه إنما هو لحق السيد وقد زال بعقده معه فاشبهه ما لو باع الراهن العين المرهونة من المرتهن فإنه جائز لعدم تفويت حق المرتهن اهـ عـ شـ مـ وعباوة البرماوى قوله لأن مقصوده العتق هذا إذا اشترى نفسه لنفسه وأما لو قال له آخر اشتر نفسك عني من سيدك بكذا فاشترى كذلك كان بيعاً حقيقة ولا يضر كون العبد محجوراً عليه لأن بيع السيد له بمنزلة ذاته له كالموكل بالبيع الراهن الرهن المرتهن بلاذن انتهت (قوله وعدم اكراه بغير حق) أي في ماله فكان الأولى بالشارح أن يقيد المأتن هكذا والأفاطلاق في المأتن وتفريعه في الشرح صورة التقييد بقوله في ماله ليس على ما ينبغي لأن الاكراه بغير حق له فردان أن يكون في مال المكروه بالفتح وأن يكون في مال المكروه بالكسر والأول باطل والثاني صحيح كما ذكره الشارح تامل اهـ حل (قوله فلا يصح عقد مكروه) أي أن لم توجد قرينة على الاختيار فإن وجدت قرينة صح أخذاً بما يأتي في الطلاق اهـ زى اهـ عـ شـ وعبارته على شرح مـ

أولى من تعبيره بالرشد
وإنما يصح بيع العبد من
نفسه لأن مقصوده
العتق (وعدم اكراه بغير
حق) فلا يصح عقد مكروهاً

قوله فلا يصح عقد مكره قال في شرح العباب ومحل إذا لم يقصد إيقاع البيع والأصح كما بحثه الزركشي أخذاً من قولهم لو أكره على إيقاع الطلاق فقصداً لإيقاعه صح القصد اه سم على حج وقال حج وليس منه أي الا كراه خلافاً لمن زعمه قول بجبره ما لا ازوجك إلا أن يمتن مثلاً كذا اه وكتب عليه سم كان وجهه أن لها مندوحة عن البيع لأنها إذا طلبت الزوج فامتنع زوجها الحاكم لكن لو جهلت أن لها مندوحة واعتقدت أن لا طريق إلا البيع هل يصح أو لا اه أقول الأقرب عدم الصحة لا يضطرارها إليه حينئذ فيكون امتناعه من تزويجها كالمهدد ما بالتلاف مال لها بل أولى فلا يقار أن امتناعه لا يتحقق فيه معنى الا كراه إلا أن كراهه والتهديد بعقوبة عاجلة ظلالاً لا نافع قول ليست العقوبة خاصة بنحو الضرب بل شاملة لمثل الغصب وهذا في معناه انتهت (مسئلة) هل يأتي هنا ما في الطلاق من أن المكره لو نوى البيع أو ظهر اختياره بأن أكره على بيع أحد عبيد فباعهما أو على قول بعثك هذا بألف فقال ملكتك هذا بألف انعقد كما يقع الطلاق هناك في نظير ذلك فيه نظر ولا يبعد الاتيان اه سم وهو ما اعتمدته شيخنا زى اه من خط بعض الفضلاء (قوله في ماله) تقييد الشارح بماله واحترازه به عن مال غيره إلا في لا قرينة في المتن تدل عليه بل عمومها يشمل البطلان في المحترز إلا في أيضاً ويمكن أن يجاب بأن التقييد بماله ماخوذ من قوله الآتي ورابعها ولاية إذ بالاكراه تنفي الولاية وبأن المحترز الآتي مستثنى من الشرط اه شيخنا (قوله لعدم رضاه) أي والرضا شرط لقوله تعالى اه ع ش (قوله ويصح بحق) ومن الا كراه بحق أن يكون عنده طعام يحتاج الناس إليه فيكرهه الحاكم على بيع الزائد عن كفايته سنة قال شيخنا وهذا خاص بالطعام فليراجع اه برماوى (قوله فأكراهه الحاكم عليه) أفهم أنه لا يصح لو باعه أو اشتراه با كراه غير الحاكم ولو كان المكره مستحق الدين وهو ظاهر لأنه لا ولاية له نعم إن تعذر الحاكم فينتجه الصحة با كراه المستحق أو غيره ممن له قدرة كمن له شوكة مثل شاد البلد ومن في معناه لأن المراد إيصال الحق للمستحق أو بتعاطيه البيع بنفسه هذا ولصاحب الحق أن يأخذ ماله ويتصرف فيه بالبيع إن لم يكن من جنس حقه ويحصل حقه به وأن يملكه إن كان من جنس حقه لأنه ظافر ومنه ما يقع في مصرنا من أن بعض الملتزمين في البلد يأخذ غلال الفلاحين لا متاعهم من أداء المال فيصح البيع اه ع ش على م ر (قوله أيضاً فأكراهه الحاكم) أي من له ولاية أي ولو بالتغلب نعم لو توجه عليه حق خلف بالطلاق لا يعطيه فأكراهه الحاكم على أدائه لم يثبت ومثله مالو حلف لا يكلم زيدا فأكراهه الحاكم على مكالته ونقل عن العلامة م ر أنه يثبت فراجع اه برماوى (قوله ولو باع مال غيره با كراهه الخ) عبارة شرح م ر بخلافه بحق كانا كراهه رقيقه عليه أو أكرهه غيره ولو باطل على بيع مال نفسه فانه يصح إذ هو أبلغ في الأذن منهما انتهت وقوله على بيع مال نفسه مفهومه أنه لا يصح أكرهه الولي في مال موليه ولعله غير مراد وإنما المراد بماله ماله عليه ولاية فيدخل الولي في مال موليه والحاكم في مال الممتنع أخذاً من العلة ومحل في الولي حيث جازله التوكيل اه ع ش عليه (قوله أيضاً ولو باع مال غيره) البيع ليس قيداً بل مثله الشراء بأن يكره على شراء شيء بمال المكره بكسر الراء اه ع ش وعبارة البرماوى قوله با كراهه أي الغير وكذا لو اشترى لغيره با كراهه له على الشراء فيقع لأنه أبلغ في الأذن ولا يثبت به من حلف أن لا يشتري هذا ولا يبيعه لأنه مكره فالحجة مختلفة فالعقد صحيح للأذن ولا حث الا كراهه ولا اثر للقول الصادر من المكره بغير حق إلا في الصلاة فإنها تبطل في الأصح لندوره والتصرفات الواقعة للذي صدر منه الا كراهه ولا أثر لفعله إلا في مسائل منها الحدث والتحول عن القبلة وترك القيام في الفريضة مع القدرة والأفعال الكثيرة في الصلاة والأرضاع المقتضى التحريم والتخريم عند الانقاسخ والقتل وإتلاف مال الغير أو أكله أو تسليم الوديعة أو أكرهه بجوسي مسلماً على ذبح شاة لم يحرم حلالاً على ذبح صيد أو على رميه أو أكرهه على وطء زوجته أو أخته أو على الوقوف بعرفة أو على الرمي أو الطواف أو السعي أو نحو ذلك ولو أكرهه على وطء زوجته ابنه فهل ينفسخ نكاح ابنه فيه نظر وقياسه كما قال القاضي حسين في المجنون يطأ زوجته ابنه أنها تحرم عليه أن يكون هنا

في ماله بغير حق لعدم رضاه قال تعالى إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ويصح بحق كأن توجه عليه بيع ماله لوفاء دين أو شراء مال أسلم إليه فيه فأكراهه الحاكم عليه ولو باع مال غيره با كراهه له عليه صح كنهيره في الطلاق لأنه أبلغ في الأذن

كذلك ولو أكرهه نريك على وطء الجارية المشتركة وأجلها فهل يجب عليه المهر لشريفة المكره وقيمة الولد أو لا لأنه الحامل له على ذلك فيه نظر ولو أكرهه على غسل ميت صح ولو أكرهه على غسل نجاسة ودينج جلد ميتة طهرا وكذا تخليل الخمر بلا عين وما يلزم الشخص حال الطوعية يصح مع الإكراه وما لا فلا انتهت (قوله وإسلام من يشتري له مصحف) أي وحل من يشتري له صيدا ما كوله برى وحشى كما يعلم من شرح ممر وخرج بالمصحف جلده المنفصل عنه لأنه وإن حرم منه للمحدث يصح بيعه للكافر كما أقر به ممر (فرع) اشتري مسلم وكافر مصحفا لمعتد صحتة للمسلم في نصفه أه مراه سم على حج أه ع ش على ممر وهذه الصورة يشير لها قول الشارح الآتي وشراء البعض من ذلك كشراء الكل (قوله ولو بوكالة) اشتري الكافر ما ذكر لمسلم صح وأن لم يصرح بالسفارة لا تنفاه المحذور ويفارق منع إناة المسلم كافر في قبول نكاح مسلمة باختصاص النكاح بالتعبد لحرمة الإيضاع وبأن الكافر لا يتصور نكاحه لمسلمة بخلاف ملكه لمسلم كما سيأتي أه شرح ممر وقوله وإن لم يصرح بالسفارة أي ونوى بذلك الموكل أه عميرة أه سم على المنهج ومفهومة البطلان حيث لم يصرح بالسفارة ولا نوى الموكل وإن وكله في شراء مسلم أو مصحف بعينه وهو ظاهر أه ع ش عليه وعبارة البر ماوى قوله ولو بوكالة ما شراه الكافر بوكالة عن المسلم فيصح أن يصرح بالموكل أو نواه لكن لا يقبضه بنفسه بل يقبضه الموكل أن كان حاضرا في البلد فإن كان غائبا فهل له أن يوكل مسلما في قبضه عن المسلم أو يقيم القاضى من يقبضه له فيه نظر والأقرب الثاني (قوله مصحف) أي ما فيه قرآن ولو في ضمن علم كالنحو أو ضمن تسمية وما يوجد نظمه في غير القرآن لا يحرم بيعه لكافر إلا أن قصد به القرآنية بخلاف ما لا يوجد نظمه إلا في القرآن لا يحتاج إلى قصد أه حل (قوله أيضا مصحف) المراد به ما فيه قرآن وإن قل ولو حرقا أن قصده أنه من القرآن ولو كان في ضمن نحو تفسير أو علم فيما يظهر نعم يتساح بتملك الكافر الدراهم والدنانير التي عليها شيء من القرآن للحاجة إلى ذلك ويلحق به فيما يظهر ما عمت به البلوى أيضا من شراء أهل الذمة الدور وقد كتب في سقفها أو جدرانها شيء من القرآن فيكون مغفرا للمساحة به غالبا إذ لا يقصد به القرآنية كما وسعوا نعم الجزية بذكر الله تعالى مع أنها تترغ في النجاسة ومثل القرآن الحديث ولو ضعيفا فيما يظهر إذ هو أولى من الآثار الآتية وكتب العلم التي بها آثار السلف بخلاف ما إذا خلت عن الآثار وإن تعلقت بالشرع ككتب نحو ولغة خلت عن اسم الله ويمنع الكافر من وضع يده على المصحف لتجليده كما قاله ابن عبد السلام وإن رجي إسلامه لما في تمكينه من الاستيلاء عليه من الإهانة بخلاف تمكينه من القراءة انتهى شرح ممر مع زيادة قوله للسماحة به غالبا وينبغي أن مثل ذلك الثوب المكتوب عليه شيء من القرآن لعدم قصد القرآنية بما يكتب عليه إلا أن يقال الغالب فيما يكتب على الثياب أن يقصد به التبرك بل لبس فاشبه التمام على أن في ملاسته لبدن الكافر امتنانا له ولا كذلك ما يكتب على السقوف وقوله بخلاف تمكينه من القراءة أي إذا رجي إسلامه بأن فهم ذلك منه أما إذا لم يرج إسلامه فانه يمنع منها والمخاطب بالمنع الحاكم لا الأحاد لما فيه من الفتنة أه ع ش عليه (قوله أيضا مصحف) أي ما فيه قرآن وإن قل كلوح أو رسالة أو تسمية لأن دخول الأسماء المعظمة تحت أيديهم إهانة لها وإجاز العلامة ابن عبد الحق التسمية لمن رجي إسلامه وكذا الرسالة اقتداء بفعله صلى الله عليه وسلم والتوراة غيره المبدلة كذلك وإن كانت اليهود تعظمها والإنجيل وإن كانت النصراني تعظمه إذ ربما يدلونها على ما غندم وللإهانة أيضا أه بر ماوى (قوله أو كتب علم فيها آثار السلف) كالحكايات الماثورة عن الصالحين أه زى وفي سم على حج ولا يبعد أن أسماء الأنبياء سيما نبينا كآثار أه ونقل عن العلامة شيخنا سليمان البائلي تخصيص ذلك بمن لا يعتقد تعظيم ذلك النبي كالنصارى بالنسبة لسيدنا موسى أه أقول وفيه وقفة وينبغي أن مثل ذلك أسماء صلحاء المؤمنين حيث وجد ما يعين المراد بها كابي بكر بن أبي قحافة أه ع ش على ممر (قوله فيها آثار السلف) هي الحكايات والأخبار عنهم فإن خلت الكتب عنها جاز أي

(وإسلام من يشتري له)
ولو بوكالة مصحف أو
نحوه ككتب حديث أو
كتب علم فيها آثار السلف


صح البيع ولو كتب الحرام والحلال التي هي الفقه اه حلي والذي اعتمده الشوبري أنه لا يصح بيع كتب الفقه لانه لا يتقاعد عن آثار السلف اذ هو اثر النبي ﷺ بخلاف آله الفقه المجردة عن الآثار وعن القرآن فيصح بيعها اه شيخنا وعبارة البرماري وظاهر كلامهم ان العلم الشرعي إذا خلى عن الآثار المذكورة والقرآن يجوز بيعه للكافرو وهذا هو المعتمد والفرق ان آثار السلف يستهزى بها انتهى (قوله او مسلم او مرتد) أي ولو بشرط العتق اه شرح م ر (قوله او مرتد) أي بخلاف المتقل من دين إلى آخر وإن كان لا يطلب منه إلا الاسلام اه حل أي لا تنفاه جزاء العلة اه شيخنا (قوله لما في ملك الكافر المصحف ونحوه من الاهانة) يؤخذ منه بالاولى انه يحرم على المسلم إذا استفتاه ذي ان يكتب له في السؤال او الجواب لفظ الجلالة فتنبه له فانه يقع كثير الخطأ فيه اه ع ش على م ر لكن عرضه على شيخنا ح ف فتوقف فيه وقال بالجواز لانهم يعظمون الله تعالى اه (قوله وللسلم من الاذلال) عبر بالاذلال في جانب المسلم وبالاهانة في جانب المصحف لانه يعتبر في حقيقة الاذلال ان يكون للهان شعور يميز به بين الحسن والقيح في الجملة اه ع ش (قوله ولبقاء علفة الاسلام) أي بته وهي مطالبة به والاضافة على معنى اللام اه شيخنا (قوله ايضا ولبقاء علفة الاسلام في المرتد) أي في تمكين الكافر منه إذا ألها اه ح ج وقد فسروا العلفة بالمطالبة بالاسلام ولم يظهر وجه إزالتها بتمكين الكافر منه إذ لا مانع من مطالبة بالاسلام وهو تحت يد الكافر ثم رايت في حاشية البرماوى مانعه لان المراد بعلفة الاسلام مطالبة بعامضى في حال الردة من الصلاة والصوم ونحو ذلك اه والاولى ان يقال في إيضاح هذه العلة انه إذا كان يطالب بالاسلام فربما يسلم إذا طول به فيبقى مسلما تحت يد الكافر تامل (قوله كايه او ابنه) أي وكن أقرأ أو شهد بحريته وان لم تصح شهادته إذ لا تنقص عن الاقرار ومن قال لمالك اعق عبدك عنى وإن لم يذكره وضلا ذل الهبة كالبيع بخلاف البيع له بشرط العتق فلا يصح لانه لا يفتق عليه بمجرد العقد اه شرح م ر (قوله بمسئلة المرتد) أي فى من زيادته على المنهاج لاعلى النووى فى جميع كتبه اه ع ش (قوله وعدم حراية الخ) خرج قطاع الطريق قال السبكي بصح بيع عدة الحرب لهم ولكن اذا غلب على الظن انهم يتخذونه لذلك حرم مع الصحة اه سم (قوله عدة حرب) بضم العين وكسرها اخذته من ضبطه بالقلم اه شوبري وفى المختار العدة بالضم الاستعداد يقال كونوا على عدة والعدة أيضا ما أعدته لحوادث الدهر من المال والسلاح اه (قوله ودرع) درع الحديد مؤنثة وقال ابو عبيدة يذ كرو يؤنث ودرع المرأة فيصها وهو مذ كراه مختار اه ع ش (قوله وخيل) أي وان لم تصلح للركوب حالا وكذا ما يلبس لها كسرج ولجام اه شوبري وفى البرماوى مانعه قوله وخيل أي ولو غار او كذا فيلة وسفن إن كانوا يقاتلون فى البحر وخرج نحو سكين صغير ومقشط وعبد شجاع ولو كبيرا إلا ان علم مقاتلتها انتهى (قوله فلا يصح شراؤه لحربى) أي وإن كان مؤنثا لاصل الحراية فيه فلا نظر لكونه فى قبضتنا اه حل (قوله لانه يستعين به على قتالنا) فالمنع منه لا مر لازم لذاته وهو الاستعانة على قتالنا فالحق بالذاتى فى اقتضاء المنع فيه أي بسببه للفساد اه من حج مع زيادة (قوله أي فى دارنا) أي فانه فى قبضتنا وليست الحراية متصلة فيه ما لم يعلم انه يدسه لاهل الحرب ولا يصح الشراء خلا فالج حيث قال بحرمة الشراء مع الصحة وخرج بدارنا ما لو ذهب إلى دار الحرب مع بقاء عقد الذمة وبذل الجزية لانه ليس فى قبضتنا وقد يقال هو فى قبضتنا مادام ملتزما بالمهادنة ومن ثم لم يقيد الجلال بدارنا حرر اه حل (قوله بخلاف الذمى) مفهوم قوله حراية او مفهوم قوله لحربى اه (قوله إذ لا يتعين جملة عدة حرب) لو غلب على الظن ان يجعله عدة حرب او توهم ذلك فهو كمنظيره من مسئلة بيع العنب لعاصر الخمر اه م ر اه سم أي فيصح مع الحرمة ويؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها وهى ان طائفة من الحريين أسروا طائفة من المسلمين وجاوزوا بهم إلى محلة قريبة من بلاد الاسلام وطلبوا من أهل تلك المحلة أن يفتدوا تلك الاسرى بمال

(او مسلم او مرتد لا يعتق عليه) لما في ملك الكافر المصحف ونحوه من الاهانة للسلم من الاذلال وقد قال الله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ولبقاء علفة الاسلام في المرتد بخلاف من يعتق عليه كايه او ابنه فيصح لا يشترط اذلاله بعدم استقرار ملكه وقولي او نحوه مع حكم المرتد من زيادتي وصرح فى المجموع بمسئلة المرتد (وعدم حراية من يشتري له عدة حرب) كسيف ورمح ونشاب وترس ودرع وخيل فلا يصح شراؤه لحربى لانه يستعين به على قتالنا بخلاف الذمى أي فى دارنا فانه فى قبضتنا وبخلاف غير عدة الحربى ولو بما ياتى منه كالحديد إذ لا يتعين جملة عدة حرب وتعبيرى بها

فواقوهم على قدر معلوم من الدراهم ثم لما شرعوا في إحضار الدراهم اختلفوا وامتنعوا من قبولها وقالوا لا نطلقهم الا برونحوه مما نستعين به على الذهاب إلى بلادنا والا فذهب بهم حيث شئنا فوق السوال عن ذلك هل يجوز أو يحرم لما فيه من إغانتهم على قتالنا وحاصل الجواب ان قياس ما هنا من جواز بيع الحديد لهم جواز الافتداء بما يطلبونه من القمح ونحوه لانه ليس من آلة الحرب ولا يصلح لها بل يؤخذ بما ساقى في الجهاد من استحباب اقتداء الاسارى بما لا استحباب هذا وتوهم أنهم يستعينون به على قتالنا مفسدة متروكة واستخلاص الاسرى مصلحة محقة فلا تترك للفسدة المتروكة فاحفظه فانه مهم ونقل عن اهل العصر خلافة فاحذره اه ع ش على مر (قوله اعم من تعبيره بالسلاح) اجاب عنه مر بقوله وهو هنا كل نافع في الحرب ولو درعاو ترسا بخلافه في صلاة الخوف لا اختلاف ملحظهما اه اى فالمراد به فيها ما يدفع لا ما ينفع اه ع ش عليه (قوله وشراء البعض من ذلك) اى المصحف وما بعده والمراد البعض الشائع اه ع ش على مر (قوله كالشراء) بالمد والقصر والجمع اشرية اه برماوى (قوله ويصح بكراهة اكثر الخ) عبارة شرح مر اما ارتهان والسقيادع واستعارة المسلم ونحو المصحف فجاز من غير كراهة فان استاجر عينه كره نعم يؤمر بوضع المرهون عند عدل ويستنيب مسلما في قبض المصحف لحدته وبإيجار المسلم لمسلم كما يؤمر بازالة ملكه عنه ولو بنحو وقف على غير كافر كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى أو بكتابة الرقيق وإن لم يزل بها الملك لا فادتها الاستقلال وبازالة ملكه عن مسلم في يده أو ملكة تهرأ بنحو إرث أو اختيار بنحو إقالة أو فسخ أو رجوع اصل واهب أو مقرر فان امتنع من رفع ملكه عنه باعه الحاكم عليه ولا يكتفى بالتدبير والرهن والاجارة والتزويج والحيلولة فان لم يجد راغباً صبر اى الحاكم وأحال بينهما إلى ان يوجد ولو طرأ إسلام القن بعد تدبير سيده له لم يجبر على بيعه على الاصح حذر من تقويت غرضه فلو كان علق عقده بصفة قبل إسلامه فهو كالقن على الاقرب وقد اوصل بعضهم صور دخول المسلم في ملك الكافر ابتداء إلى نحو خمسين صورة وهى راجعة لقول بعضهم اسباب دخول المسلم في ملك الكافر ثلاثة ما يفيد الملك القهرى والفسخ واستعقاب العتق وهو ضابط مهم انتهت (قوله بكراهة) اى كراهة تنزيه اه برماوى (قوله اكثر الخ الذى) اى لانها إجارة عين بخلاف إجارة الذمة فلا كراهة فيها لان العمل فيها دين على الاجير ويمكن تحصيله بغيره فلو اراد ان يفعل ذلك بنفسه مكن من العمل ولا يمتنع عليه ذلك لعدم التعيين واما اكثر اؤه المصحف فيكره ولو فى الذمة بان استاجر مصحفاً موصوفاً ثم عين ويسلم كل من المسلم والمصحف للحاكم ثم يوضع عند عدل اه برماوى (قوله على عمل يعمل به نفسه) اى وإن لم يلق به عمله كالأعمال الممتنة وهو شريف في قومه وظاهره ولو خدمة مسجد أو عالم من المسلمين وهو كذلك ويسلمه له الحاكم اه حل وفى سلطان قوله على عمل يعمل به نفسه كان يقول الذى للمسلم اكثر منك لتنبى لى كذا والكراهة متعلقة بكل من المسلم والذى وإن كان تعبير الشارح قاصراً وخرج بنفسه مالوا كراهه على عمل في ذمته فلا كراهة اه (قوله بازالة الملك عن منافعه) عبارة شرح مر بان يؤجره لمسلم اه وكتب عليه ع ش قوله بان يؤجره لمسلم مفهومه أنه لا يكتفى أن يؤجره لكافر ثم يؤمر ذلك الكافر بإيجاره ايضاً وهكذا وهو متجه اه سم على حج ولعله حيث فهم من حاله ان الغرض من ذلك التلاعب بالمسلم وإبقاؤه في سلطنة الكفار وإلا فلا مانع من إيجاره إلى كافر وهو يؤجره إلى كافر آخر ان ظن ان ذلك وسيلة إلى إيجاره لمسلم هذا وبقي مالوا استعاره واستودعه فهل يمكن من استخدامه في العارية وحفظه في الوديعة أو يتعين ان يستنيب مسلماً في حفظه ودفعه إلى مسلم يخدمه فيما تعود منفعة على الكافر مثلاً ككون المسلم اباً للكافر أو فرعاً له في نظر ولا يبعد الثاني اه (قوله وبلا كراهة) اى لاني حق الكافر المرتين ولا في حق المسلم الراهن اه شيخنا (قوله ويكره للمسلم بيع المصحف) المراد بالمصحف هنا خالص القرآن بخلافه في قوله سابقاً وإسلام من يشتري له مصحف على ما سبق عن مر فخرج به هنا المشتمل على تفسير وظاهره وان كان التفسير اقل من القرآن أو اكثر وكتب العلم والحديث ولو قدسية

اعم من تعبيره بالسلاح
وشراء البعض من ذلك
كشراء الكل وسائر
التملكات كالشرايع
بكراهة اكثر الخ الذى
مسلم على عمل يعمل به نفسه
لكنه يؤمر بازالة الملك
عن منافعه وبلا كراهة
ارتهاه ويكره للمسلم بيع
المصحف

فلا يكره بيعه اه ع ش على مر (قوله وشراؤه) ضعيف وعبارة شرح مر وكره بيع المصحف بلا حاجة
لاشراؤه انتهت قيل وثمنه مقابل لفديته وقيل بدل اجرة نسخه والمعتد كراهة البيع دون الشراء لان فيه
تحصيلا بخلاف البيع اه برماوى (قوله وشروط في المعقود عليه الخ) ظاهره اعتبار الشروط قبل الصيغة فلا
يكفى مقارنتها ولا بعضها الشيء منها وعليه فلو قال الشخص بعتك هذا العبد مثلاً فرآه المخاطب بالبيع حينئذ
وقال قبلت لم ينعقد وهو بعيد فليحرر اه شوبرى ثم رايت في ع ش على مر في الشرط الخامس وهو العلم
مانعه قوله وعلم به هل يكفى علم المشتري حال القبول فقط دون حال الايجاب والوجه لا اهم على حج وقد
ينازع فيه بما صرحوا به في التولية من أنه لو قال الجاهل بالثمن وليتك العقد وعلم المولى به قبل القبول صح فان
قياسه من الصحة إلا ان يفرق بان التولية لما سبق تعلق العلم بها كانت كالمعلوم بخلافه هنا اه (قوله ثمننا و
ثمننا) انظر هل يصح كون الثمن منفعة او لا ثم رايت في الروض وشرحه في كتاب الصداق مانعه فصل كل
عمل يستأجر عليه كتعليم قرآن وخياطة ثوب وخدمة وبناء يجوز جعله صداقاً كما يجوز جعله ثمناً تأمل (قوله
خمس امور) انما تعرض أمدها هنا دون ما سبق لطول الفصل بينهما بالتفريع على كل واحد فربما ينسى ارتباط
المتاخر بما بقى تأمل (قوله ايضا خمسة امور) اى فقط في غير الربوى فسيأتى له شروط طرزة على الخمسة وذكر
السبكي ان الخمسة ترجع إلى شرطين فقط وهما كونه مملوكاً به متفقه لان القدرة على التسليم والعلم به وكون
الملك لمن له العقد مشروط في العاقبة وشروط الطهارة مستغنى عنه بالملك لان النجس غير مملوك واجيب
بان هذه امور اعتبارية تارة تعتبر مضافة للعاقبة وتارة تعتبر مضافة للمعقود عليه اه برماوى (قوله طهر
له) اى ولو حكماً ليدخل نحو أواني الخزف المعجونة بالسرجين فانه يصح بيعها للعفو عنها فبى طاهرة
حكماً اه ع ش على مر (قوله ايضا طهر له) اى ولو بالاجتهاد ودخل فيه المائع اذا وقعت فيه ميتة لا نفس
لها سائلة ولم تغيره وينبغي ثبوت الخيار عند الجهل وهو المعتمد ولو اعتقد البائع النجاسة دون المشتري
فهل يجوز له الشراء ويصح نظراً لعقيدته أو لا نظراً لعقيدة البائع الذى ينبغي ان معتقد النجاسة اذا قصد
حقيقة البيع لا يصح واذا قصد نقل الاختصاص صح وكذا ان اطلق اه برماوى (قوله او إمكان طهره)
اى فالشرط الاحد الدائر وقوله فلا يصح الخ تفريع على مفهوم الاحد الدائر (قوله ايضا او إمكان بغسل)
عبارة شرح مر اماما يطهر بغسل ولومع التراب كثوب تنجس بما لا يستر شئانه فيصح ويصح بيع
القزوفية الدود ولو ميتاً لانه من مصلحته كالحيو ان يباطنه النجاسة ويباع جزافاً ووزناً كافى الروضة
والدود فيه كنوى التمر وظاهره عدم الفرق في صحته وزنايين ان يكون في الذمة او لا وهو الاوجه خلافاً
لما في الكافية والفرق بينه وبين السلم لا تخ ويصح بيع قارة المسك بناء على الاصح طهارتها انتهت وقوله
والفرق بينه وبين السلم لا تخ اى وهو ان باب السلم اضيق بدليل عدم صحة الاعتياض ونحوه فيه بخلاف المبيع
في الذمة كذا ذكره الشهاب سم وهو غير سديد اذا المبيع في الذمة لا يصح الاستبدال عنه كالمسلم فيه كما
سيأتى اه رشيدى وقوله ويصح بيع قارة المسك اى وحدها أو مع ما فيها حيث روى قبل وضعه فيها اه ع ش
عليه (قوله بغسل) اى كثوب تنجس بما لا يستر شئانه قال شيخنا ع ش ظاهره ولو كان بصراً ومؤنة لها
وقع وهو كذلك اه برماوى (قوله فلا يصح بيع نجس) ويحل اقتناء السرجين وترية الزرع به مع الكراهة
واقتناء الكلب لمن يصيده أو يحفظه نحو ماشية ودرب وترية الجرو والمتوقع تعليمه لا اقتناؤه لمن يحتاج
اليه مالا ويمتنع اقتناء الخنزير مطلقاً ويحل اقتناء فهد وليل وغيرهما اه من شرح مر وكتب عليه ع ش قوله
وترية الجرو قال في المصباح والجرو بالكسر والفتح ولد الكلب والسباع والضم لغة فيه اه وفي
الختار والجرو بالكسر والفتح والضم ولد الكلب والسباع اه وكتب أيضاً لا اقتناؤه لمن يحتاج اليه
مألاً ومنه يؤخذ أنه لو اقتناه لحفظ ماشية بيده فانت أو باعها وفي نيته تجديد بدله لم يجز بقاؤه في يده بل
يلزمه رفع يده عنه وعبارة سم على حج (فرع) اقتنى كلباً ماشية ثم باعها أو ماتت وقصد ان يبدلها

وشراؤه ذكر ذلك في
المجموع (و) شرط (في
المعقود عليه) ثمننا أو ثمننا
خمس امور أحدها (طهر)
له (أو إمكان) طهره
(بغسل فلا يصح بيع نجس)
كلب وخر وغيرهما بما
هو نجس العين وان أمكن
طهره بالاستحالة كجلد
ميتة لانه 

هل يجوز له اقتناؤه الى ان يحصل التحديد او لا مال م ر الثاني لان ظاهر اطلاقهم انه لا يجوز الاقتناء الا ان كانت الحاجة ناجزة قو من الحاجة الناجزة احتياجه في بعض الفصول دون بعض فلا يكلف رفع يده عنه مدة عدم احتياجه اه (فرع) لو تصدق او رهب او وصى بالنجس كالدهن والكلب ونحوهما صح على معنى نقل اليد لا التملك اه سم اه ع ش (فرع) عدم دخول ملائكة الرحمة يتنافيه كلب هل وإن جاز اقتناؤه أو وجب كما لو علم انه يقتل لو لا اقتناؤه لحراسته قال م ر ظاهر ما ورد من انها لا تدخل يتنافيه حائض مع أنها معذورة لا صنع لها في الحيض عدم الدخول هنا اه سم على المنهج اه ع ش على م ر (قوله) أيضا فلا يصح بيع نجس (انظر هل إعادة حرف النقي في المتن في بعض المنفيات وتركها في بعض فيه وذكرها في الشارح هل لتخصيص ذلك ببعض الشروط دون بعض وجهه اشو برى (قوله) نهى عن ثمن الكلب (أى والنهى عن ثمنه يدل على فساد بيعه اه ع ش (قوله) في المذكورات (أى في الحديثين اه ع ش (قوله) نجاسة عينها (أى لا عدم النفع بها لوجوده فيها اه حل ووجه ذلك ان هذه الاشياء لها منافع فالحزير يطفأ بها النار ويعجن به الطين والميتة تطعم للجوارح ويطلب بشحمها السفن ويسرج به والكلب يصيد فعملنا ان منشأ النهى نجاسة العين اه بر ماري (قوله) اعم من تعبيره بالمبيع (أى لشموله لان من هذا بحسب الظاهر المتبادر من لفظ المبيع وإلا فبالنظر للحقيقة من ان المبيع يطلق على كل من الثمن والمثمن فلا كما صرح بذلك النووي في تحرير التبيين وغيره فليتأمل اه شو برى (قوله) ولا يبيع متنجس (أى يبيعه استقلالاً لا تبعاً لما هو كالجزء منه ولا يبيع أرض بنيت أو أجرة عجن بنجس صحيح اه حل ومثله م ر قال القليوبي على الخطيب قال شيخنا م ر والبيع واقع على الطاهر وإنما دخل غيره تبعاً بنقل اليد فراجع (تنبيه) علم من هذا ان بيع الحزف المخلوط بالماد النجس أو السرجين صحيح كالآبار والجرور والمواجير والقلل وغيرها وتقدم في الطهارة انه يعنى عما يوضع فيها من المائعات فلا يمتنعس اه بحروقه (قوله) ايضا ولا يبيع متنجس (لا يمكن طهره كالخل واللبن والصينغ والآجر المعجون بالزبل إذ هو في معنى نجس العين لا دار بنيت به وأرض سمحت بنجس وقن عليه وشم وان وجبت إزالته خلافاً لبعضهم لوقوع النجس تابعا مع دعاء الحاجة لذلك ويغتفر فيه ما لا يغتفر في غيره اه شرح م ر وفي ع ش عليه مانصه (فرع) متى م ر على انه يصح بيع الدار المبنية باللبنات النجسة وإن كانت أرضها غير مملوكة كالمحتكرة ويكون العقد وارد على الطاهر منها والنجس تابعا اه سم على المنهج وهذا في دار اشتملت على طاهر كالسقف ونجس كاللبنات وعليه فلو كانت الأرض محتكرة وجميع البناء نجس لم يظهر للصحة وجه بل العقد باطل فليتأمل اه بحروقه (قوله) ولو دهننا (غاية للرد على من قال بإمكان طهر الدهن كما فهمه المحلى من عبارة الاصل او غاية للرد على من قال بصحة بيعه كما فهمه م ر من عبارة الاصل والحاصل ان فيه قواين ضعيقتين القول بإمكان طهره والقول بصحة بيعه وفي الرشيدى على م ر مانصه قوله لتعذر تطهيره صريح في ان معنى قول المصنف وكذا الدهن أى لا يصح بيعه وليس معناه وكذا الدهن لا يمكن تطهيره الذى حمله عليه الجلال المحلى ويدل على ان الشارح هنا حمل كلام المصنف على عدم صحة البيع حكاية مقابلة الاقوى واعلم ان الجلال المحلى انما حمل المتن على ما مر وان كان خلاف ظاهره حتى لا يخالف طريقة الجمهور وحاصل ما في هذا المقام ان الجمهور بنوا خلاف صحة بيع الدهن المتنجس على الضعيف من امكان تطهيره أى فان قلنا بالاصح من عدم امكانه لم يصح بيعه قولا واحدا وخالف الامام الغزالي في بناءه على الاصح من عدم امكان تطهيره أى فان قلنا بالضعيف صح بيعه قولا واحدا وغلطهما في الروضة قال وكيف يصح بيع ما لا يمكن تطهيره اه قال الاذرعى وكلام الكتاب أى المتهاج بهم موافقة الامام والغزالي اه أى لان فرض كلامه فيما لا يمكن تطهيره فالجلال اخرج عن ظاهره وفرض الخلاف فيه في انه هل يمكن تطهير الدهن المتنجس أو لا فلا تعرض فيه لمسئلة البيع حيث تدور من ثم زادها عليه لا الشارح بعدوا اما الشارح هنا كالشهاب صح فابقوا على ظاهره لكن وقع في كلامهما تناقض

نهى عن ثمن الكلب وقال
ان الله حرم بيع الخمر
والميتة والحزير وواهما
الشيخان والمضى في
المذكورات نجاسة عينها
فألحق بها باقى نجس الدين
وتعبرى بالمعقود عليه اعم
من تعبيره بالمبيع وهو
بغسل من زيادتي (ولا)
بيع (متنجس لا يمكن
طهره ولو دهننا) تنجس

وذلك لأن قولها لتعذر تطهيره صريح في أن الخلاف مبنى على تعذر الطهارة الذي هو طريقة الإمام
والغزالي التي هي ظاهر المتن فيناقضه قولهما بعدوا عاده هنا ليبين جريان الخلاف في صحته بناء على إمكان
تطهيره الخ ومن ثم توقف الشهاب سم في كلام الشهاب حجج الموافقة له ما في الشارح هنا لكن بمجرد الفهم
أه بحروقه (قوله لأنه في معنى نجس العين) ظاهر العبارة أن العلة في نجس العين موجودة فيه وليس كذلك
إذ تقدم أنها نجاسة عينية وهذه لم توجد في المتنحس وحيث ينبغي أن يعتبر في نجس العين علان إحداها
يلحق باعتبارها باقية نجس العين غير ما في الحديثين وهي نجاسة عينية والآخرى يلحق باعتبارها المتنحس
وهي عدم إمكان طهره بالغسل وهذه موجودة في النجس والمنتجس تأمل (قوله ولا أثر لامكان طهر
الماء القليل بالمكثرة) عبارة شرح م ر وإمكان طهر قليله بالمكثرة وكثيره بزوال التغير كإمكان طهر
الخمر بالتخلل وجلد الميتة بالدباغ إذ ظهر ذلك من باب الاحالة لا من باب التطهير انتهت (قوله ونفع به)
أي بما وقع عليه الشراء في حد ذاته فلا يصح بيع ما لا ينتفع به بمجرد و إن تأنى النفع به بضمه إلى غيره كما
سيأتي في نحو حنطة إذ عدم النفع أما للقلة كحبتى بروا ما للخسة كالخشرات وبه يعلم ما في تعليل شيخنا
في الحاشية صحة بيع الدخان المعروف بالانتفاع به بنحو تسخين ماء إذ ما يشترى بنحو نصف أو نصفين
لا يمكن التسخين به لقلته كما لا يخفى فيلزم أن يكون يبعه فاسدا والحق في التعليل أنه ينتفع به في الوجه الذي
يشترى له وهو شربه إذ هو من المباحات لعدم قيام دليل على حرمة قطعاً طيه انتفاع به في وجهه مباح ولعل
ما في حاشية الشيخ مبنى على حرمة و عليه فيفرق بين القليل والكثير كما علم بما ذكرناه فليراجع أه رشيدى
على م ر و عبارة شيخه أي ع ش على م ر فائدة وقع السؤال في الدرس عن الدخان المعروف في زماننا
هل يصح بيعه أم لا والجواب عنه الصحة لأنه ظاهر منتفع به كتسخين الماء ونحوه كالنظايل به انتهت (قوله
بمعدتها) معدن الماء البحر ومعدن التراب التل مثل لكن يشترط أن يجوز الماء في قرية مثلاً أو يكوم التراب
كما قد بذل المحل وم ر وحج في شروحه فصوره المسئلة أنه باع قرية ماء مثلاً على شط البحر أه شيخنا ح ف
(قوله ولا يقدح فيه إمكان تحصيل مثلها) غرضه من هذا الرد على الضعيف وعبارة أصله مع شرح م ر
ويجوز بيع الماء على الشط والحجر عند الجبل والتراب بالصحراء ممن جازها في الأصح لظهور النفع بها وإن
سهل تحصيل مثلها ولا يقدح فيه ما قاله الثاني من إمكان تحصيل مثلها من غير تعب ولا مؤنة فإن اختص
بوصف زائد كتبريد الماء صغ قطعاً ويصح بيع نصف دار شائع بمثلها الأخرى من فوائده منع رجوع
الودائع المفلس انتهت (قوله أم مالا) أي فيما لا يتأتى منه النفع حالاً فلا يرد عدم صحة بيع دار دون غيرها
إذا كان يمكن اتخاذ ممر لها أه شورى وفي شرح حج ما نصه فرع من المنافع شرعاً حق الممر بارض أو
على سطح و جاز كما يأتى في الصلح بملكه بعوض على التأييد بلفظ البيع مع أنه محض منفعة إذ لا تملك به عين
للا حاجة إليه على التأييد ولذا جاز ذلك بلفظ الاجارة أيضاً دون ذكر مدة ولا يصح بيع بيت أو ارض بلا
ممر بان احتف من جميع الجوانب بملك البائع أو كان له ممر ونفاه أو بملك المشتري أو غيره لعدم الانتفاع به
حالاً وإن أمكن اتخاذ ممر له بعد ويفرق بينه وبين ما مر في الجحش الصغير بان هذا صالح للانتفاع به حالاً
فلم يكتف فيه بالإمكان بخلاف ذلك وفارق ما ذكرناه من مالو باع داراً واستثنى لنفسه بيتاً منها فإن
له الممر إليه أن لم يتصل البيت بملكه أو شارع فإن نفاه صح أن أمكن اتخاذ ممر ولا فلا بان في هذه استدامة
ملكه وتلك فيها نقل له ويغتر في الاستدامة مالا يغتر في الابتداء وإذا بيع عقار ونخص الممرور إليه
بجانب اشترط تعيينه فلو احتف بملكه من كل الجوانب وشرط للمشتري حق الممرور إليه من جانب لم
يعينه بطل لا اختلاف الغرض باختلاف الجوانب فإن لم يخصصه بان شرطه من كل جانب أو قال بحقوقها أو
أطلق البيع ولم يتعرض للمرصع ومر إليه من كل جانب نعم في الأخير محله إذا لم يلاصق الشارع أو ملك
المشتري والأمر منه وظاهر قوله لم فإن له الممر إليه أنه لو كان عمران تخير البائع وقضية كلام بعضهم تخيير
المشتري وله اتجاه فإن القصد ممرور البائع للملكه وهو حاصل بكل منها وظاهر أن محله أن استويا صحة

لأنه في معنى نجس العين
ولا أثر لامكان طهر
الماء القليل بالمكثرة لأنه
كالخمر يمكن طهره
بالتخلل (و) ثانياً (نفع)
به شرعاً (ولو) ما و تراباً
بمعدتها ولا يقدح فيه
إمكان تحصيل مثلها بلا
تعب ولا مؤنة وسواء
أكان النفع حالاً أم مالا

ونحوها والا تعين ما لا ضرر فيه ويؤخذ من هذا وقولهم لا اختلاف الفرض باختلاف الجوانب
 ان من له حق المرور في محل معين من ملك غيره لو اراد غيره نقله الى محل آخر منه لم يجز الا برضا المستحق
 وان استوى الممران من سائر الوجوه لان اخذه بدل مستحقه معاوضة وشرطها الرضا من الجانبين
 ثم رأيت بعضهم اقي بذلك فيمن له مجرى في ارض آخر ف اراد الآخر ان ينقله الى محل آخر منها مساو
 للاول من كل وجه منها ولما نقل الفرض الى افتاء الشيخ تاج الدين فيمن له طريق في ملك غيره ف اراد المالك نقلها
 لموضع لا يضر بالجواز ونظر فيه قال الامر كما قال من النظر ثم استدلل للنظر ولو اتسع الممر بزيادة على حاجة
 المرور فهل للمالك تضيقه بالبناء فيه لا نه لا ضرر حالا على المار اولا لانه قد يزدحم فيه مع من له
 المرور وغيره من المالك او جار آخر كل محتمل والذي يظهر الجواز ان علم انه لا يحصل للبار ضرر بذلك
 التضيق وان فرض الازدحام فيه والافلا اه بالحرف ومثله شرح مر (قوله كجش صغير) اي اذا لم
 يترتب عليه تفريق مخرم بان مانت أمه أو استغنى عنها اه برماوى (قوله حشرات) جمع حشرة بفتحتين اه
 مختار اه ع ش (قوله كحية) وبما جرب للسحبا شرب ماء الكاوى وقوله وعقرب واحد العقارب والاثني
 عقربة وبما جرب للسحبا شرب ماء الرحلة اه برماوى (تنبيه) قال في الروض في باب اطلاق البهائم
 مانعه والفواسق الخمس لا تعظم ولا تملك ولا اثر ليدفيا باختصاص قال في شرحه لعدم احترامها للامر
 بقتلها والحق بها الامام المؤذيات بطبعها كالاسد والذئب اه قال في الايعاب وظاهر حرمة اقتنائها وهو
 متج اه واطلاقه شامل لما تعلم منها نحو اصطيادها وهو محتمل اه شوبرى (قوله وفارة) بالهمز لا غير في الحيوان
 مفرد او جمعا وجمعه قران واما فارة المسك فبالهمز وتركه مفردا وجمعا اه شيخنا وفي ع ش على مر الفارة
 بالهمز وتركه نالفة المسك بخلاف الحيوان المعروف فانه بالهمز فقط انتهى قاموس اه وفي المصباح الفارة
 بهمز ولا تهمز وتقع على الذكر والاثني والجمع فار مثل تمر وتمر وقران وقر المكان بفار مهموز من باب
 تعب اذا كثرة فيه الفار ومكان مفار على وزن مفعول كذلك وفارة المسك مهموزة ويجوز تخفيفها نص عليه
 ابن فارس وقال الفارابي في باب المهموز وهي الفارة وفارة المسك وقال الجوهرى غير مهموزة من فار يفور
 اه (قوله وخنفساء) في المختار الخنفساء بفتح الفاء بمدود والاثني خنفساوا الخنفس لغة فيه والاثني خنفسه
 اه وفي المصباح الخنفساء فنعلامة معروفة وضم الفاء اكثر من فتحها وهي بمدودة فيهما وتقع على الذكر
 والاثني وبعض العرب يقول في الذكر خنفس بالفتح بوزن جندب ولا يمتنع الضم فانه القياس وبنو اسد
 يقولون خنفسه في الخنفساء كانهم جعلوا لها عوضا من الالف والجمع خنافس اه (قوله) اذ لا نفع فيها
 يقابل بالمال) اي لا نفع يعتبر ويقصد شرعا بحيث يقابل بمال لانه المراد بالمدار على ان يكون فيه
 منفعة مقصودة معتد بها شرعا بحيث تقابل بالمال وان لم تكن من الوجه الذي يراد الا لتفاد به منه فلا يخالف
 ما سياتى في الاصول والثمار من بيع الجزء الظاهرة والثررة الظاهرة قبل بدو الصلاح بشرط القطع
 اه ح ل (قوله في الخواص) هي التي تذكر في المنافع في كتب الطب اه شيخنا (قوله كضرب)
 وكيربوع ونخل ودود قر اه شرح مر (قوله وسباع) بكسر السين المهملة جمع سبع وهو الحيوان
 المفترس اه برماوى (قوله وسباع لا تنفع) عبارة اصله مع شرح حج ولا يبيع كل طير وسبع
 لا ينفع لنحو صيد او قتال او حراسة كالفواسق الخمس واسد وذئب ونمر لا يرجى تعلمه الصيد لكبره
 مثلا بخلاف نحو فهد لصيد ولو بان يرجى تعلمه له رقيق لقتال وقرد لحراسة وهرة املية لدفع نحو
 فارو عندليب الانس بصرة وطاوس الانس بلونه وان زيد في ثمنه لاجل ذلك اما الهرا الوحشى فلا يصح
 بيعه الا ان كان فيه منفعة كمر الزباد وقد رعى تسليمه لحبسه او ربطه مثلا انتوت (قوله كاسد وذئب) اي
 وكالفواسق الخمس اه حج وكتب عليه سم قوله وكالفواسق الخمس مانعه لو علم بعض الفراسق كالحداة
 والغراب الاصطياد فهل يصح بيعه لانه صار منتفعا به وعليه فهل يزول عنه حكم الفواسق حتى لا يندب
 قتلها او يستمر عليه حكمها فيه نظر وظاهر كلامهم ان الفواسق لا تملك بوجه ولا تقتنى اه ع ش

كجش صغير (قوله لا يصح
 بيع حشرات) لا تنفع وهي
 صغار دواب الارض
 كحية وعقرب وفارة
 وخنفساء اذ لا نفع فيها
 يقابل بالمال وان ذكر لها
 منافع في الخواص بخلاف
 ما ينفع منها كضرب لمنفعة
 اكله وعلق لمنفعة امتصاص
 الدم (و) لا يبيع (سباع
 لا تنفع) كاسد وذئب

على مر (قوله ونحو) أي كبير لا يمكن تعليمه الصيد فلا ينافي تصريحهم بحل الاصطياد به والنظر بطبعه لا يقبل
 الصيد فلذلك فصل فيه بين ما يقبل التطعيم وما لا يقبل بخلاف الفهد فإنه يقبل الصيد بطبعه ومن ثم اطلقوا فيه
 اه حل وفي المصباح الفربوزن كتف سبع اخبث راجر امن الاسد ويجوز التخفيف بكسر النون
 واسكان الميم والاشي نمره بالهامو الجمع غور ونمره ور بما قالوا النمار اه (قوله وما في اقتناء الملوك الخ) اي
 واقتناؤهم لها حرام اه شوبري وبرماوي وقوله من الهية اي هبة الخلق لهم بسبب اقتنائهم لها
 والسياسة اصلاح امور الرعية وتدير امورهم نامثالهم لهم بسبب اقتنائهم ذلك فهو عطف لازم على لازم
 وعطف مسبب على سببه وقال ع ش عطف تفسير اه شيخنا وفي المختار يقال ساس الناس اصلح امورهم
 اه (قوله وفهد للصيد) هو سبع معروف والاني فهد والجمع فهو دكفلس وفلوس وفي حاشية البكري والفهد
 بفتح الفاء وكسر ما اه ع ش على مر (قوله وفيل للقتال) اي وقرود للحراسة وهرة لدفع الفار ونحوه واما
 الهرة الوحشية لاذ قدر على تسليمها فانه يصح بيعها وعندليب وهو المسمى عند العامة بالبلبل للانس بصوته
 وطلوس للانس بلونه وان زيد في ثمنه لاجل ذلك واستشكل القطع بحل بيعه بحكايتهم الخلاف في ايجار موقد
 يفرق بمصنف منفعته وحدها وكره جماعة ترييته في البيوت لانه يتشام به لانه يز هو بنفسه وزرارة للحل عليها
 اه برماوي (قوله ونحو حتى بر) عبارة شرح مر ولا يبيع حتى الحنطة ونحوها كشمير وزبيب ونحو عشرين
 حبة خردلو وغير ذلك من كل ما لا يقابل في العرف بمال في حالة الاختيار لا انتفاء النفع بذلك اقلته ولهذا لم يضمن
 لو تلف وان حرم غصبه ورجب رده وكفر مستحله وعدم الا بضمه لغيره ولو لنحو غلاء كما طياد بحبة في فح
 وما نقل عن الشافعي رضي الله عنه من جواز اخذ الحلال والحلالين من خشب الغير محمول على ما اذا علم رضاه
 ويحرم بيع السم ان قتل كثيره وقليلة فان نفع قليلة وقتل كثيره كالافون جازا انتهت وقوله خان نفع قليلة الخ
 فضيته الحرمة فيها ولو لم ينفع قليلة واضر كثيره والظاهر انها غير مرادة لانه لا معنى للحرمة مع انتفاء الضرر
 نعم قد يقال بفساد البيع وبالحرمة لعدم الانتفاع به كالحشرات وحتى الحنطة فان بيعها باطل لعدم النفع
 وان لتبقى الضرر فلعلنا اولى بوجود الضرر فيه وهل العبرة في النفع بالمعامل له حتى لو كان للقدر الذي
 يتناوله لا يضره لا اعتياده عليه ويضر غيره لم يحرم او العبرة بغالب الناس فيحرم ذلك عليه وان
 لم يضره فيه نظر وللا قرب الثاني اه ع ش عليه (قوله لان ذلك لا يعد ما لا) اي فهو لا ينتفع به وكان
 الاولى التعليل بعدم النفع اه شوبري اي لان المحدث عنه كون المبيع منتفعا به الا ان يقال لما
 كان نحو حتى البر ينتفع بها لنحو اصطياد بفتح لم يطل بعدم النفع اه اطفجي (قوله وآلة هو)
 لم يقدر بعد للمعاطف لعملة لا يبيع كسابقه من المعطوفات وامله لقرب هذا من المعطوف قبله
 لكنك يشكك لطافته في قوله ولا يبيع جان مع قرب هذا كسابقه فليتام اه شوبري ويحجب عنه بانه اعادها
 في قوله ولا يبيع جان لانه مقيد بقيد قلوم يعدها لنوم رجوع القيد للرهون ايضا وان كان يعده
 قوله كما ياتي اه شيخنا (قوله محرمة) خرج غيرها كالنغير والطبول غير الدربكة اه شيخنا (قوله ايضا
 محرمة) اي لا نحو شطرنج ومثلها في عدم الصحة الصور والصلبان ولو من ذهب او فضة او حلوى وقال
 العلامة في صحيح بيع صور الحلوى لان المقصد منها الرواج واستثنى بعضهم لعب البنات واما نفس التصوير
 فحرام ويصح بيع الاطباق والسياب والفرش المصورة بصورة الحيوان ويحرم بيع كتب العلم المحرم
 ونحوه اه برماوي (قوله كطنبور ومزمار) عبارة شرح مر كطنبورة وشبابة وهي المسماة بالنايعة ومنهم
 وصورة حيوان وحليب فيما يظهر ان اريد به ما هو شعارهم المخصوص بتعظيمهم ولو من نحو نقد وكتب
 علم محرم اذ لا نفع بها شرعا نعم يصح بيع فرد صلح لبيادق شطرنج من غير كبير كافة فيما يظهر ويصح جارية
 غناء محرم وكش نطاح وان زيد في ثمنه لذلك لان المقصد اصاله الحيوان انتهت بقوله ان اريد به ما هو
 شعارهم اي املوا لم يرد بها ذلك كالصور التي تتخذ من الحلوى لتزويجها فلا يحرم بيعها ولا فعلها ثم

ونحو ما في اقتناء الملوك
 لها من الهبة والسياسة ليس
 من المنافع المعتبرة بخلاف
 ما ينفع منها كبضع للاكل
 وفهد للصيد وفيل للقتال
 (و) لا يبيع (نحو حتى بر)
 كحجتي شمير لان ذلك
 لا يعد ما لا يوان عد بضمه
 الى غيره ونحو من زيادتي
 (وآلة هو) محرمة كطنبور
 ومزمار

وأيت الشيخ حميدة نقل ذلك عن البلقيني فليراجع وفي القلمى على الجامع عند قوله صلى الله عليه وسلم أشد الناس عذاباً يوم القيامة الذين رضاهون لحاقاً لله إلى الخ ما نصه قال للذوى قال العلماء تصوير صورة الحيوان حرام شديد الحرمة وهو من الكبائر لأنه متوعد عليه بهذا الوعيد الشديد وسواء صنعه لما يمتن أو لغيره فصنعه حرام بكل حال وسواء كان في ثواب أو بساط أو درهم أو دينار أو فلس أو أناء أو حائط أو غيرهما فالتصوير مالم يس فيه صورة حيوان مثلاً فليس بحرام أه وعموم قوله أم لغيره الخ يفيد خلاف ما تقدم عن البلقيني ويوافق ما في القلمى ما كتبه الشيخ حميدة بهامش المحلى من قوله ثم لا يخفى أن من الصور ما يجعل من الحلوى بمصر على صور الحيوان وقد صحت البلوى ببيع ذلك وهو باطل أه ويمكن حمل كلام الشارح على ما يوافقه يجعل ضمير به راجعاً إلى الصليب وتكون حرمة تصوير الحيوان باقية على إطلاقهم فيها وجرى عليه حج حيث قال وفي الحاق الصليب به أى بالنقد الذى عليه صورة أو بالصنم تردود وجهه الثانى أن أريد به ما هو من شعارهم المخصوصة بتعظيمهم والاول أن أريد به ما هو معروف أه ع ش عليه وفي المصباح الطنبورى من آلات الملاهى وهى بضم الطاء فارسي معرب وفيه ثلاث لغات بذا لمعجمة وبنون وبلاد أه (قوله وإن قول رضاضها) غاية للرد وقول الشارح ولا يقدر الخ رد لما تمسك به الضعيف وعبارة أصله مع شرح مر وقيل يصح أن عذر رضاضها مالا لأن فيها نقما متوقفاً كالجدهش الصغير وردبائها مادامت على هيئتها لا يقصد منها سوى المعصية وبه فترقت صحة بيع أناء للنقد قبل كسره والمراد بيقائها على هيئتها أن تكون بحالة بحيث إذا أريد منها ما هو له لا يحتاج إلى صنعة وتعب كما يؤخذ من باب العصب فتعبر بعضهم هنا ببيع المركبة إذ افك تركيبها يحول على فك لا تعود بعده هيئتها إلا بما ذكرناه انتهت (قوله ويصح بيع أناء ذهب أو فضة) استشكل بذلك على منع بيع آلة القهر والاصنام واجيب بأن المقلب قصد المصنوع وهو الذهب والفضة اللذان هما قيم الأشياء وآلة القهر قلب فيها اعتبار قصد الصنعة المحرمة التى إنما تقصد الآلة لأجلها وكذا الاصنام غلب فيها النظر إلى المحذور أه عميرة أه سم (قوله وقدرة تسليه) أى حسا وشرعا أه شرح مر وذكر مفهوم القدرة حسا بقوله فلا يصح بيع نحو ضال الخ ومفهوم القدرة شرعا بقوله ولا جزمه معين الخ الأمثلة وقوله ليوثق بحصول العوض أى من الجانب الآخر فكانه قال يشترط قدرة المشتري على تسليم المبيع لينتق البائع بحصول الثمن لأن المشتري لو لم يقدر على التسليم يرجع في ثمنه فلا يظفر به البائع وقوله لمعزم عن تسليه حالاً يشير به إلى شرط مقدر في المتن في هذا الشرط أصرح به الحلبي وكذلك قوله نعم أن احتاج فيه الخ فيكون تقدير المتن هكذا وقدرة على تسليه حالاً من غير كلفة فلو عجز حالاً وقدراً لم يصح أو قدر حالاً لكن بمؤنة لها وقع لم يصح أيضاً تأمل (قوله في بيع غير ضمنى) أما هو فيصح أن لا يقدر على الانتزاع لقوة العتق مع كونه يغتفر في الضمنى مالا يغتفر في غيره ويصح أيضاً بيع الآبق والضال والمغصوب لمن يعتق عليه ولو كان عاجزاً عن انتزاعه أه شرح مر (قوله أولى بما عبر به) عبارة أصله الثالث أمكان تسليه قال مر في شرحه وإنما اقتصر عليه أى التسليم لأنه محل وفاق وسيد كر محل الخلاف وهو قدرة المشتري على تسليه من هو عنده أه ثم قال المتن فإن باعه لقادر على انتزاعه صح على الصحيح قال مر والثانى لا يصح لأن التسليم واجب على البائع وهو عاجز عنه أه فحينئذ تعلم من هذا أن ما صنعه المنهاج أفيد بما صنعه شيخ الاسلام تأمل وعبارة المحلى فلا يصح بيع الضال والآبق والمغصوب للعجز عن تسليمها في الحال فإن باعه أى المغصوب لقادر على انتزاعه دونه يصح على الصحيح نظر إلى وصول المشتري إلى المبيع والثانى ينظر إلى عجز البائع بنفسه ولو قدر على انتزاعه صح بعه قطعا ولو باعه من الغاصب صح قطعا ولو باع الآبق من يسهل عليه رده ففيه الوجه أن في المغصوب وكذا يقال في الضال انتهت (قوله بيع نحو ضال) أى ولو لمنفعة العتق وأن عرف محله واستشكل الاسوى منع بيع الضال والآبق والمغصوب بان اعتاقهم جائز وقد صرحوا بان العبد إذا لم يكن في شرائه منفعة إلا حرمه ولـ الثواب بالعتق كالعبد الزمن صح بعه واعتاق المبيع قبل

(وإن قول رضاضها) أى
مكسرها إذ لا تنفع بها شرعا
ولا يقدر له تقع متوقع
برضاضها لأنها بهياتها
لا يقصد منها غير المعصية
ويصح بيع أناء ذهب أو
فضة (و) ثالثاً (قدرة
تسليه) فى بيع غير ضمنى
ليوثق بحصول العوض
وتعبرى بذلك أولى بما
عبر به (فلا يصح بيع
نحو ضال)

قبضه صحيح ويكون قبضاً فلم لا يصح بيعه ولا إذا كانوا زمناً بل مطلقاً لوجوده منفعة من المنافع التي يصلح
 الشراء لها واجيب بان الزمن ليس فيه منفعة قد حيل بين المشتري وبينها بخلاف المنصوب ونحوه اه
 برماوى وعبارة شرح م ر ولا يصح بيع الضال والابق ولو عن عرف محله والمنصوب ولو لمنفعة العتق
 بان اشتراه ليعتقه للجزء عن تسليمها وتسليمها حالاً لوجود حائل بينهما وبين الانتفاع فلا ينافيه صحة شراء
 الزمن لمنفعة العتق إذا ليس ثمه منفعة حيل بين المشتري وبينها حتى لو فرض ان لا منفعة فيما ذكر سوى العتق
 لم يصح ايضا كما افاده الوالد رحمه الله تعالى وقول الكافي يصح بيع العبد التائه لانه يمكن الانتفاع بعتقه
 تقرباً إلى الله تعالى بخلاف الحمار التائه مردوداً تمت ويؤخذ من المختار ان الضالة بالهاء خاصة بالبيمة
 ونحوها من الحيوان غير الادمى وفي المصباح ما يفيد ان الانسان يقال فيه ضال وغيره ضالة وعبارته
 والاصل في الضلال الغيبة ومنه قيل للحيوان الضائع ضالة بالهاء للذكور والانثى والجمع الضوال مثل دابة
 ودواب ويقال لغير الحيوان ضائع ولقطة ثم قال وقول الغزالي لا يجوز بيع الا بقى والضال كان المراد
 الانسان فاللفظ صحيح وان كان المراد غيره فينبغي ان يقال والضالة بالهاء وان الضال هو الانسان والضالة
 الحيوان الضائع اه وعليه ففي كلام المصنف تجوز اما باستعمال اللفظ في حقيقةه ومجازه واما باستعماله
 في مفهوم كلى يعمها وهو المسمى عند الحنفية بعموم المجاز اه ع ش على م ر (قوله كآق) في المختار ابق
 العبد يابق ويابق بكسر الباء وضمة هاء رب اه وفي الرماوى ابق يابق على وزن ضرب يضرب وعلم يعلم
 اه وقوله وبغير ند في المختار ند البعير يند بالكسر ند ابالفتح ونداد بالكسر وندودا بالضم نقر وذهب
 على وجهه شاردا اه (قوله ايضا كآق الخ) يان للنحو وهذا ظاهر في الفرق بين الا بق والضال وقضية ما في
 المختار حيث قال في باب اللام والضالة ما ضل أى ضاع من البيمة للذكور والانثى وفي باب القاف ابق العبد
 يابق بكسر الباء وضمة هاء اي هرب اختصاص الا بق بالرفيق والضالة بغيره من الحيوانات ولا ينافيه
 ما عبر به الشارح حيث جعل الا بق من افراد نحو الضال لانه لان نحو الضال بما ضاع شامل للابق
 وغيره اه ع ش (قوله ايضا كآق) اي وكطير في الهوام وان اعتاد العود إلى محله لم ينافيه من الغرر لانه لا يوثق
 به لعدم عقله وبهذا فارق العبد المرسل في حاجة هذا إذا لم يكن نحرلاً او كان واه خارج الحلية فان كانت
 فيها صرح كما بحثه بعض المتأخرين للوثوق بعوده وفارق بقية الطيور بانه غير مقصور للجوارح وبانه لا ياكل
 عادة إلا مما يرعاه فلو توقفت صحة بيعه على حبسه لربما اضربه او تعذريه بخلاف سائر الطيور ولا
 يصح ايضا بيع سمكة ببركة واسعة يتوقف اخذها منها على كبير كلفة عرفاً فان سهل صح ان لم يمنع
 الماء رؤيته اه شرح م ر (قوله لقادر على ذلك) أى يقينا فقد قال المتولى لو احتمل قدرته وعدمها لم
 يجوز اه حل ومثل القادر العاجز إذا كان يعتق عليه او كان المبيع ضمناً اه شوبرى ولو جهل القادر
 نحو غصبه عند البيع تخير ان لم يحتج الى مؤنة على قياس ما باتى عن المطلب والا فلا يصح خلافاً لبعض
 المتأخرين والفرق بين هذه ومسئلة الصبرة اذا باعها وتحتها دكوه وجاهل لها ان علة البطلان في هذه
 الاحتياج في تسليم المبيع الى مؤنة وهي لا تختلف بالعلم والجهل وفي تلك حالة العلم بالدكوه منعها تخمين القدر
 فيكثر الغرر وهي منتفية حال الجهل بها ولو اختلفا في العجز حالف المشتري ولو قال كنت اظن القدرة
 فبان عدمها حالف انه لم يكن قادراً على الانتزاع وبان عدم انعقاد البيع ويصح كتابة الا بق والمنصوب
 ان تمكنا من التصرف كما يصح تزويجها وعقدها فان لم يتمكنا منه فلا اه شرح م ر (قوله الى مؤنة) الذي
 في شرح الروض التعبير بالكلفة نقلاً عن المطلب واه قال في المطلب الا اذا كان فيه كلفة فينبغي ان يكون
 كبيع السمك في البركة اى ويشق تحصيله منها قال وهذا عندى لا مدفع له اه ولا ينبغي ان المؤنة بهمز وبلا
 همز فعولة من المان وهو التعب والشدة اه فلا يشكل تعبير المؤلف بالمؤنة هنا ونقلها عن المطلب
 وبهذا يعلم ما في حواشي شيخنا زى من ان مثل المؤنة التي ذكرها في المطلب الكلفة اخذاً
 من مسئلة السمك في البركة الواسعة اذ هو بعد ما ظن ان لا ينبغي عليك ظاهر في تغايرهما ولعله

كآق ومنصوب وبيرند
 (لمن لا يقدر على رده)
 له جزه عن تسليه حالاً
 بخلاف بيعه لقادر على
 ذلك نعم ان احتاج فيه
 الى مؤنة ففى المطلب
 ينبغي المنع وتعبير بذلك
 أهم من اقتصار الاصل على
 الضال والابق والمنصوب
 (و) لا بيع (جزء معين)

نظراً إلى ما يتبادر من أن المؤنة المشقة الحاصلة بدفع نحو الدرام والكلفة المشقة الحاصلة على نحو البدن إذ لو كان كذلك لاشكل التعبير بأحد هما بدل الآخر ونسبة كل للطلب الواقع ذلك في كلام المؤاتف وكتب أيضاً بدقل عبارة شرح الروض السابقة وهذا الصنيع من الشارح يدل على أن المراد من المؤنة والكلفة واحد وهو المشقة الحاصلة بدفع نحو الدرام والكلفة المشقة الحاصلة على البدن وحينئذ يراد المشقة التي لا تحتل عادة أخذاً من التشبيه وليس المراد بالمؤنة أو الكلفة خصوص دفع دراهم لما وقع فتى احتاج في تحصيله إلى مؤنة لم يصح ثراؤه لأن المؤنة تنافي القدرة علم بتلك المؤنة حال العقد أو جهل خلافاً للشارح حيث حمل كلام المطلب المصريح بالبطان على حالة العلم وقال بالصفة في حالة الجهل قياساً على بيع الصبرة وتحتها ذلك حيث فصلوا فيها هذا التفصيل فقالوا إن علم أحد المتعاقدين بالكلفة لم يصح وإن جهل صاحبه فقد رد بوضوح الفرق بين المستثنين لأن المدار هنا على وجود المشقة المتألفة للقدرة وذلك لا يختلف بحالة العلم والجهل والمدار ثم على ما ينبغي الفرار أو كثرته مع العلم بالكلفة يمنع تخمين القدرة فإن قيل علل في شرح الروض ثبوت الخيار لمن جهل الحال وقت البيع أو طرأ عجزه بعده بأن البائع لا يلزمه كلفة التحصيل وأنص عبارة مع الروض وله أي للشترى القادر عليها الخيار إن جهل وقت البيع أو عوض مانع أي عجز إذا البائع لا يلزمه كلفة التحصيل اه وهذا يفيد صحة بيع نحو الضال مع وجود الكلفة والمؤنة في تحصيله وهو ينافي ما ذكرنا قلت نعم لكنه ذكر في الشرح المذكور أن هذه العلة تفيد ما ذكرنا في حالة الجهل خاصة وحمل كلام المطلب هنا على حالة العلم بالحال كما إذا باع صبرة تحتها ذلك أي حيث لا يصح مع علمها لأحد المتعاقدين ويصح مع جهلها لكل منها ووافق على هذا تلبيذه حجج وأقول يعلم بدنية لمزوقف على عبارة شرح الروض التي ذكرناها أن العلة المذكورة ليست خاصة بحالة الجهل بالحال على أن هذه العلة بحسب الظاهر لا تناسب إلا حالة العلم لأن المشتري لما دخل عالماً بالحال لم يلزم البائع بكلفة التحصيل وأما في حالة الجهل فكان ينبغي أن يلزم بذلك وعلى تسليم ما ذكره فالمشقة التي تمنع القدرة لا يختلف الحال فيها بين العلم والجهل ثم رايث والد شيخنا الرملي فيما كتبه على هامش شرح الروض قال الفرق بين هذه المسئلة وبين الصبرة أن علة البطان في هذه الاحتياج في تسليم المبيع إلى مؤنة وهي لا تختلف بالعلم والجهل وحال العلم بالكلفة تحققنا تخمين القدرة فيكثر الفرور وهي متفية حالة الجهل اه حلي وفي المصباح المؤنة الثقل وفيها لغات إحداها على فعولة بفتح الفاء والجمع مؤنات على لفظها ومات القوم أمانهم ميموز بفتح تين قال الأزهري وغيره واللغة الثانية مؤنة بهمزة ساكنة والجمع مؤن مثل غرفة وغرف والثالثة مؤنة بالواو والجمع مون مثل سورة وسور يقال منها ما نهيمونه من باب قال اه (قوله ينقص فضله) أي نقصاً يحتفل بمثله اه شرح م وقوله يحتفل بمثله أي يتم قال حج (تنبيه) هل يضبط الاحتفال هنا بما في نحو الوكالة والحجر من اغتفار واحد في عشرة لا أكثر إلى آخر ما يأتي أو يقال الأمر هنا أوسع ويفرق بأن الضياع هناك محقق فاحتيط له بخلافه هنا كل محتمل وهل المراد النقص بالنسبة لمحل العقد وإن خالف سعره سعر بقية أمثاله من البلد أو بالنسبة لأغلب محالها كل محتمل أيضاً ولو قيل في الأولى بالأول وفي الثانية بالثاني لم يبعد اه ع ش على م (قوله كجزء إناء) أي وكجزء من حيوان حتى بخلاف المذكي بالفعل اه شرح م (قوله أيضاً كجزء إناء) يتجه أن يستثنى إناء النقد فيصح بيع جزء معين منه لحرمة اقتنائه ووجوب كسره فالنقص الحاصل فيه موافق للطلب فيه فلا يضراء م اه سم على حج ويؤخذ من قوله لحرمة اقتنائه الخ أن الكلام في إناء بهذه الصفة أما إذا احتيج لاستعماله لدواء فلا يجوز بيع نصف معين منه اه ع ش على م (قوله نفيس) لم يقل نفيسين لأن الإناء لا يشترط فيه النفاسة لأن كسره ينقص قيمته مطلقاً اه شيخنا (قوله إلا بالكسر أو القطع) أي لأنه مبيع معين وقبضه بالنقل وهو مستلزم فصله ولا يكتفى في تسليمه بتسليم الجملة اه حل (قوله غليظ كرباس) هو القطن أي الثوب من القطن كما ذكره صاحب القاموس لكن المراد هنا الأعم منه

ينقص فضله قيمته (أو
قيمة الباقي كجزء إناء أو
ثوب نفيس ينقص فضله
ما ذكر للعجز عن تسليم
ذلك شرعاً لأن القسمة فيه
لا يمكن إلا بالكسر أو
القطع وفيه نقص وتضييع
مال بخلاف مالا ينقص
فضله ما ذكر كجزء
غليظ كرباس

لا تنفاه المحذور ووجهه في
الثانية حصول التمييز في
الارض بين النصيين بالعلامة
من غير ضرر قال الرافعي
ولك ان تقول قد تضيق
مرافق الارض بالعلامة
وتنقص القيمة فليكن الحكم
الارض على التفصيل في
الثوب واجيب بان النقص
فيها يمكن تداركه بخلافه
في الثوب وبه يجاب عما
اعترض به من صحة بيع احد
زوجي خف مع نقص
القيمة بالتفريق وتغيير
بجزء اعم من تعبيره بنصف
قال في المجموع وطريق من
اراد شراء ذراع من ثوب
حيث قلنا بمنعه ان يواطىء
صاحبه على شرائه ثم يقطعه
قبل الشراء ثم يشتريه فيصح
بلاخلاف اما بيع الجزء
الشائع من ذلك فيصح
ويصير مشتركا (و) لا بيع
(مرهون على ما ياتي) في
بابه من شرط كون البيع
بعد القبض وبغير اذن
المرتهن للعجز عن تسليمه
شرعا فقول على ما ياتي
اولى من قوله بغير اذن
مرتهنه (ولا) بيع (جان
تعلق برقبته مال) بقيد
زدته بقولي (قبل اختيار
فداء) لتعلق حق المجنى عليه
به كما في المرهون واولى
لان الجناية تقدم على الرهن
بخلاف ما اذا تعلق بها او
بجزءها فورد

اه ع ش وفي البرماوى الذكر باع في اللغة اسم للطن الارض اثنين وليس هو مراد اللفظة اه (قوله)
وذراع معين كائن قال بذلك هذا الذراع من هذه الارض اه شيخنا قلنا اذ يات به المذهب فيه
صحح سواء علمت ذراعان الارض او لا بخلاف المذهب فيصح بيعة ان كنت معلومة الذراعان وينزل على
الاشاعة فان كانت مجهولة الذراعان فلا يصح بيعة كما يعلم مما ياتي في آخر بابها لا خلاف له (قوله) يمكن
تداركه) اي بشرائطه ارض بجانبها او نحو ذلك اه رشيدى كازالة العلامة اه ح ل (قوله) احد زوجي خف
تثنية زوج وهو احد فرد في الخف لانها من زوجة لاختها اه شيخنا وفي المختار والزوج ضد الفرد وكل
واحد منهما يسمى زوجا ايضا يقال للاتين هما زوجا وزوجهما زوج وتقول عند زوجي جاحام يعني ذكرا
وانثى وعند زوجا نعل قال الله تعالى من كل زوجين اثنين وقال ثمانية ازواج وقسمها ثمانية افراد اه
(قوله) حيث قلنا بمنعه) اي بان كان فصله ينقص قيمته اه (قوله) ان يواطىء صاحبه الخ) اي ثم ان كان
المشتري غير يريد للشراء باطنا حرم عليه مواطاة البائع لتخريبه بمواطاته وان كان يريد انهم عرض له
عدم الشراء بعد لم تحرم المواطاة ولا عدم الشراء ولا شيء عليه في النقص الحاصل بالقطع فيهما ويصدق
في ذلك لانه لا يعلم الا منه اه ع ش على مر (قوله) فيصح بلاخلاف) واغفر له قطعه مع ان فيه نكصا
واحتمال عدم الشراء لانه لم يلجأ اليه بمقدور انما فعل رجاء الربح فينبغي فرق ظاهر وشرح مر (قوله) ايضا
فيصح بلاخلاف) و اعترض بان العلة في امتناع البيع موجودة في ذلك واجيب بان هذا تصرف في ملكه
من غير الزام شرعي بخلاف ذاك ولم ينظروا لاحتمال رجوع من وافق على الشراء عنه لما ان الاصل
عدمه اه ح ل ولا ضمان عليه لو رجع اه ع ش على مر (قوله) اما بيع الجزء الشائع) يحترز قوله معين وقوله
من ذلك اي بما ينقص فصل الجزء من قيمته اه شيخنا (قوله) ولا بيع مرهون) اي رهنا جعليا او شرعيا اي
ولا يصح ايضا بيع عين تعلق بها حق نفوت بالبيع لله تعالى كاتنين للظاهر او لادمي كثوب استحق الاجير
حسبه لقبض اجرة بحرقه او اتمام العمل فيه اه شرح مر قال الدميري ومن ذلك الاشجار المساق عليها
قبل انقضاء المدة اه قلت ذكر السبكي في آخر المساقاة انه يصح وان له تاليفا في ذلك اه عميرة اه سم (قوله)
بعد القبض) اما قبله فيصح بغير اذن المرتهن وبهوله ولغيره وقوله وبغير اذن المرتهن اي اذا كان البيع
لغير المرتهن واما له فيصح اه شيخنا (قوله) اولى من قوله الخ) وجه الاولوية ان عبارة الاصل تقتضي انه
لو باعه قبل القبض بغير اذن المرتهن لا يصح وليس كذلك كما سبق اه شيخنا (قوله) ولا بيع جان الخ) اي عالم
يكن لاجل الجناية والاصح ومالم يكن باذن المجنى عليه او كان هو المبيع له فيصح وانظر في الاخيرتين هل
يسقط حقه او يبقى متعلقا بالرقبة وماه في تعلقه بها خصوصا فيما اذا كان البيع له تامل اه (قوله) تعلق برقبته
مال) اي لكون الجناية خطا او شبه عمدا وعمدا وعنى على مال او اتلف مالا بغير اذن المجنى عليه او اتلف
ماسرقة اه ع ش مر (قوله) برقبته) اي ذاته ولو أبرأ مستحق المال من تلك مثله من العبد تلك
ويصح بيعه اي الثلث حصله في الخادم الصحة اه عميرة اه سم وعبارة شرح مر في مبحث جناية الرقيق الا في
في الجنائيات نصها فان حصلت البراءة عن بعض الواجب انك منه بقسطه ويفارق المرهون بان الراهن
حجر على نفسه فيه انتهت (قوله) لان الجناية على الرهن) لان الحق فيها متعلق بالرقبة فقط وفي الرهن
بالرقبة والذمة معا اه شيخنا ح ف وعبارته فيما ياتي ولو جنى مرهون على اجنبي قدم به فان اقتصر او بيع
له فاق الرهن انتهت (قوله) بخلاف ما اذا تعلق بها او بجزءها الخ) فلو قتل قصاصا بعد البيع في يد المشتري
ففيه تفصيل ذكره في الروض كما صله بعد ذلك حاصله انه ان كان جاهلا لا يفسخ البيع ورجع بجميع الثمن
وتجهيزه على البائع وان كان عالما عند العقد او بعده ولم يفسخ لم يرجع بشيء اه وقوله ان كان جاهلا اي
واستمر جهله الى القتل بخلاف ما اذا لم يستمر فاته ان فسخ عند العلم فلا كلام والام يرجع وهو معنى قوله او
بعده الخ اه سم على حج اه ع ش على مر (قوله) ايضا بخلاف ما اذا تعلق بها او بجزءها الخ) قل في شرح
الروض اما اذا لم يتعلق المال بالرقبة فيصح العتق والاستيلاد مطلقا كالبيع حتى لو اوجبت جناية

المبتدع صاحب الحاجة سيده هو ميسر ثم حق على حال قال البلقيني لم يطل العتق على الاغنياس ولو لم يطل البيع في نظيره لقوة العتق فيلزم السيد الفداء وينظر يساره اه وكتب عليه قوله ان بطل البيع في نظيره اي ولو كان البائع ميسرا وعمله ظلم يكن المشتري اعنته والا نفذ وتؤثر بطلان البيع لكن هل يقيد بلطو سر لو مطلقا فيما على اعتاق السيد الثاني اقرب وحيث ذم الحكم هل يتعين على السيد الفداء لو الواجب عليه ما اخذ من المشتري وكتب ايضا بخلاف ما اذا تعلق المال برقبته او لم يتعلق به شيء كان امره سيده بخلاف شيء وكان اعجميا يعقد وجوب طاعة الامر او غيرهما اختيارا لغيرها لا يتعلق الضمان برقبته ولا يمكن ايجاب القصاص لانه كالاالة ولا يتعلق بالذمة ايضا اه شورى (قوله لانه يرجى سلامته بالعفو) فان قيل هذا موجود فيما اذا تعلق برقبته مال اجيب بان النفوس لا تسمح بالعفو عن المال وتسمح بالعفو عن القتل والقطع وفيه ان قاطع الطريق اذا تختم قتله يصح بيعه ولا نظر لاحتمال ان يستحق القصاص قد عفو على مال وهو ضار لان الاصل عدم ذلك فلو باعه ثم عفى المستحق على مال تبين بطلان البيع اه حل (قوله بالعفو) اي بجائنا اه عش على مر قلو باعه ثم حصل العفو على مال فهل يتبين بطلان البيع ام لا حكى الرافعي فيما لورنه ثم حصل العفو وجهين وفي كلامه اشعار برجحان البطلان قال ابن الرفعة فليحرر ذلك اه برماوى وقوله بخلاف ما اذا تعلق المال بذمته الخ الضمير للعبد من حيث هو لا بقيد كونه جائنا الذى الكلام فيه وكذا قوله او تعلق بكسبه الخ فالمفهوم على وجه اعم (قوله كان اشترى شيئا فيها) وهذا الشراء فاسد فلذلك قيد بقوله واظفه لاجل ان يتعلق المال بذمته لان العقد لنفسه لا يلزم ذمته وعبارته فيما ياتي الرقيق لا يصح تصرفه في ماله بغير اذن سيده وان مكنت عليه لما كان تلف في يده ضمنه في ذمته انتهت (قوله كان تزوج الخ) اي باذن سيده وعبارته فيما ياتي فصل لا يضمن سيد باذنه في تكاح عبده ميرا ولا مؤنة وهما في كسب العبد بعد وجوب دفعهما انتهت وقوله وتعلقت نفقة زوجته الخ وذلك فيما اذا خلا ملك كسب بخلاف ماله استخدمه وتحملها عنه وعبارته فيما سياتي ويستخدمه نهارا ان تحملها والاخلاء لكسبهما انتهت (قوله بخلاف ما بعد اختيار الفداء الخ) هكذا أطلقه البغوى والذى فهمه ابن الرفعة اختصاصه بالموسر اه عميرة وعبرة الباب او بعد اختيار السيد للموسر فداء الجاني انتهت اه سم (قوله ولا يشكل) اي المذكور من جهة البيع بصحة الخ وجه الاشكال ان الرجوع لما كان منلفيا للبيع وما نعلم منه صح ان يقال كيف يصح البيع مع قيام مانعه هذا وفي مر ما يقتضى ان الرجوع لا يصح الا قبل البيع واما بعده فليس له الرجوع عن الاختيار وفي الشورى ما يقتضى أن له الرجوع بعد البيع وعلى الوجه الاول لا يتوجه الاشكال ويصح قول الشارح لزمه المال لى قوله فيجبر على ادائه وعلى الثاني يتوجه الاشكال ولا يصح قول الشارح المذكور لانه اذا كان يجوز له الرجوع بعد البيع كيف يقال يلزمه المال ويجبر على ادائه ويشكل الفرق بين قبل البيع وبعده حيث قال في المطالة الاولى وان لم يلزمها وفي الثانية لزمه المال ولهذا قال بعضهم قوله فيجبر على ادائه ان اصر على الاختيار له وحيث كان يمكن فيما قبل البيع ان يقال يلزمه المال ويجبر على ادائه يعنى ان اصر على الاختيار فليحرر المقام (قوله فيجبر على ادائه) بتبادر منه امتناع الرجوع عن الفداء بعد البيع قال الشيخ ابن القاسم وينبغي ان يجوز له حيث كان له فسخ البيع بخلاف ما اذا لزم من جهة المنع ويحتمل ان يحرر بفسخ البيع له وهذا الاخير هو ظاهر كلامهم اه شورى والذى يفهم من كلام الشارح في باب جنابة الرقيق ان السيد لا يرجع له بعد البيع بل يلزمه المال الذى يذنيه به عينا وعبارته هناك ختنا وشرحا فصل مال جنابة رقيق ويتعلق برقبته فقط واسيده يملكه اي لا يملكها باذن المستحق وله فداءه بالاقبل من قيمته والارث ولو اظفه حسا او شرعا كان قتله او عنته او باعه ومحمما بان كان للمعتق موسرا او البائع مختارا للفداء فداء لزمه ما لم يملكه من قيمته والارث ولو اختار فداء فله رجوع عنه ويبيع ان لم تنقض قيمته اه باختصار وفي قل على الجلال هناك قوله رجوع ويبيع

لانه يرجى سلامته بالعفو
وبخلاف ما اذا تعلق المال
بذمته كان اشترى شيئا فيها
بغير اذن سيده واظفه
او تعلق بكسبه كان
تزوج وتعلقت نفقة زوجته
وكسبتها بكسبه لان البيع اعم
يرد على الرقبة ولا تعلق
لرب الدين بها وبخلاف
ما بعد اختيار الفداء
فيصح ولا يشكل بصحة
الرجوع عن الاختيار لاق
مانع الصحة زال احتمال
الحق لذمة السيد ولو لم
يلزمها مادام الجاني في ملكه
واذا صح البيع بعد اختياره
الفداء لزمه المال الذى
يذنيه به فيجبر على ادائه
فان آداه فذاك

أى مادام العبد باقيا بحاله ولا كان حرب أو أبق أو قصت قيمته عن وقت الاختيار ولم تف بالارش ولم يلتزم السيد قدر النقص أو لزم ضرر للجنى عليه بتأخير البيع امتنع الرجوع وكذا لو باعه باذن المستحق بشرط الفداء اه (قوله ولا فسخ البيع) أى فسخه الحاكم أو صاحب الدين وقوله وبيع فى الجناية والبايع له هو الحاكم اه ع ش على م ر (قوله وولاية للعاقدة عليه) أى بملك أو بوكالة أو إذن الشارع كولاية الأب والجد والوصى والقاضى والظافر بغير جنس حقه والمقتطع لما يخاف فساد اه زى وفى الانوار لو قال لمدينه اشترى عبدى فى ذمتك صح للوكيل وإن لم يعين العبد ويرى المدين من دينه ورد وان جرى عليه جمع متقدمون بانه مبنى على ضعف وهو جواز اتحاد القايض والمقبض وإنما اغتفر فى صرف المستاجر فى العمارة لانه وقع تابعاً لا مقصوداً وذلك ان تقول إنما يتجه تضعيفه إن ارادوا احسان ما قبضه من الدين المصرح به قوله ويرى من دينه اما وقوع شراء العبد للاذن ويكون ما قبضه قرضاً عليه نظير ما مر فيقع التقاض بشرطه فلا وجه لرده اه حج أقول وقد يتوقف فيه بانه إنما اذن له ليشترى بماله عليه من الدين لا بمال من عند نفسه والوكيل إذا خالف فى الشراء بما اذن له فيه الموكل لم يصح شراؤه للوكيل والقياس وقوعه للوكيل وبقاء الذين بحاله اه ع ش على م ر (تنبيه) فى شرح حج مانصه تنبيه يرد على المتن وشارحه قول الماوردى يجوز شراء ولد المعاهد منه وتملكه لاسيما لانه تابع لامانه اه وبجواب بان إرادته ليعه متضمنة انقطع تبعيته لامانه ان قلنا ان المتبوع يملك قطع امان التابع وفيه نظر ظاهر إذ بانقطاعها بملكه من استولى عليه وبسليمه فالمشترى لم يملكه بشراء صحيح بل بالاستيلاء عليه فما بذله انما هو فى مقابلة تمكينه منه لا غير وهذا يعلم ان من اشترى من حربى ولده بدار الحرب لم يملكه بالشراء لانه حر اذ بدخوله فى ملك البائع عند قصد الاستيلاء عليه يعتق عليه بالاستيلاء فيلزمه تخميسه او تخميس فدائه ان اختاره الامام بخلاف شراء نحو اخته من لا يعتق عليه بذلك منه ومستولده اذ اقصدا الاستيلاء عليهما فانه يصح فيملكهما المشتري ولا يلزمه تخميسهما (قوله فلا يصح عقد فضولى) وكذا حله وفسخه اه شوبرى (قوله ايضا فلا يصح عقد فضولى) أى سواء البيع والشراء وغيرهما من سائر عقود او فى عين غيره او فى ذمة غيره كقوله اشتريت له كذا بالق فى ذمته والفضولى هو من ليس بوكيل ولاولى ولا مالك وفى القديم وحكى عن الجديد ان عقده موقوف على رضى المالك إن اجازة نقد ولا فلا والمعتبر اجازة من يملك التصرف عند العقد فلو باع مال الطفل فبلغ واجاز لم ينفذ محل الخلاف ما لم يحضر المالك فلو باع ملك غيره بحضرة وهو ساكت لم يصح قطعاً كفى المجموع اه من شرح م ر وبه تعلم ان قول الشارع وان اجازة المالك للرد على القديم وتعلم به ايضا تقييد محل الخلاف (قوله ظاهراً) متعلق بمال غيره وليس متعلقاً بصح فهو مال غيره ظاهراً والظاهر انه يحرم عليه تعاطيه نظراً للظاهر اه برماوى وفى ع ش والظاهر انه يحرم عليه تعاطيه نظر للظاهر اه حج اه زى أى ويكون صغيرة اه م ر فى باب الشهادات اه (قوله انه له) أى ان له عليه ولاية وان لم يكن ملكه كأن بان بعد البيع انه وكيله فيه او وصى اه شيخنا (قوله كأن باع مال مورثه) عبارة اصله مع شرح م ر ولو باع مال مورثه او غيره او اعتق رقيقه او زوج امته ظاناً حياته أو عدم اذن الغير له لبان ميتاً أو آذناً له صح البيع وغيره اعتباراً فى العقود بما فى نفس الامر لعدم احتياجه الى فائتي التلاعب وبفرضه لا يضر لصحة بيع نحو المازل والوقف هنا وقف تبين لا وقف صحة انتهت (قوله اولى بما عر به) عبارة اصله الرابع المالك لمن له العقد فيع الفضولى باطل انتهت فقوله وتعبيرى بما ذكر وهو قوله وولاية لانها تشمل الولاية بالملك وغيره وتعبير الاصل لا يشمل الولاية بغير الملك ولذلك قال م ر فى شرحه مانصه الرابع من شروط المبيع المالك التام فى المعقود عليه لمن له العقد الواقع من عاقد او موكلاه او موليه فدخل فى ذلك الحاكم فى بيع مال الممتنع والمقتطع لما يخاف تلفه والظافر بغير جنس حقه والمراد انه لا بد ان يكون موكلاً لاحد الثلاثة فيع الفضولى وشراؤه

ولا فسخ البيع وبيع فى الجناية (و) رابعها (ولاية) للعاقدة عليه (فلا يصح عقد فضولى) وإن اجازة المالك لعدم ولايته على المعقود عليه (ويصح بيع مال غيره) ظاهراً (ان بان) بعد البيع انه (له) كان باع مال مورثه ظاناً حياته فإن ميتاً لتبين انه ملكه وتعبيرى بما ذكر اولى بما عر به (و) خامسها

وسائر عقود في عين لغيره أو في ذمة غيره كقوله اشتريت له كذا بألف في ذمته وهو من ليس بوكيل ولا ولي للمالك باطل لا يبيع إلا فيما تملك رواه أبو داود والترمذي وقال إنه حسن لا يقال عدوله عن التعبير بالعقد إلى من له العقد وإن أقام ذكر من شمله العاقد وموكله وموليه يدخل فيه الفضولي ومراعاة أخرجه فان العقد يقع للمالك موقفاً على إجازته عند من يقول بصحته لا نأقول المراد الواقع له العقد ولهذا أشار الشارح إردا لا يراد بقوله الواقع إيفاده أن الموقوف على الإجازة على القول بصحة تصرف الفضولي الصحة لأنها ناجزة والموقوف للملك كما نقله المصنف عن الأكثرين وحكامه عنه كل من العلاني والزر كشي في قواعده وأن نقل الرافعي عن الإمام أن الصحة ناجزة والموقوف على الإجازة هو الملك وأفادوا بالرحمة الله تعالى أن الشيخين صرحا في باب العدد بأن الموقوف الصحة وفي القديم وحكي عن الجديد أيضاً مقدم وقوف على رضى المالك بمعنى أنه إن أجاز مالكة أو وليه العقد نفذ وإلا فلا واستدل به بظاهر خبر عروة وأجيب عنه بأنه محمول على أن عروة كان وكيلاً لمطلقاً رسول الله ﷺ بدليل أنه باع الشاة وسلمها وعند القائل بالجواز يمنع التسليم بدون إذن المالك انتهت (قوله وعلم به) المراد به ما يشمل الظن وإن لم يطابق الواقع بدليل مسألة الزجاجة التي ظنها جوهرة بل يكتفى برؤيته وإن لم يعلم ولم يظن أنه من أي الاجناس هو أه حل فلو عاينه وشك أشعر هو أم أرز مثلاً هل يصح ولعل الوجه الصحة كما لو اشترى زجاجة فظنها جوهرة أه حج أه شرى ولو كان له جزء من دار يجهل قدره فباع كلها صح في حصته كما قطع به الفقهاء وصرح به البغوي والرويانى وقيد له قولهم لو باع عبدائهم ظهر استحقاق بعضه صح في الباقي ولم يفصلوا بين علم البائع بقدر نصيبه وجهله به وهل لو باع حصته فبانت أكثر من حصته صح في حصته التي يجهل قدرها كما لو باع الدار كلها أو يفرق بأنه هنالم يتيقن حال البيع أنه باع جميع حصته بخلاف ما لو باع الدار كلها كل محتمل ولعل الثاني أوجه وفي البحر يصح بيع غلته من الوقف إذا عرفها ولو قبل القبض كييع رزق الاجناد أه شرح مر وقوله وفي البحر يصح بيع غلته من الوقف أي إذا فرزت أو عينت بالجزئية وكان قدر أي الجميع أي ولا يمنع من صحة البيع عدم قبضه إياها لكن سيأتي له في باب الهبة ما نعه ولو ترع موقوف عليه بحصته من الاجرة لاخر لم يصح لأنها قبل قبضها أما غير مملوكة أو مجهولة فان قبض أو وكيله منها شيئاً قبل الترع وعرف حصته منه ورآه هو أو وكيله وأذن له في قبضه وقبضه صح والأفلا اه وما ذكره في الهبة ملخص من افتاء المحقق أبي زرعة نقله عنه العلامة المناوى في تفسيره في باب الهبة من الكتاب السادس وهو لا ينافي ما نقله الشارح هنا عن البحر لأن ما هنا في الغلة نحو الثمرة وما ياتي في الاجرة أذ هي دين عند المستاجر والدين إنما ملك بقبض صحيح أه رشيدى عليه (قوله لا ماندين) اثنى العاقد في جانب العلم وأفرده في جانب الولاية لأنه يشترط علم كل من العاقدين بالثمن والمثلن بخلاف الولاية فانها لا تكون إلا لصاحب السلطة فقط أي فالشرط ولاية البائع على المبيع وولاية المشتري على الثمن اه شيخنا (قوله عينا) أي في المدين الذي لم يختلط بغيره وقوله وقدرا أي مع العين في المدين المختلط وقوله وصفة أي مع القدر فيما في الذمة أه شرى والمراد به لم العين ولو حكما في صورتين ليدخل في غير المختلط ما سيأتي من قوله ورؤية بعض مبيع الخ ويدخل في المختلط قوله ويصح بيع صاع من صبرة الخ وقوله على ما ياتي أي ياتي هاتين المدين بصورتيه حيث قال ويصح بيع صاع من صبرة وقال فيما ياتي وتكفي معاينة عرض ورؤية بعض مبيع الخ وفي باب السلم فيما في الذمة أه شيخنا (قوله نهى عن بيع الفرر) وهو ما احتمل امرين أغلبهما أخريفهما أي شأنه ذلك فلا يرد عدم صحة بيع نحو المقصوب وإن لم يكن الاغاب عدم العرد وقيل ما انطوت عنا عاقبته وقد يغتفر الجهل للضرورة أو المسامحة كما في اختلاط حمام البرجين وكما في بيع القفاز وماء السقاء قال جمع ولو لشرب دابة وكل ما المقصود به ولو انكسر ذلك الكوز من بد المشتري بلا تقصير كان ضامنا لقدر كفايته بما فيه لانه مقبوض بالشراء الفاسد دون ما زاد عليها ودون الكوز لكونها امانة في يده فان

(علم) للعاقدين به عينا
وقدرا وصفة على ما ياتي
بيانه حذرا من الفرر
لما روى مسلم انه ﷺ
نهى عن بيع الفرر

أخذه من غير عوض ضمنه لانه عارية دون ما فيه لانه غير مقابل بشيء فهو في معنى الاباحة اه شرح م
قال الرشدي عليه ويجري هذا التفصيل في فناجين القهوة حرفا بحرف هذا كله فيما إذا انكسر الفنجان
منلا من يد الشارب اما إذا انكسر من يد غيره بان دفعه إلى اخر فسقط من يده فانما يضمنان مطلقا
والقرار على من سقط من يده ووجهه في صورة العرض ما سيأتي ان المستعير من المستاجر اجارة فاسدة
ضامن كغيره اما إذا انكسر من يد الساق فاعلم ان الساق على قسمين قسم يستاجر صاحب القهوة ليسقي
عنده باجرة معلومة فهو اجير لا يضمن ما تلف يده من الذي استؤجر له إلا بتقصير كما يعلم مما سيأتي في
الاجارة وقسم يشتري القهوة لنفسه بحسب الاتفاق بينه وبين صاحب القهوة من ان كل كذا وكذا من
الفناجين بكذا وكذا من الدراهم فهذا يجري فيه ما ذكره الشارح في القسم الاول في كلامه إذ القهوة
مقبوضة له بالشراء الفاسد والفناجين مقبوضة بالاجارة الفاسدة وبقي قسم ثالث حدث الآن وهو ان
صاحب القهوة يخشى الضياع على الفناجين فيسلم للساق مقدار معلوما من الفناجين ويقبضه له ويجعله في
تسليمه فاذا اراد احدا ان يشتري منه قهوة ياتي له بفنجان من تلك الفناجين التي تسلمها ياخذ فيه القهوة
والظاهر ان الفناجين مقبوضة له حيث تد بالعارية إذ لم يقع بدل لها في العرف حتى يكون في نظير استعمالها وإنما
البدل في نظير القهوة لا غير وحيث تد إذ تلفت منه يضمنها ضمان العارية ويضمن ما فيها بالشراء الفاسد هذا
إذا تلفت في يده اما إذا تلفت في يد الشارب فياتي فيه ما سيأتي في العارية فيما إذا تلف المعار في يد من اخذه من
المستعير هكذا ظهر لي فليتأمل اه بالحرف (قوله ويصح بيع صاع من صبرة) إلى قوله ان خرجت مائة
اشار بهذه الصور الثلاث إلى ان قوله وعلم به فيه نوع تاويل اي ولو حكما فلهذه الثلاثة في المعنى متفرعة على
منطوق الشرط وقوله لا يبيع لا حدث بين إلى قوله بالنف دراهم او دنانير هذه الصورة الخمسة متفرعة على
مفهوم الشرط واما قوله ولو باع بنقد إلى قوله اشترط تعيين ان اختلف قيمتهما فان الصورتان متفرعتان
على المنطوق كاللثلاث الاول وقوله ولا يبيع غائب متفرع على المفهوم كالخمس التي قبلها وقوله وتكفي معاينة
عروض وقوله ورؤية قبل عقد الخ وقوله ورؤية بعض مبيع الخ هذه الثلاث متفرعة على المنطوق ايضا
فالخلاص انه فرع على المنطوق ثمان صور وعلى المفهوم ستة لكنه جعل بعض كل في خلال الاخر
وكان الانسب ان يذكر صور المنطوق على حدة ثم صور المفهوم كذلك تأمل (قوله ايضا ويصح بيع
صاع من صبرة) خرج بها بيع ذراع من نحو ارض مجهولة الذرعان وشاة من قطيع ويصح صاع منها بعد
تفريق صيعانها ولو بالكيل لتفاوت نحو اجزاء الارض غالبا ولانها بعد التفريق صارت اعيانا متميزة
لادلالة لاحداها على الاخرى فصار كبيع احد الثوبين ومحل الصحة هنا حيث لم يريد صاعا
معينا منها اولم يقل من باطنها او الاصاعا منها او احدهما يجهل كيلها للجهل بالمبيع بالكلية وحيث علم
انها تنفي بالمبيع اما إذا لم يعلم ذلك فلا يصح البيع للشك في وجودها وقع عليه صرح به الماوردي
والفارضى وغيرهما ونظريه لان العبرة هنا بما في نفس الامر فقط فلا اثر للشك في ذلك إذ لا قصد
هنا اه شرح م (قوله من صبرة) هي الكوم من الطعام اه شرح م وقضيته ان الكوم من الدراهم
ونحوها لا يسمى صبرة وعبرة المصباح والصبرة من الطعام جمعها صبر مثل غرقة وغرف وعن ابن دريد
اشترت الشيء صبرة اي بلا كيل ولا وزن اه وهو ظاهر في عدم اختصاص الصبرة بكونها من الطعام
وباتي في الربا ما يوافقه وقد يقال ما نقل عن ابن دريد معنى اخر للصبرة وهو عبارة عن عدم العلم بقدر
المبيع فلا يفيد اختصاصها بالطعام ولا عدمه اه ع تن عليه وفي البرماوى وحقيقة الصبرة لغة الكوم
المجتمع من الطعام ثم اطلقها الفقهاء على كل متماثل للاجزاء وخرج بالصبرة الارض والدار والثوب
ففيه تفصيل فان عليا ذراعان ذلك صح وان جهلا او احدهما لم يصح لان اجزاء الصبرة لا تتفاوت بخلاف
اجزائه ما ذكر اه (قوله لعلهما بقدر المبيع) اي فهذا من قبل قوله سابقا وقدرا لكن تقدم ان القدر
لا بد ان ينضم إلى علم العين او الصفة وهذا قد انضم إلى علم العين حكما كما ذكره بقوله مع تساوى الاجزاء

(و) يصح (بيع صاع من
صبرة وان جهات صيعانها)
لعلهما بقدر المبيع مع
تساوى الاجزاء

أى فكانه رأى جميعها نأمل (قوله فلا غرر) أى فاكفى برؤية الجملة المشتبهة على رؤية بعض المبيع عن
رؤيته بخصوصه فهو مرقى حكما لأن كل حبة من الصبرة مشتركة ولو باع الصبرة الا صاعا صح وإن جهلت
صيعانها كفى مختصر الكفاية لابن النقيب وينبغي الفرق بين معلومة الصيعان فيصح ويجوز لها فلا يصح
أه حل (قوله على الاشاعة) وقبله صاع بهم فلو تافى المبيع ما تافى صاع فلو خاط عليها بعد ذلك
صبرة أخرى ثم تافى الجميع الاصاعاتين على هذا الوجه أه برماوى (قوله وللبائع تسليمه الخ) هذا
انما يأتى على مسألة الجهل أى فيجبر المشتري على ذلك بخلافه في مسألة الملم فانه لا يجبر على الاخذ من اسفلها
لأن كل جزء منها له فيه حق وانما يقرع بينهما ويجبر الممتنع على قسمته أه ع ش (قوله لأن رؤية ظاهرها)
أى المحتمل لأن يكون مبيعا كروية كلها أى كأنه مرقى فهو مرقى حكما ومن ثم لم يكفى برؤية ذلك الظاهر
إذالم يحتمل كونه مبيعا وذلك اذا قال بعثك صاعا من باطن هذه الصبرة أه حل (قوله كما سياتى) أى
في قوله وتكفى رؤية بعض مبيع ان دل على باقية كظاهر صبرة نحو برؤية ان الصبرة هنا غير مبيعة وشم
مبيعة فلم توجد هنا رؤية بعض المبيع الدال على باقية الا أن يقال ما ذكره هنا قرينة على ان قوله الآتى
بظاهر صبرة نحو برأى المبيعة كلها او بعضها على الاشاعة او الايهام حيث تعرض للبرهان وجعله من
افراد ذلك أه حل (قوله ويبيع صبرة كذلك الخ) بخلاف ما لو قال بعثك من هذه الصبرة كل صاع
بدرهم مثلا او كل صاع من هذه الصبرة بدرهم مثلا فانه لا يصح لأنه لم يبع الجملة بل بعضها المحتمل للقليل
والكثير فلا يعلم قدر المبيع تحقيرا ولا تخمينا أه من الروض وشرحه (قوله بنصب كل) أى فلا بد
من الجمع بين هذين أى الصبرة وكل صاع بدرهم في عبارة البائع فيقول بعثك هذه الصبرة كل صاع بدرهم
سواء نصب او رفع او جرو والشارح قيد بذلك ليفيد ان البائع لا بد ان يجمع بينهما والا فالنصب ليس متعينا
في عبارة البائع ولا في عبارة المتن من حيث صحة الاعراب أه حل بالمعنى وعبارة البرماوى قوله بنصب
كل أى على القطع لا امتناع البدلية لفظا او عللا لأن البديل يصح الاستغناء عنه اما بديل الاشتمال فواضح بل
شرطه عدم اختلال الكلام لو حذف المبدل منه واما بديل الكل فلجواز حذف المبدل منه عند ان مالك
وغيره كالاخفش وهذا لا يصح الاستغناء عن الاول ولا عن الثانى لأن الشرط ذكر كل من الصبرة وكل
صاع بدرهم وح فالنقد على القطع ويصح بيع الصبرة المذكورة مع ذكره كل صاع بدرهم
عقب ذكرها وفيه عمل المصدر محذوفا انتهت وانظر ما المانع من الصحة فيما لو قال بعثك هذه
الصبرة بدرهم فان هذا من بيع الجزاف وهو صحيح قطعا فيطرد قول المحشى لأن الشرط ذكر كل الخ
(قوله ولا يضرب في مجهولة الصيعان الجهل بجملة الثمن) قيد بالثمن لأن الجهل بجملة المبيع لا يحتاج الى الاعتذار
عنه لأنه مبيع غير مختلط لا يضرب فيه الجهل بالقدر أه (قوله لأنه معلوم بالتفصيل) أى وبه يندفع الضرر
كما لو باع شمن معين جزافا فلو وجدت الصبرة دون صاع والثوب دون ذراع صح بحصته من الدراهم أه
حل (قوله ويبيع صبرة بمجهولة الصيعان) هو قريب من عبارة اصله قال الاسنوى خرج بذلك مالو وقع
شرطوله تصوير ان احدهما ان يقتصر على مقابلة الجملة بالجملة كان يقول بعثك بمائة على انها مائة
صاع فتخرج زائدة او ناقصة فان البيع يصح في احد القولين ويخير البائع في الزيادة والمشتري في
النقصان قاله الرافعى رحمه الله تعالى في باب البيوع المنهى عنها اقول ومثل هذه الصورة يقع كثيرا
في اسواق مصر في بيع اصناف البر فليتنبه له الثاني عكس هذا كان يقول بعثك كل صاع بدرهم على انها
مائة صاع قال فهى قريبة من الاولى لكن جزم الماوردى بالصحة عند النقصان وخرج الزيادة على القولين
أه ثم رأيت في القوت مانعه لو قال بعثكها على انها عشرة أصع بعشرة دراهم فتخرجت تسعة صح في
الاصح والمشتري الخيار فان اجاز فهل بجميع الثمن او بالقسط وجهان جزم في الكافى بالاول وقال ان
خرج زائدا فطريقان احدهما صحة البيع في الجمع بالمسمى ولا خيار للبائع أه وهو مخالف لما نقله الاسنوى
عن الرافعى فليتأمل ثم راجعت الروضة فرأيت فيها ما يوافق كلام الاسنوى وان المشتري اذا اجاز عند

فلا غرر وينزل المبيع مع
العلم بصيعانها على الاشاعة
فاذا علمنا انها عشرة أصع
فالمبيع عشرةا ولو تلف
بعضها تلف بقدره من المبيع
ومع الجهل بها على صاع
منها وللبائع تسليمه من
اسفلها وان لم يكن مرئيا
لأن رؤية ظاهرها كروية
كلها كما يأتى ولولم يبق منها
غيره تعين (و) بيع (صبرة
كذلك) أى وان جهلت
صيعانها (كل صاع بدرهم)
بنصب كل ولا يضرب في
مجهولة الصيعان الجهل بجملة
الثمن لأنه معلوم بالتفصيل
وكذا لو قال بعثك هذه
الارض أو الدار أو هذا
الثوب كل ذراع بدرهم (و)
بيع صبرة (مجهولة الصيعان
بمائة درهم

النقص يكون بجميع الثمن وكذا إذا أجاز البائع عند الزيادة لا يطلب لها بدلا وذكرا أيضا أن سقوط الخيار للبائع وجه اختياره صاحب التهذيب ويكون كمن شرط كون المبيع مبيعاً يخرج سلماً اه عميرة اه سم (قوله كل صاع بدرهم) لم يقيد في هذا بالصواب كسابقة لأنه لا يشترط ذكرها في صحة البيع الاستغناء عن التفصيل بالاجمال قبله بخلاف الصورة السابقة لا يصح البيع فيها بدون التفصيل لعدم الاجمال هناك فلهذا في الشارح تأمل (قوله إن خرجت مائة) عبارة شرح مر صرح أن خرجت مائة لموافقة الجملة التفصيل فلا غرر وإلا أي وإن لم يخرج مائة بأن خرجت أقل أو أكثر فلا يصح البيع على الصحيح لتعذر الجمع بين جملة الثمن وتفصيله والثاني يصح تغليباً للإشارة ولا يرد على الأول لو باع صبرة بر بصره شعير مكيلة فإن البيع صحيح وإن زادت احداهما ثم إن توافقاً فذلك وإلا فسخ لأن الثمن هنا عينت كنهه فاذا اختلف عنها صار بهما بخلافه ثم ولأن مكيلة وقع مخصصاً لما قبله ومبيناً له لم يقع إلا كيلة في مقابلة كيل وهذا لا ينافي الصحة مع زيادة احداهما بخلاف ما هنا فإن الزيادة والنقص يلغى قوله بمائة أو كل صاع بدرهم فابطل ويتخير البائع في الزيادة والمشتري في النقص أيضاً في بعثك هذا على أن قدره كذا فزاد أو نقص والمشتري فقط إن زاد البائع قوله إن نقص فعلي وإن زاد ذلك وإن لم يتخير البائع هنا في الزيادة لدخولها في المبيع كإدخاله عليه كلاًه ويؤيده ما مر في أن لي نصفه أنه بمعنى إلا أنصفه فكذلك المني هنا بعثك هذا الذي قدره كذا وما زاد عليه وما جرت به العادة من طرح شيء عند نحو الوزن من الثمن أو المبيع لا يعمل به ثم إن شرط ذلك في العقد بطل وعليه يحمل كلام المجموع وإلا فلا ولا يصح بيع ثلاثة أذرع مثلاً من أرض يحفرها ويأخذ ترابها لا به لا يمكن أخذ التراب إلا بأكثر منها انتهت وقوله وما جرت به العادة الآن من طرح قدره متاد بعد الوزن ويختلف باختلاف الأنواع كحطهم لكل مائة رطل خمسة من السمن أو الجبن وهل يكون حكمه حكم الأمانة عنده أو حكم الغصب فيه نظروا الأقرب الثاني وطريق الصحة في ذلك أن يقول البائع بعثك المائة والخمسة مثلاً بكذا اه ع ش عليه (قوله وإلا فلا يصح) وقارق مالو باع صبرة بر بصره شعير مكيلة أو صبرة ذهب بفضة موازنة حيث يصح وعلى هذا لو عين كمية إحدى الصبرتين فكما هنا فيصح أن يخرجاً سواء وإلا فلا فالحكم واحد فلا فرق بتعين كمية الثمن هنا بخلاف ما مر ثم إن زادت احداهما ثم إن سمح صاحب الزيادة بها أو رضى صاحب الناقصة بقدرها دام العقد وإلا فسخ ولو قال بعثكها بمائة على أنها مائة صاع صح العقد ويتخير المشتري في النقص والبائع في الزيادة فإن قال فإن نقصت فعلي وإن زادت فلك تخير المشتري في النقص ولا شيء له في مقابلته كما لا شيء له من الزيادة ولو قال بعثك هذا السمن بظرفه أو المسلم بوفارته كل رطل أو كل قيراط بدرهم صح أن علم وزن كل واحد من الظرف والمظروف فيهما وكان للظرف قيمة وإلا فلا ولو قال بعثك كل رطل بدرهم على أن يوزن معه الظرف ثم يسقط وزنه صح أو على أن يسقط للظرف أرطال معلومة من غير وزن لم يصح ولو قال بعثك بعشرة على أن يوزن بظرفه ثم يسقط من الثمن بقدر نسبة وزن الظرف صح أن علم مقدار وزن الظرف والمحطوط وإلا فلا اه برماوى (قوله لا يبيع لأحد ثوبين الخ) في شرح مر فيع اثنين عبيدهما الثالث بثمن واحد من غير بيان مال كل منه باطل اه وفي سم على البهجة مانعه وقيدته في التنبيه بما إذا لم يعلم كل ما يقابل عبده من الثمن ومشى عليه البلقيني في تدريبه ونقله الزركشي عن التنبيه وأقره قال ابن الرفعة واحتراز به عما إذا علم التوزيع قبل العقد فإنه يصح وعليه يدل كلامهم واستدل بفرع ذكره في الوكالة قال ويجوز أن يكون احتراز عما إذا فصل الثمن مثل بعثك للعبد مائة ستون بهذا وأربعون بهذا فإنه يصح لكن قد يقال ليس الثمن هنا واحداً بل هو ثمانان اه شرح العباب أقول وقياس ما ذكره من الاكتفاء بالعلم بالتوافق قبل العقد أنه لو توافق معه على خمسمائة دراهم وخمسمائة دينار مثلاً قال بعثك بالف دراهم ودينارين صح وحمل على ما توافقا عليه وكذا انظره من كل ما يشترط العلم به وذكره في العقد إذا توافقا عليه قبل وهذا يجري في أمور

كل صاع بدرهم أن خرجت مائة) وإلا فلا يصح لتعذر الجمع بين جملة الثمن وتفصيله (لا يبيع لأحد ثوبين) مثلاً مبهما (ولا يبيع) (بأحداهما) وإن تساوت قيمتهما (أو يملأ ذا البيت برا أو بزنة ذى الحصاة ذهباً) ومله البيت وزنة الحصاة

كثيرة يقال فيها بالبطلان عند عدم ذكرها في العقد فتنبه له فانه دقيق جدا ويؤيد ذلك قول الشارح الآتي
نعم ان كان ثم عهد او قرينة بان اتفقا اه ع ش عليه (قوله مجهولان) فان علمنا ذلك قبل العقد صح البيع
ان وصف البر بصفات السلم اه شيخنا (قوله للجهل بين المبيع) اي مع ان المبيع في الاولى معين والثمن
في الثانية كذلك ولا بد من علم بينهما وقوله وبقدرة في الباقي اي لان الثمن في الجميع في الذمة لانه ذكره
ومتى كان في الذمة فلا بد من علم قدره وصفته اه شيخنا (قوله وبقدرة في الباقي) اي في قوله او بملء ذا البيت
بر او الصورتين اللتين بعده هذه والمراد بالجهل بقدر الثمن في قوله او بألف دراهم او دنانير الجهل بقدر
الدراهم وبقدرة الدنانير مل من كل منهما نصف الالف او ثلثه مثلا ولا الجملة الثمن معلومة لانه اف اه
شيخنا وانما حل على التصريف في نحو الرجح يتنا وهذا الزيد وعمر ولا المتبادر منه ثم لا هنا ولهذا لو علمنا
قبل العقد مقدار البيت والحصاة كان صحيحا اه شرح مر (قوله فان دين البر الخ) قد يشعر قوله ملء
ذا البيت من البر انه لو كان البيت او اثرا غائبا عنهما لم يصح وليس مرادا لان المدار على التعيين حاضرا كان
او غائبا عن البلد حتى لو قال بعثك ملء الكوز الفلاني من البر الفلاني وكانا غائبين بمسافة بعيدة صح العقد
كما يفهم من قوله وخرج بنحو البر الخ فانه جعل مجرد التعيين كافيا لكن يرد عليه انه يحتمل نافي الكوز
او البر من قبل الوصول إلى محلهما إلا أن يجاب بأن الغرر في المعين دون الغرر فيما في الذمة اه ع ش
على مر (قوله كان قال بعثك ملء هذا البيت الخ) المناسب لكلام المتن ان يقول بعثك بملء
ذا البيت الخ لان المتن جعل الملاء ثمنا والشارح جعله مثمنا إلا ان يقال لا فرق بين الثمن والثمن
في الحكم ومثل البر الذهب إذا عين اه شيخنا وعبرة اصله مع شرح مر ولو باع بملء او ملء
ذا البيت حنطة أو زنة أو زنة هذه الحصاة ذهباً ثم قال في المحترز وخرج بنحو حنطة وذهب منكرا
المشير إلى ان محل ذلك حيث كان في الذمة المعين كبعثك ملء او بملء ذا الكوز من هذه الحنطة والذهب
فيصح وان جهل قدره لاحاطة التخمين برؤيته مع امكان الاخذ قبل تلفه فلا غرر اه (قوله صح لامكان
الخ) اي سواء علم البيت ام لا اه شيخنا (قوله لامكان الاخذ الخ) اي ولان البيع معين والمعين لا يشترط
فيه معرفة القدر تحقيا بل يكفي فيه التخمين اه برماوى وقوله قبل تلفه أى البيت اه ع ش (قوله في غير
هذا الكتاب) عبارته في شرح البهجة نعم ان عين العوض كان قال بعثك بملء او ملء ذا البيت من هذه
الحنطة صح كما اشعر به تنكير الراضى الحنطة في مثال البطلان وصرح به في السلم ومثله الكوز فلو قال
بعثك ملء ذا الكوز من هذه الصبرة فالاصح الصحة لامكان الاخذ قبل تلفه فانقل عنه من البطلان في
بعثك ملء ذا البيت من هذه الصبرة خطأ منشؤه عدم التأمل اه وعبارته في شرح الروض فان عين الحنطة
كان قال بعثك ملء هذا البيت من هذه الحنطة صح كما صرح به في السلم تبعاً للاصل ثم وللجموع هنا
وصوروه بالكوز فقالوا لو قال بعثك ملء هذا الكوز من هذه الحنطة صح على الاصح لامكان
الاخذ قبل تلفه فلا غرر واستشكله البارزى وغيره للجهل بقدر العوض انتهت ويجاب بما تقدم من
أن الجهل بالقدر في المعين لا يضر بدليل صحة الجزاف اه (قوله ولو باع بنقد) اي بنوع من النقد
وقوله وثم نقد اي صنف من هذا النوع كان قال بعثك بدينار وفرنضنا انه يطلق على المحبوب والخزيرى
والبندي والفندقي فيحمل على الغالب في المعاملة من هذه وقوله او نقدان معطوف على تقدم قوله وثم
نقد أى أو باع بنقد اي نوع من النقد وثم نقدان أى صنفان من هذا النوع الذي باع به وقوله ولا غالب
محترزه ما قبله وهو قوله وثم نقد غالب اه شيخنا وصورة المسئلة انه اطلق النقد وعبرة شرح مر ولو
باع بنقد دراهم او دنانير وعين شيئا اتبع وان عز فان كان معدوما اصلا ولو مؤجلا او معدوما في البلد
حالا أو مؤجلا إلى أجل لا يمكن فيه نقله إلى البلد بشرط لم يصح أو إلى أجل يمكن فيه النقل عادة صح ومنه
ما نقد بمحل العقد وان كان ينقل اليه لكن لغير البيع فلا يصح وان اطلق انتهت (فرع) وان باع
شخص شيئا بدينار صحيح فاعطاه صحيحين بوزنه أى الدينار او عكسه او باعه بدينارين صحيحين فاعطاه

مجهولان (أو بألف دراهم
ودنانير) للجهل بعين المبيع
في الاولى وبعين الثمن في
الثانية وهي من زيادتي
وبقدره في الباقي فان عين
البر كان قال بعثك ملء ذا
البيت من ذا البر صح
لامكان الاخذ قبل تلفه
فلا غرر وقد بسطت
الكلام عليه في غير هذا
الكتاب (ولو باع بنقد)
مثلا

دينار صحيحا بوزنها الزم القبول لأن الغرض لا يختلف بذلك ما لو أعطاه في الأولى صحيحا أكثر من دينار
 كان يكون وزنه دينار أو نصفه فلا يلزمه قوله لضرر الشريك إلا بالتراضي فيجوز فلواراد أحدهما كسره
 وامتنع الآخر لم يجبر عليه لضرر القسمة اه ع ش عليه وقوله مثلا راجع لباع أي واجر أو جاعل وهكذا
 وقوله أو نقدان مثلا راجع لنقدان أي أو لائتم أو أكثر تأمل لكن عبارة -ج بعد قول الماتن أو نقدان أي
 أو عرضان آخران ولم يغلب أحدهما وتفاوتا قيمة أو رواجا بشرط التعيين لأحدهما في العقد لفظا انتهت
 (قوله) وشم نقد غالب) أي في عمل العقد سواء كان كل منهما من أهله ويعلم نقوده أم لا كما اقتضاه إطلاقهم
 والدينار إذا أطلق يحمل على الدينار الشرعي وهو المتقال لأعلى الدينار الذي يتعامل به الآن من البندقي
 وغيره لأن ذلك عرف الشرع وهو مقدم على عرف غيره والاشترى في يحمل فلا بد من بيانه في العقد باللفظ
 والابطال لأنه يصدق على ما يقابل عشرة أنصاف وعلى ما يقابل خمسة وعشرين نصفًا والنصف إذا أطلق
 صادق على الفلوس والقضة فلا بد من البيان إذا اختلفت قيمتهما والابطال المقود وإن استوت لم يجب البيان
 ويدفع ما شاء اه برماوى (تنبيه) في الخلع من الروض مانصه (فرع) الدراهم أي والدنانير في
 المعاملات والخلع المنجز تنزل على غالب نقد البلد وتنزل في الخلع المعلق والاقرار على الإسلامية لأعلى
 الناقصة أو الزائدة وإن غلب التعامل بها إلا أن قال المعلق أردنها واعتدت ولا يجب سؤاله فإن ادعت
 المرأة لامن غالب نقد البلد طلقت وله أن يردده ويطالب بالغالب وإن غلبت المغشوشة وأعطتاهم إطلاقا اه
 وقوله والاقرار على الإسلامية قال في شرحه أي لأعلى الغالب ولأعلى الناقص اه شوبري (قوله) أيضا
 وشم نقد غالب) أي في مكان البيع قال في التحفة سواء كان كل منهما من أهلها أي بلد البيع ويعلم نقودها أو لا
 على ما اقتضاه إطلاقهم اه وفيه وقفة لمناقشة التعليق الآتي ولأنه إذا جهل كل منهما نقود البلد كان الثمن
 بجمولهما قالوجه عدم العمل بهذا الإطلاق اه شوبري وكلام الحلبي يوافق ما في التحفة وهو أنه يتغير ولو
 مع جهلها به وقوله لأن الظاهر إرادتهما له أي شأنه أن يراداه (قوله) تعين) أي ولو كان ناقص الوزن أو
 القسمة أو مغشوشا وإن جمل ذلك اه حل (قوله) لان الظاهر إرادتهما له) انظر لو اراد غيره ويؤخذ
 بما يأتي أنه لا أثر لمجرد الإرادة بل لا بد من التعيين باللفظ تأمل اه شوبري (قوله) وتفاوتت قيمته) أي
 قيمة أنواعه أو تفاوتت تلك الأنواع رواجا وكذا أنواع الصحيح وإنما قيد المصنف بذلك في المكسر
 نظرا لما هو الغالب اه حل (قوله) اشترط تعيين لفظا) أي لانية بخلاف نظيره من الخلع لأنه يغتفر فيه
 ما لا يغتفر هنا ولا يرد عليه الا كتفاء بنية الزوجة في النكاح كما يأتي لأن المعقود عليه ثم ضرب من المنفعة
 وهنا ذات العوض فاغتفر ثم ما لا يغتفر هنا وإن كان النكاح مبنيا على الاحتياط والتعبد أكثر من غيره
 اه شرح مر وقوله أي لانية أي فلا تكتفى النية وهو شامل لما لو اتفقا على أحد التقدين قبل العقد ثم نوباه
 عنده فلا يكتفى به لكن في السلم بعد قول المصنف ويشترط ذكرها أي الصفات في العقد مانصه نعم لو توافقا
 قبل العقد وقالوا أردنا في حالة العقد ما كنا اتفقا عليه صح على ما قاله الاسنوى وهو نظير من
 له بنات وقال لآخر زوجتك بنتي ونوبا معينة لكن ظاهر كلامهم يخالفه اه وقياسه ان يقال
 هنا كذلك فليتامل الا ان يقال ان الصفات لما كانت تابعة اكتفى فيها بالنية على ما ذكرتم بخلاف
 الثمن هنا فإنه نفس المعقود عليه فلم يكتف بنية اه ع ش عليه (قوله) لم يشترط تعيين) فلو عين
 أحدهما فالظاهر تعيينه اه حل فقوله ويسلم المشتري الخ أي حيث لم يعين البائع أحدهما والا
 وجب ما عينه ولا يقوم غيره مقامه وإن اتحدا رواجا وقيمة اه ع ش على مر ولو ابطال السلطان
 ما باع به أو أقرضه لم يكن له غيره بحال نقص سعره أم زاد أو عجز وجوده فان فقد وله مثل وجب
 والاقبضته وقت المطالبة وهذه المسئلة قد عمت بها البلوى في زماننا في الديار المصرية في الفلوس ويجوز
 التعامل بالمغشوشة اخذ امامروا ان جعل قدر غشها سواء كانت له قيمة أو انفرادا ولا استهلك فيها أم لا ولو
 في الذمة لأن المقصود رواجها فتكون كبعض المعاجين المجهولة الاجزاء ومقاديرها وانما يصح بيع تراب

(و شم نقد غالب تعين) لان
 الظاهر ارادتهما له نعم لو
 غلب المكسر وتفاوتت
 قيمته اشترط التعيين نقله
 الشيخان عن البيان وأقره
 (أو نقدان) مثلا ولو صحيحا
 ومكسرا (ولا غالب اشترط
 تعيين) لفظا لأحدهما يعلم
 بقيد زده بقولي (ان
 اختلفت قيمتهما) فان
 استوت لم يشترط تعيين
 ويسلم المشتري ما شاء منهما

المعدن نظرا الى ان المقصود منه التقدير هو مجهول ومثل ذلك في انتفاء الصحة بيع لبن خلط بنحو ماء ونحو
مسك خلط بغيره لغير تركيب نعم بحث الولي العراقي ان الماء لو قصد خلطه باللبن لنحو حموضة وكان بقدر
الحاجة صح لانه حيث لا خلط غير المسك به لتركيب ومتى جازت المعاملة بها وضحت بمعاملة أو اتلاف
قالوا يجب مثلها إذ هي مثلية لا قيمتها إلا ان فقد المثل فيجب قيمتها وحيث رجعت القيمة اخذت قيمة الدراهم
ذهبوا وعكسه اشرح مروقوله قالوا يجب مثلها أي صورة فالفضة العديدة تضمن به ددها من الفضة ولا يكتفى
ما يساويها قيمة من القروش إلا بالتعويض ان وجدت شروطه ومثله يقال في عكسه ومعلوم ان الكلام
في غير الفضة المقصودة إما هي فلا يجوز البيع بها في الذمة لتفاوتها ولو في الوزن في القس واختلاف قيمتها
وأما البيع بالمعين منها فلا مانع منه وقوله اخذت قيمة الذهب ذهباً أي حذراً من الوقوع في الربا فانه لو اخذ
بدل الدراهم المنشوشة فضة خالصة كان من قاعدة مدعجوة ودرهم الاتية وهي باطلة اشرح عليه (قوله
ولا يبيع غائب) أي على الاظهر ومقابله يصح وبعبارة اصله مع شرح مروقوله الاظهر انه لا يصح بيع الغائب
والثاني وبه قال الأئمة الثلاث يصح البيع ان ذكر جنسه أي او نوعه وإن لم يرياه ويثبت الخيار للشترى
عند الرؤية لحديث فيه ضعف بل قال الدارقطني باطل وينفذ قبل الرؤية القسح دون الاجارة ويمتد الخيار
امتداد مجلس الرؤية وكالبيع الصلح والرهن والهبة والاجارة ونحوها بخلاف نحو الوقت انتهت وقولي
لحديث فيه ضعف لفظه كافي المحل من اشترى ما لم يره فهو بالخيار اذا رآه وقوله بخلاف نحو الوقف
العتق ثم رايت سم على حج جزم بالتمثيل به هذا وفي كلام عميرة التسوية بين الوقف وغيره في عدم الصحة
اشرح عليه (قوله بان لم يره العاقدان) أي ثمتنا او شمتنا وقوله وان وصف بصفات السلم أي ولو كان ايضاً
حاضراً في مجلس البيع وبالنسبة في وصفه او سمعه بطريق التواتر كما يأتي أو رآه ليلاً ولو في ضوء ان ستر الضوء
لونه كورق ابيض فيما يظهر ولا ينافي ذلك ما صرح به ابن الصلاح من انه يكتفى بالرؤية العرفية مع ان
هذا منها لانه ليس العرف المطرد ذلك على ان كلامه مقيد بما اذا لم يكن العيب ظاهراً بحيث يراه كل
من نظر الى المبيع وحيث قد المراد بالرؤية العرفية هي ما يظهر للناظر من غير مزيد تأمل ورؤية نحو
الورق ليلاً في ضوء ستر معرفة ياضه ليست كذلك او من وراء نحو زجاج وكذا ماء صاف الا
الارض والسك لان به صلاحهما وصحت اجارة ارض مستورة بماء ولو كدر لانها اوسع
بقبولها التاقب ووردوها على مجرد المنفعة وذلك للنهي عن بيع الغرر لان الرؤية تفيد ما لم تفده
العبارة كما يأتي اشرح مروقوله ايضاً بان لم يره العاقدان أي الرؤية المعتبرة شرعاً اشرح عليه مروقوله
(قوله وان وصف بصفات السلم) أي جعل الوصف المذكور قائماً مقام رؤيته كما سيصرح به بعد ا
حل والغاية للرد على الخلاف وبعبارة اصله مع شرح مروقوله والاصح ان وصفه أي المعين الذي يراد
بيعه بصفة السلم لا يكتفى عن الرؤية وان بالغ فيها ووصلت حد التواتر لانها تفيد امورا تقصر عنها
العبارة وفي الخبر ليس الخبر كالعيان والثاني يكتفى ولا خيار للشترى لان ثمة الرؤية المعروفة والوصف
يفيدها وعلم من قولنا أي المعين عدم منافاة هذا لما ياتي اول السلم في ثوب صفته كذا وكذا لانه
في موصوف في الذمة انتهت (قوله ولان الخبر ليس كالعيان) هذا ليس حديثاً بهذا اللفظ بل لفظ
الحديث ليس المعين كالخبر ورواية اخرى ليس الخبر كالمعينة اشرح عليه وفي شرح مروقوله
وفي الخبر ليس الخبر كالعيان اشرح عليه مروقوله وفي حج مانعه ومن ثم ورد ليس الخبر كالعيان بكسر العين
وروي كثيرون منهم احمد وابن حبان خبر يرحم الله مومني ليس المعين كالخبر اخبر به تبارك وتعالى ان
قومه فتوا بعده فلم يلق الا الواح فلما رآهم وعانينهم الى الواح فتكسر منها ما تكسر اشرح عليه (قوله عن العلم بقدره)
أي وزناً أو عدداً أو كيلاً أو ذرعاً ولا يشترط شم المشعوم ولا ذوق المذوق اشرح عليه مروقوله وفي الروض
وشرحه مانعه (فرع) بيع المشاهد من غير تقدير كصبرة الطعام والبيع به أي بالمشاهد من غير تقدير
كصبرة الدراهم صحيح وان لم يعرف قدرها اكتفاء بالمشاهدة فان علم احد المتعاقدين ان تحتها كذا بفتح

(ولا يبيع غائب) بان لم يره
العاقدان أو أحدهما وان
وصف بصفة السلم للغرر
ولان الخبر ليس كالعيان
(وتكتفى بمعاينة عوض)
عن العلم بقدره اكتفاء
بالتخمين المصحوب بها فلو
قال بعتك بهذه الصبرة فهي
مجهولة صح البيع لكن
يكبره لانه قد يقع في التدم
ولا يكبره شراء مجهول الفرع
كما في التمة ويفرق بان
الصبرة لا تعرف تخميناً
غالباً لراكم بعضها على بعض

الدال او موضعاً منفضاً واختلاف أجزاء الطرف الذي فيه العوض من نحو غسل وسمن رقة وغلفاً بطل
العقد لضعفها تخمين القدر فيكثر الغرر نعم ان رأى ذلك قبل وضع العوض فيه صح البيع لحصول التخمين وان
جهل كل منهما ذلك بان ظن ان المحل مستوفى فظهر خلافه خير من لحقه النقص بين الفسخ والامضاء الحاقاً لما
ظهر بالمعيب فالبيع صحيح اهـ وعبارة شرح مرو لو كانت الصبرة على موضع فيه ارتفاع وانخفاض فان علم
المشتري بذلك فهو كبيع الغائب لان الاختلاف يمنع الرؤية عن افادة التخمين ولا يهبط في حالة العلم
فان ظن الاستواء صح في الاصح ويثبت له الخيار قال البغوي وغيره ولو كان تحتها حفرة صح البيع وما فيها
للبائع لكن رده في المطالب بان الغرر الى وغيره جزموه بالتسوية بينهما لكن الخيار في هذه للبائع وفي تلك
للمشتري وهذا هو المعتمد انتهت (قوله بخلاف المذروع) اي لانه لا تراكم فيه اهـ شرح مر (قوله وتكفي
رؤية قبل عقد الخ) فان وجدته المشتري متغيراً عما رآه عليه تخير فلو اختلفا في تغيره فالقول قول المشتري
يمينه ويخير لان البائع يدعي عليه انه رآه بهذه الصفة الموجودة الان ورضى به والاصل عدم ذلك وإنما
صدق البائع فيما لو اختلفا في عيب يمكن حدوثه لانهما قد اتفقا على وجوده في يد المشتري والاصل عدم
وجوده في يد البائع اهـ شرح مر (قوله كارض واناء الخ) في هذا التمثيل نوع تحكم اذ الغلبة والاستواء امران
اضافيان بالنسبة للدة فالارض يصح التمثيل بها لما يغلب تغيره بالنسبة لما تارة سنة مثلاً ولما يندر بالنسبة لخمس
سنين مثلاً ولما يستوى فيه الامران بالنسبة لعشر سنين مثلاً وكذلك الطعام يغلب تغيره بالنسبة ليومين
ويندر بالنسبة لخمس درجات ويستوى بالنسبة ليوم فليتامل اهـ شيخنا (قوله كحيوان) الكاف للتظير لا
للتمثيل لانه لما يغلب فيه التغير كما سيأتي في قوله الحيوان يتغذى في الصحة ولا يفسد وتحويل طباعه فقل ما ينفك
عن عيب خفي وظاهر يصح كونها للتمثيل اهـ برماوى ثم رايت في شرح مر مانصه وجعل الحيوان مثلاً لما
يستوى فيه الامران هو مادرجو اعليه وهو ظاهر فاذكره في الانوار من انه قسم له وحكمها واحد محل نظر
وان كان يمكن توجيهه بانه لما شك فيه هل هو مما يستوى فيه الامران ولا الحق بالمستوى لان الاصل عدم المانع
وجعل قسماً له لعدم تحقق الاستواء فهو مقتضى اناطتهم بالتغير وعدمه بالغالب لا بوقوعه بالفعل عدم
النظر لهذا حتى لو غاب التغير فلم يتغير او عدمه فغيره واستوى فيه الامر ان تغيره او لم يتغير لم يؤثر فيما قالوه
في كل من الاقسام من البطلان في الاول والصحة في الاخيرين ووجه اعتبار الغلبة وعدمها حالة العقد دون
الطارىء بعده اهـ (قوله والاصل بقاء المرم بحاله في الثانية) اي وان اختلف بان حصل فيه التغير لانهم نظروا
في ذلك للغالب اهـ حل (قوله كاطمة يسرع فسادها) اي رآها من يوم مثلاً وان فرض انها لم تتغير على خلاف
الغالب اهـ حل (قوله كما قاله الماوردي وغيره) قال في شرح المذهب وهو غريب لم يتعرض له الجمهور لانهم
شروط العلم بالمبيع والناسي لا وصافه حالة العقد غير عالم به فلم يتعرض له اكتفى بذلك ومن تعرض له
صرح بما علم التزاما لكن المتأخرون كالنسائي والسبكي والاذرعي قالوا ما ذكره الماوردي تقييداً لما اطلق
اهـ برماوى (قوله اولى ما عبر به) عبارة وتكفي الرؤية قبل العقد بما لا يتغير غالباً الى وقت العقد دون ما
يتغير غالباً قال مر في شرحه ولا منافاة في كلامه بما يحتمل التغير وعدمه على السواء كما ادعاه بعضهم معطلاً بان
قضية مفهوم اوله البطلان واخوه الصحة والاصح فيه الصحة كالاول بشرطه لان الاصل بقاء المرم بحاله
لانا نمنع مدعاه بل هو داخل في منطوق اول كلامه ومفهوم آخره لان القيد هنا للنفي كما هو الاصل لا للنفي اي
مالا يغلب تغيره سواء غلب عدم تغيره ام استويا دون ما يغلب تغيره فهو داخل في منطوق الاول ومفهوم
الثاني فلا تافى اهـ (قوله ورؤية بعض مبيع الخ) (فرع) مثل الشهاب مر عن بيع السكر في قدوره هل يصح
وتكفي رؤية اعلاه من رؤس القدور فاجاب بانه ان كان بقاؤه في القدور من مصالحه صح والا فلا ولعل
وجه ذلك ان رؤية اعلاه لا تدل على بقاءه لكن اكتفى به اذا كان بقاؤه في القدور من مصالحه للضرورة

بخلاف المذروع (و)
تكني (رؤية قبل عقد فيما
لا يغلب تغيره الى وقته) أي
العقد وذلك بان يغلب عدم
تغيره كارض واناء وحديد
او يحتمل التغير وعدمه سواء
كحيوان نظراً للغالب في
الاولى والاصل بقاء المرم
بحاله في الثانية بخلاف
ما يغلب تغيره كاطمة
يسرع فسادها نظراً
لغالب ويشترط كونه
ذاكراً الاوصاف عند
العقد كما قاله الماوردي
وغيره وتعبير بما ذكر
اولى ما عبر به (و) تكني
(رؤية بعض مبيع) ان
دل على بقاءه

اهم على حجج اه ع ش (قوله كظاهر صبرة نحو بر) يشترط في صحة بيعها أن يكون بمحلها ارتفاع وانخفاض
والا فان علم احدهما ذلك لم يصح كسمن بطرف مختلف الاجزاء مرة وغلظا لم يره قبل الوضع فيه لعدم احاطة
العيان بها وان جهلا ذلك بان ظن تساوى المحل او الظرف صح وغيره من لحقه لنقص قالة البغوى وغيره
اه شرح حجج وشرح الروض (قوله كشيرو ونحوه) أى من لوز وادقة ومسك وعجوة وكيس في نحو
قوصرة قطن في عدل وبر في بيت وان رآه من نحو كورة وكذلك تكني رؤية اعلى المائعات في ظروفها لان
الغالب استواء ظاهر ذلك وباطنه فان تخالفا ثابت الخيار وقوله بخلاف صبرة بطيخ الخ فلا يكفى فيها مامر
بل لا بد من رؤية جميع كل واحدة وان غلب عدم تفاوتها فان رأى أحد جانبي بطيخة دون الآخر كان كبيع
الغائب كالثوب الصفيق يرى احد وجهيه وكذا تراب الارض ومن ثم لو باعه قدر ذراع من ارض طولاً
وعمقاً لم يصح لان تراب الارض يختلف اه شرح م ر وقوله وكذلك تكني رؤية اعلى المائعات الخ عبارة
حجج ولا يصح بيع مسك في قارته معها ودونها الا أن فرغها ورأى اعلاه بعد ملئها منه ويصح
بيع نحو سمن رآه في ظرفه معه موازنة ان علما زنة كل وكان للظرف قيمة وقيد بعضهم بما اذا قصد الظرف
اخذاً من تعليمهم البطلان بشرط بذل مال في مقابلة غير مال ويرد بان ما ذكره يشعر بقصده فلا نظر لقصده
المخالف له انتهت فقوله ان علما زنة كل مفهومه البطلان مع الجهل ويشكل ذلك بالصحة فيما لو باع صبرة
بجهولة الصيغان كل صاع بدرهم اكتفاء بتفصيل الثمن و اشار للجواب عن مثله سم على المنهج حيث قال واقول
لعل وجهه ان المقصود هو السمن والمسك والجهل بوزنهما يورث الجهل بالمبيع كاللبن المشروب بالماء تامل
اه ع ش عليه (قوله ونحوها) من النحر العنب كما قاله الشيخان ونوزع فيه اه سم على المنهج ولعل وجه المنازعة
ان العنب كاللوز ونحوه في عدم شدة التفاوت بين حباته بخلاف البطيخ ولعل وجه ما قاله الشيخان منع عدم
التفاوت بين حباته في الغالب بل المشاهد كثرة التفاوت سيما عند اختلاف الاشجار اه ع ش على م ر (قوله
ومثل انموذج) لفظ مثل بالرفع عطفاً على قوله كظاهر الخ الواقع خبر المبتدأ محذوف والتقدير وذلك كظاهر
وذلك مثل الخ واما لفظ انموذج في المتن في حد ذاته فانه مطوف على مدخول الكاف كما اشار الى ذلك الشارح
بقوله ومثل وليس مطوفاً على قوله بعض مبيع لانه على هذا لا يفيد ان الانموذج بعض المبيع والغرض
انه بعضه كما اشار لذلك الشارح بقوله ولا بد من ادخال الانموذج في البيع وصورته أن يقول بعثك البر
الذى عندي مع هذا الانموذج هذا هو التمثيل الصحيح واما التمثيل بان يقول بعثك هذا البر مع انموذجه
فما سدل ان هذا البشار الى المحسوس فاذا كان البر مشاهداً لم يكن من قبيل قوله وتكني رؤية بعض مبيع
الخ اه شيخنا (قوله ايضا ومثل انموذج) قصد به ذكر مثل يان معنى الكاف في قوله كظاهر صبرة الخ انما لم
يقدر الكاف فيقول وكان انموذج لان الكاف حرف لا يستقل فكره ان يكون الجار والمجرور ملفقاً من
متن وشرح بخلاف مثل فانه مستقل وليس مقصوده ان مثل مقدرة في الكلام كما قد يتوهم فليتامل اه سم
اه شوبرى (قوله بضم الهمزة والميم الخ) أى مع سكون النون وهذا هو الشائع على السنة الفقهاء لكن قال
في القاموس انه لحن وانا هر بفتح النون وضم الميم المشددة وفتح الذال المعجمة من غير همز هو مثال
الشيء معرب قال النواجى وهذه دعوة لا تقوم عليها حاجة فزال العلماء قدما وحديثا يستعملون هذا
اللفظ من غير تكبر حتى أن الونخثرى وهو من ائمة اللغة سمي كتابه في البحر الانموذج وكذلك الحسن
ابن رشيق القيروانى وهو امام اهل المغرب في اللغة سمي به كتابه في صناعة الادب ولم يتعقب النووى
احد من الشراح في تعبيره بالانموذج بل نقل ابن الملقن في اشارات المنهاج عن كتاب المغرب بالغين
المعجمة لناصر بن عبد السيد المطرزي شارح المقامات أن النموذج بالفتح والانموذج بالضم معرب
انموذه قاله ابن خلد كان رآه عليه شرح سماه المعرب بالغين المهمة في شرح المعرب بالغين المعجمة وهو
كبير قليل الوجود اه برماوى (قوله له في البيع) أى في صيغته بان يقول بعثك كذا وهذا منه ولا يضر

كظاهر صبرة نحو بر)
كشيرو ونحوه بما لا يختلف
اجزؤه غالباً بخلاف
صبرة بطيخ وورمان وسفرجل
ونحوها ونحو بر من زيادتي
(و) مثل (انموذج) بضم
الهمزة والميم وفتح المعجمة
(المائل) أى متساوى
الاجزاء كالحبوب ولا بد
من ادخال الانموذج في
البيع وان لم يخلطه بالباقي

كما أوضحته في شرح الروض
(أو) لم يدل على باقية بل
(كان صوانا) بكسر الصاد
وضمها (الباقى لبقائه كقشر
رمان ويض) وخشكان
(وقشرة سفلى لجوز أو لوز
فتكنى رؤيته لأن صلاح
باطنه في ابقائه فيه وإن
لم يدل هو عليه بخلاف
جوز القطن وجلد الكتاب
ونحوهما فقولى لبقائه أولى
من قوله خلقه وخرج
بالسفلى وهي التى تكسر
حالة الأكل العليا لأنها
ليست من صالح ما في باطنه
فهم أن لم تنقد السفلى كفت
رؤية العليا لأن الجميع
ما كؤل ويجوز بيع قصب
السكر في ثمره الأعلى كما
نقله الماوردى وجزم به
ابن الرفعة لأن قشره
الأسفل كباطنه لأنه قد
يمص منه فصار كأنه في
قشر واحد ويتسامح في
فقاع الكوز فلا يشترط
رؤية شيء منه كما صححه في
الروضة وغيره لأن بقاءه
فيه من مصلحته (وتعتبر
رؤية) لغير مامر (تليق)
به فيعتبر في الدار رؤية
البيوت والسقوف
والسطوح والجدران
والمستحم والبالوعة وفي
البستان رؤية الأشجار
والجدران ومائل الماء
وفي العبد والامة

تلفه ولو قبل القبض اهـ وماوى (قوله كما أوضحته في شرح الروض) عبارته هناك متناوشرحا لفرع الثالث
أراه شخص انموذج المتماثل اى المتساوى الاجزاء كالحبوب برباعه صاعا من مثله لم يصح لأنه لم يمين مالا
ولم يراع شروط السلم ولا يقوم ذلك مقام وصف السلم لتعذر الرجوع اليه عند الاشكال والانموذج بضم
الهمزة والميم وفتح الذال الممجة مقدار تسمية السمانرة عينة ولو باعه حنطة هذا البيت مع الانموذج أو
بعضه صفقة واحدة لا دونه صح وإن لم يخط بها قبل البيع ومازعمه الاسنوى من انه إنما يصح بعد خطه
بها كما اتى به البغوى ممنوع بل البغوى إنما اتى بانه لا يصح وإن خط بها كالو باع شيئاً اى بعضه دون بعض
قال وليس كصبرة رأى بمضمها تميز المرى هنا وكلامه مخالف للكلام الاصحاب من كل وجه أما إذا باعها
دونه فلا يصح لأنه لم يرا المبيع ولا شيئاً منه انتهت (قوله بكسر الصاد وضمها) في المختار وجعل الثوب في
صوانه بضم الصاد وكسرها وصيانته ايضاً وهو عاؤه الذى يسان فيه اهـ (قوله كقشر رمان ملح) اى وكقشر
قصب السكر الأعلى وطلع النخل اهـ شرح مر فيه تصريح بان قشر القصب صوان لبقائه اهـ (قوله
وخشكان) هو اسم لقطعة عجين يضاف اليها شيء من السكر والرز والجوز والفستق وفطيرة رقيقة
ويجعل المجموع في هذه الفطيرة ويسوى بالنار فالفطيرة الرقيقة هي القشرة فيكنى رؤيتها عن رؤية ما فيها
لأنها صوان له اهـ شيخنا (قوله بخلاف جوز القطن) اى فلا يكتفى برؤيته عن القطن قبل فتحه وقد يقال
عدم صحة ذلك لكونه لم يبد صلاحه اهـ حل (قوله وجلد الكتاب) اى فلا يكتفى برؤيته عن الكتاب
اهـ حل (قوله ونحوهما) اى من كل ما ليس صواناً لما فيه كالصدف لدره والقارة لمسكها واللحف والفرش
لما فيها وكان قياس ذلك أن تكون الجبة المحشوة كذلك مع انهم اكتفوا برؤيتها عن رؤية ما فيها من نحو
القطن في اللحف والفرش مقصود بخلافه في الجبة المحشوة فسامحوا فيها اهـ حل (قوله أولى من قوله
خلقته) اى لأنه يرد عليه الخشكان فانه مصنوع وليس بخلقى ويرد عليه جوز القطن لأنه يقال له ايضاً
صوان اى مطلق صوان لا صوان لبقائه اهـ حل مع زيادة وعبرة الزيادة قوله أولى من قوله خلقته اى
لأنه يرد على طرده القطن في جوزة والدور في صدقه والمسك في قارته وعلى عكسه الخشكان ونحوه والفقاع
في كوزه والجبة المحشوة بالقطن لبطان بيع الاول مع ان صوانها خلقى دون الثانى مع ان صوانها غير خلقى
ومثل الجبة المحشوة الفرش واللحف كما يحسنه الدميرى وخالف في ذلك ابن قاضى شبهة فرجع عدم الاكتفاء
برؤية الظاهر بل لا بد من رؤية بعض الباطن انتهت (قوله لأنه قد يمس منه) نظري في هذه العلة شيخنا في باب
الاصول والثمار بان قشر الباقلاء الاسفل قد يركل معه ومع ذلك لا يصح بيعه في الأعلى وعلى صحته بان قشره
الأعلى إنما يسترب بعضه غالباً برؤية بعضه ماله على باقية فصار كأنه في قشر واحد والأعلى صوان له فهو من
افراد المسئلة ولا يخفى ان الممول عليه هنا ان يكون قشره صواناً لما فيه وقشر القصب الأعلى ليس كذلك
على ان هذه العلة التى ذكرها الشارح موجودة في الباقلاء فان قشره الاسفل قد يركل معها ولا يصح بيعه
في قشره الأعلى قالوا لى أن يعال بان قشر القصب الأعلى لا يسترب جميعه ورؤية بعضه تدل على باقية فهو من
القسم الاول اهـ حل وهذا بخلاف اللوينة الخضراء فانه يصح بيعها في قشرها اهـ شيخنا وفي المصباح
والباقلاء موزنه فاعلام شديد فيصرف فيمد الواحدة باقلاء بالوجهين اهـ (قوله ويتسامح في فقاع الكوز)
اى خلافاً لما بآدى حيث قال لا بد من فتح رأس الكوز فينظر منه بقدر الامكان اهـ حل وفي القاموس
الفقاع كرمان هو الذى يشرب سمي به لما يرتفع في راسه من الزبد اهـ وهو ما يتخذ من الزبيب فيكون
من تسمية الكل باسم الجزء قرره شيخنا ح ف ومثله في غش وفي المختار الفقاع الذى يشرب والفقاقيع
النفاعات التى ترتفع فوق الماء كالقوارير اهـ (قوله واعتبر رؤية تليق) كان الظاهر جعل قوله
ورؤية بعض مبيع الخ من افراد هذه القاعدة فقول الشارح لغير مامر احتراز عن هذا خوفاً من
التكرار ولا فالرؤية في هذا تليق به اهـ شيخنا (فرغ) لا يكتفى برؤية المبيع من وراء زجاج ولا ماء صاف

ولا يشكل بإبطال الصلاة عند الاستر بذلك وإيقاع الطلاق المعاق على الرؤية لأنهما مغلان بالمعرفة التامة
نعم يصح بيع السمك والأرض المستورين بالماء الصافي لانه من مصلهما هكذا قال الرافعي وقضيته
الامتناع مع الكدر ويشكل عليه صحة إيجار الأرض مع مثل ذلك وتعليقه هناك بأنه من مصلح الأرض مع
ان الرؤية شرط في البابين اه اقول فرق في شرح الروض بان الاجارة اوسع لانها تقبل التناقص ولان
العقد فيها على المنفعة اه شوبري (قوله ايضا وتعتبر رؤية تليق) عبارة اعلمه مع شرحه وتعتبر رؤية كل
شيء غير ما مر على ما يلقى به عرفا وضبطه في الكافي بان يرى ما يختلف معظم المالمية باختلافه فلا بد في السفينة
من رؤية جميعها حتى ما في الماء منها كما شمله كلامهم انتهت وقوله فلا بد في السفينة الخ اي ولو كبيرة جدا
كالملاحى ولو احتيج في رؤيتها الى صرف دراهم لمن يقابل السفينة من جانب الى آخر لاتي رؤيتها لم تجب
على واحد منهم ابينه بل ان اراد المشتري التوصل الى الرؤية وفعل ذلك كان تبرعاً منه او اراد البائع ذلك
لارادة المشتري او لرؤية نفسه ليصح البيع لم يرجع بما صرفه على المشتري نعم لو استحال قلبها ورؤية اسفلها
فينبغي الاكتفاء بظاهرها عالم يستره الماء وجميع الباطن فلو تبين تغيرها بعد ثبت الخيار اه غتر عليه
(قوله ايضا وتعتبر رؤية تليق) فلا يصح بيع اللب في الضرع وان حاب منه شيء ورؤى قبل البيع للذهي عنه
ولاختلاطه بالحادث ولعدم يقن وجود قدر اللب المبيع ولعدم رؤيته ولا بيع الصوف قبل جزه او تذكيته
لاختلاطه بالحادث ولان تسليمه لا يمكن باستصاله وهو مؤلم الحيوان فان قبض قطعة وقال بعثك هذه صح
قطعا ولا بيع الاكارع والرؤس قبل الابانة ولا المذبح او جلدة او لحمه قبل السليخ او السمط لجهاته
وكذاه سلوخ لم ينق جوفه كما قاله الاذرعى ويبيع وزنا فان بيع جزاها صح بخلاف السمك والجراد
فيصح مطلقا لقلة ما في جوفه ولو باع ثوبا على منسج قد نسج به منه على ان ينسج البائع اي او غيره
باقية لم يصح البيع جزما اه شرحه وقوله ولاختلاطه بالحادث قضيته ان الصورة انه اشترى جميع
ما في الضرع وقضيته قوله ولعدم يقن وجود قدر اللب المبيع انه اشترى منه قدرا معيناً وكأنه اشار
الى انه لا فرق في البطلان بين ان يشتري الكل او البعض وعبرة الروض ببيع اللب في الضرع باطل فلو
قال بعثك من اللب الذي في ضرع هذه البقرة كذا لم يجز على المذهب لعدم يقن وجود ذلك القدر وقيل
فيه قولاً ببيع الغائب ولو حاب شيئاً من اللب فاره ثم باعه رطلاً ما في الضرع فوجهان كالانودج وذكر
الغز الى وجهين فيمالو قبض قدر من الضرع واحكم شدة وبيع ما فيه قلت الاصح في التصورين البطلان
لانه يختلط بغيره مما ينصب في الضرع انتهت اه رشيدى وقوله فيصح مطلقا اي وزنا وجزاها ظاهراً وان
كان كبيراً وكثر ما في جوفه ولا ينافيه قوله لقلة ما في جوفه الخ لان المراد من شأنه القلة اه عرش عليه
(قوله رؤية ماعدا العورة) أفتى الشهاب مر بعدم اشتراط رؤية قدميهما وقال ولده ان الدابة كذلك
الا ان يختلف الغرض اه شوبري (قوله رؤية كلها) اي حتى شعرها فيجب رفع السرج والا كاف والجل
اه شرح الروض اه شوبري (قوله لرؤية لسانهم) عبر بضمير جمع المذكر تفعيلاً للمعاقل اه عرش
(قوله وبساط) بكسر الباء الموحدة اه برماوى وفي المصباح والبساط معروف وهو فعال بمعنى
مفعول والجمع بسط والبسطة السعة والبسطة الأرض اه (قوله وصح سلم اعنى) مصدر مضاف
للفاعل والمفعول كما اشار له الشرح اه شيخنا (قوله وان عني قبل تميزه) غاية للرد وعبرة اصله
مع شرحه وقيل ان عني قبل تميزه بين الاشياء او خلق اعنى فلا يصح سله انتهت واشار بقوله قبل
تميزه بين الاشياء الى ان المواد بالتمييز هنا غير التمييز الشرعى اه رشيدى عليه (قوله بعوض في ذمته) اي
في ذمته ان كان مسلماً وفي ذمة المسلم ان كان الاعمى مسلماً اليه سواء كان المسلم اعمى او بصيراً فلا يصح
عقد السلم معه بعوض معين سواء كان هو المسلم او المسلم اليه اه عرش على مر (قوله يعين في المجلس) هل يكنى
ان يعينه بنفسه او لا بد ان يوكل صنيعه يقتضى الاول حيث صرح باشتراط التوكيل في القبض والاقباض
وسكت عن التعيين اه حل (قوله ويوكل من يقبض عنه رأس مال السلم) اي إذا كان مسلماً

رؤية ماعدا العورة وفي
الدابة رؤية كلها لرؤية
لسانهم ولا اسنانهم وفي
الثوب نشره ليرى الجميع
ورؤية وجهي ما يختلف
منه كديباج منقش
وبساط بخلاف ما لا يختلف
ككرباس فيكنى رؤية
أحدهما وفي الكتب والورق
البياض والمصحف رؤية
جميع الأوراق (وصح سلم
اعنى) وان عني قبل تميزه
أي أن يسلم أو يسلم اليه
بقيده ذمته بقولي (بعوض في
ذمته) يعين في المجلس
ويوكل من يقبض عنه أو
يقبض له رأس مال السلم
والمسلم فيه لأن السلم
يعتمد الوصف لا الرؤية
أما غيره

بكسر اللام وقوله أوية بضله رأس مال الم لم أي إذا كان مسلما إليه وقوله والمسلم فيه أي يوكل من يقبض عنه المسلم فيه إذا كان هو مسلما إليه ومن يقبض له المسلم فيه إذا كان هو مسلما في هذه أي قوله والمسلم فيه لف ونشر مشوش بالنظر لما قبله كالأخفى فتأمل (قوله بما يعتمد الرقبة) يستثنى منه البيع الضمني وشراء من يعتق عليه أي يحكم بعقده عليه من أصل أو فرع أو من أقر بحريته أو شهد بها وردت شهادته فيصح منه ذلك لتشوف الشارع للعق كافي الزركشي اه ع ش (قوله كبيع) ركذا اقالة اه برماوى فلا تصح المقابلة مع الاعنى فقد نص في الام على انه لا بد في الاقالة من العلم بالمقابل فيه بعد انصه على انها فسخ وقد أفتى بذلك الوالد رحمه الله تعالى اه شرح م (قوله وإن قلنا بصفة بيع الغائب) أي لان الغائب تمكن رؤيته بخلاف الاعنى فلا يمكن ان يرى هذا هو الفارق اه شيخنا (قوله وسيله) الاعنى أي طريقه إلى البيع وغيره بما يعتمد الرقبة ان يوكل فيه الخ اه شيخنا (قوله وله ان يشتري نفسه) أي ولو لغيره بطريق الوكالة عن الغير وبهذا يجاب عما توقف فيه سم على حج من ان هذا عقد عتاق فلا يحتاج إلى ذكره اه ع ش على م (قوله كالصير) أي فلا بد أن يكون ذا كرا للاوصاف التي رأها اه حل والله أعلم

(باب الربا)

(قوله بالقصر) أي مع كسر الراء أمام فتحها فبالماء وتبدل الباء سيماء فتح الراء وكسرهما والمد فيهما ففيه أربع لغات خلافا لمن نازع فيه اه شيخنا ح فوذكر اللغات الأربع البرماوى وزاد خامسة سريية بضم الراء وتخفيف الباء وفي الشوبري ما نصه وعبارة فتح الباري والربا لغة صور وحكي مده وهو شاذ وهو من ربي يربو فيكتب بالالف ولكن وقع في خط المصحف بالواو وأصل الربا الزيادة أما في نفس الشيء كقوله تعالى اهتزت وربت وأما في مقابلة كدرهم بدرهمين قليل هو حقيقة فيهما ر قبل حقيقة في الاول مجاز في الثاني زاد ابن سريج انه في الثاني حقيقة شرعية ويطلق الربا على كل بيع محرم اه بحر وفه اه (قوله وألفه بدل من واو) صريح ما ذكر انه لا خلاف في كون الفه منقلبة عن واو وإنما الخلاف في رسمه وعبارة المصباح الربا الفضل والزيادة وهو مقصور على الاشهر ويثنى ر من بالواو وعلى الاصل وقد يقال ريان على التخفيف اه فقوله على الاصل وقوله على التخفيف يدلان على ما اقتضاه كلام الشارح من عدم الخلاف في كون أصل الالف واو اه ع ش على م (قوله ويكتب بهما) أي الواو والالف أي معا اه ع ش على م فتكتب الواو أو لا في الباء والالف بعدها وهذه طريقة المصحف العثماني وقوله وبالباء أي في غير القرآن لان رسمه سنة متبعة ومقتضى هذا انه لا يجوز كتابته بالالف وحدها اه شيخنا وعبارة ح ف وتقدم في عبارة الشوبري انه يكتب بها اه (قوله لغة الزيادة) أي ولو في الزمن كرا باليد يقال اربى الرجل وارمى عامل بالزيادة ومنه قوله تعالى اهتزت وربت أي نمت وزادت وقيل الربا سبعون بابا اهونها ان ينكح الرجل امه اه برماوى (قوله وشرعا عقد الخ) هذا الحد غير جامع إذ يخرج عنه ما لو اجمالا عوضين أو أحدهما وتقابضا في المجلس لقصر الاجل أو التبرع بالاقباض مع أن فيه الربا ويمكن أن يجاب عنه بان المراد بالتأخير في البدلين أو أحدهما اعم من تأخير استحقاق القبض أو تأخير نفس القبض اه سم (قوله غير معلوم التماثل) هذا إشارة لمحدد الجنس وقوله أو مع تأخير الخ إشارة لمختلفه وهو معطوف على قوله على عوض ولا يحسن عطفه على قوله غير معلوم التماثل لاقتضاء العبارة ان المعنى أو معلوم التماثل مع تأخير الخ فيكون التعريف خاليا من مختلف الجنس اه شيخنا (قوله أيضا غير معلوم التماثل الخ) هذا النفي صادق بارب صور بأن علم التفاضل أو جهل التماثل والتفاضل أو علم التماثل لاني معيار الشرع بان كيل الموزون أو وزن المكيل أو علم التماثل في معيار الشرع لاني حاله العقد كالأوباع برامثله جزا فاشم خرجا سواء كما سيأتي اه شيخنا (قوله أيضا غير معلوم التماثل) لاني التماثل للعهد أي التماثل المعتبر شرعا وذلك عند اتحاد الجنس وليس حملها على العهد بابعده من حمل قولنا على عوض مخصوص على الانواع المخصوصة التي هي محل

عما يعتمد الرقبة كبيع واجارة رهن فلا يصح منه وإن قلنا بصفة بيع الغائب وسيله أن يوكل فيه وله أن يشتري نفسه ويؤجرها لانه لا يجملها ولو كان رأى قبل العنى شيئا عما لا يتغير قبل عقده صح عقده عليه كالصير

(باب الربا)

بالقصر والفه بدل من واو ويكتب بهما وبالباء وهو لغة الزيادة وشرعا عقد على عوض مخصوص غير معلوم التماثل في معيار الشرع حالة العقد أو مع تأخيره في البدلين أو أحدهما

الربا وقوله أو مع تأخير يمكن عطفه على قوله على عوض مخصوص وتحمل ال في البدلين على اليهود شرعا أي
وهو الأنواع المخصوصة التي هي محل الربا كما يدل على ذلك قوله على عوض مخصوص وإن كان أعم منه وشمل
هذا القسم ما كان الجنس فيه متحدا وما كان مختلفا وما كان من ذلك معلوم التماثل وما كان مجهولا أه سم على
المنهج أه ع ش على مر (قوله والاصل في تحريمه) أي وإنه من الكبائر كالسرقة ويدل على سوء الخاتمة
والعباذ بالله تعالى كائنا أولياء الله تعالى ولواؤه أو اتالائه تعالى لم ياذن بالمحاربة إلا فيهما وحرمة تعبدية
وما ذكر فيه من أنه يؤدي إلى التضيق ونحوه حكم لأعمال ولم يحل في شريعة قط لقول تعالى (واكلهم الربا
وقد نهوا عنه) أي في الكتب السالفة وحيث نفى من الشرائع القديمة أه برماوى ومثله شرح مر وكتب
عليه ع ش قوله حكم هذا يفيدان مجرد الحكمة لا يخرج عن كونه تعديا فراجع فان فيه نظرا ظاهرا أه
سم أقول نظرا ظاهرا أي لتصريح بعضهم بأن التعبدية هو الذي لم يدرك له معنى وقد يجاب عن كلام الشارح
بانهم قد يطعنون التعبدية على ما لم يظهر له علة وجبة للحكم أه وقوله وإنه من الكبائر الظاهر أن هذا في بعض
اقسامه وهو بالزيادة وأما الربا من أجل التأخير أو الأجل من غير زيادة في أحد العوضين فالظاهر أنه
صغيرة لا غاية ما فيه أنه عقد فاسد وقد صرحوا بأن العقود الفاسدة من قبيل الصغار (قوله آكل الربا)
بفتح الهمزة الممدودة وكسر الكاف أي متناوله بأى وجه كان رخص الأكل لأنه المقصود الأعظم من
المال أه برماوى (قوله وكاتبه) أي الذي يكتب الوثيقة بين المترايين أه برماوى (قوله وشاهده)
بالأفراد في شرح الروض كشرح مسلم في باب الربا وشاهده بالتثنية وهما اللذان يشهدان على العقد إذا
علمنا ذلك أي بأنه ربا وأنه باطل قال بعضهم والملعون بسببه سبع أو عشر كافي أخر ومعنى كونهم ملعونين
أنهم مطرودون عن مواطن الأبرار بما اجتروا من ارتكاب هذه الأفعال القبيحة التي هي من كبائر
الأصرا أه برماوى ومع ذلك فاثم الكاتب والشاهد أخف من إثم الأكل والموكل لأن الحاصل من كل
منهما الإقرار فقط على المعصية أه ع ش ومحل إثمها إذا رضيا وأقر عليه أو لم يرضيا ولم ينهيا مع قدرتهما
على النهي (قوله ثلاثة أنواع) وكلها تجمع على بطلانها أه ع ش على مر (قوله ربا الفضل) وهو ربا القرض
بان يشترط فيه ما فيه نفع للقرض غير الرهن أه شرح مر وإنما جعل ربا القرض من ربا الفضل مع أنه
ليس من هذا الباب لأنه شرط لما شرط نفعا للقرض كان بمنزلة أنه باع ما أقرضه بما يزيد عليه أه ع ش عليه
(قوله مع زيادة أحد العوضين) أي ولو احتملا أو منه ما سياتى من مسألة مدعجوة ودرهم في بعض صورها
شيخنا (قوله وربا اليد) إنما نسب إليها لعدم القبض بها إمالة أه برماوى (قوله وربا النساء) بفتح النون
والمدى الأجل وأما النساء بالقصر فهو اسم للرض المخصوص الذي يقال له عرق الاثني وما جرب له أن
يؤخذ الوزغ الصغير ويوضع في غابة بوص بسدفها وتربط على الوجع فيبرأ أه برماوى وعبرة
المصباح النفس مهموز على فعيل التأخير والنسيئة على فعيلة مثله وهما اسمان من نسا الله تعالى
أجله من باب نفع وإنساء بالالف إذا أخره أه ومقتضى قوله من باب نفع أن مصدره بفتح النون
وسكون السين أه ع ش على مر (قوله والقصد بهذا الباب الخ) فيه إشعار بان تبويب المصنف له أولى
من جعل غيره له فصلا كالغمر أه برماوى وقوله بيع الربوى أي بيان بيعه وبيان ما يصح منه مع
الحل وما يفسد مع الحرمة فإذا وجدت الشروط الاتي يانها كان العقد حلالا صحيحا وإن اختلف
منها واحدا كان فاسدا حراما تأمل (قوله زيادة على مامر) أي من الشروط المتقدمة في بيع
غير الربوى أه شيخنا وتقدم أنها خمسة في العقود عليه وثلاثة عشر في الصيغة وأما شروط العاقد فتاتي
هنا شرطان وهما عدم الإكراه وإطلاق التصرف وأما الشرطان الآخران المتعلقان بالمشتري وهما
إسلامه وعدم حرابته فلا ياتيان هنا كما لا يخفى (قوله إنما يحرم الربا) أي إنما يوجد ويتحقق الربا في نقد
الخ وإنما وصفه بذلك مع أن العقود الفاسدة كلها حرام لاختصاصه بزيادة الأثم عن بقية العقود والمراد بالربا

والاصل في تحريمه قبل
الاجماع آيات كآية وأحل
الله البيع وأخبار كنخبر
مسلم لعن رسول الله ﷺ
آكل الربا وموكله وكاتبه
وشاهده وهو ثلاثة أنواع
ربا الفضل وهو البيع مع زيادة
أحد العوضين على الآخر
وربا اليد وهو البيع مع تأخير
قبضهما أو قبض أحدهما
وربا النساء وهو البيع لأجل
والقصد بهذا الباب بيع
الربوى وما يعتبر فيه زيادة
على مامر (إنما يحرم) الربا
(في نقد) أي ذهب وفضة
ولو غير مضررين كحلي
وتبر بخلاف العروض
كفلوس وإن راجت

اللعوى وهو مطلق الزيادة وعليه فيكون في الكلام استخدام لانه ذكره في الترجمة بمعنى وهو الربا الشرعي
واعاد بالضمير عليه بمعنى آخر وهو الربا اللعوى وبهذا سقط ما يقال عبارته تقتضي ان الربا قسمان قسم
حرام وهو كان في النقود والمطعمات والاخر جائز وهو ما كان في غيرهما وليس مراداً وكتب ايضا
قد يفيد انه اذا لم يوجد المحصور فيه يتحقق الربا دون الحرمة وتعرفه يقتضي انتفاء كونه ربا ايضا فلهل فيه
تسامحا اه سم رحمة الله اي أو أن المراد إنما يوجد الربا المحرم ويجعل الوصف بالتحريم صفة لازمة
لا للاحتراز وليس المحصور الحرمة بل الربا الذي لا يكون الا حراما اه ع ش وقرر به ضمهم الا براد
بوجه آخر فقال ان كان المراد الربا الشرعي اقتضت العبارة انه يوجد في غير النوعين المذكورين ولا يكون
حراما مع انه لا يوجد في غيرهما اصلا وان كان المراد اللعوى وهو الزيادة اقتضت العبارة ان ربا الفضل
وربا الاجل من غير زيادة لا يكون حراما وليس كذلك والجواب اختيار الشق الاول لكن بطريق
التاويل في العبارة كما تقدم تأمل (قوله وذلك) اي اختصاص الربا بالنقد وهذا لا ينافي كون حرمة الربا
من الامور التعبدية وكان شيخنا كحج فهما ان هذا ينافي ذلك فقالا وما ذكر فهو حكمة لاعلة فيكون قول
الشارح لعله الخ المراد بها الحكمة تأمل اه حل (قوله لعله الثمنية) الاضافة يانية والعلة معناها الحكمة
فلا ينافي كون حرمة الربا من الامور التعبدية اه شيخنا (قوله بجوهرية الاثمان) اي خالصها واصحابها
وفي المصباح الجوهر معروف وجوه كل شيء ما خلقت عليه جبابته اه وقوله غالبا احتراز به عن
الفلوس اذ ارجعت فاته لا ربا فيها اه حل (قوله وما قصد اطعم) اي قصده الله تعالى ويعلم ذلك بان
يخلق الله تعالى علما ضروريا ليهض اصفائه كادم بان هذا اللادميين وهذا البهائم وفي الرشيدى على مر
واعلم ان الظاهر ان المراد بقولهم قصد اللادميين مثلا أن يكون الادمى يقصده للتناول منه وهذا
غير التناول بالفعل ولا فامعنى كون الطين الارضى مقصودا للادى ويجوز ان يكون المراد بكونه
قصد للادى مثلا انه يظهر من الحكمة الازلية ان الله سبحانه وتعالى لم يخلق هذا الا لطعم الادمى فاي تأمل
اه (قوله بضم الطاء) اي واما بفتحها فهو ما يدرك بالذرق وليس مراداً اه برماوى وفي المصباح
طعمته اطعمه من باب تعب طعما بضم الطاء ويقع على كل ما يساع حتى الماء اه (قوله أى أكل) الاولى
قراءته مصدرا اي اكل باسكان الكاف لانه الذى في كلام المصنف ويجوز ان يكون بفتح الكاف ويكون
يانا لطعم الماضى اه برماوى (قوله وذلك بان يكون اظهر مقاصده الخ) عبارة شرح مر بان يكون اظهر
مقاصده تناول الادمى وحده او مع غيره وان لم يأكله الا نادرا كاللوطا وشاركه فيه البهائم الى ان قال
واشار بقصد الى انه لا ربا في مطعمها ثم ان قصد لطعمها وغلب تناولها له كعلف رطب قد يتناوله
الادمى فان قصد للنوعين فربوى الا ان غلب تناول البهائم له فيما يظهر انتمت وكتب عليه الرشيدى ما نصه
قوله بان يكون اظهر مقاصده تناول الادمى له فهم منه بالاولى ما اذا لم يقصد الا لتناول الادمى وسياتي
في كلامه ان مثل ذلك ما اذا قصد للنوعين بشرطه الاق وخرج بذلك ما اذا قصد لطعم البهائم اي بان
كان اظهر مقاصده طعمها نظير ما فسر به هنا طعم الادمى وحيث قد يشمل صورتين ما اذا لم يقصد الا
لطعمها وما اذا كان اظهر مقاصده ذلك وكل من الصورتين غير ربوى بشرطه الاق في كلامه فهذه خمس
صور بالنظر الى القصد ويأتى مثلها بالنظر الى التناول كما لا يخفى بان لا يتناوله الا الادميون او يغلب
تناولهم له أو يستوى الامر ان أولاً يتناوله الا البهائم أو يغلب تناولها له فتخلص خمس وعشرون صورة
حاصلة من ضرب خمسة القصد في خمسة التناول وكلها تعلم من كلامه اما بالمنطوق او بفهم الموافقة
او المخالفة كما اشرنا اليه وكما ثبت فيها الربا لافى ست صور وإيضاح ذلك انه اطلق فيما يكون اظهر
مقاصده تناول الادمى له أنه ربوى وقد قدمنا أنه يفهم منه بالاولى ما اذا لم يقصد الا لتناول الادمى
فهما صورتان بالنظر الى القصد تحتها عشر صور بالنظر الى التناول وكلها فيها الربا وذكر فيما يستوى
فيه النوعان من حيث القصد انه ربوى بشرط عدم غلبة تناول البهائم له فدخل فيه من خمسة التناول

وذلك لعله الثمنية الغالبة
ويعبر عنها أيضا بجوهرية
الاثمان غالبا وهي منتفية
عن العروض (و) في
(ما قصد لطعم) بضم الطاء
مصدر طعم بكسر العين
أى أكل وذلك بان يكون
أظهر مقاصده الطعم

ما إذا لم يتناوله غير الآدمي وما إذا غلب تناوله لم هو ما إذا استوى الأمر أن قبيل صور الربا ثلاثة عشر وخرج بالشرط المذكور فيه ما إذا غلب تناول البهائم له وما إذا لم يتناوله إلا البهائم بطريق الأولى فهاتان لاربا فيهما وذكر في مطعموم البهائم انه غير ربوي بشرط غلبة تناوله له وقد علمت أن قوله أن قصد لطعمها منطوع على صورتين ما إذا لم يقصد إلأها وما إذا كان أظهر مقاصده تناولها نظير ما مره في مطعموم الآدمي فدخل في كل من الصورتين ما إذا غلب تناول البهائم له وما إذا لم يتناوله إلا البهائم بالاولى فهي أربع صور حاصلة من ضرب اثنين في اثنين تضاف إلى الصورتين المتقدمتين فتصير صور عدم الربا ستا وخرج من صورتي مطعموم البهائم ما إذا لم يتناوله إلا الآدمي وما إذا غلب تناوله له وما إذا استوى الأمر أن فيحصل ست صور حاصلة من ضرب ثلاثة في اثنين فيها الربا تضاف إلى الثلاثة عشر المتقدمة تصير صور الربا تسعة عشر وهي تمام الخمس والعشرين ويجمعها هذا الجدول

ربوي	ما اختص به الآدمي قصدا وتناولا
ربوي	ما اختص به الآدمي قصدا وغلب فيه تناولا
ربوي	ما اختص به الآدمي قصدا واستوى فيه مع غيره تناولا
ربوي	ما اختص به الآدمي قصدا وغلب فيه غيره تناولا
ربوي	ما اختص به الآدمي قصدا واختص به غيره تناولا
ربوي	ما كان أظهر مقاصده الآدمي واختص به تناولا
ربوي	ما كان أظهر مقاصده الآدمي وغلب فيه تناولا
ربوي	ما كان أظهر مقاصده الآدمي واستوى فيه مع غيره تناولا
ربوي	ما كان أظهر مقاصده الآدمي وغلب فيه غيره تناولا
ربوي	ما كان أظهر مقاصده الآدمي واختص به غير تناولا
ربوي	ما استوى فيه النوعان قصدا واختص به الآدمي تناولا
ربوي	ما استوى فيه النوعان قصدا وغلب فيه الآدمي تناولا
ربوي	ما استوى فيه النوعان قصدا وتناولا
غير ربوي	ما استوى فيه النوعان قصدا وغلب فيه غير الآدمي تناولا
غير ربوي	ما استوى فيه النوعان قصدا واختص به غير الآدمي تناولا
غير ربوي	ما اختص به غير الآدمي قصدا وتناولا
غير ربوي	ما اختص به غير الآدمي قصدا وغلب فيه تناولا
ربوي	ما اختص به غير الآدمي قصدا واستوى فيه النوعان تناولا
ربوي	ما اختص به غير الآدمي قصدا وغلب فيه الآدمي تناولا
ربوي	ما اختص به غير الآدمي قصدا واختص به الآدمي تناولا
غير ربوي	ما كان أظهر مقاصده غير الآدمي واختص به غير الآدمي تناولا
غير ربوي	ما كان أظهر مقاصده غير الآدمي وغلب فيه غير الآدمي تناولا
ربوي	ما كان أظهر مقاصده غير الآدمي واستوى فيه النوعان تناولا
ربوي	ما كان أظهر مقاصده غير الآدمي وغلب فيه الآدمي تناولا
ربوي	ما كان أظهر مقاصده غير الآدمي واختص به الآدمي تناولا
ربوي	هكذا أظهر لي من كلام الشارح فليحرراه بالحرف (قول هو أن لم يؤكل إلا نادرا) أي قالا كل لا يشترط فيه

وإن لم يؤكل إلا نادرا

غلبة وانما الذي يشترط فيه الغلبة قصد الطعم فما كان أظهر مقاصده لطعم ربوي وإن لم يؤكل إلا نادرا وهذا كما نرى صريح في أن القول ربوي لأن قصده لطعم الآدمي أغلب وإن قلنا تناول البهائم له أغلب ولا ينافي ذلك ما يأتي عن الماوردي من أن ما كان تناول البهائم له أغلب يكون غير ربوي لأن كلامه مفروض فيما لم يقصد لطعم الآدمي غالباً بدليل تمثله بالحشيش والتبن والنوى اه ايعاب باختصار اه شوبري (قوله ايضا وإن لم يؤكل إلا نادرا) ان كان المراد النفوت أي لا يؤكل تقوتا إلا نادرا فواضح وان كان المراد ما يشمل التدوي فقد يمنع لانه يتداوى به كثيرا إذ لا يتقاعد عن السقمونيا وحب الحنظل فلا نحسن الغاية تأمل ولا يخفى أن تدور الاكل لشيء لا ينافي غلبة أكل الآدميين له بالنسبة لغيرهم ولا يخفى انه لا يعلم كون الشيء أظهر مقاصده الطعم الا بكثرة تناوله الا تقوتا وتفكها او تدوايا فكان الانسب جعل البلوط مستثنى عما لم يكن أظهر مقاصده الطعم حيث ائبترافيه الربان لم يكن لا يتقوت او يتداوى به الا نادرا حرره اه حل (قوله كالبلوط) بفتح الباء الموحدة وضم اللام المشددة كتور وبضمها كصغور شجره حمل يؤكل ويدخ بقشرة وقبل شجره ثم يشبه البلح في الصورة بارض الشام كانوا يقتاتون ثمرة قدما وهو المعروف الآن بثمر الفؤاد والطرثوث بطاء مفتوحة ورامسا كثة نبت يؤكل كذلك برماوى (قوله تقوتا) منصوب على المفعول لاجله أو على التمييز المحول عن نائب الفاعل أى قصد تقوته اه شوبري (قوله او تدوايا) المناسب لقوله الآتي والمقصود منه الاصلاح ان يقول او اصلاحا بدل قوله او تدوايا لان الآتي نص على الجامع بين المقيس والمقيس عليه في كل والجامع بين الملح وما الحق به هو الاصلاح لا التدوى إلا أن يقال المراد بالتدوى لازمه وهو الاصلاح تأمل اه شيخنا (قوله كما تؤخذ الثلاثة الخ) الكاف بمعنى لام التعليل وما مصدرية والتقدير لاخذ الثلاثة الخ أى أخذها بالنص في بعض متعلقاتها والبعض الآخر بالقياس اه شيخنا (قوله فالحق بهما الخ) ان قيل قد تقرر عندهم ان تحريم الربا بعبدى والامور التعبدية لا يدخلها القياس وأجيب بان الحكم بانه تعبدى حكم على المجموع بحيث لا يزداد نوع ثالث على النقد والمطعم فلا ينافي القياس في بعض افراده كما قيل في نواقض الوضوء اه شرح الروض (قوله كالقول) أى وكالحص والماء العذب اذ هو مطعم قال تعالى ومن لم يطعمه فانه مني بخلاف الماء المالح فلا يكون ربويا بالوجه اناطة ملحوتة عذوبته بالعرف اه شرح ممر والمراد بالعرف عرف بلد العقد اه حجج والمراد ببلد العقد محله بلدا كان أو غيرها وقال سم عليه قوله بلد العقد أى وان لزم ان الشيء قد يكون ربويا في بلد غير ربوي في بلد آخر ولا يخلو عن غرابة ونظر اه فالاولى ما قاله ممر من ان المراد بالعرف العام كان يقال العذب ما يباع عادة من غير نظر إلى حلة دون اخرى اه عش عليه ثم قال فرع انظر الترمس هل هو ربوي وينبغي أن يكون ربويا لانه يؤكل بعد نقعه في الماء وأظنه يتداوى به قبل فليحرر اه ممر على المنهج ومثله القرطم اه ذميرى وينبغي ان مثل القرطم دهنه ودهن الخس والسلجم أى اللفت اه (قوله والذرة) أى وحب الغاسول والخردل والخلة كذلك اه برماوى (قوله والمقصود منه التفكه) رسيأتى في كلامه ان التفكه أعم من التأدم والمذكور في زكاة العطر ان التمر من القوت ومثل التأدم التخل والنحمض والتخرف كالبلوطات وبزورها اه حل (قوله كالزبيب والتين) وكالتمر وغيره مما يقصده تادم او تحل او تحرف او تحمض مما يأتى كثير منه في الايمان فلا نرد عليه الخوا اه شرح ممر والآن ربوي لانه اما للتفكه أو للتدوى وكل منهما داخل في المطعم اه برماوى (قوله وعلى الملح) أى سواء كان مائيا او جلييا لان كلاهما يقصد الاصلاح فهما كالارابجى والصعيدى اه عش على ممر (قوله كالسقمونيا والزعفران) أى وكل ما يصلح من البهارات والابازيرو الادوية كطين أرمنى ودهن نحو خروع وورد لبان وصمغ وحب حنظل اه شرح ممر وقوله والابازيرو منها الحلبة اليابسة بخلاف الحلبة الخضراء كذا بهامش وعليها فتملأ السكر فيها

كالبلوط (تقوتا أو تفكها
أو تدوايا) كما تؤخذ الثلاثة
من الخبر الآتى فانه نص فيه
على البر والشعير والمقصود
منهما التفوت فالحق بهما
بأنى معناه كالقول والارز
والذرة وعلى التمر والمقصود
منه التفكه والتادم فالحق
به مافى معناه كالزبيب
والتين وعلى الملح والمقصود
منه الاصلاح فالحق به مافى
معناه من الادوية كالسقمونيا

ذكر من التفصيل فيما يظهر لكن عبارة الشارح في آخر باب بيع الأصول والثمار قيل قوله ويرخص في بيع
 المرأيا نصابا وهذا الوبا ع زرعا غير ربوي قبل ظهور الحب بحب أو برا صافيا بشعير وتقابضا في المجلس جاز
 إذا ربا ويؤخذ من ذلك أنه إذا كان ربويا كان اعتدأ كالهبة امتنع بيعه بحبه وبه جزم الزركشي
 ومثل البهارات والابازير غيرهما بدليل ما مثل به من الطين وما معه فانه ليس من البهارات ولا الابازير مع
 كونه ربويا لكنه من الادوية اه ع ش عليه (قوله كالسقمونيا) بفتح السين المهملة والقاف وضم الميم
 وكسر النون مقصورا وهي السنالمكي او ثي يشبهه اه برماوى وفي المصباح السقمونيا بفتح السين
 والقاف وبالمد معربة وقيل يونانية وقيل سريانية (قوله ايضا كالسقمونيا) بخلاف دهن السمك
 والكتان لانهما يعدان للاستصباح دون الاكل اه سم على المنهج ونقل بالدرس عن الشرف المناوى
 أنه سئل عن النظرون هل هو ربوي أم لا فأجاب بأنه ربوي لأنه لا يقصد به الاصلاح فليراجع اه اقول
 وقد يتوقف فيه فانا لانعلم اى اصلاح يراد منه مما هو من جزئيات المطعومات من الاقيات والتفكه
 والتداوى والتادى الذى يستعمل فيه إنما هو على سبيل الفس في البضاعة التي يضاف اليها اه ع ش على م
 (قوله والزعفران) وكذا المصطكا بضم الميم وتخفيف الكاف والقصر اكثر من المد وحكى فتح الميم
 مع المد فقط ويقال ايضا مستكا بالناء والميم أصلية وهي رومية معربة عليك أبيض رومى واللبان والصمغ
 والاهليلج بفتح اللام الثانية ويجوز كسرهما وهو الشعير الهندى والزنجيل والطين الارمنى والختموم
 كذلك ولا عبرة بمن قال بنجاسته وكدهن النفسج واللبان والورد والخروع واما شجرة وجهه فليس
 بربوي وحب الخنظل ربوي وكذا الكزبرة بالزاي وبالسين والحلبة وبزر الفجل ونحوه والحبازى كذلك
 اه برماوى وفي المصباح الخباروزان تفاح نبت معروف وفي لغة بالف التانيت فيقال حبازى (قوله
 وخرج بقصد الخ) عبارة شرح م ر و اشار بقصد الى انه لا ربا فيها يجوز اكله ولكنه غير مقصود كعظم
 رخر واطراف اضبان عنب وجلود لا تؤكل غالبا بان خشنت او غلظت ومطعم لها ان قصد لطعمها وغلب
 تناولها كعطف طب قد يتناولها الادى فان قصد للنوعين فربوي إلا ان غلب تناول البهائم له فيما يظهر
 فعلم من هذا كقولنا السابق بأن يكون أظهر مقاصده الخ أن القول ربوي بل قال بعض الشراح ان النص
 على الشعير يفهمه لانه في معناه ما ذكره بعضهم من المشاحة في كون القول غلب تناول البهائم له محمول
 على بلاد غلب فيها ثلاث مخالف كلام الاصحاب انتهت (قوله كالجلود) أى إذا خشنت وغلظت وإلا فهي
 ربوية كالتراب المأكول منها وكدهن الكتان ودهن السمك لانهما معدان للاستصباح ودهن السفن
 لالال كل ودهن القرطم وكسبه والكتان وبزره كذلك وكذا الورد وماؤه وماء الخروع والعود
 والمسك لانها لا تقصد للطعم واما ماء الزهر واللبان والهند با فينبغى مراجعة اهل الخبرة فان كانت
 للتداوى فهي ربوية وإلا فلا واستوجه شيخنا ع ش اه برماوى (قوله والعظم الرخو) أى وان اكل
 معه وهو بتثليث الرأء المهمة اه برماوى (قوله والطعم) أى فى قوله قصد لطعم ظاهر فى ارادة أى المراد منه
 ظاهر اطعموم الادميين أى ما قصد به الادميون وان شاركهم فيه البهائم كثيرا بل وإن غلب تناولها
 كالقول والشعير كما سبذ كره مخرج ما يختص به الجن ولا يخفى ان دليل الاختصاص ليس بالمشاهدة تناول
 من ذكر له دون غيره اه حل (قوله وان شاركهم فيه البهائم) أى قصدا كما هو مقتضى السياق والاشراك
 يصدق بثلاث صور بأن كان قصد الادميين به أغلب أو البهائم أغلب أو هما على السواء والمطوى تحت الغاية
 قصد الادميين فقط فهذه اربع فى القصد فى خمسة فى تناول بعشرين بيان الخمسة فى تناول انه اما ان
 يختص بتناوله الادميون او يغلب تناوله لهم او مثلها فى البهائم او يتناول على السواء فقتضى كلامه ان هذه
 العشرين كلها ربوية إذ لم يفصل فى تناول وأخرج ما يختص به البهائم فقط أى وضعا إذ الكلام فيه
 وفصل فيه من حيث تناول حيث سلم عبارة الماوردى وحملها على ما يختص به البهائم قصدا فجعل
 التفصيل فى تناول غاصب هذه هذا ما تعطيه العبارة تأمل اه شيخنا وقرر شيخنا ح ف صور المقام

والزعفران وخرج بقصد
 ما لا يقصد تناوله مما يؤكل
 كالجلود والعظم الرخو فلا
 ربا فيه والطعم ظاهر فى
 ارادة مطعموم الادميين
 وإن شاركهم فيه البهائم
 كثيرا فخرج

أخذ من الرشدي فقال والحاصل ان الطعم اما ان يكون اظهر مقاصده الآدمي او اختص به الآدمي قصدا
ومثلها في البهائم او استوى الامر ان قصدا هذه خمسة وفي التناول خمسة اختص تناوله بالآدمي غلب
تناول الآدمي له ومثلها في البهائم استويا في التناول وخمسة في مثلها بخمس وعشرين فقير الربوي ست
صور وهي فيما اذا قصدا معا او قصدا البهائم فقط او كان اظهر مقاصده البهائم لكن في الثلاثة اختص
بتناوله البهائم او غلب تناول البهائم له بوقية الصور وهي تسعة عشر فيها الربا تامل (قوله ايضا وان
شاركهم فيه البهائم) كثير ابا ان قصده الآدميون والبهائم سواء كان قصد الآمين اغلب او البهائم او
قصدا على حد سواء فهذه الغاية فيها ثلاث صور في القصد ومقتضاه انها كلها ربويات بقطع النظر عن
التناول وهي باعتبارها ترجع لخمس عشرة لكن بالنظر لكلام الرمي الذي حققه الرشدي يكون كلام
الشارح ضعيفا في اربع صور من هذه الخمسة عشر يانها انه اذا قصد به النوعان سواء او كان قصد البهائم
به اغلب ففي هاتين اذا اختص بتناوله البهائم او غلب تناوله يكون غير ربوي على متمدن فالمتقدم
جريان تفصيل التناول في ثلاث صور من صور القصد وهي ما اذا اختص به البهائم قصدا او غلبوا قصدا
او استوت مع الآدميين قصدا وان كان الشارح خص التفصيل في التناول بواحدة من هذه الثلاثة وهي
ما اختص به البهائم قصدا تامل (قوله ما اختص به الجن الخ) اي قصدا اذا الكلام فيه وقوله فلا رباني
شيء من ذلك اي ان اختص به البهائم تناولا او غلبت اما اذا اختصت به الآدميون تناولا أو غلبوا او
اشتركوا مع البهائم في التناول سواء فهو ربوي يؤخذ هذا التفصيل والتقييد من تسليم الشارح كلام
الماوردي وحمله على ما اختص به البهائم قصدا وقوله هذا ما دلت عليه الخ الاشارة للتفصيل المتقدم وقوله
ان ما اشترك فيه الخ اي قصدا وتقدم ان الاشتراك يصدق بصور ثلاثة وفيه وانها ترجع لخمس عشرة وقوله وان
كان اكل البهائم له اغلب اي بل ولو اختص به البهائم تناولا على كلامه هو اذ لم يفصل في التناول في صور
الاشتراك قصدا وقوله بالنسبة لهذه الاشارة لصورة الاشتراك لكن الاشتراك المشار اليه إنما هو في القصد
كما تقدم وكلام الماوردي في التناول بدليل الحمل المذكور فيثبت في العبارة منافاة بين الاشارة والمشار اليه الا ان
يقال اريد من المشار اليه مطلق الاشتراك لا بقيد كونه في القصد ثم قد يكون في التناول فهو كالحجاز بمرتين وقوله
وان كان اكل البهائم له اغلب اي او اختصت باكله هذا كله ما تعطيه العبارة واما تحرير فقه المسئلة على
المعتمد فقد علمت بما نقل عن الرشدي اه شيخنا (قوله فقول الماوردي الخ) اعتمد شيخنا كلام الماوردي
وقال الماطومات خمسة اقسام ما يختص بالآدميين وما يغلب فيهم وما يستوى فيه الآدميون وغيرهم وما
يختص بغيرهم وما يغلب في غيرهم فالثلاثة الاول فيها الربا والباقيات لا ربا فيها اه شيخنا اه شوبري
وسموا هذه الاقسام بالنسبة للقصد او بالنسبة للتناول استوجه شيخنا ح ف الثاني لانه الظاهر لنا والقصد
لا اطلاع لنا عليه لكن كلام الشارح وكثير من الحواشي ظاهر في ان المدار على القصد حرر (قوله بالنسبة
لهذه) اي لما اغلب اكل البهائم له وقصد اكل السوا بخلاف ما لو قصد الآدميون وحدهم وهذا يوافق ما في شرح
م الآتي فيكون قوله محمول الخ معتمدا ومن ضعفه حمله على ما لو اشترك في تناوله وكان المقصود به البهائم
وحدها نقل اعتاده سم على الشارح نقلا عن م رولكن في شرحه ما نصه فان قصد للنوعين فربوي الا ان اغلب
تناول البهائم له فيما يظهر وهو موافق لقول الشارح محمول على ما قصد الخ اه ع ش (قوله فيما اشترك فيه
الخ) ظاهر العبارة قبل الحمل ان الاشتراك في القصد فينا في ما سبق من انه اذا قصد به الآدميون ولو مع
البهائم ربوي مطلقا من غير تفصيل في التناول فيثبت ينبغي حمله على ما اذا قصد به البهائم يعني فقط وحينئذ
يفصل في التناول فقوله للاغلب اي فاذا اغلب تناول الآدميين له وبالاولي ما لو اختصوا به فهو ربوي واما
نظير هاتين الصورتين في البهائم فهو غير ربوي واما صورة الاشتراك على السواء يعني في التناول والحال انه
قصد به البهائم فقط فلم تؤخذ من كلامه اه شيخنا (قوله محمول على ما قصد الخ) انظر كيف يتأتى هذا الحمل مع قوله

ما اختص به الجن كالعظم
او البهائم كالخشيش والتين
والنوى فلا رباني شيء من
ذلك هذا ما دلت عليه
نصوص الشافعي واصحابه
وبه صرح جمع وقصيته ان
ما اشترك فيه الآدميون
والبهائم ربوي وان كان
اكل البهائم له اغلب فقول
الماوردي بالنسبة لهذه
الحكم فيما اشترك فيه
للاغلب محمول على ما قصد
لطعم البهائم كلف رطب
قد تاكله الآدميون الحاجة
كامل هو به والتفكه

بالنسبة لهذه أي ما قصد به الأدميون والبهايم كما قال حل اللهم إلا أن يكون معنى قوله أن ما اشترك فيه الأدميون والبهايم أي تناولا خلافا للحلي وحيث يظهر الحمل حرره شيخنا (قوله يشمل التادم) أي فالمراد به ما يוכל للالتذاذبه لا أكل الفاكهة فقط اهشويري (قوله بحلواء) بالمد والقصر وعبارة المصباح الحلواني تؤكل تمدو تقصر وجمع المدود وحلاوى مثل صححرا وصححاري بالتشديد وجمع المقصور حلاوى بفتح الواو قال الأزهرى الحلواسم لما يؤكل من الطعام إذا كان معالجاً بحلاوة اه ع ش على مر (قوله وإنما يذكروا الخ) غرضه من ذلك الرد على الأسنوى في دعواه المخالفة بين ما هنا والایمان اه برماوى (قوله فاذا بيع ربوى بجنسه الخ) الفاء في جواب شرط مقدر تقديره إذا عرفت أن الربا حرام في النقد والمطعم فاذا بيع الخ أي فالخلاص من الحرمة بل ومن الربا بالكلية أنه إذا بيع ربوى بجنسه لا بد من ثلاثة شروط أو بغير جنسه لا بد من شرطين وقد دخل على هذا مر فقال ثم العوضان أن اتفقا جنسا واشترط ثلاثة شروط أو علة وهي الطعام والتقية اشتراط شرطان والاكيع طعام بتقد أو ثوب أو حيوان بحيوان نحو لم يشترط شيء من الثلاثة انتهى ثم قال مر ولا فرق هنا وفيما يأتي بين كون العوضين معينين أو في الذمة أو أحدهما معين والآخر في الذمة كبعتك هذا بما صفته كذا ثم يعين ويقبض قبل التفرق ويجوز إطلاق الدينار والدرهم إذا كان في البلد غالب منضبط اه وخرج بالبيع القرض فلا يشترط فيه التقابض في المجلس ولا التماثل حتى لو اقترض برأورد أزيد منه لم يضر كما سيأتي بسطه في محله وعبارة شرح مر هناك وفي القرض شائبة تبرع ومن ثم امتنع تأجيله ولم يجب التقابض فيه وإن كان ربويا انتهت وعبارة المتن هناك فلورد أزيد بلا شرط حسن انتهت (قوله بجنسه) بأن جمعها اسم خاص من أول دخولهما في الربا واشتركا فيه اشتراكا معنويا كتمر برنى ومغلى وخرج بالخاص العام كالحب وبما بعده الأدقة فأنها دخلت في الربا قبل طرق هذا الاسم لها وهو الدقيق فكانت اجناسا كاصولها وبالآخر البطيخ الهندي والأصفر فأنهما جنسان كالتمر والجوز الهنديين مع التمر والجوز المعروفين إذ إطلاق الاسم عليهما ليس لقدر مشترك بينهما أي ليس موضوعا لحقيقة واحدة بل لحقيقتين مختلفتين وهذا الضابط مع أنه أولى ما قبل من قبض باللحوم والألبان لصدقه عليهما مع كونهما اجناسا كاصولها اه شرح مر وقوله اشتراكا معنويا بمعناه أن يوضع اسم لحقيقة واحدة تحتها أفراد كثيرة كالقمح مثلا أما اللفظي فهو ما وضع فيه اللفظ لكل من المعاني بخصوصه فتعدد الوضع فيه بتعدد معانيه كالأعلام الشخصية والقرء فأنه وضع لكل من الظهور والحيض وقوله متقبض باللحوم والألبان يمكن أن يقال إن حقيقة كل من الألبان واللحوم مخالفة لغيرها فلا يكون الاشتراك بينهما معنويا ثم رأيت ابن عبد الحق أشار إلى ذلك حيث قال ولك ادعاء خرجها بالقيء الأخير اه أي وهو قوله واشتركا فيه الخ لكن يرد عليه الضان والمعر فأنهما مع اتحاد الجنس طبائعا مختلفة بالحرارة والبرودة إلا أن يقال إن ذلك الاختلاف لعوارض تعرض لهما مع اتحاد حقيقتيهما اه ع ش عليه (قوله ثلاثة أمور) لكن الأول والثالث شرطان للصحة ابتداء والثاني شرط لها دواما اه شرح مر (قوله حلول) أي بان لا يشترط في العقد أجل اه برماوى أي فتي اقترن بأحد العوضين تأجيل وإن قل زمنه كدرجة ولو حل قبل تفرقهما لم يصح اه شرح مر (قوله وتقابض قبل تفرق) يعني القبض الحقيقي فلا يكفي نحو حوالة وإن حصل معها القبض في المجلس اه شرح مر وقوله فلا يكفي نحو حوالة ومنه الإبراء والضمان لكنه يبطل العقد بالحوالة والإبراء لتضمنهما الإجازة وهي قبل التقابض مبطلتان للعقد وأما الضمان فلا يبطل العقد بمجرد بل إن حصل التقابض من العاقلين في المجلس فذاك والإبطال بالتفرق اه ع ش عليه (فرع) في شرح مر مانعه ولو اشترى نصفاً شائعا من دينار قيمته عشرة دراهم بخمسة دراهم صح ويسله البائع له بقبض النصف ويكون نصفه الثاني أمانة في يده بخلاف ما لو كان له عليه عشرة دراهم فأعطاه عشرة فوجدت زائدة الوزن فيضمن الأخذ الزائد لأنه قبضه لنفسه فان أقرضه البائع

يشمل التادم والتحلي
بحلواء وإنما لم يذكروا
النواء فيما يتناول الطعام
في الإيمان لأنه لا يتناول
في العرف المبني هي عليه
(فاذا بيع ربوى بجنسه)
كبربر وذهب بذهب
(شرط) في صحة البيع
ثلاثة أمور (حلول
وتقابض قبل تفرق)

في صورة الشراء تلك الخمسة بعد أن قبضها منه فاشترى بها النصف الآخر من الدينار جاز كغيرها وإن اشترى كل الدينار من غيره بعشرة قوسله منها خمسة ثم استقرضها ثم ردها إليه عن الثمن بطل العقد في الخمسة الباقية كما رجحه ابن المقرئ في روضه لأن التصرف مع العاقد في زمن الخيار اجازة وهي مبطللة كما مر فكانها تفرقا قبل التقابض أي فيما يقابل النصف الثاني ولا يقال تصرف البائع فيما قبضه من الثمن في زمن الخيار باطل لأن محله مع الأجنبي أما مع العاقد فصحيح اهـ وقوله ثم استقرضها خرج ماله واستقرض منه غيرها ثم ردها إليه فلا يبطل لأنه صدق عليه أنه قبض جميع الدراهم قبل التفرق وقوله بطل العقد وقارفت هذه ما قبلها بأن المبيع فاما نصف الدينار فقط وقد قبض مقابله فاقراضه لصاحبها وقع بعد تمام القبض فلم تؤثر الاجازة في الاول والثاني عقد مستقل ولا كذلك الثانية فان الاجازة فيها قبل قبض ما يقابل النصف الثاني وقوله في الخمسة الباقية أي فيما يقابلها من الدينار وهو النصف ويصير النصف الثاني مضمونا عليه في يده ضمان يدل أنه كان مقبوضا بعقد صحيح ثم فسد وليس امانة كما في المسئلة الاولى وقوله باطل أي فلا يصح شراء النصف الثاني في الاول ولا يملك التصرف في الخمسة التي قبضها في الثانية لعدم القرض اهـ ع ش عليه (قوله قبل تفرق) أي ولو سهوا أو جهلا براض كما اعتمد شيخنا خلافا للصيرمي من أنه لا فرق بين المختار والمكروه لضيق باب الربا واعتمده حج وهذا شرط لدوام الصحة ومن ثم ثبت فيه خيار المجلس أي الابتداء وعليهما ثم تعاطى الربا إن تفرقا عن تراض أي مع العلم والتذكر قبل الفسخ فان فارقا أحدهما ثم فقطاه حل ومثله مر وكتب عليه ع ش قوله إن تفرقا عن تراض أي مع العلم والتذكر وهما جعل التفرق قائما مقام التلفظ بالفسخ حيث ترتب عليه انفساخ العقد فيكون لفسخا حكما اللهم إلا أن يقال تفرقهما على تلك الحالة محمول على أنهما تفرقا على نية بقاء العقد قائما لذلك بخلاف ماله تفرقا أو أحدهما بقصد الفسخ فلا إثم ويصدق في ذلك اهـ (قوله ولو بعد اجازة العقد) أي فتصحيح الروضة هنا أن التجاوز أي اجازة العقد بمثابة التفرق فيبطل العقد ليس على إطلاقه بل محله إذا لم يحصل بعد الاجازة قبض قبل التفرق والأصح وحيث يكون مساويا لما صححه في المجموع أنهما لو أجازا في عقد الصرف قبل التقابض أنه يلزم العقد وعليهما التقابض أي فان تقابضا صح وإلا فلا أي فإما من البطلان بالاجازة محله إذا لم يتقابضا بعدها قبل التفرق وهذا ما حاول به المؤلف الجمع بين الكلامين في شرح البهجة هذا والمعتمد عند شيخنا أن التخيار كالتفرق مطلقا وإن وقع بعده تقابض ووافق الشارح ابن حجر اهـ حل وعبارة شرح مر والتخيار قبل القبض وهو إلزام العقد كالتفرق في البطلان هنا وإن حصل القبض بعده في المجلس كما صححاه هنا وما ذكرناه في باب الخيار من أنهما لو تقابضا قبل التفرق لم يبطل ضعيف إذ هو مفرع على رأي ابن سريج وهو لا يرى أن التخيار بمنزلة التفرق وما جمع به بعضهم بين الكلامين ليس بصحيح وإنما هو تضعيف لكلامهما هنا انتهت (قوله ومماثلة يقينا) أي حالة البيع كما يؤخذ من الشارح بعد اهـ (قوله جزافا) بتثنية الجيم واقتصار الشارح هنا على كسرهما لأنه أفصح وإلا فقد ضبطها بالتثنية في الشفعة اهـ شرح مر وضابط الجزاف هو ما لم يقدر بكيل ولا وزن وإن كان معلوما كيله أو وزنه اهـ شيخنا (قوله كحقيقة المفاضلة) أي في هذا الباب قال ابن المقرئ في روضه والحيلة في بيع الذهب بالذهب متفاضلا أن يبيعه من صاحبه بدراهم أو عوض ويشترى بها الذهب بعد التقابض فيجوز وإن لم يتفارقا ويتخيرا لتضمن البيع الثاني اجازة الاول بخلافه مع الأجنبي لما فيه من إسقاط خيار العاقد أو يقرض كل صاحبه ويبرئه أو يتواها أو يهب الفاضل لصاحبه وهذا جائز وإن كره قصده قال الشارح في شرحه والتحقيق أن كلامه من العقود المقصود مكره اهـ ولو حلف إنسان أن لا يبيع سلعة إلا بعشرة مثلا فباعها بعشرة ثم وهب المشتري نصفين بعد قبضها في المجلس صح العقد وكانت الهبة اجازة للعقد الاول على قياس هذا وأما لو أبراه من نصفين في المجلس قبل التخيار فحل نظر اهـ برماوى (قوله نعم لو باع صبرة براح) هذا مستثنى من عدم صحة بيع الجزاف لأن في المسئلة الثانية

ولو بعد اجازة للعقد
(ومماثلة يقينا) خرج به ما
لو باع ربوا بجنسه جزافا
فلا يصح وإن خرجا سواء
للجهل بالمائلة حالة البيع
والجهل بالمائلة كحقيقة
المفاضلة نعم لو باع صبرة
برمثلا بأخرى مكابلة أو
صبرة دراهم بأخرى موازنة

عدم الكيل والوزن وما يدل على ذلك وأما الأولى فهي وإن كان فيها عدم ذلك إلا أن فيها ما يدل على ذلك وهو قوله مكايلة أو موازنة وهذا لا يخرج ما ذكر عن كونه جزاءاً له حل ويحتمل أن تكون الأولى استدراكاً على قوله ومماثلة يقينا لأن المراد المماثلة حالة العقد والثانية على عدم صحة البيع جزاءاً ولعله أولى تأمل (قوله صح أن تساوي) أي خرجاً سواء أهـ شيخنا (قوله أو علماً تماثلها) أي ولو بأخبار كل منهما صاحبه حيث صدقه أهـ رحمه الله وإن تبين خلافه بأن البطلان أهـ عـ شـ (قوله ولا يحتاج في قبضهما) أي الذي هو شرط لصحة العقد متى حصل القبض في المجلس ولو بغير كيل أو وزن تمت صحة العقد ولا يضر تفرقهما بعد ذلك وهذا ظاهر في الثانية لأن التماثل فيها معلوم من قبل وأما في الأولى ففيها خفاء لأن التماثل متوقف على الكيل أو الوزن المتوقف عليه المساواة المتوقف عليها الصحة وإيضاحه أنه متى حصل القبض فيها قبل التفرق ولو بدون كيل أو وزن لا يضر التفرق بعد ذلك وتتمام الصحة متوقف على الكيل أو الوزن فإذا حصل الكيل أو الوزن وخرجاً سواء استمرت الصحة أو لا تبين عدم انعقاد البيع فتعلم من هذا أن مدار القبض الذي هو شرط للصحة في الربويات على القبض الناقل للضمان وهو لا يتوقف على كيل ولا وزن بخلاف القبض المتوقف عليه صحة تصرف البائع في الثمن والمشتري في المبيع فإنه لا بد فيه من الكيل أو الوزن وهو يحمل كلام المتن الآتي في الفرع حيث قال وشرط في قبض ما يبيع مقدار مع ما من نحو ذراع أهـ من شرح م مع بعض تصرف (قوله والمراد بالتقايض ما يعم القبض) قيل لعل إثارهم التقايض لتلايوم التعبير بالقبض الاكتفاء به من أحدا الجانبين أهـ ويرد بان من يعبر بالقبض يلزمه أن يقول منهما قالوجه أن إثاره لكونه الغالب أهـ إيجاب أهـ شـ ويرى (قوله كنى الاستقلال بالقبض) أي وإن كان للبائع حق الحبس لأن الكلام في القبض الناقل للضمان لا المفيد للتصرف أهـ حل (قوله ويكفي قبض ماذون العاقد الخ) كأنه قال والمراد بالتقايض ما يكون من العاقد أو ماذونه أو وارثه أهـ شيخنا قال سمع على حج وحاصل هذا الكلام كما ترى أنه يشترط قبض الماذونين قبل مفارقة الأذنين ولا يشترط قبض الوارثين قبل مفارقة المورثين الميتين فليتأمل ولعل الفرق بينهما أن المورث بالموت خرج عن أهلية الخطاب بالقبض وعدمه والتحق بالجمادات بخلاف الأذان أهـ عـ شـ على مـ رـ (قوله ماذون العاقد) ولو سيده أو وكيله وهو ظاهر بخلاف ما لو كان العاقد قيقاً ماذوناً له فقبض سيده أو وكيله فقبض موكله أي بالمجلس ولم ياذن له في القبض لا يكفي أهـ حل (قوله وكذا قبض وارثه) أي الخاص على ما استظهره الأذرع في القنية أهـ شـ ويرى ثم إن اتحاد الوارث فالأمر ظاهر وإن تعدد اعتبر مفارقة آخرهم ولا يضر مفارقة بعضهم لقيام الجملة مقام المورث فمفارقة بعضهم كفارقة بعض أعضاء المورث لمجلسه ولا بد من حصول الأقباض من الكل ولو باذنهم لو أحدي قبض عنهم فلو أقبض البعض دون البعض فبغى البطلان في حصة من لم يقبض كما لو قبض المورث بعض عوضه وتفرق قبل قبض الباقي أهـ عـ شـ على مـ رـ (قوله بالمجلس) متعلق بموته أي موت العاقد في مجلس البيع وبعد ذلك فإن كان الوارث في مجلس البيع فالأمر ظاهر وإن كان في غيره وبلغه الخبر فيوكل في قبضه ولا يفارق هو مجلسه الذي بلغه فيه الخبر حتى يقبضه وكيله فإن فارق الوارث مجلس بلوغ الخبر قبل قبض الوكيل بطل العقد وله أي الوارث طريق أخرى في القبض بأن ينقل إليه المبيع وهو في مجلس بلوغ الخبر أهـ شيخنا وعبارة شرح مـ رـ وكذا قبض الوارث بعد موت مرثته في المجلس أي وإن لم يكن الوارث معه في مجلس العقد لأنه أي الوارث في معنى المكروه كما قاله الشيخ أبو علي في آخر كلامه له ويكون محل بلوغ الخبر بمنزلة مجلس العقد فاما أن يحضر المبيع له فيه أو يوكل من يقبضه قبل مفارقتها له بخلاف ما لو كان العاقد عبداً ماذوناً له فقبض سيده أو وكيله فقبض موكله لا يكفي انتهت وقوله فقبض سيده أي بغير إذن منه على ما أفهمه كلام حج السابق ولو كان حاضراً لمجلس العقد وقوله فقبض موكله أي بغير إذنه وقوله لا يكفي أي لأنه يقبض عن نفسه لا عن العاقد ثم إن حصل القبض من

صح أن تساوي أو الأفلأو
علماً تماثلها م ن ب أ ج ر أ ف
صح ولا يحتاج في قبضهما
إلى كيل ولا وزن والمراد
بالتقايض ما يعم القبض حتى
لو كان عوض معينا كنى
الاستقلال بالقبض ويكفي
ماذون العاقد وهما بالمجلس
وكذا قبض وارثه بعد
موته بالمجلس ولو تقايضا
البعض صح فيه فقط وتعتبر
المماثلة

(بكيل في مكيل غالب عادة الحجاز في عهد النبي (ﷺ) وبوزن في موزونه) أي موزون غالب الظهور أنه ﷺ اطلع على ذلك

وأقره فلو أحدث الناس خلافه فلا اعتبار به (وفي غير ذلك) بأن جهل حاله أو لم يكن في عهده أو كان ولم يكن بالحجاز أو استعمال الكيل والوزن فيه سواء أو لم يستعمل فيه يعتبر (بوزن إن كان) المبيع (أكبر) جرما (من تمر) كجوز ويض إذا لم يعهد الكيل بالحجاز فيها هو أكبر جرما منه وهذا من زيادتي (ولا) بأن كان مثله كاللوز أو دونه (فبعادة بلد البيع) حالة البيع وهذا أعم من قوله وما جهل يراعى فيه عادة بلد البيع فلم أن المكيل لا يباع بعضه ببعض وزنا وإن كيلا ولا يضر مع الاستواء في الكيل التاوت وزنا ولا مع الاستواء في الوزن التفاوت كيلا والأصل في الشروط السابقة خبر مسلم الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلا بمثل سواء يساوي إذا كان يدايد أي مقايضة قال الرافعي ومن لازمه الحلول أي غالبا (و) إذا بيع ربوي (ب) ربوي (غير جنسه واتحدا علة) كبر شعير وذهب بفضة

الوكيل والعبد في المجلس استمرت الصحة وإن تفرقا قبل التقابض بطل العقد اه ع ش عليه (قوله بكيل) أي باي آلة كانت وإن لم يعتد الكيل بها كقصعة مثلا وقوله وبوزن أي ولو بالقباني وميزان الطبار وهو الذي لا لسان له (قائدة) القباني أصله أعجمي بالباء المشوبة فاء ثم عرب بياء خالصة اه برماوى (قوله أيضا بكيل في مكيل الخ) أي متى كان الشيء يكال في عهد النبي فإن معياره الآن عندنا الكيل ولو بغير الآلة التي كيل بها في عهد النبي ﷺ وبغير الآلة المعروفة في الكيل الآن فيصح أن يكيله بقصعة أو قفة أو غيرها وكذا يقال في الوزن ولذلك قال مر في شرحه بعد قول المتن كيلا ما نصه وإن كان بما لا يعتاد كقصعة وقال بعد قوله وزنا ولو بقباني تامل (قوله عادة الحجاز) الحجاز هو مكة والمدينة واليمامة وهي مدينة على أربع مراحل من مكة ومرحلتين من الطائف وقراها أي الثلاثة كالطائف وجدة وخيبر والينبع اه متن المنهاج وشرحه للشارح في باب الجزية اه ع ش على مر وعبرة متن المنهاج هناك وهو مكة والمدينة واليمامة وقراها وطرقها انتهت (قوله وبوزن في موزونه) وأما قطع الملح الكبار المتجافية في المكيال فوزونه وإن أمكن سحقها وليس المراد المكيل أو الموزون بالفعل بل بالصلاحية فتدخل التمرة والذرة من الذهب التي لا يمكن أن توزن اه برماوى (قوله فلو أحدث الناس خلافه) أي بأن وزنوا المكيل في غالب العادة أو كالوزن فيه اه شيخنا (قوله أو استعمال الكيل والوزن فيه سواء) لا يشك على ما مر انه لو استوى نقدان في الغلبة تخير بينهما لاختلاف ما أخذ الباب كما يظهر بادي في تامل فزعم الزركشي استواءهما عجيب اه إيعاب اه شويري (بوزن وإن كان الخ) قدم على هذا التفصيل في شرح الروض اعتبار عرف الحجاز أن كان ونقله عن المتولي اه سم وفي ع ش ما نصه قوله فبعادة بلد البيع قال المتولي ما لم يكن للحجاز فيه عرف الآن وإلا اعتبر قال مر في شرحه لكن تعليل الأصحاب بخلافه اه (قوله إن كان أكبر من تمر) المراد من تمر معتدل كما هو ظاهر اه برماوى (قوله وهذا من زيادتي) أي الشق الثاني وهو قوله وفي غير ذلك بوزن إن كان أكبر من تمر اه شيخنا (قوله كاللوز) تنظير في كونه كالتمر جرما لا في الحكم لأن المعتمد أن اللوز مكيل اه شيخنا (قوله بلد البيع) فإن اختلفت فالذي ظهر اعتبار الأغلب فيه فإن فقد الأغلب ألحق بالأكثريه شها فإن لم يوجد جاز فيه الكيل والوزن ويظهر في متبايعين بطرفي بلدين مختلفي العادة التخير ولو تبايعا شينا كذلك بنقد مع اختلاف نقد البلدين فهل يعتبر نقد بلد الإيجاب أو القبول أو يجب التعين القياس التعيين اه برماوى (قوله وهذا أعم الخ) الإشارة إلى قوله وإلا فبعادة بلد البيع ووجه العموم أن قوله وإلا الخ يأتي في الصور الخمسة المذكورة في الشارح وأما قول الأصل وما جهل الخ فهو واحدة منها (قوله فلم أن المكيل الخ) أي لأن الغالب على هذا الباب التعبد به فارق ما سياتي في السلم من جواز السلم في المكيل وزنا وفي الموزون كيلا إن عد الكيل فيه ضابطا دون ما لا يعد فيه ضابطا كفتات المسك والعنبر اه حل (قوله مثلا بمثل) هذا راجع للكيل وهو البر بالبر والبر بوزن قوله سواء يساوي هذا راجع للموزون وهو الذهب بالذهب اه شويري (قوله ومن لازمه الحلول) قال بعضهم أي بحسب العادة وقال الأسنوي لأن وضع الأجل ينافي استحقاق القبض اه برماوى (قوله كبر شعير) مثل بهذين لأن الأمام مال الكارضى الله تعالى عنه يرى أنهما جنس واحد اه برماوى (قوله وأدها نأ) أي أدها نأ الأصول المختلفة الجنس وخرج بهذا من نحو الوردو البنفسج فكلاهما جنس واحد لأن أصلها الشيرج وقول بعض الشراح يجوز بيع دهن البنفسج بدهن الورد متفاضلا يحمل على دهنين اختلفا أصلهما وإن لم يعهد ذلك في غير الشيرج اه شرح مر وقوله لأن أصلها الشيرج قال في المصباح معرب شيره وهو دهن السمسم وربما قيل للدهن الأبيض وللمصير قبل أن يتغير شيرج تشبيها به لصفاته وهو يفتح الشين مثل زينب وصقيل وعيطل وهذا الباب باتفاق ملحق بباب فعل نحو جعفر ولا يجوز كسر الشين لأنه يصير من باب درهم وهو قليل ومع قلته فاملته بصورة ليس هذا منها اه ع ش عليه (قوله ولحومها) والطيور والمضايف بأنواعها

(شرط حلول وتقابض) قبل التفرق لائماله (كأداة أصول مختلفة الجنس) خلوها وأدها نأ ولحومها والبانها أجناس

أجناس وكذا يوضها والجراد جنس وكذا بقرة الوحش والظباء جنس والسموك المعروفة جنس وقيل
 أجناس وبقية حيوانات البحر أجناس والراس والمخ واللسان والكبد والطحال والقلب والرئة
 والكروش وشحم الظم والبطن والسنام والالية والاكارع أجناس ولو من حيوان واحد والزيب والعنب
 والحصرم جنس واحد وطلع الاناث من النخل والبلح والبسر والرطب والتمر جنس واحد ايضا وكل
 منها مع خله وعصيره أجناس وطلع الاناث والذكور جنسان والسمن والخيض جنسان والسكر والفانيد
 اصله وهو العسل المرسل جنسان وكل حب مع دهنه وكسبه جنسان بل أجناس والبطيخ الاخضر والاصفر
 والقثاء والخيار أجناس وكذا البقول وستات الحلول اه برماوى (قوله ايضا ولحومها) اعلم ان
 العصافير على اختلاف انواعها جنس وهل انواع الحمام جنس او جنسان وجهان رجح ابن المقرئ الاتحاد
 وخالفه الاذرعى ويوض الطيور أجناس والبقرة الوحشى جنس والظباء جنس وبقرة الماء وغنمه ونحوه
 أجناس انتهى (فرع) لو تولد حيوان بين جنسين فقيه تردد والاقرب ان يجعل مع كل منهما جنسا
 واحدا حتى تتمتع المماثلة فيه احتياطا لباب الربا اه شمس وفى شرحه ما نصه اما لحم المتولد بين
 بقر وغنم مثلا فهل يجعل جنسا براسه او يجعل مع لحم ابويه كالجنس الواحد احتياطا فيحرم بيع لحمه
 بلحمهما متفاضلا قال الزركشى لم يتعرضوا له ويظهر الثانى لصيق باب الربا اه (قوله ويوضها) واما
 صفار البيض وبياضه لجنس واحد اه برماوى (قوله وخل التمر الخ) ويجوز بيع البنفسج بدهن
 الورد متفاضلا لكن فى شرح الروض للمؤلف لسكر دهن الورد واللبان والبنفسج ونحوها جنس
 واحد قاله الماوردى وغيره اذ اصلها واحد وهو الشيرج اه وصور شيخنا اختلاف الدهن باختلاف
 أصله بان يوضع البان فى شيرج والبنفسج فى زيت مثلا قال وان لم يعهد ذلك اه وهل اذا وضع البنفسج
 على السمسم ووضع الورد على اللوز مثلا حتى تروح بذلك ثم استخرج منه الدهن هل يكون ذلك
 جنسين لا اختلاف اصلها ايضا الظاهر نعم وفى الروض وشرحه ان الشيرج الذى وضع فيه نحو البنفسج
 لا يباع وان كان جنسا واحدا بخلاف حب السمسم اذا التى عليه نحو البنفسج ثم عصر يباع بعضه
 ببعض وعلل الاول بان اختلاط نحو البنفسج به يجمع معرفة التماثل اه حل (قوله فى جنس واحد)
 اى فلا يباع بعضها ببعض لعدم تانى المماثلة فيها كاسياتى فى قوله ولا تكفى فيما يتخذ من حب الخ تامل (قوله
 وتعتبر المماثلة الخ) ال فيها للعهد اى المماثلة المذكورة فى اتحاد الجنس وتقدم انها تعتبر حالة
 العقد فصح (قوله فى غير العرايا) لان العرايا وان كان يعتبر فيها المماثلة ايضا الا انها تقدر برة حتى لو ظهر
 فيها تفاوت العوضين بعد الجفاف تبين بطلان العقد اه حل بتصرف (قوله فى الثمر والحب واللحم)
 قيد هذه الثلاثة لتخرج المائعات كاللبن والدهن ونحوهما كما لها حال رطوبتها اه حل (قوله ايضا
 فى الثمر) هو بالثناء المثلثة كما يفهمه قوله بجفاف اذ لو قرىء بالثناء لم يكن لقوله بجفاف معنى بالنسبة
 للتمر اه ع ش على مر واخذ التقييد بهذه الثلاثة من قول المتن بجفاف لانه انما يكون فى هذه
 الثلاثة ولا يكون فى غيرها من الربويات ومن قول المتن الاقوى ولا تكفى فيما يتخذ من حب الخ ومن
 قوله وتعتبر فى لبن الخ وقوله بجفاف لها اى الثلاثة المذكورة والباء سببية او بمعنى مع او ظرفية بمعنى وقت
 بدليل قول الشارح بعد للجمل الان بالمماثلة وقت الجفاف اى تعتبر فى ذلك الوقت او بمعنى عنه
 كما يدل عليه قول الشارح الاقوى فيه اشارة الى ان المماثلة تعتبر عند الجفاف وقوله من المذكورات حال من
 الغير اى حالة كون غيرها اى غير العرايا من جملة المذكورات اى الامور الثلاثة وقوله وان لم يكن لها
 اى للثلاثة جفاف اى سواء كان لها جفاف او لا وهذا التعميم انما يأتى فى الثمر لاقى الحب ولا فى اللحم اذ
 كل منهما يتاقى تجفيفه وهذه الغاية لارد على الضعيف وعبرة اصله مع شرحه مر وما لا جفاف له
 كالقشمو العنب الذى لا يترتب لاياع اصلا وفى قول يخرج تكفى بما تله رطبا بفتح الراء لان معظم منافعه
 رطوبته فكان كاللبن فيباع وزنا وان امكن كيله ودر بوضوح الفرق انتهت والفرق هو ان ما فيه من

ويوضها فيجوز فيها
 التفاضل ويشترط فيها
 الحلول والتفاضل لانها
 أجناس كاصولها فيجوز
 بيع دقيق البر بدقيق
 الشعير وخل التمر بخل
 العنب متفاضلين وخرج
 بمختلفة الجنس متحدة
 كأدق انواع البر فى جنس
 واحد وبما تقرر علم انه لو
 بيع طعامه بغيره كنقد او
 ثوب او غير طعام بغير طعام
 وليسا تقدين لم يشترط شيء
 من الثلاثة (وتعتبر المماثلة)
 فى الثمر والحب واللحم (فى
 غير العرايا) الاقوى بانها
 فى باب الاصول والثمار
 (بجفاف) لها

بمخلاف الملح فانه لما كان من مصالحه اغفر القليل منه اه ع ش على مر (قوله يظهر في الوزن) ظاهره وان لم تكن عين الملح موجودة كان تشربه اللحم والظاهر ان المراد ظهوره وقع وهل المراد ان له وقفا في نفسه او بالنسبة لما هو فيه من اللحم فيختلف بقلته وكثرته حرره اه حل (قوله ولا يعتبر في الترخا) صنيع ع ش على مر يقتضى انه بالتاء المستثناة فرق لانه قال بخلاف نحو التمر مما معياره الكيل فلا يعتبر فيه تنامي جفافه ويشير لهذا الضبط قول الشارح بخلاف اللحم لانه موزون فهذا كله يقتضى ان التمر بالتاء لانه الذي يكال واما التمر بالتاء المثلثة فغايته موزون اه وعبارة الحفي قوله ولا يعتبر في التمر والحب الخ اى في باع حديث كل منهما بعد جفافه وان لم يثناه جفافه بعقيقه لانها مكيلة وباقي الرطوبة لا يؤثر في الكيل انتهت وعبارة سم قوله تنامي جفافهما ينبغي ان ضابط جفافهما ان لا يظهر بزوال الرطوبة الباقية اثر في المكيال انتهت (قوله يظهر اثره) اى اثر اللحم وهو على تقدير مضافين اى اثر باقى رطوبته كما يؤخذ من شرح الروض اه شيخنا (قوله ويستثنى ما ذكر الزيتون) عبارة شرح مر ويبيع الزيتون بعضه ببعض حال اسوداده ونضجه لانه كامل ولا يستثنى لانه جاف وتلك الرطوبات التى فيه لانها في الزيت ولا مائة فيه ولو كان فيه مائة لجفت اه قال زى وفيه نظر اه اقول وجهه انه اذا وضع عليه ملح خرج منه ماء صرف يشاهداه ع ش عليه وقال بعضهم انه نوعان نوع لا مائة فيه ونوع فيه مائة (قوله ويجوز بيع بعضه ببعض) اى حال اسوداده ونضجه ومعياره الكيل ويضم الى الزيتون البيض فيجوز بيع بعضه ببعض في قشره وزنا اه برماوى (قوله تنبيه نزع نوى الترخا) يشير بهذا الى شرط آخر زائد على اشتراط الجفاف وعبارة شرح مر ويشترط مع ذلك اى الجفاف عدم نزع نوى الترخا اه هل من التمر العجوة المنزوعة النوى فلا يجوز بيع بعضها ببعض ام لانها على هذه الهيئة تدخر عادة ولا يسرع اليها الفساد فيه نظر والا قرب الاول لان نزع نواها يعرضها للفساد مع انها لا تخرج عن ان تكون رطبا نزع نواه او تراه فان كانت من التمر فعدم الصحة فيها مستفاد مما ذكر وان كانت من الرطب فالفساد فيها مستفاد من قولهم لا يباع رطب رطب ولا يجاف والرطوبة فيها متفاوتة ومثلها بالاولى التى بنواها لان النوى فيها غير كامنه اه ع ش على مر (قوله يطل كالحما) اى فلا يباع بعض كل ببعض حيث نذر هذا محله ان كان يسرع لها الفساد بعد النزع والا فلا يطل كالحما به فيصح بيع بعض كل ببعض وهذا هو المعتمد اه من شرح مر وخواشيه (قوله بخلاف مفلق الشمس) في المختار بكسر الميمين وفتحهما ايضا الذى يؤكل اه وقوله ونحوه كالحنوخ والكثيرى لان الغالب في تحفيفها نزع النوى اه حل (قوله مبلول) اى كل منهما كما في شرح مر اى او أحدهما كما في ع ش عليه تأمل (قوله وإن جف) اى لتفاوت انكاشه عند الجفاف ومثله الفريك والفريك وكالمبلول المقل والمقشور اه برماوى (قوله فيما يتخذ من حب) اى في ربوى يتخذ الخ اه حل ويحترز بذلك عن الزيت الحار وعن الزيت المتخذ من القرطم انتهى شيخنا ولو قال ولا يباع ربوى بما استخرج منه فيبيع اللبن بالسمن والسمن بالسيرج والكسب باطل لكان اولى انتهى برماوى (قوله كدقيق) ومثله جريش الفول والعدس والكنافة والشعيرية اه برماوى (قوله وخبز) اى ان اتحد جنسه فان اختلف كخبز برنخبز شعير جاز ومثل الخبز العجين والنشا بفتح النون مع القصر ويجوز فيه المد ايضا اه برماوى (قوله فلا يباع بعضه ببعض ولا حبه به) واما بالنقد فيجوز بيعه ولو كان مخلوطا بالنخالة ففى ع ش على مر مانعه (فائدة) وقع السؤال في الدرس عن بيع الدقيق المشتعل على النخالة بالدرهم هل يصح ام لا لاشتتاله على النخالة ويمكن الجواب عنه بان الظاهر الصحة لان النخالة قد تصد ايضا للدواب ونحوها ويمكن تمييزها من الدقيق بمخلاف اللبن المخلوط بالماء فان ما في اللبن من الماء لا يقصده بالانتفاع وحده البتة لتعذر تمييزه اه (قوله ولا حبه به) لم يقل ولا حبه لانه يقتضى شمول المتن لها وعلى جملة من جملة افراد المتن على التسليم بقصر الاستثناء

يظهر في الوزن ولا يعتبر في التمر والحب تنامي جفافهما بخلاف اللحم لانه موزون يظهر اثره ويستثنى ما ذكر الزيتون فانه لا يجفاف له ويجوز بيع بعضه ببعض كالحجرم به الغزالي وغيره (تنبيه) نزع نوى التمر والزبيب يطل كالحما بخلاف مفلق الشمس ونحوه ويمتنع بيع بربر مبلول وان جف (ولا تكنى) اى المائة (فما يتخذ من حب) كدقيق وخبز فلا يباع ببعضه ببعض ولا حبه به

الآتي في قوله إلا في دهن على بيع بعض كل بعضه الآخر دون بيع كل بجمه كما أشار إليه الشارح بقوله فتكني المائلة فيهما أه حل أي لانه لا يباع الشيء بما اتخذته أه شيخنا (قوله للجهل بالمائلة بتفاوت الخ) هذا التعليل ظاهر في بيع بعضه ببعض دون ما إذا بيع بجمه أه حل وفيه شيء (قوله وكسب) في الصباح مكسب وزان قفل الدهن وهو معرب واصله بالشين المعجمة أه وقوله شرف راجع للكسب كما صنف الشارح لكن الحكم من خارج أنه لا بد أيضا في الدهن من كونه خالصا فان اشتمل على الكسب لم يصح أه (قوله كدهن سسم) وهو الشيرج (قائدة) شرح مر مانصه والادهان المطية كلها مستخرجة من السسم ثم إن ربي السسم فيها ثم استخرج دهنه جازييع بعضها ببعض متفاضلا بشرطه بناء على أنها اجناس كاه ولها وأن استخرج الدهن ثم طرحته اوراقها فيه لم يجز بيع بعضها ببعض متفاضلا لأنها جنس واحد كما ذكره الماوردي وغيره لأن أصلها الشيرج ويمكن حمل كلام الشارح على الحالة الأولى كما مر من الإشارة إلى حمله أيضا وقولنا لم يجز بيع بعضها ببعض متفاضلا أي ولا متائلا ولا ينافيه تعليلهم بأنها جنس واحد إذ لا يلزم من اتحاد الجنس جواز بيع بعضه ببعض متائلا لقيام مانع هنا وهو عدم تحقق المائلة أه بالحرف وقوله ثم إن ربي السسم فيها أي بان خلط السسم بورق الورد وترك حتى تروح ثم عصر مجردا عن الورد وقوله جازييع بعضها ببعض متفاضلا وكذا متائلا لانه لم يوجد ما يمنع العلم بالمائلة وبجرد الروح لا أثر له لانه ليس عينا وقوله وهو عدم تحقق الخ أي لا اختلاطه بما يتخلل بما طيب به وهذا يظهر الفرق بين القول بالفساد هنا وبالصححة في الحالة الأولى وهي تربية السسم في الاوراق أه ع ش عليه (قوله عصير او خلا) منصوبان على الحال أي حالة كونهما أي كل منهما صائرا عصيرا او خلا أه شيخنا (قوله لأن ما ذكر حالات كمال) هذا على الأصح ومقابله ليس للعصير حالة كمال لا تنفاه كونه على هيئة كمال المنفعة أه شرح مر (قوله أيضا لأن ما ذكر) أي من الدهن والكسب وعصير العنب والخل والاقال حالنا كمال أه حل (قوله فعمل) أي من هنا ومن قوله وتعتبر المائلة بجفاف وقوله فاكتر أي كالسسم يكون جابود هنا وكسا والذي له حالتان فقط كعنب ورطب لا يستزيب ولا يتنمر له العصير والخل أه شيخنا (قوله فيجوز بيع كل من دهن السسم الخ) حاصل مسألة السسم وما اتخذته ان السسم والشيرج والكسب الخالص يباع كل منها بمثله وكذا الشيرج بالكسب الخالص من الدهن ويمتنع بيع السسم بالشيرج وبالطحينة وبالكسب وان لم يكن فيه دهنية ولا يصح بيع الطحينة بمثلها ولا بالكسب وإن لم يكن فيه دهنية ولا بالشيرج لاشتغالها عليهما فصوره عشرة اربعة صحيحة وستة باطلة كما يؤخذ من الشراح أه سم على حج وعبارة شرح مر وليس للطحينة المعروفة قبل استخراج دهنها حالة كمال يباع بعضها ببعض ولا يباع سسم بشيرج إذ هو في معنى بيع كسب ودهن بدهن وهو من قاعدة مدعوجة والكسب الخالص والشيرج جنسان وحاصل ما في الكسب بالكسب انه ان كان بما ياكله الدواب فقط ككسب الكتان جاز متفاضلا ومتساويا وإن كان بما ياكله الناس ككسب السسم واللوز فان كان فيه خلط يمنع التماثل لم يجز والا فيجوز انتهت فقول الشارح بيعه أي وبالأخر أه (قوله وبيع كل من عصير او خل الخ) واما بيع عصير العنب بخله وعصير الرطب بخله متفاضلا فجائز لانها جنسان كبيع الشيرج بالكسب لان الشيرج وان كان مأخوذا من الكسب إلا ان الكسب ليس مشتملا عليه وحيث ينظر ما الفرق بين هذا وبين جعلهم السكر والقطر المشتمل عليه جنسا واحدا ولا يقال في هذا بيع الشيء بما اتخذ منه لان محل ذلك إذا كان المأخوذ منه مشتملا على المأخوذ كالشيرج مع السسم أه حل وقوله بيعه أي وبالأخر أه شيخنا (قوله كما يجوز بيع الخ) أي كما علم انه يجوز أه حل (قوله لأن فيه ماء فيمتنع) أشار بهذا إلى مسألة الخلول وعبارة البرماوى وحاصل صور مسألة الخلول انها عشرة صورة من ضرب اربعة في مثلها لانها اما من عنب او زبيب او رطب او تمر وكل منها امام نفسه او مع واحد منها يسقط منها ستة مكررة يبقى عشرة خمسة صحيحة وخمس باطلة

للجهل بالمائلة بتفاوت الدقيق في النعومة والخبز في تأثير النار ويجوز بيع ذلك بالنخالة لأنها ليست ربوية (إلا في دهن وكسب صرف) أي خالص من دهنه كدهن سسم وكسب فتكني المائلة فيهما (وتكني) أي المائلة (في العنب والرطب عصيرا أو خلا) لأن ما ذكر حالات كمال فلم أنه قد يكون للشيء حالنا كمال فأكثر فيجوز بيع كل من دهن السسم وكسبه ببعضه وبيع كل من عصير او خل العنب أو الرطب ببعضه كما يجوز بيع كل من السسم والزبيب والتمر ببعضه بخلاف خل الزبيب أو التمر لأن فيه ماء فيمتنع لعدم العلم بالمائلة

لانه ان كان فيهما ماء امتنع بيع أحدهما بالآخر مطلقاً أي سواء كان من جنسه ام لا وان كان في أحدهما ماء فان كان الآخر من جنسه امتنع والا فلا فعلى هذا يباع خل عنب بمثله وخل رطب بمثله وخل عنب بخل رطب وخل زبيب بخل رطب وخل تمر بخل عنب ويمتنع بيع خل عنب بخل زبيب وخل تمر بخل رطب وخل زبيب بخل تمر وخل تمر بمثله وخل زبيب بمثله أيضاً والافرق بين كون الماء غدياً او غير عذب خلافاً لابن شبيب ومن تبعه اه قالوا بل ان يقال كل خلين لا ماء فيهما يجوز بيع أحدهما بالآخر اتحاد الجنس او اختلاف وكذلك اذا كان في أحدهما ماء واتحد الجنس (قوله وكعصير العنب والرطب الخ) أي وكخلهما خل سائر الفواكه وانما لم يذكره لانه في الغالب لا يتخذ من غير العنب والرطب اه شيخنا (قوله والميار في الدهن الخ) أي حيث كان ما ثعافان كان جامداً فالميار فيه الوزن اه ع ش (قوله والسويق) هو دقيق الشعير بعد قليه وتحميصه اه شيخنا الكن في المصباح والسويق ما يعمل من الخنطة والشعير اه (قوله وتعتبر في لبن) أي في ماهية هذا الجنس المشتغل على لبن وغيره اه شرح مر (قوله لبننا) هو ما بعده أحوال لكن على التأويل في كل فبالنسبة للاول تقديره أي باقياً بحاله لم يتغير كما اشار له الشارح بقوله بحاله أي لم يتغير ولم يصير الى حال كونه سمناً او غيضاً فيشمل الخائر والرائب وبالنسبة للاخيرين تقديره أي صائر اه شيخنا (قاعدة) سمن البقر اذا شرب مع العسل نفع من شرب السم القاتل ومن لدغ الحيات والعقارب اه عبد البر (قوله أو غيضاً) هذا من عطف الخاص على العام فليس قسماً للبن فيباع بمثله وبالسمن وبالزبد فان كان فيه زبد لم يبيع بمثله ولا يزبد ولا بسمن لانه يصير من قاعدة مدعجوة اه زى وكونه من عطف الخاص فيه شيء بل هو مغاير لان قوله لبننا بحاله أي ليس سمناً ولا غيضاً فيكون الخيض قسماً للبن وعبارة شرح مر ثم جعل المصنف الخيض قسماً للبن مع انه قسم منه مر اه بذلك انه باعتبار ما حدث له من الخيض حتى صار كانه قسم له وان كان في الحقيقة قسماً فاندفع اعتراض كثير انتهى (قوله صرفاً) راجع لكل من الثلاثة قبله فان كلاماً من الثلاثة اذا اختلط بغيره لا يصح بيع بعضه ببعض بل ولا بالنقد وقول الشارح الا في المشوب الخ راجع للثلاثة ايضاً اذ هو محترز القيد راجع للثلاثة وان كان في قوله وبيع بعض الخيض الصرف يعض ايهام ان القيد راجع للاخير فقط لكن لا نظر الى هذا الايهام فان رجوعه للثلاثة أفيد وفي آخر كلامه ما يشير الى اشتراط كون السمن صرفاً حيث قال أما قبل التمييز فلا يجوز ذلك للجهل بالمائة اه وفي شرح مر بشرط ان يكون كل منهما صافياً من الماء مثلاً اه (قوله أي خالصاً من الماء ونحوه) اقتصر المحل على قوله من الماء وكتب شيخنا بهامشه مانصه كذا بشرط ان يكون خالصاً من الزبد والا فيمتنع بيعه بمثله وبزبد ويسمن لكونه حيثئذ من قاعدة مدعجوة لا لعدم كماله كما يومه كلام المنهاج قاله السبكي اه ما كتبه شيخنا اه سم ومثله في شرح مر وكتب عليه ع ش قوله وبزبد وسمن لكونه الخ سيأتي ان محل الضرر فيه اذا لم يكن الربوي ضمناً في الطرفين والا فيصح كيح اللبن باللبن والسمسم بالسمسم وعليه فلعلمه انما لم يصح بيع الخيض بمثله حيث لم يخل من الزبد لان مخضه واخراج الزبد منه اورث عدم العلم بمقدار ما يبقى من الزبد في الخيض ويصير الزبد الكامن فيه كالمفصل فآثر اه بالحرف (قوله ولا يبالى بكون ما يحويه المكىال الخ) أي لما مر من قوله ولا يضر مع الاستواء في الكيل التفاوت وزنا لکن فيه ان الخائراً أكثر كيلاً ايضاً من غيره أي ان ما يحويه المكىال أكثر مما يحويه من غيره ولم يظهر وجه عدم المبالاة بهذا تامل (قوله من الخائر) قالوا المراد به ما بين الحليب والرائب وفيه نظر اذ ذاك لا يترام على المكىال لكونه مائماً فالاحسن حمل الخائر هنا على الرائب اذ هو لجوده يترام على المكىال اه شيخنا وفي المختار الخثورة ضد الرقة وقد خثر اللبن بالفتح يخثر بالضم خثورة وقال الفراء خثر بالضم لغة فيه قليلة قال وسمع الكياني خثر بالكسر اه وفي المصباح خثر اللبن وغيره يخثر من باب قد

وكعصير العنب والرطب
عصير سائر الفواكه كعصير
المان وقصب السكر
والميار في الدهن والخل
والعصير الكيل وتعتبر
بما يتخذ من حب أهم من
تعبيره بالدقيق والسويق
والخبر وذكر الكسب
وعصير الرطب وخله من
زيادتي (وتعتبر) أي المائة
(في لبن لبننا) بحاله (أو سمناً
أو غيضاً صرفاً) أي عالصاً
من الماء ونحوه فيجوز بيع
بعض اللبن ببعض كيلاً
سواء فيه الحليب وغيره
مالم يغل بالنار كما يعلم بما
يأتي ولا يبالى بكون ما يحويه
المكىال من الخائر أكثر
وزناً ويجوز بيع بعض
السمن ببعض وزناً ان كان
جامداً أو كيلاً ان كان مائماً
وهذا ما جزم به البخري
واستحسنه في الشرح
الصغير قال الشيخان وهو
توسط بين وجهين أطلقهما
العراقيون

خشوة بمعنى تخن واشتد فهو خائر وخثر خثامن باب تعب وخثر يخثر من باب قرب يقرب لفتان فيه ويتعدى بالهمز وبالتضعيف فيقال اخثرته وخثرته اه (قوله المنصوص منهما) اي الذي نص عليه الشافعي والاخر خرجه الاصحاب من كلامه ونصه على الوزن لا ينافي قوله اطلقهما العراقيون أي عن التفصيل بين الجامد والمائع اه شيخنا (قوله اما المشوب بماء او نحوه الخ) يدخل فيه ما لو خلط بالسمن غيره مما لا يقصد البيع مع السمن كالدقيق فلا يصح بيع المخلوط لا بمثله ولا بدراهم لان الخلط يمنع من العلم بالمقصود اه ع ش على رم (قوله بماء او نحوه الخ) محله اذا كان الماء كثيرا يظهر في الكيل اما اليسير الذي لا يظهر فيه فلا يضر اشرح م ر و محله في نحو الماء اذا لم يكن من مصالحه كالذي يقصده حوضته اه ع ش عليه (قوله بمثله ولا يخالف) اي ولا يغير ذلك كالدرهم اه رشيدى وعبارة حل قوله فلا يجوز بيعه بمثله قال بعضهم ولا بالنقد ذكره حج لانه يمنع العلم بالمبيع وذكر عن الولى العراقى انه استثنى ما لو وضع الماء لاجل تحميصه فانه مغفر وفرق بينه وبين النقد المغشوش حيث يصح بان رواج ذلك يسوغه وينبغي ان يكون مثل النقد المغشوش الزبد يوجد فيه اللبن والملح وراجع حج في شرح قول الاصل او نقدان ولا غالب وكتب ايضا كلام حج يفيد عدم صحة ذلك والمفهوم من كلام بعضهم الصحة ونقل عن السبكي اه حل وقد راجعناه فوجدنا نص عبارته هكذا ويجوز التعامل بالمغشوشة المعلوم قدر غشها او الراتجة في البلوان جهل قدرها سواء كانت له قيمة او انفرد ام لا استهلك فيها ام لا ولو في الذمة قال في المجموع لان المقصود رواجها فيكون كبعض المعاجين أى المجبولة الاجزاء او مقاديرها وانما لم يصح بيع تراب المعدن نظرا الى ان المقصود منه النقد وهو مجهول لانه لا رواج ثم حتى يخلف الجهل بالمقصود وكذا يقال عدم صحة بيع اللبن المخلوط بالماء ونحو المسك المختلط بغيره لغير تركيب نعم بحث أبو زرعة ان الماء لو قصد خاظه باللبن لنحو حوضته وكان بقدر الحاجة صح لانه حينئذ كخلط غير المسك به للتركيب وفي عدم صحة السلم والقرض في الجواهر والحلطة المختلطة بالشعير مع صحة بيعها معينة وإذا جازت المعاملة بها حل المطلق عليها إذا كانت هي الغالب وهي مثلية فتضمن بمثلها حيث ضمن بمعاملة او اتلاف لا بقيمتها على المعتمد إلا ان فقد المثل وحينئذ فالمعترف بها يوم المطالبة إلا ان علم سببها المرجب لها كالغصب فيجب اقصى قيمتها والاتلاف فيجب قيمته يوم التلف وحيث وجبت القيمة اخذت قيمة الدرهم ذهابا وعكسه اه (قوله كجين) باسكان الباء مع تخفيف النون وبضمها مع تشديد النون وتركه اه شرح م ر (قوله ومصل) هو المعبر عنه بمش الحصر اه وعبارة زى المصل والمصاله ما سال من ماء الاقط إذا طبخ ثم عصر اه بحروفه وهي ترجع لما تقدم والاقط كناية عن اللبن إذا وضع في النار وجمد ويوضع فيه شيء من الملح اه شيخنا وفي المصباح الاقط قال الازهرى يتخذ من اللبن المخيض يطبخ ثم يترلا حتى يوصل وهو قنح الحمزة وكسر القاف وقد تسكن للتخفيف مع فتح الحمزة وكسر ما نقله الصغاني عن القراء اه (قوله يخالطه الانفحة) في المصباح الانفحة بكسر الحمزة وفتح القاف وتقبل الحاء أكثر من تخفيفها قال ابن السكيت وحضرتى أعرابيان فصيحان من بنى كلاب فسألتهما عن الانفحة فقال احدهما لا أقول الانفحة يعنى بالهمز وقال الاخر لا أقول الانفحة يعنى بالهمز المكسورة ثم افرقا على ان يسألا جماعة من بنى كلاب فاتفقت جماعة على قول هذا فهما لفتان والانفحة كرش الجمل والجدى مادام يوضع وهي شيء يستخرج من بطنه أصفر يعصر في صوفة مبتلة باللبن فيخلط كالجن فاذا رعى النبت لم يبق أنفحة بل يصير كرشا ويقال له مجبنة اه (قوله يخالطه كالدقيق) كان مراده بالدقيق قنات لطيف يحصل من اللبن عند جمعه في الحصر واردة جعله جينا فكان مراده بالدقيق مادق ولطف اه شيخنا وقال شيخنا العزبى المراد دقيق البر لان الاقط لبن يضاف اليه دقيق فيجمد واذ وضع على الحصر التى يعصر عليها سال منه المصل مخلوطا بالدقيق اه (قوله ولا يباع الزبد بالسمن) اي لان السمن ما خوذ منه ولا يباع الزبد بالنقد للجهل بالمبيع كما تقدم عن حج كاللبن المشوب بالماء وتقدم ما فيه وهل مثله يبع التمربخلة او عصيره والزبيب بخلة او عصيره والعنب

المنصوص منهما الوزن
وبه جزم ابن القري في
الروض لكنه صحح في
تمشيطه التوسط وبيع بعض
التخفيض الصرف ببعض
اما المشوب بماء او نحوه
فلا يجوز بيعه بمثله ولا
بخالص للجهل بالمائلة
(فلا تكن) المائلة (في
باقى احواله كجين) وواقط
ومعل وزبد لانها لا تخلو
عن مخالطة شيء فالجين
يخالطه الانفحة والاقط
يخالطه الملح والمصل يخالطه
الدقيق والزبد لا يخلو عن
قليل مخيض فلا تتحقق
فيها المائلة فلا يباع بعض
كل منها ببعض ولا يباع
الزبد بالسمن

بخله أو عصيره فيمتنع في كلام حج ما يفيد الجواز لأنها أجناس مختلفة حيث قال يؤخذ من كلام الشيخين أن محل امتناع بيع الشيء بما يتخذ منه ما لم يكونا كاملين ويفرط التفاوت بينهما والكلام الذي قاله الشيخان جواز بيع عصير العنب بخله متفاضلا لأنها جنسان لا فراط التفاوت في الاسم والصفة وورده السبكي وورد والشيخنا كلام السبكي وفي الروض لا يباع كل ربوي بما يتخذ منه أي فلا يباع التمر بعصيره أو خله ولا العنب بخله أو عصيره ولا الرطب كذلك ولا الزبيب كذلك وأما بيع الزبيب بخل العنب أو عصيره أو العنب بعصير الزبيب أو بخله فهل يمتنع لأن خل العنب وخل الزبيب جنس واحد فيكون العنب والزبيب جنسا واحدا قالوا خوذ من أحدهما ما خوذ من الآخر حرره في كلام المحامي وكما يمتنع بيع بعض هذه الأشياء بمثلها كذلك يمتنع بالآخر أهو لا يلزم من صحة بيع عصير العنب بخله وعصير الرطب بخله صحة بيع العنب أو الرطب بعصيره أو خله وكذلك بيع الزبيب بعصيره أو خله وبيع التمر كذلك وإن كانت أجناسا مختلفة لأن ذلك من بيع الشيء بما يتخذ منه وهو مشتمل عليه ولا يقال اشتغال كل على عصيره واضح وأما اشتغاله على خله فقد يتوقف فيه لأننا نقول ذو مشتمل عليه بواسطة أهـ حل (قوله ولا اللبن بما يتخذ منه) أي لا شتماله عليه كالألبان الشيرج والكسب بالسمسم وإن كانت أجناسا مختلفة والعنب والرطب بعصيره أو خله وإن كانت أجناسا مختلفة لا شتمال السمسم على الشيرج والكسب واشتمال العنب والرطب على العصير والحل ومن ثم جاز بيع الشيرج بالكسب وعصير كل من العنب والرطب بخله متفاضلا لأن الكسب ليس مشتملا على الشيرج والحل وإن كان ما خوذ من العصير إلا أن العصير ليس مشتملا عليه تامل وقول حج محل امتناع بيع الشيء بما يتخذ منه ما لم يكونا كاملين أي جنسين كاملين يقتضي جواز بيع التمر والزبيب بعصير كل منهما وبخله دون بيع العنب والرطب بعصيره أو خله لأن كلاما من العنب والرطب ليس جنسا كاملا حرره أهـ حل (قوله ولا فيما أثرت فيه نار) عبارة أصله مع شرح مـ ولا تكفي بمائلة ما أثرت فيه النار بالطبخ كاللحم أو القلي كالسمسم أو الشيء كالبيض أو العقد كالدبس والسكر والفانيد والبألان تأثير النار لا غاية فيؤدي إلى الجهل بالمائلة فلا يجوز بيع بعضه ببعض وإنما صح السلم في هذه الأربعة للطاقة نارها أي انضباطها ولأنه أوسع أهـ (قوله ودبس) بكسر الدال وسكون الباء وبكسر تين عسل التمر وعسل النحل أهـ قاموس أهـ ع ش وفي المصباح الدبس بالكسر عصارة الرطب ومثله المختار (قوله ولو بنار) أي والحال أنه بنار قالوا وللحال إذ الكلام إنما هو في التأثير بالنار أهـ شيخنا (قوله كدسل وسمن) أي وذهب وفضة أهـ شرح مـ (قوله عن الشمع) في المختار الشمع يفتحين الذي يستصبح به قال الفراء هذا كلام العرب والمولون يسكنونه والشمعة أخص منه أهـ وقضيته أن الشمعة بفتح الميم أيضا وأنه بما يفرق بينهما وبين واحدة بالتاء أهـ ع ش (قوله أما قبل التمييز الخ) وفارق بيع التمر ببعضه وفيه نواه بان النوى غير مقصود بخلاف الشمع في العسل فاجتماعهما مفض للجهالة أهـ شرح مـ (قوله وإذا جمع عقد) هذه هي المسئلة المشهورة بين الطلبة بدعجوة ودرهم وهي صعبة المرام خصوصاً في التصدير لأن صورها لا تنحصر بالعدو ضابطها أن يشتمل كل من طرفي العقد الواحد على جنس متحد فيهما سواء كان وجوده حقيقيا فيهما أو ضمنيا في طرف وحقيقيا في الآخر مع أحدهما أو كل منهما عين أخرى ربوية أو مخالفة له جنسا أو نوعا أو صفة وقد ألفت فيها رسالة جامعة لأطرافها فن أرادها فليراجع إليها أهـ برماوى (قوله عقد) أي واحد وسياق محترزه في قوله وتعدد العقد هنا الخ وقوله جنسا أي واحدا سياق محترزه في قوله ولولم يشتمل الخ (قوله من الجانبين) نصت لجنسا ومن بمعنى في أي جنسا كاتفاق الجانبين وقوله واختلف المبيع أي تعدد المراد به ما يشمل الثمن وتعددده صادق بان يكون كل ربوي كاملا المتن وبان يكون بعضه غيره كثال الشارح وهو قوله وكدعجوة وثوب الخ وقوله منها أي من الجانبين ومن متعلقة باختلاف الذي هو بمعنى تعدد أي وتعدد المبيع في كل من الجانبين أو في أحدهما وقوله وليس تابعا الخ سياق محترزه في قوله أما إذا كان الربوي

ولا اللبن بما يتخذ منه كمن
وعجيز (ولا) تكفى (فما
أثرت فيه نار بنحو طبخ)
كقلى وشى وعقد كالحم
ودبس وسكر فلا يباع بعضه
بعض للجهل بالمائلة
باختلاف تأثير النار قوة
وضعا وخرج بنحو الطبخ
الماء المغلى فيباع بمثلها صرح
به الإمام وتعبير بذلك
أعم مما عبر به (ولا يضرب
تأثير تميز) ولو بنار
(كسل وسمن) ميزا بها عن
الشمع واللبن فيباع بعض
كل منهما ببعض حيث قد
لأن نار التمييز لطيفة أما
قبل التمييز فلا يجوز ذلك
للجهل بالمائلة (وإذا جمع
عقد جنسا ربويا من
الجانبين) وليس تابعا
بالإضافة إلى المقصود

تابعا الخ فالقيود التي لها محترز ثلاثون اما قوله ربوي او كذا قوله من الجانبين فليان الواقع اذ الكلام في
 بيع الربويات بعضها ببعض واما قوله واختلف المبيع فلا يدخل كاسيسير اليه قوله وعبرت بالمبيع والمراد
 بالتابع ما لا يقصد بمقابل اه شيخنا وعبارة البرماوى قوله واذا جمع عقد أى واحد جنس ربوي بالخ خرج به
 ما لو جمع ذلك عقدان بان قول كل جنس بنفسه او بالآخر كما ياتي في كلامه وخرج بقوله جنسا ما لو جمع عقد
 جنسين كصاع برو صاع شعير بصاعى تمر كما ياتي ايضا وخرج بقوله ربوي ما لو جمع جنسا غير ربوي كثوب
 وسيف بثوبين وخرج بقوله من الجانبين ما لو جمع عقد جنس ربوي من احد الجانبين فقط كثوب ودرهم
 بثوبين فلو فعل الشارح هكذا مراعى المتن لكان أحسن بطريقة الشرح انتهت (قوله واختلف المبيع)
 أى تعدد وهذا صادق بان يكون كل ربوي كمثل المتن وبان يكون بعضه ربوي وبعضه غيره كمثل الشارح
 بقوله وكذا عجرة وثوب الخ وقوله بان اشتمل الخ تصوير لقوله جمع او لقوله واختلف الخ اه شيخنا (قوله
 كد عجرة الخ) قال الجوهري هي تمر من اجود تمر المدينة قال الارهرى والصيحاني نوع منه ويقال لشجرة
 اللينة بكسر اللام وسكون الياء التحتية وسبب تسميته بذلك ما نقله السيد السهمودى في تاريخ المدينة ان ابن
 المؤيد الحمودى ذكر في كتاب فضل اهل البيت عن جابر رضى الله عنه انه قال كنت مع رسول الله ﷺ في
 بعض حيطان المدينة اى بساكنها ويد على رضى الله عنه يده فررنا بنخل فصاح ذلك النخل وقال هذا محمد
 وسيد الانبياء وهذا على سيد الاولياء ابو الائمة الطاهرين ثم مررنا بنخل آخر فصاح هذا محمد رسول
 الله وهذا على سيف الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعلى رضى الله عنه سمع الصيحاني فسماه بذلك فهذا سبب
 تسميته وحيث قد المسمى له حقيقة هو النبي ﷺ قال شيخنا وقد اوصل بعضهم انواع تمر المدينة الى نيف
 وثلاثين نوعا اه برماوى (قوله ايضا كد عجرة الخ) هذه امثلة لثلاثة في اختلاف الجنس ورجع لتسع صور
 بالطريق الذى قررناه هنا وقوله وكجيد وردى أى نوعا او صفة فهذا المثال فيه مثلا النوع والصفة
 وقوله او باحدهما أى بجيد فقط او ردى فقط ويرجع هذا المثال لست صور ثلاثة في النوع او مثلهما في
 الصفة وكل ثلاثة منهما ترجع لتسعة بالطريق المذكور في هذا المقام فكلام المتن مشتمل على صور القاعدة
 السبعة والعشرين وقول الشارح متميزين قيد في اختلاف النوع فقط وقوله وقيمه الردى الخ قيد في
 اختلاف الصفة فقط ويزاد على قوله دون قيمة الجيد بان يقال او ازيد منها وحيث مفهوم العبارة وهو
 ما لو كانت قيمة الردى مثل قيمة الجيد انه لا يبطل البيع وفيه ثلاث صور من حيث ان الردى صفة المساوى
 قيمة للجيد اما ان يباع مع الجيد بمثلها او بجيد او بردين فهذه صور ثلاثة من السبعة والعشرين يصح
 فيها البيع دون ما عداها من الصور اه شيخنا وهذا مبنى على ان قول الشارح وقيمة الردى الخ قيد في اختلاف
 الصفة فقط كما جرى عليه بعض الحواشى والذى اعتمدته ع ش على مرانه قيد في كل من اختلاف النوع واختلاف
 الصفة كاسياتي وحيث يكون محترزه في اختلاف النوع ما لو كانت قيمة الردى مثل قيمة الجيد صادقا
 بثلاث صور مثل الثلاثة التي في اختلاف الصفة فيكون البيع صحيحا في ستة وباطلا في احدى وعشرين تأمل
 وملخص الكلام على قاعدة مدعجود درهم انها اشتمل على سبع وعشرين صورة بيان ذلك ان في اختلاف
 الجنس تسع صور لانه اما بيع مدود درهم بمثلها او بمدين او درهمين وفى كل اما ان يكون المد اعلى من قيمة
 الدرهم او انقص او مساويا له فهذه تسع صور ومثلها في اختلاف النوع كان بيع مدعجود برنى ومد صيحاني
 بمثلها او بمدين صيحانيين او بمدين برنيين فهذه تسع اخرى ومثلها في اختلاف الصفة كان بيع دينار
 صحيح وآخر مكسر بمثلها او بصحيحين او بمكسرين فهذه تسع اخرى فالجمله سبع وعشرون صورة
 وتحقق المفاضلة في ثمانى عشرة صورة وتحتل المماثلة في تسع صور فالعقد في جميعها الا اذا كان
 المبيع صحاحا ومكسرة بمثلها او بصحاح فقط او مكسرة فقط وقيمة المكسر كقيمة الصحيح
 فان العقد صحيح اه شيخنا وقد علمت ان الاقتصار في صور الصفة على ثلاثة مبنى على غير ما اعتمدته ع ش

(واختلف المبيع) جنسا
 لو نوعا وصفة منهما او
 من احدهما بان اشتمل
 احدهما على جنسين او
 نوعين او صفتين اشتمل
 الاخر عليهما او على
 احدهما فقط (كد عجرة
 ودرهم بمثلها او بمدين
 او درهمين) وكد عجرة
 وثوب بمثلها او بمدين
 (وكجيد وردى)

على مر (قوله متميزين) انظر لم يقل مثل ذلك في الجنس مع انه قيد معتبر فيه ايضا بدليل قوله الآن ولا احد الجنسين بحيات من الاخر الخ غاية الامر ان مفهوم هذا القيد بالنسبة إلى الجنس تفصيلا يعلم من كلامه الاتي واعلم ان قوله متميزين الذي ذكره الشارح في النوعين خرج به غير المتميزين فيهما بمثلهما صحيح سواء ظهر الردي في المكبال أو لا قصد اخراجه ليؤكل وحده لم يصح والاصح إذا علمت ذلك فلا يخفى ان التقيد به إنما يظهر في جعل ما ذكر من قوله وكجدا الخ مثالا للنوع كبرايض براسود وعليه فلا يظهر قوله قيمة الردي الخ لان صور النوع التسع باطلة وإن كان ما ذكر مثالا للوصف وقيد بالنقد لا يظهر التقيد بقوله متميز لان التفصيل بين المتميز وغيره إنما هو في غير الصفة فتدبر اه شيخنا ح ف (قوله وقيمة الردي الخ) قال عميرة هذا الشرط لم اره للاصحاب إلا في مسألة الصحاح والمكسرة خاصة وكان الشيخ الحق هذا انظر إلى ان الجودة والرداءة مجرد صفة اه واقول لا يخلو هذا اللاحق عن شيء والفرق يمكن اه سم على المنهج أقول لعله أن الصحاح والمكسرة قد كانت من صفات النقد الذي به التعامل كانت المساواة فيه محققة فصح في حالة التساوي بخلاف الجيد والردي فان المساواة بينهما تعتمد التجمين فبطل في صورة الجيد والردي مطلقا وفي صورة الصحاح والمكسرة حيث كانت قيمته دون قيمة الصحاح أي أو أغلب فتامله هذا والمعتمد النسوية بين الجيد والردي والصحيح والمكسر حيث تساويان في القيمة صح وإلا فلا اه ع ش على مر وعلى هذا الذي اعتمده تكون صور الصحة ستة ثلاثة في اختلاف وثلاثة في اختلاف النوع فما تقدم من ان صور الصحة ثلاثة فقط مبني على هذا الذي اعتمده الشيخ وهو ان تقيد بطلان بالنقص او الزيادة خاص باعتبار الصفة وعبرة زى (قوله وقيمة الردي الخ) فان قلت ما الفرق بين الجنس والنوع حيث لم ينظر فيهما إلى اختلاف القيمة وبين الصفة حيث نظر فيها اليه قلت ان الجنس والنوع مظنة الاختلاف كثيرا وإن وقع عدم اختلاف فهو نادرا فاكفي فيهما بالمظنة والصفة ليست كذلك اه (قوله أيضا وقيمة الردي الخ) لم يذكر محترز هذا القيد وحاصله انه إذا كانت قيمة الردي مثل قيمة الجيد وكان في اختلاف الصفة في النقود دون غيرهما فانه يصح بان يبيع جيد وردي بمثلها او بجدين او بردين فهذه ثلاثة صور هي التي يصح فيها البيع من صور الباب كلها اه شيخنا وقد علمت ما فيه (قوله فباطل) أي فالعقد جميعه باطل ولا يأتى هنا القول بتفريق الصفة مثلا إذا بيع مدودرم بمدين وفرضا ان المد الذي مع الدرهم يساوي درهمين فيكون ثلثا المبيع فيقابل الثمن وهو مد وثلث فيبقى ثلثا مد في مقابلة الدرهم فلو قلنا بتفريق الصفة لقلنا يصح في درهم وثلثي مد ويطل في مد وثلث في مقابلة مد فلهذا قال مر عند قول المتن فباطلة ولا يجيء هنا تفريق الصفة والقائل بتفريقها غلط اذا شرط الصحة علم التساوي حال العقد فما يستقر عليه وذلك مفقود هنا فهو من القاعدة لان الفساد للهيئة الاجتماعية كالمقد على خمس نسوة مما اه شرح مر ثم قال وحل ما تقرر في المعين ليخرج به ما في الذمة فلا يأتى فيه جميع ما في غيره فلا يشكل بما ساقى في الصلح انه لو كان له على غيره الف درهم وخمسون دينارا فصالح عنها الف درهم جاز وخرج بالصلح ما لو عوض دأته عن دينه النقد نقدا من جنسه او وقاه به من غير لفظ تعويض لكن معناه كأن قال أخذها عوضا عن دينك مع الجهل بالمائة فلا يصح وقارق صحة الصلح عن الف بخمسمائة بان لفظه يقتضى قناعة المستحق بالقليل عن الكثير فيتضمن البراءة عن الباقي وبان الماخوذ فيه بصفة الذين بخلافه هنا فيهما واعلم انه قد يغفل عن دقيقة فلا بأس بالنظر لما وهي انه علم بما تقرر بطلان بيع نحو دينار فيه ذهب وفضة بمثلها او باحدهما ولو خالصا ولو قل الخلط لانه يؤثر في الوزن مطلقا فان فرض عدم تأثيره فيه ولم يظهر به تفاوت في القيمة صح ويؤخذ منه بالاولى بطلان ما عمت به البلوى من دفع دينار مغربي مثلا ومنه من البضعة تمام ما يبلغ به دينار اجديدا من فضة او فلوس واخذ

متميزين (بمثلها أو
باحدهما) وقيمة الردي
دون قيمة الجيد كما هو
الغالب (فباطل)

لخبر مسلم عن فضالة بن عبيد قال أتى (٦٤) النبي صلى الله عليه وسلم بقلادة فيها خرز وذهب تباع بتسعة دنانير فامر النبي صلى الله عليه وسلم

دينار جديد بدله جريا على القاعدة ولهذا قال بعضهم لو قال لصير في اصرف لي بنصف هذا الدرهم فضة وبالنصف الآخر فلوسا جاز لانه جعل نصف في مقابلة الفضة في مقابلة الفلوس بخلاف ما لو قال اصرف لي بهذا الدرهم نصف فضة ونصف فلوس لا يجوز لانها اذا قسط عليهما ذلك احتمل التفاضل وكان من صورة مدعجوة وتكره الحيلة المخلصة من صور الرابسات انواع وان خصها بعضهم بالتخلص من ربا الفضل ويجوز بيع الجوز بالجوز وزناو الاوز بالوز كيلاوان اختلفت القشور كما سياتي في السلم وبيع لب كل بمثله وانما امتنع بيع مانع نواه من التمر لطلان كاله وسرعة فسادة بخلاف لب مامرو ويجوز بيع البيض مع قشره ببيض كذلك وزنا ان اتحد الجنس فان اختلف جاز متفاضلا به بالحرف (قوله لخبر مسلم الخ) عبارة شرح لخبر فضالة بن عبيد قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم عام خيبر بقلادة فيها خرز معلق مع ذهب ابتاعها رجل بتسعة دنانير او سبعة فقال صلى الله عليه وسلم لا حتى يميز بينه وبينها قال فضالة فرده أي البيع حتى ميز بينهما رواه ابو داود انتهت (قوله عن فضالة بن عبيد) هو ابو محمد فضالة بن عبيد الانصاري الصحابي شهد احدا وما بعدهما وروى له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسون حديثا وروى عنه تامة وغيره المتوفى بدمشق سنة ثلاث وخمسين وقتل سنة تسع وستين اهرماوى (قوله بقلادة الخ) وهذه الرواية عن فضالة ابن عبيد كما قال الشارح والرواية الثانية عن فضالة بن عقيل وكلاهما عن مسلم اهرماوى (قوله تباع بتسعة دنانير) هذه العبارة ظاهرة في انها كانت معروضة للبيع ولم يتعلق بها صورة عقد وعبارة شرح ممر ابتاعها رجل وهي ظاهرة في انها وقع عليها صورة عقد من الرجل ولا مانع من ظاهر كلام ممر لانه بتقدير ذلك يكون غرضه ^{صلى الله عليه وسلم} بيان ان العقد الذي صدر قامدوان الطريق في محبة بيعها افراد كل من الذهب بعقد والخرز بعقد اعرش (قوله فامر صلى الله عليه وسلم بالذهب) أي بنزعه (قوله له وفي رواية) أي بدل قوله فامر بالذهب الخ (قوله تفضل) أي بالعقد بان يباع هذا بعقد وهذا بعقد بدليل الرواية الاولى وهي قوله الذهب الخ أي وان لم تفصل حسابا لم يفرق بين الذهب والخرز اشيخنا ح (قوله ولان قضية) أي لازمه وواجبه وحقه الخ (قوله اعتبارا بالقيمة) قال الطبري لاوى لم ينظروا الى القيمة في باب الربا وانما نظروا الى معيار الشرع حتى يصح بيع الربوي الردي بنفسه الجيد مع المائلة الا في قاعدة مدعجوة ودرهم فانهم نظروا الى القيمة عند اختلاف الصفة ليتا في التوزيع اعيد البر على التحرير (قوله يؤدي الى المفاضلة) أي في ثمانية عشر صورة وقوله او الجهل بالمائلة أي في تسع صور وذلك اختلاف الجنس فيه ست صور فيها المفاضلة المحققة وثلاث فيها الجهل بالمائلة وكذلك يقال في صور النوع وصور الصفة فتى فرضت المد الذي مع الدرهم لزيد من الدرهم قيمة او انقص كذلك فالمفاضلة محققة وفي هذا ست صور وهي فرضته مثله قيمة فالمائلة بجهولة لان هذا تخمين وفيه ثلاث صور وكذا يقال في صور النوع وفي صور الصفة ويستثنى من صور الجهل بالمائلة الثلاثة التي في الصفة فانها الصحيحة وان كانت المائلة فيها بجهولة كما يعلم من الحاصل المتقدم اشيخنا (قوله ففي بيع مدود درهم الخ) أي في بيان أداء التوزيع هنا الى المفاضلة او الجهل بالمائلة في بيع مدود درهم الخ وكذا يقال فيما اذا بيع بدرهمين او بمدود درهم وهذا كله في اختلاف الجنس ويقال مثله في اختلاف النوع واختلاف الصفة فهذا المثال الذي ذكره الشارح بقاس عليه مثله من بقية صور القاعدة تامل (قوله بتفصيل العقد) الاولى بتفصيل الغرض كما لا يخفى اشيخنا وقوله بان جعل في بيع مدود درهم الخ أي صريحا فلا تكتفى نية الجهل المذكور وعبارة شرح ممر وما بحثه بعضهم من كون نية التفصيل كذكره واقره جمع محل نظر لما انه لو كان نقدان مختلفان لم تكف نية أحدهما ولا ينافيه ما مر من صحة البيع بالكناية للاغتفار في الصيغة ما لم يغتفر في المعقود عليه انتهت (قوله وآخر مكر) نقل سم عن شيخه عميرة أن المراد بالمكسر القراضة التي تقرض من الدنانير والفضة اه ونقله عمن وما عدا ذلك وان كان نصف شربني أو ربع ريال

بالذهب الذي في القلادة فزغ وحده ثم قال الذهب بالذهب وزنا بوزن وفي رواية لا تباع حتى تفصل وان قضية اشتغال احد طرفي العقد على مالين مختلفين توزيع ما في الآخر عليهما اعتبارا بالقيمة كما في بيع شمس مشفوع وسيف بالف وقيمة الشقص مائة والسيف خمسون فان الشفيع ياخذ الشقص بثلثي الثمن والتوزيع هنا يؤدي الى المفاضلة او الجهل بالمائلة ففي بيع مدود درهم بمددين ان كانت قيمة المد الذي مع الدرهم اكثر أو اقل منه لزمت المفاضلة او مثله لمز الجهل بالمائلة فلو كانت قيمته درهمين فالمد تلك طرفه فيقابلة ثلثا المدين أو نصف درهم فالمد تلك طرفه فيقابلة ثلث المدين فتلزم المفاضلة او مثله فالمائلة بجهولة لانها تعتمد التقويم وهو تخمين قد يخطئ مو تعدد العقد هنا بتعدد البائع أو المشتري كاتحاده بخلاف تعدده بتفصيل العقد بان جعل في بيع مدود درهم بمثلها المد في مقابلة المد أو الدرهم والدرهم في مقابلة الدرهم أو المدلول لم يشتمل أحد جانبي العقد على شيء مما اشتمل عليه الآخر كبيع

يقال له صحيح اه شيخنا ح ف (قوله برني) بفتح الباء الموحدة وسكون الراء المهملة نسبة لشخص يقال له رأس البرنية اه برماوى قال السبيل قال ابو حنيفة البرني معناه بالفارسية حمل مبارك لان بر معناه حمل وفي معناه جيد او مبارك فمر به العرب واخلفته في كلامها اه من خط الشيخ عبد البر على المواهب (قوله معقل) بفتح الميم وسكون العين المهملة وكسر القاف نسبة لمعقل بن يسار الصحابي اه برماوى (قوله فلهذا زدت جنسا) اى على عبارة الاصل ونصها واذا جمعت الصفة ربوبياى من الجانبين انتهى وظاهر صنيع الشارح ان الاحتراز عما ذكر لا يحصل بعبارة الاصل وحدها وهو كذلك اذ يصدق على ما ذكر ان العقد جمع ربوبيا من الجانبين وهو التقدي في جانب والمطعوم في جانب اخر وظاهره ايضا يقتضى ان الاحتراز عما ذكر حصل بلفظة الجنس التى زاده فقط والظاهر انه غير صحيح اذ لو صح الاحتراز عما ذكر بها وحدها لكان معظم مسائل القاعدة خارجا بها وذلك كبيع مدعجوة ودرهم بمثلها فهذا خارج بقوله جنسا وذلك لان العقد جمع جنسين في كل جانب فمذه الصورة كصورة دينار ودرهم بصاع بر وصاع شعير في ان كلا منهما قد جمع العقد فيه جنسين لا جنسا واحدا حيث ان الاحتراز عما ذكر حصل بمجموع المزيد والمزيد عليه فالقيد المخرج لما ذكر هو جملة قوله جنسا ربوبيا من الجانبين اى في الجانبين ووجه الاحتراز ان العقد فيما ذكر لم يجمع جنسا كائنا في الجانبين بل الجنس الذى في احد هما غير الجنس الذى في الاخر اه شيخنا (قوله لتلايرد ذلك) اى دخولا (قوله لتلايرد بيع الخ) اى خروجا (قوله اى ولو كان الربوى ضمنا من جانب واحد) اى سواء كان الضمنى غير منتهى للانفصال والبروز كالمثال الذى ذكره او كان متبها له كبيع لبن بشاة فيها لبن من جنسه وقوله بخلاف ما لو كان ضمنا من الجانبين اى ولم يكن متبها للانفصال ليخرج بيع نحو شاة لبون باخرى كذلك من جنسها فانه غير صحيح مع ان الربوى ضمنى من الجانبين تامل (قوله لوجود الدهن في جانب الخ) عبارة شرح مر ولو ضمنا كسسم بدنه اذ بروز مثل الكامن فيه يقتضى اعتبار ذلك الكامن بخلافه بمثله فانه مستتر فيهما فلا مقتضى لتقدير بروزه انتهت (قوله كبيع سسم بسسم) هذا يخرج بقوله واختلف الجنس لانه لم يتحقق الاختلاف بخلاف ما اذا كان من جانب (فرع) لو باع فضة مغشوشة بمثلها او خالصا ان كان الفس قدرا يظهر في الوزن امتنع والاجاز كذا بخط شيخنا بهامش المحلى اه سم (قوله كما وضته في شرح الروض) عبارة هناك متا وشرحا (فرع) لو باع دار او قد ظهر بها معدن ذهب بذهب لم يصح للربا لان المعدن مع العلم به مقصود بالمقابلة فلو ظهر بها المعدن بعد الشراء جاز لان المعدن مع الجهل به تابع بالاضافة الى مقصود الدار بالمقابلة بين الذهب والدار خاصة فان قلت لا اثر للجهل بالمفسد في باب الربا قلت لا اثر له في غير التابع واما التابع فقد يتسامح بجهله والمعدن من توابع الارض كالحمل يتبع امه في البيع وغيره واستشكل جواز البيع بما سياتى من عدم جواز بيع ذات اللب بذات لبن وفرق ابن الرفعة بان الشرع جعل اللب في الضرع كهو في الاتاء بخلاف المعدن ويفرق ايضا بان ذات اللب المقصود منها اللب والارض ليس المقصود منها المعدن واشترى دار ابدار وفيها بئر ماء جاز لان الماء وان اعتبر علم العاقد به تابع بالاضافة الى مقصود الدار لعدم توجه العقد اليه غالبا بخلاف المعدن المعلوم ولا ينافى كونه تابعا بالاضافة كونه مقصودا في نفسه حتى يشترط التعرض له في البيع ليدخل فيه فسياتى في باب بيع الاصول والثمار انه لا يصح بيع دار فيها بئر ماء لم ينص على بيعه لاختلاط الماء الموجود للبائع بما يحدث للشترى والحاصل انه من حيث انه تابع بالاضافة اغتفر من جهة الربا ومن حيث انه مقصود في نفسه اعتبر التعرض له في البيع ليدخل فيه وبهذا سقط ما قيل ان التابع اذا صرح به يمنع صحة البيع كالحمل ولو سلم عدم سقوطه به فنقوض بيع الخاتم وقصه وبيع الدار ومراقبها المتصلة بها من سلم ونحوه انتهت (فرع) قال سم على حج حرر الشارح في شرح العباب ان الصحيح جواز بيع خبز البر بخبز الشعير وان اشتمل كل منهما على ماء وملح لاستهلاكهما فليس ذلك من القاعدة اه اقول قد يشكل عليه مسألة الخلول حيث

برني وصاع معقل او
بصاعين برني او معقل
جاز فلهذا زدت جنسا لتلا
يرد ذلك وعبرت بالمبيع
بدل تعبيره بالجنس الظاهر
تقديره بجنس الربوى لتلا
يرد بيع نحو درهم وثوب
بمثلها فانه تمتع مع خروجه
عن الضابط لان جنس
الربوى لم يختلف بخلاف
جنس المبيع وقولى ربويا
من الجانبين اى ولو كان
الربوى ضمنا من جانب
واحد كبيع سسم بدنه
فيطل لوجود الدهن في
جانب حقيقة وفي اخر
ضمنا بخلاف ما لو كان
ضمنا من الجانبين كبيع
سسم بسسم فيصح اما اذا
كان الربوى تابعا بالاضافة
الى المقصود كبيع دار فيها
بئر ماء عذب بمثلها فيصح
كما اوضحته في شرح
الروض وغيره واعلم انه
لا يضر اختلاط أحد
النوعين

قالوا فيها متى كان فيها ماء ان امتنع بيع أحدهما بالآخر مطلقا من جنسه أو غيره اللهم إلا أن يقال أن المماق
 الخبز لا وجود له البتة والمقصود منه إنما هو جميع اجزاء الدقيق بخلاف الخل فان الماء موجود فيه بعينه وإنما
 تغيرت صفته بما اضيف اليه فلم تضمحل اجزأؤه اه ع ش على م ر (قوله بجبات يسيرة) ليس بقيد فلا
 يضر وإن كثرت وظهرت في المكيال اه شيخنا وعبارة شرح م ر ظاهر كلامهم الصحة هنا وإن كثرت
 حبات الآخر وإن خالف في ذلك بعض المتأخرين إذا لفرق بين الجنس والنوع أن الحبات إذا كثرت في
 الجنس لم تتحقق المائلة بخلاف النوع انتهت (قوله بحيث لو ميز عنها لم يظهر في المكيال) حاصل المتمد
 انه إذا بيع قمح ايض مخلوط باسم مثلا بقمح كذلك صح وليس من القاعدة وإن قصد إخراج
 وظهر في المكيال وإذا بيع قمح مخلوط بشعير مثله بمثله لم يصح إن كثر الخليط بحيث يقصد إخراج
 وأكله على انفراده لانه حيثئذ من القاعدة والأصح وإن ظهر في المكيال فاختلف أحد النوعين
 بالآخر لا يضر مطلقا واختلاط أحد الجنسين بالآخر لا يضر إلا إن كثر بحيث يقصد إخراج
 للاستعمال وحده لا بحيث انه يظهر في المكيال هذا هو الممول عليه واحذر ما نقل خلاف ذلك اه
 شيخنا ح ف (قوله لم يظهر في المكيال) أي لم يظهر تميزها أي نزعها وإخراجها في المكيال أي لم ينقص
 المكيال بسببه اه (قوله ولا أحد الجنسين بجبات من الآخر) أي بجبات يسيرة من الآخر كما صرح بهذا
 المحذوف م ر في شرحه فقوله بحيث لا يقصد إخراجها بيان لضابط كونها يسيرة ولم يعول هنا في الضابط
 على عدم ظهورها في المكيال كما ذكر في اختلاط النوع إشارة إلى انه لا يعتبر تأثيرها في المكيال هنا وعبارة
 شرح م ر ومثل ذلك أي في الصحة بيع بر شعير ولهما أو في أحدهما حبات من الآخر يسيرة بحيث
 لا يقصد تميزها لتستعمل وإن أثرت في السكيلين انتهت قال سم على البهجة ليس المراد من هذا ان ينظر
 إلى ما يحويه كل صاع مثلا فيعتبر ظهوره وعدمه فاذ ذلك يختلف باختلاف ما يحويه المكيال فتارة
 يحتوي على كثير من الخليط وتارة على القليل بل المراد النظر لمقدار الخليط الذي خاط به المبيع
 لو ميز جميعه لم يظهر في المكيال نقص لو كيل الخالص على انفراده أم لا قال السبكي ولو كان النقصان
 لا يتبين في المقدار اليسير ويتبين في الكثير قال الامام فالمتمتع النقصان فان كان ما اشتمل عليه
 العقد بحيث لو ميز التراب منه لم يبين النقص وان كان لو جمع ملاء صاعا او اصعافا لبيع باطلا اه وكتب
 ايضا لان ذلك أي القليل من الثمن ونحوه لا يظهر في المكيال ولو كان يظهر فيه لكن لا قيمة له وكالخالص
 منه معلوم المائلة فينبغي الصحة اه ع ش على م ر (قوله كبيع نحو لحم بحوان) تنظير في الحكم وليس من
 القاعدة (قوله أيضا كبيع نحو لحم) أي ولو لحم سمك أو جراد بحوان أي حتى خرج السمك والجراد
 الميت ويصح بيع لبن شاة بشاة حلب لبنها وان بقي فيها لبن لا يقصد حلبه فان قصد لكثرة او باع ذات
 لبن ما كوله بذات لبن كذلك من جنسها لم يصح اذا اللبن في الضرع باخذ قسطا من الثمن بدليل انه يجب
 التمر في مقابلته بالمصراة بخلاف الآدمية ذات اللبن ففي البيان عن الشاشي الجواز فيها وفرق بان لبن
 الشاة في الضرع له حكم العين ولهذا امتنع عقد الاجارة عليه بخلاف لبن الآدمية فله حكم المنفعة
 ولهذا جاز عقد الاجارة عليه ولو باع لبن بقره بشاة في ضرعها لبن صح لاختلاف الجنس اما
 بيع ذات لبن بغير ذات لبن فصحيح وبيع بيض دجاجة كبيع لبن شاة فان كان في الدجاجة بيض
 والبيض المبيع بيض دجاجة لم يصح في الاصح وبيع دجاجة فيها بيض بقصد أكله كان تصلب
 بدجاجة كذلك باطل كبيع ذات لبن بمثلها اه شرح م ر (قوله رواه الترمذي مستدا) وعبارة
 شرح م ر لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع اللحم بالحوان وإرساله مجبور باسناد الترمذي
 له ويعتقد بالنهاي الصحيح عن بيع الشاة باللحم وبأن أكثر أهل العلم على أنه مرسل
 ابن المسيب وهو بمنزلة المسند على ما فيه من نزاع وبأن أبابكر قال وقد نعت

بجبات يسيرة من الآخر
 بحيث لو ميز عنها لم يظهر
 في المكيال ولا أحد
 الجنسين بجبات من الآخر
 بحيث لا يقصد إخراجها
 (كبيع نحو لحم بحوان)
 ولو غير جنسه أو غير
 ما كول كان بيع لحم بقر
 يقر أو لبل أو حمار فانه
 باطل للنهي عن ذلك
 رواه الترمذي مستدا

جزور في عهده فجاء رجل بعناق يطلب بها الحمالا يصلح هذا ولم يخالفه أحد من الصحابة اهـ (قوله) وأبو داود
مرسلا قال الماوردي المرسل عند الامام الشافعي رضي الله عنه مقبول اذا اعتضد بأحد أمور سبعة
القياس أو قول صحابي أو فعله أو قول الأكثرين أو انتشار من غير دافع أو عمل به أهل العصر أو لم يوجد
دليل سواه وهذا هو القول الجديد وضم إليها غيره الاعتضاد بمرسل آخر أو بمسند اهـ برماوى (قوله
لادخال الآلية) بفتح الهزة كما ذكره هو في كتاب الايمان وكذا السنام بفتح أوله كما ضبطه هو هناك أيضا
وعبارته هناك والآلية والسنام بفتح أولهما ليسا لحما ولا شحما انتهت وكذلك صنع مرفى شرحه هناك تأمل
وفي المختار الآلية بالفتح الآلية الشاة ولا تقل آية بالكسر ولا آية وتثنيها اليان بغير تاء اهـ وفي المصباح
الطحال بكسر الطاء من الأمعاء معروف ويقال هو لكل ذى كرش الأفرس فلا طحال له والجمع
طحالات واطحلة مثل لسان والسنة اهـ وفيه أيضا الكلية من الأحشاء معروفة والكولة بالواو لغة
لأهل اليمن وهما بضم الأول قالوا لا تكسر قال الأزهري الكليتان للأنسان ولكل حيوان لختان
حرمان وأن لا زقتان بعظم الصلب وهما منبت زرع الولد اهـ وفيه أيضا الرثة بالهمز وتركه مجرى النفس
وجمعها رثات ورثون جبر اللقص والماء عوض من اللام المحذوفة ومنهم من يقول المحذوف قاءها
والاصل ورتة مثل عدة اذا أصلها وعدا ذلوعوضها موضع المحذوف كان الأصل أولى بالاثبات ويقال
ورأيت اذا أصبت رتة فهو مروي اهـ

(باب فيما نهى عنه من البيع وغيرها)

أي ماله تعلق بالبيع كالنجس والسوم على السوم وكتلتي الركبان فإنه حرام وإن لم يحصل بيع اهـ حل
والأقال غير شامل للصلاة والحج وغيرهما ولم يتعرض هنالك شي منها اهـ عرش ولكن عبارة الشرح في تقرير
هذه الترجمة لا تصدق بقوله فيما يأتي وصح بشرط خيار الخ ولا تصدق أيضا بفصل تفريق الصفقة الآتي مع
أن المتن جعله مندرجات تحت هذا الباب حيث عبر فيه بفصل وعبارة مر وحج في تقرير الترجمة ربما تصدق
به حيث قال الباب في البيع المنهى عنها وما يتبعها اهـ والمفرق بينها وبين عبارة الشيخ ظاهر المتأمل هذا وقد
ترجم لتفريق الصفقة مع صاحب الروض باب فلو فعل المتن مثله لكان أحسن تأمل (قوله) والنهي عنها قد
يقضى الخ) عبارة شرح مر ثم النهي من حيث هو لا بقيد كونه في هذا الباب فبيان أحدهما ما يقتضى
الفساد والحرمة لأن تعاطي العقد الفاسد أي مع العلم بفساده أو مع التقصير في تعمله لكونه مما لا يخفى عليه
وهو مخالف للمسلمين بحيث يعد جهله بذلك حرام أيضا سواء ما فساد به بالنص أو الاجتهاد والمراد به
ما حصل بسبب مفسدة نشأت من أحدا ركان العقد كالنهي عن بيع مال الغير اذنه وبيع الخمر والكلب
والخنزير والملاسة والمناذرة فان منشأ المفسدة الداعية إلى النهي عنه في الأول انما هو أمور راجعة إلى
العاقبة وفي الثانية إلى المعقود عليه وفي الثالث إلى الصيغة وقيد ذلك الغزالي واعتمده الزركشي بما اذا قصد
به تحقيق المعنى الشرعي دون اجراء اللفظ من غير تحقيق معناه فانه باطل ثم ان كان له محل كلاعبة الزوجة
بنحو يعتك نفسك لم يحرم ولا حرم اذا لم يحل غير المعنى الشرعي وقد يجوز لا يضطرار متعاطيه كان امتنع
ذو طعام من يبعه منه إلا بأكثر من قيمته فله الاحتيا لباخذه منه ببيع فاسد حتى لا يلزمه الا المثل أو القيمة
وثانيهما ما كان النهي عنه بسبب عارض لهذه الحقيقة خارج عنه فلا يوجب الفساد كالبيع وقت
النداء وقد اشار إلى اشياء من الأول فقال نهى النبي الخ انتهت وكتب عليه الرشيدى قوله والمراد
به ما حصل بسبب مفسدة نشأت من أحدا ركان العقد صادق بان تكون المفسدة بسبب انتفاء ذات الركن
أو انتفاء شرط من شروطه وهذا مراده بدليل امثله الآتية فهو مساو لقول الشهاب حج ثم ان النهي ان
كان لذات العقد أو لازمه بان فقد بعض أركانه أو شروطه اقتضى بطلانه وحرمة الخ
فلم انه لا حاجة إلى زيادة أو شروطه بعد قول الشارح من أحد أركان العقد خلافا لما في
حاشية الشيخ اهـ وفي ع ش عليه أيضا قوله أو مع التقصير قضيت انه مع التقصير ياتى بتعاطي العقد كإياهم

وأبو داود مرسلا والنهي
عن بيع الشاة باللحم رواه
الحاكم والبيهقي وصح
أسنده وزدت نحو
لادخال الآلية والطحال
والقلب والكلية والرئة
والكبد والشحم والسنام
والجلد المأكول قبل ديبته
ان كان مما يؤكل غالبا

(باب)

فيما نهى عنه من البيع
وغيرها كالنجس والنهي
عنها قد يقتضى بطلانها
وهو المراد هنا وقد
لا يقتضيه وسباني

بترك التعلم فليس الاثم بالتقصير دون تعاطي العقود لعل هذا هو مراد حج بقوله حرام على المعتمدين أن
 المراد أن تعاطي العقد الفاسد مع الجهل بفساده حرام حيث قصر في التعلم فليست الحرمة مخصوصة بالتقصير
 اهـ وكتب ايضا قوله بحيث يعد جهله بذلك الخ يؤخذ من ذلك ان ما يقع كثير في قرى مصر ناهي عن الدواب
 ويؤجل الثمن الى أن يأخذ من أولاد الدابة المسمى ببيع المقاومة لا اثم على فاعله لان هذا مما يخفى فيعذر فيه اهـ
 وكتب ايضا قوله او القيمة قضية التعبير بالقيمة انه لا يلزمه اقصى القيم وقد يوجه بان جواز ذلك له اخرجه
 عن نظائره من العقود الفاسدة ويحتمل ان المراد بالقيمة اقصى القيم ولكن الاول هو الظاهر ولا فرق في ذلك
 بين ان يتلف حالا او بعده مدة لا ذن الشارع له في ذلك اهـ ثم قال مر قيل فصل التفريق مانصه والبيع
 ينقسم الى الاحكام الخمسة فقد يجب كالاذا تعين المال المولى والمفلس او لا اضطرار المشتري والمال المحجور
 عليه والا فالواجب مطلق التملك وقد يندب كبيع محاباة أى مع العلم بها فيها يظهر ولا لم يشب ويحمل عليه
 خبر المغبون لا ما جور ولا محجور وفي زمن نحو غلام وقد يكره كبيع العينة وكل بيع اختلف في حله كالخيل
 المخرجة من الربا وكبيع دور مكة وبيع المصحف لا شراؤه كما مروا كبيع والشراء ممن اكثر ماله حرام
 ومخالفة الغزالي فيه في الاحياء شاذة كافي المجموع وكذا سائر معاملته ويلحق بذلك الشراء مثلا من
 سوق غلب فيه اختلاط الحرام بغيره ولا حرمة ولا بطلان إلا ان يتقن في شيء بعينه موجبهما والحرام من
 اكثر مسائله والجائز ما بقي ولا ينافي الجوز عده من فروض الكفايات إذ فرض الكفاية جائز الترك بالنسبة
 للأفراد اهـ وقوله كبيع العينة وهي أن يشتري من شخص شيئا بثمن كثير مؤجل ثم يسترده البائع بثمن قليل
 حال ثم رايت في العلقى في حواشي الجامع عند قوله تبايعت بالعينة إلى آخر ما نصه العينة بكسر العين
 المهمة وإسكان التحتية وبالنون هي أن يبيعه عينا بثمن مؤجل كثير ويسلمها له ثم يشتريها بتقدير يسير ليقي
 الكثير في ذمته او يبيعه عينا بثمن يسير تقدا ويسلمها له ثم يشتريها منه بثمن كثير مؤجل سواء قبض الثمن
 الاول او لا اهـ ع ش عليه (قوله نهى النبي الخ) كذا في غالب النسخ او في بعضها نهى رسول الله وصيغة
 النهي لم تعلم اهـ برماوى وفي قل على المحلى مانصه وهذه المنهيات صغائر وقال حج ان التفريق من الكبائر
 اهـ مما كتبه على قوله فصل من المنهى ما لا يطل بالنهى وقرر شيخنا ح ف في الدرر ان الكل كباير لكن
 يرد ما تقدم ان العقود الفاسدة كلها من الصغائر (قوله عن عسب الفحل) بفتح فسكون وبالباء الموحدة
 وقوله وهو ضرابه بكسر الضاد اهـ شرح مر قال في المصباح ضرب الفحل الناقصة ضرابا بالكسر نزا عليها اهـ
 وهو ظاهر في ان الضراب مصدر ضرب وعليه فهو مصدر سماعي وإلا فالضراب وزنه فعال بالكسرو هو
 مصدر لفاعل فقياسه أن يكون مصدرا لضارب لا لضرب اهـ ع ش عليه وفي المصباح ايضا عسب الفحل
 الناقصة عسبا من باب ضرب طرفها وعسبت الرجل عسبا أعطته الكراء على الضراب ونهى عن عسب الفحل
 وهو على حذف مضاف والاصل عن كراء عسب الفحل لان ثمرته المقصودة غير معلومة فانه قد يلقح وقد
 لا يلقح فهو غرر وقيل المراد بالضراب نفسه وهو ضعيف فان تناسل الحيوان مطلوب لذاته لمصالح العباد
 فلا يكون النهي لذاته دفعا للتناقض بل لامر خارج اهـ (قوله ويقال ماؤه) أى ويقال اجرة ضرابه والفرق
 بين هذا والاول ان الاجرة ثم مقدرة مع عمومها وهنا ظاهرة وهذه حكمة الشارع على ذكر التقدير في
 الاولين مع انه جار في الثلاثة مع ان الاولين فيهما تقديران وفي الثالث واحد اهـ شرح مر (قوله
 وعليهما يقدر في الخبر مضاف) عبارة شرح مر وكل من هذين لا يتعلق به نهى فالتقدير عن بدل
 عسبه من اجرة ضرابه وثمان مائة أى اعطاء ذلك واخذه وإلا فالعسب لا يتعلق به نهى لانه ليس من
 افعال الكلفين انتهت (قوله من اجرة ضرابه) أى على التفسير الاول وقوله او ثمن مائة أى على التفسير
 الثاني وهذا التعميم هو الحامل للشارح على عدد تقدير لفظي كفاعل فيما بعده اهـ ح ل (قوله أى بدل
 ذلك واخذه واخذ المبدول كبيرة لانه من اكل اموال الناس بالباطل اهـ برماوى (قوله فتحرم

(نهى النبي ﷺ عن
 عسب الفحل) رواه
 البخارى (وهو ضرابه)
 طروقه أى للأنثى (ويقال
 ماؤه) وعليهما يقدر في
 الخبر مضاف ليصح
 النهى عن بدل عسب الفحل
 من اجرة ضرابه او ثمن
 مائة أى بدل ذلك واخذه
 (فتحرم)

اجرته) أى دفعها واخذها وتفرق جواز الاستجار لتلقيح النخل بان الاجير قادر على التلقيح ولا عين عليه اذ لو شرطت عليه فد العقد اشوبرى (قوله له ايضا تحرم اجرته) أى ايجاره كما يؤخذ من قول الشارح للضراب وعبرة ع ش على م ر قوله فتحرم اجرته أى ايجاره وهل يستحق اجرة المثل كما فى الاجارات الفاسدة اسم على حج أو لا لان طروقه للأنثى لا مثل له يقابل باجرة فيه نظروا لا بعد الاول وعليه فالمراد اجرة مثله لو استعمل فيما يقابل باجرة كالحرث مدة وضع يده عليه بالانتفاع المذكور ويحتمل الثانى لان هذا الفعل نفسه مما لا يقابل باجرة والاول اقرب وكتب عليه قوله وكذا تحرم اجرته أى حيث استاجره للضراب قصد افلوا استاجره لينتفع به ما شاء جاز ان يستعمله فى الانزاع تبعاً لاستحقاقه المنفعة بخلاف ماله استاجره للحرث أو نحوه فلا يجوز استعماله فى الانزاع لانه انما اذن له فى استعماله فيما ساء له من حرث أو غيره اهـ (قوله والمعنى فيه) أى فى النهى من حيث ما يقتضيه من الفساد فكانه قال والحكمة فى الفساد الخ وعبرة شرح م ر أوضح من هذه ونصها فيحرم ثمن مائه ويطل بيعة لانه غير متقوم الخ ولا يصح رجوع الضمير للحرمة لان هذه الحكمة لا تنتجها كما لا يخفى اهـ وقوله ان ماء الفحل الخ راجع لقوله وثمن مائه وقوله وضرا به راجع لقوله اجرته فقوله وضرا به معطوف على ماء على سيل الف والنشر المشوش اهـ من الحلبي (قوله ليس بمقوم) أى ليس له قيمة وليس المراد بالمقوم ما قابل المثل وقوله ولا مقدور على تسليمه المناسب لتعيره سابقاً بالقدرة على التسلم ان يقول ولا مقدور على تسليمه اهـ شيخنا ح ف (قوله وضرا به لتعلقه باختياره الخ) علم بما تقرر ان صورة المسئلة ان يستاجر للضراب فان استاجره على ان ينزى فحله على انثى او اناث صح قال القاضى لان فعله مباح وعمله مضبوط عادة ويتعين للفحل المعين فى العقد لا للاف الغرض به فان تلفت الاجارة اسم على حج أى عن شرح العباب لحج وقال سم على حج بعدما ذكر وقد يستشكل هذا مع تفسيره الضراب بالطروق ويقال لم يظهر مغايرته للانزاع المذكور ولا اشكال لان الطروق فعل الفحل لا الانزاع فانه فعل صاحب الفحل فليتامل لكن يرد عليه ان الانزاع وان كان من فعل صاحب الفحل الا ان يزوان الفحل باختياره وصاحبه عاجز عن تسليمه وقد يجاب بان الاجارة واقعة على فعل المكلف الذى هو الانزاع والمراد منه محاولة صعود الفحل على الانثى على ما جرت به العادة وفعل الفحل وان كان هو المفصود لكنه ليس معقودا عليه فيستحق الاجرة اذا حصل الطروق بالفعل ولم يحصل لم يستحق اجرة فراجع اهـ ع ش على م ر (قوله وملك الانثى الخ) عبارة حج ويجوز الاهداء لصاحب الفحل ل لو قيل بنده لم يبعد انتهت (قوله واعارته للضراب محبوبة) أى مستحبة كفى م ر ومحل ذلك حيث لم يتعين والا وجبت وكان الامتناع منها كبيرة حيث لا ضرر عليه فى ذلك ولا فرق فى حرمة الامتناع حيث تعين الفحل بين امتناعه من اعارته لعامة الناس أو بعضهم وتجب الاعارة مجاناً ويفرق بينه وبين المصحف حيث لا تجب اعارته مجاناً وان تعين لقراءة الفاتحة بان لم يكن فى البلد غيره بان المصحف له بدل بان يلقه غيباً بخلاف هذا اهـ ع ش على م ر (قوله محبوبة) أى مندوبة خلافاً للامام احمد رضى الله عنه ويصح وقفه للضراب واذا اتلف شيئاً لا يضمنه الواقف بخلاف ماله وقف عبدان ضمان متلفاته عليه والفرق بينهما ان العبد متلفاته متعلقة برقبته وقد فوتها المالك بالوقف والفحل لا يتعلق برقبته متلفاته بالضمان فى متلفاته على من هو تحت يده ولو جنى شخص على الفحل الموقوف اخذت منه القيمة واشترى بها غيره ووقف مكانه اهـ برماوى (قوله وهو نتاج التاج) قبل اطلاق حبل الحبله على نتاج التاج فيه مجاز الاول لان الحبل خاص بما فى البطن والنتاج خاص بالمنفصل ورد ذلك بان الزبادى وغيره من الحواشى صرحوا بان هذا اطلاق لغوى الا ان يكون مراده انه مجاز شرعى اهـ (قوله ايضا وهو نتاج التاج) أى لغة بان يقول بعتك ولد ما تلده وهذا بيع حبل الحبله حقيقة واما قوله او يبيع شيئاً الخ فقيه مساعمة أى البيع المتعلق به فالإضافة لادنى ملابسة اهـ من الحلبي بتصرف (قوله أى نتاج التاج) اهـ هذا تفسير أبى عبيد وأبى

اجرته) للضراب (وثمن مائة) عملاً بالأصل فى النهى من التحريم والمضى فيه ان ماء الفحل ليس بمقوم ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه وضرا به لتعلقه باختياره غير مقدور عليه للمالك وللمالك الانثى أن يعطى مالك الفحل شيئاً هدية واطارته للضراب محبوبة (وعن) بيع (حبل الحبله) بفتح المهملة والموحدة رواه الشيخان (وهو نتاج التاج بان يبيعه) أى نتاج التاج (أو) يبيع شيئاً (بمن اليه) أى الى نتاج التاج أى الى أن تلده هذه الهدية ويولد ولدها فولد ولدها انتاج التاج

عبيد قوبه قال الامام أحمد رضى الله عنه وعليه اللغويون وصورة ذلك ان يقول بعثك ولدها تاده هذه وقوله
 اوبيع شيئا الخ هذا تفسير ابن عمر راوى الحديث قوبه قال الامام مالك والشافعي رضى الله عنهما اه
 برماوى (قوله وهو بكسر النون) عبارة شرح مر وهو بفتح اوله وكسر مو هو الموجود في خط المصنف
 وعليه عرف الفقهاء انتهت (قوله مصدر بمعنى المفعول) مأخوذة من نتجت الناقة بالبناء للمفعول لا غير اه
 شرح مر وكتب عليه ع ش قول من نتجت الناقة الخ قال بعضهم في هذا المقام ان نتج وإن كان في صورة
 المبني للمفعول لكنه في الحقيقة مبني للفاعل فتنتج الناقة كقولك ولدت الناقة فالناقة فاعل و نتجت مبني
 للفاعل لكنه غير إلى صورة المبني للمفعول ويرده قولهم في باب النائب عن الفاعل ان للعرب افعالا التزموا
 بحبيثها مبنية للمفعول ولم يذكروا لها فاعلا وعبارة شيخ مشايخنا الشنوائى في حواشى الازهرية وذهب
 قوم الى ان المبني للمفعول اصل براسه اذ لنا افعال لم تبين فاعل نحو جن وحمل اه وعبارة المرادى
 أيضا وهذه الافعال التزم فيها حذف الفاعل وجاءت على صيغة المفعول نحو سروز كم ونتج وفي المختار
 نتجت الناقة مبنيا للم اسم فاعله نتج تتاجا وتجهاهلم من باب ضرب اه وفي المصباح والاصل في هذا
 الفعل ان يتعدى إلى مفعولين فيقال تتجهار لدا لانه بمعنى اولدها ولدا وبينى الفعل للمفعول فيحذف
 الفاعل ويقوم المفعول الاول مقامه ويقال نتجت الناقة ولدا أى وضعت وتنتج الغنم سخلة
 ويجوز حذف المفعول الثانى اقتصار الفهم المعنى فيقال نتجت الشاة كما يقال اعطى زيد ويجوز إقامة
 المفعول الثانى مقام الفاعل وحذف المفهوم الاول لفهم المعنى فيقال نتج الولد وتنتج السخلة أى
 ولدت كما يقال اعطى درهم وقد يقال نتجت الناقة ولدا بالبناء للفاعل على معنى ولدت أو حملت اه
 (قوله كما ان جبل الحبله كذلك) أى مصدر بمعنى المفعول فهو مجاز علاقته التعلق وقوله ولا يقال
 جبل الخ أشار به إلى أن لفظ الحبل هنا فيه مجاز آخر علاقته الاطلاق فالجبل خاص بحمل الآدميات
 اطلق هنا على مطلق حمل سواء كان فى الآدميات او غيرها فتلخص ان فى لفظ الحبل هنا مجازين احدهما
 وهو الذى علاقته الاطلاق مبنى على الاخر وهو الذى علاقته التعلق اه وفى المصباح وحملت جلا من باب
 تعب إذا حملت الولد فهى حبل وشاة حبل والجميع حبايات على لفظهم او حبالى وحبل الحبله بفتح الجميع
 ولد الوالد الذى فى بطن الناقة او غيرها وكانت الجاهلية تبيع اولادها فى بطون الحوامل فهى الشرع
 عن بيع حبل الحبله وعن بيع المضامين والملاقيح وقال أبو عبيد حبل الحبله ولد الجنين الذى فى بطن الناقة
 ولهذا قيل الحبله بالهاء لانها أتت فاذا ولدت فولدها حبل بغير هاء وقال بعضهم الحبل مختص بالآدميات
 واما غير الآدميات من البهائم والشجر فيقال فيه حمل بالميم اه (قوله جمع ملفوحة) أى ملفوحة بها فقيه
 حذف واىصال من قولهم لقحت بضم اللام يقال لقحت الناقة لاقح أى حملت فهى حامل اه برماوى
 وفى المصباح اللقح الفعل الناقة الفاها أحبلها فلقحت بالولد بالبناء للمفعول فهى ملفوحة على اصل
 الفعل قبل الزيادة مثل اجته الله لجنه والاصل ان يقال فالولد ملفووح به لكن جعل اسما لحذفت الصلة
 ودخلت الهاء وقيل ملفوحة كما قيل نطيحة واكلة والجمع ملاقح وهى مافى بطون النوق من الاجنة
 ويقال ايضا لقحت لقحا من باب تعب فى المطاوعة فهى لاقح والملاقح الاناث الحوامل الواحدة
 ملحقة لاسم مفعول من القحها والاسم اللقاح بالفتح والكسر اه (قوله لغة جنين الناقة خاصة)
 يرد عليه ان المعنى اللغوى اخص من الشرعى مع ان المشهور العكس لان يقال هذا المشهور اغلبى
 ولا فقد يكونان متساويين أيضا وقد يكون اللغوى اخص كما هنا اه شيخنا (قوله من الاجنة) شمل
 الذكر والانثى وانظره مع قوله جمع ملفوحة والظاهر ان فيه تجاوزا اه شوبرى ويمكن ان تكون التاء
 فى ملفوحة للمبالغة ولا تجوز اه شيخنا (قوله والمضامين) قال الشيخ عميرة قال الازهرى سميت بذلك
 لان الله تعالى اودعها ظهورها ضميتها اه وفسرها الاسنوى بما تحمله من ضراب الفعل فى عام
 او عامين مثلا ونحوه فى القوت وكذا بهامش المحلى بخط شيخنا اه سم على المنهج اه ع ش على

وهو بكسر النون مصدر
 بمعنى المفعول كما ان جبل
 فى جبل الحبله كذلك
 والحبله جمع حابل كفاق
 وفسقوا لا يقال جبل اغير
 الآدى الا مجازا وعدم صحة
 البيع فى ذلك على التفسير
 الاول لانه بيع مال ليس
 بمملوك ولا معلوم ولا
 مقدور على تسليمه وعلى
 الثانى لانه الى أجل مجهول
 (و) عن بيع (الملاقيح) جمع
 ملفوحة وهى لغة جنين
 الناقة خاصة وشرعا أعم
 من ذلك كما يؤخذ من قولى
 (وهى ما فى البطون) من
 الاجنة (و) عن بيع
 (المضامين) جمع مضمون
 كجائنين جمع مخنون أو
 مضمان كفنائيج ومفتاح
 (وهى مافى الاصلاب)
 للمفعول

من المأمورين النهي عن بيعهما مالاً مرسلاً والبرار مستنداً ودم غصة يههما من حيث المعنى (٧١) العلم عامر (و) عن بيع (الملاسة)

رواه الشيخان (بأن يلبس)
بضم الميم وكسرهما (ثوباً لم
يره) لكونه مطويّاً أو في
ظلة فهو أعم من قوله
مطويّاً (ثم يشتريه على
أن لا خيار له إذا رآه)
اكتفاء بلبسه عن رؤيته
(أو يقول إذا لمسته فقد
بعته) (اكتفاء بلبسه عن
الصيغة أو يبيعه شيئاً على أنه
متم له لزم البيع وانقطع
خيار المجلس وغيره (و)
عن بيع (المنابذة) بالمعجمة
رواه الشيخان (بأن يجعلها
النذيعاً) (اكتفاء به عن
الصيغة فيقول أحدهما
أبذ إليك ثوبي بعشرة
فياخذه الآخر أو يقول
بعتك هذا بكذا على أني
إذا نبذته إليك لزم البيع
وانقطع الخيار وعدم
الصحة فهو فيما قبله لعدم
الرؤية أو عدم الصيغة
أو للشرط الفاسد (و)
عن بيع (الحصاة) رواه
مسلم (بأن يقول بعتك
من هذه الأثواب ما تقع)
هذه الحصاة (عليه أو)
يقول (بعتك ولك) مثلاً
(الخيار إلى رميها أو
يجعلها) أي المتبايعان
(الرمي بيعاً) وعدم الصحة
فيه للجهل بالمبيع أو بوزن
الخيار أو لعدم الصيغة
(و) عن بيع (العربون)
رواه أبو داود وغيره وهو
بفتح العين والراء وبضم

مر وعبارة الحلبي قوله هو ما في الأصل الخ في الاستوى كالقوت تفسيره بما تحمله الاني من ضراب
الفعل في عام أو عامين مثلاً وكتب أيضاً فاء الفعل الذي في صلبه يسمى باسمين يسمى عسباً ويسمى مضموناً
أو مضمناً لجمع بينهما الورود والنهي عن خصوص الصيغتين وبعض الناس خص الأول بأن يشتري ماء
للاني مثلاً وها يشترى به مطلقاً لينظر ما مستند ذلك انتهت (قوله من الماء) أن قلت حيثئذ يستغنى عن
هذا بما تقدم في العسب فوجه ذكره قلت وجهه ورود النهي عن خصوص الصيغتين فلو اقتصر على
أحدهما فرجما يتوهم مخالفة المتروكة للذكورة مع أن لكل منهما معنى آخر به تفارق الأخرى فليتأمل
أه سم على المنهج وقال في حاشيته على حج بعدم مثل ما ذكره حيثئذ فاسبق لا يفتنى عن هذا الاحتمال أن يفسر
العسب بغيره أي كضرابه وهذا لا يفتنى عما سبق لأن له معنى آخر يصاحبه البطلان أيضاً فتأمل انتهى
ولم يظهر من كلامه المعنى الثاني للبضامين المتبايعين لما في عسب الفعل هذا وقال الاستوى الأول أن يشتري
ماء مطلقاً والثاني أن يشتري ما تحمله الاني من ضرابه في عام أو عامين وعليه فهما معنيان مختلفان أه
عش على مر (قوله بضم الميم وكسرهما) وما اشترى على الاستنى من الفتح فلا وجه له كانها في الماضي
مفتوحة وليست حرف حلق أه شرح مر وقوله لأنها في الماضي مفتوحة تقل الاستوى في باب
الاحداث الكسر في الماضي وعليه فيكون المضارع بالفتح أيضاً فاعمل الشارح اقتصر على الأشهر أه
عش عليه وفي كل من المصباح والمختار أنه من باب ضرب ونصر (قوله أو يقول إذا لمسته) قال
عميرة يصح قراءته بضم التاء مفتوحاً وكذا في كل مواضعها أي التاء أه عش على مر (قوله أيضاً أو
يقول إذا لمسته الخ) علل الإمام بطلانه بالتعليق والعدول عن الصيغة الشرعية وبينه الاستوى بأنه إذا
جعل اللبس شرطاً فبطلانه بالتعليق وإن جعل ذلك بيعاً فقد فقد الصيغة أه شورى (قوله بأن يجعلها النذيعاً
يعا) قال الرافعي وخلاف المعاطاة يجري هنا واعترضه السبكي بأن الفعل هنا خال عن قرينة البيع ولم
تعلم إرادة البيع إلا من قوله السابق أبذ إليك ثوبي بخلاف الفعل في المعاطاة فإنه كالموضوع عرفاً لذلك
كذبهم أمش المحلى بخط شيخنا أه سم (قوله أبذ إليك) بكسر الباء أه عش وبابه ضرب أه مختار (قوله
وعدم الصحة فيه) أي في بيع المنابذة بصورتيه وفيما قبله وهو بيع الملاسة بصورة الثلاث وقوله
لعدم الرؤية أي في الصورة الأولى من صور الملاسة وقوله أو عدم الصيغة أي الصيغة الصحيحة وهذا
في الصورة الأولى من المنابذة والثانية من الملاسة وقوله أو للشرط الفاسد أي في الثانية من المنابذة والثالثة
من الملاسة تأمل (قوله أو عدم الصيغة) يرد عليه أن قوله فقد بعته صيغة فكان الوجه أن يقال إن
البطلان في هذه التعليق لعدم الصيغة وإجاب الشيخ عميرة بأنه يعلم من هذا الكلام أن قوله فقد بعته
أخبار لا إنشاء أي أو أنه جعل الصيغة مفقودة لا تنفاه شرطاً وهو عدم التعليق أه عش على مر
(قوله ولك مثلاً) أي أولنا أولى أشرح مر (قوله أو يجعلها الرمي بيعاً) أي اكتفاء به عن الصيغة فيقول
إذا رميت هذه الحصاة فهذا الثوب مبيع منك فإذا رماها أخذه الآخر من غير صيغة فقوله
الذكر إنما يكون قصداً به الأخبار لا الإنشاء أي عدم الإنشاء فإن قصده الإنشاء صح لأنه
حيثئذ يكون أعراضاً عن قوله إذا رميت هذه الحصاة فاذن قيل صح البيع أه حل (قوله والعربون)
اسم معرب أصله التقديم والتسليف ثم استعمل فيما يقرب من ذلك كما أقاده قوله بأن يشتري
سلعة الخ أه شرح مر (قوله ويقال العربان) ويقال أيضاً بإبدال العين همزة في الثلاث أه شورى
(قوله سلعة) بالفتح وأما بالكسر فهي الغدة التي تعترى الحيوان وتطلق به أيضاً على المتاع أه شورى وقال
في المصباح السلعة أخرج في البدن يشبه الغدة من الحصاة إلى البطيخة يتحرك بالتحريك ثم قال والسلعة
البضاعة والجمع فيها سلع مثل سدر وسدر والسلعة الشجرة والجمع سلعات مثل سجدة وسجدات واسلع
صار ذا شعبة فهو مسلوّع أه وهي قيدانها بالكسر مشتركة بينهما وبالفتح خاصة بالشجرة وفي القاموس
السلعة بالكسر المتاع المباع وما يحويه جمعه سلع كعنب والغدة في الجسد تخرج بين الجلد والعم وقد فتح لأمه

العين واسكان الراء ويقال العربان بضم العين واسكان الراء (بأن يشتري سلعة ويعطيه نقداً) مثلاً (ليكون من الثمن أن رضياها الألفية)

وتحرك كبته أو إخراج في العنق أو غدة فيها أو زيادة في البدن ثم قال وبالفصح اسم للخراج أو الشجة كائنة ما كانت وتحرك أو الذي تشق الجلد وتقل السخاوى عن الحافظ حجج أنها بفتح السين الشيء المبيع وهو المراد بالكسر الخراج الذي بين اللحم والجلد اه برماوى (قوله بالنصب) إنما قال ذلك ليكون من تمام الصيغة أى لا بد أن يأتى المشتري بمجموع هذا اللفظ سواء نصب المشتري على أنه خبر ليكون المحذوفة أو رفع أى على أنه خبر مبتدأ محذوف أى وإلا فهو به اه حل مع زيادة وقوله ليكون من تمام الصيغة الخ غير ظاهر إذ النصب هنا لا يدل على اشتراط ذكر المشتري لهذه الكلفة حتى تكون من جملة الصيغة لأن النصب هنا على الخبرية ليكون وهى لا تفيد ما ذكر كما لا يخفى بخلافه في بيع الصبرة الذى تقدم فانه على الحالية كما مر وهى تفيد ما ذكر كما لا يخفى تأمل (قوله لاشتماله) أى البيع بمعنى العقد بخلاف ما لو توافقا على ذلك ثم تباعا من غير ذكره في العقد فانه صحيح قاله الاستوى اه شورى وقوله على شرط الرد أى للسلعة وقوله والهبة أى للعربون وقوله إن لم يرض السلعة راجع للرد والهبة وعبارة شرح مر ولما فيه من شرطين مفسدين شرط الهبة وشرط رد المبيع بتقدير أن لا يرضى انتهت (قوله وعن تفريق) هلا قال وعن البيع ونحوه الحاصل به التفريق بين أمه وفرعها لأن الكلام إنما هو في البيوع المنهى عنها لا يبان المنهيات عنها ولو غير بيوع اه حل (قوله أو رد بعيب) والمتجه منع التفريق برجوع المقرض ومالك اللقطة دون الأصل الواهب لأن الحق في اللقطة والمقرض ثابت في الذمة وضرورة المسئلة انه وهبه الام حائلا ثم حيلت في يده وانت بولده قالوا وب لا تعلق له بالولد وأما لو وهبه له معافلا يجوز له الرجوع في أحدهما لعدم تأنى العلة فيه اه برماوى (قوله أو سفر) أى إن حصل به ضرر لا نحو فرسخ حاجة اه شورى (قوله أيضا أو سفر) أى حيث كانت رقيقة لأن الحرية يمكنها السفر معها وإن كانت مزوجة وظاهره وإن لم يحصل به إحصاش ولا يبعد تقيده بذلك اه حل (قوله لا بنحو وصية وعق) أى لأن المعتقد بحسن والوصية قد لا تقتضى التفريق بوضعها فلعل الموت يكون بعد زمان التحريم ويؤخذ منه انه لو مات الموصى قبل التمييز تبين بطلانها ولا بعده اه شرح مر ولو قبل الموصى له الوصية وقضيته البطلان وإن اراد الموصى له تأخير القبول إلى تمييز الولد وفى بعض المواضع خلافه والأقرب القضية اه ع ش عليه (قوله وعق) أى منجز أو معلق ليشمل التدير والكتابة ولو فاسدة اه برماوى (قوله بين أمة) أى ولو أم ولد وقوله إن رضيت أى أو كانت كافرة أو مجنونة أى لها شعور تضرر معه بالتفريق أو آتية فيما يظهر اه شرح مر (قوله وفرعها) أى ولو من زنا أو مستولدة حدث قبل استيلادها وإن ركبت الديون السيد وتبقى مستقرة في ذمته اه برماوى (قوله ولو مجنوننا) دخل فيه البائع حتى يفيق وهو كذلك قال الناشئ وهذا إذا كانت مدة الجنون تمتد زمانا طويلا أما اليسيرة فالظاهر انه كالمففق اه شورى (قوله حتى يميز) بأن يصير بحيث يأكل وحده ويشرب وحده ويستنجى وحده ولو قبل سبع سنين بخلاف الأمر بالصلاة فانه لا بد فيه منها لأن فيه نوع تكليف وعقوبة فاحتيط له واكتفى بعضهم هنا بفهم الخطاب ورد الجواب ولو قبل السبع واعتمد العلامة الخطيب اعتبار السبع هنا كالصلاة وافهم تعبيرة بالتمييز أن ذلك مفروض في الآدميين فيجوز التفريق بين البهيمة وولدها بعد استغاثتها عن اللبن لكن مع الكراهة إلا لغرض صحيح كالذبح أى للولد وأما ذبحها فقط فيظهر أنه كغير الذبح وأما قبل استغاثتها فيحرم بغير ذبح الولد ويبطل العقد وأما بيع الولد للذبح فيه تنع خلافا لبعض المتأخرين لأنه قد لا يبق به وإذا شرط عليه الذبح لم يصح اه برماوى وعبارة شرح مر وأفهم فرضه الكلام فيما يتوقع تمييزه عدم الحرمة بين البهائم وهو كذلك بالذبح لهما أو لاحدهما والمذبح الولد أو الام مع استغاثتها عنها ويكره حيثئذ والاحرم ولا يصح التصرف في حالة الحرمة بنحو البيع ولا يصح القول بأن يبع لمن يغلب على الظن انه يذبحه كذبجه لأنه متى باع الولد قبل استغاثته وحده أم الام كذلك تعين البطلان عقد لا يقع الذبح حالا أو أصلا فيوجد المحذور وشرط الذبح عليه غير صحيح

بالنصب وعدم صحته
لاشتماله على شرط الرد
والهبة إن لم يرض السلعة
(و) عن (تفريق) ولو
بأقالة أو رد بعيب أو سفر
(لا بنحو وصية وعق)
كوقف (بين أمة) وإن
رضيت (وفرعها) ولو
مجنونا (حتى يميز)

وهو أولى بالاطلاق مما صرف عدم صحة بيع الولد دون أمه أو بالعكس قبل التمييز بشرط عتقه فليتامل انتهت
 (قوله لخبر من فرق الخ) وخبر ماعون من فرق بين والده ووالدها قاله م ر وهو من الكبار لورود الوعيد
 الشديد فيه اه ع ش واما العقد فهو حرام من الصغار على المعتمد خلا لالحج حيث قال انه من الكبار اه
 شيخنا عبدربه (قوله فرق بينه وبين أحبه الخ) فان قلت التفريق بينه وبين أحبه إن كان في الجنة فهو تعذيب
 والجنة لا تعذيب فيها وإن كان في الموقف فكل مشغول بنفسه فلا يضره التفريق واجيب باختيار الثاني وإن
 الناس ليسوا مشغولين في جميع أزمنة الموقف بل فيها أحوال يجتمع بعضهم ببعض فيها فالتفريق في تلك
 الأحوال تعذيب أو انه محمول على الزجر ويمكن اختيار الأول وينسب الله تعالى أحبه فلا تعذيب اه من
 ع ش على م ر (قوله كالام) أي فيحرم بين فرعه وبينه كما يحرم بينه وبين الام وقوله وحل بينه وبين الاب
 أي بان يبيعه مع الام فقط فيحصل التفريق بينه وبين الاب وقوله والجدة في هذا كالأب أي فان لم توجد الام
 معها حرم التفريق بينه وبينها كالام وإن وجدت الام معها حل بينه وبينها وحرم بينه وبين الام تأمل (قوله
 والجدة للام) ليس قيد ابل الجدة الاب كذلك تأمل اه شوبري (قوله فهما سواء) أي فاذا باعهما دون
 وعكس بطل ولو اجتمع الاب والجدة فحل يحرم التفريق بينه وبين أحدهما أو يعتبر الاب فقط تردد في ذلك
 العلامة سم واستقر شيخنا ع ش باعتبار الاب اه برماوى (قوله أو مالك أحدهما غير ملك الآخر) ان
 قلت إذا كان مالك أحدهما غير ملك الآخر فالتفريق حاصل البتة فكيف هذا مع قوله لم يحرم التفريق لانه
 يقتضى انهما يجتمعان قلت يمكن الاجتماع كان يكون اخوين في منزل واحد أو أحدهما مالك للام والثاني مالك
 للولد فلا يحرم على أحدهما أن يبيع مملوكه منها اه شيخنا ومثله في ع ش على م ر (قوله لكنه يكره) أي
 ولو بعد البلوغ لما فيه من التشويش اه شرح م ر (قوله الجدة للام الخ) الظاهر تقديم جد الاب عليه
 لانه أشرف منه بدليل الحاقه به وأما الجدة للام فينبغى تقديمها إذا اجتمعت مع الجدة للاب اه حل
 (قوله فان فرق بنحو بيع الخ) ويجوز بيع جزء منهما ولو احداً ان اتحاد الجزء لا تنفاهم التفريق في بعض الأزمنة
 بخلاف ما لو اختلفت كثلث وربع اه شرح م ر ومن نحو البيع رجوع المقرض في المقرض ورجوع
 مالك اللقطة فيها وليس من نحوه رجوع الاصل في الهبة للولد وعبرة شرح م ر والمتجه كما قاله الاذرعى
 منع التفريق برجوع المقرض ومالك اللقطة دون الاصل الواهب لان الحق في الفرض واللقطة ثابتة في
 الذمة وإذا تعذر الرجوع لم يرجع الواهب بشيء اه (قوله ايضا فان فرق بنحو بيع بطل) عبارة شرح م ر
 والوجه صحة بيعه لمن يعتق عليه دون بيعه بشرط عتقه كما اقتضاه اطلاقهم ائدم تحققه ويؤيده ما مر من عدم
 صحة بيع المسلم للكافر بشرط عتقه انتهت فقول المتن وبيع أي لغير من يعتق عليه اه (قوله وقسمة) أي قسمة
 رداً وتعديل بخلاف قسمة الافراز فلا تاتي هنا اه شيخنا وفي الرشيدى على م ر قوله أو قسمة ومعلوم
 انها لا تكون هنا لا يباع به يعلم ما في حاشية الشيخ اه (قوله وعن يعنين) بكسر الباء على معنى الهبة ويجوز
 الفتح كما في فتح الباري وقوله في بيعه بفتح الباء فقط اه ع ش على م ر (قوله ايضا وعن يعنين الخ) فيه
 تسمح لانها بيع واحدة وانما سماها بيعتين باعتبار التردد في الثمن اه شيخنا (قوله أو بالفين في سنة)
 والقامو ثم مثل او اه برماوى وهذا بخلاف ما قال بالف نقداً والفين الى سنة فانه يصح ويكون الثمن
 ثلاثة آلاف حالة والقان مؤجلان الى سنة اه شرح م ر وقوله والفين الى سنة لو زاد على ذلك فخذ بايهما
 شئت الخ ففي شرح العباب ان الذي يتجه بالاطلاق وان تردد فيه الزركشى لان قوله فخذ الخ لم يطل لا يجابه فبطل
 القول المترتب عليه اه فليتامل اه سم على حج اه ع ش عليه (قوله أو اشاء) أي أو يشأ فلان اه
 شرح م ر (قوله وعن بيع وشرط) قال الغزالي رحمه الله تعالى السبب في البطالان ان انضمام الشرط الى
 البيع يبق علة بعد البيع بشور بسببها بينهما منازعة فبطل اعنى الشرط إلا ما يستثنى لمعنى وإذا بطل بطل

البيع ثم ذكر نحو ما قاله الشارح قال الاثمة رضى الله تعالى عنهم وقد قسمه بعضهم فقال الشرط اما أن يقتضيه مطلق العقد كالقبض والانتفاع والرد بالعيب او لا الاول لا يضر والثاني اما ان يتعلق بمصلحة العقد كشرط الرهن والشهادة او صاف المقصود من الكتابة والخياطة والخيار ونحو ذلك او لا الاول لا يفسده ويصح الشرط في نفسه والثاني اما أن لا يكون فيه غرض بورث تنازعا كشرط أن لا ياكل الا الهريسة فهو لاغ والعقد صحيح والثالث وهو الفساد المفسد كالا مورا التي تنافي مقتضاه نحو عدم القبض والتصرف وما اشبه ذلك قال بعضهم الحاصل ان المفسد كل شرط مقصود لا يوجب العقد وليس من مصالحه قال الاسنوي لك أن تقول إذا اشترى بشرط أن يبيع ولا يقبض فلا يصح العقد إذا كان الشرط هو المشتري كما قالوا بمثله فيما لو تزوج بشرط أن لا يبطأ ويؤيده ما قاله القاضي إذا اشترى طعاما وشرط المشتري أن يطمعه لغيره صح بخلاف ما إذا كان الشرط البائع اهـ سم (قوله رواه عبد الحق في أحكامه) أي رواه عبد الحق عن عمر بن شعيب عن أبيه عن جده وهو أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الأزدي ولد سنة إحدى وخمسمائة وصنف الأحكام وغيرها المتوفى سنة إحدى وثمانين وخمسمائة اهـ برماوى (قوله على أن تبني دارك بكذا) فإذا باعه واشترى منه فإن بيع العبد باطل واما بيع الدار فإن تباعها معتقدين صحة العقد الاول بطل وان اعتقدا فساد صح اهـ زى وشرح مر وحج (قوله كبتك عبدى بال ألف) قال هنا عبدى وفيما قبله ذا العبد وقال هنا ايضا بشرط الخ وفيما قبله على أن تبني دارك وقال ايضا هنا بمائة وقال اول بكذا كل ذلك للتفتن اهـ شيخنا ح ف (قوله وكيعه زرع الخ) عبارة اصله مع شرح مر ولو اشترى زرعاً بشرط أن يحصده البائع أو ثوبا ويخطه البائع أو بشرط أن يخطه كما بأصله وعدل عنه لتبين عدم الفرق بين التصريح بالشرط والاثبات به على صورة الاخبار وبه صرح في مجموعه وفي كلام غيره ما يقتضى ان خطه بصيغة الامر لا يكون شرطا ويظهر حمله على ما إذا اراد مجرد الامر لا الشرط ويفرق بين خطه وتخطيه بان الامر شىء مبتدأ غير مقيد لما قبله بخلاف الثاني فإنه حال وهو مقيد لما قبلها فكانت في معنى الشرط انتهت وقال في الروض وشرحه وان اشترى زرعاً أو ثوباً مثلاً بعشرة بشرط حصده وخياطته له بدرهم لم يصح الشراء لاشتماله على شرط عمل له فيسلم يملكه بعد سواء شرط العمل على البائع أم على الاجنبي فتعبيره بما قاله أولى من تقييد الاصل بالبائع وان قال اشتريته بعشرة واستاجرته لخصده او الخياطة بدرهم وقبل بان قال بعت واجرت صح البيع وحده أى دون الاجارة لانه استاجر قبل الملك محل العمل وان اشتراه واستاجر به بالعشرة فهو لا تقريق الصفقة في البيع وتبطل الاجارة (قوله أيضا وكيعه زرعاً) أى شرائه كما صرح به الاصل وعبارته ولو اشترى زرعاً بشرط أن يحصده البائع أو ثوبا ويخطه فالاصح بطلانه انتهى فالمشترط المشتري والبائع يوافقونه وينبني ان يكون مثله اذا شرط البائع ذلك والمشتري يوافقوه لان ذلك في معنى شرطه ولا غلام يحمل كلام المصنف على الثاني الغنى عن التأويل لانه المذكور في كلامهم اهـ حل وهذا كما فيه إذا جعل الحصد أو الخياطة على البائع أو أجنبي فان جعل على المشتري فإنه يصح كما يعلم مما سياتى في هذا الباب وفي باب بيع الاصول والثمار اهـ شيخنا وفي قول على حل فان شرط الحصاد على المشتري لم يضر وان كان الشرط البائع خلافاً لظاهر ما في الباب اهـ (قوله يضم الصاد وكسرها) في المختار حصد الزرع وغيره من باب ضرب ونصرفه ومقصود وحيد وحيدة وحصد بفتحين وحصائد الالسة الذي في الحديث هو ما قيل في الناس باللسان وقطع به عليهم والحصد المنجل وزنا ومعنى واحصد الزرع واستحصداً حان له ان يحصد وهذا من الحصاد بفتح الحاء وكسرها اهـ (قوله لاشتماله على شرط عمل الخ) قضيته انه لو تضمن انه الزامه أى البائع بالعمل فيما يملكه أى المشتري كان اشترى ثوباً بشرط ان يبنى حائطه صح وهو غير مراد بل الوجه البطلان قطعاً كما علم من قوله بشرط بيع او قرض اذ هما مثلاً لبيع بشرط اجارة او اعاره باطل لذلك سواء قدم ذكر الثمن على الشرط ام اخره عنه ولا تجرى الخلاف في صورة المتن لان العمل في المبيع وقع تابعا لبيعه فاختصر

رواه عبد الحق في أحكامه
(كيع بشرط بيع) كبتك
ذا العبد بالف على أن تبني
دارك بكذا (أو قرض)
كبتك عبدى بالف بشرط
أن تقرضني مائة والمعنى
في ذلك انه جعل الالف
ورفق العقد الثاني ثمنا
واشترط العقد الثاني فاسد
فبطل بعض الثمن ولبس له
قيمة معلومة حتى يقرض
التوزيع عليه وعلى الباقي
فيبطل البيع (وكيعه زرعاً
أو ثوباً بشرط أن يحصده)
بضم الصاد وكسرها (أو
يخطه) لاشتمال البيع على
شرط عمل

على مقابل الاصح القائل بان فيه جمعين بيع واجارة وقيل يبطل الشرط وفي البيع قولاً تريق الصفة
ولو اشترى حطباً مثلاً على دابة بشرط ايصاله منزلة لم يصح وان عرف المنزل لانه بيع بشرط وان اطلق صح
العقد ولم يكلف ايصاله منزله ولو اعتيد بل يسلبه لغيره وضحه والحاصل من كلامهم ان شرط مناف
لمقتضى العقد انما يبطله اذا وقع في صلبه او بعده وقبل لزومه بخلاف ما لو تقدم عليه ولو في جملة كاسياتي
وحيث صح لم يجبر على فسخه بوجه وما قبض بشراء فاسد مضمون بدلا ومهرا وقيمة ولد وأجرة
و ضمان المغصوب اذ هو مخاطب برده كل لحظة ومتى وطئها المشتري لم يحد ولو مع علمه بالفساد الا ان
يعلمه والتمن ميتة او دم او نحو ذلك مما لا يملك به اصلاً بخلاف ما لو كان الثمن نحو خر كخنزير لان الشراء به
يفيد الملك عند ان حقيقته ولو كانت بكراً فمهر بكرة كالتكاح الفاسد وارش بكرة لا تلافها بخلافه في التكاح
الفاسد فانه لا أرش فيه اذ فاسد كل عقد كصحيحه في الضمان وعدمه وارش البكرة مضمون في صحيح
البيع دون صحيح التكاح وهذا ما ذكره الزركشي وابن العماد والاصح في التكاح الفاسد وجوب مهر ثيب
وارش بكرة وعلى الاول فلا ينافي ما ياتي في العصب انه لو اشترى بكراً مقصوبة ووطئها جاهلاً انه
يلزمه مع ارش البكرة مهر ثيب لوجود العقد المختلف في حصول الملك به هنا كما في التكاح الفاسد بخلافه ثم
ولو حذف العاقد ان المفسد العقد ولو في مجلس الخيار لم ينقلب صحيحاً اذ لا عبرة بالفاسد بخلاف ما لو
الحقاش شرطاً صحيحاً او فاسداً في مجلس الخيار فانه يلحق العقد لان مجلس العقد كالعقد اه شرح مر (قوله
ايضا لا شتمال البيع على شرط عمل) اي من البائع او اجنبي بخلافه من المشتري كما تقدم وقوله فيما لا يملكه
اي المشتري اي في مبيع لم يملكه المشتري بعد الآن اي وقت جريان الصيغة اه (قوله فيما يملكه المشتري
بعد) اي الآن لان المشتري لا يحصل له الملك الا بعد تمام العقد اه برماوى (قوله وصح بشرط خيار
الخ) هذه الصور مستثناة من بطلان بيع وشرط وهي منزلة منزلة الرخص العبادات اي فلا يقاس عليها
مالم يقل وعبرة الشيخ عميرة هذه الامور في المعاملات كالرخص في العبادات يتبع فيها توقيف الشارع
ولا يتعدى لكل ما فيه مصلحة اه بخط الشيخ خضر وعبرة شرح مر ويستثنى من النهى عن بيع وشرط
صور ويصح كالبيع بشرط الخيار الخ انتهت وجملة ما ذكر في المتن من المستثنيات احد عشرة صورة
وفي قل على المحلى مانعه والحاصل ان للشرط في العقد خمسة اجوال لانه اما لصحته كشرط قطع
الثمرة او من مقتضياته كالقبض والرد بالعيب او من مصالحه كالكتابة والخيطة او بما لا غرض فيه
كاكل الهريسة او بخالف لمقتضاه كعدم القبض فهذا الاخير مفسد للعقد دون ما قبله وهو معمول
به في الاول وتاكيد في الثاني ومثبت للخيار في الثالث ولاغ في الرابع قال الاسنوى وينبغي
ان يصح اذا كان الشرط لعدم القبض هو المشتري كما لو شرط الزوج في التكاح انه لا يطأ كالمو
اشترى طعاماً وشرط على نفسه ان يطعمه للزير فانه يصح لان شرطه البائع فانه يبطل كما لو قاله الماوردي
وقد يجاب بان ذلك الشرط يؤدي الى استمرار ضمان البائع هنا وعدم وثوقه بملك الثمن وفي ذلك
ضرر عليه وبان القدرة على التسلم في المبيع شرط وهو القبض فشرط عدمه مفسد وليس الوطء
في التكاح كذلك ومثله اكل المبيع لحصول القبض به لانه اباحة كما ياتي فيه فخره اه قل على
الجلال وفي القسطلاني على البخاري مانعه ومذهب الشافعي لا يجوز بيع وشرط بيع او قرض
للنهي عنه في حديث أبي داود وغيره الا في ستة عشر مسألة اولها شرط الرهن ثانياً الكفيل
المعين لثمن في الذمة للحاجة اليها في معاملة من لا يرضى الا بهما ولا بد من الرهن غير المبيع فان شرط
رهنه بالثمن او غيره بطل البيع لا شتماله على شرط رهن مالم يملكه بعد ثلثها الا شهاد لقوله تعالى واشهدوا
اذا تباعتم رابعها الخيار خامسها الاجل المعين سادسها العتق للبيع في الاصح لان عائشة رضي
الله عنها اشترطت بريرة بشرط العتق والولاء ولم ينكر صلى الله عليه وسلم الا شرط الولاء لم بقوله ما بال
اقوام يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله الخ ولان استعقاب البيع العتق عهد في شراء القريب فاحتمل

فيما لم يملكه المشتري بعد
وذلك فاسد (وصح بشرط
خيار أو برادة من عيب
أو قطع تمر)

شرطه والثاني البطلان كما لو شرط بيعه وقيل يصح البيع ويبطل الشرط ما بهما شرط الولاء انما المشتري مع العتق في اضعف القولين فيصح البيع ويبطل الشرط اظاهر حديث بريرة والاصح بطلانها لما قرر في الشرع من ان الولاء ان اعتق واما قوله لعائشة واشترط على لم الولاء فاجيب عنه بان الشرط لم يقع في العقد وبانه خاص بقضية عائشة وبان لم بمعنى عليهم ثامنها البراءة من العيوب في المبيع تاسمها نقله من مكان البائع لانه تصريح بمقتضى العقد عاشرها وحادي عاشرها قطع الثمار أو تبقيتها بعد الصلاح ثاني عشرها ان يعمل فيه البائع عملا، لوما كان باع ثوبا بشرط ان يخطه في اضعف الاقوال وهو في المعنى بيع واجارة يوزع المسمى عليهما باعتبار القيمة وقيل يبطل الشرط ويصح البيع بما يقابل المبيع من المسمى والاصح بطلانها والاشتغال البيع على شرط عمل فيما لم يملكه بعد ثالث عشرها ان يشترط كون العبد فيه وصف مقصود اربع عشرها ان لا يسلّم المبيع حتى يستوفي الثمن خامس عشرها الرد بالعيب سادس عشرها خيار الرؤية فيما اذا باع مالم يره على القول بصحته للحاجة إلى ذلك اهـ (قوله وسياتي الكلام عليها في محالها) وانما ذكرها هنا لبيان انها من المستثنيات اهـ برماوى (قوله وبشرط اجل) اى في غير الربوى اهـ شرح مر وافاد تقيده بذلك في الاجل دون الرهن والكفيل انه لا فرق في العوض الذي يشترط فيه الرهن او الكفيل بين كونه ربويا او غيره وهو كذلك اهـ ع ش عليه (قوله ايضا وبشرط اجل) اى ومع شرط اجل ولو اسقط شرك الاجل بعد المقدم يسقط بخلاف شرط الرهن او الكفيل فانه يسقط لان الاجل صفة تابعة فهو غير مستقل لا يفوت بالاسقاط بخلاف كل من الرهن والكفيل اهـ حل اى لان كلامهما مستقل فيفوت شرطه بالاسقاط اهـ برماوى وينبغي ان مثلها الاشهاد اهـ قل على المحلى (قوله معلومين) عبارة شرح مر في الاجل وشرط صحة للمقدم مع الاجل ان يحدده بمعلوم لها كالى صفرا ورجب لالى الحصاد ونحوه كما ياتي في السلم بتفصيله المطرد هنا كما لا يخفى انتهت وقوله بمعلوم لها اى فلا يكفي علم احدهما ولا علم غيرهما كما يفهم من اطلاقهم لكن سيأتي في السلم انه يكفي علم العاقدين او علم عدلين غيرهما وقياسه ان يقال بثله هنا لانه اضيق من البيع فيكون علم غيرهما وقوله لالى الحصاد ونحوه اى مالم يريد اوقته المعتاد ويعلم اهـ ع ش عليه (قوله لعوض) راجع للثلاثة واللام فيه بالنظر للاجل لام التعدية اى اجل عوض وبالنظر الى الرهن والكفيل لام التعليل اى لاجل تحصيل العوض ففيه استعمال المشترك وهو اللام في معنييه معا وهما التعدية والتعليل اهـ شيخنا ح ف (قوله فان شرط رهنه) اى المبيع المعين ولو بعد قبضه ومثله الثمن فاذا شرط رهن الثمن المعين والمبيع في الذمة بطل وكلامه او لاشامل لذلك فما ذكره هنا مجرد تصوير لان الكلام انما هو في بيع الاعيان اهـ حل وقوله بالثمن اى وكذا بغيره كما تقدم في عبارة القسطلاني (قوله لاشتماله على شرط رهن الخ) عبارة شرح مر لانه لا يملك الا بعد البيع فهو بمنزلة استثناء منفعة في المبيع فلورهنه بعد قبضه بلا شرط مفسد صح انتهت (قوله او الوصف بصفات السلم) اى لما في الذمة فليس هذا من رهن الغائب فلا ينافي قولهم رهن الغائب باطل كيده فلا يكفي وصفه اى اذا اراد ان يقيم وصفه مقام رؤيته وهو معين ومنها في الذمة كالباع في الذمة اهـ حل (قوله ايضا الوصف بصفات السلم) سيأتي فيه انه لا بد في ذلك من معرفة العاقدين وعدلين غيرهما بالوصف وقياسه ان ياتي مثله هنا وقد يفرق على بعد بان المسلم فيه معقود عليه فضيق فيه مالم يضيق في الرهن اهـ ع ش على مر وعبارة المنهج في السلم متناوشر حاو ذكرها اى الاوصاف في العقد بلغة يعرفانها اى يعرفها العاقدان وعدلان غيرهما ليرجع اليهما عند تنازع العاقدين فلو جهلاها او احدهما او غيرهما لم يصح العقد انتهت فقطضى قول المحشى هنا فضيق فيه مالم يضيق في الرهن انه يكفي في الرهن معرفة العاقدين او احدهما او غيرهما بالصفات التي ذكرها اى بمدلولها ومعناها تامل (قوله وفي الكفيل بالمشاهدة) اى لان من ظاهر الشخص يعلم حاله وما عليه من الصعوبة او السهولة غالبا لان الظاهر عنوان الباطن قال الامنوى

وسيأتي الكلام عليها في محالها (و) بشرط (اجل) ورهن وكفيل معلومين (لعوض) من مبيع أو ثمن (في ذمة) للحاجة اليها في معاملة من لا يرضى إلا بها وقال تعالى إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى أي معين فاكتبوه ولا بد من كون الرهن غير المبيع فان شرط رهنه بالثمن بطل البيع لاشتماله على شرط رهن مالم يملكه بعد والعلم في الرهن بالمشاهدة أو الوصف بصفات السلم وفي الكفيل بالمشاهدة

سئل النووي عن موافقته على الاكتفاء بمشاهدة الكفيل وعدم موافقته على الاكتفاء بمشاهدة ما اصدتها من القرآن وعين محله من المصحف معللا بعدم معرفة الموهبة والسهولة اى مع وجود هذا بعينه هنا واجب بانا قدمنا انه يفهم من ظاهر الشئ من حاله وما هو عليه من الموهبة او السهولة غالبا ولا كذلك القرآن ونقل عن شيخنا ما رآه أجاب بان المداق معقدة عليه فاحتيط به بخلاف الكفيل اهل (قوله او بالاسم والنسب) كان المراد انهما يعرفان ذلك المسمى المنسوب والا كان من قبيل الغائب اسم على حج (قوله ولا يكفي الوصف كوسر ثقة) اى لان الاحرار لا يمكن التزامهم في الذمة لان انتفاء القدرة عليهم بخلاف المرهون فانه ثبت في الذمة وهذا جرى على الغالب والا فليكون الاضامن رقيقا مع صحة التزامه في الذمة وصحة ضمانه باذن سيده وايضا فكم من وسر ثقة يكون بما طافا لاس تحتافوز في الايفاء وان ثقة وابسارا وعدالة فاندفع بحث الرافعي ان الوصف هذين اولى من مشاهدة من لا يعرف حاله اشرح مر ثم قال ولا يصح بيع سلعة من اثنتين على ان يتضامنا كافي تعليق القاضى حسين والوسيط وغيرهما لانه شرط على كل ضمان غيره وهو خارج عن مصاحبة العقد ولو قال اشتريته بالف على ان يضمته زيد الى شهر صحيح واذا ضمنه زيد مؤجلا تاجل في حقه وكذا في حق المشتري على احد وجهين نعم مقتضى قاعدة الشافعي من رجوع القيد وهو هنا الى شهر لجميع ما قبله وهو اشتريت برجحه او قوله على ان يتضامنا زاد في شرح الروض بخلاف عكسه ونظر فيه والشيخنا وقال انظر ما صورة العكس ثم ذكر خلافا في تصويره واستقر منه ان يبيع اثنان واحدا شيئا بثمن في ذمته ثم يشترط كل من المتبايعين على صاحبه ان يضمن المشتري اى بكسر الراء ونظرفيه بان هذا التصوير وان كان صحيحا في نفسه لكنه ليس بين البائع والمشتري بل بين البائعين وهما بالنظر للضمان اجنبيان عن العقد فلا يصلح حمل العكس على ذلك لكونه ليس بين العاقدين واجيب بانه اكتفى بذلك وان لم يكن بين العاقدين فيحمل العكس على مجرد التخالف فقط وحل عدم الصحة اذا وقع ذلك في صلب العقد او قبل لزومه اما اذا تضامنا بعد لزوم العقد فيصح اءعش عليه (قوله وبحث الرافعي الخ) واجيب بان الاحرار لا يمكن التزامهم في الذمة لعدم القدرة عليهم بخلاف المرهون فانه مال يثبت في الذمة قال العلامة ابن عبدالحق ونقض بالضامن الرقيق واقول وجه النقض ليس بظاهر لان الرقيق لا يتصور كونه موسرا ثقة او يقال انه جرى على الغالب فلا يرد ضمانه (قوله وسكت عليه النووي) اى رضيه واقره بخلاف سكت عنه فانه بمعنى لم ير ضمه ابرماوى (قوله لانه رفق) الضمير راجع لكل من الاجل والرهن والكفيل وعبارة مر في شرحه لان تلك انما شرعت لتحصيل ما في الذمة انتهت (قوله واما صحة ضمان الخ) جواب ما محذوف والمذكور تعليل له والتقدير واما صحة ضمان الخ فلا يرد اذ ذاك الحكم مشروط بالقبض كما ياتي اى واذا قبض ما ذكر ثم خرج مستحقا فانه يضمن بدله سواء كان المستحق الثمن او المبيع فهو في الحقيقة ضمان دين اشيخنا وعبارة شرح مر كحج ولا يرد على ذلك صحة ضمان العين المبيعة والثمن المعين بعد القبض فيهما وكذا سائر الاعيان المضمونة للعلم به من كلامه الآتي في باب الضمان انتهت اى فيكون ذلك مستثنى من عدم صحة ضمان المعين تامل (قوله ايضا واما صحة ضمان العوض المعين) اى المسمى بضمان الدرك وقوله فشرط بقبضه اى فاشبه ما في الذمة اءعش على مر وعبارة الشارح في باب الضمان وصح ضمان درك ويسمى ضمان عهدة بعد قبض ما يضمن كان يضمن لمشترا الثمن او لبائع المبيع ان خرج مقابله مستحقا او مبيعا معيبا ورد او ناقصا النقص صفة شرطت او صنجة بفتح الصاد ورد ذلك للحاجة اليه وما وجه القول بطلانه من انه ضمان مالم يجب اجيب عنه بانه ان خرج المقابل كما ذكر تبين وجوب رد المضمون ولا يصح قبل قبض المضمون لانه انما يضمن ما دخل في ضمان البائع او المشتري انتهت (قوله ويشترط في الاجل ان لا يبعد الخ) اى والا فيطال البيع للعلم حال العقد بسقوط بعضه وهو يؤدي الى الجهل به المستلزم للجهل بالاجل لان الاجل يقابله قسطن الثمن وقول بعض الاصحاب يجوز ايجار الارض

او بالاسم والنسب ولا يكفي الوصف كوسر ثقة وبحث الرافعي ان الاكتفاء به اولى من الاكتفاء بمشاهدة من لا يعرف حاله وسكت عليه النووي وتبيرى بالعوض اعم من تعبيره بالثمن وخرج بقيد في ذمة المعين كما لو قال بعثك هذه الدراهم على ان تسلمها لي وقت كذا او تهن بها كذا او يضمنك بها فلان فان العقد بهذا الشرط باطل لانه رفق شرع التحصيل الحق والمعين حاصل فشرط كل من الثلاثة معه واقع في غير ما شرع له واما صحة ضمان العوض المعين فشرط بقبضه كما ياتي في محله ويشترط في الاجل ان لا يبعد بقاء الدنيا اليه فلا يصح التاجيل بنحو الف سنة وفي تعبيره بمعلومين تغليب العاقل على غيره

ألف سنة شاذ غير معمول به وإذا صح كان أجل بما لا يبعد بقاء الدنيا إليها وإن بعد بقاء الدنيا إلى كذا
سنة انتقل بموت البائع لو ارتفع وحل بموت المشتري ولا يقدح السقوط بموته إذ هو أمر غير متيقن حال
العقد فلم ينظر إليه ولا لم يصح بأجل طويل كن يعلم عادة أنه لا يعيش بقية نومه وقد صرحوا بخلافه اه
شرح م (قوله فهو أولى من عكسه الخ) لكن الأصل لاحظ كون المذكر غير عاقل وقد صرحوا بأن بما
يجمع قياسا مطردا بالألف والياء وصف المذكر الذي لا يعقل ولو بالتغيب اه حل (قوله وبشرط
أشهاد) من المعلوم أن المراد الشرط في حساب العقد حينئذ إذا كان الشرط من البائع على المشتري يكون
أشهادا للمشتري على إقرارهما بالعقد بان يأتي بعد العقد بالشهود فية وهو والبائع لهم بأنهما يتبايعا كذا بكذا
فيشهدون على إقرارهما هذا غاية ما يمكن وأما الأشهاد على أصل صدور العقد وحضوره فلا يتصور في هذه
الصورة أي فيما إذا شرط الأشهاد في صلب العقد ولعل فيما كتبه قل على المحلى إشارة إلى ما قلناه حيث قال
قوله وبشرط الأشهاد أي على جريان العقد اه تأمل (قوله واشهدوا إذا تباعتم) ونزولها في السلم كما قاله
ابن عباس لا يمنع الاستدلال بها في غيره لأن العبرة بعموم اللفظ فإن قلت أي عموم مناقلة الفعل كالسكرة
وهي في حيز الشرط للعموم فكذلك الفعل اه إيجاب اه شورى أو لأن الضمير في قوله واشهدوا راجع
للأشخاص والعموم في الأشخاص يستلزم العموم في الأحوال اه أطفئني وصرف الأمر في الآية عن
الوجوب الإجماع وهو أمر ارشاد لا ثواب فيه إلا أن قصد به الامتثال كذا قيل فراجع اه قل على
الجلال (قوله وإن لم يعين الشهود) أي أو لم يكن العوض في الذمة اه ع ش على م (قوله لأن الحق يثبت الخ)
ولذلك لو عينهم لم يتعينوا كما سيأتي في الشرح قريبا ولا أثر لتفاوت الأغراض بتفاوتهم وجماعة ونحوها
وهذا بما يفيد جواز إبداءهم بدونهم وهو كذلك كما في ع ش على م والذي في شرح الروض جواز إبداءهم
بمثلهم أو فرقهم فقط اه (قوله أو كتابته) أي ولو فاسدة أو تدبيره ومثله المعلق عنه بصفة أن كان لا يصح
رهنه اه حل (قوله إلا امتناع من رهنه) أي امتناع المشتري من رهن ما شرط عليه رهنه وإن أتى برهن غير
المعين ولو أعل قيمة منه كاشمله إطلاقهم إذا لعل لعل لو تقبل الإبدال لتفاوت الأغراض بذواتها اه شرح
م (قوله أو نحوها) كأن وقفه أو وهبه وأقبضه اه بر ماوى (قوله وكفوته عدم إقباضه) أي بعد رهنه
وهذا يفيد أن اشتراط الرهن يدخل فيه شرط إقباضه ويفرق بينه وبين الإقرار حيث لم يجعلوا الإقرار
بالرهن إقرارا بإقباضه بان مبنى الإقرار على اليقين اه حل (قوله أو أشهاد) أي أو فوت أشهاد بان لم يشهد
من شرط عليه الأشهاد كان مات قبله وقوله أو كفالة بان لم يتكفل ذلك المعين بان مات أو امتنع وإن أتى
بكفيل أحسن منه لما تقدم في المرهون أو أعسر الكفيل أو ثبت أعساره على ما بحثه الاستوى ورده شيخنا
في شرحه للبهجة وأقره في شرحه للنهاج اه حل (قوله خير من شرط له ذلك) أي على الفور لأنه خيار نقص
ولا يجبر على شرط عليه ذلك على القيام بالمشروط ولو زال الضرر بالفسخ ويتخير أيضا فيما إذا لم يقبضه الرهن
لهلاكه أو غيره كتنخره أو تعلق أرش جناية برقبته وكظهور المشروط رهنه جانبيا وأن عني عنه جانبا أو
تاب في وجه الوجهين خلا لما في الأنوار إذ نقص قيمته غير منجبر بما حدث به من جنايته من نحو توبة وعفو
كما يأتي لأن مات برض سابق اه شرح م (قوله كشرط وصف يقصد) ويكفي أن يوجد من الوصف
المشروط ما ينطلق عليه الاسم إلا أن شرط الجنس في شيء فانه لا بد أن يكون جنسا عرفا ولا تخير ولو قيد
بجلب أو كتابة شيء معين كل يوم بطل وإن علم قدرته عليه كما اقتضاه إطلاقهم ولا يأتي هنا بحث السبكي الآتي في
الجمع في الإجارة بين العمل والزمان ولو تعذر الفسخ في محل ثبوته لنحو حدوث عيب عنده فله الأرض بتفصيله
الآتي ولو مات المبيع قبل اختياره صدق المشتري يمينه في فقد الشرط لأن الأصل عدمه كما أتى به القفال بخلاف
مالو ادعى عياقه بما لأن الأصل السلامة ولا ينافيه ما أتى به الوالد رحمه الله تعالى أنها لو اختلفا في كون
الحيو أن حاملا صدق البائع يمينه لأن الأصل عدم تسلط المشتري عليه بالردي دليل ما سيأتي في دعوى المشتري

فهو أولى من عكسه الذي
عبر فيه بقوله معينات
(و) بشرط (أشهاد)
لقوله تعالى وأشهدوا
إذا تباعتم (وإن لم تعين
الشهود) إذ لا يتفاوت
الغرض فيهم لأن الحق
يثبت بأي عدول كانوا
بخلاف الرهن والكفيل
(وبفوت رهن) بموت
المشروط رهنه أو اعتاقه
أو كتابته أو امتناع من
رهنه أو نحوها وكفوته
عدم إقباضه وتعييه قبل
قبضه ظهور عيب قديم
به ولو بعد قبضه (أو أشهاد)
وهو من زيادتي (أو كفالة
خير) من شرط له ذلك
لفوت المشروط نعم لو
عين في الأشهاد شهودا
وماتوا أو امتنعوا فلا
خيار لأن غيرهم يقوم
مقامهم وتعبيري بالفوت
أعم مما عبر به (كشرط
وصف

قدم العيب مع احتمال ذلك لان ما مر في موت الرقيق قبل اختياره وما هنا في شيء يمكن الوقوف عليه من أهل
 الخبر ودعوى ان ذكر الموت تصوير ممنوعة على ان الكتابة أمر مشاهد لا يخفى ولا كذلك الحمل فلا يقاس
 شرح م ر وقوله ما ينطلق عليه الاسم قضية انه لو شرط كونها ذات لبن وتبين انها كذلك لكن ما تحلبه
 قليل جدا بالنسبة لامثالها من جنسها اكتفى بذلك وقد يتوقف فيه بان مثل هذا يعد عيبا وقد يشمله قول حج
 في شرح العباب لكن لا بد من وجود قدر منه اى اللين يقصد بالشرط عرفا فيما يظهر اه بحر وفه (فائدة)
 لو شرط كون المبيع غالما هل يكتفى ما ينطلق عليه الاسم ام يشترط كونه عالما عرفا فيه نظرا لاقرب الثاني
 لان تمام صدق العالم على من اشتغل بالعلم ولم يحصل منه قدر ايسر يسمى به عالما عرفا وهل يشترط تعيين ما ينطلق
 عليه اسم العالم اذا امتدت العلوم التي يشتغلون بها ام لا فيه نظر ايضا والظاهر الثاني ويكتفى بما ينطلق عليه
 اسم العالم في عرف اهل بلده انه عالم وبقي ما لو شرط كونه قارئا وينبغي ان يكتفى فيه بالقراءة العرفية بان يكون
 يحسن الكتابة والقراءة ولو في المصحف وقال حج في شرح الا شاد ولو شرط كونه كاتباً فهل يجب كون
 تلك الكتابة عربية او يكتفى بكونه يحسن الكتابة باى قلم كان او يحمل ذلك على المتعارف الا في محل العقد
 للنظر فيه مجال ولا يبعد الاكتفاء بالاطلاق ويكتفى ان يحسن الكتابة باى قلم كان مالم تكن الاغراض في محل
 العقد مختلفة الاختلاف الاقلام فيجب التعمين اه ع ش عليه (قوله يقصد) اى عرفا وان لم يقصده
 العاقدان لا عكسه كما في الثبوت فانها لا تقصد عرفا وخرج يقصد نحو الزنا والسرقة فلا خيار بفوتهما (فرع)
 لو شرطها ثيابا نكرا او شرطه مسلما فبان كافر او شرطه خلافاً بين مسوحا فلا خيار في الجميع بخلاف
 عكسها الغل والبكر والمسوح ورغبة الفريقين في الكافر اه قل على المحلى (قوله او الدابة حاملا) قال
 سم على حج لو شرط كونها حاملا فتبين انها كانت عند العقد غير حامل لكن حملت قبل القبض فهل يسقط
 الخيار كالودر اللبن على الحد الذي اشمرت به التصرية بجامع حصول المقصود فيه نظرا ولا يبعد السقوط
 اه وقد يقال بل الاقرب عدم سقوط الخيار لان تاخير الحمل قد ينقص الرغبة في الحامل بناخير الوضع
 فيفوت غرض المشتري بخلاف المصراة فانه حيث در اللبن على الوجه الذي اشمرت به التصرية حصل به
 غرض المشتري اه ع ش على م ر ولو عين في الحمل كونه ذكرا او انثى بطل العقد اه برماوى (قوله من
 ادى وغيره) اى قال الدابة هنا محرلة على معناها اللغوية وسيعلم بما ياتى انه يتيقن وجود الحمل عنده اى العقد
 بانفصاله ادون ستة اشهر منه مطاقا ولدون اربع سنين بشرط ان لا نوطا وطاقا يمكن ان يكون منه وياتى
 في الوصية انه يرجع في حمل البهيمة لاهل الخبرة فيكون هذا كذلك فيما يظهر ويكتفى برجلين او رجلا وامرأتين
 او اربع نسوة اه شرح م ر وقوله لاهل الخبرة اى فلو فقدوا فينبغي تصديق المشتري لما عطل به قبل من
 ان الاصل عدم وجود الوصف في المبيع وينبغي ان المراد بتقدمه في محل العقد فلا يكلف السفر لهم
 لو وجدوا في غيره وينبغي ان مثل محل العقد مادون مسافة العدوى لان من بها بمنزلة الحاضر بدليل وجوب
 حضوره اذا استعدى عليه منه وقوله او اربع نسوة هذا ظاهر في حمل الامة اما البهيمة فقد
 يقال لا يثبت حملها بالنساء الخالص لانهما يطالع عليه الرجال غالبا (فائدة) قال حج فرع اختلاف
 جمع متأخرون فيمن اشترى حبا للذر بشرط ان يثبت والذي يتجه فيه انه ان شهد قبل بزره
 بعدم انباته خير ان تخير في زده ولا نظر لا مكان علم عدم انباته يذر قليل منه لا يمكن العلم بدونه وليس كما اشترى
 بطيخا فزبرة في واحدة منه فرجدها معية حيث يرد الجميع لانه لم يتلف من عين المبيع شيء وكذا يتخير
 المشتري لو خاف انه لا يثبت لما اتروا انه يصدق يمينه في فقد الشرط فان اتنى ذلك كله بان بزره كله فلم يثبت
 شيئا مع صلاحية الارض وتعدرا اخر اجه منها او صار غير متقوم او حدث به عيب فله الارش وهو ما بين قيمته
 حبا نابا ورجا غير ناب كما لو اشترى بقرة بشرط انها لبون فأتى في بده ولم يعلم انها لبون حيث يخاف على انها
 غير لبون وله الارش والمبيع تلفت من ضمان المشتري واما الطلاق فبعضهم انه اذا لم يثبت يلزم البائع جميع

يقصد ككون العبد كاتبا
 او الدابة من آدمي وغيره
 (حاملا او ذات لبن)

ما خسره المشتري عليه كاجرة الباذر ونحو الحرائق وبعضهم اجرة الباذر فقط فبعد جداً والوجه بل الصواب انه لا يلزمه شيء من ذلك وليس مجرد شرط الا نبات تغريراً موجبا لذلك كما يعلم بما يأتي في باب خيار الزكاح ثم رايت شيخنا اقي في بيع بذر على انه بذر قثاء فزوره المشتري فأورق ولم يثمر بانه لا يتخير وإن أورق غير ورق القثاء فله الارش اه وقوله لا يمكن العلم بدونه اي فلو بذر قليلا منه ليختبره فلم يثبت امتنع عليه الرد فمرا اه ع ش عليه (قوله في صحة البيع الخ) متعلق بكاف التثنية والتنظير اي بما دلت عليه فكأنه قال المشابهة المذكورة في الامور الثلاثة (قوله وثبوت الخيار بالفوت) عبارة حج ومروله الخيار فوراً إن أخلف الشرط الذي شرطه الى ما هو ادرن لفوات شرطه ما إذا أخلف الى ما هو اعلى كان شرطه ثيبوتها فخرجت بكذا فلا خيار ايضاً ولا اثر لفوات غرضه نحو ضعف بآله إذا الغبرة في الاعلى وضده بالعرف لا بغيره ومن ثم قالوا الوشرط كونه خصيافاً بل لا يتخير لانه يدخل على الحرم ومراده الممسوح اذ هو الذي يباح له النظر اليهن فاندفع تنظير البذر ابن شبهة فيه انتهت (قوله إن هذا الشرط يتعلق بمصلحة العقد) وهي العلم بصفات المبيع التي تختلف بها الاغراض ولانه التزام موجود عند العقد ولا يتوقف التزامه على انشاء امر مستقبل فلا يدخل في النهي عن بيع وشرط وإن سمي شرطاً يتجاوز الان الشرط لا يكون إلا مستقبلاً اه شرح مر (قوله فلا خيار بفوته) لانه من البائع اعلام بذلك العيب ومن المشتري رضاه اه حل وهذا من الشارح نص في ان البيع صحيح مع هذا الشرط فالتقييد في المتن بكون الوصف يقصد انما هو بالنسبة الى ثبوت الخيار لا بالنسبة لصحة البيع فهذا من قيل قوله الآتي او مالا غرض فيه الخ (قوله وبشرط مقتضاه) أي ما يقتضيه البيع وهو ما رتبته الشارح عليه اه ح ف (قوله كقبض ورد بعيب) وكالو شرط البائع مع موافقة المشتري حبس المبيع بثمن في الذمة حتى يستوفي الحال لا المؤجل وخاف فوت الثمن بعد التسليم فانه يصح لان حبسه حيثئذ من مقتضيات العقد بخلاف ما لو كان مؤجلاً او حالاً ولم يخف فوته بعد التسليم لان البداية حيثئذ في التسليم بالبائع اه شرح مر (قوله ورد بعيب) محله إذا امكن الوفاء به وإلا كان كان المشتري راها واولد ولم ينفذ ايلاده لا عساره ثم اراد شراء المرهون بعد بيعه في الدين بشرط الرد بالغيب فانه لا يصح لتعذر الوفاء بمجرد ملكه لها اه شوبري (قوله واما لا غرض فيه) اي عرفاً فلا عبرة بغرض العاقدين او احدهما فيما يظهر اه شرح مر (قوله كان لا ياكل إلا كذا) وما ذهب اليه جمع من ان محله ان لا تاكل إلا كذا بالتاء الفوقية لان هذا هو الذي لا غرض فيه البتة بخلافه بالنحية باختلاف الغرض حيثئذ فيفسد به العقد مردود اذ الصحيح عدم الفرق بين النحية والفوقية لا تنفاه غرض البائع بعد خروجه عن ملكه في تعيين غداء مع انه يحصل الواجب عليه من اطعامه ولهذا لو شرط على المشتري ما لا يلزم السيد اصلاً كجمعه بين ادمين او صلته للنوافل وكذا للفرض اول وقته فسد البيع كبيع سيف بشرط ان يقطع به الطريق بخلاف بيع ثوب حرير بشرط لبسه من غير زيادة على ذلك لانه لم يتحقق المعصية فيه لجوازه في الجملة لا عذار فاندفع ما للزركشي هنا فيما لو شرط ان يلبسه الحرير وكان بالغافل وباعه اثناء بشرط ان لا يقطع به الطريق او عبد بشرط ان لا يعاقبه بما لا يجوز صح البيع ويقاس به ما في معناه اه شرح مر (قوله او بشرط اعتاقه) ولا فرق في صحة العقد مع ما ذكره لزوم العتق للمشتري بين كون المبتدئ بالشرط هو البائع ويوافقه عليه المشتري او عكسه على المعتمد هذا حاصل ما ذكره سم على التحفة اه ع ش على مر وفي قل على المحل مانعه ولا بد من كون العتق عن المشتري كما يأتي ومن كون الشرط من المبتدئ سواء المشتري او البائع وموافقة الآخر عليه وبالسكوت وان وقع من الثاني وهو المشتري فهو وعد لا يلزم او هو البائع بطل العقد ان كان قبل تمام الصيغة وإلا كفى وصح العقد اه (قوله بقيد زده بقولي الخ) أي فالزيد مجموع قوله مطلقاً وعن مشروءه من الاطلاق ان لا يضيغه الى أحد من بائع او مشترا وغيرهما بدليل المقابلة بقوله او عن مشتر

في صحة البيع والشرط
وثبوت الخيار بالفوت
ووجه الصحة ان هذا
الشرط يتعلق بمصلحة
العقد وخرج يقصد
وصف لا يقصد كزنا
وسرقة فلا خيار بفوته
(و) صح (بشرط مقتضاه
كقبض ورد بعيب او)
بشرط (مالا غرض فيه
ك) شرط (ان لا ياكل الا
كذا) كهريسة والشرط
في الاولى صحيح لانه
تاكيد وتنبية على ما اعتبره
الشارع وفي الثانية ملغى
لانه لا يورث تنازعا غالباً
(و) بشرط (اعتاقه)

وعبارة اصله لو باع عبد بشرط اعتاقه فالمشهور صحة البيع والشرط انتهت ولذلك قال مرفى شرحها ولو باع عبد بشرط اعتاقه عن المشترك او اطلق الخ (قوله اي الرقيق المبيع) عبارة المصباح القن الرقيق يطلق بلفظ واحد على الجمع والواحد وربما جمع على اثنان واقفة قال الكسائي القن من يملك هو وابوه واما من يطلب عليه ويستبعد فهو عبد مملوك ومن كانت امه امه وابوه عريا فهو حرة (قوله ايضا اي الرقيق المبيع) ومثل شرط اعتاقه بعضه المعين كربع وثلاث ولو باع بعض الرقيق بشرط اعتاق ذلك البعض صح البيع كما اقتضاء كلام البهجة وغيره ما عرشم روقوله المعين خرج البعض المهم فلا يصح البيع بشرط عتقه خلافا لالحج حيث قال لا فرق في البعض بين المعين وغيره حتى لو باعه بشرط اعتاق جزء ما صح البيع وحصل به المقصود من عتق الكل لانه اذا اعتق جزءا وان قل سرى الى باقيه لكون الجميع في ملكه اه ويمكن رد ما قاله بان المنهم لا تنافي المطالبة والدعوى به من البائع لا تنافي كون المدعى به معلوما فامتنع البيع بشرط اعتاقه للايهام قيل على انه لا تنافي السراية عند الاعتاق لاحتمال ان يبيع اكثره وهو معسر فاذا اعتق الباقي لا يسرى لكن هذا جار في البعض معينا كان او مبهمها وقد يقال بعدم صحة بيع شيء منه في الوالد بشرط عليه اعتاق شيء منه معينا كان او مبهمها لانه حيث قيل بصحة الشرط نزل شرط اعتاق البعض منزلة شرط اعتاق الكل وهو اذا شرط اعتاق الكل لا يجوز بيع شيء منه قبل العتق وقوله صح البيع اي يبيع ذلك البعض اي حيث كان باقية حرا او كان للشترى ولم يتعلق به حق يمنع صحة العتق كرهن وغيره وهو موسر ولا فلا لعدم حصول المقصود من العتق لعله حالا اه حج اه عرشم عليه (قوله فيصح البيع) ومثل البيع الهبة والقرض بشرط العتق اه برماوى (قوله والبائع مطالبة به اي بعد لزوم العقد لان المشتري قبله متمكن من القسح اه عرشم على مرفى (قوله ايضا ولبائع كثيره الخ) عبارة اصله مع شرح مرفى والاصح ان للبائع ويظهر الحاق وارثه به مطالبة المشتري بالاعتاق لانه وان كان حقا لله تعالى لكن له غرض في تحصيله لاثباته على شرطه وبه فارق الاحاد واما قول الاذرع لم لا يقال للاحاد المطالبة به حصة لاسيما عند موت البائع او جنونه يردده ما سياتى في المماثلة في القصاص مما يؤخذ منه ما اقتضاء كلامهم من امتناع المطالبة وان النظر في مثله للحاكم ولا يلزمه عتقه فور الا عند الطلب او ظن فواته فان امتنع أجبره الحاكم عليه وان لم يرفعه اليه البائع بل وان اسقط هو او لقن حقه وان اصر اعتقه عليه كما يطلق على المولى والولاء مع ذلك للمشتري وله قبل عتقه وطؤ ما واستخدمه وكسبه وقيمته ان قتل ولا يلزمه صرفها لشراء مثله كما لا يلزمه عتق ولد الحامل لانقطاع التبعية لانحو بيع ووقف وإجارة ولو جنى قبل اعتاقه لزمه فداؤه كام الولد ولو أعتقه عن كفارته لم يجزه عنها وان اذن له البائع فيه لاستحقاقه العتق بحجة الشرط فلا تصرف الى غيرها كما لا يعتق المنذور عن الكفارة ولو مات المشتري قبل اعتاقه فالقياس ان وارثه يقوم مقامه وهو ظاهر في غير من استولدها اما هي فالأوجه أن عتقها بموته ولا ينافى ذلك قولهم ان الاستيلاء لا يجزى لانه ليس باعتاق اذ معناه انه لا يسط عنه طلب العتق لانها لا تعتق لموته لان الشارع متشوف للعتق ما أمكن والحق في ذلك لله تعالى لا للبائع فعتقها بموته أول من ان يامر الوارث باعتاقها ومقابل الاصح ليس له مطالبة اذ لا ولاية له في حق الله تعالى انتهت وقوله ولا يلزمه عتقه فور الخ والقياس اللزوم فيما لو شرط البائع على المشتري اعتاقه فور اعملا بالشرط وقوله وكسبه قد يشكل بمالو اوصى باعتاق رقيق فتاخر عتقه عن الموت حتى حصل منه اكتساب فانها لا للوارث اهم على حج وقد يفرق بان الوصية بالعتق بعد الموت الزم من البيع بشرط العتق اذ لا يمكن بعد الموت رفعها بالاختيار والبيع بشرط العتق يمكن رفعه بالاختيار بالتقابل وفسخه بالاخبار والعيب ونحوهما فليتأمل وقوله ولا يلزمه صرفها أى لان مصلحة الحرية له وقد فانت بخلاف مصلحة الاضحية المنصورة فانها للفقراء فلذا وجب شراء مثلها بغيرتها اذا تلفت اهم على حج وقوله لم يجزه عنها

اي الرقيق المبيع (منجرا)
بقيد زده بقول (مطلقا)
او عن مشتر (فيصح البيع
والشرط لتشوف الشارع
الى العتق (ولبائع) كثيره
فما يظهر (مطالبة) للشترى
(هـ)

وهل يعتق عن جهة الشرط أم يلغوا ما أتى به فيستمر على الرق ويطلب به ثانياً فيه نظراً الأقرب الأول لأنه
إذا بطل خصوص كونه عن الكفارة بقي مطلق العتق وقد يشتر به قوله عنها وبقي ماله باعاً ابتداء بشرط
الاعتاق عن كفارة المشتري هل يصح البيع أم لا فيه نظراً الأقرب الثاني لأنه ليس في معنى ما ورد في الخبر
(فرع) لو اشترى بشرط اعتاق يده مثلاً فهل يصح ويعتق أم لا فيه نظراً الأقرب الأول ونقل سم على
حجج عدم الصحة ولعل وجهه أن العضو المعين قد يسقط قبل اعتاقه فلا يمكن اعتاقه بعد سقوطه ومع هذا
فالأقرب الصحة ويكون شرط ذلك شرطاً لاعتاق الجملة أمام باب التعبير بالجزء عن الكل وأمام باب
السراية والأصل عدم سقوط العضو بتقدير سقوطه فيحتمل أن يقال يجب اعتاق الجملة لأنه التزمه باعتاق
اليدين قوله فالوجه أن اعتقها أي عن الشرط ومثلها أو لادها الحاصلون بعد الأيلاد فيعتقون بموته أم
عش عليه (قوله كغيره) مرجوح والراجح أنه ليس للغير مطالبة إلا أن يحمل كلامه على ما إذا كان قاضياً
أو نحوه دون الأحاد أم برماوى (قوله وإن قلنا الحق الخ) الأولى إسقاط الواو ليناسب التعميم الذي
ذكره بقوله ولبائع كغيره لأننا إذا قلنا الحق فيه للبائع لأنه تعالى كان المطالب هو البائع فقط أم سلطان
واجب بجعل الواو للحال أم شيخنا وفي قول على المحلى مانعه قوله وإن قلنا الحق الخ قبل الأولى
حذف الواو وهو خطأ لأن مفاد الغاية كون ما وراءها أولى بالحكم بما قبلها وهو هنا كذلك لأن ما وراءها
لا خلاف فيه ولأن مطالبة البائع مع كون الحق لله بعيدة وتخصيص الثاني بكون الحق لله لا يضر في
تعميم الأول نعم فيه إيهام جريان الخلاف إذا كان الحق لغير الله وليس كذلك أم وعبرة المحلى مع
الأصل واضحة في تقرير الخلاف في هذه المسئلة ونصها والأصح أن للبائع مطالبة المشتري بالاعتاق
وإن قلنا الحق فيه لله تعالى وهو الأصح كالملتزم بالنذر لأنه لازم باشتراطه والثاني ليس له مطالبة لأنه
لا ولاية له في حق الله تعالى فإن قلنا الحق له فله مطالبة ويسقط باسقاطه فإن امتنع من الاعتاق أجبر عليه
بناء على أن الحق فيه لله تعالى فإن قلنا الحق للبائع فله الخيار في فسخ البيع وإذا اعتقه المشتري فالولاية وإن
قلنا الحق للبائع انتهت (قوله كالملتزم بالنذر) أي كعتق العبد الملتزم بالنذر في كون الحق في العتق لله
تعالى لا للعبد أم شيخنا أو في أن لكل أحد المطالبة به أم عش (قوله لغير المشتري) الظاهر أنه متعلق
بالولاة المعنى وخرج يعمه بشرط الولاء لغير المشتري سواء كان هذا الولاء مصاحباً لشرط العتق أو
غير مصاحب له وحينئذ يفيد أن البيع المذكور باطل لا فرق بين أن يكون العتق المشروط معه الولاء لغير
المشتري عن المشتري أو عن غيره لكن قد يتوقف في خروج ما إذا كان العتق عن المشتري لأن المصنف
لم يتعرض للولاية بل لكون العتق عن المشتري وهو في هذه الحالة عن المشتري إلا أن يقال لما كان الولاء لمن
يقع عنه العتق صار شرطه لغيره مفسداً فهو خارج بقوله أو عن مشتري تأمل أم حل (قوله خبر بريرة)
هي أم عبد الله بريرة بفتح الموحدة وكسر الراء الأولى بريرة بنت صفوان مولاة عائشة رضي الله عنها
قبل كانت لعنبة بن أبي لحب روى لها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث واحد أم برماوى وفي
البخارى مع شرحه للقسطلاني مانعه حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك الإمام عن هشام بن
عروة بن الزبير عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت جاءتني بريرة بفتح الموحدة وكسر الراء الأولى
مولاة قوم من الأنصار كما عند أبي نعيم فقالت كاتبت أهلي فغني موالها على تسع أواق بفتح الهززة
بوزن جوار والأصل أواق بتشديد الياء لحذفت إحدى الياءين تخفيفاً والثانية على طريق قاض
في كل عام وقية بفتح الواو من غير همز وتشديد الياء ولا بوى ذرو الوقت والأصل وابن عساكر أوقية
بهمزة مضمومة وهي على الأصح أربعون ردهما أي إذا أدتها فهي حرة ويؤخذ منه أن معنى الكتابة
عتق رقبة بعوض مؤجل بوقتتين فأكثر فاعتني بصيغة الأمر للوثقة من الاعانة وفي رواية
الكشميني في باب استغاثة المكاتب من المكاتب فاعتني بصيغة الخبر الماضي من الأعيان والضمير
للاواق وهي متجهة المعنى أي أعجزتني عن تحصيلها قالت عائشة فقلت لها إن أحب أمك بكسر الكاف

وإن قلنا الحق فيه ليس له
بل لله تعالى وهو الأصح
كالملتزم بالنذر لأنه لازم
باشتراطه وخرج بما ذكر
يعمه بشرط الولاء ولو
مع العتق لغير المشتري أو
بشرط تديره أو كتابته
أو اعتاقه مطلقاً أو منجزاً
عن غير مشتري من بائع أو
أجنبي فلا يصح أما في
الأولى فليخالفته ما تقرر
في الشرع من أن الولاء
لمن أعتق وأما في الأخيرة
فلا لأنه ليس في معنى ما
ورد به خبر بريرة
المشهور وأما في البقية

الامواليك ان اعداها لهم أى التسع أو اقثما عنك واعتقك ويكون ولاؤك الذى هو سبب الارث لى
 فعلت ذلك فذهبت بريرة أى من عند عائشة الى اهلها فقالت لهم مقالة عائشة رضى الله عنها قابوا عليها أى
 امتنعوا الجاءت من عندهم ورسول الله ﷺ جالس عندها فقالت لعائشة انى عرضت ذلك الذى قلته عليهم
 قابوا فامتنعوا انه الا ان يكون الولاء لهم استثناء مفرغ لان فى اى معنى النفى فسمع النبي ﷺ ذلك من
 بريرة على سبيل الاجمال فاخبرت عائشة النبي ﷺ به على سبيل التفصيل فقال عليه السلام لعائشة خذيها
 أى اشترىها منهم واشترط لى لهم الولاء اما الولاء لمن اعتق ففعلت عائشة رضى الله عنها ما امرها به عليه
 السلام من شرائها وهذا صريح فى ان كتابتها كانت موجودة قبل البيع فيكون دليلا لقول الشافعى القديم
 بصحة بيع المكاتب ويملكه المشتري مكاتباً ويعتق باداء النجوم اليه والولاء له واما على القول الجديد انه
 لا يصح بيع رقبة المكاتب فاستشكل الحديث واجيب بانها عجزت نفسها ففسخ موالها كتابتها واستشكل
 الحديث ايضا من حيث ان اشتراط البائع الولاء مفسد للعقد لخالفته ما تقر فى الشرع من ان الولاء لمن
 اعتق ولا نه شرط زائد على مقتضى العقد لا مصلحة فيه للمشتري فهو كاستثناء منفعته ومن حيث انها
 خدعت البائعين وشرطت لهم ما لا يصح وكيف اذن لها النبي ﷺ في ذلك واجيب بان راويه هنا بما تفرد
 بقوله واشترط لى لهم الولاء فيحمل على وهم وقع له لانه ﷺ لا ياذن فيما لا يجوز وهذا منقول عن الشافعى
 فى الامور اياته عنه فى المعرفة للبيهقي واثبت الرواية آخرون وقالوا هشام ثقة حافظ والحديث متفق على
 صحته فلا وجه لردّه واجاب آخرون بان لهم بمعنى عليهم كفى قوله تعالى وان اسأتم فلها وهذا مشهور عن
 المزني وجزم به عنه الخطاى لكن قال النووي تاويل اللام بمعنى على هنا ضعيف لانه عليه السلام انكر
 الاشتراط ولو كانت بمعنى على لم ينكره واجاب آخرون بانه خاص بقصة عائشة لمصلحة قطع عاداتهم كاختص
 فسخ الحج الى العمرة بالصحابة لمصلحة بيان جواز ما فى اشهره قال النووي وهذا اقوى الاجوبة ونعقبه
 ابن دقيق العيد بان التخصيص لا يثبت الا بدليل واجاب آخرون بان الامر فيه للاباحة وهو على وجه
 التنبيه على ان ذلك لا ينفعهم فوجوده كعدمه وكأنه قال اشترط لى فذلك لا يفيدهم ويؤيد هذا قوله فى
 رواية ائمن الاتية ان شاء الله تعالى فى او اخر ابواب المكاتب اشترىها ودعيهم يشترطون ما شاؤوا وقيل
 غير ذلك مما سياتى ان شاء الله تعالى فى محاله اهـ بحروفيه (قوله فلانه لم يحصل الخ) ومن ثم لا يصح بيعه
 من نفسه ولا هبته منها وان كان عقد عتاقه والولاء له اهـ حل (قوله ولا يصح بيعه لمن يعتق عليه الخ) عبارة
 شرح رمو محل صحة العتق حيث كان المشروط عليه يتمكن من الوفاء فلو شرط على المشتري اعتاق قريب
 من أصل او فرغ لم يصح البيع لتعذر وفائه بالشرط لكونه يعتق عليه قبل اعتاقه وهذا هو المعتمد وان نظر
 فيه فى المجموع وابدى الصحة احتمالا ويكون شرطه توكيدا للمعنى قال الاذرى والظاهر ان شراء من
 اقرب بحريته او شهد بها او بيعه بشرط العتق كشراء القريب ويحتمل الفرق بينهما والاوجه الاول انتهت
 (قوله ويكون ذلك توكيدا للمعنى) لان الغرض من شرط العتق حصوله وهو حاصل فى ذلك ومن
 ثم قال بعضهم لو اراد بالاعتاق العتق اى لا الا تيان بالضيفة صح وبه يجمع بين الكلامين اهـ حل (قوله
 وحملها) مفعول معول لا يصح العطف لثلاث تكرير مع قوله او احدهما اهـ شيخنا (قوله لجعله الحمل المجهول
 ميبعا) بخلاف بيع الجنة وحشوها او الجدار واسد دخول الحشو فى مسمى الجبة والاس فى مسمى الجدار
 بخلاف الحمل اهـ زى (قوله ايضا لجعله الحمل الخ) فيلزم من ذكره توزيع الثمن عليهما وهو مجهول
 واعطاؤه حكم المعلوم انما هو عند كونه تابعا لا مقصودا اهـ شرح مر (قوله او احدهما) اى دون
 الاخر اى صرح بذلك فى العقد ولذلك قال الشارح اما يبيها دون حملها الخ (قوله فلانه لا يجوز افرادها
 بالعقد) قال فى الايعاب فى باب الخيار (فرع) قال القفال لو باع حاملا ثم اعتق حملها فى زمن
 الخيار انفسخ البيع كالو باعها واستثنى حملها ثم ان جعلنا الحمل معلوما بطل البيع فى الحال والا توقف على الوضع

فلا تلم بحصل فى واحد منها
 ما تشوف اليه الشارع من
 العتق الناجز ولا يصح
 بيعه لمن يعتق عليه بشرط
 اعتاقه لتعذر الوفاء به فانه
 يعتق قبل اعتاقه كذا قل
 الرافعى عن القاضى وافرده
 قال فى المجموع وفيه نظر
 ويحتمل ان يصح ويكفر
 ذلك توكيدا للمعنى
 (ولا يصح بيع دابة) من
 آدمى وغيره (وحملها)
 لجعله الحمل المجهول ميبعا
 بخلاف بيعها بشرط كونها
 حاملا لانه جعل فيه
 الحاملية وصفا تابعا (أو)
 بيع (احدهما) اما يبيها دون
 حملها فلانه لا يجوز افراده
 بالعقد فلا يستثنى كاعطاء
 الحيوان واما عكسه فلا علم
 بما رى فى بيع الملائق (كبيع

فان وضعت لاقل من ستة اشهر من الاعتاق تينا ان الحمل كان موجودا وقد عتق أو لسته اسهر فاكثر وهي مزوجة لم ينفذ العتق اه شوبري (قوله حامل بحر) اي او برقيق لغير مالك الام اه شرح مر وقوله او برقيق اي او مغلظ اه حج اي لانه لا يقابل بمال فهو كالحر واعتد الشهاب مر الصحة فيه اه كذا بهامش صحيح أقول وهو ظاهر وبواقفه اقتصار الشارح في البطلان على ما لو كان الحمل حرا أو رقيقا لغير مالك الام وقد يوجه ما اقتضاء كلام الشارح بعمالو الدهن من الصحة بما ياتي في تفريق الصفقة من أنه متى كان الحرام غير مقصود كالدم كان البيع في الحلال صحيحا بجميع الثمن ويلغو ذكر غيره لتنزيله منزلة العدم حيث لم يكن مقصودا اه ع ش عليه (قوله فكانه استثنى الخ) عبارة شرح مر الحاق الاستثناء الشرعي بالحسي انتهت (قوله يصح استثناءها شرعا دونه) لك ان تقول ان المنفعة أشد اتصالا من الحمل لانه متبعا للاتصال ولا كذلك هي والاولى ما اجاب به الشرف المناوي من انه استثناء مجهول من معلوم فيصير الكل مجهولا بخلاف المنفعة فانه استثناء معلوم من معلوم اه زى (قوله لم يصح البيع) اي ولو لمالك الحمل اه حلي (خاتمة) قال سم اعلم ان النووي في المنهاج قد اهل من اتصال في حكم المقبوض بالشراء الفاسد انتهى وقوله هنا اي في آخر هذا الباب وقبل الفصل الذي يليه وقد ذكره في الروض في هذا المحل ونص عبارته مع الشرح لشيخ الاسلام فصل المقبوض بالشراء الفاسد لفقد شرط أو بشرط فاسد بضمه المشتري ضمان الغصب لانه مخاطب كل لحظة برده فيضمنه عند تلفه بالمثل في المثل وباقي القيمة في المتقوم من وقت القبض الى وقت التلف وعليه أرش نفسه للتعيب واجرة مثله للمنفعة وان لم يستوفها وضمان زوائده كتاج وتعلم حرفة وعليه رده وليس له حبسه لاسترداد الثمن الا ان خشي فوات الثمن او كان ممن يتصرف بالمصلحة ولا يتقدم به على الغرماء كالرهن الفاسد واستشكل ذلك بتوجيه الشيخين في الضمان عدم مطالبة ضامن العهدة لو بان فساد البيع بالاستغناء عنه بامكان حبس المبيع الى استرداد الثمن واجيب عنه بان البائع ثم التزم حكم الضمان فلزمه حكم التوثيق فكان للمشتري الحبس لذلك وبان التوجيه انما هو من القائل بجواز الحبس وسكت عليه الشيخان لانهما تكلمتا عليه في محله وان اتفق عليه لم يرجع على البائع بما اتفق له ولو جهل الفساد لانه شرع في العقد على ان يضمن ذلك وان وطئها اي الجارية المشتراة شراء فاسدا لم يحد وان علم الفساد لشبهة اختلاف العلماء في حصول الملك بذلك الا ان علم الفساد والثمن ميتة أو دم أو نحوهما بما لا يملك به اصلا فيحد لان الشراء بذلك لا يفيد الملك عند احد الاخر ووه كخزير لان الشراء به يفيد الملك عند ابى حنيفة وافاد تعبيره بعلم ان العبرة بعلم المشتري وحده وهو ظاهر وألحقت الميتة هنا بالدم وفي الخلع والكتابة بالحر لان النظر ثم الى ورود العقد على مقصود والميتة مقصودة لا طعام الجوارح والنظر هنا ما يقول الحنفى ان الشراء به يفيد الملك وعنده الميتة كالدم في عدم افادة الملك بالشراء بها ذكره في المهمات وحيث لا حد يجب المهر اذ لا عبرة بالاذن الذي يتضمنه التملك الفاسد فان كانت أى الامة بكر افهر بكر للتمتع بها وقياسا على النكاح الفاسد بجامع التوصل الى الوطء بعقد فاسد وارش البكارة لا تلافيها بخلافه في النكاح الفاسد لان فاسد كل عقد كصحيحة في الضمان وعدمه وارش البكارة مضمون في صحيح البيع دون صحيح النكاح اذ لو ازال المشتري بكارتها بوطء او غيره في البيع الصحيح ثم اطلع على عيب لم يكن له الرد بغير ارش البكارة ولو ازالها باصبعه في النكاح الصحيح ثم طلقها لاشيء عليه وما تقرر من ايجاب مهر بكر لا يخالف ما في الغصب من انه لو اشترى بكرا منصوبة ووطئها جاهلا لزمه مع ارش البكارة مهر ثيب لو جرد العقد المختلف في حصول الملك به هنا كما في النكاح الفاسد بخلافه ثم فان احبها ضمن ما يحدث منه اي من احبها حتى لو ماتت بالطلق ولو بعد عودها الى مال كماله قيمتها والولد حيث لا حد حر تسبب لشبهته ولا نصير به الامة ام ولد وان ملكها بعد لانها لم تكن ملكا حالة العلوق وعليه قيمته لتفويت رقه على مال كنعان ان كان البائع عالما بالفساد فهو غار فلا يغرر له المشتري القيمة لانه لو غرر ماله لرجع بها عليه لسكونه غارا ذكره ابن الرقعة وغيره وتعتبر قيمته يوم

حامل بحر) فلا يصح لانه لا يدخل في البيع فكانه استثنى واستشكل بصحة بيع الدار المؤجرة فانه صحيح مع ان المنفعة لا تدخل فكانه استثناءها ويجاب عن الحمل بان الحمل أشد اتصالا من المنفعة بدليل جواز افرادها فصح استثناءها شرعا دونه (ويدخل حمل دابة) مملوك للمالكها (في بيعها مطلقا) عن ذكره معها ثبوتها وتبعا لهما فان لم يكن مملوكا للمالك لم يصح البيع

الولادة لانه اول امكان تقويمه وانما تلزمه قيمته ان خرج حيا لان خرج ميتا بغير جنابة ولا يرجع بها اذا
 غرمها على البائع بخلاف ما لو اشترى امه بصيغة صحيحة واستولدها فخرجت مستحقة فانه يرجع بقيمة الولد
 على البائع لانه غره وقوله بصيغة صحيحة لاحاجة اليه بل ربما يكون مضرا وان مات بحتابة فالغرة على عاقلة
 الجاني للمشتري وعليه للمالك الاقل من قيمة مولوداى يوم الولادة ومن الغرة للمالك مطالبة من شاء من
 الجاني والمشتري وسياتي في الغصب ماله بهذا تعلق (فرع) يعه ما اشترى فاسدا كبيع الفاصب المنصوب
 فلا يصح ويلزمه رد المالك ومطالبة المشتري الاول بما نقص في يد الثاني كما يطالبه بما نقص في يده
 وله مطالبة الثاني ايضا بذلك لا بما نقص قبل قبضه لانه لم يدخل في ضمانه والقرار فيما يطالب به كل منهما على
 الثاني ان تلف في يده لحصول التلف فيها وكل نقص حدث في يده يطالب به الاول ويرجع به على الثاني وكذا
 حكم اجرة المثل . فصل لو حدث قاي المتعاقدان المفسد للعقد ولو في مجلس الخيار لم ينقلب صحيحا اذ لا عبرة
 بالفاسد ولو زاد أو نقصا في الثمن أن المثل ولو في السلم أو أحدا أو جلا أو خيار ابتداء أو زيادة أو شرط فاسدا
 أو صحيحا في مدة الخيار أي خيار المجلس أو خيار الشرط التحق كل منها بالعقد أي بالمقترن به وكذا حط بعض
 ما ذكره مجلس العقد كنفس العقد ولهذا صلح لتعيين رأس مال السلم وعوض الصرف وقيس بخيار المجلس
 خيار الشرط بجامع عدم الاستقرار وقد يحتاج في تقريره المقدم إلى هذه الأمور ولا يتقيد ذلك بالعاقدين بل
 الموكل ومن انتقل إليه الخيار كذلك وبه صرح ابن الصباغ في الوارث بالنسبة لزيادة الثمن وبه يقاس غيره
 أما بعد اللزوم فلا يلتحق بالعقد شيء من ذلك والألوجب الزيادة بعده على الشفع كما تجب عليه قبله انتهت
 بالحرف والله أعلم

(فصل) فيما نهى عنه من
 البيع نهي لا يقتضي
 بطلانها وما يذكر منها
 (من المنهي) عنه (ما لا يبطل
 بالني) عنه لمعنى اقترن به
 لالذاته أم لازمه (كبيع
 حاضر لباد)

(فصل فيما نهى عنه من مبيع الخ) أي أنواع نهى عنها فلذلك بين ما يقوله من البيع وتذكر الضمير في
 عنه باعتبار لفظ ما وتانيته في بطلانها باعتبار معناها وفي هذه الترجمة مسامحة وذلك انه لم يذكر في هذا الفصل
 بيدها صحيحا منها عنه إلا المثال الأخير وهو قوله ويبيع نحو رطب لم يتخذ مسكرا أو ما غير هذا المثال من بقية
 أمثلة الفصل فالمنهي عنه فيها ليس بعاوانما هو أمر يتعلق بالبيع ففي الحقيقة قوله وما يذكر منها شامل لجميع
 ما عدا المثال الأخير من الأمثلة وعبرة قل على المحل فصل في المنهيات التي لا تفسد العقود وما معها
 سواء ساققتها أو قارنتها وفي العقود المنهية عنها ولا تفسد بما ذكر انتهت (قوله ويذكر منها) أي البيع
 كالنجس والسوم على السوم قد يوجد معه بيع وقد لا يوجد اه حل (قوله من المنهي ما لا يبطل بالني)
 ما موصوله مبتدأ مؤخر ومن المنهي جار ومجرور خبره مقدم وال في المنهي موصولة بمعنى التي والمعنى
 من البيع التي نهى عنها ما لا يبطل أي نوع منها لا يبطل بالني عنه وقوله لمعنى اقترن به متعلق بالمصدر وهو
 قوله بالني عنه أي نهى عنه لمعنى اقترن به الخ أي نوع نهى عنه لمعنى اقترن به الخ تامل (قوله ايضا من المنهي
 ولا يبطل الخ) ان كانت ما واقعة على نوع فيكون المعنى من المنهي نوع لا يبطل يعه أي البيع منه فيكون الضمير
 راجعا لبعض افراده ويكون التمثيل بقوله كبيع الخ مع تقدير المضاف صحيحا لان النوع شامل للمبيع وغيره
 وان كانت واقعة على بيع يكون التمثيل مشكلا لان بيع الحاضر متاعا للبادي ليس منها عنه والمنهي
 عنه هو السبب ليس من البيع وايضا السوم على السوم والشراء على الشراء ليس بيعا فيتعين الاول اه
 شيخنا ح ف (قوله ما لا يبطل) بفتح المثناة التحتية وضم الطاء أي يعه لدلالة السياق عليه ويصح
 ان يكون بضم الياء وفتح الطاء أي لا يحكم بطلانه وأما الضم والكسر فلا يأتي على عبارة
 المصنف اه برماوى (قوله لالذاته) بان لم ينعقد ركنا او لازمة بان لم ينعقد شرطاً بل لا امر
 خارج غير لازم كالنضيق والابذاء اه قل على المحل (قوله كبيع حاضر لباد) قال ابن قاضي شبهة في نكته
 قد يقال المنهي عنه في بيع الحاضر للبادي والنجس والسوم ليس بيعا فكيف بعد من البيع المنهي عنها
 وبجواب بانها تعلق هذه الأمور بالبيع اطلق ذلك عليها اه شورى واجاب ع ش بانها لما كانت
 شيئا للبيع سماها بيعا من تسمية السبب باسم المسبب اه اقول وقد يمنع ايراد السوم والنجس قول

الشارح وما يذكر معها اه اطلقى وقوله لباد متعلق بمحذوف أى متاعا لباد وعبارة البهجة وبيع حاضر متاع باد انتهت (قوله ايضا كبيع حاضر) اى كسبب بيع الخ لان المحرم انما هو الارشاد لا نفس البيع فعلى هذا فى كلامه حذف مضاف او اطلق البيع على سببه مجازا مرسل او ان هذا الارشاد يطلق عليه بيع فى اصطلاحهم فى باب المنهيات ولكن يبقى التركيب مشكلا من حيثة اخرى وهو ان قوله لا يبطل الخ يعنى ان المراد البيع حقيقة لانه الذى يتصف بالبطلان ويمكن ان يجاب بان مفسرة بنوع وهذا النوع الذى نهى عنه تحت افرادى بيع وافراد ليست بيعا فالاول كبيع الخمر والامر دمثلا والثانى كالنجنس مثلا وبيع حاضر لبادو يقدر حيثن مضاف فى لا يبطل اى لا يبطل ببيع اى البيع المتعلق به وعلى هذا يرتفع الاشكال المشهور وهو انه لا يصح عطف نجس لانه ليس ببيع فیتعين قراءته بالرفع اه شيخنا شبولى (قوله بان قدم البادى الخ) ويظهر ان بعض اهل البلد لو كان عنده متاع مخزون فاخرجه ليبيعه حالا فعرض له من يطلب ان يفوضه له لبيعه له تدريجا باغلى حرم اى لليلة الاتية اه حجج وقد يفيد ذلك مفهوم قول المصنف قال بعضهم وقد يكون الخ لكن كتب العلامة الشوبرى بهامش حجج المعتمد عند شيخنا عدم الحرمة لان النفوس لها تشوف لما لا يقدم بخلاف الحاضر اه عش على مر (قوله بما تهم حاجة اليه) اى شأنه ذلك اه شرح مر وأشار لذلك الشارح بقوله وان لم يظهر ببيع الخ (قوله ايضا بما تهم حاجة اليه) اى تكثر وقد يشمل النقد خلافا لقول حج ان النقد بما لا نعم الحاجة اليه اه حل وينبغى ان يلحق بذلك الاختصاصات فيما يظهر لوجود العلة المذكورة فيها وان مثل البيع الاجارة فلو اراد شخص ان يؤجر محلا حالا فارشده شخص الى تأخيرها الاجارة لوقت كذا كرم النبل مثلا حرم ذلك لما فيه من إيذاء المستاجر اه عش على مر وفى قول على المحلى قوله لبيعه حالا ومثله يشترى به اه (قوله اى حاجة اهل البلد) عبارة شرح مر اى حاجة اهل البلد مثلا انتهت ونه بقوله مثلا على ان البلد ليست بقيد وان جميع اهل البلد ليس بقيد ايضا وسواء احتاجوه لاقتسهم او دواهم حالا او مالا اه عش اعليه (قوله ايضا اى حاجة اهل البلد) قد يفهم منه انه لو احتاجت اليه طائفة من البلد لا عتيا دم الاتفاغ به دون غيرهم كان الحكم فيهم مثله فى احتياج عامة اهل البلد وهو ظاهر لما فيه من التضييق عليهم ولا فرق فى ذلك بين كون الطائفة من المسلمين او غيرهم ومفهومه ايضا انه اذا لم يحتج اليه اهل البلد وانما يحتاجه غيرهم كالودع المعروف بعدم الحرمة اه عش على مر (قوله لبيعه حالا) يظهر انه تصوير فلو قدم لبيعه بسرا أربعة ايام مثلا فقال له اتركه لا يبيعه لك بسرا أربعة ايام مثلا حرم عليه ذلك للمعنى الاتى فيه ويحتمل التقييد بما دل عليه ظاهر كلامهم انه يريد ببيع بسرا الوقت الحاضر فساله تأخير عنه ويوجه بانه لا يتحقق التضييق الا حيثن لان النفوس انما تشوف للشيء فى اول امره اه حجج والا قرب الاول لظهور الغلة فيه اه عش على مر (قوله فيقول الحاضر الخ) ولو تعدد القائلون معا او مرتبا اثموا كلهم كما هو ظاهر اه برماوى (قوله لا يبيعه تدريجا) او لتبيعه لك فلان بل ولو قال لتبيعه انت بعد يوم لوجود المعنى اه حل (قوله اى شيئا فشيئا) فهو كالصاعد فى درج ولو استشاره البدوى فيما فيه حظه فى وجوب ارشاده الى الادخار والبيع بالتدريج وجهان احدهما نعم بذلا للنصيحة والثانى لا توسيعا على الناس قال الاذرعى والاول اشبه وكلام الاصل يميل اليه ومعنى الثانى انه يسكت لانه يخبر بخلاف نصيحتة اه برماوى وفى قول على المحلى ولو استشاره صاحب المتاع فى التأخير وجب عليه الاشارة بالنصيحة ولو بما فيه التضييق تقديم لما على المعتمد (قوله باغلى) لم يتعرض حج ولا شيخ الاسلام ولا الشارح لكونه قيد معتبرا ام لا والظاهر الاول وذلك لانه اذا سال الحضري ان يفوض له ببيع بسرا يومه على التدريج لم يحمله ذلك على موافقة فلا يكون سببا للتضييق بخلاف ما اذا ساله ان يبيعه باغلى فالزيادة بما حمله على الموافقة فيؤدى الى التضييق اه عش على مر (قوله فيجيبه لذلك) ليس قيدا فى الحرمة فالقول حرام وإن لم يوافق عليه وان خالفه بعدم امثاله بالبيع حالا اه

بان (قدم) البادى (بما تهم حاجة) اى حاجة اهل البلد (اليه) كالطعام وان لم يظهر ببيع بالبلد لقلته او لمعوم وجوده ورخص السعر او لكبر البلد لبيعه حالا فيقول الحاضر اتركه لا يبيعه تدريجا اى شيئا فشيئا (باغلى) من يبيعه حالا فيجيبه لذلك لخير الصححين

برماوى (قوله لا بيع حاضر لباد) يصح عريته قراءته بالرفع والجزم قال بعضهم ان الرواية بالجزم هو يرافقه
 الرسم اعمش على مر (قوله دعوا الناس) تمة فانكم اذا فعلتم ذلك باع ذوا المتاع اهل السوق يعمار بما
 لحيث تذلون من الاثم ويرزق الله الخ زاد ابن شبة في رواية عن مسلم في غفلاتهم قال العلامة حبيب وهو غلط
 اذ لا وجود لهذه الزيادة في مسلم بل ولا في شيء من كتب الحديث المشهورة كما قضى به سبر ما يابى الناس اه
 برماوى (قوله ايضا دعوا الناس الخ) اى فانكم اذا فعلتم ذلك باع ذوا المتاع اهل السوق يعمار بما فحيث تذل
 تسلون من الاثم ويرزق الله بعضهم من بعض وقوله ويرزق الله الخ حال اى دعوا الناس في حال يرزق الله
 بعضهم من بعض وعليه في رزق مرفوع لا غير لان شرط جزم في جواب الطلب قصد الجزاء وهذا القصد
 مفسد للمعنى هنا لان الرزق من الله لا يتسبب عن ترك الناس فليتأمل امشوبرى وقوله حال اى دعوا الناس
 في حال الخ لا يصح مع بيان اصل الرواية على ما ذكره الرماوى وكذلك فان صريح الرواية انه معطوف على
 تسلون بالواو وان حذفها الشارح اختصار الحديث كما حذف الكلام الذى قبلها الذى هو من جملة الحديث
 فتمام وفي عش على م مانصه قوله يرزق الله هو بالرفع على الاستئناف ويمنع الكسر فساد المعنى لان
 التقدير عليه ان تدعو ايرزق الخ ومفهومه ان لم تدعوا لا يرزق وكل غير صحيح لان رزق الله الناس غير متوقف
 على امر وهذا كله حيث لم تعلم الرواية والا فاذ اعلمت فتعين ويكون معناها على الجزم ان تدعوا هم يرزقهم الله
 من تلك الجهة وان منعتمهم جاز ان يرزقهم الله من تلك الجهة وان يرزقهم من غير ما هو (قوله ما يؤدى) اى
 تضيق يؤدى بيع الحاضر للبادى اليه اى ذلك التضيق فقوله من التضيق بيان لما وكان عليه ابراز فاعلى يؤدى
 لان اللبس غير مأمون لانه ربما توم انه عائد على النهى وانظر ما وجه واجيب بان الابرار لا يجب الا فى
 الوصف تامل (قوله بخلاف ما لو بدأه البادى) محترز قوله فيقول الحاضر وقوله او عمت وقصد الخ محترز
 قوله لبيعه حالا وقوله لا يبيعه كذلك اى حالا محترز قوله تدرج بما احل (قوله اتركه عندك) بفتح الهزة
 استفهام ام برماوى ولا يتعين هذا بل يصح ان تكون الهمز للتكلم الذى تدخل على المضارع (قوله كأن
 لم يحتج اليه الا نادرا) انظر ما معنى الندرة هل هو باعتبار افراد الناس او باعتبار الاوقات كان نعم الحاجة
 اليه في وقت دون وقت او غير ذلك ولعل الاقرب الثانى انتهى) عش على مر (قوله فسأله الحاضر الخ)
 اى ولو اراد صاحب المتاع التأخير الى شهر مثلا فقال له الحاضر اخره الى شهرين لم يحرم اه برماوى
 (قوله فلا يحرم) راجع للصور الاربعة وقوله لانه لم يضرب بالناس راجع للصورة الثانية والرابعة وقوله
 ولا سبيل اى لا طريق الى منع الخ راجع للاولى والثالثة وقوله لما فيه اى المنع من الاضرار به اى المالك تامل
 (قوله العالم به) ومثله الجاهل المفصرو لو فيما يخفى غالبا ولحاكم ان يعز في ارتكاب ما لا يخفى غالبا وان
 ادعى جهله والحاصل ان الحرمة مقيدة بالعلم او التقصير وان التعزير مقيد بعدم الخفاء اه برماوى (قوله
 لما مر) اى من ان النهى في ذلك لمعنى اقترن به لالذاته ولا لازمه ومقتضى كون البيع منبها عنه انه
 حرام وان كان صحيحا وفي كلام الاسنوى ولا يحرم البيع لحصول التوسعة به بخلاف القول المذكور
 اه حل اى وانما الذى يحرم سبه ام شيئا ح ف (قوله والاثم على البدوى) اى اثم هذا الارشاد
 دون البدوى لانه بموافقته له يكون متصرفا في ملكه حتى ان الاثم حاصل وان لم يرافقه على
 ذلك اه حل وعبرة البرماوى قوله دون البدوى اى لان غرض الربح له دفع الاثم عنه والاعانة
 على المعصية غير محقة لانقضائها بانقضاء الكلام الصادر اذ يحرم عليه ذلك وان لم يجبه بخلاف
 نحو لعب شافى الشطرنج مع حنفى اذ لا يتأتى الامن اجتماعها عليه قال الاسنوى ولا يحرم
 البيع لحصول التوسعة به بخلاف القول ونزع في ذلك بانه المقصود فيحرم كالوسيلة انتهت (قوله
 والبادى ساكن البادية) عبارة التحفة في باب اللقيط والبادية خلاف الحاضرة وهى المارة فان قلت
 قرية لو كبرت فبادى او عظمت فدينار كانت ذات ذرع وخصب فريف انتهت امشوبرى (قوله وخصب)

لا بيع حاضر لبادى
 دعوا الناس يرزق الله
 بعضهم من بعض والمعنى
 فى النهى عن ذلك ما يؤدى
 اليه من التضيق على الناس
 بخلاف ما لو بدأه البادى
 بذلك بان قال له اتركه
 عندك لبيعه تدرج بما
 اتقى عموم الحاجة اليه كان
 لم يحتج اليه الا نادرا او
 عمت وقصد البادى يبيعه
 تدرج بما فسلله الحاضر ان
 يفرضه اليه او قصد يبيعه
 حالا فقال له اتركه عندى
 لا يبيعه كذلك فلا يحرم
 لانه لم يضرب بالناس
 ولا سبيل الى منع الخ
 منه لما فيه من الاضرار
 به والنهى في ذلك وقفا
 باقى بقية الفصل للتحريم
 فياثم بارتكابه العالم به
 ويصح البيع للممر قل فى
 الروضه قال القفال والاثم
 على البدوى دون البدوى
 ولا خيار للشترى انتهى
 والبادى ساكن البادية
 والحاضر ساكن الحاضرة
 وهى المدن والقرى
 والريف وهو ارض فيها
 زرع وخصب

بكسر الخاء المعجمة وهو كثرة الثمار ونحوها وقال في المصباح الجنب وزان حمل النماء والبركة وهو خلاف الجذب وهو اسم من اخصب المكان بالالف فهو غصب وفي لغة خصب يخصب من باب تعب يتعب فهو خصيب واخصب افع الموضع اذا نبت فيه العشب والكلام اه برماوى (قوله وذلك خلاف البادية) أى المذكور وهو القرى والمدن والريف اه ع ش على مر (قوله جرى على الغالب) فلو قال حاضر لحاضر او بادل باد او باد لحاضر او بالعكس حرم على القائل لا المقول له اه برماوى (قوله ولا يكون المتاع عند الحاضر) معنى هذه العبارة ولا يكون الحاضر يطلب كون المتاع يكون عنده وقوله وإن قيديهما الاصل اى حيث قال بأن يقدم غريب إلى ان قال فيقول البلدى اتركه عندى الخ تامل (قوله وتلقى ركباً الخ) وقع السؤال في الدرس عما يقع كثيراً ان بعض العرب ان يقدم إلى مصر ويريد شراء شئ من الغلة فيمنعه حكام مصر من الدخول والشراء خوفاً من التضيق على الناصر وارتفاع الاسعار فهل يجوز الخروج لهم والبيع عليهم وهل يجوز لهم أيضاً الشراء من المارين عليهم قبل قدومهم إلى مصر لانهم لا يعرفون سعر مصر فتتقن العلة فيهم ام لا فيه نظر والجواب بان الظاهر الجواز فيهما لا تنفاه العلة فيهم اذ الغالب على من يقدم انه يعرف سعر البلد وان العرب اذا ارادوا الشراء ياخذون باكثر من سعره في البلد لا احتياجهم اليه نعم ان منع الحاكم من البيع عليهم حرم لمخالفة الحاكم وليس ذلك من التالى الذى الكلام فيه اه ع ش على مر (قوله بان اشترى شخص منهم الخ) اى ولو بصورة استفهام منه فيعصى بالشراء ويصح البيع فان لم يجيؤه البيع له لم يعص وهو ظاهر وقوله متاعاً اى وان تدرت الحاجة اليه وقوله قبل قدومهم يعنى إلى المحل الذى خرج منه المتلقى او إلى غيره ولو تلقاهم للبيع عليهم كان كالشراء منهم في أصح الوجهين خلافاً للاذرعى ومن تبعه اه من شرح مر وع ش عليه ثم قال ع ش قوله كان كالشراء منهم اقول لعل شرطه ان يبيعهم بازيد من سعر البلد على قياس انه يشترط في حرمة التلقى للشراء ان لا يشتري بسعر البلد او ازيد فتأمل اه سم على المنهج ومعلوم ان المواضع التى جرت عادة ملاقى الحجاج بالنزول فيها كالعقبة مثلاً تعد بلد القادمين فيحرم مجاوزتها وتلقى الحجاج للبيع عليهم او الشراء منهم قبل وصولهم لما اعتيد النزول فيه اه (قوله قبل قدومهم) هذا صادق بما اذا لم يريدوا دخول البلد بل اجتازوا بها فيحرم الشراء منهم في حال مرورهم وهو احد احتمالين اعتمداهم رو كذا يحرم على من قصد بلداً ببضاعة فلقى في طريقه اليها ركبا قاصدين البلد الذى خرج منها للبيع فيها ان يشتري منهم اه سم على المنهج فيعصى بالشراء اه ع ش على مر (قوله ايضا قبل قدومهم البلد) يظهر ضبط ذلك بما يجوز القصر منه كما جزم به العلامة حجج في التحفة اه برماوى (قوله ومعرفة السعر) أى وقبل ومعرفة بالسعر ومثله في الحرمة شراء بعض الجالين من بعض قبل دخولهم البلد اه حج وعبارته ويشمل ذلك تعبير غيره بالشراء من الجالب بل يشمله شراء بعض الجالين من بعض ولو قيل بعدم الحرمة في هذه الصورة لم يكن بعيداً لاسيما اذا كان المشتري او البائع محتاجاً إلى ذلك ثم المراد بالسعر السعر الغالب في المحل المقصود للسافرين وان اختلف السعر في اسواق البلد المقصودة اه ع ش على مر (قوله المشعر ذلك بانه اشترى الخ) فلا بد ان يشتري بدون سعر البلد وهل يشترط لائمه ان يعلم انه دون سعر البلد او يكتفى في الاثم شراؤه بدون سعر البلد في نفس الامر حيث علم ان تلقى الركبان حرام اه حل والمشعر بالنصب نعت للظرف أى لفظ قبل (قوله بدون السعر) أى بأن اشترى منهم بدون ثمن السوق حال شرائه على الاوجه وان صدق في اخبارهم بالسعر بان اخبرهم بما هو الواقع فزاد بعد اخباره وقبل شرائه ولو اختلفت القيم في الاسواق وباعوا على طبق احداهما فهل العبارة بما عليه أكثر الناس أو لا فرق محل نظر ولو قيل الاعتبار بما عليه أكثر الناس لانهم لا يعدون مغبونين الا اذا باعوا بدون ثمن بعد اشوبرى (قوله لو خبروا ان عرفوا الثمن) ظاهر عبارته ان ثبوته لهم غير متوقف على وصولهم البلد وما اقتضاه صنيع الرخصة من توقفه عليه وهو ظاهر الخبر جرى على الغالب ولو ادعى

وذلك خلاف البادية والنسبة اليها بدوى والى الحاضرة حضرى والتعريف بالحاضر والبادى جرى على الغالب والمراد أى شخص كان ولا يتقيد ذلك بكون القادم غريباً ولا بكون المتاع عند الحاضر وان قيديهما الاصل (وتلقى ركباً) بان (اشترى) شخص (منهم بغير طلبهم) وهو من زيادتي (متاع قبل قدومهم) البلد مثلاً (ومعرفة السعر بالسعر) المشعر ذلك بانه اشترى بدون السعر المقتضى ذلك الثمن وان لم يقصد التلقى كان خرج لنحو صيد فرآم واشترى منهم وما عبرت به أعم بما عبروا به (وخبروا فوراً ان عرفوا الثمن) لخبر الصحيحين

القادم جهله بالخيار أو كونه على الفور وهو ممن يخفى عليه صدق وعذر قال القاضي أبو الطيب ولو تمكن من الوقوف على الغبن واشتغل بغيره فكله بالغبن فيطل خياره بتأخير الفسخ اهـ شرح مر (قوله إن عرفوا الغبن) هو ضعف الراي اهـ برماوى وفي المختار غبنه في البيع خدعه وبابه ضرب وقد غبن فهو مغبون اهـ وفي القاموس غبن الشيء وفيه كفرح غبنانسيه أو اغضله أو غلط فيه فهو غبن ومغبون وغبنه في البيع يغبنه غبناً ويحرك أو بالتسكين في البيع وبالتحريك في الراي خدعه (قوله لا تلقوا الركبان) بفتح القاف أى لا تلقوهم وكذا يقال في نظائره الاية اهـ شوبرى (قوله حتى يهبط بها الى الاسواق) في المصباح وهبط ثمن السلعة من باب ضرب وهبوط ايضا نقص عن تمام ما كان عليه وهبطت من الثمن ايضا نقصت وهبطت من موضع انتقلت وهبطت الوادى هبوطاً نزله و. ك. مهبط الوحى وزان مسجد اهـ (قوله والمعنى في ذلك الخ) التعليل به يقتضى حرمة الشراء وان كل بسعر البلد لكن سيأتى ان الراجح خلافه اهـ ع ش على مر (قوله ايضاً والمعنى في ذلك) أى النهى المفيد للتحريم والتخير احتمال غبنهم أى الناشئ عن شرائه بدون السعر وهو مع قوله السابق المشعر ذلك الخ يقتضى حصول الاثم وان اشترى منهم بسعر البلد أو أكثر لا نهوان لم يحصل لهم غبن الا ان احتمال الغبن والاشعار بانه اشتراه بدون السعر حاصل فكان ينبغي إسقاط لفظا احتمال اهـ حل أى لان المدار في الخيار على الغبن بالفعل والمدار في ثبوت الحرمة على احتمال الغبن وفيه شيء لكن قول الشارح بعد ولا خيار لا انتفاء المعنى يدل على أن اسم الإشارة راجع للتخير تامل وفي البرماوى قوله احتمال غبنهم لفظة احتمال مقحمة اهـ وعبرة المحلى والمعنى ذلك غبنهم انتهت وفي قل عليه قوله غبنهم أى بالفعل في ثبوت الخيار والحرمة على المعتمد قول المنهج احتمال غبنهم يراد به هذا ولفظه احتمال مقحمة اهـ (قوله لكن بعد قدومهم) أى ولو قبل دخولهم للسوق وان غبنهم ووجهه تقصيرهم حيث قد وما اختاره جمع منهم ابن المنذر من الحرمة في هذه الحالة يمكن حمله على ما قبل تمكنهم من معرفة السعر لانما قبله اهـ شرح مر وقوله ووجهه تقصيرهم الخ قضيته انه لو اشترى منهم قبل التمكن من معرفة السعر حرم وثبت الخيار وبذلك صرح والده الشارح في حواشى شرح الروض كما لو اشترى قبل قدومهم البلد لكن نقل اسم في حواشى المنهج عن مر أنه قرر في هذه مرات الحرمة وعدم الخيار وقد يوافقه ما حمل عليه كلام ابن المنذر الآتى حيث لم يذكر الخيار اهـ والا قرب ثبوت الخيار لعدم تقصيرهم اهـ ع ش عليه (قوله وبعد معرفتهم بالسعر) أى ولو باخباره إن صدقوه اهـ شرح مر (قوله فلا تحريم) قد يقال كان المناسب ان يقول فلا تحريم ولا خيار لا انتفاء الغبن لانه الذى قدمه والمراد انتفاء ذلك بالفعل وليس هو المعنى السابق الذى علل به اهـ ج ل (قوله حتى رخص السعر) في المصباح رخص الشيء رخصاً فهو رخيص من باب قرب وهو ضد الغلاء ويتعدى بالهمزة فيقال ارخص الله السعر وتعديته بالتضعيف غير معروفة والرخص مثل قفل اسم منه اهـ (قوله وكلام الشاشى) هو أبو بكر محمد بن احمد الشاشى ولد في شهر محرم سنة تسع وعشرين وأربعمائة وثقته على أبى منصور الطوسى المتوفى يوم السبت خامس عشر شوال سنة سبع وخمسمائة اهـ برماوى (قوله يقتضى عدم استمراره) هذا هو المعتمد كما في شرح مر حيث قال أوجهها عدمه كما في زوال عيب المبيع وإن قيل بالفرق بينها اهـ (قوله جمع راكب) وهو لفة خاص براكب الابل لكن المراد هنا الاعم اهـ ع ش (قوله وسوم على سوم) ببعض الهوامش نقلاً عن بعض أهل العصر انه بالرفع لفساد الجر لاقتضائه ان السوم على السوم من افراد البيع ولا يصح التمثيل للبيع بالسوم على السوم وفيه انه إذا نظر إلى هذا لا يصح قوله كييع حاضر لباد اذا المراد به مجرد قوله اتركه وليس فيه بيع بل البيع بعده جائز فالحق جواز الجر بل هو الظاهر غاية انه جعل السوم بيعاً لكونه وسيلة له اهـ ع ش وفي قل على المحلى قوله والسوم على السوم بالرفع عطفاً على كييع الذى هو بدل من ما بدله ما بعدهم بالجر عطفاً على

لا تلقوا الركبان للبيع وفي رواية البخارى لا تلقوا السلع حتى يهبط بها الى الاسواق فن تلقاها فصاحب السلعة بالخيار واما كونه على الفور فقياساً على خيار العيب والمعنى في ذلك احتمال غبنهم سواء اخبر المشتري كاذباً لم يخبر فان اشتراه منهم بطلبهم أو بغير طلبهم لكن بعد قدومهم أو قبله وبعد معرفتهم بالسعر أو قبلها واشتراه به أو بآكثر فلا تحريم لا انتفاء التفرير ولا خيار لا انتفاء المعنى السابق ولو لم يعرفوا الغبن حتى رخص السعر وعادوا الى ما باعوا به فهل يستمر الخيار وجهان مشهوران اعتبار الابتداء أو الانتهاء وكلام الشاشى يقتضى عدم استمراره والاوجه استمراره وهو ظاهر الخبر ومال الى الاسنوى في شرح المنهاج والركبان جمع راكب والتعبير جرى على الغالب والمراد القادم ولو واحداً أو ماشياً (وسوم على سوم) أى سوم غيره لخبر الصححين لا يسوم الرجل على سوم اخيه

بيع ولا بد من التأويل في أحدهما على ما مر وأما عبارة المنهج فيصح فيها رفعه عطفًا على ما وجره عطفًا على حاضر ولا يصح فيه عطفه على بيع ولا على كييع قائل (قوله أيضًا سوم على سوم) المراد بالسوم ما يشمل الاسامة من صاحب السلعة والمراد بهما طلب سبيلهما كالامر البائع بالاسترداد والمشتري بالرد لا حقيقتهما لا حقيقة السوم ان يأخذ السلعة ليتأمل فيها اتعجه فيشتريها ام لا فيرد ما والاسامة كون البائع يعطيها له اه شيخنا وعمل حرمة السوم على السوم إذا كان السوم الاول جائزًا والا كسوم نحو غيب من عاصر الخمر فلا يحرم السوم على سومه بل قال العلامة البكري يستحب الشراء بعده قال بعض مشايخنا ويظهر ان يجري ذلك في البيع على البيع والشراء على الشراء موقوفًا على جواز الخطبة على الخطبة إذا كانت الاولى محرمة اه برماوى فائدة لو اخذ متاعا غير متميز الاجزاء ليأخذ بعضه ضمن ذلك البعض فقط والباقي امانة كقطع قماش سامة ليأخذ منه عشرة اذرع فلو كان متميز الاجزاء كقطعين اراد ان يأخذ واحدا منهما فلتقاو لو غير تقصير فانه يضمن الكل لان كل واحد ما خذ بالسوم اه زيادى اه اجهورى على التحريم بتصرف لكن سياتى في باب المبيع قبل قبضه من ضمان بائع لعش على م مانعه لو كان الماخوذ بالسوم ثوبين متقاربى القيمة وقدار ادشراء اعجبهما اليه فقط وتلقا فهل يضمن اكثرهما قيمة واقلها قيمة لجواز انه كان يعجبه الاقل قيمة والاصل برادة الذمة من الزيادة فيه نظروا لعل الثانى اقرب اه سم على حج وهو يفيد انه لا فرق في عدم الضمان للكل بين كون ما يسومه متصل الاجزاء كثوب يريد شراء بعضه وكونه غير متصل كالثوبين الذين يريد اخذ واحد منهما لا يقال كل من الثوبين ما خذ بالسوم لانه كما يحتمل ان يشتري هذا يحتمل ان يشتري الآخر لا نقول هذا بعينه موجود في الثوب الواحد لانه كما يحتمل أن يأخذ النصف من الطرف الاعلى يجوز ان يأخذه من الاسفل اه (قوله وهو خير بمعنى النهى) اى فلا يقال السوم على السوم يقع من الناس كثيرا فيلزم الخلف في كلام النبي ﷺ اه ع ش على م (قوله فغيرهما مثلها) فالذمى والمعاهد والمستامن مثل المسلم وخرج الحربى والمرتد فلا يحرم ومثلها الزانى المحصن بعد ثبوت ذلك عليه وتارك الصلاة بعد أمر الامام ويحتمل ان يقال بالحرمة لان لها احتراماً في الجملة اه ع ش على م (قوله وانما يحرم ذلك الخ) ولا بد في التراضى به صريحا من المواعدة على ايقاع العقد به وقت كذا فلو اتفقا عليه ثم افرقا من غير مواعدة لم يحرم السوم حينئذ كما نقله الامام عن الاصحاب اه شوبرى (قوله بعد تقرر ثمن) وقع السؤال في الدرس عما يقع كثيرا باسواق مصر من ان يريد البيع يدفع متاعه للدلال فيطوف به ثم يرجع اليه ويقول استقر سعر متاعك على كذا فياذن له في البيع بذلك القدر هل يحرم على غيره شراؤه بذلك السعر او بازيد ام لا فيه نظر والجواب عنه بان الظاهر الثانى لانه لم يتحقق قصد الضرر حيث لم يعين المشتري بل لا يبعد عدم التحريم وان عينه لان مثل ذلك ليس نصريحا بالموافقة على البيع لعدم المخاطبة من البائع والواسطة للمشتري اه ع ش على م (قوله صريحا) قال الجلال المحلى في السكوت وغير الصريح لا يحرم ومن غير الصريح حتى اشاور عليك كفاي الكفاية والمطلب اه برماوى (قوله بان يقول لمن اخذ شيئا الخ) ومثل ذلك ما لو اشار له بما يحمله على ذلك وهو ظاهر لوجود العلق وكذا يقال في جميع ما ياتي وعليه فالاشارة هنا ولو من الناطق كاللفظ ولا يشك ذلك بتصریحهم بان اشارة الناطق لغرا لا فيما استثنى لان ذلك في الاشارة بالعقد والحل بمعنى انه لا يصح بيع ولا شراء ولا يقع بها اطلاق ولا عتق وما هنا ليس من ذلك قاله المحلى ولو باع أو اشترى ضحاه وظاهر الصحة مع الجرمة ويرجى وجود العلة فيه وهى الايذاء اه ع ش على (قوله او يقول للمالك استرده الخ) او يعرض على مريد الشراء او غيره بمحضته مثل السلعة بانقص او اجود منها بمثل الثمن والاوجه ان عمل هذا في عرض عين تقى عن المبيع عادة لمشاهاة في العرض المقصود لاجله وانظر قامت قرينة ظاهرة على عدم رد ما لا حرمة بخلاف ما لو اتى ذلك وكان بطاف به رغبة في الزيادة

وهو خير بمعنى النهى
والمنع فيه الايذاء وذكر
الرجل والاخ ليس للتفيد
بل الاول لانه الغالب
والثاني للرقعة المطفة عليه
وسرعة امثاله فغيرهما
مثلها وانما يحرم ذلك
(بعد تقرر الثمن) بالتراضى
به صريحا بان يقول لمن
اخذ شيئا ليشتريه بكذا
رده حتى ايمك خيرا منه
بهذا الثمن أو باقل منه أو
مثله باقل أو يقول للمالك
استرده لا اشتريه منك باكثر
وخرج بالتقرر ما يطاف
به على من يزيد فيه

فجوز الزيادة فيه لا بقصد اضرار احد لكن يكره فيما لو عرض له بالاجابة اه شرح مر وقوله لا بقصد
 ضرار احد قضيته انه لو زاد على نية اخذها لا لغرض بل لاضرار غيره محرم فليتأمل اما لو زاد لا على نية
 الاخذ بل لمجرد اضرار الغير فهو من التجش الآتي اه ع ش عليه (قوله فلا يحرم ذلك) اي والحال انه
 يريد الشراء كما هو ظاهر والاحرمت الزيادة لانها من التجش الآتي بل يحرم على من لم يرد الشراء اخذ
 المتاع الذي يطاف به لمجرد التفرج عليه لان صاحبه انما ياذن عادة في قلبه لمن يريد الشراء ويدخل في ضمانه
 بمجرد ذلك حتى لو تلف في يد غيره كان طريقا في الضمان لانه غاصب بوضع يده عليه فليتنبه له فانه يقع كثيرا
 اه ع ش على مر (قوله كان يامر المشتري الخ) اي ولو مغبونا ولفظ الامر ليس شرطا كما قال بعضهم بل
 الذي عليه الاكثر ان مثله ان يعرض عليه سلعة مثلما يارخص أو أوجد منها بمثل ثمن الاولى بل قال الماوردي
 يحرم عليه طلب السلعة من المشتري بزيادة مع حضور البائع لانه يؤدي الى الندم أو الفسخ ومثل البيع على
 البيع ان يبيع المشتري في زمن الخيار سلعة مثل التي اشتراها خشية ان يرد الاولى اه برماوى (قوله ليبيعه
 مثل المبيع) وقوله ليشتريه باكثر من ثمنه والوجه كما أفاده الشيخ انه لا يشترط التحريم عدم تحقق
 ما وعده من البيع والشراء لوجود الايذاء بكل تقدير خلافا لابن النقيب في اشتراطه ذلك اه شرح مر
 وفي قول على المحلى قوله ليبيعه مثل المبيع فان سكت عن هذا واقتصر على قوله رده قال شيخنا مر فلا حرمة
 لانه قد يكون لعوا او عيب او اعلامة به جائز وان لزم عليه الرد كما ذكره المناوى في النكاح وقيد به بعضهم
 بما اذا كان من البائع تدليس والا فلا يجوز الاعلام اذا ليزال الضرر بالضرر اه (قوله كان يامر المشتري
 بالفسخ) ويتصور ذلك في خيار العيب مع ان الرد به فوري بما اذا وجد عذر كان يكون في الليل اه شيخنا
 ح ف (قوله حتى يتناع الخ) استشكل رجوع الضمير في يتناع الى البعض بان البعض بائع لا مشتر فلا
 يحسن ان يقال حتى يشتري البائع واجيب بان بيع مصدر مضاف لمفعوله وهو المشتري اي على يده ليبيعه
 والضمير راجع له حيث ذاب ويقال ان مرجع الضمير معلوم من المقام اه س ل وعبرة البرماوى قوله حتى
 يتناع او يذلل المراد حتى ينظر ما يؤل اليه الامر بان يتناع اي يلزم البيع فيتركه او يذلل اي يفسخ البيع فيبيعه
 غيره فهو غاية لمدة منع البيع الاول او ان لفظ يتناع مقحم وما ذكره المصنف في تفسير البيع على البيع
 والشراء على الشراء ليس بيعا وشراء حقيقيين بل هو سبب لها فيحرم لذلك انتهت (قوله والمعنى في ذلك
 الايذاء) اي وان كان المشتري او البائع مغبونا والنصيحة الواجبة تحصل بالتعريف من غير بيع ولا فرق
 في حرمة ما ذكر بين ان يكون المبيع بلغ قيمته او نقص عنها على الاصح نعم تعريف المغبون بغبنه لا محذور
 فيه لانه من النصيحة الواجبة اه شرح مر وقوله لا محذور فيه بل قضية التعليل وجوبه وان نشأ الغبن من
 مجرد تقصير المغبون لعدم بحثه ووافقته في هذه القضية قوله السابق والنصيحة الواجبة تحصل بالتعريف
 الخ لكن قال حج نعم تعريف المغبون بغبنه لا محذور فيه لانه من النصيحة الواجبة ويظهر ان محله في غبن
 نشأ عن غش لا ثمة حيث ذاب لم يبال باضراره بخلاف ما اذا نشأ لا عن تقصير لان الفسخ ضرر عليه والضرر
 لا يزال بالضرر اه والا قرب ما اقتضاه كلام الشارح من اعتبار هذا القيد اه ع ش عليه (قوله ما لو وقع
 ذلك في غيره) اي فلا معنى له وان تمكن من الاقالة بتخويف او عاباة فيما يظهر خلافا للجوهرى اه شرح مر
 ومثل ذلك الاجارة بعد عقدها فلا حرمة لعدم ثبوت الخيار فيها ولو اجارة ذمة على المعتمد واما
 العارية فينبغي عدم حرمة طلبها من المعير سواء بعد عقدها او قبله لانه ليس ثم ما يحمل على
 محله على الرجوع فيها بعد العقد ولا على الامتناع قبله الا مجرد السؤال وقد لا يجيبه اليه نعم
 لو جرت العادة بان المستعير الثاني يرد مع العارية شيئا هدية او كان بينه وبين المالك مودة
 مثلا تحمله على الرجوع احتمل الحرمة اه ع ش عليه (قوله ما لو اذن البائع) محله اذا كان البائع
 مالكا فان كان ولدا او وصيا او وكلا أو نحوه فلا عبرة باذنه ان كان فيه ضرر على المالك ومحله ايضا
 ان ياذن لاعن ضرر ونحوه والا فلا عبرة باذنه اه س ل ومثله ع ش على مر وعبرة شرح مر

فلا يحرم ذلك (ويج على
 بيع) اي بيع غيره في زمن
 خيار بغير اذنه له كان
 يامر المشتري بالفسخ
 ليبيعه مثل المبيع باقل من
 ثمنه او خيرا منه بمثل ثمنه
 او اقل (وشراء على شراء)
 اي شراء غيره (زمن خيار)
 اي خيار مجلس او شرط
 او عيب فهو اعم من قوله
 قبل لزومه (بغير اذن)
 له من ذلك الغير كان يامر
 البائع بالفسخ ليشتريه
 باكثر من ثمنه لخبر
 الصحيحين لا بيع بعضهم
 على بيع بعض زاد النسائي
 حتى يتناع او يذلل وفي
 معناه الشراء على الشراء
 والمعنى في ذلك الايذاء
 فتولى زمن خيار الى آخره
 قيد في المستلزم وخرج
 بزمن الخيار وهو من
 زيادتي في الثانية ما لو وقع
 ذلك في غير مو يزيدني بغير
 اذن ما لو اذن البائع في
 البيع على يده او المشتري
 في الشراء على شرائه فلا
 تحريم (ونجس) انتهى عنه
 رواه الشيخان

وموضع الجواز مع الاذن اذا دلت الحال على الرضاء باطنا فان دلت على عدمه وانما اذن ضجرا وحتقا
فلا قاله الاذرعى انتهت (قوله ونجش) بفتح النون وسكون الجيم وهو لغة الاثارة بالثاء المثلثة لما فيه من
اثارة الرغبة والاسم النجش بفتح النون يقال نجش الطائر اثاره من مكانه وفعله نجش من باب ضرب وليس
من النجش فتح باب السلعة ان كان مارقا واخبر بتمن المثل أو أقل منه اه برماوى (قوله بان يزيد في ثمن
الح) ومع ذلك السلعة ليرغب فيها بالكذب كالنجش اه شرح مر وقوله ليرغب فيها بالكذب قضيت انه
لو كان صادقا في الوصف لم يكن مثله وهو ظاهر لان المدح بمجرد لا يحمل المالك على الامتناع من البيع بما
دفع فيها أو لا بخلاف الزيادة لان المالك اذا علم بما يمتنع في العادة من البيع بما دفع له أو لا اه ع ش عليه (قوله
بل لغير غيره) مثال لا قيد لانه لو زاد لنفع البائع ولم يقصد خديعة غيره كان الحكم كذلك ولا فرق بين
لوغ السلعة قيمتها أو لا وكونها لقيم أو لغيره فيما يظهر خلافا لما في الكفاية في الشق الاول وان ارتضاء الشارح
لما في ذلك من ايداء المشتري ولعموم النهي والمعتد باختصاص الاثم بالعالم بالحرمة في هذا كقبة المناهى
ولا اثر للجهل في رفق من هو بين أظهر المسلمين بخصوص تحريم النجش ونحوه وقد اشار السبكي الى ان من
لم يعلم الحرمة لا اثم عليه عند الله تعالى واما بالنسبة للحكم الظاهر للقضاء فاشتهر تحريمه لا يحتاج الى اعتراف
باعتباره بالعلم بخلاف الحنفى وظاهره انه لا اثم عليه عند الله تعالى وان قصر في التعلم والظاهر انه غير مراداه
شرح مر (قوله ايضا بل لغير غيره) يقال غره يفره بالضم غرورا خدعه اه مختار والتفريق حمل النفس
على الغرور ولم يذكره فاعلموا القياس انه ما خوذ من غره الذي عبروا به هنا برماوى (قوله والمعنى
في تحريمه الايداء) تقيده قال في العباب في باب الشهادات والصغيرة ككذا الى ان قال وكان النجش والاحتكار
والبيع والسوم والخطبة على بيع او سوم او خطبة غيره وبيع الحاضر للبادى وتلقى الركبان والتضريبة وبيع
معيب لم يذكره الى آخر ما ذكر اه ونقل بعض اصحابنا انه صرح في الزواجر في الجميع بانها كباثر فليراجع
اه شورى (قوله ولا خيار للمشتري لتفريطه) اى بعدم مراجعة أهل الخبرة وتامله وقيل له الخيار
للتدليس كالتضريبة ومحل الخلاف عند مواطاة البائع للتاجش والافلا خيار جزما ويجرى الوجهان فيما
لو قال البائع اعطيت في هذه السلعة كذا فبان خلافه وكذا لو اخبره عارف بان هذا عقيق او فيروزج
بمواطاة فاشتراه فبان خلافه ويفارق التضريبة بانها تقرير في ذات البيع وهذا خارج عنه انتهى شرح مر
وقوله فبان خلافه صورة المسئلة ان يقول بعثك هذا مقتصر عليه اما لو قال بعثك هذا العقيق او الفيروزج
فبان خلافه لم يصح العقد لانه حيث سمي جنسا فبان خلافه فسد بخلاف ما لو سمي نوعا وتبين من غيره فان
البيع صحيح ويثبت الخيار وسئل شيخنا ر عما لو بيع برد على ان حواشيه حرير فبانت غيره هل يبطل البيع
أو لا فيه نظر فاجاب بصحة البيع وقال لان الذى بان هنا من غير الجنس ببعض المبيع اه ع ش عليه (قوله
وبيع نحو رطب الح) ومع كونه حراما فهو صحيح ومثل البيع كل تصرف يفضى الى معصية كبيع امرء بمن
عرف بالفجور وامة بمن يتخذها لغناء محرم وخشب لمن يتخذ منه آلة لهو وثوب حرير للبس رجل بلا
نحو ضرورة وسلاح من نحو باغ وقاطع طريق ومثل ذلك اطعام مسلم مكلف كافرا مكلفا في نهار رمضان
وكذا بيعه طعاما علم او ظن انه ياكله نهارا كما اتي به الوالبرحه الله تعالى لان كلامه ذلك تسبب في
المعصية واعانه عليها بناء على تكليف الكفار بفروع الشريعة وهو الراجع والفرق بين ما ذكرنا واذنه في
دخول المسجد انه يعتقد وجوب الصيام عليه ولكنه اخطأ في تعيين محله ولا يعتقد حرمة المسجد ولهذا كان
له ان يدخله بمكث فيه لانه عليه السلام قدم عليه وقد ثقيف فانزله في المسجد قبل اسلامهم ولا شك ان
فيهم الجنب لا يقال هو في هذه الصورة عاجز عن التسليم شرعا فلم يصح البيع لانا نمنع ذلك بان العجز عنه
ليس بوصف لازم في المبيع بل في البائع خارج عما يتعلق بالبيع وشروطه وبه فارق البطلان في التفريق
وبيع السلاح للحربي لانه لو وصف في ذات المبيع موجود حالة البيع ولا يشكل عليه صحة بيع سلاح

(بان يزيد في ثمن) للسلعة
المعروضة للبيع لا لرغبة
في شرائها بل (لغير) غيره
فيتمها ولو كان التفريق
بالزيادة ليساوى الثمن
القيمة والمعنى في تحريمه
الايداء (ولا خيار)
للمشتري لتفريطه (ريخ
نحو رطب) كتب

لناطع الطريق مع وجود ذلك فيه لان الفرق بينهما واضح وهو ان وصف الحرابة يقتضي لتقويتهم به علينا موجود حال البيع بخلاف وصف قطعة الطريق فانه امر مترتب ولا عبرة بما مضى منه وبما تقرر اندفع ما للسبكي وغيره منا وافي ابن الصلاح واقروه فيمن حلت امتها على فساد بانها تباع عليها قهرا اذا تعين البيع طريقا الى خلاصها كما افي به القاضي فيمن يكلف قته مالا يطيقه بانه يباع عليه بخلصه من الذل ويؤخذ بما تقرر ان عمله عند تعينه طريقا كما يشير اليه كلامه والبايع له الحاكم وعلمني عنه ايضا احتكار القوت لخير لا يحتكر الا غاطله بان يشتريه وقت الغلاء اي عرفا لمسكه ويبيعه بعد ذلك باكثر من ثمنه للتضييق حيث قد ان اختلف شرط من ذلك فلا اثم وهل يكره امساك ما فضل عن كفايته وموته ستة وثمانين او جهما عدهما نعم الاولى يبيعه ما زاد عليها ويجبر من عنده زائد على السنة على بيعه في زمن الضرورة فان امتنع باعه عليه الحاكم وعلم بما تقرر اختصاص تحريم الاحتكار بالاقوات ولو نمر اوزيبا فلا يعم جميع الاطعمة ويحرم على الامام او نائبه ولو قاضيا التسمير في قوت او غيره ومع ذلك يعزى مخالفة للافتيات ويصح البيع اذا الحجز على شخص في ملك نفسه غير معبود وظاهر كلام اصل الروضة ان التعزير مفرع على حرمة التسمير وجرى عليه ابن المقرئ لما رأى من الافتيات وان خالف فيه ابن الرفعة وغيره حيث قالوا بتفريعه على جوازه والاوجه الاولى اه شرح مر وقوله اختصاص تحريم الاحتكار بالاقوات وكذا ما يحتاج اليه فيها كالادم والفواكه اه غاب اه سم وخرج بالاقوات الامتعة فلا يحرم احتكارها ما لم تدع اليها ضرورة * حادثة وقع السؤال عنها وهو ان ذميا استعمل الوشم بعد بلوغه بلا حاجة تدعو اليه ثم اسلم فهل يجب عليه ازالة الوشم حيث لا ضرر عليه في ازالته ام لا كن فعل به من المسلمين قبل بلوغه حيث لم يكلف ازالته لعذر تعدي به في الاصل ويعني عنه في حقه وحق غيره ولا ينجز ما قليلا بملافة محل الوشم له الى غير ذلك من الاحكام والجواب ان الظاهر العفو لعدم اعتقاده حرمة في الاصل فلا تعدى منه حال الفعل وان كان مخاطبا بفروع الشريعة اه ع ش عليه (قوله لتخذه مسكرا) اي ولو كافرا لحرمة ذلك عليه وان كنا لا نعرض له بشرطه وهل يحرم بيع الزبيب لحنق يتخذه مسكرا كما هو قضية العلة او لانه يعتقد حل النبيذ بشرطه فيه نظروا يتجه الاول نظرا لاعتقاد البائع اه سم على حج اه ع ش على مر (قوله وانما حرم او كره الخ) استدلل للسبق لذلك حديث لعن الله الخمر وشاربها وساقيها وبائعها ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة اليه وآكل ثمنها ووجه الاستدلال انه يدل على تحريم التسبب الى الحرام وبالجملة فليس نصا خاصا ببيع نحو رطب كعنب والفصل معقود لما فيه نهي خاص اه برماوى (قوله لانه سبب لمصية) ومنه بيع سلاح لنحو قاطع طريق وديك لمن يهاوش به وكبش لمن يناطح به وعلوك لمن عرف بالفجور وجارية لمن يكرهها على الزنا وامة لمن يتخذها لغناء محرم وداية لمن يحملها فوق طاقتها وخشب لمن يتخذ آلهة ووثوب حرير للبس وجل بلا ضرورة واطعم مسلم مكلف كافرا مكلفا في نهار رمضان وبيع طعام علم او ظن انه ياكله نهارا ولو يبلده ومنه النزول عن وظيفة لغير اهل ان علم ان الحاكم يقرره فيها ولا يصح تقريره ولو وجد ومنه النزول عن نظر لمن يستبدل الوقف او ياكله بغير وجه جائز عند من يراه وما المنهى عنه الاحتكار وهو ان يشتري قوتا لا غيره في زمن الغلاء بقصد ان يبيعه بعد ذلك باكثر من ثمنه لخرج بالشراء مالوا امسك ضيعة ليبيعه في زمن الغلاء وبزمن الغلاء من الرخص ومكان الغلاء كان اشتراؤه من مصر لينقله الى مكة لبيعه باغلى او من احد طرفي البلد الى طرفه الاخر لذلك وبالقصده مالوا اشتراؤه لنفسه او مطلقا ثم طراه امساكه لذلك فلا حرمة خلافا للعلامة حج في بعض ذلك اه برماوى (قوله اعمد اولي من قوله) وجه الاولوية انه ليس فيه اطلاق الخمر على عصير الرطب بخلاف عبارة الاصل فانه أطلقه عليه وهو انما يطلق لغة على عصير العنب نعم في غير اللغة يطلق على كل عصير اه شيخنا واما عصير الرطب والزبيب فيقال له في اللغة نبيذ والمعموم في قوله نحو رطب لانه يشمل الزبيب والتمر تامل والله اعلم

(لتخذه مسكرا) بان يظلم
منه ذلك لو يظلمه فان شكك
فيه او توهمه من ظالمه
مكروه وانما حرم او كره
لانه سبب لمصية عاقبة
مقتونة والمصية مشكوك
فيها او متروكة وتعمى
قوله وبيع للرطب والعنب
لعاصر الخمر

(فصل في تفريق الصفقة) أى العقد وسمى بذلك لان أحدهم كان يضرب يده في يد صاحبه عند العقد
قاله الشيخ عميرة اه ع ش على مر وفي المختار الصفق الضرب الذي يسمع له صوت وكذا التصفيق ومنه
التصفيق باليد وهو التصويت بها وصفق بالبيع والبيعة أى ضرب يده على يده وبابه ضرب ويقال
ربحت صفقتك وصفقة رابحة وصفقة خاسرة وصفق الباب برده واصفقه ايضا والريح تصفق الاشجار
فتصطق أى تضطرب وثوب صفيق بين الصفقة وتصفيق الشراب تحويله من اناه الى اناه اه (قوله
في تفريق الصفقة) اى في بيان ما يقتضى تفريقها وبيان ما يقتضى تعددها ومنه التفريق اختلافها
بالنسبة لشيء وفسادا بالنسبة لآخر ابتداء او دواما والتفريق في اختلاف الاحكام معناه ان يعطى
كل عقد من المختلفين حكما يخصه ولا يوجد في الآخر اه شيخنا (قوله وتعميرها ثلاثة اقسام)
وكذا تعددها لانه اما ينفصل الثمن او يتعدد البائع او يتعدد المشتري اه برماوى (قوله لانه اما
في الابتداء) وضابطه ان يجمع بين عينين يصح البيع في احدهما دون الاخرى وقوله في الدوام
وضابطه ان يجمع بين عينين تفرد كل منهما بالعقد وتناف احدهما قبل القبض وقوله او في
اختلاف الاحكام وضابطه ان يجمع بين عقدين لازمين او جائزين ثم ان في ادخال هذا تفريق الصفقة
نظرا لانه اما صحيح فيهما او باطل فيهما واجيب بان المراد بتفريق الصفقة الاعم من ان يكون احدهما
صحيحا والآخر باطلا واختلاف العقدين من جهة اشتغال كل منهما على ما لا يشتمل عليه الاخر من الاحكام
وهذا اولى عما اجاب به الاسنوى لانه لا يتأتى على ما ضبطه المصنف لعدم تعرضه لقولى تفريق الصفقة اه
برماوى (قوله لو باع في صفقة الخ) المراد بالبيع هنا الايجاب فقط ويكون من ظرفية الجزء في الكل
لان الصفقة العقد المركب من الايجاب والقبول ولا يصح ان يراد بالبيع العقد بتمامه لانه يلزم حينئذ
ظرفية الشيء في نفسه اه شيخنا والبيع ليس بقيد بل الرهن والهبة والزكاة والنكاح كذلك فاذا رهن
ما يصح وما لا يصح صح فيما يصح وبطل في غيره ومثله يقال فيما عطف عليه اه عانى وعبرة البرماوى انما
خص البيع لكونه موضوع البحث والا فالاجارة والتزويج وغيرهما كذلك انتهت وعبرة شرح مر
ويجوز تفريق الصفقة في غير البيع كاجارة ونحوها لا فيما اذا كان كل واحد قابلا للعقد اكن امتنع لاجل
الجمع كنكاح الاختين فلا يجزى فيهما اتفاقا انتهت (قوله حلا وحرما) لغتان في الحلال والحرام ومن
ثم قرىء وحرم على قرية والمراد بالحل ما يحل ويصح عليه العقد وبالحرم ما يحرم العقد عليه ولا يصح اه
شيخنا (قوله بغير اذن الغير والشريك) مفهوم القيد مختلف ففي المشترك يصح في الجميع وفي عبد الغير
يبطل في الجميع كما ذكره بعد اه شيخنا (قوله صح البيع في الحل الخ) سواء قال هذين أم هذين الحلين أم
القنين أم الحل والحرام أم القن والحرام اه شرح مر وبقى عما يقتضيه التعميم ما لو قال بعثك هذين
الخمرين او الخمرين او اشار الى الحل وعبر عنه بالخمر اولى او الى الخمر وعبر عنه بالحل وكذا في مسألة الحر
والعبد فانظر هل يصح في هذه الصور او لا وظاهر قول شيخنا رى في حاشيته او وصفه بغير صفته الصحة
ويوجه بان العبرة بما في نفس الامر وذكرا المبطل في اللفظ حيث خالفه لقول لكن يرد عليه مامر بالهامش في
الشرط الخامس عن سم على حج من انه لو سمي المبيع بغير اسم جنسه لم يصح اه إلا ان يقال لما كان ما هنا
كالجنس الواحد انما اختلفا بصفة الخرية والحلية والحرية والزقية مع اتحاد الاصل وهو الانسان والعصير
نزل منزلة اختلاف النوعين فلم يضر ذلك او يقال انه لما سمي الحل والعبد بما لا يرد البيع على مسماه أصلا جعل
لغو اختلاف القطن مثلا إذا سماه بغير اسمه كالحرير أخرجه الى ما يصلح أن يكون موزدا للبيع ولم يوجد ذلك
المسمى في الخارج فبطل العقد ادم وجرد ما يعلق به مع امكانه اه ع ش عليه واما لو قال بعثك الخمر والحل
او الحر والقن أو عبد غيرى وعبدى او حصه شريكى بغير اذنه وحصتى لم يصح عند الزركشى
وعله بان العطف على الممتنع ممتنع قال كالأو قال نساء العالمين طوائق وأنت يا زوجتى لم تطلق
لعطفها على من لم تطلق وواقعته على ذلك والد شيخنا ونازع شيخنا في هذا القياس بان قياس

(فصل في تفريق الصفقة)
وتعدد مامر تفريقها ثلاثة
أقسام لانه اما في الابتداء
او في الدوام او في اختلاف
الاحكام وقد ينتها بهذا
الترتيب فقالوا (بإع) في
صفقة واحدة (حلا وحرما)
كل وخمر او عبد او حر او
عبد من غير غير او مشترك
بغير اذن الغير والشريك
(صح) البيع (في الحل) من
الحل وعبد وحصته من
المشترك وبطل في غيره
اعطاء لكل منهما حكمه

ما هنا أن يقول طلقت نساء العالمين وزوجتي وفي هذه تطلق الزوجة لأن العامل في الأول عامل في الثاني
وحيتن يصح بيع الخل وقياس نساء العالمين طالق وانت يا زوجتي ان يقال هنا هذا الخرم بيع منك وهذا
وفي هذه لا يصح البيع في الخل لانه من عطف الجمل ولم تتم الجملة الثانية ولا عبرة بنية تمامها وهي طالق في
الاولى ومبيع في الثانية وفي شرح الارشاد لحج موجهما مقالة الزركشي ان بعثك الحر والعبد باطل لان قوله
بعثك الحر واقع باطلا شرعا فصار قوله والعبد باطلا لا غيالا لانه لم يبق له عامل حيتن ورد بان العامل يتعدد
معناه بتعدد معمولاته ويختلف حكمه باعتبار ما فلا يلزم من بطلانه بالنسبة للمعطوف عليه بطلانه بالنسبة
للمعطوف واما عدم الوقوع في مسألة الطلاق فلا تهم من عطف الجمل وجملة طلاق زوجته وهي وانت يا زوجتي
لم تتم بعدم ذكر لمفظ الطلاق فيها وتقديره لا يؤثر اه حل وفي قول على المحلى قوله كخل وخرس واه قال
في صيغته بعثك الخل والخر او عكسه او الخلين او الخرين او غير ذلك خلافا لبعضهم في ذلك وكذا ما بعده
نعم ان ذكر جملتين وقدم الحرام فلا خلاف انه يبطل فيهما نحو هذا الخرم بيع منك وهذا الخل مبيع قاله شيخنا
مر (قوله وقيل يبطل فيهما) اما قال ذلك لقوة الخلاف ولا فليس هذا طريقته اه برماوى (قوله قال
الربيع واليه الخ) عبارة شرح مر قال الربيع واليه رجع الشافعي اخر او رد باحتمال كونه اخرهما في
الذكر لافي الفتوى ولا بما يكون المتاخر مذهب الشافعي اذا اتى به اماما ذكره في مقام الاستنباط وال ترجيح
ولم يصرح بالرجوع عن الاول فلا والقولان بالاصالة في بيع عبد غيره وطردا في بقية الصورة انتهت وفي
قال على المحلى قوم واليه رجع الشافعي اخر اقال ابن المنذر وهو مذهب الشافعي وحيتن فينظر لما اذا خالف
الاصحاب امامهم في هذه الصورة وقد يجاب بان الربيع قال ذلك بحسب ما بلغه ولعل الاصحاب اطلعوا على
خلافه وان عبارة الربيع احد قول الشافعي فتصحفت على الناقل باخر قوله فعبر بما قاله وقول بعضهم ان
الشافعي رجع في الذكر لافي الفتوى لا يعتبر فنامله اه (قوله ايضا قال الربيع الخ) هو ابو الربيع بن سليمان
المرادى راوى الام وغيرهما عن الامام الشافعي ولد سنة أربع وسبعين ومائة المتوفى بمصر يوم الاثنين
لعشرين من شوال سنة سبعين ومائتين قال في المهمات ومتى اطلق الربيع فالمرابه المرادى لا الجيزى
المتوفى بالجيز في ذى الحجة سنة ست وخسين ومائتين اه برماوى (قوله فانه لا يصح بيع العبدن) اى
اى ان لم يفصل الثمن كما هو موضوع المسئلة من كون الصفقة واحدة اما لفصله فانه يصح فيهما كما لو
قال بعثك عبدى بدينار وعبد زيد بثوب ويكون من قبيل قوله الا ترى وتعدد بتفصيل ثمن الخ اه شرح
مر بتصرف (قوله للجهل بما يختص كلا منهما) اى الجهل الشديد لانه في ثمنين بخلاف صورة عدم
الاذن حيث صح في الخل وإن كان فيها جهل لحفته حيث كان في ثمن واحد وهناك علة اظهر من هذه
وهي انه في حالة الاذن يؤدي إلى نزاع لا غاية له لانه بين المالكين بخلافه في عدم الاذن ففيها نزاع بين
البائع والمشتري وغايته التحالف اه شيخنا (قوله بحصته من المسمى) اى ان كان الحرام مقصودا اما
لو كان غير مقصود كدم فيصح في الخل بجميع المسمى اه شيخنا (قوله باعتبار قيمتهما) وينبى ان
لا يكتفى في التقويم لابرطين لا برجل وامرأتين ولا بارج نسوة لان التقويم كالولاية وهي لا يكتفى فيها
بالنساء اه ع ش على مر (قوله سواء علم الحال) اى علم ان احدهما حرام اه شيخنا (قوله لان الثمن في
مقابلتهما) عبارة شرح مر لا يقاعها الثمن في مقابلتهما جميعا فلم يجب في احدهما الا بقسطه انتهت (قوله ويقدر
الخر خلا) اى لا مكان عوده اليه لا يصير العدم إمكان عوده اليه اه زى قال في شرح الارشاد ولا ينافى
هذا ما في نكاح المشرک من تقويمه عند من يرى له قيمة بظهور الفرق فانهما ثم حالة العقد كانا بريان له قيمة
فمولا باعتقادهما فان قلت قضيته أن العاقدین لو كانوا ذميين قوم عند من يرى له قيمة قلت يمكن ان يلتزم
ذلك ويمكن أن يجاب بان البيع محتاط له لكونه يفسد بفساد الموضع اكثر مما يخلط للمدق إذ
لا يفسد بفساده (فرع) مثل العلامة حج رحه الله عما لو وكل في بيع كتاب فباعه مع كتاب آخر

وقيل يبطل فيهما قال الربيع
واليه رجع الشافعي آخر
فلو اذن له شريكه في البيع
صح بيع الجميع بخلاف ما لو
اذن مالك العبد فانه لا يصح
بيع العبدن للجهل بما
يخص كلا منهما عند العقد
(بحصته من المسمى باعتبار
قيمتها) سواء اعلم الحال
ام جهل واجاز البيع لأن
الثنى في مقابلتهما وقدر اخر
خلا والحر فبقا اذا كانت
قيمتها ثلثة والمسمى
مائة وخمسين وقيمة المملوك
مائة لحصته من المسمى خمسون

لوكيل في عقد واحد هل يصح فاجاب بقوله يبطل في الجميع ولا يدخله طريق الصفقة لانه غير ملخون فيه
ذكر في البيان لكن قضية كلامهم صحة بيعه لكتابه وان طريق الصفقة يدخل وهو ظاهر اه بحروقه
اقول القياس ما في البيان من البطلان كالوباع عبده وعبده غيره باذنه فيبيع الوكيل لكتابه كبيع عبد نفسه
ولكتاب الموكل كبيع عبده غيره باذنه مع عبده وقد علمت بطلان بيع العبد فكذا بيع الكتابين في السؤال
المذكور اه ع ش على م ر (قوله ايضا ويقدر الخ خلا) اي والميتة مزكاة والتحزير عزا بقدره كبرا
وصغر الاضاً ناولا بقرة اه شرح م ر وانظر هل المراد بالحل الذي يقدر به الخرا اعلاه وادناه والغالب
من جنسه والا قرب الاخير فليحروا شوبرى وتقدير الخ خلا جارحى في مالو كان المتعاقدان كافرين
فلا تعتبر القيمة عندهما كما تقدم عن ع ش على م ر (قوله ايضا ويقدر الخ خلا) اي لانها تول اليه عادة
كذا قدره هنا وقدره في الصداق عصيرا ولم يقدره شيئا في نكاح المشرى وظاهر كلام الرافعى اعتبار
كل محل بما فيه فليتنظر حكمة المخالفة وقد يقال في الحكمة انه لما وقع العقد مع الخرفاسدا اعتبر له وقت صحة
وهو كونه خلا او عصيرا او اعتبار الحل في البيع لان لزومه مستقبل عند العقد فربما فسخ بعده فتسقط المطالبة
فاعتبر بما يؤل اليه حال الخرب بخلاف عقد النكاح فاعتبر بوقت سابق له فيه قيمة وهو كونه عصيرا او امان نكاح
المشرى فالعقد وقع صحيحا بالخبر عندهم ولما امتنعت المطالبة به بعد الاسلام رجع الى قيمته ووقته لان اعتبار
غير وقته يؤدى الى اعتبار الشئ في غير وقت صحته وبما يقع اجحاف لان قيمته عندهم من يراها اقل غالبا من
قيمة الحل او العصير فتأمل ذلك فانه من عثرات الافهام المستخرج من دقائق نقائس الالهام اه برماوى
وهو ما خوذ من شرح م ر (قوله ايضا ويقدر الخ خلا) اي حيث اختلفت قيمتهما بعد فرض الخرب خلا
فاذا لم تختلف وزع على الاجزاء لانهما مثليان وعبرة شرح م ر وظاهر كلامهم اعتبار المثل في هذا
الفصل متقوما حتى يعرف نسبة ما يخصه من الثمن وهو غير بعيد لكن الارجح كما جزم به ابن المقرئ
توزيع الثمن في المثل أى المتفق القيمة وفي العين المشتركة على الاجزاء وفي المتقومات على الرؤس باعتبار
القيمة انتهت اي ومثل المتقومات المثليات المختلفة القيمة باختلاف صفاتها اه ع ش على الشارح
(فرع) باع زوجي خف مثلا فتلقت احدهما قبل قبضه فهل يقوم الباقي على انقراذه او مضموما
للتالف فيه نظر والا قرب الاول لان التلف لم يقع باختيار البائع والمشتري متمكن بعد التلف
من الفسخ بالخيار فيفرض ان الباقي كان العقد تعلق به منفردا فيقوم كذلك ونقل في الدرس عن
الطبرلاوى ما يوافق ذلك من تقويمه منفردا اه ع ش على م ر (قوله وخرج يباع مالو استعار الخ) انما
ذكر هذه الصور مع انه لم يتكلم على شئ من غير صور البيع لان هذه ولم تكن يباعا لكنها وسيلة للبيع
فيه يبطلانها على انه اذا وقع بيع مترتب على شئ منها كان باطلا وايضا في ذكرها من الى ان غير هذه
المذكورات تلحق بالبيع في انه اذا ورد على ما يقبل التصرف الذي أتى به وما لا يقبل صح فيما يقبل وبطل
في غيره وقوله ويستثنى من الصحة الخ غاير بينهما وبين ما قبله حيث عبر فيه بخرج لشمول قول المصنف باع
لهذه فلم يصح جعلها خارجة بلقظ البيع اه ع ش (قوله ايضا وخرج يباع مالو استعار شيئا الخ) عبارة
شرح م ر وانما بطل في الجميع فيما لو اجر الراهن المرهوب مدة تزيد على محل الدين او الناظر الوقف
اكثر مما شرطه الواقف لغير ضرورة او استعار شيئا ليرهنه بدين فزاد عليه لخروجه بالزيادة عن
الولاية على العقد فلم يمكن التبعيض وفيما اذا قاضى الربوى كدبر بدين منه او زاد في خيار
الشرط على ثلاثة ايام كما ياتى فيه او في العرايا على القدر الجائز لوقوعه في العقد المنهى عنه وهو
لا يمكن التبعيض فيه وفيما لو كان بين اثنين ارض متانصة فبين احدهما منها قطعة مخوفة
بجميعها وباعها من غير اذن شريكه فلا يصح في شئ منها كما نقله الزركشى عن اللببوى وافرده لانه
يلزم على صحته في نصيبه منها الضرر العظيم للشريك بمرور المشتري في حصته الى ان يصل الى
المبيع اه ويظهر حمله على ما اذا تعين الضرر طريقا والا فالوجه خلافه لتمكنه من دفع ذلك بالشرا

وخرج يباع مالو استعار
شيئا ليرهنه بدين فزاد عليه

والاستجار للمر أو القسمة فلم ينعين الاضرار ويؤيد ما من من مبحث ما ينقص بقطعه ولا يتأفقه ما من من
عدم صحة بيع مسكن بلا مطلقا لشدة حاجته إلى المرب بخلاف ما هنا انتهت وقوله لغیر ضرور قسواء كان
الناظر لما أو جاعلا خلافا لابي زرعة اهمر ونقله عنهم على جميع أي ولو انما تحقق الضرورة حيث كانت
الحاجة ناجزة كان انهدم ولم يوجد من يستاجر به بائني بعمارة إلا مدة طويلة زيادة على شرط الواقف
لمرض لإصلاح المحل بتقدير حصول خلل فيه بما يتحصل من الأجرة فلا يجوز لا تنفاء للضرورة حالة العقد
والامور المستقبل لا يعول عليها ومن الضرورة مالو صرفت الغلة للمستحقين ثم انهدم الموقوف واحتيج
في إعادة إلى إيجار مدة وليس في الوقف ما يعمر به في الغلة فان ذلك جائز وإن خالف شرط الواقف لما هو
معلوم من أنه لا يمنع الغلة عن المستحقين ثم يدخرها للعمارة اهـ عـ ش عليه (قوله ومالو اجر الراهن المهرن)
أي ولو جاعلا ومثله يقال في المستعير وينبغي أن محل البطلان في الرهن إذا أجره لغير المرتهن فان أجره له
صح أو لغيره باذنه صح ايضا اهـ عـ ش على مـ ر (قوله فيبطل في الجميع) أي ثم إن وضع المستاجر يده على العين
المؤجرة لزمه أجره مثلها مدة استيلائه زاد على المسمى أو لا اهـ عـ ش على مـ ر (قوله أو زاد في خيار الشرط
الح) فيه نظر إذا المقسم باع حلا وحرما وهذا ليس منه فكان الاظهر ضم هذه الصورة لصور المحترز اهـ
شيخنا (قوله على القدر الجائز) وهو في الخيار ثلاثة أيام وفي العرايا مادون خمسة أو سق اهـ عـ ش على مـ ر
(قوله إذا كان الحرام معلوما) أي يمكن عمله ولو بعد العقد ليدخل مالو باع المشترك بغير إذن الشريك
وكان وقت العقد مجهول ما يخصه منه فهذه الصورة من القاعدة خرج مالو قال بعثك عبدی وحرأ أو عبدا
من عبيد الناس فان هذا لا يمكن عمله ولا بعد العقد فيبطل في الجميع اهـ شيخنا اما الحل فلا بد أن يكون معلوما
عند المقداهن شورى (قوله وخير فور امشتر) أي لكونه خيار نقص وقوله لتبعض الصفقة عليه أي مع
كونه معذورا بجعله فهو كيب مظهر اهـ شرح مـ ر (قوله ايضا وخير فور امشتر) أي وإن كان الحرام
مقصودا مالو كان غير مقصود كدم فلا خيار وقل عن شيخنا ان له الخيار اهـ حل وقوله فلا خيار معتمد
سواء كان المشتري عالما بغير المقصود او جاهلا به كما نقل الشيخ سلطان وعبارة عـ ش على مـ ر وفي حاشية
الزيادي ما نصه نعم إن كان الحرام غير مقصودا لظاهر أنه لا خيار لانه غير مقابل بشيء من الثمن كما ذكره
الشارح في الشرح الكبير له على البهجة اهـ ونظر فيه سم رحه الله حيث قال وفي عدم ثبوت الخيار نظر
بلحوق الضرر للمشتري اهـ (قوله جهل الحال) ويصدق المشتري في دعواه ذلك لانه لا يعلم إلا منه ولأن
الاصل عدم الاقدام على ما علم فيه الفساد اهـ عـ ش على مـ ر (قوله وإن لم تجب له إلا الحصص) هذه الغاية صحيحة
وليست الواو للحال خلافا لبعضهم لانه قد تجب له الحصص فقط بان كان الحرام مقصودا وقد لا تجب له
الحصص فقط بل يجب له جميع الثمن بان كان الحرام غير مقصودا اهـ شيخنا (قوله او نحو عبدي الخ) وضابط
هذا القسم أن يثقف قبل القبض بعض من المبيع يقبل الافراد بالعقد أي إيراد العقد عليه وحده ومن ذلك
مالو باع عبديه مثلا فثقف أحدهما أو كان عصيرا فثخن بعضه كما قاله الدارمي أو كان دارا فثقف سقفها
قبل قبضه فيفسخ العقد فيموت ثم يتر في الباقي بقطعه من المسمى إذا وزع على قيمته وقيمة التالف وخرج
بقولنا بقول الافراد بالعقد سقوط يد المبيع وعي عبده واضطراب سقف الدار ونحوهما لا يقر بالعقد
فقواتها لا يوجب الاتفاخ بل الخيار ليرضى بالبيع بكل الثمن أو يفسخ ويسترد الثمن اهـ شرح مـ ر (قوله فثقف
أحدهما قبل قبضه) لو قبض المشتري أحد العبدین ثم ثقف لم يخبر بل يلزمه قسط التالف يده من الثمن ولو
قبضهما فثقف أحدهما ثم علم عيب الثاني فله أرشه وإن قال البائع رده مع قيمة التالف اهـ مـ (قوله
بل يتخير مشتر) عبارة اصله مع شرح مـ ر ويتخير المشتري فوراً بين فسخ العقد والاجارة التبعض
الصفقة عليه فإذا أجاز في الحصص قطما كنظر ما مـ ر كما في المحور وفي الروضة كالشارح عن أبي إسحق
طرد القولين فيه أحد بجميع الثمن وضمن بالفرق بين ما اقترن وبين ما حدث بعد صحة العقد مع

ومالو اجر الراهن المهرن
مدة تزيد على محل الدين
فيبطل في الجميع ويستثنى من
الصحة مالو قاضل في
الرئوى أو زاد في خيار
الشرط أو في العرايا على
القدر الجائز فيبطل في الجميع
وظاهر أن محل الصحة إذا
كان الحرام معلوما لتأني
التقسيط (وخير) فوراً
(مشتري جهل) الحال بين
الفسخ والاجارة لتبعض
الصفة عليه فان علم الحال
فلا خيار له كالأشترى
معيما يعلم عيبه أما البائع
فلا خيار له وإن لم تجب له
إلا الحصص لتعديده حيث باع
مالا يملكه وطمع في ثمنه
(أو) باع (نحو عبديه
فثقف أحدهما قبل قبضه)
انفسخ البيع فيه كما هو معلوم
(لم يفسخ في الآخر) وإن
لم يقبضه (بل يتخير مشتر)
بين الفسخ والاجارة (فان
أجاز في الحصص) من المسمى
باعتبار قيمتهما لأن الثمن
قد توزع عليهما في الابتداء
ونحو من زيادتي

توزيع الثمن فيه عليهما ابتداء وقضية كلامه انه لا خيار للبائع وهو كذلك كافي المجموع ووجه ان الثمن غير منظور اليه اصاله فاعتبر تفرقه واما لانه يعتبر فيه لا ما يعتبر في الابتداء بخلاف الثمن فانه المقصود بالعقد فائر تفرقه واما ايضا انتهت وقوله غير منظور اليه اصاله يتامل معنى الاصاله في الثمن سيما اذا كان الثمن والمثمن تقديرا أو عريضا فان الثمن ماد خات عليه الباء منها والمثمن مقابله فامعنى كونه غير منظور اليه فيما لو قال بعثك هذا الدينار هذا الدينار وهذا الثوب بهذا الثوب اللهم الا ان يقال مواده بالاصالة ما هو الغالب من كون الثمن نقدا والمثمن عرضا اذا المقصود غلبا بتحصيل العروض بالثمن لا انتفاع بذواتها كلبس الثياب واكل الطعام والنقد لا يقصد لذاته بل لانه ضاء الحوائج به اه ع ش على م ر (قوله ولو جمع عقدا) هذا شروع في تفريق الصفقة في اختلاف الاحكام اه حل ومعنى تفريق الصفقة في اختلاف الاحكام ان لكل من العقدين حكما يخصه لانه يصح احدهما ويطل الاخر وهذا ظاهر في مختلفي الحكم وانظر ما معنى تفرقه في متفق الحكم تامل (قوله وايضا ولو جمع عقد لازمين أو جائزين) الى قوله وخرج بزيادة لازمين أو جائزين الخ قرر م ر في درسه وشرحه تبعا لو الده تبعا لبعض المتأخرين ما حاصله ان خروج اللازم والجائز ليس بمجرد اللزوم والجواز بل لتنافي احكامهما فلا بد ان بقيد البيع الخارج مع الجمالة بالصرف أو البيع في الذمة لتنافي الاحكام حيث اذا صرف يستحق عرضه بالعقد والمبيع في الذمة يشترط قبض ثمنه في المجلس على خلاف فيه والجمالة لا يستحق عرضها بالعقد ولا يشترط قبضه في المجلس بخلاف بيع المعين في غير الصرف فيجوز جمعه مع الجمالة ومثل البيع والصرف في الذمة الاجارة في الذمة لا يشترط قبض الاجرة في المجلس فاوردت عليه مرار البيع للمعين والسلم فان جمعهما جائز مع تنافي احكامهما اذ السلم يشترط قبض راسه في المجلس بخلاف البيع لمحاول التخلص منه بما لا يظهر منه ما ذكرت له يمكن ان يقال السلم صنف من البيع فكان العقد لم يجمع عقدين بل عقدا واحدا ولا يخفى ما فيه فليحرر فانه نقل عن والده انه كان يقول بغض المصنفين دهل في هذا المقام اه سم (قوله وان اختلف حكمهما) تعميم في كل من القسمين فيحتاج كل منهما الى مثالين فقوله كاجارة اى سواء كانت واردة على العين او الذمة بالنسبة لقوله ويبيع واما بالنسبة لقوله او سلم فالمراد بها الواردة على العين كافي شرح الرمل لاجل ان تخالف السلم فانه يقتضى القبض في المجلس بخلافها ويمثل للمتعين من اللازمين بالسلم والاجارة الواردة على الذمة المقدرة بمحل العمل فهي لا تقتضى التاقيت كاسلم وتقتضى قبض الاجرة في المجلس كاسلم وقوله او شركة وقراض مثال للتفقيين من الجائزين كما قال وقد مثلت الى اخره وانظر ما مثال المختلفين من الجائزين تامل (قوله كاجارة ويبيع) كأن قال بعثك عبدى وأجرتك دارى شهرا بكذا وقوله او اجارة وسلم كبعثك كذا في ذمتى سلدا وأجرتك دارى شهرا بكذا انتهى برماوى (قوله ايضا كاجارة ويبيع) اى وكبيع ونكاح اتحد المستحق كزوجتك ابنتى وبعثك عبدا بالف وهى في رايته اربعتك ثوبى وزوجتك امى فان النكاح يصح لا انتفاء تائره بفساد الصداق بل ولا بأكثر الشروط الفاسدة وفي البيع والصداق القولان السابقان اظهرهما صحتهما او بوزع المسمى على قيمة المبيع ومهر المثل ام الوكان المستحق مختلفا كزوجتك ابنتى وبعثك عبدى بكذا فلا يصح كل من البيع والصداق ويصح النكاح بمهر المثل ولو جمع بين بيع وخلع صح الخلع وفي البيع والمسمى القولان وشرط التوزيع في كلام المصنف ان تكون حصة النكاح مهر المثل فاكثر فلو كانت اقل وجب مهر المثل كافي المجموع ما لم تاذن الرشيدة في قدر المسمى فيعتبر التوزيع مطلقا اه شرح م ر (قوله او اجارة وسلم) مثل لما اذا اختلف حكمهما كما سينب عليه الشارح والمراد الاجارة للمعين كان قال أجرتك دارى شهرا وبعثك صاع قمح في ذمتى صفة كذا سلدا بكذا حل وم ر (قوله او شركة وقراض) مثال لما اذا لم يختلف حكمهما كان خلط الفين له بالف الغير وشاركه على احدهما وقارضه على الاخر وفيه ان هذا يتوقف على ان سائر ما يعتبر في القراض يعتبر في الشركة وليس كذلك حرره وسكت عن مثالى متفق الحكم من اللازمين

(ولو جمع عقد) عقدين
(لازمين أو جائزين) وإن
اختلف حكمهما (كاجارة
وبيع أو) اجارة (وسلم
أو شركة وقراض صحا

وختل في الحكم من الجائزين وقد يقال مراده على فرض ان يوجد اتفاق واختلاف الاحكام في شيء من ذلك اللازمين والجائزين اه حل (قوله ووزع المسمى على قيمتهما) هذه العبارة في غاية الاشكال بالنسبة للقراض والشركة لانه ليس فيهما مسمى وانما فيهما ربح فكان الاولى ان يقول ووزع المسمى في غير الشركة والقراض باعتبار القيمة اما قيمهما فيوزع الربح عليهما باعتبار المقدار اه شربلالي ويدل عليه قول الشارح اي قيمة المؤجر فدل على ان مراد الماتن بقوله ووزع المسمى الخ تخصيصه بغير الشركة والقراض (قوله اي قيمة المؤجر) المراد بها الاجرة واطلاق القيمة على الاجرة صحيح لانها في الحقيقة قيمة المنفعة اه حل (قوله ولا يؤثر الخ) مراده بهذا بيان علة القول الضعيف ورد ما اه شيخنا وعبارة شرح مرم ومقابل الاظهر بطلان لانه قد يعرض لاختلاف حكمهما باختلاف اسباب الفسخ والانفساخ ما يقتضي فسخ احدهما فيحتاج الى التوزيع ويلزم الجهل عند العقد بما يخص كلامهما من العوض وذلك محذور واجاب الاول بقوله ولا اثر لما يعرض الخ انتهت وقوله ما قد يعرض ما واقعة على فسخ وانفساخ واللام في قوله لاختلاف حكمهما بمعنى عند الباء في قوله باختلاف سببية متعلقة يعرض وقوله اسباب الفسخ والانفساخ من وضع الظاهر موضع المصغر اذ كان يقول اي اسبابه اي اسباب ما يعرض اه شيخنا وفي الرشيدى على مرم قوله ما يعرض ما واقعة على الفسخ والانفساخ المعلومين من المقام واللام في قوله لاختلاف تعليلية لقوله يعرض انتهى (قوله ايضا ولا يؤثر ما قد يعرض لاختلاف حكمهما) اي اللازمين والجائزين وقد اسقط هذا في شرح الروض اي ولا يؤثر ما قد يعرض للجائزين واللازمين من اختلاف الاحكام الناشئة ذلك من اسباب الفسخ والانفساخ اي على فرض ان يوجد ذلك اي واختلاف الشروط كما ينبى عليه فقد يوجد اختلاف الاحكام في البيع لمعين والاجارة لمعين وقد لا يوجد ذلك فيهما كالبيع في الذمة والاجارة على عمل اه حل (قوله لاختلاف حكمهما) سيشير الشارح الى بيان اختلاف الحكم بقوله وبيان اختلاف الخ فجعل اقتضاء التاقية واقتضاء عدمه من الاحكام فحينئذ لا يحسن ما صنعه المحشى حيث زاد على الاحكام الشروط ومثلها بالتاقية وعدمه (قوله والانفساخ) اي في السلم اذا انقطع المسلم فيه عند المحل على رأى اه سلطان والراجع عدم الانفساخ في وسياقي في السلم مانصه ولو اسلم فيما يعم فانقطع في محله خير لا قبل انقطاعه فيه اه واما الانفساخ في الاجارة فقد ذكره في بابها بقوله فصل تنفسخ بتأني مستوفى منه معين في مستقبل وبحبس غير مكثر له مدة حبسه ان قدرت بمدة اه (قوله المستلزم للجهل عند العقد) لا يقال ان الجهل موجود عند العقد قطعا وان لم يعرض ما ذكر لانا نقول هو وان كان موجودا عند العقد لكن لا ينظر اليه الا عند بقاء أحدهما وسقوط الآخر اما اذا بقيان المقصود والمجموع فلا حاجة للتوزيع المترتب عليه الجهل اه شيخنا ح ف (قوله ألا ترى انه يجوز بيع ثوب الخ) اي فهذا عقد واحد فيه جهل بالتوزيع حالة وجوده ولم يبطل فاولى ان لا يضر مثله في العقدين وفارق عدم الصحة في عبده وعبده كالمرا لما تقدم من التنازع اه قل على المحلى (قوله لانه ليس بقيد) ان قلت اذا كان كذلك كان المناسب ان يعم بضده فيقول فيما تقدم وان اتفق حكمهما كما هو عادته وهما قد عمم بنفس القيد بقوله وان اختلف الخ قلت اما فعل ذلك لان القيد محل الخلاف فناسب ان يبقى به ليرد على المخالف وبه يجاب عن تقييد الاصل لان متفق الحكم يصح جمعها جزما اه شيخنا (قوله مالو كان احدهما لازما) المدار على مناقاة الاحكام وعدمها فتى لم تناف احكامهما صحا ومتى تنافت لم يصحبا ومتى عبر باختلافهما بالزوم والجواز فراده ذلك اه مرقول انظر هذا مع تاقى البيع والسلم باشتراط قبض رأس المال في السلم في المجلس دون البيع فهنا تناف في الاحكام وقد صحا وكذا الاجارة والبيع تأمل وقد جعلوا الشركة والقراض مما اتفقت احكامها وكان وجهه انه لا يشترط في كل منهما القبض في المجلس وانه يشترط كون التصرف بالمصلحة وان المتصرف أمين وغير ذلك وفسر الامام الاختلاف باختلاف اسباب الفسخ

ووزع المسمى على قيمتهما)
 أي قيمة المؤجر من حيث
 الاجرة وقيمة المبيع أو
 المسلم فيه ولا يؤثر ما قد
 يعرض لاختلاف حكمهما
 باختلاف أسباب الفسخ
 والانفساخ المحوجين الى
 التوزيع المستلزم للجهل
 عند العقد بما يخص كلا
 منهما من العوض لانه
 لا محذور في ذلك ألا ترى
 انه يجوز بيع ثوب وشقص
 من دار في صفقة وان
 اختلفا في الشفعة واحتج
 الى التوزيع المستلزم لما
 ذكر وحذفت قوله عتلى
 الحكم لانه ليس بقيد لان
 غيرهما كذلك في الحكم
 وقدمت له من زيادتي
 بالشركة والقراض وخرج
 بزيادة لازمين او جائزين
 مالو كان أحدهما لازما
 والآخر جائزا

والانفساخ وزيد اختلاف شروط الانعقاد اسم (قوله كبيع وجمالة) صورته أن يقول اشتريت منك
أردب بر مثلاً في ذكرك سلباً إلى شهر كذا وجاعلك على رد عبدى بالف احم ل (قوله ايضاً كبيع وجمالة)
اي وكاجارة وجمالة والمراد بيع واجارة يقتضيان القبض في المجلس كالربوي والسلم واجارة الذمة أما بيع
المعين واجارة المعين فيصح جمعهما مع الجمالة فحينئذ مداراهمة على إمكان الجمع ومدار الفساد على
عدمه وليس المدار على الاتفاق في الجواز والازوم والاختلاف فيهما اه شيخنا (قوله لانه لا يمكن
الجمع بينهما) بيانه ان العوض في الجمالة لا يستحق الا بفراغ العمل فلا يلزم تسليمه الا حينئذ وأما
مامعها من السلم وكل ما يقتضى القبض في المجلس فينبه وبينها غاية التنافي اذ هو يقتضى القبض في المجلس
وهي تقتضى عدمه بخلاف السلم والاجارة فانه وان اقتضى القبض في المجلس فهي لا تقتضى عدمه كما
لا تقتضيه اذا كانت على عين فليس بينهما غاية التنافي ثم رابت في شرح م مانصه بخلاف ما لو كان
احدهما جائزاً كالبيع اي الذي يشترط قبض العوضين فيه بدلالة ما يأتي في الجمالة فلا يصح قطعاً التذرع
الجمع بينهما اذا الجمع بين جمالة لا يلزم وبيع يلزم في صفة واحدة غير ممكن لما فيه من تناقض الاحكام لان
العوض في الجمالة لا يلزم تسليمه الا بفراغ العمل ومن جهة الصرف يجب تسليمه في المجلس ليتوصل إلى
قبض ما يخص الصرف منها وتنافي الوازم يقتضى تنافي المزمومات كما علم انتهت (قوله ان الاجارة تقتضى
التاقيت) اي وانها تنسخ بالتلف بعد القبض بخلاف البيع والسلم اه شرح م (قوله ويتعدد) اي العقد
اي سواء كان عقداً ببيع او غيره كما نبه على هذا العموم بقوله وتعبيرى بالعقد الخ وقوله بتفصيل ثمن
ولا يضر كثرة التفصيل وان طالها الفصل بين الايجاب والقبول لان هذا فصل بما يتعلق بالعقد وهو
ذكر المعقود عليه ومن فوائد التعدد جواز افراد كل حصة بالرد كما يأتي اه شرح م وقد ذكر الشارح
هذه الفائدة هنا بقوله وله رد احدهما بالعيب (قوله بتفصيل ثمن) اي مع المثلن كما يؤخذ من تمثيله فخرج
مالو فصل الثمن فقط او المثلن فقط كما لو قال بعثك هذا العبد بدينار وثوب او بعثك هذا العبد وهذه
الجارية بدينار فلا يتعدد في هذا ولا بد ان يكون التفصيل من المبتدى بانما كان او مشترياً كما في شرح
م وان اجل الاخر فان كان التفصيل من المحجب فقط فلا تعدد وعبرة عس (تنبيه) اعلم ان الصفة
لا تعدد بتعدد المثلن فقط كما اذا قال بعثك هذا العبد وهذا الثوب بدينار ولا بتعدد الثمن فقط كما اذا
قال بعثك هذا بدرهم وبدينار وثوب وانما يتعدد بتعدد ما هم ر انتهت والحاصل ان التعدد انما يكون
اذا فصل البادى من البائع او المشتري دون القابل فاذا فصل الموجب واجل القابل كان العقد متعدداً
حلالاً لاجمال على التفصيل ولو اجل الموجب وفصل القابل لا يتعدد العقد حلالاً للتفصيل على الاجمال هذا
هو المفهوم من كلام الاصحاب هنا وجرى عليه شيخنا كج حيث قال لا بعد قول المصنف وتعدد الصفة
بتفصيل الثمن مانصه من ابتداء بالعقد لترتب كلام الاخر عليه اه لكن في الايجاب والحاصل ان التفصيل ان
كان منهما تعددت قطعاً او من الموجب او القابل فكذلك على الاصح كما افاده قول الرافعي والنووي في
الروضة في الجمع في النكاح بين حرقة وامرأة لو فصل الزوج فقال الزوج قبلت نكاحهما او جمع الزوج
وفصل الزوج هل هو كالمو فصل جميعاً او كالمو جمعاً وجهان اصحهما الاول اه حلي (قوله كبعتك ذا بكذا
الخ) وليس من التعدد بعثك ذا وذا بعشرة من الدراهم او الدنانير او منهما ولا بعثك ذا بعشرة من الدراهم
وعشرة من الدنانير ولو قال بعثك ذا وذا الاول بكذا والثاني بكذا او قدم الثاني على الاول فهل الصيغة
في ذلك صحيحة وهي من المتعدد او لا كل محتمل والمتجه فساد الصيغة اه برماوى كذا بخطه والظاهر خلافه
اذ ليس فيه الا تفصيل الثمن والمثلن وتقدم ان العقد معه يصح ويتعدد (قوله فيقبل فيهما) اما لو قبل في
احدهما فقط بعينه فانه يصح ايضاً كما نقله في شرح الروض كغيره عن القاضي فقال ولو قال بعثك عبدى
بالف وجارى بى بخمس مائة فقبل احدهما بعينه قال القاضي فالظاهر الصحة اه لكن الوجه الموافق

كبيع وجمالة فانه لا يصح
لانه لا يمكن الجمع بينهما
ويان اختلاف الاحكام
فيما اختلفت أحكامه
مما ذكر ان الاجارة تقتضى
التاقيت والبيع والسلم
يقتضيان عدمه والسلم
يقتضى قبض راس المال في
المجلس بخلاف غيره
(ويتعدد) اي العقد
(بتفصيل ثمن) كبعتك ذا
بكذا وذا بكذا فيقبل
فيهما وله رد احدهما
بالعيب (ويتعدد عقداً)

لما باقى في تعدد العاقد عن الشئ من البطلان وعدم الصحة ووجه عدم مطابقة القبول الايجاب وقد يكون للبائع غرض في قبولها ما وقد لا يرضى به ول أحدهما وقد اعتمد من عدم الصحة بعدم المطابقة وقوله وبتعدد عاقدى موجب او قابل كعناك ذاكذا فيقبل منهما الى ان قال وكعتكاذبا كذا فيقبلان فلو قبل في الاولى نصيب أحدهما قط أو في الثانية أحدهما قط لم يصح كافي العزير والروضة ووجه عدم مطابقة الايجاب للقبول وقد يكون الغرض قبولها جميعا دون أحدهما واعلم انه تقدم في الكلام على شرط توافق الايجاب والقبول انه لو قال بعنك بالق تعالى قبالت نصفه بنحو - بمائة ونصفه بنحو - بمائة ان حاصل كلام النووي أن المعتمد الصحة وتقدم أن مر حمله على ما إذا قدمت عليه البائع والإبطال - حيث يتنزه بالبطلان فيما هنا عام فيما إذا وقع النقص بل في كلام البادى فان وقع في كلام المتأخر كان فيه هذا النقص فيلينا مل ولا يحرر اه سم (قوله ايضا فيقبل فيهما) فلو قبل في أحدهما لم يصح على الوجه اه بخط الشيخ خضر وكذا يقال في قوله فيقبل منهما واه في البرهوى ومر (قوله موجب او قابل) فلم أنه لو باع إثنان من إثنين كان بمنزلة أربعة عقود اه شرح مر (قوله كعناك ذاكذا) سواء قالاه معا او مرتبا ودخل في الترتيب ما لو قال أحدهما بعنك نصفه بكذا وقال الآخر كذلك اه برهوى (قوله ولو وكيل) - كتوا عمالو باع الحاكم او الولى او الوصى او القيم على المحجورين شيئا مائة واحدة والظاهر انه كالوكيل فيعتبر العاقد لا المبيع عليه اه شرح مر قال سم على - حج ينبغي ان يكون الولى كالوكيل ويدل عليه التعليل فلو باع ولى لمولين او وليان لمولى فتعدد المدة في الثاني وتعدد في الاول فليتا مل فالمشترى في الاول رد حصة احد المولين اه وقد يتوقف فيه إلا إذا كان خلاف المصلحة يدفعه انه بمنزلة عقدين فهو كالو باع احد المولين المستقلين مثلا عينا أو الآخر اخرى فان المشتري رد أحدهما دون الآخرى إن كان خلاف مصلحة المولى عليه فليتا مل اه ع ش عليه (قوله وشفعة) فيه إيهام ان الشفعة لا تعدد بتعدد المشتري وليس مراد انامل شورى (قوله فلو وكل إثنان واحد الخ) هذا التمثيل باعتبار تعدد الدين ومثاله باعتبار اتحاد مالو وكل واحد اثنين في رهن عبده عند زيد بماله عليه من الدين ثم قضى ذلك الموكل بعض الدين لم ينفعك بعض العبد نظرا لاتحاد الدين ولا نظر لتعدد عاقد الرهن ولم يمثل الشارح للشفعة ومثاله باعتبار تعدد الملك مالو وكل إثنان واحدا في بيع نصيبهما من الدار المشتركة بينهما وبين ثالث فلثالث اخذ نصيب احد المالكين دون الآخر نظرا لتعدد الملك ولا عبرة باتحاد الوكيل البائع ومثاله باعتبار اتحاد الملك مالو وكل واحد اثنين في بيع نصيبه من الدار المشتركة فليس للشريك اخذ بعض الحصة دون بعض نظر لاتحاد الملك ولا نظر لتعدد العاقد بل يترك جميع الحصة المبيعة او ياخذ جميعها تامل (قوله وتعبيرى بالعاقد اعلم) اى لشموله الماؤجر والمستاجر تامل

(باب الخيار)

هذا شروع في الطرف الثاني من اطراف الكلام على البيع اذ تقدم ان الكلام عليه منحصر في خمسة اوستة اطراف الاول في صحته وفساده الثاني في جوازه ولزومه وهو المراد هنا وسنأتى البقية اه شيخنا والخيار هو اسم من الاختيار الذى هو طلب خير الامرين من الامضاء والفسخ والاصل في البيع اللزوم الا ان الشرع اثبت فيه الخيار وفقا للمتعاقدين رخصة وشرع اما الدفع الضرر وهو خيار النقص الاتى واما التروى وهو المتعلق بمجرد التشهى وله بيان المجلس والشرط وقد اخذ في يانها مقدما او لها لقوة ثبوته بالشرع من غير شرط وان اختلف فيه واجمع على الثاني فقال ثبت خيار الخ اه شرح مر وقوله هو اسم اى اسم مدلوله لفظ المصدر وقوله خير الامرين اى فيما يتعلق به غرضه ولو كان تركه خيرا له او يقال اى غالبا وقوله والاصل في البيع اللزوم اى شانه ذلك يعنى ان وصفه يقتضيه اذ القصد منه نقل الملك وحل التصرف مع الامن من نقض صاحبه له وقوله وان اختلف فيه ومن هنا قد يوجه تقديمه بالاهتمام به كما وجهوا به تقديم صفة البيع على بقية

موجب او قابل كعناك ذاكذا فيقبل منهما ولورد نصيب أحدهما بالعيب وكعتكاذبا بكذا فيقبلان ولا أحدهما رد نصيبه بالعيب (ولو) كان العاقد (وكيلا) بقيد زده بقولى (لا فى رهن وشفعة) فالعبرة في اتحاد الصفة وتعدد هافى غيرها بالوكيل لتعلق أحكام العقد به كروية المبيع وثبوت خيار المجلس ولو خرج ما اشتراه من وكيل اثنين او من وكيل واحد معيافله رد نصيب أحدهما فى الصورة الثانية دون الاولى ولو خرج ما اشتراه وكيل اثنين أو وكيل واحد معيافا فلكل واحد رد نصيب أحدهما وليس لاحد الموكلين رد نصيبه أما فى الرهن والشفعة فالعبرة بالموكل لا بالوكيل اعتبارا باتحاد الدين والملك وعدمه فلو وكل إثنان واحد فى رهن عبده عند زيد بماله رهن عليهما من الدين ثم قضى أحدهما دينه أنفك نصيبه وتعبيرى بالعاقد اعلم من تعبيره بالبائع والمشتري (باب الخيار) هو شامل لخيار المجلس وخيار الشرط

أركانها أه ع ش عليه (قوله وخيار العيب) ويحق به خلف الشرط والفلس والتحالف واختلاط الثمار وتاق الركبان وقول بعضهم يتطرق الفسخ إلى البيع بهد محته باحد اسباب سبعة خيار المجلس وخيار الشرط والتحالف والتحالف والاقالة وتاق المبيع قبل قبضه غيره وف بالار ادقال شيخنا وفي شمول خيار التروى للمجلس والشرط لا لمقابلهما نظر لانه ان اريد بالتروى التمكن من ثبوت الخيار وعدمه فهو خاص بخيار الشرط او التمكن من الفسخ والاجازة فهو عام في الاقسام الثلاثة اه برماوى (قوله يثبت خيار مجلس) اى لكل من المتعاقدين في الابتداء ولا يمكن ثبوته في الابتداء لاحد هادون الآخر الا في صورة وهي مالو كان المبيع رقيقا يمتق من المشتري لكونه قد شهد او اقر بحريته قبل الشراء ففي هذه يثبت الخيار للبائع وحده ابتداء كاسياتى عن حل والا في صورة اخرى يثبت فيها المشتري وحده ابتداء وهي صورة الاخذ بالشفعة على المعتمد الآتى من ان خيار المجلس يثبت فيها للشفيع وحده خلافا لما سياتى في الشارح وضابط خيار المجلس انه يثبت في كل معاوضة محضة وار د على عين او على منفعة على التاييد بلفظ البيع لازمة من الجانبين ليس فيهما تلك قهرى ولا جارية مجرى الرخص والمراد بالمحضة هي التى تفسد بفساد العوض كالباع فانه لو باع دما او ملك غيره فسد ولا ينعقد بخلاف النكاح والخلع فلو نكحها بدم او ملك غيره لم يبطل عقد النكاح ويجب مهر المثل وبقيّة القيد ظاهرة اه شيخنا (قوله ايضا يثبت خيار مجلس) اى خلافا للامام مالك رضى الله تعالى عنه ولو حكم بنفيه حاكم تقض حكمه لانه وان كان رخصة فقد نزل منزلة المزمة اه برماوى وقد قالوا لو شرط نفي خيار المجلس بطل البيع وعلوه بانه ينافى مقتضاه وقد يستشكل بان أصل البيع اللزوم والخيار عارض فكيف ينافى مقتضاه ويجاب بان هذا العارض صار مقتضاه بالفعل وبان كونه عارضا لا ينافى انه مقتضاه لان الشارع ألزمه هذا العارض على ما كان حقه في الاصل فليتأمل اه سم وفي المختار المجلس بكسر اللام موضع الجلوس وبفتحها المصدر اه (قوله في كل بيع) كبيع الاب وان علامال طفله لنفسه وعكسه من الزم من طرف بقى للآخر كافي البسيط وبيع جمد في شدة حر اه شرح مر وقوله وعكسه اى واقتضت المصلحة ذلك التصرف لان تصرف الولى مشروط بالمصلحة حينئذ ثم تغير الحال في زمن الخيار فصار مصلحة الفرع في خلاف ذلك التصرف وكانت مصلحة الاصل فينبغى ان يمنع على الاصل الزام العقد على الفرع وان يجب عليه الفسخ بخيار الفرع لانه يلزمه ان يراعى مصلحته ولو انعكس الامر فكانت مصلحة الفرع امضاء التصرف والاصل في خلافه فينبغى ان يجوز للاصل الفسخ بخيار نفسه لا فائدة تخيره لنفسه ولو امتنع الفسخ حينئذ لزم انقطاع خياره بلاقترق ولا الزام في جهته بمجرد معارضة مصلحة الفرع وهو بعيد لا نظيره ولو باع مال احد للآخر حيث اقتضت المصلحة ذلك التصرف لها ثم تغير الحال في زمن الخيار فانعكست مصلحتهما فقد تعارضت المصلحتان فان الاجازة نفوت مصلحة احدهما والفسخ نفوت مصلحة الآخر فهل يتخير بين الاجازة والفسخ لعدم امكان الجمع بين المصاحتين او يتعين الفسخ لان فيه رجوعا لما كان قبل التصرف فيه نظر فليتأمل اه سم على حجج اقول ينبغى ان يراعى من المصلحة له في الفسخ لان رعاية الآخر في الاجازة تبطل فائدة الخيار بالنسبة للثاني فكما مر ان الولى لا يجب عليه مراعاة مصلحة الفرع في الاجازة بل له الفسخ عن نفسه وأن اضر بالفرع فكذلك هنا وقوله وبيع جمد اى وان أسرع إلى الفساد وأدى ذلك إلى تلفه اه ع ش عليه (قوله كشراء بعضه) اى وكشراء من اقر بحريته لكن في هذه يثبت الخيار للبائع لان معتقده انه بيع حقيقى دون المشتري لانه من جهته اقتداء ففي هذه الصورة يتبعض خيار المجلس ابتداء اه حل وعبارة الشوبرى وقارق شراء القريب شراء من اقر او شهد بحريته فانه لا يثبت له الخيار بانه اقتداء من جهته لتقدم العتق بالنسبة لاقراره على الشراء فلم يقع عقد بيع يتضمن ملكا للمشتري باطنا ولا ظاهرا بالنسبة لاقراره بخلاف شراء القريب فانه عقد صحيح باطنا وظاهرا وترتب عليه الملك ثم العتق ومن لازم ثبوت الملك ثبوت الخيار

وخيار العيب وسناق
الثلاثة) يثبت خيار مجلس
في كل بيع وان استعقب
عتقا) كشراء بعضه

اه إيعاب انتهت (قوله بناء على الاصحاح) متعلق بمحذوف أى وإنما ثبت الخيار في هذه الصورة أى صورة البيع المستعقب للعق على كل من العاقدين الخ بناء على الاصحاح وقوله موقوف وهو الاصحاح وكذا ثبت الخيار لها ان يبيننا على انه للبائع وحده له دم ملك المشتري وأما لو بيننا على انه للمشتري وحده فالخيار للبائع فقط ولا يحكم بالعق مراعاة لحقه وإنما يحكم بثبوت له للمشتري أيضا لان مقتضى ملكه انه لا يتمكن من إزالته وان يحكم بعقده لكن لما امتنع الثاني مراعاة لحق البائع بقى الاول وحيد لا معنى لثبوت الخيار له اه شيخنا وعبارة اصله مع شرح م ر ولو اشترى من يعتق عليه كاصله وفرعه فان قلنا فيما إذا كان الخيار لها الملك في زمن الخيار للبائع وهو مرجوح او موقوف وهو الاصحاح فلهما الخيار لو جرد المقتضى وهو مجلس العقد وان قلنا الملك للمشتري على الضعيف تخير البائع إذ لا مانع ايضا هنا بالنسبة اليه دون المشتري إذ قضية ملكه عدم تمكنه من إزالته وان يترتب عليه العق حالا فلهذا تقرر الثاني لحق البائع بقى الاول وباللزم يتبين عقده عليه وان كان للبائع حق الحبس انتهت وعبارة اصله مع شرحها للحل هنا ولو اشترى من يعتق عليه من اصوله او فروعه بنى الخيار فيه على خلاف الملك فان قلنا الملك في زمن الخيار للبائع او موقوف فلهما الخيار كما هو الاصل وان قلنا للمشتري تخير البائع دونه لئلا يتمكن من إزالة الملك وهذه أقوال ستأتي بتوجيهها في خيار الشرط أظهرها الثاني فيكون الاظهر في شراء من يعتق عليه ثبوت الخيار لها ولا يحكم بعقده على كل قول حتى يلزم العقد فيتبين انه عتق من الشراء انتهت وعبارتهما ايضا في خيار الشرط والاظهر انه ان كان المشروط للبائع فملك المبيع في زمن الخيار له وان كان للمشتري فالملك له وان لها فموقوف فان تم البيع بان انه اى الملك للمشتري من حين العقد وإلا للبائع وكأنه لم يخرج عن ملكه والثاني الملك للمشتري مطلقا تمام البيع له بالايجاب والقبول والثالث للبائع مطلقا لنفوذ تصرفاته فيه والخلاف جار في خيار المجلس كما تقدم انتهت (قوله من ان المالك) اى في غير هذه الصورة اى صورة استعقاب العتق فالخلاف في غيرها لا فيها اه شيخنا وقوله في زمن خيار المتبايعين اى خيار الشرط فالخلاف هنا مبنى على الملك المبني على الخيار في الشرط لهما قوله فلا يحكم بعقده الخ اى وان كان الاثن حالاً وتسلسله المشتري اه قل على الجلال المحلى والمعنى ان كون خيار المجلس لهما معا ابتداء مبنى على الخلاف في خيار الشرط اذا كان مشروطا لهما وفيه اقوال ثلاثة قبل موقوفو عليه فثبت خيار المجلس لهما قبل للبائع وحده وعليه فكذلك وقيل للمشتري وحده وعليه فلا يثبت خيار المجلس هنا لهما بل للبائع وحده فائباته للبائع وحده في هذه لا ينافى موضوع المسئلة ان الخلاف في زمن خيار المتبايعين لما عرفت انه الروض في خيار الشرط والذى هنا المبني على ذلك انما هو خيار المجلس تامل (قوله حتى يلزم العقد) اى من جهة البائع وان لم يلزم من جهة المشتري فبمجرد اللزوم من جهة البائع يتبين عقده من حين العقد وان كان للبائع حق الحبس فلا يكون الحبس مانعا من نفوذ العتق ومعلوم انه حيث عتق امتنع على البائع حبسه وعليه فيكون هذا مستثنى عما يثبت فيه حق الحبس للبائع وقد بوجه بان يبيعه لمن يعتق عليه قرينة على الرضا بتأخير قبض الثمن كالبيع المؤجل ثم تقرر من العتق قبل توفية الثمن قال الاذرعى هو مقتضى اطلاقهم ونقل السبكي عن الجوزى انه لا يعتق إلا بعد توفية الثمن لكن نقل سم على المنهج عن الشارح اعتماد العتق اه من شرح م ر وعش عليه (قوله كربوى) وهو الصرف وبيع الطعام بالطعام وما استشكل به ثبوت الخيار في الصرف مع ان القصد به تروى العاقد في اختيار الافضل له والمماثلة شرط في الربوى فالامر ان مستويان فاذا قطع بانتفاء العلة فكيف يثبت الخيار يرد بما علم بما مر ان القصد بثبوت الخيار هنا مجرد التشبهى عن ان هذا غفلة عما مر فيها اى للمماثلة المعلوم منه انها لا تمنع ان احدهما افضل اشرح م ر اى لان مدارها على التساوى في الوزن او وكيله وهذا لا ينافى ان احدا الامرين المتساويين كذلك اجود من الاخر وخير امنه اه (قوله

بناء على الاصحاح من أن
الملك زمن خيار المتبايعين
موقوف فلا يحكم بعقده
حتى يلزم العقد وذلك
(كربوى وسلم) وقوله
وتشريك

وصح معاوضة) خرج صلح الخطيئة فان كان في دين فهو ابرام وان كان في عين فهو هبة بلا ثواب وسيا تيان
 في كلامه وقوله على غير منفعة خرج مالم كان عليها فانه اجارة وساق في كلامه وقوله اودم عمد هبة
 عن المنفعة المنفية فهو مني ايضا غير مسلطة عليه والمراد بغير دم العمد الدية في الخطا وشبه العمد فمن
 العبارة ان الصلح على الدية في الخطا وشبه العمد صحيح ويثبت فيه خيار المجلس وهو كذلك بناء على معتد
 الشارح الآتي في كتاب الديات من ان ابل الدية معلومة بالسنة والصفة وصورة الصلح عليها ان زيدا
 ادعى على عمرو دار امثلا والحال ان عمرا استحق على زيدية قتل الخطا او شبه العمد لكونه اي زيدا
 قتل مورث عمرو فقال زيد لعمرو صالحتك من الدار التي ادعيا عليك على الدية التي تستحقها على اي
 تركت لك الدار واخذت الدية اي سقطت عني وخرج الصلح عن دم العمد فانه صحيح لكن لا يثبت
 فيه خيار المجلس لانه في المعنى عفوعن القود فهو معاوضة غير محضة وصورته ان زيدا ادعى على عمرو
 دار امثلا والحال انه اي زيدا قتل مورث عمرو عمدا فقال زيد لعمرو صالحتك من الدار التي ادعيا
 عليك على القود الذي تستحقه على اي تركت لك الدار واخذت القود اي سقط عني فتلخص ان معنى
 العبارة ان الصلح على دم العمد صحيح ولا خيار فيه وهذا مني من العبارة بتسليط لفظ غير عليه وان
 الخطأ وشبه العمد يصح الصلح فيهما وفيهما الخيار وهذا ثابت في العبارة اذ هو منطوق النفي بغير
 نامل ولا تغتر بما وقع في بعض الحواشي (قوله هبة بثواب) اي ولو قبل القبض لانها بيع حقيقي لفيها
 الخيار وقوله خلافا لظاهر ما في الاصل اي من انها ليست بيعا ولا خيار فيها وذلك لانه ذكرها في خلال
 اقسام غير البيع حيث قال ولا خيار في البراء والنكاح والهبة بلا ثواب وكذا ذات الثواب والشفعة
 والاجارة فهذا الصنيع ظاهر انها ليست بيعا ولا خيار فيها ويحتمل على بعد ان تكون عنده بيعا
 ولا خيار فيها فيكون ذكره لها في خلال اقسام غير البيع من حيث مشاركتها له في عدم الخيار وعلى
 هذا ينظر ما وجه قول الشارح خلافا لظاهر ما في الاصل مع انك قد علمت ان في كل من الظاهر وغيره
 نفي الخيار عنها والغرض اثباته فيها فكان عليه اسقاط لفظة الظاهر ويقول خلافا لما في الاصل تامل
 (قوله البيعان) تنذية بيع والمراد بهما البائع والمشتري فهو من اطلاق البيع على الشراء في المختار يقال
 للبائع والمشتري يعان بتشديد الياء وقوله بالخيار اي ملتبس ان به وقوله مالم يتفرقا ما مصدرية ظرفية وقوله
 يتفرقا اي سواء كان التفرق منهما او من احدهما وقوله او يقول الخ اي فاذا قال الاحد ما ذكر بطل خياره
 وبقي خيار الآخر كما ساقى في قوله ولو قال احدهما الآخر اخيرا وخير تلك الخ تامل (قوله ولو كان معطوفا
 لجزمه) عبارة شرح مر لا بالعطف بل لانما يقال بالجزم ره لا يصح لان القصد استثناء القول من
 عدم التفرق او جعله غاية له لا مغايرته له الصادقة بوجود القول مع التفرق انتهت وعبارة حل وقوله ولو
 كان معطوفا لجزمه الخ اي على انه من جهة المعنى غير صحيح ايضا اذ يصير التقدير البيعان بالخيار مدة عدم
 احدا الامرين وذلك يقتضي ثبوت الخيار لهما عند عدم احدهما ولو مع وجود الآخر وهو فاسد وهذا
 بناء على ما هو اصل اللغة من ان العطف باو بعد النفي يكون نفيا لاحدهما لا على ما قرره الرضى من انه
 بحسب الاستعمال يكون نفيا لكل منهما انتهت وفي قول على المحل قوله ولو كان معطوفا الخ فيه
 تسليم صحة العطف وليس كذلك ولهذا اعراض الشارح لقائله ليبرأ منه فانه فاسد لاقتضائه خلاف المطلوب
 لان المقصود نفي الخيار لو وجود احدهما والعطف يقتضي ثبوته وقول بعضهم ان العطف باو بعد النفي
 يتوجه الى نفيهما معا هو استعمال عرفي ولا يصح هنا ايضا واصل اللغو استعمالها الاول فتامل اه (قوله
 لا بيع عبد منه) المعتمدون قالوا لشيخنا مر فيما لو باع العبد من نفسه انه لا خيار لو احدهما لانه قد عتقه
 وكذا البيع الضمني بخلاف ما لو اشترى من اقر بجزم فانه يثبت الخيار للبائع وحده دون المشتري لانه
 من جهة اقتداء اعم ولو قال لعبد ان يعتق فانه لا يعتق لان عتق البائع في مدة الخيار نافذ
 بخلاف ما لو باعه بشرط الخيار فانه لا يعتق لعدم صحة البيع اه روض (قوله لان مقصودهما العتق)

وصح معاوضة على غير
 منفعة اودم عمد هبة
 بثواب خلافا لظاهر ما في
 الاصل قال صلى الله عليه
 وسلم البيعان بالخيار مالم
 يتفرقا او يقول احدهما
 للآخر اختر رواه
 الشيخان ويقول قال في
 المجموع منصوب باو
 بتقدير لا ان اوالى ان
 ولو كان معطوفا لجزمه
 فقال او يقل (لا) في (بيع
 عبد منه) لا (بيع ضمني)
 لان مقصودهما العتق
 (و) لاني (قصة غير رد)
 لاني (حوالة)

أى ولأن البيع الضمنى لا بد من تقدير دخوله في ملك المشتري قبل العتق وذلك زمن لطيف لا يتأتى فيه تقدير آخر فالخيار فيه غير ممكن قاله الزركشى اهـ شرح مر (قوله وان جملايها) أى القسمة بصورتها والحوالة وهذا ضعيف في قسمة الافراز والمعتمد انها فيها غير بيع ومعتمد في قسمة التعديل وفي الحوالة اهـ شيخنا (قوله لعدم تبادلهما فيه) أى في البيع فلا يتناولهما الخبر اهـ برماوى وفي العبارة قلب وحقها لعدم تبادلها أى البيع فيهما اهـ (قوله وصلاح حطيلة) وهو الصلاح من الشيء على بعضه دينا كان أو عينا اهـ ع ش فهو في الاول ابراهم وفي الثاني هبة بلا ثواب (قوله وشفعة) خالف الرافعى فصحيح في بابها ثبوته للشفيع وإذا قلنا به فهل معناه انه يتخير في المجلس بعد الاخذين رد المالك وامساكه أو انه يتخير قبل الاخذين الاخذ وتركه وجمان اصحهما كما في المجموع الاول اهـ شرح البهجة (قوله ومساواة) أى لانها كالاجارة فهي واردة على منفعة لا على عين اهـ حل وقوله وصدائق أى لان المعاوضة فيه غير محضة مع كونه غير مقصود بالذات اهـ شرح مر وهذا لا يغنى عنه قوله سابقا ونكاح لان النكاح والصدائق عقدان مختلفان وإن حصل في عقد واحد فعلى فرض ثبوت الخيار فيهما ما يكون الخيار بين ابقاء الزوجة وردها بفسخ النكاح وبين ابقاء المسمى ورده بفسخ التسمية والرجوع لهما المثل وقد قيل به في الصداق دون النكاح كما يؤخذ من متن المنهاج تامل (قوله وشركة وقراض) يخرج بقوله لازمة من الجانبين لان الشركة والقراض كل منهما جائزة من الجانبين والرهن والكتابة من جانب واحد ولا معنى لثبوت الخيار فيما هو جائز ولو من جانب واحد اهـ حل وعبارة شرح مر ولا خيار في عقد جائز ولو من طرف كرهن نعم لو شرطه في بيع واقرضه قبل التفرق أمكن فسخه بان يفسخ البيع فيفسخ هو تبعا انتهت وقوله نعم لو شرطه في بيع الخ عبارة شرح الروض بعد قول المن ولا يثبت في العقود الجائزة من الجانبين كالشركة أو من احدهما كالكتابة والرهن نصها لانها ليست ببيعاً ولان الجائز في حقه ملتبس بالخيار ابدافلا معنى لثبوته له والآخر وظن نفسه على الغبن المقصود دفعه بالخيار ولكن لو كان الرهن مشروطا في بيع الخ فالاستدراك في كلامه بالنسبة لما اقتضته العلة من ان اللازم في حقه لا يثبت له فلا يتمكن من الفسخ اهـ رشيدى (قوله راجاءة) أى بسائر انواعها على المعتمداه من شرح مر اهـ واما كانت اجارة عين أو ذمة قدرت بمدة أو بمحل عمل وبهذا يوضح التعبير بالانواع فلا يقال ان الاجارة نوعان فقط وهما الواردة على الذمة والواردة على العين اهـ ع ش عليه (قوله ولو في الذمة) غاية للرد على ما اشار له بقوله وخالف الفقهاء الخ وقوله لانها أى المذكورات من قوله كبراء الخ لا تسمى بعبارة او عرفا وهذا التعليل للصور المنخرجات كلها وهو بالنسبة للاجارة يجري في سائر انواعها ثم عللها بتعليل خاص بها بل ببعض أنواعها وهى المقدرة بمدة فالتعليل الاول عام في المذكورات الاثنى عشر وفي سائر اقسام الاجارة والتعليل الثانى خاص ببعض اقسام الاجارة اهـ ع ش على مر بتصرف وقوله لتلايف جزء من المعقود عليه يمكن التخلّف منه باحد امرين اما بان يعقد في غير وقت العمل بأن يقول استاجرتك لتخيط لى غدا أو بان يعقد في أول وقت العمل ويشرح الاجير في العمل وهما في المجلس وثبوت الخيار لا يتأتى شروعه في العمل فبمجرد العقد يطالبه المكترى بالشروع في العمل فان عمل فذاك والافسخ العقد تامل (قوله لتلايف جزء من المعقود عليه) أى ولانها الكونتها على معدوم وهو المنفعة عقد غرور والخيار غرر فلا يجتمعان اهـ شرح مر (قوله فقالوا بثبوت الخيار في الواردة على الذمة كالمسلم) يفرق بينها وبين السلم بان السلم يسمى بعبارة بخلاف الاجارة وبان المعقود عليه في السلم يتصور وجوده في الخارج غير قائم منه شيء بمعنى الزمن فكان أقوى وادفع للفرق منه في اجارة الذمة ويفرق بينها ايضا وبين البيع الوارد على المنفعة كحق الممر بانها لا تعد بلفظ البيع اعطى حكمه ومن ثم لو عقد بلفظ الاجارة لا خيار فيه فيما يظهر ومما قاله الفقهاء وطائفة من أن الخلاف في الاجارة في اجارة العين واما اجارة الذمة فيثبت الخيار فيها قطعاً وقوله المألوح واقره طريقة ضعيفة اهـ شرح مر وفي الاجارة ثلاثة اقوال (قوله وقع للنوى الخ) قد يقال كان

وان جملايها لعدم تبادلها
فيه وقول لا ينع الى آخره
من زيادتي وخروج بمذاكر
غير البيع كبراء وصلاح
حطيلة ونكاح وهبة بلا
ثواب وشفعة ومساواة
وصداق وشركة وقراض
ورهن وكتابة واجارة
ولو في الذمة فلا خيار فيها
لانها لا تسمى بعبارة والخير
انما ورد في البيع ولأن
المنفعة في الاجارة تفوت
بعض الزمن فالزمن العقد
لتلايف جزء من المعقود
عليه لا في مقابلة الموضع
وخالف الفقهاء وطائفة
فقالوا بثبوت الخيار في
الواردة على الذمة كالمسلم
ووقع للنوى في تصحيحه
تصحيح ثبوته

الاولى ان يقول وخالف النووي على طبق ما قاله اولاً لانهم إنما يعبرون غالباً بقوله ولم وقع في العبارة التي
 ينسب فيها الى سبق قلم اللهم الا أن يقال أن النووي انفرد بهذا لان القفال من اصحاب الوجوه اه برماوى
 (في المقدرة بمدة) قال في مهمات المهمات وحيث قد علم منه الثبوت في غيرها بطريق الاولى اه شوبرى اى لانها
 تقرر فيها المنفعة بمضى الزمن ومع ذلك يثبت فيها الخيار فتبوتها في التي لا نفوت فيها المنفعة اولى وهذا كله
 على الضعيف تأمل (قوله) وسقط خيار من اختار لزومه الخ قال في شرح العباب افهم حصره القاطع فيما ذكر ان
 ركوب المشتري الدابة المبيعة لا يقطع وهو واحد وجهين لاحتمال ان يكون لاختبارها والثاني يقطع لتصرفه
 والذي يتجه ترجيحه الاول ولا نسلم ان مثل هذا التصرف يقطع ويقاس بالمدكور ما في معناه اه سم على
 حجج اه ع ش على م رولينظر ما الفرق بين خيار المجلس وخيار الشرط حيث ان التصرف في المبيع في
 الاول ليس فسخاً ولا اجازة وفي الثاني فسخ او اجازة على التفصيل الآتي في قوله في خيار الشرط والتصرف
 فيها كوطموا عتاق وبيع واجارة وتزويج من باع فسخ ومن مشتر اجارة تأمل ثم رايت للشوبرى عبارة
 موفية بالمراد في هذا المبحث كتبها على قول المتن في خيار الشرط لا عرض على بيع واذن فيه وقد نقلناها
 هناك فراجع ان شئت (قوله من اختار لزومه) اى صريحاً كما في الامثلة التي ذكرها الشارح او ضمناً بان
 يتبايعا العوضين بعد قبضهما في المجلس اذ ذلك متضمن للرضا بلزوم الاول فلا ترد هذه الصورة على
 مفهوم كلام المصنف اه من شرح م ر و قوله بان يتبايعا العوضين قضيته انه لا ينقطع بتبايع احد العوضين
 كان اخذ البائع المبيع من المشتري بغير الثمن الذي قبضه منه وقد مر ان تصرف احد العاقدين مع الآخر اجازة
 وذلك نقيض عدم انقطاع الخيار بما ذكر فلعل قوله العوضين مجرد تصوير اه ع ش عليه (قوله) كان يقول لا
 اخترنا لزومه وظاهر كلامهم ان هذه الصيغة صرائح اى مع ذكر المقدم ان اقتصر على تخيارنا فهو محتمل
 حيث قد يصدق من ادعى انه اراد تخيارنا فسخه يمينه لاحتماله سواء تفرقا ام لا فان قال احدهما للآخر اردت
 بقاء العقد وقال بل الفسخ أو العكس صدق الآخر يمينه لان ذلك لا يعرف الا منه اه ايما ب (فرع) اجتمع
 خيار المجلس والشرط والعيب ففسخ العاقد واطلق انفسخ الجميع قاله الدارمي قال الزركشي ويحتمل انصرفا
 للمتقدم ان ترتبت اهو الاوجه الاول اه شوبرى (قوله) ولو مشترياً) انما ذكره غايه مع دخوله في قوله
 ويبقى خيار الاخر تَوْضِيحاً لقوله نعم لو كان الخ اه برماوى (قوله) للحكم بعق المبيع) اى مع عدم المعارض
 لسقوط خيار النائم بخلاف ما احتراز عنه فيما سبق بقوله بناء الخ مع اننا قلنا الملك للمشتري وحده
 لا يحكم بعق المبيع لوجود المعارض وهو مراعاة حق البائع اه شيخنا (قوله) ولو قال احدهما للآخر
 اختر اى ما يرضيك من الفسخ او الاجارة وقوله او خيرتك اى بينهما تأمل (قوله) قدم الفسخ) فلو
 حصل من واحد عمل باولهما كقوله فسخت اجزت او بالعكس ولو قال اجزت في نصفه وفسخت في نصفه
 انفسخ في الكل اه برماوى وفي قل على المحلى قوله قدم الفسخ وان تاخر اى او كان في البعض فيفسخ
 الكل قهر عليه وكذا في خيار الشرط والعيب وسيأتي فعلم انه يسرى فسخه على صاحبه دون اجارته اه
 (قوله) وكل بفرقة بدن) عبر بكل في هذه الصورة اشارة الى أنه لا يختص انقطاع الخيار بالمفارقة في هذه الصورة
 اى قوله وكل بفرقة بدن بخلافه فيما قبله او من ثم لما كان الخيار فيها قد ينقطع وقديماً على هذه نظراً
 لصورة بقاء الخيار وهذا يندفع ما يقال كان المطابق للحديث السابق ان يقدم المصنف قوله وكل بفرقة
 بدن على قوله وسقط خيار الخ اه ع ش وفي قل على المحلى قوله يبدنهما اى ولو تقديراً كولى باع ماله
 لطفله او عكسه فينقطع خيارهما بمفارقتة مجلسه اه (قوله) بفرقة بدن) لى ولو ناسياً او جاهلاً اه حل
 ولا يحصل التفرق باقامة ستر ولو بناء جدار بينهما بقاء المجلس وان كان بفعلهما او امرهما كما صححه
 والدالرويانى لان التفرق بالابدان لم يوجد بينهما وان وجد تفرق في المكان خلافاً للفرق الى في بسطه

في المقدرة بمدة (وسقط
 خيار من اختار لزومه)
 أى البيع منهما كأن يقول
 اخترنا لزومه أو امضناه
 أو الزمناه أو اجزناه
 فيسقط خيارها أو من
 احدهما كأن يقول
 اخترت لزومه فيسقط
 خياره ويبقى خيار الآخر
 ولو مشترياً نعم لو كان
 المبيع من يعتق عليه سقط
 خياره حيث ان الحكم
 بعق المبيع ولو قال احدهما
 للآخر اختر او خيرتك
 سقط خياره لتضمنه الرضا
 بالزوم ويبقى خيار الآخر
 ولو اختار احدهما لزوم
 البيع والاخر فسخه قدم
 الفسخ وان تاخر عن الاجازة
 لان اثبات الخيار إنما قصد
 به التمكن من الفسخ دون
 الاجازة لاصالتها (و)
 سقط خيار (كل) منهما
 بفرقة بدن) منهما او من
 احدهما عن مجلس العقد
 للخبر السابق (عرفاً)

والقاضي مجلي و ذكر الامام نحوه و ادعى الاذرعى أنه المتجه ولو تنادى من بعد بيع ثبت الخيار لها و امتد
 مالم يفارق احدهما مكانه فان فارقته و وصل إلى موضع لو كان الاخر معه بمجلس العقد عدت فارقا بطل
 خيارهما ولو بقصد كل منهما جهة صاحبه خلافا لابن الرفعة و تقدم او ائبل البيع بقاء خيار الكاتب إلى
 انقضاء خيار المكتوب اليه بمفارقته لمجلس قبوله اه شرح مر و قوله بمفارقته لمجلس قبوله ظاهره وان
 فارق الكاتب مجلسه بعد علمه ببلوغ الخبر للمكتوب اليه و عليه فلا يعتبر للكاتب مجلس أصلا ولكن قال
 سم على المنهج نقلا عن الشارح فانقطاع خيار الكاتب إذا فارق مجلسا علم فيه بلوغ الخبر للمكتوب اليه اه
 ووافق الظاهر ما جزم به الزياى في حاشيته من قوله كافي الكتابة لغائب لا ينقطع خيار الكاتب إلا
 بفارقة المكتوب اليه فكذا هنا على المعتمد خلافا لرواياتي اه ع ش عليه وفي سم مانصه (فرع)
 لو باعه بالمكاتبه لحاصل ما تحرر مع مر أنه قبل بلوغ الخبر للمكتوب اليه لا عبرة بمفارقة الكاتب عمله لانه
 إلى الآن لم يحصل العقد ولا خيار إلا بعد العقد فلا يعتبر التفريق إلا بعده فاذا بلغه الخبر اعتبر في حقه مجلس
 بلوغ الخبر وفي حق الكاتب المجلس الذي هو فيه حين بلوغ ذلك الخبر حتى إذا فارقته بطل خيارهما و قولهم
 امتد الخيار للمكتوب اليه أي مالم يفارق عمله كما هو ظاهر لانه لا يزيد على ما لو كان ذلك ابتداء اه (قوله)
 أيضا بفرقة بدن) أي لا بفرقة روح ولا بفرقة عقل أما الفرقة بهما فستأني في كلامه اه
 شوبري أي في قوله ولو مات او جن الخ (قوله فأي بعد الناس الخ) اشار بهذا إلى ان قوله عرفا راجع للثانية
 و اشار بقوله فن اختار أو فارق مكرها الخ إلى ان قوله طوعا راجع للسالتين لكن كان مقتضى عادة
 الشارح في توزيع القيد على المتعدد قبله ان يقول فيما سبق عند قوله من اختار لزومه طوعا اه
 شيخنا (قوله في دار صغيرة) مثلها السفينة الصغيرة بأن تنجر بحره ولو مع غيره عادة في برا وبحر
 والسفينة الكبيرة كالدار الكبيرة اه قل على المحلى (قوله بان يخرج احدهما منها) ظاهره ولو كان قريبا
 من الباب وهو ما في الانوار عن الامام والغزالي اه سم على المنهج و يظهر ان مثل ذلك ما لو كانت احدى
 رجليه داخل الدار معتمدا عليها فاخرجها وقوله او يصعد سطحها أي او شيامر تفعا فيها كنخلة مثلا ومثل
 ذلك ما لو كان فيها بر فز لها فيما يظهر اه من ع ش على مر (قوله من صحنها) هو كناية عن قعر الدار
 والصفة كناية عن مسطبة عالية فيها وفي المصباح صحن الدار وسطها و الجمع اصحن مثل فلس و افلس اه
 وفيه ايضا وصفة الدار واحدة الصفف والصفة من البيت جمعها صفف مثل غرفة وغرف (قوله فان يولى
 احدهما ظهره) وكذا لو مشى القهقري او إلى جهة تصاحبه اه ع ش على مر (قوله ويمشى قليلا) ضبطه
 في الانوار حيث قال المشى القليل بان يكون بين الصفين في الصلاة وهو ثلاثة أذرع اه حل
 واصل العبارة في شرح مر و كتب عليها الرشيدى قوله والمشى القليل ما يكون بين الصفين الخ انظر
 لم لم يحمله هنا على العادة نظير ما مر في مسألة لحوق الهارب اه والذي مر له أي الرمل مانصه وان
 هرب احدهما إلى ان قال وعند الحرقه لا بد ان يلحقه قبل انتهائه إلى مسافة يحصل بمثلها المفارقة عادة
 والاسقط خياره و يحمل عليه ما نقله في الكفاية عن القاضي من ضبطه بفوق ما بين الصفين اه بالحرف
 وفي قل على المحلى قوله ويمشى قليلا زيادة على ثلاثة أذرع على الراجح اه (قوله فن اختاره او فارق
 مكرها الخ) سكت عن الذي لم يختر في هذه الحالة وحكمه ان خياره باق ايضا تأمل (قوله او فارق مكرها)
 أي بغير حق بخلاف ما لو كان بحق كان عقد بمحل مقصوب ثم اخرج المالك منه فينقطع خياره اه حل
 (قوله مالم ينقطع خياره) فلو زال الا كراه كجلس العقد فان انتقل منه إلى غيره بحيث
 بعد مفارقته انقطع خياره ومعه كما هو ظاهر حيث زال الا كراه في محل يمكن المكث فيه عادة
 أما لو زال وهو محل لا يمكن المكث فيه عادة كجدة لم ينقطع خياره بمفارقته لانه في حكم المكث على الانتقال
 لعدم صلاحية عمله للجلوس وعليه فلو كان احدا الشطين للبحر اقرب من الاخر فهل يلزم قصده

فأي بعد الناس فرقة يلزم به
 العقد وما لا فلا فان كان في
 في دار صغيرة فالفرقة بأن
 يخرج احدهما منها أو
 يصعد سطحها أو كبيرة
 فان ينتقل احدهما من
 صحنها إلى صحنها أو بيت من
 يوتها أو في صحنها أو سوق
 فان يولى احدهما ظهره
 ويمشى قليلا (طوعا) من
 زيادتي فن اختار أو فارق
 مكرها لم ينقطع خياره

وان لم يسد فيه في الثانية فان لم يخرج معه الاخر فيها بطل خياره الا ان منع من الخروج معه ولو هرب احدهما ولم يتبعه الاخر بطل خياره كالحارب وان لم يتمكن من ان يتبعه لتسكنه من الفسخ بالقول مع كون الحارب فارق مختارا واذا ثبت خيار المجلس (فيبقى ولو طال مكثهما او تماشيا منازل) وان زادت المدة على ثلاثة ايام للخبر السابق (ولو مات) العاقد (او جن) او اغنى عليه في المجلس (انتقل) الخيار (لوارثه او وليه) من حاكم او غيره كخيار الشرط والعيب وفي معنى من ذكره وكل العاقد وسيد ويفعل الولي ما فيه المصلحة من الفسخ والاجازة فان كانا في المجلس فظاهر او ثابتين عنه وبلغهما الخبر امتد الخيار لما

حيث لا مانع او لا يجوز له التوجه الى اهما شاء فيه نظر وقياس ما لو كان لمقصده طريقان طويل وقصير فملك الطويل لا لغرض حيث كان الاظهر فيه عدم الرخص انقطاع خياره هنا فليراجع وليتأمل اه ع ش على م ر (قوله ايضا لم ينقطع خياره) اي مادام الاخر في مجلسه فان فارقته اختيارا انقطع خيار المكره المفاارق كما انقطع خيار الجالس بعدم تبعيته للمفاارق كما ياتي عن الحلبي (قوله وان لم يسد فيه) اي او كان المبيع ربويا اه شرح م ر (قوله فان لم يخرج معه الاخر فيها بطل خياره) اي وحده م يقي خيار المكره فلو لم يتبعه وفارق المجلس فهل ينقطع خيار المكره لان غايته ان يكون كالموكل كان معه في المجلس الظاهر نعم اه حل (قوله الا ان منع من الخروج معه) انظر لوزال الا كراه بعد مل يكلف الخروج عند زوال الا كراه ليدع صاحبه او لا ويغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء فيه نظر والا قرب الاول اه ع ش على م ر (قوله ولو هرب احدهما) اي مختارا اما لو هرب خوفا من سبع او نار او قاصد له بسيف مثلا فالظاهر انه كالمكره فيبقى خياره وان لم يكن في ذلك كراه على خصوص الفرقه اه سم على المنهج وينبغي ان مثل ذلك اجابة النبي ﷺ فلا ينقطع بها الخيار اذا فارق مجلسه لما اه ع ش على م ر وكان الاولى للشارح تقديم هذه اي قوله ولو هرب احدهما الخ على قوله فن اختار او فارق مكرها الخ لان هذه من افراد منطوق المتن وهو الفرقه طوعا وامارة وله فن اختار الخ فهو بيان لمفهوم القيد المذكور تأمل (قوله لتسكنه من الفسخ بالقول) منه يؤخذ انه لو كان تأتما مثلا لم يطل خياره وظاهره وان لم يكن هناك من يشهد على الفسخ وسياتي في الرد بالعيب انه لا يفسخ الا اذا كان بحضور من يشهد به لانه لا معنى للفسخ حيث لا سامع ور بما يتعذر عليه ثبوته بحضور المبيع اه حل (قوله مع كون الحارب الخ) من تمام العلة فلا ترد الصورة قبلها فانه وان تمكن فيها من الفسخ بالقول الا ان المفاارق فارقا مكرها اه حل اي وفعل المكره كالمقدم فانه لم يفارق بالكلية (قوله واذا ثبت خيار المجلس الخ) ظاهر هذا الصنيع ان قول المتن فيبقى الخ مفرع على قوله ثبت خيار مجلس الخ والظاهر انه مفرع عليه مع قوله وكل بفرقة بدن الخ (قوله ولو مات العاقد الخ) هذا مفهوم قوله بفرقة بدن اه قلوبني وعجز المكاتب كونه قاله في المجموع اه شرح م ر (قوله او اغنى عليه) ينبغي ان محل ذلك اذا ايس من افاقته او طالت المدة والانتظار اه حل وفي قل على المحل قوله او جن وكذا لو اغنى عليه وايس من افاقته او طالت مدته والانتظار قال شيخنا لا ينتظر مطلقا وكذا عجز مكاتب واخرس لمن لا تفهم اشارته وليس كاتب والولي في المنع عليه والاخرس المذكور هو الحاكم فينصب من يتصرف عنهما كالطفل الذي لا ولي له نعم لو عقد المجنون فافاق او لصبي فبلغ رشيدا لم ينتقل لهما الخيار بل يبقى للولي على المعتمد اه (قوله انتقل الخيار لوارثه) اي ولو عا ما اي ان كان اهلا فان كان غير اهل نصب الحاكم عنه من يفعل الاصلح له من فسخ او اجازة ولو بلغ الصبي رشيدا وهو بالمجلس لم ينتقل اليه الخيار ويوجه بعدم اهليته حين البيع ويبقى للولي اه برماوى وعبارة حل ولو افاق المجنون او المنعى عليه في اثناء المجلس عادله الخيار واما لو عقد المجنون او المنعى عليه ثم افاق في خيار المجلس لا يتقلب اليه من الولي بل يبقى للولي ولو عقدا لطفله فبلغ رشيدا في خيار المجلس لم ينتقل اليه بل يبقى للولي ايضا انتهت (قوله وفي معنى من ذكر) اي الوارث والولي وقوله موكل العاقد كان مات الوكيل العاقد في مجلس العقد فينتقل لموكله وهو المالك وكذلك اذا مات العبد الماخون له في العقد في المجلس فينتقل لسيداه شيخنا وغرض الشارح بهذا تقييد قول المتن ولو مات او جن الخ وفي قل على المحل مانعه قوله الى الوارث والولي هذا اذا كان الميت او المجنون متصرفا عن نفسه والا انتقل لمن هرب نائب عنه كالعزله لا لولي المجنون ولا لوارث الميت اه (قوله فان كانا في المجلس الخ) عبارة شرح م ر فاذا كان الوارث متلا في المجلس ثبت له مع العاقد الاخر الخيار وامتد الى تفرقهما او تخايرهما وان كان غائبا وصله الخبر قال مفارقة مجلس الخبر لانه خليفة مورثه فيثبت له مثل ما ثبت له ولو ورثه جماعة حضور في مجلس العقد لم ينقطع خيارهم بفراق بعضهم له بل يمتد الى مفارقة جميعهم لانهم كلهم كورثهم

وهو لا ينقطع خياره إلا بفارقة جميع بدنه أو غائبون عنه ثبت لهم الخيار وإن لم يجتمعوا في مجلس واحد
كافي بعض نسخ الروض وهو المول عليه ويثبت الخيار للعقد الباقي مادام في مجلس العقد سواء كان
الوارث الغائب واحدا أم متعددا وينسخ العقد بفسخ بعضهم في نصيبه أو في الجميع وإن أجاز الباقون
كالوفسخ المورث في البعض وأجاز في البعض ولا يتبع الفسخ الاضرار بالحى ولا يرد عليه ما لو مات
مورثهم وأطلعوا على غيب في المبيع ففسخ بعضهم حيث لا يفسخ أى في الجميع لأن الضرر ثم جابر أو هو
الارث ولا جابر له هنا وخاصة أن فسخ بعضهم يفسخ به العقد هنا وهناك لا يفسخ به شيء لاحتصته
ولا حصة غيره ولو أجاز الوارث أو فسخ قبل علمه بموت مورثه نفذ كل منهما على المعتمد بناء على ما لو باع
مال مورثه ظنا بحياته وإن قال الإمام الوجه نفوذ فسخه دون إجازته ولو خرس أحد العاقدين ولم يفهم له
إشارة ولا كتابة نصيب الحاكم ناتب عنه كالأول وإن كانت الإجازة ممكنة منه بالتفرق وليس هذا محجورا
عليه وإنما نأب الحاكم عنه فيما تعذر منه بالقول أما لو فهمت إشارته أو كانت له كتابة فهو على خياره ولو
اشترى الولي لطفله شيئا فبلغ قبل التفرق ورشيدا لم ينتقل الخيار إليه لعدم أهليته حال البيع وفي بقاءه للولي
وجهان أو جهما نعم استصحا بالما كان ويجريان في خيار الشرط انتهت (قوله امتداد مجلس بلوغ
الخبر) فلو فارق الوارث المجلس لجهله بموت مورثه فهل يبقى خياره ويعذر بجهله أو لا احتمالا لأن أقرهما
الثاني لأن هذا من باب خطاب الوضع وهو لا يؤثر فيه الجهل أه إيماب أه شورى وفي قل على المحلى
وأما الحى فالعبرة في حقه بمحاسة فتي فارقة انقطع خياره ولا يضر نقل الميت من المجلس لا انتقال الخيار
عنه وكذا من الحق به أه وقوله فتي فارقة انقطع خياره وكذا خيار الوارث أو الولي على ما تقدم أن
خيارهما يسقط بفرأهما أو فراق أحدهما (قوله بأن جا آعما) أى إلى مجلس الحكم وقوله وأدعى
أحدهما فرقة أى قبل مجيئهما أه شرح مر (قوله فيصدق الثاني الثاني) وفائدة تصديقه في الأولى بقاء
الخيار له أه من عش على مر وليس لمدعى الفرقة الفسخ ولو اتفقا على الفسخ والتفرق واختلفا في
السابق منهما فكما في الرجعة أه قل على المحلى

(فصل في خيار الشرط) أى التروى الناشئ عن الشرط فهو مضاف إلى سببه أه قل على المحلى أى وما
يتبعه أه شرح مر أى من أوله والمالك فيها لمن انفرد بخيار إلى آخر الفصل كما أشار لذلك ع شر عليه (قوله
لها شرط خيار) الجار والمجرور خبر مقدم وقوله شرط خيار مبتدا مؤخر وقول الشارح لها
متعلق بخيار لا بشرط وهو تعميم فيمن يشترط له الخيار وقوله سواء اشترط الخ تعميم ثان فيمن
يشترط له الخيار إن جعل الأثر بمعنى الخيار وقوله وسواء اشترط ذلك تعميم في قوله أو من اجنبي
وقوله ولو على أن يوقعه أحدهما تعميم في قوله أم من اثنين فني الشارح أربع تعميمات تأمل وكلامه
في هذا المقام يحتمل وجهين أحدهما وهو الظاهر من صنيعه أن يكون المراد من قوله خيار لها أو
لأحدهما أى فقط ولا يجوز شرطه لاجنبي وأما إيقاع الأثر فيجوز شرطه للاجنبي كما أشار إليه
بقوله سواء اشترط الخ فيلزم على هذا أنه قد يكون الأثر لغير من له الخيار وانظر ما فائدة الخيار حيث
ولا يرد على هذا قوله وليس لشارطه لاجنبي خيار إذ يمكن تأويله بحذف المضاف أى أثر خيار وحيث
تكون صور المقام خمسة وأربعين لأن قول المتن يصدق بثلاث صور إذا شارط أحدهما أو
أحدهما بآعما أو مشتريا وقوله خيار لها أو لأحدهما يصدق بثلاث أيضا في تلك يتسع هذه في
الشارط والمشروط له وأما الأثر ففيه خمس صور لأنه إما منهما أو من أحدهما بآعما أو مشتريا
أو من اجنبي واحدا أو أكثر وخمسة في تسعة وخمس وأربعين وعلى هذا قيل أن هذه طريقة
لم يسبقه إليها أحد والوجه الآخر وهو المعتمد أن يكون قوله خيار لها أو لأحدهما أى أو
لاجنبي بقرينة قوله سواء اشترط الخ ووجه ذلك على أن الأثر قد يكون للاجنبي ويلزم منه
أن يكون الخيار له لأنها على المعتمد متلازمان متى شرط لأحدهما أحد تبعه الآخر فيفيد أنه
لا ينفرد أحدهما بالخيار دون الآخر وقرينة هذا ظاهر قوله وليس لشارطه لاجنبي خيار وحيث تكون صور

امتداد مجلس بلوغ الخبر
(وحلف ثاني فرقة أو فسخ
قبلها) أى قبل الفرقة بأن
جا آعما وأدعى أحدهما
فرقة وأنكرها الآخر
ليفسخ أو اتفقا عليها وأدعى
أحدهما ففسخا قبلها وأنكر
الآخر فيصدق الثاني
لموافقة للأصل وذكر
التحليف من زيادتي
(فصل في خيار الشرط)
(لها) أى للعاقدين

المقام خمسة عشر ثلاثة في الشرط لانه اماهما او احدهما بائنا او مشتريا وخمسة في المشروط له لانه
 اماهما او احدهما بائنا او مشتريا او اجنبي واحدا او اثنين وخمسة في ثلاثة بخمسة عشر اه شيخنا والذي
 في شرح م ر يوافق الوجه الثاني ونصه لهما شرط خيار لهما او لاحدهما او لاجنبي كالقن المبيع اه وفي
 قل على المحلى ما يوافق الوجه الاول ونصه قوله ولو شرط الخيار لاجنبي جاز والمراد من شرط الخيار
 للاجنبي ايقاع اثره من الفسخ والاجازة بدليل صحة شرطه لمحرّم في شراء صيدوكافر في شراء عبد مسلم
 واما نفس الخيار فهو للشارط منهما او من احدهما ولا يضر فقد ثمرته المذكورة لانه منع نفسه منها بجعلها
 الغير ويدل لذلك صريحاً امور منها قول الروضة شرط الخيار للاجنبي مبطل للعقد على الاظهر ومنها
 قول البغوي لو كان بائع الصيد محرماً او كان بائع العبد المسلم كافراً لم يجز شرط الخيار لنفسه ومنها عدم
 ارث الخيار عن الاجنبي لو مات او نقله لوليه ان جن مثلاً ومنها ملك المبيع في زمن الخيار اذ لا قاتل بانه
 للاجنبي وهذا هو الذي يتجه المصير اليه ولا يجوز العدول عنه وقولهم ليس لمشارطه للاجنبي خيار اى
 ايقاع اثر كما علم وبهذا يعلم انه لا حاجة لقولهم انه تملك او توكل المبنى عليه مسألة العبد والصيد المذكورتين
 الا من حيث ايقاع الاثر المذكور اه (قوله ايضا لهما شرط خيار الخ) عبارة حجج لهما اى العاقدان بان
 يتلفظ كل منهما بالشرط او لاحدهما على التعيين لا الابهام بان يتلفظ هو به اذا كان هو المبتدىء بالايجاب
 او القبول ويوافق الاخر من غير تلفظ به وحيث لا اعتراض على قوله ولا احدهما بل ولا يستغنى عنه
 خلافاً لمن زعمه اما اذا شرط المتأخر قبوله او ايجابه فيبطل العقد لعدم المطابقة انتهت ومثله شرح م ر وفي
 قل على المحلى مانصه قوله لهما او لاحدهما الخ هو بيان لمن يقع منه الشرط فلا يصح وقوعه من اجنبي
 لهما ولا لاحدهما ومعنى وقوعه منهما ان يتلفظا به كان يقول المبتدىء منهما بعثك كذا بكذا
 بشرط الخيار الى ثلاثة ايام فيقول اشتريته بذلك بشرط الخيار الى ثلاثة ايام ومعنى وقوعه من
 احدهما ان يتلفظ به المبتدىء منهما ولا بد من موافقة الاخر عليه ولو بالسكوت كان يقول بعثك
 كذا بكذا بشرط الخيار الى مثلاً فيقول اشتريته على ذلك فلا اعتراض ولا اشكال واما المشروط له الخيار
 فيجوز ان يكون هما او احدهما معينا او اجنيا كذلك فلا بد من تعيين المشروط له الخيار ليخرج ماله
 قال بشرط الخيار لاحداً مثلاً فلا يكفي ويفسد العقد كالسكوت منه الاول وشرطه الثاني او شرطه الاول
 ونفاه الثاني ولو قال بشرط الخيار بوما ولم يقل لنا ولا لى مثلاً فهو لهما قاله شيخ الاسلام وقيل للقائل
 فقط اه (قوله وهذا اولى) اى لاقتضاء ما قاله الاصل ان لاحدهما ان يستقل بشرط الخيار وان لم
 يوافق الاخر وليس كذلك كما يشير له بقوله وبكل حال لا بد من اجتماعهما عليه كما عرف بما مر وهذا بناء
 على ان لهما او لاحدهما خبر عن شرط في عبارة الاصل واما لو جعل خبره في انواع البيع ولهما متعلق
 بشرط والتقدير بشرط الخيار الكائن لهما ولاحدهما ثابت في انواع البيع لساوى تعبير الشيخ كذا قيل
 وفيه نظر ظاهر اه حلي ونص عبارة الاصل لهما ولاحدهما بشرط الخيار في انواع البيع اه ولعل وجه
 النظر ان هذا بيان لمن له الخيار لا لمن يشترطه اه ثم رايته في شرح م ر مانصه ويمكن الجواب ايضا عما
 اعترض به قوله لهما ولاحدهما الخ من استقلال احدهما به بان شرط الخيار مبتداً خبره قوله في انواع
 البيع وقوله لهما ولاحدهما متعلق بالخيار اه (قوله شرط خيار لهما ولاحدهما) اى او لاجنبي كالقن
 المبيع وكان الاجنبي كافراً في بيع مسلم ومحرماً في بيع صيد لا تنفاه الاذلال والاستيلاء في مجرد الاجازة
 والفسخ اه شرح م ر (قوله سواء شرطاً ايقاع اثره الخ) هو صادق بان يشترط ايقاع الاثر منهما
 مع كون النيا ولاحدهما فقط او بان يجعل ايقاع الاثر لاثنتين لكن كل واحد عن واحد ويشترط
 ايقاع الاثر لاثنتين وهما معا عن الاثنتين وعلى ذلك لو كان احدهما عن البائع والاخر عن
 المشتري فلكل الاجازة والفسخ وإذا اختلفا فسخا واجازة قدم الفسخ وان كانا معا عن احد
 العاقدين هل يجب على كل موافقة الاخر في الاجازة والفسخ أم لا فيه نظر والاقرّب الثاني لان كلام مالك

وهذا اولى من قوله لهما
 ولاحدهما (شرط خيار)
 لهما او لاحدهما سواء
 اشترط

لا يقع الاثر الا وكيلا فيه فلا تجب الموافقة ومع ذلك لم يظهر وجه لكونه شرط لهما وايقاع الاثر من غيرهما
فانه لا معنى لثبوت الخيار الا ايقاع الاثر الا ان يقال ان الخيار المشروط لاحدهما هو استحقاق المشروط
له الفسخ والاجازة والاثر هو التلفظ بفسخه او اجزته ويرد على هذا قوله بعدم وليس لشارطه للاجنبي
خيار فانه يقتضي انه اذا شرط ايقاع الاثر لغيره لا يكون له خيار الا ان يقال اراد بالخيار هنا ايقاع الاثر
اه ع ش (قوله ايقاع اثره) اي الخيار واثره الفسخ والاجازة وظاهر كلامه ان الخيار ثابت لهما وان الاثر
هو الثابت للاجنبي ولا معنى لثبوت الخيار الا ثبوت اثره ولعله لما كان الاثر لا يمكن ان يوجد بدون الخيار
وكان المقصود من الخيار بالحقيقة هو الاثر عبر بما هو المقصود اللازم له ثبوت الخيار وبذلك على هذا قوله
وليس لشارطه يعني الاثر خيار هذا ما ظهر فتأمل اه شوبري (قوله ام من اجنبي) والاوجه كما قاله
الزركشي اشتراط تكليف الاجنبي لارشده وان لا يلزمه فعل الا حظ بناء على ان شرط الخيار تمليك له
وهو الاقرب وان قوله على ان اشاوره صحيح ويكون شارطا الخيار لنفسه كما افاده الاذرعى اه شرح مر
وقوله لارشده هو ظاهر ان كان العاقد يتصرف عن نفسه اما لو تصرف غيره كان كان وليا فني صحة شرطه
لغير الرشيد نظر لعدم عليه بما فيه المصلحة لا يقال اذا تصرف عن غيره لم يجز شرطه للاجنبي لانا نقول محل
امتناع شرطه للاجنبي مالم ياذن المالك وعابه فلو كان المالك موكلا واذن للوكيل في شرطه للاجنبي ولم يعينه
اشتراط فيمن يشترط له الوكيل كونه رشيدا وان كان الاجنبي المشروط له الخيار لا يجب عليه رعاية الاحظ
لكن الوكيل لمالم يجز له التصرف الا بالمصلحة اشتراط لصحة تصرفه الاذن لرشيد ثم ما جرى عليه الشارح
جرى عليه حج لكن خالفه في شرح العباب حيث قال بعد كلام قررته وعلم انجاه اشتراط ارشده لان كلامه
التمليك والتوكيل في العقود المالية متوقف عليه وبهذا يندفع ما مر عن الزركشي من اشتراط بلوغه فقط
قياسا على المعلق بمشيئته الطلاق اه سم على حج واما اشتراط البلوغ فلان الاجازة والفسخ تصرف
وكلاهما لا يصح الا من البالغ لان الصبي تصرفه واما عدم اشتراط الرشيد فلانه امر تابع فليتأمل اه سم على
المنهج وقوله وان لا يلزمه اي الاجنبي فعل الاحظ قال في الروض لا يفعل الوكيل الا ما فيه حظ للموكل
بخلاف الاجنبي اه وقوله تمليك له قضيته انه لو عزل نفسه لم يعزل وبه صرح البغوي والغزالي
وجزم به في العباب اه سم على حج وقضية اطلاقهم انه لا يشترط في الاجنبي القبول ولا يرتد
يرده فليراجع لكن في حج مانعه وعليه اي على كون شرطه للاجنبي تمليكا له يكتفي عدم الردفيا
يظهر ومفهوما انه يرتد برده وهو ظاهر كسائر انواع التمليك فانه لا بد فيها من القبول حقيقة او حكما
وقوله ويكون شارطا الخيار لنفسه ومعلوم انه يشترط لصحة شرط الخيار بيان المدة فلا بد من بيانها
والابطال العقود في حج ما يصرح به حيث قال بعد قوله او اشاوره مثلا يوما اه ولعله اسقط ذلك للعلم به
مما ياتي من اشتراط كون المدة معلومة اه ع ش عليه (قوله وليس لشارطه) اي ايقاع الاثر او الخيار
فالضمير محتمل لوجهين وقوله خيار اي اثر خيار فليس له ان يفسخ أو يجيز لان شرطه للاجنبي تمليك له
ومن ثم لا يلزمه فعل الاحظ وقوله الا ان يموت الاجنبي الخ اي فانه ينقل للشارط لان ملك الاجنبي مراعى
اي مادام حيا ولا ينتقل لورثته ولا يحتاج الى قبول اذ الشرط عدم الرد اه حلي (قوله الا ان يموت الاجنبي)
اي او يمن أو يغمى عليه كما يفيد قوله فيما سبق قيل هذا الفصل كخيار الشرط والعيب من انه اذا مات او جن
من شرط له الخيار من العاقدين انتقل لوارثه او وليه ثم قال وفي معنى من ذكر موكل العاقد وسيد ولا شك
ان من له الخيار هنا بمنزلة الموكل ثم والاجنبي بمنزلة الوكيل وينبغي اعادته لهما اذا افاقا اه ع ش وعجالة
شرح مر ولومات الا قد انتقل لوارثه الا أن يكون وليا فلما حكم كالا يخفى أو وكلا فلو كله انتهت وقوله
ولومات العاقد اي او جن او غنى عليه كما يفيد قوله قيل الفصل كخيار الشرط بل اولى من انه اذا مات
من شرط له الخيار من العاقدين انتقل لوارثه او وليه الى ان قال وفي معنى من ذكر الخ ولا شك ان من له الخيار
هنا بمنزلة الموكل ثم وينبغي اعادته لهما اذا افاقا وقوله انتقل لوارثه لو كان الوارث قابلا جئت بمحل لا يصل

ايقاع اثره منهما أم من
أحدهما أم من اجنبي
كالعبد المبيع وسواء اشترطا
ذلك من واحد أم من اثنين
مثلا ولو على ان يموت
أحدهما لا أحد الشارطين
والآخر للآخر وليس
لشارطه للاجنبي خيار الا
أن يموت الاجنبي في زمن
الخيار

الخبر اليه الا بعد انقضاء المدة هل تقول بلزوم العقد بفراغ المدة او لا ويمتد الخيار الى بلوغ الخبر له للضرورة فيه نظر والا قرب ان يقال ان بلغه الخبر قبل فراغ المدة ثبت له ما بقى منها والزام المقد لا نه لم يعهد زيادة المدة على ثلاثة ايام وقوله فللحاكم ظاهره انه لا ينتقل لولي آخر بعد الولى الميت كالومات الاب العاقد مع وجود الجد اسم على حج أقول وينبغي خلافه لقيام الجد الآن مقام الاب فلا حاجة الى نقله للحاكم وقوله فلو كله بقى ماله عز له الموكل بعد العقد وشرط الخيار له هل ثبت الخيار للموكل ام لا فيه نظر ونقل عن بعضهم انه ينفذ عز له ولا يثبت للموكل ويفرق بينه وبين الاجنبي بان الوكيل سفير محض فنفذ عز له ولا يثبت للموكل بعد شرطه له بخلاف الاجنبي اه ع ش عليه (قوله وليس لوكيل احدهما) اى فى العقد هذا تقييد لقوله او لاحدهما اه شيخنا فالضمير فى قوله ووكيل احدهما للعاقدين بمعنى من وقع له العقد لا بمعنى المباشرين للعقد لما علمت من ان المباشر له هو الوكيل وقوله بغير إذن موكله فان شرطه بدون الاذن بطل العقد كما ذكره المحلى وينبغي ان يكون الولى كالوكيل فلا يشترطه لغير نفسه وموليه اه سم على حج اى اما لها فيجوز وصورتها فى موليه ان يكون سفيها على ما مر من انه لا يشترط فى الاجنبي المشروط له الخيار ورشد اه ع ش على مر (قوله فى كل ما) اى بيع علم من تقييده بالبيع عدم مشروعيته فى الفسوخ والعقود والابراء والنكاح والاجارة وغير ذلك اه شرح مر وخرج بقوله فيما فيه خيار مجلس البيع الذى ليس فيه خيار مجلس وهو بيع العبد من نفسه والبيع الضمنى وقسمة غير الرد والجرالة على القول بانها بيع فهذه الاربعة ليس فيها خيار شرط كما انها ليس فيها خيار مجلس ومثناها فى عدم خيار الشرط والمجلس ما ليس يعا بما ذكره سابقا بقوله وخرج بما ذكر غير البيع كالابراء وفى شرح المحلى بعد ذكره مثل ما تقدم وقضية عدم الجواز اى جواز خيار الشرط فيما ذكر انه لو شرطه فيه بطل العقد اه ثم قال فيه ايضا تارة على وزان ما تقدم فى خيار ينقطع خيار الشرط باختيار من شرطه منهما او من احدهما لزوم العقد وانقضاء المدة المشروطة ولومات احدهما او جن قبل انقضائها انتقل الخيار الى الوارث او الولى ولان شرط الخيار الفسخ قبل انقضاء المدة ولو تنازعا فى انقضائها او فى الفسخ قبله صدق الثانى يمينه اه وفى قل عليه قوله ولو تنازعا الخ ولو فسخ احدهما ولو فى البعض او بعد اجازة الآخر انفسخ فى الكل كما مر فى خيار المجلس اه (قوله الا فيما يمتنع فيه المبيع) اى كاصلة او فرعه او من اقرب بحريته ولا يخفى ان هذا الاستثناء متعين لانه لو اقتصر على قوله لهما شرط خيار لهما او لاحدهما فى كل ما فيه خيار مجلس لم يصح لان من جملة ما صدقانه ماله واشترى بعضه فان لكل منهما فيه خيار المجلس فمقتضاه انه يصح ان يشترطاه للمشتري وليس كذلك اه حل وقال بعضهم لوجه الاستثناء هذا لان خيار المجلس لم يتقدم انه يثبت للمشتري وحده حتى يستثنى هذه بل ما تقدم فى الشاوح انه متى اجاز البائع البيع سقط خيار المشتري فى قوله نعم لو كان الخ تامل ورده يعلم بما قبله (قوله فلا يجوز شرطه لمشتري) اى وحده وقوله المناقاة عبارة شرح مر اى لاستلزامه الملك له المستلزم لاعتقه المانع من الخيار وما ادى ثبوته لعدمه غير صحيح من اصله بخلاف ماله شرط لهما لوقفه او للبائع فقط اذ الملك له اه (قوله او ربوى وسلم) الفرق بين خيار الشرط وخيار المجلس حيث استثنى من الاول هذان واللذان بعدهما فى الشرح مع ان العلة فى الامتناع هنا متاتية فى خيار المجلس ان خيار المجلس ثبت قهرا وليس له حد محدود بخلاف خيار الشرط اه حل (قوله لا اشتراط القبض فيهما) اى للعوضين فى الاول ولراس المال فقط فى الثانى اه حل (قوله لمنعه الملك) اى ان كان الخيار للبائع او لهما وقوله او لزومه اى ان كان للمشتري وحده ع ش (قوله واستثنى النوى الخ) قضية الاستثناء اثبت خيار المجلس فيما يتسارع اليه الفساد وامتداده ماداما فى المجلس وان لزم تلف المبيع وقد يفرق بان خيار المجلس ثبت قهرا اه سم اعلى المنهج اه ع ش على مر وقوله ما يخاف فساد مدة الخيار اى المدة التى تشترط ولو اقل من الثلاث بخلاف مالا يخاف فساد كصحق هريسة بيع بشرط الخيار ساعة فانه يصح اه شيخنا وعبارة شرح مر ويمنع

وليس لوكيل احدهما شرطه
للاخر ولا لاجنبي بغير
اذن موكله وله شرطه
لموكله ولنفسه (فى) كل (ما)
اى بيع (فيه خيار مجلس الا
فيما يمتنع) فيه المبيع فلا
يجوز شرطه (لمشتري)
للمنافاة وهذا من زيادتي
(او) فى (ربوى وسلم) فلا
يجوز شرطه فيهما لاحد
لا اشتراط القبض فيهما فى
المجلس وما شرطه فيه ذلك
لا يمتنع الاجل فاولى ان
لا يمتنع الخيار لانه اعظم
غررا منه لمنعه الملك او
لزومه واستثنى النوى
مع ذلك ما يخاف فساد
مدة الخيار

شرط الخيار فيما يتسارع اليه الفساد في المدة المشروطة انتهت وهذا يفهم جواز شرطه مدة لا يحصل فيها الفساد ع ش عليه (قوله فلا يجوز شرطه لاحد) اي لان قضية الخيار التوقف عن التصرف فيه فيؤدي الى ضياع مالته اشرح م (قوله واستثنى الجوري) هو بالراء المهمة وضم الجيم وما غبطه حج في بعض المحلات من انه بالزاي لعله شخص آخر وعبرة العلامة الشوبري رايته في طبقات الشافعية للاسنوي و ابو الحسن علي الجوري بضم الجيم وبالراء المهمة قال ابن الصلاح كان من اكابر الشافعية له كتاب المرشد في عشر مجلدات فانضح ان ما قاله حج وما في الايعاب وهم وان الصواب ما اشتراه بحروقه اه ع ش (قوله فقال لا يجوز اشتراط خيار الثلاث فيها للبائع) أي وحده او مع المشتري وعبرة شرح م والاوجه ان شرطه فيها لها كذلك وان مثل الثلاث ما قاربها بما شانه الاضرار بها الا يقال ما طريق علم المشتري بتصريتها حتى امتنع عليه شرط ذلك للبائع او موافقته عليه لا نأقول هو محمول على مالوظن تصريرتها من غير تحققها وان المراد ان اثم ذلك يختص بالبائع او ان بظهور التصرية يتبين فساد الخيار وما يترتب عليه من فسخ او اجازة انتهت وقوله هو محمول على مالوظن اي ظنا مساويا للطرف الاخر او مرجوحا فان كان راجحا فلا لانه كاليقين كما قاله الشارح فيما يأتي فيما لو ظن المبيع زائدا وقوله او ان بظهور التصرية الخ قد يفهم هذا الجواب صحة البيع وفيه نظرو المتبادر فساد العقد بهذا الشرط اه سم على حج اه ع ش عليه (قوله لانه يمنع الحلب) اي لانه يحافظ على ترك الحلب ليقى اللبن على ما اشعرت به التصرية فلا يفوت غرضه اي من تزويجها فان دفع ما يقال كيف يمتنع البائع من حلبها والمالك له واللبن في زمن الخيار لمن له الملك كما ياتي واندفع قياس الحلوب على المصرة في ذلك اه ح ل وبجواب ايضا بانه يمتنع عليه حلبها لان اللبن الموجود حال البيع للمشتري وانما الذي للبائع الموجود بعده فاذا تم البيع اصطلاحا كما قاله م راه (قوله حكاه عنه في المطالب) قال في التجريد قال الشيخ شرف الدين ابن المقرئ وهذا مشكل جدا فان الملك لمن له الخيار مع الربع كما نصوا عليه اه قال الشيخ قد يجاب بانه يمتنع من الحلب لتزويج ما قصده فلا ياتي انه ملكه اه انتهى شوبري (قوله مدة معلومة) فيه أنه يغني عن هذا قوله ثلاثة فاقبل فلهذا قصر عليه ليناسب الاختصار الا ان يقال راعى الاجمال ثم التفصيل ولو شرط الخيار لغيرها فلهذا بشرط عليه ايضا بالمدة او لا لان الحق متعلق بهما دون كل محتمل والثاني أقرب اه حج اه شوبري (قوله متصلة بالشرط) فلو مضت في المجلس لم يجر شرط شيء آخر كما هو ظاهر لان خيار الشرط لا يكون الا ثلاثة فاقبل ولو شرط مادونها ومضى في المجلس فينبغي جواز شرط بقيتها فاقبل في المجلس ايضا اه سم على حج اه ع ش على م ر ولو اجتمع خيار المجلس لها وخيار الشرط لاحدهما فلهذا يغلب الاول فيكون الملك موقوفا او الثاني فيكون لذلك الاحد الظاهر كما قاله الشيخ الاول لان خيار المجلس كما قاله اسرع واولى ثبوتها من خيار الشرط لانه اقصر غايبا وقول الزركشي الظاهر الثاني لثبوت خيار الشرط بالاجماع بعيد كما لا يخفى اه شرح م (قوله متوالية) قد يغني عنه قوله متصلة إذ يلزم من اتصال المدة المشروطة تواليا والا فالانصال لبعضها ولعل الغرض من ذكره دفع توهم ان المراد بالاتصال ما يشمل اتصال بعضها ولعل هذا هو الحكمة في عدم بيان محترزه فليتام اه شوبري وعبرة الحلبي قوله متصلة بالشرط أي كما سيأتي في كلامه التنبيه عليه في قوله من حين الشرط أي ابتداء ودوامه ومن ثم احتاج الى قوله متوالية انتهت (قوله ثلاثة من الايام) اي فلا تعتبر الليالي حتى لو كانت المدة ثلاثة ايام وليتين لم تصح الزيادة اه شيخنا وتدخل ليالي الثلاث المشروطة للضرورة نعم لو شرط بثلاثة من طلوع الفجر لم تدخل الليلة التالية لليوم الثالث كما قاله الاسنوي بخلاف نظيره من مسح الخفاء اه شرح م (قوله فاقبل) اي ولو ساعة وهل يحمل على لحظة او على الفلكية ان عرفاها كل محتمل والا قرب انهما ان قصد الفلكية وعرفاها حمل عليها والا فعلى لحظة او الى يوم ويحمل على يوم العقد ان وقع مقارنا لاوله ولو عقد في نصفه مثلاً قالى مثله وتدخل الليلة تبعاً للضرورة قاله المتولي فان اخرجها بطل العقد او في نصف الليل انقضى بغروب شمس

فلا يجوز شرطه لاحد وهو
ظاهر واستثنى الجوري
المصرة فقال لا يجوز
اشتراط خيار الثلاثة
فيها للبائع لانه يمنع الحلب
وتركه مضر بالبيمة
حكاه عنه في المطالب وانما
يجوز شرطه (مدة معلومة)
متصلة بالشرط متوالية
(ثلاثة) من الايام (فاقبل)

تاليه كافي المجموع وما عترض به من أنه لا بد فيه من التنصيص على دخول بقية الليل والإصارت المدة منفصلة عن الشرط يرد بوقوعه تبعاً فدخل من غير تنصيص عليه وكادخلت الليلة فيما مر من غير أن ينص عليها لأن التلقيق يفرض إلى جواز بعد لزوم فكذا بقية الليل هنالك بجامع أن التنصيص فيهما على الليل يمكن فلو لم يرد من قولهم بعدم وجوبه ثم قولهم بعدمه هنا وكون طرفي اليوم المطلق بحيطان بالليلة ثم لا هنا لا يؤثر اه شرح مر (قوله بخلاف ما لو أطلق) أي بأن قال بشرط الخيار لا يقال ملاحم ذلك على المدة المعهودة شرعاً التي هي الثلاثة لا ما نقول اشتراط الخيار على خلاف الأصل فاختص بالمحدد لما في غيره من الإيهام اه حل فلو زاد الخيار على الثلاث بطل العقد اه زى وسلطان وهذا شروع في محترز القيود الثلاثة التي في المتن ولم يذكر هنا محترز القيد الذي ذكرهما في الشرح أما قوله متصلة بالشرط فسيذكر محترزه بعد قول المتن من حين الشرط فمحترزه هو محترزه وأما قوله متوالية فلم يذكر محترزه استغناء عنه بالتعليل الذي سيذكره بقوله وإلا لادى إلى جوازه بعد لزومه وهذا القدر موجود لو لم تتوان بأن الشرط يوم منها غدا وآخر بعد اليوم الذي بعده وهكذا اه شيخنا (قوله أو قدر بمدة مجهولة) كالي التفرق أو الحصاد أو العطاء أو توفية الناس ما عليها من الديون كادراك الغلة مثلاً أو الشتاء ما لم يريد الوقت المعلوم لما فيه من الغرر اه شرح مر وعش عليه وقوله ما لم يريد الوقت المعلوم أما لو اراداه فيصح أي والصورة أن المدة لا تزيد على ثلاثة أيام كما هو واضح اه رشيدى (قوله أو زائدة على الثلاث) أي لأن الأصل امتناع الخيار إلا فيما ورد به الشرع ولم ياذن فيما زاد عليها بقيودها المذكورة فمساواة باق على أصله بل ورد عنه صلى الله عليه وسلم أنه أبطل بيعاً شرط فيه الخيار أربعة أيام كما رواه عبد الرزاق وإنما بطل بشرط الزيادة ولم يخرج على تفريق الصفقة لأن إسقاط الزيادة يستلزم إسقاط بعض الثمن فيؤدي لجهله اه شرح مر (قوله وذلك لحبر الصحيحين الخ) استدلال على أصل المدعى من قوله لها شرط خيار ثلاثة أيام كما يفهمه صنيعه في شرح الروض (قوله ذكر رجل) هو حبان بفتح المهملة وبالباء الواحدة ابن منفذ بالمهملة أو منفذ بالمعجمة روايتان وهو والد حبان وكل منهما صحابي اه شرح مروفي شرح الروض بعد أن ساق رواية ابن عمرو ورواية عمر على الترتيب المذكور هنا ما نصه وسمى الرجل في هذه الرواية حبان بن منفذ بفتح المهملة وبالموحدة وفي التي قبلها منفذا والده بالمعجمة وبه جزم البخاري في تاريخه وصححه النووي في مهماته وبالأول جزم البيهقي والنووي في شرح مسلم وهما صحابيان أنصاريان اه ومثله في شرح النخلى وقوله وبالموحدة أي مع الدال المهملة وقوله وفي التي قبلها منفذ أي وسمى الرجل في التي قبلها منفذ والده أي والد حبان وهذا منه يقتضى أن الواقعة تعددت تارة لحبان وتارة لوالده (قوله انه يندع في البيوع) أي يغبن فيها ويدلس عليه فيها وسببه كما في القسطلاني على البخاري انه كان قد شح في بعض مغازيه مع أن النبي ﷺ يحجر من بعض الحصون فاصابته في رأسه مامومة فتغير بها لسانه وعقله لكنه لم يخرج عن التميز اه (قوله من بايعت) أي بايعته أي اشتريت منه لأن الرجل كان يشتري وقوله فقل لا خلافة أي فاشترط الخيار ثلاثة أيام ولو بهذه العبارة أي لا خلافة بأن يقول المشتري اشتريت منك ولا خلافة لي وكأنه قال والخيار لي ثلاثة أيام وقوله وراه البيهقي أن هذه الرواية لاجل التفسير الذي فيها وهو قوله ثم انت بالخيار الخ فانه تفسير لقوله لا خلافة وقوله ابتعتها أي اشتريتها وقوله ثلاث ليال لما كان المدار هنا على الأيام وان لم تتم الليالي ثلاثاً بخلاف مسح الخف أي بالرواية الأخرى للتصريح فيها بالأيام اه شيخنا وعبارة البرماوى إنما عبر في هذه الرواية بالليالي وان كان المدار هنا على الأيام لأن العرب كانوا يحسبون التواريخ بالليالي انتهت (قوله عهدة) بالتنوين وعدمه بإبدال ما بعدها منها بديل اشتغال وإضافتها إليه على معنى في ومعناها العلقمة والتبعة أي جعل له علقمة أي تعلقاً بالبيع من جهة الفسخ أو الإجازة في ثلاثة أيام وأما على الإبدال فالمعنى أن الثلاثة مشتملة على هذا التعلق وانظر هل يصح أن يراد بالعهد المدقويكون المعنى ظاهر ثم رايت في القاموس أن العهد الرجعة تقول لا عهد أي

بخلاف ما لو أطلق أو قدر
مدة مجهولة أو زائدة على
الثلاثة وذلك لحبر
الصحيحين عن ابن عمر قال
ذكر رجل لرسول الله
ﷺ أنه يندع في البيوع
فقال له من بايعت فقل له
لا خلافة ورواه البيهقي بإسناد
حسن بلفظ إذا بايعت فقل
لا خلافة ثم انت بالخيار في
كل سلعة ابتعتها ثلاث ليال
وفي رواية للدارقطني عن
عمر فجعل له رسول الله
صلى الله عليه وسلم عهدة
ثلاثة أيام وخلافة بكسر
المعجمة وبالموحدة

لأرجمة اه شيخنا (قوله الذين والخديعة) أي لغة وأما معناها شرعاً فهو ما ذكره بقوله قال في الروضة الخ وفي المصباح خلبه يخلبه من باني قتل وضرب خدعه والاسم الخلافة بالكسر والفاعل خلوب كرسول أي كثير الخداع وخبئت النبات خلباً من باب قتل قطعت ومنه الخلب بالكسر الميم وهو الطائر والسبع كالظفر للإنسان لأن الطائر يخلب بخلبه الجلد أي يقطعه ويمزقه والخب بالكسر أيضاً منجل لا استنان له اه (قوله عبارة عن اشتراط الخيار ثلاثة أيام) أي فاز ذكرت وعلماء معناها ثبت الخيار ثلاثاً والافلا اه شرح مر وقوله والافلا قضيته صحة البيع وسقوط الخيار لكن الذي في الباب بطلان البيع ولم يطلع عليه الشهاب ابن قاسم فاستوجهه بحثنا قال شيخنا وجهه اشتباهه على أمر مجهول اه ع ش عليه (قوله أيضاً عبارة عن اشتراط الخيار الخ) أي اخذاً بما هو كالتفسير منه ^{كأنه} لها بذلك وفي الاشياء الصريح هو اللفظ الموضوع لمعنى لا يفهم منه غير عند الإطلاق واشتهر عنه أنه ما تكرر وروده في الكتاب أو السنة أو على السنة حلة الشرع لا ما شاع على السنة العامة ولا ينبغي أن مراتب الورد تختلف وكذلك الاشتهار وربما تقابل الصفات بعضها ببعض فزالت الصراحة وحصل الخلاف قالوا لا خلافة في الشرع عبارة عن اشتراط الخيار ثلاثة أيام وهذا فيه نظر فليس له من الشروع ما للصريح بل لا شياخ فيه ولا اشتراط الخيار مدلوله لغة إنما الخلافة في اللغة الخديعة وغاية متساهل أصحاب حديث الذي كان يخدع في البيوت ويحتمل كونه مخصوصاً به فهذا مما أتوقف فيه اه انتهى حلي وقوله ويحتمل كونه مخصوصاً به الأصل عدم الخصوصية فإذا جرت بين عارفين بمعناها صح وحل على شرط الخيار ثلاثة أيام ولا بد أن يقول من قال لا خلافة لي أولئك أولئك أو لفلان لأن شرط الخيار لا يصح إلا أن بين المشروط له كما قاله حجج في شرح المشكاة وعليه فلو قال بشرط الخيار ثلاثة أيام من غير ذكر المشروط له لم يصح كما إذا قال لا خلافة من غير ذكر لي مثلاً اه شيخنا ح ف وقوله لم يصح يرد عليه ما تقدم عن القليوبي حيث قال ولو قال بشرط الخيار يوماً ولم يقل لي ولا لنا مثلاً فهو لها قاله شيخ الاسلام وقيل للقائل فقط اه (قوله ويصدق ذلك) أي الاشتراط من المشتري والاشتراط من البائع وحينئذ يكون المراد بالصدق الافادة أي ويفيد ذلك وكان ينبغي أن يجعله مقبلاً كما فعل في النكت اه حل (قوله من حين الشرط) إنما لم تحسب من التفرق لثلاثاً تصير مدة الخيار مجعولة لأنه لا يعلم متى يفرقان وقيل تحسب المدة من التفرق لأن الظاهر أن الشرط يقصد بالشرط زيادة على ما يفيد المجلس وعورض بما مر من ادائه إلى الجهالة ويجري هنا نظير ما مر ثم من اللزوم باختيار من اختار لزومه وإن جهل المبيع والثمن كما اعتمده جمع كأن كان اجنياً أو وكيلاً أو وارثاً أو باقضاء المدة ومن تصديق نافي الفسخ أو الانقضاء لا يجب تسليم مبيع ولا ثمن في زمن الخيار أي لها والبائع وحده كما هو واضح ولا ينتهي الخيار بالتسليم فله استرداده ما لم يلزم أي بانقضاء المدة مثلاً وليس لأحدهما بعد الفسخ حبس ما يده بعد طلب صاحبه بأن يقول لا ارد حتى ترد بل إذا بدا أحدهما بالمطالبة لزم الآخر الدفع إليه ثم يرد ما كان في يده كما في المجموع هنا وهو المعتمد ومثله جميع الفسوخ على ما اعتمده جمع لكن الذي في الروضة واعتمده السبكي وغيره أن له الحبس فيمتنع تصرف مالكه فيه مادام محبوساً وهو ضعيف اه شرح مر مع زيادة لع ش عليه (قوله ولو شرح في العقد الخ) هذا محترز قوله متصلة وقوله لا أدى إلى جوازه الخ من هذا التعليل يعلم بطلان عدم المتوالية ومن ثم لم يذكر محترزه وسكتوا عن اشتراط تعيين من يشترط له الخيار وظاهر كلامه عدم اشتراط ذلك وعليه فلو قال البائع أو المشتري بشرط الخيار كان لها إلا أن كان وكلاً فانه يكون له إلا أن كان موكله اذن له أن يشترطه للبائع أيضاً وفي كلام شيخنا في شرح الأصل ما يفيد اشتراط تعيين من يشترط له الخيار فليحرر رجل وعبارته ولا بد من تعيين المشروط له بأن يتلفظ هو به إذا كان هو المبتدئ بالإيجاب أو القبول ويوافق الآخر من غير تلفظ انتهت وقال ع ش عليه قضيته البطلان فيما لو قال بعثك بشرط الخيار من غير ذكر لي أو لك أو أنا وبوجه باحتمال أن يكون المشروط لأحدهما وهو مبهم اه

الذنب والخديعة قال في
الروضة كاصلاً اشتر
في الشرع أن قوله لا خلافة
عبارة عن اشتراط الخيار
ثلاثة أيام والواقعة في
الخبر الاشتراط من
المشتري وقيس به
الاشتراط من البائع
ويصدق ذلك بالاشتراط
منهما معاً وبكل حال لا بد
من اجتماعهما عليه كما
عرف بما مر وتحسب المدة
المشروطة (من) حين
(الشرط) للخيار سواء
أشترط في العقد أم في مجلسه
فهذا أعم من قوله من العقد
ولو شرط في العقد الخيار
من العقد بطل العقد

وتقدم ما فيه عن القليوبي (تنبية) لو شرط أي مائة ثم تفرق عقب الشرط ثم قبل فراغ اليوم شرط أي مائة آخر
مثلا جاز وهكذا إلى تمام الثلاث ولو أضاف أحدهما مدة من خياره مدة طلت وما بعدهما لا ما قبلها (فرع)
يجوز في زمن الخيار إلحاق الأجل لما في الذمة وزيادة أحد العوضين ونقصه إلا في ربوي بيع بجندة فيبطل
فيه ولو شرط فيه جميع الثمن يبطل العقد مطلقا أو بعضه بطل العقد في الربوي المذكور لا في غيره مطلقا (تنبية)
قال في العباب لو مات أحد العاقدين في زمن خياره انتقل ما بقي منه لو ارثه فان كان غائبا حسب له من وقت
بلوغ خبره ولا يحسب منه ما قبله وإن زاد على ثلاثة أيام أو على هذا يتجه أنه لو كان الوارث جماعة لم يحسب
ما بقي إلا من بلوغ آخرهم وأنه لو فسخ من قبله لزم فسخه لأن المقصود حساب ذلك الزمن من المدة لا تنفي
الخيار فيه عنهم قبل وفي هذا قد زادت المدة على ثلاثة أيام فيكون مستثنى فتأمل وراجعناه قل على المحلى
وتقدم عن ع ش على م ر عن سم على حج الجزم بعدم صحة زيادة المدة على الثلاثة تأمل (قوله) وإلا لآدى
إلى جوازه بعد لزومه) فيه أن خيار العيب فيه جواز بعد لزوم إلا أن يقال هنا أي من غير ضرورة بخلاف
خيار العيب فان فيه ضرورة ولعل هذا أحسن من كلام المحشى جوابا وتصويرا أه شيخنا (قوله) وللآخر
يو مان) أي منهما اليوم الأول فيكون اليوم الأول مشتركا بينهما وما بعده مختصا بشرطه اليومان وعليه
فلو شرط للبائع يوم وللشترى يومان بعده بطل العقد وكذا لو شرط للبائع يوم وللشترى يوم بعده
وللبائع اليوم الثالث بخلاف ما لو شرط اليوم الأول لهما ولا أحدهما معينا الثاني والثالث فانه يصح والحاصل
أنه متى اشتمل العقد بعد لزومه بطل وإلا فلا ومنه ما لو شرط اليوم الأول للبائع مثلا والثاني والثالث
للاجني عنه فيصح على الراجح من وجهين لأن الاجني لكونه نائباً عن شرطه اليوم الأول لم يؤد
ذلك إلى جواز العقد بعد لزومه بل الجواز مستمر بالنسبة للبائع (فرع) قال في الروض فان خصص
أحد العبدین لبيعته بالخيار أو بزيادة فيه لم يصح فاذا عينه صح وإذا شرطه فيهما لم يكن له رد أحدهما ولو
تلف الآخر أه والمفهوم من صحة تخصيص أحد العبدین بعيته بالخيار أن له فسخ البيع فيه دون الآخر وهذا
مفهوم أيضا من قوله وإذا شرط فيهما لم يكن له رد أحدهما فهذا مما يجوز فيه تفريق الصفقة
على البائع لأنه لما رضى بتخصيص بعض المبيع بشرط الخيار كان ذلك رضا منه بالتفريق أه سم
على حج أه غ ش على م ر (قوله) والمملك في المبيع مع توابعه الخ) في تجريد صاحب العباب ما نصه
الشفقة في مدة الخيار على من له المملك أن جعلناه لأحدهما فهي عليه أو موقوفا فهي عليهما قاله الجبلى
قال ابن الرفعة ويتجه وقفها على قول الوقف كالسب قلت المتجه أنه كاتفاق المجبول المتنازع
في نسبة مدة الوقف لا انتظار قائف أو بلوغه فينفقان عليه ثم من دفع يرجع على الآخر إن كان
إنفاقه بأمر الحاكم والله أعلم بالصواب أه أقول كلام ابن الرفعة لا يتأني هذا فتأمل أه عميرة
(فرع) لو تلف المبيع باقية سماوية في زمن الخيار قبل القبض انفسخ البيع وبعده أن قلنا المملك
للبيع انفسخ أيضا ويسترد المشتري الثمن ويغرم القيمة كالمستام وأن قلنا المملك للشترى أو
موقوف قليل ينفسخ وعليه القيمة والأصح بقاء الخيار فان تم لزوم الثمن والأفارقة والمصدق
فيها المشتري وأن اتلفه اجني وقلنا المملك للشترى أو موقوف لم ينفسخ وعليه الغرم والخيار
بحاله فان تم البيع فهو للشترى وإلا للبائع وأن اتلفه المشتري استقر أه سم (قوله) والمملك
فيها لمن انفرد بخيار الخ) أي على الاظهر وعبارة أصله مع شرحها للمحلى والاظهر أنه ان كان
الخيار المشروط للبائع فملك المبيع في زمن الخيار له وأن كان للشترى فالمملك له وأن كان لهما فموقوف فان
تم البيع بأن له للمشتري من العقد وإلا للبائع والثاني المملك للشترى مطلقا تمام البيع له بالايجاب والقبول
والثالث للبائع مطلقا لنفوذ تصرفه فيه والخلاف جار في خيار المجلس كما تقدم وحيث حكم بمملك المبيع
لأحدهما حكم بمملك الثمن للآخر وحيث توقف فيه توقف في الثمن وينبني على الخلاف كسب المبيع العبد
أو الأمانة في زمن الخيار فان تم البيع فهو للشترى أن قلنا المملك له أو موقوف وأن قلنا للبائع فهو له وقيل

وإلا لآدى إلى جوازه
بعد لزومه ولو شرط
لأحد العاقدین يوم
وللآخر يومان أو ثلاثة
جاز (والمملك) في البيع

المشتري وان فسخ البيع فهو للبائع ان قلنا المالك له او موقوف وان قلنا للمشتري فهو له وقيل للبائع انتهت
 (قوله مع توابعه) ادخال التوابع هنا يقتضي دخوله في قوله والا فموقوف وفيه نظر لان حل الوطء في
 زمن خيارهما ليس موقوفا بل هو حرام كما يعلم بما ياتي وعق البائع في زمن خيارهما ليس موقوفا بل نافذ كما
 سيأتي وكذا بيعه وغيره بما ياتي فقوله الاتي وتعبيري الخ فيه نظر تأمل اسم اي لما ذكر من اقتضائه وقف
 حل الوطء والعق مع انه ليس مراداه ع ش (قوله مع توابعه من فوائده) عبارة شرح مر ويبنى على
 ذلك الا كساب والفوائد كلين وثمر ومهر وتوقد عتق واستيلا ودحل ووطء وجوب مؤنة وكل من حكنا
 بملكه لعين ثمن او مضمن كان له وعليه ونفقه منه وحل له ما ذكر ولو فسخ العقد بعده بناء على الاصح ان الفسخ
 يرفع العقد من حينه لا من اصله ومن لم يحتقر لا ينقله شيء عما ذكر فيما خيره فيه صاحبه وان آل المالك اليه وعليه
 مهر ووطء لمن خير ما لم ياذن له البائع والخيار للبائع دونه ويحرم على المشتري الوطء ولا حد للشبهة ولهذا
 كان الولد حرا نسبيا انتهت (فرع) من انفق على المبيع في زمن خيار غيره ان كان باذن او ا شاهد ولم يتم
 له الملك رجع بما انفق والا فلا وتقل في الدرس ان من بوى الرجوع عند فقد الحاكم الملك ومن يشهد
 يرجع بما انفق قال شيخنا وهو قريب اه قلوبى وعبارة شرح مر وفي حالة الوقف يطالبان بالانفاق
 ثم يرجع من بان عدم ملكه على الاخر حيث انفق باذن صاحبه وقيد بعضهم بما لو انفق باذن الحاكم وقد
 يتوقف فيه بوجود تراضيها عليه وهو كاف في مثل ذلك وكذا لو انفق ناو بالرجوع واشهد عليه عند
 امتناع صاحبه وفقد الحاكم اخذا بما ياتي في المسافات ومهرب الجبال انتهت (قوله من فوائده) اي متصلة
 ومنفصلة كاللبن والمهر والحمل الحادث في زمن الخيار بخلاف الموجود حال البيع فانه مبيع كالام لمقابلته
 بقسط من الثمن والظاهر ان التفصيل يجري في غير الحمل أيضا كما يؤخذ من شرح مر ولو باع دجاجة
 فيها بيضة فباضت فاطلع على غيب في الدجاجة ففي لزوم رد البيضة معها وجرمان والذي يتجه ترجيحه
 منهما انه لا يلزمه رد ما و يفرق بينهما وبين الحمل بانه يعطى حكم المعلوم ويقال به قسط من الثمن بخلافها
 قاله حجب في شرح العباب وعبارته في شرح المنهاج قبيل فصل التصرية وبحو البيضة كالحمل اه وهو ما
 جزم في العباب في آخر خيار الغيب واستوجه في شرحه هناك فلي تأمل اه شوبرى (قوله لمن انقرد
 بخيار) وقد يتوقف فيما إذا كان الخيار للبائع وتم البيع وقلنا ان المشتري يملك المبيع من اول العقد
 مع ان الفوائد للبائع لكون الملك له في زمن الخيار ويؤخذ من كلام الشارح ان المشتري لا يملك
 له حينئذ تأمل (قوله من بائع) اي يقع له البيع ومشتراى يقع له الشراء فالعبارة وان كانت عامة
 فالمراد بها خاص وهذه العبارة التي في المتن وقعت في الروض واعترضاها الشارح بقوله ولا يخفى
 ما في قوله الملك لمن انقرد بالخيار من الايهام لان من ينقرد به قد يكون احدا العاقلين وقد يكون
 غيرهما واذا كان احدهما فقد يعقد لنفسه وقد يعقد لغيره وليس المراد الكل كما لا يخفى اه حل (قوله ايضا
 من بائع ومشتري) عبارة اصله مع شرح مر والظاهر في خيار المجلس والشرط ان كان الخيار للبائع او
 لاجنبي عنه فملك المبيع بتوابعه الاتية له وملك الثمن بتوابعه للمشتري وان كان الخيار للمشتري او
 لاجنبي عنه فله ملك المبيع وللبيع ملك الثمن وان كان الخيار لهما ولا جنبي عنهما فالملك في المبيع والثمن
 موقوف انتهت (قوله ايضا من بائع ومشتري) فاذا كان للمشتري وحده ملك المبيع وفوائده الحادثة
 بمد العقد فان تم البيع فذاك وان فسخ رجع المبيع للبائع عاريا عن الفوائد وتضيع عليه المؤن
 ويفوز المشتري بالفوائد لانه انفق على ملكه وان كان للبائع وحده ملك المبيع والفوائد كذلك
 فان فسخ ذاك وان تم البيع انتقل البيع للمشتري عاريا عن الفوائد وتضيع المؤن عليه لما مر
 وانظر هل يملك المشتري حينئذ من اللزوم فيلزم ان العقد لم يملكه او من حين العقد ويكون ملك البائع
 له ظاهريا اه شيخنا وفي قل على المحل والزوائد في مدة الوقف تابعة للبيع وهي امانة في يد

مع توابعه من فوائده كنفوذ
 عتق وحل ووطء (فيها) اي
 في مدة الخيار (من انقرد
 بخيار) من بائع ومشتري
 (والا بان كان الخيار لهما
 (فموقوف فان تم البيع بان
 انه) اي المالك فيما ذكر
 (لمشتري) حين (العقد
 والا فللبائع)

وكانه لم يخرج عن ملكه
ولا فرق فيه بين خيار
الشرط وخيار المجلس
وكونه لاحدهما بان يختار
الآخر لزوم العقد وحيث
حكم بملك المبيع لاحدهما
حكم بملك الثمن للآخر
وحيث وقف وقف ملك
الثمن وتعبيرى بالملك
لشمول ملك المبيع وتوابعه
أولى من تعبيره بملك المبيع
(ويحصل الفسخ) للعقد في
مدة الخيار (بنحو فسخت)
البيع كرفعه واسترجعت
المبيع (والاجازة) فيها
(بنحو أجزت) البيع كامضته
والزمت (والتصرف) فيها
(كوطء واعتاق وبيع
واجارة وتزويج ووقف)
للبيع (من بائع) والخيار له
اولهما (فسخ) للبيع
لاشعاره بعدم البقاء عليه
وصح ذلك منه أيضا

الآخر ويقال مثل ذلك في الثمن وزوائده اهـ (قوله) وكأنه لم يخرج عن ملكه) أى القوى السابق على النقد
فلذلك عبر بكان لانه بعد العقد ليس قويا كقوته قبله اهـ شيخنا (قوله) وكونه) أى خيار المجلس لاحدهما الخ
فهو في هذه الصورة لاحدهما دوا ما وتقدم انه قد ثبت لاحدهما ابتداء وذلك فيمن اشترى من اقر بحريته
فانه يثبت للبائع فقط اهـ حل (قوله) لشموله ملك المبيع وتوابعه) أى بخلاف عبارة الاصل أى فانها توهم
إخراج توابعه وان الملك فيها ليس لمن انفراد بالخيار اهـ ع ش (قوله) ويحصل الفسخ بنحو فسخت الخ) عبارة
اصله مع شرح مر ويحصل الفسخ والاجازة للعقد في زمن الخيار بلفظ يدل عليهما صريحا او كناية نصريح
الفسخ كفسخت البيع ورفعته واسترجعت المبيع ورددت الثمن وصريح الاجازة نحو أجزته والزمته
وامضته انتهت ولم يذكر مثلا للكناية في الفسخ ولا في الاجازة ولعل من كنايات الفسخ ان يقول هذا البيع
ليس بحسن مثلا ومن كناية الاجازة الثناء عليه بنحو هو حسن اهـ ع ش عليه وفي قل على المحل قوله ويحصل
الفسخ أى بالقول وسيأتى انه يحصل بالفعل وجميع ما ذكره من صرائح الفسخ والاجازة قال شيخنا ولعل من
كناياتهما نحو لا ابيع او لا اشترى الا بكذا او لا ارجع في بيعى او في شراى فراجع اهـ (قوله) كرفعه) أى
رفعت حكمه لا نفس العقد لان الواقع لا يرتفع اهـ شوبرى (قوله) والنصرف فيها كوطء الخ) هذا شروع في
بيان الفعل الذى يحصل به الفسخ والاجازة بعد ان بين حصولهما بالقول والحاصل ان فى تصرف البائع ثلاث
جهات وهى حصول الفسخ به ونفوذ وحله ونظيره ما فى تصرف المشتري وقد استوفاهما الشارح بيانا اهـ
فاشار بقوله وصح ذلك منه ايضا الى الجهة الثانية وبقوله لكن لا يجوز ووطء الى الثالثة وهذا فى قوة قوله وكل
تصرفاته حلال الا الواطء فقيه تفصيل وأشار الى الجهة الثانية من تصرف المشتري بقوله والاعتاق نافذ منه
مع قوله والبقية صحيحة الخ وأشار الى الثالثة منه بقوله ووطء حلال الخ فكانه قال كلها جائزة مطلقا الا الوطء
فقيه تفصيل لكن ذكر بيان هذه الجهة فى خلال بيان الجهة الثانية اهـ (قوله) واعتاق) أى اعتاق المبيع الرقيق
او اعتاق بعضه ولو معاقا ويسرى لباقيه وشمل ما ذكره مالو اعتاق الحامل دون حملها وهو ظاهر وكذا لو اعتاق
حملها دونها وهو كذلك أن علم وجود الحمل حالة العتق بان ولده له دون ستة أشهر منه وإلا فلا عتق ولا
فسخ (تنبيه) الاحتيال باستدخال المنى كالعتق من البائع أو المشتري فى الفسخ والاجازة اهـ
قل على المحل (قوله) وبيع) أى بيعت أو بشرط الخيار لكن بشرط كونه للمشتري فان كان للبائع أولهما
لم يكن فسخا ولا اجازة كما صرح به فى العباب اهـ شرح مر وقوله ولا اجازة يجرى هذا فيما لو كان
الخيار للمشتري ثم باع بشرط الخيار له أولهما كما فى الروض على ما نقله الزياى عنه حيث قال ولو باع
احد العاقدين المبيع فى زمن الخيار الثابت له أولهما بشرط الخيار لنفسه أولهما ف قريب من الهبة قبل
القبض يعنى الخالية عن القبض كما عبر به الاصل فلا يكون فسخا ولا اجازة بناء على أنه لا يزول ملك
البائع بمجرد البيع وهو الاصح فالمراد بقولهم التصرف من البائع فسخ ومن المشتري اجازة
التصرف الذى لم يشترط فيه ذلك اهـ ع ش عليه بالحرف وفى قل على المحل قوله وبيع أى بيع
البائع المبيع لمشتري غير الاول والخيار له أولهما او للمشتري اذن كما مر فسخ الاول ان انقطع
خيار المجلس ولم يكن خيار شرط أو كان خيار للمشتري الثانى وحده والام ينفسخ البيع الاول
وحيث ان فسخ احدهما باقى الآخر اولزم احدهما او لا انفسخ الآخر وإن لزم معا كان كانت المدة
المشروطة فى الثانى بقدر ما بقى من مدة الاول فالاول وجه فسخهما اذ لا مرجع فراجع ذلك وحرره اهـ قوله
وتزويج) أى للامة أو العبد اهـ زى (قوله) وصح ذلك منه ايضا) ومعلوم ان الصحة تتأخر عن الفسخ فيقدر
الفسخ قبل العقد اهـ زى (قوله) ايضا وصح ذلك منه ايضا) أى مطلقا سواء أذن له المشتري أم لا فيما إذا كان
الخيار لهما ولعل الفرق بين تصرف مباح حيث لم يتوقف نفوذه على إذن المشتري كما اقتضاه إطلاقه
وبين تصرف المشتري حيث توقف نفوذه على إذن البائع كالفصله بقوله والاعتاق نافذ منه وقوله والبقية

صحيحة ان تسلط البائع على المبيع أقوى بدليل سبق ملكه بخلاف تسلط المشتري فانه ضعيف نظرياً
ملكه اه شرح مر وعش عليه بتصرف (قوله لكن لا يجوز وطؤه الخ) اي فلا تلازم بين حصول
الفسخ وحل الوطء فالوطء لا يحل ويحصل به الفسخ اه حل (قوله ان كان الخيار له) فان كان للمسلم يجوز
ولو اذن له المشتري وهو ظاهر اه عش (قوله او اذن له البائع) اي او كان لها واذن له البائع لان
المقسم كاعتلت ان الخيار له اولها اه حل ومثله الشوري ولا يصح شموله لما اذا كان الخيار للبائع لانه
ينافيه قوله وغير نافذ ان كان للبائع تامل (قوله وغير نافذ ان كان للبائع) اي وحده وان اذن بدليل
ما ياتي في مسألة الوطء لان مجرد الاذن من البائع ليس اجارة حيث كان الخيار له وحده اه حل
واتى بهذه تنميماً للاقسام والا فالمقسم وهو كون الخيار لها اوله غير صادق عليها اه شيخنا (قوله
وموقوف ان كان لها الخ) فان قبل الغرض ان التصرف المذكور الذي من جملة الاعتاق يحصل به
اجارة الغد من المشتري فامعنى وقف الاعتاق حيثما جيب بانه اذا حصلت الاجارة من طرف المشتري
بقى خيار البائع فيوقف العتق لاجل حق البائع فان اجاز واتقضت مدة الخيارتين نفوذ العتق وان
فسخ تبين عدم نفوذه تامل (قوله ووطؤه حلال الخ) مرادهم بحل وطء المشتري مع عدم حساب
الاستبراء في زمن الخيار حله من حيث الملك وانقطاع سلطة البائع وان حرم من حيث عدم الاستبراء
فهو كالو حرم من حيث نحو احرام او حيض اه شرح مر (قوله والاحرام) اي بان كان الخيار
للبائع اولها اه زى اه عش (قوله مبنى على ان مجرد الاذن) اي الاذن المجرد عن اقتراعه بالتصرف
وقوله والمنقول خلافه اي وهو ان الاذن لا يكون اجارة الا اذا اقترن بالتصرف وفي هذا الكلام
خفاء فانه لم يظهر لتقيده بمجرد كبير فائدة فان اذن البائع هنا صاحب الوطء المشتري وان كان التقييد
بالمجرد للاحتراز عن الاذن المصاحب لتصرفه اي البائع فبعد ايضا لانه يعد مصاحبة اذنه للمشتري لتصرفه
هو بالفعل تامل (قوله والبقية صحيحة الخ) معطوف على قوله والاعتاق نافذ منه (قوله او اذن له البائع)
شامل لما اذا كان الخيار للبائع اولها وهو كذلك اه برماوى (قوله والا فلا) اي بان كان الخيار لها
ولم ياذن البائع او للبائع ولم ياذن وهذا على حد ما قيل في نظيره المذكور في جانب الاعتاق ولك قصره على
ما اذا كان الخيار لها ليوافق التفريع على المنقول لان اذن البائع اذا كان الخيار له فقط ليس اجارة عليه
بل على بحث النووي كما علم اه مر اه شوري وفي سم قوله والا فلا يفهم انها لا توقف اذا كان الخيار
لها ولم ياذن البائع ويفارق العتق لانه يقبل التعليق اه وفي قل على المحل المعتمد ان جميع المسائل من
المشتري اجازة وصحيحة ان كان الخيار له اولها او للبائع واذن على قياس ما تقدم وقد علم انه لا عبرة
بالاذن في هذه التصرفات قبل وجودها خلافاً لمقتضى كلام الاسنوى وغيره اه (قوله اذا كان
الموطوء انثى اي مباحة لولا البيع بان لم تكن محرماً له ولا في معنى المحرم كالجوسية وكان الوطء
في القبل فان كان في الدبر لم يكن فسحاً ولا اجازة اه عش على مر وعبارة الحلبي ولا بد ايضا ان
يعلم الواطئ او يظن وهو مختار ان الموطوءة هي المييفة ويقصد بوطئه الزنا وان تكون مباحة له
لولا البيع والا بان كانت محرمة عليه لنحو تمجس لم يكن فسحاً انتهت (تقيده) الولد الحاصل من
الوطء من كل منهما حارسب في جميع الاحوال ولا حد عليهما للشبهة ويلزم كلاهما المهر وقيمة الولد ان
وطئ في مدة خيار الآخر وحده ولم ياذن له على ما هي سواء تم البيع او لا فان كان الخيار لهما فها
على البائع ان تم البيع ولم ياذن له المشتري وعلى المشتري ان فسخ البيع ولم ياذن له البائع كما روئ ثبت الاستيلاء
حيث لا مهر والا فلا فراجع ذلك وحرره اه قل على المحل (قوله لا عرض على بيع) بالرفع عطفاً على
التصرف بالجور عطفاً على وطئ كافي عش (فرع) في الجواهر لو ركب من له الخيار الدابة الميعة فهل
يبطل خياره لتصرفه او لا لاحتال ان يكون اختياراً لها وجهان اه ويتجه اخذاً من عليهما انه ان
قصد التصرف بطل او الاختيار وهو لا يعرف الا لان اطلق فان كان ركو به بعد تصرفه فاعرفاً بطل ولا فلا

لكن لا يجوز وطؤه الا ان
كان الخيار له (ومن مشتري)
والخيار له اولها (اجازة)
للشراء لاشعاره بالبقاء
عليه والاعتاق نافذ منه
ان كان الخيار له او اذن له
البائع وغير نافذ ان كان
للبائع وموقوف ان كان لها
ولم ياذن له البائع ووطؤه
حلال ان كان الخيار له والا
لحرام وقول الاسنوى انه
حلال ان اذن له البائع
مبنى على ان مجرد الاذن في
التصرف اجازة وهو بحث
للنوى والمنقول خلافه
والبقية صحيحة ان كان
الخيار له او اذن له البائع
والا فلا وظاهر ان الوطء
انما يكون فسحاً واجازة اذا
كان الموطوء انثى لا ذكرها
ولا خشي فان بانت انوثته
ولو باخاره تعلق الحكم
بذلك الوطء وتعميرى
بالتصرف مع تمثلي بما ذكر
أعم بما عبر به (لا عرض)
للبيع (على بيع واذن فيه)
في مدة الخيار فليسا فسحاً
ولا اجازة للبيع لعدم
اشعارهما من البائع بعدم
البقاء عليه ومن المشتري
بالبقاء عليه

اه حج في شرح العباب اه شويري (قوله لاحتمالهما التردد في الفسخ والاجازة) أي ولأنه قد يقصد
 ان يعرف ما يدفع فيه ليعلم اربح ام خسر اه شرح مر والله اعلم
 (فصل) في خيار العيب ويسمى خيار النقيصة وهو المتعلق بفوات مقصود مظنون نشأ الظن فيه من
 التزام شرطى أو تغيير فعلى أو قضاء عرفى وهو الكلام على الاول في قوله وبفوت رهن أو إشهاد أو كفالة
 خير كشرط وصف يقصد الخ وشرع الان يتكلم على الثانى بقوله لمشتري جاهل الخ ثم على الثالث بقوله وبظهور
 عيب الخ وقوله وما يذكر معه أى من قوله ولو باع بشرط برأه من العيوب الخ الفصل وعبارة الحلبي قوله
 وما يذكر معه أى من الكلام على الارش والرد وغيرهما وكلامه يقتضى ان التغيير من العيب اه لكن
 العطف في قوله وبظهور عيب باق يقتضى انه ليس منه وعبارة ع ش قوله وما يذكر معه من التغيير الفعلى
 وقدمه المصنف لقلة الكلام عليه او انه اراد بالعيب هنا خيار النقيصة فيكون التغيير الفعلى من العيب
 انتهت وقوله وقدمه المصنف أى على خيار العيب خلاف ما صنع أصله حيث آخر التغيير الفعلى عن العيب
 واحكامه فذكره فصلا مستقلا قبيل باب المبيع قبل قبضه فقل فصل التصريه حرام الخ (قوله لمشتري
 جاهل الخ) وكذلك للبائع بظهور عيب قديم في الثمن واثروا الاول لان الغالب في الثمن الانضباط فيقل
 ظهور العيب فيه وايضا فابيع مقصود للمشتري وأما الثمن فليس مقصود للبائع اه ع ش (قوله أيضا لمشتري
 جاهل) خرج به العالم فلا خيار له ومن الجهل ما لو ظن العيب فله الرد لكن يتجه حمله على ظن مساو للطرف
 الاخر او مرجوح فان كان راجحا فلا لانه كاليقين ويؤيده اخبار البائع بالعيب فانه لا يفيد سوى الظن
 اه شرح مر أى مع انه لا خيار معه وقوله لكن يتجه حمله الخ أى فالمراد بالظن هنا ما شمل الاطراف الثلاثة
 كما هو عرف الفقهاء بخلاف عرف الاصوليين اه رشيدى عليه ثم قال مر في مبحث خيار العيب ما نصه
 ولو ظن المشتري ان البائع مالك قبان وكيلار وصياو وليا لم تقطال يرد اه وقوله قبان وكيلار انما نص
 على ذلك لانه قد يقال يحتمل إذا بان يتصرف عن غيره وجرد نزاع من المالك بعد كان يدعى ان تصرفه
 وقع على خلاف المصلحة او ان المالك ينكر التوكيل بعدمدة اه ع ش عليه (قوله بتغيير فعلى) متعلق
 فى المعنى بكل من قوله جاهل وقوله خيار كما اشار له الشارح فى الحل حيث قدر متعلقا لجاهل فقال بما
 يأتى وقوله بتغيير فعلى وقوله وبظهور عيب باق وجعل قوله بتغيير فعلى وما عطف عليه متعلقا
 بخيار من حيث اللفظ اه شيخنا وقضية هذا ان كل تغيير فعلى ثبت به الخيار وليس كذلك لما صرح به
 مر من ان توريم الضرع لا يثبت الخيار اللهم الا ان يقال ان ذلك يثبت الخيار غالبا او يقال هو عبارة عن
 فعل من البائع بغر المشتري ولا يظهر لغالب الناس ولم ينسب المشتري فى عدم معرفته الى تقصير انتهى
 ع ش وقوله لما صرح به مر أى ولقول المتن لا يطخ ثوبه بمداد مع تعليل الشارح الاقنى اه (قوله أيضا
 بتغيير فعلى) وكذلك له الخيار بتغيير قولى كما سيأتى فى مفهوم قوله ولو باع بشرط برأه من العيوب الخ
 من انه لو باع بشرط برأه المبيع من العيوب فانه لا يبرأ من شئ منها بل للمشتري الخيار فى جميعها وهذا تغيير
 قولى من البائع ومنه ايضا ما تقدم فى قوله كشرط وصف يقصد ككون العبد كاتبا الخ (قوله وهو حرام)
 قال سم على المنهج وينبغى ان يكون كبيرة لقوله عليه السلام من غشنا فليس منا اه قال حج فى الزواجر الكبيرة
 الثالثة والتسعون بعد المائة الغش فى البيع وغيره كالتصريه رهى منع حلب ذات اللبن أو ما اكثرته ثم قال
 (تنبه) ع هذه كبيرة هو ظاهر ما فى بعض الاحاديث من تنى الاسلام عنه مع كونه لم يزل فى مقت
 الله تعالى وكون الملائكة تلغنه ثم رايت بعضهم صرح بانه كبيرة لكن الذى فى الروضة كما مر انه صغيرة
 وفيه نظر اذكر من الوعيد الشديد فيه وضابط الغش المحرم ان يعلم ذو السلعة من نحو بائع أو مشتري فيها شيا
 لو اطلع عليه مر بد اخذها ما اخذها بذلك الغرض فيجب عليه ان يعلم به ليدخل فى اخذه على بصيرة ويؤخذ
 من حديث وائلة وغيره ما صرح به اصحابنا انه يجب ايضا على اجنبى بالسلعة عيان ان يخبر به مر يد اخذها

لاحتما لهما التردد في الفسخ
 والاجازة وتعبيرى بالاذن
 لشموله الاذن للمشتري
 ليبيع عن نفسه اعم من
 تعبيره بالتوكيل
 (فصل) في خيار في العيب
 وما يذكر معه (لمشتري) بقيد
 زدته بقولى (جاهل) بما
 تاتى (خيار بتغيير فعلى
 وهو حرام

وإن لم يسأله عنها كما يجب عليه إذا رأى إنسانا يخطب امرأه أو يعلم بها أو به عيا أو رأى إنسانا يريد أن يخالط
 آخر لمعاملة أو صداقة أو قراءة نحو علم وعلم بأحد هما عيا أن يخبر به وإن لم يستشره كل ذلك أداء للصيحة
 المتأكدة وجوبها الخاصة بالمسلمين وعامتهم اه ع ش على مر (قوله للتدليس والضرر) كل منهما علة مستقلة
 لثبوت الخيار كما يرشد إليه قوله لعدم التدليس بقوله لحصول الضرر ولهذا سقط ما وقع في بعض الاوهام
 في هذا المقام اه شوري والمراد بالضرر ضرر المشتري لانه هو الذي يطرد في جميع امثلة التفرير بخلاف
 ضرر المبيع فانه انما يظهر في بعضها كالتصرية (قوله ايضا للتدليس والضرر) قال في المهمات وهذا يوم
 اختصاص التحريم بمريد البيع وليس كذلك فقد جزم المتولي بتحريمها مطلقا لا يذاه البهيمة اما اذا صراها
 لغير البيع ولم يضربها فلا تحريم كما صرح به الدارمي وغيره قاله الاذرعى اه زى (قوله كتنصيرية) اي لا
 تظهر لغالب الناس فاذا كانت كذلك فلا خيار له اخذا بما ياتي في تحميم الوجه ولا يكفي سقوط الخيار ما
 اعتد من ان الغالب على مريد البيع لذات اللبن ترك حلبها مدة قبل البيع اخذا بما ذكره من ان الشراء مع ظن
 العيب لا يسقط الرد فليتبناه اه ع ش على مر وسواء في ثبوت الخيار اكان المبيع كلها ام بعضها اه قل
 على المحلى (قوله ولو غير ما كول) الظاهر ان الغاية للرد وكان عليه ان يقول ولو من غير النعم لان الخلاف
 انما هو في غير النعم ما كولا أو غيره لا في غير ما كول فقط وعبارة أصله مع شرح م ر والاصح ان خيارها
 اي المصراة لا يختص بالنعم وهي الابل والبقر والغنم بل يعم كل ما كول من الحيوان والجارية والأتان
 بالمتناة وهي الاثني من الحمر الاهلية لرواية مسلم من اشترى مصراة وكون نحو الارنب مما لا يقصد لبنه إلا
 نادرا انما يرد لو أثبتوه قياسا وليس كذلك لما تقر من شمول لفظ الخيار لان النكرة في حيز الشرط نعم
 والتعبد هنا غالب فمن ثم لم يستنبط عن النص معنى يخصه بالنعم ولا يؤثر كون لبن الاخيرين لا يؤثر كل لانه
 تفصده غزارته لثرية الولد وكبره والقول الثاني يختص بالنعم لان غيرها لا يقصد لبنه إلا على ندورات انتهت
 (قوله رمي ان يترك) اي شرعا واما لغة فهي ان تربط حلة الضرع ليجمع اللبن اه برماوى وفي المختار
 في باب الرأى مصر الناقة شد عليها الصرار بالسكسر وهو خيط يربط فوق الخفاف لئلا يرضعها ولدها وبابه
 رد اه وفيه في باب المقصور مصرى الشاة تصرية إذا لم يحلبها اياما حتى يجمع اللبن في ضرعها والشاة مصراة
 اه وفي المصباح الخلف من ذوات الخب كالذى الانسان والجمع اخلاف مثل حمل واحمال (قوله ليوم
 المشتري كثرة اللبن) نعم لو در اللبن على الحد الذي اشمرت به النصيرية فلا خيار كما هو الوجه اه شرح
 م ر وقوله نعم لو در اللبن اي ودام مدة يغلب بها على الظن ان كثرت اللبن صارت طبيعة لها امالو در نحو
 يومين ثم انقطع لم يسقط الخيار لظهور ان اللبن في ذينك امارض فلا اعتبار به اه ع ش عليه (قوله والاصل
 في تحريم الخ) لم يقل في ذلك لئلا يتوهم عوده لجميع ما تقدم لكن كان ينبغي ان يقول والاصل في تحريمها
 وثبوت الخيار فيها وعبارة ع ش قوله والاصل في تحريمها عدل اليه عن قوله في ذلك لعدم صحة رجوعه لمطلق
 التفرير الفعلي باعتبار ما دل عليه الحديث واعله انما لم يقل في تحريمها وثبوت الخيار مع ان الحديث شامل لها
 اما لان ثبوت الخيار فهم من قوله للتدليس والضرر السابقين واما لان ثبوت الخيار لما ذكر مفرع على
 النهي لان الحديث لم يسق له اذ كثيرا ما يحملون الاحاديث على معان قاصرة عن مدلولاتها اعتمادا على
 ظاهر السياق انتهت (قوله به ذلك) اي بهد النهي مفهومه انه لو وقع بيع قبل النهي للمصراة ثم علم
 بتصريتها المشتري بعد ورود النهي انه لا خيار له ولعله غير مراد وانه انما قيد به النهي إشارة الى ان
 ما ورد من ذلك قبل النهي لا اثم فيه اه ع ش على مر (قوله بعد ان يحلبها) بضم اللام كما في المختار
 وبكسرهما كافي القاموس (قوله ايضا به ان يحلبها) قيد به لان النصيرية غالبا لا تظهر الا بعد الحلب ولا فلو
 علم بها قبل الحلب فله الخيار كذلك وقوله ان رضيا الخ بيان للنظرين اه شيخنا (قوله ان يحلبها) بفتح الحاء
 كافي المختار وهذا في المتعدي بنفسه كما هنا واما في اللازم فهو بالكسر كما في قوله تعالى ان يحلبها الله عليهم اه

للتدليس والضرر (كتصيرية)

لحيوان ولو غير ما كول
 وهي أن يترك حلبه قصدا
 مدة قبل بيعه ليوم المشتري
 كثرة اللبن والاصل في
 تحريمها خبر الصحيحين
 لا تصروا الابل والغنم فمن
 ابتاعها بعد ذلك أي بعد
 النهي فهو بخير النظرين
 بعد أن يحلبها ان رضيا
 أمسكها وان سخطها

شيخنا وفيه ان الذي في المختار نصه وقد سخط اي غضب وبابه طرباه وفي المصباح سخط سخطا من باب
 تعب والسخط بالضم اسم منه وهو الغضب ويتعدى بنفسه وبالحرف فيقال سخطته وسخطت عليه
 واسخطته فمخط مثل اغضبه فغضب وزنا ومعنى وفي عش وان سخطها من باب ضرب (قوله ايضا وان
 سخطها رد ما الخ) وكان القياس عدم الرد لان اللين بقابله قسط من الثمن فهو بعض المعقود عليه وقد تلف
 وسياتي انه لا يرد بعض ما بيع صفقه ولو تلف البعض الآخر الا ان يقال ذاك مصور بما اذا كان كل يفرد
 بمقدور اللين لا يفرده لانه تابع غير مرتب اه حل ثم رأيت في عش على مر مانصه والقياس امتناع رد
 المصراة قال الرافعي لكن جوزناه اتباعا للاخبار كذا بخط شيخنا اه بالحرف (قوله وصاعا من تمر)
 يصح ان يكون مفعولا معه بناء على ما قاله ابن هشام من ان عمرا في قولك ضربت زيدا وعمرا يجوز فيه كونه
 مفعولا معه وكونه معطوفا وما على ما قاله الرضوي من تعين العطف فلا يجوز كونه مفعولا معه ويصح ان
 يكون مفعولا بفعل محذوف فعلي الاول يجب رد الصاع فورا بخلافه على الثاني كما اشار الى ذلك ابن دقيق
 العيد رحمه الله تعالى كذا بهما مشرول وجهه انه اذا جعل مفعولا معه اقتضى ان رد الصاع مصاحب لرد
 المصراة ووردها فوري فيكون رد الصاع فوريا مع ان المقرر انه ليس فوريا فالثاني اولى او متعين بناء على
 ما ذكره من ان الاول يقتضي وجوب الفورية في رد الصاع اه عش على مر وفي الشويزي مانصه فان قيل
 التعبير بالرد في المصراة واضح فامعنى التعبير بالرد في الصاع فالجواب انه مثل قول الشاعر علفتها مجازا عن
 فعل شامل للامر ين اي ناولتها فيحمل الرد في الحديث على نحو هذا التاويل اه (قوله بجامع التدليس) هلا
 قال والضرر وقد يقال لم يات به ليحسن تفريع ما اذا لم يقصد التصرية اه حل (قوله بوزن تزكوا) وورد
 ايضا تصروا بفتح التاء وضم الصاد ونصب الابل وورد ايضا تصرا الابل بضم اوله وفتح تانيه ورفع
 الابل مبنيا للمفعول وانما اختار الشارح الاول لمناسبة قول المصنف كتصربة اه شيخنا وفي عش
 على مر مانصه قوله لا تصروا الابل هو بضم التاء وفتح الصاد ونصب الابل من التصرية قال القاضي
 عياض وروينا في صحيح مسلم عن بعضهم لا تصروا بفتح التاء وضم الصاد من الصر قال وعن بعضهم
 لا تصرا الابل بضم التاء بغير واو بعد الراء ويرفع الابل على ما لم يسم فاعله من الصر ايضا وهو ربط
 أحلامها والاول هو الصواب والمشهور اه شرح مسلم للنووي اه (قوله من صر الماء) اي صرى
 الرباعي كما هو في المحلى لان اصله صرى فيكون بعد الراء الف ترسم باء فكان الاولى للشارح ان يقول من
 صرى باثبات الالف الا ان يقال حذفها لالتقاء الساكنين امكنها في بعض النسخ وعبرة الشويزي قوله
 من صر الماء في الخوض اي فهو رباعي كزكي فلهذا ضم اول المضارع وأشار بقوله بوزن تزكوا الى انه
 مبنى للمعلوم وان الابل بعده منصوب نصب أنفسكم في قوله تعالى فلا تزكوا أنفسكم واصله
 تصريوا مثل تزكوا فاعل محذوف الياء للساكنين الياء وواو الجماعة بعد نقل الضمة الى الراء
 وسلب حركتها أو حذف الضمة من غير نقل وعبرة المحلى في شرح جمع الجوامع وتصروا بضم
 التاء وفتح الصاد من صرى وقيل بالمكس اي بفتح التاء وضم الصاد من صرا اه وقوله وعبرة المحلى اي في
 الكتاب الثاني في مسألة يجب العمل بخبر الواحد في الفتوى انتهت وعبرة حج وجوز الشافعي ان يكون
 من الصر وهو الربط واعترضه ابو عتبة بانه يلزمه ان يقال مصروة او مصرورة لا مصراة وليس في محله
 لانهم قد يكرهون اجتماع مثلين فيقبلون احدهما النفا كما في دساها اذا صلبا دسها اي وعليه فيكون اصل
 مصراة مصرورة ابدلوا من الراء الاخيرة النفا كراهة اجتماع الامثال اه عش على مر (قوله لحصول
 التدليس) اي وان اتى الضرر فاحد الامرين كاف في ثبوت الخيار اه حل (قوله لنسيان او نحوه)
 كما اذا ضلت البيعة مدة محصل فيها التصرية ثم باعها من غير حطب بعد ان رآها (قوله واحصهما عند القاضي
 الخ) وعليه فيكون قوله فيما تقدم قصدا قيادا في الحرمة فقط لا في ثبوت الخيار وقوله لحصول الضرر اي
 ضرر المشتري كما تقدم (قوله وتحمير وجه الخ) لو وقع ذلك من المبيع لم يحرم على السيد وهل يحرم على المبيع

ردها وصاعا من تمر وقيس
 بالابل والغنم غيرهما بجامع
 التدليس وتصروا بوزن
 تزكوا من صر الماء في
 الخوض جمعه فلو لم يقصد
 التصرية لنسيان او نحوه
 ففي ثبوت الخيار وجهان
 في الشرحين والروضة
 أحدهما المنع وبه جزم
 الغزالي والحارثي الصغير
 لعدم التدليس وأصحهما
 عند القاضي والبعثي ثبوته
 لحصول الضرر ورجحه
 الاذرعى وقال انه قضية
 نص الام (وتحمير وجه

ذلك الفعل أم لا فيه نظروا الاقرب ان يقال إن كان مقهوده الترويج لبيع حرم عليه ولا خيار للشترى
لا تنفاه التفرير من البائع والافلا والفرق بين تحمير الجارية ووجهها حيث قيل فيه بعدم ثبوت الخيار
ومالو تصرت الدابة بنفسها ان البائع للدابة ينسب في تعهد الدابة لتفهير في الجملة في كل يوم بخلاف الجارية
فانه لم يعهد تعهد وجهها ولا ما هي عليه من الاحوال العارضة لها اه ع ش على م ر (قوله) ايضا وتحمير وجه
الح (خ) اي وتوريمه ووضع نحو قطن في شدتها بخلاف توريم ضرع الحيوان فانه لا خيار به اه شرح م ر
والفرق بين توريم الوجه حيث يثبت به الخيار وتوريم الضرع حيث لا خيار به ان التدليس في توريم
الضرع يسهل الاطلاع عليه بجابه للدابة فيه لم منه كثرة اللبن وقتله ولا كذلك توريم الوجه والفرق بين
وضع نحو القطن في شدتها حيث يثبت به الخيار وتوريم الضرع حيث لا يثبت به ان التوريم لما كان في ظاهر
البدن بحيث يطالع عليه بالجلس عادة لنسب المشتري فيه إلى تقصير بخلاف وضع نحو القطن فانه لا ستتاره بعسر
الاطلاع عليه وقال في المصباح في حرف الشين المعجمة مع الدال المهملة الشدق جانب الفم بالفتح
والكسر قاله الازهرى وجمع المفتوح شقوق مثل فلس وفلوس وجمع المكسور اشداق مثل حمل واحمال
ورجل اشديق واسم الشدقين اه ع ش على م ر (قوله) وتسويد شعر وتجميده) شمل اطلاقه الذكر
والانثى وهو كذلك كما قاله الاذرى ويلحق بذلك الخنثى فيها يظهر والوجه تحريم ذلك لما من
التدليس ولا بد في ثبوت الخيار من ان يكون ذلك بحيث لا يظهر لغالب الناس انه مصنوع حتى لا ينسب
المشتري إلى تقصير اه شرح م ر (قوله) وتجميده) قال في شرح الروض وخرج بتجميده مالو بسطة
فان جمعا فلا خيار لان الجموعة أحسن اه سم على حج وقال ايضا قد قرر م ر فيها لو تجعد بنفسه عدم
ثبوت الخيار به اه اي او بفعل غير البائع فيما يظهر فلا خيار به ايضا ثم رايته في حج اقول ولعل الفرق
بينه وبين مالو تصرت بنفسها ان البائع ينسب في عدم العلم بالنصرية إلى تقصير في الجملة لما جرت به العادة
من حلب الدابة وتعدها في كل يوم من المالك أو نائبه ولا كذلك الشعر ثم رايته سم على حج صرح
بهذا الفرق نقلا عن شرح الروض اه ع ش على م ر (قوله) وهو) اي المجدد المفهوم من تجميده ما فيه التواء
اي انفتال وانقباض اي ثنى اي عدم استرسال اه شيخنا (قوله) لا مفضل السودان) عبارة شرح م ر
لا كمفضل السودان انتهت اي فان جعل الشعر على هيئته اي المفضل لا يثبت الخيار لعدم دلالة على نقاسة
المبيع المقتضية لزيادة الثمن اه ع ش عليه فيعلم منه ان قول الناصر لا مفضل السودان معناه لا جعله كمفضل
السودان اي على هيئته بحيث يصير قرونا متفرقة والمراد بتفلفل السودان مفرقه يقال تفلفل القوم إذا
تفرقوا وهو بالرفع عطف على ما (قوله) وحبس ماء قناة) انظروا انحبس بنفسه هل يثبت الخيار فيه أم لا فيه
نظروا الاقرب الاول قياسا على النصرية ويوجه بان الغالب تعهد ذلك من المالك للارتفاع به اما بنفسه او
بنائبه اه ع ش على م ر (قوله) اورحاه) هي الطاحون اه ع ش على م ر وهي تمد وتقصر وفي المختار
الرحامعروفة وهي مؤنثة وتثنيها رحيان ومن مد قال رحامور جآآن وأراحية مثل غطاء وغطاآن وأغطية
وثلاث ارح والكثير ارحاه (قوله) ارسل عند البيع) اي بيع البستان والقناة والقناة فقط في الاول
والرحا في الثاني اه شيخنا (قوله) عند البيع) اي او الاجارة حتى يتوهم المشتري والمستاجر كثرة فزيدي
عوضه ومثلها جميع المعاوضات اه شرح م ر ومنها الصداق وعوض الخلع والدم في الصلح عنه وإذا فسخ
العوض فيها رجع المهر المثل في الصداق وعوض الخلع والدية في الصلح عن الدم اه ع ش عليه (قوله) فلا
خيار فيه) اي ومع ذلك يحرم على البائع فعله لانه تفرير يعقبه الندم ومثل ذلك توريم ضرع نحو الشاة ليوم
كثرة اللبن وتكبير بطن الدابة بالعلق ليوم السمن أو كونها حاملا اه حل وفي الشورى مانعه بل هذا
اولى بالتحريم مما يتخير فيه لان التدليس ثم له رافع وهو الخيار وهنا لا رافع اه وفي قل على المحلى ومثل
الكتابة كل صنعة البسه ثياب اهلها ليوم انه يعرفها وكله حرام للتليس وإن لم يثبت به الخيار ففيه لا اثر لتوهم

وتسويد شعر وتجميده)
الدال على قوة البدن وهو
ما فيه التواء وانقباض
لا مفضل السودان (وحبس
ماء قناة أو) ماء (رحا
أرسل) أي ماء كل منهما
(عند البيع) وتبصر
بالتفريق الفعلي مع تمثيله
بما ذكر أعظم مما عبر به
(لا لطح ثوبه) أي الرقيق
(بمداد) تخيلا لكتابه
فاختلف فلا خيار فيه اذ ليس
فيه كبير غرر

العيب كما مر (فرع) تندب اقالة النادم وتصح ولو قبل القبض ومن الوارث وبعده قد تاف المعقود عليه ولو بعد القبض ولا بد لها من صيغة وقع فسخا للعقد من حينه لا من اصله وسياتي الكلام عليها في اخر هذا الباب (قوله لتقشير المشتري بعدم امتحانه) ربما يؤخذ من التعليل انها لو كانا محل لاشيء فيه مما يمتحن به ثبوت الخيار وليس مراد الان ذلك نادرا فلا تفر الى اه ع ش على مر (قوله بعدم امتحانه) اي مع سهولة ذلك والا فهذا ياتي في تحمير الوجه وما بعده وقوله والسؤال عنه قد يقال هذا ياتي في التصرية وما بعدها إلا ان يقال هو جزء علة اه حل (قوله وبظهور عيب) معطوف على قوله بتقريره في وانما اعاد العامل اشارة الى الاتلاف النوع او لطول الفصل اول دفع توهم انه معطوف على المانفي اه شيخنا (قوله ايضا وبظهور عيب) اي في المبيع بدليل قوله اشترى ويقال مثله في الثمن للبائع الخيار بظهور عيب باق فيه وانما اثره الاول لان الغالب في الثمن الانضباط فيقل ظهور العيب فيه وكالعيب فوات وصف يزيد في قيمته وقد اشترى به كان اشترى رقيقا كاتبا او منصفابصفة اخرى ثم زالت تلك الصفة بنسيان او غيره في يد البائع فيثبت للمشتري الخيار وان لم يكن فواتها عيبا قبل وجودها اي واحداث فيه صفة تجبر مانع من قيمته بفوات الاولى لان الفضيلة لا تجبر النقص قال ابن الرفعة وهذا الاشك في محل ثبوت الخيار إذ لم تكن الغبطة في امساك المعيب فان كانت الغبطة فيه بان كان المشتري مفلسا او وليا او عامل قراض او وكيل او رضى موكله فلا خيار اه شرح مر وقوله فان كانت الغبطة فيه الحاصل انه إذ لم يكن في شرائه غبطة واشترى الولي بعين المال لم يصح اوفى الذمة وقع الشراء للولي وان كانت الغبطة فيه للولي عليه وكان معيبا سواء كان العيب حادثا بعد العقد او مقارنا له وقع للولي عليه ولا خيار اه لكن في شرح الروض قيل باب المبيع قبل قبضه مانعه (فرع) ذكر في الكفاية لو اشترى الولي لطفلة شيئا فوجده معيبا فان اشترى بعين ماله فباطل او في الذمة صح للولي ولو اشترى سليما فتعيب قبل القبض فان كان الحظ في الابقاء بقي والارد فان لم يرد بطل ان اشترى بعين ماله ولا انقلب إلى الولي كذا في التهمة واطلق الامام والغزالي انه يمتنع الرد ان كانت قيمته اكثر من الثمن ولا يطالب بالارش لان الرد ممكن وانما امتنع للصحة ولم يفصلا بين العيب المقارن والحادث اه وعلى ما في التهمة اقتصر السبكي اه وعلى كلام الامام والغزالي فهل يصح شراؤه مع العلم بالعيب إذا كانت قيمته اكثر اهرسم على حج قات القياس عدم الصحة لانه يمتنع عليه شراء المعيب مع العلم بعيبه لكن ما تقدم عن المؤلف صريح في الصحة وعدم الخيار ان كانت الغبطة فيه للولي عليه وينبغي حمله على ماله او اشترى له تجارة وحل البطلان على ماله او اشترى له لاقنية اه ع ش عليه (قوله ايضا بظهور عيب) اي في المبيع المعين وغيره لكن يشترط في المعين العور بخلاف غيره كما ياتي له بعد قول المصنف الا في الرد على الفور ومثل هذا يجري في الثمن لكن ان كان الثمن معينا ورده انفسخ العقد وان كان في الذمة لا يفسخ العقد ولا بد له ولا يشترط لرده الفورية بخلاف الاول هذا كله فيما في الذمة إذا كان القبض بعد مفارقة المجلس اما لو وقع القبض في المجلس ثم اطلع على عيب فيه ورده فهل يفسخ فيه ايضا او لا لكونه وقع على ما في الذمة فيه نظر ومقتضى قولهم الواقع في المجلس كالواقع في العقد الاول اه ع ش على مر (قوله ايضا بظهور عيب) اي ولو كان وجوده عند البائع فقط ولم يوجد عند المشتري اصلا وذلك في الاوصاف الجبلية لان الظاهر اعتيادها بخلاف غير الجبلية لا بد ان توجد عند المشتري بعد وجودها عند البائع على ما سياتي اه حل وسياتي له ان يحمل الامثلة التي بعد الخصاص كلها جبلية إلا البول بالفراش فانه سيجعله غير جبلي فلا بد ان يحصل عند المشتري ثم رايت في ع ش على مر مانعه قوله وزناه اي وان لم يوجد عند المشتري بل عند البائع فقط او وجد عند ماله او وجد عند المشتري ولم يثبت وجوده وجوده عند البائع فهو عيب حدث عند المشتري فلا رده وما توهمه بعضهم من انه يرد بما ذكر قال لان وجوده بيد المشتري اماراة على وجوده قبل في يد البائع لما جرت به العادة إلا لجهة من انه تعالى لا يكشف

لتقشير المشتري بعدم
امتحانه والسؤال عنه
(وبظهور عيب) بقيد
ذاته بقولي (باق)

الستر عن عبده أول مرة فصرح كلامهم بخالفه لان الاحكام انما تنطبق بالامور الظاهرة فلا تنفذ له
وبتسليمه فيجوز ان المرة الاولى وجدت في يد المشتري وإن لم تظهر والثانية من آثارها (تنبيه) يثبت زنا
الرقيق باقرار البائع أو بينه ويكفي فيهما رجلا لأن لا نه ليس في معرض التغيير حتى يشترط له أربعة رجال ولا
يكفي اقرار العبد بالزنا لان فيه ضررا بنيره فلا يقبل منه (فرع) لو زنا او سرق العبد قبل رقه فالظاهر انه
عيب اه سم على المنهج أقول وهل مثلها غيرهما كالجنابة وشرب المسكر والقذف فيه نظر ولا يبعد انها
كذلك لان صدورهما منه يدل على الفه لها طبعها وإن كانت موجودة في الحرية اه ع ش على مر (فرع) لو
اشترى قلو ساقا بطل السلطان التعامل بها قبل القبض فليس يجب حدث قبل القبض خلافا لابي حنيفة رحمه
الله تعالى اه عميرة وينبغي في هذا الزمان ان لا يكون ترك الصلاة عيبا لانه صار الغالب عليهم ترك الصلاة
ووافق عليه مر اه سم (قوله بان لم يزل قبل الفسخ) أي ولو قدر من خير على إزالته اه شرح مر وقوله
ولو قدر من خير على إزالته أي بمشقة اخذ من قوله الآتي لانه لا مشقة فيه الخ فلو كان يقدر على إزالته من غير
مشقة كإزالة العوجاج السيف مثلا بضرية فلا خيار له وهذا ظاهر ان كان يعرف ذلك بنفسه فلو كان لا يحسنه
فهل يكلف سؤال غيره ام لا للجنة فيه نظر والا قرب الثاني اه ع ش عليه (قوله بفتح الياء وضم القاف)
وعلى هذا الضبط يكون متعديا ولازما وأما قوله أنصح من ضم الياء وكسر القاف المشددة وعلى هذا
لا يكون إلا متعديا واللغة الاولى هي القصيدة والثانية ضعيفة واتي لغة ضعيفة ايضا وهي ضم الياء وسكون
النون وكسر القاف اه من المصباح وذكر قل على المحلى اللغات الثلاث (قوله نقصا يفوت به الخ)
الاولى ان يؤخره عن قوله او قيمتها ليكون قيدا فيهما أي في نقص العين ونقص القيمة كاصنع في المنهاج
ويخرج به على رجوعه للقيمة نقص يسير الا يتعان بمثله كما في مر وعلى رجوعه للعين ماذ كره الشارح
بقوله وبالثاني بقطع اصبع الخ ويخرج به ايضا كما في مر الختان بعد الاندمال لانه فضيلة وفي قل على المحلى
وهل المعتبر في ذلك الغرض العرف العام أو غالب الناس أو الراغب في السلعة أو المشتري راجعه (قوله إذ
الغالب في الاعيان السلامة) كانه تعليل لثبوت الخيار بهذا الضابط أي فاذا ظهر المبيع على خلاف الغالب
يثبت الخيار لان النفوس انما ترضى بما هو الغالب تأمل مر وفي قل على المحلى والغلبة قال شيخنا معتبرة
بالاقليم كله لا يبلد منه وقال شيخنا الرمي بجميع الاقاليم وفيه نظر ظاهر والغلبة معتبرة في مراة نحو القناه
والخيار وفي نحو حوضه الرمان ونحو ذلك بأول با كورته وتعتبر الباكورة في كل البطن لافي البطن
الاول وحده وهكذا كل مبيع اه (قوله وبالثاني الخ) فيه نوع مساحنة إذ قطع الاصبع الزائدة
مثاله لما اتنى فيه نقص العين والقيمة فيكون مجموعهما قيدا وقوله وفلقة مثال لنقص العين الذي لا يفوت به
غرض صحيح ولم يمثل لنقص القيمة الذي لا يفوت به غرض صحيح فحينئذ القيود اربعة تأمل وقوله فلقة
يسيرة بكسر الفاء كما هو المسموع من المشايخ والمضبوط في النسخ الصحاح وفي المختار والفلقه بالكسر
الكسرة يقال اعطى فلقة الجفنة وهي نصفها وفي المصباح والفلقه القطعة وزنا ومعنى والفلق مثل حمل الامر
العجيب اه (قوله من فخذ) بخلافها من إذن شاة لان ذلك يمنع الاجزاء في الاضحية فيكون عيبا كما سياتي
اه شوبري (قوله وبالثالث) وهو ما غلب في جنسها عدمه ما لا يغلب أي بالنسبة للعرف العام
لا في محل البيع وحده قال شيخنا كدج وحل الكلام فيما لم ينصوا فيه على كونه عيبا ولا فلا اعتبار فيه
بغير بخالفه مطلقا كما لا يخفى اه حل (قوله ايضا وبالثالث الخ) عبارة شرح مر بعد قول المصنف إذا
غلب في جنس المبيع عدمه نصها قيد لها احترام في الاول عن قلع الاسنان في الكبير وفي الثاني عن ثوبه الكبير
وبول الصغير فانها وإن نقصا القيمة لا يغلب عدمهما لاجنس المبيع انتهت وعبرة الحلبي قوله كقطع
سن في الكبير مثال يغلب وجوده في نقص العين وقد يكون معها نقص القيمة أيضا وقوله وثوبه في
او انها للغالب وجوده في نقص القيمة وفيه ان هذا فيه نقص العين ايضا وقوله وان

بان لم يزل قبل الفسخ
(ينقص) بفتح الياء وضم
القاف أفصح من ضم الياء
وكسر القاف المشددة (العين
نقصا يفوت به غرض صحيح
أو) ينقص (قيمتها وغلب
في جنسها) أي العين (عدمه)
إذ الغالب في الاعيان
السلامة وخرج بالقييد
الاول ما لو زال العيب قبل
الفسخ وبالثاني قطع أصبع
زائدة وفلقة يسيرة من فخذ
أو ساق لا يورث شيئا ولا
يفوت غرضا فلا خيار بهما
وبالثالث

نقصت القيمة به أي وإن انضم إليه نقص القيمة وهذا يرشد إلى أن هذا مثال ثان لنقص العين فكان المناسب أن يقول وإن انضم إلى ذلك نقص العين ليكون مثالا لنقص القيمة وهذا أي ضابط العيب في المبيع هو ضابط العيب في الغرة أيضا وأما عيب الاضحية والهدى والعقيقة فهو ما نقص اللحم وأما عيب الاجارة فهو ما أثر في المنفعة تأثيرا يظهر به تفاوت في الاجرة وأما عيب النكاح فهو ما ينفر عن الوطء من أمور مخصوصة وأما عيب الصداق إذا طلق قبل الدخول فهو ما يفوت به غرض صحيح وإن غلب في جنس المبيع وجوده وأما عيب الكفارة فهو ما اضرب العمل اضرازا بينا فالعيوب ستة انتهت ومثله في عرش على مروي في قول على المحلى (قاعدة) العيوب في عرف الفقهاء ثمانية اقسام في عشرة ابواب القسم الاول عيب المبيع وهو المراد هنا وسياتي ضابطه وبعض افراده القسم الثاني عيب الغرة وهي كالعيب المذكور هنا القسم الثالث عيب الاضحية والهدى والعقيقة وهو ما نقص اللحم القسم الرابع عيب الاجارة وهو ما أثر في المنفعة تأثيرا يظهر به تفاوت في الاجرة القسم الخامس عيب النكاح وهو ما يخل بمقصوده الاصل كالتنفير عن الوطء وكسر الشهوة القسم السادس عيب الصداق وهو قبل الطلاق كعيب المبيع هنا وبعده وقبل الدخول ما يفوت به غرض صحيح سواء غلب في جنسه عدمه او لا القسم السابع عيب الكفارة وهو ما يضرب بالعمل اضرازا بينا القسم الثامن عيب المرهون وهو ما نقص القيمة فقط وبقي قسم تاسع وهو عيب الدية وقد ذكره الشارح في كتاب الديات فقال هناك متاوشرحا ولا يقبل في ابل الدية عيب بما ثبت الرد في البيع وإن كانت ابل الجاني معينة الا برضا به من المستحق الخ (قوله ما لا يغلب فيه ما ذكر) بأن غلب الوجود كقطع سن قن بعد الستين او استوى وجوده وعدمه كقطع سن من ذكر بعد الاربعين هكذا بحثه حجج فيهما في شرح العباب اه شوبري (قوله وثبوت في اوانها) بأن غلب وجودها او استوى هو وعدمها ويظهر ضبط الاول بنت سبع والثاني بما قار بها بخلاف ما لم يقار بها فتكون الثبوت في عينا انتهى حجج اه شوبري (قوله كخصاء) وهو سل الخصيتين سواء قطع الوعاء والذكر معهما أو لا انتهى زيادى وهو بيان للمراد من الخصاء هنا والافن قطع ذكره واثنياء يقال له مسح لا خصى اه عرش على مروي في المختار الخصية واحدة الخصى وكذا الخصية بالكسر وقال ابرعيد سمعت بالضم ولم اسمعه بالكسر وسمعت خصية قولهم يقولوا خصى للواحد وقال ابو عمرو والخصيتان والخصيان الجلدتان اللتان فيهما اليضتان وقال الاموى الخصية البيضة فاذا ثبت قلت خصيان ولم تلحقه التام وخصيت الفحل اخصية خصاء بالكسر والملاذات ملكت خصيته اه (قوله ايضا كخصاء) مثل اخصاء فيما تقرر الجب وقطع الشفرين كما شمله كلامهم وغلبته في بعض الانواع لا توجب غلبته في جنس الرقيق اه شرح مروي لكن قضية ما سياتي في البراذين انه ليس عيانا في خصوص ذلك النوع وقد يفرق بين نحو البراذين والاماء بان اخصاء في البراذين لمصلحة تتعلق بها كتذليلها وتذليل الثيران لاستعمالها في نحو الحرث ولا كذلك في قطع الشفرين من الامة فجعل ذلك فيها عيانا مطلقا وإن اعتيد أو يقال البراذين جنس مستقل والبقر جنس والبغال جنس وغلبة اخصاء في كل منها غلبة في جنسه بخلاف الرقيق فانه جنس واحد كما ياتي في السلم فغلبة قطع الشفرين في بعضه لا تستلزم غلبته في مطلقه اه عرش عليه والخصاء حرام الا في ما كول صغير لطيب لحمه في زمن معتدل وهو عيب في الادى مطلقا اه برماوى اما في غير الادى فلا يكون عيانا الا اذا غلب في جنس المبيع عدمه كما في شرح مروي فقول الشارح رقيقا كان الحيوان أو بيمة ينزل على هذا التفصيل فهو عيب في الرقيق مطلقا وفي غيره بشرط أن يغلب في جنس المبيع عدمه والا فلا يكون عيانا وعبارة شرح مروي ان كان اخصاء في ما كول يغلب وجوده فيه أو نحو بغال أو براذين فلا يكون عيانا غلبته فيها كما قاله الاذرعى والزر كشي وصرح به الرويانى وهو ظاهر بدليل الضابط الاتى فيكون كالثبوت في الاماء انتهت وقوله او نحو بغال هذا قد يشعر بجواز اخصاء البغال

ما لا يغلب فيه ما ذكر كقطع سن في الكبر وثبوت في اوانها في الامة فلا خيار به وإن نقصت القيمة به وذلك كخصاء) بالمدلحيوان لنقصه المفوت للغرض من الفعل فانه يصلح لما لا يصلح له الخصى وإن زادت قيمته باعتبار آخر رقيقا كان الحيوان أو بيمة فقولي كخصاء اعم من قوله كخصاء رقيق

وليس مراداً فانه يشترط لجواز الخصاء كونه في صغير ما كول اللحم لا يحصل منه هلاك عادة ككون الزمان غير معتدل وقضية تقييد الجواز بكونه في صغير ما كول ان ما كبر من لحول البهائم يحرم خصاؤه وإن أئذرا الانتفاع به او عسر مادام خلوا وينبغي خلافه حيث امن هلاكه بان غلبت السلامة فيه كما يجوز قطع الغدة من العبد مثلاً لإزالة لاشين حيث لم يكن في القطع خطر وقوله او براذين بحث الاذرعى انه ليس بعيب في الضأن المقصود لعله ذلك فيهما أيضاً وهو مستفاد من قوله في ما كول يغلب وجوده فيه ومثل ذلك ما لو خلق فاقد هما فله الخيار اه ع ش عليه (قوله وجماح) في المختار جميع الفرس اغترقارسه وغلبه وبابه قطع وجماحاً أيضاً بالكسر فهو فرس جموح بالفتح وجمع اسرع ومنه قوله تعالى وهم يجمعون اه وقوله وعض فيه ايضاً قد عضه بعضه بالفتح عضاً وفي لغة بابه رد وقوله ورج فيه ايضاً رجع الفرس والمارو البغل ضربه برجله وبابه قطع اه فيكون الرمح والفرس معناهما واحداً لانه قال في المختار ورقسه ضربه برجله وبابه ضرب انتهى وفي قل على الجلال قوله وجماح قال بعض مشايخنا وهو بما يرجع إلى الطباع فهو كالاباق في الرقيق ومقتضاه ثبوت الخيار به وان برئت منه فراجع اه (قوله ايضاً وجماح وعض) اي وكون الدابة رموجاً او تقوراً من شيء تراه او تشرب لبنها وان لم يكن ما كولا اولين غيرها او يخاف راكبها سقوطه عنها خشونة مشيتها او كونها درداً اي ساقطة الاسنان لا لكبر او قلة الاكل او مقطوعة الاذن بقدر ما يمنع التضحية ولو كانت غير ما كولة اه شرح مر وقوله او قلة الاكل بخلاف كثرة اكلها وكثرة اكل القن فليس واحداً منها عيياً وبخلاف قلة شربها فيما يظهر لانه لا يورث ضمناً اه سم على حج اي وبخلاف قلة اكل القن كما ياتي للشارح من انه لا خيار بواحد منها اه ع ش عليه (قوله وزناً) اي ولو اطو مساحقة واثبات بهيمة وتمكين الذكرك من نفسه واثبات البغوى فيمن اشترى امة ظناً هو وبأثمها زانية وبانت كذلك بانه يتخير لانه لم يتحقق زناها قبل العقد وافرده غير واحد ومنه يؤخذ ان الشراء مع ظن العيب لا يسقط الرد نعم يتجه حمله على ظن مساو طرفه الاخر او مرجوح فان كان راجحاً فلا لانه كاليقين ويؤيده اخبار البائع بعيبه حيث لا يرد به وان وجدته المشتري كذلك إذ لا يفيد سوى الظن ولو اشترى شيئاً فقال المشتري لمن سال عنه او في مقام مدحه انه لا عيب به ثم وجد به عيباً فله رده به ولا يمنع منه قوله المذكور لانه بناء على ظاهر الحال اه شرح مر وقوله لانه لم يتحقق زناها قبل العقد من ذلك أيضاً ان ما اعتيد في مريد بيع الدواب من ترك حلبها الايام كثرة اللبن فيظن المشتري ذلك لا يسقط الخيار لانه من الظن المرجوح او المساوي لعدم اطراد الحلب في كل بهيمة اه ع ش عليه (قوله وزناً) في المختار الزنا يمد ويقصر فالقصر لاهل الحجاز وبه نطق القرآن قال تعالى ولا تغربوا الزنا والمد لاهل نجد قال القرطبي «أبا حاضر من يزن يعرف زناؤه وقد زنى يزنى وزناه يزنيه قال له يازانى اه وقوله واباق في المختار ابق العبد يابق ويابق بكسر الباء وخمها اي هرب اه وفي المصباح ابق العبد ابقاً من باني تعب وقتل في لغة والاكثر من باب ضرب اذا هرب من سيده من غير خوف ولا كد عمل هكذا قيده في العين اه (قوله وسرقة) اي ولو للاختصاصات اه سم على حج اه ع ش على مر ومحل كون السرقة عيياً اذا لم تكن من دار الحرب اما اذا كانت من دار الحرب فليست عيياً لان المسروق منها غنيمه فهو سرقة صورة اه حل (قوله واباق) اي الا اذا جاء اليها مسلماً من بلاد الهدنة لان هذا اباق مطلوب ومحل الرد به اذا عاد والا فلا رد ولا ارش اه شرح مر وقوله لان هذا اباق مطلوب ويلحق به ما لو ابق إلى الحاكم لضرر لا يحتمل عادة الحق به نحو سيده وقامت به قرينة اه حج اي فلا يثبت به الخيار ولو وجه لانه معذور في ذلك وينبغي تصديق العبد في ذلك ان دلت عليه قرينة وقول حج إلى الحاكم اي اوالى من يتعلم منه الاحكام الشرعية حيث لم يغنه السيد عنه وقوله ومحل الرد به اذا عاده هذا يصور بما اذا ابق في يد المشتري وكان قد ابق في يد البائع وانما رد مع حصوله في يده لانه من آثار ما حصل في يد البائع ولا فرق بين ان يكون مافي يد المشتري اكثر وينقص به المبيع او لا هذا هو المعتمد من خلاف فيه اه سم على حج اه

(وجماح) منه بالكسر
أي امتناعه على رآكه
(وعض) وومع لنقص
القيمة بذلك (وزناً وسرقة
واباق) من رقيق أي بكل
منها وان لم يتكرو

عش عليه (قوله وإن لم يتكرر الخ) عبارة شرح مر وسواء في هذه الثلاثة وما الحق بها من اللواط وما بعده تكررت أم لا وجدت في يد المشتري إضام لا ولو تاب فاعلها وحسن حاله لأنه قد بالفها ولأن تهتمها أي النقيصة الحاصلة بها لا تزول لهذا لا يعود إحسان الزاني بتوبته وهذا هو المعتمد وإن رده بعض المتأخرين والفرق بين السرقة والابق وشرب الخمر ظاهره شرح مر وهو أن تهتمها لا تزول بخلاف شرب الخمر لكن هل يشترط لصحة توبة من شرب الخمر ونحوه مضي مدة الاستبراء وهو سنة أو لافيه نظر والأقرب الثاني اه عش عليه (قوله تاب أو لم يتب) ومثلها في ذلك الجنابة عمدا والقتل والردة فهذه الستة يرد بها وإن لم تتكرر أو تب منها كما قال الشارح وأما ما عداها فتنفع فيه التوبة اه شو برى (قوله وبخر) في المختار البخر بفتحين نون الفم وبابه طرب فهو ابخر اه وقوله وصنان ضبطه في القاموس بالقلم بضم الصاد اه عش على مر وكذلك ضبطه في المختار وقال فيه الصنان ذفوا لا بطوقه قد اصن الرجل أي صار له صنان اه وفيه أيضا الذفر بفتحين كل ربيع ذكبة من طيب أو تينة يقال مسك اذفر بين الذفر وبابه طرب وروضة ذفرة بكسر الفاء والذفر أيضا الصنان نور جل زفر بكسر الفاء أي له صنان وخبث ربيع اه (قوله بأن يكون مستحكما) بكسر الكاف لأنه من استحكم وهو لازم قال في المختار واحكم واستحكم أي صار مستحكما اه وبه يعلم أن ما اشترى على اللسنة من قولهم فساد استحكم بضم التاء خطأ اه عش على مر (قوله وبول بفراش) محله أن وجد البول في يد المشتري أيضا وإلا فلا لتبين أن العيب زال وليس هو من الأوصاف الجبلية التي يرجع إليها الطبع بخلاف ما قبله وشمل كلامه ما لولم يعلم به إلا بعد كبره أي فله الرد به على الأصح وإن حصل بسبب ذلك زيادة نقص في القيمة خلافا للترلى ومن تبعه اه شرح مر وقوله إلا بعد كبره أي العبد أي بان استمراره إلى الكبر ولم يعلم به اه عش عليه (قوله بفراش) خرج بالفراش غيره كما لو كان يسيل بوله وهو ماش فانه يثبت به الخيار بالطريق الأولى فانه يدل على ضعف المئانة ومثل ذلك خروج دودة القرح المعروف اه عش على مر (قوله بان اعتاده) أي عرفا فلا يكنى مرة فيما يظهر لانه كثير ما يعرض مرة بل ومرتين ومرات ثم يزول اه حج اه عش على مر (قوله في غير أو انه) بان بلغ سبع سنين فله الرد به ولولم يعلم به إلا بعد كبره وإن حصل بسبب الكبر نقص القيمة خلافا لحج حيث قال لا رد ويرجع بالارش لأن كبره كعيب حدث اه حل (قوله راجع للسئلتين) أي الصنان والبول والأولى أرجاءه للثلاثة أي هذين والبخر وذلك لانه جعل معنى مخالفة الصنان للعادة أن يكون مستحكما وقيد مر في شرحه البخر بالاستحكام الذي هو مخالفة العادة ونقص عبارته وبخره المستحكم بان علم كونه من المعدة لتعذر زواله بخلاف الفم لسهولة زواله بالتنظيف ويلحق به تراكم وسخ على أسنانه تعذر زواله وصنانه المستحكم المخالف للعادة دون ما يكون لعرض عرق أو حركة عنيفة أو اجتماع وسخ ومرضه وإن لم يكن غرقا نعم لو كان خفيفا كصداع يسير فلا رد به خلافا لبعضهم انتهت (قوله قبل القبض) أي قبل تمامه فيشمل المقارن له ففيه الخيار اه عش على مر (قوله أيضا سواء أحدث العيب قبل القبض) أي لا بفعل المشتري فإن كان بفعله فلا خيار له اه شرح مر (فرع) وقع السؤال في الدرس عمالو اشترى عبدا أو ختنه ثم اطاع فيه على عيب قديم هل له الرد أم لا والظاهر أن يقال إن تولد من الختان نقص منع من الرد وإلا فلا ووقع السؤال فيه أيضا عمالو اشترى رقيقا فوجده نخط في نومه أو وجده ثقيل النوم هل يثبت له الخيار أم لا فيه نظر والظاهر أن يقال إن كان فيهما زائدا على غالب عادة الناس ثبت له الخيار وإلا فلا لأن الأول ينقص القيمة والثاني يدل على أنه ناشئ عن ضعف في البدن (فرع) ليس من العيوب فيما يظهر ما لو وجد انف الرقيق مثقوبا أو أذنه لانه للزينة اه عش على مر (قوله أو بعده واستند لسبب متقدم) فلو حدث بعده ولم يستند لسبب متقدم فلا خيار للمشتري لانه بالقبض صار من ضمانه فكذا وصفته وعمل ذلك بعد لزوم العقد اما قبله فإن كان له الخيار للمشتري وحده أو لهما فكذلك وإن كان للبائع وحده ثبت الخيار

تاب عنه أولم يتب لذلك ذكر ا كان أو أثنى صغيرا أو كبير اخلافا للروى في الصغير (وبخر) منه وهو الناشئ من تغير المعدة لما مر ذكر ا كان أو أثنى أما تغير الفم لفلج الأسنان فلا لزواله بالتنظيف (وصنان) منه إن خالف العادة بأن يكون مستحكما لما مر ذكر ا كان أو أثنى أما الصنان لعرض عرق أو حركة عنيفة أو اجتماع الوسخ فلا (وبول) منه (بفراش) إن خالف العادة بأن اعتاده في غير أو انه لما مر ذكر ا كان أو أثنى فقولي من زيادتي (إن خالف العادة) راجع للسئلتين سواء (أحدث) العيب (قبل القبض) للبيع بان قارن العقد أم حدث بعده قبل القبض لأن المبيع حينئذ من ضمان البائع (أو) حدث (بعده) أي القبض

للمشتري اه شرح مر بتصرف وعبارة أصله مع شرح حج ولو حدث العيب بعده أى القبض فلا خيار
 للمشتري لانه بالقبض صار من ضمانه فكذا جزؤه وصفته وشمل كلامه حدوده بعده في زمن الخيار وقال
 ابن الرفعة الارجح بناؤه على انفساخه بطله حيثذ والاصح انه ان كان الملك للبائع انفسخ والا فلا وإذا
 قلنا ينفسخ تخير بحدوثه كما صرح به الماوردي عن ابن أبي هريرة لان من ضمن الكل ضمن الجزء او لا ينفسخ
 فلا أثر لحدوثه انتهت (قوله واستند لسبب متقدم) الظاهر أنه لا يشترط في السبب أن يكون موجبا للخيار
 كما مثل المصنف ولينظر ما صورة ذلك ولعل صورته ما إذا اشترى بهيمة حاملا جهل حملها فنقصت بالولادة
 فله الرد لان الحمل إنما هو عيب في الامة لا في البهيمة كما سيأتي اه حل (قوله بجناية سابقة) أى سواء كان
 القطع قودا او سرقة اه شرح مر وانظر لم تكن الجناية مثبتة للخيار دون القطع كالسرقة ولم اناطوا بالحكم
 فيها بالقطع دونها تأمله اه شوبري (قوله لانه) أى القطع لتقدم سببه وهو الجناية عمدا كالمقدم أى
 كالموجود قبل القبض بخبر به وهذا يفيد ان العيب الذي يرد به هو القطع لاسببه الذي هو كونه جانيا عمدا اه
 حل (قوله فان كان غالما به بالسبب) أى وفي نسخة بها وهى الانسب بقوله جهلها أى الجناية (قوله ويضمنه
 البائع بقتله بردة سابقة الخ) علم منه صحة بيع المرتد كالمرضى المشرف على الهلاك وكذا المحتم قتل بالمحاربة
 ولا قيمة على متلفهما كما نقلناه في الثانية عن القفال اه شرح مر وقوله صحة بيع المرتد أى لاحتمال
 اسلامه ثم ان اسلم دام البيع والا فان كان جاهلا بالردة انفسخ البيع كما مر وان كان عالما استقر
 عليه الثمن اه ع ش عليه (قوله بجميع الثمن) أى فيجب عليه رده للمشتري وقوله في مسئلة المرض
 فلا يضمنه البائع أى لا يجب عليه رده للمشتري اه شرح مر (قوله بردة مثلا) نه بهذا على الضابط
 الاعم وهو أن يقتل بموجب سابق كقتل او حرابة او ترك صلاة بشروطه اه شرح مر وكون
 القتل في تارك الصلاة إنما هو على التصميم على عدم القضاء وهو موجود عند المشتري لا يضر لان
 الموجب هو الترك والتصميم إنما هو الشرط للاستيفاء اه شرح حج (قوله فان كان المشتري عالما بها
 فلا شيء له) بشكل عليه قوله السابق لان قتله لتقدم سببه كالمقدم إلا ان يقال لما علم برده وقبضه النفي
 الوصف الحاصل قبل القبض وجعلت الردة التى قتل بها كأنها حاصلة بعد القبض فكانه قتل للاصرار على
 الردة وهو واقع على يد المشتري اه ع ش (قوله فلا يضمنه البائع) المراد من نفي ضمانه نفي وجوب رد
 الثمن للمشتري لا نفي رد المبيع للعالم بتعذر رده بموته واليه اشار الشارح بقوله فلا يثبت لازم الرد فلا
 اعتراض حيثذ اه شرح مر (قوله لان المرض يزاد الخ) ظاهره وان قصرت المدة هنا جدا وكذا
 يرجع بالارش لو لم يمت لما ذكر من ان المرض يزاد شيئا فشيئا اه حل ومقتضى العلة ان نحو الجرح
 السارى والبرص المتزايد والحمل كالمرض وفي الحمل فطر يعلم بما سيأتي ولذلك فرق شيخنا مر بين المرض
 والحمل بان زيادة المرض مرض وليس زيادة الحمل حملا ويرد عليه نحو الجرح إذ لا يقال زيادة الجرح جرح
 إلا ان يقال ان ما زاد في الجرح لو انقرد كان جرحا فراجعه اه قل على المحلى (قوله وهو ما بين) أى نسبة
 ما بين قيمة المبيع صحيحا ومريضا من الثمن لانه يستقر عليه ما بين القيمتين لانه قد يكون قدر الثمن
 او اكثر مثلا إذا كانت قيمة المبيع صحيحا تسعين ومريضا ثلاثين وكان الثمن ستين فالتفاوت بين القيمتين
 ستون فلو كان المشتري يأخذ ما بين القيمتين وهو الستون لجمع إذ ذاك بين العوض وهو الثمن
 والعوض وهو المبيع فينبغى أن يأخذ من الثمن بنسبة التفاوت بين القيمتين وهو ثلثا القيمة
 فيأخذ ثلثي الثمن وهو اربعون اه شيخنا (قوله ومريضا) أى بالمرض الذى كان عند البائع دون
 ما زاد في يد المشتري اه ع ش والمعتبر اقل القيم من يوم العقد إلى يوم القبض اه برماوى أى
 لان ما بعد القبض من ضمان المشتري فلا يقوم على البائع اه قل على المحلى (قوله فهو على
 البائع في تلك) أى حيث أريد تجهيز المرتد أو تأذى الناس برأخته واحتيج إلى موازاته والا فالوجوب
 متف إذ يجوز اغراء الكلاب على جيفته او المراد بتجهيزه نقله من مكان إلى مكان أى تنظيف

(واستند لسبب متقدم)
 على القبض (كقطعه) أى
 المبيع العبد أو الامة
 (بجناية سابقة) على القبض
 جوهرا للمشتري لانه لتقدم
 سببه كالمقدم فان كان
 عالما به فلا خيار له ولا أرض
 (ويضمنه) أى المبيع
 (البائع) بجميع الثمن (بقتله
 بردة) مثلا (سابقة) على
 قبضه جهل المشتري لان
 قتله لتقدم سببه كالمقدم
 فينفسخ البيع فيه قيل القتل
 فان كان المشتري عالما بها
 فلا شيء له (لا بموته بمرض
 سابق) على قبضه جهله
 (المشتري) فلا يضمنه البائع
 لان المرض يزاد شيئا فشيئا
 إلى الموت فلم يحصل
 بالسابق وللشترى أرض
 المرض وهو ما بين قيمة
 المبيع صحيحا ومريضا من
 الثمن فان كان المشتري عالما
 به فلا شيء له ويتفرع على
 مسئلة الردة والمرض مؤنة
 التجهيز فهي على البائع في
 تلك وعلى المشتري في هذه

كثير أو وقع فيه ما لا نفس له سائلة كما قاله الزركشي لأنه يعاف ران كان طاهرا اما ما لا تنعاه النفس غالبا
كأن وقع فيه ذبابة ثم نزعته منه فينبغي ان لا خيار وكون ارض البناء في باطنها رمل او احجار مخلوقة
وقصدت لزرع او غرس ران اضرت باحدهما اى الزرع والغرس فقط كما قاله القاضي ابو الطيب
والبنديجي وغيرهما فيما لو اضرت بالغرس دون الزرع وقيس به عكسه والمحوضة في البطيخ لا الرمان عيب
وان خرج من حلو كما اقتضاه اطلاعهم خلافا للاذرعى ولا مطمع في استيفاء العيوب بل التعميل فيها على
الضابط الذي ذكره طارقه اعلم اه من شرح م مع زيادات لعش عليه (قوله ولو باع بشرط
براهته) اى البائع ينفى تقييده بالشرط المتصرف عن نفسه لا عن غيره لانه انما يتصرف بالمصلحة وليس
في ذلك مصلحة فلا يصح العقد اخذ ما تقدم ان الوكيل لا يجوز له ان يشتري المعيب ولا ان يشترط الخيار
للبائع أو لهما فلو شرط المشتري البراهة من العيوب في المبيع أو البائع البراهة من العيوب في الثمن وكلاهما
يتصرف عن غيره لم يصح لا تنفاء الخط لمن يريد العقد له اه عش على م (قوله بشرط براهته) اى
البائع بان قال بعثك بشرط انى يرى من العيوب التى بالمبيع ومثله ما لو قال ان به جميع العيوب او لا يرد على
بعيب او هو عظم في قفة او اعطاك به جميع العيوب فانه يصح العقد مطلقا لانه شرط يؤكد العقد ويوافق
ظاهر الحال من السلامة من العيوب اه خضر على التحرير وعبارة شرح م ولو باع بشرط براهته من
العيوب في المبيع او ان لا يرد بها على صح العقد مطلقا الخ انتهت وبشكل على ذلك ما مر من انه اذا شرط
خلاف مقتضى العقد لم يصح العقد اللهم الا ان يقال ان هذا لما كان مؤكدا للعقد وموافقا للظاهر مع
كون اصل السلامة من العيوب اكتفى به وقال الشيخ عميرة ومثله ما لو قال اعطاك ان به جميع العيوب فهذا
كشرط البراهة أيضا لان ما لا يمكن معاينته منها لا يمكن ذكره بمجمل وما يمكن لا تفتى تسميته اه عش
عليه (قوله بشرط براهته من العيوب) وقوله يرى عن عيب يستفاد منه ان يرى يتعدى بمن وعن لكن
في المختار الاقتصار على تعديته بمن وعليه فقوله يرى عن عيب يضمن معنى التباعد مثلا اه عش على م
(قوله في المبيع) اشار به الى ان الضمير في قول المصنف بشرط براهته يرجع للبائع اه رشيدى وعبارة
حل قوله ولو باع بشرط براهته اى البائع واما شرطه براهة المبيع بان قال بشرط انه سليم او لا عيب فيه
فلا يبرأ منه وكتب ايضا واما لو قال بشرط ان يكون المبيع سالما من العيوب او يبرأ من العيوب
او لا عيب فيه فالظاهر انه لا يبرأ عن العيب المذكور انتهت (قوله ايضا في المبيع) مثله ما لو اشترى
بشرط براهته من العيوب في الثمن ولعله ترك التنبيه عليه لما مر من ان الثمن مضبوط غالبا فلا يحتاج الى
شرط البراهة فيه اه عش على م (قوله يرى عن عيب باطن) المراد بالباطن ما يعسر الاطلاع
عليه وبالظاهر خلافه بان لا يكون داخل البدن على اقرب الاحتمالات ومن الظاهر لحم نتن لحم
الماكولة ولو حية كما هو ظاهر لسهولة الاطلاع عليه ولو مع الحياة كما يستفاد مما ياتي في الجلالة
اه شرح م وقوله بان لا يكون داخل البدن اى فالمراد بدخل البدن ما يعسر الاطلاع عليه
ككونه بين الفخذين لا خصوص ما في الجوف اه عش عليه والحاصل ان الصور التى في هذا المقام
ستة عشر وذلك لان العيب اما ظاهر او باطن في حيوان او غيره هذه اربعة وعلى كل اما ان يكون
ذلك العيب حادثا بعد البيع وقبل القبض او موجودا عند العقد هذه ثمانية وعلى كل اما ان يعلمه البائع او لا
فهذه ستة عشر فيرأى صورة واحدة وهى ما استكملت القيود الاربعة ولا يبرأ في البقية و اشار اليها
الشارح في المفهوم اجمالا بقوله بخلاف غير العيب المذكور ثم تفصيلا بقوله فلا يبرأ عن عيب في غير الحيوان
فهذه ثمان صور وقوله ولا ليه لكن فيه اربع صور وقوله ولا عن عيب ظاهر فيه صورتان وقوله
ولا عن عيب باطن فيه صورة واحدة فهذه خمسة عشر صورة وذلك لان قوله مطلقا راجع للمفهومين
لكن يفسر في الاول بالظاهر او الخفى عليه البائع او لا موجود عند العقد او لا وفي الثاني بان يقال سواء
كان خفيا او ظاهرا او سواء علمه البائع او جهله والغرض انه في الحيوان وانه موجود عند العقد وقوله عليه

(ولو باع) حيوانا أو
غيره (بشرط براهته
من العيوب) في المبيع
(يرى عن عيب باطن
بحيوان

المحل منه اخل (تفيه) من عيوب الرقبه وهو لا تكاد تهر كونه نماما او شامما او اكل افعين او
 تتماما مثلا او كذا با او قاذفا او مفا مرا الوار كاه لالة قال الزركشي وينبغي اعتبار ترك ما يقتل به اياه وهو
 ظاهر وفي اطلاق كون الترك عيبا نظر لاسيما مع قرب عهده يلوغ او اسلام اذ الغالب عليهم الترك خصوصا
 الاماء بل هو الغالب في قديمات الاسلام وقضية الضابط ان يكون الاصح منع الردى بترك الصلاة وهو
 المعتمد او شار بالخمير او نحوه مما يسكر وان لم يسكر بشر به اى او لم يتكرر منه ذلك قال الزركشي كالاذرعى
 ويلغى ان يكون محله في المسلم درن من يعتاد ذلك من الكفار فانه غالب فيهم وهو ظاهر ما خوذ من الضابط
 المذكور ومثل المشروب البنج والحشيش وان لم يسكر به او اصم رلوفى احدى اذنيه والمراد بالصمم هنا
 ما يشمل ثقل السمع لانه ينقص القيمة او اقرع او ابلة لا يفهم او اربث او الثغ او مجنونا وان قطع جنونه وان
 جن بعد البيع وقبل القبض او اشل او اجهر او اعشى او اخشم او ابكم او قاعد الذوق او اتملة او ظفر او شعر
 ولو عانة او ايض الشعر لدون اربعين سنة او في رقبته لا في ذمته دين او ميماني جنابة عمد وان تاب منها كما
 جزم به في الانوار وهو المعتمد خلافا لبعض المتأخرين او مكث الجنابة الخطا بخلاف ما اذا قل والقيل
 مرة وما فوقها كثير كما اقتضاه كلام الماوردى اوله اصبح زائدة ليست على سميت الاصابع او سن شاغية اى
 زائدة وليست سميت الاسنان بحيث ينقص الرغبة فيه او مقلوعة لالكبر او به قروح او ثآليل بالثناء
 المثلثة كثيرة جمع قول كافى مختار له حاج وهو حب يعلو الجسد كالحمصة فادونها او به جرب ولو قليلا
 او اعمش او اسعال وان قل حيث صار مرضاه زمتا او وشم كافى الانوار وهو محمول على غير معفو عنه
 بان خشي مل لزاله مبيع تيمم ولم يحصل به شين فالوجه انه لا يكون عيبا ولا ينافيه ما ذكره في الغلبة من
 ان المحمول فيها على العرف العام والوشم ليس بما يغلب فيه فكان القياس انه عيب وان صار معفوا عنه لان
 هذا اطلاق يمكن تخصيصه بما ذكره لوضوح المعنى فيه او من زواج او خشي هكلا او واضحا الا اذا كان
 ذكر او هو يبول بفرج الرجال فقط او غشائى متشبه بالنساء او مرتدا وان تاب قبل العلم كما قاله
 الماوردى وتبعه الاذرعى خلافا لبعض المتأخرين وكونها رتقاء او قرناء او مستحاضة او تغير ربيع فرجها
 او تطاول طهرها الى حد لا يوجد في النساء الا نادرا او لا تحيض من بلغت عشرين سنة او حامل لا في
 البهائم اذ الم تنقص بالخل والا فيكون عيبا او معتدة ولو كانت محرمة عليه بنسب او رضاع او مصاهرة خلافا
 للجلى او كافر ابلد الاسلام او كفرة يحرم وطئها واصطكاك الكعبين واتقلاب مقدمين يمين او شمالا
 وتغير الاسنان بسواد او خضرة او زرقه او حرة كما يحتمل الشيخ وكبر احدى ثدى الامة وخيلان بكسر
 الحاء كثيرة جمع خال اى شامات على الجسد و آثار الشجاج والقروح والكي الشائنة ولا رد يكون الرقبه رطب
 الكلام او غليظ الصوت ويعتق على من وقع له العقد او يسيء الادب بغير الشتم او ولد زنا او مغبيا او زامرا
 او عارقا بالضرب بالعواد او حجاما او اكل او قليل الاكل او اصلع او اغر ولا يكونه ثيبا الا في غير
 أو أنها ولا عقيما ولا يكون العبد عتينا أو يكونها محرمة الا بشئ ولا صانعة ولا تكون امة فاما نسقا
 لا يكون سبيه عيبا كما قيده به السبكي وليس عدم الختان عيبا الا في عبد كبير يخاف عليه منه بخلاف الامة
 ولو كبره اى فليس عدمه عيبا فيها طاعة او ضابط الكبر ما يخاف من الختان فيه قال الاذرعى كذا اطلاقه
 وينبغي ان يكون محله فيما اذا كان من يختن فانه ان كان من قوم لا يرونه كما أكثر النصارى والترك وغيرهم
 فلا لا ان يكون قد تقدم سلامه أو نشأ التركي يبلد الاسلام اه والوجه الاطلاق ومن عيوب
 الدار كونها مختصة بنزول الجنود مجاورتها لتحو قصارين كطاحونة يؤذونها بدق او يزعمونها
 ولو تاذى به سكانها فقط او ظهر بقربها دخان من نحو حمام او على سطحها ميزاب او مدفون فيها ميت او
 ظهرت قبالة اى ورقة بوقها وعليها خطوط المتقدمة يزول ليس في الحال من يشهد به الا ان يعلم انها موزونة ذكر
 بعضهم أن الشروع بين الناس بوقفتها عيب وهو ظاهر لانه ينقص القيمة وكون المبيع متنجسا ينقص
 بفعله أو لفعله مؤنة كما قاله الاذرعى وكون المايكره استعماله او اختلاف في طهوريته كاستعمال كونه رفسار

موجود) فيه (حال العقد
جهله) بخلاف غير العيب
المذكور فلا يبرأ عن عيب
في غير الحيوان ولا فيه
لكن حدث بعد البيع وقبل
القبض مطلقا لا تصرف
الشرط ما كان موجودا
عند العقد ولا عن عيب
ظاهر في الحيوان عليه
البائع أولا ولا عن عيب
باطن في الحيوان عليه
والأصل في ذلك ما رواه
البيهقي وصححه أن ابن
عمر باع عبدا له بثمانمائة
درهم بالبراءة فقال له
المشتري بهداء لم تسمه لي
فاختصما إلى عثمان فقضى
على ابن عمر أن يحلف لقد
باعه العبد وما بهداء يعلمه
فأبى أن يحلف وأرتجع العبد
فباعه بالق وخسمائة دل
قضاء عثمان على البراءة في
صورة الحيوان المذكورة
وقد وافق اجتهاده فيها
اجتهاد الشافعي رضي الله
عنه وقال الحيوان يعتدى
في الصحة والسقم وتحول
طباعه قلما ينفك عن عيب
خفي أو ظاهر أي فيحتاج
البائع فيه إلى شرط البراءة
ليثق بلزوم البيع

البائع أو لا أي والقرض أنه موجود عند العقد وإنما قيدنا في هذا الذي قبله بما ذكر لتلا محصل التكرار مع
بعض الصور الداخلة تحت قوله ولا فيه لكن حدث الخ تامل (قوله موجود حال العقد) ولو اختلفا في
وجوده عند العقد وعدمه فوجهان رجع حجج منهما تصديق المشتري وشيخنا كوالده تصديق البائع اه
شورى وعادة شرح مر وفي تصديق البائع في وجوده عند العقد وجهان أحدهما تصديقه يمينه انتهت
وقوله وفي تصديق البائع في وجوده الخ أي فيما إذا اطلع فيه على عيب باطن وادعى المشتري أنه حدث بعد
العقد وقبل القبض ليرد به وادعى البائع وجوده عند العقد لتشمله البراءة فيمتنع الرد به اه ع ش عليه (قوله
ولا عن عيب ظاهر في الحيوان) ومنه الكفر على المعتمد وعليه فلو اشتري رقيا بشرط براءة من العيوب
فوجد المشتري كافر أقاله يثبت له الرد ومنه الجنون أيضا وإن كان متقطعا فيثبت به الرد اه ع ش على
مر ثم قال في موضع آخر والزنا والسرقة من الباطن تامل (قوله والأصل في ذلك) أي فيما ذكر منطوقا
ومفهوما من الصور الستة عشر وقوله ما رواه البيهقي الخ أي مع ضمنية كلام الشافعي أي ومع الضمنية التي
زادها الشارح بقوله أي فيحتاج الخ اه شيخنا (قوله أيضا والأصل في ذلك) أي فإن الواقعة في حيوان
وأن ذلك العيب كان موجودا عند العقد وإن ابن عمر لم يطلع على العيب ولو كان ظاهر الاطلاع عليه ولو اطلع
عليه لم يخف اه حل (قوله بالبراءة) الباء بمعنى مع أي باع مع شرط البراءة أي براءة هو أي البائع تامل (قوله
فقال له المشتري الخ) وفي الشامل وغيره أن المشتري زيد بن ثابت وأن ابن عمر كان يقول تركت يمين الله
فعوضني الله عنها خيرا اه شرح مر وقوله بهداء لم تسمه لي أي وهو خفي ليوافق الاستدلال به فايرأجعه اه
رشدي وقوله فقضى على ابن عمر أن يحلف أي ويبرأ من العيب فلا رد عليه (قوله دل قضاء عثمان) أي
المشهور بين الصحابة فصار من الإجماع السكوتي وإذا نظر إلى الإجماع لا يحتاج إلى قوله وقد وافق الخ
بل كان الأولى تركه وذكر ذلك حتى يكون دليلا اه حل أي ذكر قوله المشهور بين الصحابة الخ (قوله وقد
وافق اجتهاده الخ) جواب عما يقال أن الإمام الشافعي رضي الله عنه مجتهدا كالصحابة والمجتهد لا يقلد
مجتهدا فاجاب بانه من باب التوافق في الاجتهاد لا من باب التقليد وقال الماوردي أن القضية انتشرت
بين الصحابة فصار إجماعا سكوتيا اه شيخنا (قوله يعتدى في الصحة والسقم) قال ابن العباد معناه ينتقل من
الصحة إلى السقم كثيرا وقال حج انه يأكل غذاءه وعشاءه في حال صحته وسقمه فلا مارة ظاهرة على سقمه
حتى يعرف بها اه شورى وفي المختار الغذاء بالكسر ما يعتدى به من الطعام والشراب يقال غدت الصبي
باللبن من باب عدا أي ربيته ولا يقال غذيته بالياء مخفقا ويقال غذيته مشددا اه (قوله والسقم) قال في
المصباح سقم سقا من باب تعب طال مرضه وسقم سقا من باب قرب فهو سقيم وجمعه سقام مثل كريم
وكرام ويتعدى بالهمزة والتضعيف ولم يفسره بشيء في الصحاح فاقضى أن السقم اسم للمرض لا بقيد
الطول وفي القاموس السقم المرض وكذا السقم والسقم مثل الحزن والحزن وقد سقم من باب طرب
فهو سقيم والمسقام كثير السقم اه (قوله وتحول طباعه) بالجر تفسير لما قبله اه حل وفي قول علي المحلى
قوله وتحول طباعه هو بفتح التاء المثناة وضم الواو المشددة مجرور عطف تفسير على ما قبله أو بضم
التاء وفتح الواو مضارع مرفوع وطباعه نائب فاعله أي تتغير أحواله فهو عطف عام اه (قوله
ليثق بلزوم البيع) أي في الحيوان وقوله فيما لا يعلمه من الخفي أي الموجود عند العقد فهذه صورة
المنطوق في المتن وقوله دون ما يعلمه مطلقا فيه ثمان صور لأن قوله في حيوان أو غيره من جملة
تفسير الإطلاق ومن جملة أن يقال سواء كان العيب ظاهرا أو باطنا وسواء كان موجودا عند
العقد أو حدث بعده وقوله وما لا يعلمه من الظاهر فيهما أي ودون ما لا يعلمه من الظاهر فيهما
أي في الحيوان أو غيره أي سواء كان موجودا عند العقد أو حدث بعده فهذه أربع صور وقوله أو
من الخفي في صورتان وقوله بخلاف الحيوان أي بخلاف الخفي الذي لا يعلمه في الحيوان أي وكان موجودا
عند العقد فهذه صور قواحدة وهي صورة المنطوق وبقي من صور المفهوم خمسة عشر واحدة لم يذكرها

هنا وهي محترزة هذه وهي ما اذا كان خفي في الحيوان ولا يعلمه لكن حدث بعد العقد وقبل القبض فانت ترى
 الشارح قد اخذ الصور الستة عشر الا واحدة من كلام الشافعي منطوقا ومفهوما بواسطة الضميمة التي زادها
 تأمل (قوله فيما لا يعلمه) متعلق يحتاج او بشرط البراءة وقوله لتليسه اي تدليسه متعلق بمحذوف والتقدير
 فلا يبرأ في هذه الصورة وهي ما اذا كان يعلمه لتليسه الخ اي عدم اعلامه للمشتري بالعيب المذكور وقوله
 وما لا يعلمه معطوف على يعلمه من قوله دون ما يعلمه وقوله او من الخفي معطوف على قوله من الظاهر يعني انه
 لا يبرأ من الذي يعلمه مطلقا ظاهر او باطنا في حيوان او غيره وكذلك لا يبرأ من الذي لا يعلمه من الظاهر
 فيهما وكذلك لا يبرأ من الباطن في غير الحيوان فلا يبرأ في هذه الثلاث وان شرط انه يرى منها اه شيخنا
 (قوله صحيح مطلقا) اي صح الشرط او لا احل اي في الصور الستة عشر اه شيخنا (قوله كما علم من باب
 المناهي) اي من قوله هناك براءة من عيب والمراد عليه صريحنا والافوه معلوم من كلامه هنا ضمنا لان الحكم
 بالبراءة تارة وبعدها اخرى فرع صحة العقد اه حل (قوله لا نه شرط) وكذا قد يتأمل هذا مع كونه يرد
 بالعيب ويلغو الشرط في غالب الصور فان التاكيد ولا يظهر التاكيد الا في الصورة التي يبرأ فيها البائع وقد
 يجاب بانه يؤكده بحسب الظاهر او في بعض صورده وهو العيب الباطني اه عش على مر ناقلا ليراد عن
 سم والجواب له (قوله ولو مع الموجود) هل يبطل فيه ايضا او يختص البطلان بما يحدث ويصح في هذا ويبقى
 فيه ما تقدم ثم رايت الشيخ قال لا يبعد تخصيص عدم الصحة بما يحدث وفي حاشية الشيخ ابى الحسن البكري
 على المحلى البطلان فيهما قال لان ضم الفاسد الى غيره يقتضي فساد الكل في الاغلب اه شوبري وقوله هل
 يبطل فيه الضمير في يبطل راجع للشرط لا للعقد وكذا يقال فيما بعده وقوله ويصح في هذا الضمير في يصح
 عائد على الشرط وكذا يقال فيما بعده اه (قوله لم يصح الشرط) اي والبيع صحيح على المعتمد كما في شرح مر
 خلافا لما في الروض من عدم صحة العقد تبعا للاذرعى اه شوبري (قوله لانه اسقاط للشيء) اي العيب اي
 لمقتضاه وهو الرد اه شيخنا (قوله ولو شرط البراءة عن عيب عنه) محترز اطلاق العيب فيما قبله اه برماوى
 وقوله فيما قبله يوم ان المراد به قوله ولو شرط البراءة عما يحدث الخ وهو لا يصح لان ما ذكره في المحترز
 ليس المراد به ما حدث بل المراد به عيب كان موجودا عند العقد فحينئذ الحق انه محترز قوله ولو باع بشرط
 براءة من العيوب الخ وعبارة شرح مر وخرج بشرط البراءة العامة شرطها من عيب مبهم او معين الخ
 انتهت وقوله العامة اي المذكورة في قوله ولو باع براءة من العيوب الخ اه عش عليه (قوله فان كان عمالا
 يعاين الخ) من ذلك ايضا مالو باعه نورا بشرط انه يرق في المحراث او يعصى في الطاحون او شرط ان
 القرس جوح وتبين كذلك فيبرأ منه البائع للغة المذكورة اي لرضاه فلا خيار له اه عش على مر (قوله
 لان ذكرها اعلام بها) وتلزم من علم عيب مبيع ولو غير بائع يانه بقصد النصيحة والعبارة في كونه عيبا
 باعقدا للمشتري على الاوجه في شرح العباب تبعا للزركشي فلو باع شافعي ما نزل فيه بول ما يؤكل لحمه لمن
 يرى طهارته لم يلزمه بيانه له ان كان مثل ذلك لا يفتر الرغبة فيه عند القاتلين بطهارته ولا بد من بيان العيب
 عينا فلا يكفي هو معيب ولا انه جمع العيوب ونحوها اه شوبري (قوله فان اراد اياه) اي بالمشاهدة فلا
 يكفي اعلامه به على المعتمد ومثل ذلك قول البائع للمشتري في بطيخة هي قرعة مثلا ثم وجدها
 كذلك فله ردها حيث كان في زمن لا يغلب وجود القرع فيه وقيل لاردلان في ذكره اعلاما به
 اه برماوى (قوله والا فلا يبرأ منه) ولا يقبل قول المشتري في عيب ظاهر لا يخفى عند الرؤية
 غالبا لم أره اه حج (قوله لتفاوت الاغراض الخ) يؤخذ من هذا رد ما اقي به بعضهم في بائع اقبضه
 المشتري الثمن وقال له اسنقده فان فيه زيفا فقال البائع رضيت بريفة فظهر فيه زيف بانه لارد له به
 وجه رده ان الزيف لا يعرف قدره في الدرهم بمجرد مشاهدته فلم يؤثر الرضا به اه حج ومثله حل وشرح
 مر (قوله ولو تلف بعد قبضه) اي الشرعي بان كان عن جهة البيع اه عش فان قبضه لا عن

فما لا يعلمه من الخفي دون
 ما يعلمه مطلقا في حيوان او
 غيره لتليسه فيه وما لا يعلمه
 من الظاهر فيهما لتدرة
 خفاته عليه او من الخفي في
 غير الحيوان كالجوز واللوز
 اذ الغالب عدم تغيره بخلاف
 الحيوان والبيع مع الشرط
 المذكور صحيح مطلقا كما علم
 من باب المناهي لانه
 شرط يؤكده العقد ويرافق
 ظاهر الحال وهو السلامة
 من العيوب (ولو شرط
 البراءة عما يحدث) منها
 قبل القبض ولو مع الموجود
 منها (لم يصح) الشرط لانه
 اسقاط للشيء قبل ثبوته
 فلا يبرأ من ذلك ولو شرط
 البراءة عن عيب عنه فان
 كان عما لا يعاين كزنا او
 سرقة او اباق يرى منه لان
 ذكرها اعلام بها وان كان
 معاين كبرص فان اراد
 اياه فكذلك ولا فيبرأ منه
 لتفاوت الاغراض
 باختلاف قدره ومحل (ولو
 تلف بعد قبضه) اي المشتري
 (مبيع) بقيد زدته بقولي
 (غير ربوي يع بجنسه)

جهة البيع كان قبضه رهنا فان البيع ينسخ فانه في هذه الحالة من ضمان البائع (حادثة) وقع السؤال عنها وهي ان شئنا اشترى حيا وبذره فثبت بهما وبهذه لم يثبت قاضي المشتري على البائع ان عدم انبات البهمن عيب فيه من انبات فانكر البائع والجواب ان بذر الحب على الوجه المذكور يبعد اطلاقا له فان اثبت المشتري عيب المبيع استحق ارشه والا فالقول قول البائع في عدم العيب فان حلف على نفي العلم به فذاك والاردت البين على المشتري فيحلف ان به عيبا منع من الانبات ويقضى له بالارشوعلى كل لا يستحق المشتري على البائع شيئا مما صرفه على حرث الارض واجرتها وغير ذلك مما يصرف بسبب الزرع لانه لم يلجىء المشتري الى ما فعله بل ذلك ناشئ عن مجرد تصرف المشتري في ملكه اه عش على م (قوله حسيا كان التلف) كان مات العبد ولو بجناية او اكل الطعام ولم يقل او تعلق به حتى لازم كما قال في تلف الثمن الآتي وقد يقال العلة الياس من رده وهو الان غير آيس وهذا أولى فيما اذا خرج عن ملكه ثم علم به عيبا حيث لا ارش له لا مكان عوده اليه ولا يتعذر الرد فيما لو كان المبيع صيدا وقد اطلع المشتري فيه على عيب وقد احرم بانه لان البائع مقصر في الجملة ويتعذر الرد فيما لو اشترى حاملا او مريضا او من به جرح سار ثم اطلع على عيب لان الحمل وما ذكر معه يزاد شيئا فشيئا وما يتعذر فيه الرد جعل الشاة اضحية اه حل (قوله كان اعتقه) أى وكان جعل الشاة اضحية اه شرح م ر أى ولا يجب عليه صرف الارش في شئ يكون اضحية قال في شرح العباب ولو اشترى شاة وجعلها اضحية ثم علم بها عيبا رجع بارشه على البائع ويكون له وقال الا كثرون يصرفونه في الاضحية وهو مشكل جدا واى فرق بينها وبين العتق والوقف فالذى يتجه ما قاله الاقلون اه سم على حج اى من انه المشتري اه عش غلى م ر والامثلة التى في الشارح كلها للتلف الشرعى اه شوبرى (قوله أو استولد الامة) اى او زوج الرقيق ذكر اكان او اتى ولم يررض البائع باخذه لان التزويج يراد للدوام قال باس حاصل اه سم رحمه الله تعالى اه عش وعبارة شرح م ر ولو عرف عيب الرقيق وقد زوجه لغير البائع ولم يررضه متزوجا فللمشتري الارش فان زال النكاح ففي الرد واخذ الارش وجهان ارجحهما ان له الرد ولا ارش ولو اطلع على عيب وهو صيد وقد احرم البائع جاز له الرد فيما يظهر لان البائع منسوب الى تقصير في الجملة حيث لم يعلم المشتري بالعيب وان قال الاسنوى ان فيه نظر انتهت ووجه النظر ان في الرد تقويتا لمالته على البائع لانه بعد دخوله في ملكه يزول ملكه عنه لاجرامه ونقل عن حواشى شرح الروض لو اد الشارح ما يوافقه ويمكن حمل كلام الشارح عليه بان يقال جاز له الرد ويعذر في التأخير الى فراغ الاحرام فلا يكون تأخير مفوتا للرد اه عش عليه (قوله ثم علم عيبا) أى عيبا ينقص القيمة بخلاف ما ينقص العين كالخصاء اه شرح م ر وهذا يفهم من قول المصنف وهو جزء من ثمنه الخ حيث دل على ان القيمة قد حصل فيها نقص (قوله وهو الخصومة) اى لغة من قولهم ارشت بينهما تاريخا اذا وقعت بينهما الشر قاله ابن قتيبة وغيره اه شوبرى وفي عش على م ر مانعه وفي المختار الارش بوزن العرش دية الجراحات وعليها فلعل اطلاقه على الخصومة هو الاصل ثم نقل منه الى دية الجراحات ثم توسع فيه فاستعمل في التفاوت بين قيم الاشياء اه عش على م ر (قوله فلو اشترى من يعتق عليه) تفريع على قول المصنف ولو تلف بعد قبضه الخ ولم يتعرض الشارح كحج وم ر لما اقر بحريته او شهد بها وردت شهادته ثم اشتراه واطلع فيه على عيب هل يستحق الارش ام لا فيه نظروا الاقرب الاول لانه جعل ما اقتدى به في مقابلة التسليم وقد تبين خلافه وفي عدم اخذ الارش اضرار به اه عش وقوله لم يتعرض الشارح الخ فيه نظر اذا ما ذكره داخل في قول الشارح فلو اشترى من يعتق عليه كما لا يخفى تأمل وهذا بخلاف ما لو اشترى العبد نفسه ثم اطلع على عيب فان الوجه عدم رجوعه بالارش لانه ليس عقد بيع بل عقد عتاقة والارش فرع ثبوت الخيار والوجه ان الخيار هنا لا يثبت لما تقدم وقد صرح لا يثبت فيه خيار المجلس بل ولا خيار الشرط ولا البائع على الراجح

حسبا كان التلف او شرعا كان اعتقه أو أوقفه أو استولد الامة (ثم علم عيبا به فله ارش) لتعذر الرد بفوات المبيع وسمى المأخوذ ارشا لتعلقه بالارش وهو الخصومة فلو اشترى من يعتق عليه أو غيره بشرط العتق

لما تقدم اه شورى (قوله ايضا فلو اشترى من يمتق عليه الخ) أي ولم بشرط اعتاقه لما مر أنه لا يصح شراء من يمتق عليه بشرط المتق له دم إما كان الوفاء بالشرط اه ع ش على مر (قوله واعتقه) مفهوما انه قبل اعتقه لا يستحق الارش وفيه انه لا يمكن من إسقاط الشرط لالزامه باعتاقه شرعا وعليه فالقياس انه يستحق الارش بمجرد الاطلاع على العيب لئلا يأس من الرد اه ع ش وعبارته على شرح مر مانعه قوله بشرط اعتقه واعتقه فقيته اه لو اشترى بشرط اعتاقه واطلع فيه على عيب قبل اعتاقه فله رد اه ولا ارش وفيه نظر لانه ان لم يعتقه بالشرط. ويامر الحاكم بما اذا امتنع وعبارة حج بعد قول المصنف او اعتقه او شرط عليه عتقه اه ولم يذكروا اعتقه وقيته ان شرط العتق كاف في استحقاق الارش وان لم يعتقه انتهت (قوله فبان معينا بعد تلفه فلا ارش فيه) سواء كان الارش من الجنس وهو واضح ام من غيره لانه حيث من قاعدة مدعومة ودرهم والتفاضل في ذلك محقق اه حل ومع هذا فالحيار ثابت للمشتري فان ابقاه فذلك او فسخ استرد الثمن وغرم بدل التالف اه شرح مر (قوله فلا ارش فيه) بل يفسخ ان شاء ويسترد الثمن ويغرم بدل التالف وهذا أحد وجهين والثاني له الارش لان المائلة انما تعتبر ابتداء ولو تعيب عنده ففى المسئلة وجهان والذي في اصل الروضة عن الاكثرين انه يفسخ البيع ويرد المبيع مع ارش الحادث والثاني ياخذ الارش لما سلف اه وقوله بل يفسخ الفاسخ المشتري كما اقتضاه كلام الروض وغيره واعتمده مر خلافا لما اقتضاه كلام جماعة ان الفاسخ المشتري والبائع او الحاكم اه سم (قوله وهو جزء من ثمنه) أي من ثمنه مثليا كان او متقوما فلو اشترى عبدا بعرض ثم اعتقه ثم اطلع فيه على عيب استحق جزء في الذي اشتراه به شائما ان كان باقيا فان تلف العرض استحق في بدله ما يقابل قدر ما يخصه من قيمة العبد اه ع ش على مر (قوله ايضا وهو جزء من ثمنه) أي المبيع أي فيستحقه المشتري من عينه ولو كان معينا عمافي الذمة او خرج عن الملك البائع ثم عادوا فهم كلامه ان هذا في ارش وجب للمشتري على البائع اما عكسه كالوجود البائع بعد الفسخ بالمبيع عيا حدث عند المشتري قبله فان الارش ينسب الى القيمة لا الى الثمن صرح به الرافعي في الكلام على الشراء ماما كوله في جوفه اه شرح مر وقوله ينسب الى القيمة أي بان يكون الارش قدر التفاوت بين قيمته سليما ومعيبا بالحادث ولو زاد على الثمن اه ع ش عليه (قوله كنسبة ما نقص العيب) أي ما نقصه العيب من القيمة أي كنسبة الجزء الذي نقصه العيب من القيمة وقوله ولو كان سليما متعلق بالقيمة أي من القيمة باعتبار حال السلامة وقوله اليها متعلق بنسبة المجزور بالكاف أي كنسبة الجزء الذي نصفه العيب من القيمة اليها أي الى تلك القيمة اه شيخنا (قوله اليها) متعلق بنسبة الثانية وذكره لا بد منه خلافا لمن حذفه اذ النسبة تحتاج الى منسوب ومنسوب اليه وهي هنا مذكرة مرتين فكما أن الاولى وذكر فيها الامر ان فكذلك الثانية لا بد فيها من الامرين اه لا يعاب اه شورى (قوله وانما كان الرجوع بجزء من الثمن) أي لا بالتفاوت بين القيمتين اه شرح مر (قوله لان المبيع مضمون على البائع) هذا توجيه الاصحاب وزاد ابن الصباغ انما لو اعتبرنا القيمة كما في الغصب والسوم والجنابة لكان ربحا مساويا الثمن فيجمع المشتري بين الثمن والمثلن عميرة اه سم (قوله فيكون جزؤه مضمونا عليه الخ) هذا ظاهر ان كان العيب نقص عين فان كان نقص قيمة فالتعليل غير ظاهر فيه تامل (قوله والاستقط عن المشتري بطله) أي بطلب المشتري الارش أي بمطالبته البائع بالارش اه شيخنا قال في شرح الروض ويحتمل ان تكون المطالبة به على الفور كالاخذ بالشفعة ولكن ذكر الامام في باب الكتابة انه لا يتعين له الفور بخلاف الرد ذكر ذلك الزركشي اه سم على حج اقول قوله لا يتعين له الفور ظاهر كلامه اعتماد هذا لانه جعل الاول مجرد احتمال والثاني المنقول وعبارة المخرج على شرح البهجة واستحقاقه له بطله ولو على التراخي انتهى وعبارة شرح مر بعد قول المنهاج والرد على الفور ولا يجب فور في طلب الارش كما بحثه ابن الرفعة لان اخذه لا يؤدي الى فسخ العقد اه ع ش على مر بتصرف (قوله ولورده وقد تلف الثمن الخ)

واعتقه ثم علم بالعيب
استحق الارش كما رجحه
السبكي من وجهين لا ترجيح
فيهما في الروضة كاصلها
أما الربوي المذكور كمل
ذهب بيع بوزنه ذهباً
فبان معينا بعد تلفه فلا
ارش فيه والالتصا الثمن
فيصير الباقي منه مقابلا
بأكثر منه وذلك ربا
(وهو) أي الارش (جزء
من ثمنه) أي المبيع (نسبة
اليه) أي نسبة الجزء إلى
الثمن (كنسبة ما نقص
العيب من القيمة لو كان
المبيع سليما اليها) فلو
كانت قيمته بلا عيب مائة
وبه تسعين فنسبة النقص
إلى القيمة عشر فالارش
عشر الثمن وانما كان
الرجوع بجزء من الثمن
لان المبيع مضمون على
البائع بالثمن فيكون جزؤه
مضمونا عليه بجزء من
الثمن فان كان قبضه رد
جزأه والا سقط عن
المشتري بعيب (وقد تلف
الثمن) حسا أو شرعا كان
اعتقه أو تعلق به حق
لازم كرهن

وعكس هذه ما لو رد البائع الثمن لغير ظاهر به وقد تلف المبيع عند المشتري كان اعتقه فيرجع البائع على المشتري ببدل المبيع من مثل اوقية في صورة الاعتاق يرجع عليه بقيمة العبد لا على يد المال كما قاله بعضهم هذا هو الذي استقر عليه كلام ع ش على م ر (قوله وقد تلف الثمن) اما لو بقي فله الرجوع في عينه وله الرجوع الى بدله بالراضى سواء كان معينا في العقد ام عمدا في الذمة في المجلس او بعده وحيث رجع ببعضه او كله لا ارش له على البائع ان وجد ناقص وصنف كان حدث به شال كما انه ياخذ به ببادته المتصلة بما اذا نعم ان كان نقصا الى القيمة بجناية اجني اي يضمن كما هو ظاهر استحق الارش على البائع وهو له الرجوع على الاجني ولو ابراه من بعض الثمن او كله ثم رد المبيع بالعيب فلم يطالب بذلك أولا الاوجه كما هو قياس ما ياتي في الصداق انه لا يرجع في الابرأه من جميع الثمن بشئ م ر في الابرأه من بعضه الا بالباقي ولو وهب البائع للمشتري الثمن قيل يمتنع الرد قيل يرد ويطلب بدل الثمن وهو الاوجه ولو اداه اصل عن محجوره رجع بالفسخ للمحجور لقدرته على تملكه وقبوله له او اجني رجع للمشتري ايضا لا للمؤدى كما اتى به الوالدرحة الله تعالى اه شرح م ر وقوله ان وجد ناقص وصنف قال في شرح العباب وقارق ما ياتي من ان نقص المبيع ادنى نقص يبطل رد المشتري بعيب قديم لكونه من ضمانه لانه ثم اختار الرد والبائع هنا لم يختره ومن ثم لو اختار رد الثمن المعين بالعيب انعكس الحكم فيضمن نقص الصفة ولم يضمن المشتري نقص صفة المبيع اه وقوله فيضمن نقص الصفة قضية اطلاقه ان له حيث رد فمرا وقياس البيع خلافه اه سم على حج وقوله وهو الاوجه والفرق بينه وبين الابرأه ان البائع تحصل على شيء في الهبة من جهة المشتري ثم وهبه له بخلافه في الابرأه فان البائع لم يدخل في يده شيء من جهة المشتري حتى يرد او بدله وقوله كما اتى به الوالدرحة الله تعالى عليه فالفرق بينه وبين الصداق حيث قالوا يرجع الصداق للزوج ان ادى عن نفسه او اداه عنه وليه ويرجع للزوج ان تبرع به عن الزوج ولعله ان الثمن في مقابلة المبيع وقد دخل في ملك المشتري حقيقة وهذا يستدعي دخول الثمن في ملك المشتري حقيقة كذلك ثم ينتقل منه الى البائع والصداق لما كان في مقابلة البضع والزوج لا يملكه وانما يستحق الانتفاع به لم يكن ثم سبب قوى يقتضى دخوله في ملكه فكانه بفسخ العقد تبين انه لم يخرج عن ملك الاجني فرجع له فتأمل فانه دقيق اه ع ش عليه وفي الروض يشرحه هنا ما نصه ولو وهب البائع الثمن المعين بعد قبضه للمشتري ثم وجد المشتري بالمبيع عيبا فله رده على البائع وجهان احدهما لا يخلو عن الفائدة والثاني نعم وقائده الرجوع على البائع ببدل الثمن كنظيره في الصداق وبه جزم المصنف ثم قيد بعد القبض لان الهبة قبله لا تصح كما سيأتي وذكر ثم ان الابرأه عن الثمن لا يمنع الرد مع ان المشتري لا يرجع ببداه به جزم القاضى وقائده التخلص عن عهدة المبيع ويجريان في وجوب الارش على البائع في المسئلة المذكورة عند تعذر رد المبيع وقضية ما مر وجوبه وفي الروضة هنا لو اشترى ثوبا وقبضه وسلم ثمنه ثم وجد بالثوب عيبا قدما فرده فوجد الثمن معينا ناقص الصفة بامر حدث عند البائع اخذه ناقصا ولا شيء له بسبب النقص اه وفيه في كتاب الصداق ما نصه ولو وهب البائع الثمن المعين للمشتري ثم وجد المشتري بالمبيع عيبا فرده طالب بالبدل كنظيره في الصداق او ابرأه اي البائع المشتري في ذلك عن ثمن في الذمة كالابرأه عن صداق في الذمة فلا رجوع بالثمن وان حصل فسخ والذي في الاصل ذكر ذلك في نصف الثمن ونصف الصداق والامر سهل فلو ابرأه عن عشر الثمن فوجد المشتري بالمبيع عيبا ارشه العشر وتعذر رده بحوث عيب عنده طالب البائع بالارش ولا يتصرف اليه ما ابرأه عنه اه (فرع) لو اعتاض عن الثمن الذي في ذمة المشتري ثوبا قبل قبضه ثم رد المبيع بعيب رجع المشتري في الثمن دون الثوب وكذا لو تلف المبيع قبل قبضه رجع في الثمن دون الثوب على الاصح اه سم وعبرة الحلبي (فرع) اشترى سلعة بثمن ثم اعتاض عنه غيره ليس من جنسه ثم اطلع في السلعة على عيب وردها رجع بما وقع عليه العقد من الثمن لا بما اعتاض عنه ولو وجد بما اعتاضه

عياره ورجع بالثمن لا بقيمة ما اعتاضه بخلاف ما لو اعتاض عنه من جنسه كان اعتاض عن المكسر صحاحا
فانه يرجع بالصحيح التي اموضها لانها من جنس ما وقع عليه العقد صرح به في الروض وشرحه انتهت (قوله
وشفعة) كان قال بعتك هذا العبد بالشقص من الدار التي بينك وبين عمرو ثم اخذ عمرو الشقص بالشفعة
من البائع ثم وجد مشترى العبد به عيا فرده على البائع فوجد الثمن وهو الشقص قد اخذه الشفيع في اخذ
قيمه اه شيخنا (قوله) ويعتبر اقل قيمتهما (الخ) راجع لمسالة الارش ومسئلة تاق الثمن لكن قوله المتقومين
ليس بقيد في الاولى اه شيخنا وهذا هو الطريق الراجح في المسالة وقيل الاعتبار يوم العقد لان الثمن
قد قابل المبيع يومئذ وقبل الاعتبار يوم القبض لانه وقت دخول المبيع في ضمانه اه شرح مر (قوله) لان
قيمتها ان كانت وقت البيع (الخ) فيه إشارة إلى ان المقصود من اعتبار الاقل مراعاة نفع المشتري واضرار
البائع فان في اعتباره يحصل ذلك مثلا إذا كانت قيمته معييا وقت العقد ثمانين ووقت القبض تسعين وقيمه
سليما وقت العقد مائة ووقت القبض مائة وعشرة فان نسبنا الاقل الى الاقل كان النقص الخمس فيرجع
المشتري بخمس الثمن وإن نسبت الاكثر إلى الاكثر كان النقص جزأين من احد عشر جزا وهو اقل
من النقص في الاول وبما ذكر من ان المقصود نفع المشتري واضرار البائع صرح الامام لكنه لا يطرد
لا تنقاضه فيما إذا كانت قيمته معييا في الوقتين ثمانين وسليما في وقت العقد مائة ووقت القبض مائة وعشرين
فان الانفع نسبة الثمانين إلى المائة والعشرين لا إلى المائة لان النقص في الاول ربع وفي الثاني خمس وإنما
يطردلو نسب أبدا أقل القيمتين معييا إلى أكثرهما سليما وقد يجاب بان المقصود عدم إضرار المشتري
بسبب مراعاة زيادة في ملكه أو نقص من ضمان البائع لا مطلقا اه سم واعلم انه إذا اعتبرنا قيم المبيع
أو الثمن قايما ان تنحد قيمته سليما وقيمه وقت العقد أقل أو أكثر أو تنحد معييا لسليما
وهي وقت العقد أقل أو أكثر أو مختلفا لسليما ومعييا وهي وقت العقد سليما ومعييا أقل أو أكثر وسليما
أقل ومعييا أكثر وبالعكس فهذه تسعة أقسام امثلتها على الترتيب إلى المبيع اشترى قنا بالف وقيمه
وقت العقد والقبض سليما مائة ومعييا تسعون فالنقص عشر قيمته سليما فله عشر الثمن وهو مائة أو قيمته
سليما مائة وقيمه معييا وقت العقد ثمانون والقبض تسعون أو عكسه فالتفاوت بين قيمته سليما وأقل قيمته
معييا عشرون وهي خمس قيمته سليما فله خمس الثمن أو قيمته معييا ثمانون وسليما وقت العقد تسعون ووقت
القبض مائة أو عكسه فالتفاوت بين قيمته معييا وأقل قيمته سليما عشرة وهي تسع أقل قيمته سليما
فله تسع الثمن لا يقال صرح الامام بان اعتبار الاقل في الأقسام كلها إنما هو لاضرار البائع لما مر من
التعليل وحيد فالقياس ان نعتبر ما بين الثمانين والمائة وهو الخمس لانه لا ضرر بالبائع لا ما بين الثمانين
والتسعين لانا نقول ليس القياس ذلك لان المعبر نسبة ما نقص من المعيب من القيمة اليها والذي نقصه
المعيب من القيمة اليها هو ما بين الثمانين والتسعين وأما ما بين التسعين والمائة فانما هو لتفاوت الرغبة
بين اليومين فتعين اعتبار ما نقصه المعيب من التسعين اليها وهو التسع كما تقر فتأمل أو قيمته وقت
العقد سليما مائة ومعييا ثمانون ووقت القبض سليما مائة وعشرون ومعييا تسعون أو بالعكس أو
قيمه وقت العقد سليما ومعييا تسعون ووقت القبض سليما مائة وعشرون ومعييا ثمانون أو بالعكس
فالتفاوت بين أقل قيمته سليما وأقل قيمته معييا عشرون وهي خمس أقل قيمته سليما فله خمس الثمن وخمس
البارزى محتاجا اعتبار الاقل فيما إذا اتحدتا سليما لا معييا وهي وقت القبض أكثر إذا كان ذلك لكثرة
الرغبات في المعيب فله ثمنه لان نقص المعيب والاعتبار أكثر القيمتين بان زوال المعيب يسقط الرد
ورد بان الزائد من المعيب يسقط اثره مطلقا كما لو زال المعيب كله فكما يقوم المعيب يوم القبض ناقص المعيب
فكذا يوم العقد فلم يعتبر الا أكثر اصلا على ان تنفيده بما إذا اتحدت قيمته سليما غير صحيح وان سلم ما ذكر
اي في قوله وهي وقت القبض أكثر اه شرح مر (قوله) حدثت في ملك المشتري (اي فلا يقابلها شيء من

وشفعة (اخذ بدله) من مثل
أو قيمة (ويعتبر اقل قيمتها)
أي في المبيع والثمن المتقومين
(من) وقت (بيع إلى) وقت
(قبض) لان قيمتهما ان
كانت وقت البيع أقل
فالزيادة في المبيع حدثت
في ملك المشتري وفي الثمن
حدثت في ملك البائع أو
كانت وقت القبض أو
بين الوقتين أقل فالنقص
في المبيع من ضمان البائع
وفي الثمن من ضمان المشتري
فلا يدخل في التقويم وذكر
ذلك في الثمن من زيادتي
(ولو ملكه) أي المبيع
(غيره) بعوض أو بدونه
(فلم) هو (عيا فلا ارش)

التمن وقوله في ملك البائع أي فلا يقابلها شيء من المبيع وقوله من ضمان البائع أي فيكون ما قبله من التمن
 للشترى وقوله من ضمان المشتري أي فيكون ما قبله من المبيع للبائع وقوله فلا يدخل أي المذكور من
 الزيادة والنقص فهو راجع للمستلتمين كما في الشربري اه شيخنا وعبارته قوله فلا يدخل في التقويم تقريع
 على ما قبله من الاحوال الثلاثة لا على الاخير فقط كما توهم انتهت (قوله ايضا حدثت في ملك المشتري) أي
 يقين أن المشتري ملكها وان كان الخيار للبائع وحده وقوله في ملك البائع أي يبين ذلك اه حلي وفي عرش
 على مر قوله فالزيادة في المبيع حدثت الخ هذا لا يأتي ان كان الخيار للبائع وحده لان ملك المبيع له حينئذ
 ولا يزول إلا من حين الاجازة وانقطاع الخيار وقوله حصلت في ملك البائع هذا لا يأتي ان كان الخيار
 للبائع وحده لان ملك المبيع حينئذ فلك التمن للمشتري اه ابن قاسم على ابن حجر أي فينبغي ان يعتبر اقل
 القيم من وقت لزوم العقد من جهة البائع إلى وقت القبض اه (قوله لانه قد يعود له) عبارة شرح مر لانه
 لم يأس من الرد لانه قد يعود له انتهت فان تمذره عوده لتلف حسا او شرعا رجع المشتري الثاني على المشتري
 الاول الذي هو بائعه وهو على بائعه وله الرجوع عليه والمشتري الاول يرجع ولو قبل غرمه للمشتري
 الثاني على بائعه وان ابراه المشتري المذكور من ذلك التمن اه حل وعبرة شرح مر وليس للمشتري
 الثاني رده على البائع الاول لانه يملك منه فان استرده البائع الثاني وقد حدث به عيب عند من اشترى منه
 خير البائع الاول بين استرجاعه وتسليم الارش له أي البائع الثاني وهو المشتري الاول ولو لم يقبله البائع
 الثاني وطول بالارش رجع على بائعه لكن بعد التسليم للارش كما في أصل الروضة وعلمه بانه ربما
 لا يطالبه فيبقى مستدركا للظلمة انتهت (قوله فان عاد فله رده) أي على القاعدة المنظومة في قوله

وعائد كزائل لم يعد . في فلس مع هبة للولد

في البيع والقرض وفي الصداق . بعكس ذاك الحكم باتفاق

اه شيخنا (قوله ايضا فان عاد فله رده الخ) أي ولو طال المدة جدا ما لم يحصل بالمبيع ضعف بوجب نقص
 القيمة اه عرش على مر (قوله وكتملكه رهنه) نعم بحث الاذرعى ان المرهون بدين حال يقدر على
 أدائه كغير المرهون حتى لو أخر مع إمكان الاداء لارد اه إيعاب اه شوبري (قوله ونحوهما) كباقيهما
 وكتابه كتابة صحيحة واجارته ولم يرض البائع باخذها مؤخر فان رضى به البائع في مسألة الاجارة مسلوبها
 رده عليه وقضية كلامهم عدم مطالبته للمشتري باجرة مثل تلك المدقة وهو موافق لنظائره من الفسخ بالفلس
 ومن رجوع الاصل فيما وهبه من فرعه ومن رجوع الزوج في نصف الصداق وقد طلق قبل الدخول
 ويفارق ذلك ما يأتي في التحالف من ان البائع على المشتري بعد الفسخ اجرة المثل بان الفسخ فيما ذكر لا يحصل
 إلا باختیار من ترد العين اليه بخلافه في مسألة التحالف ففرق في الكفاية بان للبائع هنا وللزوج مندوحة
 عن العين فلما رجعا فيها انحصر حقهما فيها مسلوبا والمنفعة وائس في التحالف مندوحة عن العين فكان له بدل
 المنافع في مدة الاجارة اه شرح مر وقوله ولم يرض البائع الخ قال في العباب وشرحه فان رضى به البائع
 مؤجرا أي مسلوب المنفعة مدة الاجارة ولكنه ظن ان الاجرة له وفسخ ثم علم خلافه أي انه لا اجرة
 له فله رد الفسخ كما في الانوار قال كالورضى بالفسخ بالعيب القديم ثم علم انه كان حدث عند المشتري
 عيب بخلاف الفسخ بالاقالة فانه يرجع بارش الحادث ولا ترد الاقالة اه وعليه فيفرق بين الاقالة
 وما هنا بانه فسخ لا عن سبب فلم يمكن رده بخلاف ما هو عن سبب فانه اذا بان ما يطله عمل به ثم قال اما
 اذا رضى به مسلوبا لا ظن ما ذكر فانه يردده عليه ولا يطالب المشتري باجرة تلك المدة كما اقتضاه
 كلامهم هنا وفي نظائره اه سم على حج وقوله بان الفسخ فيما ذكر الخ قضية هذا الفرق انهما لو تقابلا
 وقد اجره المشتري مدة ان البائع لا يرجع على المشتري بالاجرة لان الاقالة انما تقع باختيارهما
 فليس الرد فيها قهريا لكن الذي مخرج به الشارح فيما يأتي بعد قول المصنف ولو حدث عنده عيب

له لانه قد يعود له (فان عاد)

له برد عيب أو غيره كاقالة

وهبة وشراء (فله رد)

لروال المانع وكتملكه

رهنه وغصبه ونحوهما

سقط الرد فمهر انه يرجع بها على المشتري وانه أعلم بالصواب اه ع ش على م ر (قوله والرد فوري) عبارة شرح م ر والرد على الفور اجماعا من المجتهدين كلهم بان يرد المشتري المبيع المعين حال اطلاعه على عيبه ولان الاصل في البيع لزوم فيطّل بالتأخير من غير عذر كما سياتي ولا نه خيار ثبت بالشرع لدفع الضرر عن المال فكان فوريا كالشفعة انتهت (فرع) لو اطلع على العيب قبل التبعص اتجه الفور ايضا كذا بخط شيخنا بهامش المحلى (فرع) لا بد لنا طق من اللفظ كفسخت البيع ونحوه هكذا اجاب به شيخنا م ر وشيخنا عبد الحميد اه سم على المنهج ولعله احترز باللفظ عن الاشارة من الناطق اما الكتابة منه فهي كناية ومران الفسخ كما يكون بالصريح يكون بالكناية اه ع ش عليه مع به ضرز يادات تعلم من كلام الشارح ومن به ضر الحواشي واعلم انه متى فسخ البيع بعيب او غيره كانت مؤنة رد المبيع بعده الى محل قبضه على المشتري بل كل يد ضمانته يجب على ربها ومؤنة الرد بخلاف يد الامانة اه شرح م ر وقوله ويجب على ربها مؤنة الرد الخ ولو بعد الماخوذ منه من اعزل الاخذ هل يجب على رب اليد مؤنة الزيادة اه سم على حج أقول قضية قوله الى محل قبضه انه لا يجب وعليه لو انتهى المشتري الى محل القبض فلم يجد البائع فيه واحتاج في الذهاب اليه الى مؤنة فهل يصرف ما يحتاج اليه ثم يرجع به على البائع او يسلم المبيع الى الحاكم ثم ان وجده أم كيف الحال فيه نظر ولا بعد انه يرفع الامر للحاكم ان وجدته فيستأذنه في الصرف وإلا صرف بنية الرجوع واشهد على ذلك اه ع ش عليه وإذا فسخ المشتري البيع كان المبيع في يده مضموماعليه لانه اخذه على حكم الضمان اه شوبري (قوله ولو بتصرية) للرد على القائل بان الخيار في المصراة يمتد ثلاثة أيام واستدل بالخبر الاتي كما ذكره في المنهاج وعبارة حل قوله ولو بتصرية اي كغيرها من التغيرات الفعلية وإنما خص التصرية بالذكر لما سياتي في الخبر انتهت (قوله بلا عذر) وينبغي ان من العذر ما لو أفناه مفت بان الرد على التراخي وغلب على ظنه صدقه ولو لم يكن اه لا لا فناء فلا يطل خياره بالتأخير وينبغي ان من العذر ما لو رأى جنازة بطريقه فصلى عليها من غير تعريض وانتظار بخلاف ما لو عرج لذلك أو انتظر فلا يعذر وهذا كله حيث عرض بعد الاخذ في الرد ولو كان ينتظر جنازة وقد علم بالعيب عند الشروع في التجهيز واغفر له ذلك كانتظار الصلاة مع الجماعة اه ع ش على م ر (قوله فحمل على الغالب) أي فالمدار على عليه بالتصرية ولو بعد اكثر من ثلاثة أيام على المعتمد فتعلم بانها مصراة ردها فور اسواء كان عليه بذلك في الثلاثة أو بعدها تأمل (قوله لا تظهر إلا بثلاثة أيام) أي من العقد لان القائل بان الخيار يمتد ثلاثة أيام تحسب المدة عنده من العقد علم بانها مصراة او لا فاذا لم يعلم بانها مصراة إلا بعد مضي الثلاث سقط خياره ولا يقال يرد على الفور كما يفيد كلام المحلى اه حل وعبارة المحلى وقيل يمتد ثلاثة أيام وابتداء الثلاثة من العقد وقيل من التفرق ولو عرفت التصرية قبل تمام الثلاثة باقرار البائع امتد الخيار الى تمامها او بعد التمام فلا خيار لا امتناع مجاوزة الثلاث انتهت (لاحالة نقص الابن الخ) على المعتمد لو اتقى الاحتمال وعلم كونها مصراة كان هو الممول عليه اه حل (قوله ويعتبر الفور الخ) لعل غرضه منه الاشارة الى ان قوله عادة متعلق بالفور لا بالرد كما قد يتوهم ويحتمل خلاف ذلك اه شوبري (قوله عادة) المراد عادة عامة الناس اه ع ش على م ر وفي قل على المحلى قوله عادة اي عادة مزيدة كما يدل لما قبله إذا لمعتبر كل شخص بحاله كذا قاله القفال وهو المعتمد اه (قوله فلا يضر نحو صلاة) أي ولو نفل ولو كان له عادة اتى بها ولو كثرت فان كان له عادتان فله ان يفعل اكثرهما فان لم يكن له عادة فعل قدر لا يعد به معرضا وياتي في صلاة الجنازة وعيادة المريض ما تقدم في الاعتكاف اه من خط شيخنا الاشبولي وعبارة شرح م ر فلو علمه وهو يهلى ولو نفل او هويا كل ولو تفكها فيما يظهر او هو في نحو حمام او خلا أو قبل ذلك وقد دخل وقته فله تأخير أي الرد حتى يفرغ من ذلك على وجهه الكامل لعذره كافي الشفعة ومن ثم اجري هنا ما قالوه ثم وعكسه ولو سلم على البائع لم يؤثر بخلاف عاداته كما لا يؤثر ليس

(والرد) بالعيب ولو بتصرية (فوري) فيطل بالتأخير بلا عذر وأما خبر مسلم من اشترى مصراة فهو بالخيار ثلاثة أيام فحمل على الغالب من ان التصرية لا تظهر إلا بثلاثة أيام لاحالة نقص اللبن قبل تمامها على اختلاف الملق أو المأوى أو غير ذلك ويعتبر الفور (عادة فلا يضر نحو صلاة) وأكل

ما يتجمل به عادة أو تأخير لنحو مطار أو وجل شديد فيما يظهر والأوجه الاكتفاء فيه بما سقط معه طلب الجماعة بأن يبل أعلى الثوب أو علمه ليلا فحتى يصبح لعدم التقدير نعم إن تمكن من السير بغير كلفة لم يعذر فلا فرق بينه وبين النهار كما قاله في المطلب ونقل نحوه في الكفاية من التهمة انتهت وقوله فلو علمه وهو يصلي الخ يتجه اعتبار عاداته في الصلاة تطويلا وغيره وفي قدر التنفل وإن خالف عادة غيره لأن المداور على ما يشعر بالأعراض أو لا وتغير عاداته بالزيادة عليها تطويلا أو قدر ابعاد العلم بالعيب يشعر بذلك وإن لم يزد على عادة غيره اه سم على حج وينبغي فيما لو اختلفت عاداته أن ينظر إلى ما قصد قبل الاطلاع على العيب فلا يضر فعله وأنه لو لم يكن له قصد اهلا لا يضر ايضا لأن ما فعله صدق عليه أنه من عاداته وأنه لا يكفي هنا العادة مرة واحدة بل لابد من التكرار بحيث صار عادة له درقا وقوله على وجهه الكامل ومنه انتظار الامام الراتب له التأخير للصلاة معه وإن كان مفضولا إذا كان اشتغاله بالرديفوت الصلاة معه بل أو تكبيرة الاحرام والتسيحات خلف الصلوات وقراءة الفاتحة والاخلاص والمعوذتين يوم الجمعة سبعا وسبعا وقوله ما يتجمل به عادة ظاهره وإن لم يكن معتادا وينبغي تخصيصه بما إذا لم يحل بمروءته لأن اشتغاله به حيث عبت يتوجه عليه الذم بسببه فإن اخل به كلبس غير فقيه ثياب فقيه لم يعذر في الاشتغال بلبسها وقوله فحتى يصبح أو يدخل الوقت الذي جرت به العادة بانتشار الناس فيه إلى مصالحهم اه ع ش عليه (قوله دخل وقتها) هذا يفيد أن شروعه في صلاة النفل المطلق مسقط لحقه وانظر وقت الاكل ماذا هل هو تقديم الطعام أو حضوره اه حل والظاهر ان كلا منهما يقال وقت الاكل وكذا اتوقان نفسه اليه وقته اه شيخنا وفي الايعاب وشمل كلامهم النافلة موقته وذات سبب لا مطلقه إلا إن كان شروع فيتم ما نواه والاقتصر على ركعتين اه شوبري وتعتبر عاداته في الصلاة تطويلا وغيره اه سم (قوله وتكمل لذلك) أي للصلاة والاكل وقضاء الحاجة وقوله أو الليل عطف على ذلك أي تكميل الليل إلى الفجر والاحسن إلى ضوء النهار كما صرح به المروى في الاشراف اه حلي (قوله وظاهر ان الكلام في بيع الاعيان الخ) عبارة شرح مر وعلم بما قررناه ان كلام المصنف في بيع معين فلو قبض شيئا عما في الذمة بنحو بيع أو سلم فوجده معيبا لم يلزمه فور الان الاصح انه لا يملكه الا بالرضا بهيه ولا نه غير معقود عليه انتهت وقوله في مبيع معين سواء كان معينا في العقد أو عما في الذمة بعده في المجلس اه سم أخذ ابعوم قولهم المعين في المجلس كالعين في العقد لكن في ابن عبد الحق التقيد بكونه معينا في العقد اما المعين بعده فلا وقضيته انه لا اعتبار بالتعيين في المجلس اه ع ش عليه وفي قول على الجلال قوله والرد على الفور أي اذا كان في مبيع معين في العقد أو عما في الذمة في مجلسه والافعل التراخي والمراد انه على الفور من حيث العيب وان كان في زمن خيار مجلس أو شرط أو قبل القبض وانما كان على الفور لان وضع البيع للزوم بالتركيب على أصله كما في نية القاصر في الصلاة اه لكن المتبادر من قول مر في بيع معين ومن قول الشارح في بيع الاعيان ان الكلام في المعين في العقد فقط ولا يجب فورا في طلب الارش ايضا كما بحثه ابن الرفعة لان اخذه لا يؤدي إلى فسخ العقد ولا في حق جاهل بان له الرد وهو ممن يخفى عليه لعذره بقرب اسلامه أو نشئه بعيدا عن العلماء بخلاف من يخالطنا من اهل الذمة ومثله في ذلك من جهل حاله كما قاله السبكي ولا بد من عينة في جميع الصور وقال الاذرعى والظاهر ان من بلغ منا مجنونا فافاق رشيدا فاشترى شيئا ثم اطلع على عيبه فادعى الجهل بالخيار انه يصدق كالتأني بالبادية ولا في مشتر شقصا مشفوعا والشفيع حاضر فانتظره هل يشفع او لا ولا فيما لو اشترى مالا زكويا وجبت الزكاة فيه عنده ثم علم عيبه فليس له رده حتى يخرجها من غيره نعم ان تمكن من اخراجها ولم يفعل بطل حقه ولا في مبيع ابق وعيبه الا باق او مغصوب فاخره مشتره لعوده فله رده اذا عاد وان صرح باسقاطه ومرأته لا ارش له ولا أن قال له البائع أزيل عنان العيب وأمكن في مدة لا تقابل باجرة كما يأتي في نقل الحجاره المدفونة ولا فيما لو اشتغل بالردب العيب واخذ في اثباته ولم يمكنه فله

دخل وقتها (كقضاء
حاجة وتكمل لذلك أو
ليل وقيد ابن الرفعة كون
الليل عذرا بكلفة السير فيه
وأفهمه كلام المتولى ولا
باس بلبس ثوبه واغلاق
بابه ولا يكف العدو في
المشي والركض في الركوب
ليرد وتعبيري بما ذكر
أولى بما عبر به وظاهر ان
الكلام في بيع الاعيان
بخلاف ما في الذمة

الرد بعيب آخر ولا في شتر أجر ثم لم يلب بالبدل ولم يررض البائع به - ولو لم يمتنع منه فله التناخير الى انقضاء مدة الاجارة اه شرح مر وقوله بخلاف من يخاطب اهل الذمة اي مخالطة تقضي العادة بغيره ذلك فلا يعذر وقد وقع للشارح في حال انه يعذروا ان كان مخالطا لنا ومشي عليه حج ويمكن الجمع بين كلامي الشارح بان الموضع الذي قبل بعذره فيها محمولة على العبادات او ما يرجع اليها وما قبل فيه بعدم العذر كهذا الموضع محمول على خلافها كالمعاملات فان الغالب عدم خفائها عليه ثم ظاهر كلام الشارح ان كلام الشارح ان الكلام في ذي اشترى وهو باق على الكفر ثم اطاع على عيب فترك الرد لجهله وهو مخالط لنا فلا يعذر وعبارة حج ظاهرة في ان الكلام فيمن قرب عهده بالاسلام وكان مخالطا لنا قبل اسلامه ويمكن حمل كلام الشارح عليه ايضا وعلى ذلك لو كان مخالطا لنا وهو باق على كفره يكون مسكوتا عنه فيحتمل الحاقه بمن قرب عهده بالاسلام وكان مخالطا لنا بانه في حالة كفره لم ياتزم جميع احكامنا لكن الاول اقرب فليتناهل وقوله في مدة لا تقابل باجرة مفهومة ان المدة لو كانت تقابل باجرة وطلب البائع تأخيرها اليها واجابه المشتري سقط حقه وقد يتوقف فيه بان التناخير انما وقع بطلب البائع فلم ينسب المشتري فيه الى الرضا بالعيب ومفهومة ايضا انه لو امكن ان التناخير في مدة تقابل باجرة ولم يررض البائع بتأخيرها اليها سقط خيار المشتري وان لم يزد المدة على ثلاثة ايام كيوم ونحوه وقوله وان صرح باسقاطه اي الرد في الآبق والمغضوب كما يفهم من كلام حج لانه لم يذكر المغضوب وصرح بما ذكر في الآبق وقضيته انه اذا اسقط الرد في غير هذين سقط وان عذر بالتأخير ولعل حكمة ذلك خروجه عن يده فيهما وقوله فله الرد بعيب آخر شامل لما لو علم بالعيبين معا فطلب الرد باحدهما فعجز عن المباته فله الرد بالآخر وان لم يعلم البائع به قبل ولو قبل بعدم الرد في هذه الحالة لم يكن بعيدا لان عدم اعلام البائع به من تقصيره من المشتري الا ان يقال ان طلب الرد بالعيب الاول دليل على عدم رضاه بالمبيع وقوله ولا في شتر أجر ثم علم بالعيب الخ اي واما لو رضى به فباخذ مسلوب المنفعة ولا اجرة له في المدة الباقية وهذا بخلاف ما لو تخالفا وفسخ البيع وكان اجرة المشتري للبائع اجرة مثل المدة الباقية ولو كان هو الفاسخ لانه لو لم يفسخ لفسخه غيره فكانت مكره بخلاف ما هنا فانه رضى به اختيارا لكن على هذا الفرق الاقالة بلا سبب فاذا قاله البائع ووجد المبيع مؤجرا فانه يرجع باجرة مثل المدة الباقية اللهم الا ان يقال المقييل لما كانت الاقالة مطلوبة منه لانه تنسب في حقه كان محسنا فاستحق الاجرة وايضا الاقالة لما لم يستقل بها احد العاقلين بل لا بد فيها من ايجاب وقبول اشبهت العقود وقوله الى انقضاء مدة الاجارة اي وان طال كتمسعين سنة حيث لم يحصل للبيع فيها عيب في يد المستاجر وظاهر اطلاقه انه لا فرق بين كون الاجارة للبائع او غيره وهو ظاهر للحقوق الضرر باخذ مسلوب المنفعة لكن قيد في شرح العباب بقوله اي لغير البائع كما يحتمل الزركشي هذا ويمكن تصويره بانه لما كان يمكن المشتري فسخ عقدا لاجارة ليتوصل بذلك الى رد العين مع منفعتها للبائع لم يلزم بالصبر الى فراغ المدة ومع ذلك فيه ما فيه اه ع ش عليه (قوله لان المقبوض عنه لا يملك الا بالرضا) اي بعينه فلم يعلم بالعيب وقال رضيت به ثم تبين انه معيب فله ان يرد ولو على التراخي لان الرضا به لم يصادف محلا اه برماوى وقضية هذا التعليل ان الفوائد الحاصلة منه قبل العلم بالعيب ملك البائع فيجب ردها وان رضى المشتري به معيبا وان تصرفه ببيع او نحوه قبل العلم بعينه باطل والظاهر خلاف هذه القضية في الشقين المراد لا يملكه ملكا مستقرا الا بالرضا اه ع ش على مر (قوله ولانه غير معقود عليه) قد يقال الاولى اسقاط الواو اه حل اي لانه علة للعلة اللهم الا ان يقال انه من عطف العلة على المعلولة اه شيخنا (قوله ويعذر في تأخيرها بجهله) اي بجهل ان العيب يثبت الرد ان قرب اسلامه اي ولم يكن مخالطا لنا من اهل الذمة ولا بد من يمينه وقوله ويجعل فوريتها اي وان علم ان له الخيار اه حل ولا بد من يمينه في هذه الصورة ايضا اه ع ش على مر ومقتضى قول الشارح ان خفي عليه من غير تقييد كالذي قبله انه يعذر في هذه الصورة ولو كان مخالطا لاهل العلم لان هذا مما لا يخفى على

لان المقبوض عنه لا يملك
الا بالرضا ولا به غير
معقود عليه ويعذر في
تأخيرها بجهله ان قرب
عهده بالاسلام

كثير من الناس امشينا (قوله او نشأ بعيدا عن العلماء) المراد بالبعد هنا اخذ من كلام الفيخين ان ينهنا
بمحل يجهل أهله الاحكام والغالب أن يكون بعيدا عن بلاد العلماء وهذا محل من يعرف الاحكام الظاهرة
التي لا تكلف العامة بعلم ما عداها ولو فرض ان أهل محل يجهلون ذلك وهم قريون ممن يعرف ذلك كان
حكمهم كذلك فيما يظهر قاله ببر بالبعد ليس للاشتراط بل لانه الغالب في مثل ذلك في نظائره اه حجة اه
عش (قوله فيرده ولو بوكيله الخ) حاصل كيفية الرد بالعيب ان المطلع على العيب حين الاطلاع اما ان
يصادف شهودا أم لا فان صادف شهودا وجب عليه الفسخ ثم الاشهاد فان آخره بطل حقه وإن لم يصادف
فاما أن يكون قادرا أو معذورا فان كان قادرا وجب عليه الذهاب بنفسه ان لم يردت وكلا ولا فيوكل وسواء
ذهب بنفسه أو وكل لا يجب عليه تحري الاشهاد في الحالين بل ان صادف شهودا عند التوكيل فسخ ثم اشهد
وجوبا أو في حالة ذهابه فكذلك والا فلا يجب عليه الاشهاد وإن كان معذورا وجب عليه تحري الاشهاد
ليفسخ عنده ما لم يردت وكلا فان وكل كفاه ولا يجب عليه حيث تحري الاشهاد بل ان صادف شهودا
اشهدوا الا فلا يجب ومتى فسخ عند الاشهاد في جميع الصور سقط عنه وجوب الرد فوراً ومتى وكل في جميع
الصور فان وكل بعد الفسخ والاشهاد فليس على الوكيل إلا الرد من غير فور وإن وكل قبله فعليه ما على
موكله اه تقرير شيخنا مع بعض زيادات تعلم من كلام الشارح ومن بعض الحواشي وفي قل على المحل
ما نصه حاصل ما في كلام المصنف والشارح أنه إذا ذهب المشتري إلى من يرد عليه من البائع أو وكيله أو إلى
الحاكم وجب عليه الاشهاد في طريقه إذا التقى من يشهده ولو عدلا مستورا يحلف معه وليس عليه تحري
طلب الشهود فان عجز بان لم يجد في طريقه ذلك لم يلزمه التلفظ به وغاية وجوب الاشهاد وصوله إلى
المردود عليه أو الحاكم ومتى أشهد سقط عنه الانهاء ذلك الوقت فله الرجوع قال شيخنا ولو ظهر من
أشده غير عدل لم يبطل حقه من الرد وقياس ما ياتي انه يجب الاشهاد على الموكل الذي بعث وكيله إلى
الرد إذا تمكن منه بحضور الشهود عنده وانه إذا أشهد سقط الاشهاد والانهاء عنه وعن وكيله فله
الرجوع واما حال عذره بجزءه عن المضى إلى الرد ودفعه أو الحاكم لمرض أو خوف من نحو عدو أو
غية من يرد عليه وعدم الحاكم فذكرها في المنهج وقال هي من زيادته والذي يتجه فيها انه يلزمه الاشهاد
ان حضر الشهود ولا يلزمه احضارهم وانه يلزمه التوكيل إن قدر عليه بان حضره الوكيل وبعد التوكيل
لا يسقط عنهما طلب الاشهاد فتي حضرهم الشهود أو ليقم الوكيل في طريقه وجب على القادر منهما
الاشهاد ومتى أشهد أحدهما سقط الاشهاد عن الآخر وسقط الانهاء عنهما وعلى هذا ينزل كلام شيخ
الاسلام وأما ما ذكره شيخنا كغيره من تحري الاشهاد تارة وعدمه أخرى فليس في محله ولا ينبغي
المصير اليه ولا التعويل عليه فافهم وتامل واقول التوفيق وعليه المعول (تنبيه) قولهم لم يلزمه التلفظ
يفيد انه لو تلفظ به صح لكن لو أنكره البائع مثلا احتاج في اثباته إلى بينة به كذا قاله شيخنا وفيه نظر
لان البائع له من جملة الشهود فيما مر فهو من الاشهاد السابق فتأمل (قوله ولو بوكيله) أي أو موكله أو وليه
أو وارثه هذه خمسة الراد في الخمسة في الرد ودفعه التي ذكرها بقوله على البائع الخ بخمسة وعشرين
صورة بقطع النظر عن اعتبار الحاكم والا زادت عن ذلك اه قل وعبارة الشورى قوله أو وكيله
والحاصل ان الراد اما المشتري أو وكيله أو موكله أو وارثه أو وليه والمردود عليه اما البائع أو وكيله
أو موكله أو وليه أو وارثه أو الحاكم وحيث يحصل من ذلك ثلاثون مسألة حاصلة من ضرب خمسة
في ستة وكلام المصنف انما يشمل عشرة منها فتأمل انتهت (قوله ولو بوكيله) وهل يلزم سلوك احد
الطريقين حيث لا عذر للنظر فيه بحال ولعل لزوم اقرب لان سلوك الاطول مع علم العذر يعد عبثا دل
عليه كلامهم في القصر اه حجة وعليه فينبغي سقوط الخيار بمجرد العدول لا بالانتهاء وينبغي ايضا انه
ليس من العذر ما لو سلك الطويل لمطالبة غريم له فيه فيسقط خياره اه عش على م (قوله او
وكيله) أي البائع بان وكل في بيع ماله أو بآعه بنفسه ووكل في قبول الرد اه شورى (قوله

أو نشأ بعيدا عن العلماء
ويجهل فوريته ان خفي عليه
(فيرده) أي المشتري (ولو
بوكيله) على البائع أو موكله
أو وكيله

أو وليه) أي بما لو طرأ عليه جنون أو سفه بعد البيع أو شوبري (قوله وهو كدفي حاضر) أي أنه إذا كان من يرد عليه بالبلد غير المشتري بالرد عليه والرد على الحاكم ومقتضى التخيير أنه لو لقي أحدهما عدل عنه إلى الآخر لا يضر لكن مقتضى كون الحاكم كدانه لو لقي البائع مثلاً عدل عنه إلى الحاكم لا يضر بخلاف عكسه أنه حل ومثله عشرين في قول على المحل ولو نزل المشتري الرد على البائع أو وكيله أو نحوه ابتداء أو بعده فلا فائدة على المتمد عند شيخنا من لم يضر إذا حال ما اعتمده أنه لا يطل حقه بمدوله عن نحو البائع إلى الحاكم أو عكسه ولو بعد الملاقاة فيهما أن من لم يضر الحاكم وعدل عنه إلى حاكم آخر كافي الأنوار نعم يفتي بعدم سقوط حقه بمروره به وإن لم يضره على رفته له غرامة لم يقع فتامه ولو عدل عن وكيل البائع إليه أو عكسه قبل الملاقاة لم يضر والآخر ويترتب أن يلحق بذلك عدوله عن أحد دورته أو أحد وكليه إلى الآخر فراجعهم اهـ (قوله أيضاً وهو كدفي حاضر) ليس المراد بالرفع إليه مع حضور الخصم بالبلد الدعوى لأن غريمه وإن غاب عن المجلس حاضر في البلد بل الفسخ بحضوره وإن لم يكن عنده شهود لأنه يقتضى بعلمه ثم يطلب غريمه فإن كان غائباً أو لا وكيل له حاصر فطريق الفسخ بالعيب أن يدعى الشراء منه بشئ معلوم الخ فالحاصل أنه إذا كان كل من الخصم والحاكم بالبلد وجب الذهاب إلى أحدهما فإن آخر سقط حقه وإن فسخ إلا أن أشهد على الفسخ فلا يسقط ولا يلزمه الذهاب بعد ذلك لو أنه إذا ذهب إلى الحاكم فإن كان البائع حاضر أبداً بالفسخ بحضرة الحاكم ثم استحضر البائع ليرد عليه فإن آخر الفسخ بحضوره سقط حقه كما يفهم من كلامهم وإن كان غائباً فطريق الفسخ ما تقدم هكذا يظهر فليتامل اهـ سم (قوله أيضاً وهو كدفي حاضر) محل الآ كدنة أن استوت مسافته إلى الثلاثة ولم يلق أحدهم قبل ولا بان ذهب للبعد مع الاجتماع بالقرب من غير مشقة أو لقي أحدهما أو آخر الذهاب للآخر سقط حقه اهـ شوبري (قوله أيضاً وهو كدفي حاضر وواجب في غائب) انظر ما المراد بالحاضر وما المراد بالبلد وما المراد بالغائب فإنه ينظم في هذا المقام خمسة عشر صورة لأن البائع والمشتري والقاضي إما أن يكونوا جميعاً ببلد أو اثنان منهما ببلد آخر وفي هذا الحال ست صور مع الصورة السابقة لأن الكائن بالبلد إما البائع والمشتري أو البائع والقاضي أو القاضي والمشتري فهذه ثلاث صور على كل منهما فالغائب منهم إما أن يكون بينه وبين البلد دون مسافة عدوى أو أكثر وإما أن يكون كل منهم ببلد وفيه ثمان صور لأنه إما أن يكون بين البائع والقاضي دون مسافة عدوى أو أكثر وكذلك بين المشتري والقاضي فهذه أربع صور وعلى كل إما أن يكون بين المشتري والبائع دون المسافة أو أكثر فهذه الصور كلها محتملة في نفس الأمر فانظر نصوصاً تستوفي أحكامها تفصيلاً فإن لم نجد في هذا المقام نصراً صانعي بالمراد فاعمل الله يفتحها (قوله لأنه ربما أحوجه إلى الرفع الخ) بقي ما لو كان غائباً ولا وكيل له بالبلد ولا حاكم بها ولا شهود فهل يلزمه السفر إليه أو إلى الحاكم إذا أمكنه ذلك بلا مشقة لا تحتل وقد يفهم المقام لزوم اهـ سم شوبري (قوله وواجب في غائب) معنى كونه واجبا أنه إذا تراخى عن الرفع لاحكام سقط حقه من الرد لأنه ياتم تركه اهـ شيخنا عثماني (قوله بان يدعى رافع الأمر الخ) أفهم أنه إذا كان حاضر لا يدعى بل يفسخ من غير دعوى والحاصل أنه إذا كان كل من الخصم والحاكم بالبلد وجب الذهاب إلى أحدهما فإن آخر سقط حقه وإن فسخ إلا أن أشهد على الفسخ فلا يسقط ولا يلزمه الذهاب بعد ذلك وأنه إذا ذهب لاحكام فإن كان البائع حاضر أبداً بالفسخ بحضرة الحاكم ثم استحضر البائع ليرد عليه فإن آخر الفسخ بحضوره سقط حقه كما يفهم من كلامهم وإن كان غائباً فطريق الفسخ ما ذكر الشارح وأعلم أن الرفع إلى الحاكم لفسخ عنده تكفي فيه الغيبة عن البلد وإن قلت كما في شرح الروض عن الزركشي قال وأما القضاء به وفصل الأمر فلا بد فيه من شروط القضاء على الغائب فلا يقتضى عليه مع قرب المسافة ولا يباع ماله إلا لتدبر أو توار وقد الحق في الآثار الحاضر بالبلد إذا خيف هربه بالغائب عنها اهـ سبط طاب اهـ سم ومثله في شرح مـ (قوله قبضه) أي إن كان قبضه وقوله وإنه فسخ البيع أي إن كان فسخه وإلا أنشأ الفسخ

أو وليه أو وارثه فتعيرى
بما ذكر أعظم ما عبر به (أو
يرفع الأمر لحاكم) ليفصله
(وهو كدفي في الرد في)
حاضر بالبلد عن يرد عليه
لأنه ربما أحوجه إلى الرفع
(وواجب في غائب) عنها بان
يدعى رافع الأمر شراء
ذلك الشيء من فلان الغائب
بشئ معلوم قبضه ثم ظهر
العيب وأنه فسخ البيع
ويقيم البينة بذلك

ومحلفه ان الامر جرى
كذلك وبحكم بالرد على
الغائب ويقتضى الثمن دينا
عليه وياخذ المبيع ويضعه
عند عدل ويقضى الدين
من مال الغائب فان لم يجد
له سوى المبيع باعه فيه ولا
ينافي ذلك ما ذكره الشيخان
في باب المبيع قبل قبضه عن
صاحب التمتع واقراء ان
المشتري بعد فسخه بالعيب
حبس المبيع الى استرجاع
ثمنه من البائع لان القاضي
ليس بخصم فيؤتمن بخلاف
البائع (وعليه) اي المشتري
(اشهاد) لعدلين او عدل
(بفسخ في طريقه) الى
المردود عليه او الحاكم
(او) حال (توكيله او عذره)
كمرض وغيبة عن بلد
المردود عليه وخوف من
عدو وقد عجز عن التوكيل
في الثلاث

حيث انه وفي قل على المحل قوله وانتهى فسخ هذا انشاء للفسخ لا اخبار عنه وتقديمه على الدعوى هنا لا يضر
فان كان قد وقع فسخ قبل ذلك عند شهود مثلاً او قبل طلب حضور خصمه فهو اخبار به اه (قوله) ويحمله ان
الامر جرى كذلك) لانه قضاء على غائب فيعتبر شروطه بان يكون غائباً بمسافة لا يرجع منها مبكراً لئلا وهذا
هو المعتمد اه حل (قوله) وبحكم عليه بالرد على الغائب) اي ان كان في مسافة العدوى ولا يخفى ان الدعوى
لا تتوقف على كون البائع غائباً في مسافة العدوى بخلاف الحكم كافي شرح الروض اه حل (قوله) باعه
فيه) ظاهر هذه العبارة انه لا يبيعه الا اذا لم يجد غيره ولعله غيره مراد بل الظاهر انه يفعل القاضي ما فيه
المصلحة من بيع المبيع او غيره اه ع ش (قوله) ولا ينافي ذلك) اي اخذ المبيع من المشتري قبل ان يسترجع
الثمن اذ هو تصريح بانه ليس للمشتري حبسه حتى يسترجع الثمن اه حلي وعبارة شرح م ر ويمتنع على
المشتري حبس المبيع الى قبضه الثمن بخلافه فيما ياتي لان القاضي ليس بخصم فيؤتمن بخلاف البائع انتهت
(قوله) ايضا ولا ينافي ذلك) اي ما ذكر من كون القاضي ياخذ المبيع ويضعه عند عدل المفيد انه ليس للمشتري
حبسه وقوله لان القاضي الخ محصل الجواب الذي يدفع المناقاة ان كلام الشيخين مفروض فيما اذا كان الرد
على البائع وما هنا فيما اذا كان على الحاكم (فرع) في المجموع عن الروياني واقراء ان من طواب من
العاقدين بعد الفسخ برده ما يده لزمه الدفع وليس له الحبس حتى يقبض متاعه وانما جاز لكل عند الاختلاف
في البراءة حبس ما يده حتى يدفع اليه الاخر لان الفسخ هنا رفع حكم العقد فيبقى التسليم بحكم البدء وهي
توجب الرد وهناك التسليم بالعقد وهو يوجب التسليم من الجانبين اه قال بعضهم وبه تعلم ان جميع
الفسوخ لا حبس فيها الا الاقالة اه شوبري (قوله) لان القاضي ليس بخصم) اي لانه يحفظه ويراعى مصلحة
كل منهما ولا يتصرف فيه اه سم (قوله) فيؤتمن) بالرفع لانه تفريع على النفي ومحل النصب في جواب النفي
ان كان مفراً على المتن اه شيخنا (قوله) وعليه اشهاد الخ) قال في شرح العباب بان بقول رددت البيع
او فسخته مثلاً ومن ثم قال الاذرعى وغيره لا بد للناطق من لفظ يدل على الرد اه ع ش على م ر (قوله)
(وعليه اشهاد) اي ان صادف الشهود في الاول ان لا يجب عليه فيما تحريه واما بالنسبة للثالثة فالمراد ان
عليه تحري الاشهاد اذ يجب عليه فيها التفتيش على الشهود اه شيخنا واذا فسخ بحضرة الشهود سقطت عنه
الفورية لعود المبيع الى ملك البائع بالفسخ فلا يحتاج الى ان يستمر حتى ينبيه الى البائع او الحاكم الفصل
الامر خاصة وحيث لا يبطل رده بتأخير ولا باستخداه نعم يصير به متعدداً وحيث ذم في اجاب الاشهاد
في حالتي وجود العذر وفقده انه عند وجوده يسقط الانهاء ويجب تجرى الاشهاد ان تمكن منه وعند
فقده يتخير بينه وبين الانهاء وحيث يسقط الانهاء اي تحريه فلا ينافي وجوبه لو صادف شاهد وهذا بحسب
ما ظهر في المقام اه شرح م ر (قوله) لعدلين او عدل) اني باللام محافظة على تنوين المتن (قوله) او عدل)
اي ليحلف معه اه قل على المحل (قوله) او حال توكيله) ان قلت وجوب الاشهاد اذا امكن حال توكيله
لم يذكره في الروض ولا شرحه ولا في غيرهما فهل له وجه قلت نعم لان توكيله لا يزيد على
شروعه في الرد بنفسه بل لا يساويه مع انه ان قدر على الاشهاد حيث وجب فكذا هنا
فلتدبر اه سم (قوله) ايضا او حال توكيله) اي اذا كان الوكيل لا يصلح للشهادة كالاماسق والكافر
والا ليكن في هر في الشهادة اه شيخنا ع ش وى (قوله) وقد عجز عن التوكيل) جملة حالية اي والحال انه قد
عجز لانه عند القدرة قد تقدم في قوله وعليه اشهاد الخ فلم انه متى قدر على الرد بنفسه او بوكيله وصادف
عدلاً في طريقه او عند توكيله اشهده على الفسخ او على التوكيل فيه ومتى عجز عن ذلك وجب عليه ان
يتحري عدلاً يشهده على الفسخ كما افاده شيخنا حجب را اذا اشهد على الفسخ سقط عنه الانهاء لنحو البائع
او الحاكم الا للتسليم وفعل الخصومة ورفق بين ما هنا وبين ما ياتي في الشفعة حيث لا يجب على الشفيع اذا

ذهب لطلب الشفاعة أن يشهد في طريقه من صادقه من العدول وإذا وكل في طلبها لا يجب عليه أن يشهد على التوكيل في ذلك من ذكر بان الغرض من دفع ملك الراد واستمراره على الملك مشعر بالرضا فاحتاج إلى الاشهاد على الفسخ أو على التوكيل فيه والتشفيع إنما يقصد بالاشهاد اظهار الطلب وذهابه يعني عن ذلك اه حل (قوله ايضا وقد عجز التوكيل) أي لم يردده إذ لا يجب تحري الاشهاد في العذر إلا إذا لم يرد التوكيل فان أراد سقط عنه وجوب التحري فهذا قيد لو جوب التحري في العذر فتقوله في الثلاثة أي أمثلة العذر ولا يلتفت لما يراه ظاهر العبارة من وجوب تحري التوكيل فانه لا يجب بل أراد فعله وإلا فلا اه شيخنا (قوله وعن المضي إلى المردود عليه الخ) ما ذكره الشارح من انه إنما يشهد إذا عجز عن المالك أو وكيله واضح لان ذلك في حالة تعين الاشهاد ولو بتحصيل من يشهد بخلاف ما إذا قدر على المالك أو وكيله فيتخير بين من يشهد وبين التوجه لو احدهما ولا يسقط به حقه إلا إذا وجد من يشهد وتركه ولا يلزمه التحصيل كذا بخط شيخنا بنسخته اه شوبري (قوله وعن المضي الخ) أي وعجز عن المضي والرفع أي لم يردهما فان أرادهما لم يجب عليه تحري الاشهاد فهذا قيد لو جوب تحريه في صورة الغيبة اه (قوله احتياطا) تعليل لقوله وعليه اشهاد اه (قوله فان عجز عن الاشهاد) أي في الاقسام الثلاثة التي في المتن ولا يخفى ان التعبير بالعجز يفهم أن الاشهاد فيها بمعنى تحريه إلا أن يقال هو عما استعمل فيه اللفظ في حقيقته وبجازه ترك الاشهاد لعدم وجود الشهود في طريقه اه حل فيكون العجز على حقيقته بالنسبة للعذر وبمعنى ترك الاشهاد بالنسبة لغيره اه (قوله ترك استعمال) هو طلب العمل فلو خدمه وهو ساكت لم يضر ولو طلب منه ضر وان لم يفعل على المعتمد اه شوبري وعبارة اصله مع شرح مر فلو استخدم العبد أي طلب أن يخدمه وأن لم يمتثل ومثل استخدامه خدمته كأن أعطى العبد السيد كوزا من غير طلب فأخذه ثم رده له بخلاف ما لو لم يردده لان مجرد اخذ السيد له لا يمد استعمالا لان وضعه في يده كوضع في الارض (قوله لا ركوب ما عسر سوقه وقوده) وانظر حيث جوزنا له استعمال المبيع في هذه المسائل هل شرطه عدم الفسخ والاحرم لخروجه عن ملكه وان كان له عذر أو مباح مطلقا للعذر وان خرج عن ملكه اه سم على حج أقول وقد يقال العذر يبيح له ذلك مع الاجرة اه ع ش على مر (قوله ويتعين تصويره) أي عدم اللزوم اه شيخنا (قوله ومثله النزول عن الدابة) المعتمد في كل من الدابة والثوب انه إذا حصل له مشقة بالنزول عن الدابة ونزع الثوب لم يسقط خياره ولا سقط من غير تفرقة بين الهيات وغيره اه مر سم على المنهج اه ع ش على مر (قوله فلو استخدم رقيقا) أي قبل الفسخ وبعد الاطلاع على العيب فلو استخدم بعد الفسخ فلا يمنع الرد وان كان يحرم عليه من حيث التصرف في ملك الغير اه شيخنا (قوله ايضا فلو استخدم رقيقا الخ) أي وكان عالما بالحكم فان كان جاهلا ولو بخالطا للعلماء عذر اه قل على الجلال (قوله كقوله اسقني) هل مثل القول الاشارة إلى الخدمة أولا لان الاشارة من الناطق لغوي يحري اه شوبري (قوله ايضا كقوله اسقني) بهمة الوصل ان كان من سقني وبهمة القطع ان كان من اسقني على القاعدة من ان الهمة إذا كانت في الماضي فهي في الامر همة قطع وإلا فهمة وصل اه شيخنا (قوله أو أغلق الباب) بفتح الهمة من قال في المختار أغلق الباب فهو مغلق والاسم الغلق وغلق لغة رديئة متروكة اه ع ش (قوله أو ترك على دابة الخ) أي في المدة التي يغتفر التأخير فيها ومنها مدة التوجه إلى رده وإلا فالناخير وحده كاف اه شيخنا وقوله سرجا أو اكافا هو شامل للملوك له ولو بالشراء معها فيما يظهر وكذا يشمل ما كان في يده بعارية ونحوها وكذا بخط شيخنا ومثل في الروض للسقوط بقوله كترك ايماد سرج الدابة وان كان للبايع قال في شرحه أو اتباعه معها كما شملها كلامهما قال الاذرعى وينبغي أن يعذر غير الفقيه في الجمل هذا قطعا اه سم (قوله سرجا أو اكافا) أي ولو ملكا للبايع أو اشتراه معها حيث لم يضرها نزع ذلك والابان عرفت وخشى من ازالة ذلك عنها تعييبها لم يضر

وعن المضي إلى المردود عليه والرفع إلى الحاكم أيضا في الغيبة احتياطا ولان التترك يؤذن بالاعراض وقولي أو توكيله أو عذر من زيادتي (فان عجز) عن الاشهاد بالفسخ (لم يلزمه تلفظه) أي بالفسخ إذ يبعد لزومه من غير سامع فيؤخره إلى ان يأتي به عند المردود عليه أو الحاكم (و) عليه (ترك استعمال لا) ترك (ركوب ما عسر سوقه وقوده) فلو علم العيب وهو راكب فاستدماه فكابتدائه بخلاف ما لو علم عيب الثوب في الطريق وهو لابس لا يلزمه نزع لانه غير معهود قال الاسنوي ويتعين تصويره في ذوى الهيات ومثله النزول عن الدابة انتهى (فلو استخدم رقيقا) كقوله اسقني أو ناولني الثوب أو أغلق الباب (أو ترك على دابة سرجا أو اكافا)

بكسر الهزة أشهر من ضمها
وهو ماتحت البرذعة
وقيل نفسها وقيل ما فوقها
(فلارد ولا أرش) لا شعار
ذلك بالرضا بالعيب
بخلاف ترك نحو لجام (ولو
حدث عنده عيب) واطلع
على عيب قديم (سقط الرد
القهرى) لا ضراره بالبائع
(ثم ان رضى به) أى بالعيب
(البائع رده عليه) المشتري
بلا ارش للحادث (أو وقع
به) بلا ارش للقديم (والا)
أى وان لم يرض به البائع
(فان اتفقا) بقيد زدته
يقول (في غير الربوى)
السابق (على فسخ أو
اجازة مع ارش) للحادث
أو القديم بان يغرم المشتري
البائع ارش الحادث
ويفسخ أو يغرم البائع
المشتري ارش القديم ولا
يفسخ فذاك ظاهر (والا)
بان طلب أحدهما الفسخ
مع ارش الحادث والاخر
الاجازة مع ارش القديم
(أجيب طالبا) سواء كان
الطالب المشتري أم البائع
لما فيه من تقرير العقدا
الربوى فيتعين فيه الفسخ
مع ارش الحادث

ومثل ذلك ما ذكرنا من كراهة حمله أو كونه لا يليق به حمله اه حل (قوله بكسر الهزة) أشهر من ضمها
في المصباح الا كاف للحمار معروف والجمع كلف بضمين مثل حمار وحمر وآ كفته بالمد جعلت عليه
الا كاف ولو كاف بالبدلة لغة جارية في جميع تصارييف الكلمة (قوله وهو ماتحت البرذعة) بفتح الواحدة
واسكان الراء وفتح الذال المعجمة أو المهملة اه عزى على الشافية اه عى على مر (قوله وقيل نفسها الخ)
والمراد هنا واحد مما ذكر فيما يظهر وعله السبب في حكاية الشارح لها اه شوبرى (قوله ولو حدث عنده
عيب) أى لم يتقدم سببه ولو كان بفعل البائع وقوله سقط الرد القهرى أى بالعيب القديم فلا ينافى انه لو كان
الخيار له وحده او مع البائع كان له الرد من حيث التروى أى التشبهى فلورده عليه مع جهل البائع بالحادث
ثم علم به كان له فسخ هذا الفسخ اه حل (قوله سقط الرد القهرى) أى حيث لا خيار للمشتري او لها اما لو كان
الخيار لها او للمشتري فالفسخ للمشتري من حيث الخيار وان حدث العيب في يده فيرده مع الارش وضابط
الحادث هنا هو ضابط القديم فيما مر غالبا ومن غير الغالب نحو الثبوت في الامة فهى عيب حادث هنا بخلافها
ثم فى وانها وكذا عدم نحو قراءة او صنعة فلا رده به ثم رهنالواشتري قارئان نسي امتنع الرد اه شرح مر
(قوله ايضا سقط الرد القهرى) وكذا يسقط الرد القهرى فيما لو حدث العيب قبل القبض وكان بفعل
المشتري أخذ من قوله فيما يأتى بعد قوله وزوال بكارة عيب أو كان قبل القبض من المشتري ولا خيار له
بالعيب واستقر عليه من الثمن بقدر ما نقص من قيمته ومن قوله فى الباب الآتى او عيبه مشتر اخذه بالثمن
ولا ارش له لحصول العيب بفعله وكتب عليه حل هناك قوله لحصول العيب بفعله أى فلا خيار له فلو ظهر
به عيب قديم امتنع عليه رده كما مر وصار قابضا لما أتلفه فيستقر عليه من الثمن حصته وهو ما بين قيمته سليما
ومعيا فلو كان جرحا وسرى للنفس استقر عليه الثمن كله اه (قوله لا ضراره بالبائع) هذا لا يأتى فيما لو كان
العيب بفعل البائع فالأولى التعليل بانه اخذه بعيب فلا يرد بعين اه حل (قوله ثم ان رضى به البائع) أى
وهو عن يعتبر رضاه لا نحو وكيل أو ولى وقوله او وقع به عطف على رده عليه اه قل على المحلى أى فالحيرة
فما اذا رضى البائع باخذه للمشتري (قوله ايضا ثم ان رضى به البائع الخ) المراتب ثلاثة الاولى رضى البائع
بالفسخ بلا ارش والثانية اتفاقهما على الفسخ او الاجارة مع الارش والثالثة عدم الاتفاق اصلا (قوله بان
طلب أحدهما الفسخ) أى سواء كان الطالب البائع أو المشتري وكذا فى قوله والاخر الاجازة اه شيخنا
وقوله مع ارش الحادث ليس المراد به فى هذه المسئلة ما سبق وهو جزء من ثمنه الخ ما سبق بل التفاوت الذى
بين قيمته ومعيا بالقديم ومعيا بما فاذا فرمناه ومعيا بالقديم ساوى تسعين ومعيا بما ساوى ثمانين فالارش
عشرة ولا نسبة للثمن ولا ناخذ منه وقوله مع ارش القديم هو على القاعدة السابقة من انه جزء من ثمنه
نسبة اليه الخ بان يقوم سليما ومعيا بالقديم ويؤخذ منه النسبة من الثمن اه شيخنا (قوله والا اجيب
طالبها) ظاهره وان كان الآخر متصرفا عن غيره بنحو ولاية وكانت المصلحة فى الرد فليراجع اه سم
على حج وينبغى ان يقال ان كانت المصلحة فى الرد وطلب الولى الامساك لم يجز لما مر ان الولى انما يتصرف
بالمصلحة فان طالبه غير الولى فيجاب لان البائع لا يلزمه مراعاة مصلحة الطفل وولى له الآن غير متمكن
من الرد اه عى على مر (قوله اجيب طالبا) نعم لو صبغه المشتري يصبغ لا يمكن فصله وطلب البائع
رده وغرم قيمة الصبغ أجيب لان ما يغرمه فى مقابلة الصبغ فكانه لم يغرم شيئا بخلاف غير هذه
ولو كان غزلا قدسجه ثم علم عيا به فان شاء البائع تركه وغرم ارش القديم واخذه وغرم اجرة
النسج اه قل على المحلى (قوله ايضا والا اجيب طالبا) أى ويدفع البائع ارش القديم كما فى شرح
مر وكما دل عليه قوله والاخر الاجارة مع ارش القديم اه (قوله فتعين فيه الفسخ) أى ان أراد
المشتري والا بقاءه من غير ارش وقوله مع ارش الحادث أى وان لازم عليه التفاضل اذ ما ياخذ البائع
حينئذ هو المبيع والارش وهذا اكثر من الثمن الذى ياخذ المشتري لانه تفاضل فى فسخ والتفاضل

انما يحرم في العقد اه (قوله وعليه اعلام بائع فورا) أي على العادة نظير ما مر في فورية الرد بتفصيله فيما يظهر اه ايحاب اه شوبري نعم يقبل دعواه الجهل بوجوب فورية ذلك لانه لا يعرفه إلا الخواص كما قاله الاذرعى اه شرح مر وكتب عليه ع شر قوله إلا الخواص فلو عرف الفورية ثم نسبها فيذبح سقوط الراد لدرة نسيان مثل هذه ولتصريحه بنسيان الحكم بهد ما عرفه (قوله وعليه اعلام بائع) فلو ادعى الجهل بذلك قبل بالاولى بما تقدم لان مثل هذا لا يعلمه إلا الفقهاء اه حل (قوله فلا رد له ولا ارش) عبارة اصله مع شرحه حج ولو حدث عنده عيب سقط به الرد قهر اثم ان رضى به البائع رده المشتري او وقع به والا فليضم المشتري ارش الحادث إلى المبيع ويرده أو يفرم البائع ارش القديم ولا يرد فان اتفقا على احدهما فذاك والا فلا يصح اجابة من طلب الامساك ويجب ان يعلم المشتري البائع على الفور بالحادث ليختار فان اخرا اعلامه بلا عذر فلا رد ولا ارش (تنبيه) قوله هنا فلا رد اما ان يريد به فلا رد قهر افيكون مكررا لانه يستغنى عنه بقوله سقط الرد قهر او اختيارا فينا في قوله رده المشتري وقوله فذاك والذي يتجه في الجواب ان قوله ويجب الخ قيد لقوله ثم الخ فاذا ان عمل ذلك التخيير ان لم يوجد تصير بتأخير الاعلام والا فلا رد له به على تلك الكيفية المشتبهة على التخيير السابق بعد ثم التي من جملتها أخذ الارش وحينئذ فلا ينافي هذا جواز الرد بالرضا من غير ارش كما صرح به قولنا في باب الاقالة لو تفساخا ابتداء بلا سبب جاز اي جزها وقيل فيه وجهان وكان اقالة اه لا مكانها هنا بخلافها فيما نحن فيه لانها اما بيع فشرطها ان تقع بما وقع به العقد الاول وهنا بخلافه واما فسخ فوردها مورد العقد وليس الارش موردا حتى يقع العقد عليه ولم ار احدا من الشارح نيه على شيء من ذلك انتهت (قوله نعم لو كان الحادث الخ) استدراك على قوله فورا ام شيخنا ولو جعل الشارح هذا الاستدراك من مفهوم قوله بلا عذر لكان احسن (قوله قريب الزوال) ويظهر ضبط القرب بثلاثة ايام فاقول كما قاله شيخنا كابن حجر وظاهر كلامهم انتظاره للعيب المذكور وان طال ويحتمل ان المراد انتظار المدة التي الغالب زواله فيها وهي المتقدمة وهذا هو الوجه فليحذر شوبري (قوله وحى) بكسر الحاء وضمها اه برماوى (قوله وهذا ما جزم به في الانوار) معتمداه ع شر وقوله ولو زال الحادث الخ تقييد لقوله سقط الرد القهرى فقوله فله الرد اي القهرى وقوله ولو تراضيا الخ اي ولو زال الحادث بعد ان تراضيا على ارش القديم بغير قضاء فله الرد اي القهرى (قوله ولو زال الحادث قبل علمه الخ) ذكر لزوال الحادث اربع صور ولزوال القديم صورتين (قوله او بعد اخذ ارش القديم) اي اوزال بعد علمه بالقديم لكن بعد اخذ الخ اه شيخنا (قوله او بعد اخذه رده) اي وان طال المدة جدا اه سم على المنهج وظاهره وان كان زواله بفعل المشتري كزالته بنحو دوام ولا شيء له في مقابلة الدواء اه ع شر على م ومثله مالوزال الحادث وقد اخذ البائع ارشه وفسخ البيع فيرجع المشتري في ارشه اه حاي (قوله ولو حدث عيب لا يعرف القديم بدونه) ولو حدث بالمبيع عيب مثل القديم كيباض قديم وحادث في عينه ثم زال احدهما واشكل الحال واختلف فيه الماقدان فقال البائع الزائل القديم فلا رد ولا ارش وقال المشتري بل الحادث فلي الرد حلف كل منهما على ما ادعاه وسقط الرد بحلف البائع ووجب للمشتري الارش بحلفه وانما وجب له مع انه انما يدعى الرد لتعذر الرد ومثله مالو نكل فان اختلفا في قدره وجب الاقل لانه المتيقن ومن نكل عن الحلف منهما قضى عليه كما في نظائره اه شرح مر (قوله ايضا ولو حدث عيب لا يعرف القديم بدونه) ليس من ذلك مالو اشترى جزا رهيمة فذبحها ورأى لحما متناقاه لا يرد ما قهر الذبح لان التيقن يمكن ان يعرف بدون الذبح كما افق به م ر خلا فلان توهم انه ردها ولا ارش عليه للذبح لان التيقن لا يعرف الا به (قوله لا يعرف القديم بدونه) اي بحسب العرف لا عند المشتري وقوله ككسريض نعم اي ثقبه اه قل على الجلال اذا كسره نفسه لا حاجة اليه فلا يغتفر اه سم (قوله وتقوير بطيخ الخ) فلو اشترى نحو يرض او بطيخ كثير فكسر واحدة فوجدها معيبة لم يتجاوزها لثبوت مقتضى رد الكل بذلك لما ياتى من امتناع رد البعض فقط

(وعليه) أي المشتري
(اعلام بائع فورا بالحادث)
مع القديم ليختار ما تقدم
من اخذ المبيع أو تركه
واعطاء الارش (فان
آخر) اعلامه (بلا عذر
فلا رد) له به (ولا ارش)
عنه لاشعار التأخير بالرضا
به نعم لو كان الحادث قريب
الزوال غالبا كرمد وحى
عذر على احد قولين في
انتظار زواله ليرد المبيع
سالما من الحادث وهذا
ما جزم به في الانوار وقد
يؤخذ من كلام الشرح
الصغير ترجيح المنع ولو زال
الحادث قبل علمه بالقديم فله
الرد او بعد اخذ ارش
القديم او قبله بعد القضاء
بالارش فلا رد ولو تراضيا
بغير قضاء فله الرد ولو زال
القديم قبل اخذ ارشه لم
ياخذه او بعد اخذه رده
(ولو حدث عيب لا يعرف
القديم بدونه ككسر
بيض نعم وجوز وتقوير
بطيخ) بكسر الباء اشهر
من فتحها

مدود بعضه) بكسر الواو (رد) مادكر (١٤٨) بالعين القديم (ولا ارش) عليه العادث لانه مذكور فيه والتقييد في البيض

بالنعام وفي المدود
بالبعض من زيادتي وخرج
بالاول بيض غير النعام
فلارد لتبين بطلان البيع
لوروده على غير متقوم
وبالثاني المدود كله فكذلك
فان امكن معرفة القديم
باقل مما احده كتقوير
بطيخ حامض يمكن معرفة
حوضته بغرز شيء فيه
وكتقوير كبير يستغنى
عنه بصغير سقط الرد
القهرى كسائر العيوب
الحادثة (وليرد مع المصرة
الما كولة صاع تمر) بدل
اللبن المحلوب (وان قل
اللبن) لخبز الصحيحين
السابق وان اشتراها
بصاع او اقل او ردها
بصاع آخر هذا (ان لم يتفقا
على رد (غير الصاع)
من اللبن وغيره سواء
اتلف اللبن ام لا بخلاف
ما اذا لم يحاب او اتفقا
على الرد وتعيير بذلك
اعم وأولى مما عبر به
والعبرة في التمر بالموسط
من تمر البلد فان فقد قيمته
باقرب بلد التمر اليه وقيل
بالمدينة الشريفة وعلى نقله
عن الماوردي اقتصر في
الروضة كاصليها وعلى
مقتضاه جريت في شرح
البيهجة الكبير والماوردي
لم يرجع شيئا بل حكى
الوجهين لا ترجيح قال
السبكي وغيره والاول
اصح اخذ من كلام الشافعي

فان كسر الثانية فلا رد له مطلقا فيما يظهر لوقوفه على العيب المقتضى على الرد بالاول فمكان الثاني عيبا حادثا
اه شرح مر ثم رايت في عرش عليه مانعه (فرع) لو اشترى بطيخة فوجد بها انبت انظر فان كان
ذلك عقب قطعه من شجرة كان عيبا فله الرد به وان كان بعد خزينته مدة ينافي انبائه فيمالم يكن عيبا فلا رد
اه (قوله مدود بعضه) اي بعض المذكور من البطيخ والجوز لكز غير الهندي واما يرض النعام فعليه
فساده اي عدم صلاحيته للتقريب اه (قوله بكسر الواو) من دود الطعام فله لازم يقال داد الطعام
يداد دودا بوزن خاف يخاف خوفا واداد وود تدويدا كاه يعني اه مختار اه عرش على مر (قوله
لتبين بطلان البيع) واما يرض النعام فلم يبين بطلانه فيه لبقاء ثمره وهو متقوم اه شيخنا (قوله لوروده
على غير متقوم) فيرجع المشتري بجميع الثمن ويلزم البائع تنظيف المحل منه مالم يكن المشتري نقله والا
فيلزمه نقله اه حل (قوله المدود كله) اي الجوز والبطيخ المدود كله وقوله فكذلك اي فلا رد وكان ينبغي
ان يقول فكذلك لذلك اي لتبين بطلان المقداح ويمكن ان تكون فكذلك اشارة الامرين (قوله فان
امكن معرفة القديم الخ) اي بالنظر للواقع اي لالظنه كما يصرح به كلامهم اه حج ولو اختلف في ان ما ذكر لا
يمكن معرفة القديم بدونه رجع فيه لاهل الخبرة للوقفة وواختلفوا صدق المشتري لتحقق العيب القديم
والشك في مسقط الرد اه عرش على مر (قوله وايرد مع المصرة) اي سواء كان قد اشتراها كلها او جزا منها
اه شوبري (قوله الما كولة) كارب و بنت عرس اه حل (قوله صاع تمر) ويتعدد الصاع بتعدد
البائع وتعدد المشتري وتبعضيل الثمن قاله ابن الملقن اه اج على التحرير وفي عرش على مر (فرع)
يتعدد الصاع بتعدد البائع او المشتري وان اتحد المقدح وكل جمع واحدا في شرائها لم سواء حلبوها
جميعهم او حلبوا واحدة منهم اي او من غيرهم وان قلت حصة كل منهم جدا هم اي او خرج الابن منها بغير
حلب كما هو ظاهر انتهى فاذا اشترى عشرة مصراة من عشرة رد كل من المشتريين عشرة اصع اكل بائع
فيكون المردود مائة صاع والظاهر وجوبه وان كان ما يخص كل واحد من الشركاء من الابن غير متمول
حيث كان جميعه متمولا (قوله بدل اللبن المحلوب) ليس بقيد بل المدار على انفصال لبن منها ولو بنفسه او
رضعها ولدها او رضعته هي نفسها اه شيخنا (قوله وان قل اللبن) لكن لا بد ان يكون متمولا لا يضمن
الاماهو كذلك اه شرح مر والما في هذا ان اللبن الموجود عند البيع يختلط بالحادث ويتعذر تمييزه
فمين له الشارع بدلا قطعا للخصوصية كالغرة وارش الموضحة اه سم (قوله وان اشتراها بصاع) فلو تلف
الصاع الثمن بيد البائع وكان من جنس ما لزم المشتري فلا تقاض لاختصاصه بالتقود خلافا لما وقع
للاذرعى وغيره اه سم (قوله او ردها بغير آخر) اي او بلا عيب اصلا كان ردها في زمن الخيار اه
شيخنا (قوله هذا ان لم يتفقا على رد غير الصاع) اي او على عدم رد شيء فانه جائز ولو اسقط الشارع لفظة رد
لشمل ذلك وفي بعض النسخ تاخير لفظة رد عن لفظة غير وهي واضحة اه حل (قوله او اتفقا على الرد) اي
او على ردها من غير شيء اه شرح مر وكتب عليه عرش قوله من غير شيء وليس منه ما يقع الآن من رد
البهيمة بعد حلبها بلا شيء مع عدم مطالبة البائع بدل اللبن لان ذلك انما هو لعدم العلم وجوب شيء ففى علم
به كان له الطالب ولو بعد مدة طويلة وقياس ما قبل مزوجوب اعلام النساء بان هن متعة وجوب اعلام
البائع باستحقاق بدل اللبن (قوله من تمر البلد) هل المراد ببلد البيع او الاطلاع على العيب او الفسخ يجرى اه
شوبري (قوله فان فقد) اي بان تعذر تحصيله بشئ مثله في بلد و دون مسافة القصر اليه اخذ انما ياتي في ابل
الدية اه حل (قوله وقيل بالمدينة) معتمد عرش (قوله ببيعة وقت الرد) انظر هل المراد به
الفسخ او رد العين بعده وهلا كان المراد بالبيعة وقت تعذره كما في نظائره اه شوبري (قوله
واتان) بمشاة فوقية وهي الاتى من الحمر الالهية وجمعها في القلة آتن بهزتين على وزن
افلس وفي الكثرة آتن بضم المعزة والتاء واسكانها ايضا اه برماوى (قوله لا يعتاض عنه غالبا) اي

ثم العبرة بقيمة وقت الرد وخرج بالما كولة غيرها كما و اتان فلا يردها شيئا لان ابن الامة لا يعتاض عنه غالبا ولبن الانان نجس لا

لا يؤخذ في مقابلته عوض (قوله) أما رد غير المصراة (الخ) عبارة شرح مر ولورد غير المصراة بعد الحلب رد
 معها صاع تمر بدل اللبن كما جزم به البغوي وصاحب الانوار وصححه ابن أبي هريرة والقاضي وابن الرقعة
 اه (قوله) فكالمصراة) اي فالمصراة في كلامه ليست بقيد وانما قيدها لانها محل اتفاق (قوله) على كلام
 ذكرته في شرح الروض) عبارة هناك متناوشت (فرع) لورد غير المصراة بعد الحلب بيب فهل يرد
 بدل اللبن وجهان احدهما وبه جزم البغوي وصححه ابن أبي هريرة والقاضي وابن الرقعة نعم كالمصراة
 فيرد صاع تمر وقال الماوردي لقيمة اللبن لان الصاع عوض ابن المصراة وهذا ابن ثيرها فان اختلفا في
 قدر ما صدق المشتري لانه غارم وثانيهما الا لانه قليل غيره معنى بجمعه بخلافه في المصراة ونقله السبكي
 كغيره عن نص الشافعي ثم قال وتحققه انه ان لم يكن لها ابن وقت الشراء او كان يسيرا كالرشح ردها
 ولا شيء معها لان اللبن حدث على ملكه والا ففيه وجه صححها قول البغوي انه يرد معها الصاع
 كالمصراة بجامع ان اللبن يقابله قسط من الثمن انتهت (قوله) فروع) اي خمسة بجعل قسمي
 الزيادة فروعين وبجعلهما فرعاً واحداً تكون اربعة اه شيخنا (قوله) لا يرد بيب) اي لا يفسخ
 في البعض سواء توقف ثمنه على البعض الاخر كما حدته في الاول كما اشار اليه بقوله وان لم ينقص
 البعض أي المردود اه حلي والعيب ليس قيد ابل لا يفسخ كل من خيار المجلس والشرط في البعض المبيع
 دون البعض فاذا انفسخ في بعضه انفسخ في كله وعبرة قل على الجلال نصها في خيار المجلس قوله قدم
 الفسخ وان تاخر أي او كان في البعض فيفسخ في الكل اهرا عليه وكذا في خيار الشرط والعيب وسياق
 فلم انه يسري فسخه على صاحبه دون ايجازته انتهت ونصها في خيار الشرط ولو فسخ احدهما ولو في البعض
 او بعد اجازة الاخر انفسخ في الكل كما مر في خيار المجلس انتهت (قوله) بعض ما بيع صفقة) ظاهره سواء
 كان معينا او عينا في الذمة كان باعه عيدين مثلا صفقةتهما كذا وكذا او احضرهما له بعد ذلك بالصفقة ثم اطلع
 في احدهما على عيب فليس له فسخ العقد في احدهما وهو ظاهر لتفريق الصفقة اه ع ش (قوله) فليس له رد
 احدهما) اي وان خرج الاخر عن ملكه ببيع او هبة ولو للبائع او نيقه ومقامه من وارثه ونحوه لانه لم
 يرد كما تملك فلو قال رددت المعيب منها هل يكون رد الينا الاصح لا وهذا مستثنى من قولهم ما لا يقبل التبعيض
 يكون اختيار بعضه كاختيار كله واسقاط بعضه كاسقاط كله فن الاول بمضك طالق ومن الثاني عفو مستحق
 القصاص عن بعضه لان هذا لا يقبل التبعيض قهر او ان كان يقبله بالرضا اه حلي وما تقدم عن قل يقتضي
 انه اذا فسخ في البعض انفسخ في الكل تامل (قوله) بتعدد البائع او المشتري (الخ) عبارة اصله مع شرح مر ولو
 تعددت بتعدد البائع كان اشترى شخص عيدين جليلين منهما لا من وكيلهما او تفصيل الثمن كان اشترى عيدين
 كل منهما بمائة فله في الاولى نصيب احدهما وله في الثانية رد احدهما او بتعدد المشتري كما لو اشترى اثنان عبد
 واحد لا نفسيهما او وكلهما فلا حدتهما الرد لنصيبه في الاظهر لتعدد ما حيفت بتعدد المشتري لنفسه او لغيره
 كما مر ولو اشتراه واحد من وكيل اثنين او من وكيل واحد ففيه الخلاف السابق في تفريق الصفقة ان العبرة
 بالوكيل او الموكل ولو اشترى ثلاثة من ثلاثة فكل مشتري من كل تسعة وضابط ذلك ان يضرب عدد البائعين
 في عدد المشترين عند التعدد من الجانبين او احدهما عند الانفراد في الجانب الاخر فما حصل فهو عدد
 الفقود وقول الشارح او بتفصيل الثمن اي مع الثمن لما تقدم ان تفصيل الثمن وحده لا يقتضي التعدد
 وكذلك تفصيل الثمن وحده لا يقتضي التعدد (قوله) وانه لا رد ان لم يتعدد) هذه الصورة هي التي غابها
 واعادها ليدكر الخلاف فيها اه شيخنا (قوله) اطلقهما (الخ) اي عن الترجيح فلم يتعرض لترجيح واحد
 منهما من اصله تامل (قوله) والبويطي) في قل على الجلال في باب صلاة الكسوف مانعه البويطي نسبة
 الى بويط قرية بصعيد مصر الادنى وهو أبو يعقوب يوسف بن يحيى القرشي كان خليفة الشافعي
 رضى الله تعالى عنه في حلقته مات سنة اثنين وثلاثين ومائتين اه ومات محبوسا مقيدا

أما رد غير المصراة بعد
 الحلب فكالمصراة على كلام
 ذكرته في شرح الروض
 (فروع لا يرد) قهرا
 (بيب بعض ما بيع صفقة)
 وان لم ينقص البعض برده
 فلو اشترى عيدين معينين
 أو سلما ومعيا صفقة فليس
 له رد أحدهما قهرا لما فيه من
 تفريق الصفقة وله رد هما
 لا تنفاه ذلك فعلم ان له رد
 البعض فيما اذا تعددت
 الصفقة بتعدد البائع أو
 المشتري أو تفصيل الثمن
 وانه لا رد ان لم يتعدد فيما
 لا ينقص بالتبعيض كالحبوب
 وهو ما اقتضاه كلام ابن
 المقرئ وغيره من وجهين
 اطلقهما في الروضة كاصلها
 واما نصه في الام والبويطي

على جواز ذلك فحمول
على تراضى العاقدین به
وتعیری بما ذكر اولی من
تعیریه بمبدین (ولو اختلفا
في قدم عیب) يمكن حدوثه
(حلف بائع) فيصدق
لموافقته للاصل من
استمرار العقد واما
حلف لاحتمال صدق المشتري
نعم لو ادعى قدم عيبين
فاقر البائع بقدم احدهما
وادعى حدوث الاخر
فالمصدق المشتري يمينه
لان الرد ثبت باقرار
البائع باحدهما فلا يطل
بالشك ويحلف (كجوابه)
على القاعدة الثانية في
كتاب الدعوى والبيّنات
فان قال في جوابه ليس له
الرد على العيب الذي ذكره
اولا يلزمى قبوله او ما
اقبضته وبه هذا العيب
او ما اقبضته الاسلاميا من
العيب حلف على ذلك
ليطابق الحلف الجواب
ولا يكلف في الاولين
التعرض لعدم العيب وقت
القبض لجواز ان يكون
المشتري علم العيب ورضى
به ولو نطق البائع بذلك
كلف البينة عليه ولا يكفي
في الجواب والحلف ما
علت به هذا العيب
عندى

لامتناعه من اقرآن بنحاق القرآن اه برماوى من الجائز قول الشارح والبولطى على حذف مضاف او
هو من قبيل التسميح حيث سمي الكتاب باسم صاحبه كقول الناس قرأت الخطيب (قوله على جواز ذلك)
اسم الاشارة يرجع الى كلام المتن اى جواز رد به مبيع صفة مما لا يتنص بالتبعض اه ع ش (قوله
فحمول على تراضى العاقدین) في هذا الجواب نظر لان الكلام مفروض فيما لو رد قهرا على البائع واملو
تراضيا على الرد فلا خلاف فيه صحيح وهو وان كان فيه نظر اولی من التضييق اه حل (قوله ولو اختلفا في
قدم عيب) اى وادعى البائع الحدوث وهو ظاهر او القدم فيما لو كان المبيع حيوانا بشرط البراءة فيدعى
قدم العيب ليبرأ من الرد اه (قوله يمكن حدوثه) اى وقدمه وعبارة شرح مر واحتمل صدق كل (قوله
حلف بائع) وكذا يحلف لو ادعى المشتري حدوثه قبل القبض ليرد به وادعى البائع قدمه حتى لا يرد به
فالقول قول البائع وصورة ذلك فيما اذا باع بشرط البراءة من العيوب فان الشرط انما يتصرف لما كان
موجودا عند العقد لا لما حدث فالبايع يدعى قدمه حتى لا يرد به لشمول الشرط له اه زى (قوله لموافقته
للاصل من استمرار العقد الخ) يؤخذ من الالة انه لو وقع هذا الاختلاف بعد جريان فسخه باقالة او
تحالف او غير ذلك فيصدق المشتري لان العقد قد زال بالفسخ الواقع قبل الاختلاف وهو كذلك كما
يشير له الشارح بقوله بل المشتري ان يحلف الآن الخ وعبارة شرح مر ويؤخذ من التعليل المذكور تصديق
البائع ايضا في قدم العيب فيما لو باع بشرط براءة من العيوب وادعى المشتري حدوثه قبل القبض ليرد به
وهو كذلك ولو اختلفا بعد التقابل فقال البائع في عيب يحتمل حدوثه وقدمه على الاقالة كان عند المشتري
وقال المشتري كان عندك قال الجلال البلقيني افتيت فيها بان القول قول المشتري يمينه لان الاصل براءة
الذمة من غرم ارش العيب ولو نكل المشتري عن اليمين لم ترد على البائع لانها انما ترد اذا كانت تثبت
للمردود عليه حقا ولا حق له هنا وحينئذ قالوجه ان ياتي هنا ما سبق في قوله ثم ان رضى به البائع الى اخره
ويصدق المشتري ايضا في عدم تقصيره في الرد وفي جهله بالعيب كما قاله الدارمى ان امكن خفاء مثله عليه
عند الرؤية فان كان لا يخفى كقطع أنفه أو يده صدق البائع وفي أنه ظن أن ما رآه ليس بعيب وكان مما يخفى
عليه مثله وفي أنه انما رضى بعيبه لانه ظن العيب الفلاني فيبان خلافه وامكن اشتباه مثله عليه وكان العيب
الذى بان اشد ضررا مما ظنه فثبت الرد في الجميع وقد اخذنا تقرر قاعدة وهي انه حيث كان العيب يثبت
الرد فالمصدق البائع وحيث كان يبطله فالمصدق المشتري انتهت (قوله فان قال في جوابه ليس له
الرد على العيب) اى لعدم وجوده عندى او لوجوده عندى ورضاه به فهذه الدعوى شاملة لصورتين وكذلك
للتى بعدها اه شيخنا (قوله فان قال في جوابه الخ) ذكر الشارح أربعة أجوبة الاول لان عامان والاخير ان
خاصان وحاصل ما يؤخذ من شرح مر انه يجوز ابدال احد العامين بالآخر واحد الخصلين بالآخر
ويجوز ابدال العام بالخاص لا عكسه يعنى انه اذا ذكر في جواب الدعوى أحد العامين صح ان يذكر
في يمينه العام الاخر او احد الخاصين واذا ذكر في جواب الدعوى أحد الخاصين صح ان يذكر في يمينه
الخاص الاخر اما اذا ذكر في جواب الدعوى أحد الخاصين فلا يصح ان يذكر في يمينه أحد العامين اه
(قوله ولا يكلف في الاولين التعرض الخ) ويحرم على القاضى ان يكلفه ذلك لانه بما ترتب عليه
عدم الرد مع استحقاقه للرد اه ع ش (قوله ايضا ولا يكلف في الاولين التعرض الخ) اى لانه تضيق عليه
اذ تصير عبارته خاصة بصورة وقد كانت شاملة لصورتين وقوله لجواز الخ اى وغرض البائع
التعرض لهذه الصورة ولو كلف ما ذكر لم تدخل في عبارته فلو تعرض لذلك تبرعا منه زاد خيرا لانه
انتقل من عام الى خاص (قوله ولو نطق البائع بذلك) اى بقوله للمشتري علمت العيب ورضيت به اه
(قوله ولا يكلف في الجواب والحلف الخ) هذا تنقيح لقول المتن حلف بائع اى لا على نفي العلم وقوله وله
الحلف الخ علم بما قبله لكن اعاده توطئة لقوله اعتمادا الخ وقوله ايضا وله الحلف على البت اى رله ترك
الحلف واخذ المبيع فيرضى برده عليه اه (قوله ايضا ولا يكفي في الجواب والحلف الخ) الظاهر ان محل هذا اذا لم

يكن المبيع حيوانا بشرط البراءة والا فينفعه الحلف على نفي العلم ليرى الا انه لو كان عالما لم يبرأ اه شيخنا (قوله وله الحلف على البت) اي يجوز له الاقدام على الحلف على البت مع انه لا يقبل منه الحلف على نفي العلم كما قاله شيخنا فحيث لا يقال كلامه او لا يقتضى انه يجب الحلف على البت حيث قال ولا تكفى الخ وثانيا انه جائز ويكفيه الحلف على نفي العلم حيث قال وله الخ لان الكلام في مقامين في الصيغة التي تقبل منه وهذا مراده بما ذكره او لا وفي جواز الاقدام وهو مراده بما ذكره ثانيا اه تقرير شيخنا برماوى (قوله ايضا وله الحلف على البت) اشار به الى جواب سؤال وهو ان يقال كيف ساغ للبائع الحلف على البت مع انه لم يعلم بالحال أى هل العيب قديم أو حادث فاجاب بقوله وله الحلف على البت اعتمادا على ظاهر السلامة لانه يظن انه سليم حال البيع فساغ له الحلف على البت ولا يقال يفهم منه ان له ان يحلف على نفي العلم لان الشارح قال قبل ذلك ولا يكفى في الجواب والحلف ما علمت به هذا العيب اه عشاوى (قوله وتصديقه فيما ذكر الخ) عبارة شرح مرر وتصديق البائع على عدم القدم انما هو لمنع رد المشتري لا لتغريمه ارش لو عاد للبائع بفسخ وطلبه زاعما ان حدوثه بيده ثبت يمينه لان يمينه انما اصلحت للدفع عنه فلا تصلح لاثبات شيء له نظير ما ياتي في التحالف في الجراح فله المشتري الآن ان يحلف انه ليس بحادث انتهت (قوله لان يمينه وان صلحت الخ) ومثله الوكيل لو ادعى تسليم الثمن الى الموكل فانكر فان الوكيل يصدق بيمينه لانه أمين فلو حلف ثم استحق المبيع وغرم الثمن لم يرجع به على موكله لان يمينه كانت للدفع لا لاثبات وياتي فيما لو اوضح موضوعين ورفع الحاجر بينهما وزعمه قبل الا بد مال ما يوافق ذلك شوبرى (قوله للمشتري ان يحلف الخ) فلو كان المبيع تالفاضلته معيبا بالعيب القديم وانظر لو نكل المشتري اه شوبرى وعبارة ع ش قوله بل للمشتري ان يحلف الخ اي فلو امتنع من الحلف حلف البائع ثانيا واستحق الارض ولا يكفى منه باليمين السابقة لانها الدفع الرد وهذه لطلب الارش فالتقصود من كل منهما غير المقصود من الاخرى انتهت (قوله بل للمشتري ان يحلف الخ) اي فيما اذا طلب البائع تحليفه بعد دعوى انه يستحق الارض فلو نكل عن اليمين حلف البائع واستحق اه ح ل (قوله بل للمشتري ان يحلف الخ) بان ينشئ البائع الدعوى ثانيا ليطالب بارش الحادث بعد الفسخ او الاقالة بالتراضي اه شيخنا عبد الوهاب الطنطاوى (قوله وتعلم صنعة الخ) هو من الزيادة المتصلة ولو لم تعلم والفصارة والصنعة كالمتصلة من حيث انه لا شيء له في نظيره ا على البائع في الردو كالمتصلة من حيث انه لا يجبر بهما على الرد فله الامساك وطلب الارش كذا قاله شيخنا فقامله اه ق ل على الجلال (قوله وكبر شجرة) اعترض بما ياتي في الصداق فيما اذا اصدقها شجرة وكبرت ثم طلقها قبل الدخول بان كبر الشجرة يمنع الرد لانه زيادة ونقص ويحجب بان جانب الزوجة لما لحقها من الكسر بالفرق يراعى اكثر من البائع هنا بدليل الزيادة المتصلة تتبع الاصل هنا وفي سائر الابواب الا الصداق اه شوبرى (قوله اذ لا يمكن افرادها) اي بالعقد وأشار بهذا الى ضابط المتصلة والمنفصلة فالاولى هي التي لا يمكن افرادها بالعقد والثانية هي التي يمكن افرادها به اه شيخنا والمراد بقوله لا يمكن افرادها اي فصلها عن حملها (قوله كحمل قارن بيعا) هو تنظير لامثال بدليل عود الكاف وعدم عطفه على ما مثل به وايضا الغرض انه قارن فلم يكن زيادة قال الشارح في شرح البهجة بعد تقرير ما ذكر ويمكن جملة مثلا بحذف مضاف اي وكر زيادة الحمل بمعنى نموه وكبره اه شوبرى ويكون قد حذف العاطف وهو جائز (قوله فان نقصت بها وكان عالما الخ) المعتمد انها متى نقصت بالولادة فلا رد له مطلقا اي علم بالحمل او جملة لانه وان كان النقص حصل بسبب جرى عند البائع وهو الحمل فالفرق بينه وبين القتل بالردة السابقة او القطع بالجناية السابقة ان النقص هنا حصل بملك المشتري وهو الحمل فكان مضمونا عليه ما نقص الولادة واما القطع والقتل فلم يحصل بسبب ملك المشتري وايضا فالحمل يتزايد في ملك المشتري قبل الوضع فاشبه ما اذا مات عند المشتري بمرض سابق اه شرح مرر وقوله وكما علم مما راي من قول المتن ويضمنه البائع

وله الحلف على البت اعتمادا على ظاهر السلامة اذ لم يعلم او يظن خلافه وتصديقه فيما ذكره بالنسبة لمنع الرد لا لتغريم ارش فلو حلف ثم جرى فسخ بتحالف فطالب بارش الحادث لم يجب اليه لان يمينه وان صلحت الدفع عنه لا تصلح لشغل ذمة المشتري بل للمشتري ان يحلف الان انه ليس بحادث كافي الوسيط تبعا للقاضي والامام فان لم يمكن حدوث العيب عند المشتري كشين الشجة المندمة والبيع امس صدق المشتري بلا يمين ولو لم يمكن تقدمه كجرح طرى والبيع والقبض من سنة صدق البائع بلا يمين (وزيادة) في المبيع او الثمن (متصلة كسمن) وتعلم صنعة وكبر شجرة (تبعه) في الرد اذ لا يمكن افرادها (كحمل قارن بيعا) فانه يتبع امة في الرد وان انفصل ان كان له الرد بان لم تنقص امة بالولادة او كان جاهلا بالحمل وذلك بناء على الحمل يعلم ويقابل بقسط من الثمن فان نقصت بها وكان عالما بالحمل لم يرد ما بل له الارش كما علم مما مر

بقتله برودة سابقة الخ (قوله وخرج بالمقارن الحادث الخ) عبارة شرح م ر وخرج بياها حاملا مالو
 باعها حائلا ثم حلت ولو قبل القبض فان الولد المشتري بخلاف نظيره في الفلاس فان الولد للبائع والفرق
 ان سبب الفسخ هناك نشأ من المشتري وهو تركه ترفية الثمن وهما من البائع وهو ظهر والعيب الذي كان
 موجودا عنده قال الماوردي وغيره وللمشتري حبس الام حتى تضره وحمل الامة بعد القبض عيب
 حادث يمنع الرد قم او كذا حال غيرها ان نقص به ونحو البيض الحادث بعد العقد كالحمل والطلع كالحمل
 والتاير كالوضع فلو اطلعت في يده ثم ردها بعيب كان الطلاع للمشتري على احد الوجهين والحق به الا ان
 الحادث قال الوالد رحمه الله تعالى ان الراجح ان الصوف واللبن كالحمل وقال الاذرعى انه الاصح وقد قال
 الدارمي ان كانت الزيادة متميزة ككسب عبد وولد جارية وثمرة نخل وشجر ولبن وصوف وشعر
 حيوان ونحوه فهو للمشتري ويرد المبيع دونها قال الاذرعى وقضية اطلاقه انه لا فرق في الثمرة واللبن
 والصوف بين ان تكون فصلا او لا اه شرح م ر (قوله الحادث في ملك المشتري) اي وكان حمل بهيمة
 بخلاف حمل الامة فانه عيب فيما كما قاله م ر اي فيمنع الرد وهذا التقييد لا ينافيه قوله فيما بعد نعم ولدا الامة الخ
 لان ذلك مفروض فيها بعد الانفصال بخلاف ما هنا فانه مفروض فيها قبل الانفصال (قوله بل هو له
 ياخذة اذا انفصل) ولو قبل الاستغناء وليس هذا من التفريق لان الفرض ان الفسخ وقع قبل الوضع ففي
 وقت اخذ الولد لم يحصل تفريق لان مالهما مختلفا وقبل الانفصال لا تفريق اذ هو انما يكون بين الام
 وفرعها لا بينهما وحملها اه حل وفي قول على المحل مانعه واذ اردتها بعيب آخر فله حبسها حتى تضع ووهونها
 على البائع لانهما ملكه واذ لم يحبسها وولدت وجب على البائع رده اليه ولو في ولد الامة قبل التمييز لا خلاف
 المالك فان لم يقع الرد قبل الولادة امتنع وله الارش حالا والتبيل بالولد فيه رد على الامام ابي حنيفة القائل بانه
 يمتنع الرد على الامام مالك القائل بانه يرد مع الام اه (قوله وثمرة) اي حدثت بعد العقد سواء ابرت او لا
 فان كانت موجودة حال العقد وهي مؤبرة فهي للبائع والافكا لحمل فهي له ايضا وكالتبيل للصوف والوبر
 والبيض واللبن فما كان منه موجود حال العقد فهو للبائع كالحمل وما حدث بعده فلا يشتري سواء انفصل
 او لا واذا اختلط الحادث من نحو الصوف بما كان عند العقد فهو كاختلاط الثمرة وسياتي اه قل على الجلال
 (قوله لا تمنع ردا) ليس فيه حسن مقابلة وايضا لا يتوهم منعها للرد حتى ينه عليه اه (قوله نعم ولدا الامة الخ)
 وكذا ولد البهيمة اذ لم يستغن فانه يمنع الرد خلافا لما في الروض من جواز ذلك فيجب الارش وان لم يحصل
 يأس لان تعذر الرد بامتناعه ولو مع الرضا صيره كالمئوس منه اه حل (قوله يمنع الرد) هلا كان عذرا في
 تاخير الرد كما لو وجد العين مؤجرة وان طال مدت ما وهل يفرق بان مدة الاجارة معلومة بخلاف مدة
 التفريق اذ زمن التمييز غير معلوم اذ قد يبلغ الشخص بالتمييز فليتأمل شو برى (قوله كاستخدام) اي
 قبل الاطلاع على العيب اه حل (قوله ووطء ثيب) اي ولو في الدبر اه شرح العباب للحج ومثل الثيب
 وطء البكر في دبرها فلا يمنع الرد اه حج ايضا اه ع ش على م ر (قوله بغير زنا منها) فان كان زنا
 منها بان ظنت السيد اجنيا فان كان قبل القبض فكذلك وان كان بعد القبض منع الرد لانه
 عيب حادث حيث علم بانه لم يوجد عند البائع اه حل والظاهر ان هذا ناصوري وفي سم قوله بغير
 زنا منها اذ يفيد انه اذا كان بزنا منها قبل القبض يمتنع الرد ولا ينبغي ان يكون مراد في وطء البائع او
 الاجني لان غاية الامر انه عيب حدث قبل القبض ومثل ذلك عيب قديم يثبت الرد به بخلاف ما اذا
 كان زنا بوطئها بعد القبض فانه ليس بعيب قديم فيمنع الرد بعيب آخر قديم قهر او اموطء المشتري
 قبل القبض او بعده فاطلق في الروضة وغيرها انه لا يمنع الرد وهو واضح الا فيما اذا كان الخيار
 وقت القبض للبائع وحده وكان بعد القبض وطاوعت فان هذا زنا منها وان سقط الحد لشبهة
 الخلاف فيمن له المالك وهو عيب وقد حدث بفعله فيبني ان يمتنع الرد كافتضاها قبل القبض فليتأمل
 اه سبط ط (قوله وان رد) اي المشتري قبل القبض هذه الناية للرد عبارة اصله مع شرح م ر وهي للمشتري

وخرج بالمقارن الحادث
 في ملك المشتري فلا يتبع
 في الرد بل هو له ياخذة إذا
 انفصل (و) زيادة (منفصلة
 كولد واجرة) وثمرة (لا تمنع
 ردا) بالعيب عملا بمقتضى
 العيب نعم ولدا الامة الذي
 لم يميز يمنع الرد لحرمة
 التفريق بينهما كما مر في باب
 المناهي (كاستخدام) للمبيع
 من مشتري او غيره او للثمن
 من بائع او غيره (ووطء
 ثيب) بغير زنا منها قبل
 القبض او بعده فانها
 لا تمنعان الرد (وهي) اي
 الزيادة المنفصلة (من
 حدثت في ملكه) من مشتري
 او بائع وان رد قبل القبض

ان رد بعد القبض وكذا ان رد قبله في الاصح بناء على ان الفسخ يرفع العقد من حينه وهو الاصح ومقابله مبنى على انه يرفع من اصله انتهت (قوله لانها فرع ملكة) يؤخذ منه ان محل عدم وجوب المهر على المشتري إذا كان الخيار له او لا خيار وإن كان للبائع فله المهر على المشتري وكذا ان كان لها وفسخ البائع وكذا يقال في البائع في الثمن اه حل (قوله ولان الفسخ يرفع العقد من حينه الخ) أي العطفة الحاصلة به وهي حل الانتفاع والا فالعقد المركب من الايجاب والقبول لا يتصور رفعه اه ع ش (قوله وزوال بكاره عيب) قضيته مع ما يأتي في الباب الاتي من ان العيب قبل القبض بفعل البائع او امره يثبت الخيار انه هنا لو كان بما ذكر ثبت الخيار بقوله هنا فقدر ينبغي ان يحمل على انه لا يجب به شيء لانه يمنع الرد فتأمل اه شوبري (قوله من مشتري أو غيره) أي سواء كان الغير بائعاً أو اجنياً أو زوجاً أو آفة سارية كما اشار له بقوله ولو بوثبة فهذه خمس صور في زوالها وعلى كل سواء كان الزوال قبل القبض او بعده ولم يستند لسبب متقدم او استند له عليه المشتري او جهله والظاهر ان الخمسة كلها لا تتصور حيث ذولاً بما يتصور منها واحدة وهي ما لو كان الزوال بزواج سابق بل الصور للعشرون كلها بما هي عقلية وما يتأتى في الخارج منها اثنتا عشرة صورة كونه قبل القبض وكونه بعده ولم يستند لسبب اصلا وهاتان في الخمسة السابقة بعشرة وكونه بعده واستند لسبب سابق ولا يكون هذا الا إذا كان الزوال من زوج سواء عليه المشتري او لا هاتان صورتان تضمنان للعشرة تأمل (قوله وزوال بكاره عيب) أي فيمتنع الرد في صورتين ذكر الاولى بقوله فان حدث بعد قبضها الخ أي من المشتري أو البائع أو اجني أو آفة وذكر الثانية بقوله او قبله فان كان من المشتري الخ ولا يمنع في صورة ذكرها بقوله او كان من غيره و اجاز هو البيع فقيه إشارة الى ان له عدم اجازته أي فسخه بهذا العيب الذي هو زوال البكاره وقوله فله الرد بالعيب أي الذي هو غير هذا أي غير زوال البكاره يعني ان رضاه بهذا العيب و اجازة العقد لا يمنع الرد بعيب آخر غير هذا العيب ان وجد وقوله ثم ان كان زوالها الخ تفصيل لقوله أو كان من غيره وقوله ويكون للمشتري أي العذر الذي وجب سواء كان ارشاً او مهراً وقوله لكنه ان رد بالعيب أي كما ذكر سابقاً بقوله فله الرد بالعيب وقوله سقط منه قدر الارش أي من المهر في صورته واما في صورة الارش فهو كله للبائع تأمله (قوله فهو اعم من قوله وافتضاض البكر) بالقام والقاف اه شرح مرو في المصباح فضضت الخاتم فضاء من باب قتل كثرته وفضضت البكاره ازاتها اه وفيه ايضا فضضت الخشبة فضاء من باب قتل ثقبها ومنه القضية بالكسرو هي البكاره ويقال افتضضتها اذا ازلت قضتها ويكون الافتضاض قبل البلوغ وبعده واما ابتكرتها واختصرتها وابتسرتها بمعنى الافتضاض فالثلاثة مختصة بقبل البلوغ اه (قوله ولم يستند لسبب متقدم) بان لم يستند اصلاً أو استند لسبب متاخر او متقدم عليه المشتري ومفهوم هذا النقي ما لو استند لسبب متقدم جهله المشتري وحكمه انه يثبت الرد لقوله فيما تقدم حدث قبل القبض او بعده واستند لسبب متقدم (قوله فلا رد له بالعيب) أي بالعيب الاخر الذي هو غير زوال البكاره ولا بهذا ايضاً فمن هنا يعلم تقييد قول المتن فيما سبق سواء حدث قبل القبض أي بما اذا كان العيب الحادث بغير تعيب المشتري وبعبارة أخرى قوله فلا رد له بالعيب أي القديم فان حدوث العيب قبل القبض بفعل المشتري كحدوثه بعده في منع الرد القهري كما يعلم من الباب الاتي بما كتبه الحلبي عند قول المتن او عيه مشتر أخذه بالثمن (قوله بقدر ما نقص) لانه يستقر عليه نفس ما نقص اذ قد يكون قدر ما نقص قدر الثمن او اكثر فليحرر اه حل وهذا القدر لا يسمى ارشاً بل هو جزء من الثمن استقر للبائع في مقابلة الجزء الذي استوفاه المشتري من المبيع فإزالة البكاره من المشتري في هذه الحالة من قبيل قوله الاتي واتلاف مشتر قبض (قوله بقدر ما نقص) أي بنسبة ما نقص لانفس قدر ما نقص اذ قد يكون ما نقص قدر الثمن او اكثر هكذا ينبغي ان يكون المراد اه سم على حج اه ع ش على م ر وقوله لزمه قدر النقص بن الثمن وهذا

لأنها فرع ملكة ولان
الفسخ يرفع العقد من حينه
لا من أصله وتعيير بذلك
أعم من قوله للمشتري
(وزوال بكاره) الامة
المبيعة من مشتري أو غيره
ولو بوثبة فهو اعم من قوله
وافتضاض البكر (عيب)
بها فان حدث بعد قبضها
ولم يستند لسبب متقدم
جهله المشتري منع الرد او
قبله فان كان من المشتري
فلا رد له بالعيب واستقر
عليه من الثمن بقدر ما نقص
من قيمتها فان قبضها لزمه
الثمن بكامله وان تلف قبل
قبضها لزمه قدر النقص من
الثمن أو كان من غيره

القدر هو المذكور قبل بقوله واستقر عليه الخ (قوله وأجاز هو البيع الخ) الظاهر أن المعنى أنه إذا علم باقتضاض غيرهما فإن فسخ فذلك وإن أجاز ثم على العيب القديم فله الرد به ويبقى الكلام فيما إذا علم بهما معا فهل له تخصيص الإجازة بعيب الاقتضاض والفسخ بالآخرة فيه نظر اه سم على حج اه ع ش على م و فقوله فله الرد بالعيب معناه أن له الرد بالعيب القديم الذي اطلع عليه بعد إجازته بعيب زوال البكارة وليس له الرد بعيب زوال البكارة لأنه اطلع عليه وأجاز البيع اه حل (قوله فهدر) معنى كونه هدرًا أنه إذا أجاز المشتري البيع أخذها وقنع بها من غير شيء وإن فسخ أخذ ثمنه كله اه ع ش أي ولا يمنع الرد (قوله فعليه الارش) أي ويكون تابعًا لها فهو لمن ثمنه الملك وقوله للمشتري أي المذكور من الارش والمهر وقوله سقط منه أي من المهر قدر الارش وهو ما نقص من قيمتها حتى لو كان المهر قدر الارش استحقه البائع ولا يلزم المشتري شيء ولو كان الارش أكثر من المهر لأنه لم يدخل في ضمانه إلى الآن إذ الفرض أنه قبل القبض اه سلطان (قوله لا يخالف ما في الغصب) بأن غصب زبداة عمرو ووطئها أي بغير زنا منها وقوله والديات أي فيما لو تعدى شخص على حرة وأزال بكارتها بالوطء فقوله لأن ملك المالك الخ إلى قوله بخلافه ثم أي فان الملك هناك قوى أما في الغصب فالمراد ملك سيد الأمة لها وأما في الديات فالمراد ملك الحرة لنفسها وقوله لم يفرقوا ثم أي في مجموع البابين أي بل سوا بين الحرمة والأمة في وجوب مهر ثيب وارش بكارة اه وسياق في المتن في الغصب ما نصه ولو وطئ مفضوبة حدزان منهما ووجب مهران لم تكن زانية ووطء مشترك منه كوطئه اه ويبقى له في الديات ما نصه ولو أزال أي الزوج بكارتها فلا شيء عليه أو غيره بغير ذكر فحكومة أو به وعذرت فمهر مثل ثيبا وحكومة اه وتقدم عن شرح م في باب المناهي في تكلمه على حكم المبيع يعا فاسدا ما نصه ولو كانت المبيعة يعا فاسدا التي أزال بكارتها المشتري بكرا فمهر بكري يلزمه كالنكاح الفاسد وارش بكارة إلى أن قال والاصح في النكاح الفاسد وجوب مهر ثيب وارش بكارة وعلى الأول فلا يتأني ما يأتي في الغصب أنه لو اشترى بكرا مفضوبة ووطئها جاهلا أنه يلزمه مع ارش البكارة مهر ثيب لوجود العقد المختلف في حصول الملك به هنا كما في النكاح الفاسد بخلافه ثم اه فانت تراه صور مسألة الغصب بوطء المشتري من الغاصب وقد نظم بعضهم هذه الأبواب بقوله

في الغصب والديات مهر ثيب • كذا ارشًا للبكارة اطلب
في وطء مشترك بعقد فساد • مهر لبكر مع ارش ابدا
في وطء زوج في نكاح فاسد • مهر لبكر دون ارش زائد
كذلك وطء اجنبي لاه • قبيل قبض المشتري قد ختمه

اه شيخنا (قوله لأن ملك المالك هنا ضعيف) كان وجه ضعفه أنه معرض للزوال بالتلف قبل القبض كما هو الغرض اه سم على حج اه ع ش على م و (قوله بين الحرمة والأمة) أن قلت الحرمة ملك فيها أصلا حتى يقال أنه قوى يمكن أن يقال المراد به ملكهم بالمنفعة نفسها) قوى اه شيخنا ع ش ما و (قوله لوجود العقد المختلف في حصول الملك به) انظر ما وجه استفادة الفرق من هذا بل كان المناسب العكس إذ الملك هنا متفق عليه فكان أولى بإيجاب شيئين بخلاف المختلف فيه وقد قرر بعضهم الجواب بقوله أي فملك المالك هنا هو البائع قوى على إيجاب شيئين بخلاف ملك المشتري هنا فإنه ضعيف وهذا الجواب لا يصح لأن ملك المالك هناك الذي هو البائع اضعف عما هنا إذ الخلاف في حصول الملك للمشتري يستلزم الخلاف في حصول الملك للبائع فيكون مختلفا فيه وما هنا متفق عليه مع أن الفرض أن الواطئ هو المشتري في صورة المبيعة يعا فاسدا ومقتضى الخلاف في حصول الملك له التخفيف فيما يجب عليه لا التغليب كما هو الواقع وأن الواطئ في صورة المبيعة قبل القبض شخص اجنبي غير المشتري والبائع ليس زوجا بل هو زان أو واطئ بشبهة فليس له ملك لا متفق عليه ولا مختلف فيه والمناسب له التغليب لا التخفيف كما هو الواقع إذا علمت هذا فالمناسب في الجواب ما يستنبط من كلام

وأجاز هو البيع فله الرد
بالعيب ثم إن كان زوالها
من البائع أو بآفة أو
بزوج سابق فهدر أو من
اجنبي فعليه الارش أن
زالت بلاوطء أو بوطء
زنا منها والالزمه مهر
بكر مثلها بلا افراد ارش
ويكون للمشتري لكنه
أن رد بالعيب سقط منه
قدر الارش للبائع وما
ذكر من وجوب مهر
بكر هنا لا يخاف ما في
الغصب والديات من
وجوب مهر ثيب وارش
بكارة لأن ملك المالك هنا
ضعيف فلا يحتمل شيئين
بخلافه ثم ولهذا لم يفرقوا
بين الحرمة والأمة ولا ما في
آخر البيوع المنهى عنها في
المبيعة يعا فاسدا من وجوب
مهر بكر وارش بكارة
لوجود العقد المختلف
في حصول الملك به ثم

الزيادة فيما كتبه هنا في الفرق بين الغصب والبيع الفاسد وهو أن يقال في قوله لوجود العقد الخ أي تعددت
الجهة بسبب الاختلاف في حصول الملك أي وتعدد الجهة يقتضي شيئين بخلاف ما هنا فالجهة واحدة
فالحاصل أن ما هنا إذا نظر إليه مع الغصب والديات يفرق بالة وة وبالضعف وإذا نظر إليه مع المبيع الفاسد
يفرق بتعدد الجهة وعدمه وتعدد الجهة يعلم من كلام الزيادة ونص عبارته قوله بخلافه فيما ذكر ويوجه
بأن الجهة المضممة هنا لما اختلفت بسبب جريان الخلاف في الملك لم يلزم عليه إيجاب مقابل البكارة مرتين
إذا الموجب لمهر البكر وطء الشبهة لأنه استمتع بها بكر أو لا أرش البكارة إزاله الجلدة بخلاف جهة الغصب
فانها واحدة فلو أوجب مهر بكر لتضادف غرم البكارة مرتين من جهة واحدة وهو ممتنع فاندفع ما يقال
الغاصب الذي لم يختلف في عدم ملكه أولى بالتعليق من اختلاف في ملكه (قوله كما في النكاح الفاسد) اعترض
بأن قضيته وجوب مهر بكر وأرش بكارة فيه وليس كذلك بل الواجب فيه مهر بكر فقط وأجاب بعض
مشايخنا بأنه ليس تنظيرا للبيع الفاسد في الواجب فيه بل في إعطائه حكم الصحيح في قدر الضمان فكما أن
النكاح الفاسد أعطى حكم صحيحه في وجوب مهر بكر لوجوبه في النكاح الصحيح الخالي من مسمى صحيح
فكذا البيع الفاسد أعطى حكم صحيحه في وجوب أرش بكارة لوجوبه في البيع الصحيح على المشتري حيث
رد الجارية المشتراة بعد افتضااضها لا يقال قضية هذا عدم وجوب مهر بكر معه لانا نقول وجوبه لا من
حيث البيع الفاسد بل من حيث وطء الشبهة فليتأمل اه حاشية ابن عبد الحق (قوله كما في النكاح الفاسد) قضيته
أن الواجب في النكاح الفاسد مهر بكر وأرش بكارة وهو خلاف ما تقدم له بعد قول المصنف ولو اشترى
زراعا بشرط أن يحصده الخ مما نصه ولو كانت بكرا فمهر بكر كالنكاح الفاسد وأرش بكارة لا تلافها بخلافه
في النكاح الفاسد إذ فاسد كل كصحيحه في الضمان وعدمه وأرش البكارة مضمون في صحيح البيع دون
صحيح النكاح وهذا ما ذكره الزركشي وابن العماد والأصح في النكاح الفاسد وجوبه مهر مثل ثيب
وأرش بكارة اه وعليه فالتشبيه في أصل الضمان لا في قدر المرجوع به ومع ذلك الراجح ما هنا من
الاقتصار في النكاح الفاسد على مهر البكر اه ع ش على مر (قوله كما في النكاح الفاسد) المعتمد فيه
وجوب مهر بكر فقط وسيصرح به المصنف أو آخر فصل التفويض اه حل والحاصل أنه متى استمتع
ببكر وأزال الجلدة وجب مهر بكر وأرش بكارة أن قوى ملكه كما في البيع الفاسد ويجب مهر بكر فقط
كما في هذا الباب لأنه لضعف ملكه لم يقو على شيئين وكما في النكاح الفاسد على ما ذكر هنا لأنه ما دون في
إزاله الجلدة أو مهر ثيب وأرش بكارة كما في الغصب والجنايات وعدم وجوب مهر بكر فيها لكون الجهة
واحدة ولا شبهة ولا ملك فتأمل لكن تقدم عن مر في باب البيوع المنهى عنها أن النكاح الفاسد يجب فيه
مهر ثيب وأرش بكارة كالغصب والديات وارتضاء ع ش هناك والمعتمد أن النكاح الفاسد يجب فيه مهر
بكر فقط كما صرح به مر في فصل لا تزوج امرأة نفسها إذا ذكره الحلبي ظاهر اه شيخنا ح ف (قوله كما
في النكاح الفاسد) متعلق بقوله من وجوب مهر بكر وأرش بكارة أي فالنكاح الفاسد يجب فيه على
الزوج إذا وطئ مهر بكر وأرش بكارة هذا هو معنى عبارته وإن كان ضعيفا إذ المعتمد أن النكاح
الفاسد يجب فيه مهر بكر فقط كما هنا أي كالمبيعة قبل القبض وقوله بخلافه فيما ذكر متعلق بالتعليل أي
قوله لوجود العقد الخ وما ذكر هو المبيعة قبل القبض أي فليس فيها عقد مختلف في حصول الملك به أي
بالنسبة للواطئ إذ هو اجني كاعلت فليس له ملك لا ضعيف ولا قوى لا متفق عليه ولا مختلف فيه
وقد عرفت ما في هذا التعليل والفرق (قوله بخلافه فيما ذكر) أي فليس فيه عقد مختلف فيه وإنما
هو غصب من الاجني لكن لما ضعف الملك وجب عليه شيء واحد ولا بد من ملاحظة هذا القدر في
الفرق فافهم اه سبط طب وعبارة حل قوله بخلافه فيما ذكر أي فانه لا ملك فيه بالكلية وموجب
المهر وطء الشبهة لأنه استمتع بها بكر اه وهو واجب أرش البكارة إزاله الجلدة ولا يخفى أن هذا بعينه موجود
هنا أي في الجناية وموجود في الغصب مع أنه أولى بذلك إلا أن يقال الموجب لمهر البكر وأرش البكارة

كما في النكاح الفاسد
بخلافه فيما ذكر

جهة الغصب وهي جهة واحدة فلو أجنبيا عليه مهر بكر لتضاعف غرم البكار مرة من جهة واحدة وهو
 ممتنع اهل (قته) في الزوج وشرحه ما نصه فصل الاقالة وهي ما تقضى رفع المقدار المالي بوجه مخصوص
 جائز وتسند لنادم اى لا جله لخبر ابن حبان في صحيحه من اقال مسلما وفي رواية للبيهقي نادما اقال الله عشرته
 وهي فسخ لا بيع والا لصحت من غير البائع وبغير الثمن الاول وفرع على كونها فسخا مسائل فقال فيجوز
 تفرق المتقابلين اى تفرقهما عن مجلس الاقالة في الصرف قبل التقابض ولا يتجدد بها شفعة وتصبح في المبيع
 والمسلم فيه ولو قبل القبض أو بعد التاف لهما وشمل كلامه الآتي فتصح الاقالة فيه لانه لا يزيد على
 التالف بخلاف رده بعيب لان الرديرد على المردود ولا مردود ويصح الرجوع في الموهوب الآتي من يد
 المتسبب على الاصح ويرد المشتري مثله اى التالف في المثل وقيمته في المتقوم كنظائره وينفذ تصرف البائع
 في المبيع بعدها اى الاقالة قبل القبض الا اذا لم يكن المشتري قبض الثمن فلا ينفذ تصرف نقله الاصل عن
 المتولى في الباب الآتي وهو المناسب لما سياتي من ان للمشتري حبس المبيع لاسترداد الثمن على ما ياتي فيه
 ولا تنفسح الاقالة بتلفه عند المشتري ولو باتلافه او اقلاف اجنبي بل يضمه لانه مقبوض بحكم العوض
 كلما خوذ قرضا وسوما وتعتبر قيمته ان كان متقوما باقل قيمتي وقت العقد والقبض لما مر في نظيره في
 اعتبار الارش وقياسه انه ان كانت القيمة بين الوقتين اقل فهي المعتبرة فيما ذكره كاصله من اعتبار
 الاقل نظر والوجه اعتبار يوم التلق وان استعمله المشتري بعد الاقالة وقبل القبض لزمته الاجرة وليس
 للبائع فيها رد بعيب حدث بيد المشتري قبلها وعليه للبائع ارض العيب كما ذكره الاصل والمشتري
 الحبس للبيع بعد الاقالة لاسترداد الثمن سواء قلنا انها فسخ ام بيع صرح به الاصل ونقله السبكي عن
 القاضي قال لا نأخذنا بيع فللبائع الحبس او فسخ فكالرد بالعيب وله الحبس وهذا يخالف ما نقله
 النووي في مجموعه في الخيار عن الروياني واقره من انه ليس لواحد من العاقدين بعد التماسخ في مدة الخيار
 الحبس بل اذا طالب احدهما الآخر ازم الآخر الدفع اليه ثم يدفع ما كان يده بخلاف اختلافهما في
 البداءة في البيع فان لكل حبس ما يده حتى يدفع اليه الآخر لان الفسخ هنا رفع العقد وبقي التسليم بحكم اليد
 وهي توجب الرد وهناك التسليم بالعقد وهو يوجب التسليم من الجانبين اه فعلم منه انه لا حبس في جميع
 الفسوخ فعليه لا يحتاج الى قيد نفوذ تصرف البائع فيما مر بكلام المتولى السابق وعليه جرى في
 المجموع فانه اذا ذكر نفوذ التصرف سابق فيه كلام المتولى مساقا لوجه الضعيفة ولقضاها اى الاقالة قول
 العاقدين تقابلنا او تفسخنا او قول احدهما للاخر اقلتك ونحوه فيقبل الاخر ولا يشترط لصحته اذ كرر
 الثمن وقبده السبكي بما اذا كان معلوما وايد بالنص الا في لكن كلام الامام الا في ينفيه وهو المعتمد
 وكلامهم فيما ياتي يقتضيه ولعل النص مبني على انها بيع لا فسخ وان نص قبله على انها فسخ ولا تصح الا به
 اى بذلك الثمن فان زاد فيه او نقص عنه او شرط فيها اجلا او اخذ صحاح عن مكسرة او عكسه بطلت وبقي
 العقد بحاله وتصح من الوارث لانه خليفة للعاقد وما اتي به ابن الصلاح من ان الورثة لو استاجروا من
 يحج عن مورثهم حجة الاسلام الواجبة ولم يكن اوصى بها ثم تقابلوا مع الاجير لم تصح الاقالة لوقوع العقد
 لمورثهم لا ينافي ذلك لان الحق فيه عند الاقالة لمورثهم لا لهم بخلافه فيما تقرر وقال السبكي نقلا عن
 القاضي ولو اقال في مرض موته حسبت من الثلث لانه في مرض الموت لورد المبيع بعيب وقيمته اضاعف ثمنه
 حسبت من الثلث كابتداء البيع بالمحاباة وتصح في بعض المبيع او المسلم فيه كما تصح في كله قال في الاصل في الاول
 قال الامام هذا اذا لم تلزم جهالة ولا فلا تجوز على قولنا انها بيع للجهل بحصة البعض وقضيته الجواز على
 قولنا انها فسخ مع الجهل بالحصة قال الزركشي ويرد عليه نص الشافعي على انه لا بد فيها من العلم بالمقابل بعد
 نصه على انها فسخ قلت وتقدم ما فيه لكن ان اقاله في البعض ليعجل له الباقي او عجل له بعض المسلم فيه
 ليقبله في الباقي فهي فاسدة كالمقابل لا يزيد من الثمن ولو تقابلا او تقاسخا بعيب او تحالفا ثم اختلفا في قدر

الثنى قاله قول البائع يمينه لا نه غارم وكذا القول قوله يمينه إذا احتاجا إلى معرفته أى الثنى لتقدير الارش الذى يرجع به المشتري على البائع عن العيب القديم وإن اختلفا في وجود الاقالة قاله قول منكرها يمينه لأن الاصل عدمها والزيادة المنفصلة قبها للمشتري والمنفصلة للبائع تبعا إلا الحل الحادث قبلها فقياس ما مر في الرد بالعيب انه المشتري وإن باعهه وجلا وتقابلا بعد الحلول للاجل والقبض للثنى استرد المشتري الثمن بلامه فلا يلزمه أن يصبر قدر الاجل وإن لم يقبض أى البائع الثمن سقط عن المشتري سواء كان حالا أم وجلا ويرتا جميعا لزوال العلة بينهما اه

(باب في حكم المبيع ونحوه قبل القبض وبعده الخ)

ذكر له أحكاما ثلاثة الانفساخ بالتلف وثبوت الخيار بالتعيب على التفصيل الآتى وعدم صحة التصرف فيه كما سيذكره بقوله ولا يصح تصرف الخ وقوله ونحوه أى كالصداق والاجرة المعينة وأما الثنى فداخل في المبيع وقوله قبل القبض ذكره في المتن منطوقا وقوله وبعده ذكره مفهوما من التقيد بالظرف إذ يفهم من قوله قبل قبضه انه بعده ليس من ضمان البائع لكن محله إن لم يكن خيارا حلا أو كان المشتري أولهما فإن كان للبائع وحده فهو من ضمانه أيضا كما هو قبل القبض في التفصيل الآتى لكن قوله ونحوه لم يذكر للنحو الأحكام الثلاثة التي ذكرت للمبيع بل ذكر له الثالث فقط وهو عدم صحة التصرف فيه كما شمله عموم قوله ولا يصح تصرف الخ وقوله والتصرف فيما له الخ وما سيذكره بقوله وله تصرف فيما له يد غيره وقوله وما يتعلق بهما الذى يتعلق بالمبيع ونحوه قبل القبض الكلام على القبض الآتى في قوله وقبض غير منقول الخ الباب والذى يتعلق بالتصرف فيما له تحت يد الغير مسئلتنا الاستبدال وبيع الدين الاتيان في قوله وصح استبدال الخ ومعنى تعلقهما بمسئلة التصرف انهما نظيران لها من حيث ان فيها تصرفا في العين وفيهما تصرف في الدين وكل من العين والدين ليس تحت يد المتصرف اه شيخنا (قوله ونحوه) كالصداق والثنى المعين والاجرة المعينة مما هو مضمون ضمان عقد كما يعلم من قوله ولا يصح تصرف الخ تأمل اه شورى (قوله والتصرف في ماله الخ) وباقى له في الصداق مانصه ولا يضمن منافع فائنة بيده ولو باستيفائه أو امتناعه من تسليم بعد طلب له كخايره في المبيع اه شورى (قوله المبيع قبل قبضه) أى الناقل للضمان وعبارة شرح مر قبل قبضه أى الواقع عن جهة البيع فالقبض الواقع لاهن جهته كالمدم فهو بعده باق على كونه من ضمان البائع وذلك كان قبضه المشتري من البائع على سبيل الوديعة بان أودعه البائع إياه فآخذه منه وديعة وكان للبائع حق الحبس فتلفه بيد المشتري في هذه الحالة كتلفه بيد البائع كما صرحوا به لانه لا اثر لهذا القبض ولهذا كان الاصح بقاء حبس البائع بعده وما وقع للزركشى في هذه آخر الوديعة عما يخالف ما تقرر سهوا انتهت ببعض تصرف في اللفظ وقوله وكان للبائع حق الحبس مفهومه انه لو لم يكن له حق الحبس وأودع المشتري المبيع حصل به القبض المضمن للمشتري اه ع ش عليه وقول مر بان أودعه البائع إياه الخ لا ينافيه قولهم إيداع من يده ضامنة يبرته لأن ذلك مفروض في ضمان اليد وما هنا في ضمان العقد اه حل واحترز بالمبيع عن زوائده المنفصلة للحادثة في يد البائع كشمرة ولبن وبيض وصوف وركاز فانها امانة في يد البائع وان تعدى بحبس المبيع بان طلبه المشتري فتعنه منه لم يكن له حق الحبس ولو استعمل البائع المبيع قبل قبضه لم يلزمه له اجرة وكذا لو حبسه مدة لها اجرة تعديا وذلك لضعف ملك المشتري اه شرح مر (قوله ايضا المبيع قبل قبضه) أى أو بعده في زمن خيار البائع وحده من ضمان بائع وإن عرضه على المشتري فلم يقبله لبقاء سلطنته عليه وان قال له المشتري هو وديعة عندك اه حلى ومن القبض ماله ووضع بين يديه وعلم به ولا مانع له من قبضه وان قال المشتري لا اريد به وبحث الامام أنه لا بد من قرينة منه بحيث تناله يده من غير حاجة لا تقال أو قيام سواء كان وضعه عن يمينه أو يساره أو امامه وباقى مثل ذلك في وضع المدين الدين عنددائه خلا لما في الانوار وهذا كله بالنسبة لحصول القبض

(باب)

في حكم المبيع ونحوه

قبل القبض وبعده والتصرف

في ماله تحت يد غيره مع

ما يتعلق بهما (المبيع قبل

قبضه من ضمان بائع)

عن جهة العقد فلو خرج مستحقا ولم يقبضه المشتري لم يكن للمستحق مطالبة به لعدم قبضه له حقيقة وكذا لو باعه قبل نقله فنقله المشتري الثاني فلا يسر للمستحق مطالبة المشتري الاول قال الامام وانما يكون الوضع بين يدي المشتري قبضا في البيع دون غيره وكذا تخاية الدار ونحوها انما يكون قبضا في البيع دون غيره اهـ شرح مر (قوله بمعنى انفساخ البيع الخ) اي لا معنى للضمان الذي هو غرم البدل من مثل ارقيمته لان ذلك في ضمان اليد وما هنا في ضمان المقداه (قوله وان ابراه منه) اي من الضمان بالمعنى المذكور كان قال له وإذا تلف قبل القبض لا يفسخ العقد وان تعيب لا خيار له وعبارة المنهاج وان ابراه المشتري عن الضمان لم يبرأ في الاظهر ولم يتغير الحكم وأما قوله ولم يتغير الحكم انه لا يصح تصرفه فيه قبل قبضه فلا يسر تكرار ما قبله ولا تا كيدا له انتهت اسم (قوله ايضا وان ابراه منه مشتري) ظاهره وان اعتقد البائع صحة البراءة وهو ظاهر لان علة الضمان كونه في يده وهي باقية اهـ شرح مر (قوله فان تلف) أي حسا او شرعا ومن الثاني ان يدعي العبد الحرية قبل القبض ويحكم بحريته فلو كان بعد القبض لم يرجع على البائع بالثمن لتغير بطله بعدم السؤال اهـ حل (قوله أو اتلفه بائع) أي ولو باذن المشتري قال الاذرعى ولينظر فيه الوأكره البائع على إتلافه هل يكون كالتحتمار على المرجح او يتخير المشتري بين الفسخ والاجازة ومطالبة المكرم لم أرميه نقل اهـ حواشي شرح الروض أقول الظاهر الاول لانهم جعلوا التلف لمال الغير بالاكره طريقا في الضمان ففسبوا الفعل اليه حيث ضمنوه وذلك يقتضي نسبة الاتلاف اليه فيفسخ العقد ويحتمل وهو الظاهر عدم الانفساخ لوجوب الضمان على المكرم بكسر الراء والبدل قائم مقام مبدله فيتخير المشتري وبقي عكسه وهو مالو اكره المشتري على إتلافه هل يكون قبضا أولا فيه نظروا الاقرب الثاني بدليل ان قبض الصبي والمجنون لا يعتد به لكون كل منهما ليس اهلا وفعل كل منهما كالفعل اهـ شرح مر (قوله ايضا أو اتلفه بائع) أي من يقع له العقد وإن لم يكن ضامنا لنحو صبيال عمار أو كان غير مميز أو بدعواه التلف او باذنه لاجنبى في إتلافه أو بعث ولو لبعضه لانه يسرى أو كان في يد المشتري والخيار له وحده أو اخذه المشتري تعديا مثلا اهـ حل على الجلال (قوله ايضا أو اتلفه بائع) ومنه مالو باع بعض قن ثم اعتق نصيبه منه وهو موسر لسريان العتق إلى البعض المبيع ومثل إتلافه إتلاف بهيمة له فيما إذا أكلته وكان علفا وكان معها أو فرط في حفظها أو قصر في حفظه بأن أكلته دابة الغير نهارا ولو دابة المشتري ولم يكن معها اهـ حل (قوله لتعذر قبضه) أي مع عدم قيام البدل مقامه بدليل ما ياتي في إتلاف الاجنبى (قوله فيسقط الثمن عن المشتري) أي الذي لم يقبض فان كان قد قبض وجب رده لفوات التسليم المستحق بالعقد فبطل كالتوفر في عقد الصرف قبل القبض اهـ شرح مر (قوله وينقل الملك في المبيع الخ) يترتب عليه الزوائد فتكون للمشتري حيث لم يختص الخيار بالبائع ومؤهلة تجهيزه على البائع اهـ من الحلبي (قوله وقوع درة) أي جوهره في بحر أي لا يمكن اخراجها منه ولو بعسر فان عادت في هذه الحالة تبين عدم الانفساخ وكذا يقال في الطير والصيد وأما قوله وانقلاب العصير خرا أي مالم يعتد خلا ولا ثبت الخيار للمشتري وقوله واختلاط منقوم بأخرى للبائع كما قيده ع ش وذ كر حكم مالو كان للاجنبى وانظر مالو كان للمشتري اهـ شيخنا هذا ولم يفصلوا في وقوع الدرة بين كونه من البائع أو بنفسه فيفسخ البيع او من المشتري فيكون قابضا أو من أجنبى فيثبت الخيار وكذا يقال في المسائل الاربعة بعدم مسئلة الدرة والظاهر ان هذا التفصيل متعين ومثله يقال في قوله وأما غرق الارض الخ فتارة يكون الفرق والوقوع من المشتري أو البائع أو أجنبى ومن غير فاعل (قوله وانقلات طير الخ) عبارة شرح مر وانقلات ما لا يرجى عوده من طير متوحش اهـ فيعلم من تقيده بعدم رجاء العود ان قوله متوحش نعت لكل من الطير والصيد ولم يقل متوحشين لان العطف باو وقوله ولم يتميز عبارة مر في شرحه ولم يمكن تميزه اهـ وكتب عليه ع ش قوله ولم يمكن تميزه بخلاف ما إذا أمكن وهل يكفي امكانه بالاجتهاد اهـ سم على حج أقول الاظهر نعم لكن ينبغي ان ثبت للمشتري الخيار اهـ (قوله

بمعنى انفساخ البيع بتلفه
او إتلاف بائع وثبوت
الخيار بتعييه او تعيب
بائع او اجنبى كما ياتي
(وان ابراه) منه (مشتري)
لانه ابراه اعماله يجب (فان
تلف) بآفة (أو اتلفه بائع
انفسخ) البيع لتعذر
قبضه فيسقط الثمن عن
المشتري وينقل الملك
في المبيع للبائع قبيل التلف
والتلف وقوع درة في بحر
وانقلاب طير او صيد
متوحش

وانقلاب العصور خرا) أى إذا لم يعد خلافاً عاد خلا لم يكن كالتلف ومثله عود الجوهرة ورجوع الطير
والصيد نعم ثبت للمشتري الخيار اه حل أى فى انقلاب العصور خلا فقط كفى عش على مر خلافا لما
يوهمه كلام المحشى أى وان كانت قيمة الخل أكثر من قيمة العصور لا اختلاف الاغراض كفى عش أيضا
(قوله واختلاط متقوم باخر) خرج باختلاط المثل باخر فان اختلط بغير جنسه كشيرج بزيت فكالنلف
أيضا وان اختلط بجنسه ثبت الخيار للمشتري ويكون المخلوط شركا اه عش على مر وقوله فكالنلف
أيضا أى ان كان المثل للبائع اما لو كان لاجنبى فيتخير فيما قبل القبض لا فيما بعده ويصير مشتركا بينهما وبين
الاجنبى اه محشى من عند قول المتن ولا يصح بيع ما يغلب اختلاط حادثة بوجوده إلا بشرط قطعه (قوله
أيضا واختلاط متقوم باخر) أى للبائع اه حج ومفهومه ان اختلاط المتقوم بمثله لاجنبى لا يعد تلفا
لكن ثبت له الخيار للمشتري ثم ان أجازوا اتفاق مع الاجنبى على شئ فذاك والا صدق ذو اليدا عش (قوله
او جحد البائع له) أى بان يغيه عن عين المشتري وينكرو وجوده او يحدد البيع من اصله فان فسخ فذاك وان
أجاز أخذ الثمن ان وفى بالمبيع وإلا أخذ ما زاد عليه من مال البائع ونقص كلاً من الثمن والزائد إلى جنس
المبيع لانه من باب الظاهر بحقه اه وعبرة عش قوله او جحد البائع له الخ أى بان انكر اصل البيع فيحلف
على ذلك ثم بعد الحلف حيث كان المشتري عالما بان البيع وقع له يتخير بين الفسخ والاجازة فان فسخ أخذ الثمن
من البائع ان كان قبضه وإلا سقط عنه وان أجاز أخذ الثمن وتصرف فيه بالظفر بمعنى انه يشتري مثل المبيع
فان لم يقب بما قبضه البائع منه لخص السعر أو طر و عيب فى الثمن أخذ المشتري ما نقص بمادفعه للبائع بطريق
ماوله ان لا يحلف البائع ويفسخ العقد وياخذ الثمن لعدم وصوله إلى حقه انتهت (قوله أيضا او
جحد البائع له) أى ولا بينة للمشتري أى اوله بينة لكن فى اقامتها كلفة يشق تحملها فى العادة فيما يظهر قال
الاذرعى وفى فسحه بمجرد الجحد من غير حلف وقفة إذا غلب على ظنه انه لا يحلف اه ويحجب بار فى الرفع
إلى الحاكم وطلب التحليف كلفة فسومح له فى الفسخ مقابلة للبائع بنقيض قصده لتقصير ما يعاب اه شوبرى
(قوله فثبت للخيار) وهو على التراخي فى الثلاث على المعتمد اه شيخنا (قوله لا يمكن رفعها) أى لا يمكن
إلا بمشقة اما إذا لم يكن الرفع اصلا فهو تلف فى المبيع أيضا (قوله والفرق لائح) أى ظاهر وهو ان المعقود
عليه فى الاجارة لمنفعة وهى تفوت بمضى الزمن والمعقود عليه فى البيع العين وهى باقية ولان الاجارة تقتضى
الانتفاع فى الحال وهو متعذر بخلاف البيع اه حل (قوله أيضا والفرق لائح) أى معتمده وهو عدم العلم
بقضاء العين وفى وقوع الدرة وما بعده بخلاف الارض اه مر وهو ظاهر لان مراد الشارح بيان الفرق بين
وقوع الدرة حيث عد اتلافا ووقوع الصخرة حيث عد تعديبا اما ان كان مراده بيان الفرق بين وقوع الصخرة
على الارض المبيعة حيث عد تعديبا ووقوعها على المؤجرة حيث عد اتلافا فلا يظهر هذا الفرق ثم رأيت فى
شرحه اشار إلى ان هذا الفرق بين وقوع الدرة فى البحر ووقوع الصخرة على الارض المبيعة اما الفرق بين
وقوع الصخرة على الارض المبيعة ووقوعها على الارض المؤجرة فهو ان الاجارة تقتضى الانتفاع فى
الحال وهو متعذر بحيلولة الماء وترقب زواله ولا نظره لتلف المنافع اه عش (قوله واتلاف مشترك قبض)
هذا إذا كان الخيار له أو لها أو لا خيار أصلا وإلا انفسخ كما يدل عليه كلام الروض وشرحه فى باب الخيار
وبيناه فى حواشى شرح البهجة اه سم على حج وقول سم وإلا انفسخ أى فيسترد المشتري الثمن ويغرم
للبيع بدل المبيع من قيمة أو مثل اه عش على مر (قوله أيضا واتلاف مشترك) أى من يقع له الشراء
وان لم يباشر العقد لان وكيله وان باشر العقد فهو كلاجنبى ومثل اتلافه اتلاف بهيمته إذا كان
المبيع علفها وكان معها ولم يقصر فى حفظه بان اكله نهرا اه حل (قوله واتلاف مشترك قبض) أى
ان كان اهلا لا قبض فلو كان عبدا او مجنونا فالقياس ان اتلافه ليس بقبض وعليه البدل وعلى البائع رد
الثمن المعين وقد يحصل التقاص إذا اتلف البائع الثمن او تلف يده ولو أخذ المشتري المبيع بغير

وانقلاب العصور خرا
واختلاط متقوم باخر
ولم يتميز اما غصب المبيع
أو اباقه أو جحد البائع له
فثبت للخيار واما غرق
الارض أو وقوع صخرة
عليها لا يمكن رفعها فرجع
الشيخان هنا انه تيب
وفى الاجارة انه تلف
والفرق انه لائح (واتلاف
مشتري) له بغير حق (قبض)
له (وان جهل) انه المبيع

كاكل المالك طعامه
المغصوب ضيقا للغاصب
ولو جاهلا بانه طعامه فان
الغاصب يبرأ بذلك اما
اتلافه له بحق كصياح وقود
وكردة والمشتري الامام
فليس بقبض وفي معنى
اتلافه مالو اشترى أمة
فاجلها أبوه ومالو اشترى
السيد من مكانه أو الوارث
من مورثه شيئا ثم عجز
المكاتب أو مات المورث
(وخير) مشتر (باتلاف
أجنبي) بين الاجازة
والفسخ لقوات غرضه في
العين (فان أجاز) البيع
(غرمه) البدل (أو فسخ
غرمه البائع) أياه فلا يفسخ
البيع باتلاف الأجنبي لقيام
البدل مقام المبيع وهذا
الخيار على التراخي كما
اقتضاه كلام القفال لكن
نظريه القاضي واتلاف
اعجمي وغيره يميز بامر
غيرهما كاتلافه

اذن البائع حيث كان له حق الحبس فله استراد منه فلو اتلفه البائع اتلافا مضمنا في يد المشتري في هذه الحالة
جعل مستردا له بالاتلاف كما ان المشتري قابض بالاتلاف كما جزم به ابن المقرئ لكن هل يفسخ البيع أو يخير
المشتري وجهان أرجحهما كما قاله السبكي وغيره واذن المشتري للأجنبي أو للبائع في اتلافه لغو لعدم استقرار
الملك بخلاف الغاصب حيث يبرأ بذلك واتلاف عبد البائع ولو باذنه كالأجنبي وكذا عبد المشتري بغير
إذنه والفرق بينهما تشوف الشارع لبقاء العقود فان أجاز جعل قابضا ولو اتلفته دابة المشتري نهرا تفسخ
البيع أو ليلاته الخيار فان فسخ طوب بما اتلفت أو بهيمة البائع فكالآفة وإن لم يفرق بين الليل والنهار
كبهيمة المشتري لان اتلافها ان لم يكن بتفريط من البائع بآفة أو بتفريط منه فقد مر ان اتلافه كآفة بخلاف
اتلاف بهيمة المشتري فتزل بالنهار منزلة اتلاف البائع لتفريطه بخلافه ليلالا يقال اتلافها ليلاما بتقصير
المشتري فيكون قبضا أو لا فكالآفة فيفسخ به البيع فلا وجه لتخيره لانا نقول هو بتقصيره وللمالم يكن
اتلافها صالحا للقبض خير فان أجاز فقباض أو فسخ طالبه البائع بالبدل كما تقرر ولهذا قال ابن الرفة
وغيره ان محل ذلك إذا لم يكن مالهما معا وإلا فالاتلاف منسوب اليه ليلالا كان أو نهرا وقال الأذري
انه صحيح وجزم به الشيخ في الفرر وان كانت مع غيره فالالاتلاف منسوب اليه اه شرح مر (قوله) كاكل
المالك طعامه (قد يقتضى التشبيه ان الخيار لو كان للبائع لا يكون اتلاف المشتري قبضا وهو كذلك بل
لو تلفه بعد قبضه حينئذ انفسخ أو عيبه تخير كما قاله بعض المتأخرين وأقره جميع أهل مرل (قوله) كاكل
المالك طعامه الخ) هذا القياس يقتضى ان اتلاف غير الأهل كالمجنون والعبي قبض لانه لو اكل
طعامه المغصوب ضيقا يرى الغاصب وليس كذلك والفرق ان ملكه على ذلك مستقر وهنا غير
مستقر ومن ثم كان اذن المشتري للأجنبي في الاتلاف لغوا اه حلي (قوله) فان الغاصب يبرأ بذلك
ولا فرق في ذلك بين ان يقدمه له الغاصب أو اجنبي أو ياكله هو بنفسه اه مر (قوله) والمشتري الامام
أو نائبه وإلا كان قابضا لانه لا يجوز له الاقباض على الامام ولا نظر لكونه مهذرا واستشكل بانه غير
مضمون واجيب بان ضمان العقود لا يتأفى عدم ضمان القيم اه سبط (قوله) وفي معنى اتلافه الخ) اى فيكون
قبضا وكان المناسب ان يقول وفي معنى اتلافه اقبال الأب وعجز المكاتب وموت المورث بعد الشراء اه
(قوله) فاجلها أبوه (عبارة في الاعفاف وحرمة وطء أمة فرعه وثبت بها ههنا ان لم تصر به أم ولد أو
تاخر ازال عن تقييد لاجد وولده حر نسب وتصيرام ولده ان كان حرا ولم تكن أم ولد لفرعه وعليه
قيمتها لاقية ولدا انتهت (قوله) ومالو اشترى السيد من مكانه الخ) ظاهر هذا بقاء العقد وحصول القبض
بذلك وهو كذلك اه شوبرى وفائدة كون هذا بمنزلة القبض صحة تصرف السيد والوارث في الدين وان
لم تدخل تحت يده وعدم تعلق الدين الذي على المكاتب والمورث به بل ان كان له مال غيرها كالثمن قضى
منه والاضاع على صاحبه اه شيخنا وعبارة العنان فان قلت فائدة كون التعجيل وموت المورث كالاتلاف
مع ان الثمن والمثل ينتقل للسيد أو الوارث قلت فائدة ذلك انه لو كان على المكاتب دين وعلى المورث دين
فانه يقتضى من الثمن لانه استقر بذلك (قوله) او مات المورث (قوله) اى عن الوارث الحائز فان مات عن
ابن احدهما المشتري لم يتصرف في النصف الذي يخص اخاه الا بعد قبضه كما ذكره في الروض اه حل
وقوله الا بعد قبضه اى من أخيه لانه يقوم مقام المورث في اقباض النصف كما في الشوبرى (قوله) وخير
باتلاف أجنبي) اى فورا (قوله) فلا يفسخ البيع باتلاف الأجنبي الخ) هذا لا يشكل بانفساخ الاجارة
فيما لو غصب العين المؤجرة غاصب حتى انقضت المدة لان المعقود عليه هنا المال وهو واجب على الجاني
بخلاف الاجارة فان المعقود عليه المنفعة وهي غير واجبة على متاعها اه سم (قوله) وهذا الخيار على التراخي
ضعيف وقوله لكن نظريه القاضي معتمد اه ع ش (قوله) كاتلافه) اى الغير فان كان بامر البائع فكاتلافه
فينفسخ البيع وان كان بامر المشتري كان قابضا وان كان بامر الأجنبي خير المشتري بين الفسخ
والاجازة وان كان بامر الثلاثة اى البائع والمشتري وغيرهما فالقياس الاتفساخ في ثلثه والقبض

في ثلثه والتخير في ثلثه قال اسنوي قال شيخنا ولا يقال يلزم على ذلك تفريق الصفقة على البائع وهو ممتنع
 لا نأقول فعله اقتضى ذلك وهو امر من ذكر بالاتلاف فصار بمنزلة رضائه بتفريقها له ومقتضاه ان لو كان
 باذن المشتري والاجنبى لا يكون قابضا للنصف ولا يتخير بالنصف الاخر لما يلزم عليه من تفريق الصفقة
 اه حل (قوله وعمل الخيار في غير الربوي) أي المعين واما ان كان في الذمة فيأتي له البائع يده ولا يفسخ
 البيع (قوله في غير الربوي) أي المعين لتعذر التقاوض في المجلس والبدل لا يقوم مقامه فيه اه حلبي وعبارة
 ع ش اما الربوي فيفسخ العقد فيه لانه يشترط فيه القبض في المجلس وهو يؤخذ من قول الشارح ولا
 يفسخ البيع لانه راجع للثلاثة (قوله اهل الالتزام) خرج به الحربي فقط وقد اشترطوا في الجاني
 في باب القودان يكون ملتزما للاحكام وأخرجوا به الحربي وغير المكلف فلي نظر الفرق ويمكن
 ان يقال فرق بين التزام الاحكام والتزام الدين الذي نحن فيه فان كلامنا من الصبي والمجنون اهل الاشتغال
 ذمته بالدين وغير اهل الالتزام الاحكام أي التكليف (قوله فرضيه مشتري) أي بان أجاز البيع
 اه شرح مر وفهم من هذا التعميم ان له الخيار في هاتين الصورتين وهو كذلك شيخنا وهذا
 الخيار على الفور وعبارة اصله مع شرح مر فلو عيبه البائع فالذهب ثبوت الخيار للمشتري على الفور
 جزا لانه اما كالألفه أو اتلاف الاجنبى وكل منهما يثبت الخيار فان شاء الله فسخ وان شاء أجاز
 بجميع الثمن انتهت (قوله وحصول العيب ففعله) أي فلا خيار له فلو ظهر عيب قديم امتنع عليه رده
 كما مر وصار قابضا لما اتلف فيستقر عليه من الثمن حصته وهو ما بين قيمته سليما ومعيبا فلو كان العيب حرا
 وسرى للنفس استقر عليه الثمن كله اه حل وقوله حصته أي حصته ما اتلفه وقوله وهو ما بين قيمته الخ فيه
 تسامح وحق التعبير ان يقول وهو جزء من ثمنه نسبه كنسبة التفاوت الذي بين قيمته سليما ومعيبا (قوله
 اهل الالتزام) هذا القيد لتفريم الارش لا للخيار لانه ثابت مطلقا فكان الاولى تأخير هذا عند قوله فان
 اجاز وقبض الخ اه حل ومثله قوله بغير حق اه (قوله خبر المشتري) أي فور اعلی أوجه الوجهين كما
 أتى به الوالد اه مر (قوله والمراد بالارش في الرقيق الخ) هذا بالنسبة لعيب الاجنبى كما هو سياق كلامه
 أما لو عيبه المشتري فانه يستقر عليه جزء من الثمن بنسبة قدر مائة من قيمته اليها لو كان سليما فلو كانت قيمته
 ثلاثين ومقطوعا عشرين استقر عليه ثلث الثمن او سليما ستين ومقطوعا عشرين استقر عليه ثلثا لافرق في
 ذلك بين كونه رقيقا أو غيره اه ع ش على مر (قوله والمراد بالارش الخ) مقتضى صنيعه ان هذا ضابط
 للارش في الرقيق في خصوص هذه المسألة وان ما تقدم في مسائل البيع لارش الرقيق كغيره في انه ما نقص
 من قيمته مطلقا اه (قوله ما يأتي في الديات) عبارته هنا كوفي نفس رقيق قيمته وفي غيرها ما نقص ان لم
 يتعذر من حره ولا فسخه من قيمته ففي يده نصف قيمته وفي ذكره واثنين قيمته (قوله بنحو بيع) أي
 للبيع وخرج به زوائد الحادثة بعد العقد فيصح بيعها لعدم ضمانها على البائع ويمتنع التصرف بعد القبض
 ايضا اذا كان الخيار للبائع او لها اه اج اه سبط وقوله اولهما أي ولم باذن البائع ولا فيصح كما تقدم في
 آخر خيار الشرط في قوله والتصرف كوطعوا عتاق الخ وعبارة حل قوله ولا يصح تصرفه الخ هذا من جملة
 حكم المبيع ونحوه قبل القبض وبعد بخلاف زوائد الحادثة بعد العقد فيصح بيعها لا تنفاه ضمانها كما تقدم
 ويمتنع التصرف ايضا بعد القبض إذا كان الخيار للبائع او لها قاله شيخنا انتهت (قوله كية وكاتبة واجارة)
 أي وكالتصدق به وإقراضه وجعله عوض خلع أو نكاح أو صلح أو سلم والتولية والاشراك اه شرح مر
 (قوله فيما لم يقبض) أي ولو تقديرا اه شرح مر وفي ع ش عليه قوله ولو تقديرا أي ولو كان القبض
 المنفى تقديرا كان اشترى طما ما مقدرا بالكيل فقبضه جزا فلا يصح التصرف فيه حتى يكيله ويدخل في ضمانه
 اه (قوله ايضا فيما لم يقبض) أي قبضا صحيحا للتصرف سواء لم يقبض اصلا او قبض قبضا ناقلا للضمان
 فقط كما سياتي في قوله وشرط في قبض ما يبيع مقدارا الخ اه شيخنا ففرق بين القبض هنا والقبض في قوله

وعمل الخيار في غير الربوي
 وفيهما إذا كان الاجنبى
 اهلا للالتزام ولم يكن
 اتلافه بحق والا فيفسخ
 البيع (ولو تعيب) المبيع
 باقه قبل قبضه (او عيه
 بائع فرضيه مشتري) فيما
 (او عيه مشترا خذه بالثمن)
 ولا ارض لقدرته على
 الفسخ في الاولين وحصول
 العيب بفعله في الثالثة (او)
 عيبه (اجنبى) اهل للالتزام
 بغير حق (خير) المشتري
 بين الاجازة والفسخ (فان
 اجاز) البيع (وقبض)
 المبيع (غرمه الارش)
 وان فسخ غرمه البائع إياه
 وخرج بزدياتي وقبض مالو
 أجاز ولم يقبض فلا
 تفريم لجواز تلغه فيفسخ
 البيع والمراد بالارش في
 الرقيق ما يأتي في الديات
 وفي غيره ما تنص من قيمته
 ففي يد الرقيق نصف قيمته
 لا ما نقص منها (ولا يصح
 تصرف ولو مع بائع بنحو
 بيع ورهن) كية وكتابة
 واجارة (فيما لم يقبض

المنع قبل قبضه من ضمان بائع إذا المدا في ذلك على مطلق الاستيلاء من المشتري ولو بدون تقدير فيما بيع مقدرا (قوله وضمن بعقد) خرج به ما ضمن ضمان يدهودا دخل في عموم قوله وله تصرف في ماله يديده إذ هو شامل للمضمون ضمان يدهود غير المضمون بالكلية وهو الأمانة وحاصل الفرق بين المضمون ضمان يدهود والمضمون ضمان عقد كافي عيش على مر ان المضمون ضمان يدهود ما يضمن عند التلف بالبدل الشرعي من مثل أوقية كالمغصوب والمستام والمعار وان المضمون ضمان عقد هو ما يضمن بمقابلته من ثمن أو غيره كالبيع والتمن المعين والصدوق والاجرة المعينة اه المقابل في الصدوق مهر المثل في الاجرة المعينة اجرة المثل وفي الشيخ خضر على التحرير والحاصل ان المال تحت يد الغير على ثلاثة اقسام إما ان يكون مضمونا ضمان عقد هو ما يضمن بالمقابل كالمبيع او يكون مضمونا ضمان يدهود هو ما يضمن بالبدل الشرعي كالمغصوب والمستعار والمأخوذ بالسوم أو يكون أمانة كالثركو القراض والوديعة فالاول يمتنع بيعه قبل القبض إلا ما استثنى كالأعتاق والوصية والثاني يجوز بيعه مطلقا والثالث يجوز بيعه مطلقا إلا ما استثنى كالحياط اذا استاجر هو ولم يخطأ وخطأ ولم يدفع له الاجرة اه (قوله معينات) أما إذا كانت في الذمة فيصح في الثمن والصدوق دون المبيع لانه مضمن على ما يأتي في مسألة الاستبدال في المفهوم تفصيل اه شيخنا (قوله إذالم يكن بعين المقل) بان كان بغير جنس الثمن أو بزيادة أو نقص أو تفاوت صفة وقوله أو كان في الذمة عطف على تلف أي أو لم يتلف لكن كان في الذمة وقوله وإلا أي بان كان بعين المقابل أو بمثله ان تلف أو بمثله إذا كان في الذمة فهو في هذه الصور اقالة اه حل (قوله أو كان في الذمة) صورة ذلك ان يشتري المشتري عبدا مثلا بدينار مثلا في ذمته ثم يبيعه من البائع قبل قبضه بدينار معين او في ذمة البائع او يكون المشتري قبض البائع ديارا عما في ذمته ثم يبيعه العبد بدينار في ذمة البائع او معين غير الذي دفعه له ولو مع وجود الذي دفعه له وعلى كلا الصورتين يقال انه باعه بمثل المقابل والمقابل في الذمة اه شيخنا وانظر هذا التصوير مع قول الشارح وإلا فهو اقالة بلفظ البيع فان الذي في هذا التصوير بيع مستقل بثمن آخر غير الثمن الاول لا اقالة أي فسخ للعقد والاقالة لا تكون إلا بعين الثمن الاول كما تقدم نقله عن الروض وشرحه في تمة الباب السابق فالحق ان في قول الشارح او بمثله تسمححبالنسبة لما إذا كان في الذمة فان صورة الاقالة بلفظ البيع فيه ان يقول المشتري للبائع بعثك هذا العبد الذي اشتريته منك بالثمن الذي في ذمتي فيسقط عنه ما في ذمته وعبارة الروض وشرحه في التمة السابقة وان لم يقبض البائع الثمن سقط عن المشتري سواء كان حال الام مؤجلا ورتاجيعا والزوال العاقبة بينهما انتهت تأمل (قوله وعمل منع رهنه منه الخ) تصدق هذه العبارة بصحة رهنه على غير المقابل مع كونه حق الحبس والمعتد عدم صحة الرهن مطلقا سواء كان بعين المقابل وغيره وسواء كان له حق الحبس أو لا اه حل وضابط كونه له حق الحبس ان يكون الثمن حالا ولم يقبضه كلا او بعضا بخلاف ما إذا كان مؤجلا او حالا وقبضه فلا يستحق الحبس فيها كما سيأتي في المروع (قوله إذا رهن بالمقابل وكان له حق الحبس) قضية هذه العبارة انه يجوز رهنه بغير الثمن ولو كان له حق الحبس وفيه نظر لانه كالمهر ون بالثمن فكيف يجوز رهنه على غيره اه ويوافق النظر قضية تعبير للعباب بقوله ورهن أي يمتنع الا من البائع حيث لا حبس له اه عميرة اه سم (قوله ويصح تصرف فيه الخ) في قوة الاستثناء (قوله كايلا د) مثال لحوا الاعتاق اه شوبري وفي عيش قوله كايلا د وتدير هو في نحو الوصية لكونه تعليقا للعتق على الموت فاشبه الوصية بكونها تملك بالموت بشرط القبول اه (قوله ووقف) أي سواء شرط القبول فيه أم لا خلافا للتولي اه اقول عبارة اصل الروضة وان وقف المبيع قبل القبض قال في التمة ان قلنا الوقف يقتصر الى القبول فهو كالبيع والافكا لا اعتاق وبه قطع في الحاوي وقال يصير قابضا حتى لو لم يرفع البائع يده عنه صار مضمونا عليه بالقيمة اه واعتمد مر الاول فقال وان كان على معين وشرطنا قبوله وعبارة العباب بخلاف عتقه وايلا د هو وقفه مطلقا ويصير به قابضا وان كان للبائع

وضمن بعقد) كبيع و ثمن
و صدق معينات للثمن عن
بيع المبيع قبل قبضه في
الصحيحين وغيرهما
ولضعف الملك وعمل منع
بيع المبيع أو الثمن من البائع
أو المشتري إذ لم يكن بعين
المقابل أو بمثله ان تلف أو
كان في الذمة والافواقالة
بلفظ البيع فيصح وعمل
منع رهنه منه اذا رهن
بالمقابل وكان له حق الحبس
والا جاز على الاصح
المنصوص (ويصح)
تصرف فيه (بنحو اعتاق
ووصية) كايلا د وتدير
وتزويج ووقف

الحبس اسم (قوله وقسمه) أي قسمه أفرأز أو تعديل لا رد لأنها بيع ولا يدخلها الإيجاب بخلاف التعديل
 يدخلها الإيجاب فكانها ليست ببيعاً حل (قوله للفقراء) ليس بقيداء شوبري (قوله اشتراء جزافاً)
 قيد به ليتأتى عدم القبض أما لو اشتراء مكيلاً فلا بد لصحة إباحته من كيله وقبضه اه شرح الروض (قوله
 ويكون به المشتري قابضاً) أي بالاعتاق وكذا بالابلا دو الوقف اه حل (قوله وفي معناه البقية) أي من
 حيث أن في كل تصرف من غير عوض في الجملة أو تصرفاً لا إلى مالك في الجملة فلا يرد على الأول التزويج ولا
 على الثاني الوصية وقوله لكن النخ مقتضى كونه غير قابض بالمذكورات نه إذا تلف أو تلفه البائع انفسخ
 البيع والتصرف المذكور فليحرر اه (قوله لكن لا يكون قابضاً النخ) أي ويكون قابضاً فيما عدا ذلك
 وهو الابلا دو الوقف فلو مات الموصى والمدير قبل القبض أو تلف الموصى به ينبغي بطلان الوصية
 لبطلان البيع بخلاف التدبير فإنه يعتق بموت المدير وحينئذ يكون بمثابة اعتاق السيد وهو قبض ومثل
 الوصية في البطلان التزويج إذا تلف قبل القبض وهذا تصريح بأنه لا بد من قبض المشتري فإن مات قام
 وارثه مقامه في قبض ذلك اه حل (قوله ان لم يقبضوه) أي الفقراء وأما ما عداه فلا بد فيه من قبض المشتري
 اه حل (قوله ان لم يقبضوه) فلو قبضوه كان المشتري قابضاً اه شرح مر ولعل الفرق بين إباحة الطعام
 للفقراء وبين الصدقة والهبة حيث لم يصح شيء منها أن كلاماً من الصدقة وماهياً طريق للملك بذاته
 بمعنى أن صيغتها محصلة للتملك وطريق فيه وإن توقف تمامه على القبض وإباحة الطعام ليس فيه ما يقتضى
 الملك لذاته وإنما يقتضيه بلازمه وهو الكليم له مثلاً كالضيف فإنه لا يملك ما قدم له وإنما يملكه بالازدراء
 اه ع ش عليه (قوله ولا يجوز اعتاقه على مال) أي لأنه يبيع ولا عن كفارة الغير لأنه هبة اه شرح مر
 (قوله على مال) أي من غير العبد والافرو عقد عتاقة فيصح (قوله ولا عن كفارة الغير) أي ولو بالهبة
 الضمنية كالألو قال اعتق عبدك عني ولم يذكر عوضاً فاجابه اه ع ش على مر أما عن كفارة
 نفسه فيصح (قوله ولم يذكره) أي للنصرف الذي يصح قبل القبض والذي لا يصح اه
 تقرير شيخنا عثمانى (قوله في ماله بيد غيره) بالاضافة أو بلفظ الموصول فلا يتعين قراءته بفتح اللام
 إذ لا فائدة ترجحه على الاضافة اه ع ش (قوله بما لا يضمن بعقد) أي سواء كان مضموناً ضماناً بد
 وكان أمانة وسواء كانت الأمانة جعلية أو شرعية كالألو طير الريح ثوباً إلى داره ويلحق به ما أفرزه السلطان
 للجندى تملكها كما لا يخفى فله بعد رؤيته يبعده وإن لم يقبضه رفقاً بالجندى نص عليه ومن ثم ملكه بالافراز
 اه شرح مر (قوله كوديعة) ومثله غلة وقف وغنime فلا حد للمستحقين أو الغامين يبيع حصته قبل أفرأزها
 قاله شيخنا بخلاف حصته من بيت المال فلا يصح بيعها قبل أفرأزها ورؤيتها أو اكتفى بعض مشايخنا
 بالافراز فقط ولو مع غيره اه قل على الجلال (قوله بعد انفكاكه) أي أو قبله باذن المرتهن (قوله بعد
 انفكاكه) أي الرهن أمامه فلا يصح في غير الوصية إلا بأذنه وأما الوصية فتصح مطلقاً إذا لم يمنع من المرهون
 إنما هو فيما يزيل الملك أو يزاحم المرتهن في مقصود الرهن كالرهن عند غيره أو ما يوقع فيه قلة رغبة كالنزويج
 والايصاء ليس كذلك كذا في جواشي شرح الروض في الوصية اه شوبري (قوله وماخوذ بسوم) وما
 أفهمه كلامه من أن الماخوذ بالسوم مضمون جميعه مفروض فيما لو استام كاه وإلا كان اخذاً لا من مالكة أو
 بأذنه ليشتري نصفه فتلف لم يضمن سوى النصف لأن نصفه الآخر أمانة في يده اه شرح مر وكتب عليه ع ش
 قوله لم يضمن سوى النصف النخ لو كان الماخوذ بالسوم ثوبين متقاربين القيمة وقدر ادشراء أعجبهما إليه
 فقط وتلفا فله بضمن أكثرهما قيمة أو أقلهما لجواز أنه كان يعجبه الأقل قيمة والأصل براءة الدمة من
 الزيادة فيه نظراً لعل الثاني أقرب اسم على حج وهو يفيد أنه لا فرق في عدم الضمان للسكل بين كون ما
 يسومه متصل بالأجزاء كثوب يريد شراء بعضه أو كونه غير متصل كالثوبين الذين يريد اخذ واحد منهما
 لا يقال كل من الثوبين ماخوذ بالسوم لأنه كما يحتمل أن يشتري هذا يحتمل أن يشتري الآخر لا نأقول هذا

وقسمه وإباحة طعام
 للفقراء اشتراء جزافاً
 لتصرف الشارع إلى العتق
 ولعدم توقفه على القدرة
 بدليل صحة اعتاق الآبق
 ويكون به المشتري قابضاً
 وفي معناه البقية لكن
 لا يكون قابضاً بالوصية
 ولا بالتدبير ولا بالنزويج
 ولا بالقسمه ولا بإباحة
 الطعام للفقراء أن لم يقبضوه
 ولا يجوز اعتاقه على مال
 ولا عن كفارة الغير ولم
 يذكر ذلك قاعدة
 وتعبيري بما ذكر أعم من
 تعبيري بما ذكره (وله
 تصرف في ماله بيد غيره بما
 لا يضمن بعقد كوديعة)
 وقراض ومرهون بعد
 انفكاكه وموروث كان
 للمورث التصرف فيه
 وباقي يدولييه بعد رشده
 (وماخوذ بسوم) وهو
 ما يأخذه

من يريد الشراء ليتأمله
أيعجبه أم لا ومعار
وملك بفسخ تمام الملك
في المذكورات وعمله في
المملوك بفسخ بعد رد ثمنه
لمشتريه وإلا فلا يصح بيعه
لأن له حصة إلى استرداد
الثمن ولوا كثرى صباغا
أو قصارا لعمل في ثوب
وسله فليس له تصرف فيه
قبل العمل وكذا بعده أن لم
يكن سلم الاجرة وتعبير
بما ذكر أعم مما عبر به
(وصح استبدال ولو في
صلح عن دين غير مشمن)
بقيد زده بقولي (بغير دين)
كشمن في الذمة (ودين
قرض واتلاف) الخبر
ابن عمر كنت أبيع الأبل
بالدنانير وأخذ مكايها
الدرهم وأبيع بالدرهم
وأخذ مكايها الدنانير
فأنت رسول الله ﷺ
فسأله عن ذلك فقال لا
باس إذا تفرقتا وليس
بينكما شيء رواه أبو داود
وغیره وصححه الحاكم
على شرط مسلم

بعينه موجود في الثوب الواحد لأنه كما يحتمل أن يأخذ النصف من الطرف الأعلى يجوز أن يأخذه من
الأسفل اه (قوله من يريد الشراء) خرج به ما لو أخذه يريد الاجارة أو القرض أو الارتهان ليتأمله
أيعجبه فيرهنه أو يستأجره أو يقترضه أو نحو ذلك وينبغي أن يقال فيه أن كان ذلك وسيلة لما يضمن إذا عقد
عليه كالقرض وكالتزويج به والمخالعة عليه والصلح عليه صلح معاوضة ضمنه إذا تلف قبل العقد وان أخذه
لما لا يضمن كالاستئجار والارتهان لم يضمنه إذا تلف بلا تقصير وهو في يده إعطاء للوسيلة حكم المقصد اه
عش على مر (قوله أيعجبه) بفتح الياء من عجب اه برماوى لكن عجب الثلاثي لازم والذي في الشارح
متعد فالأولى أن يكون بضمها من الرباعي وفي المصباح والمختار مانصه وعجبت من الشيء عجبا من باب تعب
إلى أن قال وأعجبت حسنه (قوله وعمله في المملوك بفسخ) أي فسخ كان سواء كان لبيع أو اجارة أو صداق
أو غيرها اه عش (قوله ولوا كثرى صباغا الخ) قال في شرح الروض كذا جزم به الأصل ونقله في المجموع
عن المتولى وغيره ثم قال المتولى ولو استأجره ليرعى غنمه أو ليحفظ متاعه المعين شهرا كان له التصرف في
ذلك قبل انقضاء الشهر لأن حق الاجير لم يتعلق بعينه إذ للستاجر أن يستعمله في مثل ذلك العمل اه وهذا
الاختلاف مبنى على أنه هل يجوز إبدال المستوفى به أولا وسيأتي بيانه في باب الاجارة وقد يفرق بان كلا
من الصبغ والقصار عين فناسب حبه كسائر الأعيان بخلاف الرعي والحفظ اه وهذا الفرق لا يأتي
في جواز الحبس قبل العمل اه سم (قوله ولوا كثرى صباغا) هذا استثناء مما تقدم فكان المناسب التعبير
بنعم وهو مستثنى من الأمانة وهو وارد على عبارته كاصله وتقيده بقوله وسله ليكون مما الكلام فيه وهو
تصرفه فيما له يد غيره والأفليس قيدا كما به عليه المصنف في شرح الروض فيمتنع عليه التصرف وأن لم
يسله له وفي عبارة شيخنا هنا خلافاه فليراجع اه حل (قوله وسله) إمعان ذكره ليكون من صور تصرفه
فما له تحت يد غيره وإلا فمجرد الاستئجار لا يجوز له التصرف فيه لاستحقاق الاجير العمل فيما يظهر
لكن مقتضى كلام مر في شرحه خلافاه حيث قال ولا ينافيه إطلاقهم جواز ابدال المستوفى به لا مكان حمل
ذلك بقرينة ما هنا على ما إذا لم يستله الاجير اه عش (قوله وصح استبدال الخ) بشرط أن يكون
الاستبدال بإيجاب وقبول وإلا فلا يملك ما يأخذه قاله السبكي وهو ظاهر وبمقتضى الصحة بناء على
صحة المعاوضة اه سم وحاصل الصور في هذا المقام أربعة بيع الدين بغير دين لمن هو عليه ولغير من هو
عليه وهاتان محييتان الأولى باتفاق والثانية على المعتمد وبيع الدين بالدين لمن هو عليه ولغير من هو عليه
وهاتان باطلتان وقد ذكر الأولين بقوله وصح استبدال الخ هذا الإشارة إلى الأولى وبقوله كيجه لغير من
هو عليه هذا الإشارة إلى الثانية وأما الأخيرتان فتفهمان من قوله بغير دين ومن قوله كيجه إذ الضمير فيه
راجع إلى الدين مقيدا بكونه بغير دين وقد صرح الشارح بهذا المفهوم بقوله وخرج بغير دين فيما ذكر
أي في مسئلتى بيع الدين بغيره فأشار إلى الأولى منهما بقوله كان استبدال عن دينه وإلى الثانية بقوله أو
كان لها دينان الخ والأولى مفهوم الأولى والثانية مفهوم الثانية اه (قوله ولو في صلح) كان ادعى عليه
دارا فصالحه عنها بالف درهم ثم استبدل عن الألف ثوبا وكان ادعى عليه الف درهم فصالحه عنها بثوب
والتصوير الثاني أنسب بقوله فيما يأتي في باب الصلح أو جرى من دين غير مشمن على غيره فقد مر حكمه في
باب المبيع قبل قبضه (قوله غير مشمن) وكذا كل ما يجب تسليمه في المجلس كراس مال السلم والروى
وأجرة الاجارة التي في الذمة اه شيخنا (قوله بغير دين) أي ثابت قبل كما سيأتي في الشارح وهذا
الغير صادق بالعين والدين المنشأ وقت عقد الاستبدال اه (قوله كشمن في الذمة) قال بعضهم
لكن بعد لزوم العقد فلا يجوز في زمن الخيار قال في الإيعاب وإما يتجه إذا كان الخيار لها أو للبائع
بخلاف ما إذا كان للمشتري فإن البائع يملك الثمن فما المانع من جواز استبداله عنه اه شوبرى
(قوله كشمن في الذمة) وأجرة وصداق ودين موصى به وزكاة الحصر مستحقها وواجب منفعة أو حكومة
قدرها الحاكم وبذل خلع ولو مؤجلا اه حل (قوله وليس بينكما شيء) إشارة إلى اشتراط القبض

في المجلس في المتفقين في علة الربا كما سيأتي (قوله والتمن النقد) فلو قال بعثك هذا الدينار بهذا العبد قال دينار هو الثمن وإن لم تدخل عليه الباء اه شيخنا (قوله فهو ما اتصلت به الباء) قيل يرد على هذا أنه لو باع عبده بدرهم سلما كانت ثمننا فيصح الاستبدال عنها لأنها ثمن مع أنها مسلم فيها ويلزم من ذلك صحة الاستبدال عن المسلم فيه قال في شرح الروض وقد يجاب بالزام عدم الصحة في الدرهم ويحمل قولهم يصح الاستبدال عن الثمن على الغالب اه وقوله بدرهم سلما من أده ان يقول أسلمت إليك هذا العبد بعشرة دراهم في دمتك أو في عشرة دراهم فان النقد هو الثمن حيث لم يكونا نقدين وإن لم تدخل عليه الباء اه عميرة اه سم (قوله اما الدين المثلثن الخ) هذا مفهوم القيد فيما تقدم والقيد معتبر في المسئلة الثانية الآتية أيضا وهي قوله كيجه لغيره من عليه فلذلك قال الشارح في تفسير الضمير أي الدين غير المثلثن فكان عليه تأخير هذا المفهوم عما يأتي أو ينبه عليه أيضا فيما بعد اه فقوله فلا تصح استبداله أي ولا يجه لغيره من هو عليه (قوله اما الدين المثلثن) أي المبيع في العقد الواقع بلفظ بيع أو سلم لأن البيع في الذمة بلفظ البيع عند المصنف سلم لأن الأحكام عنده تتبع المعنى لا اللفظ والمعتمد عند شيخنا أن الأحكام تتبع اللفظ فعليه يكون المبيع في الذمة بلفظ البيع بيما لا سلما فيجوز الاستبدال عنه وظاهر كلام شيخنا هنا موافقة الشارح على ذلك ومخالفته في ذلك في باب السلم وكتب أيضا أي الذي عقد عليه بلفظ السلم ومثله ما عقد عليه بغير لفظ السلم وفي كلام الشهاب عميرة لو قال بعثك ثوباني ذمتي صفها كذا انعقد بيعا وقيل سلما وفرعوا صحة الاعتراض على كونه بيعا وعدم صحته على كونه سلما والحاصل أن ما في الذمة أن كان مضمنا امتنع الاستبدال عنه والاجاز في الباب ولو صالح عن المسلم فيه صح وكان فسخا اه حل (قوله كالمسلم فيه) أي ولو كان نقدا كان أسلم عبدا في نقد على المعتمد في شرح الروض وغيره وقولهم يصح الاستبدال عن الثمن جرى على الغالب أي ما لم يكن مسلما فيه (قوله أيضا كالمسلم به) أي والمبيع في الذمة أن عقد عليه بلفظ السلم اه سلطان (قوله بما لا يتضمن اقالة) بأن كان بغير جنس ذلك الثمن أو بزيادة أو نقص أو تفاوت صفة والأصح لأنه اقالة بلفظ البيع وفيه أن هذا هو المسلم فيه فيجب حينئذ على المسلم قبوله اه حل وقوله وفيه أن هذا هو المسلم فيه سبق فلم لأن صورة الاقالة في السلم أن يقبل المسلم المسلم اليه من عقد السلم ويصير المسلم يستحق على المسلم اليه رأس المال لما علمت أن الاقالة فسخ بنفس الثمن الأول والثمن هنا هو رأس المال فيقول المسلم للمسلم اليه أقتك سواء قال رأس المال أو لم يقل لما تقرر في التهمة السابقة أنه لا يشترط فيها ذكر العوض (قوله بما لا يتضمن اقالة) كان أسلم اليه قرشا على أردب قمح في ذمته ثم اراد أن يستبدل الأردي بأردبي فولقائه لا يصح أمالو استبدل بالمقابل ودهو القرش فانه يصح اه بش ويصير القرش ديناً على المسلم اليه فيصح حينئذ الاستبدال عنه (قوله فانه معرض بانقطاعه الخ) والحيلة في ذلك أن يتفاخا عقد السلم ليصير رأس المال ديناً في ذمته ثم يستبدل عنه بشرطه الآتي اه زي (قوله لا نفاسخ) أي القول الضعيف والافسيات أنه لا يفسخ بالانقطاع بل يتخير المسلم اه حل فقوله أو الفسخ هو المعتمد يعني أنه إذا انقطع المسلم فيه في وقت الحل قبل يفسخ السلم وقيل ثبت للمسلم الخيار بين الفسخ والاجازة وهو المعتمد (قوله ونحوه) أي من دين القرض ودين الاتلاف ودين الاجرة وكل مضمون ضمان عقد اه حاي (قوله كيجه الخ) الضمير راجع للدين المقيد بكونه غير مثلثن وبكونه بغير دين فاشترط كونه بغير دين في هذه المسئلة مستفاد من المتن فكان على الشارح تقديم قوله بغير دين على قول المتن لغيره من عليه حتى يكون من تمام تفسير الضمير فكان يقول كيجه أي الدين غير المثلثن بغير دين لغيره من عليه (قوله أي الدين غير المثلثن) أي فالضمير راجع للدين المستبدل عنه بقيد الكاف للتنظير اه شيخنا (قوله بغير دين) أي سابق على الاستبدال ولا فلو باعه بدين يلزمه وقت العقد فجميع اه سلطان (قوله بمائة) أي من الأعيان أو من الدين المنشأ وقت العقد (قوله كما رجحه في الروضة) وقد أفتى بذلك النووي قال في القوت واعتمده اه مر (فرع) لو كان

والثمن التقديان لم يكن أو
كانا نقدين فهو ما اتصلت
به الباء والمثلثن مقابله اما
الدين المثلثن كالمسلم فيه فلا
يصح استبداله بما لا يتضمن
اقالة لعدم استقراره فانه
معرض بانقطاعه لا نفاسخ
أو الفسخ ولأن عينه
تقصد بخلاف الثمن
المذكور ونحوه وتعبير
بالمثلثن وبدين الاتلاف
أعم من تعبير بالمسلم فيه
وبقيمة المثلث (كيجه)
أي الدين غير المثلثن لغير
من هو عليه بغير دين
(كان باع) لعمرو (مائة)
على زيد بمائة فانه صحيح
كما رجحه في الروضة هنا
وفي أصلها آخر الخلع
كيجه ممن هو عليه وهو
الاستبدال السابق ورجح
الأصل البطلان لعجزه
عن تسليمه والأول عكس
عن النص واختاره السبكي
قال ابن الرقعة

ويشترط كون المدينون ملياً مقراً (١٦٦) وان يكون الدين حالاً مستقراً (وشرط) لكل من الاستبدال وبيع الدين لغير من هو عليه في

له دينار ذهباً على غيره فاخذ عنه دينار ادون ديناره في القدر كأن كان ابراهيمياً او سلطانياً فاخذ سلماً واخذ مقدار الباقي فضة او فلوساً ومثله ما لو كان له محلق فضة فاخذ عنه عثمانياً فضة عثمانياً فلوساً فان اخذ ذلك بلفظ الصلح جاز وكانه استوفى عن بعض ديناره ذهباً وعن الباقي فضة او غيرها وان كان بلفظ بيع او تعويض لم يصح لانه من قاعدة مدعجوة ويشارك الصلح لانه يشعر بقناعة المستحق ببيع حقه كذا قرره مر وقال انه ائتمى بذلك في حياة والده وافر عليه وان لو اذناه بموافقة ذلك اه سم (قوله ويشترط) اي في بيع الدين لغير من هو عليه اه (قوله كون المدينون ملياً) اي موسراً من الملاة وهي السعة وقوله مقراً اي اوعليه بينة وقوله مستقر اي ما موثوق به من سقوطه ليخرج الجمل والاجرة قبل انقضاء المدة اه شيخنا (قوله) كالو تصارفاً في الذمة) اي في بيع الدين لمن هو عليه اي استبدالاً في الذمة كان قال استبدلت عن الدراهم التي في ذمتك ديناراً في ذمتك ويقبضه في المجلس ويجري هذا في بيعه لغير من هو عليه ايضاً كان باع لعمر ومائة له على زيد بمائة في ذمة عمرو اه والاولى ان يقال ان قوله كالو تصارفاً في الذمة تنظير لما نحن فيه من حيث اشتراط القبض في المجلس (قوله تعيين لذلك) اي للبدل في الاول وللعوض في الثاني اه شيخنا (قوله تعيين فيه فقط) (المعتمد في مسألة بيع الدين بغير الدين لغير من هو عليه انه يشترط القبض في المجلس للعوضين مطلقاً كما هو قضية اطلاق الشيخين واما في مسألة الاستبدال فالمعتمد فيها التفصيل بين المتحددين فيشترط قبض البدل وغيرهما فيكتفي بتعيينه في المجلس (قوله) كالو باع ثوباً بدراًم الخ) قال الاسنوي وعلى هذا يكون قولهم ما في الذمة لا يتعين الا بالقبض محمول على ما بعد لزوم اما قبله فيتعين برضاها اه حل وقوله في الذمة راجع لكل من الثوب والدراهم لانه انسب بالمقام وهذا اي قوله كالو باع ثوباً بالخ تنظير لما نحن فيه من حيث عدم اشتراط القبض في المجلس فهو راجع لقوله اي لا قبضه فيه وهذا التنظير لا يشترط فيه التعيين في المجلس فهو تنظير لما قبله من حيث عدم اشتراط القبض فقط اه شيخنا (قوله وخرج بغير دين الخ) هذا مفهوم القيد الثاني المصريح به او لا بقوله بغير دين وثانياً بقوله كيده اذ الضمير راجع للدين المستبدل عنه بقيد به اي كونه غير مضمن وكونه بغير دين هو عليه واما مفهوم الاول فصرح به في الاول بقوله اما الدين المضمن وسكت عنه في الثاني اه شيخنا (قوله فيما ذكر) اي في بيع الدين لمن هو عليه ولغير من هو عليه (قوله) كأن استبدل عن دينه) كأن كان لزيد عمر ودينار ولعمر وعليه ريال فباع زيد لعمر و الدينار بالريال (قوله) ايضاً كأن استبدل عن دينه الخ) كأن كان لزيد على بكر عشرة دراهم ولبكر عليه دينار فلا يستبدل احدهما عن دينه دين الاخر وقوله على ثالث كأن كان لزيد دينار على بكر ولعمر على بكر دراهم فلا يصح ان يبيع احدهما ديناره بدراًم الاخر مع كونهما في الذمة من غير قبض اه شيخنا (قوله عن بيع السكالي بالسكالي) هو بالهمز كما ضبطه شراح الحديث اه فتح الباري للحج على البخاري وهو من الكلامة وهي الحفظ ولا شك ان الدين يحفظ فكيف اطلق عليه اسم الفاعل والقياس اسم المفعول وجوابه انه متناول ومن جملة ما قيل في تاويله انه استعمل الاول في موضع الثاني مجازاً كقوله تعالى ماء دافق أي مدفوق ولا عاصم اليوم من امر الله اي لا معصوم اه شويبري (قوله) وفسر ببيع الدين بالدين الخ) هذا التفسير ذكره الفقهاء اخذوا من الرواية الاخرى والذي في الصحاح وغيره ان السكالي هو السكالي هو النسبة بالنسبة اي المؤجل اه سم (قوله في غير الصلح) كانه اشار الى ان المنهاج شرط ذلك في الصلح في باب الصلح تامل وكان التعبير بالتصريح فهمه من اقتصار المنهاج على نفي اشتراط القبض في المجلس تامل اه سم (قوله) ولا يجوز استبدال المؤجل عن الحال) كان يكون لزيد على عمرو عشرة حالة فيستبدل زيد عنها عشرة مؤجلة الى شهر بحيث يصير لا يستحق المطالبة بها الا بعد انقضاء الشهر فهذا هو الباطل واما لو أجل الحال من غير عقدي وجب استحقاق التأخير كأن صبر زيد على عمرو فيما ذكر شهر أو أكثر فهو خير من قيل قوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة تامل (قوله) وقبض غير منقول الى قوله ومنقول بنقله الخ) اي وكان في هاتين حاضرا

متفق على الربا كدراهم عن دنائير أو عكسه (قبض) للبدل في الاول وللعوضين في الثاني (في المجلس) حذراً من الربا فلا يشترط تعيين ذلك في العقد كالو تصارفاً في الذمة (و) شرط (في غيرهما) أي غير متفق على الربا كثوب عن دراهم (تعيين) لذلك (فيه) أي في المجلس (فقط) أي لا قبضه فيه كما لو باع ثوباً بدراًم في الذمة لا يشترط قبض الثوب في المجلس وهذا مقتضى كلام الاكثرين في بيع الدين لغير من هو عليه وبه صرح ابن الصباغ واطلاق الشيخين كالغري اشتراط القبض فيه محمول على متفق على الربا وخرج بغير دين فيما ذكر الدين أي الثابت قبل كان استبدل عن دينه ديناً آخر أو كان لهما دينان على ثالث فباع احدهما الاخر دينه بدينه فلا يصح سواء اتحد الجنس أم لا انتهى عن بيع السكالي بالسكالي رواه الحاكم وقال على شرط مسلم وفسر ببيع الدين بالدين كما ورد التصريح به في رواية البيهقي والتصريح باشتراط التعيين في غير الصلح من زيادتي

ولا يجوز استبدال المؤجل عن الحال ويجوز عكسه وكان صاحب المؤجل مجله (وقبض غير منقول) من أرض وصياح بدليل

بدليل قوله وشرط في غائب الخ أي وكان يد غير المشتري بدليل قول الشارح فيما بعد فان كان المبيع حاضرا
الخ وحاصل ما يقال في هذا المقام ان الصور ثمانية لان المبيع اما منقول او غيره وكل منهما اما حاضرا او غائب
وكل اما يد المشتري او غيره وكلها تؤخذ من كلام المتن مفهومها ومنطوقها كما صنفه في الشرح فاشار بقوله
وقبض غير منقول بتخليته ومنقول بنقله الى اثنين منها وهما المنقول وغيره الحاضر ان اللذان بيد غير
المشتري بدليل قوله وشرط في غائب الخ وقول الشارح بعد فان كان المبيع حاضرا يد المشتري الخ والحكم
في هذه الحالة انه يشترط النقل بالفعل والتخلية كذلك والتفريع فيهما ان كان مشغول بامتنعة غير المشتري
واذن البائع ان كان له حق الحبس والتقدير ان كان المبيع مقدرا و اشار بقوله وشرط في غائب الى اثنين
منها وهما المنقول وغيره الغائبان اللذان يد المشتري كما اشار اليه في الشرح والحكم في هذه الحالة انه
يشترط مضي زمن يمكن فيه المضي اليه والنقل في المنقول والتخلية في غيره والتفريع بالفعل فيهما ان كان
مشغولا بامتنعة غير المشتري والتقدير ان كان المبيع مقدرا واذن البائع ان كان له حق الحبس و اشار
بقوله نعم الخ الى اثنين منها وهما المنقول وغيره الغائبان اللذان يد غير المشتري والحكم حينئذ انه يشترط
مضي زمن يمكن فيه النقل او التخلية والتفريع ان كان مشغولا بامتنعة غير المشتري والتقدير ان كان مقدرا
واذن البائع ان كان له حق الحبس اهـ شيخنا وعبارة قل على المحلى حاصل اطراف هذه المسئلة ان المبيع
اما منقول او غيره وكل اما حاضرا في مجلس العقد او غائب عنه وكل اما يد المشتري او غيره وكل اما مشغول
او غير مشغول والمشغول اما بامتنعة المشتري او البائع او اجني او مشتركة والمشاركة اما بين اثنين منهم
او بين ثلاثة والمراد بامتنعة المشتري ماله يد عليها وحده ولو بوديعة وإن كانت للبائع أو لاجني وكذا
البقية وحاصل الحكم في قبضه انه يشترط في المنقول نقله ولو حكما وفي الغائب مطلقا مضي زمن يمكن الوصول
فيه اليه عادة ثم ان كان كل منهما غير مشغول بامتنعة اشترط تمكن المشتري منه بتسليم مفتاحه مثلا او
الاذن له في فعله واشترط اذن البائع له في قبضه ان كان له حق الحبس وان كان مشغولا بامتنعة المشتري
وحده اشترط مضي زمن التفريع لا فعله او بامتنعة غيره اشترط التفريع بالفعل هذا هو الوجه الذي
لا يتجه غيره وما في المنهج وغيره من الاضطراب الذي منشؤه تفسير الاقباض تارة باللفظ وتارة
بالتمكن وغير ذلك وتفسير التخلية كذلك يجب رجوعه الى ما يوافق ما ذكرناه وباقه التوفيق والهداية
الى سواء الطريق انتهت وفي سم مانصه قوله وة بعض غير منقول الخ اعلم ان المبيع عقار ومنقول وكل
منهما اما حاضره بمجلس العقد او غائب عنه وكل منهما اما يد المشتري او يد غيره من بائع او غيره فاذا
كان عقارا غائبا يد غير المشتري من بائع او غيره فلا بد في قبضه من تسليم مفتاحه ان كان له مفتاح نعم ان
ان قال له البائع تسلمه واصنع له مفتاحا ينبغي ان يستغنى بذلك عن تسليم المفتاح ومن تفرغه من امتنعه
غير المشتري ومن مضي زمن يمكن فيه الوصول اليه والاستيلاء عليه حتى لو سلم المفتاح لوكيله الحاضر
عند البيع وفرغ المبيع من الامتنعة المذكور ولم يحصل القبض بذلك قبل مضي الزمن المذكور وان كان
منقول لا غائبا يد غير المشتري من بائع او غيره فلا بد في قبضه من نقله بالفعل مع مضي زمن يمكن فيه الوصول
اليه ونقله حتى لو نقله وكيل المشتري الحاضر عنده لم يحصل القبض بذلك قبل مضي الزمن المذكور وان
كان عقارا غائبا يد المشتري فلا بد من تفرغه من امتنعة غيره ومن مضي زمن يمكن فيه الوصول
والاستيلاء عليه وان كان منقول لا غائبا يد المشتري فلا بد من مضي زمن يمكن فيه الوصول اليه ونقله
المشتري وان كان منقول حاضرا يد غير المشتري فلا بد من نقله بالفعل وان
كان عقارا حاضرا يد غير المشتري فلا بد من تسليم مفتاحه ان كان له مفتاح وتفرغه من امتنعة غيره
ومن مضي زمن يمكن الاستيلاء فيه عليه وان كان منقول حاضرا يد المشتري فلا بد من مضي
زمن يمكن فيه نقله وفي جميع الصور لا بد من اذن البائع ان كان له حق الحبس والا فلا
حاجة لاذنه هكذا كان ظهر انه حاصل مرادهم ثم سالت العلامة الشمس محمد الرمل عن حاصل

المسئلة فاجابني بعد عام بان ذلك هو الذي ظهر له بعد المراجعة والتأمل وقد افاد قبل إفاضة ذلك أنه لو كان منقولاً خفيفاً بيد المشتري حقيقة كثوب وهو رافع لها يده كان مقبوضاً بنفس العقد والله تعالى اعلم ثم بعد ذلك قال ينبغي أنه لا بد من مضي زمن بعد العقد يمكن فيه تناوله ورقه ما أقول وهذا هو قياس اعتبار مضي زمن يمكن فيه الوصول والنقل فيما كان غائباً وهو بيد المشتري فتأمل اه سم وهذا التفصيل كله إتماماً في القبض المصحح للتصرف وأما القبض الناقل للضمان عن البائع فداره على استيلاء المشتري على المبيع سواء نقله أولاً وسواء غلب البائع بينهما أو لا وسواء أذن له في القبض أولاً وسواء كان له حق الحبس أولاً فمضى استولى المشتري على المبيع انتفى الضمان عن البائع بمعنى أنه لو تلف حيث لا يفسخ العقد أو تعيب لا يثبت الخيار للمشتري ولو رجع إلى البائع لا يرجع الضمان إليه وقوله وسواء كان له حق الحبس أم لا هذا مبني على كلام الشرح في الفرع الأول حيث قال فإن استقل بقبضه إلى قوله ويستقر ثمنه عليه وهي طريقة مرجوحة كما سيأتي وكما تقدم أن البائع لو كان له حق الحبس وأخذ المشتري لا ينتفي عنه الضمان بمعنى أنه لو تلف في هذه الحالة انفسخ البيع وعبرة شرح م ر ثم شرع في بيان القبض والرجوع في حقيقته إلى العرف فيه لعدم ما يضبطه شرعاً أو لغة كالأحياء والحرز في السرقة وذلك أما غير منقول أو منقول اه وكتب عليه ع ش قوله ثم شرع في بيان القبض أي للبيع كما يدل عليه السياق لكن ما ذكره فيه لا يختص به بل يجري في سائر صور القبض للمرهون والمؤجر وغيرهما اه شيخنا (قوله وقبض غير منقول) المراد بغير المنقول ما لا يمكن نقله بحالة الذي هو عليه حالة البيع فلا ينافي أن الثمرة غير منقولة اه ع ش (قوله ايضاً وقبض غير منقول الخ) دخل في كلامه ما لو اشترى أمتعة مع دار صفقة واحدة فإن الأصح أنه لا بد من نقل الأمتعة وكذا لو اشترى الأب مال ولده من نفسه وعكسه فإنه لا بد من النقل في المنقول كما يحتاج إلى الكيل إذا باع مكيلة اه ناشري اه شوبري (قوله وشجرة) أي وإن باعها بشرط القطع اه ع ش (قوله قبل أو أن الجذاذ) وكذا بعده على المعتمد كما صرحوا به في مسألة العرايا حيث اكتفوا فيها بالتخية والبيع واقع بعد أو أن الجذاذ اه حل (قوله الجذاذ) بفتح الجيم وكسرهما وبالذال المهملة والمعجمة حكاهما صاحب المحكم وهو قطع ثمار النخل وقطافها وحكي الجلال المحلى عن الصحاح أنه مهملتين اه شوبري (قوله فتعبري بذلك اعم) أي لأنه يدخل فيه بيع الثمر وكلام الأصل لم يشمل لكن في كلام بعضهم ما يفيد أن العقار يشمل الثمر عند الفقهاء فهو حقيقة عرفية ولا اعمية اه حل وحقيقة العقار لغة الأرض والضيعة والشجر وقيل والكرم اه سل وفي المصباح والضيعة العقار والجمع ضياع مثل كلبه وكلاب وفيه ايضاً والعقار بوزن سلام كل ملك ثابت له أصل كالدار والنخل قال بعضهم وربما أطلق على المتاع والجمع عقارات اه (قوله اعم من قوله وقبض العقار) وجه العموم شموله لغير النخل من الشجر والثمرة المبيعة على الشجر فإن العقار على ما في المختار الأرض والضياع والنخل لكنه قال في باب العين الضيعة العقار ثم قال قلت قال الأزهري الضيعة عند الحاضرة النخل والكرم والأرض والعرب لا تعرف الضيعة إلا الحرفة والصناعة وعليه فوجه العموم شموله للثمرة اه ع ش (قوله بتخليته لمشتري) أي بلفظ يدل على التخية أو ما يقوم مقامه ومحل اشتراط ذلك كما هو ظاهر إذا كان له حق الحبس أما إذا لم يكن له حق الحبس فسيأتي أنه يستقل المشتري بقبضه اه طندتاني اه شوبري (قوله ويسلمه المفتاح) عطف خاص لأن هذا من أفراد التمكين ولو كان في الدار أما كن لها مفاتيح فلا بد من تسليم تلك المفاتيح وإن كانت تلك إلا ما كن صغيرة كالحزائن الخشب اه من الحلبي وقد علمت أن اشتراط التخية بالمعنى المذكور محله أن كان للبائع حق الحبس وإلا فلا يشتري الاستقلال كما سيأتي وعلت ايضاً أن هذا في القبض المفيد لصحة التصرف أما الناقل للضمان فلا يتوقف على شيء من ذلك (قوله ويسلمه المفتاح) أي أن وجد نعم لو قال له البائع تسلمه وصنع له مفتاحاً فينبغي أن يستغنى بذلك عن تسليم المفتاح اه سم

وشجرة وثمره مبيعة عليها
قبل أو أن الجذاذ فتعبري
بذلك أعم من قوله وقبض
العقار (بتخليته لمشتري)
بأن يمكنه منه البائع
ويسلمه المفتاح

على منح أى ومع ذلك يفسخ العقد في المفتاح بالنسبة لما يقابله من الثمن ويثبت للبشترى الخيار بتلفه في
يد البائع وإن كانت قيمة المفتاح تافهة اه ع ش على م ر (قوله وتفرغه من متاع غيره) أى إن كان ظرفا
في العادة والا فلا وكان على رأس النخلة شئ كثوب لا يشترط في قبضها تفرغه منه اه شيخنا وخرج بالمتاع
الزروع فلا يشترط تفرغ الارض الميعة منه حيث صح بيع الارض مع وجرده لان الغالب ان زمان
تفرغه يطول بخلاف تفرغ المتاع والمراد بمتاع المشتري ماله عليه يد بان يكون ملكا أو مستاجرا أو مستغيرا
أو غاصبا له أو موصى له بالمنفعة وكذا امر هو ناله وهو مودوعا عنده وان لم تكن يده ضامنة وان كان ذلك مملوكا
للبيع والمراد بمتاع غير المشتري أن يكون له أى الغير عليه يد وان كان مملوكا للمشتري اه حل (قوله أى
غير المشتري) من مستاجر ومستعير وموصى له بالمنفعة وغاصب واستثنى السبكي الحقيق من الامتعة
كالخصير وبعض الماعون فلا يقدح في التخلية اه شرح م ر وكسب عليه ع ش قوله وبعض الماعون ولا
فرق في ذلك بين الغنى والفقير فيما يظهر اما صغير الجرم الكبير القيمة كجوهرة فيمنع من صحة القبض في المحل
الذى يعد حفظه كخزانة مثلا كما شمله المستثنى منه (قوله لعدم ما يضبطه الخ) صريح ما ذكر ان العرف
مؤخر عن اللغة والذى في جمع الجوامع خلافه وهو تقدم العرف على اللغة وقد يقال ان ذاك في الالفاظ
الموضوعة لمعان وهذا في المراد من اللفظ الذى لم يوضع لمعنى وانما فهم معناه من الاستعمال بقرائن الاحوال
اه ع ش وعبرة الشورى قوله لعدم ما يضبطه الخ قال الجلال الاسنوى في شرح منهاج اليباضوى واعلم ان
من القواعد المشتهرة على السنة الفقهاء ان ما ليس له حد في الشرع ولا في اللغة يرجع فيه الى العرف أى كالقبض
والحرز قال والذى يظهر في شرح المذهب وليس هذا محال لما يقول الاصوليون من ان لفظ الشارع يحمل
على المعنى الشرعى ثم العرفي ثم اللغوي لان مراد الاصوليين اذا تعارض معناه في العرف ومعناه في اللغة فانا
نرجع فيه الى العرف ولهذا قالوا كما ليس له حد في اللغة ولم يقولوا ليس له معنى فالمراد ان معناه في اللغة لم ينصوا
على حده كما يتيه فيستدل بالعرف عليه اه وفي الايعاب في كتاب الحيض ما يعلم منه ما فيه اه فليتأمل
وفي شرح الروض في احكام الوصية اللفظية وكتاب الايمان ماله بهذا تعلق فليراجع اه (قوله فما سوى
المحل مقبوض) ظاهره ان كانت الامتعة في جانب من المحل وهو واضح ان اغلق عليها باب ذلك المحل
والا فينبغي حصول القبض فيما عدا الموضع الحاوى للامتعة عرفا اه ع ش على م ر (قوله اولى من
تعبيره بامتعة البائع) وجه الأولية ان اضافة الامتعة للبائع توهم انه لا يشترط التفرغ من امتعة غيره من
غاصب وغيره اه ع ش (قوله منقول بنقله) أى ولو في حق متولى الطرفين كالأب اه برماوى ومر
ان اتلاف المئثرى قبض وان لم يجر نقل والقسمة ان جعلت يدها لا يحتاج فيها الى تحويل المقسم إذ لا ضمان
فيها حتى يسقط بالقبض اه شرح م - (قوله منقول بنقله) واذا نقله المشتري من غير اذن البائع اصلا
حصل القبض الناقل للضمان لا المبدل للتصرف وكذلك لو نقله باذنه لكن عن جهة القبض فان نقله باذنه في
النقل للقبض حصل القبض المفيد للتصرف سواء كان المكان الذى نقل اليه يختص به البائع او لا لكنه ان
كان للبائع صار المشتري غاصبا له اذ لم ياذن في النقل اليه مع صحة القبض المفيد للتصرف لحققت تفصيل الممن
بقوله لما يختص الخ انما هو في كون المشتري غير غاصب بركته مستعيرا او اما القبض المفيد للتصرف
فلا بد فيه من الاذن في النقل للقبض في المسئلتين وان اوم كلامه خلافاه فقول الشارح في النقل للقبض
كان عليه ان يقول اليه اذ هو محل التفصيل كما اشار له بعد بقوله الذى اذن في النقل اليه أى ولم ياذن
اصلا (قوله من سفينة) أى في البحر مطاقا أو صغيرة في البر والافهى غير منقول اه شيخنا
وفي ع ش على م ر مانصه قوله كسفينة أى فان كانت كبيرة وهى على البر اكتفى بالتخلية مع
التفرغ فيما يظهر اه وقال م ر اذا كانت لا تنجر بالجر فهى كالعة وسواء كانت في البر او البحر
والا فنقول سواء كانت في البر او البحر قال ويغنى ان يكون المراد بكونها تنجر بحره أى ولو بمعاونة غيره

(وتفرغه من متاع غيره)
أى غير المشتري نظر العرف
في ذلك لعدم ما يضبطه شرعا
أولفة فان جميع الامتعة
التي في الدار الميعة محل
منها وخلي بين المشتري
وبينها فما سوى المحل
مقبوض فان نقل الامتعة
منه إلى محل آخر صار
قابضا للجملة وتعبيره
بمتاع غيره أولى من تعبيره
بامتعة البائع (و) قبض
(منقول) من سفينة أو
حيوان أو غيرها

على العادة ولا يشترط ان تكون بحيث تنجر بحره وحده بدليل ان الحمل الثقيل الذي لا يقدر وحده على نقله ويحتاج الى معاونة غيره فيه من المنقول الذي يتوقف قبضه على نقله ولا يشترط أيضا انها تنجر بحره مع الخلق الكثير والا فكل سفينة يمكن جرها بجمع الخلق الكثير لها اسم على منتهج وهو واضح اه بالحرف (قوله نقله) أي نقل المشتري ولو بذاتيه وان اشترى حيزه بعده واشتراه مع الحيز صفقة مالم يكن تابعا غير مقصور كما البر الموجد حال شراء البر وكسقل الحيوان امره بالانتقال مع انتقاله ولا يكفي ركوبه واقفا ولا استخدام الرقيق كذلك ولا الجاوس على الفراش نعم يراى البائع بذلك من ضمانه اه حل أي لما علمت من ان المداور في راءه البائع من الضمان على استيلاء المشتري بوجه ما اه وقوله أي نقل المشتري له ومثله نقل البائع في الصورة التي اشار لها الشارح بقوله ووضع البائع الخ في سم ما نصه (فرع) اشترى دارا فيها بئر ماء ودخل الماء الموجود في البيع بشرطه فهل يشترط في القبض نقل الماء كما لو اشترى دارا ومنقول لا فيها معها لا بد من نقله على الصحيح او لا لمحض التبعية وكونه غير مقصود والثاني اوجهه وفاقا لمر اه (قوله مع تفريغ السفينة الخ او يدخل في بيعها آلاتها وان كانت منفصلة كما سيذكره الحلبي في بيع الاصول والثمار عند قوله ومثبت فيها للبقاء اه (قوله المشحونة بالامتنعة) ومثل السفينة في ذلك كما يعذر في العادة فلا بد من تفريغها بخلاف غيره فظهر الحيوان لا يعذر فاعادة فلا يشترط الغاؤها عن ظهره ومن الامتنعة آلات السفينة حل (قوله لما لا يختص بائع به) يقتضي انه لو نقله الى مشترك بين البائع وغيره حصل القبض ولو بغير اذن قاله الاسنوي وفيه نظر والمعتمد انه لا يحصل القبض بالنقل اليه كما هو قضية النظر اه في اي فلا بد فيه من الاذن ايضا مع النقل اه شو برى فالاولى ان يقول لما ليس للبائع فيه حق (قوله كشارع) اي ومسجد ومبرات وقوله او يختص به اي ولو بنحو اجارة وعارية ووصية ووقف اه شرح مر (قوله فيكون معيرا له) ولا يشكل على ما نقرر من كونه معيرا للبقعة بالاذن وان كان الاستحقاق بالعارية مع ان المستعير لا يعير لما ياتي ان له انا به من يستوفي له المنفعة لان الانتفاع راجع اليه وما هنا من هذا اذا لنقل للقبض انتفاع يعود للبائع يبرأ به عن الضمان فيكون اذنه فيه ولم يكن محض اعارة حتى يتمتع وحينئذ قد سميت في هذه معيرا باعتبار الصورة لا الحقيقة اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله باعتبار الصورة قضية انه لو تلفت البقعة تحت يد المشتري لم يضمن وهو ظاهر لما ذكره من انه في الحقيقة نائب في استيفاء المنفعة عن المستعير (قوله فان لم ياذن الا في النقل الخ) خصه في المطالب بما اذا كان له حق الحبس الا فيكتفي بالاذن في النقل اه وعبارة شرح الروض والاي وان لم ياذن أو اذن في مجرد التحويل وكان له حق الحبس فلا يكون قبضا يجوز للتصرف انتهت ولا يخفى وضوح هذا القيد اعني قوله وكان له حق الحبس لانه اذا لم يكن له حق الحبس لم يحتج لاذنه في القبض بل يجوز القبض بغير اذنه ولا مانع حينئذ لعدم اذنه في استعمال ملكه فاذا اذن زال هذا المانع لكن في تخيل ان من نقل عن والده واعتمد خلاف ذلك وانه لا يصح القبض اذا اذن في مجرد التحويل سواء كان له حق الحبس او لا فليراجع وليحرر ويمكن ان يوجه بانه اذا اذن في النقل لغير القبض لم يكن النقل للقبض ما ذرونا فيه وذلك يتضمن المانع من شغل المكان لغرض القبض فهو بمنزلة ما اذا نقله بلا اذن اه سم (قوله فان لم ياذن الا في النقل) اي لم يتعرض لكون النقل الى المكان المذكور بل اذن في النقل في حد ذاته قال ع ش على مر قال سم على حج وينبغي ان يكون الامر كذلك اذا لم يحصل اذن مطلقا اه (قوله وان حصل لضمان اليد) وكذا لضمان العقد فينبغي على الاول انه لو تلف حينئذ عند المشتري ثم خرج مستحقا فان المالك يطالب المشتري وهو يرجع على البائع بما يفرقه من بدله ويتبين ان لا عذر فيرجع بثمنه على البائع ان كان قبضه والاسقط عنه وينبغي على الثاني انه لو تلف عند المشتري بل أو عند البائع فيما لو أرجعه المشتري له للتوثق به ان كان له حق الحبس ولو كان هذا التلف بفعل البائع فان العقد لا يفسخ ولا يسقط الثمن

(بنقله) مع تفريغ السفينة المشحونة بالامتنعة نظرا للعرف فيه وروى الشيخان عن ابن عمر كنا نشترى الطعام جزافا فنحن نارسول الله ﷺ أن نبيعه حتى نقله وقيس بالطعام غيره هذا ان نقله (لما) أي لحيز (لا يختص بائع به) كشارع أو دار للمشتري (أو) يختص به لكن نقله (بأذنه) في النقل للقبض (فيكون) مع حصول القبض به (معير له) أي للحيز الذي اذن في النقل اليه للقبض فان لم ياذن الا المفيد للتصرف وان حصل لضمان اليد

عن المشتري لأن هذا القبض كافٍ في نقل الضمان عن البائع هذا هو التحقيق في المسئلة ولا ينظر لغيره عما كتب هنا (قوله) ولا يكون معبراً للحيث (أي بل يكون المشتري عاصباً له اه ع ش) (قوله) نقله إلى متاع مملوك الخ) وصورة المسئلة أنه وضع ذلك المملوك أو المعارف في ذلك الحيث باذن البائع اه زى (قوله) يتناول به اليد) أي وإن لم يضعه من يده كالدراهم وكثوب لبسه فهذا قبض لا نقل فيه فهو مستثنى من النقل بخلاف غير الخفيف لا بد أن يضعه لأنه لا يكون منقولاً إلا أن وضعه فلو مشى به مدة مديدة لا يعد ناقلاً له وهل يتعين وضعه في غير محله أو ولو في محله الذي أخذه منه اه حل ثم رأيت في ع ش على م ما نصه (فرع) حمل المنقول ومشى به إلى مكان آخر هل يحصل القبض بمجرد ذلك أم لا بد من وضعه مال م إلى الثاني لأنه لا يعد ناقلاً إلا بعد وضعه فليجرح اه سم على منهج (قوله) ووضع البائع المبيع) ظاهرة الخفيف وغيره وقوله بين يدي المشتري أي بحيث يتناول به يده وإن يكون أقرب إلى المشتري منه إلى البائع كافي الوسيط وسواء كان وضعه عن يمينه أو يساره بل أو خلفه كما قررره شيخنا م وقوله لم يضمه أي ما لم يضع يده عليه ويستولي عليه ولا فيضمه اه من الحلبي وقوله لم يضمه أي ضمان يده وهو ظاهر وأما ضمان العقد فيضمه بهذا الوضع حيث لم يخرج مستحقاً بمعنى أنه لو تلف لم ينسخ العقد (قوله) فخرج مستحقاً لم يضمه (أي لأنه لم يضع يده عليه وضمان اليد لا بد فيه من حقيقة وضعها اه شرح م (قوله) وقبض الجزء الشائع) خرج به المعين فلا يصح قبضه إلا بقطعه سواء كان تنقص قيمته بقطعه أم لا ولعل وجهه أن المعين لما كان المقصود من العقد عليه الانتفاع به وحده اشترط لصحة قبضه قطعه ليحصل المقصود به بخلاف الشائع فإنه لا يتأتى الانتفاع به وحده وإنما يكون بجملة ما هو جزء منه فجعل قبضه بقبض الجميع لكن في سم على المنهج عند قول المصنف أول البيع ولا يصح بيع جزء معين ينقص بفصله قيمته أو قيمة الباقي ما حاصله أنه قد يقال ما المانع من حصول قبض الجزء المعين بقبض الجملة فلا يتوقف قبض الجزء على قطعه اه ع ش على م (قوله) والزائد أمانة) أي حيث كان الباقي للبائع فإن كان لغيره فلا بد من إذنه في القبض والالم يكن أمانة أن كان منقولاً فإن كان عقاراً لم يحتج إلى إذنه لأن اليد على المنقول حسبة وعلى العقار حكمة وفي كلام سم نقلاً عن شيخنا م أن اذن شريك البائع في المنقول شرط لصحة القبض لا لكونه أمانة فقط وذكروا في الرهن أن المتوقف على اذن الشريك الحل لا لصحة القبض اه الحلبي وعبارة شرح م ولو باع حصته من مشترك لم يجز له إلا ذن قبضه إلا باذن شريكه أو إجماعهم فان قبضه البائع صار طريقاً في الضمان والقرار فيما يظهر على المشتري عالماً بالحال أو جاهلاً بالحصول التلقف عنده وإن خص بعضهم ضمان اليد بحالة الجهل لأن يد المشتري في أصلها يد ضمان فلم يؤثر الجهل فيها انتهت وفي ع ش عليه ما نصه قوله لم يجز له إلا اذن أي ومع ذلك القبض صحيح كما هو ظاهر م اه سم على حج (قوله) أيضاً والزائد أمانة) أي إذا قبضها لنقل يد البائع عنها فقط أما أن قبضها لينتفع بها باذن من الشريك وجعل علفها في مقابلة الانتفاع بها فاجارة فاسدة فإن تلفت بلا تقصير لم يضمن وإن أذن له في الانتفاع بها لا في مقابلة شيء فعارية وإن وضع يده عليها بلا اذن فعاصب كما ذكره ابن أبي شريف اه ع ش على م (قوله) وشرط في غائب) منقولاً أو غيره وكان يد المشتري بدليل كلام الشارح بعده اه شيخنا وقد اختلفت نسخ شرح المنهج في مسئلة الغائب كما ترى ففي نسخة هكذا وشرط في غائب عن محل العقد مع اذن البائع في القبض إن كان له حق الحبس مضي زمن يمكن فيه قبضه بان يمكن فيه المضي إليه والنقل في المنقول والتخليع والتفريع في غيره إلى أن قال نعم إن كان المنقول بيد البائع اشترط نقله أيضاً وفي نسخة أخرى بدل قوله نعم الخ ما نصه نعم إن كان المبيع بيد غير المشتري اشترط نقله أو تخليعه أيضاً اه عميرة فقوله في النسخة الأولى نعم إن كان المنقول بيد البائع اشترط نقله أيضاً أي بالفعل زيادة على مضي الزمن بدل على تصوير ما قبله بما إذا كان يد غير البائع فقضيته أن يكفي فيه إمكان النقل في المنقول والتخليع في غيره فيكون قوله السابق والنقل في المنقول الخ معطوفاً على المضي أي ومضي زمن يمكن فيه النقل لكن ينبغي

ولا يكون معبراً للحيث
وكفله باذنه نقله إلى متاع
مملوك له أو معارف حيث
يختص البائع به قاله القاضي
ويمكن دخوله في قولي لما
لا يختص بائع به لصحته
بالمناع فإن كان المنقول
خفيفاً قبضه بتناوله باليد
ووضع البائع المبيع بين
يدي المشتري قبض نعم
إن وضعه بغير أمره فخرج
مستحقاً لم يضمه وقبض
الجزء الشائع بقبض الجميع
والزائد أمانة بيد القابض
(وشرط في غائب)

حمل الغير على المشتري فقط اذ لو كان يدا جني لم يكف إمكان النقل بالتخلية بل لا بد من حقيقتها كما حررناه في الورقة الاخرى ثم ان التقيد بالمنقول على هذه النسخة غير متجه بل كان ينبغي ان يزيد غير المنقول أيضا ويقول فيه اشترط التخلية فيه اي بالفعل وقوله في النسخة الثانية نعم ان كان المبيع بيد غير المشتري يدل على تصوير ما قبله بما اذا كان المبيع بيد المشتري فقوله والنقل في المنقول والتخلية معطوفاً على قوله المضى اليه اي ويمكن فيه النقل والتخلية اذ لا تشترط حقيقة كليهما في هذه الحالة وقوله والتفريغ فيه تسمح لان ظاهره ان المراد انه يشترط في هذه الحالة تقدير التفريغ وليس بواضح لانه ان كان مشغولاً بامتنعة المشتري لم يشترط تفريغ لاحقيقة ولا تقديراً وان كان فارغاً فلامعنى لتقدير التفريغ مع عدم تصويره وإن كان مشغولاً بامتنعة غير المشتري فلا بد من التفريغ بالفعل فلتأمل وعبرة الروض وشرحه احسن واين واصوب وهي مانعه ولو خلى بينه وبين مبيع غائب غير منقول او منقول في يده اعانة او مضمونا ومضى زمن يمكن فيه القبض بان يمكن فيه الوصول إلى المبيع والتخلية في غير المنقول والنقل في المنقول كفي اه فلم يتعرض للتفريغ لانه علم من محل آخر انه لا بد منه بالفعل ان كانت الامتنعة لغير المشتري وإلا لم يشترط تقديره وقوله بعدما تقدم فان كان المبيع حاضراً منقولا او غيره ولا امتنعة فيه لغير المشتري وهو يده فهو مقبوض بنفس العقد الذي في شرح الروض كندسخة من هذا الشرح اعتبار مضى زمن يمكن فيه النقل او التخلية وهو الذي عليه الممول اه سم (قوله عن محل العقد) اي مجلسه وإن كان بالبلد اه ع ش على مر (قوله مع اذن البائع في القبض) انظر ما الحكمة في تنبيه الشارح على هذه المسألة في بعض الصور دون بعض مع ان جميع صور الباب على حد سواء في هذا التقيد اه شيخنا (قوله مضى زمن الخ) وابتداه من العقد ان لم يكن للبائع حق الحبس وإلا فن حين الاذن اه بش (قوله والتفريغ في غيره) فيه تسمح لان ظاهره ان المراد انه يشترط في هذه الحالة تقدير التفريغ وليس بواضح لانه إذا كان مشغولاً بامتنعة المشتري لم يشترط تفريغ لاحقيقة ولا تقدير او إن كان فارغاً فلامعنى لتقدير التفريغ مع عدم تصويره وإن كان مشغولاً بامتنعة غير المشتري فلا بد من التفريغ بالفعل اه سم وأجاب شيخنا عن ذلك بان هذا الاشكال لا يتوجه على كلام المؤلف الا عند جعل التفريغ معطوفاً على المضى الواقع فاعلا لممكن في كلام الشارح فان جعل معطوفاً على مضى الواقع نائب فاعل لشرط فلا اشكال في كلامه ويندفع الاشكال ايضا عند جعله منصوباً على كونه مفهولاً معه اه تقرير الشيخ عبدربه وكان الاولى للشارح تقديم قوله في غيره على قوله والتفريغ لما علمت آتفا ان التفريغ شرط في كل من المنقول وغيره اه (قوله لان الحضور) اي حضور المبيع إلى مجلس العقد ليقبض فيه وقوله فلما اسقطناه اي الحضور لمعنى هو المشقة تأمل (قوله بقاء اعتبار الزمن) ويترتب على ذلك أنه إذا تلف قبل مضى الزمن يكون من ضمان البائع او بعده يكون من ضمان المشتري اه برماوى (قوله اشترط نقله او تخليته ايضا) المعنى انه لا يكتفى بمضى زمن إمكان النقل فقط بل لا بد مع ذلك من النقل بالفعل كان يوجد النقل في زمن الذي حصل بعد إمكان الوصول اليه وليس المراد انه لا بد من زمن بعد زمن إمكان الوصول يوجد فيه النقل بالفعل فيكون الحاصل بعد إمكان الوصول زمانين أحدهما يمكن فيه النقل والآخر يوجد فيه لان اعتبار مثل ذلك لا معنى له اه ع ش وكان عليه أن يقول اشترط نقله او تخليته وتفريغه (قوله او تخليته) اي بالفعل وقوله أيضا اي كما يشترط ذلك في الحاضر الذي بيد غيره اي وتفريغه من امتنعة غير المشتري بالفعل وكتب أيضا قوله اي كما يشترط مضى زمن يمكن فيه الوصول اليه حتى لو سلم المفتاح لوكيله الحاضر عند المبيع فتسلله الوكيل المذكور وفرغ المبيع من الامتنعة المذكورة قبل مضى الزمن المذكور لم يحصل القبض اه حل (قوله ايضا) اي كما يعتبر مضى زمن يمكن فيه الوصول اليه اه شيخنا (قوله فان كان المبيع حاضرا) هذا تقيد لما تقدم في المتن من قوله وقبض غير منقول وقبض منقول الخ اي فعل ما تقدم إذا كان حاضرا بمحل العقد وليس بيد المشتري كما نبهنا عليه

عن محل العقد مع اذن
البائع في القبض ان كان له
حق الحبس (مضى زمن
يمكن فيه قبضه) بان يمكن
فيه المضى اليه والنقل في
المنقول والتخلية والتفريغ
في غيره لان الحضور الذي
كنا نوجهه لولا المشقة لا
يتأتى إلا بهذا الزمن فلما
اسقطناه لمعنى ليس موجودا
في الزمن بقاء اعتبار الزمن
نعم إن كان المبيع يد غير
المشتري اشترط نقله
وتخليته أيضا وتعبيرى بما
ذكر اولى من قوله يمكن
فيه المضى اليه فان كان
مبيع حاضرا منقولا او غيره

ولا أمتعة فيه لغير المشتري وهو يده اعتبر في قبضه مضمون من يمكن فيه النقل أو التخلية (١٧٣) ولا يحتاج فيه إلى إذن البائع إلا أن

كان له حق الحبس هذا كله فيما بيع بلا تقدير بكيل أو غيره فان بيع بتقدير فسيأتي وشرط في المقبوض كونه مربيا للقابض وإلا فكالبيع كما نقله الزركشي عن الإمام (فرع ٤) أي المشتري (استقلال بقبض) للبيع (إن كان الممنوع مؤجلا) وإن حل (أو) كان حالا كله أو بعضه و (سلم الحال) لمستحقه فان لم يسلمه بان لم يسلم شيئا منه أو سلم بعضه لم يستقل بقبضه فان استقل به لزمه رده لأن البائع يستحق حبسه ولا يتفقد تصرفه فيه لكنه يدخل في ضمانه ليطالب به إن خرج مستحقا وليستقر ثمنه عليه وقولي أو سلم الحال أولى من قوله أو سلمه أي الثمن (وشرط في قبض ما يبيع مقدرا مع ما من نحو ذرع) بأعجام الذال من كيل ووزن وعد بأن يبيع ذرعا إن كان يذرع أو كيلا إن كان يكال أو وزنا إن كان يوزن أو عددا إن كان يعد والأصل في ذلك خبر مسلم من اتباع طعاما فلا يبعه حتى يكتاله دل على أنه لا يحصل فيه القبض إلا الكيل مثاله بعثك هذه الصبرة كل صاع بدرهم أو بعثكها

أه حل وقال ع ش أنه مضمون قوله في غائب وهو غير ظاهر (قوله ولا أمتعة فيه لغير المشتري) فان كانت فيه فلا بد من تفريفه (قوله مضمون من يمكن فيه النقل) ظاهره وإن كان ذلك المنقول خفيفا كثوب رافعا له يده فلا بد من مضمون من بعد العقد يمكن فيه تناول ذلك الثوب ولا يكون مقبوضا بنفس العقد أه حل (قوله إلا أن كان له حق الحبس) هذا شرط في جميع الصور لا في خصوص هذه أه حل (قوله كونه مربيا) قال حج ويتعين حمله على الحاضر دون الغائب لأنه يتداح فيه مالا يتساح في الحاضر كما هو المعتمد خلافه وأنه لا بد من اعتبار الرؤية مطلقا (قوله أيضا كونه مربيا لقابض) - وأما عند العقد أم لم يره أصلا بان اشتراهما وكيله على المعتمد أه أمداد قال الشيخ ظاهره أنها لا تنكفي الرؤية عند العقد أو قبله وإن كان لا يتغير غالبا بخلاف البيع ويمكن الفرق أه ولله أن البيع عهده فيه اعتماد الوصف في الجملة بخلاف القبض تأمل أه شوبري (قوله وإلا فكالبيع) معتمد كانه لزر كشي وظاهره عدم الفرق بين الحاضر والغائب وحمله بعضهم على الحاضر دون الغائب لأنه لا يتساح فيه مالا يتساح في الحاضر أه م أه ع ش (قوله وإلا فكالبيع) أي فيسكتفي بالرؤية السابقة فيما لا يتغير غالبا وقضيته أن قبض الأعمى للمبيع غير صحيح وأن علم أنه المبيع أي ولا بد أن يعلم غير الأعمى أنه المبيع والافلا يكون قابضا له حرره هذا المحلى أه حلي (قوله فروع) أي أربعة (قوله استقلال بقبض الخ) بمعنى أنه لا يتوقف صحة قبضه على تسليم البائع ولا اذنه في القبض ولكن لو كان المبيع في دار البائع أو غيره لم يكن للمشتري الدخول لاخذه من غير إذن في الدخول لما يترتب عليه من الفتنة وهناك لك الغير بالدخول فان امتنع صاحب الدار من تمكنه جازله الدخول لاخذ حقه لأن صاحب الدار بامتناعه من التمكين يصير كالفاسد أه ع ش (قوله أو سلم الحال) ويقوم مقام تسليمه عوضه إن استبدل عنه أو صالح منه على دين أو عين فيما يظهر ولو باحالة المستحق له بشرطه وإن لم يقبضه في مسألة الحوالة لا تنفاه حق البائع في الحبس حينئذ أه شرح م (قوله ولا يتفقد تصرفه فيه الخ) أشار بهذا إلى أن استقلاله في الحالة المذكورة لا يحصل به القبض المصحح للتصرف ويحصل به القبض الناقل للضمان والمعتمد خلافه وأنه لا يحصل لأه ذل ولا هذا وإن دخل في ضمانه ضمان يد بحيث أنه إذا خرج مستحقا يطالب به تأمل (قوله ليطالب به الخ) أشار به إلى أنه مضمون ضمان يد وعقد باعتبارين أشار للاول بقوله ليطالب به الخ والثاني بقوله وليستقر ثمنه عليه أي فلا يفسخ العقد بتلفه ولا يثبت الخيار بتعيينه وهذه طريقة تبعه عليها حج وفي شرح م بعد أن نقل كلام حج مانعه والراجع أنه ضمان اليد أه وكتب عليه الرشدي مانعه قوله والراجع أنه ضمان اليد أي فله الرد على البائع إذا تعيب وينفسخ العقد إذا تلف أه وفي ع ش مثله وتقدم غن شرح م أول الباب مانعه ولو أخذ المشتري المبيع بغير إذن البائع حيث كان له حق الحبس فله استرداده منه فلو تلفه البائع اتلافه مضمنا في يد المشتري في هذه الحالة جعل مسترداله بالاتلاف كما أن المشتري قابض له بالاتلاف كما جزم به ابن المقرئ لكن هل ينفسخ البيع أو يخير المشتري وجهان أرجحهما وأولهما كما قاله السبكي وغيره أه (قوله مع ما مر) أي من النقل في المنقول والتخلية والتفريع من أمتعة غير المشتري فيما يبيع من الأرض مقدرا بالذراع أه ع ش (قوله نحو ذرع) ولا بد من وقوع ذلك من البائع أو نائبه فلو اذن للمشتري أن يكتال من الصبرة عنه لم يحز لاتحاد القابض والمقبض كما ذكرناه هنا وما وقع في كلامهما قبل ذلك مما يخالفه يمكن تأويله أه شرح م (قوله من وكيل ووزن الخ) أي وإن فعل به المشتري ذلك قبل شرائه فلا يكتفي بذلك إلا أن بقي في الذراع أو المكيال فلا يحتاج إلى تفريفه وإعادة أه حلي (قوله فلا يبعه حتى يكتاله الخ) ومعلوم أن البيع فرع صحة القبض لكن ليس في الخير أنه يبيع مقدرا بالكيل ولعاهم أخذوا التقييد بذلك من المعنى أو من دليل آخر أه حلي (قوله والآنصب الحاكم أميننا يتولاه) عبارة شرح م ولو تنازعا فيمن يكيل نصب الحاكم كيا لا أميننا يتولاه ويقاس بالكيل غيره وأجرة كيال المبيع أو وزانه أو من ذرعه أو عدده وموتة

بشرة على أنها عشرة أصع ثم إن اتفقا على كيال مثلا فذاك والآنصب الحاكم أميننا يتولاه فلو قبض ما ذكر جزا فإلم يصح القبض

احضاره اذا كان غائبا الى محل القدأى ملك المحلة على البائع واجرة نحو كمال الثمن ومؤنة احضار الثمن الغائب الى محل القدأى على المشتري واجرة النقل المحتاج اليه في تسليم المبيع المنقول عابه المشتري ايها او قياسه ان يكون في الثمن على البائع ومؤن نقد الثمن على البائع وقياسه ان يكون في المبيع على المشتري اذ القصد منه اظهار عيب به ان كان ليرد به وسواء كان الثمن معيبا أم لا كما اطلقناه وان قيده العرف في كتاب الاجارة بما اذا كان الثمن معيبا ولو اخطا التقاد وظهر بما نقده شش وتذكر الرجوع على المشتري الا ضمان عليه وان كان باجرة كما اطلقه صاحب الكافي وهو المعتمد واتفق به الوالد رحمه الله وان قيده الزركشي بما اذا كان متبرعا لكن لا اجرة له كالأستاذ جرحه للنسخ فاعطافاته لا اجرة له اي اذا كان الغلط فاحشا خارجا عن العرف بحيث لا يفهم منه الكلام غالبا وتهدى كما يأتي في الاجارة لا يقال قياسا غرم ارش الورق ثم ضمانه هنا لا نا نقول هو ثم مقصر مع احداث فعل فيه وهنا يجتهدو المجتهد غير مقصر مع انتفاء الفعل هنا والقول بانه هنا مغرر فيضمن لذلك وفاء بما يقابل الاجرة ليس بشيء انتهت وكتب عليه ع ش قوله فلا ضمان عليه اي التقاد (فرع) لو اخطا القباني في الوزن ضمن كالأول غلط في النقش الذي على القباني ولو اخطا نقاش القباني كان قال هو مائة فبان اقل او اكثر ضمن اي النقاش لانه ليس بمجتهد بخلاف التقاد اه عبد البر على منهج واقول في تضمين النقاش نظر لان غايته انه احدث فيه فعلا ترتب عليه تغير المشتري وبقدير اخباره كاذبا فالخاصل منه مجرد تغير رايضا وهو لا يقتضي الضمان وكذا لو اخطا الكيال او العدد لان كلا من الثلاثة غير مجتهد فينسبون في خطائهم الى تقصير فيضمنون وينبغي ان مثل ذلك في الضمان بل اولى ما لو اخطا التقاد من نوع آخر وكان المميز بينهم علامة ظاهرة كالريال والكلب مثلا والجيد والمغشوش وما لو كان لا يعرف النقد بالمرء واخبر بخلاف الواقع اه كلام ع ش (فرع) الدلالة على البائع فلو شرطها على المشتري فسد العقد ومن ذلك قوله بعثك بعشرة مثلا سالما فيقول اشتريت لان معنى قوله سالما ان الدلالة عليك فيكون العقد فاسدا اه بر ماوى وسم (قوله لكن يدخل في ضمانه) فيطالب به ان خرج مستحقا ويستقر الضمان عليه ان تلف في يده باقعه وان اتلفه البائع كان القرار عليه وكان للقياس انفساح العقد ولو تلف او اتلفه البائع لانه من ضمان البائع وان كان في يد المشتري على قياس ما سبق وهو واحد وجهين واتفق به والشيخنا ونقل عن شيخنا انه ان اتلف باقعه كان المشتري ضامنا له ضمان عقدا ولا يفسخ وان اتلفه البائع انفسخ فيكون ضامنا له ضمان بد فقط وهو ما نقل عن خط والده على شرح الروض وفيه نظر لانه يلزم عليه انا نحكم انه ضمان بد بالنسبة لآلاف البائع وضمن عقد بالنسبة لتلفه مع وجود ما علة فيهما وكتب ايضا اي ضمان يد لا ضمان عقد ولو تلف لم يفسخ العقد بل يستقر الثمن على المعتمد عند شيخنا وقرر شيخنا الرمي ان والده كتب على شرح الروض ان قبض ما بيع مقدرا جزا فخرج البائع عن ضمانه ولا يفيد المشتري صحة التصرف ولعل المراد به انه يخرج عن استقرار الضمان لو تلف عند المشتري فيما لو خرج مستحقا للغير فليتامل اه ح ل (قوله لكن يدخل المقبوض في ضمانه) اي ضمان عقدا وضمن يد فيطالب به ان خرج مستحقا ويستقر ثمنه عليه ان تلف ولم يخرج مستحقا على قياس ما سبق اه ح ل وفي شرح م ر في هذه المسئلة ما يوافق هذا التقرير من انه يدخل في ضمانه ضمان يد وضمن عقدا مع انه خالف في التي قبلها في الفرع السابق واعتمده انه يدخل في يده ضمان بد فقط كما علمت ثم رأيت في ع ش عليه ما نصه ولعل الفرق بين هذه وما تقدم فيما لو نقله بغير اذن من انه مضمون ضمان يد ان حق الحبس للبائع مانع من زوال يده عن المبيع حكما وفي مسئلتنا لم يكن له حق وكان الغرض من التقدير مجرد معرفة القدر لم يبق للبائع به تعلق البتة بل زالت يده عنه حسا وحكما وكان الحاصل من المشتري قبضا حقيقيا وعدم نفوذ تصرفه فيه لا يتنافى ذلك لجواز ان يكون عدم النفوذ مجرد عدم عليه بمقدار حقه لكن هذا الفرق قد يتخلف فيما لو اذن له البائع في مجرد النقل فنقله الى موضع من دار

لكن يدخل المقبوض في ضمانه (ولو كان له) اي لبكر (طعام) مثلا (مقدر على زيد) كعشرة أصع (ولعمرو عليه مثله

(المكيل) هذا من زيادة
(فلو قال) بكر لعمرو
(اقبض منه) أي من زيد
(مال عليه لك ففعل فسد
القبض) بقيد زدته بقولي
(له) لاتحاد القابض
والقبض وما قبضه
مضمون عليه ولا يلزمه
رده لدافعه بل يكيله
المقبوض له للقابض
وأما قبضه لبكر فصحيح
تبرأ به ذمة زيد لاذنه في
القبض منه (ولكل) من
العاقدين بشئ معين أو
في الذمة وهو حال (حبس
عوضه حتى يقبض مقابله
ان خاف فوته) بهرب
أو غيره وهذا أعم من
قوله وللبيع حبس ميعه
حتى يقبض ثمنه لما في
اجباره على تسليم عوضه
قبل قبضه مقابله حيث
من الضرر الظاهر (والا)
بان لم يخف فوته (فان
تنازعا) في الابتداء
بالسليم فقال كل منهما
لا أسلم عوضي حتى يسلمني
عوضه (أجبرا) بالزام
الحاكم كلاهما باحضار
عوضه اليه أو الى عدل
فان فعل سلم الثمن للبائع
والمبيع للشري يبدأ
بأيهما شاء (هذا ان عين
الثمن) كالمبيع (والا)
بان كان في الذمة (فبائع)

البائع إلا أن يقال لما كان المنقول اليه حقا للبائع ولم يأذن في النقل اليه كان وضع المشتري له فيه لغوا فكان
يد البائع لم يزل عنه فاشبهه مالواذن له في نقله فلم ينقله عن موضعه (قوله في ضمانه) أي ليطالب به ان خرج
مستحقا ويستقر ثمنه عليه ان تلف فهو مضمون ضمان بدو عقد باعتباره كالمقدم في الفرع السابق وهل
اتلاف البائع كالتلف ولا يفسخ او لا يفسخ ويفرق فيه نظر ومال مر إلى الثاني وهو قياس ما تقدم عن
السبكي فيما اذا استقل بقبضه وأتلفه البائع في يده اه سم من قوله وهل الخ سلطان فالحاصل ان الشارح
ذكر هذه المسئلة في هذا الدرس في ثلاث مواضع هذا الذي في الفرع السابق والذي عقب قوله فيكون
معبراه اه شيخنا وان في الثلاثة على رأي يدخل في ضمان المشتري ضمان بدو ضمان عقد لكنه ضعيف في
الثانية كما علمت ان المعتمد فيها انه يضمنه ضمان بدو فقط ومسلم في الاولى والثالثة (قوله في ضمانه) أي ضمان
عقد و ضمان بدو فطالب به ان خرج مستحقا ويستقر ثمنه عليه ان تلف ولم يخرج مستحقا على قياس ما سبق اه
حل لكن ما سبق ضعيف وما هنا معتمد فالمتد الفرق بينهما كما تقدم (قوله فليكتل نفسه) أي يطلب ان
يكال له لا انه يكيل لنفسه لانه حيث يلزم عليه اتحاد القابض والمقبض فلا يصح ان يباشر الكيل وإن اذن له
المالك اه شيخنا وهو في شرح مر (قوله فليكتل نفسه ثم لعمرو) أي لتعدد الاقباض هنا ومن شرط
صحته الكيل فلزم تعدده لان الكيلين قد يقع بينهما تفاوت ولو كال لنفسه وقبضه ثم كاله لغيره فزاد او نقص
بقدر ما يقع بين الكيلين لم يؤثر فتكون الزيادة له والنقص عليه او بما لا يقع بين الكيلين فالكيل الاولى غلط
فرد بكر الزيادة ويرجع بالنقص اه شرح مر (قوله وتكنى استدامة في المكيل) ويترتب على ذلك
انه لو اشترى ملء ذا الكيل برا بكذا واستمر جاز للشري بيعه ملانا ولا يحتاج الى كيل ثان اه ع ش على
مر (قوله فلو قال اقبض منه) بكسر الباء في المختار قبض الشيء اخذه والقبض ايضا ضد البسط وبأيهما
ضرباه (قوله وأما قبضه لبكر فصحيح) أي لان قبضه لنفسه عن المدين مستلزم لقبضه عن الاذن والاذن
في المستلزم اذن في لازمه فيصح في اللازم وان فسد في المزموم اه شوري (قوله وهو حال) سياتي محترزه
بالنسبة للثمن في كلام المصنف أي والمبيع مجزئ وكان لازما اه حل (قوله ولكل حبس عوضه الخ) نعم
إن تمانعا وخاف كل صاحبه أجبرهما الحاكم كما هو واضح بالدفع له او لعدل ثم يسلم كلامه اه
شرح مر (قوله فان تنازعا في الابتداء الخ) مقابله محذوف للأعلم به تقديره وان لم يتنازعا فالامر ظاهر اه
شيخنا (قوله اجبرا) أي بعد لزوم العقد اه سلطان وقدر شيخنا زي انهما يجبران ايضا اذا كان الثمن
كالمبيع في الذمة وذلك في السلم أي اذا كان راس مال السلم في الذمة ولا يخفى اشكاله لانه لا بد من قبض
الثمن قبل التفرق من المجلس وقيل التفرق لا يتأتى الاجبار لانه لا يكون إلا بعد اللزوم وفي الروضة
(فرع) لا يجب على البائع تسليم المبيع ولا على المشتري تسليم الثمن في زمن الخيار فلو تبرع احدهما
بالسليم لا يطل خياره ولا يجبر الاخر على تسليم ما عنده وله استرداد المدفوع اليه اه حل (قوله
ان عين الثمن) وكذا ان كان في الذمة فيجزي فيهما ما تقدم اه شيخنا (قوله بان كان في الذمة)
أي والمبيع معين واما عكسه وهو ان يكون الثمن معين والمبيع في الذمة وذلك في بيع الذم الواقع
بغير لفظ السلم إذ لا يشترط فيه قبض في المجلس في هذه الصورة يجبر المشتري ان يحضر المبيع الى
آخر التفصيل الا اني اه شيخنا (قوله ولا بان كان في الذمة) أي سواء كان حالا او مؤجلا وقوله
فبائع يجبر اي والمبيع معين اه شرح مر (قوله فبائع يجبر على الابتداء) أي ان باع لنفسه اما لو باع
نيابة عن غيره كوكيل وولي وناظر وقت وعامل قراض لم يجبر على التسليم بل لا يجوز له حتى يقبض الثمن
كما علم من كلامه في الوكالة ولا يتأتى هنا الا اجبارهما او اجبار المشتري ولو تبايعا تابان عن الغير لم يتأت
اجبارهما اه شرح مر (قوله فاذا سلم الخ) موضوع هذه المسئلة ان المبيع معين والثمن في الذمة
وذكر فيها خمس مسائل لان المشتري حيث انما موثرا او معسرا فان كان معسرا فللبائع الفسخ بشرط حجر

يجبر على الابتداء بالتسليم لرضاه يتعلق حقه بالذمة (فاذا سلم) باجبار او بدونه

(اجبر مشتر) على تسليمه
(ان حضر الثمن) مجلس
العقد (والا فان اعسر به
فللبائع فسخ) بالفلس
واخذ المبيع بشرط حجر
الحاكم كما سيأتي في بابه
(او ايسر فان لم يكن ماله
قصر حجر عليه في امواله)
كلها (حتى يسلم) الثمن لئلا
يتصرف فيها بما يبطل حق
البائع (والا) بان كان
ماله بمسافة قصر (فللبائع
فسخ) واخذ المبيع لتعذر
تحصيل الثمن كالا فلاس
به فلا يكلف الصبر الى
احضار المال لتضرره
بذلك (فان صبر) الى
احضاره (فالحجر) بضرب
على المشتري في امواله لما
مروحل الحجر في هذا وما
قبله اذ لم يكن محجورا عليه
بفلس والا فلا حجر

القاضي وان كان موسرا فان حضر ماله بمجلس البيع اجبر على التسليم وان لم يحضر قاما ان يكون فرق مسافة
القصر او دونها فان كان دونها حجر عليه القاضي وهذا الحجر يسمى الحجر الغريب وان كان فوقه فان صبر
البائع حجر عليه ايضا ويسمى الحجر الغريب ايضا وان لم يصبر فسخ ولا يتوقف على حجر فالحاصل انه هنا
حجر ان غريبان وحجر غير غريب مع فسخ وفسخ من غير حجر واجباراه شيخنا (قوله اجبر مشتر) فان
اصر على الامتناع لا يثبت للبائع حق الحبس لا جبار المشتري على التسليم وفيما اذا حضر نوع الثمن بصير
بالاجبار على التسليم محجورا عليه فيه فلا يصح تصرفه بما يفوت حق البائع والالم يكن للاجبار فائدة اه
سلطان (قوله ان حضر الثمن) اي عينه ان تعين والا فذره وقوله مجلس العقد انما اعتبر مجلس العقد
دون مجلس الخصومة لانه الاصل فلا نظر لغيره لانه قد لا تقع له خصومة اه شرح مر (قوله ان حضر
الثمن) اي نوعه الذي يقضى منه ان كان في الذمة فان ما في الذمة قبل قبضه لا يسمى ثمن الا بجازا (قوله فان
اعسر) بان لم يكن له مال يمكنه الوفاء منه غير المبيع وقوله فللبائع فسخ هذا ان سلم باجبار الحاكم والا
امتنع عليه الاسترداد والفسخ ان كانت السلعة وافية بالثمن لانه سلطه على المبيع باختياره ورضى بذمته
كما نقل ذلك السبكي عن القاضي ابى الطيب وغيره وان اقتضى كلام الراعي الاطلاق وتبعه عليه الشيخ
في شرح منهجه ولا ينافيه قول الشارح باجبار او دونه لانه بالنسبة لما اذا حضر الثمن لا بالنسبة لما
بعد الا اه شرح مر (قوله ايضا فان اعسر) اي بان لم يكن عنده مال يفي بثمنه وقوله او ايسر بان كان
عنده مال يفي بالثمن غير المبيع اه بش (قوله فللبائع فسخ بالفلس) اي ان سلم باجبار واما قوله السابق
او بدونه فضعيف والمعتمد انه اذا سلم متبرعا لم يجز له الفسخ ان وقت السلعة بالثمن اه حل وعبرة
سم قوله فللبائع فسخ اقتضى هذا كشرح المحلى والروضة انه يفسخ سواء سلم بالا جبار ام متبرعا
وفي الديميري الصحيح لا فسخ اذا سلم متبرعا اه واعتمد هذا التصحيح مر تبعا لما وجدته بخط ابيه من
اعتماده اذ اوفى المبيع بالثمن كما فنده بذلك السبكي اخذ من كلام القاضي ابى الطيب اه (قوله بشرط حجر
الحاكم) وهذا الحجر ليس من الغريب بل هو الحجر المعروف اذ الفرض انه معسر بخلاف
الحجرين اللذين في المتن فهما من الغريب اذا الفرض فيهما انه موسرا اه شيخنا (قوله حجر عليه في
امواله) وهذا الحجر يفارق حجر الفلس في امور منها ان البائع لا يتسلط به على الرجوع لعين ماله ومنها
انه لا يفترق لسؤال الغريم ومنها انه لا يتوقف على فك الحاكم بل بنفسك بمجرد التسليم خلافا للاسئوى
ومنها انه ينفق على مولته نفقة المرسين ومنها انه لا يتعدى للحادث من امواله ومنها انه لا يباع مسكنه
وخادمه ولا يحل به دين مؤجل ومن ثم سمي بالحجر الغريب اه حل بحروفه لكون قوله ولا يحل به دين
مؤجل الاولى اسقاطه لان الحجر المعروف كذلك وعبرة المتن في كتاب التفتيش ولا يحل مؤجل بحجر
انتهت (قوله بان كان ماله بمسافة قصر) اي من بلد البيع فيما يظهر فلو انتقل البائع منها الى بلد آخر
قالا وجه كما يقتضيه ظاهر تعليلهم بالضرر بالتأخير اعتبار بلد البائع لا بلد المبيع لا يقال التسليم انما
يلزم بمحل العقد دون غيره فليعتبر باداءه مطلقا لا ناقلا فنقول ممنوع لما سيعلم في الفرض ان له المطالبة
بغير محل التسليم اذ لم يكن له مؤنة او تحمل فان كان له مؤنة ولم يتحملها طاله بقيمته في بلد العقد وقت
الطلب واذا اخذها فهي للفيصوله لجر از الاستبدال عنه بخلاف السلم اه شرح مر وكتب عليه الرشيدى
قوله فلو انتقل البائع منها الى بلد آخر اي بينه وبين المال دون مسافة القصر كما هو ظاهر والا بان
كان ابعد من محل العقد الى المال فظاهر انه لا اثر له اذ الصلوة ان المال بمسافة القصر من محل
العقد (قوله فللبائع فسخ واخذ المبيع) ولا يتوقف على حجر كما علم من ضميمه حيث اطلق فيه
وقيد ما تقدم بقوله بشرط حجر الحاكم اه حل (قوله في هذا) اي فيما اذا كان ماله فوق مسافة القصر
والذي قبله وما اذا كان ماله دون مسافة القصر اه بش (قوله والا فلا حجر) اي لانه لا فائدة له حيث لا ينفذ في
حجر الفلس يتمكن من الرجوع في عين ماله وفيه ان حجر الفلس شرطه زيادة دينه على ماله وهذا لا ينافي للبار

الذي هو فرض مسئلتنا إلا أن يقال المراد كما علمت من كلامه اليسار بالثمن وهذا بجامع الحجر بالفلس اه
حل وفي ع ش على م مانصه ويمكن أن يجاب بان اليسار إنما ينافي الفلس في الابتداء أما بعده فلا ينافيه
لجواز طرويساره بعد الحجر بموت وورث له أو اكتساب ما يزيد به ماله على دينه فيصدق عليه الآن أنه
موسر مع الحجر بالفلس لأن الحجر بالفلس لا ينفك إلا بفك قاض ولا يلزم من مجرد يساره بذلك فك
القاض له اه (قوله أما الثمن المؤجل) محترز له فيما سبق أو في الذمة وهو حال (قوله فلا حبس له أيضا) ملا
حذف هذا الشارح وجعل لو غائية

(باب التولية والاشراك والمراجعة والمحاطة)

هذا شروع في الطرف الرابع من الاطراف الخمسة المتعلقة بالبيع وهو الكلام على الفاظ تحمل في حرف
الشرع على معان غير معانيها اللغوية وعبارة حل هذا شروع في الالفاظ المطلقة التي لها مدلول شرعي تحمل
عليه اه وعبارة قل على المحل وقدم هذا الباب من الالفاظ المطلقة على ما بعده منها لان هذا له مدلول شرعي
سابق ينزل عليه ومعاني هذه الالفاظ مختلفة لغة متحدة شرعا كما قالوه اه وفي الشورى ترى التولية اصطلاحا
تقل جميع المبيع إلى المولى بمثل الثمن المثل أو قيمة المتقوم بلفظ وليك والاشراك نقل بعضه بنسبته من الثمن
بلفظ اشركتك والمراجعة بيع بمثل الثمن أو ما قام عليه به مع ربح موزع على الاجزاء والمحاطة بيع ذلك مع
حط منه موزع على الاجزاء اه عميرة (قوله تقليد العمل) أي الزامه اه شيخنا وفي المصباح وتقليد العامل
قوليته كأنه جعل قلادة في عنقه (قوله ثم استعملت فيما يأتي) الاولى ان يؤخر هذا عن الاربعة ليكون
راجعا لها إلا ان يقال حذف من الثاني دلالة الاول (قوله لو قال مشتر) أي بعد قبضه وعليه بالثمن ولزوم
العقد من جهة يائنه فقط سواء لزم من طرفه هو ام لا اه شيخنا ومثله في شرح م ر وع ش عليه وعبارة
الشورى قوله لو قال مشتر أي له تصرف في المبيع بان كان بعد اللزوم أو كان الخيار له وحده أو لهما واذن
البائع وبعد القبض في الجميع انتهت (قوله لو قال مشتر) أي أو مستاجر أو المرأة في صداقها أو الرجل في
عوض الخلع اه حل بان ولت المرأة على صداقها بلفظ القيام أو الرجل في عوض الخلع أن علم مهر المثل فيهما
فيصح على الوجه وهذا هو المعتمد اه زى وفي حج وتصح التولية وما معها في الاجارة كما هو ظاهر
بشروطها ثم ان وقعت قبل مضي مدة لها اجرة فظاهروا إلا بان قال وليك من اول المدة بطلت فيما مضى
لانه معدوم وصحت في الباقي بقسطه اه سل (قوله من عالم بثمان ما اشتراه) بيان لكل من المشتري والغير
وأما قوله أو جاهل به فهو من بيان الغير فقط وعبارة حل قوله من عالم بثمان ما اشتراه الخ بيان لكل
من المشتري وغيره فلا بد ان يكون كل من المشتري والغير عالما بالثمن قدر أو صفقة ومنها كونه عوضا أو
مؤجلا إلى كذا ويكون الاجل من حين التولية وان حل قبلها لا من العقد فلا تصح التولية من غير عالم
انتهت وعبارة زى ولهذا لو كان الثمن مؤجلا ثبت في حقه مؤجلا بقدر ذلك الاجل من حين التولية
وإن حل قبلها لا من العقد على الوجه اه واصل هذا كله في شرح م ر (قوله وعلم به) أي المتولى أي
بإعلام البائع له وهو المشتري الاول أو بإعلام غيره اه من شرح م ر وأما المولى وهو البائع في التولية فلا
بد من علمه قبل الاجاب اه من ع ش عليه (قوله كما يعلم ذلك بما يأتي) أي من قوله وليعلمائمه الخ
وعبارة ع ش انظر في أي محل يأتي وقد يقال اراد به قوله وبقيته في العرض مع ذكره لان المراد منه ان
يقول له وليتك العقد بما اشتريت وهو عرض قيمته كذا فان قوله وهو عرض الخ ذكر بعد الاجاب وقبل
القبول انتهت وعبارة حل قوله كما يعلم ذلك بما يأتي أي في قوله وليعلمائمه لان ذلك عام في التولية
والاشراك وما بعدهما لانه خاص بالمراجعة كما هو الظاهر المتبادر من كلام المصنف ولا يخفى ان الاقنى إنما
هو في بيعت بما اشتريت أي أو بما قام على خاصة انتهت (قوله وليتك هذا العقد) أي أو البيع فلا بد من ذكر
العقد أو البيع فلو قال وليتك هذا لم يكن صريحا بل كناية اه حلي فحينئذ قول الشارح ما عدا ذكره

أما الثمن المؤجل فليس
للبائع حبس المبيع بمرضاه
بتأخير مولى حل قبل التسليم
فلا حبس له أيضا

(باب التولية)

أصلها تقليد العمل ثم
استعملت فيما يأتي
(والاشراك) مصدر اشركه
أي صيره شريكا (والمراجعة)
من الرجع وهو الزيادة
(والمحاطة) من الحط وهو
النقص وذكروا في الترجمة
من زيادتي (لو قال مشتر
لغير) من عالم بثمان ما اشتراه
أو جاهل به وعلم به قبل قوله
كما يعلم ذلك بما يأتي (وليترك)
هذا (العقد قبل) كقوله

أى وما عدا ذلك المبيع أيضا لا يشترط بل لو قال ولينك العقد كنى (قوله قبله أو توليته) قياس ما مر في البيع الاكتفاء بقبلت وتولية من غير ضمير اه ع ش (قوله فيبيع بالثمن الاول الخ) قضية كونها يباعا ان للتولى مطالبة المتولى بالثمن مطلقا وهو كذلك وإن قال الامام يتقدح انه لا يطالبه حتى يطالبه بآثمه وليس للبائع مطالبة المتولى وإن توقف فيه الامام ولو اطلع المتولى على عيب قديم بالمبيع لم يردده الا على المتولى فيما يظهر ان قال ابن الرقعة لم ارفه نقلا وإن ظاهر نص الشافعى يقتضى انه يتخير اه شرح م ويملك المتولى المبيع من حين عقد التولية دون زوائده المنفصلة الحادثة في يد المتولى فهي له لا للمتولى اه من الروض (قوله في المثل) هو النقد فقط وكل ما عداه هو متقوم هنا ويشير الى ذلك مقابلة الشارح له بالعرض حيث قال وبقيمة في العرض ولم يقل في المتقوم وبهذا يسقط ما كتبه ع ش ونصه قوله وبقيمة في العرض قد يشكك بان العرض ما قابل للنقد ومنه البرد ونحوه فيخالف قوله أى بمثله في المثل فلو قال او قيمة المتقوم وبه مطلقا ان انتقل اليه كان أولى اه (قوله مع ذكره) أى العرض وهذا شرط لدفع الاثم لا للصحة اذ صورة المسئلة ان المشتري عالم بانه اشتراه بعرض وبذلك العرض لكن بجهل قيمته فيقول له ولينك العقد بالثمن وهو عرض قيمة كذا فلو كان المشتري جاهلا بما اشتراه به كان ذكر الثمن مطلقا مثليا او متقوما شرطاً في صحة العقد وان كان غامضا به من كل وجه لم يشترط ذكره لا للصحة ولا لدفع الاثم سواء كان مثليا او متقوما اه شيخنا وعبارة شرح م ر ولو قال المشتري بالعرض قام على بكذا وقد ولت لك العقد بما قام على وذكر القيمة مع العرض جاز كما جزم به ابن المقرئ وقولهم مع العرض شرطاً لا انتفاء الاثم اذ يشدد في البيع بالعرض ما لا يشدد في البيع بالنقد كما يأتى لا لصحة العقد لما يأتى ان الكذب في المراجعة طافى غيرها لا يقتضى بطلان العقد انتهت (قوله وبه) أى بعين الثمن الاول مطلقا أى مثليا او متقوما اه حل وهذا يفيد انه لو كان الثمن مثليا وانتقل اليه لم تصح التولية الا بعينه تأمل ش م على من هج اه ع ش على م ر وقوله بان انتقل اليه كان انتقل اليه بهية بان كان البائع وهب الثمن للدقولى فيأخذ المبيع بعين ما اشتراه المتولى اه حل (قوله بان انتقل اليه) هو ظاهر ان انتقل اليه بتمامه فان انتقل اليه بعضه احتمل ان يجب دفع ذلك البعض مع بدل مالم ينتقل اليه اه ع ش (قوله في عقد التولية) أى حيث علم ان عقد التولية بيع لظهور انها بالثمن الاول لما سياتى ان خاصيتها التنزيل على الثمن الاول أى سواء ذكر كان قال بما اشتريت اولم يذكر واما ذكر العقد او البيع فلا بد منه فلا يكفى ان يقول ولينك هذا بل يكون كناية كما تقدم وحيث كان لا يجب ان يقول بما اشتريت او بما قام على بل يكفى ان يقول ولينك العقد كيف يجب عليه ان يذكر العرض وقيمه وقد يقال يجب ذلك إذا وجب ان يتعرض لذكر الثمن بان كان المشتري لا يعلمه لان الشرط ان يعلم المشتري ذلك ولو باعلام البائع به اه حل (قوله من شروط البيع) كقدرة تسليم وتقابض الربوى لان حد البيع صادق عليها وقوله ويثبت لها جميع احكامها ومنها بقاء الزوائد المنفصلة للتولى وغير ذلك لانه ملك جديد اه شرح م ر (قوله حتى علم المتعاقدين) انما أخذه غاية لانه لما ذكر ان الثمن لا يشترط ذكره بما يتوهم انه لا يشتري عليهما اه ع ش (قوله ولو حط عنه الخ) الاولى تاخير هذه المسئلة عن الاشرار والمراجعة لجرانهم فيها ايضا وفي المحاطة اه من زى وعبارته وكالحط الا براء وارث المتولى الثمن او بعضه فيأتى فيها هذا التفصيل والخطيأتى في الاشرار كبل وفي المراجعة والمخاطة فلو أخره عما كان أولى نعم لا يلحقه حط بعد المراجعة (قوله ولو حط عنه الخ) الاوجه انه لا عبرة بحط موصى له بالثمن ومحتال لانها اجنيان عن العقد بكل تقدير ومرااد المصنف بالحط السقوط فيشمل ما لو ورث المتولى الثمن او بعضه اه شرح م ر صورة الوصية بالثمن ما لو وصى المالك لزيد بثلثي عبده إذا بيع بعد موته وقبل زيد الوصية فباع الوارث العبد لكر بدين في ذمته ثم ولى بكر عقد البيع لعمر و فجاء زيد الموصى له بالثمن وأسقطه عن المشتري من الوارث وهو المتولى فلا يسقط عن عمر والمتولى لان زيد اجنبي من العقد لانه ليس باثما ولا مشترى

قبله وتوليته (هـ) هو (بـ) بيع بالثمن الاول أى بمثله في المثل وبقيته في العرض مسح ذكره وبه مطلقا بان انتقل اليه (وإن لم يذكر) أى الثمن في عقد التولية فيشترط فيها ما عدا ذكره من شروط البيع حتى علم المتعاقدين ويثبت لها جميع احكامها حتى الشفعة في شقص مشفوع عفا عنه الشفع في العقد الاول (ولو حط عنه) أى عن المتولى (ذكره) أى بكل الثمن

الحالة مالو باع زيد لبكر عبدا مثلا بثمن في ذمته ثم ان زيدا حال خالدا بدينه الذي عليه على ذلك الثمن الذي على بكر فباع بكر العبد بعقد التولية لعمر وجاه خالدا المحتال واسقط الدين المحال به عن بكر اى ابراه منه فلا يسقط عن عمرو لان خالدا المحتال اجنبى من العقد تامل (قوله بعد لزوم تولية) اى من جانب المولى وظاهر كلامهم ان الخط للكل او البعض باقى في الربوى وفيه نظر لانه يعتبر فيه التماثل اه حل وعبرة الشورى قوله انحط عن المتولى اى في غير عقد الربا المشترط فيه التماثل اه إيجاب انتهت (قوله ولو بعد التولية) الاظهر ولو قبل التولية (قوله انحط عن المتولى) شمل اطلاقه مالو كان الخط بعد قبض المولى جميع الثمن من المتولى فيرجع المتولى بعد الخط على المولى بقدر ما حط من الثمن كلا كان أو بعضا لانه بالخط يتبين ان اللازم للمتولى ما استقر عليه المقدم بعد التولية واما لو قبض البائع الثمن من المولى ثم دفع اليه بعضا منه او كله هبة فلا يسقط بسبب ذلك عن المتولى شىء لان الهبة لا تدخل لعقد البيع الاول فيها حتى تسرى منه الى عقد التولية اه ع ش على م ر (قوله انحط عن المتولى) وفي صورة البعض يتم البيع اى عقد التولية على جميع المبيع فيملك المتولى جميع المبيع بالبعض الذى استقر عليه للمقد (قوله لانها حيث يبيع بلا ثمن) ومن ثم لو تقايلا بعد حظه بعد اللزوم لم يرجع المشتري على البائع بشىء اه ح ل (قوله وو كيله) اى في الخط اذا الوكيل في البيع ليس له ذلك بغير اذن موكله اه ع ش على م ر (قوله ومن اقتصر على البائع) اى كالروضة ولو عبر بالسقوط بدل الخط لشمل مالو ورث المولى الثمن او بعضه فانه يسقط عن المتولى حتى لو ورث الكل قبل التولية او بعدها وقبل اللزوم لم تصح وفيه ان هذا يشمل حط الموصى له والمحتال به لخطهما لا عبرة به لان ما اجنبيان عن العقد بكل تقدير ومثل الخط الهبة لما سياتى ان هبة الدين لمن هو عليه ابراه فلا يحتاج الى قبول ومثل الهبة الصدقة وهل مثلها الوصية وكا يكون الخط في التولية يكون في الاشرار والمراحمه ايضا فلو اخره عن الثلاثة لكان اولى نعم لا يلحق حط بعد المراجعة اه ح ل (قوله في شرطها) وهو شرط البيع حتى علم المتعاقدين اه شيخنا وقوله وحكمها ومنه الخط فاذا حط كله بعد لزوم الاشرار او بعضه انحط مطلقا عن المشتري الثانى لان الاشرار تولية في بعض المبيع اه ح ل وعبرة قل على الجلال قوله في احكامها السابقة منها الخط ولو للبعض وانه لو كان حط البعض قبل الاشرار لم يصح الا بقدر ما يخصه من الباقي وانه لو حط الثمن كله قبل لزوم عقد الاشرار لم يصح او بعده انحط عن الثانى وانه لو كان عرضا لم يصح الاشرار الا ان انتقل او ذكره مع قيمته كما مروا انه متى انتقل تعين عينه وانه اذا لم يذكر لفظ العقد كان كناية على المعتمد كما مروا على ذلك يحمل كلام المنهج ويصح رجوع كلامه للتولية ايضا وغير ذلك من الاحكام انتهت (قوله كقوله اشركتك فيه) اى في العقد او في هذا المبيع او في بيع هذا ولا بد من ذلك اى ذكر العقد او البيع كاسياتى في كلامه فلو قال اشركتك في هذا لم يكف بل يكون كناية وان كان ظاهرا كلامه كاصله انه لا يشترط ذكر ما ذكر في الاشرار ويشترط في التولية حيث صرح بالعقد في التولية وسكت عنه هنا مع ان الامام انا بحث ذلك اى تعين العقد في الاشرار والتوفيق عليه التولية اه ح ل (قوله نصف مثل الثمن) اى في المثلى اى او نصف قيمته في معرض مع ذكر العرض او نصفه مطلقا ان انتقل اليه وإن لم يذكر الثمن اه ح ل (قوله فيتعين النصف) وامل وجهه ان عدوله عن بعثك ربعه بنصف ثمن الى اشركتك قرينة على ذلك والمعنى حيث اشركتك فيه يجمل نصفه لك الثمن الخ ومع ذلك فيه شىء وبقي مالو اشتراه بمائة ثم قال الآخر اشركتك في نصفه بخمسين هل يكون له النصف او الربع فيه نظروا الاقرب ان له الربع لان عدوله عن قوله بنصف الثمن الى قوله بخمسين قرينة على انه بيع مبتدا وكانه قال بعثك ربعه بخمسين اه ع ش على م ر (قوله لم يصح للجمل بالمبيع) ظاهره وان قال بعده بنصف الثمن او نحوه وينبغى ان يحل البطلان ما لم يعين جزأ من الثمن فان ذكره كان قال اشركتك في شىء منه بنصف الثمن او بربعه كان قرينة على ارادة مقابله من المبيع فيصح ويكون في الاولى شريكما بالنصف

(بعد لزوم تولية أو بعضه)
ولو بعد التولية (انحط عن
المتولى لان خاصة التولية
التنزيل على الثمن الاول
وخرج بزيادة كله بعد
لزوم تولية مالو حط كله
قبل لزومها سواء أحط
قبلها أم بعده ولو قبل لزومها
فلا تصح التولية لانها حيث
بيع بلا ثمن سواء في ذلك الخط
من البائع أو وارثه أو وكيله
ومن اقتصر على البائع جرى
على الغالب (واشراك) في
المشتري (يعني مبين
كتولية) في شرطها وحكمها
كقوله اشركتك فيه بالنصف
فيلزمه نصف مثل الثمن فان
قال اشركتك في النصف
كان له الربع الا ان يقول
بنصف الثمن فيتعين
النصف كما صرح به النووي
في نكته فلو لم يبين البعض
كقوله اشركتك في شىء
منه لم يصح للجمل بالمبيع

وفي الثانية شريكاً بالربح اءعش (قوله فلو أطلق الاشراك) اى عن ذكر البعض فهذا عتري قوله ببعض
وأما عتري قوله مبين فقد ذكره الشارح اءح ل (قوله فلو أطلق صح مناصفة) قال الزركشى لو تعدد الشركاء
فهل يستحق الشريك نصف ما لهم او مثل واحد منهم كالواشترى شيتاً ثم اشركا ثالثاً فيه فهل له نصفه أو
ثلاثة لم يتعرضوا له والاشبه الثانى اءشرح م وكتب عليه عش قوله والاشبه الثانى وينبغى ان مثل ذلك
عكسه كان اشترى شيتاً ثم قال لاثنين اشركتكم فيه فيكون المبيع اثلاثاً وهذا إذا تسارت الحصص فان
اختلفت حصصهم كأن كان لواحد النصف والآخر الثلث والآخر السدس ثم قالوا لرابع اشركناك معنا
فالظاهر ان يكون له النصف وللثلاث النصف وكان كل واحد باعه نصف ما بيده لانه الاظهر هنا
ولا يظهر كونه كأحد الثلاثة لاختلاف انصباهم اءبعض تغيير (قوله بان يقول اشركتك في بيع هذا)
اشارة للبيع وقوله اءو في هذا العقد اى وفي هذا المبيع ومن هذا التقرير يعلم انه لا يشترط ذكر الثمن كما
تقدم في التولية وتشبيه الاشراك بالتولية قد يشمله كما يشمل اشتراط التصريح بنحو العقد اءح ل (قوله
وصح بيع مراجعة) اى ونحوها بما فى معناها فى غير تولية واشراك لان خاصتهما التنزيل على الثمن الاول
اءح ل اى صح البيع المشتمل عليها وقوله وربح درهم بالجور والنصب على العطف او على المفعول معه
والرفع بعيد ولم يذكر معنى المراجعة والمحاطة لغة وشرعاً ويجوز ان يقال هما مصدران لرابح وحاطط
لغة فيكون معنى المراجعة اعطاء كل من اثنين صاحبه ربعاً والمحاطة نقص كل من اثنين شيتاً بما يستحقه
صاحبه وأما شرعاً فهو فى المراجعة بيع بمثل الثمن مع ربح موزع على اجزائه والمحاطة بيع بمثل الثمن مع حظ
موزع على اجزائه اءعش على م (قوله وصح بيع مراجعة) اى من غير كراهة لموم قوله تعالى وأحل
الله البيع نعم بيع المساومة اولى منه للاجماع على جوازه وعدم كراهته اءشرح م وكتب عليه عش
قوله نعم بيع المساومة اى ان يقول اشترى بماشقته اء وكتب أيضاً قوله للاجماع الخ يشعر بانه قيل بحرمة
المراجعة ويصرح به قول سم على منهج والبيع مساومة اولى من المراجعة خروجاً من خلاف من حرمها أو
أبطلها من السلف اءشرح الارشاد لشيخنا وهو فى شرح الروض (قوله اى بمثله) اى فى المثل اى وبقيته
فى العرض مع ذكره موبه مطلقاً ان انتقل اليه على قياس ما تقدم فى التولية والاشراك اءح ل (قوله وربح
درهم لكل عشرة) فلو ضم إلى الثمن شيتاً وباعه مراجعة كاشترته بمائة وبعته بمائتين وربح درهم
لكل عشرة أو ربحه يازده صح وكانه قال بعتك بمائتين وعشرين ولو جعل الربح من غير جنس الثمن
جاز وحيث اطلقت دراهم الربح فمن نقد البلد الغالب وان كان الاصل من غيره ولو قال اشتريته بعشرة
وبعتك باحد عشر ولم يقل مراجعة ولا ما يفيد ما لم يكن عقد مراجعة كما قاله القاضى وجزم به فى الانوار
حتى لو كذب فلا خيار ولا حظ كما ياتى اءشرح م (قوله لكل عشرة) اى أو على كل عشرة ولو قال
وربح درهم من كل عشرة صح على الاوجه ثم ان أراد تعليلاً فكاللام ولا فلا ربح والمعتد ان من
كاللام لئلا يلزم الغاء قوله وربح درهم ملى زى اءعش (قوله رده اسم لعشرة الخ) وعبارة م روده بفتح
المهملة وهى بالفارسية عشرة وزى او اءدوده بمعنى ما قبلها وآثروه بالذكر لوقوعه بين الصحابة واختلفوا
فى حكمه اءتمت وحاصله ان رده اسم لعشرة ويازم من يازده اسم لواحد وظاهر هذه العبارة ليس مراد لانه
يؤم ان ربح العشرة اءد عشر بل المراد منها ان ربح العشرة واحد فقط وحيث كان الظاهر للمصنف
ان يقول بدل هذه العبارة وربح يازدون دءما علمت ويجاب عنه بان لفظ يازى فى اللغة الفارسية
لا يدل على الواحد الا اذا ضم إليه فلذلك ذكره الشارح منضم اليه بخلاف يك فى تلك اللغة فانه يدل على
الواحد سواء انضم الى لفظه أم لا اءسجنى وفى حاشية عش على م ما نصه لا يقال قضية هذا التفسير
ان ربح العشرة اءد عشر فيكون مجموع الاصل والربح واحداً وعشرين لانا نقول لا يلزم تخريج
الالفاظ العجمية على مقتضى اللغة العربية بل ما استعملته العرب من لغة العجم يكون جارياً على عرفهم وهو

(فلو أطلق) الاشراك
(صح) العقد (مناصفة)
بينهما كالواقر بشيء لزيد
وعمره وقضية كلام كثير
انه لا يشترط ذكر العقد
لكن قال الامام وغيره
يشترط ذكره بان يقول
اشركتك فى بيع هذا اءو فى
هذا وقوله صاحب الانوار
واقره وعليه اشركتك فى
هذا كناية (وصح بيع
مراجعة كعت) كقول
من اشترى شيتاً بمائة لغيره
يملك (بما اشترى) اى
بمثله (وربح درهم لكل) او
فى كل (عشرة او ربحه
يازده) هو بالفارسية بمعنى
ما قبله فكانه قال بمائة
وعشرة فيقبله المخاطب وده
اسم لعشرة ويازده اسم
لاحد عشر

هنا بمنزلة ربح درهم لكل عشرة وكان المعنى عليه وربح ده ما يصير ما أحد عشر اه وعجالة حل قوله ويزاده اسم واحد عشر اى لهذا العدد المركب فليس ياز اسمالوا احد مطلقا بل لواحد مصحوبا بعشرة واما الواحد فقط فيقال في تلك اللغة بك وحيث كان مقتضى ظاهر اللفظ ان يكون لكل عشرة أحد عشر ربحا انتهت (قوله وصح بيع عحاطة) اى ولو في تولية واشراك اه حل (قوله وتسمى مواضعة) اى ومخاضة ايضا اه مر (قوله كبت بما اشتريت) اى او برأض المال او بمقام على او نحوها ولو ملكه بلا عوض او ملكه بارث او وصية او نحوهما ذكر القيمة وبيعها مراوحة ولا يبيع بلفظ القيام ولا الشراء ولا راس المال لان ذلك كذب وله ان يقول في عبده هو اجرة عوض خلع او نكاح او صالح به عن دم قام على بكذا ويذكر اجرة المثل في الاجارة ومهره في الخلع والنكاح والدية في الصلح بان يقول قام على بمائة هي اجرة مثل دار مثلا او مهر مثل امرأة او صلح عن دية وبعثك بها ولا يقول اشتريت ولا راس المال كذا لانه كذب اه شرح مر (قوله كبت بما اشتريت) لوزادوه مائة ثم تبين اشتراؤه باقل او باكثر جاء فيه ما يأتى من كلامه وهذا بخلاف ما تقدم فيما لو قال بعتك بما باع به فلان فرسه هو الف او بركة هذه الحصاة ذهبا وهو مائة فانه ينقد بالف في الاولى والمائة في الثانية وان لم يطابق الواقع على ما اتي به السمرودي في الاجوبة المدنية عن الاسئلة اليمنية اه شوبرى (قوله وحطده يازده) الظاهر تعين النصب هنا لبعدها الحرجا اه شيخنا والاولى ان يقول وحط ياز من يازده لان ياز اسم لواحد ويصير المعنى درهم من كل احد عشر (قوله ويحط من كل اخذ عشر واحد) فلو كان ما اشتراه بمائة فالثمن في المحاطة تسعون وعشرة اجزاء من احد عشر جزا من درهم او بمائة وعشرة فالثمن مائة اه شرح مر (قوله ويحط من كل احد عشر واحد) بيان للبراد من العبارة وان كان ظاهرها غير مراد اه (قوله ويدخل في بعت بما اشتريت) صور المسئلة ان المولى قام عليه المبيع بشمن ومؤن استرباح والمشتري عالم بهما تفصيلا فاذا قال المولى بعت بما اشتريت لم تدخل المؤن في عبارته فلا تلزم المتولى واذا قال بعتك بما قام على دخلت في عبارته فتلزم المتولى هذه صورة المسئلة واما لو لم تكن هناك مؤن فلا فرق بين العبارتين واما لو كان المشتري جاهلا بالمؤن فلا بد من ذكر البائع لها في العقد ليصح ولا يقال يدخل في بعت بما قام على المؤن لانها مذكورة صريحا فلا معنى لدخولها فتاقل ولا تصح لما قيل هنا اه شيخنا (قوله ويدخل في بعت الخ) اى او وليتك العقد واشركتك في هذا العقد فلا يختص هذا ببيع المراوحة والمحاطة كما قد يتوهم من صنيعة اه حل (قوله بما اشتريت) اى او ثبت او حصل او بما هو او بما وزنته اه شرح مر (قوله الذى استقر عليه العقد) اى المراد بالثمن هنا ما لزم المشتري دفعه للبائع الاول وقت لزوم عقده فان كان الحط قبل عقد المراوحة صححت بلفظ الشراء دون القيام او بعده لم يتعد الحط للمشتري الثانى اه قل على الجلال لما تقدم عن زى ان الحط بعد عقد المراوحة لا يلحق المشتري الثانى (قوله) في زمن خيار المجلس) مفهومه ان هذا خاص بخيار المجلس والشرط دون خيار العيب وهو ظاهر اه ع ش (قوله في زمن خيار المجلس) متعلق بالحط والزيادة واما لو حط في المراوحة بعد اللزوم للعقد الاول وقبل لزوم عقد المراوحة اى بعد جريانها وقبل لزومها لم يلحق المشتري فلا يحط عنه كما لا يحط عنه بعد ازومها وان وقع الحط قبل جريان المراوحة فان حط الكل لم يجزيه بلفظ قام على ويجوز بلفظ الشراء وان حط البعض جاز بلفظ الشراء ولا يجوز بلفظ القيام الا بعد اسقاط المحطوط اه حل (قوله ويدخل في بعت الخ) اى ووليته العقد واشركتك في هذا العقد وقوله ثمنه اى الذى استقر عليه العقد عند اللزوم ويدخل في ما قام على المكس وفك خلاص المصوب اه حل وعجالة حج اما الحط للبعض بعد اللزوم فع الشراء لا يلحق ومع نحو القيام يلحق او للكل فلا ينفقه قد يبعه مراوحة مع القيام اذ لم يقم عليه شيء بل مع الشراء وهو يفيد صحة البيع مراوحة بما قام على في صورة حط البعض حيث ذكر ما يبق من الثمن بعد الحط واقره سم اه ع ش على مر (قوله ويدخل في بعت

(و) صح بيع (عحاطة)
وتسمى مواضعة (كبت)
اى كقول من ذكر لغيره
بعتك (بما اشتريت وحط
ده يازده) قبل (ويحط
من كل احد عشر واحد)
كما ان الربح في المراوحة
واحد من أحد عشر
(ويدخل في بعت بما
اشتريت ثمنه) الذى استقر
عليه العقد (قطر) وذلك
صادق بما فيه حط عما عقد
به العقد أو زيادة عليه في
زمن خيار المجلس أو
الشرط (و) يدخل في بعت

(بما قام على ثمنه ومؤن استرباح) أى طلب الربح فيه (كأجرة كمال) للثمن المكيل (ودلال) للثمن المنادى عليه إلى أن اشترى به المبيع (وحارس وقصار وقيمة صنف) للبيع في الثلاثة وكأجرة جمال وختان ومكان وتطين دار وكلف زائد على المعتاد للتسمين وكأجرة طبيب إن اشتراه مريضاً وخرج بمؤن الاسترباح مؤن استبقاء الملك كؤنة حيوان فلا تدخل ويقع ذلك في مقابلة الفوائد المستوفاة من المبيع (لاأجرة عمله) لأجرة (عمل متطوع به) فلا تدخل لأن عمله وما تطوع به غيره لم يقم عليه ما بذله وطريقه أن يقول بعثك بكذا وأجرة عمله أو أجرة المتطوع عنى وهي كذا وربح كذا وفي معنى أجرة عمله أجرة مستحقه بملك أو غيره كمكثري (وليعلما) أى المتبايعان وجوبا

بما قام على) معناه أنه يضمها على الثمن فيقول قام على بكذا وليس المراد أنه بمطلق ذلك تدخل جميع هذه الأشياء مع الجهل بها اه شرح مر وقائدة قولهم يدخل كذا لا كذا مع اشتراط تعيين ما قام به أنه لو أخبر بأنه قام بعشرة ثم تبين أنها في مقابلة ما لا يدخل وحده أو مع ما يدخل حطت لزيادة وربحها كما يأتي اه شرح مر (قوله بما قام على) أى أو بما وزنته وإن نازع فيه الأذرعى ويدخل فيما لو قام عليه المكس كافي الروض بخلاف خلاص المصنوع اه شوبرى أى إن حدث غصبه عند المشتري أما إذا كان قبل البيع فيدخل كالمؤن للرض القديم وبهذا يجمع بين التناقض في ذلك (قوله كأجرة كمال للثمن المكيل) عبارة شرح مر بعد مثل هذا وعلم بما تقرر أن صورة أجرة الكيال كون الثمن مكيلا أو يلزم المشتري مؤنة كون المبيع معينة أو يتردد في صحة كيل ما اكتاله البائع فيستاجر من يكيله فانيا ليرجع عليه إن ظهر نقص أو يشترى به جزافا ثم يكيله بأجرة ليعرف قدره أو يشتري مع غيره صبرة ثم يقتسمها كالأجرة الكيال عليهما وصورة أجرة الدلال أن يكون الثمن عرضا فيستاجر من يعرضه للبيع ثم يشتري السلعة به أو يلزم المشتري أجرة دلاله المبيع معينة وحل دخول أجرة من ذكر إذا لزم المولى وأداها هو كتب عليه ع ش قوله أو يلزم المشتري الخ أى أو يلزمه به من يراه اه حج (فرع) الدلالة على البائع فلو شرط على المشتري فسد العقد ومن ذلك قوله بعتك بعشرة سالما فيقول اشتريت لأن معنى قوله سالما أن الدلالة عليك فيكون العقد فاسدا كما تحرروا قره مر واعتمده وجزم به اه سم على منهج وكيفية التزام المشتري أن يقول اشتريته بكذا ودرهم دلالة وسياق للشيخ في آخر باب الضمان ما يقتضى البطلان نقلا عن الأذرعى ثم قال وهو كما قال ويوجه بانه اشتمل على بيع وشرط فهو شبيه بمن اشترى حطباً بشرط أن يحمله إلى منزله وتقدم له التصريح فيه بالبطلان وأى فرق بين هذا وبين ما لو قال بعتك بكذا سالما مع أنه تقدم عن م البطلان (قوله كأجرة كمال) هذا كله كما هو ظاهر إن وقع عقد نحو إجارة ثم دفع ما به وقع العقد ولو فعل ذلك بلا عقد ثم دفع له نحو الأجرة كما هو ظاهر المعتاد فلا يدخل ذلك لأنه متبرع به فتنبه له فانه ربما توهم فيه (تنبيه) ذكر في الجواهر أن المحكم فيما ذكر العرف أى عرف التجار فأعده اهله من مؤن التجارة دخل وما لا فلا اه وإنما يرجع إليه فيما لم ينصوا فيه على شيء وإلا عمل بما قالوه وإن فرض أن يخالف العرف الآن كما في نظائر ذلك اه إيعاب اه شوبرى (قوله ومكان) أى قد اكثرت لاجل المبيع بخلاف ما يأتي في قوله وفي معنى أجرة عمله إلى قوله كمكثرت فان صورته أن البائع كان مكثريا له لا للبيع بل لشيء آخر اه شيخنا وفي ع ش على م مانصه قوله وفي معنى أجرة عمله الخ لا تنافي بين هذا وقوله أولا ومكان لأن ذاك فيما إذا اكثراه لاجل أن يضمه فيه وهذا فيما إذا كان مستحقا له قبل الشراء وضعه (قوله وتطين دار) كتييضا بخلاف تميمها لانه للاستبقاء اه حل (قوله زائد على المعتاد للتسمين) أى وإن لم يحصل ذلك بل وإن حصل منه المرض اه ع ش (قوله إن اشتراه مريضاً) أى وإن استمر مرضه وتزايدت عنده لأن ما حدث من آثاره الأولى بخلاف ما لو اشتراه سليما ثم مرض عنده فانها لا تجسب عليه اه زى اه ع ش ويدخل ثمن الدواء اه حل (قوله المستوفاة من المبيع) أى ما استحق استيفاؤه من فوائده إن وجدت وإلا فقد لا يحصل منه فوائده ومع ذلك لا يدخل منه شيء اه ع ش (قوله لأجرة عمله) بالرفع عطف على قوله ومؤن استرباح وبالجر عطف على مدخول الكاف وهو الأحسن ليكون فيه إشارة إلى أن هذه من جملة مؤن الاسترباح (قوله وطريقه) أى طريق أجرة إدخال عمله أو العمل المتطوع به أن يقول ما ذكر أى فا تقدم كانت صورته أنه قال بعتك بما قام على ولم يقل وهو كذا وكذا فيدخل فيه ما تقدم لأجرة عمله فان أراد دخولها ذكرها في العبارة (قوله أجرة مستحقه) أى الشيء الذى يستحقه البائع بملك أو إجارة اه شيخنا (قوله وليعلما ثمنه) هذا شرط للصحة وسكت عن هذا وما بعده في الترجمة فكان حقه أن يقول وما يتعلق بذلك اه حل (قوله أى المتبايعات) أى في التولية والإشراك

والمراجعة والمحاطة اه حل والمراد بالعلم هنا العلم بالقدر والصفة ولا تكفي المعاينة وإن كفت في البيع والاجارة فلو كان الثمن دراهم معينة غير موزونة أو حنطة غير مكيلة لم يصح على الأصح اه شوبري ومثله في شرح مرقا قال ع ش عليه وينبغي أن محل عدم الصحة ما لم يتقل المعين للمتولى (قوله ثمنه) أي قدر أو صفة ولو باخبار البائع ولو كان الاخبار كاذبا في التولية والاشراك والمراجعة والمحاطة ولا يكتفى بمشاهدته مع عدم العلم بقدره لكن في شرح الروض التقييد بالمراجعة وتقدم ان هذه العبارة لا تختص ببيع المراجعة بل تأتي في التولية والاشراك ايضا وهذا هو الذي احوال عليه في التولية قوله كما يعلم ذلك مما يأتي الخ اه حل (قوله) وليصدق بائع في اخباره) وصورة المسئلة ان المشتري وهو المتولى في التولية جاهل بالخبر به فالأخبار خيئة واجب لصحة العقد فيجب عليه الصدق في اخباره فلو كذب لم يابل العقد كاسياني في الشارح هذا وأما لو كان المشتري عالما بالمد كورات لم يجب على البائع الاخبار ولا يجب عليه الصدق ومن حيث العقد بل من حيث تحريم مطلق الكذب اه شيخنا (قوله) بقدر ما استقر عليه العقد) فان زال ملكه عنه ثم اشتراه باقل أو أكثر أخذ بالثاني فان بان الكثير عن مواطاة كره وتخير كما رجحه في الروضة واستشكل تخيير المشتري بمال وطالب البائع من يزيد في سلعة حتى اشتريت باكثر من قيمتها فان المشتري لا يخير ويوجب بان المشتري ثم مقصر حيث قدم على شراء ذلك واغتر بالزيادة وهنا لا تقصير منه فانه هنا معتمد على نظر البائع وأمانته كما مر فالمقصر هو البائع لا يعاب اه شوبري (قوله) بقدر ما استقر عليه العقد) أي عند اللزوم فلو اشترى شيئا ثم خرج عن ملكه واشتراه ثانيا باقل من الاول أو باكثر منه اخبر وجوبا بالاخير فلو بان الكثير من الثمن في بيع مواطاة فله الخيار ان باعه مراجعة كما قيد به الحجازي في مختصره للروضة اه حل (قوله) وبشراء بعرض) أي ولو مثلها كما قاله المتولى وتعليقه صريح فيما قالوه وجزم السبكي تبعا للماوردي بان المراد بالعرض المتقوم فالمثل يجوز البيع به مراجعة وإن لم يخير بقيمته اه س ل (قوله) قيمته كذا) أي وقت العقد ولا مبالاة بارتفاعها بعد ذلك اه س ل (قوله) يعتمد امانته) افهم لو كان عالما لم يحتج الى اخباره وكذلك وكذا كل ما يجب الاخبار به اه ق ل على الجلال (قوله) فلو ترك الاخبار بشيء من ذلك) أي المذكور وهو الامور الثمانية في كلامه والمراد من هذه العبارة فلو أخبر كاذبا بدليل المقابلة فالمراد أنه أخبر كاذبا ولو في القدر والصفة فان البيع صحيح ولو في الكذب في القدر كما ذكره المتن بقوله فلو أخبرت بمائة فبان باقل الخ فالخااصل أن صورة المسئلة ان المشتري جاهل بالمد كورات حتى بالقدر والصفة وحيث فاصل الاخبار واجب لصحة العقد واما وجوب الصدق فيه فلدفع الاثم وان العقد صحيح فيما إذا كذب في شيء من المد كورات حتى في القدر والصفة وان الخيار يثبت للمشتري مطلقا أي في الكذب في القدر أو غيره من المد كورات هذا مقتضى سياق كلامه لكن يرد عليه انه يناقض قوله فيما بعد فلو أخبر بمائة الخ الصورتين فقد انحط كلامه فيهما على انه لا خيار للمشتري اللهم إلا ان يجاب بسلوك التأويل في العبارة بان يبقى على عمومها في قوله فلو ترك الاخبار بشيء من ذلك بالنسبة لقوله فالبيع صحيح ويخص قوله شيء من ذلك بغير القدر بالنسبة لقوله لكن للمشتري الخيار ويكون قوله المذكور الخ معتمدا وإن كان المشار اليه بقوله وسنأتي الاشارة ضعيفا لانه إشارة إلى قول الشارح فيما سيأتي وللشترى حيث الخيار الخ اه (قوله) فلو ترك الاخبار بشيء من ذلك) فيه ان من جملة ما يصدق به اسم الاشارة الاخبار بقدر الثمن وصفته وترك الاخبار به للجاهل مبطل أو عالم لم يبطل اه حل وقد عرفت ان هذا لا يرد إلا على ظاهر العبارة من ان المراد انه ترك الاخبار راسا وتقدم ان المراد منها انه أخبر كاذبا (قوله) لكن (للمشتري الخيار) أي فوراً لانه خيار عيب اه ع ش على م ر (قوله) إلى ذلك) أي إلى صحة البيع أو اليها وإلى ثبوت الخيار للمشتري على الوجه الضعيف الاتي في كلامه اه شيخنا فالصحة أشار لها في المتن بقوله فان صدقه صح وثبوت الخيار أشار له في الشارح بقوله وللشترى حيث الخيار اه (قوله) أولى من تقيده بما قاله) عبارته وليصدق البائع في قدر الثمن والاجل والشراء بالعرض

والمراجعة والمحاطة اه حل والمراد بالعلم هنا العلم بالقدر والصفة ولا تكفي المعاينة وإن كفت في البيع والاجارة فلو كان الثمن دراهم معينة غير موزونة أو حنطة غير مكيلة لم يصح على الأصح اه شوبري ومثله في شرح مرقا قال ع ش عليه وينبغي أن محل عدم الصحة ما لم يتقل المعين للمتولى (قوله ثمنه) أي قدر أو صفة ولو باخبار البائع ولو كان الاخبار كاذبا في التولية والاشراك والمراجعة والمحاطة ولا يكتفى بمشاهدته مع عدم العلم بقدره لكن في شرح الروض التقييد بالمراجعة وتقدم ان هذه العبارة لا تختص ببيع المراجعة بل تأتي في التولية والاشراك ايضا وهذا هو الذي احوال عليه في التولية قوله كما يعلم ذلك مما يأتي الخ اه حل (قوله) وليصدق بائع في اخباره) وصورة المسئلة ان المشتري وهو المتولى في التولية جاهل بالخبر به فالأخبار خيئة واجب لصحة العقد فيجب عليه الصدق في اخباره فلو كذب لم يابل العقد كاسياني في الشارح هذا وأما لو كان المشتري عالما بالمد كورات لم يجب على البائع الاخبار ولا يجب عليه الصدق ومن حيث العقد بل من حيث تحريم مطلق الكذب اه شيخنا (قوله) بقدر ما استقر عليه العقد) فان زال ملكه عنه ثم اشتراه باقل أو أكثر أخذ بالثاني فان بان الكثير عن مواطاة كره وتخير كما رجحه في الروضة واستشكل تخيير المشتري بمال وطالب البائع من يزيد في سلعة حتى اشتريت باكثر من قيمتها فان المشتري لا يخير ويوجب بان المشتري ثم مقصر حيث قدم على شراء ذلك واغتر بالزيادة وهنا لا تقصير منه فانه هنا معتمد على نظر البائع وأمانته كما مر فالمقصر هو البائع لا يعاب اه شوبري (قوله) بقدر ما استقر عليه العقد) أي عند اللزوم فلو اشترى شيئا ثم خرج عن ملكه واشتراه ثانيا باقل من الاول أو باكثر منه اخبر وجوبا بالاخير فلو بان الكثير من الثمن في بيع مواطاة فله الخيار ان باعه مراجعة كما قيد به الحجازي في مختصره للروضة اه حل (قوله) وبشراء بعرض) أي ولو مثلها كما قاله المتولى وتعليقه صريح فيما قالوه وجزم السبكي تبعا للماوردي بان المراد بالعرض المتقوم فالمثل يجوز البيع به مراجعة وإن لم يخير بقيمته اه س ل (قوله) قيمته كذا) أي وقت العقد ولا مبالاة بارتفاعها بعد ذلك اه س ل (قوله) يعتمد امانته) افهم لو كان عالما لم يحتج الى اخباره وكذلك وكذا كل ما يجب الاخبار به اه ق ل على الجلال (قوله) فلو ترك الاخبار بشيء من ذلك) أي المذكور وهو الامور الثمانية في كلامه والمراد من هذه العبارة فلو أخبر كاذبا بدليل المقابلة فالمراد أنه أخبر كاذبا ولو في القدر والصفة فان البيع صحيح ولو في الكذب في القدر كما ذكره المتن بقوله فلو أخبرت بمائة فبان باقل الخ فالخااصل أن صورة المسئلة ان المشتري جاهل بالمد كورات حتى بالقدر والصفة وحيث فاصل الاخبار واجب لصحة العقد واما وجوب الصدق فيه فلدفع الاثم وان العقد صحيح فيما إذا كذب في شيء من المد كورات حتى في القدر والصفة وان الخيار يثبت للمشتري مطلقا أي في الكذب في القدر أو غيره من المد كورات هذا مقتضى سياق كلامه لكن يرد عليه انه يناقض قوله فيما بعد فلو أخبر بمائة الخ الصورتين فقد انحط كلامه فيهما على انه لا خيار للمشتري اللهم إلا ان يجاب بسلوك التأويل في العبارة بان يبقى على عمومها في قوله فلو ترك الاخبار بشيء من ذلك بالنسبة لقوله فالبيع صحيح ويخص قوله شيء من ذلك بغير القدر بالنسبة لقوله لكن للمشتري الخيار ويكون قوله المذكور الخ معتمدا وإن كان المشار اليه بقوله وسنأتي الاشارة ضعيفا لانه إشارة إلى قول الشارح فيما سيأتي وللشترى حيث الخيار الخ اه (قوله) فلو ترك الاخبار بشيء من ذلك) فيه ان من جملة ما يصدق به اسم الاشارة الاخبار بقدر الثمن وصفته وترك الاخبار به للجاهل مبطل أو عالم لم يبطل اه حل وقد عرفت ان هذا لا يرد إلا على ظاهر العبارة من ان المراد انه ترك الاخبار راسا وتقدم ان المراد منها انه أخبر كاذبا (قوله) لكن (للمشتري الخيار) أي فوراً لانه خيار عيب اه ع ش على م ر (قوله) إلى ذلك) أي إلى صحة البيع أو اليها وإلى ثبوت الخيار للمشتري على الوجه الضعيف الاتي في كلامه اه شيخنا فالصحة أشار لها في المتن بقوله فان صدقه صح وثبوت الخيار أشار له في الشارح بقوله وللشترى حيث الخيار اه (قوله) أولى من تقيده بما قاله) عبارته وليصدق البائع في قدر الثمن والاجل والشراء بالعرض

ما اقتصر عليه الأصل فلا نه
 اذارضى بالاكثر فبالاقل
 اولى (او) اخبر بمائة
 (فاخبر) ثانيا (بازيدوزعم
 غلطا) في اخباره أولا
 بالنقص (فان صدقه)
 المشتري (صح) البيع كالمو
 غلط بالزيادة ولا تثبت له
 الزيادة وله الخيار لا
 للمشتري (رالا) بان كذبه
 المشتري (فان لم يبين) اى
 البائع (لغلطه) وجها
 (محتملا) بفتح الميم (لم يقبل
 قوله ولا يثبت) ان اقامها
 عليه لتكذيب قوله الاول
 لها (والا) بان ابين لغلطه
 وجها محتملا كقوله راجعت
 جريدتي فغلطت من ثمن
 متاع الى غيره او جاني
 كتاب مزور من وكيلي ان
 الثمن كذا (سمعت) اى
 يثبته بان الثمن ازيد وقيل لا
 تسمع لتكذيب قوله الاول
 لها قال في المطلب وهذا هو
 المشهور في المذهب
 والمنصوص عليه) وله
 تحليف مشتر فيهما) اى
 فيما اذا لم يبين وما اذا بين
 (انه لا يعرف) ذلك لانه قد
 يقر عند عرض اليمين عليه
 فان حلف امضى العقد على
 ما حلف عليه وان نكل عن
 اليمين ردت على البائع بناء
 على ان اليمين المردودة
 كالاقرار وهو الاظهر
 فيحلف ان ثمنه الازيد

ويان العيب الحادث عنده (قوله سقط الزادور بجه) اى يتبين انعقاد العقد بما عداهما فلا يحتاج لانشاء
 عقد كاتومه عبارة الاصل اهـ سـ لـ (قوله فتدليس) فيه قصور اذ قد يكون معذورا في الاخبار الاول اهـ
 رشيدى على مر (قوله فلا نه اذارضى بالاكثر الخ) من هذا التعليل يؤخذ ان هذا لا يختص بالقدر بل
 مثله الصفة من الاجل وغيره فاذا لم يذ كر اجلا اصلا او ذ كر اجلا اكثر مما تبين او ذ كر صفة دون ما تبين
 لا خيار له تأمل اهـ حل (قوله او فاخبر بازيد) او عاطمة على اخبر والفاء عاطفة على بان كما يشير له صنيع
 الشارح (قوله وزعم غلطا) قال في شرح الروض اقتصروا في حالة النقص على الغلط وقياس ما مر في الزيادة
 ذكر التعمد ولعلمهم تركوه لان جميع التفاريح لا تنافي فيه اهـ سم (قوله صح البيع) لا حاجة اليه بل
 يوم انه في حالة التكذيب لا يصح وليس كذلك وامله انما اتى به نظرا للرد على المقابل القائل في ذلك
 بالبطلان اهـ حل وعبارة اصله مع شرح مر ولوزعم ان الثمن مائة وعشرة مثلا وانه غلط فيما قاله
 أولا انه مائة وصدقه المشتري على ذلك لم يصح البيع الواقع بينهما مراعاة في الاصح لتعذر قبول العقد
 زيادة بخلاف النقص بدليل الارش قلت الاصح صحته والله اعلم كالمو غلط بالزيادة وما علل به الاول
 مردود بعدم ثبوت الزيادة لكن يثبت الخيار للبائع انتهت (قوله كالمو غلط بالزيادة) وهى الصورة
 المتقدمة في قوله فلو اخبر بمائة فبان باقل الخ (قوله بفتح الميم) اما بكسر ما فهو الواقعة نفسها ايعاب وكتب
 ايضا بفتح الميم او بكسر ما اهـ شوبرى (قوله جريدتي) هى بفتح الجيم وكسر الراء المهملة وسكون
 التحتية وفتح الدال المهملة اسم للدفترا المكتوب فيه ثمن امتعه ونحوها قل على الجلال لكن قد راجعت
 المصباح والمختار والقاموس فلم اجد فيها الجريدة بهذا المعنى وقوله فغلطت من باب طرب كافي المختار
 (قوله مزور من وكيلي) اى عنه او عليه اهـ حل (قوله سمعت اى يثبته) وعلى السماع يكون كما لو صدقه
 فباتى فيه خلاف الشيخين والراجح صحة البيع ولا تثبت له الزيادة وله الخيار لا للمشتري على ما سياتى
 اهـ شوبرى (قوله وواذا بين) اى ولم يقم بينه فان اقامها فليس له التحلف اهـ عـ شـ على مر (قوله
 انه لا يعرف ذلك) اى ان الثمن مائة وعشرة اهـ شرح مر وقوله لانه قد يقر الخ اى فان اقر فيكون
 كالصدق السابق في المتن اى فيثبت الخيار للبائع ولا تثبت الزيادة وقوله امضى العقد الخ اى ولا خيار
 لواحد منهما ولا تثبت الزيادة وقوله وللشترى حيث ذى حين اذ حلف البائع بمن الرد وهذا لا يصح
 ترتيبه على البناء المذكور لان البناء المذكور يقتضى نقيض هذا اى يقتضى ان الخيار للبائع دون المشتري
 وقوله بما حلف عليه اى بالزيادة التى حلف عليها البائع اى فثبتت الزيادة على هذا القول وقوله
 واصلا اى للرافعى وقوله كذا اطلقوه اى اطلقوا هذا الحكم وهو ان الخيار للمشتري وقوله
 ومقتضى قولنا الخ اى فلا تطلق القول المذكور بل ينبنى اليمين المردودة على القول بانها كالاقرار
 فيعود فيه ما ذكرنا الخ (قوله ردت على البائع بناء الخ) اى واما ان بنينا على انها كالبينة لم ترد الا
 فيما اذا بين اذ لا فائدة في البينة عند عدم التبين فكذلك ما هو مثلها ففى كلامه طى اهـ شيخنا
 وبعبارة اخرى قوله بناء الخ انما قيد بهذا ليكون الرد في المسئتين امالو بنينا على مقابله لم ترد
 الا في الثانية دون الاولى وهى ما اذا لم يبين وجها محتملا لان البينة هناك لا تسمع لحيث لا ترد
 اليمين لمدى فاندتها كالبينة (قوله وللشترى حيث ذى) اى حين حلف البائع بمن الرد وعلى هذا القول تثبت
 الزيادة للبائع كما اشار الشارح بقوله بين امضاء العقد بما حلف عليه وهذا المعتمد ان الخيار انما يثبت
 للبائع لا للمشتري ولا تثبت الزيادة والحاصل ان الزيادة لا تثبت للبائع في جميع الصور وان الخيار
 لا يثبت للمشتري في جميعها على المعتمد من خلاف في بعضها وانما التفصيل في ثبوت الخيار للبائع وعدمه (قوله
 كذا اطلقوه) اى اطلق الفقهاء القول بان للمشتري الخيار اى لم يبنوه على ان اليمين المردودة كالاقرار
 والتصديق او كالبينة ولو بنوه على واحد من هذه الثلاثة لما قالوا ان الخيار للمشتري بل قالوا لا خيار له لانه
 تقدم في حالة التصديق ان الخيار للبائع لا للمشتري وكذلك اذا بين لغلطه رجها محتملا فان الخيار للبائع

للمشتري وما هنا كذلك أى بالخيار للبائع لا للمشتري على المعتمد فلما أطلق الفقهاء ذلك أى لم يبنوه على أن
 اليمين المردودة كالأقرار أو كالبينة قالوا للمشتري الخيار ولو بنوه على واحد مما تقدم لنفوا عنه الخيار اه
 تقرير شيخنا عشاوى (قوله كذا أطلقوه) أى الفقهاء وتفسير شيخنا للضمير بالأصحاب لا يناسب صنيع
 الشارح وذلك لأن المراد بالأصحاب اصحاب الامام وهذا لا يناسبه قوله فان الامام والمتولى والغزالي الخ
 فان هؤلاء ليسوا من الاصحاب وإنما هم من أكابر الفقهاء اه (قوله ومقتضى قولنا الخ) هذا إشارة إلى بناء
 القول بالرد على القول بأنها كالأقرار ولم يشر الشيخان إلى البناء على أنها كالبينة لما علمت أن ذلك إنما يأتى فى
 المسئلة الثانية وهى ما إذا بين وأما فى الأولى فلو بيننا على أنها كالبينة لم ترد إذ البينة لم تسمع فى هذه الصورة فلا
 ترد اليمين (قوله فلا خيار للمشتري) تفسير لما فى قوله ما ذكرنا (قوله قال فى الأنوار) هو للاردبيلي اه
 ع ش (قوله قال وما ذكرناه) أى قال صاحب الأنوار ومراده الاعتراض على الشيخين فى دعواهما اطلاق
 الفقهاء (قوله اوردوا) أى ذكره وانه أى حلف البائع بعد نكول المشتري كالتصديق اه

(باب بيع الأصول والثمار)

أى بيان ما يدخل فى لفظ المعقود عليه وما لا يدخل وفى جعل المذكورات أصولاً لا تجوز أو هو حقيقة
 عرفية فتأمل وترجم فى المحرر بفصل نظر إلى أنه من الألفاظ المطلقة كالذى قبله لهما قسمان ماله مدلول
 شرعى يحمل عليه وهو الأول وفيه أربعة ألفاظ كما مر وما يستتبع غير مسماه وهو ما هنا وفيه سبعة ألفاظ
 بحسب النوع الأرض والدار والبستان والقرية والداية والشجرة والثمرة وما فعله المصنف أنسب اه
 قل على الجلال والمراد بالأصول هنا ألفاظ مطلقة تستتبع غير مسماها لغة وإن كان من مسماها شرعاً
 والمذكور منها هنا ستة الأرض والبستان والقرية والدار والداية والشجرة وإنما قصر الشارح التفسير
 على الأرض والشجرة لاشتهارهما فى الاستنباع اه شيخنا وقوله المراد بالأصول هنا الخ فيه خفاء من
 حيث الإضافة فى قول الشارح بيع الأصول فإن المتبادر منها أن المراد بالأصول ما يقع عليه البيع
 لأنفس الألفاظ فالأحسن كفى قل على الجلال أن تفسر الأصول بأمر تستتبع شرعاً ما ليس
 من حقيقتها لغة مثل الدابة فإن حقيقتها لغة لا تتناول النعل مع أنه يدخل فيها شرعاً أى فى بيعها
 وعلى هذا يكون قول الشارح وهى الشجر والأرض شاملاً لأقسام خمسة من الستة المذكورة
 ويكون الخارج عن كلامه ها هو الدابة فقط وذلك لأن الأرض فى كلامه تارة يعبر بالبائع
 عنها بلفظ الأرض وتارة بلفظ الدار وتارة بلفظ القرية وتارة بلفظ البستان فهذه كلها من أقسام
 الأرض (قوله وهى الشجر والأرض) اعترض حصر الأصول فيما ذكر بأنها أكثر من ذلك كالدار
 فانها أصل بالنسبة لما فيها وكذلك الدابة فانها أصل بالنسبة لنعلها وكذلك البستان كما سيأتى ذلك كله إلا أن
 يقال فنصر على الأرض والشجر لأن كونهما أصليين لغيرهما أشهر فى العرف بخلاف غيرهما اه شيخنا
 عشاوى (قوله جمع ثمرة) أى جمع معنى وإلا هو اسم جمع لها كما فى المختار وجمعها الحقيقى ثمرات وفى
 المصباح الثمر بفتحين والثمر مثله فالأول مذكور ويجمع على ثمار مثل جبل وجبال ثم يجمع
 الثمار على ثمر مثل كتاب وكتب ثم يجمع على اثمار مثل عنق واعناق والثانى مؤنث ويجمع على ثمرات
 مثل قصبة وقصبات والثمر هو الحمل الذى تخرجه الشجرة سواء أكل أم لا فيقال ثمر الأراك
 وثمر العوسج وثمر الدوم وهو المقل كما يقال ثمر النخل وثمر العنب (قوله مع ما يأتى) أى من قوله وجاز
 بيع زرع بالأوجه السابقة الخ الباب (قوله يدخل بيع أرض أو ساحة الخ) الألفاظ الأربعة مترادفة
 اصطلاحاً على شىء واحد إذ المراد بها القطعة من الأرض مطلقاً وأما فى اللغة فبينما فرق فى المختار
 الأرض مؤنثة وهى اسم جنس وكان حق الواحد منها أن يقال أرضة لكنهم لم يقولوه والجمع
 أرضات بفتح الراء وأرضون بفتحها أيضاً اه وفى المصباح ساحة الدار الموضع المتسع أمامها والجمع
 ساحات وساح مثل ساعة وساعات وساع اه وفيه أيضاً البقعة من الأرض القطعة منها يضم الباء فى الأكثر

ومقتضى قولنا أن اليمين
 المردودة كالأقرار أن
 يعود فيه ما ذكرنا فى حالة
 التصديق أى فلا خيار
 للمشتري قال فى الأنوار
 وهو الحق قال وما ذكرناه
 من إطلاقهم غير مسلم فإن
 المتولى والامام والغزالي
 أوردوا أنه كالتصديق
 (باب بيع (الأصول)
 وهى الشجر والأرض (و)
 بيع (الثمار) جمع ثم جمع
 ثمرة مع ما يأتى (يدخل فى
 بيع أرض أو ساحة أو بقعة

ويجمع على بقع كغرفة وغرف وبقعتها فتجمع على قاع مثل كلبة وكلاباه وفيه أيضا عرصة الدار
ساحتها وهي البقعة الواسعة التي ليس فيها بناء والجمع عراض مثل كلبة وكلاب وعرضات مثل سجدة وسجدة
وقال أبو منصور الثعالبي في كتاب فقه اللغة كل بقعة ليس فيها بناء فهي عرصة (قوله يدخل في بيع أرض
الخ) قال في الروض الالفاظ المتأولة ستة الأول الأرض ومثلها البقعة والساحة والعرصة فإن باعها أو
رهنها بما فيها من أشجار وأبنية دخلت في العقد ولو بقوله بعثك أو رهنك الأرض بما فيها أو عليها أو بها أو
بحقوقها وإن استثنى كبعثك أو رهنك الأرض دون ما فيها خرجت أي لم تدخل في العقد وإن أطلق كبعثك
أو رهنك الأرض دخلت في البيع لا الرهن أو باختصار وهو تقرير حسن يصرح بدخول الأبنية والأشجار
في رهن الأرض إذا قال بحقوقها ونحوه فليست له اسم (قوله يدخل في بيع أرض) أي ونحوه من كل
ما ينقل الملك كما سيأتي ولو وكل في بيع عرصة مثلا لا يدخل في التوكيل ما يدخل فيها لو بيعت فإذا باعها
الوكيل لم يدخل فيها ما يدخل لو باعها الموكل خلافا لحج حيث قال فلو كان وكلا مطلقا وباع العرصة دخل
فيها ما يدخل في بيعها ولو باع الموكل أمرا وعبرة ع ش على م ر قوله فيدخل في بيع أرض أي ولو كان
البائع وكلا ما دونه في بيع الأرض من غير نص على ما فيها وينبغي أن مثله ولي الحجرر عليه بل أولى
لأنه نائب عن المولى عليه ففعله كفعله أم سم على منهج انتهت ومثله قل على الجلال (قوله أو عرصة)
قال في القاموس والعرصة والساحة في معناهما بل أشاروا إلى أن الالفاظ الأربعة عرفا بمعنى وهو القطعة مع الأرض
لا بقيد كونها بين الدور أم ع ش على م: (قوله مطلقا) أي عن النفي والاثبات فإن قيد بنفي لم تدخل في
البيع ولا في الرهن أو بآيات دخلت فيهما بالنص لا بالنسبة أم شيخنا ومثله م ر ولو قال بما فيها أو
بحقوقها دخل ذلك كله قطعا حتى في نحو الرهن أو دون حقوقها أو ما فيها لم يدخل قطعا (قوله ما فيها من بناء)
أي ولو بئرا سكن لا يدخل الماء الموجود وقت البيع إلا بشرط الدخول بل لا يصح بيعها أي البئر مستقلة
ولا تابعة كما مر آخر الرابا إلا بهذا الشرط والاختلاط الحادث بالموجود وادى لطول النزاع بينهما وبما
يدخل أيضا في بيع الأرض السوق التي يشرب منها وأنهارها وعين ماء ما فيها المشرح م ر وكتب عليه ع ش
قوله السواقي الخ أي حيث كانت المذكورات في الأرض أو كانت خارجة عنها فلا تدخل إلا بالشرط كما
هو ظاهر ويجوز حمل كلام الشارح عليه بجعل قوله فيها حالا من الثلاثة (فرع) أفنى بعضهم في أرض
مشتركة ولا حدم فيها نخل خاص به أو حصه فيه أي النخل أكثر منها فيما فباع حصته من الأرض بأنه يدخل
جميع الشجر في الأولى وحصته في الثانية لأنه باع أرضه فيه أشجار ويرد بان الظاهر في الزائد خلافه أي وما علل
به لا ينتج ما قاله لأن الشجر ليس في أرضه وحده بل في أرضه وأرض غيره فيدخل ما في أرضه فقط وهو ما يخص
حصته من الأرض دون ما زاد عليه مما في حصته شريكه أم حج وما زاد ينبغي أن يبقى بلا اجرة لأنه وضع بحق
ويرد بان الظاهر خلافه أم وإذا قلنا بهذا الظاهر وكان الشجر في أحد جانبي الأرض وقسم المشتري
الشريك الآخر فخرج للمشتري الجانب الخالي عن الشجر فظاهر الكلام أن ذلك لا يمنع من ملك ما دخل
في البيع من الشجر وهل يستحق إبقائه بلا اجرة إن كان بائعه كذلك أم سم عليه أقول الظاهر أنه كذلك
فيبقى بلا اجرة انتهى (فرع آخر) سئل م ر بالدريس عن أم شري أناء فيه زرع يجز م ر أ فاجاب بأنه يدخل
الأناء وما فيه دون الجزء الظاهرة أو لا بد من شرط قطعها والحاصل أن الأناء بالنسبة لما فيه كالأرض بالنسبة
لما فيها أم سم على منهج ومن قوله والحاصل الخ تعلم أن الكلام فيما لو أطلق في بيع الأناء أم قال بعثك الأناء
وما فيه كانت الجزء الظاهرة من جملة المبيع فلا يحتاج إلى شرط قطعها بل لا يصح أم ع ش على م ر
فيهما (قوله من بناء) أي ولو بئرا وقناة فيدخل أرض ذلك وبنائه ولا يدخل الماء فيها إلا بالنص عليه فإن لم

أو عرصة) مطلقا (لا في رهنها)

ينص عليه لم يصح عقد البيع وان عقد عليها وحدها امام المحدث الظاهر كالمح والكبريت والنورة اما الباطن
كالذهب والفضة فيدخل بلا شرط عند عدم العلم به وقوله وشجروا وشجروا وشجروا وشجروا او نيلة او بما تؤخذ أغصانه
مرارا كالخوار بمهملتين على المعتمد كما يأتي اهـ قل على الجلال (قوله ما فيها من بناء) لو باع البناء والغراس
ولم يتعرض للارض المتخللة بين الابنية والغراس لم يدخل خلافا للامام كذا في الايعاب اهـ شوبري
(قوله واصول بقل) الاضافة بالنسبة لما يحجز بمعنى اللام او من فالاصول بمعنى الجدور وبالنسبة لما تؤخذ
ثمرته مرة بعد اخرى بيانية فالاصول هي البقل نفسه كلبات البطيخ والخيار فهو يدخل في البيع وأولى منه
جدوره اهـ وفي المصباح البقل كل نبات اخضرت به الارض قال ابن فارس وابقلت الارض انبتت البقل
فهي مبقلة على القياس وجاء ايضا بقلة وبقيلة وأبقل الموضع من البقل فهو باقل على غير قياس وابقل القوم
وجدوا باقلا اهـ (قوله يحجز مرة بعد اخرى) في المصباح جززت الصوف جزا من باب قتل قطعته وكذلك
النخل وهذا من الجزو والجزاز وقال بعضهم الجز القطع في الصوف وغيره واستجز الصوف حان جزازه
اي حصاه فهو مستجز بالكسر اسم فاعل وقال ابو زيد واجر البر والشعير بالالف حان جزازه وجز
الثر جزا من باب ضرب يس ويعدى بالتضعيف فيقال جززته تجزيرا وباسم الفاعل سمي يحجز
المدلجى القائف اهـ (قوله او تؤخذ ثمرته) اي أو أغصانه اهـ قل على الجلال (قوله خلافا لما يوهمه كلام
الاصل) عبارته واصول البقل التي نبتت سنين قال مر في شرحه واكثر اقل وان لم يبق فيها الا دون سنة
بحيث يحجز مرة بعد اخرى فتعبره جرى على الغالب والضابط ما قلناه (قوله كفت) اي وكفص فارسي
وسلق وهو معروف ومنه نوع لا يحجز سوى مرة واحدة اي فلا يدخل اهـ شرح مر والسلق بكسر السين
اهـ رشدي عليه وقال ع ش عليه قوله والسلق اي بكسر السين اهـ شرح الروض ومثله في الخطيب (قوله وهو
علف البهايم) اي وهو المعروف بالبرسيم اهـ قل على الجلال وهذا تفسير مرادوا في المصباح القت
الفصصة اذا يست وقال الازهرى القت حب بري لا يستنبته الاذى فاذا كان عام قحط وقداهل
البادية ما يقتاتونه من تمر ولبن ونحوه وقوه وطحنوه واجتزوا به على ما فيه من الحشونة اهـ (قوله ويسمى
بالقرط) بكسر القاف وسكون الراء بعدها ومهملة اهـ برماوى (قوله والقضب) كل هذه المذكورات
ما عدا النعناع اسم للقت فتكون معطوفة على قوله بالقرط وقوله ونعناع معطوف على قوله كفت اهـ شيخنا
(قوله بمعجمة) اي ساكنة اهـ شرح مر وقوله وقيل بمهملة اي مفتوحة حج اهـ ع ش على مر (قوله ونعناع) في
القاموس النعناع والنعنع كجعفر وهدهد درهم بقل اهـ ع ش على مر (قوله وبنفسج) وزن سقرجل اهـ
ع ش (قوله ورنجس) بفتح النون وكسر الجيم وزن ضرب وبكسر النون والجيم وزن اذحروا ثم اهـ
من المصباح (قوله وقثاء) في المصباح القثاء فعال وهزته اصل وكسر القاف اكثر من ضمها وهو
اسم لما يسميه الناس بالخيار والعجور والفقوس الواحدة قثاء وارض مقثاة وذات قثاء وبعض
الناس يطلق القثاء على نوع يشبه الخيار وهو مطابق لقول الفقههاء في الربا وفي القثاء مع الخيار
وجم ان ولو حلف لا ياكل الفاكهة حث بالقثاء والخيار (قوله ويطيخ) بكسر الباء فاكهة معروفة
وفي لغة لاهل الحجاز تقديم الطاء على الباء قاله ابن السكيت في باب ما هو مكسور الاول وتقول هو
البطيخ واليطيخ والعامة تفتح الاول وهو غلط الفقد فعلى بالفتح اهـ مصباح (قوله ويطيخ) اي وان لم
يشمر اعتبارا بما من شأنه ذلك وفي كلام شيخنا ما يقتضى ان الباذنجان ليس من الشجر بل من البقول اي التي
تؤخذ ثمرتها مرة بعد اخرى مثل البطيخ وبه صرح الدميرى وذكر والد شيخنا انه يستثنى من الشجر
ما يقطع من وجه الارض مرة بعد اخرى كالخوار بالحام والراء المهملتين فانه يكون كما يحجز من البقل قال وقد
صرحوا بذلك في اغصان الخلف التي تجز من وجه الارض وهذا واضح فلا تغفل عنه تأمل اهـ حل (قوله
وذلك لان هذه المذكورات للثبات والى الامم) لا يقال ما معنى الدوام مع ان مدتها قليلة وان اخذت مرة بعد

ما فيها من بناء وشجر
واصول بقل يحجز مرة بعد
اخرى (او تؤخذ ثمرته
مرة بعد اخرى) ولو بقيت
اصوله دون سنتين خلافا
لما يوهمه كلام الاصل
قالا اول (كفت) بمثناة
وهو علف البهايم ويسمى
بالقرط والرطبة والفصصة
بكسر القافين وبالمهملتين
والقضب بمعجمة وقيل
بمهملة ونعناع (و) الثاني
(نحو بنفسج) ورنجس
وقثاء ويطيخ وذلك لان
هذه المذكورات للثبات
والدوام في الارض فتنبها
في البيع بخلاف رهنها
لا يدخل فيه شيء من ذلك
والفرق ان البيع قوى ينقل
الملك

أخرى لا نقول لما كان المعتاد في مثله أخذ ما ظهر مع بقاء أصوله أشبه ما قصد منه الدوام ولا كذلك ما يؤخذ دفعه فانه وان طال مدة ادراكه ما يؤخذ دفعة فاشبه امتعة الدار التي تؤخذ دفعة واحدة اه ع ش على م ر (قوله فيستج) اي يطلب ان يتبعه غيره وهذا بحسب الاصل ومعناه المراد هنا بوجوب التبعية ويقتضيها تامل (قوله ان جميع ما ينقل الملك الخ) انظر جعل الجمالة ولا يبعد انه كالبيع لان فيه نقلا وان لم يكن في الحال فليتامل وقد يؤيده دخوله في الوصية مع انها لا تنقل فيها في الحال فليتامل اه سم على منهج اه ع ش على م ر (قوله من نحوه) كوصية وعوض خلع واصداق واصلح واجرة اه شرح م ر وكتب عليه ع ش قوله واجرة أي بان جعل الارض اجرة بخلاف ما لو اجرها فلا يدخل فيها ما ياتي (قوله من نحوه اقرار) كاجارة فالمراد بما لا ينقل الملك ما ليس فيه نقل ملك الارض لان الاقرار اخبار بملك سابق وعدم دخول غير الارض فيه لاحتمال حدوته اه قل على الجلال (قوله فيخرج اليابس) ولا يشك خروج وجهه بتناول الدار ما ثبت فيها مزوتد ونحوه كما سيأتي لان ذلك انما ثبت فيها لانتفاع به مثبتا فصار كجزئها بخلاف الشجرة اليابسة ومثلها في ذلك المقلوعة لانها لا تزداد للدوام فاشبهت امتعة الدار نعم ان عرش عليه عريش العنب او نحوه او جعلت دعامة لجدار او غيره صارت كالو تدفد دخل في البيع اه شرح م ر وكتب عليه ع ش قوله نعم ان عرش عليها هل يلحق بذلك ما لو اعتيد عدم قطعهم لليابسة والانتفاع بها يربط الدواب ونحوها فيها في نظرو الاحاق محتمل تنزيلا لا اعتياد ذلك منزلة التعريش وقوله او جعلت دعامة اي بالفعل لا بالنية وينبغي ان مثل ذلك تهيتها له (قوله وهو قياس الخ) اي بالاولى لانه لا شك ان دخول الغصن في اسم الشجرة اقرب من دخول الشجرة في اسم الارض اه شرح م ر اي لانه جزء منها (قوله وعلى دخول اصول الخ) متعلق بقوله للبائع اي بمتعلقه المحذوف وهذا التعبير يشير الى ان الدخول فيه خلاف مع انه لم يتعرض له فيما سبق فهذه العبارة سرته له من شيخه المحلى الذي نبه على الخلاف اه شيخنا ونص عبارة مع المن اذا قال بعتك هذه الارض او الساحة او البقعة او العرصة وفيها بناء وشجر فالمن ذهب انه يدخل البناء والشجر في البيع دون الرهن وهذا هو المنصوص عليه فيهما والطريق الثاني فيهما قولان بالنقل والتخريج وجه الدخول انها للثبات والدوام في الارض فتبع ووجه المنع ان اسم الارض ونحوه لا يتناولها والطريق الثالث القطع بعدم الدخول فيهما واصل البقل كالشجرة ففي دخولها في بيع الارض ورهنا الطرق السابقة وعلى الدخول في البيع الثمرة الظاهرة وكذا الجزة الظاهرة عند البيع للبائع فليشترط عليه قطعها اه (قوله فكل من الثمرة والجزة الظاهرتين) المراد بظهور ثمرة البقل سقوط النور فيما يعتقد منها نحو البطيخ والقنا والخيار فمال يبلغ ذلك يكون للمشتري وما بلغ ذلك يكون للبائع وفيما لا يعتقد منها بروزه وظهوره نحو البنفسج فمال يظهر يكون للمشتري وما يظهر يكون للبائع اه حل وقوله والجزة بالفتح والكسر قاله في القاموس اه شويري (قوله فليشترط عليه قطعها) الضمير راجع للجزة لانها اقرب مذكور بدليل قوله سواء المبلغ ما ظهر او ان الجزام لا وقد صرح بها في شرح البهجة فقال فليشترط عليه قطع الجزة اه واما الثمرة ففيها تفصيل وهو انه ان غلب تلاحقها واختلاط الحادث بالموجود فلا بد من شرط القطع والا فلا يشترط وبهذا التفصيل صرح ابن المقرئ في روضه اه سبط طب مع زيادة لكن في شرح م ر مانصه فيجب عليه شرط قطعها وان لم يبلغها وان الجزو والقطع اثلا يزيدا فيشبه المبيع بغيره بخلاف الثمرة التي لا يغلب اختلاطها فلا يشترط فيها ذلك بحروقه (قوله فليشترط عليه قطعها) اي ويكلف القطع والاستثناء من هذا المحذوف قال شيخنا وكذا التعليل والتعميم لهذا المحذوف وفيه ان كون التعليل لوجوب الاشتراط احسن للقاعدة الآتية في المن من وجوب الشرط فيما فيه اختلاط اه (قوله فليشترط عليه قطعها الخ) اي بخلاف الزرع الآتي فان جميعه للبائع فلا يتعين فيه شرط قطع اه سم (قوله فليشترط) بالبناء للمفعول سواء كان الشرط من المشتري او من البائع على نفسه ورافقه المشتري وقال ع ش فليشترط أي

فيستج بخلاف الرهن ويؤخذ منه ان جميع ما ينقل الملك من نحوه ووقف كالبيع وان مالا ينقله من نحوه اقرار وعارية كالرهن ومن التعليل السابق قيد العجر بالربط فيخرج اليابس وبه صرح ابن الرطبة وغيره تفقها وهو قياس ما ياتي من ان الشجرة لا تتناول غصنا يابس او على دخول اصول البقل في البيع فكل من الثمرة والجزة الظاهرتين عند البيع للبائع فليشترط عليه قطعها لانها تزيد ويشبه المبيع بغيره

المبتدىء منها أى فان كان المبتدىء المشتري فالضمير في عليه للبائع وان كان البائع فالضمير في عليه لنفسه أى
 البائع (قوله سواء أبلغ ما ظهر أو ان الجزام لا) صادق بما اذا كان غير منتفع به اذ من المعلوم ان مقتضى شرط
 القطع تكليفه فكلف قطع ما شرط عليه قطعه وان لم يبلغ أو ان الجزاء وقد يؤيده انه سياتى بتكلم على الثمرة في
 قوله واذا بقيت ثمرة للبائع فان شرط قطعها لزمه والا فله تركها الى زمن القطع اذ هو شامل لثمرة الشجر
 والبقل لا بخصوص بثمره الشجر اه حل وقوله قال في التتمه هي للتولى اه عش (قوله الا القصب) هو
 بالمهملة المفتوحة كما قاله الاذرعى وان ضبطه الاسنوى بالمعجمة اه شرح م (قوله الا القصب أى
 الفارسى) هو مستثنى من لزوم القطع المذكور بقوله فليشترط عليه قطعهما الشامل للقصب وقوله فلا يكلف
 قطعه حكم آخر غير مفاد الاستثناء فكان عليه ان يعطيه بالواو وفي قل على الجلال قوله الا القصب هو
 مستثنى من لزوم القطع المفهوم من شرطه قال بعض مشايخنا ولا اجرة له مدة بقائه والمراد بالقصب الفارسى
 وهو البوص المعروف فهو بالمهملة المفتوحة وقول الاسنوى هو بالمعجمة سهو م ولعل القصب
 الماكرو وهو الحلومثله والحق به بعضهم شجر الخلاف ايضا اه (قوله فلا يكلف قطعه) أى ولا اجرة عليه
 مدة بقائه اه عش على م (قوله فلا يكلف قطعه) أى واما اشتراط قطعه فلا بد منه لانه لا يلزم من
 اشتراط القطع تكليفه وحيث يقال ما فائدة الشرط الا ان يقال فائدة صحة البيع ولا بد من وجوب تأخير
 القطع حال المعنى بل قد عدم تخلفه بالكلية وذلك في بيع الثمرة من مالك الشجرة اه شرح م (قوله فلا يكلف
 قطعه) اشار به الى ان كلام التتمه انما هو في تكليف القطع لافى عدم شرط القطع فالاستثناء انما هو من تكليف
 القطع لا من شرط القطع زى وعليه فكان الاولى ان يقول فليشترط عليه قطعهما مطلقا ويكلف قطعها
 الا القصب الفارسى فلا يكلف قطعه اه عش (قوله فلا يكلف قطعه) ثم الحادث للمشتري ان تميز بنحو
 غلط قضائه واذا تنازع فيه فسخ العقد وعلى من كونه الاستثناء من تكليف القطع انه لا بد من صحة البيع من
 شرط قطعه وان البيع صحيح وان لم يكن قدرا ينتفع به هنا اه قل على الجلال (قوله فلا يكلف قطعه) وقد
 يقال أى فائدة في ابقائه مع ان الزيادة للمشتري وقد يجاب بان زيادة الظاهر بالغلط حيث ينتفع به البائع لانها
 تولدت من ملكه اه عش على م (قوله قدرا ينتفع به) هل المراد على العادة بان يبلغ أو ان الجزاء عادة أو
 ينتفع به ولو من بعض الوجوه الظاهر للثاني في التتمه ويفارق أى القصب الذرع فى شىء هو اذا كان الظاهر
 من القصب مما لا يمكن الانتفاع به اذا قطع في الحال لا يكلف القطع حتى يبلغ ما لا يصلح للانتفاع كالثر على
 الشجرة اه أى فان الثمر على الشجر اذا بقي للبائع بشرط القطع بكلف قطعه اذا كان منتفعا به كالخصرم اه
 شوبرى (قوله ذكرته مع الجواب عنه الخ) عبارة شرح الروض قال السبكي وفي الاستثناء نظر والوجه
 التسوية فاما ان يعتبر الانتفاع في الكل او لا يعتبر وهو الاقرب ويجاب عن كلام السبكي بان تكليف البائع
 قطع ما استثنى يؤدى الى انه لا ينتفع به من الوجه الذى يراد الانتفاع به بخلاف غيره أى فان الجزاء الظاهرة
 من نحو النعناع والكرفس والكراث والسلق ينتفع بها من الوجه الذى يراد الانتفاع به وان لم يبلغ
 أو ان الجزاء بخلاف القصب الفارسى وهذا واضح بالنسبة للجزء الظاهرة واما بالنسبة للثمرة فكوبها
 ينتفع بها من الوجه الذى يراد الانتفاع به قبل أو ان القطع القصب فيه نظروسياتى في كلامه ما يفيد انه يكلف
 قطعها من الوجه المعتاد كالخصرم اه حل وفي المصباح الكرفس بقلة معروفة وهو مكتوب في نسخ من
 الصحاح وزان جعفر ومكتوب في البارع والتهديب بفتح الراء وسكون الفاء قال الازهرى واحسبه دخيلا
 (قوله دفعة واحدة) بضم الدال وفتحها اه شرح م (قوله وجرز) بفتح الجيم وكسرهما وفتح الزاى
 وقوله وفجل بضم الفاء بوزن قفل اه قاموس (قوله وخير مشتري) أى على الفور اه حج اه عش على
 م (قوله فيها زرع لا يدخل فيها الخ) سيصرح بان الزرع يشمل البقل حيث قال نعم ان دخل فيها الخ
 وقال وجازيع زرع ولو بقل وحيث يكون المراد البقل الذى لا يجز مرارا ولا تؤخذ ثمرة مرة بعد

سواء ابلغ ما ظهر أو ان
 الجزاء لا قال في التتمه الا
 القصب أى الفارسى فلا
 يكلف قطعه الا ان يكون
 ما ظهر قدرا ينتفع به وسكت
 عليه الشيطان والسبكي فيه
 نظر ذكرته مع الجواب
 عنه في شرح الروض وقول
 او عرصة من زيادتي وعلم
 بما تقرر ان ما يؤخذ دفعة
 واحدة كبرر جزر وجل
 لا يدخل فيما ذكر لانه
 ليس للثبات والدوام فهو
 كالمنقولات في الدار (وخير
 مشتري في بيع أرض فيها
 زرع لا يدخل) فيها (ان
 جهله وتضرر) به لتأخير
 انتفاعه بالارض

تركه البائع له وعليه
القبول او قال افرغ
الارض وقصر زمن
التفريغ بحيث لا يقابل
باجرة فلا خيار له لا تنفاه
ضرره وقولي وتضرر مع
التصريح بلا يدخل من
زيادتي (وصح قبضها
مشغولة) بالزرع فتدخل
في ضمان المشتري بالتخلة
لوجود التسليم في عين
المبيع وفارق نظيره في
الامتنع المشحونة بها الدار
المبيعة حيث تمنع من قبضها
بأن تفريغ الدار متأت في
الحال بخلاف الارض
(ولا اجرة مدة بقائه)
اي الزرع لانه رضى
بتلف المنفعة تلك المدة
فاشبهه مالو ابتاع دارا له
مشحونة بامتنع لا اجرة
له مدة التفريغ ويبقى ذلك
الى اوان الحصاد او القلع
نعم ان شرط القلع
فاخر وجبت الاجرة
لتركه الوفاء الواجب
عليه بما ذكر علم ما صرح
به الاصل انه يصح بيع
الارض مشغولة بما ذكر
كالو باع دارا مشحونة
بامتنع (وبذر) بذال
معجمة (كنابته) فدخل
في بيع الارض بذر ما يدخل
فيها دون بذر ما لا يدخل
فيها وخير المشتري ان
جهله وتضرر وصح
قبضها مشغولة به ولا

اخرى لانه الذي لا يدخل في بيع الارض اه حل (قوله فان عليه) الى قوله فلا خيار ظاهره سواء كان
الزرع للمالك او لغيره ويوجه بانه اشتراها مملوكة بالمنفعة ولو قيل بان له الخيار اذا باع الزرع لغير المالك
لم يكن بعيدا لاختلاف الاغراض باختلاف الاشخاص والاحوال اه ع ش على م ر (قوله كان تركه
البائع له) وهو اعراض لا تملك اخذها مسياتي في الحجارة اه زيادى وعليه فيصح رجوعه فيه ومعنى قوله
وعليه القبول انه لا يصح فسخه حينئذ وليس المراد انه يجب عليه القبول لفظا لانه اعراض لا تملك اه شيخنا
ح ف وفي قل على الجلال قوله وعليه القبول بمعنى سقوط خياره لان تركه اعراض لا تملك إلا ان وقع
بصيغة تملك وامكن واذا عا د فيه عا د الخيار اه (قوله وصح قبضها مشغولة) أى القبض المقيد للتصرف
ويلزم منه الناقل للضمان فكان عليه في التفريغ ان يقول فيصح تصرف المشتري فيها واما تفريغه نقل الضمان
فلا يلزم منه صحة التصرف (قوله وفارق نظيره في الامتنع الخ) قال الامام وهل يتخير ايضا اذا جهل ان في
الدار امتنع يحتاج نقلها الى مدة لها اجرة قيل نعم وقيل لا لانها لا تخلو عن الامتنع غالبا اه والذي يتجه
الاول ولا نسلم غلبة وجود امتنع بقيد كون نقلها يحتاج الى مضي زمن له اجرة اه شوبرى (قوله متأت
في الحال) اى شابه ذلك فلا يرد مالو كان الزرع قليلا والامتنع كثيرة اه قل على الجلال (قوله ولا
اجرة له مدة بقائه) ولا اجرة ايضا مدة تفريغ الارض منه ولو بعد القبض بخلاف ما سياتي في الاحجار
لانها تابعة لمدة بقائه اه شرح م ر (قوله مدة بقائه) وكذا مدة التفريغ ايضا خلافا للشارح في شرح الروض
اه سم وقوله مدة التفريغ أى الواقع قبل القبض اخذ من قول الشارح لانه رضى بتلف المنفعة الخ ومن
قول المصنف الاق وكذا اجرة مدة التفريغ قبل قبض لكن اطلاقه يقتضى عدم الفرق بين ما قبل القبض
وما بعده قال سم نقلا عن الناشرى والجواب انه قد يتخيل بينهما فرق وهو ان المشتري هناله الخيار مطلقا
تضرر ام لا اذا كان جاهلا فيزول ضرره بالخيار وفي الحجارة لا خيار له إلا في بعض الاحوال كما سياتي
اه ع ش (قوله لانه رضى بتلف المنفعة) هذا لا يتأتى فيما اذا جهل الزرع فقد رضى بتركه اه شوبرى بايضاح
(قوله مالو ابتاع دارا مشحونة الخ) نعم لو كانت الامتنع لغير البائع اى باعارة منه او نحو ذلك او بغصب
فان المشتري يستحق على الاجنبي الاجرة وكذلك لو كانت للبائع ثم باعها بعد البيع فان الاجرة تجب
للمشتري على المشتري من البائع قاله في حواشي شرح الروض اه شوبرى (قوله الى اوان الحصاد او
القلع) وعند قلعه يلزم البائع تسوية الارض وقطع ما ضربها كعروق الذرة اه شرح م ر (قوله ايضا الى
اوان الحصاد) اى الى اول زمان إمكان الحصاد المعتاد في مثله ولا نظربعد دخول اول امكانه الى زيادة
ثم يبقائه بعده فان آخره عن ذلك لزمته الاجرة وكتب ايضا لو اعتيد اخذه وطبا لم يلزم المشتري لبقائه
الى اوان الحصاد او القلع اه ناشرى اه شوبرى (قوله فاخر وجبت الاجرة) المراد بالاجرة من وقت
القبض اه ع ش على م ر (قوله وبما ذكر) اى من قوله وخير مشتري الخ اه وقوله مشغولة بما ذكر اى
بالزرع الذي لا يدخل اذ هو الذي في عبارة الاصل كما بينه م ر في شرحه وبالاولى مالو كانت مشغولة بما
يدخل وعبارة اصله مع شرح م ر ويصح بيع الارض المزروعة بهذا الزرع الذي لا يدخل كما قاله الشارح
دون الزرع بشرط سبق رؤيته لها ولم تمض مدة يغلب فيها لغيرها او كان هو غير مانع من رؤيتها
بان امكنت من خلاله كما قاله الاذرعى على المذهب كالو باع دارا مشحونة بامتنع اما الزرع
الذى يدخل فلا يمنع الصحة جزما لانه كله للمشتري فتقيد الشارح لاجل محل الخلاف ولقوله
وللمشتري الخيار ان جهله أى الزرع الذى يدخل انتهت (قوله مع بذر او زرع) قال السبكي
لو فرضت رؤية البذر قبل ذلك ولم يمض زمن يتغير فيه وامكن اخذه فيبقى صحة بيعه يعنى منفردا
او مع الارض ويحمل كلام الاصحاب على غير هذه الصورة لندورها قال واما الزرع فان كان بقلا
او قصبلا لم يسئل جازييعه وحده بشرط القطع وإن سئل فان كانت ثمرة ظاهرة كالشعير جازوا كالحنطة

والفول والحص والجوز واللوز فلا سواء بآءه مع سنبلة أم لا والجوز والثوم والبصل والفجل والساق لا يجوز بيعها في الأرض لاستئجارها ويجوز بيع ورقه الظاهر بشرط القطع قال فإذا باع الأرض مع الزرع وهو بقل أو قصبيل صح من غير شركة قطع صرح به الأصحاب كلهم قال ولا فرق بين أن يكون بقل قدر ما ينفع به أم لا لأنه تابع وان اشتدوه وما يصح بيعه في سنبلة صح وإن لم يصح في سنبلة وهو مراد المنهاج بقوله لا يفرد بطل في الجميع وقبل في الأرض قولان أحدهما أنه غير قولة ويحمل كلام الأصحاب على غير هذه الصورة لتدور ما أقول حيث ينبغي أن يكون قول المنهاج وغيره لا يفرد بالبيع راجعا لقوله بذرا أيضا للاحتراز عن مثل هذه الصورة أهم (قوله لا يفرد ببيع) أفرد الضمير لأن العطف بأو أم شرح مر وكتب عليه ع ش قوله لأن العطف بأو قد بينا في بعض المواضع عن ابن هشام أن أو التي يفرد بعدها هي التي للشك ونحوه دون التي للتنوع أي وما هنا منه فزات منزلة أو أو أهم على حج (قوله كبر) مثال للزرع الذي لا يفرد بالبيع ومثال البذر الذي لا يفرد به وما لم يره أو تغير بعد رؤيته أو امتنع عليه أخذه كما هو الغالب أما البذر الذي يفرد فهو ما رآه ولم يتغير بعد رؤيته وتيسر أخذه والزرع الذي يفرد كالعصيل الذي لم ينسبل أو سنبل وثمرته ظاهرة كالذرة والشعير أه سهل قال ع ش الفصل اسم للزرع الصغير وهو بالقاف (قوله نعم) أن دخل فيها عند الإطلاق (و صورة الزرع الذي لا يفرد ويدخل عند الإطلاق أصول ما يبق ويحز وأما الجزة الظاهرة فتقدم أنها للبائع سبط وطب وفيه ان صورة المسئلة أن البائع نص على كل من الأرض والزرع فينبغي أن يكون الزرع مبيعا بالصر حتى الظاهر منه وما تقدم في كون الجزة للبائع مفروضا في أن البائع لم ينص عليها أم شيئا (قوله صح البيع في الكل) فرضه في دخول البذر وإن لم يره المشتري وبقى ما لو كان بالأرض بناء أو شجرة لم يره المشتري فهل يقتصر عدم الرؤية فيه لكونه تابعا أو لا بد من رؤيته لأنه مبيع ولا يخرج عن كونه مبيعا بكونه تابعا فيه نظر ومقتضى ما ذكره الشارح من عدم اشتراط رؤية البذر لكونه تابعا جريانه في الشجر ونحوه لا يشترط صحة العدة رؤيته لكونه ليس مقصودا بالمقدور إنما دخل تبعا وقد يفرق بأن رؤية البذر قد تتعذر لا خلاطه بالطين وتغيره غالبا بخلاف الشجر والبناء أم ع ش (قوله غير محقق الوجود) أي شأنه ذلك أي فإن كان متحقق الوجود كان أخبره معصوم كان الحكم كذلك أم شورى مع زيادة (قوله ويدخل في بيعها حجارة) أي فهي ليست عيبا إلا في أرض تقصد للزراعة أو نحوها بما يضره الحجارة أه قل على الجلال (قوله حجارة ثابتة) أي ولو من أحد التقدين فيما يظهر أم ع ش (قوله لا مدفونة فيها) ولو اختلف البائع والمشتري فقال البائع بعد قلع المشتري للحجارة كانت مدفونة وقال المشتري كانت مثبتة صدق البائع كما يصدق فيما لو قال إن البيع كان بعد التأيير وقال المشتري قبله أم ح ل (قوله كالكنوز) أي قياسا عليها (قوله وخير مشتر أن جهل الحال) حاصل ما يؤخذ من كلامه ستة عشر صورة لأن المشتري إما أن يعلم الحال أو لا وعلى كل أما أن يضر القاع أو لا وعلى كل أما أن يتركها البائع أو لا وعلى كل أما أن يضر الترك أو لا فذكر لثبوت الخيار ثلاثة كما أشار إليهما في الشارح وذكر الباقي لعدم ثبوته في ضمن الأفاشار إليه بقوله والابان علم الحال هذا مفهوم القيد الأول وفيه ثمان صور تعلم من البيان السابق وقوله أو جهله ولم يضر الخ هذا مفهوم القيد الثاني وفيه أربع صور كذلك وقوله أو تركها الخ هذا مفهوم القيد الثالث المردد بين الأمرين السابقين وفيه صورة واحدة أم شيئا (قوله أو جهله ولم يضر قلعها) بأن لم يحصل به في الأرض عيب والالزمته اجرة والأفله الخيار وإن قال له أغرم لك الاجرة نعم أن تركها لم يضر تركها فلا خيار ويلزمه القبول كما في البذر والزرع الذي لا يدخل كما مرو لا نظر للمنة هنا لأنها كجزء من المبيع وتركها أعراض لا تملك إلا أن جرى بلفظ تملك كنية بشرطها وإذا رجع عاد الخيار أه قل على الجلال (قوله أو تركها له البائع) عبارة شرح البهجة الكبير ثم فيما إذا ترك الحجر أن قال تركته للمشتري فهو أعراض على الأصح كما في القفل فلو قلعه المشتري فهو للبائع وله الرجوع فيه إن أراد بيعه وخيار

لا يفرد ببيع) كبر لم يكن يكون في سنبلة (بطل) البيع (في الجميع) للجهل بأحد المقصودين وتعذر التوزيع نعم إن دخل فيها عند الإطلاق بأن كان دائم النبات صح البيع في الكل وكان ذكره تأكيداً كما قاله المتولي وغيره وإن فرضوه في البذر واستشكل فيما إذا لم يره قبل البيع ببيع الجارية مع حملها ويحجب بأن الحمل غير متحقق الوجود بخلاف ما هنا فاعتبر فيه ما لا يعتفر في الحمل (ويدخل في بيعها) أي الأرض (حجارة ثابتة فيها) مخلوقة كانت أو مبنية لأنها من أجزائها وقولي ثابتة أعم من قوله مخلوقة (لا مدفونة) فيها كالكنوز فلا تدخل فيها كييع دار فيها أمتعة (وخير مشتر أن جهل) الحال (وضر قلعها ولم يتركها له البائع) ضرر تركها أو لا (أو) تركها له (و) ضرر تركها (لوجود الضرر وقولي ولم يتركها إلى آخره من زيادتي) (والا) بأن علم الحال أو جهله ولم يضر قلعها أو تركها له البائع ولم يضر تركها (فلا) خيار له لعله بالحال في الأولى وانتفاء الضرر في الباقي نعم إن علم بها وجهل ضرر قلعها أو ضرر تركها

المشتري وان قال وهبته واجتمعت شروط الهبة ملكه المشتري انتهت فمقتضاه ان الاعراض يحتاج الى صيغة من البائع ويكون حينئذ باحة وهي ادنى رتبة من التملك بدليل ان المباح له لا يشترط قبوله وان البائع المعرض له الرجوع فيها قبل تصرف المشتري فان تصرف فيها امتنع الرجوع اهـ شيخنا وفي حاشية الشيخ سلطان مانصه قوله او تركها له البائع وهو اعراض فله الانتفاع نه كالا باحة لا تملك ان لم تتوفر فيه شروط الهبة فله الرجوع فيها ويعد خيار المشتري قال في شرح الارشاد الصغير ويظهر في تركه الزرع انه تملك لانه تابع لا يفرد به مدو عينة مزاولة غير باقية بخلاف نحو الحجارة فهما ويتأمل في الفرق الذي ذكره (قوله وكان لا يزول بالقلع) اي او يزول به لكن يحتاج لمدة لملئها اجرة بان كانت يوما فاكثرا او يومين فاكثرا على ما قاله البندنجي والروياتي او اكثر من ثلاثة ايام على ما في الجواهر في الاجارة عن الماوردي والذي يتجه في ذلك انه يختلف باختلاف البلاد والمحال اهـ حج اهـ شوبري (قوله والمتولى في الثانية) اي نظر الى انه اذا علم بها وجهل ضرر تركها كان طامعا في ان البائع يتركها له بخلاف ما اذا علم بها ولم يضر تركها لا خيار له لانه لا يطمع حينئذ وضعف كلام المتولى بان طمعه في ان البائع يتركها له لا يثبت الخيار كذا في شرح الروض وهو ما يحتاج الى تحرير وفي عش مانصه قوله والمتولى في الثانية ضعيف والمعتمد انه لا خيار له في الثانية لرضاه بما يتولد من الضرر سواء كان بالترك او بالقلع ولا يضر بجهله ضرر الترك لان الاصل في المنقولات حيث لم تدخل في البيع ان ياخذها البائع وقد علم ان قلعهما مضر فاقدمه رضا بالضرر والحاصل (قوله وعلى بائع حينئذ) اي حين لم يخبر المشتري او اختار البائع المانع اهـ زى اي بان ضرر القلع ورضى به المشتري اهـ ع ش عبارة حل قوله حينئذ اي حين لم يخبر او خير واجاز البيع انتهت (قوله تفريغ الارض من الحجارة) اي بخلاف الزرع لان له امدا فينتظر بخطط شيخنا وعبارة شرح الروض ولا تدخل الحجارة المدفونة والمشتري المطالبة بملئها اثم ان كان عالما لا خيار له لكن يجوز البائع على تفريغ ملكه اهـ قاو في الشرح وللبائع التفريغ ايضا بغير رضا المشتري ولو سمح له بها لم يلزمه القبول اهـ ثم قال فيما لو كان جاهلا وله الخيار ان كان القلع يضرها فلو ترك له الحجارة وتركها لا يضر سقط خياره اهـ ومقتضى سقوط الخيار لزوم القبول فيخالف ما سبق حال العلم من عدم اللزوم فالفرق الا ان يفرق بانه هنا ماخير كان متمكنا من الخلاص من ذلك بان يادر للفسخ قبل تركها له ولا كذلك هناك لانه لا خيار فليحرر وانظر لموجب القبول في مسألة الزرع والبذر دون الحجارة ولعل الوجوب فيها خاص بالجاهل فيساوي مسألة الحجارة ولم يذكره فيه ما في شرح الروض الا في حال الجهل وحاصل كلام شرح الروض لزوم القبول لاذترك له الاحجار وكان جاهلا بها او لم تضر اهـ سم (قوله قال في المطلب الخ) لا يقال ايجاب التسوية على البائع والمأصوب بشكل عليه عدم وجوب إعادة الجدار على هادمه لانا نقول طم الارض لا يكاد يتفاوت رهايات الابنية تتفاوت فالطم يشبه المثلي والجدار يشبه المتقوم اهـ شوبري (قوله بان يعيد التراب الخ) فان تلف فعليه الاثيان بمثله اهـ شرح م اهـ سم على منهج والكلام في التراب الطاهر اما النجس كالرماد النجس والسرجين فلا يلزمه مثله لانه ليس مالا اهـ ع ش على م اهـ (قوله مكانه) قد يقتضى انه اذا لم يملأ الحفرة بحوز جملة في جانب منها كيف كان ولو مع الارتفاع او الانخفاض لكن الظاهر انه يسويه فيها الى الحد الذي ينتهي اليه تقريبا للارض من الصفة التي كانت عليها بحسب الامكان اهـ شوبري (قوله اي وان لم تسو) اي فان حصل فيها نقص بالتفريغ بعد القبض لزومه ارشه كما ياتي في قوله وكلزوم الاجرة له لزوم الارش اهـ ع ش (قوله الواقع بعد قبض) وهذا بخلاف نقل الزرع بعد القبض لاجرة له على البائع لان زرع الارض لما كان كالضروري اقتضى ان لا غرم بسبب تفريغ الارض منه بخلاف الحجارة اهـ سلطان (قوله بعد قبض) ظاهر كغيره حصول القبض مع كونها مشغولة بالحجارة وذلك بشكل على الفرق الذي قدمه في الامتعة المشحونة بها الدار وقد يجاب بان الامتعة ثم متعلقة بالظاهر فكانت مانعة من الانتفاع مع تاتي تفريغها حالا بخلاف ما هنا لا يمنع

وكان لا يزول بالقلع فله الخيار كما صرح به الشيخان في الاولى والمتولى في الثانية (وعلى بائع) حينئذ (تفريغ) الارض من الحجارة بان يقلعها وينقلها منها (وتسوية) للخرق الحاصلة بالقلع قال في المطلب بان يعيد التراب المذال بالقلع من فوق الحجارة مكانه أي وان لم تسقو ذكر التسوية فيما اذا علم المشتري او لم يضر مقلع من زيادتي (وكذا) عليه (أجرة) مثل (مدة التفريغ) الواقع (بعد قبض) لاقبله (حيث خير مشتري) لان التفريغ المفوت للنفعة

من الانتفاع لان الحجارة بياطن الارض فتأمل اشوبرى (قوله مدته) بالنصب ظرف لقوله المفوت
أو ظرف للتفريغ وقوله جناية خبران وليست مدته مبتدأ وجناية خبره والجملة خبران كما فهمه البعض
لفساده اه شيخنا عشمارى (قوله بطريقه) أى بان باعها لمن رآها قبل الدفن اه عشم (قوله فهل يحل
المشتري) أى للاحجار محل البائع أى فى هذا التفصيل وهو انه يلزم مشتري الاحجار لمشتري الارض
اجرة مثل مدة التفريغ الواقع بعد القبض بخلاف الواقع قبله اه شيخنا (قوله فهل يحل المشتري) فى
المصباح وحملت بالبلد حلولاً من باب قعدنزلت به اه (قوله لانه اجنبى عن البيع) أى بيع الارض
والاجنبى جنيته على المبيع مضمونة بخلاف جناية البائع فانها كالأفة فلا تضمن عليه اه شرح مر (قوله لم
أقف فيه) أى فى جواب هذا التردد وقوله والاصح الثانى الظاهر ان هذا من كلام الشارح لانه من كلام
البلقينى كما تدل له عبارة شرح مر اه شيخنا وبهذا اندفع ما يقال ان فى العبارة تناقضاً حيث قال لم أقف فيه
على نقل ثم قال الاصح الثانى وحاصل الدفع ان الاول من كلام البلقينى والثانى من كلام الشارح (قوله لم
أقف فيه) أى فى جواب هذا الاستفهام وقوله والاصح الثانى هذا يقتضى الوقف فيه على نقل فيخالف
ما قبله فقبل المراد لم أقف فيه على نقل فى كلام الامام الشافعى والاصح من كلام الاصحاب ويؤخذ من كلام
الرملى ان المراد بالاصح الاوجه فانه عبر به فهذا لا يقتضى الوقف على النقل اه شيخنا ح ف رضى الله
تعالى عنه ويحاجب ايضا بان قوله لم أقف من كلام البلقينى وقوله والاصح الثانى من كلام الشارح (قوله فلا
اجرة له) انظر وجه عدم وجوب الاجرة مع عدم الخيار دون ما اذا خيرا اه شوبرى وقرر وجه شيخنا
ح ف فقال لان اقدامه على البيع مع علمه بالحال يقتضى رضاه بشغلها مدة التفريغ واما فى صورة ما اذا جهل
الحال وكان لا يضر القلع فانه ليس هناك مدة تقابل باجرة كما قيده مر فها مر واما اذا جهل الحال تركها
البائع له فلا اجرة عليه لنفسه اه (قوله ولو بعد القبض) لاحاجة اليه لان من المعلوم ان الاجرة لا تكون
الا بعد القبض الا ان يقال الواو للحال ويكون بياناً للواقع اه شيخنا (قوله وكزوم الاجرة له لزوم
الارش) قضية هذا التشبيه انه ان حصل من التسوية قبل القبض لا يجب على البائع اوبعده وجب لكن
قضية قول سم على حج فيما نقله عن شرح الروض من قوله وظاهر انه لا ارش له ايضا عدم الفرق اه عشم
(قوله اولى من تعبيرة بالنقل) وجه الاولوية ان التعبير بالنقل لا يشمل مدة حفر الارض واخراج
الحجارة من باطنها الى الظاهر اه عشم (قوله ويدخل فى بيع بستان) وكذا فى رهنه خلافاً للشارح فى بعض
كتبه ولا بن ابى شريف نعم البناء الذى فى البستان لا يدخل فى رهنه لانه ليس من مسماه وينبغى دخول
الساقية ايضا اه شوبرى وعبارة عشم على مر قوله ويدخل فى بيع بستان الخ فند يخرج الرهن وهو ممنوع
فان الحق وفاقا للرملى انه يدخل فى رهن البستان والقرية هاهما من بناء وشجر خلافاً لما يوهمه كلام شرح
البهجة اه سم على منهج وقضية تعليلهم دخول البناء والشجر فى رهن البستان والقرية والدار انهما من
مسماها عدم دخول المنفصل الذى يتوقف عليه نفع المتصل كما فى عدم دخول البناء والشجر فى رهن
الارض على ما تقدم فى كلامه وليس مراداً (قوله ايضا ويدخل فى بيع بستان) فيه ان الكلام فى
الالفاظ التى نستتبع غير مسماها لغة والبستان اسم لمجموع الثلاثة لغة فليس هنا استتباع واما القرية فهى
اسم للبناء مع الارض فحينئذ التعبير فيها بالدخول من حيث الشجر لانه ليس من مسماها لغة اه
وعبارة حل قوله وبناء فهما هذا ليس من مسمى البستان خلافاً لما قد يفهم من قوله فى تعليل عدم
دخول المزارع بانها ليست منهما أى من مسماها الا ان يقال المزارع ليست من مسماها لالغة
ولا عرفاً والبناء وان لم يكن من مسماها لغة الا انه من مسماها عرفاً تأمل (قوله ايضا ويدخل
فى بيع بستان) والهبة مثله كامر وكذا الرهن هنا على المعتمد الا فى الابنية التى فيه فلا تدخل عند
شيخنا زى وشيخنا مر يدخلها ولفظ البستان فارسى معرب ومثله الباغ بموحدة فمعجمة بينهما الف

مدته جناية من البائع وهى
مضمونة عليه بعد القبض
لا قبله قال البلقينى فلو باع
البائع الاحجار بطريقه
فهل يحل المشتري محل البائع
أو يلزمه الاجرة مطلقاً لانه
اجنبى عن البيع لم أقف فيه
على نقل والاصح الثانى
فان لم يخير فلا اجرة له
وان طالت مدة التفريغ
ولو بعد القبض وكزوم
الاجرة لزوم الارش
لو بقى الارض بعد
التسوية عيب بها قاله الشيخان
واستبعد السبكي وتعبيرى
بالتفريغ اولى من تعبيرة
بالنقل (ويدخل فى بيع
بستان

في لغة فارس أيضا وكذا الخاطئ في لغة العرب وكذا في الجنة والحديقة والكرم كما قاله الخطيب اه قل
على الجلال (قوله في بيع بستان) هو فارسي معرب وجمعه بساتين ويعبر عنه بالعجمية بالباغ ويدخل في
بيع البستان أيضا كل ماله اصل ثابت من الزرع لانحو غصن يابس وشجرة وعروق يابس وحيطان
لدخولها في مساه بل لا يسمى بستانا بدونها وكذا الجدار المتهدم لا مكان البناء عليه ويدخل أيضا عريشه
اعدت لو وضع قضبان العنب عليها كما صرح به الرافعي في الشارح الصغير وكذا البناء الذي يدخل فيه على
المذهب لثباته اه شرح م ر وكتب عليه ع ش قوله وكل ماله اصل ثابت الخ انظر ما المراد بالزرع الذي
إذا كان أصله ثابتا يدخل وقد تقدم في بيع الأرض أن ما يجوز مرة بعد أخرى تدخل أصوله في البيع وما يؤخذ
دفعة واحدة لا تدخل بقياسه ان يقال هنا كذلك وعليه فلم يظهر لهذا التقيد وجه اللهم إلا ان يقال مراده
دخول الاصول من الزرع الذي يجوز مرة بعد أخرى فيو الما م ر (قوله في بيع بستان وقرية) وكذلك
قوله ودار محل دخول الأرض فيما ذكر إذا لم تكن محتكرة فان كانت لم تدخل ولا يسقط في مقابلتها شيء
من الثمن قاله شيخنا م ر اه قل على المحلى وعبارة سم (تنبيه) قال الاذرعى هذا إذا كانت الأرض بما
يجوز بيعها أما إذا كانت بما لا يجوز بيعها كسواد العراق وما في حكمه فلا شك ان الأرض لا تدخل في قوله
بعثك هذه الدار وحيث نهل يقال يحمل الاطلاق على البناء فقط أو يجري فيه خلاف تفريق الصفة نظرا
إلى ظاهر اللفظ أو يفرق في ذلك بين العالم بالحال والجاهل لم ارفيه شيئا والبلوى عامة بهذه المسئلة حيث تباع
الدور في الاراضى الموقوفة والمستأجرة من غير تنصيص على ان الأرض غير داخلة في البيع وكذلك يقع
في الكروم والبساتين وغيرها والهة والوصية والوقف كالبيع فيما يدخل هذا لفظ الناشري وقال شيخنا
في شرح الارشاد ان الاقرب حمل الاطلاق على الابنية بجميع الثمن ومال اليه م ر اه سم (قوله وقرية)
اى بالمعنى الشامل للمدينة والبلد باى لفظ منها اه ويدخل في بيع القرية الساحات التى يحيط بها السور
وكذا السور أيضا لا ما وراء من الابنية وان التصق به خلافا لاسنوى وما لا سور لها يدخل فيها ما لا يجوز
قصر الصلاة فيه للسافر منها نعم يدخل حريمها وما فيه من شجر وبناء وان جاز فيه القصر اه قل على الجلال
(قوله لا مزارع حولها) شمل ما صرح به المصنف من عدم دخول المزارع ونحوها ما لو قال بحقوقها لعدم
اقتضاء العرف دخولها وهذا لا يحنث من حلف لا يدخل بدخولها اه م ر اه ع ش (قوله ويدخل في
بيع دار الخ) مثلها الخان والحوش والوكالة والزريبة ويتجه الحاق الربع بذلك فراجع اه قل على
الجلال ولو باع علوا على سقف له فهل يدخل السقف لانه موضع القرار كارض الدار ام لا يدخل ولكنه
يستحق الانتفاع به على العادة لان نسبه إلى السفلى اظهر منها للعلو الا وجه الثانى كما أفاده الوالد رحمه
الله اى وفصل بعضهم بين سقف على الطريق فيدخل لانه لا يمكنه الانتفاع به فقويت التبعة فيه وسقف
على بعض دار البائع أو غيره فلا يدخل إذ لا مقتضى للتبعة هنا اه شرح م ر وكتب عليه الرشيدى قوله
وفصل بعضهم بين سقف على طريق فيدخل الخ الظاهر ان الوالد الشارح لا يخالف في هذا كما يدل عليه
تعليقه بقوله لان نسبه إلى السفلى اظهر منها للعلو وهذا ليس منسوبا للسفلى أصلا فيكون كلامه مفروضا
في غير هذه وينبغي ان يقال فيها ان كان قصد البائع من بناء السقف المذكور بالاصال جعله سقفا للطريق ثم
بنى عليه بطريق العرض فلا يدخل وان كان قصده من بنائه ليس إلا البناء عليه فيدخل فتأمل (قوله حتى
حمامها) غاية للبناء فلا حاجة إلى تقييده بالثبوت على ان التقيد به يفهم من قوله الاتى وحمام خشب
اه ع ش (قوله ومثبت فيها للبقاء) قضية اختصاصه بالدخول في الدار عدم دخوله في بيع البستان
فليحرر اه شورى (قوله كابواب منصوبة) ومثلها الخلوعة وهى باقية بمحلها اما لو نقلت من
محلها فهى كالمقول فلا تدخل اه ع ش على م ر (قوله منصوبة لا مقلوعة) بخلاف درارب
الداكز والالات السفينة فانها تدخل وان كانت منفصلة لان العادة جارية بانفصال ذلك بخلاف باب

وقرية أرض وشجر
وبناء فيهما (لثباتها
لامزارع حولها لانها
ليست منهما (و) يدخل
في بيع (دار هذه) الثلاثة
اى الارض والشجر
والبناء التى فيها حق
حمامها (ومثبت فيها للبقاء
وتابع له) اى للمثبت
(كابواب منصوبة)
لامقلوعة

(وحلقها) بفتح الحاء
 واغلاقها المثبتة (واجانات)
 بكسر الهمزة وتشديد
 الجيم ما يغسل فيها (ورف
 وسلم) بفتح اللام (مثبتات)
 اى الاجانات والرف
 والسلم (وحجر رحي)
 الاعلى والاقل المثبت
 (ومفتاح غلق مثبت) (وبشر
 ماء نعم الماء الحاصل فيها
 لا يدخل بل لا يصح البيع
 الا بشرط دخوله والا
 اختلط ماء المشتري بماء
 البائع وانفسخ البيع وذكر
 دخول شجر القرية والدار
 مع تقييد الاجانات بالاثبات
 من زيادتي (لا منقول
 كدلو وبكرة) بفتح الكاف
 واسكانها مفرد بكر بفتحها
 (وسرير) وحام خشب
 فلا يدخل في بيع الدار لان
 اسمها لا يتناولها (و) يدخل
 في بيع (دابة نعلها) لاتصاله
 بها الا ان يكون من نحو
 فضة كبرة البعير (لا) في
 بيع (رقيق) عبد أو أمة
 (ثيابه) وان كانت سائرة
 العورة فلا تدخل كما لا يدخل
 شرح الدابة في بيعها (و)
 يدخل في بيع (شجرة) بقيد
 زده بقولي (رطبة) ولو
 مع الارض بالتصريح أو
 نبعا

الدار اه حل (قوله بفتح الحاء) في المختار الحلقة بالسكين الدرع وكذا حلقة الباب وحلقة القوم والجمع
 الحلق بفتحين على غير قياس قال الاصمعي الجمع حلق كبدرة وبدر وقصعة وقصع وحكي يونس عن ابي عمرو بن
 العلاء حلقة في الواحد بفتحين والجمع حلق وحلقات قال نعلب كلهم بجزءه على ضعفه قال ابو عمرو والشيباني
 ليس في الكلام حلقة بالتحريك الا في قولهم هؤلاء قوم حلقة للذين يحلقون الشعر جمع حائق اه ومثله في
 المصباح (قوله مثبتات) ظاهره ولو بالربط للرف والسلم وفي كلام بعضهم ما يقتضي ان السلم لا بد ان يكون
 مسمر أو مبنا اه حل وفي شرح مر ما يعلم منه ان السلم والرف لا بد في جعلهما مثبتين من تسميرهما اه
 شيخنا ح ف (قوله الاعلى) ومثله كلمات توقف عليه تقع مثبت نحو غطاء بئر او تنورا و صندوق طاحون
 وآلات سفينة اه قل على الجلال (قوله ومفتاح غلق مثبت) بخلاف الاقوال المنقولة فانها لا تدخل هي
 ولا مفاتيحها وكذا وتر القوس اه حل وعلى مر في شرحه دخول الحجر الاعلى ومفتاح الغلق المثبت
 بقوله لانهما تابعا لمثبت اه وكتب عليه الرشيدى قوله لانهما تابعا لمثبت اى مع كونهما لا يستعملان في
 غيره الا بتوقيع جديد ومعالجة مستأنفة فلا يرد نحو الدلو والبكرة مما تقدم وبهذا يعلم الجواب عما وقع
 السؤال عنه في درس الشيخ كما في حاشيته من انه اذا باع مدق البئر هل تدخل البئر التي يدق بها او لا وهر انها
 لا تدخل لانها كما تستعمل فيه تستعمل في غيره من غير علاج وتوقيع فهي كالبكرة وهذا المأخذ اولى بما سلكه
 الشيخ في الحاشية كما لا يخفى اه (قوله نعم الماء الحاصل فيها الخ) هو مفهوم قوله وبئر ماء فلا معنى للاستدراك
 ولو قال بخلاف ما بها كان اولى اه ع ش (قوله الا بشرط دخوله) ولو بيعت مستقلة وكالماء فيما ذكر
 المعادن الظاهرة كالملاح والنورة والكبريت بخلاف الباطنة كالذهب والفضة فتدخل بلا شرط (قاعدة)
 لا تدخل لؤلؤة وجدت في بطن سمكة على المعتمد بل هي للصيد الا ان كان فيهما اثر ملك ككتب ولم يدعها
 فتكون لقطة له لان يدا المشتري مبنية على يده هذا كله ان صادها من بحر الجواهر والا فهي لقطة مطلقا قاله
 الماوردى اه شوبرى (قوله وانفسخ البيع) مراده انه ان لم بشرط بطل البيع لانه صح ثم انفسخ اه
 شوبرى (قوله وحام خشب) اى غير مثبت اه قل على الجلال (قوله ويدخل في بيع دابة نعلها) اى
 المسر كما قاله السبكي وغيره وهل شرطه كون الدابة من الدواب التي تنقل عادة كالخيل والبغال والخيول
 بخلاف غيرها كالبقر او لا فرق فيه نظروا ظاهر عبارتهم انه لا فرق اه سم على حج اه ع ش على مر
 (قوله لاتصالها) اى مع كون استعماله لمنفعة تعود على الدابة فلا يرد عدم دخول القرط والخاتم والحزام
 مع اتصالها بالعبد اه ع ش على مر (قوله الا ان يكون من نحو فضة) اى او ذهب بالاولى اما النعل
 الذى كله او بعضه من فضة او ذهب فلا يدخل للعرف ولحرمة استعماله ومنه يؤخذ ان يحرم استعماله
 لا يدخل كضبة كبيرة لزيينة وما حل يدخل كضبة كبيرة لحاجة اه امداد (فرع) لو كان للرقيق
 سن من ذهب فهل يدخل في البيع ويصح ولو كان الثمن ذهبا لا تبعدا الصحة والدخول كما قاله شيخنا لانه
 متمحض للتبعية وبهذا فارق عدم الصحة في بيع دار تصفحت أبوابها بالذهب اذا كان الثمن ذهبا اه
 شوبرى (قوله كبرة البعير) وهى الحلقة التي تجعل في انفه اى فانها تدخل في بيعه الا ان كانت من
 احد النقيدين اه ع ش وفي المصباح البرة مخوفة اللام هى حلقة تجعل في أنف البعير تكون من
 صفرو ونحوه والجمع يرون على غير قياس وأبريت البعير بالالف جعلت له برة (قوله لا رقيق ثيابه)
 وعلى هذا فهل يلزم البائع ابقاء سائر عورته الى ان ياتي له المشتري بساتر فيه نظروا يدل على عدم اللزم
 جواز رجوع معبر سائر العورة كما تقرر في باب العارية اه سم على حج اقول لو تعذر على المشتري
 ما يستر به عورته عقب القبض ولو بالاستجار لا يبعد لزوم بقاء سائر العورة للبائع باجرة على المشتري
 اه ع ش على مر وكذا لا يدخل القرط الذى في اذنه ولا الخاتم الذى في يده ولا نعله قطعا اه شرح
 مر (قوله كما لا يدخل سرج الدابة الخ) وكذلك لا يدخل اللحام ولا المقود ولا البرذعة ولا الحزام

اه قل على الجلال (قوله أغصانها الرطبة) هذا القيد جار في كل من الاغصان والورق والعروق
 فيخرج اليابس من كل منها فلا يدخل في البيع على المعتمد وفي قل على الجلال قوله الا اليابس عائد على
 الاغصان والعروق والورق على المعتمد خلافا لما في شرح المنهج من تخصيصه بالاغصان بناء على ما فهمه من
 كون استثناء المنهاج لما وليه فقط وسياتي دخول العروق اليابسة في شرط القلع وسياتي ما فيه والعرجون
 واوعية الطلع وإن كان الثمر موبرا كالعروق على المعتمد (قوله او ورق توت) هذا من جملة الغاية وهي
 بالنسبة اليه للرد على الوجه الضعيف وعبارة اصله مع شرح المحلى وفي ورق التوت المبيع شجرته في الربيع
 قد خرج وجه انه لا يدخل لانه كثر سائر الاشجار اذ يربى به ودود القز وهو ورق التوت الايض قاله ابن
 الرفعة في الكفاية والمطلب وفي ورق النبق وجه من طريق انه لا يدخل لانه يغسل به الراس انتهت
 والتوت بناء على الفصح وفي لغة انه بالمثلثة في آخره اه شرح م (قوله مطلقا كان البيع الخ) هذا التعميم
 إنما هو في بيعها وحدها لقوله فيما ياتي او مع اصله جاز لا يشترط قطعه ومثله شرط القلع وكذا يقال في
 قوله ان لم بشرط قطع وفي قوله في اليابسة فلو شرط قطعها الخ انتهى فالحاصل ان هذه المواضع الثلاثة في كلام
 الشارح تفيد بما لو بيعت وحدها اما لو بيعت مع الارض فلا يصح بشرط القطع ولا القلع كما سياتي هناك
 (قوله لان ذلك بعيد منها) اي عرفا لاذالكلام في الفاظ تستتبع غير مسماها اه شيخنا وفيه ان هذا يقتضي
 ان اسم الشجرة في اللغة لا يتناول الاغصان والورق والعروق وهذا بعيد جدا او فاسد اه (قوله وكذا
 عروقها) اي ولو امتدت وجاوزت العادة كما شمله كلامهم لان ذلك من مسماها اه شرح م وكتب
 عليه ع ش قوله وجاوزت العادة اي ولم تخرج بذلك الامتداد عن أرض البائع فان خرجت كان لصاحب
 الارض تكليفه قطع ما وصل الى أرضه اه ولو تفرغ عن الشجرة شجرة اخرى استحق ابقاء ذلك
 كالأصل سواء علم استخلافا كالموز ام لا على اوجه الاحتمالات لكن لو ازيل المتبوع فهل يزال التابع
 كما هو شأنه او لا لانه يوجد صار مستقلا الوجه كما رجحه بعضهم الثاني وان رجح بعض آخر الأول وعمل
 ماقرر في حالة استحقاق البائع الا بقاء والا كان غصب ارضا غرسها ثم باعها واطلق فهل يبطل البيع او
 يصح ويتخير المشتري ان يحمل وجهان او جههما ثانيهما وقضية ماقرر دخول اولاد الشجرة الموجودة
 والحادثة بعد البيع وهو كذلك فيما يظهر ان علم انها منها سواء انبتت من جذعها او من عروقها التي بالارض
 لانها حينئذ اغصانها بخلاف اللاصق بها مع مخالفة منبته لمثبتها لانه اجنبي عنها قال الاذرعي وشجر
 السباق يخاف حتى يملأ الارض ويفسدها وفي لزوم هذا بعد اه ورد بان البائع مقصر بتركه شرط
 القطع اه شرح م (قوله والا فلا تدخل عملا بالشرط) اي وتقطع الشجرة من وجه الارض اه شرح
 م وكتب عليه ع ش قوله وتقطع من وجه الارض اي على ما جرت به العادة في مثلها فلو اراد المشتري
 حفر جزء من الارض ليتوصل به الى زيادة ما يقطع لم يمكن اه (قوله اي موضع غرسها) اي ما سامتها من
 الارض وما تمتد اليه عروقها فيمتنع على البائع ان ينتفع به بما يضر الشجرة وفيه انه يلزم على ذلك انه يتجدد
 في كل ساعة للمشتري استحقاق لم يكن له ورد بان لا مانع من ذلك لان البائع مقصر حيث لم يشترط
 القطع اه حلي ثم رايت في الرشدي على م وفي دفع هذا الازام مانصه اي لانه متفرع عن اصل استحقاقه
 والممتنع إنما هو تجديد استحقاق مبتدا كما انصح به حج ولا بد منه في دفع الاشكال (قوله وينتفع به ما بقيت)
 اي ينتفع الارتفاع المتعاق بالشجرة على العادة فلا يسأل الرقاد تحتها لاضراره بالبائع اه ع ش على م
 وعبارة قل على المحلى قوله لكن يستحق المشتري منفعته لا بمعنى ان له اجارته او وضع متاع فيه او اعارته
 بل بمعنى ان له منع البائع ان يفعل فيه ما يضر بالشجرة بخلاف ما لا يضرها فله فله ولو بنحوزرع انتهت (قوله
 ما بقيت) فان قلعت او انقلعت لم يحزله اعادة بدلها مطلقا بل ولا اعادتها هي وان رجى عود حياتها على الوجه
 من تردد للزركشي اه اعاب وهل استحقاقه الا بقاء من باب العارية اللازمة والاجارة جرى ابن

(أغصانها الرطبة وورقها)
 ولو يابس أو ورق توت
 مطلقا كان البيع أو بشرط
 قلع أو قطع أو ابقاء لان ذلك
 بعيد منها بخلاف أغصانها
 اليابسة لا تدخل في بيعها
 لان العادة فيها القطع كالثمره
 (وكذا) تدخل (عروقها)
 ولو يابسة بقيد زده بقولي
 (ان لم يشترط قطع) والا فلا
 تدخل عملا بالشرط (لا
 مفرسها) بكسر الراء اي
 موضع غرسها فلا يدخل في
 بيعها لان اسمها لا يتناول

(و) لكن المشتري (يفتفع
بمباقيت) أى الشجرة
تباعها (ولو أطلق بيع)
شجرة (يابسة لزوم مشتريا
قلعها) للعادة فلو شرط
قلعها أو قطعها لزم الوفاء به
أو إبقاؤها بطل البيع وبما
تقرر علم أن بيع الشجرة
اليابسة تدخل فيه أغصانها
وورقها مطلقا وعروقها
أن أطلق أو شرط القلع
وان المشتري لا يفتفع
بمفروضا (وشجرة شجر)
هو أعم من قوله نخل (مبيع
أن شرطت لأحدهما) أى
المتبايعين (هـ) هى (له) عملا
بالشرط ظهرت الثمرة أم لا
(والا) بأن سكت عن
شرطها لو أحدهما (فإن
ظهرت) منها (شئ)

(و) لكن المشتري (يفتفع
بمباقيت) أى الشجرة
تباعها (ولو أطلق بيع)
شجرة (بابسة لزوم مشتريا
قلعها) للعادة فلو شرط
قلعها أو قطعها لزم الوفاء به
أو إبقاؤها بطل البيع وبما
تقرر علم أن بيع الشجرة
اليابسة تدخل فيه أغصانها
وورقها مطلقا وعروقها
أن أطلق أو شرط القلع
وان المشتري لا يفتفع
بمفروضا (وشجرة شجر)
هو أعم من قوله نخل (مبيع
أن شرطت لأحدهما) أى
المتبايعين (هـ) هى (له) عملا
بالشرط ظهرت الثمرة أم لا
(والا) بأن سكت عن
شرطها لو أحدهما (فان
ظهرت) منها (شئ)

لا نور لها كتوت أولها نور وتناثر كشمس (هـ) هي كلها (لبائع) كما في ظهور كلها المفهوم بالأولى ولعسر افراد المشاركة (والا) بان لم يكن ظهور بالوجه المذكور (هـ) هي كلها (المشتر) لما مر والخبر الصحيحين من باع نخلا قد ابرت ثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع وقيس بما فيه غيره ومفهومه أنها إذا لم تؤثر تكون الثمرة للمشتري إلا أن يشترطها البائع وكونها في الأول للبائع صادق بان تشترط له أو يسكت عن ذلك وكونها في الثاني للمشتري صادق بمثل ذلك والحق تأير بعضها بتأير كلها بقعية غير المؤثر للتأير لما في تبع ذلك من العسر والتأير ويسمى التلقيح تشقيق طلع الاناث وذو طلع الذكور فيه ليجيء رطبها اجود مما لم يؤثر والمراد هنا تشقيق الطلع مطلقا ليشمل ما تأير بنفسه وطلع الذكور والعادة الاكتفاء بتأير البعض والباقي يتشقق بنفسه وينبت ريع الذكور اليه وقد لا يؤثر شيء ويتشقق الكل وحكمه كالمؤثر اعتبارا بظهور المقصود (وإنما تكون) أي الثمرة كلها فيما ذكر (لبائع) أن

أه حل اه ع ش (قوله بتأير) أي ولو لبعضها وإن قل ولو في غير وقتها كما هو قضية إطلاقهم خلافا لما وردى وإن تبعه ابن الرفعة اه شرح مر (قوله أو بدونه) أي التأير لعدم اتصاف ثمرة غير النخل به لما يأتي في تعريف التأير وليس المراد أنه يتصف بالتأير لكنه لم يوجد اه ع ش (قوله لا نور لها) النور بفتح النون الزهر على أي لون كان اه شرح مر وفي ع ش نقلا عن المختار أن الزهر بفتح الحين وفي المصباح زهر النبات نوره الواحدة زهرة مثل تمر وتمررة وقد تفتح الهاء قالوا ولا يسمى زهرا حتى يفتح اه (قوله كشمس) بكسر ميميه وحكى فتحها اه شرح مر وفي النهاية لأن الاثير أنه بتثليث الميمين (قوله فهي كلها للبائع) قال في العباب ويصدق البائع في أن البيع وقع بعد التأير أي حتى تكون الثمرة له اه سم على منهج ومثله مالو اختلافه كانت الثمرة موجودة قبل العقد او حدثت بعده فالمدق البائع على الاصح عند الشارح كما ذكره في باب اختلاف المتبايعين بعد قوله او صفته خلافا لحج اه ع ش على مر (قوله فهي كلها للمشتري) أي من قوله في تعليل دخول الاغصان والورق لأن ذلك يعد منها لأنها كالورق اه حل (قوله والخبر الصحيحين الخ) معطوف على مجموع العلل الثلاثة فهو راجع للدعوى الثلاثة (قوله قد ابرت) بالتخفيف والتشديد لأنه يقال في الفعل ابر التخل من باب ضرب وابره بالتشديد بمعنى كافي المختار اه ع ش على مر (قوله ثمرتها للبائع) هلا قال له يرجوع الضمير لمن ولعله اظهر لتلايتهم عود الضمير على المشتري المعلوم من المقام (قوله ومفهومه أنها إذا لم تؤثر الخ) لا يخفى أن مثل التأير سقوط النور والبروز لكن في شرح انروض انه إذا لم تنعقد تلك الثمرة التي لم يسقط نورها لا يصح شرطها للبائع وفيه نظر حرره اه حل (قوله وكونها في الأول) أي منطوق الحديث وقوله وكونها في الثاني أي مفهومه اه ع ش (قوله صادق بان تشترط له الخ) فيه بحث دقيق يدركه من له فهم انيق اه سم ووجه البحث انه كيف يتأتى أن تشترط للبائع مع قوله عليه السلام إلا أن يشترطها المبتاع أي المشتري إذ يصير التقدير تكون للبائع ولو بالشرط له إلا أن يشترطها المشتري وهذا تهافت إذ متى شرطت للبائع لا يتأتى شرطها للمشتري فلا يصح قول الشارح انه صادق بالصورتين اه ويمكن أن يجاب بان الاستثناء من إحدى الصورتين وهي الثانية اه بجني ثم رايت في ع ش على مر مانسه أقول ووجه البحث انه قد يقال لأنسلم أن مفهوم الحديث ما ذكر بل مفهومه انه إذا باع نخلا لم يؤثر لا تكون ثمرتها على هذا التفصيل وذلك صادق بان تكون للمشتري وإن شرطت للبائع ويلغو الشرط (قوله بقعية غير المؤثر للتأير) وإنما لم يعكس لأن ما لم يظهر آيل إلى الظهور اه سلطان (قوله وطلع الذكور) أي ويشمل طلع الذكور فلا فرق بين أن يتشقق بنفسه او بفعل فاعل ومثل ذلك النور فلا فرق بين أن يتناثر بنفسه او بفعل فاعل حيث بلغ أو أن التناثر بان انعقد وإلا فهو كما لو لم يتناثر ويلتزم مثل ذلك في تأير طلع النخل إلا أن ثبت أن تأير طلع النخل قبل اوانه لا يفسده بخلاف أخذ النور قبل اوانه يفسده اه حل (قوله والعادة الاكتفاء الخ) تعليل ثان للرد الذي ادعاه وقوله وقد لا يؤثر شيء تعليل ثالث فالخلاص أن المعنى اللغوي فيه خصوصيتان الفعل وكون المؤثر طلع الاناث وكل منهما ليس بقيد فلذلك قال والمراد الخ وعمله بالعلل الثلاث اه شيخنا (قوله فيما ذكر) أي فيما بعد الا وهو ظهور البعض عند عدم الشرط اه شيخنا (قوله إن اتحد حمل) بان كانت لا تحمل إلا مرة واحدة وأما ما يحمل مرتين فظاهر للبائع وما لم يظهر للمشتري من غير إلحاق اه حل (قوله وعقد) قال الناشري في نكته وقد يتصور اتحاد العقد مع تعدد المالك وذلك بالوكالة على تصحيحهم أن المعتبر الوكيل اه شوبري (قوله كتين) وصورة المسئلة أن الشجرة وقت البيع كان فلها تين ظاهر وتين غير ظاهر لكن كانت الشجرة جلانة فهو موجود وكان الظاهر من بطن ومالم يظهر من بطن آخر فغير الظاهر للمشتري والظاهر للبائع ولا تبعية وهذا بخلاف ما يحمل مرة واحدة بان باع نخلا عليه بلع ظاهر وبلع غير ظاهر لكنه موجود فالكل للبائع اه شيخنا (قوله وورد) قال في المصباح الورد بالتفتح

أو اختلف شيء من البقية
 بأن اشترى في عقد بستانين
 من نخل مثلا أو نخلا وحبنا
 في بستان واحد أو في عقدين
 نخلا مثلا والظاهر من ذلك
 في أحدهما وغيره في
 الآخر (فكل) من
 الظاهر وغيره (حكمه)
 بالظاهر للبائع وغيره
 للمشتري لا تقطاع التبعة
 واختلاف زمن الظهور
 باختلاف ذلك وانتفاء
 عسر الأفراد بخلاف
 اختلاف النوع نعم لو باع
 نخلة وبقى ثمرها لم يخرج
 طلع آخر فانه للبائع كما
 صرح به الشيخان قال لأنه
 من ثمرة العام قلت وإلحاقا
 للنادر بالاعم الاغلب واعلم
 انها سويا بين العنب والتين
 في حكمه السابق نقلا عن
 التهذيب وتوقفاه ولي بها
 اسوة في التوقف في العنب
 ولهذا لم يذكره الروايات
 وغيره مع التين وهو الموافق
 للواقع من انه لا يحمل في
 العام مرتين ولعل العنب
 نوعان نوع يحمل مرة ونوع
 يحمل مرتين وذكر حكم
 ظهور البعض في غير النخل
 مع ذكر اتحاد الحمل
 والجنس من زيادتي (وإذا
 بقيت ثمرة له) أي البائع
 بشرط أو غيره كما مر (فان
 شرط قطعها لزمه والام
 بان شرط الابقاء او اطلق
 (فله تركها اليه) أي إلى
 القطع أي زمنه الطاعة
 وإذا جاء

مشموم معروف الى ان قال وفي مختصر العين نور كل شيء مورده اعم ش على مر (فرع) وصلت شجرة
 نحو تين بغصن نحو شمس أو عكسه فيبغى ان لكل حكمه حتى لو برز التين ولم يتناثر نور الشمس قال اول
 فقط للبائع اعم على حج لان هذين جنسان وان كانا في شجرة واحدة اعم ش على مر (قوله) أو اختلف
 شيء من البقية (عبر في هذا بالاختلاف وفي الذي قبله بالتعدد للثقتن اشيخنا (قوله) باختلاف ذلك (الاشارة
 واقعة على أنواع الاختلاف الاربعة من حيث تعلقها بالعلة الاولى وعلى اختلاف الحمل والجنس من حيث
 وقوعها على الثانية فالعلة الاولى شاملة للاربعة والثانية لثنتين منها واما الثالثة فهي شاملة للاربعة ايضا (قوله)
 نعم لو باع نخلة الخ (محترز قوله) غالباً كان عليه ان يقول وخرج او يترك التقليد بغالباً قال الشوهرى
 وهذا لا يتعين بل يجوز ان يكون استدراكا على قول المتن فكل حكمه بل هذا اولى تأمل اعم (قوله) ثم خرج
 طلع آخر (آخر) أي ظهوره لا فالغرض انه موجود (قوله) فانه للبائع (قوله) قال شيخنا طيب بشرط ان يعد مع الاول بطنا
 واحدة فان قال اهل الخبرة انه بطن ثان ليس من جملة الاول فهو للمشتري وواقفه مر على ذلك وهو
 الوجه واعتمد شيخنا طيب هذا التفصيل في الورد والياسمين والتين ونحوها اعم سم (قوله) لانه من ثمرة
 العام (العام) هذا منع لتعدد الحمل وقوله قلت الخ تسليم للتعدد وحمل له على الدور اعم شيخنا (قوله) لانه من ثمرة
 العام (العام) أي الظاهر ذلك فقد اتحد الحمل لان النخل لا يحمل مرتين في العام ومقتضى ذلك انه لو تحقق كونه
 حملا آخر لا يكون للبائع بالتبعية بل للمشتري وقد دفع ذلك الشارح بقوله وقلت وإلحاقا للنادر بالاعم
 الاغلب بالنسبة للجنس أي الغالب في النخل انه لا يحمل في العام إلا مرة واحدة فما وجد منه ولو نوعا على
 خلاف ذلك لا عبرة به وحيث لا يكون ذلك مستثنى من قولهم واتحد حمل وعبرة حج ولو فرض تحقق
 حمل ثان الحق النادر بالاعم الاغلب اعم فهو موافق في ذلك للشارح اعم حلي (قوله) في حكمه السابق (أي
 في الحكم السابق للتين وهو ان ما ظهر للبائع وما لم يظهر للمشتري اعم حل وقوله في العنب بدل اشتغال من
 قوله فيه وقوله ولي بها اسوة جملة معترضة ومراعاة انه يتوقف في العنب كما توقفاه اعم شيخنا (قوله) نقلا
 عن التهذيب (أي للبعوى اعم ش (قوله) وتوقفاه (أي بعد ان سويا بينهما نقلا عن التهذيب فالتسوية
 منقولة عن التهذيب والتوقف من عندهما فلا تنافي (قوله) ولعل العنب الخ (أي فما في التهذيب محمول على
 ما يحمل مرتين في العام وحيث يكون هذا النوع من العنب كالتين ووردها شيخنا بان حمله في العام مرتين
 نادر كالنخل فليكن مثله في التبعية لان هذا التعدد نادر لا عبرة به اعم حل وفي هذا الرد بعد تسليم
 انه نوعان (قوله) فان شرط قطعها (أي وجوبه) وذلك فيما إذا غلب اختلاط حادها بموجودها وجوازا
 وذلك في غيره اعم حل وفيه ان الكلام هنا في بيع الشجرة وما سياتى من اشتراط القطع فيما يغلب فيه الاختلاط
 انما هو في بيع الثمرة اعم شيخنا (قوله) لزمه (أي وقاه بالشرط وقال شيخنا وانما يظهر هذا كما قال الاذرعى في
 متفجع به كحصرم لا فيما لا تنفع فيه او نفعه نافع اعم وهذا يوافق ما تقدم عن التمسك في القصب الفارسي بل تقدم
 عن التمسك انه قاس القصب على هذا وقد بيناه ثم لكن جواب شرح الروض في الفرق بين القصب الفارسي
 والجزء الظاهرة من غيره بان غيره يتاخر الانتفاع به من الوجه الذي يراد الانتفاع به منه وان لم يبلغ او ان
 الجزء عادة بخلاف القصب الفارسي يقتضى انه لا يكتفى في تكليف قطعه بكونه ينتفع به من غير الوجه المطلوب
 منه فليحرر اعم حل (قوله) إلى القطع (أي زمنه) أي المعتاد فاعتيد قطعه قبل فضجه قطع كذلك وما
 اعتيد قطعه بعد قطع كذلك كما افصح عنه الشارح إلا ان قول الشارح ولو كانت من نوع
 الخربما يوم ان هذه العبارة لا تشمل ذلك اعم حل وعبرة شرح مر نعم لو كانت الثمرة من نوع
 يتأدقها قبل فضجه كاللوز الاخضر في بلاد لا ينتهي فيها كلف البائع قطعها على العادة ولا ترد هذه
 الصورة لان هذا وقت جذاها عادة اعم (قوله) للعادة (فان اختلفت العادة كان اعتاد قوم تركها الى
 التضييق وقوم قطعها قبله فني الاستدكار عن ابن القطان انه يحمل على عرف البائع قال الفارقي وعندي انه

ومن الجذاذ لم يمكن من
اخذ الثمرة على التدرج
ولا من تأخيرها الى نهاية
النضج ولو كانت من نوع
يعتاد قطعه قبل النضج كلف
القطع على العادة ولو تعذر
سقي الثمرة لا تقطع الماء
وعظم ضرر الشجر ببقائها
فليس له ابقاؤها وكذا لو
اصابها آفة ولا فائدة في
تركها على أحد قوانين
أطلقهما الشيخان واليه
ميل ابن الرفعة (ولكل) من
المتبايعين في الابقاء (سقي)
ان (لم يضر الآخر) وهذا
أعم من قوله ان انتفع به
شجر وثمر (وان ضرهما
حرم إلا برضاهما) لأن
الحق لهما لا يعدوهما (أو)
ضر (أحدهما وتنازعا)
أي المتبايعان في السقي
(فسخ) العقد أي فسخه
الحاكم لتعذر امضائه إلا
باضرار باحدهما فان ساع
المتضرر فلا فسخ كما فهم
من قولي وتنازعا وصرح
به الاصل أيضا حال انه متى
سامح المتضرر فلا منازعة
ولو امتص ثمر وطوبة
شجر لزم البائع قطع
للثمر (أو سقي) للشجر
دفعا لضرر المشتري
(فصل) في بيان بيع الثمر
والزرع وبدو صلاحهما
(جاء بيع ثمر ان بدا
صلاحه) وسيأتي تفسيره

يحمل على الاكثر من البلدا انتهى قال في الايعاب وما قاله الفارقي أوجه وعليه فلو لم يكن أكثر فلا وجه
ترجيح الاول اه ع ش (قوله زمن الجذاذ) هو بفتح الجيم وكسرها وإهمال الدالين وانجمها اه شرح مر
(قوله لم يمكن من اخذ الثمرة الخ) أي ما لم تجر العادة باخذها كذلك ويحتمل الاخذ بالاطلاق اه حل
(قوله لم يمكن من اخذ الثمرة) فان اخر لزمه الاجرة لما بعد العادة ولو بلا طلب اه برماوى (قوله ولو تعذر
سقي الثمرة الخ) غرضه بهذا تقييد قوله فله تركها اليه وكذا يقال فيما بعده اه شيخنا وفي شرح مر مانصه
وقد لا يلزم التبعة كان تعذر السقي لا تقطع الماء وعظم ضرر النخل ببقائها واصابها آفة ولم يبق في تركها
فائدة كما رجحه ابن الرفعة وغيره اه (قوله ولكل سقي الخ) ويمكن البائع من السقي بما اعتيد سقيها منه وان
كان للمشتري كثير دخلت في البيع وليس فيه انه يصير شارطا لنفسه الانتفاع بملك المشتري لان استحقاقه
لذلك لما كان من جهة الشرع اغتفروه اه شرح مر (قوله ولكل سقي الخ) أي فان لم يأتى أحدهما الآخر
نصب الحاكم امينا ومؤنته على من لم يأتى اه شرح الارشاد لشيخنا وقوله لم يضر الآخر عبارة الروض
ان نفعهما قال في شرحه وعبرة المذهب والوسيط ان لم يتضرر الآخر ويؤخر عنه عدم المنع عند انتفاء
الضرر والنفع لانه تعنت قاله السبكي وغيره وقد يتوقف فيه إذ لا غرض للبائع حينئذ فكيف يلزم المشتري
تمكينه اه وعبرة شيخنا في شرح الارشاد ان نفعهما أولم يضرهما على الأوجه اه سم (قوله في الابقاء) أي
الذي بعد الاول لا يناسب رجوعه لما قبلها من شرط القطع مع ان فيه تبعة أيضا لذلك قال في الابقاء ولم يقل في
التبعة اه شيخنا (قوله في الابقاء) وهو المشار له بقوله فلو تركها اليه بصورتيه المذكورتين في الشارح
(قوله أعم من قوله ان انتفع به الخ) والمعتمد ما اقتضاه كلام الاصل من ان احدهما لا يمكن من السقي إلا ان
انتفع به الشجر أو الثمر اه شيخنا ومثله في شرح مر (قوله إلا برضاهما) وليس هنا اضاعة مال لان محل
حرمتهما اذا كان سببهما فعلا ومساخته هنا شبه بالترك على ان هنا غرضا وهو حرصه على نفع صاحبه وعلى
نفع نفسه بابقاء العقد اه برماوى وعبرة حل قوله وان ضرهما حرم أي على كل إلا برضاهما أي لان المنع
لحق الغير وقد ارتفع برضاه وان بقيت الحرمة من جهة اتلاف المال لغير غرض اه واصله في شرح مر
(قوله أي فسخه الحاكم) المعتمد أن الذي يفسخه هو المتضرر اه حل (قوله فان ساع المتضرر الخ) قال
الاذرعى ولا ياتي فيه الاعتراض بافساد المال كما توهم بل هو احسان ومساعدة نعم الكلام في ما لسين مطابق
التصرف اه شرح الروض (فرع) في الروض وشرحه ويمكن البائع من الدخول للبستان لسقي ثماره
وتعهدا ان كان امينا والانصب الحاكم امينا للسقي ومؤنته على البائع ويسقي من الماء المعد لسقي تلك الاشجار
وان كان للمشتري فيه حق كما نقله في المطلب عن ظاهر كلام الأصحاب ونقله القمولى عن الماوردى فلو قال
اريد ان اخذ الماء الذي كنت استحققه لسقي ثمرى فاسقي به غير ما لم يمكن وكذا لو اخذ ثمرته قبل جذاذها لم يكن
له ان ياخذ الماء الذي كان يستحقه إلى وقت الجذاذ لانه إنما يستحق من الماء ما فيه صلاح تلك الثمرة

دون غيرها اه سم (فصل في بيان بيع الثمر الخ)

أي وما يذكر مع ذلك من قوله وعلى بائع ما بدا صلاحه إلى آخر الفصل (قوله جاز بيع ثمر الخ) قال حجج بقوله
أي وخرج بالثمر بيع بعضه شائعا قبل بدو صلاحه أو بعده لشريكه أو غيره شائعا فيبطل بشرط قطعه ان
قلنا القسمة بيع للربا ومع قطع الباقي لمناقاة لمقتضى العقد اه وقوله ان قلنا القسمة بيع فان قلنا افراز وهو
الاصل لم يبطل البيع لا مكان قطع البعض بعدها قال في شرح العباب لا يقال قسمة الثمر على الشجر بمجموعة
لانها وان جعلت افراز لا بد فيها من الضبط بنحو الكيل وهو متعذر لا مادام على الشجر لا نأقول صرح
الشيخان عن النص بجوازها إذا جعلناها افرازا لكن في الرطب والعنب لا مكان خرصهما
بخلاف سائر الثمار وبه يعلم البطلان في غيرهما مطلقا لتعذر قسمته مادام على الشجر لتعذر قطع الجزء
المبيع اه شوبري (قوله ان بدا صلاحه) أي ولو ثمرة في بستان بان بلغ صفة يطلب فيها غالبا كما

يأتي اه حل (قوله مطلقا) أي من غير شرط أي حيث لم يعلب إختلاط حادثه بوجوده وإلا فلا بد من شرط القطع كما سبذ كراه حل (قوله بشرط قطعه) أي ما لم يبع مع أصله وإلا فلا يصح شرط القطع اه شيخنا وفي الشو برى قوله وبشرط قطعه أي إذا بع وحده كما هو المتبادر ما إذا بيع مع أصله فلا يجوز بشرط قطعه على قياس ما يأتي وأن اؤهم تفصيله ثم عدم جريان ذلك هنا اه (قوله وبشرط قطعه) فان باعه بشرط قطعه فاختلف بعد قطعه فما خلفه للبائع بخلاف ما لو باعه بشرط قطعه فقطع فان ما أخلفه للمشتري اه سم على حجب وقوله فان ما أخلفه للمشتري أي وأما إذا باعه أصول نحو بطيخ أو قرع أو نحوه قبل بدو صلاحه وحدثت هناك زيادة بين البيع والاخذ فهي للمشتري سواء شرط القلع أو القطع وبه تعلم المخالفة بين أصول الزرع ونحو البطيخ اه ع ش على مر (قوله وهو) أي مفهوم الحديث صادق وكذلك منطوقه صادق بعدم الصحة قبل بدو الصلاح في الأحوال الثلاثة لكن خصصه الاجماع بغير شرط القطع كما يأتي اه ع ناني (قوله والمعنى الفارق بينهما) أي بين ما بدأ صلاحه وبين ما لم يبدأ صلاحه وقوله وبه أي وبهذا المعنى الفارق يشعر قوله عليه السلام رأيت الخ والظاهر أن ذلك من تنمة الحديث المتقدم وقوله ان منع الله الثمرة الخ أي سلط عليها العامة فان منع الثمرة لا يكون غالبا الا عند عدم بدو الصلاح اه حل (قوله أمن العامة) في المصباح العامة الآفة وهي في تقدير فعلة بفتح العين يقال عيه الزرع بوزن تعب اذا اصابته العامة فهو معيه ومعوه في لغة من باب الو او يقال اعوه القوم واعاه القوم اذا اصابته العامة ماشيتهم (قوله وبه يشعر الخ) يجوز رجوع الضمير فيه الى المعنى الفارق او الى الفوات وعبارة الاسنوى ظاهرة في الثاني اه شو برى (قوله فان بيع وحده) خرج بالبيع غير كالمطبوخة والرهن فلا يجب شرط القطع اه من شرح م ر ووجه جواز ذلك فيهما بدون شرط القطع انه بتقدير تلف الثمرة بجائحة لا يفوت على المتهب شيء في مقابلة الثمرة وكذا المرتهن لا يفوت عليه الا مجرد التوثيق ودينه باق بحاله بخلاف البيع فانه بتقدير تلف الثمرة بعامة يضيع الثمن لا في مقابلة شيء فاحتج فيه بشرط القطع لئلا يمان من ذلك ع ش عليه (قوله الا بشرط قطعه) ولا يقوم اعتياد قطعه مقام شرطه وللبائع اجباره عليه فان لم يطالبه به لم يستحق عليه اجرة عن ذلك لغلبة المساحة به ولو تراخيا بابقائه مع شرط قطعه جاز والشجرة امانة في يد المشتري لتعذر تسليم الثمرة بدونها بخلاف ما لو باع نحو سمن وقبضه المشتري في ظرف البائع فانه مضمون عليه لتمكنه من التسليم في غيره اه شرح م ر (قوله الا بشرط قطعه) أي حالا سواء تلفظ بذلك او اطلق اما لو شرط قطعه بعد يوم مثلا فان البيع يفسد اه من شرح م ر وع ش عليه وفي قل على الجلال قوله الا بشرط قطعه أي حالا ولا ينبغي عنه العادة ويلزم المشتري القطع فور او لا اجرة لو تاخرو لو بغير رضا البائع قال شيخنا م ر الا ان طالبه البائع بما وقدم خلافه عنه والشجر في يد المشتري امانة لعدم امكان تسليم الثمر بدونه وبذلك فارق كون ظرف المبيع عارية ولو استثنى بائع الشجرة الثمرة قبل بدو الصلاح لنفسه لم يجب شرط القطع بل يجوز بشرط الابقاء لانه استدانة ملك اه (فرع) قال صاحب العباب اذا باع الثمر قبل بدو الصلاح بشرط القطع فيظهر من جهة النظر ان قبضه بالتخلية فتكون مؤنة القطع على المشتري لانه التزم تفريغ اشجاره قال شيخنا تقي الدين وقد مر في باب المبيع قبل قبضه ان قبض الثمرة المبيعة على الشجرة بالتخلية والظاهر ان المراد هناك بعد بدو الصلاح لاستحقاق المشتري ابقاءها للجد اذا وان قبضها بعد او ان الجذاذ بالنقل لوجوب القطع عليه وقياسه هنا كذلك لوجوب القطع انتهى والمعتمد كما قال م ر انه يكتفي بالتخلية في القبض ولو بعد او ان الجذاذ اه وقياسه هنا كذلك تامل اه سم (قوله متفععا به) قالوا والشيخان لا يقال انه غير محتاج اليه لانه معلوم من اشتراط المنفعة في كل مبيع لا نأقول هذا شرط زائد وهو الانتفاع به في الحال أي فالا ينتفع به في الحال لا يصح بيعه بشرط القطع ولا بغيره وان أمكن الانتفاع به في المستقبل تربيته على الشجرة وعبارة شيخنا والحاصل ان الشرط هنا وشم أن يكون متفععا به منفعة مقصودة لغرض صحيح أي وان لم يكن

(مطلقا) أي من غير شرط
(وبشرط قطعه أو إبقائه)
لخبر الشيخين واللفظ لمسلم
لا يبيعوا الثمر حتى يبدو
صلاحه أي فيجوز بعد
بدوه وهو صادق بكل من
الأحوال الثلاثة والمعنى
الفارق بينهما أمن العامة
بعده غالبا وقبله تسرع اليه
لضعفه فيفوت بتلفه الثمن
وبه يشعر قوله صلى الله عليه
وسلم رأيت أن منع الله
الثمره فم يستحل أحدكم
مال أخيه (وللا) أي وإن
لم يبدأ صلاحه (فان يبع
وحده) أي دون أصله (لم
يجز) للخبر المذكور (إلا
بشرط قطعه) فيجوز إجماعا
بشرطه السابقة في البيع من
كونه مرثيا متفععا به إلى غير
ذلك (وإن كان أصله لمشتري)
فيجب بشرط القطع

لعموم الخبر والمعنى (لكن لا يلزمه (٢٠٢) وقام به في هذه إذ لا معنى لتكليفه قطع ثمره عن أصله على أنه فصيح في

الروضة في باب المساقاة
صححة يبعه له بلا شرط لهما
يجتمعان في ملك شخص
واحد فاشبه مالوا اشتراهما
معا ولو باع ثمرة على شجرة
مقطوعة لم يجب شرط القطع
لأنها لا تبقى عليها فيصير
كشرط القطع (أو) بيع
الثمر (مع أصله) بغير تفصيل
(جاز لا بشرط قطعه)
لأنه تابع للأصل وهو غير
متعرض للعامة أما يبعه
بشرط قطعه فلا يجوز لما
فيه من الحجر عليه في ملكه
وفارق جواز يبعه لملك
أصله بشرط قطعه بوجود
التبعية هنا لشمول العقد
لها وانتفاؤها ثم فإن فصل
كبعثك الأصل بدينار
والثمرة بنصفه لم يصح بيع
الثمرة إلا بشرط القطع
لانتفاء التبعية وتعبير
بالأصل أعم من تعبيره
بالشجر لشموله يبع
البطيخ ونحوه وإن خالف
الامام والغزالي حيث
قالا بوجوب شرط القطع
مطلقا في البطيخ ونحوه
لتعرض أصله للعامة
(وجاز بيع زرع) ولو
بقلا (بالأوجه السابقة)
في الثمرة وباشتراط القطع
كما يعلم عما يأتي (أن بدا
صلاحه والالة) يجوز
يبعه (مع أرضه

بالوجه الذي يراد الانتفاع به منه وأما افتراقهما في كون المنفعة قد ترتب ثم لا هنا فغير مؤثر لاستحالة
توقعها هنا أي لوجود شرط القطع الذي من شأنه الوفاء به اه حل (قوله لعموم الخبر) دليل لعدم الجواز
بالنسبة للغاية ولا يعارضه قوله قبل للخبر المذكور لأنه دليل على عدم الجواز أي في غير الغاية وأما دليل
الجواز فيه أي الغير فإشارته بقوله إجماعا فيخصص الخبر والنظر ما دليل الجواز في الغاية وما قبل أنه الإجماع
يعارضه الخلاف الذي أشار إليه الشارح بقوله على أنه الخ اه وقوله والمعنى أي ولعموم المعنى وهو الأمن
فيما بعده وعدمه فيما قبله (قوله فاشبه مالوا اشتراهما معا) قال مر بعده هذا لكن المعتمد ما هنا لعموم النهي
والمعنى أن المبيع الثمرة ولو تلفت لم يبق في مقابلة الثمن شيء كما مر (قوله ولو باع ثمرة الخ) هذا محترز قيد
ملحوظ فيما سبق وصرح به مر فقال وقيل بدو الصلاح أن يبع وهو على شجرة ثابتة ثم قال أما بيع ثمرة الخ
اه (قوله لم يجب شرط القطع) أفهم جواز شرطه وهو ظاهر سم على حج ويوجب الوفاء به لتفريغ ملك
البائع اه ع ش (قوله أو مع أصله الخ) ظاهر كلامه أن هذا الحكم خاص بما لم يبد صلاحه وليس يختص به
كما هو ظاهر اه س ل (فرع) لو استثنى البائع الثمرة غير المؤبرة لم يجب شرط القطع لأنه استدامة للملكها
فله الأبقاء إلى أو أن الجداذ ولو صرح بشرط الأبقاء جاز كافي الروضة وهذا أحد نصي الشافعي رحمه الله
تعالى كما أفاده البلقيني ولم يطلع بعضهم على هذا النص فزعم أن المنصوص خلافه اه شيخنا اه شوبري
(قوله وفارق) أي يبعه مع أصله بشرط قطعه حيث لا يجوز يبعه لملك أصله بشرط قطعه حيث يجوز
بوجود التبعية هنا أي في يبعه مع أصله وانتفاؤها ثم أي في يبعه لملك الأصل والغرض من هذا الفرق إبطال
قياس القول الضعيف القائل بالتسوية بين الصورتين ونص عبارة أصله مع شرح مر وقيل أن كان
الشجر للمشتري جاز بيع الثمرة بلا شرط للقطع لاجتماعهما في ملك شخص واحد فاشبه مالوا اشتراهما معا اه
هذا هو الظاهر في مراده لكن الفرق على هذا الوجه لم يظهر منه إلا عكس المطلوب وذلك لأن مقتضى
التبعية الصحة ولو شرط القطع لأن الشيء يغتفر فيه تابعا ما لا يغتفر فيه متبوعا ومقتضى عدم التبعية عدم
الصحة ولو بالشرط لأنه متعرض للعاهات فربما يتلف فلا يبقى شيء في مقابلة الثمن بخلاف صورة التبعية
فانه لو تلف يبقى الأصل في مقابلة الثمن وهذا كله أن جعل الفرق راجعا لصورة المفهوم وهي قوله أما
يبعه بشرط قطعه الخ كما هو ظاهر السياق ويمكن على بعد رجوعه لصورة المنطوق وهي قوله جاز لا بشرط
قطعه فتأمل ويمكن أن يقال في بيان غرض الشارح من هذا الفرق أنه فيما لو بيع مع أصله يكون غير
مقصود فكأنه غير مبيع بالكلية وإنما المقصود الأصل وإذا لم يكن الثمر مقصودا صح البيع في صورتى
الاطلاق وشرط الأبقاء وأما لو بيع لملك أصله فهو مقصود بالذات فصدق عليه الحديث والنهي عن
بيع الثمر قبل بدو صلاحه فاحتيج إلى شرط القطع الذي أخذ من الإجماع تأمل وفي المقام إيراد آخر
أورده ع ش هنا ونص عبارته قوله بوجود التبعية يرد عليه أنه منصوص عليه في الصيغة كما يفهم من قوله
لشمول العقد والتبعية إنما تكون فيما لم يذكر في الصيغة ويدخل تبعا كالمالوا باع الثمرة وعليها شجر لم يؤثر
ويجاب بأنه يمكن أن التبعية بالنظر للمقصود من العقد وهو الشجرة فإن الثمرة وإن ذكرت ليست
مقصودة بالذات وإنما المقصود الشجرة للحصول للثمرة في جميع الأعوام ونظير ذلك مالوا باع دار فيها بئر
ماء عذب بمنائها فالماء لا بد من ذكره لصحة العقد ومع ذلك لا يعد من قاعدة مدعوجة قالوا لأن الماء ليس
مقصودا يعني بالنظر للدار المبيعة اه (قوله ونحوه) كالقضاء والخيار من كل ما هو ثمرة للبقل اه حل
(قوله حيث قال) بوجوب شرط القطع مطلقا أي بدو صلاحه أم لا يبع مع أصله أو منفردا ويرد هذا
بأنه بعد الأثمار يأمن من العامة اه حل (قوله وجاز بيع زرع) أي حيث لم يستتر في سنبله وأما إذا
استتر في سنبله كالبرفسيات في الشارح أنه لا يصح يبعه في حال استتاره (قوله وجاز بيع وزرع ولو
بقلا) أي لا يجوز مرارا كل من الزرع والبقل ولا فهو بما يختلط حادثه بالموجود فلا بد من شرط القطع
وإن بدو صلاحه اه حل (قوله ولو بقلا) أي فالمراد بالزرع هنا ما ليس بشجر كما أفصح به الأذرعى

أمر شدي على مروه لو اشترى زرعاً بشرط القطع فلم يقطع حتى زاد قال زيادة حتى السنبل للبائع وقد اختلف المبيع بغيره اختلاطاً لا يتميز ولو اشترى بشرط القلع فلم يقطع حتى زاد قال زيادة للمشتري لأنه اشترى الكل فظاهر يكون لهذا التفصيل هو المعتمد اهـ بزماوى وفي عرش على مروه ما نصه ومنه ما اعتيد بمصرنا من بيع البرسيم الأخضر بعد تهيئته للرعى فيصح بلا شرط القطع والرقة التي تحصل منه بعد الرعى أو القطع تكون للمشتري حيث لم يكن أصلها مما يجز مرة بعد أخرى وإلا فلا يدخل في العقد إلا الجزء الظاهرة كاعلم من قوله السابق وأصول بقل الخ والطريق في جعلها للبائع أن يبيع بشرط القطع فإنه حيثئذ تكون الزيادة حتى السنبل للبائع ومن الزيادة لرقة التي تخلف بعد الرعى أو القطع وعليه فلو مضت مدة بلا قطع وحصل زيادة واختلفا في الزيادة تخير المشتري أن لم يسمح له البائع بها فإن أجاز أو آخر الفسخ مع العلم سقط خياره فالمصدق في قدر الزيادة ذو اليد وهو البائع قبل التخلية والمشتري بعدها والطريق في جعل الزيادة أيضاً للمشتري أن يبيعه بشرط القطع ثم يؤجره الأرض أو يبيعها له (قوله أو بشرط قطعه) المعتمد فيما لو اشترى زرعاً بشرط القطع فلم يقطع حتى زاد أن الزيادة حتى السنبل للبائع بخلاف ما لو اشترى قطناً لا يبقى سنين بشرط القطع فلم يقطع حتى خرج الجوز فإنه يكون للمشتري وصرح في الروضة بأنه لو اشترى أصل بطيخ بشرط القطع فلم يقطع حتى أثمر كانت الثمرة للمشتري ولا تخفى أن المفهوم من كلامهم أنه لو اشترى شجرة بشرط القطع فلم يقطع حتى أثمرت كانت الثمرة للمشتري بل في العباب ما يصرح به فصارت الشجرة ونحو أصل البطيخ والقطع المذكور متشاركة في الحكم المذكور فيحتاج لتحرير الفرق وقد يفرق بين القطن أو الزرع بأن القطن هو المقصود لا غير فوجب جعل جزئه للمشتري بخلاف الزرع فإنه مقصود بسنبله فامكن جعله للبائع دونه ولو اشترى بشرط القلع فهو للمشتري لأنه اشترى الكل فلو أراد أن يشتري لرعى البهايم فطريقه أن يشتري بشرط القطع ثم يستاجر الأرض كذا في شرح الارشاد اهـ من حج واعتمده مروه سم اهـ عرش (قوله لا مطلقاً ولا بشرط ابقائه الخ) أي فلا يجوز أن يحرم ولا يصح اهـ شرح مروه (قوله وحمل اطلاق من اطلاق الخ) فلو أراد أن يشتري لرعى البهايم فطريقه أن يشتري بشرط القطع ثم يستاجر الأرض اهـ زى (قوله وظاهر مما مر الخ) غرضه منه الاعتذار عن السكوت عنه مع ذكر الأصل له اهـ شوبرى (قوله وظاهر مما مر الخ) أي من قوله أو بيع الثمر مع أصله جاز لا بشرط القطع مع قوله أما يبيعه بشرط قطعه فلا يجوز الخ وغرضه من هذا تقييد قول المتن وإلا فاع أرضه وقوله وعما مر في البيع الخ غرضه به الاعتذار عن عدم ذكر هذه الفروع الثلاثة في المتن مع ذكر الأصل لها هنا اهـ (قوله أنه لا يجوز بيع الزرع) أي الذي لم يبد صلحاً له إذ الذي مر في الثمر إنما هو التقييد في الذي لم يبد صلحاً فلم يقيد به القيد وإن كان الواقع أنه لا بد من تقييده أيضاً كما صنع الحواشي هذا هو المناسب في فهم العبارة اهـ (قوله وعلم عامر) أي في البيع أنه لا يصح قال ابن الرقعة أي والكتان إذا بدا صلاحه يظهر جواز بيعه لأن ما يغزل منه ظاهر والسامر في باطنه كالنوى في الثمر لكن هذا لا يتميز في رأى العين بخلاف الثمر والنوى اهـ والأوجه أن محله أخذ عامر ماله يبيع في بزره بعد بدو صلاحه وإلا فلا يصح كالخطة في سنبله اهـ شرح مروه بحر وقوله بزره أي مع بزره أي مع بزره كما في نسخة الرملة المحضرة على صاحب هذه الحاشية اهـ لكتابه الشبراوى بنى (قوله مستتر في سنبله) بخلاف ما المقصود منه ظاهر كشعر لظهوره في سنبله اهـ شرح مروه وفي سم على حج قوله كشعر ينبغى في الشعر أنه لا بد من رؤية كل سنبلة ولا يقال رؤية البعض كافية وذلك كما لو فرقت أجزاء الصبرة لا يكفي رؤية بعضها فليأمل اهـ عرش على مروه (قوله وأنه لا يضر كم) في المصباح كم القميص معروف والجمع أكام وكمة مثل عنبه والكفة بالضم القنسوة المدورة لأنها تغطي الرأس والكم بالكسر وعاد الطلع وغطاء النور والجمع أكام مثل حمل واحمال والكام والكامة بكسرهما مثله وجمع الكام أكمة مثل سلاح وأسلحة وكنت النخلة

أو بشرط قطعه) كنظيره في الثمر (أو قلعه) لا مطلقاً ولا بشرط ابقائه وتعبير بالأوجه السابقة ويبدو الصلاح اعم مما عبر به وعدم اشتراط القطع أو القلع في بيع بقل بد صلحاً صرح به ابن الرقعة ناقلًا له عن القاضي والماوردي وظاهر نص الام وحمل اطلاق من اطلاق كالأصل اشتراط ذلك في بيع الزرع الأخضر على ماله يبد صلحاً وقوله أو قلعه من زيادته وظاهر مما مر في الثمر أنه لا يجوز بيع الزرع من الأرض بشرط القطع أو القلع وعلم عامر في البيع أنه لا يصح بيع حب مستتر في سنبله الذي ليس من صلاحه وأنه لا يضر كم لا يزال إلا لاكل وإن ماله كان يصح بيعه في الكم الأسفل دون الأعلى (وبدو صلاح ماله) من ثمر

من باب قتل وكوما أطلعت اه (قوله وغيره) وهو الزرع وقوله بلوغه أى وصوله وقوله صفة أى حالة
 وقوله يطلب فيها أى بسببها أو معها وقوله وعلامته فى الثمر المأكول الخ جعل المأوردى بدو الصلاح على
 ثمانية أنواع ذكرها بقوله أحدها باللون كالبطح والعنب ثانياً بالطعم كالحلاوة العنب وحوضه الرمان
 ثالثاً بالنضج واللين كالتين والبطيخ رابعاً بالقوة والاشتداد كالقمح والشعير خامساً بالطول
 والامتلاء كالخرف والبقول سادساً بالكبر كالقضاء سابعاً بانشقاق كاه كالقطن والجوز ثامناً بانفتاحه
 كالورداه وبقي منها ما لا يكامله كالياسمين فبظهوره يمكن دخوله فى الأخير والضابط لذلك كله ان يقال هو
 بلوغ الشيء إلى حالة يطلب فيها غالباً أه قل على الجلال (فرع) قال شيخنا لعل صحة بيع الكتان ان يبيعه
 قبل انعقاد نوره أو بعده وبعد نفضه والابطال للجهل بأحد المقصودين ومثله مالو باع واستثنى بزره فانه
 يصح مره شوبرى (قوله المأكول المتلون) أى غير الليمون فلا يشترط تلونه أى طرولون عليه وهو
 الصفرة اه (قوله كبلح وعنب) مثالان للحمرة وقوله ومشمش مثال للصفرة وقوله واجاص مثال
 للسواد وهو المعروف بالقراصية فاللف والنشر ملخبط وقيل البلح مثال للجميع ولا مانع منه والاول
 أقصد أه قل على الجلال (قوله كالعنب الأبيض) مفهومه ان غير الأبيض لا توجد فيه هذه العلامة وبه
 تعلم ان الثمر هو اللين ليس فى كل ما لا يتلون ولا يرد ذلك على المصنف لانه جعل ذلك علامة والعلامة لا يجب
 انعكاسها اه ع ش (قوله كالعنب الأبيض) ان قلت اذا كان ابيض فيكون داخل فى المتلون الا ان يقال
 المتلون هو الذى يحدث له لون بعد آخر وهذا العنب ابيض خلقة ويستمر على البياض فكان نوعاً من
 العنب على هذه الحالة بدليل وصفه بقوله الأبيض فليس المراد مطلق العنب اه شيخنا (قوله وتمويهه) عطف
 تفسيره والاولى تمويهه لانه يقال فى فعله تمويهه اذا لا وليس مصدره على تمويهه نعم يقال موه الشيء تمويهه
 طلاء بفضة أو ذهب وتحت ذلك نحاس أو حديد وموه منه التمويه وهو التليس يختار ومعلوم ان ذلك ليس
 مراداً هنا ع ش (قوله وفى نحو القضاء الخ) مقتضى عطفه على الثمر وافراده بعلامة على حدته انه لا يقال
 له وثمره به صرح حـج كالحلى وهو خلاف ما تقدم من انه يقال له ثمر فى قوله وتمويهه بالاصل أعم من تعبيره
 بالشجر لشموله بيع البطيخ ونحوه ومن النحو القضاء تأمل اه ع ش ماوى الا ان يقال هو من عطف الخاص
 على العام وكذا يقال فى قوله وفى الورد الخ فكأن الاولى ان يقدمه على الزرع لانه من الثمر ايضا (قوله اعم
 واولى) وجه العموم ظاهر لشموله الزرع واما وجه الاولوية فان عبارة المنهاج فيها الاخبار بالخاص
 وهو قوله ظهور مبادئ النضج عر العام وهو قوله بدو صلاح الثمر وهو لا يجوز بخلاف عبارة المصنف
 وايضا يروى عدم اشتراط اللين والتمويه فيما لا يتلون مع انها لا بد منها فيه وايضا يروى ان الصفرة ليست
 بدو صلاح بالنسبة لما يتصف بها كالشمش وايضا يروى انه لا بد من اجتماع النضج والحلاوة مع ان
 الرمان الحامض بدو صلاحه الحوضه واجاب الجلال المحلى عن المنهاج بان قوله فيما لا يتلون متعلق ببذو
 وظهوره فاستوى على هذا المبدأ والخبر فى الخصوص اه تقرير شيخنا (قوله ظهور مبادئ النضج) بان
 يتموه ويلين اه شرح مررو فى المصباح نضج اللحم والفاكهة نضجا من باب تعب ادرك فهو ناضج ونضج
 ايضا اه (قوله وان قل أى ولو ثمرة كحبة عنب فى بستان وسنبلة فى زرع لان اشتراط بدو صلاح الجميع
 فيه من العسر ما لا يخفى لانه يودى الى ان تباع الحبة اه حل ثم رايت فى شرح مر مانعه لان الله
 تعالى امتن علينا بطيب الثمار على التدريج اطالة لزم من التفكه فلو شرط طيب جميعه لادى الى ان لا يباع
 شيء لان السابق قد يتلف أو تباع الحبة بعد الحبة وفى كل حرج شديد اه وقوله كظهوره أى قياساً
 على ما تقدم فى ظهور التأخير حيث اكتفى ببعض الشرط السابق وقد اشار لذلك بقوله
 ان اتعد الخ اه حـبى (قوله كظهوره) التشبيه فى مطلق التبعية وفى الشرط وقول الشارح
 فيصح الخ تفريع على التشبيه بالنسبة لاول التفرعين لا يان له كما قيل بذلك واعتراض عليه
 (قوله وعقد) أى وحمل فى ثمره نما اسقطه لان كلامه فيما هو أعم من الثمر والزرع كما هو ظاهر

وغيره (بلوغه صفة يطلب فيها غالباً) وعلامته فى الثمر المأكول المتلون اخذه فى حمرة أو سواد أو صفرة كبلح وعنب ومشمش واجاص بكسر الهمزة وتشديد الجيم وفى غير المتلون منه كالعنب الأبيض لانه تمويهه وهو صفاؤه وجريان الماء فيه وفى نحو القضاء ان يجنى غالباً لالكل وفى الزرع اشتداده بان يتما لها الماهر المقصود منه وفى الورد انفتاحه فتعبرى بما ذكر المأخوذ من الروضة كاصلها اعم وأولى من قوله وبدو صلاح ثم ظهور مبادئ النضج والحلاوة فيما لا يتلون وفى غيره بان اخذ فى الحمرة أو السواد (وبدو صلاح بعضه) وان قل (كظهوره) فيصح بيع كله من غير شرط القطع ان اتعد بستان وجنسر وعقد والافل كل حكمه فيشترط القطع فيما لم يبد صلاحه دون ما بدا صلاحه

اهشوبرى وكتب أيضا لم يقل هنا واخل كما مر لان الغرض انه باع الثمرة الموجودة وهناك باع الاصل
وبقيت الثمرة للبائع بظهوره بعضها بتبعية ما لم يظهر لما ظهر ان اتحد حمل كالا يخفى ولو اثمر التين بطنا
بداصلاحها ويطنا لم يبدصلاحها وبيع الكل وجب شرط القطع فيما لم يبدصلاحه دون ما بدا اه (قوله
وتعبرى بما ذكر لا فادته الشرط المذكور اولي) وجه الاولوية ان ما فى الاصل يوم الا كنفاء يبدو
صلاح البعض وان اختلف الجنس والنوع مثلا وحكمه أشار اليه بقوله لا فادته الخ (قوله وعلى بائع
ما بداصلاحه) اى حيث باعه لغير مالك الاصل من شجر وارض فان باعه له لم يلزمه سقى كما هو ظاهر
لانقطاع العلة بينهما اه شرح مر وكذلك لا يلزمه السقى اذا باعه مع الاصل بالاولى اه سم على حج
اه ع ش على مر ثم قال اعنى ع ش بقى مالو باع الثمرة لزبد ثم باع الشجرة لعمر وهل يلزم البائع السقى
ام لافيه نظروا اقرب الزوم ويوجه بانه التزم له السقى فيبيع الشجر لغيره لا يسقط عنه ما التزمه (قوله
وابقى) اى استحق ابقاؤه بان بيع بعد بدو الصلاح مطلقا وبشرط ابقائه اخذ من قوله الاتى فلو بيع
بشرط القطع الخ اه ع ش على مر (قوله سقيه ما بقى) اى ان كان بما يسقى واما ما لا يحتاج الى السقى
كان كان يشرب بعروقه لقربه من الماء كالبصل فلا يلزمه اه حل (قوله قبل التخلية وبعدها) انظر لو باعه
المشتري هل يسقط السقى عن البائع ويلزم المشتري الاول السقى او لا ويحل المشتري الثانى محل الاول
فيلزم البائع السقى له استظهر شيخنا زى الثانى وفرق بينه وبين ما تقدم فيما لو اشترى ارضا ووجد بها
حجارة ثم باعها الاخر المتقدم فى كلام الشارح بان السقى له غاية بخلاف وضع الاحجار بالارض اه
وانظر حكمه هل هو كبيعها او يفرق وانظر ايضا لو تلف الثمر بترك السقى هل ينفسخ العقد الثانى فقط او
الاول كل محتمل ولعل الثانى فى الجميع اقرب اه شوبرى (قوله قدر ما ينويه الخ) قضيته انه لا يكفي ما يندفع
به عنه التلف والتعب بل لابد من سقى ينميه على العادة فى مثله وهو ظاهر وقوله ويسلم من التلف عطف
مفاره ع ش على مر (قوله كالكيل فى المكيل) ايضا حه ان البائع كانه التزم البقاء الذى استحقه المشتري
بالعقد وهو لا يتم الا بالسقى اه زى (قوله فلو شرط على المشتري بطل البيع) اى سواء شرط على
المشتري سقيه من الماء المعدله او يجلب ماء ليس معد السقى الشجر المبيعة ثمرة اه ع ش على مر (قوله
وبما تقرر) اى من قوله بداصلاحه وقوله وابقى فقوله فلو بيع بشرط القطع اى سواء كان الشرط
واجبا فيما لم يبدصلاحه او جائزا فى غيره فهو مفهوم القيد فى المتن والشارح (قوله فلو بيع) اى ما بدا
صلاحه بشرط القطع او القلع ومثل ذلك اذا لم يبدصلاحه وباعه بشرط القطع اه حل (قوله لم يلزم البائع
السقى بعد التخلية) اى الا اذا كان اخذه لا يتأتى الا فى زمن طويل يحتاج فيه الى السقى والا وجب عليه
السقى وخرج بعد التخلية ما قبلها فيلزمه السقى لانه من ضمان اه حل وعبارة ع ش قوله لم يلزم البائع
السقى بعد التخلية مفهومه وجوب السقى قبل التخلية وان امكن قطعه حالا ومثله فى مر ولم يذكر حج
هذا القيد فقضيته انه لا فرق بين ما بعد التخلية وما قبلها وهو ظاهر لان المشتري لا يستحق ابقائه فلا
معنى لتكليف البائع السقى الذى ينميه ثم رايت سم على حج ذكر نحو ذلك وقد يقال بوجوبه قبل
التخلية كما افهمه كلام الشارح ويوجه بان التقصير من البائع حيث لم يخل بين المشتري وبينه فاذا تلف
بترك السقى كان من ضمانه وقد يصرح به قول المصنف اول باب المبيع قبل قبضه من ضمان البائع وان
البائع لا يبرا باسقاط الضمان انتهت (قوله ويتصرف فاه) اى فيما ذكر من الثمر وغيره لا يقيد كونه
بداصلاحه كذا قال بعضهم وفيه قوله الاتى وبما ذكر علم ما صرح به الاصل يدل على ان الكلام فيما
بداصلاحه خاصة اذ على الاول يكون ما صرح به الاصل من افراده لا معلوم من الاول فليتامل اه حل (قوله
وان لم بشرط قطعه) اى سواء اشرطه ام لا فهو غاية للضمان لا للتصرف ولا لقبضه بالتخلية اه حل وانظر لم
يجعل غاية لها ايضا مع ان الامر كذلك فيهما وحررا شيخنا ح ف (قوله لحصول قبضه بها) اى بالتخلية

وتعبرى بما ذكر لا فادته
الشرط المذكور اولى معا
به (وعلى بائع ما بداصلاحه)
من ثمر وغيره وابقى (سقى
ما بقى) قبل التخلية وبعدها
قدر ما ينمو به ويسلم من
التلف والفساد لان السقى
من تمة التسليم والواجب
كالكيل فى المكيل فلو
شرط على المشتري بطل
البيع لانه خلاف قضيته
وبما تقرر علم ان ذلك محله
عند استحقاق المشتري
الابقاء فلو بيع بشرط
القطع لم يلزم البائع السقى
بعد التخلية (ويتصرف)
فيه (مشتريه وبدخل) فى
ضمانه بعد تخلية) وان لم
يشترط قطعه لحصول قبضه
بها واما خبر مسلم انه صلى
الله عليه وسلم

أمر بوضع الجوائح فعمول
على الذنب وبما ذكر علم ما
صرح به الأصل أنه لو
اشترى ثمرا أو زرعاً قبل
بدو صلاحه بشرط قطعه
ولم يقطع حتى هلك كان
أولى بكونه من ضمانه مما لم
يشترط قطعه بعد بدو
صلاحه لتفريطه بترك
القطع المشروط أما قبل
التخلية فلا يتصرف فيه
المشتري وهو من ضمان
البائع كمنظائر (قوله تلف
بترك سقي) من البائع قبل
التخلية أو بعدها (انفسخ)
البيع وهذا من زيادتي (أو
تعيب به خير مشتر) بين
الفسخ والإجازة وإن
كانت الجائحة من ضمانه
لأن الشرع ألزم البائع
التعيب بالسقي فالتلف
والتعيب بتركه كالتلف
والتعيب قبل القبض (ولا
بيع ما) هو أعم من قوله ثم
(يغلب) تلاحقه (واختلاط
حادثه بموجوده) وإن بدا
صلاحه (كتين وقتاء)
وبطبخ لعدم القدرة على
تسليمه (إلا بشرط قطعه)

وإن دخل أو أن الجذاذ خلا لمن قال لا يحصل قبض الثمر الذي بلغ أو أن الجذاذ لا يقطعهم وانظر هذا
الاطلاق مع أن الذي يشترط قطعه لا يحصل قبضه إلا بالتخلية اهـ سم (قوله أمر بوضع الجوائح) أي عن
المشتري جمع جائحة وهي العاهة والآفة كالريح والشمس أي بوضع ثمن متلف الجوائح اهـ شيخنا (قوله ربما
ذكر) أي من قوله ويدخل في ضمانه الخ مع قوله وإن لم يشترط قطعه (قوله فلو تلف الخ) تفيد لقوله ويدخل
في ضمانه بعد تخليته إذ مقتضاه أن العقد لا يفسخ بالتلف ولا خيار بالتعيب فكانه قال محل دخوله في ضمان
المشتري بالتخلية بالنسبة لغير تلف أو تعيب بسبب ترك السقي وإلا فهو من ضمان البائع اهـ شيخنا (قوله
فلو تلف بترك السقي الخ) هذا علم من قوله أولاً وعلى بائع ما بدا صلاحه الخ ومن ثم فرع هذا عليه بالفاء
وقوله ويتصرف فيه أي فيما ذكر من الثمر وغيره لا يقيد بكونه بيع بعد بدو الصلاح فلا يقال إن ما لم يبد
صلاحه خارج عن عبارته فيؤم أنه لا يدخل في ضمانه بالتخلية على أن الحكم في ضمان ما بدا صلاحه وغيره
معلوم من باب المبيع قبل قبضه حيث صرح فيه بأن المبيع قبل القبض من ضمان المشتري اهـ ع ش (قوله بترك
سقي) أي واجب وقوله قبل التخلية أي بشرط قطع أم لا وقوله أو بعدها أي بغير شرط قطع وأما بالجائحة
فمقتضى كون السقي من تمة القبض أن يفسخ البيع لأنه الآن من ضمان البائع اهـ حل (قوله أو بعدها انفسخ)
قيل إن الحق ذلك بالموت بعد القبض من مرض سابق فينبغي عدم الانفساخ وإن الحق بالقتل بسبب سابق
كالردة فينبغي اختصاص ذلك بحالة الجهل قال السبكي فإن أثبت الرافعي الانفساخ من غير إلحاق بشيء من
هذا احتاج إلى دليل اهـ أقول يجوز أن يقال علم المشتري بالحال في مسألة الجناية يلازمه تقرر الضمان عليه
دون البائع وعليه في مسألة السقي وجوبه على البائع لا يلازمه تقرر الضمان عليه في تلف ينشأ عن ترك السقي
لأنه علم بوجوب السقي ولا ينشأ عنه تلف وعلم بتعلق الجناية والتلف ينشأ عنها فافترقا اهـ سم (قوله أو تعيب
به خير مشتر) لو تعذر السقي فإن غارت العين أو انقطع ماء النهر قال في شرح الروض تبعاً للاذرعى فلا
خيار له لأنه لا يكلف تحصيله أقول وقضيته عدم الانفساخ بالتلف أيضاً اهـ سم والظاهر أنه لا يشترط في
التعيب هنا عروض ما ينقصه عن قيمته وقت البيع بل المراد به ما يشمل عدم نموه كنمو نوعه لما مر أنه يجب
عليه السقي قدر ما ينميه وبقية من التلف اهـ ع ش على مر (قوله أيضاً أو تعيب به خير مشتر) أي فوراً
وخرج ما لو تعيب بغيره وانظر لو تعيب بهما هل يثبت له الخيار أو لا وإذا قلنا بالثاني هل له إرض العيب
بترك السقي بحراره شورى (قوله بين الفسخ والإجازة) أي من غير إرض فلو لم يفسخ وآل به التعيب
إلى التلف وعلم به المشتري ولم يفسخ لم يغرم له البائع شيئاً بناء على الرجوع من وجوب اهـ حل (قوله فالتلف
والتعيب بتركه الخ) أي بخلافه ما بالجائحة فانهما من ضمان المشتري فكون متلف الجائحة من ضمان المشتري
لا ينافي كون متلف ترك السقي من ضمان البائع اهـ شيخنا (قوله ولا يصح بيع ما) أي ثمر أو زرع كما قاله
شيخنا كحجج والمراد زرع يجر مرة بعد أخرى بحيث يكون بعضه للبائع وبعضه للمشتري اهـ حل (قوله ولا
يصح بيع ما يغلب اختلاط حادثه بموجوده) أي يقينا أخذاً من قوله أو فيما لا يغلب سواء ندر الخ اهـ ع ش
على مر (قوله ما يغلب اختلاط حادثه بموجوده) احتراز بذلك عمالو تميز بكبر أو صغر أو رداء أو جودة
أو غير ذلك فلا فسخ ولا انفساخ اهـ شورى (قوله يغلب تلاحقه) أشار به إلى أن ما ذكره في متن المنهاج
ليس ضرورياً وأن الاختلاط يغني عنه فلذا اقتصر في المتن على الثاني وهو وإن استلزم التلاحق فالتلاحق
لا يستلزم لجواز أن تظهر ثمرة ثانية قبل قطع الأولى ولا تشبه بها أصغرها أو رداءها أو غير ذلك لكن إن
حل التلاحق على مشاركتها للأولى في الوجود والصفة كانا متساويين وقوله وإن بدا صلاحه يجوز أن الواو
للحال لأن الحكم ما لم يبد صلاحه تقدم أن يحتمل بيعه لا بدلهما من شرط القطع مطلقاً ويجوز أن تكون التعميم وهو
لا يضر لأن غايته أنه من عطف العام بعد الخاص وهو جائز لكن يقيد بناء على هذا قوله بشرط القطع عند
الاختلاط بما بعد بدو الصلاح لأن ما قبله لا بد فيه من شرط القطع جالاً كما تقدم اهـ ع ش (قوله كتين وقتاء)

عند خوف الاختلاط
 فيصح البيع لزوال المحذور
 ويصح فيها لا يغلب اختلاطه
 بعه مطلقا بشرط قطعه
 أو باقائه كما مر (قانون وقع
 اختلاط فيه) هو من زيادتي
 (أو فيها لا يغلب) اختلاطه
 (قبل التخلية) سواء أندر
 وعليه اقتصر الأصل أم
 تساوى الأمران أم جهل
 الحال (خير مشتر) دفعا
 للضرر عنه (أن لم يسمح له)
 به (بائع) بهبة أو أراض
 والا فلا خيار له لزوال
 المحذور وكلام الأصل
 كالروضة وأصلها يقتضي
 تخيير المشتري أولا حتى
 يجوز له المبادرة بالفسخ
 فان بادر البائع وسمح سقط
 خياره قال في المطلب وهو
 مخالف لنص الشافعي
 والأصحاب على أن الخيار
 للبائع أولا ورجحه السبكي
 وكلامى ظاهر في الأول
 ويحتمل الثاني بمعنى أن
 المشتري يخير أن سأل البائع
 ليسمح له فلم يسمح وخرج
 زيادتي قبل التخلية ما لو وقع
 الاختلاط بعدها فلا يخير
 المشتري بل أن توافقا على
 قدر فذاك وإلا صدق
 صاحب اليد يمينه في قدر
 حق الآخر وهل اليد بعد
 التخلية للبائع أو للمشتري
 أو لهما فيه أوجه وقضية
 كلام الزايفي

وبطريق) هذه أمثلة للشر ومثاله للزرع بيع البرسيم ونحوه فلا يصح إلا بشرط القطع لأنه مما يغلب فيه التلاحق
 بزبادة طوله واشتياؤه المبيع بغيره وطريق من أراد شراء الرعي أن يشتريه بشرط القلع ثم يستاجر الأرض
 مدة يتأق فيها رعيه وفي هذه تكون الرية للمشتري أما أن اشتراه بشرط القطع وآخر بالتراضي أو دونه
 فالزيادة للبائع حتى السنابل فان بلغ البرسيم إلى حالة لا يغلب فيها زيادة واختلاط صح بيعه مطلقا وبشرط
 القطع وبشرط الإبقاء حتى يستوفيه بالرعي ونحوه اه ح ش على م ر وهذا كله إذا تميزت الزيادة فان لم
 تميز فهي للمشتري مطلقا وفي قول على الجلال (تنبيه) ما زاد في الشجر أو الزرع المبيع أن لم يتميز
 كغالب العود فللمشتري مطلقا وكذا ان تميز إلى آخر ما تقدم من التفصيل (قوله عند خوف الاختلاط)
 فان لم يخف بان أمكن التمييز بين اللاحق والسابق صح البيع فيما بدا صلاحه بغير شرط القطع روض وهذا
 يقتضي أن الظرف له مفهوم وما صنعه الحواشي من أنه متعلق بمحذوف تقديره ويكاف القطع عند خوف
 الاختلاط يفيد أن لا مفهوم له ولا يفيد هذا الحكم اه وفي قول على الجلال ما نصه قوله عند خوف متعلق
 بقطع فليس من الصيغة فلو سكنت عنه الشارح لكان أولى لأنه يجب فيه القطع من وقت العقد عملا بالشرط
 (قوله لزوال المحذور السابق) وهو عدم القدرة على التسليم (قوله كما مر) لعل المراد في قوله فصل جاز بيع
 ثم بدا صلاحه اه حل (قوله خير مشتر) وهو خيار عيب فيكون توريها ولا يتوقف على حاكم لصدق حد
 العيب السابق عليه فانه بالاختلاط صار ناقص القيمة لعدم الرغبة فيه حيث اه شرح م ر فان أجاز المشتري
 ولم يسمح بآتبع جاء فيه ما يأتي ولا يخفى أن صاحب اليد حيث البائع اه حل (قوله بهبة) أن قلت يشترط في
 الموهوب أن يكون معلوما وهذا ليس كذلك قلت جازت الهبة هنا وان كان الموهوب غير معلوم للضرورة
 اه شيخنا ثم رايت في ع ش على م ر ما نصه انظر كيف تصح الهبة مع الجهل بالمقدار والعين اه سم على
 منهج أقول يجوز أن يقال اغتفرت الجهالة بالموهوب للحاجة كما قيل بتظهيره في اختلاط حمام البرجين اه
 وقوله وأراض ويملكه من غير صيغة فليس له الرجوع فيه وهو مخالف لنظائره لأنه لا سبيل إلى تمييز حق
 البائع كما يملك السنابل بالأراض ولا أثر للثنية هنا لكونها في ضمن عقد بخلاف النعل لا يملكه البائع
 بأراض المشتري عنه فيما إذا نعل الدابة ثم اطلع على عيب بها ورد لها لان النعل عوده للمشتري متوقع
 بامكان انفصاله عن الدابة اه حل (قوله أو أراض) ويملكه به هنا كافي لأراض عن السنابل بخلافه
 عن النعل لان عوده إلى المشتري متوقع ولا سبيل هنا إلى تمييز حق البائع اه شرح م ر وقوله ولا سبيل
 هنا الخ اشار به إلى رد ما عساه ان يقال هذا يشكل بما تقدم فيما لو اشترى أرضا فوجد بها زرعاً أو
 حجارة فانه ثبت له الخيار مع الجهل ما لم يتركه له البائع ولا يملكه إلا بالتخليك كما قدمه هو ثم اه
 شوبري (قوله فان بادر البائع وسمح سقط خياره) أي لزوال المحذور ولا أثر للثنية هنا لكونها في ضمن
 عقد وفي مقابلة عدم فسخه اه شرح م ر (قوله رسمح) بفتح الميم اه شرح م ر وفي المصباح سمح
 يسمح بفتحين سموحا وسماحا وسماحة جاد اه (قوله على أن الخيار للبائع) أي فلا يخير المشتري إلا
 بعد تخيير البائع والظاهر أن البائع لو سكنت ساعة يتروى لا ينقطع خيار المشتري اه حل (قوله ايضا على
 أن الخيار للبائع) أي بين السماح وعدمه لا بين الفسخ والاجازة اه شيخنا (قوله ظاهر في الأول) وهو
 كون الخيار أو لا للمشتري وقوله ويحتمل الثاني وهو كون الخيار أو لا للبائع اه شيخنا ووجه ظهوره
 في الأول أنه شامل لتخيير المشتري مع عدم العلم البائع بالكلية فله أن يفسخ لان قوله ان لم يسمح له الخ معناه
 ان لم توجد منه المسامحة وهو صادق بعدم العلم اه وقوله بمعنى الخ متعلق بيحتمل على أنه تصوير له (قوله بل
 ان توافقا على قدر الخ) ويجرى مثل ذلك فيما لو وقع الاختلاط قبل التخلية ولم يسمح البائع وأجاز المشتري
 كافي شرح الروض لسكن يقبني أن تكون اليد هنا للبائع اه م ر اه شوبري (قوله وهل اليد بعد
 التخلية للبائع) أي لان بعض المختلط له وعلى هذا فهو المصدق وقوله أو للمشتري أي لان بعض المختلط له

وعلى هذا فهو المصدق قوله أو لهما لأن جميع المختلط هما وعلى هذا فيقسم ما تنازعا فيه بينهما وهذا الخلاف خاص بهذه المسئلة ولا فغيرها من كل مبيع بعد قبضه اليده للشترى اتفاقا ه شيخنا (قوله ترجيح الثاني) معتمد وأما قبل التخلية فصاحب اليد البائع قال شيخنا ولو اشترى شجرة وعليها ثمر للبائع يغلب اختلاط حادثه بالموجود ففي وجوب القطع ووقوع الاختلاط والانسفاخ أى والتخير ما رخصنا خلافا لبعضهم ولو باع جزء من القوت مثلا بشرط القطع فلم يقطعها حتى طالت وتعدر التميز جري القولان ويجريان أيضا فيما لو باع حنطة فانصب عليها مثلها أى للبائع قبل القبض وكذا في المائات ولو اختلط بامثاله أو الشاة المبيعة بامثاله فالصحيح الانفساخ لأن هذا يورث الاشتباه وهو مانع من صحة العقد ولو فرض ابتداءه وفي نحو الحنطة غاية ما يلزم الاشاعة وهي غير مانعة اهـ ولينظر ما ذكره في الجزء الظاهرة تبعا للروض في شرحه مع ما تقدم فيما لو اشترى الزرع الشامل للبقل بشرط القطع فلم يقطع حتى زاد من ان الزيادة للبائع حتى السنايل وقد يقال ذلك في الزرع الذى لا يجز مرارا وهذا فيما يجز مرارا لأن الجزء كالثمره فتأمل ذلك ثم ان قوله ولو باع حنطة فانصب عليها مثلها أى للبائع كما قيدناه وأما لو كانت لاجنبي فيتخير فيما قبل القبض لا فيما بعده وبصيره مشترك بينه وبين الاجنبي ولو حصل تشاح هل يوقت الامر الى الصلح أو يأتي فيه ما تقدم اهـ حلى (قوله) وعدم العلم بالمعاقلة فيهما عبارة شرح مر ووجه فسادهما ما فيهما من الرباع انتفاء الرؤية في الاولى ولهذا لو باع زرعاً غير ربوى قبل ظمور الحب بحب أو برصافيا بشعير وتفاضا في المجلس جاز إذ لا ربا وبؤخذ من ذلك انه إذا كان ربويا كان اعتبدا كاه كالحلبة امتنع ببيع به جزم الزركشى انتهت (قوله سميت) أى المحاقلة بمعنى العقد بذلك أى هذا اللفظ اهـ شيخنا (قوله والمزابنة من الزبن وهو الدفع) عبارة شرح مر وسميت بذلك لبنائها على التخمين الموجب للتدافع والتخاصم انتهت وفي المصباح زبنت الناقة حالها زبنا من باب ضرب دفعته برجلها فهى زبون بالفتح فعول بمعنى فاعل مثل ضرب بمعنى ضارب وحرب زبون بالفتح ايضا لانها ترفع الابطال عن الاقدام خوف الموت وزبنت الشيء زبنا دفعته فانازبون ايضا وقيل للشترى زبون لانه يدفع غيره عن اخذ المبيع وهى كلمة مولدة ليست من كلام اهل البادية ومنه الزبانية لانهم يدفعون اهل النار اليها وزبان المقرب قرنها والمزابنة بيع الثمر في رؤس النخل بتمر كيلا (قوله) والافقد علماء امر (أى فى باب الربا فيهما كما أفاده التعليق الاول وفي باب المبيع فى المحاقلة كما أفاده الثانى ولا يصح ان يقال ان الذى مر هو قول الشارح قبيل اول هذا الدرس فظاهر مما مر فى المتن الخ لان هذا لا يقتضى وقوع المتن فى السكرار حتى يحتاج الى الاعتذار عنه اهـ شيخنا (قوله) ورخص فى بيع العرايا الخ) هذا مستثنى من قوله ولا رطب على نخل الخ فكانه قال الا فى العرايا وفيه ان الرخصة لا تكون فى خطاب الوضع والصحة والفساد منه الا ان يقال الترخيص من حيث الحكم الشرعى وهو تحريم بيع الرويات ببعضها بدون الشروط اهـ شيخنا (قوله فى العرايا) أى بالمعنى اللغوى كما اشار له بقوله وهى جمع عرية فصح ما قدره الشارح ولا لو كانت بالمعنى الشرعى لكان التقدير ورخص فى بيع البيع اهـ شيخنا وفيه انه اذا كان المراد بها المعنى اللغوى يكون فى المتن قصورا اذ يكون التقدير ورخص فى بيع ما يفردا مالهما لا كل والغرض الترخيص فى بيع الرطب والعنب على الشجر مطلقا (قوله) وهى ما يفردا مالهما أى شجرة يفردا مالهما بالخروج بان يخرج من الخارص شجرة ويضمنه الجاف منها فيجوز له بيعها واكلها فقوله عن حكم جميع البستان وحكمه عدم التصرف فيه والا كل منه قبل الخارص لتعلق حق الفقراء به اهـ شيخنا وهذا انما يتم بالنظر لمعنى العرية شرعا مع ان السياق فى بيان معناها اللغوى فكان الاولى للشارح أن لا يذكر قوله لانها عريت الخ وفي المصباح والعرية النخلة يعربها صاحبها غيره لئلا كل ثمرها فيعبروها أى ياتيها فعيلة بمعنى مفعولة وقد دخلت الهاء عليها لانه ذهب بها مذهب الاسماء مثل النطحة والا كيلة فاذا جى بهامع النخلة حذفت الهاء وقبل نخلة عرى كما يقال امرأة قتيل والجمع العرايا اهـ (قوله) وهى ما يفردا مالهما

ترجيح الثاني (ولا يصح بيع بر فى سنبلة) (بر صاف) من التبن (وهو المحاقلة ولا) بيع (رطب على نخل بتمر وهو المزابنة) للنهى عنهما فى الصحيحين ولعظم العلم بالمعاقلة فيهما ولان المقصود من المبيع فى المحاقلة مستور بما ليس من مصالحه وهى مأخوذة من الحقل جمع حقلة وهى الساحة التى تزرع سميت بذلك لتعلقها بزرع وحقلة والمزابنة من المزابن وهو الدفع لكثرة الغبن فيها فيريد المقبون دفعه الغابن خلافاه فيتدافعان وقائدة ذكر هذين الحكمين تسميتهما بما ذكر والا فقد علمنا مر (ورخص فى) بيع (العرايا) جمع عرية وهى ما يفردا مالهما لا كل

لأنها عريضة عن حكم جميع
البيستان (وهي بيع رطب
أو غناب على شجر خرصا
ولو لا غناب بتمر أو زبيب
كيلا) لأنه ^{لا يبيح} أرخص
فيها في الرطب رواه الشيخان
وقيس به الغناب بجماع أن
أن كلا منهما زكوي يمكن
خرصه ويدخر بإبسه
وظاهر الخبر التسوية بين
الفقراء والأغنياء ما ورد
بما ظاهره تخصيص ذلك
بالفقراء ضعيف وبتقدير
صحته لما ذكر فيه حكمة
المشروعية ثم قديم الحكم
كافي الرمل والاضطباع
وكالرطب البسر بعد بدو
صلاحه لأن الحاجة إليه
كهي إلى الرطب ذكره
الماوردي والرويانى قيل
ومثله الحصرم ورد بأن
الحصرم لم يديه صلاح
الغناب وبأن الحرص لا
يدخله لأنه لم يتناه كبره
بخلاف البسر فيهما وقول
خرصا من زيادتي ودخل
بقولي كيلا مالو باع ذلك
بتمر أو زبيب على شجر كيلا
بخلاف مالو باعه به خرصا
فتقييد الأصل كغيره
بالأرض جرى على الغالب
وإن فهم بعضهم أنها قيد
معتبر فرتب عليه المنع في
ذلك مطلقا ولهذا لم يقيد
بها في الروضة كأصلها
وعمل الرخصة (فيما دون
خمس

لعل المراد لغة وقوله في المتن وهي بيع رطب الخ لعل المراد شرعا أه سم على منهج أي وذلك لأن قوله جمع
اعرية يقتضي أن العرية هي النخلة التي تفرد لآكل وتفسيرها ببيع الرطب ينافيه فإشار إلى منع الثاني بما
ذكره أه ع ش على م ر (قوله لأنها عريت عن حكم جميع البيستان) لأن حكم البيستان أن الزكاة متعلقة
بعينه ولا يجوز التصرف فيه لعلحق حق الفقراء به والعرية عريت عن حكم جميع البيستان لأنها تجب الزكاة
فيها في الذمة ويجوز التصرف فيها (قوله لأنها عريت عن حكم جميع البيستان الخ) أي فهي عارية عن حكمه
وحينئذ فهي قبيلة بمعنى فاعلة ولا مهايأ وهذا ما قاله الأزهري والجمهور وبمعنى مفعولة عند الهروي وغيره
لأن صاحبها يعمروها أي يأتونها من قولهم عراهم يعرفونها إذا أتاه فلا مهايأ أو وجمعها على الأول عراي بهمزة
مكسورة بعد الالف وبعد الهزة ناء ثم فتحت الهزة وقلبت الياء الفاقبيت الهزة بين الفين فأبدلوا
وعلى الثاني أصلها عروبة فأبدلنا وأدغمنا ثم فعل بجمعه ما سلف أه سم وفي قول على المحلى قوله العرايا
جمع عرية فبيلة بمعنى فاعلة أي عارية عن حكم بقية البيستان بأعرامها لكها لها بأفرادها للآكل فلا مهايأ على
هذا أو بمعنى مفعولة من عراهم إذا أتاه لأن مال كها يأتها ليأخذها وعلى هذا فلا مهايأ وار وأصلها عراو
وبواوين كساجدة قلبت أو لا هما همزة للاجتماع والثانية ياء لتطرفها ثم فتحت الهزة لقلب الياء الفا ثم
قلبت الهزة ياء لوقوعها بين الفين فتسمية المقدها مجاز على القولين أه (قوله لأنها عريت) في المصباح
عري الرجل من ثياب يعري من باب تعرب (قوله وهي بيع رطب الخ) الضمير راجع للعرايا بالمعنى الشرعي
والعرايا المتقدمة بالمعنى اللغوي فقيه استخدام أه شيخنا (قوله خرصا) ويكنى خارص واحد أي
ويكنى كونه أحد العاقدين كما يحتمل السبكي واعتمده الأذرع وغيره توسيعا في الرخصة أه شورى (قوله
ولو لا غناب) فلا يختص بيع الرايا بالفقراء وإن كانوا هم سبب الرخصة لشكايتهم له ^{صلى الله عليه وسلم} أنهم
لا يجدون شيئا يشترون به الرطب إلا أنتم لأن العبرة بعموم اللفظ دون خصوص السبب ولأن ذلك
حكمة المشروعية ثم قديم الحكم كالرمل والاضطباع أه شرح م ر (قوله كيلا) أي مكابلة بان
يذكر في العقد مكابلة احتراز من الجزأف وليس الغرض أنه لا يبيعه إلا بعد الكيل اذ هذا ليس شرطا
بل متى قال مكابلة أو ما يدل على ذلك كالصاع صح البيع وسيات الشرط وهو التقابض في كلامه أه
شيخنا (قوله وقيس به الغناب) فإن قلت هذه رخصة وقد قال الشافعي ولا يتعدى بالرخصة موضعها
قلت محله حيث لم يدرك المعنى فيها كما أشار إلى ذلك المحقق المحلى أه شورى (قوله تخصيص ذلك بالفقراء)
والمراد بهم كما قال الجرجاني والمتولى من لا نقد بأيديهم وإن ملكوا أموالا كثيرة غيرها أه نزل
(قوله بمد بدو صلاحه) هذا ربما يفيد أن ما لم يبد صلاحه يقال له بسر أه حل (قوله ومثله الحصرم)
قال في المصباح الحصرم أول الغناب مادام حامضا قال أبو زيد وحصرم كل شيء حشفه ومنه قيل
للخبيل حصرم تقدم في القاموس أنه يطلق على التمر قبل النضج أه ع ش على م ر (قوله بخلاف مالو
باعه به خرصا) أي تخميننا بأن قال بعثك ما على هذا الشجر بما على هذا الشجر فالمراد أنه باعه جزأفا أه
(قوله فتقييد الأصل كغيره بالأرض) في قول على الجلال أنه اعتمد شيخنا م ر أن الأرض قيد
خلافا لشيخ الإسلام في المنهج وغيره وفيه نظر ظاهر لأنه إن أريد كونه على الأرض حالة التسليم فهو
لا يخالف شيخ الإسلام لا اعتباره كيلة فلا حاجة لاعتماد ولا تضعيف أو كونه عليه حالة العقد فلا معنى
له لأنه يقطع ويكال في المجلس ووجود الرخصة لا يوجب اعتباره لوجود القياس فيها على أن المراد بالأرض
ماليس على الشجر لا حقيقة الأرض فالوجه كلام شيخ الإسلام وأما كون الرطب والغناب على الشجر فلا
يدمنه لأنه مسمى العرايا والأفهم من الربا المحرم قتال وأفهم (قوله فتقييد الأصل كغيره بالأرض) المعتمد
التقييد لأن الرخص لا تتجاوز محل ورودها وأما تجاوزنا إلى الأغنياء لنصرهم بذلك أه م ر أقول قد
تجاوزناه بقياس الغناب على الرطب والصحيح في الأصول جواز القياس على الرخص واعتمد شيخنا طاب أنه
مثال لا قيد المراد بكونه على الأرض كونه مقطوعا وإن كان على رؤس الشجر أه سم (قوله فيما دون خمسة

روى الشيخان أن النبي صلى الله عليه وسلم
أرخص في بيع العرايا بخمر صها
فيما دون خمسة أوسق أو في
خمس أوسق شك دواوين
الحصين أحدروا أنه فاخذ
الشافعي باقل في أظهر قوله
وظاهر أن محل الرخصة
فيها إذا لم يتعلق بها حق الزكاة
بان كان الموجود دون خمسة
أوسق أو خرص على المالك
أما ما زاد على ما دونها فلا
يجوز فيه ذلك (فان زاد) على
ما دونها (في صفقات) كل
منها دون خمسة أوسق (جاز)
سواء تعدت الصفة بتعدد
العقد أم بتعدد المشتري أم
البائع (و شرط) في صحة بيع
العرايا (تقايض) في المجلس
لأنه بيع معلوم بمعلوم
(بتسليم تمر أو زبيب) كيلا
(وتخلية في شجر) ومعلوم
أنه لا بد من المائلة فان تلف
الرطب أو العنب فذاك وان
جفف وظهر تفاوت بينه
وبين التمر أو الزبيب فان
كان قدر ما يقع بين الكيلين
لم يضروا وان كان أكثر فالعقد
باطل وخرج بالرطب
والعنب سائر الثمار كالجوز
واللوز والمشمش لأنها
متفرقة مستورة بالأوراق
فلا يتأتى الخرص فيها وقول
أوزيب من زيادتي ولهذا
عبرت بشجر بدل تعبيره
بنخل

(باب الاختلاف في كيفية

(العقد

أوسق) بذل اشتغال من قوله في العرايا (قوله فيما دون خمسة أوسق) ظاهر كلامه الاكتفاء في النقص عن
الخمس بما ينطلق عليه الاسم حتى قال الماوردي أنه يكفي نقص ربع مد والوجه كما قال بعض المتأخرين عدم
الاكتفاء بذلك بل لا بد من زيادة على تفاوت ما يقع بين الكيلين إذ رجع المد والمدا لا يقع التفاوت به بين الكيلين
غالباً لأسباب في الخمسة الأسق اه شرح م وهذا غير التفاوت الذي ذكره الشارح بعد بقوله فان كان
قدر ما يقع بين الكيلين الخ (قوله بتقدير الجفاف) متعلق بدون أي فالمدار على كونه دون بالنظر لحال
جفافه وان كان وقت البيع أكثر من خمسة وقوله بمثله حال من الدون أي حال كونه مبيعاً بمثله اه شيخنا
(قوله روى الشيخان الخ) استدلال على هذا الشرط (قوله بخمر صها فيما دون الخ) بكسر الخاء وفتحها
والفتح أفصح كما قاله النووي في شرح مسلم أي بقدر غروصها اه زى (قوله والظاهر أن محل الرخصة)
أي محل الجواز وصحة بيع الرطب أو العنب بالتمر أو الزبيب وقوله فيها أي في العرايا وقوله بان كان الموجود
أي عند المالك وقوله أو خرص على المالك أي أو كان الموجود عند المالك خمسة أوسق فأكثر وخرص
على المالك وظاهر هذا الصنيع يقتضي أن الموجود لو كان دون خمسة أوسق أنه يصح بيعه من غير خرص
وانه لو كان خمسة فأكثر لا بد من خرص كله وليس كذلك بل المدار على خرص القدر الذي يباع بالتمر أو
أو الزبيب فيما ذكره معلوم أنه دون خمسة أوسق سواء كان عند المالك غيره أو لا وسواء خرص ذلك الغير
أو لا وبالجملة هذه العبارة يستغنى عنها بالشرط السابق وهو قوله خرصا ولهذا لم يذكر في شرح الروض هذه
العبارة استغناء عنها بالشرط المذكور واصله لما لم يذكر الشرط المذكور ذكر م هذه العبارة لتؤدي
مؤداه فقال ومحل الجواز في العرايا ما لم يتعلق بالثمرة زكاة كأن خرصت عليه وضمن أو لتقصها عن النصاب
أو لكفر مالكمها (قوله اما ما زاد على ما دونها فلا يجوز) أي ويطل في الجميع فلا يخرج على تفريق الصفة
كما مر في باب اه شرح م (قوله أم بتعدد المشتري الخ) علم منه انه لو باع اثنان لاثنتين صفقة جاز فيما دون
عشرين لأن الصفقة هنا في حكم أربعة عقود اه شوبري (قوله و شرط في صحة بيع العرايا) أي في دوام الصحة
لا في أصلها وحاصل شروط جواز العرايا تسعة أن يكون المبيع عنبا ورطباً وأن يكون ما على الأرض مكيلاً
والآخر غروصاً وأن يكون ما على الأرض يابساً والآخر رطباً وأن يكون الرطب على رؤس الأشجار
وان يكون درن خمسة أوسق وإن يتقايضا قبل التفرق وان يكون بدا صلاحه وان يتعلق به زكاة وان
لا يكون مع أحدهما شيء من غير جنسه (قوله بتسليم تمر أو زبيب كيلا) أي لانه منقول وقديع مقدرا
فاشترط فيه ذلك كما مر في باب رقواء وتخلية في شجر أي لان غرض الرخصة طول التفكه باخذ الرطب
شيئاً فشيئاً إلى الجذاذ فلو شرط في قبضه كيلا فذلك اه شرح م (قوله وتخلية في شجر) أي وان لم يكن
في مجلس العقد لكن لا بد من بقائها فيه حتى يمضي زمن الوصول إليه لان قبضه إنما يحصل حيثئذ ولا يتأني
ما مر في الربا انه لا بد فيه من القبض الحقيقي لان ذلك في قبض المنقول وهذا في قبض غير المنقول اه سلطان
وهو ما خوذ من حج وعبارته مع الاصل ويشترط التقايض في المجلس لانه بيع معلوم بمثله ويحصل
بتسليم التمر أو الزبيب إلى البائع أو تسلمه اه كيلا لانه منقول وقديع مقدرا فاشترط فيه ذلك كما مر في
مبحث القبض وبالتخلية في النخل الذي عليه الرطب أو الكرم الذي عليه العنب وإن لم يكن النخل في مجلس
العقد لكن لا بد من بقائها فيه حتى يمضي زمن الوصول إليه لان قبضه إنما يحصل حيثئذ فان قلت هذا يتأني
ما مر في الربا انه لا بد فيه من القبض الحقيقي قلت ممنوع بل هذا في غير المنقول وهو قبضه
الحقيقي وما وقع في أصل الروضة مما يرم اشتراط حضورهما عند النخل غير مراد انتهت (قوله وان
جفف وظهر) ولا يجب الاختبار بل لو سكنا عنه كان العقد صحيحاً اه (قوله لم يضر) أي لان
الظاهر في العقود جريانها على الصحة ومن ثم لم يجب بعد الجفاف الامتحان ليعرف النقص أو
مقابله اه حج اه ع

(باب الاختلاف في كيفية العقد)

أى فاما يتعلق به من الحالة التى يقع العقد عليها من كونه بشئ قدره كذا وصفته كذا اعم شراى وما يذ كر
 معه من قوم ولورده بيماه عيناها الخ اه شرح على مر (قوله هذا اعم من تعبير الخ) وانما خصهما بالذ كر
 لان الكلام فى البيع والاختلاف فيه اغلب من غيره والا فكل عقد معاوضة وان لم تكن محضة وقع الاختلاف
 فى كفيته كذلك اه شرح مر (قوله اختلاف مال كأمرة عقد) المراد بامر العقد ما يترتب عليه من القبض
 والخيار والفسخ اه شيخنا (قوله من مال كين الخ) اشتد ل كلام المصنف على ستة عشر صورة الاولى منها
 قوله من مال كين وقوله أو نائبيهما فيه أربع صور لانهما اما أن يكونا وكيلين أو أوليين أو البائع وكيل
 والمشتري وليا أو بالعكس وقوله أو وارثيهما صور واحدة وقوله أو أحدهما نائب الآخر فيه أربع
 صور ايضا لان النائب اما ولي أو وكيل وكل منهما اما مشتر من مالك أو بائع له وقوله أو وارثه فيه صورتان
 وارث البائع مع المشتري المالك أو وارث المشتري مع البائع المالك وقوله أو نائب أحدهما الخ فيه أربع صور
 ايضا يعلم تفصيلها من مسألة النائبين وبها تتم الستة عشر صورة هذا اذا اعتبرت النائب قاصرا على ما تقدم
 فان جعلته شاملا للباذون له فى التجارة زادت على ما ذكر لان الاذن فى التجارة والاستخدام لا توكل اه
 شوبرى وان اعتبرت المختلف فيه المذكور بقوله كدرة ووض الخ وهو خمسة اشياء ضربتها فى الستة عشر
 بلغت الصور ثمانين صورة (قوله أو نائبيهما) أى فى وليهما أو وكيلهما فى العقد بخلاف ما لو عقد المالكان
 ثم وكلا فى الخصومة فليس لهما الحلف لانه لا يثبت للانسان حق يمين غيره أو وليا - دهما أو وكيل الآخر
 أو ما ذوريهما وقوله أو نائب أحدهما أى من وليه أو وكيله وذ كر شيخنا زى ان يحصل ذلك خمسة عشر
 صورة بزيادة الماذونين تصير الصور خمسة وعشرين واما زيادة الموكل فليست فى عملها لان الموكل لا يحلف
 فلا يحسن قول المصنف تحالفا اه حل (قوله له فى صفة عقد معاوضة) أى ولو غير محضة أو غير لازمة
 كصداق وخلع وصلاح عن دم وقراض وجمالة وقائده فى غير اللازم لزوم العقد بالتكول من أحدهما وبعد
 الفسخ فى الصداق والخلع يرجع الى مهر المثل وفى الصلح عن الدم الى الدية وسيأتى بعض ذلك فى كلام الشارح
 اه قاله وبعد فسخ عوض الكتابة بعد قبض السيد له يرجع بقيمته ويرجع العبد بما اداه قال فى الارشاد
 وشرحه وبعد الفسخ يرجع العاقد فى سائر المعاوضات الى عين حقه الا الصداق والخلع والصلح عن الدم
 والعقود بعوض كالكتابة فلا يرجع فيها فى عين الدم والبضع ورقبة العبد لتعذر هابل انما يرجع لبدلها وهو
 الدية فى الاول ومهر المثل فى الثانى والثالث والقيمة فى الرابع (قوله فى صفة عقد معاوضة) أى وان لم تكن
 محضة بواسطة كالاختلاف الواقع فى العوض أو بلا واسطة كالاختلاف فى الاجل وخرج بصفة ما اذا
 اختلفا فى اصل العقد بان ادعى أحدهما بيعا والآخر محبة فيحلف كل على نفي دعوى الآخر كما سيأتى فى كلامه
 وخرج بمعاوضة مالهو اختلاف فى غيرها كوقفه بملأ أو اب فلا تحالف وخرج بقوله وقد صح مالهو
 اختلاف فى الصحة والفساد فيحلف مدعى كسبائى فى كلامه اه حل (قوله فى صفة عقد معاوضة الخ) حاصل ما
 ذكره ثلاث قبود اشار الى الاول بقوله فى صفة خرج به مالهو اختلاف فى اصل العقد فلا تحالف وسيد كره
 بقوله ولو ادعى أحدهما بيعا الخ وأشار الى الثانى بقوله عقد معاوضة أى سواء كانت محضة لازمة
 كالبيع أو غير لازمة كالجمالة أو غير محضة كعقد الصداق والخلع فالتحالف فى ذلك كله وخرج به
 غير المعاوضة كالوقف ولم يذكر مفهوم هذا القيد وأشار الى الثالث بقوله وقد صح أى وجدت
 صحته باتفاقهما أو يحلف البائع على نفي سبب الفساد كما سيد كره وأشار الى مفهوم وهذا بقوله
 فيما باتى أو صحته والآخر فساد اه شيخنا (قوله أو صفته) ومنها شرط نخورهن أو كفالة أو كونه
 كاتباه سلطان (قوله أو اجل) بان اثبتته المشتري ونفاه البائع اه شرح مر ونونه لاجل
 رجوع الضمير له فيما بعده (قوله بان لم تورخا بتاريخين) أى عتلفين بان اطلقنا أو اطلقت أحدهما
 وأرخنا الاخرى وأرخنا بتاريخ واحد فان أرخنا بتاريخين مختلفين حكم بمقدمة التاريخ اه

هذا اعم من تعبيره باختلاف
 المتبايعين وكذا تعبيرى
 بالعقد والعوض فيما باتى
 اعم من تعبيره بالبيع الثمن
 والمبيع لو (اختلف مالكا
 أمر عقد) من مال كين أو
 نائبيهما أو وارثيهما أو
 أحدهما أو نائب الآخر أو
 وارثه أو نائب أحدهما
 ووارث الآخر (فى صفة
 عقد معاوضة وقد صح
 كقدر عوض) من نحو مبيع
 أو ثمن ومدعى المشتري
 مثلا فى المبيع أكثر أو
 البائع مثلا فى الثمن أكثر
 (أو جنسه) كذهب أو
 فضة والتصريح به من يادى
 (أو صفته) ك. حاح
 ومكسرة (أو أجز أو قدره)
 كسهر أو شهرين (ولا بينة)
 لأحدهما (أو) لكل منهما
 بينة و (تعارضتا) بان لم
 تورخا بتاريخين وهو من
 زيادى

حلي وكذا إذا كان لأحدهما بينة دون الآخر فيحكم لصاحب البينة وهذه الصورة أيضا من محترز قوله ولا بينة الخ اه وقوله حكم بمقدمة التاريخ أي ما لم يقو بجانبه مؤخرته كان كان داخلا لكن لا يقيم بينته إلا بعد إقامة الخارج بينته اه ساطان (قوله تحالفا) أي وان كان زمن الخيار باقيا اه حل وكل من التحالف والفسخ على التراضي على المعتمد بدليل قولهم ان المبيع لو كان امة جاز للبشترى وطؤها قبل الفسخ والتحالف كذا بخط شيخنا مر ومنه نقلت اه شوبري (قوله تحالفا) أي عند الحاكم والحق به على المحكم فخرج تحالفا بهما باتسهما فلا يؤثر فسخا ولا لزوما ومثله فيما ذكر جميع الايمان التي يترتب عليها فصل الخصومة فلا يعتد بها إلا عند الحاكم أو المحكم اه ع ش على مر (قوله منها ما لو اختلف في ذلك بعد القبض) ومنها ما لو وقع الاختلاف في عقد هل كان قبل التاثير أو الولادة أو بعدهما فلا تحالف وان رجع الاختلاف إلى قدر المبيع لان ما وقع الخلاف فيه من الجمل والثمره تابع لا يصح افراده بعقد فاقول قول البائع يمينه لان الاصل بقاء ملكه ومن ثم لو زعم المشتري ان البيع قبل الاطلاع او الحمل صدق وهو ظاهر إذا الاصل عدمه عند البيع كذا قيل والاصح تصديق البائع اه شرح مر (قوله مع الاقالة) كان باعه ثوبا بعشرة ثم اقاله وقبل ثم اتى المشتري بالتوب فقال البائع ما بعثك إلا ثوبين فيحالف المشتري انه ثوب واحد لانه مدعى النقص أو أدى البائع المشتري الثمن وهو العشرة فقال المشتري ما اشتريت إلا بعشرين فيصدق البائع في هذه والمشتري في الاولى اه تقرير عبدربه ولا تحصل الاقالة إلا ان صدرت بايجاب وقبول بشرطه المار اه شرح مر وقوله بشرطه المار أي في البيع من كون القبول متصلا بالايجاب بان لا يتخللها كلام اجنبي ولا سكوت طويل على ما مر اه ع ش على مر (قوله أو التلف) أي قبل القبض مطلقا أو بعده والخيار للبائع وأتلفه أو أتلف باقاة لا تقساخه بذلك فلا يمكن الفسخ بالتحالف اه شوبري أي لان المبيع بعد القبض من ضمان البائع إذا كان الخيار له وحده وأتلفه أو تلف باقاة اه وعبارة زى قوله أو التلف الذي يتفسخ به العقد بان قبضه المشتري وكان الخيار للبائع وحده ثم تلف في يده باقاة أو بالتلف البائع ثم اختلف البائع والمشتري في قدر الثمن مثلا اه وتقرير الشوبري يقتضي ان قوله أو التلف معطوف على القبض والتقدير ما لو اختلفا ذلك بعد التلف فتصدق العبارة بكون التلف قبل القبض وبعده كما قاله وتقرير الزياى يقتضي انه معطوف على الاقالة فبعد القبض مسلط عليه والتقدير ما لو حصل ذلك بعد القبض مع التلف تامل وفي قول على الجلال ما يقتضى ان قوله بعد القبض ليس قيد الا في الاقالة ولا في التلف ونصه نعم ان اختلفا في شيء مما ذكر بعد الاقالة أو بعد فسخ قبل القبض كما قاله العلامة ابن عبدالحق لا بعد القبض خلافا للعبادى وعلى الاول يحمل ما في المنهاج بدليل قرنه بالاقالة فلا تحالف بل يحلف كل لانه مدعى عليه في النفي والاثبات معا فسقط ما للسبكي هنا فان نكل احدهما قضى الآخر وان نكل اتركا اه وفي ع ش قوله بعد القبض تصوير لا قيد اه فظاهره في كل من الاقالة والتلف (قوله أو في عين نحو المبيع والثمن معا) كان يقول بعثك هذا العبد بهذه المائة الدراهم فيقول المشتري بل هذه الجارية بهذه العشرة الدنانير اه رشيدى على مر وخرج بقوله معا ما لو اختلفا في عين احدهما فقط فانهما يتحالفان على المنقول المعتمد خلافا لما جرى عليه بعضهم من عدم التحالف بل يحلف كل على نفي ما ادعى عليه والافسخ اه شرح مر (قوله فلا تحالف) أي لانه لا معنى للتحالف في مسألة الاقالة إذا كان الاختلاف في الاجل وفي غير ذلك وإن كان له معنى إلا انه لا يلتفت إلى ذلك اه حلي (قوله بل يحلف مدعى النقص في الاولى) لا يشمل مدعى الجنس فيها فانها قد يختلفان في الجنس ولا نقص أو يدعى الغارم أكثر كان ادعى البائع ان البيع بكذا من الدراهم فقال المشتري بل بكذا من الدنانير وأشار إلى مقدار من الدنانير مساو لقيمة ما ادعاه البائع من الدراهم هذا والمصدق في غير النقص هو الغارم كما انه هو المصدق في النقص فهو المصدق مطلقا قاله شيخنا طب اه سم (قوله نفي دعوى صاحبه في الثانية) وليس هذا من التحالف لانه لا يشمل

(تحالفا) وقول (غالبا) من زيادتي وخرج به مسائل منها ما لو اختلفا في ذلك بعد القبض مع الاقالة أو التلف أو في عين نحو المبيع والثمن معا فلا تحالف بل يحلف مدعى النقص في الاولى بشقيها لانه غارم

على نفى وإثبات وقوله على الأصل أى من أن اليمين تكون لنفى دعوى الخصم (قوله وكل منهما على نفى دعوى صاحبه فى الثانية) أى فى عين المبيع والثمن معاً أى ولا فسخ بل يرتفع العقد بحلفهما فيبقى العبد والجارية فى يد البائع ولا شيء له على المشتري ويجب عليه رد ما قبضه منه أن قبله المشتري منه والا كان كمن أقر لشخص بشيء هو ينكره فيبقى تحت يد البائع إلى رجوع المشتري واعترافه به ويتصرف البائع فيه بحسب الظاهر أما فى الباطن فالحكم محال على نفس الأمر ولو أقام البائع يمينه أن المبيع هذا العبد والمشتري يمينه أنه الأمة فلا تعارض إذ كل أثبت عقداً وهو لا يقتضى نفى غيره وحينئذ تقسم الأمة للمشتري ويقر العبد بيده أن كان قبضه وإن كان بيد البائع ترك عنه على المعتمد أى خلا فالحج القائل بأنه يجعل بيد القاضى وفيه نظر والذى ينبغى اعتباره ما قاله حج لا نه ليس من باب أن يقر بشيء لغيره بل هذا أقرار على الغير لاله لأن البائع هنا أقر بشراء الغير بملكه بما يلزم ذلك الغير للبائع اهـ حل (قوله على نفى سبب الفساد) أى فى البعض وهو مقابل الخمر والافترع مع الخمسة لا يقتضى الفساد فى الكل لأنه من باب باع حلاً وحراماً صحيح فى الحل وفسد فى الحرام فمراة بقوله وقد صح أى فى الكل اهـ (قوله ثم يتحالفان) من تمة كلام الروضة وهى أيضاً صالحة للدخول على كلام المصنف اهـ ع ش (قوله ثم يتحالفان) ولا يظهر التحالف بمجرد حلف البائع على نفى المفسد بل ينبغى بعد حلفه مطالبة المشتري ببيان من صحيح فإن بين شيتا وواقعه البائع عليه فذاك والاتحافا (تفويه) شمل كلام المصنف كغيره الووقع الخلاف فى زمن الخيار وهو كذلك وصرح به غير واحد يؤيده النص على التحالف فى الكتابة مع جوازها من جانب الرقيق وعلى هذا ثبت الخيار بجهتين وقول القاضى لا يتحالفان لا مكان الفسخ بالخيار أجاب عنه الإمام بأن التحالف لم يوضع للفسخ بل لعرض اليمين على المنكر رجاء أن ينكل الكاذب فيقرر العقد يمين الصادق ومن ثم كان قول الماوردى لو اختلفا فى السام فى مجلس العقد فلا يجوز ضعف بل المقدم باق فيتحالفان قاله فى الإيعاب اهـ شوبرى (قوله فيحلف كل منهما يميناً الخ) أى على الصحيح وعبارة أصله مع شرح م ر والصحيح أنه يكفى كل واحد منهما يمين تجمع نفيا وإثباتاً والثانى بقرد النفى يمين وإثبات باخرى وفى تعبيره يكفى اشعار بجواز العدول إلى يمينين وهو الظاهر بل يظهر استحبابهما خروجا من الخلاف لأن فى مدركه قوة وإن أشعر كلام الماوردى بمنعهما إذا معول على ذلك انتهت وصور اليمينين على القول الثانى ما ذكره المحلى بقوله ومقابل الصحيح أنه لا بد من يمين للنفى ويمين للإثبات فيحلف البائع على النفى ثم المشتري عليه ثم البائع على الإثبات ثم المشتري عليه كما ذكره فى الوجيز والوسيطاه ومقتضى قول م ر بل يظهر استحبابهما خروجا من الخلاف أنه إذا عدل على الصحيح إلى يمينين لأجل الخروج من الخلاف يكون صورتها ما ذكره على القول الثانى كما علمته من عبارة المحلى وفى قول عليه جواز تواليهما وقوله يبدأ بنفى أى من غير خلاف وقوله وبائع ندب أى على الرجح وفى قول بالمشتري وفى قول متساويان فيتخير الحاكم فيمين يبدأ به منهما وقيل يقرع بينهما والخلاف فى الاستحباب لا فى الوجوب اهـ من أصله مع شرح م ر نعم إنما يحلف الثانى بعد أن يعرض عليه ما حلف عليه الأول فينكر قاله المحاملى وتبعه السبكي قال ويشبه أن يكون العرض المذكور مستحبا اهـ شرح م ر ولو نكل أحدهما عن النفى والإثبات أو عن أحدهما قضى للحالف ولو نكلا جميعا ولو عن النفى فقط وقف أمرهما وكانهما تركا الخصومة كما اختاره فى الروضة من وجهين ثانيهما أنه كتحالفاهما اهـ شرح م ر (قوله كما أنه مدع) قال بعضهم الأولى إسقاطه لأن المدعى فى جانبه اليئنه اهـ وكتب المحلى فيه أن يمين المدعى على ما يدعيه خارجة عن القواعد لأن اليمين إنما هى على المدعى عليه (قوله ومنفى كل منهما فى ضمن مثبته) كان المراد ونفى منى كل فى ضمن إثبات مثبته كل فيكون المراد ونفى كل فى ضمن اثباته فظاهر العبارة ليس مراداً كما لا يخفى اهـ شيخنا (قوله وظاهر أن الوارث الخ) عبارة شرح م ر ومعلوم أن الوارث فى الإثبات يحلف على البت وفى النفى على نفى العلم وفى معنى الوارث سيد العبد الماذون لكنه يحلف

وكل منهما على نفى دعوى صاحبه فى الثانية على الأصل وعدلت عن قوله اتفاقاً على صحة البيع إلى قولى وقد صح لأن الشرط وجوده لا لالاتفاق عايتها فى الروضة كما صلبها لو قال بعذك بألف فقال بل بخمسمائة وزق خر حلف البائع على نفى سبب الفساد ثم يتحالفان (فيحلف كل) منهما (يميناً) واحدة (تجمع نفياً) لقول صاحبه (وإثباتاً) لقوله فيقول البائع مثلاً والله ما بعذك بكذا ولقد بعذك بكذا ويقول المشتري والله ما اشتريت بكذا ولقد اشتريت بكذا أما حلف كل منهما فلخبر مسلم اليمين على المدعى عليه وكل منهما مدعى عليه كما أنه مدع وأما أنه فى يمين واحدة فلأن الدعوى واحدة ومنفى كل منهما فى ضمن مثبته فجاز التعرض فى اليمين الواحدة للنفى والإثبات ولأنها أقرب لفصل الوارث إنما يحلف على نفى العلم

على البيت في الطرفين انتهت قول الشارح انما يحالف على نفي العلم أي في جانب النفي فلا يحالف فيه على البيت (قوله ويبدأ بنفي) أي ليكون للاثبات بعده فائدة لانه إذا قال ما بيعت لك بتسعين يبقى لقوله ولقد بيعت لك بمائة فائدة لم تستفد من النفي بخلاف ما لو قال بعته لك بمائة يبقى قوله وما بيعت لك بتسعين لمجرد التأكيد والتأسيس خير منه فقرر شيخنا البالي اه عبد البر وانما لم يكتب بالاثبات نظرا لاغناؤه عن النفي لان الايمان لا يكتب فيها بالالزام والمفهوم ومن ثم اتجه عدم الاكتفاء بما بيعت الا بكذا وما اشترت الا بكذا لان النفي فيما صريح والاثبات مفهوم كحقيقة في الاصول اه برماوى (قوله ويبدأ بنفي الخ) عبارة الاسنوى لان الاصل يمين المدعى عليه وانما يحالف المدعى على الاثبات عند قرينة اللوث أو نكول الخصم أو اقامة الشاهد وقال الاصطخري يقدم الاثبات كالأمان والخلاف في الاستحباب على ما رجحه الرافعي وقال الامام طرقي الاصحاب متفقة على الاشتراط وعيار المنهاج توهم ذلك اه عميرة اه سم (قوله وبائع) والزوج في الصداق كالبائع فيدأ به لقوة جانبه ببقاء التمتع له كما قوى جانب البائع بعود المبيع له ولان اثر التحالف يظهر في الصداق لا في البضع وهو بائع له فكان كبائعه اه شرح مر (قوله ذل لان المبيع يعود اليه) أي عين المبيع المعقود عليه ولا ياتي مثل هذا في الثمن الذي هو في الذمة كافر ضعه ولو قبضه البائع لان العائد ليس عين الثمن المعقود عليه لانه في الذمة والمقبوض بدل عنه اه شيخنا وفي شرح مر لان جانبه أقوى بعود المبيع الذي هو المقصود بالذات اليه بالفسخ الناشئ عن التحالف اه (قوله ولان ملكه على الثمن) أي الذي في الذمة قد تم بالعقد بدليل ان له ان يحيل عليه وقوله وفي العكس وهو كون الثمن مبيعنا والمبيع في الذمة يبدأ بالمشتري لان ملكه على المبيع قد تم بمعنى انه لا تنسخ بانه طاعة والا فالحو القعليه غير صحيحة اه حل (قوله فحل ذلك) أي البداءة بالبائع وهذا تقرير على قوله ولان ملكه على الثمن قد تم بالعقد لان هذا لا ياتي إلا إذا كان الثمن في الذمة لان المعين لا يملك إلا بالقبض اه (قوله ففي العكس يبدأ بالمشتري) أي لانه صار قويا بحيث اه شرح مر فتلخص من هذا ان السلم يبدأ فيه بالمسلم الذي هو المشتري لان المبيع الذي هو المسلم فيه في الذمة والسلم الذي هو راس المال امام معين في العقد او في المجلس والتعيين فيه كالتعيين في العقد اه ع ش على مر (قوله لحصول المقصود بكل منهما) تعليل لنفي الوجوب وانما ذكر نفي الوجوب مع أنه لازم للندب قصد الرد على من ذكره ووسيلة لذكر التعليل ليم به الرد ولو ذكر التعليل دون نفي الوجوب لم يصح لان الندب يفيد الطلب والتعليل لا يقتضيه وقوله للرد على من ذكره فيه ان المقرر في شرح مر والمحلى أن الخلاف انما هو في الندب لا في الوجوب فقطضاه أنه لا قائل به تأمل وفي حل مانصه قوله لا وجوب بالحل الا بيان بذلك فلا يتوهم قراءة ندبا بالتثنية اه والتعليل لكل من المسئلتين أي قوله ويبدأ بنفي وقوله وبائع فالضمير في قوله بكل منهما راجع للنفي والاثبات في الاولى وللبائع والمشتري في الثانية (قوله ثم ان اعرضا الخ) عبارة أصله مع شرح المحلى وإذا تخالفا فالصحيح ان العقد لا يفسخ بنفس التحالف بل ان تراضا على ما قاله احدهما إلى ان قال ومقابل الصحيح يفسخ التحالف انتهت وعليه من عدم انفساخه بنفس التحالف جو از وطء المشتري الا مقابلة حال النزاع وقبل التحالف وبعده ايضا على الوجهين لبقاء ملكه بل قضية تعليلهم جوازها أيضا بعد الفسخ إذ الم يزول به ملك المشتري وهو كذلك اه شرح مر وقوله إذ الم يزول به ملك المشتري أي لتعلق حق لازم به كان مر هو نا ولم يصبر البائع إلى فكاهه كاسياني اه رشيدى عليه وقال ع ش ولو تقاربا بان قالأ ببقينا العقد على ما كان عليه او اقررنا ما عاد العقد بعد فسخه لملك المشتري من غير صيغة بيع واشترت ولو وقع ذلك في مجلس آخر بعد مجلس الفسخ هكذا بهاش عن زى ثم رابت الشارح في القراض في اول فصل لكل فسخه الخ صرح بذلك فراجع اه (قوله وتراضيا) قال القاضي حسين وليس لاحدهما الرجوع بعد رضاه اه سم (قوله والاعراض عنهما في الاولى) بالجر عطف على الضمير وعن بمعنى من تدبر وعبارة مر تقتضى الرفع حيث قال بان اعراضا عن الخصومة

(ويبدأ في اليمين بنفي)
لانه الاصل فيها (وبائع)
مثلا لان جانبه أقوى
لان المبيع يعود اليه
بعد الفسخ المترتب على
التحالف ولان ملكه على
الثمن قد تم بالعقد وملك
المشتري على المبيع لا يتم
الا بالقبض فحل ذلك إذا
كان المبيع مبيعنا والثمن
في الذمة ففي العكس يبدأ
بالمشتري وفيما إذا كان
معينين او في الذمة يستويان
فينخير الحاكم بان يجتهد
في البداءة بايهما (ندبا)
لا وجوب بالحصول المقصود
بكل منهما وهذا من زيادتي
(ثم) بعد تحالفهما (ان
اعرضا) عن الخصومة (او
تراضيا) بما قاله احدهما
فظاهر بقاء للعقد به في
الثانية والاعراض عنهما
في الاولى وهي من زيادتي
(ولا فان سمح احدهما)
للآخر بما ادعاه (اجبر
الآخر) وهذا من زيادتي
(ولا)

أعرض عنهما ولا يفسخ أم (قوله فان سمح أحدهما) قال القاضي وليس له الرجوع عن رضاه كالموضى
 بالعيب أم حج أم عش على مر (قوله فان سمح أحدهما للآخر بما ادعاه) أي ادعاه الآخر وعبارة
 شرح مر ولورضى أحدهما يدفع ما طلبه صاحبه أجبر الآخر عليه أم وقوله أجبر الآخر الظاهر أن
 معناه أنه يمنع من الفسخ لو طلبه ومن الخصومة لو شرع فيها وإلا فلا معنى لجبار البائع مثلاً على قبول الزيادة
 المتنازع فيها التي دفعها له المشتري تأمل فتكون صورة هذه المسئلة أي قوله فان سمح أحدهما الخ أن أحدهما
 سمح للآخر بما ادعاه والآخر باق على النزاع فتخالف صورة التراضي التي قبلها (قوله وإلا فسخناه الخ) ولو
 بادر أحدهما وفسخ عقب التحالف نفذ خلافاً للاسرى أم حل وفي قل على الجلال قوله ولكل الفسخ
 أي وإن لم يرض الآخر ولا الحاكم والفسخ بنفذ ظاهر أو باطن أن فسخ الحاكم أوهما أو الصادق منهما
 وإلا فظاهر فقط وللآخر إنشاء فسخ آخر بعده (قوله لأنه فسخ لاستدراك الظلامة) هذا إما يحسن
 تعليلاً لفسخهما أو فسخ أحدهما أو فسخ الحاكم فيمل بقطع النزاع كما صنع مر في شرحه (قوله فاشبه
 الفسخ بالعيب) أي من جهة جوازها لا من جهة كونها على الفور فان الفسخ هنا على التراخي أم سلطان (قوله
 لكنهم اقتصرُوا في الكتابة) أي التي هي من المراد ما هنا أي فها هنا ضعيف من حيث صدقه بالكتابة إذ
 المذكور وفيها في بابها أن الفاسخ لها هو الحاكم فقط هذا مراده بالعبرة والمعتمد أن الكتابة كغيرها من سائر
 عقود المعاماة فيفسخها الرقيق أو السيد أو الحاكم وقوله وفصلوا فيه أي في فسخ الحاكم بين قبض ما ادعاه
 السيد الخ أي في فسخ عقد النجوم لا عقد الكتابة وقوله وعدم قبضه أي فيفسخ عقد الكتابة أي وهذا
 التفصيل خلاف ما هنا إذ مقتضى ما هنا أن الفسخ لعقد ما مطلقاً والمعتمد التفصيل الآتي وغرض الشارح أنهم
 صرحوا في الكتابة بما يخالف ما هنا من وجهين الأول أنهم اقتصرُوا في بابها على الفاسخ لها هو الحاكم فقط
 والثاني أنهم فصلوا هناك التفصيل المذكور ومقتضى ما هنا أن الفسخ لعقد ما من غير تفصيل وبعد ذلك
 فالخالف من الوجه الثاني مسلبة ومن الوجه الأول ضعيفة أم حل (قوله وفصلوا فيه) أي في فسخ الحاكم نقالوا
 إن لم يقبض السيد ما ادعاه فسخها الحاكم بعد التحالف وعادتنا وإن قبضه وصورت أن يدفع المكاتب لسيد
 الفين ثم يدعي أن أحدهما عوض الكتابة والآخر ودعة فيدعي السيد أن كليهما عوض فيعتق العبد وينسخ
 عقد العوض ويرجع العبد بما أدى والسيد بقيمته أم شيخنا وعبرة الشيخ من قوله بين قبض ما ادعاه
 فان كان التحالف قبل القبض فسخ العقد ورجع المكاتب رقيقاً وإن كان بعد القبض فسخ العقد بالنسبة
 للنجوم ويكون المكاتب حراً ويرجع على السيد بما قبضه له وهو عليه بالقيمة تأمل لكن الراجح أن الفاسخ في
 الكتابة إماهما أو أحدهما أو الحاكم كما هنا أنت وعبرة الشارح في باب الكتابة متناوشت وأما لو اختلفا
 أي السيد والمكاتب في قدر النجوم أي المال أو صفتها كجنسها أو عددها أو قدر أجلها ولا يثبت أو
 لكل يثبت تحالفاً بالكيفية السابقة في البيع ثم إن لم يقبض السيد ما ادعاه ولم يتفقا على شيء فسخها الحاكم
 وقياس ما مر في البيع أنه يفسخها الحاكم أو المتحالفاً أو أحدهما وهو ما مال إليه الأسنوي وغيره لكن
 فرق الزركشي بأن الفسخ هنا غير منصوص عليه بل مجتهد فيه فأشبه العنة بخلافه ثم وإن قبضه أي ما ادعاه
 وقال المكاتب بعضه أي المقبوض ودية على عندك عتق لا تنافها على وقوع العتق بالتقديرين ورجع
 هو بما أدى ورجع السيد بقيمته وقد يتقاصان في تلف المؤدى بأن كان هو أو قيمته من جنس قيمة
 العبد وصفتها انتهت (قوله ثم بعد الفسخ يرد مبيع الخ) أي إن كان باقياً لم يتعلق به حق لازم لغيره
 وقوله بزيادة متصلة أي لتبعيتها للأصل دون المتصلة قبل الفسخ ولو قبل القبض لأن الفسخ
 يرفع العقد من حينه لا من أصله وشمل ذلك ما لو نفذ الفسخ ظاهراً فقط واعتدك السبكي له
 بأن فيه حكماً للظالم أجاب به عنه بأن الظالم لما يتعين اغفر ذلك وعلى البائع رد الثمن المقبوض
 كذلك ومؤنة الرد على الراد كما فهمه التعبير يرد إذ القاعدة إن كان ضامناً لعين فؤنة ردّها عليه

فسخه أو أحدهما أو
 الحاكم) أي لكل منهم
 فسخه لأنه فسخ لاستدراك
 الظلامة فاشبه الفسخ
 بالعيب لأنهم اقتصرُوا
 في الكتابة على فسخ الحاكم
 وفصلوا فيه بين قبض
 ما ادعاه السيد من النجوم
 وعدم قبضه وسياق يان
 ذلك في باب الكتابة (ثم)
 بعد الفسخ (يرد مبيع) مثلاً
 (بزيادة) له (متصلة) وأوش
 عيب) فيه

امشرح م وفي قول على الجلال قوله بزيادة متصلة أى مطلقا أى أو منفصلة ان حدثت بعد الفسخ
 (قوله ان تعيب) ظاهر اطلاقه ولو بعد الفسخ وهو كذلك لانه مضمون عليه ضمان يداه حل (قوله)
 وهو ما نقص من قيمته) أى يوم التعيب كيوم التلف وهل ولو كان له ارض مقدر من حر الظاهر نعم فنى قطع
 يده ما نقص من قيمته لانصفها وعليه مؤنة الرد لان من كان ضامنا لعين فؤنة ردما عليه اه شرح حج
 ومقتضاه انه لو تلف الآن باق كان من ضمان المشتري ضمان يدكافى الروضة اه حل (قوله وهو ما نقص
 من قيمته) أى فالارش هنا غيره فيامر في باب الخيار اه رشيدى على م (قوله فان تلف حسا) أى بان
 مات وقوله كان وقفه الخ امثلة للتلف الشرعى اه ع ش (قوله او كاتبه) أى كتابة صحيحة اه ع ش (قوله)
 رد مثله الخ) فلو تلف بعضه رد الباقي وبذل التالف قال في العباب بالرضا ومراوده بذلك يحىء ما تقدم
 في رد المعيب وامسك الباقي وفي الروضة اشارة لذلك اه شرح م وكتب عليه ع ش قوله قال في
 العباب الخ لم يذكره حج ولعله لان ما ذكره عن العباب قد يمنع لانه حيث انفسخ العقد تعين رد ما وجد
 من المبيع وان لم يررض صاحبه وأما قوله ومراوده فقبه نظر لان ما تقدم في رد المعيب الذى ليس فيه فسخ قبله
 للعقد فتعذر الرد لتفريق الصفقة ثم وما هنا حصل فيه الفسخ بعد التحالف فلا طريق الى ابقاء العقد فاعل
 المراد ان البائع اذا لم يررض برد الباقي وبذل التالف اخذ قيمة الجميع لان له المنع من الفسخ فليتامل فانه لم
 تنحسم مادة النظر بذلك ايضا (قوله حين تلف) وقارق اعتبارها لمعرفة الارش باقل قيمتي العقد والقبض
 كما مر بان النظر اليها ثم لا تغرم بل ليصرف منها الارش وهنا المغروم القيمة فكان اعتبار حالة
 التلف البق خطيب ونقض بانه جعل النظر الى قيمة الثمن التالف عند رد المعيب حكم الارش من
 اعتبارها اقل ما كانت من يوم العقد الى يوم القبض مع ان النظر فيها لتغرم اه س ل (قوله فللبائع
 قيمته) وهى للفيصولة بخلاف مالو وجده هارنا فانه يغرم قيمته يوم الهروب للحيلولة اه ش ل
 وفي شارح ابن حجر ولورهنه او كاتبه كتابة صحيحة خير البائع بين اخذ قيمته للفيصولة بخلاف
 ما مر في الاباق لانه لا يمنع تملك المبيع بخلاف الرهن والكتابة فاشبهها البيع وانتظار فكذلك وانما
 لم يخير الزوج في نظيره من الصداق لان جبر كسره لها بالطلاق اقتضى اجباره على اخذ البدل حالا اه
 (قوله فله اخذه) أى يجب عليه اخذه اه م وعبارته وان كان قد اجره رجع فيه مؤاجرا ولا ينزعه
 من يد المكترى حتى تنقضى المدة والمسمى للمكترى وعليه للبائع اجرة المثل للمدة الباقية من وقت
 الفسخ الى انقضائها انتهت وعجاجة حج فله اخذه لكن لا ينزعه الخ وهى ظاهرة كعجاجة الشارح في انه
 يخير بين اخذه حالا واخذ اجرة مثل ما بقى من المدة وبين الصبر الى فراغ المدة واخذ القيمة للحيلولة
 لكن في شرح الروض ومته ما يعين الاول وهو وجوب الاخذ واخذ اجرة المثل دون القيمة اه ع ش
 وقوله واخذ القيمة للحيلولة كان الاولى ان يقول للفيصولة نظير ما تقدم في المرهون والمكاتب
 تامل (قوله وهو اولى) أى المفسوخ عقده اولى بذلك أى باعتبار قيمته يوم التلف وهذا تعليل معطوف
 على قوله لان الفسخ الخ ووجه الاولوية ان المستام غير مملوكين لو اضع اليد اصلا وقد صرحوا
 باعتبار قيمتهما يوم التلف والمفسوخ عقده كان مالا كالأصل فاعل الفسخ فاعتبار قيمته يوم التلف
 اولى منه ما لکن المعتمد في المستام اعتبار انصاف قيمته كالمغصوب اه شيخنا (قوله حلف كل منهما على نفي
 دعوى الآخر) يعلم من هذا الفرق بين التحالف والحلف وهو ان التام لا بد فيه من نفي واثبات كما تقدم
 بخلاف الحلف اه شربرى (قوله ثم يرد مدعىا بزوائده) استشكل رد الزوائد مع اتفاقهما
 على حدوثها في ملك الرابد دعواه الهبة واقرار البائع له بالبيع فهو كمن وافق على الاقرار له بشيء
 وخالف في الجهة واجيب بانه ثبت يمين كل ان لا يعتمد ممل باصل بقاء الزوائد على مالك العين ولا
 يشكّل بانه لا اجرة للبائع فيما لو استعمله مدعى الهبة لانه ينفق في المانع ما لا يفتقر في الاعيان اه
 شويرى (قوله ثم يرد مدعىا الخ) انظر لو كان المردود امة هل يحل للبائع وطؤها أولا ويظهر انه

ان تعيب وهو ما نقص من
 قيمته كما يضمن كاه باوذكر
 الزيادة المتصلة من زيادتي
 (فان تلف) حسا او شرعا
 كأن وقفه أو باعه أو
 كاتبه (رد مثله) ان كان
 مثليا وهذا من زيادتي (أو
 قيمته حين تلف) حسا أو
 شرعا إن كان متقوما وان
 رهنه للبائع قيمته أو انتظار
 فكذلك أو اجره فله اخذه
 ولا ينزعه من يد المكترى
 حتى تنقضى المدة والمسمى
 للمكترى وعليه للبائع اجرة
 مثل ما بقى منها واعتبرت
 لينة المتقوم حين تلفه لا حين
 قبضه ولا حين العقد لان
 الفسخ يرفع العقد من
 حينه لا من اصله وهو اولى
 بذلك من المستام والمستعار
 (ولو ادعى) أحدهما (بيعا
 والآخر هبة) كأن قال
 بعتك بكذا فقال بل وهبته
 (حلف كل منهما) على نفي
 دعوى الآخر ثم يرد (لزوما
 مدعىا) أى الهبة

يقال إن كان كاذبا في دعواه البيع وفي نفس الامر انه ذهب لم يخل له التصرف مطلقا أي بوطء ولا غير وان كان صادقا فهو كالظاهر بغير جنس حقه فلا يجوز له الوطء لانه ليس بملك ونظير ذلك ما في الباب لو قال بعته بكذا فقال بل زوجنيها حب كل على نقي دعوى الآخر وتمرد الجارية لما لكها رهل هر كعود المبيع بالافلاس فيحتاج الى الفسخ أو بطريق الظهور وجهان قال في الايجاب قال شيخنا اقرهم ما الاول وبقي جريا بينهما في رد العين فيما لو قال بعتهما فقال بل وهبتي وحلفا انه باختصار في المتن انه شوبري (قوله بزوائده المتصلة والمنفصلة) في قول على الجلال مانعه قوله بزوائده أي ولو منفصلة او من غير عين المبيع نحو كسب العبد فان تلفت لزمه بدلها كالمبيع ولا اجرة له لو استعمله لا تفاقهما على عدمها وقياسه انه لا يرجع بالتفق عليه قالوا وانما وجب ردها الى الزوائد مع اتفاقهما انها على مدعى الهبة بدعواهما لانه لا سقطت دعواهما رجع الى اصل استصحاب الملك (فرع) قال شيخنا هر كحج او اشترى شجر او اشتغله سنين ثم طالبه البائع بالثمن فانكر الشراء حلفه عليه ثم يسترد المبيع ولا يغرمه البائع ما استغله لا عتراه به بالملك ولما يدعى الثمن وقد تمدين بحلفه للبائع حينئذ فسخ البيع الذي اغترف به وفارق ما في المتن بانه هنا انتقل ملكه من غير ان يوجد رافع بزعمه فانظره وحرره (قوله كما علم ذلك من اول الباب) أي من قوله في صفة عقده ما رضى اه شيخنا لانهما في هذه لم يختلفا في صفة العقد وانما اختلفا في اصله وعبارة المحل لانهما في هذه لم يتفقا على عقدانتم وعبارة الحل في قوله كما علم ذلك من اول الباب أي من قوله وقد صح أي العقد لان صحته كما علم بان يتفقا او ثبت يمين البائع او لانهما لم يختلفا في عقد بل في عقدين اه (قوله او ادعى احدهما صحته) يحترز قوله وقد صح (قوله او ادعى احدهما صحته) أي البيع تبع في ذلك الاصل وكان الاولى ان يقول أي العقد ليناسب قوله السابق وقوله هنا وما لو وقع الصلح الخ اه شوبري (قوله لان الظاهر معه الخ) من ذلك ما لو قال المشتري ما رايت المبيع وكذبه البائع على ما قاله الفزاري تبعه في الروضة وانكر ذلك الاسنوي ونقل تصديق المشتري عن الشيخ ابي على والفاضل الحسين والمتولى والرويانى وابن الشيخ برهان الدين في تعليقه على التنيه نقل انه راه في تعليق الشيخ ابي محمد اه عميرة والمعتمد تصديق مدعى الرؤية (فرع) اختلفا في ذكر البذل صدق الاخذ كذا مشى عليه في الروضة قال هر وهو المعتمد قال ومعه ما لم يكن الدافع مديونا والا صدق فليل له فلو دفع اكثر من الدين فهل يصدق في ذكر البذل بالنسبة للزيادة فقال ظاهر كلامهم انه لا فرق ويرجه بقبول التأويل لاحتمال انه ظن ان الجميع عليه واخاف شر الدائن او نحو ذلك اه سم (قوله حلف مدعيها غالبا) ومن الغالب ما لو ادعى احدهما رؤية المبيع والاخر عدمها وسواء كان المدعى البائع او المشتري ومن الغالب ما لو باع شيئا فظهر كونه لابنه او موكلاه فوقع الاختلاف كان قال الابن باع ابي في الصغر متعديا وقال الموكل باع وكيل مالي متعديا وقال المشتري لم يتعد الولى ولا الوكيل صدق المشتري يمينه لان كلام الاب والوكيل امين ولا يثبتهم الا بحجة ومن الغالب ايضا ما لو زعم احدهما انه عقد به بنحو صبا وامكن او جنون او حجب وعرف له ذلك فيصدق النافي لذلك على المعتمد ومن الغالب ايضا من يذهب شيئا في مرضه رادعت رثته غيبة عتله حال الهبة لم يقبلوا الا ان علم له غيبة قبل الهبة وادعوا استمرارها اليه او من الغالب ايضا ما لو باع الثمرة قبل بلو الصلاح او الزرع في الارض كذلك ثم اختلفا هل شرط القطع ام لا فالقول قول مدعى الصحة ومن الغالب ايضا ما لو اتى المشتري بخمر او بمائع فيه فارة وقال قبضته كذلك فانكر البائع القبض كذلك صدق البائع يمينه ولو صبه في ظرف المشتري فظم فيه فارة فادعى كل انها كانت من عند الاخر صدق البائع لدعواه الصحة ولان الاصل في كل حادث تقديره باقرب زمن اه شرح هر وقوله ولان الاصل في كل حادث وهو النجاسة هنا للبيع وكونها بلافاة المبيع للامارة في ظرف المشتري اقرب من كونها كانت في ظرف البائع قبل قبض المشتري وظاهره تصديق البائع وان قامت قرينة على صدق المشتري ككون الفارة

(بزوائده المتصلة والمنفصلة)
اذ لا ملك له فيه ظاهرا
واما لم يتحالفا لانهما لم
يتفقا على عقد كما علم ذلك
من اول الباب وانما ذكر
هنا ليرتب عليه رد الزوائد
فانه قد يخفى (أو) ادعى
احدهما (صحته) أي البيع
(والاخر فسادا) كان ادعى
اشتماله على شرط فاسد
(حلف مدعيها) أي الصحة
ليصدق لان الظاهر معه
وخرج بزوائد (غالبا)
مسائل

منها مالو باع ذراعا من
أرض معلومة الذراعان ثم
ادعى إرادة ذراع معين
ليفسد البيع وادعى المشتري
شيوعه فيصدق البائع بيمينه
وما لو اختلفا هل وقع
الصلح على الإنكار أو
الاعتراف فيصدق مدعى
الإنكار لأنه الغالب (ولو
رد) المشتري مثلا (مبيعا
معينا) هو أولى من تغييره
بالعبد (مبيعا فانكر البائع
أنه المبيع حلف) البائع
فيصدق لأن الأصل مضي
العقد على السلامة فإن كان
المبيع في الذمة ولو مسلما فيه بان
يقبض المشتري ولو مسلما
المؤدى عما في الذمة ثم ياتي
بمعيب فيقول البائع ولو
مسلما إليه ليس هذا المقبوض
فيحلف المشتري أن هذا
هو المقبوض لأن الأصل
بقاء شغل ذمة البائع ويحجب
مثل ذلك في الثمن فيحلف
المشتري في المعين والبائع
فيما في الذمة وذكر التحليف
من زيادتي

(باب) في معاملة الرقيق
عهدا كان أو أمة فتعبري
به فيما ياتي

منتفعة أو متبرية ولا مانع منه لجواز أن يكون ذلك في ظرف المشتري بواسطة مائع غير هذا المبيع فصب عليها
المبيع وظاهر أيضا أن المشتري لو علم استحالة كونها في يده كان غسل الجرة قبل ذلك وحفظها وسدها بما
يمنع من وصول الفأرة إليها ولم يزل يده عنها بحيث يمكن وقوع العارة فيها ولم يشمر جازله أخذة در الثمن من
مال البائع بطريق الظاهر لانه بطلان البيع اه ع ش عليه ومن الغالب دعوى الزوج أن العقد بولي وشهود
مع إنكارها ذلك وكذا دعوى المرتن إنما اذن بشرطه من الثمن وإنكار الراهن ذلك وكذا دعوى المكاتب
تعدد النجوم في العقد وإنكار السيد ذلك فيصدق مدعى الصحة في جميع ذلك اه قل على الجلال (قوله
منها مالو باع ذراعا الخ) ومنها مالو اشترى نحو من صوب وقال كنت أظن القدرة عليه فبان عجز فيصدق
بيمينه كما أفنى به القفال لاعتضاده بقيام الغصب اه شرح مر (قوله معلومة الذراعان) كان وجه التقيد به
أن مجهولتها لا تقيد دعوى المشتري شيوع الذراع الصحة إذ لا يصير المبيع معلوما بل هو على جهله بخلاف
المعلومة إذ يصير معلوما بالجزئية حرر اه سم (قوله ذراع معين) المراد به المبهوم اه سم أي فيكون محازا
علاقته الضدية والقرينة استحالة المعنى الأصلي لأن التعيين لا يقتضي الفساد اه وكتب وكتب الشورى قوله
إرادة ذراع معين أي في إرادته بأن أطلق الذراع في العقد ثم قال أردت به ذراعا معينا بعينه لا شائعا وحاصله
أن المراد بالعين المبهوم وليس المراد به الشخص أو المراد الشخص ويكون وجه البطلان عدم موافقة المشتري
عليه فتأمل اه بحر وفه عبارة الشيخ عبد البر قوله ذراع معين كان يقول أردت ذراعا بعينه بهما في العشرة
الصادق باولها وآخرها وواحد من وسطها وحيث يكون شيئا بعبد من عبيده وذلك باطل اه (قوله
وادعى المشتري شيوعه الخ) المراد من هذا أن الذراعان معلومة كعشرة وقال له بعثك ذراعا بدينار مثلا
فقال اشتريت ثم قال البائع عند الاختلاف أردت بقولي ذراعا أنه يفر ذلك ذراع معين من العشرة لتقف
عليه وقال المشتري بل أردت ذراعا شائعا من العشرة فيكون المبيع عشر هذا مراده كما يعلم بمراجعة الاسنوي
ولا يصح غير هذا وقوله فيصدق البائع بيمينه علل ذلك بأنه أدري بأدراثة اه سم و تقدم في باب البيع أن بيع
الذراع مثلا من الأرض متى كان معينا صح بيعه مطلقا أي سواء كانت الأرض معلومة للذراعان أو لا وأما
إذا كان بهما فيصح إن كانت معلومة للذراعان وإلا فلا يصح (قوله فيصدق البائع بيمينه) أي لأن ذلك
لا يعلم إلا من جهة اه شرح مر (قوله مبيعا معينا) أي في العقد أو في مجامع وقوله فيحلف المشتري في المعين
أي في العقد أو في مجامع فمدار التعيين في هذه المسئلة سواء كان في المبيع أو الثمن على التعيين في العقد أو المجلس
اه حل اه ع ش على مر (قوله معينا) أي ولو في المجلس بان كان في الذمة وقبض في المجلس لأن الواقع في
المجلس كالواقع في العقد اه شيخنا (قوله هو أولى من تغييره بالعبد) الأولى أن يقول أعم لأن العبد
لا الفهوم له فلا يلزم من الحكم عليه بشيء نفيه عن غيره فقوله ع ش وفي الشورى وسياتي
في جناية الرقيق أنه قال وتعبيري به أعم فليتأمل وجه المغايرة اه (قوله فان كان البيع في الذمة) والضابط
أن يقال إن جرى العقد على معين أو على ما في الذمة وقبض في المجلس فالقول قول المردود وعليه باقما
كان أو مشتريا وإن جرى على ما في الذمة ولم يقبض في المجلس فالقول قول الراد كذلك ويجزى هذا
الضابط في جميع الديون وسائر المعامضات كما قاله شيخنا العزيزي (قوله حلف البائع فيصدق) أي ولا
يرد سواء كان الثمن معينا أم في الذمة وقوله فيحلف المشتري في المعين أي ولا يرد عليه سواء كان المبيع
معينا أو في الذمة وقوله والبائع فيما في الذمة أي ويرده على المشتري سواء كان المبيع لمعينا أو الذمة
(باب معاملة الرقيق) أي وما يتبع ذلك من قوله ولا يملك ولو بتملك اه ع ش على مر وذكره هنا تبعا
لشافعي أولى من تقديمه على الاختلاف الواقع للحاوي كالزافعي لأنه تبع الحر فأخترت أحكامه عن جميع
أحكامه ولو تاتي فيه بعضا وتوجيه ذلك يمكن أيضا بان فيه إشارة لجريان التحالف في الرقيقين كما مر ومن تعقبه

لقرض الواقع في التتبع لانه وان أشبهه في ان كلافه تمصيل ربيع باذن في تصرفه لكان انما يوضح على القول
المرجوح ان اذن السيد لافته وكيل والاصح انه استخدام اه شرح مر (قوله في معاملة الرقيق) مصدر
مضاف لفاعله او مفعوله وكل مرادو المعاملة اخص من التصرف وهي المراد كما سيأتي (قوله اولي من
تعبيره بالعبد) وجه الاولوية ان تعبيرا لاصل يوم ان الاحكام التي تثبت للعبد لا تثبت للامة مع انهما
يستويان اه ع ش (قوله اولي من تعبيره بالعبد) قال مر يعني القن قال ع ش عليه قوله يعني القن عبارة
تهذيب الاسماء واللغات للزوي العبد القن بكسر القاف وتشديد النون وهو عند الفقهاء لم يحصل فيه شيء
من اسباب العنق ومقدماته بخلاف المكاتب والمدر والمعاقر عتقه على حصة والمستولدة هذا معناه عند
الفقهاء سواء كان ابواه مملوكين او معتقين او حريين اصلين بان كانوا كافرين واسترقوا او كان احدهما
بصفة والآخر بخلافهما اما اهل اللغة فانهم يقولون القن العبد اذا ملك هو وابوه كذا صرح به صاحب الجمل
ور بما قالوا والجوهرى وغيرهما قال الجوهرى ويستوى فيه الواحد والاثنان والجمع والمذكور والمؤنث قالوا
عبد لمقتان ثم يجمع على أفنة وعبرة المصباح القن الرقيق ويطلق بانظر واحد على الواحد وغيره فيقال عبد
قن وعبد قن وامة قن بالاضافة بالوصف وربما كان جمعه اثنان واقنة والذي ملك هو وابوه واما من
يغلب عليه ويستعبد فهو عبده لك ومن كانت امه واهله عريافهم رهن فتفديهم الشيخ للعبد بالقن لا
يرافق اللغة ولا اصطلاح الفقهاء (قوله تصرفاته) المراد بالتصرفات الافعال ولولسانية فقوله كالولايات
أى كما كثر ما كالتزويج والقضاء والمراد بالقن والاعتداد به شرعا وقوله والشهادات لا يحتاج لتقدير
لانها افعال وقوله وما ينفذ اى يعتد به شرعا وقوله كالعبادات ولو قولية فانها افعال على مامر اه شيخنا
(قوله ثلاثة اقسام) القسمة ليست حاصرة لانها لا تتناول الجنايات وهي من الافعال وقدر دتم بالتصرف
الفعل لان يقال التقسيم للافعال الجائزة شرعا والجناية ليست كذلك اه شيخنا (قوله كالولايات) أى
اثر الولايات اى ما ينشأ عنها من التزويج والحكم والاقالولايات نفسها لا تصف بكونها تصرفا بل هي معنى
قائم بالشخص اه شيخنا عشاوى (قوله كالعبادات) اطلاق التصرف على العبادات فيه مسامحة وكذا
الشهادات لان يراد بالتصرفات مطلق الافعال والشهادات فعل اللسان والعبادات فعل الاركان ومعنى
كون العبادات نافذة انها معتد بها في اسقاط الطلب اه شيخنا (قوله كالعبادات) أى على تفصيل في نحو
الاحرام اه رشيدى على مر وعبرة ع ش قوله كالعبادات ومنها الحج فيصح حجه بغير اذن سيده ويقع
له نقلا وان كان له تحليله انتهت (قوله والاجارة) سواء وردت على العين أو على ما في الذمة اه ع ش (قوله
لا يصح تصرفه) اى الرقيق كله خرج المبعوض فانه ان كانت مهايأة لم يتوقف شراؤه لنفسه في نوبته على اذن مالك
بعضه وفي غير نوبته لا يصح شراؤه لها اى لنفسه فان لم تكن مهايأة صح شراؤه لنفسه ان قصدوا اطلاق فيما يظهر
ترجيحه من تردد وقيل يجرى فيه خلاف تفريق الصفة وهما احتمالا لان للاذرعى اه شوبرى باختصار (قوله
لا يصح تصرفه في مالى) أى مباشرة لعقد مالى وشمل التصرف المالى تصرفه في رقبته ومنفعته فيبيع نفسه
ويؤجر ما باذن السيد اه شيخنا (قوله في مالى) وكذا في اختصاص ولا يما اقتصر على المالى لانه هو الذى
يتصف بالصحة والضماني والمراد المالى المحض ليخرج الخلع اه شيخنا أما الخلع فيصح منه سواء كان
زوجا او زوجة وعبارته في الخلع وشرط في الزوج صحة طلاقه فيصح من عبده ومجور بسفه ويدفع العوض
لمالك امرهما ثم قال وشرط في الملائم اطلاق تصرف مالى فلو اختلعت امة بلا اذن سيده بعين بانت بمهر
المثل في ذمتها او بدى فيه تبين إلى اخر ما هناك (قوله لا يصح تصرفه) اى ولو في ذمته اه شرح مر (قوله
لا يصح تصرفه في مالى بغير اذن سيده) وقد يصح تصرفه فيه بغير اذن سيده كان امتنع سيده من اتقاؤه عليه
او تعذرت مراجعته ولم يمكنه في الصورتين مراجعة الحاكم فيصح شراؤه في الذمة وبعين مال سيده
ما تمس حاجة اليه وكان بعثه في شغل لبلد بعيد او اذن له في حج او غزو ولم يتعرض لاذنه له في الشراء

أولى من تعبيره بالعبد
وان قال ابن حزم لفظ
العبد يتناول الامة
(الرقيق) تصرفاته ثلاثة
اقسام مالا ينفذ وان
أذن فيه السيد كالولايات
والشهادات وما ينفذ
بغير اذنه كالعبادات
والطلاق والخلع وما
يتوقف على اذنه كالبيع
والاجارة وهو ما ذكرته
بقولى (لا يصح تصرفه
في مالى) هو أولى من
اقتصاره على الشراء
والاقتراض (بغير اذن
سيده) فيه (وان سكنت
عليه) لانه مجبور عليه
لحق سيده

وتعذرت عليه مراجعة الحاكم فيه مع شراؤه في الذمة وبين مال سيده بقدر ما يحتاج اليه اه شرح مر مع
 زيادة له من عليه (قوله لا يصح تصرفه بغير اذن سيده) نعم لو قبل الرقيق هبة او وصية من غير اذن صاحبه ولو
 مع نهي السيد عن القبول لانه اكتساب لا يعقب عرضا كالاكتساب ودخل ذلك في ملك السيد تهررا إلا
 ان يكون الموهوب او الموصى به املا او فرعا للسيد تجب نفقته عليه حال القبول بدخول مائة او مفرلا
 يصح القبول ونظيره قبول الولي لولي له ذلك اه شرح مر (قوله بغير اذن سيده) أي المعتبر اذنه شرعا ولو
 كان السيد مجورا عليه صح تصرفه باذن ولي السيد بشرط ان يكون الرقيق ثقة مأمونا اه شرح مر وكتب
 عليه ع شر قوله ثقة مأمونا أي إن دفع له مالا من اموال السيد اه حج وتضيته انه لو اذنه ولي المجور في
 التصرف في الذمة لا يشترط امانته وقد يتوقف فيه بانه إذا لم يكن امينا ربما اشترى في الذمة واهلكه فيتعلق
 بدله بذمته وكسبه وفي ذلك ضرر بالمولى عليه (قوله بغير اذن سيده) أي كل من له عليه - بآداء فلو كان لاثنتين
 رقيق فاذن له احد هما لم يصح حتى ياذن له الآخر كالواذن له الآخر كالواذن له في النكاح لا يصح حتى ياذن
 له الآخر نعم ان كان بينهما ما يراه كفي اذن صاحب الذمة اه شرح مر وعبارة حل قوله بغير اذن سيده
 أي وان تعدد السيد فلا بد من اذن كل واحد ويتبدل يكون ما دوننا لكل منهم وكيل له باذن الآخر بان قال كل
 اتجر لي وشريكي وفي كونه بصير وكيل عن كل بالقول المذكور نظر لان كلا لم يسأل في ذلك إلا أن
 يقال هي وكالة حكومية مالم تكن مهايأه والا اكتفى باذن صاحب الذمة انتهت (قوله فيرد المالك)
 أي يجب رده على مالكة وان لم يطلب رده فثبته الرد على من العيز في يده وتعلق بذمة العبد على القاعدة
 اه قل على الجلال (قوله ولو ادى الثمن من مال سيده استرد ايضا) لكن ان رده الاخذ للسيد فظاهر
 وأما لورده للعبد فهل يبرأ أولا قال شيخنا ع ش الذي يظهر أنه ان كان المال تحت يد العبد باذن
 السيد يرى برده عليه وان كانت تحت يد العبد بغير اذن سيده لم يبرأ برده للعبد اه برماوى (قوله
 فان تلف في يده ضمنه في ذمته) أي ان كان بائعه رشدا فان كان سفها تعلق الضمان برقبته لا بذمته
 اه من شرح مر وع ش عليه نقلا عن سم على حج (قوله ضمنه في ذمته) وهذا بخلاف مالو اودعه
 رشيد فتلف في يده فلا يضمن وان فرط كما ذكره الشيخ في باب الوديعة ولعل الفرق بينه وبين ما
 هنا حيث تعلق الضمان بذمته انه التزمه متابع قد فتق بخلافه ثم إذا التزم فيه للبذل وإن لزم الحفظ
 اه ع ش على مر (قوله لانه ثبت برضا مستحقه الخ) إذا القاعدة ان مالزمه بغير رضا مستحقه كتلف
 بغصب تعلق برقبته فقط سواء أذن فيه السيد أم لا أو برضاه مع اذن السيد تعلق بذمته وكسبه ما يده
 ولا يلزمه الا اكتساب مال مبيع به كما ياتي نظيره في الفليس او بغير اذن السيد تعلق بذمته فقط اه
 شرح مر (قوله ولكن الرقيق الخ) راجع لكل من المستثنين وقوله بعد عتق وعليه فلو غرم العبد
 بعد العتق وقد تلفت العين في يد السيد فهل يرجع بما غرمه عليه لان قرار الضمان على من تلفت العين تحت
 يده أولا وفيه نظر وقياس ما ياتي من الماذون له اذا غرم بعد عتقه مالزمه بسبب التجارة لا يرجع على
 سيده انه هنا كذلك وهو المعتمد وقد يفرق بان الماذون له لما كان تصرفه باذن السيد ونشأ منه الدين
 نزل ذلك منزلة المنفعة التي استحقها قبل اعتاقه كان اجرة مدة ثم اعتقه فان الاجرة لسيد بعد الاعتاق
 ولا يرجع بها عليه العبد بخلاف ما هنا فان تصرفه ليس ناشئا عن اذن السيد ولا علقه له به فنزل ما يغرمه
 بعد العتق منزلة غرم الأجنبي ومن يرجع على من تلفت العين في يده اه ع ش على مر (قوله اوبعضه)
 عبارة شرح مر بعد العتق لجميعه لا لبعضه اه وكتب عليه ع ش قوله بعد العتق لجميعه أي خلافا
 لحج وشيخ الاسلام والا قرب ما قاله حج لان امتناع مطالبته لعجزه عن الاداء بعدم الملك لحج
 ملك ما يقدر به على الوفاء ولو لبعضه فلا وجه للمنع على أن التأخير قد يؤدي إلى تفويت الحق على صاحبه
 رأسا لجواز تلف ما يده قبل العتق انتهى لكن المعتمد ما في شرح مر اه شيخنا ح ف (قوله وان اذن
 له في تجارة) بان قال اتجر لي أو اتجر لي لم يقل لي بخلاف اتجر لك فانه فاسد فيما يظهر من احتمالات في ذلك

(فرد) أي المبيع أو نحوه
 سواء أ كان يده أم يده
 سيده (لما لك) لانه لم يخرج
 عن ملكه ولو ادى الثمن من
 مال سيده استرد أيضا
 (فان تلف في يده) أي يد
 الرقيق (ضمنه في ذمته) لانه
 ثبت برضا مستحقه ولم
 ياذن السيد فيه (أو) تلف
 في (يد سيده ضمن المالك
 أم ماشاء) لو وضع يدهما
 عليه بغير حق (و) لكن
 (الرقيق انما يطالب به بعد
 عتق) له أو لبعضه لانه لا
 مال له قبل ذلك (وان
 اذنه) سيده (في تجارة)

ولا يشترط قبول الرقيق للاذن بل لا يرتد برده اه ايعاب وانظروا قال التجري ولنفسك اه شورى (قوله تصرف بحسب اذنه) لى وان لم يدفع له السيد ما لا يتصرف في الذمة حيث اه شرح م ر (قوله فان اذن له في نوع الخ) كالوكيل وعامل القراض وسكت عن القدر والاجل والحلول لان الحال قد يقتضى ابدال ذلك المصلحة كافي الوكيل قاله ابن الحياط اه حل (قوله ايضا فان اذن له في نوع الخ) فان لم ينص له على شيء تصرف بحسب المصلحة في كل الانواع والازمنة والبلدان ولا يبيع نسيت ولا بدون ثمن المثل ولا يسل المبيع قبل قبض ثمنه ولا يسافر بما لها الا باذن نعم يجوز له الشراء نسيت اه شرح م ر وكتب عليه الرشيدى قوله ولا يسافر بما لها الا باذن هذا ينظر قوله السابق والبلدان من قوله فان لم ينص له على شيء الخ اذن من لازم هذا التعميم خصوصاً مع انظر الجمع السفر وقد يجاب بمنع التلازم اذ قد ينكح الاذن في السفر عن اطلاق الاذن في البلدان فيما اذا اذن له في السفر الى بلد من بلدانك اطلاق البلدان عن الاذن في السفر في انه يجوز له التصرف في المال في اى بلد وجده فيه من غير ان يسافر به او يقال ان ما مر في صحة التصرف لا في الجواز وعدمه وما هنا في جواز الانتقال به فليتأمل (قوله ومخاصمة في عهدة) قال الاسنوى العهدة المطالبة الناشئة عن المعاملة فلا يخاصم سارقاً ولا غاصباً وليس له الدعوى عليه كما صرح به الرافعى في عامل القراض وهذا مثله فتأمل اه شورى وقال في شرح الروض للعهدة التبعة والغرم والمواخاة (قوله ولا ينزل بذلك) اى ولا باستيلاء السيد له لو كان امة ولا يجنون منه او من سيده او اغنياء كذلك ولا يزل نفسه لانه استخدام وينزل باجارة سيده له وبكتابته ولو فاسدة وبزوال ملك سيده عنه اه قل على الجلال (قوله وايضا ولا ينزل بذلك) وبقى مالو جن او اغني عليه ثم افاق هل يحتاج الى اذن جديد ام لا فيه نظر والا قرب الثاني لانه استخدام وترد فيه سم على منهج اه ع ش على م ر (قوله وله التصرف في البلدة التي ابق اليها) وهل يتقيد بذلك بما اذا تساوى نقداهما ام لا فيه نظر والا قرب انه يتصرف فيها بما يتصرف به في محل الاذن من نقد بلده او غيره حيث كان فيه ربح وقلنا يبيع بالعرض كافي عامل القراض واذا اشترى شيئا يزيد ثمنه في محل الشراء على ثمنه في محل الاذن لم يجوز الا اذا غلب على ظنه حصول ربح فيه كان كان يتيسر بيعه في محل الشراء بزيادة على ما اشتراه به اه ع ش على م ر (قوله بحيث يصح تصرفه لنفسه) بان يكون بالغاً عاقلاً رشيداً قال حج والاوجه اشتراط رشده حتى في شرائه نفسه من سيده وان كان عقد عتاقه لانه لانه يعطى حكم البيع في اكثر احكامه اه شورى (قوله وليس له بالاذن فيها نكاح) كالا يتجر لو اذن له فيه ولودفع له الفاً وقال اجعل هذه راس مالك والتجر او تصرف والتجر جاز له ان يشتري في ذمته باكثر منها كذا في الروضة وظاهره انه لا يكفي الاقتصار على تصرف مع قوله راس مال ولو قال اتجر فيها جاز ان يشتري بقدرها في ذمته ولم يزد عليها ولو اشترى بعينها ثم تلفت قبل القبض انفسخ البيع ولو اشترى بعينها ثم قبضها للبائع ثم عادت عليه بفسخ لم يحتج في التصرف فيها الى تجديد اذن اه حل (قوله ولا تبرع) اى بسائر التبرعات من هبة وعارية وغيرهما ولو بشيء من قوته فيما يظهر نعم ان غلب على ظنه رضا السيد بذلك جاز اه شرح م ر وكتب عليه ع ش قوله ولو بشيء من قوته اى ولو كان قتر على نفسه فلو خالف وتبرع ضمن المتبرع عليه ذلك لسيد والقول قوله في قدر لا يفرمه وقوله جاز اى خصوصاً التافة الذي لا يعود منه نفع على السيد كلقمة فضلت عن حاجته وبقى مالو قال له تبرع هل يجوز له التبرع بما شاء او يتقيد ذلك باقل متمول فيه نظر والا قرب الثاني للشك فيما زاد عليه فيمنع منه احتياطاً لحق السيد فلو ظن رضاه بزيادة على ذلك جاز اه وقال الشيخ عميرة من التبرع اطعام من يخدمه ويعينه في الاسفار اه سم على المنهج اقول قد يمنع ان هذا من التبرع حيث جرت العادة به وينزل علم السيد بذلك منزلة الاذن فيه ويكون ما يصرفه على من يخدمه كالاجرة التي يدفعها عند الاحتياج للاستئجار للحمل ونحوه سيما اذا علم بحسب العادة انه حيث اتقى التبرع على من يعينه لم يفعل اه ع ش على م ر (قوله ومنفعة) نعم لو تعلق حق ثالث بكسبه بسبب نكاح

تصرف بحسب اذنه) بفتح السين اى بقدره فان اذن له في نوع او وقت او مكان لم يتجاوز به ويستفيد بالاذن فيها ما هو من توابعها كقشر وطى وحمل متاع الى حانوت ورد بعيب ومخاصمة في عهدة (وان ابقى) فانه يتصرف بحسب اذنه له ولا ينزل بذلك لانه معصية فلا توجب الحجر وله التصرف في البلدة التي ابق اليها الا ان خص سيده الاذن بغيرها وظاهر ان شرط صحة تصرف الرقيق بالاذن كونه بحيث يصح تصرفه لنفسه لو كان حراً (وليس له) بالاذن فيها (نكاح ولا تبرع ولا تصرف في نفسه) رقية ومنفعة ولا في كسبه

أو ضمان بأذن سيده كان له أن يؤجر نفسه من غير إذن سيده وإن يؤجر أموال التجارة من رقيق وثياب وغيرهما حل (قوله ولا إذن لرققه) اضافته إليه لجواز التصرف فيه اهـ شرح مر (قوله ولا إذن لرققه أو غيره في تجارة) أي بغير إذن السيد لا تنفاه الاذن في ذلك فإن اذن له فيه جاز وينزل الثاني بعزل السيد له وإن لم ينزعه من يد الأول هذا كله في التصرف العام فإن اذن الماذون لبدا التجارة في تصرف خاص كشرائه أو اب جاز كما صححه الامام وجزم به الغزالي وابن المقري وإن اقتضى كلام البغوي المنع لأنه يهدر عن رأيه ولا غنى له عن ذلك وفي منعه منه تضيق عليه اهـ شرح مر (قوله ولا ينفق على نفسه من مال التجارة) والقياس أنه يرجع الحاكم في غيبة سيده ليأذن له في الاتفاق على نفسه فإن تعذر جاز له الاستقلال بالاتفاق للضرورة وليس له الاقراض على المعتمد ذي (قوله ولا ينفق على نفسه) بخلاف أموال التجارة كالعبد فينفق عليها من مال التجارة اهـ شيخنا (قوله ولا يعامل سيده) أي ولو بطريق الوكالة عن الغير بأن وكل الغير السيد لأنه صار يشترى من مال نفسه اهـ عبد البر (قوله أيضا ولا يعامل سيده) أي ولا ماذونا لسيده يبيع أو غيره لأن تصرفه له اهـ مر اهـ ع ش (قوله بخلاف المكاتب) أي ولو فاسدة لأنه مستقل كافي التهذيب وهو مقتضى اطلاق الشارح كمر وعبرة الملاءة الشوبري قوله بخلاف المكاتب الخ أي كتابه صحيحة اما فاسد الكتابة فلا يعامل سيده كما صرح به ابن المقري في روضه في بابها قال وهذا يخالف ما نقله في الروضة عن الامام والغزالي أن له أن يعامله كالمكاتب كتابه صحيحة وقد راجعت كلام التهذيب فرأيت بما فرعه على ضعيف فالأقوى قول الامام والغزالي أي من أن له يعامل المكاتب كتابه فاسدة وصحيح في الحاشية ما نقله في الروضة عن التهذيب فهو المعتمد اهـ ع ش (قوله بخلاف المكاتب) أي استقلالا اما المكاتب تبعا كولد المكاتب الحادث بعد كتابته فلا تجوز له معاملة السيد ولو قلنا بوقف اكسابه وهو المرجح لانا لا نجزم فيها بما جزمنا به في كسب المكاتب يعني استقلالا وذلك يقتضي بطلان تصرفه معه قال البلقيني ولم أر من تعرض له وهو وقفه حسن وأقره عليه الشيخ وكتب عليه ويجوز معاملة البعض مع السيد في الايمان مطلقا وفي الذمة اذا كان بينهما ما يأباه البلقيني قال ولم أر من تعرض لذلك وهو من دقيق الفقه اهـ وأقره عليه والشيخنا فيما كتبه بهاه ش شرح الروض في كتاب المكاتب اهـ شوبري (قوله بخلاف المكاتب) راجع لجميع ما تقدم فهو مفهوم الرقيق فيما مر اهـ شيخنا وأصله للعبي وهو غير صحيح لأنه يقتضي أن المكاتب يصح تزوجه وتبرعه بغير إذن سيده مع أنه ليس كذلك كما هو منصوص عليه في المتن في باب الكتابة فالأولى ما تفيد عبارة الشوبري من أنه راجع للاخير فقط وهو قوله ولا يعامل سيده أي بخلاف المكاتب فإنه يصح أن يعامل سيده لأنه معه كالأجنبي فهو مفهوم التعليل أي قوله لأن تصرفه لسيده إذ يفهم منه أن الذي يتصرف لنفسه وهو المكاتب يصح أن يعامل سيده (قوله وسياتي في الاقرار الخ) مراده بهذا الاستثناء من القسم الاول لأن الاقرار المذكور يصح بالأذن وبغيره ومراده أيضا الاعتذار عن ترك ذكره هنا وإن ذكره في كتاب الاقرار اهـ شيخنا وعبارته في كتاب الاقرار وقبل اقرار رقيق بموجب عقوبة وبدن جنابة ويتعلق برقبته فقط أن لم يصدقه سيده وقبل عليه بدن تجارة إذن له فيها (قوله ومن عرف رقه الخ) لا يخفى أن المعرفة هي التصديق الجازم وقد يطلق على غير الجازم الذي هو الطرف الراجح كما أن العلم التصديق الجازم وقد يراد به الطرف الراجح فهل المراد بالمعرفة هنا حقيقتها أو ما يشمل الظن وخرج من لم يعرف رقه ولا حرته فإنه تجوز معاملته كما تجوز معاملة من لم يعرف سفهه ولا رشده ولم يتقدم عليه حجر بالسفه ولو اشترى ماذونا له في التجارة مع أموال التجارة التي يده لم يشترط أن يأذن له المشتري في التصرف في ذلك المال حيث علم الاذن له قاله ابن الرفعة ورده والشيخنا بأن بيع الماذون له حجر عليه فلا بد من أن المشتري له وفي الخادم أن هذا مستثنى من كون بيع الماذون حجر عليه أي محل كونه حجرا عليه إذا باعه دون أموال التجارة اهـ حل والمعتمد اهـ

(ولا إذن) لرققه أو غيره
(في تجارة) لأنها لا تتناول
شأمنها ولا ينفق على نفسه
من مال التجارة وتعبير
بالتبرع والتصرف أعم
من تعبيره بالتصدق
والاجارة (ولا يعامل
سيده) يبيع وشراؤه اجارة
وغيرها لأن تصرفه لسيده
بخلاف المكاتب وسياتي
في الاقرار صحة اقراره
بديون معاملة وبغيرها
(ومن عرف رقه لم يعامله)
أي لم يجز أن يعامله (حتى
يعلم الاذن بسمع سيده

لا فرق بين بيعه وحده او مع اموال التجارة اه شيخنا ح (قوله ومن عرف رقه الخ) أى تحقق رقه ولا
يكنى فيه قرينة كونه عليه زى العيود من ثم كان الاصح جواز معاملة من لم يعرف رقه ولا حرته كما لا يعرف
رشد هو لا سفيه اه شرح مر (قوله او بينة) المراد بالينة هنا اخبار عدلين أو رجل وامرأتين أو عدل إن
يكن عندكم اه شيخنا (قوله او شيوخ) ولا يشترط وصوله لحد الاستفاضة الا فى الشهادات فيما
يظهر لما تقرر من ان المدار على الظن اه شرح مر وغباره حل قوله او شيوخ أى وإن لم يصل إلى حد
الاستفاضة وإذا ظن فله عدم تسليم المال حتى يثبت الاذن عند الحاكم أو يقر السيد بالاذن له عند الحاكم
أو عند من يثبته بشهادته انتهت (قوله حفظ الماله) فى تعليل عدم جواز المعاملة بهذا نظر إذا يلزم الانسان
حفظ ماله اه رشيدى (قوله وينبغى جوازه) أى التعامل المفهوم من المعاملة (قوله بخبر عدل واحد)
هل ولو قاسقا اعتقد صدقه كما يرشد إليه التعليل ويرشد ايضا إلى أن الظن المستند إلى قرينة الحال كاف اه
حل (قوله وإن كان لا يكتفى عند الحاكم) والمعنى ينبغى الاكتفاء بخبر عدل واحد فى جواز معاملته وإن كان
خبر العدل الواحد لا يكتفى فى الثبوت عند الحاكم لو تنازع المعامل والسيد اه عبد البر كان اشترى شيئا
بشمن وطالبه البائع به ليدفعه من الدراهم التى فى يده فانكر السيد أنه ما ذون له فى التجارة واختصم هو
والمعامل عند الحاكم فطلب الحاكم من العامل بينة ان هذا العبد ما ذون له فلا يكتفى عدل واحد فى الثبوت عنده
اه شيخنا العزيزى وعبارة قل قوله كما لا يكتفى الخ بمعنى ان المعامل يأتى إلى الحاكم ويقول سمعت السيد
اذن اشاع بين الناس انه اذن له أو يأتى العبد بعدل عند الحاكم يشهد له انه سمع السيد اذن ليثبت له التصرف
فليس للحاكم الحكم بثبوت التصرف له بذلك فقل قوله كما لا يكتفى الخ تنظير لقوله وإن كان لا يكتفى وفى بعض النسخ
اسقاط لفظة لا هذه وما بعدها فيكون تنظير القول له وينبغى جوازه الخ وهذا هو الذى فى كلام السبكي كما
يصرح به كلام الدميرى وغيره (قوله كما لا يكتفى سماعه) أى سماع المعامل بلا واسطة أى لا يعمل بقوله
سمعت أى الاذن من سيده حتى يحكم الحاكم بذلك وإن كان يكتفى سماعه لجواز معاملته له وقوله ولا الشيوخ
أى لا يثبت الاذن عند الحاكم بالشيوخ حتى يحكم بذلك وإن كان يكتفى الشيوخ لجواز المعاملة اه
زى مع زيادة لشيخنا الشمارى وقوله أى لا يعمل بقوله سمعت وصورة هذه المسئلة أنه إذا أنكر السيد
الاذن بعد المعاملة واختصم هو والمعامل وادعى المعامل انه سمع الاذن من السيد أو من الاشاعة لا ينفعه
ما ذكر عند الحاكم فلا يثبت الاذن عند الحاكم بما ذكر حتى يحكم به اه تقرير عزيزى (قوله كما لا يكتفى)
أى عند الحاكم سماعه أى المعامل من السيد ولا يخفى أن لفظ لا فى هذا وما قبله موجود فى نسخ المصنف لكن
مضروب عليها بالقلم وبدل على اسقاطها ما نقله الدميرى عن السبكي وحينئذ يتوقف فى قياس السماع من عدل
على السماع من السيد فثبت لا واضح إلا ان كانت عبارة السبكي كما نقله الدميرى وإن لم ينقلها بالمعنى حرر
أقول وعبارته فى شرح الاصل بعد الماتن مانعه ظاهر هذا الكلام انه لا يجوز بخبر عدل واحد وينبغى ان يجوز
لانه لا يحصل الظن وإن كان لا يكتفى عند الحاكم كما ان سماعه من السيد والشيوخ وقول الرقيق كذلك وكافى
العبادات أو يقال ان الماملات اضيق فيعتبر فيها ما اعتبره الشرع فى نقل الايدى اه حل (قوله كما لا يكتفى) أى
عند الحاكم أى فى صحة الحكم فاللأمانة لا يكتفى فيها وإن كنت فى جواز الماملة اه شيخنا (قوله وخرج بما ذكر
قول الرقيق) أى وإن ظن صدقه لانه يثبت له ولا يبرق الوكيل بان الوكيل له يد فى الجملة بدليل جواز
ماملته بناء على ظاهر اليد تامل اه شربرى (قوله لانه منهم) أى وإن ظن صدقه ويحصل الحجر عليه بعق
ويع و ظاهره وإن كان مع اموال التجارة وتقدم عن الخادم ما يخالفه موهبة ووقف وكتابة واجارة بخلاف
الاستيلاء اه حل (قوله وار تلقى فى يد ما ذون له الخ) محل ذلك فى البيع الصحيح اذا الاذن لا يتناول الفاسد
فالما ذون فى الفاسد كغير الما ذون فيخلق الثمن بذمته لا بكسبه صرح بذلك البغوى اه شرح مر (قوله فى يد

أو بينة أو شيوخ) بين
الناس حفظا لما له قال
السبكي وينبغى جوازه
بخبر عدل واحد لحصول
الظن به وإن كان لا يكتفى
عند الحاكم كما لا يكتفى
جماعه من السيد ولا
الشيوخ وخرج بما ذكر
قول الرقيق أنا ما ذون لى فلا
يكتفى فى جواز معاملته لانه
منهم (ولو تلقى فى يد ما ذون)
له (من سلعة باعها فاستحققت)
أى فخرجت مستحقة

رجع عليه مشتر ببدله (اي ثمنها لانه المباشر للعقد فتعلق به العدة فقول الاصل يبدلها أي بدل ثمنها (وله مطالبة السيد به كإطالب بثمن ما اشتراه الرقيق) وان كان بيد الرقيق وقام لان العقد له فكانه العاقد (ولا يتعلق دين تجارته برقبته) لانه ثبت برضا مستحقته (ولا بذمة سيده) وان اعتقه أو باعه لانه المباشر للعقد (بل) يتعلق (بمال تجارته) أصلا وربحا (وبكسبه) باصطداد ونحوه بقيد زدته بقولي (قبل حجر) فيؤدي منهما لاقتضاء العرف والاذن ذلك ثم ان بقي بعد الاداء شيء من الدين يكون في ذمة الرقيق الى ان يعتق فيطالب به ولا ينافي ما ذكر من ان ذلك لا يتعلق بذمة السيد مطالبته به اذا يلزم من المطالبة بشيء ثبوته في الذمة بدليل مطالبته القريب بنفقته قريبه والموسر بنفقة المضطرو والمراد انه يطالب ليؤدي بما في يد الرقيق لا من غيره ولو بما كسبه الرقيق بعد الحجر عليه

مأذون له الخ) بل أو في بدغيره اه شرح الروض (فرع) اذن لعبد في استيلاءه عن قاستامها فتلفت في يده تعلق ضمها بذمة السيد والعبد وقال الامام الاقنيس انه لا يتعلق بذمة السيد اه وجزم في العباب بالاول وارضاءه مر قال لانه لا يقتصر عمالوا استام بوكيل ثم قال لو جاء عبد إلى رجل وقال ارسلني سيدي لتعطيني ثوباً من ثيابك حتى يراه ليشتريه فصدقه رد ذمة اليه فهو كالوارد عود ذمة عند عبد فانفقها او تلفت في يده قال القاضي في فتاويه اه والظاهر ان الودعة المذكورة لا يضمها السيد ولا تعلق لها بذمة ولا ماله في رها من محلها وانظر هل صورة هذه المسئلة انه تبين عدم اذن السيد اذ لو تبين اذنه فمن التي قبلها حرره والذي تحرر في الودعة اذا تلفها العبد انما يتعلق برقبته وان اذن له السيد في الاستيلاء بل وفي اتلافها كما صرح به شيخنا في شرح الارشاد ووافق عليه مر خلافاً لما في الحارثي والبهجة في هذا الباب اه سم (قوله رجع عليه مشتر ببدله) أي ولو بعد عتقه ولا يرجع على سيده بما غرمه بعد العتق بخلاف عامل المضاربة والوكيل فان لزب الدين مطالبتهما واذا غرما رجلا لان ما غرمه بعد العتق مستحق بالتصرف السابق على عتقه وتقدم السبب كتقدم المسبب فالمغروم بعد العتق كالمغروم قبله اه سلطان (قوله لانه المباشر للعقد) اي دون السيد فيه ان كون العقد له يقتضي تعلق ذلك بذمة كالموكل الذي لم يباشر العقد اه حل (قوله فقول الاصل الخ) اشار به الى ان صحته شرعا متوقفة على اضرار المضاف فهو من دلالة الاقتضاء المقررة في الاصول ومثله لا اعتراض عليه كما يعرف بما هناك فليتأمل قاله الشيخ فن ثم لم يقل اولى بما عبر به اه شورى (قوله وان كان بيد الرقيق وقام) تعميم في الصورتين قبله (قوله وان اعتقه أو باعه) ولا نظر لحصول الحجر عليه بذلك اه حلي (قوله بل بمال تجارته) اي وبذمة ايضا بدليل قوله ثم ان بقي الخ (قوله قبل حجر) ويحصل بيعه أو اعاقته صرح به في الروض قال في شرحه وفي معنى ذلك ما يزيل الملك كية ووقف وفي كتابته وجهان جزم في الانوار بانها حجر والوجه ان اجارته كذلك اه وقضيته انه لو اذن له ان يتجر مطلقا واجره ولو بوما واحدا يكون حجرا مطلقا وقد يشكل عليه ما اذا منع الوكيل من التصرف بوما حيث يعزل فيه دون ما بعده فليتأمل اه شورى (قوله قبل حجر) اي وبعدم لزوم الدين لان حين الاذن كالنكاح بخلاف الضمان والفرق ان المضمون ثابت من حين الاذن بخلاف مؤن النكاح والدين اه سل (قوله ثم ان بقي بعد الاداء) اي الاداء بما ذكر اي من مال التجارة وكسبه قبل ان يحجر عليه اه حل (قوله يكون في ذمة الرقيق الخ) مقتضى هذا انه لا يكسب الكسب ليو في هذا الباقي والمصرح به في كلامهم وجوب الاكتساب ونظر فيه الزركشي بان قياس الممس ان لا يكلف ذلك اه حل (قوله ولا ينافي ما ذكر) الى قوله مطالبته به هذه المطالبة هي المذكورة في المتن وهو قوله وله مطالبة السيد به الخ وقوله والمراد انه يطالب الخ المراد بالمطالبة المذكورة في الايراد وهو قوله ولا ينافي الخ او المراد بالمطالبة في قول المتن وله مطالبة السيد الخ وهذا احسن لان فيه شرحا للثبوت فقوله ليؤدي بما في يد الرقيق راجع للغاية التي ذكرها الشارح سابقا بقوله وان كان بيد الرقيق وقام وقوله وفائدة مطالبة السيد بذلك الخ راجع للبطوى تحت للغاية المذكورة فلماذا ذكر قوله والمراد الخ بعد قول المتن كما يطالب بثمن ما اشتراه الرقيق لكان احسن (قوله ولا ينافي ما ذكر الخ) قال السبكي سبب هذا التناقض ان المذكور اولا طريقة الامام وثانيا هو طريقة العراقيين والخراسانيين ونص الامام يشهد له لجمع الرافعي بينهما فلزم ما لزم اه سل (قوله من ان ذلك) أي دين التجارة وقوله مطالبته به أي سواء كان في يد الرقيق وقام أم لا اه حل (قوله بدليل مطالبة القريب الخ) اي مع عدم ثبوتها في ذمتها اه شرح مر (قوله والمراد انه يطالب الخ) هذا راجع لقول المتن وله مطالبة السيد به كما يطالب بثمن ما اشتراه الرقيق (قوله ليؤدي بما في يد الرقيق) اي ما حقه ان يكون في يده وهو مال التجارة أصلا وربحا اه حل (قوله لا من غيره) اي لان الدين لا يتعلق به كما تقدم اي لا يجب عليه ان يوفي من غير ما في يد الرقيق من مال التجارة او ما كسبه قبل الحجر اه حل (قوله وبما كسبه الرقيق) اي

ولو كان ذلك الغير الخ وإن كان يد الرقيق أى مالم يأخذه السيد منه لأنه لا يستحق أن يكون في يده
 اه حل (قوله وقائدة مطالبة السيد الخ) أى ففى ظاهرة ان كان يده وقاه كما اشار اليه بقوله
 والمراد انه الخ واما ان لم يكن فاحتمال انه يودى الخ انتهى (قوله لانه) أى للسيد به أى الدين
 وقوله فى الجملة أى فى هذه الصورة وانما كان له تعلق بالدين فى هذه الصورة لانه اذن له فى التصرف فكان
 اذنه سببا فى لزومه بخلاف المسروق والمغصوب فلا علة للسيد به وبعبارة اخرى قوله فى الجملة احتراز
 عما اذا لم يبق فى يد الرقيق شىء فانه يتعلق بذمته وليس للسيد علة به حيثئذ اه (قوله ولا يملك الرقيق) أى
 بسائر أنواعه الا المكاتب والمبعض فيملك ببعضه الحر وكتب أيضا ولو مديرا وأما ولد بخلاف
 المكاتب فانه يملك كالمبعض ومسئلة التملك تشمله الترجمة دون مسئلة عدم التملك اه حل (قوله
 واضافة الملك الخ) أى والاضافة التى ظاهرها الملك الخ وفى بعض النسخ واضافة المال وهى
 أولى اه عشاوى وقوله لا للملك والا لثانى قوله فانه للبائع اه قل على الجلال وعبرة أصله مع شرح
 م ر ولا يملك العبد أى القن كله بسائر أنواعه ما عدا المكاتب ولو بتملك سيده او غيره فى الاظهر لانه
 ليس اهلا للملك اذ هو مملوك فاشبهه البيمة لقوله تعالى عبد املوك لا يقدر على شىء كما لا يملك بالارث واضافة
 الملك له فى خبر الصحيحين من باع عبدا وله مال فانه للبائع الا ان يشترطه المبتاع للاختصاص لا للملك والا
 لنا فاه جعله لسيد وهو الثانى وهو القديم يملك لظاهر ما مرو عليه فهو ملك ضعيف يملك السيد انزاعه منه ولا
 تجب الزكاة وليس للعبد التصرف فيه بغير اذن السيد واحتراز بالسيد عن الاجنبى فلا يملك بتملكه جز ما قاله
 الرافعى فى الكلام على الموقوف عليه وفى الظهار فى تكفير العبد بالصوم واجرى فيه الماوردى الخلاف
 نعم ولو قبل الرقيق هبة او وصية من غير اذن صاحبه ولو مع نهي السيد عن القبول لانه ككاتب لا يستعقب
 عوضا كالاخطاب ودخل ذلك فى ملك السيد قهرا الا ان يكون الموهوب او الموصى به اصلا او فرعا
 للسيد تجب نفقته عليه حال القبول لنحو زمانة او صغر فلا يصح القبول ونظيره قبول الولي لمولى ذلك اه

(كتاب السلم)

من المعلوم ان السلم من افراد البيع كما يعلم من تعريفه بقوله هو بيع موصوف الخ واما افردته بكتاب لا فتراده
 أى اختصاصه بالشروط السبعة الآتية فالغرض من هذا الكتاب ذكرها اه شرح م ر بالمعنى (قوله
 ويقال له السلف) لكن هذه اللفظة مشتركة بينه وبين القرض فلذلك عدل عنها فى الترجمة الى تلك لكن
 لا نسب بما يأتى حيث جعل القرض فصلا مندرجات تحت الكتاب أن يترجم بالمشاركة فلا حسن أنه انما ترجم
 بهذه للرد على ابن عمر حيث كره تسميته سلبا اه شيخنا وفى حل قوله ويقال له السلف سمي بالاول لتسليم
 رأس المال فى المجلس وبالثانى لتقدمه على المسلم فيه وكره ابن عمر لفظ السلم ولعل عدم اقتصار الفقهاء على
 السلف لانه قوى اشتراكه بين هذا والقرض بل صار يقادرنه القرض أو أنهم لم ينظروا المخالفة ابن عمر لان
 الشافعى لم يوافق على ذلك اه (قوله ويقال له السلف) أى لغة وهذه الصيغة تشعر بان السلم هو الكثير
 المتعارف وان هذه اللفظة قليلة اه ع ش على م ر (قوله والاصل فيه الخ) أى ولان فيه رقعا لان ارباب الضياع
 قد يحتاجون لما ينفقونه على مصالحها فيستلفون على الغلة وأرباب الديون ينفقون بالرخص لجوز ذلك
 وان كان فيه غرر كالاجارة على المنافع المعنوية اه شرح م ر (قوله فسرما ابن عباس) أى فسر الدين
 الذى فيها بالسلم بدين السلم أى المسلم فيه اه شيخنا فالخطاب فيه للمسلم اليهم فكانه قال اذا تدايتم بدين أى
 تجملتم دينانى ذمتكم وهو المسلم فيه الى أجل مسمى (قوله من أسلف فى شىء) أى من أراد أن يسلف فى
 مكيل فليكن معلوما وفى موزون فليكن معلوما او الى أجل فليكن معلوما لانه حصره فى المكيل والموزون
 والمؤجل لانه عند الاطلاق يكون حالا فلا ينافى ما يأتى ان السلم يكون فيما بعد كاللن او فيما يذرع كالتياب
 او فى غيرها كالحيوان وسيصرح بان صحة السلم الحال اولى من صحة المؤجل لانه لا غرر فيه اه حل (قوله)

وقائدة مطالبة السيد بذلك
 اذالم يكن فى يد الرقيق وقاه
 احتمال أنه يؤديه لانه به
 علة فى الجملة وإن لم يلزم
 ذمته فان أداه برئت ذمته
 الرقيق والا فلا (ولا يملك
 الرقيق) ولو بتملك
 سيده أو غيره لانه ليس أهلا
 للملك واضافة الملك اليه
 فى خبر الصحيحين من باع
 عبدا وله مال فانه للبائع الا
 أن يشترطه المبتاع
 للاختصاص لا للملك
 وتعميرى بما ذكر أعظم من
 قوله ولا يملك عبد
 بتملك سيده

(كتاب السلم)
 ويقال له السلف والاصل
 فيه قبل الاجماع آية بأنهم
 الذين آمنوا إذا تدايتم
 بدين فسرما ابن عباس
 بالسلم وخبر الصحيحين
 من أسلف فى شىء فليست
 فى كيل معلوم

من أسلف) أي من أراد السلف في شيء الخ ومثله في حج وعبرة مر من أسلف في شيء فليس في كيل الخ
 فلعلمنا روايتان وقضيته انه لا يجوز فيما قدر بالذرع والعدو هو غير مراد وإنما عبر بذلك جريا على الغالب
 وحقيقة الكلام من أسلف في مكيل أو موزون فليكن معلوما كيله ووزنه اه ع ش (قوله ووزن معلوم)
 الواو بمعنى أو لا يجوز الجمع بين الكيل والوزن اه ع ش على مر (قوله هو) أي السلم شرطا وأما لغة
 فلم يذكره المصنف ولا غيره من الشافعية لكن ذكر العلامة من لا مسكين من الخفية في شرح الكنز ان معناه
 لغة الاستعجال وقال شيخنا انه لغة التقديم أو التأخير اه بر ماوى وفي المصباح السلم في البيع كالسلف لفظا
 ومعنى واسلمت اليه بمعنى أسلفته اه (قوله بيع شيء موصوف الخ) يؤخذ من جملة بيعا انه قد يكون صريحا
 وهو ظاهر وقد يكون كناية كالكتابة وإشارة الأخرى التي يفهمها الفطن دون غيره اه ع ش على مر
 ويؤخذ من كون السلم بيعا لانه يصح اسلام الكافر في الرقيق المسلم وهو الاصح كما في المجموع وان صح
 الماوردى صحته وتبعه السبكي ومثل الرقيق المسلم المرتد كما مر في البيع اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله لا
 يصح اسلام الكافر في الرقيق ومثل ذلك كل ما يمتنع تملك الكافر له كالمصحف وكتب العلم والسلم من الحرب
 في السلاح ومفهومه ان المسلم اذا سلم للكافر في عبد مسلم صح قال حج الذي يتجه فيه عدم الصحة مطلقا أي
 سواء كان حاصلا عند الكافر أم لا أقول لدخول العبد المسلم في ملك الكافر فاشبه السلم فيما يعز وجوده
 ولا يرد مالو كان في ملكه مسلم لان ما في الذمة لا ينحصر فيه ولا يجب دفعه عما فيها ويجوز تلفه قبل التسليم فلا
 يحصل به المقصود (قوله موصوف في ذمة) قال المحلى بالجرأى فوصوف صفة لموصوف محذوف أي شيء
 موصوف كما اشار اليه الشارح وإنما فعل كذلك لان البيع لا يصح وصفه في الذمة فلو قرى بالرفع كان المعنى
 بيع موصوف في ذمة والبيع لا يصح وصفه بكونه في الذمة إلا بالتجاوز كان يقال موصوف مبيعه أو ما تعلق
 به أو نحو ذلك ولا حاجة اليه اه ع ش على مر (قائدة) في شرح المواهب للزرقاني ما نصه الذمة تطلق على
 العهد والامان والضمان والحرمة والحق سميت ذمة لان تركها يوجب الذم ثم سمي لمحل الالتزام بها في قول
 الفقهاء ثبت في ذمته كذا قال القرافي في قواعدهم يعرف اكثر الفقهاء منها ما هو حقيقتها حتى ظنوا انها اهلية
 المعاملة أو صحة التصرف وليس كذلك لان كلا يوجد بدون الآخر وهي عبارة عن معنى مقدور في المكلف
 قابل للالتزام والالزام مسبب عن اشياء خاصة في الشرع وهي البلوغ والرشد وعدم الحجر وهي من خطاب
 الوضع (قوله بلفظ سلم) ولا بد من ذكر لفظ السلم من المبتدى قبل قبول الآخر ولا عبرة به في المجلس قال
 البلقيني وليس لنا عقد يتوقف على لفظ بعينه إلا السلم والنكاح والكتابة اه قل على الجلال (قوله لانه بلفظ
 البيع) تعليل لمحذوف أي لا بلفظ بيع لانه الخ اه (قوله لانه بلفظ البيع بيع الخ) هذا هو المعتمد وينبئ عليه انه
 تصح الحوالة به وعليه ولا يشترط قبض الثمن في المجلس وان كان يشترط تعيينه فيه ويصح الاستبدال عنه
 ويدخله خيار الشرط وأما على الضعيف فلا يجري فيه واحد من هذه الاربعة اه شيخنا وفي قل على الجلال
 المعتمد انه ان وقع بلفظ البيع كان بيعا اعتبارا باللفظ والاحكام فيه تابعة للفظ فلا يشترط قبض ثمنه في
 المجلس ويصح الاعتياض عنه وتكفي الحوالة به وعليه ويقبض بعته لو كان رقيقا وبالوضع بين يديه وغير
 ذلك من الاحكام نعم لا بد من تعيينه أو تعيين مقابله في المجلس ليخرج عن بيع الدين وتقدم انه لا يصح
 الاعتياض عن المبيع في الذمة ولو غير مسلم فيه وما في المنهج هنا من الاضطراب والترجيح مما يخالف ما ذكر
 غير معتمد اه (قوله لكن الاحكام تابعة للمعنى) سيأتي انهم إنما يرجحون المعنى إذا قوى ولم يبين السبب
 الذي اقتضى قوة المعنى هنا ولعله كونهم اشترطوا فيه شروطا وتبوا عليه احكاما تناسب رعاية المعنى كنهم
 الاستبدال عن رأس مال السلم على ما يأتي في كلامه ولا فليس في اللفظ ما يدل على قوة المعنى اه ع ش (قوله
 تابعة للمعنى) وقد جرى في المتن على انها تابعة للفظ حيث قال فلو اسلم في معين اه شيخنا (قوله حتى يمتنع
 الاستبدال فيه) أي ثمننا ومثنا لكن يشكل عليه قوله كما مر لان الذي مر له هو صحة الاستبدال عن دين

ووزن معلوم إلى أجل
 معلوم (هو بيع) شيء
 (موصوف في ذمة بلفظ
 سلم) لانه بلفظ البيع
 بيع لا سلم على ما صححه
 الشيخان لكن نقل
 الاسنوى فيه اضطرابا
 وقال الفتوى على ترجيح
 انه سلم وعزاه للنص
 وغيره واختاره السبكي
 وغيره والتحقيق انه بيع
 نظر اللفظ سلم نظرا للمعنى
 فلا منافاة بين النص وغيره
 لكن الاحكام تابعة للمعنى
 الموافق للنص

غير مثنى كدين فرض الخ وقد يقال لا اشكال ويجعل قوله كما رأى بالنسبة للمثنى الذى وقع فى كلامه وبالنسبة للمثنى الذى وقع فى كلام غيره فى ذلك الموضع كالروض والعياب فانها خرجا من الاستبدال على رأس مال السلم اه ع ش وحتى تفريعية فافعل بعدها مرفوع (قوله حتى يمتنع الاستبدال فيه) اى فى المبيع اه شوبرى والاولى ان يكون الضمير اجماعا للعقد بالنسبة لرأس مال السلم لان الاستبدال عن المبيع ولو مسليا فيه يمتنع قطعاً سواء قلنا انه بيع أو سلم وانما الخلاف فى رأس مال السلم فان قلنا انه بيع صح الاستبدال عنه وتأخير قبضه عن المجلس وشرط الخيار وان قلنا انه سلم لا تصح هذه الثلاثة ويكون قوله كما مر معناه نظير ما مر اه ع ش ماوى وقوله بالنسبة لرأس مال السلم يشكل عليه قوله كما مر لان منع الاستبدال فى رأس مال السلم لم يمر له والذى مر له هو صحة الاستبدال عن دين غير مثنى الا ان يقال كما رأى فى كلام غيره فى ذلك الموضع كما قال ع ش (قوله كما مر) الذى مر له عدم صحة الاستبدال عن المثنى فى الذمة بلفظ بيع أو سلم وكتب أيضاً قوله كما رأى فى قوله اما الدين المثنى كالمسلم فيه فلا يصح استبدال المولى يتعرض فيما مر لرأس مال السلم نعم عبارة ثم هو وصح استبدال عن دين غير مثنى تقتضى صحة الاستبدال عن رأس مال السلم إذا كان فى الذمة لانه دين غير مثنى وقد قدمنا ثم عن العباب وشرح الروض عدم صحة الاستبدال عنه اه حل (قوله وفاقاً للجمهور) انظر هل هذا راجع للغاية وقوله خلافاً راجع لاصل الدعوة من تبعيتها للمعنى فيكون هناك خلافاً ويؤيد هذا ترك العاطف أو هو وما بعده راجعان لاصل الدعوة على تقدير العاطف اى وفاقاً وخلافاً (قوله وبدل لذلك الخ) عبارة المنهاج والتحفة فى باب الاجارة ويشترط فى اجارة الذمة ان عقدت بلفظ اجارة أو سلم تسليم الاجارة فى المجلس كراس مال السلم لانها السلم فى المنافع فيمتنع فيها تأجيل الاجارة والاستبدال عنها والحوالة بها وعليها والابراء منها وانما شرطو ذلك فى العقد بلفظ الاجارة ولم يشترطوه فى العقد على ما فى الذمة بلفظ البيع مع انه سلم فى المعنى ايضاً الضعف الاجارة بورودها على معدوم وتعد استيفائها ففة ولا كذلك بيع ما فى الذمة فيهما لجبرواضعها باشتراط قبض الاجارة اه شوبرى ويمتنع فيها الاستبدال اى عن الاجارة وكذا عن المنفعة قبل تسليم الدابة اه شوبرى (قوله إذا لم يذكر بعده لفظ السلم الخ) انظر هل يكفى ذكر هذا فى المجلس ولو تراخى عن العقد لان الواقع فيه كالواقع فى المقدأ ولا يظهر الثانى ويفرق بينه وبين نحو شرط الخيار والزيادة فى المبيع والنقص فى الثمن بان هذا جزء من الصيغة بخلاف ما ذكرنا مل اه شوبرى (قوله فلو سلم فى معين) محترز قوله فى ذمة اه ع ش وترك محترز قوله بلفظ سلم وقد استوفاه فى الشرح اه شيخنا (قوله كان قال أسلت اليك هذا الثوب) اى اودينار فى ذمتى فى هذا العبد اه شرح مر فدار البطلان على تعيين المسلم فيه سواء كان رأس المال معيناً ام لا (قوله ولا يباع) اى وان نواه به على الاقرب من احتمالين قاله حجاج اه شوبرى (قوله وهذا جرى على القاعدة) الاشارة راجعة لقوله ولا يباع وعبارة شرح مرو لا ينعقد يباع فى الاظهر عملاً بالقاعدة الاكثرية من ترجيحهم مقتضى اللفظ انتهت (قوله مع شروط البيع) اى بيع الاعيان لانه المتقدم فى كلامه ولقوله فيما يأتى وعلم بما ذكرته الخ وحيتذ يحسن استثناء الرؤية وان كانت لا تنافى فى المسلم فيه الذى هو محل الاستثناء لكونه فى الذمة اه شيخنا وعبارة قل على الجلال قوله مع شروط البيع اى فى الذمة بغير لفظ السلم فلا حاجة لاستثناء الرؤية كما فعله فى المنهج الا ان اراد بالبيع المعين وهو غير صحيح انتهت (قوله غير الرؤية) اى للمسلم فيه مع انه مبيع وتقدم اشتراط رؤية المبيع هذا واما رأس المال فيشترط رؤيته بمقتضى عموم قوله مع شروط البيع الا اذا كان فى الذمة سواء كان المسلم بصيراً او اعمى اه (قوله سبعة أمور) لكن الاولان منها متعلقان برأس المال والخمسة الباقية بعد هما متعلقة بالمسلم فيه تامل وهى حلول رأس المال وتسليمه فى المجلس وبيان محل التسليم والقدرة على تسليمه والعلم بقدرة العلم باوصافه وذكرها فى العقد اه قل على الجلال (قوله حلول مال) هو الثمن اه شرح مر وينتج فى رأس المال انه لا يشترط فيه عدم عزة الوجود

حتى يمتنع الاستبدال فيه كما مر وفاقاً للجمهور خلافاً لما فى الروضة كاحلها ويدل لذلك ما ذكره فى اجارة الذمة من انها اجارة مرفوعة فيها الاستبدال نظر للمعنى ثم محل الخلاف اذا لم يذكر بعده لفظ السلم والا وقع سلباً كما جزم به الشيخان فى فريق الصنفية (فلو سلم فى معين) كان قال أسلت اليك هذا الثوب فى هذا العبد قبل (لم ينعقد) سلباً لا تنفاه الدينية السلم ولا يباع لاختلال اللفظ لان لفظ يقتضى الدينية وهذا جرى على القاعدة من ترجيح اعتبار اللفظ وقد يرجحون اعتبار المعنى اذا قوى كترجيحهم فى الهبة بثواب معلوم انعقادها يباع (وشروطه مع شروط البيع) غير الرؤية سبعة أمور أحدها وهو من زيادى (حلول رأس مال) كالربا

(و) ثانيها (تسليمه
بالمجلس) قبل التفرق إذ
لو تأخر

ويفرق بينه وبين المسلم فيه بأنه لا غرر هنا لأنه ان قبضه في المجلس صح والافلا بخلافه ثم اه شوبري (قوله
وثانيها تسليمه بالمجلس) اي او تسلمه مع رضا المسلم ولعله احتراز عن أخذه بالاكراه والافلا حاجة لهذا
التقيد وهذا شرط لدوام الصحة ولا يكفي عن تسليمه او تسلمه تسليم المسلم فيه في المجلس كما صرحوا به اه حل
(قوله وتسليمه بالمجلس) تبع فيه أصله هنا ولم يعبر بالتسليم كما عبر به في البيع مخالفا لتعبير أصله ثم بالتسليم
كانه للاشارة الى انه يعتبر هنا التسليم وهو ما جرى عليه بعضهم فلا يكفي الاستبداد بالقبض قال حج لكن
ردده بان الرويات صرحوا فيها بأنه لا يشترط الا قباض فيها والفرق بين الباين بعيد جدا فلا يلتفت اليه
لاتفاقهم على انه قد يحتاط للربا ما لا يحتاط لغيره اه شوبري (قوله وتسليمه بالمجلس) المراد به ما يعم التسليم
كافي الربا فلا يصح مع النهي عنه كما لا يكفي الوضع بين يديه وقال م لا بد هنا من التسليم بالفعل وقال
بعضهم يكفي القبض هنا ولو مع النهي عنه حذرا من بطلان العقد وهو ظاهر وخرج بهذا مالو قال لمدينة
اجعل ما في ذمتك رأس مال سلم على كذا في ذمتك او ذمة غيرك فلا يصح لانه اما قبض مقبض من نفسه او
وكيل في ازالة ملك نفسه وكل باطل ومن لازم التسليم غالبا كونه حالا فلا يصح فيه الاجل وان قل وحل
وقبض في المجلس اه قل على الجلال (قوله وتسليمه بالمجلس) فلو اقر قايلا قبض رأس المال او الزمائه
بطل العقد او قبل تسليم بعضه بطل فيما لم يقبض وفيما يقابله من المسلم فيه وصح في الباقي بقسطه كما لو اشترى
شيتين فتلغ احد هما قبل القبض فيؤخذ منه ثبوت الخيار وبه صرح في الانوار وان جزم السبكي بخلافه
اه شرح م وكتب عليه ع ش قوله فيؤخذ منه ثبوت الخيار ظاهره انه لكل من المسلم والمسلم اليه وهو
خيار عيب فيكون فور يائمه رأيت في سم على حج مانصه أي للمسلم اليه بخلاف المسلم لتقصيره بعدم
اقباض الجميع اه فليحرر وليراجع أقول قول سم قريب وعليه فلو فسخ المسلم اليه ثم تنازعا في قدر
ما قبضه فينبغي تصديق المسلم اليه لان الاصل عدم قبضه لما يدعيه المسلم وليس هذا اختلافا في
قدر رأس المال او المسلم فيه لاتفاقهما على ان رأس المال كذا وانما الخلاف فيما قبضه منه
والمعتمد جواز الاستبداد بقبض رأس المال لان باب الربا أضيق من هذا الباب وصرحوا
فيه بجواز الاستبداد بالقبض فهذا من باب اولي اه م اه زى وقوله بقبض رأس المال اي اذا
كان معينا اما اذا كان في الذمة فلا مالم يعين في المجلس اه ع ش على م (قوله تسليمه بالمجلس) افهم
كلامه انه لو قال أسلمت اليك المائة التي في ذمتك مثلا في كذا انه لا يصح وهو كذلك بخلاف مالو أسلم
المودع الوديعة للمودع اي جعلها رأس مال سلم للمودع فانه يجوز من غير اقباض لالانها كانت ملكا له
قبل السلم بخلاف ما ذكر اه شرح م وكتب عليه ع ش قوله افهم كلامه الخ ولعل وجهه ان ما في
الذمة لا يتعين الا بقبض صحيح ولا ياتي ذلك فيه مادام في الذمة وقوله بخلاف مالو اسلم المودع
الوديعة ومثل الوديعة غيرها مما هو ملك للمسلم كالمعار والمستدام والمؤجر وغير ذلك كما يفيد
التعليل والمغصوب حيث جعله رأس مال سلم لمن يقدر على انتزاعه وقبضه في المجلس بخلاف ما اذا
لم يقدر على انتزاعه فلو اتفق ان من هو يده رده على خلاف ما كان معتقدا فيه وأخذه منه من هو اقوى
منه ودفعه لملكه فسلمه المالك في المجلس فانه لا يصح لان ما وقع باطلا لا ينقلب صحيحا وقوله لانها
كانت الخ وبهذا يفرق بين صحة السلم هنا وفساده فيما لو قال اسلمت اليك المائة التي في ذمتك لان المائة
ثم لا يملكها المسلم الا بالقبض لان ما في الذمة لا يملك الا بذلك وفيما لو جعل المسلم فيه رأس مال
سلم آخر فانه لا يجوز كما لا يجوز بيعه اه (قوله قبل التفرق) اي وقبل التخايرو هذا بيان للمراد من المجلس
حتى لو قاموا وتماما منازل حتى حصل القبض قبل التفرق لم يضرا ع ش على م والقبض هنا معتبر بما مر
في باب المبيع قبل قبضه فلا بد في الغائب من مضي زمن الوصول ومن النقل والتفريق قبل تفرقهما اه قل
على الجلال وعبارة الحاي قوله قبل التفرق مثل التفرق التخايرو عليه ينبغي ان ياتي هنا على رأي المصنف

ما تقدم في باب الربا ان القبض بعد التخيير كاف تأمل (قوله) لكان ذلك في معنى بيع الكالي بالكالي. أي الدين بالدين وإنما كان في معناه ولم يكن منه لأن هذا بيع دين منشأ ذلك بيع دين ثابت قليل بدين كذلك ولا يخفى انه يتخلص من بيع الكالي بالكالي بتعيين رأس المال أو تعيين المبيع في المجلس وذلك غير كاف هنا وقوله فلا يضم اليه غرر فيه ان تعيينه في المجلس ينفي الغرر لانه بذلك يتعين اه حل اي فكلا التعليين لا ينتج المدعى (قوله ولو منفعة) كما يجوز جعلها ثمنًا وأجره وصدًا كما سلت اليك منفعة هذا أو منفعة نفس سنة أو خدمتي شهرًا أو تعليمي سورة كذا في كذا كما صرح به الروياني ولم يطلع عليه الا سنوي فيبحثه اه شرح م (قوله ولو منفعة) حاصل ما تلخص من شرح م هنا ومن عث عليه ان المنفعة يصح كونها رأس مال ان كانت معينة سواء كانت منفعة عقار أو غيره وان كانت في الذمة لا يصح جعلها رأس مال إلا ان كانت منفعة غير عقار لما سيأتي في الاجارة ان منفعتها لا تثبت في الذمة ويصح كونها مسلمًا فيها ان كانت منفعة غير عقار إلا ان كانت منفعتها لما ذكر (قوله وتسليمها بتسليم العين) أي الحاضرة اما الفاتنة فتارة تكون بيد المسلم اليه وتارة تكون بيد غيره فان كانت بيده واعتبر في قبضها مضى زمن في المجلس يمكن فيه الوصول اليها وتخليتها أو نقلها وان كانت بيد غيره اعتبر مضى الزمن المذكور في المجلس والتخية أو النقل بالفعل لما تقدم من ان التفصيل في قول المتن والشارح وقبض غير منقول الخ يجري في جميع صور القبض أي قبض المبيع ورأس المال والمسلم فيه والمؤجر واللاجرة وغيرهما كما تقدم هناك في عث على م ر وأشار اليه هناك ايضا (قوله وتسليمها بتسليم العين) فلو تلفت العين قبل فراغ المدة ينبغي انفساخ السلم فيما يقابل الباقي لتبين عدم حصول القبض فيه كالموت تلفت الدار المؤجرة قبل المدة فليحرر اه سم على منهج اه عث على م ر (قوله لانها تابعة للعين) فلو تلفت تلك العين قبل فراغ المدة انفسخ السلم فيما يقابل البعض لتبين عدم حصول القبض فيه ولو كان رأس المال عبدا فاعتقه المسلم اليه صح اعتاقه وكان قابضه ومع ذلك لا بد من قبضه حقيقة قبل التفرق ليصح السلم فان لم يحصل لم يصح السلم وتبين بطلان العتق لان المعتبر في السلم القبض الحقيقي وفيه ان قبضه بعد عتقه وخروجه عن ملكه لا معنى له فينبغي ان يصح العقد دون العتق إلا ان يقال سوما مع ذلك لنشوف الشارع للعتق اه حل (قوله فلو اطلق رأس المال الخ) أي عن تعيينه في العقد اه شرح م فالاطلاق هنا في مقابلة التعيين لا في مقابلة تفصيل سابق او لاحق اه شوبري (قوله كاسلت اليك دينارا في ذمتي) ليس بقيد بل يكفي أسلت اليك دينارا ويحمل على ما في الذمة اه عث على م ر (قوله فانه يصح) أي كل من المسلم والايذاء والرد عن الدين وقوله في الثانية أي الرد عن الدين وقوله لان تصرف الخ تعليل للصحة بالنسبة للثانية أي الرد اه شيخنا (قوله لان تصرف احد العاقدين مع الآخر لا يستدعي لزوم الملك) بل هو اجازة منهم ما فلا يتوقف على لزوم الملك بخلافه مع الاجنبي فانه يستدعي لزومه أي لا بد ان يلزم ولا لوقيل بصحة ذلك قبل لزومه لزوم اسقاط مائتة لاحد المتبايعين من الخيار اه حل وعبارة شرح م ر لان تصرف احد المتعاقدين في مدة خيار الآخر إنما يمتنع إذا كان غير الآخر لان صحته تقتضي اسقاط مائتة له من الخيار اما معه فلا فيصح ويكون ذلك اجازة منهما اه وانظر هذا مع ما تقدم في باب الخيار من ان تصرف احد العاقدين مع اجنبي في زمن خياره أو خيارهما صحيح ويكون فسخا من البائع أو اجارة من المشتري كما تقدم في قوله والتصرف كوطء واعتاق وبيع واجارة وتزويج من بائع فسخ ومن مشتر اجازة تأمل ولا ان يحمل ما اقتضاه مفهوم الشارع من عدم صحة التصرف الذي هو الدفع عن الدين مع اجنبي على ما إذا لم يجز الآخر لما تقدم انه إذا كان الخيار لما يتوقف صحة التصرف من احدهما على اجازة الآخر (قوله لا يستدعي لزوم الملك) كان المعنى لا يتوقف على لزوم الملك بل يصح قبل لزومه تأمل اه سبط طبلاوي (قوله لان احيل به) لم يقل او عليه لاجل الغاية لانها لا تأتي في الحوالة عليه بل يفصل فيه بين القبض وعدمه كما

لكان ذلك في معنى بيع الكالي بالكالي. أي الدين بالدين وإنما كان في معناه ولم يكن منه لأن هذا بيع دين منشأ ذلك بيع دين ثابت قليل بدين كذلك ولا يخفى انه يتخلص من بيع الكالي بالكالي بتعيين رأس المال أو تعيين المبيع في المجلس وذلك غير كاف هنا وقوله فلا يضم اليه غرر فيه ان تعيينه في المجلس ينفي الغرر لانه بذلك يتعين اه حل اي فكلا التعليين لا ينتج المدعى (قوله ولو منفعة) كما يجوز جعلها ثمنًا وأجره وصدًا كما سلت اليك منفعة هذا أو منفعة نفس سنة أو خدمتي شهرًا أو تعليمي سورة كذا في كذا كما صرح به الروياني ولم يطلع عليه الا سنوي فيبحثه اه شرح م (قوله ولو منفعة) حاصل ما تلخص من شرح م هنا ومن عث عليه ان المنفعة يصح كونها رأس مال ان كانت معينة سواء كانت منفعة عقار أو غيره وان كانت في الذمة لا يصح جعلها رأس مال إلا ان كانت منفعة غير عقار لما سيأتي في الاجارة ان منفعتها لا تثبت في الذمة ويصح كونها مسلمًا فيها ان كانت منفعة غير عقار إلا ان كانت منفعتها لما ذكر (قوله وتسليمها بتسليم العين) أي الحاضرة اما الفاتنة فتارة تكون بيد المسلم اليه وتارة تكون بيد غيره فان كانت بيده واعتبر في قبضها مضى زمن في المجلس يمكن فيه الوصول اليها وتخليتها أو نقلها وان كانت بيد غيره اعتبر مضى الزمن المذكور في المجلس والتخية أو النقل بالفعل لما تقدم من ان التفصيل في قول المتن والشارح وقبض غير منقول الخ يجري في جميع صور القبض أي قبض المبيع ورأس المال والمسلم فيه والمؤجر واللاجرة وغيرهما كما تقدم هناك في عث على م ر وأشار اليه هناك ايضا (قوله وتسليمها بتسليم العين) فلو تلفت العين قبل فراغ المدة ينبغي انفساخ السلم فيما يقابل الباقي لتبين عدم حصول القبض فيه كالموت تلفت الدار المؤجرة قبل المدة فليحرر اه سم على منهج اه عث على م ر (قوله لانها تابعة للعين) فلو تلفت تلك العين قبل فراغ المدة انفسخ السلم فيما يقابل البعض لتبين عدم حصول القبض فيه ولو كان رأس المال عبدا فاعتقه المسلم اليه صح اعتاقه وكان قابضه ومع ذلك لا بد من قبضه حقيقة قبل التفرق ليصح السلم فان لم يحصل لم يصح السلم وتبين بطلان العتق لان المعتبر في السلم القبض الحقيقي وفيه ان قبضه بعد عتقه وخروجه عن ملكه لا معنى له فينبغي ان يصح العقد دون العتق إلا ان يقال سوما مع ذلك لنشوف الشارع للعتق اه حل (قوله فلو اطلق رأس المال الخ) أي عن تعيينه في العقد اه شرح م فالاطلاق هنا في مقابلة التعيين لا في مقابلة تفصيل سابق او لاحق اه شوبري (قوله كاسلت اليك دينارا في ذمتي) ليس بقيد بل يكفي أسلت اليك دينارا ويحمل على ما في الذمة اه عث على م ر (قوله فانه يصح) أي كل من المسلم والايذاء والرد عن الدين وقوله في الثانية أي الرد عن الدين وقوله لان تصرف الخ تعليل للصحة بالنسبة للثانية أي الرد اه شيخنا (قوله لان تصرف احد العاقدين مع الآخر لا يستدعي لزوم الملك) بل هو اجازة منهم ما فلا يتوقف على لزوم الملك بخلافه مع الاجنبي فانه يستدعي لزومه أي لا بد ان يلزم ولا لوقيل بصحة ذلك قبل لزومه لزوم اسقاط مائتة لاحد المتبايعين من الخيار اه حل وعبارة شرح م ر لان تصرف احد المتعاقدين في مدة خيار الآخر إنما يمتنع إذا كان غير الآخر لان صحته تقتضي اسقاط مائتة له من الخيار اما معه فلا فيصح ويكون ذلك اجازة منهما اه وانظر هذا مع ما تقدم في باب الخيار من ان تصرف احد العاقدين مع اجنبي في زمن خياره أو خيارهما صحيح ويكون فسخا من البائع أو اجارة من المشتري كما تقدم في قوله والتصرف كوطء واعتاق وبيع واجارة وتزويج من بائع فسخ ومن مشتر اجازة تأمل ولا ان يحمل ما اقتضاه مفهوم الشارع من عدم صحة التصرف الذي هو الدفع عن الدين مع اجنبي على ما إذا لم يجز الآخر لما تقدم انه إذا كان الخيار لما يتوقف صحة التصرف من احدهما على اجازة الآخر (قوله لا يستدعي لزوم الملك) كان المعنى لا يتوقف على لزوم الملك بل يصح قبل لزومه تأمل اه سبط طبلاوي (قوله لان احيل به) لم يقل او عليه لاجل الغاية لانها لا تأتي في الحوالة عليه بل يفصل فيه بين القبض وعدمه كما

بعد قبضه باذنه وسله
اليه في المجلس صح ولو
أحيل على رأس المال من
المسلم اليه وتفرقا قبل
التسليم يصح السلم وإن
جعلنا الحوالة قبضا لأن
المعتبر هنا القبض الحقيقي
ولهذا لا يكتفى فيه بالإبراء
فإن أذن المسلم اليه للسلم
في التسليم إلى المحتال ففعل
في المجلس صح وكان وكلا
عنه في القبض وعلم بما ذكرته
أولا ما صرح به الأصل
من أن رؤية رأس المال
تكتفى عن معرفة قدره (ومضى
فسخ) السلم بمقتضى له (وهو)
أي رأس المال (باق رد)
بعينه (وإن عين في المجلس)
لا في العقد لأنه عين مال
المسلم فإن كان تالفا رد
بدله من مثل أو قيمة (و)
ثالثها (بيان محل) بفتح
الحاء أي مكان (التسليم)
للمسلم فيه (إن أسلم في
مؤجل بمحل لا يصلح له)
أي للتسليم (أو لحمله)
أي المسلم فيه (مؤنة)
لتفاوت الأغراض فيما
يراد من الامكنة في
ذلك أما إذا أسلم في حال
أوفى مؤجل لكن بمحل
يصلح للتسليم ولا مؤنة
لحمله فلا بشرط فيه ذلك
وتعين محل العقد للتسليم

أشار إليه الشارح (قوله لا أن أحيل به) أي وجدت صورة حوالة إذ هذه الحوالة باطلة وعبرة شرح مر
ولو أحوال به المسلم اليه على ثالث له عليه دين أو عكسه فالحوالة باطلة بكل تقدير كما يعلم بما يأتي في بابها وإذا قبضه
المحتال وهو المسلم اليه في الصورة الأولى في المجلس فلا يجوز ولا يصح إذا المحال عليه يؤديه عن جهة نفسه
لأن جهة المسلم ومن ثم لو قبضه المحيل من المحال عليه أو المحتال بعد قبضه باذنه وسله في المجلس صح اه
وكتب عليه ع ش قوله بكل تقدير قال في شرح الروض لتوقف صحتها على صحة الاعتياض عن المحال به
وعليه وهي متفية في رأس مال السلم اه سم (قوله بعد قبضه باذنه) أي باذن جديد فلا يكتفى ما تضمنته الحوالة
اه سم على منهج اه ع ش على مر (قوله ولو أحيل على رأس المال الخ) سياقي في باب الحوالة أنها لا تصح بدين
السلم السامل لرأس المال وللمسلم فيه ولا عليه لعدم صحة الاعتياض عنه ففيه تصريح بعدم صحة الاعتياض
عن رأس مال السلم وبه صرح في شرح الروض خلافا لمقتضى كلامه في هذا الكتاب اه حل (قوله فإن
أذن المسلم اليه الخ) هذا تفصيل في مفهوم قوله السابق وتفرقا قبل التسليم تأمل (قوله وعلم بما ذكرته
(أولا) وهو قوله وشرط له مع شروط البيع (قوله من أن رؤية رأس المال) أي المثل على الأصح
والمقوم اتفاقا اه شرح مر (قوله وهو باق) أي موجود في ملكه وإن زال وعاد اه قل على الجلال
وعبرة الشورى قوله باق أي لم يتعلق به حق ثالث والافياتي فيه جميع ما مر في الثمن بعد الفسخ في نحو
رد بيع أو اقالة أو تلف وانظر لو خرج عن ملكه ثم عاد ويظهر أنه كالقرض فيرده انتهت (قوله
وهو باق) أي وإن تعيب اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله وإن تعيب أي ولا ارش له في
مقابلة العيب كالثمن فإن المشتري يأخذه من البائع بلا رضى إذا فسخ عقد البيع بعد تعيبه حيث كان
العيب نقص صفة لا نقص عين فإن كان كذلك رده مع الارش كما صرح به الشارح في باب
الخيار (قوله رد بعينه) أي ولو حجب على المسلم اليه اه ع ش على مر (قوله رد بعينه) أي سواء
عين في العقد أو في المجلس وإنما غيا بالثاني للرد على من قال لا يجب فيه رده بعينه اه (قوله وإن
عين في المجلس) الغاية للرد وعبرة أصله وقيل للمسلم اليه رد بدله إن عين في المجلس دون العقد
(قوله وبيان محل التسليم) صور المقام ثمانية لأن المسلم فيه إما حال أو مؤجل وعلى كل فالوضع إما صالح
أو غير صالح وعلى كل كان النقلة مؤنة أو لا ذكر في المنطوق ثلاث صور يجب فيها البيان لأن قوله في مؤجل
بمحل لا يصلح له صادق بما إذا كان لنقله مؤنة أو لا فيضاف لقوله أو لنقله مؤنة وذكر في المفهوم خمسة
لا يجب فيها البيان ذكر أربعة بقوله أما إذا أسلم في حال الخ أي سواء كان لنقله مؤنة أو لا وسواء كان المحل
صالحا أو لا وذكر الخامسة بقوله أو في مؤجل لكن بمحل الخ لكن في كلامه ضعف في بعض الصور لأن
مقتضاه أن الحال لا يجب فيه البيان ولو كان المحل غير صالح والمعتمد في هذه وجوب البيان سواء كان لنقله
مؤنة أو لا ولذلك قال ع ش على مر ما نصه والحاصل أنه إن لم يصلح الموضع وجب البيان مطلقا وإن صلح
وليس لحمله مؤنة لم يجب البيان مطلقا وإن صلح ولحمله مؤنة وجب البيان في المؤجل دون الحال فهذا يعلم
احتياج كلام المحل أي وكلام المنهج للتقيد اه مر اه سم على حج ومتى اشترط التعيين فتركلم يصح العقد
اه شرح مر (قوله أو لحمله مؤنة) أي من المحل الذي يطلب تحصيله منه إلى محل العقد ووقع في نسخة المؤلف
اسقاط الهمة هنا وإثباتها في قوله فيما سياقي في الشارح ولا مؤنة لحمله والأولى إثباتها هنا واسقاطها ثم
ليفيد ما سياقي اه بر ماوى (قوله فيما يراد من الامكنة) متعلق بالأغراض وقوله من الامكنة بيان لما
وقوله في ذلك أي المذكور من كون المحل غير صالح أو لحمله مؤنة وفي سببه متعلقة بتفاوت اه شيخنا
(قوله أما إذا أسلم في حال الخ) اقتضى صنيعة عدم اشتراط تعيين المحل في السلم الحال مطلقا أي ولو
غير صالح وبه صرح في شرح الروض وضعف كلام ابن الرفعة أو لحمله مؤنة وهو واضح في الثاني دون
الأول فمضى كان غير صالح لا بد من التعيين بخلاف ما إذا كان صالحا فإنه يتعين وإن كان لحمله مؤنة ولعل وجه

اطلاقهم في الحال وتفصيلهم في المؤجل ان الحال يجب تسليمه بمحله بخلاف المؤجل يجب تسليمه بفراغ الاجل فاعتبر فيه تعيين المحل اه حل (قوله وان عينا غيره تعين) ظاهره ولو غير صالح وقرر شيخنا في انه اذا عينا غير صالح بطل العقد اه حل وعبارة الشو برى اى ولو كان غير صالح كما بحثه البرهان العلقى ثم رأيت انه يتعين اقرب محل صالح على الاقرب من وجهين اه محروقه مع اختصار (قوله لذلك المحل بعينه) حتى لو قال له تسلمه لى في بلد كذا او هي غير كبيرة كفى احضار في اولها وان بعد عن منزله او في اى محل شئت منه صح ما لم يتسع اه شرح م ر (قوله فخرج عن صلاحية التسليم) اى سواء كان ذلك بخراب او خوف او غيرهما وهو ظاهر خلافا لما في العباب من التفرة بين الخراب والخوف حيث قال ان كان لخراب تعين اقرب موضع وان كان لخوف فلا يجب على المسلم القبول فيه ولا على المسلم اليه النقل فيخير المسلم اه ع ش على م ر (قوله تعين اقرب محل صالح) اى ولو ابعد منه ولا اجرة له فيما يظهر لاقتضاء العقد له فهو من تنمة التسليم الواجب ولا يثبت للمسلم خيار ولا يجاب المسلم اليه لو طلب الفسخ رد رأس المال ولو الخلاص ضامن وفك رهن خلافا للبقين ومن تبعه اه شرح م ر وكتب عليه ع ش قوله ولا اجرة له اى ياخذها المسلم في الا بعد او المسلم اليه في الانقص والمراد اجرة الزيادة في الا بعد واجرة النقص في الانقص اه سم على حج (قوله وصح حالا) اى ان كان المسلم فيه موجودا حينئذ والاتعين كونه مؤجلا اه شرح م ر وقوله والاتعين كونه مؤجلا بمعنى انه يتعين التصريح بالتأجيل والالم بنعقداه رشيدى (قوله بان يصرح بهما) انما قيد بهذا التلايكرر مع قوله ومطلقه حال اه شيخنا (قوله والاجماع) اى اجماع الائمة اه ع ش على م ر (قوله يعرفانه او عدلان) واكتفى هنا بمعرفة العاقدين الاجل او معرفة عدلين ولم يكتف بذلك في صفات المسلم فيه كما يأتى لان الجهالة هنا راجعة الى الاجل وشم الى المعقود عليه فجاز ان يحتمل هنا مالا يحتمل هناك اه شرح م ر (قوله او عدلان) اى فيكفى احدا الامرين بخلاف ما يأتى في الصفات حيث قال وذكرها في العقد بلغة يعرفانها وعدلان اه شيخنا (قوله او عدلان) اى في محل التسليم او في محل يلزمهما الحضور منه اليه لودعيا للشهادة على ما بحث اه شوبرى وهو مسافة العدوى اه قل (قوله او جمادين) بضم الجيم وفتح الميم والدال وكسر النون ولم يعرفهما كالذين قبلهما لان نحو العيد اذا ثنى قصد تنكيه فيزول منه تعريف العلوية بخلاف جمادى فيثنى مع عليته وحينئذ فلا يعرف باللام لتلايجمع عليه معرفان وهذا مقرر في كتب العربية لكن يبقى النظر في وجه خروج الجمادين من القاعدة من التنكير عند ارادة التثنية او الجمع فلا يحمر راتنهى شوبرى (قوله لتحقق الاسم) ومن ثم لو كان العقد بعد الاول وبعد الثاني حمل على الثاني لتعينه اه شرح م ر وكتب عليه ع ش قوله بعد الاول لعل المراد بالبعدية في الربيعين والجمادين ان العقد وقع في اثناء ربيع الاول او جمادى الاولى وقال الى ربيع او جمادى فيحمل على اول الثاني والا فلا يصح حمله على اول ربيع الثاني اذا ورد العقد بعد انسلاخ الاول فليتأمل (قوله ولو غير عربية) واول العربية المحرم ويحمل الى اوله وغرته وماله على اول جزء منه والى آخره وسلخه وفراغه على آخر جزء منه وكذا البقية فان قال فيه لم يصح العقد والاجل بالنيروز صحيح وهو نزول الشمس اول برج الميزان وهو نصف شهر توت القبطي والمشهور الآن انه اوله وكذا بالصلب وهو سابع عشر توت وبالمهرجان بكسر الميم وهو نزول الشمس اول برج الحمل وهو نصف شهر برمات القبطي ولا يجوز فصيح النصارى بكسر الفاء ولا بفطير اليهود وهما عيدان لهام وكانص عليه الشافعى رضى الله عنه لاختلاف وقتها قال بعضهم وعل ذلك كان في زمنه والافهما الآن في زمن معين عندهم ورد بان وقتها قد تقدم وقد يتأخر كما يعرف من له المام بحساب القبط فراجع اه قال على الجلال وفي المصباح فصيح النصارى مثل فطرهم وزناومعنى وهو الذى ياكون فيه اللحم بعد الصيام قال ابن السكيت في باب ما هو مكسور الاول عما فتحت العامة وهو فصيح النصارى اذا افطروا واكلوا اللحم والجمع فصوص

وان عينا غيره تعين والمراد بمحل العقد تلك الجهة لذلك المحل بعينه ولو عينا محلا فخرج عن صلاحية التسليم تعين اقرب محل صالح على الاقرب من وجهين اه محروقه مع اختصار (قوله لذلك المحل بعينه) حتى لو قال له تسلمه لى في بلد كذا او هي غير كبيرة كفى احضار في اولها وان بعد عن منزله او في اى محل شئت منه صح ما لم يتسع اه شرح م ر (قوله فخرج عن صلاحية التسليم) اى سواء كان ذلك بخراب او خوف او غيرهما وهو ظاهر خلافا لما في العباب من التفرة بين الخراب والخوف حيث قال ان كان لخراب تعين اقرب موضع وان كان لخوف فلا يجب على المسلم القبول فيه ولا على المسلم اليه النقل فيخير المسلم اه ع ش على م ر (قوله تعين اقرب محل صالح) اى ولو ابعد منه ولا اجرة له فيما يظهر لاقتضاء العقد له فهو من تنمة التسليم الواجب ولا يثبت للمسلم خيار ولا يجاب المسلم اليه لو طلب الفسخ رد رأس المال ولو الخلاص ضامن وفك رهن خلافا للبقين ومن تبعه اه شرح م ر وكتب عليه ع ش قوله ولا اجرة له اى ياخذها المسلم في الا بعد او المسلم اليه في الانقص والمراد اجرة الزيادة في الا بعد واجرة النقص في الانقص اه سم على حج (قوله وصح حالا) اى ان كان المسلم فيه موجودا حينئذ والاتعين كونه مؤجلا اه شرح م ر وقوله والاتعين كونه مؤجلا بمعنى انه يتعين التصريح بالتأجيل والالم بنعقداه رشيدى (قوله بان يصرح بهما) انما قيد بهذا التلايكرر مع قوله ومطلقه حال اه شيخنا (قوله والاجماع) اى اجماع الائمة اه ع ش على م ر (قوله يعرفانه او عدلان) واكتفى هنا بمعرفة العاقدين الاجل او معرفة عدلين ولم يكتف بذلك في صفات المسلم فيه كما يأتى لان الجهالة هنا راجعة الى الاجل وشم الى المعقود عليه فجاز ان يحتمل هنا مالا يحتمل هناك اه شرح م ر (قوله او عدلان) اى فيكفى احدا الامرين بخلاف ما يأتى في الصفات حيث قال وذكرها في العقد بلغة يعرفانها وعدلان اه شيخنا (قوله او عدلان) اى في محل التسليم او في محل يلزمهما الحضور منه اليه لودعيا للشهادة على ما بحث اه شوبرى وهو مسافة العدوى اه قل (قوله او جمادين) بضم الجيم وفتح الميم والدال وكسر النون ولم يعرفهما كالذين قبلهما لان نحو العيد اذا ثنى قصد تنكيه فيزول منه تعريف العلوية بخلاف جمادى فيثنى مع عليته وحينئذ فلا يعرف باللام لتلايجمع عليه معرفان وهذا مقرر في كتب العربية لكن يبقى النظر في وجه خروج الجمادين من القاعدة من التنكير عند ارادة التثنية او الجمع فلا يحمر راتنهى شوبرى (قوله لتحقق الاسم) ومن ثم لو كان العقد بعد الاول وبعد الثاني حمل على الثاني لتعينه اه شرح م ر وكتب عليه ع ش قوله بعد الاول لعل المراد بالبعدية في الربيعين والجمادين ان العقد وقع في اثناء ربيع الاول او جمادى الاولى وقال الى ربيع او جمادى فيحمل على اول الثاني والا فلا يصح حمله على اول ربيع الثاني اذا ورد العقد بعد انسلاخ الاول فليتأمل (قوله ولو غير عربية) واول العربية المحرم ويحمل الى اوله وغرته وماله على اول جزء منه والى آخره وسلخه وفراغه على آخر جزء منه وكذا البقية فان قال فيه لم يصح العقد والاجل بالنيروز صحيح وهو نزول الشمس اول برج الميزان وهو نصف شهر توت القبطي والمشهور الآن انه اوله وكذا بالصلب وهو سابع عشر توت وبالمهرجان بكسر الميم وهو نزول الشمس اول برج الحمل وهو نصف شهر برمات القبطي ولا يجوز فصيح النصارى بكسر الفاء ولا بفطير اليهود وهما عيدان لهام وكانص عليه الشافعى رضى الله عنه لاختلاف وقتها قال بعضهم وعل ذلك كان في زمنه والافهما الآن في زمن معين عندهم ورد بان وقتها قد تقدم وقد يتأخر كما يعرف من له المام بحساب القبط فراجع اه قال على الجلال وفي المصباح فصيح النصارى مثل فطرهم وزناومعنى وهو الذى ياكون فيه اللحم بعد الصيام قال ابن السكيت في باب ما هو مكسور الاول عما فتحت العامة وهو فصيح النصارى اذا افطروا واكلوا اللحم والجمع فصوص

لأنها عرف الشرع وذلك بان يقع العقد أولها (فان أنكر شهر) منها بان وقع العقد في أثنائه (حسب الباقي) بعده (بأهله وتم الأول ثلاثين) بما بعدها ولا يلغى المنكسر لثلاثين يتأخر ابتداء الاجل عن العقد نعم لو وقع العقد في اليوم الاخير من الشهر اكتفى بالشهر بعده بالأهلة وان نقص بعضها ولا يتم اليوم مما بعدها وان نقص آخرها لأنها مضت عرية كوا مل ويتم من الاخير ان كل (و) رابعها (قدرة على تسليم) للتسلم فيه (عند وجوبه) وذلك في السلم الحال بالعقد وفي المؤجل بحلول الاجل فلو اسلم في منقطع عند الحلول كالرطب في الشتاء لم يصح وهذا الشرط في الحقيقة من شروط البيع وانما صرح به هنا مع الاعتناء عنه بقولي مع شروط البيع ليرتب عليه ما يأتي ولان المقصود بيان محل القدرة وهو حالة وجوب التسليم وهي تارة تقترن بالعقد لكون السلم حالا وتارة تتأخر عنه لكونه مؤجلا كما قرر بخلاف البيع للمعين فان الاعتبار ان القدرة فيه

مثل حمل وحول وانصح النصارى مثل أفطر واوزنا ومعنى من الفصح وهو عيد لم مثل عيد المسلمين وصومهم ثمانية واربعون يوما ويوم الاحد السكائن بعد ذلك هو العيد اوفيه ايضا وعيد الفطير عيد لليهود يكون في خامس عشر نيسان وليس المراد نيسان الرومي بل شهر من شهورهم وحسابه صعب فان السنين عندهم شمسة والشهور قمرية (قوله لانها عرف الشرع) قال تعالى يسألونك عن الاهلة الاية وكذا السنة اذا اطلقت حملت على الهلالية فان قيد بالعددية أو الشمسية أو غير ذلك تفيد العددية ثلاثمائة وستون يوما لان الشهر العددي ثلاثون والشمسية ثلاثمائة وخمسة وستون يوما وربع يوم اولها الحمل وربما يجعل اولها النيروز والهلالية اولها المحرم وقد استقر التاريخ الاسلامي من هجرة النبي ﷺ وكانت في ربيع الاول ثم قدم عنه شهرين واستقر اول السنة المحرم من زمن الصحابة رضي الله عنهم وكان عثمان يخرج العطاء فيه اه (فرع) لو قال الى رمضان أو آخره صح خلافا لما مشى عليه الروض ونقله الشيخان عن الاصحاب ويحمل على اول جزء من رمضان في الاول واخر جزء منه في الثاني اه سم (قوله وذلك بان يقع العقد اولها) اي قوله هلالية اي كلها بخلاف ما اذا وقع في اثنائها فليست كلها هلالية بل البعض والبعض اه شيخنا (قوله نعم لو وقع العقد الخ) استدراك على قوله ويتم الاول ثلاثين مما بعدها وليس استدراكا على قوله ولا يلغى المنكسر لان معنى الالغاء عدم الحساب ونصف اليوم في هذه الصورة محسوب من الاجل وان نقص الآخر اه شيخنا وانظر كيف بحسب نصف اليوم مع ان الاشهر التي وقع التأجيل بها لم تدخل فيلزم على حسابه ان يكون الاجل اكثر مما شرطاه (قوله ولا يتم اليوم مما بعدها) اي من الشهر الرابع فيما لو وقع التأجيل بثلاثة وقوله ويتم من الاخر اي من الشهر الاخر من شهور الاجل اي من اليوم الاخير منه فلا يشترط انسلاخه بل يكفي أن يمضي من اليوم الاخر منه ما يتم به اليوم الذي وقع فيه العقد اه حل (قوله وإن نقص آخرها) يتأمل وجه الغاية فيه ولعل الوجه حذف الواو كما هو ظاهر ثم ظهر ان الوجه ابقاؤها وان المراد لا يكمل عما بعدها مطلقا وامامنا في الآخر في فصل فيه وان كان يفهم من عدم التكميل مع النقص عدم التكميل مع الكمال بالاولى فتأمل شوبري والحاصل ان اليوم الذي وقع فيه العقد لا يكمل من الشهر الذي يلي الاشهر المؤجل بها مطلقا سواء كملت او نقصت ويكمل من اليوم الاخير من الشهر الاخير من الاشهر المؤجل بها ان كل بمعنى انه يحل الدين في اثنائه وان نقص لم يكمل اه (قوله لانها مضت عرية كوا مل) قال السبكي رحمه الله تعالى وليس لك لكون القدر الباقي من يوم العقد سيرا بل لان ما بعده قدر الاجل ولو كان العقد عند الغروب اكتفى به فكيف لا يكتفى به مع زيادة يوم بعض او يوم وهذا المعنى يتبين انه لا فرق بين بعض يوم ويوم كامل ويوم واكثر وانما يظهر التفاوت اذا زاد على ذلك ولو تأخر العقد عن الغروب اه ميم (قوله ان كل) فان نقص لم يتم منه بل لا يحل الاجل الا بانسلاخ جميعه وفيه انه في هذه الصورة لزم المحذور السابق وهو تأخر ابتداء الاجل عن العقد فلو وقع العقد عند الزوال في اخر يوم من رمضان وشرط الاجل ثلاثة اشهر وانفق ان ذال الحجة كان ناقصا فلا بد من انسلاخ جميعه فالاجل ثلاثة اشهر أو لها شوال وتأخر ابتداءه بنصف يوم (قوله وقدرة على تسليم) ويأتي في تعبيره بالتسليم ما مر في البيع اه شرح مر وكتب عليه ع ش (قوله ما مر في البيع) اي من ان قدرة المشتري على التسليم كافية كمن اشترى مغصوبا يقدر على انتزاعه وقد يفرق بين ما هنا وبين البيع بان البيع لما ورد على شيء بعينه اكتفى بقدرة المشتري على انتزاعه بخلاف ما هنا فان السلم يرد على ما في الذمة فلا بد من قدرة المسلم اليه على تسليمه اه (قوله كالرطب في الشتاء) اي في اكثر البلاد اما في بلد يوجد فيه الرطب بالشتاء فيصح فيه السلم اه إيعاب اه شوبري (قوله بخلاف البيع للمعين) فيه إشارة الى انه اذا كان المبيع في الذمة كان كالمسلم فيكون المعتبر فيه القدرة عند وجوب التسليم لا عند العقد وارتضاء مر وطب وحيث قد المبيع المعين يشترط فيه القدرة عند العقد والذي في الذمة يشترط فيه القدرة عند وجوب التسليم في المؤجل وكل منهما يعتبر فيه

القدرة تارة بتعدد أخرى عند وجوب التسليم فلا فرق بينهما فهذا التوجيه مشكل اه سم (قوله بالعقد مطلقا) هذا هو م انه يصح حالا ومؤجلا وليس مراد اقلل المراد بالاطلاق انه ليس له الا هذه الحالة وان المراد وان كان ثمة حالا ومؤجلا لكن هذا بعيد من السياق فلو اسقط لفظ مطلقا لكان اولى اه ع ش (قوله مطلقا) اي سواء كان اثنان حالا او مؤجلا والا فالبيع معين ولا يتأتى تاجيله اه شوبري (قوله بلا مشقة عظيمة) اي بالنسبة لغالب الناس في تحصيله الى موضع وجوب التسليم اه ع ش (قوله من الباكورة) في المصباح وبالكورة الفاكة اول ما يدرك منها وابتكرت الفاكة اكلت باكورتها قال ابو حاتم الباكورة من كل فاكهة ما يجلى الاخراج والجمع البواكير والباكورات ونخلة باكورة او باكور وبكور والجمع بكر مثل رسول ورسول (قوله فانه لا يصح) اي فلو تبين انه كثير في نفس الامر فهل يتبين صحة العقد اكتفاء بما في نفس الامر او لا نظر بالمفقد الشرط ظاهر افيه نظر وقضية قولهم العبرة في شروط البيع بما في نفس الامر الاول اه ع ش (قوله بمحل آخر) اي ولو بعيدا ولا يتأف به ما يأتي من ان المسلم فيه لو انقطع فانه ان وجد فيما دون مسافة القصر وجب تحصيله والا فلا فاعتبروا فيه قرب المسافة ولم يعتبروا قربها هنا وذلك لانه لا كلفة على المسلم اليه هنا في النقل لان غيره يتقله من محله البعيد للبيع وهو يشتره منه بخلاف ما يأتي فانه هذا الذي يتقله ويحصله فاعتبر فيه قرب المسافة اه شرح م ر (قوله ان اعتيد نقله منه لبيع) ويفهم من الاعتداد الكثرة وان لم تلزم اه سم على حج ومن ثم قال في المصباح العادة معروفة وسميت بذلك لان صاحبها يبيعها اى يرجع اليها مرة بعد اخرى وعودته كذا فاعتاده وتعودته اى صيرته له عادة واستعدت الرجل سألته ان يعود واستعدته الشيء سألته ان يفعله ثانيا اه ع ش على م ر (قوله ان اعتيد نقله منه) ينبغي ان لا يكتفى باعتداد نقله بل ان يعتاد نقله كثيرا او غالبا لانهم اعتبروا غنوم وجود المسلم فيه عند المحل اه شوبري (قوله لم يصح السلم فيه) اي ما لم يعتد المهدي اليه يبعها والا فتكون كالمقول للبيع وتبقى مالو كان المسلم اليه هو المهدي اليه هل يصح ايضا فيه نظر والا قرب عدم الصحة لانه لا يتقاعد عمالو اسلم في لحم الصيد الذي يعز وجوده لمن هو عنده فقد قالوا فيه بعدم الصحة على المعتمد وعمالو اسلم الكافر في عبد مسلم فانه لا يصح وان كان عنده عبد كافرو اسلم لندرة ملكه له اللهم الا ان يقال لما اعتد نقله للمهدي اليه كثيرا وهو المسلم اليه صيره بمنزلة الموجود وقت وجوب التسليم اه ع ش على م ر (قوله لؤلؤ كبر) بكسر او له فان ضم كان مفردا وخيئت تشدد الباء وقد تخفف اه شرح م ر وفي المختار اللؤلؤ الدرة والجمع اللؤلؤ واللاى اه وفيه ايضا وكبر اي عظم بكبر بالضم كبرا بوزن غنم فهو كبير وكبار بالضم فاذا افرط قيل كبار بالتشديد اه وفي اعراب السمين عند قوله تعالى ومكروا مكرا كبيرا وقران يدين على وابن عحيصن بكسر الكاف وتخفيف الباء قال ابو بكر هو جمع كبير اه (قوله ايضا ولؤلؤ كبر وياقوت) اي وغيرهما من الجواهر النفيسة لانه لا بد فيها من التعرض للحجم والوزن والشكل والصفاء واجتماع هذه الامور نادر اه شرح م ر (قوله واما الندرة الخ) او ورد على هذا انه اذا شرط في الجارية انها ماشطة او في العبد انه كاتب فان ذلك صحيح مع انه يعز وجوده باعتبار ما شرط فيه من الصفات واجيب بان الكتابة والمشط صفتان يمكن تحصيلهما بخلاف هذا فانه عين اخرى يعتبر فيها صفات اخرى اه شوبري (قوله مثل امة واختها) وكذا بهيمة وولدها فان قلت هذا لا يتدرفه اجتماعهما قلت يتدرف بالنظر للاوصاف التي يجب ذكرها في السلم كما اشار اليه الشارح بقوله مع الصفات الخ فكون البهيمة باوصاف مخصوصة وولدها بتلك الاوصاف بما يتدرو كذا تقول في اللؤلؤ والياقوت والامة واختها وولدها اه شيخنا (قوله لا تنفاه الوثوق الخ) ان كان انتفاء الوثوق للندرة فلم غاير في تعليل الاولى والثانية وان كان غيره فها هو وملاعل بالندرة فيها ايضا تامل وقد يختار الاول وانما غاير لان الندرة في الاولى ذاتية وفي الثانية عرضية باعتبار ما عرض معه تامل اه شوبري (قوله في الاخيرتين) جعله في شرح م ر تعليل الثانية منهما وعلل الاولى منهما

بالعقد مطلقا وخرج بزيادة
(بلا مشقة عظيمة) مالو ظن
حصوله عند الوجوب لكن
بمشقة عظيمة كقدر كثير
من الباكورة فانه لا يصح
كما قال الشيخان انه الاقرب
الى كلام الاكثرين (ولو)
كان المسلم فيه يوجد (بمحل)
آخر فيصح ان (اعتيد نقله)
منه لبيع فان لم يعتد نقله له
بان نقل له نادرا او لم ينقل
له أصلا أو اعتيد نقله لغير
البيع كالمهدي لم يصح السلم
فيه لعدم القدرة عليه (ولو)
أسلم فيما يعز وجوده أما
لفته (كصيد بمحل عزة)
أي بمحل يعز وجوده فيه (و)
أما الاستقصاء وصفه الذي
لا بد منه في المسلم فيه مثل
(لؤلؤ كبر وياقوت) أما
لندرة اجتماعه مع الصفات
مثل (أمة واختها أو ولدها
لم يصح) فيه لا تنفاه الوثوق
بتسليمه في الاولى ولندرة
اجتماعه مع الصفات
المشروط ذكرها في
الاخيرتين وخرج
بالكبار الصغار

فيجوز السلم فيها كيلا
ووزنا وهي ما تطلب
للتداوى والكبار ما تطلب
للتزين قال الماوردي
ويجوز السلم في البلور
بمخلاف العقيق لاختلف
احباره (او) اسلم (فيما
يعم فاقطع) كله او بعضه
(في محله) بكسر الحاء اي
وقت حلوله (خير) على
التراخي بين فسخه والصبر
حتى يوجد فيطالب به فان
اجاز ثم بداله ان يفسخ
مكن من الفسخ ولو اسقط
حقه من الفسخ لم يسقط
على الاصح في الروضة
وعلم من تخيره انه لا يفسخ
السلم بذلك بخلاف تلف
المبيع لان المسلم فيه يتعلق
بالذمة (لا قبل انقطاعه
فيه) اي في الجمل وإن علم
قبله اي فلا خيار له إذ
لم يجيء وقت وجوب
التسليم (و) خامسها (علم
بقدر) له (كيلا) فيما
يكال (او نحوه) من وزن
فيما يوزن وعد فيما يعد
وذرع فيما يذرع للخبر
السابق مع قياس ما ليس
فيه على ما فيه ومعلوم انه
لو اسلم مذروع معدود
كبسط اعتبر مع الذرع
العد (وصح نحو جوز)

بقوله لانه لا بد فيه اي الجواهر كاللؤلؤ والياقوت من التعرض للحجم والوزن والشكل والصفا واجتماع
هذه الامور نادر (قوله فيجوز السلم فيها) اي اذا علم وجودها لقلة تفاوتها فهي كالقمح والقول وضبط
الصغر بوزن سدس مثقال وينبغي ضبطه بما لا يقبل الثقب اهل (قوله بما يطلب للتداوى) اي غالباً وضبطه
الجويني بسدس مثقال ولعله باعتبار ما كان من كثرة وجود كباره في زمنه اما الان فهذا لا يطلب إلا للزينة
لا غير فلا يصح السلم فيه لعزته اهـ شرح مر (قوله أو اسلم فيما يعم فاقطع) ويصدق المسلم اليه في دعوى
انقطاع الجنس كالمو ادعى الزوج الاعسار بالصداق لان الاصل عدم إيجاب اهشوري (قوله فاقطع
في محله) أي ولم يوجد في دون مسافة القصر من محل التسليم فان وجد المسلم فيه في مادونها فلا خيار وإن وجد
فيما فوقها تخير المسلم اهـ شرح مر وعنه عليه (قوله فاقطع) اي بجائحة افسدته من البلد اي بلد التسليم وما
يجب تحصيله منه بأن كان بينه وبينها دون مسافة القصر ولم يتلف بنقله ولم يتمتع ربه من بيعه بشئ مثله لانه
لا يجب على المسلم اليه جيتذ تحصيله فلا يخبر جيتذ بخلاف ما لو كان محل فوق مسافة القصر من بلد التسليم
أودونها وكان ربه لا يبيعه إلا بأكثر من ثمن عثله فلا يجب عليه تحصيله جيتذ وجيتذ يخبر بخلاف ما إذا
كان يبيعه بشئ لكنه اغل بما يهد فيجب عليه تحصيله وهذا هو مراد الروضة بقولها ويجب تحصيله وإن
علا السعر أي وهو بشئ مثله لأن الشارع جعل الوجود بأكثر من قيمته كالمعدوم في الرقة وماء الطهارة
هذا وعبارة الروضة ولو كانوا يبيعونه بشئ حال وجب تحصيله وقضيته وجوب تحصيله جيتذ فها هنا أولى
لأن المسلم اليه التزم التحصيل بالعقد باختياره فالزيادة في مقابلة ما حصل له من ثمن ما قبضه من رأس المال
بمخلاف الغاصب واجاب الاسنوي بان المراد بالغوار تقاع الاسعار لا الزيادة على ثمن المثل كما تقدم اهـ
حل (قوله بكسر الحاء) أي لانه يقال في الفعل حل الدين يحل بالكسر واسم الزمان والمكان منه على مفعول
بالكسر اما اسم المكان من حل بمعنى نزل المكان فبالفتح والكسر لغة لان مضارعه يحل بالضم اهـ ع ش على
مر (قوله أو وقت حلوله) وكذا بعده وإن كان التأخير لمطله وفي معنى انقطاعه ما لو غاب المسلم اليه
وتعذر الوصول إلى الوفاء مع وجود المسلم فيه اهـ شرح مر (قوله بين فسخه) اي في جميعه دون بعضه المتقطع
فقط اهـ شرح مر (قوله وعلم من تخيره الخ) غرضه بهذا الرد على الضعيف وعبارة أصله مع شرح مر ولو
اسلم فيما يعم فاقطع في محله لم يفسخ لان المسلم فيه يتعلق بالذمة فاشبه افلاس المشتري بالثمن والثاني يفسخ
كالمو تلف المبيع قبل القبض وربما تقدم انتهت (قوله لا قبل انقطاعه) عطف على مقدر أي خير وقت
انقطاعه في محله لا قبله (قوله وخامسها علم بقدر الخ) عبارة شرح مر والشرط الخامس التقدير فيه بما ينفي
عنه الفرر جيتذ يشترط كون المسلم فيه معلوم القدر اهـ (قوله وعلم بقدر الخ) قيل هذا معلوم من شروط
البيع إذ المبيع في الذمة لا بد من علمه قدر الوصفة وفيه ان الكلام ثم في المبيع المعين وما هنا في المبيع في الذمة
وقد أشار إلى ذلك التارخ في أول كتاب البيع بقوله عينا وقدر او وصفة على ما يأتي بيانه أي عينا في العين وهو
المذكور في كتاب البيع وقدر او وصفة يأتي بيانه في السلم اهـ حل (قوله كيلا) تمييز لقدر وقوله او نحوه
معطوف عليه ونحو لا تعرف بالاضافة فلا يلزم وقوع التمييز معرفة اهـ شيخنا (قوله ومعلوم انه لو
اسلم الخ) اي مقرر في النفوس لما علم انه لو اسلم في معدود لا بد من العدد وإذا اسلم في مذروع لا بد من الذرع
فاجمع بين الصفتين لا بد من مقتضاهما فيه ومعلوم ان الجمع بين الذرع والعد لا يوجب عزة الوجود اهـ حل
(قوله وصح نحو جوز) اي كلوز ويندق وفسق في قشرها الاسفل اي الذي يكسر عند الاكل لا الاعلى
الذي يزال عنه عادة قبل بيعه لا قبل انعقاده كما تقدم ولم افهم لذكر هذه المسئلة فائدة لانه إذا كان الغرض
من ذكرها ان الجوز ونحوه الضابط فيه الكيل ويصح السلم فيه ووزنا فهو في الجوز ونحوه ممنوع لان الكيل
إنما هو ضابط فيما هو اقل جرما من التمر وسيصرح بهذه المسئلة في قول وصح مكيل بوزن الخ فليحرراه
حل ويجاب بانه مراده بقوله وصح نحو جوز الخ ما هو اعم من كون الكيل يعد ضابطا فيه او لا وان قوله

وصح مكيل بوزن انما ذكره مع عليه من هنا نوطته لقوله لا بهما فتامل هذا وفي شرح م ما يفيد ان الجوز
مكيل حيث اقر كلام الاصل وهو قوله وكذا كيلا في الاصح وذ كر مقابله حيث قال والثاني لا لتجا فيهما
في المكيال اه ثم رأيت في حاشية ع ش على م ما نصه قوله كجوز وما جر مه الخ وفي الر با جعلوا ما بعد الكيل
فيه ضابطا ما كان قدر التمر قائل فانظر الفرق بينهما وقد يقال لما كان الغالب على الر با التعبد احتيط له فقد
مالم يهد كيله في زمنه صلى الله عليه وسلم بالتمر لكونه كان مكيلا في زمنه عليه السلام على ما مر بخلاف السلم
اه بحروفه و حيثذا نظر الجواب عما ذكره الشارح اه تقرير شيخنا ح ف (قوله نحو جوز) والحق
بعضهم به التبن المعروف الآن قال حج وهو ظاهر اه شوبري (قوله بما جر مه كجر مه) اي او اكر كما
فهم بالاولى واستشكل هذا مع قوله وما صغر جر مه الخ وحاصله ان قوله وصح الخ يفيد ان الاصل في الجوز
الكيل وان الوزن طارىء عليه وقوله ثانيا وموزون بكيل يفيد ان الاصل في الجوز الوزن والكيل طارىء
عليه فكانه قال المعيار الاصل في الجوز الكيل والمعيار الاصل في الجوز الوزن وهو تناقض والجواب
انه انما قصد بذلك مجرد بيان ضابط الكيل والوزن من غير التفات الى ان احدهما اصل والاخر طارىء
عليه أي فيكون محصل الاول ان الوزن يضبط كل شيء ومحصل الثاني ان الكيل يضبط الموزون اذا عد فيه
ضابطا فيكون ذكر الجوز اوليا لبيان انه يوزن وثانيا لبيان انه يوزن ويكال وهذا ليس فيه تناف له ع ش
ملخصا مع زيادة (قوله خلافا للامام) اي حيث قال لا يصح السلم فيه اصلا اي لا كيلا ولا وزنا لقوله الآتي
وان كان في نوع الخ لرد على الامام ايضا وعبرة اصله مع المحل ويصح السلم في الجوز والوزن في نوع
يقبل اختلافه بفظ القشور وورقتها بخلاف ما يكثر اختلافه بذلك فلا يصح السلم فيه لا اختلاف الاغراض
في ذلك وهذا استدركه الامام على اطلاق الاصحاب قال المصنف في شرح الوسيط بعد ذكره والمشهور
في المذهب هو الذي اطلقه الاصحاب ونص عليه الشافعي وكذا يصح السلم فيما ذكر كيلا في الاصح والثاني
لا لتجا فيهما في المكيال انتهت (قوله كجوز ووزن) قضيت انه لا يصح السلم في الجوز كيلا وفي شرح م
خلافه وعليه فالمراد انه يصح فيه وزنا كما يصح كيلا لكنه خلاف الظاهر اه ع ش (قوله بخلاف ما لا يعد
الكيل فيه ضابطا) من هذا يعلم صحة السلم في النورة المفقة كيلا ووزنا لانها بغرض انها موزونة فالوزن
يصح السلم فيه كيلا اذا عد الكيل ضابطا فيه بان لا يعظم خطره اذ لم يخرجوا من هذا الضابط الا ما عظم
خطره كفتات المسك والعنبر على صاحب العباب صرح بصحة السلم فيها كيلا ووزنا فتنبه له فانه قد
اشترى في نواحينا في هذه الازمنة عدم صحة التسلم فيها كتلا تمسكا بما في بعض العبارات من اتقييد بالوزن
وقد علمت انها لا تنفي الصحة بالكيل بالقياس لما رعى ان تلك العبارات مفروضة في النورة المجلوبة احجارا
قبل طبخها وتفتتها كما اوضحت ذلك اتم ايضا ح في مؤلف وضعته في ذلك اه رشدي على م (قوله كفتات
مسك) في المصباح الكفتات بالضم ما تفتت من الشيء وفي المختار فتة كسرة وبابه رد والتفتت التكر
والافتات الانكسار وفتات الشيء ما تكسر منه والفتوت والفتيت من الخبز اه (قوله وكبطيخ)
معطوف على قوله كفتات الخ (قوله وباذنجان) في المصباح الباذنجان من الخضروات بكسر الذال وبعض
العجم يفتحها فارسي معرب (تنبيه) في اشتراط قطع اقاع الباذنجان احتمالا لان للباوردي ورجح
الزركشي منهما المنع قال لانه المعروف في بيعه لكن يشهد للاشتراط قول الامام اذا اسلم في نصب السكر
لا يقبل اعلاه الذي لاحلاوة فيه وتقطع بجامع عروقه من اسفله وي طرح ما عليه من القشور اي
العروق اه وعلى الاول يفرق بان التفات فيما ذكر في القصب اعلامه في الاقاع فسومح هنا لاثم اه
حج وقال سم ليس فيه تصريح باشتراط القطع اه اقول بل قد يقتضي عدم اشتراط القطع فان
قوله لا يقبل اعلاه ظاهر في ان العقد قد صح بدون اشتراط القطع ولكن اذا حضره المسلم اليه بالورق
لا يجب على المسلم القبول اه ع ش على م (قوله ونحوها) كقشور سفرجل ونارج وفي القوت

بما جر مه كجر مه قائل اي
سله (بوزن) وان كان في
نوع يكثر اختلافه بفظ
قشور وورقتها خلافا للامام
وان تبعه الرافعي وكذا
النووي في غير شرح
الوسيط (و) صح (موزون)
اي سله (بكيل) بقيد زده
بقولي (بعد) اي الكيل
(فيه ضابطا) لان المقصود
معرفة المقدار كدقيق
وما صغر جر مه كجوز ووزن
وان كان في نوع يكثر
اختلافه بما مر بخلاف ما لا
بعد الكيل فيه ضابطا
كفتات مسك وعنبر لان
للقدر اليسير منه ماله
كثيرة والكيل لا يعد
ضابطا فيه وكبطيخ
وباذنجان وورمان ونحوها

بما كبر جرمه فبتعين فيه
الوزن فلا يكتفى فيه الكيل
لانه يتجافى في المكيال ولا
العدل كثرة التفاوت فيه
والجمع فيه بين العدو والوزن
لكل واحد مفسدا لما ياتي
بل لا يجوز السلم في البطيخة
ونحوها لانه يحتاج الى ذكر
جرمها مع وزنها فيورث
عزة الوجود وقولي يعد فيه
ضابطا أولى مما ذكره (و)
صح (مكيل) اي سله
(بوزن) لما مر (لا بهما) أي
بالكيل والوزن معا فلو
أسلم في مائة صاع بر على
ان وزنها كذا لم يصح لان
ذلك يعز وجوده (ووجب
في لبن) بكسر الباء وهو
الطوب غير المحرق (عد
وسن) معه (وزن) فيقول
مثلا الف لبنة وزن كل
واحدة كذا لانه يضرب
عن اختيار فلا يعز وجوده
والامر في وزنه على
التقريب لكن بشرط ان
يذكر طوله وعرضه وثنائته
وانه من طين معروف وذكر
سن الوزن من زيادتي
(وفسد) السلم ولو حالا
(بتعين نحو مكيال) من
ميزان وذرع وصنجة

اطلقوا جواز السلم في البقول وزنا وفي الحاوي للماوردى انها ثلاثة أقسام قسم بقصد منه شيان أي أصله
وورقه كالخس والفجل فالسلم فيه باطل وقسم يتصل به مالم يس بمقصود كالجوز واللفت فلا يجوز الا بعد
شرط قطع ورقة وقسم كله مقصود كالحندباء فيجوز وزنا اه حل وعبرة مر ويصح في البقول ككراث
وثوم وبصل ولجل وسلق ونعناع وهندباء وزنا فيذكر جنسها ونوعها ولونها وكبرها وصغرها اه فقير
خاف مخالفتها لما قاله حل الا ان يحمل ما قاله على السلم في رؤسه مع ورقة وعبرة مر على السلم في أحدهما
كذا قرر شيخنا ثم رايت في سم على حج ما يشهد لشيخنا حيث قال ولقائل ان يقول في القسم الاول
ينبغي الجواز بعد قطع ورقة او رؤسه لزوال الاختلاف فليتأمل اه من خط شيخنا ح (قوله) عما كبر
جرمه الخ) بالكسر في الاجرام والضم في المعاني اه شيخنا وفي ع ش انه بالضم في الاجرام والمعاني
وبالكسر في الطعن في السن وفي المصباح كبر الصغير وغيره يكبر من باب تعب كبر او زان عنب و كبرا
مثال مسجد فهو كبير وكبر الشيء كبر من باب قرب عظم فهو ايضا (قوله لكل واحدة) عبارة شرح مر
وقول السبكي لو أسلم في عدد من البطيخ مثلا ككاسة بالوزن في الجميع دون كل واحدة جاز اتفاقا ممنوع كما افاده
الوالد رحمه الله تعالى لانه يشترط ذكر حجم كل واحدة فيؤدي إلى عزة الوجود اه فتعلم منه ان تقيد
الشارح بقوله لكل واحدة جرى على طريقة السبكي الضعيفة (قوله لما ياتي) أي من قوله فيؤدي إلى عزة
الوجود (قوله في البطيخة ونحوها) كسفر جلة ويضة قال شيخنا نعم لو اراد الوزن التقريبي فالوجه
الصحة حيثند أي في هذه والتي قبلها لا تنفاه عزة الوجود إذ ذاك حيثند يلزم ان تكون البطيخة الواحدة
مثلية لجواز السلم فيها وهو خلاف كلامهم الا ان يقال عدم صحة السلم هي الاصل وصحته فيما ذكرنا رخصة
فلا يخرجها ذلك عن كونها متقومة كما ان عدم صحة السلم في العدد من البطيخ إذا جمع فيه بين الوزن أي غير
التقريبي والعدا رخصة لا تخرجها عن كونه مثليا وكذا يقال فيما إذا جمع في ثوب واحد بين ذرعه وزنه وحيثند
يلزم ان يكون كل من العدد من نحو الرمان مثليا اه حل وفي ع ش على مر مانصه فلو اتلف انسان عددا
من البطيخ فهل يضمن قيمته لانه غير مثلي لانه لا يصح السلم فيه او يضمن وزنه بطيخا لانه مع النظر لمجرد
الوزن يصح السلم فيه وامتناعه فيه إنما جاء من جهة ذكر عدده مع وزنه فيه نظر والمتجه ما تحرر
من المباحثة مع مر ان العدد من البطيخ مثلي ويصح السلم فيه فيضمن بمثله إذا تلف وإنما يعرض له
امتناع السلم فيه إذا جمع فيه بين العدد والوزن الغير التقريبي وان البطيخة الواحدة متقومة فتضمن
بالقيمة لان الاصل منع السلم فيها وان عرض جوازه فيها اذا اريد الوزن التقريبي اه سم (قوله
ومكيل بوزن) لا يقال هذا مكرر مع قوله قبل وصح نحو جواز الخ لانه يقال انما ذكر السابق لغرض الرد
على الامام في بعض جزئياته بقطع النظر عن كونه مكيلا بدليل انه لم يصرح بالكيل فيما مر وهذا كره ايان
ان المكيل بوزن اه شيخنا (قوله لما مر) أي من ان المقصود معرفة المقدار اه شيخنا (قوله في مائة
صاع بر) وكذا لو أسلم في مائة ثوب على ان وزنها كذا او في ثوب واحد على ان وزنه كذا لم يصح لالة
الذكورة بخلاف الخشب فان زائده ينحت كما نقله عن الشيخ أبي حامد وأقراه اه شرح مر والصاغ
اسم الوزن اصالة لانه اربعة امداد والمدرطل وثلاث ثم صار اسما للكيل عرفا وهو المراد هنا اه برماوى
(قوله والامر في وزنه على التقريب الخ) أي عند الاطلاق ولا فلو صرح بالتخديد يصح انتهى شيخنا (قوله
ولو حالا) الغاية للرد على من قال لا يضر التعيين المذكور في الحال قياسا على البيع ولذلك رد عليه
الشارح بقوله لانه قد يتلف قبل قبض الخ وبقوله بخلاف ما لو قال بعثك الخ وهذا الضعيف حكاة
المحل في شرح المنهاج (قوله من ميزان الخ) كان قال اسلمت اليك دينارا فمما يخرج هذا القبان أي الذي
يزن به القبان من التمر مثلا ولم يعرف قدر ما يخرج به بان عينا محلا في ميزان القبان وقال اسلمتكم فيما يخرج
من وضع آلة الوزن على هذا المحل اه عشاوى (قوله وصنجة) هي شيء يوزن به مجهول القدر كان
قال اسلمت اليك في قدر هذا الحجر بان يوضع في كفة الميزان ويقابل بالمسلم فيه في الكفة الاخرى

فذلك حصلت المغايرة بين الميزان والصنجة اه شيخنا عشاوى قال في المصباح قال الازهرى قال القراء هي
 بالسین ولا يقال بالصاد وعكس ابن السكيت وتبعه ابن قتيبة فقال صنجة الميزان بالصاد ولا يقال بالسین
 وفي نسخة من التهذيب صنجة وصنجة والسین اعرب وافصح لان الصاد والجیم لا يجتمعان في كلمة عربية
 اه ع ش على م ر (قوله غير معتاد) المراد بغير المعتاد ان لا يعرف قدر ما يوسع كما يؤخذ من التعليل
 والمراد بالمعتاد ان يعرف قدر ما يوسع ولا بد من علم العاقدین وعدلين معهما كما يأتي في اوصاف المسلم فيه
 اه زى (قوله لانه قد يتلف الخ) هذا لا يشمل الحال (فرع) لو شرط في المبيع في الذمة مكبلا لا غير
 معتادا وشرط عدم ابداله لم يقع كالسلم وفاقا لم لكنه تردد فيه فليحرم من باب البيع اه سم (قوله فان كان
 معتادا) بان عرف قدره اى عرف العاقدان ولا عدلان غيرهما وهذا كله ان لم يختلف نحو المكيال ولم
 يكن ثم غالب والا فلا بد من بيان نوعه فان كان ثم غالب حمل الاطلاق عليه كان اعتبد كيل مخصوص ببلد
 السلم فيحمل الاطلاق عليه اه ح ل وفي ع ش على م ر مانعه ومن ذلك ما هو بمصرنا من تفاوت كيل
 الرملة وكيل غيرهما من بقية مكاييل مصر وعليه فينبغي ان العاقدین ان كانا من الرملة حمل الاطلاق عليه او
 من غيرهما حمل عليه ما لم يعينا غيره (قوله وفسد ايضا بتعيين الخ) ذكر هذه المسئلة هنا انما هو لمناسبة تعيين
 نحو المكيال بجامع ان علة البطلان فيهما احتمال التلف قبل القبض وعلة الصحة فيهما الامن من التلف
 المذکور والافكان المناسب ذكر هذه المسئلة في شرط القدرة لا شرط معرفة القدر اه ح ل اى عند قوله
 فلو اسلم فيما يعز الخ (قوله من ثم قرية الخ) اما السلم في كله فغير صحيح قل او كثر اه شرح م ر (قوله قليل)
 المراد بالقليل ان يكون قدرا لا يبعد في العادة تلفه بحيث لا يصل منه قدر المسلم فيه اه ع س فحينئذ القليل
 والكثير سياتر بالنظر للمسلم فيه فلو اسلم اليه في رطل رطب من قرية فيها عشر نخلات صح لان ثمر القرية
 كثير في هذه الصورة او اسلم اليه في مائة رطل من ثمر قرية فيها عشرة نخلات كان الثمر قليلا في هذه الصورة
 (قوله لا من ثمر قرية كثير) ويتعين فلا يجوز ابداله الا بالاجود على المعتمد والمراد بالكثير ما يؤمن فيه
 الانقطاع والقليل بخلافه وقد نقل ابن حج عن نص الشافعي ما يقتضى ذلك وكلام الشارح برشد اليه اه زى
 وفي الشورى مانعه قوله لا من ثمر قرية كثير وهل يتعين او يكفي مثله في احتمالان للامام وظاهر كلامهم
 الاول ايعاب واعتمده م ر لانه لا فائدة الى تعيينه الا ذلك وفائدة التحين ايضا انه لا يجب قبول مثله او
 دونه بخلاف اجود منه قاله في الايعاب نعم فينبغي ان يحل ان كان في الامتاع من المثل غرض ما والا جبر على
 قبول المثل لان الامتاع منه حينئذ عناد اه (قوله اولى من تعبير بهما) اى يملزوهما الاغلب وهو العظم
 والصغر اه شيخنا وعبارة اصله لو اسلم في قدر من ثمر قرية صغيرة لم يصح او عظيمة صح (قوله ومعرفة
 اوصاف) فلو اسلم اليه في ثوب كهذا او صاع بر كهذا لم يصح او في ثوب ووصفه ثم اسلم في ثوب اخر بتلك
 الصفة جاز ان كان اذا كرين لتلك الصفات ولو شرط كونه سارقا وزانيا مثلا صح بخلاف كونه مغنيا او عوادا
 مثلا والفرق ان هذه مع خطر ما تستدعى طبعا قابلا وصناعة دقيقة فيعز وجودهما مع الصفات المتبعة
 بخلاف الاول اه شرح م ر (قوله اى معرفتها للعاقدین) ولو اجمالا كعرفة الاعمى للاوصاف
 بالسماع وعدلين ولا بد من معرفتهما الصفات بالتعيين لان الغرض منهما الرجوع اليهما عند التنازع ولا
 تحصل تلك الفائدة الا بمعرفتهما تفصيلا كذا قاله في القوت وهو حسن متعين اه ع ش (قوله للعاقدین
 وعدلين) اى وان لم يحضرا العقد اه شوى والمراد ان يوجد ابدان في الغالب في محله التسليم وما قرب منها
 عدلان يعرفان الاوصاف اى مدلولها ليرجع اليهما عند التنازع في ان هذه الصفات ليست المشروطة كما ياتي
 (قوله للعاقدین وعدلين) اى عدلى شهادة ولورجلا وامرأتين بان يوجد في دون مسافة القصر وقال شيخنا
 دون مسافة العدوى كما مر وفي شرح شيخنا في محل التسليم اه قل على الجلال (قوله للعاقدین وعدلين)
 اخذ هذا من قوله بعد يعرفانها وعدلان لحذف من الاول لدلالة الثاني اه شيخنا قال الاذرعى وقضية كلامهم

(غير معتاد) ككوز لانه
 قد يتلف قبل قبض ما في
 الذمة فيؤدى إلى التنازع
 بخلاف ما لو قال بعثك
 مله هذا الكوز من هذه
 الصبرة فانه يصح لعدم الغرر
 فان كان معتادا لم يفند السلم
 ويلغو تعيينه كسائر الشروط
 التي لا عرض فيها ويقوم
 مثل المعين مقامه فلو شرط
 ان لا يدل بطل السلم ونحو
 من زيادتي (و) فسد ايضا
 بتعين (قدر من ثمر قرية
 قليل) لانه قد ينقطع فلا
 يحصل منه شيء لا من ثمر
 قرية كثير لانه لا ينقطع
 غالبا وتعيى بالقليل
 والكثير في الثمر اولى من
 تعبير بهما في القرية اذ
 الثمر قد يكثر في الصغيرة
 دون الكبير (و) سادسها
 (معرفة اوصاف) للسلم
 فيه اى معرفتها للعاقدین
 وعدلين (يظهر بها اختلاف
 غرض وليس الاصل
 عدمها) فان قدرت لم يصح
 السلم لان البيع لا يحتمل جهل
 المعقود عليه وهو عين

فلان لا يحتمله وهو دين اولي (٢٣٨) وخرج بالقيد الاول ما يتسامح باهمال ذكره كالسكر والسمن في الرقيق وبالثاني وهو من

زيادتي كون الرقيق قويا
على العمل او كاتباً مثلاً فانه
وصف يظهر به اختلاف
غرض مع انه لا يجب التعرض
له لان الاصل عدمه (و)
سابعها (ذكرها في العقد
بلغة يعرفانها) اي يعرفها
العاقدان (وعدلان) غيرهما
ليرجع اليهما عند تنازع
العاقدين فلو جهلاها او
احدهما او غير غيرهما لم يصح
العقد وهذا بخلاف ما مر
في الاجل من الاكتفاء
بمعرفةهما او معرفة عدلين
غيرهما لان الجهل ثم راجع
إلى الاجل وهما إلى المعقود
عليه فجاز ان يحتمل ثم مالا
يحتمل هنا وليس المراد هنا
وعم عدلين معينين إذ لو
كان كذلك لم يجز لاحتمال
ان يموتا او احدهما او يغيبا
في الوقت المحل فيتعذر
معرفةهما بل المدار ان يوجد
ابدا في الغالب من يعرفها
عدلان او اكثر وتعبيري
بعدلين اولي من تعبيره
بغير العاقدين (لا) ذكر
(جودة ورداءة) فيما يسلم
فيه فلا يشترط ذكر شيء
منهما (ومطلقة) اي المسلم
فيه بان لم يقيد بشيء منهما
(جيد) للعرف وينزل على
اقل درجاته وكذا الوشرط
شيء منهما حيث يجوز ولو
شرط ردي نوع او رد
اجاز لا لضابطهما وطلب
اردا من المحضر عناد

أن العاقد تكفيه المعرفة إجمالاً ولو بالسباع ولهذا صح سلم الاعمي وأما العدلان فالظاهر أنه لا بد من
معرفة ذلك عن معانية وإحاطة ليرجع اليهما عند التنازع واليه يشير النص ولا شك فيه وإن لم اره نصاً
واقره في الايعاب اه شوبري (قوله فلان لا يحتمله الخ) اللام لام الابتداء وان لا يحتمله مبتدأ مؤول اي
فعدم احتماله أولى اه شيخنا (قوله وخرج بالقيد الاول) وهو ظهور اختلاف الغرض ولو شرط ذلك
اي ما يتسامح باهماله اعتبر ولم يجب القبول بدونه كما قررره شيخنا اه حل (قوله ما يتسامح باهمال ذكره
الخ) وظاهر ان ما لا يشترط ذكره اذا اشترطه اعتبر ولم يجب القبول بدونه وقررره ر وغيره وقد يتوهم
خلافه اه سم (قوله والسمن في الرقيق) أي لان المقصود الخدمة وحل ذلك مالم يشترطه فان شرطه وجب
العمل به اه ع ش (قوله وبالثاني) وهو كون الاصل عدمها وقد يتوقف في كون الاصل في العبدان لا يكون
قوباً على العمل إلا ان يقال الاصل اعتبار ذكرها والمراد شدة القوة وبه قال شيخنا كحج واورد ابن
شبهة على هذا الضابط اشتراط الثبوت مع أن الاصل عدمها ورد بانها لما غلب وجودها صارت بمنزلة ما
الاصل وجوده قاله حج كشيخنا اه حل (قوله قوباً على العمل) اي زائد القوة لان الزيادة هي التي الاصل
عدمها اه شيخنا وعبارة شرح مر وزيادة قوته على العمل انتهت (قوله مع انه لا يجب التعرض له) المناسب
أن يقول مع انه لا يشترط معرفته لانه المدعى في قوله ومعرفة أو صاف إلا أن يقال في كلامه شيء مقدر
والتقدير ومعرفة أو صافه التي يجب التعرض لها وذكرها كافي شرح البهجة (قوله وذكرها في العقد الخ) محل
الشرط هو قوله في العقد لا قوله بلغة الخ اذ قوله بلغة يعرفانها الخ قد علم من الشرط السادس كما ذكره مر
من أن كون ذكرها في العقد بلغة يعرفانها الخ من لازم معرفة العاقدين وعدلين للصفات وعبارته مع الاصل
ويشترط ذكرها في العقد مقترنة به لئتميز المعقود عليه فلا يكتفى بذكرها قبله ولا بعده ولو في مجلس العقد نعم
ان توافقا قبل العقد وقالوا اردنا في حالة العقد ما كنا اتفقنا عليه صح على ما قاله الاسنوي وهو نظير من له
بنات وقال الآخر وجئت بتي ونويامعينة ولا بد من كون ذكرها على وجه لا يؤدي الى عزة الوجود
اي قلته لان السلم غرر كما مر اه شرح مر (قوله يعرفانها وعدلان) المراد معرفة مدلولها وحيزها يقال ان
هذا يغني عنه ما قبله إذ لا يتصور معرفة اللعنة اي من حيث مدلولها مع جهل الصفات تأمل وعبارة شرح مر
ومن لازم معرفة من ذكر للصفات ذكرها في العقد بلغة يعرفانها والعقدان وعدلان انتهت فاذا شرط كونه
أدعج أو أزج أو أركب شرط معرفة مدلول هذه الالفاظ من العاقدين وعدلين (قوله لم يجز لاحتمال أن
يموتا الخ) هذا مبني على وجوده في الاكتفاء بمعرفة العاقدين في الاجل اي فيقال يحتمل العاقدين او احدهما
فيتعذر على الوارث معرفته الاجل (قوله بل المراد ان يوجد ابدا في الغالب الخ) اي الغالب ان يوجد في
سائر الازمنة والمراد وجودهما في محل التسليم فافوقه إلى مسافة العدو لان من تعين عليه أداء الشهادة
لا يجب عليه الاجابة إلا من المحل المذكور كالتحمل لما بل بالاولي اه حل (قوله في الغالب) بمنزلة البدل
من لفظ ابدا والمراد بالاجابة غالب الازمنة والمراد وجودهما في محل التسليم فافوقه الى مسافة
عدوى لأن من تعين عليه تحمل الشهادة لا يجب عليه الاجابة إلا من المحل المذكور (قوله من يعرفانها وعدلان)
اي الصفات واللغة حكمها كذلك اه شوبري (قوله اولي من تعبيره بغير العاقدين) وجه الاولوية ان
غيرهما يصدق بفاسقين او بعدل فقط او عدل وفاسق فقط اه ع ش (قوله لا جودة) فيه العطف على ضمير
الخفض من غير إعادة الخافض على رأي ابن مالك (قوله حيث يجوز) حثية تقيد بالنسبة للرداءة بخلاف
الجودة لانها لا تكون إلا جائزة وقد شرح هذا القيد بقوله ولو شرط الخ لكن زاد عليه الاردا وأشار
إلى مفهومه بقوله بخلاف ما لو شرط ردي عيب أي أو أرداه بالاولي وقوله أو أجود مفهوم الجودة
والحاصل أن في النوع أربعة رديء وأرداء جيد وأجود الممتع الأخير فقط وفي العيب إثنان
رديء وأرداء ممنوعان اه شيخنا مع زيادة (قوله أو أرداء) أي في النوع وأما في العيب ففي شرح الارشاد

ان الاراد اعيالا يصح وكان وجهه انه لما منع فيه لودي منع فيه الاردا اه حل (قوله اذا تقرر ذلك) أي
 ما ذكر من الشرطين الاخيرين فهذا مفرع عليهما كما يدل عليه كلامه في شرح البيهجة اه شيخنا وعجالة
 الشو برى قوله اذا تقرر ذلك أي معرفة الاوصاف وذكروها في العقد الخ فيصح الخ وليس المراد باسم
 الاشارة جميع الشروط المتقدمة كما لا يخفى إذ حلول راس المال وتسليمه وبيان المحل والقدرة ونحوها
 لا يتفرع عليه ما ذكرنا من وفي الرشيدي مانصه تفريع على اشتراط معرفة الاوصاف إذ ما لا ينضبط
 مقصوده لا تعرف أو صافه وفي عش قوله اذا تقرر ذلك أي صحة السلم فيما عرفت صفاته على الوجه
 السابق وذكرت في العقد كذلك ويحتمل رجوعه لجميع ما مر من الشروط ولا يردان من جملة ما تقرر
 حلول راس المال وقبضه في المجلس ولا يتفرع عليهما صحة فيما ذكرنا نقول هو على هذا تفريع على
 المجموع ولا يلزم منه ان كل واحد من الاجزاء سبب لما يتفرع عليه اه (قوله فيصح في منضبط) قال شيخنا
 والاوجه ان المراد بالانضباط هنا معرفة المتعاقدين وزن كل من الاجزاء وفيه ان العاقدين لا يعرفان
 مقدار وزن كل من الشمع والعسل وكل من اللبن والانتحة والملح والذي ينبغي ان المراد بالانضباط انه
 لو زاد او نقص افسد وهذا واضح على ما فيه في الجبن والاقط دون الحل والشهد اه حل (قوله في منضبط
 وإن اختلط) فيشترط علم العاقدين بكل من اجزائه على المعتمد وعليه يظهر الاكتفاء بالظن اه
 حج اه شوبرى ثم رابت في عش على مر مانصه ويظهر الاكتفاء بالظن في المختلط خلقة ومفهومه
 ان ما كان اختلاطه بالصناعة لا يكتب فيه بالظن قال الرافعي المختلطات اربعة اقسام الاول المختلط
 المقصود الاركان ولا ينضبط أي كالحريسة والغالية الثاني هذا إلا أنه ينضبط كالعتابي الثالث أن يكون
 المقصود واحد والباقي من مصلحته كالجبن الذي فيه الملح الرابع الخلق كالشدهاه شوبرى (قوله مقصود
 او غيره) فالمنضبط قسمان قسم اختلط ببعضه وبعض وذلك البعض فيه ضروري خلقة او صناعة مقصود
 وقسم اختلط ببعضه وبعض وذلك البعض غير مقصود وسواء كان خلقيا او صناعيا قال في شرح البيهجة
 والحاصل ان المختلط الذي يصح السلم فيه ما كان منضبطا بان يكون اختلاطه خلقيا كالشدهاه او صناعيا
 وقصد بعض أركانه وسواء استهلك الباقي كالجبن والاقط أو لا كخل الزبيب والتمر أو قصدت أركانه
 كلها وانضبطت كالخز والعتابي ولا حاجة اليه لانه المقسم اه حل (قوله مقصود اركانها) برلع اركانها
 على النيابة عن الفاعل ولا تصح الاضافة اه قل على الجلال (قوله على الاشهر) ليس في المصباح والمختار
 الا الوجهان المذكوران ولفظ الثاني والشهد بفتح الشين وضمها العسل في شمعها والجمع شهاد بالكسر
 قلت انما قال في شمعها لان العسل يد كروثوث ولكن الاغلب عليه التانيث اه وفي قل على الجلال
 قوله بفتح الشين وضمها أي مع سكون الهاء وبكسرهما معا (قوله مركب من عسل وشمعه خلقة) في قل
 على الجلال (فرع) تقدم عن شيخنا انه لا يصح بيع القشطة ولا بيع العسل بشمعه ولا بيع
 الزبد ولو بالدرهم فقوله هنا كغيره انه يصح السلم في الزبدان خلا عن غير مخيض وفي القشطة ولا
 يضر ما فيها من بعض نظرون او دقيق اورز وفي العسل بشمعه مخالف لذلك مع ان السلم اضيق من البيع
 قالوجه عدم الصحة في ذلك وليس الشمع في العسل كالتوى في التمر لان الشمع مقصود لذاته وليس بقاؤه فيه
 من مصالحه كما هو ظاهر جلي لانه ان عجن معه فهو كالعجوة المعجونة المختلط بالتوى فلا يصح والا فالشمع
 مانع من معرفة قدر العسل فيه فهو من الجهل باحد المقصودين على انه مانع من رؤية العسل فيه ايضا
 لانه ظرف له والشهد في كلام المصنف يراد به من حيث الصحة العسل الخالص من شمع فقط
 لامه كما يصرح به ما سياتي في ذكر وصفه عند العقد وتفسير الشارح له بيان لمعناه القوي في ذاته
 او لضرورة كونه من المختلط الذي في كلام المصنف على انه غير مختلط قائل وافهم والحق احق
 من المراء ويصح السلم في المخيض ان خلا عن الماء وكذا يصح في اللبن بسائر انواعه الا الحامض
 لاختلاف حموضته اه (قوله وجبن) في المصباح الجبن فيه ثلاث لغات رواها ابو عبيد عن يونس بن

إذا تقرر ذلك (فيصح)
 السلم (في منضبط وإن
 اختلط) بعضه ببعض
 مقصود أو غيره (كتابي
 وخز) من الثياب الاول
 مركب من قطن وحرير
 والثاني من ابريسم ووبر
 أو صوف وهما مقصود
 أركانها (وشهد) بفتح
 الشين وضمها على الاشهر
 مركب من عسل وشمعه
 خلقة فهو شيه بالتمر
 وفيه النوى

حبيب سما عن العرب اجودها سكون الباء والثانية ضمها للاتباع والثالثة وهي اقلها التثقل ومنهم من يجعل التثقل من ضرورة الشعر اه وفيه ايضا والاقط بفتح الهمزة وكسر القاف وقد تسكن للتخفيف مع فتح الهمزة وكسر ما نقله الصاغاني عن الفراء اه مصباح (قوله وجبن واقط) والسماك المملح كالجبين ويصح السلم في الزبد والسمن كاللبن ويشترط ذكر جنس حيوانه ونوعه وما كوله من مرعى او علف معين بنوعه ويذكر في السمن انه جديد او عتيق ولا يصح في حامض اللبن لان حموضته عيب الا في محيض لا ماء فيه فيصح فيه ولا يضر وصفه بالخوض لانها مقصودة فيه واللبن المطلق يحمل على الحلو ولو جف ويذكر طراوة الزبد وضدها ويصح السلم في اللبن كيلاو وزنا ووزن برغوته ولا يكال بها لانها لا تؤثر في الميزان ويذكر نوع الجبن وبلده وطوبته ويبيسه الذي لا تغير فيه اما ما فيه تغير فلا يصح فيه لانه معيب وعليه يحمل منع الشافعي السلم في الجبن القديم والسمن يوزن ويكال وجامده الذي يتجاف في المكيال يوزن كالزبد واللبن المجفف وهو غير المطبوخ على ان الاصح صحته في المطبوخ كالمجفف كما دل على ذلك ميل الروضة وصحة في تصحيح التنيه في كل ما دخلته نار لطيفة اما غير المجفف فكاللبن وما نص عليه في الام من صحة السلم في الزبد كيلاو وزنا محمول على ما لا يتجاف في المكيال اه شرح مردوق في قل على الجلال (تنيه) علم بما ذكر انه يصح السلم في الادمان غير المتروحة بالاوراق قال شيخنا وكذا في المتروحة بها ان عصرت بعد الترويح وفيه نظر وانه يصح السلم في الوبر والشعر والصوف والريش ما لم يعين حيوانها وفي الحرير والقز بعد زرع دوده وفي القطن والغزل والسكتان بعد نقض ساسه اوروسه وفي الحديد والنحاس ونحوها وفي انواع العطر كالسك والزعفران وفي انواع البقول كالسلق والبصل وفي نحو الجزر بعد ازالة ورقه وفي النشا والفحم والدريس والتين والنخالة والخطب ولو شعشاعا وفي قصب السكر بعد زرع قشره الاعلى وقطع طرفيه وفي الجبس والجير والزجاج ونحوه من بقية المعادن والجواهر نعم قال الماوردي لا يصح في العقيق لاختلاف احجاره ويصح في الصابون ومعياري جميع ذلك الوزن ويذكر في كل واحد منهما ما يليق به من جنسه ونوعه وصفته وبلده وكبره وغير ذلك مما يمكن فيه وانه يصح في الارز والعسل بعد زرع قشرهما وفي الدقيق ومعياريهما الكيل ويذكر فيهما ما في الحبوب ويصح في الورق البياض بالعد ويذكر فيه جنسه ونوعه وطوله وعرضه وغظله ورقته وصفته وزنه صيفا وخريفا وغيرهما ويصح في المعجونة السكيس والمعجونة بدون نواها دون المعجونة معه ولا يصح في الكشك المعروف والله اعلم اه (فرع) اتفق شيخنا بانه لا يصح السلم في الفول المدشوش وقال في شرح الروض يجوز السلم في النخالة اذا انضبطت بالكيل ولم يكثر تفاوتها فيه اه سم (قوله الملح ولا نفحة) كل منهما غير مقصود لكنه من مصالحه ومثل الجبن السمك المملح لانه من مصالحه فارق عدم صحة السلم في اللبن المشوب بالماء لان الماء ليس من مصالحه ولا وجوده فيه ضروري خلقه او صناعته ولا يصح السلم في بر مختلط بشعير ولا في ادهان مطيبة بنحو بنفسج بخلاف السمسسم المطيب بنحوز عفران اذا عصراه حل (قوله ولا نفحة) بكسر الهمزة وسكون النون وفتح الفاء وجمعها انا فح كما في المختار اه شيخنا وقوله من مصالحه حال اي حال كون كل من الملح والنفحة من مصالح كل من الجبن والاقط فمذه العبارة تقتضي ان الاقط فيه نفحة ومثلها عبارة شرح مردوق وهو خلاف المعروف وفي المصباح الاقط قال الازهرى يتخذ من اللبن الخبيض يطبخ ثم يترك حتى يحصل وفي المصباح والنفحة بكسر الهمزة وفتح الفاء وتشديد الحاء اقل من تخفيفها قال ابن السكيت وحضرني اعرابيان فصيحيان من بني كلاب فسالتهم عن الانفحة فقال احدهما لا اقول الا نفحة يعني بالهمزة وقال الآخر لا اقول الا منفحة يعني بالميم المكسورة ثم اترقا على ان يسالا جماعة بني كلاب فاتفقت جماعة على قول هذا وجماعة على قول هذا فلهما لفتان والانفحة كرش الجمل والجدى مادام يرضع وهي شيء يستخرج من بطنه اصفر يعصر في صوفة مبتلة باللبن فيغلظ كالجبين فاذا رعى النبت لم يبق انفحة بل يصير كرشا ويقال له مجبنة (قوله الذي هو قوامه) يضم

(وجبن واقط) كل منهما
فيه مع اللبن المقصود الملح
والا نفحة من مصالحه
(وخل تم او زبيب) هو
يحصل من اختلاطهما
بالماء الذي هو قوامه
فشهد وما بعد معطوفان

على مجرور الكاف لا مجرور في (لا فبلا ينضبط مقصوده كريمة ومعجون وغالية) هي مركبة من مسك وعشر وعود وكافور وكذا في
الوجه كلها وفي تحرير النوى وذكر الدهن مع الاولين قط (وخف مركب) لاشتماله على (٢٤١) ظاهرا وتوطئة وحشو والعبارة لا تنق

بذكر اقدارها وأوضاعها
وخرج بزيادة مركب
المفرد فيصح السلم فيه ان
كان جديدا واتخذ من غير
جلد ولا امتنع وهذا ما حرره
السبكي وغيره لكنهم
اطلقوا الصحة في غير الجلد
ويشهد لما قلته صحة السلم في
الثياب المخيطة الجديدة دون
الملبوسة (وترياق مخلوط)
فان كان مفردا جاز السلم
فيه وهو بناء متناه أودال
مهمة او طاء كذلك
مكسورات ومضمومات
ففيه ست لغات ويقال
دراق وطراق (وروش
حيوان) لانها تجمع اجناسا
مقصودة ولا تنضبط
بالوصف ومعظمها المعظم
وهو غير مقصود (ولا في
ما تاتى ناره غير منضبط)
هو أولى بما عر به فلا يصح
السلم في خبز ومطبوخ
ومشوى لا اختلاف الغرض
باختلاف تأثير النار فيه
وتعذر الضبط بخلاف ما
ينضبط تأثير ناره كالعسل
المصنعي بها والسكر والفانيد
والدبس واللبا فيصح السلم
فيها كما مال إلى ترجيحه
النوى في الروضة وصرح
بتصحيحه في تصحيح التبييه
في كل ما دخلته نار لطيفة
ومثل ما ذكر كورات غير
العسل لكن كلام الراقي
يميل إلى المنع كما في الربا

القاف وكسر ها والكسر أفصح اه شوبري (قوله على مجرور الكاف) فهي من أمثلة المضبط لكن من
القسم الثاني منه وهو ما اختلط بعضه ببعض وذلك البعض غير مقصود وقوله لا مجرور في حتى يلزم ان تكون
من غير المنضبط ومن هذا يعلم الاتفاق على صحة السلم في الشهد والخلاف إنما هو هل منضبط أولا اه حل
(قوله وفي تحرير النوى ذكر الدهن) ولا مخالفة لانه قد تعمل هكذا وهكذا لكن الدهن مراده في الاول
ايضا والتثيل للدهن بالزيت وقع في كلام بعضهم نقلا عن التحرير والمشهور عند اهل الحجاز واليمن انه
دهن البان لا غير اه يعاب اه شوبري (قوله وخف مركب) اي ونعل لاشتماله على ظهارة وبطانة وليست
منضبطة وكل منهما مقصود ان كانت من جنس واحد وظاهر كلام المصنف كاصله ان قوله وخف عطف
على هريسة فيفيد ان المنع لعدم انضباط اجزائه لان المانع من ذلك ما اشار اليه بقوله والعبارة الخ وقد اشار
إلى ان الاولى عدم عطف الخف على الهريسة الجلال المحلى بقوله عبارة الراقي وكذا الخفاف انتهى
حل (قوله وأوضاعها) إلى اشكالها وعبارة شرح م لان العبارة غير وافية بذكر اعطافاتها واقدارها
(قوله وترياق مخلوط) قال القاضي ابو الطيب وغيره الترياق نجس فانه يطرح فيه لحوم الحيات اولين
الاتان ونص عليه في الام قال الاذرعى فيحمل كلام المصنف وغيره على ترياق طاهر اه رشيدى على م
وفي ع ش قوله وترياق مخلوط أى من أجزاء طاهرة فالترىاق الاكبر وهو الذى يجعل فيه لحم الحيات
لا يصح بيعه ولا السلم فيه لا تنفاء شرط صحته وهو طهارة عينه فقول المصباح وقيل ما خوذ من الريق والتاء
زائدة ووزنه تفعال بكسر ها لما فيه من ريق الحيات بيان لحكمة التسمية وهو لا يستلزم صحة البيع اه (قوله
ويقال دراق وطراق الخ) إنما غاير في التعبير لان الاخيرين قليلتان جدا والدال والطاء فيهما مكسورتان
او مضمومتان ففيه عشر لغات اه برماوى (قوله لانها تجمع اجناسا) عبارة شرح م لاشتمالها على ابعاض
مختلفة من المتأخر والمشافرو غيرهما ويتعذر ضبطها انتهت (قوله والسكر) اي والصابون والجص والنورة
والزجاج والفحم وماء الورد والشمع وقد يقال في انضباط نار العسل نظر لانها تتميز شهده فالتمييز
خاصل بها خفت او كثرت تامل اه حل (قوله والفانيد) وهو العسل الماخوذ من اطراف القصب المسماة
باللكالك اي الزعازيع وهو غير حلوقيل الماخوذ من القصب مطلقا وفي الرشيدى على م ان الفانيد نوع
من العسل والدبس ماء العنب بعد طيبه اه (قوله واللبا) قال في شرح الروض واللبا بالهمز والقصر
اول ما يحلب قاله في المصباح قال ابو زيدوا كثر ما يكون ثلاث حلبات واقله حلبه وغير المطبوخ فيجوز
السلم فيه قطعاه اه سم على حج انتهى ع ش على م ر ثم قال في موضع آخر قوله واللبا قال في شرح الروض
واللبا بالهمز والقصر اول ما يحلب وغير المطبوخ منه فيجوز السلم فيه قطعاه اه واما المطبوخ فيجوز
السلم فيه على ما صححه في تصحيح التبييه وان اعتمد في الروض خلافا واما اللبا فيذكر فيه ما يذكر في
اللبن وانه قبل الولادة او بعدها وانه اول بطن أو ثانيه أو ثالثه أو لبا يومه أو أسبوعه كذا نقله
السبكي عن الاصحاب اه (فرع) يصح السلم في التبيدة والتيلة الخالصة من نحو الطين وفي العجوة غير
المعجونة بنواها اه قل على التحرير (قوله في كل ما دخلته نار لطيفة) المراد باللطيفة المنضبطة وإن
أثرت اه شيخنا (قوله يميل إلى المنع) أى في المذكورات غير العسل بدليل قياسه على الربا اه شيخنا
(قوله اي قدر) اي من حجر اه قل على الجلال (قوله ويقال فيه طست) في المصباح قال ابن
قتيبة أصلها طس فابدل من إحدى المضعفين تاء لثقل اجتماع المثليين لانه يقال في الجمع طسا من مثل سهم
وسهام وفي التصغير طسيصة وجمعت ايضا على طسوس باعتبار الاصل وعلى طسوت باعتبار اللفظ قال

(٣١ - جمل منهج - لث) وبه جزم صاحب الأنوار واعتمده الاسنوى ويؤيد الاول صحة السلم في الآخر كما صححه الشيخان وعليه
يفرق بين الباين بضاق باب الربا (ولا في) (مختلف) اجزائه (كريمة) أى قدر (وكوز وطس) بفتح الطاء وكسر ماوى قال فيه طست (وققم

(ومضارة) بفتح الميم
(وطنجير) بكسر الطاء
الدست وقتها النوى
وقال الحريري فتحها من
لحن الناس (معمولة كل
منها لتعذر) ضبطها وخرج
بمعمولة المصوبة في قالب
فيصح السلم فيها كما شمله
الكلام الآتي (وجلد)
لاختلاف الأجزاء في
الرقعة والغلظ نعم يصح
السلم في قطع منه مدبوغا
وزنا (ويصح) السلم فيما
صب منها أي المذكورات
أي من أصلها المذاب (في
قالب) بفتح اللام أفصح
من كسرهما (و) يصح في
(أسطال) مربعة أو مدورة
فاطلاق لما عن تقيدها
بالمربعة مع تأخيرها عما
صب منها في قالب أولى
عما صنعه ويصح السلم في
دراهم ودنانير بغيرهما لا
بمثلهما ولا في أحدهما
بالآخر حالا كان أو
مؤجلا (وشرطا في)
السلم في (رقيق ذكر نوعه
كثر كي) أو حبشي فان
اختلف صنف النوع
وجب ذكره

ابن الأنباري قال الغراء كلام العرب طست وقد يقال طس بغير تاء وهي مؤنثة ومذكورة فيقال هو الطست
وهي الطست وقال الزجاج أكثر كلام العرب وجمعها طسات على لفظها وقال السجستاني هي الجمجمة معربة
ولهذا قال الأزهري هي دخيلة في كلام العرب لأن الطاء والتاء لا يجتمعان في كلمة واحدة اهـ (قوله ومضارة)
تجمع على منائر بالهمز على غير قياس تشبيها للأصلي بالزائد وأصله منار وكذا في الصحاح وغيره ونظيره
مصائب أصله مصابوب فزعم بعضهم أن الصواب مناور لا منائر غير صحيح إيعاب اهـ شوبري وهو
المسرجة التي يقاد فيها ما خوذ من النور اهـ (قوله وخرج بمعمولة الخ) انظر هذا مع قوله ويصح الخ هل فيه
تكرار وما فائدته معه اهـ والجواب أنه أشار إلى أن ما يأتي هو مفهوم هذا القيد وإتمامه عليه هنا لأن
المتن لما فصل بين ما يأتي وبين القيد بالجلد أو هم أن ما يأتي كلام مستقل ليس مفهوم القيد فنبه الشارح هنا على
أن ما يأتي هو مفهوم هذا القيد دفعا لهذا الإيهام (قوله في قطع منه مدبوغا وزنا) بحث الأذرعى أن يكون
مرادهم بهذه القصاصة التي يتخذ منها العراء ولا تنفع لغيره اهـ وقوله الغراء بالغين المعجمة والراء وهو
الغراء المعروف وقد تصحف على بعضهم بالقامور على بعض آخر بالعراء بالعين المهملة وهو غفلة عن تذكير
ضميره إدلو كان كما تروم لانت وجوبا فتأمل اهـ شوبري (قوله في قالب) بفتح اللام إذ مكسورها البسر
الأحمر وقيل يجوز هنا الكسر أيضا اهـ حج اهـ شوبري وفي قول على الجلال وهو آلة يعمل بها الآواني
نصب المعادن المذابة فيها من غير طرق ولا دق اهـ وفي المصباح القالب بفتح اللام قالب الخف وغيره
ومنهم من يكسرها والقالب بالكسر البسر الأحمر اهـ (قوله عما صنعه) أي لأن إطلاقها يفيد أن مثل المربعة
المدورة وتأخيرها يفيد صحة السلم فيها وإن كانت معمولة ولعل وجهه أن المعمول منها لا يختلف أجزاؤه
دقة وغلظا اهـ حل وانظر ما للفرق بينه وبين الطنجير وقد يقال الفرق أن الطنجير لما كان شانه أن يستعمل
في النار كان اختلاف أجزائه بالرقعة والغلظ مضرا لأنه يسهل ما أسرع إليه الخلل من الجزء الرقيق وأن السطل
لما كان الغالب استعماله في غير النار كان اختلاف أجزائه بما ذكر غير مضرا اهـ (قوله ويصح السلم في دراهم
الخ) عبارة شرح مر وما علم وزنه بالاستفاضة كالنقد يمكن فيه العقد عند العقد لا الاستيفاء بل لا بد من وزنه
حينئذ لتتحقق الإبقاء وقول الجرجاني لا يسلم في النقدين إلا وزنا مجموعا على ما جهل وزنه بل لعل كلامه
مفروض في إرادة منع السلم فيه كيلا (قوله ويصح السلم في دراهم ودنانير بغيرهما لا بمثلهما الخ) وجهه أنه
إذا كان السلم حالا وتقابضا في المجلس تعارض أحكام الصرف لأن السلم يقتضي استحقاق قبض أحد
العوضين في المجلس دون الآخر والصرف يقتضي استحقاق قبضها كذا قالوا أي فيلزم أن يكون العوضان
يستحق قبضهما في المجلس ولا يستحق قبضهما فيكون الشيء الواحد يستحق قبضه ولا يستحق قبضه وفيه
بحث لأن ذلك بجهتين ولا محذور في مثله إلا أن يقال الجهتان المستندتان لعقد واحد في حكم الجهة الواحدة
فليتأمل ثم قال في شرح الروض ثم محل ذلك إذ الم ينوي بالسلم عقد الصرف والأصح لأن ما كان
صريحا في بابه ولم يجد نقادا في موضوعه يكون كناية في غيره اهـ سم (قوله وشرط في رقيق الخ)
شروع في تفصيل ما أجمله أولا بقوله وذكرها أي الصفات التي يختلف بها الغرض وليس الأصل
عدمها في العقد الخ فهو تفصيل للصفات التي تذكر في العقد ويلزم أن النوع من الصفات اهـ شيخنا وفي
عش على مر ما نصه الغرض من هذا تفصيل الصفات فقط لا بيان الصحة لأنها علمت بما مر
وعبارة أصله (فرع) يصح السلم في الحيوان فيشترط في الرقيق الخ وكتب عليه عش قوله في
الحيوان أي كلا أو بعضا قال حج أي غير الحامل اهـ ولعله لعزة الوجود بالصفة التي يذكرها كما
مر في تعليل المنع في جارية وبنتها وأنه بالتخصيص على المحل صيره مقصودا فاشبهه مالو باعها وحملها وهو
باطل (قوله كتر كي الخ) قد اعتبره نوعا والرومي صنفوا الرقيق جنسا وفيه أن النوع إنما هو الإنسان وهذه
أصناف له إلا أن يقال أراد بالنوع وأخويه معناهما اللغوي وهو كل ما فيه عموم وخصوص بالنسبة لغيره

اه شيخنا (قوله كخطائي) بتخفيف الطاء والمد وهو ما بعده صفان من التركي اه شيخنا (قوله ان
 اختلف كايض) قضيته ان لون التركي مختلف فيكون ابيض تارة واسود اخرى وليس مرادا بل كله ابيض
 وعليه فالمراد التفاوت في مقدار البياض اه غش لكن حيث لا حاجة الى ذكر اللون لانه لم يختلف وإنما
 المختلف وصفه فذكر الوصف يعني عنه هذا وان اريد بالاختلاف اختلاف اللون من اصله فذكر النوع
 يعني عنه لانه اذا ذكر النوع لا يكون لونه الا واحدا وان اختلف بالشدة والضعف فذكر النوع مستدرك
 على كل حال تامل متصفا اه (قوله كالزنج) في المصباح الزنج طائفة من السودان تسكن تحت خط الاستواء
 وليس وراءهم عمارة قال بعضهم وتمتد بلادهم من الغرب الى قرب الحبشة وبعض بلادهم على نيل مصر
 الواحد زنجي مثل روم ورومي وهو بكسر الزاي والفتح لغة اه وفي المختار الزنج جبل من السودان وهم
 الزنوج قال ابو عمرو زنج وزنجي وزنجي بفتح الزاي وكسرهما في الكل اه (قوله او محتمل) عبارة
 شرح مرسنه كابن عشرين او محتمل اي اول عام احتلامه بالفعل او وقته وهو تسع سنين فاندفع
 ما لا ذرعى هنا اه وكتب عليه ع ش قوله او وقته قضية المفارقة انه لو احضره بعد اثني عشر سنة مثلا ولم
 يبق له احتلام لم يجب قبوله وفيه نظر لانه اذا احضر المحتمل بعد خمسة عشر سنة قبله او غير المحتمل وهو ابن تسع
 قبله فلم يجعل لوقت القبول وقتا بعينه بل اقل وقت يقبل فيه تسع وعليه فينبغي ان يكون المدار على كونه
 لا يقبل مادون التسع ويقبل ما وصل اليها فافوق وان لم يحتمل الى تمام خمسة عشر سنة اي التي هي وقت البلوغ
 بالسن ومع ذلك فالتقابل بين اول عام الاحتلام ووقته وهو التسع فيه نظر فانه اذا اكتفى ببلوغه التسع لم
 يبق لا اعتبار الاحتلام بالفعل معنى فانه اذا احتلم في العاشرة مثلا كان ذلك بعد الوقت الذي يجب قبوله منه
 ولعل في اعتبار الاحتلام والوقت وجهان فمنهم من اعتبر الوقت ومنهم من اعتبر الاحتلام اه وفي
 الرشدي مانصه قوله اي اول عام احتلامه بالفعل او وقته هذا هو بحث الاذرعي فلا يثاق قول الشارح
 فاندفع ما لا ذرعى هنا نعم قول الشارح وهو تسع سنين زاده على ما في كلام الاذرعي يان المراده وظاهر ان
 المراد انه لا بد من النص على ذلك فلا يصح اطلاق محتمل فقد قال الاذرعي عقب ما مرو في النفس منه شيء من
 الاكتفاء باطلاق ذلك فان ابن عشرين نحو ما قد يحتمل وقد لا يحتمل الا بعد الخامسة عشر والغرض والقيمة
 يتفاوتان بذلك تفاوتنا اه لكن بحث العلامة حج ان المراد احتلامه بالفعل ان تقدم على الخمسة عشر
 والافهي وان لم يرميا قال فلا يقبل ما زاد عليها ولا ما نقص عنها ولم يحتمل وقوله فلا يقبل الخ صريح في صحة
 اطلاق محتمل في العقد وان التفصيل انما هو فيما يجب قبوله وهذا لا ياتي في كلام الشارح كالاذرعي والا
 لكان يجب قبول ابن تسع مطلقا فيجب ان يكون المراد في كلام الشارح انه لا بد من النص في العقد على أحد
 المذكورين في كلامه كما قررته ويمكن ان يكون المراد من كلام الشارح كالاذرعي انه يصح اطلاق
 محتمل وانه لا يجب الا قبول ابن تسع فقط او من هو في اول احتلامه بالفعل اي فلا يقبل ابن عشرين مثلا اذا
 لم يحتمل بالفعل لكن لا يخفى ما فيه ويجوز ان الشارح كالاذرعي اراد بقولها اي اول احتلامه بالفعل
 او وقته مجرد التردد بين الامرين اه (قوله وذكر قده) اي قامت كانه يقول ستة اشبار مثلا اه حل
 وفي المختار والقدر القائمة ولتقطع (قوله من قصر او ربعة) نعم لو جاء به قصيرا على خلاف العادة لا يجب
 قبوله لان القصر على خلاف العادة غيب اه حل (قوله وربعة) بسكون الباء وفتحها اخذته
 من ضبطه بالقلم اه شوبري (قوله حتى لو شرط الخ) اقتصاره على هذا لان ذلك لا ياتي في غيره
 بما ذكر معه اه حل اي من الوصف والقدر ويمكن ان ياتي فيهما ايضا بان يقول طوله خمسة
 اشبار ولا يزيد ولا ينقص او يقول ياضه مشرب بحمرة مثل هذا الشخص لا يزيد عليه ولا ينقص عنه
 بان يكونا سين تامل اه شيخنا عشاوي (قوله في الاحتلام) ظاهره هو لو كافرا وهو ظاهر ويوجه
 بان ذلك لا يعلم الا منه كما ذكره الشيخ حمدان اه ع ش لكن هذا لا يتم الا اذا كان المراد بالاحتلام المحتمل
 بالفعل واما اذا كان المراد به من بلغ سن الاحتلام وان لم يحتمل فلا يقبل قول الرقيق في الاحتلام بهذا المعنى

كخطائي اوروي (و) ذكر
 (لونه) ان اختلف كايض
 أو أسود (مع وصفه) كان
 يصف ياضه بسرة أو
 شقر قوسواده بصفاه أو
 كدرة فان لم يختلف لون
 الرقيق كالزنجي لم يجب
 ذكره (و) ذكر (سته)
 كابن ست أو سبع محتمل (و)
 ذكر (قده طولا أو غيره)
 من قصر أو ربعة (تقريرا)
 في الوصف والسن والقدر
 حتى لو شرط كونه ابن سبع
 سنين مثلا بلا زيادة ولا
 نقصان لم يجوز لتدوره
 ويعتمد قول الرقيق في
 الاحتلام وكذا في السن

إن كان بالغاً وإلا فقول سيده إن ولد في الإسلام وإلا فقول النخاسين أي الدالين بظنونهم وقولي أو غيره أولى من قوله وقصراً (و) ذكر (ذكورته أو أنوثته) وثبوتاً أو بكرة (لا) ذكر (كحل) بفتح الكاف والحاء وهو أن يعلو جفون العينين سواد من غير اكتحال (وسمن) في الأمة (ونحوهما) كملاحة ودعج وهو شدة سواد العين مع سعتها وتكلم وجهه وهو استدارته لتساع الناس بأعمالها (و) شرط (في ماشية) من إبل وبقر وغنم وخيل وبغال وحمير فهو أعم من قوله في الإبل والخيل والبغال والحمير ذكر (تلك) أي الأمور المذكورة في الرقيق من نوع كقوله من نعم يلد كذا أو نعم بني فلان ولون وذكرورة أو أنوثة وسن كان مخاض أو ابن لبون (إلا وصفها) للون (وقدا) فلا يشترط ذكرهما والتصريح بهذا الاستثناء من زيادتي ونقل الرافعي اتفاق الأصحاب عليه في الثانية لكن جزم ابن المقرئ فيها بالاشتراط وسبقه إليه الماوردي قال وليس للاختلاف وجه

فقول الشارح ويعتمد قول الرقيق الخ يعني أن المراد بالمتكلم من أحتمل بالفعل (قوله إن كان بالغاً) أي مسلماً وقوله وإلا فقول سيده أي المسلم اهـ (قوله وإلا فقول سيده) ظاهره أن السيد لا يقبل قوله إلا إذا كان العبد غير بالغ ولعله غير مراد وحينئذ فيمكن تقرير كلامه بما حاصله أنه يعتمد قول الرقيق إن كان بالغاً فإن لم يوجد ذلك بان كان غير بالغ أو بالغاً ولم يخبر بقول السيد ولكنه يقتضي أنه إذا تعارض قول العبد وقول السيد قدم قول العبد لأنه إنما قبل قول السيد عند عدم أخبار العبد وهو محل تأمل إن ظهرت قرينة تقوى صدق السيد كان ولده عنده وأدعى أنه أرخ ولادته ولم يذكر العبد قرينة يستند إليه أبل قال سني كذا ولم يرد ثم رأيت في شرح العباب لحج ما يصرح بالآول اهـ ع ش على م ر (قوله إن ولد له في الإسلام) أي إن ولد الرقيق في الإسلام اهـ من ع ش على م ر (قوله وإلا فقول النخاسين) من النخس وهو الضرب باليد على الكفل أي فإن لم يخبر وأبشى موقف أمره إلى الاصطلاح على شيء اهـ ع ش على م ر وفي المصباح تحت الدابة نخس من باب قتل طعنتها بعدد ونحوه فهاجت والفاعل نخاس ومنه قيل لدلال الدواب نخاس اهـ (قوله النخاسين) أي اثنين منهم فيما يظهر بل لو قيل واحد لم يبعد ويشترط فيهم التكليف والعدالة نظير ما مر أي في الرقيق والسيد ويظهر ألا اكتفاء بعدل الرواية اهـ شوبري (قوله وثبوتاً أو بكرة) انظر هل هذا راجع للذكر لتأنيده فيه والآني أو للأنثى فقط اهـ شيخنا وعبارة ع ش على م ر نصها وينبغي تقييده بالآني وعبارة متن الروض وشرحه ويجب في الأمة ذكر الثبوت والبكرة أي إحداهما اهـ ع ش (قوله لا ذكر كحل الخ) لكن لو ذكر شيئاً وجب اعتباره باتفاق القولين وينزل على أقل الدرجات بالنسبة لغالب الناس اهـ ع ش على م ر وفي المصباح كحلت الرجل كحلاً من باب قتل جعلت الكحل في عينه والفاعل كاحل وكحال وكحلت العين كحلاً من باب تعب وهو سواد يعلو جفونها ورجل أكحل وامرأة كحلاء مثل أحمرو حمر اهـ (قوله في الأمة) راجع لكل من الكحل والسمن وإنما اقتصر على الأمة لكونها محل توهم الاشتراط دون العبد فلا اعتراض عليه كالحلي في التقييد بالأمة اهـ ع ش وأيضاً ذكره لأنه محل الخلاف وعبارة أصله مع شرح م ر ولا يشترط ذكر الكحل والسمن في الأمة ونحوهما كالدعج وهو شدة سواد العين مع سعتها في الأصح لتساع الناس بأعمالها والثاني يشترط لأنها مقصودة لا تؤدي إلى عز الوجود وتختلف القيمة بسببها وينزل في الملاحاة على أقل درجاتها ومع ظهور هذا وقوته المعتمد الأول انتهت (قوله كملاحة) ترد القفال فيها هل الرجوع فيها إلى ما يميل إليه طبع كل أحد أو هي من المعاني المنضبطة التي لا تختلف قال في الخادم وحاصله أنها هل هي وصف حقيقي أو إضافي يختلف باختلاف الأغراض والصحيح الثاني ونظيره الخلاف في القيمة هل هي راجعة لذات الشيء أو بحسب الغرض منه اهـ إيعاب اهـ شوبري وعبارة حل والملاحاة هي الحسن يقال ملح الشيء بالضم ملحوة وملاحاة أي حسن فهو مليح وملاح انتهت والملاحاة هي تناسب الأعضاء وقيل صفة يلزمها تناسب الأعضاء اهـ ع ش على م ر (قوله وهو شدة سواد العين) أي الحدة في المصباح دججت العين دججاً من باب تعب وهو سعة مع سواد وقيل شدة سوادها في شدة بياضها فالرجل أدعج والمرأة دججاء والجمع دعج مثل أحمرو حمر اهـ وفيه أيضاً وحدقة العين سوادها والجمع حدق وحدقات مثل قصبة وقصب وقصبات وربما قيل حداق مثل رقبة ورقاب اهـ وفيه أيضاً المقلة وزان غرفة شحمة العين التي تجمع سوادها وبياضها ومقلته نظرت إليه اهـ (قوله من نوع) أي أو ما يقوم مقامه فقوله كقوله الخ بيان لما يقوم مقام النوع لا للنوع ومثال النوع بخاتي أو عراب أو يقال يمكن أن يكون تمثيل الشارح للنوع باعتبار أنه معلوم عند العاقدن وعدلين أن نعم بني فلان بخاتي أو عراب مثلاً اهـ شيخنا (قوله وتقل الرافعي الخ) اعتمده حج وكتب أيضاً ونقل الرافعي عن اتفاق الأصحاب أنه لا يشترط التقدي في ذلك لكن في الارشاد اشتراطه في الرقيق وفي الإبل والخيل قال الأذرعى ويجب طرده في البغال والحمير والبقر أي وسائر الحيوان وما نقله الرافعي يحمل على

كون ذلك في بلد لا يختلف بذلك وعدم غرض صحيح اهـ حل (قوله ويسن في غير الابل الخ) قضيته ان الشية توجد في البقر والغنم وغيرهما من بقية الانواع الا الابل مع ان الاقسام التي ذكرها انما تعرف في الخيل دون غيرها وعليه فلعل المراد انه غير الابل لا بقيد كونها من الخيل ولا غيرها توجد فيها شية محمودة عند من يعاينها وافرادها مختلفة باختلاف الانواع فيوجد في البقر مثلا صفة محمودة يرغب فيها وكذا توجد في غيرها من الغنم ونحوها فليتأمل اهـ ع ش لكن عبارته في شرح البهجة ويسن في الخيل ذكر الشية اهـ (قوله كحجل) هذا وما بعده امثلة للشية فالمحجل هو الذي فيه لون مخالف لمعظم البدن اي في اي محل كان والاغر هو الذي فيه لون مخالف لمعظم البدن في جبهته واللطيم ذكره الشارح اهـ تقرير شيخنا و قيل المحجل هو الذي قوائمه بيض وهو الظاهر انتهى وفي المصباح وفرس محجل وهو الذي ابيضت قوائمه وجاوز الياس الى راساغ الى نصف الوظيف او نحو ذلك وذلك موضع التحجيل فيه اهـ وفيه ايضا الوظيف من الحيوان ما فوق الرسغ الى الساق وبعضهم يقول مقدم الساق والجمع او ظفة مثل رغيغ وارغفة وفيه الشية العلامة واسلهاوشي والجمع شيات مثل عدات وهي في ألوان البهايم سواد في ياض او بالعكس وبقوة لاشية فيها اي ليس فيها لون يخالف سائر لونها اهـ (قوله ولا يجوز السلم في ابلق الخ) عبارة شرح م ر ومقتضى اطلاقه جواز السلم في الابلق وقد نقل ذلك في البحر عن بعض اصحابنا وفي الحاوي لا يجوز لان الابلق مختلف لا ينضبط قال الاذرعى وهذا يختص بالراذين لانه نادر في العتاق والاشبه الصحة ببلد كبير يكثر وجودها فيه ويكفي ما يصدق عليه اسم ابلق كسائر الصفات اهـ ويمكن حمل الجواز على وجود ذلك بكثرة في ذلك المحل وعدم الجواز على خلاف ما ذكر وفي المختار الابلق سواد في ياض وكذا البقرة بالضم يقال فرس ابلق وعليه فينبغي ان يلحق بالابلق ما فيه حرمة وياض بل يحتمل ان المراد بالابلق في كلامهم ما اشتمل على لونين فلا يختص بما فيه ياض وسواد اهـ ع ش على م ر (قوله وشرط في طير) اي غير النحل اما النحل فلا يجوز السلم فيه وان جوزه نايعة كما بحثه الاذرعى لانه لا يمكن حصره بعدد ولا كيل ولا وزن اهـ شرح م ر وكتب عليه ع ش قوله النحل بالحاء المهملة واما النخل بالحاء فالظاهر صحة السلم فيه لا مكان ضبطه بالطول ونحوه فيقول اسدلت اليك في نخلة صفتها كذا فيحضره اله بالصفة التي ذكرها ومن الصفة ان يذكر مدة نباتها من سنة مثلا (قوله اي ذكر هذه الامور) فيه انها امر ان الا ان يقال انها راجعان لكل من الاربعة فتكون ثمانية فصح الجمع اهـ شيخنا (قوله ان لم يرد لالا كل) وفيه ان الاوز الالبس لا يجوز اكله بمصر اهـ حل قال الشيخ منصور الطوخي رحمه الله ولعله اذا طبخ وبات لانه يحصل منه ضرر شديد (قوله انه نهري) اي من البحر الحلو اهـ ع ش على م ر وقوله او بحري اي من البحر المالح اهـ ع ش على م ر (قوله طري او مالح) ليسا مقابلي بل الطري يقابله القديد والمالح يقابله غير المالح بدليل ما ياتي فقيه اكتفاء (قوله وفي لحم غير صيد الخ) لم يتكلم على الصيد نفسه لا منطوقا ولا مفعوما ويمكن دخوله في الماشية اهـ حل (قوله قديد او طري) اي لا بد ان يذكر هذه الامور ايضا فكان الانسب تاخيرها عن النوع لتكون في حيز الاشتراط اهـ ع ش (قوله قديد) فيه اشارة الى انه لا بد في صحة السلم في اللحم من كونه قديدا او غيره وان كان قول المتن وفي لحم غير صيد وطير نوع الخ قديم خلافا له ولو اخرجه وجعله من مدخول الاشتراط كان اظهر اهـ ع ش (قوله ان يذكر نوع) كذا صنع المصنف هنا وفيما ياتي في المعطوفات الى آخر الفصل وذكر في المتن قبله لفظ ذكر حيث قال وشرط في رقيق ذكر نوعه ثم قدر ذلك في المعطوفات الى ما ذكر هنا فليتأمل وجه مغايرة الاسلوب مع تقدم ما يقتضى الاتيان به مصدرا صريحا وكونه تقنيا لعله غير كاف فليتأمل اهـ شوبري تاملنا فوجدنا عذر المحافظة على اعراب المتن لانه لو قدر المصدر هنا لزم عليه جر المرفوع واما فيما سبق فالتعاطفات مجرورة فتاسب فيها تقدير المضاف لكن يعكر على هذا التوجيه ما صنعه في قوله وفي طير نوع حيث كان مرفوعا كالذي بعده ومع ذلك قدر فيه

ويسن في غير الابل ذكر الشية كحجل واغر و لطيم وهو ما سالت غرته في أحد شق وجهه ولا يجوز السلم في ابلق لعدم انضباطه (و) شرط (في طير) وسمك ولحما (نوع وجثة) كبرا وصغرا أي ذكر هذه الامور وكذا ذكورة أو أنوثة ان أمكن التمييز واختلف بهما الغرض وان عرف السن ذكر أيضا ويذكر في الطير لونه ان لم يرد لالا كل وفي السمك أنه نهري أو بحري طري أو مالح (وفي لحم غير صيد وطير) قديد أو طري ملح أو غيره أن يذكر (نوع) كلحم بقعر عراب أو جواميس

اول لحم ضان او معز (وذكر خضى رضيع مملوف جذع او ضدها) اى اثنى لجل فطيم راع قى والرضيع والفطيم فى الصغير اما الكبير فنه الجذع والثنى ولا يكفى فى المملوف العلف مرة او مرات بل لابد ان ينتهى الى مبلغ يؤثر فى اللحم قاله الامام وقره الشيخان وقولى جذع من زيادتي (من فخذ) باعجام الذال (٢٤٦) (او غيرها) ككتف او جنب من سمين او هزيل كافي الروضة كاسلم اعن العرايين وتعبيري

بغيرها اعم من قوله او ككتف او جنب وخرج بزيادتي غير صيدو طير لحمها فيذ كرفى لحم الصيد غير السمك ما ذكر فى غيره ان امكن وانه صيد سهم او احولة او جارحة وانها كلب او فهد وفى لحم الطير والسمك ما مرو تعبيري بالنوع اولى بما عبر به (ويقبل عظم) للحم (معتاد) لانه بمنزلة النوى من التمر فان شرط نزعه جاز ولم يجب قبوله ويجب ايضا قبول جلده يؤكل عادة مع اللحم كجلد الجدى والسمك ولا يجب قبول الراس والرجل من الطير والذنب من السمك الا ان يكون عليه لحم فيجب قبوله نص عليه فى الام ونص فى البويطى على انه لا يجب قبول راس السمك (و) شرط (فى ثوب) ان يذكر (جنسه) كقطن او كتان (ونوعه) وهو من زيادتي وبالله الذى ينسج فيه ان يختلف به الغرض وقد يعنى ذكر النوع عنه وعن الجنس (وطوله وعرضه وكذا غلظه وصفاته ونعومته او ضدها) من دقة ورقة وخشونة والغلظ والدقة صفتان للفرل والصفافة

المصدر الصريح على وجه لا يخرج عنه كونه مرفوعا كما ترى وكان يمكنه ان يقدره فى البقية على هذا الوجه فبحث الشوبرى باق لا محالة اه (قوله اول لحم ضان) جمع ضائن قاله النووى فى تحرير التنبيه اه شوبرى (قوله جذع او ضدها) انظر لو ذكر كونها جذعة ضان هل يجزى ما اجذعت قبل العام او ما تاخر اجذاها عن تمام العام وقد يقال لا تجزى فى الاول وكذا فى الثانى ان اختلف الغرض كذا فى الحاشية اقول قياس ما تقدم فى محتم انه يؤخذ البالغ بالسن او الاحتلام ان يكون هنا كذلك فتؤخذ ما لها سنة او اجذعت مقدم اسنانها وان لم تبلغ سنة فقد قالوا ان الاجذاع قبل تمام السنة كالبلوغ بالاحتلام اه شوبرى (قوله راع) اى لان لحم الراعية اطيب والمعلوفة ادمس فلا تقبل احداهما عن الاخرى وفى كلام شيخنا التصريح بعدم قبول الراعية عن المعلوفة خلافا للمطلب وسكت عن قبول المعلوفة عن الراعية اه حل (قوله ان امكن) لعله احتراز عن الخصام وضده عن العلف وضده (قوله وفى لحم الطير والسمك ما مرو) اى ذكر النوع والجنس دون ما ذكره فى غيرهما اى علم بما مر انه لا بد من ذكر النوع والجنس وكان الاولى ان يقول واما السمك والطير فقدم حكمهما ثم رايت بعضهم قال ان اراد بما مر فى غير الصيدو الطير فلم اخرجهما وان اراد فى الصيد فلم فصلهما اه ولا مدخل للخصام والعلق ونحوها كالكذورة والانوثة فى لحم الصيد اه حل واولى من هذا ان يراد ما مر فى قوله وشرط فى طير وسمك ولحمها الخ وذكروه لينبه عليه لئلا يغفل عنه وبهذا التقرير سقط ما قيل من التردد اه شوبرى (قوله من الطير) اى واما من غيره فلا بد من محله كما مر فيعمل بالبيان اه شيخنا (قوله الا ان يكون عليه) اى على الذنب من السمك واما راس ورجل الطير فلا يجب فيها القبول مطلقا سواء كان عليه لحم او لا كما يؤخذ من شرح م ر وعبارته ويجب قبول جلده يؤكل فى العادة مع اللحم لاراس ورجل من طير او ذنب او راس لا لحم عليه من سمك اه بحر وفه وفى ع ش عليه قوله لا لحم الخ راجع لكل من الذنب والرأس (قوله وشرط فى ثوب الخ) ويجوز السلم فى الكتان اى بعددقه اى نقضه لاقبله فيذ كره بلده ولونه وطوله او قصره ونعومته وخشونته ودقته او غلظه وعتقه او حدائته ان اختلف الغرض بذلك اشرح م ر (قوله وبلده) اى قطره ولا يشترط خصوص شخص البلد الا اذا خالفت قطرها لاختلاف الغرض حيث ذكروا النوع ولا وصفه مع اختلاف الغرض به وتقل عن شيخنا انه ان اختلف الغرض به فلا بد من ذكره اه حل (قوله وقد يعنى ذكر النوع الخ) بان كان ذلك النوع لا ينسج الا من جنس كذا فى بلد كذا (قوله عن القصر) بفتح القاف وسكون الصاد اه شوبرى (قوله كالبرود) وهى الثياب التى فيها خطوط لكن الذى فى المختار ومثله المصباح نصه والبردة كساء اسود مربع فيه صفر تلبسه الاعراب والجمع برد بفتح الراء اه (قوله لان الصبغ بعده الخ) قيل يؤخذ منه انه لو غسل بحيث زال انسداد الفرج يجوز السلم فيه كأن يقول اسليت اليك فى ثوب مصبوغ بعد النسيج مغسول بحيث لم يبق انسداد اه حل وهو كذلك (قوله وسعة ارضيقا) هذا كالتفسير لما قبله لانه اذا بين العرض ومقابله فقد بين السعة ومقابله ابيان العرض يعنى عنه اه شيخنا (قوله وشرط فى ثوب الخ) ولا يصح السلم فى الثمر المكنوز فى القواصر وهو المعروف بالعجوة لتعذر استقصاء صفاته المشتركة حيث ذكروا لانه لا يبقى على صفة واحدة غالبا كما نقله الماوردى عن الاصحاب واقى به الوالدر حقه تعالى ويذكر فى الرطب والعنب غير الاخيرين والرطب كالتمر ومعلوم انه لا جفاف فيه والحنطة وسائر الحبوب كالتمر فيما ذكر حتى مدة الجفاف

والرقة صفتان للنسيج الاولى منها انضمام بعض الخيوط الى بعض والثانية عدم ذلك (ومطلقة) اى الثوب عن القصر وعدمه بتفصيلها (خام) دون مقصور لان القصر صفة زائدة (وصح) السلم (فى مقصور) لان القصر وصف مقصود (و) فى (مصبوغ قبل نسجه) كالبرود لا مصبوغ بعده لان الصبغ بعده يسد الفرج فلا تظهر معه الصفافة بخلاف ما قبله وصح فى قيص وسراويل جديديلو مغسولين ان ضبطا طولا وعرضا وسعة او ضيقا بخلاف الملبوس مغسولا كان او غيره لانه لا ينضب (و) شرط (فى ثمر اوزيب) هو من زيادتي (او حب) كبر

بتفصيلها ومن عدم صحة السلم في الارز في قشرته العليا كما أفتى به الوالدرجه الله تعالى خلافا لما في فتاوى
المصنف كالبحر اذا لا يعرف لونه وصفر حباته وكبرها لاختلاف قشره خفة واتمام صحيمه لانه يعتمد
المشاهدة والسلم يعتمد الصفات ومن ثم صح بيع المعونات دون السلم فيها وبحت بعضهم صحته في النخالة
وجرى عليه ابن الصباغ وهو ظاهر ان انضبطت بالكيل ولم يكثر تفاوتها فيه بانك تناس وخنده ويصح في
الادقة فيذكر فيها ما مر في الحب الا مقداره ويذكر ايضا كيفية طحنه او ويرح الدواب او الماء
أو غيره وخشونة الطحن او نعومته ويصح في التبن فيذكر كراته من تبن حنطة او شعير وكيه او وزنه
والذهب جوازه في السويق والنشا ويجوز في قصب السكر وزناى في قشره الاسفل ويشترط قطع اعلاه
الذى لا حلاوة فيه كما قاله الشافعي رضي الله عنه وقال المازني وقطع مجامع العروق من اسفل وهذا هو
الاصح ويطرح ما عليه من القشور ولا يصح السلم في العقار لانه ان عين مكانه فالعين لا يثبت في الذمة والا
فجهل لو يصح في القبول ككرات ونوم وبصل وجل وسلق ونعناع وهندبا وزنا فيذكر جنسها
ونوعها ولونها وكبرها وصغرها وبلدها ولا يصح في اللفت والجزر الا بعد قطع الورق لان ورقها
غير مقصود ويصح في الاشعار والاصواف والاوبار كما مر في الاشارة اليه فيذكر نوع اصله وذكوره
او انوثته لان صوف الاناث انعم واغتوا بذلك عن ذكر اللبن والخشونة وبلده ولونه ووقته هل هو
خريف او ربيع وطوله او قصره ووزنه ولا يقبل الامتنق من بعرو نحوه كشوك ويجوز شرط غسله ولا يصح
في القز وفيه دوده حيا او ميتا لانه يمنع معرفة وزن القز اما بعد خروجه منه فيجوز ويصح في انواع المطر
كرعفران لانضباطها فيذكر وصفها من لون ونحوه ووزنها ونوعها اه شرح مر (قوله وشعير) اي
شعير الغلة لا شعير الارز فلا يجوز السلم فيه اي وان جازي يبعه اه حل (قوله وبلده كدني) هذا يفيد ان
المراد بالبلد القطر لا شخص البلد محل حيث لم يختلفا قال السبكي عادة الناس ان لا يذكروا اللون ولا صغر
الحبات وهي عادة فاسدة مخالفة لنص الشافعي والاصحاب اه حل قال الشوبري فليتنبه له اه (قوله كبر او
صغرا) لان صغير الحب اقوى واشد اه شرح مر (قوله بضم العين) اي او كسرهما كما في القاموس اه شوبري
(قوله ويبين ان الجاف على النخل او بعد الجذاذ) اي لان الاول ابقى والثاني اصلب لامة جفافه الا في
عمل يختلف فيه الغرض بذلك اه حلي (قوله اي غسل نخل) ويسمى الحافظ الامين لانه يحفظ كل شئ موضع
فيه من التغير اه (قوله ويبين مرعاه) الضمير للعسل بتقدير مضاف اي مرعى اصله وهو النخل وكذا ما
بعده (قوله وقوته) اي نخته بدليل ما بعده فهو بالتشديد اه ع ش

(فصل في بيان اداء غير المسلم فيه عنه) (قوله ووقت ادائه الخ) معطوف على قوله المسلم فيه فتكون غير
مسلطة عليه ايضا والاضافة على معنى في اي بيان اداء غير وقت ادائه اي بيان ادائه في غير وقت ادائه
وفي غير مكان ادائه اه شيخنا وفي قل على الجلال فصل في الاستبدال عن المسلم فيه وزمانه ومكانه (قوله
ويجب قبول الاجود الخ) نعم لو اضره قبوله ككون الماتي به اصله او فرعه او زوجه او من اقر
بحريته او شديها فرد او لم تكمل البيعة لم يلزمه ولو قبضه جاهلا فهل يفسد قبضه او يصح ويعتق
عليه وجهان اصحهما ثانيهما وفي نحو عمه وجهان اوجهما المنع لان من الحكم من يحكم بعتقه
عليه اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله نعم لو اضره قبوله الخ هذا استدراك على وجوب
قبول الاجود وقضيته انه لو اضره له بالصفة المشروطة من غير زيادة ولا نقص وجب قبوله
وان كان له الغرض في الامتاع وبتسليمه فيفرق بينه وبين الاجود بان المحضر بالصفة يصدق
عليه انه المسلم فيه حقيقة ولا كذلك الاجود وقد يؤيد الفرق ما صرحوا به من انه لو وكاه في
شراء عبد فاشترى الوكيل من يعتق على الموكل صح ووقع للموكل على المذهب وبه قطع الجمهور لان
اللفظ شامل (قوله بخلاف مالو اسلم الخ) غرضه بهذا افساد القياس الذي تمسك به الضعيف بابداء فارق
فيه وعبارة شرح مر والثاني لا يجب لما فيه من المنة كما لو اسلم اليه في خشبة خمسة اذرع فجاء بها

وشعيران يذكر (نوعه)
كبرني او معقل (ولونه)
كاحر او ابيض (وبلده)
كدني او مكى (وجرمه)
كبرا او صغرا (وعتقه)
بضم العين (او حداته) ولا
يجب تقدير مدة عتقه قال
الماوردي ويبين ان الجاف
على النخل او بعد الجذاذ
وشرط في الرطب والعنب
ما ذكر الا العتق والحداته
(وفي غسل) اي غسل نخل
وهو المراد عند الاطلاق
ان يذكر (مكانه) كجبل
او بلدي ويبين بلده كحجازي
او مصري (وزمانه)
كصيفي او خريفي (ولونه)
كايض او اصفر لتفاوت
الغرض بذلك قال الماوردي
ويبين مرعاه وقوته او
رقته لاعتقه او حداته كما
صرح به الاصل لانه
لا يختلف الغرض فيه بذلك
بخلاف ما قبله

(فصل في بيان اداء غير
المسلم فيه عنه ووقت ادائه
ومكانه) (صح ان يؤدى عن
مسلم فيه اردا او اجود)
منه (صفة ويجب قبول
الاجود) لان الامتاع منه
عناد ولان الجودة صفة
لا يمكن فصلها فهي تابعة
بخلاف مالو اسلم اليه في
خشبة عشرة اذرع فجاء بها
احد عشر ذراعا اما

الارد افلا يجب قبوله وان كان اجود من وجه آخر

سته فلا يلزمه قبولها و فرق الاول بعدم امكان فصل الجوده فهي تابعة بخلاف زيادة الخشبة انتهت (قوله
لانه ليس حقه) فيه ان الاجود ليس حقه ايضا فلذلك زاد في العلة قوله مع ضرره به و يؤخذ منه انه اذا ضرر
بالاجود كان رقيقا بعق عليه او امة هي زوجته فيفسخ النكاح او كان من بعض الحواشي لانه ربما
دفعه الى عالم يرى عتقه عليه لم يجبر على قبوله وهو كذلك اه شيخنا (قوله وخرج بما ذكر الخ) اي اردا او
اجود صفة فانه ظاهر في ان المخالفة بين المؤدى والمؤدى عنه انما هي في الصفة فيفيد اتحاد الجنس والنوع
فيخرج به ما ذكره الشارح اه حل (قوله ونوعه عنه) هذا هو الاصح والثاني يجوز وهو الاصح عند
المأوردى والتدنيجي والرويانى قال السبكي وبه اقول لانه لو نزل اختلاف النوع بمنزلة الاعتياض لزم ان
ينزل اختلاف الوصف منزله ولا قاتل به بل اجمعوا على الجواز وحديث اعطاء الرباعي عن البكر دال على
ان مطلق المغايرة لا يضر فيكون كل ذلك من باب الاستيفاء لا من باب الاعتياض ولهذا اذا اخذ ادنى يقال
سامح ببعض حقه ولا فرق في ذلك يعني في اطلاق المسامحة عليه بين الوصف والنوع وطال في بيان ذلك
فليراجع من شرحه اه المراد بالنوع ما يشمل الصنف اه طبلاوى اه مم (قوله وتمر معقلى عن تمر برنى)
اي وتركى عن هندى وتمر عن رطب ومسقى بمطر عن مسقى بعين ومسقى بماء السماء عن مسقى بماء الوادى
على ما نقله الربيعى واعتده هو وغيره وفيه نظر لان ماء الوادى ان كان من عين فقد مر او من مطر فهو ماء السماء
ايضا الا ان يعلم اختلاف ما يثبت منه اختلافا ظاهرا وزعم بعضهم ان اختلاف المكانين بمنزلة اختلاف
النوعين اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله الا ان يعلم اي فلا يتوجه النظر وان فرض اختلاف فلعله
لجواز ان تاثير الممر النازل على الزرع يخالف تاثير ما اجتمع في الوادى منه ثم سقى به الزرع لتكيف
الاجتمع في الوادى بصفة ارضه فيحصل له حالة تخالف ما نزل من السماء على الزرع بلا مخالطة شيء (قوله
فلا يصح) اي ولا يجوز لان عدم الجواز لازم لعدم الصحة اه ع ش على مر (قوله عن المسلم فيه)
اي حقيقة او حكما فالمراد المثلن ليشمل ما عقد عليه بلفظ البيع ولم يجعل ذلك اعتياضا فيها لو اخذ موصوفا
بغير الصفة التي اعتبرت في العقد لعله لان الصفات لعدم كثرة التفاوت بينها عدت واحدة فلم يستوف
الا ما عقد عليه اه ع ش والحيلة في الاعتياض ان يفسخ السلم بان يتقايلا فيه ثم يعتاض عن راس المال
ومن ذلك ما لو اسلم لآخر ثوبا في دراهم فاسلم الاخر اليه ثوبا في دراهم واستويا صفة وحلولا فلا يقع
تقاص على المنقول المنقول المعتمد لانه كالا يعتاض عن المسلم فيه وهو ممتنع اه شرح مر وكتب عليه
الرشيدى قوله بان يتقايلا الخ اي فلا اثر لجرد التماسخ اذ لا يصح من غير سبب كما تقدم التنبيه على اخذه
من كلام الشارح خلافا لحج فيما مر وان كان هنا قد ذكر هذا التفسير الذي ذكره الشارح (قوله كما مر) اي
في باب المبيع قبل قبضه لكن تقدم ان محل ذلك اذا لم يضمنه شخص والا جاز الاعتياض عنه بغير جنسه
ونوعه لانه الان دين ضمان لا دين سلم لان الثابت في ذمة الضامن نظير المسلم فيه لا عينه وكتب ايضا
قوله كما مر اي في باب المبيع قبل قبضه وتقدم في اول باب السلم ان المبيع في الذمة ولو بلفظ البيع سلم
عند المصنف بناء على ان الاحكام تابعة للمعنى لا للفظ وتقدم عن شيخنا انها تابعة للفظ فعليه يصح الاعتياض
عن المبيع في الذمة بلفظ البيع دون لفظ السلم لامتناع الاعتياض اي اعتياض غير جنسه ونوعه اه حل
وقوله عن المبيع في الذمة صوابه عن الثمن لان الثمن لا يصح الاعتياض عنه ميبعا كان او مسليا فيه
وعبارة الشارح فيما تقدم وصح استبدال عن دين غير مضمن اه شيخنا ح ف (قوله من مدر الخ) في
المصباح المدر جمع مدرة مثل قصب وقصبه وهو التراب المتبلد قال الازهرى المدر قطع الطين وبعضهم يقول
الطين الملك الذي لا يتخالطه رمل والعرب تسمى القرية مدرة لان بناياتها غالباً من المدر وفلان سيد مدرته
اي قريته ومدرت الحوض مدر من باب قتل اصلحته بالمدر وهو الطين اه (قوله وقد اسلم كىلا جاز) اي
وجب القبول الا ان يكون لاخراج نحو التراب مؤنة فلا يلزمه قبوله كما حكاه في الروضة وافرعه شرح الروض

لانه ليس حقه مع ضرره
به وخرج بما ذكر اداه
غير جنسه ونوعه عنه كبر
عن شعير وتمر معقلى عن
تمر برنى فلا يصح لامتناع
الاعتياض عن المسلم فيه
كما مر ويجب تسليم البر
ونحوه نقيض مدر و تراب
ونحوهما فان كان فيه قليل
من ذلك وقد اسلم كىلا جاز

شورى (قوله او وزن فلا) اي فلا يجوز اي لا يجب القبول اشورى (قوله لا يجوز قبضه وزنا وبالعكس) اي ولا بكيل او وزن غير ما وقع العقد عليه ولا يزول المكيال ولا يضع الكف على جوانبه بل يملؤه ويصب على راسه بقدر ما يحمل اشرح مروقته عليه ع ش قوله ولا يزول المكيال اي وان اعتيد ذلك في بعض الانواع وكان المسلم فيه منه لان ما يحويه المكيال مع الزلزلة لا ينضب فلا التفات إلى اعتياده اه (قوله لا يجوز قبضه وزنا وبالعكس) قال في شرح الروض فان خالف لزمه الضمان لفساد القبض كالمو قبضه جزافا ولا ينفذ التصرف فيه كما مر في البيع وكذا لو اكتال بغير الكيل الذي وقع عليه العقد كان باع صاعا فاكثاله بالمد على ما رجحه ابن الرفعة من وجهين اهم على حج وقوله لزمه الضمان اي ضمان يدو هو المثل في المثل وقيمته يوم التلف ان تلف كالمستام (قوله والرطب غير مشدخ) قال في شرح الروض هو بضم الميم وفتح الشين المعجمة وتشديد الدال المهمة المفتوحة وبالحاء المعجمة البسري عالج بالغمر حتى يتشدخ اي يترطب وهو المسمى بالمغمول في بلاد مصر ولو اختلفا في كونه مشدخا ولا صدق المسلم اليه لان الاصل عدم التشديد اه ع ش على مروقته (قوله ولو عجل مؤجلا) اي سواء احضره في مكان التسليم او في غيره ولا مؤنة لنقله ويمكن ادخال هذا القيد في قوله لغرض صحيح وهذا شروع في الترجمة الثانية وهي بيان ادائه في غير وقته اشينا ومثل المسلم فيه جميع التفاصيل الالية كل دين مؤجل اشرح مروقته عليه ع ش قوله كل دين مؤجل يؤخذ من هذا مسئلة تعم بها البلوى وهي كثيرة الوقوع وهي مالو علق الزوج لزوجته على نفسه انه متى تزوج عليها او تسرى وابراة من ربع دينار من صداقها تكون طالفا فاذا جاء لها الزوج ببقية الصداق فامتعت من قبضة نظران كان مؤجلا لم يجبر على القبول لان لها غرضا في الامتناع وهو بقاء التعليق وان كان حالا فان كان غرضه غير البراءة اجبرت على القبول او الا براءة امر اه زى يعنى ولو قبضته جاهلة بقياس ما تقدم فيما لو قبض أصله او فرعه جاهلا بالصحة وقديفرق بينهما بان صفة البعضية معنى قائم بذات المحضر فعد كالعيب فيه ولا كذلك عدم تمسكها من البراءة عند وجود المعلق عليه فانه امر خارجي أيضا فالجهل بعدم قبول الدين جهل بالحكم وهو غير عذر لنسبتها إلى تقصير في الجملة (قوله طريا) راجع لما لم يثن لانه فعل وفيه ان فعلا إنما يستوى فيه المثنى وغيره إذا كان بمعنى مفعول وهما ليس كذلك لانه بمعنى قام به الطرارة فلاحسن ان يقال طريا أى كل منهما اه شيخنا (قوله لما مر) أى من قوله مع تضرره به اشينا (قوله أجبر على قبوله) أى فقطع على المعتمد والافسياتى مقابله بقوله وقديقا الخ ولا يختص الاجبار بهذه المسئلة بل يجبر الدائن على قبول كل دين حال او الا براءة عنه عند انتفاء غرضه وقد احضره من هو عليه او وارثه لا أجنبي عن حى بخلافه عن ميت لا تركه له فيما يظهر لمصلحة براءة ذمته وسياتي ان الدين يجب بالطلب اداؤه فور السكن بمثل المدين لما لا يحل بالقورية ككافي الشفعة أخذ من مثلهم مالم يخف هربه فكيفيل أو ملازم اشرح مروقته (قوله أم لا) أى لم يكن له غرض صحيح أى لم يلاحظ شيئا مما رأى البراءة وغيره وان كان حاصلا فالمراد بكونه له غرض ملاحظة شيء مما مروقته بعدم الفرض عدم الملاحظة اه شيخنا (قوله فان أصر على عدم قبوله اخذه الحاكم) أى ويكون أمانة عنده ويرأ المدين اه شرح مروقته (قوله اخذه الحاكم) ويظهر وجوبه عليه عند الطلب اشورى قال في الخادم من هنا يرخذه لو امتنع المسلم فوضعه بين يديه لا يكون قابضا اه عميرة أقول في العباب ووضعه عنده كالبيع مروقته فان امتنع قبضه القاضي او ما ذوته اه ومال شيخنا طاب الى انه هنا يكتفى الوضع بين يديه بخلاف كلام الخادم المذكور فليتأمل وقول العباب كالبيع اعتمده مروقته اسم (قوله ولو احضر المسلم فيه الخ) مفهوم قوله ولو عجل الخ ومفهومه امر ان مالو احضر الحال ابتداء ومالو احضر المؤجل بعد الحلول فذكر الشارح الاول بقوله ولو احضر المسلم فيه الحال الخ وذكر المتن الثاني بقوله ولو ظهر به بعد المحل الخ وقول الشارح في الحال الخ في غير مكان التسليم هذه

او وزنا فلا وما سلم فيه
كيلا لا يجوز قبضه وزنا
وبالعكس ويجب تسليم
التمر جافا والرطب غير
مشدخ (ولو عجل) المسلم
اليه مسلما فيه (مؤجلا فلم
يقبله) المسلم لغرض صحيح
(ككونه) هو اولى من
قوله بان كان (حيوانا)
فيحتاج الى علف او كونه
ثمرا او لحما يريد اكلهما
عند المحل طريا (او) كون
الوقت (وقت نهب)
فينشى ضياعه (لم يجبر)
على قبوله وان كان للمؤدى
غرض لما مر فان لم يكن له
غرض صحيح في عدم قبوله
اجبر على قبوله سواء كان
المؤدى غرض صحيح في
التجديد كفك رهن او
ضمان او مجرد براءة لذمته
وعليه اقتصر الاصل كالروضة
واصلها ام لا كما اقتضاه
كلام الروض وهو اوجه
لان عدم قبوله له تعنت
فان اصر على عدم قبوله
اخذه الحاكم له ولو احضر
المسلم فيه

أيضا من جملة المفهوم قوله ولو عجل وهي أيضا مفهوم القيد في قوله ولو أحضر المسلم فيه الحال في مكان التسليم
الخ تأمل (قوله ولو أحضر المسلم فيه الحال) هل وإن كان مؤجلا في الأصل ثم حل لا مانع حج وانظره
أيضا مع قوله الآتي ولو ظهر به بعد المحل لا يقال هذا في السلم الحال وما ياتي في المؤجل لا نأقول قوله وقد
يقال بالتخير الخ ينافيه فليحرر اه شوبري (قوله الحال) أي أصالة أو بعد حلول الاجل اه ع ش علي
مر والحق الاستوى بالحال المؤجل بنظرنا ووصية نظر الما وقع في العقد لا ما طرأ بعده اه شوبري (قوله
اجبر على القبول أو الإبراء) لك ان تقول هلا جبر في الشق الاول أعني إذا كان الغرض غير البراءة على
القبول أو البراءة كما في الشق الثاني أعني إذا كان الغرض البراءة لان الغرض في الشق الاول كفك الرهن
محصل بالبراءة إلا ان يفرق بانه لما لم يكن في الشق الاول البراءة مقصودة بالذات اقتصر على الأصل من
مطالبته بالقبول بخلافه في الشق الثاني اه سم (قوله بالتخير في المؤجل) أي ولم يكن للمسلم غرض صحيح في
الامتناع لان هذه بعينها هي مفهوم المتن الذي صرح به بقوله فيما سرفان لم يكن له غرض صحيح في عدم
قبوله اجبر على قبوله فجزم بالاجبار على القبول جريا على المعتمد وإنما ذكرها هنا لغرض الفرق
الذي اشار اليه بقوله وعليه الخ اه شيخنا (قوله في المؤجل) أي الذي عجل عن محل التسليم ولم يكن
للمسلم غرض صحيح في الامتناع وكان غرض المؤدي هو البراءة وقوله والحال الخ أي وكان غرض
المؤدي هو البراءة ولا يقيد بكون المسلم لا غرض له لان اختلاف المكان غرض صحيح اه شيخنا (قوله
في الثاني) أي الحال وقوله وعليه يفرق أي بين المؤجل مطلقا أي المحض في مكان التسليم أو غيره والحال
المحض في غير مكان التسليم وبين الحال المحض في مكان التسليم فعلم من هذا التقرير ان المسلم إذا لم
يكن له غرض في المؤجل المعجل وكان المسلم اليه غرضه من تعجيله براءة ذمته بجبر المسلم على القبول فقط
لا عليه أو على الإبراء الذي هو التخير اه حل (قوله بطلب الإبراء) أي أو مقبول وفيه نظر لان التصديق
في ذنبك أشد لان فيهما الاجبار على القبول وفي مسئلتنا التخير بين القبول والإبراء واجيب بان طلب
الإبراء فيه تضيق حيث قيل له اما ان تقبل أو تبرى اه وقوله بخلاف ذنبك أي المؤجل والحال المحض
في غير مكان التسليم فان المؤجل الذي عجل قد اختلف فيه الزمان والحال المحض في غير مكانه قد اختلف
فيه المكان اه حل (قوله ولو ظهر به الخ) شروع في الترجمة الثالثة وهي بيان أدائه في غير مكانه اه شيخنا
وفي المختار وانظر الفرق وقد ظفر به من باب طرب (قوله ولو ظهر به بعد المحل في غير محل التسليم
وانقله مؤنة يلزمه اداء) فيه امر واحد فسر الشارح كما ترى قوله وانقله مؤنة بقوله وانقله من محل
التسليم إلى محل الظفر وقد علل عدم لزوم حيث نبت بضرر المسلم اليه حيث نبت ذلك فانظر ما معنى تضرره
بذلك فانه لا يلزم من الاداء تكليفه مؤنة النقل لانه قد يكون انقله مؤنة ويمكن تحصيله من محل الظفر من غير
غرامة مؤنة النقل بان يوجد في محل الظفر بسعر محل التسليم أو بدونه بل قد يكون محل الظفر هو محل
وجود المسلم فيموجود في محل التسليم إلا بالنقل من محل الظفر اليه لا يقال يحمل الكلام على ما إذا كان
سعره بمحل الظفر اعلى لا نأقول علوسعه بمحل الظفر مانع مستقبل من لزوم الاداء وان لم يكن لحله
مؤنة حتى لو كان المسلم فيه نقدا يسير الا مؤنة لنقله وكان سعره بمحل الظفر اعلى لم يلزم الاداء على المنقول
المعتمد كما سيذكره اللهم إلا ان يقال المنظر اليه إنما هو محل التسليم فلو أن زمانه بالاداء في محل الظفر حيث
كان لنقله مؤنة فكانت كافئا المؤنة وان لم يلزم انه يعرضها بالفعل وفيه نظر فليتأمل او يقال المراد
مؤنة توجب زيادة السعر فيما استعمله في الامر الثاني وثانيها قال مر قال بعضهم المراد مؤنة بسببها رفع
السعر والا فمؤنة توجد في النقل من مكان إلى آخر من البلد الواحدة اه واقول قد قرر مر ان كلاما من كون
النقل له مؤنة ومن زيادة سعر محل الظفر علة مستقلة في عدم لزوم الاداء وجزم بذلك شيخنا في شرح الارشاد
حيث قال مع المتن بانه لا اداء أي ولا يجب اداء مسلم فيه ثقل بان كان لحله مؤنة ببلد آخر غير مكان
الاداء إذا طال به المسلم بالاداء فيه لعدم التزامه مؤنة نقله ومثله ما لو كانت قيمته حيث طولبا أكثر اه

الحال في مكان التسليم
لغرض غير البراءة اجبر
المسلم على قبوله أو لغرضها
اجبر على القبول أو الإبراء
وقد يقال بالتخير في
المؤجل والحال المحض في
غير مكان التسليم أيضا
وعليه جرى صاحب
الانوار في الثاني والذي
يقتضيه كلام الروضة
وأصل الاجبار فيهما على
القبول فقط وعليه يفرق
بان المسلم في مسئلتنا استحق
التسليم فيها لوجود زمانه
ومكانه فامتناعه منه محض
عناد فضيق عليه بطلب
الإبراء بخلاف ذنبك (ولو
ظفر) المسلم (به) أي بالمسلم
اليه (بعد المحل) بكسر الحاء

وحينئذ فهذا المنقول عن هذا البعض يوجب عدم اعتبار مجرد كون النقل له مؤنة ويوجب ان المارا تمامه
على زيادة القيمة بموضع الظفر فليتامل ثم ارردت ذلك على مر فقال المراد بارقاع السعر بسببها ان تكون
مؤنة النقل اذا انضمت الى سعره بمحل الظفر زاد المجموع على سعره بمحل التسليم وان كان في الموضعين
واحدا وفيه ان هذا ليس فيه الا مجرد اعتبار مؤنة النقل في الحقيقة فتأمل وثالثها كتب شيخنا البرلى
بالهامش عنه قوله ولم يتحملها المسلم اليه كما ترى مانصه في هذه العبارة يصدق مفهومها الا في بالوالس
اليه في قمح صعيدى مثلا وجعل محل التسليم الصعيد ثم وجده بمصر فطالبه به وتحمل المؤنة اى ان يدفع
له مقدار حمله من الصعيد اليها ولا يتجه اجباره على قبول ذلك كالا يخفى فليتامل نعم في عكسها يتجه
الاجبار اه وقوله في عكسها اى بان جعل محل التسليم مصر فوجده بالصعيد فطالبه وتحمل المسلم مؤنة
النقل بان رضى بالمسلم فيه بدون زيادة اجرة نقله وان يغرم من عنده اجرة نقله فليتامل وفيما قاله رحمه الله تعالى
امر ان احدهما انه افاد ان معنى تحمل المؤنة هنا الذى ذكره الشارح ان يدفع المسلم للمسلم اليه اجرة
اجرة النقل من محل التسليم الى محل الظفر لكن ما كتبناه في هامش الصفحة الانية عن شيخنا الطبلاوى
من قوله وتحملها المسلم بان رضى بالمسلم فيه من غير مؤنة ياخذها من المسلم اليه يقتضى ان المراد بتحمل
المؤنة الرضا بالمسلم فيه من غير شئ آخر في نظير نقله وهذا واضح بناء على ان المراد مؤنة نقله من محل
الظفر الى محل التسليم وقد يقال كل من الامرين معتبر حيث كان لنقله من محل التسليم الى محل الظفر مؤنة
ولم يغرمها المسلم للمسلم اليه او كان لنقله من محل الظفر الى محل التسليم مؤنة ولم يرز المسلم باخذه الامع
اجرة نقله الى محل التسليم لم يلزم المسلم اليه الاداء لكن في هذا الكلام امر ان احدهما انه يلزم من كون
نقله الى محل التسليم له مؤنة عكسه وهو ان لنقله الى مكان الظفر مؤنة فامعنى جعل ذلك شيئين واثنيهما ان
قضية هذا الكلام انه اذا كان لنقله من محل الظفر الى محل التسليم مؤنة ورضى المسلم باخذه بدونها يلزم
الاداء وهذا مفهوم من قول الباب ولو وجده المستحق بغير محل التسليم ان حل ولا مؤنة لنقله او رضى
به دونها اه لكن كتب شيخنا في هامش البهجة مانصه وقد بحث الجورجى استثناء ما لو كان المسلم فيه من
شانه ان يجلب الى مكان اللقاء قال فلا يجب ادائه وان قنع به المسلم لان في ذلك تكليف المسلم اليه مؤنة
نقله من بلد المحل الى بلد اللقاء به على ذلك اول الباب وقال هنا بحث ايضا وساق شيخنا ما تقدم عن شرح
الارشاد لشيخنا نقله عن الجورجى ثم قال ثم رايت ما بحثه اولافى متن المنهاج وشرحه للمحل حيث قال ولو
وجد المسلم المسلم اليه بعد المحل في غير محل التسليم لم يلزمه الاداء اذا كان لنقله من موضع التسليم مؤنة اه
كلام شيخنا وعلى هذا فما كتبناه في الهامش من ان قول الشارح لنقله من محل التسليم الى محل الظفر من
ان عكس ذلك احسن فيه نظر فليحرر هذا بخلافه في قوله الا في ولم يتحملها المسلم اليه فان المراد بها ان يدفع
المسلم اليه للمسلم مؤنة النقل من محل الظفر الى محل التسليم وثالثها ان قوله ولا يتجه الاجبار ان كان سبب
ذلك زيادة السعر بمحل الظفر حينئذ لان القمح انما يحصل فيه بالنقل من محل التسليم كما جرت العادة
بذلك ففيه ان زيادة السعر علة مستقلة لعدم لزوم الاداء والكلام ليس فيها بل في مجرد مؤنة النقل التى
هى علة اخرى مستقلة كما ترى الا ان يكون شيخنا يرى ان المدار على زيادة السعر لكن قوله في الحاشية
الاخرى اى بشرط ان لا تكون قيمته في ذلك الوقت بالصعيد الخ يقتضى انه يعتبر كل من الامرين
وفيه ايضا ان كون القمح ينقل من الصعيد الى مصر لا يوجب زيادة سعره بمصر على سعره بالصعيد بل
قد يكون سعره بمصر كسعره بالصعيد أو أقل فينبغى أن يفصل وفيه ايضا انه وان فرض زيادة سعره بمصر
بواسطة نقله اليها من الصعيد لكن قد تكون مؤنة النقل التى دفعها المسلم للمسلم اليه دافعة لضرورة زيادة السعر
بمصر كالوكان يباع في الصعيد بعشرة دراهم وفي مصر بخمسة عشر وكانت اجرة نقله خمسة فاذا دفع اليه
خمسة أمكنه ان يضم اليها عشرة ويحصل بالخمسة عشر المسلم فيه من مصر ولم يلحقه ضرر ولم يغرم زيادة
على قيمته بالصعيد فينبغى ان يفصل رابعها قال شيخنا في شرح الارشاد بعد تقرير المسئلة بما من جلته

ما تقدم عنه ونصه ويؤخذ مما تقرر أنه لو كانت البلدة التي لقيع فيها يعتاد حمل المسلم فيه منها إلى محل التسليم كما إذا سلم إليه في حنطة يوفيه بالقاهرة ثم وجدته في بلد من صعيد مصر كلف أدائه ثم إذا طالبه لأنه حيث تنو فر عليه مؤنة حل ذلك إلى القاهرة وهو محتمل واستظهره الشارح اهـ وأقول إن كان وجه ذلك عدم زيادة السعر في بلد اللقاء فيما ذكر فهذا إنما يتجه على من يعول على زيادة السعر فقط ولا يعول على مجرد كون النقل له مؤنة ولا يتجه على من يجعل كل منهما علة مستقلة لعدم لزوم الأداء فليحرر ثم تحرر عن مر في درسه أنه حيث زاد سعره ولكن كان لنقله إلى محل الظفر مؤنة لو ضمت إلى سعره بمحل الظفر زاد في المجموع على محل التسليم وكانت العادة جارية بانه ينقل إلى محل الظفر بخلاف ما إذا كان بمجموع مؤنة النقل وسعره بمحل بلد الظفر لا يزيد على سعر محل التسليم وما إذا كان يوجد بمحل الظفر لا بسعر نقله من محل التسليم إليه كالمكان محل التسليم ومحل الظفر الصعيد فيجب الأداء ولا نظر لأنه لئلا يفتقر إلى بلد من مصر للصعيد مؤنة لأنه يوجد من الصعيد بنفسه من غير احتياج إلى نقله من مصر فلا ينظر إلى المؤنة حيث لعدم تضرر المسلم إليه بها لا يقال هذا يوجب أن المعتز زيادة السعر دون مؤنة النقل مع أن المرضي أن كلام معتز لا ناقول هذا ممنوع لأن حاصل هذا أن كلا من زيادة السعر في نفسه مع قطع النظر عن المؤنة بل وإن لم يكن لنقله مؤنة ومن مؤنة النقل إذا أوجبت زيادة السعر علة مستقلة وليس في هذا اعتبار زيادة السعر فقط في نفسه نعم فيه أن المدار حيث على زيادة السعر سواء كان بنفسه أو بواسطة مؤنة النقل ونحن ندعي أن هذا مرادهم وتحرر معه أيضا أنه حيث يلزم الأداء للمؤنة لو دفعها المسلم إلى جاز المسلم إليه قبولها والأداء وهل يجب ذلك أو لا للينة توقف فيه وما إلى عدم الوجوب للينة فليحرر ومفهوم شرح الروض لزوم في نظيره من القرض فإنه قال ولا يلزم المقرض الدفع في غير مكان الاقراض إلا إذا لم يكن لحمله مؤنة أو تحملها المقرض ثم إن علم أن آخر ما اعتمده مر وجزم به في كل من السلم والقرض فيما لو ظفر به في غير محل التسليم أنه إن لم تختلف القيمة وإن لم يكن لحمله مؤنة وجب الدفع وإن اختلف وإن لم يكن لحمله مؤنة أو كان لحمله مؤنة لم يجب الدفع فكل من اختلاف القيمة ومؤنة النقل علة مستقلة حتى إذا اقترض منه بمكارد بفتح ووجده بمصر لا يجب الدفع بل يجب القيمة بمكان القرض لأن لحمله إلى مصر مؤنة ولو اقترض ديناراً بمصر ولقيه بالروم لا يجب الدفع لأن قيمته بالروم أكثر اهـ سم (قوله في غير محل التسليم) أي مكانه المعين بالشرط أو العقد أو القيد مع عدم التأمل قوله أو العقد بأن الكلام في السلم المؤجل بدليل قوله بعد المحل وفيما لحمله مؤنة بدليل قوله ولنقله مؤنة والسلم المؤجل إذا كان للنقل مؤنة لا بد من بيان محل التسليم وإن كان موضع العقد صالحاً على المعتد كما حررناه أول الباب فامعنى قوله أو العقد والجواب أن في المسئلة خلافاً ومشى الشارح فيما سبق على أنه إذا كان المكان صالحاً للتسليم لا يشترط التعيين ويتعين موضع العقد وإن كان السلم مؤجلاً فقوله هنا أو العقد مبني على ذلك ولا إشكال على أن لا نسلم أن قوله بعد المحل يستلزم كون الكلام في المؤجل فقط بل يمكن أن يشمل مع ذلك الحال أيضاً إذ يصدق عليه قولنا بعد الحلول إذ معنى بعدية الحلول أن يكون الظفر به في وقت اتصف فيه بالحلول وهذا أعم من أن يتصف بحلول حادث أو أصل فليتأمل وقد يجاب أيضاً بأن المؤنة المذكورة هناك مؤنة نقل لمكان التسليم والكلام هنا في مؤنة نقل محل الظفر فيجوز أن يفرض هذا فيما إذا كان مؤجلاً والمكان صالحاً ولا مؤنة فإنه يتعين مكان العقد وهذا لا يناق في ذكر المؤنة هنا لأن المراد مؤنة النقل لمكان الظفر تأمل اهـ (قوله ولنقله مؤنة الخ) اعلم أن حاصل ما قرره شيخنا طلب في ذلك واعتمده وضم عليه أنه إذا اجتمع في غير محل التسليم فاحضر المسلم إليه المسلم فيه فامتنع من قبوله فإن لم يكن لنقله من بلد الاجتماع إلى بلد التسليم مؤنة أو كان لنقله مؤنة وتحملها المسلم إليه بأن دفعها للمسلم ليصرفها في نقل المسلم فيه وجب عليه أعني على المسلم القبول وإن كان لنقله مؤنة ولم يتحملها المسلم إليه لم يلزم المسلم القبول وإن لم يحضر المسلم إليه المسلم فيه للمسلم وإنما طالب المسلم المسلم إليه فإن كانت قيمة المسلم

(في غير محل التسليم) بفتحها
أي مكانه المعين بالشرط
أو العقد وطالبه بالمسلم فيه
(ولنقله) من محل التسليم
إلى محل الظفر (مؤنة)

فيه في بلد الاجتماع أعلى من قيمته في بلد التسليم لم يلزم المسلم إليه دفع المسلم فيه ولا دفع قيمته بل لا يجوز دفع قيمته لانه اعتياض سواء في ذلك تحمل المسلم مؤنة النقل إن كان للنقل مؤنة أو لا وإن كانت قيمة المسلم فيه في البلدين سواء أو كانت في بلد التسليم أكثر فإن لم يكن لنقله مؤنة أو كان لنقله مؤنة وتحملها المسلم بان رضى بالمسلم فيه من غير مؤنة يأخذها من المسلم إليه وجب على المسلم إليه الدفع إليه وإن كان لنقله مؤنة ولم يتحملها المسلم بان لم يرض بالمسلم فيه من غير شيء يأخذها لم يلزم المسلم إليه الدفع إليه وهكذا يقال في القرض إلا انه حيث لا يجبر المقرض على الدفع المقرض أخذ القيمة لجواز الاعتياض عن القرض اهـ ولم يلتفت فيما إذا دفع المسلم إليه إلى المسلم ما لنقله مؤنة ودفع له المؤنة أيضا إلى انه يلزم الاعتياض بعد ان اوردته عليه وقول الشارح ولنقله من محل التسليم إلى محل الظفر لعل العكس احسن كما وافق عليه شيخنا المذكور اهـ سم (قوله ولنقله مؤنة) أي أو كان سعرة في محل الظفر أعلى منه في محل التسليم اهـ ع ش على مر (قوله ولم يتحملها المسلم عن المسلم إليه) بان يتكفل بنقله من محل التسليم بان يستاجر من يحمل ذلك وليس المراد انه بدفع ذلك للمسلم لانه اعتياض اهـ حل وقوله اعتياض أي عن صفة المسلم فيه وهي النقل اهـ من خط شيخنا الاشبولي بهامش مر (قوله ولم يتحملها المسلم عن المسلم إليه) هذه العبارة بصدق مفهومها بما لو اسلم إليه في قح صعيدى مثلا وجعل محل التسليم الصعيد ثم وجده بمصر وطالب به فيها وتحمل المؤنة أي ان يدفع له مقدار اجرة حمله من الصعيد إليها ولا يتجه اجباره على قبول ذلك كما لا يخفى فليتأمل نعم في عكسها يتجه الاجبار اهـ سم (قوله لتضرر المسلم إليه بذلك) أي بالتزام مؤنة النقل لان الاصل في الاداء ان يكون كذلك اهـ حل (قوله ولا يطالبه بقيمته) قال الزركشي لكن له الدعوى عليه والزامه بالسفر إلى محل التسليم أو التوكيل ولا يحبس اهـ سم (قوله ولو للحيلولة) الاولى اسقاطه لان القيمة ان كانت للفيصولة فلا يطالب بها قطعا لانها استبدال حقيقى بخلاف ما إذا كانت للحيلولة فانها تشبه الوثيقة اهـ ع ش على مر (قوله او تحملها المسلم الخ) الذي صمم عليه شيخنا طيب ان المراد بتحمل المسلم لها دفعها إليه اذا كان محل الظفر أعلى قيمة من محل التسليم او مساويا كان يكون محل لتسليم مصر ومحل الظفر مكة وعدم طلبها من المسلم إليه إذا كان محل الظفر أرخص كان يكون محل التسليم مكة ومحل الظفر مصر فإذا لم يطلب منه في مصر المؤنة وجب عليه الدفع له في مصر فليتأمل اهـ سم (قوله ولم يتحملها المسلم إليه) صرح السبكي بانه لا يجبر ولو تحمل المسلم إليه لانه اعتياض اهـ وهذه العلة يؤخذ منها انه لو كان محل التسليم بمصر مثلا وقد اسلم في قح صعيدى ثم وجده بالصعيد فطلب المسلم من المسلم إليه التسليم هناك بلا مؤنة النقل ان يلزم المسلم إليه الدفع أي بشرط ان لا تكون قيمته في ذلك الوقت بالصعيد أعلى وهو ظاهر وينبغي أن يحمل عليه قول الشيخ فيما سلف قريبا ولم يتحملها المسلم عن المسلم إليه اهـ عميرة وعلى هذا الحل فيكون المراد بتحملها عدم طلبها من المسلم إليه وفي عكس هذه الصورة يكون المراد بتحملها دفعها للمسلم إليه كما كتبه شيخنا فيما سبق وارتضاه وعبارة شيخنا فيما كتبه بهامش المحلى مانصه قال السبكي ولو بذل له المؤنة لم يجبر أيضا لانه كالاكتياض اهـ وفي شرح المنهج ما قد يخافه فليحذر اهـ وقضية هذه العلة الامتناع لا مجرد عدم الاجبار واعتمد هذه القضية ثم روردها في شرح المنهج وهو الصواب واعتمد طب خلاف ما صرح به السبكي اهـ سم (قوله فان لم يكن له غرض صحيح) هذه بعينها هي مسألة الانوار المشار إليها بقوله فيما سبق والحال المحض الخ لكن ذكر هاهنا كلفرض الفرق وهما لكونها مفهوم المتن فلا تكرر وقد يقال ان هذه في الحال بعد الاجل كما أشار إليه بقوله بعد المحل والمتقدمة أي مسألة الانوار في الحال ابتداء بدليل ان الحواشي الحقوق ابها الحال في الدوام اهـ (قوله ان كان للودى غرض صحيح) أي وهو البراءة لان هذا الغرض بعد الحل لا ينفك عنه ويشكل على هذا ما تقدم في الحال المحض في مكان التسليم وحيث تكون ان بمعنى إذا كان للودى غرض صحيح وهو براءة ذمته يرشد الى ذلك تعليقه بقوله لتحصيل براءة الذمة اذ لو كان مراده بالغرض أعم

ولم يتحملها المسلم عن المسلم إليه (لم يلزمه اداء) لتضرر المسلم إليه بذلك (ولا يطالبه بقيمته) ولو للحيلولة لامتناع الاعتياض عنه كما مر فله الفسخ واسترداد رأس المال كما لو انقطع المسلم فيه أما إذا لم يكن لنقله مؤنة أو تحملها المسلم فيلزم المسلم (من قبوله ثم) أي في غير محل التسليم وقد احضر فيه وكان امتناعه (لغرض) صحيح كأن كان لنقله منه إلى محل التسليم مؤنة ولم يتحملها المسلم إليه أو كان الموضع مخوفا (لم يجبر) على قبوله لتضرره بذلك فان لم يكن له غرض صحيح أجبر على قبوله إن كان للودى غرض صحيح لتحصيل براءة الذمة ولو اتفق كون رأس مال السلم بصفة المسلم فيه فاحضره وجب قبوله وتعبيره بغرض أعم مما عبر به

من ذلك لما علل بذلك ومن ثم فصلوا فيما سبق بين أن يكون له غرض صحيح أولا بخلافه هنا اهـ حل
 (فصل في القرض) بفتح القاف اشهر من كسر هاو لشيبهه بالسلم في الضابط الآتي جعله ملحقا به فترجم له
 بفصل بل هو نوع منه إذ كل منهما سلف اهـ شرح مر وإنما عبر بالقرض دون الاقراض لأن المذكور
 في الفصل لا يختص بالاقراض بل غالب احكامه الاتية في الشيء المقرض ولو عبر بالاقراض لكانت الترجمة
 قاصرة وهذا أولى بما في حاشية الشيخ اهـ رشیدی علی مر ونص عبارة عرش عليه في القرض ولعله
 آثره على ما في المتن لا شهارة التعبير به وليفيد ان له استعمالين (قوله بمعنى الشيء المقرض) ومنه قوله تعالى
 (من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا) فهو مفعول لا مصدر ولا كان القياس إقراضا اهـ شوبری (قوله
 بمعنى الاقراض) أي يجازوا والذي يفيد كلام المختار انه إذا استعمل مصدرا كان بمعنى القطع وهو بمعنى
 الاقراض فان الاقراض تملك الشيء على ان يرد به له لكنه سمي به وبالقرض لكون المقرض اقتطع من ماله
 ما دفعه للمقرض اهـ عرش علی مر وفي المصباح قرضت الشيء قرضا من باب ضرب قطعته والقرض
 ما تعطيه غيرك من المال لتقضاه والجمع قروض مثل فلس وفلس وهو اسم من اقرضته المال اقراضا واستقرض
 طلب القرض واقترض اهـ فقول الشارح يطلق اسما أي اسم عين وقوله ومصدرا أي القرض واما
 الاقراض فاسم مصدر وهو المراد هنا ليناسب ما تقدم اهـ شيخنا (قوله الاقراض سنة) محل كونه
 سنة مالم يكن المقرض مضطرا ولا كان واجبا مالم يعلم او يظن من أخذه انه ينفقه في معصية والاحرام
 عليهما او في مكروه كره اهـ شرح مر وكتب عليه عرش قوله او في مكروه كره لم يذكر المباح ويمكن
 تصويره بما إذا دفع إلى غنى بسؤال من الدافع مع عدم احتياج الغنى اليه فيكون مباحا مستحبا لانه لم
 يشتمل على تنفيس كربة وقد يكون في ذلك غرض للدافع كحفظ ماله باحرازه في ذمة المقرض وهذا
 يخالف قولهم ما كان الاصل فيه الاستحباب لا تعريه الاباحة واما الاقراض والاستدانة فيحرم على
 غير مضطرم يرج الوفاء من جهة ظاهرة فوراً في الحال وعند الحلول في المؤجل مالم يعلم المقرض بحاله
 وعلى من اخفى غناه وظهر فقره عند القرض كما يأتي نظيره في صدقة التطوع ومن ثم لو علم المقرض
 انه إنما يقرضه لحوصلاحه وهو باطنا بخلاف ذلك حرم الاقراض ايضا كما هو ظاهر اهـ من شرح حج
 (قوله لأن فيه إعانة على كشف كربة) فهو افضل من درهم الصدقة الذي قد لا يكون فيه ولما ورد
 انه عليه السلام رأى ليلة المعراج على باب الجنة مكتوب ان درهم الصدقة بعشرة ودرهم القرض بثمانية
 عشرة وزيادة الثواب دليل الفضل ولذلك علله جبريل لما ساله النبي عليه السلام عن زيادة ثوابه بانه لا يقع
 إلا في بدعته واحتاج واعتمد شيخنا مر ان درهم الصدقة افضل لعدم العوض فيه وحكمة كونه بثمانية عشر ان
 فيه درهمين بدلا ومبدولا فهما عشرون يرجع المقرض في الاصل وهو اثنان فتبقى المضاعفة وهي ثمانية
 عشر اهـ قل على الجلال وفي الشوبری ويبقى الكلام فيما لو تعارض الصدقة حالا والوقف فان كان
 وقت حاجة وشدة فالاولى اولى وإلا ففيه وقفة ولعل الثاني اولى لكثرة جدواه قاله ابن عبد
 السلام واطلق في المطلب ترجيح الاول حيث قال مراتب القرب تتفاوت فالقربة في الهبة اتم
 منها في القرض وفي الوقف اتم منها في الهبة لان نفعه دائم يتكرر والصدقة اتم من الكل لانه
 قطع حظه من المنتصدق به حالا اهـ ونازعه في الايعاب بما هو مبسوط في القبض في كتاب التيمم مع
 فوائد فلراجع اهـ (قوله واركانه اركان البيع) ومنه يعلم انه لا بد ان يكون المقرض معلوم القدر
 أي ولو ما لا بدليل صحة اقراضه كف طعام ليرد مثله اهـ حل (قوله كاقرضتك هذا الخ) أي او
 ملكتك على ان ترد به له أو خذه ورد به له أو اصره في حوائجك ورد به له وقوله خذه فقط كناية وقدمه
 اقرضني وإلا فهو كناية هبة أو اقتصر على ملكته فبها ولو اختلفا في ذكر البذل صدق الاخذ يمينه وانما صدق
 مطعم مضطرا انه قرض حلال للناس على هذه المكربة التي بها احياء النفوس إذ لو احوجنه للاشهاد لفاتت
 النفس او في ان الماخوذ قرض او غيره فسيأتي تفصيله آخر القرائن ولو اقرض بالقرض وقال لم اقبض صدق به

(فصل في القراض)
 يطلق اسما بمعنى الشيء
 المقرض ويسمى مطلقا
 (الاقراض) وهو تملك
 الشيء على أن يرد مثله (سنة)
 لأن فيه إعانة على كشف
 كربة وأركان البيع
 كما يعلم مما يأتي ويحصل
 (بإيجاب) صريحا (كاقرضتك)
 هذا) أو أسلفتك أو
 ملكتك مثله (أو) كناية
 (كخذه)

بمينه كما قاله الماوردي لعدم المناقاة إذ القرض يطلق عليه اسم القرض قبل القبض اه شرح مر (قوله
 بمثله) راجع لتتمليك فقط أما الاذن قبله فصرح احتمالا لتوقف على ذكر المثل وحيث يكون قول المتن بمثله
 راجعا للكنية فقط لا لها وللصريح الذي قبلها اه شيخنا (قوله كخذه بمثله) اعتمد مر ان اخذه بمثله
 صريح في القرض اقرينة ذكر المثل فان الكون بمثله معتبر في القرض دون البيع لانه لا يتقيد بمائلة العوض
 بخلاف القرض ولا يكون كناية في البيع لقاعدة ما كان صريحا في بابه (فرع) اذا قال خذ هذا الدرهم
 بدرهم فهو كناية ان نوى به البيع فيبيع او القرض فقرض اه سم (قوله وقبول) فلو لم يقبل لفظا او لم يحصل
 ايجاب معتبر من المقرض لم يصح ويحرم على الاخذ التصرف فيه لعدم ملكه لكن اذا تصرف فيه ضمن بدله
 بالمثل او القيمة ولا يلزم من اعطاء الفاسد حكم الصحيح مشابته له من كل وجه اه ع ش على مر (قوله
 كالبيع) لما ذكر المصنف شروط المقرض والمقرض وسكت عن شروط الصيغة اشار لها الشارح بقوله
 كالبيع اى في الشروط الخمسة المتقدمة حتى موافقة القبول لا ايجاب فلو قال اقرضتك الفاقبل خمسمائة او
 بالعكس لم يصح وما اعترض به من وضوح الفرق بان المقرض متبرع فلم يقدح فيه قبول بعض المسمى
 ولا الزيادة عليه ردي منع اطلاق كونه متبرعا كيف ووضع القرض انه تملك الشيء برده مثله فساوى البيع
 اذ هو تملك الشيء بشئنه فكما اشترط ثم الموافقة فكذا هنا وكون القرض فيه شائبة تبرع كما ياتي لا ينافي
 ذلك لان المعاوضة فيه هي المقصودة اه شرح مر من قوله حتى موافقة الخ (قوله نعم القرض الحكمي الخ)
 ومن القرض الحكمي امر غيره باعطاء ماله غرض فيه كاعطاء شاعر او ظالم او اطعام فقير ومن ذلك النقوط
 المعتاد في الافراح حيث اعتيد الرجوع به من قبل الدافع والمدفوع له والمدفوع في تلك البلدة ومنه ايضا
 فداء الاسير باذنه اه حل ومنه كسوة الحاج مما جرت العادة بانه يرداه قل اما ما جرت العادة به من
 دفع النقوط للمزين او الشاعر ونحوهما فلا رجوع به الا اذا كان باذن صاحب الفرح وشروط
 الرجوع عليه وليس من الاذن سكوته على الاخذ ولا وضع الصيغة المعروفة الان على الارض
 واخذ النقوط وهو ساكت اه ع ش وعبارة شرح مر ومنه امر غيره باعطائه ماله غرض فيه
 كاعطاء مشاعر او ظالم او اطعام فقير وكعب هذا وانفقه على نفسك بنية القرض ويصدق فيها
 وعمر داري كما ياتي اخر الصلح وفيما ذكر ان كان المرجوع به مقدرا او معينا يرجع بمثله ولو صورة كالقرض
 وكاشتر هذا بثوبك لي فيرجع بقيمته وباقي اداء الدين تفصيل فيما يحتاج لشرطه الرجوع وما لا يحتاج
 وحاصله الاحتياج اليه الا في اللازم له كالدين والمنزل منزله كقول الاسير لغيره قاذني ولو قال اقبض
 ديني وهولك قرضا او ميعا صح قبضه للاذن لا قوله وهولك الخ نعم له اجرة مثل تقاضيه او قبض وديعتي
 مثلا وتكون لك قرضا صح وكانت قرضا اه وكتب عليه ع ش قوله كاعطاء شاعر اى حيث شرط الرجوع
 على ما ياتي في قوله وحاصله الاحتياج الخ لان هذا ليس لازما ولا منزلا منزلة اللازم ويحتمل انه لا يحتاج
 لشرط الرجوع فيما يدفعه للشاعر والظالم لان الغرض من ذلك دفع هجر الشاعر له حيث لم يعطه ودفع شر
 الظالم عنه بالا عطاء وكلاهما منزل منزلة اللازم وكذا في عمر داري لان العار قوا ان لم تكن لازمة لكنها تنزل
 منزله لجريان العرف بعدم اهمال الشخص لذلك حتى يخرب وهذا الاحتمال هو الذي يظهر وكتب ايضا قوله
 كاعطاء شاعر الخ ثم ان عين له شيئا فذاك هو الاصدق الدافع في القدر اللائق وكتب ايضا قوله كاعطاء شاعر الخ
 اى ولو صحبه العمة لان الغرض منه كفاية شره لا اعانتته على المعصية اه ثم قال مر في شرحه بعد هذا وما
 جرت به العادة في زمتان من دفع النقوط في الافراح هل يكون هبة او قرضا اطلق الثاني جمع وجري على الاول
 بعضهم قال ولا اثر للعرف فيه لا يضطر اياه مالم يقل خذه مثلا وينوى القرض ويصدق في نية ذلك هو واره
 وعلى هذا يحمل اطلاق من قال بالثاني اه وجمع بعضهم بينهم ما يحمل الاول على ما اذالم يعتد الرجوع به ويختلف
 باختلاف الاشخاص والمقدار والبلاد والثاني على ما اعتيد وحيث علم اختلافه تعين ما ذكر اه وكتب

بمثله وقبول (كالبيع نعم
 القرض الحكمي

عليه الرشيدي قوله وجري على الاول بعضهم قال ولا اثر للعرف الخ هذا البعض هو الشهاب حج وعبارته في تحفته والذي يتجه في النقوط المعتاد انه هبة ولا اثر للعرف فيه لا ضطراره مالم يقل خذه مثلا وينوي به القرض ويصدق في نية ذلك هو ووارثه وعلى هذا يحمل اطلاق جمع انه قرض اى حكائهم رأيت بعضهم لما نقل قول هو لا وقول البلقيني انه هبة قال ويحمل الاول اى القول بانه قرض على ما اذا اعتيد الرجوع به والثاني على ما اذا لم يعتد قال لا اختلافه باحوال الناس والبلاد اه وحيث علم اختلافه تعين ما ذكرته اه ما في التحفة وبه يعلم ما في كلام الشارح واعلم ان الشهاب حج قيد محل الخلاف بما اذا كان صاحب الفرح ياخذ النقود لنفسه اى بخلاف ما اذا كان ياخذها لحوالته او كان الدافع بدفعه له بنفسه فانه لا رجوع قطعا وسياتي في الشارح في آخر كتاب الهبة ما حاصله ان ما جرت به العادة في بعض البلاد من وضع طاسة بين يدي صاحب الفرح ليضع الناس فيها دراهم ثم يقسم على المزين ونحوه انه ان قصد المزين وحده او مع نظائره المماونين له عمل بقصده وان اطلق كان ملكا لصاحب الفرح يعطيه لمن شاء اه وعبرة ع ش عليه قوله من دفع النقوط اى لصاحب الفرح في يده او يد ماذونه اما من دفع النقوط للشاعر والمزين ونحوهما فلا رجوع به الا اذا كان باذن صاحب الفرح وشرط الرجوع عليه وليس من الاذن سكوته على الاخذ ولا اخذه الصيغة المعروفة الان بيده واخذ النقوط وهو ساكت لانه بتقدير منزله الاذن ليس فيه تعرض للرجوع وتقرر ان القرض الحكيم يشترط للزومه للمقترض اذنه في الصرف مع شرط الرجوع فانه دقيق ومن ذلك ايضا ما جرت به العادة من الجمع من يجيء بعض الجيران لبعض بقره وكملك مثلا وقوله تعين ما ذكر اى من الجمع قال حج وافق بعضهم في اخ اتفق على اخيه الرشيد وعياله سنين وهو ساكت ثم اراد الرجوع عليه بانه يرجع اخذا من القول بالرجوع في مسألة النقوط وفيه نظر لا وجه له لعدم العادة بالرجوع في ذلك وعدم الاذن من المتفق عليه والمسائل التي صرحوا فيها بالرجوع اما لسكوته اتفق باذن الحاكم او مع الاشهاد للضرورة كما في هرب الجبال ونحوها واما لظنه ان الاتفاق لازم له كما اذا اتفق على مطلقة الحامل فان ان لا حمل او نفي حمل الملاعة ثم استلحقه فترجع بما اتفقته عليه لظنها الوجوب فلا تبرع ولو عجل حيوانا زكاة ثم رجع بسبب رجع عليه الاخذ بما اتفقته على الاوجه لا نفاقه بظن الوجوب لظنه انه ساك وكذا يقال في لفظة تملكها ثم جاء مالها نعم لا اثر لظن وجوب في مبيع اشتراه فاسد فلا يرجع بما اتفق عليه اه ملخصا ونوقف سم على حج فيما ذكر من ان كلاما من المستحق والملتقط يملك ما اخذه ومن رده بدون زيادته المنفصلة اه والذي تحرر من هذا كله انه لا رجوع في النقوط المعتاد في الافراح اى لا يرجع به مالكة اذا وضعه في يد صاحب الفرح او في يد ماذونه الا بثلاثة شروط ان ياتي بلفظ كخذه وان ينوي الرجوع ويصدق هو ووارثه فيها وان يعتاد الرجوع فيه واذا وضعه في يد المزين ونحوه او في الطاسة المعروفة لا يرجع الا بشرطين نية الرجوع وشرط الرجوع اه شيخنا ح ف (قوله كالاتفاق) على اللقيط وانظر هل الواجب مثل ما اتفقوا له متقوما او بدله وقضية كلامهم الاول قيل وصرحوا في باب الاطعمة واللقطة بالثاني فليراجع اه شوبري وفي م مانصه وفيما ذكر ان كان المرجوع به مقدرا او معينا يرجع بمثله ولو صورة كالقرض (قوله واطعام الجائع وكسوة العاري) هذا مقيد بما اذا وصل الى حالة لا يقدر ان معها على التخاطب والقبول بخلاف ما اذا لم يصل الى تلك الحالة فلا شيء عليهم لان المالك مقصر حيث يعدم المعاونة معهما ومقيد ايضا بما اذا كانا غنيين بان غاب مالهما عنهما مثلا سواء كان المالك غنيا او فقيرا او كانا فقيرين والمالك فقيرا بخلاف ما اذا كانا فقيرين والمالك غنيا فلا شيء عليهما لان اطعام الجائع وكسوة العاري حيث يمتنع من فروض الكفايات على أهل الثروة وبهذا التقدير سقط ما توهم من تناقض كلامهم هنا وفي السير والاطعمة ذكره الشوبري في الاطعام وقرره شيخنا في الكسوة اه شيخنا ح ف ويشترط في الثلاثة ايضا نية الرجوع وظاهر كلامهم

كالا اتفاق على اللقيط المحتاج واطعام الجائع وكسوة العاري لا يقتصر الى ايجاب وقبول واقاد قولي كافر ضحك انه لاحصر له صيغ الايجاب

وان كانوا أهلا للتخاطب أى بالعين عقلاء مختارين فلا يتقيد ذلك بان يصلوا الى حالة لا يتمكنون فيها من الخطاب وسياتي في الشارح او اخري باب الضمان مانصه وقارق مالو وضع طعامه في فم مضطرقه را بلا اذن او هو معنى عليه حيث يرجع عليه لان عليه استنقاذ مبعته اه حل (قوله فيما ذكره بقوله وصيغته اقرضتك الخ) عبارته وصيغته اقرضتك واسلفتك او خذه بمثله او ملكتك على ان ترد بدله اه وحينئذ كان على الشارح ان يزيد أمثلة على ما في عبارة الاصل حتى تظهر المناقشة المذكورة وكان عليه ان يناقش ايضا بان عبارته اولى من حيث ان اعادة الكاف قيدان ما بعد ما يخالف ما قبلها في كونه كناية وما قبلها صريح على طريقته (قوله وشرط قرض اختيار) وقرض الاعمى واقراضه كيجه اه شرح مر اى فلا يصح في المعين ويصح في الذمة ويؤكد من قبض له اى قبض عنه اه ع ش (قوله وشرط مقرض اختيار) انما قال ذلك ولم يقل وشرط العاقد لاختلاف الشروط المعتمدة في المقرض والمقرض ففي البيع لما كان المتبرع في البائع معتبرا في المشتري قال وشرط في العاقد ولما كان المتبرع هنا في المقرض اهلية التبرع وفي المقرض اهلية المعاملة ذكر ما يخص كلا على انفرادهما وانما لم يذكر حكم المقرض في المتن لان حكمه علم من شرط العاقد في البيع وذكر المقرض لانه يعتبر فيه اهلية التبرع وهي ليست شرطا في البيع اه ع ش (قوله فيما يقرضه) أى فلا يرد عليه صحة وصية السفه وتديره وتبرعه بمنفعة بدنه الحقيقية اه شرح مر (قوله لان في الاقراض تبرعا) عبارة شرح مر ولان القرض فيه شائبة تبرع ومن ثم امتنع ناجيله ولم يجب التقابض فيه وان كان ربويا ولو كان معارضة حصة لجاز للولي غير الحاكم قرض مال موليه من غير ضرورة واللازم باطل انتهت (قوله لان في الاقراض تبرعا) اى بمنفعة الشيء المقرض تلك المدة لا بعينه اه شيخنا (قوله امينا موسرا) اى وعدم الشبهة في ماله ان سلم منها مال المولى عليه والاشهاد عليه وبأخذ رهنا ان رأى ذلك اه مر (قوله لكثرة اشغاله) اى باحكام الناس فربما غفل عن المال فضاغ فيقرضه من غير ضرورة ليحفظ عند المقرض اه شيخنا (قوله حينئذ) اى حين اذا كان المقرض امينا موسرا اه حل (قوله واهلية معاملة) فيصح اقراض المولى لموليه لانه اهل للمعاملة في ماله وان لم يكن اهلا للتبرع فيه (قوله اى او اهلية معاملة) بان يكون بالغاعاقلا غير محجور عليه فدخل العبد المأذون له اه شيخنا وعبارة ع ش قوله واهلية معاملة اى وان لم يكن اهل تبرع كالمكاتب فيقرض بلا اذن من سيده ولا يصح اقراضه لعدم اهليته للتبرع اه (قوله ولا بما يقرض ما يسلم فيه) اى فلا يصح اقراض الدابة الحامل لعدم صحة السلم فيها (نتيجه) اطلاق المصنف يقتضى انه لا يجوز قرض الشاة وتاجها ونحوه كالجارية واختها وقد صرح به في التتمة اه كلام الاذرعى في غنيته وعليه فقد يشكل بان الواجب رد المثل الصورى والاخوة ونحوها فليست منه فلو قيل بصحة القرض واكتفى في الرد بجارين مثلا كالمقرضتين في الصورة من غير اعتبار اخوة لم يبعد ويمكن الجواب بان المثل الصورى شامل للمائة الحسية والحكمية ومنها الاخوة ونحوها واعتبارها في رد المثل يؤدى الى عزة الوجود اه ع ش (قوله وانما يقرض ما يسلم فيه) ويصح قرض كف من دراهم ليقين قدرها بعد ويرد مثلها ولا اثر للجهل بها حالة العقد وقضية الضابط جواز اقراض النقد المغشوش لانه مثل تجوز المعاملة به في الذمة وهو ما اقر به الوالد رحمه الله تعالى واعتمده جمع متأخرون ولو جهل قدر غشه خلافا للسبكي في تقيده في ذلك وللرويانى في منعه مطلقا وفي الروضة هنا نقلنا عز القاضى منع قرض المنفعة لا متاع السلم فيها وفيها كاصلها في الاجارة جوازهما وجمع الاسنوى وغيره اخذوا من كلامها بحمل المنع على منفعة محل وتعين والحل على منفعة في الذمة واعتمده الوالد اه شرح مر وكتب عليه الرشيدى قوله بحمل المنع على منفعة محل معين يعنى منفعة خصوص العقار كما نبه عليه حج ولعله لم يكن في النسخة التى كتب عليها الشهاب سم حتى كتب عليها مانصه قوله وجمع الاسنوى اقرى هذا الجمع شيخنا مر واقول في هذا الجمع نظر لان قرض المعين جائز فليحرق قرض منفعة المعين حيث امكن ودمثله الصورى بخلاف

فما ذكره بقوله وصيغته
أقرضتك الخ (وشرط
مقرض) بكسر الراء
(اختيار) فلا يصح اقراض
مكره كسائر عقود وهذا
من زيادتي (واهلية تبرع)
فيما يقرضه لان في الاقراض
تبرعا فلا يصح اقراض
الولى مال محجوره بلا
ضرورة لانه ليس اهلا
للتبرع فيه نعم للقاضي
اقراض مال محجوره بلا
ضرورة ان كان المقرض
امينا موسرا خلافا للسبكي
لكثرة اشغاله وله اقراض
مال المفلس أيضا حيث
اذا رضى الغرماء بتأخير
القسمه ليجمع المال وشرط
المقرض اختيار واهلية
معاملة (وانما يقرض
ما يسلم فيه)

العقار ثم نقل عن شرح البهجة بعد نقله عنه جمع الاسنوى المذكور مانعه والا قرب ما جمع به السبكي والبلقيني وغيرهما من حمل المنع على منفعة العقار كما يتمتع السلم فيها ولانه لا يمكن رد مثلها والجواز على منفعة غيره من عبد ونحوه كما يجوز السلم فيها ولا مكان رد مثلها الصوري اه ما في حواشي الشهاب ابن قاسم وظاهر ما ذكرناه لا يجوز اقراض منفعة العقار ان كانت منفعة النصف فاقبل لكن يؤخذ من التعليل بانه لا يمكن رد مثلها انه يجوز حيثنذ والا فالفرق بين هذا وبين اقراض جزء شائع من دار بقيد الآتي في كلام الشارح انفا وقد علم من كلامهم ان ما جاز قرضه جاز قرض منفعة فليتأمل (قوله) وانما يقرض ما يسلم فيه في شرح الارشاد لشيخنا وقضية كلامه صحة اقراض النقد المفضوش لصحة السلم فيه بناء على مامر من جواز المعاملة به حتى في الذمة اه وقال مر المعتمد جواز المعاملة بالدراهم المفضوشة ولو في الذمة وقرضها سواء في ذلك كله علم قدر غشها أولا اه سم (قوله) ما يسلم فيه (قوله) ليصح التعميم وهو راجع للقرض وقوله لصحة الخ تعليل لهذا التعميم او الشق الثاني منه اه شيخنا (قوله) معينا كان او موصوفا) تعميم فيما يقرض والضمير في ثبوته للسلم فيه وقرر شيخنا زى ان هذا تعميم فيما يسلم فيه وقوله لصحة ثبوته اى المسلم فيه لا يقيد كونه معينا ويصح اقراض النقد المفضوش وان جهل قدر غشه لانه مثل تجوز المعاملة به في الذمة كما أفتى به والشيخنا اه حلي (قوله) نعم يجوز اقراض نصف عقار) قضية الاستدراك انه لا يصح السلم في نصف عقار فمادونه ولعل وجهه عزه الوجود اه ع ش وانما يصح قرضه لا مكان تحصيل المثل المردود وهو النصف الثاني او الاقل منه وامامنا زاد على النصف فلا يصح قرضه كما لا يصح سلمه كذلك العقار بتمامه لا يصح قرضه ولا سلمه وهذا كله في الشائع واما المعين فلا يصح قرضه سواء كان عقارا او نصف عقار او اقل من النصف أو أكثر منه كما لا يصح السلم في هذا كله اه شيخنا (قوله) نعم يجوز اقراض نصف عقار الخ) هذا الاستثناء من المفهوم وهو قوله بخلاف ما لا يسلم فيه الخ وقول المتن لإلزامه تحمل الخ استثناء من المنطوق وقول الشارح واستثنى اى من المنطوق بدليل قوله مع الامة بدليل مناقشة حل وعبارته قوله واستثنى مع الامة الروية قال شيخنا وروى من الحقم البخيرية الخبز وهذا الاستثناء يفهم أن الروية يصح السلم فيها ولا يصح قرضها فهي مستثناءة من الطرد وفيه نظر لان هذا من القاعدة ولذلك تبرأ منه بقوله واستثنى الخ وقال شيخنا قوله واستثنى مع الامة الخ في كلامه إيهام جواز السلم في الروية وقضية التعليل الامتناع لاختلافها بالخوضه زى ويمكن الجواب بان الامة مستثناءة من المنطوق والروية من المفهوم وعليه فكان الانسب ضمها إلى الخبز وهي خيرة اللبن ولعل الحامل على ضمها إلى الامة انها وقعت هكذا في كلام المستثنى ع ش أى فيكون التعليل لما تضمنه الاستثناء من عدم صحة السلم فيها واما تعليل جواز قرضها فلم يذكره ويمكن ان يكون كتعليل الخبز وهو عموم الحاجة فالخاص ان المستثنى من المفهوم ثلاث مسائل هذه ومسائل الخبز والعقار ومن المنطوق اثنان الامة التي تحمل والتي لا تحمل وفي وسعه زوال المانع وعبرة الروض وشرحه في سياق استثناء الخبز نصها ويحرم اقراض الروية لاختلافها بالخوضه وهي بضم الراء خيرة من اللبن الحامض تلقى على الحليب ليروب قال في الروضة وذكر في التسمية وجهين في اقراض الخبز الحامض احدهما الجواز لا طراد العادة به قال السبكي والعبرة بالوزن كالخبز اه (قوله) واقراض الخبز وزنا) معتمد مع انه لا يصح السلم فيه فالاولى وهذه مستثناءة من المفهوم ويجوز اقراض المعجين ولو خيرا حامضا وزنا لما ذكر اه حلي (قوله) واقراض الخبز وزنا) اعتمده شيخنا الزياى وشيخنا مر وقوله وفي الكافي الخ اعتمده طب وهو ما جرى عليه الناس في الامصار والاعصار فالوجه اعتباره والعمل به اه قل على الجلال (قوله) الامة تحمل لمقرض) أى فلا يجوز قرضها مع أنه لو جعل رأس المال جارية محل للسلم اليه وطورها وكان المسلم فيه جارية أيضا جاز له ان يرد ما عن المسلم فيه لان العقد لازم من الجانبين ولا ينافي جواز هبتها لقرعه مع جواز رجوعه فيها لجواز القرض من الجهتين ولان موضوعه

معينا كان أو موصوفا
لصحة ثبوته في الذمة
بخلاف ما لا يسلم فيه لان
مالا يتضبط أو ينذر
وجوده يتعذر أو يتعسر
رد مثله نعم يجوز اقراض
نصف عقار فأقل
واقراض الخبز ورتا
لعموم الحاجة اليه وفي
الكافي يجوز عددا (الإامة
تحمل لمقرض) فلا يجوز
اقراضها ولو غير مشتهة
وان جاز السلم فيها

الرجوع ولو في البدل فاشبه الا عارة بخلاف الهبة اشرح مر (قوله تحمل لمقرض) أي ولو كان صغيراً
 جدا لا نهى بما تبقى عنده الى بلوغه من حيث يمكنه التمتع بها فيه اشرح مر (قوله لانه عقد جائز الخ) بخلاف
 السلم لانه عقد لازم من الجهتين فالمسلم ليس متمكناً من اخذها الا برضا المسلم اليه وكذلك هبة الفرع امة
 تحمل له لان العقد لازم من جهة الفرع فهو غير متمكن من اعادتها قهر او كتب ايضاً قوله بخلاف السلم كان
 يجعل راس المال جارية يحل له وطؤها في جارية وهي متصفة بصفات الجارية المسلم فيها حيث يجوز له دفعها
 عن المسلم فيه كما تقدم لانه وان كان قد يوجب فيه ذلك الا انه عقد لازم من الجانبين وكذا هبتها من فرعه
 لانه لازم من جهة الموهوب له اشرح مر (قوله ويرى بطؤها للمقرض) الوطء ليس بقيد اذ ربما يؤخذ منه
 جواز قرض نحو رقاء او قرناء سيما لنحو مسح والمعتد امتناعه لان المانع خوف التمتع وهو موجود
 وتعييرهم بخوف الوطء جرى على الغالب اشرح مر (قوله او تمسح) لو اسلمت استمرت الصحة وانظر
 على الاستمرار هل يجوز الوطء حيث نزل الوطء او لا لاحتمال الرد فيأتي المحذور قال الشيخ فيه نظر ثم
 رأيت شيخنا في حواشي شرح الروض جزم بمنع الوطء لان المانع طراً لا باختياره وبه فارتخت نحو أخت
 الزوجة وقضيته جواز اقتراض الامة المزوجة لان عروض الحل فيها على فرضه ليس باختياره تأمل اه
 شوبري (قوله من نحو أخت الزوجة) الفرق بين هذا وبين المجوسية وان كان المانع يمكن الزوال في الكل
 ان زواله ليس في وسعه في المجوسية بخلافه في نحو أخت الزوجة اشرحنا وقضية هذا التعليل الفارق بين المجوسية
 ونحو أخت الزوجة ان المطلقة ثلاثاً يحل قرضها المطلقة وبحيث بعضهم عدم حلها لقرب زوال مانعها
 بالتحليل اشرح مر (قوله في شرح الروض) عبارته وقضية كلامهم امتناع اقراض الخنثى لامتناع
 السلم فيه وهو ظاهر وما قيل من جواز اقراضه لان المانع وهو كونه جارية لم يتحقق قال الزركشي خطأ
 قال النووي في شرح مسلم ويجوز اقراض الامة للخنثى قال السبكي وفيه نظر لانه قد يصير واضحاً فيطؤها
 ويرها وقال الاذرعى الاشبه المنع وقضية كلامهم انه يمتنع على المتقط تملك الجارية المتقطعة ان كانت
 تحل له وبه صرح الجرجاني ثم قال الاذرعى وقد يفرق بان ظهور المالك ثم بعيد اه واعتمد
 مر الامتناع وعدم الفرق والحاصل في الخنثى انه يجوز ان يكون مقرضاً بكسر الراء ومقرضاً
 لعدم تحقق المانع فان بان ذكر التحلل له الامة تبين بطلانه قال بعضهم وهذا اذا تبين بغير اخباره
 بخلاف ما لو تبين باخباره لتعلق حق الغير اه مر ولا يجوز كونه مقرضاً بفتح الراء لانه يعز وجوده
 اه مر اه سم (قوله وملك بقبضه) أي كقبض المبيع من النقل في المنقول والتخلف في غيره ثم ان الشيء
 المقرض ان كان معيناً بان وقع العقد عليه صح قبضه في المجلس وبعده ولو بزمان طويل وان كان في
 الذمة اشترط قبضه في المجلس او بعده على الفور اه وانما اشترط قبضه على الفور لانه بمثابة عوض مافي
 الذمة وتوسعوا هنا في ذلك فاكثفوا بقبضه ولو بعد التفرق لكن على الفور اه شوبري وحلي ومنه يؤخذ
 ما وقع من ان الشخص يستلف برافى الشتاء ليرد بدله في الصيف فان كان العقد وقع على عين البر صرح
 قبضه مطلقاً وعلى مافي الذمة اشترط قبضه في المجلس او بعده على الفور اه فلو قال اقرضتك الفاً وقبل
 وتفارقت ثم اعطاه الفاً جاز ان قرب الفصل عرفاً والا فلا وان نازع فيه السبكي اما لو قال اقرضتك
 هذه الالف مثلاً وتفارقت ثم سلها اليه لم يضروا ن طال الفصل اه شرح مر من قوله فلو قال الخ
 (قوله بقبضه) فلا يجوز له التصرف فيه قبل القبض وبعد العقد اه قل على الجلال (قوله وان
 لم يتصرف فيه) غاية الرد على الضعيف القائل بانه انما يملكه بالتصرف المزيل للملك يعني
 انه اذا تصرف فيه تبين حصول الملك من حين القبض اه من شرح مر (قوله كالموهوب)
 أي فلا بد ان يكون القبض باذن المقرض وان الزوائد قبل القبض للمقرض كما هو قضية التنظير
 بل اولى وصرح به غيره اه شوبري (قوله ولمقرض رجوع الخ) أي بصيغة كرجعت فيه او

لانه عقد جائز يثبت فيه
 الرد والاسترداد وربما
 يطؤها المقرض ثم يردّها
 بخلاف في شبه إغارة الامة
 للوطء من لا يحل له وطؤها
 لمحرمية أو تمسح أو نحوه
 فيجوز إقراضها نعم
 المتجه كما قال الاستوى وغيره
 المنع في نحو أخت الزوجة
 وعنها وقد ذكرت حكم
 كون الخنثى مقرضاً أو
 مقرضاً بفتح الراء في شرح
 الروض واستثنى مع الامة
 الروبة لاختلافها بالمحوضة
 (وملك) الشيء المقرض
 (بقبضه) وان لم يتصرف
 فيه كالموهوب (ولمقرض
 رجوع) فيه أن (لم يطل
 به حق لازم)

قسيخته اه زى وللقترض رده عليه قهرا اشرح مر (قوله وللقترض رجوع الخ) قضية كلامهم انه ليس له المطالبة بالبدل الا عند القوات وهو ظاهر لان الدعوى بالبدل غير ملزمة لتمسك المدعى عليه من دفع العين المقترضة برلى اسم (قوله وان وجدته مؤجرا) وياخذه مسلوب المنفعة لا يقال لم لا يكون له اجرة المدة الباقية من حين الرجوع وللقترض المسمى كافي نظائره لا نأقول هنا مندوحة وهي اخذ المثل الصورى او الحقيقى اه س ل و عبارة شرح مر و اذا رجع فيه مؤجرا تخير بين الصبر لا تقضاء المدة من غير اجرة له وبين اخذ بدله اه و كتب عليه ش قوله تخير بين الصبر الخ ظاهره انه لو اراد ان ياخذه مسلوب المنفعة لا يمكن منه وهو غير مراد فله ان يرجع فيه الان وياخذه مسلوب المنفعة وعليه فتخير بين الصبر الى فراغ المدة وبين اخذه مسلوب المنفعة حالا وبين اخذ البدل اه واقى بعضهم فى جذع نخل اقترضه وبنى عليه وجب بذره انه كالمالك فيتعين بدله اه شرح مر (قوله كافي أكثر نظائره) اى المشار اليها فى النظم المشهور وهو

وعائد كزال لم يعد ه فى فلس مع هبة للولد
فى البيع والقرض وفى الصداق ه بعكس ذاك الحكم باتفاق

اه شيخنا (قوله او اخذ مثله سليمان) ويصدق المقرض فى انه قبضه وبه هذا النقص وايد بان الاصل براءة ذمته ولا نظر الى كون الاصل السلامة وان الحادث يقدر باقرب زمن اه حل (قوله وبما تقرر) اى من قوله بان وجدته مؤجرا الخ حيث جعل عبارة شاملة لهذا كله خصوصا ومن جملة قوله او ناقصا رجع فيه مع الارش الخ وقوله ان تعبرى بما ذكرى قوله لم يبطل به حق لازم اولى من قوله مادام باقيا بحاله لانه يخرج مالو وجدته زال ثم عاد ومالو وجدته معيا وربما يخرج مالو وجدته مؤجرا فتأمل اه (قوله ويرد مثلا) اى حيث لا استبدال ولو نقدا ابطل السلطان المعاملة به فشمع ما عمت به البلوى فى زماننا فى الديار المصرية من اقراض الفلوس الجدد ثم ابطالها واخراج غيرها وإن لم تكن نقدا فحيث كان لذلك قيمة أى غير نافذة رده مثله والارد قيمته باعتبار اقرب وقت المطالبة له فيه قيمة اه حل مع زيادة لشرح مر (قوله ولتقوم مثلا صورة) اى ولو كان القرض فاسدا خلافا لجمع قالوا فى الفاسد بوجوب القيمة اه شوبرى (قوله مثلا صورة) قضيته كأصله عدم اعتبار المعنى الذى فى العين المقرضة كحرقة العبد وعدو الدابة وفيه نظر والمتجه الوجوب فالمراد الصورة مع مراعاة القيمة اه واعتمد مر اعتبار المعنى صفة ومكانا زاد المحل الزمان ويستشكل بان القرض لا يكون مؤجلا حتى يتصور احضاره قبل محله فيحتمل ان مراده بالزمان انه لا يجب قبوله فى زمان النهب وفى شرح البهجة للشارح والاقبولة فى زمن النهب اه سم (قوله صورة) قال شيخنا فى شرحه ومن لازم اعتبار ما فيه من المعانى التى تزداد القيمة بها كجودة الرقيق ورعاية الدار كما قاله ابن النقيب فيرد ما يجمع تلك الصفات كلها حتى لا يفوت عليه شيء ويصدق المقرض فيها يمينه لانه غارم اه مر وفى شرح الروض مثله اه شوبرى (قوله رباعيا) بفتح الراء وتخفيف الباء على وزن مفاعل وروى ورد بازلا وروى وأمر رد بكر وهو الفتى من الابل والرابعى مادخل فى الستة السابعة والبازل بالوحدة والزاي ماله ثمان سنين اه شرح الروض والبكر مادخل فى السنة السادسة اه حلى (قوله ان خياركم احسنكم قضاء) قال الكرماني خياركم يحتمل ان يكون مفردا بمعنى الخبر وان يكون جمعا فان قلت احسن كيف يكون خبرا له لانه مفرد قلت افعال التفضيل المضاف المقصود به الزيادة جائز فيه الافراد والمطابقة لمن هو له اه شوبرى (قوله وآداؤه صفة الخ) انما قيد بالصفة ليصح قوله كسلم فيه اذا دام النوع والجنس هنا ليس كالمسلم فيه لانه يصح هنا آداء غير جنسه ونوعه لصحة الاعتياض هنا ولا يصح فى السلم كما تقدم وقوله كسلم فيه لى كما تقدم فى قوله ولو ظفر به بعد المحل فى غير محل التسليم الخ وفى قوله وإن امتع من قبوله ثم لغرض لم يجبر فقول الشارح فلا يجب قبول

وان وجدته مؤجرا او معلقة
عنته بصفة او خرج عن
ملكه ثم عاد كما فى اكثر
نظائره ولان له تغريم
بدله عند القوات فالمطالبة
به اولى فان بطل به حق
لازم كان وجدته مرهونا
او مكاتبا او متعلقا برقبته
ارش جنابة فلا رجوع
فيه فان وجدته زائدا زيادة
متصلة رجع فيه دونها او
ناقصا رجع فيه الارش
او اخذا مثله سليما وبما
تقرر علم ان تعبرى بما
ذكر اولى من قوله مادام
باقيا بحاله (ويرد) المقرض
لمثل (مثلا) لانه اقرب
الى الحق (ولتقوم مثلا
صورة) لخبر مسلم ﷺ
اقترض بكر او رد رباعيا
وقال ان خياركم احسنكم
قضاء (وآداؤه) أى الشيء
المقترض (صفة ومكانا

ع (سلم فيه) أي كاد أنه وهذا من زيادتي فلا يجب قبول الرديء عن الجيد ولا قبول المثل في غير محل الاقراض إن كان له غرض صحيح كان كان
لنقله مؤنة ولم يحملها المقرض أو كان الموضع محرقا ولا يلزم المقرض الدفع في غير محل (٣٦١) الاقراض إلا إذا لم يكن لنقله مؤنة

أوله مؤنة وتحملها المقرض
لكن له مطالبة في غير محل
الاقراض بقيمة ماله) أي
لنقله (مؤنة) ولم تحملها
المقرض لجواز الاعتياض
عنه بخلاف نظيره في السلم
بخلاف ماله مؤنة لنقله أو له
مؤنة وتحملها المقرض
وتعتبر قيمته (بمحل
الاقراض) لأنه محل التملك
(وقت المطالبة) لأنه وقت
استحقاقها وهذا من زيادتي
وإذا أخذ قيمته لم ي
للفيصول لا للحيولة حتى
لو اجتمع بمحل الاقراض
لم يكن للمقرض ردها وطلب
المثل ولا للمقرض استرداد
ودفع المثل (وفسد) أي
الاقراض (بشرط جر
نفعاً للمقرض كزيادة)
في القدر أو الصفة كرد
صحيح عن مكسر (وكأجل
انقرض) صحيح (كزمن
نهب) بقيد زده تبعاً
للشرحين والروضة بقولي
(والمقرض ملء) لقول
فضالة بن عبيد رضي الله
عنه كل قرض جو منفعة
فهو ربا والمعنى فيه أن
موضوع القرض الأرقاق
فإذا شرط فيه نفسه
حقاً خرج عن موضوعه
فنع صحته وجعل شرط

الرديء الخ تفريع على قوله وأداه صفة وقوله ولا قبول المثل الخ تفريع على قوله ومكانا لكن قد علمت أن
قوله ومكانا مفاده صورتان والشارح في التفريع سلك اللف والنشر المشوش لأن قوله ولا قبول المثل الخ
نظير قوله في السلم وإن امتنع من قبوله ثم لغرض لم يجبر وهذا متأخر في المتن وقوله ولا يلزم المقرض الخ
نظير قوله ولو ظفر به الخ وهذا مقدم هناك وعذر الشارح في عدم سلوك الترتيب أن قول المتن لكن له مطالبة
الخ استدراك على مقتضى التظير بالسلم في الشق الأول الذي هو قوله ولو ظفر به بعد المحل الخ فلذلك أخره
الشارح ليتصل به الاستدراك كامل وقول المتن ومكانا لم يقل واجتماع تقدمه في السلم لأن الأجل لا يدخل
القرض لأنه إن كان لغرض افسدهم والاعفاء ذكره اه شيخنا (قوله كسلم فيه) انظر هل يشترط محل تسليمه
ما تقدم في السلم فيه من تعيينه إن كان محل العقد غير صالح أو له مؤنة أو لا ويفرق بينهما مال شيخنا الزبدي
إلى الأول فليحرر اه شوبري (قوله فان كان لنقله مؤنة) أي من محل الاقراض إلى محل الظفر أو كانت
قيمه بمحل الظفر أكثر من قيمته بمحل الاقراض فاحدا الأمرين أي مؤنة النقل وارتفاع السعر مانع من
الاجبار على الأداء كما تقدم في السلم فيه لأن من ينظر إلى المؤنة ينظر إلى القيمة بطريق الأولى لأن المدار
على حصول الضرر وهو موجود في الحالين وكلام الشافعي يشير إلى كل من العتين فإذا اقرضه طعاما بمصر
ثم لقيه بمكة لم يلزمه دفعه إليه لأنه بمكة أغلى كذا نص عليه الشافعي بهذه العلة بان في نقله إلى مكة ضرر افاظا
ان كل واحدة منها علة مستقلة ولا تلازم بين مؤنة النقل وارتفاع الأسعار فقد يوجب جدار ارتفاع السعر وكونه
انقص تامل اه حل أي من غير مؤنة النقل (قوله كان كان لنقله مؤنة ولم تحملها المقرض) أي فان تحملها
اجبر المقرض على القبول وشمل تحملها ماله ودفعها مع المقرض وعليه فيفارق المسلم فيه بامتناع الاعتياض
في السلم لأنها اه ع ش (قوله لكن له مطالبة الخ) ولا يطالبه في هذه الحالة بالمثل اه شرح هر وكتب عليه
الرشدي قوله ولا يطالبه في هذه الحالة بالمثل شمل هذا ما إذا كان بمحل الظفر أقل قيمته كما إذا اقرضه طعاما
بمكة ثم لقيه بمصر لكن الذي في شرح الأذرعى أنه ليس له في هذه الصورة مطالبة بالقيمة بل لا يلزمه الأمثلة
اه (قوله وفسد بشرط الخ) ومعلوم أن محل الفساد إذا وقع الشرط في صلب العقد ماله أو اتفاقا على ذلك ولم
يقع شرط فلا فساد اه ع ش على هر (قوله جر نفعاً للمقرض) أي وحده أو مع المقرض لكن لم يكن نفع
المقرض أقوى بدليل ما سياتي في قوله وألها والمقرض معسرا من شرح هر ومن بعض الهوامش عليه
(قوله ملء) أي موفر بالمقرض أو يبدله اه حل وفيه أن هذا يقتضي أنه يكون في كل الصور ملئاً لا خذ
المقرض مع أنه سياتي له محترزه اه وعبارة شرح هر والمقرض ملء أي بالمقرض أو يبدله فيما يظهر اه
وكتب عليه الرشدي قوله والمقرض ملء أي في الوقت الذي عينه وإلا فلا ريد أنه ملء به عند
العقد لم يتصور إعاره به حينئذ اه (قوله لقول فضالة) هو صحابي وقال ما ذكر بحضرة النبي وأقره عليه اه
(قوله جر منفعة) أي جرها بشرط أما جرها من غير شرط فلا اه (قوله فلور دأز يد بلا شرط لحسن) ولو
في الروي نعم إن اقرض لمحجوره أو لجمه وقف فليس له رد زائد كما ذكره الزركشي شرح البيهقي ولو قصد
إقراض من هو مشهور برد الزيادة لأجلها فني كراهته وجهان في الروضة عن المتولي وقياس كراهة نكاح
من عزم على أنه يطلق إذا وطئ بغير شرط كراهة هذا كذا ذكره في شرح البيهقي وأقره هر قال حج وظاهر
كلامهم أن المقرض يملك الزوائد من غير لفظ تملك من المقرض ويرجعه بانه وقع تبعاً فاعتقر فيه ذلك وبأنه
يشبه الهدية وهي لا تقتقر إلى اللفظ وبه يندفع قول الرمي لا بد من إيجاب وقبول ويعلم صحة ما أفتى به ابن
عجيل من المقرض إذا دفع أكثر مما عليه لم يرجع بالزوائد نعم يتجه أنه لو ادعى الجبل بالقدر وأنه إنما دفع ذلك
ظاناً أنه الذي عليه حلف ورجع فيه اه سم (قوله أيضاً فلور دأز يد بلا شرط لحسن) ومن ثم ندب ذلك ولم
يكره للمقرض الأخذ كقبول هديته ولو في الروي الخبر الماراه شرح هر (قوله لحسن) كقبول هديته

جر النفع للمقرض ضابطاً للفساد مع جعل ما بعده أمثلة له أولى من اقتصاره على الأمثلة (فلور دأز يد) قدراً أو صفة (بلا شرط لحسن)
لما في خبره سلم السابق أن خياركم أحسنكم قضاء ولا يكره المقرض الأخذ بذلك (أو شرط) أن يرد (أنقص) قدراً أو صفة كرد مكسر عن صحيح

(أو ان يقرضه غيره أو أجلا
بلا غرض) صحيح أو به
والمقرض غير ملىء (لغا
الشرط فقط) أى لا العقد
لان ما جره من المنفعة ليس
للمقرض بل للمقرض
أولها والمقرض معسر
والعقد عقد رفاق فكانه
زاد في الارفاق ووعد
وعدا حسنا واستشكل
ذلك بان مثله يفسد الرهن
كما سياتى ويوجب بقوة داعى
القرض لانه سنة بخلاف
الرهن وتعبى بانقص
أعم من قوله مكسرا عن
صحيح (وصح) الاقرض
(بشرط رهن وكفيل
واشهاد) لانها توثيقات
لا منافع زائدة فللمقرض
اذا لم يوف المقرض بها
الفسخ على قياس ما ذكر في
اشراطها في البيع وان كان
له الرجوع بلا شرط كما مر
وذكر الاشهاد من زيادتي
(كتاب الرهن)
هو لغة الثبوت ومنه الحالة
الراعية وشرعا جعل عين
مال وثيقة بدين

ولو في ربوى وملك الزائد تبعالانه هبة مقبوضة ولا يحتاج فيه الى ايجاب وقبول ويمتنع على الباذل رجوعه
فيه اه حل واحله في شرح مر وكتب عليه ع ش قوله وملك الزائد تبعا اى وان كان متميزا عن مثل
المقرض كان اقترض دراهم فردها ومعهما نحو سمن ويصدق الآخذ في كون ذلك هدية لان الظاهر منه اذ لو
أراد الدافع انه انما أتى به لياخذ به لذكره ومعلوم بما صورنا به انه رد المقرض والزيادة معا ثم ادعى ان
الزيادة ليست هدية فيصدق الاخذ ما لو دفع الى المقرض سمن ونحوه مع كون الدين باقيا في ذمته وادعى انه
عن الدين لا هدية فانه يصدق الدافع في ذلك (قوله أو ان يقرضه غيره) اى ان يقرض المقرض المقرض
غير المقرض وانما جعل ضمير الفاعل راجعا للمقرض لان رجوعه للمقرض يؤدي الى فساد القرض
والقرض محتمل له شيخنا (قوله لغا الشرط فقط) ويسن الوفاء به في الوفاء به في الصورة المذكورة اه شرح
مر (قوله بل للمقرض) اى وحده في غير الاخيرة وقوله اولها اى في الاخيرة (قوله اولها والمقرض
معسر) عبارة شرح مر ولا اعتبار بحزمها للمقرض في الاخيرة لان المقرض لما كان معسرا كان الجر اليه
اقوى فغلب انتهت (فرع) قال في شرح الروض ولو قال لغيره ادفع مائة قرضا على الوكيل فلان فدفع ثم
مات الامر فليس للدافع مطالبة الآخذ لان الآخذ لم ياخذ لنفسه وانما هو وكيل من الامر وقد انتهت
وكالته بموت الامر وليس الآخذ الرد عليه ولو رد ضمن للورثة وحق الدافع يتعلق بتركه المبت عموما لا بما
وقع خصوصا اه لانه لا يتعين حقه فيه بل له ان ياخذ مثله من التركة وله ان ياخذ ما دفع بعينه اخذ من قولهم
له الرجوع في عينه مادام باقيا بحاله بل يؤخذ من ذلك ان له ان ياخذ من الوكيل بعد رجوعه اذا كان في يده
ولا شىء على الوكيل في دفعه له فليتامل اه سم على حج ولو دفع شخص لآخر دراهم وقال ادفعها لزيد فادعى
الاخذ دفعها لزيد فانكر صدق فيما ادعاه لان الاصل عدم القبض اه ع ش على مر (قوله داعى القرض)
اى الباعث عليه وهو الثواب (قوله وان كان الرجوع بلا شرط) لان في ذلك امنا من الجحد وسهولة
الاستيفاء وصون العرض فان الحياء والمروءة بمنعانه من الرجوع بلا سبب فاذا وجد سبب من هذه الاسباب
كان المقرض مسذورا حيث نفي الرجوع غير مألوم ومن فوائده ان المقرض لا يحل له التصرف في العين التي
اقرضها قبل الوفاء بالشرط وان قلنا تملك بالقبض والله اعلم اه حل وفي قول على الجلال قال ابن العماد
ويمتنع عليه التصرف فيما اقرضه قبل الوفاء بما شرطه كما يمتنع على المشتري التصرف في المبيع قبل وقاء
الثن كذا ذكره شيخنا الرمل

(كتاب الرهن)

(قوله هو لغة الثبوت) يقال رهن بالمكان رهنا أقام به واما شرعا فهو الجعل الذي قاله الشيخ ويطلق أيضا في
الشرع على العين المرهونة ووجه ملائمة ذلك للمعنى اللغوي ظاهر من حيث ان العين يدوم ثباتها عند المرتهن
ثم اذا راعيت اطلاقه على المرهون جمعت على رهنان قيل وكذا على رهن كسقف وسقف والاكثر انه جمع
رهان وقد انعقد الاجماع على اصله نعم منعه مجاهد وداد في الحضراء سم (قوله ايضا هو لغة الثبوت)
هذا ظاهر بناء على انه مصدر رهن لازما بمعنى دام وثبت ولكنه لا يناسب قوله الا في معناه
فارهنوا واقبضوا اما اذا جعل مصدرا للرهن متعديا فانما يناسب ان يقال هو لغة الاثبات
والحاصل ان رهن يستعمل لازما بمعنى دام وثبت ومتعديا فيقال رهنيت الشيء عنده ومعناه
اثبتته عنده والثبوت انما يناسب اللازم دون المتعدى الذي هو المقصود اللهم الا ان يقال اطلق الثبوت
الذي هو اثر الاثبات واراد به الاثبات نفسه لكن لا يناسب قوله ومنه الحالة الراعية وانما لم
يجعله من رهن بمعنى ثبت ودام لان الاركان الاتية لا تناسبه اه ع ش وفي المصباح رهنه الشيء برهن رهنا
ثبت ودام فهو رهن ويتعدى بالالف فيقال ارهنته اذا جعلته ثابتا هو في المختار رهن الشيء من باب قطع فهو
رهن ورهن الشيء دام وثبت فهو رهن وبابه ايضا قطع (قوله جعل عين الخ) قد اشتمل هذا التعريف على
الاركان الاربعة لان الجعل بصيغة ويستلزم موجبا قابلا وقوله عين مال اشارة الى المرهون وقوله بدين

إشارة إلى المرهون به وقوله وثيقة بدين أي ولو منفعة بخلاف المرهون فلا يصح كون منفعة أه شيخنا (يستوفى منها الخ) ليس من التعريف بل بيان لغايته وقيل أنه منه لاخراج ما لا يصح الاستيفاء منه كالموقوف ومن في قوله منها لا ابتداء لا للتبعض وقوله عند تعذر وقائه ليس بقيد بل جرى على الغالب أه شيخنا (قوله قال القاضي) أي القاضي الحسين على ما هو القاعدة من انصراف هذا الاسم إليه في عبارة الفقهاء وليس المراد اليضاوي كما يوهمه سياق تفسير الآية وفي قول على الجلال وشرعا يطلق على العين المرهونة ومنه آية فمن مقبوضة قاله اليضاوي وقول القاضي أنه مصدر بمعنى ارهنا واقبضوا بعيد يحتاج إلى تاويل ويطلق على العقود يعرف بأنه جعل عين الخ أه وقوله معناه الخ غرضه هذا تصحيح كونه جزأ لأنه لا يكون إلا جملة ويرد عليه أن هذا المطلوب لا يتوقف على كونه بمعنى الأمر بل يمكن جملة اسمية أو فعلية كما فعل بعض المفسرين أه شيخنا وقوله لأنه مصدر فيه نظر لأن رهننا هنا ليس مصدر ابل هو جمع رهن بمعنى مرهون بدليل وصفه بمقبوضة وحينئذ فليس هو كما نظر به من الآية وقد يجاب بصحة كونه جمع رهن الذي هو المصدر ولا ينافيه مقبوضة لأن وزن مفعول يأتي مصدرا أيضا أه أياب أه شوبري وقال بعضهم قوله لأنه مصدر الخ أن قلت إذا كان كذلك لا يصح وصفه بمقبوضة لأن الحدث لا يصح وصفه بكونه مقبوضا لأنه من صفات الأعيان إلا أن يقال وصفه باعتبار متعلقه لأن الرهن متعلقه العين أو أن يكون هذا من باب الاستخدام بمعنى أنا جعلنا الرهن بمعنى المصدر وأما إذا جعلناه بمعنى الأعيان فلا إشكال أه عبدربه (قوله رهن درعه) وافتك بعد أه أبو بكر وقيل على وقيل غيرهما والصحيح أنه افتك قبل موته وكونه لم يؤخذ من اليهودي الأبعد موته عليه السلام لا يدل على بقاءه على الرهن لاحتمال عدم المبادرة لأخذه بعد فكه أه برماوي وقال ع ش الأصح أنه مات ولم يفتكه أه وكذا في شرح م (قوله قوله على ثلاثين) أي على ثمن ثلاثين ونقل مثله فتح الباري أه ع ش ثم قيل أنه افتك قبل موته لخبر مسلم نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه وهو صلى الله عليه وسلم منزه عن ذلك والأصح خلافه لقول ابن عباس رضي الله عنه توفي رسول الله ﷺ ودرعه مرهون عند يهودي والخبر الأول محمول على غير الأنبياء تنزيها لهم وقيل على من لم يخلف وقاه أه وأثره دون مياسير أصحابه ليس من نوع منه أو تكليف مياسير أصحابه بآرائه أو عدم أخذ الرهن منه أو ليعلم الناس جواز معاملة أهل الكتاب قال السبكي مع أنه ﷺ خارج من الخبر لأن دينه ليس لمصلحة نفسه لأنه غني بر به وإنما أخذ الشعر لاهله وهو متصرف عليهم بالولاية العامة فلا يتعلق الدين به بل بهم ولم يثبت إنه كان عليه ديون وإن ثبت فهو لمصلحة المسلمين وإذا استدان لمصالحهم كان عليهم لاهله فان قيل هذا في استدانه للجهات العامة دون ما استدانه لاهله فانه وكيل عنهم والوكيل يتعلق به العهدة فالجواب أنه ﷺ أولى بالموثنيين أنفسهم فهو يتصرف عليهم بهذه الولاية التي ليست لغيره من الأئمة أه ولا يخفى ما فيه أه شرح البهجة من عند قوله قال السبكي لكن قوله أخذ الشعر لاهله هذا مبنى على أن نفقتهم لا تجب عليه ﷺ أو أنها تجب ولكن اقترض الشعر بما زاد على الواجب والمعتمد أن نفقتهم واجبة عليه صلى الله عليه وسلم خلافا للسبكي أه زى وعبارة الخطيب محبوسة في القبر غير منبسطة مع الأرواح في عالم البرزخ وفي الآخرة معوقة عن دخول الجنة أه وفي ع ش على م ما نصه البرزخ المدة التي بين الموت والبعث قال في المختار البرزخ الحاجز بين الشيتين وهو أيضا ما بين الدنيا والآخرة من وقت الموت إلى البعث فمن مات فقد دخل البرزخ (قوله بالحقوق) أي بجنس الحقوق أو بمجموع الحقوق اذ منها ما تدخله الثلاثة كالبيع ومنها ما تدخله الشهادة فقط وهو المساقاة ومجوم الكتابة ومنها ما تدخله الشهادة والكفالة دون الرهن وهو الجمالة قبل الفراغ من العمل ومنها ما تدخله الكفالة فقط كضمان الدرك أه ع ش على م (قوله كأم

يستوفى منها عند تعذر
وقائه والاصل فيه قبل
الاجماع قوله تعالى فمن
مقبوضة قال القاضي معناه
قارهنوا واقبضوا لأنه مصدر
جعل جزاء للشرط بالفاء
فجرى مجرى الأمر كقوله
تعالى فتحرير رقبة وخبر
الصحيحين أنه ﷺ
رهن درعه عند يهودي يقال
له أبو الشحم على ثلاثين
صاعا من شعر لاهله
والوثنائق بالحقوق ثلاثة
شهادة ورهن وضمان كأم

قبيل الباب قال شهادة
لخوف الجحدو الاخران
لخوف الافلاس (أركانها)
أربعة) عاقد و مرهون
و مرهون به وصيغة و شرط
فيها (أي في الصيغة) (ما) مر
فيها (في البيع) و قد مر
بانه في باب و هذا من زيادتي
(فان شرط فيه) أي في
الرهن (و مقتضاه) كتقدم
مرتبه (به) أي بالمرهون
عند تراحم الغرماء (أو)
شرط فيه (مصلحة له
كما شهادته أو ما لا غرض
فيه) كان يأكل العبد
المرهون كذا (صح)
العقد و لنا الشرط الاخير
(لا) ان شرط (ما يضر
أحدهما) أي المرتين
والراهن (كأن لا يباع)
عند المحل و التمثيل بهذا من
زيادتي (و كشرط منفعة)
أي المرهون لمرتبه (أو)
شرط (أن تحدث زوائده)
كثمر الشجرة و نتيج الشاة
(مرهونة) فلا يصح الرهن
في الثلاثة لا خلال الشرط
بالغرض منه في الاولى

قبيل الباب) أي في قوله لأنها توثيقات لا منافع ولكن ما سبق لا يقيد الحصر الذي ذكره هنا فاعلم المراد
أنه من كونها توثيقات أو أن الحصر استفيد مما سبق مع رعاية المقام و الباب و الكتاب يطلق كل منهما على
الاخر فلا يقال المعبر به الكتاب دون الباب اه ع ش على م ر (قوله و مرهون و مرهون به) إنما يقل
بدلها و معقود عليه كما فعل في البيع و نحوه لان الشروط المعتبرة في أحدهما غير المعتبرة في الاخر فكان
التفصيل أولى لمطابقتها لما بعد من قوله و شرط في المرهون كونه عينا اه ع ش على م ر (قوله و شرط فيها الخ)
و القول في المعاطاة و الاستيجاب مع الايجاب و الاستقبال مع القبول هنا كالبيع و قد مر بيان صور المعاطاة
هنا كما ذكره المتولي ان يقول له اقرضني عشرة لا عطيك ثوب هذا رهنه فقرضه العشرة و يعطيه الثوب اه
خطيب اه سلطان (قوله ما مر فيها في البيع) يؤخذ من هذا اشتراط مخاطبة من وقع معه العقد و ما بحثه
بعضهم من صحة رهنت موكلك و فرق بان احكام البيع تتعلق بالوكيل دون احكام الرهن بعيد يردده ظاهر
كلامهم و قد اتي بخلافه الوالدرحه الله تعالى اه شرح م ر (قوله ما مر فيها في البيع) أي في الجملة فلا يشترط
هنا التوافق معنى حتى لو قال رهنك العبد الف فقال قبلته بخمسائة صح الرهن على المعتمد اه شيخنا و في
ع ش على م ر ما نصه قوله ما مر في البيع يفيد انه لو قال رهنك هذين فقبل احدهما لم يصح العقد نظير ما مر
في القرض و قد يفرق بان هذا تبرع محض فلا يضر فيه عدم موافقة القبول للايجاب كالحبة و قد يؤيد الفرق
ما تقدم للشارح فيما لو اقرضه الفاق قبل خمسمائة حيث علل عدم الصحة فيه بمشابهته للبيع باخذ العوض و ما
هنا لا عوض فيه فكان بالحبة أشبه و أيضا قال رهن جائر من جهة المرتين و قياسه ايضا انه لو قال رهنك هذا
بالف فقبل بخمسمائة الصحة (قوله ما مر في البيع) لو قال بعثك هذا على ان ترهنني عليه كذا فقال اشتريت
و رهننت صح و ليس هنا قبول و كان ما صدر من البائع مغن عنه و قال بغوى و القاضي لا بد من القبول بعد
ذلك اه و اعتمد شيخنا طب الاول و في تصحيح ابو عجلون انه المرجح و اعتمده م ر ايضا اه سم (قوله
فان شرط فيه الخ) فيه تفريع على قوله شرط فيها ما في البيع أي من الشروط الخمسة و من صحته بشرط مقتضاه
أو ما لا غرض فيه و بطلانه بغيره لجميع ما مر في البيع يجري هنا و لو قال و يجري فيها ما في البيع لكان اظهر
لان صحته بالشرط و عدمها به لم يذكر في مقام الشروط و انما ذكر في مقام آخر و ان كان يؤول لكونه شرطا
(قوله مقتضاه) المقتضى و المصلحة متباينان و ذلك لان المقتضى عبارة عما يلزم العقد و لهذا ثبت في المقعد
و ان لم يشترط و اما المصلحة فلا يلزم فيها ما ذكر كالاشهاد فانه من مصالحه بل مستحب فيه و بما
تقرر على ان المراد بالمصلحة ما ليس بلام مستحبا كان أو مباحا اه ع ش على م ر (قوله كان يأكل
العبد المرهون كذا) قد يقال كون هذا الشرط بما لا غرض فيه عمل نظر لجواز ان يأكل غير ما شرط
يضر العبد مثلا فر بما نقصت به الوثيقة بخلاف البيع فانه لما خرج عن ملك البائع لم يكن له غرض
فيما يأكله و ان اضربه اه ع ش على م ر (قوله لنا الشرط الاخير) أي فهو شرط فاسد غير مفسد
و الشرط الاول تأكيد و الثاني معتبر اه برماوى (قوله أي المرتين و الراهن) تفسير للمضاف اليه
و هو قوله هما فهو بالجرو يصح جعله تفسيرا لقوله احد و يدل على ارادة الشارح للاول عدم الاتيان باو
اه ع ش (قوله كان لا يباع عند المحل) مثله ان يشترط يبعه باكثر من ثمن المثل أو بعد مدة من الحلول اه
حج و قد يقال ان المتن يصدق بهذه الاخير فلا حاجة لزيادتها عليه قليتا مل اه شوبرى (قوله او شرط
ان تحدث زوائده مرهونة) و كزوائده فيما ذكر منافع لكن لو كان هذا الرهن مشروطا في قرض لم
يبطل القرض قال في الروض و لو اقرضه بشرط رهن و تكون منافعه للقرض بطل القرض و الرهن و ان
تكون مرهونة بطل الرهن لا القرض أي لانه لا يجرى بذلك نفعا للقرض اه و قد يقال شرط رهن المتافع
نفع جره القرض للقرض و قد يجاب بانه لو ضر هذا لضر شرط اصل الرهن اه شوبرى (قوله
مرهونة) أي حال كونها مرهونة أي متصفة بالرهن عند حدوثها أي يعرض لها الاتصاف

مقارنا لحدوثها (قوله وتغيير قضية العقد في الثانية) قد يقال هذه العلة موجودة في الثالثة أيضا وكان اللائق أن يقول وتغيير قضية العقد في الأخيرتين ولجهة الزوائد في الثالثة فتكون الثالثة معلة بعلمتين والثانية بواحدة (قوله وتغيير قضية العقد الخ) قال شيخنا أي لما في الشرط من تغيير قضية العقد التي هي التوثيق وفيه نظر فإن التوثيق باق بقبض الموهون فليست المنفعة والزوائد بما يتوثق بها إلاها غير مرهونة والمنفعة يسهر فيها المالك وتفتت بمضي الزمان فالوجه أن يراد بقضية العقد عدم تبعية المنفعة والزوائد لأصلها فتأمل أهول على الجلال (قوله وتغيير قضية العقد في الثانية) فيه أن كون المنفعة للراهن ليست قضية عقد الرهن بل هي له مطلقا من أوله يرهن لأنها فرع ملكه إلا أن يقال إن قضية عقد الرهن التوثيق فقط وشرط المنفعة للمرتبه تغيير لقضية العقد (قوله فان قدرت المنفعة الخ) عبارة شيخنا مرفى شرحه نعم لو قيد المنفعة بسنة مثلا وكان الرهن مشروطا في بيع فهو جمع بين بيع وإجارة فيصح أن أهول شيخنا وسكت عن اشتماله على عقد الرهن لأن الرهن المشروط في البيع يحتاج إلى عقد جديد بعد ذلك بخلاف المزوج به بدليل قولهم إن المشروط عليه قد لا يفي بالشرط وحينئذ يقال إن استحقاق المنفعة بالعقد كما هو قضية الجمع المذكور فليس من إجارة موهون والافلاجم لتوقف الإجارة على وجود الرهن ولم يوجد فهي باطلة لعدم اتصال المنفعة بالعقد وفي شرح الروض أن الشرط من جملة المزج حيث قال ما نصه ولو قال بعثك أو زوجتك أو أجرتك بكذا على أن ترهني كذا فقال الآخر اشتريت أو تزوجت أو استأجرت ورهنت صح وإن لم يقل الآخر بعد وقبلت أو ارتهنت لتضمن هذا الشرط الاستيجاب أهول على هذا فليست مأمورة الشرط المحتاج إلى عقد رهن بعده المشار إليه بقولهم السابق فتأمله وسيأتي لهذا مزيد بيان أهول على الجلال (قوله والرهن مشروط في بيع) يخرج ما لو لم يكن كذلك كرهت هذه الدار على كذا على أن يكون لك سكنها سنة بدئنا فما المانع من صحته ويكون جمعا بين رهن وإجارة فليراجع أهول على حج أهول وقد يقال وجه عدم الصحة اشتمال العقد على شرط ما ليس من مقتضيات الرهن ولا من مصالحه فهو مقتضى للفساد فهو رهن بشرط مفسد كالأوباع داره لشخص بشرط أن يقرضه كذا أو هو مبطل أهول على م (قوله فهو بيع وإجارة) بأن يقول بعثك عبدي بمائة مثلا بشرط أن ترهني بهادارك وإن تكون منفعتها إلى سنة فبعض العبد مبيع وبعضه إجارة في مقابلة منفعة الدار تأمل هذا التصوير فإن كثيرا من الناس قد عجز عنه وقد ظفرت به في بعض شروح التنبيه للزكواني بعد التوقف كثيرا والسؤال عنه كثيرا فيوزع العبد على المائة والمنفعة أهول فلو عرض على المائة بوجوب انقضاء الإجارة انقضاء البيع فيما يقابل إجارة مثل الدار سنة من العبد أهول وقوله بعثك عبدي بمائة يعلم من بقية عبارته أن في هذا التعبير تسامحا وأن المعنى بعثك بمائة وقوله وإن تكون منفعتها إلى سنة أي ببقية العبد وقوله فبعض العبد الخ فلو كانت منفعة الدار في هذا المثال خمسين فالعبد موزع على الخمسين والمائة بالجزئية فثلثاه مبيع في مقابلة المنفعة وقوله انقضاء البيع الخ صوابه أن يقول انقضاء العقد أو يقول انقضت الإجارة وذلك لأن البيع لم ينفسخ ولا يثبت للمشتري الخيار في البيع عند انقضاء الإجارة ولو فاته بعض العبد وذلك لأن الصفة لم تتحد إذ ما هنا بيع وإجارة والخيار إنما يثبت حيث اتحد الصفة أهول على م (قوله وأهلية متبرع) لم يظهر لهذا الاشتراط في المرتبه وجه لانه لم يتبرع بشيء بل توثق على دينه وكذا لم يظهر له في الراهن وجه أيضا لأن منفعة الرهن لراهنه ولانه يمكن من الانتفاع به ولو بالاسترداد كما سيأتي فلم يكن متبرعا بشيء وعبارة شرح مرفى في الرهن نوع تبرع لانه حبس مال بغير عوض انتهت ولم يظهر منها أن التبرع بأي شيء حصل وكون الحبس بغير عوض لا يظهر فيه تبرع لأن الحبس لا يقابل بمال إلا لو كانت المنافع تقوت على المالك وليس كذلك كما علمت (قوله أو غبطة ظاهرة) يأتي الشركه أن الغبطة مال له وقع فانظر مفاد قوله هنا ظاهرة أهول يري وجوابه أن المراد بظهورها ظهور نعمها التولي قد يكون مال له وقع

وتغيير قضية العقد في الثانية
ولجهة الزوائد عدمها في
الثالثة فان قدرت المنفعة في
الثانية والرهن مشروط في
بيع فهو بيع وإجارة وهو
جائز (و) شرط (في المأقيد)
من رهن ومرتبه (ما) من
(في المقرض) من الاختيار
وهو من زيادة وأهلية
التبرع (فلا) يرهن مكره
ولا يرتبه كسائر عقود
ولا (برهن ولي) إيا كان
أوجدا أو وصيا أو حاكما
أو أمينة (مال محبوسه)
من صبي ومجنون وسفيه فهو
أعم من تبرعه بالصبي
والمجنون (ولا يرتبه له
إلا الضرورة أو غبطة
ظاهرة) فيجوز له الرهن
والارثان فيهما دون
غيرهما مثلها للضرورة
أن يرهن

لكن يعارض بمضار (قوله على ما يقتض الحاجة المئوية) أي حاجة شاقة لئلا ثم قوله الا لضرورة الخ وبهذا
اندفع ما يقال الحاجة اعم من الضرورة فانها تشمل التفكير ثياب الزينة مثلا فكيف فسر الضرورة بذلك فان
اريد على بعد الحاجة ما يشمل ثياب التجميل ونحوها بما يعتاد فعله في الاعباد من التوسع في النفقة حملت
الضرورة على مطلق الحاجة اه ع ش (قوله او اتفاق متاع كاسد) في المختار نفق البيع يتفق بالضم نقا
راج وفي المصباح تفقت السلعة والمرأة نقا بالفتح كثر طلبها وخطابها اه وفيه أيضا كسد الشيء
يكسد من باب قتل كسادا لم يتفق لقلة الرغبات فيه فهو كاسد وكسيد ويتعدى بالهمزة فيقال اكسده الله
وكسدت السوق فهي كاسد بغيرها وفي الصحاح وبالهاء في التهذيب ويقال اصل الكساد الفساد اه (قوله
ان يرهن ما يساوي مائة الخ) لان المرهون ان سلم فظاهر والا كان في المبيع ما يجبره فان امتنع البائع الا
برهن على ما يزيد على المائة ترك الشراء اذ قد يتلف المرهون فلا يوجد جابر اه شرح م ر (قوله ويساوي
ماتين) هل المراد حالتين او لوم مؤجلتين في كلام بعضهم التقييد بالاول وهو الوجه اه شوبري
(قوله كما سجيء في باب الحجر) راجع لصورتي ارتهان الولي اي ارتهانه لاجل القبضة وارتهانه لاجل
الضرورة وعبارته هناك متنا وشرحا ويتصرف الولي بمصلحته ولو نسيته ومن مصلح النسيته ان يكون
بزيادة او لخوف عليه من نحو نهب وان يكون المعامل ملأ نفقه ويشهد حتما في بيعه نسيته ويرتهن كذلك
بالماتين رهنا وافيا انتهت (قوله الامن امين آمن) ويشترط ايضا الاشهاد وكونه غنيا فهذه اربعة في
الرهن وفي الارتهان بشرط ثلاثة كون الرهن وافيا بالماتين وكون الاجل قصيرا عرفا وان لا يخاف تلف
المرهون لانه ربما رفع الى حاكم يرى سقوط الدين بتلف المرهون هكذا يؤخذ من ع ش وساطان وفي
شرح م ر ما يقتضي ان شروط الارتهان شروط لصحة البيع من اصله لالنفس الرهن فانه قال بعد ان ذكر
الشروط مانصه فان فقد شرط من ذلك بطل البيع (قوله آمن) اي ليس بخائف بان يكون الزمن غير زمن
هب اه شوبري (قوله وبما تقرر) اي من قوله وشرط في العاقد ما مر في المقرض اي يجعل ال للاستغراق
(قوله الذي فرع عليه قوله الخ) اي وحينئذ فلا يصح تفريع منع رهن الولي وارتهانه الذي ذكره على
ما قبله وبجواب منع كونه مطلق التصرف اذ حقيقة مطلقة هو من لا يحجر عليه فيه وهو عليه حجر في
التبرع فكان غير مطلقة حقيقة اه ايماب وما ذكره مسلكه الشارح في هامش الديميري فسوف بين
مطلق التصرف واهل التبرع قال لان مطلق التصرف هو من لا يحجر عليه في تصرف ما فليتأمل قلت
وفي الايباب في باب الضمان ان المريض مطلق التصرف والسفيه ليس من اهل التبرع ولا مطلق
التصرف فراجع اه شوبري (قوله وكالولي فيما ذكر المكاتب) الا مع السيد فيجوز رهنه
وارتهانه معه ومع غيره على ما يؤدي به النجم الاخير لافضائه الى العتق اه حل وفي شرح م ر
ما وافقه من اقتضاء جواز رهن المكاتب وارتهانه مع السيد مطلقا سواء كان ما يؤدي به النجم
الاخير او على غيره ان كان على ما يؤدي به النجم الاخير وعبارته وحيث منعنا المكاتب فيستثنى
رهنه وارتهانه مع السيد ومالورهن مع غير السيد على ما يؤدي به النجم الاخير لافضائه الى
العتق (قوله اوربيع) بان باع في ذمته مثلاي والافله البيع والشراء في الذمة حالا ومؤجلا والرهن
والارتهان مطلقا اه سم على حج اه ع ش (قوله اوربيع) اما اذا لم يربح ويرتهن من غير شرط
كان يشترى دابة في ذمته ثم يشترى سلعة أخرى كذلك فله رهن تلك الدابة على ثمن السلعة من
غير شرط اي وصورة المسئلة انه ماذون له في التجارة اه شيخنا (قوله كونه غنيا) من ذلك رهن ما
اشتد حبه من الزرع فان رهنه وهو بقل فكرهن الثمرة قبل بدو الصلاح اه متن الروض وقوله
قبل بدو الصلاح اي وحكمه الصحة اي لم يشترط قطعه كما يأتي التصريح به في كلام الشارح عقب
قول الشارح وان لم يعلم هل يفسد الخ اه هذا ونقل عن الخطيب انه يستثنى من هذه القاعدة
وهي كون المرهون غنيا يصح بيعها الارض المزروعة فانه يصح بيعها اي حيث رويت قبل

على ما يقتض الحاجة المئوية
ليوفي بما ينتظر من غلة او
حلول دين او اتفاق متاع
كاسد وان يرتهن على ما
يقرضه او يبيعه مؤجلا
لضرورة نهب او نحوه
وعملها للقبضة ان يرهن
ما يساوي مائة على ثمن ما
اشتراه بمائة نسيته وهو يساوي
ماتين وان يرتهن على ثمن
ما يبيعه نسيته بقبضة كما
سجيء في باب الحجر واذا
رهن فلا يرهن الامن امين
آمن وبما تقرر علم ان
تعبير بما يتضمن أهلية
التبرع أولى من تعبيره
بمطلق التصرف الذي فرع
عليه قوله فلا يرهن الولي
لانهم صرحوا بانه مطلق
التصرف في مال محجوره
غير انه لا يتبرع به وكالولي
فيما ذكر المكاتب والعبد
الماذون له ان اعطى مالا او
ربح (و) شرط (في المرهون
كونه غنيا)

الزرع أو من خلاله ولا يصح رهنها اه أقول ولعل الفرق على هذا أن البيع يراد للدوام بحيث علم المشتري بالزرع حين الشراء أو بعده وأجاز البيع فقد رضى بالأرض مسلوقة بالمنفعة تلك المدة فكان كشراء المعيب والقصد من الرهن التوثيق واستيفاء الدين من المرهون عند المحل والزرع قد يتأخر إلى وقت البيع أو يضعف الأرض فلا يتسرع بيع الأرض في ذلك الوقت أما لشغلها بالزرع أو نقصان قيمتها بضعفها فتقل الرغبة فيها فلا يحصل مقصود الرهن من استيفاء الدين اه ع ش على م ر (قوله يصح بيعها) أى ولو موصوفة بصفات السلم اه شرح م ر وكتب عليه ع ش وظاهره أنه لا يشترط في صحته عدم طول الفصل بينه وبين القبض على خلاف ما مر في المقرض في الذمة وقد يفرق بأن الغرض من الرهن التوثيق وما دام باقيا في ذمة الراهن هو محتاج إلى التوثيق والغرض من المقرض دفع الحاجة والغالب عدم بقائها مع طول الفصل بين التفرق والقبض بل إذا طال الفصل فالغالب على المقرض إعراضه عما اقترضه والسعى في تحصيل غيره لظنه امتناع المقرض من بقائه على المقرض ولعلهم لم ينظروا لذلك في المعين لأنه يتميزه عن غيره وتعلق حق المقرض به دون غيره من بقية مال المقرض نزل منزلة ما قبضه في تعلق نفسه به وعدم التفاتها إلى غيره مادامت العين رهنها اه (قوله فلا يصح رهن دين) أى ابتداء لا دوا ما لقوله فيما يأتي ولو اتلف مرهون فبدله رهن وهذا أيضا في الرهن الجعلي وأما الشرعي كان مات وعليه دين فيتعلق بتركته ولو كانت ديونا اه شيخنا (قوله لأنه غير مقدور على تسليمه عبارة شرح م ر) ولأنه قبل قبضه غير موقوف به وبعبارة أخرى كونه دينا وعبرة حل لأنه غير مقدور على تسليمه أى لأنه لا يلزم الرهن إلا بقبضه وإذا خرج عن كونه دينا (قوله ولا رهن منفعة) أى ولو في الذمة أى ابتداء أيضا فلا يرد مالو كانت تركه اه قل على الجلال (قوله لأن المنفعة تلف) فيه نظر بالنسبة للعمل الملزم في الذمة مثلا بل وبالنسبة لمنفعة ملك الراهن كان يرهنه منفعة سكنى داره سنة من غير تعيين السنة اه سم على حج أقول فيه نظر لأن المنفعة المتعلقة بالعين يشترط اتصالها بالعقد وهو يؤدي إلى فواتها كالأوبعض قبل وقت البيع اه ع ش على م ر (قوله لأن المنفعة تلف) فيه أن ذلك لا يأتي إلا في المقدرة بزمان وأما المقدرة بعمل فلا تلف كان الزم ذمته حمله إلى مكة إلا أن يقال يحمل ما لا تلف طردا للباب على وتيرة واحدة اه سم ملخصا (قوله ولو مشاعا) فلو رهن حصته من بيت في دار مشتركة قسمت إفرادا فوقع البيت في نصيب الشريك لزمه قيمتها رهنها مكانها لأنه بعد إنطلاق اه قل على الجلال (قوله ولا يجوز نقله الخ) أى يحرم ويصح وخرج به العقار فيجوز بغير إذن الشريك وينبغي أنه إذا تلف عدم الضمان ويوجه بأن اليد عليه ليست حسيه وأنه لا تعدى في قبضه لجوازه اه ع ش (قوله بغير إذن الشريك) فان نقله بغير إذنه قبضه وصارت حصة الشريك مضمونة على الراهن وعلى من هي تحت يده وقال السبكي يحصل به القبض سواء كان بغير إذن الشريك أو بأذنه لكن لا يحمل إلا بأذنه فالوقوف على إذن الشريك في المنقول حل القبض لاصحته كذا في حواشي شرح الروض وتقدم في البيع في ع ش على م ر عن سم على حج أن البيع والرهن على حد سواء من حيث أن المتوقف على الإذن حل النقل لاصحة القبض (قوله جاز وناب عنه في القبض) مقتضاه أنه يكون تابعا بنفس الرضا وليس كذلك بل لا بد من اللفظ من أحدهما وعدم الرد من الآخر كما يعلم من باب الوكالة اه ع ش على م ر (قوله عدلا يكون في يده لها) ويؤجره إن كان مما يؤجر وتجري المهاداة بين المرتهن والشريك كجريانها بين الشريكين فلمحة رهن نصيبه من بيت معين من دار مشتركة من غير إذن شريكه كما يجوز بيعه فلو اقتسما ما فخرج المرهون لشريكه لزمه قيمته رهنها لأنه حصل له بدله اه شرح م ر وفي ع ش عليه ما نصه قوله ويؤجره أى العدل بأذن من الحاكم قال في الإيعاب وإن أيا الأجرة لأنه تلزمه رعاية المصلحة ولا نظر لكونهما كاملين فكيف يجبرهما على ذلك لأنهما بامتناعهما صارا كالتاقصين بنحو سفه فكنه الشارع من إجبارهما

يصح بيعها فلا يصح رهن دين ولو من هو عليه لأنه غير مقدور على تسليمه ولا رهن منفعة كان يرهن سكنى داره مدة لأن المنفعة تلف فلا يحصل بها استئناق ولا رهن عين لا يصح بيعها كوقف ومكاتب وأم ولد (ولو) كان (مشاعا) فيصح رهنه من الشريك وغيره ويقبض بتسليم كله كافي البيع فيكون بالتخلف في غير المنقول ولا يجوز نقله بغير إذن الشريك فان أبى الإذن فان رضى المرتهن بكونه في يد الشريك جاز وناب عنه في القبض وإن تنازعا نصب الحاكم عدلا يكون في يده لها

(أو) كان (أمة دون ولدها) الذي يحرم التفريق بينها وبينه (أو عكسه) أي أن كان المرهون ولدها دونها (ويباعان) معا حذرا من التفريق بينهما المنهي عنه (عند الحاجة) إلى توفية الدين من ثمن المرهون (ويقوم المرهون) منهما موصوفا بكونه حاضرا أو محضونا (ثم) يقوم (مع الآخر الزائد) على قيمته (قيمة الآخر) يوزع الثمن عليهما) بتلك النسبة فإذا كان قيمة المرهون مائة وقيمته مع الآخر مائة وخمسين فالنسبة بالثلاث فتعلق حق المرتن بثلثي الثمن والتفويض في صورة العكس من زيادتي (ورهن جان ومرتد كيجهما) وتقدم في البيع أنه لا يصح بيع الجاني المتعلق برقبته مال بخلاف المتعلق بها قود أو بذمة مال وفي الخيار أنه يصح بين المرتن وإذا صح رهن الجاني لا يكون به مختارا للفداء بخلاف بيعه على وجه لأن محل الجناية باق في الرهن بخلافه في البيع (ورهن مدبر) أي معلق عتقه بموت سيده (ومعلق عتقه بصفة

رعاية لمصلحتها) اه وقد يقال هذا ظاهر بالنسبة لما لو أيا لأحدهما أمالور ضيا فلا وجه لا يجاره مع وجودهما ورضاهما فليراجع إلا أن يقال إذن القاضي له في جعل العين تحت يده صيره كالوكيل وهو يجوز له الإيجار والتصرف فيما وكل فيه بحضور الموكل اه (قوله أو أمة دون ولدها) في جملة غاية لقوله كونه عينا يصح بيعها نظر لأن الأم وحدها لا يصح بيعها ولا الولد ويمكن الجواب بان الأم يصح بيعها في حد ذاتها بقطع النظر عن حرمة التفريق أو أن الغاية راجعة للتقيد لا بقيدته أو أن هذا الإشارة إلى الاستثناء من المفهوم وإن كان خلاف الظاهر أو أن المراد يصح بيعها ولو مع غيرها اه ع ش (قوله أو أمة دون ولدها) وهذا أي كون المرهون أمة دون ولدها عيب فيها يفسخ به البيع المشروط فيه الرهن إن كان المرتن جاهلا كونها ذات ولد أي يجوز للمرتن الذي هو البائع فسخ البيع المذكور إذا أتى له الرهن الذي هو المشتري بأمة فرهنها عنده ثم تبين له أنها ذات ولد يحرم التفريق بينها وبينه اه من شرح م روع ش عليه بنوع تصرف في اللفظ (قوله أو أمة دون ولدها) ومثل الأمة غيرها من كل حيوان يحرم التفريق بينها وبين ولدها اه قل على الجلال (قوله ويباعان معا) أي إن كانا معا كالرهن ولا يبيع المرهون وحده اه حل ولور هنت الأم عند واحد والولد عند آخر واختلف وقت استحقاق استيفاء الدين كان كان أحدهما حالا والاخر مؤجلا فهل يباع من استحق دونه دون الآخر للحاجة أو ينتظر حلول المؤجل ليبيعهما أو يباعان ويوزع الثمن فما يخص الحال يوفي به وما يخص المؤجل يرهن به إلى حلوله احتمالات أقربها الثالث ويوجه بأنه عهدها بيع المرهون قبل حلول الدين عند الاحتياج إليه ويحفظ ثمنه إلى الحلول ولم يعهد تأخير بيعه بعد حلوله حتى لو شرط في العقد تأخير بيع المرهون عن الحلول بمدة لم يصح اه (قوله ثم مع الآخر) وعكس هذا التفويض صحيح فثم ليست للترتيب اه قل على الجلال (قوله فالزائد على قيمته الخ) ولا نظر لكون الزيادة إنما هي في الحقيقة منسوبة للآخر مع الهبة الاجتماعية اه أقول لكن لقائل أن يقول لم روعى الآخر بهذه الزيادة حيث اعتبر تفويجه مع الرهن ولم يراع الرهن حيث اعتبر تفويجه وحده وما وجه تخصيص ذلك بهذه المزية إلا أن يقال حق الملك أقوى من حق الاستيثاق وأولى فكان أولى بالمراعاة تأمل ثم أوردت هذا السؤال على شيخنا طيب فاجاب بأنه روعى جانب الرهن لأن للمرتن مردا يرجع إليه غير الرهن فليتأمل اه سم (قوله ويوزع الثمن عليهما) وقاعدة هذا التوزيع مع قضاء الدين بكل حال تظهر عند تراحم الغرماء أو تصرف الرهن في غير المرهون اه شو برى (قوله وتقدم في البيع) أي صريحاً وقوله في الخيار أي ضمناً اه ع ش على م ر ق الأول تقدم في قوله وقدرة تسلبه إلى أن قال ولا مرهون على ما يأتي ولا عان تعلق برقبته مال قبل اختيار فداء والثاني تقدم في قوله ويضمنه البائع بقتله بردة سابقة اه (قوله وإذا صح رهن الجاني) أي المتعلق برقبته مال على المرجوح المبني على مقابل الأصح القائل بصحة بيعه فكان من حق الشارح إسقاط هذا لأنه مفرع على ضعيف ومن عاداته أن لا يذكر الضعيف ولا ينبنى عليه إلا أن يقال لما كان الفرق على الضعيف فيه غموض احتاج لذكره تأمل وكتب أيضا أي إذا قلنا بصحته وذلك في المتعلق برقبته قودا وبذمة مال كذا يتبادر للفهم وليس مرادا لأن الفداء إنما هو للمتعلق برقبته مال لا بذمة مال ولا برقبته قصاص بل المراد إذا فلما بصحة رهن الجاني المتعلق برقبته مال وذلك على الوجه الضعيف القائل بذلك اه حل وعبارة الجلال المحلى في شرح الأصل وعلى الصحة في الجاني الأول لا يكون بالرهن مختارا للفداء عند أكثرين وبه يعلم أن كلام الشارح مفرع على ضعيف وهو صحة رهن الجاني المتعلق برقبته مال بان جنى خطأ أو شبه عمدا ما الجاني المتعلق برقبته قصاص فيعه صحيح وكذا رهنه ولا يقال فيه لا يكون به مختارا للفداء لأن الاختيار إنما هو من الجاني عليه لا من سيده اه زى (قوله بخلاف بيعه على وجه) أي على الوجه المصحح لبيعه يكون بالبيع مختارا للفداء والفرق واضح وما ذلك إلا لأن محل الجناية الخ ويمكن أن يكون قوله على وجه متعلق بكل من رهن ويبيع أي إذا صح رهن الجاني على وجه الخ وفي الشرحين والروضة أن لم يصح بيعه

فرهته أولى وان صحناه فقولان اه حل (قوله لم يعلم الحل قبلها) أى وكان الدين مؤجلا كما يفهم من ذكر
الحلول ولم بشرط يبعه قبل وجود الصفة فلعدم الصحة في المعلق ثلاث قيود وتعلم من المتن والشارح اه (قوله
او احتمال الامر ان فقط) أى البعدية والمعينة وقوله او مع سبقه أى احتمال البعدية والمعينة والسبق وقوله او
معها أى او قبلها ومعها فالصورة باطلة وقوله لقوات الغرض من الرهن فى بعضه أى للثلاثة الاول أى
بعتقه المحتمل قبل الحلول اه حل وقوله فى الباقي وهو الثلاثة الاخيرة ام شيئا (قوله وان كان الدين حالا)
غاية الرد على القول الآتى فى الروضة فهو مفروض فى الحال (قوله فان علم فى مسألة المعلق الخ) شروع فى
بيان المفهوم وهو صورتان هدموا التى بعدها واما قوله وكذا فى الصور المذكورة الخ فهو صورة زائدة على
مفهوم المتن اشار به الى قيد ملاحظ فى المنطوق تقدير لم يعلم الحل قبلها ولم يشترط يبعه قبل وجودها
والحاصل ان صور المعلق تسعة ستة فى المنطوق باطلة واثنتان فى المفهوم صحيحتان وواحدة صحيحة ايضا وهى
محترز القيد المقدر (قوله فان علم فى مسألة المعلق بصفة) الى قوله صح رهته قال فى الروض وشرحه فى هذا
فان لم يبع حتى وجدت أى الصفة عتق بناء على ان العبرة فى العتق المعلق بحال التعليق لا بحال وجود الصفة
وهذا ما صححه البغوى وكذا القاضى فى موضع من العتق وقبل لا يعتق ان كان الراهن معسرا بناء على عكس
ذلك والتصريح بالترجيح من زيادة اه وفى شرح البهجة وان لم يبع حتى وجدت الصفة فهو كاعتاق المرهون
بناء على ان العبرة فى العتق المعلق بحال وجود الصفة لا بحال التعليق اه وظاهره ترجيح خلاف ما رجحه فى
الروض قال مروه المعتمد ما فى الروض من العتق مطلقا بناء على ان العبرة بحال التعليق وما مشى عليه فى شرح
البهجة ضعيف اه سم (قوله ان شرط يبعه) أى وبيع قبلها والاعتق وتبين بطلان الرهن وقوله قبل وجود
الصفة أى بمن يبيع البيع اه اشبولى (قوله بل اولى) وجه الاولوية فى مسئلتى العلم انه اذا علم الحل
معها او بعدها يبادر بالبيع المشروط لتحقيقه القوات عند الحلول بخلاف مسائل الاحتمال ربما تهاون
وتراخى اتكالا على احتمال القلبية فى بعض الصور واما وجه الاولوية فى الاحتمال الاخير على ما بقى من
الاحتمالات فظاهر اما فى الاحتمال الاول فلان الاحتمال الاول فيه احتمال المعينة والبعدية وهما اكثر
غورا من احتمال القلبية والمعينة واما الثانى فلان فيه احتمال البعدية بخلاف الاخير وكذلك الثالث فيه
احتمال البعدية وتوقف الحل فى الاولوية فى بعض الصور فراجعنا اشبولى وعبارته قوله فيما يصدق أى
فى تعبير يصدق وقوله بالاحتمالات الخ الاحتمالات اربع والاخير منها هو احتمال القلبية والمعينة وقوله ومثله
أى ومثله ما قاله ابن عسرون البقية أى ما زاد على مسائل الاحتمال غير الاخير وهما مسئلتا العلم ومسئلة
الاحتمال الاخير ووجه الاولوية فى مسئلتى العلم واضح واما اولوية الاحتمال الاخير على الاول من
الاحتمالات والثانى فواضحه ايضا دون الثالث اه (قوله ق صورتي العلم بالمقارنة) هذه هى الثانية وقوله
واحتمال الخ هذه هى السادسة لان المراد بالتاخر هنا تاخر الصفة فيكون الدين على هذا الاحتمال متقدما
والحاصل كلام الاصل فيه ثلاث صور من صور الاحتمالات ويبقى ثلاثة واحدة وهى الاول من صورتي
العلم مفهومة بالاولى او داخلة فيه بحمل الامكان على العام ويبقى ثنتان قد ناقش بهما اه (قوله واستشكل
الفرق الخ) راجع للذين حيث منع الرهن فى المدبر مطلقا وفصل فى المعلق بصفة اه من خط شيخنا الاشبولى
(قوله بناء على ان التدبير تعليق عتق بصفة) اما لو بني على مقابله وهو انه وصية للعبد بعتقه فلا يتأتى الاشكال
لانهم لم يشترط كافى شىء الذى يبنى على هذا الخلاف ما يعلم من شرح م فى كتاب التدبير وعبارته هناك مع
المتن والتدبير تعليق عتق بصفة لان صيغته صيغة تعليق وفى قول وصية للعبد بالتعق نظر الى ان اعتاقه من الثلث
فلورجع عنه بقول ومثله اشارة اخرس وكتابة مع نية كابطلته فسخته نقضت رجعت فيه صح الرجوع ان قلنا
بالمرجوع انه وصية لما مر فى الرجوع عنها والا بان لم نقل وصية بل تعليق عتق بصفة كما هو الاصح فلا يصح
بالقول كسائر التعليقات انتهت (قوله فليصح رهنهما) أى مطلقا او يمنع رهنهما أى مطلقا أى فكيف

لم يعلم الحل (الدين قبلها)
بان علم حله بعدها أو معها
أو احتمال الامر ان قطا أو
مع سبقه أو احتمال حله
قبلها بعدها أو معها (باطل)
لقوات الغرض من الرهن
فى بعضها وللغرض فى الباقي
وان الدين حالا فى مسألة
المدبر لانها لا تسلم من الغرض
بموت السيد فجاءه فان علم فى
مسئلة المعلق بصفة الحلول
قبلها أو كان الدين حالا صح
رهته وكذا فى الصور
المذكورة ان شرط يبعه
قبل وجود الصفة كما قاله ابن
ابى عسرون فى المرشد فيما
يصدق بالاحتمالات غير
الاخير ومثله البقية بل اولى
وبما قرر علم أن تدبير بما
ذكر اولى من تعبيره بصفة
يمكن سبقها حلول الدين
لاقتضاء تعبيره الصحة فى
صورتي العلم بالمقارنة
واحتمال المقارنة والتاخر
هذا وقد قال فى الروضة
القوى فى الدليل صحة رهن
المدبر هو استشكل الفرق
بينه وبين المعلق عتقه بصفة
بناء على أن التدبير تعليق
عتق بصفة على الاصح
فليصح رهنهما

كما قاله البلقيني او يمنع كما
مال اليه السبكي وقال انه
مقتضى اطلاق النصوص
اه ويمكن الفرق بان
العتق في المدبر آكد منه في
المعلق عتقه بصفة بدليل
انهم اختلفوا في جواز
يفه دون المعلق بصفة
وعلم بما تقرر عدم صحة
رهن مالا يباع كمكاتب
وام ولد هو موقوف (ومصحح
رهن ما يسرع فساد ان
امكن تجفيفه) كرتب
وعتب تجففان (اورهن
بحال او مؤجل يحل قبل
فساده ولو احتمالا) بان
لم يعلم انه يحل قبل الفساد
او بعده لان الاصل عدم
فساده قبل الحلول
واستشكلت صورة
الاحتمال بما مر من عدم
صحته من المعلق عتقه بصفة
يحتمل سبقها الحلول
وتأخرها عنه ويمكن الفرق
بقوة العتق وتشوف
الشارع اليه

بطل رهن المدبر مطلقا وصح رهن المعلق عتقه بصفة اذا كان الدين حالا أو علم الحلول قبل الصفة اه حل
وقوله اه أي كلام المشكل او كلام السبكي اه (قوله كما قاله البلقيني قدم البلقيني مع تأخره عن السبكي لجزمه
بما قاله وتردد السبكي كما أشعر به قوله كما مال اليه السبكي اه ع ش (قوله ويمكن الفرق الخ) ملا فرق بما أشار
اليه فيما تقدم وهو ان المدبر لا يسلم من الفرر بموت السيد فجاة فليتأمل اه شورى (قوله بان العتق في المدبر
آكد) أي وبان المدبر معلق بصفة خاصة هي الموت وهو اقرب من حل الوريد فكان الفرر فيه اقرب اه
أشوبى (قوله وعلم بما تقرر) أي من الحكم على المدبر والمعلق بالبطان مع صحة بيعهما في الجملة فلا يصح
بيعه بوجه اولي فالخامس ان هذا استفاد من مقامين والاخبار به على هذا الوجه ليس بتكرار ولا يكون
تكرارا الا لو قيل والمكاتب الخ لا يصح رهنه فليتأمل هذا مع ما قيل هنا من التكرار اه وعبارة الشورى
قوله وعلم بما تقرر الخ انظر هل هذا مكرر مع ما تقدم في شرح قوله وبشرط في المرهون كونه عينا الخ
فتمام ولا يظهر الا تكراره لكن اخبرني بعض المشايخ انه مضروب عليه في بعض النسخ انتهت (قوله
ومصحح رهن ما يسرع الخ) ينظم في هذا المقام من كلامه ستة عشر صورة لانه اما ان يمكن تجفيفه أولا وكل
منهما فيه ثمان صور لانه اذا أمكن تجفيفه) اما ان يرهن بحال او مؤجل علم حلوله قبل الفساد او معه او
بعده او احتمل اثنان من الثلاثة او الثلاثة هذه ثمان صور واعتبر مثلها فيما لا يمكن تجفيفه تمت الستة عشر ثم
الكلام فيها في مقامين الاول في صحة الرهن والثاني فيما يفعل فيه بعد الرهن اما الاول فالرهن صحيح في جميعها
لكن بشرط في البعض كما أشار اليه بقوله ومصحح رهن ما يسرع فساد ان امكن تجفيفه وفي هذا ثمان صور
تعلم من البيان السابق وأشار الى خمسة بقوله اورهن بحال او مؤجل يحل قبل فساد ولو احتمالا لا الحال
واحدة والمؤجل اما ان يعلم الحلول قبله او يحتمل قبله وبعده او قبله ومعه او الثلاثة تمت الخمسة وقوله او
شرط الخ اشارة الى ثلاثة بان علم الحلول بعده او معه او يحتمل الامر ان هذا كله في المقام الاول واما الثاني
فيجفف في ثلاثة من الثمانية الاولى كما أشار اليه بقوله ان رهن بمؤجل الخ هذا يصدق بثلاثة فان النفي في قوله
لا يحل قبل فساد صادق بان يحل بعده او معه او يحتمل الامر ان ويبيع في ثلاثة عشر داخلة تحت الغير
ويكون ثمنه رهن في ثلاثة منها التي هي صور الشرط السابقة ويحتاج الى انشاء رهن للثمن في العشرة الباقية
اه (قوله يحل قبل فساد) أي يزمن يسع البيع عرفا ه شيخنا ح ف وقوله ولو احتمالا المعنى يقينا او
احتمالا أي احتمالا للقبلي بان احتمل الحلول قبله أو معه أو قبله وبعده أو قبله ومعه وبعده وخرج ما اذا
انقضت القبلي المحققة والمحتملة بان علم الحلول بعد الفساد او علم معه او احتمل انه يحل بعد الفساد ومعه
فالمنق ثلاث صور فقول الشارح بان لم يعلم الخ تفسير لقول المتن يحل قبل فساد ولو احتمالا باللازم اذ
يلزم من ثبوت القبلي يقينا او احتمالا انتفاء علم المعية وانتفاء احتمال الامرين فقط اذا علمت هذا علمت
ان قول الشارح بان لم يعلم انه يحل قبل الفساد صوابه ان يقول بدله بان لم يعلم انه يحل قبل الفساد او بعده
أي بان اتقي هاتان الصورتان وكان عليه ان يقول ايضا وبان لم يحتمل البعدي والمعية معا لان الخارج
بالقبلي المحققة او المحتملة صور ثلاثة كما علمت واما صورة القبلي التي نقاها بقوله بان لم يعلم انه يحل قبل
الفساد فهي المطوية تحت الغاية بقوله ولو احتمالا فهي مرادة في العبارة فلا يصح فيها تأمل وقوله
واستشكلت صورة الاحتمال الاضافة جنسية لان صورة ثلاثة هي الداخلة تحت الغاية كما علمت وقوله
يحتمل سبقها الحلول وتأخرها عنه أي من غير معية او معها فعبارة محتملة لصورتين من الستة السابقة
في صورة الصفة فاذا كان بدون معية فهي الصورة الخامسة هناك واذا كان معها فهي الرابعة هناك
وبقي عليه انه كان ينبغي له انه ياتي بعبارة تصدق بصورة ثالثة وهي السادسة من الصور المتقدمة وهي
احتمال سبق الحلول على الصفة ومقارنته لها كأن يقول يمكن سبقها لحلول الدين وتأخرها عنه
او يمكن تأخرها عنه ومقارنتها له وذلك لان الاشكال هنا في صور الاحتمال الثلاثة وهي مشكلة بصور
ثلاثة مناظرة لها من صور الصفة لا بثنتين فقط اه (قوله يمكن الفرق بقوة الخ) فرق في شرح

الروض بان سبب الفساد ثم هو التعليق موجود عند ابتداء الرهن بخلافه هنا وبأن علامة الفساد هنا تظهر دائماً بخلافها ثم اه وقد رد على فرقه الاول مالوا ابتك حنطة مثلاً ولم تفسد الان ولكن كان ذلك يتوقع ويحتمل ان يكون قبل الحل ولو بعده ومعه فقتضاء فيها البطلان ولا يظهر الا ان يكون نظيره ما هنا فليتأمل وليحرر اه شوبري (قوله او يحل بعد فساد) اي يقينا وقوله او معه اي ولو احتمالا بان احتمال حله بعده ومعه فأومانة خلوا اه حل (قوله لكن شرط يبعه) كأن قال رهتك هذا بشرط أن تبيعه إذا اشرف على الفساد فلو شرط يبعه الان بطل واعترض بانه يباع قطعاً ويبعه الان احظ ورد بان الاصل في بيع المرهون قبل المحل المنع الا للضرورة وهي لا تتحقق الا عند اشرافه على الفساد فلو اشرف على الفساد وترك المرتهن يبعه حينئذ ضمن ولا يقال انه سيأتي انه لا يصح بيع المرتهن الا بحضرة المالك لانا نقول ذلك عند الاستيفاء من ثمنه لانه متهم بالاستعجال بخلافه هنا فان غرضه الاستيثاق بثمنه فهو يطلب زيادته اه حل ومثله شرح م (قوله عند اشرافه) ظرف للبيع لا للشرط إذ الشرط في العقد واما البيع فعند خوف الفساد وينبغي ان مثل اشرافه على الفساد مالو عرض ما يقتضي يبعه فباع وان لم بشرط يبعه وقت الرهن فيكون ذلك كالمشروط حكماً ومن ذلك ما يقع كثيراً في قرى مصر من قيام طائفة على طائفة وأخذ ما بأيديهم فإذا كان من أريد الاخذ منه مرهوناً عنده دابة مثلاً وأريد أخذها أو عرض اباق العبد مثلاً جازله البيع في هذه الحالة وجعل الثمن مكانه ويؤيده مسئلة الحنطة المبجلة الالية اه ع ش على م (قوله وجعل ثمنه رهنا مكانه) بصيغة المصدر معطوف على يبعه اي شرط يبعه وشرط جعل ثمنه رهنا ولا بد من اشتراط هذا الجعل حتى يكون رهنا خلافاً لالاسنوى حيث قال يكون رهنا وإن لم يشترط كونه رهنا وفي كلام شيخنا أنه لا بد من هذا الشرط لتلايتهم من اشتراط يبعه انفكاك رهنه وكتب ايضا قوله وجعل ثمنه لا بد من هذا الشرط في صحة رهن هذا الذي يسرع فساداً والحالة هذه فلو اقتصر على قوله بشرط يبعه عند اشرافه على الفساد لم يصح الرهن اه حل (قوله من ان الاذن) اي من المرتهن بعد صحة الرهن من الراهن في البيع بشرط الخ لا يصح اي الاذن ولا البيع المترتب عليه فاهنا كان أولى بالفساد لانه عقد وتأثر العقود بالشروط أكثر والفارق الحاجة اه شيخنا وعبارته فيما سيأتي لا يبعه بشرط تعجيل مؤجل او بشرط رهن ثمنه وان كان الدين حالاً فلا يصح البيع لفساد الاذن بفساد الشرط ووجوه افساد الشرط في الثانية بحالة الثمن عند الاذن انتهت (قوله من ان الاذن الخ) فلو اذن الراهن للمرتهن فشرط بان تركه او لم ياذن له وترك الرفع إلى القاضي كما بحثه الرافعي وقواه النووي ضمن وعلى الاول قبل سيأتي أنه لا يصح بيع المرتهن الا بحضرة المالك فينبغي حمل هذا عليه وأجيب بأن يبعه ثم انما امتنع في غيبة المالك لكونه الاستيفاء وهو متهم بالاستعجال في ترويع السلعة بخلافه هنا فان غرضه الزيادة في الثمن ليكون وثيقه اه روض وشرحه اه شوبري (قوله وجفف في الاولى) وهي امكان التجفيف وقوله لا يحل قبل فساد بان كان يحل بعده او معه او قبله بزمان لا يسع البيع وخرج به ما إذا كان حالاً اول حل قبل فساد فانه لا يجفف بل يباع كما سيصرح به بعد في قوله ويبيع في غيرها اه حل (قوله وجفف في الاولى) اي وجوباً وكان على الشارح ذكره (قوله على مالكة المجفف له) اي الامر بتجفيفه وانما جفف حفظاً للرهن فان امتنع اجبر عليه فان تعذر اخذ شيء منه للتجفيف به وباع الحاكم جزءاً منه وجفف بثمنه ولا يتولاه المرتهن الا باذن الراهن ان امكن والا راجع الحاكم اه من شرح م وكتب عليه ع ش قوله ولا يتولاه اي لا يجوز وظاهره ولو تبرع بالمؤنة ويوجه بأنه تصرف في ملك الغير فلا يجوز بغير إذنه وقوله والا راجع الحاكم اي فلو لم يجد الحاكم جفف بنية الرجوع واشهد فان لم يشهد فلا رجوع له لان فقد الشهود نادر وينبغي ان يحل هذا في الظاهر واما في الباطن فان كان صادقا جاز له الرجوع لانه فعل امر او اجبا عليه قياساً على مالو اشرفت بجملة تحت يد راع على الهلاك من ان له ذبحها ولا ضمان عليه ومعلوم ان الحاكم اذا طلق انصرف لمن

(أو) يحل بعد فساد أو
معه لكن (شرط يبعه) عند
اشرافه على الفساد (وجعل
ثمنه رهنا) مكانه واغتفر
هنا شرط جعل ثمنه رهنا
للحاجة فلا يشكل بما يأتي
من أن الاذن في بيع
المرهون بشرط جعل ثمنه
رهناً لا يصح (وجفف في
الاولى) بقيد زده بقولي
(ان رهن بمؤجل لا يحل
قبل فساد) ومؤنة تجفيفه
على مالكة المجفف له كما
قاله ابن الرفعة (ويصح)
وجوباً (في غيرها)

عند خوفه) أى فساد
حفظا للوثيقة وعملا بالشرط
(ويكون فى الأخيرة
ويجعل فى غيرها ثمنه رهنا)
مكافئ مذكور البيع فيما خرج
بقيد الأولى مع قولى فى
الأخيرة ويجعل فى غيرها
من زيادتي وقولى ثمنه
تنازعه يكون ويجعل وفهم
بما ذكر أنه لو شرط منع بيعه
قبل الفساد أو أطلق لم يصح
لنفاة الشرط المقصود
التوثيق فى الأولى وأما فى
الثانية فلا لأنه لا يمكن استيفاء
الحق من المرهون عند المحل
والبيع قبله ليس من
مقتضيات الرهن وهذا ما
صرح الأصل بتصحيحه
فيها وعزاه الرافعى فى
الشرح الكبير إلى تصحيح
العراقيين ومقابله يصح
وبإيعاء عند تعرضه للفساد
لأن الظاهر أنه لا يقصد
افساد ماله وعزاه مافى
الشرح الصغير إلى تصحيح
الأكثرين وقال الأسنوى
أن الفتوى عليه (ولا يضر
طرو ما عرضه له) أى
للفساد قبل الحلول

له الولاية شرعا فيخرج نحو ملتزم البلبر شاهد ما ونحوهما بمن له ظهور وتصرف فى محله من غير ولاية
شرعية وهو ظاهر إن كان من له ولاية شرعية يتصرف من غير عوض مع رعاية المصلحة فيما يتصرف فيه وإلا
فينبغي نفوذ تصرف غيره بمن ذكر للضرورة (قوله المجفف له) أى الأمر به أى زى أى الأمر به على وجه
يستلزم العوض بأن سمي أجرة وإلا فلا شئ عليه كالأخرى غسل ثوبى ولم يسم أجرة ثم إن كانت
الأجرة صحيحة لزم المسمى وإن كانت فاسدة فاجرة المثل اه ع ش (قوله عند خوفه) محله فى صورة الحال
إذا لم يكن الغرض التوفيق والافياع من الآن (قوله حفظا للوثيقة) أى مطلقا أى فى جميع الصور وقوله وعملا
بالشرط أى فى جميع مسئلته فأمل اه شورى (قوله ويكون فى الأخيرة الخ) أى فلا حاجة لإنشاء عقد وقوله
ويجعل أى فى محتاج إلى إنشاء عقد ويظهر أنه لا ينفذ تصرفه فى الرهن قبل جملة وفاته الدين كالأولى فى غير
هذه عند الحلول للوقاوع أن توقف فيه الشيخ فى الحواشى اه شورى (قوله ويجعل فى غيرها) وهى المسئلة
الأولى بالنسبة لما لا يتجفف والافهى ثمانية بالنسبة لما يسرع فساد وهى ما إذا رهنه بحال والثانية وهى
ما إذا رهنه بمؤجل محل قبل الفساد فلا بد من إنشاء عقد رهن فى ذلك خلافا للشيخ الخطيب حيث قال بعدم
اشتراط إنشاء عقد فى الصور الثلاثة اه شورى (قوله فيما خرج بقيد الأولى) وهى صورة إمكان التخفيف
وقيد ما قوله أن رهن بمؤجل لا محل قبل فساد والخارج به رهنه بحال أو مؤجل محل قبل فساد فساد فساد
وبيع فى غيرها أى غير الأولى المقيدة بالقيد المذكور فالغير صادق بأن لا يكون منها أو منها ولم يجتمع فيه
القيدان اه شيخنا (قوله وقولى ثمنه تنازعه الخ) أى وكذا قوله رهنا إلا أنه كان عليه أن يأتى بضمير للرهن
ويؤخره ويقول ثمنه رهنا إياه ويكون إياه معمولا للمهمل وهو يكون كابدل له قول ابن مالك : وأخرنه
أن يكن هو الخبر : والخبر شامل للنسوخ فانظروا وجهه (قوله وفهم بما ذكر أنه لو شرطه منع بيعه قبل
الفساد أو أطلق لم يصح) قد يفهم أنه لا فرق فى هذا بين أن يكون الرهن بحال أو مؤجل مطلقا لكن ينافيه
بالنسبة لقوله أو أطلق قوله ويبيع فى غيرها وقوله فى تعليل الثانية عند المحل يفهم أن الكلام فى الرهن بالمؤجل
وقد خص ذلك فى شرح الروض بالمؤجل الذى محل الفساد أو معه أو المجهول أمره فى ذلك حيث قال وإلا
بأن لم يمكن تخفيفه ورهن بمؤجل محل بعد فساد أو معه أو لم يعلم أنه محل معه أو بعده لم يجوز رهنه إلا أن
يشترط أن يبيعه عند خوف فساد ما وإن يكون ثمنه رهنا وعلم من كلامه أنه لا يصح رهنه فى الوشرط منع بيعه
وبه جزم الأصل ولا فيما لم يشترط شيئا وهو ما صححه فى المنهاج كاصله اه باختصار فيجب أن يكون
قوله وفهم بما ذكر الخراجا للصورة الأخيرة فقط وقضيته فيما إذا كان الرهن بحال أو مؤجل محل قبل
الفساد أنه لا يضر شرط منع بيعه ولا الإطلاق وهو متجه موافق لقوله ويبيع غيرها لأن المراد البيع مع
التوثيق بالثمن لا للاستيفاء فلا عذر فى شرط منع البيع لذلك لا مكان الاستيفاء بدونه فليحرر ثم عرضت
ذلك على شيخنا الطيلاوى فأقر القضية المذكورة ثم ظهر أن فيها نظرا ظاهرا فليحرر وهذا ما صرح به
الأصل واعتمده مر اه سم (قوله أو أطلق) أى بأن لم يشترط بيعا ولا عدمه ولو أذن فى بيعه مطلقا ولم
يقيد بكونه عند الاشراف على الفساد ولا الآن فهل يصح حلال البيع على كونه عند الاشراف على الفساد
أولا لاحتماله لبيعه الآن فيه نظروا الأقرب الأول لأن الأصل أن عبارة المكلف تصان عن الإلغاء
اه ع ش على مر (قوله وهذا ما صرح الأصل بتصحيحه) معتمد وقوله وعزاه فى الشرح الصغير إلى
تصحيح الأكثرين ضعيف اه ع ش (قوله ومقابله يصح ويباع عند تعرضه للفساد) ويصير ثمنه رهنا
على دينه من غير إنشاء عقدا كتناء بكون الرهن مقتضيا لهذه الصيرورة انتهى شورى (قوله ولا يضر
طرو ما عرضه له) أى فى دوام صحة الرهن أى لا يقتضى انقضاء الرهن ولو رهن الثمرة الشجر صح
مطلقا ما لم يكن مما لا يتجفف فله حكم ما يسرع إليه الفساد فيصح تارة ويفسد أخرى ويصح فى الشجر
مطلقا وجهه عند فساد الثمرة البناء على تفريق الصفقة أن رهن الثمرة مفردة فإن كانت لا تتجفف
فهى كائتسار ع فساد وقدر حكمه والأجزر رهنا وإن لم يبد صلاحها لم بشرط قطعها لأن حق

المرتبه لا يبطل باحتياجه بخلاف البيع فان حق المشتري يبطل نعم ان رهنه بموكل يحل قبل جذاذه ولم بشرط
القطع ولا عدمه لم يصح لان العادة الابقاء الى الجذاذ فاشبهه بالورهن شيئا على ان لا يبيعه عند المحل الا بعد
ايام ويجبر الراهن على مصالحتها من نحو سقي وجذاذ وتجهيف ولكل المنع من القطع قبل الجذاذ لا بعده وما
يخشى اختلاطه بالحادث كالذي يسرع فساد ورهنه ما اشتد حبه كيحه اشرح مر (قوله ولا يضر طروما
عرضه له) مثل هذا مالور من الحيوان مرضا غير فاجر الراهن على بيعه ويكون ثمنه رهننا ذكره في القوت
قال فلو قال الراهن انا ابذل القيمة ليكون رهننا ولا يبيع فالظاهر اجابته اسم (قوله كبر ابل) قال البرماوي
هذا مثال للرهن الذي طرأ عليه ما عرض له للفساد لا للسبب فلا يقال كان الاول كابتلال بر (قوله لان
السوام اقوى من الابتداء) الا ترى ان بيع الباقي باطل ولو ابق بعد البيع وقبل القبض لم يفسخ شرح مر اه
عش (قوله على بيعه) اي بعد القبض وخرج بهذا القيد قبله فلا يباع قهر على الرهن لان الرهن غير لازم
حيثنوه لم يبيعه المرتبه باذن الراهن له في بيعه ويكون اذنه هذا مستلزما لتقدير قبض المرتبه له عن الرهن
فيكون ثمنه رهننا ولا يباع ولا نظر لاذنه حيثنوه لعدم لزوم الرهن المقتضى لتسليط المرتبه على بيعه كل محتمل
وياتي قبل الركن الثاني ما يقتضي ترجيح الاول لانهم جعلوا الرهن عبدك هذا من فلان يدينه على متضمنا
لقبضه فكذا اذنه في بيعه هنا بل قد يقال هذا الاول لان وجه عقد الرهن المستدعي لزومه الى تقدير القبض
ولا كذلك ثم وعلى الثاني فهل يصح بيعه عن الراهن ويكون وكلاء عنه باذنه له فلا حق له في ثمنه اول لانهم ياذن
له في بيعه مطلقا بل عن جهة الرهن الذي يلزم كل محتمل ايضا فلا يتأمل اه شورى (قوله وجعل ثمنه رهننا
مكانه) هل يكون رهننا بدين جعل اسم ويظهر انه لا ينفذ تصرفه في البدل لوجوب جعله مكانه ثم رأيت
في الايجاب جزم بان الثمن يكون رهننا من غير انشاء عقدا شورى (قوله وصح رهن معار) يشير بهذا الى
انه لا يشترط كون المرهون ملكا للراهن بل يصح ولو معار او ظاهره ولو كان المعير رب الدين وينبغي
خلافه فلا يصح الرهن في هذه الحالة لعدم انطباق ضابط الرهن عليه لانه في هذه الصورة كان رهن ماله منه على
ماله ولا معنى له (فرع) لو اختلف المالك والراهن في الاذن له في وضع يده عليه ورهنه وعدمه فالظاهر
تصديق المالك لان الاصل عدم الاذن له في القبض وعليه فاذا تلف المرهون ضمن باقضى القيم اه عش على مر
(قوله وصح رهن معار باذن) اي ولو كانت العارية ضمنية كما لو قال لغيره ارهن عبدك على ديني ففعل فانه كما لو
قبضه ورهنه وشمل كلامهم الدراهم والدينانير فتصح اعارته لذلك وهو المنتجه ولحق بذلك ما لو اعاره ماله لذلك
وصرح بالتزوين بهما والضرب على صورتهم ما وان لم تصح اعارتهما في ذلك استقلالاً ولو قال له المالك
ضمنت ما افلان عليك في رقة عبدي من غير قبول المضمون له كفي وكان كالا عارة للرهن اشرح مر (قوله
لا بذمة المعير) حتى لو مات المعير لم يحل الدين ولو تلف المرهون لم يلزمه الاداء اشرح مر (قوله فيشترط
ذكر جنسه الخ) وعلم المعير بالدين مذن عن ذكر هذه الامور كما في الايجاب اه شورى (قوله وقدره) ذكر
القبول في جواهره انه لو قال له ارهن عبدي بما شئت صح ان يرهنه باكثر من قيمته ويؤيده ما ياتي في العارية
من صحة لتنتفع به ما شئت وبه يدفع ما نظره فيه بانه لا بد من معرفة الدين اهم راه عش (قوله وصفته) ومن
ذلك كونه عن دين الفرض او غيره فيما لو كانا عليه فلا بد من تمييزه اه حلي (قوله نعم لو عين قدر الخ) وعلى
قياسه لو عين له اجلا فرهنه باقل منه جاز ونازع فيه شيخنا وقال ينبغي ان لا يجوز لاختلاف الفرض لان المعير
قد يقدر على تخليصه بفكه في الزمن الذي عينه دون غيره ولو عين له زيد افرهنه من وكيله او عكسه لم يجوز وكذا
لو عين له ولي محجور فرهنه من المحجور بعد كاله وزوال الحجر ولو عين قدر افراد بطل في الجميع لافي الزائد
فقط كما تقدم اه حلي (قوله وبه قبضه الخ) البدية قيد في المستثنين بعد ما فيخرج بهما قبل القبض فلا معير
الرجوع ويضمنه الراهن ان تلف (قوله ولا ضمانا لو تلف) اي ولو كان الرهن فاسدا لانه يستفاد به الاذن
لراهن في وضع المرهون تحت يد المرتبه اه حلي لانه ان بطل الخصوص وهو التوثيق لا يبطل العموم وهو

(كبر ابل) وان تعذر
تجفيفه لان السوام اقوى
من الابتداء بل يجبر الراهن
عند تعذر تجفيفه على بيعه
(وجعل ثمنه رهننا مكانه)
(وصح رهن معار باذن)
من ماله لان الملاءود
التوثيق وهي حاصلة به
(وتعلق به) لا بذمة المعير
(الدين فيشترط ذكر
جنسه) اي الدين (وقدره
وصفته) كحلول وتاجيل
وصحة وتكسير (وسرتهن)
لاختلاف الاغراض بذلك
واذا عين شيئا من ذلك لم تجز
بخالته نعم لو عين قدرا
فرهنه بدونه جاز (وبعد
قبضه) اي المرتبه المعار
(لارجوع فيه) ماله كمالا
لم يكن لهذا الرهن معنى اما
قبله فله الرجوع فيه لعدم
لزومه (ولا ضمان)

إذن المالك في وضعه تحت يد المرتن اه برماوى (قوله على الراهن) وقوله ولا على المرتن أى مالم يقصر
كل منهما فن قصر ضمن اه ع ش (قوله في يد المرتن) خرج مالم تلف في يد الراهن قبل القبض او بعد الفك
فيضمن اه شيخنا وعبارة الشورى قوله في يد المرتن أى بخلاف مالم تلف في يد الراهن ولو بعد فكك
الرهن فانه يضمنه وكتب ايضا قوله في يد المرتن ولو كان الرهن فاسدا على ما اقي به بعضهم وجرى حج على
تضمن المرتن حيث ذكروا كتب ايضا قوله في يد المرتن أى الشرعية فلورده إلى الراهن نيابة عنه فلا ضمان أيضا
فان اليد فليراجع اه (قوله يبيع بمراجعة مالكة) أى امر يبيعه بمراجعة الخ فهو بكسر الباء وسكون الياء
وهذا أظهر من قراءته بفتح الباء وضم العين اه ع ش وقوله بمراجعة مالكة أى وان لم ياذن المرتن فيما لو
كان الراهن هو المشتري ولذلك قال م ما نصه وقد الغز العلامة الدميرى هنا فقال لنا مرهون يضح يبعه
جز ما يغير إذن المرتن وصورته استعار شيئا ليرهنه بشروطه ففعل ثم اشتراه المستعير من المعير بغير إذن
المرتن لعدم تقويت الوثيقة وما جزم به احتمال اللبائى ترددينه وبين مقابله من عدم الصحة ورجح الصحة
جمع ونقل ذلك عن تصريح الجرجاني وهو الاوجه لان شراءه لا تضر المرتن بل يؤكده حقه لانه كان يحتاج
لمراجعة الغير وبما عاقه ذلك وبشراء الراهن ارتفع ذلك اه شرح م وقد نظم ذلك بعضهم بقوله

عين لنا مرهونة قد صححوا ٥ يباعها من غير إذن المرتن

ذاك معار بابه المعير مسمن استعار للرهان فارتن

(قوله يبيع بمراجعة مالكة) أى يبيعه الحاكم بمراجعة مالكة له يفديه فان لم ياذن في يديه يبيع قهرا عليه
وعبارة اصله مع شرح م فاذا حل الدين او كان حالا وامهله المرتن فان طالبه رب الدين وامتنع من اداء
الدين روجع المالك للبيع لانه قد يفدى ملكه ويبيع ان لم يقض بضم اوله أى الدين من جهة الراهن او المالك
او غيرهما كتبرع أى يبيعه الحاكم وان لم ياذن له المالك ولو أيسر الراهن كما يطلب ضامن الذمة وان أيسر
الاصل وان قضاء المالك انك الرهن ورجع بمادفعه على الراهن ان قضى باذنه وإلا فلا رجوع له كالمو
أدى دين غيره في غير ذلك لا يقال الرهن بالاذن كالضمان به فيرجع وان قضى بغير الاذن أيضا لا نقول
عمل ذلك إذا قضى من ثمن المرهون كما مر امان غيره كما هنا فلا وحاصله قصر الرجوع فيهما على عمل
الضمان وهو هنا رقة المرهون ومم ذمة الضامن فان انكر الراهن الاذن فشهد به المرتن للمعير قبل لعدم
التهمة ويصدق الراهن في عدم الاذن لان الاصل غده ولو رهن شخص شيئا من ماله عن غيره باذنه صح
ورجع عليه ان يبيع بما يبيع به أو بغير اذنه صح ولم يرجع عليه بشيء كخطيره في الضمان فيهما انتهت (قوله بضمنه
الذى يبيع به) أى بقدر بدل ثمنه والا فالثمن ياخذ المرتن أى وان كان هو مثليا اه شورى (قوله بقدر
بتغابن) أى يتسامخ الخ والابان كان كثيرا لا يتسامخ به فلا يصح البيع اه عدر به (قوله وفي المرهون
به) الباء بمعنى على أو سببية وقوله ليصح الرهن انما قدره لان الشروط انما ترجع للمقود وانظر لم قدره هنا
دون ما مر ولعله لطول العهد بكثرة التفريع على الركن الذى قبله اه (قوله كونه دينيا) أى ولو زكاة ان
تعلقت بذمته بان تلف المال وانحصر المستحقون اه شرح م وقوله بان تلف المال أى بعد التمكن من
اخراج الزكاة ليكون دينيا لتعلقها بالذمة ثم ان انحصر المستحقون فواضح والا فله المراد انه يجوز الرهن
من كل ثلاثة فاكثر من كل صنف فيه نظر او من الامام او يمتنع هنا اه سم على حج اقول وظاهر انه يجوز
الرهن من كل ثلاثة ومن الامام أيضا لان كلامه الصنفين اذا قبض برى الدافع وكان الحق انحصر فيهم
لكن في حاشية شيخنا زى انه لا بد من حصر المستحق ليكون المرهون به معلوما دون ما اذا تعلقت بالعين
وعلى هاتين الحالتين يحمل الكلامان المتناقضان اه فافهم قوله لا بد من حصر المستحق عدم الصحة في غير
ذلك اه (فرع) وقع السؤال عن النذر والكفارة هل يصح الرهن عليهما اه ع ش عليه

على الراهن (لو تلف) المعار
في يد المرتن لان الحق لم
يسقط عن ذمته ولا على
المرتن لانه أمين (ويع)
المعار (بمراجعة مالكة
في) دين (حال) ابتداء
أو بعد تأجيله (ثم رجع)
أى المالك على الرهن
(بضمنه) الذى يبيع به سواء
أبيع بقيته أم بأكثر أم
بأقل بقدر يتغابن الناس
بمثله (و) شرط (في المرهون
به) ليصح الرهن (كونه
دينا)

(قوله ولو منفعة) أي منفعة متعلقة بالذمة كان الرمز ذمته حمله إلى ذلك فيصح أن المستاجر يرهن على هذه
المنفعة وقوله ولا بمنفعتها كان استاجر منه هذه الدار سنة فلا يصح أن يرهن على منفعتها وهي سكنى السنة
أه (قوله فلا يصح الرهن بعين) أي على عين بان يهردها عينا أو يأخذ عليها رهنا وقوله ولا بمنفعتها أي ولا
على منفعتها قاله في الموضوعين بمعنى على كان يؤجر دابة ويأخذ المكثري منه رهنا على منفعتها فإنه لا يصح
لأن منفعة العين المأينة ليست دينارا بش (قوله لأنها) أي العين ومثلها منفعتها والمناسب أن يقول لأنها
إذا مدعى عدم الصحة في العين ومنفعتها أه (قوله لأنها) أي العين ومثلها منفعتها وقوله لا تستوفي أي لأنها
باقية ولا يقال قد تلفت ويستوفي قيمتها لا نقول قيمتها حينئذ أي حين العقد لم تثبت فهو رهن على ما لم يثبت
أه (قوله لأنها لا تستوفي من ثمن المهرهون) لا يقال فيه أنها قد تكون من جنس ثمن المهرهون كدينار
ومغصوب فيمكن استيفاؤه من ثمنه وأن الدين قد لا يمكن استيفاؤه من ثمنه كالحبوان الثابت في الذمة
بقرض أو سلم لا نقول المعنى الذي يستحقه إنما هو العين الموجودة الخصوصية ولا يضرنا أخذها من
الثن ولو من جنسها فلا يرد شيء مما ذكر فليتامل اسم (قوله وقارق صحة ضمانها الخ) غرضه بهذا الرد على
الضعيف القائل بصحة الرهن كالضمان وعبارة شرح مرو الثاني يصح كضمانها وقرق الأول بان الضامن
للعين يقدر على تحصيلها فيحصل المطلوب بالضمان وحصول العين من ثمن المهرهون لا يتصور وبهذا يعلم
بطلان ما اعتيد من أخذ رهن ما اعتيد من أخذ رهن من مستعير كتاب موقوف وبه صرح الماوردي وما أفتى
به القفال من لزوم شرط الواقف ذلك والعمل به مردود بان رهن بالعين لا سيما وهي غير مضمونة لو تلفت
من غير تقصير وبان الراهن بعض المستحقين والراهن لا يكون مستحقا وقال السبكي إن عين الرهن الشرعي
فباطل أو اللغوي وأراد أن يكون المهرهون تذكرة صح وإن جهل مراده احتمل بطلان للشرط حملا على
الشرع فلا يجوز إخراج رهن لتعذره ولا بغيره لمخالفته الشرط أو لفساد الاستثناء فكانه قال لا يخرج
مطلقا وشرط هذا صحيح لأن خروجه مظنة ضياعه واحتمل صحته حملا على اللغوي وهو الأقرب تصحيحا
للكلام ما أمكن أه وأعرض الزركشي ترجيحه بان الأحكام الشرعية لا تتبع اللغة وكيف يحكم بالصحة مع
امتناع حبه شرعا فلا قاعدة لها وأجيب عنه بأنه إنما حمل بشرطه مع ذلك لأنه لم يرض بالانتفاع به إلا
بإعطاء الاخذ وثيقة على إعادته وتذكره به حتى لا ينساه وإن كان ثقة لأنه مع ذلك قد يتطافى رده كما هو
مشاهد ويبعث الناظر على طلبه لأنه يشق عليه مراعاتها وإذا قلنا بهذا فالشرط بلوغها ثمنه لو أمكن بيعه
على ما بحث إذ لا يبعث على ذلك إلا حينئذ وأعلم أن محل اعتبار عدم إخراج رهن وإن الغني شرط الرهن مالم
يتيسر الانتفاع به في ذلك المحل وإلا جاز إخراج رهنه لموثوق به ينتفع به في محل آخر ويرده للمحل عند
قضاء حاجته كما أفتى بذلك بعضهم وهو ظاهر أه من شرح مرو وكتب عليه ع ش قوله من مستعيره
تجوز أن أخذه لينتفع به لا يسمى استعارة فان الناظر مثلا لا يملك المنفعة حتى يعير أه وكتب أيضا قوله
وقال السبكي قال سم على حج والمعتد بطلان الشرط المذكور مطلقا ولا معول على ما قال السبكي نعم ينبغي
امتناع إخراج الكتاب من محله حيث تأتى الانتفاع به فيه لأن الشرط المذكور وإن كان باطلا يتضمن
منع الواقف إخراج رهنه فيعمل به بالنسبة لذلك أه وكتب أيضا قوله في محل آخر ولو بعيدا على ما اقتضاه
إطلاقه لكن الظاهر أنه مقيد ببلد ما شرط عدم إخراج رهنه رعاية الغرض الواقف ما أمكن فانه يمكن
في رعاية غرضه جواز إخراج رهنه لما يقرب من ذلك المحل وقد يشهد له ماله أو أن يهدم مسجده أو تعطل الانتفاع
به ولم يرج عوده حيث قالوا ابصرف غلته لأقرب مسجد إليه ولا بد مع ذلك مع رعاية المصلحة فيراعى
ما جرت به العادة في إخراج الكتب من إخراج نحو كراسه لينتفع بها ويبعثها ثم يأخذ بدلها فلا يجوز إعطاء
الكتاب بتمامه حتى لو كان محبوكا فينبغي جواز ذلك الحبكة لأنه أسهل من إخراج جملة الذي هو سبب لضياعه
وعليه فلو جرت العادة بالانتفاع بجملة كالمصحف جاز إخراج رهنه على الناظر تعهد في طلب رده أو نقله إلى
من ينتفع به وعدم قصره على واحد دون غيره ومثل المصحف كتب اللغة التي يحتاج من مطالع كتابه إلى مراجعة

ولو منفعة فلا يصح الرهن
بعين ولا بمنفعتها ولو
مضمونة كفصولة ومعارفة
لأنها لا تستوفي من ثمن
المهرهون وذلك مخالف
لفرض الرهن عند المبيع
وقارق صحة ضمانها لترد
وان اشتركا في التوثق

مواضع متفرقة لانه لا يتأتى مقصوده باخذ كرامة مثلا (قوله بان ضمانها لا يجر الخ) وصورتها ان ينصب شخص دابة آخر فيقول رجل للمعصوب منه ضمانها على لاردها لك لانها مادامت باقية لا يلزم الضامن سوى الرد واذ اتلفت اتلفت الضمان ويصح الرهن على بدلها من الغاصب فيستوى الضمان حيث تدفع الرهن اه عبد ربه (قوله لو لم يتلف) مفهومه الضمان لو تلفت وليس مرادا لان الضامن للعين لا يغرم شيئا بتلفها ولعله انما قيد بذلك لان صورة الضمان لا تتخالف الرهن بعد التلف بخلافه قبله لان الضامن لا يلحقه ضرر مادامت العين باقية والراهن يلحقه ضرر بدوام حبس العين المرهونة بيد المرتن اه ع ش (قوله فيجر الى ضرر دوام الحجر في المرهون) اي لا الى غاية كماله لا يمكن تحصيل العين ولا منفعتها من ثمن المرهون اه ح ل (قوله ثابتا لازما) قال الاسنوي وغيره ولا يقنى عن الثابت اللازم لان الثبوت معناه الوجود في الحال وال لزوم وعدمه صفة للدين في نفسه لا يتوقف صدقه على وجود الدين كما يقال دين القرض لازم ودين الكتابة غير لازم فلو اقتصر على الدين اللازم لورد عليه ما سبق عرضه ونحوه مما لم يثبت اه شرح الروض بسط طب (قوله فلا يصح بما سيثبت) كنفقة زوجته في الغدو اما لو اقترضه شيئا ولم يقبضه المقرض فالظاهر انه كذلك اي غير ثابت لانه وان كان بمجرد العقد يكون الشيء المقرض ديننا لانه غير ثابت ولا يخفى ان الدينية فرع الملك والملك فرع القبض وفيه ان اطلاق الدين عليه قبل القبض مجاز بالاول حيث اكتفى في ذلك بوجود صورة القرض اه ح ل (قوله لازما ولو آلا) هذه الشروط تنطبق على اثمان المبيعات وما في الذمة من سلم او قرض او صلح او حوالة او ضمان او اجرة او مهر او عوض خلع او غرامة متلف او ارض جناية لان الله تعالى نص على جواز الرهن في ثمن المبيع والمعنى فيه كونه حقا ثابتا فقيس عليه ما في معناه اه م ر اه شوبري (قوله لازما ولو آلا) اي آيلا الى اللزوم بنفسه فلا يرد ان جعل الجمالة آيل الى اللزوم لكن بواسطة العمل لا بنفسه تامل (فرع) قال في الروض وشرحه ويصح اي الرهن بالاجرة قبل الاتفاق في اجارة العين وبالصداق قبل الدخول وان كانا غير مستقرين قبل قبض المبيع وخرج باجارة العين المصرح بها من زيادته الاجرة في اجارة الذمة لعدم لزومها ويصح بالمنفعة في اجارة الذمة لاني اجارة العين لانها في الاولى دين بخلافها في الثانية اه وقوله لعدم لزومها لا يخفى انه يحتاج للتامل ويمكن ان يحمل هذا التعليل على ان المراد بعدم لزومها اي من شأنها عدم استمرار لزومها للذمة لانه لا بد من قبضها في المجلس وبقبضها فيه ينقطع اللزوم وقد علمه م ر بغير ذلك فقال انما يصح الرهن بالاجرة في اجارة الذمة كالحاصلة لانه يشترط قبضها في المجلس حتى لو تفرقا قبلونه بطلت الاجارة ولا معنى للرهن على الحاصل قال وعلى هذا كل ما يشترط قبضه في المجلس كالعرضين في الربويات وكرأس مال السلم لا يجوز الرهن به اه ش م (قوله او قبله) اي والخيار للبشترى وحده لملك البائع الثمن حتى يرتن عليه ولا يباع المرهون الا بعد انقضاء الخيار اه شرح م ر وكتب عليه ع ش قوله ولا يباع المرهون الا بعد انقضاء الخيار اي بان كان الثمن حالا او مؤجلا وتوافقا على بيعه وتعميل الثمن لكن بشرط أن لا يجعل الاذن مشروطا بإرادة التعجيل بل يتوافقان على البيع حالا ثم بعد البيع يجعل له كما يؤخذ ذلك من قول المصنف الاتي آخر الفصل ولو اذن في بيعه لتعجيل المؤجل من ثمنه لم يصح البيع اه (قوله والمكاتب له الفسخ متى شاء) ولا يقال ياتي مثله في البيع قبل اللزوم لان البيع وضعه على اللزوم فهو أقوى اه (قوله ولا يجعل جمالة) صورة الجمالة ان يقول من رد عبدي فله دينار فيقول شخص اتنى برهن وانا اردته ومثله ان رددته فلك دينار وهذا رهن به او من جاء به فله دينار وهذا رهن به اه ش ل (قوله وان لم الجاعل الخ) اي يلزمه اجرة مثل العمل ان ظهر اثره على المحل كان جاعله على بناء دار مثلا فان لم يظهر اثره على المحل كان قال من رد عبدي فله كذا فشرع في رده شخص من غير اذن المالك وفسخ قبل ان يرده فلا شيء عليه اه شيخنا عشاوي (قوله وضح مرج رهن الخ) قال في شرح التتبع ولا بد من ثبوت اي المرهون به الا في صورة مرج

بان ضمانها لا يجر لو لم تلف الى ضرر بخلاف الرهن بها فيجر الى ضرر دوام الحجر في المرهون (معلوما) للعاقدين قدرا وصفة هو من زيادتي فلا يصح الرهن بدين مجهول كضمانه (ثابتا) أي موجودا فلا يصح بما سيثبت بقرض أو غيره لانه وثيقة حق فلا يقدم على الحق كالشهادة (لازما ولو آلا) بعد اللزوم أو قبله فلا يصح بنجوم كتابة لان الرهن للتوثيق والمكاتب له الفسخ متى شاء ففسخه به النجوم فلا معنى لتوثيقها ولا يجعل جمالة قبل الفراغ من العمل وان شرع فيه لان لها فسخا فيسقط به الجعل وان لزوم الجاعل بفسخه وحده اجرة مثل العمل (وضح مزج رهن بنحو بيع) كقرض (ان توسط طرف رهن وتأخر) الطرف (الآخر) كقوله بعثك هذا بكذا او اقرضتك كذا وارتهنت به عبدك

الرهن بالبيع أو القرض بشرط تأخير أحد طرفي الرهن اه وبه تعلم أن المسئلة مستتقة من شرط الثبوت فلا حاجة إلى التحملات والتكلفات اه شويرى واستفيد من صنيع المصنف أن الشرط وقوع أحد شقي الرهن بين شقي نحو البيع والآخر فيصح إذا قال بعد ما بعني هذا بكذا ورهنت به هذا فقال بعث وارتفعت ولو قال بعثك وزوجتك أو أجرتك بكذا على أن ترهني كذا فقال اشتريت أو تزوجت أو استأجرت ورهنت صح كما رجحه ابن المقرئ وإن لم يقل الأول بعد ارتفعت أو قبلت لتضمن هذا الشرط الاستيجاب ومن صور المزج أن يقول بعني عبدك بكذا ورهنت به هذا الثوب فيقول بعث وارتفعت اه من شرح مر (قوله فيقول الآخر الخ) ولو اقتصر على قبول البيع لم يصح لعدم المطابقة كذا قرر اه شويرى (قوله لانه قد لا يني بالشرط) أى بخلاف المزج لا يتمكن من عدم الوفاء به إذ لا يصح أن يقول قبلت البيع ولا يقول ورهنت إذ لو فعل كذلك لبطل عقد البيع لعدم توافق الإيجاب والقبول اه (قوله واغترت تقدم أحد طرفيه الخ) جواب عما يقال أتم قد شرطتم في صحة الرهن ثبوت الدين وفي هذه الصورة حكتم بصحة الرهن مع أن الدين غير ثابت لانه لا يثبت إلا بتمام صيغة البيع فاجاب بقوله واغترت الخ وقوله قال القاضي الخ جواب آخر عن هذا الاشكال وحاصله أن الدين ثابت تقديره وان الرهن انعقد بعد الثبوت تقديره ايضا اه عشاوى (قوله واغترت تقدم أحد طرفيه الخ) قد يقال بل الطرفان جميعا في صورة قرض بناء على أنه إنما يملك بالقبض إذ مقتضى توقف الملك على القبض توقف الدين عليه إذ كيف يثبت بدون الملك فليتأمل إلا أن يصور ذلك بما إذا وقع القبض بين الشقين بان عقب قوله أقرضتك هذه الدراهم بتسليمه باله وقد يمنع ملكها بهذا التسليم قبل تمام العقد إلا أن يقال يكفي ملكه بتمام العقد فصدق أنه لم يتقدم إلا أحد الشقين اه سم على حج هذا وما ذكره من التوقف في القرض يأتي مثله في الثمن إذا شرط في البيع الخيار للبائع أو لهبا بل وكذا لو لم بشرط بناء على أن الملك في زمن الخيار المجلس موقوف وهو الراراجع اه ع ش على مر (قوله قال القاضي في صورة البيع الخ) لا حاجة اليه مع قوله واغترت الخ وعبارة مر بعد نقله كلام القاضي والأوجه عدم الاحتياج لذلك أى لتقدير دخوله في ملكه هنا لا غترت التقدم فيه للحاجة بخلاف ذلك لا بد منه فيه وقد يقال في الجواب عن الشاوح ليس مراده أن هذا محتاج اليه مع قوله واغترت الخ بل المراد حكاية قول آخر اتوجه الصحة مقابل لقوله واغترت والمعنى أن الجمهور على أنهم اغترتوا مثل هذا واكتفوا به ومنهم من قال تمام الصيغة مقدر قبل طرفي الرهن فكان صيغة الرهن لم تقع إلا بعد تمام صيغة البيع اه ع ش (قوله وانعقاد الرهن عقبه) أى البيع وهذا التقدير لا ينفع في القرض لانه لا يملك إلا بالقبض فيحتاج القاضي في صورة الرهن إلى التوجيه السابق اه شيخنا (قوله وصح زيادة رهن الخ) هذه تناسب قوله نانيا بالنظر لقوله لا عكسه لانه لو صح لكان رهنا على ما لم يثبت اه (قوله لا عكسه) ظاهره ولو قبل القبض وهو ظاهر ويوجه ببقاء عقد الرهن الأول وبأن له طريقان إلى جعل رهنا بالدينين بان يفسخ العقد الأول وينشئ رهنه بهما اه ع ش على مر (قوله أى زيادة دين على دين برهن واحد) في هذا تصريح بان محل البطلان إذا رهنه ثانيا مع إرادة بقاء رهنه الأول وأما لو لم يرد هذا المعنى بان فسخ الأول ولم يصرح بالفسخ المذكور صح وكان فسخ الأول كما سياتى اه حل وفي حاشية ع ش أول الدرس الاتى ما يصرح بانه لا بد من التصريح بالفسخ اه (قوله أى زيادة دين) ومن هذا ما لو رهن الوارث التركة التى عليها الدين ولو غير مستغرق لها من غير الميث بدين آخر فانه لا يصح الرهن كالعبد الجاني وتنزيل الرهن الشرعى منزلة الجعلي اه شرح مر (قوله بان هذا شغل مشغول) أى فهو نقص من التوثقة وقوله وذلك شغل فارغ أى فهو زيادة في التوثقة اه من شرح مر وينبغى أن يزداد في العلة بان يقال بان هذا شغل مشغول أى لغير ضرورة فيثبت لا يرد عليها ما ذكره في الاستدلال (قوله ففداء المرتن باذن الراهن) فلو فداءه بلا إذن هل يصح القبض للفداء ويكون متبرعا به كمن وفى دين غيره بغير إذنه أم يبطل وله الرجوع على المدفوع له بما دفعه فيه نظرا لأقرب

فيقول الآخر اه تمت او اقترضت ورهنت لان شرط الرهن في ذلك جاز فوجه اولى لان التوثق فيه كذا لانه قد لا يني بالشرط واغترت تقدم أحد طرفيه على ثبوت الدين للحاجة التوثق قال القاضي في صورة البيع ويقدر وجوب الثمن وانعقاد الرهن عقبه كالأقوال اه ع ش على مر (قوله قالوا اه ع ش على مر) كذا فاعتقه عنه فانه يقدر الملك له ثم يعتق عليه لا قضاء العتق تقدم الملك وتعييرى بما ذكر اعم بما ذكره (و) صح (زيادة رهن) على رهن (بدين) واحد لانه زيادة توثقة فهو كما لو رهنهما به معا (لا عكسه) أى زيادة دين على دين برهن واحد وان وفى بهما فلا تصح كما لا يصح رهنه عند غير المرتن وقارق ما قبله بان هذا شغل مشغول وذاك شغل فارغ نعم يجوز العكس فيما لو جنى المرهون ففداء المرتن باذن الراهن

ليكون رهنا بالدين والافداء وفيها (٢٧٨) لو افاق المرتهن عليه بشرطه ليكون رهنا بالدين والنفقة (ولا يلزم) الرهن (الابقضه) بما مر في باب

المبيع قبل قبضه من ضمان
البائع (بإذن) من الراهن (أو
اقباض) منه من زيادتي
ومعلوم ان محل ذلك اذا لم
يعرض مانع فلو اذن او
اقبض لجن او اغنى عليه لم
يجز قبضه والزوج انما هو في
حق الراهن والقبض والاذن
او الاقباض انما يكون (من
يصح عقده) للرهن فلا يصح
شيء منها من غيره كصبي
ومجنون ومجور سفيه
(وله) اي للعاقدة (انابة غيره)
فيه كالعقد (لا) انابة (مقبض)
من راهن او نائبه لتلاؤدي
الى اتحاد القابض والمقبض
فلو اذن الراهن لغيره في
الاقباض امتنع انابته في
القبض بخلاف ما لو اذنه
في الرهن فقط فتعبري
بالمقبض اولى من تعبيره
بالراهن (و) لا انابة (رفيقه)
اي المقبض ولو كان رفيقه
ماذونا له لان يده كيده
(الامكانه) فتصح انابته
لاستقلاله باليد والتصرف
كالاجنبي ومثله ببعض بينه
وبين سيده مهايأة ووقعت
الانابة في نوبته (ولا يلزم رهن
مايد غيره منه) كودع
ومفصوب ومعار (لا بمعنى
زمن امكان قبضه) اي
المرهون (واذنه) اي الراهن
(فيه) اي في قبضه لان اليد
كانت عن غير جهة الرهن ولم
يقع تعرض للقبض بغيره
والمراد بمعنى ذلك مضيه

الثاني لانه انما أدى على ظن الصحة وانه يصير رهنا بالدين ولا سيما اذا شرط عند الدفع للمجنى عليه اه
عش على مر (قوله ليكون رهنا بالدين والافداء) وقوله بالدين والنفقة ظاهره ولو مع الجهل بقدر الفداء
والنفقة حال الاذن وقد يلزم ويغتر الجاهل بحفاظته على مصلحته حفظ الرهن اه حج اه شوبري (قوله
بشرطه) اي الاتفاق اي بشرط الرجوع فيه وهو اذن المالك او الحاكم عند تعذر اذن المالك وانظر هل
يشترط بيان قدر النفقة لان شرط المرهون به كونه معلوما او يغتر هذا لوقوعه تابعا كل محمل ولعل الاول
اقرب فليحرر اه شوبري مع زيادة (قوله ولا يلزم الرهن الا بقضه) وهل يكتفي بقبض المشترك بين الراهن
وبين غيره بغير اذن ذلك الغير او لا يذمن اذن ذلك الغير ليلزم الرهن المنقول عن السبكي ان اذن الغير لدفع
الاثم للزوج الرهن وفي الايجاب خلافه اه حل (قوله اذا لم يعرض مانع) اي قبل وجود القبض بعد
الاذن او الاقباض وقوله او اقبض اي شرع في الاقباض وقوله لجن الخ اي الراهن اي قبل القبض من
المرتهن (قوله والزوج) انما هو في حق الراهن اما المرتهن لنفسه فلا يلزم الرهن في حقه بحال وقد يتصور فسخ
الراهن للرهن بعد قبضه كان يكون الرهن مشروطا في بيع ويقبضه قبل التفريق من المجاس ثم يفسخ البيع فيفسخ
الرهن تبعا كما قاله الرافعي في باب الخيار اه شرح مر والزوم مبتدا خبره قوله انما هو الخ ومنه صوب
معطوف على اسم ان اي ومعلوم ان اللزوم الخ او مجرور عطفا على اسم الاشارة اي ومعلوم ان محل اللزوم
الخ وقوله والقبض الخ مبتدا خبره قوله انما يكون الخ اشارة الى ان قول المتن عن يصح عقده متعلق بكل من
الثلاث (قوله للعاقدة) اي من راهن او مرتهن (قوله لا انابة مقبض) مصدر مضاف لمفعوله اي لا ان ينسب
المرتهن للمقبض سواء كان الراهن او نائبه في الاقباض قيل انه كان الاولى للشيخ التعميم جريا على قوله انابة
غيره بان يقول لا انابة مقبض وعكسه ورد بان ملاحظة الشيخ هي الاولى وعبارة مر في شرح الاصل وما
قيل من انه كان الاولى ان يقول ولا عكسه لان الراهن لو قال للمرتهن وكلتك في قبضه لنفسك لم يصح وقد
توقف فيه الاذرعى فانهم اطلقوا انه لو اذنه في قبضه صح وهو انابة في المعنى ردانه اقباض منه لا توكل
اه بخط الشيخ خضر الشوبري واما انابة المقبض القابض في الاقباض فصح ويكون اذنا في القبض
لا توكل اه (قوله امتنع انابته في القبض) اي انابة المرتهن كلا من الراهن والغير وقوله ولا انابة
رفيقه اي وان ينسب المرتهن في القبض (قوله لاستقلاله باليد والتصرف) يؤخذ منه انه يشترط كون
الكتابة صحيحة وبه صرح حج اه عش على مر (قوله ووقعت الانابة) الاولى القبض وقوله في
نوبته اي ونوبة السيد لم يشترط عليه القبض فيها وقبض في نوبته اه حل وعبارة شرح مر ومثله
المقبض ان كان بينه وبين سيده مهايأة ووقع القبض في نوبته وان وقع التوكيل في نوبة السيد ولم
يشترط فيه القبض في نوبته اه (قوله كودع ومفصوب الخ) وكؤجر ومقبوض بيع فاسد وما خوذ
بسوم اه من شرح مر (قوله لا بمعنى زمن امكان قبضه) فان كان الرهن حاضرا اعتبر في قبضه
مضى زمن يمكن فيه نقله ان كان منقول وان كان عقارا اعتبره مقدار التخلية وان كان غائبا فان كان
منقولا اعتبر فيه مضى زمن يمكن فيه المضى اليه ونقله والا اعتبر مضى زمن يمكن المضى
فيه اليه وتخليته اه شرح مر وفي فتاوى القاضي حسين لو كان عليه دين فدفعه الى شخص ليس له
لرب الدين فلما جاء الرسول قال احفظه لي عندك خفظة فتلف فهو من ضمان المدين لانه لم يجز قبض
وفي الغزى ان من عنده دابة وديعة لغيره فامر ان يسلمها لزيد فلما حضر عنده زيد قال له زيد خلها مع
دوابك وهي في تسليمي فخلها ثم تلفت كانت في تسليم الاول اذ لم تزل يده عنها بول زيد هي في تسليمي
اه حابي (قوله لان اليد كانت عن غير جهة الرهن الخ) جملة مر تعليلا لاعتبار الاذن وعلل اعتبار مضى
الزمن بقوله لانه لو لم يكن في يده لكان اللزوم متوقفا على هذا الزمان وعلى القبض لكنه سقط القبض
اقامة لدوام اليد مقام ابتدائها فبقي اعتبار الزمن (قوله ويبرته عن ضمان يد) المضمون ضمان يد
هو المفصوب والمستعار والمستام والمقبوض بالشراء الفاسد وما عدا هذه الاربعة فضمانه ضمان

من الاذان (ويبرته عن ضمان يدايداعه لارتهانه) لان الايداع اتمان يتاني الضمان والارتهان توثق لا ينافيه عقد

عقد فهو بالمقابل الشرعي اه شيخنا ح ف يجوز للمستعير الانتفاع بالمستعار الذي رهنه لبقاء الامارة فان رجع المغير عليه فيه امتنع عليه ذلك وللغاصب اجبار الراهن على إيقاع يده عليه ليبرأ من الضمان ثم يسترده منه بحكم الرهن فان لم يقبل رفع إلى الحاكم ليأمره بالقبض فان أبى قبضه الحاكم أو ما ذونه ويرده اليه ولو قال له القاضي أبرأتك واستأمتك أو أودعتك قال صاحب التهذيب في كتابه التعليق يرى وليس للراهن اجباره على رد المهرن اليه ليقع يده عليه ثم يسترده منه المرتن بحكم الرهن إذ لا غرض للراهن في براءة ذمة المرتن ولو أبرأ الغاصب من ضمان المقتضوب مع وجوده لم يبرأ إذا لا عيان لا يبرأ منها إذ الأبراء اسقاط ما في الذمة أو تملكه كذا ان ابرأه عن ضمان ما ثبت في الذمة بعد تلفه لانه ابرأه عما لم يثبت اه من شرح مر من عند قوله ويجوز للمستعير الخ اه (قوله قراضه) وقوله وتوكيله وظاهره ان ان تصرف في مال القراض أو فيما وكل فيه يرى لانه سله باذن مالكه وزالت عنه يده اه شرح مر (قوله وتوكيله) اي فاذا باعه رى من الضمان اه حل (قوله كية مقبوضة) اي وكيع واعتاق واصداق لزوال الملك اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله وكيع خرج به العرض عليه فلا يكون رجوعا وظاهره ان البيع رجوع وان كان بشرط الخيار للبائع مع انه غير مزيل للملك مادام الخيار باقيا ومقتضى قوله لزوال الملك خلافه لكن الاول ظاهر بناء على ما يأتي في الهبة والرهن قبل القبض لان ترتب الملك على المبيع بشرط الخيار اقرب من ترتبه على الهبة قبل القبض لان البيع بشرط الخيار ايل إلى الزوم بنفسه ولا كذلك الهبة وعليه فقول المصنف بتصرف يزيل الملك معناه يترتب عليه زوال الملك او تصرف هو سبب لزوال الملك اه (قوله لزوال محل الرهن) اي عن ملك الراهن (قوله ويرهن كذلك) اعاد الباء لثلاثي يوم انه بما يزيل الملك اه ع ش (قوله وتقيدهما بالقبض) هذا التقييد وقع في الاصل ايضا وفي شرح مر مانعه وكلامه يقتضي ان الهبة والرهن بدون قبض لا يكون رجوعا لكن نقل السبكي وغيره عن النص انه رجوع وهو المعتمد وقال الاذرعى انه الصواب فكلام المصنف تمثيل اه (قوله لتخريج الربيع) اي استنباطه من نص الشافعي في باب الهبة وأشار ابن السبكي إلى ضابط التخريج بقوله وان لم يعرف للجهتد قول في المسئلة لكن في نظيرتها فهو قول المخرج فيها على الاصح اه وحاصله كما اوضحه شارحه وحواشيه ان يكون هناك مسئلتان متشابهان فينص المجتهد في كل حكم غير مانص عليه في الاخر فيخرج الاصحاب في كل منهما قولاً اخر استنباطه من المنصوص في الاخرى وهناك نص الشافعي في الرجوع عن الرهن لهبة أو رهن على انه يحصل الرجوع بهما ولو بلا قبض ونص في نظير هذه المسئلة وهو هبة الاصل لفرعه على انه يحصل الرجوع عنها بهبة اخرى أو رهن لإلزام القبض فخرج الربيع في مسئلتنا للشافعي قولاً اخرًا وهو انه لا يحصل الرجوع بهما مع القبض استنباطا من المنصوص في مسئلة الهبة ومقتضى الضابط ان الربيع خرج للشافعي في مسئلة الهبة قولاً بانه يحصل الرجوع بهما ولو بدون قبض استنباطا بما هنا اه وعبرة شرح مر في باب الهبة ويحصل الرجوع أي رجوع الاصل في هبته للفرع برجعت فيما وهبت أو استرجعت أو رددته إلى ملكي أو نقضت الهبة لا يده ووقفه ووصيته بعد القبض واعتاقه ووطنها الذي لم تحمل منه في الاصح لكامل ملك الفرع فلم يبق الفعل على إزالته به وبه فارق انفساخ البيع فيها في زمن الخيار اذا ذهب إلى مساواته لمقابل الاصح اما هبته قبل القبض فلا تؤثر رجوعا قطعا (قوله لم يوجد فيها قبول) بل مجرد الايجاب وهو فيها ضعيف لان محته معلقة بالموت اه ايعاب اه شوبرى وقوله لان محته معلقة بالموت أي من حيث ان محته متوقفة على القبول والقبول لا يصح إلا بعد الموت (قوله وكتابة) اي ولو فائدة اه شرح مر والفرق بين هذا وما تقدم فيما لو استتاب مكانه من اشتراط كونه مكانا كتابة صحيحة ان المدار هنا على ما يشعر بالرجوع وثم على الاستقلال وهو لا يستقل إلا إذا كانت الكتابة صحيحة اه ع ش (قوله واحبال) أي ولو بادخال المني ولو في الدبر واطلق الاحبال واراد به الجبل استعمال المصدر في متعلقه فشمع ما لو استدخلت منه المحترم او علت

قانه لو تعدى في المهرن صار ضمانا مع بقاء الرهن بحاله ولو تعدى في الوديعة ارتفع كونها وديعة وفي معنى ارتهاه قراضه وتزوجه واجارته وتوكيله وابراؤه عن ضمانه وتعييرى في هذه والتي قبلها بما ذكر أعمر بما عبر به (ويحصل رجوع) عن الرهن (قبل قبضه بتصرف يزيل ملكا كية مقبوضة) لزوال محل الرهن (ويرهن كذلك) أي مقبوض لتعلق حق الغير وتقيدهما بالقبض هو ما جزم به الشيخان وقضيت أن ذلك بدون قبض لا يكون رجوعا وهو موافق لتخريج الربيع لكن نقل عن السبكي وغيره عن النص والاصحاب أنه رجوع وصوبه الاذرعى وهو الموافق لنظيره في الوصية وعلى الاول يفرق بينهما بأن الوصية لم يوجد فيها قبول فلم يعتبر في الرجوع عنها القبض بخلاف الرهن (وكتابة وتدير واحبال) لان مقصودها العتق

عليه وبه اندفع ما قبل كان اللاتق التعبير بالحبل اه غش على مر (قوله واحبال) الى منه او من أصله
 وخرج بأصله فرعه لانه لا شبهة له في مال أصله يستحق بها الاعفاف فوطؤه زنا بخلاف عكسه اه من
 شرح مروع ش عليه (قوله وهو مناف للرهن) اي من ضعفه حيث قد بعدم القبض (قوله لا بوطىء الخ)
 معنى كون هذه المذكورات لا يحصل بها الرجوع ان الرهن لا يفسخ بها بل هو باق كافى متن المنهاج
 امشينا (قوله لا بوطىء) اي بلا احبال لانه استخدام وقوله وتزويج اي لانه لا تعلق له بمورد
 الرهن بل رهن الزوج ابتداء جائز سواء كان المزوج عبدا او امة ولا الاجار قوان حل الدين المرهون
 به قبل انقضائها اه شرح م (قوله من رهن او مرتين) اي او وكيل احدهما اه شرح م (قوله
 وجنونه واغمائه) اي او حجر عليه بفلس اوسفه اه شرح م وعجاجة حج في اول باب الحجر ومثله
 يعنى النوم الاغماء فيما يظهر في امتناع التصرف في ماله لقرب زواله أيضا اخذا بما ياتى في النكاح
 انه لا يزال الولاية نعم للقاضي حفظه كال الغائب ثم رابت المتولى والقفال الحقاء بالمجنون وجزم
 به صاحب الانوار والغزالي قال لا يولى عليه قال غيره وهو الحق اه وهو كما قال لما علت
 من نصريهم به في النكاح نعم ان حمل الاول على من ايس من افاقته بقول الاطباء لم يبعد انتهت
 وكتب على قوله وجزم به صاحب الانوار ص اه شوبرى (قوله لان مصيره الى الزوم) كافى فتاوى
 القاضى لتعلق حق الغير به وضابط ذلك ان كل تصرف يمنع ابتداء الرهن طريانه يطل الرهن وكل
 تصرف لا يمنع ابتداءه لا يفسخه قبل القبض الا الرهن والهبة من غير قبض اه شرح م راع ش (قوله
 لان مصيره الى الزوم) قد يمنع هذا التعليل لان محل صيرورة العقد الى الزوم ان يكون في العقود
 التى تلزم بنفسها بعد زوال المانع كالبيع بشرط الخيار فانه اذا انقضى الخيار لزم بنفسه والرهن انما
 يلزم بالا قباض الا ان يقال هو بالنظر للغالب من ان الرهن اذا رهن للغالب عليه ان يقبض العين
 المرهونة اه غش على م (قوله فيقوم في الموت ورثة الرهن الخ) وحيث لا يتقدم المرتين به على الغرماء
 لان حقهم يتعلق بمعين التركة بالموت كذا قال البلقيني ورد بان المرتين تعلق حقه بالمرهون قبل الموت لجريان
 العقد اه حل (قوله فيقوم في الموت ورثة الرهن الخ) اي ولو كان الوارث عاما اه سم على حج اقول اطلاق
 كلامهم يشمله وهو ظاهر حيث رأى المصلحة في الاقباض وقول سم ولو عاما اي كناظر بيت المال اه غش
 على م (قوله من ينظر في امر المجنون الخ) عبارة الروض وشرحه بل يعمل ولي المجنون والسفيه بالمصلحة
 فيختار ماله فعلة فان جن مثلا الرهن وخشى الولي فسخ بيع شرط فيه الرهن ان لم يسلمه وفي امضائه
 حظ سلم الرهن فان لم يخش فسخه او كان الحظ فيه او كان رهن تبرع لم يسلمه الا ان تكون ضرورة
 او غبطة وان جن المرتين قبض الولي الرهن فان لم يسلمه الرهن وكان مشروطا في بيع فعل الاصلح من
 فسخ واجازة اه باختصار وفي هامش الحلبي ما نصه والمغنى عليه لا يولى عليه من ينظر في امره الا بعد مضي
 ثلاثة ايام من اغمائه واما قبله فينظر زواله اه لعل مثله في ذلك الاخرى الذى لا اشارة له مفهومة اه شيخنا
 ح ف (قوله وتخرم لعصير) لكن مادام خرا ولو بعد القبض حكم الرهن باطل لخارجه عن المالية فاذا تخلل
 عادت الرهنية ولو قبل القبض ومن ثم لو تخرم ثم تخلل قبضه خلا ولا يصح القبض في حال الخيرية فان فعل
 استأنف القبض بعد التخلل افساد القبض الاول وللمرتين الخيار في بيع شرط فيه الرهن بانقلاب العصير
 خرا قبل القبض وان تحال لنقص الخل عن العصير بخلاف انقلابه بعد القبض لانه تخرم في يده وتخرم
 المبيع قبل قبضه كنخر الرهن بعده في بطلان حكم العقد وعوده اذا عاد خلا لا في عدم ثبوت الخيار أيضا
 ولومات المرهون فدفع المالك او غيره جلده لم يعذر هنا لان ماليته حدثت بالمعالجة ولا نظر لكون الخل قد
 يحدث بها فانه نادر ولو اعرض عنه المالك ما كذا بقره وخرج عن الرهن وعلم بما تقرره رهن العصير
 مطلقا وان كان قابلا للنخر اه شرح م وكتب عليه غش قوله ولو اعرض عنه المالك اي قبل المديح

وهو مناف للرهن (لا بوط
 وتزويج) لعدم منافتهما
 له (وموت عاقد) من رهن
 او مرتين (وجنونه)
 واغمائه لان مصيره الى
 الزوم فلا يرتفع بذلك
 كالمبيع في زمن الخيار
 فيقوم في الموت ورثة
 الرهن والمرتين مقامهما
 في الاقباض والقبض وفي
 غيره من ينظر في امر المجنون
 والمغنى عليه (وتخرم لعصير

وقضية انه لو لم يمرض عنه لا يملك الاخذ بالدين ويوجه بان اختصاص المالك به باق فاشبه ما لو غصب اختصاصا واراد التصرف فيه فانه يتمتع عليه لبقاء حق ذي اليد لكن قضية قوله فدينه المالك او غيره لم يمدنا رهننا خلافا لالا ان يقال لا يلزم من عدم عود الرهن ملك الدين بل فعله ينزل منزلة فعل الرهن في بطلان الرهن به وحصول الملك فيه للرهن لانه اثر اختصاصه (قوله كتنخره بعد قبضه) الكاف للقياس بدليل العطف وكونه مفهوما بالاولى مما هنا لا يتناقض مع مقيس عليه (قوله وابقا لرقق) ظاهره وان ايس من عوده وينبغي في هذه الحالة ان له مطالبة الرهن بالدين حيث حل لانه في هذه الحالة يعد كالتلف اعمش على م (قوله الحاقا له بالتخمر) بجامع ان كلامهما انتهى الى حالة تمنع ابتداء الرهن قاله المحلى اشوبرى وهذا الجامع يقتضى ان كلاما من التخمر والابقا يزيل الرهن كما علم من الضابط الذي ذكره عشم مع ان الفرض انهما لا يزالانه فالاولى ان الجامع رجاء العود في كل (قوله وليس لرهن الخ) اى لا يجوز له ذلك ولا ينفذ الا ما سياتى بخلافه قبل القبض فيجوز التصرف سواء حصل به الرجوع ام لا اشد شيئا وقوله لتلازم احم المرتين في المصباح زحمته زحمان باب تقع دفعته اه (قوله ولا وطء) اى لكر او ثيب وعمل امتاعه اذا كان معسرا فان كان موسرا جاز له الوطء اعمش وخرج بالوطء بقية التمتع فلا تحرم عليه كما جزم به الشيخ ابو حامد وجماعة منهم الرافعى في الاستبرام وقال الرويانى وغيره بحرمتها ايضا خوف الوطء وقد جمع الشيخ بينهما بحمل الثانى على مالو وخاف الوطء والاول على مالو امنه وهو ظاهر اشرح م (قوله كنزويج) سواء العبد والامة وخرج بالتزويج الرجعة فانها تصح لتقدم حق الزوج اعمش (قوله او يحل قبل انقضاء مدتها) كذا اطلقه الجمهور وقضية كلام التمس البطلان فيما جاوز المحل فقط تقرى بالصفة واختاره جمع متأخرون كالسبكي والاذرى وقد يفرق بان الاجارة هنا لما وقعت مجاوزة للمحل كانت مخالفة لما اذن له فيه شرعا فطلت من اصلها نظير ما مر فيما لو استعار شيئا ليرهنه بعشرة فرهنه باكثر وفي اجارة ناظر الوقف بازيد بمشرطه الواقف وكتصرف الوكيل في ازيد بما اذن له فيه الموكل اشرح م (قوله فان كان الدين يحل بعد مدة الاجارة) اى ولو احتمالا الا ان احتمل قبلها وبعد ما قلوفرض حلول الدين بموت الرهن مع بقاء الاجارة صبر لا تقضائها وقوله جازت الاجارة اى ان كان المستاجر عدلا اورضى المرتن يدهاه حل (قوله جازت الاجارة) فلو فرض حلول الدين قبل فراغها كان مات الرهن فالاصح انها تبقى بحالها وينتظر انقضاء مالان الشئ يفتقد او ما يضارب مع الغرماء بدينه في الحال وبعد انقضائها يقتضى باقى دينه من الرهن اه شوبرى واصله في م (قوله ويجوز التصرف المذكور مع المرتن) اى وان لم يتقدم ايجاب الرهن اذن منه له به بخلاف تصرف الوارث مع صاحب دين تعلق بها لا بد من سبق ايجاب اذن منه قاله في التحفة في فصل التركة آخر الباب وفرق فراجع اشوبرى (قوله ويجوز التصرف المذكور) من جملة ذلك الرهن وحينئذ يصح مع غيره باذنه ويكون فسخا للاول واما معه فلا يصح الا بعد فسخ الاول لكن في شرح البهجة والرهن من المرتن جائز ويكون فسخها للرهن وما تقدم من امتناع الرهن منه اى من المرتن بدین آخر صورته ان يرهن به الموهون مع بقاء رهنه بالاول اى بان صرح بذلك وحل الصحة وكونه رهننا اذا اطلق او صرح بانفساخ الاول لكن نقل عن شيخنا ابن الرملى انه لا بد من التصريح بالفسخ اعمش وعبارة سم قوله ويجوز التصرف المذكور مع المرتن لكن لا يجوز الرهن فيه الا بعد فسخ الاول بخلاف البيع فانه يجوز مطلقا اه (قوله امن هذه التصرفات اى المزية للملك او المنفعة له بقرينة تمثله اعمش) (قوله الا اعتاق موسر) اى وقت الاعتاق او الايلاد وقوله وخرج بالموسر المعسر اى وقت الاعتاق او الايلاد ولا يعتبر يساره بعد ما امن المحلى واقدم عليه جائز كما صرح بهم في شرحه وانظر هل مثله اقدام الموسر على الوطء لان غاية الاحبال واجبا له فاذا كاعتاقه يظهر الا ان نعم وحينئذ ينحصر قولهم لا يجوز الوطء خوف الاحبال الخ في المعسر اه

كتنخره بعد قبضه المفهوم بالاولى ولان حكم الرهن وان ارتفع بالتخمر عاد بانقلاب الخرخلا (ابقا) لرقق الحاقا له بالتخمر (وليس لرهن مقبض رهن) لتلازم احم المرتن (و) لا (وطء) لخوف الاحبال فيمن تجمل وحسب الباب في غيرها (و) لا (تصرف يزيل ملكا) كوقف لانه يزيل الرهن (او ينقصه كنزويج) وكاجارة والدين حال او يحل قبل انقضاء مدتها لان ذلك ينقص القيمة ويقال الرغبة فيه فان كان الدين يحل بعد مدة الاجارة او مع فراغها جازت الاجارة ويجوز التصرف المذكور مع المرتن ومع غيره باذنه كما سياتى (ولا ينفذ) بمجمة شئ من هذه التصرفات لتضرر المرتن به (الا اعتاق موسر وابلاده) فينفذان تشبيها لهما براءة اعتاق احد الشريكين نصيبه الى نصيب الآخر

سم وقد يفرق بان الحرية ناجزة في العتق قوى نظر الشارع اليها ولا كفاية الاحبال فانه منتظر وقد لا يحصل ويؤيد ان العتق الناجز هو المنتظر اليه انه لو باع العبد بشرط اعتاقه منجز اصح او غير منجز كاعتاقه غدا لم يصح اه ع ش (قوله لقوة العتق حالا) علة لقوله تشيها ولما ورد على هذه العلة احبال المهر فقضاها انه ينفذ ايضا دفعه بقوله مع بقاء حق الوثيقة الخ اه (قوله نعم لا ينفذ اعتاقه عن كفارة غيره) لانه ان وقع بسؤال الغير وكان بعوض كان يباع ولا كان هبة وهو ممنوع منهما فان كان الغير هو المرتهن جاز لان ما ذكر جائز معه وينفذ عن كفارته اه حل (قوله المهر بقيمة المهرهون) هكذا في شرح م ر ثم قال بل بحث البلقيني اعتبار يساره باقل الامر من قيمة المهرهون ومن قدر الدين وهو كما قال الزركشي التحقيق وكتب عليه ع ش قوله وهو كما قال الزركشي التحقيق ظاهره وان كان الدين مؤجلا وله وجه ظاهر واعتبر حج في المؤجل القيمة مطلقا وفي كلام شيخنا زي ان البلقيني تناقض كلامه في موضع قال ان رهن بمؤجل اعتبرت قيمته او بحال اعتبر اقل الامر من وفي آخر قال المهر اقل الامر من مطلقا والاطلاق هو المعتمد (قوله المهر بقيمة المهرهون) فاضلا عن كفاية يومه وليتفهنا يظهر ويحتمل خلافه فليحرر وكتب عليه ويظهر ضبط يساره ايضا هنا بما في سر اية العتق اه يعاب وضبط اليسار ثم بما في الفطرة اه شورى وفي قول على الجلال والمراد به من يملك قدر ما يغرمه زيادة على ما يترك للفلس اه (قوله نفذ فيما ايسر بقيته) هذا يجري في العتق والايلا فينفذ الايلا في البعض فيعتق بموت السيد والبعض الاخر يباع في الدين اه شيخنا (قوله وتكون رهنا مكانه بغير عقد الخ) عبر هنا بالمضارع وفيما ياتي في قوله غرم قيمتها وكانت رهنا مكانها بالماضي لعله ان ما ياتي تحقق في وجوب القيمة عليه بموت الامة واما هنا فالاحبال بمجرد لا يستلزم كونها رهنا لجواز عروض ما يقتضي عدم بيان الامة بعد حملها وبيان ما يقتضي فساد العتق فناسب التعبير فيه بالمستقبل المحتمل لعدم الوقوع اه ع ش وله ان يؤدبها عن الدين وان لم يحل ان لم يكن للرهنتين غرض في الامتاع وله ان يجعلها رهنا اه حل (قوله وقبل الغرم ينبغي ان يحكم الخ) ولا يضرب في كون القيمة قبل الغرم دينا ما تقدم من امتاع ره الدين لان الدين انما يمتنع رهنه ابتداء وقاعدة ذلك تقديم المرتن بذلك على الغرماء وعلى مؤنة التجهيز لومات الرهن وليس له سوى قدر القيمة اه حل (قوله وقبل الغرم ينبغي ان يحكم بانها رهونة الخ) هو ظاهر في المقيس عليه وهو الجاني فان من فوائده انه لا يصح ابراء الرهن منه نظر الحق المرتن واما الحكم على قيمة العتق في ذمة الرهن بالرهن فلم تظهر له فائدة اذا الحق لم يتعلق بعين من اعيان ماله حتى تكون رهونة ويستوفي منها عند تعذر الوفاء ويقدم المرتن بها عند تراحم الغرماء وقد يقال ان من فوائده انه اذا مات الرهن يقدم المرتن على غيره من الغرماء بالقيمة ايضا فليراجع اه ع ش على م ر (قوله كالارش في ذمة الجاني) أي فيما لو جنى على العبد المهرهون كما سيأتي في الفضل الآتي في قوله ولو انلف م ر هون فبدله ولو قبل قبضه رهنا لولا يظهر فرق بين قيمة العتق وقيمة المجنى عليه ولا بد من قصد دفعه عن جهة الغرم فلو دفعه ثم ادعى ان ذلك ايداع صدق يمينته اه حل (قوله فلا ينفذ منه اعتاق ولا ايلا) فلو اولد ما حيث نذابه فهل تقول ثبت ايلا د الاب لانه ناجز ولا حتى لو ابرا المرتن الولد تينان ايلا د والثابت والذي يتجه وفاقا لما اجاب به بعضهم الاول لما تقدم ويكون الايلا بمثابة خروجها عن ملك الولد حتى لو فرض البراءة لم تؤثر لا تتقال عن ملكه ويحتمل ان يحكم باستيلا د الاب الآن ثم اذا حضر رفع المانع يتبين ضمانه ويعود ايلا د الابن فليحرر لكاتبه اه شورى (قوله فلا ينفذ منه اعتاق ولا ايلا) ظاهره وان جوز ناله الوطء لحرف الزنا وهو ظاهر وفي سم على حج نفوذ الايلا د والظاهر عدم النفوذ لان في النفوذ تفويتا لحق المرتن فليتأمل اه ع ش (قوله فلا ينفذ منه اعتاق ولا ايلا) هل ولو ايسر بعد ذلك ظاهر كلامهم الاتي نعم وهو واضح لانه اولى عما لو ملكها بغير بيعها في الدين اه حل (قوله والولد حر نسيب) أي وان لم ينفذ استيلا د امه لانها علقته به في ملكه اه حج من وطء

لقوة العتق حالا أو ما لا مع
بقاء حق الوثيقة بغرم القيمة
كما ياتي نعم لا ينفذ اعتاقه
عن كفارة غيره والمراد
بالمهر المهرهون بقيمة
المهرهون قال ايسر قيمتها
فقد فيما ايسر بقيته
(ويغرم قيمته وقت اعتاقه
واحباله) وتكون (رهنا)
مكانه بغير عقد لقيام مقامه
وقبل الغرم ينبغي ان يحكم
بانها رهونة كالارش في
ذمة الجاني وخروج بالمهر
المهر فلا ينفذ منه اعتاق
ولا ايلا دود كره الغرم في
الايلا د من زيادتي
(والولد) الحاصل من
وطء الرهن (حر) نسيب
ولا يغرم قيمته ولا احد
ولا مهر عليه

الراهن أى ولو معسرا (قوله لكن يغرم ارش البكارة) استدرك على قوله ولا مهر عليه ونه عليه مع أنه داخل في القيمة لأنه يغرم قيمة بكر ثلاثين سقوطه أو يقال هو راجع للمعسر فقط وعليه فائدة ظاهرة لأنه يتوهم من عدم نفوذ ابلاده وعدم غرم ارش البكارة أنه على أنه يغرمها له شيخنا (قوله ارش البكارة) أى ما نقص من قيمتها بكرا أه عزيزى (قوله وإذ لم ينفذ) أى ليكون كل من المعتق والمجمل معسرا الأول وقت الاضيق والثاني وقت الوطء الذى منه الاحبال وظاهر كلامه الآتى أنه لو أيسر بعد ذلك لا ينفذ الابلاذ إلا إن انفك الرهن بغير بيع أه حل (قوله والابلاذ فعل لا يمكن رده) بدليل نفوذه من السفين والمجنون دون اعتاقهما أه حل (قوله فإن انفك ببيع الخ) ويبيع على المعسر منها بقدر الدين وإن قصت بالتشقيص رعاية لحق الابلاذ بخلاف غيرها من الأعيان المروثة بل يبيع كما دفع الضرر عن المالك لكن لا يبيع شئ من المستولدة إلا بعد وضع ولدها ذمى حامل بحر بل وبعد أن تسقيه اللبن يوجد من يستغنى بها عنها فلا يسافر بها المشتري فيهلك ولدها وقياس ما مر في أجازتها أن للرتن أن يضارب مع الغرماء في مدة الصبر فإن استغرقها الدين أو عدم مشترى البعض يبعث كلها بعد ما ذكر للحاجة إليه في الأولى وللضرورة في الثانية وإذا بيع بعضها أو كلها عند وجود مرضعة فلا يبالى بالتفريق بينهما وبين الولد لأنه حر وليس للراهن أن يهبها للرتن بخلاف البيع لأن البيع إنما يجوز للضرورة إلى الهبة ولو مات الراهن قبل بيعها فإن أبر المرتن من الدين أو تبرع أجنى باده اعتقت وإن لم يتفق ذلك فهل نقول هي موروثة أو الأمر فيها موقوف أو نقول لا ميراث ظاهر فإذا بيعت ثبت الميراث تحتل آراء أقربها الأخير فلو اكتسبت بعد موت المستولد وقبل بيعها فإن أبر المرتن أو تبرع أجنى فكسبها لها وإن يبعث تبين أن الكسب للوارث خاصة أه شرح مر (قوله إلا أن ملك الامة) أى فإنه ينفذ ابلاذها من الآن لأنه لا ينفذ عتقها بالعلوق لأنها حكمتنا بصحة بيعها ويبنى على ذلك أكسابها ورقا ولادها الحاصلة من نكاح أوزنا أه غش على مر فلو ملك بعضها وهو موسر هل يسرى الابلاذ أولا قال شيخنا يبنى أن يسرى أه حل (قوله وهو معسر حال الابلاذ) قيد به لأنه لو كان موسرا حقت لكنت تعتق بمجرد الابلاذ ويغرم القيمة ولا يتوقف على الولادة وعبارة سم قوله وهو معسر حال الابلاذ كان التقيد بذلك لأن الموسر يلزمه قيمتها بمجرد الاحبال من غير توقف على موت بالولادة انتهت (قوله غرم قيمتها) أى إذا كانت متساوية الدين أو أقل وإلا فلا يغرم الا قدر الدين أه شيخنا ح ف (قوله لأنه تسبب في أهلا كها بالاحبال بتغير استحقاق) وموت أمة الغير بالولادة عن وطء شبهة يوجب قيمتها للعله المذكورة لا من وطء زنا ولو باكره لأنها لا تضاف إلى وطئه إذا شرع قطع النسب بينه وبين الولد ولا ينافى ذلك ما سبق في الغصب أن الغاصب لو أحبل الامة المنصوبة ثم ردها إلى مالكها فماتت بالولادة ضمن قيمتها لأن صورته أنه حصل مع الزنا استيلاء تام عليها بحيث دخلت في ضمانه ولو وطئ حرة بشبهة فماتت بالولادة لم يجب عليه ديتها لأن الوطء سبب ضعيف وإنما أوجبنا الضمان في الامة لأن الوطء سبب الاستيلاء عليها والعلوق من آثاره وأدنا به اليد والاستيلاء الحرة لا تدخل تحت اليد والاستيلاء ولا شئ عليه في موت زوجته أمة كانت أو حرة بالولادة لتولده من مستحق أه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله ولا شئ عليه في موت زوجته إلى قوله بالولادة خرج بها لو كان الموت بنفس الوطء فعليه أن كانت أمة وديتها خطا أن كانت حرة وإن سبق منه الوطء مرار أولم تنال منه وإذا اختلف الواطئ والوارث في ذلك فالمدق الواطئ لأن الأصل برائة ذمته وعدم الموت به بل هو الغالب أه (قوله بصفة فوجدت) أى سواء كان التعليق قبل الرهن بأن علق بصفة يعلم حلول الدين قبلها واتفق أنه لم يبيع ووجدت الصفة قبل انفكك الرهن أم كان بعده أه ع ش (قوله فينفذ العتق من الموسر) ولا ينفذ من المعسروان وجدت ثانيا بعد انفكك لا لفعل التعليق أولا من غير تأثير أه سم (قوله ويترتب عليه ما مر فيه) أى من غرم قيمته وقت اعتاقه ويصير رهننا أه حل (قوله إذ لا يطل بذلك حق المرتن) أى لا يحصل به فوات

لكن يغرم ارش البكارة
ويكون رهننا (وإذا لم ينفذ)
أى الاعتاق والابلاذ
(فانك) الرهن من غير بيع
(نفذ الابلاذ) لا الاعتاق
لأن الاعتاق قول يقتضى
العتق في الحال فإذا رد لنا
والابلاذ فعل لا يمكن رده
ولما يمنع حكمه في الحال
لحق الغير فإذا زال الحق
ثبت حكمه فإن انفك يبيع
ينفذ الابلاذ إلا أن ملك
الامة (فلومات بالولادة)
وهو معسر حال الابلاذ
ثم أيسر (غرم قيمتها)
وقت الاحبال تسبب
في أهلا كها بالاحبال بنه
استحقاق (ولو علق) عتق
المرهون (بصفة فوجدت
قبل انفك) الرهن (فكاعتاق)
فينفذ العتق من الموسر
ويترتب عليه ما مر فيه لأن
التعليق مع وجود الصفة
كالتميز (ولا) بأن وجدت
بعد انفك أو مع وهو من
زيادتي (نفذ) العتق من
موسر وغيره إذ لا يطل
بذلك حق المرتن (وله)
أى للراهن (اعتاق)
بالمرهون

حق المرتن لا ستيفاته له قبل العتق أو ماله ع ش (قوله لا ينقصه) الا فصيح تخفيف القاف قال تعالى ثم لم ينقصوكم شيئا ويجوز تشديدها اه شرح مر (قوله كركوب وسكنى) اى فى البلد لا متناع القرية الا باذن او لضرورة كنهب اه زى اه ع ش (قوله كركوب وسكنى) اى واستخدام ولو للامة لكن قال فى الكفاية اذا منعنا الوطء فليس له استخدامها حذر امنه ويساعده قول الرويانى يمنع من الخلوة بها وحيثه فيستثنى من اطلاق المصنف هذا والوجه خلافه الا ان يحمل على ما اذا غلب على الظن وقوع الوطء بسببه وكان زاء فحل على اثنى مرهونه يحمل الدين قبل ظهور حملها او قبل حلوله بخلاف ما اذا كان يحمل قبل ولادتها وبعد ظهور حملها فليس له الاتزام عليها لا متناع يعهدون حملها لانه غير مرهون اه شرح مر (قوله اذا كان مرهونا) انظر وجه التقيد به اه شوبرى واجيب بان التقيد به لانه المتوهم (قوله لا بناء الخ) بحث الا ذرعى استثناء بناء خفيف على وجه الارض باللبن كظلة الناطور لانه يزال عن قرب كالزورع ولا تنقص للقيمة به وله زراعة ما يدرك قبل حلول الدين أو ماله كما بحثه الشيخ ان لم ينقص الزرع الارض قيمة إذ لا ضرر على المرتن فاذا حل الدين قبل ادراكه لعارض تركه الى الادراك اه شرح مر (قوله لا بناء وغرس) بالرفع اخذته من ضبطه بالقلم اه شوبرى (قوله لانها ينقصان قيمة الارض) فضيحه امتناع ذلك وان وقت قيمة الارض مع النقص بقدر الدين ولو اعتبر نقص يؤدي الى تقويت حق المرتن لم يكن بعيدا اه ع ش على مر (قوله فله ذلك) اى ما لم يكن القلع ينقص الارض اه مر وظاهره وان قل النقص بحيث لا يفوت حقا على المرتن ولو اعتبر نقص يؤدي الى تقويت حق على المرتن لم يبعد اه ع ش (قوله وان علم عامر) اى فى قوله وليس لراهن مقبض رهن ولا وطم ولا تصرف يزيل ملكا او ينقصه اه ح ل وحكم البناء والغراس علم من منطوق قوله السابق او ينقصه كتركه ويجوز حكم الركوب والسكنى علم من مفهوم القول المذكور (قوله لبنى عليه) اى على حكم البناء والغراس وحده لا عليه مع ما قبله كما هو ظاهر العبارة إذ ما قبله لا دخل له فى بناء ما ياتى فاسم الاشارة فى قوله فان فعل ذلك راجع للبناء والغراس ويمكن ان يقال ان قوله وله انتفاع لا ينقصه الخ توطئة لقوله الا تى ثم ان امكن بلا استرداد الخ فيكون مبنيا على ما هنا فعلى هذا يكون الضمير فى قوله لبنى عليه اى الحكم المذكور بقسميه اى حكم البناء والغراس وحكم غيرهما ويكون قوله ما ياتى موزعا على الحكمين (قوله ان لم تلف الارض بالدين) فى المختار وفى الشئ يبنى بالكسر وفعالى فعول اى تم وكبر (قوله او حجر عليه) اى بفلس كفى شرح الروض وقوله بل يباع اى كفى رهن الام دون ولدها اه عميرة اه سم (قوله بل يباع مع الارض ويوزع الخ) راجع للاخيرتين واما الاوليان فتباع الارض فيهما وحدهما وقوله ويحسب النقص الخ راجع لثالثه فقط واما الرابعة فيحسب عليهما معا اه شيخنا وقرره العزيزى واصله فى الشوبرى وهكذا فى شرح مر وعبارته بل يباع مع الارض فى الاخيرتين ويوزع الثمن عليهما ويحسب النقص فى الثالثة على الزرع أو البناء أو الغراس اه وكتب عليه الرشيدى قوله فى الثالثة اى وكذا فى الرابعة كفى كلام الشيخين (قوله ويحسب النقص على البناء والغراس) وصورته ان تقوم الارض خالية عن البناء والغراس ثم تقوم معهما ثانيا مع قطع النظر عن قيمتها فلو كان قيمة الارض خالية عشرين مثلا ومع البناء والغراس مع قطع النظر عن قيمتهما خمسة عشر ثم يباعا معا بثلاثين مثلا فالذى يخص الارض الثلثان والبناء مع الغراس الثلث هذا ان حسب على البناء والغراس دون الارض فلو حسب عليهما لكان يخص الارض النصف وهما النصف اه شيخنا (قوله ثم ان امكن بلا استرداد انتفاع يريده الخ) يظهر انه لو كان حرف لا يمكنه يد المرتن الا ادناها اجاز له زععه لاستيعاء اعلاماه فتح الجواد وظاهره انه لو امكنه اعلاماه عند المرتن لا يجاب لادناها عنده اه شوبرى (قوله فيسترد) واذا تلف فى يده من غير تقصير فلا ضمان كما صرح به الرويانى فى البحر فلو ادعى رده على المرتن فالصواب انه لا يقبل كالمرتن لا يقبل دعواه الرديمينه مع ان الراهن ائتمنه باختياره فكيف يمكن ان

البخارى الظهر يركب بنفته اذا كان مرهونا (لا ينامو غرس) لانها ينقصان قيمة الارض نعم لو كان الدين مؤجلا وقال انا اقلع عند الاجل فله ذلك وحكم البناء والغرس مع ما قبلهما وان علم عامر أعيد لبنى عليه ما ياتى (فان فعل) ذلك (لم يبلغ قبل حلول) لاجل (بل) يقطع (بعده ان لم تقب الارض) اى قيمتها (بالدين وزادت به) اى يقطع ذلك ولم ياذن الراهن فى بيعه مع الارض ولم يحجر عليه لتعلق حق المرتن بأرض فارغة فان وقت الارض بالدين أو لم تزد بالقطع أو اذن الراهن فيما ذكر أو حجر عليه لم يقطع بل يباع مع الارض ويوزع الثمن عليهما ويحسب النقص على البناء والغراس (ثم ان امكن بلا استرداد) للمرهون (انتفاع يريده) الراهن منه كان يكون عبدا يخط وأراد منه الخياطة (لم يسترد) لان اليد للمرتن كما سياتى وقولى يريده من زادنى (والا) اى وان لم يكن الانتفاع به بلا استرداد (فيسترد) كان يكون دارا يسكنها او دابة يركبها أو عبدا يخدمه ويرد الدابة والعبد الى المرتن بلا وشرطه استرداده لامة أمن غشيانها ككونه غرقا لها أو قطة

يكون الرهن على العكس مع ان المرتهن يجبر على الدفع اليه شرعا اه شرح مر (قوله والا فيسترد) أي وقت الانتفاع وافهم التقيد بوقت الانتفاع ان ما يدوم استيفاء منافعه عند الرهن لا يردده مطلقا وان غيره يردده عند فراغه فيرد الخادم والمركوب المتفع بهما في الوقت الذي جرت العادة بالراحة فيه لا وقت القبول في الصيف لما فيه من المشقة الظاهرة ويرد ما يتفع به ليلا كالخارس نهارا وقارق هذا المحبوس بالثمن فان يد البائع لا تزال عنه لا سيفاء منافعه بل يكتسب في يده للشئ بان ملك المشتري غير مستقر بخلاف ملك الرهن اه شرح مر (قوله وله اهل) أي حلية وهل مثل ذلك محرمه اخذنا بما ياتي بعد احوال وعبرة مر في شرحه او ثقة عنده نحو حلية يؤمن معها من عليها اه قالمراد حيثن بالاهل من يمنع الخلوة وان لم يكن زوجة (قوله ويشهد) قال الشيخان شاهدين قال في المطلب اورجلا وامراتين لانه في المال قال في شرح الروض وقياسه الا كتفاء واحد مع اليقين اه والمعتمد انه يكفي الاشهاد مرة إلا ان يكون بارز العدالة فلا اشهاد مطلقا مر ثم قال بعد ذلك ان للمرتهن طلب الاشهاد كل مرة إلا ان يكون الرهن ظاهر العدالة فلا اشهاد عليه ولا مرة اه سم (قوله ويشهد) أي لتلاي بحد الرهن وقوله ان اتهمه أي في انه اخذه للانتفاع اه شرح مر (قوله شاهدين) أي اورجلا وامراتين كما في المطلب لانه في المال وقياسه الا كتفاء واحد ليحلف معه وان وثق به لا ظاهر العدالة بان كانت ظاهر حاله من غير ان يعرف باطنه اه شرح مر (قوله في كل استردادة) لكن وجوب في المرة الاولى وجواز في غيرها من المرات ومعنى الوجوب ان له الامتناع من تسليمه حتى يشهد ومعنى الجواز انه ليس له الامتناع من تسليمه ان صادف شهودا عند التسليم سلم واشهدوا لاسله فهر اعليه اه حلي بالمعنى (قوله ان اتهمه) نعم ان كان مشهورا بالحياة لم يلزمه رده له وان اشهد لا نه بما تحيل في اتلافه بل يرد لعدل قاله شيخنا مر اه قل على الجلال (قوله وله باذن مرتهن ما منعناه) من جملة ذلك الرهن فيجوز وينفذ ويكون فسخالا لاول ان كان الرهن من غيره فان كان منه فلا بد من الفسخ قبل ذلك على ما تقدم احوال ومتى تصرف باعتاق او نحوه رادعي الاذن وانكره المرتهن صدق المرتهن بيمينته لان الاصل عدم الاذن وبقاء الرهن فان نكل حلف الرهن وكان كالتصرف باذنه فان لم يحلف الرهن وكان التصرف بالعق أو الايلا دحلف العتيق والمستولدة لانها يثبتان الحق لانفسها بخلافه في نكول المقلن او وارثه حيث لا يحلف الغرماء لانهم يثبتون الحق للمقلن أولا اه شرح مر (قوله وبطل الرهن) أي بالولادة لا بمجرد الاجبال لان الحبل غير محقق وحيثن لا يشكل امتناع وطء من حبلت مرة ثانية بغير اذن المرتهن فيقال كيف يتوقف الوطء على الاذن مع بطلان الرهن لان هذا الاشكال لا ياتي إلا اذا قلنا بطلان الرهن بمجرد الاجبال تأمل اه حل (قوله وبطل الرهن) أي بذلك وان رد الرهن الاذن على الاوجه كما ان الاباحة لا ترد بخلاف الوكالة لانها عقداء فتح الجواد اه شورى (قوله لا يبيع بشرط تعجيل الخ) وافهم قوله بشرط انه لا بد من لفظ الشرط أي أو ما يؤدي معناه كعلي ان تعجل فلا اثر لنيته ولا لنحو اذنت لك في بيعه لتعجيل أي إلا ان نوى به الشرط على الاوجه اه فتح الجواد اه شورى (قوله ووجه افساد الشرط الخ) وجه التبري ان قضية هذه العلة انه لو عين الثمن صح والظاهر عدم الفرق ولهذا علة في الابانة بانه كالو شرط ان يرهن عنده عينا اخرى وهي علة صحيحة قاله شيخنا في شرحه اه شورى (قوله قبل تصرف رهن) وكذا معه لبقاء حقه اه فتح الجواد اه شورى (قوله وبوطء بلا احوال) معطوف على قوله بهية أي والرجوع بهية تصرفه بوطء بلا احوال وامل معنى الرجوع ان له ان يمتنع من الاذن في الوطء مرة اخرى لانه يتوقف على الاذن كل مرة ولو كان بعد الحبل فلي تأمل (فصل فيما يترتب على لزوم الرهن) أي وما يتبعه من نحو توافقه على وضعه عند ثالث وبيان ان قاسد العقود كصحيحها اه ع ش على مر وفي الحقيقة الترجمة لا تنزل إلا على قوله إذا لزوم قايده للارتهن غالبا

وله اهل (ويشهد) عليه
المرتهن بالاسترداد للانتفاع
شاهدين في كل استردادة
(ان اتهمه) فان وثق به فلا
حاجة الى الاشهاد (وله
باذن مرتهن ما منعناه) من
تصرف وانتفاع فيحل
الوطء فان لم يحل قالمر
بحاله وان أحبل أو أعتق
أو باع تفدت وبطل الرهن
(لا يبيع بشرط تعجيل
مؤجل) من ثمنه وعليه
اقتصرا الاصل أو غيره (أو)
بشرط (رهن ثمنه) وان كان
الدين حالا فلا يصح البيع
لفساد الاذن به ساد الشرط
ووجه افساد الشرط في
الثانية بجهالة الثمن عند
الاذن (وله) أي للمرتهن
(رجوع) عن الاذن (قبل
تصرف رهن) كالتوكل
الرجوع قبل تصرف الوكيل
وله الرجوع أيضا بعد
صرقه بهية أو رهن بلا قبض
وبوطء بلا احوال (فان
تصرف بعده) أي بعد رجوعه
ولو جامل به (لنا) تصرفه
كتصرف وكيل عزله موكله
(فصل) فيما يترتب على
لزوم الرهن

وما عدا هذه المسئلة من مسائل الفصل كله زائد على الترجمة (قوله اذا لزم الرهن) أى باقباض او قبضه باذن الراهن اه حل (قوله قاليد للرتن) أى اليد الحسية أى كونه فى حيزه وحرزه فى يده مثلا وحاصل ما اخرج به قوله غالبا مسائل خمسة الرقيق المسلم والمصحف والسلاح والامة والمرهون من حيث هو حالة الاسترداد على التفصيل المذكور فى الخمسة قاليد الحسية عليه فيها لغير المرتن على التفصيل المذكور ولو حلت اليد على الشرعية أى كونه فى سلطته وفى ولايته بحيث يتمتع على الراهن التصرف فيه بما يربل الملك او ينقصه بغير اذن المرتن لم يحتج للتقييد بغالبا لان اليد الشرعية على المرهون للمرتن دائما حتى فى الصور الخمسة المذكورة وقوله لانها الركن الاعظم فى التوثق هذا التعبير يقتضى ان هاتين فى كل واحدة منهما صلاحية للتوثق ويد المرتن اعظم فيه من الاخرى ولعل المراد بالآخرى يد ثالث يوضع عنده الرهن كما يأتى فى قوله ولها شرط وضعه عند ثالث أو اثنين وهذه اليد صالحة للتوثق وهى ركن فيه كيد المرتن لكن يد المرتن هى الركن الاعظم فى التوثق وليس المراد باليد الاخرى يد الراهن لانها تنافى التوثق فليست ركنا (قوله قاليد للرتن) خرج به وارثه فليس على الراهن الرضا بيده وان ساواه فى العدالة اه شوبرى (قوله فبوضع عنده من له تملكه) مقتضى صنيعة ان كلاما من المصحف والمسلم والسلاح يسلم لمن ليس له تملكه ثم يزغ منه ويجعل تحت يده من له تملك ذلك وفى كلام حج ان من ليس له ذلك ذلك يوكل فى قبضه من له تملك ذلك وتقدم ان فى المصحف يتعين التوكيل دون المسلم والسلاح والظاهر ان المراد بالمصحف ما يحرم على المحدث مسه دون غيره مما يحرم عليه تملكه ويجوز للمحدث مسه ككتب العلم الشرعى المشتملة على شىء من القرآن وكذلك العبد يسلم له ثم يزغ منه وهل المراد من يصلح لملكه او من يصح ان يملكه ليخرج من اقر بحرية الرقيق او وقفه او وقف المصحف اه حل وتقدم فى كتاب البيع عن شرح م ان المراد بالمصحف الذى لا يصح ان يملكه الكافر ما فيه قرآن وان قل ولو حرقا ان قصدانه من القرآن ولو كان فى ضمن نحو تفسير وعلم وقوله وهل المراد من يصلح الخ لا وجه لهذا التردد بل المراد به من يصلح لملكه جزما ولو اقر بحرية الرقيق او شهد بها لانه لا يعتق عليه بوضع يده عليه من غير تملك تامل (قوله فان كانت صغيرة لا تشتهى) هذا الشق من التردد ليس خارجا بالقيد المذكور وانما ذكره لضرورة التقسيم وانما الخارج هو الشق الثانى كالا يخفى وهو قوله والا فعند محرم الخ (قوله فان كانت صغيرة لا تشتهى) لو كان الدين لا يحل حتى تشتهى فيحتمل ان يقال يتمتع وضعها عنده ابتداء ويحتمل ان يقال توضع الى حين تشتهى فتؤخذ منه اه علقمى اه شوبرى وهذا الثانى هو المعتمد اه شيخنا وفى ع ش على م فلو صارت الصغيرة تشتهى نقلت وجعلت عند عدل برضاها فان تنازعا وضعها الحاكم عند من يراه ومثله ما لو ماتت حليته او محرمة او سافرت قال حج وشرط خلاف ذلك مفسد وقضيته انه مفسد للعقد وهو ظاهر لانه شرط خلاف مقتضاه (قوله من امرأة) يان للتقوى ورد عليه عليه ان من ييانة ولا يستفاد منها انه يشترط فى المرأة وما بعدها من العدالة البيانية مفسر لما قبلها والمعنى عليه ان الثقة هى المرأة وما بعدها سواء كان كل منهما عدلا او فاسقا ويمكن جعل من حالا مقيدا للثقة يعنى انه يشترط فى الثقة كونه امرأة او ممسوحا او اجنيا عنده من ذكر فلا يكفى اجنى عدل ليس عنده من ذكر من الحليلة وما بعدها ثم ما ذكر يقتضى ان حليلة الاجنى ومحرمة لا يشترط فيهما العدالة ويوجه بان الحليلة تقار على حليتها والمحرم يستجى منها فاكتفى بهما ولو فاسقين اه ع ش (قوله او امرأتان ثقتان) هلا اكتفى بواحدة لانها مع المرهونة تجوز الخلوة بهما واما حرمة الخلوة قبل المرهونة فامر آخر لا تعلق له بالرهن ثم رأيت م قال يكنى واحدة اه سم وخالف حج قال ع ش والا قرب ما قاله حج لان مدة الرهن قد تطول وذلك يؤدى الى اشتغال المرأة الثانية فى بعض الازمنة فتحصل خلوة المرتن بالامة اه بحروفه (قوله او ثقة من مر) لعل المراد بالثقة هنا العفيف عن الزنا اه حل (قوله والحشى كالامة) أى فيما قبل الاوفيا بعدها وحيث لا يظهر الاستدراك

(اذا لزم) الرهن (قاليد) فى المرهون (للمرتن) لانها الركن الاعظم فى التوثق وخرج بزيادتي (غالبا) ما لو رهن رقيقا مسلما او مصحفا من كافر او سلاحا من حربى فبوضع عنده من له تملكه وما لو رهن امة فان كانت صغيرة لا تشتهى او كان المرتن محرما او ثقة من امرأة او ممسوح او من اجنى عنده حليته او محرمة او امرأتان ثقتان وضعت عنده والا فعند محرم لها او ثقة من مر والحشى كالامة

لكن لا يوضع عند امرأة اجنية وتقدم ان اليد تزال للارتفاع (ولها) اي الراهن و (٢٨٧) المرتهن (شرط وضعه) اي المرهون

(عند ثالث أو اثنين) مثلا
لان كلاهما قد لا يتولى
بالآخر وكما يتولى الواحد
الحفظ يتولى القبض أيضا
كما اقتضاه كلام ابن الرفعة
(ولا ينفرد) في صورة
الاثنين (احدهما بحفظه)
كنظيره في الوكالة الوصية
فيجعلانه في حوزتهما فان
انفرد أحدهما بحفظه ضمن
نصفه أو سلم أحدهما إلى
الآخر ضمنا معا النصف
(الاباذن) من العاقلين
فيجوز الاقرار وتعيين
كالزوجة وأصلها بثالث
أولى من تعينه بعدل فان
الفاسق كالعدل في ذلك
لكن محله فيمن يتصرف
لنفسه التصرف التام اما
غيره كولي ووكيل وقيم
وما ذون له وعامل قراض
ومكاتب حيث يجوز لهم
ذلك فلا بد من عدالة من
يوضع المرهون عنده
ذكره الاذرعى (وينقل
من هو) أي المرهون
(بيده) من مرتين أو ثالث
وان لم يتغير حاله الى آخر
(باتفاقهما) عليه (وان
تغير حاله) بموته أو فسقه
او زيادة فسقه او عجزه عن
حفظه او حدوث عداوة
بينه وبين أحدهما
(وتشاحا) فيه (وضعه
حاکم عند عدل) يراه قطعا للنزاع وتعيير بما ذكر اعلموا

المذكور لانه من صور ما بعد الا كما لا يخفى فهو معلوم من التشبيه (قوله لكن لا يوضع عند امرأة اجنية)
اي ولا رجل اجني كما نقله الاذرعى عن البيان وانما يوضع عند محرم له اه رشيدى على مروي الظاهر ان قوله
ولا رجل اجني يقيد بالذي لم تكن عنده حليلة ولا محرمة ولا امرأتان قتان (قوله وتقدم ان اليد تزال الخ)
اي وازالة يده لا تنافي الاستيلاء عليه حكاه عزيرى وهذا في المعنى معطوف على قوله مالورهن رقيقا الخ
فهو من جملة ما خرج بالغالب وايضا غرضه منه الاعتذار عن تركه في المتن مع ذكر الاصل لهو عبارة اذ الزم
الرهن فاليد فيه للمرتهن ولا تزال الا للارتفاع كما سبق (قوله ولها شرط وضعه الخ) هذا زائد على الترجمة
لان الشرط في العقد لا بد للزوم اه (قوله ولها شرط وضعه) اي دائما وفي وقت دون وقت كأن بشرط
كونه عند ثالث يوما وعند الرهن يوما اه برماوى (قوله عند ثالث) اي او عند الراهن لكن بعد ان يقبضه
المرتهن اه شرح مر (قوله وكما يتولى الواحد الحفظ الخ) الظاهر ان المعنى وكما يجوز ان يتولى الواحد
الحفظ يجوز ان يتولى القبض ايضا والا فليس بلازم ان يتولى القبض بل يجوز ان يتولاه المرتهن ويتولى
الثالث الحفظ وهذه الصورة هي الظاهرة من قول المتن ولها شرط وضعه عند ثالث الخ اه (قوله ولا ينفرد
احدهما الخ) هذا عند الاطلاق واما اذا نص على اجتماعهما على حفظه أو على انفرد احدهما به فيتبع شرطه
اه من شرح مر (قوله فيجعلانه في حوزتهما) مقتضاه انه لا يقسم كما سيأتى في الوصية ان الاكثرين فيما اذا
اختلفا في الحفظ ولم يكونا مستقلين انه يقسم وهو الاصح اه شرح الروض اقول يمكن الفرق بان
تصرف الوصى اتم من تصرف الثالث فان التصرف هنا مقصور على الحفظ اه شوبرى (قوله ضمن نصفه)
ينبغي ان يكون المراد ضمان الاستقرار بان يكون الاخر طريقا في ضمان ذلك النصف اذا تمكن من
حفظه ومنع الاخر من اخذ قترك لانه وديع يجب عليه الحفظ مع التمكن وفاة في ذلك لشيخنا طيب ثم عرضته
على مر فتوقف اه سم (قوله ضمنا معا النصف) اي ضمن كل منهما جميع النصف لان احدهما متعهد
بالتسليم والاخر بالتسليم وقرار الضمان على من تلف تحت يده هكذا تحرر مع طب بعد المباحثة ثم
وافق عليه مر اه سم وحصل الكلام ان المضمون نصفه فقط وان يطالب به كل منهما وان قرار ضمانه
على من تلف تحت يده واما النصف الاخر فهو باق على كونه امانة عند من حصل عنده التلف فلا
يضمنه هو لانه امانة عنده ولا الاخر لانه لم يسلمه ولا هو ما ذون في حفظه ولا خالف فيه اه شيخنا
(قوله فيمن يتصرف لنفسه) اي في راهن ومرتهن يتصرف لنفسه الخ وقوله كولى الخ هذه الامثلة ما عدا
المكاتب محترز قوله يتصرف لنفسه فان الولي وما بعده لا يتصرفون لانفسهم وقوله ومكاتب محترز
قوله يتصرف لنفسه فان الولي وما بعده لا يتصرفون لانفسهم وقوله ومكاتب محترز قوله يتصرف التام
وقوله حيث يجوز لهم اي المذكورين ذلك اي الرهن والارتهان اي اذا كان لضرورة او غبطة ظاهرة
قالولى لا يجوز له رهن مال موليه ولا الارتهان عليه الا لضرورة او غبطة ظاهرة وكذا يقال فيما بعده
اه شيخنا عشاوى (قوله وان تغير حاله الخ) لو اختلف في تغير حاله صدق الثاني بلايين قال الاذرعى
وينبغي ان يخالف على نفي العلم اه حل (قوله بموته) من ثم تعلم انه لو مات المرتهن وورثته
عدول كان للراهن نقله من ايديهم اه اقول صرحوا بذلك وعبارة العباب كالروض وغيره
ولو كانت اليد للمرتهن فتغير حاله او مات فللراهن طلب النقل اه سم (قوله أو فسقه) ظاهر
كلامهم ان العدل لا ينزل عن الحفظ بالفسق قال ابن الرفعة وهو صحيح الا ان يكون الحكم
هو الذى وضعه عنده لانه نائبه فينزل بالفسق اه سم (قوله وتشاحا فيه) فان تشاحا فيه عند
عدم تغير حاله ينبغي ان لا يلتفت اليهما بل يبقى في يده ولو فاسقا قيل فيه تصريح بان الثالث لا ينزل
عن الحفظ بالفسق وهو واضح ان كان نائبهما ولم يكن احدهما يرهن عن غيره اه حل (قوله وضعه
الحاكم عند عدل) اي وان لم يكن مشروطا في بيع خلافا لما في شرح الروض حرر وحيث ينزل بالفسق
لانه نائب الحاكم اه حل (قوله اعم واولى) به الشارح العموم بقوله من مرتين او ثالث فن

حاکم عند عدل) يراه قطعا للنزاع وتعيير بما ذكر اعلموا

هو يده يشمل الصورتين بقوله وان لم يتغير حاله وهذا ان العموم ان في مقابلة قوله ولو مات العدل الخ لانه
 قاله على ما اذا تغير وعلى كون المرهون بيده ويان وجه الاولوية ان قوله ولو مات العدل الخ يقتضي انه
 لا ينقل عند الاتفاق الا اذا تغير العدل مع انه عند اتفاقهما ينقل مطلقا سواء تغير او لم يتغير وبعبارة اخرى
 قوله وتعبيرى بذلك اعم أى لشموله للمرتهن أى لما اذا كان المر ون تحت يد المرتهن فان واره يقوم مقامه
 اذ مات وينقله الوارث والراهن ويضعانه عند اخر باتفاقهما ووجه الاولوية ان عبارة الاصل تقتضى
 انه لا يجوز ان يجعله حيث يتفقان الا ان مات او تغير حاله بالفسق وليس كذلك اذ مثله العجز عن الحفظ
 او حدوث عداوة بينه وبين أحدهما اه تقرير شيخنا عثمانوى (قوله ويبيعه الرهن باذن مرتهن) ولا ينزعه
 من يده فلو حل الدين فقال الراهن رده ولا يبيعه لم يجب بل يباع في يده ثم بعد وفائه يسلمه للمشتري برضا
 الراهن أى ان كان له أى الراهن حق الحبس كما هو واضح او للراهن برضا المشتري مالم يكن له حق الحبس
 والالم يحتج إلى رضاه كما هو ظاهر ولا يسلم المشتري الا لهما الا باذن الا خوف ان تنازع عاقل الحاكم اه
 شرح مر وقوله مالم يكن له أى للراهن وهذا قيد في قوله برضا المشتري وقوله والاى بان كان له حق الحبس
 لم يحتج إلى رضا المشتري اه (قوله باذن مرتهن) فان عجز عن استئذانه واستئذان الحاكم صح بيعه اه
 حل (قوله للحاجة) انما قيد بها توطئة للتفصيل الا ترى والا فللراهن بيعه بالاذن مطلقا كما مر في قوله وله باذن
 مرتهن ما منعتاه (قوله أى عندهما) اشار به إلى ان اللام بمعنى الوقت لا للتعليل لصدقتها بسبق الحاجة
 ومقارنتها وتأخرها اه ع ش (قوله بان حل الدين ولم يوف) أى من غيره وفيه يعلم انه لا يجب على الراهن
 أن يرفى من غير المرهون وان لزم عليه تأخير كثير ويوجه بانه ليس من اللائق ان يستمر الراهن محجورا
 عليه في العين المرهونة مع مطالبته بوفاء الدين من مال اخر حالة الحجر اه حل وطريق المرتهن في طلب
 التوفية من غير المرهون ان يفسخ الرهن لجوازه من جهته ويطلب الراهن بالتوفية اه عميرة اه ع ش
 على مر وللرهن طلب بع المرهون وطلب وفاء دينه فلا يتعين طلب البيع وفهم من طلب احدا لا من
 ان للراهن ان يختار البيع والتوفية من ثمن المرهون وان قدر على التوفية من غيره ولا نظر لهذا التأخير وان
 كان حق المرتهن واجبا فورا لان تعليقه بعين الرهن رضا منه باستيفائه منه وطريقه البيع اه شرح مر
 (قوله بان حل الدين) أى أو اشرف الرهن على الفساد كما هو ظاهر اه شورى (قوله بحبس وغيره)
 متعلق بالزومه اه (قوله فان اصر احد هما الخ) هذا ظاهر عند اصرار الراهن فان اصر المرتهن فلا مانع من
 اذن الحاكم للرهن في البيع وصرح به غير ما واحد اه شورى والاصرار ليس قيدا بل يكفى مجرد
 الامتناع اه حل (قوله باعه الحاكم عليه) أى باع ما يرى بيعه من المرهون أى حيث لا غرض في الامتناع
 كما يدل عليه كلام الفقيه وهلا باء الراهن إذا اصر المرتهن على الامتناع واقى السبكي بان للحاكم بيع ما يرى
 بيعه من المرهون وغيره عند غيبة المدينين إلى مسافة العدوى او امتناعه فقول الشارح من ثمنه ليس
 بقيد بل مثله ثمن غيره إذا باعه أى الغير ومثل اصرار الراهن على الامتناع مالم لو كان غائبا وليس
 له ما يوفى منه غير المرهون او كان بيعه اصلح فيبيعه الحاكم بعد ثبوت الدين وملك الراهن له وكان يحمل
 ولايته ويرفى من ثمنه والمعتد الاكتفاء باليد كما في المفلس اه حل وقوله باليد أى المرتهن فيكفى اقراره
 بانه ملك للراهن اه ع ش على مر (قوله باعه الحاكم) عبارة الباب فان لم يبيعه أى الراهن باعه القاضي
 بعد ثبوت الدين والرهن وملك الراهن كالممتنع بلا رهن من البيع لديه وكالواثبت المرتهن او واره ذلك
 في غيبة الراهن ثم لو حضر وانكر البحث عند صدق القاضي ولا يدعى ذلك أى عدم البحث على المرتهن اذ لا يجب
 عليه ولو لم يجد بينة او قاضيا فالغنية كالجمد وقد ظفر بغير جنس حقه فيبيعه ويبع الراهن العاجز عن المرتهن
 والقاضى كبيع المرتهن حيث اه وقوله وكالواثبت إلى قوله في غيبة الرهن اطلق الغنية كالموضع وعبرة
 بحريده وإذا غاب الراهن مسافة القصر اثبت المرتهن الحال عند القاضي لبيعه او دونها لم يبيعه الا باذنه وكذا

من قوله ولو مات العدل او
 فسق جعله حيث يتفقان
 وإن تشاحا وضعه الحاكم
 عند عدل (ويبيعه الرهن)
 ولو بناته (باذن مرتهن)
 ولو بناته (للحاجة) أى
 عندما بان حل الدين ولم
 يوف وانما احتج الى
 اذن المرتهن لان له فيه
 حقا (ويقدم) أى المرتهن
 رثمنه (على سائر الغرماء
 لان حقه متعلق به وبالذمة
 وحقوقهم متعلق بالذمة فقط
 (فان أى) المرتهن (الاذن
 قال له الحاكم اذن) في بيعه
 (او ابرىء) دفعا لضرر
 الراهن (أو) أى (الراهن
 يبيعه الزمه الحاكم به) أى
 يبيعه (او بوفاء) بحبس
 وغيره (فان اصر) أحدهما
 على الاية (باعه الحاكم)
 عليه وقضى الدين من ثمنه
 (ولمرتهن)

راهن وحضرته) بخلافه في غيبته لانه يبيعه لغرض نفسه فيتهم في الاستعجال وترك النظر في الغية فوق الحضور نعم ان كان الدين مؤجلا أو قال بعه بكذا صح البيع لا تنفاه التهمة (وللثالث بيعه) عند المحل (ان شرطاه وان لم يراجع الراهن) في البيع لان الاصل دوام الاذن اما المرتن فقال العراقيون يشترط مراجعته قطعا فربما أمهل أو أبرأ وقال الامام لا خلاف انه لا يراجع لان غرضه توفية الحق والمعتد الاول لان اذنه في البيع قبل القبض لا يصح بخلاف الراهن وينزل الثالث بعزل الراهن لا المرتن لانه وكيله في البيع واذن المرتن شرط في صحته ويكون بيع الثالث له (بشئ مثله حالا من نقد بلده) كالوكيل فان اخل بشئ منها لم يصح البيع لكن لا يضر النقص عن ثمن المثل بما يتغابن به الناس لانهم يتساحون فيه وفي معنى الثالث الراهن والمرتن كما يحتمل الاستوى ولورأى الحاكم يبيعه بجنس الدين من غير نقد البلد جاز (فان زاد) في الثمن (راغب قبل لزومه) أي البيع

لومات لا يبيعه القاضي الا بعد ثبوت الحق وغية الوارث مسافة القصر اه فليحرر وقد يقال ان هذا قضاء متعلق بغائب فتسكن مسافة العدوى ثم ذكرت ذلك للفاضل مر فقال ينبغي ان يكون اعتبار مسافة القصر مبنيا على وجه ضعيف انه يعتبر في قضاء الغائب مسافة القصر اه سم (قوله باعه الحاكم عليه) أي قهرا عليه وقد أفنى السبكي بان للحاكم بيع ما يرى يبيعه من المرهون وغيره عند غيبة المدين أو امتناعه لان له ولاية على الغائب فيفعل ما يراه مصلحة فان كان للغائب نقد حاضر من جنس الدين وطلبه المرتن وقاء منه واخذ المرهون فان لم يكن له نقد حاضر وكان بيع المرهون اروج وطلبه المرتن باعه دون غيره اه شرح مر (قوله يبيعه باذن راهن وحضرته) محله اذا قال الراهن بعه لي أو أطلق فان قال للمرتن بعه لك لم يصح للتهمة اه حج (قوله نعم ان كان الدين مؤجلا) قال الزركشي أي او كان ثمن المرهون لا يبق بالدين والاستيفاء من غيره متعذرا أو متعسر بفلس أو غيره لان الظاهر انه يحرم على اوفى الاثمان تحصيله لدينه ما أمكنه فتضعف التهمة أو تنقضي اه شرح مر (قوله صح البيع) كتب عليهم مر معتمد وكتب ايضا قوله صح قال شيخنا المعتمد البطلان وان قدر الثمن كذا نقل عنه وفي الشارح الصحة كما في الشرح كحج اه شوبري (قوله ان شرطاه) أي في عقد الراهن اه شرح مر (قوله لان اذنه في البيع قبل القبض) هذا الطرف أي قوله قبل القبض ظرف لاذنه لان اذنه الكائن قبل القبض أي الذي تضمنه الشرط الواقع في صلب العقد لا يصح والمراد بالقبض قبض الثالث له ومقتضى هذا التعليل انه لو اذن بعد قبض الثالث له في البيع وقبل وقت البيع انه يكتفى بهذا الاذن لانه واقع بعد القبض وليس كذلك بل لا بد من استدانته عند البيع للعلة المذكورة وهي انه ربما أمهل أو أبرأ اه حلى بنوع تصرف ثم رأيت محصلا في شرح مر (قوله لا المرتن) لكن يبطل بعزله اذنه اه شوبري (قوله من نقد بلده) أي البيع كالوكيل ومنه يؤخذ عدم صحة شرط الخيار لغير موكله ولا يسلم المبيع قبل قبض الثمن والاضمن اه حل (قوله فان اخل بشئ منها) أي من هذه الامور الثلاثة لم يصح البيع وظاهره وان كان نقد غير البلد انفع اه حل (قوله لكن لا يضر النقص الخ) أي مالم يكن ثمن يدفع ثمن المثل والا فلا يبيع الا منه اه حل (قوله لانهم يتساحون فيه الخ) فيه تعليل الشيء بنفسه لان التغابن التسامح واجيب باننا لا نسلم ان معناه التسامح وانما معناه يتبلى بالغبن فيه كثير أو تفسيره بما تقدم تفسيره باللازم اه سم بالمعنى وعبارة ع ش على مر بما يتغابن به الناس أي يتلون بالغبن فيه كثيرا وذلك انما يكون في الشيء اليسير اه ع ش (قوله وفي معنى الثالث الراهن) أي فلا يجوز له البيع بدون ثمن المثل الا اذا كان الثمن الذي يبيع به يفي بالدين فيصح وان كان ما باع به دون قيمته بكثير لانه حقه ولا ضرر على المرتن فيه وقوله ولورأى الحاكم الخ مثله الراهن في ذلك حيث رهن على دين ليس من نقد البلد ورأى يبيعه بذلك ليدفعه للمرتن وفي مر ما يصرح بذلك اه ع ش (قوله من غير نقد البلد جاز) معتمدا ولا كان للراهن ذلك سم اقول القياس ان له ذلك بالطريق الاولى نعم لو اراد يبيعه بغير جنس الدين وتحصيل الدين منه فينبغي امتناعه الا باذن المرتن لانه ربما ادى ذلك الى تاخير التوفية فيضر بالمرتن اه ع ش (قوله فان زاد راغب قبل لزومه) أي بان ارتكب المحذور اه حل أي لان الزيادة في هذه الحالة من قبيل الشراء على الشراء وهو حرام كما تقدم (قوله فان زاد راغب الخ) قال في العباب موثوق به قال في الايعاب أي وسلم ماله من الشبهة ان سلم المبيع منها فيما يظهر بل لو كان المبيع اقل شبهة من ماله احتمل ان لا يلتفت الى زيادته ايضا واحتمل الفرق بين هذه وما قبلها من الزيادة ما لا يتغابن به اه حج اه شوبري (قوله واستقرت الزيادة) لعل المراد باستقرار الزيادة عدم رجوع الطالب بها عنها اه شوبري والظاهر ان هذا التفسير لا يصح لان الشارح جعل استقرار الزيادة شرطا في قول المان فليبيعه والا اتسخن ومقتضاه انه لو لم يستقر بان رجع الراغب عنها ان البيع لا يفسخ بل يثبت استمراره والشارح قد صرح بخلاف هذا حيث قال ولورجع الراغب الخ وانظر هل يصح تفسير الاستقرار بما تقدم في كتاب البيع في قوله وسوم

تمكته من يبعه (انفسخ)
وهذا من زيادتي ولورجع
الراغب عن الزيادة بعد
التمكن من يبعه اشترط بيع
جديد وقولي فليبعه أولى
من قوله فليفسخ وليبعه
لانه قد يفسخ فيرجع
الراغب فان زيد بعد
اللزوم فلا اثر للزيادة
(والثمن عنده من ضمان
الراهن) حتى يقبضه المرتين
لانه ملكه والثالث امينه
فالتلف في يده يكون من
ضمان المالك فان ادعى
الثالث تلفه صدق بيمينه
او تسليمه الى المرتين
فانكر صدق بيمينه فاذا
حلف اخذ حقه من الراهن
ورجع الراهن على الثالث
وان كان اذن له في التسليم
(فان تلف) الثمن (في يده
فهم استحق المرهون رجع
المشتري عليه او على الراهن
والقرار عليه) فيرجع
الثالث الغارم عليه فان كان
الاذن له في البيع الحاكم
لنحو غية الراهن او موته
رجع المشتري في مال
الراهن ولا يكون الثالث
طريقا في الضمان لانه
نائب الحاكم وهو لا يضمن
ولو تلف الثمن في يده
بتفريط فمقتضى تصوير
الامام قصر الضمان عليه
قال السبكي وهو الاقرب

على سوم بعد تقرر ثمن وهو ان المراد بالتقرر انتهاء الرغبات بحيث لا يطاف به في الاسواق للزيادة اه ثم
رايت في عرش على مرقوله واستقرت الزيادة أي بان جزم الراغب فيها بها وهذا غير مذكور في الشوئري
(قوله واستقرت الزيادة) وكانت لا يتغابن بمثلها وكانت في زمن خيار المجلس أو الشرط للبائع أولها
اه حل (قوله والا انفسخ) لو لم يعلم بالزيادة حتى انقضى الخيار قال السبكي لم ارفقه نقلا والا قرب تبين
الانفساخ وارتضاء طب قال لان العبرة في العقود بنفس الامراه سم (قوله اشترط بيع جديد) أي من
غير افتقار الى اذن جديد ان كان الخيار لها أو للبائع لعدم انتقال الملك شرح الروض الشوئري (قوله لانه
قد يفسخ) أي يشتغل بالفسخ فيرجع الخ بخلاف ما اذا اشتغل بالبيع من ايذاء الامراه (قوله فان زيد بعد
اللزوم) أي أو كان الخيار للمشتري فقطح لوالظاهر ان هذا لا يحتاج اليه لان المراد باللزوم في المتن
اللزوم من طرف البائع الذي هو الثالث سواء لم يضمن من طرف المشتري أو لا وكان المحشى فهم ان المراد
باللزوم اللزوم من الطرفين فاحتاج الى زيادة هذه الصورة (قوله فلا اثر للزيادة) لكن يسن للبائع ان
يستقيل المشتري لبيعه من الراغب بالزيادة اه شرح مر (قوله والثمن عنده الخ) مثله من أرسله المدين
بدينه ليس له للدائن فقال الدائن اتركه عندك وهو من ضمانتي وفي قبضي فتلف عند الرسول فهو من ضمان
المرسل اه مر (فرع) يصدق أمينهما أي الراهن والمرتهن في تلف المرهون أو رده على الراهن اه عب
اه سم (قوله فان ادعى الثالث تلفه) أي ولم يبين سياقا بين سببه فعلى ما سياتي في الوديعه اه حل (قوله
ورجع الراهن على الثالث) وحينئذ فهل لهذا الثالث ان يرجع ان كان صادقا في نفس الامر على المرتين فاذا
ظهر بشيء من ماله اخذه كالظاهر بحقه لانه تسبب في غرمه أو على الراهن لانه الذي غرمه أو يفرق بين ان
يصدقه في الدفع الى المرتين فيرجع عليه أو لا يصدقه فيرجع على المرتين ولعل هذا اوجه فليتأمل اه
شوئري (قوله وان كان اذن له في التسليم) أي لتقصيره بعدم الاشهاد مع عدم عود ثمره على الراهن نعم
ان قال له ولم تشهد فلا رجوع له عليه اه شيخنا ح (قوله فان تلف في يده) أي من غير تفريط منه اخذا
بما سياتي اه حل (قوله رجع المشتري عليه) أي لانه وكيل الراهن او على الراهن لانه اقام الثالث مقامه
والا فهو لم يقع منه عقد ولا بدله على الثمن اه حل ولان قرار الضمان عليه (قوله أو على الراهن) وجه ذلك
انه بالتوكيل الجا للمشتري شرعا الى تسليم الثمن للعدل هذا غاية ما قيل فيه والا فالمطالبة له مشككة لانه لا بدله
ولا عقد ولا يضمن بالتفريط اه برماوى اه سم (قوله فان كان الاذن له في البيع الحاكم الخ) هذا تقييد
لقول المتن عليه او على الراهن أي محل هذا ان كان الثالث وكيل الراهن فان كان ماذون الحاكم
فيرجع المشتري في مال الراهن ولا يطالب الثالث (قوله وهو لا يضمن) أي الحاكم فكذا نائبه (قوله
ولو تلف الثمن في يده بتفريط) أي قبل تسليمه للمرتين والا بان تسليمه المرتين ثم اعاده الثالث صار طريقا
في الضمان فيرجع المشتري عليه ايضا اه شوئري وشرح مر (قوله فمقتضى تصوير الامام) أي تصويره
التلف السابق بقوله من غير تفريط منه (قوله قصر الضمان عليه) لعل المراد ان قرار الضمان عليه مع كون
الراهن طريقا في الضمان ايضا اه عرش على مرقوله وان اقتضى اطلاق غيره خلافه أي اطلقوا ان
المشتري يردد الطلب بين الراهن والثالث اذا تلف تحت يده والقرار على الراهن ولم يفصلوا بين كون الثالث
متعديا في التلف أو لا اه شيخنا ح ومقتضى هذا ان القول الضعيف يقول بان قرار الضمان على الراهن
مع كون التلف يتفريط الثالث تامل (قوله قصر الضمان عليه) أي لان سبب تضمين الموكل انه اقام
الوكيل مقامه وجعل يده كيده فاذا فرط الوكيل فقد استقل بالعدوان فليستقل بالضمان اه شرح مر
وعبارة حل قوله قصر الضمان عليه أي لان سبب تضمين الراهن كما علمت كونه اقام الثالث مقامه
وجعل يده كيده فاذا فرط فقد استقل بالعدوان فليستقل بالضمان انتهت (قوله فيما ذكر) أي من
قوله والثمن عنده من ضمان الراهن الى هنا وقوله المرتين أي فيما اذا باع المرهون باذن

الراهن فيقال ان الثمن عنده من ضمان الراهن الى آخر التفاريع المتقدمة (قوله وعليه مؤنة مرهون) أى
 التى بها قاضاه حل اى دون التى بها تنميتها فان غاب او اعسر راجع المرتهن الحاكم وله الاتفاق باذنه ليكون
 رهنا بالنفقة ايضا فان قعد استداناه وأشهد بالانفاق ليرجع رجع ولا فلا ارجع اهـ (قوله أى الراهن
 المالك) احتريزه عن المستعير فؤته على المعير اهـ عـش (قوله فيجبر عليها الحق المرتهن) اى لا من حيث
 المالك لان المالك ترك سقى زرع و عماره داره ولا الحق الله لاختصاصه بذى الروح وانما يلزم المتوَجِر
 عماره الدار لان ضرر المستاجر يتدفع بثبوت الخيار له اهـ زى (قوله ولا يمنع الراهن الخ) لم يقيد بالمالك
 كسابقه ولعله حذفه منه لدلالة سابقه كما يرشد اليه قوله حفظ المالك ويبقى النظر فى المستعير الراهن هل له
 ذلك بنفسه لانه من المصالح ومثله الوديع او لا بد فى ذلك من مراجعة الحاكم او المالك ولعل هذا هو
 الوجه فليراجع اهـ شوبرى (قوله عند الحاجة اليها) فلولا تكن حاجة منع من القصد دون الحاجة قال
 الماوردى والرويانى الخبر روى قطع العروق مسقمة والحجامة خير منه اهـ شرح مر (قوله ولا يجبر عليها)
 قال شيخنا لکن سياقى فى النفقات أنه يجب على السيد أجره الطيب و ثمن الادوية وإن لم يجب عليه ذلك
 لنفسه اكتفاء بداعية الطبع فى حق نفسه بل الرقيق اولى بذلك من القريب فيحمل ما هنا من عدم الوجوب
 على أنه لا يجب ذلك من خالص ماله بل فى عين المرهون ببيع جزء منه لاجلها إن لم يتعذر بيع جزء منه وإلا
 وجب فى خالص حفظ الحق القن اهـ شرح مر اهـ شوبرى فتلخص من هذا ان نقي الاجبار عليها انما هو من
 حيث حق المرتهن فلا ينافى أنه يجبر عليها الحق الله تعالى (قوله وهو أمانة يد المرتهن) واستثنى البلقينى من
 هذه القاعدة قباللحاملى ثمان مسائل مالو تحول المقتضوب رهنا او تحول المرهون غصبا او تحول المرهون
 عارية او تحول المستعار رهنا او رهن المقبوض ببيع فاسد او رهن مقبوض بسوم اوز من ما يده باقالة او
 فسخ قبل قبضه او خالغ على شىء ثم رهنه قبل قبضه بمن خالعه اهـ شرح مر (قوله اى من ضمانه) اى لا من
 ضمان المرتهن فالدلالة على المدعى بمفهوم الحديث اهـ (قوله فلا يسقط بتلفه شىء من دينه) أى سواء تلف
 بتفريط او بدونه وإن كان عند التفريط يضمن قيمته ومع ضمانه لمادينه باق بحاله وقوله بجامع التوثق
 الظاهر أن المعنى بجامع فوات التوثق يعنى مع بقاء الدين بحاله (قوله أو امتنع من رده بعد البراءة من الدين)
 عبارة مر او منع من رده بعد سقوط الدين والمطالبة اما بعد سقوطه وقبل المطالبة فهو باق على امانته اهـ
 (قوله وأصل فاسد كل عقد الخ) المراد بالأصل الكثير والغالب اهـ عـش وقوله فى ضمان أى فى مطلق
 الضمان وإن كان المبيع فى البيع الصحيح يضمن بالثمن وفى البيع الفاسد يضمن بالقيمة فى المتقوم وبالمثل فى
 المثل اهمم والمراد من هذه القاعدة التسوية فى أصل الضمان لا فى الضامن فلا يرد أن الولي لو استاجر
 لموليه فاسدا تكون الاجرة عليه وفى الصحيحة على موليه ولا فى القدر فلا يرد كون صحيح البيع مضمونا
 بالثمن وفاسده بالبدل والقرض يمثل المتقوم الصورى وفاسده بالقيمة ونحو القراض والاجارة والمساقاة
 بالمسمى وفاسدها باجرة المثل اهـ حج (قوله لانه إن اقتضى صحبه الخ) المقام للتفريع كما لا يخفى (قوله
 ففاسده كذلك) أى لا يقتضى الضمان بل مساو له فى عدم الضمان لانه أولى لان تعليله بقوله واضح الخ
 لا يفيد إلا ذلك واما تعليل الاول فهو ان الشارع والمالك اذا فى الصحيح واما الفاسد فلم ياذن فيه
 إلا المالك فكان أولى بالضمان اهـ شيخنا وعبارة عـش على مر قوله ففاسده كذلك قال سم على
 المنهج ولم يقل أولى لان الفاسد ليس أولى بعدم الضمان بل الضمان اهـ ووجه ذلك ان عدم
 الضمان تخفيف وليس الفاسد أولى به بل حقه أن يكون أولى بالضمان لاشتيماله على وضع اليد
 على مال الغير بلا حق فكان أشبه بالغصب انتهت (قوله لان واضح اليد الخ) تعليل لقوله
 ففاسده كذلك وهذا جواب عما يقال فى الصحيح غير المضمن اذن فيه كل من الشارع والمالك لو اما العبد فلم
 ياذن فيه الشارع فكان يناسبه الضمان لنهى الشارع عنه فاجاب عنه بان وضع اليد لما كان ياذن المالك

(وعليه) أى الراهن المالك
 مؤنة مرهون) كنفقة
 رقيق وكونه عطفه ودية
 وأجرة سقى اشجار وجذاذ
 ثمار وتبقيها ورد آبق
 ومكان حفظ فيجبر عليها
 لحق المرتهن (ولا يمنع)
 الراهن (من مصلحته) أى
 المرهون (كفصد وحجم)
 ومعالجة بادوية عند الحاجة
 اليها - فظ للملك ولا يجبر
 عليها (وهو أمانة يد
 المرتهن) لخبر الرهن من
 راعته أى من ضمانه وراه
 ابن حبان والحاكم وقال
 على شرط الشيخين فلا
 يسقط بتلفه شىء من دينه
 كوت الكفيل بجامع
 التوثق ولا يضمنه المرتهن
 إلا إذا تعدى فيه أو امتنع
 من رده بعد البراءة من
 الدين (وأصل فاسد كل
 عقد) صدر (من رشيد
 كصحيحة) فى ضمان وعدمه
 لانه إن اقتضى صحبه
 الضمان ففاسده أولى أو
 عدمه ففاسده كذلك لان
 واضح اليد أنبتها باذن
 المالك ولم يلزم بالعقد
 ضمانا فالقبوض بفاسد
 بيع أو إجارة مضمون
 وبفاسد رهن أو هبة غير
 مضمون

صدر من غير ما لا يقتضى
صحيحة الضمان فانه مضمون
ونبهت زيادى اصل تبعاً
للإصحاح على انه قد يخرج
عن ذلك مسائل فن الاول
مالو قال قارضتك على ان
الربح كله لى فهو قراض
فاسد ولا يستحق العامل
أجرة ومالو قال ساقيتك
على ان الثمرة كلها لى فهو
فاسد ولا يستحق العامل
أجرة ومالو صدر عقد
الذمة من غير الامام فهو
فاسد ولا جزية فيه على
الذى ومن الثانى الشركة
فانه لا يضمن كل من
الشريكين عمل الآخر مع
محتها ويضمنه مع فاسدها
ومالو صدر الرهن او
الاجارة من متبد كغاصب
فتلفت العين في يد المرتن
او المستاجر فلذلك تضمنه
وان كان القرار على
المتعدى مع أنه لا ضمان في
صحيح الرهن والاجارة
(وشرط كونه) اى المرهون
(مبيعا له عند محل) بكسر
الحاء اى وقت الحلول
(مفسد) للرهن لتأقته
ولبيع لتعليقه (وهو) اى
المرهون بهذا الشرط (قبله)
اى قبل الحل (أمانة) لانه
مقبوض بحكم الرهن الفاسد
وبعده مضمون لانه
مقبوض بحكم الشراء
الفاسد فان قال رهنك

لم يترتب عليه الضمان فالمراد باليد وضعها في الفاسد وقوله ولم يلتزم بالعقد ضمانا اى بالعقد الفاسد اى
لكون صحيحه غير مضمن تامل (قوله وخرج زيادى من رشيد الخ) صنيعة يقتضى ان هذه الزيادة قيد في
الشق الثانى وهو قوله وعدمه وليس لها محترز في الاول وهذا وان كان خلاف الظاهر من عبارة المتن لكنه
متعين لان الشق الاول لا يتقيد بالرشد لانه اذا كان الصحيح الصادر من رشيد متضمنا وفاسده الصادر
من رشيد مضمنا أيضا كان الفاسد من غير رشيد أولى بالضمان تامل وقوله ما لا يقتضى صحيحه اى عقد
فاسد لا يقتضى صحيحه الضمان وقوله فانه مضمون اى مضمون متعلقه وهو المقبوض فيه تامل (قوله
مالو صدر من غيره) كان وهب اورهن وقوله فانه مضمون اى على واضع اليد الرشيد كالمترن والمنتب (قوله
تبعاً للاصحاح) اى في قولهم الاصل ان فاسد كل عقد الخ اه شرح مر (قوله على انه قد يخرج عن ذلك
مسائل) الاظهر أنها لم تدخل حتى يخرج لان المراد بقوله كصحيحه في ضمان وعدمه اى ضمان العين التى
لم يتعد فيها وما ذكره غير او عين تعدى فيها اه شيخنا وعبارة الشورى اجيب عن خروج هذه المسائل
ونحوها عن الاصل بان المراد بالضمان ضمان العوض المقبوض كما اشار اليه الشارح كالحل بقوله
فالمقبوض بفاسد بيع الخ فالمراد ان هذه القاعدة مفروضة في الاعيان التى لا تعدى فيها فلا يرد عليه
ما ذكره اه وقرر شيخنا ح ف فقال اجاب مر وغيره عن خروج هذه المسائل بان المراد بالضمان
وعدمه في المال الذى وقع عليه العقد واما في القراض والمساواة فالقراض والثرى والشجر في المساواة
غير مضمون وكذا مال الشركة لا ضمان فيه وضمان المرهون والمكترى المغصوبين لعارض الغصب لامن
حيث الفساد والصحة (قوله فن الاول) اى بما يخرج من الاول وهو قوله فاسد كل عقد كصحيحه في ضمان
اى اذا كان صحيحه يقتضى الضمان ففاسده أولى اى وقد يقتضى صحيحه الضمان وفاسده لا يقتضيه
كالمسائل التى ذكرها وقوله ومن الثانى هو قول المصنف او عدمه اه ع ش على مر مع زيادة (قوله فن
الاول مالو قال الخ) ومنه ايضا مالو عرض العين المكتراة على المكترى فامتنع من قبضها الى ان انقضت المدة
حيث تستقر الاجرة ولو كانت الاجارة فاسدة لم تستقر ومالو ساقاه على واد مغروس او لبغرسه ويتعده
مدة الثمرة بينهما وقد رمد لا توقع فيها الثمرة فهو فاسد ولا يستحق العامل أجرة اه شرح مر (قوله
ومن الثانى) اى وهو قوله وعدمه الذى حدفه المصنف اكتفاء بذكر مقابله كافي قوله تعالى سرايل
تقيمكم الحراى والبرداه شورى (قوله فانه لا يضمن كل من الشريكين الخ) لان المسامحة في العمل معتادة
بين الشركاء فاذا صح عقد الشركة لم يقع بينهما تقصير ولا بعد ان مقصرين بخلافهما عند الفساد فانهما
لما قصرأ اثما ومقتضى ذلك التشديد عليهما فوجب الاجرة في الفاسدة تغليظا وزجرا عنها اه
اياب اه شورى (قوله ويضمنه مع فاسدها) اى فيضمن كل اجرة مثل عمل الآخران اتفاقا عليه
فلو اختلفا وادعى احدهما العمل صدق المنكر لان الاصل عدم العمل ولو اختلفا في قدر الاجرة
صدق الغارم حيث ادعى قدرا لا تقا اه ع ش على مر (قوله وان كان القرار على المتعدى) اى
اذا كان الآخذ منه يجهل تعديه والا فقرار الضمان على من هي تحت يده لا على المتعدى اه
شورى (قوله وشرط كونه مبيعا له) المقام للتفريع فكان المناسب الفاء فقرع على القاعدة
الثانية وهى قوله وعدمه قوله وهو قبله امانة وعلى القاعدة الاولى المفهوم الذى ذكره الشارح
بقوله وبعده مضمون ولذلك قال مر في الدخول عليه مانصه ومن فروع هذه القاعدة ما ذكره
بقوله وشرط كونه مبيعا له الخ ثم قال ومن ذلك اى من فروع هذه القاعدة مالورهنه ارضا واذن له في
غرسها بعد شهر فهى قبل الشهر امانة بحكم الرهن وبعده عارية مضمونه بحكم العارية لان القبض وقع
على الجهتين جميعا فلزم كونه مستميرا بعد الشهر اه (قوله وشرط كونه مبيعا له الخ) اى بان قال رهنك
هذا بشرط انى او على انى ان لم أوف عند الحلول فهو بيع منك اه ع ش (قوله لانه مقبوض بحكم الرهن
الفاسد الخ) والقبض للرهن وقع عن الجهتين جميعا اى قبض للرهن والبيع (قوله فان قال رهنك الخ)

غرضه هذا بيان عتد قوله وشرط الخ وعبارة شرح م ر وخرج بقوله لو شرط ما لو قال رهنك الخ (قوله قال السبكي لا الرهن الخ) الاوجه فساد الرهن ايضا لانه مؤقت معنى اذا المعنى رهنك بشرط ان يكون ميعا عند انتفاء الوفاء اه شورى وقوله الاوجه الخ هذا هو الذي في شرح م ر بالحرف (قوله لانه لم يشرط فيه شيئا) لك ان تقول كيف يقال لم يشرط فيه شيئا ومعنى العبارة كما ترى رهنك بشرط ان يكون ميعا منك عند انتفاء الوفاء لا يقال صورة المسئلة تراخي هذا القول عن صيغة الرهن لانا نقول ذاك يدهى الصحة لا يحتاج الى التنبيه عليه ويكون قول السبكي فيما يظهر لا معنى له اه عميرة اه شورى (قوله ففيه التفصيل الآتي في الوديعة) عبارته هناك متناوشتا وحلف في تلفها مطلقا اي من غير ذكر سبب او بسبب خفي كسرقة او ظاهر كحريق عرف دون عمومه فان عرف عمومهم فلا يحلف وإن جهل السبب الظاهر طوب بينته بوجوده ثم يحلف انها تلفت به انتهت (قوله والمراد) اي بقولنا انه يصدق يمينه سم وقوله لغرض نفسه عبارة السبكي المرتهن والمستاجر لا يقبل قولهما في الرد لان انتفاعهما بالعين نفسها بخلاف الوكيل والاجير والمقارض فان انتفاعهم بالمقابل ويدم نائبة اه ع ش (قوله والا فالتعدي كالغاصب الخ) يخرج من هذا مع كلام المتن قاعدة وهي ان كل واضع يد سواء كان ضامنا او امينا يصدق في دعوى التلف يمينه واما دعوى الرد فيفصل فيها بين الضامن فلا يصدق يمينه بل بالبينه من غير استثناء والامين فيصدق يمينه إلا المكترى والمرتهن فيكافان البينة على الرد تامل هذه القاعدة تؤخذ من كلامه الآتي في الوديعة صريحا اه (قوله يصدق يمينه في ذلك) اي في دعوى التلف اي لاجل الانتقال من العين إلى القيمة والا فهو يضمنه باقصى القيم اه شيخنا (قوله لا في دعوى رد) اي على القاعدة المشهورة وهي كل امين ادعى الرد على من اتهمته صدق يمينه الا المرتهن والمستاجر وليس من المستاجر الدلال والصباغ والخياط والطحان لانهم اجراء لا مستاجرون لما في ايديهم فيصدقون في دعوى الرد بلا بينة (قاعدة) قال السبكي كل من جعلنا القول قوله في الرد كانت مؤنة الرد للعين على المالك اه ع ش على م ر من قوله وليس من المستاجر الخ اي ومن لم يجعل القول قوله في الرد هو الضامن والمستاجر والمرتهن فؤنة الرد على الراد (قوله لانه قبضه لغرض نفسه) هذه العلة تأتي في دعواه التلف والفرق الواضح بينهما ان التلف غالبا لا يتعلق باختياره فلا يتمكن من اقامة البينة عليه فيعذر بخلاف الرد فانه يتعلق باختياره فلا تعذر فيه البينة اه شيخنا ح ف (قوله لزمه مهر) اي مهر ثبت ان كانت ثيبا ومهر بكر ان كانت بكر او ارش بكارة ان لم ياذن له في الوطء والام يجب الارش اه شورى وعبارة ع ش على م ر قوله لزمه مهر قال شيخنا زي ويحب في بكر مهر بكر ويتجه ارش البكارة مع عدم الاذن لامع وجوده لان سبب وجوبه الانلاف وانما يسقط اثره بالاذن وهذا هو المعتمد (قوله كان اكرها) ولا تدخل تحت يده بذلك فلا نصير مضمونة عليه لو تلفت بعد ذلك بغير الوطء اما لو تلفت به فيضمن ولو اختلف الواطيء والآلة في الاكره وعدمه هل تصدق الآلة او الواطيء فيه نظر ويحتمل الاول لان الاصل وجوب المهر في وطء امة الغير والا قرب الثاني لان الاصل عدم الاكره وعدم لزوم المهر ذمة الواطيء اه ع ش على م ر (قوله اوجهلت التحريم) انظر هل يقيد جهلها التحريم بما يأتي في المرتهن في قوله كان جهل تحريره واذن له فيه الراهن الخ فيقال هنا واذن لها السيد في تمكين المرتهن من وطئها او قرب عهدها بالاسلام او نشأت بعيدة عن العلماء تامل اه شيخنا وفي الشورى ما نصه قوله اوجهلت التحريم هو ظاهر اطلاقهم وجوب مهر الجاهلة وتقييد جهل الواطيء بما يأتي انها تخالفه في ذلك ويمكن انها مثله في التفصيل الآتي وحذفه للعلم به ويمكن الفرق بان من شأن النساء جهل مثل ذلك مطلقا والذي يتجه الاول اه ايعاب اه (قوله غير نسيب) انما ذكره بعد قوله رقيق لانه قد يكون رقيقا وهو نسيب كان تزوج حر بامة او وطيء امة غيره بشبهة يظنها زوجته الامة اه ع ش (قوله بتحريم الوطء) اي ان لم ياذن له الراهن ولا نشأ بعيدا عن العلماء ولا قرب عهده بالاسلام اخذ من قوله والا بان كان وطؤه بشبهة اه ع ش

قال السبكي لا الرهن فيها يظهر لانه لم يشرط فيه شيئا وكلام الروياني يقتضيه (وخلف) أي المرتهن فيصدق (في دعوى تلف) لم يذكر سببه كالمكترى فان ذكر سببه ففيه التفصيل الآتي في الوديعة والمراد انه لا يضمن والا فالتعدي كالغاصب يصدق يمينه في ذلك (لا) في دعوى (رد) الى الراهن لانه قبضه لغرض نفسه كالمستعير (ولو وطيء) المرتهن المرهونة بشبهة أو بدونها (لزمه مهر ان عذرت) كان اكرها او جهلت التحريم كالعجبة لا تعقل (ثم ان كان) وطؤه (بلاشبهة) منه (حد) لانه زان (ولا يقبل دعواه جهلا) بتحريم الوطء (والولد رقيق غير نسيب والا) بان كان

وطؤه بشبهة منه كان
 جهل تحريمه وأذن له فيه
 الزمان أو قرب اسلامه
 أو نشأ بعيداً عن العلماء
 (فلا) أى فلا يحسد وقبل
 دعوته الجهل يمينه والولد
 حرنسب لا حق به للشبهة
 (وعليه قيمة الولد المالك)
 لتفويته الرق عليه وقولي
 ولو وطئ إلى آخره أعم
 بما ذكره (ولو أنفق مرهون
 فبدله) ولو قبل قبضه
 (رهن) مكانه بغير عقد
 ويجعل بعد قبضه في يد
 من كان الأصل في يده
 من المرتين أو الثالث
 وتعبيرى بما ذكر أول
 من قوله ولو أنفق
 المرهون وقبض بدله
 صار رهناً لما عرفت أنه
 يكون رهناً قبل قبضه وإن
 كان ديناً كما رجحه في
 الروضة لأن الدين إنما
 يتمتع رهناً ابتداءً (والخصم
 فيه) أى في البذل (المالك)
 رهننا كان

(قوله كان جهل تحريمه) وظاهر كلامهم أن المراد جهل تحريم وطؤه المرهونة يعني قال طئنت أن الارتان
 يبيح الوطء ولا فسكد عوى جهل تحريم الزنا اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله فسكد عوى جهل
 تحريم الزنا أى في أنه أن قرب عهده بالاسلام أو نشأ بعيداً عن العلماء قبل ولا فلا (قوله وأذن له فيه الراهن)
 أى سواء قرب عهده بالاسلام أو لا وسواء نشأ بعيداً عن العلماء أو بينهم وكان مثله بجهل ذلك بأن لم يكن
 مشتغلاً بالعلم فلو كان مشتغلاً به فلا يعذر في دعوى جهل التحريم مع الاذن ولا يغتر بما نقل عن عطاء من
 إباحة الجزارى للوطء لأنه مكذوب عليه اه من شرح مر و ع ش عليه وبهذا تعلم ما في عبارة حل من
 إيهامها بخلاف ذلك (قوله وأذن له فيه الراهن الخ) هذا الاذن هو الشبهة ومن الشبهة ما لو كان المرهون
 أمة لا يه أو أمه رادعى جهل تحريم وطئها عليه كائنص عليه الشافعى في الام والاصحاب في الحدود بخلاف
 ما لو كانت المرهونة أمة زوجته وأدعى ظن جواز وطئها فانه يجدد لانه لا شبهة له في مال زوجته اه من ع ش
 على مر بتصرف (قوله عن العلماء) أى عن العلماء بهذا الحكم اه ع ش ويظهر ضبط للبعد بمسافة القصر
 اه شوبرى (قوله والولد حرنسب) وإذا ملك المرتين هذه الامة لم تضر أم ولده لانه لا تعلق به في غير
 ملكه نعم لو كان أباً للراهن صارت أم ولده بالاباد كما هو معلوم في النكاح فان ادعى بعدوطه أنه كان
 اشتراها أو انبها من الراهن وقبضها منه في الثانية أو زوجها ياها لخلف الراهن بعد انكاره فالولد يرقى له كماه
 لأن الأصل عدم ما ادعاه المرتين فان ملكها المرتين في غير صورة التزويج صارت أم ولده والولد حر
 لا قراره اه شرح مر (قوله وعليه قيمة الولد المالك) أى وإن كان الواطئ ولداً للمالك ولا نظر لكونه
 بتقدير رقه كان يمتنع عليه لكونه ولداً بته اه ع ش على مر وسواء كان المالك رهننا أو معيراً (قوله قيمة
 الولد) أى وقت الولادة اه ع ش (قوله ولو أنفق مرهون) أى أنفق اجنبى أو الراهن أو المرتين فبدله
 رهن ولو زائد على قيمته كان قطع ذكره وانتياء فان فعل به ذلك وهو باق كان مرهوناً معه ويكون البذل
 رهناً ولو في ذمة الراهن أو المرتين إذا كان هو المتلف وقائدة رهنه في ذمة المرتين منع الغرماء من المطالبة
 بما في ذمته فيقدم به على الغرماء فالومات الراهن ولم يخلف إلا ذلك القدر بل وعلى مؤن تجهيزه والحالة هذه
 اه حل وقائدة رهنه في ذمة الراهن إذا كان هو المتلف أن المرتين يقدم بقدر قيمة المرهون من مال الراهن
 إذا افلس أو مات ونزاحت الديون في تركته اه (قوله ولو أنفق مرهون) أى أنفق مضمناً خرج مالو
 تلف بنفسه أو أنفق دفماً لسياله فلا بد له بل يفوت الرهن حيثئذ اه (قوله ولو أنفق مرهون) أى بعد
 قبضه وسواء كان المتلف الراهن أو المرتين أو اجنبياً اه ع ش ولا ينافيه قوله ولو قبل قبضه لأن المراد
 قبض البذل (قوله ويجعل بعد قبضه الخ) وإنما يقبضه من كان الأصل بيده قاله الماوردى بناء على أنه
 مرهون في الذمة قاله في شرح الروض وظاهره أنه يصح قبض غير المالك مع أن ما في الذمة ملك له وما في الذمة
 لا يملك إلا بقبض صحيح وقد تردد فيه بعض المتأخرين واختار مر صحة قبض غير المالك بمن كان الأصل
 في يده كما يصح قبض المالك أيضاً وأقول كان وجهه أنه لما كان الأصل في يده وهو مستحق للوضع تحت يده
 صار نائباً عن المالك شرعاً في القبض فاعتد بقبضه اه سم وقوله كما يصح قبض المالك هذا بخلاف ما في
 شرح مر وعبارته بعد قوله المان والخصم فيه المالك كنه لا يقبضه وإنما يقبضه من كان الأصل تحت
 يده قاله الماوردى اه إلا أن يقال أنه لا يدين أن يقبضه بل بخير الجاني بين إقباضه للمرتين والراهن
 ويؤيد هذا الحل أن الغاصب لو رد العين المقصوبة على من كانت تحت يده بحق برى فقوله لا يقبضه
 معناه لا يتعين قبضه اه مع زيادة اه ح ش عليه (قوله من المرتين أو الثالث) أى أو الراهن ولو قال
 وجعل يدين كان الأصل بيده ليشمل الراهن قبل التوافقاً على أن يكون تحت يده لكان أولى اه من
 ع ش (قوله والخصم فيه المالك) المراد مالك التصرف ليدخل الوصى والقيم وأما إذا أريد مالك
 الرقة فيكون المفهوم فيه تفصيل وهو أن غير المالك أن كان ولياً أو وصياً أو قيماً فهو أيضاً خصم أو مرتناً

أو معير المرهون لانه المالك للرقبة والمنفعة بخلاف المرتن وإن تعلق حقه بما في الذمة (٣١٥) وله إذا خضع المالك حضور شخصه

لتعلق حقه بالبدل وتعيير
في الموضوعين بالمالك أولى
من تعييره بالراهن (فلو
وجب قصاص) في المرهون
المثلف (واقص) أي المالك
له أو عقابا لمال (فات الرهن)
فيما جنى عليه لفوات محله
بلا بدل (أو) وجب (مال)
بغضه عن قصاص بمال
أو كون الجناية خطأ وشبه
عمدا وعمدا يوجب مالا
لعدم المكافاة مثلا وتعيير
بذلك أعم من قوله فإن
وجب مال بغضه أو بجناية
خطأ (لم يصح عفو عنه)
لحق المرتن (ولا) يصح
(أرام المرتن الجاني) لانه
ليس بمالك ولا يسقط
بإيرائه حقه من الوثيقة
(وسرى رهن إلى زيادة)
في المرهون (متصلة) كسمن
وكبر شجرة إذ لا يمكن
انفصالها بخلاف المتصلة
كشجرة وولد ويض لا تنفك
ذلك ولانه عقد لا يزيل
المالك فلا يسرى إليها
كالاجارة (ودخل في رهن
حامل حملها) بناء على أن
الحمل يعلم فهو رهن بخلاف
رهن الحائل لا يتبعها
حملها الحادث فليس برهن
بناء على ذلك ويتعذر بيعها
حاملها لان استثناء الحمل متعذر
وتوزع الثمن على الام والحمل
لا تعرف قيمته قال الا سنوي
كذا اطلقه الرافعي لكن نص
في الام على أن الراهن لو سال
أن تباع ويسلم الثمن

أو مستعير فليس بخصم أم شيئا من فأي والمفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يمتنع به فاندفع الاعتراض
بان المالك يخرج الوصي والقيم مع انهما يخصمان اه (قوله) والخصم فيه المالك أي فإذا لم يخصم المالك لم
يخصم المرتن ومثل الا تلاف ما لو غصب المرهون فالخصم فيه المالك لا المرتن وعمل كون المرتن
لا يخصم في المنصوب إذا تمكن المالك من الخاصصة اما لو باع المالك العين المرهونة المنصوبة فالمرتن
الخاصصة جزا اه شرح مر ووجه عدم تمكنه من الخاصصة هنا انه يدعى حقا لغيره وهو المرتن فلم
يقبل منه على أن يعبه يكذب دعواه اه شرح حج (قوله) أو معير المرهون نعم إن تعذرت الخاصصة الراهن
لغيرته أم كان المثلف الراهن جاز للمرتن الخاصصة ليتوثق بالبدل وكذا يقال في المستاجر إذا تعذرت
خاصصة المؤجر لغيرته اه شيئا (قوله) بخلاف المرتن وإن تعلق حقه (الح) أي فليس له الخاصصة من حيث
البدل واما من حيث كونه وثيقة عنده فله الخاصصة فقوله وله حضور شخصه معناه انه يخصم من حيث
كون الدين وثيقة عنده وليس المراد انه يحضر مجلس الخصومة من غير خاصصة لان غيره مثله في ذلك اه
شيئا عزبى ثم رايت في عرش على مر نقلا عن والدم رار للمرتن الخاصصة لحق التوثيق بالبدل اه ولم
يقيده بخاصصة المالك وظاهره ان المرتن يخصم لما ذكره سواء خصم المالك ام لا اه (قوله) وتعيير
في الموضوعين هما قوله وعليه قيمة الولد للمالك وقوله والخصم فيه المالك ووجه الاولوية ان كلام الاصل
يؤم ان القيمة في الاولى للمستعير وانه الخصم في الثانية وليس مراد افيهما بل القيمة في الاولى للمعير وهو
الخصم في الثانية اه عرش (قوله) فلو وجب قصاص (الح) قال في الروض ولو اعرض عن القصاص والعفو لم
يجبر على أحد مما اهمم (قوله) فات الرهن هذا ان كانت الجناية في النفس فان كانت في طرف أو نحوه
فالرهن باق بحاله اه شرح مر (قوله) لعدم المكافاة مثلا أي وكعدم انضباط الجناية كالجائفة وكسر
العظام أو كونه شريك عظمي اه عرش (قوله) وسرى رهن إلى زيادة متصلة ضابط المتصلة هي التي لا يمكن
افرادها بالعقد والمنفصلة هي التي يمكن افرادها بالعقد فالحل من المتصلة اه شيئا (قوله) لا تنفك ذلك أي
عدم امكان الانفصال اه حل (قوله) بناء على ذلك أي على ان الحمل يعلم أي يعامل معاملة المعلوم ووجه
البناء في عدم التبعية ان الحمل عند عدم بمنزلة الزيادة المتصلة فرما يقال يتبع كالزيادة فقال الشارح لا يتبع
بناء على ذلك أي ولو بني على مقابلة لتقبل بالتبعية لانه كالزيادة المتصلة اه (قوله) ويتعذر بيعها حاملا
(الح) في شرح شيئا كحج ان التعذر مخصوص بما اذا كان الحمل لغير الراهن بان كان موصى به
فلا يثنى الاستدراك الآتي اه حل أي لان الاستدراك مفروض فيما إذا كان الحمل للراهن (قوله)
لان استثناء الحمل أي في عقد البيع كان يقول بعثك هذه لاحتلها متعذر لانه لا يجوز افراده
بالعقد فلا يستثنى كاعضاء الحيوان اه من الشرح في كتاب البيع (قوله) لكن نص في الام (الح)
استدراك على ما قرره من منع بيعها مطلقا اه رشيدى على مر (قوله) ولو جنى مرهون على اجنبي
أي غير السيد وعبد المرهون عند شخص آخر بقرينة ما ياتي اه عرش على مر (قوله) ولو جنى
مرهون على اجنبي (الح) هذا ما لم يأمره السيد بالجناية فان أمره السيد بالجناية وهو يميز لم يؤثر اذنه
الا في الاثم أو غير يميز أو يعصى يرى وجوب طاعة أمره فالجاني هو السيد ولا يتعلق برقبة العبد
قصاص ولا مال ولا قبل قول السيد انا أمرته بالجناية في حق المجنى عليه لانه يتضمن قطع حقه عن
الرقبة بل يباع العبد فيها وعلى سيده قيمته لتكون رهنًا مكانه لا قراره بأمره بالجناية وأمر غير
غير السيد العبد بالجناية كالسيد فيما ذكر كاذ كروه في الجنايات وصرح به الماوردي هنا شرح مر (قوله)
على اجنبي يمكن أن يراد به ما يشمل المرتن ويكون المراد بقوله قدم به على المرتن أي قدم بدين الجناية
على دين الرهن ويقال المرتن فيه جهتان من حيث الجناية اجنبي ومن حيث الرهن غير اجنبي فلا تهافت
في العبارة اه شوبرى مع زيادة (قوله) لان حقه متعين في الرقبة أي بدليل انه لو مات سقط حقه

كله للمرتن كانه ذلك (ولو جنى مرهون على اجنبي قدمه به) على المرتن لان حقه متعين في الرقبة بخلاف حق المرتن لتعلقه بها وبالذمة

ولأن حق المجنى عليه مقدم على حق المالك فالى أن يتقدم على حق المتوثق اه شرح مر (قوله فان اقتص
 او بيع له) علم من اقتصاره على القصاص والبيع انه لو سقط حق المجنى عليه بعفو او فداء لم يفت الرهن اه
 شرح مر (قوله فان اقتص منه او بيع) احتراز عن غيره فلو كانت الجناية قطع يد قطعت يده بطل الرهن
 بالنسبة ليدونه باقيه ولو كان الارش قدر بعض قيمته فقط بيع منه بقدره وبقي باقيه رهننا فان تعذر
 بيع بعضه أو نقص بالتبعض بيع الكل وبقي الفاضل عن الارش رهننا اه سم (قوله نعم إن وجبت قيمته
 الخ) صورة هذه انه غصب من عند المرتن وجنى عمدا عند الغاصب اى بخلاف ما لو جنى قبل الغصب فان
 الغاصب لا يضمنه حيثن كما صرح به في باب الغصب او كان مغصوبا عنده ثم رهنه عنده وجنى جناية عمدا
 توجب عليه قصاصا بخلاف ما لو اوجبت الجناية مالا فان الغاصب الذى هو المرتن يلزمه فداؤه وهو
 باق على رهنه اه شوبرى (قوله نعم إن وجبت قيمته الخ) استدراك على مسألة القصاص وأما مسألة
 وجوب المال فيبقى فيه الرهن بحاله عند المرتن ويفديه الغاصب للمجنى عليه باقل الامرين من قيمته
 وارش الجناية كما سيذكره المتن بقوله ولو جنى مغصوب فتعلق برقبته مال فداء الغاصب بالاقل من
 قيمته والمال اه شيخنا وهذا التقرير عجيب منه لان الرهن يبقى بحاله في صورتي القصاص والمال الكائين
 في صورة المغصوب فهما على حد سواء في عدم فوات الرهن فلامعنى للفرقة التى ذكرها تأمل (قوله
 كان كان تحت يد غاصب) اى او مستعير او مشتر بשרاء فاسد اه مر (قوله فلو عاد المبيع الى ملك الراهن)
 اى عاد بعد البيع فى الجناية بسبب اخر غير ما يتعلق بمقدار البيع الكائن لاجل الجناية كان عاد له بשרاء او
 ارث او وصية او غيرها فان عاد له بفسخ او رد عيب او اقالة تبين بقاء حق المجنى عليه اه ع ش على مر
 وقوله تبين بقاء حق المجنى عليه اى متعلقا برقبة الجاني وذلك لان الثمن قد رجع الى المشتري فيرجع
 حق المجنى عليه متعلقا برقبته كما كان قبل البيع والظاهر انه يعود رهننا ايضا وإن كان المجنى عليه
 مقدما به وهذا كله بالنسبة لقوله وإن عاد له بفسخ الخ واما بالنسبة لما قبله فلا يعود رهننا ولا
 يتعلق به حق المجنى عليه لان الثمن لا يؤخذ منه لانه عاد بطريق اخرى ولا يتعلق بالبيع الواقع
 للجناية تأمل (قوله لم يكن رهننا) اى فالزائد العائد هنا كالذى لم يعد وهذا بخلاف ما مر فيما إذا
 بيعت المستولدة لاعسار السيد وقت الاحبال ثم عادت للملك فانه يحكم بالاستيلاء من وقت العود
 ولعل الفرق بينهما ان المستولدة قام بها ما هو سبب للحرية وهو الاستيلاء المانع من صحة بيعها فلما
 عادت الى سيدها زالت الضرورة فعمل هو بمقتضى السبب بخلاف العبد الجاني فانه لم يقم به
 ما يوجب تلفه وانما قام به ما يوجب تقدم المجنى عليه بحقه وقد عمل بمقتضاه فاستصحب اه ع ش
 على مر (قوله كما لو تلف) محل هذا اخذا من قوله لفوات محله إذا لم يكن مغصوبا وإلا فهو مضمون
 على غاصبه بالقيمة فتؤخذ وتجعل رهننا اه شرح مر (قوله باقة سماوية) اى او بجناية لا توجب
 مالا ولا قصاصا كان مات في دفع صيال اه برماوى او كان القاتل حريا اه شرح مر (قوله لان
 وجد سبب مال) معطوف على قوله فان اقتص او بيع له على النسخة التى فيها والجناية على اجنبى
 وعلى قوله فاقصص من قوله اوجنى على سيده فاقصص على النسخة التى فيها والجناية على غير اجنبى
 وقوله فلا يفوت الرهن اى بمجرد وجود السبب وانما يفوت بالبيع هذا على نسخة والجناية على
 اجنبى واما على النسخة التى فيها والجناية على غير اجنبى اى على السيد فلا يفوت الرهن أصلا اى لا ابتداء
 ولا ذوا اما لان السيد لا يثبت له على عبده مال اى لا فى رقبته ولا فى ذمته الا فيما اذا جنى على عبد السيد
 المرهون فانه يباع ويتوثق به مرتن القتل كما قاله المصنف اه هذا وقول المتن لان وجد سبب مال
 الظاهر فى ان المال لم يجب وانما وجد سببه انما يناسب النسخة التى فيها والجناية على غير اجنبى ولا يناسب
 النسخة الاخرى والاقال لان وجد مال كما لا يخفى (فرع) لو جنى على من رثه السيد خطأ ثم مات المجنى
 عليه فوجها ان اصحها يثبت المال خلافا للاما هو الصيد لاني حيث جعل الاستدانة كالا ابتداء اه وعبرة

(فان اقتص) منه المستحق
 (او بيع له) اى لحقه بان
 اوجبت الجناية مالا أو
 عني عنه على مال (فان
 الرهن) فيما اقتص فيه أو
 بيع لفوات محله نعم ان
 وجبت قيمته كان كان تحت
 يد غاصب لم يفت الرهن بل
 تكون قيمته رهننا مكانه
 فلو عاد المبيع الى ملك
 الراهن لم يكن رهننا (كما
 لو تلف) المرهون باقة
 سماوية (او جنى على سيده
 فاقصص) منه المستحق
 فيفوت الرهن لذلك
 (لا ان وجد)

الروض وشرحه وإن جنى خطأ على طرف من يرث السيد كايه أو طرف مكاتبه ثبت المال ولو ورثه السيد في الأولى قبل الاستيفاء وانتقل اليه في الثانية كذلك من المكاتب بموته أو عجزه فيبيعه أي العبد فيها أي الجناية وإن قتله أو مورث سيده أو مكاتبه خطأ أو عمدا فعني السيد على المال وجب المال بناء على أنه يثبت للمورث ثم يتلقاه عنه الوارث ويقاس بالمورث المكاتب والجناية على عبد من يرثه السيد اهـ وحينئذ يفوت الرهن كما يؤخذ من تأويل الشارح فتأمل اهـ سم (قوله والجناية على أجنبي) في بعض النسخ وهي المرجوع اليها على غير أجنبي بزيادة غير هو وأصله لا يحل ليس بضروري لأن معنى قوله فلا يفوت الرهن أي بمجرد وجود السبب وإنما يفوت بالبيع إلا أن يقال في التقييد بالأجنبي نظر من حيث أن غيره كذلك فتأمل وإضافته مخالفة لكلام الأصل لأنه فرضه في الجناية على السيد وإهمام أن سبب القصاص يخالف سبب المال فيفوت الرهن بمجرد وجوده وليس مراداً فيلزم على هذا التوجيه هذه الألفاظ وعلى المرجوع اليها لا يلزم واحد منها اهـ شوبري وفي قول على الجلال فقوله في المنهج والجناية على غير أجنبي متعين خلافاً لما في بعض النسخ من إسقاط لفظ غير لكن تقييده وجوب السبب بالمال غير مناسب إذ وجود سبب القصاص كذلك إذ لا يفوت إلا أن اقتصر بالفعل وقد يقال إنما قيد بالمال لأنه بالنظر لما بعد وجود السبب وقد يوجد الفوات في القصاص دون المال فتأمل اهـ (قوله وإن قتل مرهون الخ) ليس هذا بياناً لكون الماعل محذوفاً إذ لا يصح حذفه كما هو معلوم بل تفسير للضمير المستكن في الفعل وكان عليه أن يأتي بأي التفسيرية فيقول وإن قتل أي مرهون (قوله وإن وجب مال الخ) من هذا تعلم أن كون المال يثبت للسيد هنا على عبده معتقراً لاجل حق المرتهن ولو عني على غير مال صح بلا إشكال اهـ عميرة وعبرة الشوبري قوله وإن وجب مال الوجوب هنا الرعاية حق الغير وإن استلزم وجوب شيء للسيد على عبده انتهت وفي شرح الروض ما نصه وإنما وجب المال فيما ذكر وإن كان يثبت للسيد على عبده مال لاجل تعلق حق الغير وهو مرتهن القتل اهـ (قوله لم تزد قيمته الخ) بأن ساوت أو نقصت وصريح كلامه أنه إذا لم تزد قيمته على الواجب يباع جميعه وإن زاد الثمن على الواجب فإنه لا يصير رهناً إلا بمقدار الواجب من الثمن لا الجميع اهـ شوبري أي والوائد على الواجب يتوثق به مرتهن القاتل (قوله ولا لا قدر الواجب منه) هذا محترز قوله إن لم يزد أي ثمنه على الواجب أي بالزيادة ثمنه على الواجب هذا مراده وأما محترز قوله إن لم تزد قيمته الخ فقد ذكره بقوله بعد فإن زادت قيمته القاتل الخ لم يذكر الشارح محترزه بعد لكان داخل في هذه العبارة وكان يقدم الخ عن قوله فقد قدر الواجب شيئاً أي فقد قدر الواجب يباع وهذا بالنظر لمحترز المتن أو قدر الواجب من الثمن يكون رهناً هذا محترز الشارح تأمل (قوله ولا لا قدر الواجب منه) أي من الثمن وهذا المبتدأ خبره محذوف تقديره يكون رهناً أي وما زاد يكون رهناً عند مرتهن القاتل (قوله لا أنه يصير نفسه رهناً) معطوف على قوله فيباع اهـ أي أنه يتحول رهناً عند مرتهن القاتل وهذا رد على الضعيف وعبرة أصله مع شرح مروقيل يصير نفسه رهناً ولا يباع إذ لا فائدة في البيع حيث كان الواجب أكثر من قيمته أو مثله أو رديان حق المرتهن في ماله لا في عينه وبأنه قد يرغب الخ ثم قال في محل الخلاف عند طلب الرهن النقل ومرتبه القاتل البيع أما لو طلب الرهن البيع ومرتبه القاتل النقل فالجواب الرهن إذ لا حق للمرتهن في عينه ولو اتفق الرهن الخ (قوله لأن حق المرتهن في ماله) تعليل لقوله فيباع وقوله لا في عينه تعليل لقوله لا أنه يصير الخ وقوله ولا أنه قد يرغب الخ فيه تعليل لكل منهما أو لجمعهما (قوله وحكم ثمنه مأمراً) أي من أنه رهن إن لم يزد على الواجب والأقل رهن قدر الواجب منه اهـ سم (قوله أو نقص به) أي نقص البعض بالبيع يعني نقص عن قيمته في الجملة مثلاً إذا كانت قيمة الكل عشرين فقيمة النصف في الجملة عشرة ولو بيع النصف وحده لم يرغب فيه إلا بسبعة مثلاً (قوله وصار الزائد) أي من ثمن الكل رهناً عند مرتهن القاتل أي من غير إنشاء عقد يعني وصار قدر الواجب من ثمن الكل رهناً عند مرتهن القاتل من غير إنشاء عقد (قوله ولو اتفق الرهن الخ) أجمع لجميع

والجناية على غير أجنبي
(سبب) وجوب (مال) كان
عني على مال أو كان القتل
خطأ فلا يفوت الرهن
وتعبري بذلك أعم من
تعبيره يعني على مال (وإن)
قتل مرهون مرهوناً
لسيده عند آخر فاقص منه
السيد (قات الرهنان)
لفوات محلهما (وإن وجب
مال) كان قتل خطأ أو عني
على مال (تعلق به) أي
بالمال (حق مرتهن القاتل)
والمال التعلق برقة القاتل
(فيباع) بقيد زده بقولي
(إن لم تزد قيمته على
الواجب) بالقتل (وثنه)
إن لم يزد على الواجب
(رهن) ولا لا قدر الواجب
منه لا أنه يصير نفسه رهناً
لأن حق المرتهن في ماله
لا في عينه ولا أنه قد يرغب
فيه بزيادة فيستوثق مرتهن
القاتل بها فإن زادت قيمة
القاتل على الواجب يبيع
قدره وحكم ثمنه مأمراً
تعدره يبيع بعضه أو نقص
به يبيع الكل وصار الزائد
رهناً عند مرتهن القاتل ولو
اتفق الرهن والمرتهن على
النقل

فعل أو الرهن ومرتبه
القتيل فنقل الشيخان عن
الامام انه ليس لمرتبه
القاتل طلب البيع ثم قال
ومقتضى التوجيه بتوقيع
زيادة راغب ان له ذلك
(فان كانا) ان القاتل والقتيل
(مرهونين بدين) واحد
عند شخص فاكثر (او
بدينين عند شخص فان
اقتص سيد) من القاتل
(فانت) الوثيقة (والا) بان
لم تقتص منه بل وجب مال
متعلق برقبته (نقصت) أى
الوثيقة (في الاولى وتنقل
في الثانية لغرض) أى فائدة
للمرتبه بان يباع القاتل
ويصير ثمنه رهنا مكان القتيل
فان لم يكن في نقلها غرض
لم تنقل فلو كان احد الدينين
حالا والاخر مؤجلا أو
كان احدهما اطول اجلا
من الاخر فللمرتبه التوثيق
بشمن القاتل لدين القتيل
فان كان حالا فالفائدة
استيفاءه من ثمن القاتل
في الحال او مؤجلا فقد
توثق ويطالب بالحال وان
اتفق الدينان قدرا وحلولا
او تاجيلا وقيمة القتيل
اكثرت من قيمة القاتل او
مساوية لها لم تنقل الوثيقة

ماسبق حتى لما إذا زادت قيمته على الواجب لان المراد بالنقل الذى اتفق عليه نقل كله فيما اذا لم ترد
قيمه على الواجب ونقل بعضه الذى هو بقدر الواجب فيما إذا زادت قيمته على الواجب اه من سم
وشورى (قوله ولو اتفق الرهن الخ) هذا تخصيص لقوله فيباع أى مالم يتفقا على نقله ومعنى النقل انه
يفسخ العقد الاول وتعقد عليه عقدتان اه شيخنا وعبارة ع ش قوله على النقل اعمل النقل هنا على ظاهره
بخلافه في قول المصنف الاقوى وتنقل في الثانية لغرض فان المراد به انه يباع اه سم على حج انتهت
(قوله فعل) أى فسخ عقد رهن القاتل وجعل رهنا على دين القتيل والالجعل عين مكان عين مرهونة
من غير فسخ عقد الرهن غير صحيح اه حل (قوله فنقل الشيخان الخ) معتمد وقوله البيع أى بيع القاتل وقوله
ثم قال الخ ضعيف وبجواب عن مقتضى التوجيه المذكور بان مرتبه القاتل لم يثبت له حق بفرض عدم
الزيادة حتى يراعى بخلاف مرتبه القتيل نظير ما يأتى من ان الوارث لو طلب اخذ التركة بالقيمة والغريم
يبيعها رجاء الزيادة يجاب الوارث اه حل (قوله عند شخص) هذا راجع للثانية بقريته إعادة البامو لهذا
قال في الشارح في الاول عند شخص فاكثرو بهذا تعلم ان ما وقع في بعض الحواشى ليس بظاهرا اه (قوله
نقصت) أى الوثيقة بفتح التون والصاد المهملة اه شرح مر (قوله بان يباع القاتل) تصوير لمعنى النقل
اه شورى وقوله يصير ثمنه رهنا أى من غير إنشاء عقد اه زى واقره الرشيدى على مر (قوله بان
يباع الخ) هذا بيان لمعنى النقل وليس هذا من نقل المرهون المختلف فيه لان ذلك معناه بقاء العقد وتبديل
العين كان يقول الرهن للمرتبه نقلت حقه الى هذه العين إشارة الى عين اخرى ويرضى المرتبه
فانها لا تنقل بلا فسخ عقد جديد حتى لو اريد فسخ الاول وجعل الثانى هو الرهن جاز وما
هنا مثله لان المقصود فك رهن للقتيل وجعل ثمن القاتل مكانه كما افاده السبكي وانظروا بينوا هنا النقل
بان يباع القاتل ولم يبينوه بان يجعل رهنا مكان القتيل كما تقدم ولعل هذا بيان لاحد الطريقين جرراه
حل (قوله فلو كان اخذ الدينين الخ) تفريع على قوله لغرض لكن محل التفريع قوله فان كان حالا فالفائدة
الخ وما قبله توطئة له وقوله وان اتفق الدينان الخ تفريع على قوله فان لم يكن في نقلها غرض اه (قوله
فلو كان احد الدينين حالا الخ) أى أو اتفقا حلولا أو تاجيلا لكن اختلافا قدرا بدليل قوله وان اتفق
الدينان الخ وفي شرح مر ومن اتفقا في القدر مالا واختلافا جنسا وتساويا في المالية بحيث لو قوم احدهما
بالآخر لم يزد عليه ولم ينقص عنه اه (قوله او مؤجلا فقد توثق) والفائدة حيث اذا من الافلاس عند
الحلول وأما قوله ويطلب الخ ليس بيانا للفائدة لانه المطالبة ولو قبل النقل اه (قوله وإن اتفق
الدينان الخ) بنى ماله اتفق الدينان حلولا او تاجيلا واختلافا قدرا وقد ذكره في الروض وشرحه
بقوله بعد ان قرض اتفقا في الحلول والاجل وقدره مانصه وإن اختلف قدر الدينين وتساوت
قيمة العبدان او كان القتيل اكثر قيمة وكان المرهون فيهما بالاكثر من الدينين هو القتيل فلا تنقل
لعدم الفائدة لانه لو نقل صار الثمن مرهونا بالاقل وان كانت قيمة القتيل اقل وهو مرهون
باكثر نقل من القاتل قدر قيمة القتيل الى الدين الاخر أو باقل قال في الاصل لا تنقل لعدم الفائدة
والحق انه ينقل ان كانت ثم فائدة كما اذا كانت قيمة القتيل مائة وهو مرهون بعشرة وقيمة القاتل
ماتين وهو مرهون بعشرين فينقل منه قدر قيمة القتيل وهو مائة تصير مرهونة بعشرة وتبقى
مائة مرهونة بالعشرين وان لم تكن فائدة كما اذا كان القاتل في هذه الصورة مرهونا بمائتين فلا تنقل
لانه اذا نقل بيع منه بمائة وصارت مرهونة بعشرة وتبقى مائة مرهونة بمائتين فحل عدم النظر فيما قاله
الاصل في الاخيرة اذا لم ينقص دين القاتل عن قيمته وبما تقرر علم ان العبرة في النقل وعدمه بغرض
المرتبه اذ لو لاحقه لما تعلق الارش برقبة القاتل انتهى وقوله والحق الى قوله وتبقى مائة مرهونة
بالعشرين كلام الروض نفسه لا كلام اصله واقول قوله السابق او كان المرهون بالاقل هو القتيل
فلا تنقل لعدم الفائدة مشكل فانه قد يكون فيه فائدة فانه اذا كانت قيمة كل مائة او قيمة القتيل مائتين والقاتل

مائة وكان القتل مرهوناً بعشرة والقاتل بعشرين في النفل فائدة وهي التوقيع على كل من الدينين بما لا ينقص
عنده لكن ينقل الزائد من قيمة القاتل على دينه أو قدر دين القاتل فقط منها فيه انظار ثم رأت شيخنا البراءي
في هامش المحلى قال أقول وهذه المسائل التي قيل فيها بدم النفل لو فرض فيها أن قيمة القاتل تزيد على الدين
المرهون عليه باضعاف فضية إطلاقهم الاعراض عن ذلك وعدم اعتباره غرضاً مجوز لنقل الزائد على
مقدار الدين فأوجه ذلك وينبغي أن يحمل كلامهم على ما إذا كانت القيمة لا تزيد على الدين كما هو الغالب
فقال ثم عرضت جميع ما بحثته على شيخنا الطبرلاوي فوافق عليه وقال ينقل حيث كان غرض كان تزيد قيمة
القاتل على الدين المرهون به اسم (قوله لعدم الفائدة) فيه انظار لأنه قد يكون قيمة القاتل قدر الدين فينقل
منها قدر دين القاتل ليكون التوقيع على كل منهما وهذه فائدة ومن ثم قال الشيخ عميرة ينبغي أن
يحمل كلامهم على ما إذا كانت القيمة لا تزيد على الدين كما هو الغالب وارتضاء طباهاشوبري أي يفيد قول
الشارح وقيمة القاتل أكثر مما إذا كانت قيمة القاتل مساوية لدين القاتل أو أقل منه (قوله وإن كانت قيمة
القاتل الخ) هذا من حيث اللفظ معطوف على قوله وقيمة القاتل أكثر من قيمة القاتل الخ ومن حيث المعنى
معطوف على قوله فلو كان أحد الدينين حالاً الخ الذي هو تقييد على منطوق المتن لأن هذا المعطوف فيه
فائدة أيضاً فهو من التعريف على المنطوق تأمل (قوله نقل منه) أي من ثمنه بأن يباع ويحمل من ثمنه قدر
قيمة القاتل اه ع ش (قوله نقل منه قدر قيمة القاتل) ظاهره وإن كان الباقي من قيمة القاتل دون قدر الدين
المرهون هو عليه اسم (قوله مع الإطلاق عن التقييد الخ) اعلم أن الأولى لها حالتان حالة فوات الوثيقة
وذلك عند القصاص وحالة نقصها وذلك عند وجوب المال وعلى كل منهما مطلقاً عن التقييد بكون
الدين عند شخص واحد أو أن الأصل لم يذكر حالة الفوات فيها فضلاً عن الإطلاق أو التقييد وإنما ذكر حالة
النقص وقيداً بكون الدين عند شخص وعبارته فإن كانا مرهونين عند شخص بدين واحد نقصت الوثيقة
أو بدينين وفي نقل الوثيقة غرض نقلت اه فقول الشارح في النقص حال من الأولى أي وأما الإطلاق عن
التقييد في الأولى في حالة الفوات فليس من زيادته لأن الأصل لم يذكر حالة الفوات كما علمت فضلاً عن إطلاقها
أو تقييدها اه (قوله عن التقييد في الأولى الخ) انظر هل يعسر على دعواه الإطلاق في الأولى قولهم أن
القيد إذا تأخر كما هنا رجع لجميع المعطوفات وجبت فلا إطلاق اه شوبري ويجاب بأنه لا يعسر لأن عمله
عند عدم قرينة التخصيص والقرينة هنا إعادة الباء في المعطوف فهي قرينة على كون القيد خاصاً به ولا يرجع
للمعطوف عليه (قوله وينفك بفسخ مرتين) نعم التركة إذا قلنا إنها مرهونة بالدين وهو الأصح فأراد
صاحب الدين الفسخ لم يكن له ذلك لأن الراهن لمصلحة الميت والفك يفوتها وخرج بالمرتبة الراهن
فلا ينفك بفسخه للزومه من جهته ولو فك المرتبة في بعض المرهون انفك وصار الباقي رهناً بجميع الدين
ومثله ما لو تلف بعض المرهون انفك فيما تلف ذكره البلقيني اه من شرحهم وكتب عليه ع ش قوله
نعم التركة الخ هذا استدراك على مطلق الرهن لكن الكلام هنا ليس فيه بل الرهن الجملي (فرع)
قال في الروض ولا يلزم المرتبة إحضار الرهن قبل القضاء ولا بعده بل عليه التمكن كالمودع وعلى
الراهن مؤنة إحضاره للبيع اه سم (قوله ولو بدون الراهن) أي بدون موافقة الراهن على الفسخ
فإنها لا تعتبر للزومه من جهته (قوله بأداء) أن من الراهن أو من غيره عنه وقوله أو إبراء أي من
المرتبة فقط اه (قوله أو حوالة) أي من الراهن للمرتبة أو من المرتبة لغيره على الراهن اه
زى (قوله أو غيرها) كارت أو اعتياض لكن لو تقابلا في الاعتياض عاد الرهن كما عاد الدين
اه برماوى اه سم (قوله لا إبراء من بعضه) فلو مات الراهن عن ورثته فاذى أحدهم نصيبه لم
ينفك كافي المورث ولأن الراهن صدر ابتداء من واحد وقضيته حبس كل المرهون إلى الإبراء من
جميع الدين بخلاف ما لو فدى نصيبه من التركة فإنه ينفك لأن تعلق الدين بالتركة إما كتعلق الرهن فهو

لعدم الفائدة وإن كانت
قيمة القاتل أكثر نقل منه
قدر قيمة القاتل وذكر
فوات الوثيقة في صورتين
مع الإطلاق عن التقييد في
الأولى في النقص بشخص
من زيادتي (وينفك) الرهن
(بفسخ مرتين) ولو بدون
الراهن لأن الحق له وهو
جائز من جهته (وبراءة
من الدين) بأداء أو إبراء
أو حوالة أو غيرها (لا)
براءة من (بعضه فلا ينفك
شيء) من المرهون

كالو تعدد الراهن او كتملق الارش بالجاني فهو كالوجني العبد المشترك قاضي احد الشريكين نصيبه فينة طلع التعلق عنه اه شرح مر (قوله كحق حبس المبيع) اي فان جملة محبوسة بكل جزء من الثمن فلو ادى به من الثمن لا ينفك شيء من المبيع عن الحبس (قوله ولانه وثيقة الخ) ومن ثم لو شرط الراهن انه كلما قضى شيئاً من الدين انفك من المرهون بقدره فسد الرهن اه حل (قوله كالشهادة) أي كما ان الشهادة وثيقة بجميع اجزاء الدين فلا بد من كون كل من الشاهدين يشهد بجميع الشيء المدعى به فلا تكفي شهادة كل منهما بنصفه اه عزیزی (قوله او مستحق للدين) عبارة الروض وتعدد مستحق الدين كان رهن عبد من اثنين بدينهما عليه صفقة واحدة وإن اتحدت جهة دينهما كبيع واتلاف ثم برى عزدين احدهما وهذا يشكل بان ما اخذه احدهما من الدين لا يختص به بل هو مشترك بينهما فكيف تنفك حصته من الرهن باخذه ويحجب بان ما هنا محله اذ لم تحدد جهة دينهما وإذا كانت البراءة بالبراء لا بالاخذاه وهو صريح في أنه إذا كانت جهة الدين بيعاً أو اتلفاً كان ما ياخذاه كل منهما مشتركاً وقال مر لا يكون كذلك إلا في الارث وربع الوقف دون غيرهما كالبيع حتى لو باع عبداً لهما قبض احدهما نصف الثمن اختص به اه فلتراجع المسئلة اه سم على منيج اه ع ش على مر وسياق لهذه المسئلة مزيد بسط عن القليوبي (قوله او مالك معارره) يجوز أن يقرأ بالاضافة أي معارره من وبعده أي معارره رهن وانظر أيهما أولى ولعل الاول أولى لان فيه إبقاء رهن في كلام المصنف على حاله أي معارره رهن وعلى الثاني يؤول بالمرهون اه كاتبه اه شوبري وبقي احتمال ثالث وهو المسموع من افواه المشايخ وهو ان رهن فعل ماض مبني للمسمى فاعله وجهته نعت للمعار (قوله ثم برى من احدهما) أي باداء او ابراء بشرط أن يقصد ذلك عن البعض المذكور فان قصد الشروع فلا وإن أطلق صرفه الى ما يشاء اه شرح مر (قوله ثم برى من احدهما) أي ولو بالدفع له سواء اتحد الدين خلافاً للخطيب او اختلف لان ما ياخذاه يختص به وكذا سائر الشركاء في الديون المشتركة إلا في مسائل ثلاثة الارث والكتابة وربع الوقف فما ياخذاه احد الورثة من دين مورثهم لا يختص به نعم إن حال به اختص المحتال بما اخذه وهذه من حيل الاختصاص وما اخذه احد السيدين مثلاً من دين الكتابة لا يختص به وما اخذه احد الموقوف عليهم من ريع الوقف لا يختص به وإن كان له النظر في حصته واجرها بنفسه قاله شيخنا مر واعتمده وصمم عليه وفيه نظر فتأمله وخرج بالموقوف عليهم ارباب الوظائف المشتركة فما ياخذاه احدهم من الناظر او غيره يختص به وإن حرم على الناظر تقديم طالب حقه من غير علمه برضا غيره منهم اه قاله شيخنا مر وزى اه قل على الجلال (قوله وقصد فكذلك نصف العبد) بخلاف ما إذا قصد الشروع أو أطلق ثم جعله عنهما ولم يعرف حاله ولو مات الراهن قبل ان يصرفه في هذه الصورة وصورة تعدد العقد قام وارثه مقامه فان فقد الوارث جعل بينهما اه شرح مر

(فصل في الاختلاف في الرهن) المراد بالرهن العقد وقوله وما يتعلق به معطوف على الرهن والضمير عائده عليه بالمعنى المذكور والمراد بما يتعلق به قدر المرهون وعينه وقبضه وجنابته والرجوع عن الاذن فيه وقدر المرهون به إلى آخر الباب فكانه قال فصل في الاختلاف في عقد الرهن وفي الاختلاف فيما يتعلق به ومسئلة من عليه دينان باحدهما وثيقة ترجع إلى ما يتعلق به في الجملة تأمل (قوله كان قال رهنتي كذا) أي واقبضتني لان شرط الدعوى ان تكون ملزمة اه برماوى وفي الشوبري ما يقتضى ان هذا التقيد ضعيف ونصها قوله حلف راهن في شرح العباب قال الزركشي والكلام في الاختلاف بعد القبض لانه قبله لا اثر له في تحليف ولا دعوى ويجوز ان يسمع فيه الدعوى لاحتمال ان ينكل الراهن فيحلف المرتن ويلزم الرهن باقباضه له كما ذكره في الحوالة والقروض ونحوهما اه واعتمده مر في شرحه هذا الاحتمال اه سم (قوله كان قال رهنتي كذا فانكر) تسميتهما راها ومرتها في هذه الصورة إنما هو بحسب الظاهر او بحسب زعم المرتن (قوله بمعنى المرهون) أي في كلام المصنف استخدام اه ع ش (قوله فقال بل الثوب) وحيث صدقنا الراهن في

كحق حبس المبيع وعق المكاتب ولانه وثيقة بجميع اجزاء الدين كالشهادة (الا ان تعدد عقداً مستحق) للدين (او مدين او مالك معارره رهن) فينفك بعضه بالقسط كان رهن بعض عبدين وباقيه بآخر ثم برى من دين احدهما او رهن عبد من اثنين بدينهما عليه ثم برى من احدهما او رهن اثنان من واحد بدينه عليهما ثم برى احدهما بما عليه او رهن عبد استعاره من اثنين ليرهنه ثم أدى نصف الدين وقصد فكذلك نصف العبد أو أطلق ثم جعله عنه وذكر تعدد المستحق وذلك المعار من زيادتي

(فصل في الاختلاف في الرهن وما يتعلق به) لو (اختلفا) أي الراهن والمرتهن (في رهن تبرع) أي أصله كان قال رهنتي كذا فانكر (أو قدره) أي الرهن بمعنى المرهون كان قال رهنتي الارض بشجرها فقال بل وحدها (أو عينه) كذا العبد فقال بل الثوب

هذه فلا تعلق للرهن بالثوب لا نكاره ولا بالعبد لا نكار المالك وعليه فلو أراد الراهن التصرف في الثوب ببيع أو غيره أهل يتوقف على إذن المرتهن لأنه مرهون بزعم المالك أو لآلانه بانكار المرتهن لم يبق له حق وقياس ما سذكروه عن سم اعتبار إذنه وقد يفرق وهو المعتمد بانه فيما يأتي إذا انقطع حق المجنى عليه بإبراء أو نحوه ثبت الحق للرهن كما قاله سم فيما يأتي وما هنا انكار المرتهن اسقط اعتبار قول الراهن بالكية كن أقرب شي لمن ينكره حيث قيل يطل الاقرار وينصرف المقر بما شام ولا يعود للمقر له وإن كذب نفسه إلا باقرار جديد أو يأتي مثل ما ذكر فيمالو اخلفا في جنسه كالوقال رهنته بالدنانير فقال بل بالدرهم اه ع ش على م (قوله أو قدر مرهون به) أو عينه كدراهم ودنانير أو صفته كان يدعى المرتهن أنه رهن على المائة الحالة فيستحق الآن يبعه وادعى الراهن أنه على المواجهة اه شيخنا ح ف (قوله حلف راهن) الاولى ان يقول حلف مالك ليشمل المغير الرهن اه ع ش على م (قوله غير الاولى) قيد به لقوله فيتحالفان لانه لا تحالف في الاختلاف في الاولى بل يصدق الراهن اى المشتري يمينه وبعد ذلك رضى المرتهن اى البائع ببقاء البيع من غير رهن فذاك وإلا فسخ البيع لثبوت الخيار له اه شيخنا وهو في الزيادى والشوبرى والحاجى وع ش (قوله فيتحالفان فيه) أى في الرهن المشروط في بيع أى في اشتراطه فيه وعده وفي قدر الرهن وفي عينه وفي قدر المرهون به كانه يقول البائع في الاولى والله ما بعته بك بغير اشتراط وإنما بعته بك بشرط الرهن ويقول المشتري والله ما اشتريت بشرط الرهن وإنما اشتريت من غير شرط اه شيخنا وقوله أى في الرهن الخ يخالفه ما تقدم في باب التحالف من ان التحالف خاص بعقد المعارضه والرهن ليس كذلك (قوله فيتحالفان فيه) اى ويفسخان عقد الرهن او احدهما او الحاكم وبعد فسخه يثبت للبائع الخيار في فسخ البيع اه شيخنا وقوله عقد الرهن هذا ظاهر في غير الاولى من هذه الاربعة وأما في الاولى وهى ما إذا اختلفا في أصل الاشتراط فالظاهر انهما بعد التحالف يفسخان عقد البيع من أصله لا عقد الرهن لعدمه لاتفاقهما على عدم حصوله (قوله واقبضاه) كان وجه اعتباره انه لو تركه لا تكون الدعوى ملزمة فلا تسمع تأمل اه سم اه ع ش وعبرة حل ينظر حكمة التقيد في هذه دون التى قبلها اه نظرائه فوجدنا له وجهها وهو ان حكمة عدم التقيد في الاولى احتمال ان ينكل الراهن فيحالف المرتهن ويلزم الرهن بالا قباض اه شوبرى (قوله لما مر) أى من أن الاصل عدم ما يدعيه المرتهن اه شوبرى (قوله فان شهد معه آخر) أى أو امرأتان مثلا اه ع ش (قوله ولو اختلفا في قبضه) إنما فصل هذه عن الصور الاربعة السابقة مع ان الحكم في الجميع واحد وهو حلف الراهن لطول الكلام عليها بقوله ولو أقرا الخ (قوله وهو يد راهن) اى وقال المرتهن اخذته فلا تتفاد مثلا فقوله وقال الخ راجع للثانية اه شيخنا (قوله حلف) أى الراهن ولا يلزم الغصب لان يمينه وإن صلحت لدفع الرهن فلا تصلح لشغل ذمة المرتهن بما تضمنته دعوى الغصب من أقصى القيم ان تلف وأجرة المثل إن مضت مدة لمثلها أجرة اه ع ش وبحث السبكي في صورة العارية أن محل قبول قول الراهن فيها بالنسبة لكون القبض ليس عن جهة الرهن لا لثبوت العارية حتى يصير العين مضمونة وهو متجه اه شوبرى (قوله لان الاصل عدم لزوم الرهن) أى فيهما وقوله وعدم إذنه أى في الثانية (قوله وعدم إذنه في القبض) أى وعليه فلو تلف في هذه الحالة في يد المرتهن فهل تلزم وأجرته أم لا فيه نظروا الأقرب الثانى لان يمين الراهن إنما قصد بهاد دفع دعوى المرتهن لزوم الرهن ولا يلزم من ذلك ثبوت الغصب ولا غيره ونظير ذلك ما تقدم من انه ظهر في المبيع عيب فادعى المشتري قدمه ليرد به وادعى البائع حدوته ليكون من ضمان المشتري فان القول فيه قول البائع ومع ذلك لو فسخ عقد البيع ورد المبيع على البائع لا يلزم المشتري ارش العيب الحادث بمقتضى تصديق البائع في دعوى الحدوث وعلوه بان يمين البائع إنما صلحت لدفع الرد فلا تصلح لتفريم الارش وعلى عدم لزوم المرتهن ما ذكر فللراهن أن يستأنف دعوى جديدة على المرتهن ويقيم اليتمه عليه

(أو قدر مرهون به) كالفين فقال بل بألف وهذا من زيادتي (حلف راهن) وان كان المرهون يد المرتهن لان الاصل عدم ما يدعيه المرتهن وخرج برهن التبرع الرهن المشروط في بيع بان اختلفا في اشتراطه فيه أو اتفقا عليه واختلفا في شيء مما مر غير الاولى فيتحالفان فيه كسائر صور البيع إذا اختلفا فيها (ولو ادعى انهما رهناه عبدهما بمائة وأقبضاه وصدقه أحدهما فتصيه رهن بخمسين) مؤاخذه له باقراره (وحلف المكذب) لما مر (وتقبل شهادة المصدق عليه) حللواها عن التهمة فان شهد معه آخر أو حلف المدعى ثبت رهن الجميع وقولى واقبضاه من زيادتي (ولو اختلفا في قبضه) أى المرهون (وهو يد راهن أو) يد (مرتهن) وقال الراهن غصبته أو أقبضته عن جهة أخرى (كاعارة وإجارة وإيداع) (حلف) لان الاصل عدم لزوم الرهن وعدم إذنه في القبض عن الرهن

بأنه غصبه فان لم تكن - حلف المرتن أنه ما غصبه وأنه قبضه عن جهة الرهن وقديقال ان مجرد حلف الراهن
 أنه ما قبضه عن جهة الرهن يوجب ضمان القيمة على المرتن لأنه يمين الراهن انتفى استحقاق وضع يد المرتن
 عليه بحق وذلك موجب للضمان وقد يفرق بين هذا وبين الاختلاف في قدم العيب المذكور بان حلف البائع
 أقاده عدم رد المشتري عليه بخلاف ما هنا فإنه لم يثبت به حق للراهن فليراجع اه غش على م (قوله بخلاف
 ما لو كان يد المرتن) الى قوله فيحلف المرتن بمخرقة قوله وقال الراهن الخ وقوله فيحلف المرتن أي على
 قبضه عن جهة الرهن في الاولى وعلى نفي العلم بالرجوع في الثانية اه شيخنا والفرق بين هذه والتي قبلها وهي
 ما لو قال الراهن أقبضته عن جهة أخرى ان التنازع ثم في فعل الراهن وما هنا في فعل المرتن وكل أدري بما
 صدر منه فيصدق الراهن ثم لأنه أدري بصفة قبضه والمرتن هنا لأنه أدري بصفة قبضه اه غش على م
 (قوله بخلاف ما لو كان يد المرتن) التقييد باليد في المستثنين مستدرك بل مضر كما قاله الشيخ عميرة رحمه الله
 قالوجه أنه حيث كان الراهن مقررا بالاذن في القبض عن جهة الرهن وزعم المرتن قبضه عن جهة أخرى
 أو أنه هو رجع عن الاذن في القبض كما هو فرض الكلام ان يكون المصدق المرتن وان لم يكن بيده وانما
 يحتاج لتقيده يده اذا انكر الراهن اصل القبض ولو كان المرتن موافقا على الرجوع ولكن زعم تاخره
 عن القبض فالمصدق الراهن وكتب على قوله وان لم يكن بيده قديقال حيث وافقه على قبضه قاليد له مطلقا
 وليس مراد الشارح اليد الحسية فلا اعتراض تأمل اه شوبري وقوله في المسالتين هما قول الشارح لكنه
 قال انك لم تقبضه عنه أو رجعت عن الاذن (قوله ولو في مجلس الحكم) هذه الغاية للرد على الخلاف وعبارة
 شرح م ومقتضى كلام المصنف عدم الفرق بين كون الاقرار في مجلس الحكم بعد الدعوى أم لا وهو كذلك
 كما هو مقتضى كلام العراقيين وجزم به ابن المقرئ وان قال القفال انه ليس له التحليف اذا كان الاقرار في
 مجلس الحكم اه (قوله لم يكن اقرارى عن حقيقة) أي لم يكن اقرارى مطابقا للواقع وقوله ظننت حصول
 القبض بالقول أي بصيغة العقد أي ظننت أو بها يحصل القبض وقوله أو شهدت الخ المعنى أو اقررت
 بالقبض قبل حصوله لاجل ان اشهد على رسم القباله أي على ما رسم وكتب فيها من الاقرار بالقبض فالانهاد
 ليس على رسمها بل على ما تضمنته واشتملت عليه وكتب فيها ويرجع المعنى ان على تعليقية أي اشهدت على
 الاقرار بالقبض قبل حصوله لاجل رسم القباله أي لاجل ان يرسم فيه أو قوله لاننا نعلم الخ تعليل لقوله أو
 اشهدت الخ أي لكونه تأويلا وعذرا وقوله قبل تحقيق ما فيها أي قبل حصوله في الخارج فعادة كتابة
 الوثائق انهم يكتبون اقر فلان بكذا أو باع فلان لفلان كذا أو اقرضه كذا ويشهدون على هذا أي
 فيكتبون شهد فلان وفلان بكذا قبل أن يحصل أي قبل أن يبيع أو يقرض مثلا وكل ذلك تساهل واعتداد على
 الاقرار به قبل أن يحصل فيقر لهم من يريد البيع بأنه باع لفلان كذا قبل أن يبيع فيكتبون ويقولون باع
 فلان كذا الخ ما تقدم (قوله فله تحليفه) ليس هذا جواب الشرط بل هو محذوف تقديره لم يقبل رجوعه
 واذ لم يقبل فله تحليفه وقاعدة التحليف مع ثبوت القبض باقراره رجاء ان يقر المرتن عند غرض اليمين
 عليه بعدم القبض أو ينكل عنها فيحلف الراهن ويثبت عدم القبض اه (قوله وان لم يذكر تأويلا) هذه
 الغاية للرد على الضعيف وعبارة اصله مع شرح م وويل لا يحلفه الا ان يذكر لاقراره تأويلا واجاب
 الاول باننا نعلم في الغالب ان الوثائق يشهد عليها قبل تحقق ما فيها فاي حاجة الى تلفظه بذلك (قوله على رسم
 القباله) بفتح القاف وبالباء الموحدة الورقة التي يكتب فيها الحق المقربة اه غش وفي المصباح
 وقبائل الرأس القطع المتصل بعضها ببعض وبها سميت قبائل العرب الواحد قبيلة وهم بنو اب
 واحد وتقبلت العمل من صاحبه اذا التزمته بعقد والقبالة بالفتح اسم المكتوب من ذلك لما
 يكتريه الانسان من يحمل ودين وغير ذلك قال الزمخشري كل من تقبل بشيء وكتب له بذلك
 كتابا فالكتاب الذي يكتب هو القبالة بالفتح والعمل قبالة بالكسر لانه صناعة اه (قوله ولو

بخلاف ما لو كان يد المرتن
 ووافق الراهن على اذنه له
 في قبضه عنه لكنه قال انك
 لم قبضه عنه أو رجعت عن
 الاذن فيحلف المرتن (ولو
 اقر) الراهن ولو في مجلس
 الحكم بعد الدعوى عليه
 (بقبضه) أي بقبض المرتن
 المرهون (ثم قال لم يكن
 اقرارى عن حقيقة فله
 تحليفه أي المرتن انه قبض
 المرهون (وان لم يذكر)
 أي الراهن لاقراره
 (تأويلا) كقوله ظننت
 حصول القبض بالقول أو
 اشهدت على رسم القباله
 لاننا نعلم ان الوثائق في
 الغالب يشهد عليها قبل
 تحقق ما فيها

اختلاف في جنابة عبد مرهون الخ) هذا شامل لقب القبض وبعده قبل الحكم واحد وينبغي تقييد الاولى بما اذا وقع الاختلاف بعد القبض كالثانية فلا فرق بينهما الا ان المدعى في الاولى جنابته الان وفي الثانية جنابته قبل ان يقبض اما لو وقع الاختلاف قبل القبض فينبغي ان يقال ان كان مدعى الجنابة المالك فلا أثر لانكار المرتن اذ لا حق له لعدم لزوم الرهن فيتعلق حق المجنى عليه بالعبد ان ادعى بذلك لا قرار المالك له وان كان الامر بالعكس فلا أثر لدعوى المرتن الجنابة وهل للمالك اقباضه له عن الرهن وله قبضه عنه فيلزم بقبضه لا يبعد جواز ذلك فليحرر اهرم وقوله في جنابة عبد مرهون أى سواء كان مدعى الجنابة المالك أو المرتن اه حل في الاولى صورتان كما يعلم من كلام الشارح الا في وقوله قبل قبض أى وبعد عقد أو قبله ففي الثانية صورتان أيضا كما قررته حجج ومروية روى لو قال الراهن بعد القبض جنى قبل القبض سواء قال جنى بعد الرهن أم قبله وانكر المرتن فالأظهر تصديق المرتن بيمينه انتهت وقوله حلف منكر قد علمت ان الصور أربعة ثنتان في الاولى وثنتان في الثانية والمرتن ينكر الجنابة في ثلاثة وينكرها الراهن في واحدة من مسألتى الاولى فقوله الا ان ينكرها الراهن في الاولى ليس احترازا عن انكاره لها في الثانية بل بيان لحاله انكاره اذ لا يكون انكاره لها الا في الاولى اه تقرير وقوله فعلى البت اى لان فعل المملوك كفعل المالك اه حل وكذا يحلف المرتن المنكر على البت فيما بعد القبض وهي الصورة الاخرى من صورتي الاولى لانه صار حيثن كالمالك اه شورى وقوله وهي الصورة الاخرى الخ مقتضى هذا التوجيه انه يحلف على البت أيضا في الثانية بصورتها لانه صار حيثن كالمالك من حيث وضع يده على المرهون فعلى هذا لم يبق لقول الشارح على نفي العلم صورة يحتمل عليها وقوله بقاء الرهن في الاولى أى بقاء التوثق لان الرهن لا يرتفع بمجرد الجنابة أو يقال المراد بقاءه من غير ضعف والافلو صدقنا المقر لم يفت الرهن الا بالبيع للجنابة أو القصاص فيها فهو باق لكنه ضعف لتعرضه للزوال بالبيع أو القصاص وقوله وصيانة لحق المرتن وهو التوثق في الثانية هذا لما يناسب احدى صورتي الثانية وهي ما اذا قال الراهن جنى قبل القبض وقبل العقد اى فيكون رهنه باطلا بخلاف الصورة الاخرى وهي ما اذا قال جنى بين العقد والقبض فهذه الدعوى لا تفوت على المرتن حقه لان الجنابة بمجرد ما لا تنافي في الرهن ولا تفوته لاحتمال سقوط دين الجنابة بعفراً أو غيره وقوله وإذ ابيع للدين في الاولى أى سواء كان المقر الراهن أو المرتن فلا شيء للمجنى عليه لان المقر ان كان هو المرتن فقد حلف المالك انه لم يحن وان كان المقر هو الراهن فقد حلف المرتن انه لم يحن فلم يزل العبد مرهونا محجورا عليه لحقه وحيثن فقد حلف المرتن بين المجنى عليه وبين ما حقه فيه وهو العبد فلا يرجع على الراهن لان حقه متعلق برقة العبد فقط وفي صورة ما اذا كان المرتن هو المقر وقد حلف الراهن انه لم يحن ثم بيع العبد فلا يلزم تسليم ثمنه للمرتن لانه معترف بان الحق في ثمنه للمجنى عليه فقوله ولا يلزم الخ خاص بهذه الصورة وقوله ايضا واذا بيع للدين في الاولى وكذا اذا بيع له في الثانية بصورتها لا شيء للمقر له وهو المجنى عليه الحلف المرتن على عدم الجنابة ويلزم تسليم الثمن في صورتين للمرتن لما ذكر وقوله الى المرتن المنكر يعنى في الاولى فيلزم تسليم الثمن له لانكاره للجنابة وعلى كل من الصور لا يجب عليه دفعه للمجنى عليه فتلخص انه متى بيع للدين الرهن فلا شيء للمقر له في الصور الاربعة ويلزم تسليم الثمن للمرتن في ثلاثة منها ولا يلزم في واحدة اه تقرير ولى سم على حج قوله واذا بيع للدين انظر كيف يباع للدين اذا اقر المرتن وكان وجه ذلك مراعاة غرض الراهن في التوصل إلى برائة ذمته من الدين فاذا طلبه اجيب اليه اه وعبارة الحلبي قوله واذا بيع للدين الخ فلو لم يبع فيه بل فك يبع في الجنابة اذا كان الراهن هو المقر مؤاخذه له باقراره انتهت وقوله ولا يلزم تسليم الثمن الى المرتن المقر اى مؤاخذه باقراره لكن هل تتوقف صحة بيعه على استئذانه لانه محكوم ببقاء الرهنية ولا لان قضية اقراره انه لم يبق له حق فيه قال سم والقلب الى الاول اميل ولعله ظاهر اطلاقهم ومال اليه شيخنا اه شورى فلو كان المقر بالجنابة هو الراهن

(ولو اختلف في جنابة عبد
(مرهون) أو قال الراهن
جنى قبل قبض (حلف
منكر) على نفي العلم بالجنابة
الا أن ينكرها الراهن في
الاولى فعلى البت لان
الاصل عدمها بقاء الرهن
في الاولى وصيانة لحق
المرتن في الثانية وإذ ابيع
للمقر في الاولى فلا شيء
للمقر له

أى المرهون (والارش)
كافى جناية ام الولد لا متاع
البيع (ولو نكل) المنكر
فيهما (حلف المجنى عليه)
لان الحق له لا المقر لانه لم
يدع لنفسه شيئا (ثم) إذا
حلف المجنى عليه (بيع) العبد
(للجناية) لثبوتها باليمين
المردودة (ان استغرقت)
اى الجناية قيمته والايح
منه بقدرها ولا يكون الباقي
رهننا ان كانت الجناية قبل
القبض لان اليمين المردودة
كالينة او كالاقرار بانه كان
جانبا فى الابتداء فلا يصح
رهن شيء منه بقولى ولو
نكل الى آخره من زيادتي
فى الاول وان استغرقت
من زيادتي الثانية (ولو أذن)
أى المرتهن (فى بيع
مرهون فيبيع ثم) بمديونه
(قال رجعت قبله وقال
الراهن بعد حلف المرتهن
لان الاصل عدم رجوعه
فى الوقت الذى يدعيه
والاصل عدم بيع الراهن
فى الوقت الذى يدعيه
فيتعارضان ويبقى ان الاصل
استمرار الرهن وذكر
حكم التحليف فى هذه والتي
بعدها من زيادتي (كن
عليه دينان باحدهما وثيقة)
كرهن (قضى أحدهما)
ونوى دينها) اى الوثيقة
فانه يحلف فهو مصدق على
المستحق القائل ادى عن

لم يلزمه غرم جناية المرهون اه حل وكتب الشورى أيضا قوله ولا يلزم تسليم الثمن الى المرتهن المقر
قضيته جواز التسليم وهو كذلك وعليه فلو بجر المرتهن على قبوله او لا يظهر الاول لغرض الراهن وتبرا
به ذمته حيث لم يعلم صدق المرتهن ويلزم المرتهن تسليمه للمجنى عليه لا اعترافه بانه يستحقه دونه هكذا ظهر
فليحرر كاتبه ثم رايت البلقين ذكره فى حواشى الروضة بعد ان نقل عن الروضة خلافه ونقل توجيه كلام
الروضة عن الشرح فراجع اه وقوله ويلزم المرتهن تسليمه للمجنى عليه الخ فاذا سلمه له فله اخذ حقه
من مال الراهن بطريق الظفر اه اطيعه وقوله ايضا ولا يلزم الخ اى من حيث كرهنا وان ازم
من حيث وقاء الدين اه برماوى وقوله واذا حلف فى الثانية الى آخره ظاهره انه بصورتها انتهى
تقرير امانى الاولى فلاحق للمقر له اذا كان المقر فيها هو الراهن لان اقراره لاغ حتى بالنسبة للمقر له
وان انفك الرهن اه ابن قاسم بالمعنى ولعل الفرق انه فى الاولى معترف بوجود الرهن بخلافه فى الثانية
فغلب عليها لعدم اعترافه بالرهن اه تقرير وقوله غرم الراهن قال فى الروض اى للحيلولة اه وقضيته
انه اذا انفك الرهن له الرجوع فيما غرمه ويبيع الرهن للجناية قاله الشيخ ووجهه انه لم يجب عليه الغرم عينا
الاتعلق حق الغير وحيث زال الرجوع الى الاصل وهو تخييره بين الغرم وتسليمه الى البيع انتهى شورى
وقوله ولو نكل يقال نكل عن اليمين بفتح الكاف بنكل بضمها أى جنب والناكل الجبان الضعيف وقال أبو
عبدة نكل بالكسر لغة فيه وانكره الاصمعى انتهى ديمرى اه شورى وقوله ايضا ولو نكل المنكر فيهما
اى فى صورتين الاولى والثانية كل واحدة بصورتها وقوله حلف المجنى عليه اى فى الصور الاربع وقوله
لا المقر وهو الراهن فى ثلاثة والمرتهن فى واحدة وقوله ثم يبيع للجناية اى فى الاربعة وقوله ولا يكون
الباقي رهننا اى فى صورة واحدة من صورتى الثانية وهى ما لو ادعى الجناية قبل القبض وقبل للعقد اخذ من
قوله بانه كان جانبا فى الابتداء اى عند العقد بخلافه فى الاولى بقسميه اى فى الثانية إذا كانت الجناية بعد العقد
وقبل القبض فانه يكون الباقي رهننا اه تقرير وقوله ايضا ولا يكون الباقي رهننا اى ولا خيار للمشتري فى
فسخ البيع المشروط فيه الرهن لنوفيته حقه بنكوله اه شرح مر انتهى (قوله ولا يلزم تسليم الثمن)
لكن لو سلمه الراهن اجبر المرتهن على قبضه وبعد قبضه بجر على تسليمه الى المجنى عليه وقوله المقر
اى واما المنكر فيلزم التسليم اليه ولا يجب عليه دفعه الى المجنى عليه (قوله حلف المرتهن) اى ان
لم يتفقا على وقت احدهما والا فكل رجعة فقوله فى الوقت الذى يدعيه اى فى الواقع اه برماوى
(قوله عدم رجوعه) اى المرتهن فى الوقت الذى يدعيه وار قبل البيع وقوله عدم بيع الراهن فى
الوقت الذى يدعيه وهو قبل الرجوع تامل (قوله ويبقى ان الاصل استمرار الرهن) اى والبيع باق
حتى إذا انفك اخذه المشتري ولا يلزم الراهن غرم قيمته للحيلولة اه وبعبارة حل فلو انفك الرهن سلم
للمشتري ويمتنع على الراهن التصرف فيه لا اعترافه بانه للمشتري والظاهر انه لا يغرم قيمته للحيلولة لان رهنه
سابق على ذلك انتهت (قوله لان المؤدى اعرف بقصده) ومن ثم لو أدى لدائنه شيئا وقصد انه عن دينه وقع
عنه وان ظنه الدائن هدية او ودية كذا قالوه وقضيته انه لا فرق بين أن يكون الدائن بحيث يجبر على القبول بأن
كان المدفوع من جنس حقه ولا غرض له فى الامتناع وان لا يكون كذلك بان لا يكون المدفوع من جنس حقه
اركان له غرض فى الامتناع وبحسب السبكي ان الصواب فى الثانية وهى قوله وان لا يكون كذلك انه لا يدخل
فى ملكه الا برضاء اه حج بنوع تصرف مستنده ع ش على مر وبعبارة شرح مر فى هذه المسألة غير
محرومة (قوله لان المؤدى اعرف بقصده) قال فى شرح الروض وكان العبرة فى الاداء بقصده فكذا الخيرة
اليه ابتداء فيه الا فيما لو كان على المكاتب دين معاملة فاراد الاداء من دين الكتابة والسيد الاداء عن دين
المعاملة فيجاب السيد قال مر حاصل مسألة المكاتب انه ان تنازع مع السيد بعد الاداء فقال المكاتب قصدت
اداء دين الكتابة والسيد قال إنما اخذته عن دين المعاملة فالعبرة بقصد المكاتب على القاعدة المذكورة
ان العبرة بقصد المؤدى فان تنازع معه عند الاداء فالجواب السيد وفى غير المكاتب الجواب الدافع حتى

يجبر المدفوع اليه على موافقته ويلزم بالقبض عن الجهة التي أرادها الدافع والفرق ان السيد يخشى أن يفوت دين المعاملة بعجز المسكن وجوعه للرق لان السيد لا يثبت له على عبده مال في نحو ذلك بخلاف دين الكتابة فانه لو سقط بالرق خلفته الرقبة فانتضت المصلحة اجابته وانما لم تجب اذا وقع التنازع بعد الاداء لتقصيره بعدم التعيين عند الاداء كذا فرقم ر وفيه نظر لاننا لو ائتمناه بقبوله عن دين الكتابة ثم عجز وسلمنا سقوط دين المعاملة كان ما قبضه عن دين الكتابة جارا لما فاته من دين المعاملة فليحرر (فرع) لو طلب فقير من شخص دينارا مثلا فدفعه اليه ثم ادعى الفقير انه صدقة والدافع انه قرض مثلا قال قول قول الفقير وكذا لو دفع الى فقير دينارا مثلا وقال الدافع اشتريه عمامة مثلا فان دلت القرينة على انه اراد التقييد بذلك لزمه صرفه فيها فلو مات قبل الصرف ملكه ورثته مطلقا مطلقا فلو استغنى عن العمامة فهل هو كالموت فيملكه هو مطلقا بحث مر نعم على تردد وتامل اه سم (قوله بان لم ينوشيا) اي حالة الدفع اه شرح مر (قوله كما اوضحته في شرح الروض) عبارته هناك قال في الاصل وان دفع عنهما قسط عليهما أي بالسوية لا بالقسط اخذا بما رجحه صاحب البيان وغيره فيما اذا دفع ولم يقصد شيئا وقلنا لا يرجع بل يقع عنهما فلو مات قبل التعيين قام وارثه مقامه كما اُفتي به السبكي فيما اذا كان باحدهما كفيل قال فان تعذر ذلك جمل بينهما نصفين وإذا عين فهل ينفك الرهن من وقت اللفظ أو التعيين يشبه ان يكون كما في الطلاق المبهم انتهت قال جع وتردد بعضهم فيما لو فوض المدين ارادة أحد الدينين للدائن أو الوكيل ابتداء أو دوا ما والذي يتجه صحة ذلك فتعبر ارادة من فوض اليه ذلك اه شو برى

(فصل في تعلق الدين بالتركة)

أي وما يتبع ذلك من قوله وللوارث امساكها بالاقل الخ ومن قوله لو تصرف ولا دين الخ ع ش على منهج ومر وهذا شروع في الرهن الشرعي فناسب ذكره هنا وقوله بالتركة أي ولو كانت دينارا أو منفعة وإن كان الرهن الجعلي لا يصح بهما (قوله وعليه دين) أي غير لفظة تملككم الا أنه لا غاية لتعلقه وقد صرح النووي بأنه لا مطالبة في الآخرة لان الشارع جعلها من جملة كسبه بخلاف دين من انقطع خبره لا تنقله لبيت المال بعد مضي العمر الغالب بشرطه في دفع لامام عادل فقاض أمين فثقة ولو من الورثة يصرفه كل منهم في مصارفه وشمل الدين ما به رهن أو كفيل وشمل دين الله تعالى ومنه الحج فليس للوارث ان يتصرف في شيء منها حتى يتم الحج ولا يكفي الاستئجار ودفع الاجرة كذا قاله السبكي ولو كان الدين لو ارث سقط عنه بقدره اه قل على الجلال (قوله مستغرق أو غيره) أي وان قل الدين جدا (قوله تعلق بتركة) أي وان كان بذلك الدين رهن فان المرتمى يتعلق دينه بالتركة زيادة على المرهون اه مر اه سم أي فيتعلق رهنه بتعلقا خاصا وبالتركة تعلقا عاما وفائدة الثاني ان الرهن اذا لم يف به يزاحم بما بقى له قاله العراقي في النكت ما نقل عن سم نقل بتصرف ونص عبارته قوله تعلق بتركة كرهون أي وان كانت مرهونة فيجتمع عليها تعلقان حتى اذا زال تعلق الرهن بقي التعلق الآخر الحاصل بالموت كما قاله طبر رحمه الله تعالى به اُفتي شيخنا مر فيجتمع عليها تعلقان خاص وعام حتى لو انفك المرهون من كلا الوضوئيهما عن جهة الرهن الجعلي استمر التعلق الشرعي وليس للوارث التصرف فيها بغير اذن ارباب الديون الاخرى فذلك اصحاب الديون رهنية التركة لم ينفك ويفارق الرهن الجعلي حيث ينفك بفك المرتمى بان هذا المصلحة الميت اه مر (قوله ايضا تعلق بتركة) أي مرعاة لمصلحة الميت ثم اذا وفيت التركة بالدين فلا تكون نفسه مرته به قاله الماوردي مستدلا بموته ^{عليه السلام} ^{عليه السلام} درء مر مرته اه سم (قوله كرهون) أي كتعلق الدين بالمرهون رهننا جعليا فالوارث بمنزلة الرهن وصاحب الدين بمنزلة المرتمى وان كانت تحت يد الوارث اه فيخالف الشرعي الجعلي في هذا الحكم وهو ان الرهن فيه تحت يد الرهن ويخالفه ايضا في انه لا ينفك بفسخ المرتمى الذي هو صاحب الدين كما تقدم عن شرح مر في قوله وينفك بفسخ مرتمى ويخالفه ايضا فيما لو كانت التركة اقل من الدين حيث لا يجب على

بان لم ينوشيا (جعله عا
شاه) منهما كما في زكاة المالكين
الحاضر والغائب فان
جعله عنهما قسط عليهما
بالسوية لا بالقسط كما
اوضحته في شرح الروض
وتعبري بما ذكر اعم من
قوله ألان باحدهما رهن
(فصل) في تعلق الدين
بالتركة (من مات وعليه
دين) مستغرق أو غيره لله
تعالى أو لأدى (تعلق
بتركة كرهون)

الوارث اداؤه بكامله كما سياتي في قول المتن والوارث امساكها الخ بخلاف الرهن الجعلى يجب فيه دفع جميع الدين وان لم يوف الرهن به ويخالفه ايضا في ان الوارث الذى هو بمنزلة الراهن لا يصح تصرفه في التركة لغير وفاء الدين ولو باذن صاحب الدين بخلاف الرهن الجعلى يصح فيه تصرف الراهن في المرهون لا لغرض الوفاء باذن المرتن (قوله وان انتقلت الى الوارث) الوارث للاحال (قوله كاتباتي) اى في قول المتن ولا يمنع تعلق الدين بها ارثا (قوله لان ذلك) اى كون التعلق كتملق المرهون احرط الخ وانما كان احرط اقرب لما ذكر لانه على هذا يمتنع تصرف الوارث فيما جز ما بخلاف ما لو قلنا بالضيق وهو ان تعلقه بها كتملق دين الجنابة بالجاني فانه ياتى فيه الخلاف في بيع الجاني فعل القول بجوازه يصح للوارث التصرف في التركة قبل وفاء الدين وحيتذ لا يجرى على وفائه فتبقى ذمة الميت مرهونة ومشغولة اه من شرح الرملى بنوع تصرف (قوله ويستوى في حكم التصرف) كان الانسب ان يقول في حكم التعلق او يؤخر هذه عن قوله فلا ينفذ تصرف الوارث كما لا يخفى (قوله فلا ينفذ تصرف الوارث في شيء منها) اى سواء اذن له صاحب الدين في التصرف ام لا وهذا اذا تصرف لنفسه اما اذا تصرف لغرض الميت كقضاء الدين فيصح باذن الغرماء ولا يصح بدون اذنهم ومحل صحة اذا اذن الجميع فلا يكتفى اذن بعضهم الا ان كان البعض الآخر غائبا واذن عنه الحاكم ولا بد ان يكون ذلك التصرف بشئ المثل ويكون الثمن قبل دفعه للدائن رهنا رعاية لبرائة ذمة الميت اه حج وعش على مربي بنوع تصرف ثم قال حج ولتلك الرعاية اقل بعضهم يمنع القسمة فيما اذا كانت التركة شائعة مع حصة شريك الميت وان رضى الدائن قال لما في القسمة من التبعض وقلة الرغبة كما صرحوا به وقيده غيره بما اذا كانت القسمة يباع وما اذا لم يحصل بها الرغبة في اشتراء ما يميز اى فينفذ تجوز القسمة لكن يرضى الدائن كما هو ظاهر وافتى بعضهم بانه لا يصح ايجار شيء من التركة لقضاء الدين وان اذن الغرماء ويرجى بان فيه ضرر اعلى الميت ببقاء رهن نفسه الى انقضاء مدة الاجارة اه واقول هذا ظاهر ان كانت الاجرة مقسطة على الشهور ومثلا او موجهة الى آخر المدة اما لو اجره باجرة حالة وقبضها ودفعها لرب الدين ففيه نظر لان الاجرة الحالة تملك بالعقد فبرأ بدفعها للدائن ذمة الميت لا يقال يحتمل تلف العين المؤجرة قبل تمام المدة فتفسخ الاجارة فيما بقى من المدة لانا نقول الاصل عدمه والامور المستقبل لا ينظر اليها في اداء الحقوق وقد مر انه يجوز جعل راس مال السلم منفعة عقار وان كان السلم حالا فتقبض بقبض محله ولا نظر لاحتمال التلف وظاهره انه لا فرق في ذلك بين ان يتصرف عن نفسه وعن غيره كالمولى في مال الصبي اه ع ش على م (قوله ان كان مرسرا) اى عندنا لا يلاذو الاعناق لانه رقت الاتلاف ولا يضر عروض الاعسار وان لزم عليه ضرر رب الدين اه شورى (قوله كالمرهون) راجع لكل من الثلاثة قبله اى قوله ويستوى الخ وقوله فلا ينفذ الخ وقوله غير اعتاقه الخ وقوله سواء اعلم الوارث الخ ايضا لكل من الثلاثة وقوله نعم الخ هذا الاستدراك لا محل له لان الرهن الجعلى ينفك فيه بعض المرهون باداء الدين اذا تعدد الراهن فالشرعى والجعلى على حد سواء في هذا الحكم وقوله بخلاف ما لو رهن المورث الخ اى رهننا جعليا وقوله فلا ينفك شيء منها اى عن الجعلى وذلك لان الراهن واحد وهو المورث (قوله لان ما تعلق اى التصرف الذى تعلق بالحقوق اى الديون وتعلقه بها على وجه التفويت لها الوصح (قوله فلا ينفك شيء منها الا باءا الجميع) اى في كفاي المورث ولان الرهن صدر ابتداء من واحد وقضيته حبس كل المرهون الى البرائة من كل الدين ومنه يؤخذ انه لو مات المرتن عن ابنين فوفى الراهن لاحدهما انصف الدين لم ينفك نصيبه وهو ما ذكره السبكي واطال في الرد على ابن الرفعة حيث بحث انه ينفك اه شرح الروض اسم (قوله ولا يمنع ارثا) اى فيملككم الوارث قال حج وقضية كرها ملكه اجباره على وضع يده عليها وان لم تنب بالدين ليوفى ما ثبت منه لانه خليفة مورثه ولان الراهن يجرى على الوفاء من رهن لا يملك غيره فان امتنع ناب عنه الحاكم اه ع ش على م (محل هذا في دين الاجنبي اما دين الوارث فالصواب انه يسقط منه ما يلزمه اداؤه منه لو كان

وان انتقلت الى الوارث مع وجود الدين كما ياتى لان ذلك احوط للميت واقرب ابراءة ذمته ويستوى في حكم التصرف الدين المستغرق وغيره فلا ينفذ تصرف الوارث في شيء منها غير اعتاقه وايلاده ان كان موسرا كالمرهون سواء اعلم الوارث الدين ام لا لان ما تعلق بالحقوق لا يختلف بذلك نعم لو ادى بعض الورثة من الدين بقسط ما ورث انفك نصيبه كما في تعدد الراهن بخلاف ما لو رهن المورث عينات ممت فلا ينفك شيء منها الا باءا الجميع الفرق ان الرهن الوضعى اقوى من الشرعى (ولا يمنع) تعلق الدين بها (ارثا)

لا جنبي وهو نسبة إرثه للدين إن كان مساويا للتركة أو أقل وما يلزم الورثة أداؤه إن كان أكثر ويستقر له نظيره من الميراث ويقدر أنه اخذ منه ثم أعيد عليه عن الدين وهذا بسبب سقوطه وبراءة ذمة الميت منه ويرجع على بقية الورثة بقية ما يجب أدائه على قدر حصصهم وقد يفهم الأمر إلى التقاصر إذا كان الدين لو آثرين أو شرعهم وكتب عليه الرشيدي قوله وما يلزم الورثة أداؤه أي ونسبة إرثه بما يلزم الورثة أداؤه وهو مقدار التركة على ما مر في التركيب ففما لو كانت الورثة ابنا وزوجة وصداقها عليه ثمانون وتركته أربعون يسقط ثمن الأربعين وهو خمسة لأنها التي تلزم أداؤها لو كان الدين لا جنبي قال به من المتأخرين وليس معنى السقوط السقوط من أصله حتى لا يجب الا قضاء سبعة ثمان الصداق بل سقوط يؤدي إلى صحة تصرف الوارث في مقدار إرثه لاستحالة الحجر عليه في مقدار حصته مع أنه لا دين له غيره اهـ فقول السبكي الذي ذكره الشارح وترجع الورثة بما يجب أدائه ومحلها إذا تساوى أيا كثمانين وثمانين فلها التصرف في عشرة لافي سبعة ين إلا أن أداها إليها الورثة لا تمتنع الاستقلال بالتصرف قبل الاداء من بقية الورثة فيما عدا حصتها (قوله إذ ليس في الارث) أي في تعلق الدين بالموروث وقوله أكثر أي مانع أكثر وقوله من تعلق الدين بالموروث أي بالتركة وقوله تعلق الخ مفعول مطلق والمعنى على التشبيه والحاصل أنه يقبس تعلق الدين بالتركة وهو الرهن الشرعي على تعلق الدين بها في الرهن الجعلي أو في الجناية مع عدم منع الملك للوارث أي فإذا كان بعض التركة مرهونا أو جانيا في هاتين الصورتين يتعلق بذلك البعض الدين وهذا التعلق لا يمنع ملك الوارث لها فكذلك تعلق الديون بها من غير جناية ولا رهن جعلي لا يمنع ملك الوارث لها تأمل هذا ولو جعل المقبس عليه تعلق الدين بالمرهون وبالعبد الجاني من غير إرث لكان أوضح وحينئذ كان يحذف لفظة الموروث ويقول أكثر من تعلق الدين بالمرهون وبالعبد الجاني تأمل وعبارة مر لان تعلقها لا يزيد على تعلق حق المرتهن بالمرهون والجنى عليه بالجناية اهـ (قوله وتقديم الخ) وارد على قول المتن ولا يمنع إرثا وحاصل الايراد أن مقتضى الآية أن الدين يمنع حيث قيد فيها بقوله من بعد وصية يوصي بها أو دين فظاهره أن الورثة لا يملكون التركة إلا بعد إخراج الدين والوصية وهذا يناقض المدعى هنا وحاصل الجواب الذي أشار إليه أن التقديم في الآية من حيث القسمة والإخراج لا من حيث الاستحقاق أي أنه عند القسمة والتصرف في التركة يجب تقديم إخراج الدين على اخذ الوارث حصته وهذا لا يناقض أنه استحق التركة من حين الموت فقوله لاخر إرجاه من أصل التركة علة لقوله لا يمنع ذلك متقدمة عليه وأصل الكلام وتقديم الدين على التركة في قوله تعالى الخ لا يمنع ذلك أي ملك الوارث لها لاخر إرجاه من أصل التركة أي لكون التقديم من حيث الإخراج والقسمة لا من حيث الاستحقاق تأمل (قوله فلا يتعلق بزوائدها) ظاهره ولو متصلة كالسمن فتقوم به زولة ثم سمينه فازاد عن قيمتها مزولة اختص به الورثة اهـ ع ش على مر (فرع) التركة تفسد ما وعينها ودينها شائع بين الورثة فليس لبعضهم الاستقلال بشيء دون قسمة معتبرة حتى لو قبض بعضهم شيئا من الدين لم يختص به وإن قصد المدين الاداء عن حصته فقط ومن حيل الاستقلال ان يحيل بعض الورثة دائته على قدر حصته من دين التركة فإذا و في مدين التركة المحتال عن الحوالة اختص بحصتها ولم يشارك فيها الوارث الاخر (فرع) ينتقل الدين للوارث بصفته كالأرهن لكن لا يلزم الأرهن الرضا بوضع الرهن تحت يد الوارث لأن رضاه بيد المورث لا يلزم منه رضاه بيد الوارث اهـ (فرع) لو مات عن زرع لم يسبيل هل يكون الحب من التركة أو للورثة الأقرب كما قاله الأذرع الثاني ثم قال فلو برزت السبايل ثم مات وصارت حبا فذا موضع تأمل اهـ والأوجه ما نصه بعضهم أن الزيادة الحاصلة بعد الموت للورثة فلا يتعلق الدين بها وفصل الحكم في ذلك فيها يظهر ان يقوم الزرع على الصفة التي كان عليها قبل الموت فيتعلق الدين بقدر ذلك من ثمنه أما الثمرة غير الحب فقال بعض المتأخرين إن مات وقدرت ثمرة لا يكاملها فهي تركه وكذا إن كان لها يكامل لكن أبرت قبل موته فان لم توبر أو ترك حيوانا حاملا فوجهان بناء على

إذ ليس في الارث المفيد
للملك أكثر من تعلق الدين
بالموروث تعلق رهن أو
أرث وذلك لا يمنع الملك
في المرهون والعبد الجاني
وتقديم الدين على الارث
لاخر إرجاه من أصل التركة
في قوله تعالى من بعد وصية
يوصي بها أو دين لا يمنع
ذلك (فلا يتعلق) أي
الدين (بزوائدها) أي
التركة ككسب ونتاج
لأنها حدثت في ملك
الوارث

أنه يأخذ قسطا من الثمن أولا اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله الثاني أي قياخذ الوارث السنا بل وما زاد على ما كان موجودا من الساق وقت الموت قال سم علي منهج بعد نقله ما ذكر عن مر وهل يجري مثل ذلك في الحيوان القياس الجريان واعتمد شيخنا نقله عن بعضهم وهو أن للوارث أيضا زيادة الزرع الحاصلة بعد الموت فيقوم عند الموت وبعده فازاد بعد الموت على قيمته عنده يكون للوارث وسئل هل يجري ذلك في الحل المتعارن لعقد الرهن فيكون تركه مرهونا فيستحق زيادته الوارث على ما قيل فتوقف وقال لا يمكن تقويمه وقد يقال يمكن تقويم الام معه فقد تظهر الزيادة فليحرر اه (قوله والوارث امساكها الخ) فلو أوصى المورث بدفع عين إلى صاحب الدين عوضا عن دينه أو على أن تباع ويوفى دينه من ثمنها عمل بوصيته وليس للوارث امساكها والقضاء من غيرها لان ذلك العين قد تكون اطيب كما قالاه في باب الوصية وعمل ذلك أيضا إذالم يتعلق الحق بعين التركة فان تعلق بهالم يكن له ذلك فليس للوارث امساك كل مال القراض والزام العامل أخذ نصيبه منه من غيره كما في الكفاية عن البحر اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله والقضاء من غيرها أي فلو خالف وفعل نفذ تصرفه وان ائتم بامساكها الرضا المستحق بما بذله الوارث ووصوله إلى حقه من الدين ويحتمل فساد القبض لما فيه من تقويته غرض المورث والظاهر الأول وكذا لو اشتملت التركة على جنس الدين فليس له امساكها وقضاء الدين من غيرها لان لصاحب الدين ان يستقل بالاخذ اه زى بالمعنى أقول يتامل وجه ذلك فان مجرد استقلال صاحب الدين باخذها من التركة لا يقتضي منع الوارث من اخذ التركة ودفع جنس الدين من غيرها فان رب الدين لم يتعلق حقه بالتركة تعلق شركه وانما تعلق بها تعلق رهن والراهن لا يجب عليه توفية الدين من غير الرهن ثم رأيت في حجج (قوله لتوقع زيادة راغب) فان طلبت بزيادة لم يأخذها الوارث بقيمتها كما صرح به المقرئ اه شرح مر أي بل بالزيادة فحل عدم اجابة الغرماء إذالم يوجد الراغب بالفعل والافيجابون اه (قوله لان الظاهر انها لا تزيد على القيمة) أي ولان للناس غرضاني إخفاء تركه مورثهم عن شهرتها للبيع اه شرح مر (قوله فسخ التصرف) أي فسخه الحاكم فقط على المعتمد اه سم وكتب حل وقل على الجلال ولو كان تصرفه في بعض التركة او كانت قيمة المردود بالعين نفي بما طرأ من الدين ينبغي ان لا يفسخ تامل اه شوبري (قوله أيضا فسخ التصرف) وظاهر ان محل الفسخ في غير اعتاق المورث واولاده أما فيهما فلا فسخ كما رهون بل أولى اه شرح مر وقوله بل أولى أي لطريان التعلق على التصرف اه شرح الروض اه سم (قوله فعلم انه لم يتبين فساد) وحينئذ فالزوائد قبل طرود الدين للبشرى لان الفسخ يرفع العقد من حينه لامن اصله (قوله لانه كان جائزا لظاهرا) أي وباطنا اه ع ش (قوله اما لو كان ثم دين خفي) مفهوم قوله فطر أدین لان الدين هنا كان موجودا اه (قوله كما مرث الاشارة اليه) أي في قوله سواء علم الوارث الدين ام لا

(كتاب التفليس)

(قوله النداء على المفلس) أي المعسر لا بقيد الشروط الآتية في موجب الحجر اه ع ش على مر (قوله وشهره بصفة الافلاس) عطف تفسير والافلاس صيرورته الى حال ليس معه فيها فلس كما في شرح مروفي المصباح افلس الرجل كانه صار الى حال ليس له فلس كما يقال اقهر إذا صار الى حال يقهر عليها وبعضهم يقول صار ذا فلس بعد ان كان ذا درهم ومفلس والجمع مفاليس وحقيقته الانتقال من حالة اليسر الى حالة العسر وفلسه القاضي تفليسا نادى عليه وشهره بين الناس بانه صار مفلسا والفلس الذي يتعامل به جمعه افلس وفلوس اه (قوله وشهره بصفة الافلاس) شهر سيفه كنع رفعه على الناس ويقال أيضا شهره اشهارا اه من ع ش على مر في الدرس الآتي قيل قول المتن ثم ان كان النقد غير دينهم الخ وفي المصباح وشهر الرجل سيفه من باب تقع سله وشهرت زيد ابكذا وشهرته بالتشديد بالفتح واما شهرته بالالف بمعنى شهرته فقير منقول وشهرته بين الناس

(والوارث امساكها باقل من قيمتها والدين) حتى لو كان الدين أكثر من التركة وقال الوارث أخذها بقيمتها وأراد الغرماء بيعها لتوقع زيادة راغب أجيب الوارث لان الظاهر انها لا تزيد على القيمة وهذه الصورة واردة على قول الاصل للوارث امساكها وقضاء الدين من ماله (ولو تصرف ولادین فطر أدین) بنحو رد مبيع بعيب تلف ثمنه (لم يسقط) أي الدين باداء أو ابراء أو نحوه (فسخ) التصرف فعلم أنه لم يتبين فساد لانه كان جائزا له ظاهر أو تعبيري بما ذكر أولى مما عبر به أمالو كان ثم دين خفي ثم ظهر بعد تصرفه فهو فاسد كما مرث الاشارة اليه

(كتاب التفليس)

هو لغة النداء على المفلس وشهره بصفة الافلاس الماخوذ من الفلوس

بمعنى ابرزته وشهرت الحديث شهر او شهر فاشتهر واشهره الناس (قوله التي هي اخس الاموال)
 اي بالنسبة لذاتها فان النحاس بالنسبة للذهب والفضة خسيس واعتبار عدم الرغبة فيها بالمعاملة والادخار
 اوسع على مر (قوله مفاسا) ينبغي ضبطه بفتح الفاء وتشديد اللام لانه الموافق لقولهم هو مصدر
 فلسه اذا نسبه الاناس اوسع ش (قوله حجر على معاذ) روى ان الحجر على معاذ كان بطله قاله الرافعي وفي
 النهاية انه كان بسؤال الغرماء قال الزركشي والاول اصبوا به ولا مانع من موافقة سؤاله لم ومن
 كون الواقعة متعددة اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله او من كون الواقعة اي السؤال والا فيعداه
 حجر عليه مرتين فانه لو تكررت لقل (قوله ليس لكم الا ذلك) بقية الحديث كما في شرح مر ثم بعته الى المن
 وقال له لعل الله يجبرك ويؤدى عنك دينك فلم يزل باليمن حتى توفي النبي ﷺ اه وكتب عليه ع ش قوله
 ليس لكم الا ذلك اي الآن سم والقريظة عليه من الحديث قوله ويؤدى عنك دينك اذ لو كان المراد النسبة وط
 مطلقا لم يكن عليه دين يترجى تضامه بوله لعل الله الخ اه (قوله من عليه دين آدمي الخ) اي ولو كان ذلك
 الدين منفعة اسم على منبر عن مر ومروءة ذلك ان يلزم ذمته حمل جماعة الى مكة مثلا اه ع ش على
 مر (قوله زائد على ماله) اي ولو باقل متول ويعتبر ان يكون ماله الذي ينسب اليه الدين زائدا على ما
 يبقى له مما ياتي واما اذا لم يكن له مال فلا يجبر عليه ولو في اكسابه وان تعدى لها الحجر تبعا اه شيخنا
 (قوله حجر عليه) قال في الباب وانما يجبر عليه القاضي قال في الايعاب او نائبه فلا عبرة بحجر غيرهما
 لانه يحتاج الى نظر واجتهاد ثم قال نعم هل يتأتى منا التحكيم بان يتفق المفسر والغرماء على من يحكم
 بينهم وبينه ثم يدعوا عليه فيحكم بحجره أولا لان هذا خطر فلا دخل للمحكم فيه كل محتمل وكلامهم
 الآتي في القصاص صريح في الاول حيث قالوا بجواز فماعد حدود الله تعالى وتعازيره والاستثناء
 معيار العموم والظاهر اذا جاز في النكاح التحكيم وان التحكم يزوج بشرطه فاولي هنالان ذلك مبنى
 على الاحتياط أكثر فيلزم من الجواز فيه الجواز في هذا بالاولى فتنبه لذلك فاني لم ار لاحد فيه شيئا اه
 شوبري (قوله حجر عليه وجوبا) اي في كل من طلبه وطلب غرمائه على المعتمد وان قال بعضهم بالجواز
 في الثاني اه شرح مر (قوله حجر عليه في ماله) فان لم يكن له مال بالسكية فبحث الرافعي جواز الحجر
 عليه من ماله من التصرف فيما عساه يحدث باصطياد ونحوه ورده ابن الرفعة بانه لا يجبر على ما ذكر
 تبعا للموجود وما جاز تبعا لا يجوز قصدا قال الاذرعى وهو الحق والحاجر هو الحاكم لا يحتاجه اي الحجر
 للنظر والاجتهاد او المحكم كما في شرح العباب ولو كان المحجور عليه عبدا ما ذونا له في التجارة ولا يحجر
 عليه السيد ويكفي فيه منع التصرف ولا يجب ان يقول حجرت بالفلس اه ح ل قال الطبرلاوى اذا أفلس
 العبد الماذون له في التجارة قالذى يحجر عليه هو الحاكم لا السيد قاله الرافعي في باب الضمان (فرع)
 قال ابن الرفعة ولو كان المال مرهونا فلم ار فيه نقلا والفقهاء منع الحجر اذ لا فائدة فيه قال في شرح الروض
 ورد بان له فوائد مثل ما مر اه يعنى من فوائد المنع من التصرف باذن المرحم والمنع من التصرف فيما
 عساه يحدث باصطياد ونحوه اه سم (قوله غير فوري) ضعيف وعبارة مر فلا حجر بدين الله تعالى ولو
 فوريا اه ح ل وقوله كذا مطلق ليس بقيد على المعتمد وكذا قوله لم يعص بسببها وانما قيدهم ما جريا على
 كلامه من التقيد بغير الفوري اه شيخنا (قوله غير فوري) يفيد انه يحجر بالفوري واعتدهم ر آخر اه
 لا حجر بدين الله ولو فوريا تبعا للاسنوى وقال ان الحجر اذا كان فوريا مبنى على ان له طالبا معينا
 وليس كذلك اه (فرع) لا حجر على من لا مال ولا رافعي فيه توقف رده ابن الرفعة كما
 بين ذلك في شرح الروض والرد هو المعتمد اه مر اه سم (قوله كنجوم كتابة) وكالمثنى في
 مدة الخيار للمشتري فلا حجر به لا انتفاء للزوم وان تعدى الحجر اليه لو حجر بغيره وكشرطه للمشتري
 شرطه للبائع او لم فلا حجر به لا انتفاء الدين لكن رأيت بعض الهوامش انه يحجر بالمثنى في زمن خيار
 المشتري لانه آيل الى الزوم وفيه وقفة اه ع ش على مر (قوله فلا يجب الحجر في شيء من ذلك)

التي هي اخس الاموال
 وشرعاجعل الحاكم المديون
 مفاسا بمنعه من التصرف
 في ماله والاصل فيه مارواه
 الدار قطنى وصحح الحاكم
 استاده ان النبي ﷺ
 حجر على معاذ وباع ماله
 في دين كان عليه وقسمه
 بين غرمائه فاصابهم خمسة
 اسباع حقه وقسم فقال لهم
 النبي ﷺ ليس لكم الا
 ذلك (من عليه دين آدمي
 لازم حال زائد على ماله
 حجر عليه) في ماله ان
 استقل (او على وليه) في
 مال موليه ان لم يستقل
 (وجوبا) فلا حجر بدين
 لله تعالى غير فوري كذا
 مطلق وكفارة لم يعص
 بسببها ولا بدين غير
 لازم كنجوم كتابة
 لتمكن المدين من اسقاطه
 ولا بموجب لانه لا يطالب
 به ولا بدين مساو لماله
 او ناقص عنه فلا يجب
 الحجر في شيء من ذلك
 نعم لو طلبه الغرماء في
 المساوى او الناقص بعد
 الامتناع من الاداء وجب
 لكنه ليس بحجر فلس

أى ولا يجوز اه شورى أى له دم الحاجة بل يلزم الحاكم بقضاء الدين فيما إذا زاد ماله أو كان مساويا
 لدينه فإن امتنع بآءه عليه أو أكرهه عليه اه شرح م و كتب عليه عقر قوله أو أكرهه عليه أى بالضرب
 والحبس إلى أن يبيعه ويكره ضربه لكن تمهل في كل مرة حتى يبرأ من الأولى لئلا يؤدي إلى قتله اه حج
 وكتب عليه سم قوله بالضرب قال في شرح الروض وإن زاد مجموع على الحد قال وعبارته فان لم ينزجر
 بالحبس الذي طلبه الغريم ورأى الحاكم ضربه أو غيره فعل ذلك وإن زاد مجموع على الحد اه وإنما جازت
 الزيادة على الحد هنا لانه بامتناعه بعد صائل ودفع الصائل لا يتقيد وقوله ويكره ضربه أى ولا ضمان عليه
 إذا مات بسبب ذلك اه (قوله بل حجر غريب) وهوالذي لا يتوقف على فك قاض بل ينفك بمجرد دفع
 الدين فيفارق الحجر المعمود في هذا ويغادره ايضا في انه ينفق على مونة نفقة المومنين وفي انه لا يتعدى
 للحادث من امواله وفي انه لا يباع فيه مسكنه وخادمه اه من الحامى في آخر باب المبيع قبل قبضه (قوله
 والمراد بماله) الذي يعتبر زيادة الدين عليه واماماله الذي يحجر عليه فيه فلا يتقيد بما قاله بل يتعدى الحجر
 عليه لجميع امواله آية كانت ففرق بين ماله الذي يعتبر زيادة الدين عليه وماله الذي يحجر عليه فيه اه شيخنا
 (قوله الذي يتيسر الاداء منه) نعمت لكل من العيني والديني وقوله بخلاف المنافع يحترز التقيد بالعيني
 والديني وقوله والمغصوب الخ يحترز قوله الذي يتيسر الاداء منه بالنسبة لكل منهما فحترزه بالنسبة للعيني
 المغصوب والغائب وبعض النحو وعترزه بالنسبة للديني داخل في قوله ونحوها وذلك كالدين المجهود
 والذي على معسر او موسر وليس به بينة ولا اقرار (قوله الذي يتيسر الاداء منه) أى حالا بأن تكون
 العين حاضرة غير مرهونة والدين على مقر أو به بينة وهو حاضر موسر اه حل (قوله بخلاف المنافع)
 أى فلا يعتبر زيادة الدين عليها وإن تعدى الحجر اليها مالم يتمكن من تحصيل اجرتها والا
 اعتبرت وكتب ايضا أى حيث لا يتمكن من ذلك حالا فاذا تيسر التحصيل في الحال اعتبرت اه حل
 وينبغي ان مثل المنافع الوظائف والجامكية التي اعتيد النزول عنها بعوض فيعتبر العوض الذي
 يرغب بمثله فيها عادة ويضم لماله الموجود فان زاد دينه على مجموع ذلك حجر عليه والا فلا اه ع ش على
 م (قوله والمغصوب) أى الذي لا يتيسر الاداء منه حالا ومثل المغصوب المرهون فلا تعتبر زيادة الدين
 عليه اه حل (قوله والغائب) انظر ما المراد بالغائب ويظهر انه لا يتيسر الاداء منه في الحال وقوله
 ونحوها كالمرهون وكذا دين مؤجل او حال على معسر او على منكر ولا بينة عليه كما بحثه في شرح الروض
 فلا يعتبر زيادة الدين عليها وان شملها الحجر وقائده في المرهون خلافا لابن الرفعة منع التصرف فيه ولو
 باذن المرتهن وانظر حكم الدين المرهون عليه هل يحسب من الديون المحجور بها او لا نظر الى انه لا يطلب به
 من غير المرهون اعتمد شيخنا زى الثانى اه شورى (قوله يطلبه) أى بعد ثبوت الدين عليه باقراره أو حكم
 القاضى أو اقامة الغرماء البينة بعد تقدم دعواهم فلا يكفي اقراره من غير تقدم دعوى اه شورى وافرد
 الضمير لان العطف باو هو راجع لكل من المدين وولى فكانه قال بطلب من ذكر وقوله ولو بوكيله لم يقل في
 هذه ولو بناته كالتى بعدها حتى يشمل النائب الولى كما يشمل الوكيل لانه لو قال ذلك لاقتضت العبارة ان
 الحجر على المدين يكون بطلب ولى مع انه إذا كان له ولى يكون الحجر على الولى نفسه لا على المدين لانه لا
 يتصرف فلا يحتاج للحجر عليه (قوله فان كان لغريمه ولى خاص) انظر ما وقع هذه العبارة بما قبلها هل هي
 تقيد له أو استثناء منه فانه لم يظهر لى الآن واحدا منهما ثم ظهر بحمد الله تعالى انه تقيد للمتن فقوله او طلب
 غرمائه محله ان استقل الغريم فان لم يستقل حجر القاضى ولا يتوقف على طلب ولى الغريم كما
 تدل عليه عبارة حج الآتى نقلها عن الشورى (قوله حجر عليه الحاكم) أى قاضى بلد المحجور
 لاجله لا قاضى بلد ماله خلافا للاذرعى بل لا يجوز له كما يعلم مما يأتى في الحجر من غير سؤال لانه ان كان واهم
 فظاهر والا فهو يلزمه النظر في حالهم بالمصلحة وهى منحصرة في الحجر بشرطه ايعاب اه شورى (قوله حجر
 عليه الحاكم) أى جراز على ما في شرح الارشاد للحج ووجوبه على ما في شرح المنهاج وهو المعتمد وعبارة حج

بل حجر غريب والمراد
 بماله ماله العيني أو الديني
 الذي يتيسر الاداء منه
 بخلاف المنافع والمغصوب
 والغائب ونحوهما وقولى
 آدمى لازم مع قولى أو على
 ولى وجوباً من زيادتي وإنما
 يحجر على من ذكر (بطلبه)
 ولو بوكيله لان له فيه
 غرضاً ظاهراً (أو طلب
 غرمائه) ولو بنوا بهم
 كاوليائهم لان الحجر لحقهم
 (أو) طالب (بعضهم ودينه
 كذلك) أى لازم الى
 آخره فان كان لغريمه ولى
 خاص ولم يطلب حجر
 عليه الحاكم (وسن) له
 (اشهاد على حجره) أى
 المفسر

وقد يجب على الحاكم الحجر من غير طلب وذلك فيما إذا كان الدين الموجب للحجر لمسجد أو جهة عامة كالفقراء والمسلمين فيمن مات وورثوه وله مال على مفلس أه شوبري (قوله مع النداء عليه) فيقول المامدى الحاكم حجر على فلان ابن فلان أه حل والنداء سنة أيضا فقوله مع النداء مة ليق بأشهادى سن له الاشهاد والنداء وعبارة حج واشهد الحاكم ندبا على حجره رسن ان يأمر بالنداء عليه ان الحاكم حجر عليه انتهت (قوله ولا يحل مؤجل بحجر) واذا بيعت اموال المملوك لم يدخر منها شيء للزوج فان حل قبل القسمة التحق بالحال أه شرح مر (قوله بحال) يجوز ان يقرأ بالتخفيف اى بحال من الاحوال ويجوز ان يقرأ بالتشديد وهو وان كان غير محتاج اليه نبه عليه لئلا يعقل عنه أه حل فالباء على الاول بمعنى فى متعلقة يحل وعلى الثاني سببية متعلقة بحجر (قوله لان الذمة خربت بالموت) خرب كعلم أه شوبري والذمة وصف قائم بالانسان صالح للالتزام والالتزام وهو يزول بالموت فلا يمكن التملك بعده ولذلك الحق به ضرب الرق كامر أه قل على الجلال (قوله لان الذمة خربت) اى للمستقبلات التى لم يتقدم لها سبب اما بالنسبة لما مضى ولما تقدم سببه فلا كما اذا حفر بيرا عدوانا فانه يضمن ما وقع فيه ويجعل المتقدم سببه كالتقدم ومثل الموت الردة المتصلة بالموت اى يتبين بالموت انه حل من حين الردة قال الرافعى وكذا استرقاق الحر ويؤخذ من الحلول بالموت ان من استاجر حملا باجرة مؤجلة ومات قبل حلولها وقبل استيفاء المنفعة حلت بالموت كما اتى به الشرف المناوى واما افتاء الجلال المحلى بعدم حلولها فانظرا الى انه هنا لم يستوف المقابل بخلاف بقية صور الحلول بالموت فردود بان الحلول بالموت خراب الذمة وهو موجود هنا أه سلطان (قوله وبه يتعلق حق الغرماء بماله) اى مالم يكن مبيعا في زمن خيار اى له أو لها فان حق الغرماء لا يتعلق به فله الفسخ والاجارة على خلاف المصلحة ومالم يكن ما يترك له من ثياب بدنه فله التصرف في ذلك كيف شاء أه حل وكذا المنفعة التى يقطعها الحاكم له او الممونة وفي سم قوله وشراء في ذمته قال الاذرعى يستثنى من منع الشراء بالعين ما لو دفع له الحاكم في كل يوم نفقة له ولعيله فاشترى بها فانه يصح جز ما وأشار اليه بعضهم ذلك في شرح الروض واعتمده طب ويستثنى أيضا تصرفه في نحو ثياب بدنه كاجزم به بعضهم (قوله او بدونه) اى المشار له بقوله فان كان لغريمه ولى أه شيخنا (قوله عينا كان او ديننا او منفعة) لا يقال هذا التعميم يتنافى قوله ولا بخلاف المنافع لانا نقول المراد بما تقدم ان المنافع لا تظم الى ماله العيني والدينى الذى يتيسر الوفاء منه ثم ينظر فى النسبة بين الثلاث وبين الدين وانما ينظر للعين والدين فقط ثم اذا زاد دينه على ما ذكر حجر عليه وبعد الحجر يتعدى اثره الى اعيانه ودينه ومنفعة فتؤجر امواله وما وقف عليه مرة بعد اخرى حتى يوفى ما عليه من الدين فلا منافاة بين تعدى الحجر الى المنفعة وعدم اعتبارها فى الابتداء على ان الكلام فى منفعة لا يتيسر منها ما يضم الى المال حالا وما هنا فى الاعم فلا تنافى ثم ما تقرر من تعدى الحجر الى المنفعة التى لا يتحصل منها شيء فى الابتداء هو كتعدى الحجر الى ما يحدث من كسب وغيره أه ع ش (قوله فلا يصح تصرفه فيه بما يضرهم) ويحرم عليه وطء الامه ولو فيه من لا تحبل واذا حبلت لم تصر اموالها له قال شيخنا وظاهره انه لو انفق الحجر بغير بيعها او ملكها بعده لا تعود امواله له وهو بعيد ولم يرتضه بعض مشايخنا فراجع أه قل على الجلال وقوله لم تصر اموالها له ظاهره سواء كان موسرا او معسرا وعبارة شرح مر ولو باع او وهب او اشترى بالدين او اعتق او وقف او اجر او كاتب ففى قول يوقف تصرفه المذكور وان اشم به فان فضل ذلك عن الدين لا ارتفاع القيمة او ابراء الغرماء او بعضهم نقداى بان انه كان نافذوا الا اى وان لم يفضل لغير اى بان انه ان كان لا غيا ولا ظهر بطلانه فى الحال لتعلق حقهم به كالمهر ونحوه محجور عليه بحكم الحاكم فلا يصح تصرفه على مراغمة مقصود الحجر كالسفيه ثم قال اما امتيلاده فالمتعمد عدم نفوذه كما افاده الوالدر حمة الله تعالى خلافا للغزالي فى الخلاصة ومن تبعه لان حجر الفلاس اقوى من حجر المرض بدليل انه يتصرف فى مرض الموت فى تلك ماله انتهت وقوله قل وهو بعيد يؤيد البعد ما تقدم فى ايلاد الراهن المعصر حيث تباع مستولده فى الدين واذا عادت

مع النداء عليه ليحذر الناس معاملته والتصریح بالسن من زيادتي (ولا يحل) دين (مؤجل بحجر) بحال بخلاف الموت لان الذمة خربت بالموت دون الحجر (وبه) اى وبالحجر عليه بطلب او بدونه (يتعلق حق الغرماء بماله) كالمهر عينا كان او ديننا او منفعة (فلا) تراحمهم فى الديون الحادثة ولا (يصح) تصرفه فيه بما يضرهم كوقفه (ولا) يصح (يعه) ولو لغرمائه بدينهم بغير اذن القاضى

لان الحجر ثبت على
العموم ومن الجائز ان
يكون له غريم آخر وخرج
بحق الغرماء حق الله تعالى
المقيد بما مر كزكاة ونذر
وكفارة فلا يتعلق بمال
المفلس كما جزم به في الروضة
كاصلها في الايمان وبتصرفه
فيه تصرفه في غيره كتصرفه
يعا وشراء في ذمته فيثبت
المبيع واليمن فيها وكذا كاحه
وطلاقه وخلعه ان صدر
من زوج واقتصاصه
واسقاطه القصاص ورده
بعيب أو اقالة ان كان
بغبطة إذ لا ضرر على
الغرماء بذلك (ويصح
اقراره) في حقهم (بعين أو
جناية) ولو بعد الحجر (أو
بدن أسند وجوبه لما قبل
الحجر) كما يصح في حقه
وكاقرار المريض بدن
يزاحم به الغرماء فان أسند
وجوبه لما بعد الحجر وقيد
بمعاملة أو لم يقيد بها ولا
بغيرها أو لم يسند وجوبه
لما قبل الحجر ولا لما بعده لم
يقبل اقراره في حقهم فلا
يزاحم المقر له في الثلاث
لتقصيره بمعاملته له في
الاولى ولتنزيله على أقل
المراتب وهو دين المعاملة
في الثانية ولان الاصل في
كل حادث تقديره باقرب
زمن في الثالثة وقيدما في

للمسكة ثبت الاستيلاد كما تقدم بقياسه هنا انما اذا عادت للمفلس ثبت استيلاده لان غدومه انما كان
لما منع وقد زال (قوله لان الحجر ثبت الخ) هذه العلة بما تقتضي البطان حيث أذن القاضي وقد صرح
شيخنا بصحة البيع ولو لا جني باذن القاضي وقد يفرق بان القاضي محتاط فظهور الغريم فيه ابعده من ظهوره
عند عدم الاذن تأمل وقوله ومن الجائز الخ تعليل ثان في المعنى بمنزلة قوله ولانه من الجائز الخ (قوله ان
يكون له غريم آخر) أي ولا يلزم من ندائه عليه وقت الحجر بلوغ ذلك لجميع ارباب الديون لجواز غيبة
بعضهم وقت النداء او مرضه فلم يعلم الحال اه ع ش على م ر (قوله المقيد بما مر) وهو ان يكون غير
فوري ومقتضاه تعدى الحجر للفوري لانه يصح الحجر به والمعتداته لا فرق اه حل (قوله وبتصرفه
فيه) كان الاولى ان يقول الخ وذلك لان المذكور قيدان قوله بتصرفه فيه وقوله بما يضرهم فخرج بالاول
التصرف في الذمة والنكاح والطلاق والخلع واسقاط القصاص وخرج بالثاني الرد بالعيب أو اقالة
(قوله وكذا كاحه) أي ومؤنه في كسبه كما سيأتي اه شيخنا وقوله وخلعه أي لزوجته امالو اختلع امرأة
اجنية بعوض من ماله فانه لا يصح للحجر عليه فيه اه ع ش على م ر (قوله ان صدر من زوج) أي لانه
ياخذ العوض وفي العبارة تسمح لان الخلع لا يصدر الا من الزوج فكان الاحسن ان يقول ان كان المفلس
هو الزوج فيخرج به ماله وكانت هي المفلسة فان خالعت بعين لم يصح وان خالعت في ذمتها صح وعبارة غ ش
قوله ان صدر من زوج فان صدر من غيره ففيه تفصيل وهو انه كان بعين لم يصح الاختلاع بما سماه المأثم
أو بدن صح ولزم ذمته لم يزاحم به الغرماء لحدوثه بعد الحجر انتهت (قوله واسقاطه القصاص) أي
ولو بجائنا وانما يتمتع العفو بجائنا لعدم النفويت على الغرماء وقياس ما يأتي من وجوب الكسب على من عصي
بالدين انه اذا عني هنا عن القصاص وجب ان يكون على مال لانه كالكسب الواجب عليه لكن لو عني بجائنا
احتمل الصحة مع الاثم كما اقتضاء اطلاقهم اه ع ش على م ر (قوله ان كان بغبطة الخ) واذا استوى الامر ان
فينبغي جواز الرد لان السلة قد تبقى له مع غيرها اه وخالف م ر فقال اذا كانت الغبطة في الامساك
واستوى الامر ان فلا رد اه م ر وفي شرح الروض لا يرد ايضا اذا لم تكن غبطة أصلا في الرد ولا في
الابقاء وكلام الاصل فيها متدافع اه سم (قوله في حقهم) انما قيد به لاجل التفصيل المذكور في المتن
اما في حقه أي المقر بنفسه فيقبل مطلقا من غير تفصيل بمعنى ان ما أقربه يستقر في ذمته اه (قوله ولو بعد
الحجر) أي ولو اسند الوجوب الى ما بعد الحجر وهذه الغاية بالنسبة للجناية أي سواء اسندها لقب
الحجر أو بعده ولا يظهر رجوعه للمعين ايضا ويمكن رجوعه اليه من حيث ضررها لانه من حيث ذاتها
ولا يصح رجوع التعميم للاقرار لان الغرض ان الاقرار في الكل بعد الحجر وايضا لانه في مقابلة تفيد
المتن بقوله اسند وجوبه لما قبل الحجر (قوله كما يصح في حقه) السكاف للقياس وقوله وكاقرار
المريض الخ أي بجامع الحجر على كل وان كان في المريض بالنسبة لما زاد على الثلث اه (قوله يزاحم
الغرماء) يحتمل انه مبني للقاعن والغرماء مفعول به والقاعل ضمير يعود الى المريض والمزاحم
في الحقيقة وان كان المقر له بالدين لكن يصح استناد المزاحمة للمريض باعتبار اقراره ويحتمل
انه مبني للمفعول والغرماء نائب فاعل والتقدير يزاحم المقر له به الغرماء وعلى كل حال فالمراد
غرماء الصحة أي الذين ثبت دينهم في حال الصحة (قوله فان أسند وجوبه لما بعد الحجر) هذا محترز
التقييد بالظرف وهو قوله لما قبل الحجر وقوله ولم يسند وجوبه الخ محترز قوله اسند وجوبه فهو لف
ونشر مشوش (قوله فلا يزاحمهم المقر له في الثلاث) أي بل طالب بعد ذلك الحجر اه شرح م ر (ولتنزيله
الخ) قال الشيخ عميرة يرد على التنزيل على الأقل الاقرار للحمل فانه يحمل على الممكن فلم ينزل على أقل المراتب
اه وفرق سم بان التنزيل هناك على الأقل بلغى الاقرار بالسكينة بخلافه هنا الصحة في حقه اه شوبري (قوله
على أقل المراتب) خرج به اعلاها وهو دين الجناية وانما كان أعلى لانه يقبل الاقرار به سواء وجب
قبل الحجر أو بعده وفي حقه وحقهم (قوله بما اذا تعذرت مراجعة المقر) كان مات او جن او خرس (قوله

فينبغي أن يراجع) أي فان اسنده لما قبل الحجر فواضح وألما بعده فان قيددين معاملة لم يقبل أو بغيره قبل
 اه ح (قوله لانه يقبل اقراره) أي فيقبل تفسيره فالتعليل ناقص (قوله ويتجه مثله في الثانية) أي
 فراجع لاجل التفسير فان فسر بدين معاملة لم يقبل أو بغيره قبل وقوله بانه لو اقر بدين أي دين معاملة
 (قوله قبل) أي في حقه فقط بمعنى انه يحبس ويلزم حتى يعطى الغرماء قدر ذلك الدين الذي اقر به هذا
 أن أطلق في قدرته ولكن لا يبطل ثبوت اعساره بذلك ولا يلزم تعليله والذي يظهر ان يحمل كلامه
 على ما إذا قال في اقراره واقدر على وفائه شرعا فحينئذ يحبس ويلزم حتى يوفى جميع الديون كاملة ويبطل
 ثبوت اعساره لانه لا يقدر على وفاء ذلك الدين شرعا بكماله حتى يكون قادرا على وفاء جميعها إذ ليس له
 شرعا ان يزيد لو احدث على قدر قسطه اذا كان معسرا واحترزنا بقولنا في حقه فقط عن حق الغرماء فانه
 لا يقبل اقراره بالنسبة اليهم فلا يراحمهم المقر له اه شيخنا ح ف وقوله لان قدرته الخ أي لانه لا يوفيه
 الا بما زاد لان الغرض انه حدث بعد الحجر اه زى وقوله يستلزم الخ لا يجوز له توفيته الا بعد
 توفية جميع الديون المتقدمة اه س ل وفي ع ش على م م انصه قوله قبل وبطل ثبوت اعساره قد
 يتوقف فيما ذكره فان قدرته على وفائه شرعا انما تكون بعد توفية جميع الديون إذ الدين الحادث
 بعد الحجر لا يراحم مستحقه الغرماء فالوجه انه لا فرق بين المساوي للمقر به وغيره ثم رأيت في
 حج مانصه فان قلت قوله لم يقبل ينافيه افتاء ابن الصلاح بانه لو اقر بدين وجب بعد الحجر واعترف
 بقدرته على وفائه قبل وبطل ثبوت اعساره قلت يتعين حمل قوله قبل على انه بالنسبة لحق المقر لا
 لحق الغرماء ويترتب على ذلك قوله عقبه وبطل ثبوت اعساره لان قدرته على وفائه شرعا تستلزم
 قدرته على وفاء بقية الديون اه وكتب عليه سم قوله لان قدرته على الخ فيه نظر لان عبارة المقر
 ليس فيها تقييد القدرة بالشرعية ويجوز ان يريد القدرة الحسية فالوجه ان بطلان ثبوت اعساره
 انما هو بالنسبة لذلك القدر الذي اعترف بالقدرة عليه فليتأمل اه اقول وبه يتدفع التوقف المذكور
 ويعلم ان التعبير بالشرعية من كلام ابن الصلاح لا من كلام المقر وعليه فلو قال المقر انا قادر شرعا
 اتجه انه يبطل اعساره بالنسبة لجميع الديون لتصرحه بما ينافي حمل القدرة في كلامه على الحسية اه
 (قوله وبطل ثبوت اعساره) قال الشيخ سم لا ينبغي ان يفهم من بطلان ثبوت الاعسار بطلان
 الحجر وانفكاكه فانه لا وجه لذلك فان اقراره بالملاءة او ثبوتها بعد الحجر لا ينافي صحته لجواز طروها
 بعده ولو فرض وجودها قبل فغايتها انه اخفى ماله عند الحجر وذلك لا يمنع صحة الحجر كما صرحوا به
 كما انه لا يقتضي انفكاكه أيضا كما هو معلوم بما يأتي بل الذي ينبغي ان يكون من فوائد بطلان ثبوت
 الاعسار مع بقاء الحجر انهم لو طالبوه بذلك المقدار لان يتوزعوه على نسبة ديونهم لم يفده دعوى
 الاعسار ولهم حسيبه وملازمته فليتأمل اه شوبري (قوله لان قدرته على وفائه شرعا) مقتضى
 هذا التعليل ان المقر قال في اقراره واقدر على وفائه شرعا وحينئذ يبطل ثبوت اعساره في جميع
 الديون التي عليه فيحبس حتى يؤدي جميعها ومع ذلك لا ينفك الحجر ولو أداها الا بفك القاضى
 وأما اذا قال واقدر على وفائه حقا فانما يبطل ثبوت اعساره في القدر المقر به فيحبس حتى يؤديه
 للغرماء ولا يحبس على غيره من بقية الديون ومثله ما لو اطلق في القدرة فلم يقيدها بحسية ولا بشرعية
 اه (قوله تستلزم قدرته على وفاء بقية الديون) قال م م ويشترط كونها قدره او اقل إذ قدرته
 عليه لا تستلزم قدرته على ما هو أكثر منه قال فالحاصل انه تثبتت قدرته على قدر ذلك الدين وعلى اقل
 منه لا على أكثر منه اه فان قلت ما فائدة بطلان ثبوت اعساره بالنسبة لقدر ذلك الدين واقل منه مع انه
 محجور عليه كما هو الفرض فلا يصح تخصيص بعض الغرماء بالوفاء قلت قد تظهر فائدته فيما لو طلب
 جملة الغرماء منه مقدار ما اقر بالملاءة عليه موزعا على ديونهم فادعى الاعسار به فيجز حسيبه وملازمته
 لثبوت يساره بالنسبة اليه وفيما لو فك الحاكم الحجر عنه في الحال برضا الغرماء فطالبه بعضهم بذلك

فينبغي أن يراجع لانه يقبل
 اقراره انتهى ويتجه مثله
 في الثانية (تنبيه) أفى ابن
 الصلاح بانه لو اقر بدين
 وجب الحجر واعترف
 بقدرته على وفائه قبل وبطل
 ثبوت اعساره أي لان
 قدرته على وفاءه شرعا
 تستلزم قدرته على وفاء بقية
 الديون (ويتعدى الحجر

القدر فيجوز حبسه عليه وملازمته وفيما لو أبرأه بعض الغرماء لم يبق الا قدر ما اعترف بالملاءة بقدره
فليتأمل واما محل الكلام على انه يبطل الحجر باقراره المذكور ففيه نظر لان اقراره بالملاءة لا يقتضي انتفاء
شرط الحجر عند ابتدائه حتى يكون باطلا لجواز طرو الملاءة له بعد الحجر ولو سلم فغايبته انه اخفى الله عند
الحجر وذلك لا يمنع صحة الحجر كما صرحوا به فانظر اه سم (قوله لما حدث بعده) ولو زاد به ماله على دينه
لا نه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء اه ع ش على م ر (قوله وتم العقد) راجع لكل من الهبة والوصية
فتأمله في الهبة بانقبض وفي الوصية بموت الموصى (قوله ولبائع جهل) اي بضمن في ذمة المفلس اه شرح م ر
أما البائع بعين من ماله فيبيعه باطل من اصله ولو اختلفا في العلم وعدمه وهل يصدق مدعى الاول أو مدعى
الثاني فيه نظرو الاقرب تصديق مدعى الجهل لان الاصل عدم العلم ولان الظاهر من حال المعامل للمفلس
انه لا يعامل مع العلم لانه قد يجر الى تفويت ماله اه ع ش على م ر (قوله وله ان يزاحم) ضعيف والمعتمد
انه متى أجاز لا يزاحم الغرماء لحدوث دينه برضاه اه شيخنا (قوله بخلاف العالم لتقصيره) ومثله في عدم
المزاحمة الجاهل اذا اجاز خلافا لما اقتضته عبارة قال في العباب فان علم او اجاز لم يزاحم الغرماء لحدوثه
برضاه اه قال شيخنا وما في العباب هو المنقول اه شوبري اه (قوله ايضا بخلاف العالم) اي فليس له الفسخ
ولا المزاحمة اه شرح م ر اي بل يتعين عليه الصبر اذا فاك الحجر وفي الغرماء ديونهم

(فصل فيما يفعل في حل المحجور عليه الخ) (قوله وغيرهما) كترك ما يليق به من الثياب والنفقة عليه اي وما
يتبع ذلك كثبوت اعساره الخ اه ع ش المشار اليه بقول المتن واذا انكر غرماؤه اعساره الى آخر الفصل
(قوله يبادر قاض الخ) المراد بالقاضي قاضي بلد المفلس اذا لولا لاية على ماله ولو بغير بلده له تبعاً للمفلس وما
ثبت للمفلس من بيع ماله كما ذكر رعاية لحق الغريم ياتي نظيره في تمتع عن اداء حق وجب عليه بان ايسر وطالبه
به صاحبه وامتنع من ادائه فيأمره الحاكم به فان امتنع وله مال ظاهر وهو من جنس الدين وفي منه او من غيره
باع عليه ماله ان كان بمحل ولايته ولكن يفارق الممتنع المفلس في انه لا يتعين على القاضي بيع ماله كالمفلس
بل له بيعه كما تقرر واكره الممتنع مع تعزيره بحبس او غيره على بيع ما يني بالدين من ماله لا على بيع جميعه مطلقا
وبيع المالك او وكيله باذن الحاكم اولى ليقع الاشهاد عليه ولا يحتاج الى يئنه بانه ملكه بخلاف ماله باع
الحاكم او نائبه لا بد ان يثبت انه ملكه على ما قيل اه شرح م ر (قوله يبادر قاض الخ) خرج المحكم فليس
له البيع وان قلنا له الحجر على ما قاله حج في شرح العباب وان كان عموم قول م ر فيما سبق حجر القاضي دون
غيره خلافاً لان الحجر يستدعي قسمة المال على جميع الغرماء فمن الجائز ان يتم غير مائه الموجودين ونظر
المحكم قاصر عن معرفتهم اه ع ش (قوله بقدر الحاجة) متعلق ببيع قال ع ش على م ر وهذا صريح في انه لا يبيع
الا بقدر الدين ويشكل بما تقدم من انه لا يحجر عليه الا اذا زاد دينه على ماله الا ان يجاب بانه قد يبريه بعض
الغرماء بعد الحجر او يحدث له مال بعده بارت او نحوه (قوله ولا يفرط في المبادرة) اي لا يجوز له ذلك اه
ع ش على م ر (قوله بضمن بخس) اي ناقص وفي المصباح بخسه بخس من باب تقع نقصه او عابه ويتعدى الى
مفعولين وفي التزيل ولا تبخسو الناس اشياءهم وبخست الكيل بخسا نقصته وضمن بخس ناقص (قوله وان
احتاجها المنصبه) للرد على المقابل القائل بانه تيق له اذا كانت لا ثقة به كما يؤخذ من شرح م ر (قوله لمنصبه او
غيره) كزمانته وهي كل داء في الانسان يمنعه عن الكسب كالعمى وشلل اليدين اه ع ش على م ر (قوله لانه
يسهل تحصيلها باجرة) اي من بيت المال وقوله فان تعذر اي تحصيلها بذلك بأن لم يكن في بيت المال شيء او
امتنع متوليها من البذل اه شيخنا ف (قوله فان تعذر) اي تعذر بيت المال كافي نظائره صرح به حج في شرح
العباب وقوله فعلى المسلمين اي ميسرهم اعترض بأن ميسر المسلمين انما يلزمهم الشيء الضروري او ما
يقرب منه وما ذكر ليس ضرورياً بالنصب ولا قريبا منه واجيب بأن المناصب بما يترتب عليها مصلحة

لما حدث بعده بكسب
كاصطياد) وهذا اعم من
قوله حدث بعده باصطياد
(ووصية وشراء) نظر
المقصود الحجر المقتضى
شموله للحادث ايضا نعم ان
وهب له بعضه او اوصى له
به وتم العقد فانه يعتق عليه
ولا تعلق للغرماء به (ولبائع)
ان (جهل) الحال الفسخ
والتعلق بماله كما ساقى و (ان
يزاحم) الغرماء بضمنه وان
وجد عين ماله بخلاف
العالم لتقصيره

(فصل) فيما يفعل في مال
المحجور عليه بالمفلس من
بيع وقسمة وغيرهما (يبادر
قاضي ببيع ماله) بقدر
الحاجة لئلا يطول زمن
الحجر ولا يفرط في المبادرة
لئلا يطمع فيه بضمن بخس
(ولو مركوبه ومسكنه
وخادمه) وان احتاجها
لمنصبه او لغيره لانه يسهل
تحصيلها باجرة فان تعذر
فعلى المسلمين والتصريح
بذكر المركوب من زيادتي

(مع غرمائه) بأنفسهم أو
نوابهم لانه اطيب للقلوب
ولانه يبين مافي ماله من
العيب فلا يردوهم قديزون
في الثمن (في سوقه) لان
طاليه فيه اكثر (وقسم
ثمنه) بين غرمائه (ندبا)
في الجميع وهو من زيادتي
فان كان لنقل المال إلى
السوق مؤنة ورأى القاضى
استدعاءه الى جاز قال
الموردى وابن الرفعة ولا بد
في المبيع من ثبوت كونه
ملكه وحكى فيه السبكي
وجهين ورجح الاكتفاء
باليد ويؤيد الاول ان
الشركاء لو طلبوا من الحاكم
قسمة شئ بايديهم لم
يجبهم حتى يثبت ملكهم
(ثمن مثله حالا من نقد
محله) أى البيع لانه اسرع
الى قضاء الحق (وجوبا)
في ذلك وهو من زيادتي
نعم ان رأى القاضى البيع
بمثل ديون الغرماء اورضوا
مع المفلس بثلث مؤجل
او بغير نقد المحل جاز
(وليقدم) في البيع (ما يخاف
فساده) (لثلا يضيع) (فانعلق
به حق) كرهون وهذا
من زيادتي (لخيوانا)
لحاجته الى النفقة وكونه
عرضة للهلاك (فتقولوا
ففقارا) بفتح العين أشهر
من ضمها لان المتقول
يخشى عليه السرقة ونحوها
بخلاف العقار

عامة فنزلت منزلة ما يقرب من الضرورة اه حل (قوله بمضرة) الباء بمعنى مع متعلقة ببيع وقوله مع
غرمائه متعلق بمضرة وقوله لانه أى حضوره وحضورهم اطيب للقلوب ولانه أى المفلس يبين مافي ماله
الخ وهم أى الغرماء قديزون الخ (قوله ولانه يبين مافي ماله) أى او يذ كرصفة مطلوبة فتكثر فيه الرغبة
اه حل (قوله وقسم ثمنه بين غرمائه) أى على نسبة ديونهم واستثنى من القسمة مالو حجر على مكاتب
بالمفلس وعليه دين معاملة ودين جنابة فانه يقدم دين المعاملة ثم دين الجنابة ثم النجوم لان دين المعاملة
يتعلق بما في يده ودين الجنابة مستقر ونجوم الكتابة معرضة للسقوط اه حل (قوله تدباني الجميع) قال مر
نعم ان تعلق بالسوق غرض معتبر للمفلس وجب (قوله فان كان لنقل المال الى السوق مؤنة) أى لما وقع
او ظن الزيادة في غير السوق وقوله جاز بل وجب كما هو ظاهر اه حل (قوله ولا بد في المبيع من ثبوت الخ)
أى لان بيع الحاكم حكم بانه لانه لا تصرف الحاكم حكم كما سيأتى في الفرائض ونقل عن شيخنا ان تصرفه
ليس حكما وإنما هو نيابة اقتضتها الولاية اه حل (قوله ويؤيد الاول الخ) ويفرق بينهما بان الحجر
يشتر امره فلو كان مافي يد المفلس مستحقا لغيره لظهر مالكة واخذه فلما لم يظهر كان ظاهر الحال ان
مافي يده ملك له بخلاف ما طلب الشركاء قسمته فانه يحتمل احتمالا قريبا ان يكون مستحقا لغيرهم اه
حل بالمعنى (قوله بثلث مثله حالا) فلا يبيع بمؤجل وإن حل قبل القسمة فان لم يجد من يشتري بذلك
وجب الصبر بلا خلاف وفي المرهون قالوا يباع وتقدم في غذل المرتن انه لو زاد راغب في الثمن قبل
لزوم البيع واستقرت الزيادة وكانت بما لا يتغابن به فليعه بالزائد ويكون هذا فسخا للبيع الاول وان
لم يبعه وقد تمكن من بيعه انفسخ والظاهر بجى مثل هذا هنا ثم رايت شيخنا نيه على ذلك حيث قال
ولو باع بثلث مثله ثم ظهر راغب بزيادة فقياس ما ذكرنا في الرهن والوكالة انه اذا لم يفسخ
انفسخ بنفسه فيأتى ذلك هنا اه حل (قوله نعم ان رأى القاضى البيع) أى وكان يبيع بنفسه بمثل
ديون الغرماء أى وكان المثل غير نقد المحل وقوله اورضوا مع المفلس الخ أى والحال ان متولى
البيع في هاتين الغرماء والمفلس وكان القاضى قد اذن لهم في البيع إذنا مطلقا من غير قيد بشئ وقوله
او بغير نقد المحل معطوف على بثلث مؤجل اه حل وعش وغيرهما (قوله او بغير نقد المحل جاز)
انظر هل مثل المؤجل وغير نقد البلد دون ثمن المثل فيجوز اذا رضوا فيه احتمال ثم رايت مر مثل
عن ذلك فسال الى المنع وفرق بينه وبين المؤجل وغير نقد البلد بانه لم يفت فيهما إلا صفة والفائت هنا
جزء فيحتاج فيه لاحتمال ظهور غريم ثم ما لا يحتاج فيهما إذ لا كبير ضرر على الغريم لو ظهر فيهما
بخلافه في ذلك فليأمل اه سم وعبرة زى (قوله نعم الخ) وكذا لو رضوا بدون ثمن المثل مع القاضى
قياسا على ما قبله واستقر به شيخنا ومال اليه وقال قد يفرق بين البيع بدون ثمن المثل وبينه بالمؤجل بان
التقص خسرا لا مصلحة فيه والقاضى انما يتصرف بها وفي سم على حج ما يوافقه (قوله ما يخاف
فساده) أى او نهبه او استيلاء نحو ظالم عليه اه شرح مر (قوله لثلا يضيع) انظر لو قدم غيره فتلغ
هل يضمنه لتقصيره او لا لانه لم يوجد منه فعل اه عش وشورى والا قرب ان يقال ان قدم غيره لمصلحة
فتلف هو لا ضمان والا ضمن اه اطفحى (قوله فساتعلق به حق) أى ندبا كما يعلم من كلام الاذرى
كرهون وجان تعجلا لحق المستحق وبحث ابن الرفعة تقديم بيع الجاني على المرهون أى لان الجنابة
اذا طرات على الرهن قدمت ولان المرهون اذا فات لم يبطل حق المرتن بخلاف الجاني واجاب عنه والد
شيخنا بان بيع المرهون انما يقدم لما فيه من المبادرة الى برادة ذمة المدين أى وهو الجاني في ذلك سياتى او
لان تعلق الرهن اقوى لانه جعل اه حل (قوله لخيوانا) أى وجوبا ما لم يكن مدبرا فى الام انه لا يباع
اما ان تعذر الاداء من غيره فيؤخر عن الكل صيانة للتدبير عن الابطال اه حل وكان في عبارته تحريفا
وفي سم ما نصه قوله لخيوانا الا المدبر فيؤخر عن الكل كما يصرح به كلام الامام صيانة للتدبير عن الابطال
مع احتمال بقاءه حج وم (قوله فتقولوا) أى ندبا ويقدم منه الملبوس على نحو النحاس وقوله فقار او يقدم

غير ما يخاف فسادة غير الحيوان مندوب لا واجب (ثم ان كان النقد) الذي بيع به (غير دينهم) جنسا أو نوعا (اشترى) لهم (ان لم يرضوا) بالنقد لانه واجبه (والا) بان رضوا به (صرف لهم الا في نحو سلم) ما تمتع الاعتياض فيه كبيع في الدمة فلا يجوز صرفه لهم ونحو من زيادتي (ولا يسلم) القاضي (مبيعا قبل قبض ثمنه) احتياطا لانه يتصرف عن غيره فان خالف ضمن كذا في الروضة واصلها وينبغي كما قال للسبكي ان محله اذا فعله جاهلا او معتقدا تحريمه فان فعله باجتهاد أو تقليد صحيح فلا ضماو (وما قبض قسمه) بين الغرماء بنسبة ديونهم على التدرج لتبرأ منه ذمة المفلس ويصل اليه المستحق بل ان طلب الغرماء القسمه وجبت (فان عسر) قسمه لقلته وكثرة الديون (آخر) قسمه ليجمع ما يسمل قسمه فان ابوا التاخير بل طلبوا قسمه في النهاية يجيبهم ونقله السبكي عن العراقيين وقال الشيخان الظاهر خلافه ونقله غيرهما عن الماوردي وغيره وقال السبكي بل الظاهر ما في

منه الباء على الارض اه حل (قوله وقال السبكي الخ) قضيته ان الذي تعلق به حق ولا يخاف فسادة يقدم على ما يخاف فسادة مالم يتعلق به حق وليس بمتجه ثم أحسن من ذلك كله كما قال الاذرعى ان يوكل الامر الى نظر القاضي وما يراه مصلحة ويحمل اطلاق الاصحاب على الغالب اه سم كذا في شرح شيخنا اه شوبري (قوله ثم غيره) بالرفع والتقدير ثم يباع غيره أو ثم غيره يباع واما نصبه أو جره فالاولى خلاهما لما يلزم عليهما مما ليس مرادا اذ التقدير في النصب ثم يقدم غيره وليس غير المنقول شيء يقدم هو عليه اه ع ش (قوله ويقدم منهما ما يخاف فسادة) اي على ما لا يخاف فسادة اي على ما لا يخاف فسادة منهما وحينئذ يفيد ما تعلق به حق ولم يخف فسادة يقدم على ما لم يتعلق به حق وخيف فسادة وليس معتمدا وحينئذ علم ان قول المصنف ويقدم ما يخاف فسادة أي وجوباً وقوله فماتعلق به حق تدبياً وقوله فحيوانا أي وجوباً وقوله فنقول لا أي ندباً اه حل (قوله في غير ما يخاف فسادة وغير الحيوان الخ) اي واما فيهما فواجب والاحسن تفويض الامر في ذلك الى اجتهاد الحاكم وعليه بدل الرسع فيما يراه الا صلح ويحمل كلامهم على الغالب حتى اذا اقتضت المصلحة خلافه عمل به لا بما ذكره افاقه شيخنا تبعاً للاذرعى اه حل (قوله كبيع في الدمة) اي ونجوم كتابه وكتب ايضا قوله كبيع في الدمة اي وكالمصلحة في اجارة الدمة ونجوم الكتابه على تناقض فيها اه شوبري (قوله ولا يسلم القاضي الخ) ومثل القاضي في هذا الحكم مادونه وهو المفلس في بيع ماله (قوله فان خالف ضمن) اي المبيع بقيمته ولو مثلياً لانها للحيلولة وعلى هذا يجبر المشتري على التسليم اولا مالم يكن نائبا عن غيره والا فلا يجبر على التسليم بل يجبر ان على القسمة اه حل وتامل قوله على القسمة وعبارة مر في شرحه فان تنازعا اجبر المشتري على التسليم اولا مالم يكن نائبا عن غيره فيجبر ان فيما يظهر اه وكتب عليه ع ش قوله فيجبر ان اي البائع والمشتري وهو ظاهر ان كان البائع المفلس باذن القاضي اما لو كان البائع هو القاضي فالمراد باجباره وجوب احضاره عليه ثم يامر المشتري بالاحضار فاذا احضر سلمه المبيع واخذ منه الثمن انتهت (قوله وما قبض قسمه) اي ندباً اه شرح مر وصنيع مر في شرح المنهاج يقتضي ان يقرأ قبض بالبناء للفاعل لكن المسموع من المشايخ والموجود في النسخ الموثوق بها ضبطه بالبناء للفعول ويستثنى من القسمة مكاتب عليه دين معاملة ودين جنائية ونجوم كتابه ثم حجر عليه فيقدم الاول ثم الثاني ثم الثالث اه شرح مر (قوله بين الغرماء) اي ولو كان عليه زكاة وحج فوري فيظهر تقديمه على الغرماء كما صرحوا به فيمن مات ولم يق ماله بالحقين فنذبه له كذا بهامش شرح الروض اه شوبري وهذا مبني على ما تقدم للشارح من التفصيل في دين الله تعالى وهو ان الفوري منه يتعلق بمال المفلس كدين الادمي وتقدم ان المعتمد خلافه وهو ان دين الله مطلقا لا يتعلق بماله تامل (قوله بل ان طلب الغرماء) آل للجنس فيصدق بطلب واحد منهم اه ع ش (قوله فان عسر آخر) واذا تاخرت قسمه ما قبضه الحاكم فالاولى ان لا يجعله عنده للثمة بل يقرضه امينا وسرا تر ترضيه الغرماء غير عاقل ولا يكلفه رهنه لانه لا حاجة به اليه وانما قبله لمصلحة المفلس وفي تكليفه الرهن سد لها وبه فارق اعتباره في التصرف في مال نحو الطفل فان فقد اودعه ثقة ير ترضونه فان اختلفوا او عينو غير ثقة فنراه القاضي من العدول وتلفه عنده من ضمان المفلس اه شرح مر (قوله ولعل هذا مراد الشيخين) اي فكلام الشيخين محمول على ما اذا ظهرت مصلحة في التاخير وكلام النهاية على خلافه قال شيخنا وله اتجاه اه حل (قوله ولا يكفون الخ) اي بخلاف الورثة اذا رفعوا الامر للحاكم فانهم يكفون بيته ان لا وارث غيرهم كما في شرح مر وفرق بان الورثة اضبط من الغرماء فتسهل عليهم اقامة البينة بخلاف الغرماء (قوله هو أعم من قوله بيته) لان عبارة المصنف شاملة لشاهد ويمين ولاخبار حاكم كما اخر فانها اثبات وليس بيته بخلاف عبارة الاصل اه تقرير شيخنا وفي شرح مر ولا يكفون بيته او اخبار حاكم اه قال ع ش عليه قوله او اخبار حاكم اي او علم حاكم وقياس ما باقي للشارح في الشهادة بالاغسار انه لا يكفي هنا رجل ويمين ولا رجل وامرأتان

ومن

النهاية لان الحق لهم فلا يجوز تاخيرهم عند الطلب الا أن تظهر مصلحة

في التاخير ولعل هذا مراد الشيخين (ولا يكفون) عند القسمة (اثبات أن) هو أعم من قوله بيته بان (لا غريم غيرهم)

ومن ثم صرح الخطيب في شرحه بان التعبير بالاثبات انما يستفاد به زيادة على الشاهد بن اخبار القاضي
(قوله لان الحجر يشتر) اى ولان وجود غريم آخر لا يمنع الاستحقاق من اصله ولا يتحتم مزاحته
لجواز ابرائه بخلاف الوارث فانه قد يمنع استحقاق غيره الارث ويتحتم مزاحته اهـ **(قوله فظهر غريم)**
الفاء بمعنى الواو فلا تشترط الفورية اهـ **(قوله فظهر غريم)** اى يجب ادخاله في القسمة بان سبق دينه
الحجر ومعنى ظهر انكشف امره اهـ شرح مر وعش عليه **(قوله او حدث دين الخ)** معطوف على ظهر
الواقع في حيز الفاء فكل من الحدوث والظهور واقع بعد القسمة ومن المعلوم ان الحدوث هو الحصول
والتجدد بعد ان لم يكن اذا علمت هذا تعلم ان ما مثل به الشارح غير مطابق لكلام المتن وذلك لان الدين في
المثال هو بدل الثمن التالف عند المفلس وجوب البدل من حين تلف الثمن وتلفه تارة يكون قبل الحجر
وتارة بعده كما ذكره حل وكل منهما سابق على القسمة فحدوث الدين قبلها لا بعدها فحينئذ هذا المثال ظهر
فيه الدين بعد القسمة فعلى هذا يكون قول المتن فظهر غريم معنيا عن قوله او حدث دين الخ وعبارة اصله
ولو خرج شيء باعه المفلس قبل الحجر مستحقا والثمن المقبوض تالف فكدين ظهر ثم قال مرفى شرحها
اى من غير هذا الوجه فسقط القول بانه لا معنى للكاف بل هو دين ظهر حقيقة اهـ فانت تراه قد جعل هذا
الدين من قبيل ما ظهر لا من قبيل ما حدث تامل فالاولى التمثيل لما حدث بما ذكره مرفى شرحه بقوله والدين
المتقدم سببه كالقديم فلو اجر دارا وقبض اجرها وتلفها ثم انهدمت بعد القسمة رجع المستاجر على من
قسم له بالحصصة اهـ **(قوله سبق سببه الحجر)** اى او كان سببه جناية ولو حدثت بعد القسمة اهـ **(قوله كان)**
(استحق مبيع الخ) اى او خرج مستحقا للغير وخرج بمبيع المفلس ما لو استحق مبيع القاضي وقد ذكره بقوله
ولو استحق مبيع قاض قدم مشتر اهـ **(قوله مع وجود المسوغ)** وهو ان لا غريم ولا دين **(قوله وفارق)**
اى عدم النقض الماخوذ من قوله فلا تنقض القسمة وغرضه بهذا الرد على الضعيف وعبارة اصله مع شرح
مرو قيل تنقض القسمة كالمو اقتصمت الورثة ثم ظهر وارث آخر فان القسمة تنقض على الاصح **(قوله)**
وفارق نقضا الخ) ومحل نقضها في المتقومات دون المثلثات فيؤخذ منها الزائد على ما يخص الآخذ اهـ
عزيزى **(قوله فلو اعسر بعضهم)** الحق بذلك أبو ذرعة ما لو قسم الورثة التركة فظهر دين وقد اعسر بعضهم
فيجعل ما مع الموسرين كانه كلها فياخذ الدائن كل دينه ثم اذا ايسر المعسر يرجع عليه بقدر حصته اهـ وواضح
انها لو قسمت بين غرماء الميت فظهر غريم فكمكانا ايضا اهـ **(قوله جعل كالمعدوم)** اى من حيث ما
اخذوه ومن حيث دينه فلو كان هو من أخذ الخمسة جعل كان الدين القديم عشرون والمال عشرة وقوله وشارك
الغريم الخ اى فياخذ من أخذ العشرة ثلاثة أخماسها وهو ستة لان نسبة دينه إلى مجموعهم مع دين أخذ العشرة
ثلاثة أخماس وقوله رجعوا عليه اى رجع الغريم القديم الحادث وقوله بالحصصة فيرجع عليه بنصف
ما أخذوه وهو اثنان ونصف ياخذ منها الغريم الحادث ثلاثة أخماسها وهو واحد ونصف فتكمل له سبعة
ونصف وهي نصف المال وياخذ الغريم القديم خمسها وهو واحد فيكمل له خمسة وهي ثلث المال وعبارة
شرح مرفان كان احدهما تالف ما أخذه وهو معسر اخذ الثالث من الاخر ستة وكان ما أخذه كل المال ثم
إذا ايسر المتلف أخذ منه الاخران نصف ما أخذه وقسم بينهما على حسب دينهما اهـ قال الرشيدى عليه
قوله اخذ منه الاخران نصف ما أخذه اى لان دينه نسبته إلى جملة الديون السدس فله سدس الخمسة
عشر والذي اخذه ثلثها فيؤخذ منه نصفه اهـ **(قوله كما اوضحته في شرح الروض)** عبارته هناك متنا
وشرحها فلو قسم مال المفلس وهو خمسة عشر على غريمين لاحدهما عشرون وللآخر عشرة فاخذ الاول
عشرة والآخر خمسة ثم ظهر غريم له ثلاثون رجع على كل منهما بنصف ما أخذه فان اعسر احدهما جعل
ما أخذه كالمعدوم وشارك من ظهر الباقي فان ايسر رجعوا عليه بالحصصة فلو تالف احد الغريمين في المثال
السابق ما أخذه وكان معسرا كان ما أخذه الاخر كانه كل المال فلو كان المتلف أخذ الخمسة استرد

لان الحجر يشتر ولو كان
ثم غريم لظهور وطلب
حقه (فلو قسم فظهر غريم
او حدث دين سبق سببه
الحجر) كأن استحق مبيع
مفلس قبل حجره وثمنه
المقبوض تالف (شارك)
الغريم في الصورتين الغرماء
(بالحصصة) فلا تنقض
القسمة لحصول المقصود
بذلك مع وجود المسوغ
ظاهرا وفارق نقضا فيما
لو ظهر بعد قسمة التركة
وارث في عين المال بخلاف
حق الغريم فانه في قسمته
فلو قسم مال المفلس وهو
خمس عشرة على غريمين
لاحدهما عشرون وللآخر
عشرة واخذ الاول عشرة
والثاني خمسة ثم ظهر
غريم له ثلاثون رجع على
كل منهما بنصف ما أخذه
هذا إذا ايسر الغرماء كلهم
فلو اعسر بعضهم جعل
كالمعدوم وشارك الغريم
الباقي فان ايسر رجعوا
عليه بالحصصة كما اوضحته
في شرح الروض

الحاكم من أخذ العشرة ثلاثة أخماسها لمن ظهر ثم إذا أيسر المثلث أخذ منه الآخران نصف ما أخذه وقسمها بينهم ما بنسبة دينهم ما وقس على ذلك ولو ظهر الثالث وظهر للمفلس مال قديم أو حادث بعد الحجر صرف منه إليه بقسط ما أخذه الأولان والفاضل يقسم على الثلاثة نعم إن كان دينه حادثا فلا مشاركة له في المال القديم انتهت (قوله) وتعبيرى بما ذكر) أى بقول أو حدث دين سبق سببه الحجر وقوله على ما مثلت به في الشارح وهو قوله كان استحق مبيع مفلس الخ اهـ (قوله) ولو استحق مبيع قاض الخ) قال حجج ولا يناق هذا أى استحقاق المبيع مأمور من أن القاضى لا يبيع إلا أن يثبت عنده أنه ملك للمفلس لأن حجة الثبوت قد تكون شاهدا ويمينا وحجة الاستحقاق قد تكون شاهدين وقد تكون الأولى مطلقا لملك والثانية مضيقا له إلى سبب والحاصل أن الثانية قد تقوى بمرجح مما يأتى اهـ سم وهذا مبنى على ضعف من أنه لا يبيع ماله إلا بعد ثبوته بالينة والمعتمد كما تقدم أنه يكتب باليد أى يد المفلس (قوله مبيع قاض) أى أو نائبه بخلاف ما باعه المفلس قبل الحجر فإنه إذا استحق بعد تلف الثمن يكون ثمنه ديننا ظهر فأتى فيه مأمور اهـ شرح ممر أى فى قول المصنف أو حدث دين سبق سببه الحجر كان استحق مبيع مفلس الخ وقضية هذا أن ما باعه المفلس بعد الحجر كذلك لكن فى سم على المنهج نقلا عن شرح الروض وإن كان البائع المفلس قبل الحجر فكذلك قديم ظهر فيشارك المشتري من غير نقض القسمة بخلافه بعد الحجر فإنه لا أثر له لأنه دين حادث لم يتقدم سببه اهـ ومعلوم أنه لا يبيع إلا باذن القاضى ولم يلحقه ببيعته وذلك يدل على أن المراد بما ذون القاضى الذى يلحق به من عينه القاضى للبيع من أعيانه مثلا ومن ثم عبر غير الشارح عن ما ذون القاضى بأمينه اهـ ع ش (قوله) وموت بموته) معطوف على قوله يبادر قاض الخ وكذا قوله ويترك لموته دست ثوب لا تق اهـ والمسموع من المشايخ والمضبوط فى النسخ الصحيحة أن يموت مبنى للفاعل ويترك مبنى للمفعول وانظر ما وجه المغايرة بينهما مع أن الكل من وظيفة القاضى (قوله) اللاتى نكحهن قبل الحجر) ويحجر عليه فيما أخذه للنفقة فإن صرفه فيما ينفع الغرماء كان اشترى به شيئا صح أو فيما يضرهم كان وهبه اهـ متع كذا بخط شيخنا بها مش شرح الروض ومقتضى الحجر عليه فيه أنه لا يصح فيه تصرفه مطلقا إلا بنحو أكله وذكره أيضا فى شرح الروض فى مبحث منع تشرف المفلس فى ماله وصححه والده وكتب عليه أيضا وإن طلقها قبل الحجر ثم راجعها بعده بخلاف من نكحها بعد الحجر وظاهر إطلاقهم ولو كان النكاح واجبا عليه لوفاء حق قسم من ظلمها أولدفع خوف زنا فليتأمل اهـ شوبرى (قوله) كامهات أولاده) أى اللاتى استولدن قبل الحجر وأما استيلاده بعد الحجر فغير نافذ اهـ من ع ش على ممر وعبارة سم قوله كامهات أولاده شامل لمن اشتراها بعد الحجر فى ذمته وقلنا بنفوذ ايلاده وهو الأوجه الذى اقتضاه كلامهم كما فى شرح الروض بخلاف الزوجة المتجددة قال لقدرة الزوجة على الفسخ بخلاف أم الولد واعتمد ذلك ممر إلا نفوذ الأيلاد انتهت (قوله) أيضا كامهات أولاده) أى وكذا غيرهن من سائر الممالك وإن سهل بيعهم فينفق عليهم حتى يباعوا (قوله) واقاربهم) ولا ينفق على أقاربهم إلا بعد طلبهم كما بينه فى شرح الروض وغير الأمان كان من الأقارب طفلا أو مجنونا أو زنا أو تحوه ممن يعجز عن الأرسال للقاضى فينفق عليه بلا طلب كما قالوا فى اتفاق ولى الطفل على أقاربهم اهـ سم ومثله فى شرح ممر وقوله إلا بعد طلبهم أى فلو انفق من غير طلب فهل يضمن أولافيه نظر والأقرب عدم الضمان وأنه لا رجوع عليهم أيضا لأنهم فى نفس الأمر إنما أخذوا حقهم اهـ ع ش على ممر (قوله) وإن حدثوا) أى الممالك والأقارب لأن النفقة على الممالك من مصالح الغرماء لأنهم يبيعونهم ويقسمون ثمنهم فإن قيل هذا لا يأتى فى أم الولد بناء على نفوذ ايلاده فيما لو اشترى أمة فى ذمته بعد الحجر فأولدها قلنا قد تباع فى كثير من الصور وإنما وجبت النفقة لها لأنها قد تزوجت وأما الأقارب ولو ولدوا من زوجته التى نكحها بعد الحجر فلحديثهم بغير اختيار لهم فيه وفارق السفيه إذا استلحق ولدا حيث ينفق عليه من بيت المال لأن إقراره بالمال وما يقتضيه غير مقبول بخلاف المفلس اهـ حل وعبارة سم قوله

وتعبيرى بما ذكر أعم من
اقتصاره على ما مثلت به فى
الشرح) ولو استحق مبيع
قاض) وثمنه المقبوض تالف
(قدم مشتر) يدل ثمنه اذ لو
خاصص الغرماء به لادى
إلى رغبة الناس عن شراء
مال المفلس أما غير التالف
فيرد (ويموت) أى القاضى
من مالى المفلس (موت) من
نفسه وزوجاته اللاتى
نكحهن قبل الحجر ومالكه
كامهات أولاده وأقاربهم
وإن حدثوا بعده

اللاتي نكحن قبل الحجر خرج الحادثات بخلاف القريب الحادث فان حدوثه ليس اختياريا وحاصل ما في شرح الروض عن الاسنوي واقراءه انه لو اقر بعد الحجر بولد ثبت نسبه ووجب الاتفاق عليه وفرق الاسنوي بينه وبين السفه إذا اقر بولد حيث ثبت نسبه وينفق عليه من بيت المال بان إقرار السفه بالمال وما يتنفيه غير مقبول بخلاف المفلس فانه يقبل إقراره بالمال ويجب ادائه وفرق في شرح الروض بين إقراره بالنسب وتجديد الزوجة بأن الإقرار بالنسب واجب بخلاف الزوج انتهت (قوله) وتعبيرى بذلك اعم) أي قوله ويمون وجه العموم ان المؤنة اعم من النفقة ولذلك قال مر في شرح عبارة الاصل والمراد بقوله ينفق يمون فيشمل الكسوة والاسكان والاخدام وتكفين من مات منهم قبل القسمة لان ذلك كله عليه (قوله) مالم يتعلق به الخ) تقييد لقوله ويمون بموته من مال المفلس وقوله مالم يتعلق به أي بجميعه وفي قل على الجلال نعم ان تعلق بعين ماله حق كرهن لم يترك له شيء ولا ينفق عليه منه اهـ (قوله) وإنما استمر ذلك إلى آخر يوم القسم الخ) وإنما استمر إلى آخر يوم القسم وليته لانه موسر في اوله بخلاف ما بعده لعدم ضبطه ولان حقوقهم لم تجب فيه اصلا اهـ مر (قوله) بكسب لا تق) عبارة مر بكسب حلال لا تقاه وكتب عليه ع ش قوله حلال لا تق بالانقياد منهم ما نظر مع ما ياتي من انه إن امتنع من الكسب لا يكلفه فيتحصل من هنا وما ياتي انه إن اكتسب بالفعل لا ينفق عليه وإن امتنع لا يكلف بالكسب وقضية التقييد بما ذكرناه إن اكتسب غير لا تق به ينفق عليه من ماله مع حصول ما اكتسبه في يده والظاهر انه غير مراد ثم رابت الخطيب ذكر ما يصرح بما قلته وعبارته ولورضى بما لا يليق به وهو مباح لم يمنع منه قال الاذرعى وكفانا مؤنته اهـ (قوله) لا تق به) قال في الايعاب هل المراد باعتبار البلد الذي يعطى فيه وإن لم يكن من اهله او باعتبار عا دة بلديسكنه او باعتبار بلد المال كل محتمل ولم ار في ذلك تصريحاً يقطع النزاع ثم قال فالذي يتجه في ذلك ان العبرة بمحل توطنه فيعطى ما يليق بحرفته او مثله في ذلك المحل وافق بلد الاعطاء او القسمة او البيع او لا ويظهر ان يراد بالوطن هنا ما في الجماعة وفي كونه من حاضري الحرم في النسك (فرع) افتى الشهاب الرملي بان المفلس لو كان له وظائف اعتيد النزول عنها بدراهم كلف النزول عنها وصرف دراهم النزول للفرما اهـ شوبرى (قوله) كل منه) هو نائب الفاعل أي حصل التكميل منه أي من ماله (قوله) فان قصر ولم يكتسب) أي وان لم يسبق له امر بالاكتساب اهـ ع ش على مر (قوله) فقضية كلامهم انه) أي القاضي يمون بمون المفلس من ماله أي المفلس فلا يجبر على الاكتساب وقوله خلافه وهو انه لا ينفق على بمونه من ماله بل يكلف الاكتساب بالنسبة لقريبه ولا يكلف بالنسبة لنفسه وزوجته اهـ تقرير وفي سم مانصه قوا مو اختاره السبكي قال في حق القريب يلزم بالكسب على المذهب وفي حق نفسه هو الجاني عليها وفي حق زوجته وهي قادرة على الفسخ (قوله) دست ثوب) أي لان الحى افضل من الميت والميت يقدم كفته على الدين وانظر ما معنى دست لغة وما وجه الاضافة اهـ ع اقول يحتمل ان دست الجملة او الجماعة أي جملة ثياب أو جماعة ثياب اهـ سم وفي الاجمورى دست اسم للرزمة أي الجملة من الثياب كما في المصباح وعليه فاضافته لثوب بيانية والمراد بالثوب الجنس وعبارة المصباح دست من الثياب ما يلبسه الانسان ويكفيه في تردده لحوائجه والجمع دست مثل فلس وفلوس انتهى وقوله لا تق به أي حال فلسه اهـ ع ش على مر وفي الفليوبي على الجلال قوله دست ثوب دست لفظة أعجمية اشتهرت في الشرع ومعناه جملة أو جماعة ثوب ومنها المنديل والتكة وماتحت العمامة والطيلسان والخف وما يلبس فوق الثياب كالدراعة بمهمات مع تشديد الراء وهي الملوطة والمقنعة للبراء (قوله) وسراويل) معرب وقيل عربى والاكثر تانيته واول من لبسه الخليل صلى الله على نبينا وعليه وسلم واشتراه صلى الله عليه وسلم كما صح ولم يصح انه لبسه ووجد في تركته صلى الله عليه وسلم ايعاب اهـ شوبرى (قوله) وطيلسان) وهو ما يجعل فرق العمامة كالشال والفرطة اهـ شيخنا وفي المصباح الطيلسان فارسى معرب قال الفارابي هو فيعلان بفتح الفاء والدين وبعضهم يقول كدر العين لغة قال الازهرى ولم اسمع

وتعبرى بذلك أعم من قوله وينفق على من عليه نفقته (حتى يمضى يوم قسم ماله بليته) التي بعده أوليلة قسم ماله يسومها الذى بعدها مالم يتعلق به حق آخر كرهن وجناية وذلك لخبر ابدأ بنفسك ثم بمن تعول وينفق عليهم يوما يسوم نفقة المعسرين ويكسوم بالمعروف وإنما استمر ذلك الى القسم لانه موسر مالم يزل ملكه وقولى بليته من زيادتي (إلا أن يقتنى بكسب) لا تق به فلا يمونه منه ويصرف كسبه الى ذلك الا أن يفضل منه شيء فيرد الى المال وان نقص كل منه فان قصر ولم يكتسب فقضية كلامهم انه يمون من ماله واختاره الاسنوي وقضية كلام المتولى خلافه واختاره السبكي (ويترك) من ماله (لمونه دست ثوب لا تق) به من قيص وسراويل وعمامة وكذا ما يلبس تحتها فيما يظهر ومداس وخف وطيلسان

ودراعة فوق القميص
له فرش وبسط لكن
يساخ بالبد والحصير
للقليل القيمة ولو كان يلبس
قبل الافلاس فوق ما يليق
به رد إلى اللاتق أو دونه
تقيرا لم يزد عليه ويترك
للعالم كتبه قال العبادي
وابن الاستاذ وقال تفقها
يترك للجندي المرتزق خيله
وسلاحه المحتاج اليهما
بخلاف المتطوع بالجهاد
وكل ما يترك للفلس ان لم
يوجد في ماله اشترى له
(ويلزم بعد القسم إجارة
أم ولده وموقوف) هو
أعم من قوله والارض
الموقوفة عليه (لبقية دين)
لان منفعة المال كالعير
بدليل انها تضمن بالغضب
فليصرف بدل منفعتها
للدين ويؤجر ان مرة بعد
اخرى الى البراءة قال
الشيخان وقضيته ادامة
الحجر إلى البراءة وهو
كالمتبعد (لا كسبه و) لا
(إجارة نفسه) فلا يلزم انه
لبقية الدين قال تعالى وان
كان ذو عسرة فنظرة الى
ميسرة حكم بانظاره ولم
يأمره بالكسب نعم يلزمه
الكسب لدين عصى بسبه
كما نقله ابن الصلاح عن محمد
ابن الفضل الفراوي
(وإذا أنكر

(٣٢٠)

ويؤاذ في الشتاء جبة او نحوها والمرأة مقنعة وغيرها بما يليق بها ولا يترك

فيعلان بكسر العين بل بضمها مثل الخيزران وعن الاصمعي لم أسمع كسر اللام والجمع طيا لسة والطيلسان
من لباس العجم اه (قوله ودراعة الخ) هي الملوطة ونحوها بما يلبس فوق القميص من جوخة وقفطان وهو
بضم المهملة كما في شرح الروض اه ع ش على م ر (قوله فوق القميص) معمول لمخدوف اي يلبسها فوق
القميص (قوله في الشتاء) اي وان وقعت القسمة في الصيف ولا ينافي تعبيرهم بفي لانها للتعليل بدليل قول
بعضهم ويزاد للبرد وبدليل أنه يترك له الطيلسان المتجمل به ما لا يترك الجبة آ كد اه حج والمعتمد
خلاف ذلك اه م ر اي فلا يعطى ذلك إلا إذا وقعت القسمة في الشتاء او دخل الشتاء وقت الحجر اه
ع ش (قوله والمرأة مقنعة) المرأة نائب فاعل بفعل مخدوف صرح به م ر في شرحه وعبارته وتزاد المرأة
مقنعة وغيرها بما يليق بها قال في مختار الصحاح المقنع والمقنعة بكسر او لهما ما تنقع به المرأة راسها والقناع
أوسع من المقنعة ومنه قوله تعالى مقنعي رؤسهم اه بحروفه اه ع ش (قوله لكن يساخ بالبد والحصير
الخ) ويظهر ان الة الاكل والشرب التافهة القيمة كذلك اه حج اه ع ش على م ر (قوله القليل القيمة)
اي القليل كل منهما كما يؤخذ من عبارة شرح م ر (قوله ويترك للعالم الخ) اي بخلاف الات الحرف
فلا يترك ومثلها راس مال التاجر اه شوبري (قوله وكل ما يترك للفلس الخ) ظاهره انه يشترى له
حتى الكتب ونحوها بما ذكر وفيه نظر ظاهر ومن ثم بحث بعضهم عدم شراء ذلك له لاسيما عند
استغنائه بموقوف ونحوه بل لو استغنى عنه به بيع ما عنده وينبغي ان يحمل عليه اختيار السبكي انها لا تبقى له
وقول القاضي لا تبقى له في الحج فها اولى بعمل على ذلك ايضا ولا فهو ضعيف كما يعلم بامر وبيع المصحف
مطلقا كما قاله العبادي لانه يسهل مراجعة حفظه ومنه يؤخذ انه لو كان يحمل لاحافظ فيه ترك له اه
شرح م ر (قوله ويلزم بعد القسم الخ) ولا ينفك الحجر عن المفلس بانقضاء القسمة ولا باتفاق الغرماء على
رفعه وإنما يفك القاضي لانه لا يثبت إلا باثباته فلا يرتفع إلا برده كحجر السفينة لانه يحتاج إلى نظر
واجتهاد اه شرح م ر وكتب عليه الرشيدى قوله وإنما يفك القاضي ظاهره وان حصل وفاة الديون او
البراء منها مثلا ولعل وجه احتمال ظهور غريم اخر كما علم اياه عدم افادة رضا الغرماء فليراجع (قوله
أيضا ويلزم بعد القسم إجارة أم ولده) أي يلزم المفلس فهو مخاطب بالوجوب وعبارة الروض وعليه
أي المفلس ان يؤجر لهم مستولده وموقوفه عليه اه رشيدى على م ر لكن ينبغي تقييد الوجوب عليه
بما إذا كان الحاكم قد فك الحجر عنه فان لم يفكه فالوجوب على الحاكم كما لا يخفى اه (قوله لان منفعة المال
مال) اي بخلاف منفعة الحر فليست بمال اه شرح م ر (قوله وهو كالمستبعد) قد يقال هو وان سلم
استبعاده لا بد من المصير اليه لكن لا مطلقا بل فيما هو مؤاجر عليه لئلا يتصرف فيه بما يفسخ اجارته او
يطل منفعته اه شوبري (قوله نعم يلزمه الكسب) اي ولو كان مزرياه ولو بايجار نفسه اه حل
وعبارة شرح م ر نعم ان عصى بسبه وان صرفه في مباح كغاصب ومعتمد جنابة توجب ما لا امر
بالكسب ولو بايجار نفسه كما نقله الاسوى واعتمده لان التوبة من ذلك واجبة وهي متوقفة في حقوق
الآدميين على الرد انتهت وكتب عليه ع ش قوله وان صرفه أي ما غصبه في مباح فلا يشكل عليه
ما في قسم الصدقات من انه لو استدان ليصرفه في معصية لكن صرفه في مباح لا يكلف الكسب
والفرق ان المستدين تصرف فيما ملكه بخلاف الغاصب ويحتمل بقاء ما هنا على ظاهره حتى لو اقترض
ليصرف في معصية فصرف في مباح كلف الكسب ويفرق بينه وبين ما في الزكاة بان سبب الكسب هنا
الخروج من المعصية كما اشار اليه ولا يتحقق ذلك إلا بالرد لمن اقترض منه وان سبب صرف الزكاة اليه
اعاثة على توفية ما عليه من الدين الذي لم يصرفه وانظر في هذا الحكم وهو قول الشارح نعم يلزمه
الكسب الخ وذلك لانه إذا كسب شيئا يقسم بين الغرماء إذ لا يجوز تخصيص بعضهم بدينه وإذا
كان كذلك لا يمكنه ان يوفي الدين الذي عصى به إلا إذا وفي الجميع فرجع الامر إلى انه يلزم بالكسب
لوفاء الجميع وهو خلاف ما تقدم تقريره (قوله الفراوي) بالضم نسبة إلى فراوة بلدة قرب خوارزم

اه اب لاسيوطي اه ع ش و هو راوي صحيح الامام مسلم وصاحب امام الحرمين اه شوبري واسمه منصور ويكنى ابا بكر و ابا الفتح و ابا القاسم وكان يقال له ذو الكنا اه قسطلاني على البخاري وبها مشه بخط الشيخ ابي العز العجمي الفراوي بفتح الفاء اشهر من ضمها نسبة الى فراوة بليدة بقرب خراسان ذكره النووي اه واما الفروي فهو اسحاق بن محمد اه قسطلاني وبها مشه بفتح الفاء وسكون الراء منسوب الى فراوة جده اه (قوله غرماؤه) اي وان لم يكن مفاسا فلم ذاقا اي المدين اعم من المفلس وغيره اه شيخنا (قوله والالزمية بينة) ولا يكتفي شاهد وامر اثنان ولا شاهد وبين اه شرح مر (قوله وتعبيري بما ذكر) اي قوله والا لزومه بينة لانه شامل لما اذا لزومه الدين بمعاملة وغيرها كجناية بخلاف تعبیر الاصل فانه قاصر على الاول (قوله وشرط بينة اعساره الخ) خرج بينة تلف ماله فلا يشترط فيها خبيرة باطنة وعبرة العباب كغيره اذا ادعى مديون اعساره بتلف ماله طوب بينة وان لم تخبر باطنه او اطلق فان لزومه الدين لا في معاملة كضمان ومهر وبدل متلف ولم يعده له مال صدق يمينه ثم اذا ظهر غريم آخر لم يحلف له او في معاملة مال كبيع وقرض او عرف له مال لم يثبت الا بشاهدين عدلين خبيرين بباطن حاله اه وفي التصحيح ومن لزومه دين لا في مقابلة مال لكن عرف له مال فان ادعى تلفه وانه معسر فعليه البينة ايضا فان شهدت بالتلف لم يعتبر فيها خبيرة باطنة او بالاعسار اعتبرت اه سم (قوله تخبر باطنه) في المختار خبر الامر عليه وبابه نصر والاسم الخبر بالضم وهو العلم بالشئ واختبرته امتحنته والخبرة بالكسر منه اه (قوله بطول جواره) بكسر الحيم افصح من ضمها كما سيأتي في الشارح في كتاب القضاء وتقدم في كتاب الزكاة اه شوبري واعلم ان وجوه الاختبار ثلاثة الجوار والمعاملة والمراقبة في السفر ونحوه كما تؤخذ الثلاثة وما وقع لا مير المؤمنين عمر رضي الله عنه حيث قال لمزكي الشاهدين بما اذا تعرفهما قال بالدين والصالح فقال له هل انت جارهما تعرف صاحبهما ومساءهما قال لا قال فهل عاملتهما في الصفراء والبيضاء اي الذهب والفضة قال لا فقال هل رافقتهما في السفر الذي يسفر عن اخلاق الرجال قال لا قال اذهب فانك لا تعرفهما فاعلك رايتهما في الجامع يصليان اه قل على الجلال (قوله فتقيد النفي ولا تمحضه) عبارة شرح مر وليقل الشاهد هو معسر ولا تمحض النفي كقوله لا يملك شيئا لانه لا يمكن الاطلاع عليه بل يجمع بين نفي واثبات بان يشهد انه معسر لا يملك الا قوت يومه وثياب بدنه واعترضه البلقيني اخذ من كلام الاسنوي بانه قد يملك غير ذلك كمال غائب لمسافة القصر وهو معسر بذليل فسخ الزوجة عليه واعطائه من الزكاة وكدين له مؤجل او على معسر او جاحد وهو معسر ايضا لما ذكر ولانه لا يلزمه الحج وبان قوت يومه قد يستغني عنه بالكسب وثياب بدنه قد يزيد على ما يليق به فيصير موسرا بذلك قال فالطريق انه يشهد انه معسر عاجز العجز الشرعي عن وفاء شيء من هذا الدين او معسر لا مال له يجب وفاء شيء من هذا الدين منه او مافي معنى ذلك فان اريد ثبوت الاعسار من غير نظر الى خصوص دين قال شهد انه معسر الاعسار الذي تمتنع معه المطالبة بشيء من الدين اه ويحجب بان ما ذكره من الضيع انما يتأتى اطلاقه من عالم بهذا الباب والمق مذهب الحاكم فيه واتى له شاهدين بخبر ان باطنه كذلك فلو نظرنا لما ذكره لتعذر او تعسر ثبوت الاعسار وفيه من الضرر ما لا يخفى فتكان اللائق بالتخفيف ما ذكره الشيخان مع انه المنقول ولا نظر للشاححة مني ذكرها لان المراد الاعسار في هذا الباب ولانه لو قدر على الكسب او كان معه ثياب غير لا ثقة به لم يخف على دائته غالبا فكان سكونه عن ذلك قرينة على عدم وجودهما مع ان التفاوت بذلك لا ينظر اليه غالبا في قضاء الديون والحبس عليها انتمت (قوله لانه كذب) اي ومع ذلك لو محضت النفي كفي وثبت الاعسار اذ غاية الكذب والكذبة الواحدة لا ترد الشهادة بها كذا اعتمده م (فرغ) اذا ثبت اعساره بالزمية لا قدر ثبت بالنسبة لما فوقه دون مادونه اه سم (قوله ولا يلزم) اي ولا يطالب فتحرر مطالبة كما صرح به في الجواهر اه شوبري (قوله نعم لا يحبس الوالد للولد) اي من له جهة ولا دة سواء كان ذكر او انثى من جهة الاب والام

غرماؤه) اي المدين
(اعساره فان لم يعرف له مال حلف) فيصدق لان الاصل العدم (والا) بان عرف له مال كان لزومه بشراء او قرض (لزومه بينة) باعساره ويحلف معها بطلب الخصم ويفتي عن بينة لاعسار بينة تلف المال وتعبيري بما ذكر اولي من تعبيرة بلزوم الدين في معاملة مال اذ المعاملة ليست شرطا وشرط بينة اعساره كونها (تخبر باطنه) بطول جواره وكثرة مخالطته فان الاموال تخفى فان عرف القاضي ان الشاهد بهذه الصفة فذاك والا فله اعتماد قوله انه بها (وتشهداته مفسر لا يملك الا ما يتيقن لمونه فتقيد النفي ولا تمحضه كقولها لا يملك شيئا لانه كذب) واذا ثبت (اي اعساره عند القاضي) (امهل) حتى يوسر فلا يحبس ولا يلزم للاية السابقة بخلاف من لم يثبت اعساره نعم لا يحبس الوالد الولد ولا المكاتب للزوج

اه شوبرى (قوله نعم لا يحبس الوالد الخ) مثل من ذكر المريض والمخدرة وابن السبيل فلا يحبسون كما
اعتمدهم والودرحه الله تعالى راقى به بل يوكل بهم ليترددوا ولا الطفل والمجنون ولا ابوه والوصى والقيم
والوكيل في دين لم يجب بمعاملتهم ولا العبد الجاني اه شرح م (قوله ولا من وقعت على عينه اجارة الخ)
لكن للقاضى ان يستوثق عليه مدة العمل وان خاف من به فعل ما يراه (فرع) للقاضى منع المحبوس من
الجمعة والجماعة ومن الاستمتاع بحبائله ومخافته اصدقاءه ومن شم الرياحين ترفه اى لا المرض وان حبست
الزوجة على ما استدانت ولو باذن زوجها سقطت نفقتها مدة حبسها فان طرأ المرض على المحبوس اخرج
ان لم يجد مرضا له اه حل اى متمدا (قوله والعاجز عنها) اى يحبس القاضى ثم يوكل به وجوبا من يبحث
عنه اثنين فاكثر اه حل وبما تقرر علم انه يحبس قبل ان يوكل به وهو كذلك كما يشير له قول الشارح
سابقا فلا يحبس ولا يلزم وقوله لاحقا لا يتخلد في الحبس اه شيخنا واجرة الموكل به في بيت المال فان لم
يكن في ذمته اى ان يؤسر فيما يظهر فان لم يرض احد بذلك سقط الوجوب عن القاضى فيما يظهر ايضا واجرة
الحبس والسجان على المحبوس ونفقتة في ماله اى ان كان له مال ظاهر ولا في بيت المال ثم على مياسير
المسلمين كما هو عاير فان لم ينزجر بالحبس ورأى الحاكم ضربا او غيره فعل ذلك وان زاد مجموعه على الحد
ولا يعززه ثانيا حتى يبرأ من الاول وفي تقييده اذا كان صورا على الحبس وجهان أحدهما جواز ان
اقتضته مصلحة ولا ياتم المحبوس بترك الجمعة والجماعة وللقاضى منع المحبوس منهما ان اقتضته المصلحة ومن
الاستمتاع بالزوجة ومخافته الاصدقاء لا من دخولها الحاجة وله منعه من شم الرياحين ترفه الا المرض
ونحوه ولا من عمل صنعة فيه ولو بما طلا ولو حبست المرأة في دين ولو باذن زوجها فيما يظهر سقطت نفقتها
مدته وإن ثبت بالبينة ولا تمنع من ارضاع ولدها ويخرج المجنون من الحبس مطلقا والمريض ان فقد مرضا
اى متمدا فان وجد فلا والكلام هنا في طر و المرض على المحبوس فلا ينافى ما مر من عدم حبس المريض
لانه بالنسبة للابتداء اه شرح م وكتب عليه ع ش قوله واجرة الحبس عبارة الشرح في باب القضاء
بعد قول المصنف وسجنا لادام حق مانعه واجرة السجن على المسجون لانها اجرة المكان الذى شغله
واجرة السجن على صاحب الحق وهي مخالفة لما هنا أقول ويمكن أن يفرق بينهما بأن الحق ثم ثابت لصاحبه
فحبسه مجرد غرضه فلزمته الاجرة والحبس هنا لتقصيره بعدم إقامة البينة التى تشهد باعساره ويصور بما
اذا حبس لا ثبات الاعسار فقط وما هناك بما لو ثبت عليه الحق بالفعل وامتنع من أدائه وحبس له اه
وقوله حتى يبرأ من الاول اى فان خالف وفعل ضمن ما تولد منه اه وقوله ولو حبست الخ اطلاقه شامل
لما كان الزوج هو الخابس لما وفيه كلام في باب القسم والنشوز فليراجع قال سم على منهج بعد مثل
ما ذكر بالشارح واما اذا حبست هى الزوج فان كان بحق فلها النفقة او طلاقا فلا اه (قوله من يبحث عنه)
اى عدلين فاكثر لثلا يتخلد في الحبس فلم انه يجبر على ان يوكل به في بيت المال فان لم يكن في ذمته اى
ان يؤسر لكن قالوا في اجرة الجلاد انه اذا لم يكن للجاني مال ولا في بيت المال اقترض القاضى على
بيت المال وقياسه هنا كذلك اه حل (خاتمة) مما عمت به البلوى لو خلف انه يوفى فلاناحقه في
وقت كذا ثم ادعى الاعسار فيه ففيه التفصيل السابق في المفلس فيصدق يمينه ان لم يعرف له مال
ويعذر بغية صاحب الدين قال شيخنا وبقيته هو قبل الرقة ونوزع فيه قال بعض مشايخنا ولينظر
ما المراد بالاعسار هنا هل هو كالمفلس فلا بحث به بتركها والمراد عجزه عن جنس الدين واذا ظن
ان اليسار لا يكون بالعروض بل بالفضة والذهب مثلا هل يصدق ويعذر فيه راجع وحرر ويتجه انه
يصدق في كل ما يشعر حاله بانه يخفى عليه ولو حبست الزوجة فلا نفقة لها ولو من الزوج ظلما وكذا عكسه
الا ان حبسته بحق فلها النفقة اه قل على الجلال

ولا من وقعت على عينه
اجارة للدين إذا تعذر عمله
في الحبس بل يقدم حق
المكترى (والعاجز عنها)
أى عن بيعة الاعسار
يوكل القاضى به (من يبحث
عنه) أى عن حاله (فاذا ظن
اعساره بقرائن اضافة)
من اضاف الرجل أى ذهب
ماله (شهادة) لثلا يتخلد
في الحبس
(فصل) في رجوع المعامل
للمفلس عليه بما عامله

فلارجوع في المعاملة إلا بواحد من هذين الأمرين وعبارة شرح مروفي حكم الحجر بالفلس الموت مفلسا
 ففي خبر أبي هريرة أيمان رجل أفلس أو مات فصار له المتاع أحق بتمتعها ومسألة الموت تأتي في الفرائض
 في قول المتن ومات مشتر به مفلسا وسيأتي أن معنى قوله مفلسا أي معسرا بضمنه سواء أحجر عليه قبل
 موته أم لا كما سيأتي في الشرح فلو أفلس الرجل ولم يحجر عليه ولم يمت أو حجر عليه للسفاهة فلارجوع لمعامله
 عليه اه شيخنا (قوله في رجوع المعامل الخ) أي وما يتبع ذلك من قوله ولو غرس الخ اه شيخنا وفيه نظر
 لأن قوله ولو غرس الخ من جملة مسائل الرجوع فلا حاجة إلى زيادته على الترجمة (قوله في رجوع المعامل)
 أي ببيع وغيره كالأجارة اه ع ش على مر (قوله ولم يقبض عوضه) أي لم يقبض جميع عوضه بأن قبض
 بعضه فقط أو لم يقبض شيئا منه اخذنا بما يأتي في كلامه وكثيرا ما يحذفون من الأول دلالة الثاني عليه اه
 ع ش على مر (قوله له فسخ معاوضة) أي يجوز له ذلك وقد يجب الفسخ بأن يقع عن يلزمه التصرف بالنقطة
 وهي في الفسخ ككتاب وولي ودخل في ذلك الضابط عقد السلم فله فسخه إن وجد راس ماله فاق فاق لم يفسخ
 بل يضارب بقيمة المسلم فيه إن لم ينقطع ثم يشتري له منه بما يخصه إن لم يوجد في المال لا امتناع الاعتياض عنه
 فإن انقطع فله الفسخ لثبوته حيث تدفع في حق غير المفلس في حقه أولى وإذا فسخ ضارب راس المال وكيفية
 ذلك إذا لم ينقطع المسلم فيه أن يقوم المسلم فيه فان ساوى عشرين والدين ضاعف المال أفرز له عشرة فان
 رخص السعر قبل الشراء اشترى له بها جميع حقه إن وقت به وإلا فبيع بعضه وإن كان متقوما فان فضل شيء
 فلفرماء وإنما اشترى له الجميع لأن ما أفرز له صار كالمروء بحقه وانقطع به حقه من حصص غيره حتى لو
 تلف قبل أخذه لم يتعلق بشيء مما أخذه الغرماء ولو ارتفع السعر لم يزد على ما أفرز له لما ذكر ولو تلف
 بعض راس المال وكان مما يفرد بالعقد رجع بباقي وضارب يباقي المسلم فيه ودخل فيه أيضا عقد الأجارة
 فإذا أفلس قبل تسليم الأجرة الحالة ومضى المدة فله المؤجر الفسخ إذا المنافع كالأعيان فان أجاز ضارب
 بكل الأجرة وان فسخ أثناء المدة ضاربهم ببعضها ويؤجر الحاكم على المفلس العين المؤجرة لأجل الغرماء
 أما إذا كان الحال بعض الأجارة كافي الأجارة المستحق فيها الأجرة كل شهر عند مضيه فلا فسخ فيها لما
 يأتي من أن شرطه كون العوض حالا والم عوض باقيا فلا يتأخر الفسخ قبل مضي الشهر لعدم الحلول ولا
 بعده لفوات المنفعة نعم لمن كان بعض الأجرة مؤجلا فله الفسخ في الحال بقسطه فيما يظهر ولو أفلس
 المستأجر في مجلس إجارة الذمة فان أثبتنا خيار المجلس فيها استغنى به وإلا فله الفسخ كأجارة
 العين وان أفلس مؤجر عين قدم المستأجر بمنفعتها أو ملتزم عمل والأجرة في يده فالمستأجر
 الفسخ فان تلفت ضارب بأجرة المثل كنظيره في السلم ولا تسلم إليه حصته منها بالمضاربة لا امتناع
 الاعتياض عن المسلم فله إذا أجارة الذمة سلم في المنافع بل يحصل له بعض المنفعة الملتزمة أن تبعضت بلا
 ضرر كحمل مائة رطل والا كقصارة ثوب وركوب إلى بلد ولو نقل لنصف الطريق لبقى ضائعا
 فسخ وضارب بالأجرة المبذولة فلو سلم له الملتزم عينا ليستوفي منها قدم بمنفعتها كالمعينة في القداة شرح
 مر (قوله معاوضة محضة) ذكر للسالة تسعة قيود كلها في المتن صريحا ومن المحضة القرض والسلم
 والأجارة اه محلي واختار ذكر هذه الثلاثة لنكتة وهي في القرض إقادة أن الرجوع فيه من حيث
 الإفلاس فوري وفي السلم إقادة أن ما في الذمة كالعين وفي الأجارة إقادة أن المنفعة كالعين كما ذكره ولو
 حجر على المؤجر فله مستأجر الفسخ إن لم تسلم له العين وكانت الأجرة باقية اه قل عليه (قوله ولو بلا قاض)
 أي فلا يحتاج في الفسخ إلى الرفع له اه ع ش على مر (قوله فورا) ولو ادعى جهله بالفورية قبل كالد
 بالعيب بل أولى لأنه مما يخفى على غالب الناس بخلاف ذلك ومر الكلام على الرجوع في القرض وأنه لا
 فورية فيه ولو صوح عن الفسخ على مال لم يصح وبطل حقه من الفسخ إن علم أن جهل ولو حكم بمنع الفسخ
 حاكم لم ينقض حكمه لأن المسألة اجتهادية والخلاف فيها أقوى إذا النص كما يحتمل أنه أحق بعين متاعه يحتمل أنه
 أحق بضمنه وان كان الأول أظهر فلا ينافيه قولهم لا يحتاج في الفسخ إلى حاكم لثبوته بالنص اه شرح مر

ولم يقبض عوضه (له فسخ
 معاوضة محضة لم تقع بعد حجر
 عليه) بأن وقعت قبل الحجر
 أو بعده وجهله فيرجع
 إلى ماله ولو بلا قاض (فورا)
 كخيار العيب بجامع دفع
 الضرر (أن وجد ماله في
 ملك غيره اه)

حال) اصله أو عرضا ولو
بعد الحجر (وتعذر حصوله
بافلاس) لخبر الصحيحين
إذا أفلس الرجل ووجد
البائع سلعته بعينها فهو
أحق به من الغرماء وقياسا
على خيار المسلم بانقطاع
المسلم فيه وعلى المكثري
بانهدام الدار بجماع تعذر
استيفاء الحق ولو قبض
بعض العوض فسخ فيما
يقابل بعضه الآخر كما
سيأتي وخرج بالمعاوضة
الهبة ونحوها وبالمحضة
غيرها كالنكاح والخلع
والصلح عن دم لانها
ليست في معنى المنصوص
عليه لانتفاء العوض في
الهبة ونحوها وتعذر
استيفائه في البقية نعم
للزوجة باعسار زوجها
بالمهر أو النفقة فسخ
النكاح كما سيأتي في باب
لكن لا يختص ذلك بالحجر
وخرج بالبقية ما لو وقعت
المعاوضة بعد حجر عليه
لتقصيره ولأن الافلاس
كالعيب فيفرق فيه بين العلم
وعدمه وما لو تراخي
الفسخ عن العلم لتقصيره
وما لو خرج المال عن ملكه
حسنا أو شرعا كتلف وبيع
ووقف وما لو تعلق به حق
لازم لثالث كرهين
مقبوض وجناية وكتابة

(قوله ولو تخلل ملك غيره) أي وعاد إليه بغير معاوضة أخذ ما يأتي في كلامه الآتي اه حل وهو قوله فان
خرج عن ملكه وعاد بمعاوضة ولم يقبض الثاني العوض أيضا فهل يقدم الأول الخ فانه لو لم نحمل ما هنا على
ما إذا عاد إليه بغير معاوضة لكان بين هذه العبارة والآية تناف فان هذه تقتضي انه لو ملكه غيره ثم
عاد إليه يقدم الأول البتة والآية صرح فيها بالخلاف بقوله فهل يقدم الأول أو الثاني الخ اه شيخنا
عشماوى (قوله وان صح في الروضة خلافة) معتمد وقوله واوجه كلام الاصل اي حيث عبر بقوله
مادام باقيا وهذا هو المعتمد فالزائل العائد كالذي لم يعد اه حل (قوله والعوض حال) اي دين حال اه
حل فيخرج به العين وسيدكرها الشارح بقوله واشترى المفلس شيئا بهين الخ (قوله إذا أفلس الرجل)
اي حجر عليه بالفلس فهو مطابق للمدعى (قوله وقياسا على خيار المسلم) اي في مطلق الخيار وان كان في
المسلم على التراخي وقوله بانهدام الدار اي تعييبها او انهدام بعضها واما انهدام كلها فتفسخ به الاجارة
(قوله ولو قبض بعض العوض الخ) مراده بهذا ان قوله ولم يقبض عوضه اي كلا او بعضا وقوله كما سيأتي
اي في قول الماتن فان كان قبض بعض الثمن اخذ ما يقابل باقيه اه شيخنا (قوله الهبة ونحوها) كالهدية
والصدقة والاباحة اه ع ش على مر (قوله كالنكاح) صورته أن يتزوجها بمهر في ذمته ويدخل بها
ثم يحجر عليه فليس لها الرجوع في بعضها ومرة الخلع ان يخالها على عوض في ذمتها ثم يحجر عليها
بالفلس فليس له فسخ عقد الخلع والرجوع في المرأة ومرة الصلح ان يستحق عليه قصاصا
ويصلحه عنه على دين ثم يحجر على الجاني فليس للمستحق فسخ الصلح والرجوع للقصاص اه شيخنا
(قوله أيضا كالنكاح) أي ولو قبل الدخول ولا يشك عليه قوله لتعذر استيفائه كما توهم لأن المراد
عدم تساطه عليه بعد والا فصلاح الدم ما هو التالف فيه وكذا الخلع تامل شوبرى اي ليس فيه
شيء تالف حتى يكون المراد بالتعذر تالف العوض (قوله نعم للزوجة الخ) عبارة الايعاب ولا
يرد على هذا ما يأتي من فسخ المرأة النكاح باعسار الزوج بالمهر أو النفقة لأنه لمعنى غير هذا ومن ثم لم
يتقيد بالحجر اه وبه تعلم وجه قوله نعم الخ قال سم فاهى الصورة التي يتقضى فيها الفسخ بافلاس
الزوج بدون الاعسار المذكور حتى يصح قوله السابق كالنكاح اه وقد يجاب بان المراد ان لا فسخ
من حيث الفلس وإن فسخت من حيث الاعسار كما افهمه قوله لكن لا يختص الخ شوبرى (قوله لكن
لا يختص ذلك بالحجر) وهل لها في صورة الحجر الفسخ بمجرد اه أو يمتنع الفسخ مادام المال باقيا إذ لا
يتحقق اعساره الا بقسمة امواله فيه نظر والا قرب الثاني إذ من الجائز حدوث مال له او برامة بعض
الغرماء له او ارتفاع بعض الاسعار واما الفسخ بالنفقة فليس لها الفسخ إلا بعد قسمة امواله ومضى
ثلاثة ايام بعد ذلك كما يأتي في النفقات اه ع ش على مر (قوله ويبيع) اي بت او الخيار للمشتري
وكتب أيضا بلا خيار للبائع أولها بأن كان بتا أو للمشتري وحده اه حل وليس للبائع فسخ هذه
النصرقات بخلاف الشفع لسبق حقه عليها لان حق الشفعة كان ثابتا حين تصرف المشتري لانه
يثبت بنفس البيع وحق الرجوع لم يكن ثابتا حين تصرف لانه إنما يثبت بالافلاس والحجر اه
شرح مر (قوله وما لو تعلق به حق لازم الخ) فلو زال ذلك التعلق جاز الرجوع وكذا لو عجز
المكاتب اه شرح مر (قوله وجناية) أي توجب مالا متعلقا برقبته كما في شرح مر لانها التي تمنع
البيع بخلاف ما توجب القصاص لانها لا تمنع البيع كما تقدم فمراده باللازم ما يمنع البيع كما قاله
حل وكما اشار له الشارح بالتعليل وعبارة حل قوله وجناية اي توجب مالا متعلقا برقبته بخلاف
القصاص لانه لا يمنع ولو قال البائع المرتن أو المجنى عليه أنا أدفع اليك حقك وأخذ عين مالى قال
الاذرعى فقياس المذهب عدم اجبار المرتن والمجنى عليه انتهت (قوله وكتابة) اي صحيحة
والاستيلاد كالكتابة كما في الروضة اه شرح مر أي الحاصل قبل الحجر أما الحاصل بعده فلا
ينفذ كما تقدم (قوله ونحوها) كتعليق العتق بصفة والكتابة الفاسدة اه ع ش (قوله فيأخذه

في الاجارة مسلوب المنفعة) ولا اجارة له وان طالت المدة لانه بدلا بالمضاربة كما في الصداق وبذلك
 فارق الرجوع بها في التحالف اه قل على الجلال (قوله ايضا فاخذ في الاجارة مسلوب المنفعة) ولا
 يرجع باجرة المثل لما بقي من المدة فلو كان المبيع حبيدا والبائع محرما امتنع الرجوع لا تنفاه اهلية
 لتملكه واما لو كان المبيع كافرا فاسلم بيد المشتري والبائع كافرا كان له الرجوع لان العبد المسلم يدخل
 في ملك الكافر بخلاف الصيد لا يدخل في ملك المحرم بوجه ولو كان المبيع شقفا مشفوعا ولم يعلم الشفع
 بالمبيع حتى افلس مشتري الشقة وحجر عليه اخذه الشفع لا البائع لسبق حقه وثمنه للفرماء يقسم
 بينهم بنسبة ديونهم اه حل (قوله ايضا فاخذ في الاجارة مسلوب المنفعة او يضارب) نعم لو اقرضه
 المشتري لغيره واقبضه اياه ثم حجر عليه او باعه وحجر عليه في زمن الخيار اى الثابت له اولها او وهبه
 لولده واقبضه له او باعه لآخر ثم افلس او حجر عليها للبائع الرجوع اليه كالمشتري والمعتمد في هذه الصور
 لا رجوع الا اذا كان الخيار للبائع ولهما فانه لا يمنع الرجوع لعدم زوال الملك وحيث زال الملك امتنع
 الرجوع واذا حمل كلام الماوردي على ما اذا كان الخيار للبائع او لهما كما تقرر او لا فلا ضعف وكان صحيحا
 اه زى (قوله فان خرج عن ملكه الخ) هذا تخصيص لقوله وان تخلل ملك غيره وكان الانسب ذكر هذه
 في المنطوق عند قوله ولو تخلل ملك غيره وعلى التثنية وذكروا في المفهوم كان الانسب ذكرها في قوله
 ومالو خرج عن ملكه لانها من فروعها لا من فروع تعاق الحق اه (قوله فان خرج عن ملكه وعاد
 بمعاوضة) اى فكلام الروضة المتقدم فيما اذا عاد بغير معاوضة ولا كان كالذي لم يزل وحيث لا يكون
 هذا مخالفا لما سبق عن الروضة اه حل وهذا التردد لما يتأتى على طريقة المتن واما على طريقة الروضة
 فينبغي الجزم بالثاني من غير تردد وعبارة شرح م فلو زال ملك المشتري من المبيع ثم عاد له ولو بعوض
 وحجر باق او حجر عليه لم يرجع بانه كما في الروضة وهو المرجح في نظيره من الهبة للولد وان صحح في
 الشرح الصغير الرجوع واشعر كلام الكبير برجحانه وادعى الاستوى انه الاصح وعليه فلو عاد
 الملك بعوض ولم يوف الثمن الا بانه الثاني فهل الاول اولى لسبقه او الثاني اقرب حقه او يشتركان
 ويضارب كل بنصف الثمن ان تساوى الثمنان فيه اوجه في الشرح والروضة بلا ترجيح رجح منها
 ابن الرفعة للثاني وبه قطع الماوردي وابن كج وغيرهما انتهت (قوله فيه اوجه) يفيد ان الاوجه غير
 مذكورة مع انها مذكورة فلو قال فيه هذه الواجهة لكان اظهر تامل (قوله لم يرجح الشيخان منها شيئا)
 فيه ان الشيخين صرحا بان الزائد العائد كالذي لم يزل وهو يخالف ما تقدم عن الروضة الا ان يقال
 هذا على خلاف المصحيح في الروضة اه حل (قوله وخرج مالو كان العوض مؤجلا) اذ لا مطالبة به
 في الحال وهذا مكرر مع قوله وخرج بالبقية الا ان يقال اعاده اطول الهدو لا تقتضى السياق ان يقول
 ومالو كان العوض مؤجلا (قوله كأن كان به رهن) اى ولو مستعار او قوله بقى به فان لم يف به فله
 الرجوع فيما يقابل ما بقى به وقوله او ضمان على مقر مالو كان مفسرا او جاحدا ولاينة فيرجع لتعذر
 المن بالافلاس اه شرح م ومن عدم التعذر ايضا مالو حصل للفلس مال باصطياد وامكن الوفاء به
 مع المال القديم قال الغزالي لا رجوع ونسبه ابن الرفعة لظاهر النص اه عميرة ومثل الاصطياد ارتفاع
 الاسعار والبراء من بعض الدين اه عش عليه (قوله واشترى) اى المفلس شيئا اى ومالوا اشتري
 اى المفلس شيئا وقوله فيطالب اى المعامل له وهذه الصورة خارجة بقيد مقدر في قوله والعوض حال اى دين
 حال فكان عليه تقديمها وضمها لقوله مالو كان العوض مؤجلا وقوله شيئا تعين كان اشتري عبدا بامة ولم
 يسلمها اه زى وهذا خرج بقوله حال لان الاعيان لا توصف بحلول ولا تاجيل والشارح جعله خارجا
 بقوله وتعذر حصوله كانه لانه انسب بالصورة التي خرجت بهذا القيد فنسب الاخراج اليه لصحة اخرجه به
 كما يصح بغيره واختاره لكونه انسب بالصورة المذكورة اه عش (قوله فيطالب) اى البائع المفلس في
 الاخيرة وهي قوله واشترى شيئا بعين وقوله في الاولى هي مسألة الانقطاع وقوله في غيرها هي مسألة الحرب

في الاجارة مسلوب
 المنفعة او يضارب فان
 خرج عن ملكه وعاد
 بمعاوضة ولم يقبض الثاني
 العوض ايضا فهل يقدم
 الاول او الثاني او يرجع
 كل منهما الى النصف فيه
 اوجه لم يرجح الشيخان
 منها شيئا ورجح ابن
 الرفعة منها الثاني وبه
 جزم الماوردي وغيره
 لان المال في حقه باق في
 سلطة الغريم وفي حق
 الاول زال ثم عاد وخرج
 مالو كان العوض مؤجلا
 حال الرجوع ومالو لم
 يتعذر حصوله بالافلاس
 كأن كان به رهن بقى به
 او ضمان على مقر ولو بلا
 اذن واشترى شيئا بعين
 ولم يسلمها وهو ظاهر
 فيطالب في الاخيرة بالعين

وكاقطاع جنس العوض
أو هرب مرسرا أو امتناعه
من دفعه لجواز الاستبدال
عنه في الأولى وامكان
الاستيفاء بالسلطان في
غيرها فان فرض عجز فنادر
لا عبرة به والتصريح بمحضة
وبقولي ولم يتعلق به حق
لازم وبشروط في مسألة
الجهل من زيادتي (وان
قدمه الغرماء بالعوض) فله
الفسخ لما في التقديم من
المنة وقد يظهر غريم آخر
فبإحده فيما يأخذه ويحصل
الفسخ (بنحو فسخت
العقد) كمنقضته أو رفعت
والتصريح بهذا من زيادتي
(لا بوطء وتصرف) كاعتاق
وبيع ووقف كما في الهبة
للفرع فتعبري بتصرف أعم
من اقتصاره على الاعتاق
والبيع (ولو تعيب) لبيع مثلا
(بجناية بائع) بقيد زدته
بقولي (بعد قبض أو) بجناية
(اجنبي أخذه وضارب من
ثمنه بنسبة نقص القيمة)
اليها الذي استحقه المفلس
فلو كانت قيمته سلما مائة
ومعيا تسعين رجع بعشر
الثلث (والا) بان تعيب بآفة
سماوية أو بجناية بائع قبل
قبض أو بجناية مبيع أو
مشترك تزويجه له عبدا كان
أو أمة (أخذه) ناقصا (أو
ضارب بثمنه)

والامتناع وقوله والتصريح بمحضة وبقولي ولم يتعلق به حق لازم في نسخة بعد قوله والتصريح بمحضة مع
ذكر ولم يتعلق به حق لازم أه ع ش (قوله وكاقطاع جنس العوض) أعاد الكاف لان هذا محترز قوله
بافلاس وما قبله محترز لتعذرهما قيدان وهذا خروج عن اصل المسألة لان هذا في غير المفلس أو أعم
أه (قوله وبالشروط) أي والتصريح بالشروط المذكورة بقوله ازوجده ماله الخ فإراد بها ما صرح
فيه بإداة الشرط لاجتماع القيود المذكورة هنا وقوله في مسألة الجهل وهي المعاملة بعد الحجر مع
الجهل به الداخلة في منطوق قوله لم تقع بعد حجر عليه (قوله في مسألة الجهل) ووجه ذلك انه ذكر في المنهاج
انه لو عامله بعد حجر جهله كان له الفسخ ولم يذكرك له شروطا وذكرونا انه لو عامله قبل الحجر ثم حجر
عليه كان عليه الفسخ بالشروط والمصنف لما عبر بقوله لم تقع بعد حجر عليه شمل ذلك ما لو لم يكن ثم حجر
أصلا أو كان وجهله والشروط التي ذكرها راجعة لها فهي بالنسبة لجهل الحجر من زيادته أه ع ش
(قوله وان قدمه الغرماء بالعوض) وهذا بخلاف ما لو قدم الغرماء المرتين يدينه فانه يسقط حقه عن
المرهون والفرق ان حق البائع أكد لانه في العين وحق المرتين في بدلها أه شرح مر (قوله فله الفسخ
لما في التقديم الخ) صرح به وان كان معلوما من جعله غاية لجواز الفسخ بناء على المشهور في نحو زيد وان
كثر ماله بخيل من ان الواو في قوله وان اعتراضية وحذف جواب الشرط لدلالة خبر المبتدأ عليه
والتقدير يزيد بخيل وان كثر ماله فهو بخيل فهو هنا وان كان معلوما احتيج اليه وقاء بما يقضيه للتركيب
عربية أه ع ش (قوله وقد يظهر غريم) فلو اجابهم وظهر غريم آخر ورجع عليه بالحصة لم يرجع فيما
يقابل ذلك من العين لتقصيره ورضاه بالترك وكتب ايضا فلو اجاب المتبرع ثم ظهر غريم آخر لم
يراجعه لان ما اخذه لم يدخل في ملك المفلس حقيقة بل ضمناعلى قول مرجوح والغرماء انما تتعلق بما دخل
في ملكه حقيقة أه حل (قوله كمنقضته) أي أو ابطلته أو رددت الثمن أو فسخت البيع أو رجعت في
المبيع أو استرجعته أه حل (قوله لا بوطء الخ) وإذا قلنا بعدم الفسخ به هل يجب مهر عايه أولا
الظاهر الاول لبقاء الموطوءة على ملك المفلس ولاحد عليه ايضا للخلاف في انه يحصل به الفسخ
أولا أه ع ش على مر (قوله كاعتاق فايح ووقف) أي وتلفوا هذه التصرفات لمصادقتها الملك الغير
أه شرح مر (قوله ولو تعيب) أي بان حصل فيه نقص لا يفرد بالعقد اما لو كان يفرد به فهو
داخل في عموم قوله الآتي وله اخذ بعضه ويضارب بحصة الباقي ولذلك اشار الشارح بقوله سواء
اتلف الباقي ام لا ونص عبارته في التحريم متناوشرحا وقدم الحاكم البائع بمبيعه ان لم يقبض ثمنه من المشتري
ووجده أي المبيع بحاله أو ناقصا نقص صفة بان لا تفرد بالعقد كقطع يد أو زائد أو زيادة متصلة كسمن
وصنعة أو منفصلة كشمرة وولد حدثا بعد البيع أو كانت أي الزيادة اثرا كقصارة للثوب المبيع لكن
الزيادة المنفصلة والاثر للمفلس فتكون للغرماء اما المتصلة فيفوز بها البائع فان كان المبيع زائدا من
وجه ناقصا من وجه ككبر عبد وطول نخلة وتعلم صنعة مع برص فان كانا في الذات كتلف احد
المبيعين وولده رد البائع الزيادة أي ابقاها للمفلس وضارب مع الغرماء بالنقص بعد الفسخ أو كانا
في الصفة كعرج وسمن فهو أي المبيع ولا شيء له في النقص ولا شيء عليه في الزيادة كالموا انفردا أو كان
النقص في الصفة والزيادة في الذات أو في الاثر كعرج وولد وكخرق الثوب وقصارتها فلا شيء له أي البائع
والزيادة للمفلس كالموا انفردا في عكسه بان كان النقص في الذات والزيادة في الصفة كتلف احد المبيعين
وسمن الآخر له الرجوع في المبيع والمضاربة مع الغرماء بالنقص ويفوز بالزيادة انتهت (قوله أو بجناية
أجنبي) أي تضمن جنايته اما الاجنبي الذي لا تضمن جنايته كالخربي فجنايته كالآفة أه شرح مر
(قوله وضارب من ثمنه) أي يضارب بالناقص من ثمنه فمن تبعية أه تقرير وسواء اخذ المفلس
الارش من الجاني أولا أه ع ش على مر بل وان أبرأ المفلس الجاني أه سم وقضيته وان كان هو
البائع أه ع ش (قوله الذي استحقه المفلس) الضمير يرجع الى نقص القيمة والحاصل ان البائع

يرجع بالارش وهو جزء من الثمن نسبتة اليه كنسبة ما نقص العيب من القيمة اليها والمفلس يرجع عليه بنقص القيمة وقد يؤدي الحال الى النقص ولو في البعض كانه عليه الشهاب سم اه رشيدى على م و (قوله الذى استحقه) اى على الجاني سواء كان البائع او الاجنبي ففي المثال المذكور لو كان الثمن خمسين رجع البائع بخمسة ورجع عليه المفلس بمشروقة وقد يتقاصان في البعض اه قوله كافي تعيب المبيع الخ (وكالاب اذا رجع في الموهوب لولده وقد نقص وهذا مستثنى من قاعدة ما ضمن كاه ضمن بغضه واستثنى من عكس القاعدة ماله جنى عليه مكاتبه فان قتله لم يضمن وان قطع عضو ضمنه فهو يضمن البعض ولا يضمن الكل اه حل (قوله ام لا) وهو وان كان فيه تفريق الصفقة الا انه لا ضرر فيه على المفلس بل فيه نفع للغرماء لكونه يضارب بالباقي اه شيخناح فو عبارة شرح م و كاله استرداد المبيع له استراد بعضه لانه مصلحة للغرماء انتهت (قوله وتلف احدهما) فان لم يتلف احدهما بل بقيوا كان قد قبض بعض الثمن وتساوت قيمتهما فيرجع في نصفهما لا في احدهما بكاله الا بتراضيهما لان فيه ضرر اعلى الغرماء اه حل (قوله والزيادة المتصلة الخ) ولو تغيرت صفة المبيع كان زرع الحب فثبت قال الاسنوى فالاصح على ما يقتضيه كلام الزايفى انه يرجع وجزم به ابن المقرئ واتفق به الشيخ رحمه الله تعالى قال الاسنوى ومقتضى الضابط في المسئلة السابقة ان لا يفوز البائع بالزيادة فاعليه اه شرح م و كتب عليه ع ش قوله ان لا يفوز البائع اى بل يشاركه المشتري ولعل صورة المشاركة ان يقوم المبيع حبا ثم زرعوا ويقسم بينهما بالنسبة نظير ما ياتي في مسئلة الصبي اه ولو وضعت احدي نوامين عند المشتري ثم رجع البائع قبل وضع الاخر اعطى كل منها حكمة فيما يظهر كما اعتمد الوالد رحمه الله تعالى وهو قياس المعتمد عند الشيخين في نظير ما سواه ابقى المولود ام لا لان المدار هنا على الحدوث والانفصال في ملك المفلس ولم يوجد الا في واحد وتوقف انقضاء العدة وما شا كله على انفصال الباقي لا ينافي ما ذكرناه لا اختلاف المدرك فترجىح الشيخ انها كالمولود لم تضع شيئا ليس بظاهر والمراد بالمثورة ثمرة النخل واما ثمرة غيره فالأيدخل في مطلق بيع الشجر كان حكمه حكم المثورة وما يدخل كغيرها فورق الفرصادو النبق والحناء والآس ان خرج والورد الاحمر ان تفتح والياسمين والتين والعنب وما اشبهه ان انعقد وتأثر نوره والزمان والجوز ان ظهر كثره والافلا يظهر حالة الشراء او كان كالمثورة حالة الرجوع ببقى للمفلس وما لا يكون كذلك رجع فيه انتهى شرح م و (قوله وتعلم صنعة بلا معلم) واما اذا كانت بمعلم فيكون شريكا اخذ من القاعدة لانية انه حيث فعل بالمبيع ما يجوز الاستجار عليه كان شريكا بنسبة الزيادة وهذا جمع من الشارح تبع فيه الزركشي بين تناقض وقع في كلام الشيخين حيث جزم ما هنا بان الصنعة يفوز بها البائع وصحح انه يشارك كالنصارة لحمل الاول غلى ما اذا كانت بغير معلم والثاني على ما اذا كانت بمعلم اه حل (قوله لم يميز) وهل ولد البهيمة قبل شر به اللبا كر لد الامة فاذ كر لما سر من حرمة التفريق حينئذ لغير غرض الذبح أو يفرق بان التفريق فيه ممكن بالذبح وبان شر به اللبا قصيرة جدا كل محتمل يراجع الامداد في ولد البهيمة اه شوبرى (قوله ولم يذلل) قضيته قوله ولم يذلل الخ الموافق لعبارة الحاوى الصغير انهما لا يباعان الا اذا امتنع من البذل وخالف في الارشاد فغير بما يصرح بالتخير اى للقاضى بين الامر بالبذل والامر بالبيع والذي يتجه الاول لان بيعه فيه اخراج له عن ملك مالكة فلا بد من مقتضى يحوجه اليه ولا يوجد ذلك الا اذا امتنع من البذل فتأمل اه شوبرى (قوله واخذ حصة الام) وكيفية التقسيط كما قاله الشيخ ابو حامد ان تقوم الام ذات راد لانها تنقص به وقد استحق الرجوع فيها فاقصة ثم تقوم الولد وتضم قيمة احدهما الى قيمة الآخر ويقسم عليهما اه شرح م و كتب عليه ع ش قوله ثم يقوم الولد اى بصفة كونه محضونا وتضم قيمة احدهما الخ ما ذكره من كيفية التقسيط هنا على مقابل الاصح فيما لو رهن الام دون ولدها والاصح ثم انه تقوم الام وحدها ثم مع الوالد فالزاد قيمته وعليه فينظر الفرق بين ما هنا و ثم حيث جزم هنا بمقابل الاصح هناك وسوى حجج بين ما هنا و ثم (قوله فان بذلها اخذها) والاوجه انه

كافي تعيب المبيع في يد البائع
قال المشتري ياخذها ناقصا
او يتركه (وله اخذ بمضه)
سواء اتلف الباقي أم لا
(ويضارب بحصة الباقي فان
كان) قد قبض بعض الثمن
اخذ من ماله (ما يقابل
باقيه) اى باقى الثمن ويكون
ما قبضه في مقابله غير الماخوذ
كما لو رهن عشرين بمائة وتلف
احدهما وقد قبض خمسين
فالباقي مروهون بالباقي وقولى
والا الى آخره اعم بما ذكره
(والزيادة المتصلة) كسمن
وتعلم صنعة بلا معلم (لنا تع)
فيرجع فيها مع الاصل
(والمنفصلة) كثمرة ولد
حدثا بعد البيع (لمشتري)
فلا يرجع فيها البائع مع
الاصل (فان كانت) اى
الزيادة المنفصلة (ولد أمة
لم يميز) هو اولى من قوله فان
كان الوالد صغيرا (ولم
يذلل) بمعجزة (البائع قيمته
يعا) معا حذر من التفريق
الممنوع منه (واخذ حصة
الام) من الثمن فان بذلها
أخذها

لا بد من عقد نظير ما يأتي في تملك المعبر الغراس والبناء في الارض المارة قوائمه لا بد من مقارنة هذا العقد للرجوع فلا يكفي الاتفاق عليه حذرا من التفرق بينهما إذ هو ممتنع ولو في لحظة كما اقتضاه اطلاقهم اه شرح م (قوله ولو وجد حمل الخ) لانه مسألة أربعة احوال لانه اما ان يكون موجودا عند البيع والرجوع او عند البيع لا الرجوع أو عكسه وفي الثلاثة يرجع فيه البائع والرابعة لم يكن موجودا عند البيع ولا عند الرجوع عكس الاولى ومعناه انها حلت عند المفلس وولدت عنده قبل الرجوع فانه يكون للمفلس وصورة ما اذا كان موجودا عندهما وان كانت خارجة من المتن فانها تعلم بالاولى فانه يرجع بالاولى من كونه موجودا عند أحدهما فقط اه شيخنا ح ف وقد ظهر من ذلك ان المتن لو قال ولو وجد حمل أو ظهر عند بيع أو رجوع لكان اظهر واخصر تأمل (قوله لم يظهر عند بيع أو رجوع) قيد بعدم الظهور لانه محل التوهم اما اذا كان ظاهرا فالامر واضح واراد بظهور الحمل انفصاله لكنه لا يسمى حلا حيث حقيقة وبظهور الثمر تأييره وتشتيقه في النخل وزوال نحو النور في غيره اه شيخنا ح ف (قوله لم يظهر) أي كل منهما وانما افرد الضمير لان العطف باو وقد فسر الشارح عدم الظهور في كل منهما وقوله عند بيع أو رجوع ظرف للذي أي قوله لم يظهر كما يدل عليه عبارة الشارح حيث قال بان كان الحمل الخ واو في كلامه مانعة خلو فتجوز الجمع فحينئذ يصدق منطق المتن بصور ثلاثة الصور تان اللتان ذكرهما الشارح بقوله بان كان الحمل الخ والثالثة مالو كان كل منهما غير ظاهر عند كل من البيع والرجوع بان كان الحمل متصلا عندهما والثمر مستترا كذلك وهذه الصورة التي افادها كون او مانعة خلو وانما سكنت الشارح عنها في التفسير لان حكمها معلوم بالاولى من الصورتين اللتين ذكرهما هذا ومفهوم المتن صورة واحدة لا ياخذ البائع فيها الثمرة ولا الحمل وهي ما اذا كان كل منهما غير موجود عند كل من البيع والرجوع ومعناه ان كلامهما حدث بين البيع والرجوع وانفصل كذلك فيكونان في هذه للمشتري وهذه تقدمت في قول الشارح كثرة وولد حدثا بعد البيع هذا وقوله بناء في الحمل في الاولى على انه يعلم أي فكانه باع عينين فيرجع فيهما وقوله وتبع في البقية صور ثلاثة كما هو ظاهر لكن قوله ويفرق الخ راجع لصورة واحدة من الثلاثة وهي الحمل في الثانية أي اذا كان موجودا عند الرجوع دون البيع أي كما صنع في شرحه واما الثمرة بصورتها فحكمها هنا موافق لحكمها في كل من الابواب الثلاثة فلا تخالف كما يعلم بمراجعة تلك الابواب وقوله بان سيب الفسخ وهو تقصير المشتري بعدم دفع الثمن حتى حجب عليه وقوله نشأ بمن اخذ منه أي فلم تراع جهته فتأمل (قوله بان كان الحمل متصلا الخ) قد فهم بعضهم من هذا التقرير ان قوله عند بيع متعلق بقوله لم يظهر وفيه ان أو في حين النفي بمعنى الواو وليس مرادا هنا فلا حسن ان يقال هو متعلق بوجد وقوله لم يظهر أي اصلا ومعنى ظهور الحمل انفصاله ويكون في المفهوم تفصيلا أي فان ظهر الحمل أو الثمر عند البيع فبالاولى او عند الرجوع فقط بان حدث الحمل عند المشتري وانفصل عنده وكذا الثمر فهو له أي المشتري فلا يكون له الا فيما لو حدث عنده وانفصل عنده اه (قوله او عكسه) بالنصب اه شرح م ر أي او الرفع أي او حصل عكسه اه ع ش عليه والعكس هو ما اذا باعها حائلا ثم حلت عند المشتري ولم ينفصل الحمل الا عند البائع بعد الرجوع فانه يكون للبائع وهذه الحالة مخالفة لسائر الظواهر من سائر الابواب من الحمل ملحق بالزيادة المنفصلة وهنا قد اُلحقوه بالمتصلة حيث اخذ البائع تبع الاصله ووجه ذلك ان التقصير انما جاء من جهة المشتري بعدم دفع الثمن فلمذا كان الحمل للبائع اه (قوله وتبع في البقية) البقية صورتا الثمرة وصورة الحمل في العكس وقوله لان ذلك أي المذكور من الثمرة والحمل وهذا تعليل للتبعية وقوله يفرق الخ راجع لاحدى صورتى الحمل وهي صورة العكس بالنسبة اليه تأمل (قوله وبين نظيره في الرهن) أي فيما اذا حدث بالمرهون حمل فانه لا يكون رهنا وقوله وفي الرد بعيب أي فيما لو باع دابة او امة فحلت عند المشتري ثم ظهر بها عيب وفسخ البيع فلا يرجع البائع في الحمل بمعنى انه يبقى للمشتري على ملكه ياخذها اذا انفصل وكذا يقال في الهبة بان

(ولو وجد) للمبيع (حمل)
او ثمر لم يظهر عند بيع أو
رجوع (بان كان الحمل
متصلا والثر مستترا عند
البيع دون الرجوع أو
عكسه (اخذ) بنام في الحمل
في الاولى على انه يعلم وتبع
في البقية للاصل لان ذلك
يتبع في البيع فكذا في
الرجوع ويفرق بينهما
نظيره في الرهن بان الرهن
ضعيف بخلاف الفسخ
لنقله الملك وفي الرد بعيب
ورجوع الوالد في هبته
بان سبب الفسخ هنا نشأ

وهو الأصل دابة لفرعه فحملت عنده ثم رجع الأصل فيها فان الحمل الفرع يأخذه اذا انفصل اه (قوله
 عن اخذ منه) وهو المفلس فلم تراغ جهته اه حل وقضية ان المشتري لو اطلع على عيب في المبيع فردده على
 البائع ان يكون الحمل للمشتري لان الفسخ نشأ من تقصير البائع بعدم اعلام المشتري بعيبه وليس
 مراد الآن الحمل من الزوائد المنصلة في جميع الابواب الا في المفلس اه ع ش (قوله ولو غرس الخ) اشارة
 الى ان الزيادة ثلاثة اقسام لاها إما متميزة كالولد والعراس او غير متميزة كخط الحنطة او السمن او
 صفة كالطحن والفصارة اه قل على الجلباب وجواب لو مخدوف تقديره يفصل فيه وما ذكره تفصيل له
 اه شيخنا وفي ع ش على م مانصه وهذا مفروض فيما لم يقبض شيئا من الثمن ورجع في الجميع فلو
 قبض بعض الثمن ورجع في نصف الارض جاز وعليه فاما يتعين الرجوع في نصف البناء والشجر
 ويصير كله مشتركاً بين البائع والمفلس ويمتنع القلع لما فيه من ازالة مال غيره عن ملكه ام كيف الحال فيه نظر
 ويحتمل الرجوع في ذلك للحاكم ليفعل ما فيه المصلحة والا قرب ان يتخير فيما يخص النصف من
 الارض بين القلع وغرامة ارش النقص الى آخر ما ياتي وحيث جعلت الخبرة له فليس فيه الزام بدفع ملكه
 عن ملكه هذا اذا كان عاماً في الارض فاذا كان في احد جانبي الارض وقسمت الارض بين البائع
 والمفلس فان آل للمفلس من الارض ما فيه البناء والعراس بيع كله لان البائع لا حق له الا في فيه وإن آل
 للبائع ما فيه ذلك كان فيه التفصيل الحاصل فيما لو رجع في الارض كلها من انه ان اتفق الغرماء والمفلس على
 القلع فذاك الخ ما ياتي ومثل المبيعة الموجهة له كان استأجر ارضاً ثم غرسها او بنى فيها ثم حجج عليه ثم ان
 فسخ بعد مضي مدة لمثلها اجرة ضارب بها والا فلا مضاربة لسقوط الاجرة بالفسخ اه (قوله ولو
 غرس او بنى الخ) سواء فعل ما ذكر قبل الحجز وهو ظاهر او بعده بان تخريج مال المفلس وعذر البائع في
 عدم الفسخ او وقع بيعه بعد حجز جهله فغرس المشتري او بنى ثم علم البائع بالحجز ففسخ العقد اه ع ش على م
 (قوله قلعوا) ظاهره ولو بغير اذن القاضي وان لم يكن مصلحة اه شورى اي وان نقصت قيمة البناء
 والعراس ولا نظر لاحتمال غريم آخر لان الأصل عدمه اه ع ش على م (قوله ليملكه مع الارض)
 اي مع الرجوع في الارض هذا هو المراد اه شيخنا (قوله رجب تسوية الحفر) اي باعادة ترابها فقط ثم ان
 حصل نقص بان لم تحصل التسوية بالتراب المأد ونقصت قيمتها لزم المفلس الارش اه ع ش على م (قوله
 يضارب البائع به) اي بالارش ومثله ما يسوى به الحفر وقوله وهو الاوجه معتمد ولا يتم الرجوع البائع
 بالرش مبيع وجده ناقصاً كما مر لان النقص هنا حدث بعد الرجوع وعبرة ع ش قوله وجب ارشه من ماله
 هذا المحمول على حدوث النقص بعد الرجوع فلا يشكل بما تقدم ان فعل المشتري كآلة السماوية اه زى وقال
 ع لافرق بين قبل الرجوع وبعده قلت والا قرب ما قاله زى وهو ظاهر اطلاق م اه ع ش (قوله
 لانه لتخليص ماله) اي البائع فهو من تمة تسليم حقه (قوله تملكه بقيته) اي بعقد كما اعتمده
 طب اه سم على منهج اي والعقد المذكور اما من القاضي او من المالك باذن منه كما تقدم
 في بيع مال المفلس وظاهره مع ما تقدم في باب البيع من انه لا بد لصحته من العلم بالثمن ان
 يبحث عن القيمة قبل العقد حتى يعرف قدرها ثم يذكرها في العقد ويحتمل الاكتفاء هنا بان يقول
 بعتك هذا بقيته ويعرض على ارباب الخبرة ليعرف قدرها ويغفر ذلك هنا للبادرة في فصل
 الامر من مال المفلس اه ع ش على م (قوله تملكه بقيته او قلعه الخ) ولو امتنع من ذلك ثم
 عاد اليه مكن واستشكال ابن الرفعة له بان الرجوع فوري بربان تخيره كما ذكر يقتضي اغتفار نوع تروله
 لمصلحة الرجوع فلم يؤثر ما يتعلق به من اختيار شيء وعوده لغيره بقدر الامكان اه شرح م (قوله
 او قلعه وغرم الخ) ويذبحى كما قال الاذرعى ان لا يقطع الا بعد رجوعه في الارض كما اقتضاه كلام العمراني
 وغيره والا فقد يوافقهم ثم لا يرجع فيضررون الا ان تكون المصلحة لهم فلا يشترط تقدم
 رجوعه اه شرح م (قوله وغرم ارش نقصه) وهو التفاوت بين قيمته قائماً اي مستحق القلع بقيته

عن اخذ منه بخلافه ثم
 والتصريح بحكم عدم ظهور
 الثمر عند الرجوع من
 زيادتي (ولو غرس) الارض
 المبيعة له (او بنى) فيها
 (فان اتفق هو وغرماءه
 على قلعه) أى العراس أو
 البناء (قلعوا) لان الحق
 لهم لا يعدوهم وليس للبائع
 ان يلزمهم اخذ قيمة العراس
 أو البناء ليملكه مع الارض
 وإذا قلع وجب تسوية
 الحفر من مال المفلس
 وإذا حدث في الارض
 نقص بالقطع وجب ارشه
 من ماله قال الشيخ ابو
 حامد يضارب البائع به وفي
 المذهب والتهذيب والكفاية
 انه يقدم به لانه لتخليص
 ماله وهو الاجه (و او)
 اتفقوا على (عدمه) أى القلع
 (تملكه) أى تملك البائع
 العراس أو البناء (بقيته
 أو قلعه وغرم ارش نقصه)

لأن مال المفلس مبيع كله
والضرر يدفع بكل منهما
فاجيب البائع لما طلبه
منه ما بخلاف مالو زرعه
المشتري واخذها البائع
لا يتمكن من ذلك لأن للزرع
أمدًا ينتظر فسهل احتماله
بخلاف الغراس والبناء
فان اختلفوا عمل بالمصلحة
وبما ذكر علم انه ليس للبائع
اخذ الارض وابقاء الغراس
والبناء للمفلس ولو بلا
اجرة وبه صرح الاصل
لنقص قيمتها بلا أرض
فيحصل له الضرر والرجوع
انما شرع لدفع الضرر
ولا يزال الضرر بالضرر
(ولو كان) المبيع له (مثليا
كبر فخلطه بمثله او بارداً)
منه (رجع) البائع (بقدره
من المخلوط) ويكون في
الارداء مساحا ينقصه كنقص
العيب (او) خلطه (باجود)
منه (فلا) يرجع البائع
في المخلوط حذراً من ضرر
المفلس ويضارب بالثمن
نعم ان كان الاجود قليلا
جدا كقدر تفاوت
الكيلين فالوجه القطع
بالرجوع كما قاله الامام
وأقره الشيخان وتعبيرى
بالمثل اعم من تعبيره
بالخطة (ولو طحنه)
اي الحب المبيع له (او
قصره) أي الثوب المبيع له
(أو صبغته) او تعلم العبد
صنعة بمعلم ثم حجر عليه
(وزادت قيمته) بالصنعة

مقلوعا اهل (قوله لان مال المفلس الخ) علة للتخير (قوله بخلاف مالو زرعه الخ) محترز قوله ولو
غرس او بنى وقوله فان اختلفوا مفهوم الاتفاق على القلع وعدمه وقوله وبما ذكر الخ محترز التخيير
بين قوله تملكه بقيمته او قلعه وغرم ارش نقصه (قوله لان للزرع امدًا ينتظر) اي وان كان يجز مرارا
كما يفهم من اطلاقه وقضية التميل ان مثل الزرع في ذلك الشغل الذي جرت العادة بانه لا ينمو الا اذا نقل
الى غير موضعه اه ع ش على مر (قوله فسهل احتماله) اي ولا اجرة له مدة بقائه لانه وضع بحق قوله امد
ينتظر وهو ظاهر فيما لو لم يتاخر عن رفته المعتاد امد الو تاخر عن ذلك بسبب اقتضاه كعروض برد وأكل
جراد تاخر به عن ادراكه في الوقت المعتاد او قصر المشتري في التأخير فمل للبائع الاجرة ام لا فيه
نظروا الا قرب الاول لان عروض مثل ذلك نادر والمشتري في ضرورة التأخير مقرر به فلزمته الفدية اه
ع ش على مر (قوله فان اختلفوا) اي المفلس والغرماء كان طالب المفلس القلع والغرماء تملك البائع
بالقيمة او بالعكس او وقع الاختلاف بين الغرماء او طلب بعضهم البيع وبعضهم القيمة من البائع اهل
(قوله ولا يزال الضرر) اي ضرر البائع بالضرر اي ضرر المفلس اه شيخنا (تأنيده) لو وقف الغراس
والبناء قبل الحجر فهو على ما ياتي في العارية واعلم ان مثل الغراس والبناء فيما تقدم زرع تبقى أصوله
او يجز مرة بعد اخرى واما زرع ليس كذلك وثمرة على شجر فليس للبائع ما ذكر بل يجبر على بقائها الى
وقت الجذاذ بلا اجرة لان لها امد ينتظر فسهل احتمالها ولو اتفق البائع والغرماء والمفلس على بيع الارض
بما فيها جاز ووزع الثمن بما مر في الرهن واغتفر هنا تعدد المالك لان ما في الارض تابع مع الاحتياج الى
الى بيع مال المفلس وبذلك فارق عدم صحة تحريم عديهما بثن واحد ولو بيع ما في الارض وحده
من الغراس والبناء بقي تخيير البائع بين التملك من المشتري الثاني والقلع والمشتري الخيار ان جهل اه
قل على الجلال وقوله على ما ياتي في العارية ومقتضى ما ياتي فيها هنا يتخير بين القلع والارش والتبعية
بالاجرة وهذا على المعتمد هناك كما سيأتي تحريره (قوله فخلطه بمثله) خرج بمثله ما لو كان المختلط من
غير جنس المبيع كزيت بشيرج فلا رجوع لعدم جواز القسمة لانتفاء التماثل فهو كالتالف اه شرح
مر (قوله فخلطه بمثله) اي في الجنس والصفة ولم يتميز ولم يقل هنا ثم حجر عليه كالم يقل ذلك فيما لو
بنى او غرس وقال ذلك فيما بعد وكتب ايضا وهذا كما علمت اذا خلطه المشتري فلو خلطه اجنبي ضارب
البائع بنقص الخلط كما في العيب قال الزركشي وينبغي ان لا تكون الآفة الساموية كذلك اه حل
(قوله مساحا بنقصه) اي لجواز القسمة حيثئذ وعذا اذا خلطه المشتري فلو خلطه اجنبي ضارب البائع
بنقص الخلط كما في العيب اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله فلو خلطه اجنبي اي او البائع لانه حين خلطه
تعدى به أي فيغرم ارش النقض للغرماء حالا ثم ان رجع في العين بعد الحجر ضارب بما غرم وإن لم يرجع
فيها ضارب بكل الثمن ويبقى مالو اختلط بنفسه وينبغي ان يكون مثل مالو خلطه المشتري (قوله او خلطه
باجود منه فلا يرجع) فلو طالب أحدهما يبيع ذلك وقسم ثمنه لم يجب كما لا يجبر الشريك على البيع اه حل
(قوله حذراً من ضرر المفلس) لعدم جواز القسمة حيثئذ فالاختلاط بالاجود كالاختلاط بغير الجنس
اه حل أي فهو بمنزلة التالف (قوله ولو طحنه الخ) وضابط ذلك اي ما تحصل فيه الشركة لتزيله منزله العين
ان يفعل به ما يجوز الاستجار عليه ويظهر أثره كذبح الشاة وشي اللحم وضرب اللبن من تراب الارض
وتعليم الرقيق الحرفة أو القراءة ورياضة الدابة بخلاف ما لا يجوز الاستجار عليه كتسمين الدابة ومالم
يظهر أثره كسياسة الدابة وحفظها إذ لا يظهر أثر ذلك على الدابة اه حل (قوله بمعلم) ظاهره ولو متبرعا
ويوجه بان المنة على المفلس وقا في ذلك لشيخنا مر اه شوبري (قوله ثم حجر عليه) ما أفادته العبارة
من الترتيب مجرد تصوير فليس بقيد وكذا يقال في قوله فيما ياتي أو من غيره وصيغة به ثم حجر عليه اه شيخنا
(قوله بالصيغة) وهي الطحن والقصر والصيغ بفتح الصاد اه حلي وهذا التقييد لا يحتاج اليه إلا في مسئلة

الصبيغ لأن فيها عينا أخرى زائدة على الصنعة قد تنسب الزيادة إليها وقد تنسب إلى الصنعة وأما في مسألة الطحن والقهر فليس هناك إلا الصنعة فلا يحتاج إلى التقييد بالنسبة إليها يشير إلى هذا قول الشارح الآتي فالزيادة لمن ارتفع سعره لعتة اه (قوله فالمفلس شريك بالزيادة) أي ولا فرق في الحيلة بين كونها طحنت وحدها أو خلطت بحيلة أخرى منها أو دونها ومن هذا يلزم جواب حادثة وقوع السؤال عنها وهي أن إنسانا اشترى سكره عينا معلوم القدر ثم أخذ به هذا وخاطه بسكر آخر ثم طبخ المحلوط جميعه فصار به صه عدلا ثم توفي والتمن باقى بدمته وهو وإن دأق من السكر الممن بعينه يأخذه البائع وما خاطه بغيره يصير مشتركا بين البائع ولورثة المشتري ثم إن لم ترد قيمته بالطبخ فلا شيء لو أحدهما على الآخر وإن زادت فوارث المشتري شريك فيما يخص البائع بالزيادة كقصة أرة الثوب وزيادة الرقيق لأنها حصص بفعل محترم اه ع ش على م (قوله شريك بالزيادة) أي مشارك بنصيب قدر لزيادة أو المراد شريك في ثمن المبيع أو قيمته بسبب الزيادة اه شبخنا (قوله سواء أبيع المبيع) أي والبائع له الحاكم أو نائبه أو المفلس بأذنه مع البائع اه ع ش على م ر وقوله أم أخذه البائع عبارة أصله مع شرح م ر ولو طحنتها أو قصر الثوب إلى أن قال فإن زادت القيمة فلا ظم لأنه يباع ويصرف المفلس شريك في الزيادة الحاقا لها بالعين لأنها زيادة حصص بفعل محترم متقوم فوجب أن لا يضيع عليه بخلاف الغاصب وللبائع اه سالك المبيع لنفسه وإعطاء المفلس حصة الزيادة كما صححناه ولو أمكن فصلها كما يبذل قيمة البناء فيجبر هو وغرماءه على قبولها ولا ينافية قولهم انه شريك لأن أمواله تباع أمانة للبائع أو غيره ومنه يؤخذ أن المفلس وغرماءه لو أرادوا أن يبذلوا للبائع قيمة الثوب لم يجبر على القبول وهو ظاهر انتهت (قوله - وأما بيع المبيع الخ) وصورة المسألة أن البائع يرجع في المبيع أي فسخ البيع بالشروط المتقدمة ومن جعلها الفور فصار ملكه والزيادة ملك المفلس فاما أن يباع بعد ذلك أي يبيعه البائع ومن يتصرف المفلس أي مجتمع على بيعه ويقسم الثمن وأما أن يقيه البائع من غير بيع ويدفع للمفلس قسط الزيادة فتكون الشركة في القيمة اه شبخنا وفي سم مانعه ينبغي أن يكون يبيعه بعد رجوع البائع في حقه اذ لو لم يرجع وأراد المضاربة فلا تعلق له بخصوص ذلك بل تباع الجملة ويقسم ثمنها لجميع الغرماء كما هو ظاهر اه (قوله وفارق نظيره) غرضه هذا الرد على الضعيف القائل بأن البائع يفوز بالزيادة كما يفوز بها في السمن ونحوه عبارة شرح م ر والثاني لا شركة للمفلس في ذلك لأنها اثر كسمن الدابة بالعلف وكبير الشجرة بالسقي والتعمد و فرق الأول بنسبة طحن والقصار له بخلاف السمن وكبير الشجرة أن العلف والسقي يوجدان كثيرا ولا يحصل السمن ولا الكبير فكان الاثر فيه غير منسوب إلى فعله بل محض صنع الله تعالى ولهذا امتنع استئجار على تكبير الشجرة وتسمين الدابة بخلاف الطحن والقصار انتهت (قوله فهو محض صنع الله تعالى) فيه أن غيره كذلك كالطحن والقصر واجيب بأن العبد له صنع فيه ظاهرا لكونه ينسب إليه بخلاف السمن فإنه وإن كان قد حصل بفعله وهو العلف لكنه سبب بعيد ولا ينسب إليه ظاهرا (قوله ولو كانت قيمته في الثالثة أربعة دراهم) أي قبل الصبيغ وقوله والصبيغ درهمين أي وكانت قيمة الصبيغ على حدته قبل جعله في الثوب درهمين وقوله وصارت قيمة الثوب الخ أي بسبب الصنعة أي جعل الصبيغ فيها أمانة وصارت إلى ما ذكر بار ارتفاع سعر الثياب بحيث أن الثوب صار يساوي ستة أو خمسة أو ثمانية وإن لم يكن مصبوغا فالزيادة للبائع وحده وإن كانت الزيادة بار ارتفاع سعر الصبيغ فالزيادة كلها للمفلس لكن هذا لا يظهر إلا في صورة الثمانية أما في صورة الستة والخمسة فلا يقال أن الزيادة فيها صارت بار ارتفاع سعر الصبيغ لأن قيمته قبل الصبيغ لم تزد بل ساوت أو نقصت فالتقييد الآتي في كلام الشارح بقوله وهذا كله الخ إنما يظهر بالنظر لارتفاع سعر الثياب وبالنظر لارتفاع سعر الصبيغ لكن في صور قواحدة من الثلاثة كما علمت (قوله ثلث الثمن) أي أن يبيع وقوله أو القيمة أي أن أخذه البائع وهو راجع لقوله ستة دراهم وقوله أو خمس ذلك أي فيما إذا كانت قيمته خمسة دراهم وقوله أو

(فالمفلس شريك بالزيادة)
سواء أبيع المبيع وعليه
اقتصر الأصل في الأولين
أم أخذه البائع فلو كانت
قيمته في الأولين خمسة
وبلغت بذلك ستة للمفلس
سدس الثمن في صورة البيع
وسدس القيمة في صورة
الاخذ وفارق نظيره في
سمن الدابة بعلفه بأن الطحن
أو القصار منسوب إليه
بخلاف السمن فإنه محض
صنع الله تعالى إذ العلف
يوجد كثيرا ولا يحصل
السمن ولو كانت قيمته
في الثالثة أربعة دراهم
والصبيغ درهمين وصارت
وصارت قيمة الثوب
مصبوغة ستة دراهم أو
خمس أو ثمانية فللمفلس
ثلث الثمن أو القيمة أو
خمس ذلك أو نصفه والنقص
في الثانية على الصبيغ

كاعلم لأنه مالك في الثوب
والثوب قائم بحاله وهل
نقول كل الثوب للبائع
وكل الصبغ للمفلس أو
نقول يشتركان فيهما
بحسب قيمتهما لتعذر
التمييز وجهان رجع منهما
ابن المقرئ الأول قال
السبكي ويشهد الثاني نص
الشافعي في نظير المسئلة من
الغصب فإن لم يزد قيمته
بذلك فلا شيء للبائع وإن
نقصت ولا للمفلس (أو)
صبغه (بصبغ اشتراه منه)
أيضا (أو من غيره) وصبغه
به ثم حرج عليه (فإن لم يزد
قيمتها على قيمة الثوب)
غير مصبوغ كان صارت
قيمتها ثلاثة أو أربعة
(فالصبغ مفقود) يضارب
بشئ صاحبه وصاحب
الثوب واجد له فيرجع فيه
ولا شيء له وإن نقصت
قيمتها كما مر (والا) بان
زادت قيمتهما على قيمة
(أخذ البائع مبيعها)

نصفه أي فيما إذا كانت قيمته ثمانية دراهم أخذته من قضية تعضيبيه بخطه اه شوبري (قوله كاعلم) أي من قوله
شريك بالزيادة ومن قوله أو خمس ذلك (قوله وهل نقول الخ) مراده بهذا شرح قول المتن شريك بالزيادة
أي شركة جوار على الأول المعتمد أو شيوع على الثاني وينبغي عليه أنه إذا ارتفع سعر إحدى السلعتين
تكون الزيادة أي غير هذه الزيادة الحاصلة الآن لأنها بسبب الصنعة إن ارتفع سعر سلعة على المعتمد أو لها
على مقابله وعليه أي المقابل تكون الشركة أثلاثا في هذا المثال نظر إلى قيمة الثوب والصبغ سواء أساسا
الزيادة بسبب الصنعة قيمتهما نقصت أم زادت وسينبه عليه الشارح أخرا اه شيخنا وقوله وسينبه
عليه الشارح أخرا أي بقوله وهذا كله الخ لكن فيه أن كلام الشارح الآتي في أصل الزيادة أي فيما إذا
كانت الزيادة من أصلها بسبب ارتفاع السوق وليس هناك زيادة بسبب الصنعة أصلا والكلام هنا في
تقرير ما ينبغي على الخلاف إنما هو في زيادة أخرى بسبب ارتفاع السوق غير الزيادة التي بسبب الصنعة
فهنا زيادتان وأما ما سياتي في الشارح فهو زيادة واحدة تأمل ويمكن أن يقال كلام الشارح الآتي فيما
هو أعم فقوله هناك فيما إذا زادت القيمة بسبب الصنعة أي فيما إذا كانت زيادة القيمة بسبب الصنعة
سواء كان معها زيادة بارتفاع السعر أم لا وقوله فإن زادت بارتفاع السوق الخ معناه فإن كانت
الزيادة بارتفاع السوق أعم من أن يكون معها زيادة بالصنعة أم لا فالزيادة التي حصلت بارتفاع السوق
لمن ارتفع سعر سلعة وحيتذ فصح أن كلام الشارح الآتي تنبيها دلي ما ينبغي على الخلاف وإن كان أي
كلامه الآتي فيما هو أعم من الزيادة بارتفاع السعر التي معها زيادة بسبب الصنعة ومن الزيادة بارتفاع
السعر فقط وفي قل على الجلال قوله وجهان المعتمد منهما الأول فهو شركة مجاورة ويترتب عليها أنها
لو زادت القيمة بارتفاع سعر أحدهما فهي لصاحبه أو سعرهما فهي لهما بالنسبة وكذا لو جهل سبب
الارتفاع فيهما ويأتي مثل ذلك في جميع ما يأتي وأما ما زاد لا بسبب شيء أو بسبب الصنعة فهو للمفلس
كما مر فقول المنهج ويشهد للثاني صوابه للأول وفي بعض نسخه ويشهد له أي للأول وما ذكره عن
الشافعي في الغصب سبق قلم وليس في محله كما صرح به غيره فتأمل اه وهذا الاعتراض منه مبنى على
ظاهر العبارة وجوابه أن ظاهرها غير مراد إذ الثاني في كلام الشارح هو الأول في كلام السبكي وعبارة
السبكي وهل نقول يشتركان أو نقول كل الثوب للبائع وكل الصبغ للمفلس ويشهد للثاني الخ انتهت فلا
مخالفة ولا تضعيف (قوله في نظير المسئلة من الغصب) عبارة المؤلف هناك متناو شرحا وإن صبغ الغاصب
الثوب بصبغه وأمكن فصله كلفه وإلا فإن نقصت قيمته لزمه إرش للنقص لحصوله بفعله أو زادت قيمته
اشتركا في الثوب بالنسبة فإن كانت قيمته قبل الصبغ عشرة وبعده خمسة عشر فلصاحبه الثوبان وللغاصب
الثوب وليس المراد اشتراكهما على جهة الشيوع بل أحدهما بثوبه والآخر بصبغه كما ذكره جمع من
الأصحاب قال الأسنوي ومن فوائده أنه لو زادت قيمة أحدهما فاز به صاحبه قال في الروضة
كأصلها أطلق الجمهور المسئلة وفي الشامل والتمعة أن نقص لانخفاض سعر الثياب فالتقص على
الثوب أو سعر الصبغ أو بسبب الصنعة فعلى الصبغ وإن زاد سعر أحدهما بارتفاعه فالزيادة لصاحبه
أو بسبب الصنعة فهي بينهما فيمكن تنزيل الإطلاق عليه اه وحكى ابن الرفعة هذا التفصيل عن
القاضين حسين وأبي الطيب وغيره عن البندنجي وسليم وخرج بصبغه صبغ غيره فإن كان صبغ
ثالث فالحكم كذلك أو صبغ مالك الثوب فلا يتأتى فيه الاشتراك وبزيادة قيمته ونقصها ما لم يزد
قيمتها ولم تنقص فلا شيء للغاصب ولا عليه انتهت (قوله وإن نقصت) أي في صورة النقص لأن
نفي الزيادة يصدق بالنقص فالو الحال إذ لا يتوهم ثبوت شيء للبائع حتى ينفي إلا في صورة النقص اه
شيخنا (قوله اشتراه منه) أو من أجره ولم يدفع ثمنه في صورتين (قوله فإن لم يزد قيمتهما) المراد قيمة
الثوب مصبوغا على قيمته غير مصبوغ هذا هو المراد هنا وفيما يأتي اه شيخنا (قوله أخذ البائع مبيعها)
هذا هو ظاهر في الصبغ في صورتى الزيادة والمساواة أما في صورة النقص التي مثل الشارح لها بالخسة

قالباع باخذ بعض مبيعه فانه ياخذ الواحد الزائد فقط ولا يرجع ببقية ثمن الصنع على المفلس بل في هذه الصورة ان شاء فنع بالواحد الزائد وان شاء ضارب بثلث الصنع بتمامه كما يؤخذ من شرح مراه (قوله اخذ البائع مبيعه من الثوب الخ) معنى كون بايع الثوب ياخذ مبيع الصنع ياخذ انهما ياخذان الثوب بتمامه ويشتركان فيه اهـ (قوله من الثوب أو الصنع) في مانع خلو ورجوعه في الصنع اما حقيقة اذا امكن فصله او حكا في الرجوع بقيمته اهـ شيخنا ح ف (قوله ام نقصت عنها) وفي هذه الحالة فيما اذا كان الصنع من آخر بتخير اخذ الزائد اي المشاركة بالدرهم الزائد والرجوع بجميع الثمن كما اخذ ذلك المحلى من مسألة نقاها عن الروضة وأخذ من ذلك شيخنا البرامى ان الحكم كذلك فيما اذا كان الصنع من مالك الثوب فخير بين ان يرجع في الثوب مصبوغا ولا يضارب بالباقي وبين ان يرجع في الثوب وحده ويضارب بجميع ثمن الصنع ويكون المفلس شريكا بالصنع اهـ والمسألة التي اخذ منها المحلى ما تقدم هي قوله ولو اشترى صبغاً أو صنع به ثوباً ثم سجد عليه فلبائع الرجوع ان زادت قيمة الثوب مصبوغاً على ما كانت قبل الصنع فيكون شريكاً فيه قال في الروضة واذا شارك ونقص حصته عن ثمن الصنع فوجهان اصحهما ان شاء فنع به ولا يثب له يد ويد زائد ضارب بالجمع اهـ وقوله ليسكون شريكاً فيه أى بشرط ان لا تزيد القيمة على قيمتهما معاً وإلا فالزيادة للمفلس اهـ سم (قوله لكن المفلس شريك بالزيادة على قيمتهما) قال سجد (تنبيه) لم ار نصريحاً بوقت اعتبار قيمة الثوب أو الصنع ولا بوقت اعتبار الزيادة فيهما أو النقص عنهما في كل ما ذكر والذي يظهر اعتبار وقت الرجوع في الكل لانه وقت الاحتياج الى التاويل اعرف مال البائع والمفلس فتعتبر قيمة الثوب حينئذ خالية عن نحو الصنع وقيمة نحو الصنع بها حينئذ وتعتبر الزيادة حينئذ هل هي لهما ولا أحدهما ولا ياتي هنا ما مر في تكافؤ بعض المبيع ان العبارة في التألف باقل قيمته يوم العقد والقبح وفي الباقي باكثرهما باذن ذلك فيه فوات بعض المبيع وهو مضمون على البائع وما هنا ليس كذلك لان الصنع ان كان من المشتري فواضح او من اجنبي فكذلك او من بائع الثوب فهو في حكم عين مستقلة بدليل ان له كما غير الثوب ومنه انه متى ساوى شيأ لم يكن لبائعه الا هو وان قل ان اراده والا يضارب بقيمته فتأمل اهـ ع ش على مراه (قوله وذكر اخذ البائع المبيع في الثانية) هي ما بعد الا وهي شاملة الصورة ما اذا اشترى الصنع من صاحب الثوب او اجنبي فلهذا صرح قوله فيما لو اشترى الخ (قوله وتقدمت الاشارة اليه) حيث قال المتن وزادت قيمته فقال الشارح بالصنعة (قوله لمن ارتفع سعر سلعته) فلو زادت بارتفاع سعرها وزعت عليهما بالنسبة وكذا يقال في صورتي الطحن والقصار فاذ ساوى الثوب قبل نحو الصنع خمسة وارفع سوقه فصار يساوى ستة ونحو الصنع سبعة ففلس سبع فان ساوى مصبوغاً سبعة دون ارتفاع سوقه كان له سبعان (تنبيه) يجوز للقصار والصباغ ونحوهما من خياط وطحان استئجار على ثوب فقصره أو صبغه أو غاطه وحسب فطحنه حبس الثوب المقصور ونحوه بوضعه عند عدل حتى يقبض اجوته كما يجوز للبائع حبس المبيع لاستيفاء الثمن بناء على ان القصار ونحوها عين وقيد القفال في فتاويه بالاجازة الصحيحة والبارزى والبقيني بما اذا زادت القيمة بالقصار والافلاحيس بل ياخذ المالك كالمو عمل المفلس فان كان محجوراً عليه بالمفلس ضارب الاجير باجرته وإلا طالته بما وزيد القيمة في مسألة الخياط تعتبر على قيمته مقطوعاً المقطع الماذون فيه كما بحثه الجوزجری لاصحاحا والفرق بينهما وبين وضعه عند عدل هنا وبين البائع حيث يحبس المبيع عنده ان حقه اقوى من حق الاجير وان ملك المشتري المالم يستقر كان ضعيفاً فلم يقو على انتزاعه من يد البائع بخلاف ملك المستأجر ومتى تلف الثوب المقصور ونحوه قبل تسليمه للمستأجر سقطت أجرته كما يسقط الثمن بتلف المبيع قبل القبض وقضيته عدم الفرق بين تلفه باقة او فعل الاجير بخلاف فعل المستأجر فان يكون قبضه كاتلاف المشتري للمبيع قبل قبضه ويتردد النظر في اتلاف الاجنبي اذا كان ممن يضمن باتلافه والوجه ان القيمة التي

من الثوب أو الصنع سواء
أساوت قيمتهما ما بعد
الصنع قيمتهما قبله أم نقصت
عنها أم زادت عليها كان
صارت قيمتهما ستة أو خمسة
أو ثمانية (لكن المفلس
شريك) لهما فيما إذا اشترى
الصنع من آخر ولبائع
الثوب فيما إذا اشتراه منه
(بالزيادة على قيمتهما) فقه
في الاخير ربع ثمن الثوب
أو قيمته مصبوغاً وذكر
أخذ البائع المبيع في الثانية
فما لو اشترى الصنع من
آخر مع ذكر كون المفلس
شريكاً فيما لو اشترى الصنع
من بائع الثوب من زيادتي
وهذا كله فيما إذا زادت
القيمة بسبب الصنعة كما هو
المتبادر من العبارة
وتقدمت الاشارة اليه فان
زادت بارتفاع السوق
فالزيادة لمن ارتفع سعر
سلعته

يضمنها الاجنبي ان زادت بسبب فعل الاجير لم تسقط أجرته والا سقطت اه شرح مر

(باب الحجر)

بالتنوين وإن كان ظاهر منيعه خلافه (قوله هـ ولغة المنع) أي مطلقا وقوله المالية قال سم على منهج لا يمنع من هذا القيد عدم صحة أقوال الصبي والمجنون مطلقا لأن ذلك لسبب عبارتهما وهو معنى زائد على الحجر اه وعبارة حج وشرعا منع من تصرف خاص بسبب خاص اه ع ش على مر ولعل في عبارة سم سقطا وحقا فكذلك لا يمنع من هذا القيد عدم صحة أقوال الصبي في المعاملات والمجنون مطلقا (قوله هـ ولغة المنع) في المصباح حج عليه حجرا من باب قتل منعه التصرف فهو محجور عليه والفقهاء يحذرون الصلة تخفيفا لكثرة الاستعمال ويقولون محجور وهو شائع وحجرا الانسان بالفتح وقد يكثر حصته وهو ما دون ابطه إلى الكشح وهو في حجره أي في كنفه وحمايته والجمع حجور والحجر بالكسر العقل والحجر حطيم مكوه والمدار بالبيت من جهة الميزان والحجرة القرابة والحجر الحرام وتمايت الحرام لغة وبالضمه ون سمي الرجل والحجر بالكسر أيضا الفرس الاثنى ووجهها حجور واحجار وقيل الا حجار جمع الاناث من الخيل ولا واحد لهما من لفظها وهذا ضعيف لثبوت المفرد والحجرة البيت والجمع حجج وحجرات مثل غرفة وغرفات في وجوهها والحجر معروف وبه سمي الرجل اه قال في القاموس الحجر مثلما المنع ثم قال وبالكسر اللفظ وما حواه الحطيم المحيط بالكعبة والاثنى من الخيل وبالهاء الحن وما بين يديك من ثوبك ومن الرجل والمرأة فرجها اه قال ع ش على الواهب بعد نقله ما ذكره وصريح في ان ما بين يديك من الثوب بالكسر لا غير اه بحروفه (قوله هـ وشرعا المنع من التصرفات المالية) مثلهم روع عبارة حج منع من تصرف خاص بسبب خاص اه وهي اولى لان اللام في التصرفات الواقعة في تعريف الشارح ظاهرة في الاستغراق وهو لا يتحقق في احدا بالصبي والسفيه يصح منهما بعض التصرف المالي كالتدبير والوصية من الثاني وكا يصل الهدية من الاول فيحتاج لاستثناء ذلك من التعريف ولا يليق به ذلك اه ع ش على مر ويمكن ان تجعل ال في التصرفات للجنس اه (قوله اية وابتلوا اليتامى) نيه على الحجر بالابتلاء وكنى عن البلوغ ببلوغ النكاح اه شرح مر ووجه التذية انه لما امر باختبارهم دل على انهم ممنوعون من التصرف ولا يلزم من ذلك ان معنى الابتلاء الحجر اه ع ش عليه (قوله واية فان كان الذي عليه الحق) فيه ان الاية مفروضة في املاء الحق للكاتب كما قال فاكتبوه ثم قال وللملل الذي عليه الحق اي يملل الكاتب اي عليه ما يكتب الا ان يقاس عليها بقية التصرفات اه شيخنا وقائدة ذكر الاية الثانية بعد الاولى انها افادت ما لم تفده الاولى وانما لم يقتصر على الثانية مع شمولها لما في الاولى بناء على ما فسر به لان في الاولى التصريح باليتم وبان ماله لا يسلم له الا بعد رشده اه ع ش (قوله وبالكبير المختل) اي مختل النظر بسبب الكبر فيغاير ما بعده لانه مختل بالجنون اه شيخنا ح ف (قوله ان يمل) اي يملل بدليل قوله تعالى فليملل فانه ابدل اللام من الياء اه سم وفي المصباح واملت الكتاب على الكاتب املا لا لقيه عليه واملته عليه املاء والاولى لغة الحجاز وبني أسد الثانية لغة تميم وقيس وخاء الكتاب العزيز بهما وللملل الذي عليه الحق فهي تملل عليه بكرة وأصيلا اه (قوله بالمغلوب على عقله) اي بان زال شعوره بالمرءة سواء كان كبيرا او صغيرا وبهذا يغاير تفسير الضعيف بالصبي وبالكبير المختل فان المراد بالاختلال فيه نقصان عقله لازواله اه ع ش (قوله لمصلحة الغير) أي غير المحجور عليه أي قصدا كما هو واضح فلا ينافي ان فيه مصلحة مالم يحجورا ايضا كسلامة ذمته من حقوق الغير اذ لو لم يحجر عليه في الاولين لضيعه في غير برائهات فبقى مرتبة بدنيها في الاخرة والثالث يبقى عليه بعض خير فانه لو رثته في العبد والمكاتب يبقى عليه حق سيده اه اعاب اه شوبري (قوله كالحجر على المفلس) أشار بالكاف عدم انحصار هذا النوع فيما ذكره فقد انما بعضهم إلى نحو سبعين صورة بل قال الازرعى هذا باب واسع جدا لا تنحصر افراد مسائله اه شرح مر وعبارة سم ومنه ايضا الحجر على السيد في العبد الذي كاتبه والعبد الجاني

(باب الحجر)

مر لغة المنع وشرعا المنع من التصرفات المالية والاصل فيه آية وابتلوا اليتامى واية فان كان الذي عليه الحق سفيهيا وفسر الشافعي السفيه بالمبذر والضعيف بالصبي وبالكبير المختل والذي لا يستطيع ان يعمل بالمغلوب على عقله والحجر نوعان نوع شرع لمصلحة الغير كالحجر على المفلس للغرماء والراهن للمرتن في المرهون

والورثة في الزكاة الا ان هذه الثلاثة بما تدخل في عبارة الشيخ وأصله والحجر الغريب والحجر على البائع بعد فسخ المشتري بالعيب حتى يدفع الثمن وعلى الساني للحري في ماله ما اذا كان على الحري دين والحجر على المشتري في المبيع قبل القبض وعلى العبد الماذون له حق الغرماء وعلى السيد في نفقة الامة المزوجة لا يتصرف فيها حتى يعطيها بدلها ودار المعتدة بالاقرار والحمل وعلى المشتري في العبد المشتري بشرط الاعتاق وعلى السيد في أم الولد وعلى المستاجر في العين التي استاجر شخصا على العمل فيها كصنع أو قصارة اه ع وقوله والحجر على البائع بعد فسخ المشتري الخ عبارة الاستوى اذا فسخ المشتري بعيب كان له حبس المبيع الى قبض الثمن ويحجر على البائع في بيعه والحالة هذه وقضيتها انه لا يحجر على البائع الا ان حبس المشتري اه (قوله والمريض للورثة) أي ونحوه من كل من وصل ان حالة يعتبر فيها الذرع من الثلث كالقديم للقتل اه حابي وسباني في الوصايا انه لو وفي بعض الغرماء لم يراحمه غيره وان لم يف ماله بدينه كما قاله الشيخان فقول جمع ان من عليه دين مستغرق يحجر عليه في جميع تركته مرادهم بالنسبة للبرعات اه حج اي بخلاف الدين فانه واجب عليه لتقدم سيده اه مر اه سم (قوله في ثلث ماله) اي ان لم يكن عليه دين مستغرق فان كان عليه دين مستغرق فيحجر عليه في جميع ماله اه شرح مر (قوله والمكاتب لسيدته والله تعالى) أي اذا تصرف تصرفا فيه خطر كالعرض أو تبرع وفيه انه يقتضي كلامه أن السيد لو اذن له فيما ذكر لا يصح لبقاء حق الله تعالى وايس كذلك اه حل (قوله والمكاتب لسيدته) اي مراعاة لحق سيده وهو اداء النجوم ولحق الله تعالى وهو فك الرقة اه شوبري (قوله تقدم بعدها) وهو الفليس والرهن ومعاملة العبد ويأتي بعدها وهو حجر المرض يأتي في الفرائض وحجر المكاتب يأتي في الكتابة وحجر المرتد يأتي في الردة ومراده بهذه العبارة الاعتذار عن عدم ذكر هذه الامور في المتن هنا مع ان اصله هنا ذكرها هنا (قوله بجنون وصاوسفه) وحجر كل من هذه الثلاثة اعم مما بعده اه شرح مر اي لان المجنون لا يعتد بشي من تصرفاته اصلا والصبي يعتد ببعض تصرفاته كالاذن في دخول الدار وايصال الهدية والمبذر يعتد بقبوله النكاح باذن من وليه الا باذنه ويصح تدبيره لارقاته اه ع ش عليه وفي المصباح سفه سفها من باب تعب وسفه بالضم سفاهة فهو سفيفه والاثني سفيفه وجمعهما سفهاء وسفه نقص في العقل واصله الخفة (قوله فاجنون يسلب العبارة) والمجنون اذا كان له ادنى تمييز كالصبي المميز فيما يأتي نقله الشيخان عن التهمة واقراء واعترضه قال السبكي والاذرعى بانه ان زال عقله فجنون والافه مكافرت تصرفه صحيح فان بذر فكسفيه اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله فيما ياتي منه صحة الصلاة وعدم معاقبته على تركها وغير ذلك كما يفهم من تشبيهه بالصبي لكن مقتضى قول شرح الروض اي في الحجر عليه في التصرفات المالية انه فيما عدا المال كالبالغ العاقل فيفيد وجوب الصلاة عليه وعقابه على تركها وانه يقتل اذا قتل بشرطه ويحدد اذا زنى او شرب الخمر الى غير ذلك من الاحكام وفي سم ما يوافق ما في شرح الروض (قوله يسلب العبارة) اي سواء كانت له كالا سلام او عليه كالردة فقوله والا سلام أي فعلا وتركها وقوله والولاية أي لثابتة بالشرع كولاية النكاح أو بالتفويض كالايصاء والفضاء اه شرح مر (قوله يسلب العبارة) بربيه دون يمنع لان الثاني لا يفيد السلب بدليل ان الاحرام مانع من الولاية في النكاح ولا يسلها ولهذا يزوج الحاكم دون الابد اه شوبري (قوله والا يصاء) أي بان وصي الغير في اموره وقوله والا ينام أي بان يكون وصيا لانير على اولاده او قيا عليهم من طرف الحاكم اه شيخنا (قوله فيعتبر منها التملك) اي حصول الملك من غير اعتبار لفظ يدل عليه اه ع ش (قوله ويثبت النسب بزناه) أي كأن وطئ امرأة فانت منه بولد فانه ينسب اليه ولا يقال ولد الزنا لا ينسب اليه لانا نقول اطلاق الزنا على فعله انما هو باعتبار العصور ولا الحقيقة كما يعلم من باب اه شوبري (قوله ويستمر سلبه ذلك) لم يقل لذلك اشارة الى انه يتعدى بنفسه وعداه في لاحقه باللام اشارة الى جوازه ايضا وغير بين المحايين بقوله لما ذكر له للتفنن فليتأمل اه شوبري (قوله الى افاقة)

والمريض للورثة في ثلث ماله والعبد لسيدته والمكاتب لسيدته والله تعالى والمرند للمسلمين ولها أبو اب تقدم بعضها وبعضها يأتي ونوع شرع لمصلحة المجوز عليه وهو الحجر (بجنون وصا وسفه فاجنون يسلب العبارة) كعبارة المعاملة والدين كالبيع والاسلام (والولاية) كولاية النكاح والا ينام والا ينام بخلاف الافعال فيعتبر منها التملك باحتطاب ونحوه الا تلاف فينفذ منه الاستيلاء ويثبت النسب بزناه ويغرم ما تلفه ويستمر عليه ذلك (الى افاقة) منه فينفك

(والصبا) القائم بذكر
 أو اثني ولو عمار (كذلك)
 أي يسلب العبارة والولاية
 (الاستثنى) من عبادة
 من بمنزلة واذن في دخول
 وإيصال هدية من بمنزلة
 مأمون وقولي كذلك إلى
 آخره من زيادتي ويستمر
 صلبه لما ذكر (إلى بلوغ)
 فينك بلا قاض لأنه حجر
 ثبت بلا قاض فلا يتوقف
 زواله على فك قاض كحجر
 الجنون وعبر الأصل ككثير
 يلوغ رشيداً قال الشيخان
 وليس اختلافاً محققاً بل
 من عبر بالثاني أراد الاطلاق
 الكلبي ومن عبر بالاول أراد
 حجر الصبا وهذا أولى لأن
 الصبا سبب مستقل بالحجر
 وكذا التبذير واحكامها
 متغايرة ومن بلغ مبذراً
 فحكم تصرفه حكم تصرف
 السفه لا حكم تصرف
 الصبي انتهى ومن ثم عبرت
 بالاول والبلوغ يحصل
 أما (بكامل خمس عشرة
 سنة) قرية تحديدية لخبر
 ابن عمر رضي الله عنهما
 عرضت على النبي ﷺ
 يوم احد وانا ابن اربع
 عشرة سنة فلم يجزني ولم
 يرني بلغت وعرضت
 عليه يوم الخندق وانا ابن
 خمس عشرة سنة فاجازني
 ورأني بلغت رواء ابن
 حبان وأصله في الصحيحين
 وابتدأها من انفصال
 جميع الولد (أو أمانة)

أي صافيه عن خبل يؤدي لحدوثه في الخلق كما صرح به في النكاح اه ع ش (قوله بلا فك قاض) لأنه حجر
 ثبت بلا حجر قاض فلا يتوقف على فك قاض نعم ولاية القضاء لا تعود إلا بولاية جديدة اه ح ل (قوله أي
 يسلب العبارة) أي في المعاملة كالبيع وفي الدين كالإسلام وصحة إسلام سيدنا علي وهو صبي لكون الأحكام
 كانت منوطة بالتميز ثم انيطت بالنكاح بل قال الإمام أحمد رضي الله عنه أنه كان بالغاً قبل الإسلام (قائدة)
 قال العزيم جماعة الأبدال المكاتب على ثلاثة أقسام قسم كلف من أول الفطرة قطما وهم الملائكة وآدم وحواء
 وقسم لم يكلف من أول الفطرة قطما وهم أولاد آدم وقسم فيه نزاع الظاهر أنهم مكاتبون من أول الفطرة وهم
 الجنان اه شوبري (قوله من عبادة من بمنزلة) لكنه يثاب على الفريضة أقل من ثواب البالغ على النافلة ولعل
 وجهه عدم خطابه بها وكان القياس أن لا ثواب لعدم خطابه بالعبادة لكنه أثبت ترغيباً له في العبادة فلا
 يتركه بعد بلوغه أن شاء الله تعالى اه ع ش علي م ر (قوله وإيصاله هدية) هذه مستثناة من الولاية وكتب
 أيضاً هذا مستثنى من العبارة كالذي قبله ويحتمل أن يكون من الولاية اه ح ل (قوله مأمون) أي لم يجرب
 عليه كذب اه زي وينبغي رجوعه للاذن في الدخول أيضاً اه ع ش (قوله وقولي كذلك الخ) المراد
 بقوله الخ لفظة الاستثنى فقط كما يعلم بمراجعة الأصل (قوله فينك بلا فك قاض) لم يقل فيه بلا خلاف
 كالذي قبله لأن فيه وجهين الصحيح منهما ما ذكره المصنف اه شوبري وعبارته حل لم يقل فيه بلا خلاف
 كما سبق وقد يقال عود الولاية والعبارة بالولاية لا فاقة فديتهم خلافة بخلاف زوال حجر الصبي انتهت (قوله
 كحجر الجنون) لم يقل هذه العبارة في الجنون حتى ينظر به اه ح ل (قوله كحجر الجنون) لو جن وهو صغير أو
 بلغ سفهاً ثم جن ففي التنبيه لا يحصل الفك بالافاقة بمعنى أن حجر السفه يعود في الثاني وحجر الصبي يعود في
 الاول اه شوبري (قوله أراد الاطلاق الكلبي) أي الانفك الكلبي أي زوال الحجر زوالاً كلياً
 وقوله ومن عبر بالاول أي بالبلوغ من غير تقييده بالرشد اذ زوال حجر الصبي ولو خلفه حجر آخر بسبب
 السفه أو غيره (قوله واحكامها متغايرة) أي لأن السفه يصح منه التدبير وقبول الهبة والوصية والصلح
 في القصاص عليه ولو بزائد على الدية والعفو عن قصاص له وغير ذلك مما هو مذكور في بابه بخلاف الصبي
 فلا يصح منه شيء مما ذكر اه شوبري (قوله ومن بلغ مبذراً الخ) كان المقام للتفريع لأن هذا توجه لقوله
 واحكامها متغايرة اه (قوله حكم تصرف السفه) أي من حجر عليه بالسفه ومنه صحة النكاح باذن وليه
 وعدم صحة تزويجه إياه بدون اذن منه بخلاف الصبي اه ع ش علي م ر وفي حل قد يقال هو سفه وكان
 المناسب أن يقول فتصرفه تصرف السفه إلا أن يراد بالسفه المحجور عليه لأنه المراد عند الاطلاق اه
 حل (قوله حكم تصرف السفه) أي فيصح منه بالاذن في بعض الصور كالنكاح اه ع ش
 (قوله لا حكم تصرف الصبي) أي فلا يصح منه وإن اذن له اه ع ش (قوله ومن ثم) أي من أجل قوله وهذا
 اولي الخ (قوله بكامل خمس عشرة سنة) وقيل بأولها وقيل بنصفها اه سم (قوله وانا ابن اربع عشرة سنة)
 مراده بقوله وانا ابن اربعة عشرة سنة أي طعنت فيها وبقوله وانا ابن خمس عشرة سنة أي استكملت
 لأن غزوة احد كانت في شوال سنة ثلاث والخندق في جمادى سنة خمس اه شرح م ر (قوله فلم يجزني)
 أي لم ياذن لي في الخروج للقتال وقوله فاجازني أي اذن لي في الخروج للقتال قاله الشارح في شرح
 احاديث الأحكام المسمى بالأعلام وقيل معنى لم يجزني أي لم يعطني في البالغين قاله في الايعاب اه
 شوبري وقوله لم يرني بلغت عطف على معلول وكذا قوله ورأني بلغت الخ اه (قوله أو أمانة) ضابطه
 ما يوجب الغسل ولو أحس بالمتى في قصة الذكر قبضه فلم يخرج حكم بلوغه وإن لم يجب غسل لاختلاف
 مدرك البابين لأن المدار في الغسل على الخروج في الظاهر وفي البلوغ على الانزال قاله م ر ولا يرد هذا
 على قوله السابق أن ضابطه ما يوجب الغسل لأن المراد ما يكون شأنه إيجاب الغسل لو خرج فليتامل اه سم
 (قوله ما يراه النائم) أي من انزال المي اه شوبري وفي المصباح حل يحلم من باب قتل حملاً بضمتين واسكان

الثاني تخفيف واحتمل رأى في مناهر روقا وانزل وحلم الصبي واحتمل ادرك وبلغ مبالغ الرجال فهو حالم ومحتلم
اه ومقتضاه كعبارة الشورى ان الحلم لا يطلق لغة الاعلى الرؤية المسحوبة بانزال ولم يقيد في المختار بهذا
القيد وكذا سياق تفسير قوله تعالى قالوا اضغاث احلام يقتضى عدم التقييد وان الحلم يطلق على ما يراه
النائم مطلقا (قوله خروج المني) اى من طريقه المعتاد وغيره مع انسداد الاصل على ما بين في الفصل
اشورى (قوله خروج المني) كلامه يقتضى تحقق خروج المني فلو انت زوجة الصبي بولد ياحقه لا يحكم
ببلوغه به وهو المنصوص ونقله الرافعى في باب اللعان عن الاصحاب لان الولد يلحق بالامكان والبلوغ
لا يكون الا بتحقيقه وعلى هذا لا يثبت ايلاده اذا وطى امته وات بولد وهو كذلك خلافا للقبلى في
تبوت ايلاده والحكم ببلوغه اشرح مر (قوله كال تسع سنين) وقيل في الصبي نصف العاشرة وقيل
تمامها وقيل في الصبية نصف التاسعة وقيل اولها اه (فرع) قال في العباب لو ولدت زوجة صبي
للامكان منه ولم يعلم انزاله ثبت النسب لا البلوغ اه واعتمد مر (فرع) قالوا لو ان المطلق بولد
يلحق المطلق حكما ببلوغه قبل الطلاق فلو اتت من طلقته على تمام السنة الثانية بولد بعد مضي التاسعة
بسته اشهر فانه لا يمكن ان نقول يحكم ببلوغها قبل الطلاق لئلا يحكم بالبلوغ قبل استكمال التسع وهو
لا يمكن فهل نقول هنا لا يلحقه او كيف الحال وظهر انه يلحقه لان النسب يحتاط له ولهذا لو اتت زوجة
صبي بولد حكم بانه ولده وان لم يحكم ببلوغه ولكن لا يحكم ببلوغها الا بعد التاسعة ووافق عليه مر ثم
ظهر لي خلافا لانهم قيدوا مسألة الصبي بما اذا امكن بلوغه بالاحتلام وهنا لا يمكن البلوغ بالاحتلام
قبل تمام التاسعة والوجه عدم اللحق اه سم قوله والظاهر انها تقرىبة الخ المعتمدانها تحديدية
ويفرق بينه وبين الحيض بان الحيض مضطرب له اقل واكثر فالزمن الذى لا يسع الحيض والظهر
وجوده كعدمه قاله شيخنا واعتمد طب وحج ما قاله الشارح انها تقرىبة وبحجته ايضا في شرح
الروض اه شورى (قوله والظاهر انها تقرىبة) اى فلا يضر نقصها بل بمقدار خروج المني وانقطاعه
او يوم او يومين او الزمن الذى لا يسع اقل الحيض والظهر اعتمد شيخنا هذا الاخير بناء على انها
تقرىبة وهو مرجوح لان من المرجحات ذكر الشيء في بابه وفي شرح شيخنا هنا انها تحديدية في
حق الصبي والصبية ويصدق مدعى البلوغ بالاحتلام او الحيض بلا يمين ولو في خصومة لانه لا
يعرف الامنه الا ان طلب سهم المقابلة كان كان من الغزاة او طلب اثبات اسمه في الديوان فانه يخلف
للتهمة اه حل (قوله لانه مسبق بالانزال) لا يخفى ان الحمل لا يتوقف على خروج منى المرأة الى خارج
الفرج بل اللازم حصول المني داخل الفرج لينعقد منه الولد فهذا يؤيد قولنا بالبلوغ فيما لو احس
الرجل بالمني في قصة الذكرك فامسكه فلم يخرج كما مر فامل اه سم (قوله فيحكم بعد الوضع الخ) وما
قبل ذلك يحتمل ان يكون نفاخا هذا اذا لم تكن مطلقة والاحكم ببلوغها قبل الطلاق بلحظة وذلك اذا
اقامت بعد الطلاق اكثر من ستة اشهر اه حل (قوله بستة اشهر وشئ) عبارة شرح مر بستة
اشهر ولحظة انتهت وقائدة هذا الامر بقاء العبادات في تلك المدة اه سم (قوله وان وجد احدهما فلا) هذه
العبارة تصدق بست صور لان وجود المني وحده امامن الذكرك او من الفرج او منهما وكذا يقال في وجود
الحيض فقط ويزاد على هذه الستة ثلاثة اخرى وهى ما اذا وجد احدهما من الذكرك او الفرج او المني من الفرج
والحيض من الذكرك والحكم في الجميع ما ذكره بقوله فلا عند الجمهور الخ (قوله فان ظهر خلافاه الخ) لعل
المراد انه لو امنى بذكره مثلا حكم ببلوغه فلو حاض بعد ذلك بمرجع غير الحكم بالبلوغ المتقدم وجعل
البلوغ من الان لمعارضه الحيض للمنى فليتأمل قال في شرح الروض فان قلت لا منافاة بين الحيض وخروج
المنى من الذكرك لما مر انه يجب الفصل بخروج المني من غير طريقه المعتاد قلت ذلك محله مع انسداد الاصل
وهو منتف هنا وفيه اشارة الى ان خروج المني من غير طريقه المعتاد مع انفتاح المعتاد لا يكون بلوغا
تأمل (قائدة) قوله اذ امنى الخ حتى باحد فرجه لا يحكم ببلوغه لجواز ان يخرج من الاخر ما يخالفه معناه

خروج المني في نوم او يقظة
بجماع او غيره (وامكانه)
اى وقت امكان الامناء
(كال تسع سنين) قرينة
بالاستقراء والظاهر انها
تقرىبة كما في الحيض
(او حيض) في حق اتى
بالاجماع (وحمل اتى اشارة)
اى علامة على بلوغها
بالامناء فليس بلوغا لانه
مسبق بالانزال فيحكم
بعد الوضع بالبلوغ قبله
بسته اشهر وشئ مودكر
كونه اشارة من زيادى
ولو امنى الخ حتى من ذكره
وحاض من فرجه حكم
ببلوغه وان وجد احدهما
فلا عند الجمهور وجعله
الامام بلوغا فان ظهر
خلافاه غير قال الفيحان
وهو الحق وقال المتولى
ان تكرر فتعم والا فلا
قال النووى

أنه يحتمل أن يكون الأول زائداً وخروج المتى من غير طريقه المعتاد مع انفتاح الأصل لا أثر له وقد ورد هذا على قول المصنف فيما سبق أن مدار البلوغ على الانزال إلا أن يقال على الانزال والوصول إلى محل بحيث لو خرج لخرج من الأصل أو ما يقوم مقامه فليحرر فإن فيه نظر أو قياس الحكم بالبلوغ ثم الحكم بالبلوغ هنا هو سم (قوله وهو حسن) أي من حيث المعنى غريب من حيث النقل اه ع ش (قوله كنبت عانة كافر خشنة) شمل كلامه الذي ذكره والاثني وهو كذلك خلافاً لجري وبصدق ولد كافر سي فادعي الاستعجال بدواء يمينه لدفع القتل لالاسقاط جزية ولو كان من أولاد أهل الذمة وطولب بها والفرق الاحتياط لحق المسلمين في الحالين ويجب تخليته في الأولى إذا رآه ولا يشك كل تخليفه بأنه يثبت عباده والصبي لا يخلف لمنع كونه يثبت بل هو ثابت بالأصل وإنما العلامة وهي الاثبات عارضاً دعواه الاستعجال فضعفت دلالتها على البلوغ فاحتجج لمعين لما عارضها وهو اليمين وإيضاً فالاحتياط لحقن الدم قد يوجب مخالفة القياس ولذا قبلت جزية المجوس مع حرمة منا كحتم غلبنا وهذا التفصيل هو المعتمد اه شرح مر (قوله اعانة كافر) وهي الشعر بناء على ما هو الأشهر أن الثابت عانة والمنبت شجرة بكسر أوله اه حل وفي المصباح والعانة في تقدير فعله بفتح العين وفيها اختلاف فقال الأزهري وجماعة منبت الشعر فوق قبل الرجل والشعر الثابت عليها يقال له الاست والشجرة وقال ابن فارس في موضع العانة الأسب وقال الجوهري هي شعر الركب وقال ابن الأعرابي وابن السكيت استعان واستمد حلق عاتته وعلى هذا فالعانة الشعر الثابت اه وفيه أيضاً الأسب وزان حمل شعر الاست اه وفيه أيضاً والشجرة وزان سدره الركب للنساء خاصة قال في العباب وقال الأزهري الشعر وزان ثمرة الشعر الثابت على عانة الرجل وركب المرأة وعلى ما وراءهما اه وفيه أيضاً والركب بفتح الحين قال ابن السكيت العانة وعن الخليل هو للرجل خاصة وقال الفراء للرجل والمرأة وأنشد

لا ينع الجارية الخضاب * ولا الوشاحان ولا الجلباب
من دون أن تلتقي الأركاب * ويعقد الأير له لعاب

(قوله فجعلوني في السبي) أي مع السبي أي النساء والأطفال (قوله واقاد كونه علامة) أي ليس بلوغاً حقيقة لجواز تخلفه عنها وفيه أنه حيث وجدت العلامة وجد المعلم اه حل إلا أن الذي في كلام الشارح أمانة لا علامة (قوله ولهذا) أي كون نباتها ليس بلوغاً وقوله بان عمره دون خمسة عشر سنة أي وفوق تسع سنين وقوله لم يحكم بلوغه بالانبات إذ لو كان بلوغاً حقيقة لم تسمع تلك البيئة وحينئذ فقد تخلف الشيء عن علامته وهو خلاف قولهم العلامة تطرداه حل (قوله بالانبات) من انبت اللازم كنبت يقال انبت الأرض ونبت وانبت البقل ونبت وبصح من المتعدى وبشهادة من انبت الشعر في الحديث اه شوبري (قوله وقضيته) أي قضية قوله ولهذا الخ وحاصل ما ذكره أقوال ثلاثة قيل علامة على البلوغ بالسن بخصوصه وقيل علامة على البلوغ بالاحتلام بخصوصه وقيل علامة على البلوغ باحدهما لا بيمينه وهذا هو المعتمد وفي حل قوله وقضيته أي قولهم ولهذا لولم يحتمل الخ أنه أمانة للبلوغ بالسن إذ لو كان أمانة على البلوغ بالاحتلام لحكم بلوغه لجواز أن يكون بلغ بالاحتلام وإن لم يعلم أنه احتلم فلا يقال الفرض في كلام الماوردي أنه لم يحتمل بالفعل لأنه يجوز أن يحتمل وإن لم يعلم به انتهت (قوله أيضاً وقضيته الخ) في دعوى أن ذلك قضيته نظر دقيق فنامله اه سم وقوله نظر دقيق أقول لعل وجهه أنه لو كان أمانة على البلوغ بالسن لكان وجوده جارحاً في شهادة البيئة بأنه لم يبلغ حد البلوغ بالسن إذ قضية قبولها أنه ليس علامة على ذلك والالم يسبق عليه وجوابه أن العلامة لا يلزم اطرادها لجواز سبقها على سنه فيمن شهدت البيئة بأنه لم يبلغه لزيادة حرارة ونحوها فيه لوجود المعارضة وقيام البيئة على هذا القول إلا أن المناسب لسابق الكلام ولا حقه أن يقال قضيته أنه ليس علامة على البلوغ بالاحتلام فعمل هذا وجه كلام المحتج (قوله أنه أمانة على البلوغ باحدهما) معتمد اه ع ش (قوله

وهو حسن غريب
(كنبت عانة كافر) بقيد
زده بقولي (خشنة) فانه
امارة على بلوغه لخبر عطية
القرظي قال كنت من سبي
بنى قريظة فكانوا ينظرون
من انبت الشعر قتل ومن
لم يثبت لم يقتل فكشفوا
عائتي فوجدوها لم
تثبت فجعلوني في السبي
رواه ابن حبان والحاكم
والترمذي وقال حسن
صحيح واقاد كونه امانة
انه ليس بلوغاً حقيقة ولهذا
لولم يحتمل وشهد عدلان
بان عمره دون خمس عشرة
سنة لم يحكم بلوغه بالانبات
قاله الماوردي وقضيته انه
امارة للبلوغ بالسن وحكي
ابن الرفعة فيه وجهين
أحدهما هذا وثانيهما انه
امارة البلوغ بالاحتلام
قال الاسنوي ويتجه انه
امارة على البلوغ باحدهما
وانما يكون امانة في حق
الحنثي اذا كان على فرجه
قاله الماوردي وخرج
بالكافر المسلم لسهولة
مراجعة ابائه وأقاربه
المسلمين ولانه منهم
بالانبات فربما تعجله
بدواء دفعا للحجز

تشو قالو لايات) أى بجميعها شرعية أو جمالية اه حل (قوله وهذا جرى على الأصل والغالب) أى التعليل
 الاول فى المسلم بقوله لسوء لمراجعة الخوف فى الكافرة وله فانه يعنى به الخ وقوله والا الخنى والاثنى أى
 الكافر ان محترز الغالب بالنسبة للثانى وقوله والطفل أى المسلم محترز الغالب بالنسبة للاول وقوله حكمهم
 كذلك أى يكون اماراة على البلوغ فى المرأة والخنى الكافرين ولا يكون علامة فى الطفل المسلم فكذلك
 تحتها امران كونه اماراة بالنسبة لغير الطفل وغير اماراة بالنسبة له اه شيخنا وعبارة الشورى قوله وإلا
 قالانثى والخنى لعل المراد من الكفار أى فانهما لا يقتلان ولا جزية عليهما فالتعليل بالانقضاء الى القتل
 أو الضرب الجزية جرى على الغالب ولا ينبغى ان يراد بالانثى والخنى من المسلمين ما شاركتها المذكرفى
 دفع الحجر وتشوف الولايات اما الاول فظاهر واما الثانى فلانه ثبت لهما الولاية بنحو وصاية وشرط
 نظر وقف فليس التعليل بدفع الحجر وتشوف الولايات جريا على الغالب كتبه بهامش الامداد انتهت (قوله
 ووقت امكان نبات العانة) هذا يناسب القول بانه دليل البلوغ بالسن او دليل البلوغ باحدهما فالجزم بهذا
 مع ذكر الخلاف المتقدم فيه نظر لان هذا كما علمت لا يأتى على كل قول من الثلاثة وقد يقال هو يأتى على القول
 بانه اماراة على البلوغ بالسن ولا يضر احتمال نباتها قبل اكمال خمس عشرة سنة اه حل (قوله وقت امكان
 الاحتلام) أى فلو ثبت قبل امكان خروج المنى لم يحكم ببلوغه اه ع ش على مر (قوله ويجوز النظر الخ)
 وكذا اللبس ليعلم كونه خشنا اه شورى وينبغى حمله على حالة لم يكف فيها بالنظر فى حصول المقصود
 وإلا فالجمع بينهما بما لا حاجة اليه وينبغى انه إذا اكتفى باللمس يحرم النظر اه ع ش على مر (قوله
 كشمرا لابط) فى المصباح الابط ما تحت الجناح وبذ كرو وبؤنت فيقال هو الابط وهو الابطوط من كلامهم
 ورفع السوط حتى برقت لبطه والجمع اباط مثل حمل واحمال ويرى عن بعض المتأخرين ان كسر الياء لغة وهو
 غير ثبت لما يأتى فى لبطه وتا بط الشئ جعله تحت ابطه اه (قوله كشمرا لابط واللحية) وكالشارب
 وتوالهقوم وانفراق الارنية وإنما لم تدل اللحية وشعر الابط على البلوغ لتدورهما دون خمس
 عشرة سنة ولان انباتهما لودل على البلوغ لما كشفتوا العانة فى وقعة بنى قريظة لما فيه من كشف
 العورة مع الاستغناء عنه اه شرح مر (قوله واللحية) أى فليس ذلك دليلا لتدورها دون خمس
 عشرة سنة فلو جعلت اماراة ادى الى تقويت المال بخلاف نبات العانة الغالب وجوده قبل
 خمس عشرة سنة اه زى اه ع ش (قوله ونهود الثدى) فى المصباح نهدا لثدى نهودا من باب قعد
 ومن باب نفع لغة كعب واشرف اه وفيه ايضا وكعبت المرأة كعبوبا من باب قعد تتأنيها
 اه سم (قوله فان بلغ رشيدا) (فائدة) الرشد لغة تقيض الضلال والسفه الخفة والحركة اه سم وفى
 المصباح الرشد الصلاح وهو خلاف الفنى والضللال وهو اصابة الصواب ورشد رشدا من باب تعب
 ورشديرشدا من باب قتل فهو رشدا ورشيد والاسم الرشاد ويتعدى بالهزة ورشده القاضى ترشيدا جعله
 رشدا واسترشدته الى الشئ فارشدنى اليه وعاليه وله قاله ابو زيد وهو ذ ورشدة أى صحيح النسب بكسر
 الراء والفتح لغة اه وفيه ايضا سفه سفها من باب تعب وسفه بالضم سفاهة فهو سفيه والاثنى سفيهة
 وجمعها سفهاء والسفه نقص فى العقل واصله الخفة وسفه الحق جهله وسفهته تسفهها نسبته الى السفه او
 قلت له أنه سفه اه (قوله والرشد ابتداء) أى وأما دوا ما فهو صلاح المال فقط حتى لو فسق لا يخرج
 عن الرشد اه شيخنا وسيأتى فى قوله ولو فسق بعد فلا حرج ولعل المراد بالابتداء وقت البلوغ اه (قوله
 قوله صلاح دين ومال) خلافا لابي حنيفة ومالك حيث اعتبروا صلاح المال فقط ومال اليه ان
 عبد السلام واعترض الاول بان الرشد فى الآية نكرة فى سياق الاثبات فلا تعم واجيب بانها فى سياق
 الشرط فتعم وايضا الرشد مجموع امرين لا كل واحداهم وفى قل على الجلال واعتبر الاثمة الثلاثة
 صلاح المال وحده اه (قوله حتى من كافر) أى فيعتبر ما هو صلاح عندهم فى الدين والمال كما
 نقله فى الروضة عن القاضى ابي الطالب وغيره واقره وظاهر كلامهم عدم الحاق الاختصاص هنا

وتشوقالو لايات بخلاف
 الكافر فانه يعنى به الى
 القتل أو الضرب الجزية
 وهذا جرى على الأصل
 والغالب والا قالانثى
 والخنى والطفل الذى
 تعذرت مراجعة أقاربه
 المسلمين بموت أو غيره
 حكمهم كذلك وألحق
 بالكافر من جهل إسلامه
 ووقت امكان نبات العانة
 وقت إمكان الاحتلام
 ويجوز النظر الى منبت عانة
 من احتجنا الى معرفة بلوغه
 بها للضرورة كما يعلم من
 كتاب النكاح وخرج
 بالعانة غير ما كشمرا لابط
 واللحية ونقل الصوت
 ونهود الثدى (فان بلغ
 رشيدا على ماله) لزوال
 المانع (والرشد) ابتداء
 (صلاح دين ومال) حتى
 من كافر كما فسر به آية
 فان آنس منهم رشدا

في الثاني (بان يضع مالا باحتمال غبن فاحش في معاملة) وهو ما لا يحتمل غالبا كما سيأتي في الوكالة بخلاف البير كيع ما يساوي عشرة بتسعة (أو رمية) وان قل (في بحر) أو نحوه (أو صرفه) وان قل (في محرم لا) صرفه في (خير) كصدقة (و) لا في (نحو ملابس ومطاعم) كهدايا وشراء امام كثيرة للتمتع وان لم يلق بحاله لان المال يتخذ لينتفع ويلتذبه وقضيته انه ليس يحرام وهو كذلك نعم ان صرفه في ذلك بطريق الاقتراض له ولم يكن له ما بقى به فحرام ونحو من زيادتي (ويختبر رشده) أي الصبي في الدين والمال ليعرف رشده وعدم رشده (قبل بلوغه) لاية وابتلوا اليتامى واليتيم إنما يقع على غير البالغ (فوق مرة) بحيث يظن رشده لامرأة لانه قد يصيب فيها اتفاقا أما في الدين فبمشاهدة حاله في العبادات بقيامه بالواجبات واجتنابه المحظورات والشبهات وأما في المال فيختلف بمراتب الناس (ة) يختبر (ولد تاجر بمما كسة)

بالمال وهو محتمل ويحتمل خلافه اه مر اه ع ش وفي حاشيته على مر المعتمد الحاقه بالمال فيحرم اضاءة ما يعمد متفعلا به منه عرفا ويحجر بسببه اه ع ش (قوله بان لا يفعل محرم) أي عند البلوغ بدليل ما سيأتي في المتن انه لو فسق أي بفعل الكبيرة او الاصرار على الصغيرة بعد البلوغ لم يحجر عليه الصادق ذلك بقوله الزم بين البلوغ وبين الفسق وبكثرت عليه فلا يتحقق السفه إلا من أتى بالفسق مقارنا للبلوغ وحينئذ فالبلوغ في حالة السفه في غاية الدور كما لا يخفى فليست هذه الاقتصار مرادهم أم لا اه رشدي على مر وفي ع ش عليه والمراد يلوغ رشيدا أن يحكم عليه بالرشد باعتبار ما يرى في احواله ولا يتحقق ذلك إلا بعد مضي مدة يظهر فيها ذلك عرفا فلا يتقيد بخصوص الوقت الذي بلغ فيه كوقت الزوال مثلا (قوله بان لا يفعل في الاول محرم) خرج بالمحرم غيره مما يمنع قبول الشهادة لاختلاله بالمروءة كالاكل في السوق فلا يمنع الرشدا لان الاختلال بالمروءة لا يحرم على المشهور ولو ادعى بلوغه سفها قبل قوله بلا يمن وامتنع الحكم بسفه من حيث ترك الصلاة لانه أمين على صلاته اه حل (قوله باحتمال غبن فاحش) ان قيل يشكل على ذلك ما تقدم عن حبان ابن منقذ انه كان يخدع في البيع وانه صلى الله عليه وسلم قال له من بايعت قتل لا خلافة الخ فانه صريح في انه ان كان يغبن ولا يمنعه من ذلك بل اقره وارشده إلى اشتراط الخيار أجيب بأنه من أين كان يغبن غبنا فاحشا بل يجوز أن يكون غبته كان يسيرا وعلى تسليم ذلك من أين ان ذلك كان قبل بلوغه رشيدا بل يجوز أن يكون ذلك بعد بلوغه رشيدا ولم يحجر عليه فيكون سفها مبهلا فتصرفه صحيح وقد رد بان ترك الاستفصال في وقائع الاحوال ينزل منزلة الموم في المقام وقد اقره صلى الله عليه وسلم على المبايعة وارشده إلى اشتراط الخيار ولم يستفصل عن حاله هل طرأ له بعد بلوغه رشيدا او لا وهل كان الغبن فاحشا او يسيرا اه حل (قوله باحتمال غبن فاحش) لم يظهر لي وجه اقحام لفظة الاحتمال فلعلها زائدة (قوله وهو ما لا يحتمل غالبا) أي وقد جهل حال المعاملة والابان كان عالما واطل أكثر منها مما كان الزائد صدقة خفية محمودة فلا يكون تبذيرا بل هو بيع محاباة اه حل ولو غبن في تصرف دون اخر لم يحجر عليه لانه نذر اجتماع الحرج وعدمه في شخص واحد اه شرح مر (قوله عشرة بتسعة) أي من الدراهم وخرج بها القروش والدنانير فلا يحتمل ما ذكر فيها اه ع ش (قوله أو صرفه في محرم) أي ولو صغيرة كاعطائه اجرة لصوغ اناه نقد او لمنجم او رشوة على باطل او لمحذر ايعاب اه شو برى (قوله فحرام) أي ما لم يعلم المقرض بحاله اه ع ش (قوله ويختبر رشده) أي وجوبا واختبره الولي اه ع ش وحل (قوله قبل بلوغه) المراد بالقبلية الزمن المقارب للبلوغ بحيث يظهر رشده ليسلم اليه المال كما اشار اليه الامام عن الاصحاب اه شرح مر (قوله والشبهات) هذا يقتضي انه لو ارتكب الشبهات لا يكون رشيدا وليس مرادا لما مر من ان صلاح الدين لا يفعل محرم ما يبطل العدالة وإنما مراده بذلك المبالغة في استكشاف حال الصبي اه ع ش على مر (قوله بمما كسة) قال الاسنوي هي النقصان عن الذي طلبه البائع يقال مكس بمكس بالكسر مكسا او ما كس بما كسة اه سم وفي المصباح مكس في البيع مكسا من باب ضرب نقص الثمن وما كس بما كسة وما كسا مثله والمكس الجباية وهو صدر من باب ضرب ايضا وقاعله مكاس ثم سمي المأخوذ مكسا تسمية بالمصدر وجمع على مكوس مثل فلس وفلوس وقد غلب استعمال المكس فيما ياخذ اعوان السلطان ظملا عند البيع والشراء اه (تنبيه) اختبار ولد الأمير بأن يدفع له مبلغا ينفقه في أسبوع مثلا فيما يحتاج اليه في الاتفاق على نفسه او غيره اه وفي العباب ولد الأمير مثلا بالاتفاق على الجند والعيال فيعطى نفقة يوم ثم اسبوع ثم شهر اه فهل المراد باعطاء النفقة انه يعطاهم ليدفعها للجند والعيال وضح ذلك لانه دفع معين مأذون له فيه ولو احتج لنحو شراء شيء للعيال لم يصح تعاطيه ليعقد بنفسه كما تقدم في ولد التاجر او المراد اعطى فيجوز له شراءه احتياج اليه في نفقة العيال ويعتبر هذا ويفرق بينه وبين ما تقدم في ولد التاجر فليحذر والوجه عدم الفرق وانه لا يجوز ان يعقد بنفسه وكذا في ولد الزراع وانظر هل يجوز لولد الزراع ان

يسلم نفقة القوام بنفسه أو لابل بما كسبهم في نحو الاجرة فاذا اراد المقتد قالولي هو الذي يعتد الاجرة وهو الذي يسلم النفقة حرره وما لم يزل الثاني اسم (قوله اي مشاحة) اي بالنفقة ان عما طالب البائع والزيادة مما طلب المشتري ويختبر ولد النفقة بالمهاكمة في شراء نحو الكتب والنفقة على البكال اه حل (قوله ويسلم له المال ليا كس) اي بان يتقصد عما طلبه البائع واذا اختبر في نوع من التجارة كفي ولا يحتاج الى اختبار في باقيها فلو اتفق المال في يده لم يضمنه وليه لانه ما ورى بدفع ذلك اليه اه حل (قوله ويسلم له المال) قال سم اي حاجة لتسليم المال مع ان الما كس بدونه ممكن اه وقد يقال في تسليمه قوة داعية له على الما كس وتضييط له في المعاملة وزيادة رغبة واقدام على اجابته بمن بما كس اه شوبري (قوله لا يعتد) اي اي ولا يقبضه للمعامل بل المقبض هو الولي وقائدة تسليم المال ليا كس فقط تطلع بين قلب المعامل له ليتكلم معه اه شيخنا (قوله بان يتفق على القوام) ظاهره انه يسلم النفقة بنفسه وهو محتمل ومال شيخنا الى ان الولد بما كس فقط والولي هو الذي يعتد ويسلم الاجرة وكتب على قوله بنفسه وهو قضية كلام حج اه شوبري والمراد بالنفقة الاجرة ومن له اتباع يختبر بالاتفاق عليهم مدة حتى يعلم اقتصاده واسرافه في دفع له نفقة يوم ثم اسبوع ثم شهرا اه حل (قوله والمرأة بامر غزل) عبارة اصله مع شرح مر واختبر المرأة بما يتعاق بالزول والاطن من حفظ وغيره والغزل يطلق على المصدر وعلى المفعول قال الاسنوي والظاهر انه انما اراد المصدر يعني انها هل تجتهد فيه أو لا اه شرح مر (قوله والمرأة بامر غزل) اي بالمعنى المصدري أو بمعنى المفعول فيمن يليق بها ذلك بخلاف بنات الملوك والختبر لها الولي والمحارم او غيرهم بناء على قبول شهادة الاجانب لها بالرشد وهو المعتمد اه حل (قوله وصون نحو اطعمة الخ) صون ماذ كرى شاركا فيه الذكر اه حل (قوله عن نحو مرة) اسم للثني وجمعها مرر واسم الذكر هو كقرد وجمعه مررة كقردة اه شيخنا (قوله على العادة) في مثل ذلك وفي كلام السبكي ان البرزة غير المخدرة تختبر ببيع الغزل وشراء الكتان فيمن يليق بها ذلك اه حل (قوله فلو فسق بعد الخ) حاصله انه عند البلوغ له خمس حالات لانه اما ان يكون رشيدا فقط او مبذرا فقط او فاسقا فقط او يجمعهما او يجنونا فهو في الاولى ولي نفسه وفي الاربعة الباقية وليه وفي الصغر وفيما اذا بلغ رشيدا قد يعرض له حالة من اربعة الفسق فقط او هما او الجنون ففي الجنون يكون كامر في الاربعة السابقة وفي الفسق فقط يكون رشيدا وفي الصورتين الباقيتين يحجر عليه الحاكم وهو وليه وقبل الحجر يسمى سفيا مهملًا وتصرفاته صحيحة اه وفي سم واعلم ان السفية المهمل على ما قال السبكي هو الذي بلغ غير رشيد ولم يحجر عليه اب ولا وصي ولا حاكم والصحيح في امره ثبوت حجر السفية في حقه فلا تفقد تصرفاته واما من مات ابوه وهو صغير وليس له وصي ثم بلغ سفيا فتصرفه باطل ايضا قال السبكي والظاهر انه لا يسمى مهملًا واما الاول فقال بصحة تصرفه البويطي والشيخ ابو علي والماوردي هذا حاصل ما قاله السبكي وكذا قال الاسنوي وغيره المهمل هو الذي بلغ غير رشيد ولم يتصل به حجر من ولي وقيل المهمل من طرأسفه بعد رشده ولم يحجر عليه اه فرع تقبل شهادة الحسبة في السفية اه (قوله حجر عليه القاضي) اي وجوبا بان لم يحجرائهم وتصرفه قبل الحجر عليه صحيح ويقال له السفية المهمل وليس محجورا عليه شرعا وسينه عليه بعد ويستحب الاشهاد على حجر السفية ولو راي النداء عليه ليجتنب في المعاملة فعل فلو عاد رشيدا لم ينفك الا بفك القاضي وقوله لا غيره أي من اب او جد لزوال ولا يتهام عليه اه حل (قوله حجر عليه القاضي) اي وجوبا وافهم كلامه ان هذا مادام لم يحجر عليه يصح تصرفه وهو كذلك وهذا مرادهم بقولهم السفية المهمل ملحق بالرشيد فتى اطلقوا السفية المهمل اختصاص بهذا ومر ان لهم سفيا آخر يسمى المهمل وانه محجور عليه شرعا وانه ليس المراد من السفية المهمل حيث اطلق وانما المراد الاول لا غيره اه ايعاب اه شوبري وقوله ومر ان لهم سفيا الخ لعنه مر في كلام الايعاب بدليل قوله اه والا فهو سياتي في الشارح بقوله ويسمى من بلغ سفيا

أي مشاحة (في معاملة)
ويسلم له المال ليا كس
لا يعتد (ثم) ان اريد العقد
(يعقد وليه) يختبر ولد
(ذراع بزراعة ونفقة
عليها) أي الزراعة بان
يتفق على القوام بمصالح
الزراع كالحرث والحصد
والحفظ (والمرأة بامر
غزل وصون نحو اطعمة)
كماش (عن نحو
مرة) كفارة كل ذلك
ونحوه على العادة في مثله
ونحو الاولى من زيادتي
ويختبر الخنثى بما يختبر به
الذكور والاثني (فلو فسق
بعد) أي بعد بلوغه رشيدا
(فلا حجر) عليه لان
الاولين لم يحجروا على
الفسقة (أو بذر) بعد ذلك
(حجر عليه القاضي) لا غيره
وفارق ما قبله بان التذير
يتحقق به تضييع المال
بخلاف الفسق

الحج اه ويستحب الاشهاد على حجر السفيه ولورأى القاضى النداء عليه ليجنب في المعاملة فعل وعلى هذا لو
 عادر شيد الم ينفك إلا برفع الحاكم كالأثبت إلا به اه شرح مر (قوله وهو وليه) فإذا جن بعد ذلك
 اتفقت الولاية من القاضى الاب أو الجد كما عتده الزيادة ويقال ارتفع حجر السفيه وخلفه حجر الجنون
 كافي خط شيخنا مر اه شوبرى ولو افاق هذا المجنون بذرا قبل الولاية بعد الاقامة لولى الصغير استصحبها
 لها كالمو كان مبذرا أو للقاضى لانه كان وليه قبل الجنون فيه نظر اه سم (قوله والا يناس هو العلم) في
 المصباح انست الشئ بالمدة علمته وانسته ابصرته (قوله ولم يحجر عليه وليه) الظاهر ان اسقاط هذا القيد
 اولى فان حجر الصبا دائم عليه قطعا وايضا قالولى لا يتأتى منه الحجر لانه من وظائف الحاكم وقوله بالسفيه
 المهمل المشهور اطلاق هذا الاسم على من بذر بعد رشده ولم يحجر عليه اه مر اه شوبرى أى فيستفاد من
 هذا مع المشهور له اطلاقين أى فتارة يصح تصرفه على أحدهما المشهور وتارة لا يصح على هذا اه (قوله
 والتصريح بان وليه الحج) أى التصريح الذى افاده التشبيه اه (قوله شرعا) أى بان بلغ سفيهها وقوله او حسا
 أى بان حجر عليه الحاكم لتبذيره بعد بلوغه رشيدا اه سم اه ع ش (قوله اقرار بنكاح) أى بغير اذن
 وليه ايجابا مطلقا او قبولا لنفسه بخلاف قبوله لغيره بالوكالة فصحيح واما المحجور عليها بالسفيه فيصح
 اقرارها بالنكاح اه حل وقوله ايجابا مطلقا الحج هذا التفصيل الذى ذكره وان كان صحيحا في حد ذاته
 لكن كتابته على هذا الوجه اشتباه لان كلام شيخ الاسلام وسوق في اقرار بالنكاح وما قاله المحمدي في نفس
 مباشرة النكاح وعبارة شرح مر مع الاصل ولا يصح من المحجور عليه بسفه بيع ولا شراء ولا اعتاق ولا
 نكاح يقبله لنفسه بغير اذن وليه لانه اتلاف للمال او مظنة اتلافه اما قبوله النكاح لغيره بالوكالة فصحيح كما
 قاله الرافعي في الوكالة واما الايجاب فلا مطلقا لاصالة ولا وكالة ولو باذن الولي انتهت ثم قال في موضع
 اخر ولا يصح اقراره بنكاح كالأيمك انشاء اه وعبارة حج ولا يصح اقراره بما يوجب المال
 كنكاح انتهت (قوله كالأيمك منه انشاؤه) أى لانه اتلاف للمال حيث يزوج بلامصلحة او مظنة اتلافه
 ان فرض عدم العلم باتقاء المصلحة اه شرح مر وع ش عليه وقوله او بدين أى او بعين هي في يده حال
 الحجر وقوله او اتلاف مال أى او جناية توجب مالا اه شرح مر (قوله قبل الحجر او بعده)
 راجع لكل من الثلاثة اه شيخنا (قوله نعم يصح اقراره في الباطن) ظاهره ولو استند الدين والاتلاف
 لما بعد الحجر وهو يشكل بما في الاسنوى نقلا عن الامام والغزالي انه لو تلف شئ في يده او اتلفه وكان ذلك
 بمعاملة بعد الحجر لاضمان عليه ولو جهل المعامل لا ظاهر او لا باطنا اه والوجه انه إذا استند ذلك لما
 بعد الحجر كان حكمه كما لو وقع ذلك بعد الحجر فن قال هناك لاضمان مطلقا يقول هنا كذلك بلافرق
 تأمل وقد قال مر المعتمد انه ان كان ما اقربه بحيث لو صدر منه بعد الحجر لم يصح ولم يلزمه ادائه
 كالبيع فلا ضمان بالاقرار به مطلقا حتى بعد زوال الحجر فيما بينه وبين الله تعالى لانه ليس من اهل المعاملة
 فعامله مقصروا ان جهل سفيهه إلا ان يكون ايضا سفيهها فيلزمه مطلقا او بحيث يلزمه لو صدر منه حال الحجر
 كاتلاف لزمه ادائه بعد زوال الحجر فيما بينه وبين الله تعالى اقول فان اسند في اقراره لما بعد الحجر فعلى هذا
 التفصيل او لما قبله لزمه فيما بينه وبين الله تعالى مطلقا سواء كان معاملة أو اتلاف وان لم يسنده الى شئ فان
 كان يعلم ان ذلك بعد الحجر فعلى التفصيل او قبله لزمه باطنا مطلقا فليتأمل وبعبارة اخرى قال والوجه في
 اقرار السفيه بالمال او بما يوجب ان يؤخذ به باطنا بعد فك الحجر ان لم يجب في نفس الامر حال الحجر بان
 لزمه قبل الحجر وكذا ان وجب حال الحجر بنحو اتلاف لمعاملة بناء على وجوب الغرم بالاتلاف باطنا
 على ما نقل عن النص فليتأمل اه سم (قوله نعم يصح اقراره في الباطن الحج) عبارة شرح مر ووافهم تعبيرة بنى
 الصحة عدم المطالبة به حال الحجر وبعد فكه ظاهر او باطنا وهو كذلك ويحمل بلزوم ذلك القول له باطنا إذا
 كان صادقا على ما إذا كان سبيه أى المال متقدما على الحجر او مضمنا له فيه انتهت وقوله او مضمنا له فيه
 كاتلافه فيه أى الحجر اه ع ش عليه فتلخص ان دين المعاملة لا يقبل الاقرار به لا ظاهرا ولا باطنا وان دين

(وهو وليه) وتفيد الحجر
 بالقاضى من زيادتي (أو
 جن) بهد ذلك (فولي وليه
 في صفر) وسياق بيانه
 والفرق ان التبذير لكونه
 سفها محل نظر واجتهاد
 فلا يعود الحجر عليه بغير
 قاض بخلاف الجنون
 (كن بلغ غير رشيد)
 لجنون أو سفيه باختلال
 صلاح الدين أو المال فان
 وليه في الصغر فيتصرف
 في ماله من كان يتصرف
 فيه قبل بلوغه لمفهوم آية
 فان آنستم منهم رشدا
 والا يناس هو العلم ويسمى
 من بلغ سفيهها ولم يحجر عليه
 وليه بالسفيه المهمل وهو
 محجور عليه شرعا لا حسا
 والتصريح بان وليه وليه
 في الصغر من زيادتي (ولا
 يصح من محجور سفيه)
 شرعا أو حسا (اقرار
 بنكاح كما لا يصح منه
 انشاؤه وهذا من زيادتي
 (أو بدين اتلاف مال) قبل
 الحجر أو بعده نعم يصح
 اقراره في الباطن

الاتلاف قبل الاقرار به باطنا لا ظاهرا كما يؤخذ من سم اء (قوله فيغرم الخ) تفريع هذا على ما قبله فيه قصور لانه يتفرع على صدقة لا على صحة الافرار وعدمها لا ظاهرا ولا باطنا اء (قوله ان كان صادقا فيه هذا راى ضعيف والمعتد انه لا يصح اقراره مطلقا اء مر اء حاشية زى اى حيث كان بدين معاملة اما ان كان بالتلاف فيلزمه باطنا او تقدم سيده على الحجر اء ع ش (قوله ولا يصح منه تصرف مالى) اى لان تصحيحه يؤدى الى ابطال معنى الحجر ولانه اتلاف او مظنة الاتلاف نعم قال الماوردى له ايجاز نفسه ان لم يكن عمله مقصودا في نفسه لاستغنائه بما له لان اء التطوع بمنفعته حيث ذاقا لاجارة اولى بخلاف ما اذا قصد عمله اذلوليه اجباره على الكسب حيث لا يرتفع به في الثقة فلا يتعامل اى اجاره غيره اء مر (قوله غير ما يذكر في ابوابه) من ذلك الوصية والتدبير والصالح عن قصاص اء ولو على اقل من الدية او عليه ولو على اكثر من الدية وتوكله في قبول النكاح وعقد الجزية بدينا و قبضه دينيا باذن وليه وقبول الهبة اء زى وعبارة شرح م ر ويصح قبوله الهبة دون الوصية لانه تصرف مالى كذا اقتضاء كلام الروضة وجزم به ابن المقرئ وهو المعتد ووجهه انه غير اهل لملك بعقد وقبوله الوصية تملك وليس فوربا فانيط بالولى وصح قبوله الهبة لمراعاة مصلحته لاشتراط اتصال قبورها بايجابها مع كونه ليس بملك وقد يوجد ايجابها مع غيبة وليه قال الماوردى واذا صححنا قبول ذلك لا يجوز تسليم الموهوب والموصى به اليه فان سلمها اليه ضمن الموصى به دون الموهوب لانه ملك الموصى به بقبوله بخلاف الموهوب انتهت (قوله كيع) اى لوفى الذمة وكشراه وان اذن الولي وقدر العوض لان تصحيح ذلك يؤدى الى ابطال معنى الحجر اء مر ل (قوله كيع) ومثله النكاح فلو نكح رشيدة مختارة فلا شيء لها كما صرح به في كتاب النكاح بخلاف السفينة والمكرمة ونحوهما فيجب لمن مر المثل اء ع ش (قوله ولا يضمن ما قبضه الخ) هذا متعلق بقوله لا يصح منه تصرف مالى اى فان وقع قبض فلا يضمن الخ اء (قوله ولا يضمن ما قبضه) اى لا ظاهرا ولا باطنا في كل من التلف والاتلاف فلا يطلب بعد فك الحجر بشيء أصلا لا في التلف ولا في الاتلاف اء من شرح م ر (قوله وتلف ولو باتلافه له) لكنه باثم حيث لا نه مكلف وقوله في غير امانة من ذلك الغير العارية وقضيته انه لو اتلفها لا يكون ضامنا وهو واضح لانه سلطه على الاتلاف لان العارية لا تضمن بالاتلاف الماخون فيه اء حل وفي ع ش قوله في غير امانة دخل فيه العارية فاذا اتلفها لا يضمنها وهو ظاهر لكن يرد عليه ان المعير انما اذن له في الانتفاع لا في الاتلاف الا ان يقال ان اذنه له في الانتفاع الذي قد يجر الى الاتلاف نزل منزلة مالو اذن له في الاتلاف اء (قوله ولو باتلافه) اى قبل رشده اء مالو بقى بعد رشده ثم اتلفه ضمنه اء وكذا لو تلف وقد امكنه رده بعد رشده اء زى فلو اختلفا في انه تلف بعد طلبه او قبله او حال سفهه او بعد رشده فهل يصدق المالك او الاخذ اء مر اء سم (قوله او اتلفه (قوله او اتلفه في امانة كوديعة) فانه يضمنه لان المودع لم يسلطه على الاتلاف اء حل (قوله كوديعة) وكذا لو طيرت الربح شيئا الى محله اء ع ش (قوله من سفه بعد رشده) يقال سفه بضم الفاء اى لو صار سفيا ويجوز كسرهما لانه ضد حل قاله ابن طريف في الافعال اء مر اء شوبرى وعبارة المصباح سفه بالضم والكسر صار سفيا اء ع ش (قوله وسفيه اذن له وليه في قبض دين الخ) شمل مالو قبضه في غيبة وليه باذن منه فقبضه اء زى المدين ثم اذا تلف في يده بعد قبضه هل يضمنه الولي لتقصيره باذنه له في القبض وعدم مراقبته له بعد القبض اولا في نظر ولا يبعد الاول لما تقدم اء ع ش ثم رايت في سم على حج نقلا عن حج وينبى ان الحاصل ان قبض ديونه بغير اذن وليه لا يعتد به فلا يبرأ الدافع ولا يضمن الولي مطلقا اما باذنه فيعتد به ويضمن الولي ان قصر تلفت في يده بعد تمكن الولي من نزاعها وان قبض اعيانه باذن وليه معتد به فيبرأ الدافع مطلقا ثم ان قصر الولي ضمن ولا فلا فان قبضها بغير اذنه فان قصر الولي في نزاعها ضمن ولا ضمن الدافع اء وقضية قول المتن ان قبض ديونه بغير اذن وليه لا يعتد به انه يجب على وليه اخذه منه ورد له للمدين ثم يستعيده منه او باذن له في دفعه

فيغرم بعد فك الحجر ان كان صادقا فيه (ولا) يصح منه (تصرف مالى) غير ما يذكر في ابوابه كيع ولو بغبطة او باذن الولي (ولا يضمن ما قبضه من رشيد باذنه) او باقباضه المفهوم بالاولى (وتلف) ولو باتلافه في غير امانة (قبل طلب) وان جهل حاله من عامله لتقصيره في البحث عن حاله بخلاف مالو قبضه من غير رشيد او من رشيد بغير اذنه واقباضه او تلف بعد طلبه والامتناع من رده او اتلفه امانة كوديعة نعم كالرشيد من سفه بعد رشده ولم يحجر عليه الاضنى وسفيه اذن له وليه في قبض دين له على غيره والتقييد بالرشد وبالاذن وقبل الطلب من زيادتي وتعيرى بما ذكر اعم من اقتصاره على الشراء والاقتراض

للمولى عليه ثانياً ليعتد بقبضه ولو اراد التصرف فيه قبل رده لمن عليه الدين لم يصح وكافته في رده للمولى عليه اذنه في قبضه عن المولى عليه ومضى زمن يمكن فيه القبض اه ع ش على م ر (قوله وسفيه اذنه وليه في قبض دين له) اى للسفيه ومثله دين المولى وسياق في باب الخلع ان المدين يراى بدفع ذلك وهذا استدراك على قول المصنف ولا تصرف مالى وما قبله على قوله ولا يضمن ما قبضه من رشيد اى على مفهومه فكان الاولى تاخير هذا عن ذلك ليحصل الترتيب اه حل (قوله ويصح اقراره بعقوبة) هذا محترز قوله بنكاح او بدين او اتلاف مال وقوله وتقيه نسبا مع ما بعده محترز قوله مالى واخر مفهوم الاول الى هذا لتكون مسائل الصحة مع بعضها ومسائل البطلان كذلك اه (قوله فيقطع في السرقة) فيه اشكال قوى لانهم صرحوا في السرقة بانه لا قطع الا بعد طلب المالى وحيث لم يطلب لا قطع واجيب بان صورتها انه اقر بعد دعوى صحيحة فان قيل شرط الدعوى ان تكون ملزمة قلت يمكن ان تقام عليه اليانة فيلزمه المالى كما قالوا في باب الدعوى فيمن لا تسمع عليه الدعوى فليحرراه شورى وفيه انه خروج عن موضوع المسئلة الذى هو الاقرار وعبارة ع ش على م ر قوله فيقطع الخ فان قلت كيف يقطع مع ان القطع يتوقف على طلب المالك وهنا لا طلب وايضا اقراره بالمالى ملغى قلت هنا طلب صورى لان المقر له يطلب من المقر ما اقر به له ولا يلزمه المالى الذى قطع بسببه انتهت (قوله كالعبد) اى اذا اقر بالسرقة ولم يصدقه سيده فانه يقطع حاله ولا يطالب الا بعد عتقه ويساره اه شيخنا (قوله وينفق على الولد المستحق الخ) انظر هل يكون ذلك مجانا او قرصا كما في اللقيط الا قرب الثانى ان تبين للجورل المستحق مال قبل الاستلحاق او بعده وقبل الانفاق عايه من بيت المالى فيرجع عليه لانه انما انفق عليه لادم مال له اما لو طرأ له مال بعد اوصار المستحق له رشيدا فلا يرجع على ماله بما انفق عليه لانه لم تكن نفقته ثم متعلقة بماله الحاصل وهذا كالاتفاق على الفقير من بيت المالى اذا طرأ له مال بعد وكتب ايضا قوله من بيت المالى اى لان اقراره المؤدى الى تفويت المالى عليه لغو فقيل لثبوت النسب لانه بمجرد ثبوت النسب لا يفوت عليه مال والغنى فيما يتعلق بالنفقة حذر من التفويت المالى وينبغي انه اذا رشد يطالب بالنفقة عليه ولا يحتاج الى اقرار جديد لثبوت النسب باقراره الثابت اه ع ش على م ر وفي المصباح ورشد رشدا من باب تعب ورشد رشدا من باب قتل فهو راشد ورشيداه (قوله وستعلم صحة نكاحه الخ) اشارة للاعتذار عن حذفه لها من كلام الاصل اه شورى ومراده ان الشارح يريد الاعتذار عن عدم ذكر هذه المسائل فى المتن هنا مع ذكر الاصل لها هنا تأمل وفي الحلبي قوله وستعلم صحة نكاحه الخ لان ما عدا الخلع لا يتعلق بالمالى الذى حجر لاجله واما الخلع فكالطلاق بل الاولى اه (قوله وخطمه) اى ولو باقل من مهر المثل ويسلم المالى لوليه اه حل وقوله ويسلم المالى لوليه او له باذن وليه لما مر من صحة قبض دينه بالاذن ومحل ما لم يتعلق باعطائها له كافي حج وعبارته وما طلق باعطائه كان اعطيت كذا فانت طالق لا بد في الوقوع من اخذه له ولو بغير اذن وليه ولا تضمن الزوجة بتسليمه له لا اضطرارها اليه ولا يملك الا بالقبض اه ع ش على م ر (قوله او مائة واجبة) المراد بالمالية الواجبة باصل الشرع ليخرج المنذور فانه لا يخرج منه حال الحجر وان كان يستقر في ذمته لما بعد الحجر اه رشيدى (قوله من زكاته وغيرها) عبارته في شرح الروض وكالزكاة الكفارة ونحوها اه وكتب عليه شيخنا اى ان قلنا يكفر بالمالى اما اذا قلنا يكفر بالصوم فيما عدا القتل فلا الحاق نعم بحمل على كفارة لزمته قبل الحجر عليه ثم حجر عليه وكانت مرتبة اه شورى وعبارة شرح م ر ويكفر في غير القتل كاليمين بالصوم كالمسرح لئلا يضيع ماله بخلاف القتل فان المولى يعتق عنه فيه لان سيده حصل به قتل آدمى معصوم لحق الله تعالى بدليل ما حكاه في المطلب عن الجورى عن نص الشافعى من انه يكفر بالصوم في كفارة الظهار فظهر ان الممتد ما قرئناه وجرى عليه ابن المقرئ في روضه وقضية ذلك انه يكفر بالصوم في كفارة الجمار وهو كذلك خلافاً لما ذهب الى تكفيره بالمالى فيه او يفرق بين القتل وغيره بان فيما ذكر زجرا له عن القتل لنضره باخراج ماله في كفارته مع

(ويصح اقراره بـ) موجب
(عقوبة) كحقوقه ودوان
عنى عنه على مال لادم
تعلقه بالمالى ولا تنفاه التهمة
ولزوم المالى فى العفو يتعلق
باختيار غيره لا باقراره
فيقطع فى السرقة ولا يلزمه
المالى كالعبد وتعبيرى
بالعقوبة اعم من تعبيرة
بالحد والقصاص (و) يصح
(نفيه نسبا) لما ولدته حليته
بلعان فى الزوجة وبخلفه فى
الامة فتعبرى بذلك اعم
من تعبيرة باللعان ويصح
استلحاقه النسب وينفق على
الولد المستحق من بيت
المالى وستعلم صحة نكاحه
باذن وليه وطلاقه وخطمه
وظهاره وايلانه من ابوابها
(و) تصح (عبادته بدنية)
كانت (او مالية واجبة
لكن لا يدلع المالى) من
زكاة وغيرها (بلا اذن)
من وليه (ولا تعين) منه
للدفع اليه

عظم القتل وتعرف الشارع لحفظ النفوس انتهت وبعبارة حج قال جمع ويصوم في كفارة بين أوظهار
لاقتل لأن سببها فعل وهو لا يقبل الرفع وبحيث البقيني أن كفارة الظهار كالقتل وأطاري في الرد على من الحقها
بكفارة اليمين وككفارة القتل كفارة الجماع وقضية قول المصنف لا في بل صريحه ويتحلل بالصوم وعلة
بأنه ممنوع من المال مع أن دمه ترتيب وسببه فعل وهو إباحة إباحة إباحة إباحة إباحة إباحة إباحة إباحة
بالصوم حتى في الكفارة المرتبة التي سببها فعل وهو متجه في كفارة مرتبة لا إثم فيها أما كفارة مرتبة فيها
إثم فالوجه أنه يكفر فيها بالمال ويهدأ يجمع بين تناقض للتأخيرين في ذلك وكذا بين ما أهمه قول الشيخين
ويصوم في كفارة اليمين من اختصاص ذلك بالخيرة وما يصرح به المتن إلا أن من أنه لا فرق بين الخيرة
والمرتبة أو ما النظر لكون السبب فعلا وهو لا يقبل الرفع غير متضح المعنى إذ لا فرق بين كفارة الظهار
والجماع والقتل ولا بين كفارة اليمين ونحو الحلق في النسك وسيأتي أن قتل الخطأ ملحق بغيره في وجوب
الكفارة فيه على خلاف القياس فكذلك يلحق به في وجوب الاعتاق فيها ما يباح به بحرمه (قوله لأنه
تصرف مالي) لكن ينبغي أن يجب أن يكون ذلك أي دفع المال المذكور بحضرة الولي أو نائبه لا احتياجا تلف
المال أو دعواه صرفه كاذبا أه شرح ممر فان لم يحضر الولي ولا نائبه فان علم أنه صرفه اعتد به وإن ائتم
بعدم الحضور لا نه واجب للصحة والاضمن أه سم (قوله كصدقة التطوع) أي وكندره المالي فلا يصح
صرفه منه في حال الحجر وإن كان يلزمه أخرجه بعد زوال الحجر ونذره صحيح إن كان في الدمة وغير صحيح
إن كان بعين من ماله أه شرح ممر ولينظر ما الفرق بينه وبين نذر الحج بعد الحجر حيث يصح منه ويخرج
معه من يراقبه ويصرف عليه في ماله إلى رجوعه ولا يؤخر إلى فكذلك الحجر عنه اللهم إلا أن يقال الحج
المغلب فيه الأعمال البدنية فلم ينظر إلى الاحتياج إلى ما يصرفه من المال بخلاف النذر فان المقصود منه المال
لا غير أه ع ش عليه (قوله فلا تصح منه) أي الم تكن حجار لم ترد مؤنة السمر على الحضر أو زادت وكان
له كسب في طريقه بحسب الزيادة كما أشار إلى هذا التقيد بمفهوم قوله أو تطوع الخ أه (قوله لنسك
واجب) أي أصلي أو قضاء أو مندور قبل الحجر أو بعده إذا سلك كتابه مسلك واجب الشرع وهو الأصح
أه شرح ممر (قوله وهو أن يصحب وليه بنفسه أو نائبه الخ) وينبغي أن يستحق اجرة مثل خروجه معه
وصرفه عليه أن فوت خروجه كسبه وكان فقيرا أو احتاج بسبب الخروج إلى زيادة يصرفها على مؤنته
خضرا كأجرة المركب ونحوها أه ع ش على ممر (قوله وهو أن يصحب وليه الخ) ولا يدفعه وليه له
خوفا من تفریطه فيه وبحث بعضهم أن السفر إذا قصر ورأى الولي دفع ذلك له جاز أه حل (قوله ما يكفيه
في طريقه) مفعول يصحب أي أن يكون الولي مصاحبا لما يكفيه أي وإذا كان مصاحبا لما يكفيه فيكون
مصاحبا له (قوله فلوليه منعه) ظاهره أنه يخير بين المنع وعدمه وينبغي وجوبه عليه أه ع ش على ممر
وبعبارة حل قوله فلوليه منعه من الإتمام أي يجب عليه ذلك ومنه يؤخذ صحة إباحة بدون إذن وليه وهو
واضح لأنه مستقل بخلاف الصبي انتهت (قوله إن لم يكن له في طريقه كسب قدر الزيادة) أي ولم يكن هذا
الكسب في الحضر وإلا فله منعه أيضا أه ممر والحاصل أنه إذا كان كسب السفر يفي بزيادة مؤنة السفر لم
يكن له منعه بشرط أن لا تاتي تلك الزيادة في الحضر وإلا فله منعه للزوم التفويت حيث أه سم (قوله وإلا
فلا يمنعه) فان قلت إذا قلنا لا يمنعه فسا فرو له كسب يفي كيف يحصله مع ما مر أنه لا يصح إجارته لنفسه
مطلقا أو على تفصيل فيه قلت إذا لم يحز للولي منعه يلزمه أنه يسافر معه ليؤجره لذلك الكسب أو يوكل
من يؤجره له ثم ينفق عليه منه ولو عجز في أثناء الطريق فهل نفقته حيث تدفع ماله أو على الولي لادته والذي
يتجه الأول لأن الولي حيث حرم عليه المنع لا يعد مقصرا أه حج أه ع ش على ممر

(فصل فيمن يلى الصبي الخ) أي وما يقع ذلك من قوله فان ادعى بعد كاله الخ وحكم المجنون ومن بلغ سفيها
كالصبي في ترتيب الأولياء وفي جميع ما يأتي حتى في قوله فان ادعى بعد كاله الخ أه من شرح ممر ولا يما قيد

لأنه تصرف مالي أما المالية
المندوبة كصدقة التطوع
فلا تصح منه وتقييد المالية
بالواجبة مع قول بلا إذن
ولا تعيين من زيادتي
وتعيرى بدفع المار أعم من
تعيره بتفرقة الزكاة وإذا
سافر لنسك واجب ولو
بندرا حرم به أو ليحرم به
(فقد مر) حكمه في الحج
وهو أن يصحب وليه بنفسه
أو نائبه ما يكفيه في طريقه
وتعيرى بنسك أعم من
تعيره بحج (أو) سافر
لنسك (تطوع وزادت
مؤنة سفره) لا تمام نسكه
أو إتيائه به (على نفقته
المعروفة) حضرا (فلوليه
منعه) من الإتمام أو
الأتان (إن لم يكن له في
طريقه كسب قدر الزيادة)
للؤنة وإلا فلا يمنعه
(وهو) فيما إذا منعه وقد
أحرم (كحضر) فيتحلل
بصوبه وحلق لا بماله لأنه
ممنوع منه كما مر في باب
الاحصار ولو أحرم
بتطوع ثم حجر عليه قبل
إتمامه فهو كالواجب ذكره
في الروضة وأصلها في الحج
(فصل فيمن يلى الصبي
مع بيان كيفية تصرفه
في ماله

المن بالصبي لاحتاله فيما ولي ذلك عليه حيث قال اوجن فوليه رليه في صغر كمن بلغ غير رشيد فلم يحتج منا الا لبيان ولي الصبي وبعلم منه ولي ذينك بضميمة الحوالة اذ لو ذكرهما هنا لكان تكرارا والصبي يشمل الذكر والانثى كما مر اه رشيد وفي المختار يقال وليه يليه بالكسر فهما وهو شاذ وكل من ولي امر احد فهو وليه ام (قوله ولي صبي الخ) قضية تعبيره بالصبي انه لا ولاية للذكورين على الاجنة بالتصرف وصرح به في الفرائض لكنه بالنسبة الى الحاكم فقط اه شرح مر (قوله ويكتفى بعد التهما الظاهرة) فان فسق مزع الحاكم المال متهما كما ذكر اه في باب الوصية وينعزلان بالفسق في احد الوجهين وقياس قول من قال في ولاية الاجبار في النكاح ان شرطهما عدم العداوة ان يطرد ذلك في ولاية المال قال الزركشي وهو ظاهر اه شرح مر (قوله اذ الكافر يلي ولده الكافر) اي حيث كان عدلا في دينه وقوله لم نقرم المعتمد انا نقرم وكتب ايضا هذا والمعتمد بقاء الولاية اذ توافوا البناء اه خ ل (قوله وهي في المسلمين) اي ولو اجانب من المولى عليها اقوى اي منها في الكفار ولو اقارب للمولى عليه وقوله يصح في الكافر اي القريب للمولى عليه اقوى منها في المسلم الاجنبي من المولى عليه تامل والمعتمد انه لا فرق بين ولاية المال والنكاح اه ع ش (قوله عن تاخر موته منهما) اي ان كان الجد بصفة الولاية والا فرضى الاب وان تقدم موتاه ولو اوصى الاب في حياة الجد ثم مات الجد قبل موت الاب فالمتجه الصحة اه شوبري (قوله وسياقي في الوصية) ان في غير هذا الكتاب فلا اشكال وفيه شيء والاولى في الجواب ان يقال ذكر هذا على نية ان يذكر العدالة الباطنة ثم ثم عن له المشي على خلافه بحسب ما ظم له في الموضوعين وقوله العدالة الباطنة هذا هو المعتمد خلافا لما في كتاب الوصية حيث قال وعدالة ولو ظاهرة فاحالته عليه غير صحيحة والجواب عنه ما بالها مش قبل اه ع ش (قوله ففاض) اي عدل امين واذا لم يوجد قاض كذلك فالولاية للمسلمين اي لصلحتهم ويكون الفاسق كالعديم على المتجه وافق ابن عبد السلام فيمن عنده يتيم اجنبي له مال ولو سلمه لحاكم خان فيه بانه يجوز له التصرف في ماله للضرورة اي ان كان عدلا امينا كما هو ظاهر ويؤخذ من علته انه لو ولي عدل امين وجب رفع الامر اليه وحيث لا يتنقض تصرفه في زمن الحائن على الاوجه اه حج اه شوبري ويصدق في تصرفه من الجائر حيث يصدق الولي والقيم بان ادعى قدرا لا تقا في الاتفاق اه ع ش على مر (قوله قاض بلد الصبي) ظاهره سواء اوطنه ام لكن عبارة حج والعبرة بقاضي بلد المولى اي ووطنه وان سافر عنه بقصد الرجوع اليه كما هو ظاهر في التصرف والاستعمال اه ع ش (قوله قيل كتاب القسمة) عبارة الروض وشرحه قبل كتاب القسمة ولو كان ليتيم مال غائب عن محل ولاية قاضي بلده تولى قاضي بلد المال حفظه وتمهده لان الولاية عليه ترتبط بماله ولا يتصرف فيه التجارة والاستئمان ولا ينصب فيما لها بل ذلك لقاضي بلد اليتيم لانه وليه في النكاح فكذا في المال وهذا نقله الاصل عن الغزالي واقره وجزم به الخوارزمي والبغوي وغيرهما ورجحه ابن الرقعة وغيره قال الاذرعى وعليه فلما قضى بلده العدل الامين ان يطلب من قاضي بلد ماله احضاره اليه عند امن الطريق وظهور المصلحة له فيه ليتجر له فيه ثم او يشتري له به عقارا ويجب على قاضي بلد المال اسعافه بذلك وكاليتيم المجنون والمجنون عليه بسفه اه بحروفه ويؤخذ من قوله ولا ينصب فيما لها الخ انه لو كان موقوف بولاية قاض وموقوف عليه باخرى ان ولاية النظارة لقاضي بلد الموقوف عليه لا الموقوف وقد توقف فيه شيخنا الزيادي لليحرر اه شوبري (قوله فاحذره) قال الاذرعى وعلى الاول فلما قضى بلده العدل الامين ان يطلب من قاضي بلد ماله احضاره اليه عند امن الطريق وظهور المصلحة له فيه ليتجر له فيه او يشتري له عقارا ويجب على قاضي بلد المال اسعافه بذلك وقضية كلامهم انه لا ولاية للذكورين على مال الاجنة وهو ما صرح به الشيخان في الفرائض في القاضي ومثله غيره بما ذكر قال الجرجاني واذا لم يوجد احد من الاولياء المذكورين فعلى المسلمين النظر في مال محجورهم وتولى حفظه له ويؤخذ من حيث ما مر انه لو لم يوجد الا قاض فاسق تكون الولاية

(ولي صبي اب فابوه) وان علا كولاية النكاح ويكتفى بعد التهما الظاهرة لو فور شفتيها ولا يشترط اسلامهما الا ان يكون الولد مسلما اذ الكافر يلي ولده الكافر لكن ان توافوا البناء لم نقرم وتلى نحن امرهم بخلاف ولاية النكاح لان المقصود بولاية المال الامانة وهي في المسلمين اقوى والمقصود بولاية النكاح الموالاة وهي في الكافر اقوى (فوصى) عن تاخر موته منهما وسياقي في الوصية ان شرط الوصي العدالة الباطنة (ففاض) بنفسه او امينه لخبر السلطان ولي من لا ولي له رواه الترمذي وحسنه والحاكم وصححه والمراد قاضي بلد الصبي فان كان يلد وما له باخر فولى ماله قاضي بلد المال بالنظر لتصرفه فيه بالحفظ والتعهد وفصل ما فيه المصلحة اذا اشرف على الهلاك كيجه وإجارته اما بالنظر لاستقامته فالولاية عليه بقاضي بلد الصبي كما اوضحت في كتاب القسمة من شرح الروض ووقع للاسئوى عزوما يخالف ذلك الى الروض واصلها فاحذره وخرج بمن ذكر خيم كالا والاقارب ولا وصاية فلا ولاية له

للمسلمين وهو متجه ومن ثم قال صاحب التعجيز يجب عليهم النظر في ماله واقفي ان الصلاح فيمن عنده
يقيم اجنبى له مال ولو سلمه لحاكم خان فيه بانه يجوز له التصرف في ماله للضرورة أى ان كان عدلا امينا
كاهو ظاهر ويؤخذ من علته انه لو روى عدل امين وجب عليه رفع الامر اليه وحيتئذ لا يتقصر تصرفه في
زمن الحائن على الاوجه اه حج وسم (قوله لكن للعصبة الاتفاق الخ) اى عند قد الولي الخالص
او غيبته فيما يظهر وبالتقييد بفقد الخاص يعلم الفرق بين هذا وما مر ان الولاية عند فقد الولي لصلحاء
المسلمين لان ذاك في فقد مطلقا اه زى فلو حضر الولي وانكر انهم انفقوا عليه ما اخذوه من ماله
او انكر ان فعلهم كان بالمصلحة فالظاهر تصديق الولي فعليهم البيعة فيما ادعوه اه ع ش على م ر (قوله
ومثله المجنون ومن بلغ سفيا) اى في ان للعصبة الاتفاق من مال كل منهما في تاديبه وتعليمه وان لم يكن
لهم ولاية للعلم المذكورة اه ع ش على م ر (قوله ويتصرف بمصلحة الخ) ويجب على الولي حفظ مال المولى
عليه من اسباب التلف واستناده قدر ما يحتاج اليه من مؤنة من نفقة وغيرها ان امكن ولا تلزمه المبالغة
وللولى بذل بعض مال اليتيم وجوب التخليص الباقي ضد الخوف عليه من استيلاء ظالم كما يستأنس لذلك
بخرق الخضر السفينة ولو كان للصبي كسب لا تقي اجبره الولي على الاكتساب ليرتفع به في ذلك ويندب
شراء العقار له ومحل عند الا من عليه من جور سلطان او غيره او خراب للعقار ولم يجد به ثقل خراج وله
السفر بمال الولي عليه لنحو صبا او جنون في زمن امن صحبة ثقة وان لم تدع له ضرورة من نحو نهب إذ
المصلحة تقتضى ذلك لا في نحو بحر وان غلبت السلامة لانه مظنة عدمها اما الصبي فيجوز اركابه البحر
عند غلبتها خلافا للاسنوي ويفارق ماله بانه انما حرم ذلك في المال لمنافاته غرض ولايته عليه وحفظه
وتتميته بخلافه هو كما يجوز اركاب نفسه والصواب كما قال الاذرعى عدم تحريم اركاب البهائم والارقاء
والحامل عند غلبة السلامة اه شرح م ر وقوله ولو كان للصبي كسب الخ ومحل الاجبار حيث احتج
اليه في النفقة كما يشعر به قوله ليرتفع به ويؤيده ما مر من ان ولي السفينة يجبره على الكسب حيث
احتاج اليه وقضيته انه لا يجبره ان كان غنيا ولا على ما زاد على قدر نفقته وفي حج انهم صرحوا بان
ولي الصبي يجبره على الكسب ولو كان غنيا اه ع ش عليه (قوله يتصرف بمصلحة الخ) ولا
يستحق الولي في مال محجوره نفقة ولا اجرة فان كان فقيرا واشتغل بسببه عن الاكتساب اخذ
اقل الامرين من الاجرة والنفقة بالمعروف لقوله تعالى ومن كان غنيا فليستغفف ومن كان فقيرا
فلياكل بالمعروف لانه تصرف في مال من لا يمكن مراجعته لجأزله الاخذ بغير اذنه كعامل الصدقات
وكالاكل غيره من بقية المؤن وانما خص بالذكور لانه اعم وجوه الانتفاعات ومحل ذلك في غير
الحاكم اما هو فليس له ذلك لعدم اختصاص ولايته بالمحجور عليه بخلاف غيره حتى امينه كما
صرح به المحاملي وله الاستغلال بالاخذ من غير مراجعة الحاكم ومعلوم انه اذا نقص اجرة الاب
او الجد او الام اذا كانت وصية عن نفقتهم وكانوا اقراء يتمونها من مال محجورهم لانها اذا وجبت
بلا عمل فعه اولى ولا يضمن الماخوذ لانه بدل عمله اه شرح م ر وكتب ع ش عليه قوله اخذ اقل
الامرين الضمير فيه للولى وخرج به غيره كالوكيل الذي لم يجعل له موكله شيئا على عمله فليس له الاخذ
لما ياتي ان الولي انما اجاز له الاخذ لانه اى اخذه تصرف في مال من لا يمكن معاقبته وهو يفهم عدم جواز
لاخذ الوكيل لا مكان مراجعة موكله في تقدير شيء له او عزله من التصرف ومنه يؤخذ امتناع ما يقع
كشراء من اختيار شخص حاذق لشراء متاع فيشتره باقل من قيمته لحذقه ومعرفة وياخذ لنفسه تمام
القيمة معطلا لذلك بانه هو الذي وفره لحذقه وانه فوت على نفسه ايضا من يمكنه فيه الاكتساب فيجب عليه رد
ماله الى مالكه لا ذكر من امكان مراجعة الخ فتنبه له فانه يقع كثيرا (فائدة) للولى خلط ماله بمال الصبي
ومواكاته للارفاق حيث كان للصبي فيه حظ ويظهر ضبطه بان تكون كافته مع الاجتماع اقل منها مع الافراد
وله الضيقة والاطعام منه حيث فضل للمولى عليه قدر حقه وكذا خلط اطعمة ايتام ان كانت مصلحة الكل منهم

لكن للعصبة الاتفاق من
مال الصبي في تاديبه
وتعليمه وان لم يكن لهم
عليه ولاية لانه قليل
فسومع به قالة في المجموع
في احرام الولي عن الصبي
ومثله المجنون ومن بلغ
سفيا (ويتصرف) له
الولى (بمصلحة) حتما
لقوله تعالى ولا تجربوا
مال اليتيم الا بالتى هي
احسن فيشتري له العقار
وهو اولى من التجارة
اذا حصل من ربحه
الكفاية

فيه وبين للسافرين خلط ازوادهم وان تفاوتوا كلهم حيث كان فيهم أهلية التبرع اه شرح مر
وانما من ذلك لما جرت به العادة من الاستئناس باجتماعهم على الاكل والوحشة بانفرادهم وللبركة الحاصلة
عند الاجتماع اه ولعل المراد بسن الخلط عند الاكل مثلا بان يضع كل منهم شيئا من زاده المختص
به كما هو المتبادر من لفظ الخلط فلا ينافي ما ذكره في الحج من طلب عدم المشاركة فتأمل اه رشدي
(قوله لو كان تصرفه نسيت) (فرع) يجوز أن يدفعه قراضا ولا ياذن في النسبة وحكم مال الوقف
حكم مال الطفل اه برماوى (فرع) يتمتع عتق مال المحجور ولو بعوض والمراد بامتناع عتق عبده
بعوض ان يكون العوض من العبد اما اذا كان من غيره فيجوز حيث جاز البيع لانه بيع اه مر (فرع)
المعتمد ان تكفير الولي بالعتق جائز في كفارة القتل دون غيره ولو كفارة مرتبة اعطى جنابة القتل
والتكفير بالعتق قد يكون رادعا لانه اذا علم ان رقيقة يعتق عن كفارته ارتدع خوفا من فواته ففيه
مصلحة فاورد عليه المجنون وبجواب بانه قد يكون له نوع تميز يردعه واما التكفير بالمال غير العتق فهو
جائز في الكفارة المرتبة يتمتع في الخير قوله هذا هو المعتمد اه مر اه سم (قوله واخذ شفعة) معطوف على
عرض اى ولو باخذ شفعة فالتقييد بقوله بمصلحة معتبر في كل الامور الثلاثة اى النسبة والعرض
والاخذ بالشفعة فقول الشارح في ترك الاخذ الخ تفريع على مفهوم القيد المذكور بالنسبة للثالث
اى الاخذ بالشفعة فكأنه قال فان لم يكن فيه مصلحة تركه سواء كان في الترك مصلحة او لا وانما نبه
على خصوص الثالثة لغرض مناقشة الاصل بقوله وهذه لا يفيد ما كلام الاصل اى لانه قيد بقوله
وباخذ بالشفعة او يترك بحسب المصلحة اه فقيد كلام من الترك والاخذ بالمصلحة فلا تقيد حكمه
اتفت عنهما واما كلام شيخ الاسلام فيقيد لانه قيد الاخذ بالمصلحة وسكت عن الترك فيقيد انها متى انتفت
في الاخذ تركه سواء انتفت في الترك والا تأمل (قوله واخذ شفعة) ولو كانت الشفعة للولي بان باع شقصا
للمحجور وهو شريك فيه فليس له الاخذ بها اذ لا تقوم مساحته في البيع لرجوع المبيع اليه بالثمن الذي
باع به اما اذا اشترى له شقة صاهو وشريكه فيه فله الاخذ اذ لا نية وظاهر ان الكلام في غير الاب والجد
اما هما فلهما الاخذ مطلقا اه شرح مر (قوله وهذه لا يفيد ما كلام الاصل) في شرح شيخنا ان كلام
الاصول يقتضيها وفيه نظر والوجه ما هنا اه شورى (قوله ويشهد حتما الخ) لو ترك الاشهاد بطل البيع
على المعتمد قال في التصحيح بشرط لبيع ماله نسيت كونه من موثرقة وقصر الاجل عرفا و زيادة لائحة
به كون الرهن واقيا به فان فقد شرط من هذه الشروط بطل البيع اه اى الا اذا ترك الارتهان خوفا
على الرهن من الضياع فانه يصح للمعذر اذ بعض الحكماء يرى سقوط قدره من الدين اذا تلف وقد صرح
به الروض في الرهن وبينه في الحاشية اه شورى (قوله ان رآه مصلحة) ضيف والمعتمد انه يرتن
مطلقا لمخالفة ضياع المال اه مر في اول باب الرهن اه ع ش (قوله بما يثبت في شرح الروض) وهو
ان المطالبة ممكنة في القرض متى شاء بخلاف النسبة وهو فرق حسن اه سم وعبارة شرح الروض
قاله الزركشي وقد يفرق بينهما بانه متمكن ثم من المطالبة متى شاء بخلافه هنا وقد يسرع من عليه الثمن
في ضياع ماله ولا يتمكن من مطالبته فاحتج الى التوثيق بالرهن اى مطلقا انتهت (قوله مالو باع مال ولده من
نفسه نسيت) ولا بد ان يكون مليا واما الاشهاد فواجب خوف موته فجاء اه حل (قوله ويبنى عقاره
الخ) في شرح الروض قال الرويانى ولو ترك عقاره بلا عمارة حتى خرب اثم وهل يضمن كافي ترك علف
الداية ام لا كما ترك في التلقيح وجمان جار يان فيما لو ترك سقى الشجر حتى ملك قالوا وجهها عدم الضمان
بخلاف الحيوان نظرا الى الروح اه ونازعه مر وقال بل الاوجه الضمان كالتوكيد سقى الشجر
المودع حتى تلف خلافا للشارح هناك بجامع ان الولي يلزمه الحفظ ودفع المتلفات كالوديع و فرقى بينه وبين
التاخير بانه انما يفوت به عرفة بخلاف ترك العمارة ووعدهم راجعة المسئلة ثم رجع وقال المعتمد الضمان
خلافا لما في شرح الروض (فرع) لو ترك الولي استيفاء دين المحجور حتى ادى الى ضياعه باعسار

(ولو) كان تصرفه (نسيت)
اى باجل بحسب العرف
(وبعرض) فن مصالحه ان
يكون فيه ربح وان يكون
معامل الولي ثقة ومن
مضالح النسبة ان يكون
زيادة او خوف عليه من
مخونه وان يكون المعامل
ملياً ثقة (واخذ شفعة)
فترك الاخذ عند عدم
المصلحة فيه وان عدت في
الترك ايضا هذه لا يفيد ما
وكلام الاصل ويشهد حتما
(في بيعه نسيت ويرتن)
كذلك بلث رهنوا واقيا وقال
ان الرفعة يرتن ان رآه
مصلحة كما في اقراض ماله
وفرق غيره بينهما بما يثبت
في شرح الروض ويستثنى
من وجوب الارتهان مالو
باع مال ولده من نفسه
نسيت (ويبنى عقاره)

المدين أو غيره لم يضمن وان اثم وكذا لو ترك التنمية لماله حتى فات ارباح تحصل لو نماء لاضمان وان اثم
فلتأمل اه سم (قوله ويبنى عقاره الخ) ولو ترك عمارة عقاره او ايجاره حتى خرب مع القدرة اثم وضمن
في اوجه الوجهين ويغارق مسألة التلقيح بان الترك فيهما يفوت المنفعة والترك فيها يفوت الاجودية اه
شرح مر وكتب عليه ع ش قول حتى خرب قضيته انه لو لم يخرب لا تلزمه الاجرة التي فوتها بعدم الايجار
والظاهر انه ليس بقيد كما يؤخذ من كلام سم فيضمن وان لم يخرب ومثل ذلك الناظر على الوقف (قوله هو
اعم) لشموله البساتين والطواحين اه ع ش (قوله بطين وآجر) الوجه جواز اتباع عادة البلد عند المصلحة
اه مر اه سم وفي حجج انه الاوجه مدركا ويمكن حمل ما في شرح مر على ما اذا لم تقتض المصلحة الجرى على
عادة البلد فلا ينافي ما قاله سم عنه اه ع ش (قوله بطين وآجر) اي لان الطين قليل المؤنة وينتفع به بعد النقص
والآجر يبق اه شرح مر واول من صنع الآجر ما مان عند بناء الصرح لفرعون اه قل على الجلال (قوله
وشرط ابن الصباغ الخ) اعترض بانه يلزمه منع البناء لان ذلك نادر جدا فالمعتمد انه ليس بشرط اه زى
(قوله ان يساوى ما صرف عليه) قال مر والمعتمد ان ذلك لا يشترط حيث لم يتيسر وكانت المصلحة في
البناء وأيده بما ذكر في العباب في قوله (فرع) للاب والجد صوغ للذهب والفضة لمولته وان نقصت قيمته
أو تلف جزء منه وان يصبغها للثياب ويقطعها لثياب غيا في نكاحها ويتجه ان كل ولي كذلك اه سم (قوله
ولا يبيعه) اي عقاره اي الذي القنية لا غيره كما يؤخذ من صنيعه اه واقى الففال بجواز بيع ضيعة يتم
خربت وخر اجبا يستاصل ماله ولو بدرهم لان المصلحة فيه اه شرح مر ومثله ما عمت به البلوى في مصرنا
من ان ما خرب من الاوقاف لا يصر فيجوز اجارة أرضه لمن يعمرها اجرة وان قلت الاجرة التي
ياخذها وطالت مدة الاجارة حيث لم يوجد من يستاجر بزيادة عليها ثم بعد ذلك على الناظر صرفه في
مصارفة الموقوف عليها اه ع ش عليه (قوله او غبطة ظاهرة) (تنبه) المصلحة اعم من الغبطة اذ للغبطة
بيع بزيادة على القيمة لما وقع والمصلحة لا تستلزم ذلك لصدقها بنحو شراء ما يتوقع فيه الربح وبيع ما يتوقع
فيه الخسران وسياتي ذلك في كلام الشارح في باب الشركة شوبري (قوله وهو يخدم مثله) ينبغي كما قال بعضهم
ان يكون المراد اماكن الوجود عادة من غير اشتراط الوجود اه سم (قوله ما عدا مال التجارة) كعبه
ودابته وعقاره واما مال التجارة فيبيع للمصلحة اه حل (قوله ويركى ماله) وكذا بدنه قال شيخنا مر
وجوب افرا فيهما وقال شيخنا جواز اذا لم يعتقدوا جوبها بان كانا حنفيين وفيه نظر اذ لازكاة عندهما
فهى عندهما حرام فيحمل كلام شيخنا المذكور على ما اذا كانا شافعيين فان كان احدهما شافعيما جاز للولى
الاخر ايج وعليه يحمل كلام شيخنا وقال بعضهم يجب عليه فيهما قال شيخنا والولى للولى مطلقا رفع الامر
لحاكم بلزمه بالاخر ايج او عدمه حتى لا يطالبه المولى عليه بعد كاله واذا لم يخرجها اخبره بها بعد كاله اه قل
على الجلال (قوله ويمونه بمعروف) اي بما يليق به في يساره واعساره فان قصر اثم او اسرف ضمن واثم
ويخرج عنه ارض الجنانية وان لم يطلب منه ذلك ولا ينافيه ما مر في الفلاس من ان من عليه الدين الحال لا يجب
وقاؤه الا بعد الطلب مع ان الارش دين لان ذلك ثبت بالاجتهاد فتوقف وجوب ادائه على طلبه بخلاف
ما هنا وينفق على قربه بعد الطلب منه كما ذكره اسقوطها بمضى الزمان نعم لو كان المنفق عليه مجتونا أو طفلا
او زنا يعجز عن الارسال والولى له خاص لم يحتج الى طلب كما هو ظاهر اه شرح مر (قوله بمعروف) اي
على ما يليق بحال الولد اي وان خالف حالة آية حرفة وملبس اه شوبري (فرع) قال حجج ولللاب والجد
استخدام محجور فيه لا يقابل باجرة ولا يضر به على ذلك على الاوجه خلافا لمن جزم بان له ضربه
عليه واعارة لذلك الخدمة من يتعلم منه ما ينفعه دنيا او دينا وان قوبل باجرة كما يعلم بما ياتي اول العارية وبحث
ان علم رضا الولي كاذمه وان للولى ايجاره بنفقته وهو محتمل ان علم ان له فيها مصلحة لكون نفقته اكثر من
اجرته عادة واقى المصنف بانه لو استخدم ابن بنته لزمه اجرة الى بلوغه رشيدا لانه ليس من اهل التبرع بمنافعه

هو اعم من تعبيره بدوره
(بطين وآجر) أى طوب
محرق لا يجبس بدل الطين
لكثرة مؤنته ولا بلين بدل
الاجر لفلة بقائه وشرط
ابن الصباغ في بنائه العقار
أن يساوى ما صرف عليه
(ولا يبيعه) أى عقاره اذ
لاحظ له فيه ومثله آية
القنية كما في الكفاية عن
البندنجي (الاحاجة)
كنفقة وكسوة بان لم تنف
غلبهما (أو غبطة ظاهرة)
بان يرغب فيه باكثر من
ثمن مثله وهو يخدم مثله
بعض ذلك الثمن أو خيرا
منه بكماله قال ابن الرفعة
وما عدا العقار وآية القنية
أى ما عدا مال التجارة
لا يباع أيضا الاحاجة أو
غبطة لكن يجوز لحاجة
يسيرة وربح قليل لا يفي
بخلافها (ويركى ماله)
ويمونه بمعروف) حتما
فيهما وتعبير بالمؤنة اعم
من تعبيره بالاتفاق

المقابلة بالعرض ومن ثم لم تجب اجرة الرشيد الا ان اكره ويحرم هذا في غير الجد كالام او قضية قوله كالام انه لا ياتي مثل ذلك في الاب واياه وقد يقتضى قوله قبل وللاب والجد الخ خلافه فيما يقابل باجرة ثم رايت في نسخة من حج في غير الجد للام وهي ظاهرة وقوله ولللاب والجد استخدام محجوره الخ ينبغي ان يحل ذلك ما لم يرد تدريجه على الامور ليعتادها بعد البلوغ اخذ من قوله ولخدمة الخ ثم قضية قوله بما لا يقابل باجرة انه لو استخدمه فيما يقابل باجرة لزمته وان لم يكرهه لكنه بولائه عليه إذا قصد بانفاقه عليه جعل النفقة في مقابلة الاجرة اللازمة له برئت ذمته لان محل وجوب نفقته عليه إذا لم يكن له مال او كسب يتفق عليه منه وهذا بوجوب الاجرة له صار له مال اما الاخوة اذا وقع منهم استخدام لبعضهم وجبت الاجرة عليهم للصغار منهم إذا استخدموهم ولا يسقط عنهم بالاتفاق عليهم لانهم ليس لهم ولا لاية التملك ولو اختلفا في الاستخدام وعدمه صدق منكره لان الاصل عدمه وطريق من أراد الخلاص من ذلك ان يرفع الامر الى الحاكم ويستاجر اخوته الصغار باجرة معينة ويستأذنه في صرف الاجرة عليهم فيرأى بذلك ومثل ذلك في عدم برائة الاخ مثله لو كان لاخوته جامكية مثلاً واخذ ما يتحصل منها وصرفه عليهم فلا يبرأ من ذلك وطريقه الرفع الى الحاكم الخ ما تقدم اهـ ع ش على م ر (قوله فان ادعى بعد كماله بيعا الخ) محل هذا في غير اموال التجارة اما فيها فالظاهر كما قال الزركشي قبول قولهما العسر الاشهاد عليهما فيها اهـ شرح م ر (قوله حلف) قال حج وبحت الزركشي قبول قول الوصي والامين في اموال التجارة وانهما تصرقا بالمصلحة لعسر الاشهاد عليهما وكلامهم يا باه اهـ ومال م ر في التفصيل بين ما يعسر الاشهاد عليه كأن جلسا في حانوت لبيع ما شينا فشيئا فيقبل قولهما من غير اشهاد لعسره وبين ان لا يعسر كما لو اراد بيع مقدار كثير جملة بثمن فلا بد من الاشهاد (فرع) وافق م ر بحثا على انه لا بد في الشراء للطفل مطلقا من كون البائع ثقة كما صرحوا به في العقار والبيع بالعرض قال وانما ذكره في العقار والشراء بالعرض دون غيرهما لانهما احوج الى ذلك لكثرة التحيل من بائعهما على فساد البيع وينبغي تقييده بغير الاشياء المحقرة كسراة حزمة بقل او رغيف وفاقلا بحتم رأيضا اهـ سم (قوله او على أب او اياه) مثل الاب الام الوصية وكذا اصولها الاوصيا اهـ حل (قوله ودعواه على المشتري من الولي) وكذا على المشتري من المشتري وهكذا من كل من وضع يده اهـ حل (قوله اما القاضي فيقبل قوله الخ) عبارة شرح م ر والدعوى على القاضي ولو قبل عزله كالدعوى على الوصي والامين كما اقتضاه كلام التنبيه واختاره الشيخ تاج الدين الفزارى وهو المعتمد خلافا للسبكي انتهت (قوله لانه عند تصرفه نائب الشرع) ويتعين فرضه في أمين مشهور العفة وحسن السيرة والمعتمد انه كالوصي فلا يقبل قوله مطلقا اى لا قبل العزل ولا بعده اهـ زى وعبرة حل المعتمد ان القاضي كالوصي فيقبل قول الصبي يمينه انتهت

(باب الصلح)

لو عبر بكتاب كان أوضح لانه لا يندرج تحت ما قاله وهو يذكرو يؤثرت فيقال الصلح جائز وجائزة وهو رخصة على المعتمد لان الرخصة هي الحكم المتغير اليه السهل لعذر مع قيام السبب للحكم الاصل ولا يشترط لتسميها رخصة التغير بالفعل ورود الحكم على خلاف ما تقتضيه الاصول العامة كاف في كونه رخصة كما يعلم ذلك من متن جمع الجوامع وشرحه ونقل في الدرر عن العباب الجزم بما قلناه فراجع اهـ ع ش على م ر وهل هو اصل بنفسه مندوب اليه ام فرع عن البيع ونحوه وجهان يبنى عليهما ما لو صالح من الشيء على بغضه فيصح على الاول دون الثاني اهـ سم (قوله والتزام على الحقوق المشتركة) اى وما يذكرو معه اى التزام من قوله والجدار بين مالكين الخ ع ش على م ر (قوله وهو لغة قطع النزاع الخ) هذا على خلاف القاعدة وهي ان المعنى الشرعى اخص من اللغوى اى فرد منه وذلك لان العقد الذى يحصل به قطع النزاع ليس فردا من افراد قطع النزاع فهما متباينان بحسب المفهوم وان اتحدا بحسب التحقق والوجود اى فالمكان الذى يتحقق

(فان ادعى بعد كماله)
يلوغ ورشد فهو اولى
من قوله بعد بلوغه (بيعا)
او اخذا بشفعة (بلا مصلحة
على وصى او امين)
للقاضى (حلف) اى المدعى
(او ادعى ذلك على أب او
ايه حلفا) فالمعتبر قولها
لانها غير متهمين بخلاف
الوصى والامين ودعواه
على المشتري من الولي كفى
على الولي اما القاضي فيقبل
قوله بلا تحليف ولو بعد
نزوله كما اعتمد السبكي آخر
لانه عند تصرفه نائب الشرع
(باب الصلح)
والتزام على الحقوق
المشتركة وهو لغة قطع
النزاع وشرعا عقد يحصل
به ذلك وهو انواع

فيه العقد يتحقق به قطع للزاع اه ع ش على مر (قوله صلح بين المسلمين والمشركين) وعقدوا له باب الهدنة وقوله و صلح بين الامام والبغاة انظر لم خص الامام وملا عمم كالاول فقال بين أهل العقد والبغاة حج اقول انما خص الامام لان البغاة مخالفوه لان البغى مخالفة الامام والخروج عليه فلاجل هذا اضاف الصلح له فليتأمل اه شوبرى اقول ويجاب ايضا بان المقام في الصلح عن أهل العدل نائب الامام فكان الصلح واقع منه وان المراد الامام حقيقة أو حكما اه ع ش على مر وعقدوا له باب البغاة وقوله و صلح بين الزوجين وذكره في باب القسم والنشوز اه شوبرى (قوله والاصل فيه) اى فى الصلح مطلقا قوله تعالى والصلح خير وفيه ان هذا الصلح هو الواقع بين الزوجين لانه اعتدت فيه النكرة معرفة والنكرة اذا أعيدت معرفة كانت عنها فكأنه قيل هذا الصلح اى الواقع بين الزوجين اه حل اى فلا يظهر منه الدليل ثم رابت للجلال السيوطى فى عقود الجمان مانصه وكذا آية الصلح لا مانع ان يكون المراد بها الصلح المذكور وهو الذى بين الزوجين واستحباب الصلح فى سائر الامور يكون ماخوذا من السنة أو من الآية بطريق القياس بل لا يجوز القول بعدم الآية وان كل صلح خير لان ما حل حراما او حرم حلالا ممنوع اه بحروفه وعبارة ع ش على مر قوله و الصلح خير هذه الآية مخرجة على سبب وهو الشقاق بين الزوجين والقاعدة ان النكرة اذا أعيدت معرفة كانت عن الاولى فلم تكن نصافى المدعى هنا والجواب ان القاعدة أغلبية والقرينة على ان هذا من غير الغالب العدول عن الضمير الى الاسم الظاهر فهو دليل على ان المراد عموم اللفظ لا خصوص السبب انتهت (الاصلاح احل حراما) كالصلح على نحو الخمر او حرم حلالا كان لا يتصرف فى المصالح عليه وكان يصلحها على ان لا يطلقها اه من حل وشرح مر فان قيل الصلح لم يحرم الحلال ولم يحلل الحرام بل هو على ما كان عليه من التحليل والتحريم اجيب بان الصلح هو المجوز للاقدام على ذلك فى الظاهر اه ع ش اى فلو صححناه لكان هو المحلل والمحرر فى الظاهر اه وقرره شيخنا العشماوى (قوله ولفظه يتعدى للمتروك الخ) اى غالباً ومن غير الغالب قد يعكس كفى صورة لا عارة وقد يدخل ما هو للمتروك وما هو للماخوذ على الماخوذ كما سياتى فى الصلح على الدين المدعاة فى صورة الانكار فانه ليس فيها متروك وماخوذ بل ماخوذ فقط اه وقد نظم ذلك بعضهم بقوله

يباه أو على بعد الصلح • لما أخذته فهذا نصح
ومن وعن أيضا لما قد تركا • فى أغلب الاحوال اذا قد سلكا

(قوله شرطه بلفظه) الباء بمعنى مع اى شرطه مع لفظه سبق خصومة بلفظه شرط ثان والاولى ان يكون قوله بلفظه حالا اى شرطه حال كونه جاريا وواقعا بلفظه سبق خصومة فيخرج ما لو جرى بغير لفظه فلا يشترط فيه سبق الخصومة كأن ابرأه من الدين او بعضه او وهب له العين كذلك اه (قوله سبق خصومة) المراد بها هنا الدعوى وفى سم مانصه قوله سبق خصومة لعل هذا اذا كان بين المتداعين بخلاف المدعى واجنبى فانظر ما ياتى اه نظرنا فوجدنا الشارح نص فيما سياتى على ان الصلح مع الاجنبى كالصلح مع المدعى عليه حيث قال بعد قول المتن وان صالح عن نفسه صح لانه صلح ترتب على دعوى وجواب تامل (قوله سبق خصومة) اى سواء كانت عند حاكم أم لا اه شرح مر وهذا ربما يشعر بانه لا بد لصحة الصلح من وقوع الخصومة عند غير المتخاصمين فلا تكفى المناكرة فيما بينهما ولعله غير مراد بل متى سبق بينهما تنازع ثم جرى الصلح بلفظه صح لانه صدق عليه انه بعد خصومة ويمكن شمول قوله ام لا لذلك اى بان لم يكن عند احدهم ع ش عليه (قوله سبق خصومة) ولو فى غيبة الحاكم اى ولو مع غير المصالح كما ياتى فى آخر الباب اه ع ش اى فى قول المتن ويجرى بين مدع واجنبى (قوله فلو قال من غير سبقها) اى قال المدعى عليه للمدعى صالحنى عن دارك بكذا الخ يخرج به ما لو قال لغريمه بلا خصومة ابرئنى من دينك الذى على بان قال له استيجا بالطيب البراءة فابراه فانه يجوز اه عاباه سم اه ع ش على مر (قوله وهو يجرى بين متداعين) هذا بحث اول وقوله فان كان

صلح بين المسلمين والمشركين
وصلح بين الامام والبغاة
وصلح بين الزوجين عند
الثقة او صلح فى المعاملة
والدين وهو المراد
والاصل فيه قبل الاجماع
قوله تعالى والصلح خير
وخبر الصلح جائز بين
المسلمين الا صلحا اجل
حراما او حرم حلالا
رواه ابن حبان وصححه
والكفار كالمسلمين وانما
خصهم بالذكر لانقيادهم
الى الاحكام غالبا ولفظه
يتعدى للمتروك بمن وعن
وللماخوذ بعلى والباء
(شرطه) اى الصلح
(بلفظه سبق خصومة) لان
لان لفظه يقتضيه فلو قال
من غير سبقها صالحنى عن
دارك بكذا لم يصح نعم هو
كناية فى البيع كما قاله
الشيخان (وهو) اى الصلح
قسمان احدهما (يجرى بين
متداعين فان كان على
اقرار)

وفي معناه الحجة (و جري
من عين مدعاة على غيرها)
عينا كان أو دينا أو منفعة
أو انتفاعا أو طلاقا أو
غيرها فهو أعم من قوله
على عين أو منفعة كأن ادعى
عليه دار أو حصة منها فافر
له بها وصالحه منها على معين
من نحو عبد أو ثوب
أو على دين أو ثوب
موصوف بصفات السلم
(ف) هو (بيع) للمدعاة من
المدعى لغريمه (أو اجارة)
لها بغيرها منه لغريمه أو
لغيرها بها من غريمه له (أو
غيرهما) كجعالة واعارة
وسلم وخلع

على اقرار بحث ثان وقوله وجرى من عين بحث ثالث وقوله على غيرها بحث رابع ثم رجع لفقه الاربعة
على سبيل الف والنشر المشوش فقابل الرابع بقوله او على بعضها وقابل الثالث بقوله او من دين على غيره الخ
وقابل الثاني بقوله او كان على غير اقرار لغاؤ قابل الاول بقوله ويجري بين مدح واجنبى فقه دونه في هذا
الصنيع (قوله وفي معناه الحجة) عبر بها دون البينة ليشمل الشاهد واليمين فانهما حجة لا بينة ومن الحجة
علم القاضي اعمش على مروي ومنها ايضا اليدين المردودة اه شوبرى (قوله وجرى من عين مدعاة على غيرها)
أى تركت فيه الدين وأخذ غيرها والمراد بالعين المبروك وما يشمل منفعتها فلو ادعى عليه عينا مع منفعتها
وصالحه عن ترك منفعتها للمدعى عليه بشئ آخر صرح كما سيأتى في صورة الاجارة اهل بالماء فى اى الصورة
الاولى من صورتها وعبارة الشوبرى المراد بالدين ما قابل الدين فيشمل المنفعة وبذلك قوله واجارة
لها بغيرها انتهت وقال شيخنا فالعين متروكة على القاعدة والغير ما خوذ الا فى صورة العارية فبالعكس
على خلاف القاعدة اذ العين فيها ما خوذ للمدعى ومنفعتا من كذا للمدعى عليه نامل (قوله على غيرها) ذكر
الشارح للغير ثمان صور لان قوله عينا صورة وقوله أو دينا ثابا قبل أو منشأ وقوله أو منفعة فيه صورتان
ذكرهما الشارح بقوله أو اجارة لها بغيرها الخ وقوله أو انتفاعا فيه صورتان العارية والجعالة وقوله أو
طلاقا صورة واشأ الى عدم حصر الغير فى الثمانية بقوله أو غيرها نامل (قوله أو ثوب موصوف بصفات
السلم) أى وجرى بلفظ البيع كان قال صالحك من الدار التى ادعى عليك على ثوب فى ذمتك صفته كذا وكذا
ولم يذكر لفظ البيع وإنما احتيج لهذا للتغاير ماها ما سيأتى من صورة السلم فالعارق ذكر لفظ السلم وعدم
ذكره فان لم يذكر فهو البيع كما تقدم تصويره وإن ذكر فهو السلم كما سيأتى كان قول صالحك من الدار
على ثوب فى ذمتك صفته كذا وكذا سلمانا لاه (قوله فهو بيع) راجع للصورة الثلاثة من قوله كان
ادعى عليه دار الخ وعبارة شرح مر وقد علم بما قررناه انقسام الصالح الى ستة اقسام بيع واجارة وعارية
وهبة وسلم وبراءة وادعى ذلك ان يكون خلعا كصالحك من كذا على ان أطلق فى طلبة ومعارضة عن دم
العمد كصالحك من كذا ما استحقه على من قصاص وجمالة كصالحك من كذا على رد عبيد وفداء
كقوله لحرى صالحك من كذا على اطلاق هذا الاسير وفسخا كان صالح من السلم فيه على رأس المال
وتركها المصنف ككثير لا خذها من الاقسام التى ذكرها فان دفع قول الاستوى اهلها الاصحاب وهى
واردة جزما انتهت (قوله واجارة لها بغيرها منه) كأن قال المدعى صالحك من سكنى دارى اى المدعاة
بدينار وقوله أو لغيرها بها كأن قال المدعى صالحك من الدار اى المدعاة على ان يخدمنى عبدك شهرا
فيقول قلت ويصدق عليه انه اجر عبده للمدعى وبالدار المدعاة وقوله لغريمه اى غريم المدعى وهو
المدعى عليه والمصالح هو المدعى (قوله كجعالة واعارة) هما مثلا لان للانتفاع فيما سبق اه وعبارة
الشوبرى قوله كجعالة اى كقوله صالحك عنهما على ان ترد عبيد وقوله واعارة صورتها ان يدعى
عليه دار ايقراه بها ثم يصالحه عنها بسكنها سنة مثلا كذا فى الروض وغيره وظاهره ان الساكن هو
المدعى عليه فالصالحه بسكنى المدعى عليه اياها فهو المستعير والمعيير المدعى لانه المالك فليس المراد سكنى
المدعى فيكون هو المستعير والمدعى عليه هو المعير اذ يلزم استعارة المالك ملكه من لا يستحق المنفعة
وحينئذ لا يملك المدعى عليه اياها اذ اخلت على المتروك كما ان عزى قولهم عنها اخلت على الماخوذ عكس القاعدة
لانها اكثرية لا كلية فتأمل اه ويمكن التمثيل للعارية بمثال جار على القاعدة كأن قال المدعى لغريمه
صالحك بالدار من سكنها سنة اى فياخذ الدار ويترك منفعتها للمدعى عليه وقوله او سلم كأن قال
المدعى لغريمه صالحك من الدار على ان تدبى فى ذمتك صفته كذا وكذا سلمانا لاه (قوله وسلم) اى
صورة بان يجعل المدعى به اس مال السلم وكلامهم هنا يدل على جواز بلفظ الصالح وقولهم فى حده بلفظ السلم
يزاد عليه أو الصالح وقال شيخنا السلم حقيقة يشترط فيه لفظه وسما كما هنا يجوز بلفظ الصالح فتأمل شوبرى
وعبارة عشم على مروي قوله فهو سلم اى ان جرى بلفظ السلم ولا فهو بيع فى الذمة كما يأتى اه وقوله وإلا

فهو سلم حكما فديهم أنه ثبت له أحكام السلم وهو خلاف ما مر له في السلم من أن العقد إذا وقع بلفظ البيع على ما في الذمة ثبتت له أحكام البيع دون السلم وقال حجج أن البيع إذا أطلق إنما ينصرف لمقابل السلم لاختلاف أحكامهما فهو راعى البيع لا يخرج عن موضوعه لغيره فإذا نافي لفظه معناه غلب لفظه لأنه الأقوى وأما لفظ الصلح فهو موضوع شرعا لمعقود متعددة بحسب المعنى لا غير فليس له موضوع خاص ينصرف إليه لفظه حتى يطلب فيه فتمين فيه تحكيم المعنى لا غير أنه فيحتمل أن الشارح تبع حجج أه بحر وفه (قوله) كأن صلحته منها على أن يطلقها طلقه (كان قالت صلحتك من كذا على أن تطلقى طلقه أه شرح م رأى فيقبل بقوله صلحتك لأنه قائم مقام طلقك ولا حاجة إلى إنشاء عقد خلافا لما وقع في كلام أهل العصر أه ع ش عليه (قوله) أو جرى على بعضها) أي بان يأخذ المدعى بعضها ويترك بعضها لاخر فقوله في صدر العبارة من عين مدعاة مراده به ما يشمل العين كلا أو بعضها وهذا مبني على فهم أن قول المان أو على بعضها معطوف على قوله على غيرهما ويكون المقسم جريانه من العين المدعاة وتقدير الشارح يقتضي أنه معطوف على قوله من عين حيث قدر له العامل وهو قوله جرى فكانه قال أو جرى على بعضها ويكون على هذا ساكتا عن بيان المتروك لكنه يفهم من الماخوذ لأنه لما فهمت العبارة أن الماخوذ البعض يفهم أن المتروك هو البعض الآخر تأمل (قوله) فتصح بلفظ الصلح كصلحتك الخ) وذلك أن الخاصية التي يفترق إليها لفظ الصلح هي سبق الخصومة وقد حصت أه شرح م (قوله) كأنصح بلفظ الهبة) بأن يقول وهبتك نصفها وصالحتك على نصفها وقوله لا يلفظ البيع كان يقول بعثتك نصفها وصالحتك على نصفها أه وفي الحلبي قوله كما تصح بلفظ الهبة الظاهر أن صورة ذلك أن يقول وهبتك بعضه مثلا وصالحتك على الباقي كما سيأتي نظيره في الصلح ويقال بمثل ذلك في قوله لا يلفظ البيع والتنظير حيث بدأ باعتبار أنه جمع مع الصلح غيره أه (قوله) لا يلفظ البيع) قال الأسنوي لأنه إذا باعها بنصفها فقد باع ملكه بملكه أو باع الشيء ببعضه وهو محال أه شوبري (قوله) فتثبت أحكامها) فن أحكام البيع الشفعة والرد بالعيب وخيار الشرط والمجلس ومنع تصرفه في المصالح عليه وعنه قبل قبضه واشترط التقابض أن اتفاقا أي المصالح عنه والمصالح عليه في علة الربا وغير ذلك من أحكامه كاشتراط التساوي إذا كان جنسا ربويا واشترط القطع في بيع الزرع الأخضر وجريان التحالف عند الاختلاف وفساده بالغرر والشرط الفاسد والجهل لأن حد البيع صادق على ذلك أه شرح م (قوله) لا أنواع الصلح) متعلق بثبت أي ثبتت أحكام المذكورات لأنواع الصلح أو بذكر أي مما ذكر لأنواع الصلح (قوله) أو من دين غير ثمن) خرج الثمن كالمسلم فيه لأنه لا يمتنع عنه لكن اعتمد شيخنا جواز الاعتياض عن المبيع في الذمة غير المسلم ليه أه شوبري (قوله) أو من دين على غيره) أي وكان الغير عينا أو ديننا منشأ أي يلزمه المدعى عليه وقت عقد الصلح أما لو كان الغير ديننا ثابتا من قبل بان كان ثابتا على المدعى فترك الدين الذي كان على المدعى عليه في مقابلة الدين الذي عليه هو فلا يصح كما تقدم بسط ذلك في الباب المذكور (قوله) اشترط تعيينه في المجلس) أي لا قبضه قال حجج والحق المعين في المجلس بالمدعى في العقد يستثنى من قولهم ما في الذمة لا يتعين إلا قبض صحيح قال السبكي وكانهم أرادوا الإلزام في الذمة أي والدين المصالح به من غير لازم فكفي تعيينه في المجلس عن تعيينه في العقد والكلام في دين مخا لم لا دين المصالح عليه جنسا أو نزعاً لأن هذا فيه اعتياض لجرت فيه أحكام الربا أما دين من جنسه ونوعه فهو استيفاء لا اعتياض فلا يجري فيه ذلك كما علم بما يأتي أه ع ش (قوله) أو على بعضه فأبراء عن باقيه) وهل يمود الدين إذا امتنع المبرأ من أداء الباقي أم لا وجهان أحدهما عدم المود أه شرح م (قوله) على خمسمائة) أي في الذمة وكذا معينة ويشترط في هذه الحالة قبوله كما سيأتي في كلامه وكتب أيضا وعلى هذه الخمسمائة لأن الصلح من الألف على بعضه أبراء للبعض واستيفاء للباقي فلا فرق بين المدين وغيره ولو امتنع المبرأ من أداء الباقي لم يعد الدين أه ح (قوله) صح بلفظ نحو أبراء) أي صح الصلح بلفظ صح مع لفظ نحو أبراء كما أشار له الشارح فأيوهم كلام المان من

كان صلحته منها على أن يطلقها طلقه (أو) جرى على (بعضها) أي العين المدعاة (فهي للباقي) منها الذي اليد فيصح بلفظ الصلح كصلحتك من الدار على بعضها كما يصح بلفظ الهبة إلا بلفظ البيع لعدم الثمن (فتثبت أحكامها) أي البيع والاجارة والهبة وغيرها بما ذكر لأنواع الصلح (أو) جرى (من دين) غير ثمن (على غيره) هو أولى من قوله على عين (فقد مر) حكمه في باب المبيع قبل قبضه وهو أنهما إن اتفقا في علة الربا اشترط قبض العوض في المجلس وإلا فلا لكن إن كان العوض ديننا اشترط تعيينه في المجلس (أو) من دين على (بعضه) فأبراء عن باقيه (كصلحتك عن الألف الذي لي عليك خمسمائة لصدق حد الأبراء عليه ويسمى هو والصلح على بعض العين صلح حطية وما عداها غير صلح الاعارة صلح معاوضة (وصح بلفظ نحو أبراء) كحط واسقاط ووضع كأبراءك من خمسمائة من الألف الذي لي عليك أو حطتها أو أسقطتها أو وضعتها عنك

وصالحتك على الباقي ولا
يشترط في ذلك القبول
بخلاف العقد بلفظ الصلح
ولا يصح هنا بلفظ البيع
كتظيره في الصلح عن العين
(أو) جرى (من حال على
مؤجل مثله) جنسا وقدرًا
وصفة (أو عكس) أي من
مؤجل على حال مثله كذلك
(لغا) الصلح فلا يلزم الاجل
في الاول ولا الاسقاط في
الثاني لانهما وعد من
الدائن والمدين (وصح
تعجيل) للمؤجل لصدور
الايفاء والاستيفاء من
أهلها (لا ان ظن صحة)
للصلح فلا يصح التعجيل
فيسترد ما دفعه كما به عليه
ابن الرفعة وغيره وان وقع
فيه اضطراب وهذا من
زيادتي (أو) صالح (من
عشرة حالة على خمسة مؤجلة
برىء من خمسة وبقيت
خمس حالة) لان الحاق
الاجل وعد لا يلزم بخلاف
اسقاط بعض الدين (أو
عكس) بان صالح من عشرة
مؤجلة على خمسة حالة (لغا)
الصلح لانه ترك الخمسة في
مقابلة حلول الباقي وهو
لا يحل فلا يصح الترك (أو
كان) الصلح (على غير اقرار)
من انكار أو سكوت وذكر
السكوت من زيادتي (لغا)
الصلح كان ادعى عليه دارا

صحته بمجرد نحو لفظ الابرأ ليس مراداً اهـ حل (قوله وصالحتك على الباقي) راجع لجميع ما تقدمه وهو
شرط في تسميته صالحاً حتى يحى. احكامه فان لم يات بهذا القيد حصل الاسقاط ولا يكون صلحاً اهـ شيخنا
وقوله بخلاف العقد بلفظ الصلح أي الخالي عن الابرأ ونحوه أي فيشترط فيه القبول اهـ شرح مر (فرع)
لو عقده هنا بلفظ الهبة فالظاهر الصحة وعدم التوقف على القبول لان هبة الدين ابرأ (قوله أو عكس) بضم
العين وكسر الكاف اخذته من ضبطه بالقلم اهـ شوبري (قوله فلا يصح التعجيل) اعتمده مر وقال وينشأ
من هذه مسألة تقدم بها البلوى وهي ما لو وقع بينهما معاملة ثم صدر بينهما تصديق مبنى على تلك المعاملة بان كلا
منهما لا يستحق إلى الآخر شيئاً مع ظهما معهما المعاملة ثم بان فسادها حيث يتبين فساد التصديق وان كان عند
الحاكم (فرع) مثل عند تقرير ذلك عما يقع من تصادقهما على ان كلا منهما لا يستحق على الآخر حقاً
ولا دعوى ثم يدعى نسيان شيء من يريد ان يدعى به فهل يقبل فقال الذي كان الوالد يعتمد عليه انه ان تعرض في
التصادق لنفي الجهل والنسيان فقال لا استحق عليه ولا دعوى ولا يمينا لا عهد ولا سهوا ولا جهلاً ثم ادعى
السمو ونحوه لم يقبل ولا يصح دعواه اخذاه من قولهم لو حلف لا يدخل الدار لاسهوا ولا عهداً ولا جهلاً
فدخلها حنث وان كان ناسياً او جاهلاً لا نه غلط على نفسه وان لم يتعرض لذلك قبل والله اعلم اهـ ع ش (قوله
فيسترد ما دفعه) فلو اراد بعد ذلك ان يجعله عن الدين من غير استرداد فهل يصح أم لا بد من رده واعادته
يتأمل ذلك اهـ سم على منهج والظاهر الاول لانه بالتراضي كأنه ملكه تلك الدراهم بماله عليه من الدين
فأشبهه ما لو باع العين المضمومة للغائب بماله عليه من الدين اهـ ع ش على مر (فرع) لو صالح متلف العين
ماله كما قال كان باكثر من قيمتها من جنسها أو مؤجل لم يصح الصلح لان الواجب قيمة المتلف حالة فلم يصح
على اكثر منها ولا على مؤجل لمافيه من الربا وان كان باقل من قيمتها أو باكثر بغير جنسها جاز لا تنفاه
المانع اهـ شرح مر (قوله أو صالح من عشرة حالة الخ) انظر حكمة تقدير صالح دون جرى مع انه بمعناه
وقوله أو عكس لغا لا يقال لو حذف لغا من هنا واكتفى بالذكورة بعد قوله أو كان على غير اقرار كان أولى
لمراعاته الاختصار ما يمكن لا نناقول ما ذكره هو الصواب لانه من نتم صور قوله فان كان على اقرار الخ
وقوله أو كان على غير اقرار الخ نسيم له اهـ ع ش (قوله أو كان على غير اقرار) أي وغير ما في معناه من الحجة
التي من جانب المدعى اهـ شرح مر ولو اقر بعد الصلح لم يقد اقراره صحة الصلح لان شرط الصحة سبق
الاقرار اهـ حل ولو تنازعاني جريانه على انكار او اقرار صدق مدعى الانكار لان الاصل عدم العقد
ولان الظاهر والغالب جريان الصلح على الانكار بخلاف البيع فالغالب فيه صدوره على الصحة فام اذا كان
القول فيها قول مدعيها وقد يغتفر جريانه على غير اقرار فيما لو اصطلاح الورثة فيما وقف بينهم كما سياتي اذا
لم يذل احد منهم عوضاً من خالص ملكه وفيما لو اسلم على أكثر من اربع نسوة ومات قبل الاختيار او طلق
احدى زوجتيه ومات قبل البيان او التعيين ووقف الميراث بينهم فاصطاحن وفيما لو تداعيا رديعة عند آخر
فقال لا أعلم لا يكماهي أو دارا في يديهما واقام كل بيته ثم اصطاحاه شرح مر (قوله ثم تصالحا عليها) بان
قال المدعى للمدعى عليه صالحتك من الدار عليها واخذها المدعى اهـ حل أي او اخذها المدعى عليه كما سياتي
عن مر ان للصلح على المدعى به صورتين وقوله أو على غير ذلك أي سواء كان الصلح منها أو من بعضها كما
يرشد اليه هو له لتحريم المدعى به أو بعضه عليه اهـ شوبري وقوله لانه في الصلح تعليل لقوله أو على غير ذلك
وقد علمت ان المتروك فيه اما كل الدين أو بعضه فقول له على غير المدعى به أي سواء كان المتروك كل المدعى به
أو بعضه وقوله ويلحق بذلك أي بالصلح على غير المدعى به الصلح على المدعى به أو بعضه أي يلحق به في التعليل
المذكور بقوله لانه في الصلح الخ لكن بشقيه في صورة البعض وبشقه الثاني في صورة الكل اهـ (ثم تصالحا
عليها) أي على ان ياخذها المدعى أو يتركها للمدعى عليه وعبارة شرح مر بان يجعلها للمدعى أو للمدعى
عليه كما تصدق به عبارة المصنف وهو باطل فيما لا يمكن تصحيح التملك مع ذلك لاستلزامه ان يملك المدعى

مالا يملكه أو يملك المدعى عليه ما يملكه اهـ وكتب عليه الرشيدي قوله لاستلزامه ان يملك المدعى مالا يملكه
أو يملك المدعى عليه ما يملكه اى ان كان المدعى كاذبا فيهما فان كان صادقا انعكس الحال فلو قال لاستلزامه
ان يملك الشخص ما يملكه أو مالا يملكه لشملها على اى في هذا التعليل نظر الا يخفى اذ لا عذر في كون
الشخص يملك مالا يملكه بواسطة الصالح كغيره فليحذر (قوله صالح محرم للحلال الخ) قد يناقش فيه بانه
فيه بانه لا محذور في ذلك لان حرمة على نفسه بمعاملة صحيحة صدرت باختياره كسائر المعاملات الصحيحة
المختارة فان كلام المعاملين حرم على نفسه ما بذله في تلك المعاملة والمعاملة هنا صحيحة عند المخالفين فهي
كغيرها من المعاملات الصحيحة ومن ذلك الصالح على الاقرار فان المدعى حرم على نفسه ماله بما اخذه عوضا
عنه اهـ ويمكن الجواب عنه كما يؤخذ من كلام ع بان غيره من المعاملات كل من المتعاقدين يتصرف في ملك
نفسه بخلاف ما هنا فان المدعى يبيع مالا يملكه اى حيث كان غير مدعى في انكاره والمشتري يشتري
ما يملكه اى حيث كان صادقا في دعواه اهـ ع ش على م ر (قوله فقول المنهاج الخ) فخرج على قوله ويلحق
بذلك الخ او على قوله ثم تصالحا عليها وقوله صحيح اى تصوير الاحكام لان الحكم في كلامه البطلان اى جعله
من صور الفساد الصالح على نفس المدعى به صحيح اى فهو متصور لكن الفساد لما قاله الشارح لالعدم
تصوره اهـ شيخنا وعبارة المنهاج و كان على انكاره ان جرى على نفس المدعى باثمت وتعييره وان
كان صحيحا على ما ذكره الشارح لكن تقييده بقوله على نفس المدعى به فيه تصور كما أشار له الشارح (قوله
لان على والباء يدخلان على الماخوذ) اى في مقابلة متروك وهناك ما خوذ لا في مقابلة متروك اهـ حل اى او
متروك لا في مقابلة ما خوذ كما تقدم (قوله باعتبارين) فانه ما خوذ بالنسبة للمدعى متروك بالنسبة للمدعى
عليه فكان المدعى اخذها وتركها للمدعى عليه اهـ حل اى او ما خوذ بالنسبة للمدعى عليه ومتروك بالنسبة
للمدعى فكان المدعى عليه اخذها وتركها للمدعى كما تقدم من ان الصالح على المدعى به له صورتان (قوله
ولفساد الصيغة الخ) انظر هذا مع ما مر من الحكم بصحة التصوير مع الجواب عنه المقتضى لصحتها ايضا اهـ
قل (قوله باتحاد العوضين) اى المصالح به وعليه وللمدعى الحق ان وقع الصالح المذكور على عين المدعى به
التصرف فيه وان وقع على غيره كان ظاهرا اهـ حل (قوله وصالحني عما تدعيه الخ) مبتدا لان هذه الجملة
قصده لفظها وقوله ليس اقرار اخبره اى هذا اللفظ ليس اقرار او هذا واضح بالنظر للمتن في حد ذاته
والشارح قدر مبتدا فقال في نسخة وقول صالحني الخ وفي اخرى وقولي صالحني الخ وفي اخرى قوله صالحني
الخ فعلى الاولى الاضافة بيانية اى ان القول الذي قدره مضاف الى الجملة بعده فكأنه قال وقول هو صالحني
الخ وعلى هذا يكون قوله اعم جملة اعتراضية اى ان هو ضمير فصل واعم خبر مبتدا الذي قدره وقول
المتن ليس اقرار اخبره اى الثانية يصير قول المتن صالحني عما تدعيه مقول القول الذي قدره
الشارح وخبر المبتدا اما قوله ليس اقرار او الجملة التي قدرها الشارح اعتراضية كما سبق او هو ضمير فصل
الخ ما تقدم وعلى الثالثة يكون الضمير في قوله وقوله عائد على المدعى عليه والاعراب كما سبق تأمل (قوله
ليس اقرارا) ولو قال بعني او هبني او ملكني المدعى به او زوجنيها او ابرتنى منه فاقرار لا اجرني او اعزني
على الاصح كما جزم به في الانوار اذا لا انسان قد يستعير ملكه ويستاجره من مستاجره ومن الموصى له
بمنفعته نعم يظهر كما بحثه الشيخ انه اقرار بانه مالك للمنفعة اهـ شرح م ر (قوله ويجرى بين مدع واجنبي
الخ) يمكن ان ينتظم في هذا المقام مائة وعشرون صورة اصولها اربعة لان الصالح اما عن عين او دين
يترك للمدعى عليه او عن عين او دين يترك للاجنبي الصالح فان كان عن عين تترك للمدعى عليه انتظم
فيه ثمانية واربعون صورة ومثلها فيما لو كان عن دين يترك للمدعى عليه واثناعشر فيما لو كان عن عين تترك
للاجنبي المصالح ومثلها فيما لو كان عن دين يترك له اى الاجنبي الصالح بيان الثمانية والاربعةين فيما لو كان
عن عين تترك للمدعى عليه اما الاجنبي اما ان يصالح بعين او دين وكل منهما له او المدعى عليه وعلى كل من
الاربعة اما ان يقول وكلني في الصالح معك او يسكت عن دعوى الوكالة فهذه ثمانية وعلى كل منها اما ان

صالح محرم للحلال ان كان
المدعى صادقا لتحريم
المدعى به او بعضه عليه او
محلل للحرام ان كان
كاذبا باخذه مالا يستحقه
ويلحق بذلك الصالح على
المدعى به او بعضه فقول
المنهاج ان جرى على نفس
المدعى صحيح وان لم يكن في
المحرر ولا غيره من كتب
الشيخين والقول بانه
لا يستقيم لان على والباء
يدخلان على الماخوذ ومن
وعن على المتروك مردودة
بان ذلك جرى على الغالب
وبان المدعى المذكور
ما خوذ ومتروك باعتبارين
غايته ان الغاء الصالح في ذلك
لانكار والفساد الصيغة
باتحاد العوضين وتعيير
بما ذكر اعم من اقتضاره
على الصالح على المدعى به او
بعضه (و) قولي (صالحني
عما تدعيه) هو اعم من
قوله من الدار التي تدعيها
(ليس اقرارا) لانه قد يريد
به قطع الخصومة (و) القسم
الثاني من الصالح (يجري
بين مدع واجنبي

يقول هو مقر بها لك أو هي لك أو هو محقق في عدم إقراره أو مبطل فيه أو لا أدري حاله أو يسكت بان لم يزد على قوله صالح حتى هذه ستة تضرب في الثمانية المتقدمة بثمانية وأربعين ويانها في الثمانية والأربعين فيما لو كان عن دين يترك للدعي عليه هو هذا البيان بعينه وبيان الاثني عشر فيما لو كان عن دين يترك للاجنبي أن المصالح لا يكون إلا بين أو دين له وأنه لا يدعي الوكالة فاحوال المصالح به حينئذ اثنان يضربان في الستة المذكورة سابقا وهي قوله هو مقر لك أو هي لك الخ باثني عشر ويانها في الاثني عشر فيما لو كان عن دين يترك للاجنبي هو هذا البيان بعينه ويمكن استخراج الصور جميعها من منطوق المتن ومفهومه ومنطوق الشارح في تقرير مفهوم المتن ومفهومه أي الشارح في تقرير مفهوم المتن فإشارا المتن إلى صور العين المتروكة المدعى عليه منطوقا ومفهوما بقوله فان صالح عن عين الخ فنطوقه يصدق بثمانية منها إشارا إليها بقوله وهو مقر لك أو هي لك هذان حالان في أحوال المصالح به الأربعة بثمانية وأما البقية وهي أربعون فمقتضاها أنها لا تصح ويمكن استخراجها من تقرير الشارح لمفهوم المتن حيث قال وبقوله وكلني الخ لانه عند عدم دعوى الوكالة يصدق بالصور الست السابقة تضرب في أحوال المصالح به الأربعة مفهوم القيد الثاني يشتمل على أربعة وعشرين صور قو حيث قال وبقوله وهي مقر لك الخ فان قوله مع عدم قوله ذلك يصدق ببقية الستة وهي أربعة في أحوال المصالح به الأربعة بستة عشر اشتمل هذا المفهوم عليها نضم للأربعة والعشرين المتقدمة فقد كملت الأربعون وإشارا الشارح في تقرير مفهوم قول المتن عن عين إلى صور الدين المتروك للدعي عليه بقوله وخرج بالعين الدين إلى قوله بكذا من مالي فنطوقه أي الشارح يصدق باثنين وعشرين صورة صحيحة لان قوله أن قال الاجنبي ما مر يصدق بصورتين تضربان في حالتين الاذن وعدمه تضرب الأربعة في أحوال المصالح به الأربعة بستة عشر وقوله أو قال عند عدم الاذن إلى قوله بكذا من مالي يصدق باثنين لان كذا كناية عن عين أو دين يضمن إلى الستة عشر ومفهوم قوله عند عدم الاذن انه عند الاذن إذا قال وهو مبطل لا يشترط أن يقول بكذا من مالي فيصدق بأربع وهي أحوال المصالح به تضم إلى الثمانية عشر تبلغ اثنين وعشرين وأما صور البطالان وهي ستة وعشرون فتؤخذ من مفهوم قوله إن قال الاجنبي ما مر أو قال الخ لانه إذا لم يقل مرو لا قال وهو مبطل يصدق بثلاثة ببقية الستة تضرب في حالتين الاذن وعدمه تضرب الستة في أحوال المصالح به الأربعة بأربعة وعشرين ومفهوم قوله أو قال عند عدم الاذن إلى قوله بكذا من مالي صورتان لان قوله من مالي مفهومه أن يقول من ماله وكذا كناية عن عين ودين تضم إلى الأربعة والعشرين تبلغ ستة وعشرين وإشارا إلى صور العين المتروكة للاجنبي بقوله وإن صالح عنها لنفسه الخ فإشارا بمنطوق قوله وإن قال وهو مقر لك إلى قوله أن قال وهو مبطل إلى ستة منها صحيحة لان قوله أن قال وهو مقر مع قول الشارح أو وهي لك مع قول المتن أن قال وهو مبطل ثلاث صور تضرب في حالتين المصالح به تبلغ ستة وإشارا إلى الستة الباقية وإلى أنها باطلة بقوله والالغا حيث جعل الشارح تحت هذا ثلاثة تضرب في حالتين المصالح به بستة وإشارا المتن إلى صور الدين المتروك للاجنبي بمفهوم قوله وإن صالح عنها لنفسه فإشارا في تقريره إلى ستة منها صحيحة بقوله أن قال وهو مقر لك أو وهو لك مبطل فهذه ثلاثة في حالتين المصالح به بستة ومفهوم الشارح أي مفهوم قوله أن قال وهو مقر لك الخ انه إذا لم يقل ذلك لا يصلح المصالح وعدم قوله ما ذكر يصدق بثلاثة صور وهو أن يقول هو محقق في عدم إقراره أو لا أدري حاله أو يسكت بان لا يزد على قوله صالح حتى فهذه ثلاثة في حالتين المصالح به فعليك بالتأمل (قوله فان صالح عن عين) أي صالح عنها لموكله وصالح بعين أو بدين لموكله وهو ظاهر أو له وتكون العين والدين قرضاً منه لموكله أم شيئاً (قوله فان صالح الاجنبي عن عين وقال الخ) اشتمل كلامه على قيود ثلاثة الأول هذا والثاني قوله وقال وكلني الغريم والثالث مجموع قوله وهو مقر لك أو هي لك وقد ذكر الشارح مفهوم ما على هذا الترتيب وحاصل ما أشار إليه المتن منطوقا ومفهوما أربع صور لان الاجنبي إما أن يصالح عن عين أو دين وعلى كل إما للغريم الذي هو المدعى

فان صالح الاجنبي (عن
عين وقال) له

عليه أو لنفسه فذكر صورتي العينة طوقا وأشار إلى صورتي الدين مفهوم ما وأشار الشارح بقوله وخرج
 بالدين الدين الخ ان في مفهوم هذا القيد تفصيلا وكذلك قوله فيما يأتي وخرج بالدين الدين الخ اه (قوله وكلني
 الغريم) هو المدعى عليه (قوله وهو مقر لك) أي في الظاهر أو فيما بيني وبينه اه حل (قوله أو وهي لك) أي
 ليكون معترفه بالدين الذي هو له المعنى أو هو موقوف على ذلك أو مدام كلام الاجنبي اه حل (قوله صح
 الصلح) أي وان كان الوكيل صالح على دين من مال نفسه أو على دين في ذمته ويكون ذلك قرضا لاهبة اه
 شوبري (قوله ان كان الاجنبي صادقا) هذا شرط في صحة الصلح وكون الدين ملكا للمدعى عليه فقوله والا
 فهو شراء فضولي أي فلا يصح الصلح ولا يملك المدعى عليه الدين اه شيخنا (قوله ان كان الاجنبي صادقا)
 هل وان كان كاذبا في قوله وهو مقر اه شوبري وقوله وخرج بالدين الدين أو الفرض ان الاجنبي يصالح
 للغريم وقوله بدين ثابت قبل أي ثابت للموكل أو للاجنبي وشواء كان من عليه الدين المدعى أو غيره وقوله
 ويصح بغيره أي سواء كان الغير عينا أو ديناه منشأ اه (قوله وخرج بالدين الدين الخ) عبارة شرح مر
 ثم ان كان المدعى عينا وصالح على بعض المدعى به أو على عين المدعى عليه أو على دين في ذمة المدعى عليه صح
 وصار المصالح عنه ملكا للمدعى عليه ان كان الاجنبي صادقا في الوكالة والا فهو شراء فضولي وقد مر في البيع
 ولو صالح الوكيل عن الموكل على عين مال نفسه أو على دين في ذمته باذنه صح العقد ووقع الاذن ويرجع
 الماذون عليه بالمثل ان كان مثليا أو بالقيمة ان كان مئة وما لان المدفوع قرض لاهبة انتمت وكتب عليه
 عش قوله أو بالقيمة الخ يشكل عليه التوجيه بان المدفوع قرض لاهبة إذ مقتضاء الرجوع بالمثل مطلقا لما
 تقدم ان الواجب في القرض رد المثل الصوري في المتقوم اه إلا ان يقال ما تقدم عمله في القرض الحقيقي وما
 هنا في الحكمي ولا يلزم تساويهما في الحكم (قوله بدين ثابت قبل) أي قبل الصلح على الاجنبي أو الموكل أو
 على شخص آخر وقوله ويصح بغيره أي بغير دين ثابت قبل الصلح بان ينشئه وقت الصلح في ذمته بخلاف
 ما لو قال بدينه الذي على زيد مثلا لانه بيع دين بدين وشامل ايضا ولو كانت للاجنبي وصرح به في الشارح
 اه حل (قوله ان قال الاجنبي الخ) راجع للاذن وعدمه وقوله مامر أي من قوله وهو مقر لك أو هو ملك
 اه شيخنا (قوله ان قال الاجنبي مامر) أي هو مقر لك أو هو ملك أو هو مبطل في عدم اقراره وقوله من
 مالي مقتضاء انه لا يجب ان يقول من مالي في قوله أو هو ملك وليس كذلك بل لا بد من ذلك فيما ذكر اه
 حل (قوله ان قال الاجنبي) أي في المسئلة بشقيه أو قوله مامر أي هو مقر لك أو هو ملك وقوله أو قال عند
 عدم الاذن الخ أي زيادة على مامر فالخاصل انه ان اذن له صح ان قال هو مقر لك أو هو ملك أو لم يأذن صح ان
 قال كذلك أو قال هو مبطل وهذا ظاهر جلي وقد وقع في بعض الاوهام فهم هذا المقام على غير ذلك وهو
 في غاية التهاافت فليحذر اه شوبري (قوله ان قال الاجنبي مامر) أي سواء قال بكذا من مالي أو من ماله
 فقوله فصالحني عنه بكذا الخ راجع لقوله أو قال الخ اه (قوله بكذا من مالي) مقتضاء انه لا يجب ان يقول
 من مالي في قوله أو هو ملك ليس كذلك بل لا بد من ذلك فيما ذكر اه حل (قوله إذ لا يتعذر الخ) لعل هذا
 تعليل لقوله وهو مبطل في عدم اقراره لان ما قبله يقتضي الاقرار فيكون قضاء الدين بالاذن تامل سم اه
 شوبري (قوله إذ لا يتعذر قضاء دين الغير بغير اذنه) أي فكأنه اشترى دين المصالح له ولزم من ذلك
 سقوطه عنه فقد قضى دين غيره بغير اذنه حرر اه حل (قوله مع عدم قوله ذلك) أي وكلني الغريم سواء
 أقال وهو مقر لك أو هو محق في عدم اقراره أو مبطل فيه أو لا أدري حاله أو لم يزد على صالحني بكذا اه
 (قوله لتعذر تملك الغير عينا بغير اذنه) كان المراد بهذا الكلام ان المدعى عليه محكوم بانكاره في هذه
 الحالة وإذا صالح الاجنبي عن العين المدعاة بعين من ماله تضمن ذلك بقاء العين المدعاة للمدعى عليه ودخولها
 في ملكه فيلزم انه ملك تلك العين بغير اذنه وعبارة الروض وشرحه فلو قال انكر الخصم وهو مبطل في
 انكاره فصالحني له بعبدى هذا التقطع الخصومة بينكما صح الصلح عن الدين لا عن العين إذ لا يتعذر قضاء دين

(وكلني الغريم) في الصلح
 ملك عنها (وهو مقر لك)
 بها (أو وهي لك) وصالح
 لموكله (صح) الصلح عن
 الموكل وصارت العين ملكا
 ان كان الاجنبي صادقا في
 دعواه الوكالة والا فهو
 شراء فضولي وخرج بالدين
 الدين فلا يصح الصلح عنه
 بدين ثابت قبل ويصح
 بغيره ولو بلا اذن ان
 قال الاجنبي مامر أو قال
 عند عدم الاذن وهو
 مبطل في عدم اقراره
 فصالحني عنه بكذا من
 مالي إذ لا يتعذر قضاء
 دين الغير بغير اذنه وقوله
 وقال وكلني الغريم العين
 مع عدم قوله ذلك فلا
 يصح لتعذر تملك الغير
 عينا بغير اذنه وقوله وهو
 مقر لك أو وهي لك العين
 مع عدم قوله ذلك

عدم اقراره فلا يصح للمامر في الصلح على غير اقرار (وان صالح) الاجنبي (عنها) أي عن المين (لنفسه) بعين ماله أو بدين في ذمته (صح) الصلح وان لم تجر معه خصومة لان الصلح ترتيب على دعوى وجواب هذا (ان قال وهو مقر) لك أو وهي لك (إلا فشرأه منصوب) فان قدر ولو في ظنه على انتزاعه صح والا فلا هذا (ان قال وهو مبطل) في عدم اقراره (والا) بان قال وهو محق أو لا اعلم حاله أو لم يزد على صالحه بكذا (لغا) الصلح لعدم الاعتراف للدعي بالملك وخرج بالعين الدين فلا يصح الصلح عنه بدين ثابت قبل ويصح بغيره ان قال وهو مقر لك أو وهولك أو وهو مبطل بناء على مامر من صحة بيع الدين لغير من هو عليه وتقييدى بالعين في الموضعين مع قولى أو وهي لك من زيادتي (فصل) في التزام على الحقوق المشتركة (الطريق النافذ) بمعجزة ويعبر عنه بالشارع وقبل بينه وبين الطريق اجتماع وافتراق لانه يختص بالبيان ولا يكون الا نافذا والطريق يكون بينان وصحرا ونافذا وغير نافذ ويذكر ويؤنث (لا يصرف فيه) بالبناء للمفعول

الغير بغير اذنه بخلاف تملكه العين أو فصالحه لنفسه والمدعى عين فكشراء المصوب في فرق بين قدرته على انتزاعه وعدمه المامر في البيع فان كان المدعى دينافهوا ببيع دين في ذمته غيره هو وخذه من قوله وهو مبطل ما صرح به اصله من انه لو قال وهو منكرو لا اعلم صدقك وصالحه لم يصح سواء كان المصالح عليه ام لا المدعى عليه كالمو صالحه المدعى وهو يتكر اه فلم ان المصالحه عن الغير عن الدين باذنه او بدونه لا تصح الا ان قال المصالح هو مقر لك أو وهولك أو وهو مبطل في انكاره فأتضح تقييد الشارح بقوله ان قال الاجنبي مامر اى في قوله ويصح بغيره ولو بلا اذن الخ وقوله ولم يصح الخ ظاهره انه لا فرق في عدم الصحة بين الدين والعين وقوله بغير اذنه لعل وجهه مع كون الفرض انه قال وكفى الغريم كاه وتضيعة كلامه ان قوله ما ذكر ليس اقرارا وإذا اتقى الاقرار فلا اذن في التملك لانه فرع الاعتراف بان الماذون في تملكه ملك المدعى الذي هو المملك تامل او يقال صورة المسئلة ان الاجنبي صالح بماله كما صور وما بذلك فانظر الروض وغيره وإذا صالح بماله تضمن ذلك تملكه المصالح به ثم ينتقل الى المدعى مع انه لم ياذن وفيه ان التوكيل في الصلح اذن في ذلك الا ان يقال التوكيل في الصلح ليس اقرارا الخ ما تقدم اه سم (قوله تملك الغير) هو المدعى عليه (قوله الصادق) اى العدم بقوله الخ اى وصادق ايضا بقوله وهو محق في عدم اقراره بقوله لا ادري حاله وبعدم زيادته على صالحه بكذا اه (قوله هذا ان قال الخ) اشارة الى مامر اى خذ هذا او الامر هذا او هذا كما ذكر وهو كافي قوله تعالى هذا وان للطاغيين لشر ماب والواو بعد ل حال فتفيدان للمتقل اليه نوع ارتباط بما قبله ومن ثم قرب هذا الاقتضاب من التخاص المشروط فيه ملائمة السابق لللاحق واطردت عادة كثير من المصنفين بالفصل به بين كلامين يتعلقان بشئ واحد وبينهما اختلاف بوجه قاله شيخنا فيما كتبه على شرح السعد للعقائد اه شورى (قوله وخرج بالعين) اى المامر عنها بالضمير المجرور بعين الدين اى والفرض ان الاجنبي صالح عنه لنفسه وقوله ثابت قبل اى الاجنبي على كل وقوله ويصح بغيره اى سواء كان عين ذلك الاجنبي او ديناه نشأ (قوله ويصح) اى الصلح بغيره اى بدين ينشئ في ذمته او عين من اعيان ماله وهل يشترط قدرته على انتزاعه كالعين الا لان القدرة على تسليم المبيع تختص بالعين لكن فيه ان شرط بيع الدين لغير من هو عليه ان يكون مقر اه حل (قوله ان قال وهو مقر لك أو وهولك) اى من غير ان يقول وهو منكرو ظاهر كلامهم الا كنفاء بذلك في كونه شرأه غير مفسوب وان كان الموكل غير مقر في نفس الامر وبوجه بالا كنفاء باعتراف المصالح وان لم يكن له قدرة على انتزاعه وفيه نظر بل لا بد ان يكون قوله المذكور موافقا لما في نفس الامر اه حل (قوله او وهو مبطل انظر لم يشترطوا في قوله وهو مبطل بالنسبة للدين القدرة على الانتزاع كافي العين والوجه الاستواء اه شورى (فصل في التزام على الحقوق المشتركة) اى وما يذكر معه من قوله والجدار وبين مال كين الى اخر الفصل (قوله الطريق النافذ الخ) الطريق ما جعل عند احياء البلد او قبله طريقا او وضعه المالك ولا يحتاج في غير ملكه الى لفظ وحيث وجد طريق عمل فيه بالظاهر من غير نظر الى اصل وتقدير الطريق الى خيرة من اراد ان يسبله ملكه والافضل توسيعه وعند الاحياء الى ما اتفق عليه المحبون وان تازعوا جعل سبعة اذرع كارجحه المصنف لخبر الصحيحين بذلك واعترضه جمع بان المذهب اعتبار قدر الحاجة والخبر محمول عليه ولا يغير عماده وعليه ولو زاد على السبعة على قدر الحاجة فلا يجوز الاستيلاء على شئ منه وان قل ويجوز احياء ما حوله من الموات بحيث لا يضر بالمار اه شرح مر (قوله اجتماع وافتراق) قيل التعبير بالافتراق يقتضى ان لكل منهما افتراقا عن الآخر مع ان الافتراق انما هو من جانب واحد وهو مردود لان هذه صيغة افعال لا صيغة مفاعلة اه قل (قوله اجتماع وافتراق) يشعر بانه على الاول ليس كذلك وايس مرادا فانه على كل من التقديرين الطريق الصارع عموم وخصوص مطلق لكن مادة الاجتماع على الاول الطريق النافذ في بناء او غيره وعلى الثانى الطريق النافذ في بناء اه غش (قوله ويذكر ويؤنث) في المصباح والطريق يذكر في لغة نجد وبه

جاء القرآن في قوله تعالى فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا ويؤت في لغة الحجاز والجمع طرق بضمين
 وجمع الطرق طرقا اهـ وقد يجمع على اطرقة اهـ (قوله ببناء مسطبة) من ذلك المسطبة التي تفعل في تجاه
 الصباريج في شوارع مصر تافئنه له قال حج قال بعضهم ومثلها ما يجعل بالجدار المسمى بالدعامة إلا
 ان اضطر اليه لخلل ببنائه ولم يضر المارة لان المشقة تجلب التيسير اهـ ع ش على م ر (قوله ببناء مسطبة)
 أي ولو ببناء داره ولا نظر لكونه في حريم ملكه لان ذلك ربما أدى الى تملك الطريق المباحة اهـ ح ل (قوله)
 وقد تزدحم المارة فيصطكون به) أي ولانه اذا طالت المدة اشبه موضعها بالاملاك وانقطع اثر استحقاق
 الطروق بخلاف الاجنحة ونحوها وفاق حل الغرس بالمسجد مع الكراهة بانه لعموم المسلمين اذ
 لا يمنعون من أكل ثمره فان غرس ليصرف ريعه للمسجد فالصلحة عامة ايضا بخلاف ما هنا وقضيته جواز
 مثل ذلك هنا حيث لا ضرر الا ان يقال توقع الضرر في الشارع اكثر فامتنع مطلقا وهو الاقرب الى
 كلامهم اهـ شرح م ر وكتب عليه ع ش قوله بانه لعموم المسلمين أي بان بقصد وابه ابتداء ار يطلق
 فيحمل عليهم فلو قصد نفسه بالغرس كان متعديا فيقطع مجازا وتلزمه اجرة مدة الغرس لمصالح المسجد
 كالورضع فيه ما لا يجوز وضعه فيه وكالمسجد في ذلك ما هو من توابعه كفسقته وحرمة ومعلوم أن
 ذلك حيث علم ما ذكر فان لم يعلم كان وجدنا شجرا فيعلم يعرف ما قصده به واضعه حمل على انه
 لعموم المسلمين فينتفعون بثمره وينبغي ان ماجرت به العادة بقطعه من الشجر او من ثماره التي تبقى بعد
 أكل الناس تكون لمصالح المسجد اهـ وقوله ان ماجرت به العادة الخ كان فيه تحريفا وكان المراد منه
 ان ماجرت العادة بقطعه عن الشجر كالجر يد والاعصان او بما يكون عليه الثمر كالعرجون يكون لعموم
 المسلمين وفي قل على الجلال (تفيه) علم من هذا منع وضع الخزان في المسجد الا بقدر الحاجة لعموم
 المسلمين ولا ضرر وتلزم الواضع الاجرة حيث امتنع عليه الوضع كما تقدم (قوله فيصطكون به) في المختار
 صكه ضربه وبابه ردونه قوله تعالى فصكت وجهها وفي الجلال فصكت وجهها لطمته اهـ وفي الخطيب
 اختلف في كيفية هذا اللطم فقل ضربته بيدها مبسوطة وقل جمعت اصابعها وضربت وجهها وذلك
 من عادة النساء إذا انكرن شيئا وأصل الصك ضرب الشيء بالشيء العريض اهـ (قوله ولا بما يضر)
 بفتح اوله فان ضم عدى بالباء اهـ شرح م ر (قوله ولا بما يضر مارا) لعم يقتر ضرر يحتمل
 عادة كعبس طين إذا بقي مقدار المرور للناس والقاء الحجارة فيه للعمارة إذا تركت بقدر حاجة
 النزول والركوب ويؤخذ من ذلك منع ما حوت به عادة العلافين من ربط الدواب في الشوارع
 للكره فلا يجوز وعلى ولي الامر منعهم لما في ذلك من مزيد الضرر والرش الخفيف
 بخلاف القاء القمامات والتراب والحجارة والحفر التي بوجه الارض والرش المفرط فانه لا يجوز كما صرح
 به المصنف في دقائقه ومثله ارسال الماء من الميازيب الى الطرق الضيقة قاله الزركشي وكذا اقام النجاسة بل
 هو كالتخلي فيه فيكون صغيرة اهـ وكونه صغيرة ضعيف كما مر فعليه ان كثرت كانت كالقمامات والافلا وله
 اخراج جناح تحت جناح جاره مالم يضر بالمار عليه وفوقه ومقابله وان اظله وعطل هو اهـ مالم يبطل ارتفاعه به
 ولو انهدم جناحه فسبقه جاره الى بناء جناح بمحاذاة جاز وان نذر منه اعادة الاول أو لم يعرض صاحبه
 كالواثق الواقف والقاء في الشارع لا المعاملة فانه يبطل حقه بمجرد انتقاله وانما اعتبر الاعراض في
 الجالس فيه للمعاملة لانها لا تدمر لان الانتقال عنها ثم العود اليها ضروري فاعتبر الاعراض بخلاف ما هنا فاعتبر
 الانهدام اهـ شرح م ر (قوله فلا يخرج فيه مسلم الخ) ر حيث امتنع الاخراج هدمه الحاكم لا كل أحدا
 رجحه في المطلب لما فيه من توقع الفتنة نعم لكل احد مطالبة بازائه لانه من ازالة المنكر قاله سليم اهـ شرح م ر
 وكتب عليه ع ش قوله لا كل احد أي فلو خالف وهدم عزر فقط ولا ضمان فيما يظهر لانه مستحق
 الازالة فاشبه المهدر كالزاني المحصن إذا قتله غير الامام فانه يمدن لا قتياله على الامام ولا ضمان عليه (قائمة)
 نقل الغزالي عن الكافي انه لا يشترط في الجناح المخرج قدر وبشرط في الميزاب ان لا يجاوز نصف السكة ووجهه

(ببناء) لمسطبة او غيرها
 (أو غرس) لشجرة وان لم
 يضر ذلك لان شغل المكان
 بذلك مانع من الطروق
 وقد تزدحم المارة
 فيصطكون به وتعيرى
 ببناء اعم من تعيره ببناء
 دكة (ولا بما يضر مارا) في
 مروره لانه حق له (فلا
 يخرج فيه مسلم

الغزى بأن الجناح قد لا يحتاج إليه وبفرضه هو نادر بخلاف الميزاب فإن كلام المتجاورين يحتاج إليه
لاخراج الماء فجاوزه أحد المتجاورين يميزا به نصف السكة مبطل لحق الآخر ونظر فيه حج وقال الوجه
جواز إخراج الماء بترتب عليه ضرر الملك الجار سواء أجاز نصف أم لا أهـ ومثل سم في حاشيته عليه
الضرر بأن يصيب ماؤه جدار الغير بحيث يعيبه أو يتلفه (قوله جناحا) من جنح بفتح جنوحا بفتح النون
وضمها إذا مال أو من جناح الطير أهـ لإعاب وفي القاموس أنه مثلث النون أهـ ويرى وفي المختار أنه من باب
خضع ودخل (قوله أي روشنا) الروش شرعا ما يبينه صاحب الجدار في الشارع ولا يصل إلى الجدار
المقابل له سواء كان خشبا أو حجارا المألة في المختار الروشن الكوة وهي الثقب في الجدار أهـ ع ش (قوله
ساباطا) جمعه سوابيط سابات أهـ قل على الجلال (قوله الموضع) فاعل يظلم يقال أظلم القوم إذا دخلوا
في الظلام أهـ مختار صحاح أهـ ع ش (قوله ورفع به بحيث يمر تحته الخ) قد يؤخذ منه أنه لو خرج الجناح إلى شارع
على وجه لا يضرم ثم ارتفعت الأرض تحته أنه يلزم رفعه حيث صار مضرا بهم أو حفر الأرض بحيث يتقنى
الضرر الحاصل به ويؤيده ما ذكره الشارع في الجنائيات من أنه لو بنى جداره مستقيما ثم مال فانه يطالب بهدمه
أو إصلاحه مع أنه وضعه في الأصل بحق ولا يشكل مطالبة بالهدم بأنه لو أنهدم بنفسه فأنف شيئا لا يضمه
معللين له بأنه وضع بحق لانا نقول لا يلزم من عدم الضمان عدم المطالبة لأن المطالبة لدفع الضرر المتوقع
ويؤخذ منه أيضا أنه لو لم يكن يمر الفرسان والقوافل ثم صار كذلك كلف رفعه لأن الاتفاق بالشارع
مشروط بسلامة العاقبة (فرع) يحرم أخذ تراب السور مقصود بخلاف تراب الشارع والمذبح خلافة
لأن تراب السور مقصود بخلاف تراب الشارع والكلام إذا لم يضرم أخذوه وإلا امتنع كذا نقل مر فستل
عن طين البركة قال ينبغي المنع لأنه مقصود وهي إمامة لو كلف فيمنع إلا بإذن المالك أو موقوفة فيمنع إذا
مصلحة فستل عن طين الخليج فقال ينبغي الجواز لأنه لا يضرم أهـ ويظهر أنه حيث تعلق غرض أصحاب البركة
بازالة طينها جاز كالورد منها الطين لتسع وستل عن الإخصاص والبناء في حریم النهر لو وضع نحو الفخار
والحب ونحو ذلك هل يلزم من فعلها الإجرة فظهر ووافق عليه مر لزوم الإجرة فانها لمصلحة المسلمين
كافي نحو عرفه أهـ م وعبرة شرح مر وافق القاضي بكراهة ضرب الابن وبيعته من ترابه أي الشارع
إذا لم يضرم بالمارة لكن قضية قول العبادي يحرم أخذ تراب سور البلدة يقتضي حرمة أخذ تراب الشارع
إلا أن يفرق بأن من شأن أخذ تراب السور أنه يضرم لحرم مطلقا بخلاف تراب الشارع ففيه تفصيل
بين المضر وغيره انتهت (قوله حمولة) بضم الحاء الاحمال وعبرة المختار الحمولة بالضم الاحمال
وأما الحمول بالضم بلا هاء فهي الأبل التي عليها المرادج سواء كان فيها نساء أو لم يكن أهـ ع ش
على مر وفي المصباح الحمولة بالفتح البعير يحمل عليه وقد يستعمل في البغل والفرس والحرار أهـ
(قوله غالبه) هي بالغين المعجمة والموحدة كذا نقله شيخنا زى عن الشيخ سم فيفيد على هذا الضبط
حكما وهو عدم تأثير ما جاوز في علوه العادة الغالبة وهو حسن أهـ شوبرى وضبط أيضا بالمهمل
والياء التحتية أهـ حلى وهذا الضبط أولى لأن العبارة بالمرتفعة وهي نادرة أهـ زى (قوله بفتح
الميم الأولى الخ) أو بالعكس أيضا كما في شرح البهجة الكبير أهـ ع ش على مر وفي المصباح والحمل
وزان مجلس المودج ويجوز حمل وزان مقود أهـ (قوله بكندسة) إدهى أعواد توضع فوق المحمل
ويظل عليها بسائر وهذا هو المتقدم له في الحج فهو عبارة عن المعروف الآن بالجحفة أهـ (قوله
لأن ذلك قد يتفق) فيه أنه حيث حكم بأنه مر لما ذكر كيف يمال بأنه قد يتفق إلا أن يقال أنه
تعليل لمخدوف تقديره ولو نادرا لأن ذلك قد يتفق الخ (قوله فيمنع عليه إخراج ذلك) أي ولو أذن له
الإمام أهـ قل على الجلال (قوله لأنه كاعلام بئانه الخ) يؤخذ منه أنه لا يمنع من الإشراف في محالهم وشوارعهم
المختصة فيهم في دار المسلمين كما في رفع البناء قاله ابن الرفعة بخلاف أبو زرعة بمنعه من البروز في البحر بئانه
على المسلمين قياسا على ذلك ولا يجوز الإشراف في مرأه المسجد والحق به الأذرع ما قرب منه أي في الاحترام

جناحا) أي روشنا (أو
ساباطا) أي سقيفة على
حائطين والطريق بينهما
(الإذا لم يظلم) الموضع
(ورفعه بحيث يمر تحته
منتصب وعليه) أي على
رأسه (حمولة) بضم الحاء
(غالبه) يمر تحته (راكب
ويحمل) بفتح الميم الأولى
وكسر الثانية (بكندسة)
وقد تقدم بيانها في الحج
(على بعيران كان يمر
فرسان) في الراكب
(وقرافل) في المحل لأن
ذلك قد يتفق وقولي مسلم
ولم يظلم مع قولي وعليه حمولة
غالبه ومع التصريح براكب
من زيادتي وخرج بالمسلم
غيره فيمنع عليه إخراج
ذلك في سارعنا مطلقا
وان جازله استطرأه لأنه
كاعلام بئانه على بئانه أو أبلغ

كدرسة ورباط وتردد في هواء المقبرة هل يجوز الاشراف فيه أو يفرق بين كونها مسجلة أو في موات
والأقرب أن التي حرم البناء فيها بان كانت موقوفة أو اعتاد أهل البلد الدفن فيها يحرم الاشراف في مواتها
بخلاف غيرها شرح م ر وكتب عليه ع ش قوله كدرسة أي وكحريم المسجد وفقته ودهايز
الموقوف عليه للبرور فيه الذي ليس بمسجد كما شمله قول حج وكالمسجد فيما ذكر كل موقوف على جهة عامة
كرباط وبترا (قوله أو أبلغ) بقي ما لو بناء المسلم في ملكه قاصدا به أن يسكن فيه الذي هل يجوز ذلك لأنه
قد لا يسكنه الذي أم لا فيه نظر والأقرب جواز البناء ومنع اسكان الذي فيه على تلك الحالة اه شرح
م (قوله أو أبلغ) أي لكونه على رؤوس المسلمين بمرورهم تحته أو لأن شأنه الاشراف عليهم أو غير ذلك
وخرج بذلك مروره بشارع المسلمين لجائز كما يأتي في السير اه قل على الجلال ولعل أو بمعنى بل
الاضراية (قوله لشيء مما ذكر) أي كالجناح والساباط وسكت عز البناء والغراس اه حل وكتب
ايضا أي لمن يجوز له الاخراج في النافذ وهو المسلم بخلاف الكافر فلا يجوز له وان اذن كلهم أو باقوم
ويرشده اليه تعليمهم وهو قوله لأنه كاعلاء بناء الخ اه (قوله بلا إذن منهم) فلو وجد في درب منسدة
اجنحة أو نحوها قديمة ولم يعلم كيفية وضعها حمل ذلك على أنها وضعت بحق فلا يجوز هدمها ولا التعرض
لأهلها ولو انهدمت وأراد أعادتها فلس له ذلك إلا باذنهم لانتفاء الحق الأول بانهدامها وينبغي أن
يحل ذلك إذا أراد أعادتها بآلة جديدة لا بآلة القديمة أخذا بما قالوه فيما لو اذن له في غرس شجرة في
ملكه فانتقلت فأن له أعادتها ان كانت حية وليس له غرس بدلها اه ع ش على م ر (قوله بلا إذن
منهم) اما بالاذن فيجوز وان اضربهم اه شرح م ر (قوله بلا إذن منهم في الأولى الخ) ظاهره
انه لا بد من إذن الجميع في الأولى بالنسبة للاشراف الذي هو فرض المسئلة وليس كذلك لأنه
إذا اذن من بابه في صدر السكة مثلا فقد اذن في خالص ملكه فلا حاجة إلى إذن غيره لان الاشراف
حيث لا يسكن في ملكه أي لغيره ولا يراحم انتفاعه بخلاف فتح الباب لان المرور فيه مرور فيما يستحق
كل منهم المرور فيه فلا يكفي إذن البعض تأمل ذلك اه شوبري وكان مراده والله اعلم انه اذا كان
بعض أهل الدرب بابه في صدره واذن لبعض الجيران في اخراج روشن في الموضع القريب من بابه
الذي لا يمر عليه أحد من أهل الدرب إلا هو لا يشترط إذا أهل الدرب في هذه الحالة لانهم لاحق لهم في
ذلك الموضع تأمل (قوله بلا إذن منهم في الأولى) المعتمدان المسئلتين على حد واحد فلا يعتبر إلا الإذن
من يمر تحت المخرج ومن هو مقابل له ولا يعتبر إذن من فوقه إلى رأس الدرب اه شيخنا وعبرة
الجلال إلا برضا الباقيين اه وفي قل عليه قوله إلا برضا الباقيين راجع للمسئلتين وفيه تغليب
والمراد بهم من يمر تحت الجناح وهو من بابه مقابله أو أبعد منه عن رأس الدرب وما في المنهج
يحمل على هذا وإلا فهو مرجوح والمعتبر رضا الساكن غير المستعير ويعتبر رضا المعير والمؤجر
وان لم يسكنوا ولم يتضرروا مثلهما ناظر الوقف ومستحق المنفعة بنحو وصية ولو مؤقتة ويعتبر رضا غير
الكامل بنحو صبا بعد كاله ولو جمعوا عن الاذن قبل الاخراج امتنع الاخراج أو بعده لم يعتبر الرجوع في
الشركاء فلا يقطع ولا اجرة فيه وجاز في غيرهم مع غرم أرش النقص بقلعه ولا يبق باجرة لما مر والمراد
بالارش ما مر في الفلس اه (قوله أو مقابله) بالرفع معطوف على ابعده والضمير فيه راجع إلى محل المخرج
اه شيخنا (قوله فلو أرادوا الرجوع الخ) الحاصل من مسئلة الرجوع على المعتمد عند شيخنا م ر نه
في مسئلة فتح الباب يجوز الرجوع مطلقا ولا يلزم به شيء وفي مسئلة الجناح لا يجوز الرجوع ان كان
شريكا ويجوز ان كان غير شريك مع غرامة أرش النقص فليتأمل قوله شوبري فقول الشارح فلو
أرادوا الخ محصله انه لا يجوز لهم الرجوع ويبقى بلا اجرة فيكون قريبا على الثاني وهو قوله لبعضهم
اه شيخنا (قوله فلو أرادوا الرجوع الخ) هذا واضح في الشريك واما غير الشريك فلهم الرجوع
عليه مع غرامة أرش النقص اه شوبري لكن قوله لأنه وضع بحق يأتي في الاجنبى الا ان يقال

(وغير النافذ الخالي عن
نحو مسجد) كرباط وبترا
موقوفين على جهة عامة
يحرم الاخراج الشيء مما
ذكر (اليه) وإن لم يضر
لغير أهله وبعضهم بلا
إذن منهم في الأولى ومن
باقهم عن بابه أبعد عن
رأسه من محل المخرج أو
مقابله في الثانية فلو أرادوا
الرجوع بعد الاخراج
بالاذن قال في المطلب
في شبه منع قلعه لأنه وضع
بحق ومنع ابقائه باجرة
لان الهواء لا اجرة له
ويعتبر إذن المكثري
ان تضرر كما في الكفاية
وقولي بلا إذن

أعم من قوله إلا برضا
 الباقي (كفتح باب أبعد
 عن رأسه) من بابه القديم
 سواء أتطرق من القديم أم
 لا (أو) باب (أقرب) إلى
 رأسه (مع تطرق من
 القديم) فيحرم بغير إذن
 باقيهم عن بابه أبعد من
 القديم في الأولى وما يفتح
 كقابلة في الثانية لتضررهم
 ووجه الضرر في الثانية أن
 زيادة الباب تورث زيادة
 زحمة الناس ووقوف
 الدواب فيتضررون به
 بخلاف من بابه أقرب من
 القديم أو مقابلة في الأولى
 على ما في الروضة أو أقرب
 مما يفتح في الثانية وبخلاف
 ما إذا لم يتطرق من القديم
 لأنه نقص حقه ولو كان
 بابه آخر الدرب فأراد
 تقديمه وجعل الباقي دهمليزا
 لداره جاز (وجاز صلح
 بمال

بجرد وضعه بحق لا يكفي اهـ حل (قوله أعم من قوله الخ) وجه عمومه أن عبارة الأصل قد تقتضي أنه إذا أذن
 مع الكراهة باطنا لا يجوز له الفتح وهو غير مراد اهـ ع ش (قوله كفتح باب أبعد عن نفسه أو أقرب الخ) من
 هذا القبيل ما لو كان في الدرب دار مشتركة فاقسمها أهلها فخص كل واحد منهم قطعة لا يمر لها لكون يمر الدار
 خرج في حصة غيره فليس لهذا الشخص فتح باب من الدرب بغير إذن أهله فلهم منعه من الفتح لأن أحداه فيه
 يجعل لهذه الدار المرور من ما بين أحدهما الأصلي الذي صار حقا لتريكة والثاني الذي أراد إحداه ليمر منه
 إلا أن اهـ ع ش على م ر بالمعنى (قوله فيحرم بغير إذن باقيهم) هذا فيه تقصير في حل المأين وكان حقه أن يقول
 بغير إذنهم يعني فيما إذا كان الفاتح من غير أهله وبغير إذن باقيهم فيما إذا كان من أهله فان التشبيه في المأين يفيد
 الصورتين وعبارة أصله مع شرح م ر وليس كغيرهم فتح باب للاستطراق إلا بأذنهم لتضررهم فان أذنوا
 جاز ولهم الرجوع ولو بعد الفتح كالعبارة قال الامام ولا يغر مون شيئا انتهت وقد ذكر المصنف هذا الحكم
 بقوله لا لتطرق كإسائي (قوله عن بابه أبعد) يدخل فيه مقابل الجديد وما بينهما ويخرج مقابل القديم اهـ
 سم وما يفتح معطوف على قوله من القديم أي أبعد مما يفتح وقوله كقابلة أي مع مقابل ما يفتح والحاصل أنه
 في الأولى يعتبر إذن الأبعد من القديم ولا يعتبر مقابلة في الثانية يعتبر إذن الأبعد من المفتوح ومن يقابله
 أي المفتوح (قوله أن زيادة الباب الخ) أي مع تميزه عن شركائه بباب فلا يرد جواز جعل داره نحو حمام اهـ
 قل على الجلال أي مع أن الحمام يلزمه عادة زحمة الناس عليه بالنسبة للدور وحاصل الفرق الذي أشار له أن
 في مسألة الدار زحمة على باين وفي الحمام على باب واحد (قوله وبخلاف ما إذا لم يتطرق من القديم الخ) أي
 فلا يحرم وظاهره وإن ترتب على فتحه ضرر لأهل الدرب لكون المحل الذي فتحه فيه ضيقا بالنسبة للأول
 ولو قيل أنه يمتنع عليه ذلك حيث ترتب عليه الضرر المذكور لم يبعد غير اجمع اهـ ع ش على م ر (قوله لأنه نقص
 حقه) أي ولا يسقط حقه من القديم بما فعله فلو أراد الرجوع للاستطراق من القديم وسد الحادث لم يمنع
 ولو باع الدار المشتملة على ما ذكر لآخر قام مقامه فله الاستطراق من القديم مع سد الحادث لأن الدار
 انتقلت إليه بتلك الصفة فلا تغير لأن الممر مشترك في الأصل وهو عيزو الملك في الأعيان لا يزول إلا بتزويل
 وهو لم يوجد فتنبه له ولا تغتر بما قاله بعضهم من خلافه اهـ ع ش على م ر (قوله آخر الدرب) هو عريي وقيل
 معرب ومعناه الأصلي الطريق الضيق في الجبل اهـ قل على الجلال وفي المصباح والدرب المدخل بين جبلين
 والجمع دروب مثل فلس وفلوس أو ليس أصله عرييا والعرب تستعمله في معنى الباب فيقال لباب الدكة درب
 وللدخل الضيق درب لأنه كالباب لما يفضي إليه انتهى (قوله وجاز صلح بمال الخ) أي ولهم الرجوع ولا
 أرض اهـ حل وهذا غير مسلم لأنه إما بيع أو إجارة وكل منهما لازم كذا ذكره الشوبري وقرره شيخنا خاف
 وانظر كيف يقسم المال المصالح به هل هو باعتبار الملاك أو الاملاك من غير نظر لكبير وصغير أو باعتبار
 قيم الاملاك وقوله فهو بيع جزء شائع هل هو معين من شيوعه كقيراط مثلا أو مجهول وصح للضرورة أو
 كيف الحال في ذلك فليتامل وهل العاقد للصالح مالك الجدار وإن كانت مؤجرة أو المستاجر أو هما كما
 هو قضية شرح الروض وعلى الأول هل يجوز للمصالح الانتفاع قبل انقضاء المدة المستأجرة أو لا ينتفع
 إلا بعد ما أو على الأول كيف ساغ للمالك إدخال الضرر على المستاجر والتصرف في حقه من المنفعة
 فليحرر ذلك اهـ شوبري والذي يظهر أنه يوزع المال على عدد الدور ثم يوزع ما يخص كل بيت على
 عدد رؤس ملاكه فيما يظهر ولو كان في الدرب من يستحق المنفعة بنحو إجارة فلا بد لجواز الفتح من
 رضاه ولا شيء له من المال المأخوذ فيما يظهر ولو كان في الدرب موقوفة فالأقرب أن ما يخصها يصرف
 لجهة الوقف ولا بد في جواز ذلك من رضاه له والولاية على الوقف ورضا المستاجر لها إن كان اهـ ع ش
 على م ر وعبارة الاطفيحي وقد يجاب عن الأول باختيار كونه مجهولا مع الصحة قياسا على وضع الجدوع
 الاتي وعن الثاني باختيار قضية ما في شرح الروض للملك المستاجر المنفعة والهالك الرقبة ولا يجوز

على فتحه) لانه انتفاع بالارض الخ ان قدروا مدة فهو اجارة وان اطلقوا او شرطوا التايد فهو بيع جزء شائع من الدرب وخرج بزيادة الخالي
عن نحو مسجد ما لو كان به ذلك فلا يجوز الاخراج ولا الفتح بقيد السابق عند الاضرار وان اذن (٣٦٣) الباقون ولا الصلح بمال على

اخراج أو فتح باب لان
الحق في الاستطراق لجميع
المسلمين (لا) صلح بمال
(على اخراج) الجناح أو
سباط (في نافذ أو غيره)
وان صالح عليه الامام ولم
يضر المار لان الهواء
لا يفرق بالعقد وانما يمنع
القرار وما لا يضر في
الطريق يستحق الانسان
فعله بلا عوض كالمرور
وذكر غير النافذ مع التقييد
بالمال في النافذ من زيادتي
(وأهله) أي غير النافذ (من
نفذ بابه اليه) لان لا صفة
جداره من غير نفوذ باب
اليه (وتختص شركة كل)
منهم بما بين بابه ورأسه
غير النافذ) لانه محل تودده
(ولغيره فتح باب اليه)
أي غير النافذ لاستئناء
وغيره سواء أعمره أم لا
لان له رفع جميع الجدار
فبعضه أولى وقيل يمنع
فتح لان الباب يضر
بشوت حق الاستطراق
قال في الروضة وهو أهله
تعبير بما ذكر اولي من
قول الاصل وله فتحه اذا
سمره (لا) فتحه (لتطرق)
بغير اذنهم لتضررهم بمحور
الفاتح او مرورهم عليه ولم
بعد الفتح باذنهم الرجوع

للمصالح الانتفاع الابدان قضاء مدة الاجارة خصوصاً اذا صالح عالماً بالحال وبه يندفع قول الشو برى
وعلى الاول الخ لانه اذا كان لا ينتفع الابدان قضاء المدة لم يلحق المستأجر ضرر حرراه كاتبه انتهت (قوله
على فتحه) أي حيث يتوقف الفتح على الاذن وعبارة شرح الروض ويجوز مصالحتهم ان توقف فتحه على
اذنهم اسم (قوله وخرج بزيادة الخالي عن نحو مسجد الخ) حاصل ما قرره من ان المعتمد في هذه المسئلة
انه ان كان المسجد قدما اشترط لجواز الاشراع أمر واحد وهو عدم ضرر المارة وانما اشترط ذلك
لتقدم حق المسجدية على اهل الدرب فاشترط عدم ضرر المارة أو حادثا اشترط امر ان عدم ضرر المارة
ورضا اهل السكة واما المرور فهو جائز كما تقدم اه وانما اشترط رضا اهل السكة في الحادث لتقدم حقهم
على حق المسجدية وانظر فتح الباب هل هو كالاشراع في هذا التفصيل الوجه انه مثله اه شوبري مع زيادة
(قوله بقيد السابق) أي مع قوله مع تطرق من القديم (قوله أو فتح باب) والظاهر ان المازاب يلحق بالباب
في جواز الصلح عنه بمال لان صاحبه ينتفع بالقرار اه شوبري (قوله وذكر غير النافذ) أي وذكر عدم صحة
الصلح بالمال على الاخراج في غير النافذ وقوله مع التقييد بالمال أي مع تقييد عدم جواز الصلح على الاخراج
بكونه بمال في النافذ هذا هو المراد من العبارة (قوله من نفذ بابه اليه) وكذا من له المرور فيه الى ملكه من
بئر او فرن او حانوت لاستحقاقه الانتفاع اه ع ش (قوله سواء أعمره) بتخفيف الميم ويجوز تشديدها
كذا في شرح الروض وقال الزركشي سمره بالتشديد أو ثقه بالمسار والتخفيف لغة قاله المطرزي اه
شوبري وفي المصباح وسمرت الباب سمر من باب قيل والتثنية مبالغة اه (قوله ولهم بعد الفتح باذنهم
الخ) رجوع بعضهم كرجوع كلهم ولو كان البعض واحدا فيمتنع المرور اه شوبري وعبارة ع ش على
مر قوله ولهم الرجوع أي لكلهم او لبعضهم فيما يظهر لان الفاتح ليس شريكا ولا يلحقه ضرر بمنعهم اذله
ابقاء الباب مفتوحا وان منع من المرور ولو كان فيهم محجور عليه اعتبر اذنه بعد ذلك الحجر ويمتنع
الاخراج قبله ومثل القفال هل يجوز المرور في ملك الغير بغير اذنه فقال يجوز ان لم يتخذ ذلك طريقا ولم بعد
ضرره على المالك اه ش ل (قوله ولما لك فتح كوات) أي ولو كان يشرف من ذلك على حريم جاره
لتمكن الجار من دفع الضرر عنه ببناء ستره امام الكوة وان تضرر صاحبها بمنع الضوء منها والنظر قال
شيخنا والوجه ان الكوة لو كان بها غطاء ياخذ شيئا من هواء الدرب منعت وان كان فاتحها من اهله وينبغي
ان يكون ذلك كالجناح اه ح ل وعبارة شرح مر فتح كوات الخ ولا فرق بين ان يشرف على حريم
جاره والا كافي البيان عن الشيخ ابي حامد لتمكن الجار من دفع الضرر عنه ببناء ستره امام الكوة وان
تضرر صاحبها بمنع الضوء منها والنظر ولان صاحبها لو اراد رفع جميع الحائط لم يمنع منه والوجه ان
الكوة لو كان لها غطاء وشباك ياخذ شيئا من هواء الدرب منعت وان كان فاتحها من اهله خلافا للشيخ
انتهت (قوله ولما لك فتح كوات الخ) سواء كان من اهل الدرب الذي يفتح فيه او لا (قوله بفتح الكاف)
قال في المصباح الكوة تضم وتفتح الثقب في الحائط وجمع المفتوح على لفظه كوات مثل حبة وحيات وكواه
مثل ظبية وظيفاء وور كوة وركاء وجمع المضموم كوى مثل مدية ومدى وعينها واو واما لامها فقليل
واو وقليل ياء والكوة بالفتح بلاهاء لغة حكاه ابن الانباري وهو مذكور فيقال هو الكواه (قوله وان
كانتا فتحتان الخ) بمثابة فرقة في اوله لان الدار مؤنثة وكذا كل فعل كان فيه ضمير لغائبتين كافي الدقائق
وقد ورد به السماع في قوله تعالى عينا ن تجريان وان تزولا وامرأتين تدودان قاله ابو حيان وجواز ابن فارس
فيه الياء التحتية اه شرح مر (قوله والجدار) مبتدأ خبره قوله ان اختص الخ وقوله ان اشترك الخ فالخبر
بمجرعهما اه شيخنا (قوله الكائن بين مالكين) أشار بهذا التقدير الى ان بين متعلق بمحذوف صفة

متى شاؤوا لا غرم عليهم (ولما لك فتح كوات) بفتح الكاف أشهر من ضمها أي طاقات لاستئناء وغيره ما يل له ازالة بعض الجدار وجعل
شباك مكانه (و) فتح (باب بين داريه) وان كانتا فتحتان الى دربين او درب وشارع لانه تصرف مصادف للملك فهو كالو ازال الحائط بينهما
وجعلهما دارا واحدة وترك باييهما بحالهما (والجدار) الكائن (بين مالكين) لانه ان اختص به احدهما منع الاخر ما يضر الجدار

للجدار وقوله لبناء بن أي مثلاً أعش على م ر و حقيقة الكلام والجدار الكائن بين ملكي مالكين فهو بين المالكين لا بين المالكين كما لا يخفى (قوله كوضع خشب) في المختار جمع الخشب خشب بفتحين وخشب بضمين وخشب كقفل وخشب كقفران (قوله وغرز وتدفه) بكسر التاء أفصح من فتحها اه شوبري وهذا بخلاف السقف الذي بين العالي والسافل فإن لصاحب السفل أن يغرز فيه وتدو يعلق فيه لاقتضاء العرف ذلك لأن الارتفاع ثابت العالي قطعاً فكذا ثبت للسافل تسوية بينهما ونظر بعضهم في هذا بأن ثبوته للعالي إنما هو لكونه وجد فيستدام كافي الجنوع التي لم يعلم سبب وضعها ولا كذلك السافل واعلم أن القديم قاتل بالاجبار على وضع الجنوع ودليله قوي نعم لو كان الجار مقابلاً وبينهما سكة أو شارع فاراد وضع رأس الجنوع على المقابل ليجمله سابطاً لم يجز في القديم هنا اه سم (فرع) وضع طرف الرف ليس كالجنوع (فرع) آخر لو كان الجدار وقفاً أو مسجداً فانظر ما حكمه اه سم أقول الظاهر عدم الجواز فيهما لأنه يحرم إخراج الجناح إلى هوام المسجد فهذا أولى وينبغي أن يحل ذلك ما لم يكن باجرة من جهة من يريد الوضع والوقف فيه مصلحة فإن كان كذلك جاز وقوله ليس كالجنوع بوجه مخفة الضرر فيه اه شوبري (قوله مال امرئ مسلم) المراد بالمسلم الملتزم لأحكام الإسلام اه شوبري (قوله فاعارة) أي ويستفيد بها المستعير الوضع مرة واحدة حتى لو رفع جذوعه أو سقطت بنفسها أو سقط الجدار فبناء صاحبه لم يكن له الوضع ثانياً في الأصح لأن الاذن إنما تناول مرة اه شرح م ر (قوله أو رفعه بارش) وهو ما بين قيمته قائماً مستحق القاع ومقلوعاه اه حل (قوله وهي التملك بالقيمة) أي قهراً وإلا فلا مانع إذا اشتراء منه بالراضى أي فلا نقول لصاحب الجدار أن يختار تملك الخشب أو البناء تبعاً للجدار قهراً على صاحبه كما في النخلة السابقتين وإن كان لصاحبه يبيع لصاحب الجدار كما يبيع للاجني اه شيخنا ح ف وهذا كانه قاله الشيخ بالفهم والافاضة ذكر في مبحث العارية يقتضي أن المعير لا يقهر المستعير فيما يختار من النخلة الثلاثة بل ما ذكره هناك محصله أن المعير يختار ما وافقه المستعير على ما يختاره من النخلة الثلاثة وذلك والافاضة فيكلف تعريض الأرض وعبارته هناك متنا وشرحا وإن أعار لبناء أو غرس ثم رجع فإن شرط قلعه لزمه والاخير معين بين تملكه بعقد بقيمته وقلعه بضمان ارش لنقصه وتبقيته باجرة وإذا اختار ماله اختياره لزم المستعير موافقته فإن أبي كلف تعريض الأرض انتهت باختصار وحينئذ فكان الفارق بين اعارة الجدار المذكورة وهنا واعارة الأرض الآتية في العارية أن المعير في مسألة الجدار يختار بين امرين فقط وفي مسألة الأرض يختار بين الثلاثة ومع هذا لم يظهر الفرق لأنه يقال في مسألة الجدار ما المانع من كونه يختار بين الثلاثة لأن كلامنا الثلاثة لا يتمكن منها إلا باختيار المستعير ورضاه فاذا اختار المعير التملك بالقيمة ووافق المستعير فلا مانع من ذلك تأمل هذا المحل فإن فيه صعوبة (قوله فاجاره) أي فيها شوب بيع كما يؤخذ من صنيع حج كغيره اه شوبري وإن كان ظاهر صنيع المتن يقتضي أنها إجارة محضة مع أنه يناهيه ما ذكره من كونها مؤبدة اه (قوله تصح بغير تقدير مدة) قال الزركشي نعم لو كانت الدار وقفاً عليه وأجره فلا بد من بيان المدة قطعاً ذكره القاضي حسين لا امتناع شائبة البيع فيه اه حل (قوله للحاجة) راجع لكل من تصح وتنا بدو عبارة شرح م ر لأنه عقدير على المنفعة وتدعو الحاجة إلى دوامه فلم يشترط فيه التاقية كالنكاح انتهت (قوله أو باعه لذلك) أي باع العلو لاجل الوضع والمراد باع حق الوضع على العلو فليس للشري جزء من علو الجدار وحينئذ فهذه كالتى بعد ما وإنما ذكرهما المتن ومعناها واحد للإشارة إلى التخيير في الصيغة اه شيخنا ح ف (قوله أو باع حق الوضع عليه الخ) أي بخلاف مالو باعه وشرط أن لا يبنى عليه أو لم يتعرض للبناء عليه لكن للشري أن ينتفع به بأعداء البناء من مكث وغيره كما صرح به السبكي تبعاً للباوردي كما قاله في شرح الروض اه سم (قوله فهو عقد مشوب ببيع) أي لكونه مؤبداً وإجارة أي لأن المستحق به منفعة فقط إذ لا يملك الشري بها عيناً ولو كان إجارة محضة لاشترط تاقيتها أو بيعاً

(كوضع خشب أو بناء عليه) أو فتح كوة وغرز وتدفه كغير الجدار ولخبر الدار قطي والحاكم بأسناد صحيح لا يحمل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه وتعبيري بما ذكره اعم بما عبر به (قلو رضى المالك) بوضع خشب أو بناء عليه (بجاناً) أي بلا عوض فاعارة له الرجوع فيها قبل الوضع عليه وبعده كسائر العاردي (فإن رجع بعد وضع) لذلك (إبقاء باجرة أو رفعه بارش) لنقصه كما لو أعار أرضاً للبناء قال الرافعي ولا تجب النخلة الثالثة فيمن أعار أرضاً للبناء وهي التملك بالقيمة لأن الأرض أصل فاستتبع (أو) رضى بوضعه (بعوض فإن أجر العلو) من الجدار (الوضع) عليه (فاجارة) تصح بغير تقدير مدته وتنا بد للحاجة (أو) باعه لذلك (أي الوضع عليه) (أو) باع (حق الوضع) عليه (أو) هو (عقد مشوب ببيع وإجارة) لأنه عقد على منفعة تنا بد

(لم يرفع مالك الجدار)
 لا بما ناولا مع اعطاء ارش
 لانه مستحق الدوام
 وتعيير فيما ذكر بالوضع
 اعم من تعييره بالبناء (ولو
 انهدم) الجدار قبل وضع
 المستحق او بعده (فاعاده)
 مالكة (فللمستحق الوضع)
 بتلك الالة وبمثلها لانه
 استحقه وهذا اعم من
 قوله فللمستحق اعاده البناء
 فان لم يعده لم يطالب بشيء
 نعم ان انهدم بهدم طوب
 هادمه بقيمة حق الوضع
 للحيلولة مع الارش ان كان
 المستحق وضع (ومنى
 رضى) وضع (بناء عليه)
 بعوض او غيره (شرط بيان
 محله) جهة وطولا وعرضا
 فهو اولى بما عبر به (و) بيان
 (سمكة) بفتح السين اى
 ارتفاعه (وصفته ككونه
 مجوقا او لا مبنيا بحجر
 او طوب (وصفة سقف)
 محمول (عليه) ككونه
 خشبا او ازجا اى عقد
 الا ان الغرض يختلف
 بذلك وظاهر ان رؤية
 الالة تغني عن وصفها (او)
 رضى ببناء (على ارض)
 له (كنى الاول) اى بيان
 محل البناء ولم يجب ذكره
 سمكة وصفته وصفة السقف
 لان الارض تحمل كل شيء
 (ولن اشتركا فيه) اى فى
 الجدار بينهما (منع كل)
 منهما (ما يضر) الجدار
 كغرز وتد وقطع كوة

ملك رأس الجدار صاحب الجذوع وهذا إذا لم يقدر مدة فان قدرت انعقد اجارة قطعاً قاله شرح الوجيز
 اه شرح م (قوله فاذا وضع لم يرفع مالك الجدار) نعم ان اشترى مالك الجدار حق البناء من المشتري
 جاز الشراء كما صرح به المحامي و ابو الطيب وحيث يتمكن من الحصولين اللتين جوزناهما له لو اعاروسكت
 المصنف كالرافعى عن التنبيه على ان مالك الجدار هل يجوز له نقضه او لا وهل يجوز له منع المشتري من ان
 يبنى إذا لم يكن قد بنى ولا شك كما قاله الاسنوى في عدم الجواز فيهما اه من شرح م (قوله وبمثلها)
 اعاد العامل لدفع توهم الجمع بين الالة ومثلها اه شورى (قوله فان لم يعده لم يطالب بشيء) ولو هدمه المالك
 عدوانا كان عليه اعادته كذا قيل والصحيح عدم وجوب اعادته مطلقا اه حل ومثله شرح م (قوله
 لم يطالب بشيء) اى لبقاء العقد فانه لا يتفسخ بعرض هدم وانهدام لا تحاقه باليوع ذكره فى الروضة
 قال الاسنوى لكن المتجه وهو الذى يشعر به سياق كلام المصنف وتعليل الرافعى اختصاص ذلك بما
 إذا وقع العقد بلفظ البيع ونحوه فاما إذا اجراء اجارة مؤقتة فينبغى تخريج الفسخ على الخلاف فى انهدام
 الدار اه شورى ولو اراد المشتري عادته من مال نفسه لىبنى عليه قال الاسنوى كان له ذلك كما صرح به
 جماعة وقال السبكي انه قضية كلام الاصحاب اه شرح م (قوله طوب هادمه) سواء كان الهادم اجنيا
 أو مالكا وسواء تعدى المالك بالهدم أم لا ولكن إذا كان الهادم المالك لزمه شيان ارش البناء للفيصولة
 وقيمة حق الوضع للحيلولة وإذا كان اجنيا لزمه ثلاثة اشياء ارش الجدار وارش البناء للفيصولة
 وقيمة حق الوضع للحيلولة فتأمل اه عبد البر (قوله بقيمة حق الوضع) اى مطلقا قبل الوضع وبعده
 واما الارش فيتقيد بالوضع كما قال فقوله ان وضع راجع للارش اه ع ش بالمعنى والارش هنا
 ما بين قيمته قائما مستحق الابقاء ومقلوعا اه (قوله للحيلولة) اى ويجوز له التصرف فيها حالا فان
 اعيد الجدار رد بدلها اه ع ش على م (قوله مع الارش ان كان المستحق وضع) وهو ما بين قيمته
 قائما ومهدوما فان اعيد السفلى استعبدت القيمة لزوال الحيلولة وله البناء ان لم يكن بنى واعادته ان
 كان قد بنى ولا يغرم الهادم اجرة البناء لمدة الحيلولة اه حلى (قوله او طوب) فى المصباح الطوب
 الآجر الواحدة طوبة قال ابن دريد شامية واحسبها رومية وقال الازهرى الطوب الآجر
 والطوبة لاجرة وهو يقتضى انها عريية اه وفيه ايضا الآجر اللبن إذا طبخ بمد الهمة والتشديد
 اشهر من التخفيف لواحدة اجرة وهو معرب اه (قوله تغنى عن وصفها) اى فى بيان صفة السقف
 المحمول عليه فروية الالة إذا كانت خشبا تغنى عن وصفه بكونه ازجا او غيره اه ع ش (قوله
 او على ارض له) قال حج باجارة او اعارة او بيع اه ع ش على م وانظر ما المراد بالبيع فان
 كان بيع نفس الارض فيجوز لاحجر غلى المشتري فيها فى شيء من التصرفات وان كان بيع حق
 الوضع فهذا لم يعرف الا فى بيع رأس الجدار وذكر هذه المسئلة اى مسئلة الارض دخیل فى خلال
 الكلام على الجدار اه (قوله على ارض له) هل التقييد به لاجراج مالو كانت الارض لنحو
 موليه او المراد ان له عليها ولاية تأمل اه شورى (قوله كنى الاول) اى بيان المحل وتقدم فى كلامه ان
 المحل شامل لثلاثة الجهة والطول والعرض ويزاد عليها اشتراط بيان العمق ولا ينافيه قوله ولا يجب ذكر
 سمكة وذلك لان العمق النزول الى اسفل والسمك الصعود الى علو وعبارة حل قوله لان الارض تحمل
 كل شيء ولا بد ان يبين له موضع الاساس وطوله وعمقه انتهت (قوله كل ما يضر الجدار بلارضا) وهذا
 بخلاف السقف قال فى الروض وشرحه فصل لصاحب العلو وضع الاثقال المعتادة على السقف المملوك للآخر
 او المشترك بينهما وللآخر التعليق المعتاد به كثوب ولو بو تدينه فيه بخلاف الجدار المشترك وغيره ليس
 لاحد الشريكين مثلاً ان يتففع به بما يضايق فاه عادة كما مر وفرق باتباع العرف وفى جواز غرز الوتد لصاحب
 العلو فيما يليه وجهان احدهما نعم كالا سفل وهو الظاهر اه سم (فائدة) لو وضع احد الشريكين
 وادعى ان شريكه اذن له فى ذلك لم يقبل منه لان الاصل عدم الاذن ويطلب بالبينه فان اقامها فذاك والا هدام

ما بناء بجافا ومثل صاحب الجدار وارثه فيقال فيه ما تقدم والقرض انه علم انه وضع في زمن المورث والا
 فالاصل انه وضع بحق فلا يهدم اه ع ش على م ر (قوله بلارضنا) اما بالرضا فيجوز لكن بشرط ان لا يكون
 بعوض في مسألة الكوة والا كان صلحا على الضوء والهواء المجرد ذكره ابن الرقعة قال واذا فتح بالاذن
 فليس له السيد الا به ايضا لانه أي السيد تصرف في ملك الغير اه م ر واذا أذن أحد الشريكين للآخر
 في وضع البناء او السقف على الجدار المشترك فيجوز للاذن الرجوع عن الاذن قبل الوضع وبعده ولكن
 في صورة البعدي فائدة الرجوع انه يغرم الواضع اجرة الا بقاء وليس له تكليفه القلع ويغرم له الارش لان
 الواضع شريك ومالك لحصته من الجدار والسقف والبناء ملكه ولا معنى لتكليفه إزالة ملكه عن ملكه اه
 ع ش على م ر بنوع تصرف (قوله ويستند اليه ما لا يضر) اما ما يضر فلا يجوز فعله الا باذن وعليه فلو اسند
 جماعة او متعة متعددة وكان كل واحد لا يضر وجلتها تضر فان وقع فعلهم معا منعوا كلهم لانه لا مزية
 لواحد منهم على غيره وإن وقع مرتبا منع من وقع بفعله الضرر دون غيره ومثله يقال في الاستناد إلى ائصال
 الغير اه ع ش على م ر (قوله فان منع أحد الشريكين الخ) وكذا لو منع الاجنبي لم يمنع لان المنع منه عناد محض
 لانه كالا ستضاء بسراج غيره والاستظلال بجداره اه حل والظاهر انه يحرم على المانع ذلك لان هذا
 مما يتسامح به عادة فالمنع منه محض عناد اه ع ش على م ر (قوله ولا يلزم شريكا عمارة) عبارة اصله مع
 شرح م ر وليس له اجبار شريكه على العمارة في الجديد لخير لا يحل مال امرئ مسلم واما خبر لا ضرر ولا ضرار
 فمخصوص بغير هذا الممتنع بتضرره ايضا بتكليفه العمارة والضرر لا يزال بالضرر ويجري ذلك في نهرو قنارة
 وبئر مشتركة واتخاذ سيرة بين سطحيهما ونحو ذلك لزراعة أرض مشتركة وكسقي نبات كما قاله القاضي
 وغيره ووجه الاذرعى وقول الجورى يلزم ان يسقى الاشجار اتفاقا ضعيف والقديم ونفس عليه في الام
 والبويطى في مسألة العلو الاجبار صيانة للاملاك المشتركة عن التعطيل قال الزركشى وينبغي تقييد القولين
 بمطلق التصرف فلو كان لحجور عليه ومصلحته في العمارة وجب على وليه الموافقة ولا يخفى ان محلهما في غير
 الواقف اما هو فيجب على الشريك في العمارة فلو قال احد الموقوف عليهم لا اعمر وقال الاخر انا اعمر اجبر
 الممتنع عليهما لما فيها من بقله عين الوقف غير ذلك يجبر الممتنع على اجارة الارض المشتركة وبها يندفع
 الضرر انتهت وكتب عليه ع ش قوله وكسقي نبات الخ يؤخذ بما ياتي في إعادة أحد الشريكين بالآلة المشتركة
 من المنع انه لو اراد احد الشريكين السقى هنا من ماء مشترك معد لسقى ذلك النبات منع منه وما في الاصول
 والثمار انه لو اراد احدهما السقى بماء مملوك له او مباح لم يمنع حيث لم يضر بالزرع فليراجع اه وكتب ايضا
 قوله وجب على وليه الخ اما إذا كان الطالب بولي الطفل فلا يجب على شريكه الموافقة وكذا لو طلب ناظر
 الوقف من شريكه المالك لا تجب عليه موافقته بخلاف ما لو طلب بعض الموقوف عليهم العمارة من البعض
 الاخر فتجب عليهم الموافقة حيث كان فيه مصلحة للوقف اه وكتب ايضا قوله اجبر الممتنع الخ أي
 والحال أن الطالب والمطلوب منه مشتركان في الوقف وهم مشتركون في النظر لان غير الناظر لا تطلب منه
 العمارة ولا يأتى منه فعلها بغير اذن من الناظر اما إذا كان لشخص شركة في وقف وطلب من الناظر
 العمارة وجب عليه الاجازة بخلاف عكسه كما افاده شيخنا كذا بهامش المؤلف وفهم من قوله
 وطلب من الناظر من ارباب الوقف ولو مستاجر لا تجب عليه العمارة وان أدى عدم عمارته
 إلى خراب الوقف اه ثم قال (فرع) موقوفات على جهات مختلفة هل يجوز ان يعمر من ريع
 بعضها البعض الآخر ينبغي أن يجوز حيث كان الوقف رقة قفا واحدا وإن اختلفت جهاته ومصارفه
 ثم رايت م ر جزم بذلك وقرره فليراجع وانظر ما المراد بكونه واحدا هل باتحاد الواقف او
 اتحاد عقد الواقف اه سم على المنهج اقول الذي يظهر الثاني (قوله ولا يلزم شريكا عمارة)
 ونظير هذه المسئلة الشركاء في الربوع فاذا اتهم الاسفل لا يلزم مالكة اعادته ليضيع عليه الاعلى وبما

(بلارضنا) كذا ترا الاملاك
 المشتركة (فله) أي لكل
 منهما) كاجنبي أن يستند
 ويستند اليه ما لا يضر) لعدم
 المضايقة فيه فان منع أحد
 الشريكين الاخر منه لم يمنع
 على الاصح في الروضة
 (ولا يلزم شريكا عمارة)
 لتضرره بتكليفها (ويمنع
 إعادة منهدم بنقضه المشترك

فاسب هذا مالو كانت داره متطرقة وانهدمت وتضرر جاره بمجيء الموصوفين بها لا يلزم مالكمها عمارتها
 شيخنا برأوى وعبارة سم من هذا ان ينهدم السفلى فليس لصاحب العلو اجبار على الاعادة لبنى عليه بل
 ولو كان هدمه على هذا الشرط ومن ذلك ايضا السترة بين الدالطين نعم الاشجار يجبر على سقيها وتقدم
 عن الروض خلافه (فرع) قالوا كما جزم به في الروض وشرحه فيما لوني صاحب العلو السفلى بماله ان
 فلا على هدمه وكذا لا سفلى ان بناء الاعلى قبل امتناعه اى الاسفل من البناء مالم بين الاعلى علوه فان بناء
 فلا سفلى تملك السفلى بالقيمة وليس له هدمه اما اذا بنى السفلى بعد امتناع الاسفل فليس له تملكه ولا هدمه
 لتقصيره سواء بنى عليه الاعلى علوه ام لا اه واطلقوا فى الجدار المشترك انه اذا اعاده احدهما بماله لم يكن
 للاخر نقضه فليظن بل اظن كلام شرح الروض يفيد انه كذلك وان اعيد من غير مراجعة الشريك وامتناعه
 وكان الفرق ان السفلى خاص بالاسفل فجوز ناله التملك ولا كذلك فى مسألة الجدار لانه مشترك بينهما اه
 (قوله بكسر النون وضمها) وجمعها انقاض قاله فى الدقائق اه شرح مر ونقوض كفى المصباح (قوله لانه
 تصرف فى ملك غيره) الضمير راجع على الاعادة وذكره باعتبار الخبر اه (قوله لا بآلة نفسه) هذا مفروض
 فى الجدار فلو اشترك اثنان فى دار انهدمت واراها احدهما اعادتها بآلة نفسه فانه يمنع من ذلك كما هو مذكور
 فى شرح الارشاد لان المقرئ اه زى وسم على منهج نقلا عن مر وينبغى ان مثل الدار المذكورة مالو كان
 بينهما خشب مشترك واراها احدهما اعادته بآلة نفسه فلا يجوز كما قيل به فى الدار اه ع ش على مر (قوله
 فلا يمنع منها) اى سواء كان له عليه قبل الانهدام بناء او جذوع او لا اه شرح مر (قوله فلا يمنع منها) ظاهر
 وان لم يسبق امتناع من الشريك كما سياتى فى كلامه وافهم كلامه - وازال الاقدام عليه عند عدم المنع قال فى
 المطلب انه المفهوم من كلامهم بلا شك اه ع ش على مر (قوله لانه غرض فى الوصول الى حقه) بخلاف
 مالو انهدمت حيطان الدار فاراد اعادتها بآلة نفسه فانه يمنع لان فعل ذلك يؤدى الى الاختصاص وان
 صرح بعدم الاختصاص اه حل (قوله والمعاد ملكه) اى فيفرد بالانتفاع به نه لم لو كان للمتبع عليه حل
 فهو على حاله اه شرح مر وقوله فهو على حاله اى من اعادته بعد اعادة الجدار ولو قيل بانه ليس ذلك لانه
 انما كان له الوضع على الاول لكونه مشتركاً والمعاد مختص بالباقي لاحق لصاحب الحمل فيه لم يبعد اه ع ش
 عليه (قوله والمعاد ملكه) وحيث فقدت على المتبع الانتفاع بحصة فى الاس لتقصيره فى عدم اذنه فى اعادته
 بنقضه اه شيخنا ح ف ثم رأيت فى ع ش على مر مانصه ظاهر اطلاقه انه لا يلزم اجرة الاس لشريكه
 ويحتمل خلافه حيث كان الاس يقابل باجرة وهو الظاهر الذى ينبغي اعتباره اه (قوله كابتداء العماره)
 اى لان اجابته اقامة للعماره والدوام لا يلزم قياساً على الابتداء (قوله ولو اعاده بنقضه الخ) سواء تعاونا
 يدينهما او باخراج اجرة وقوله فمشارك اى لانهما مستويان فى العمل والجدار والعرض اه شرح مر (قوله
 ليكون للاخر فيما أعيد بها) وهو الجدار جزء اى فى مقابلة الجزء من العرض وهو اى الجزء من العرض فى
 مقابلة عمل المعيد ايضا فهو فى مقابلة شئين وسيوضح هذا بقوله او فى الثانية سدس العرض فى مقابلة عمله
 وتلك آله الخ اه (قوله تكون فى مقابلة عمله الخ) وحيث فهو عقد اجارة لانه جعل الجزء اجرة للعمل
 وقوله فى مقابلة ذلك الخ حيث فهو عقد مشوب ببيع واجارة لانه جعل الجزء اجرة للعمل وثمنا لتلك
 الآلة (قوله كان له ثلثاه) اى والعرض على المناصفة وقوله ثلثاها اى والنقض على حاله من المناصفة اه
 شوبرى (قوله قال الامام الخ) قال فى الجواهر كالمطلب وهذا ظاهر اذا كان بصيغة الاجارة فان كان بصيغة
 الجمالة صح اه ويفرق بان الاجارة يجب فيها امكان الشروع فى العمل عقب عقدها بخلاف الجمالة وفرق
 بعضهم بان الجمال لا يملك الاتمام العمل فلا يتصور فى العين تاجيل لانه لا يملك الاستحقاق قبل تمام العمل
 فكيف يعقل تاجيل اه شوبرى (قوله فيما اذا شرط له سدس النقص فى الحال) عبارة الروض

بكسر النون وضمها لانه
 تصرف فى ملك غيره بنى
 اذنه (لا) اعادته (بآلة نفسه)
 فلا يمنع منها لان له غرض فى
 الوصول الى حقه ولا يضر
 الاشتراك فى الاس فان له
 حقا فى الحمل عليه (والمعاد)
 بآلة نفسه (ملكه) يضع عليه
 ما شاء وله نقضه وان قال له
 الآخر لا تنقضه واغرم لك
 حصتي من القيمة لم تلزمه
 اجابته كابتداء العماره (ولو)
 اعاده بنقضه فمشارك) كما
 كان فلو شرط ازيادة لاحدهما
 لم يصح لانه شرط عوض
 من غيره عوض (أو) اعاده
 (احدهما) بنقضه او بآلة
 نفسه ليكون للاخر فيما أعيد
 به اجزه (وشرطه الآخر)
 الاذن له فى ذلك (زيادة)
 تكون فى مقابلة عمله فى
 نصيب الآخر فى الاولى وفى
 مقابلة ذلك مع جزء من آله
 فى الثانية (جاز) فان شركة
 فى الاولى سدس النقص
 كان له ثلثاه أو سدس العرض
 ثلثاها أو سدسها ثلثاها
 أو فى الثانية سدس العرض
 فى مقابلة عمله تلك آله
 كان له ثلثاها قال الامام فى
 الاولى هذا فيما اذا شرط له
 سدس النقص فى الحال

فان شرطه بعد البناء لم يصح
لان الاعيان لا توجل
ولان سدس الجدار قبل
شخوصه معدوم ويأتي
مثله في العرصة وثالث آله
(وله صلح بمال على اجراء
ماء غير غسالة في ملك غيره)
أرضاً أو سطحاً (أو القاء
ثلج في أرضه) أي أرض
غيره كان يصلح على أن
يجري ماء المطر من سطحه
إلى سطح جاره لينزل الطريق
أو أن يجري ماء النهر في
أرض غيره ليصل إلى أرضه
أو أن يلقى الثلج من سطحه
إلى أرض غيره وهذا الصلح
في معنى الاجارة يصح
بلفظها ولا يصح الجمل بقدر
ماء المطر لأنه يمكن معرفته
لكن بشرط بيان موضع
الاجراء وطوله وعرضه
وعمقه ومعرفة قدر السطح
الذي ينحدر منه الماء والسطح
الذي ينحدر اليه معرفة
قوته وضعفه وتقيدي
بغير الغسالة في الاولى
وبالارض في الثانية من
زيادتي فخرج بهما الصلح
بمال على اجراء ماء الغسالة
والقاء الثلج على السطح
فلا يصح لان الحاجة لا
تدعو اليه وفي الثانية ضرر
ظاهر (ولو تنازعا جدارا
اوسط بين ملكيهما فان علم
انه بني مع بناء احدهما

أن شرط السدس من النقص في الحال وعلت الآلة ووصف الجدار اه سم (قوله فان شرطه بعد البناء
الخ) قال في شرح الروض او لم تعلم الآلة او وصف الجدار اه (فرع) قال في الروض ولهما أي الشريكين
قسمته عرضاً في كمال الطول وعكسه بالتراضي قال في شرحه لا بالجبر فلو طلبها احدهما فامتنع الآخر لم يجبر
لاقتضاء الاجبار القرعة وهي ممتنعة هنا لانها بما اخرجت لكل منهما ما يضر بالآخر في انتفاعه بملكه
ثم قال في الروض ويجبر على قسمة عرصته أي الجدار ولو عرضاً في طول ليختص كل بماليه قال في شرحه
فلا يقتسمان فيه بالقرعة ثلثا يخرج بهما لكل منهما ما يلي الآخر انتهى فانظر ماذا كره أولاً من اقتضاء الاجبار
القرعة مع ذكره ثانياً حيث قال ويجبر على قسمة عرصته ثم قال فلا يقتسمان فيه بالقرعة فانه صريح في أن
الاجبار لا يقتضي القرعة فليحرر اه سم (قوله فان شرطه بعد البناء) ولو للبعض وان قل كما شمله كلامهم اه
شوبري (قوله ويأتي مثله في العرصة) أي في الجزء المشروط منها سواء كان وحده او مع جزء من الآلة
والضابط أن المشروط للمعدي او للاذان لا بد أن يكون حالاً (قوله وله صلح بمال الخ) ولا يجب على مستحق
إجراء الماء في ملك غيره مشاركتة في المارة له إذا انهدم ولو بسبب الماء وليس للمستحق دخول الأرض
من غير إذن مالكها الا لتقية نهر وعليه أن يخرج من أرضه ما يخرج من النهر وليس لمن اذن له إجراء ماء
المطر على السطح طرح الثلج عليه ولا تركه إلى أن يذوب ويسيل اليه ومن اذن له القاء الثلج لا يجري المطر
ولا غيره وشرط المصلحة على إجراء ماء المطر على سطح غيره أن لا يكون له مصرف إلى الطريق
إلا بمروره على سطح جاره قاله الاسنوي اه شرح مر (قوله يصح بلفظها) لم يقل وتبادل للحاجة
فانظروا وعبارة السبكي ثم أن قدر المدة فاجارة والا فلي الأوجه الثلاثة المتقدمة في بيع حق البناء وعبارة
الاسنوي أن عقد بصيغة الاجارة فلا بد من تقدير المدة قاله الرافعي وان عقد بصيغة البيع نظر ان وجه البيع
إلى الحق كاذ كره المصنف فيأتي فيه ما سبق في بيع حق البناء قاله الرافعي قال الاسنوي لك أن تقول إذا كان
الفرع ملحقا بحق البناء فينبغي عدم اشتراط المدة إذا عقد بلفظ الاجارة كما سبق في حق البناء قال وإن قال
بعتك مسيل الماء او يجري الماء فلا بد من بيان الطول والعرض وفي العمق وجهان بناء على أن المشتري هل
يملك موضع الجريان أم لا قال الرافعي وايراد الناقلين يميل إلى ترجيح الملك قال الاسنوي وان عقد
بلفظ الصلح فهل ينقد بيعاً او اجارة لم يصرح به الشيخان وصرح في الكفاية بأنه ينقد بيعاً سواء وجه العقد
إلى الحق أم إلى العين اه اقول سلف في مسألة البناء انه لا يملك عينا ولا فرق بينهما فيما يظهر وقد
يفرق بأن لفظ مسيل الماء مثلاً ينصرف إلى العين بخلاف قوله بعتك رأس الجدار للبناء (فرع)
قال صاحبك عن اجراء ماء المطر على سطح دارك كل سنة بكذا قال المتولي يصح ويفتقر الفرر في
الاجرة كما اغتفر في المعقود عليه ويصير كالتحراج المضروب قاله جميعه شيخنا البرلسي وقوله ولا
فرق بينهما فيما يظهر قال مر بالفرق وقول الاسنوي فيما مر ينبغي عدم اشتراط المدة وافق عليه مر
فقال ينبغي عدم اشتراط المدة اه سم (قوله بقدر ماء المطر) أي او الثلج وقوله
ومعرفة قدر السطح فقد يقال لاحاجة لهذا مع قوله بشرط بيان موضع الاجراء فحرره اه سم
(قوله بشرط بيان موضع الاجراء) وهو القناة التي يجري فيها الماء فحينئذ قوله والسطح الذي ينحدر اليه
الماء لاحاجة اليه لانه رفته عبارة عن معرفة طول وعرضه ومعرفة عرضه لا يتعلق بها عرض ومعرفة
طوله يستغنى عنها بمعرفة طول القناة اه سم بنوع إيضاح (قوله بشرط بيان موضع الاجراء)
أي الموضع الذي يجري فيه الماء وهو القناة اه ع ش (قوله ومعرفة قدر السطح) أي مسافة
علوه وسيعه إلى الأرض او السطح الآخر اه حل (قوله الذي ينحدر منه الماء) إلى القناة وبهذا
يعلم انه غير موضع الاجراء (فرع) ماء المطر النازل في المسجد هل يكون ملكاً له او لافيه نظر
وينبغي أن يقال ان كان فيه مكان عدل جمعه فيه على وجه ينتفع به من يأتي المسجد كان ملكاً له وإلا فلا ونقل
بالدرس عن فتاوى حج ما يوافق فراجع اه ع س (قوله فخرج بهما الصلح بمال الخ) عبارة شرح مر

وامام غسالة الثياب والاراني فلا يجوز الصالح على اجرائها على مال لانه مجهول لا تدعو الحاجة اليه كذا
قاله تبعاً للنولي واعرضة البلقيني بانه لا مانع من اذابن قدر الجارى اذا كان على السطح وبين موضع
الجريان اذا كان على الارض والحاجة الى ذلك اكثر من الحاجة الى البناء فليس كل الناس يبنون وغسل الثياب
والاراني لا بد منه اكل الناس او الغالب وهو بلا شك يزبد على حاجة البناء فمن بني حماما وبجانبه أرض لغيره
فارد ان يشترى منه حق المر للماء فلا ترقف في جواز ذلك بل الحاجة اليه اكثر من حاجة البناء على الارض
فهل مراد المترى من ذلك حيث كان على السطح ولم يحصل اليان في قدر ما يصب انتهت (قوله كان دخل
نصف لبنات كل الخ) ويظهر ذلك في الزوايا ولا يحصل الرجحان بان يوجد ذلك في مواضع معدودة من
طرف الجدار لا يمكن احداه بعد بناء الجدار بنزع لبنته ونحوها وادراج اخرى اشرح مر (قوله او كان
السقف ازجا) اي والحال انه لا يتصور احداه بعد تمام الجدار بان اميل من مبتدا ارتفاعه من الارض
كذا قال الرافعي ومقتضاه انه اذا امك احداه بان يكون الميل بعد ارتفاع الجدار لا يكون فيه ترجيح وبه
صرح الماوردي والقاضي والامام لكن قضية كلام القاضي ابي الطيب وصاحب التنيه انه يفيد الترجيح
لان الظاهر ان الذي بني الازج بناء اشرح مر (قوله او كان السقف ازجا) اي غير مسقف يحشب مثلا
كالقبة ويتصور كونه بني مع بناء احدهما في الربع مثلا فان كلام المالكين ساكن فوق الاخرة السقف الذي
بين الاعلى والاسفل يحكم بانه للاسفل لانه اشد اتصالا بيناته لان الفرض انه ازج اي عقد (قوله وان لم
يمكن احداه) صورة عدم الامكان ان يكون له داران وباع احدهما الزيد والاخرى لعمر وتم اختلف
زيد وعمر في جدار بينهما فالجدار حيث سد سابق على المالكين وقوله او كان له على الجدار خشب معطوف على
المسئلة الاولى تقدمية والتقدير فيها بان انفصل ولم يكن لاحدهما خشب او كان احدهما شيخنا وبعضهم قرر انه
عائد للاخيرة وغبارة الشورى قوله او كان له على الجدار خشب لعله معطوف على اتصل ببناء احدهما
والمعنى او انفصل عن بناء احدهما وكان له عليه خشب لكن فيه حيث انها داخله في عمره قوله بان انفصل
عن بنائهما فليتامل لكن اذا كان المدار على الاحتمال العقلي كما هو مقتضى كلامهم فالمانع من رجوع هذا
لكل من المسائل الثلاث وما وجه قصر بعضهم له على الاخيرة وبعضهم على الاولى ولم يقل احد من
الحواشي بصحة رجوعه للثانية اه (قوله فلهما اليد) اشار بذلك الى انه لا يحكم بملكهما
بل يبقى في يدهما لعدم المرجح فلو اقام احدهما بينة به سلم له وحكم به له واقام غيرهما بينة به فكذلك اه ع ش
على مر (قوله لعدم المرجح) اي لان وضعها قد يكون باعارة او اجارة او بيع او قضاء قاض يرى الاجبار
على الوضع فلا يترك المحقق بالمتحمل اه شرح مر (قوله فان اقام احدهما بينة) هذا تفريع على ما قبل
الا وما بعدهما كما اشار اليه بقراءه فيما مر كما سياتي وقوله او حلف تفريع على ما بعد الا اه شيخنا ويصح
ايضا تفريعه على ما قبلها ويكون المراد بالاحد حيث سد خصوص صاحب اليد لانه هو الذي يقضى له
بالحلف كما تقدم في كلام الشارح بل ويصح ان يكون الحلف من غير صاحب اليد اذا نكل هو هذا وقول
الآن وحلف مع قول الشارح او نكل الاخر يحتمل ان المعنى ونكل الاخر بعد حلف خصمه وحيث سد
يحتاج خصمه الى يمين اخرى وهي المردودة ويحتمل ان المعنى وقد نكل الاخر قبل حلف من بدا القاضي
بتحليفه فعلى هذا يحتاج غير النا كل الى يمينين فيجى فيه الخلاف الذي ذكره في الشرح فلما كانت هذه
العبارة مجملة احتاج الى توضيحها بقوله وتوضح مسألة الحلف الخ اه (قوله قضى له به) اي وتكون
العرصة له تبعا اه شرح مر (قوله او حلف) اي كل الاخر وصورة حلفه ان يقول والله لا يستحق
النصف الذي يدعيه والنصف الاخر لي خلافا لما يؤممه كلام الشارح (قوله او حلف) اي كل
للاخر اي حلف كل على نفي استحقاق صاحبه للنصف الذي في يده وانه يستحق النصف
الذي بيد صاحبه لان كل واحد منهما مدعى عليه ويده على النصف فالقول قوله فيه كالمعين

كان دخل نصف لبنات كل
منهما في الآخر او كان السقف
ازجا (فله اليد) لظهور امارة
المالك بذلك فيحلف ويحكم
له بالجدار او السقف الا ان
تقوم بينة بخلافه كما سياتي
وفي معنى العلم بذلك مالو بني
ما ذكر على خشبة طرفها في
بناء احدهما او كان على
تربع بناء احدهما سمكا
وطولادون الآخر (والا)
اي وان لم يعلم ذلك بان
انفصل عن بنائهما او اتصل
به وان لم يمكن احداه او
ببناء احدهما وامكن
احداه عنهما او كان له على
الجدار خشب (فلهما) اي
اليه لعدم المرجح (فان اقام
احدهما بينة) انه له (او
حلف) ونكل الاخر (قضى
له به) (والا) بان اقام كل
منهما بينة او حلف للاخر
على النصف الذي يسلم له
وان كان ادعى الجميع

أو نكل عن اليمين (جعل بينهما) بظاهر اليد فينتفع كل به بما يليه على العادة ويبقى الخشب الموجود على الجدار بحاله لا احتمال انه وضع بحق وتوضح مسألة الحلف بما ذكره في باب الدعوى والبيّنات انه ان حلف من بدأ القاضى بتحليفه ونكل الآخر بعده حلف الاول اليمين المردودة ليقتضى له بالجميع وان نكل الاول ورغب الثاني في اليمين فقد اجتمع عليه يمين التني للنصف الذي ادعاه صاحبه ويمين الاثبات للنصف الذي ادعاه هو فهل يكفيه الآن يمين واحدة يجمع فيها التني والاثبات أو لا بد من يمين للتني وأخرى للاثبات وجهان أصحهما الاول فيحلف ان الجميع له لاحق لصاحبه فيه أو يقول انه لاحق له في النصف الذي يدعيه والنصف الاخرى (باب الحوالة) هي بفتح الفاء أفصح من كسرهما لغة التحول والانتقال شرعا عقد يقتضى نقل دين من ذمة إلى ذمة إلى أخرى والاصل فيها قبل الاجماع خير الصحيحين مطلق الغنى ظلم وإذا اتبع أحدكم

الكاملة ولا بد ان يتضمن يمينه التني والاثبات كما فسرنا به كلام المصنف اه شرح مر (قوله أو نكل عن اليمين) معطوف على قوله اقام كل منهما يمينه أي أو نكل كل منهما عن اليمين فالصور التي يحمل فيها يمينها ثلاثة اقامة اليمين من كل وحلف كل ونكول كل (قوله ويبقى الخشب الموجود على الجدار بحاله) وليس لغير صاحبه أي الخشب منع صاحبه من اعادته إذا زيل لانا حكمنا بأنه وضع بحق وشككنا في المجوز ولو اراد صاحب الحائط نقض الجدار الذي لم يعلم أصل وضع الجنود عليه فان كان متهدما جاز نقضه وحكم اعادة الجنود ما سبق وإلا فلا يجوز اه من شرح مر (قوله ويبقى الخشب الموجود بالخ) ولما لك الجدار قلعها بالارش أو ابقاؤها بالاجرة قال شيخنا والأوجه انه لا قلع ولا اجرة أخذ من اطلاقهم ابقاءها بحالها اه حل (قوله وتوضح مسألة الحلف) أي الكائن في قول المتن أو حلف مع قول الشارح ونكل الآخر وجه ذلك ان هذا يحمل لانه إذا حلف هل يحلف يميناً واحدة أو يمينين والجواب التفصيل الذي قاله الشارح وهو انه ان كان الحالف من بدأ القاضى بتحليفه حلف يمينين جرماً الاول والمردودة بعد نكول الخصم وان كان الحالف هو الآخر بان نكل من بدأ القاضى به ففيه خلاف كما قال الشارح وإذا حلف يميناً واحدة تجتمع بينهما كما قال الشارح فهل يقدم التني أو الاثبات كل جائز كما قال اه (قوله للنصف الذي ادعاه صاحبه) فيه ان صاحبه لم يدع النصف بل ادعى الكل فكل منهما يدعى الجميع لا النصف فقط إلا ان يقال كل منهما يدعى النصف فقط بحسب ظاهر حال اليد فظاهر اليد يقتضى ادعاء النصف وان كان هو يدعى الجميع تأمل

هـ (باب الحوالة)

ذكرت عقب الصالح لما فيها من قطع النزاع بين المحيل والمحتال اه قل على الجلال قال المتولى الحوالة من العقود اللازمة ولو فسخت لا تنسخ اه شورى (قوله نقل دين) أي يحصل مثله أو بانتقال مثله لا نفسه اخذ من قوله الاتي أي يصير نظيره الخ اه ع ش (قوله وتطلق على انتقاله) أي الذي هو ناشئ عن العقد وحيث يكون لها اطلاقان شرعا تطلق على نفس العقد وعلى الاثر الناشئ عن ذلك اه حل وهذا المعنى الثاني هو الذي يرد عليه الفسخ والانقضاء اه ع ش (قوله مطلق الغنى) من اضافة المصدر إلى فاعله فالغنى وصف للدين واغرب من قال وصف للدائن فهو مضاف للذمور أي مطلق من الغنى ظلم فما بالك بمطل الفقير من الغنى وفيه من الركاكة ان حكاه في المطلب رسكت عليه ما لا يخفى اه ايعاب اه شورى (قوله ظلم) أي فسق والمطل اطلالة المدافعة والمدة الواحدة معصية فالمحكوم عليه بالظلم أي الفسق من اطلال المدافعة لا من دافع مرة أو مرتين وان كان عاصياً اه حل وسيأتي في آخر الضمان للشورى ما نصه (تنبيه) يجب على الغنى أداء الدين فوراً ان خاف فوت ادائه إلى المستحق (ما يبره أو مرضه أو بذهاب ماله أو خاف موت المستحق أو طالبه رب الدين أو علم حاجته اليه وان لم يطالبه ذلك البارزى اه حج في الفتاوى في باب الحوالة اه وذكر هذه المسئلة ع ش على مر في باب اداء ذكاة المال فقال لا يجب على المدين دفع دين الا أدى إلا بالمطلب لان الدين لزم ذمة المدين باختياره ورضاه فتوقف وجوب دفعه على طلبه لكن عبارته قاصرة إذ ليس فيها من أسباب الوجوب إلا الطالب دون بقية الأسباب الستة المتقدمة (قوله وإذا اتبع أحدكم) أي ولو بلغك اذبتك عليه بما لك على فيقال انبت كما قال في المطلب انه ظاهر الحديث قال في الايعاب وظاهر عبارته انه صريح وهو متجه ويحتمل انه كناية وأما قول الأذرعى وهو ظاهر بشرط ان يعرف معنى ذلك فهو لا يختص بذلك بل يجري في سائر الصيغ فمن نطق بصيغة وادعى الجهل بمعناها فان كان غيظاً لاهل اقتها لم يقبل ولا قيل أشار إليه ابن عبد السلام اه ايعاب باختصار اه شورى (قوله على مليء) من الملاء وهي اليسار ويظهر ضبطها بمن عنده فاضلا عما يترك للفلس ما وفي دينه اه ايعاب اه شورى (قوله على مليء) هو بالهمز ما خوذ من الامتلاء صرح بذلك الأزهري في شرحه لا تعاطي مختصر المزي ونبه على ان المطل اطلالة المدافعة اه ومنه يستفاد ان المحكوم

عليه في الحديث بالظلم من اتصف بهذا لا من امتنع مرة أو مرتين وإن كان عاصيا فلا يفسق بذلك اهـ سمعان
 قيل هو بامتناعه ظالمه شبه الغاصب فيكون كبيرة فالت يفرق بينهما إن الغصب فيه قهر المالك ابتداء وانتهاء
 المقتضى لوجود حد الكبيرة المشهور بانه ما ورد فيه وعيد شديد وقهر المسلم كذلك وهذا المالك في الابتداء
 رضى بذهبه اذا لكلام فيمنه وكذلك فيما يظهر واما دين وجب ادائه قور السكونه بدل جناية تعدى بها
 مثلا فالظاهر ان الماطل به ولو مرة كبيرة لازمه هذا والذي يشبه الغصب وقضية تشبيهه به انه ياتي من الخلاف
 ثم انه هل يشترط في الماطل به ان يكون ربع دينار او لا قاله في الايعاب اهـ شوبري (قوله فليتب) الامر
 للاستحباب وصرفه عن الوجوب القياس على سائر المعاوضات ويعتبر لاستحباب قبولها كما يحتمل
 الاذرعى ان تكون على ملي وفي كون ماله طيبا ليخرج الماطل ومن في ماله شبهة اهـ شرح مر (قوله
 باسكان التاء) وجوز حج تشديدها وادعى بعضهم انه خلاف الصواب ومقتضى الحديث وجوبها وبه
 قال الامام احمد بن حنبل رضى الله عنه وقال الشافعي بندها او جوازها قياسا على سائر المعاوضات
 واعتراض بان خروجها عن المعاوضات بقضى عدم قياسها ولذلك قال الماوردي صرفها عن الوجوب
 ورودها بعد النهي عن بيع الدين بالدين فقامل اهـ قل على الجلال وقوله قياسا على سائر المعاوضات
 اى من حيث عدم الوجوب فالقياس من هذه الحشية النذب لان سائر المعاوضات غير مندوبة بل مباحة
 (قوله فليحتل) امر ندب قياسا على سائر المعاوضات خلافا للامام احمد وانما تن اجابتها بشرط ان
 يكون المحال عليه غنيا ولا شبهة في ماله وقوله كما رواه هكذا البيهقي يعنى مع تغيير اتبع بقوله احيل قرره
 شيخنا ح ف رضى الله تعالى عنه اى ومع تغيير فليتب بقوله فليحتل وعبارة حج وتفسيره رواية البيهقي واذا
 احيل احدكم على ملي فليحتل انتهت وعبارة شرح مر وتفسيره رواية البيهقي واذا احيل احدكم على
 ملي فليحتل ويؤخذ منه صراحة ما في الخبر في الحوالة اذ هو ورد فيها انتهت (قوله اركانها ستة) اى اجمالا
 والافهى سبعة تفصيلا من حيث ان الصيغة ايجاب وقبول ولهذا قال حج واركانها سبعة (قوله محيل
 ومحتال) دخل في المحيل والمحتال حوالة الوالد على نفسه لولده وعلى ولده لنفسه وهو صحيح اهـ مراه سم
 ومثل ذلك ما لو كان لولده مال على آخر واحال ذلك الاخر الوالد لولده على اجنبى فانه صحيح اهـ ع ش
 على مر (قوله ومحال عليه) اى ولو ميتا فلو احال من له دين على ميت صحت كما في المطلب كاليان وغيره
 وهو المعتمد ولو لم تكن له تركة فيما يظهر وقولهم الميت لادمة له اى بالنسبة للالزام ولا يشك بان من
 احال بدين به رهن انفك الرهن لان ذاك في الرهن الجعلى لا الشرعى كما لا يخفى اذا تركه انما جعلت
 رهنا بدين الميت نظرا لمصلحته والحوالة عليه لا تنفيه او على تركه قسمت اولاه لم يصح
 كما قاله كثيرون وان خالف في ذلك بعض المتأخرين لان الحوالة لم تقع على دين بل على عين هي
 التركة ومن ثم لو كانت للميت ديون لم يصح ايضا في اوجه احتمالين كما هما الزركشى لا تنقلها للوارث
 وعليه الوفاء نعم ان تصرف في التركة صارت ديناً عليه فيصح الحوالة عليه اهـ شرح مر (قوله وصيغة) اى
 ايجاب وقبول كاحالتك على فلان بكذا وان لم يقل بالدين الذى لك على ولم ينو فهو صريح كما اقتضاه كلامهم
 خلافا لليلقيني ومن تبعه ولا ينافيه ما ياتي آخر الباب من تصديق ذاتي ارادة غير الحوالة لانه صريح
 يقبل الصرف ولا يتعين لفظ الحوالة بل يكفي ما يؤدى معناها كنقلت حقتك الى فلان او جعلت
 ما استحقه على فلان لك او ملكتك الدين الذى عليه بحقتك ولو قال احلنى فكقوله بنى
 ولا تنعقد بلفظ البيع وان نواها على الاصح خلافا لبعضهم اذ الاعتبار في العقود باللفظ
 لا بالمعنى اهـ شرح مر فلفظ البيع ليس صريحا ولا كناية خلافا لحج حيث قال ان بعث كناية
 على الاوجه وهو موافق في ذلك لظاهر كلام شرح الروض اهـ حل (قوله وكلها تؤخذ بما ياتي)
 اى كل الاركان الستة اى تؤخذ احكامها وشروطها فالتن صرح باربعة بقوله وشروطها رضا الاولين
 وثبوت الدينين وفهم من قوله رضا الاولين ان رضى الثالث لا يعتبر مع ما هو معلوم من خارج من انها

فليتب باسكان التاء اى
 فليحتل كما رواه هكذا
 البيهقي (اركانها) ستة (محيل
 ومحتال ومحال عليه ودينان)
 دين للمحتال على المحيل
 ودين للمحيل على المحال
 عليه (وصيغة) وكلها تؤخذ
 بما ياتي

(وشرط لها) أى للحالة
أى لصحتها (رضا الأولين)
أى المحيل والمحتال بلفظ
أوما فى معناه مما يأتى فى
الضمان لانهما العاقدان
فهى بيع دين بدين جوز
للحاجة لارضاء المحال عليه
لانه محل الحق فلصاحبه
أن يستوفيه بغيره (و)
شرط (ثبوت الدينين)
ولو متقومين فلا تصح من
لادين عليه ولا على من
لادين عليه وإن رضى
لعدم الاعتياض اذ ليس
على المحيل شيء يجعل عنه
عوضا ولا على المحتال عليه
شيء يجعل عوضا عن حق
المحتال وتصريحى باشتراط
ثبوت الدينين المفيد
للصورتين المذكورتين
أولى من اقتضاه على
الثانية وإن فهم منهم الأولى

بيع دين بدين أن الصيغة ركن هنا وأنه يشترط فيها ما شرط فيها فى البيع (قوله وشرط لها الخ) هذه توطئة
لعدم اشتراط رضا المحال عليه اهـ لواندفع بهذا الزوم التكرار فى كلامه أن لان الرضا لا يحصل إلا بلفظ
أو فى معناه كما قال الشارح وحيث يكون هذا مكررا مع قوله وصيغة وحاصل الدفع أن هذا ليس مقصودا
لذاته بل المقصود منه فهو فكأنه قال ولا يشترط فيها رضا المحال عليه (قوله رضا الأولين) أى المحيل لانه
إيفاء الحق من حيث شاء لكونه من سلا فى ذمته فلم يثبت له قضاءه محل معين وقوله والمحتال أى لأن حقه فى
ذمة المحيل فلا ينتقل لغيره بغير رضا له تفاوت الذمم اهـ شرح مر (قوله بلفظ أو ما فى معناه) متعلق بالرضا
والباء بمعنى مع أو متعلقة بمحذوف خال من الرضا أى حال كونه مدلولاً عليه بلفظ أو ما فى معناه فلا يكتفى
الرضا الباطنى بدون ما يدل عليه وعبارة شرح مر ورواده بالرضا ما مر من الصيغة اتهمت قال ع ش أى
لا الرضا الباطنى اهـ وهذا إشارة إلى الصيغة ويعلم من قوله فهى بيع دين بدين مع ما ذكرنا اشتراط شروط
الصيغة الكائنة فى البيع وقوله فهى بيع دين بدين الظاهر أن القاء تعليلية لا اشتراط الصيغة أى لا اعتبارها أى
ولما اعتبرت الصيغة ولم يكتف بالرضا بدونها لان الحوالة بيع دين بدين وتقدم أن البيع من جملة أركانه
الصيغة وتقدمت شروطها فلتعتبر هى وشروطها هنا اهـ وفى قول على الجلال ولا تصح بلفظ البيع وإن
نواها ولا تدخلها الاقالة على المعتمد فيها كما فى شرح شيخنا مر ولا يدخلها خيار اهـ (قوله أو ما فى معناه)
كالكتابة ولو من الناطق وإشارة الأخرس اهـ ع ش (قوله فهى بيع دين بدين الخ) البائع هو المحيل
والمشتري هو المحتال والثمن دين المحتال والمبيع دين المحيل اهـ شيخنا وفى قول على الجلال مانعه وللمحتال
أن يحيل على المحال عليه وللمحال عليه أن يحيل للمحتال على غيره وهكذا كما فى شرح الروض (قوله جوز
للحاجة) ولهذا لم يعتبر التقابض فى المجلس وإن كان الدينان ربوبين اهـ سم على منهج قال ع ش وإنما امتنعت
الزيادة والنقصان لانه ليس عقدما كسته اهـ ع ش على مر (قوله ولو متقومين) كان يكون له عليه عبد
قرض مثلاً وله على آخر عبد قرض مثلاً فاحاله عليه اهـ ع ش (قوله فلا تصح من لادين عليه الخ) ومنه ما
يقع كثير من ناظر الوقف حيث يحيل من له فى جهة الوقف دين على من عليه دين لجهة الوقف لان الناظر
لادين عليه وكذا ما يقع من لادين على جهة الوقف حيث يحصل على الناظر من له عليه دين فالخاصل من
التسوية إنما هو مجرد إذن فله منعه من قبض ما سوغه به نعم إن تعدى الناظر فى مال الوقف بحيث صار ديناً
لازماً فى ذمته فتصح الحوالة عليه ومنه إن كان له دين على المحال عليه اهـ حل وفى قول على الجلال تنبيه علم
بما ذكر أن من له معلوم فى وقف لا تصح به على إحالته به على مال الوقف لما مر فى التركة ولا على الناظر لبراهته
ذمته إلا إذا تعدى باتلاف مال الوقف لانه صار ديناً عليه وإن تسوية الناظر من له معلوم فى الوقف على
من عليه دين للوقف ليس حوالة وله منعه من قبضه متى شاء قال شيخنا مر نعم إن تعين مال الوقف فى جهة
شخص معين صحب الحوالة عليه بل للمستحقين الحوالة عليه بغير إذن الناظر ويعتد بالقبض منه ويبرأ به
ونوزع فى ذلك فراجع اهـ (قوله فلا تصح من لادين عليه) وهل تنعقد وكالة اعتباراً بالمعنى أو لا اعتمد
مر عدم الانعقاد اعتباراً باللفظ لان الغالب أنهم يرجحون اعتبار اللفظ اهـ شم على منهج اهـ ع ش
على مر (قوله ولا على من لادين عليه) بان علم ذلك وإلا صحت فلو أنكر المحال عليه الدين لم يقبل كما
سابق وللحيل أن يشهد على المحال عليه للمحتال إذا لم يتعرض لنفسه بان يشهد أن المحال يستحق على
المحال عليه كذا بوجه شرعى أو بحوالة شرعية ولو أقام المحال عليه بينة براءته من الدين بطلت
الحوالة ورجع المحتال على المحيل ولو أنكر المحال عليه الدين بعد موت المحيل فأقام المحتال شاهداً
بانه يستحق عليه كذا بطريق الحوالة من فلان وأن دينه ثابت عليه وحلف معه على ذلك جاز واغتفر
الحلف على ثبوت دين الغير وهو المحيل لانه وسيلة إلى ثبوت حق نفسه ولو أنكر المحال عليه الحوالة صدق
وراجع المدين فان صدق على عدم الحوالة امتنع عليه وعلى المحتال مطالبة المحال عليه وإن أنكر المحتال الحوالة

وأقربها المحال عليه فهو مقر للمحتال بالدين وهو ينكره فيأتي فيه ما في الاقرار اه قل على الجلال (قوله)
بالاولى وجه الاولوية ان جانب المحال عليه ضعيف وقد اشترط ثبوت الدين عليه مع انه لا يشترط رضاه
وجانب المحيل اقوى وقد اشترط رضاه فاشترط ثبوت الدين عليه اولى اه زى اه ع ش وفي قل على
الجلال ووجه الاولوية انه اذا اشترط ثبوت الدين على المحال عليه مع صحته وقائه منه لانه من قضاء دين الغير
فشرطه على من لا يصح منه ذلك اولى اه وعبارة الشوبرى قوله بالاولى أى لأن المحيل فيه قاعدته
(قوله اوقبله) كزمن الخيار للبائع اولها وان لم ينتقل الثمن عن ملك المشتري حيث لا الحوالة تتضمن
الاجازة وحيث يبطل الخيار بالحوالة بالثمن لان مقتضاها اللزوم فلو بقي الخيار فمقتضاها وفي
الحوالة عليه يبطل في حق البائع لرضاه بها لا في حق مشتر لم يرض فان فسخ البيع بطلت وإذا رضى بطل بها
حقه أيضا فان قيل إذا كان الخيار للبائع أولها لم ينتقل الثمن عن ملك المشتري اجيب بان البائع إذا حال
حيث كانت اجازة فوقعت الحوالة مقارنة للملك وذلك كاف اه حل (قوله لا بما لا يعتاض عنه ولا
عليه كدين السلم) أى مسلفا فيه ورأس مال كما صرح به المصنف في شرح الروض وان كان كلامه في
هذا الكتاب في الكلام على الاستبدال يقتضى الصحة في رأس المال وتقدم في باب السلم عدم صحة الحوالة
برأس مال السلم لعدم القبض الحقيقي اه حل (قوله كدين السلم) سيأتي لنا في الضمان صحة ضمان دين
السلم اه سم على حج وعليه فالفرق بينهما ان الحوالة بيع فصحتها تؤدي الى الاعتياض عن المسلم فيه
اه ع ش على م ر (قوله مع صحة الاعتياض عنه) ضعيف وهذا ما نص عليه في الام نعم صحيح الشيخان
في باب الكتابة عدم صحة الاعتياض عنه فتشكل صحة الحوالة بعدم صحتهما بدين السلم وقد يفرق بان
الشارع متشوف للعق و فرق البلقين بأن السيد إذا احتال بالنجم لا يتطرق اليه أن يصير الدين لغيره
لانه ان قبضه قبل التعجيز فواضح وإلا فهو مال المكاتب فصار بالتعجيز للسيد بخلاف دين السلم قد
ينقطع المسلم فيه فيؤدي إلى ان لا يصل المحتال إلى حقه اه زكريا اه زى وفي قل على الجلال والاصح
صحة حوالة المكاتب سيده بالنجوم على أجنبي وان كان لا يصح الاعتياض عنها على المعتمد خلافا لما في
شرح المنهج وفارقت دين السلم بتشوف الشارع للعق وخرج بالنجوم دين المعاملة على المكاتب للسيد
فتصح الحوالة به وعليه وان سقط بالتعجيز لانه تابع اه (قوله مع صحة الاعتياض عنه) المعتمد انه
لا يصح الاعتياض عن نجم الكتابة ومع ذلك تصح الحوالة به ولا يشكل بالمسلم فيه لان الشارع متشوف
إلى العق وقد يدعى بان المصنف اشار إلى ذلك بقوله وتصح بنجم كتابة حيث اعاد العامل معه ولم يجعله
معطوفا على ما قبله مع رعايته الاختصار فالمراد تصح بنجم الكتابة مطلقا أى وان قلنا بعدم الاعتياض عنه
ولا يضر في ذلك قوله في الشارح مع صحة الاعتياض عنه لان المدار على ما قبل وحيث فيوافق كلامه منا
ما جرى عليه في شرح الروض فليتامل اه كانه وقوله في شرح الروض أى من الصحة مطلقا اه شوبرى
(قوله لعدم لزومه من جهته) بخلاف دين المعاملة فانه لازم ويجبر على ادائه ولا نظر لجواز
سقوطه بالتعجيز ولا تصح بدين الزكاة ولا عليه فيما لو تلف النصاب وانحصر المستحقون لما فيه
من شائبة العبادة اه حل وفي قل على الجلال فرع لا تصح الحوالة في الزكاة من المالك على غيره
ولا من المستحقين عليه وان انحصر لما فيه من شائبة العبادة باحتياجها للنية والحق بها الكفارة
ونحوها قاله شيخنا ومقتضى العلة صحة الحوالة على المنذور فراجع وانظر اه (قوله وشرط علم
بالدينين) أى للمعاقدين وهما المحيل والمحتال وهما قال منا وفيما قبله وشرط لها كما تقدم ولعله
راعى الاختصار (تنبيه) هل تصح حوالة الاعمى لغيره وحوالة غيره له كما يصح نحو سله
لان المعقود عليه دين لا عين فلا يحتاج للرؤية او تصح حوالة لغيره دون حوالة غيره له لان في الحوالة
معنى الاستيفاء من المحتال فلا بد أن يصح استيفاؤه والاعمى ليس كذلك أو لا تصح واحدة منهما فيه نظر
فليراجع حج اه شوبرى (قوله وحلول واجل) نعم لو اوصى بعدم المطالبة بدينه مدة او نذر ان لا يطالب

بالاولى (وصحة اعتياض
عنهما) اللازم لها لزومه
ولو ما لا وهو ما اقتصر
عليه الاصل (كثمن) بعد
اللزوم اوقبله فتصح
الحوالة به وعليه لا بما لا
يعتاض عنه ولا عليه كدين
السلم ودين الجمالة قبل
الفراغ (وتصح) الحوالة
(بنجم كتابة) للزومه من
جهة السيد والمحال عليه مع
صحة الاعتياض عنه كما
سيأتي بخلاف الحوالة عليه
لان للمكاتب اسقاطه متى
شاء لعدم لزومه من جهته
(و) شرط (علم بالدينين)
الدين المحال به والمحال عليه
(قدرا) كعشرة (وصفة)
وجنسا كما فهم بالاولى
كذهب وفضة وحلول
وأجل وصحة وكسرو جودة
ورداءة (وتساويهما)

مدينه بدنيه مدوقنا بجهة النذر بان كان مرغوباً فيه لم يمنع ذلك من صحة الحوالة بالحال عليه وعكسه لان ذلك ليس اجلا وانما هو دين حال امتنع المطالبة به لعارض فلوزاد في نذره وان لا يحيل به فنقل سم عن مر انه تصح الحوالة مع الاثم فراجعناه قول على الجلال (قوله في الواقع وعند العاقدين) وكان اعتبار ذلك هناك دون نحو البيع الاحتياط للحوالة لخروجها عن القياس اهـ حل (قوله وعند العاقدين) فيه ان هذا يغني عنه قوله وعلم بالدينين الخ لان المراد بالعلم ما يشمل الظن والعندية المذكورة والمراد بها ايضاً ما يشمل الظن الا ان يخص العلم باليقين والعندية بالظن فيندفع التكرار (قوله ليست على حقيقة المعاوضات) اي على قواعد المعاوضات بل هي خارجة عنها ومحتما مستثناة وهذا لتعليل لا شرط لكل من العلم والتساوي اي لذلك قال فاعتبر فيها الخ لكن التعليل انما ينتج الثاني فقط واما الاول فهو معتبر في كل المعاوضات فلم يخرج عن القواعد بخلاف الثاني فان التساوي لا يشترط في المعاوضات الا في بعض الصور وهو ما اذا كان العوضان ربويين واتحد الجنس تامل (قوله كافي القرض) اي كما يجوز القرض مع كونه بيع دين بدني من غير تقابض اهـ شرح مر اهـ شوبري فالتشبيه انما هو في خروج كل عن القواعد مع جوازه للحاجة (قوله فلا تصح مع الجهل الخ) تفريع على قوله وعلم بالدينين وقوله ولا مع اختلافهما قدرات تفريع على تساويهما في الواقع وقوله ولا مع الجهل بتساويهما تفريع على تساويهما عند العاقدين اهـ (قوله كابل الدية) مثال للمجهول فان فرض ان صفتها علمت صحت الحوالة بها وعليها اهـ عبدالحق وعبارة ع ش على مر قوله للجهل بها عبارة المحل للجهل بصفتها وكتب عليه ابن عبدالحق ما نصه قضيتها انها لو علمت الصفة صحت الحوالة بها وعليها وهو كذلك اهـ وفيه وقفة لان العلم بالصفة لا يصيرها الى حالة تتميز بحيث يرجع فيها الى قول اهل الخبرة لان غايته ان يعلم بالصفة انها من نوع كذا وهذا مجرد لا يكفي لصحة السلم فيها وذلك ليس الا لعدم انضباطها انتهت (قوله فلم انه لو كان لبكر) اي من قوله وتساويهما كذلك مع كون الضمير راجعاً للدينين اللذين فسرهما بقوله الدين المحال به وعليه ولو كان دين المحيل في حد ذاته اكثر من المحال به ولكنه انما احوال على بعض دينه لا على كله (قوله ولو كان باحد الدينين الخ) هذه مستانفة جاء به الدفع توهم شمول الصفة لهذا فقوله لم يؤثر اي في البطلان اي كون احدهما بهذا الوصف دون الآخر لا يؤثر في البطلان فلا يشترط التساوي في هذا الوصف (قوله ولم ينتقل الدين بصفة التوثق) ويؤخذ مما تقرر عن جمع مقدمين ما صرح به بعضهم ان محل الانتقال لا بصفة التوثق اذ لم ينص المحيل على الضامن والا لم يبرأ بالحوالة فاذا احوال الدائن ثالثاً على المدين وضامنه فله مطالبة من شاء منهما وان لم ينص المحيل له على ذلك وفي المطلب ان أطلق الحوالة ولم يتعرض لتعلق حقه بالرهن فينبغي ان يصح وجها واحداً وينفك الرهن كما اذا كان له به ضامن فاحاله عليه به من له دين لا ضامن به صحت الحوالة وشوبري الضامن لانها معاوضة او استيفاء وكل منهما يقتضي براءة الاصيل فكذلك يقتضي فك الرهن فان شرط بقاء الرهن فهو شرط فاسد تبطل به الحوالة ان قارنها ومن ثم لو شرط عاقد الحوالة رهناً أو ضمناً لم يصح كما جزم به صاحب الانوار ورجحه الاذرعى وغيره لكن جزم ابن المقرئ في روضه بالجواز وحمله الى الدرر حله الله تعالى على المحال عليه كما جزم بجواز شرطه عليه غير واحد من الاول على المحيل اذ الدين المرهون به او المضمون ليس عليه وهو كلام صحيح اذ الكلام في كونه جائزاً فلا يفسد به العقد أو غيره فيفسده لا بالنظر لكونه لازماً أو لا فسقط القول بانه شرط على اجنبى عن العقد شرح مر (قوله ويبرأ بها محيل الخ) واذا احوال على الاصيل برى الضامن بخلاف العكس وينازعه كون الحوالة كالتبعض ان مقتضاه ان يبرأ الاصيل بالحوالة على الضامن اهـ حل (ويلزم دين محال الخ) قال في المطلب لو قبل المحال الحوالة من غير اعتراف بالدين كان قبوله متضمناً لاستجاء شرائط الصحة فيؤخذ بذلك لو انكر المحال عليه هل له تحليف المحيل انه لا يعلم به وجمان اقول ينبغى ان يكون الاصح التحليف كما يشهد لذلك مسألة الاتفاق على حرية العبدوايضاً لو اعترف المحيل بالبراءة من الدين فالظاهر انه يرجع عليه ويؤخذ

في الواقع وعند العاقدين (كذلك) أي قدر أو صفة وجنساً لان الحوالة ليست على حقيقة المعاوضات وانما هي معاوضة ارفاق جوزت للحاجة فاعتبر فيها الاتفاق والعلم بما ذكر كافي القرض فلا تصح مع الجهل بما يحال به او عليه كابل الدية ولا مع اختلافهما قدراً أو صفة أو جنساً ولا مع الجهل بتساويهما فلم انه لو كان لبكر على زيد خمسة ولزيد على عمرو عشرة فاحال زيد بكرة بخمسة منها صح ولو كان باحد الدينين توثق برهن او ضامن لم يؤثر ولم ينتقل الدين بصفة التوثق بل يسقط التوثق ويفارق عدم سقوطه بانتقاله للوارث بان الوارث خليفة المورث فيما ثبت له من الحقوق بخلاف غيره (ويبرأ بها) اي بالحوالة (محيل) عن دين المحال (ويسقط دينه) عن المحال عليه (ويلزم دين محال محالاً عليه)

أي بصير نظيره في ذمته (فإن
تعذر اخذه) منه بفلس أو
غيره كجحد وموت (لم
يرجع على محمل) كالأخذ
عوضاً عن الدين وتلف في
يده (ولأن شرط يساره)
أي المحال عليه (أو جهله)
فإنه لا يرجع على المحمل
كن اشترى شيئاً هو مغبون
فيه ولا عبرة بالشرط
المذكور لأنه مقصر بترك
الفحص ولو شرط الرجوع
عند التعذر بشيء مما ذكر لم
تصح الحوالة (ولو فسخ
بيع) بعب أو غيره كما قاله
وتحالف فهو أعم من قوله
بعب (وقد أحال مشتر)
بائعاً (بشئ بطلت) أي
الحوالة لارتفاع الثمن
بانقضاء البيع وفرقوا بينه
وبين مالوا أحالها بصداقها
ثم انقضاء النكاح حيث
لا تبطل الحوالة بان الصدق
أثبت من غير (لا أن أحال
بائع به) على المشتري فلا
تبطل الحوالة لتعلق الحق
بثالث بخلافه في الأولى
سواء قبض المحتال المال
أم لا فإن كان قبضه رجع
المشتري على البائع وإلا
له الرجوع عليه في الحال أو
لا يرجع إلا بعد القبض
وجهاً أحدهما الثاني (ولو
أحال بائع بشئ رقيق) على
المشتري (فاتفق البيعان
والمحال على حرته

وتحليفه طريق لهذا الاعتراف) (فائدة) مذهب أبي حنيفة إذا أنكر المحال عليه وحلف رجع المحتال
أه ع ش (قوله ويلزم دين محال الخ) هو أولى من تعبير أصله بتحول لأن التحول يقتضي أن الأول باق بعينه
لكنه تغير محله أه ح ل (قوله أي بصير نظيره في ذمته) ومن ثم أو نذر أن لا يطالبه أي وهو موثر بترك
المطالبة لكساد نحو عروضة لا بنفسه ولا بوكيله كان له أن يحيل عليه وللمحتال أن يطالبه لأنه ليس بوكيل
عن المحيل أه ح ل (قوله فإن تعذر اخذه الخ) قال الأذرعى وما ذكره ظاهر فيما إذا كان الحق للمحتال
أما إذا كان لغيره وهو يتصرف عليه بولاية فيظهر أن يقال أنه بان فساد ما قال الزركشى لا ندوم الصحة
ولكن يضمن الولي لتقصيره كالأقرض من مال الطفل من غير ملي وجوز ناه أه شوبري (قوله كجحد)
أي للحوالة على ما تقدم فإنه المصدق في انكارها والدين المحيل لأن قبول المحتال متضمن لاستجماع شروط
الصحة نعم له تحليف المحيل أنه لا يعلم براءة المحال عليه فإن كان أو قامت بينة بوفاء الدين بطلت الحوالة
وتصح شهادة المحيل على المحال عليه كما مر أه ق ل على الجلال (قوله وإن شرط يساره) أفهم كلامه صحته مع
شرط اليسار وإن بطل الشرط وحده وعليه يفرق بينه وبين ما يأتي في قوله ولو شرط الرجوع مناف صريح
فابطاها بخلاف شرط اليسار فيبطل وحده أه شرح مر (قوله ولو شرط الرجوع) أي في صلب العقد
وإلا لم يضرب شيئاً ولو شرط رهن أو ضامن من المحيل أو المحال عليه إلى أن يسقط حق المحتال بقبض أو
غيره لم يجز أي يبطل الشرط فلا يلزم الوفاء به أه ح ل (قوله لم تصح الحوالة) أي يتبين عدم أنه قادمات بين أن
لا بيع فلا ثمن أه شرح مر (قوله لا ارتفاع الثمن بانقضاء البيع) وهذا بناء على أن الحوالة استيفاء لا بيع
دين بدين فيرد البائع ما قبضه من المحال عليه للمشتري أن يبقى وإلا فبدله فإن لم يقبضه امتنع عليه قبضه أه
ح ل فإن قبضه ضمن فلا يقع قبضه عن المشتري لعدم الحوالة والوكالة أه شرح الروض وفي قول
على الجلال قوله بطلت أي بناء على أنها استيفاء وإلا لم يبطل كما قاله الأسنوي فلم أنهم لم يجعلوها
استيفاء مطلقاً ولا بيعاً مطلقاً أه (قوله ثم انقضاء النكاح) أي قبل الدخول بردها أو بعب أو بخلاف
شرط قانها لا مهر لها حيث كان المصن منها أو بسببها أه ش ل ويرجع عليها بالمحال به ويأخذ منها
أه ح ل وعبارة سم قوله حيث لا تبطل الحوالة أي ويرجع الزوج عليها بالنصف إن طلق والكل
أن فسخ أه روض انتهت (قوله أثبت من غيره) أي بدليل أنه إذا أعطاه المهر وزاد زيادة
متصلة ثم فسخ النكاح فإن الزوج لا يرجع فيه وإنما يرجع بمهر المثل بخلاف مالو زاد الثمن زيادة متصلة
فإن المشتري يرجع فيه ثم إذا لم تبطل الحوالة فيما ذكر كانت من غير دين للمحتال وذلك لا يضرب في
الدوام ثم إذا قبضته رجع الزوج فيه قرره شيخنا ح ف وبهذا نعلم أن الفسخ في النكاح وقع
قبل الدخول حتى تلبس بما هنا أي وبدليل أن المهر لا يسقط بتلص المقابل بخلاف الثمن فإنه يسقط
فلو مانت قبل الدخول لم يسقط المهر بل بتقرر بخلاف مالو تلف المبيع قبل القبض فإن البيع ينفسخ
ويسقط الثمن أه (قوله فلا تبطل الحوالة) أي بفسخ البيع لكن يستثنى ما إذا فسخ المشتري
بالحيار فتبطل الحوالة) أي بفسخ البيع لكن يستثنى ما إذا فسخ المشتري بالحيار فتبطل كما اعتمده
صاحب الروض ومر أه سم أه ع ش (قوله بثالث) أي له الحق بخلاف السابقة فالثالث فيها
عليه الحق فلا بد من هذه الزيادة ليصح التعليل لأن تعلق الحق بثالث مر جود فيهما أه شيخنا
(قوله بخلافه في الأولى) وهي ما إذا ألوا حال المشتري البائع ومقتضى الفرق أن البائع لو أحال
آخر بعد حوالة المشتري له تبطل لتعلق الحق بثالث وهو كذلك ومنه يؤخذ أن للمحتال أن
يحيل وهكذا كافي شرح مر أه شيخنا الحق (قوله أحدهما الثاني) متمم أي وعليه فلو كان
أبرأه لا يرجع له عليه بشئ أه ع ش (قوله ولو أحال بائع الخ) هذه من فروع الثانية وهي
بمنزلة الاستثناء منها كأنه قال إذا أحال البائع ثم انفسخ البيع لم تبطل الحوالة إلا في هذه الصورة فإنها
تبطل على التفسير الآتي وهذا بالنظر للظاهر وأما بالنظر لنفس الأمر فمذهبه غير ما قبلها لأن التي قبلها كانت
صحيحة في الابتداء لثبوت الدين حقيقة في وقتها فاستصحب حكم الصحة بعد ارتفاع الدين الطاريء

مثلا (أو ثبت بينة) شهدت حسبة أو إقامة (٢٧٩) الرقيق أو من لم يصرح قبل من ذكر بالملك (لم تصح الحوالة) لعدم صحته البيع لم يرد

المحتال ما أخذه على المشتري
ويبقى حقه كما كان (وان
كذبهما المحتال) في الحرية
(ولا بينة) بها (فلسكل)
منهما (تحليفه على نفي العلم)
بها (وبينة) أي الحوالة
فياخذ المال من المشتري
ويرجع المشتري على البائع
المحيل لأنه قضى دينه بأذنه
الذي تضمنته الحوالة وان
قال ظلمي المحتال بما أخذه
(ولو اختلما) أي المدين
والدائن في أنه (هل وكل أو
أحال) بأن قال المدين وكلتك
لتقبض لي وقال الدائن بل
أحلتني أو قال المدين أردت
بأحلتك الوكالة فقال الدائن
بل أردت الحوالة أو قال
أحلتك فقال بل وكلتني أو
قال الدائن أردت بأحلتك
الوكالة فقال بل أردت
الحوالة (حلف منك
الحوالة) فيصدق المدين
في الأولين والدائن في
الآخرين لأن الأصل
بقاء الحقين والآخر من
الآخرين من زيادتي
(لامع اتفاق) منهما (على
لفظها) أي الحوالة (ولم
يحتمل) لفظها وكالة
كقوله أحلتك بالمائة التي
لك على علي عمرو فلا يحلف
منكر الحوالة لأن هذا
لا يحتمل إلا حقيقة
فيحلف مدعيها وهذه من
زيادتي وحيث حلف المدين
أن دفع الحوالة القوبانكار

بسبب الفسخ وأما الصورة الثانية فالحوالة لم تصح فيها في نفس الأمر لأنه لم يكن فيها دين ابتداء لعدم صحة
المقدم أصله فلا دين في الابداء ولا في الدوام تأمل (قوله فاتفق البيعان) أشار بالفهم إلى ما نقله في شرح
الروض عن ابن الرفعة أن اتفاقهما لو كان قبل البيع لم يصح إقامتهما من العبد ولا حسبة لعدم الحاجة إليها
حيث أنه سم (قوله مثلا) أي أو أنه رفق أه ع ش (قوله شهدت حسبة) شهادة الحسبة هي التي تكون
بغير طلب سواء سبقها دعوى أم لا وقوله أو إقامتهما الرقيق أي لم يصرح بالرق قبل ذلك لأنها تكذب قوله
وظاهر صفة قبول بينة مطلقا وقوله من لم يصرح أي شخص لم يصرح وقوله قبل إقامتهما وقوله من ذكر
بيان لمن والذي ذكر هو البيعان والمحتال أما إقامتهما أحدهم بعد تعريضه بكونه مملوكا لم تقبل بينته لمعارضته
إقراره لها (قوله أو إقامتهما الرقيق) إذا كان المشتري مقر أو خرج العبد عن ملكه فلا وجه لسماعهما من العبد
لأنه يعتق بتوافق المتبايعين من غير توقف على تصديق المحتال فلهذا صورتهما أن يكون العبد قد خرج عن
ملكه الثالث أو كان المشتري غير مصدق كذا بخط شيخنا وهذا التصور ووافق عليه م ر ونقله في شرح
الروض عن القاضي أبي الطيب فانظره ثم رابت الأسنوى قال فيما إذا كان المشتري مقر أو لم يخرج عن ملكه
أن مقتضى كلام الرافعي سماعها أيضا وأنه استشكل في الكفاية والمطلب من جهة أن العبد يعتق بتصديق
المتبايعين من غير توقف على تصديق المحتال وحيث فلا تسمع دعوى ولا بينة أه ومال م ر إلى ما اقتضاه
كلام الرافعي أنه أحوط إذ قد يوجد ما ينزع في الحرية أه سم (قوله لم تصح الحوالة) أقوال هذه المسئلة
ربما يؤخذ منها أن المحال عليه لو ادعى الدفع قبلا وإقام عليه بينة بطلت الحوالة وكذا لو أنكر الدين المحال
عليه به كان للمحتال أن يحلف المحيل أنه ما يعم ذلك فيرجع عليه لو أقرب ذلك ثم رأينا بعض أهل اليمن أفتى في
الأولى بالرجوع أه برلسي أه سم (قوله فلكل تحليفه على نفي العلم) ككل نفي لا يتعلق بالخالف وعلم بما
قررناه أنه لا يتوقف الحلف على اجتماعهما بل يحلف لمن استخلفه منهما أما البائع فلغرض انتفاء ملكه في
الثمن وأما المشتري فلغرض دفع المطالبة عنه نعم لو حلف أحدهما لم يكن للثاني تحليفه في وجه الاحتمالين
كما أفاده الواو رحمه الله تعالى خلافا لبعض المتأخرين إذ خصو منهما متحدة أه شرح م ر (قوله فلكل منهما
تحليفه الخ) فإن حلفه أحدهما لم يكن للثاني تحليفه في وجه احتمالين وبه أفتى والشيخنا لاتحاد خصوصتهما
فإن نكل حلف المشتري على الحرية وبطلت أي تبين عدم انعقادها لأن اليمين المردودة كالأقرار أه حل
(قوله ولو اختلفا هل وكل أو أحال) أي هل جرى بينهما صيغة حوالة أو وكالة أي اختلفا في أصل وجود الصيغة
أو اختلفا في نية الحوالة أو الوكالة بعد الاتفاق على جريان صيغة الحوالة فلذلك قال بأن قال المدين الخ
والصورة الثانية هي في الحقيقة مفهوم قوله الآتي ولم يحتمل وكالة (فرع) قال في شرح الروض ولو قال
أحلتك على فلان بكذا ولم يقل بالدين الذي لك على فهو كناية كما يؤخذ من كلامهم وأخر الباب وصرح بالقبلي
وغيره بتصحيحه قال م ر والمعتمد أنه صريح وأظنه قال بناء على أن الاعتبار بصيغ العقود أه قال ولا ينافيه
أنه لو قال أردت بأحلتك الوكالة صدق لأن الصريح يقبل الصرف أقول لكن تضمن ذلك أنه كتابة في
الوكالة فقد يشكل بقاعدة ما كان صريحا في بابه ووجد نفاذا في موضوعه لا يكون كناية في غيره إلا أن يقال
لما كان الأصل بقاء الحقين احتجنا إلى المسامحة هنا وجوزنا الوكالة به هذا وقد يستشكل تصديقه فيما لو قال
أردت بقولي أحلتك الوكالة مع كونه صريحا في الحوالة وتعلق حق الغير فكيف قبل الصرف بلا قرينة إلا
أن يقال لما عارض ذلك كون الأصل بقاء الحقين وعدم قورات حق الغير المتعلق بالحوالة لأنه ثابت في ذمة
القائل قبلنا قوله بلا قرينة وانظر هل يجري قبول الصرف في نحو نقلت حقلك إلى ذمة فلان فيه نظر والظاهر
أنه لا يقبل صرفه لأن فيه تنصيصا على قطع الحق في ذمة المحيل وتعليقه بذمة المحال عليه وذلك ينافي الوكالة
وفقا لم أه سم (قوله وهل وكل أو أحال) أي هل وكل في نفس الأمر أو أحال فيه ليشمل ما لو اتفقا
على أحدهما واختلفا في البينة أه شيخنا (قوله أو قال المدين أردت بأحلتك الوكالة) بناء على الأصح

الدائن الوكالة أنزل فليس له قبض وإن كان المال قبل الخالف يرى الدافع له لأنه وكيل أو محتال ووجب تسليمه للخالف وهو

وهو صحة الحوالة بلفظ الوكالة وفيه ان ما كان صريحا في بابه ووجدت فاذن موضوعه لا يكون كناية في غيره اه ح ل وحاصل الجواب انه لما كان الاصل بقاء الحقين احتجنا الى المسامحة هنا بصرف الصريح اه قل على الجلال (قوله وحقه عليه باق) لان الاخذ قد ظلم المدين بالاخذ منه وحق الاخذ يزعم المدين باق على المحال عليه فياخذ بدل ما ظلمه باخذه وقبل الاخذ لا ظلم فلا رجوع اه ح ل (قوله وحقه عليه باق) اي الا ان توجد فيه شروط التقاص او الظفر كما لا يخفى اه شرح م ر وكتب عليه ع ش قوله شروط التقاص بتامل فيه فان التقاص انما يكون في دينين متوافقين جنسا وقدر او صفة وما هنا دين للمحتال على المحيل وما قبضه المحتال من المحال عليه بتقدير كونه وكلا هو عين مملوكة للمحيل والعين والدين لا تقاص فيهما وشروط الظفر ان يتعذر اخذ المستحق ماله عند غيره كان يكون منكرا ولا بينة عليه وما هنا وان كان فيه دين للمحتال على المحيل ليس منكرا فلم توجد فيه شروط الظفر ويمكن ان يجاب بحمل ما هنا على ما تلقى المقبوض من المحال عليه بتقصير من المحتال فيضمن بدله والبدل يجوز ان يكون من جنس دين المحتال وصفته فيقيم فيه التقاص ويتعذر عدم تلقه فيجوز ان يتعذر اخذ دين المحتال من المحيل بان لا يكون به بينة فينكر اصل الدين فيجوز للمحتال اخذه بطريق الظفر اه (قوله ويرجع به المدين على المحال عليه) المراد به يرجع بدينه الاصل لا بما دفعه اه شيخنا ح ف (قوله ويرجع به المدين على المحال عليه) اي لان الاخذ قد ظلم المدين بالاخذ منه وحق الاخذ يزعم المدين باق على المحال عليه فياخذ بدل ما ظلمه باخذه اه وهل شرط الرجوع اخذ الدائن منه حقه ينبغي نعم لانه انما يرجع للظلم ولا ظلم قبل الاخذ اه سم

(باب الضمان)

ذكره عقب الحوالة لما فيه من تعلق الاحكام بالديون ومن تحول حق الى ذمة اخرى ومن مطالبة من لم يكن له مطالبة قبله وغير ذلك وسمى بذلك لان من التزم مال غيره فقد جعله في ذمته وكل شيء جعلته في شيء فقد ضمنته لياه فهو من الضمن لا من ضم ذمة الى اخرى كما توهم لان إعسالة الثون تمنع ذلك وهو لغة الالتزام وشرعا بالمعنى الشامل لا كقوله يقال على التزام دين او احضار عين او بدن ويقال على العقد المحصل لذلك وهو عقد تبرع ولو مع قصد الرجوع خلافا للرافعي وهو مندوب لقادر واثق بنفسه تؤمن غائلته قال العلماء واوله شهامة اي شدة حماقة واسطه ندامة وآخره غرامة ولذلك قيل نظما

ضاد الضمان يصاد الصك ملتصق ه فان ضمننت فغاء الحبس في الوسط

ثم ان الالتزام اما في الذمة فقط وهو الاغاب والاكثر او في العين كضمنت مالك عليه في رقبة عبدی هذا او في العين والذمة معا كضمنت مالك عليه في ذمتي وفي رقبة عبدی هذا اه قل على الجلال ومثله في شرح م ر وكتب عليه ع ش قوله لقادر عليه مفهومه انه اذا فقد احد الشرطين لا يسن وهل هو مباح حيثئذ او مكروه فيه نظر والاقرب الاول (قوله وشرعا يقال لالتزام دين) المراد به ما قابل العين فيشمل المنفعة اه ح ل (قوله يقال لالتزام دين الخ) اي الذي هو احد شقي العقد اي الاجاب وسياقي انه يطلق على مجرع الاجاب والقبول هذا نظير ما مر اول البيع انه يطلق على ما يقابل الشراء وعلى العقد المشتمل عليهما وهذا اولي مما في حاشية الشيخ مع ما فيه كما يعلم بمراجعتهم اه رشیدی وصنيعه يقتضي ان الضمان يعتبر فيه اجاب وقبول فليست القبول بمن مع ما سياتي من انه لا يعتبر رضا المضمون له ولا رضا المضمون عنه ومن التفصيل في الضمان بين كونه بالاذن تارة وبدونه اخرى اي اذن المضمون فنامل اه ثم راي في متن المنهاج مع شرح المحل مانعه والاصح انه لا يشترط قبوله اي المضمون له ولا رضا اي واحد منهما والثاني يشترط ان اي الرضا ثم القبول لفظا والثالث يشترط الرضا دون القبول لفظا وعلى اشتراطه يكون بينه وبين الضامن ما بين الاجاب والقبول في سائر العقود اه (قوله وغير ذلك) كحميل وصير وقيل لكن العرف خص الاولين بالمال مطلقا والآخرين بالمال

وحقه عليه باق وحيث
حلف الدائن اندفعت
الحوالة وياخذ حقه من
المدين ويرجع به المدين على
المحال عليه كما اختاره ابن
كج وغيره

(باب الضمان)

هو لغة الالتزام وشرعا
يقال لالتزام دين ثابت
في ذمة الغير او احضار عين
مضمونة او بدن من يستحق
حضوره ويقال للعقد
الذي يحصل به ذلك ويسمى
الملتزم لذلك ضامنا وزعيما
وكفيل وغير ذلك

العظيم والكفيل بالنفس والحيل بالدية والصبير يعم الكل ومثله القليل اه حل (قوله كما بيته في شرح
 الروض وغيره) عبارة شرح الروض ويسمى الملتزم لذلك ضامنا وصيما وحميلا وزعيما وكافلا وكفيعا
 وصيرا قال الماوردي غير ان العرف جار بان الضمين مستعمل في الاموال والحيل في الديارات والزعم في
 الاموال العظام والكفيل في النفوس والصبير في الجميع وكالضمين فيما قاله الضامن وكالكفيل السكافل
 والصبير القليل قال ابن حبان في صحيحه والزعم لغة اهل المدينة والحيل لغة اهل مصر والكفيل لغة
 اهل العراق والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى سلهم ايمم بذلك زعيم وقوله ولمن جاء به حمل بعير وأنا
 به زعيم وكان حمل البعير معروفا عندهم وشرع من قبلنا شرع لنا اذا ورد في شرعنا ما يقرر رده وقد ورد فيه ذلك
 كخبر الزعيم غارم رواه الترمذي وحسنه وابن حبان وصححه وخبر الحاكم باسناد صحيح انه عليه السلام تحمل
 عن رجل عشرة دنائير وخبر الصحيحين انه عليه السلام اتى بجزاة قتال هل ترك شيئا قالوا لا قال هل عليه دين
 قالوا لا ثلثة دنائير فقال صلوا على صاحبكم قال أبو قتادة صل عليه يا رسول الله وعلى دينه فصيلى عليه وذكرت
 في شرح البيهجة ماله هذا الخبر تعلق انتهت (قوله كخبر الزعيم غارم) لمط الحديث العارية مؤداة أى
 مردودة والزعيم غارم والدين مقضى أى موفى اه سم اه ع ش على م ر (قوله وابن حبان) هو أئمتنا من
 أصحاب الوجوه اه ايحاب اه شوبرى (قوله في ضمان الذمة) قيد به لانها في غيره قد تكون أربعة كافي
 ضمان البدن وقد تكون خمسة كافي ضمان العين وأيضا لاجل قول المتن مضمون فيه وهذا لا يكون إلا
 في الدين واما العين فيقال فيها مضمون فلذلك زاد لفظة فيه الفرق بين الدين والعين (قوله ومضمون
 فيه) أى بسببه أى شيء يقع إلا التزام بسببه وان كان هو الملتزم فهو مع ذلك سبب في الالتزام
 (قوله هو أولى من تعبيرة بالرشد) وجه الاولوية ان عبارة الاصل تقتضى عدم صحة ضمان السفينة
 المهمل والحكم ليس كذلك بل وتقتضى صحة ضمان المريض (قوله من سكران) أى معتد بسكره ولو ضمن
 حال سكره واختلفا في التعدي وعدمه صدق مدعى عدم التعدي لانه الاصل حل (قوله ومريض مرض
 الموت) محل عدم صحة ضمان المريض اذا قضى الدين من ماله بخلاف ما لو حدث له مال او أبرىء فاطلقة الشارح
 محمول على هذا التفصيل كما قاله حج اه شوبرى (قوله ومكره) أى مالم يكن بحق اماما كان بحق كان نذران يضمن
 فلاثم نا امتنع فاكراه الحاكم على الضمان فضمن فانه يصح اه من خط شيخنا الاشبولي (قوله ولو باكره
 سيده) أى لانه لا تسلط له على ذمته بخلاف بقية الاستخانات اه شرح م ر (قوله وصح ضمان
 رقيق الخ) لم يفرع لان العبد باذن سيده لا يقال له اهل تبرع على الاطلاق اه حل (قوله باذن
 سيده) أى لانه اثبات مال في الذمة بعقد وانما صح خلع امة بمال في ذمتها بلا اذن لانها قد تضطر اليه لنحو
 سوء عشرة اه حل ولا بد من علم السيد بقدر المال الماذون في ضمانه كما قاله الاذرعى وغيره وإذا أدى بعد
 العتق فالرجوع له لانه أدى ملكه بخلافه قبله اه شرح م ر (قوله لاله) اما ضمان ما على سيده لاجنبى باذنه
 فيصح كاشتمله اطلاق المتن اولا ويصرح بهذا قوله في شرح البيهجة فان ضمن الرقيق باذن سيده صح ولو
 عن السيد لاله لانه يؤدى من كسبه وهو سيده اه شرح البيهجة الى كبير ومثله حج ثم اذا غرم لارجوع له
 على سيده وان أدى بعد العتق كما يأتى للشرح بعد قول المصنف للضامن الرجوع على الاصيل الخ ويوجه
 بانه لما جرى سبب الوجوب قبل العتق كان المغموم بسبب الضمان كانه مال السيد اه ع ش على م ر (قوله
 وكالرقيق المبعوض الخ) ثم اذا أذن السيد في نوبته فهل يكون ما يؤديه من الكسب الواقع في نوبة السيد دون
 العبد او من كسبه مطلقا سواء كان في نوبة السيد او الرقيق فيه نظر والا فرب الاول ولو ادعى المبعوض ان
 ضمانه بغير الاذن كان في نوبة السيد فينبغى تصديقه عند الاحتمال كما لو ادعى الضامن الصبا عند الضمان
 وأمكن اه سم على حج اه ع ش على م ر (قوله فان عين الاداء الخ) فان لم ينف ما عينه له بان كان غير كسبه
 وما يده أنبع الرقيق بالباقي بعد عتقه لان الدين قصر الطمع عن تعاقبه بكسبه وما في يده من اموال

كما بيته في شرح الروض
 وغيره والاصل في ذلك قبل
 الاجماع أخبار كخبر
 الزعيم غارم رواه الترمذي
 وحسنه وابن حبان وصححه
 وخبر الحاكم باسناد
 صحيح انه عليه السلام تحمل
 عن رجل عشرة دنائير (أركانها)
 في ضمان الذمة خمسة
 (مضمون عنه) مضمون
 (له) مضمون (فيه وصيغة
 وضامن وشرط فيه)
 أى في الضمان (أهلية تبرع)
 هو أولى من تعبيرة بالرشد
 (واختيار) هو من زيادتي
 فيصح الضمان من سكران
 وسفيه لم يحجر عليه ومحجور
 فليس كشرائه في الذمة وإن
 لم يطالب إلا بعد فك
 الحجر لا من صبي ومجنون
 ومحجور سفه ومريض مرض
 الموت عليه دين مستغرق
 مكره ولو باكره سيده
 (وصح ضمان رقيق)
 مكاتب او غيره (باذن
 سيده) لا بغير اذنه كمنكاحه
 (لاله) من زيادتي أى
 لاضمانه لسيده لان ما
 يؤدى منه ملكه ويؤخذ
 منه صحة ضمان المكاتب
 لسيده وكالرقيق المبعوض
 ان لم تكن مهايأة أو كانت
 وضمن في نوبة السيد (فان
 عين الاداء جهة) ككسبه
 ومال تجارة يده فذاك

في الضمان (فما يكسبه بعد اذن) في الضمان (وما يبد ما ذون) له في تجارة كافي المهر وان اعتبر ثم كسبه بعد النكاح لا بعد الاذن فيه والفرق ان مؤن النكاح انما تجب بعده وما يضمن ثابت قبل الضمان فلو كان عليه ديون فان حجر عليه القاضي لم يؤد بما يده والا فلا يؤدى الا بما فضل عنها (و) شرط (في المضمون له) وهو الدائن (معرفة) اي معرفة الضامن عينه لتفاوت الناس في استيفاء الدين تشديدا وتسيلا وافتى ابن الصلاح بان معرفة وكيله كمعرفة وابن عبد السلام وغيره بخلافه وهو الاوجه (لا رضاه) لان الضمان محض التزام لم يوضع على قواعد المعاقبات (ولا رضا المضمون عنه) وهو المدين (و) لا (معرفة) لجواز التبرع باداء دين غيره بغير اذنه ومعرفة فيصح ضمان ميت لم يعرفه الضامن (و) شرط (في المضمون فيه) وهو الدين ولو منفعة (ثبوته) ولو باعتراف الضامن فلا يصح الضمان قبل ثبوته كنفقة الغد لانه وثيقة له فلا يسبقه كالشهادة وبذلك علم شرط المضمون عنه وهو كونه مدينا (وصح

التجارة اه حل (قوله فان عين) اي وقت الاذن او بعده وقبل الضمان اه حج اه ع ش (قوله) والا فلا يكسبه الخ) قال في شرح الارشاد في معاملات العبيد والا فبذمة اي وان لم يكن له كسب ولا مال تجارة فيتعلق الضمان بذمته يتبع به اذا اعتق واعتمده مر اه حج اه شوبرى (قوله) فما يكسبه بعد اذن) فلو استخدمه السيد في هذه الحالة هل يجب عليه اجرته ام لا فيه نظر وقياس ما في النكاح من انه اذا تزوج باذنه واستخدمه من وجوب اجرته عليه انه هنا كذلك اه ع ش على مر (قوله بعد النكاح) حيا في نكاح الرقيق ان هذا القيد انما هو في غير الماذون له في التجارة اماه وفتعلق با كسابه ولو قبل النكاح كما يتعلق باموال التجارة ولو حصلت في يده قبل النكاح وانظر هل هو هنا كذلك فيقال عمل هذا التقيد اي قوله بعد الاذن في غير الماذون له اماه وفتعلق بكسبه ولو قبل الاذن في الضمان حرر (قوله) ثابت قبل الضمان) قد يقال ان ثبوته قبل انما هو على غير العبد وانما يثبت على العبد بعد ضمانه له والجواب انه بثبوته قبل على غيره صار غيره اقوى من مؤن النكاح لانها لم تكن ثابتة قبل على احدها شيخنا ح ف (قوله) فلو كان عليه ديون الخ) هذا تقييد لكونه يؤدى من كسبه وما في يده من مال التجارة اه من الحلبي (قوله) فان حجر عليه القاضي) اي بعد الضمان لم يؤد بما يده من اموال التجارة وكذا ما كسب لان الحجر يتعدى له والا اي وان لم يحجر عليه القاضي فلا يؤدى الا بما فضل عنها اي بما في يده من اموال التجارة لان المضمون له لا يشاركهم وهل كذلك ما كسبه واذا ضمن السيد عبده الماذون له في التجارة في دين معاملة لزمه واؤدى عنه لا رجوع له عليه بما اداه ولو بعد عتقه اعتبار بحالة الضمان فان لم يكن ماذونا له في التجارة لم يصح ضمانه اه حل (قوله) اي معرفة الضامن عينه) وكذا اشترط معرفة السيد المضمون له اذا كان الضامن عبده باذنه فان المضمون له يطالب كلام من العبد والسيد الاذن كذا في حج اه حل (قوله) اي معرفة الضامن عينه) وانما كفت معرفة عينه لان الظاهر عنوان الباطن اه شرح مر (قوله) بان معرفة وكيله) اي وكيله في المعاملات وان لم يكن وكلا في خصوص هذا اه شيخنا ح ف وقوله كمعرفة اي فتكني عنها فلا تشترط معرفة ههما معا وعبرة شرح مر وتقوم معرفة وكيله مقام معرفته الخ انتهت وهذا هو المعتمد وقوله وهو الوجه ضعيف وكتب ايضا لكن افتى شيخنا بما افتى به ابن الصلاح لان احكام العقد تتعلق به والغالب ان الشخص يوكل من يشبهه اه حل (قوله) فيصح ضمان ميت) اي ضمان ما عليه من الدين لان الكلام في ضمان الدين لا في الكفالة (قوله) وفي المضمون فيه الخ) لا يقال لاحاجة لقوله فيه فيكني الاقتصار على المضمون لانه صفة للدين لانا نقول قصد به التميز بينه وبين من عليه الدين فان المضمون يصدق على كل من الدين ومن هو عليه اه ع ش (قوله) ولو منفعة) كالعمل الملزم في الذمة بالاجارة او المساقاة ولولله تعالى كضمان الزكاة والكفارة اه حل (قوله) ولو باعتراف الضامن) بل الضمان متضمن لا اعترافه بتوفر شرائطه اه حل (قوله) كنفقة الغد) اي للزوجة وأما نفقة القريب فلا يصح ضمانها لسقوطها بمضى الزمن اه حل (قوله) وصح ضمان درك) وهو التبعة اي المطالبة سمي بذلك لانزاهه الغرامة عند إدراك المستحق عين ماله فيقول ضمننت عهدة الثمن او دركه او خلاصك منه بخلاف ماله قال خلاص الثمن فانه لا يصح راجع اه حل وهو يفتح الراء واسكانها اه شرح مر وفي المصباح الدرك بفتح الحين وسكون الراء لغة اسم من أدركت الشيء ومنه ضمان الدرك والدرك بالوجهين ايضا التبعة اه (قوله) وصح ضمان درك) اي وان لم يكن ثابتا لميسر الحاجة اليه في نحو غريب لو خرج مبيعه او ثمنه مستحقا لم يظفر به اه شرح مر (قوله) ضمان درك) الدرك هو المطالبة والتبعة والمواخضة والعهدة هي الوثيقة التي يكتب فيها الشيء من تسمية الحال باسم محله ويطلق الدرك على ما ضعف ولم يحكم اه سم (تنبية) التحقيق ان متعلق ضمان الدرك عين الثمن او المبيع ان بقي وسهل رده وبذله اي قيمته ان عسر رده للحيلولة ومثل المثل وقيمة المتقوم ان تلف وتعلقه بالبدل اظهر لانه ليس على قاعدة ضمان الاعيان من جهة ان

ضامن من الدرك يفرم البديل عند تلفها بخلاف ضامن العين المضمومة والمستعار في المطلب ليس المضمون
 هنارد العين اي وحدها والالزم ان لا تجب قيمتها عند التلف بل المضمون المالية عند تضر الردي حتى لو بان
 الاستحقاق والتمن في يد البائع لا يطالب الضامن بقيمته اه زى (قوله كان يضمن لمشتري الثمن الخ) ولو اطلق
 ضمان الهبة أو الدرك اختص بما اذا خرج الثمن المعين مستحقا اذ هو المتبادر لما خرج فاسدا بغير
 الاستحقاق ولو ضمن للمستاجر أو الاجير الدرك صح ايضا على وزان ما ذكره شرح ممر وكتب عليه
 الرشدي قوله ولو ضمن للمستاجر اي بان يضمن له درك الاجرة ان استحققت المنفعة وقوله والاجير لعل
 صورته ضمان درك المنفعة ان خرجت الاجرة مستحقة مثلا وقضية اعتبار قبض المضمون دركه توقف
 الصحة هنا على العمل كي تصير المنفعة مة بوضعية فايراجع كذا في حواشي التحفة للشهاب ابن قاسم قال الشيخ في
 الحاشية وقد يقال يكتفى بقبض العين (قوله كان يضمن لمشتري) اي او مستاجر الثمن اي المعين ابتداء والذي
 في الذمة ثم عينه اي وقد علم قدره اه حل (قوله أو لبائع) اي او مؤجر المبيع فيرده ان كان باقيا وسهل رده
 وقيمه للحيلولة ان عسر رده هذا اذا كان معينا ابتداء فان عين عمافي الذمة رده فان تلف رد بدله من مثل او
 قيمته وهو في الاول من ضمان الاعيان وفي الثاني من ضمان الاله والديون اه حل (قوله ان خرج مقابله
 مستحقا) اي او ما خوذ ابشفه متصورته ان يشتري حصته من عقار ثم يبيعها الاخر ويقبض منه الثمن فيضمن
 للمشتري الثاني رد الثمن ان اخذها الشريك القديم بالشفعة اه ع ش على ممر (قوله ان خرج مقابله مستحقا)
 اي ولو بحسب صيغة ضمانه فان قال ضمنته ان خرج مستحقا لم يضمنه ان خرج معينا وعكسه او ضمننت نقصه
 لصيغة لم يضمنه ليعيب وهكذا فان اطلق حمل على خروجه مستحقا ثم ان كان المضمون وقت ضمانه معينا في
 العقد وكان باقيا ضمن عينه فقط ويسمى ضمان عين فان تلف لم يطالب بشي وان كان وقت ضمانه تالفا لزمه
 بدله من مثل او قيمة وان كان معينا بعد العقد عمافي الذمة لزمه رده ان كان باقيا فان تعذر رده لزمه قيمته ولو
 مثليا للحيلولة وان تلف لزمه بدله ويسمى في هذين ضمان ذمة والفرق بين المعين في العقد والمعين بعده بطلان
 البيع بخروج الاول مستحقا بخلاف الثاني اه قل على الجلال (قوله بفتح الصاد) والسين افصح من الصاد
 كافي القاموس اه ح ح وفي المختار صيغة الميزان معربة ولا تقل صيغة اه ع ش على ممر (قوله اجيب عنه الخ)
 يحصل هذا الجواب منع الا براد اي بل هو ضمان ما وجب لكن في نفس الامر فهو جواب آخر غير الجواب
 بان هذا مستثنى فراد المثنى بقوله وصح الخ تحقيق قوله ثبوته الخ ولو في نفس الامر وليس مراده الاستثناء
 كما قيل لانه لا يناسب كلامه في الشارح اه شيخنا (قوله له تبين وجوب رد المضمون) اي فاكتفى بذلك فكانه
 مستثنى من ثبوت الدين عند الضمان وحيث علم ان ضمان المعين ابتداء من ضمان الاعيان والمعين عمافي الذمة
 من ضمان الديون وسط ضمان الدرك بين العين والدين اه حل (قوله وشرط فيه لزومه الخ) كان المناسب ان
 يؤخر ضمان الدرك عن هذا الشرط اه حل وليس هذا بالقوى لان ضمان الدرك مستثنى من اشتراط الثبوت
 بقطع النظر عن اللزوم وعدمه فاصنعه الشيخ هو الاحسن اه (قوله ولزومه) المراد باللزوم امن السقوط
 بالفسخ أو الانقاس (قوله فيصح ضمانه في مدة الخيار) اي للمشتري وحده بخلاف ما اذا كان لها ار
 للبائع فانه لا يصح اه حل اي لعد الدين على المشتري (قوله وشرط قبوله لان يتبرع به الخ) وهذا
 الشرط ذكره الغزالي واورده على طرده حق القسم فان لها ان تبرع به ولا يصح ضمانه لها وعلى
 عكسه دين الله كزكاة ودين مريض معسر او ميت فانه يصح ضمانه ولا يصح التبرع به ولذلك
 اهمله الشيخان اه حل ويجاب عن الاول بان عدم صحة ضمانه لكونه غير دين فهو خارج عن
 الموضوع فلا يرد على تسليم عدم خروجه فيجيب بانه لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط
 ويمكن الجواب عن الثاني بان عدم صحة التبرع به لعارض وبيئاته على الغالب تامل اه (قوله لان
 يتبرع به) اي ينقل لغير من هو عليه بغير عوض والقصاص ليس كذلك لانه لا ينقل لغير من هو

كان يضمن لمشتري الثمن أو
 لبائع المبيع ان خرج مقابله
 مستحقا او معينا) ورد (او
 ناقصا لنقص صفة) شرطت
 (أو صيغة) بفتح الصاد
 ورد وذلك للحاجة اليه
 وماوجه به القول بطلانه
 من انه ضمان ما لم يجب اجيب
 عنه بانه ان خرج المقابل كما
 ذكر تبين وجوب رد
 المضمون ولا يصح قبل
 قبض المضمون لانه انما
 يضمن ما دخل في ضمان
 البائع أو المشتري ومثله
 ضمان المبيع مع نقص
 الصفة من زيادتي وقولي
 كان اولى من قوله وهو ان
 لشموله ما لو ضمن بعض
 الثمن أو المبيع ان خرج
 بعض مقابله مستحقا أو
 معينا أو ناقصا لنقص ما
 ذكر (و) شرط فيه ايضا
 (لزومه ولو مالا كضمن)
 بعد لزومه أو قبله فيصح
 ضمانه في مدة الخيار لانه
 آيل الى اللزوم بنفسه (و)
 شرط (قبوله لان يتبرع به)

عليه وأما إسقاطه عن هو عليه للعفو فليس تبرعاً حتى يشك على ما قاله لما علمت من المراد بالتبرع أنه شيخنا
 (قوله فيخرج القود الخ) فيه أنه ليس داخل فيه أنه ليس ديناً (قوله كدين جمالة) أي قبل الفراغ من العمل
 وإن آل إلى الزوم لكن لا بنفسه بالفراغ من العمل ويرد عليه خيار المجاس لأنه لا يكون للمشتري وحده
 إلا بالعمل وهو مفارقة البائع المجاس أو الزام العقد أه حل (قوله ونجم كتابة فلا يصح ضمانه) وقياس
 ما مر في الحوالة صحة ضمان ديون المعاملة التي للسيد على عبده وإن كانت معرضة للسقوط بتعجيله نفسه لكن
 الذي اعتمده حج خلافة و فرق بينهما بأن الضمان فيه شغل ذمة فارغة فاحتياطه باشتراط عدم قدرة
 المضمون عنه على إسقاطه لتلا غير ثم يحصل التعجيل فيتضرر الضامن حيث تدفقات ما أخذه منه لئلا يني بخلاف
 الحوالة فإن الذي فيها مجرد التحول الذي لا ضرر على المحتال فيه لأنه إن قبض من المكاتب فذاك وإلا أخذ
 من السيد فلم ينظر لقدرة المحتال عليه على ذلك فتأمل فانه حتى أه ع ش على مر (قوله جنسا وقدر او صفة) ومن
 الصفة الحلول والتأجيل ومقدار الأجل أه سم (قوله وقدر) أي وإن لم يعرف مقدار مال الكل من أرباب
 الدين كالأول ضمن شخص جماعة ديناً وقد سئل شيخنا مر في جماعة أشهد وأعلى أنفسهم أن عدم وفي ذمتهم
 لرجل كذا فضمنهم في ذلك شخص مع علمه بالقدر وجعله بما يخص كل واحد منهم فهل الضمان على الوجه
 المذكور صحيح أم لا أجاب نعم يصح الضمان أه حل (قوله وعينا) أي فيما لو كان ضمان عين كالمصوب
 أه ع ش وفي الشوبري قوله وعينا أي فلا يصح ضمان أحد الدينين لأنه غير معين انتهى (قوله سواء المستقر)
 وهو ما ليس معرضاً للانفساخ بتلف المدة ودعايه وغيره وهو ما هو معرض لذلك أه ع ش وهذا تعميم
 في اللازم (قوله لا في ابل دية) ومثلها الارش والحكومة أه شرح مر وإذا غره ما رجع بمثلها كالقرض
 لا بقيمتها أه شيخنا (قوله إلى غالب ابل البلد) أي ويرجع ضامنهما بالأذن إذا غرهما بمثلها لا بقيمتها
 كالقرض كما جزم به ابن المقرئ أه مر (فرع) قال في الايعاب من أبرأ عزددين وورثته قبل علم موته
 أو أبرأ متلف ماله ولا يعرفه صح أه سم أه ع ش (قوله كإبراء في أنه يشترط الخ) ولومات مدين فسال
 وارثه دائنه أن يبرئه ويكون ضامناً لما عليه فأبرأه ظاناً بصحة الضمان وإن الدين انتقل إلى ذمة الضامن لم
 يصح الإبراء لأنه بناء على ظن انتقاله للضامن ولم ينتقل إليه لأن الضمان بشرط براءة ذمة الاصيل غير
 صحيح أه شرح مر (قوله كإبراء) هذا إذا كان الإبراء غير معلق بالموت أما المعلق بالموت كذا مات
 فانت بري فوصية وهي تصح بالجهول ولو أبرأه من معين معتقدا عدم استحقاقه له فتبين خلاف ذلك بري
 أه حل (قوله في أنه يشترط فيه العلم الخ) فلا بد من علم المبرئ بكسر الراء مطلقاً وأما المدين فإن كان الإبراء
 في معارضة كالحاج أن أبرأه بما عليه في مقابلة الطلاق فلا بد من علمه أيضاً بالصحة البراءة والأفلا يشترط أه
 مر (قوله فلا يصح من مجهول) ذكر حج في غير شرح هذا الكتاب أن محل عدم صحة الإبراء من المجهول
 بالنسبة للدنيا أما بالنسبة للآخرة فيصح أه ع ش على مر ولو أبرأهم ادعى الجهل قبل باطن لا ظاهر أقاله
 الرافعي وهو محمول على ما في الأنوار أنه إن باشر سبب الدين لم يقبل والا كدين وورثة قبل وفي الجواهر
 نحوه وفيها عن الزبيلي تصديق الصغيرة المزوجة أجباراً بيمينها في جهلها أه ع ش ما قال الغزي وكذا الكبيرة
 المجبرة أن دل الحال على جهلها ويجوز بذل العوض في مقابلة الإبراء كما قاله المتولي وغيره وعليه في ملك
 الدائن العوض المبذول له ويبرأ المدين وطريق الإبراء من المجهول أن يبرئه من قدر يعلم أنه لا ينقص عن
 دينه كالف شك هل يلقها أو ينقص عنها نعم يسكن في الغيبة إذا لم تبلغ المغتاب الندم والاستغفار فإن بلغته
 لم يصح الإبراء منها إلا بعد تعيينها بالشخص وتعيين حاضر بها فيما يظهر حيث اختلف به الغرض ولو أبرأه
 من معين معتقدا عدم استحقاقه له فتبين خلاف ذلك بري أه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله ويجوز
 بذل العوض أي كان يعطيه ثوباً مثلاً في مقابلة الإبراء بما عليه من الدين أمالو إعطاء بعض الدين
 على أن يبرئه من الباقي فليس من التعويض في شيء بل ما قبضه بعض حقه والباقي في ذمته أه

فيخرج القود وودو حد القذف
 ونحوهما وخرج باللازم
 غيره كدين جمالة ونجم
 كتابة فلا يصح ضمانه (وعلم)
 للضامن (به) جنسا وقدر
 وصفة وعينا فلا يصح ضمان
 مجهول بشيء منها لأنه اثبات
 مال في الذمة بعقد فاشبه
 البيع ونحوه سواء المستقر
 وغيره كدين السلم وثمن
 المبيع قبل قبض المبيع (إلا)
 في ابل دية) فيصح ضمانها
 مع الجهل بصفتها لأنها
 معلومة السن والعدد ولأنه
 قد اغتفر ذلك في إثباتها في
 ذمة الجاني فيعتقر في الضمان
 ويرجع في صفتها إلى غالب
 ابل البلد (كإبراء) في أنه
 يشترط فيه العلم بالمبرأ منه
 فلا يصح من مجهول

وكتب أيضا قوم وعليه فيملك الدائن عبارة الشرح قيل فصل الطريق النافذ الخ فصها وانكار حق الغير
 حرام فلو بذل للمنكر ما لا يقر ففعل لم يصح الصلح بل يحرم بذله واخذه لذلك ولا يكون به مقر كما جزم
 به ابن كج وغيره ووجه صاحب الانوار لانه اقرار بشرط قال في الخادم ينبغي التفصيل بين ان يعتد
 فساد الصلح فيصح او يجهله فلا كما في نظائره في المنشآت على العقود الفاسدة اه اقول يمكن ان يصور
 ما هنا بملو وقع ذلك بالمواطاة منهم قبل العقد ثم دفع ذلك قبل البراءة او بعدها فلو قال ابرائك على ان
 تعطيني كذا كان كالمو قال صالحك على ان تقر لي على ان لك على كذا فكما قيل في ذلك بالبطلان لاشتماله على
 الشرط يقال هنا كذلك لاشتمال البراءة على الشرط فليراجع اه وكتب ايضا قوله والاستغفار اى للمغتاب
 اه حج كان يقول استغفرا لله فلان او اللهم اغفر له ومعلوم ان هذا الكلام في غيبة البالغ العاقل واما غيبة
 الصبي فهل يقال فيها بمثل ذلك التفصيل وهو انها بلغت فلا بد من بلوغه وذكرا له وذكرت عنده
 ايضا بعد البلوغ لان براءته قبل البلوغ غير صحيحة او يكفي مجرد الاستغفار وحالا مطلقا لتعذر الاستحلال
 منه الآن فيه نظروا الاقرب الاول وقال سم على حج اطلق السيوطي فيمن خان رجلا في اهله بونا او غيره
 انه لا تصح التوبة منه الا بشروط الاربعة ومنها استحلاله بعد ان يعره به بعينه ثم له حالان احدهما ان
 لا يكون على المرأة في ذلك ضرر بان اكرهها فهذا كما وصفنا والثاني ان يكون عليها في ذلك ضرر بان تكون
 مطاوعة فهذا قد يتوقف فيه لانه ساع بازالة ضرره في الآخر بضرر المرأة في الدنيا والضرر لا يزال بالضرر
 فيحتمل انه لا يسوغ له في هذه الحالة اخباره به وان ادى الى بقاء ضرره في الآخرة ويحتمل ان يكون ذلك
 عذرا ويحكم بصحة توبته اذا علم الله منه حسن النية ويحتمل ان يكلف الاخبار به في هذه الحالة ولكن
 يذكر معه ما ينبغي الضرر عنها بان يذكر انه اكرهها ويجوز الكذب بمثل ذلك وهذا فيه جمع بين المصلحتين
 لكن الاحتمال الاول اظهر عندى ولو خاف من ذكر ذلك الضرر على نفسه دون غيره فالظاهر ان ذلك
 لا يكون عذرا لان التخلص من عذاب الآخرة بضرر الدنيا مطلوب ويحتمل ان يقال انه يعذر بذلك
 ويرجى من فضل الله تعالى ان يرضى عنه خصمه اذا علم منه حسن نيته ولو لم يرض صاحب الحق في الغيبة
 والزنا ونحوهما ان يعفو الا يبذل مال فله بذله سبعا في خلاص ذمته ثم رايت الغزالي قال فيمن خان في
 اهله او ولده او نحوه لا وجه للاستحلال والاعذار فانه يولد فتنة وغيظا بل تفرع الى الله ليرضيه عنك اها
 باختصار اقول والاقرب ما اقتضاه كلام الغزالي حتى لو اكره المرأة على الزنا لا يسوغ له ذكر ذلك لزوج
 اذالم يبلغه من غيره لما فيه من هتك عرضها وبقى ما لو اغتاب ذميا فهل يسوغ الدعاء له بالمغفرة ليتخلص هو
 من اثم الغيبة او لا ويكتفى بالندم لا تمتنع الدعاء بالمغفرة للكافر كل محتمل والاقرب ان يدعو له بمغفرة
 غير الشرك او كثرة المال او نحوه مع الندم ووقع السؤال عما لو اتى بهيمة غيره فهل يخبره بذلك وان كان
 فيه اظهر لقبج ما صنع او لا ويكتفى بالندم فيه نظروا لا يبعد الثاني ويفارق ما لو اتى اهل غيره حيث امتنع
 الاخبار بما وقع لان في ذلك اضرار للبراءة ولا لها فامتنع لذلك ولا كذلك البهيمة اه وكتب ايضا
 قوله وتعين حاضرها هذا مما لا يحصى عنه ولو مات بعد ان بلغته وقبل ابراءه من الم يصح ابراء وارثه
 بخلافه في المال اه مر اه سم على حج (قوله فلا يصح من مجهول) نعم لا اثر للجهل يمكن معرفته
 كبراءه من حصته من تركه مورثه فانه يصح لانه وان جهل قدر حصته لكن يعلم قدر التركة اه
 اه شرح مر وتقدم انه لا يصح ضمان المجهول وان امكنت معرفته فانظر الفرق بينه وبين البراءة ولعله
 ان الضمان لكونه اثباتا مال في الذمة محتاط له مالا محتاط للبراءة اذ قد يغلب فيه معنى الاسقاط
 اه ع ش على مر (قوله بناء على انه تملك المدين الخ) اى فاشترط عليه به ولو بينا على القول الآخر
 وهو انه اسقاط لم يشترط عليه بالبراءة منه هذا وانما لم يشترط قبول المدين نظرا للشائبة الاسقاط
 ولما غلبوا في عليه شائبة التملك وفي قبوله شائبة الاسقاط لان القبول ادون الاترى الى اختيار كثير
 من الاصحاب جواز المعاطاة في نحو البيع والهبة ولم يختاروا صحة بيع الغائب وهبه اه شرح مر (قوله

بناء على انه تملك المدين
 ما في ذمته

فيشترط عليها (إلا في ابل
الدية فيصح الإبراء منها
مع الجهل بصفتها لما مر
(ولو ضمير) كان قال ضمننت
مالك على زيد (من درهم
إلى عشرة صح) لا تنقاه
الغرر بذكر الغاية (في
تسعة) ادخلا للطرف
الاول فقط لانه مبدأ
الالتزام (كقرار ونحوه)
كإبراء ونذر فان كلامها
يصلح في مثل ذلك في تسعة
وقولي ونحوه من زيادتي
ومسئلة الاقرار ذكرها
الاصل في باب (ويصح
كفالة عين مضمونة)
بغضب أو غيره أي كفالة
ردها إلى مالكها وهذه من
زيادتي (وبدن غائب) ولو
بمسافة قصر (و) بدن (من
يستحق حضوره في مجلس
حكم) عند الاستعداد (لحق
الله تعالى) (مالي أو) (لحق
(آدمي) ولو عقوبة
للحاجة إلى ذلك بخلاف
عقوبة الله تعالى وذكر
لضابط من زيادتي وإنما
تصح كفالة بدن من ذكر
(بأذنه) ولو بنائبه
والالقات مقصودها من
احضاره لانه لا يلزمه
الحضور مع الكفيل حيث
(ولو) كان من ذكر
(صيا ومجنونا)

فيشترط عليها (أي أن وقع في ضمن معاوضة كالخلع فان وقع في غيره اشترط علم المبريء بالسكسر فقط
أه شيخنا (قوله ادخلا للطرف الاول) أي بخلاف الطرف الثاني فان قال من واحد إلى مائة أو إلى ألف
فأخرج واحد وان كان من جنس ما قبله لان قولهم الغاية إذا كان جنس المفايد دخلت محمول على الامور
الاعتبارية وما نحن فيه من الامور الانزائية ولا يمارضه ما ياتي في الطلاق من انه إذا قال لزوجته انت
طالني من واحدة إلى ثلاث طاقات ثلاثا لان الطلاق محصور في العدد المذكور فالظاهر استيفاءه بخلاف
الدين أه حل (قوله لانه مبدأ الالتزام) أي فهو كالاصل المبني عليه واخراج الغاية عن الاصل لانه
الطرف المستغنى عنه ورعاية اليقين أو الظن القوي بقوى اخراجها إيجاب أه شوبري (قوله كإبراء ونذر)
ومثلها سائر التصرفات لانه حيث حمل المحمول على جملة ما قبل الغاية كان كالمعين أه ع ش على مر (قوله
بغضب أو غيره) دخل فيه ما هو مضمون ضمان يد كالمعار والمستماء وما هو مضمون ضمان عقد كالبيع في
يد البائع والتمن المعين في يد المشتري أه ع ش (قوله وبدن غائب) افرد به بالذكر لئنه على الخلاف فيه
ولان الغرض منه بيان المسافة التي يعتبر الاحضار منها والغرض من ذكر من يستحق حضوره بيان صفة
المكفول وبملاحظة هذا لا يفتى اسدهما عن الآخر أه ع ش وعبرة الشوبري المراد بالغائب من
لا يستحق حضوره لغيبته بان طالت المسافة أو كان ثم أي في مجلس غيبته حاكم أو المراد به الغائب مطلقا
وكان يستحق حضوره وعلى هذا المراد بمن يستحق حضوره المقيم فقط تأمل كاتبه أه شوبري (قوله
وبدن من يستحق حضوره في مجلس حكم) أي في محل الكفالة ودخل فيه كفالة الكفيل فتصح ر تصح
يبدن من عنده مال لغيره ولو ديمة امتنع من ادائها وفي كلام بعضهم من عنده اختصاصات نجسة يصح
التكفيل يبدنه كما أفهمه قوله استحق حضوره وما يقتضي ضيقه ان الغائب لا يشترط فيه ان يستحق
حضوره من المحل الذي هو فيه أي المعين وليس كذلك بل لا بد ان يستحق حضوره لو استعدى عليه من محله
الذي هو به لكن هذا مقتضى هو الماتمة فتصح كفالة الغائب ولو لم يضمنه الحضور ولو استعدى عليه بان
كان فرق مسافة العدوى أه حطب (قوله عند الاستعداد) أي الطلب مطلقا لا يتبدل كونه من مسافة العدوى
أه ع ش (قوله أو الآدمي) كاجبر وكفيل وقن آبق لولا راء اراقان بدعي نكاحها ليس لها أه شرح
مر (قوله بخلاف عقوبة الله تعالى) لحد خيرون وسرقة وتعاذيره المتعلقة به لانا مامورون بسترها
والسمى في اسقاطها ما يمكن بان تحتم استيفاءه كما اعتمدوا الشيخنا اخلاقا لمضهم أه حل (قوله
وذكر الضابط) هو قوله وبدن غائب ر من يستحق حضوره الخ أه ع ش (قوله وإنما تصح كفالة بدن
من ذكر) أي الغائب ر من يستحق حضوره فلا بد من اذن كل من ماصوره في الغائب ان ياذن قبل
غيبته أو يوكل من ياذن أه شرح مر وفي قل على الجلال فيمكن اذن الغائب قبل غيبته واذن المحبوس
ولو في الحبس ويشترط الاذن باللفظ أو إشارة الاخرس لإشارة ناطق ولو فهمه وتو يشترط معرفة
المكفول له كما في المضمون له ولا بد مع الاذن في الكفالة من الاذن في محل التسليم فان سكنت عنه فسدت
ولا يفتى عنه مطابق الاذن قاله شيخنا مر (قوله كفالة بدن من ذكر) قضية اعتبار الاذن في البدن دون
العين صحة ضمان العين بدون اذن من هي تحت يده وليس مراد ابل لا بد من اذنه او القدرة على انتزاعها منه
كما قاله أه ع ش (قوله كفالة بدن من ذكر بأذنه) واما المكفول له فلا يشترط رضاه بالكفيل
ولا اذنه كما في ضمان المال أه شرح مر (قوله بأذنه) قضية انه ابدن الاذن باطلة ولو قدر الكفيل
على احضار المكفول فمر اعليه وقياس ما تقدم من صحة كفالة العين إذا كان قادرا على انتزاعها الصحة هنا
ايضا إلا ان يفرق بان العين وجوب احضارها بمن قدر اعليه الا يتوقف إلا على مجرد رضا مالكها باحضارها
والبدن يتوقف على وجوب حضوره من اعليه الحق ولا يجب ذلك عليه إلا بعد طلب القاضى من مسافة العدوى
فادونها على انه لا يجب الحضور مع ذلك كما لو قام به مانع كمرض واحتيج إلى اذنه فيجب عليه موافقة

بأذن وإيهما لأنه قد يستحق
إحضارهما لأقامة الشهادة
على صورتهم في الاتفاق
وغيره ويطلب الكفيل
وإيهما بإحضارهما عند
الحاجة إليه (ومحبوسا) وإن
تعذر تحصيل الغرض في
الحال كما يجوز للعسر ضمان
المال (وميتا) قبل دفته
(ليشهد على صورته)
إذا تحمل الشاهد عليه
كذلك ولم يعرف اسمه ونسبه
قال في المطلب ويظهر
اشتراط إذن الوارث إذا
اشتراطنا إذن المكفول
ظاهر أن محله قيم من يعتبر
إذنه وإلا فالمتبر إذن وليه
(فان كفل) بفتح الفاء
أفصح من كسرهما (بدن
من عليه مال شرط لزومه
لا علم به) لعدم لزومه
للكفيل وكالبدن الجزء
الشائع ككثيره والجزء الذي
لا يعيش بدونه كراسه (ثم
إن عين محل التسليم) في
الكفالة (فذاك وإلا) أي
وإن لم يعينه (فحلها) بتعين كما
في السلم فيهما (ويبرأ كفيل

الطالب إذا أراد إحضاره ولو من موضع لا يجب عليه الحضور منه لكونه فوق مسافة العدوى اه ع ش
(قوله بأذن وإيهما) والسفيه يعتبر إذن وليه أيضا والقن يعتبر إذنه لا إذن سيده لكن فيما لا يتوقف على
السيد كاتلافه الثابت بالبينة اه شرح مر (قوله لأنه قد يستحق إحضارهما) هذان بما يقتضي الاكتفاء
بإمكان استحقاق الحضور وليس كذلك فكان الأولى أن يقال لأقامة الشهادة على صورتهم ما لم يعرف
أسمهما ونسبهما اه حل (قوله ويطلب الكفيل وإيهما) فلوزال الحجر أو انعزل بطلت مطالبته وهل
يجب على المكفول الحضور في الأولى حيثن ومن ولي في الثانية أو لا يظهر نعم فيهما لأن إذن الولي الأول
كان نيابة على المولى عليه فكانه إذن ويظهر في عبد إذن سيده ثم عتق أنه لا يلزمه الحضور بمقتضى إذن السيد
السابق لأن إذن السيد ليس بطريق النيابة عن العبد بخلافه هنا تأمل اه شوبري (قوله ومحبوسا) أي سواء
حبس بحق أم لا خلافا لابن عبد الحق حيث قيد بالأول ويؤيده قول الشارح لتوقع خلاصه اه ع ش على مر
(قوله وميتا) وصورته أن يموت من عليه حق وقد تحمل الشاهد الشهادة على صورته فيطلب صاحب الحق
إحضاره مجلس الحكم ليشهد على صورته فيكفله إنسان حتى يغسل مثلاً ثم يحضره مجلس الحكم اه شيخنا
(قوله وميتا قبل دفته) أي وضعه في القبر وإن لم يهل عليه التراب لا بعده وإن لم يتغير وعمله قبل الدفن مالم
يتغير في مدة الإحضار وظاهر كلامه أنه إذا أذن قبل موته فإن لم يكن له وارث خاص فناظر بيت المال ولو
كان الوارث غير حاضر فلا بد من إذن الناظر أيضا ولو كان محجورا عليه عند موته اعتبر إذن الولي إن كان من
ورثته وإلا فورته ومن لا وارث له أصلاً كذمي مات ولم يأذن في حياته فالوجه عدم صحة كفالاته لأن
متروكة فيه اه حل (قوله ليشهد) بضم أوله وفتح ثالثة اه شرح مر (قوله إذن الوارث) أي كل
وارث إن لم يأذن الميت في حياته وهذا إذا لم يكن ولي للميت قبل موته وإلا اعتبر إذنه فقط إن كان وارثا وإن
لم يكن ولي فلا بد من إذن الجميع وأما لو كان الولي غير وارث فلا عبرة بإذنه اه حل (قوله فالمتبر إذن وليه)
أي ولي الوارث (قوله فان كفل بدن الخ) قضية ما في المختار أنه انما يتعدى بنفسه إذا كان بمعنى عال وإنه إذا
كان بمعنى ضمن تعدى بالبلاء ثم رأيت في حج بعد قول المصنف فان كفل بدن الخ مانعه عدا كغيره بنفسه
لأنه بمعنى ضمن لكن قيل إن أئمة اللغة لم يستعملوه إلا متعديا بالبلاء اه ولعله لكونه أفصح أما كفل بمعنى
عال كما في الآية فتعدي بنفسه دائماً اه ع ش على مر (قوله بفتح الفاء أفصح من كسرهما) في المصباح كفلت
بالمال وبالنفس كفلاً من باب قتل وكفولاً أيضاً الاسم الكفالة وحكي أبو زيد سما عا عن العرب من بابي
تعب وقرب وحكي ابن القطاع كفلته وكفلت به وكفلت عنه إذا تحملت به اه (قوله بدن من عليه مال)
أي أو عنده مال ولو أمانة وقوله شرط لزومه وشرط كونه أي المال المكفول بسببه بما يصح ضمانه فلا تصح
بدن مكانب بالنجوم ولا بدن من عليه كآفة على ما قاله الماوردي لكن خالفه الأذرع فيبحث صحته إذا
صح ضمانه في الذمة اه شرح مر وهذا هو المأتمد اه ع ش عليه (قوله لعدم لزومه للكفيل) هو وإن
لم يلزمه ولكنه قد يحتاج إلى توفيقه كالأغاب المكفول ولم يحضره الكفيل فانه يحبس إلى أن يتعذر إحضاره
أو يوفي المال فلا قيل باشتراط علمه بخفاة إن يحتاج إلى التوفيق فيشق عليه ما يدفعه من المال لكثرة اه ع ش
(قوله والجزء الذي لا يعيش بدونه) أي فيما إذا كان حياً فان كان ميتاً في ضرورة الرأس لم يكتف
بذلك له أهولة إحضارها كيد الحي اه حل (قوله ثم إن عين محل التسليم في الكفالة) أي سواء كانت
كفالة العين أو كفالة العين أو كفالة البدن بقسمية تأمل ومثل هذا يقال في الزمان فان عين وقتا
للتسليم تدفن فان لم تدفن إلا حضاراً من أجل الحل فله المطالبة في أي وقت اه مر وعش من عند
قوله ويبرأ كفيل بتسليمه الخ اه (قوله فذاك) أي متضح أي أن كان صالحاً كما قال بعض المتأخرين وإلا
بان لم يكن صالحاً وكان له مؤنة فلا بد من يأنه ولو خرج عن الصلاحية بعده تعين أقرب محل إليه قياساً على السلم
وإن فرق بعضهم بينهما لا مكان رده بان المدار في البابين على العرف وهو قاض بذلك فيهما ويشترط بان

بتسليمه اى المكفول (فيه) اى فى عمل التسليم المذكور وان لم يطالب به لقيامه بما لزمه (٣٨٥) (بلا حائل) كغلب يمنع المكفول له

منه فمع وجود الحائل لا يبرأ الكفيل فان اتى به فى غير محل التسليم لم يلزم المستحق القبول ان كان له غرض فى الامتناع والا فالظاهر كما قال الشيخان لزوم القبول فان امتنع رفعه الى حاكم يقبض عنه فان فقد أشهد شاهدين انه سلمه (كتسليمه نفسه عن) جهة (كفيل) فان الكفيل يبرأ به حيث لا حائل كما يبرأ الضامن باداء الاصيل فلا يكفى مجرد حضوره ولا تسليمه نفسه مع وجود حائل والتقييد فى هذه بعدم الحائل من زيادته ولو سلمه اجنبى عن جهة الكفيل برىء ان كان باذنه او قبله الدائن (فان غلب لزمه احضاره ان امكن) بان عرف محله وامن الطريق ولا حائل ولو كان بمسافة القصر فان لم يكن ذلك لم يلزمه احضاره لعجزه وتعبيره بان امكن أولى من تعبيره بما ذكره (ويمهل مدته) اى مدة احضاره بان يمهل مدة ذهابه وإيابه على العادة وظاهره ان كان السفر طويلا امهل مدة اقامة المسافر وهى ثلاثة ايام غير يومى الدخول والخروج (ثم ان) مضت المدة المذكورة (لم يحضر

ياذن فيه المكفول ببدنه فيما يظهر كما بحثه الاذرعى فان لم ياذن فسدت ولا يغنى عن ذلك مطلق الاذن فى الكفالة وقد يتوقف فيه وسواء كان ثم مؤنة ام لا وقوله ولا يفحلها اى ان اصلح اه شرح مر (قوله بتسليمه) اى المكفول اى من عين او بدن اه حج اى وان لم يقل عن الكفالة كما اقتضاء صنيعة حيث اطلق فى هذه وفصل فى التى بعدها اه حل وقوله اى فى محل التسليم المذكور اى فى زمانه المعين بالاتفاق عليه فاذا جاء به فى غير الزمان المذكور كان فيه التفصيل فيما لو اتى به فى غير المكان المذكور اه (قوله المذكور) اى فى قوله ثم ان عين محل تسليم الخ (قوله بلا حائل) ومنه اى من عدم الحائل حبسه بحق فيبرأ الكفيل بتسليمه للمكفول له وهو اى المكفول بحبس بحق لا مكان احضاره ومطالبة بخلاف ما لو كان بحبس بغير حق لتعذر تسليمه فالجس حينئذ من الحائل اه شرح مر ولو سلمه الكفيل وادعى انه لم يكن ثم حائل وقال المكفول له ما سلمت الا وهناك حائل فى قبول قوله وجهاً ويجريان فى البيع والقرض اذا اختلفا فى ذلك وأصحهما تصديق الكفيل بيمينه لان الاصل عدم الحائل اه شوبرى (قوله كتسليمه نفسه) اى البائع العاقل كان يقول للمكفول له سلمت نفسى عن جهة الكفيل ولو فى غير محل التسليم وزمنه المعين حيث لا غرض فى الامتناع من تسليمه وخرج بالبائع العاقل الصبي والمجنون فاذا سلم كل نفسه لا عبرة به الا ان رضى به المكفول له ولو ضمن له احضاره كلما طلبه لم يلزمه احضاره الامرة واحدة لا نه فيما بعدها معلق للضمان على طلب المكفول له وتعلق الضمان بطله قال البلقينى قال شيخنا وهو الوجه وان نظرفيه بان مقتضى اللفظ تعليق اصل الضمان على الطلب وتعليقه بمطل له من اصله اه حل (تنبيه) ظاهر كلامهم اشتراط اللفظ هنا لا فيما قبله ويفرق بان يحجى هذا وحده لا قرينة فيه واشترط لفظ يدل بخلاف يحجى الكفيل به فلا يحتاج للفظ ونظيره ان التخلية فى القبض لا بد فيها من لفظ يدل عليها بخلاف الوضع بين يدي المشتري كما مر نعم ان احضره بغير محل التسليم فلا بد من لفظ يدل على قبوله له حينئذ فيما يظهر اه حج (قوله كتسليمه نفسه عن جهة كفيل) بخلاف ما لو سلمه نفسه عن غير ما بان سلم عن نفسه او أطلقه يبقى النظر فيما لو سلمه نفسه عنها وعن الكفيل هل يبرأ بذلك الكفيل ام لا الوجه عدم البراءة كما يعلم من الحكم فيما لو تكفل به رجلان فاحضره احدهما مع تعليقه فى كلام شيخنا اه شوبرى وعبارة شيخه ولو تكفل به اثنان معا او مرتبا فسلمه احدهما لم يبرأ الاخر وان قال سلمته عن صاحبي اه (قوله او قبله الدائن) اى من له الحق لتشمل مستحق القود مثلاً ولو قال المكفول له لكفيل أبرأتك من حقى برىء او قال لا حق لى على الاصيل او قبله برىء كل من الاصيل والكفيل اه حل (قوله فان غاب لزمه احضاره ان امكن) وما يغرمه الكفيل من مؤنة السفر فى هذه الحالة فى مال نفسه هو واما ما يحتاجه المكفول من مؤنة السفر فهو فى ماله هو لانه لما اذن فى الكفالة قد التزم الحضور صرف ما يحتاج اليه اه من شرح مر وعش عليه (قوله فان لم يمكن ذلك الخ) ولا يكلف السفر الى الناحية التى علم ذهابه اليها وجعل خصوص القرية التى هو بها ليبحث عن الموضع الذى هو به اه عش على مر (قوله وظاهره انه ان كان السفر طويلا) اى مسافة القصر فاكثر امهل مدة اقامة المسافر اى زيادة على ذلك للاستراحة والتجهيز ويمهل لا انتظار رفقة يامن بهم وعند المطر الشديد والوحل الشديد الذى لا يسلك معه عادة فلا يحبس مع هذه الاعذار اه حل (قوله مدة اقامة المسافر) اى المدة التى لا تقطع السفر وهى مادون اربعة ايام صحاح فقول الشارح وهى ثلاثة الخ مثلاً ما فوقها ودون الاربعة (قوله او يوفى الدين) اى من تلقاه نفسه لانه لا يطالب به (قوله فالمتجه ان له الاسترداد) اى لما دفعه ان كان باقياً ولبدله ان كان تالفاً لانه ليس متبرعاً بالاداء لانه لحرف الحبس حيث لم يقصد الوفاء عنه قال شيخنا وينتجه كما افاده الودان يلحق بحضوره تعذر الحضور بموت ونحوه حتى يرجع به وليس له الرجوع على المكفول لو تعذر الاسترداد كما كتبه والشيخنا على شرح الروض اه حل وفى عش على مر ولو تعذر استرداده

حبس) الى ان يتعذر احضار المكفول بموت او غيره او يوفى الدين فان وقاه ثم حضر المكفول قال الاسنوى فالمتجه (٤٩ - جمل منهج - لك) ان له الاسترداد (ولا يطالب كفيل بماله) ولا عقوبة كما فهم بالاولى وإن فات التسليم بموت

من المؤدى اليه فهل يرجع على المكفول لان أداءه عنه يشبه القرض الضمني له أو لا لأنه لم يراع في الاداء جهة المكفول بل مصلحة نفسه بتخليصه لها من الحبس كل محتمل والثاني اقرب اه حج اه (قوله او غيره) اى كجمل بموضعه أو اقامته عند من يمنعه قاله في المطلب وكتب أيضا أو غيره كصيرورته بمكان لا يمكن احضار مته أو بجهل مكانه من كل وجه أو بمضى مدة يحكم معها بموته اه شورى (قوله وهذا اعم) اى لان الموت ليس بقيد أو لى من قوله إذامات الخ لانه يقتضى انه إذامات ولم يدفن انه يطالب وليس كذلك اه شيخنا لكن ينافى هذا عبارة مر ونصها وإنما ذكر الدفن لانه قبله قد يطالب باحضاره للاشهاد على صورته كما مر اه بحرفه فعليه لا يظهر وجه الاولوية وفيه ان فرض المسئلة انه لا يطالب الكفيل بالمال وهذا شامل لما قبل الدفن واما مطالبة الاحضار ليشهد على صورته فشيء آخر (قوله ولو شرط انه يفرمه الخ) وصورته كما قاله الاسنوى عن الماوردى ان يقول كفلت بدنه بشرط الغرم او على انى أغرم أو نحوه فلو قال كفلت بدنه فان مات فعلى المال صحت الكفالة وبطل الالتزام بالمال لانه وعد فيلغو الا ان يريد بذلك الشرط ولا يبطل الكفالة ايضا ولو قال كفلت لك نفسه على انه ان مات قانا ضامنه بطلت الكفالة والضمان لانه شرط ينافيها ايضا اه شرح باختصار ولو قال كفلت بدنه وضمنت ما عليه ففى كفالة وضمنان صحيحان اه شيخنا ح (قوله للضمان والكفالة) عطف الكفالة على الضمان يوهم انها قسم للضمان وهو يخالف ما تقدم اول الباب من انها قسم من الضمان ويمكن الجواب بانه إنما جرى على القول بأن الكفالة قسيمة له او انه من عطف الاخص على الاعم بناء على قول الماوردى فى الكفالة او على قول غيره فى الضمان اه ع ش (قوله وفى معناه الكتابة) اى سواء صدرت من تاطق أو اخرس وسواء كان للاخرس اشارة مفهومة أو لا ففى اى الكتابة كناية مطلقا وان انضم اليها قرآن لا تصير ما صريحا اه من ع ش على مر (قوله او تقلدته) او التزمته الخ وظاهر كلامهم انه يشترط لصراحة هذه الالفاظ ذكر المال فنحو ضمننت فلانا من غير ذكر المال كناية فيما يظهر اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله فيما يظهر اى فان نوى به ضمان المال وعرف قدره صحح والا فلا وقال ع ما حاصله انه إذا لم يرد ضمان المال حمل على كفالة البدن لانه لا يشترط لصحتها معرفة قدر المال المضمون اه وقد يحمل كلام الشارح على انه إذا لم ينو بما ذكره التزاما كان لغوا وان نوى التزام المال او البدن عمل بمانوا اه وان نوى به الالتزام لا بقيد المال ولا البدن حمل على البدن (قوله المعهود) ليس من لفظ الضامن بل مراده الاشارة الى ان اللام عهدية لما يصح ضمانه وكفالاته لا مطلق المال او الشخص فلا بد ان يقول المال الذى على فلان او الشخص الذى هو فلان بدليل انها كلها صرائح كما ياتى اه قل على الجلال وعبرة حج مع المتن أو أنا بالمال الذى على زيد مثلاً أو باحضار الشخص الذى هو فلان وإنما قيدت المال والشخص بما ذكرته لما هو واضح انه لا يمكننى ذكر ما فى المتن وحده فان قلت يحمل على ما إذا قال ذلك بعد ذكرهما وتكون ال للعهد الذى كرى بل وان لم يجر لها ذكر حملها على العهد الذى قلت لا يصح هذا الحمل وان اومه قول الشارح المعهود بى الذى يتجه انه فيها كناية للمامر اول الباب انه لا اثر للقرينة فى الصراحة انتهت (قوله وكما صرائح) ومنها الذى عند فلان على بخلاف عندى فهو كناية وكذا ضمننت فلانا او ضمان فلان على او دين فلان الى او عندى فان نوى فى ذلك المال لزم او البدن لزم وإلا لغا قاله شيخنا وفى الثانية نظر اه قل على الجلال (قوله بخلاف دين فلان الى ونحوه) كعندى وهذا محترز قوله وكما صرائح اى ففى كناية وقوله اما ما لا يشعر اى لا صريحا ولا كناية لانه جعل المشعر شاملا لها فقوله وخلا عن قرينة المراد بها غير النية فيكون هذا ونحوه عند عدم القرينة لا صريحا ولا كناية هكذا ينبغي ان يفهم كلامه واما حمل القرينة فيه على النية كما فى مر فلا يناسب سياق كلامه لان مقتضى التقييد حيثئذ انه عند القرينة يكون كناية وهو قد جملة خارجا من المشعر الشامل للصريح والكناية والحاصل ان فى تفسير القرينة قولين قيل انها غير النية وجرى عليه حج وهو المناسب

أو غيره لأنه لم يلزمه وهذا أعم وأولى من قوله إذامات ودفن لا يطالب الكفيل بالمال (ولو شرط أنه يفرمه) أى المال ولو مع قوله ان فات التسليم للمكفول (لم تصح) الكفالة لأن ذلك خلاف مقتضاها (و) شرط (فى الصيغة) للضمان والكفالة (لفظ) صريح أو كناية (يشعر بالتزام) لأن الرضا لا يعرف إلا به وفى معناه الكتابة مع نية وإشارة آخرس مفهومة (كضمننت دينك عليه) أى على فلان (أو تحملت أو تقلدته أو تكفلت يدينه أو أنا بالمال) المعهود (أو باحضار الشخص) المعهود (ضامن أو كفيل) أو زعيم وكلها صرائح بخلاف دين فلان إلى ونحوه اما ما لا يشعر بالتزام نحو أودى المال أو أحضر الشخص وخلا عن قرينة فليس ضمان

هنا وقبل انها النية وجرى عليه مر وهو لا يناسب هنا ثم رايت بخط شيخنا الاشبولي ما نصه المعتمد انه كناية وانما فصلوه لضعف الاشعار فيه فان وجدت النية انعقدت سواء وجدت قرينة كان يقول المضمون انا خائف من الدائن بحسنى مثلاً فيقول الاخر انا اؤدى المال ام لم توجد تأمل اه وعبارة حل وينبغي أن يكون المراد بالقرينة في كلام الشارح زيادة على النية لا مجرد النية كما يقول شيخنا كحج لانه يلزم عليه استواء ما اشعر بالتزام وغيره لاذما اشعر بالتزام يكون كناية ولا بد فيه من النية فلا تكفى النية فيما لا يشعر بالتزام ولو قال عامى قصدت به التزام الضمان او الكفالة صح ونقل عن شيخنا ان المراد بالقرينة عند ابن الرفعة النية فليحرج انتهت (قوله بل وعد) أى ما لم يرد به الالتزام فالمراد بالقرينة عند من عبر بها النية وعلم بما ذكر انه لا يشترط قبول المستحق لكنه يرتد برده على المعتمد اه قل على الجلال (قوله بشرط برائة اصيل) هو ظاهر في الضمان ومعناه في الكفالة بشرط برائة الكفيل بان يقول تكفلت باحضار من عليه الدين على أن من تكفل به قبل برى اه ع ش وعبارة شيخنا قوله بشرط برائة اصيل هذا ظاهر بالنسبة لضمان الدين فان الاصيل هو من عليه الدين فلا يصح الضمان بشرطه انه يبرأ من الدين واما المكفول فلا يقال له اصيل فلا يتأتى ان يقال فيه بشرط برائة الاصيل اذ الضامن انما يضمن احضاره فكان الاظهر أن يقول بشرط برائة اصيل أو كفيل ويصور بما إذا كان الشارط لهذا الشرط كفيل شخصاً قد كفله غيره قبله فيكفله الثاني بشرط برائة الكفيل الاول من الكفالة (قوله ولا بتعليق) ومن التعليق ضمنيت لك فلان ان شئت بخلاف بعثتك ان شئت لان هذا تصريح بالواقع اه اعاب اه شوبرى (قوله ولا بتعليق وتوقيت) وكذا الا برأه الا اذا قال أبرأتك في الدنيا دون الآخرة والافى الجمالة كذا رددت عدى فانت برى والافى الوصية كابرأتك والافى الوصية كابرأتك بعد موتى او اذا مات فانت برى ولو ادعى ان ضمانه او كفالته بشرط الخيار او مؤقتة وانكر المستحق صدق بيمينته اه ع ب سم (قوله ولا بتعليق وتوقيت) ولا يجوز شرط الخيار للضامن أو الكفيل او الاجنبى لما فاتته مقصودهما من غير حاجة اليه لان الملتزم فيهما على يقين من الغرر اه شرح مر (قوله مؤجلاً به) ويقارن مالور من بدين حال وشرط في الرهن اجلاً او عكسه حيث لم يصح مع ان كلا وثيقة بان الرهن عين وهى لا تقبل تاجيلاً ولا حلاً والضمان ضم ذمة لذمة والذمة قابلة لالتزام الحال مؤجلاً وعكسه اه شرح مر واصل الاشكال للسبكى واجاب عنه الشيخ عميرة ايضا بما ذكره الشيخ وكتب على قوله والضمان ضم ذمة الخ فيبدان الكلام في الضمان المتعلق بالذمة فقط اما ما يتعلق بالعين فقط فالوجه انه كالرهن كما يرشد اليه الفرق المذكور ويدل له ما فى كلامهم فيما لو اعار عينا ليرهنها على دين فانهم صرحوا فيها بانه ضمان دين في عين ولا سبيل الى التاجيل حيث ننظر ا للذمة ويثبت في العين تبعاً او في الذمة فقط ويبطل شرطه في العين او يلغى ويتعلق بها على سبيل الحلول فليتأمل ش (قوله وعكسه) اى وعكسه ان جر وبنزع الخافض وان انصب وان ارفع فعلى انه فاعل صح المقدر اى صح عكسه او على انه مبتدأ خبره محذوف اى وعكسه كذلك اه شوبرى (قوله وعكسه) الاختلاف ظاهر فيما لو ضمن الحال مؤجلاً اما عكسه فلا يظهر فيه ذلك لعدم لزوم التعجيل للضامن فالتخالف بينهما انما هو في مجرد التسمية اه ع ش (قوله فيحتمل فيه اختلاف الدينين الخ) قال السبكى اعلم ان الدين الذى على الاصيل هو الذى على الضامن كفر ض الكفاية الواجب على جماعة فهو واحد باعتبار ذاته ويتعدد بالاضافة الى هذا والى هذا فلذلك الاجل على هذا دون هذا وامكن ثبوته في حق هذا مؤجلاً وفي حق الاخر حالاً اه سم (قوله ولا يلزم الضامن تعجيل) فيثبت الاجل في حقه وحق وارثه تبعاً لا مقصوداً في اوجه الوجهين كما رجحه صاحب التعجيل في شرحه اه شرح مر (قوله وان التزمه حالاً) واذا مات الاصيل حل عليه ما وهذا مستثنى من كلامه الآتى اه حل (قوله مطالبة ضامن) اى لقوله بسم الله الرحمن الرحيم الزعيم غارم كاسياتى ومذهب مالك انه لا يطالب الضامن الا بعد العجز عن المضمون عنه اه (فرع) من الواقع مستحق طالب الضامن فقيل له

بل وعد (ولا يصحان) اى الضمان والكفالة (بشرط برائة اصيل) لمخالفته مقتضاها والتصريح بالثانية من زيادتي (ولا بتعليق) نحو إذا جاء الغد فقد ضمنيت ما على فلان وكفلت بدنه (و) لا توقيت نحو أنا ضامن ما على فلان او كفيل يدينه الى شهر فاذا مضى برئت وهذه بالنسبة للضامن من زيادتي (ولو كفيل) بدن غيره (واجل احضاراً) له (ب) اجل (معلوم صح) للحاجة نحو أنا كفيل بفلان احضره بعد شهر (كضمان حال مؤجلاً به) اى بأجل معلوم فانه يصح ويثبت الاجل في حق الضامن (وعكسه) اى ضمان المؤجل حالاً وذلك لان الضمان تبرع فيحتمل فيه اختلاف الدينين في الصفة للحاجة (ولا يلزم الضامن تعجيل) للضامن وإن التزمه حالاً كالمؤجل الاصيل ولو ضمن المؤجل الى شهر مؤجلاً الى شهرين فهو كضمان الحال مؤجلاً أو عكسه فكضمان المؤجل حالاً (ولمستحق) للدين سواء أكان هو المضمون له أم وارثه (مطالبة ضامن وأصيل) بالدين

بان يطالبهما جميعا أو
يطالب أيهما شاء بالجمع
أو يطالب أحدهما ببعضه
والآخر يباقيه اما الضامن
فلنخير الزعيم غارم واما
الاصيل فلان الدين باق
عليه (ولو برى) أى الاصل
من الدين باداء أو ابراء أو
غير ذلك فهو اعم من قوله
ولو ابرا الاصيل (برى
ضامن) منه لسقوطه
(ولا عكس في ابراء) أى
لو برى الضامن بابراء لم
يبرا الاصيل لانه اسقاط
للوثيقة فلا يسقط به الدين
كفك الرهن بخلاف ما
لو برى بغير ابراء كادا
(ولومات أحدهما)
والدين مؤجل (حل عليه)
لان ذمته خربت دون
الحى فلا يحل عليه لانه
يرتفق بالاجل فان كان
الميت الاصيل للضامن
ان يطالب المستحق باخذ
الدين من تركته أو ابرائه
هو لان التركة قد تهلك فلا
يجدر رجعا اذا غرم وإن
كان الميت الضامن واخذ
المستحق الدين من تركته
لم يكن لورثته الرجوع
على المضمون عنه الاذن فى
الضمان قبل حلول الاجل
(ولضامن باذن مطالبة
اصيل بتخليصه باداء ان
طواب) كانه يغرمه ان
غرم بخلاف ما إذا لم

طالب الاصيل فقال مالى به شغل فقبل له الحق لك قبله فقال لاحق لى قبله وهو ممن يخفى عليه الحال ويظن ان
ذلك لا يؤثر فى اسقاط حقه ولم يرد بذلك الاقرار بسقوط حقه فاقضى م ر بان حقه باق وانه لا يسقط بذلك
لجهله وخفاء الحال عليه اه سم (قوله مطالبة ضامن) وكذا سيد الضامن اذا كان عبدا باذنه ليؤدى بما فى يد
العبد كما تقدم أى وإن كان به رهن وافوله حبسهما أو حبس أحدهما كما يبسط الا نواراه حل (قوله بان
يطالبهما جميعا) ولا محذور فى مطالبتهما وانما المحذور فى تغريمهما معا كلا كل الدين والصحيح ان الذمتين
انما اشتغلتا بدين واحد كالرهنين بدين واحد فهو كفر ض الكفاية يتعلق بالكل ويسقط البعض فالتعدد
فيه ليس فى ذاته بل بحسب ذمتيهما ومن ثم حل على أحدهما فقط وتاجل فى حق أحدهما فقط أى فى بعض
الصور اه شرح حج وم ر (قوله ولو برى الاصيل الخ) فهو كفر ض الكفاية يتعلق بكل منهما ويسقط
باداء أحدهما ولو قال اثنا لآخر ضمنا مالى على زيد وهو ألف مثلاله مطالبة كل منهما بجميع الألف
وهو ما أفتى به فقهاء عصر السبكي وافتى والد شيخنا بانه يطالب كلا منهما بنصف الألف فقط لانه المتيقن
وشغل ذمة كل واحد بالزائد مشكوك فيه اه حل ومتى برى ضامن بابراء برئت فروعه فقط أو باداء أو
حوالة نحوها برى الاصيل وجميع الضامين ولو أقال المستحق الضامن برى ولا يحتاج الى قبول ان
قصد ابراءه والا فان قبل برى والا فلا يصدق المستحق فى عدم قبول الضامن اه حل على الجلال (قوله
ولا عكس في ابراء) أى من الدين أو منه ومن الضمان والعكس على هذا باعتبار ما صدقه وهو الابراء من
الدين وعلى الاول يعلم حكم الابراء من الضمان بالاولى فليتامل اه شوبرى وينبغى ان من البراءة ما لو قال
له ابرائى فقال نعم فيبرأ بذلك قياسا على ما لو قيل له انما ساطلقت زوجتك فقال نعم ومثله أيضا ما لو قال
ضمنت مالى على فلان من الدين فقال نعم فيكون ضمنا له اه ع ش على م ر (تنبيه) يجب على الفنى اداء
الدين فورا ان خاف فوت ادائه الى المستحق اما بموته أو مرضه أو بذهاب ماله أو خاف موت المستحق
أو طالبه رب الدين أو علم حاجته اليه وان لم يطالبه ذكر ذلك البارزى اه حج فى الفتاوى فى باب الحوالة اه
شوبرى (قوله ولومات أحدهما والدين مؤجل الخ) أى ما لم يضمن المؤجل حالا أو يضمن المؤجل الى
شهرين مؤجلا الى شهر والا فلا يحل عليه بموته كذا فى شرح الروض وتبعه شيخنا كحج وكتب ايضا
يستثنى منه ما سبق انه لو ضمن المؤجل حالا ومات الاصيل حيث يحل عليه ايضا كما يحل على الاصيل ومثل
الموت استرقاق الحربى والارتداد اذا اتصل به الموت فيحل بكل الدين بخلاف الجنون لا يحل به الدين
على المعتمداه حل (قوله حل عليه) عبارة الروض وشرحه ويحل المؤجل فى غير ما مر من ضمان المؤجل
حالا أو مؤجلا باقصر على من مات منهما فقط اه فالحاصل انه اذا ضمن المؤجل مؤجلا حل على الميت منهما
دون الآخر واذا ضمن المؤجل باجل اقصر حل على الضامن بموت الاصيل بعد مضى الاقصر لا قبله قال
شيخنا فى شرح الارشاد لما مر ان الاجل فيهما يثبت فى حقه تبعا اه وانظر موت الضامن فيهما فظاهر
الكلام انه لا يحل به على الاصيل وهذا لا يمكن خلافا لانه لا اجل فى حق الاصيل اصل حيثئذ وانظر اذا
ضمن الحال مؤجلا وظاهر الكلام ايضا انه لا يحل عليه بموت الاصيل فتأمل اه سم (قوله فللضامن) أى
بالاذن ولو افلس الاصل فللضامن باذن طلب بيع ماله حل (قوله لان التركة الخ) هذا يرشد الى ان الكلام
فى الضامن بالاذن وان الضامن بغير الاذن ليس له ذلك لانه لا رجوع له وهو قياس ما مر فى افلاس الاصيل
ولو قيل له ذلك فيهما مطلقا حتى لا يغرم لم يبعد الا ان يحجب بانه مقصر بعدم الاستدانة اه شرح م ر (قوله لم
يكن لورثته الرجوع الخ) قيل يلزم على هذا بقاء اجل بلا دين أو دين بلا استدانة واجيب باختيار الثانى
وكان الورثة بالدفع استدناوا على الاصيل لان مورثهم ضمن باذنه والوارث خليفة المورث اه سم (قوله
بخلاف ما اذا لم يطالب الخ) أى وبخلاف ما اذا ضمن بغير الاذن فليس له مطالبة لانه لم يسلطه عليه اه شرح
م ر فان دفع له الاصيل ذلك حيثئذ اى قبل الغرم والمطالبة لم يملكه ولزمه رده وضمنا نه ان تلف كالمقبوض

بشرأ فاسد فلو قال له اقض به ما ضمتته عنى كان وكلا والمال فى يده أمانة اه حل (قوله ولا يحبس الاصيل)
 اى وليس للضامن حبس الاصيل وله طلب حبسه معه بان يقول للحاكم اخبسه معى وان كان لا يجاب لذلك
 لعله يوفى عند سماع ذلك وكتب ايضا وله مطالبة الاصيل وقائدة مطالبة حيثند احضاره مجلس الحكم
 وتفسيره اذا امتنع حيث كان موصرا كما قيل بذلك فى مطالبة الفرع لاصله بدينه اه حل (قوله ولا يرسم
 عليه) اى لا يلزمه وعبارة شرح م ر نعم ليس له حبسه ان حبس ولا ملازمته فقائدتها احضاره مجلس
 الحاكم وتفسيره بالامتناع اذا ثبت له مال اه وعبارة رسم قوله ولا يرسم عليه قيل فللقائدة للمطالبة حيثند
 لانه لا يبالى بها واجيب بان قائدتها احضاره مجلس الحكم وتفسيره اذا امتنع اى مع اليسار كما هو ظاهر
 انتهت (قوله من غير سهم الغارمين) بخلاف ما اذا غرم منه وصورة غرمه منه مع كون الضمان بالاذن ان
 يكون الضامن والاصيل عشرين اشو برى وعبارة المثنى فى قسم الزكاة ولغارم تدان لنفسه فى مباح الى ان
 قال او لضمان ان اعسر مع الاصيل او وجدته وكان متبرعا انتهت (قوله ورجوع عليه) وحيث ثبت الرجوع
 فحكمه كالقرض حتى يرد فى المتقوم مثله صورة وذلك معنى قول الرافعى رحمه الله ان الاداء فى ضمانه اقراض
 اه (فرع) لو نهاه عن الاداء فان كان بعد الضمان لم يؤثر اوقبله وبعد الاذن كان رجوعا عنه او مع الاذن
 كان مفسدا قال الاسنوى ومشى عليه شيخنا فى شرح الارشاد وم ر (فرع) فى شرح الارشاد لشيخنا
 ولو ضمن عبدا عن سيده باذنه وادى بعد العتق لم يرجع كالأجره ثم عتق اثناء المدة لا يرجع باجرة بقيتها
 وكذا لو ضمن عن قنه باذنه وادى قبل عتقه او عن مكاتبه وادى تمجيزه لان السيد لا يثبت له على عبده دين
 اه وقضية تقيده ضمانه عن قنه بكون الاداء قبل العتق وبعد التمجيز أنه لو ادى بعد العتق وقبل التمجيز
 رجع وبواقفه التعليل المذكور وهو قوله قريب فليراجع وعندى شك ان م ر قرر خلافه فى غير المكاتب
 م (فرع) ضمن بالاذن ثم نذر ان لا يرجع اذا ادى ثم ادى لم يرجع ولو ضمن بالاذن ثم نذر الاداء ثم
 ادى لم يرجع قاله الجلال البلقيني لان الاداء صار واجبا فيقع الاداء عن الواجب ونازعه م ر فى نفس
 انعقاد النذر لان الاداء واجب والواجب لا يضح نذر اه وقد ورد عليه انه لا يماجب الاداء بالطلب
 قبله لا وجوب فينعقد وقد يدفع بمنع ذلك كما ان صلاة الظهر فى اول وقتها واجبة الاداء مع توقف
 وجوب ادائها على ضيفه ومع ذلك لا ينعقد نذرها فليحرم اه سم (قوله ورجوع عليه) ومتى ورث
 الضامن الذين رجع به مطلقا انتهى شرح م ر اى سواء ضمن بالاذن ام بدونه لانه صار له ومع ذلك هو
 باقى ذمة الاصيل وانما عبر بالرجوع وان كانت الصورة انه لم يؤد شيئا لانهم نزلوا انتقال الدين له
 بالارث منزلة الاداء كما صرحوا به اه رشيدى عليه (قوله وإن لم ياذن فى الاداء) اى ولم ينهه عنه فان نهاه
 فان كان بعد الضمان فلا يؤثر فيه رجوع عليه او قبله فان انفصل عن الاذن فى الضمان فهو رجوع عنه والابان قارن
 النهى الاذن فى الضمان فانه يفسد الاذن فى الضمان فاذا ضمن كان كانه ضمن من غير اذن فلا يرجع اه م ر
 بزيادة ومثله شرح م ر (قوله دون الضمان) وبالاولى ما إذا لم ياذن فيهما فالخامس انه ان ضمن بالاذن رجع
 مطلقا وان ضمن بغير الاذن لم يرجع مطلقا اى سواء ادى بالاذن او لا (قوله نعم ان اذن له فى الاداء) اى وهو
 ضامن بغير اذن وقوله رجع اى ان ادى عن الاذن والابان ادى عن جهة الضمان بغير اذن فلا يرجع وينبغى
 أن تكون صورة الاطلاق كصورة الاذن وكتب أيضا عند قوله رجع ظاهره ولو عن جهة الضمان اه حل
 (قوله على زيد وغائب) الغائب ليس بشرط وكذا الاثنان فلو ادعى على واحد أنه ضمن بالاذن
 وأقام بينة بذلك فكذب به لم يرجع لانه مظلوم بزعمه اه شوبرى (قوله وهما متضامتان) معطوف فى
 المعنى على الفافه من جملة الدعوى (قوله وهما متضامتان) اى كل منهما ضامن الآخر بخمسائة فيكون كل
 منهما مطالبا بالالف اصالة فى النصف لكن قوله متضامتان ليس بقيد بل مثله ما لو كان زيد
 خمسمائة وضامنا للغائب بخمسمائة فمدار التصوير على كون الحاضر مطالبا بالالف اصالة

ولا يحبس الاصيل وان
 حبس ولا يرسم عليه (و)
 له ان غرم من غير سهم
 الغارمين (رجوع عليه)
 اى على الاصيل وإن لم
 ياذن فى الاداء لانه اذن له
 فى سبه بخلاف ما لو اذن
 له فى الاداء دون الضمان
 لا رجوع له لان الاداء
 سبه الضمان ولم ياذن فيه
 نعم إن اذن فى الاداء
 بشرط الرجوع رجع ولو
 ادعى على زيد وغائب ألفا
 وهما متضامتان بالاذن
 وأقام بذلك بينة وأخذ
 الألف من زيد فان لم
 يكذب البينة رجع على
 الغائب بنصفها والا فلا
 لانه مظلوم بزعمه فلا
 يرجع على غير ظالمه ويقوم
 مقام الاذن والضمان أداء

الضمان لو جوب الاداء به ولو بغير الاذن وقال مر ان أدى عن جهة الاذن السابق رجوع أو عن الضمان لا رجوع وكذا لو اطلق وقرر في العكس كذلك وهو انه إذا ضمن بلا إذن ثم أدى بشرط الرجوع رجوع ان أدى عن جهة الاذن وإلا فلا فراجع اه سم (قوله ولا ضمان) أى موجود وتصح قراءته بالتثوين أى أو بلا ضمان ولا زائدة اه ع ش وقوله رجوع وإن لم يرجع المؤدى بالاذن الضامن بغير إذن لانه ثم قد التزم الدين نفسه فهو يؤدى عن جهته بخلاف هذا فلم يسبق منه التزام حتى يؤدى لاجله فكان له الرجوع دون ذلك اه شيخنا (قوله وان لم يشترط له الرجوع) لا ينافى هذا قوله سابقا نعم ان اذن له فى الاداء بشرط الرجوع رجوع لانه هناك ضامن بلا إذن فلما وجد هناك سبب آخر للاداء غير الاذن فيه وهو كون الاداء عن جهة الضمان الذى بلا إذن اعتبر بشرط الرجوع ومن ثم اشترط فى رجوعه أيضا الاداء عن جهة الاذن لا عن الضمان (قوله ليحلف معه) هذه اللام لام العاقبة على حذوقه تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا إذ صبروا ورتبه عدوا وحزنا شئ ترتب على التقاطه لانه مقصود منه بئ المقصود منه التنبى والفرح به لكون فرعون وزوجته لانسلا لهما وكذا هنا ليس المراد انه يغرم حالة اشهاد الواحد على الحلف معه إذ لو عزم حينئذ على عدم الحلف معه كفى لوجود الحجة وعزم على الحلف معه لم يكف على تردد يظهر فى هذه والذى يتجه منه انه لا يكتفى لتبين ان اشهاد الواحد فقط كالعيب قاله فى الايعاب ثم قال ثم رأيت بعض شراح المنهاج نقض ما ذكرته حيث قال فان لم يقصد الحلف عند الاشهاد فمكن لم يشهد كفى الحاوى وفيه نظر إذا حلف اه شوبرى (قوله لان ذلك حجة) عبارة مر لانه كافى اثبات الاداء وان كان حاكم البلد حنفيا كما اقتضاء اطلاقهم نعم لو كان كل الاقليم كذلك فالوجه عدم الاكتفاء به اه بحروقه أى لان الحنفية لا يكتفى عندم شاهد ويمين (قوله وان بان فسق الشاهد) انظر ما صورة هذه لانه ان بان فسقا وردت شهادته لا رجوع لانه يصدق عليه انه لم يقم شاهد او ان بان فسقه بعد الشهادة والحكم تبين بطلان الحكم فلا رجوع ايضا والمعتمد انه يرجع فى الثانية وكلام الشارح محمول عليهم لان الضامن لم يقصر بل اقام شاهدا وعلى كل حال المحل مشكل لانهم علموا الرجوع بانتفاع المدين وهو هنا لم ينتفع اه شيخنا عزيزى (قوله ولم يصدقه الدائن) قال فى الباب وحينئذ له تحليف الدائن فان حلف وأخذ من الضامن ثانيا رجعا باقاهما اه (فرع) هذا التفصيل بين الاشهاد وتركه وكونه بحضرة الاصيل او لا وكون المستحق مصدقا على الاداء او لا يجرى مثله فى أداء الوكيل فحيث رجع المدعى هنا خرج الوكيل عن الهدية وحيث لا فلا إلا فى مسألة واحدة وهى مالو وكله باداء شئ لمن لا دين له عليه فاداءه بغير حضور الموكل وبغير اشهاد فانه لا شئ عليه ويبرأ عن الهدية اه مر فليراجع قال ع (تذنيه) باع رجلين وشرط ان يكون كل منهما ضامنا للآخر فسد البيع لانه شرط على المشتري التزام غير الثن قال السبكي وكان ابن الرقعة يمنع من البيع سالما من حسبه ولعله اخذه من هذه المسئلة قال اعنى السبكي وهو ظاهر إذا كانت الدلالة وما يتبعها فى شراء الرقيق مثلا مجهولا أما إذا كان معلوما فكانه من جملة الثمن فيصح بخلاف مسألة الضمان المذكورة لا ياتى فيها ذلك اه وحاصل ما قرره مر انه لو قال بعثك بكذا دلالة وثمناصح لان معناه ان الدلالة على وذلك لا يؤثر لان الدلالة عليه وان قال بكذا سالما واراد ان الدلالة على المشتري بطل لانها ليست عليه فهو شرط يخالف مقتضى العقد اه سم (قوله لانه لم ينتفع بادائه) أى مع كون المدين غيره مقصر بترك الاشهاد لانه لا يمكنه الاشهاد على ادائه عنه بغيبته فقارقت ما قبلها (فرع) إذا ادعى الضامن الاداء ولم يقم بينه وحلف رب المال انه لم يؤد بقبيل مطالبته بما لها فاذا اخذ قليل لا يرجع والاصح انه يرجع وهل يرجع بالمعروم أولا لانه مظلوم بالثاني او بالثاني لانه المسقط للبطلية وجهان قال النووي ينبغي ان يرجع باقلها اه روض اه (قوله وذكر هذه) أى إذا صدقه الدائن التى قبلها أى إذا أدى بحضرة المدين اه حل

ولا ضمان رجوع) وإن لم يشترط له الرجوع للعرف بخلاف ما إذا أداء بلا إذن لانه متبرع وقارق مالو وضع طعامه فى فم مضطر بلا إذن قهر أو وهو معنى عليه حيث يرجع عليه لان عليه استنقاذ ماله بغيره ثم إنما يرجع مؤد) ولو ضامنا (إذا أشهد باداء ولو رجلا ليحلف معه) لان ذلك حجة وان بان فسق الشاهد (أو أدى بحضرة مدين) ولو مع تكذيب الدائن لعلم المدين بالاداء وهو مقصر بترك الاشهاد (أو) فى غيبته لكن (صدقه دائن) لسقوط الطلب باقراره الذى هو أقوى من البينة أما إذا أدى فى غيبته بلا اشهاد ولم يصدقه الدائن فلا رجوع له وان صدقه المدين لانه لم ينتفع بادائه لبقاء طلب الحق وذكر هذه التى قبلها بالنسبة للمؤدى بلا ضمان من زيادتي ولو اذن المدين للمؤدى فى ترك الاشهاد فتركه وصدقه على الاداء رجوع

(كتاب الشركة)

هي اسم مصدر لا شرك ومصدره الاشراك ويقال لمن اثبتها شرك وشريك لكن العرف خصص الاشراك والمشارك بمن جعل الله شريكا فتامل اه قل على الجلال وفي المصباح شركة في الامر شركة من باب تعب شركا وشركة وزان كلم وكلية بفتح الاول وكسر الثاني إذا كان له شريكا وجمع الشريك شركاء واشراك والشرك النصيب ومنه من اعتق شركا له في عبد أي نصيبا والجمع اشراك مثل قسم واقسام اه وفي المختار وشركة في المبيع والميراث يشركه مثل علمه يعلمه شركة والاسم الشرك وجمعه اشراك كشبر واشبار اه (قوله بكسر السين واسكان الراء) وعلى هذا الضبط قد تحذف واو ما فيصير اللفظ مشتركا بين الاختلاط والنصيب اه جج مع بعض زيادة من حواشي مر (قوله وهذا الاول ان يقال الخ) وجهه ان الاول يصدق بالحق المالي وغيره كالقصاص وبالثبوت الاختيار وغيره كالارث وهذا التعميم ليس مرادا بل المراد الثبوت اختيارا في مال فقوله كتاب الشركة أي العقد الصحيح فالبقية زائدة على الترجمة وان كان التعريف الاول يشملها ولم يقل والصواب لانه يمكن تقييد الاول بما يرجعه إلى الثاني اه شيخنا وفي عش قوله والاول ان يقال الخ أي في هذا المقام لا مطلقا ليخرج التعريف مالا وورثا شيئا فانه مشترك بينهما على جهة الشيوع وليس من الشركة التي الكلام فيها اه قال في شرح البهجة تكره الشركة مع الكافر ومن لا يجوز من الربا ونحوه قال الاذرعى هذا ان شارك لنفسه فان شارك لمحجوره فلا بد أن يكون الشريك عدلا يجوز له ادعاء مال المحجور عنده اه وعمله كما بحثه بعضهم إذا كان الشريك هو المتصرف دون ما إذا كان الولي هو المتصرف فتأمل وكتب ايضا والشركة ليست عقدا مستقلا بل وهي وكالة بلا عوض اه مر اه شوبري (قوله لخبر السائب بن يزيد) عبارة الشارح في شرح الاعلام نصها وعن السائب بن أبي السائب صيني بن عاذ الخزومي أنه كان شريك النبي صلى الله عليه وسلم قبل البعثة فجاء اليه يوم فتح مكة فقال له مرحبا يا أخى وشريكى رواه ابوداود والحاكم وقال صحيح الاسناد وفيه جواز الشركة والافتخار بمشاركة اهل الخير ثم قال وروى بعضهم في نسبة السائب فقال عن السائب بن يزيد وليس كذلك وإنما هو ما ذكرناه اه بحروفيه وقوله وفيه جواز الشركة والافتخار بمشاركة الخ ظاهر في ان المفتخر هو النبي صلى الله عليه وسلم ولا يتعين أن فيما قاله النبي صلى الله عليه وسلم افتخارا بل يجوز إنما قاله جبر السائب وتلطفا به ويجوز أن الافتخار وقع من السائب بلفظ لم يحكم في الحديث اه عش وفي قل على الجلال ما نصه قوله ففي ذكره صلى الله عليه وسلم للشركة دليل على جوازها لانه تقرير لما وقع قبله وفي ذكرها ايضا تعظيم للسائب المذكور خصوصا مع قرنهما بالاخوة والترحيب وليس في ذلك افتخار منه صلى الله عليه وسلم بالشريك كما توهم وان كان لا مانع منه وقيل ان قائل ذلك السائب افتخار بشركته صلى الله عليه وسلم وفيه دلائل ايضا لقراره صلى الله عليه وسلم على ذكرها اه (قوله وافتخر) أي السائب على المشهور وقيل النبي صلى الله عليه وسلم كما ورد اه شوبري ثم رايت في شرح الدميري على المنهاج ما نصه وافتخر السائب بعد المبعث بشركته صلى الله عليه وسلم فقال كان عليه الصلاة والسلام شريكى يا نعم شريك لا يدارى ولا يمارى ولا يشارى الإشارة للملاحة واللجاج في الامر (قوله وخبر يقول الله الخ) عبارة شرح مر والاصل فيها قبل الاجماع الخبر الصحيح القدسي يقول الله تعالى أنا ثالث الشريكين مالم يخن احدهما صاحبه فاذا خانه خرجت من بينهما رواه ابوداود والحاكم وصحح اسناده والمعنى أنا معهما بالحفظ والاعانة فامدهما بالمعاونة في أموالهما وأنزل البركة في تجارتها فاذا وقعت الخيانة رفعت البركة والاعانة عنهما وهو معنى خرجت من بينهما ومقصود الباب شركة تحدث بالاختيار بقصد التصرف وتحصيل الربح وليست عقدا مستقلا بل هي في الحقيقة وكالة وتوكيل كما يؤخذ مما سياتى وقوله القدسي نسبة إلى القدس بمعنى الطهارة وسميت بذلك لنسبتها له جل وعلا حيث أنزل ألقاها كالقرآن لكن القرآن أنزل للاعجاز بسورة منه والاحاديث القدسية ليس أنزلها لذلك وأما غير القدسية فإوحى إليه معانيها

(كتاب الشركة)

بكسر الشين واسكان الراء
وبفتح الشين مع كسر الراء
واسكانها وهي لفظة
الاختلاط وشرعا ثبوت
الحق في شيء لاثنتين فاكثر
على جهة الشيوع هذا
والاول ان يقال هي عقد
يقضى ثبوت ذلك
والاصل فيها قبل الاجماع
خبر السائب بن يزيد أنه
كان شريك النبي صلى الله عليه وسلم
قبل المبعث وافتخر
بشركته بعد المبعث
وخبر يقول الله أنا
ثالث الشريكين

وعبر عنها بألفاظ من عند نفسه اه ع ش على مر (قوله مالم يخن) أى ولو بغير متعول ثم في قوله مالم يخن
اشعار بان ما اخذه احد الشريكين مما جرت العادة بالمساحة به بين الشركاء كشراء طعام او خبز جرت
العادة بمثله لا يترتب عليه ما ذكر من نزع البركة اه ع ش على مر (قوله هي انواع اربعة) أى الشركة الشرعية
لان اللغوية اعم من هذه الاربعة إذ معناها الخلطة مطلقا كذا قالوا والوجه ان الشرعية اعم على خلاف
الاصح أو أن بينهما عموم ووجه فتأمل ومعناها شرعا ثبوت الحق في شيء لاثنيين باكثر فدخل نحو
القصاص وحد القذف والشفعة وقولهم عقد يقتضى ثبوت ذلك قاصر إذ المراد به خصوص الاموال غالبا
وقولهم ثبوت الحق الخ مرادهم حالا او مالا بالعدل او بالقول بدليل الانواع المذكورة فتأمل اه قل على
الجلال (قوله شركة ابدان) قد جوزها ابو حنيفة مطلقا وما لك يا احمد عند اتحاد الحرفة اه شيخنا واصله
في قل على الجلال (قوله يدينهما متساويا الخ) أى سواء شرط أن عليهما ما يعرض من غرم أم لا وعلى هذا
فيبينها وبين شركة المفاوضة عموم من وجه ثم إن اتفقوا في العمل قسم بينهم على عدد الرؤس وإن تفاوتوا
قسم بحسبه فان اختلفوا وقف الامر الى الصلح اه ع ش وسياتي عن شرح الروض ما يخالف هذا التفصيل
(قوله من تفاوضا في الحديث) أى مشتقة من قولهم تفاوض الرجلان في الحديث إذا شرعا فيه جميعا وقيل
من قولهم قوم فوضى مسترون قاله النووي في التحرير وفي المغرب تفاوض الشريكان تساويا واشتقاقها
من فيض الماء واستمضة الخير خطا اه قاله الشيخ حسن الشرنبلالي في بعض رسائله اه (قوله او مالها)
او مانعة خلو فتفيد انها تكون بالابدان فقط وبالاموال فقط وبهما معا اه قل على الجلال (قوله او
مالها) أى من غير خلط كما يصرح به كلام الشارح الا في وصرح به السبكي فتخرج بالخلط عن المفاوضة
فاستدراك بعضهم بقوله نعم إن نوبيا بتفاوضنا شركة لعنان صحت فيه نظر إلا أن يقال أنه استثناء منقطع
ليبين حكم مستقل وهو ما لو خلط المالين وقالوا تفاوضنا ونوبيا به شركة لعنان فانه صحيح قال مر ولا بد من
نية الاذن في التصرف ايضا فان فقد ذلك فهي من افراد شركة العنان العاسدة بفقد شرط فتأمل ذلك
اه قل على الجلال (قوله ما يغرم) أى بما يتعلق بالمال او غيره اه حل (قوله وشركة وجوه) من
الوجهة أى العظمة والصدارة لا من الوجه اه قل على الجلال (قوله ليكون بينهما ربح ما يشتريانه لهما)
هذا التفسير إنما ينطبق على القسم الاول من اقسام شركة الوجوه الثلاثة التى ذكرها مر في شرحه ونص
عبارته مع الاصل (وثالثها شركة الوجوه بان يشترك الوجهيان) عند الناس لحسن معاملتهما معهم (ليبتاع
كل منهما بمؤجل) ويكرن المبتاع (لها فاذا باعا كان الفضل عن الاثمان المبتاع بها بينهما) او ان يبتاع وجهيه في
ذمته وفرض يبعه لحامل والربح بينهما او يشترك وجهيه لامل له وخامل له مال ليسكون المال من هذا
والعمل من هذا من غير تسليم للمال والربح بينهما والكل باطل إذ ليس لهما مال مشترك فكل من اشترى
شيئا فهو له وعليه خسره وله ربحه والثالث قراض فاسد لاستبعاد المالك باليداه وكتب ع ش عليه قوله
والربح بينهما قد يقال هلا كان هذا جدالة فاسدة أى فيستحق اجرة مثل عمله ولو فاسدة لعدم تعيين العوض
فان قوله بع هذا ولك نصف الربح كقوله رد عبدى ولك كذا إلا ان يصور هذا بان يقول اشتركتنا
على انك تبيع هذا والربح بينهما فليتأمل اه سم على حج ر قد يقال ان ما ذكر لا ينافي ما ذكره سم من انه
جدالة لان المتبادر من كلام الشارح في هذه ان المشتري ملك الوجه له ربحه وعليه غرمه ولم يتعرض
فيه لما يجب للعامل فيحمل على ما ذكره المحشى من انه جدالة وعليه للعامل اجرة مثل عمله اه وكتب
ايضا قوله لاستبعاد المالك باليد ولذا قيده بقوله السابق من غير تسليم للمال لكن قد يحصل
الفساد بغير ذلك كما يكون المال غير نقد فلا يتوقف الفساد حينئذ على عدم تسليم المال كما هو ظاهر
اه سم على حج اه ع ش على مر (قوله ربح ما يشتريانه) أى يشتر به كل منهما له وأصاحبه في الذمة من
غير وكالة اه شيخنا (قوله بكسر العين على المشهور من الخ) عبارة شرح مر من عنان الدابة
لاستوائهما في التصرف وغيره كاستواء طرفي العنان او لمنع كل الاخر مما يريد كنع العنان للدابة او

مالم يخن أحدهما صاحبه
فاذا خانه خرجت من
بينهما رواهما ابو داود
والحاكم وصحح إسنادهما
(هى) انواع اربعة (شركة
ابدان بان يشتركا) أى
اثان (ليكون بينهما
كسبهما) يدينهما متساويا
كان او متفاوتا مع اتفاق
الحرفة كخياطين او
اختلافها كخياط ورفاه
(و) شركة (مفاوضة) بفتح
من تفاوضا في الحديث
شرعا فيه جميعا وذلك بان
يشتركا (ليكون بينهما
كسبهما) يدينهما او مالهما
متساويا او متفاوتا
(وعليهما ما يغرم) بسبب
غصب أو غيره (و) شركة
(وجوه) بان يشتركا
(ليكون بينهما بتساو أو
تفاوت) ربح ما يشتريانه
بمؤجل أو حال (لهما) ثم
يبيعانه وتعبيري بذلك
أعم مما عبر به (و) شركة
(عنان) بكسر العين على
المشهور من عن الشيء
ظهر أو من عنان الدابة
(وهى الصحيحة)

من عن ظهر لظهورها بالاجماع عليها ومن عنان السماء اي ما ظهر منها فهي على غير الاخير بكسر العين على
الاشهر وعليه بفتحها انتم وكتب عليه ع ش قوله عليه اي الاخير بفتحها اي لا غير وعبارة الشيخ
عميرة قول الشارح من عن الشيء ظهر اي لان جوازها ظاهر بارز وقيل من عنان السماء وهو ما ظهر منها
وقيل من عنان الدابة قال القاضي عياض فعلى الاول ان تكون العين مفتوحة وعلى الاخير تكون مكسورة
على المشهور اه وهي مخالفة لما ذكره الشارح بناء على اخذها من عن الشيء ظهر فان صانع الشارح يقتضي
انها بالكسر على المشهور وما ذكره الشيخ عميرة عن القاضي يقتضي انها بالفتح وفي المختار عن له كذا يعن
بضم العين وكسر هاء عينا اي عرض واعترض ورجل عني لا يريد النساء بين العينة وامرأة عينة لا تشتهى
الرجال وهو قيل بمعنى مفعول مثل جريح وعن الرجل عن امراته اذا حكم القاضي عليه بالعنة او منع عنها
بالسحر والاسم منه العنة اه وفي المصباح وسمى الرجل عينا لان ذكره يعن عن قبل المرأة ليمين وشمال اي
يعترض اذا اراد ايلاجه ويسمى عنان اللجام من ذلك لانه يعن اي يعترض الفم فلا يلججه اه (قوله دون
الثلاثة الباقية فباطلة) اي ومع ذلك فان كان فيها مال وسلم لاحد الشريكين فهو امانة في يده لان فاسد كل
عقد كصحيحة اه ع ش على م ر و اذا حصل مال من اشتراكهما في شركة الا بدان وشركة المفاوضة فانه يقسم
بينهما على اجرة المثل اه من شرح الروض وعبارة سم (تنبيه) ما حصله كل منهما منفردا فهو له ولا فيقسم
الحاصل على قدر اجرة المثل قاله الرافي اه قال في شرح البهجة وما كتبه في شركة الا بدان والمفاوضة
ان اكتباه منفردين فلكل كسبه والاقسم الحاصل على قدر اجرة المثل لا بحسب الشرط اه خضراء
مدابني على التحريم (قوله لانها شركة في غير مال) اي في الا بدان وبعض اقسام المفاوضة وقوله ولكثرة
الفرق فيها اي في الاتسام الثلاثة وقوله لاسيما شركة المفاوضة اي اذا كان فيها مال او مطلقا اه (قوله
كالشركة في احتطاب) الظاهر ان هذا تمثيل لان هذا من افراد شركة الا بدان فليس المراد القياس اه شيخنا
(قوله نعم ان نوبا بالمفاوضة) اي بلفظها وفيها مال اي وقد وجد فيه الخلط بشرطه شركة العنان صحت ان نوبا
بالمفاوضة الاذن فلفظ المفاوضة كناية في شركة العنان وفيه انه لا موقع لهذا الاستدراك وكان من حقه
ان يذكر عند الكلام على الصيغة لانه لم يذكره يعني لفظ المفاوضة في شركة العنان حتى يستدرك عليه
والقسم الثاني من شركة المفاوضة ليس من شركة العنان اه حل وعبارة الرشيدى على م ر قوله نعم ان نوبا
بالمفاوضة يعني فيما اذا قالا تفاوضنا والصورة ان شروط العنان متوفرة فيصح بناء على صحة العقود
بالكنايات وعبارة الروض وشرحه فان اراد كل منهما بلفظ المفاوضة شركة العنان كان قالا تفاوضنا
اي اشتركتنا شركة العنان جاز بناء على صحة العقود بالكنايات انتهت وقد علم بما قدمته انهما لم يشترطا
ان عليهما غرم ما يعرض وهذا ظاهر وبهذا يدفع ما أطال به الشيخ في الحاشية عما هو مبني على ان
الاستدراك في كلام الشارح راجع لصورة المفاوضة المذكورة وقد علم انه ليس راجعا لالا
لفظ المفاوضة فقط وإن كان في السياق ايهام انتهت وعبارة الشيخ اعني ع ش قوله نعم لو نوبا
مفهومه ان الخلط بمجرد لا يكفي بدون النية وان وجدت بقية الشروط وفيه نظر فانه مع وجود
الشروط لا تعتبر النية اللهم الا ان يقال ان من جملة ما يشتمل عليه شروط المفاوضة ان عليهما
ما يعرض من غرم وهو مفسد فلعل المراد انهما اذا نوبا بالمفاوضة شركة العنان اقتضى
حمل الغرم المشروط على غرم ينشأ من الشركة دون الغصب مثلا وفائدة النية حمل المفاوضة فيما
لو قالا تفاوضنا مثلا على شركة مستجمة للشروط الصحيحة (قوله وفيها مال) اي وقد خلطاه
واراد بالغرر العارض الحاصل بسبب التجارة كالخسران والربح وقوله شركة العنان اي كان قال
تفاوضنا وشاركنا شركة العنان اه سم على حج عن شرح الروض اه ع ش على م ر (قوله خمسة) اي
بحمل العاقلين اثنين بقرينة التعبير بصيغة التثنية والا لعبر بصيغة الافراد (قوله وعمل) استشكل
عد العمل من الاركان مع انه خارج عن العقد ويمكن الجواب بان العمل الذي يقع

دون الثلاثة الباقية فباطلة
لانها شركة في غير مال
كالشركة في احتطاب
واصطياد ولكثرة الفرر
فيها لاسيما شركة المفاوضة
نعم ان نوبا بالمفاوضة
وفيها مال شركة العنان
صحت (واركانها) اي شوكة
العنان خمسة (عاقدان
ومعقود عليه وعمل وصيغة
وشرط فيها) اي الصيغة
(لفظ) صريح او كناية
(يشعر باذن وفي معناه ما
مر في الضمان

بعد العقد هو مباشرة الفعل كالبيع والشراء والذي اعتبر ركنا هو تصور العمل وذكره في العقد على وجه يعلم منه ما يتعلق به العقد اه ع ش على مر وعلى هذا الجواب يتكرر هذا الركن مع قوله فيما يأتي وشرط فيها لفظ يشتر بالاذن في تجارة ولذلك قال الشوبري بعد ذكر الاشكال ولهذا جعل الشيخان الاركان اربعة فقط (قوله والمعنى يا اذن الخ) مراده بهذا تفصيل المتعلق المحذوف لا تفسير الاذن نفسه وإن اومه كلامه اه شيخنا (قوله لمن يتصرف من كل منهما او من احدهما) ظاهر سياقه انه إذا كان المتصرف احدهما فقط كانت هذه الصورة شركة وفي سم على حج او لا ما يقتضي أنها ليست شركة ثم استوجه أنها شركة وأنص عبارته في العباب ولو قال احدهما الآخر فقط اتجر مثلاً تصرف في الجميع وصاحبه في نصيبه فقط حتى يا اذن له شريكه وهذه الصورة ابضاع لا شركة ولا قراض اه ما ذكره من أنه ليس شركة ولا قراضاً منقول عن القاضي والطبري والبندنجي والرويانى وقوله ابضاع أى توكيل وقوله لا شركة أى أنه ليس فيه مال من الجانبين وقوله ولا قراض أى لأنه ليس فيه شرط بيان قدر الربح بل ولا ذكره بالكلية ونقل في شرحه خلاف ذلك فقال قال القمولى قال الامام أنها أى هذه الصورة أراضى القراض قال وهل يشترط انفراد باليد في هذه الحالة كالقراض فيه وجهان أى واقف أو لا يشترط كما هو شأن القراض اه فليتام ما قاله الامام مع انتفاء التعرض لحصة العامل من الربح والوجه انه حيث وجد خايط مالين بشرطه ووجد اذن في التصرف ولو لا احدهما فقط كان شركة وازالم وجد مال من الجانبين بل من احدهما مع اذن صاحب المال الآخر كان قراضاً بشرطه اه ع ش على مر من قوله وفي سم الخ (قوله فلا يكفي فيه اشتراكنا الخ) عبارة أصله مع شرح مر فلو اقتصرنا على توطينا اشتراكنا لم يكف عن الاذن في التصرف في الاصح لاحتماله الاخبار عن وقوع الشركة فقط ومن ثم لم يوجب كفى كما جزم به السبكي اه وكتب عليه ع ش قوله فلو اقتصرنا على قولنا الخ فيه إشارة الى التصوير بوقوع هذا القول منهما وأنه إذا انضم اليه الاذن في التصرف كفى وبقى ما لو وقع هذا القول من احدهما مع الاذن في التصرف وينبغي ان لا يكفي لانه عقد متعلق بما بينهما فلا يكفي فيه اللفظ من احدا الجانبين بل لابد معه من وقوعه من الآخر او قبوله وفاقا لم اه سم على حج اه (قوله لاحتمال ان يكون الخ) لا يقال هذا الاحتمال جار في صيغ العقود من البيع وغيره وقد جعلوها في غير هذا المحل من الصرائح فاذا قال بعثك ذا بكذا فقبل انعقد بيعاً مع ان قوله بعثك ذا الخ محتمل للاخبار عن بيع سبق لانا قول الشركة مشتركة شرعاً بين مجرد ثبوت الحق وبين العقد المفيد لذلك فاذا قال اشتراكنا لم يزد احتمال الشركة التي بمعنى ثبوت الحق ولو بارت او نحوه فاحتيج فيها الى النية لانصرافها الى العقد وايضاً فالبيع ونحوه يشترط الاعتداده ذكر العوض من المبتدئ بائعاً كان أو مشترياً وبوافقه الآخر عليه بالقبول أو الايجاب فكان ذلك قرينة ظاهرة في إرادة الانشاء فحمل عليه ولا كذلك الشركة على انه قد يقال وهو الاقرب الجمل الفعلية موضوعة للاخبار واستعمالها في غيره بحيث تكون حقيقة فيه يتوقف على نقل عن الخبر وقد ثبت النقل في صيغ العقود فنصار الانشاء مراداً منها عند الاطلاق ولم يثبت النقل عن الخبر في اشتراكنا فبقى على أصله اه ع ش (قوله اولى من تعبيره بالتصرف) وجه الاولوية ان التصرف يشمل التبرعات بخلاف التجارة اه شيخنا (قوله أهلية توكيل وتوكيل) أى ان كانا يتصرفان بدليل قوله وإن كان احدهما الخ (قوله حتى يجوز كونه اه) انظر كيف يصح عقد الاعمى على العين وهو المال المخلوط ويحجب بانه عقد توكيل وتوكيله جائز كما يأتي وقضية ذلك صحة قراضه اه سم على حج اه ع ش على مر واما خلط المال وتسليمه للشريك فيوكل فيه اه حل (قوله نقداً او غيره) ومن النقد الذي تجوز فيه الشركة التبرع فلا تختص الشركة بالنقد المضروب بخلاف القراض فانه يختص به كما يأتي شرح مر (قوله استمر في البلد رواجها) أى بلد التصرف فيما يظهر حيث كان بلد التصرف غير بلد النقد بان نص عليها ولو اطاق الاذن احتمال ان العبرة ببلد العقد لانها الاصل اه ع ش على مر

والمعنى يا اذن لمن يتصرف من كل منهما أو من أحدهما (في تجارة) فلا يكفي فيه اشتراكنا لقصور اللفظ عنه لاحتمال أن يكون إخباراً عن حصول الشركة وتعبير بالتجارة أولى من تعبيره بالتصرف (و) شرط (في العاقدين) أهلية توكيل وتوكيل لأن كلا منهما وكيل عن الآخر فان كان أحدهما هو المتصرف اشترط فيه أهلية التوكيل وفي الآخر أهلية التوكيل فقط حتى يجوز كونه أعمى كما قاله في المطلب (وفي العقود عليه كونه مثلاً) نقداً أو غيره ولو دراهم مفشوشة استمر في البلد رواجها فلا تصح في متقوم غير ما يأتي إذ لا يتحقق فيه ما ذكر بقولى

وعبارة الشورى لم ار في كلامهم ما المراد بالبلد ولو قيل العبرة ببلد العقد وان قصد ان التصرف يكون في غيرها لم يبعد لان المدار على انعقاد العقد وبعد انعقاده من شأن التصرف ان لا يتبدل بوضع معين بل بالمحل المربح قصد او لا فكان قصده غير مجزوم به قال في النظر اليه ونظر لمحل العقد ايجاب اقول ينبغي ان ياتي هنا ما سياتي في نقد البلد في الوكالة انتهت (قوله خط قبل عقد) اي قام به الخطا بشمل الاختناط بنفسه او خطاته الربح وقوله بحيث لا يميز اي عند العاقدن فتي تميز عندهما ضرر ولو اشتبه عند غيرهما اشبهنا (قوله بحيث لا يميز) قال حج في الايجاب ما حاصله لو كان متميزا عند العقد وغير متميز بعده فهل يصح نظر العدم الذي في المستقبل او لا يصح نظر الحالة العقدية نظرا له اقول والا قرب الثاني لجواز ان يتصرف فيه قبل وصوله الى الحالة التي لا يميز فيها وتبقى عكسه ويحتمل الصحة ايضا ويحتمل عدم الصحة اعتبارا بما في نفس الامر وهو الاقرب ويمكن تصوير ما قاله حج بان يكون لكل من النقيضين دلالة تميزه عن الاخر امكن عرض قبيل العقد ما يمنع من ذلك كضلاء او صداد او نحوه يمنع وقت العقد لكنه يلمز والى بعده من هذا يعلم بطلان ما جرت به عادة من يريد الاشتراك في زراعة آفة مثلا من ان احدهما يبذر يوم ما من مال نفسه والاخر هكذا الى تمام الزراعة لعدم الاختلاط فيختص كل بما بذره وعليه اجرة الارض فيما يقابل به وطريق الصحة ان يخط ما يراد بذرهم يبذر به ذلك اعم شر على مر (قوله ليحقق معنى الشركة تعاملا للحيثية أي معناها الشرعي وهو ثبوت الحق في شيء على جهة الشبوع او العقد الذي يقتضي الشوت المذكور والمعنى المذكور لا يتحقق الا ان وجدت الحيثية (قوله كخط دراهم بدنانير) اي وكخط بر ابيض به احر لا مكان التمييز وان عسر اشرح مر (قوله او مشاعا) افاد صديقه ان المشاع لا بد فيه من عقد الشركة لكن لاجل صحة التصرف لا لثبوت الشركة اثبتوا قبل العقد والمراد بالقدفية الاذن في التصرف كما اشار اليه الشارح بقوله وظاهر انه لا بد الخ وعبارة شرح مر مع المتن وتصح في كل مثلي دون المتقوم ويشترط خا ط المالمين بحيث لا يميز ان ثم قال هذا أي المذكور من اشتراط خطاطهما ان اخرج المالمين وعقد امان ماسكا مشتركا بينهما على جهة الشبوع مثلما كان او متقوما بارت أو شراء او غيرهما واذن كل منهما الاخر في التجارة فيه او اذن احدهما فقط نظير ما مر صحت الشركة لحصول المعنى المقصود بالخطاط والحيثية في الشركة في المتقوم من العروضا طرق منها ان يرثاها او ان يبيع كل واحد بعض عرضه ببعض عرض الاخر وياذن له في التصرف فيه بعد التقابض وغيره مما شرط في البيع محله ما لم يشترط في التبايع الشركة فان شرطها فسد البيع كما نقله في الكفاية عن جماعة وأقره ولا يشترط عليهما بقيمة العرضين ومنها ان يشترتا سلعة بشمن واحد ثم يدفع كل عرضه فيما يخصه (قوله لان المقصود بالخطاط) اي وهو عدم التمييز (قوله والتقابض فيما بعده) وهو قوله او باع احدهما عرضه الخ (قوله ولا علم بنسبة عند عقد) افادت هذه العبارة ان العلم بالنسبة لا بد منه اما عند العقد او بعده وبقي الكلام على العلم بالقدر هل يشترط او لا فبينه الشارح بقوله فلو جهلا القدر الخ فهذا مفهوم اشتراط العلم بالنسبة وحاصله ان العلم بالقدر لا يشترط لا عند العقد ولا بعده ففي مثله المذكور اذا كان كل منهما لا يعلم قدر ماله او اوقية او غيرها فالشركة صحيحة وعند القسمة يقتسمان المالمين بالنسبة التي اخرجها الميزان وان كان كل منهما لا يعلم راس ماله من ربحه فتأمل (قوله بمراجعة حساب) علم منه ان المراد بالمعرفة هنا ما يشمل الظن القوي اذ مراجعة الحساب أو نحو الوكيل الواحد انما تفيد الظن قاله في الايجاب اشو برى (قوله في كفة ميزان) بتأنيث الكاف اه برماوى وفي المصباح والميزان بالكسر والعامة تفتح وفي نسخة من الصحاح ان الفتح لغة قال الاصمعي كل مستدير فهو بالكسر نحو كفة اللثة وهي ما انحدر منها وكفة الميزان وكفة الصائد وهي حبالته وكل مستطيل فهو بالضم نحو كفة الثوب وهي حاشيته وكفة الرمل وكف الخياط الثوب كفا خطاطه الخياطة الثانية اه (قوله بحال ونقد بلد) ان اراد به بيان المصلحة ففيه نظر لقصوره وان اراد اعتبار ذلك مع المصلحة وان الباء بمعنى مع ففيه نظر

بحيث لا يميز) ليتحقق معنى الشركة فلا يكفي الخلط بعد العقد ولو بمجاسه فيعاد العقد ولا خلط لا يمنع التمييز كخط دراهم بدنانير أو مكسرة بصحاح وقولي قبل عقد من زيادتي (أو) كونه (مشاعا) ولو متقوما كان ورثاه او اشترياه أو باع احدهما بعض عرضه بعض عرض الاخر كنصف بنصف أو ثلث بثلث لان المقصود بالخلط حاصل بل ذلك ابلغ من الخلط وظاهر انه لا بد أن يكون الاذن بعد القبض فيما اشترياه والتقابض فيما بعده (لا تساو) للمالمين قدرا فلا يشترط اذ لا محذور في تفاوتهما اذ الربح والخسر على قدرهما (ولا علم بنسبة) اي بقدرهما بينهما أهو النصف ام غيره (عند عقد) اذا امكن معرفتها بعد بمراجعة حساب او غيره فلمما التصرف قبل العلم لان الحق لهما لا يعدوهما فان لم يمكن معرفتها بعد لم يصح العقد فالشرط العلم بالنسبة ولو بعد العقد فلو جملا القدر على النسبة كان وضع أحدهما دراهم في كفة ميزان ووضع الاخر مقابلهما

لاقتضائه ان البيع بذلك ليس من المصلحة تأمل اه شوبرى ويمكن جعله متعلقا بحذف تقديره وبيع بحال الخ (قوله فلا يبيع بثمن مثل) اعترض هذا التفريع ومبناه ان الباء للتصوير في قوله بحال الخ وجوابه انها للملابسة فلا حصر في العبارة اه ع ش (قوله وثم راغب بازيد) بل لو ظهر ولو في زمن الخيار لزمه الفسخ حتى اذا لم يفسخ انفسخ اه حل وثنى المثل هو نهاية رغبات المشتري اه شوبرى (قوله ولا يغير نقد بلد البيع) أى كالوكيل كذا جزمابه هنا ولا ينافيه انه يجوز للعامل في القراض البيع بغيره مع ان المقصود من البابين متحد وهو الربح لان العمل في الشركة غير مقابل بعوض كما صرحوا به فلا يلزم من امتناع التصرف بغير نقد البلد تضرب بخلاف العمل ثم فانه يقابل بالربح فلو منعناه من التصرف بغير النقد لضيقنا عليه طرق الربح الذى في مقابلة عمله وفيه من الضرر والمشقة ما لا يخفى على ان المراد بكون الشريك لا يبيع بغير نقد البلد انه لا يبيع بغير نقد البلد الا أن يروج كما صرح به ابن ابي عصرون ولما اشكل هذا المقام قال ابن يونس ان اشتراط ما هنا غلط وقد علم رده اذ الشريك يجوز له البيع بالعرض ايضا وفارق نقد غير البلد بانه لا يروج ثم فتنطال الربح بخلاف العرض ولهذا لو راج جاز كما علم مما مر وعلى هذا قول المصنف ولا يغير نقد البلد اخرج بالنقد العرض وفيه تفصيل وهو انه ان راج والا فلا والمفهوم اذا كان فيه ذلك لا يرد هذا والاوجه الاخذ بالاطلاق هنا فلا يبيع بغير عرض وان راج جاز اه شرح مر اى اما غير نقد البلد فيبيع به ان راج كما صرح به سم على منهج اه ع ش على مر (قوله ولا يسافر به) اى حيث لم يطله في السفر ولا اضطر اليه لنحو خوف ولا كان من اهل النجعة ومجرد الاذن في السفر ولا يتناول ركوب البحر بل لا بد من النص عليه اى او تقوم عليه قرينة اه حل (قوله متبرعا) عبارة شرح مر ولو متبرعا لعدم رضاه بغير يده فلو فعل ضمن ايضا واقتصر كثير على دفعه لمن يعمل فيه متبرعا انما هو باعتبار تفسير الابضاع انتهت (قوله بلا اذن في الجميع) اما باذنه فيصح ثم ان كان لما اذن له فيه حمل حمل عليه كان كانت النسبة مثلا معتادة في اجل معلوم فيما بينهم والا فينبغي اشتراط بيان النسبة ويحتمل الصحة وبيع باى اجل اتفق لصدق النسبة به. (فائدة) الاذن في السفر لا يتناول البحر الملح الا بالنص له سم على منهج أقول يتبغى ولا الانهار العظيمة حيث خيف من السفر فيها وحمل ذلك حيث لم يتعين البحر طريقا بان لم يكن للبلد الماذون فيه طريق غير البحر وينبغي ان يلحق به ما لو كان للبلد طريق آخر لكن كثير فيه الخوف ان لم يكن كثير لكن غلب - غرم في البحر اه ع ش على مر (قوله بلا اذن ضمن) ظاهره صحة التصرف وهو ظاهر ان قلنا بصحة توكيل احد الشريكين وهو المعتمد والا فلا اه ع ش على مر (قوله او باع بشيء من البقية) خرج ببيع ما لو اشترى بالغبن فان كان بعين المال لم يصح او في ذمته صح ويقع الشراء له لا للشركة ويلزمه الثمن من ماله وحده انتهى قل على الجلال (فائدة) مجرد البيع الفاسد لا يضمن به حصص شريكه الا ان اقترن بالتسليم اه سم (قوله اذ الغبطة الخ) اى والمصلحة لا تستلزم ذلك لصدقها بنحو شراء ما يتوقع فيه الربح وبيع ما يتوقع فيه الخسران فهى أعم من الغبطة اه شوبرى (قوله اذ الغبطة الخ) قد تطلق الغبطة على ما فيه مصلحة ويمكن حمل عبارة المحرر عليه وان يراد بالضرر ما يشمل تفويت النفع فلا تفاوت بين العبارات الثلاث اه ع ش (قوله ولكل فسخها) اى ومتى فسخها معا واحدهما انعزلا معا عن التصرف اه شرح مر وقوله ينعزلان المعنى وتفسخ بنفسها من غير فسخ بما تفسخ به الوكالة فينعزلان عن التصرف الخ (قوله واغنامه) ولا ينتقل الحكم عن المغنى عليه لانه لا يولى عليه فاذا افاق تخيير بين القسمة واستئناف الشركة ولو بلفظ التقرير اذا كان المال عرضا ولو كان الوارث غير رشيد فعلى وليه كولى المجنون استئنافا ولو بلفظ التقرير عند الغبطة فيها والا فعليه القسمة وحيث كان على الميت دين أو وصية لم يجز الاستئناف من الوارث الرشيد وولى غيره الا بعد قضاء الدين ووصيته غير المعينة لان المال حينئذ كالمهر ون الشركة في المهر ون باطلة والمعين كوارث فله اولوية استئنافا مع الوارث او وليه اه

(فلا يبيع بثمن مثل و ثم راغب بازيد) ولا يبيع نسيت ولا يغير نقد البلد البيع ولا يتصرف بغبن فاحش (ولا يسافر به ولا يضعه) بضم أوله وسكون ثانيه أى يدفعه ان يعمل فيه متبرعا (بلا اذن) فى الجميع فان سافر به أو يضعه بلا اذن ضمن أو باع بشيء من البقية بلا اذن صح فى نصيبه فقط وانفسخت الشركة فى المبيع وصار مشتركا بين المشتري والشريك وتعبيرى بمصلحة أولى من قوله بلا ضرر لاقتضائه جواز البيع بثمن المثل مع راغب بزيادة ومن قول المحرر بغبطة لاقتضائه المنع من شراء ما يتوقع ربحه اذ الغبطة انما هى تصرف فيما فيه ربح عاجل له بال (ولكل من الشريكين) (فسخها) أى الشركة متى شاء كالوكالة (وينعزلان) التصرف (بما ينعزل به الوكيل) كوت احدهما وجنونه واغنامه

شرح م ر و كتب عليه ع ش قوله ولا ينتقل الحكم عن المعنى عليه الخ أى أو ما فى المجنون فينتقل الحكم فيه لوليه يتخير بين القسمة واستئناف الشركة لولا لايته عليه اه و كتب ايضا قوله لانه لا يولى عليه عمل ذلك حيث رضى زواله عن قرب فان ايس من افاقته أو زادت مدة اغمائه على ثلاثة أيام التحق بالمجنون كما يعلم من كلامه فى باب النكاح عند الغبطة وعلى قياس ما مر تكفى المصلحة (قوله وغيرهما باقى فى الوكالة) كضرب الرق على الوكيل والحجر عليه بسفه أو فلس وخروج المال عن ملكه اه شوبرى (قوله اغماء لا يسقط به فرض صلاة) أى لم يستغرق وقت فرض صلاة وهل يعتبر اقل اوقات الفروض وان كان غير ما وقع فيه الاغماء أو يعتبر ما وقع فيه الاغماء فان استغرقه أثروا لافلا فيه نظر اه سم على حج أقول الاقرب الاول لان المقصود مقدار يحصل به العزل من غير تفرقة بين شخص وشخص اه ع ش على م ر ومن الاغماء التعريف المشهور سواء كان فى الحمام أو لا كما سياتى قال بعضهم وكالاغماء السكر ولو متعديا وفى المتعدى نظرا لانه معامل باقواله وافعاله اه قل على الجلال (قوله اعم وأولى من قوله وينعزل الخ) وجه الاولوية ان عبارة المنهاج تقتضى أنها لا ينعزلان إلا بفسخهما وليس كذلك بل ينعزلان بفسخ أحدهما الخ اه حل وفى ع ش قوله اعم وأولى الخ وجه العموم شمله لما ياتى فى الوكالة من نحو انكار أحدهما الشركة بلا غرض والاولوية ان قوله بفسخها يؤم ان فسخ أحدهما لا يكتفى اه (قوله من قوله وينعزلان) هذا فى مقابلة قول المتن ولكل فسخهما وقوله بفسخ الخ فى مقابلة قوله وينعزلان الخ والاولوية فى الاول والعموم فى الثانى (قوله والربح والخسر بقدر المالىن) ومن الخسر ما يدفع للرصدى والمكاسر وهل مثله مالوسرق المال واحتيج فى رده إلى مال ام لا لان هذا غير معتاد بخلاف المكاسر ونحوه فيه نظر والاقرب الاول لانه كانه نشأ عن الشركة فساوى ما يدفع للمكاسر ونحوه وليس مثل ذلك ما يقع كثيرا من سرقة الدواب المشتركة ثم ان أحد الشريكين يغرم على عودها من مال نفسه فلا يرجع بما غرمه على شريكه لانه متبرع بما دفعه ولو استأذن القاضى فى ذلك لم يجز له الاذن لان أخذ المال على ذلك ظلم والحاكم لا يامر به (فرع) وقع السؤال عما يقع كثيرا ان الشخص يموت ويخلف تركته وأولادها يتصرفون بعد الموت فى التركة بالبيع والزرع والحج وغيره اثم بعد مدة يطلبون الانفصال فهل لمن لم يحج ومن لم ينزج الرجوع بما يخصه على من تصرف بالزواج ونحوه ام لا فيه نظر والجواب عنه انه ان حصل اذن ممن يعتد باذنه بان كان بالغار شيدا فى التصرف فلا رجوع له وينبغى ان مثل الاذن مالم يولدت قرينة ظاهرة على الرضا بما ذكر فان لم يوجد اذن ولا رضا وحصل الاذن ممن لا يعتد باذنه فله الرجوع على المتصرف بما يخصه اه ع ش على م ر (قوله باعتبار القيمة) هذا واضح فى المتقوم دون النقد المضروب المتساوى وزناوسكة اه حل ومن المعلوم ان المتقوم لا تاتى الشركة فيه إلا عند الاشاعة بان ملكه بارث اما بشرام وحينئذ لا يتصور ان يكون نصيب أحدهما أزيد قيمة من الآخر لان كل جزء من المشاع مشترك بينهما فالحق انه إنما يتضح فى بعض المثليات كان خطا برين متساويين قدرا وقيمة أحدهما أكثر من قيمة الآخر اه ثم رايت فى شرح م ر مانصه فلو خطا قفيزا بمائة بقفيزين بخمسين فالشركة اثلث (قوله فلكل على الاخراجة عمله) ظاهره وان لم يحصل ربح وتقدم عن سم على حج ما يصرح به وينالقه ما ياتى له فيما لو اشترك مالك الارض والبذر وآلة الحرث الخ من انه لا يرجع إلا إذا حصل ثبوت ويمكن الفرق بينهما بان المستاجر عليه هنا العمل وقد وجد فاستحق الأجرة مطلقا والزرع المعامل عليه جعل له منه جزء شركة فلا يستحق الأجرة إلا إذا ظهر منه شيء كأن كان العمل لم يوجد اه ع ش على م ر (قوله كفى القراض الفاسد مقتضى التشبيه انه يفصل فى الشركة بين ان يعلم بالفاسد فلا يستحق أو لا يستحق لان المصنف قائل بهذا التفصيل فى القراض والمعتمد انه يصح مطلقا لانه عمل طامعا فيما اوجبه له الشارع اه شوبرى (فرع) استاجر من شخص جملا ومن آخر راوية

وغيره مما ياتى فى الوكالة واستثنى فى البحر اغماء لا يسقط به فرض صلاة فلافسخ به لانه خفيف قاله ابن الرفعة وتعبيرى بما ذكر اعم وأولى من قوله وينعزلان بفسخها وتفسخ بموت أحدهما وبجنونه واغمائه (لا عازل) فلا ينعزل (بعض له للآخر) فيتصرف فى نصيب المعزول فان أراد الآخر عزله فليعزله (والربح والخسر بقدر المالىن) باعتبار القيمة لا الاجزاء (وان) تفارت الشريكان فى العمل أو (شرطا خلافا) بان شرطا التساوى فيهما مع التفاوت فى المال أو عكسه أو شرطاهما بقدر العملين عملا بقضية الشركة (وتفسد) أى الشركة (به) أى بشرط خلافه مخالفته ذلك موضوعها (فلكل) منها (على الآخر أجرة عمله) كما فى القراض الفاسد

واستاجر شخصاً ليسقيهما فان استاجر كلا في عقد صحيح أو الكل في عقد فسد ولكل منهما أجره المثل والماء
للاستاجر وان قصده المستقى لنفسه فان استاجر الأولين واستقى بنفسه وقصده نفسه أو أطلق فكذلك عليه
لكل منهما ما سماه أو أجره مثله والماء له فان قصد الشركة فيه حالة الاستقاء كان مشتركاً بينهما وبين المقصود
وعليه للآخر ما سماه له أو أجره مثله اهـ قل على الجلال (فرع) سئل شيخ الاسلام ابن أبي شريف عن
الدابة اذا كانت مشتركة بين اثنين وهي تحت يد واحد هما تلفت بموت أو سرقة أو يد عادية أو تقرط هل
يكون ضامناً لخصه شريكه أو يده يد امانة فاجاب بما نصه اذا تلفت الدابة تحت يد أحد الشريكين فان كانت
تحت يده باذن من شريكه في الاستعمال فهي عارية مضمونة ضمان العواري وان كان استعمالها بغير اذن من
شريكه فهي مضمونة ضمان الغصب وكذا اذا كانت تحت يده بغير اذن من شريكه وان لم يستعملها وان
كانت تحت يد الشريك باذن عن غير اذن في الاستعمال ولم يستعملها فهي امانة لا تضمن الا اذا قصر او كانت
تحت يده وقال له ثمن علفها في نظير وكوبها فهي اجارة فاسدة فلا ضمان عليه اذا تلفت من غير تقصير ولو كانت
بين الشريكين مائة واستعمل كل في نوبته فلا ضمان لان هذا يشبه الاجارة واذا باع أحد الشريكين نصيبه
وسلم ذلك المشتري من غير اذن الشريك صار ارضاء منين والقرار على من تلفت تحت يده اهـ وأقره ع ش
على م ر ثم قال وينبغي ان مثل شرط علفها عليه ما جرت به العادة من ان أحد الشريكين اذا دفع الدابة
المشتركة لشريكه لتكون تحت يده ولم يتعرض للعلف اثباتاً ولا نفيًا فاذا تلفت تحت يده من هي عنده بلا
تقصير لم يضمن ولا يرجع عليه بما علفه وان لم ينتفع بالدابة كان ما نت صغيرة لانه متبرع بالعلف وان قال
قصدت الرجوع لانه كان من حقه مراجعة المالك ان يسر والاراجع الحاكم (فرع) وقع السؤال
في الدرس عما يقع كثيراً في قرى الريف من ضمان دواب اللين كالجاموس والبقر ما حكمه وما يجب فيه
على الآخذ والمأخوذ منه والجواب عنه بان الظاهر ان يقال فيه ان اللين مقبوض بالشراء الفاسد وذات
اللين مقبوضة هي وولدها بالاجارة الفاسدة فان ما يدفعه الآخذ للدابة من الدراهم والعلف في مقابلة اللين
والانتفاع بالبيمة في الوصول الى اللين فاللين مضمون على الآخذ بمثله والبيمة وولدها امانتان كسائر
الاعيان المستاجرة فان تلفت هي أو ولدها بلا تقصير لم يضمن أو بتقصير ضمن اهـ ع ش على م ر (فرع)
لو قال شخص لاخر سمن هذه الشاة مثلاً ولك نصفها أو هاتين على ان لك احدهما لم يصح ذلك واستحق
اجرة المثل للنصف الذي سمنه للمالك وهذه المسئلة مما عمت بها البلوى في قرى مصر من الفرار يبيع يدفع
كاشف الناحية أو ملتزم البلد على أهل البيوت المائة أو الاكثر أو الاقل ويقول ربوها ولكم نصفها فيجب
على ولي الامر ومن له قدرة على منع ذلك ان يمنع من يفعل هذا فان فيه ضرراً عظيماً اهـ خط على المنهاج
(قوله نعم لو تساوى في المال) كأن كان مائة لكل خمسون وقوله وشرط الاقل أى الجزء الاقل من
الربح كان شرط في هذا المثال الربح مثلاً لا أحدهما تلك والاخر ثلثان وشرط الثلث للذي عمله أكثر من
صاحبه كمان كان أحدهما عمله يساوى اثني عشر والاخر يساوى ستة وشرط لصاحب الاثنى عشر ثلث
الربح وقوله لم يرجع بالزائد أى من أجرته أى بالجزء الزائد منها على ما تقتضيه النسبة في صورة الاثنى عشر
فلو لم يوجد الشرط المذكور يرجع بنصفها وهو ستة على شريكه لان الستة هي التي تخص عمله في نصيب شريكه
واما مع الشرط المذكور فلا يرجع الا بالربعة منها لا بالزائد وهو الاثنان الباقيان لانه تبرع بعمله الزائد على
عمل شريكه حيث رضى بالقليل من الربح اهـ (قوله فيصدق بيمينه) أى سواء كانت الشركة صحيحة أو فاسدة
اهـ ع ش (قوله فيصدق بيمينه في الرد) ولو للربح الى شريكه فيرد من جهته ولم يكن له رجوع عليه بحصته لان
اليمين دافعة فلا يصح ان تكون مثبتة اهـ حل (قوله ما ياتي ثم) وحاصله انه اذا عرف دون عمره او ادعاه
بلاسبب او بسبب خفى صدق بيمينه وان عرف هو وعمومه صدق بلا يمين اهـ سم اهـ ع ش (قوله او ان
ما يدي الى او للشركة) نعم لو اشترى شيئاً فظهر عيه واراد رد حصته لم يقبل قوله على البائع انه اشتراه

نعم لو تساوى في المال
وشرط الاقل للاكثر عملاً
لم يرجع بالزائد لانه عمل
متبرعاً (وتقد التصرف)
منهما للاذن (والشريك
كودع) في أنه أمين فيصدق
بيمينته في الرد الى شريكه
وفي الخسر والتلف وباتي
هنا في دعوى التلف ما ياتي
ثم وسياق في ميانته وتعبير
بما ذكر اولي بما عبر به
(وحلف) الشريك فيصدق
(في) قوله (اشترى) الى أو
للشركة لانه أعلم بقصده
في الاولى

لشركة لان الظاهر انه اشتراه لنفسه فليس له تقرير الصفقة عليه وظاهر هذا تعدد الصفقة لو صدق قوله وبوجه
بانه اصل في البعض ووكيل في البعض فكانا بمنزلة عقدين اه حج اه س ل (قوله وعمل باليد) اي بقول
ذي اليد وعمل باليد كلا او بعبارة لا يقال اذا ادعى ان ما يده للشركة لم يعمل باليد اه

(كتاب الوكالة)

(قوله بفتح الواو وكسرهما) وهي اسم مصدر وكل بالتشديد قال في المختار الوكيل معروف يقال وكله باس
كدا توكل بالواو وكسرهما اه ع ش على م ر (قوله التفويض والحفظ) قال
السبكي معنى الوكيل من قولنا حسبنا الله ونعم الوكيل اي القائم بامورنا الكفيل بها الحافظ لها اه سم
(قوله والحفظ) في تفسيرها بالحفظ معاملة فان الحفظ من فعل الوكيل والوكالة اسم مصدر من التوكيل
وهو فعل الموكل اللهم الا ان يقال استعمل الحفظ بمعنى الاستحفاظ او ان في الكلام مضافات تقديره وطلب
الحفظ اه ع ش (قوله وشرعا) عبر م ر وحج بقولهما راصطلاحا وقد فرقوا بين الحقيقة الاصطلاحية
والشرعية بان ما نلتقي من كلام الشارع فهو حقيقة شرعية وما كان باصطلاح اهل الفن يسمى اصطلاحية او
عرفية فان كان هذا المعنى ما خوذ من استعمال الفقهاء اشكل قول الشارع وشرعا وان كان متناق من كلام
الشارع اشكل قول حج و م ر واصطلاحا ويمكن ان يجاب بما قاله سم في حواشي البهجة في باب الزكاة
من ان الفقهاء قد يطلقون الشرعي مجازا على ما وقع في كلام الفقهاء وان لم يرد بخصوصه عن الشارع اه ع ش
(قوله وشرعا تفويض الخ) هلا اطلقها على العقد ايضا كما مر في الابواب قبله وكما سيأتي في ابواب اخر فليحرر
فان الظاهر اطلاقها عليه شرعا فليتامل اه شوبري (قوله فيما يقبل النيابة) في معنى من البيانية والمبين أمره
وقد اعترض بلزوم الدور لان النيابة هي الوكالة فقد اخذ المعرف في التعريف واجاب بعضهم بان المراد
النيابة الشرعية هذا وليته ما قال فان هذا تقرير للدور لا لدفعه كما لا يخفى وفي قل على الجلال مانصه والمراد
بما يقبل النيابة شرعا فلا دور على ان هذا قد في الامر المذكور ولا يقال في مثله دور وقبولها مندوب فكذا
ايجابها ان لم يرد الموكل غرض نفسه كذا قاله شيخنا م ر وقال بعضهم ينبغي ندمه مطلقا لانه اعانة على
مندوب وفيه نظر بقوله لم لا يرد اب في عبادة فيها تشريك اه (قوله ليفعله في حياته) عبارة التحرير لا ليفعله
بعد موته انتهت وهي احسن اذهي صادقة بما اذا لم يقيد اصلا كان قال وكلتك في بيع كذا وربما اذا
قيد بحال الحياة كوكلتك في بيع كذا حال حياتي اه اج على الخطيب (قوله فابشروا جكم الخ) اي لان
الحكمين كما سيأتي وكيلا ن عنهما على الراجح اه ح ل ومما به انهما حاكما كان اي نائبان عن الحاكم (قوله
والحاجة داعية اليها) يريد القياس اي فهي ثابتة بالكتاب والاجماع والسنة والقياس يقتضيها ايضا
ع ش (قوله بل قال القاضي وغيره) عبارة شرح م ر ولهذا ندب قبولها لانها قيام بمصلحة الغير
اما عقدها المشتمل على الايجاب فلا يندب الا ان يقال ما لا يتم المندوب الا به فهو مندوب وهو ظاهر
ان لم يرد الموكل غرض نفسه انتهت وكتب عليه ع ش قوله ولهذا ندب قبولها اي الاصل فيها التدب وقد
تحرم ان كان فيها اعانة على حرام وتذكره ان كان فيها اعانة على مكروه وتجب ان توقف عليها دفع
ضرورة الماركل كنوكيل المضطر غير لم في شراء طعام قد عجز المضطر عن شرائه وقد تطرأ عليها
الاباحة ايضا بان لم يكن للموكل حاجة في الوكالة وساله الوكيل لا لغرض اه (قوله موكل ووكيل) لم يقل
عاقد لاختلاف الاحكام المعتبرة في كل من الموكل والوكيل اه ع ش (قوله غالبا) لاحاجة اليه بالنسبة
للمستثنيات من الطرد بانظر لقوله وشرط الخ لان هذا الاشتراط متحقق حتى في المستثنى غاية الامر ان
المشروط تخلف وإنما يحتاج اليه لو قال وكل ماجاز للانسان ان يباشره صح ان يوكل فيه الا ان يقال كلامه
يؤول الى هذا المعنى اه سم بالمعنى وقوله ما استثنى أي عند اسقاط غالبا فهو مستثنى من كلام غيره
لا من كلامه لخروجه بغالبا اه شيخنا (قوله من الطرد) والطرده هو المنطوق والعكس هو المفهوم

وعمل باليد في الثانية
بقسميها (لا) في قوله
(اقتسنا وصار) ما يدي
(لي) مع قول الآخر لا بل
هو مشترك فالمصدق المنكر
لان الاصل عدم القسمة
وذكر التحطيف من زيادتي
(كتاب الوكالة)
هي بفتح الواو وكسرهما
لغة التفويض والحفظ
وشرعا تفويض شخص
أمره الى آخر فيما يقبل
النيابة ليفعله في حياته
والاصل فيما قبل الاجماع
قوله تعالى فابشروا حكماء
أهل الآيات وخبر الصحيحين
انه ^{صلى الله عليه وسلم} بعث السعاة
لاخذ الزكاة والحاجة
داعية اليها فهي جائزة بل
قال القاضي وغيره انها
مندوب اليها لقوله تعالى
وتعاونوا على البر والتقوى
(اركانها) اربعة (موكل
ووكيل) موكل فيه وصيغة
وشرط في الماركل صحة
مباشرة الماركل فيه وهو
التصرف المأذون فيه والا
فلا يصح توكيله لانه اذا لم
يقدر على التصرف بنفسه
فبناؤه اولى (غالبا) هو
ونظيره الا في اولى ما عبر
به وخروج به ما استثنى
من الطرد

فالطردان كل من صحت مباشرته بملك أو ولاية صحت توكيله والعكس هو أن كل من لا تصح منه مباشرة لا يصح منه التوكيل اهـ مر اهـ ع ش (قوله كظا فريضة) اي وكطلق في تبيين او تعيين لزمه ومن لزمه اختيار اربع ومستحق زكاة في قبضها ومسلم كافر في نكاح مسلمة ايجابا وقبولا واستيفاء فود من مسلم فلا يصح التوكيل في شيء من ذلك لعدم الولاية وتوكيل الوكيل في بعض احواله ليس بالولاية وتوكيل المرأة وليها في نكاحها اذن بلفظ الوكالة لا وكالة كما يأتي وقارق ما هنا صحة توكيل مسلم كافر في شراء نحو مضحف بالاحتياط في الابضاع وقول بعضهم لان العقد واقع للمسلم في البيع غير مستقيم لان العقد هنا كذلك بل اولى لاشتراط ذكر الموكل في العقد هنا فاهـ اهـ قل على الجلال (قوله فلا يوكل في كسر الباب) وإن عجز كما هو ظاهر كلامهم وإن ذكر فيه في شرح الروض كهم منهم احتمالا شورى وفي ع ش المعتمدان للظافر بحقه لا يوكل وإن عجز اهـ مر (قوله سفيه مأذون له) إعادة مأذون له تدل على ان قوله في نكاح متعلق بالسفيه لانه وبالعبد وهو ينفذ ان العبد المأذون له لا يجوز ان يوكل في شيء من اموال التجارة من حمله او طه و لينظر ما المعنى الذي اقتضى منع السفيه من التوكيل في النكاح اهـ حل (قوله كالا عي) لم يأت به نكرة كما سبق في قوله كظا فر لان الاعي قسما قسم يصح تصرفه كمن رأى قبل عماء شيئا وقسم لا يصح تصرفه فاشار الى تقيده بالتعريف اهـ شورى قال السبكي لاعي لك رشيد لان فيه خلافا من جهة الرؤية وهذا الخلل راجع الى المبيع لا الى ذات الاعي فاذا استناب من ليس فيه ذلك الخلل جاز بخلاف الصبي ونحوه فان الخلل راجع لذاته اهـ سم (قوله وهذا مذكور في الاصل) اي بخلاف الصورتين بعده فليست فيه فهما من زيادته لكن لم يعبر هنا بقوله هذان من زيادتي لان عبارته لا تشملها بخصوصهما وذلك لان عبارته هي التقييد بالقلبة تشير الى ان هناك صورا خارجة من هذا الضابط ولا تفيد التنبيه على خصوص صورتى المحرم وقوله في المستثنى من العكس في ضابط الوكيل وهو مذكور في الاصل اي الصبي بصورتيه فالخامس ان هذه الاربعة المستثنيات من العكس في ضابط الوكيل منها اثنان مذكوران في الاصل وهما العبد والصبي واثنان ليسا فيه وهما المرأة والسفيه ولم يقل فيهما من زيادتي لمثل ما تقدم (قوله كحرم يوكل حلالا في النكاح) أى في ايجابه ان كان زوج موليته وفي قبوله ان كان يتزوج بنفسه وعبارة شرح مر يعقده او لموليته انتهت وقوله في التوكيل فيه اي ايجابا او بة ولا ايضا كان بقول المحرم وكذلك لتعقده لان الحلال الذي وكلني سواء قال بعد التحلل او قال الآن اي في زمن الاحرام او اطلق وذلك لان الموكل الاصل حلال وهذا التعميم محله إذا كان من يوكله المحرم حلالا فان وكل محرما اخره فلا بد ان يقول له لتعقد بعد التحلل او يطلق فان قال له لتعقد حالة الاحرام لم يصح (قوله وكحرم يوكله حلالا في التوكيل فيه) اي الآن أي وقت الاحرام فهذا المحرم لا يصح ان يباشر النكاح ويصح توكيله فيه وفيه ان هذا معلوم مما قبله وان الموكل فيه إنما هو التوكيل في النكاح وهذا يصح أن يباشره إلا أن يقال مراد الشارح التوكيل منه ليعقد الوكيل في حال الاحرام وهو لا يصح أن يباشره اهـ حل (قوله عن نفسه او موليه) اي او عنهما او يطلق وفي كل من الصور الاربعة التوكيل إنما هو في حق المولى عليه وقاعدة صحة التوكيل عن المولى عليه وهي الصورة الثانية انه إذا بلغ رشيدا لم ينزل الوكيل لانه وكيل عنه لا عن الولى وهذا بخلاف الصورة الاولى فينزل فيها الوكيل يلوغ المولى عليه رشيدا لانه وكيل عن الولى وقد انزل واماني الصورة الثالثة وهي ما إذا وكل عنهما فيغلب جانب المولى عليه حتى لو بلغ رشيدا لم ينزل الوكيل واماني الصورة الرابعة وهي الاطلاق فينبغي ان الوكيل فيها وكيل عن الولى كما في سم على حج فهي كالصورة الاولى وفي الزيادى انه يكون وكيلًا عن المولى عليه فهي كالصورة الثانية والا فرب ما قاله سم لان التصرف مطاوب فيقع التوكيل عن نفسه وان كانت منفعة عائدة على المولى عليه لكن ما قاله زى من قياس ما في خلق الاجني من ان وكيلها

كظا فر بحقه فلا يوكل في كسر الباب وأخذ حقه وكوكل قادر وعبد مأذون له وسفيه مأذون له في نكاح ومن العكس كالا عي يوكل في تصرف وان لم تصح مباشرته للضرورة وهذا مذكور في الاصل وكحرم يوكل حلالا في النكاح بعد التحلل أو يطلق وكحرم يوكله حلالا في التوكيل فيه (فيصح توكيل ولى) عن نفسه او موليه

في حق موليه من صبي
ومجنون وسفيه كاتب وجد
في التزويج والمال ووصي
وقيم في المال فلم انه لا
يصح توكل صبي ومجنون
ومغني عليه وانه يصح توكل
السفيه بما يستقل به من
التصرف وانه لا يصح
توكل المرأة في نكاح ولا
المحرم في غير ما رل عدم صحة
مباشرتهما له ولو اذنت
لواها بصيغة التوكيل
كوكلك في تزويجي صح كما
في البيان عن النص وصوبه
في الروضة وتعبيري بما ذكر
أعم من قوله توكل الولي
في حق الطفل (و) شرط
(في الوكيل صحة مباشرته
التصرف) المأذون فيه
(لنفسه) والا فلا يصح توكله
لانه اذا لم يقدر على التصرف
لنفسه فغيره او لا فلا يصح
توكل صبي ومجنون ومغني
عليه ولا توكل امرأة في
نكاح ولا محرم ليعقده في
احرامه وخرج بقولي
(غالبا) ما استثنى كالمرأة
فتوكل في طلاق غيرها
سيف ذو العبد وهو مذکور
في الاصل فتوكلان في قبول
النكاح بغير اذن الولي والسيد
لا في ايجابه والصبي المأمون

لو اطلق فلم يصح العوض له ولها وقع لها العود والمنفعة اليها اه حل وشو برى وعش على مر (قوله
في حق موليه) متعلق بكل منهما اه حل (قوله كاتب وجد) اي وان لم يعجزا عن مباشرة ذلك وان لاقت
بهما وقوله ووصي وقيم اي فيما عجزا عنه او لا يلبق بهما مباشرة بخلاف الاب والجد اه حل (قوله لا
يصح توكل صبي الخ) مصدر مضاف لفاعله اي فلا يصح ان يوكل غيره في ان يملك له المباحات اه عش
(قوله بما يستقل به) اي ان يوكل غيره فيما يستقل هو به كتملك المباحات وطلاق زوجته (قوله في
نكاح) بخلاف مالها وكلها الولي لتوكل عنه رجلا في تزويج ابنته فانه يجوز نقله المتولى عن الشافعي اه شو برى
(قوله ولو اذنت لواها الى قوله صح) اي الاذن لا التوكيل فيكون الولي حينئذ ما ذناله لا وكيلا وينبغي
على هذا انها لو جعلت له اجرة لا يستحقها ولو صححت الوكالة لاستحقها نظير ما ياتي (قوله لنفسه) قيد
التصرف هنا بكونه لنفسه وأطلقه في جانب الموكل فشمحل صحة تصرفه فيه بملك له او ولاية عليه وذلك لانه
لو عزم هنا لكان المعنى صحة تصرفه فيه لنفسه او عن غيره بان يكون وكيلا او وليا فيصير الحاصل انه يشترط
فيمن يصح كونه وكيلا ان يكون مالكا او كيلا او وليا وكون الذي يصح ان يكون وكيلا شرطه ان يكون
وكيلا او وليا لا معنى له اه عش (قوله فلا يصح توكل صبي) مصدر مضاف لفاعله وفي بعض النسخ
فلا يصح توكل صبي وعليه فالإضافة لمفعوله اه شو برى (فرع) قال الخطيب الشربيني يجوز توكل
الصبي والسفيه ليتصرف بعد بلوغ الصبي ورشد السفيه كتوكل المحرم ليعقد بعد حله وفيه نظر
والوجه وفاقا لم عدم الصحة لان المحرم فيه الاهلية الا انه عرض له مانع بخلافهما فانه لاهلية فيهما
وفي الروضة ما يفهم منه عدم الصحة اه سم على منهج ومثله في حج اه عش على مر (قوله ولا توكل
امرأة في نكاح) اي ايجابا او قبولا ولا محرم ليعقده في احرامه اي ايجابا او قبولا اه شرح مر (قوله
في نكاح) وكذلك الرجعة واختيار الزوجات لمن اسلم وكذا اختيار الفراق قاله الاسنوي وخصه بالمرأة
والظاهر ان المحرم كذلك ثم صورة المسئلة ان يعين ما اختاره والا فلا يصح من المرأة ولا من الرجل لتعلقه
بالشهوة اه بر واما لم يصح من المرأة اختيار الفراق لانه يتضمن الاختيار للنكاح لان الفراق فرع النكاح
وهي ممنوعة من اختيار النكاح مطلقا بخلاف الرجل اذا عين له المختارات جاز قاله مر (فرع) لا يجوز
ان تتوكل في شيء بغير اذن زوجها والظاهر ان محله اذا اخرج الى الخروج كما اقتضاه كلام الروياني
واعتمد مر الصحة فيما لا يخرج الى الخروج وعدمها فيما لا يخرج وظاهره ان ما يفوت حق الزوج كالذي
يخرج للخروج اه سم (قوله ما استثنى كالمرأة) هذه المستثنيات كلها من العكس واما الطرد فقال
السبكي لا يستثنى منه شيء وقال الاسنوي يستثنى منه مالو وكل الولي فاسقا في بيع مال موليه قال
وما يستثنى منه مالو وكل المسلم كافرا في شراء مسلم وتوكل المحارم في قبول نكاح محارمهم كتوكل
الاخ في قبول نكاح اخته وتوكل الموسر في قبول نكاح الامة وغير ذلك اه ومثل الولي فيما مر
القاضي فان شرط وكيل القاضي ان يكون عدلا كما بينته في شرح الروض اه سم (قوله والصبي المأمون)
اي ولو أمة قالت أهداني سيدي لك كما اقتضاه كلامهم وان استشكل فيجوز وطؤها اه شرح مر
وكتب عليه عش قوله فيجوز وماؤها اي ولورجعت وكذبت نفسها لاتهاها في ابطال حق غيرها
وخرج بتكذيب نفسها اما لو كذبها السيد فيصدق في ذلك يمينه وعليه فيكون وطء المهدي اليه
وطء شبهة ولا يجب عليه المهر لان السيد بدعواه ذلك يدعي زناها ولا الحد أيضا للشبهة وينبغي ان لاخذ
عليها الزعم ان السيد اهداها وان الولد حر لظنه انها ملكه وتلزمه قيمته لتفويته رقة على السيد بزعمه واما لو
واقها السيد على الشبهة فينبغي وجوب المهر (قوله والصبي المأمون) ليس في معناه البيضا والقرد ونحوهما
اذا حصل منهما الاذن ولم يجرب عليهم الكذب لانهم ليسوا من اهل الاذن اصلا بخلاف
الصبي فانه اهل في الجملة ولا ينافي هذا ما قدمناه من جعل البيضا كالصبي لان ذلك فيها الواحفت به
قرينة فانها المعول عليها بخلاف ما هنا اه عش على مر واما غير المأمون بان جرب كذبه ولو مرة

مرة فيها يظهر بحيث جوزنا كذبه لما مر منه فلا يعتمد قضاؤه وما حفته قرينة يعتمد قضاؤه وفي الحقيقة العمل
حيث بالعلم لا بالخبر ويؤخذ منه عدم الفرق هنا بين الصادق وغيره والعميز ومعه توكل غيره في ذلك
بشرطه الآتي اه شرح مر (قوله والصبي المأمون) اي ولو رقيقا اه شرح مر (قوله فيتوكل في الاذن
في دخول دار) اي وفي طلب لوليمة وحيث تجب الاجابة بشرطها ويجوز ان يوكل في الاذن اذا عجز
عن المباشرة او لم يلق به ويستثنى من الطرده اذا وكل الولي الفاسق ان يبيع مال موليه لان شرط الوكيل
العدالة اذا وكله الولي في بيع مال موليه اه حل وفي قل على الجلال قوله وايصال هدية ودعوة وليمة
وذبح اضحية وتفرقة زكاة وكذا في احتطاب واستقاء كما نقل عن شيخنا مر وسياتي ما فيه ولا يصح
توكيل صبي او سفیه ليتصرف بعد الكمال وفارق المحرم بوجود الاهلية فيه (تنبيه) يصح توكيل السكران
المتعدي وتوكله ولا يصح من المرتدان يوكل ولو فيما يقبل الوقف ولا يصح ان يتوكل عن غيره كذلك
ولو ارتد الوكيل لم ينزل اه (قوله فيتوكل في الاذن) مثله فيما يحته شيخنا الذبح والاصطياذ ودفع
الزكاة لهذا الفقير مثلا ونية الزكاة من اهل نية العبادة قال الرويان وفي اخباره غيره بطالب صاحب الوليعة
كما صرح به الشيخان وغيرهما قال السبكي ومتى جوزنا اعتماد قول الناقل عنه اه شوبري (قوله وكل
مسلم) الظاهر تناول ما ذكر للمسلمين الموجودين والحادثين وانهم لا ينزلون اذا عزل الوكيل
المذكور لانهم تابعون له في صحة الوكالة فقط اه شوبري وفي هذا الاستدراك نظر لان هذا من
قبيل العام وهو لا ابهام فيه اه (قوله وعليه العمل) اي فيكون كل مسلم وكيلاعته بخلاف وكتك في
هذا وكل اموري لا يصح والفرق ان الابهام في الاول في الفاعل وفي الثاني في الماوكل فيه ويغتر في
الاول ما لا يغتر في الثاني وكلام المصنف الآتي يدل على الصحة في هذا وبطلان في قوله وكل اموري فلا
يكون وكيل حيث في غير المعين اه حل وقوله والفرق الخ عبارة شرح مر ودعوى انه يحتاط في
المأقدا لا يحتاط في المعقود عليه لا التفات لها هنا اذا الفرص الاعظم الا تيان بالمأذون فيه (قوله وشرط
في الماوكل فيه) قد فسر فيه مر بالتصرف وذكر له هنا ثلاث شروط لكن لا يناسب التفسير الا
الثاني واما الاول والاخير فلا يناسبانه الا ان يقال هو على تقدير مضاف بالنظر اليهما فيقال ان يملكه
اي يملك متعلقه وهو العين نفسها ويقال وان يكون معلوما اي متعلقه اه (قوله ان يملكه الماوكل) اي
يملك او ولاية اه من اصله (قوله فلا يصح في بيع ماسيملكه) اي ولا في تزويج موليته اذا انقضت
عقدتها او طلقت على ما قالاه هنا واعتمده الاسنوي اه شرح مر (قوله الاتبع) هل يشترط مناسبه
لمتبوعه كما في الامثلة ام لا حتى لو وكله في بيع عبده وطلاق من سينكحها يصح لا يبعد عدم الاشتراط كما
قاله شيخنا وسم اه شوبري وفي قل على الجلال اما تبعه ولو لم يكن من الجنس كبيع عبده هذا
وطلاق من سينكحها فصحيح ومنه توكله في بيع هذا وان يشتري له بشئ كذا ومنه توكله في بيع شجرة
وما سيحدث من ثمرتها بخلاف توكله في بيع الثمرة وحدها قبل وجودها فلا يصح وعلى هذا التفصيل
يحمل ما في المنهج عن ابن الصلاح والافهم ضعيف ولو قال في كل حق في دخول الموجود والحادث او في
كل حق لم يدخل الحادث لقوة هذا باللام فاخص بالموجود قاله شيخنا مر اه (قوله فيصح التوكيل
بييع مالا يملكه الخ) اي فله التصرف في التابع في التوكيل وان امتنع عليه التصرف في المتبوع بان تصرف
فيه الماوكل او عزل عنه او نحو ذلك فليحرر اه شوبري (قوله ونقل ابن الصلاح الخ) ضعيف والمعتمد
عدم الصحة لانه توكل ابتداء في معدوم اي ليس قايما بالموجود تصرف فيه وقوله ويوجه الخ فيه نظر
ظاهر لان المراد ان يكون تابعا لما وكل فيه وهنا ليس تابعا لما وكل فيه اه حل (قوله ونقل ابن الصلاح
الخ) ما قاله مبنى على ضعف كما قاله الزركشي وقول الشارح ويوجه الخ صوابه ان هذا لا يفيد لانهم يوكاه
في اصلها فقامل (فرع افق) ابن الصلاح بانه لو وكله بالمطالبة بحقوقه دخل فيه ما يتجدد وقال شيخنا
المعتمد انه ان قال بحقوقه دخل المتجدد او بكل حق ثابت له او بكل حق لم يدخل المتجدد والفرق انه لا

فيتوكل في الاذن في دخول
دار وايصال هدية وان لم
تصح مباشرته له بلا إذن
وهو مذكور في الاصل
(و) شرط فيه (تعيته) فلو
قال لاثنين وكلت أحد كما
في كذا لم يصح وهذا من
زيادتي نعم لو قال وكتك
في بيع كذا مثلا وكل مسلم
صح فيما يظهر وعليه العمل
(و) شرط (في الماوكل فيه ان
يملكه الماوكل) حين التوكيل
(فلا يصح) التوكيل (في
بيع ماسيملكه وطلاق من
سينكحها) لانه اذا لم يباشر
ذلك بنفسه فكيف يستنب
غيره (الاتبع) من زيادتي
فيصح التوكيل ببيع مالا
يملك تبعا للملك كما نقل
عن الشيخ ابن حامد وغيره
ويبيع عين يملكها وان
يشتري له بثمنها كذا على
الاشهر في المطلب وقياس
ذلك صحة توكله بطلاق من
سينكحها تبعا لمنكوحته
ونقل ابن الصلاح انه يصح
التوكيل ببيع ثمرة شجرة
قبل اثمارها

ويوجه بأنه مالك لأصلها
(وان يقبل ثبانه فيصح)
التوكيل (في) كل (عقد)
كبيع وهبة (و) كل (فسخ)
كأقالة ورد بعيب (وقبض
واقباض) لدين وعابه
اقتصر الأصل أو لعين
مضمونة وغير مضمونة
على ما جزم به في الأنوار
وقال لكن إقباضها لغير
مالكها بغير إذن مضمون
والقرار على الثاني وقال
المتولي وغيره لا يصح
التوكيل في إقباضها لأليس
لها دفعها لغير مالكها وقضية
كلام الجوزي أنه يصح
أن وكل أحدا من عياله للمعرف
(وخصومة) من دعوى
وجواب رضى الخصم أم
لا (وتملك مباح) كإحياء
واصطياد لأن ذلك أحد
أسباب الملك كالشراء
فيملكه الموكل إذا قصد
الوكيل له (واستيفاء عقوبة)
لأدى وعليه اقتصر الأصل
أو أنه كفود واحد قذف
وحد زنا وشرب ولو في غيبة
الموكل (لا) في (اقرار) أي
لا يصح التوكيل فيه بأن
يقول لغيره وكلتك لتقر
عني فلان بكذا فيقول
أقرت عنه بكذا أو جعلته
مقرا بكذا لأنه أخبار عن
حق فلا يقبل التوكيل
كالشهادة لكن الموكل
يكون مقرا بالتوكيل
على الأصح في الروضة
لأشعاره بثبوت الحق

أظهر لام الإضافة قويت الدلالة على إرادة الحق الثابت حال التوكيل أه شوبري (قوله) ويوجه بأنه
مالك لأصلها) أي فو قعت تابعة أي وقع التوكيل في ملكه تبعاً له أو حينئذ فالحاصل أن شرط الموكل فيه أن يملك
الموكل التصرف فيه حال التوكيل أو يتركه تبعاً لذلك أو يملك أصله أي فمالكه الأصل يستتبع الملك له
فكان التوكيل في ملكه الآن فالشارح ذكر ما ذكر أمانتها أو إشارة إلى أن المراد بالتبعية في الذكر أو في
الملك وجري مجع على كلام الشارح أه شوبري (قوله) كبيع وهبة) أي وضمان ووصية وحول الفية ول جعلت
موكل ضامنالك كذا وموصيا لك بكذا أو أحلك بملك على موكل من كذا بنظره ماله على فلان أه حل
(قوله) لكن إقباضها لغير مالكها (الخ) وحينئذ فلينظر ما مفاد صحة التوكيل وما قائله فليحرر ذلك وما وقع
هذا الخلاف أه شوبري وقد يقال قائله جواز التسليم من المقبض والتسليم من القابض والجواز لا ينافي
الضمان (قوله) مضمون) أي ما لم اتصل بحالها لملكها أه شرح مر (قوله) والقرار على الثاني) ينبغي أن يقال
حيث علم أنها ليست ملك الموكل والأقالة قرار على الموكل لأن يد الوكيل يد أمانة والأمان لا يضمن مع
انتفاء العلم كما يأتي في الغضب أه ع شوبري ومورد هذه المسئلة أن يكون لزيد عند عمر ودابة مضمونة أو
مؤجرة أو مودعة فيوكل عمر وشخصاً في إقباضها لزيد الذي هو مالكها بغير إذن زيد فإن القرار
على هذا الشخص الوكيل أن علم أنها ليست ملك زيد والأقالة قرار على عمرو (قوله) وقال المتولي (الخ)
هو المعتمد أي سواء كانت مضمونة أو غير مضمونة فالحاصل أنه يصح في الدين قبضا وإقباضاً وفي الدين
قبضا فقط مضمونة وغير مضمونة ويمتنع فيها إقباضاً مضمونة وغير مضمونة سواء وكل اجنيا أو
أحدا من عياله نأمل أه شيخنا (قوله) لا يصح التوكيل في إقباضها) أي عند القدرة على ردها بنفسه أه
شرح مر (قوله) الجوزي) قال في الأب الجوزي بضم أوله وبالراء نسبة إلى جوز بلد الورد بفارس
ومحله بئسابور وبالزاي نسبة إلى جوزة قرية بالموصل ثم قال وبالأضم والفتح والراء نسبة إلى
جوز قرية بأصهبان أه ع شوبري (قوله) من دعوى وجواب) ينزل وكيل المدعى بأقراره بقبض
موكله أو إقراره ولو قال وكيل الخصم أن موكله أقر بالمدعى به انزل وتعديله لبينة المدعى غيره مقبولة
وتقبل شهادته على موكله مطلقاً وله فيما لم يوكل فيه وفيما وكل فيه أن انزل قبل خوضه في الخصومة ويلزمه
إقامة بينة عند عدم تصديق الخصم له وتسمع وإن لم تقدم دعوى حضر الخصم أو غاب فإن صدق الخصم
عليها جاز له الامتناع عن التسليم حتى يثبتها أه شرح مر (قوله) إذا قصد الوكيل له) فإن قصد نفسه فقط أو
وأطلق فله أو قصدهما فشارك أه قل على الخطيب ولو قصد واحد لا بعينه فقال ع شوبري يكون القصد
لا غيا فيكون للوكيل وحده (قوله) إذا قصد الوكيل له) أو استمر قصده فلو عن له قصد نفسه بعد قصده وماله
كان له ذلك ويملكه من حينئذ أه ع شوبري (قوله) واستيفاء عقوبة) عبارة أصله مع شرح مر ويصح
التوكيل في استيفاء عقوبة أدى ولو قبل ثبوتها فيما يظهر كقصاص وحد قذف بل يتعين في قطع طرف واحد
قذف كما يأتي ويصح في استيفاء عقوبة له تعالى من الإهم أو السيد لا في إثباتها مطلقاً نعم للقاذف أن يوكل في
إثبات زنا المذوف ليدفع الحد عنه لتسمع دعواه عليه أنه زنى انتهت (قوله) ولو في غيبة الموكل) هذه الغاية
للرد وعبارة أصله مع شرح مر وقيل لا يجوز التوكيل في استيفائها إلا بحضور الموكل لاحتمال عفو ورد بان
احتماله كاحتمال رجوع الشهود إذا ثبت بينة مع جواز الاستيفاء في غيبتهم اتفاقاً انتهت (قوله) على
الأصح في الروضة) أي فيما إذا أتى يعني فقط أه الواتي بها وبلي فيكون مقرا جزماً كما أنه لا يكون مقرا
جزماً إذا أتى بلي فقط انتهى شيخنا وفي قل على الجلال محل الخلاف أن يقال وكلتك لتقر عني فلان بالف
فإن زاده على فهو اقرار قطعا وإن قال أقر عني فلان بالف لم يكن اقراراً قطعا وكذلك أن حذف عني وعلى
لا يكون اقراراً قطعا بأن قال وكلتك لتقر فلان بالف أه (قوله) والتقاط) محله إذا كان في عام
أما إذا كان في خاص كان رأى لقطة فقال لصاحبه هاتها فاخذها فانه يصح وبهذا يجمع بين كلامي
الشيخين فكلامهما هنا محمول على العام كما تقرر وما في اللقطة على الخاص أه زى انتهى

عش (قوله تغليبا لشأنه الولاية الخ) إن قلت ما الفرق بينه وبين التوكيل في تلك المباحقات الفرق ما أشار إليه الشارح بقوله تغليبا لشأنه الخ أي بخلاف تلك المباحق أنه لا ولاية فيه اه شيخنا (قوله وعبادة) ليس منها إزالة النجاسة فيصح التوكيل فيها لأن القصد منها التبرك ومنها غسل الميت فإنه يقع عن مباشرة وقضية هذا صحة توكيل من لم يتوجه عليه فرضه كالعبد على أن لا ذرعى رجح جواز التوكيل هنا مطلقا كصحة الاستئجار عليه اه شرح مر وكتب عليه عش قوله جواز التوكيل هنا قال مر المتمد ما قاله في البحر من عدم صحة التوكيل في الغسل ومثله غيره من خصال التجميز لأنه يقع عن الوكيل ويفارق صحة الاستئجار لذلك بأن بذل العوض يقتضي وقوع العمل المستأجر اه سم على منجوه ويدل على أن التواب المستأجر ولو بلفظ الوكالة (قوله ويندرج فيه توابه) أي المتقدمة والمتأخرة اه عش على مر (قوله كركعتي الطواف) هل مثل ركعتي الطواف الصوم الواجب بذل نحو دم القران كما يرشد إليه إتيانه بالكاف أولا ويفرق بأن وجوبه بطريق العروضة مع الجز عن الدم بخلاف ركعتي الطواف ولعل الفرق هو الأوجه اه شوبري (قوله وذبح نحو أضحية) سواء وكل الذابح المسلم المميز في النية أم وكل فيها مسلمًا بميزا غيره لباقيها عند ذبحه كالو نوى الموكل عند ذبحه اه شرح مر (قوله إلحاقها بالعبادة) عبارة شرح مر لبنائها على التبع والية ين الذي لا تمكن النيابة فيه انتهت (قوله باستترعاء) أي طلب الرعاية والضبط كان يقول أشهد على شهادتي أو أنا شاهد بكذا وقوله ونحوه أي كان يسمعه يشهد عند حاكم أو بين سببها كاشهد أن فلان على فلان ألفا قرضا فهذا كله صحيح فالمراد هنا بالوكالة في الشهادة غيره اه وعبارة في الشهادات فصل قبل الشهادة على شهادة مقبول في غير عتوبة فقه تعالى واحسان وتحملها بأن يسترعيه أي يطالب منه ضبطها ورعايتها فيقول أنا شاهد بكذا وأشهدك أو أشهد على شهادتي أو بأن يسمعه يشهد عند حاكم أو بين سببها كاشهد أن فلان على فلان ألفا قرضا إلى آخره اه (قوله ولا في نحو ظهار) أي من كل ما حرمته متاملة بخلاف ما حرمته عارضة كبيع حاضر لباد وقت نداء الجمعة اه حل (قوله كقتل وقذف) أي من غير حق بأن يقول وكلتك في أن تقتل فلانا عنى ظلمنا من غير أن يكون عليه حق بخلاف ما لو كان بحق فإنه يصح التوكيل فيه كما تقدم اه عش (قوله لأن حكمها يختص الخ) عبارة شرح مر لأنه منكر ومعصية وكونه يترتب عليه أحكام آخر لا يمنع النظر لكونه معصية وعلم منه عدم صحة التوكيل في كل معصية نعم ما لا اثم فيه معنى خارج كالبيع بعد نداء الجمعة الثاني يصح التوكيل فيه وكذا الطلاق في الحيض قال البلقيني في تدريبه والحاصل أن ما كان مباحا في الأصل وحرم لعارض صح التوكيل فيه ويمتنع فيما كان محرما بأصل الشرع انتهت (قوله ولأن الغلب في الظهار الخ) لكن سيأتي في الظهار أن الغلب فيه معنى الطلاق والحاصل أنهم في بعض المسائل غلبوا فيه معنى اليمين وفي بعضها معنى الطلاق اه مر اه شوبري (قوله كظهر أمه) أي وأن يقول في القتل وكلفتك أنتقل فلانا عنى ظلمنا وعدوانا وأن تقذفه كذلك بأن يقول وكلتك لتقذفه عنى اه عش (قوله كإبلاء) صورته أن يقول موكل يقول والله لا أطوك مدة كذا ونوزع فيه اه عبد البر وصوره شيخنا العزيزي بأن يقول والله لا يطوك موكل خمسة أشهر أو جعلت موكل مويا منك فلا يكون الموكل موليا (قوله كإبلاء) أي لأنه حلف وهو لا تدخله النيابة واللعان يمين أو شهادة ولا مدخل للنيابة فيها اه شرح مر (قوله وتعلق طلاق وعق) التقيدهما للغالب فلا مفهوم له فغيرهما كذلك وقوله وفي معناها أي اليمين البقية أما النذر فظاهر وأما تعليق ما ذكر فلان الغلب فيه معنى اليمين بل قد يكون يمينًا إذا تعلق به بحث أو وضع أو تحقيق خبر وأما التدبير فلحق بتعليق ما ذكر الملحق باليمين كما أفصح عنه في شرح الروض اه شوبري (قوله وتعلق طلاق وعق) قضية تقيدهم بتعليق الطلاق والعقاق صحة التوكيل بتعليق غيرهما كإبلاء والظاهر كما أفاده الشيخ أنه جرى على الغالب فلا يعتبر مفهومه ومقتضى إطلاقهم عدم صحة ذلك في التعليق أنه لا فرق بين تعليق

تغليبا لشأنه الولاية على شأنه إلا كتساب وهذا من زيادتي (و) لافي (عبادة) كهلاة وههارة حدث لأن مباشرها مقصود بعينه إبلاء (إلا في نسك) من حج أو عمرة ويندرج فيه توابه كركعتي الطواف وظهاره (ودفع نحو زكاة) ككفارة (وذبح نحو أضحية) كعقيقة لما ذكر في أبوابها وتعيير بالفلك أعم من تعبير بالحج ونحو في الموضعين من زيادتي (و) لافي (شهادة) إلحاقها بالعبادة لا اعتبار لفظها مع عدم توقفها على قبول وهذا غير تحملها الجائز باستترعاء أو نحوه كما سيأتي بيانه (و) لافي (نحو ظهار) كقتل وقذف لأن حكمها يختص بمرتكبها ولأن الغلب في الظهار معنى اليمين لتعلقه بالفاظ وخصائص كاليمين وصورته أن يقول أنت على موكل كظهر أمه وجعلت موكل مظاهرا منك (و) لافي نحو (يمين) كإبلاء ولعان ونذرو تدبير وتعلق طلاق وعق

الحاقا لليمين بالعبادة لتعلق حكمها بتعظيم الله تعالى ان كانت بالله وفي معناها البقية ونحو من زيادتي (وان يكون) الموكل فيه (معلوما ولو بوجه ك) وكلتك في (بيع أموال) وعق أرقائي وان لم تكن أمواله وأرقاؤه معلومة لقلة الفرر فيه (لا) في (نحو كل أموري) ككل قليل وكثير أو فوضت إليك كل شيء أو بيع بعض مالي لان في ذلك غررا عظيما لا ضرورة إلى احتماله بخلاف ما لو قال أبريء فلانا عن شيء من مالي فيصح ويبرئه عن أقل شيء منه صرح به المتولي وغيره وقضية كلامهم عدم الصحة في نحو كل أموري وان كان تابعا لمعين وقد يفرق بينه وبين ما زاده فيما مر بان التابع ثم معين بخلافه هنا لكن الاوفق بما مر من الصحة في قوله وكلتك في بيع كذا وكل مسلم صحة ذلك وهو الظاهر (ويجب في) توكيله في (شراء عبد يان نوعه) كتركى وهندي ويان صنفه ان اختلف النوع اختلافا ظاهرا (و) في شراء (دار

عار عن حيث أو منع كمو بطالع الشهير وين غيره وهو الاوجه خلافا للسبكي واما تنجيز الطلاق فيصح التوكيل فيه لمعية فلو وكله في طلاق نسائه لم يصح: الى الاصح كما في البحر اه شرح مر (فرع) وكل في طلاق زوجته ثم طلقها هو كان الوكيل التطلق إذا كان طلاق الموكل رجعيًا بخلاف حكم الزوج في الشقاق إذا سبق الزوج بالطلاق ليس له هو الطلاق بعد ذلك لان الطلاق هناك لحاجة الشقاق وقد حصل بطلاق الزوج بخلاف ما هنا اه مر اه سم على منهج وظاهره عدم الحرمة وان علم بطلاق الزوج أو لا ولو قبل بالحرمة في هذه لم يكن بعيدا ولا سيما إذا ترتب عليه اذى الزوج وقول سم رجعيًا أي وان بانث الدينونة الكبرى بما يحصل من الوكيل اه سم على حج اه ع ش على مر ثم رايت في شرح مر في فصل امره ببيع لمعين الخ مانعه ولو قال طاق زوجتي ثم طلقها الزوج فالوكيل طلقها أيضا في العدة قاله البغوي في فتاويه اه وكتب عليه ع ش قوله فالوكيل طلقها الخ أي على غير عوض كما قدمناه من نقل سم عن مر لان الموكل قد يريد تأديبها ومر اجعتها فلا يتكهن منها إذا فعل الوكيل غير ما ذكر بان طلقها بعوض وعلى هذا فيحتمل انه لو كان الطلاق الذي أوقعه الزوج ثانيا امتنع على الوكيل ان يطلق الثالثة لما يترتب عليه من حقوق الضرر بالزوج وهو ظاهر وكتب ايضا قوله فالوكيل طلقها الخ وحيث طاق الوكيل وقد اطلق الموكل التوكيل فلم يقيد بعدد هل يمتنع على الوكيل الزيادة على الواحدة ام لا فيه نظروا وينبغي امتناع الزيادة لان الاذن في الواحدة محقق وما زاد مشكوك فيه والاصل عدمه ويحتمل جواز ذلك لصدق لفظ الموكل به فليراجع ثم نقل في الدرس عن الشيخ حمدان الجزء بما قلناه والتعليل بما علمناه (قوله الحاقا لليمين الخ) شامل للابلاء والامان وقوله ان كانت بالله قيد في قوله لتعلق حكمها بتعظيم الله وخرج بذلك ما إذا كانت اليمين بغير الله كان وطئت قبل خمسة أشهر فعبدي حرا وقوله على كذا فهي يمين وليس فيها تعظيم لله تعالى فاندفع ما يقال ان اليمين لا تكون إلا بالله فكيف يقول ان كانت بالله (قوله وفي معناها البقية) من البقية تعليق الطلاق والعق فلينظر ما المعنى الذي اقتضى الالحاق اه حل (قوله وان يكون معلوما) ولو بوجه ولو وكله في تزوج امرأة اشترط تعيينها ولا يكتفى بكونها مكافئة له لان الغرض يختلف مع وجود وصف المكافاة كثيرا فاندفع ما ذكره السبكي هنا نعم ان أتى بلفظ عام كزوجتي من شئت صح للعموم ويجعل الامر راجعا إلى رأى الوكيل بخلاف الاول فانه مطلق ودلالة العام على افراده ظاهرة واما المطلق فلا دلالة فيه على فرد فلا تناقض اه شرح مر (قوله معلوما) لا يقال هلا قال وشرط في الموكل فيه ان يملكه الموكل وقابل للنيا بة ومعلوما لا ناقول لو فعل ذلك لا احتاج ان يقول وخرج بالقيد الاول كذا وبالثنائي كذا الخ بخلاف ما سلكه فان ذكر فيه عقب كل شرط ما خرج به وهو اخصر واوضح اه ع ش (قوله في بيع أموال وعق أرقائي) أي ولا بد ان يكون له أموال وأرقاء والظاهر ان المراد جنس ذلك اه حل (قوله لا في نحو كل أموري) نصريح بالمفهوم بخلاف بيع ما شئت من مالي ولا ببيع الجميع وكذا طاق من نسائي من شئت لا يطلق الجميع بخلاف من شئت أو أي امرأة شئت طلقها اه حل (قوله ويبرئه عن أقل شيء منه) أي بشرط ان يكون متمولا اخذنا من العلة إذا العود لا ترد على غير متمول اه ع ش على مر (قوله ما زاده فيما مر) أي من قوله لا تابعا اه سم اه ع ش (قوله لكن الاوفق الخ) المعتمد عدم الصحة ويفرق بان الجهل في الموكل فيه اخذ منه في الوكيل اه شوبري (قوله ويجب في شراء عبد الخ) لو وكله في شراء عبدا شترى اصله او فرعه صح وعق عليه قال حج مالم يتبين معييا للموكل رده ولاعتق وخالفه القمولى في هذه مردودة وفرق بينه وبين عامل القراض حيث لا يشتري الاصل ولا الفرع بان الغرض هناك الربح ولا كذلك هنا اه سل (قوله يان نوعه) ويجب مع بيان النوع ذكر الذكورة والانوثة قليلا للفرر ولا يشترط استقصاء اوصاف السلم ولا ما يقرب منها اتفاقا اه سل وعبارة سم قوله وبيان نوعه الخ قال في الروض وبيان ذكوره او انوثته اه ونقل الامام الاتفاق

بيان عمه) أي الحارة (وسكة) بكسر السين أي الزقاق قبل اللزير وبيان البلد يؤخذ من (٤٠١) بيان المحلة (لا) بيان (من) في المحتلن

فلا يجب لأن غرض الموكل قد يتعلق بواحد من ذلك نفيسا كان أو خسيسا ثم محل بيان ما ذكر إذا لم يقصد التجارة ولا فلا يجب بيان شيء من ذلك بل يكفي اشتريه ما شئت من العروض أو ما رأيت مصلحة (و) شرط (في الصيغة لفظ موكل) ولو بنائه (يشعر برضاه) وفي معناه ما مر في الضمان (كوكلتك) في كذا أربع كذا كسائر العقود والاول ايجاب والثاني قائم مقامه أما الوكيل فلا يشترط قبوله لفظا أو نحوه الحاقا للوكيل بالاباحة أما قبوله معنى وهو عدم رد الوكالة فلا بد منه فلوردد قال لا أقبل أو لا أفعل بطلت ولا يشترط في القبول هنا الفور ولا المجلس (وصح توقيتها) أي الوكالة نحو وكلتك في كذا إلى رجب وهذا من زيادتي (و) صح (تعليق) لتصرف نحو وكلتك الآن في بيع كذا ولا تبعه حتى يجيء رجب لأنه إنما علق التصرف فليس له بيعه قبل مجيئه (لا) تعليق (لها) نحو إذا جاء رجب فقد وكلتك في كذا فلا يصح كسائر العقود لكن ينفذ تصرفه بعد وجود المعلق عليه لا لأن فيه

على أنه لا يشترط أو صاف السلم ولا ما يقرب منها اهـ بر قال حج لکن اشترط القاضي ذكر الصفات التي يختلف بها الثمن وفي إطلاقه نظر انتهت (قوله بيان محلة) بفتح الحاء وكسر ما كما يؤخذ من المختار اهـ ع ش على مر (قوله أي الزقاق) وهو الذي تشتمل الحارة عليه وعلى مثله اهـ شرح مر وفي المصباح والزقاق السكة نافذة كانت أو غير نافذة قال الاخفش والفرام راهل الحجاز يؤثرن الزقاق والطريق والسرائط والسوق وتيمم تذكر الجمع اذ قد مثل غراب واغربة وفله ايضا الحارة المحيلة تتصل منازلها والجمع حارات اهـ (قوله وفي الصيغة لفظ موكل الخ) ولو قال وكنتي في كذا فدفعه له كني فالشرط أن يوجد اللفظ من أحدهما والفعل من الآخر أي من الموكل وعدم الرد من الوكيل أو اللفظ من الوكيل والفعل من الموكل فلا يكفي منه السكوت وعدم الرد بخلافه من الوكيل وعبارة الشويزي قوله اعظم موكل يقتضي أنه لا يكفي اللفظ من الوكيل فقط وسياتي في الوديعة الاكتفاء بلفظ أحدهما وقبول من الآخر وقباضه جواز ذلك هنا لأنه توكل وتوكل انتهت (قوله كوكلتك أربع) وكفوضته إليك أو ابتك فيه أو ائمتك مقامى فيه أو انت وكيلي فيه وخرج بكاف الخطاب ومثلها وكنت فلانما لو قال وكنت من أراد بيع دارى مثلا فلا يصح ولا ينفذ تصرف أحدهما الاذن لفساده نعم لو لم يتعلق بعين الوكيل فيه غرض كوكلتك من اراد في إعتاق عبدي هذا أو تزويج أمي هذه صح على ما بحثه السبكي وأخذ منه صحة قول من لا ولي لها أذنت لكل عاقد في البلد أن يزوجني قال الأذرعى وهذا إن صح فمحله عند تعيينها الزوج ولم تفوض سوى صيغة العقد خاصة وبذلك أفتى ابن الصلاح ويجرى ذلك التعميم في التوكيل إذ لا يتعلق بعين الوكيل عرض وعليه عمل القضاة اهـ شرح مر (قوله فلا يشترط قبوله امظا) أي في وكالة بغير جعل اما لو كانت بجعل فلا بد من قبوله لفظا كما في المطلب وينبغي تصويره بما إذا كان العمل الموكل فيه مضبوطا لتكون الوكالة حينئذ إجارة وقد يشترط القبول امظا كما لو كان له عين مؤجرة أو معارة أو موصوبة فوهبها لآخر واذن له في قبضها فوكل من هي في يده في قبضها اهـ فلا بد من قبوله لفظا اهـ شرح مر (قوله فلوردد فقال الخ) ولو ندم بعد ذلك لا يفيد الندم بخلاف الاباحة فانها لا ترد بالرداه (تفنيه) لو تصرف مع عدم العلم بالتوكيل ثم تبين صح وهذا يدل على أن معنى بطلانها بالرد فسخها به لا فسادها من أصلها فليتأمل اهـ سم (قوله ولا يشترط في القبول هنا الخ) تأمل هذا الكلام فإن القبول هنا عدم الرد ولا معنى لفوريته حتى ينفى اشتراطها اهـ وفي ع ش مانصه قوله ولا يشترط في القبول أي بمعنى عدم الرد بأن يأتي بما وكل له أو يقال لا يشترط أي على القول به في القبول هنا الفور أي ما لم تكن الوكالة بجعل فإن كانت كذلك فلا بد من قبوله لفظا وفورا اهـ مر اهـ ع ش (قوله نحو وكلتك في كذا إلى رجب) عبارة شرح مر ويصح توقيت الوكالة كوكلتك شهر فإذا مضى الشهر امتنع على الوكيل التصرف انتهت (قوله وصح تعليق لتصرف) علم من ذلك أنه لو قال لآخر قبل رمضان وكلتك في إخراج فطرتي فاخرجها في رمضان صح لانجزه الوكالة وإنما قيدها بما قد هابه الشارع بخلاف ما إذا جاء رمضان فاخرج فطرتي لأنه تعليق محض وعلى هذا التفصيل يحمل إطلاق من أطلق الجواز ومن أطلق المنع اهـ والاقرب إلى كلامهم عدم الصحة إذ كل من الموكل والوكيل لا يملك ذلك عن نفسه حال التوكيل وظاهره صحة إخراجها عنه فيه حتى على الثاني لعموم الاذن كما علم بما تقرر اهـ شرح مر (قوله لكن ينفذ تصرفه) أي ويجوز له الاقدام على ذلك وكذا حيث فسدت الوكالة إلا في النكاح كان انقضت عدة بنتي فقد وكلتك بتزويجها فلا يجوز احتياطا للايضاع اهـ حل (قوله لكن ينفذ تصرفه) هو كذلك ومن قاعدة البطلان سقوط الجعل المسمى إن كان ووجوب أجره المثل قال في المطلب ويحرم الاقدام على الفعل وإن استبعد ابن الصباغ وبحث الأذرعى استثناء الوكالة المتعلقة بالصادرة من ولي أو وكيل قال فلا يصح اعتبار عموم الاذن فيها واعتمد شيخنا عدم الحرمة في الاقدام وأن المصلحة حيث اقتضت التوكيل فلا فرق بين الولي وغيره اهـ

شورى وعبارة شيخه وهو مر والاقدام على التصرف بالوكالة الفاسدة جائز كما قاله ابن الصلاح اذ ليس من تعاطى العقود الفاسدة لانه انما اقدم على عقد صحيح خلافا لابن الرفعة انتهت (قوله ولا تعليق لعزل) اى ويمنع من التصرف عند وجود الشرط لوجود المنع كما في شرح الروض اه سم (قوله لفساده) تأمل هذا التعليق فان فيه مصادرة لانه بمعنى المعامل الا ان يقال المراد بالفساد الافساد فانه قال لفساده الوكالة (قوله ولو قال وكذلك الخ) اى ففى هذا التركيب عقد وكالة الاول متجز فيصح والثاني معاق فلا يصح (فصل فيما يجب على الوكيل فى الوكالة المطلقة) (قوله والمقيدة بالبيع باجل) الظاهر انه معطوف على ما يجب على الوكيل بدليل التثنية فى قوله وما يذ كر معهما اذ لو كان معطوفا على المطلقة لكان الوجوب مستطاعا عليه وكان المفسم ما يجب على الوكيل فى الوكالتين وبدليل انه لم يذكر فى المتن شيئا يجب على الوكيل فى الوكالة المقيدة تأمل (قوله وما يذ كر معهما) اى من قوله ولا يبيع لنفسه وموليه الخ الفصل (قوله اى توكيلا الخ) اشار به الى ان مطلقا صفة المصدر محذوف ويصح كونه حالا من البيع والمراد التنبيه على ان مطلقا بيان للواقع وليس من لفظ الموكل ولو تلفظ به موكله فالظاهر ان للوكيل التصرف على ما يريد وان خالف غرض الموكل فراجع اه قل على الجلال (قوله غير مقيد بشىء) اى من اجل مشتر او ثمن او زمن او مكان او غير ذلك كما يأتى فى الفصل الآتى (قوله فلا يبيع بثلثين مثل وثلثين راغب بازيد) اى ولو بما يتغابن بثلثه قال سم على منهج بعد نقله ذلك عن شرح الروض وهو يفهم الصحة اذا وجد الراغب وهذا كله مالم يرمصحة فى البيع بالاقل كان يكون من يريد الشراء بالزيادة بوا كس فى قبض الثمن او يخشى منه خروج الثمن مستحقا ونحو ذلك ويحتمل خلافة لان الامور المستقبلة لانظر اليها وهو ظاهر اطلاق الشارح كشرح المنهج ثم رايت الاول فى الخطيب حيث قال ومحله كما قال الاذرى اذ لم يكن الراغب بما طاول ولا كسبه ولا ماله حراما اعش على مر (قوله ولا يغير نقد بان البيع) الا ان قصد بالبيع التجارة انه فانه يجوز قياسا على القراض وهل كذلك الغرض الظاهر نعم اه حل وعبارة شرح مروج محل الامتناع بالعرض فى غير ما يقصد للتجارة والاجاز به كالقراض كما بحثه الزركشى وغيره انتهت (قوله ولا يغير نقد ببلد البيع) ظاهره ولو كان غيره انفع للمالك ولو قيل بانه يفعل ما تنفعه المصلحة لم يكن بعيدا ومن ذلك ماله وكاه فى بيع متاع بدراهم وأن يشتري بالدراهم بئامثلا فراى من يبيعه ان ابتداء بالقماش وكانت المصلحة للمالك فى ذلك بان توفر عليه اجرة النقل ونحوه اه ع ش على مروج والمراد بنقد بلد البيع ما يتعامل به اهلها غالبا نقدا كان او عرضا تقدم فى نظيره من الشركة عند الشارح ان الوجه امتناع البيع بالعرض مطلقا فليست الفرق بينهما بناء على ما اعتمده وقد يجاب بانه لا تخالف فالمراد بالنقد فى باب الشركة ما ذكره هنا وهو ما يغلب التعامل به ولو عرضا وعليه فالعرض الذى يمتنع البيع به ثم ما لا يتعامل به اهلها مثلا اذا كان اهل البلد يتعاملون بالفلوس فهى نقدها فيبيع الشريك بها دون نحو القماش (فائدة) فى المصباح مانصه البلد يذ كرويونث والجمع بلدان والبلدة البلد وجمعها بلاد مثل كبة وكلاب وبلد الرجل يبلد من باب ضرب اقام بالبلد وبلد قرية بقرب الموصل على نحو ستة فراسخ من جهة الشمال على دجلة وتسمى بلد الخطب وينسب اليها بعض اصحابنا ويطلق البلد والبلدة على كل موضع فى الارض عاصرا كان او خلاه وفى التنزيل الى بلد ميت اى فى ارض ليس فيها نبات ولا مرعى فيخرج ذلك بالمطر فیرعاه أنعامهم واطلق الموت على عدم الموت على عدم النبات والمرعى واطلق الحياة على وجودهما وبلد الرجل بالضم بلاد فبلد أى غير زكى ولا فطن (قوله بخلاف اليسير) ظاهره انه لا يصح ويغتفر اليسير ولو مع وجود راغب بمثل الثمن وحاول الشيخ سم المنع حيث ذاك فى شرح الروض ما يفهم الصحة وهو قوله ولا يصح بثلثين المثل ان وجد زيادة لا يتغابن بثلثها اه وفى حاشية البكرى الجزم بعدم الصحة فليحرر اه شورى (قوله فيغتفر)

(ولا) (تعليق) (العزل)
لفساده كتعليق الوكالة
(ولو قال وكذلك) فى
كذا (ومتى عزلت فانت
وكيلى صحت) حالا لان
الاذن قد وجد منجزا
(فان عزل لم يصروكيلا)
لفساد التعليق) ونقد
تصرفه) لما مر وهذا
من زيادتي
(فصل) فيما يجب على
الوكيل فى الوكالة المطلقة
والمقيدة بالبيع باجل وما
يذ كر معهما (الوكيل
بالبيع مطلقا) اى توكيلا
غير مقيد بشىء (كالشريك)
فما مر (فلا يبيع بثلثين
مثل وثلثين راغب بازيد)
ولا يبيع نسبتة ولا يغير
نقد بلد البيع نعم ان سافر
بما وكل فى بيعه الى بلد
بلا اذن وباعه فيها اعتبر
نقد بلده ان يبيع فيها به
(و) لا (بغير فاحش) بان
لا يحتمل غالبا بخلاف
اليسير وهو ما يحتمل غالبا
فيغتفر

أى وإن كان المالك لا يسمح به كما اقتضاه إطلاقهم فليحرر اهشوبرى (قوله فيبيع مايساوى عشرة االخ)
قال ابن ابى الدم العشر قوإن سومع بها فى المائة فلا يسامح بالمائة فى الالف بل المرجع
العرف وينظر الى جنس المال ايضا فانه يقع الاختلاف به ايضا اهسم (قوله على احدى هذه الانواع) متعلق
بمحدوف والتقدير بيعا مشتملا على احدى الخ (قوله ضمن قيمته) أى للحيلولة أى ويجوز للموكل التصرف فيما
أخذه من الوكيل لانه يملكه كملك القرض اه ع ش على مر (قوله ضمن قيمته) أى ولو مثليا لانها للحيلولة
والمعتبر قيمة يوم التسليم وهذا اذا سلمه بلا اكره أى من حاكم يرى ذلك مذهبا بالدليل او بتقليده معتبرا
والا فلا يضمن على الاصح كما فى الوديعه قال الاذرى اهشوبرى (قوله فيسترده ان بقى) ولا يزول
الضمان بالاسترداد بل اما البيع الثانى او بالاستثمان من المالك اه ع ش (قوله وله يبعه بالاذن السابق)
بخلاف ما لو ورد عليه بعيب او فسخ البيع المشروط فيه الخيار لا يبيعه الا بالاذن والفرق انه هناك خرج
عن ملك الموكل بخلافه هنا اه س ل وقوله ولا يضمن ثمنه أى فيما اذا باعه بالاذن السابق فهو راجع لهذه
الصورة فقط كما يفهم من مر وعبارته وله يبعه حينئذ بالاذن السابق وقبض الثمن ويده امانة عليه انتهت
(قوله بالاذن السابق) أى بخلاف ما لو وجد البيع الصحيح ورد عليه بعيب او فسخ والخيار للمشتري
وحده لو جرد العقد الصحيح النافذ للمالك هنا لا ثم حج اه سم اه ع ش (قوله ولا يضمن ثمنه) أى اما
لو تلف المبيع فى يده فيضمنه وانما زال الضمان بتسليمه للمشتري كما يأتى فى قوله فى الفصل الآتى بعد
قول المصنف ولا ينزل فان باع وسلم المبيع زال الضمان ولا يضمن الثمن اه ع ش (قوله غرم الموكل بدله)
أى من مثل أو قيمة من شاء من الوكيل والمشتري والقرار عليه أى على المشتري هذا والمعتدان
الوكيل يطالب بالقيمة مطلقا أى سواء كان باقيا أو تالفا مثليا او متقوما لانه يغرمها للحيلولة
واما المشتري فيطالب بدله من مثل أو قيمة ان كان تالفا لان عليه قرار الضمان فان كان باقيا رده
ان سهل فان عسر رده طوب بالقيمة ولو مثليا للحيلولة اه حل (قوله من شاء من الوكيل) ظاهره
ان الوكيل عند تلف المبيع يطالب بالبدل من مثل أو قيمة كالمشتري وليس كذلك بل الوكيل إنما
يطالب بالقيمة مطلقا باقيا كان أو تالفا مثليا كان أو متقوما لان قرار الضمان على المشتري اه
زى قال الشوبرى وفيه نظر ظاهر والذى رايته فى شرح الروض وهو قضية كلام حج انه عند
التلف يطالب الوكيل بالبدل وكلام الرافعى مفروض فيما لو كان باقيا فتأمله اه كانه اه غنىمى
وفى قل على الجلال وما يغرمه الوكيل للحيلولة فهو القيمة ولو فى المثلى وما يغرمه المشتري للقيصولة وهو
البدل الشرعى وكذلك لو لم يتلف غرم كل منهما القيمة ولو مثليا لانها للحيلولة فيهما فاذا رد رجع من غرم
كل منهما القيمة ولو مثليا لانها للحيلولة فيما إذا رجع من غرم منهما القيمة بها والمفروض فى جميع ما ذكر قيمة
واحدة اما من الوكيل او المشتري لاقية تان منهما كما توهم فافهم وعلى ما ذكر يحمل ما فى المنهج نعم يجوز ان
يغرم كل منهما نصف القيمة مثلا فراجع (قوله باع بائنهما) هذا ظاهر ان يسر من يشتري بكل منهما فلزم
بجد الامن يشتري بغير الانفع فهل له البيع منه ام لا فيه نظر والظاهر من كلام الشارح الثانى ولو قيل بالاول
لم يكن بعيدا لان الانفع حينئذ كالمعدوم اه ع ش على مر (قوله بين الناس) هل المراد بالناس ناس بلد البيع
وان تعارف ناس بلد العاقدين خلافا او المراد ناس بلد العاقدين أو إذا اختلف يجب التعيين كل محتمل
فليحرر اهشوبرى (قوله ويشترط الاشهاد) وسكت عن الرهن اهسم على حج اقول والظاهر انه
لا يشترط لان ذلك قد يؤدى لامتناع البيع إذا غالب عدم رضا المشتري به وعليه فلعل الفرق بين هذا وبين
بيع الولي مال المولى عليه حيث اشترط فيه الرهن الاحتياط لمال المولى عليه وافهم قوله ويشترط
الاشهاد انه لو لم يشهد لم يصح البيع فظاهره انه لو لم تكن الشهود حاضرة وقت البيع لم يصح
العقد وان اشهد فيما بعد وعبرة حج ويلزم الاشهاد ويسان المشتري حيث باع بموجل
والاضمن وهو محتمل للاثم بتركه الاشهاد مع صحة العقد والضمان ومن ثم كتب عليه سم ليس

فبيع مايساوى عشرة بقسعة
محتمل وبثانية غير محتمل
وقولى كالشريك الى آخره
أولى بما عبر به (فلو خالف)
فباغ على احدى هذه الانواع
(وسلم) المبيع (ضمن) قيمته
يوم التسليم ولو مثليا تعديه
بتسليمه بيع فاسد فيسترده
ان بقى وله يبعه بالاذن
السابق ولا يضمن ثمنه
وان تلف المبيع غرم
الموكل بدله من شاء من
الوكيل والمشتري والقرار
عليه ثم على ما فهم من انه
يلزمه البيع بنقد البلد لو
كان بالبدل نقدان لزمه البيع
بأغلبهما فان استويا فى المعاملة
باع بائنهما للموكل فان
استويا تخير بينهما فان باع
بهما قال الامام فيه تردد
للأصحاب والمذهب
الجواز (ولو وكله لبيع
مؤجلا صح) وإن أطلق
الاجل (وحمل مطلق
أجل على عرف) فى المبيع
بين الناس فان لم يكن عرف
راعى الوكيل الانفع
للموكل ويشترط الاشهاد
وحيث قدر الاجل اتبع
الوكيل ما قدره الموكل

لم يساو المبيع الثمن كما لو اشتراه بنفسه جاهلا ولم تكنه من التدارك بالرد بلا ضرر عليه فيممع أن الوكيل لا ينسب إلى مخالفة لجهله (ولكل) منهما (والشراء) للعيب بشمن (في الذمة رده) بالعيب أما الموكل فلأنه المالك للضرر لاجق به وأما الوكيل فلأنه لو لم يكن له فربما لا يرضى به الموكل فيتعذر الرد لأنه فوري ويقع الشراء له فيتضرر به (لا إن رضى) به (موكل أو اشترى بعين ماله فلا يرد وكيل) بخلاف العكس في الأولى وهذا من زيادتي وخرج بجهله العيب ماله فلو اشتراه بعين مال الموكل لم يصح الشراء أو في الذمة وقع له لا للموكل وإن ساوى المبيع الثمن (ولو وكيل أو وكيل بلا إذن فيما لا يتأتى منه) لكونه لا يلبق به أو كونه عاجزا عنه عملا بالعرف لأن التفويض لمثل هذا لا يقصد منه عينه فلا يوكّل العاجز إلا في القدر الذي عجز عنه ولا يوكّل الوكيل فيما ذكر عن نفسه بل عن موكله ولو وكله فيما يلبقه فعجز عنه لمرض أو غيره لم يوكّل فيه وقضية التعليل المذكور

(الخ) أي لا ينبغي له ذلك وإنما جاز شراء ذلك لمعامل القراض لأن القصد منه الربح ومن ثم لو كان القصد هنا الربح جاز له شراء ذلك اهـ حل (قوله شراء معيب) وهل الشراء نسيئة وبغير نقد البلد حيث رأى فيه مصلحة أم لا فيه نظروا الأقرب الأول إذ لا ضرر فيه على الموكل اهـ ع ش على م ر (قوله بشمن في الذمة) أي ذمة الوكيل وقد سمي الموكل أو نواه أو لا وقع له أي لا وكيل اهـ شيخنا (قوله بشمن في الذمة) أي ذمة الوكيل خلافا لما ببعض المواقف من أن المراد ذمة الموكل اهـ ع ش (قوله فهو أعم من قوله فإن اشتراه الخ) قد يقال ما ذكره الأصل معلوم بما ذكره بالطريق الأولى وإيضاقه لا لجل أن يترتب عليه قوله ولكل رده ولما عظم المصنف في الأول قيد في الثاني حيث قال ولكل والشراء في الذمة رده تأمل (قوله وقع الشراء للموكل) لكن في صورة الذمة وقوعه له مراعى لتوقفه على رضا كافيده تعليله الاتي (قوله والشراء في الذمة) جملة حالة وقائدة ذكر هذا القيد عدم رد الوكيل في المعين كما سيذكره وحيث لم يقع للموكل في الذمة وقع للوكيل ولذلك كان له الرد والحاصل أن الشراء يقع للموكل مع الجهل سواء كان الشراء في الذمة ولكل منهما الرد أو بالعين والرد للموكل فقط ولا يقع للموكل مع العلم مطلقا ويقع للوكيل في الشراء في الذمة ولا رده ويطلب في الشراء بالعين اهـ قل على الجلال (قوله ولكل والشراء في الذمة رده) وأما عكس ذلك وهو ماله خرج الثمن معيبا أو كان الوكيل وكلا في البيع وخرج المبيع معيبا فلم يشترى في الأولى والبائع في الثانية الرد على كل من الوكيل والموكل اهـ حل (قوله رده بالعيب) أي على البائع وعمل ذلك أي كونه أي الموكل يرد على البائع إن سماه الوكيل في العقد أو نواه وصدة البائع ولا فلا يرد إلا على الوكيل وله الرد على البائع حيثن وخيار الوكيل على الفور ولا تغتفر مراجعته للموكل لأنه مستقل اهـ حل (قوله فلأنه لو لم يكن له رد الخ) أورد عليه أنه بتقدير أن لا رده يكون أجنيا فتأخير الرد منه حيثن لا أثر له قاله سم على حجج قد يجاب بأن مجرد كونه أجنيا لا يقتضي عدم النظر إليه هذا وقد يقال عدم رضا الموكل به بعد الحكم بوقوع العقد له لغو فلا عبرة بعدم رضاه ولا يقع بذلك للوكيل اللهم إلا أن يقال المراد بعدم رضاه أن يذكر سببا يقتضي عدم وقوع العقد له كأنكار الوكالة بما اشترى به الوكيل أو إنكار تسمية الوكيل لإياه في العقد أو نيته فلي تأمل اهـ ع ش على م ر (قوله ويقع الشراء له) أي الوكيل وفيه نظر لأنه لا ينقلب الشراء له حيثن ولعل هذا التعليل منى على أنه ينقلب الشراء من حيثن حرراه حل (قوله أو اشترى بعين ماله) معطوف على المستثنى فهو مستثنى أيضا لكن الاستثناء فيه منقطع لأنه استثناء من قوله ولكل الخ وقوله بخلاف العكس في الأولى أي إذا رضى الوكيل فلموكل الزد هذا هو المراد بالعكس اهـ شيخنا وقوله أو اشترى بعين ماله أي مال الموكل وقوله فلا يرد وكيل أي في هاتين الصورتين اهـ (قوله فلا يرد وكيل) وجه في الثانية أن عذوره وقوعه للوكيل متنفذ فيها بخلاف ما سبق اهـ وهذا كافي شرح الروض بخلاف نظيره في الفسخ بخيار المجلس لا اختصاصه بالوكيل وبخلاف عامل القراض على ما سياتي لحظه من الربح اهـ سم (قوله لم يصح الشراء) وحيثن يحرم لتعاطيها عقدا فاسدا أي والفرض أنه سمي الموكل أو نواه كما تقدم في حالة الجهل حيث يقع للموكل إذا ساء أو نواه لأنه معذور بالجهل اهـ حل (قوله لا يقصد منه عينه) أي فقط فله أن يتصرف لو تكاف المشقة أو قدر على التصرف ولو بعد التوكيل فليحرر وكتب أيضا فلو طرأت له القدرة ينبغي امتناع التوكيل اهـ حل (قوله بل عن موكله) أي حيث وكل لكونه لا يحسنه أو لا يلبق به أو يعجز عنه لكثرة فائما كل عن موكله فإن وكل عن نفسه بطل على الأصح أو اطلق وقع عن موكله كذاها مش شرح الروض بخط الشيخ الكبير اهـ شوبري (قوله وقضية التعليل المذكور الخ) أي والصورة التي قبل هذه قضيتها أيضا وذلك لأن التفويض لمثل هذا الخ يفهم أنه كان متصفا بالعجز عند التوكيل فيخرج به ماله طرأ عليه العجز بعد التوكيل فكان على الشارح أن يبينه على أن هذه أيضا مقتضى التعليل (قوله أما ما يتأتى منه فلا يصح الخ) شمل كلامه ماله أو أراد إرسال ما وكل في قبضته مع دين مع بعض عياله فيضمن أن فعله خلافا

امتناع التوكيل عند جهل الموكل بحاله وهو كما قال الاسنوى ظاهر أما ما يأتي منه فلا يصح التوكيل فيه

للجوزي وعلى رأيه يشترط في المرسل معه كونه أهلا للتسليم بان يكون رشيدا اه شرح مر (قوله الالعياله)
كتب عليه ضيف اه شوبري والمراد عيال الوكيل اه (قوله سواء قال وكل عني ام اطلق) بخلاف ما لو اذن
السلطان في الاستخلاف واطلق فان ما يستخلف القاضي نائب عنه لا عن السلطان اه حل (قوله من احد
الثلاثة) أي بعزل الوكيل نفسه أو بعزل الوكيل أو بعزل الموكل له وكذا بعزل الموكل المالك للوكيل الاول
فتزاد هذه الصورة على كلام الشارح (قوله من احد الثلاثة) أي هو والوكيل والموكل وانما كان للموكل
عزل وكيله لانه من ملك عزل الاصل ملك عزله بالاولى اه شرح مر (قوله وسياتي بيانه) قال في
الانوار ولو قال لمديونه اشترى عبدًا بما في ذمتك فاشترى صح للبركل عين العبد أو لم يعينه وبرىء من دينه
ولو تلف العبد في يده تلف من ضمان الامر اه قال والدشيخنا الاصح عدم صحته للموكل وقال شيخنا ولده
وعدم براءته اه شوبري (قوله امينا) شمل ما لو كان الامين رقيقا واذن له سيده في التوكيل المذكور وهو واضح
اه ع ش (قوله فليوكل امينا) وانظر هل يشترط فيه أيضا ان يكون ممن يليق به ما وكل فيه اولا ويوكل هو
ايضا ممن يليق به ذلك الذي يظهر والثاني ووافق عليه شيخنا زى اه شوبري (قوله الا ان عين له الموكل)
قال الاسنوي وقضية تعبيره بالتعيين انه لو عمم فقال وكل من شئت لا يجوز توكيل غير الامين لكن قياس
جواز تزويج المرأة من غير كفء اذا قالت له زوجني من شئت خلافا اه و فرق بينهما في شرح الروض
وهو المعتمد اه شوبري ونص عبارة شرح الروض واجيب بان المقصود من التوكيل في التصرف في
الاموال حفظها وتحصيل مقاصد الموكل فيها وهذا ينافيه توكيل الفاسق بخلاف الكفاءة فانها صفة كال
وقد تسمع المرأة في تركها الحاجة القوت او غيره وقد يكون غير الكفء اهلح لها والظاهر ان الموكل هنا لما
قصد التوسعة عليه بشرط النظر (قوله الموكل المالك) فان وكل عن غيره كولى لم يوكل الا عدلا اه شرح مر
(قوله فيتبع تعيينه) نعم لو علم الوكيل فسقه دون موكله لم يوكله فيما يظهر كما بحثه الاسنوي كالا يشترى
ما عينه موكله ولم يعلم عيبه والوكيل يعلمه عين له فاسقا فزاد فسقه امتنع توكيله ايضا كما بحثه الزركشي اخذا
بما مر في نظيره في عدل الرهن لو زاد فسقه اه شرح مر (قوله لان الحق له) ظاهره وان علم الوكيل عدم امانته
دون الموكل لكن قال الاسنوي يظهر تخريجه على ما اذا وكله في شراء معين فاطلع الوكيل على عيبه وقد سبق
انه لا يشترى اه زى اي فلا يجوز توكيله هنا ما لم يعلم به الموكل ويرضى به اه ع ش

(فصل) فيما يجب على الوكيل في الوكالة المقيدة الخ (قوله وما يتبعها) اي من قوله ومتى خالفه الخ الفصل
وكان الاظهر ان يقول وما يتبعه كما لا يخفى لانه معطوف على يجب (قوله امره ببيع لمعين) مثل البيع غيره من
سائر العقود كالنكاح والطلاق وهذا كله حيث لا قرينة امامه وجودها فالمدار على مادلت عليه اه ع ش
على مر (قوله لمعين من الناس) ظاهره انه يبيع منه ويمتنع البيع من غيره وان لم يدفع هو الا ثمن المثل وان
رغب غيره بزيادة عن ثمن المثل لانه لا عبرة بهذه الزيادة لامتناع البيع من الراغب بها فهي كالعدم وينبغي ان
محل التعيين اذالم تدل القرينة على عدم ارادة التقييد به وانه لو كان لو لم يبيع من غيره نهب المبيع وقات على
المالك والاجاز البيع من غيره للقطع برضا المالك بذلك وان المراد التقييد به في غير مثل هذه الحالة فان قلت
قياس ذلك ان الشخص لو لم ياذن في بيع ماله لاحد فرأى شخص انه لو لم يبعه بغير اذنه نهب وقات على مالكة انه
يجوز بيعه قلت فيه نظروا الفرق واضح لانه هنا اذن في البيع في الجملة بخلافه هناك فانه لا اذن مطلقا اه سم على
حج اقول وينبغي ان محل المنع اذالم يتعاب على ظنه رضا مالكة بان يبيعه ولا فلا وجه للمنع وقد قيل بمثله في عدم
صحبة بيع المضولي وغاية الامر ان هذا منه وقرضه في الشخص المعين ليس قيد ابل مثله المكان المعين اذ اخرج
عن الاهلية فيه التفصيل المذكور فيجوز له البيع في غيره حيث خيف عليه النهب أو التلف لو لم يبعه في غيره
اما لو خرج السوق المعين عن الصلاحية مع الامن في البلد وعدم الخوف على الموكل فيه فلا يجوز بيعه في غير

الا لعياله على ما اقتضاه
كلام الجوزي (واذا وكل
باذن فالثاني وكيل الموكل
فلا يعزله الوكيل) وإن
فسق لان الموكل اذن
له في التوكيل لا في العزل
سواء اقال وكل عني ام اطلق
(فان قال وكل عنك) ففعل
(الثاني) (وكيل الوكيل)
لانه مقتضى الاذن (وينعزل
بعزل) من احد الثلاثة
(وانعزال) بما ينعزل به
الوكيل وسياتي بيانه في
فصل الوكالة جائزة فتعبري
بذلك اعم من قوله بعزله
وانعزاله (وحيث) جاز
(له) اي للوكيل (توكيل
فليوكل) (وجوبا) (امينا)
رعاية لمصلحة الموكل (الا
ان عين له) الموكل المالك
(غيره) اي غير امين فيتبع
تعيينه لان الحق له (فصل)
فيما يجب على الوكيل في
الوكالة المقيدة بغير اجل
وما يتبعها (لو) (امر ببيع
لمعين) من الناس

المكان المعين اه ع ش على م ر (قوله أوبه) فيه وفيما بعده استخدام كما لا يخفى أو في كلامه مانعة خلو فتجوز الجمع كالمثال المذكور اه شيخنا (قوله من زمان الخ) ولو قال يوم الجمعة أو العيد مثلًا تعين كما يحسنه الأسنوي وغيره أول جمعة وعيد بقاء كما وكله اشترى له جده في الصيف فجاء الشتاء قبل الشراء لم يكن له شراؤه في الصيف الا في كماله البغوى و ليلة اليوم مثله ان استوى الراغبون فيها ومن ثم قال القاضي لو باع أى فيما إذا لم يعين زمانا ليلا والراغبون نهارا أكثر لم يصح اه شرح م ر وكتب عليه ع ش قوله ولو قال يوم الجمعة أفهم قوله يوم الجمعة أو العيدان يوم جمعة أو عيد بخلافه أى فلا يتقيد بالجمعة والعيد التى تليه وهو محتمل إلا ان يقال الملاحظ فيها واحد وهو صدق المتخصص عليه بأول ما يلقاه فهو محقق وما بعده مشكوك فيه فيتعين الأول هنا ايضا اه حج وهذا إذا قال ذلك قبل دخول يوم الجمعة أو العيد وتبقى ما لو قال في يوم الجمعة أو العيد فهل يحمل على بقیته أو على أول جمعة أو عيد يلقاه بعد ذلك اليوم فيه نظروا الأقرب الثاني لان عدوله عن اليوم إلى يوم الجمعة أو العيد قرينة على عدم ارادته ببقية اليوم ثم رايته في ابن عبد الحق اه (قوله فلو باع لو كيل المعين الخ) وكذا لو باع لعبد لانه قد يتعذر اثبات اذنه لعبده وتعلق العهدة بالعبد وقد لا يكون غرضه ذلك كما قيل بمثله في امتناع البيع من الوكيل اه سم على منبه اه ع ش على م ر وقوله لم يصح وينبغي ان محل البطلان ان لم يكن وكيله مثله أو ارفق منه والاجاز اه ع ش على م ر (قوله فلو باع لو كيل المعين الخ) محله كما قال الاذرعى إذا كان المعين يتعاطى مثله بخلاف مالو كان نحو السلطان بمن لا يتعاطى الشراء بنفسه فانه يصح من وكيله اعتبارا بالعرف اه شوبرى (قوله وقياسه عدم الصحة الخ) هو ما يحسنه البلقينى ومحله كما اشار اليه المحلى إذا اراد ان يكون الشراء للوكيل نفسه أو اراد ان يكون للوكيل وهو زيد بواسطة وكيله لكن كان وكيله أسهل منه أو ارفق في قصد تعلق أحكام العقد به دون موكله فان اراد ان يكون للوكيل ولم يكن الوكيل كذلك صح البيع من الموكل اه شوبرى ببعض تصرف في اللفظ فالحاصل ان البطلان في صورتين والصحة في واحدة وعبارة م ر وبجس البلقينى انه لو قال بع من وكيل زيد أى لزيد فباع من زيد لم يصح ايضا انتهت فكان على الشيخ ان يعززه لباحثه ويمكن الجواب بانه اشار بذلك كقياس إلى ان هذا ماخوذ من كلام الاصحاب لان الحكم يدور مع العلة وجردا وعدمها حيث نصوا على انه لا يبيع لو كيل زيد للخالفه علم منه انه لا يبيع لزيد اذا قال بع لوكيله لأملة المذكورة اه ع ش (قوله وإنما يتعين المكان الخ) وكذا إنما يتعين الشخص أيضا إذا لم تدل قرينة على ان غرضه من التعيين الربح لكون المعين يرغب في تلك السلعة دون غيره والام يتعين وجاز البيع من غيره وقد يعارضه قوله وان لم يتعلق به غرض اه حل ولو مات زيد بطلت الوكالة كما صرح به المارردى بخلاف مالو امتنع من الشراء إذ تجوز رغبته فيه بعد ذلك اه شرح م ر فلو امتنع المعين من الشراء لم يحز بيمينه لغيره بل يراجع الموكل كما يصرح به قوله ولو مات زيد بطلت الوكالة الخ وينبغي ان محله ما لم يغلب على الظن انه لم يرد به بخصوصه بل لسهولة البيع منه بالنسبة لغيره اه ع ش على م ر (قوله والاجاز البيع به) أى ولا بان قدر له الثمن ولم ينهه جاز البيع بالمقدر من الثمن في غير المكان المعين بخلاف ما إذا قدر له الثمن ونهاه عن البيع في غيره فانه يتعين للبيع اه حل (قوله والاجاز البيع به في غيره) أى ولو قبل مضي المدة التى يتأق فيها الوصول الى المكان المأذون فيه لان الزمان انما اعتبر تبعا للمكان لتوقفه عليه فلما سقط اعتبار المتبوع سقط اعتبار التابع اه سم على حج ومتى جاز النقل لغير المكان المأذون فيه لم يضمن الوكيل بالنقل اليه أى الغير اه ع ش على م ر (قوله فلو أمره الخ) تفريع على قوله أوبه (قوله لم يبيع بأقل منها) أى ولو بما يتغابن به سواء كانت المائة قدر ثمن المثل أولا علم بذلك كل منهما ام لا وفارق مالو عين له البائع كاشترى عبدا فلان بكذا حيث يجوز انقص عنه بان البيع ممكن من غير المعين بخلاف الشراء اه قل على الجلال وفارق مامر من ان له البيع بغير يسير بان ما هنا فيه المخالفة صريحا بخلاف مامر اه شيخنا عرف وذلك لان الناقص عن المائة

(أوبه) أى بمعين من الاموال والتصرية من زيادتي (أوفيه) أى في معين من زمان أو مكان نحو ربح لزيد بالدينار الذى يده في يوم كذا في سوق كذا (تعين) ذلك وان لم يتعلق به غرض عملا بالاذن فلو باع لو كيل المعين يصح كما في الروضة عن البيان وفي غيرها عن الاصحاب وقياسه عدم الصحة فيما لو قال بع من وكيل زيد فباع من زيد وإنما يتعين المكان إذا لم يقدر الثمن أو نهاه عن غيره وإلا جاز البيع به في غيره كما نقله في الروضة عن جمع وأقره (فلو أمره) بالبيع (بمائة لم يبيع بأقل) منها وان قل (ولا بأزيد) منها (ان نهاه) عن الزيادة للمخالفة (أو عين مشتريا)

لا يسمى مائة بخلاف الناقص عن ثمن المثل بما يتغابن به فانه يسماه عرفا اه سلطان (قوله) لانه ربما قصد ارفاقه فان دلت قرينة على عدم ارفاقه بان كانت المائة اكثر من ثمن المثل كان له الزيادة كما في شرح الروض وقل عن شيخنا انه لا فرق على المأمند والذي في الشرح موافقة شرح الروض واما لو قال اشترى عبد فلان بمائة فله النقص اه حل (قوله) لانه ربما قصد اخ (ويفرق بينه وبين الوكيل في الخلع حيث يجوز له الزيادة بأنه غالبا يقع عن شقاق فكان قرينة على عدم قصد المحاباة اه نزل (قوله) والثانية من زيادتي) وهي قوله او عين مشترى كما يعلم من مراجعة عبارة الاصل اه (قوله) فله البيع بازبد) اي ولو من غير جنسها لان المفهوم من تقدير ما عرفنا امتناع النقص عنها فقط وليس له ابدال صفتها كمسكرة بصحاح وفضة بذهب اه شرح مر (قوله) لانه حصل غرضه الخ) فيه ان هذا التعليل ياتي لما اذا ناه عن الزيادة او عين المشترى والجواب ما اشار اليه الشارح بقوله ولا مانع أي بخلاف صورة المتن فانها وان وجد فيها التعليل المذكور لكن هناك مانع وهو النهي عن الزيادة او تعيين المشترى اه شيخنا (قوله) في زمن الخيار) اي وكان الخيار للبائع او لها فان كان للمشتري امتنع اه زى اي للزومه من جهة البائع اه ع ش (قوله) في التوكيل بشراء عبد) الذي مر هناك النوع والصنف وانما قيد به لان التوكيل لا يصح بدونه اي بدون ما مروا وما ماعداه من الصفات فلا تتوقف صحة التوكيل عليه لكن ان ذكره الموكل وجب على الوكيل رعايته اه شرح مر بالمعنى (قوله) فاشترى به شاتين) اي في صفقة واحدة والاقومة المساوية فقط للموكل قال شيخنا ولو اشترى شاة واحدة بالصفة في صفتين لم تقع للموكل لان الماذون فيه عقد واحد وفيه وقفة فراجع اه قل على الجلال (قوله) شاتين بالصفة) قال شيخنا هما فيدان للخلاف فيصح جز ما في شاة بالصفة تساوي دينارا ومعها ثوب وفي شاة بالصفة كذلك واخرى بغيرها وسواء قدم في العقد ذات الصفة او غيرها اه قل على الجلال (قوله) فاشترى به شاتين بالصفة) اي كل منهما بالصفة اما اذا لم يكونا بالصفة ففيه تفصيل وهو انه ان كانت احدهما بالصفة دون الاخرى وتساويه وقع شراؤهما للموكل ايضا وان لم تكن واحدة منهما بالصفة لم يقع شراؤهما للموكل بل ان كان الشراء بعين ماله بطل الشراء من اصله وان كان في الذمة وقع للموكل وتلغوا تسمية الموكل فلو قال المتن فاشترى به شاتين احدهما بالصفة وتساويه لكان اوضح كما افهم ذلك كلام الشوبري اه شيخنا ح ف (قوله) ومتى خالفه في بيع ماله الخ) (فرع) وقع السؤال عن شخص اشترى بعين مال الموكل ثم ادعى وقت الحساب انه اشتراه لنفسه وانه تعدى بدفع مال الموكل فهل الشراء صحيح وعليه فهل هو للوكيل او للموكل او للشراء باطل والجواب انه ان كان اشترى الوكيل بعين مال الموكل بان قال اشترى هذا بهذا وسمى نفسه فالعقد باطل اما ما جرت به العادة بين المتعاقدين من انه يقول اشترى هذا بهذا ولم يذكر عينا ولا ذمة فليس شراء بالعين بل في الذمة فيقع العقد فيه للوكيل ثم ان دفع مال الموكل عما في ذمته لزمه بدله وهو مثله ان كان مثليا واقصى قيمة من وقت الدفع إلى وقت تملكه ان كان متقوما وللوكيل مطالبة البائع للوكيل بما قبضه منه وان كان باقيا ويبدله المذكور ان كان نالفا وقرار الضمان عليه والحال ما ذكر اه (فرع) آخر قال في الروض وشرحه وان اعطى وكيله شيئا ليتصدق به فتوى التصديق عن نفسه وقع للامر ولغت النية فعلم انه مع المخالفة قد يقع عن الموكل اه سم على منهج اه ع ش على مر فيهما (قوله) او في شراء بعينه) اي بأن كان الشراء بالعين مخالفا لما أمره به فيصدق بالصورتين اه سم ومثل هذا يقال فيما بعده وقوله فاشترى باخر اي بمعين اخر من مال الموكل اما لو اشترى بمعين اخر من مال نفسه فان الشراء يقع له أي للوكيل وتلغو تسمية الموكل ان سماه واما لو اشترى باخر في الذمة فان الشراء يقع للموكل لكن ان دفع المعين الذي عينه الموكل عما في الذمة فالامر ظاهر وان دفع عنه دينارا آخر من عند نفسه كان متبرعا به فيضج عليه وياخذ الموكل ديناره الذي عينه وياخذ المشترى ايضا لما علمت من ان الشراء وقع له وسيأتي إيضاح هذا عن ع ش على مر عند قول الشارح

لانه ربما قصد ارفاقه
والثانية من زيادتي فانه لم
ينبه ولم يعين المشترى فله
البيع بازيدته لانه حصل
غرضه وزاد خيرا ولا
مانع بل ان كان ممر اغب
بزيادة لم يحجز البيع بدونها
كما مر فلو وجدته في زمن
الخيار لزمه الفسخ فان لم
يفعل انفسخ البيع (ار)
أمره (بشراء شاة موصوفة)
بما مر في التوكيل بشراء
عبد (بدينار فاشترى به
شاتين بالصفة وسأوته
احدهما) وان لم تساوه
الاخرى (وقع للموكل)
لانه حصل غرضه وزاد
خيرا فان لم تساوه واحدة
منهما لم يقع له وإن زادت
قيمتها على الدينار لتفاوت
ما وكل فيه وتعبيري بما
ذكر أولى مما عبر به
(ومتى خالفه في بيع ماله)
كان أمره ببيع عبد فباع
اخر (أو) في (شراء بعينه)
كان أمره بشراء ثوب
بهذا الدينار

بل يتخير بين الشراء بعينه وفي الذمة اه شيخنا (تتبعه) لو اشترى بمال نفسه لغيره باذنه وصرح باسمه قال راجع صحته فان خالف في وقوعه عن نفسه وجهان أحدهما يقع له ولو اشترى بمال نفسه ونواه لغيره وقع لنفسه ولغت نيته اه شوبري (تتبعه) لو تلف ما دفعه له الموكل أو تصرف فيه الوكيل قبل العقد انزل عن الوكالة فلا يصح عقده للموكل ولو في الذمة فان لم يتلف أو عاد إليه دامت الوكالة فاذا اشترى في الذمة وقبلنا يقع للموكل فان دفع في الثمن ما دفعه له الموكل فذاك وإن دفع غيره من مال الموكل بطل العقد إن دفعه في المجلس على ما تقدم أو بطل الدافع إن كان بعده وإن دفع من مال نفسه صح مطلقا ولا يرجع به على الموكل إن كان أمره بنقد ما دفعه له في الثمن ويلزمه رده للموكل فان لم يأمره بذلك رجع على الموكل بما نقده في الثمن ورد على الموكل ما أخذه منه وقد يقع التقاص ولو لم يدفع له شيئا رجع علينا مل اه قل على الجلال (قوله) فاشترى باخره) أي أو وقع العقد على عين الاخر فلا ينافي ما سياتي وهل المراد أنه يعين مال الموكل أو مطلقا وكتب أيضا أي يعين دينار آخر من مال الموكل فان أوقع العقد عليه كان باطلا ولو امتثل أمره أي وكان الشراء في الذمة لكن نقد الثمن من ماله أي وقد دفع له درهم فقال ادفع هذه برى الموكل من الثمن ولا رجوع للوكيل عليه بخلاف ما إذا لم يعين له درهم ليدفعها عما في الذمة فله الرجوع وفرق بين المخالفة الصريحة والضمنية والمسئلة في شرح الروض اه حل (قوله) فاشترى باخره) أي إن يتخير بين أن يشتري بعينه أو في الذمة كما سياتي فاسياتي بقوله ولو اشترى بهذا الدينار الخ الغرض منه التخيير المذكور وما هنا الغرض منه بيان المخالفة بالشراء فالغرض فيهما مختلف فتنبه له اه شوبري (قوله) ولأنه) أي الموكل وقوله ما وكل فيه أي ميا ما وكل فيه أي في شرائه وقوله يسلم له أي المبيع تفسير للوجه وقوله وان تلف المعين أي عما في الذمة يعني قبل القبض يعني ان الشراء إذا كان بشئ في الذمة ثم عين تلف قبل أن يقبضه البائع فالباع لا يفسخ بل يأتي المشتري ببدله ويسلم له المبيع بخلاف ما لو كان الشراء بشئ معين في العقد وتلف قبل قبض البائع له فيفسخ البيع فلا يسلم المبيع للمشتري بل يرجع لباثمه ويقال مثل هذا التوجيه في قوله ولأنه في الثانية أمره بمقد الخ (قوله) او خالف في شراء و ذمته) أولى من تعبير أصله بالذمة لتنصيصه على ان المراد ذمة الوكيل لا به لو اشترى في ذمة الموكل لم يصح العقد اه زى فالذمة في كلام الشارح المراد بها ذمة الوكيل لكن قضية كلامه في شرحه انه لو قال اشترى في الذمة واطلق لم يمنع الشراء في ذمة الموكل اه ع ش (قوله) كان أمره بشراء ثوب في الذمة بخمسة) لو أجرة قوله في الذمة عن قوله بخمسة كان أوضح إذ المراد كلام من الخمسة والعشرة في الذمة واما الثوب المأمور بشرائه فلا فرق بين كونه معينا أو في الذمة (قوله) وإن سمي الموكل) قضية كلام المصنف عدم وجوب تسمية الموكل في العقد وهو كذلك نعم قد تجب تسميته ولا يقع العقد للوكيل كان وكله في قبول نحوه وعارية ونحوهما مالا عوض فيه ولا تجزئ النيابة في وقوع العقد للموكل إذا الواهب ونحوه قد يسمع بالتبرع له دون غيره نعم لو نواه الواهب أيضا وقع كما بحثه الأذرع وغيره وهو ما خوذ من تعليل الشيخين وغيرهما بما مر من ان الواهب قد يقصد تبرعه المخاطب وكان تضمن عقد البيع العتاقة كان وكل قنا في شراء نفسه من سيده أو عكسه لأن صرف العقد عن موضوعه بالنية متعذروا لأن المالك قد لا يرضى بعقد يتضمن الاعتاق قبل قبض الثمن اه شرح مروفي قل على الجلال (تتبعه) علم بما مر ان تسمية الموكل ليست شرطًا في صحة العقد إلا في صور منها النكاح ومنها ما لو قال اشترى لي عبد فلان بثوبك هذا وما وكل عبد لي اشترى له نفسه من سيده وان لم يأذن سيده وما لو وكل العبد شخصا لي يشتريه لنفسه فاذا لم يسم الموكل في ذلك وقع الشراء للباشرة اه (قوله) ولغت التسمية) ظاهره وإن صدقه البائع في انه لو اشترى لموكله وفي حج انه حيث صدقه وحلف الموكل على نفي الوكالة بطل العقد وأقره سم اه ع ش على مر (قوله) للمخالفة في الاذن) تعليل لقوله وقع للوكيل لكنه لا ينتج خصوص وقوعه للوكيل وإنما ينتج ما تضمنته من عدم وقوعه للموكل كما لا يخفى اه وقوله بتلف

فاشترى باخر أو أمره
بالشراء في الذمة فاشترى
بالمعين (لغا) أي التصرف
لأن الموكل لم يأذن فيه
ولأنه في الأخيرة من الثانية
قد يقصد شراء ما وكل فيه
على وجه يسلم له وان تلف
المعين (او) خالف في
(شراء في ذمته) كان أمره
بشراء ثوب بخمسة فاشترى
بعشرة أو أمره بالشراء
بعين هذا الدينار فاشترى
في الذمة (وقع) الشراء
(للوكيل وإن سمي الموكل)
بتلفه أو لفظه ولغة التسمية
للمخالفة في الاذن ولأنه
في الثانية أمره بعقد يفسخ
بتلف المعين فإني بما لا يفسخ
بتلفه ويطالب بغيره

المعين أى فى العقد وقوله بتلفه أى المعين لكن عما فى الذمة فى الكلام استخدام كما لا يخفى (قوله ولو
 قال اشترى بهذا الدينار الخ) بخلاف ما لو قال اشترى بعين هذا الدينار فإنه يتعين الشراء بعينه ليقع للموكل
 فإن لم يشتر بعينه نظر ان اشترى بعين غير ما كان باطلا وان اشترى فى الذمة وقع للموكل اهـ حل
 (قوله بل يتخير بين الشراء الخ) وفارقت ما قبلها بذكر العين فيما قبلها وهى تقابل الذمة وهذا ما جمع به
 ع ش بين العبارات الثلاث المذكورة التى يترأى منها التدافع اهـ شيخنا ح ف والموضع الثلاثة هى قوله
 كان امره شراء ثوب بهذا الدينار الخ وقوله او امره بالشراء بعين هذا الدينار الخ وقوله وقال
 اشترى بهذا الدينار وعبرة ع ش التى احوال عليها شيخنا المذكور نصها قوله لم يتعين الشراء بعينه الفرق
 بين هذه وبين قوله السابق او امره بالشراء بعين هذا الدينار الخ انه ثم لما ذكر لفظ العين وهى تستعمل
 فى مقابلة الذمة تعين الشراء به ولما عبر هنا بالاشارة حملت على ذات الدينار وذلك صادق بان
 يشترى بالعين او فى الذمة ويصرفه فى الثانية عما عينه فيها انتهت (قوله بل يتخير بين الشراء بعينه وفى الذمة)
 وعلى كل فيقع الشراء للموكل فان تعد الوكيل دينار الموكل فظاهر وان تقدم من مال نفسه برىء الموكل من
 الثمن ولا رجوع للوكيل عليه ويلزمه رد ما اخذه من الموكل اليه وهذا ظاهر ان تعد بعد مفارقة المجلس
 اما لو اشترى فى الذمة لموكله ودفع الثمن من ماله قبل مفارقة المجلس فهل الحكم كذلك او يقع العقد للموكل
 وكأنه سعى مادفعه فى العقد لقوله الواقع فى المجلس كالمواقع فى العقد فيه نظر والا قرب الاول لصحة
 العقد بمجرد الصيغة وحصول الملك للموكل بذلك وقوله ان الواقع فى المجلس كالمواقع فى العقد فيه نظر
 والا قرب الاول لصحة العقد بمجرد الصيغة وحصول الملك للموكل بذلك وقوله ان الواقع فى المجلس
 كالمواقع فى صلب العقد غير مطرد اهـ ع ش على مر (قوله بل يتخير الخ) اى ان استويا فى المصلحة ولا تعين
 رعاية الا غبط لموكله اهـ شوبرى (قوله بين المتبايعين) أى البائع والمشتري الذى هو الموكل الذى وقع البائع
 البيع له بقوله للوكيل بعث موكلك فقد استدله البيع من غير مخاطب جرى بينه وبينه وتقدم فى البيع ان من
 شروط الصيغة ان يكون القبول بمن صدر معه الخطاب تامل (قوله والوكيل امين) اى لانه نائب عن الموكل
 فى اليد والتصرف فكانت يده كيده ولان الوكالة عقد رفاق ومعونة والضمان مناف لذلك اهـ سم (قوله
 ويصدق يمينه فى دعوى التلف) اى ولا ضمان عليه وهذا هو غاية التصديق هنا والافتح والغاصب يقبل
 فيه قوله يمينه لكنه يضمن البذل اهـ شرح مر (قوله ويصدق يمينه فى دعوى التلف والرد) وسواء فى
 ذلك كان قبل العزل ام بعده كما اقتضاء اطلاقهما خلافا لابن الرفعة والسبكي فى عدم قبول ذلك منه بعده
 وحل قبول قوله فى الرد مالم تبطل اماتته فلو طالبه الموكل فقال لم اقبضه منك فاقام الموكل بينة على قبضه فقال
 الوكيل رددته اليك او تلف عندى ضمنه ولا يقبل قوله فى الرد لبطان امانته بالجحود وتناقضه وكالوكيل
 فيما مر ما لو ادعى الجاني تسليم ما جاءه على ما استاجر للجباية اهـ شرح مر وكتب عليه ع ش قوله على من
 استاجر سواء كان المستاجر مستحقا لقبض ما استاجر له بملك او غيره كالناظر اذا وكل من يجبى الاجرة
 وهذا بخلاف ما لو كان الجاني مقرر من جهة الواقف فلا يقبل قوله فى دعوى الرد على الناظر لان الناظر لم
 ياتمه اهـ وكتب ايضا قوله تسليم ما جاءه اى او تلفه بلا تقصير وقياس ما باقى من عدم تصديق الرسول
 فى انه قبض ما وكله فى قبضه ان المستاجر للوقف مثلا هنا لو انكر قبض الجاني من اصله صدق
 مالم يقيم بينة هو او من جبه منه وكما لا يقبل قوله فى القبض لا يقبل قول من جبه منهم فى الدفع اليه اما لو شهد
 بعضهم على الجاني بالقبض من غيره وشهد غيره بمثل ذلك قبلت لان كلا من الشهادتين مستقلة لا تجلب
 نقما ولا تدفع ضررا اهـ (قوله ويصدق يمينه الخ) اى وان كان ضامنا بان وكل المضمون له الضامن
 فى قبض ما على المضمون عنه قبضه وصدقه المضمون له او قامت به بينة ثم ادعى رده إلى الموكل او
 تلفه فيقبل قوله يمينه ولا التفات إلى اتهامه لان تصديق المدين او البينة يتضمن برأته من
 الضمان كما قال ذلك البلقي واعتمده مر اهـ شوبرى (قوله بخلاف دعوى الرد على غير الموكل كرسوله)

ولو قال اشترى بهذا الدينار
 كذا لم يتعين الشراء بعينه
 بل يتخير بين الشراء بعينه
 وفى الذمة (ولا يصح
 ايجاب بيعت موكلك) وان
 لم يخالف الاذن اذ لم تجر
 بين المتبايعين مخاطبة
 (والوكيل) ولم يعمل (امين)
 فلا يضمن ما تلف فى يده
 بل اتعد ويصدق يمينه فى
 دعوى التلف والرد على
 الموكل لانه اتمنه بخلاف
 دعوى الرد على غير
 الموكل كرسوله

وطريقه في براءة ذمته بما يده أن يستأذن الموكل في الأرسال له مع من تيسر الأرسال معه ولو غير معين
 (فرع) وكل الدائن المدين أن يشتري له شيئا بما في ذمته لم يصح خلافا لما في الأنوار لأن ما في الذمة لا يتعين
 إلا بقبض صحيح ولم يوجد لأنه لا يكون قابضا مقبضا من نفسه اه سم على منهج واعتمد حج في شرحه
 ما في الأنوار ومنع كونه من اتحاد القابض والمقبض فليراجع وقول سم لم يصح أي وإذا فعل وقع الشراء
 للمدين ثم أن دفعه الدائن رده أن كان باقيا أو الأرد بدله اه ع ش على مـ (قوله فان تعدى ضمن) ومن
 التعدى أن يضيع المال منه ولا يعرف كيف ضاع أو وضعه بمحل ثم أسبه وهل يضمن باخيره ما وكل في بيعه
 وجهان أو جهه ما عده أن لم يكن مما يسرع فساده وآخر مع علمه بالحال من غير عذر اه شرح مـ (قوله
 كأن ركب الدابة أو لبس الثوب تعديا) ومن ذلك ما يقع كثيرا بمصرنا من لبس الدالين للامتنعة التي تدفع
 اليهم وركوب الدواب أيضا التي تدفع اليهم ليبعها ما لم ياذن في ذلك أو تجر به العادة ويعلم الدافع بجران العادة
 بذلك فلا يكون تعديا لكن يكون عارية فان تلف بالاستعمال المأذون فيه حقيقة أو حكما بان جرت به العادة
 على ما مر فلا ضمان وإلا ضمنه بقيمته وقت التلف اه ع ش على مـ (قوله ولا ينزل بالتعدى) أي بغير
 إتلاف الموكل فيه نعم لو كان وكيلا عن ولي أو وصى انزل كما بحثه الأذرع وغيره كالوصى إذا زاد فسقه
 إذ لا يجوز إبقاء مال محجور بيد غير عدل وهو محمول على عدم بقاء المال بيده أما بالنسبة إلى عدم بقائه وكلا
 فلا لعدم كونه وليا فلا يتمتع عليه التصرف في الموكل فيه ولا ينافيه ما مر من أن الولي لا يوكل في مال المحجور
 عليه فاسقًا لأن ذلك بالنسبة الابتداء ويقتصر هنا طر و فسقه إذ يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء اه
 شرح مـ (قوله لأن الوكالة إذن في التصرف) مثل ذلك الرهن فان مقصوده التوثيق والامانة حكم يترتب
 عليه فلا يلزم من ارتفاعها ارتفاع التوثيق اه سم (قوله بخلاف الوديعة) هذارد على الضعف وعبرة
 شرح مـ والثاني ينزل كالمدع ورد بان الوديعة محض ائتمان انتهت (قوله عاد الضمان) أي وإن قلنا
 الفسخ برفع العقد من حينه نظرا لأصله وفارق عدم عود الضمان في رد مبيع مغصوب بآءه الغاصب باذن
 مالكه بضعف يد الغاصب اه قل على الجلال وعبرة شرح مـ فورد عليه بغيث مثلا بنفسه أو
 بالحاكم عاد الضمان مع أن العقد يرتفع من حينه على الرجح غير أن لا تقطع النظر عن أصله بالكلية فلا
 يشكل بما لو وكل مالك المغصوب غاصبه في بيعه فباعه فانه يبرأ ببيعته وإن لم يخرج عن يده حتى لو تلف في يده
 قبل قبض مشتريه لم يضمنه لو ضوح الفرق بينهما وهو قوة يد الوكيل الذي طر اعتديه بكونه نائبًا عن الموكل
 في اليد والتصرف مع كونهما إمامة فكذا ما لم تزل وضعت يد الغاصب لعدديه فليست بيد شرعية فانقطع
 حكمها بمجرد زوالها وتقدم أنه لو كان تعدى بنفسه بمشارك فيه وباعه فيه ضمن ثمنه وإن سلمه وعاد من
 سفره فيستثنى مما مر انتهت (قوله واحكام عقده) أي وحله أيضا كالعتق والطلاق اه ع ش (قوله
 حتى أن له الفسخ بالخيار) أي خيار المجلس والشرط وان اجاز الموكل بخلاف خيار العيب لا رد للوكيل
 إذا وصى به الموكل لأنه لا دفع الضرر عن المالك وليس منوطا باسم العاقدن كما يظن به في الفسخ بخيار المجلس
 لخبر اليمان بالخيار ما لم يهرق أو بخيار الشرط بالقياس على خيار المجلس اه شرح مـ وقوله بخلاف خيار
 العيب الخ تقدم في المتن التنبيه على هذا بقوله وأكل والشراء في الذمة رده لأن رضى به موكل أو اشترى
 بعين ماله فلا يرد وكيل اه (قوله كالموكل) قال في شرح الروض الظاهر أن له ذلك أي مطالبة الموكل
 وإن أمر الوكيل بالشراء بدين ماله إليه فأنه يأخذ من الوكيل ويسلمه للبائع اه شوبري (قوله وإلا
 فلا يطالبه) هلاطالبه ليسعى في تخليصه إذا أنكر وكالته اه شوبري (قوله والموكل كاصيل) (فرع)
 لو أرسل من يقترض له فاقترض فهو وكيل المشتري فيطالب المقرض وإذا غرم رجع على
 موكله اه شرح مـ وكتب عليه ع ش (قوله فاقترض الخ) مخرج به ما لو اقترض هو وأرسل من
 يأخذه فالضمان على المرسل لا على الرسول وبه صرح حج فراجع وخارج ما لو أرسله إلى براز مثلا

(فان تعدى) كان ركب
 الدابة أو لبس الثوب تعديا
 (ضمن) كسائر الامناء
 (ولا ينزل) بالتعدى لأن
 الوكالة إذن في التصرف
 والامانة حكم يترتب عليها
 ولا يلزم من ارتفاعه
 بطلان الإذن بخلاف
 الوديعة لأنها محض ائتمان
 فان باع وسلم المبيع زال
 الضمان عنه ولا يضمن
 الثمن ولورد المبيع بعيب
 عليه عاد الضمان (وأحكام
 عقده) أي الوكيل (كروية)
 للبيع (ومفارقة مجلس
 وتقابض فيه تتعلق به)
 لا بالموكل لأنه العاقد حقيقة
 حتى أن له الفسخ بالخيار
 وإن اجاز الموكل (ولبائع
 مطالبته) أي الوكيل
 كالموكل (بشأن إن قبضه)
 من الموكل سواء اشترى
 بعينه أم في الذمة (وإلا)
 بان لم يقبضه منه (فلا)
 يطالبه إن كان معينًا) لأنه
 ليس في يده (وإلا) بان
 كان في الذمة (طالبه) به
 (إن لم يترف بوكالته)
 بان أنكرها أو قال لا
 اعرفها (والا) بان اعترف
 بها (طالب كلا) منهما به
 (والوكيل كضامن)
 والموكل كاصيل فاقترض
 رجع بما غرمه على الموكل

ليأتي له بثوب يسومه فتلف في يده فالضامن المرسل لا الرسول لانه ليس بما قد ولا سائما اه قل على الجلال
 (قوله ولو تلف ثمن الخ) المقام للقاء وسواء كان التلف عند الوكيل او الموكل وقوله واستحق مبيع كان وكله
 في بيع ثوب فان مستحقا والحال ان ثمنه تلف عند الوكيل او الموكل اه شيخنا (قوله والقرار على الموكل)
 أي وان كان التلف في يد الوكيل لانه أمينه انتهى حلي (قوله أولى من تقييد الاصل له) انما قيد الاصل بذلك
 لانه اذا تلف الثمن تحت يد الموكل والحال ما ذكر من خروج المبيع مستحقا في مطالبة الوكيل وجهان
 اظهرهما كما قال الاذرعى مطالبة ولا ترجيح فيها للشيخين رد خوله في عبارة الاصل يقتضي ان الترجيح
 فيها في كلامهما والقطع وليس كذلك فاقيد به الاصل له وجه كما عرفت فتأمل اه شوبري
 (فصل في حكم الوكالة) أي من كونها جائزة من الجانبين وارتفاعها أي ما ترتفع به وقوله وغيرهما أي من
 قوله ولو اختلفا فيها الخ الفصل (قوله ولو جعل) أي بناء على ان العبرة في صيغ العقود باللفظ لا بالمعنى اه
 حل فحل جوازها ما لم تقع بلفظ اجارة اه قل على الجلال أي فان وقعت به فهي لازمة (قوله جائزة)
 وذلك لان الموكل قد يرى المصلحة في ترك ما وكل فيه او في توكيل آخر او الوكيل قد لا يتفرغ فاللزوم مضربهما
 وسواء كانت صيغة توكيل أو أمر أو إذن سواء افاض في الخصومة الموكل فيها أم لا اه سم (فرع) هل يتمتع
 عزل الوكيل نفسه ولا ينزل اذا كان الموكل غائبا وعلم الوكيل استيلاء ظالم على نحو المال اولا والمعتمد
 الاول وقد فرضت المسئلة في الغائب وهل مثله الحاضر ام لا يظهر انه مثله كالوديعة فليحذر وعبرة شيخ
 الشيوخ الشهاب مر في حواشي شرح الروض في كتاب الوديعة العقود الجائزة اذا اقتضى فسخها ضرر اعلى
 الآخر امتنع وصارت لازمة ولهذا قال النووي للوصي عزل نفسه الا ان تعين عليه او يغلب على ظنه تلف
 المال باستيلاء ظالم من قاض او غيره قلت ويجري مثله في الشريك والمغارض اه بحروقه وقد يقتضي قوله
 وصارت لازمة منع فسخها بنحو الجنون والاعماء ولا بعد في الالتزام بل عدم الانفساخ به اولى من عدمه
 بالفسخ فليتأمل اه شوبري (قوله فيرفع حالا) أي لانه لم يحتج للرضا فلم يحتج للعلم كالطلاق اه شرح مر
 (قوله أي من غير توقف على علم الغائب) أي بخلاف الوديع والمستعير فانهم لا ينزلان الا ببلوغ الخبر
 وفارق الوكيل بان القصد منه من التصرف الضار بموكله باخراج اعيانه عن ملكه فائثر فيه العزل وان لم
 يعلم به بخلافهما اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله فانهم لا ينزلان الخ وفائدة عدم عزله في الوديع
 وجوب حفظه ورعايته قبل بلوغ الخبر حتى لو قصر في ذلك كأن لم يدفع متلفات الوديعة عنها ضمن وفي
 المستعير انه لا أجرة عليه في استعمال العارية قبل بلوغ الخبر وانما لو تلفت بالاستعمال المأذون فيه قبل
 ذلك لم يضمن اه (قوله ايضا أي من غير توقف على علم الغائب منهم الخ) وحينئذ لا يصح تصرفه بعد العزل
 وبضمن ما تسله لان الجهل غير مؤثر في الضمان اه حل أي وانما يؤثر في عدم الحرمة (قوله بسبب
 ارتفاعها) أي الذي هو أحد الامور الخمسة الآتية (قوله بعزل أحدهما) من اضافة المصدر الى فاعله والمفعول
 محذوف تقديره الوكيل والاحد الفاعل صادق بالوكيل والموكل كما قال الشارح وقوله وبتمعه
 مضاف ايضا للفاعل وضمير مر اجمع للاحد الصادق بكل منهما وقوله وبزوال شرطه أي الاحد الصادق
 بكل منهما ايضا اه شيخنا وينبغي للموكل الاشهاد على العزل إذ لا يقبل قوله فيه بعد تصرف الوكيل وان
 وافقه بالنسبة للمشتري مثلا من الوكيل اما في غير ذلك فاذا وافقه على العزل واكن ادعى انه بعد التصرف
 ليستحق الجعل مثلا ففيه التفصيل الآتي في اختلاف الزوجين في تقديم الزوجة على انقضاء العدة فاذا اتفقا
 على وقت العزل وقال تصرف وقال تصرفت قبله وقال الموكل بعده حلف الموكل انه لا يعمله تصرف
 قبله لان الاصل عدمه الى ما بعده اه على وقت التصرف وقال عز لك قبله فقال الوكيل بل بعده حلف الوكيل
 انه لا يعلم عز له قبله فان تنازعا في السبق بلا اتفاق صدق من سبق بالدعوى لان مدعاه سابق لاستقرار
 الحكم بقوله اه شرح مر (قوله كفسخت الوكالة الخ) قال حج ظاهره ان عزل الحاضر بمجرد هذا اللفظ

(ولو تلف ثمن قبضه
 واستحق مبيع طال به مشتري)
 بيدل الثمن سواء اعترف
 المشتري بالوكالة أم لا
 (والقرار على الموكل)
 فيرجع عليه الوكيل بما غرمه
 لانه غره وبذلك علم
 ما صرح به الاصل ان
 للمشتري مطالبة الموكل
 ابتداء واطلاق تلف
 الثمن الذي قبضه اولى من
 تقييد الاصل له بكونه في
 يده

(فصل في حكم الوكالة
 وارتفاعها وغيرهما)
 (الوكالة) ولو جعل
 (جائزة) أي غير لازمة من
 جانب الموكل والوكيل
 (فترفع حالا) أي من غير
 توقف على علم الغائب
 منهما بسبب ارتفاعها
 (بعزل أحدهما) بان يعزل
 الوكيل نفسه او يعزله
 الموكل سواء اكان بلفظ
 العزل ام لا كفسخت
 الوكالة او ابطالتها اورفعتها
 (وبتمعه انكارها)

وإن لم ينو ولا ذكر ما يدل عليه وأن الغائب في ذلك كالحاضر وعليه فلو تعدد له وكلامه ولم ينو أحد فهل ينزل الكل لأن حذف المفعول يفيد العموم أو يافق لاهامه للنظر في ذلك بحال والذي يتجه في حاضر أو غائب ليس له وكيل غيره انزاله بجرده هذا اللفظ وتكون اللفظ الذي موجب لعدم الغاء للفظ وأنه في التعدد ولا نية ينزل الكل لقريضة حذف المفعول ولأن المصريح حيث أمكن استعماله في معناه المطابق له خارجا لا يجوز الغاؤه اه ع ش على م ر (قوله كفسخت الوكالة الخ) استشكل الانزال بذلك مع قولهم لا يلزم من ارتفاع الوكالة فساد التصرف لبقاء الاذن ولك ان تفرق بان هناك منفعة مستقلة توجهت لرفع العقد فاثرت اه سم (قوله بلا غرض) أي في اعتقاده حتى لو اعتقد ما ليس بغرض غرضا كني وصدق في اعتقاده لذلك عند الامكان اه سم على حج اه ع ش على م ر وإذا تصرف بعد عزل بموت أو غيره جاهلا لم يصح تصرفه وضمن ماسله فيما يظهر إذا جهل غير مؤثر في الضمان ومن ثم غرم الدية والكفارة إذا قتل جاهلا بالعزل كما سيأتي قبيل الديات ولا رجوع له بما غرمه على وكله على الاصح وإن غره خلافا لبعضهم وهذا هو مقتضى كلام الشافعي والغزالي وما تلقى في يد الوكيل بلا تقصير ولو بعد العزل لا ضمان عليه بسببه والوكيل فيما ذكر عامل القراض ولو عزل احد وكيليه لم يتصرف واحد منهما حتى يميز للشك في الاهلية اه شرح م ر وكتب عليه ع ش قوله وضمن ماسله ومثله مالو اذن له في صرف مال في شيء للوكيل كبناء و زراعة وثبت عزله قبل التصرف فانه يضمن ما صرفه من مال الموكل ثم ما بناء أو زرعه إن كان ملكا للوكيل وكان ما صرفه من المال في اجرة البناء وبحوه كان البناء على ملك الموكل وامتنع على الوكيل التصرف فيه ولا رجوع بما غرمه وإن كان اشتراه بمال الموكل جاز للوكيل هدمه ولو منعه الموكل وتركه ان لم يكلفه الموكل هدمه وتفرغ مكانه فان كلفه لزمه نقضه وارش نقص موضع البناء ان نقص وما ذكر من التخيير محله ان لم تثبت وكالته عند البائع فيما اشتراه والاوجب عليه نقضه وتسليمه لبائعه ان طلبه ويجب له على الوكيل ارش نقصه ان نقص اه (قوله السابق اول الباب) قدمت اول الباب عن شرح الروض ان قضية كلام الشيخين عدم الانزال برودة الموكل أي فان ارتد الموكل لم يؤثر في التوكيل بل يوقف كملكه بان يوقف استمراره اه سم على حج بخلاف الوكيل فان رده لا توجب انزاله وعليه فتصح تصرفاته في زمن رده عن الموكل اه ع ش على م ر وعبارته في أول الباب وأما توكل المرتد في التصرف عن غيره فصحيح قال في الروض ولو وكله أي المرتد احدث صح تصرفه وفهم منه بالاولى ما صرح به اصله انه لو ارتد الوكيل لم يؤثر في التوكيل وأما توكل المرتد فكذلك تصرفه أي فلا يصح اه وقال فيما تقدم وافهم كلام المصنف ما اقتضاه كلام اصله من انه لو ارتد الموكل لم يؤثر في التوكيل بل يوقف كملكه بان يوقف استمراره لكن جزم ابن الرفعة في المطلب بان ارتداده عزل وليس بظاهرا اه سم على حج انتهت (قوله وحجر بسفه) ظاهر في الموكل والوكيل وقوله او فلس ظاهر في الموكل وصورته في الوكيل ان يوكل في شراء بعين من اعيان ماله أي الوكيل ثم قبل الشراء يحجر عليه بالفلس اه شوبري أي فينزل لان ذلك اما قرض او هبة وهو ممنوع منهما اه حل اما لو وكل في التصرف في شيء من اعيان مال الموكل فلا ينزل عنه بطر وحجر الفلس عليه لانه لا يضر غرماؤه اه ولهذا المعنى اشار الشارح بقوله عمالا ينفذ أي عن تصرف لا ينفذ من اتصف بها (قوله اعم من اقتصار الاصل الخ) هذا مسلم فان زوال الشرط اعم من هذه الثلاثة ان يشمل طر وحجر السفه والفلس والرق لكن كان ينبغي للشارح ان يقول كطر ورق الخ فان عبارته المذكورة توهم حصر زوال الشرط فيما ذكره وليس كذلك (قوله على الموت) وخالف ابن الرفعة في الموت فقال ان الموت ليس بعزل وانما تنتهي به الوكالة قال الزركشي وفائدة عزل الوكيل بموته انزال من وكله عن نفسه ان جعلناه وكيل عنه انتهى وقيل لا فائدة لذلك في غير التعليل اه شرح م ر (قوله والاغناء) قضيته انه لا فرق بين طول الاغناء وقصره وهو الموافق لما مره في الشركة بعد قول المصنف وتنفس بموت احدهما لكن في سم على منهج مانعه (فرع) دخل في

بلا غرض) له فيه بخلاف
انكاره لما نسيانا او لغرض
كاخفائها من ظالم وذكر
انكار الموكل من زيادتي
(وبزوال شرطه السابق)
اول الباب فينزل
بطر ورق وحجر بسفه او
فلس عمالا ينفذ من اتصف
بها فتعبري بذلك اعم من
اقتصار الاصل على الموت
والجنون والاغناء

كلامه الاغناء فيعزل به واستثنى منه قدر مالا يسقط الهلالة ولا انزال به واعتمده مر (فرع)
 لو سكر احدهما بلا تعدد انزل الوكيل او بتعدد فيجوز ان كان كذلك ويحتمل خلافه لان المتعدي حكمه حكم
 الصاحب وقال مر بالاول بحثا في الوكيل فايراجع اسم على منهج اى فان فيه نظر الماهر من صحة تصرفاته
 عن نفسه وهي مقتضية لهجة توكيله في حال السكر وتصرفه الا ان يقال مراده انزاله فيما يشترط
 فيه العدالة ككونه وكلا عن مجور اه او يقال انما لا تبطل تصرفات السكران عن نفسه تغليظا عليه
 بناء على انه غير مكاف وهذا يقتضى عزل الوكيل لان وكله ليس اهلا للتغليظ والسكران خرج عن الامة
 بزوال التكليف فاشبه المغمى عليه والمجنون (فرع) لا ينزل الوكيل بتوكيل وكيل آخر كافي الروض
 اه سم على منهج ثم يجتمعان على التصرف اه ع ش على مر وفي قل على الجلال شمل الاغناء ما قصر زمنه
 والسكر بلا تعدد كالاغناء ولا ينزل به المتعدي ومن الاغناء التقريف الواقع في الحمام فليتنبه له فانه
 تعم به البلوى اه (قوله وبزوال ملكه وكل) فلو عاده ملكه لم تعد الوكالة اه قل وشرح مر (قوله) ومثله
 تزويجه) عبارة شرح مر ولو وكله في بيع ثم زوج أو أجزأ أو رهن واقبض كما قاله ابن كج أو وصى أو دبرا
 وعلق بصفة أخرى كما يحتمل البلقني وغيره أو كاتب كتابة صحيحة انزل لازمريد البيع لا يفهل شيئا
 من ذلك غالبا وقياس ما ياتي في الوصية الانزال بما يبطل الاسم كطحن الحنطة وهو الاوجه (قوله)
 بالندم) اى من الموكل وقوله على التصرف اى من الوكيل لو فرض وقوعه والافهم لم يقع بالفعل اه
 شيخنا (قوله ولو اختلفا فيها) جواب هذا الشرط وما بعده من المعطوفين عليه قوله حالف الموكل اى
 وصورة مسألة الاختلاف ان التصرف قد وقع وأما ما تقدم من انها ترتفع بمجرد الانكار فذاك قبل
 التصرف اه شيخنا وعبارة شرح مر وصورة هذه المسألة الاولى كما قال الفارقي ان يتخاصما بعد
 التشرف اما قبله فيعمد انكار الوكالة عزل فلا فائدة في الخصامة وتسميته فيها موكلا بالنظر الى
 زعم الوكيل انتهت (قوله بحق) حال من الضمير في بعد اى التسليم اه شيخنا والمراد كونه بحق باعتراف
 الموكل بان اعترف بانه اذن له في التسليم قبل القبض (قوله او قال ائبت بالتصرف المأذون فيه) منه يؤخذ
 ان هذا يصدق بقوله او صفتها ولا مانع منه او يخص هذا بما اذا اختلفا في الاتيان باصل البيع مثلا
 دون صفته ايضا اه حل (قوله فانكر الموكل) اى في الاخيرتين وقوله حالف اى في الثلاثة وقوله لان
 الاصل الخ هذا التعليل لا يظهر في القسم الاول من الاولى لان الوكيل يدعى فيها اصل الوكالة فيقول
 وكنتى في كذا والموكل ينكر اصل التوكيل فلا يظهر في ههنا ان يقال الاصل عدم الاذن فيما قاله
 الوكيل وهو قوله وكنتى في كذا وحق التعليل فيه ان يقال لان الاصل عدم ما يدعى الوكيل (قوله حالف
 اى الموكل فيصدق) وحينئذ يطالب المشتري الوكيل لا اعترافه بانه مظلوم اه حل (قوله حالف) اى الموكل
 فيصدق وبعد تصديقه بالنسبة لبعض صور الاولى وهو قوله او بالشراء بعشرين فقال بل بعشرة يكون
 الحكم وهو التفصيل الاقنى في قوله فان اشترها بعين مال الموكل وسماه في عقد الخ ثم رايت في ع شر على مر
 مانصه قوله ولو اشترى امة بعشرين الخ هذه من فروع تصديق الموكل وكان الاولى ان يقول فلو اشترى
 اخ ولعله انما عبر بالواو لانه ليس المقصود بذلك مجرد تصديق الموكل بل تفصيل ما ياتي بعده من بطلان
 العقد تارة ووقوعه للوكيل أخرى وهذا لا يفرع على ما سبق (قوله في الاولى) هي صورة الاختلاف
 فيها بقسميها وهما الاختلاف فيها وفي صفتها وقوله في الثانية بقسميها اى ففيه اكتفاء وقوله نعم
 لو قال فيها اى الثلاثة وقوله اما لو كان التسليم الخ محترز قوله في الثانية بحق وقوله ولم ياذن له في التسليم
 قبل قبضه اى لم يطابقه على هذا اى لم يعترف بانه اذن له في التسليم قبل القبض هذا هو المراد اه
 شيخنا (قوله وبقاء حقه في الثانية) هلا قال بقسميها كالأولى وقد يقال إنما نص على القسمين
 في الاولى لعدم النص عليهما في المتن بخلاف الثانية اكتفاء بالنص عليهما فيه فليتامل (فائدة) من حواشى
 الروضة للجلال البلقني عند قول الروضة فصل ادعى عليه خيانة لم تسمع حتى يتبين ما خان به مانصه

(و) بزوال (ملك موكل)
 عن محل التصرف او منفعة
 كبيع ووقف لزوال الولاية
 وبيع ما وكل في بيعه
 ومثله تزويجه ورهنه مع
 قبض لاشعارها بالندم
 على التصرف بخلاف نحو
 العرض على البيع وتعيرى
 بذلك اعم من تعيره بخروج
 محل التصرف عن ملك
 الموكل (ولو اختلفا فيها)
 اى في اصلها كان قال
 وكنتى في كذا فانكره
 او صفتها كان قال وكنتى في
 البيع نسيئة او بالشراء
 بعشرين فقال بل نقدا أو
 بعشرة (او قال) الوكيل
 (قبل تسليمه المبيع او بعده
 بحق) وهو من زيادتي كان
 سلمه وقد اذنه الموكل في
 تسليمه قبل قبض الثمن
 (قبضت الثمن وتلف او
 قال ائبت بالتصرف) المأذون
 فيه من بيع او غيره (فانكر
 الموكل) القبض او الاتيان
 بالتصرف (حالف) اى
 الموكل فيصدق لان الاصل
 عدم الاذن فيما قاله الوكيل
 في الاولى بقسميها وبقاء
 حقه في الثانية

إذا وكله في بيع مال وقبض ثمنه فجاء وقال بعته لهذا في دفعات بأسعار مختلفة فقال أقم الحساب في البيعات مفصلاً بيعة ببيعة فاقبضت أنه لا يكلف هذا مستنداً إلى هذا الفرع لأن طلب الحساب دعوى خيانية غير مفسرة فلا تسمع وفي أدب القضاء للمروى أن القاضي لا يكلف أمينه رفع الحساب والقول قوله مع يمينه أنه ليس عنده شيء والمراد أنه إذا ادعى عليه دعوى مملوكة فنهك بحلف وهذا يطرده في الوكيل اه كلامه كذا رايته عطف به ضمهم اه شوبري (قوله وعدم التصرف في الثالثة) أي وإذا حلف الموكل فيها لا يستحق للوكيل ما شرط له من الجعل على التصرف اه شرح مر (قوله صدق الوكيل بيمينه) وقاعدة اليمين مع اعتراف المستحق بوصول حقه له استحقاق الجعل إن كان وظاهر كلام الشارح أنه يحلف مطلقاً حرر اه حل (قوله وانكر الموكل) أي انكر القبض من أصله وليس المراد أنه إن انكر القبض قبل التسليم واعترف به بعده لأن الوكيل أمين على الثمن ولو قبضه بعد التسليم بغير إذن اه شيخنا (قوله لأن الموكل يدعي خيانتها الخ) أي التزاماً وذلك لأنه لما انكر القبض من أصله مع كونه لم ياذن في التسليم كما هو الفرض لازم من هذا الانكار دعوى أن الوكيل قد خان بالتسليم قبل القبض (قوله والأصل عدمها) وحيث لم يبرأ المشتري من الثمن لأن قبول قول الوكيل إنما هو في حقه خلافاً لحج حيث قال يبرأ المشتري اه حل (قوله ولو اشترى أمة بعشرين الخ) خصت بالذكر لا متناع الوطء على بعض التقادير قبل التلطف الآتي اه حل (قوله مثلاً) راجع للثلاثة أي أمة وعشرين ديناراً (قوله وحلف على ذلك) أي كما سبق أنه هو المصدق في قوله ولو اختلفا إلى قوله حلف فلو أنكر وحلف الوكيل كان كآفة البينة اه حل (قوله وحلف على ذلك) وهل يكفي حلفه على أنه إنما اذن بعشرة أو لا لما مر في التحالف أنه لا يكفي ذلك والجامع أن ادعاء الاذن بعشرين أو عشرة كادعاء البيع بعشرين أو عشرة إلا أن يفرق بأن الاختلاف هنا في صفة الاذن دون ما وقع به العقد المستلزم أن كلامه مدعى عليه وذلك يستلزمها صريحاً وهو الأقرب إلى كلامهم اه حج فيكون الأقرب الاكتفاء بالحلف على أنه إنما اذن في الشراء بعشرة ع شر على مر (قوله بعين مال الموكل) بأن أوقع العقد عليه بأن قال بهذا الدينار وهو لموكل وأما مجرد كون المال له فلا يفيد للعين كما لا يخفى اه حل (قوله بعين مال الموكل) مثل الشراء بالعين أن يقول اشتريتها لفلان بعشرين في ذمته اعني ذمة الموكل ثم هذه الأحوال التي حكم فيها بالبطلان لا تخف في أن الوكيل أن كان صادقا فيها تكون الأمانة للوكيل فنبغي أن يقال هنا بالتلطف بالموكل ليبعها للبائع خصوصاً إذا كان البائع مصدقاً للوكيل فيما زعمه اه ولا يحصى عن ذلك ولا يفيد قول المصنف الآتي ورفق بالموكل مطلقاً لأنه مفروض فيما إذا وقع الشراء للوكيل فتدبره ثم رأيت في شرح الروض فأنظره اه سم (قوله وسماه في عقد) أي سواء صدقه البائع أو كذبه أو سكت كما يؤخذ بما بعده ومثل تسمية في العقد ما لو نواه فيه لكن مع التصديق فقط وقوله وسماه كما مر أي أو نواه في العقد في صورة الذمة لكن مع التصديق وقوله وصدقه البائع قيد في قوله أو بعده الخ قوله بأن لم يسمه فيما ذكر أي في العقد أو بعده وقوله بل نواه مطلقاً أي سواء كان الشراء بالعين أو في الذمة ففي الإطلاق صورتان وقوله أو سماه فيه أي فيما ذكر أي في العقد أو بعده ففي هذا أيضاً صورتان وقوله أو بعده العقد الخ صورة واحدة وقوله وكذبه الخ تعميم في الخمسة (قوله والمال له) قيد معتبر فلا بد من ذكر ذلك أن لم يكن البائع يعلمه وإلا فلا حاجة لذكره اكتفاء به لم البائع فان أقام الوكيل بينه أنه أمره بالشراء بعشرين ثبت الشراء للموكل فلو أقام الموكل بينه بدعواه لم تسمع لأنها شهادة على نفى اه حل وفي قل على الجلال قوله وسماه في العقد بقوله اشتريتها لفلان والمال له أو بقوله اشتريتها بمال فلان هذا أو بقوله هذا المال لفلان واشتريتها به له قال شيخنا أو بقوله اشتريتها لفلان فقط لكن صدقه البائع فلا يشك بما مر من الغناء التسمية لأنه عدم التصديق وتعليل مقابل الأصح الآتي بخالفه فلم أن المراد بالتسمية هنا ذكر المال لأنه الذي لا يحتاج معه إلى تصديق وهو المراد أيضاً في التصديق الآتي في جميع الصور الآتية وصريح

وعدم التصرف في الثالثة
نعم لو قال فيها قضيت الدين
مثلاً وصدقه المستحق
صدق الوكيل يمينه أمالو
كان التسليم بغير حق بأن كان
الثمن حالاً ولم ياذن له في
التسليم قبل قبضه وقال بعد
التسليم قبضت الثمن وتلف
وانكر الموكل فالمصدق
الوكيل لأن الموكل يدعي
خيانتها بتسليمه المبيع
قبل القبض والأصل عدمها
(لو اشترى أمة بعشرين)
ديناراً مثلاً (وزعم أن
الموكل أمره) بذلك (فقال
بل) اذنت (بعشرة وحلف)
على ذلك (فان اشترى) ما
(بعين مال الموكل وسماه في
عقد) بأن قال اشتريتها
لفلان والمال

كلامهم هنا ان نيتهم في العقد لا تعين وان صدقة البائع عليها وان يقع العقد مع ذلك لا وكيل وهو مشكل إذ كيف يقع له مع كونه بين مال الغير فكان ينبغي البطلان وإن لم ينو ايضاً بل وان نوى نفسه وقوله وقد مر ما فيه لا يقال ان الاختلاف في الاذن اقتضى انه لا يعمل الا ما صريح لانا نقول لا خلاف في ان المال للوكيل ولا في ان العقد وقع به قالو وكيل اما صادق فهي للموكل او كاذب فهي على ملك البائع فاي صراحة في وقوعها للوكيل لا يقال انكار البائع الوكالة اقتضى وقوعها للوكيل لانا نقول بطل ذلك الحكم بالبطلان فيما لو ساء في العقد والشراء في العيز وكذبه البائع اه (قول) والمال له خرج به ما لو اقتصر على اشتريته لفلان فلا يبطل البيع إذ من اشترى لغيره مال نفسه ولم يصرح باسم الغير بل نواه يصح الشراء لنفسه وإن اذن له الغير في الشراء اه شرح مر اي فيقع الشراء للوكيل (قول) بطل الشراء اي سواء صدقة البائع او كذبه او سكنت وكذلك لو نواه في العقد في العيز وصدقة البائع وهذه من مفهوم الشرح في قوله كذبه البائع او سكنت بالنظر لمتعلقه بقوله بل نواه مطلقاً وقوله وساء كما مر وكذا او نواه في العقد في الذمة وصدقة البائع وهذه ايضا من مفهوم الشارح الآتي في قوله وكذبه البائع او سكنت من حيث رجوعه لقوله بل نواه فالخاصل ان في صورة البطلان ثمانية ستة في المتن واثنا عشر في هاتين النية ما خوذتان من مفهوم الشارح الآتي وتحت الا عشرة صحيحة وانما لم تكن النية كالتمسكية في العقد وبعده لان النية لا تكون الا في العقد لانها قصد الشيء مقترباً بغيره وبيان العشرة ان قوله بل نواه اي في العقد مطلقاً اي سواء كان الشراء بالعين او في الذمة وقوله او ساء فيه اي فيما ذكر من العقد او بعده وقوله او بعد العقد مطوف على معمول ساء اي فيه وقوله وكذبه البائع او سكنت راجع للخمسة فتكون عشرة ومفهوم هذا التقيد بالنسبة لصور التسمية قدم في المتن وبالنظر لصورتي النية لم يتقدم لكتبه يزداد على ما مر في المتن من صور البطلان اه شيخنا فجعله الصور ثمانية عشر ثمانية باطله وعشرة يقع فيها الشراء للوكيل بيان الثمانية عشر بطريق السبر العقلي ان يقال ان الوكيل اما ان يسمى في العقد او بعده او ينوي في العقد فهذه ثلاثة وعلى كل اما ان يكون الشراء بالعين او في الذمة فهذه ستة وعلى كل اما ان يصدق البائع او يكذبه او يسكت فهذه ثمانية عشرة تأمل وفي قول علي الجلال مانصه (تنبيه) اعلم ان هذه المسئلة مشهورة بمسئلة الجارية ويقع فيها بين الطلبة امتحان واختلاف كبير في تعداد صورها وحاصلها ان يقال ان الشراء الواقع من الوكيل اما بعين مال الموكل ارفي ذمة الوكيل وعلى كل اما ان يقع من الوكيل نية الموكل او تسميته من غير ذكر ماله او مع ذكره وكل منها اما ان يقع في العقد او بعده وعلى كل فاما ان يصدق البائع على ما ادعاه او يكذبه او يسكت عن ذلك فهذه ستة وثلاثون صورة والواقع للوكيل منها ثلاثون والباطل منها ستة وعلى قول شيخنا الآتي من ان التسمية من غير ذكر المال مبطله مع التصديق يكون الباطل منها عشرة وعلى ذكره ايضا من ان التصديق على النية ويبطل ايضاً يكون الباطل اربع عشرة ويقع للوكيل اثنان وعشرون وكالتصديق بالحجة وبها تزيد الصور على المذكورة وتزيد ايضا مع عدم شيء مما ذكر فتأمل وافهم واسمع ولا تتوهم والله اعلم (قوله او اشتراها في ذمة) ظاهره ولو في ذمة الموكل وفيه ان شراء الوكيل في ذمة الموكل باطل اه حل وفي نسخة في ذمته اي الوكيل وهي صريحة في المقصود (قوله او اشتراها في ذمة وساء كما مر) اي في العقد او بعده وصدقة البائع فيما ساء الخ لك ان تقول قضية هذا التعليل ان البطلان في نفس الامر لا يتوقف على تصديق البائع بل يكفي فيه كون الشراء في الواقع بقصد المسمى اي مع كونه في الواقع لم ياذن فيما زعمه الوكيل وانما يحتاج لتصديقه في الحكم ظاهراً بالبطلان والافجرد تصديقه لا مدخل له في البطلان في الواقع وحينئذ فاذا كذبه البائع وكان هو كاذباً فيما زعمه على الموكل وقصده بالشراء كان البيع باطلاً في الواقع وكانت على ملك البائع وإلى ذلك يشير قوله ظاهراً بعد قول المتن وإلا وقع للوكيل وينتج من هذا ان مجرد رفق القاضي بالموكل حيث وقع الشراء للوكيل في صورة الشراء في الذمة لا يوجب الحل له باطناً لجواز ان يكون قصد بالشراء الموكل مع كونه في الواقع

(بطل) الشراء لانه شراء
بمال الغير بغير إذنه (او)
ساء (بعده) بان قال ذلك
(او اشتراها) ما (في ذمة
وساء كما مر) أي في العقد
أو بعده (وصدقة البائع)

لم ياذن بذلك فيكون على ملك البائع فلا بد للحل باطنا من الفرق بالبائع أيضا فتقيده الفرق
 بالبائع بمسألة الشراء بالعين حيث قال رفق بالبائع في هذه مع الحكم بالحل باطنا حيث قال بعد
 ذلك في الشارح لتحل له باطا فيه نظر ويوافق ذلك قوله في شرح الروض عقب قول الروض
 ويستحب لاحكام ان يرفق بالموكل فيبيعها منه بالعشرين اه مافيه فاذا قبل البيع ملكها ظاهرا
 وباطنا كذا في الاصل وحذفه المصنف لما قيل انه انما يملكها ظاهرا فقط لانه بتقدير كذب
 الوكيل فالجارية ليست له ظاهرا ولا باطنا بل للبائع فيحتاج فيه الحاكم الى تلطفه بالبائع ايضا
 وكذا فيما لو اشترى الوكيل بعين مال الموكل وكذبه البائع لانه ان كان صادقا في انه وكله بعشرين فالملك
 له والا فلا بائع اه فان قيل قوله وكذا فيما لو اشترى صريح في البطلان وكون الجارية للبائع اذا كان كاذبا اي
 في انه وكله بعشرين اي وقصد به بالشراء بدليل ذكره مسألة الشراء بالعين بقراء المذكور وكذا فيما لو حل
 البطلان هنا يخالف من الروض حيث قال قبل ما حكيناه عن متنه وشرحه ولاي وان لم يصدقه البائع بل
 كذبه بان قال انت مبطل في تسميته او سكت عن التصديق والتكذيب وقع اي الشراء له اي للوكيل ظاهر اثم
 ان كان الوكيل صادقا فالملك للموكل باطنا او كاذبا والشراء في الذمة فالملك له او بالعين فللبائع اه فقد صرح
 بان الملك للوكيل اذا كان الشراء في الذمة وكان الوكيل كاذبا اي في قوله انه امره بعشرين بدليل انه مقابل لقوله
 ثم ان كان الوكيل صادقا فالملك للموكل باطنا لان المراد بالصدق في انه امره بعشرين لا في تسميته وانه اراده
 بالبيع لان الصدق في ذلك مع الكذب في انه امره لا يوجب الملك للموكل باطنا بل عدم الملك وعلى هذا فلا بد ان
 يكون البطلان فيما اذا سماه وصدقه البائع ظاهرا اما باطنا فان كاذبا فالملك للموكل او كاذبا فالملك له وهذا
 اوفق بظاهر الكلام اذ لا يمكن رد ما تقدم عن الروض وعلى هذا يمنع قوله لما قيل انه انما يملكها ظاهرا فقط
 فتأمل اه سم (قوله فيما سماه) كان ما مضى في اي في تسميته (قوله في الصورتين) اي صورتى العين والذمة
 وفي الذمة ثنتان فهما في الحقيقة ثلاثة اه شيخنا (قوله كالتصديق) اي تصديق البائع للوكيل في كونه اشترى
 للموكل وسماه في العقد وقوله الحجة اي اذا اقام الوكيل بينة على انه اشترى للموكل وسماه في العقد وبعده
 فالحجة كالتصديق في افادة البطلان اه تقرير شيخنا عشاوي فالمراد بالحجة على كونه سماه في العقد وبعده
 اه ثم رأيت في ع ش على م ر ما نصه ولعل مستند الحجة في الشهادة قرينة غلبت على ظاهرك كعلمها بان المال
 الذي اشترى به لم يدر سميت توكيله والافن ابن تالطع على انه اشترى له مع احتمال انه يرى نفسه (قوله بان لم
 يسمه فيما ذكر) اي في العقد وبعده اه حل (قوله بل نواه مطلقا) اي سواء اشترى بالعين او في الذمة صدقه
 البائع او كذبه او سكت كما هو ظاهر ولا يجعل قول الشارح وكذبه البائع او سكت عائدا الى هذه ايضا لما يلزم
 عليه من السكوت في مسألة النية عن حكم التصديق بل هو خاص بما بعده لتقدم التصديق فيها وعلى هذا فكللام
 المصنف فيه ستة عشر مسألة هنا اثنا عشر وتقدم اربعة باطلة فليتأمل لكاتبه اه شربري وقوله لما يلزم عليه من
 السكوت في مسألة النية عن حكم التصديق قلنا انه خارج بقول الشارح وكذبه او سكت فاذا كان الشراء بالعين
 او في الذمة ونواه حالة العقد وصدقه البائع في ذلك يكون البيع باطلا فيهما فيضمان الى الاربعة الباطلة
 المذكورة في كلام المصنف كما فرره المشايخ عن مشايخهم كالشرا ماضي والبايلى ويكون قوله وكذبه او
 سكت راجعا للجميع اه تقرير شيخنا عشاوي (قوله ايضا بل نواه مطلقا) هذا محترز التسمية من حيث هي
 اي في العقد وبعده وقوله وسماه فيه اي في العقد وبعده الى قوله وكذبه البائع او سكت هذا محترز او اشترى
 في ذمة الخ اي محترز القيد المذكور وهو قوله وصدقه البائع من حيث رجوعه اليها وقوله او بعد العقد الى قوله
 وكذبه البائع او سكت هذا محترز القيد اي قوله وصدقه البائع من حيث رجوعه الى قوله او بعد وفي كلامه لف
 ونشر مشوش (قوله او بعد العقد والشراء بعين مال الموكل وكذبه البائع او سكت) ظاهره انه لو سماه في العقد
 والشراء بالعين وكذبه البائع او سكت لا يقع الشراء للوكيل مع انه كان يمكن ان يقع له اي ظاهر الان للبائع

فما سماه في الصورتين
 (فكذا) يبطل لا تفاهما
 على ان الشراء لم يسمى وقد
 ثبت يمينه انه لم ياذن فيه
 بالثمن المذكور وكالتصديق
 الحجة (والا) بان لم يسمه
 فيما ذكر بل نواه مطلقا او
 سماه فيه والشراء في الذمة
 او بعد العقد والشراء بعين
 مال الموكل وكذبه البائع
 او سكت (وقع) الشراء
 (للكيل)

حقاق المبيع ولم يوافق على ان المال لغير الوكيل فلا يبطل البيع بمجرد دعواه ولعل وجه البطلان ان اعترافه
 حال العقد بان عين المال لغيره مقبول فلا يصح العقد به مع عدم اذن الغير فانه كذب البائع فليحرره سم
 (قوله ظاهر) اي وباطنا ايضا كما سيأتي في احتمال كذبه والشرع في الذمة له شيخنا وبعبارة أخرى قوله
 ظاهر اي اما باطنا ففيه التفصيل الآتي في قوله فان لم يحب من رفق به الى ما ذكر الخ (قوله ولغت التسمية)
 اي باللفظ في سررها وهي ستة أو بالنية في صورها وهي أربعة وقوله وسلم الثمن المعين للبائع اي في صور
 التعيين وهي أربعة ثنتان من صور النية ثنتان من صور التسمية (قوله وحلف البائع) اي لكل من الموكل
 والوكيل تحليفه فان ادعى ما كفته يمين واحدة والا فلا فان لكل حلف الموكل لا الوكيل قاله في العباب
 وفي عدم حلف الوكيل نظر فراجعناه قل على الجلال (قوله وحلف البائع على نفى العلم) اي حيث كان
 جواب البائع لست وكيلا الخ أو قال انما اشتريته لنفسك وقال الوكيل في هذه انت تعلم اني وكيل كذا في
 شرح م و فرق بين الصورتين فليراجع اه ع ش (قوله على نفى العلم بالوكالة الخ) فيه أمران الاول ان من
 فواتد حلف البائع اخذ العين اي التي اشترى بها الوكيل ويغرم الوكيل للموكل بدله وان لم يقر عنه عرض
 الحلف عليه فيثبت البطلان فترد العين للموكل ويبرأ الوكيل من عهدها أو يتكفل فيحلف الوكيل ويندفع
 ظاهر أو ترد العين للموكل الثاني لم يخص حلف البائع بهذا القسم وينبغي ان يجري في غيره كما لو اشترى في
 الذمة وسماه في العقد أو بعده وكذبه البائع فان للوكيل غرضاهما في تحليفه رجاء ان يقر عند عرض اليمين
 عليه لصدق الوكيل في التسمية أو ينكل فيحلف الوكيل فيندفع البيع في الحالين ظاهر أو يخلص الوكيل من
 عمدة مطالبة البائع بالثمن فليتامل ذلك وهل يمنع منه ان الوكيل يزعم صدقه في التسمية وان العقد صحيح واقع
 للموكل لزعمه انه صادق في وكالته فلا يتضح ان يتوسل بتحليف البائع الى دفع ذلك لمناقضة زعمه لان في
 تحليفه تكذيبا لما يزعمه فليحرره ويجاب بان هذا لا يمنع بدليل ان للوكيل تحليفه في القسم المذكور وهو ما اذا
 اشترى بالعين وسماه بعد العقد وكذبه البائع أو سكنت مع انه يزعم انه صادق دعوى الوكالة وان العقد
 صحيح وقع للموكل ومع ذلك توسل الى ما ذكر فليتامل ويجاب ايضا بان دفع ما ذكر بطريق اللازم لا بطريق
 القصد هذا و صريح شرح شيخنا للمحتاج تحليف البائع في ما ذكر ايضا فانظره والروض و شرحه وحلف
 اي على نفى العلم بالوكالة فيحكم بالصحة للشرع ظاهر الوكيل ثم قال في شرحه وحذف من كلام أصله ما قدرته
 بعد وحلف لقول الاسنوي كيف يستقيم الحلف انما يكون على حسب الجواب وهو انما اجاب بالبت
 وكيف يصح ايضا الافتصا على تحليفه على نفى الوكالة مع انه لو انكرها واعترف بان المال لغيره كان كافيا
 في ابطال البيع فينبغي الحلف عليهم كما يجيب بل يكفي الحلف على المال وحده كما ذكر لكن اجيب
 عن الاول بان الاثبات اذا استلزم النفي جاز ان يحلف على نفى العلم وهو هنا كذلك وفيه نظر
 والاولى ان يجاب بان تحليفه على البت يستلزم محذورا وهو تحليفه على البت في فعل الغير لان معنى قوله
 است وكيلا في ما ذكر ان غيرك لم يركك واجيب عن الثاني بانه انما حلف على نفى العلم بالوكالة خاصة
 لانها على خلاف الاصل والمال للوكيل بمقتضى الاصل وهو ثبوت يده عليه فلم تقبل دعواه انه للغير بما
 يبطل به حق البائع اه وبه تعلم ان قوله هنا ويكون المال للموكل انما يوافق اعتراض الاسنوي وما بحثه
 دون ظاهر المنقول فليتامل وقوله بان الاثبات الخ لعله اراد بالاثبات البت والافه وقال لست وكيلا
 وليس هذا اثباتا تامل وقوله والاولى ان يجاب الخ يمكن ان يكون قول المحلى للوكيل اشارة الى
 معنى هذا الجواب وقوله في فعل الغير اي في النفي والافعل الغير اذا كان اثباتا كان الحلف عليه على
 البت فليحرره عبارة العباب وان كذبه البائع ولا يثبت لكل من الموكل والوكيل تحليفه انه لا يعلم
 وكالته فان ادعى جميعا كفته يمين وان انفرد كل بدعوى فلا فان نكل حلف الموكل لا الوكيل وبطل
 البيع وان حلف فصح البيع للوكيل ظاهر او وسلم الثمن المعين الى البائع ويغرمه للموكل اه وانظر وجه قوله

ظاهرا ولغت التسمية
 وسلم الثمن المعين للبائع
 وغرم بدله للموكل (وحلف
 البائع على نفى العلم) بالوكالة
 ويكون المال للموكل (ان
 كذبه أو سكت

وقد اشتراها بالعين وسماه بعد العقد) وذكر حلف البائع في الثانية مع ذكر وفور (٢٥) الشراء بالعين للوكيل فيها لو سماه بغير البيع

سكوت البائع لو لم يسمه من
زيادتي (وسن لقاض حقتد)
أو حين وقع الشراء للوكيل
(رفق بالبائع في هذه) أي
مسئلة حلفه (و) رفق
(بالموكل مطلقا ليبيعا
للوكيل ولو بتعليق) كان
يقول له البائع ان لم يكن
موكلك أمرت بشراء الامة
بعشرين فقد بعثتها بها
ويقول الموكل ان كنت
أمرتك بشراء الامة الى
آخر فيقبل هو لتحل له
باطنا ويغفر هذا التعليق
في البيع بتقدير كذب
الوكيل وصدقه للضرورة
فان لم يجب من رفق به الى
ما ذكر او لم يسأله القاضي
فان كان الوكيل كاذبا لم
يحل له تصرف في الامة
بوطء ولا غيره ان كان
الشراء بعين مال الموكل
لبطلانه باطنا وان كان في
الذمة حل له ذلك لصحته
باطنا أيضا وان كان صادقا
ففي الموكل باطنا وعليه
للوكيل الثمن وهو لا يؤيده
وقد ظفر الوكيل بغير
جنس حقه وهو الامة فله
يبيعها واخذ حقه من ثمنها
وذكر المتولي كافي الروضة
واصله ان له ذلك ايضا
إذا كان كاذبا والشراء
بعين مال الموكل لتعذر
رجوعه على البائع بحلفه
وذكر سن الرفق بالبائع
من زيادتي (ولو قال قضيت
الدين فانكر مستحقة حلف)
مستحقة فيصدق لان الأصل

لا الوكيل وسألتهم عنه فقال لان الخصومة في الحقيقة انما هي للوكيل والوكيل انما له دخل بطريق البيع
وفيه نظر لان الوكيل غرض لانه اذا حلف بعد نسكول البائع كان بمنزلة تصديقه فيخلص من عهدة العين
باخذها منه وغرامة بدلها للموكل فليتامل اسم (قوله على نفي العلم بالوكالة) أي ان ادعى الوكيل عليه بها
وقوله وبكون المال للموكل بالباء الموحدة اهل (قوله وقد اشتراها بالعين) ليس بقيد بل مثله الشراء في
الذمة فقوله في هذه أي الشراء بالعين ليس بقيد ايضا بل يرتفع به ولو كان الشراء في الذمة اه شيخنا (قوله
بالعين) أي وفي الذمة وقوله وسماه بعد العقد اهل فتلخص أن البائع يحلف في صورته ووقع الشراء للوكيل
العشرة اه (قوله او لم يسمه) وهو صور النية (قوله وسن لقاض الخ) المراد به من تقع الخصومة عنده ولو
محكما او ذا امر مطاع اهل على الجلال (قوله رفق بالبائع الخ) أي بان يسأل كلا منهما البيع بلطف ولين
وقوله ان لم يكن موكلك الخ هذا تعليق على الكذب وقوله ان كنت الخ تعليق على الصدق فقوله بتقدير
كذب الوكيل راجع للاولى وقوله وصدقه راجع للثانية والظرف متعلق بالبيع أي البيع على تقدير الخ
وانظر هل يلزمه حين باعاه ثمنان أم كيف الحال وانما خص تعليق البائع بالكذب وتعليق الموكل بالصدق
لان البائع لا يبيعها الا على احتمال كونها ملكه ولا يكون كذلك الا على احتمال كذب الوكيل واما على احتمال
صدقه فيكون ملكا للموكل فلا يصح بيع البائع لها لان الموكل لا يبيعها الا على احتمال كونها ملكه ولا
تكون كذلك الا على احتمال الصدق واما على احتمال الكذب فلا تكون ملكا للبائع فلا يصح بيع الموكل لها
تأمل (قوله ولو بتعليق) فلو نجح البيع صح جز ما ويكون اقرارا بما قاله الوكيل إذا نياه به امثالا لامر الحاكم
للصلحة اه شرح مر (قوله ان كنت أمرتك بشراء الامة الخ) أي بعشرين فقد بعثتها بها فهذا تعليق منه
على صدق الوكيل (قوله ويغفر هذا التعليق الخ) أي لا يضري صحة البيع فم تركه يصح جز ما فليس المراد
بالضرورة عدم الامكان اه قل على الجلال (قوله ويغفر هذا التعليق في البيع) هذه الصورة كما
خرجت عن قاعدة البيع بالتعليق كذلك لا يثبت فيها خيار مجلس ولا شرط لا عتراض البائع بها للوكيل
قبل البيع او لغير الوكيل وكذا لا ترد عليه بالعيب كذا في حواشي شرح الروض اه شوبري (قوله
بتقدير كذب الوكيل) أي بالنسبة للرفق بالبائع وقوله وصدقه أي بالنسبة للرفق بالموكل اه نزل (قوله
لبطلانه باطنا) أي لا ظاهر افي في نفس الامر على ملك البائع على هذا التقدير وقد اخذ الثمن من الوكيل
ولا يرد له مع ان حقه فيه وقد ظن بغير جنس حقه وهو الامة فله بيعها واخذ حقه من ثمنها وقد
ذكر هذا الشارح بقوله وذكر المتولي الخ (قوله وان كان صادقا فهي للموكل باطنا) أي لان الشراء له
على هذا الاحتمال وقوله وعليه للموكل الثمن أي الذي دفعه الوكيل للبائع لانه دفعه عن الموكل وهو أي
الموكل لا يؤديه لادعائه ان الشراء ليس له فقوله بغير جنس حقه أي لان حقه الثمن وقوله ان له ذلك أي
بيع الامة واخذ حقه منها أي لان العقد باطل فيبيعها في هذه الصورة عن البائع لانها ملكه وقد اخذ الثمن
من الوكيل ويتعذر رجوعه له بحلفه لبيع في هذه عن البائع وفي التي قبلها عن الموكل اه شيخنا (قوله ان له ذلك
ايضا) أي ان له يعمها قال حجج عن البنديجي ان له ايضا ان يؤجرها حتى يستوفى حقه ثم يرد مال السكهار هو
من الظفر ايضا ويأتي مثل ذلك فيما تقدم ونظر في ذلك بعضهم فليراجع في باب الظفر ان كان
يجوز فيه مثل ذلك اه قل على الجلال (قوله لتعذر رجوعه على البائع بحلفه) أي الموكل وفي هذه العبارة
اجمال بوضوحها عبارة قل على الجلال حيث قال في الروضة نعم له التصرف من حيث الظفر لان
البائع أخذ من الوكيل مال الموكل وغرم بدله للموكل وتعذر عوده عليه بحلفه وتعذر عوده على البائع
ليرده للموكل ماله فجاز التصرف في مال البائع لذلك اه (قوله حلف مستحقة فيصدق) وحيثن فيطالب
الموكل لا الوكيل وإذا أخذه ضمنه أي الوكيل للموكل وهو معترف ببراءة ذمته اه حل (قوله لانه
وكاه في الدفع الى من لم ياتمه) أي لان الموكل وكل الوكيل ان يدفع المال لشخص لم ياتمه الوكيل وهو الدائن لان

(٥٤ - جمل منهج - ثالث) عدم قضائه ولان الموكل لو ادعى القضاء لم يصدق ولا يصدق الوكيل على الموكل في ذلك الا بحجة لانه وكل في الدفع

إلى من لم يماينه فكان من
حقه الاشهاد عليه كما علم من
قولي فيما مر أو قالت اتيت
بالنصرف إلى آخره وعمله
إذ لم يكن ذلك بحضرته وإلا
صدق الوكيل لنسبة
التقصير حيث لا يترك
الاشهاد وهذا بخلاف
ماله وركه بقبض حقه من
زيد قاضي زيد دفعه له
وصدقه الموكل وأنكره
الوكيل فانه يصدق على
موكله وسياتي في الوصية
أن قيم اليتيم ووصيه لا يقبل
دعواهما دفع المال اليه
بعد رشده (ولمن لا يصدق
في أداء) كستير وغاصب
وحدين (تاخير لا شهادة)
أي بأداء لانه لا يكتفى فيه
بيمينه بخلاف من يصدق
فيه كوكيل ووديع (ومن
ادعى انه وكيل بقبض ما على
زيد لم يجب دفعه) له (الا
بينه) بوكالة لا احتمال
انكار الموكل لها (و) لكن
(يجوز دفعه ان صدقه) في
دعواه لانه محقق عنده (أو)
ادعى (انه محتمل به أو) انه
(وارث له) أو وصي أو
موصى له منه (وصدقه
وجب) دفعه له لا اعتراؤه
بانتقال المال اليه ومثل
ما على زيد في غير مسألة
المحتمل ما عنده لكن لا يجوز
له دفع العين لمدعى الوكالة
بلاينة وان صدقه لما فيه من
التصرف في ملك الغير بغير
إذنه

الدائن لم ياتن الوكيل في الدين الذي يدفعه له حتى يصدق الوكيل في دفعه له بلاينة وقوله فكان من حقه
الاشهاد الخ أي قالوا يجب عليه اما الاشهاد ولو واحد مستورا يحلف معه واما الدفع بحضرة الموكل كما
في مراره مع زيادة (قوله) إلى من لم ياتنه (الضمير) يحتمل رجوعه إلى الموكل وإلى الوكيل وعلى كل فليتامل
هذا التعليل تاملناه فرأيناه في غاية الصحة فان محصله انه مفهوم القاعدة القائلة كل من ادعى الرد على من
ياتنه صدق يمينه ومفهوما ان من ادعى الرد على من لم ياتنه لم يصدق يمينه بل لا بد من بينة وهنا
الوكيل يدعى دفع الدين للمستحق الذي لم ياتن الوكيل (قوله وعمله) أي محل عدم تصديقه المشار اليه بقوله
ولا يصدق الوكيل الخ وقوله بحضرته أي الموكل وقوله وهذا بخلاف أي عدم التصديق المشار اليه بما مر
أي فاما لا يصدق فيها الوكيل وهذه يصدق فيها فها متخالفان (قوله بتركه الاشهاد) أي على اخذ المستحق
حقه (قوله) فانه يصدق على موكله) أي ويرى المدين بتصديق الموكل له وحيث لا يظهر أن الوكيل لا يطالب
المدين اهشوبري وعبارة شرح مروا إذا قصدنا الوكيل لحلف برى المدين في اصح الوجهين عند الامام
ونقله ان الرفعه عن القاضي الحسين وصححه الغزالي في بسطه والاصح عند البغوي عدمه وعلى نقله
اقتصر في الشرح الصغير وهو الاوجه وجزم به في الانوار انتهت (قوله وسياتي في الوصية الخ) مراده
بهذا الاعتذار عن ترك هذا هنا مع ذكره في الاصل ومراده أيضا التوطئة لقوله ولمن لا يصدق الخ وقوله
إن قيم اليتيم ووصيه ليسا بقيد بل مثلهما الأب والجد وعبارته في الوصية وصدق يمينه ولي في اتفاق
على موليه لا تقي لا في دفع المال اهشبخار عبارة شرح مروا المراد بالقيم ما كان من جهة القاضي إذ ذاك
مرادهم بالقيم حالة الاطلاق ودعوى أن المراد به ما يعم الأب والجد مردودة بان اليتيم لأب له ولا
جد والأوجه ان الأب والجد كالقيم في ذلك خلافا للسبكي والحق بهما قاض عدل أمين ادعى ذلك
زمن قضائه انتهت باختصار (قوله تاخير لا شهادة) سواء كان عليه بينة بالاخذ أم لا واغتر التاخير
لذلك للغاصب مع وجوب الاداء عليه فور التصح توبته لان زمن التاخير يسير أي غالب مع ما يترتب
عليه من المصلحة اه حل (قوله لم يجب دفعه له إلا بينة) وإذا دفع اليه ثم أنكر المستحق وحلف على نفي
وكالته فان كان المدفوع عينا استردا إن بقيت والا غرم من شاء منهما ولا رجوع للغارم على الآخر
لانه مظلوم بزعمه قال المتولي هذا إذا لم يتلف بتفريط القابض وإلا فان غرمه لم يرجع أو الدافع يرجع لان
القابض وكيل بزعمه والوكيل يضمن بالتفريط والمستحق ظلمه وماله هم ذمة القابض يستوفيه بحقه أو دينا
طالب الدافع فقط لان القابض فضولي بزعمه وإذا غرم الدافع فان بقي المدفوع عند القابض استرده
ظفرا وإلا فان فرط فيه غرم وإلا فلا اه شرح مر (قوله أو انه محتمل به) وإذا دفع اليه ثم أنكر
الدائن الحوالة وحلف أخذ دينه ممن كان عليه ولا يرجع المؤدى على من دفع عليه لانه اعترف بالملك
له اه شرح مر (قوله أو انه وارث له) أي لا مشارك له في ذلك فان كان له مشارك وصدقه لا يدفع له شيئا
لان كل جزء مدفوع يكون مشتركا اه حل (قوله أو انه وارث أو وصي الخ) وإذا سلمه ثم ظهر المستحق
حيا وغرمه يرجع الغريم على الوارث والوصي والموصى له بما دفعه اليهم لتبين كذبهم بخلاف صورة
الوكالة لا رجوع فيها في بعض صورها كما مر لانه صدقه على الوكالة وانكار المستحق لا يرفع تصديقه
وصدق الوكيل لا احتمال انه وكله ثم جحدوا هذا بخلافه اه شرح مر (قوله أو موصى له منه) انظر
الضمير راجع لما على زيد وراجع لمستحقه كل محتمل والا قرب الثاني وفاقا لشيخنا الزيادي اهشوبري (قوله)
لا اعتراؤه بانتقال المال اليه) أي ولو على سبيل الولاية كالوصي بخلاف الوكيل إذ لا ولاية له وقوله في غير
مسألة المحتمل قيد به لان عند العين وهي لا مجال لها وقوله لكن لا يجوز أي وان كان مقتضى التشبيه الجواز عند
التصديق أي قبين العين والدين فرق في الجواز وعدمه عند التصديق (قوله لكن لا يجوز له دفع العين الخ) المعتمد
الجواز لكنه لا يجب اهشوبري وفي قل على الجلال وإذا دفع ثم أنكر المستحق الوكالة وحلف على نفيها
أخذ دينه من مدينه وهو يرجع على من دفعه له به ان بقي أو يبدله إن تلف بتقصير وإلا فلا رجوع وفي

دفع العين ترجع على من هي عنده منهما فان تلقت طالب كلاهما ولا يرجع الغارم على الآخر الا ان فرط القابض والقرار عليه اه وعبرة حل قوله ولكن يجوز دفعه ان صدقه وكذا يجوز له الدفع ايضا ان كذبه لانه متصرف في مال نفسه فلو حضر المستحق وانكر ما صدق يمينه ثم ان كان المستحق عيناً أخذها من القابض ان كانت باقية وان تلقت بغير تفريط فله تفريم من شاء منهما ولا رجوع للغارم على الآخر لانه مظلوم بزعمه وان تلقت بتفريط القابض فان غرمه المستحق فلا رجوع له وان غرمه الدافع فانه يرجع على القابض لان القابض وكيل عنه والوكيل يضمن بالتفريط والمستحق ظلمه باخذ البديل وحقه في ذمة القابض فيستوفيه بحقه وان كان الحق ديناً فله مطالبة الدافع بحقه ويسترد هو المدفوع انتهت (قوله ولهذا التفصيل) اي بين العين والدين المشار له بقوله لكن الخ وبقوله في غير مسألة المختال (قوله حذف عند وعين الخ) اي لان عند العين والتفصيل الذي في الاصل يناسب الدين فلا يناسب ان يذكر عند وعين ويذكر احكاما لا تناسب الا الدين واجاب عنه م ر بان عند مستعملة في الدين على خلاف الغالب اه وعبرة الاصل ولو قال رجل وكلني المستحق بقبض ماله عندك من دين او عين وصدقه الخ

(كتاب الاقرار)

مصدر اقرار اقرار هو مقرر فقوله مأخوذ من ق ر بمعنى ثبت فيه تجوز وقوله من قر الشيء اي يقر قرارا اذا ثبت والاقرار يشبه الوكالة من حيث ان المقر قبل اقراره كان متصرفا فيما يده وليس له وقد عزل عنه باقراره فلذا ذكره المصنف عقبها اه برماوى وفي المصباح قر الشيء من باب ضرب استقر بالمكان والاسم القرار اه (قوله اخبار الشخص بحق عليه) لغيره وعكسه الدعوى ولغيره على غيره الشهادة وقد ذلك حج بالامر الخاص والافعن محسوس رواية ومع الزام حكم والاقتوى ونظر فيه بان الرواية اقرار بمشيخة غيره عليه ودعوى السماع على غيره وفي الافتاء والحكم اخبار بحق لغيره وهو المقلد بفتح اللام على غيره وهو المستغنى او المحكوم عليه الا ان يقال هو اصلاح اه قل على الجلال قال القسطلاني والفرق بين الشهادة والرواية مع انها خبر ان كافي شرح البرهان للبارزى ان الخبر عنه في الرواية امر عام لا يختص بمعين نحو انما الاعمال بالنيات وقضى رسول الله بالشفعة فيما لم يقسم فلا يختص بمعين بل عام في كل الخلق والاعصار والامصار بخلاف قول العدل اشهدان لهذا عندنا بنا را الزام لمعين لا يتعداه وتعقبه الامام ابن عرفة بان الرواية تتعلق بالجزئي كثيرا كديث يخرب الكعبة ذوالسويقتين من الحبشة انتهى وقد يكون الخبر مركبا من الشهادة والرواية كالاخبار عن رؤية هلال رمضان فانه من جهة الصوم لا يختص بشخص معين بل عام حتى على من دون اربعة وعشرين فرسخا التي هي مسافة اختلاف المطالع رواية ومن جهة انه يختص باهل المسافة المذكورة شهادة قاله الكرمانى اه مع بعض تصرف وتغيير لضعيف يعتمد في المذهب اه شيخنا الحنفى (قوله ويسمى) اي لغة وشرعا وذكره توطئة لقوله اغدا ع ش والحاصل ان له ثلاث معان لغوى فقط وهو الاول وشرعى فقط وهو الثاني وشرعى ولغوى وهو الثالث اه (قوله قوامين) اي مواظبين على العدل مجدين في اقامته شهداء الله بالحق اي يقيمون شهادتكم لوجه الله تعالى وهو خبر ثان او حال ولو على انفسكم بان تقر واعليها لان الشهادة بيان الحق سواء كان عليه او على غيره اه عناني (قوله اغدا يا انيس) هو انيس من الضحاك الاسلمى معدود في الشاميين وقال ابن عبد البر هو انيس بن ابي مرثد والاول هو الاصح المشهور وهو اسلمى والمرأة ايضا اسلمية قال الحافظ انيس هو ابن الضحاك الاسلمى نقله ابن الاثير عن الاكثرين وروى من قال انه انيس بن ابي مرثدة فانه غنوى وكذا قول ابن التين كان الخطاب في ذلك لانس بن مالك لكنه صغرا من مختصر شرح مسلم للامام النووي للطيب بن عفيف الدين الشهير بابي مخزومة التميمي اه ع ش على م ر (قوله اغدا يا انيس) امر من غدا وفي المصباح غدا غدا ومن باب قعد ذهب غدوة بالضم وهو ما بين صلاة الصبح

ولهذا التفصيل حذف
عند وعين من كلام الاصل
(كتاب الاقرار)
هو لغة الاثبات من قر
الشيء أى ثبت وشرطا
اخبار الشخص بحق عليه
ويسمى اعتراقا أيضا
والاصل فيه قبل الاجماع
آيات كقوله تعالى كونوا
قوامين بالقسط شهداء لله
ولو على انفسكم وفرت
شهادة المرء على نفسه
بالاقرار واخبار كخبر
الصحيحين اغدا يا انيس
إلى امرأة هذا فان اعترفت
فارجمها

وطلوع الشمس وجمعها غدى مثل مدي ومدى هذا أصله ثم كثر حتى استعمل في الذهاب والانتلاق أي وقت كان ومنه قوله عليه الصلاة والسلام اغديا يا نيس أي انطلق (قوله والقياس جواز) أي صحته وانطلق بمقتضاه أي القياس على الشهادة كادل عليه كلامه وقوله أولى أي لان الاقرار أبعد عن التهمة من الشهادة (قوله أركانه أربعة) زاد بعضهم المقر عنده من حاكم أو شاهد وقد ينظر فيه بانه لو توقف تحقق الاقرار على ذلك لزم انه لو اقر خاليا بحيث لا يسمعه إلا الله تعالى ثم بعد مدة تبين انه اقر خاليا في يوم كذا لم يعتد بهذا الاقرار ولم يكن للمقر له المطالبة بمقتضاه ولا الدعوى بسببه لفساده وعدم صحته شرعا لعدم وجود ركنه المذكور والظاهر أن ذلك ممنوع قطعاً فتأمل اه سم على حجج اه ع ش على م ر (قوله وشرط فيها الخ) محل الشرطية قوله يشعر فلا حاجة إلى ما قاله المحشي وهو ع ش وعبارته قوله لفظ أي كونها لفظاً لا فلفظ ذات الصيغة اه أي فيلزم كون الشيء شرطاً في نفسه هذا هو مراده بالمناقشة وقد عرفت ان قوله لفظ توطئة والمقصود هو قوله يشعر الخ (قوله وشرط فيها لفظ) أي صريح أو كناية اه ع ش على م ر وإلحاقاً قدم شروط الصيغة اهتماماً بها ولانها الأصل بالنسبة للمقر والمقر به لان المقر من حيث كونه مقرراً والمقر به لا يوجدان إلا بعد الصيغة اه ر ماوى (فرع) لو قال إن شهدا على بكذا صدقتهما أو قال لا ذلك فهو عندى أو صدقتهما لم يكن اقراراً لا تنفاه الجزم ولان الواقع لا يعلق بخلاف فهما صادقان لانهما لا يكونان صادقين إلا ان كان عليه المدعى به الآن فيلزمه وان لم يشهدا فلو قال فهما عدلان فيما شهدا به فالوجه انه كقوله فهما صادقان لانه بمقتضاه شرح م ر وكتب عليه ع ش قوله فيما شهدا به فان اسقط فيما شهدا به لم يكن اقراراً اه حج قال في شرح الروض ولو لم يأت بصيغة الشهادة مرة بل قال إذا قال زيدان لعمرى على كذا فهو صادق كان الحكم كذلك كما قاله ابن العباد اه ومنه يعلم جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي ان رجلاً اتهم بمتاع انسان فشهد عليه شخص بانه رأى بعض هذا المتاع عنده فقال المدعى عليه ان حلف هذا الشاهد انه رأى عندى هذا المشهود به فهو صادق وهو أن يكون مقرراً بذلك وان لم يحلف الشاهد لانه إذا حكم بصحة الاقرار بمجرد التعليق على الاخبار الخالي عن اليقين فع الاخبار الخالي عن التعليق باليمين يكون كذلك اه (فرع) لو قال اكتبوا على زيد الف درهم لم يكن اقراراً لانه امر بالكتابة ولو قال اشهدوا على اتى وقتت جميع املاكى وذكر مصارفها ولم يحدد ما صارت جميع املاكى التى يصح وقفها ولا يضر (جمل) الشهود بحدودها ولا سكوتها عنها اه م ر و س ل (قوله مالو حذفه فلا يكون اقراراً) أى ولو قال فيما حسب او ظن بخلاف مالو قال فيما اعلم او اشهد فانه يكون اقراراً اه شرح م ر (قوله إلا ان كان المقر به معينا) قال الاسنوى سواء كان في يده او غائباً وقوله كذا الثوب أى او الثوب الفلانى اه سم (قوله وعلى او فى ذمتى الخ) فان اتى بلفظ يدل عليهم كقوله على ومعى عشرة فالقياس انه يرجع اليه فى تفسير بعض ذلك بالعين وبعضه بالدين اه شرح م ر وكتب عليه الرشيدي قوله فالقياس انه يرجع اليه فى تفسير بعض ذلك الخ كان المراد ان هذه الصيغة عند الاطلاق تكون اقراراً بالعين والدين معاً لکنه منهم فيرجع اليه فى تفسير مقدار العين ومقدار الدين والا فوضع الاول الدين والثانى العين فلا يحتاج فى انصرافه اليهما إلى رجوع اليه وظاهر انه لو فسر ذلك بالعين فقط انه يقبل أخذاً عاماً انه يقبل تفسير على بالعين بل نقل الشهاب سم عن الشارح انه لو فسر معى وعندى بما فى الذمة قبل لانه غلط على نفسه انتهى (قوله بالوديعة) أى وبالتجسس الذى لا يقتضى فيما لو قال له على شيء اه سم (قوله ومثل على قبلى) أى ومثل معى وعندى لدى اه شرح م ر والمعتمد ان قبلى يعم العين والدين اه شوبرى (قوله فلو ادعى انها وديعة الخ) فان غلط على نفسه كان ادعى انها مغصوبة أو فسر بالدين قبل من غير يمين اه حل وقوله صدق يمينه أى فى الرد والتلف لاني انها وديعة فيقبل بلا يمين اه قل على الجلال (قوله فلو ادعى انها وديعة) إلى قوله صدق يمينه كيف هذا مع قوله معى او عندى وفى حاله التلف او الرد لم تكن معه ولا عنده إلا ان يقال يصدق

والقياس جواز لا نا اذا قبلنا الشهادة بالاقرار فلان يقبل الاقرار أولى (أركانه) أربعة (مقر ومقر له) (مقر) به وصيغة وشرط فيها) أى فى الصيغة (لفظ يشعر بالتزام) (بحق وفى معناه ما مر فى الضمان) (ك) قوله (لز يد على أو عندى كذا) (وخرج بزيادة على أو عندى مالو حذفه فلا يكون اقراراً إلا أن يكون المقر به معينا كذا الثوب فيكون اقراراً) (وعلى أو فى ذمتى للدين) لانه المفهوم من ذلك هو هذا عند الاطلاق لما سيأتى أنه يقبل التفسير فى على بالوديعة ومثل على قبلى كافى التهذيب ونص عليه فى الام (ومعى أو عندى للعين) فلو ادعى انها وديعة وانها تلفت او انه ردها صدق يمينه وتعبرى باوفى الموضعين أولى من تعبيره بالواو فيهما

(رجواب لي عليك الف)
 اولى لي عليك الف بلى
 او نعم او صدقت او انا
 مقربه او نحوها) كابر اتى
 منه او قبضته (اقرار) لانه
 المفهوم من ذلك (كجواب
 اقض الالف الذى لي عليك
 بنعم او) بقوله (اقض غدا
 او امهلى او حتى افتح
 الكيس او اجد) أى
 المفتاح مثلا (او نحوها)
 كابت من يأخذه أو أقعد
 حتى تأخذه فانه اقرار
 لذلك (لا) جواب ذلك
 (بزنه واخذه واختم عليه
 او اجعله في كيسك او
 انا مقرا أو اقربه أو نحوها)
 كهى صحاح أو رومية
 فليس اقرارا بالالف بل
 ماعد الخامس والسادس
 ليس لقرار أصلا لانه
 يذكرك للاستهزاء والخامس
 محتمل للاقرار بغير الالف
 كوحداية الله سبحانه
 وتعالى والسادس للوعد
 بالاقرار به بعد بخلاف
 لا انكر ما تدعيه فانه
 اقرار وقولى وجواب
 الى آخره أعم بما ذكره
 (و) شرط (في المقر اطلاق
 تصرف واختيار) ولو من
 كافر أو فاسق (فلا يصح)
 اقرار (من صبي ومجنون)
 ومعنى عليه ومكره) بغير
 حق كسائر عقودهم

عليه اتهامه أو عنده باعتبار ما كان تأمل والصواب تصوير ذلك بما إذا ادعى التلف أو الرد بعد الاقرار
 لا قبله كما يؤخذ من كلام الشارح بعد وعبارته مع المتن في الفصل الآتي وحلف مقر في قوله له على أو عندي
 أو معى الف وفسره بوردية فقال المقر له لي عليك الف آخر ديننا وهو الذى أردته باقرارك وحلف في
 دعواه تلفا ورداله كائين بعده أى بعد الانكار بخلافها قبله لان التالف والمردود لا يكونان عليه ولا
 عنده ولا معه اه باختصار (قوله وجواب لي عليك الف) أو هل لي عليك الف واخبرني زيدان لي عليك
 الف اه عباهم (قوله أو اليس لي عليك الف) فلو حذف الهمزة وقال ليس لي عليك الف فان قال بلى كان
 مقرا لان بلى رد للنفي ونفى النفي اثبات وان قال نعم لم يكن اقرار لان نعم لتقرير النفي اه حل وعبرة ع ش
 على مرقال سم على منهج ولو وقع أى نعم وبلى في جواب الخبر المنفى نحو ليس لي عليك الف قال الاسوى
 فينتجه ان يكون اقرار مع بلى بخلاف نعم اه برأقول ولعل الفرق بينهما ان نعم الاثبات للنفي وتقريره فكانه
 قال نعم ليس لك على شىء وبلى رده فكانه قال بلى لك على لانه اذا رد النفي فقد اثبت تقيضه وهو ما نقاه ولعل
 الاسوى جار على مقتضى اللغة لان الالفاظ اذا أطلقت حملت على حقائقها اللغوية ما لم يرد ما يخالفه وفي
 اليس قد يدعى وجود عرف يخالف اللغة ولعله عدم تفرقة حملة الشريعة بين بلى ونعم في اليس كما اشار اليه بقوله
 لانه المفهوم من ذلك (قوله بلى او نعم) وفي نعم وجه انها ليست باقرار لانها في اللغة تصديق للنفي المستفهم
 عنه بخلاف بلى فانها رد له ونفى النفي اثبات ولهذا جاء عن ابن عباس رضى الله عنه في آية الست بربكم قالوا نعم
 كفروا وهذا الوجه بان الاقرار بربهم ونحوها مبنية على العرف المتبادر من اللفظ لا على دقائق العربية وعلم منه
 عدم الفرق بين النحوى وغيره خلافا للفرز الى ومن تبعه ويفرق بينه وبين نظيره في الطلاق من الفرق بينهما في
 انت طالق إن دخلت الدار بفتح الهمزة بان المتبادر من عند النحوى عدم الفرق لحفائه على كثير من النحاة
 بخلافه ثم ولا ينافى ما تقرره قول ابن عبد السلام ولو لقن العربى كلمات عربية لا يعرف معناها لا يؤخذ بها
 لانها لم يعرف مدلولها يستحيل عليه قصد ما لان هذا اللفظ يفهمه العامى ايضا وكلام ابن عبد السلام في لفظ
 لا يعرفه العامى اصلا والوجه ان العامى غير المخالط لنا يقبل دعواه الجهل بمدلول اكثر الفاظ الفقهاء
 بخلاف المخالط لانه لا يقبل إلا فى الحنى الذى يخفى على مثله معناه اه شرح مر (قوله بلى او نعم) النسوية
 بينهما هنا اصطلاح فقهى والاف اصطلاح اللغة ان نعم لتقرير النفي وبلى لا بطلاله وهذا ليس مرادها اه
 شيخنا (قوله كابر اتى منه او قبضته) لو قال قد احدثت فلانا بها فقال المدعى إنما احدثته عن جهة اخرى فالقول
 قول المدعى بخلاف قد قضيتها فقال إنما قضيت جهة اخرى قال البخوى لان الحوالة استيفاء فهو قد
 استوفى وينكر ان يكون احوال بما يدعيه اه سم (قوله او قبضته) أى الالف وفي نسخة او قضيتها وفي قل
 على الجلال (قوله او قبضته) أى الالف وفي نسخة أو قضيتها أى الالف فلو قال قضيت منه خمسمائة
 فهو اقرار به بدون ما بقى من الالف وعليه بينة بالقضاء ولو لم يقل منه لم يكن اقرارا كما لو قال قد اقرانه
 ابرانى او استوفى منى او بسم الله كما مر اه (قوله بنعم) فلو قال بسم الله هل هو كذلك او هو كناية ولو
 قال بالشهدوا على بكذا أى لزيد فها اقرار كما فى به والد شيخنا أى وكذا لو قال اشهدكم على ان له على
 كذا كان اقرارا أى ولا نظر لاحتمال الوعد بالشهادة لان المفهوم من قوله ان له على كذا ثبوت
 الحق في الحال اه حل وفي قل على الجلال وكذا بسم الله أى ليس اقرارا كما قاله شيخنا في
 شرحه (قوله فانه اقرار) أى حيث خلى عن قرينة استهزاء كالضحك وتحريك الرأس على المعتمد
 خلافا لجمع منهم حجج وفي كلام شيخنا كحج انه يغتفر دعوى الجهل من غير المخالط لعدم فهم كثير من
 هذه الالفاظ اه حل (قوله اطلاق تصرف واختيار) هذا يصدق بالنائم لانه مطلق التصرف
 ومختار فى شرح المقاصد ان حركات النائم اختيارية إلا ان يجاب بان المراد بالا اختيار فى شرح المقاصد
 ما قابل الاضرار والمراد به ما هنا ان يكون مطلق التصرف بمن له قصد ورؤية اه حل (قوله فلا يصح
 من صبي) أى ولو مراها قالوا اذن له وليه اه شرح مر (قوله ومكره بغير حق) أى على الاقرار اما

مكره على الصدق كأن ضرب ليصدق في قضية اتهم فيها فيصح حال الضرب ويعدله ويلزمه ما أقربه لانه غير مكره إذا المكره من اكره على شيء واحد وهذا إنما ضرب ليصدق ولم ينحصر الصدق في الاقرار لكن يكره الزامه حتى يراجع ويقر ثانيا واستشكل المصنف قبول إقراره حال الضرب بانه قريب من المكره وإن لم يكن مكرها وعمله بما مر ثم قال وقبول إقراره بعد الضرب فيه نظر إن غلب على ظنه إعادة الضرب إن لم يقر وقال الأذرعى الصواب فيما لو ضرب ليقر بالحق ويراد بذلك الاقرار بما ادعاه خصمه انه اكره سواء اقر في حال ضربه او بعده وعلم انه لو لم يقر اضرب ثانيا وما ذكره ظاهر جلي اه شرح م ر وكتب عليه ع ش قوله كأن ضرب ليصدق وظاهر ان الضرب حرام في الشقين خلافا لمن توهم حله اذا ضرب ليصدق وظاهره وان كان الضرب خفيفا وهو ظاهر وكتب أيضا قوله سواء اقر في حال ضربه او بعده أي وسواء كان الضارب له حاكم الشرع او السياسة او غيرها كشايخ العرب اه (قوله بغير حق) اما إذا كان بحق فصحيح ولم يوجد للا كراه بحق مثال صحيح لان ما قالوه في تصويره اما غيرا كراه او اكره على غير الاقرار أو عليه لكن بلا حق (قوله فان ادعى بلوغا الخ) مراده بهذا تحقيق قوله اطلاق تصرف أي ولو بدعواه فظهر ارتباطه بما قبلها اه شيخنا ولهذا كتب ع ش على م ر مانعه قوله فان ادعى بلوغا أي لم يصح اقراره او ليتصرف في ماله اه (قوله هو اعم من تعبيره بالاحتلام) قدم في باب الحجر ان المراد به أي في كلام الفقهاء خروج المني بنوم او يقظة بجماع او غيره اه وعليه فلا اعمية الا بالنظر لمعناه لغة وأنه مساو لمعنى الامتاء عرفا وحيت لا يخفى ما فيه تأمل اه شوبري لان المدار على العرف (قوله بان استكمل تسع سنين) وتقدم عن المؤلف انها تقر بنية والمعتمد انها تحديدية اه حل ولا بد في ثبوت كمالها من بينة عليه اه ع ش على م ر (قوله ولا يحلف عليه) لكن صحيح الشيخان ان ولد بهن المرتزقة ان ادعى البلوغ بالاحتلام وطلب اثبات اسمه في الديوان او لياخذ السهم حلف ويفرق بأن هذا يريد مزاحمة غيره اه حل (قوله في خصومة) فلو باع ونوزع في صحة بيعه بدعوى صفه وادعى البلوغ صدق بلا يمين وحكم بصحة بيعه حتى لو سلم المبيع وطلب الثمن وجب دفعه اليه بلا يمين لثبوت البلوغ وصحة البيع اللازم لهما ذلك ولا يرد حلف ولد المرتزقة لان استحقاقه ليس لازما للبلوغ كذا تحرر مع طب اه سم (قوله لانتفاء الخصومة) أي بقبول قوله او لا فلا تنقضه اه شرح م ر ويؤخذ منه انه لو رفعت الخصومة في زمن يقطع بلوغه فيه فان ادعى ان تصرفه وقع في الصباح حلف وهو كذلك اه ع ش عليه (قوله وكالا مناء في ذلك الحيض) ولو ادعت الحيض صدقت بلا يمين الا ان علق الزوج طلاقها على حيضها فادعت وكذبها الزوج فلا بد من يمينها لوقوع الطلاق اه حل (قوله او ادعاه بسن) ولو ادعى بلوغا واطلق حمل على الاحتلام ولا يحتاج الى استفسار خلافا للأذرعى حيث قال يحتاج اليه ووافقه حج قال فان تعذر استفساره بان مات لنا اقراره لان الاصل العبا اه حل (قوله وان كان غريبا) عبارة شرح م ر ولو غريبا غير معروف بسهولة اقامتها في الجملة ولا بد في بينة السن من بيان قدره للاختلاف فيه نعم لا يبعد الا كنفاء بالاطلاق من فقيه موافق للحاكم في مذهبه كما في نظائره لان هذا ظاهر لا اشتباه فيه اما لو شهدت بالبلوغ ولم تعرض لسن فتقبل وهي رجلان نعم لو شهد اربع نسوة بولادته يوم كذا قبلن وثبت بهن السن تبعا فيما يظهر وخرج بالسن والاحتلام ما لو ادعاه واطلق فيستفسر على ما رجحه الأذرعى ويمكن حله على التدب اذا لاوجه القبول مطلقا اه شرح م ر وكتب عليه ع ش قوله موافق للحاكم في مذهبه ينبغي أو حتى والحاكم شافعي لان السن عند الحنفى اكثر منه عند الشافعي فيلزم من وجوده عند الحنفى وجوده عند الشافعي فالشاهد الفقيه الحنفى سواء اراد السن عنده او عند الشافعي ثبت المطلوب لان الحنفى ذهب الى انه اكثر من خمسة عشر اه سم على حج اه (قوله والسفيه الخ) مراده بهذا استثناء صور من مفهوم هذا الشرط وقوله مر حكهما اما المفلس فيصح اقراره بعين او جناية ولو بعد الحجر او بدین معاملة او اتلاف استدوجوبه لما قبل الحجر واما السفيه فيصح اقراره بموجب عقوبة دون

(فان ادعى) الصبي (بلوغا بامناء) هو اعم من تعبيره بالاحتلام (يمكن) بان استكمل تسع سنين كما مر في الحجر (صدق) في ذلك (ولا يحلف) عليه وان فرض ذلك في خصومة يطلان تصرفه مثلا لان ذلك لا يعرف الا منه ولانه ان كان صادقا فلا حاجة الى يمين والا فلا فائدة فيها لان يمين الصبي غير منعقدة واذالم يحلف فبلغ مبلغا يقطع فيه بلوغه قال الامام فالظاهر ايضا انه لا يحلف لانتفاء الخصومة وكالا مناء في ذلك الحيض (او) ادعاه (بسن كلف بينة عليه) وان كان غريبا لا مكانها (والسفيه والمفلس مر حكهما) أي حكم اقرارهما في باب الحجر والفلس (وقبل اقرار رقيق

بموجب عقوبة) بكسر الجيم

كقتل وزنا وسرقة لبعده
عن التهمة فيه فان كل قس
بجولة على حب الحياة
والاحترار عن الايلام
ويضمن مال السرقة في
ذمته تالفا كان او باقيا في
يده او يد سيده اذا لم يصدقه
فيها ولو أقر بموجب قود
وعنى عنه على مال تعلق
برقبته ولو كذب به سيده (و)
قبل اقراره (بدن جنابة)
وان اوجبت عقوبة
كجنابة خطأ واتلاف مال
عمدا أو خطأ (ويتعلق بذمته
فقط) اي دون رقبته (ان لم
يصدقه سيده) في ذلك بان
كذبه او سكت فهو أعم من
تعبيره بكذبه فيتبع به اذا
عتق وان صدقه يتعلق
برقبته فيباع فيه الا ان يفديه
السيد باقل الامرين من
قيمه وقد رد الدين واذا بيع
وبقى شيء من الدين لا يتبع
به اذا عتق وتعبيرى بما
ذكر أعم من قوله لا توجب
عقوبة (وقيل) الاقوار
(عليه) أي على سيده (بدن)
معاملة (تجارة اذن له فيها)
ويؤدى من كسبه وما يده
كاسر في بابه وتعبيرى
بتجارة أولى من تعبيره
بمعاملة وخرج بها اقراره
بما لا يتعلق بها كالقرض
فلا يقبل على السيد ولو أقر
بعد حجر السيد عليه بدین

غيرها حل وعبارة في الفلاس نصها ويصح اقراره بعين أو جنابه أو بدین أسند وجوبه لما قبل الحجر
انتهى وفي باب الحجر نصها ولا يصح من محجور سفيه اقراره ببنكاح أو بدین أو اتلاف مال ويصح اقراره
بعقوبة انتهت وقرار الفلاس بالنكاح مقبول بخلاف السفيه فلا يقبل ويقبل اقرار السفيه به لمن صدقها
كالرشيدة اذ لا أثر للسفيه من جانبها تحصيلها المال به بخلاف الذكر شرح م (فرع) اقرار المرتد
بعقوبة في بدنه مقبول وفي ماله موقوف اه سم على منهج اه ع ش على م (فرع) اقرار الرشيد بجنابة
في الصغر مقبول فيلزمه ارشها ان كانت بما يلزمه في الصغر بان كانت باتلاف ولا يقبل اقراره بنحو بيع
أو قرض اه قل على الجلال (قوله بموجب عقوبة) أي حذا كانت أو تعزيرا اه ع ش على م (قوله
وسرقة) أي بالنسبة للقطع اه شرح م واما المال فيثبت في ذمته تالفا كان او باقيا كما يأتي اه ع ش عليه
(قوله عن الايلام) أي ايلام الغير له بضرب أو حبس أو غيرهما اه ع ش (قوله تالفا كان او باقيا في يده) في
كونه حينئذ مضمونا في ذمته تسمح وقوله ان لم يصدقه أي فان صدقه تعلق برقبته كبقية ديون الجنابة كما يأتي
هذا التفصيل فيها الا ما وجب بالعفو عن العقود فيتعلق بالرقبة مطلقا كما قال والفرق ان هذا بدل عن الرقبة
وهي مستحقة صدق السيد لا لكان بدلهما متعلقا بها مطلقا اه شيخنا وفي قل على الجلال قوله او باقيا في
يده او يد سيده أي لانه لا ينزع من بدنها بلا تصديق السيد فان صدقه وجب رده ان كان باقيا ولا يتعلق
بذمته ان كان تالفا بل برقبته وان كان مرهونا او جانيا لکن يقدم المرتن والمجنى عليه فان ثبتت الجنابة
الثانية بيينة اشترك في رقبته المجنى عليهما وعلى ذلك يحمل قول شيخنا م بعدم تعلقها به (قوله اذا لم يصدقه
فيها) فان صدقه وكان باقيا رده لمالكه وان تلف في يد الرقيق تعلق برقبته او في يد السيد كان صامتا اه حل
(قوله وان اوجبت عقوبة) مثل للذاتية باتلاف المال عمدا لانه يوجب التعزير وللمطوى تحتها بما قبله
وما بعده (قوله ويتعلق بذمته فقط) لا يقال هذا وجب بغير رضا مستحقة فيتعلق بالرقبة على القاعدة
المشهوره لانا نقول محلها اذا ثبت ذلك بيينة أو صدقه السيد اه شوبري (قوله وان صدقه تعلق برقبته)
أي ان لم يكن جانيا ولا مرهونا اه شرح م وقضيته انه لو كان جانيا او مرهونا لم يؤثر تصديق السيد
فيقدم حق المرتن والمجنى عليه وعليه فلو انفك الرهن او عفا المجنى عليه عن حقه او بيع في الجنابة والدين ثم
عاد ملك السيد فينبغي ان يتعلق برقبته مؤاخذه للسيد بتصديقه اه ع ش عليه (قوله لا يتبع به اذا عتق)
لانه تقدم ان جنابة الرقيق تعلق برقبته فقط وظاهره انه لا يؤاخذ به في الآخرة (قوله وتعبيرى بتجارة
أولى) وجه الأولوية انه لا يتعلق بالسيد عمدة الدين ويقبل اقرار العبد به بالنسبة له الا ان كانت المعاملة
تجارة بخلاف مجرور الاذن في شراء شيء مثلا فليتامل اه ع ش (قوله وخرج بها الخ) حاصل المخرج صور
اربع الأولى والثالثة مفهوم الاضافة الى التجار والرابعة مفهوم الاذن فيها واما الثانية فهي مفهوم قيد
يلاحظ زائدا على المتن أي وافر قبل الحجر عليه فكان الانسب تاخير من بين مفاهيم المتن الى ما بعدها
(قوله كالفرض) وما يقال ما افترضه ان كان لنفسه كان فاسدا أو للتجارة باذن سيده فينبغي ان يؤدي
منه لانه مال تجارة يرد بان السيد منكرو القرص ليس من لوازم التجارة التي يضطر اليها التاجر فلم يقبل
اقراره به على السيد ومثل القرض الشراء الفاسد لان الاذن لا يتناول الفاسد اه رشیدی (قوله ولو اقر
بعد حجر السيد عليه الخ) او فرق بينه وبين الفلاس بان اقرار العبد يؤدي الى فوات حق السيد بخلاف غرم
الفلاس فان الباقي من الحق يبقى بذمة المفلس اه حل (قوله لم تقبل اضافته) أي ويقبل اقراره فيكون
في ذمته كالذي بعده اه وقوله لعجزه عن الانشاء أي لان من ملك الانشاء ملك الاقرار وهذا بالنسبة
للباطن فالامر بالعكس أي من ملك الانشاء لا يملك الاقرار مثلا من ملك شيئا يجوز ان
يفشي ملكه لغيره كيبيعه له ولا يجوز ان يقربه لغيره لما سيأتي ان شرط المقر به ان لا يكون ملكا للمقر حين
يقروا استثنى من طرد ذلك وعكسه فن الطرد الوكيل بالتصرف يملك الانشاء ولا يملك الاقرار ومن العكس

معاملة اضافته الى حال الاذن لم تقبل اضافته لعجزه عن الانشاء

فلما أطلق الإقرار بالدين لم ينزل على دين التجارة وهو ظاهر إن تعذرت مراجعته كتنظيره في إقرار المفلس وإن لم يكن ما ذونا له في التجارة لم يقبل إقراره على سيده فيتعلق ما أقر (٤٣٢) به بذمته فيتبع به بعد عتقه صدقه السيد أو كذبه هذا كله في غير المكاتب أما المكاتب

فيصح إقراره مطلقا كالحر (و) قبل (إقرار مريض ولو لو ارث) بدين وعين لأنه انتهى إلى حالة يصدق فيها الكذب ويتوب العاصي فالظاهر أنه لا يقر إلا بتحقيق (ولا يقدم) فيما لو أقر في صحته بدين وفي مرضه لاخر باخر أو أقر في أحدهما بدين وأقر وارثه باخر (إقرار صحة) على إقرار مريض (ولا إقرار) (مورث) بل يتساويان كالأقرار بها في الصحة أو في المرض وإقرار وارثه كإقراره فكانه أقر بالدينين (و) شرط (في المقر له أهلية استحقاق) للمقر به لأن الإقرار بدونه كذب (فلا يصح) إقرار (لدانة) لأنها ليست أهلا لذلك (فإن قال) على (بسبها لفلان) كذا (صح) حملا على أنه جنى عليها أو أكثرها أو استعملها تعديا وتعبيرا بفلان أعم من تغييره بمالكها مع أنه لو لم يذكر شيئا منها صح وعمل ببيانه (ك) صحة الإقرار (لحمل هندوان أسنده لجهة لا تمكن في حقه) كقول له أقرضني أو باعني به شيئا وبلغوا

إقرار المرأة بالنكاح فإنه يصح إقرارها به ولا تملك الانشاء أم حل (قوله) فلو أطلق الإقرار أي قبل الحجر لأنه بعد الحجر لا فائدة له لأنه مع التصريح لا يلتفت إليه أم حل (قوله) فيتعلق ما أقر به بذمته (الظاهر أن هذا يرجع للمفاهيم الأربعة التي أولها قوله وخرج بها إقراره بما لا يتعلق بها) (قوله) أما المكاتب (الخ) ظاهره ولو فاسد الكتابة وإقرار المبعوض يقبض لأنه كالرقيق في بعضه الرقيق وكالحرف في بعضه الحر ولا يكلف دفع ما يتعلق بالرق من ماله وإن تمكن لأنه بمثابة المؤجل خلافا لحج والمصنف أم حل (قوله) فيصح إقراره مطلقا) أي ويؤديه عما في يده فإن عجز ولا مال معه فديون معاملاته يؤديه بعد عتقه وأرش جنائياته في رقبته تؤدى من ثمنه أم حل (قوله) مطلقا) أي اذن له السيد أم لا أم ع ش وسواء قيده بتجارة أو جنابة أو أطلقه أم (قوله) وإقرار مريض ولو لو ارث) ويخرج من رأس المال بالاجماع كما قاله الغزالي أم شرح م ر وفي قول على الجلال ويحسب ما أقر به من رأس المال إلا نحو هبة أو إبراء أطلقه فيحمل على وقوعه في المرض فيحسب من الثلث أم ولو ارث تحليف المقر له ولو اجنبا على استحقاق ما أقر له به فإن نكل حلف الوارث وبطل الإقرار ويقال بمثل ذلك فيما لو أقرت الزوجة المريضة بقبض صداقها من زوجها أم حل (قوله) لأنه انتهى إلى حالة (الخ) غرضه بهذا الرد على الضعيف القائل بأنه لا يصح إقراره لبعوض الورثة لأنه منهم بحرمان باقيهم كما في شرح م ر والغاية في المتن للرد قال م ر في شرحه بعدما تقدم واختار جمع عدم قبوله أن أهم لفساد الزمان بل قد تنقطع القرائن بكذبه قال الأذرعى فلا ينبغي لمن يخشى الله أن يقضى أو يفتى بالصحة ولا شك فيه إذا علم أن قصده الحرمان وقد صرح جمع بالحرمة حيث ذكروا أنه لا يحل للمقر له أخذه ويجرى الخلاف في إقرار الزوج بقبض صداقها من زوجها في مرض موتها وبقية الورثة تحليف المقر له أنه أقر له بحق لازم يلزمه الإقرار به فإن نكل حلف أو قاسموه ولا تسقط اليقين باسقاطهم كما صرح به جمع (فرع) لو أقر الوارث لمشاركته في الارث وهما مستغرقان كزوجة وابن أقر لها بدين على أبيه وهي مصدقة له ضاربت بسبعة أثمان الدين مع أصحاب الديون لأن الإقرار صدر عن عبارة نافذة في سبعة أثمان فعملت عبارة فيها كعمل عبارة الجائر في الكل قاله البلقيني ولو أقر المريض لانسان بدين ولو مستغرقا ثم أقر لاخر بعين صدق صاحبها كعكسه لأن الإقرار بالدين لا يتضمن حرجا في العين بدليل نفوذ تصرفه فيها بغير تبرع أم شرح م ر (قوله) أو أقر في أحدهما بدين (الخ) فلو كان الإقرار أن يعين كان المورث هذا المبدل ويدوقال الوارث بعدم موته هذا العمر وقياس ما يأتي من أن المقر إذا قال هذا الزيد ثم قال هذا العمر وجب تسليم المقر به لزيد ويغرم للمقر قيمته لأنه حال بين عمره وبين حقه بإقراره لزیده أنه هنا كذلك فيسلم المقر به لمن سماه المورث ويغرم الوارث قيمته للثاني تنزيلا لإقرار الوارث منزلة إقرار المورث وقد يفرق باننا إنما غرنا المقر لعمره ولأنه حال بإقراره الأول بين حقه وبينه بخلاف ما هنا فإن إقرار الوارث به لعمره وقع في حالة كون المقر به ليس بيده لأن المورث أخرجه من يده بإقراره للأول فاشبه ما لو كان بيد المقر وديعة مثلا وغصبت في حياة المورث فإنه لا يلزم الوارث إعطاء بدلها من التركة أم ع ش على م ر (قوله) فلا يصح إقرار لدانة) أي بملوكة فإن كانت مسألة صح الإقرار لها وحمل على أنه من غلة وقف عليها أو وصية أم حل (قوله) شيئا منهما) أي من فلان ومالكها أي فكل منهما ذكره ليس بقيد ومع ذلك تعبيرا أعم لصدقه بالموقوف عليه والموصى له بالمنفعة والمستاجر تأمل (قوله) كصحة الإقرار لحمل هند) والخصم في المقر به من يكون ولي الحمل إذا وضع وبوضع المال تحت يده قبل وضعه أم من شرح م ر وع ش عليه (قوله) وإن استدل لجهة (الخ) هذه الغاية للرد والمعتمد أن الإقرار باطل كالأستناد للضمير في كلام الرافعي راجع للإقرار بالصواب ما فهمه النووي من رجوعه له أم شيخنا (قوله) وبلغوا الاستناد المذكور) أي كالأقرار له على ألف من ثمن خر أم حل (قوله) وهذا ما صححه الرافعي (الخ) وغبارته

الاستناد المذكور وهذا ما صححه الرافعي في شرحه وقواه السبكي وما وقع في الأصل واستدرك به في الروضة فيه على الرافعي من أنه لم يفهمه من قول المحرر وإن أسنده إلى جهة لا يمكن فهو لغو وهو كما قال صاحب الأنوار والأذرعى وغيرهما

فيه طريقان أحدهما القطع بالصحة والثاني على القولين في تعقيب الاقرار بما رفعه اه وقوله وما وقع في
الاصل الخ هو المعتمد اه حل (قوله رهم) بفتحين في المعباح رهم في الحساب رهم وهما مثل غلط يغلط
غلطا وزنا ومعنى اه واما رهم بمعنى اعتد اعقادا سر جوحا لم ير من باب وعد في المختار وهم في الشيء من
باب وعد اذا ذهب رهم اليه وهو يريد غيره (قوله واما الاقرار فصحيح) قال شيخنا هذا والمعتمد الغاء
الاقرار ووجهه بان قرينة حال المقر له ملغية للاقرار له بخلاف ألف ثمن خر فانه لا قرينة في المقر له ملغية
فعمل به والغنى المبطل وهو معنى ظاهر يصح الاستعانة به في الغرض فتعاطى المصنف في فهمه ليس في محله
ولا يخفى ان عبارة المحرر ظاهرة فيما فهمه الذروي فلا مانع من مخالفة المحرر لما في الشرحين فكثيرا ما
يخالفهما فالحكم على النووي بالوهم هو الوهم اه حل (قوله وشرط فيه ايضا عدم تكذيبه) اي المقر له
وشرط ان لا يكذبه الشرع وعبارة شيخنا ومن المستحيل شرعا الخ ان لا يكذبه الشرع في اقراره كالمو أعتق
عبدا ثم اقر له هو او غيره عقب عتقه بدين او عين لم يصح لان اهلية الاستحقاق لم تثبت له الا في الحال وهذا
واضح اذ لم يحتمل ان يكون حريه ملك ثم استرق او يصور بثبوت الدين له بنحو صداق او خلع اه حل
وفي صدر عبارته تحريف ونص عبارة شيخه في الشرح ومن المستحيل شرعا ان يقر لقن عند عتقه بدين
او عين والاوجه تقيده بمن لم تعلم حرابته وملكه قبل لما فيه بخلاف من احتمل فيه ذلك انتمت (قوله عدم
تكذيبه) مضاف لفاعله وهو المقر له ومفعوله محذوف كما اشار اليه بقوله للمقر اه شيخنا ومثله في اشتراط
عدم التكذيب واره اه ع ش على م ر (قوله فلو كذبه في اقراره له بمال) مثل المال الاختصاص ولو
اقر له بمرج عاقوبة ورد لا يستوفي منه فالنقيض بالمان انما هو لقوله او ترك الخ وإلا فيشترط لصحة
الاقرار عدم التكذيب مطلقا كما مر اه ع ش على م ر (قوله ترك في يد المقر) أي إن كان عينا ولا يطالبه
به إن كان دينا اه حل (قوله وسقط اقراره بمعارضته الانكار) وحيث يكون له التصرف فيه حتى
بالوطء حيث لم يظن انه للمقر له وليس للقاضي نزعه من يده الا ان قال لا اعرف مالكة ولم تقم قرينة على انه
لقطة اه حل (قوله حتى لو رجع الخ) قال في شرح الروض وهذا لا حاجة اليه لما مر انه بالتكذيب
بطل اقراره اه شوبري (قوله قبل رجوعه) أي على المعتمد لما مر من أن يده عليه يملك لا يداستحفاظ
وقيل لا يقبل رجوعه بناء على ان الحاكم ينزعه منه إلى ظهور مالكة اه من شرح م ر فسقط ما للحواشي
هنا (قوله ولو رجع المقر له عن التكذيب لم يقبل) ظاهره وان بين لتكذيبه وجه احتملا وقياس نظائره
ان تسمع دعواه ويثبت ان بين ذلك اه ع ش على م ر (قوله لم يصح) اي الا ان كانوا محصورين فلو
قال واحد منهم أنا المعنى بذلك صدق المقر يمينه ولو قال عندي مال لا اعرف مالكة نزعه منه وكيل
بيت المال لانه اقر بمال ضائع وهو بيت المال مالم يدع او تقم قرينة على انه لقطة اه حل (قوله لاحد
هؤلاء الثلاثة مثلا) اي فلا حدم الدعوى عليه فان جلف له ولثاني فهل ياخذ الثالث لتعين الاقرار له
أولا استظهر في التحفة الاول اه شوبري (قوله أن لا يكون ملكا) أي ان لا يأتي لفظ يقتضي أنه
ملكه وإلا فلا بد ان يكون ملكا له بحسب الظاهر حتى لو اخبرهما في يد غيره بانه ملك زيد كان غير مؤاخذ
به الآن اه ع ش وحيث نفي هذا الشرط أن يكون من شروط الصيغة وأشار له قل على الجلال أي
من شروط صراحته كما يشير به قول الشارح قال البغوي الخ اه (قوله حين يقر) ظرف للنفي أي الشرط
انتفاء ملكه في حالة الاقرار وسيأتي محترزه في قول المتن لا هذا لفلان الخ اي ثبوت ملكه
قبل الاقرار لا يضر (قوله أو ديني الذي عليك الخ) الخطاب ليس قيدا بل مثله مالو قال ديني
الذي على زيد لفلان وهذا بخلاف مالو قال الدين الذي على فلان لعمر و فانه اقرار صحيح إذ ليس
فيه الاضافة للمقر التي تنافي الاقرار من سم بتصرف (قوله لان الاضافة اليه تقتضي الملك الخ) اي حيث
لم يكن المضاف مشتقا ولا في حكمه فان كان كذلك اقتضت الاختصاص بالنظر لما دل عليه مبدأ
الاشتقاق فن ثم كان قوله داري او ديني لعمر و لغو الاضافة فيه غير مشتق فافتت الاختصاص

وهم بل الضمير في فهو
للاستناد بقرينة كلام
الشرحين وأما الاقرار
فصحيح (و) شرط فيه
أيضا (عدم تكذيبه) للمقر
فلو كذبه في اقراره له بمال
ترك في يد المقر لأن يده
تسعر بالملك ظاهر او سقط
اقراره بمعارضته الانكار
حتى لو رجع بعد التكذيب
قبل رجوعه سواء أقال
غلطت في الاقرار أم
تعمدت الكذب ولو رجع
المقر له عن التكذيب لم
يقبل فلا يعطى إلا باقرار
جديد وشرط أيضا كون
المقر له معينا تعيينا يتوقع
معه طلب كما أشرت اليه
كالأصل بالتعير بهند فلو
قال على مال لرجل من أهل
البلد لم يصح بخلاف مالو
قال على مال لاحد هؤلاء
الثلاثة مثلا (و) شرط في
المقر به ان لا يكون ملكا
(للمقر) حين يقر (قوله
داري او ديني) الذي عليك
(لعمر و لغو) لان الاضافة
اليه تقتضي الملك له فينافي
الاقرار لغيره إذ هو
إخبار بحق سابق عليه
ويحمل كلامه على الوعد
بالهبة

مطلقاً ومن لازمه الملك بخلاف مسكني وملبوسى فان اضافته انما تفيد الاختصاص من حيث السكنى لا مطلقاً لا اشتقاقاً اهـ عـش على مر (قوله قال البغوى فان اراد الخ) عبارة شرح مر فلو اراد بالاضافة في دارى نزيد اضافة سكنى صح كما قاله البغوى في فتاويه وبحث الاذرعى استفساره عند الاطلاق والعمل بقوله ولو قال الدين الذى كتب باسمى على زيد لمعرو صح اذ لا منافاة ايضا او الدين الذى لى على زيد لمعرو لم يصح الا ان قالوا اسمى في الكتاب عارية وكذا ان اراد الاقرار فيما يظهر اخذا بما مر فلو كان بالدين المقر به رهن او كفيل انتقل الى المقر له بذلك كما في فتاوى المصنف لكن الوجه ما فصله التاج الفزارى وهو انه ان اقربان الدين صار لزيد فلا ينتقل بالرهن لان صيرورته اليه انما تكون بالحو القوى تبطل الرهن وان اقربان الدين كان له بقى الرهن بحاله اهـ شرح مر (قوله فان اراد به الاقرار قبل منه) كأن فسر الاضافة في قوله دارى بالمسكن وفي دينى بكونه باسمه قال الاذرعى وينبغي استفساره عند الاطلاق والعمل بقوله وهل يأتى فيما لو قال الدار التى لى او الدين الذى لى لمعرو ولو كان بالدين رهن او ضمان انتقل الدين بذلك الوصف وفيما لو قال الدين الذى لى على زيد لمعرو واسمى في الكتاب عارية فلو قال صار لمعرو لم ينتقل لان الصيرورة تحمل على الحوالة وذلك لا ينتقل معها كما تقدم في باب الحوالة اهـ حل (قوله الى ان اقررت به) أى الى قرب ان اقررت به او في هذه العبارة تجوز اهـ عزيزى والغاية خارجة اهـ وقوله فليس لغوا الخ والحاصل انه اذا أتى بجملة من احداهما تضره والاخرى تنفعه عمل بما يضره منهما سواء تقدم أو تأخر وان أتى بجملة واحدة فيها ما يضره وما ينفعه لغت ان قدم المانع كقوله دارى لفلان اهـ عنانى (قوله بخلاف دارى التى هى ملكى لفلان الخ) أى فانه لغو وظاهره وان اراد الاقرار رسم اقول وينبغي خلافة حمل لقوله دارى التى هى ملكى على المجاز يعنى ان الدار التى كانت ملكى قبل هى لزيد الآن غايته انه اضافها لنفسه باعتبار ما كان اهـ عـش (قوله وأن يكون بيده) أى حسا او حكما فدخل في الثانى نحو الممار والمؤجر حالة كونهما تحت يد المستعير والمكترى اهـ شرح مر وعـش عليه فتلخص ان معنى كونه فى يده انه فى تصرفه فلا يرد نحو الغاصب اهـ رشيدى وهذا الشرط انما هو فى الاقرار بالاعيان واما الاقرار بالدين فلا يأتى فيه هذا الشرط اهـ شرح مر (قوله وان يكون بيده) أى لانه عند انتفاء يده عنه امامدع او شاهد بغير لفظهما فلم يقبل اهـ شرح مر (قوله وان يكون بيده) أى لنفسه بخلاف مالو كان نائباً عن غيره كناظر وقف وولى محجور فلا يصح اقراره اهـ حلى وهذا الشرط للعمل بمقتضى الاقرار لا لصحته كما يعلم من كلامه اهـ قل على الجلال وقوله كما يعلم من كلامه حيث قال ليسم باقرار للمقر له حيث نفي هذا هو مقتضى الاقرار اهـ (قوله وان يكون بيده) أى حقيقة كفى المملوك او حكما فى مسألة الحرية لقوله ليسم للمقر له بالنسبة اليه أى ليسم المقر الحر لنفسه أى ترك سيده ويخليه ونفسه هذا هو المراد اهـ شيخنا (قوله حيث نفي) أى حين اذ كان بيده فى الحال او فى المال وعليه فلو لم يكن يده الخ فلو قال العبد الذى فى يد زيد لمعرو ثم اشتراه نزع منه وسلم لمعرو واستثنى منه مالو باع الحاكم مال غائب لمقتضى ثم قدم وادعى انه كان باعه له لان قبل بيع الحاكم فانه يقبل اقراره وهذا أقرب شىء ليس فى يده اهـ حل (قوله فلو اقر بحرية شخص الخ) تفريع على قوله وان يكون بيده ولو مالا اهـ عـش ولو اقربان ما فى يد مضمون مع شراؤه منه لانه قديقه صد استنقاذه ولا يثبت الخيار للمشتري كما قاله الامام لانه انما يثبت ان يطلب الشراء ملكا لنفسه او مستنيبه اهـ شرح مر وكتب عليه عـش قوله صح شراؤه أى حكم بصحة شرائه منه ويجب رده لمن قال انه مضمون منه ان عرف والا تزرعه الحاكم منه وينبغي ان يأتى مثل ذلك فى كتب الاوقاف فاذا علم بوقفيته وارليس من العلم ما يكتب بهوامشها من انظر وقف ثم اشتراها كان شراؤه افتداء فيجب عليه ردها لمن له ولاية حفظها ان عرف والاسلمها لمن يعرف المصلحة فان عرفها هو وابقاها فى يده وجب عليه حفظها والاعارة منها على ما جرت به العادة فى كتب

قال البغوى فان اراد به
الاقرار قبل منه ولو قال
مسكنى او ملبوسى لزيد
فهو اقرار لانه قد يسكن
او يلبس ملك غيره (لا)
قوله (هذا لفلان وكان)
ملكاً (لى الى ان اقررت)
به فليس لغوا الاعتبار ابوله
وكذا لو عكس فقال هذا
ملكى هذا لفلان اذ غايته
انه اقرار بعد انكار صرح
به الامام وغيره بخلاف
دارى التى هى ملكى لفلان
(وان يكون بيده ولو مالا)
ليسلم بالاقرار للمقر له
حيث نفي فلو لم يكن بيده حالا
ثم صار بها عمل بمقتضى
اقراره بان يسلم للمقر له
حيث نفي (فلو اقر بحرية
شخص) بيد غيره

الاقواف (قوله ثم اشتراه) أى لنفسه لا لغيره بنحو وكالة قال شيخنا وظاهر ذلك جواز العقد وهو ظاهر بل ربما يجب ان تعين الخلاص به فايراجع وقوله حكم بحريته وصح الشراء نقرا لتصدق صاحب اليد ولانه وسيلة للعق وكالحرية الاقرار بوقف دار مثلا اه قال على الجلال (قوله حكم بها) أى بعد اقتضاء مدة خيار البائع اه شرح مر وهذا ظاهر فى كل من خيار المجلس وخيار الشرط وأما فى خيار العيب فغير ظاهر بل الظاهر انه يحكم بها من حين البيع وإذا فسخ البائع بعيب اطاع عليه فى الثمن يتدين بطلان الحكم بها وتنقض الاحكام التى بنيت عليها (قوله وكان اشتراؤه الخ) ومن ثم امتنع رده بعيب ولم يستحق ارشاً بخلاف البائع إذ لو رد الثمن المعين بعيب جاز له استرداد العبد اه شرح مر (قوله وكان اشتراؤه الخ) قد يقال الاشتراء لا يأتى فى جانب البائع فكان الاولى التعبير بالشراء الذى عبر به الاصل لانه يطلق على البيع اه حل أى لان كلامه يقتضى ان الاشتراء يكون بيعا من جهة البائع (قوله لا اعترافه بحريته الخ) يؤخذ منه انه شراء صورى والقصد منه الاقتداء لان الاعتراف بالحرية يوجب بطلان الشراء (قوله وخيار العيب) أى فيما لو اطاع على عيب فى الثمن المعين (فرع) قال الشافعى لو اشترى ارضا ووقفها مسجدا أى مثلا لجاء آخر وادعاه وصدقه المشتري لم تبطل الوقفية وعليه قيمتها قلت وهو ظاهر جلي ماخوذ مما تقدم من ان الحق اذا تعلق بثالث لا التفات الى قول البائع والمشتري إذا اتفقا على بطلان البيع ولا يثبت ما ادعاه الثالث لا يثبت ولا رجوع للمشتري على البائع بشئ حيث لم يصدقه البائع على الوقفية اه عرش (قوله بالخيارين) أى المجلس والشرط وفى قول على الجلال قوله فيثبت فيه الخياران وكذا خيار العيب فى الثمن وإذا رد الثمن رد العبد وإذا ظهر العبد معيافلا ارش ولو مات قبل القبض سقط الثمن فيرده البائع إن كان أخذه أو بعد القبض فلا يسقط وليس عليه ولا لاحد ان قال هو حر الاصل وماله لورثته او لبيت المال وليس للمشتري اخذ شئ منه وله اخذ جميعه ان قال انا اعتقه وله اخذ قدر الثمن من تركته ان قال للبائع انت اعتقته لانه بعض ماله فى الكذب وقدر ما ظله به فى الصدق وله اقل الامرين من الثمن الذى غره البائع لمن اشتراه منه والثمن الذى دفعه المشتري للبائع ان قال اعتقه غير البائع وعينه فان لم يعينه فكحر الاصل ولو اقر بحريته فقط استفصل وعمل بتفسيره فان تعذر فكحر الاصل ولو استاجر المقر من وفى يده فهو افتداء للنفعة فتزومه الاجرة وليس له استخدامها ولو نكح من اقر بحريتها صح وان لم تحمل له الامة لكن لا يحمل له الوطء إلا ان نكحها باذنها وسيدها عنده ولى بالولاء أو غيره اه (قوله وسواء اقال فى صيغة اقراره هو حر الاصل) وفى هذه لو مات المدعى حرته بعد الشراء فيرثه لو ارثه الخاص فان لم يكن فليت المال وليس للمشتري اخذ شئ منه لانه يزعمه ليس للبائع كما مر واعتراف المشتري بانه كان مملوكا ولكن اعتقه ماله قبل شراء البائع له كاعترافه بحرية اصله لكن هنا يورث بالولاء بشرطه وياخذ المشتري من تركته اقل الثنتين اه شرح مر وكتب عليه عرش قوله اقل الثنتين أى ثمن البائع الاول والبائع الثانى ووجهه ان الاقل ان كان هو الذى وقع به البيع الاول فهو الذى تعدى سيد العبد بقبضه فيؤخذ من تركته دون ما زاد وإن كان الاقل هو الثانى فلان المقر بالحرية لم يغرم إلا هو فلا يأخذ زيادة عليه اه وقول مر واعتراف المشتري الخ هذه الصورة هى التى ذكرها الشارح بقوله ام غيره وقوله ام اعتقه هو أى البائع قال مر فى شرحه وفى هذه بوقف ولاؤه لا تنفاه اعتراف البائع بعتقه والمشتري لم يعتقه فان مات بلا وارث بغير الولاء وله تركته ورثة البائع ورد الثمن للمشتري ان صدق البائع المشتري بعتقه فان لم يصدقه فالمشتري اخذ قدر الثمن من تركته ويوقف الباقي ان كان لانه اما كاذب فى حرته لجميع الولاء له او صادق فالكل للبائع ارثا بالولاء وقد ظله باخذ الثمن منه وتعدرا استرداده وقد ظفر بماله امان ان كان له وارث بغير الولاء فان لم يكن مستغرقا فله من ميراثه ما يخصه وفى الباقي ما مروا لجمع ميراثه له وليس للمشتري اخذ شئ منه لانه يزعمه ليس للبائع إلا ان كان البائع يرث بغير الولاء كان كان اخا للعبد فلا يرث له بل يكون الحكم كما لو لم يكن وارث بغير الولاء كما اقتضاء التعليل وصرح به بالقبض

(ثم اشتراه حكم بها) فترفع يديه عنه مؤاخذه له باقراره السابق (وكان اشتراؤه اقتداء) له (من جهته) لا اعترافه بحريته المانعة من شرائه (ويصا من جهة البائع فله) لا للمشتري (الخيار) أى خيار المجلس وخيار الشرط وخيار العيب فتعبرى بذلك اعم من تعبيره بالخيارين وسواء اقال فى صيغة اقراره هو حر الاصل أم اعتقه هو او غيره

وغيره (قوله وان او هم كلام الاصل الخ) عبارة الاصل ثم ان كان قال هو حر الاصل فشرأه اقتداء وان قال اعتقه البائع وهو بستره ظلما فاقترع من جهة البائع على المذهب انتهت قول الشارح ام اعتقه الضمير المتفصل فيه عائد على البائع كما علمت من العبارة المذكورة (قوله بالشق الثاني) وهو قوله ام اعتقه هو او غيره والاول هو قوله حر الاصل اشد شيئا وعبارة الحلبي قوله بالشق الثاني وهو ام اعتقه هو انتهت وهذا هو الصواب كما تصرح به عبارة الاصل تامل (قوله وضح بمجهول) اي ولو في جواب دعوى عندنا كم اه قل على الجلال (قوله وضح بمجهول الخ) علته في شرح الروض بقوله لان الاقرار اخبار عن حق سابق والشيء يخبر عنه مفصلات تارة وبجمل اخرى اه رشيدى والمراد بالمجهول ما يعم المبهم كاحد العبدین ولو قال لزيد هذه الدار وما فيها صح واستحق جميع ما فيها وقت الاقرار فان اختلفا في شيء اه وبها وقت صدق المقر وعلى المقر له البينة اخذ من قول الروضة لو اقر له بجميع ما في يده او ينسب اليه صح وصدق اذا تنازع في شيء كان يده حينئذ وقضيته انه لو اختلف وارث المقر والمقر له صدق وارث المقر لانه خليفة مورثه فيحلف على نفي العلم بوجود ذلك فيها حالة الاقرار ونحو ذلك ولا ينع من بحلفه انه لا يستحق فيها شيئا وبه اقرى ابن الصلاح وهو اوجه من قول القاضي يصدق له قال ابن الصلاح ولو كان للمقر زوجة ساكنة معه في الدار قبل قولها في نصف الاعيان بينهما لان اليد لها معه على جميع ما فيها صلح لاحدهما فقط او لكليهما اه شرح مروفي عرشا عليه (تنبيه) قال الشافعي رضي الله تعالى عنه اذا اختلف الزوجان في مناع للبيت فمن اقام البينة على شيء من ذلك فهو له ومن لم يقم بينة فالتياس الذي لا يعذر احدهما عندى بالغة عنه ان هذا المتاع في ايديهما معا فيحلف كل منهما لصاحبه على دعواه فان حلفا جميعا فهو بينهما نصفين وان حلف احدهما دون الآخر قضى للحالف وسواء اختلفا مع دواء النكاح ام بعد التفريق واختلاف ورثتهما كاختلافهما وكذلك احدهما مع وارث الآخر وسواء ما يصلح للزوج كالسيف والمنطقة او للزوجة كالحلى والغزال او لهما كالدرهم والدنانير او لا يصلح لهما كالمصحف وهما امان والنبل وتاج الملوك وهما عاميان وقال ابو حنيفة ان كان في يدهما حيا فاما يصلح للرجال للزوج او للنساء فاما والذي يصلح لهما فلهما وعند احمد ومالك قريب من ذلك واحتج الشافعي بان الرجل قد يملك متاع المرأة والمرأة متاع الرجل اذ لو استعملت الظنون لحكم في دباغ وطار تداعيا طرا او دباغا في ايديهما ان يكون لكل ما يصلح له وفيما اذا تنازع موسر ومسرقي لؤاوان يجعل للموسر ولا يجوز الحكم بالظنون اه وينبغي ان مما يقتضى الحكم لاحدهما يده معرفته به قبل التنازع كلبوس الرجل الذي يشاهد عليه اوقات انتفاعه به وملبوس المرأة كحلي تلبسه في بيتها وغيره لكن اتفق وقت التنازع ان الحلى والملبوس موضوعان في البيت فتستصحب اليد التي عرفت في كل منهما اه دميري في النفقات اه (قوله قبل تفسيره بغير عبادة الخ) وله تحليفه انه لبس له عليه شيء غير هذا وسواء قال على او عندى وكذا في ذمتي الا في نحو الكلب اه قل على الجلال (قوله وان لم يتمول) اي يسد مسدا او يقع موقعا يحصل به جلب نفع او دفع ضرر كل متمول مال ولا عكس اه حل (قوله كفلس) مثال لما قبل الغاية وقوله وحبته مثال للغاية اه عرش (قوله وزبل) وكذا كل نجس يقتنى كجلد ميتة يظاهر بالدبغ وخمر محترمة فيجب رده على المقر له ويحرم الاستيلاء عليه اه من شرح مر (قوله لصدق كل منهما الخ) في العبارة الملب وقوله مع كونه اي كل منهما (قوله في معرض الاقرار) المعرض بوزن مسجد موضع عرض الشيء وقلته في معرض كذا اي في موضع ظهوره وهذا لان اسم الزمان والمكان من باب ضرب ياتي على مفعول بفتح الميم وكسر العين قاله في المصباح اه شوبري ونقل الشنواني في حواشي شرح الكافية لشيخ الاسلام انها بكسر الميم وفتح الراء اه عرش على مر (قوله اذ لا مطالبة بها) تعليل للعلة والمعنى اذ لا يطالب بها احدهما ان شرط المقر به ان يكون مما تجوز المطالبة به كما في شرح مر (قوله نعم يقبل

وان او هم كلام الاصل
تخصيص كون ذلك يعاين
جهة البائع بالشق الثاني
(وضح) الاقرار (بمجهول)
كشيء وكذا فيطلب من
المقر تفسيره (قلو قال)
له (على شيء او كذا قبل
تفسيره بغير عبادة) لمريض
(ورد سلام ونجس لا
يقتنى) كخنزير سواء
اكان مالا وان لم يتمول
كفلس وحبته برأى لا كقود
وحق شفعة وحد قذف
وزبل لصق كل منها بالشيء
مع كونه محترما فتعبري
بما ذكر اعم مما عبر به
اما تفسيره بشيء من الثلاثة
المذكورة فلا يقبل لبعد
فهما في معرض الاقرار
اذ لا مطالبة بهانعم يقبل

تفسير الحق الخ) أي فيما لو قال على هل ومثله عندى حق وهل له أن يفسره بحجة البر وقوله بالاولين أي عبادة المريض ورد السلام ولو قال في ذمى لم يقبل تفسيره بنحو حجة حطة لأنه لا يثبت فيها حل (قوله فيقبل تفسيره بنجس لا يقتنى لا بما قبله) قد يقال في قبول التفسير بما لا يقتنى نظراً فإن ما لا يقتنى لا يثبت عاياه يدل أحد ولا يجب رده على من أخذ منه كما ذكره سم عن عميرة في أول كتاب الغصب إلا أن يقال اكتفوا هنا في الاقرار بما يشعر به اللفظ ولو لم يحسب اللفظ اه ع ش (قوله كقوله مال عظيم الخ) عبارة أصله مع شرح مر ولو اقر بمال مطلق أو مال عظيم أو كبير بموحدة أو كثير بمثلاثة أو جليل أو خطير أو وافر أو نفيس أو أكثر من مال فلان أو بما يده أو بما شهد به الشهود عاياه أو حكم به الحاكم على فلان أو نحو ذلك قبل تفسيره بما قل منه أي المال ولو لم يتمول كحبة بروجع وباذنجان أي صالح للأكل ولا فهو غير مال ولا من جنسه لأن الأصل براءة الذمة فيما فوقه وصفه بنحو العظم يحتمل أنه بالنسبة للتيقن حله أو لشحج أو لكفر مستحله وعقاب غاصبه وثواب باذله لنحو مضطر ولو قاله على مثل ما في يد زيد أو مثل ما على لزيد كان مبهما جنسا ونوعا لا قدر ا فلا يقبل بأقل من ذلك عدد إلا أن المثلية لا تحتمل ما مر لتبادر الاستواء عدد أمنا (قوله أصل ما أنبى عليه الاقرار) الاضافة بيانية أي الأصل الذي أنبى عليه الاقرار أي القاعدة التي يتفرع منها احكام الاقرار أن الزم اليقين الخ قال الحلبي والمراد باليقين الظن القوي لا ما انتفت عنه الاحتمالات العشرة كما لا يخفى على من نظر في فروع الباب اه وقوله وأطرح الشك ولا استعمل الغلبة كل منهما عطف لازم على ملزوم اه شيخنا مثلاً إذا قال له على درهم في عشرة وأطلق فإن المتيقن درهم واحتمال المعية مشكوك فيه أي احتمال كون في بمعنى مع حتى يلزمه أحد عشر مشكوك فيه اه تقرير وقوله ايضاً ولا استعمل الغلبة أي لا اعول على الغالب والمراد بالغلبة ما غلب على الناس في عرفهم أي أنبى عليه الاحكام الشرعية كما قاله العناني كما إذا قال له عندى مال عظيم فإن الغالب أنه مال له وقع فقبول تفسيره بما قل فيه عدم التعويل على الغالب (قوله وبمستولدة) إنما عايد الباء لئلا يتوهم أنه لا بد من مجموع الامرين في صحة التفسير أي القليل والمستولدة وأنه لا يكفي التفسير بها وحدها كما قيل به وبعبارة شرح مر والثاني لا أي لا يقبل التفسير بالمستولدة لخروجها عن اسم المال المطابق إذ لا يصح بيعها انتهت قاعد الباء للتخصيص على كفاية كل من المتعاطفين في التفسير ولا نظر لتوهم أن المستولدة ليست بمال لأنه خلاف المنقول في الايمان وغيرها من انها منه اه من الشورى بتصرف والمراد المستولدة للمقر له (قوله لأنها ينتفع بها الخ) تعاليل المحذوف هو العلة تقديره لأنها تسمى مالا لأنها ينتفع بها الخ وهذا الاعتبار اندفع ما ردد على العلة المذكورة وحاصله أن الموقوف ينتفع به ويؤجر مع أنه لا يصح التفسير به وحاصل الدفع أن الموقوف لا يسمى مالا اه ثم رايت في مر ما نصه وكذا بمستولدة لأنها تؤجر وينتفع بها ويجب قبضتها إذا تلفها اجنبي ولأنها تسمى مالا وبه فارقت الموقوف لأنه لا يساه (قوله لزمه شيء) أي ويفسره بما يفسر به الشيء الغير المسكور وقد مر بيانه مع الفرق بين عندى على (قوله لزمه شيء) أي وإن زاد في التكرير على مرتين اه شرح مر أي وإن اختلف المجلس اه ع ش وقوله فشيئان أي في المال المذكور وأما لو قال شيء وشيء وشيء فيلزمه ثلاثة أشياء ما لم يتو بالثالث تأكيد الثاني وإلا فشيئان كما سيأتي في الفصل اه وبعبارة شرح مر ولو زاد في التكرير على مرتين فكافي نظيره الاقنى انتهت أي في قوله في الفصل او درهم ودرهم ودرهم ثلاث إلا أن نوى بالثالث تأكيد الثاني فدرهمان (قوله أو شيء وشيء الخ) مثل الواو ثم والفاء لكن محله في الفاء إن أراد العطف لأنها تأتي للتفريع وتزيين اللفظ كثير فلا تحمل على العطف إلا بقصد ما ثم والواو فلا يحتاجان إلى القصد اه من شرح مر وع ش عليه (قوله فشيئان يلزمه) أي متفقان أو مختلفان بحيث يقبل كل منهما في تفسير شيء لاقتضاء العرف المغايرة اه شرح مر (قوله أو كذا درهم) هي مركبة من اسم الإشارة وكاف التشبيه ثم نقلت عن ذلك وصار يكتفى بها عن المبهم وغيره من العدد ويجوز استعمالها في النوعين مفردة

تفسير الحق بالاولين منها
وخرج بعلى عندى فيقبل
تفسيره بنجس لا يقتنى لا بما
قبله (ولو اقر بمال وإن
وصفه بنحو عظم) كقوله
مال عظيم أو كبير أو كثير
(قبل تفسيره بما قل منه)
أي من المال وإن لم يتمول
كحبة بروجع ويكون وصفه بالعظم
ونحوه من حيث اثم غاصبه
وكفر مستحله قال الشافعي
أصل ما أنبى عليه الاقرار
إن الزم اليقين وأطرح
الشك ولا استعمل الغلبة
(وبمستولدة) لأنها ينتفع
بها وتؤجر وإن كانت
لاتباع وخرج بمنه تفسير
ذلك بالنجس وإن حل
اقتاؤه كجلد ميتة فلا يقبل
إذ لا يصدق عليه اسم المال
(ولو قال) له على أو عندى
(شيء شيء أو كذا كذا
لزمه شيء) لأن الثاني
تأكيد (أو) قال (شيء
وشيء أو كذا وكذا
فشيئان) يلزمه لاقتضاء
العطف المغايرة (أو) قال
(كذا درهم برفع) بدلا

أو عطف بيان (أو نصب) تميزا (أو جر) (٤٣٨) لحنا (أو سكون) وقفا وكذا كذا درهمها) أي بالاحوال الأربعة (أو) قال (كذا وكذا

درهم بلا نصب فدرهم) يلزمه لأن كذا مبهم وقد فسر بدرهم في الأولى والثانية وتختص الثانية باحتمال التأكيد والدرهم في الثالثة لا يصلح للتمييز (أو به) أي بالنصب بأن قال كذا وكذا درهمها (فدرهمان) يلزمه لأنه لا تمييز وصف في المعنى فيعود إلى الجميع ومسئلة السكون من زيادتي (أو) قال (الف ودرهم قبل تفسير الألف بغير الدرام) كالف فليس لأن العطف للزيادة لا للتفسير نعم لو قال ألف ودرهم فضة كان الألف ايضا فضة للعادة قاله القاضي بخلاف ما لو قال له على الف وقف فضة حنطة فان الألف مبهمة إذ لا يقال الف حنطة ولو قال له على الف درهم برفعهما وتنوينهما أو تنوين الأول فقط فلما يظهر فله تفسير الألف بما لا ينقص قيمته عن درهم وكأنه قال الف بمقامة الألف منه درهم (أو) قال (خمسة وعشرون درهما فالكل دراهم) لما مر أن التمييز وصف (أو) قال (الدراهم التي أقررت بها ناقصة الوزن أو مغشوشة فان كانت دراهم البلد) الذي أقر فيه (كذلك) أي ناقصة الوزن أو مغشوشة (أو) لم تكن كذلك بان كانت تامة أو

ومر كبتو معطوفة اشرح مر (قوله أو عطف بيان) قال في شرح الروض أو خبر مبتدأ محذوف قاله الشيخ في حواشيه أو مبتدأ وله خبر مقدم وكذا حال وقال السيد في شرح الكافية والأولى عندي أن يكون كذا مبتدأ ودرهم بدلا منه أو عطف بيان عليه وله خبر وعندي ظرف له اشرح مر اشرح مر (قوله أو نصب تميزا) أي لأن تمييز كذا يجب نصبه عند البصريين ويجوز عند الكوفيين اشرح مر (قوله أو جر لحنا) في المعنى الثاني أن تمييز ما يعني كذا واجب النصب فلا يجوز جره بمن اتفقا ولا بد بالاضافة خلافا للكوفيين أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يكون كذا ثوب وكذا اثواب قياسا على العدد الصريح الخ اشرح مر (قوله فدرهم يلزمه) ودعوى أنه في النصب يلزمه عشرون درهما إذا كان نحو بالانها أقل عدد مفرد يميز بمفرد منصوب منوعة لأنه يلزم عليه مائة في الجر لأنها أقل عدد يميز بمفرد مجرور ولم يقل به أحد وقول جمع بوجوب بعض درهم في الجر إذا التقدير كذا من درهم مردود وأن نسب للاكثرين بان كذا إنما تقع على الأحاد دون كسور ما اشرح مر (قوله والدرهم في الثالثة لا يصلح للتمييز) بل هو خبر عن الدرهمين في الربع أي هما درهم أو بدل منهما أو بيان لهما أو اما الجر فلا نه وإن كان لا يظهر له معنى لكنه يفهم منه عرفا أنه تفسير لمثله ما سبق وكذا يقال في السكون اشرح مر (قوله فيعود إلى الجميع) كما سيأتي في الوقف أن الوصف يعود لجميع ما تقدمه اشرح مر (قوله فيعود إلى الجميع) أي فهو تفسير لكل منهما لأن التمييز وصف في المعنى والعطف يمنع احتمال التأكيد والحاصل مما ذكره المؤلف اثنا عشر صورة حاصلة من ضرب ثلاثة في أربعة لأن كذا إما أن يثوب بها مفردة أو مركبة أو معطوفة والدرهم إما أن يرفع أو ينصب أو يجز أو يسكن والواجب في جميع ذلك درهم إلا إذا أتى بكذا معطوفة ونصب الدرهم قالوا واجب درهما اشرح مر (قوله قبل تفسير الألف بغير الدرام) أي من المال أو غيره اتحاد الجنس أو اختلاف اشرح مر (قوله للعادة) انظر لم يعمل بان التمييز وصف في المعنى فيرجع لجميع ما قبله كما عمل فيما سبق ويمكن أن يقال عمل بما ذكره لاجل الفرق بينه وبين ما بعده (قوله للعادة) لأنه يقال ألف فضة قال شيخنا وهو ظاهر أن لم يجز فضة باضافة درهم إليها ويبقى تنوين الألف والألف وجه حيثما بقاء الألف على إيهامها اشرح مر (قوله إذ لا يقال الف حنطة) ويقال الف فضة والمراد لا يقال ولا عادة يرجع إليها فلا يشكل بما قبله اسم (قوله برفعهما وتنوينهما) والظاهر أنه لو نصبهما أو خففهما متونين أو رفع الأول منونا ونصب الدرهم أو خففه أو سكته أو نصب الألف منونا ورفع الدرهم أو خففه أو سكته كان الحكم كذلك وأنه لو رفع الألف أو نصبه أو خففه ولم ينونه ونصب الدرهم أو رفعه أو خففه أو سكته لزمه الف درهم ولو سكت الألف وأتى في الدرهم بالاحوال المذكورة احتمل الأمر أن وهو إلى الأول أقرب اشرح الروض اشرح مر (قوله أو قال خمسة وعشرون درهما) فلو رفع الدرهم أو خففه لزمه ما عدده العدد المذكور وقيمه درهم كما بحثه الشارح في شرح الروض وجري عليه شيخنا كوالده وحج أيضا اشرح مر (قوله ناقصة الوزن) الدرهم الكامل ستة دوانيق والناقص مادون ذلك ومنه الطبري أربعة دوانيق والخوارزمي أربعة ونصف (فرع) أفتى الشهاب الرملي بان الأشرفي يحمل فلا يصح البيع به عند الإطلاق بل لا بد من بيان المراد منه من قدر معلوم من الذهب أو الفضة اشرح مر (قوله النصف فالتجه انه يحمل بين الفضة والفلوس في الأقرار يرجع إلى المقر في البيان) وأما في البيع فان اختلفت قيمتهما فلا بد من البيان والابطال البيع وان اتفقت واختلفا تحالفا اشرح مر (قوله الشيخ وهل يحمل عند الإطلاق على الغالب) ان فرض أن أحدهما غلب على الآخر كما حمل إطلاق النقد المجمل بين أنواعه على الغالب أو لا ويفرق بان الأجمال في التقدير أنواعه وهما بين جنسين ويتجه أن لا اثر لذلك اشرح مر (قوله ووصله الخ) فلو مات عقب اقراره هل يقوم وارثه مقامه فإذا قال ما ذكر يقبل الظاهر نعم حل (قوله قبل) أي وإن لم يتصل بخلاف المغشوشة والناقصة اشرح مر (قوله ولو فسر الدراهم بغير سكة

خالصة و (وصله) أي قوله المذكور

بالأقرار (قبل قوله فيهما) وإن فصله عنه في الأولى حملا على نقد البلد فيها وكالاستثناء في الثانية ولو فسر الدراهم بغير سكة

البلد

البلد الخ) ولو فسرهما بالفوس لم يقبل لا تغناء تسميتهما دراهم سواء الفسله أم وصله نعم لو غلب التعامل بها
 ببلد بحيث يجر التعامل بالفضة وإنما تؤخذ عوضا عن الفوس كالديار المصرية في هذه الأزمان قالوا وجه
 كاجته بعض المتأخرين القبول وإن كان منفصلا ولو تعذرت مراجعته حمل على دراهم البلد الغالبة على
 الأصح ويجرى ذلك في المسكيل كما هو ظاهر فلو أقرله باردب بر وبمحل الاقرار مكاييل مختلفة ولا غالب
 قيم اتعين أقلم اما لم يختص المقر به بمكيال منها فيحمل عليه الا على غير ما يحكم عليه بذلك ولو قال أردت غيرها
 وفي التقود يحمل على الغالب المختص من تلك المكاييل كالقود يصدق الغاصب والمتلف يمينه في قدر كيل
 ما غصبه أو أنقله اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله كالديار المصرية أي في زمنه إذ ذاك وأما زماننا
 فلا يقبل منه التفسير بها لأننا لا يتعامل بها إلا في المحقرات (قوله ويخالف البيع الخ) ويخالف أيضا
 الناقص بأنه يرفع بعض ما أقرب به بخلافه هنا اه شرح مر (قوله والاقرار أخبار بحق سابق) أي يحتمل
 ثبوته بمعاملة في غير ذلك المحل فرجع إلى إرادته اه شرح مر (قوله أي معناها) أي المعنى الحاصل من
 قولنا مع عشرة وحينئذ اشكل ما ذكره من أنه لو قال له على درهم مع درهم لزمه درهم واحد لاحتمال
 مع درهمين وكيف وجب كون العشرة دراهم واجيب بان هذا الاحتمال لا ياتي مع الظرفية الملحوظ
 فيها هذا المعنى لأن الظرفية مقتضية لوجوب العشرة ولو قال له على أشرف في قبل تفسيره بالقدر المعلوم من
 الذهب أو الفضة كما أقي به والشيخنا اه حل وعبارة ع ش قوله أي معناها وهو مصاحبة الدراهم
 للعشرة انتهت (قوله فان أراد معية فاحد عشر) اعترض هذا بأنه لو قال له على درهم مع درهم لزمه درهم
 جزما لاحتمال مع درهمين وحاصل الايراد انه عند التصريح بالمعية لا يترتب عليها حكم بل يلغى اعتبارها
 وعند الايمان بما يدل عليها وهو في بدون تصريح بها يترتب عليها الحكم وتعتبر ويعول عليها وكان قياس
 الحكم في درهم مع درهم ان يكون اللازم في درهم مع عشرة درهما واحدا فقط لاحتمال في عشرة إلى
 كما قلتم لاحتمال مع درهمين ويجب بحمل كلام المتن على ما إذا أراد المقر مع عشر دراهم للمقرله ويجب
 أيضا بان قصد المعية في قوله له درهم في عشرة بمثابة حرف العطف والتقدير له درهم وعشرة ولفظ
 المعية مرادف لحرف العطف بدليل تقديرهم في جاء زيد وعمر وبقولهم مع عمرو بخلاف قوله له على
 درهم مع درهم فان مع فيه مجرد المصاحبة والمصاحبة تصدق بمصاحبة درهم لدرهم غيره ولا يتدر فيها
 عطف اه بر ماوى بتصرف وهو ملخص من مر وعبارة حج وهي اصرح من عبارة شرح مر في هذا
 المقام نصا واستشكل ذلك الاسنوى وغيره بشيئين أحدهما جزمهم في درهم مع درهم بأنه يلزمه درهم لاحتمال
 ان يريد مع درهمين فمع نيته اولى واجاب البلقيني بأنه فرض ما ذكر انه لم يرد الظرف بل المعية فوجب احد
 عشر وفرض درهم مع درهم أنه أطلاق وهو محتمل للظرف أي مع درهمين فلم يجب إلا واحد فالمسئلان
 على حد سواء وفيه تكلف ينفيه ظاهر كلامهم في الثاني انه يلزمه الدرهم مطلقا أي مالم ينومع درهم يلزمه
 كما هو ظاهر واجاب غيره بانه نية المعية تجعل في عشرة بمعنى وعشرة بدليل تقديرهم جاء زيد وعمر ومع
 عمرو بخلاف لفظه مع فان غايتها المصاحبة وهي تصدق بمصاحبة درهم وللقر وفيه نظرو وتكلف وليست
 الواو بمعنى مع بل تحتملها وغيرها وقد يجب بان مع درهم صريح في المصاحبة الصادقة بدرهم له
 ولغيره فليس فيها تصريح بلزوم الدرهم الثاني بل ولا الإشارة إليه فلم يجب فيها إلا واحدا وأما في
 عشرة فهو صريح في الظرفية المقتضية للزوم واحد فقط فنية مع بها قرينة ظاهرة على انه لم يرد ما يراى مع
 درهم لأنه يراى بل ضم العشرة إلى الدراهم فوجب الاحد عشر والحاصل أن الدرهم لازم فيه ما والدرهم
 الثاني في مع درهم لم تنم قرينة على لزومه والعشرة قاسم قرينة على لزومها إذ لو لا ان نية المعية تفيد مع في
 زائدا على الظرفية التي هي صريح اللفظ لما أخرجه عن مدلوله الصريح إلى غيره فتأمله ثانيهما ينبغي ان
 العشرة مبهمة كالآلف في ألف ودرهم بالاولى واجاب الزركشي بان العطف في هذه يقتضى مغايرة الآلف

البلد أو بجنس ردى قبل
 ويخالف البيع لأن الغالب
 في المعاملة قصد ما يروج في
 البلد والاقرار أخبار بحق
 سابق (أو) قال له على (درهم
 في عشرة فان أراد معية)
 أي معناها (فاحد عشر)
 درهما تلزمه لورود في
 بمعنى مع كما في قوله تعالى
 ادخلوا في أمم أي معهم
 (أو) أراد (حسابا) بقيد
 زده بقولي (عرفة فعشرة)
 لأنها موجبة (والا) بان
 أراد ظرفا أو حسابا لم
 يعرفه أو أطلق (فدرهم)
 يلزمه لأنه المتيقن

للدراهم فبقيت على ايهام بخلافه في درهم في عشرة و اجاب غيره بان العشرة هنا عطفت تقدير اعلی مبين فتخصصت به الا ان الاصل مشاركة المعطوف للمعطوف عليه و ثم عطف المبین على الالف فلم يخصصها وفيه نظر اذ فضيحه انه في الف درهم وعشرة تكون العشرة دراهم وكلامهم باباه كالذي يتجه الفرق بان في الظرفية المقترنة بنية المعية اشعارا بالتجانس والاتحاد لا اجتماع امرين كل منهما مقرب لذلك بخلاف الف و درهم فان فيه مجرد اللفظ وهو لا يمتضى بمفرد صرف المعطوف عليه عن ايهامه الذي هو مدلول لفظه ثم رأيت السبكي اجاب بان المراد بنية مع بذلك انه اراد مع عشرة دراهم له و جرى عليه غير واحد وعليه فلا يرد شيء من الاشكالين ولا يحتاج لشيء من تلك الاجوبة وهو ظاهر لولا ان ظاهر كلامهم او صريحه انه لم يرد الا مجرد معنى مع عشرة فعليه يرد الاشكالان ويحتاج الى الجواب عنهما بما ذكر انتم و كتب عليه سم قوله ثم رأيت السبكي اجاب الخ الوجه التعميل على جواب السبكي اظهر المعنى عليه وكلامهم لا ينافية بل قواعدهم تقتضيه قطعا ودعوى ان كلامهم صريح في خلافه غير صحيح قطعا وانه ظاهر في خلافه لا اثر له بل كلامهم مع ملاحظة المعنى وقواعدهم لا يكون ظاهر في خلافه بل لا يكون الا ظاهرا فيه فاحسن التامل اه ونقله الرشيدى على مر وسيله اه

(فصل في بيان انواع من الاقرار مع بيان صحة الاستثناء لو قال له عندى سيف) في ظرف (او خف في ظرف او عبد عليه ثوب لم يلزمه الظرف والثوب) اخذا باليقين (او عكسه) بان قال له عندى ظرف فيه سيف او فيه خف او ثوب على عبد وهو من زيادتي (لزمه) اى الظرف في الاولين والثوب في الاخير (فقط) لذلك

(فصل في بيان انواع من الاقرار) اى اقسام الاقرار اى من مبيغته اى في بيان صبيغ من صبيغ الاقرار اى وما يتبع ذلك كالذى يفعل بالمتنع من التفسير اه ع ش على مر (قوله بان قال عندى ظرف فيه سيف الخ) ولم يفرقوا بين ما يتصل بظرفه خلقه وعادة وما ينفصل عنه وشمل كلامه كاصله مالم يضاف الظرف كقوله له عندى قوصرة تمر وغمد سيف وان قال بعضهم انه اقرار بهما اه شويرى (قوله او عكسه لزمه فقط) ومثل ذلك له عندى جارية في بطنها حمل او خاتم فيه او عليه فص او دابة في حافر هانعل او قمعة عليها عروة او فرس عليها مرج لزمه الجارية والدابة والقمعة والفرس لا الحمل والنعل والعروة والسرجه ولو عكس انعكس الحكم ولو قال له عندى جارية واطلق وكانت حاملا لم يدخل الحمل لان الجارية لم تتناول بخلاف البيع لان الاقرار اخبار بحق سابق كما مر وبما كانت الجارية له دون الحمل بان كان موصى به ولهذا لو قال هذه الدابة لفلان الاحملها صح ولو قال بعثكها لاحملها فلا والشجرة كالجارية والثمرة كالحمل فيما ذكر ولو قال عندى خاتم دخل في الاقرار فمعه لتناول الخاتم له فلو ادعى عدم ارادة الفص لم يقبل لانه رجوع عن بعض ما اقر به او قال له عندى عبد على رأسه عمامة بكسر العين وضمها لم تلزمه العمامة وضابط ذلك كما قاله الفقهاء وغيره ان كل ما دخل في مطلق البيع دخل متناوما فلا الاثر في المؤبرة والحمل والجدار فتدخل ثم لان المدار فيه على العرف لا هنا اه شرح مر و كتب عليه ع ش قوله ان كل ما دخل في مطلق البيع الخ قضية تخصيص الاستثناء بما ذكره انه لو اقر له بارض واساحة او بقعة فيها شجر او حجر رجا مثبت او ساقية او وتد او غير ذلك من كل منفصل توقف عليه تقع متصل دخل ولعله غير مراد لان هذه المذكورات ليست من معنى الارض وقد تقدم في الاصول والثمار ما هو صريح في عدم الدخول انتهى و كتب ايضا قوله والجدار اى فيما لو اقر له بارض واساحة او بقعة اما لو اقر له بدار او بيت دخلت الجدران لانها من مساها (قوله اوله لزمه) اى فقط وهكذا كل ظرف ومغروف لا يكون الاقرار باحدهما اقرارا بالآخر اه حلى (قوله اوله عندى دابة بسرجه) ومع سرجهما كبر رجها كما علم بالاولى ويفرق بينه وبين مع درهم بانه لا فرقة ثم على لزوم الثاني وهما قرينة على لزومه وهو اضافته اليها حجة وقضية ان ما تقدم من نحو الظرف لو اضيف لزمه الجميع فليحذر وكتب ايضا قال الجلال السيوطى في الاشياء (فرع) وقع السؤال عن رجل قال هذا العبد او الدابة خرج عن ذمتي لله تعالى فقلت يؤخذ باقراره في الخروج عن ملكه ثم هو في العبد يحتمل العتق والوقت فان فسره باحدهما قبل وان لم يفسره فالحمل على العتق اظهر لانه لا يحتاج الى تعيين ولا قبول والوقف يحتاج الى تعيين الجهة الموقوف عليها وقبول الموقوف

عليه اذا كان معينا واما الدابة فان كانت من النعم اجتمعت الوقف والاضحية والهدى ويرجع اليه فان لم يفسر فالحمل على الاضحية أظهر من الوقف لما قلنا ومن الهدى لانه محتاج إلى فعل فان كان قاتل ذلك بمكة أو محرما استوى الهدى والاضحية ويحتمل أيضا امر اربعا وهو النذر وخامسا وهو مطلق ذبحها والصدقة بها على الفقراء وإن كانت من غيرها فان كانت ما كوله احتملت الوقف والنذر والصدقة أو غير ما كوله لم تحتمل إلا الوقف فان فسر به وقف باطل كعدم تعيين الجهة وهو عاص قبل منه وان قال قصدت أنها سائبة فقي قبول ذلك نظر قلت ذلك تخريجا له فليتأمل شوبري (قوله اوداية بسرجها) بقي ماله قال له عندي سيف بغمده أو ثوب بصندوق هل يلزمه الجميع كالموقف قال دابة بسرجها أو لافيه نظروا الاقرب ان يقال يلزمه المظروف فقط ويفرق بينه وبين دابة بسرجها بان الباء إذا دخلت على الظرف كانت في استعمالهم بمعنى في كثيرا فتحمل عليه اه ع ش على م (قوله أو ثوب مطرز) المراد به هنا ما يخاط على كتف الثوب مثلا للزينة من قطع الحرير ونحوها قال سم على حج وهل الامر كذلك وإن كان الطراز بالابرة نظرا الى انه زائد على الثوب عارض له فيه نظر اه ولعل تردده بالنسبة لقوله عليه طراز دون المطرز فان دخول الحرير في المطرز بالابرة إذا قال له عندي ثوب مطرز أولى من قطع الحرير الخيطة على الكتف هذا ولو أقروا بوثوب ثم احضر ثوبا فيه طراز وقال لم ارد الطراز فقي سم على حج ان مقتضى ما قيل فيما لو قال عندي خاتم ثم احضر خاتما فيه فص وقال لم ارد الفص من عدم القبول فيه عدم القبول هنا أقول وقد يفرق بينه وبين الخاتم حيث دخل فسه فيما لو قال عندي خاتم الخ بان الفص جزء من الخاتم بخلاف الطراز فانه عارض بتمام صنعه والفص انما يتخذ في الخاتم عند صوغه اذ لم يعمد اتخاذ الخاتم بلا فص ثم يركب عليه بخلاف الثوب اه ع ش على م (قوله أو ثوب مطرز) بخلاف ما لو قال عليه أو فيه طراز وكتب ايضا بخلاف ما لو قال عليه طراز فلا يدخل الطراز حيثنذوقا لابن الملقن وخلافا لابن الرفعة اه ح ل (قوله لان الباء بمعنى مع) قضيته انه لو قال مع سرجها لزمه الجميع وليس مرادا بل تلزمه الدابة فقط اه ع ش قال العلامة الخطيب والفرق انه لما اخرج الحرف عن موضعه غلط عليه بلزوم الجميع بخلاف التصريح به اه بر ماوى (قوله والطراز جزء من الثوب) اى باعتبار لفظه وان كان في الواقع مركبا عليه اه شرح م (قوله فافرار على ايه بدين) ويقبل اقراره وان لم يكن حازرا وان كذبه الباقرن وحيثنذ لا يفرم الا ما يخصه فان قيل كيف يحكم بتعين حل هذا على الدين وملاحل على الوصية أجيب بان الغالب لزوم الدين بالمعاملات اه ح ل وعبرة الشرح م فافرار على ايه بدين لاضافة الالف الى جميع التركة المضافة الى الاب دونه وهذا واضح في تعلق المال بجميعها وضعا وتعلقا يمنع من تمام التصرف فيها ولا يكون كذلك الا الدين فاندفع بالتعلق بالجميع احتمال الوصية لانها انما تتعلق بالثلث واحتمال نحو الدين عن دين الغير وجه اندفاع هذا ان الرهن عن دين الغير لا يتصور عمومها من حيث الوضع انتهت (قوله فوعدهبة) اى ما لم يات بنحو على فان اتى بنحو على كان اقرارا بالجميع لاحتمال انه التزمه له في حصته خاصة بطريق كالنذر كما في الشرح الصغير اه م (قوله لانه اضاف الميراث الخ) قال الرافعي الفرق ضعيف لان الاضافة انما تمنع ملك الغير لا الرهن بدين الغير وكل مديون فتركته تنتقل مرهونة الى الوارث واستشكل ايضا ابن الرفعة المسئلة الاولى فقال لم لا يصح التفسير فيها بالوصية وبالرهن على دين الغير (فرع) قال له نصف ميراث ابى ونحو ذلك من الجزء الشائع بحث الاسنوى الصحة لاحتمال انه اوصى له بذلك وقبله واجازه الوارث ان كان زائدا على الثلث وما قاله وجه من قول السبكي انه ينبغي ان يكون قوله له في ميراث ابى نصفه كقوله له في ميراثى نصفه وان يكون قوله له فيه ثلثه اقرارا له بالوصية بالثلث اه شرح الروض (فرع) اذا لم يكن المقر حازرا لم يفرم الا بالنسبة (فرع) لو قال له في ميراثى من أبى الف لزمته وكذا لو قال بحق اوله في مالى نصفه بحق ونحو ذلك اه سم (قوله لزمه درهم) اى وان كرره الوفا في مجالس لاحتمال التاكيد مع اتقاء ما يصرفه

(او) له عندي (دابة
بسرجها أو ثوب مطرز)
بتشديد الراء (لزمه الكل)
لان الباء بمعنى مع والطراز
جزء من الثوب (او) قال
له (في ميراث ابى الف
فافرار على ايه بدين او)
قال له في (ميراثى من ابى)
(الف فوعدهبة) ان لم يرد
به اقرارا لانه اضاف
الميراث الى نفسه ثم جعل
لغيره جزءا منه وذلك لا
لا يكون الا به بخلافه فيما
قبلها (او قال له) على درهم
درهم لزمه درهم

يلزمه مان في كذا كذا
وكذا وكذا (أو) درهم
(ودرهم ودرهم ثلاثة)
تلمه (الأن نوى بالثالث
تا كيد الثاني) قدره مان
يلزمه فسهل المستثنى منه
مالو نوى بالثاني أو الثالث
استثنا فالو تا كيد الأول أو
أطلق فيلزمه الثلاثة عملا
بنيته في الأولى وبظاهر
اللفظ في الثالثة ولا متناع
التاكيد في الثانية لزيادة
المؤكد على الماكد
بالعاطف والفصل في
التاكيد بالثالث (ومتى
أقر بمهم كسوب) وشيء
(وطول ببيان) ولم تمكن
معرفة بغير مراجعته
(فاني حبس) حتى يبين
لا متناعه من أداء الواجب
عليه فان مات قبل البيان
طوب به الوارث
ووقف جميع التركة فان
امكن معرفة بغير مراجعته
كقوله له على زنة هذه
الصنجة أو قدر ما باع به
فلان فرسه لم يحبس (ولو
بين) بما يقبل (وكذبه
المقر له) في أنه حقه (فليين)
(أي المقر له جنس حقه
وقدره وصفته) (وليدع)
(ويحلف المقر على نفيه) ثم
ان كان ما بين به من جنس
المدعى به كان بين بمائة درهم
وإدعى المقر له بمائتي درهم

أه شرح م (قوله أو درهم ودرهم قدره مان) أي لأن العطف يقتضي المغايرة وشم كالواو وأما الفاء فالنص
فيها لزوم درهم مالم يرد العطف لجبها كثير التفرع وتزيين اللفظ ومقترنة بجزء حذف شرطه أي فيتفرع
على ذلك درهم يلزمي له فتعين القصد فيها كساتر المشتركات وانما وقع في نظير ذلك من الطلاق طلقتان لأنه
انشاء وهو أقوى مع تعلقه بالابضاع التي منها على الاحتياط والوجه في بل اعتبار قصد الاستئناف فيها
وان مجرد إرادة العطف بها لا يلحقها بالفاء لانها مع قصد العطف لا تنافي قولهم فيها لا يلزم معها الا واحد
لا احتمال قصده الاستدراك فيذكر كراهته لا حاجة اليه فيعيد الأول أه شرح م (تنبيه) لو قال
درهم مع درهم أو فوق أو تحت درهم أو معه أو فوقه أو تحته درهم وجب عليه درهم فقط بخلاف نظيره من
الطلاق ولو قال له على درهم قبل أو قبله أو بعده درهم قدره مان يلزمه و فرق بين نحو الفوقية
والقبلية في شرح الروض الشو برى (قوله ثلاثة تلمه الا ان نوى الخ) فان زاد على الثلاثة ففيه هذا التفصيل
وهو انه ان قصد بكل واحد تأكيده ما يليه قبل وان قصد به تأكيده ما يليه أو الاستئناف أو أطلق تعددا ع ش
على م (قوله الا ان نوى بالثالث الخ) ولو عطف ثم في الثالث كقوله درهم ثم درهم ثم درهم لزمه ثلاثة بكل حال
لانه لا بد من اتفاق حرف العطف في المؤكد والمؤكد أه شرح م (قوله تا كيد الثاني) أي مع عاطفه أه
شرح م وقضيته انه لو لم يرد ذلك بل اراد تا كيد الثاني مجردا عن عاطفه وجب ثالث ويوجه بان المؤكد
حيث نذرت على المؤكد فاشبهه تأكيدا الأول بالثاني أه ع ش عليه (قوله في الأولى) أي قوله ثلاثة أه ع ش
(قوله فاني حبس) وسمعت الدعوى هنا بالجهول والشهادة به للضرورة اذ لا يتوصل لمعرفة الاسماء
والأوجه إلحاق المجنون بالغائب وقد نقل المروى عن الشافعي فيه ان له ان يعين مقدار أو يحلف عليه وعلى
ان المقر اراده باقراره ويأخذه وقد يتوقف في اشتراط الحلف على انه اراده باقراره أه شرح م وكتب
عليه ع ش قوله والأوجه إلحاق المجنون بالغائب أي فيما لو أقر ثم جن أو أقر وهو حاضر ثم سافر أو في سفره
ثم شهد عليه به وأراد المقر له أخذه أه وكتب ايضا قوله وقد يتوقف في اشتراط الحلف أي فينبغي أن
لا يقبل قوله في شيء حتى يحضر الغائب ويفيق المجنون فيبين وهذا هو الذي ينبغي العمل به لكن المفهوم من
كلامه انه يكفي تعيينه والحلف على استحقاقه فيسلم له ما يدعيه وعليه فاذا حضر الغائب افاق المجنون قبل
قوله يمينه انه لا يستحق ما ذكره وان لم يرد به باقراره أه (قوله لا متناعه الخ) تصريح بجواز الدعوى بالميم
وهو كذلك كما سيأتي في الدعوى والبيئات أه حل (قوله طوب به الوارث) قضيته اقتضاه على مطالبة
الوارث انه اذا امتنع لم يحبس وقد يوجه بانه لا يلزم من كونه وارثا عليه بمرد مورثه والمقر له يمكنه الوصول
إلى حقه بان يذكر قدر لو يدعي به فان امتنع الوارث من الحلف على انه لا يعلم انه مراد المورث وتكل عن
اليمين ردت على المقر له فيحلف ويقضى له بما ادعاه ثم رابت في ابن عبد الحق ما يصرح به وبقي ما لم يعين
الوارث ولا المقر له شيئا لعدم علمهما بما اراده المقر فاذ يفعل بالتركة فيه نظرا لا قرب ان القاضي يجبرهما
على الاصطلاح على شيء لينفك التعلق بالتركة اذا كان ثم ديون متعلقة بها وطلبها اربابها أه ع ش على م
(قوله ووقف جميع التركة) أي ولو فيما يقبل فيه التفسير بغير المال احتياطا لحق الغير أه شرح م (قوله
لم يحبس) أي لبيان القدر وأداء بيان الجنس فيحبس عليه أه شيخنا (قوله لم يحبس) هو ظاهر مادام
الحال عليه باقيا فلو تلفت الصنجة أو ما باع به فلان فرسه فهل يحبس أو لا فيه نظر والأقرب الأول
لان اقراره صحيح وتعذرت معرفة المقر به من غيره فيرجع في التفسير اليه لانه الاصل أه ع ش على
م (قوله فليين) جواب لو محذوف تقديره بطل البيان فليين الخ وقد يقال لو بمعنى أن وعليه
فالجواب قوله فليين الخ وقد تقدم التنبيه في باب الرهن على ان لو تاتي بمعنى ان فتقع الفاء في جوابها
أه ع ش (قوله ثم ان كان ما بين به الخ) يشعر صنيعة بان هذا زائد على ما مر وليس كذلك بل هو
وتفصيل لقوله ولو بين وكذبه الخ كلام المتن أي فتارة يكون البيان من جنس المدعى به وتارة لا

حلف على أنه لم يرد هملوا أنه لا يلزمه الامتنان لم يكن من جنسه كان بين بما قد ورد في خمسين ديناراً فان صدقه على إرادة المائة أو كذبها في إرادتها بأن قال له إنما أردت الخمسين وواقفه على أن المائة عليه ثبتت لا تقاها عليها وإن لم (٤٤٣) يواقفه عليها فيبطل الاقرار بها

وكان في الصور الأربع مدعياً للخمسين فيحلف المقر على نفيها في الأربع وعلى نفي إرادتها أيضاً في صورتي التكذيب وذكر التحليف من زيادتي (ولو أقر) له (بالف) مرة (وبالف) مرة أخرى (فالف) تلزمه قطلان الاقرار أخبار وتعدد لا يقتضي تعدد الخبر به (ولو اختلف قدر) كان أقر بالف ثم بخمسة أو عكس (فالاكثر) يلزمه فقط لجواز الاقرار ببعض الشيء بعد الاقرار بأكمله أو قبله (فلو تعدد جمع) بين الاقرارين كان وصف القدرين بوصفين كصاح ومكسرة أو اسندهما إلى جهتين كبيع وقرض أو قال قبضت يوم السبت عشرة ثم قال قبضت يوم الأحد عشرة (لزماه) أي القدران فلو قيد أحدهما وأطلق الآخر حل المطلق على المقيد (ولو قال له على ألف قضيت أو لا تلزم أو من ثمن نحو خر) بما لا قيمة له كزبل (لزمه) الألف عملاً بأول كلامه بخلاف ما لو قال له من ثمن نحو خر على ألف لم يلزمه شيء كما في

وقوله على نفيه أي فتارة يحلف على نفي الكل وتارة على نفي الزيادة وتارة على نفي الإرادة فين هذا كله بقوله ثم إن كان الخ وحاصل ما ذكره ست صورتان في الجنس وأربعة في غيره اه شيخنا (قوله حلف على أنه لم يرد هملوا) فان نكل حلف المقر له على استحقاق المائتين لا على إرادة المقر لها إذ لا إطلاع له على ذلك اه شوبري وعبارة حل قوله حلف أنه لم يرد هملوا تكفيه بين واحدة يجمع فيها بين النفي والاثبات فان نكل حلف المقر له على استحقاق المائتين لا على إرادتهما إذ لا إطلاع له على ذلك انتهت (قوله وواقفه الخ) راجع للصورتين اه شيخنا (قوله وواقفه على المائة الخ) هل المراد بها عدم الرد فيشمل السكوت أو المراد الموافقة صريحاً وقضية الباب ترجيح الأول اه شوبري (قوله في الصور الأربع) هي ما لو صدقه على إرادة المائة وواقفه على أن المائة عليه وما لو كذبه في إرادتها وواقفه على أن المائة عليه وما لو صدقه على إرادة المائة ولم يوافق على أن المائة عليه وما لو كذبه في إرادته وواقفه على أن المائة عليه وصورتا التكذيب هما قوله وان كذبه الخ بأن قال له بل أردت مائتين هذه أحدهما والآخرى هي الداخلة في قوله وان لم يوافق عليها فيها اه ع ش (قوله في صورتي التكذيب) وهما التكذيب في الإرادة مع الموافقة فيتعرض في اليقين في هاتين لنفي الخمسين ونفي إرادتها وفي صورتي التصديق لنفي الخمسين فقط فعلى كل لا تلزمه الخمسون وتلزمه المائة في صورتين دون صورتين اه شيخنا (قوله فالف تلزمه فقط) ولو وقع ذلك في مجالس ولو كتب بكل صكا أو شهد عليه به اه زى ولو كرره ألف مرة وقولهم إذا عديت نكرة كانت غير اغلبي لا كلي اه حج وعبارة شرح م ولا يرد ذلك على قاعدة أن النكرة إذا عديت كانت غير الأولى لأن هذا مع كونه مختلفاً فيه غير مشهور ولا مطرد إذ كثير ما تعاد وهي عين الأولى كما في نحو وهو الذي في السماء له وفي الأرض له فلم يعمل بقضيتها لذلك وبفرض تسليم أطرادها فتصرف عن ذلك قاعدة الباب وهو الأخذ باليقين مع الاعتضاد بالأصل وهو براءة الذمة بما زاد على الواحد انتهت (قوله ولو قال له على ألف) قضيته من هنا إلى آخر الفصل بجميعه أنه من قيل تعقيب الاقرار بما يغيره استثناء وغيره والثاني إن رفعه بالكلية فان لم ينتظم لغاؤه إن انتظم فان فصل لم يقبل وإلا بخلاف وان لم يرفعه بالكلية فان فصل لم يقبل وإن وصل بخلاف وأما الاستثناء فان انفصل لم يقبل وإن اتصل فان رفع البعض قبل وإن رفع الجميع قبل في الشرط دون غيره اه سم (قوله عملاً بأول كلامه) الذي هو جملة واحدة ويلغو آخره وإن كان المقر كافراً أو ممن يعتقد صحة بيع نحو الكلب نعم ان رفع الحاكم يرى ذلك فله الحكم بعقيدته ولو عكس ما ذكر كان قال له من ثمن خر على ألف أو له على من ثمن خر ألف فلفواخذ من العلة وصرح به في الروضة اه قل على الجلال (قوله قبل قوله لم يقبضه) كان الاظهر ان يقول قبل قوله من ثمن عبد لم يقبضه لكن لم يقبضه يقبل مطلقاً ومن ثم عبد لا يقبل إلا متصلاً فصنيعه يشعر بقصور المتن (قوله لا يقبل إلا متصلاً) ويلحق به في ذلك فيما يظهر كل تقييد لمطلق أو تخصيص لعام كاتصال الاستثناء كما هو ظاهر اه تحفة اشوبري (قوله أو إذا جاء رأس الشهر الخ) ومثله إذا جاء رأس الشهر فعلى ألف فلو أراه التاجيل ولو باجل فاسد قبل في الثاني مطلقاً ولا يطالب إلا بعد الاجل حيث كان ذلك الشيء يقبل التاجيل وكان صحيحاً ولا طوب حالاً وفي الأول ان فصله راجع شرح البهجة اه حل (قوله ونوى التعليق) أي أو أطلق فغير المضراً بما هو قصد التبرك فقط اه شيخنا (قوله ونوى التعليق) أمالونوى التاجيل فانه يلزمه (تقييه) فرق الراقى بين مسائل التعليق وبين ما لو قال من ثمن خر ونحوه بان دخول الشرط يصير الجملة جزءاً من الجملة الشرطية فيتغير معناها بخلاف من ثمن خر ونحوه فانه يبان لجهة اللزوم فجاز ان يتبع بعض الاقرار هنا بخلاف مسائل التعليق اه سم (قوله ونوى التعليق) ينبغي ان المراد قصد الاتيان بالصيغة اعم من الاتيان بها بقصد التعليق أو مع الاطلاق بخلاف قصد التبرك تأمل اه سم على حج اه ع ش

الروضة وأصلها وتعبيرى بنحو خر اعم من تعبيرة بخمر أو كلب (أو) قال له على ألف (من ثمن عبد لم يقبضه قبل) قوله لم يقبضه لانه لا يرفع ما قبله سواء أقاله متصلاً به أم منفصلاً عنه ولا يلزمه تسليم الألف إلا بعد قبض العبد بخلاف قوله من ثمن عبد لا يقبل إلا متصلاً (أو علق) الاقرار كقوله له على ألف إن شاء الله أو إن شاء زيد أو إذا جاء رأس الشهر ونوى التعليق به قبل فراغ الصيغة كما يؤخذ في الاستثناء (فلا شيء)

عليه لا نهلم يحزم بالاقرار وتعبير بذلك (٤٤٤) اعم من قوله ولو قال ان شاء الله لم يلزمه شيء (وحلف مقر) فيصدق يمينه (في) قوله

(على او عندى او معى الف وفسره) ولو منفصلا (بوديعة فقال) المقر له (لى عليك الف) اخر (دينا وهو الذى اردته باقرارك فيحلف انه ليس له عليه الف آخروا نهلم يرد باقراره الا هذه ولا ينافيه ذكر على التى للوجوب لاحتمال إرادة الوجوب فى حفظ الوديعة (و) حلف (فى دعواه تلقا وردا) له كائين (بعده) اى بعد تفسيره المذكور لان ذلك شان الوديعة بخلافها قبله لان التالف والمردود لا يكونان عليه ولا عند مولاهم والتقييد بالبعدية فى عدم معنى من زبادى (و) حلف (مقر له فى قوله) اى المقر له على الف (فى ذمتى او دينا) وفسره بوديعة فقال لى عليك الف آخر فيحلف ان له عليه الف اخر لان العين لا تكون فى الذمة ولا دينا (ولو اقربيع او بهية وقبض) فيها (فادعى) هو اولى من قوله ثم ادعى (فساده لم يقبل) فى دعواه فسادا وإن قال اقررت لظى الصحة لان الاسم عند الاطلاق يحمل على الصحيح (وله تحليف المقر له) انه لم يكن فاسدا (فان نكل) عن الحلف (حلف المقر) انه كان فاسدا (وبطل)

على م (قوله لا نهلم يحزم بالاقرار) وقارق من ثمن كلب بأن دخول الشرط على الجملة يصيرها جزأ من جملة الشرط فلزم تغيير معنى اول الكلام بخلاف من ثمن الكلب لا نه غير مغير بل مبين لجهة اللزوم بما هو باطل شرعا فلم يقبل اه شوبرى (قوله لا نهلم يحزم بالاقرار) وايضا قال اقرار اخبار بحق سابق والواقع لا يعلق اه سم (قوله وحلف مقر فى على او عندى الخ) عبارة أصله مع شرح م ر ولو قال له على الف ثم جاء بالف وقال اردت هذا وهو ووديعة فقال المقر له لى عليك ألف آخر غير الف الوديعة وهو الذى اردته باقرارك وافهم قوله ثم جاء انه لو قاله على الف ووديعة قبل وافهم قوله واردت هذا انه لو جاء هنا بالف وقال الالف التى اقررت بها كانت وديعة وتلفت وهذه بدلها قبل منه لجواز ان يكون تالف منه بتفريطه فيكون ثابتا فى ذمته كاقضاء كلام أبى الطيب وابن الصباغ وقال ابن الرقعة انه المشهور اه شرح م ر (قوله اى بعد تفسيره المذكور) عبارة المنهاج بعد الاقرار واعلمها الاوجه لانه لو ادعى ذلك حال التفسير كان قال اردت بالالف الذى اقررت به الف ووديعة وقد تلفت الان فالوجه القبول فليحذر اه سم وعبارة م ر بعد تفسيره الاقرار الخ فى مثل عبارة الشيخ فتأمل ويمكن رد ما هنا الى ما فى المنهاج بجعل التفسير بمعنى التبيين وهو عبارة عن الاقرار وفى المختار الفسر البيان وبابه ضرب والتفسير مثله اه بحروفه اه ع ش وعبارته على شرح م ر قوله الواقع بعد تفسير الاقرار الخ قضيته انه لو اضاف الاتلاف او الردي بعد التفسير الى ما بينه وبين الاقرار لم يقبل منه والمعتد بخلافه كما نقله سم على منهج عن الشارح ويمكن جعل الاضافة فى كلامه بيانية ويكون التفسير هو نفس الاقرار انتهت (قوله فى ذمتى او دينا وفسره بوديعة الخ) اى فلا يقبل تفسيره المذكور وعمله ان كان منفصلا عن الاقرار فان كان متصلا فالوجه قبوله اه شرح م ر وكتب عليه ع ش قوله فالوجه قبوله قد ينافى هذا قوله اذ العين لا تكون فى الذمة الخ إلا ان يقال ان قوله ذلك متصلا دل على انه لم يرد بى ذمتى ودينا معناها بل اراد بى ذمتى معنى جتى او قبلى وان دينا معناها كالدين فى لزوم رده لما لك (قوله وفسره بوديعة) اى متصلا او منفصلا لكن فى شرح شيخنا انه اذا ذكر ذلك متصلا يقبل اه حل (قوله ولو اقربيع الخ) قال فى الروضة (فرع) حسن وهو أن الوالد اذا اقربيع ولده فله الرجوع بنزىلا على اضعف الملكين وهو الهبة اه سم (قوله وقبض فيها) احتز به عمالو اقتصر على الاقرار بالهبة فانه لا يكون مقرا بالقبض فلو قال وهبته له وخرجت اليه منه او ملكه لم يكن اقرارا بالقبض لجواز إرادة الخروج منه اليه بالهبة ويؤخذ منه أن الفقيه الذى لا يخفى عليه ذلك بوجه يكون فى حقه بمنزلة الاعتراف بالقبض وهو ظاهر وحل ما مر حيث لم يكن بيد المقر له وإلا فهو اقرار بالقبض اه شرح م ر (قوله فادعى الخ) والتراخى يعلم من كلامه بالاولى لانه اذا لم يقبل دعواه الفساد مع الفورية فنع التراخى اولى بخلاف تعبیر الاصل اه برماوى (قوله هو اولى من قوله ثم ادعى) اى لانه يوم اه اذا قال له على الفور يقبل وليس مراداً وإن جعلت ثم فى كلام الاصل لمجرد الترتيب فانها وإن افادت ذلك لا تنافى الاولوية اه شوبرى (قوله لم يقبل دعواه فسادا) ولا تقبل منه اليقنة لتكذيبها باقراره السابق اه شرح م ر (قوله وإن قال اقررت لظى الصحة) إلا ان كان مقطوعا بصدقه بمقتضى ظاهر الحال كبدوى حلف فالوجه قبوله اه شرح م ر (قوله من قوله وبرى) اى لان النزاع فى عين وهي لا تصح البراءة منها اه حل قال م ر واجاب الوالد بـن قوله وبرى اى من الدعوى اه والمراد بالبراءة منها الخروج من العدة إذ لا تصح البراءة من الدعوى اه برماوى (قوله وغرم المقر بدله) اى من مثل فى المثل وقيمة فى المتقوم وجرى عليه حج والذى قاله شيخنا فى حواشى شرح الروض وجوب القيمة مطلقا وهو الراجح اى لان الغرم للحيلولة اه شوبرى وهل يجب مع القيمة أجرة مثله مدة وضع الاول يده عليه لان المفروم للحيلولة كافى سائر صور الغصب او لافيه نظر اه سم على حج والا قرب الاول لا يقال لا يلزم من كونه اقرب للثانى استحقاق الثانى منفعة لجواز كونه اجرة هو أو غيره واشتراه مثلامسلوب المنفعة لانا نقول ما ذكر خلاف الظاهر

اى البيع او الهبة لان العين كالبينة وكل منهما يفيد صدق المقر وقولى وبطل اولى من قوله برى (او قال هذا لزيد بل لعمرى او غيبته من زبد بل من همر وسلم لزيد وغرم) المقر (بدله لعمرى والاصل

والاصل ان من ملك العين ملك منفعتها حتى يوجد ما يخالفه ويبقى ما لو رجع المقربه للمقر بعد غرم القيمة هل له حبسه حتى يرد له ما غرمه ام لافيه نظروا الاقرب الاول ثم رأيت سم على البهجة ذكر خلافا في الغاصب اذا غرم القيمة للحيلولة هل يجوز له الحبس للعين المنصوبة حتى يسترجع القيمة ام لا و ذكر ان المعتمد منه عدم جواز الحبس فيحتمل ان ما هنا مثله فلا يجوز الحبس ويحتمل خلافا وهو قياس ما في المجموع من عدم جواز حبس المبيع ونحوه بعد الفسخ ليقبض الثمن وان جرى في الروض على جواز الحبس للمبيع ونحوه في جميع الفسوخ و جرى الشارح في المبيع قبل قبضه على ما في الروضة وفي خيار العيب على ما في المجموع اه ع ش على م ر (قوله ايضا غرم بدله) والصواب ما عبر به الاصل وهو المعتمد لان المفروم للحيلولة أي كما يشير له كلامه والواجب فيها القيمة مطلقا ولو مثليا اه زى وع ش (قوله لانه حال بينه الخ) قضيته ان الغرم للحيلولة فهو للقيمة مطلقا وهو الراجح كما في شيخنا اه شوبرى (قوله وصح استثناء) اي من الجنس وهو المتصل وسياتي الكلام على المنقطع في قوله وصح من غير جنسه الخ والكلام هنا ايضا في الاستثناء من الدين وسياتي الكلام على الاستثناء من العين في قوله ومن معين كهذه الدار الخ (قوله وصح استثناء) أي هنا ككل انشاموا اخبار لو روده في الكتاب والسنة وهو ما خوذ من التني بفتح فسكون اي الرجوع لرجوعه عما اقتضاه لفظه ولو قدم المستثنى على المستثنى منه صح كما قاله الرافي أول كتاب الايمان اه شرح م ر (قوله ان نواه) اي وتلفظ به اه برماوى ولكونه رفعاً لبعض ما شمله اللفظ احتاج الى نية اه شرح م ر اي واسمع نفسه ايضا ولو بالقوة وكذا غيره اه برماوى اي عن هو بقربه اه ع ش على م ر (قوله قبل فراغ الاقرار) اي ولو مع اخر حرف منه او عند اول حرف مثلاً وان عزبت النية قبل فراغ الصيغة ثم قضية قوله ان نواه الخ انه لا بد من قصد الاخراج قبل الفراغ من الصيغة وقياس ما تقدم عن سم في التعليق بان شاء الله في قوله ينبغي ان المراد قصد الاثبات بالصيغة الخ ان يكتفى هنا بقصد الاثبات بصيغة الاستثناء قصده او أطلق (قائدة) ذكرها ابن سراقه عليه الف لرجل وله عليه قيمة عبد او ثوب او عشر دنانير مثلاً ويحشى ان يقر له بالالف فيجمد الاخر ما عليه فطريقه ان يقول له على الا كذا بقدر الذي له وله الحلف عليه اه ع ش على م ر (قوله لان الكلام الخ) هذا تعليل لما تضمنه المتن فكانه قال لا يجب في اوله ولا يكتفى بعد الفراغ فلذلك فرع الدعوتين على التعليل واستتجها منه (قوله وهذا زيادتي) اي قوله نواه قبل فراغ الاقرار (قوله فلا يضر سكتة تنفس وعي) قال الحافظ للسيوطي هو بكسر العين لا بفتحها لان العي بالكسر النصب من القول قال في الصحاح العي بخلاف البيان قد عي في منطقه وعي ايضا اه وأما العي بالفتح فلا يعرف له معنى في اللغة نعم فرقوا بين عي وأعي وعيت واعيت فجعلوا الاول للكلام والثاني للمشي ومصدره الاعياء اه شوبرى (قوله وعي) اي تعب من القول وقوله وتذكر اي للقدر الذي يستثنيه وأما الاستثناء فنوى ولا بد ان تكون سكتة التذكر بقدر سكتة التنفس اه شيخنا (قوله فلا يضر سكتة تنفس) اي وكانت يسيرة وعبارة شرح م ر نعم السكوت اليسير بقدر سكتة تنفس او عي او تذكر او انقطاع صوت غير مضر اه فقول الشارح بخلاف الفصل بسكوت طويل مقابل لهذا المقدر اه (قوله وكلام اجنبي) ولو يسيرا ولو قال له على الف استغفر الله أو الحمد لله الامانة لم يصح لكن اقي والد شيخنا بصحة في استغفر الله موافقة لما في الكافي اه ح ل وفي قل على الجلال نعم لا يضر استغفر الله لا غيره كالحمد لله كما نص عليه اه (قوله ولم يستغرق) اي ولو بحسب المعنى كما سيأتي فيما لو قال له على الف الاثواب وبين ثوب قيمته الف (قوله لم يصح الخ) محله ما لم يستثن بعده بان يقول له على عشرة الا عشرة الا خمسة مثلاً فانه يصح وتلزمه الخمسة مثلاً ومحله ايضا في غير الوصية اما فيها كما وصيت له بعشرة الا عشرة فيصح الاستثناء ويكون رجوعا ذكره السيوطي في شرح نظم جمع الجوامع كغيره ولكن في ترتيب الفرائض ان الوصية باطلة من اطلها وعبارة اشباه السيوطي وينبغي استثناء ذلك في الوصية فانه يصح

لانه حال بينه وبينه
بالاقرار الاول وتعييرى
بذلك اعم مما عبر به ولو قال
غصبت من زيد والملك فيه
لعمر وسلم لزيد لانه
اعترف له باليد ولا يفرم
لعمر وشيئا لجواز ان
يكون الملك فيه لعمر
ويكون في يد زيد باجارة
او غيرها وكيل ثم كافي
الوسيط في باب الشك في
الطلاق ومثلها القام (وصح
استثناء) لو روده في
الكتاب والسنة وكلام
العرب ان (نواه قبل فراغ
الاقرار) لان الكلام
انما يعتبر بتمامه فلا يشترط
من اوله ولا يكتفى بعد
الفراغ والا لزم رفع
الاقرار بعد لزومه وهذا
من زيادتي (واتصل)
بالمستثنى منه عرفا فلا يضر
سكتة تنفس وعي وتذكر
وانقطاع صوت بخلاف
الفصل بسكوت طويل
وكلام اجنبي ولو يسيرا
(ولم يستغرق) اي المستثنى
المستثنى منه فان استغفره
نحوه على عشرة الا عشرة
لم يصح فيلزمه عشرة

ويكون رجوعا عن الوصية فيما يظهر اه شوبري (قوله ولا يجمع مفرق الخ) ذكره هنا كما هو المتبادر
 على سبيل الحكم وفي الطلاق على سبيل الشرط والخطب سهل وقوله فلو قال الى آخر الامثلة ذكر اربعة
 امثلة آخرها المفهوم كما يدل له تعليقه وثلاثة للنطوق ولها عدم الجمع في المستثنى منه وثانيها وثالثها له في
 المستثنى وذكر المثلين له اشارة الى انه لا فرق بين ان لا يكون جمع اصلا كالاول منهما او يكون جمع
 جائز مع جمع غير جائز كالثاني منهما وقوله في استغراق اى لاجل استغراق اى لاجل دفعه اذا كان الجمع
 في المستثنى منه او لاجل تحصيله اذا كان في المستثنى او فيهما الا انه لا فائدة في الجمع اذا كان فيهما فالجمع
 وعدمه مستويان في الحكم فلو قال له على درهم ودرهم ودرهم الادرهما ودرهما ودرهما لزمه ثلاثة سواء
 جمع المفرق او لم يجمع لانه ان جمع فالاستغراق حاصل وان لم يجمع فهو حاصل ايضا لان كل درهم من
 المستثنيات راجع لكل درهم من المستثنى منه اه عشاوي والاولى ان يصور بان يقول له على درهم ودرهم
 الادرهما ودرهمين فيكون الدرهم مستثنى من الدرهمين قبله ويلغوا بعده الذي حصل به الاستغراق
 فيلزمه درهمان ولو جمع المفرق لزمه ثلاثة اه (قوله في استغراق) في تعليلية اى لاجل استغراق اى
 تحصيله او دفعه وعبارة شرح م ر ولا يجمع مفرق في المستثنى ولا في المستثنى منه ولا فيهما لاستغراق
 ولا لعدم انتهت ويفهم منه ان الجمع لا لاحد هذين جائز كما ذكر في المثال الاخير فان فيه جمعا للدرهمين
 بل وفي المثال الذي قبله في الدرهمين الاولين دون الثالث اه حل (قوله ولا فيهما) ذكره الايضاح
 فقط لانه علم بما قبله فانه اذا امتنع في كل منهما على حدته فني اجتماعهما بالطريق الاولى وصورته
 فيهما ان يقول له على درهم ودرهم ودرهم الادرهما ودرهما اه ع ش (قوله وهو اى الاستثناء
 من التني اثبات) اى الاستثناء من التني مثبت فالمصادر الثلاثة بمعنى اسم المفعول كما يؤخذ من كلام
 الشارح وقال سم والاستثناء من ذى التني ذواثبات اى دال عليه اه من حواشي المحلى (قوله وهو
 من اثبات نقي وعكسه) اى خلافا لاني حنيفة فيهما وقيل في الاول فقط فقال ان المستثنى من حيث
 الحكم مسكوت عنه فنحو ما قام احدا لا يزيد وقام القوم لا يزيدا يدل الاول على اثبات القيام لزيد
 والثاني على نفيه عنه وقال لا يزيد مسكوت عنه من حيث القيام وعدمه ومبنى الخلاف على ان المستثنى من
 حيث الحكم مخرج من المحكوم به فيدخل في نقيضه من قيام او عدمه مثلا او مخرج من الحكم فيدخل في
 نقيضه اى لاحكم اذا القاعدة ان ما خرج من شئ يدخل في نقيضه وجعل الاثبات في كلة التوحيد يعرف الشرع
 وفي المفرغ نحو ما قام الازيد بالعرف العام اه محلى على جمع الجوامع وقوله ومبنى الخلاف الخ قال السيد
 اتفق العلماء ابو حنيفة وغيره على ان الاخراج وان المستثنى مخرج وان كل شئ خرج من نقيض
 دخل في النقيض الآخر فهذه ثلاثة امور متفق عليها وبقي امر رابع مختلف فيه وهو انا اذا قلنا
 قام القوم فهناك امران القيام والحكم فاختلفوا اهل المستثنى مخرج من القيام او الحكم به فنحن نقول من
 القيام فيدخل في نقيضه وهو عدم القيام والحنفية يقولون مستثنى من الحكم فيخرج لنقيضه وهو
 عدم الحكم فيكون غير محكوم عليه فامكن ان يكون قائما وان لا يكون فعندنا انتقل الى عدم
 القيام وعدمه انتقل الى عدم الحكم وعند الفريقين مخرج وداخل في نقيض ما اخرج منه فافهم
 ذلك حتى يتحرر لك محل النزاع والعرف في الاستعمال شاهد بانه انما قصد اخراجه من القيام
 لا من الحكم به ولا يفهم اهل العرف الا ذلك فيكون هو اللغة لان الاصل عدم النقل والتغير
 اه من الآيات البينات (قوله كما ذكرهما في الطلاق) اى هاتين القاعدتين وهذا اعتذار عن
 عدم قوله وهذا من زيادتي اى في الاصل وان لم يذكرهما هنا لكنه ذكرهما في كتاب الطلاق
 (قوله فلو قال له عشرة الخ) هذا عند تكرره من غير عطف والا عشرة الا خمسة وثلاثة او
 الا خمسة والا ثلاثة كانا مستثنين من العشرة فيلزمه درهمان فان كان لو جمعا استغراقا عشرة
 الاسبعة وثلاثة اختص البطلان بما به الاستغراق وهو الثلاثة فيلزمه الثلاثة اه شرح م ر

(ولا يجمع) مفرق (في
 استغراق) لا في المستثنى
 منه ولا في المستثنى ولا
 فيهما وهذا من زيادتي
 فلو قال له على درهم ودرهم
 ودرهم الادرهما لزمه
 ثلاثة دراهم ولو قال
 ثلاثة الادرهمين ودرهما
 لزمه درهم لان المستثنى اذا
 لم يجمع مفرقه لم يبلغ الا
 ما يحصل به الاستغراق
 وهو درهم فيبقى الدرهمان
 مستثنين ولو قال له على
 ثلاثة دراهم الادرهما
 ودرهما ودرهما لزمه درهم
 لان الاستغراق انما حصل
 بالاخير ولو قال له على
 ثلاثة دراهم الادرهما لزمه
 درهم لجواز الجمع هنا اذ
 لا استغراق (وهو) اى
 الاستثناء (من اثبات نقي
 وعكسه) اى من نقي اثبات
 كما ذكرهما في الطلاق (فلو
 قال له على عشرة الاسبعة
 الاربعة لزمه تسعة) لان
 المعنى الا تسعة لا تلمه الا
 ثمانية تلزم فتلزم الثمانية
 والواحد الباقي من

العشر قومن طرق يانها ايضا ان يجمع كل من المثبت والمنق ويسقط المنق منه الباقي هو (٤٤٧) المقربة العشرة والمانية في المثال سلطان

ومجموعهما ثمانية عشر
والسعة منفية فاذا اسقطتها
من الثمانية عشر تبقى تسعة
وهو المقربة ولو قال ليس
له على شيء الا خمسة لزمته
او ليس له على عشرة الا
خمسة لم يلزمه شيء لان عشرة
الا خمسة هو خمسة فكانه قال
ليس له على خمسة (وصح)
الاستثناء (من غير جنسه)
اي المستثنى منه ويسمى
استثناء منقطعاً (كالف درهم
الا ثوبان بين ثوب قيمته
دون الف) فان بين ثوب
قيمه الف فالبيان لغو ويبطل
الاستثناء لانه بين ما اراده
به فكانه تلفظه (و) صح
الاستثناء (من معين)
كثيره (كمذه الدار له الا
هذا البيت او هؤلاء العبيد
له الا واحدا وحلف في يانه
اي الواحد لانه اعرف
بمراده حتى لو ماتوا بقتل
او بدونه الا واحدا وزعم
انه المستثنى صدق يمينه انه
الذي اراده بالاستثناء
لاحتمال ما ادعاه
(فصل في الاقرار
بالنسي لو (اقر) من يصح
اقراره (بنيب فان الحق
بنفسه) كان قال هذا ابني
(شرط) فيه (امكان) بان
لا يكذبه الحس والشرع
بان يكون دونه في السن
بزم من يمكن فيه كونه ابنة

(قوله من طرق يانها) أي يان ما يلزم هو قوله أيضا أي زيادة على قوله وهو من اثبات نفي وعكسه أو يقال
أيضا أي زيادة على قوله لان المعنى الخ اذ هو في قوة قوله القاعدة ان يخرج كل بما قبله مع مراعاة قاعدة المتن
وهذا الثاني احسن والاول قاله شيخنا وليس بظاهر لان الاستثناء من النفي اثبات وعكسه ايضا
اصل لكل القواعد المقررة هنا (قوله تبقى تسعة وهو المقربة) ثم إن كان المذكور او لا شفعا
فلا شفعا مثبتة او وترافعا فمكسها اه زى (قوله تبقى تسعة وهو المقربة) ولو زاد عليها إلى الواحد
كان المثبت ثلاثين والمنق خمسة وعشرين اسقطها من الثلاثين تبقى خمسة وهي المقربة اه حل (قوله)
ليس له على شيء الخ القاعدة ان المستثنى منه إذا كان عاما في النفي لزم المستثنى وان كان خاصا لم يلزم شيء
قالنفي في المثال الثاني متوجه للمجموع اذ هو اسم مركب بازاء خمسة كما هو القاعدة فيكون الاستثناء من النفي
اثباتا محله إذا كان المستثنى منه عاما اه قال الزيادي ويؤخذ من كلام الشارح ضابط حاصله انه إن كان
المستثنى منه عاما فيعمل بالاستثناء كقوله ليس له على شيء الا خمسة وإن كان خاصا النفي الاستثناء كقوله
ليس له على عشرة الا خمسة فلا يختص بهذا المثال فيجرب فيما لو قال ليس له على الف الامانة فلا يلزم شيء
(قوله وصح من غير جنسه) أي خلافا للامام احمد في بطلانه مطلقا للامام ابي حنيفة في غير المكيل
والموزون اه قل على الجلال (قوله من غير جنسه) وينبغي ان مثله النوع والصفة اه ع ش على مر (قوله)
لانه بين ما اي مستثنى وهو الثوب المبهمة اراده اي اراد ذلك المستثنى به يتعلق بين وهو راجع للثوب الذي
وقع يانها وهو ما قيمته الف وقوله فكانه تلفظه به اي بالالف فيحصل الاستغراق (قوله وحلف في يانه)
ويجرب على البيان لتعلق حق الغير به فان مات حلفه ورأته كما قاله القاضي الحسين اه شرح مر
(فصل في الاقرار بالنسي) اي وما يتبعه من ارث المستلحق وثبوت الايلاد اه ع ش وهو مع الصدق
واجب ومع الكذب في ثبوته حرام كالكذب في نفيه بل صح الحديث انه كفر لكنه يحمول على
المستحل أو على كفر النعمة اه حج (قوله من يصح اقراره) أي بان كان مطلق التصرف مختارا
كما تقدم وعبارة سم هنا قوله من يصح اقراره اي ولو سفيها وكافرا اه ع ش (قوله كان قال هذا
ابني) اي او ابني لا امي لسهولة اقامة البينة ولادتها على ما قاله في الكفاية والاصح خلافا اه شرح مر
وكتب عليه ع ش قوله والاصح خلافه اي فيصح الحاق نسب الام به وفي ع ش قوله كان قال
هذا ابني اي او ابني او امي اه شرح مر (قوله كان قال هذا ابني) ومنه ان يقول هذا ابني ويصدق
وقوله انت ابني احسن من قوله انا ابنك وقول الاب انت ابني احسن من قوله انا ابوك إذا
الاضافة فيه للبقر ا زى (قوله شرط فيه امكان وتصديق مستلحق اهل له) اقتصاره هنا على هذين
الشرطين مع اشتراطه في الحاق الغير فيما ياتي كون الملحق به رجلا يقتضي ان استلحاق المرأة
يصح مع انه مخالف ما سياتي له في قوله بخلاف المرأة لان استلحاقها لا يقبل فحينئذ كان عليه ان يشترط هنا
أيضا كون المستلحق رجلا فالحاصل ان استلحاق المرأة لا يصح اتفاقا وإن استلحاق وارثها فيه خلاف
فعند الشارح لا يصح كاستلحاقها وغندغيره وهو المعتمد يصح ويفرق بين استلحاقها حيث لا يصح واستلحاق
وارثها حيث يصح بانها يمكنها اقامة البينة على ولادتها بخلاف الوارث وهذا الفرق يؤخذ من كلامه في كتاب
القيط (قوله بان لا يكذبه الحس الخ) فلو كذبه الحس بان كان في سن لا يتصور ان يولد مثله او في حالة لا يتصور ان
يولد مثله فيها كان قطع ذكره وأتياه قبل زمن امكان العلوق بذلك الولد كان اقراره لغوا بالنسبة للنسب لا للمعق
اه حل (قوله والشرع) في نسخه ولا الشرع اه ع ش واعلم ان اشتراط عدم تكذيب المقر الحس
غير مختص بما نابل هو شامل لسائر الاقارير كما علم بما مرانه يشترط في المقر له أهلية استحقاق المقربة
حسا وشرعا كما فتي به الوالداه شرح مر (قوله بان يكون دونه في السن) أي بان يكون الابن دونه اي دون
الاب في السن سواء كان الابن هو الذي استلحق اباه كان قال هذا ابني لو كان الاب هو الذي استلحق ابنة كان

وان لا يكون معروف بالنسب بغيره (وتصديق مستلحق) بفتح الحاء (اهل له) اي لتصديق بان يكون حيا

غير صبي ومجنون لان له
حقاق نسبه فان لم يصدقه
بان كذبه وعليه اقتصر الاصل
او سكت لم يثبت نسبه
الا بينه فان لم تكن بينه
حلفه فان حلف سقطت
دعواه وان نكل حلف
المدعى وثبت نسبه ولو
تصادق ائمه رجعا لم يسقط
النسب كما قاله الشيخ ابو
حامد وصححه جمع وقال ابن
ابي هريرة يسقط وشرط
ايضا ان لا يكون المستحق
منفيا بلعان عن فراش
نكاح صحيح فان كان كذلك
لم يصح لغير النافي استلحاقه
وخرج بالاهل غيره
كصبي وميت ولو كبير افلا
يشترط تصديقه بل لو بلغ
الصبي بعد استلحاقه فكذب
المستلحق له لم يبطل نسبه
كما صرح به الاصل لان
النسب يحتاط له فلا يبطل
بعد ثبوته وقضية ثبوت
نسبه منه بما ذكر انه يرثه
وان استلحقه ميتا وبه صرح
الاصل ولا نظر الى التهمة
لان الارث فرع النسب وقد
ثبت (ولو استلحق اثنان
اهلا) للتصديق هو اولى
من قوله بالغا (لحق من
صدقه) منهما فان لم يصدق

قال هذا ابني (قوله غير صبي) لم يقل حيا مكلفا يشمل السكران فانه غير مكلف ويصح استلحاقه اه
عش (قوله لان له حقاق نسبه) اي ولانه اعرف به من غيره اه شرح مر (قوله لم يثبت نسبه الا
بينه) فهم منه انه لا يعرض على القائف في هذه ويمكن ان يفرق بين هذه وبين ما لو استلحقه اثنان فصدقهما
او لم يصدق واحدا منهما بان عرضه على القائف ثم لقطع المنازعة بين المستلحقين وهنا المنازعة بين
المستلحق والمجهول والحق في النسب له فلم ينظر للقائف ثم رابت في سم على حج ما يوافقه حيث قال ولعل
الفرق ان القائف انما يعتبر عند المزاخمة ونحوها اه عش على مر (قوله فان لم تكن بينه حلفه) اي
حلف المدعى المستلحق بفتح الحاء وقوله سقطت دعواه اي المدعى الذي هو المقر وقوله وان نكل اي
المستلحق بفتح الحاء حلف المدعى (قوله ولو تصادقا الخ) راجع لقول المتن وتصديق مستلحق على سبيل
التعميم فيه كانه قال فتي صدقه ثبت النسب سواء كذبه بعد ذلك او لا فلا يضر التكذيب بعد التصديق
(قوله ثم رجعا لم يسقط النسب) اي لان النسب المحكوم بثبوته لا ترتفع بالاتفاق كالثابت بافراش اه
شرح مر (قوله وشرط ايضا ان لا يكون المستلحق منفيا لعانه) الاولى تاخير هذا عن قوله وخرج
بالاهل غيره فيتم شرح المتن ولا ثم يذ كر ما زاد عليه من الشروط وصنيعه يقتضي ان هذا الشرط غير
مستفاد من اشتراط الامكان الذي ذكره في المتن وصنيع شرح مر يقتضي انه مستفاد منه وعبارته
اشترط ان لا يكذبه المحس ولا الشرع ثم قال فان كذبه اي الشرع بان يكون معروف النسب من غيره او
ولد على فراش نكاح صحيح لم يصح استلحاقه وان صدقه المستلحق لان النسب لا يقبل النقل وعلم بما
تقرر عدم صحة استلحاق مني بلعان ولد على فراش نكاح صحيح لما فيه من ابطال حق النافي اذ له
استلحاقه وان هذا الولد لا يؤثر فيه قائف ولا انتساب يخالفه حكم الفراش بل لا ينتفي إلا باللعان رخصة
اثبتها الشارع لرفع الانتساب الباطلة فان ولد على فراش وطء مشبهة او نكاح فاسد جاز للغير استلحاقه لانه لو
نازعه قبل النفي سمعت دعواه ويمتنع استلحاق ولد الزنا مطلقا انتهت ومنها يعلم مفهوم قول الشارح عن
فراش نكاح صحيح واما قوله بلعان فلا مفهوم له وعبارة عش وقضيته انه لو كان ولد امة منفيا بحلف
السيد يصح لمستلحاقه لغير النافي وليس مرادا بل مثل المنى باللعان ولد الامة المذكورة انتهت (قوله
نكاح صحيح) اي بخلاف المنى عن وطء مشبهة فانه يجوز استلحاقه قاله ط ب سم عش (قوله ولو كبير ا)
لرد على من قال لا يصح استلحاق الميت الكبير وعمله بان تاخير الاستلحاق الى الموت يشعر بانكاره ولو
وقع في الحياة كافي شرح مر (قوله فلا يشترط تصديقه) هو ظاهر في الصبي اذا بلغ واما الميت فلا حاجة
اليه فيه لانه لا ينافي منه التصديق الا ان يقال دفع به اشتراط التصديق من وارثه فالمعنى فلا يشترط
التصديق من جهة اعم من ان يكون منه كافي الصبي او من وارثه كافي الميت لا ينافي تصديقه فكيف يقول
فلا يشترط تصديقه اه عش بالمعنى (قوله فلا يشترط تصديقه) وذلك لان الشارع قد اعتنى بامر
النسب واثبته بالامكان ولا نظر الى الابهام في الميت كالمستلحق فقير صغير اذا مال وان اتهم بايجاب
النفقة عليه بل لو قتله ثم استلحقه صح وسقط القود اه سم (قوله بل لو بلغ الصبي) اي اوافق المجنون
وكتب ايضا وكذا لو استلحق اباه المجنون لم افاق وكذبه لا عبرة بتكذيبه ولا نظر لكون استلحاق الاب
على خلاف القياس اه حل (قوله كما صرح به الاصل) وليس له تحليفه انه ليس ابنه لانه لو رجع عن
اقراره الاول لم يسقط النسب فلا معنى لتحليفه اه عش (قوله وقضية ثبوت نسبه منه) اي من المقر
وقوله بما ذكر اي بالاستلحاق من غير تصديق (قوله ولا نظر الى التهمة) حتى لو قتله ثم استلحقه لحقه
ولم يقتل به اه حل (قوله لحق من صدقه) ولا يحلف للاخر وهذا مستثنى من قاعدة ان كل اثنين ادعيا
على شخص شيئا فاقرا لهما انه يحلف للاخر مر اه شوبري (قوله فان لم يصدق واحدا منهما الخ)
اعترض هذا بان استلحاق البائع يعتبر فيه تصديقه وهذا لم يصدق ويرد بما يأتي من ان قول القائف حكم
ثبوت النسب له ليس من قبيل الاستلحاق حتى يحتاج للتصديق اه شرح مر (قوله فان لم يصدق

واحد منهما) عبارة شرح مرفولم يصدق واحد منهما بان سكت عرض الخ انتهت وبقي مالمو كذبها معا وقضيته انه لا يعرض على القائف وهو ظاهر كما لو استلحقه واحد فكذب به حيث لا يثبت الا بينة منهما كما تقدم في كلام المصنف لكن عبارة حج فان صدقها ولم يصدق واحد منهما كان سكت انتهت وهي تشمل التكذيب واستشككه ابن شبة اه سم عليه اه ع ش على م ر (قوله عرض على القائف بقى مالمو صدق أحدهما وأقام الاخر بينة هل يعمل بالتصديق او البينة فيه نظروا الاقرب الثاني اه ع ش (قوله كما سيأتي قيل كتاب الاعتاق) عبارته هناك فاذا تداعيا أي اثنان وان لم يتفقا اسلما وحرية مجرولا أو ولدهم وطراتهما وأمكن كونه من كل منهما عرض عليه أي على القائف فيلحق من الحق به منهما انتهت باختصار وقوله وسياتي في اللقيط عبارة هناك ولو استلحق نحو صغير رجل لحقه أو اثنان قدم بينة فبسبق استلحاق بقائف فان عدم أو تحير أو نفاء عنهما أو الحق بهما انتسب بعد كماله لمن يميل طبعه اليه (قوله فرع لو استلحق شخص الخ) الظاهر ان محل ذلك اذا كان حيا اما اذا كان ميتا في المسئلة الاولى فيلحقه اذ لا ضرر على السيد بخلافه في المسئلة الثانية كذا انخط شيخنا أحمد بن عبد الحق اه شوبري ويشير لهذا التقييد قول الشارح ان كان صغيرا أو مجنونا لم يقل أو ميتا مع ان أقسام غير الامل كما سبق ثلاثة الصبي والمجنون والميت (قوله فرع لو استلحق شخص الخ) مراده بهذا الفرع شرط رابع في الالحاق بالنفس وكتب ع ش قوله لو استلحق ومنه يعلم انه يشترط في المستلحق ان لا يكون عبدا غيره أو عتيقه وهو صغير أو مجنون فيهما وعليه فقوله ان كان صغيرا الخ راجع لكل من العبد والعتيق كما يؤخذ من شرح م ر وصرح به حج اه (قوله لو استلحق شخص عبدا غيره) اما لو استلحق عبدا نفسه فان لم يمكن كونه منه لم يلحقه ولم يعتق عليه وان أمكن كونه منه لحقه وعق عليه ان لم يكن معروف بالنسب بغيره والاعتق عليه ولا يلحقه وعبرة الروض مع شرحه لو استلحق عبدا أي عبده يده ولم يمكن لحوقه به كأن كان أسن منه لغا قوله والا بان أمكن لحوقه به لحقه الصغير والمجنون والمصدق له وعقوا الا ثابت النسب من غيره ولا المكذب له فلا يلحقه فانه ويعتقان عليه مؤاخذه له باعترافه بحرثهما ولا يرثان منه كما لا يرث منهما انتهت وهذا هو الذي انخط عليه كلام ع ش على م ر وان كانت عبارات م ر وحج وحواشي المنهج لا تنفي بهذا التفصيل (قوله محافظة على حق الولاء للسيد) أي الثابت حالا في العتيق وتقدير الاعتاق في القناه ع ش على م ر (قوله على حق الولاء للسيد) أي على ثمرته وهي الارث به والا قالوا لا يفوت (قوله والالحقه ان صدقه) ويبيى العبد على رقه اذ لا منافاه بين الرق والنسب لكن لو عتق قدم عصبة النسب على عصبة الولاء في الارث اه حل (قوله وامته) أي امه من يصح اقراره الذي قدره الشارح في قول المتن اقر بنسب الخ اه عزيزي (قوله ان كانت فراشاه) أي بان اقر بوطئها و ثبت بينة اه ع ش (قوله او وعلقت به في ملكي) أي او استولدتها به في ملكي او هذه ملكي وهذا ولدي منها وهي في ملكي من عشرين وكان الولد ابن سنة فقط مثلا ولو قال هذا ولدي من امي من زنا لم يقبل قوله من زنا على المعتمدا ه زى (قوله لا تقطاع الاحتمال) أي المذكور فلا ينافي احتمال كونهما وقد احبها مع يساره فبيعت في الدين ثم اشتراها وقلنا بالضعيف انها لا تصير ام ولد لانه نادر وفي المكتابة لا بد من انتفاء احتمال كونها علقت به في زمن الكتابة لان الحمل فيها لا يثبت الاستيلاد وعبارة شيخنا لان الحمل فيها لا يفيد اه حل (قوله كهذا أخى) أي وان لم يقل من ابى او من امي وابى او من امي وقيل لا بد من ذلك اه حل ومقتضاه انه لو قال هذا أخى من امي ان الاستلحاق صحيح ولعله بناء على المعتمد الآتى والافهو عند الشارح لا يصح لان الملحق به في هذه الصورة امرأة لا رجل (قوله كهذا أخى او عى) وكذا ابى فيما اذا كان الجدمه لوما والاب مجهولا واراد الالحاق اليه بمجده كما يعلم من عبارة ع ش فيما ياتي (قوله شرط فيه مع مامر) أي من الامكان وتصديق المستلحق ان كان اهلا وعدم كونه منقيا بلعان عن فراش نكاح صحيح عدم كونه عبدا أو عتيقا الغير المستلحق به وهو أي العبد والعتيق صغير أو مجنون فالخاصل ان الذي م

واحد منهما او صدقها
عرض على القائف كما
سياتي قيل كتاب الاعتاق
وخرج بالاهل غيره
وسياتي في اللقيط (فرع)
لو استلحق شخص عبد
غيره او عتيقه لم يلحقه ان
كان صغيرا او مجنونا
محافظة على حق الولاء
للسيد والالحقه ان صدقه
(وامته ان كانت فراشا)
له او لزوج (قوله فولدها
لصاحبه) أي الفراش وإن
لم يستلحقه لغير الصحيحين
انه ^{عليه السلام} قال الولد للفراش
(والا فان قال هذا ولدي)
ولو مع قوله ولدت في ملكي
(ثبت نسبه) بشرطه
(لا ايلاد) منهما لاحتمال
انه احبها بنكاح او شبهة
ثم ملكها (او) قال هذا
ولدي (وعلقت به في ملكي
ثبتا) أي باي النسب والايلا
لا تقطاع الاحتمال (وان
الحقه) أي النسب (بغيره)
من يتعدى النسب منه اليه
(كهذا أخى او عى شرط)
فيه (مع مامر كون الملحق
به رجلا) من زيادتي
كالاب

اربعة شروط غاية الامر ان الرابع هناك محصله ان لا يكون المستحق عبدا أو عتقا الغير المستحق وهنا
يقال ان لا يكون عبدا أو عتقا الغير الملحق به اه كما هو ظاهر (قوله والجد) اي وان كان الاب حيا حيث قام
به مانع من الارث كما يأتي اه برماوى (قوله بخلاف المرأة الخ) هذا تبع فيه الاسنوى التابع في ذلك لابن
البيان والعمراني وذكر في الخادم ان ما يرد عليهم قول الاصحاب لا بد من موافقة جميع الورثة قال في الروضة
ويشترط موافقة الزوج والزوجة اه وصورة ذلك في الزوج ان تموت امرأة وتختلف ابنا وزوجا فيقول
الابن هذا اخي من ابي فلا بد من موافقة الزوج وهذا الحاق بالمرأة قال شيخنا وافرقت الوالد بين استحقاق
الوارث لها وبين عدم استحقاقها بان اقامة البينة تشهد عليها بخلاف الوارث لاسيما اذا تراخى في النسب اه
حل (قوله كما سيأتي) اي في كتاب اللقيط وعبارة المتن هناك ولو استلحق نحو صغير رجل لحقه قال في
الشارح اما المرأة اذا استلحقته فلا يلحقها خلية كانت او لا إذ يمكنها اقامة البينة على ولادتها بالمشاهدة
بخلاف الرجل اه ويؤخذ من التعليل بقوله إذ يمكنها الخ ان محل امتناع استحقاقها النسب اذا استلحق ابنا
إذ هو الذي يمكنها البينة على ولادته وانها يصح أن تستلحق لها ابا كما تقدم ان استلحق الاب من الالحاق
بالنفس لانها لا يمكنها اقامة البينة على ولادته لها فتلخص ان المرأة يصح ان تالحق بالنسب بنفسها ان كان ابوه
ولا يصح ان كان بنوه (قوله فبالاولى استلحق وارثها) فاذا ماتت امرأة وخلفت ابنا وقال الابن لشخص
هذا اخي من ابي لم يقبل على كلامه والمعتمد صحة استلحاق وارثها وافرقت بينهما وبين وارثها بانها يمكنها اقامة البينة
على الولادة لسهولة ذلك عليها بخلافه اه زوى وحل (قوله لاستحالة ثبوت نسب الاصل) الاضافة على معنى
اللام اي نسب للاصل أي نسب غيره اليه وهذه العلة اما نفس الدعوى او اخص منها في الكلام مصادرة
(قوله بلعان او غيره) متعلق بكل من المصدر والفعل اي نفية ونقاه (قوله وكون المقر لاولاه عليه الخ)
هذا شرط في الالحاق بالغير لا في الالحاق بالنفس كما هو مقتضى صنيعة اه برماوى اي حيث قال بخلاف
مالو ألحق النسب بنفسه (قوله فلو أقر من عليه ولأه الخ) عبارة مر فلو أقر عتيق الخ اه ونقي مالو
ألحق الرقيق النسب بغيره وهو يعلم من قول المتن وكونه وارثا مالو ألحقه بنفسه وحكمه يعلم من
قول الشارح في صدر المبحث من يصح اقراره تفسيره للفاعل في قول المتن اقر بنسب الخ وقال ع ش هناك
قوله من يصح اقراره اي بان كان مطلق التصرف مختارا اه فيستفاد منه ان الرقيق لا يصح اقراره بالنسب
ثم رأيت في شرح مر ما يقتضي ان الرقيق يصح ان يلحق بالنسب بنفسه ونص عبارته اقر بالغ عاقل ولو
سكران ذكر مختار وان كان سفيها قنا كافر ابنسب ان ألحقه بنفسه اشترط لصحته الخ اه ومثله في شرح
حج وعبارة الروض وشرحه في كتاب اللقيط ويصح ان يلحق العبد بالنسب بنفسه سواء صدقه
السيد فيما استلحقه او كذبه فيه لانه كالحر في امر النسب لا مكان العلوق منه بنكاح او وطء شبهة
ولا عبرة باضرار السيد بانقطاع الارث عنه لو اعتقد بدليل ان من استلحق ابنا وله اخ يصح استلحاقه اه
ومثله في شرح مر في كتاب اللقيط (قوله بأب أو أخ) صورتها ان يجهل أبوه ويعلم جده فيقول هذا
ابي فليحقه بجده فهو الحاق بالغير فلا يخالف ما تقدم من ان قوله هذا ابي الحاق بالنفس وفيه نظر
وحاول بعضهم تصويرها بما اذا كان نسبه ثابتا لايه وأراد الحاق ايه بجده لكونه مجهول
النسب له وفيه نظر ايضا لانه ليس اقرارا بايه وكلام المصنف في الاقرار بالاب وقد يقال بل
هو اقرار بالاب ضرورة ان الحاقه بجده (فرع) كونه اباه وهو صريح قوله هذا ابي بالتصوير
الاول صحيح اه ع ش (قوله لانه لا يمكن ثبوت نسبه الخ) فرق مر في شرحه بفرق آخر فقال لانه قادر
على استحداثه بنكاح او ملك فلم يقدر مولاه على منعه اه ع ش (قوله لانه لا يمكن ثبوت نسبه منه) لعل
المراد انه مع حياته لا يمكن ثبوت نسب ابنه لو لم يقر الا بالبينة بخلاف نحو الآخر فانه مع حياته ثبت باقرار
ايه او نحو ذلك فليحرر اه حج اه شورى (قوله يمكن ثبوت نسبه من جهة ايه) اي اما بان يكون الجد
موجودا فيستلحقه واما بان يكون للجد ولد فيستلحق ذلك المجهول بان يقول هذا اخي اه من ع ش

والجد بخلاف المرأة لان
استلحاقها لا يقبل كما سيأتي
فبالاولى استلحق وارثها
وكونه (ميتا) بخلاف الخي
ولو مجنون لا استحالة ثبوت
نسب الاصل مع وجوده
باقرار غيره (وان نقاه)
الميت فيجوز الحاقه به بعد
نفيه له كالمو استلحقه هو
بعد ان نقاه بلعان أو غيره
(وكون المقر لاولاه عليه)
هذا من زيادتي فلو أقر من
عليه ولأه باب أو أخ لم يقبل
لتضرر من له الولاء بذلك
بخلاف مالو ألحق النسب
بنفسه كان أقرب بان لانه لا يمكن
ثبوت نسبه منه لو لم يقر
الابينة ونحو الاب والآخر
يمكن ثبوت نسبه من جهة
أيه

غيره كقاتل ورقيق (حائزاً)
تركه الملقق به واحداً كان
أو أكثر كابن أقرأ بالتك
فيثبت نسب ويرث منهما
ويرثان منه (ولو أقر أحد
حائزاً بالتك دون الآخر)
بان أنكر أو سكت (لم
يشارك المقر) في حصته
بقيده بقول (ظاهر)
لعدم ثبوت نسبهما باطنا
فيشاركه فيها فان كان المقر
صادقاً فعليه أن يشاركه فيها
بثلثا قول الأصل أن
المستلحق لا يرث ولا
يشارك المقر في حصته محمول
على ما ذكرته اذ لو أقر ظاهرهما
(فان مات الآخر) الذي لم
يقر ولم يرثه إلا المقر ثبت
النسب (لأن جميع الميراث
صار له) (أو) أقر (ابن جازر
باخ) مجهول (فأنكر) (الاخ
المجهول) (نسبه) أي المقر
(لم يؤثر) فيه إنكاره لأنه
لو أثر فيه لبطل نسب المجهول
الثابت بقول المقر فانه لم
يثبت بقول المقر إلا لكونه
جائزاً ولو بطل نسب
المجهول ثبت نسب المقر
وذلك دور حكى (ولو أقر
بمن يحجه كاخ أقر ابن)
للبيت (ثبت النسب) (للان
لأن الوارث الجائز في
الظاهر قد استحلقه) (لا
الارث) له للدور الحكمي
وهو أن يلزم من اثبات
الشيء نفيه هنا يلزم من

(قوله كونه وارثاً حائزاً) أي ولو ما لا بدليل ماسبق فيقالو أقر أحد الوارثين وأنكر الآخر ومات ولم
يرثه إلا المقر حيث يثبت النسب بالاقرار إلا أنه رشدي (قوله وارثاً حائزاً) أي ولو بواسطة كأن
أقر بهم وهو حائز تركه أبيه الحائز تركه جده الذي هو الملقق به فان كان مات أبوه قبل جده فلا واسطة
أه حل (قوله واحداً كان أو أكثر) فلو تعددت الورثة اشترط موافقة جميعهم حتى الزوج والزوجة أو
وارثهما والامام غنيت المال وينظر كمال الناقص وحضور الغائب فان مات فوارثه أه برماوى
(قوله فان كان المقر صادقاً الخ) وكذلك يجب على غير المقر أن يشارك هذا الثالث بثلث ما أخذه ان كان يعلم
أنه أخوه وان كان في الظاهر لا يجب عليه أن يعطيه شيئاً فكل من المقر والمكذب حكمهما واحد وهو أنه لا
يجب على كل منهما مشاركة الثالث ظاهر أو يجب عليه باطنا وانما تعرض المتن لثني مشاركة الثالث ظاهراً
لأنه ربما يتوهم أنه لما أقر بأخوته أنه يجب عليه مشاركة في حصته حتى في الظاهر (قوله فان كان المقر صادقاً
الخ) ملا قال أما باطنا فيشار فيها بثلثها ان كان المقر صادقاً مع أنه أخصر (قوله بثلثها) قال العلامة
البرلسي وجهه أن حقه الثابت بزعم المقر شائع في يده ويده صاحبه وقيل بالنصف لأن قضية الميراث
أنه لا يسلم لأحد الورثة شيء والأو يسلم من الآخر نظير قال شيخنا وفيه نظر اذ الكلام فيما يلزم في
الباطن وهو مع كذب المقر لا شيء لهذا الثالث ومع صدقه انما يلزمه الثلث فقط أه برماوى لأنه
الذي يخضه من حصته التي في يده (قوله اذ لو أقر الخ) تعليل للحمل المذكور أي انما حمل في المشاركة على الظاهر
فقط بدليل أن مسألة الاقرار الصحيح التي يثبت فيها النسب انما تقع المشاركة فيها ظاهراً لها لا أولى مسألة
الاستلحاق الغير للصحيح الذي لم يثبت فيه النسب فينبغي حمل المشاركة فيه على الظاهر تأمل هذا غاية ما يفهم
وبعد ذلك لا يتم (قوله ثبت النسب) أي والارث أيضاً لأنه صار حائزاً أه ع ش (قوله فانكر نسب)
بان قال أنا ابن الميت وانت لست ابنته أه شرح م (قوله لم يؤثر) أي ويثبت نسب المجهول لأن الحائز
قد امتثلته فلم ينظر لآخر أجه عن اهلية الاقرار بتكذيبه أه شرح م ويرثان جميع تركه أبيهما مناصفة
بينهما أه عشاوى (قوله وذلك دور حكى) أي وهو باطل فإدى إليه من تأثير انكار المجهول في نسب
المقر باطل أيضاً فثبت قول المتن لم يؤثر (قوله بمن يحجه) أي يجب حرمان فيخرج به ما لو أقرت بنت
معتقة للاب باخ لها فثبت نسبها لكونها حائزة ويرثان ثلاثة لأنه لا يحجبها حرمانا وانما بمنعها عصوبة
الولاء وهذا أحد وجهين في الروضة وأصلها بلان ترجيح وهو المعتمداه برماوى واعتمده م (قوله
كاخ أقر ابن للبيت) لو أقر بنت فالظاهر القبول وورث كالو خلف ولدا ذكر أقر باخ (فرع) لو
قال هذه أمي لم يصح لا مكان إقامة البينة على الولادة ولو قال هذا أخي ثم فسره بأخوه الرضاع لم يقبل
كالو فسره بأخوة الاسلام بر وغيره واعتمده شيخنا م في مسألة الام أه سم (قوله لا الارث له)
أي في الظاهر أما في الباطن فيلزمه دفع التركة له وفي بعض النسخ مانصه واعلم أنه لا يشترط فيمن الحق
النسب بغيره ان يكون أي من الحق رجلاً بخلاف من الحق بنفسه فلا بد أن يكون رجلاً فلا يصح
من المرأة كما يعلم من باب الاقط أه وكتب عليه قوله هذا مخالف لما قدمه من أنه لا بد أن يكون رجلاً ثم
كتب أيضاً هذا مضروب عليه في نسخة المؤلف أه حل (قوله للدور الحكمي) بان يوجب شيء حكيم
شرعيين متابعين ينشأ الدور منهما والدور اللفظي ان ينشأ الدور من لفظ اللاقط كما في مسألة الطلاق
السريجة ومسألة تعليق العزل بما ذكره في الوكالة أه شوبزى

(كتاب العارية)

ذكر ما عقب الاقرار لانها تشبهه من حيث أن في كل إزالة ما هو تحت يده لغيره أه وعارية أم لها عورية بفتح
الواو وتحركت الواو وانفتح ما قبلها قبلت الفاعل الجوهرى كأنها منسوبة الى العارية بمعنى الاعارة قال السبكي
الاعارة مصدر والعارة اسم المصدر فانه يقال أعار اعارة وعارة بغير همز كاطاق وطاق وقيل
منسوبة الى العار لان طلبها عار وعيب واعترضه ابن السيد وغيره بأنها تكررت من النبي ﷺ وهي مشتقة

لأن الابن عدم ارثه فانه لو ورث لحجب الاخ فيخرج عن كونه وارثاً فلم يصح اقراره (كتاب العارية) بتشديد الهم

من التعاور وقيل من عار يعبر اذا جامو ذهب ومنه قيل للغلام الخفيف عيار لكثرة ذهابه ومجتمعه في الشرع
 اباحة المنافع بشروط مخصوصة وقال الماوردي هبة المنافع فلورد المستعير ارتدت على هذا دون الاول
 فيجوز له الانتفاع بعد الرداء اقول قال شيخنا حجة في شرح الارشاد كذا قيل وصرح ما ياتي عند قول
 المصنف ما لم ينه انما ترتد بالرد وهو ظاهر فان قلت مرت في الوكالة ان اباحة لا ترتد بالرد قلت ذاك في اباحة
 المخصصة وهذه ليست كذلك اهـ وكان مرادو بما ياتي عند قول المصنف يعني في الارشاد ما لم ينه الفرع الآتي
 عن الاسنوي فيما لو فعل ما منع منه اهـ سم (قوله وقد تخفف) وفيها لغة ثالثة طارة بوزن ناقه اهـ شرح مر
 (قوله وهي اسم لما يعار) أي لغة وشرعا أو لغة فقط أو لغة لما يعار وشرعا للعقد لكن في شرح الروض ما
 يفيد ان اطلاقها على كل من العقد وما يعار لغوي بدليل انه قال بعد ذلك وحققتها الشرعية اباحة منفعة الخ
 فراجع عبارته ويقال فيها عارة كناية اهـ حل (قوله ولعقدما) عبارة شرح مر وللعقد المتضمن لاباحة
 الانتفاع بما يحل الانتفاع به مع بقاء عينه ليرده انتهت وقد تطلق على الاثر المترتب على ذلك من جواز
 الانتفاع بها وعدم الضمان وهذا مورد الفسخ والانساخ كما تقدم نظيره في اول البيع اهـ شرح مر ولعل
 مراده بعدم الضمان عدم ضمان المنافع التي يستوفى بها المستعير والاقالعين مضمونة عليه كما هو ظاهر (قوله
 من عار اذا ذهب الخ) أي لا من العار لانه ياتي وهي رواية اهـ شرح مر (قوله وقيل من التعاور الخ) قال في
 شرح الروض وحققتها شرعا اباحة الانتفاع بما يحل الانتفاع به مع بقاء عينه اهـ قال الشيخ في حواشيه
 فليست هبة للمنافع فلا ترتد بالرد فيجوز له الانتفاع بعد التصريح بالرد اهـ شرح مر (قوله وهو
 التناوب) أي لتناوب المالك والمستعير في الانتفاع (قوله بما يستعيره الجيران) كالابرة والفأس بالهمز
 ونحو ذلك واما غير الجمهور ففسروه بغير ذلك كالزكاة وكل معروف في المصباح الماعون اسم جامع لاثاث
 البيت كالقدرو والفأس والقصة والماعون ايضا الطاعة (قوله له وهي مستحبة) وكانت واجبة في صدر
 الاسلام ثم نسخت اهـ حل (قوله له وقد تجب الخ) لم يذكروا انها قد تباح اسم على حج اقول وقد تصور
 الاباحة باعارة من لا حاجة له بالمعارب وجه اهـ شرح مر (قوله وقد تجب الخ) قضيته بذل ذلك مجانا وفيه
 نظر فينبغي ان يكون كالمضطر اهـ وافق مر على انها حيث وجبت فله ان ياخذ الاجرة ولا يلزمه البذل مجانا
 كما في المضطر واذ اخذ الاجرة فان عقد بشروط الاجارة فاجارة صحيحة والافاسدة وتجب اجرة المثل
 ثم قرر انه اذا عقد بلفظ الاعارة بمال كاعرتك كذا شهر ابد رهم كان عارية لا اجارة تغليا للفظ كما في وكتلك
 في كذا بكذا فانه وكالة لا اجارة حتى يجوز لكل منهما العزل فليحرر اقول لكن كونه عارية لا اجارة يخالف
 ما في الروض وشرحه حيث قال (فرع) لو قال اعرتك حماري لتعيرني كذا اودا بتي لتعطفها او على او
 بعشرة دراهم فاجارة لا اعارة نظر للمعنى فاسدة للتعلق في الاولى ولجهل العلف في الثانية والمدة في الثالثة
 فيجب في الثلاث اجرة المثل بعد القبض مدة الامساك ولا يضمن العين فان قدر مع ذكر الدرام في الثالثة
 مدة معلومة كان قال اعرتك دارى شهر من اليوم بعشرة دراهم فعارية فاسدة او اجارة صحيحة وجهان قال
 في الاصل مبنيان على ان الاعتبار باللفظ او المعنى قال الاسنوي وقضيته تصحيح الثاني اعتبارا بالمعنى كما
 صحه فيها بدون ذكر المدة اهـ وقد اعتمد مر وهو يقتضي انه اجارة لا عارية فان قلت قضية بناء الوجهين
 على ما ذكر يقتضي تصحيح انها عارية لان الغالب مراعاتهم اللفظ فكيف ادعى انه قضيته ما ذكر قلت
 لعله اخذه من قرينه تصحيحهم بدون ذكر المدة فان قلت ما معنى وجوب الاعارة في هذه الحالة مع انها
 ليست عارية قلت انما نسميها عارية حيث لا عوض وامامه قسمتها بذلك باعتبار اللفظ لا المعنى اهـ سم
 (قوله كا عارة ثوب الخ) وكا عارة سكنين لذبح ما كول يخشى فواته ولا ينافي وجوب الاعارة هنا ان المالك
 لا يجب عليه ذبحه وان كان فيه اضاءة مال لانها بالترك هنا هو غير ممتنع لان عدم الوجوب عليه لا ينافي
 وجوب اسعافه اذا اراد حفظ ماله كما يجب الاستيداع ان تعين وان جاز للمالك الاعراض عنه الى

وقد تخفف وهي اسم لما
 يعار ولعقدما من عار اذا
 ذهب وجاء بسرعة وقيل
 من التعاور وهو التناوب
 والاصل فيها قبل الاجماع
 قوله تعالى ويمنعون الماعون
 فسر جمهور المفسرين بما
 يستعيره الجيران بعضهم
 من بعض وخبر الصحيحين
 انه صلى الله عليه وسلم استعار
 فرسا من أبي طلحة فركبه
 والحاجة داعية اليها وهي
 مستحبة وقد تجب كا عارة
 الثوب

التلف وهذا ظاهر وإن توهّم بعض الطلبة المناقاة اسم على حجب اه ع ش على مر (قوله لدفع حر أو
برد) أي وخاف ضررهما مع وجوب الاجرة إن كان مثله اجرة هل وإن لم يعقد بذلك أو حيث عقد بذلك
وفيه أن هذا ليس بإعارة حرره وكذا يجب إعارة كل مافيه أحياء مهجة محترمة وكذا إعارة سكنين لذبح
ما كول يخشى موته اه حل (قوله كما سيأتيان) أي المحرمة والمكروهة فالأولى تأتي في شرح قول المتن وفي
المعار انتفاع مباح والثانية تأتي في قول المتن وتكره استعارة وإعارة فرع أصله لخدمة وكافر مسلماً الخ
(قوله وصحة تبرع) أي ناجز فخرج السفه وإن كان يصح تبرعه بالوصية اه شرح مر وقوله ومحجور سفيه
نعم لو أعار لمحجور السفه نفسه فقال الماوردي يجوز إذا كان عمله ليس مقصوداً في كسبه لاستغنائه عنه بماله
وقوله وفلس نعم لو لم يكن في إعارة المفلس العين تعطيل للتداع عليها كأعارة الدار يوماً فالتجبه كما قاله
الاسنوي الجواز إذ لم تكن المنفعة تقابل باجرة ولا فيمتنع وهذا هو المعتمد اه برماوى (قوله فلا تصح
من مكروه) أي بغير حق إمّا به كالأكره على إعارة واجبة فتصح اه حجب (قوله وملكه المنفعة) أي بالمعنى
الشامل للاختصاص فيعبر بموقوف عليه الموقوف باذن الناظر وموصى له بالمنفعة ولو مدة ولا يعبر من
أوصى له أن ينتفع أو مدة حياته لأنه لا باحة فيهما وصح شيخنا في الثانية صحة العارية بتصح إعارة كلب لصيد
ونحوه وإعارة أضحية وهدي ولو منذورين وتصح إعارة الفقيه خلوته ولو لغير أهل شرطها وإن حرم
مكث المستعير فيها قاله شيخنا ونوزع في الصحة مع الحرمة ولا يجوز مطلقاً إعارة الإمام أموال بيت المال
كالولي في مال طفله ولذلك لا يصح أن يشتري منه عبد نفسه ولو اعتقه (لرفع) سياق في الوقف إن وقف
الأثر من بيت المال صحيح يجب اتباع شروطهم فيه على المعتمد حيث لم يعلم رقم حاله الوقف اه قل على
الجلال (قوله وملكه المنفعة) ويلحق بملك المنفعة اختصاصه بها كما سيذكر في الأضحية من جواز إعارة
أضحية أو هدي نذره مع خروجه عن ملكه ومثله إعارة كلب لصيد أو ابنة الصغير ومجنون وسفيه كما
ذكره الزركشي بحثاً إذا كان الزمن غير مقابل باجرة ولا بضربة لجواز استخدامه في ذلك حيث ذواته أطلق
الرويات في حل إعارته لخدمته من تعلم منه لقصة أنس في الصحيح وظاهر أن تسمية مثل هذه المذكورات
عارية فيه نوع يجوز اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله لجواز استخدامه الخ يؤخذ من ذلك أنه ليس للآب
استخدام ولده فيما يقابل بأجرة أو كان يضره هو ظاهر في الثاني وينبغي خلافه في الأول بل هو أولى من
المعلم وبسليم الأول فينبغي للآب إذا استخدم من ذكر أن يحسب اجرة مثله مدة استخدامه ثم يملكها له عما
وجب عليه ثم يصرفها عليه فيما يحتاجه من نفقة وكسوة وما عمت به البلوى إن يموت إنسان ويترك أولاداً
صغاراً فتولى أمهم أمهم بلا وصاية أو كبير الأخوة أو عم لهم مثلاً ويستخدمونهم في دواب أمهم أو
لغيرهم والقياس وجوب الاجرة على من استخدمهم سواء كان اجنياً أم قريباً ولا يسقط الضمان بقبض الأم
أو كبير الأخوة أو نحوهما حيث لا وصاية ولا ولاية من القاضي اه وكتب أيضاً قوله لخدمة من يتعلم منه
الخ سواء كان ذلك يقابل بالاجرة أم لا وهو ظاهر لأن فيه مصلحة لهم ومن ذلك بل أولى الفقيه ومعلوم
أن محل ذلك كله إذا أذن له وليه أما إذا لم ياذن له أو قامت قرينة على عدم رضاه بذلك أو كان استخدامه
يعد أضراراً به فلا يجوز له وبقي ما يقع كثير أن المعلم بامر بعض من يتعلم منه بتعليم بعض آخر هل يجوز
له ذلك فيه مصلحة للولد باتقائه الصنعة بتكرارها أم لا فيه نظر والأقرب الأول وينبغي أن يأتي
مثل ذلك فيما لو كان الآب هو المعلم اه وقوله ولا يسقط الضمان بقبض الأم أقم معنى هذه العبارة
على هذه النسخة ورايت في بعض نسخها يقصد الام الخ ولعل معناها يقصد تعليمهم أو نحو ذلك
تأمل (قوله لأن الاعارة إنما ترد الخ) اخذ منه الأذرعى امتناع اعارة قبيه أو صوفي مسكنهما في
مدرسة ورباط يملكان الانتفاع به لا المنفعة ولعل مراده أن ذلك لا يسمى عارية حقيقة فإن أراد
حرمة فممنوع حيث لم ينص الواقع على شيء ولم تكن في زمنه عادة مطردة بمنع ذلك اه شرح مر (قوله وهو
باق) أي المستعير الأول على اعارته مضاف لمفعوله أي فله الانتفاع وهي من خاتمه وقوله إن لم يسم فاعله يعود

لدفع حر أو برد وقد تحرم
كإعارة الأمة من أجنبي
وقد تكره كأعارة العبد
المسلم من كافر كما سيأتيان
(أركانها) أربعة (مستعير
ومعار وصيغة ومعبر
وشرط فيها) مر (في
مقرض) من اختيار وهو
من زيادتي وصحة تبرع
لأن الاعارة تبرع بإباحة
المنفعة فلا تصح من مكروه
وصي ومجنون ومكاتب
إذن سيده ومحجور سفيه
وفلس (وملكه المنفعة)
وإن لم يكن مالكا للعين لأن
الاعارة إنما ترد على المنفعة
دون العين (كمكتر لا
مستعير) لأنه غير مالك
للمنفعة وإنما يبيع له الانتفاع
فلا يملك نقل الإباحة كما
أن الضعيف لا يبيع لغيره
ما قدم له فإن أعار باذن
المالك صح وهو باق على
إعارته إن لم يسم الثاني

على المالك فان سمي شخصا كزيد المستعير الاول ليس باقيا فليس له الانتفاع وليست من ضمانه اه شيخنا
وعبارة شرح الروض قال الماوردي ثم ان لم يسم المالك من يعاره فالاول على عاريتوه هو المعير للثاني والضمان
باق عليه وله الرجوع فيها وان رد ما الثاني عليه يرى وان سماه انعكست هذه الاحكام انتهت (قوله) وشرط
في المستعير الخ قال في المطلب هو اي المستعير كل من اخذ عينا باذن من هي يده لينتفع بها لغرض نفسه
انتفاعا غير مستحق فتناول غير المال ككلب الصيد وخرج الغصب ودخل الاستعارة من الغاصب وان
كانت فاسدة فان مراده المستعير الذي يضمن وخرج المستام والوكيل والرائض لكن يرد عليه ما لو قال
احمل متاعى على دابتك ففعل فانه عارية مع انتفاء الاخذاه شوبرى وقوله ودخل الاستعارة من الغاصب
غير ظاهر لما تقدم ان شرط المعير ملكه المنفعة تامل (قوله تعيين) سكنت عن هذا في المعير وقضيت انه لا يشترط
فيه التعيين كالما قبل قال لاثنين لي عرني أحدا كما كذا فدفعة له من غير ان يلفظ صح و عليه فيمكن أن يفرق بينه
وبين المستعير بان الدفع من واحد منهما رضا باتلاف منفعة متاعه ويحتمل انه كالمستعير فلا يصح والا قرب
الاول اه ع ش (قوله فلا تصح لغير معين) فلو بسط بساطه لمن يجلس عليه لم يكن عارية بل مجرد اباحة اه
شرح م ر (قوله ولا لبيمة) لم يقع له في هذا الكتاب إخراج البيمة بهذا القيد إلا هنا اه شيخنا (قوله ولا
لصبي ومجنون) (فرع) لو أرسل بالغ صيدا للمستعير له شيئا لم يصح فلو تلف في يده أو تلفه لم يضمنه هو
ولا مرسله كذا في الجواهر اى لانه لم يدخل في يده ونظر غيره في قوله أو تلفه والنظر واضح إذا اعادة
عن علم انه رسول لا تقتضى تسليطه على الاتلاف فليحمل ذلك اى عدم الضمان على ما اذا لم يعلم
انه رسول اه حج وكتب عليه سم قوله فليحمل ذلك الخ اقول فيه نظر ايضا لان الاعارة لا تقتضى
تسليط المستعير على الاتلاف اى فيضمن فيه لافى التلف غاية الامر انها تقتضى المساعدة بالاستعمال
المأذون فيه اه ع ش على م ر (قوله وسفيه) الراجح صحة قبولها من السفيه قياسا على قبول النية اه حل
(قوله لا يعقدوليهم) الحصر بالنسبة للصبي والمجنون صحيح وبالنسبة للسفيه فيه نظر لما صرح به في شرح
الروض عن الاسرى من صحته من السفيه نفسه فلا يتوقف على قبول وليه له تامل وجرى عليه الشهاب
الرملى اه شوبرى (قوله كان استعار من مستاجر) اى إجارة صحيحة والمضنة كان استعار من مستاجر
إجارة فاسدة كما ياتي او من المالك تامل (قوله وله إناية الخ) اى حيث كان مثله او دونه ولم يحم قرينة
على تخصيصه بذلك دون غيره والظاهر انه لا ضمان عليه اه ح ل وقوله على تخصيصه اى المستعير بذلك اى
بان يستوفى المنفعة بنفسه (قوله من يستوفى له المنفعة) كان يركب مثله او دونه لحاجته دابة استعارها
للكوب قال في المطلب وكذا زوجته وخادمه الرجوع الانتفاع اليه ايضا اه شرح م ر وكتب عليه ع ش
قوله مثله او دونه اى مال يمكن عدو اللعير فيما يظهر اه م ر اه سم على حج وقوله الرجوع الانتفاع اليه
يؤخذ منه أن محل جواز ذلك فيما لو أركبه زوجته أو خادمه لقضاء مصالحه أموال أركبها لما لا تعود
منفعته اليه كان أركب زوجته لسفرها لحاجتها لم يجز اه (قوله وشرط في المعار انتفاع به) اى ولو
مالا كجيش صغير ان كانت العارية مطلقة او مؤقتة بزمان يمكن الانتفاع به فيه اه حل (قوله
بان يستفيد المستعير منفعة) اى ولو تافهة كاعارة النقد للزينة به او للضرب على صورته اه حل
(قوله لياخذ درهما ونسلها) اعلم أن الدر والنسل والتمر والحبر في إعارة الدواة للكلبة مأخوذة
بالاباحة واما العين المعارة فهي مستعارة ليتوصل بها الى اخذ هذه الاعيان منها ففى الحقيقة
المستفاد من العين فى هذه الصورة منفعة ايضا وهى التوصل الى اخذ الاعيان بالاباحة اه شيخنا
وحق الاشعرونى فقال أن الدر والنسل ليس مستفادا بالعارية بل بالاباحة والمستعارهى الشاة
للمنفعة وهى التوصل لما ابيع وكذا الباقي اه شرح م ر وكتب عليه ع ش قوله وحقق الاشعرونى
الخ ينبغي ان تكون ثمرة الخلاف أن القائل بالاباحة يقول يملكه ملكا مراعى فلا يجوز قله
لغيره كما قالوه فيمن أباح ثمرة بستانه لغيره لا يجوز له نقلها للقائل بالملك يقول يجوز له ذلك اه وفي قول

(و) شرط (في المستعير تعيين
واطلاق تصرف) وهما من
زيادتي فلا تصح لغير معين
كان قال أعرت أحد كما
ولا لبيمة ولا لصبي ومجنون
وسفيه لا يعقدوليهم اذالم
تكن العارية مضمنة كان
استعار من مستاجر (وله)
اى للمستعير (إناية من
يستوفى له) المنفعة لان
الانتفاع راجع اليه (و)
شرط (في المعار انتفاع)
به بان يستفيد المستعير
منفعته وهو الاكثر أو
عينا منه كما لو استعار
شاة مثلا لياخذ درهما
ونسلها أو شجرة لياخذ
ثمرها فلا يعار ما لا ينتفع
به كحمار زمن (مباح)

على الجلال وهذه الايمان مأخوذة بالا باحة والمعارحها على الراجح وعلى هذا لو رجع المعير قبل
الانتفاع في المذ كورات ضمنها المتفع ولو قبل عليه بالرجوع كسائر المباحات كذا قالوا وفيه نظر لان
لفظ العارية ليس فيه اباحة عين ولا تصح الاباحة به فان كانت الاباحة صدرت قبل شرطها فهو محتمل اه
(قوله فلا تصح اعارة ما يحرم الانتفاع به) هذا مسلم عند مر في آله الله واما في السلاح والفرس والحري
فيها في شرحه على صحة الاعارة مع الحرمة وجمع ع ش عليه بحمل كلامه على ما اذا لم يعلم ولم يظن ان الحربي
يستعين بهما على قتالنا وبحمل كلام شرح المنهج على ما اذا علم او ظن ذلك ثم نظر في كلام مر بعد حمله على
ما ذكر بانه لا وجه للحرمة حيثئذ (قوله كالة هو) قضية القتل بما ذكر للمحرم ان ما يباح استعماله من
الطبول ونحوها لا يسمى آله هو وهو ظاهر وعليه فالشطونج تباح اعارته بل واجارته اه ع ش (قوله
وسلاح الحربي) ويحرم اعارة مصحف لكافر وسلاح لحربي لكن العارية في ذلك صحيحة كذا في شرح
شيخنا كحج اي في السلاح والفرس والمصحف واما آله الله فالظاهر عندهما عدم الصحة اه ح ل (قوله
وكامة مشتبهة) انظر ما وجه اعادة الكاف ومثلها الامر بالجيل ولو لم يعرف بالفجور اه ح ل (قوله
وكامة مشتبهة) نعم للبراة خدمة منقطع اي بان لم يجد من يخدمه فله ان يستعير امة تخدمه اه حج ومثله
عكسه كاعارة الذ كر لخدمة امرأة منقطعة ويجوز لكل منها النظر بقدر الضرورة ان احتج اليه اخذ اهما
قالوه في نظر الطبيب للبراة الاجنية وعكسه اه ع ش على مر (قوله لخدمة رجل الخ) وعكسه كذلك
فقد قال الاسنوي سكتوا عن اعارة العبد للبراة وهو كعكسه بلا شك اه ح ل (قوله غير نحو محرم)
كمسوح وكالكها اذا استعارها من المكثري او من الموصى له بالمنفعة وكالزوج اذا استعارها من
سيد ما فهو لاه كلهم داخلون في نحو الهرم فيجوز اعارتها لهم كما يؤخذ من شرح مر (قوله فصحيح في
الروضة صحة اعادتها) لعل قياس ذلك جواز اعارة الفن الاجني وان لم يكن صغيرا ولا قيحا من صغيرة
او قيحة مع الامن المذكور اه سم على حج اه ع ش على مر (قوله فصحيح في الروضة الخ) هو
المعتمد عند مر وعبارته ويجوز اعارة صغيرة وقيحة يؤمن من الاجني على كل منهما لا تنفاه خوف
الفتنة كما ذكره في الروضة وهو الاصح خلافا للاسنوي في الثانية اه بحروقه واقره ع ش على الشارح
وقوله وقال الاسنوي الخ اعتمده زى و س ل تبعا لحج (قوله صحة اعارتها) عبارة مر في شرحه
بخلاف اعارتها لاجني ولو شيخاها او مراهقا او خصيا لخدمته وقد تضمنت نظرا او خلوة محرمة
ولو باعتبار المظنة فيما يظهر بخلاف ما اذا لم تتضمن ذلك وعليه يحمل كلام الروضة ثم قال وتجوز
اعارة صغيرة وقيحة يؤمن من الاجني على كل منهما لا تنفاه خوف الفتنة كما ذكره في الروضة وهو
الاصح خلافا للاسنوي في الثانية اه بحروقه اه ع ش (قوله وقال الاسنوي والمتجه الصحة في
الصغيرة) اذا صارت مشتبهة هل تبطل اولا ويستغفر في الدوام ينبغي ان ياتي هنا ما تقدم في نظيره في
الرهن وبه بحباب عن توقف الحشى اه شوبرى (قوله محتاط فيه مفارعا ومستعيرا) اي فلا يعارل لرجل
اجني ولا لامرأة اجنية ولا يستعير امرأة اجنية ولا رجلا اجنيا (قوله وشرط فيه ان يكون الانتفاع
به الخ) ومنه اعارة الماء للفسل والوضوء لان ما يذهب به كالذهب بانسحاق وانسحاق الثوب او لزالة
النجاسة وان لم عليه تنجسه لا مكان طهره بالمكثرة وبحث بعضهم اذ الوم تنجسه تمتع اعارته اه ح ل
وعبارة ع ش على مر وتجوز اعارة الورق للكتابة وكذا اعارة الماء للوضوء مثلا ولغسل متاع ونجاسة
لا يتنجس بها كان يكون واردا والنجاسة حكيمة مثلا وينبغي ان مثل هذه المذ كورات اعارة الدواة للكتابة
منها والمكحلة للاكتحال منها اه سم على حج (قوله فالتقى المعنى المقصود من الاعارة) اي وهو الانتفاع
بها مع بقاء عينها (قوله وبما ذكر الخ) اي بحيث سكت عن اشتراطه هنا وقيد به في المستعير اه ح ل او يقال
وبما ذكر هو اقتصاره على الشروط المذكورة فيه فيفهم انه لا يشترط غير ما ومنه التعيين (قوله فقال خذ
ما شئت من دوابي صحت) اي واذا ارد ما ليس له اخذ غير ما الا بائن جديد لان الاولى انتهت بالرد اه ع ش

فلا تصح اعارة ما يحرم
الانتفاع به كالة هو
وفرس وسلاح لحربي
وكامة مشتبهة لخدمة رجل
غير نحو محرم لها من يحرم
نظره اليها لخوف الفتنة
اما غير المشبهة لصفر او
قبح فصحيح في الروضة صحة
اعارتها وفي الشرح الصغير
منها وقال الاسنوي المتجه
الصحة في الصغيرة دون
القيحة انتهى وكالقيحة
الكبيرة غير المشتبهة والخشبي
يحتاط فيه معارعا ومستعيرا
وتعبرى بمباح أولى من
قوله وتجوز اعارة جارية
لخدمة امرأة او محرم
وشرط فيه ان يكون الانتفاع
به (مع بقائه) فلا يعار
المطعموم ونحوه لان
به انما هو باستهلاكه
فاتنى المعنى المقصود من
الاعارة وبما ذكر علم انه
لا يشترط تعيين المعارف
قال أعرنى دابة فقال خذ
ما شئت من دوابي صحت
(وتسكروه) كرامة تنزيه

وخالفت الاجارة بانها معاوضة والفرق لا يحتمل فيها اصل (قوله استعارة وقارة فرع اصله) هذا
 مصور بما اذا كان الاصل رقيقا فيكون المالك اعارة لفرعه ويكره للفرع استعارته فلا ينافي قول الشارح
 بعد وكذا لا تكره اعارة الاصل نفسه الخ اهـ زى او يحتمل الاول على ما اذا كان هناك عقد فيكره من
 الاصل والفرع وما ياتي على ما اذا لم تكن صيغة وفعل الاصل بغير طلب من الفرع فلا يكره اهـ بر ماوى
 (قوله لخدمة) أى وإن لم توجد لخدمة اهـ ع ش قال لا للتعليل أى متى كان القصد بالاستعارة والاعارة
 الخدمة كاتما مكرهتين وجدت الخدمة أم لا وأخذ الشارح محترز هذا بقوله فان قصد باستعارة اصله الخ
 لكن المحترز غير واف بحكم الاعارة وحكمها كحكم الاستعارة كافي عبارة المحلى انتهى (قوله واستعارة
 وإعارة كافر مسلما) الظاهر من هذه العبارة انها مصدران مضافان للفاعل فيقتضى ان الكافر يكره له
 أن يعير العبد المسلم ولو لمسلم وهو محل نظر وأجاب بعضهم بانه بالنسبة للاستعارة مضاف للفاعل وبالنسبة
 للاعارة مضاف للمفعول ومسلما مفعول ثان وعليه فلا يقتضى ما ذكره شوبرى فهو بالنسبة للاستعارة
 مضاف للفاعل أى يكره أن يستعير الكافر مسلما وبالنسبة للاعارة مضاف للمفعول أى يكره ان يعير
 المسلم للكافر مسلما والمراد بالفاعل المالك والمفعول الثانى المعاراه فكانه قال يكره للكافر أن يكون مستعيرا
 ويكره لغيره ان يعير له (قوله وكافر مسلما) هذا يفيد جواز خدمة المسلم للكافر لان المتبادر من الاعارة
 أنه يستخدمه فيما يريد سواء كان فيه مباشرة لخدمته كصب ماء على يديه وتقديم نعل له أو لغير ذلك كارساله
 في حوائجه وتقديم في البيع عند الكلام على قول المصنف وشرط العاقد الرشد الخ انه تجوز اجارة المسلم
 للكافر ويؤمر بازالة يده عنه بانه يؤجره لغيره ولا يمكن من استخدامه وهو يفيد حرمة خدمة المسلم
 للكافر وعليه فقد يفرق بين الاجارة والعارية بان الاذلال في الاجارة اقوى منه في العارية للزومها فلم
 يمكن من بقاء يده عليه في الاجارة ويجعل تحتها في العارية لاحتمال التخلص منه في كل وقت بر جوع
 المميز لكن يرد على هذا أن في مجرد خدمة المسلم للكافر تعظيما له وهو حرام وقد يقال لا يلزم من جواز
 الاعارة جملة تحت يده وخدمته له لجواز أن يعيره مسلم باذن من المالك أو يستئيب مسلما في استخدامه
 فيما تعود منفعة عليه فليتامل ذلك كله وليراجع وفي عبارة المحلى ما يصرح بحرمة خدمته حيث قال وعلل
 في المذهب عدم الجواز بانه لا يجوز أن يخدمه وقوله عدم الجواز أى للعارية اهـ ع ش على م ر وفي قل على
 الجلال واعلم أن الخلاف في الكراهة والحرمة هو بالنسبة للعقد واما خدمة المسلم للكافر فحرام مطلقا سواء
 بعقد أو بغير عقد كما صرحوا بها في باب الجزية اهـ (قوله فلا كراهة) أى في الاستعارة وكذا في الاعارة
 إن علم المميز ذلك والظاهر كراهة ما ذكر للخدمة وإن لم توجد وعدمها القصد الترفيه وإن لم يوجد
 حرره اهـ حل (قوله ولا استعارة فرعه إياه منه) واليه ذهب شيخنا كحج لكن قرر شيخنا زى كراهة
 الاستعارة أخذ من قول شرح الروض اما اعارة الوالد لنفسه لولده فليست مكروهة وان كان فيها اعانة
 على مكروه اذ هو مصرح بان الاستعارة مكروهة حرره اهـ حل وعبارة زى قوله ولا استعارة
 فرعه إياه منه هذا يخالف لما ذكره في شرح الروض وعبارته في شرح الروض وانما الكراهة في جانب
 الولد لكان الولادة فلم تعد لغيره اهـ وحاصله ان الاصل لو اعار نفسه لفرعه لا كراهة فيه وان
 كان فيه اعانة على مكروه وهى استعارته إياه انتهت (قوله إياه) أى إيا الاصل وقوله
 منه أى من الاصل وصورة هذه ان الاصل حر واستعاره فرعه من نفسه اهـ شيخنا (قوله
 وشرط في الصيغة لفظ الخ) قال في العباب نعم لو لبس عاريا ثوبا أو فرش لمضيف فراشا فجلس
 عليه أو اكل هدية تطوع من ظرفها وجرت به العادة فعارية لا قبل الشروع في اكله اهـ فيستثنى ذلك
 من اشتراط اللفظ من احدهما لكن قال م ر في المستلثين الاولين انه مفرع على ضعيف وهو عدم
 اشتراط لفظ من احدا الجانبين والصحيح الاشتراط للمعتد ان ذلك اباحة لاعارية اهـ وقضية ذلك ان العارية
 ليست اباحة وانها ترتد بالدو في ذلك خلاف ثم قال في العباب ومن اركب دابة منقطعاً لله تعالى فتلقت ضمنها

(استعارة واعارة فرع
 اصله لخدمة) استعارة
 واعارة (فرسلما) صيانة
 لهما عن الاذلال والاولى
 مع ذكر كراهة الاستعارة
 في الثانية من زيادتي فان
 قصد باستعارة اصله للخدمة
 ترفيه فلا كراهة بل
 يستحب كما قاله القاضي
 ابو الطيب وغيره وكذا
 لا تكره اعارة الاصل
 نفسه لفرعه ولا استعارة
 فرعه إياه منه (و) شرط
 (في الصيغة)

وان اركب الدابة أو السفينة مع نفسه ضمن نصفها له وصورة المسئلة انه وجد لفظ من احد الجانبين والالم
 يكن عارية ولا ضمان مطابقا بل هو اباحة مـ (فرع) قال عميرة لو اشترى شيئا في ظرف فهو عارية
 ومنه كوز لاسقاء اذا كان الشرب بلا مقابل وكذا الوجه هدية في ظرف يكون الظرف عارية عند استعمال
 الاكل فيه ان جرت العادة بذلك فانه يجوز بهذا الشرط اهـ (فرع) واذا كان المالك للوديعة في لبس الثوب
 المودع صار عارية به دابة مـ عـ باب اهـ سم (قوله له يشرح الخ) يستثنى من اشتراط اللفظ ما اذا
 اشترى شيئا وسلمه له في ظرف فالظرف مـ مـ في الاصح وما لو اكل المهدى اليه الهدية في ظرفها فانه يجوز
 ان جرت العادة باكلها منه كاكل الطعام في الفصة المبعوث فيها وهو مـ مـ فيضمنه بحكم العارية الا ان كان
 للهدية عوض وجرت العادة بالاكل منه فلا يضمنه بحكم الاجارة الفاسدة فان لم تجر العادة بما ذكر ضمنه
 في الصورتين بحكم الغصب اهـ مـ ل وعبارة شرح مـ ر وكان اكل الهدية من ظرفها المعتاد اكلها منه وقبل
 اكلها هو امانة انتهت وكتب عليه عـ ش قوله وقبل اكلها هو امانة وكذا ان كانت بعوض اهـ حج قال
 سم عليه استشكل بمسئلة ظرف المبيع وفرق في شرح الروض بانه لما اعتد الاكل من ظرف الهدية قدر ان
 عوضها مقابل لها مع منفعة ظرفها بخلافه في البيع فكان عارية فيه على الاصل وعبارة الشارح في شرح
 الارشاد راما اذا لم تكن الهدية تطوعا بان كان لها عوض فان اعتد الاكل منه لم يضمنه بل يلزمه أجره مثله
 بحكم الاجارة الفاسدة والاضمنه بحكم الغصب ثم قال وحيث قلنا بضمانه توقف على استعماله والا كان امانة
 وان كان بلا عوض كما صرح به الرافعي اهـ وهو حاصل ما في الروض وشرحه البيهقي وغيرهما فالحاصل ان
 الظرف امانة قبل الاستعمال مطلقا ومنصوب بالاستعمال الغير المعتاد مطلقا وعارية بالاستعمال المعتاد
 ان لم يكن عوض والا فوجرا اجارة فاسدة اهـ ويؤخذ من هذا حكم ما يقع كثيرا ان يريد الشراء يدفع
 ظرفه لزيات مثلا فينتلف منه وهو انه ان كان التلف قبل وضع المبيع فيه فلا ضمان لانه امانة وان كان بعد
 وضع المبيع فيه ضمنه لانه عارية فتنبه له فانه يقع كثيرا (قوله كاعرتك) اي اوعرتك منفعة او خدمته
 لتنتفع به او اجتنك منفعة وظاهر كلامه كغيره ان هذه الصيغ صريحة ولم أفق على كناية للعارية اهـ حل
 (قوله مع لفظ الاخر او فعله) كل راجع لسكل فلبس على التوزيع فان لم يحصل فعل ولا لفظ بان فرش
 فراشه لسكل من جلس عليه اي قصد ذلك من غير ان يصرح به فهو اباحة والا كان اعارة فاسدة وكذا
 لو فرش لضييفه شيئا من غير ان يقول له اجلس عليه كان اباحة فان قال له ذلك كان عارية اهـ حل (قوله
 وان تاخر احدهما عن الاخر) المراد بالتاخر التراخي وفي قول على الجلال فلم انه لا يشترط الفور في
 القبول والمعتمدان العقدين قد بالرود وكون العارية من الاباحة من حيث جواز الانتفاع ولذلك صحت
 بلفظ الاباحة انتهى (فرع) لو قال احمل متاعي على دابتك ففعل فهو عارية او اعطى متاعك لاحمله على
 دابتي فهو ودیعة واستشكل الفرق بينهما لان غايته انه تقدم فيه القبول على الايجاب وقد يقال ان المحكوم
 عليه بالوديعة في الثانية هو المحمول وان الدابة معارة كالاولى وحيث قد المتاع امانة فيهما والدابة معارة
 فيهما فلا مخالفة (قوله وان تاخر احدهما) اي لفظ الاخر او فعله وقوله عن الاخر اي الطرف الذي وقع
 هو جوابا له (قوله نظر الى المعنى) وهو وجود للعوض اهـ شرح مـ ر (قوله ولا تضمن العين الخ) والظاهر
 ان العلف مضمون على صاحب الدابة لعدم التبرع به فتأمل اهـ سم اي يضمنه مالك الدابة للمستعير الذي
 علفها به لعدم التبرع به اي لعدم تبرع المستعير بالعلف لانه انما علفها في مقابلة الانتفاع بها اهـ (قوله
 ولا تضمن العين) قال المتولي اذا قال لاسقاء سقني فناوله الكوز فوقع من يده فانكسر قبل ان يشرب الماء
 فان كان قد طلب ان يسقيه بغير عوض فالماء غير مضمون عليه لانه حصل في يده بحكم الاباحة والكوز
 مضمون عليه لانه عارية في يده راما اذا شرط عوضا فالماء مضمون عليه بالشراء الفاسد والكوز غير
 مضمون لانه مقبوض بالاجارة الفاسدة وان اطلق فالامانة لا تقتضي البدل لجريان العرف به قال فان

لفظ يشتر بالاذن في
 الانتفاع كاعرتك أو
 بطله كاعرتي مع لفظ
 الآخر أو فعله وان تاخر
 احدهما عن الاخر كما في
 الاباحة وفي معنى اللفظ
 ما في الضمان (و) قوله
 (اعرتك) أي فرسي مثلا
 (لعلفه) بعلفك (أو لتعيرني
 فرسك اجارة) لا اعارة
 نظرا الى المعنى (فاسدة)
 لجهة المدة والعوض فتجب
 فيها أجره المثل بعد القبض
 ومضى زمن مثله أجره ولا
 تضمن العين كما يعلم ذلك
 من كتاب الاجارة

انكسر الكوز بعد الشرب فان لم يكن قد شرط العوض قال كوزة مضمون والماء غير مضمون وان كان قد شرط العوض لم يضمن الكوز ولا بقية الماء الفاضل في الكوز لان الماخوذ على سبيل العوض القدر الذي شربه دون الباقي فيكون الباقي في امانته في يده اه ابن العباد في احكام الاواني والظروف وما فيها من الظروف (فرع) لو دفع قارورة الى من يبيع زيتا مثالا يصبه فيها فصبه فيها ووضع في الميزان ليزنه فانقطع الحبل وانكسرت ضمنها وان تلفت قبل صبه لم يضمنها اه عباب اه شوبري (قوله) ولا تضمن العين اه واما العلف فمضمون على صاحب الدابة لعدم التبزع به اه برماوى (قوله) وقضية التعليل الخ نظر فيه حرج بان العوض شيان معلوم وهو قيمة العلف ومجهول وهو فعله الذي هو تقديم العلف والمجهول اذا انضم الى المعلوم صيره مجهولا ورد بان هذا مقتضى الحاجة ولا يحتاج الى التصريح بالتبزع به اه حل (قوله من الان) ليس بقيد بل لو اسقطه صح رحل على اتصال المدة بالعقد كما هو ظاهر اه شوبري (قوله) ومؤنه رده على مستعير) لوردها الى الاصطبل لم يخلص من الضمان خلافا لابي حنيفة اه سم ولا يبرأ الا برده للمالك او وكيله دون نحو ولده وزوجته فيضمنانه وهو طريق اه شرح م (قوله) ومؤنه رده على مستعير) وهو باق على كونه عارية حتى بعد انتهاء الاستعمال المأذون به فلو استعار دابة لحل متاع معين فوضعه عنها وربطها في الخان مثلا الى ان يردّها الى مالكها فانت مثلا ضمنها اه ع ش على م قال في الروضة والرد المبرىء من الضمان ان يسلم العين لذلك او وكيله في ذلك فلورد الدابة للاصطبل او الثوب ونحوه للبيت الذي اخذه منه لم يبرأ ولو لم يجد المعير فسلها لزوجته او ولده فارسلها الى المرعى وضاعت فالمعير ان شاء غرم المستعير او المتسلم منه والقرار عليه اه زى (قوله) فامؤنة عليه اه على المالك كما لو رده عليه المكترى فهو منزل منزلة معيره ومن ثم كان لافرق بين بعد دار المستعير عن دار معيره وعدمه ولا يبرأ الا بردها للمالك او وكيله دون ولده وزوجته ولو استعارها ليركبها فركب معه مالكا ضمن نصفها فقط ويجب الرد فور اعلى المستعير عند طلب معيره او موته او عند الحجر عليه فيرد لوارثه او وليه فان اخرج بعد عليه وتمكنه من الرد ضمنه مع الاجرة ومؤنه الرد اه حل (قوله) فتلزم المالك) وسواء كانت العارية صحيحة ام فاسدة فان انفق المستعير لم يرجع الا باذن الحاكم او اشهاد بنية الرجوع عند فقده اه شرح م (قوله) لانها من حقوق المالك) يؤخذ منه ان اجرة المعديّة او من يسوقها على المستعير دون المأذون المأذون كورة اه ع ش ولانها من مؤن الرد (قوله) بالاستعمال مأذون فيه) كسقوطها في بئر حال سيرها وقياسه كما قاله الغزى ان عثورها حال الاستعمال كذلك وظاهره عدم الفرق بين ان يعرف ذلك من طبعها او لا ولا وجه وهو المعتمد تقييده بما اذا لم يكن العثور بما اذن في حمله عليها ومحلّه اذا لم يتولد من شدة ازعاجها ولا فهو ضامن لتقصيره وكان جنى الرقيق او صالت الدابة فقتل للدفع ولو من مالكيها نظير قتل المالك فنه المغصوب اذا حال عليه فقصد دفعه فقط اه شرح م وكتب عليه ع ش قوله كسقوطها هو مثال للتلّف بغير الاستعمال المأذون فيه كما يشعر به قوله بعد والوجه تقييد ذلك الخ وانما كان ذلك من الغير لانه تلف في الاستعمال لانه اه وكتب ايضا قوله كسقوطها في بئر ومنه ما لو استعار ثورا لاستعماله في ساقية فسقط في بئرها فانه يضمنه لانه تلف في الاستعمال المأذون فيه بغيره لانه اه (قوله) ضمنه) ولا يشترط في ضمان المستعير كون العين في يده بل يضمن ولو كانت بيد المالك كما صرح به الاصحاب ولو سخر شخص رجلا ودابته فتلقت الدابة في يد صاحبها لم يضمنها المسخر لانها في يد صاحبها ولو اختلفا في حصول التلف بالاستعمال المأذون فيه او لا صدق المستعير يمينه كما اقر به الوالد رحمه الله تعالى لعسر إقامة البينة عليه ولان الاصل برامة ذمته خلافا لما عزي للجلال البلقيني من تصديق المعير اه شرح م وكتب عليه ع ش قوله ولو كانت بيد المالك قد توهم هذه العبارة انه يضمنها قبل قبضه اياها وظاهره انه لا معنى له لان العارية لا تزيد على نحو البيع الصحيح او الفاسد مع انه لا ضمان فيه على المشتري قبل القبض بل ليس لثأته تضمن فيه

وقضية التعليل انه لو قال
أعركته شهرا من الآن
لتعطفه كل يوم بدرم أو
لتعيرني فرسك هذا شهرا
من الآن كان اجارة صحيحة
(وهو مؤنه رده) أى المعار
(على مستعير) من مالك أو
من نحو مكتر ان رده عليه
فان رد على المالك فامؤنة
عليه كما لو رد عليه
المكترى وخرج بمؤنة
رده مؤنه فتلزم المالك
لانها من حقوق المالك
وخالف القاضى فقال أنها
على المستعير (فان تلف)
كله أو بعضه عند المستعير
(لا بالاستعمال مأذون)
فيه ولو بلا تقصير

(ضمنه) بدلا او ارشال خبر على اليد ما اخذت حتى تؤديه رواه أبو داود والحاكم وصححه (٤٥٩) على شرط البخاري ويضع

التالف بالقيمة وان كان
مثلا كخشب وحجر على
ما جزم به في الانوار واقتضاه
كلام جمع وقال ابن أبي
عشرون يضمن المثل
بالمثل وجري عليه السبكي
وهو الاوجه اما تلفه
بالاستعمال الماذون فيه فلا
ضمان للاذن فيه (لا
مستعير من نحو مكتر) كوصي
له بمنفعته فلا ضمان عليه
لانه نائب وهو لا يضمن
فكذا هو بخلاف المستعير
من مستاجر اجارة فاسدة
لان معيره ضامن كما جزم
به بغوى وعالله بانه فعل
ماليس له قال والقرار على
على المستعير ولا يقال حكم
الفاسدة حكم الصحيحة
في كل ما تقتضيه بل في سقوط
الضمان بما تناوله الاذن
قط ونحو من زيادتي
(كتالف في شغل مالك)
تحت يد غيره كان تسلم
منه دابة ليروضها له او
ليقتضي له عليها حاجة فانه
لا ضمان عليه لانه نائب
(وله) اي للمستعير (انتفاع
مذون) فيه (ومثله) ودونه
المفهوم بالاولى (ضررا
الا ان نهاء) المعير عن
غير ما عينه فلا يفعله اتباعا
لنبيه (المستعير) لزراعة
(ر) بل انهي (يزرعه وشعيرا
ولولا) لانحو ذرة لان
ضررها في الارض دون
ضرر البر وضرر نحو الذرة
فوقه (لا عكسه) اي

العين بمجرد العقد من غير قبض ويتعين ان المراد ان تلفها في يد المالك بعد قبض المستعير وبقاء حكم العارية
او قبل قبضها بالفعل لكن استعمالها المالك في شغل المستعير ضمن اهم على حج (قوله ضمنه) ولو استعار
دابة ومعهما تباع لم يضمنه لانه اما اخذه لعرضه عن امه وكذا لو تبعها ولدها ولم يتعرض له مالكة
بنفي ولا اثبات فهو امانة قاله القاضى ولا تضمن ثياب الرقيق المستعار لانه لم ياخذها لاستعمالها بخلاف
اكاف الدابة والاصح انه لا يضمن ما يمتنع من ثوب او نحوه او يستحق اي ينقص باستعمال
ماذون فيه لحدوثه باذن المالك وموت الدابة كالانحراق وتقرح ظهرها وعرجها باستعمال ماذون فيه
وكسره سيفا اعارة ليقا تل به كانه حاق قاله الصيرى في الاخير اه شرح م وكتب عليه الرشيدى
قوله وموت الدابة اي بالاستعمال كما به عليه م ولعل صورته انه حملها حملا ثقيل باذن فانت بسببه بخلاف
ما اذا كان خفيفا لا تموت بمثله في العادة فاتفق موتها كما صرحوا به في الفرق بين ما اذا ماتت بالاستعمال
وما اذا ماتت في الاستعمال اه (قوله ضمنه) فلو اعار بشرط عدم الضمان فسدت كما اعتمده م وقيل
يلغو الشرط فقط كما قاله س (قوله ويضمن التالف بالقيمة وان كان مثليا) لانا لو اخذنا مثله حيث
اي حين الاخذ لزم ضمان ما فات بالاستعمال ولعل كلام السبكي انه يضمن بالمثل وقت التلف اه حلي
(قوله لا مستعير من نحو مكتر) لو كان هذا المكترى مكتريا من غاصب وتلف العين عند المستعير رجع
بما غرمه على المستاجر وهو يرجع على الغاصب اه شرح الروضاه ابن قاسم (قوله لا مستعير الخ)
مطوف على الضمير المستتر في ضمنه لوجود الفاصل وهو الهاء (قوله كوصي له بمنفعته) اي وهو وقوف
عليه قال البلقي والضابط لذلك ان تكون المنفعة مستحقة لشخص استحقاقا لازما وليست الرقبة
له فاذا اعار لا يضمن المستعير فدخل ماله اصدق وزوجته منفعة او صالح على منفعة او جعل راس المال
منفعة اه سلطان (قوله لان معيره ضامن) اي من حيث تعديه بالعارية لان الاذن له لم يتناولها فلا يرد
الاجارة الفاسدة كالصحيحة في عدم الضمان (قوله بل في سقوط الضمان بما تناوله الاذن) اي والاذن
انما يتناول استعماله بنفسه كما هو قضية العقد اه رشيدى وفي الحلي قوله بما تناوله الاذن (اي والاذن
في الفاسدة لم يتناول الاعارة اه) (قوله في شغل مالك) في المصباح شغله الامر شغلا من باب تقع
فلا مر شاغل والاسم الشغل بضم الشين وبضم العين وتساكن للتخفيف اه (قوله ليروضها) اي
يعلمها المشى الذي يستريح به راكبها اه شرح م وفي المصباح رضى الدابة رباضة ذلتها والفاعل
رائض وهي الروضة وراض نفسه حلم اه (قوله وله انتفاع ماذون فيه) نعم لو اعاره دابة ليركبها
لمحل كذا ولم يتعرض الركوب في رجوعه جاز له الركوب فيه كما نقلناه وقرأه بخلاف نظيره من الاجارة
والفرق بينهما لزوم الرد للمستعير فيتناول الاذن الركوب في عودته عرفا ولا كذلك المستاجر فلا رد
عليه ويؤخذ منه ان المستعير الذي لا يلزمه رد كالمستاجر ويحتمل خلافه ولو جاوز المحل المشروط لزمه
اجرة مثل الذهاب منه والعود اليه وله الرجوع منه راكبا كما صححه السبكي وغيره بناء على ان العارية لا
يبطل بالخالفه وهو ما صحجاه اه شرح م وكتب عليه م قوله جاز له الركوب اي وجاز له الذهاب
والعود اي في طريق اراده ان تعددت الطرق ولو اختلفت لان سكوت المعير عن ذلك رضاه بركابها (قوله
وشعير او فولا) ولو استعار المستعير للشعير هل يزرع القول وعكسه فيه نظروا الاقرب انه اذا استعار
الشعير لا يزرع فولا بخلاف عكسه اه ع ش على م وحيث زرع ماليس له زرعه فليالك قطعه بجائنا فان
مضت مدة لملها اجرة لزمه جميع اجرة المثل على المعتمد كما قاله الاذرعى وهو الاوجه ويفارق نظيره
في الاجارة بان المستاجر استوفى ما كان يملكه بما لا يقبل الرد بزيادة والمستعير لا يملك شيئا فهو
بعده عن الجنس كالراد لما ايج له فلا يسقط بازائه عنه شيء اه شرح م (فرع) قال العبادى
 وغيره واعتمده في كتاب مستعار رأى فيه خطأ لا يصلحه الا المصحف فيجب ويوافقه افتاء القاضى
بانه لا يجوز رد الغلط في كتاب الغير وقيد الرمي بباطل لا يغير الحكم والارد م وكتب الوقف اولى وغيره بما

والمستعير لزراعة شعير او فول لا يزرع برا لما علم (و) المستعير (لبناء او غرس يزرع لا عكسه) اي والمستعير لزراعة

لا يبنى ولا يفرس ولا يزرع (و) المستعير (ابناء لا يفرس وعكاه) أي والمستعير افرس لا يبنى لا خلاف جنس الضرر إذ ضرر البناء في ظاهر الارض أكثر وضرر (٦٠) الغراس في باطنها أكثر لا تشار عروقه (وإن أطلق الإراعة) أي الأذن فيها أو صممه فيها

(صح) عقد الاعارة (وزرع) المستعير (ما شاء لا إطلاق للفظ قال الشيخان في الاولى ولو قيل لا يزرع إلا أقل الانواع ضررا لكان مذهبا وقال الأذرعى يزرع ما اعتد زرعه هناك ولو نادرا ومنع البلقنى بحث الشيخين بان المطلقات إنما تنزل على الأقل إذا كان بحيث لو صرح به لصح ومنها ليس كذلك لأنه لا يوقف على حد أقل الانواع ضررا فيؤدى إلى النزاع والعقود تصان عن ذلك (لا) إن أطلق (إعارة) شئ (متعد جهة) كارض تصلح للزراعة وغيرها فلا يصح المقيد (بل يعين) جهة المنفعة من زرع أو غيره (أو يعمم) الانتفاع كقولاه انتفع به كيف شئت أو أفعل به ما بدا لك وينتفع في الشق الثاني وهو من زيادتي بما شاء كما في الاجارة وقيل بما هو العادة ثم وبه جزم ابن المقرئ فان لم تصلح إلا لجهة واحدة كبساط لا يصلح إلا للفرش لم يحتج في إعارته إلى تعيين جهة المنفعة وتعبيرى بما ذكر اولى من تعبيره بما ذكره (تمة) لو استعار للبناء وللغراس لم يكن له ذلك إلا مرة واحدة فلو قلع ما بناه أو غرسه لم يكن

إذا تحقق ذلك دون ما ظن ويكتب له كذا أو رد بأن كتابة له لإنهاى عند الشك في اللفظ لا الحكم والذي يتجه ان المملوك غير المصحف لا يصاح فيه شيئا مطلقا إلا أن ظن رضا مالكه به وأنه يجب إصلاح المصحف لكن إن لم ينقصه خطه لرداه تم وان الوقف يجب إصلاحه إن تيقن الخطأ فيه وكان خطه مستصلاحا سواء المصحف وغيره وأنه متى تردد في عين لفظ أو في الحكم لا يصاح شيئا وما اعتيد من كتابه له كذا إنما يجوز في ملك الكاتب أحج وقوله إن لم ينقصه بخطه الخ ينبغي ان يدفعه لمن يصلحه حيث كان خطه مناسبا للمصحف وغلب على ظنه إجابة المدفوع اليه ولم تلحقه مشقة في سؤاله وقوله وكان خطه مستصاحا خرج بذلك كتابة الحواشي هو أمشقه فلا يجوز وإن احتج إليها من تغير الكتاب من أصله ولا نظرا لزيادة القيمة بفعله للعلة المذكورة (فرع) استطار ادى وقع السؤال في الدرر عما يقع كثيرا ان الشريك في فرس يتوجه بها إلى عدو ويقال له وتلف الفرس هل يضمن الشريك أو لا فيه نظر والجواب عنه ان يقال ان جاءهم العدو إلى بلدتهم وخرجوا للدفع عن انفسهم وتلفت الفرس والحال ما ذكر فلا ضمان وإن خرجوا ابتداء وقصدوا العدو على نية قتاله وتلفت ضمنها لان الشريك لا يرضى بخروج الشريك بها على هذا الوجه بخلاف الحالة الاولى فانها المعتادة عندهم في الانتفاع (فرع) اخرو ق السؤال ايضا عما يقع كثيرا ان مستعير الدابة اذا نزل عنها بعد ركوبه لها يرساها مع تابعه فيركبها التابع في العود ثم تلف بغير الاستعمال المأذون فيه فهل يضمنها المستعير ام التابع فيه نظروا الا قرب ان الضمان على المستعير وان ركبها التابع لانه في حاجة المستعير من ابصاها الى محل الحفظ اه ع ش على مر (قوله لا يبنى ولا يفرس) محل المنع من الغراس ما يرا دلل دوام اما ما يفرس للنقل في عامه ويسمى الفسل بالقام وهو صغار النخل فيصح اه س ل ويشير لهذا قول الشارح لا تشار عروقه (قوله يزرع ما اعتد زرعه) معتمد (قوله وبه جزم ابن المقرئ) معتمد (قوله الامر واحد) اعتمد م ر حيث لا قرينة وحاصل كلام الروض وشرحه في الاعارة للبناء والغراس انه ان كانت العارية مطلقة لم يفعل ذلك الامر واحد او مؤقتة فعل ذلك مرة بعد اخرى فانظره (فرع) استعار دابة لركوبها المكان معين أو بساطا للجلوس عليه هل له تكرير الركوب لذلك المكان وتكرير الجلوس على ذلك البساط أو ليس له الامر واحد كما هو في اعارة الارض للبناء والغراس اعتمد م ر جواز التكرير لان العادة في ذلك التكرير بخلاف البناء والغراس ثم قرر انه في جميع الصور يتمتع التكرير حيث لا قرينة عليه حتى لو أعاره كتابا للدلالة فيه اقتصر على مرة عند عدم القرينة فليحرر وينبغي أن الكلام في المطلقة في نحو البساط اما لو قيد فيه بمدة فينبغي جواز تكرير الجلوس في المدة وهذا ظاهر اه سم (قوله لم يكن له اعادته الخ) أي اذا كانت العارية مطلقة اما المقيدة بمدة فله البناء والغراس مرة بعد اخرى الى ان تنقضى المدة أو يرجع المعير قاله في شرح الروض اه شوبرى

(فصل في بيان ان العارية غير لازمة) (قوله وفيما للبعير) أي كقوله والاخير معيرين تملكه الخ وكقوله والمعير دخولها وانتفاع بها الخ وقوله وعليه كقوله وإذا رجع قبل إدراك زرع لم يعتد قلعها الخ وكان الاظهر ان يقول وفيما للبعير والمستعير وعليها فالذى للمستعير كقوله والمستعير دخولها الاصلاح والذي عليه كقوله فان شرط قلعها لزمه وكقوله ولو عين مدة ولم يدرك فيها التقصير الخ وقوله وغير ذلك وهو قوله ولو قال من بيده عين اعترتني الخ (قوله لكل رجوع الخ) ولو استعمل المستعار أو المباح له منافعه بعد الرجوع جازملا به فلا اجرة عليه كما سري لا ينافيه قولهم ان الضمان لا يختلف بالعلم والجهل أو محله عند عدم تسليط المالك ولم يقصر بترك اعلامه اه شرح م ر وكتب عليه ع ش قوله بعد الرجوع جازملا خرج به ما لو استعمل العارية بعد جنون المعير غير عالم به فعليه الاجرة لانه بعد جنونه ليس اهلا للاباحة حواشي شرح الروض أي ولا ينسب له

له إعادته إلا باذن جديد إلا إذا صرح له بالتجديد مرة بعد أخرى (فصل) في بيان أن العارية غير لازمة الاعلام وفيما للبعير وعليه بعد الرد في عارية الارض وغير ذلك (لكل) من المعير والمستعير (رجوع) في العارية مطلقة كانت أو مؤقتة

الاعلام ومثل الجنون اغماؤدوموتهم ونزله الاجرة مطلقا بطلان الاذن بالاغما والموت اه وكتب ايضا قوله فلا اجرة عليهم وانظر ما لو استعمل المير بعد اتمام المدة في الاعارة المؤقتة جاملا باقتضاها هل هو كاستعماله بعد الرجوع في المعاملة حتى لا يلزمه اجرة او لا ويفرق اه سم على حج وقد يقال الاقرب الفرق فان الاستعمال في الموقوتة بعد فراغ المدة لم يتناول الاذن أصلا فاستعمالها معتمد وجهه انما يفيد عدم الاثم كالمستعمل مال غير جاهلا بكونه مال وقد يشعر بالفرق قول الشارح اذ عمله عند عدم تسليط المالك الخ وقوله بعد الرجوع وينبغي ان مثل المستعير المستعمل بعد اتمام المدة وارثه في وجوب الاجرة لان الاذن لم يشملهم ما تقرر من ان المنافع غير مضمونة حيث استوفاهما جاملا بالرجوع لتسليط المالك له يقتضي ان البائع لو اطاع على عيب في الثمن المميز ففسخ العقد ولم يعلم بذلك المشتري فاستعمل المبيع جاملا لم يضمن ما استوفاه من المنافع بخلاف الاعيان كالابن فانها مضمونة عاين وكذا يقال في المشتري لو اطاع على عيب في المبيع ففسخ العقد ولم يعلم به البائع واستعمل الثمن المميز واستوفى منه عينا ويجري مثل ذلك في نظائره اه (قوله فهي جائزة من الطرفين) اي لانها مبررة من المعير وادتفاق من المستعير فاللزام غير لائق بها والرد في المعير بمعنى الاسترداد الذي عهد به الاصل اه شرح مر (قوله من موت أحدهما) وعلى وارث المستعير الرد فور اذ ان تعذر عليه رد ما ضمن مع مؤنة الرد في التركة وان لم يتعذر ضمنها الوارث مع الاجرة ومؤنة الرد قاله في التحفة قال الشيخ وظاهره وان لم يضع يده عليها وكان وجهه انه خليفة المورث فيلزمه ما يلزمه اه شوبري (قوله من موت أحدهما وغيره) اي كجنونه او اغماؤه او الحجر عليه بسفه وكذا بحجر فلس على المعير كما بحثه الشيخ اه مر وكتب عليه ع شر قوله كجنونه وهذا شامل لما لو كانت العارية غير مضمونة عليه كان كانت من مستاجر او دعت اليها ضرورة فملا قبل بعدم انفساحها والحالة ما ذكر لجواز انشائها من الولي اللهم الا ان يقال لما كان الانتفاع بها مستقدا لعقد المستعير وقد زالت اهلية قلنا بطلان عقده وليس ثم ما يستند اليه في الانتفاع لتكون استدامة الولي متمكن من انشاء العقد ان اراده بان رآه مصلحة اه (قوله فاما يرجع بعد الحفر) اهل مراده الرجوع فيها بمعنى اخذها وحينئذ لا ينافي ما صرح به غيره وصرح به وايضا في شرح التقيح من ان له الرجوع بالقول قبل ذلك لياخذ الاجرة بعد ذلك فليتامل اه شوبري وقوله لعل مراده الخ مقتضاها ان الصورة التي اخرجها بهذا التقييد هي قوله من ان له الرجوع بالقول الخ مخالفة لما في المتن وليس كذلك بل هي مندرجة فيه والشرط معتبر فيها وهو انه لا يرجع الا قبل المواراة او اما الرجوع بعد المواراة فلا يمكن منه المعير ولا يستحق الاجرة لو رجع بالقول حينئذ كما صرح به في شرح الروض فتاخص ان المتن شامل لما ترجى ان يكون هو المراد ولما صرحوا به من ان له الرجوع بالقول الخ اه (قوله ولو بعد الوضع في القبر) المتجه عدم الرجوع بمجرد ادلائه أي وان لم يصل الى ارض القبر لان في عوده من هواء القبر بعد ادلائه ازراء به فليتامل اه سم على حج وقوله بمجرد ادلائه اي او ادلاء بعضه فيما يظهر اه ع ش على مر (قوله او بعد اندراس) ويعلم ذلك بمضى مدة يغلب على الظن اندراسه فيها اه ع ش على مر ولو اظهره السيل من القبر وجبت اعادته فيه فور امه يمكن حمله الى موضع اخر مباح يمكن دفنه فيه من غير تاخير فلا تجب كما بحثه ابن الرفعة اه شرح مر (قوله الاعجب الذنب) اي لانه لا يحس والكلام انما هو في الاجزاء المحسوسة اه شرح مر وهو بفتح المهملة وتسكون الجيم بعدها موحدة ويقال له عجم بالميم ايضا عوضا عن الباء وهو عظم لطيف في اصل الصلب وهو راس العنصر وهو مكان راس الذنب من ذوات الاربع وفي حديث انه مثل حبة الخردل وفي حديث كل ابن آدم ياكاه التراب الاعجب الذنب منه خلق ومنه يركب قال ابن عقيل في هذا سر لانه لان من يظهر الوجود من العدم لا يحتاج الى شيء يبنى عليه ويحتمل ان يكون ذلك جعل علامة للملائكة على احياء كل انسان بجوهره ولا يحصل العلم للملائكة بذلك الا ببقاء جزء من كل شيء ليعلم انه انما اريد بذلك اعادة الارواح الى تلك الاعيان التي هي جزء منها ولو لا بقاء شيء منه لجوزت الملائكة الاعادة

فهي جائزة من الطرفين
فتفسخ بما تفسخ به الوكالة
من موت أحدهما وغيره
لكن (بشرط في بعض) من
الصور (كدفن) لميت
(ه) انه (انما يرجع) بعد
الحفر (قبل المواراة) له ولو
بعد الوضع في القبر وان
اقتضى كلام الشرح الصغير
خلافه (او بعد اندراس)
لا ثمة الاعجب الذنب محافظة
على حرمة وصورة في
الثانية اذا اذن المعير في
تكرار الدفن والاقصد
انتهت العارية واذا رجع
قبل المواراة

الى امثال الاجساد لا الى نفس الاجساد وقوله من خاق يعني انه اول شيء مخلق من الادي ولا يعارضه حديث سلمان ان اول ما خاق من آدم رأسه لانه يجمع بينهما بان هذا في حق آدم وذلك في حق بنيه أو المراد بقول سلمان نفخ الروح في آدم لا خاق جسده قاله في فتح الباري قيل تفسير سورة المؤمن اهشوبري (قوله غرم لولي الميت مؤنة حفره) ظاهر سواء حفره بنفسه أو استاجر من يحفر له وهو ظاهر أو حفره متبرع بقصده والمراد بالمؤنة ما يقابل الحفر عادة لا ماصرفه المستعير على الحفر اه ع ش على مر (قوله غرم لولي الميت مؤنة حفره) هذا يشكل عليه مالو بادر المعير الى زراعة الارض بعد حراثة المستعير فانه لا يغرم شيئا كما فتي به البيهقي وغاية ما يقال مسألة الميت فيها أمران فمقدودان في مسألة الحراثة أحدهما شبهها بالعقود اللازمة من حيث امتناع الرجوع بعد المواراة بخلاف الحراثة فان العارية فيها جائزة ابتداء ودواما فكان التعلق في تلك أقوى الثاني ان النفع لما كان عائدا على الميت وله احترام أوجبنا عليه كلفة الحفر منعالة من الرجوع صونا لحق الميت اه وأقول يفرق ايضا بان الزراعة لا تستلزم الحراثة لا مكانها بدونها في الجملة فلم يكن الاذن في الزراعة توريطا له في الحراثة بخلاف الدفن ثم رايتهم فرقوا به فقالوا ان الدفن لا يمكن بدون حفر فبالاذن في الدفن قدور طه في الحفر بخلاف الزرع يمكن بدون الحرث اه وقضية هذا الفرق انه لو لم يمكن الزرع الا بالحرث انه يغرم الاجرة للمستعير اذا رجع بعد الحرث وقبل الزرع واعتمد هذه القضية مروجزم به متكررا قال وصورة مسألة القبر ان يكون الحافر الوارث فلو كان الحافر الميت بان استعار الارض ليحفر له فيها قبرا فحفره ثم مات فرجع المعير لم يغرم اجرة الحفر وأظنه والله بانه لا حق له فيما حفره في حال حياته فليراجع واعلم ان مسألة الاعارة للدفن لها تفاريع كثيرة مهمة اطال الكلام عليها في الخادم بتعين الوقوف عليها وقرر هامر في درسه ومشى على اشياء فيها وأنا اذكرها هنا بحسب ما مشى عليه مرفى درسه على ما ضبطت عنه فن ذلك ان الارض تارة تكون مملوكة وتارة تكون موقوفة على معين وتارة على غير معين فان كانت موقوفة على معين امتنع اعارتها للدفن كما اعتمد مرفى لان الحق بعده ينتقل لغيره وقد يتيق الميت الى دخول استحقاق البطن الثاني فيعطى المنفعة عليهم وقد بسط التعليل في الخادم فراجعوا وان كانت موقوفة على جهة لم تصور الاعارة منهم وامتعت من الناظر لانه لا مصلحة للموقوف عليهم في ذلك وقد بسط التعليل في الخادم وان كانت مملوكة جازت الاعارة وفيه فروع الاول هل يشترط في صحة العارية بيان كون الميت كبيرا أو صغيرا ذكر اكان أو انثى شهيدا أو غير شهيد فان الحق في الشهيد يتبدل لانه لا يبلى اعتمد مرانه ان قامت قرينة على التخصيص بشيء مما ذكر او جرت عادة به اتبعت القرينة أو العادة ولم يشترط التعيين والاشتراط التعيين لتفاوت الحال والاعراض ثم جزم بانه لا يشترط ويحمل على تناول جميع ذلك اه وقد يقال ينبغي ان يصح ويتقيد بالمعتاد كما لو اعار ارضا للزرع واطلق أو عمم فانه يتقيد بالمعتاد الثاني اذا استعار الارض للدفن هل له دفن المسلم والكافر فيها اعتمد مرانه ينظر للقرينة والعادة في ذلك فان دلت القرينة على دفن المسلم فيها كان المستعير مسلما او جرت عادته انه انما يدفن المسلمين تقيدت بالمسلم وان دلت على دفن الكافر كان المستعير كافرا او عادته دفن الكفار جاز دفن الكافر فلم توجد القرينة تناول النوعين وينبغي ان يكون من القرينة على التخصيص بالمسلم ما لو لم تجر العادة في تلك الارض بدفن غير المسلمين فيها فليتامل وقد يتجه عند عدم القرينة التقيد بالمعتاد كسالة الزراعة الثالث لو كان المدفون صاحبا لم يجوز تردد المستعير وغيره لزيارته والتبرك به بغير اذن المعير وهل يجوز دخول المكان بغير اذن المعير لزيارة الميت والاجتماع في ليالي الجمع وجعل الاطعمة هناك ومد البساط للمجتمعين مشى مرفى على اتباع القرائن والعادة في ذلك الرابع لو اخرج من القبر سيل أو سبع رد اليه نعم ان نقله الى مكان صالح للدفن فيه وفي اعادته الى الاول تاخير للدفن انقطع حقه ودفن فيما وصل اليه اه مروه هل مؤنة رده على الوارث او غيره اعتمد مرانه ان كانت التركة لم تقسم فمؤنة الرد فيها وان

غرم لولي الميت مؤنة
حفره ولا يلزم المستعير
الطم

قسمت فعلى بيت المال ثم على المسلمين كما قالوا وفيما لو سرق كفته الخامس لو احتجج الى نبشه واخر اجه لكونه
 دفن بلا غسل او اغير القبلة او للشهادة على صورته على القول بجواز ذلك فاصل ما في الخادم جواز رجوع
 المذنب في الاولى اطول زمة فانه يمكن حفر قبر اخر من غير تاخير دون ما بعد ما اقله زمة في التأخير لحفر قبر
 آخر انتملك حرمة ومشي عليه من السادس هل يجوز للمالك الانتفاع بظاهر الارض بنحو زرع
 وباطنها بنحو خفر نحو سرداب مشى من على جواز ذلك حيث لا ينال الميت ضرر فاف في الجنائز عن
 الخطا من امتناع زرع المقبرة يحمل وفاقا للمر على المقبرة المسبلة او على ما اذا وصل للميت ولحقه ضرره
 السابع هل يشترط بيان طول القبر وعرضه وعمقه مشى من على أنه لا يشترط ويفعل الا كمال شرعا (فرع)
 اعار الارض لدفن نبي او شهيد لزمت على الدوام لانها لا يلبس ان اه من (فرع) اعار الارض للدفن
 مدة لا يلبس في الميت فسدت العارية اظنه كذا في الخادم وان من مشى عليه (فرع) ذكر وافي باب
 الجنائز أنه لو باع الارض المدفون فيها الميت صح وللشترى الخيار ان جعل واذا بلى الميت استحق مكانه كما
 في مفرس الشجرة المستحقة الابقاء قال من قول من قال ان من انواع الحجر الحجر على مالك الارض
 التي بها ميت مدفون يحمل على ما اذا اراد بيع نفس القبر اسم (قوله) كطرح مال في سفينة) ويستثنى ايضا
 ما اذا اعار كفنا وكفن فيه الميت وان لم يدفن ولم يلق عليه لان في اخذه ازراء بالميت بعد الوضع ويتجه
 عدم الفرق في الامتناع بين الثوب الواحد والثلاث بل والخمس بخلاف ما زاد وبخلاف هو به عليه من غير
 وضع فلا يمتنع الرجوع والاصح بقاءه على ملك مالكة ولا يرجع فيه حتى يندرس فلو نبش الميت سبع واكاه
 انتهت العارية ورجع لما لك لانه باق على ملكه على الاصح ومالو قال أعير واداري بعدموتى شهر الم يكن
 للوارث الرجوع قبله اى ان خرجت اجرة من الثلث ومالو اعار دابته وسلاحا للفرز فالتقى الصنفان فليس
 له الرجوع في ذلك حتى ينكشف القتال ومالو اعار السرة للصلاة فانه اذا استعار ما يصلح فيها الفرض
 وشرع فيه فهي لازمة من جهتها وما اذا استعار ما لطلق الصلاة فتكون لازمة من جهة المستعير فقط ان احرم
 بفرض والذبح الرجوع والنزع ولا إعادة وجائزة من جهتهما ان احرم بنقل ويستثنى ايضا مالو اعار
 دار السكنى معتدة فهي لازمة من جهة المستعير ومالو استعار جزعا ليسند اليه جدارا ماثلا فيمتنع
 الرجوع والاوجه ثبوت الاجرة له وكذا لو اعار ما يدفع به عما يجب الدفع عنه كآلة لسقى محترم او
 ما يقى نحو بردم لك او ما ينقذ به غريقا وقياس ما مر ثبوت الاجرة ايضا اه شرح من وعش عليه
 بتصرف واختصار (فرع) لو استعار ثوبا يصلح فيه الصبح فاحرم بالظن فيه فله الرجوع كما هو ظاهر
 لانه غير المأذون فيه لكن هل له الرجوع ابتداء او بعد فعل ركعتين من الظن لانهما قدر المأذون فيه فيه نظر
 ولا يبعد الثاني لان الركعتين قدر المأذون فيه مع مراعاة حرمة الصلاة هذا حاصل ما وقع في درس طب
 ق ولعل الوجه هو الاول لانعلم بتلبس بالمأذون فيه ومثله فيما يظهر مالو اعاره لصلاة مقصورة فاحرم
 بها تامة ويحتمل الفرق فليتأمل اه شوبري (قوله) فانه انما يرجع بعد ان اتصل الى الشط) اى فيلزمه الصبر
 الى اقرب ما من اى ولو مبدأ السير حتى يجوز له الرجوع اليه ان كان اقرب اه سم على حج وتستحق
 الاجرة جيتذ وظاهر العبارات المذكورة في هذا المقام انه حيث قبل بوجوب الاجرة لا يتوقف
 وجوبها على عقد بل حيث رجع وجب له اجرة مثل كل مدة مضت ولا يبعد أنه حيث وجبت الاجرة
 صارت العين امانة لانها وان كانت في الاصل عارية صار لها حكم المستاجر (فائدة) كل مسألة
 امتنع على المعير الرجوع فيها تجب له الاجرة لاني ثلاث السائل اذا اعار ارضا للدفن فيها فلا
 رجوع له قبل اندراس الميت ولا اجرة له ومثلها اعادة الثوب للتكفين فيه لعدم جريان العادة بالمقابل
 واذا اعار الثوب للصلاة الفرض فليس له الرجوع بعد الاحرام ولا اجرة له ايضا ومثلها اذا اعار سيفا للقتال
 فاذا التقى الصنفان امتنع الرجوع ولا اجرة لانه عارية كما يفيد ذلك كلامهم على منهج ونقل اعتمادهم فيه

وكطرح مال في سفينة
 بالحية فانه انما يرجع بعد
 ان تصل الى الشط وبذلك
 علم ان تعبيرى بما ذكر

أعم وأولى بما ذكر (وإذا
أغار لبناء أو غرس ولو إلى
مدة ثم يرجع) بعد أن بنى
المستعير أو غرس (فان
شرط) عليه (قلعه) أى
البناء أو الغراس هو أعم
من قوله شرط القلع بجانا
(لزمه) قلعه عملاً بالشرط
كأن تسوية الأرض فان
امتنع قلعه المعير (والأى)
وإن لم يشترط القلع (فان
اختاره) المستعير (قلع
بجانا ولزمه تسوية
الأرض) لأنه قلعه باختياره
ولو امتنع منه لم يجز عليه
فيلزمه إذا قلعه ردها إلى
ما كانت عليه وظاهر أن
محل إيجاب التسوية في
الحفر الحاصلة بالقلع دون
الحاصلة بالبناء أو الغرس
لحدوثها بالاستعمال نه
عليه السبكي وغيره (والأى)
أى وإن لم يخرقلعه (خير
معير بين) ثلاث خصال
من (تملكه) بعدد (بقيته)
مستحق القلع حين التملك
(وقلعه ب) ضمان (أرض)
لنقصه وهو قدر التفاوت
بين قيمته قائماً وقيمه
مقلوعاً (وتبقيته بأجرة)

أه ع ش على مر (قوله) إنما يرجع بعد أن تصل إلى الشط) ويستحق الأجرة من حين الرجوع إلى أن
تصل إلى الشط أه حل (قوله) أعم وأولى بما ذكره) عبارته لكل منهما رد العارية متى شاملاً إذا طار
لدفن فلا يرجع حتى يندرس أثر المدفون أه ووجه العموم أن عبارة الأصل لا تشمل طرح المال في
السفينة ووجه الأولوية أن عبارة الأصل تقتضى أنه متى أعاره للدفن لزمت فلا يرجع له وإن كان الميت
بوضع موته ولم يتقل منه أه ع ش (قوله) بعد أن بنى المستعير أو غرس) أما لو رجع المير قبله ما فليس له
فعل ما قال في الروض فان فعل عالماً أو جاهلاً برجوعه قلع بجانا وكلف تسوية الأرض أه ولا يبعد أن
أن تلزمه الأجرة وهو ظاهر عند العلم بالرجوع أه سم على حج أه ع ش على مر (قوله) فان شرط
قلعه لزومه) ولو اختلفا في وقوع شرط القلع صدق المعير خلافاً لما بحثه الأذرعى كالأختلاف في أصل العارية
لأن من صدق في شيء صدق في صفته وإن ذهب بعضهم إلى تصديق المستعير لأن الأصل عدم الشرط
واحترام ماله أه شرح مر (قوله) فان شرط عليه قلعه) أى عند الرجوع وكذا الوشرط تملكه بالقيمة
عند الرجوع يلزمه كما قاله الصيمرى أه مر أه شوبرى (قوله) هو أعم الخ) أى لأن قوله قلعه شامل لما
لو شرطه بجانا أو مع غرامة أرض النقص أه ع ش (قوله) كما في تسوية الأرض) أى فانها أن شرطت
لزمتها وإلا فلا أه مر أه ع ش فالتشديد راجع لقوله فان شرط قلعه الخ (قوله) ولزمه تسوية الأرض)
أى سواء شرطت أو لم تشرط ففرق بين لزوم التسوية عند القلع باختياره من غير شرط حيث تلزم
مطلقاً وبينها عند شرط القلع لا تلزم إلا أن شرطت أه شيخنا (قوله) ولو امتنع منه الخ) هذا مستدرك
مع الآية وقوله فيلزمه الخ تفريع على قوله ولزمه تسوية الأرض فهو بيان له أه شيخنا وعبارة الرشيدى
قوله ولو امتنع منه لم يجز عليه لا ينافيه قوله الآتى وإذا اختار ماله اختياره لزوم المستعير موافقته فان
أى كآب تفريع الأرض لأن ذاك في امتناعه بعد اختيار المير وهذا في امتناعه قبل الاختيار انتهت
(قوله) ردها إلى ما كانت عليه) قال الشيخ إن حجر وهو المراد بالتسوية حيث أطلقت فلا يكلف
تراباً آخر لولم يكف الحفر ترابها أه (قوله) دون الحاصلة بالبناء الخ) أى فالذى حفره وغرس فيه
أو بنى إذا ظهر بعد ذلك لا تلزمه تسويته بخلاف ما اتسع عليه بسبب انقلع أه رشيدى (قوله)
والأخير معير الخ) مثله في التخيير المذكور المشتري شراء فاسداً إذا بنى أو غرس على المعتمد
لا يقال هو كالفاسد لأنه يضمن ضمانه لأننا نقول المالك هو الماسط له على ذلك كالمعير هنا فتنبه لذلك
فكثيراً ما يغلط فيه فتأمل أه شوبرى (قوله) من تملكه بقيته) أى لأن العارية مكرمة فلا يلقى بها منع
المعير ولا نضييع مال المستعير فثبتنا الرجوع على الوجه المذكور وإنما خيرنا المعير لأنه المحسن
ولأن الأرض أصل لما فيها أه شرح الروض (قوله) وقلعه بضمان أرض) قضية ضمان الأرض أن
مؤنة الهدم أو القلع عليه أى المعير أيضاً واعتمده في التدريب كالكفاية فأنه لما نقل فيها عن الإمام
أن الظاهر من كلام الماعظم أنها على المستعير قال وفى كلام الأصحاب ما يدل على المعير كما عليه ما ينقصه
القلع وهو منجبه جداً أه لكنه نافض نفسه في المطلب فان ظاهر كلامه أنها على المستعير كالمستأجر
وتبعه الشارح حيث رد الأول بأن المؤنة في نظيره من الأجرة على المستأجر فالمستعير أولى
منه أما أجرة نقل النقص فعلى مالكه قطاً أه شرح حج وعبارة شرح مر والظاهر كما قاله
ابن الرفعة أن مؤنة القلع على صاحب البناء والغراس كالأجرة حيث يجب فيها ذلك على المستأجر
أما أجرة نقل النقص فعلى مالكه قطاً انتهت (قوله) وتبقيته بأجرة) وهل يتوقف ذلك على عقد
إيجار من إيجاب وقبول أم يكفي مجرد اختيار المير فتلزمه الأجرة بمجرد وجه الجارى على القواعد
أنه لا بد من عقد إيجار ثم أيت الشارح بسط الكلام في فتوى واستدل من كلامهم بما هو ظاهر فيه
وقد يقال أن عقد فلا كلام والأوجب أجرة المثل أه سم على حج أه ع ش على مر (قوله)
وتبقيته بأجرة) استشكل مع جهالة المدة فلذا قال الأسنوى وأقرب ما يمكن سلوكه مأمراً في بيع حق

البناء دائماً على الأرض بعوض حال بلفظ بيع أو اجارة فينظر لما شغل من الأرض ثم يقال لو أجره هذا النحو بناء دائماً بحال كم يساوي فاذا قيل كذا أوجبناه وعليه فالأوجه ان له ابدال ما قلع لانه بذلك التقدير ملك منفعة الأرض على الدوام لان المالك لما رضى بالاجرة واخذها كان كما أجرها اجارة مؤبدة اه شرح مر (قوله كذا نظائره من الشفعة) اي فبالواشترى شفعة صامش فوعا وبنى فيه او غرس ثم اخذه الشريك بالشفعة فالمشترى كالمستعير والشفيع كالمؤجر وقوله وغيرها كالا اجارة فيما واجرها أرض البناء او غراس وفعل ذلك ثم انقضت مدة الاجارة ومثل ذلك ما لو ذهب لولده أرضاً فبنى فيها او غرس ثم رجع الوالد اه شيخنا ومثله ايضاً ما لو باع أرضاً يما فاسد فبنى فيها المشتري او غرس ثم اخذها البائع فانه اي البائع يتخير بين الامور الثلاثة كافي الشوبرى (قوله فان ابى) اي المستعير كلف تفريغ الأرض وانظر ما معنى تكليفه تفريغ الأرض انه هو الذى اراده المعير بقلعه وغرامة ارش النقص فاعمل المعنى كلف موافقته للمعير وهو القلع وغرامة ارش النقص اه ع ش (قوله فيتعين القلع في الاول) وهو ما اذا يكن في القلع نقص وقوله في الثانى وهو ما اذا كان المعير شريكاً وهو ما اذا كان على الغراس ثم لم يبد صلاحه هذا والمراد من العبارة ولا عبرة بما وقع للشوبرى (قوله والتبقي باجرة المثل في الثانى) عبارة الروض مع شرحه (فرع) ليس لشريك رجع بعد الاذن في البناء أو الغراس في الأرض المشتركة الا الاجرة الا التبقي بها فليس له القلع بارش النقص لانه يتضمن قلع بناء المالك وغراسه من ملكه ولا ان يملك بالقيمة لان للباني والغراس في الأرض مثل حقه اه (قوله وتأخير التخيير) المعتمد ثبوت الخيار الآن ثم ان كانت الثمرة غير مؤبدة تملكها تبعاً والا بقاها الى اوان الجذاذ كافي نظيره في الاجارة اه شوبرى ومثله مر وعبارة زى قوله وتأخير التخيير ضعيف والمعتمد انه يتخير حالاً وثبت له من الاجرة من حين ذلك فان اختار التملك ملك الثمرة ايضاً ان كانت غير مؤبدة وابقاها الى الجذاذ ان كانت مؤبدة وهذا هو المعتمد اه مر انتهت (قوله وتأخير التخيير) اي بين الامور الثلاثة التى هى التبقي بالاجرة والقلع بالارش والتملك بالقيمة للشجرة نفسه ويتبعه الثمر ان كان غير مؤبد والا فلا يتبع بل يبقى للمالك وعليه اجرة بقاءه الى اوان الجذاذ اه (قوله الى بعد الجذاذ) فيه جر بعد بالى ولا تجر قبل وبعد وعند الا بمن في الكثير فكلام الشارح على قلة اه شوبرى (قوله كافي الزرع) اي كما يمنع القلع حالاً في الزرع ففي التشبيه مساحه اه ع ش اي فالتشبيه من حيث ان في كل تأخير اوان كان المؤخر في المشبه التخيير وفي المشبه به القلع اذ لا خيار فيه كما سيأتى في المتن اه شيخنا (قوله كلام ذكرته في شرح الروض) عبارته هناك ثم محل التخيير اذالم يوقف البناء والغراس والا قال ابن الرقعة وغيره فيتعين ببقية بالاجرة والزرع كفى يتخير بين ذلك وبين قلعهما بالارش والموافق لما في الكتاب كاصله انه يتعين القلع بالارش ومحلها ايضاً اذالم توقف الأرض والا فيتخير بين الثلاث لكن لا يقطع بالارش الا اذا كان اصلح للوقف من التبقي بالاجرة ولا يملك بالقيمة الا اذا كان في شرط الوقف جواز تحصيل مثل ذلك البناء والغراس من ريعه وبذلك اُفتى ابن الصلاح في نظيره من الاجارة انتهت وقوله ومحلها ايضاً محل التخيير بين الامر بين وهما القلع بالارش والتملك بالقيمة اذ هما المذكوران في متن الروض فصح قوله والا فيتخير بين الثلاث اي الامر بين المذكورين والتبقي بالاجرة فلا يقال اذا كان المعير يتخير بين الثلاثة فبالوقوف الأرض لا يصح التقييد اذ الحال لم يختلف بين الوقف وعدمه وذلك لان هذا مبنى على أن المراد بالمقيد هو التخيير بين الامور الثلاثة وقد علمت انه ليس هو الواقع في متن الروض وعبارة زى قوله وفيما لو وقف البناء والغراس الخ ولو وقف المعير الأرض لم يقطع بالارش الا اذا كان اصلح للوقف من الابقاء بالاجرة ولم يملك بالقيمة الا أن يتبرع به او كانت من الربيع واقتضاء شرط الواقف اه ع باب والمعتمد في الوقف المستعير البناء والغراس امتناع التملك بالقيمة فقط لا غير كما قاله الرافعي خلافاً للشارح والذى في شرح الارشاد لابن أبي شربة نقله عن ابن الرقعة والسبكي

كنظائره من الشفعة وغيرها وقا للامام والغزالي وصاحبي الحاوي الصغير والانوار وغيرهم ولمقتضى كلام الروضة وأصلها في الصلح وغيره خلافاً لما فيها هنا من تخصيص التخيير بالاولين ولما في المنهاج وأصله من تخصيصه بالآخرين واذا اختار ماله اختياره لزم المستعير موافقته فان ابى كلف تفريغ الأرض وحل ما ذكر اذا كان في القلع نقص وكان المعير غير شريك ولم يكن على الغراس ثم لم يبد صلاحه والا فيتعين القلع في الاول والتبقي باجرة المثل في الثانى وتأخير التخيير الى بعد الجذاذ كافي الزرع في الثالث لانه امداد ينتظر وفيما لو وقف البناء أو الغراس أو الأرض كلام ذكرته في شرح الروض (فان لم يتخير) اي المعير شيئاً مما

تركها حتى يختار أحدهما
 ماله اختياره لتقطع
 الخصومة فليس للمعير
 أن يقطع بجانبه وان لم يعطه
 المستعير اجرة لتقصيره
 بترك الاختيار وتعبيره
 بما ذكر أولى من قوله
 حتى يختار (ولمعير) زمن
 التزك (دخولها) أي الأرض
 (وانتفاع بها) لأنها ملكة
 وله استغلال بالبناء
 والغراس (ولمستعير
 دخولها لاصلاح) بترميم
 بناموسقي غراس وغيرهما
 صيانة للملكة عن الضياع
 نعم ان تعطل نفعا على
 مالكها بدخوله لم يكن
 من دخولها إلا باجرة اما
 دخوله لها لغير ذلك كتزده
 فمتنع عليه (ولكل) منهما
 مجتمعين ومتفردين (بيع
 ملكة) من ساء كسائر
 املا كه حتى لو باعا ملكهما
 بضمن واحد صح للضرورة
 ووزع الثمن عليهما ولا
 يؤثر في بيع المستعير تمكن
 المعير من تملك ماله كتمكن
 الشفيع من تملك الشقص
 والمشتري الخيار ان جهل
 وله حكم من باعه من معير
 ومستعير فيما مر لها (ولإذا
 رجع قبل ادراك الزرع)
 بقيد زده بقولي (لم يعتد
 قطعه) قبل ادراكه ونقص
 (لزمه ببقية اليه) أي إلى
 قطعه لان له أمدا ينتظر بخلاف
 البناء والغراس (باجرة)

هو امتناع التملك بالقيمة فقط فقول الشارح في شرح البهجة تقلا عن ابن الرفعة تتعين البقية بالاجرة
 ضعيف (قوله ترك الخ) قال الامام والظاهر لزوم الاجرة زمن التوقف وجزم في البحر بعدم الاجرة
 وهو الوجه لان الخيرة في ذلك اليه اخ ط (قوله ولمعير زمن التزك) انظر حكم الدخول قبله أي وبعد
 الرجوع والظاهر انه لا فرق اه شوبري (قوله ولمستعير دخولها لاصلاح) وفهم بما قاله في المعير عدم
 جواز الاستناد إلى البناء والغراس وبه قطع القاضي ابو الطيب وابن الصباغ والعمراني وغيرهم وحكاة
 القاضي حسين ثم استشكل بما مر في الصلاح من جواز هذا في جدار الاجني قال الزركشي ولعل الفرق
 انه هنا في حكم الوديعة والمودع عنده ليس له الانتفاع بالوديعة وان لم يتضرر به المالك بخلافه في تلك
 وفيما فرق به نظروا الاولى حمل ما هنا على ما فيه ضرر كما اشار اليه السبكي اه شرح الروض و اشار في
 الحاشية الى ترجيح الحمل اه شوبري (قوله بترميم بناء) أي بغير آلة اجنية م ر و امل المراد بهذا القيد
 الاحتراز عما يمكن اعادة بدونه كالجديد من الآخر والخشب اما نحو الطين بما لا بد منه لاصلاح
 المنهدم فالظاهر انه لا يعد اجنيا اه ع ش وفي شرح م ر بترميم بناء أي بغير آلة اجنية اما اصلاحه بالآلة
 اجنية فلا يمكن منه لان فيه ضررا بالمعير لانه قد يتعين له التملك او النقص مع الغرم فزيد الغرم عليه
 من غير حاجة اليه بخلاف اصلاحه بالآلة كما ان سقي الشجر يحدث فيها زيادة عين وقيمة اه (قوله الا
 باجرة) أي لدخوله والا فتقدم ان على المستعير اجرة الارض مدة التوقف فليتأمل اه سم (قوله كتزده)
 هو ما عير به في الوسيط ولعله مراد اصله بالتفرج لكن اهل اللغة يعدون التزده بمعنى التفرج من الحن
 العامة لان التزده البعد عن المياه والبلاد والتفرج لفظه مولدة ماخوذة من انقراج الهم وهو انكشافه
 اه حاشية زى اه ع ش (قوله للضرورة) جواب عما يقال ان البيع على هذا الوجه غير صحيح لعدم العلم
 بما يخص كلا منهما حالة العقد كما تقدم في تفريق الصفة وحاصل الجواب انه اغتفر هنا أي في هذه الصورة
 للضرورة هذا مراده ولم يظهر وجود الضرورة هنا تمكن كل منهما من بيع ملكه بضمن مستقل فلا ضرورة
 داعية الى ان يبيعا معا بضمن واحد اه (قوله ووزع الثمن عليهما) قال المحلى ثم كيف يوزع الثمن هنا قال
 المتولى هو على الوجهين فيما إذا غرس الراهن الارض المرهونة أي وهما السابقان في رهن الام دون الولد
 وقال البغوي يوزع على الارض مشغولة بالغراس أو البناء وعلى ما فيها وحده فخصة الارض للمعير وحصة
 ما فيها للمستعير اه قال شيخنا البرلسي قوله السابقان الخ أحصهما يقوم الرهن وحده ثم مع الآخر والثاني
 يقوم الرهن وحده ثم الآخر وحده والظاهر ان هذا الثاني هو قول البغوي الا فيكون معنى قوله مشغولة
 ان صفة الشغل تلاحظ في تقويم الارض من غير ضم قيمة البناء أو الغراس اليها لكن قوله بعد وعلى ما
 فيها وحده قد ينازع في ذلك هذا ولكن الظاهر والله أعلم ان غرض الشارح من قوله قال المتولى الخ ان
 المتولى جعل المسألة على وجهين وان البغوي اقتصر على وجه اه وجزم في الروض بما قاله البغوي واعتمده
 م راهم (قوله ولا يؤثر في بيع المستعير الخ) غرضه هذا الرد على الضعيف وبعبارة أصله وقيل ليس للمستعير
 بيعه لثالث قال م ر بعد هذا إذ يبيعه غير مستقر لان المعير تملكه ورد بان غايته انه كشقص مشفوع انتهت
 وقوله ماله مفعول التملك والمراد بماله هو البناء أو الغراس (قوله كتمكن الشفيع من تملك الشقص) هذا
 هو الجواب عن قوله ولا يؤثر الخ وهذا القياس أولوى وذلك لانه إذا جاز لاحد الشريكين بيع نصيبه لغير
 شريكه مع ان لشريكه ان يأخذه بالشفعة قهر ا فيجوز للمستعير ان يبيع ملكه ولو لغير المعير لان المعير وان
 تمكن من أخذه لكنه لا يأخذ إلا برض المستعير لما تقدم من ان التملك لا بد فيه من عقد ومن ان المستعير
 إذا امتنع من موافقة المعير كلف تقريغ الارض ولا يأخذه المعير قهرا عليه (قوله وله حكم من باعه
 من معير ومستعير) فإذا اشترى من المعير خير بين الثلاث خصال المتقدمة في قوله والآخر معير
 بين ثلاث خصال الخ وإذا اشترى من المستعير ياتي فيه ما تقدم في قوله فان شرط عليه قطعه لزمه الخ
 (قوله لزمه ببقية اليه باجرة) ظاهره سواء شرط عليه حين الرجوع أو لا فانهم لم يوصلوا في هذه بين ان يشرط

لان الاباحة انقطعت بالرجوع فان اعتيد قلعه قبل ادراكه اولم ينقص (٤٦٧) اجبر على قلعه (ولو عين مدة ولم

يدرك فيها التقصير) من المستعير اما بتأخير الزراعة وعليه اقتصر الاصل او بها كان علا الارض سبيل او تلج او نحوه مما لا يمكن معه الزرع ثم زرع بعد زواله وهو لا يدرك في المدة (قلع) أي المعير (مجانا) بخلاف ما اذا تأخر ادراكه لا لتقصيره بل لنحو حر أو برد أو مطر (كما لو حمل نحو سبيل) كهواه (بذرا) بمجمعة (الى أرضه فثبت) فيها فيقلعه مجاناً لانه لم يأذن فيه فعلم انه باق على ملك مالكه وعمله اذ لم يعرض عنه والا فقد صار ملكاً للمالك الارض ويلزم مالك البذر ان قلعه باختياره تسوية الحفر الحاصلة بالقلع دون الاجرة للمدة التي قبل القلع كما جزم به ابن الرفعة لعدم الفعل منه ونحو من زيادتي (ولو قال من يده عين) كدابة وأرض (أعرتني فقال له) (مالكها) بل (أجرتك أو غصبتني) بقيد زدته بقولي (ومضت مدة لها اجرة صدق) أي المالك كالواكل طعام غيره وقال كنت أبحثه لي وأنكر المالك لانه انما يؤذن في الانتفاع غالباً بمقابل في الاولى والاصل عدم

عليه القلع أو لا كما تقدم في البناء والغراس ولينظر ما وجه ذلك (قوله لان الاباحة انقطعت بالرجوع) ظاهر في انه لا يحتاج في وجوب الاجرة الى عقد قال شيخنا ولا يبعد انه حيث وجبت الاجرة صارت العين امانة لانها وان كانت عارية صار لها حكم المستأجرة لكن يشكل عدم الاحتياج الى عقد هنا بما مر في البناء والغراس على ما أفق به حجج الا أن يقال ذلك بالنسبة لا يجاب المسمى فلور جمع بلا عقد وجبت اجرة المثل كما هنا على انه يمكن الفرق بين البناء والغراس وبين ما هنا ونحوه فليتامل ثم رأيت في الامداد بعد قول الارشاد او يملك المبنى او المغروس بقيمته مانعه ويؤخذ من كلام الرازي كما قاله الاسنوي انه لا بد في التملك من عقد ولا يلحق بالشفيع ويؤيده قول البغوي لا بد في التملك والتبعية باجرة من رضا المستعير لان الاول بيع والثاني اجارة والى ذلك ميل كلام السبكي وهو متجه اه قال الشيخ التايد بقول البغوي المذكور يؤخذ منه انه لا بد في التبعية باجرة من عقد فتأمل اه شوري (قوله او بها) اي بنفس الزراعة لا بالتأخير ومثله بقوله كان علا الارض الخ (قوله قلع مجاناً) اي لانه كان من حقه حيث كان لا يزرع اه شوري اي وان لم يكن المقلوع قدراً ينتفع به اه ع ش علي م ويلزمه تسوية الحفر اه شرح م (قوله بذرا) البذر اسم لما يشمل الحب والنوى واصله مصدر سمي به المبدور لانه سيصير مبدوراً فقيه مجاز من وجهين اطلاق المصدر على اسم المفعول وتسمية الشيء بما يصير اليه اه زى (قوله والا فقد صار ملكاً للمالك الارض) اي ان قلنا بزوال ملك مالكه عنه بمجرد الاعراض اه شرح م (قوله ويلزم مالك البذر الخ) هذا راجع لقوله واذا رجع قبل ادراك زرع لا لمسئلة السبيل اذ لا تخير فيها فلا يناسب رجوعه لها مع قول الشارح ان قلعه باختياره اه شيخنا فكان على الشارح التعبير بالزرع بدل البذر لما فيه من الابهام وهذا كله من القصور وعدم الاطلاع على النقل والا فني شرح م ما هو صريح في رجوع هذه المسئلة البذر وعبارته مع المتن ولو حمل السبيل بذرا الارض فثبت فهو لصاحب البذر والاصح انه يجبر على قلعه لا انتفاء اذن المالك فيه ولا اجرة للمالك الارض على مالك البذر لمدته قبل القلع وان كان كثيراً كما في المطلب لعدم الفعل منه ومن ثم اجبر على تسوية الحفر الحاصلة بالقلع لانه من فعله انتهت (قوله ان قلعه باختياره) مفهومه انه لو اجبره المالك او الحاكم لا يلزمه ما ذكر اه سم ويوجه بان لم يوجد منه في الاصل تعداه ع ش (قوله تسوية الحفر الحاصلة بالقلع) أي لان القلع فعله فيلزمه اصلاح ما نشأ منه وقوله لعدم الفعل منه تعليل لقوله دون الاجرة الخ أي لعدم الفعل الذي يشغل الارض فانه لم يذر البذر بل جاء الى الارض بنفسه اه من شرح م (قوله من يده عين) اي من وضع يده على عين سواء كانت وقت النزاع باقية او تالفة ولا ينظر لما تراه من العبارة من تصوير ذلك ببقاء العين وحاصل الصور ثمانية لان المالك اما ان يدعي الاجارة او الغصب وعلى كل امان تمضي مدة لها اجرة او لا وعلى كل امان تكون العين باقية او تالفة وحكم الثمانية في كلامه متناوشرحاه اه شيخنا فقوله من يده عين اي تالفة كانت او باقية وقوله اجرتك او غصبتني يرجعان لكل من التلف والبقاء فنطوق المتن هنا اربع صور وسياق ثنتان في قوله فان تلفت في الثانية الخ وذكر الشارح ثنتين بقوله فان تلفت في الاولى بغير الاستعمال الخ هذه صورة وذكر الثانية بقوله او العين تالفة في الاولى الخ فقوله صدق راجع للاربعة لكن تصديقه تارة يكون يمين وتارة بدونه ولذا فصله الشارح بقوله والتصديق يكون يمينه الخ (قوله فقال مالكها بل اجرتك الخ) بقى ما لو ادعى واضع اليد بعد تلف العين الاجارة والمالك ادعى العارية فالمصدق واضع اليد لان الاصل عدم ضمان واضع اليد وعدم العارية اه ع ش علي م (قوله صدق اي المالك) اي على المذهب بخلاف مالوزعم الخياط والغسال انه خاط أو غسل باجرة وقال المالك مجاناً فان المالك يصدق قطعاً لانهم افوتوا منفعة أنفسهم ويريدان العوض وهنا المتصرف فوت منفعة غيره (فرع) لو نكل المالك عن اليمين لم يحلف الراكب والزارع لانهما يدعيان العارية وليست بلازمة (فرع) على القول بتصديق الراكب والزارع اذ انكلا عن اليمين وحلف المالك

الاذن في الثانية والتصديق يكون يمينه ان بقيت العين فيحلف انه ما اعاره وانما أجره أو غصبه

وله اجرة المثل فان تلفت
في الاولى بغير الاستعمال
فدعى الاعارة مقر بالقيمة
لمنكر لها يدعى الاجرة
فيعطى الاجرة بلايين
الا اذا زادت على القيمة
فيحلف للزائد اما اذا
لم تمض مدة لها اجرة
والعين باقية فيصدق من
بيده العين يمينه في الاولى
ولا معنى لهذا الاختلاف
في الثانية او والعين تالفة في
الاولى فهو مقر بالقيمة
لمنكرها (فان تلفت) العين
قبل ردها (في الثانية) بغير
الاستعمال وان لم تمض
مدة لها اجرة (اخذ) منه
(قيمة وقت تلف بلايين)
لانه مقر له بها اذا
المعار يضمن بقيمته وقت
تلفه والمغصوب باقصى
قيمه من وقت غصبه الى
وقت تلفه كما سيأتي في
بابه (فان كانت) قيمته
وقت تلفه (دون أقصى قيمة
حلف) وجوبا (للزائد)
انه يستحقه لان غريمه
ينكره ويحلف للاجرة
مطلقا ان مضت مدة لها اجرة

استحق المسمى لا اجرة المثل اه سم (قوله وله اجرة المثل) اي دون المسمى وان المسمى وان حلف عليه
هذا قضية كلام الرافعي اي لا بد من ذكر الاجرة ومع ذلك يستحق اجرة المثل وقال الامام ان قلنا ياخذ
المسمى وجب الحلف على ميمين والا كفى الحلف على الاجرة اه سم (قوله فان تلفت في الاولى الخ) اما في
الثانية فابقاها لانه في الاولى وقوله بغير الاستعمال اي اما به فهي غير مضمونة سواء كانت اعارة او اجارة
(قوله بلايين) اي لتوافقه بها عليها في ضمن القيمة فلذلك احتاج المالك الى الحلف فيما اذا زادت الاجرة
ولذا قال فيحلف للزائد اي فيحلف بمينا تجمع نفيها واثباتا مثل ما سبق لاجل اثبات الزائد والتوصل اليه
(قوله فيحلف للزائد) اي بمينا اخرى كذا يتبادر ولينظر ما وجه ذلك وهلا اكتفى بالاولى اه ح ل وقوله
اي بمينا اخرى فيه نظر لان محل حلف المالك اذا بقيت العين وهي هنا تالفة (قوله فيصدق من بيده العين) اي
فاخذها صاحبها ولا يلزم من بيده العين اخذها بالاجرة بمقتضى دعوى صاحبها وقوله يمينه اي لاحتمال
ان ينكل فيحلف مدعى الاجرة فتثبت اه س ل اي لانها عقد لازم (قوله او والعين تالفة في الاولى) اي
اما في الثانية فداخلة في المتن الاتي اي والتلف بغير الاستعمال كما قيد به فيما مر فمكان الانسب ذكره هنا
ايضا (قوله فهو مقر بالقيمة لمنكرها) اي فترك القيمة في يده بمعنى انه لا يطالب بها الا ان أقوله بها ثانيا بعد
رجوع المنكر عن انكاره كما مر (قوله فان تلفت في الثانية الخ) قد عرفت ان في هذا صورتين ذكر الشارح
مفهومهما سابقا بقاءه وله فان تلفت في الاولى الخ وبه قوله او والعين تالفة الخ (قوله اذا المعار يضمن بقيمته
وقت تلفه) اي ولو لم يلبا على الرجوع خلافا لما قدمه الشارح في الفصل الاول وكذا المستام يضمن بقيمته
وقت تلفه ولو متلبا على الرجوع والحاصل ان المتلفات ثلاثة أقسام ما يضمن بالمثل مطلقا وهو القرض او
القيمة مطلقا وهو ما ذكر او المثل ان كان مثليا واقصى القيم وهو المغصوب والمقبوض بالشراء الفاسد اه
شوبري رحمه الله (قوله حلف للزائد) اي يحلف بمينا تجمع نفيها واثباتا كما سبق لاجل اثبات الزائد اه
(قوله ويحلف للاجرة مطلقا) اي سواء كانت زائدة على القيمة او لا واما تفسيره ببقاء العين او تلفها فينكر
مع ما مر اه ويصح تفسيره ايضا بما اذا كانت قيمته وقت التلف هي أقصى القيم او اقل منه فيكون الاطلاق
في مقابلة قوله فان كانت دون أقصى قيمة (خاتمة) في قل على الجلال مانصه (تنبيه) لو انعكست الدعوى
في الاولى بان ادعى المالك الاعارة وذواليد الاجرة صدق المالك يمينه فان لم يمض زمن له اجرة وجب
رد الدابة فقط فان تلفت بالمأذون فيه فلا شيء والا فالمالك مدع بقيمتها فهي له وان مضى ما ذكر وجب
رد الدابة ان بقيت وذواليد مقر بالاجرة لمنكرها المأذون فيه فكذلك ولا شيء في الدابة أو بغيره
فله قدر الاجرة بلايين ويحلف ان زادت على القيمة لما زادت فالزائد مقر به لمنكره ولو نكل المالك حلف
ذواليد واستوفى المدة ولو انعكست الدعوى في الصورة الثانية بان ادعى المالك العارية وذواليد الغصب
صدق المالك يمينه ايضا فان لم تتلف العين ولم يمض زمن لمثله اجرة فلا شيء سوى ردها وان مضى ذلك
فذنو اليه مقر بالاجرة لمنكرها وان تلفت ولم يمض ذلك الزمن فان لم يزد أقصى القيم على قيمة يوم التلف
فهو للمالك وان زاد فذنو اليه مقر به لمنكره وان مضى زمن لمثله اجرة فهو مقر بها لمنكرها ايضا ولو ادعى
المالك الغصب والراكب الاجارة صدق المالك كذلك ثم ان لم يمض زمن له اجرة وجب الرد فقط ان
بقيت الدابة والا فللمالك أقصى القيم الذي استحقه يمينه وان مضى ذلك فان ساوى المسمى اجرة المثل
فهو للمالك بلايين وان زادت اجرة المثل حلف للزائد او المسمى فذنو اليه مقر به لمنكره ويجب
رد الدابة ان بقيت والا فكامر ولو انعكست هذه الصورة بان ادعى المالك الاجارة والراكب
الغصب صدق المالك ايضا ويجب رد الدابة ان بقيت والا فالراكب مقر بالقيمة لمنكرها وان
مضى زمن له اجرة فالمالك يدعى المسمى وذواليد مقر بالاجرة المثل فان تساويا اخذه
المالك بلايين والا فالزائد من المسمى يحلف عليه المالك والزائد من اجرة المثل مقر به المنكرة
ولو ادعى المالك الغصب وذواليد الوديعة فالأصديق المالك يمينه ان وجد استعمال من الاخذ والاصديق

بلا يمين وللمالك قيمة المدين الاتمى وإن تلفت وأجرة المثل مطلقا ولو ادعى المالك بعد تلف المال عند
الاخذانه قرض وادعى الاخذانه ودية صدق المالك ايضا خلافا للنفوى ولو ادعى المالك العارية وذو
اليه ودية صدق المالك يمينه إن تلفت المدين او استعملها ذو اليد ولا فعلي قياس مامر انه يصدق بلا
يمين وتجب القيمة في الاولى والرد في الاخيرين وهو في الثانية مقر بالاجرة لمنكرها انتهت

(كتاب الغصب)

ذكر عقب العارية لا شتر اكما في مطلق الضمان اه وهو كبيرة قبل ان يبلغ نصابا اى ربع دينار وقيل ولو
حبة بروه ومع الاستحلال عن لا يخفى عليه كفرو مع عدم ذلك فقد ارجح له في غصب المال اما غصب
غيره كالكلب فانه صغيرة اه شوبرى وعبارة شرح مروه وهو كبيرة قال لا تلاء المروى إن بلغ نصابا لكن
نقل ابن عبد السلام الاجماع على ار غصب الحبة وسرقها كبيرة وتوقف فيه الاذرعى اه وكتب عليه ع ش
قوله وهو كبيرة إطلاقه شامل للمال وإن قل وللاختصاصات ومالوا اقام انسانا من نحو مسجد او سوق
فيكون كبيرة وهو ظاهر جلى بل هو اولى من غصب نحو حبة البر لان المنفعة بها اكثر والابناء الحاصل
بذلك اشد (قوله وشرعا استيلاء الخ) هذا المعنى الشرعى اعم من كل من اللغويين وذلك لان الاستيلاء
اعم من الاخذ لما لا يخفى بلا حق اعم من ظلم لان في قوة عدوانا وقد بين الشارح ان بلا حق اعم منه
وهذا على غير الغالب من قاعدة أن المعنى الشرعى اخص لكن اورد على التعريف انه شامل للسرقة وأجاب
المحشى بان الاستيلاء يشتر بالقهر في قوة جهارا وهذا يمكن ان ياتزم دخولها في التعريف لاجل الاحكام
الآتية لانها تجري فيها وان كانت لها احكام تخصها افردت لاجلها باب اه شيخنا وعبارة البرماوى قوله
وشرعا استيلاء الخ ثم إن كان من حرز مثله خفية سمي سرقة او مكابرة في صحراء سمي محاربة او مجاهرة
واعتمد الحرب سمي اختلاسا فان جحد ما اتتمن عليه سمي خيانة انتهت ومدار الاستيلاء على العرف
كما يظهر بالامثلة الآتية فليس منه منع المالك من سقى زرع او ماشيته حتى تلف فلا ضمان لا تنفاه الاستيلاء
سواء أقصد منعه عنه أم لا على الأصح وفارق هذا هلاك ولد شاه ذبحها بأنه ثم ألتف غذاء الولد المتعين
له باتلاف امه بخلافه هنا ولو اخذ مال غيره بالحياة كان له حكم الغصب فقد قال الفزالي من طلب من غيره
مالا في الملا فدفعه اليه لباعث الحياة قط لم يملكه ولا يحل له التصرف فيه اه شرح مر وكتب عليه ع ش
قوله كان له حكم الغصب وان لم يحصل طلب من الاخذ فالمدار على مجرد العلم بان صاحب المال دفعه حياة لا
مروءة ولا رغبة في خير منه ومنه مالو جلس عند قوم يأكلون مثلا وسالوه في أن يأكل معهم وعلم أن ذلك
بمجرد حياتهم من جلوسه عندهم اه (قوله ككلب نافع) خرج العقور كالقواسق الخمس فلا تثبت
اليه عليها لاحد ولا يجب ردها اه (قوله بلا حق) خرج به العاوية والسوم ونحوهما اه برماوى
(قوله قد دخل فيه الخ) قضية هذا ان المقبوض بشراء فاسد ونحوه يدخل في تعريف الغصب ولعل
وجهه أن كل ذلك بغير حق في نفس الامر بخلاف العارية والمأخوذ على وجه السوم (فرغ)
الامانات إذا خان فيها تضمن ضمان المنصوب اه سم (قوله ما لو اخذ مال غيره) اى او اخذ
اختصاص غيره يظنه اختصاصه او استولى على حق غيره من غير اخذه يظنه حقه فهذا كله داخل
في التعبير بلا حق دون التعبير بعدوانا (قوله حكم الغصب) وهو وجوب الرد عند البقاء والضمان
بالبدل عند التلف كما ذكره في المتن بقوله وعلى الغاصب رد الخ وقوله لاحقيقته وهو الاستيلاء
عدوانا كما ذكره في الاصل بقوله هو استيلاء على حق غير عدوانا وقوله وهو ناظر الخ تعليل
لقوله ممنوع (قوله وهو ناظر الى ان الغصب الخ) وان اريد الاعم من الضمان وعدمه والاثم
وعدمه فيقال الاستيلاء على حق الغير بغير حق وكتب ايضا واقاد والشيخنا ان الذى يتحصل
من كلام الاصحاب في تعريف الغصب انه اثما وضمانا الاستيلاء على مال الغير عدوانا وضمانا
الاستيلاء على مال الغير بغير حق واثما الاستيلاء على حق الغير عدوانا اه حل وبهذا تعلم ان

(كتاب الغصب)

الاصل في تحريمه قبل
الاجماع آيات كقوله
تعالى لا تأكلوا اموالكم
بينكم بالباطل اى لا يأكل
بعضكم مال بعض بالباطل
واخبار كخبر ان دماءكم
واموالكم واعراضكم عليكم
حرام رواه الشيخان
(هو) لغة أخذ الشيء ظلما
جهارا وشرعا (استيلاء
على حق غير) ولو منفعة
كقائمة من قعد بمسجد او
سوق او غير مال ككلب
نافع وزبل (بلا حق) كما
عبر به في الروضة بدل قوله
كالرافعى عدوانا قد دخل فيه
مالو اخذ مال غيره بظنه
ماله فان غصب وان لم
يكن فيه اثم وقول الرافعى
ان الثابت في هذه حكم
الغصب لاحقيقته ممنوع
وهو ناظر الى ان الغصب
يقضى الاثم مطلقا وليس
مرادوا وان كان غالبوا الغصب

ماسلكه شيخ الاسلام اصطلاح رابع وهو اعتبار ما يعم الضمان وعده والاثم وعده اه وعبرة
 قل على المحل والحاصل ان الغصب قد يعرف باعتبار الاسم سواء كان معه ضمان او لا وهو ماسلكه
 في المنهاج قبل التاويل المذكور وقد يعرف باعتبار الاعم من ذلك وهو ماسلكه في الروضة الذي
 حل عليه الشارح عبارة المنهاج فتأمل (قوله كركوبه دابة غيره) اي وإن كان مالكم حاضر او
 سيرها بخلاف مالو وضع عليها متاعا من غير اذنه بحضوره فسيرها المالك فانه يضمن المتاع ولا
 يضمن مالكم الدابة إذا استيلا منه عليها اه شرح مر (قوله كركوبه دابة غيره) اي او سوقه لها او
 اشارته اليها بحشيش مثلا في يده فتبعته اه ع ش على مر ولو غصب حيوانا فتبعه ولده الذي من شأنه
 ان يتبعه او هادي الغنم وهو المسمى الان بالناعوت لم يضمن التابع في الاصح لا تفاء استيلائه عليه وكذا
 لو غصب ام النحل فتبعها النحل لا يضمنه الا إذا استولى عليه اه شرح مر ومثل ذلك مالو غصب ولد
 بهيمة فتبعته امه وان كانت لا تتخلف عنه عادة اه ع ش عليه (قوله وجلسه على فراشه) اي او تحامله عليه
 برجله اه شرح مر ومنه ما يقع كثيرا من المشي على ما يفرش في صحن الجامع الازهر من القراوى والنياب
 ونحوهما وينبغي ان محل الضمان مالم تعم القراوى ونحوها المسجد بان كان صغيرا او كثرت ولا فلا
 ضمان ولا حرمة لتعدى الواضع بذلك اه ع ش على مر (قوله وجلسه على فراشه) قال سم على حج
 ولو جلس عليه ثم انتقل عنه ثم جلس آخر عليه فكل منهما غاصب ولا يزول الغصب عن الاول بانتقاله
 عنه لان الغاصب إنما يبرأ بالرد للمالك او لمن يقوم مقامه فلو تلف فينبغي ان يقال ان تلف في يد الثاني فقرار
 الضمان عليه او بعد انتقاله ايضا عنه فعلى كل القرار لكن هل للكل او للنصف فيه نظرا اه اقول ولعل المراد
 بقوله فعلى كل القرار ان من غرم منهما لا يرجع على صاحبه لان المالك ياخذ من كل منهما بدل
 المصوب لا يقال بل معناه ان من غرم منهما يرجع على صاحبه بالنصف لانا نقول هذا عين
 الاحتمال الثاني ولا ان معناه ان المالك يطالب كلام بالنصف لما ان كلا طريق في الضمان
 والظاهر ان الفراش مثال فلو تحامل برجله على خشبة كان غاصبا لها وقد يفرق بان الفراش
 لما كان معدا للارتفاع بالجلوس عليه كان الجلوس ونحوه انتفاعا به من الوجه الذي قصد منه فعند ذلك
 استيلاء بخلاف الخشبة ونحوها فالحققت بياقي المقولات اه ع ش على مر باختصار (قوله وجلسه
 على فراشه) اي ولم تقم القرينة اي قرينة الحال على اباحة الجلوس مطلقا او لناس مخصوصين منهم هذا
 الجالس اه حل (قوله وان لم ينقلهما) افهم كلام المصنف اعتبار النقل في كل منقول سوى الامرين
 المذكورين وهو كذلك وان ذهب جمع إلى انه لو رفع منقولا ككتاب من بين يدي مالكم لينظره ويرده
 حالا من غير قصد استيلاء عليه لم يضمنه اللهم الا ان يحمل كلامهم على ما إذا دلت قرينة على رضا مالكم
 باخذه للنظر فيه وعمل اشتراط نقل المنقول في الاستيلاء عليه في منقول ليس بيده فان كان بيده كوديعة
 او غيرها فنفس انكاره غصب لا يتوقف على نقل كما قاله الاصحاب وافهم اشتراط النقل انه لو اخذ بيده
 قن ولم يسيره لم يضمنه وقول البغوى انه لو بعث عبده غيره في حاجة له بغير اذن سيده لم يضمنه مالم يكن
 اعجميا او غير عجمي ضعيف فقد درج على خلافه في الاثوار ونقل عن تعليق البغوى اخر العارية ضمانه
 وصرح كثير بان لو اخذ بيد قن وخوفه بسبب تهمة ولم ينقله من مكانه إلى آخر او نقله لا يقصد الاستيلاء
 عليه لم يضمنه ولو رفع شيئا برجله بالارض ينظر جنسه ثم تركه فضاغ لم يضمنه قاله المتولي وقول بعضهم ان
 نظيره رفع سجادة برجله ليصل مكانها فحمل على رفع لم ينقل به المرفوع عن الارض على رجله ولا
 ضمنه كما لا يخفى إذ الاخذ بالرجل كاليد في حصول الاستيلاء اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله وعمل
 اشتراط نقل المنقول عبارة العباب ونقل المنقول كالبيع وقضيتها ان مجرد رفع المنقول الثقيل وان وضعه
 مكانه لا يكون غصبا بخلاف الخفيف الذي يتناول باليد اه سم على حج وقضيته ايضا ان القتل إلى موضع
 يختص به المالك لا يكون غصبا لكن مر في باب المبيع قبل قبضه ان عدم صحة القبض بذلك إنما هو في

(كركوبه دابة غيره
 وجلسه على فراشه)
 وان لم ينقلهما ولم يقصد
 الاستيلاء (وازعاجه) له
 (عن داره)

عدم جواز التصرف لافي عدم الضمان وقياسه هنا أن يكون ضامناً في المستلنين لحصول الاستيلاء اه
ويؤخذ من مسئلة رفع السجادة أنه لو رفع طرف المنقول بيده عن الأرض ولم ينفصل ولا يكون غاصباً ولا
ضامناً في العباب (فرع) دخل على حداد بطرق الحديد فطارت شرارة أحرقت ثوبه لم يضمنه الحداد
وإن دخل بأذنه اه أقول وكذا لا ضمان عليه لو طارت شرارة من الدكان أحرقت شيئاً حياً أو قدال كور
على العادة وهذا بخلاف ما لو جلس بالشارع نفسه أو أوقد لآعلى العادة وتولد ذلك منه فإنه يضمن لأن
الارتفاق بالشارع مشروط بسلامة العاقبة وفي العباب أيضاً (فرع) مرضل نعله في مسجد ووجد غيرها
لم يجز له لبسها وإن كانت لمن أخذ نعله اه وفي هذه الحالة يبيعها وأخذ قدر قيمة نعله من ثمنها إن علم أن من أخذ
نعله إلا فهي لفظة وقوله ولو أخذ يدين ولم يسيره الخ بقياسه أنه لو أخذ بزماد أو براسها ولم يسيرها
لم يكن غاصباً اه (قوله بان أخرجه منها) أو منعه من دخولها وإن لم يدخل هو وقوله أو لم يقصد الاستيلاء
أي أو لم يعد مستولياً عليها فينبغي ذكر هذه الغاية أيضاً أخذاً ما بعده اه (قوله أو لم يقصد الاستيلاء) لعل
التقدير أو دخلها ولم يقصد الاستيلاء اه سم (قوله ودخلها لم يقصد استيلاء) سواء في ذلك إذا كان بأهله
على هيئة من يقصد السكنى أم لا فاف في الروضة تصوير لا قيد اه شرح مر (قوله يقصد استيلاء) هذا
قيد في هذه والتي بعدها فقول الشارح وكذا لو دخلها الخ راجع للمستلنين والحاصل أنه إن لم يكن فيها
اشتراط قصد الاستيلاء فقط وإن كان فيها اشتراط هذا وإن بعد مستولياً اه شيخنا (قوله يقصد استيلاء
عليها) بان منعه من نقل ما فيها فغاصب له أيضاً وإلا فلا ما لم ينقله لا يقال كيف يتحقق الغصب في المنقول
من غير نقل وقد اعتبر في غصبه ذلك لانا نقول محل ذلك في غير التابع وكسب عليه هذه طريقة والمعتمد أنه
يصير غاصباً لما فيها مطلقاً حيث عد غاصباً لها اه شورى وقوله مطلقاً أي سواء منعه من نقله أم لا وهو
ما صرح به مر قال وفيه إشارة إلى أن المنقول لا يتوقف غصبه على نقله إذا كان تابعاً (قوله ولم يزججه)
محترزه تقدم في قوله وأزججه عن داره ولذا لم يتعرض له الشارح هنا فالمراد بالأزجج الإخراج (قوله
فغاصب لنصفها) أي إن كان المالك واحداً فإن تعدد كان الغاصب كاحد اه حل وفي قول على الجلال
ولو تعدد المالك أو الغاصب فالغصب بعدد الرؤس اه ولا فرق في الغاصب بين أن يكون معه أهله أم لا
وكذا يقال في المالك ولا بين كون أهل الغاصب مساوين لأهل المالك أم لا حتى لو دخل الغاصب ومعه
عشرة من أهله والمالك بمفرده في الدار كان ضامناً للنصف اه شرح (قوله فغاصب لنصفها) أي إن كان
في المالك قوة فلو ضعف المالك بحيث لا يعد مستولياً مع قوة الداخل كان الداخل غاصباً لجميعها إذا قصد
الاستيلاء عليها كذا قيل والمعتمد أن المالك ولو ضعف به قوة لاستنادهما للملك اه حل (قوله وكذا لو
دخلها لا يقصد استيلاء) لكن يلزمه اجرة مدة إقامته فيها كالبيتان ومنه أخذ شيخنا مر عدم الضمان في
المنقول السابق إذا وجد فيه ذلك كالأخذ كتاباً من مالكة ليتفرح عليه فلف فلا يضمنه لعدم الغصب
(تنبيه) متى حكم بأنه غاصب الدار أو لبعضها ضمن الاجرة ولو أنه دمت ضمنها اه قل على الجلال (قوله
أو ليتخذ مثلها) أي أو دخل لا يقصد شيئاً أو أمان في المنقول إذا أخذه من يد مالكة لينظر إليه أو ليتخذ مثله فقل
يضمنه لأن يده عليه حصة فلا تحتاج إلى قصد استيلاء بخلاف العقار اه حل (قوله وعلى الغاصب) أي
الملتزم للأحكام أخذاً من صنيعه الاتي في الاحترار وإن كان فيه قصور لأن ظاهره أن هذا القيد معتبر في
الضمان دون الرد وليس كذلك بل هو معتبر فيهما فالجواب ليس عليه رد ولا ضمان وقوله متمول أي محترم
أخذاً من صنيعه الاتي أيضاً وقوله كرتدو مائل أي وكالحرابي والتعبير بالرد ظاهر فيما إذا كان الغصب بطريق
الاخذ وغير ظاهر فيما إذا كان بطريق الاستيلاء فقط كاقامة من قعد بمسجد ويمكن أن يزداد بالرد ترك الاستيلاء
وهو عند عدم الأخذ ظاهر وعند الأخذ لا يحصل إلا بدفع الماخوذ للمالك (قوله على الغاصب رد) أي فوراً عند
التمكن وإن عظمت المؤنة في رده ولو لم يكن متمولاً كحبة بر و كلب يقتنى وسواء كان مثلياً أو متقوماً يلد

بان أخرجه منها وإن لم
يدخلها أو لم يقصد الاستيلاء
(ودخلها) وليس المالك
فيها (يقصد استيلاء) عليها
وإن كان ضعيفاً (فإن كان
المالك فيها ولم يزججه فغاصب
لنصفها) لا استيلاءه مع
المالك عليها هذا (إن عد
مستولياً) على مال كها فإن لم
يعد مستولياً عليه لضعفه
فلا يكون غاصباً لشيء منها
وكذا لو دخلها لا يقصد
استيلاء كان دخلها لينظر
هل تصلح له أو ليتخذ مثلها
(ولو منع المالك بيتاً منها)
دون باقيها (فغاصب له فقط
أي دون باقيها لقصره
الاستيلاء عليه) وعلى
الغاصب رد (للقصوب
وإن لم يكن متمولاً سواء
أكان مالا كحبة بر أم لا
ككلب نافع وزيل

الغصب أو متقلا عنه ولو بنفسه أو فعل أجنبي ويبرأ بالرد لمن غصب منه ولو نحو وديع ومستأجر ومرتهن
لا مانع في مستعير ومستأجر ورجل أو وجههما كما اقتضاه كلامهما كالأول لأنهما ما ذون لها من
جهة المالك وإن كانا غدا من ولو أخذ من رقيق شيئا ثم رده إليه فإن كان سيده قد دفعه إليه كلبوس الرقيق
وآلات يعمل بها يرى وكذا لو أخذ من الأجير وردها إليه لأن المالك رده إليه قاله البغوي في فتاويه
وقد يجب مع الرد القيمة لأجلولة كالأو غصب أمة لخدمة بحراً مذكور في المحب الطبري وقد لا يجب الرد
لكونه ملكه بالغصب كان غصب حربي مال حربي أو لحوف ضرر كان غصب خيطا وخاط به جرحا في
محترم فلا يزرع منه مادام حيا إلا إذا لم يخف من نزع مبيع تيمم أو لم يدر تميز كان خلط بالحنطة أخرى أجود
منها فأنهما يباعان ويقسم بينهما على نسبة القيمة أو للملك الغاصب لها بفعله فيما يسرى للهلاك وغرم بدلها
وهي باقية وقد لا يجب الرد فوراً كان غصب لوحاً وأدرجه في سفينة وكانت في الماء وخيف من نزع
هلاك محترم وكان آخره للاشهاد كما مر آخر الوكالة اه شرحهم أي في قول المتن ولئن لا يصدق في أداء
ناخير لا شهادته (قوله ونخر محترمة) بخلاف غير المحترم والخنزير مالم يكن من ذمي يقر على ذلك كما يعلم
من كلامه الاتي اه حل (قوله وضمان متمول تلف) أي مالم يكن التلف مستنداً للفعل المالك ففي ع ش على
مر مانعه (فرع) في فتاوى السيوطي مانعه مسئلة سيد قطع يد عبده ثم غصبه غاصب فوات بالسراية
عنده فما يلزم الغاصب الجواب مقتضى القواعد أنه لا يلزمه شيء لأن هلاكه مستند إلى سبب متقدم على
الغصب اه سم على حج أي ومالم يكن التلف بفعل المالك كما سيأتي في قول المتن فلو قدمه للمالك فأكله يرى
وفي قول الشارح هناك ولو كان المنصوب رقيقاً الخ (قوله كرتد) أي وزان بحسن وقاطع طريق وتارك
صلاة اه شورى (قوله وصائل) وصورة ذلك كما مر رسم أن يغصبه حال صياله والحال أن الغصب
من ضرورة الدفع ويتلف حال صياله وإلا فهو مشكل في التصوير لأنه إذا غصب وصال على سيده وتلف
ضمنه الغاصب فإذا صال على الأجنبي من باب أولى في الضمان وكذا يقال في المرتد بأن يغصبه في حال
الردة ويموت فيها وإلا فعروض الردة لا يقطع حكم الأصل اه شيخنا (قوله كحربي) لعل الكاف استقصائية
(قوله وفيما يأتي) وهو الضمير في قوله كالأو أنلفه يدم مالكة اه (قوله واستطردوا هنا الخ) الاستطردوا ذكر
الشيء في غير محله مع غيره لما سبق بينهما فحلها الجنايات ومناصبها للغصب من حيث الضمان اه قل على
الجلال (قوله مباشرة) وهي ما يحصل الهلاك كالقتل أو سبب وهو ما يحصل كالأكره فان
قات بقى عليه أن يذكر الشرط وهو ما لا يحصلهما لكن يحصل الهلاك عنده كحفر البئر عدواً فقتل اراد
بالسبب هنا ما يشمل الشرط كما يعلم من كلامهم فليتأمل انتهى شورى (قوله كالأو أنلفه يدم مالكة) عبارة
شرحهم ولو أنلف مالا محترماً يدم مالكة ضمنه بالاجماع وقد لا يضمنه ككسر باب وثقب جدار في مسئلة
الظفر وكسر إناء خمر لم يتمكن من إراقته إلا بذلك أو قتل دابة صائل أو كسر سلاح لم يتمكن من دفعه
بدونه وما أنلفه باع على عادل وعكسه حال القتال وحربي على معصوم وخن غير مكاتب على سيده ومهدر
بنحوردة أو صياله أنلف وهو في يدم مالكة (قوله كالأو أنلف يدم مالكة) خرج بالاتلاف التلف فلا يضمنه
كان سخر دابة في يدم مالكة فأنلف لم يضمنها كما قاله في كتاب الاجارة إلا إذا كان السبب منه كان أكثرى
لحمل مائة حمل زيادة عليها أو تلفت بذلك وصاحبها ماله فانه يضمن قسطنط الزيادة أما أجرة مثل ذلك العمل
فلازمة وافتى البغوي بضمان من سقط على مال غيره لصرع حصل له فانلفه كالأو سقط عليه طفل في مهده
اه شرحهم (قوله أي أنلف شخص) أي أهل للضمان وقوله متمول أي محترماً فهذان القيدان مقدران
هنا أيضاً فالضمير المستتر عائد على الشخص بقيد المقدور فيما سبق فالاحتراز عن الحربي وعن غير المحترم
مستفاد من المتن وإن كان قوله ومثله غير المحترم الخ وهم أن هذا زائد على المتن اه (قوله أو فتح زقا)
بكسر الزاى وهو السقاء اه مر وفي الخنثار والسقاء يكون اللبن والماء والقربة لله خاصة اه وفيه

ونخر محترمة لخبر على اليد
ما أخذت حتى تؤديه
(وضمان متمول تلف)
بأفة أو إتلاف بخلاف غير
المتمول كحبة وكلب وزبل
فلا ضمان فيه وكذا لو كان
التلف غير محترم كمرتد
وصائل أو الغاصب غير
أهل للضمان كحربي
والتقيد بالمتمول هنا وفيما
يأتي من زيادتي واستطردوا
هنا مسائل يقع فيها الضمان
بلاغصب مباشرة أو سبب
قتلهم كالأصل بقولي
(كألو أنلفه) أي أنلف
شخص متمولاً (يد مالكة
أو فتح زقا مطروحا) على
أرض (الخروج مافيه بالفتح
وتلف

أيضا والزق السقاء وجمع الفلة ازقاق والكثرة زقاق يزقان مثل ذباب وذبان اه وفي المصباح الزق بالسكسر
الظرف (قوله) او منصوبا فسقط به الخ (وعبارة الزوض: شرحه) او متصبا فسقط بفعله كان حرك الوكا.
وجذبه او بتقاطر مافيه وابتلال اسفله به اي بما تقاطر منه ولو كان التقاطر باذابة شمس او حرارة ربيع مع
مرور الزمان فمال مافيه وتلف ضمن الى ان قال لان اسقطه بعد فتحه له ربيع عارضة الى ان قال وأفهم
كلامه ان الريح لو كانت هابة عند الفتح ضمن وهو ظاهر اه فانظر لم فصل في الريح اذا اسقطه بين العارضة
وغير العارضة وأطلق في الريح اذا كان التقاطر باذابة حرارتها اللهم الا ان يقال ان الريح التي تؤثر حرارتها
مع مرور الزمان لا تخلو الجو عن دار ان خفيت لخمفتها بخلاف الريح التي تؤثر السقوط فليتامل اسم (قوله
فسقط به) اي بالفتح لتحريك الوكا ورجاء: أو بتقطير مافيه حتى ابتلى اسفله وسقط ولو بحضرة مالكة
وتمكنه من تداركه كما رآه يقتل فته فلم يمنعه اه ح (قوله) او فتح بابا عن غير ميم (أي ولو بحضرة
مالكة وتمكنه من تداركه كما رآه يقتل فته فلم يمنعه دعوى ان السبب يسقط حكمه مع القدرة على منعه
بخلاف المباشرة ممنوعة اه شرح مر (تنبيه) هل الضمان هنا بقيمة وقت التسبب كالفتح أو بوقت التلف
أو تحقق الفعل أو اقصى القيم في ذلك يظهر الاخير وهو اقصى القيم في ذلك إلا المتلف في يد مالكة
فبوقت تلفه فراجع اه قل على الجلال (قوله) وهذا أعم وأولى (وجه الاعية ظاهر وأما وجه الاولوية
فنجمه تعبير الاصل بطائر اه هو يوم انه لا يضمنه إلا ان فتح وهو طائر بخلاف ما اذا كان مستقرا
فطار عند الفتح وليس كذلك وبجواب عن الاصل بان طائرا مفرد طير لا اسم فاعل فلا أولوية
اهل وقد قال جمهور اللغويين ان الطائر مفرد والطير جمعه فانه منع قول من قال ان الاولى طير لا طائر
لانه في القفص لا يطير اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله والطير جمعه وقيل الطير اسم جنس يقع
على الواحد والجمع وقيل اسم جمع لا يطلق على الواحد وعبارة المصباح الطائر على صيغة اسم الفاعل من
طار يطير طيرا نا وهو له في الجو كمشي الحيوان في الارض ويعدى بالهمزة والتضعيف فيقال طيرته
واطرته وجمع الطائر طير مثل صاحب وصاحب وراكب وركب وجمع الطير طيور وأطيوار وقال أبو عبيدة
وقطرب ويقع الطير على الواحد والجمع وقال ابن الانباري الطير جماعة وتانيها أكثر من التذكير ولا يقال
للو احد طير بان طائر وقلنا يقال الاثني طائرة اه (قوله فذهب حالا) أي أو اخذته مرة علم وجودها
قبل الفتح وأتى البغوي بضمان من سقط على مال غيره لصرع حصل له فأنقذه ولا ينافيه في الروضة في باب
إتلاف البهائم انه لو سقطت الدابة ميتة من تحتها وأتلف شيئا لم يضمنه ذلك الراكب لان الاول إتلاف مباشرة
والثاني إتلاف سبب والاول أفرى من الثاني اه ح (قوله فذهب حالا) أي او كان آخر القفص فشي عقب
الفتح قليلا قليلا حتى طار كما قاله القاضي بل او كان القفص مفتوحا فشي انسان على باب ففزع الطائر وخرج
أو ثبت مرة عند الفتح فقتله وهو مقيد كما قاله السبكي بما اذا علم بحضوره حين الفتح وإلا كانت
كريح طرات بعده والحق جمع بفتح الباب مالو كان بيد صبي او مجنون طائر فامره إنسان
باطلا فنه من يده قال الأذرعى وهذا حيث لا تميز والافقيه نظر إذ عند المميز عدمه ومثل غير المميز من
يرى طاعة امره ولو حل رباطا عن علف في وعاء فاكله في الحال بهيمة ضمن ولا ينافيه تصريح الماوردي
بانه لو حل رباطا بهيمة فاكلت علفا او كسرت اناء لم يضمن سراء تلف ذلك بالحل ام لا لان انتقام
الضمان في تلك ابدى تصرفه في التالف بل في المتلف فكس ما تناول ووقف على جداره طائر فنقره لم يضمنه
لان له منعه من جداره اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله لان له منعه من جداره أي للو اعتاد الطائر
النزول على جدار غيره وشرق منعه منه كلف صاحبه منعه بحبس او قص جناح له او نحو ذلك وان لم يتركه
من الطائر ضرر بجلوته على الجدار لان من شأن الطير تولد النجاسة منه برؤسها ويترتب على جلوسه منع
صاحب الجدار منه لو أراد الانتفاع به (قوله فذهب حالا) فلو اختلف المالك والقاتع في انه
خرج عقب الفتح او تراخى عنه فينبغي تصديق القاتع لان الاصل عدم الضمان اه ع ش على مر

(او منصوبا فسقط به وخرج
مافيه) بذلك وتلف (أو)
فتح (بابا عن غير ميم كطير)
عبد مجنون وهذا أعم وأولى
من قوله ولو فتح قفصا
على طائر إلى آخره)
(فذهب حالا) وإن لم يبيحه
فانه يضمنه لان الإتلاف
بفعله وخروج ذلك
المؤدى إلى ضياعه ناشئ
عن فعله بخلاف مالو كان
المتلف غير متمول سواء
اكان مالا كجبة برآم لا
ككلب وزبل ومثله غير
المحترم ومالو كان الفاعل
غير أهل الضمان نظير مامر
وبخلاف مالو كان مافى
الزق المطروح او المنسوب
جامدا وخرج بتقريب
نار اليه فالضمان على المقر

وبخلاف مالو سقط الزق
بعروض ربح أو نحوه
فخرج مافيه وفرق بينه
وبين مالو طلعت عليه
الشمس فاذابته وخرج
حيث يضمه الفاتح بان
طلوع الشمس محقق فقد
يقصده الفاتح ولا كذلك
الربح وبخلاف مالو مكث
غير المميز ثم ذهب فلا
يضمه الفاتح لازدياده
لم يشأ عن فعله لان ذهابه
بعد مكثه يشعر باختياره
(وضمن أخذ مغبوب)
من الغاصب وان جهل
الغصب وكانت يده أمانة
تبعا لأصله والجهل وان
أسقط الأثم لا يسقط الضمان
نعم لاضمان على الحاكم
ونائبه اذا اخذاه لمصلحة
ولا على من انتزعه ليرده
على مالكة ان كان الغاصب
حريرا أو عبدا للمغبوب
منه ولا على من تزوج
المغصوبة من الغاصب
جاهلا بالحال (والقرار
عليه) أى على أخذه (ان
تلف عنده)

(قوله وبخلاف مالو سقط الزق الخ) ولو لم يعلم سبب السقوط لفي الشامل والبحر انه لاضمان لان الظاهر انه
سبب عارض بخلاف مالو حل رباط السفينة ففرقت ولم يعلم سبب غرقها فانه يضمن لان الماء معد لغرق
السفينة اه برماوى (قوله بعروض ربح) بخلاف مالو كانت الريح مابه حالة الفتح فانه يضمن اه حل
(قوله أو نحوه) كزلة أو وقوع طائر عليه ولو حل سفينة ففرقت بحله ضمنها أو بعارض نحو ربح فلا وكذا
يضمن لو لم يظهر ما يحال عليه غرقها اه حل (قوله مالو طلعت عليه الشمس) مثل طلوعها فعل غير العاقل
كما هو ظاهر انتهى شرح مر (قوله من الغاصب) أى الذى يضمن انتهى شرح مر والغاصب ليس بقيد
اه ع ش (قوله وكانت يده أمانة) أى وسواء اتلف عنده ام عند الغاصب فكان عليه التعميم بهذا ايضا
لان المراد بالضمان المطالبة وكل من وضع يده عليه يطالب به وان تلف عند غيره اه شيخنا (قوله نعم
لا ضمان على الحاكم) هذا الكلام يفيد جواز اخذ الحاكم له لمصلحة وهو كذلك بل قد يجب الاخذ إذا
علم الحاكم انه لم يأخذه ضاع على مالكه ولم يصل اليه ولا إلى بدله لا تلف الغاصب له مع موته أو عساره
أو نحو ذلك اه مر اه سم وأما الغاصب الذى اخذ منه الحاكم ونائبه فلا يبرأ إلا بالرد للمالك بحيث لو
تلف المغبوب عند الحاكم أو نائبه فان الغاصب يضمنه وحل ذلك إذا كان الحاكم وأمينه هما الطالبان
للاخذ وأما لو رد الغاصب بنفسه عليهم ما فينبغي براءته بذلك لقيام الحاكم مقام المالك في الرد عليه من
الغاصب بحيث لو تلف عند الحاكم ونائبه لا يضمن الغاصب لكن قضية قول شرح الروض ويستثنى
الحاكم ونائبه لانهما نائبان عن المالك الغاصب يبرأ مطلقا وهل مثل الحاكم في عدم الضمان أصحاب الشوكة
من مشايخ البلدان والعربان أو لافيه نظر وعبرة الأذرعى (تنبيه) يستثنى من هذه الأيدي أيدي
الحكام وأمثالهم فانهم لا يضمنون لوضعها على وجه الحظ والمصلحة انتهت وهى تشمل ما ذكر من مشايخ
البلدان حيث عدل عن نوابهم إلى التعبير أمثالهم اه ع ش على مر (قوله ولا على من انتزعه الخ) أى تبعا
لأصله وهو الغاصب الذى انتزع هو منه لانه لا يضمن أى لا يطالب لما تقدم ان شرط ضمان الغاصب التزامه
للاحكام ولان عبد المالك لا يضمن لسيده شيئا إذ لا يجب للسيد على عبده شيء وعبرة شرح مر ولو
أخذ شيئا لغيره من غاصب أو سبع حسبة ليرده على مالكه فتلف في يده قبل امكان رده لم يضمن وان كان
الماخوذ منه غير اهل للضمان كحربي وقن المالك والاضمن وان كان معرضا للتلف خلافا للسبكي انتهت
وكتب عليه ع ش قوله ولو أخذ شيئا لغيره الخ بقى ما يقع كثيرا ان بعض الدواب يفر من صاحبه فثم ان
شخصا يحوزه على نية رده للمالك فيتلف حيث هل يضمن ام لا فيه نظر والا قرب الثانى للعلم برضا
صاحبه بذلك إذ المالك لا يرضى بضياع ماله ويصدق في انه نوى رده على مالكه لان النية لا تعرف إلا
منه والأصل عدم الضمان وقوله وان كان معرضا للتلف قضية انه لو وجد متاعا مع سارق أو
متنب وعلم انه لو لم يأخذه منه ضاع على صاحبه لعدم معرفته للاخذ فأخذه منه ليرده على
صاحبه ولو بصورة شراء انه يضمنه حتى لو تلف في يده بلا تقصير غرم بدله لصاحبه ولا رجوع
له بما غرمه في استخلاصه على مالكه لعدم اذنه له في ذلك وقد يتوقف فيه حيث غلب على الظن عدم معرفة
مالكه لو بقى يد السارق فان ما ذكر طريق الحفظ مال المالك وهو لا يرضى بضياعه انتهى (قوله ولا على
من تزوج المغصوبة الخ) أى لان الزوجة من حيث هى زوجة لا تدخل تحت يد الزوج والكلام حيث تلفت
بغير ولادة ولا يضمنها كالأولاد امه غيره بشبه قومانت بالولادة حيث يضمنها اه حل وأهل صورة
هذه المسئلة ان يكون مال كها وكله في تزويجها فقصصها ثم زوجها فيقال ان الزوج في هذه الحالة آخذ للمغبوب
من الغاصب ومع ذلك لا ضمان عليه (قوله والقرار عليه) أى ولو غرم المستعير ونحوه أقصى القيم نعم إذا
أخذ منه اعنى من المستعير ونحوه الاجرة قال القاضى ان لم يكن قد انتفع رجوع والا فلا ولو اولد المشتري
الجارية وغرم قيمة الولد رجوع بها لانه لم يدخل في العقد على ضمانها اقول ولم يدخل المستعير على ضمان أقصى
القيم فيطلب الفرق وهو لا تح اه اقول يفرق بانه دخل المستعير على ضمان القيمة في الجملة بخلاف

المشتري لم يدخل على ضمان قيمة الولد مطلقا اه سم (قوله كغاصب من غاصب) تظهير للاخذ من الغاصب
في الامان والقرار فهو تظهير في الما الذي وقوله فيطالب الخ تبرع على الما التي اه شيخنا اي على قوله وضمن
اخذ من غصب وقوله والقرار عليه الخ فخرج على الاول قوله فيطالب بكل ما يطلب به الاول وعلى الثاني
قوله ولا يرجع على الاول ان غرم الخ (قوله ويرجع عليه الاول ان غرم الخ) لانه كاضامن ومن ثم يبرأ ان
أبرأ المالك الثاني من غير عكس اه حل (قوله إلا إذا كانت القيمة الخ) استثناء من قوله بكل ما يطلب به
الاول كما في شرح م ر ومن قوله ويرجع عليه الاول ان غرم فكان على اشرح ان يقول فيطالب بالزائد
الاول فقط ولا يرجع به على الثاني (قوله فيطالب بالزائد الاول فقط) اي واما قيمته يوم التلف فيطالب
كل منهما بها والقرار على الاخذ اه ع شر (قوله إلا ان جهل الحال) قال الماوردي ولو اختلفا في العلم فان قال
الغاصب قد فات لك انه مفصوب صدق أو قال علمت الغصب من غيري صدق الآخذ قال الاسنوي والوجه
تصدق الآخذ مطلقا اه برماوى (قوله ويده في اصلاها امينة) ومنه يد الما تخط للحفظ والتملك ولم يتملك
اه شرح م ر اه سم (قوله ويده في اصلاها امينة) خرج المرتين لان يده وإن كانت امينة لكنها ليست
متصلة في الامانة لان مقصودها التوثيق اه شيخنا اي فاذا كان الآخذ من الغاصب مرتها اي اخذه على
وجه الرهن وتلف عنده فانه يغرم بدله ولا يرجع به على الغاصب وإن كانت يده امينة لأنها غير متصلة في
الامانة (قوله اي فالقرار على الغاصب) اي مالم يقصر في إتلافه وإلا كان كاتلافه فالقرار عليه اه حل
(قوله ومثله مالوصال المنصوب الخ) قضيت ان الما ول عليه يضمن ويطالب حينئذ وليس مرادا في
عبارة الشارح نظر ظاهر فليتأمل اه شوبري فالمطالبة والقرار على الغاصب فقط إذا الصورة ان المتلف
له غير الغاصب وأن الصيال بعد الغصب فلا يخاف مامر من تصوير سم اه وفي قول على الجلال
ولو قتله مصول عليه فلا ضمان عليه والضمان والقرار على الغاصب اه (قوله ومتى اتلف الآخذ الخ)
تقييد لقوله إلا ان جهل الحال اي فحل هذا الاستثناء اذ لم يكن الآخذ هو المتلف كما اشار اليه الشارح
بقوله وان كانت يده امينة (قوله ومتى اتلف الآخذ الخ) اي او تلف بتقصيره كوديعة قصر فيها
اه قل على الجلال (قوله فالقرار عليه) اي ان كان أهلا للضمان اه شرح م ر (قوله كان قدم له طعاما
فاكله) محله اذا قدمه له على هيئته وأما ان كان غصب حبا ودهنا وجعله ريسة ثم قدمه له فاكله فلا ضمان عليه
لان الغاصب يجعله ريسة ملكه كما سياتي فلم يقدم الا ملكه اه م ر اه سم (قوله لا اعترافه ان ظالمه غيره)
اي دعواه المذكورة تستلزم اعترافه بان ظالمه غير المتلف والغير هو المالك الذي غرم الغاصب
وكون المالك ظالما هو بحسب دعوى الغاصب وهي قوله وهو ملك لي فكل من الاعتراف والظلم
بحسب دعواه والافني نفس الامر لا اعتراف من الغاصب بما ذكر ولا ظلم من المالك في تعريضه (قوله
ان ظالمه غيره) اي والمظلوم لا يرجع على غير ظالمه اه حل (قوله فالقرار على الغاصب) اي ويضمن
الذابح والقاطع ارش الذبح والقطع فقط خلافا لما يوهمه كلام المنهج وغيره اه قل على الجلال وقوله
ويضمن الذابح الخ معنى الضمان المطالبة والافقرار الارش الذي يغرمه الذابح والقاطع على الغاصب فيرجع
به عليه كافي زى (قوله فلو قدمه للمالك فاكله برى) هذا ان قدمه له على هيئته اما اذا غصب حبا ولما او عسلا
ودقيقا وصنعه ريسة أو حلوا مثلا فلا يبرأ قطعا قاله الزبيرى لانه لما صيره كالتلف انتقل الحق لقيمته وهي
لا تسقط ببذل غير ما بدون رضا مستحقها وهو لم ير ضاه شرح م ر وعبارة سم قوله فلو قدمه للمالك اي
على هيئته فلو جعل الحب والدهن ريسة أو جعل العسل حلوا ثم قدمه للمالك لا يبرأ ولا شيء على المالك
لان الغاصب لم يقدم له الا ملكه أعنى ملك الغاصب انتهت ويبرأ الغاصب ايضا باعارته أو بيعه أو إقراره
للمالك ولو جاهلا بكونه له لانه باشر آخذ ماله مختارا لا باي داعه ورهنه واجارته وتزويجه منه والقراض معه فيه
جاهلا بانه له اذ التسليط فيها غير تام بخلاف مالو كان عالما وشمل التزويج الذكر والاثني وعمله في الاثني مالم

كغاصب من غاصب فيطالب
بكل ما يطلب به الاول
ولا يرجع على الاول ان
غرم ويرجع عليه الاول
ان غرم الا اذا كانت القيمة
في يد الاول اكثر فيطالب
بالزائد الاول فقط (الا
ان جهل الحال) (ويده في
اصلاها) (امينة بلا اتهاب
كوديعة) (وقراض) (فعكسه)
اي فالقرار على الغاصب
لا عليه لان يده نائية عن يد
الغاصب فان غرم الغاصب
لم يرجع عليه وان غرم هو
رجع على الغاصب ومثله
مالوصال المنصوب دلى
شخص فاتفقه وخرج
بزادتي بلا اتهاب المتب
فالقرار عليه وان كانت
يده امينة لانه اخذه للملك
(ومتى اتلف الآخذ) من
الغاصب (فالقرار عليه وان)
كانت يده امينة او (محله
الغاصب عليه لا لغرضه)
اي الغاصب كان قدم له
طعاما (مفصوبا) (فاكله)
لان المباشرة مقدمة على
السبب لكن ان قال له هو
ملكى وغرم لم يرجع على
المتلف لا اعترافه أن ظالمه
غيره وقولي لا لغرضه اعم
بما عبر به وخرج به مالو
كان امره بذبح الشاة وقطع
الثوب ففعل جاهلا فالقرار
على الغاصب (فوقدمه)
الغاصب للمالك فاكله برى

يستولدها فان استولدها وان يتسلمها يرى الغاصب لحصول تسليمها بمجرد استيلائها اه شرح مر
وكتب عليه ع ش قوله انتقل الحق لقيمة أى ومع ذلك لا يجوز له التصرف فيه الا بعد دفع بدله للمالك
ولا لغيره من علم ان أصله منسوب تناول شيء منه اه وسيأتى ايضا هذه المسئلة في قول المتن ولو حدث
نقص يسرى للثانف كان جعل البرهريسة فكثافت تامل (فرع) لو اكل طعاما من يد معروف
بالصلاح وكان الطعام فى الأصل منه وبأول كل يعلم له واخذ به قالة فى الانوار اه شوبرى (قوله
ولو كان المذهب بريقفا الخ) هذا نظير لقوله لوقد منه الخ بجامع ان الثانف فى كل هو المالك (قوله فقال
الغاصب لما لك اعنته) أى ولو قال عنى أو عنك وقوله فاعنته أى عن الغاصب فيما لو قال اعنته عنى ويكون
ذلك يعضمنا ان ذكر عوصا والافهبة اه حل (قوله فاعنته جاملا) قال فى شرح الروض قال البلقنى
وينبغى ان يلحق بالاعتاق الواف ونحوه اه سم على حج وقوله ونحوه أى كان أمره به لم يجد أو نحوه من
الجهات العامة أو قال له اذرا عتاقه أو وص به لجهة كذا ثم مات المالك اه ع ش على مر

(فصل فى بيان حكم الغصب) (قوله وما يضمن به المذهب) عطف نفسه على ما مراد بالحكم هنا والافقد
تقدم ان حكم الغصب به والاشهر وجوب الرد وجوب الفمان وهو نالم يذكر شيئا من الثلاثة وهذا
مستفاد من ع ش على مر وعبارة شرح مر فصل فى بيان حكم الغصب وانقسام المذهب الى مثلى ومتقوم
وبيانها وما يضمن به المذهب وبغيره انتهت (قوله وما يضمن به المذهب) أى وما يتبع ذلك كعدم
اراقة المسكر على الذمى اه ع ش على قوله يضمن به المذهب متقوم تلف وقوله وعلى بمثله الخ ومفهوم الثانف
فيهما وهو ما اذا كان المذهب بابقا سياتى فى قول المتن ولو نقل المذهب الخ وسيأتى محترز التقييد
بالمذهب فى قوله ويضمن متقوم تلف بلا غصب الخ وقوله وابعاضه أى ابعاض المذهب ولم يذكر
محترز التقييد بالمذهب فى جانب الابعاض فى المتن وكان الشارح اشار الى محترزه بقوله فان تلفت
الابعاض من الرقيق الخ لكنه غير واف بالمفهوم لان المفهوم اغم من الرقيق ومع ذلك كان الانسب
ذكره عند قوله ويضمن متقوم تلف الخ ليكون محترزا له ايضا كما لا يخفى وقوله كما سياتى فى آخر كتاب
الديات عبارة المتن هناك وفى نفس رقيق قيمته وفى غيرها ما نقص ان لم يتقدر فى حر والافسبته من قيمته
فى يده نصف قيمته وفى ذكره وانثبه قيمته (قوله متقوم تلف) أى ولو حكما ومن تلفه مالو أزمه فاذا
أزم من عبد الزمه تمام قيمته كما فى شرح البهجة (قوله ولو مكاتبا ومستولدة) انما اخذها غاية اشارة الى ان
تعلق العتوب بهما لا يمنع من كونهما مضمونين اه ع ش (قوله باقضى قيمة) أى مالم يصر المتقوم مثليا
والا فيضمن بمثل ما صار اليه كما سياتى ايضا فى قوله والشاة الخ وما يضمن باقضى قيمة المقبوض
بالشراء الفاسد والامانة اذا خان فيها كما سياتى عن الحلبي (قوله وان زاد على دية الحر) الغاية للرد على
الحنفية انما تلين بان الاقصى اذا زاد على دية الحر لا يضمن منه ما زاداه قل على الجلال (قوله لتوجه الرد
عليه حال الزيادة) أى مع قصد التغليظ عليه لتعديده فى الاغلب فقط ما يقال كما ان الرد متوجه عليه حال
الزيادة كذلك هو متوجه عليه فى حال النقص (قوله والعبرة فى ذلك) أى التقويم بالاقصى وقوله ان لم ينقله
أى قبل التلف وقوله اكثر الامكنة أى قيمة فتميزه محذوف فلو غصبه بمصرو نقله الى بولاى ثم الى
الجزيرة فتلف فيها والحال ان قيمته فى بولاى اكثر من قيمته فى الجزيرة فباعتبر هنا بقدر بولاى لا نقدا الجزيرة اه
شيخنا (قوله نقدا اكثر الامكنة) أى اكثر ما قيمة اه شوبرى فاذا ازادت قيمته فى محل على غيره من الامكنة
اعتبر نقدا كذلك المحل اه ع ش (قوله الآتى يانها) أى فى المثلى فى حال وجوب قيمته وهذا سياتى فى محلين من
المتن فى قوله فان فقد باقضى قيم المكان من غصب الى فقد وفى قوله والا فباقضى قيم المكان الخ وعلى كل
حال فالمراد بالمكان فى الموضعين المكان الذى حل به المثلى كما سياتى سواء كان محل الغصب او محلا آخر
نقل اليه فعلى قياسه يقال هنا يعتبر فى أقصى قيم المتقوم نقدا اكثر الامكنة التى حل بها المتقوم قيمة سواء

ولو كان المذهب بريقفا
فقال الغاصب لما لك
اعنته فاعنته جاملا نفذ
العتق وبرى الغاصب
(فصل فى بيان حكم
الغصب وما يضمن به
المذهب متقوم تلف)
بالتلف او بدونه حيوانا
كان أو غيره ولو مكاتبا
ومستولدة (باقضى قيمة
من) حين (غصب الى) حين
(تلف) وان زاد على دية
الحر لتوجه الرد عليه حال
الزيادة فيضمن الزائد
والعبرة فى ذلك بتقدم مكان
التلف ان لم ينقله والافتيجه
كما قال فى الكفاية اعتبار
نقد اكثر الامكنة الآتى
يانها (و) تضمن (ابعاضه

اكان هو محل التلف او محلا آخر وسوا ما كان محل النصب او محلا آخر (قوله بما نقص منه) فان لم ينقص لم يلزمه شيء اه شرح مر ولو كان له مقدار من حر كما سيأتي (قوله الا ان تلفت) خرج ما اذا تلفت باقية مساوية كان سقطت يده باقية فانها تضمن بما نقص من الاقصى فتكون داخلة في حكم المستثنى منه لان الساقط من غير جناية لا يتعلق به قصاص ولا كفارة ولا ضرب على العاقلة فاشبه الاول وال اه شرح مر بتصرف وعبارة المنهاج مع شرحها للخطيب وكذا تضمن الابعاض المقدرة كاليد والرجل بما نقص من قيمته ان تلف باقية مساوية وافرهم قوله بما نقص منها لم تنقص قيمته بذلك كان سقطت كرهه واثنياه كما هو الغالب من عدم القيمة لم يلزمه شيء وقطعاه وهو كذلك انتهت وهذا اذا سقطت من غير اتلاف اما اذا سقطت بان قطعها الغاصب او غيره ففيها قيمته مساوية لقيمة القيمة او لا كما نص عليه سلطان وكما سيأتي في الشرح في الفصل الا في عند قول الماتن ولو غصب دهنه واغلاه الى ان قال اشرح كالوخصى عبد افاضت قيمته فانه يضمن قيمته ام اى لان في الخصام هو قطع الاثنيين قيمة الرقيق (قوله لا اجتماع الشبهين) اى شبه الادمى من حيث انه حيوان ناطق وشبه الدابة من لادن حيث جريان التصرف عليه اه شوبرى (قوله نعم ان قطعها المالك) اى او العبد او الاجنبى تنزله المالك اه حل اى فيضمن الاجنبى النصف والغاصب ما زاد عليه فقط وفعل العبد كفعل السيد فكانه القاطع اى فلا يلزم الغاصب الا الزائد على النصف على كلامه وعبارة البرماوى قوله نعم ان قطعها المالك اى او اجنبى وكذا لو قطع الرقيق يدينه كفا في شرح الروض وقد يقال الا قرب انه يضمن في هذه اكثر الامرين لان جانيته على نفسه في يد الغاصب مضمونة على الغاصب والفرق بين جانيته على نفسه وجناية السيد عليه في يد الغاصب ان السيد جانيته مضمونة على نفسه فسقط ما يقابلها عن الغاصب بخلاف جناية العبد فانها مضمونة على الغاصب مادام في يده اه بالحرف ومثله في عرش على مر حر فاحرف ومقتضى ما تقدم من ان تلف الابعاض اذا لم يكن باتلاف يكون الضمان بما نقص من الاقصى ان يكون هنا كذلك فان اتلاف الرقيق لا بعاضه غير مضمن بنزلة التلف باقية تامل (قوله اولى من تعبيره في الاول الخ) اى لانه يصدق بقيمة وقت التلف مثلا وان كانت اقل وقوله وفي الثاني بالمقدر اى لايها مه ان الضمان به وان كان اقل مما نقص (قوله ويضمن مضمون بمثله) اى بشروط ثلاثة الاول ان لا يتراضيا على القيمة والثاني ان يكون للمثل قيمة في محل المطالبة والثالث ان لا يكون لنقله من محل المطالبة الى محل النصب مؤنة فان اختلف من هذه واحد وجبت القيمة ولم يستفد من عبارة الشارح هنا الا الثاني وعبارة شرح مر فيضمن المثل بمثله مالم يتراضيا على قيمته لانه اقرب الى حقه فان خرج المثل عن القيمة كالمثل تلف ما بمقازة ثم اجتمعا بمحل لا قيمة فيه للام اصل لومته قيمته بمحل الاتلاف بخلاف ما اذا بقيت له قيمة ولو تافهة لان الاصل المثل فلا يعدل عنه الا حيث زالت ماله من اصلها والا فلا كما لا نظر عند رد العين الى تفاوت الاسعار ومحل كاي علم بما ياتي في قوله ولو ظفر بالغاصب في غير بلد التلف الخ فيما لا مؤنة لنقله والاغرمه قيمته بمحل التلف كما لو نقل المالك برام من مصر الى مكة ثم غصبه اخر هناك ثم طالبه مالكة بمصر فقلز به قيمته بمكة كما افق به الوالد رحمه الله تعالى انتهت فيعلم منها ان الشرط الا في قوله ولو تلف المثل الخ يعتبر هنا ايضا اى في قوله في اى مكان حل به المثل فتلخص ان المالك لا يطالب الغاصب بالمثل الا اذا لم يكن لنقله مؤنة والا فلا مطالبة الا بالقيمة لافرق في ذلك بين كون المطالبة والظفر وقع في مكان حل به المثل قبل التلف او لم يحل به اصلا وان كان صنيع المتن والشارح يوم خلاف هذا وهو ان الشرط المذكور خاص بما اذا ظفريه في غير المكان الذي حل به المثل حيث اقتصر على ذكره فيه ولم يذكره هنا اى فيما اذا ظفريه في المكان الذي حل به المثل فكان الاولى جعل المسئلتين مسئلة واحدة لانه اخصر واضح ويؤخذ من قوله ولو صار المثل الخ شرط رابع وهو ان محل ضمان المثل بمثله اذا لم يضر متقوما او مثليا آخر والا فيضمن بقيمة المتقوم وبمثل المثل الاخر على التفصيل الذي ذكره

بما نقص منه (اى من الاقصى (الا ان تلف) بان اتلفها الغاصب او غيره (من رقيق ولها) ارش (مقدر من حر) كيد ورجل (ف) تضمن (باكثر الامرين) مما نقص والمقدر ففي يدها اكثر الامرين بما نقص ونصف قيمته لا اجتماع الشبهين فلو نقص بقطعها ثلثا قيمته لزماه النصف بالقطع والندس بالغصب نعم ان قطعها المالك ضمن الغاصب الزائد على النصف فقط وتعبيرى باتصى قيمة في الحيوان وباكثر الامرين في الرقيق اولى من تعبيره في الاول بالقيمة وفي الثاني بالمقدر فان اتلف الابعاض من الرقيق وليس معصوبا وجب المقدر فقط كما سيأتي في آخر كتاب الدايات (و) يضمن مضمون (مثلة) تلف

(وهو ما حصره كيل أو وزن وجاز سلمه) أي السلم فيه (كاه) لم يغل (وتراب ونحاس) بضم التون أشهر من كسرهما كاهر (ومسك وقطن) وإن لم ينزع حبه (ودقيق) ونخالة كما قاله ابن الصلاح (بمثله) أي يضمن بمثله لآية فمن اعتدى عليكم ولأنه أقرب إلى التالف وما عدا ذلك متقوم كالذروع والامدود وما لا يجوز السلم فيه كمعجون وغالية ومغيب وأورد على التعريف السير المختلط بشعير فانه لا يجوز السلم فيه مع أن الواجب فيه المثل لأنه بأقرب إلى التالف فيخرج القدر المحقق منهما ويجاب بأن إيجاب رد مثله لا يستلزم كونه مثليا كما في إيجاب رد مثل المتقوم في القرض وبأن امتناع السلم في جملة لا يوجب امتناعه في جزأيه الباقيين بحالهما ورد المثل إنما هو بالنظر إليهما والسلم فيهما جائز ويضمن المثل ولو تلف في مكان نقل إليه لأنه كان مطالب بالبرده في أي مكان حل به وإنما يضمن المثل بمثله إذا بقي له قيمة

الشارح في قوله ولو صار المثل متقوما الخ ويؤخذ من قوله فان فقد بأقرب أي قيم المكان الخ شرط خامس وهو أن محل ضمان المثل بمثله إذا وجد المثل ولا فيعبدل إلى القيمة (فرع) قال في الباب الملاعق المستوية متقومة والاسطال المربعة والمصبوبة في قالب مثلية وتضمن بالقيمة اه وتغل في تجريد هذا الأخير عن المهمات وقال في التجريد ذكر الماوردي أن الزيتون متقوم اه سم على منهج وما ذكره في الزيتون قد يخالفه قول الشارح الآتي وسائر افوا كذا الرطبة اه ع ش على مر (قوله وهو ما حصره كيل الخ) بمعنى أنه لو قدر شرعا بكيل أو وزن وليس المراد ما أمكن فيه ذلك فان كل شيء يمكن وزنه وإن لم يعتد فيه ويعرف بهذا أن التراب والماء مثليان لأنهما لو قدرا كان تقديرهما بكيل أو وزن اه ح ج (قوله أيضا وهو ما حصره الخ) أي على الأصح من أوجه ثلاثة والوجه الثاني سكت عن التقييد بجواز السلم والوجه الثالث زاد على التقييد به التقييد بجواز بيع بعضه ببعض فيخرج به بعض الأمثلة من العنب وغيره اه من شرح المحلى (قوله كاه لم يغل) تبعه في هذا التقييد ح ج واعتمد ر خلافة فقال ولو حاراه (قوله كاه) أي مطلقا عذبا أو ملحا مغلى أو لا على المعتمد هنا وفي الربا خلافا للشارح اه شوبري (قوله كاهر) أي في قول المتن في الطهارة ويحل نحو نحاس وهه بنقد لا عكسه اه (قوله أي يضمن بمثله) لما طال الفصل بين العامل ومتعلقه أعاده ليظهر الربط فلا يقال هذا إلا حاجة إليه مع قوله أولا ويضمن منصوب اه ع ش (قوله وأورد على التعريف) أي تعريف المثل وصورة الإيراد أن يقال لنا مثلي لا يجوز السلم فيه ويجب فيه رد المثل فالتعريف غير جامع وأجاب بجوابين الأول بمنع كونه مثليا والثاني بتسليمه لكن بالنظر إلى الجزأين قبل الخاطأ أي فة وله وجاز سلمه أي ولو باعتبار ما كان وإن طرأ مانع من جواز السلم فهو داخل في التعريف اه شيخنا ويمكن أن يكون المراد بالتعريف جنسه الشامل لتعريف المثل في المتن وتعريف المتقوم المفهوم من المتن الذي ذكره الشارح بقوله وما عدا ذلك متقوم وحاصل الإيراد أن يقال تعريف المثل غير جامع وتعريف المتقوم غير مانع اه (قوله القدر المحقق) أي المتيقن في براءة الذمة أي الذي يبرأ به الذمة يتيقن هذا والمراد اه شيخنا ويتصور ذلك بأخراج أكثر من الواجب كما إذا كان المختلط اردبا وشك هل البرثك أو نصف فيخرج الثلثين من الشعير والنصف من البراهم حوى على الخطيب (قوله فيخرج القدر المحقق) أي ويصدق الغاصب في قدر ذلك إذا اختلفا فيه لأنه الغارم ويحتمل وهو الظاهر أن يقال يوقف الأمر إلى الصلح لأن محل تصديق الغارم إذا اتفقا على شيء واختلغا في الزائد وما هنا ليس كذلك اه ع ش على مر (قوله الباقيين بحالهما) أي من غير استهلاك أخرجه المعاجين المركبة لاستهلاك اجزائها اه شوبري (قوله في أي مكان حل به المثل) ليس المراد بالضمان الغرم حتى يلزم عليه تعدد الغرم بل المراد به المطالبة فاذا ظفر المالك بالغاصب أي مكان من الامكنة التي حل بها المثل فله مطالبة بالمثل اه قوله حل به المثل مفهومه سياتي في قوله ولو تلف المثل فله مطالبة بمثله في غير المكان الخ أي فهو يطالب به في المكان الذي حل به من غير شرط وفي غيره بالشرطين الآتين اه (قوله ولو تلف في مكان نقل إليه) أي سواء تلف في مكان الغصب أي في المحل الذي غصب فيه أو تلف في محل آخر نقل إليه فلا تنقيد المطالبة بمحل الغصب بل ولا بمحل التلف بل يطالب في أي مكان حل به فكان على الشارح أن يزيد تعميما ثانيا فيقول ولو تلف في مكان نقل إليه ولو اجتمع به في غير محل التلف وعبرة أصله مع شرحه فان تلف المنصوب المثلي في البلد أو المحل المنقول أو المتقل إليه أو عاد وتلف في بلد الغصب طالبه بالمثل في أي البلدين والمحلين شاء لتوجه رد العين عليه فيهما اه وفيه قصور عن إقادة أنه يطالبه في محل حل به المثل لكنه ليس محل الغصب ولا محل التلف وعبرة المتن هنا تصديق بمثل هذه الصورة تأمل (قوله وإنما يضمن المثل الخ) تقييد لفعله يضمن المثل بمثله ويتقيد أيضا بما إذا لم يكن لنقله مؤنة فان كانت ضمن بالقيمة لا بالمثل على ما يأتي فضمان المثلي بمثله مقيد بشرطين بل بخمسة كما تقدم اه (قوله إذا بقي له قيمة) أي في محل المطالبة والافن المعلوم أن قيمته لم تنف بالكلية كما يعلم من المثال والمراد انه

في له قيمة ولو تافه بخلاف ما اذا لم يبق أصلا فقد ذكر ما بقوله فلو أن تلف ماء الخ (قوله فلو أن تلف ماء بمقازة
 الخ) فيه أن كلامنا في المطالبة في المكان الذي حل به المثل والمطالبة في هذه في مكان لم يحل به المثل وأيضا
 ذكر ما هنا مكر مع ما ساقى في قوله ولو تلف المثل فله مطالبته بمثله في غير المكان وعجاجة حل قوله فلو
 أن تلف ماء الخ قرر شيخنا الزياي أنه لا حاجة لذكر هذا لأنه ساقى أن المثل إذا تلف وكان لنقله مؤنة قالوا يجب
 ضمانه بالقيمة لا بالمثل انتهى (قوله ولو صار المتقوم مثليا الخ) عبارة شرح م ر ولو صار المثل متقوما أو
 مثليا أو المتقوم مثليا كالوجمل الدقيق خبزا والسمسم شيرجا والشاة لحما ثم تلف ضمن المثل سواء ساوى
 قيمة الآخرام لا ما لم يكن الآخرا أكثر قيمة فيضمن بقيمته في الأولى والثالثة ويتخير المالك بمطالبته بأي
 المثلين في الثانية انتهت وكتب عليه ع ش قوله ضمن المثل هو ظاهر في الأولى والثالثة بخلاف الثانية فإن كلا
 من السمسم والشيرج مثلي وليس أحدهما معهودا حتى يحمل عليه فاعمل المراد ضمن المثل الخ في غير الثانية
 ويتخير فيها وعجاجة سم على حجج قوله ضمن المثل الخ عبارة شرح الروض أخذ المالك المثل ويتخير في الثاني
 منها بين المثلين اه وهو صريح فيما قلناه لكن قضية قول شرح المنهج إلا أن يكون الآخرا أكثر قيمة فيضمن
 به الثاني أنه إذا صير السمسم شيرجا وكانت قيمة الشيرج أكثر أنه يضمنه شيرجا وهو مناف لقوله أيضا
 والمالك في الثاني يتخير بين المثلين إلا أن يحمل الثاني على ما إذا استوت قيمة المثلين والأول مفروض فيما
 لو زادت قيمة الثاني فلا تنافي بين كلاميه لكنه خلاف ما في شرح الروض وكلام الشارح اه (قوله ضمن
 بمثله) وهو الدقيق والسمسم واللحم لكن المالك في السمسم يتخير بينه وبين الشيوخ والحال أن قيمة الشيرج
 لم تزد فإن زادت لحقه في الشيرج لا غير فقوله والمالك الخ محله قبل الاستثناء كما فعل في الروض فكان عليه هنا
 تقدمه عليه وقوله إلا أن يكون الآخرا أي وهو الخبز والشيرج والشاة وقوله فيضمن به في الثاني أي من غير
 تخيير اه شيخنا (قوله إلا أن يكون الآخرا) أي المثل في الثانية والمتقوم في الآخرين اه شوبري (قوله يتخير
 بين المثلين) أي أن استويا قيمة فلا ينافي ما قبله اه شوبري (قوله فيجب فيه أقصى القيم) المعتمد أن النحاس
 مثلي والصنعة متقومة في المثال المذكور يجب رد وزن الأناة نحاسا وقيمة صنعة أناه من نقد البلد ولو رد
 له الحللي كانت قيمة صنعة حلليا تالفة على الغاصب لياخذ المالك وزنا في مقابلة الأناة يأخذ اجرة صنعة
 أناه أيضا اه شيخنا (قوله لا حوالية) أي في مسافة ألف صروان وجد فرفها فلا يجب رده إلا أن كان في مسافة
 القصر (قوله فيضمن) أي المثل لا المثل وقوله بأقصى قيم المكان أي قيم المثل بالمكان وإنما قلنا المضمون
 هو المثل لا المثل لئلا يلزم تقويم التالف فلو غصب زينا في رمضان فتلف في شوال وقد مثله في المحرم
 طواب بأقصى قيمة المثل من رمضان إلى المحرم فإن كانت قيمته في الحجاة أكثر اعتبرت ولو كان المتقوم
 المثل لزم اعتبار قيمة التالف في زمن تلفه فإن قلت هذا لازم في تغريم قيمة المتقوم التالف إذ يجب رد
 قيمته تالفا قلنا فرق بين تقويمه ورد قيمته فتقويمه مضاف لحال وجوده والرد بعد التالف (قوله بأقصى قيم
 المكان) أي قيم المنصوب وقيل المثل وصححه السبكي قاله في شرح الروض واعتمد م ر ما صححه السبكي
 وأقول لعل الوجه اعتبار قيم المنصوب إلى تالفه والمثل إلى فقد لا يقال لا تفاوت لأننا نقول فلم يختلف ثم
 رأيت الخلاف الآتي وقد يقال يشكل على ما صححه السبكي أنه كيف يعتبر قيم المثل من حين الغصب إلى فقد
 المثل ومع أنه يلزم عليه اعتبار قيمة المثل وملاحظتها مع وجود المثل إلا أن يقال لما تلف المنصوب وكان
 مساويا للمثله في الأوصاف وتعلق الحق بالمثل بعد تلفه صح أن يقطع النظر عنه وينظر إلى المثل ولما اعتمد م
 ما صححه السبكي أوردت الأشكال عليه فحاول دفعه بنحو ما ذكرته بقي أنه هل لهذا الخلاف فائدة معنوية
 فإنه يسبق إلى الهم أن قيم المثل وقيم المنصوب لا تفاوت لهما سوى في الصفات وقد أوردت ذلك على م ر
 فحاول ما لم يظهر فليتأمل وليحذر وقد يقال إذا اعتبرنا قيمة المثل لا حظنا بقيمة بعده تلف المنصوب إلى فقد
 المثل وكفى هذا فائدة فليتأمل اه سم أي وإذا اعتبرنا قيمة المثل لا حظنا بقيمة بعده فقد المثل في الصورة التي

فلو أن تلف ماء بمقازة مثلا
 ثم اجتمع عند نهر وجبت
 قيمته بالمقازة ولو صار
 المثل متقوما أو مثليا أو
 المتقوم مثليا كجعل الدقيق
 خبزا والسمسم شيرجا
 والشاة لحما ثم تلف ضمن
 بمثله إلا أن يكون الآخر
 أكثر قيمة فيضمن به في
 الثاني وبقيمته في الآخرين
 والمالك في الثاني يتخير بين
 المثلين أمالو صار المتقوم
 متقوما كأنه نحاس صيغ
 منه حللي فيجب فيه أقصى
 القيم كما يؤخذ بمصر (فإن
 فقد المثل حسا أو شرعا
 كان لم يوجد بمكان الغصب
 ولا حوالية أو وجد بها أكثر
 من ثمن مثله (ف) يضمن
 (بأقصى قيم المكان) الذي
 حل به المثل (من) حين
 (غصب إلى) حين (فقد)
 للمثل

ذكرها الشارح بقوله الآتي والاضمن بالاكثر من الغصب إلى التلف (قوله باقضى قيم المسكان) وإذا غرم القيمة فهي للفيض ولا يعتبر وجود المثل بعد الغرم والابان لم يغرمها حتى وجد المثل طال به حتى يفقد لانيها وهكذا وسياتي اه قل على الجلال وفي الشورى قوله فيضمن باقضى قيم المسكان الخ فلو اخذ المالك القيمة ثم اطلع فيها على عيب فردها وقد وجد المثل قبل يطالب بالمثل لوجوده او يبدل القيمة لتعيينها بالاخذ عند فقد المثل بحرر وقد يتبعها اخذ المثل ويؤيده ما شرح به في شرح الروض في باب الرهن من انه إذا تعوض عن الدين ثم انفسخ عقد التمريض عاد الرهن لوجوده مسيبره والدين ولم يخرج على ان الفسخ يرفع العقد من حيث اوصاله اه (قوله لان وجود المثل الخ) تعليل لقوله من غصب إلى فقد للمثل (قوله كبقاء العين الخ) اي فادام المثل مر جردا فالمثل الذي هو المصوب كانه لم يتلف وكما انما تلف عند فقد المثل وإذا كان كذلك فيعتبر اقصى القيم من يوم الغصب إلى يوم الفقد لا إلى يوم التلف لان المصوب بعد تافه لا تعتبر الزيادة الحاصلة فيه هذا ايضا مراده (قوله ولو نقل المصوب) أي او انتقل بنفسه او بفعل اجني إلى مكان آخر ولو من بلد واحد ان تعذر احضاره حالا فلا مالكا ان يكلفه رده ان علم مكانه وان يطالبه ولو مع قرب محل المصوب وامنه من هربه او تراربه بقيمته أي باقضى قيمة من الغصب إلى المطالبة في الحال أي قبل الرد لو جردا لحيولة بينه وبين المالك ولهذا امتنع عليه المطالبة بالمثل لثبوت التراد فقديز يد السعرا ويحط فيحصل الضرر والقيمة شيء واحد اشرح م ر وكتب عليه ع ش قوله ان تعذر احضاره حالا أي وإن استغرق حمله زمنا يزيد على الوقت الذي هم فيه عرفا (قوله ولو نقل المصوب الخ) هذه دخيلة بين صور التلف إذ قوله ولو نقل المثل الخ مفهوما مرفكا كان الانسب تاخيرها عنه اه شيخنا وعبارة حل قوله ولو نقل المصوب الخ هذا علم مما سبق لانه من جملة افراد قوله فيما تقدم وعلى الغاصب رد المصوب وذكر هنا توطئة لما بعده انتهت وعليه منع ظاهر لان المطالبة بمجموع الامر بن لم تقدم وأيضا الذي تقدم انما هو في الواجب على الغاصب وهو الرد وهنا فيها يطالب به المالك (قوله ان كان بمسافة بعيدة وإلا فلا الخ) المعتمد المطالبة بالقيمة مطلقا أي ولو مع قرب محل المصوب وامنه من هربه أو تراربه اه حل وقد تقدم في عبارة شرح م ر (قوله ولا فبدلها) أي لزوال الحيولة فليس له مع وجودها رد بدلها فلو توافقا على تركه في مقابلته لم يكف بل لا بد من البيع بشرطه اه حل ولو زادت القيمة زيادة متصلة او منفصلة فهي المصوب منه ويصير ذلك بان يكون أخذ عن القيمة عوضا أي كحيوان اه بر و انظر لو أخذ عوضا عن القيمة شجرة فاطلعت عنده ثم ردها قبل التأخير فهل الثمرة زيادة متصلة او منفصلة القياس انها متصلة اسم (والصحيح انه ملكها ملك قرض) عبارة شرح م ر وملكها الاخذ ملك قرض لا تنفعها على حكم ردها او رد بدلها عند رجوع العين بغيره عدم جواز اخذ امة تحل له بدلها كما لا يحل له اقتراضها والاوجه خلافه اذا الضرورة قد تدعو إلى اخذها خشية من قرات حقها والمالك لا يستلزم حل وطه بدليل المحرم والوثنية والجوسية بخلاف القرض اه شرح م ر وكتب عليه ع ش (قوله والاوجه خلافه) أي فيجزئ له الاخذ بحرم عليه الوطء عبارة زى فلو كانت امة تحل له فهل يتنع اخذها عن القيمة اخذا من قولهم انه ملكها ملك قرض واقتراضها يتنع أو يحل له اخذها ويمنع عليه وطؤها المعتمد الثاني لان اخذها حالة ضرورة بخلاف القرض اه مع ذلك او خالف روطي لا احد عليه ولو حملت منه صارت مستولدة قوله لو منته قيمتها (فروع) الاول هل للغاصب حبس المصوب إلى ان يترد القيمة فيه وجهان قل الرافعي يشبه ان يكون الظاهر المنع الثاني هل للمصوب منه امساك الدرام المبدولة في القيمة وغرامة مثلها فيه وجهان اقواهما في زوائد الروضة انه لا يجوز الثالث انه هل يجب اجرة المصوب من حين اعطاء القيمة للحيولة إلى حين ردها للمالك وتضمن زوائده وارش جناية عليه حيث تدينه وجهان اصحها الوجهان الاولان لانه على ملكه اه شوري (قوله في غير المكان الذي حل به المثل) سواء كان المكان الذي حل به هو الذي تلف فيه او كان

لان وجود المثل كبقاء العين في لزوم تسليمه فلزومه ذلك كافي المتقوم ولا نظر إلى ما بعد الفقد كما لا نظر إلى ما بعد تلف المتقوم وصورة المسئلة إذا لم يكن المثل مفقودا عند التلف كما صورته المحرر والاضمن بالاكثر من الغصب إلى التلف وتعميري في هذا وفيما قبله اعم بما عبر به (ولو نقل المصوب) ولو متقوما لمكان اخر (طوب ب رده) إلى مكانه (وباقضى قيمه) من الغصب إلى المطالبة (للحيولة) بينه وبين مالكة ان كان بمسافة بعيدة والا فلا يطالب الا بالرد قاله الماوردي قال الاذرعى وهذا قد يظهر فيما اذا لم يخف هرب الغاصب او تراربه والا فالوجه عدم الفرق بين المسافتين ومعنى كون القيمة للحيولة انه اذا رد عليه المصوب ردها ان بقيت وإلا فبدلها لانه انما اخذها للحيولة والصحيح انه ملكها ملك قرض وتعميري بما ذكره (ولو تلف المثل فله مطالبة بمثله في غير المكان) الذي حل به المثل

ان لم يكن انقله مؤنة (كنفديسبر (وأمن) الطريق اذا ضرر على واحد منهما حيثن (والا) بان كان انقله مؤنة او خاف الطريق (فبأنه) قيم المكان) الذي حل به المثل يطالب الميصولة موام انقل من مكان الغصب ام لا فلا يطالب (٤٨١) بالمثل ولا للمعاصب تكليفه

لما في ذلك من الضرر وقولي
وامن من زيادتي وتعبيري
بما ذكر اولي عما ذكره
ومعنى كون القيمة للميصولة
انه اذا غرمها ثم اجتمع في
المكان المذكور ليس
للك ردّها وطلب المثل
ولا الاخر استرداد القيمة
وبذل المثل (ويضمن مقوم
التلف بلا غصب بقيمة
وقت تلف) لانه بمده
معدوم وضمان الرائد في
لغصوب انما كان بالغصب
ولم يوجد هنا ولو انلف
عبدا مغنيا لزمه تمام قيمته
ارامة مغنية لم يلزمه ما زاد
على قيمتها بسبب الغناء
على النص المختار في الروضة
لان استماعه منها محرم عند
خوف الفتنة وقضيته ان
العبد الا مرد كذلك (فان
تلف بسراية جناية فبالافصى)
من الجناية الى التلف
يضمن لانا اذا اعتبرنا
الافصى في الغصب ففي نفس
الاتلاف اولي (ولا يراق
مسكر على ذمي لم يظهره)
بنحو شرب او بيع اوجبة
لانه مقرر على الاتفاح به
فان اظهره بشيء من ذلك
ولو لمثل اريق عليه لتعديه
واطلاقي اظهاره موافق
لما في الجزية فتقيد الاصل
كالروضة واصلا به بالشرب
والبيع جرى على الغالب
(ويرد) المسكر المذكور

مكنا آخر وقوله رالا فبأنه قيم المكان اي الذي حل به المثل سواء كان مكان التلف او غيره كما يعلم
من شرح م (قوله ان لم يكن انقله مؤنة) اي على المالك او الغاصب المراد بهما ما يشمل اجرة القل وارتماع
السعر وقوله وامن اي كل من المالك والغاصب وهذا في الحقيقة شرطان لا يجار المالك الغاصب على دفع
المثل ولا يجار الغاصب المالك على اخذه فتقوله فلا يطالب المثل اي لا يجبر الغاصب على دفع المثل ان كان
على الغاصب مؤنة في نقل المصيرب الى هذا المكان او خاف الطريق كان غصب رابعه وتلف بها ثم
طالبه بمكة لا يجب هناك دفع المثل وقوله ولا للغاصب الخ اي ان كان على المالك مؤنة في رد المثل الى مكان
الغصب او خاف الطريق كما لو غصب برا بمكة وتلف فيها ثم لقي المالك بمصر ليس له تكليفه قبول المثل اذ
شيخنا (قوله بان كان انقله مؤنة) اي او كانت هناك اكثر لكل من الكون لقله مؤنة ومن زيادة قيمته هناك
مانع من المطالبة بالمثل اهم راسم (قوله في المكان المذكور) اي الذي حل به المثل قبل التلف (قوله ويضمن
مقوم) بكسر الواو وقيل بفتحها اه شرح م اه شوبري (قوله ويضمن مقوم) تلف بلا غصب (ولو
الماخوذ بالسوم على المعتمد والمعار التالف بغير الاستعمال الماذون فيه وفي معنى الغصب التعمدي في الامانة
والبيع الفاسد اه حل (قوله عند خوف الفتنة) اي بان يخاف من ذلك عادة اي باعتبار غالب الاس فان
لم يخف الفتنة كان مكروها وحيث يضمنه اه حل (قوله وقضيته ان العبد الا مرد كذلك) اي حيث
خيف من غنائه الفتنة بان كان جديلا اه حل (قوله ولا يراق مسكر على ذمي) اي واما على مسلم فياقي في قوله
كمحترم على مسلم وهذا مستغنى عنه بقوله ويرد عليه لانه اذا وجب رده عليه لزم منه انه لا يراق عليه
اه (قوله ولا يراق مسكر الخ) ومثله في ذلك آله الله والخزير ومعنى اظهاره الالة ان يسمعها
من ليس في دراهم اي محلتهم اه شرح م وقال في شان اظهار المسكر ومعنى اظهار الشرب ان يطاع
عليه من غير تجسس اه (قوله على ذمي) مثل المعاهد والمؤمن فبما يظهر اه شرح م (قوله لان مقرر على
الاتفاح به) بمعنى انهم لا يتعرض لهم فيه اه شرح م (قوله فان اظهره الخ) اي بحيث يطلع عليه من غير
تجسس فلو اختلف المالك والمريق فقال المالك هو عصير وقال المريق هو خمر صدق المالك بيمينه لان
الاصل المالية اه حل ومن الاظهار ما يقع كثيرا في مصر نامن شيل العتالين لظروفهم والمرور بها في
الشوارع اه عش على م (قوله اريق عليه) بخلاف المسلم فتراق عليه مطافا ومثل المسكر الحشيشة في
عدم ضمانها وان صح بيعها لانه المناسب لما تشوف اليه الشارع من اتلافها لحفظ العقول وهذا هو
المعتمد اه شوبري (قوله اريق عليه) وعمل ذلك حيث كانوا بين اظهر المسلمين ولان انفردوا بمحلة
من البلد بخلاف مالو انفردوا ببلد بحيث لم يخاطبهم فيها مسلم فانا لا تعرض لهم اه حل (قوله
واطلاقي اظهارها موافق لما في الجزية) وعبارة المصنف ثم ولزمنا منهم اظهار منكر بيننا كاسماعهم
ايانا قولهم الله ثالث ثلاثة واعتقادهم في عزير والمسيح واظهار خمر وخزير وناقوس وعيد بخلاف
ما اظهروه بينهم كان انفردوا بقريته اه وتمثيلهم بما ذكر يقتضي انا لانهم لم اظهروا المحرم الا اذا كان
بجما عليه بخلاف لبس الحرير مثلا فلا يمنع الكافر من اظهار لبسه اه حل (قوله ويرد عليه) ذكر ابن السبكي
في القواعد ان هذا لا يات على اصول الشافعية بل على قول أبي حنيفة ان الكفار ليسوا مخاطبين
بفروع الشريعة والذي يفنى على ذلك انما هو التولية بينه وبينه لا وجوب الرد ومن ثم ذهب
الى ذلك الشيخ الامام والده ومؤنة الرد على الغاصب اه حل (قوله وفسر الشيخان هنا الخمرة
المحترمة الخ) تقسيم الخمرة الى محترمة وغيرها محلة اذا كانت بيد المسلم فان كانت بيد كافر
فهي محترمة عليه ولو عصرها بقصد الخمرية اه عش على م (قوله لا بقصد الخمرية) هو المعتمد
ففي الاطلاق هي محترمة وتنغير عن الاحترام او اليه بتغيير القصد وعلى هذا الوادعي الكافر احترامها

(٦١ - جل منهج - لك) (عليه) لا قراره عليه فان تلف فلا ضمان لعدم المالية كما علم عا م (كمحترم) اي كما يجب رد
محترم (على مسلم) اذا غصب منه لان له اما كما يصير خلا بخلاف غير المحترم وفسر الشيخان هنا الخمرة المحترمة بما عسر

بقصد الخلية وتعبيري فيما ذكر بالمسكر اعم من تعبيرة بالخمر (ولا شيء في إبطال اصنام وآلات الهو) كظهور لانها محرمة الاستعمال ولا حرمة لصنعتها (وتفصل في إبطالها) بلا كسر لزوال الاسم بذلك (فان عجز) عن تفصيلها (أبطالها كيف تيسر) إبطالها بكسر او غيره ولا يجوز اجرائها إذا لم يتعين طريقا لان رضاضها متمول محترم فن احرقها لزومه قيمتها مكسورة بالحد المشروع ومن جاوزه بغير احراق لزومه التفاوت بين قيمتها مكسورة بالحد المشروع وقيمتها منتبهة إلى الحد الذي اتى به ويشترك في جوازه إزالة المنكر الرجل والمرأة والخنثى ولو ارقاء او فسقة والصبي المميز وثاب عليها كإيثاب البالغ وإنما تجب على قادر غير صبي ومجنون (ويضمن في غصب منفعة ما يؤثر) كدار ودابة بتفويتها وفواتها كان يسكن الدار أو يركب الدابة أو لم يفعل ذلك لان المنافع متقومة كالأعيان سواء اكان مع ذلك أرش نقض أم لا ويضمن باجوة مثله سليما قبل النقص ومعيبا بعده فان تقاوت الاجرة في المدة ضمن كل مدة بما يقابلها ولو كان للمغصوب صنائع وجب اجرة اعلاها ان لم يمكن جمعها

قبل اظهارها عند حق بخلافه بعده كما مر لانها (تفيه) يلحق بالخمر كل مسكر ولو بالنخدير كبنج وحشيش والاولى في حق مريق المسكر الرفع إلى الحاكم قبله دفعا للفتنة (فرع) قال ابو حنيفة يلزم من اراق خمر او على ذي قيمته لانه مقرر عليها اه قال على الجلال ويرد عليه ما تقدم اول الباب ان المغصوب الغير المالى لا يضمن تامل (قوله لا يقصد الخمرية) شمل ما لو لم يقصد شيئا على الاصح أو قصد الخلية أو شرب غصيرها أو طبخه دبا أو انقلعت اليه بنجربة أو ارث أو وصية أو جال فعدت أو عسر هام لا يصح تعدد في العسر كصبي ومجنون أو قصد الخمرية ثم مات أو عسرها كافر لا خمر ثم اسلم والاتخاذ يكون في الابتداء بشرط ان لا يطرأ بعده قصد يفسده فلو طرأ قصد الخمرية زال الاحترام وعكسه بالعكس اه شرح مر (قوله وتعبيري بما ذكر الخ) اي بناء على ما حكاه الشيخان عن الاكثرين في الاشارة من تغاير الخمر والنبيذ المعتصر من غير الغنبل لكن في تهذيب الاسماء واللغات عن الشافعي ومالك واحمد وأهل الاثر رضي الله عنهم انها اسم لكل مسكر وعلى هذا لا عزم في كلام المصنف على اصله اه شوبري (قوله لانها محرمة الاستعمال) اي وما حرم استعماله لاية ابل بشيء مع وجوب ابطالها على القادر عليه اه شرح مر (قوله بلا كسر) اي بل تفصل لنعود كما قبل التاليف لزوال اسمها وهيتها المحرمة بذلك فلا تكفي ازالة الاوتار مع بقاء الجار اتفاقا لانها مجاوزة له منفصلة اه شرح مر (قوله أبطالها كيف تيسر) والاوجه تصديق كاسر ادعى انه لم يمكنه الكسر إلا بنحو الرض وفارق تصديق المالك في ان ما اراقه لم يتخمر بانه لم يتحقق هنا المسوخ مع ان الاصل عدم التخمر بخلافه ثم اه حجج (قوله ومن جاوزه بغير احراق) قال الزركشي وينبغي أن يكون محل هذا في الاحاد اما الامام فله ذلك زجر او تاديبا على ما قاله الغزالي في اناء الخمر اه شرح الزوض اقول ومثل الامام ارباب الولايات كالنضاة ونوابهم اه ع ش على مر (قوله كإيثاب البالغ) أي في أصل الثواب إذا الصبي يثاب عليه ثواب النافلة اه ع ش على مر (قوله وإنما يجب على القادر) أي ولو قنا وأنثى وقاسقناهم قال الاسنوي ليس للكافر ان اله وجزم بذلك ابن الملقن في العمدة ويشهد له قول الغزالي في الاحياء من شروط الامر بالمعروف والنهي عن المنكر أن يكون المنكر مسلما لان ذلك نصرة للدين فكيف تكون من غير أهله وهو جاحد لأصل الدين وعدوله وزعم بعضهم أن ذلك مفرع على عدم مخاطبة الكافر بالفروع يرد باننا إنما منعناه منه لان فوله لذلك منزل منزلة استهزاء بالدين اه شرح مر وكذب عليه ع ش قوله ليس للكافر إزالة ظاهره ولو بقول أو وعظ نحو لا تزن واتق الله فان المصيبة توجب العقوبة وهو ظاهر مسألة رجل ذي نهي مسلما عن منكر فله إزالة ذلك بناء على أنه مكلف بفروع الشريعة أم لا الجواب لا نكار المنكر مراتب منها القول كفره لا تزن مثلاً ومنها الوعظ كقوله اتق الله فان الزنا حرام وعقوبته شديدة ومنها السب التوبيخ والنهي بكفره بافاحق بامن لا يخشى الله ائمة ترفع عن الزنا لارمينك بهذا السهم ومنها الفعل كرميه بالسهم من أمسك امرأة أجنبية ليزني بها وكسره آلات الملاهي وارقته أو اني الخور وهذه المراتب الاربعة ليس الذي فيها سوى الاولتين فقط دون الاخيرتين لان فيهما ولاية وتسلط لا يليقان بالكافر واما الاولتان فليس فيهما ذلك بل هما مجرد قول خير اه سم على حج اه وظاهر كلام الشارح أنه ممنوع مطلقا بالقول والفعل وفي قول على الجلال فليس للكفار ذلك لانهم ليسوا من أهل الولاية الشرعية ومع ذلك يعاقبون على عدم ازالة في الآخرة كافي الصلاة فانهم ممنوعون من فعلهم مع عقابهم عليها التمكنهم من الاتيان بشرط ذلك الذي هو الاسلام فليس هذا مستثنى من التكليف بفروع الشريعة كما قيل اه (قوله كدار) أي غصبا كذلك فلو غصب ارضا ونبنى فيها دارا فان بناها من ترابها الزمة اجرة الدار ولا فاجرة العرصة فقط اه قول على الجلال (قوله ضمن كل مدة بما يقابلها) ولا ياتي هذا أقصى لان تفصال واجب كل مدة باستقراره في الذمة عما قبله وما بعده بخلاف القيمة ولو اصاب الدار غاصب باله غصبا كشيكة أو قوس كان الصيد له بخلاف ما لو

غصب رقيقا واصطاد له فان الصيد لما لك الرقيق وعلى الغاصب اجرة الرقيق لان المالك ربما استعمله في غير ذلك وكالوا تلف الغاصب ولد حلوب فاقطع لبنها لزمه مع قيمة الولد ارض نقص الحلوب وهو ما بين قيمتها حلوبا وغير حلوب ولو غصب بر اقيمة خمسون فطاحنه فصارت عشرين فخبزه صارت خمسين لزمه ثمانون ولا يجبر النقص الحاصل بالطحن بالزيادة الحاصلة بالخبز لان صفة الطحن غير صفة الخبز كالمغصوب اذا صنعة فنسبها ثم عليه حرفة اخرى لا تجبر هذه تلك اشرح مروقوله ثمانون اما الخسرون فليكونها اقصى قيمة واما الثلاثون فليكونها نقصا حصل من الاقصى ولا يجبر النقص بعود القيمة ثانيا خمسين هكذا يستفاد من الرشيدى (قوله والا فاجرة الجميع) وهذا بالنسبة للفوات اما لو استعمله في بعضها فهل تجب عليه اجرة ما استعمله فيه ام يجب اعلاها لم يتعرض له وسياتي كلامه يقتضى الثانى كذا بهامش شرح الروض بخط ممر وينبى كما هو متجه ان العبرة في الاجرة والا على المحل الذى لو اتلف به كانت القيمة فيه اقصى المحال التى وصل اليها شوبرى (قوله الاحرا) استثناء منقطع لانه لم يدخل في المغصوب الا انه باكرهه على العمل اشبه المغصوب (فرع) من نقل حرا الى مكان قهر الزمته وثمة رده الى مكانه الاول ان كان له غرض في الرجوع اليه والا فلا اه عباب اعرش على ممر (قوله فلا يضمها به) محله مالم يكن مستحق المنفعة للغير والا فتضمن اجرة بالتفويت ايضا مروقوله رقيق اجرة سيده ستة ثم اعتقه قبل تمامه ورقيق موصى بمنفعته فاعتقه الوارث فاجرتة في الضرورتين اذا حبسه انسان لما لك المنفعة اه ويصور ايضا بحر اجر نفسه مدة معينة فحبسه انسان قبل تمامها (قوله وكان يشغل المسجد ونحوه بامتنعة) اى وان ابيع له وضعها اولم يحصل به تضيق على المصلين او كان مهجورا لا يصلى فيه احد على ما اقتضاه اطلاقهم وكذا الشوارع ومنى ومزدلفة وعرفة وارض وقفت لدفن الموقى كافي التتمة اما ما علاقه من غير وضع متاع به ومنع الناس من الصلاة فيه فلا ضمان عليه فيه لانه لا تثبت عليه يدومه مثله في ذلك البقية هذا والوجه تقييد ما ذكر في نحو المسجد بما اذا شغله بمتاع لا يمتاد الجالس فيه وضعه فيه ولا مصلحة للمسجد في وضعه فيه زمنا مثله اجرة بخلاف متاع يحتاج نحو المصلى او المعتكف لو وضعه وفي نحو عرفة بما اذا شغله وقت احتياج الناس له في النسك بما لا يحتاج اليه البتة حتى ضيق على الناس واضربهم ويؤخذ من تصريح الفز الى في غرس الشجر في نحو المسجد حيث منع منه بانه يلزمه اجرة مثلها انه لا اجرة فلما ابيع وضعه وانه تازمه الاجرة فلما لم يبيع وضعه سواء في ذلك المسجد وعرفة وغيرهما اشرح ممر (قوله لا بالفوات) هو ضياع المنفعة من غير ارتفاع كإغلاق الدار اشرح ممر (قوله بلا اشغال بامتنعة) خرج بذلك مالمو اشغله بامتنعة فيضمن اجرة مثله او شغل موصى به مع منع الناس منه فيضمن اجرة الجميع (قاعدة) ذكر الرافعى في تاريخ قزوين ما هو صريح كما بينته ثم اضافى جواز وضع مجاورى الجامع الازهر خزائهم فيه التى يحتاجونها لكتبهم ولما يضطرون لوضعها فتم من حيث الاقامة لتوقها عليه دون التى يجعلونها لامتعتهم التى يستغنون عنها واطلاق بعض المتأخرين الجواز رددته عليه ثم اخرج وقوله ولما يضطرون الخ يعلم منه انه لا يجوز وضعها لاجارتها ولو لمن يحتاج اليها وان وقع ذلك لا يستحق الاجرة على الساكن لانها موضوعة بغير حق اعرش على مروقوله على الجلال (فرع) وضع الخزانة في المساجد لا يجوز الاحالة الارتفاع بها للواضع او غيره فلا يجوز وضعها اذا وعد بوقفها واذا استغنى عنها برحيله من المسجد مثلا وجب ازالها مالم ينتفع غيره بها ولو اغلقه مع اشغال بعضه بما يجوز لزمه اجرة مثله جميعه ولو شغله بمتاع بقدر ما يصلى مثلا كما في امتعة الطوافين لزمه اجرة محلها مالم يخف على وضعها في غيره اه

(فصل في اختلاف المالك والغاصب) (قوله وضمان ما ينقص به المغصوب) اى غير ما تقدم في قوله وتضمن ابعاضه بما ينقص منه فذاك في نقص القيمة بسبب تلف بعضه وما هنا في نقصها بسبب وصف آخر كخص السعرو قوله وما يذكر معها فالذى يذكر مع الاول قوله ولورده ناقص قيمة فلا شئ والذى يذكر مع الثانى قوله

والا فاجرة الجميع كخياطة وحراسة وتعليم القرآن الاحرا فتفويت) تضمن منفعة بان يقهره على عمل نعم ان قهر عليه مرتدا فلا اجرة له ان مات مرتدا اما فواتها كان يحبس حرا فلا يضمها به لان الحر لا يدخل تحت اليد (كضع ونحو مسجد) كشارع ورباط فتضمن منفعتها بالتفويت بان يطا البضع فيضع به المثل كما سياتى وكان يشغل المسجد ونحوه بامتنعة لا بالفوات كان يحبس امرأة او يمنع الناس المسجد ونحوه بلا اشغال بامتنعة لان ذلك لا يدخل تحت اليد وخرج بما يؤجر مالا وجر اى مالا تصح اجارته لكونه غير مالى ككلب وخنزير او لكونه محرما كآلات هوا وغير ذلك كالحبوب فلا تضمن منفعة اذ لا اجرة له وقلى ونحو مسجد من زيادتى (فصل) في اختلاف المالك والغاصب وضمان ما ينقص به المغصوب وما يذكر معها

عن البيئة فلم تصدقه
لتخلد الحبس عليه فيغرم
بعد حلفه بدله من مثل
أو قيمة المالك لانه عجز
عن الوصول اليه يمين
الغاصب (و) في (قيمة)
بعد اتفاقهما على تلفه أو
بعد حلف الغاصب عليه
(و) في (ثياب رقيق)
مغصوب كأن قال هي لي
وقال المالك بل هي لي
(و) في (عيب خلقى) به
كأن قال كان أعنى أو
أعرج خلقه وقال المالك
بل حدث عندك وذلك
لأن الأصل برأته من
الزيادة في الأولى من هذه
اثلاث وعدم ما يدعيه
المالك في الثالثة ولثبوت
يده في الثانية على العبد
وما عليه وخرج بالحاقى
الحادث كأن قال بعد تلف
المغصوب كأن أقطع أو
سارقا وأنكر المالك
فيصدق المالك يمينه لأن
الأصل السلامة من ذلك
فإن قال ذلك بعد رده
فالمصدق الغاصب لأن
الأصل برأته من الزيادة
(ولو رد ناقص قيمة)
لرخص (فلا شيء) عليه
لبقائه بحاله (ولو غصب
ثوبا قيمته عشرة فصارت
برخص درهمين بلبس)
مثلا (نصفه) أي نصف

ولو جنى مغصوب إلى قوله كالورد فيبيع في الجنابة وقوله ولا يجبر سمن إلى قوله لا تعلم أخرى (قوله بمخلف
غاصب) أي إذا لم يذكر سببا أو ذكر سببا خفيا فازدكر سببا ظاهرا ولم يعرف حبس حتى يقيم بيته به
كالودح فاز عرف وعمومه صدق بلا يمين وإن عرف دون عمومته صدق يمين أه حل (قوله وفي قيمته)
أي وفي أقصى قيمه لانه الواجب أه شرح مر (قوله وفي عيب خلقى) ضرورة هذا انهما اتفقا على وجود
العيب بالمغصوب لكن الغاصب يدعى كونه خلقيا والمالك يدعى حدوثه عند الغاصب كما يعلم من تمثله
وعبارة شرح مر كأن قال الغاصب ولد فاقد الرجل أو أعمى وقال المالك كان سلبا وإنما حدث عندك انتهت
وانظر ما غرض الغاصب بدعواه خصوص كونه خلقيا مع ان غرضه وهو تنقيص قيمة المغصوب يكفي فيه
ادعاء انه كان معيبا قبل الغصب. وإما كان خلقيا أو حادثا عند المالك وقوله وخرج بالحاقى الحادث الخ
ضرورة الاختلاف في الحادث ان الغاصب يدعى وجوده بالمغصوب والمالك ينكر أصل وجوده ولم يتفقا
على وجود العيب بالمغصوب كضرورة الحاقى وهذا إنما يظهر في الاختلاف بعد التلف لا بعد الرد أه (قوله
أيضا وفي عيب خلقى الخ) ظاهره انه لا فرق بين ان يكون بعد التلف أو قبل رده أو لا خلافا لتقييد الجلال
المحلى حيث قيد بالتلف وقد كان الشيخ قيد به ثم ضرب عليه في نسخته أه حل (قوله لأن الأصل برأته
من الزيادة في الأولى) ولو أقام المالك بيته بقدر سمعت أو بزيادة على ما قدره الغاصب سمعت أيضا ويطلب
ما قدره الغاصب وللغاصب ان يزيد إلى قدر تقول البيئة انه لا يزيد عليه ولا تصح إقامة البيئة بالصفات الملو
اعترف بها الغاصب فللمالك الزيادة في القيمة إلى حد يقول أهل الخبرة بانها لا تزيد عليه أه قل على الجلال
(قوله في الثالثة) إنما قدم الثالثة على الثانية لأن مداراة الملة فيهما واحد وهو أن الأصل عدم ما يدعيه كل
منهما أه برماوى (قوله ولثبوت يده في الثانية الخ) ومن ثم لو سرق حرا أو غصبه لم تثبت يده على ثيابه
فيصدق الولي انها لموليّه ويؤلف الأمر إلى بلوغه وحذف زى (قوله كأن قال بعد تلف المغصوب) أي أو قبله
وقبل الرد فيصدق المالك فيهما (قوله فإن قال ذلك بعد رده) ليس بقيد اخذ من العلة فتبقى يصدق الغاصب
سواء رده الغاصب أولا لكن في كلام مر ما يوافق الشارح وكتب أيضا ليس بقيد وجعله الشارح
في شرح الروض قيدا وفرق بينه وبين التلف وكان شيخنا زى يقول ليس بقيد أه حل وعبارة شرح
مر فاز رده الغاصب معيبا وقال غصبته هكذا وأدعى المالك حدوثه عنده صدق الغاصب إذا أصل
برأته ذمته بما يزيد على تلك الصفة وما قبل من عدم تقييد ذلك برد المغصوب إذ لو تلف فالحكم كذلك
أخذ من التعليل المذكور رد بان الغاصب في التلف قد لزمه الغرم فضعف جانبه بخلافه بعد الرد أه ومثله
في حج وفي سم مانصه فإن قال ذلك بعد رده الخ قال في شرح الروض لأن الغاصب في التلف لزمه الغرم
فضعف جانبه بخلافه بعد الرد أه سم (قوله فلا شيء عليه) (فرع) نقل ابن شعبة عن المحب الطبري
انه لو غصب جارية فوطئت عنده بشبهة وحلت بحجر انه يلزمه رد هاهن قيمتها لانه منعه من بيعها بحماها بالحجر
وانظر هل يسترد القيمة بعد الولادة أولا حرره أه شوبرى والظاهر انه يسترد هاهن لئوال المانع من
بيعها (قوله لبقائه بحاله) أي والغائت إنما هي رغبات الناس وهي غير متقومة أه حل (قوله ثم
يأبى نصفه) لو صارت قيمته بالرخص خمسة ثم لبسه فصارت قيمته درهمين لزمه ستة دراهم لاها
ثلاثة أخماس التالف من أقصى قيمه أه ع ش على مر (قوله رده مع خمسة) ولو صارت قيمة الثوب
بعد ذلك عشرين درهما لم يلزمه ما زاد لأن الزيادة بعد التلف كالأعدم ويصدق الغاصب يمينه
ان الغلو بعد التلف ولو غصب ثوبا فتنجس لزمه ما نقص بسبب النجاسة ولا يجوز تطهيره بغير إذن مالكة
فان طهره بلا إذن غرم نقصه بالطهارة أيضا أو باذنه فلا فان رده بلا تطهير لزمه وثنة تطهيره ولو غصب
عبدا فحرم فوات بالحى لزمه جميع قيمته وفي شرح الروض انه يغرم أرش نقصه فقط وهو الوجه على نظيره
مالواستعاره فحرم فرد فوات فانه يلزمه أرش نقصه فقط ولو جاء بثوب قيمته خمسة وقال المالك هذا
الذى غصبته منك فقال المالك غصبت منى ثوبا قيمته عشرة غير هذا صدق الغاصب يمينه وجعل

لثوب كالتالف ولزم الغاصب خمسة ولو جاء بعد وقال هذا الذي غصبت منك فقال بل غصبت منى جاوية
صدق للغاصب يمينه في نفيها وسقط حق المالك منها يمين الغاصب ومن العبد برد الاقرار به وهذا يخاف
مسئلة الثوب المذكورة وقد يقال انه في مسئلة الثوب لم يتحقق مخالفة عين المدعى به لا احتمال ان الثوب واحد
ودعوى المالك انه غيره من حيث زيادة القيمة فتأمل اهـ قول على الجلال (قوله) وهي قسط التالف من
أقصى قيمه) أى لان التالف باللبس نصف الثوب فيلزمه قيمة ذلك النصف أكثر ما كانت من الغصب إلى
التالف وهو في المثال المذكور خمسة والنقصان الباقي وهو أربعة ونصف سببه الرخص وهو غير مضمون اهـ
شرح مرر والحاصل انه لما تعدى بلبس الثوب والحال ان قيمته درهم وصار بالاستعمال يساوى نصف
درهم صار متلفا لنصف المذهب فيضمن عليه بقسطه من أقصى القيم ونصفه الاخر باقى ضمن الثوب لانه
يساوى نصف درهم في المثال المذكور والمذهب ما دام باقيا رديحا ولا نظر لما نقص برخص السعر
وهو في المثال المذكور أربعة ونصف لان التسعة الناقصة وزعة على نصف المذهب هذا ايضاح المقام
(قوله أو تلف أحد خفين الخ) ويجرى هذا الحكم لا يصح أحدهما بدون الآخر كزوجي النعل وهو صراعى
الباب واجراء الدار في زوجي الطائر إذا كان يساوى مع زوجيه أكثر وأتة وأعلى انه لا يقطع بسرقة
أحدهما إذا لم يباغ أحدهما نصا باوان ضمناه إياه لانه كان نصا باقى الحرز حال الاتصال ونقص بالتفريق
حال الاخراج فضمناه لانه يضمن الاقصى مع وضع اليد ولم تقطعه اعتبارا بحالة الاخراج اهـ شرح مرر
(قوله أى فردى خف) كذا في المحلى ايضا وتضمنه ان الخف اسم لمجموع الفردتين وقد يخالفه ما تقدم في ترجمة
باب مسح الخفين وعدوله عن عبارة اصله وسيأتي في الغنيمة نظير ما هنا في حرر ولو اتلفها اثنان معا لزم كلا
خمس أو مرتبا لزم الاول ثمانية والثاني اثنان اهـ حج اهـ شوبرى (قوله لزمه ثمانية) يؤخذ منه جواب
حادثة وقوع السؤال عنهم وهي الومشى شخص على فردة نعل غيره بحزبها صاحب النعل فأنقطعت وذلك انه
يقال تقوم النعل سليمة هي ورفيقتهما ثم يقومان مع العيب وما نقص بقسم على الماشى وصاحب النعل فما يخص
صاحب النعل يسقط لان فعله في حق نفسه هدر وما يخص الاخر مضمون عليه اهـ ع ش على مرر (قوله
كألو أتلغه بيد مالكة) خرج به مالو أتلغه في يد الغاصب فلا يلزمه سوى درهمين ومما قيمته وحده اهـ شرح
شيخنا واقول صورة المسئلة ان الغاصب غصب أحدهما فقط كما هو ظاهر ومثله ايضا مالو غصبها وأتلف
أحدهما ثم أتلغ شخص الباقي فيلزمه درهمان كما هو ظاهر وأما لو غصبها ثم أتلغ أحدهما في يد الغاصب
قبل تلف الاخر فيلزمه ثمانية كما لو أتلغ ذلك في يد المالك هذا ما ظهر لبعض مشايخنا اهـ شوبرى (قوله
ولو حدث نقص يسرى لتلف) هذا يخرج نحو جعل عسل القصب سكر الا انه يسرى الى التالف اهـ مرر سم
على حج اى فهو باقى على ملك صاحبه فيرده مع ارش نقصه ان نقص ومثله مالو جعل اللحم قديدا او ذبح
الحيوان فصيره لحما اهـ ع ش على مرر (قوله يسرى لتلف) منه خلط درهم غصبها ولو من جماعة بدرامه
او زيت غصبه كذلك بزيت ولم يميز فيهما فيلزمه مثل الدرهم والزيت لمالكهما او خرج بخلط مالو اختلط
بنفسه فيصيره مشتركين أصحابه ومنه مالو كتب في الورق البياض فيملكه ويغرم قيمته لمالكه وأما نحو
الكتابة منه فيلزمه رده ولا غرم عليه ان لم تنقص قيمته وإلا فيغرم ارش النقص فان تلف بالمحو لزمه قيمته
وعلى كل يلزمه اجرة الكتابة ومنه مالو بذر على بذر غيره فيملكه ويلزمه للاول مثل بذره واجرة الارض
لمستحقها كذا قالوا وفيه نظر إذ ليس البذر فعلا يسرى الى التلف فالوجه انه ان يميز بذر الثاني او نباته
وكان هو المتعدى وجب قلمه ودفعه اليه فان لم يقطع فهو له وعليه مع الاول اجرة الارض بالنسبة وان لم
يتميز فالكل مشترك بينهما وعليهما اجرة الارض كذلك وان تعدى الاول بالبذر فلم يستحق قلمه
بلا ارش نقصه لتعديبه فان لم يقطع وبذر عليه فان يميز فكل لصاحبه وإلا فهو مشترك وعليهما اجرة
الارض بالنسبة كما مر فراجع وحرر وتامل اهـ قول على الجلال (فرع) لو حم العبد عنده فردة محمومة

وهي قسط التالف من
أقصى قيمه وهو العشرة
(أو تالف) بأفة أو اتلاف
(أحد خفين) أى فردى
خف (منصوبا) وحده
أو مع الباقي (وقيمتها
عشرة وقيمة الباقي درهمان
لزمه ثمانية) خمسة قيمة
التالف وثلاثة أرش
التفريق الحاصل بذلك
(كألو أتلغه) أى أحدهما
(يد مالكة) والقيمة
لها والباقي ما ذكر فيلزمه
ثمانية (ولو حدث)
بالمغصوب (نقص يسرى
لتلف

فات بيد المالك غرم جميع قيمته بخلاف المتبرع إذا حم العبد في يده كذلك فات بيد المالك فإنه بغرم ما نقص
 فقطاهم راهم على منبرج أقول ولعل الفرق بينهما التخليط على الغاصب ومن ثم ضمن باقهي القيم بخلاف
 المستعير فإنه إنما يضمن بقيمته يوم التلف ولا نظر إلى ما قبله فانهم كالم ينظروا الما قبل وقت التلف لم ينظروا
 إلى ما بعد الرداه ع ش علي مر (فرع) لو غصب ورقا وكتب عليه قرآنا أو غيره كان كالمالك كما قاله
 ابن الصباغ واعتمده الوالد رحمه الله تعالى لأنه لا يمكن رده بحاله خلافا لما ذهب إلى أنه كالصبيغ اه شرح
 مر (قوله كان جعل البرهريسة) خرج بالجعل ما لو أعفن الطعام بنفسه فإنه يأخذه المالك مع الارش اه
 شرح مر وكتب عليه ع ش قوله مع الارش قال في شرح الروض ولم يجعل كالتالف نظير ما مر لأن
 النقص من حصل بلا جناية بخلافه ثم وعلى هذا الوضار المصوب برهريسة بنفسه بواسطة وقوعه في قدر على
 النار فيه ماء للمالك فهل يشارك المالك بنسبة ما نهاه سم على حجج أقول القياس المشاركة (قوله كان جعل
 البرهريسة) مثلوا بالمال ولا ياتي ذلك في المتقوم كما صرح به في الخادم فاذا جرح العبد بحيث يسرى إلى موته
 لا يملك الغاصب ولا ياتي هذا قول الشارح الآتي رد بدله وخرج بالجعل ما لو صار المصوب لما ذكر
 بنفسه من غير جعل فإنه لا يكون كتالف بل يأخذه المالك مع الارش ومثله إذا حصل له مرض يشق علاجه
 كالاستسقاء احل وكذلك إذا غصب اشاة وذبحها وطبخ لحم لا يملكه بل هو باق على ملكه كما في رده
 له مع ارش النقص بين قيمة الشاة وقيمة اللحم اه (قوله فككتالف) اي فليس تالفا حقيقة فيه لملك الغاصب
 ملكا مراعى فلا يجوز له التصرف فيه ولو باكل حتى يرد بدله وإن خاف تلفه بالكيفية خلافا لبعضهم بدليل
 ما صرح به شيخنا مر وغيره من امتناع الاكل من الكوارع المطبوخة وإن جهات اعيان ملا كما لانهم
 معلومون فهي من الاموال المشتركة وما نقل عنه من أنها من الاموال الضائعة وأمرها بالبيت المال لم يثبت
 عنه بل هو باطل لأنه يؤدي إلى جواز اكل الظلمة والانس بنحو طبخها ولا قائل به وما نقل عن الحنفية
 من أنه إذا تصرف الغاصب في المصوب بما يزيل اسمه ملكه كطبخ الخنطة وخبز الدقيق أنكره أصحابنا أشد
 إنكار ونقل عن بعض الحنفية إنكاره ايضا فراجع اه قل على الجلال (قوله فككتالف) لا يشترط في
 كونه كتالف ان يكون الغاصب قد خاطه بماله بل الشرط أن يكون منه صنع بخلاف ما إذا لم يكن منه صنع
 كان صار برهريسة بنفسه او ابتلت الخنطة بنفسها وتعفت فإنه ليس كتالف بل يردده مع ارش النقص ولا
 فرق بين أن يكون المصوب لواحد أو لاكثر كان غصب حيا من واحد ودهنا من آخر وصنعها برهريسة
 فهو كتالف واما إذا لم يحدث نقص يسرى إلى التلف بل حدث بمجرد خلط وعدم تمييز كان خلط زيتا بزيت
 آخر فان كان الخلط بمال الغاصب صار أيضا كتالف والابان غصب زيتين من اثنين وخلطهما لم يكن
 كتالف كما سيأتي في الفصل الآتي قاله مر بعد أن كان قرر خلاف ذلك وهذا هو الموافق لكلام الأصحاب
 (فرع) غصب ورقا بيض وكتب فيه فككتالف لحقارة قيمته بعد الكتابة فيلزم قيمته (فرع) غصب
 غصب وثيقة لزمه إذا تلفت قيمة الورق واجرة الكتابة او ثوبا مطرزا لزمه قيمته مطرزا
 والفرق أن الكتابة تعيب الورق وتنقص قيمته فلزمه مناه قيمة الوثيقة دون الاجرة لاجحة بالمالك ولا
 كذلك الطراز لأنه يزيد في قيمة الثوب فلا ضرر عليه اهمر وعبارة شرح الروض (فرع) قال الماوردي
 والروياتي وغيرهما لو غصب وثيقة او سجلا او تلفه ضمن قيمة الكاغد وإن بطل الاحتجاج به
 ولو محاه فقط فلا غرم عليه إلا أن تنقص قيمة الكاغد فيغرم نفسه وسيأتي ذلك آخر الوديعة اه سم (قوله
 فككتالف) وفارق نظيره في الفلاس حيث جعل مشتركا بالنال لم تثبت له الشركة لما حصل له تمام حقه بل احتاج
 إلى المضاربة بخلافه هنا قاله في شرح الروض فانظر لو حجر عليه بالفلاس قبل أداء حق المصوب منه اه شوبري
 (قوله وهل يملك الغاصب الخ) أي هل ينتقل للغاصب وينقطع حق المالك منه لكن ملك الغاصب له ملك
 مراعى بمعنى أنه لا يتصرف فيه باكل وغيره حتى يدفع البلد وهذا هو المعتمد وقوله إنما للتشبيه الخ يقتضى

كان) هو أولى من قوله
 بان (جعل البرهريسة) أو
 الدقيق عصيدة (فككتالف)
 لا شرافه على التالف فيضمن
 بدله من مثل أو قيمة وهل
 يملك الغاصب إتماما
 للتشبيه بالتالف أو يبقى
 للمالك لئلا يقطع الظلم
 حقه وجهان

أن المصوب إذا تلف عند الغاصب ينتقل ملكه له قبيل التلف وليس كذلك إذا لو كان كذلك لكان عليه مؤنة تجهيزه وليس كذلك بل هي على المالك وقرله أو يبقى للمالك الخ أي مع استحقاته البديل في أخذ العين وبدلها هذا هو المراد من هذا القول حيث نذر ما يرميه من قوله من أن المالك الخ هذا هو الانسب في فهم هذا المحل اه شيخنا ويؤيده ما نقل عن الرشدي على مر (قوله وهل يملكه الغاصب الخ) استفيد من صنيعه حكاية أقوال ثلاثة وفي شرح مر ما يقتضي أن الربعة وعبارته مع الآن ولو حدث نقص بسرى إلى التلف فكالتالف فيغرم بدل جميع المصوب من مثل أو قيمة وفي قول يردده مع ارش النقص قياما على التعيب الذي لا يسرى وقيل يتخير بين الأمرين وقيل يبقى للمالك لا ينقطع الظلم حظه اه وكتب عليه ع شر قوله يبقى للمالك يتأمل الفرق بين هذا وبين قول المصنف وفي قول يردده مع ارش النقص فانه لا معنى لتبقيته للمالك إلا أنه يترك له بحاله إذا لم ينقص ومع الارش ان نقص وهذا عين القول الثاني في كلام المصنف وعبارة الرشدي قوله وقيل يبقى للمالك أي مع أخذه للبديل كما هو صريح السياق وبهذا يحصل الفرق بين هذا وبين قول المتن وفي قول يردده مع ارش النقص وهذا ظاهر وان توقف فيه الشيخ في حاشيته وعبارة أصله مع شرح المحل ولو حدث نقص بسرى إلى التلف بان جعل الخطأ هريسة والسمن والدقيق عصيدة فكالتالف لا شراؤه على التلف فيضمن بدله من مثل أو قيمة وفي قول يردده مع ارش النقص وفي قول ثالث يتخير بين الأمرين وفي رابع يتخير المالك بينهما قال في الشرح الصغير وهو حسن انتهت فتلخص في مجموع عبارته وعبارة مر ان فيه خمسة أقوال تأمل (قوله وهل يملكه الغاصب الخ) ربما يفهم منه ان المصوب يصير ملكا للغاصب قبل التلف وليس كذلك بل المراد ان ما قبل به فعل يسرى إلى التلف هل يكون كالتالف بالفعل فيطالب بالبديل أولا يكون كالتالف لا يطالب بالبديل حيث نذر بل يتخير الخ اه حل وعبارة ع شر قوله هل يملكه الغاصب أي هل يزول ملك المالك عنه تماما الخ وانما أولنا بذلك لان التلف لا يستدعي ملك الغاصب لما تلف في بدله وانما يقتضي وجوب البديل عليه عوضا عن المصوب نعم لما زال ملك المالك عنه بنزله منزلة التلف قدر نادخوله في ملك الغاصب طريقا لوجوب البديل مع بقاء عينه ومن فوائد دخوله في ملكه انه لو دفع البديل وتصرف فيه وزاد ثمن المصوب فاز به الغاصب وبهذا فارق ما يأتي من أن صنعة الغاصب هدر انتهت (قوله رجع منهما ابن يونس الاول) معتمد عليه فيملكه ملك مراعاة فيمتنع عليه التصرف فيه ولو باكل وان خاف تلفه حتى يعطى البذل اه حل لكن في س ل انه يتصرف فيه اشرف على التلف فينبغي ان يرفع الامر الى الحاكم ليبيعه ويدفع قيمته من ثمنه للمالك فان فقد القاضي احتمال ان يتولى المالك يده بخضرة الغاصب أو الغاصب بخضرة المالك وبأخذ المالك قدر القيمة من ثمنه فان فضل شيء فلا غاصب لانه يقدر دخوله في ملكه قبيل التلف فالزيادة إنما حدثت في ملكه ولهذا يفارق ما يأتي في الفصل الاتي فيما إذا كانت الزيادة اثرا من انه لا شيء له لعدم ملكه فان فقد المالك نولى الغاصب يده وحفظ ثمنه لحضور المالك وبقي ما يقع في بلاد الارياض من الطعام المسمى بالوحشة ومن الولاثم التي تفعل بمصرنا من مال الايتام القاصرين ومعلوم ان حكمه حكم الغصب فهل يرضاه في فقه يصير كالتلف وان لم يرضاه أولا يصير كذلك الا بالمضغ وعلى الاول فهل يمنع عليه بالعه قبل دفع القيمة ان قيل بذلك ولم تكن دعه قول بالعه من فيه أو يلقه وتثبت القيمة في ذمته أو يلقه ويرده اعماحه مع غرامة ارش النقص ام كيف الحال والا فرب انه يمتنع عليه الباع قبل غرمه القيمة فان لم يفرمها وجب عليه اعماه من فيمورده لما لكه مع غرامة ارش النقص (قوله ولو جنى مقصوب) أي في بد الغاصب فقط ولو جنى قبل غصبه وبعده وبيع في الجناتين واستغرقا قيمته لم يلزم الغاصب الارش الجارية التي في بدله فان تلف العبد في بد الغاصب غرم للمالك أقصى القيم فان اخذ الجاني عليه عند المالك ارشه من الغاصب رجع به على المالك وان اخذ الجاني عليه عند الغاصب ارشه من المالك رجع به على الغاصب اعم على الجلال (قوله فتعلق برقبته مال) أي ابتداء او بعد العفو اه شرح مر

رجع منهما ابن يونس
الاول وهو مقتضى كلام
الامام وصححه السبكي
وان كان المختار عنده ما
استحسنه في الشرح الصغير
ونسبه الامام الى النص
من أن المالك يتخير بين
جعله كالتلف وبين أخذه
مع ارش عيب سار أي
شأنه السراية وهو أكثر
من ارش عيب واقف
(ولو جنى) رقيق
(مقصوب) فتعلق برقبته
مال

فداه الغاصب) وجوب الحصول الجناية في يده (بالأقل من قيمته والمال) الذي وجب بالجناية (فإن تلف) الجاني (في يده) أي الغاصب (غرمه المالك) أقصى قيمة (وللجنة عليه أخذ حقه عما أخذه المالك) لانه بدل الرقبة (ثم يرجع المالك) بما أخذ منه (على الغاصب) لانه أخذ بجناية في يده واقاد (٤٨٨) الترتيب يتم انه لو طلب منه المالك الارش قبل أن يأخذ منه الجنى عليه القيمة لم يجب

اليه وبه صرح الامام
لاحتمال الابراء نعم له
مطالبته بالاداء كما يطالب به
الضامن المضمون ذكره ابن
الرفعة وبما تقرر علم ما
صرح به الاصل ان للجنة
عليه اخذ حقه من الغاصب
(كما لورد) الجاني للمالك
(فبيع في الجناية) فيرجع
المالك بما أخذه الجنى عليه
على الغاصب للمامر (ولو
غصب أرضاً فنقل ترابها)
بكسطة عن وجهها وحفرها
(رده) ان ابقى (أو مثله) ان
تلف (كما كان) قبل النقل
من انبساط أو غيره (بطلب)
من مالهما (أو لغرضه)
أي الغاصب وان منعه
المالك من الرد كأن دخل
الارض نقص يرتفع بالرد
أو نقل التراب الى مكان
واراد تفرغه منه فإن لم
يكن طلب ولا غرض لم يرد
لانه تصرف في ملك الغير
بغير اذنه ولا غرض فلزم
يكن له غرض سوى دفع
الضمان بتعثر بالحفيرة أو
بنقص الارض ومنعه المالك
من الطم فيهما وأبراء من
الضمان في الثانية امتنع عليه
الطم واندفع عنه الضمان
ولو رد التراب ومنعه
المالك من بسطه لم يبسطه

(قوله فداه الغاصب بالأقل الخ) أي لأن الأقل ان كان هو القيمة فهو الذي دخل في ضمانه أو المال فلا واجب
غيره ويجب على الغاصب ايضاً الارش ما انصف به من العيب وهو كونه جانياً على ما ذكره الرافعي في البيع اه
شرح م (قوله بالأقل من قيمته) أي رقت الجناية وان كان قبلها أكثر اه قل على الجلال (قوله
غرمه المالك أقصى قيمة) وله اخذ بدل القيمة وهي لا تبصولة ورقول شيخنا م انه لا حلولة ولو كان امة حرم
عليه وطؤه ما غير مستقيم اه قل على الجلال (قوله بما أخذه المالك) وقد يكون كل القيمة بان كان الارش
قد رما في ابتدائية اه حل (قوله فانه لو طالب منه المالك الارش) المراد بالارش ما يغرمه الغاصب
الذي هو أقل الأمرين من قيمة العبد وواجب الجناية وقوله قبل ان يأخذ منه الجنى عليه القيمة فيه اظهار في
مقام الاضرار إذ القيمة هي التي عبر عنها أولاً بالارش وكان تسميته بالقيمة تفنن اه (قوله لاحتمال
البراء) عبارة تشرح م لاحتمال انه أي الجنى عليه يبرئ الغاصب انتهت (قوله وبما تقرر) أي من
قوله وللجنة عليه الخ اذ يفهم منه ان له خصلة أخرى اه شيخنا او من قوله نعم له مطالبته بالاداء الخ اه
عش (قوله للمامر) أي من قوله لانه اخذ بجناية في يده (قوله رده ان بقي) أي ولو غرم عليه اضعاف
قيمه وان فرض ان لا قيمة له اصلاً شرح م رأى لسكونه نجسا كزبل سميت به الارض وقوله أي أو مثله
ان كان طاهراً لما تقدم ان النجس هنا لا يضمن عند التلف (قوله أو مثله ان تلف) وليس له رد المثل الا
بإذن المالك لانه في الذمة فلا بد فيه من قبض المالك له حتى يبرأ منه اه شرح م (قوله كما كان)
عبارة اصله مع شرح م ويحبره المالك على إعادة الارض كما كانت من ارتفاع وضده لا مكانه
فان لم يمكنه الا باعادة تراب آخر لزمه ذلك ان آذن له المالك فان تعذر ذلك غرم ارش النقص وهو
ما بين قيمتها بترابها وقيمتها بعد نقله عنها كما نص عليه في الام انتهت (قوله وان منعه المالك من الرد) محل
هذا التعميم مالم يكن الغرض مجرد دفع الضمان بتعثر المارة بالحفيرة ومالم يبرئه المالك من النقص
فما اذا كان الغرض دفع النقص فان كان كذلك لم يثبت هذا التعميم بل متى منعه المالك والحالة هذه امتنع
عليه الطم كما سيأتي في قوله فلزم يكن له غرض الخ (قوله كأن دخل الارض نقص يرتفع بالرد) فيه
تصريح بان الارش يزول بفعل الغاصب وعليه يشكل بما ارغصب ثوباً ونحسه ثم ازال النجاسة حيث
لم يزل الارش بين كونه طاهراً ومتنجساً اه حل (قوله أو نقل التراب الى مكان الخ) المعنى او لم يدخل
الارض نقص اصلاً بل نقل التراب من مكان الخ وهذا هو ما سيذكره بقوله وما ذكر من انه يرد التراب
الخ اه (قوله ولا غرض الخ) أي فلا يرد ما اذا كان الرد لغرض فانه وان كان تصرفاً في ملك الغير بغير
اذه الا انه لغرض اه (قوله ومنعه المالك من الطم فيهما وأبراء الخ) ولو اقتصر على الابراء كفاء ويبرأ
في الاولى بمجرد المنع اه حل (قوله ومنعه المالك من الطم فيهما) ليس قيداً في قوله امتنع عليه الطم بل يكفي
في الامتناع الابراء من الضمان واما هو قيد في قوله واندفع عنه الضمان فلا يندفع عنه الا ان منعه المالك من
الطم (قوله وبراء من الضمان في الثانية) واما الاولى فلا يصح الابراء فيها لان الابراء من ضمان التعثر
قبل حصوله لا يصح (قوله واندفع عند الضمان) أي في صورتين اما في الثانية فظاهر واما في الاولى
فلان تعديه قد انقطع برداً لمغصوب ومنع المالك من الاعارة فلا يضمن من تعثر بالحفيرة وكذا المالك
لا يضمن لانه لم يحفر (قوله وما ذكر من انه الخ) أي في قوله أو نقل التراب من مكان الخ (قوله في طريق الرد)
ليس بقيد بل متى كان نحو الموات اقرب كان الحكم كذلك فلا يرد الا باذن (قوله لا يرد الا باذن) فلو
بدون الاذن فللمالك تكليفه نقله منها اه قل على الجلال (قوله كما تلزمه اجرة ما قبله) أي اجرة

وان كان في الاصل مبسوطاً وما ذكر من انه يرد التراب الى مكانه اذا لم يدخل الارض الارض
نقص محله اذا لم يتيسر نقله الى موات ونحوه في طريق الرد فان تيسر قال الامام لا يرد الا باذن (وعليه اجرة مدقرد) لا التراب
الى مكانه وان كان آتياً بواجب كما تلزمه اجرة ما قبله (مع ارش نقص) في الارض بعد الردان كان (وارغصب دهنًا) كزيت (واغلاء

فقصت عنه) دون قيمته (رده و غرم الزاذهب) بان يرد مثله ولا ينبغي نقصه (٤٨٩) بزيادة قيمته لأن له مقدارا وهو

المثل فالوجه كالموخصي
عبدًا فزادت قيمته فانه
يضمن قيمته (أو) نقصت
(قيمته) دون عينه (لأنه
أرث أوهما) أي أو نقصت
العين والقيمة معا (غرم
الزاهب) ورد الباقي (مع
أرث نقصه) ان نقصت
قيمته كما لو كان صاعا
يساوي درهما فرجع
باغلاته إلى نصف صاع
يساوي أقل من نصف
درهم فان لم تنقص قيمة
الباقي فلا أرث وإن لم
ينقص واحد منهما فلا شيء
غير الرد ولو غصب عصيرا
فاغلاه فنقصت عنه دون
قيمته لم يضمن مثل الزاهب
لأن الزاهب منه مائة
لا قيمة لها والذهب من
الدهن دهن مقوم (ولا
يجبر سمن) طار (نقص
هزال) حصل قبله كأن
غصب بفرة سمينة فهزلت
ثم سمئت عنده لأن السمن
الثاني غير الأول (ويجبر
نسيان صنعة) عنده
(تذكرها) عنده قال ابن
الرفعة أو عند المالك لأنه لا
يعد متجدا غرافا (لا تعلم)
صنعة (أخرى) فلا يجبر
نسيان تلك لاختلاف
الاعراض (ولو غصب
عصيرا فتخمر ثم تخلل

الأرض قبل الرد اه حل (قوله كالموخصي عبد الخ) فلو مسح لزمه قيمتان اه حل (قوله فانه يضمن
قيمته) أي جميع قيمته قبل الخصاء لأن الاثنين فيهما القيمة ويلزمه رد المالك مع القيمة اه شيخنا (قوله
فقصت عنه) أي وحدها فان انضم إلى نقص عينه نقص القيمة ضمن القيمة ومثل الزاهب لأنه تابع لضمان
القيمة اه حل وعبارة شرح م ر ويؤخذ من التعليل بان الزاهب بما ذكره مائة لا قيمة لها انه لو نقص
منه عينه وقيمته ضمن القيمة لكن الأوجه أنه يضمن مثل الزاهب اه وكتب عليه الرشدي قوله لكن
الأوجه أنه يضمن مثل الزاهب والظاهر أنه يرجع في الزاهب وعدمه وفي مقدار الزاهب إلى أهل الخبرة
وانظر ما المراد بالمثل الذي يضمنه ويحتمل ان يضمنه عصير ابقول أهل الخبرة أنه مشتمل على عصير خالص
من المائة بمقدار الزاهب أو يكلف أغلاء عصيره حتى تذهب مائتيه ويغرم منه بمقدار الزاهب (قوله لان
الزاهب منه مائة لا قيمة لها) انما قل أن يقول قد تكثر هذه المائة حتى تقوم قطعا كالموخصي ألف صاع من
العصير قيمته مائة درهم واغلاء فصار مائة صاع يساوي مائة درهم بالذهب تسعمائة صاع ولا شبهة ان لها
قيمة لأنه مانع ينتفع به في أغراض لا تحصى فكيف يقال انه لا قيمة له اللهم إلا ان يلتزم في مثل هذا ضمان
نقص العين لكن على هذا في ضمان النقص اشكال لأنه ان ضمنه بعصير خالص فليس مثله لأن الزاهب هنا
مجرد مائة بخلاف العصير الخالص وان ضمنه بالقيمة فقد يقال ليس هذا مقوما اه سم على منهج أقول
وقد وجه وجوب القيمة بان هذا بمنزلة مالو غصب مثليا وتلف ثم فقد المثل حيث وجب فيه رد القيمة وبه
يعلم أن رد القيمة ليس خالصا بالمقوم أو يقال ان ما انفصل من النار لا يجوز السلم فيه لعدم انضباطه وحيث
يكون من المتقوم ومثل ذلك من الاشكال والجواب يقال في اللبن إذا صيره جبنا اه ع ش على م ر (قوله
سمن طار) هو كذلك في جميع النسخ والقياس رسمه بالياء صورة الهمزة لأنه اسم فاعل من طرأ هه رزا
وعلى ما في النسخ فقلعه ابدل من الهمزة بياء ثم اعله كقاض اه ع ش وعود الحسن كعود السمن
لا كتدكر الصنعة قاله الامام وكذا صوغ حلي انكسر اه شرح م ر وعبارة الحلبي والسمن المفرط
الذي لا يحصل بزواله نقص غير مضمون بان كان غير ما كحل ولا يخفى ان السمن في الخيل يختلف به
الفرض انتهت (قوله فزات) عبارة القاموس هزل كعنى هزالا وهزل كنصر هزلا ويضم وأفاد قوله
كنصر انه مبنى للفاعل اه شوبرى وعبارة ع ش على م ر قوله فزات بالبناء للفعول اه حج فتلخص ان
فيه لغتين فن اقتصر على البناء للفعول اعلم لكونه الاكثر وقضية كلام المختار ان محل بنائه الفاعل إذا ذكر
الفاعل نحو قولك هزل الدابة صاحبها بخلاف ما لو اقتصر على ذكر المفعول فانه يقال هزلت الدابة مبنيا
للفعول لا غير وفي المصباح وهزلت الدابة اهزلها من باب ضرب هزلا مثل قولك اضعفتها باساءة القيام
عليها والاسم الهزال وهزات بالبناء للفعول فهي مهزولة فان ضعفت من غير فعل المالك اهزل الرجل
بالالف أي وقع في ماله الهزال اه (قوله ثم سمئت) في المصباح سمن يسمن من باب تعب وفي لغة من باب
قرب إذا كثرت لحمه وشحمه ويتعدى بالهمزة والتضعيف اه (قوله لان السمن الثاني غير الاول) أي لأنه
زيادة في الجسم محسوسة مغايرة لتلك الأجرة الزاهبة اه شرح م ر (قوله تذكرها) خرج به تعليلها بمعلم
فان كان عند الغاصب جبروا الاقلا والكلام في صنعة جائزة والا كفتاء فلا يحتاج إلى جابر اه قل على
الجلال (قوله قال ابن الرفعة الخ) معتمد ومثل التذكر عود الصحة كقن مرض وعود شعر سقط وعود سن
سقطت ولو بعد الرد للمالك لأنه أي صحة القن وشعره غير متقومة بخلاف سقوط صوف الشاة وورق
الشجرة لا ينبغي بعوده لان ذلك مقوم اه حل (قوله لانه لا يعد متجدا غرافا) بهذا فارق إعادة الدار
المتهدمة عنده بيئتها كما هو الواجب خلافا لما وقع في الحاشية فليتأمل اه شوبرى (قوله فلا شيء عليه غير
الرد) ظاهره وان نقصت عين الخل دون قيمته انه لا يرد نقص العين اه حل (قوله فان تخمر أو تخلل
الخ) ويجرى هذا الحكم فيما لو غصب أيضا فتفرخ أو جابت أو برز قز فصار قزا اه شرح م ر

(٦٢ - جل منهج - لك)

رده) للمالك لأنه عين ماله (مع أرث) لنقصه بأن كانت

قيمته أقص من قيمة العصير لحصوله في يده فان لم ينتقص عن قيمته فلا شيء عليه غير الرد فان تخمر ولم يتخلل رد مثله من العصير

وكتب ع ش عليه قوله فتفرخ أى ولو بعله كما هو ظاهر وكذا ما بعده وقياس ذلك أنه لو غصب حطباً واحرقه أنه يرد مع ارش النقص نعم إن صار لقيمة له فيحتمل وجوب رده مع قيمته اه سم على حج (قوله ولزم الغاصب الارافة) أى إذا كانت غير محترمة اخذاً ما بعده (قوله محترمة بيد الغاصب) أى فلا تراق وهل يجب رد ذلك للمالك فى كلام شيخنا نعم وعليه لو تخلل فى يد المالك رد ما غرمه الغاصب اه حل (قوله رد هما) أى حيث لم يعرض المالك عنهما اه حل (قوله لان ما فرغ ما اختص به) هذا تعليل قاصر لانه يقتضى اختصاص هذا الحكم بالخرقة المحترمة والذى فى شرح البهجة للمؤلف أن غير المحترمة كذلك اه حل (فصل فيما يطرا على المصوب) (قوله وغيرها) وهو ما ذكره بقوله ولو خلطه مع صوباً بغيره الى آخر الفصل (قوله زيادة المصوب الخ) امل المراد بالزيادة الوصف الطارىء وإن نقص المصوب بسببه ليوافق ما يأتى (قوله كفصارة) بفتح الفاف مصدر لقصر الثوب وحكى كسرهما والمعروف ان الذى بالكسر اسم للصناعة فى المباح الفصارة بالكسر الصناعة والفاعل قصاروفى القاموس الفصار كشداد وحرفته الفصارة بالكسر اه برما رى (قوله لتعديه بها) أى بحسب نفس الامر حتى لو قصر ثوب غيره بظنه ثوبه لم يكن له شيء (فرع) قال فى شرح الروض ولو ضرب الشريك الطين المشترك لبناء او السبائك دراهم بغير اذن شريكه فيجوز له كما اتى به بغوى ان ينقصه وان رضى شريكه بالبقاء لينتفع به كما كان اه سم على حج ومنه ما لو كانت الارض مشتركة بين شخص وآخر فغرس فيها او بنى بغير اذن شريكه فانه يكلف القلع لتعديه بفعله لان كل جزء مشترك بينهما فكان كالغاصب لا يقال فيه تكليفه قلع ملكه من ملكه لانا نقول ليس القصد ذلك وإنما القصد الخروج من حق الغير وهو لا يحصل الا بقلع الجميع وسيأتى فى الشفعة بعد قول المصنف وللشفقة قبض ما لا شفعة فيه الخ ما يصرح بذلك فى قوله ولو بنى المشترى او غرس فى المشفوع الخ اه ع ش على مر (قوله وبهذا) أى التعدى فارق المفلس لانه عمل فى ملكه اه شيخنا وقوله كما رى فى قول المتن ولو طحنه او قصره او صبغة بصبغة وزادت قيمته فالمفلس شريك بالزيادة الخ اه (قوله ان امكن زوالها) فان لم يمكن زوالها كالقصارى لم يكلف ذلك بل يرد به بحاله اه شرح مر (قوله وأزالها ان امكن بطلب) ظاهر انه حيث طلب المالك وجبت الازالة وان لم يكن للمالك غرض وبه يصرح قول الاستوى بعد قول المنهاج وللهالك تكليفه رده كما كان ان امكن مانعه وفى الحاوى وجه انه اذا امكن الرد ولم يكن للمالك فيه غرض لم يكلفه اياه اه فانه يفهم انه لا فرق على الصحيح لكن فى الباب مانعه فان كانت اثر اضافة فلا حق للغاصب فيه بل يرد مع ارش نقصه وللمالك حيث كان له غرض صحيح الزامه اذ التهورده كما كان اه وقوله ولزمه ارش نقص لقيمته قبل الزيادة الخ مع قوله وما لو وجد أحدهما وكان النقص لما زاد على قيمته قبل الزيادة بسببها فلا يلزمه ارش النقص حاصله انه اذا رده كما كان ان كان بطلب المالك او لغرض الغاصب لزمه ارش النقص عما كان قبل الزيادة لا عما كان بعدها وان كان بغير طلب المالك وبلا غرض الغاصب لزمه ارش النقص حتى النقص عما كان بعد الزيادة وبواقفه قول الاستوى اذ اردته كما كان بطلب المالك فنقص عما كان عليه قبل الزيادة فيغرم الغاصب ارش النقص ولا يغرم ما كان قد زاد بسبب الصنعة لان فرائده بامر المالك فان رديغير امره غرم الا فى الدراهم كاسبق ثم الحاصل انه كور ذكر مثله فى الباب فى مسألة الصبغ وعبارته بمد ان فرض قيمة كل من الثوب والصبغ عشرة قبل الصبغ مانعه وان كان قد قوماً بثلاثين وفصل باذن المالك غرم نقصه من حساب عشرة او بلا اذن فن خمسة عشر اه واظن مثله فى الروض اه سم (قوله بطلب من المالك) أى وإن لم يكن له أى الغاصب غرض وقوله أو لغرضه أى وان لم يكن للمالك غرض بل ولو منعه اه شيخنا (قوله لقيمته) هذا ظرف للنقص وقوله سواء حصل النقص بها صورته كالمو غصب انا يساوى عشرة فصاعه حلياً فصا ريساوى ثمانية وقوله ام باز انها صورته بان غصب انا قيمته عشرة فصاعه حلياً فصارت

ولزم الغاصب الارافة قال
الشيخان ولو جعلت
المحترمة بيد المالك محترمة
بيد الغاصب لكان جائزاً
وما قالاه متجه (أو)
غصب (نهر افتخلت أو
جلدة مينة قد بعة رد هما)
للمصوب منه لانهما
فرع ما اختص به فيضه منهما
الغاصب

(فصل) فيما يطرا على
المصوب من زيادة وغيرها
(زيادة المصوب وان
كانت أثراً كفصارة)
لثوب (وطحن) لبر (فلا
شيء للغاصب) بسببها لتعديه
بها وبهذا فارق المفلس
حيث يشارك البائع كامر
(وازالها ان امكن) زوالها
كان صاغ النقرة حلياً أو
ضرب النحاس اقام (بطلب)
من المالك (أو لغرضه)
أى الغاصب كان يكون
ضربه دراهم بغير اذن
السلطان أو على غير عبارة
فيخاف التعزيز وقول أو
لغرضه من زيادته (ولزمه)
مع أجرة المثل (ارش
نقص) القيمة قبل الزيادة
سواء حصل النقص
بها أم بازالتها

قيته عشرة ثم رده فصار يساوي ثمانية اشد شيخنار بجارة اخرى قوله ام بازاتها كان كان النحاس قبل ضربه اناه تساوي عشرة ثم بعد ضربه صار يساوي خمسة عشر ثم رده كما كان فصار يساوي ثمانية فان ارش ما نقص من قيمته قبل الضرب وهو درهمان حصل بسبب الازالة اه (قوله وظاهر انه الخ) تقييد للسائلين وهما قوله وازالها ان امكز وقوله لزمه ارش نقص (قوله ومنه المالك منها) ليس قيدا فلا حاجة لمنع المالك مع الارباع الا براء وحده كاف كافي امتناع الازالة على الغاصب ولا يكفي هنا المنع من غير ابراء بخلاف ما مر في الحفر لان المبرأ منه مناعة قاه قل على الجلال (قوله فان ازال لزمه الارش) أي سواء كان النقص لقيته قبل الزيادة أو بعدها كما يدل عليه عدم تقييد الشارح والحاصل انه إذا رده كما كان اركان بطلب المالك او لغرض الغاصب لزمه ارش النقص عما كان قبل الزيادة لا عما كان بعدها فان كان بغير طلب المالك وبلا غرض الغاصب لزمه ارش النقص حتى النقص عما كان بعد الزيادة اه برماوى (قوله لزمه الارش) أي مطلقا سواء كان النقص لما زاد على قيمته قبل الزيادة أو كان لقيته بعد الزيادة وقوله ومالو وجدا أحدهما الخ يحترز قوله فيما مر لقيته قبل الزيادة والحاصل انه إذا وجد أحدهما يفسد والزم يوجد أحدهما يلزمه الارش مطلقا وقوله لما زاد متعلق بكان على انه خبرها أو هي تامة وهو حال وقوله على قيمته متعلق بزد وهذا احسن في فهم العبارة وصورة هذه غصب اناه يساوي عشرة فصاعده حليا فصار يساوي خمسة عشر ثم اعاده اناه فصار يساوي عشرة فالخسة يقال فيها انها زادت بسبب الزيادة على قيمته قبل الزيادة وهي العشرة (قوله ومالو وجد أحدهما الخ) هذا يحترز الظروف وهو قوله فيما سبق قبل الزيادة (قوله وكان النقص لما زاد الخ) كان كانت قيمة المنصوب قبل الزيادة مائة وصارت بالزيادة مائة وخمسين وعادت بسبب الازالة إلى مائة فلا يلزم الغاصب الخمسون الزائدة بسبب الزيادة وقوله بسببها متعلق بزد والضمير للزيادة فيما يظهر وتقدم انها بمعنى الوصف الطارىء على المنصوب (قوله كبناء وغراس) أي من مال الغاصب (قوله كلف القلع) وللغاصب قلعها قهرا على المالك ولا يلزمه إحاطة المالك لو طلب الا بقاء بالاجرة او التملك بالقيمة وللمالك قلعها قهرا على الغاصب بلا ارش لعدم احترامها عليه فلو قلعها أجنبي لزمه الارش ولو كانا من مال المالك امتنع قلعها إلا بطلب المالك فيجب مع ارش نقص الارض ولو كانا الاجنبي فله حكم مالك الارض فيما مر اه قل على الجلال وعبارة شرح مر ولو أراد المالك تملكه أو ابقاءه باجرة لم يلزم الغاصب اجابته لا مكان القلع من غير ارش بخلاف المستعير ولو اراد الغاصب للقلع بغير رضا المالك لم يمنع فان بادر أجنبي لذلك غرم الارش لان عدم احترامه بالنسبة إلى مستحق الارض فقط ولو كان البناء والغراس منصوبين من آخر فملك من مالكي الارض والبناء والغراس الزام الغاصب بالقلع وإن كانا لصاحب الارض ورضى به المالك امتنع عن الغاصب قلعها ولا شيء عليه وإن طالبه بقلعه فان كان له فيه غرض لزمه فاعه مع ارش النقص وإلا يوجهان أو جهما نعم لتعديده إما تمام المنصوب كالأجر الغاصب في المال المنصوب فالربح له فلو غصب دراهم واشترى شيئا في ذمته ثم نقدها في ثمنه وربح رد مثل الدراهم عند تعذر رد عينها فان اشترى بالعين بطل ولو غصب ارضا وبذرا من آخر وبذره في الارض كلفه المالك احراج البذر منها وارش النقص وان رضى المالك ببقاء البذر في الارض امتنع على الغاصب إخراجه ولو زوق الغاصب الدار المنصوبة بما لا يحصل منه شيء بقلعه لم يجر له قلعها ان رضى المالك ببقائه وليس له اجباره عليه كافي الروضة خلافا للزركشي انتهت (قوله بصبغه) بكسر الصادعين ما يصبغ به وبالفتح الفعل اه برماوى (قوله وأمكن فصله) كصبغ الهند بخلاف غيره اه برماوى (قوله كلفه) أي وإن لزم عليه الخسارة والضياع اه برماوى فلو امتنع منه عنادا فينبغي رفع الامر للحاكم ليلزمه بذلك فان امتنع باع عليه جزأ من ذلك فان فقد الحاكم صرفها المالك بنية الرجوع واشهداه عش (قوله وظاهر ان المالك إذا رضى بالبقاء) أي بجائنا

وظاهر انه لو لم يكن له غرض في الازالة سوى عدم لزوم الارش ومنه المالك منها وبراءته امتنع عليه وسقط عنه الارش وخرج بما ذكر مالو اتقى الطلب والغرض فيمنع عليه الازالة فان ازال لزمه الارش ومالو وجدا أحدهما وكان النقص لما زاد على قيمته قبل الزيادة بسببها فلا يلزمه ارش النقص (أو) كانت زيادته (عينا كبناء وغراس كلف القلع) لها من الارض واعادتها كما كانت (والارش) لنقصها ان انتقصت مع اجرة المثل وقولي والارش من زيادتي (وإن صبغ) الغاصب (الثوب بصبغه) وأمكن فصله (كلفه) أي الفصل كافي البناء والغراس وظاهر ان المالك إذا رضى بالبقاء في المستلثين لا يكلف الغاصب ذلك بل يجوز له (ولا) أي وإن لم يكن فصله (فان نقصت قيمته

لزمه ارش) للنقص لحصوله
بفعله (أو زادت) قيمته
بالصبغ (اشتركا) في الثوب
بالنسبة فإذا كانت قيمته
قبل الصبغ عشرة وبعده
خمس عشرة فلصاحبه
الثلاثين وللغاصب الثلث
وان كانت قيمة صبغه قبل
استعماله عشرة وان صبغه
تمويهها فلا شيء له وليس
المراد اشتراكهما على
جهة الشبوع بل أحدهما
بثوبه والاخر بصبغه كما
ذكره جمع من الاصحاب
قال الاسنوي ومن فوائده
انه لو زادت قيمة أحدهما
فاز به صاحبه قال في الروضة
كاصلها اطلق الجمهور
المسئلة وفي الشامل والتممة
ان نقص لا انخفاض سعر
الثياب فالنقص على الثوب
أو سعر الصبغ أو بسبب
الصنعة فعلى الصبغ وان
زاد سعر أحدهما بارتفاعه
فالزيادة لصاحبه أو بسبب
الصنعة فهي بينهما فيمكن
تزييل الاطلاق عليه انتهى
وحكى ابن الرفعة هذا
التفصيل عن القاضين
حسين وأبي الطيب وغيره
عن البندنجي وسليم
وخرج بصبغه صبغ غيره
فان كان صبغ ثالث

ومنه يعلم ان المالك لو اراد تملكه أو ابقاءه بالاجرة لم يلزمه الغاصب إجابته لا مكان القطع من غير ارش
بخلاف المستعير اه حل وقوله في المسئلتين اي مسئلتى البناء والغراس ومسئلة الصبغ (قوله لزمه ارش)
أي ان كان النقص بسبب الصبغ أو الصنعة لا بانخفاض سعر الثياب كما سيأتى وان كان تعليقه يتراى
منه القصور لتبادره في كون النقص بسبب الصنعة (قوله أو زادت اشتركا) اي وان كانت الزيادة
بسبب الصبغ أو الصنعة لا بارتفاع سعر الثياب كما سيأتى وان كان قوله بالصبغ فيه قصور ونقي مالم
استاجر صبغا ليصبغ له قيمته مثلا بخمسة فوقع بنفسه في دون قيمة صبغه عشرة هل يضيع ذلك على الصباغ
أو يشتركان فيه لعذره فيه نظرا والأقرب الثاني وأما لو غلط الصباغ وفعل ذلك بنفسه فينبغي ان لا شيء له
في مقابلة الزيادة لتعديده بذلك وهذا كله في الصبغ تمويهها وأما لو حصل به غير وزادت بها القيمة فهو نزيك
بها اه ع ش على مر (قوله وان صبغه تمويهها) هذا تقييد له وان صبغ الثوب الخ أى فعل هذا مالم
يكن صبغه تمويهها لانه من قبيل الاثر وتقدم ان لا شيء له وان زادت القيمة بسببه اه شيخنا (قوله وان
صبغه تمويهها) وهو الذى لا يمكن فصله وهذا تقييد له ولا فان نقصت قيمته الخ وهذا أولى من كلام
الشوبرى من كونه مقابلا له وامكن فصله لان المصنف ذكر مقابله بقوله ولا الخ تأمل والتقييد إنما
هو للشق الثاني عما بعد لاوه وقوله أو زادت اشتركا وأما الشق الاول وهو النقص فلا يتقيد بكون الصبغ
غير تمويه ويشير لهذا قول الشارح فلا شيء له حيث لم يقل ولا عليه (قوله وان صبغه تمويهها فلا شيء له) اي
بصبغ نفسه فان صبغه بصبغ غيره ضمنه وشارك صاحب الصبغ ان زادت قيمته بسبب الصبغ ولا فلا شيء له
اه حل (قوله ومن فوائده) اي ومن فوائده هذا الذى علم من قوله وليس المراد الخ وهو كون الشركة
شركة جوار اه (قوله اطلق الجمهور) أى في الزيادة والنقص كما يعلم من الذى ذكره اه زى فقوله
المسئلة اي مسئلة الزيادة والنقص اي فقالوا النقص على الغاصب والزيادة بينهما وبين المالك ولهذا تبعهم
في المتن في الاطلاق بقوله فان نقصت قيمته لزمه ارش وهذا الاطلاق صادق بكون النقص بانخفاض السعر
أو بسبب الصنعة أو الصبغ مع انه ينبغي تقييده بما إذا كان بسبب الصنعة أو الصبغ واطلاق ايضا في مسئلة
الزيادة فقال أو زادت اشتركا وهذا صادق بكون الزيادة بارتفاع السعر أو بسبب الصنعة أو الصبغ مع
انه ينبغي تقييد الاطلاق بكون الزيادة بسبب الصنعة أو الصبغ وقد قيد الشارح مسئلة الزيادة حيث قال
أو زادت قيمته بالصبغ وكان عليه ان يقول أو بالصنعة كما انه كان عليه ايضا ان يقييد مسئلة النقص لان
المعتمد فيها التفصيل اه (قوله أو بسبب الصنعة) اي أو الصبغ فهي بينهما ويظهر ان المراد بالزيادة التي
يجعل بينهما هي مقدار القيمة التي صار اليها الامر كالخمس عشرة في مثال الشارح على ما قرره سابقا ولا
يظهر ان المراد بها نفس الزائدة فقط وهو الخسرة إذ هذا ليس مشتركا بينهما بل هو للغاصب وحده كما قرره
الشارح سابقا بقوله فاذا كانت قيمته قبل الصبغ الخ فهذا أى قوله أو بسبب الصنعة هو عين ما قرره الشارح
سابقا بقوله فاذا كانت قيمته الخ لما علمت ان المقصود من نقل كلام الروضة تقييد كلام المتن حينئذ يسقط
ما قرره بعض المشايخ بقوله وهذا أى كونها بينهما مشكل من حيث ان قياس حسابان النقصان عليه أى
الغاصب ان يفوز بالزيادة ووجه سقوطه ما علمته من بيان المراد بالذى جعل بينهما وكان مبنى الاشكال
النظر لظاهر العبارة اه وبعبارة أخرى في تقرير الاشكال ما نصه قوله فهي بينهما هذا مشكل من
وجهين الاول ان قياس حسابان النقص بسببها على الغاصب ان يفوز بها ويفرق بان للثوب دخلا
في الزيادة بسبب الصنعة فلذلك شاركه المالك في الزيادة والثاني ان الزيادة بسبب الصنعة من قبيل
الزيادة بالاثرفكان قياس ما مر ان يفوز بها المالك ولا يشاركه الغاصب اه شيخنا فلو اراد أحدهما
الانفراد ببيع ملكه لثالث لم يصح لانه لا ينتفع به وحده فلو اراد المالك بيع الثوب لزم
الغاصب بيع صبغه معه لانه متعدد فليس له ان يضر بالمالك بخلاف مالم اراد الغاصب بيع صبغه

لا يلزم المالك بيعه معه لتلايسته حتى المتعدى بتعدى إزالة ملك غيره احملي (قوله فالحكم كذلك) أي فان
 زادت قيمة الثوب بالصيغ العيني اشتركا أي مالك الثوب ومالك الصيغ بالنسبة ولا شيء للغاصب وإن زادت
 القيمة بسبب الصنعة واما الثوب فلا شيء فيه للغاصب ولا لصاحب الصيغ بل يفوز به المالك واما الغاصب
 فلا شيء له وإن زادت القيمة بسبب الصنعة والظاهر انها تكون بين صاحب الثوب وصاحب الصيغ بالصيغ بالصيغ
 احملي (قوله فلا ياتي فيه الاشتراك) أي ويأتي فيه ما عدا ذلك فان أمكن فصله كلفه وإن تفقت قيمته على ما مر
 لزمه النقص فقوله بصيغة في مفهومه تفصيل اهـ (قوله فلا شيء للغاصب) أي ولا عليه والقرض ان الصيغ
 للغاصب اهـ فان كان لا جنبي ضمنه الغاصب له وصاحب الثوب يفوز به (قوله ولو خلط مغصوب بالخ) شمل ما
 لو وكاه في بيع مال أو في شراء شيء أو أودعه عنده فخلطه بمال نفسه فيلزمه تمييزه إن أمكن وإلا فلا ويجب
 رد بدل له لانه كالتالف ومنه يؤخذ جواب ما وقع السؤال عنه في الدرس من ان شخصه أو كل آخر في شراء
 قماش من مائة مثلاً فاشتراه وخلطه بماله بنفسه وهو انه كالتالف احمش على مر (قوله ولو خلط
 مغصوباً) قال شيخنا مر أو اختلط بنفسه عنده لا ز هذا لا يسرى إلى التالف كذا ذكره عنه وهو مخالف
 لما ياتي قريباً ان اختلاطه بغير فعله يجعله مشتركاً بين ملاكه فراجعه وقوله بغيره سواء مال الغاصب أو
 غيره من مغصوب آخر أو غيره أهـ قل على الجلال وحاصل هذه المعتمد الذي قاله مر ان الغاصب إذا
 فعل بالمغصوب ما يسرى إلى التالف كجعل الخنطة مريسة ما كره وانتقل البدن إلى ذمته واهـ خلطه بماله أولاً
 وسواء كان المغصوب لو واحد أو أكثر كان غصب من اثنين وخلطه وجعله مريسة مثلاً لكنه يحجر عليه
 فيه إلى ان يوفي المغصوب منه حقه وبهذا يظهر ان هذا احسن المغصوب منه بمالو قلنا بعدم الملك لانا علقنا
 الحق بالذمة والعين وهو أقوى من تعاقبه بالعين فقط فاندفع التشنيع على هذا القول بقى انه ليس في هذا الكلام
 افصاح بحكم مال الوصار المغصوب مريسة بنفسه من غير فعل من الغصب وصرح في شرح الروض بانه
 للمالك وبأخذ الارش وقد تقدم وإن لم يفعل به ما يسرى إلى التلف بل خلطه بحيث لا يتميز كخلطه الخنطة
 بالخنطة أو الدهن بالدهن فان خلطه بماله كان غصب حياً ودهناً وخلط بحبه أو دهنه بحيث لا يتميز
 ملكه سواء كان المغصوب لو واحد أو أكثر وفيه ما ذكر من التفصيل وإن لم يخلطه بماله كان غصب
 حبتين أو دهنين من اثنين وخلطهما بحيث لا يتميز ان لم يملك شيئاً والمغصوب منهما شريكاً كان هذا هو المعتمد
 وهو الذي قاله الباقي وكذا لو اختلط المغصوب بماله بلا فعل منه لا يملكه بل يصير شريكاً فاعلم انه لا بد
 في ملك الغاصب لما لا سراً به إلى التلف من فعل منه وإن يخلطه بماله ولو غصب الامام أو نائبه اموالا
 من جماعة كذه المكرس الموجودة الآن وخلطها وجعل ملاكها صارت مالا ضائعاً من اموال بيت
 المال ومن ذلك رؤوس الحيوانات وأكارعها التي تؤخذ الآن على سبيل المكس لانها تخلط وتجهل ملاكها
 فتكون من اموال بيت المال فيحل الاكل منها كذا قرره مر عن افتاء والده واعتمده لكن اطلق عن
 فتاويه أن هذا الرؤوس والاكارع الماخوذة الآن على وجه المكس مما جهل ملاكها فنوزع بان ملاكها
 مضبوطون في دفتر المكتبة على ذلك فليسوا بمجهولين فتارة تخلص بان فتوى والده انما هي فيما اذا جهل
 الملاك وتارة تخلص بمالم يظهر وقد خطر لي في توجيه حل شرائها والاكل منها بانها مغصوبة وحدث
 فيها ما يسرى إلى التلف وهو طبخها وشيها فانها معه لا تبقى كما هو ظاهر واذ احدث بالمغصوب ما يسرى
 إلى التلف ملكه الغاصب لكنه محجور عليه فيه إلى وفاء المغصوب منه البدل فهي في حكم المرهون والمرهون
 إذا أشرف على التلف باعه الحاكم أو ما ذونه ان تعذرت مراجعة المرتين فقد يقال ان هؤلاء الذين
 ياخذونها من نواب الامام ويبيعونها ما ذون لهم من جهة الامام في بيعها بعد طبخها لان نائب الامام يبيعها لهم
 ليطبخوها ويبيعوها ومراجعة المرتين الذين هم الملاك غير ممكنة لان مراجعة جميعهم تحتاج إلى زمن
 يحصل ما فيه التلف وفيه نظر لان غاية الامر ان نائب الامام يدفعها لهم يبيع فاندفع عليه انهم يبيعونها بعد

فالحكم كذلك او صيغ
 مالك الثوب فلا ياتي فيه
 الاشتراك و بزيادة قيمته
 ونقصها مالو بزيادة قيمته ولم
 تنقص فلا شيء للغاصب ولا
 عليه (ولو خلط مغصوباً بغيره

طبخها من غير ان يصدر منه اذن في ذلك ومجرد عمله ليس اذنا في ذلك ولو سلم فهو لم ياذن في البيع لجهة الرهن بل لا تقسم فهو اذن فاسد ومراجعة حاكم شرعي بعد ذلك بمكنته مع انهم لا يراجعون فالوجه التحريم اه سم وفي المصباح والكراع بوزن غراب من الغنم والبقر بمنزلة الوظيف من الفرس وهو مستدق الساعد والكراع اثني والجمع اكرع مثل اقلس ثم يجمع الا كرع على الا كارع قال الازهرى والا كارع للدابة قوائمها وفيه ايضا والوظيف من الحيوان ما فوق الرسغ الى الساعد وبعضهم يقول مقدم الساعد والجمع او ظفه مثل رغيف وارغفة (قوله وامكن تميزه) اي كاه او بعضه اه شرح مر (قوله كبر ايض الخ) وكغزل نسجه بلحمته لنفسه وسواء كان المخلوط به مالا اختصاصا كان خلط ترابا بزبل اه شرح مر (قوله كزيت زيت الخ) وكالزيت كل مثلي كالحبوب والدرهم على المعتد بخلاف المتقوم فلا ياتي فيه ذلك بدليل وجوب الاجتهاد كافي اشتباه شاته بشاة غيره وفي اختلاط حمام البرجيز قاله شيخنا مر اه قل على الجلال (قوله والا فكتالف) فيملكه ملك مراعاة كما تقدم فيحجر عليه فيه حتى يؤدي مثله لملكه اه حل واعلم ان السبكي اعترض اقول بجعله تالفا واستشكله وقال كيف يكون التعدي سببا للملك وساق احاديث جمة واختار ان ذلك شركة بينهما كاثوب المصبوغ قال وفتح هذا الباب فيه تسليط الظلة على ملك الاول بخلطها قهرا على اربابها اه زى ومع ذلك هو ضعيف مردود رده مر في شرحه بوجوه ثم قال ولذا صوب الزركشي قول الهلاك قال ويندفع المحذور بمنع الغاصب من التصرف فيه وعدم نفوذه منه حتى يدفع البدل (قوله فكتالف) اي فللمالك تغريمه بدله لانه لما تعذر رده اذا اشبه التالف فيملكه الغاصب ان كان بما يقابل التملك فان لم يكن كتراب ارض موقوفة خلطة بزبل وجعله آجر اغرم مثله ورد الآجر للناظر ولا نظر لما فيه من الزبل لا ضمحلالة له بالنار قال بعضهم ومع تملكه المذكور فالوجه كما مر انه يحجر عليه فيه حتى يؤدي مثله لملكه ويكنى كما اتى به المصنف ان يعزل من المخلوط اي بغير الاراد اقدر حق المصوب منه ويتصرف في الباقي كما ياتي وبهذا مع ما ياتي ايضا سقط ما اطال به السبكي من الرد والتشنيع على القول بملكه بل هو تغليظ عليه مناسب للتعدي حيث عاقنا الحق بذمته بعد خلوها عنه اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله ويتصرف في الباقي الخ قضية ذلك ان الحجر عليه انما هو في القدر المصوب لافي جميع المخلوط حتى يصح بيع ما عدا القدر المصوب شائعا قبل العزل فليتأمل اه سم على حج اقول لا مانع من ذلك لكن لو تلف ما افترزه للمصوب منه هل يضمن بدله لتعنه بافرازه او يتبين بطلان تصرفه في قدر المصوب فيه نظر والا قرب الثاني لان الغاصب لا يبرأ من الضمان الا بعد رد المصوب او بدله وحيث تلف ما عين له تبين بقاء حقه في جهة الغاصب نظرا لما في نفس الامر (فرع) سئل سم في الدرس عن بذر في ارض بذرا وبذر بعده آخر هل ينزله هل يملك الثاني بذر الاول للخلط ويلزمه الاول بدل بذره ام لا واجاب بان الذي ينبغي ان يقال ان الثاني ان عد مستوليا على الارض ينزله ملك الاول وكان البذر الثاني وازمه للاول بدل بذره لانه اذا استولى على الارض كان غاصبا لها ولما فيها وان لم يعد الثاني مستوليا ينزله على الارض لم يملك الثاني بذرا الاول وكان الزرع بينهما بحسب بذرها وعبارة العباب (فرع) من بت بذره على بذر غيره من جنسه ونوعه واثار الارض انقطع حق الاول وغرم الثاني مثله وامالو اختلف الجنس كان البذر الثاني غير الاول كان بذرا الاول حنطة مثلا الثاني باقلا فلا يكون الاول كالتالف اه وقد اقي الشيخ الرمي في هذه بان النابت من بذرها لها وعليها الاجرة وهذا بخلاف ما لو غصب بذرا وزرعه في ارضه فانه يكون لملكه وعلى الغاصب ارش النقص اه وقول العباب وغرم الثاني مثله اقي الزيادي بان القول قول الثاني في قدره والله اعلم هكذا رأيت بهامش بخط بعض الفضلاء وقول سم ان عدم استوليا على الارض كان اقوى من الاول او كان بذره اكثر من بذر الاول اه ع ش (فرع) لو غصب من جمع دراهم مثلا وخلطها خلطا لا يميز ثم فرق عليهم المخلوط بقدر حقوقهم حل لكل

وامكن تميزه (منه كبر
ايض باحر أو بشعير
(لزمه) تميزه وان شق عليه
(والا) أي وان لم يمكن
تميزه كزيت زيت أو
بشيرج (فكتالف) سواء
أخلطه بمثله ام باجود ام
بارد أفلا لك تغريمه

منهم قدر حصته فان خص أحدكم بحصته لزمه أن يقسم ما أخذه عليه وعلى الباقيين بالنسبة إلى قدر أموالهم
 هذا لم يحصل كله عند معرفة المالك للمالك كما تقرر امام جهم فان لم يحصل الياس من معرفةهم وجب
 إعطاؤه المال لمالكهم او ثمنها لو جرد ملاكها وله افتراضها لبيت المال وإن ايس منه اى عادة كما هو
 ظاهر صارت من أموال بيت المال فلتواليه التصرف فيها بالبيع وإعطاؤها لمستحق شيء من بيت المال
 والله مستحق أخذها ظنرا لغيره أخذها لمطهر الله مستحق كما هو ظاهر وقد صرح ابن جماعة وغيره بذلك
 وقول الامام كغيره لو عم الحرام قطرا بحيث تذر وجود الحلال جاز اخذ المحتاج له وإن لم يضطر بلا
 تبسط محمول على توقع معرفة اعماله وإلا فهو ايت المال ليصرف في المصالح اه شرح مرقى على
 الجلال (تنبيه) قال شيخنا مروجها ارباب الاموال بان لم يعلم لها مالك قال ضائع امره لبيت المال
 وأما نحو الا كارع الماخو ذق المكرس الآن فالوجه تحريمها ولو مطبوخة وإن لم تعلم عين مالها لانه
 معلوم كما مر اه (قوله فكتالف) قال السبكي رحمه الله تعالى - راء كان ذلك في مثل او متقوم والضابط
 عدم إمكان التمييز قال وهو شامل للدرهم إذا اختلطت لكن ابن الصباغ وغيره جزموا بان قول الهلاك
 لا ياتي فيها وكان العرق ان كل درهم متميز في نفسه عن الآخر مجاور له غير مختلط وان كنا لا نميز اشتباهه
 بغيره قال ومنه يؤخذ انه لا يجوز أن يتصرف في شيء منها الا برضا صاحبه او يقوم الحاكم مقامه في القسمة
 اه اقول وهذا المعنى الذي أبداه في الدرهم من تمييز كل واحد في ذاته وان مجاور غير مختلط موجود في
 الحبوب والثمار وما شبه ذلك وما خذ قول الهلاك عدم التمييز وهو معنى شامل لكل ذلك نعم قول الهلاك
 كما قاله السبكي مشكل بعيد من قواعد الشافعي رضي الله عنه من حيث انه يصير التعدى وسيلة الى ملك
 الاموال قهر اعلی اربابها وفيه تسليط الظلمة وفتح باب مشكل إذ يترتب عليه أن كل من خلط شيئا ظلما بماله
 بحيث لا يتميز ملكه ويسوع له اكله وبيعه وغير ذلك والاحاديث الشريفة باطلاقتها مانعة من ذلك واطال
 في بيانه قال نعم انا وافق على الهلاك اذا لم يبق للمخلوط قيمة كقابل من ماء الورد في كثير من الماء اه وقوله
 ويسوع له اكله وبيعه الخ هذا منوع بل يحجر عليه الى وفاة البدل اه سم (قوله وله ان يعطيه منه الخ) اى وله
 أيضا أن يعطيه من غيره وان لم يرض لان الحق انتقل الى ذمة الغاصب وانقطع تعلق المالك بدين المخلوط
 اه من شرح مرقى (قوله ولم تعفن) في المصباح عفن الشيء عفنا من باب تعف فسد من ندوة واصابته فهو
 يتمزق عند مسه (قوله ولم يخف من اخراجها تلف معصوم) قيد في السفينة فقط واما في البناء فتقلع
 ولو تلف بسبب القلع اضاعاف قيمتها من مال الغاصب لان مال غيره اه س ل لكن قول الشارح الا في
 ولم يخف تلف المعصوم في الاولى من زيادتي صريح في أنه قيد في الاولى وعبارة شرح مرقى ولو غصب
 خشبة مثلا وبني عليها في ملكه او غيره ولم يخف من اخراجها تلف نحو نفس او مال معصوم اخرجت
 ولو تلف من مال الغاصب اضاعاف قيمتها لتعديبه انتهت (قوله ولم يخف من اخراجها) الظاهر ان
 المراد بالتلف ما يشمل نقص الصفة كابتلال القمح اه حل (قوله تلف معصوم) اى ولو للغاصب
 قال ابن القيم وينبغي أن يلحق به ما يبيع النيم الا الشين في غير الآدمي اه برماوى (قوله او
 مال) اى ولو للغاصب ومنه السفينة بالفرق كما ذكره الشارح او ينكسر الواحها بخلاف ما يتلف
 بنفس اخراجها من اجرة من يخرجها او بتفصيل الواح السفينة او كسر مجاورها منها ولعل هذا
 هو المراد بقولهم ولو تلف من مال معصوب على اخراجها اضاعاف قيمتها كما مر فلا ينافى ما قبله وهو
 واضح فتامله وحرره اه قل على الجلال (قوله لم يكن لها قيمة) اى ولو تافهة وقوله فهي كالتالفة اى
 فيقرم مثلها لانها مثلية اه حل (قوله الى الشط) اى اقرب شط يؤمن على المال فيه ولو كان غير
 مبدأ خروج السفينة اه مر اه ع ش (قوله وبأخذ القيمة للحيلولة) لان لها أمدا ينتظر بخلاف
 الجدار فيدمر حل (قوله ولو وطىء الغاصب امة مفصوبة) ولم يكن اصلا للمالكها اه حل (قوله او
 مدعيها جله الخ) يؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي ان شخصا وطىء جارية زوجته

(وله) اى الغاصب (ان يعطيه منه) اى من المخلوط
 (ان خلطه) اى المختصوب
 (بمثله او باجود) دون الاردا
 الا ان يرضى به ولا ارش
 له وقولى وله الى آخره
 من زيادتي (ولو غصب
 خشبة) مثلا (وبني عليها
 او ادرجها في سفينة ولم
 تعفن ولم يخف) من
 اخراجها (تلف معصوم)
 من نفس او مال او غيرها
 (كلف اخراجها) ووردها
 الى مالها او ارش نقصها
 ان نقصت مع اجرة المثل
 فان عفت بحيث لو اخرجت
 لم يكن لها قيمة فهي كالتالفة
 او خيف من اخراجها ما
 ذكر كان كانت اسفل
 السفينة وهي في لجة البحر
 فيصير المالك الى ان يزول
 الخوف كان تصل السفينة
 الى الشط وبأخذ القيمة
 للحيلولة وخرج بالمعصوم
 غيره كالحجري وماله
 والتقييد بلم تعفن في
 الصورتين وبلم يخف تلف
 معصوم في الاولى من
 زيادتي (ولو وطىء)
 الغاصب امة (مفصوبة
 حد زان منها) بان كان
 عالما بالتحريم مختارا او
 مدعيها جله بعد اسلامه
 ونشأ قريبا من العلاء

(ووجب مهر) على
الواطى ولو زانيا (إن لم
تكن زانية) وإلا فلا مهر
إذ لا مهر لبغى وكالزانية
مرتدة ماتت على ردتها ولو
كانت بكر الزمة إرش بكاره
مع مهر ثيب (ووطء مشتر
منه) أى من الغاصب
(كوطنه) فى الحد والمهر
وإرش البكاره فيحد
الزاني ويجب على الواطى
المهر إن لم تكن زانية وإرش
البكاره (وإن أحباها)
أى الغاصب أو المشتري
منه (بزنا فالو لدريق للسيد
(غيره نسيب) لأنه من زنا
(أو بغيره غير نسيب) للشبهة
(وعليه قيمته) لنفويته رقة
بظنه (وقت انفصاله حيا)
لا سيد لأن التقويم قبله غير
ممكّن (ويرجع) المشتري
(على الغاصب بها) لأنه
غره بالبيع له وخرج
بزيادته حيا مالو انفصل
ميتا فان انفصل بلا جناية فلا
قيمة عليه أو بجناية فعلى
الجاني ضمانه وللمالك
تضمن الغاصب والمشتري
منه ويقال مثل ذلك فى
الرقيق المنفصل ميتا بجناية
وفى ضمان الغاصب له بلا
جناية وجهان أحدهما
وهو الأوجه نعم لثبوت
البدعيه تبعاً لأمه ومثله
المشتري منه ويضمنه بقيمته
وقت انفصاله لو كان حيا

وأحباها مدعيها حلها له وإن ملك زوجته ملك له وهو عدم قبول ذلك منه وحده وكون الولد رقيقا لعدم
خفاء ذلك على مخالطها أه ع ش على م (قوله) ووجب مهر إن لم تكن زانية) أى ووجب البكر إرش
البكاره وإن كانت زانية فلا يسقط بزناها إلا أنه فى مقابلة جزء من بدنها وأجزاءها مضمونة على الغاصب
وإن رضيت بإزالتهما فقول الشارح لزومه إرش بكاره أى مطلقا وقوله مع مهر ثيب أى إن لم تكن زانية وفى
شرح م (ثم إن كان الواطى عالما بالنحر يحرم تعدد المهر بتعدد الوطء وإن كان جاهلا به ووجب مهر واحد
وإن تكرر الوطء فإن وطئ مرة جاهلا وأخرى عالما فمهران كما سيأتى فى الصداق أه (قوله) إذ لا مهر لبغى)
فيه أنه مصادرة وهى أخذ الدعوى فى الدلائل لأنه عل هنا بالحكم الذى ادعاه وهو أنه لا مهر للزانية والجواب
عن هذا ونظائره أن الدليل عام فمهر حكم بالكلية على الجزئى الذى هو الدعوى أى والكلية ثابت متقرر ويصح
أن يراد بقوله إذ لا مهر لبغى الحديث الوارد فيكون دليلا من السنة (قوله) لبغى) أى زانية وهو بفتح الموحدة
وكسر المعجمة وتشديد الباء فعيل يستوى فيه المذكر والمؤنث أه ع ش (قوله) وكالزانية مرتدة) أى وإن لم
تكن مغصوبة حرة كانت أو أمة وفى كلام حج التقييد بالحرة وفيه نظر لأن الأمة المرتدة مهددة أيضا
كالحره لا ضمان ما تلافها ولا ينافيها ما تقدم أن المرتد إذا فتلته المشتري كان قابضاً له المشعر بأنه مضمون لأن
الحكم بأنه مقبوض للمشتري لا يدل على أنه مضمون لأن المشتري إنما كان قابضاً لأنه متعدي على الإمام فى قتله
مع كونه مقصرا أه حل (قوله) ماتت على ردتها) فلا مهر لها ولا إرش بكاره لأنها مهددة حرة كانت أو أمة
أه حل (قوله) كوطنه فى الحد والمهر الخ) نعم تقبل دعواه هنا الجهل مطلقا ما لم يقل علمت الغصب فيشترط
عذر من محو قرب اسلام مع عدم مخالطتها أو خالطها أمكن اشتباه ذلك عليه أه شرح م (قوله) ويجب على
الواطى المهر) قوة الكلام تعطى أنه يجب على المشتري من الغاصب مهر ثيب وإرش البكاره مع أنه مشتر
شراء فاسد والواجب على المشتري كذلك مهر بكر وإرش بكاره كما تقدم فى البيع ثم ذكرت ذلك لم
فوافق فليحرر م وفى قول على الجلال قوله يجب على الواطى المهر أى كفى شرح شيخنا ونقل عنه
وجوب مهر بكر لأنه من البيع الفاسد كما تقدم راعته شيخنا الأول رخص ما فى البيع الفاسد بغير المشتري
من الغاصب إذ من المرجحات ذكر الشئ فى بابه وهو ظاهر لأن اليد المربوطة على يد الغاصب لها حكم الغصب
كما مر أه (قوله) وإن أحباها) الضمير المرفوع راجع للاحد وإن لم يكن العظمى أو كما بينه الشرح (قوله)
لأنه من زنا) تعليل المسألين قبله وقوله للشبهة تعليل للثنتين قبله أيضا (قوله) غير نسيب) أى من أصله لأنه
انعقد رقيقا ثم عتق كما قال فى المطلب أنه المشهور أه شرح م (قوله) لأن التقويم قبله غير ممكن الخ) هذا
لم يفد إلا عدم اعتبار وقت الحل ولم يفد عدم اعتبار أوقات ما بعد الانفصال فلم لا يقال يقوم تألما مثلا
(قوله) ويرجع المشتري على الغاصب بها) اقتصاره على المشتري يفهم أن المنتهب من الغاصب لا يرجع بها وهو
أصح الوجهين خلافا لبعض المأخرين أه شرح م (قوله) لأنه غره بالبيع له) منه يعلم أن الكلام فيما إذا اشتري
جاهلا به وماوى (قوله) فعل الجاني ضمانه) أى بالقرعة كما سيأتى فى قوله وللمالك تضمن الغاصب والمشتري
منه أى بعشر قيمة الام كما سيأتى وقوله مثل ذلك أى فى أن الجاني يضم منه لكن بعشر قيمة الام كما سيأتى
وفى أن للمالك تضمن الغاصب والمشتري منه بعشر قيمة الام أيضا أه شيخنا (قوله) وللمالك تضمن
الغاصب) أى بعشر قيمة الام أى عشر أقصى قيمته من جناية إلى القاء كما قاله المصنف فى
الجنايات (قوله) وفى ضمان الغاصب له الخ) أى للرقيق وقوله وهو الأوجه ضيف والمعتمد أنه
لا يجب عليه فيه شئ أه شيخنا (قوله) بلا جناية وجهان) ويجزى الوجهان فى حمل بهيمة مغصوبة
انفصل ميتا واقتصار الشارح على حكاية الضمان لثبوت اليد عليه تبعاً لأمه تبع فيه الرافعى هنا
وقال أنه ظاهر النص لكنه صحح بعد ذلك بأوراق عدم الضمان وقواه فى الشرح الصغير أه شرح
م (قوله) ويضمنه بقيمته الخ) الضمير المستتر راجع لكل من الغاصب والمشتري منه والبارز عائد للجنيين

ويضمنه الجاني بعشر قيمة أمه كما يضمن الجنين الحرة عبدا وأمة كما يعلم ذلك بما يأتي في كتاب الجناية فتضمن المالك الغاصب وللشترى منه بذلك وسيلتي ثم إن بدل الجنين المجنى عليه تحمله العاقلة وقول ولو وطئ إلى آخره أولى بما عبر به (٤٩٧) (و) يرجع عليه أيضا (بارش

نقص بناءه وغراسه) إذا قلعهما المالك لأنه غره بالبيع (لا بغرم ما تلقى) عنده (أو تعيب) من المصوب (عنده) أي المشتري فلا يرجع به إذا غرمه للمالك على الغاصب لأن الشراء عقد ضمان وإنما يرجع عليه بالثمن أو (بغرم) (منفعة استوقاها) كالسكنى والركوب والوطء لأنه استوفى مقابله بخلاف غرم منفعة لم يستوفها لأنه لم يلقها ولا التزم ضمانها (وكل مالو غرمه) المشتري (رجع به) على الغاصب كقيمة الولد وأجرة المنفعة القائمة تحت يده (لو غرمه الغاصب) ابتداء (لم يرجع به) على المشتري (وما لا يرجع) أي وكل مالو غرمه المشتري لا يرجع به على الغاصب كاجرة منفعة استوقاها لو غرمه الغاصب ابتداء ورجع به على المشتري نعم لو غرم قيمة العين وقت الغصب لكونها أكثر لم يرجع بالزائد على الأكثر من قيمة وقت قبض المشتري إلى التلف لأنه لم يدخل في ضمان المشتري ولذلك لا يطالب به ابتداء كذا استثنى هذا ولا يستثنى لأن المشتري لا يغرم الزائد فلا

الريق وهذا مبني على الضعيف (قوله ويضمنه الجاني) أي الجنين الرقيق هذا بيان لقوله مثل ذلك وقوله كما يضمن الجنين الخ بيان لقوله فعلى الجاني ضمانه وقوله بذلك أي بعشر قيمة أمه في الحر والريق وكان عليه أن يقول ويضمنه المالك الخ لأن هذا لا يتفرع على ما قبله فالجواب أن الرقيق ضمانه على الجاني والغاصب واحد وإن الحر ضمانه مختلف فعلى الجاني بالفترة وعلى الغاصب بعشر قيمة الأم اهـ شرح (قوله للغاصب وللشترى منه بذلك) أي بعشر قيمة أمه حرا كان أو رقيقا اهـ حل والحاصل أنه إن انفصل حيا وهو رقيق فهو للسيد أو هو حر فعلى الغاصب القيمة يوم الولادة وإن انفصل ميتا بلا جناية فلا شيء فيه مطلقا حرا كان أو رقيقا أو بجناية فإن كان رقيقا ضمنه الجاني بعشر قيمة أمه وضمنه الغاصب بذلك وإن كان حرا فعلى الجاني الفترة وعلى الغاصب عشر قيمة أمه لأنه هو الذي فات على المالك بالحرية وتكون الفترة لورثة الجنين كذا قرره شيخنا الباقلي اهـ برماوى (قوله بخلاف غرم منفعة لم يستوفها الخ) أي فإنه يرجع به المشتري على الغاصب ويخرج بالمشتري المنهوب فقضيته أنه لا يرجع ببذل ما غرمه في المنافع القائمة بلا استيفاء منه وهو قياس ما تقدم من عدم الرجوع بقيمة الولد اهـ ع ش على م ر (قوله بخلاف غرم منفعة لم يستوفها الخ) وثمرة الشجرة ونتاج الدابة وكسب العبد كالمنفعة السنوى اهـ سم (قوله وكل مال الخ) كل مبتدأ وما موصولة أو موصوفة ولو شرطية بمعنى أن والجملة الأولى من الشرط والجواب صفة أو صلة والجملة الثانية خبر اهـ شيخنا وقوله وما لا يرجع مقتضى صنيعة في الحل أنه حذف المبتدأ وبعض الصلة والصفة وبعض الخبر وانظر هل هو جائز عرية اهـ (قوله وكل مال الخ) تكتب كل موصولة بالاضافة اليها إن كانت ظرفية وإلا ففصلولة كافي رسم المصنف هنا اهـ قل على الجلال (قوله ولا يستثنى الخ) أي ولا يصح استثناءه (قوله في الرجوع وعدمه) أي لا في الاستقرار وعدمه أيضا برلى قال الأسنوى وليس المراد أنهم كالمشتري في جميع ما سبق في أول الباب بيان ذلك فقال والأيدي المترتبة على يد الغاصب أي ضمان الخ فتأمل ما قاله وقيد به ما أطلقه هنا مثلا إذا أخذ زيد المصوب وديعة من الغاصب جاهلا بالحال وتلف عنده لا يستقر عليه الضمان فلا يجوز أن يكون المراد أنهم كالمشتري في استقرار أيضا تأمل اهـ سم وقوله في أول الباب أي في قول المتن وضمن أخذ مصوب والقرار عليه أن تلف عنده الخ

(كتاب الشفعة)

مأخوذ من شفعت كذا بكذا إذا ضمنته إليه سميت بذلك لضم نصيب الشريك إلى نصيبه أو من الشفع وهو ضد الوتر فكان الشفع يجعل نصيبه شفعاً بضم نصيب شريكه إليه أو من الشفاعة لأن الأخذ في الجاهلية كان بها أي بالشفاعة ولكونها تؤخذ قهرا على المشتري جعلت أثر الغصب إشارة إلى استثنائها منه والعفو عنها أفضل ما يمكن المشتري نادما أو مغبونا اهـ برماوى وفي الاستثناء شيء لعدم دخولها في الغصب لخروجها عنه بقيد بغير حق أو بقيد عدوانا إلا أن يراد كلها مستثناءة منه اهـ سم على حج اهـ ع ش على م ر وقوله والعفو عنها أفضل ظاهره وإن اشتدت إليها حاجة الشريك القديم وينبغي خلافه ويحتمل بقاؤه على ظاهره ويكون ذلك من باب الإيثار وهو أولى حيث لم تدع إليه ضرورة كالاحتياج للماء للطهارة بعد دخول الوقت ومحلها أيضا حيث لم يترتب على الترك معصية فإن ترتب عليه ذلك كان يكون المشتري مشمورا بالفجور فينبغي أن يكون الأخذ مستجابا واجبا أو تامين طريقا لدفع ما يريد المشتري من الفجور ثم اهـ ع ش على م ر (قوله وهي لغة الغضم) أي لما فيها من ضم نصيب إلى آخره من اللغوى أمر بلال أن يشفع الأذان ويؤثر الإقامة أي يجعل كلماته شفعاً فقيه ضم بعضها إلى بعض اهـ شيخنا وفي المصباح شفعت الشيء شفعاً من باب نفع ضمنته إلى الفرد وشفعت الركعة

(٦٣ - جل منهج - ثالث) يصدق به الضابط المذكور (و) كل (من أنبت) بنون فوحدة فنون (يده على يد غاصب فكشترى) في الضابط المذكور في الرجوع وعدمه (كتاب) باسكان الفاء وحكى ضمها وهي لغة الغضم وشرعا

جعلتها ثنتين ومن هنا اشتقت الشفعة وهي مثال غرفة لان صاحبها يشفع ماله بها وهي اسم للملك المشفوع
مثل اللقمة اسم للشيء الملقوم وتستعمل بمعنى التملك لذلك ومنه قولهم من ثبتت له شفعة فآخر الطلب بنهر
عذر بطلت شفعتها ففي هذا المثال جمع بين المعنيين فان الاولى للبال والثانية للتملك اهـ (قوله حق تملك) هو
بمعنى الاستحقاق فعناها شرعاهو الاستحقاق وان لم يوجد التملك وقوله قهرى بالرفع والجر اى على
المشتري ولهذا ذكر عقب الفصص اشارة الى استثنائها منه اهـ شيخنا (قوله والاصل فيها) اى قبل الاجماع
شرح بهجة ولعله اسقطه هنا مراعاة لمن شذفنع الاخذ بها ففيها خلاف في الجملة وذكره هناك تنزيلا للشاذ
منزلة العدم اهـ ع ش (قوله قضى رسول الله ﷺ بالشفعة) فان قلت الافعال وما نزل منزلتها لا عزم فيها
وما من صيغ العموم لانها من كلام الراوى اخبار عن فعله ﷺ والعموم انما هو من جهة الالفاظ ولم يعلم
ما وقع منه ﷺ لاحتمال ان شخصا باع حصته من دار قضى لشريكه بالشفعة ويحتمل خلاف ذلك فلم يصح
الاستدلال بالعموم الذى فى ما ويمكن الجواب ان الراوى فهم العموم بما وقع منه صلى الله عليه وسلم
فاخبر عما فهمه من حاله ﷺ واقر عليه فصار اجماعا على انه صلى الله عليه وسلم قضى بالشفعة فى كل مالم
يقسم او يقال نزل القضاء منزلة الافتاء اى اقرى رسول الله ﷺ الخ اهـ ع ش (قوله فيما لم يقسم) اى
شرك لم يقسم لان عدم القسمة يستلزم الشركة ورواية مسلم فى كل شركة لم تقسم اهـ ع ش على مـ (قوله
فيما لم يقسم) رواية مسلم فى كل شرك لم يقسم ربة او حائط لا يحل له ان يبيع حتى يؤذن شريكه فان شاء اخذ
وان شاء ترك واذا باع ولم يؤذنه فهو احق به وهذا الحديث اخذ به الامام احمد فخرم البيع قبل الاستئذان
(تنبه) انما لم تثبت فى المنقول لانها تملك قهرى على خلاف القياس فاختصت بما يدوم ضرره من العقار
واعلم ان قضية مفهوم هذا الحديث الشريف عدم ثبوتها للشريك فيما لو استاذنه قبل البيع فترك اى فلا يصح
ان ياخذ بعد ذلك قال السبكي لكن قدم عليه ما يقتضى الثبوت مطلقا من الاحاديث لانه منطوق واعتضد
بالقياس ويحمل الاول على انه اذا ترك لا يعود يطلب (فرع) لو انهدمت الدار بعد ثبوت الشفعة
جاز اخذ النقص تبعا للارض ولو بيع الشجر او البناء وحده ثبت فيه الشفعة عند مالك رحمه الله تعالى
(فرع) قال السبكي دار نصفها وقف ونصفها طلق فباع صاحب الطلق السبكي فلا شفعة للوقوف عليه
وان قلنا بملك العين الموقوفة اهـ (قوله فيما لم يقسم) قال حج ظاهر انه يقبل القسمة لان الاصل فى المنق
لم ان يكون فى الممكن بخلافه بلا واستعمال أحدهما محل الآخر تجوز واجمال قاله ابن دقيق العيد اهـ
شوبرى (قوله فاذا وقعت الحدود) معنى وقوع الحدود وتصريف الطرق انه حصلت القسمة بالفعل
فصار كل منهما جارا للآخر بعد ان كان شريكا ولا شفعة للجار اهـ ع ش (قوله وصرفت الطرق)
بالتشديد بينت وبالتخفيف فرقت وقوله فلا شفعة لانها صار اجارين اهـ حـ لوعبارة ع ش على مـ
قوله وصرفت اى ميزت وبينت وهو بالتشديد كما يؤخذ من كلام مالك حيث قال من الصرف بكسر
الصاد وهو الشيء الخالص اهـ شرح المشكاة بالمعنى ونصها وفسرت صرفت بييت لقول مالك معناه
خلصت وبينت من الصرف بكسر اؤه وهو الخالص من كل شيء (قوله وفى رواية له الخ) اى بهذا التخصيص
مالصدقها بالمنقول المحض واو للتوزيع وفيه هذا اشتراط ان يكون المشفوع أرضا فقط او مع تابعها
كما سياتى وقوله والمعنى فيه اى فى الشفعة لان معناها الاستحقاق او فيه اى ثبوت الشفعة وقوله
واستحداث معطوف على مؤنة وقوله فى الحصة متعلق باستحداث وقوله الصائرة اليه اى التى تستصير
اهـ شيخنا (قوله وفى رواية له فى أرض) لعله بعد قوله فى كل مالم يقسم وحيث ذقوا فوافق ما رواه مسلم
فى كل شركة لم تقسم ربة او حائط اهـ شرح مـ (قوله والمعنى فيه دفع ضرر الخ) اى ومن حق
مراغب فى البيع أن يخلص صاحبه من هذا الضرر بالبيع له الخ ما ياتى (قوله والرابع المنزل) اى فهو
مفرد وقيل اسم جمع قال النووى فى شرح مسلم والرابع والرابعة بفتح الراء وسكون الباء والرابع الدار

حق تملك قهرى ثبت
لشريك القديم على الحادث
فيما ملك بعوض والاصل
فيها خبر البخارى عن جابر
رضى الله عنه قضى رسول
الله ﷺ بالشفعة فيما
لم يقسم فاذا وقعت الحدود
وصرفت الطرق فلا شفعة
وفى رواية له فى أرض او
ربع او حائط والمعنى
فيه دفع ضرر مؤنة القسمة
واستحداث المرافق
كالصعد والنور والبالوعة
فى الحصة الصائرة اليه
والرابع المنزل والحائط
البستان

والمسكن ومطلق الارض وأصله المنزل الذي كانوا يربعون فيه أي يزلون فيه زمن الربيع والربيع تانيث
الربيع وقيل واحد والجمع الذي هو اسم الجنس ربيع كتمره وتمره ع ش على م ر وفي المصباح والربيع محلة
القوم ومنزلهم وقد أطلق على القوم مجازا والجمع ربيع مثل سهم وسهام وأربع وربوع والمربع وزان جعفر
منزل القوم في الربيع وفيه أيضا حوط خوله تحوطا ادار عليه نحو التراب حتى جعله محيطا به واحاط القوم
بالبلد احاطة استداروا بجوانبه وحاطوا به من باب قال لغة ومنه قيل للبناء حائط اسم فاعل من الثلاثي والجمع
حيطان والحائط البستان جمعه حوائط اه (قوله اركانها) أي الشفعة بمعنى الاستحقاق وان لم يوجد التملك
وان كان عند التملك يحتاج إلى الصيغة فلذلك اعتذر عن عدم الصيغة وقال والصيغة إنما تجب في التملك أي
لا في الاستحقاق الذي هو في الشفعة اه شيخنا (قوله والصيغة إنما تجب الخ) أي فلا حاجة إلى عدما ركنا
بل لا يصح اه ع ش على م ر وقد علمت ما في هذا من التساهل والمراد بالصيغة التي تجب عند التملك
ولا تجب عند الاستحقاق هي صيغة التملك أي الصيغة المفيدة لحصوله اما الصيغة المفيدة لثبوت الحق القهرى
المعبر عنه بالشفعة فلا بد منها كقوله أنا طالب للشفعة أو راغب فيها أو نحو ذلك وهذه الصيغة هي الموصوفة
بكونها على الفور كإتيانها إذا قالوا الشفعة على الفور فالمراد بها اللفظ الدال على الرغبة فيها لكن لا يجب
ذكرها إلا بحضرة الحاكم أو المشتري المأخوذ منه أو الشهود إذا علمت ذلك علمت أنه كان يمكن عد
الأركان أربعة والرابع هو الصيغة بل لا بد من ذلك ولا يجب عنه لما علمت أن الاستحقاق المذكور لا يتحقق
ولا يثبت إلا بصيغة تدل عليه فما صنعوه فيه تساهل تأمل (قوله ان يكون أرضا يتابعها) خرج به بيع بناء
وشجر في أرض مختكرة إذ هو كالمقول اه شرح م ر وكتب عليه ع ش قوله في أرض مختكرة وصورتها
على ما جرت به العادة الآن أن يؤذن في البناء في أرض موقوفة أو مملوكة بأجرة مقدرة في كل سنة في مقابلة
منفعة الأرض من غير تقدير مدة فهي كالخراج المضروب على الأرض كل سنة بكذا واغفر ذلك
للضرورة اه بحروفه (قوله يتابعها) أي أن كان أي أو وحدها ان لم يكن ففي عبارته قصور اه شيخنا أي
ما يتبعها في مطلق البيع أي في البيع المطلق الخالي عن ذكره وقد تقدم في باب الأصول والثمار في قوله يدخل في
بيع الأرض ما فيها من بناء وشجر الخ (قوله كشجر) هل وان نص عليه مع الأرض لأنه إذا نص عليه
صار مستقلا انظره اه حل وسياق قريبا عن ع ش على م ر ما يقتضي أنها تثبت فيه ولو نص على دخوله
وان التنصيص عليه لا يخرج عن التبعية عند الإطلاق والمدار عليها كما تقرر (قوله كشجر) وقوله
وبناء عبارة شرح م ر وشرط التبعية أن يباعا أي الشجر والبناء مع ما حوله من الأرض فلو باع شقصا
من جدار واسه لا غير أو من أشجار ومغارسها لا غير فلا شفعة لأن الأرض تابعة هنا قال السبكي وينبغي
أن تكون صورة المسئلة حيث صرح بدخول الاس والمغرس في البيع وكانا مرئيين قبل ذلك فانه إذا لم
يرهما وصرح بدخولهما لم يصح البيع في الاصح انتهت (قوله كشجر) أي بجامع الدخول في البيع
(تفيه) هذا الحكم ثابت ولو حدث الثمرة المذكورة أي غير المؤثرة بعد البيع وقبل الاخذ ولو
كان البقل يجز مرارا فالجزء الظاهرة كالثمر المؤثر والأصول كالشجر اه بر اه سم (قوله وثمر غير
مؤثر) أي عند البيع وان تأخر عند الاخذ سواء كان موجودا عند البيع أم حدث بعده خلافا لابن الرفعة
لتبعيته للأصل في البيع فكذا في الاخذ هنا ولا نظر لطرو تأخره لتقدم حقه وزيادته كزيادة الشجر
بل قال الماوردي ياخذ اه وان قطع اه شرح م ر وكتب عليه ع ش قوله سواء اكان موجودا
عند البيع الخ قضيته ان الثمرة الحادثة بعد الاخذ تتبع في الاخذ بالشفعة وان كانت مؤثرة وقت
الاخذ لكن في حاشية سم على المنهج ما يفيد أنها لا تتبع فيما ذكر وعبارة شيخنا الرياوى ولو
حدث الثمر بعد البيع ولم يؤثر عند الاخذ اخذ بالشفعة تبعا وإلا فلا اه وعليه فيفيد قول الشارح غير
مؤثر أي وقت الاخذ (قوله وثمر غير مؤثر) أي عند البيع وان شرط دخوله لأنه تصریح بمقتضى العقد

(أركانها) ثلاثة (أخذ
وماخوذ منه وماخوذ)
والصفة إنما تجب في
الملك كإتيان (وشرط
فيه) أي في المأخوذ (أن
يكون أرضا يتابعها)
كشجر وثمر غير مؤثر
وبناء توابعه

من أبواب وغيرها (غير نحو عمر) (٥٠٠) كجري نهر لا غنى عنه فلا شفعة في بيت على سقف ولو مشتركوا في شجر أفرد بالبيع

أوبع مع مفرسه فقط ولا
في شجر جاف شرط دخوله
في بيع أرض لا تنفاه التبعية
ولا في نحو عمر دار لا غنى
عنه فلو باع داره وله
شريك في عمرها الذي لا غنى
عنه فلا شفعة فيه حذرا
من الأضرار بالمشتري
بخلاف مالو كان له عنه
غنى بان كان للدار عمر
آخر أو أمكنه أحداث
عمرها إلى شارع أو نحوه
وتعبري بغير إلى آخره
أعم بما عبر به (وأن يملك
بعرض كبيع ومهر وعوض
خلع وصلاح دم) فلا شفعة
فيما يملك وإن جرى سبب
ملكه كالجعل قبل الفراغ
من العمل ولا فيما ملك
بغير عوض كارت ووصية
وهبة بلا ثواب وقيد
الأصل الملك بالزوم
وهو مضر أو لا حاجة
إليه لثبوت الشفعة في مدة
خيار المشتري كما سيأتي
وعدم ثبوتها في مدة خيار
البائع أو خيارهما كما
سيأتي لعدم الملك الطاريء
لعدم الزوم (وأن لا
يبطل نفعه المقصود) منه
(لو قسم) بان يكون بحيث
ينفع به بعد القسمة من
الوجه الذي كان ينفع
به قبلها (كما حوّن

فلا يخرج عنه التبعية هذا ما اقتضاه إطلاق الشارع وهو ظاهر اه ع ش على م ر (قوله وثمر غير مؤبر)
أي وأصول بقل يحزم مرة بعد أخرى اه حل (قوله وثمر غير مؤبر) اما هو إذا شرط دخوله فلا تثبت فيه
الشفعة لا تنفاه التبعية اه ع ش (قوله من أبواب وغيرها) أي من كل منفصل توقف عليه نفع متصل اه
حل كفتح غلق والاعلى من جري رحاه قل على الجلال (قوله فلا شفعة في بيت على سقف الخ) ولو
اشتركا في سفل واختص أحدهما بعلوه فباع صاحب العلوه مع نصيبه من السفل أخذ الشريك هذا فقط
لان العلو لا شركة له فيه وهكذا لو كانت الأرض مشتركة وفيها شجر لأحدهما فباعه مع نصيبه منها فالشفعة
له في الأرض بحصته من الثمن لا في الشجر اه شرح م ر وكتب عليه ع ش قوله لا في الشجر أي فلا شفعة فيه
لعدم الشركة وينبغي أن يجب على مالك الشجر نصف الأجرة للشفيع وهو ما يخص النصف الذي كان
للشريك القديم قبل دون ما يقابل النصف الذي انتقل إليه بالشفعة لأن صاحبه كان يستحق الإبقاء فيه
بجاءنا فتنتقل الأرض للشفيع مساوية المنفعة كمالو باع أرضا واستثنى لنفسه الشجر فانه يبقى بلا أجرة
وليس للشفيع تكليف المشتري قطع الشجر ولا تملكه بالقيمة ولا القلع مع غرامة أرض النقص لأنه مستحق
الإبقاء وعليه فلو قسم الأرض وخرج النصف الذي فيه الشجر لغير مالك الشجر فهل يكلف الآن أجرة
الجميع أو النصف أو لا يكلف شيئا لاستحقاقه بقاء الكل قبل القسمة فيه نظر فيحتمل الأخير للعللة المذكورة
ويحتمل وهو الأقرب الأول لأنه لا حق لمالك الشجر الآن في الأرض اه (قوله ولو مشترك) غاية في
السقف لا في البيت إذا الغرض أنه مشترك وهي الردو عبارة أصله مع شرح م ر ولا شفعة في حجرة مشتركة
باع أحدهما نصيبه منها وقد بذت على سقف غير مشترك بان اختص به أحد الشريكين فيها أو غيرهما إذ لا
قرار لها فهي كالنقل وكذا مشترك في الأصح لان السقف الذي هو أرضها لا يثبت له فاء عليه كذلك والثاني
يجعله كالأرض (قوله ولا في شجر أفرد بالبيع) ظاهره ولو بتفصيل الثمن كان قال له بعثك الشجر بكذا
والأرض بكذا وهو ظاهر ونظير ما صرح به م ر في شرحه من أنه لو كان على النخل ثمر مؤبر وباعهما
وشرط دخول الثمر فانه لا شفعة فيه لا تنفاه التبعية اه ع ش (قوله أوبع مع مفرسه فقط) انظر هذا خرج
بأي شيء في كلامه ويمكن أن يقال خرج بقوله أرضا تباعها بان يقال أراد بالارض الأرض المقصودة
للمشتري والارض في هذه الصورة لم تدخل إلا بالنص عليها فالارض تابعة للشجر من هذه الحثية ومقصودة
من جهة أنه لو باع الشجر وأطلق لا تدخل مغارسه لان المراد أنه باع الشجر ودخلت الأرض تبعا اه ع ش
(قوله أوبع مع مفرسه فقط) فلا تثبت الشفعة في المغرس والشجر لان المغرس به غير مستقيم اه حل أي
بل هو تابع (قوله ولا في شجر جاف الخ) فلو أراد الشفيع الأخذ قومت الأرض مع الشجر ثم بدونه
وقسم الثمن على ما يخص كل منهما كمالو باع شجرا مشفوعا وسيفا اه ع ش على م ر (قوله لا تنفاه التبعية) قضيته
ثبوتها في الشجر الرطب وإن نص على دخوله لأنه لو سكنت عنه دخل عند الإطلاق اه ع ش على م ر (قوله
فلو باع داره وله شريك الخ) وأما لو باعه نصيبه من الممر فتثبت فيه الشفعة وإن يمكن أحداث عمر للدار
اه برماوى وقوله فتثبت فيه الشفعة والظاهر أن عمله إذ ما كان قسمة الممر وإلا فلا كما هو ظاهر من
قاعدة الباب (قوله أو أمكنه أحداث عمرها) ظاهره ولو بمؤنة لها وقع لكن قيد شيخنا كحج بقولهما
مالم يكن لها وقع اه حل (قوله كبيع الخ) هذه أمثلة للملوك بعوض (قوله كالجعل قبل الفراغ
من العمل) وبعد الفراغ من العمل يؤخذ بأجرة مثل الردو أما الصلح على نحو الكتابة فغير صحيح لأنها
غير مستقرة اه حل (قوله وهو مضر) أي لأنه يقتضى عدم ثبوت الشفعة فيها إذا كان الخيار للمشتري
مع أنها تثبت فهو مضر بالنسبة لذلك وقوله أو لا حاجة إليه وذلك إذا كان الخيار للبائع أو لهما فان ذلك
خرج بقوله وإن يملك لعدم ثبوت الشفعة حيث لا لعدم الملك الطاريء لا لعدم الزوم كما نبه على ذلك
الشارح اه ع ن وبعبارة أخرى لشيخنا قوله وهو مضر أي إن كان الغرض به الاحتراز عن صورة خيار

المشتري وحده وقوله أو لا حاجة اليه أي ان كان الغرض منه الاحتراز عن صورة خيار البائع أو خيارهما
 أشار إلى الأول بقوله لثبوت الشفعة الخ وللثاني بقوله وعدم ثبوتها الخ اه شيخنا (قوله وذلك) أي ووجه
 اشتراط ان لا يبطل نفعه الخ لكن الدليل المذكور يحتاج لضميمة حتى يظهر اثبات هذا المطلوب به بان يقال
 والذي يبطل نفعه بالقسمة لا يقسم فلا ضرر وعبارة شرح الروض قال الرافعي وهذا الضرر وان كان
 واقعا قبل البيع لو اقسام الشريك كان من حق الراغب في البيع تخليص شريكه بالبيع منه فاذا لم يفعل
 سلطه الشارع على أخذه منه فلم أنها لا تثبت الا فيما يجبر الشريك فيه على القسمة اذا طلبها الشريك انتهت
 وبهذا سقط ما قرر به بعضهم هنا حيث قال قوله وذلك لان علة الخ انظر هذا الدليل لم ينتج المدعى هنا كما لا يخفى
 والظاهر انه من تنمة العلة السابقة فلما قال دفع ضرر مؤنة القسمة الخ وهذا الضرر حاصل الخ العلة فكان
 الانسب ذكر هذا هنا لان علة الثبوت القهرى لا يتم الا بهذا تأمل بانصاف اه (قوله والحاجة) معطوف
 على مؤنة قوله الصائرة أي ولو وقعت القسمة اه شيخنا (قوله ومن حق الراغب فيه الخ) أي في البيع وقوله
 منه أي من الضرر اه زى اه ع ش (قوله ومن حق الراغب فيه الخ) قضيته انه لو عرض عليه البيع فابى ثم
 باع لاجنبى ليس له أي للشريك الاخذ بالشفعة وليس كذلك وما ذكره حكمة اه ع ش على مر (قوله بخلاف
 ما يبطل نفعه الخ) فالشرط ان يكون الماخوذ بالشفعة يتأق الا تنفعا به من الوجه الذي كان ينتفع به منه وفي
 كلام شيخنا ما يفيد انه لا بد ان يكون كل من الماخوذ وغيره يتأق الا تنفعا به من الوجه الذي كان ينتفع به
 منه فيتأق من الحمام حمامان تأمل اه ح ل وهذا غير مسلم لانه يقتضى انها لا تثبت لمالك عشر دار صغيرة
 اذا باع شريكه التسعة الا عشار وليس كذلك بل تثبت له كما نص عليه هو أي مر وكذلك الشرح بقوله
 وبذلك علم الخ (قوله كطاحون وحمام صغيرين) ظاهره ان ذلك جار وان اعرضنا عن بقائهما على ذلك
 وقصدنا جعلهما دارين وهو ظاهر مادام على صورة الحمام والطاحون فلو غيرا صورتهما عن ذلك
 فينبغى اعتبار ما غيرا اليه اه ع ش على مر (قوله وبذلك علم الخ) أي بقوله وذلك لان علة الخ
 (قوله لا عكسه) أي لو باع مالك العشر حصته فلا تثبت الشفعة لشريكه لانه آمن من القسمة
 وقوله دون الثاني أي فانه لا يجبر عليها فانه آمن منها اه ح ل لان صاحب العشر اذا طلبها لا يجاب
 لها (قوله لا عكسه) أي ما لم يكن يشتري العشر له ملك ملاصق له فتثبت الشفعة حينئذ لصاحب
 التسعة لان يشتري العشر حينئذ يجاب لطلب القسمة اه ع ش على مر (قوله وفي الاخذ كونه
 شريكا) وقد لا يشفع الشريك لكن لعارض كولى غير اصل شريك لموليه باع شقص محجوره
 فلا تثبت له لانه لا يتأق بمحاباتة في الثن وفارق ماله وكل شريكه فباع فانه يشفع بان الموكل متأمل
 للاعراض عليه عند تفصيله اه شرح مر (قوله كونه شريكا) أي مالكا فلا شفعة لصاحب
 شقص من ارض مشتركة موقوف عليه اذا باع شريكه نصيبه لان الوقف لا يستحق بالشفعة
 فلا تستحق به الشفعة ولا لشريكه اذا باع شريك آخر نصيبه كما افق به البلقيني لامتناع قسمة
 الوقف عن الملك اذا كانت القسمة بيعا ولا تنفعا ملك الاول عن الرقة نعم على ما اختاره
 الرويانى والمصنف من جواز قسمته عنه اذا كانت افرزا لا مانع من اخذ الثاني وهو المعتمد
 ولا موصى له بالنفعة ولو مؤبدا اه شرح مر وفي قول على الجلال والمراد بالشريك مالك الرقة
 لا موصى له بالنفعة ولا موقوف عليه لان الوقف لا يؤخذ ولا يؤخذ له ولا به ولا لشريكه فلو كانت ارض
 ثلثها وقف لمسجد مثلا وثلثها مملوكا لاثنين فباعا احدهما حصته فلا شفعة للآخر الا ان كانت القسمة
 افرزا على المعتمد فلما نظر المسجد الاخذ بالشفعة حينئذ كما لو كان للمسجد شقص لم يوقف وباع شريكه فله
 الاخذ ايضا ومثله الامام (فرع) قال شيخنا كحج وارضى مصر كلها وقف لانها فتحت عنوة فلا شفعة
 فيها ونوزع فيه ونقل عن شيخنا م ر خلافة هو الوجه الذي جرى الناس عليه في الاعصار وخرج بالشريك
 غيره كمن نفسه كان مات عن دار شريكه فيها وارثه فيبغى حصته الميت في دينه فلا شفعة لوارثه لان الدين

وذلك لان علة ثبوت
 الشفعة في المنقسم كما مر
 دفع ضرر مؤنة القسمة
 والحاجة إلى أفراد الحصة
 الصائرة للشريك بالمراقب
 وهذا الضرر حاصل
 قبل البيع ومن حق الراغب
 فيه من الشريكين أن
 يخلص صاحب منه بالبيع
 له فلما باع لغيره سلطه
 الشرع على أخذه منه
 بخلاف ما يبطل نفعه المقصود
 منه لو قسم كطاحون
 وحمام صغيرين وبذلك علم
 أن الشفعة تثبت لمالك
 عشر دار صغيرة ان باع
 شريكه بقيتها لا عكسه لان
 الأول يجبر على القسمة
 دون الثاني (و) شرط
 (في الاخذ كونه شريكا)
 ولو كانا وغير عاقل
 كسجد له شقص

لم يوقف فباع شريكه ياخذ
له الناظر بالشفعة فالشفعة
لغير شريك كجار (و)
شرط (في الماخوذ منه
تاخر سبب ملكه عن سبب
ملك الآخذ) فلو باع أحد
شريكين نصيبه بشرط الخيار
له فباع الآخر نصيبه في
زمن الخيار بيعت فالشفعة
للمشتري الاول ان لم يشفع
بائعه لتقدم سبب ملكه
على سبب ملك الثاني لا الثاني
وان تاخر عن ملكه ملك
الاول لتاخر سبب ملكه
عن سبب ملك الاول
وكذا لو باع امرتيا بشرط
الخيار لها دون المشتري
سواء أجاز امعاهم أحدهما
قبل الآخر بخلاف ماله
اشترى اثنان دارا أو بعضها
فلا شفعة لأحدهما على
الآخر لعدم السبق وبما
تقرر علم ان تعبيرى بسبب
الملك أولى من تعبيره كغيره
بالمملك (فلو ثبت) هو أعم
من قوله شرط في البيع
(خيار) مجلس أو شرط
(بائع) ولو مع المشتري
(لم تثبت) أى الشفعة (الابعد
لزوم) للبيع لا ينقطع خيار
البائع ويحصل الملك (أو)
ثبت (لمشتري فقط) في البيع
(ثبت) أى الشفعة إذ لاحق
لغيره في الخيار (ولا يرد)
المشتري المبيع (بعب) به
ان (رضى به الشفع)

لا يمنع الملك فهو غير شريك فامل اه (قوله كونه شريكا) أى في عين العقار فلا تثبت للشريك في المنفعة
فقط كأن أوصى لها بها اه سل (قوله لم يوقف) أى لم يوقفه الناظر اما لو كان موقوفا وباع الشريك
نصيبه فلا ياخذ الناظر بالشفعة لعدم ملك المسجد لان الملك في الموقوف لله تعالى وشرط الآخذ ان يكون
شريكا والشريك بملك اه شيخنا (قوله لم يوقف) بان وهب له أو اشتراه الناظر من ريع الوقف ولم يوقفه
بخلاف ما اذا وقفه على المسجد فليس للناظر ان ياخذ الحصاة الاخرى للمسجد اه حلي (قوله فلا شفعة
لغير شريك) أى كجار ولو قضى حتى بها للجار لم ينقص وحل الآخذ باطنا وان كان الآخذ شافعا اه شرح
مر (قوله فالشفعة للمشتري الاول) أى بعدم لزوم البيع لاجل ان يملك المشتري لما تقدم ان شرط الآخذ
ان يكون ماله كالنصيب من المشترك والمشتري فيما لو كان الخيار للبائع أو لم يملك فليس له شفعة في مدة
الخيار كما ذكره الشارح سابقا بقوله وعدم ثبوتها في مدة خيار البائع الخ وعبرة الرشيدى قوله فالشفعة
للمشتري الاول أى حقها ثابت له لكنه انما ياخذ بعد لزوم البيع كما علم مما مر وفي سم قوله فالشفعة للمشتري
الاول عبارة الروض وشرحه وثبتت الشفعة في العقد الثاني لمن له الملك في الاول من البائع ان كان الخيار له
فقط ومن المشتري منه كذلك فان وقف الملك بان كان الخيار لها فالشفعة موقوفة لعدم العلم بزوال الملك
فلو اخذه أى المبيع في العقد الثاني بالشفعة من حكم له بالملك منهما في الاول ثم فسخ العقد الاول لم تنسخ
شفعته كما يحكم بان الزوائد الحادثة في مدة الخيار ملك لمن حكم له بالملك اه (قوله ان لم يشفع بائعه) أى ان لم
يفسخ بائعه البيع وياخذ بالشفعة أو يقول اخذت بالشفعة ويكون الآخذ بالشفعة فسخا للبيع اه
عزيزى والظاهر ان هذا لا يحتاج له الا فيما اذا كان الخيار لها اما لو كان له أى البائع وحده فالملك في
المبيع له وحده فياخذ بالشفعة ولا يحتاج لفسخ بيعه ولا يصير اخذه فسخا لبيعه وعبرة الروض
وشرحه وثبتت الشفعة في العقد الثاني لمن له الملك في الاول الخ ما تقدم نقله في عبارة سم والظاهر أيضا ان
الشق الثاني غير صحيح وهو قوله أو يقول اخذت بالشفعة الخ إذا البيع لا يفسخ بهذا القول كما تقدم عن
الروض ان الشفعة في زمن خيارهما موقوفة تامل (قوله وكذا لو باع مرتبا) أى لاثنين فان الشفعة
للمشتري الاول لتقدم سبب ملكه وقوله لها أى وحدهما او مع المشتريين فقوله دون المشتري أى فقط
والجنسية ومراعاة هذا كله الرد على ما تقتضيه عبارة الاصل من عدم الشفعة للمشتري في صورتين لان
الماخوذ منه الخ لانه لا يبنى عليه اه شيخنا بل يبنى على اشتراط كونه مملوكا لان عدم ثبوت الشفعة قبل
الزوم فيما اذا كان الخيار للبائع لعدم الملك (قوله لم تثبت) أى لا يوجد الآخذ بها بالفعل الا بعد لزوم فما
تقدم في تقدم السبب في ثبوت الحق بها أى حق الآخذ اه حل فلا منافاة بين قوله هنا لم تثبت الخ وبين
قوله سابقا فالشفعة للمشتري الاول (قوله وليحصل الملك) أى للمشتري لان الملك في زمان
خيار البائع للبائع وفي زمن خيارهما موقوف فلا يحصل للمشتري الا بعد الزوم (قوله او
لمشتري فقط ثبت) أى الشفعة قال الزركشى ينبغي ان ينتقل الخيار الثابت للمشتري الى الشفع
وياخذ الملك بصفته لانه قائم مقامه كافي الوارث مع الموروث ولم يذكروه والاوجه خلافه وقياس
الشفيع على الوارث ممنوع اه شرح مر (قوله ولا يرد المشتري المبيع الخ) وكذا لو وجد البائع بالثن
عيا لا يرد به ولهذا عر في الروض بقوله للشفيع المنع من الفسخ بعيب أحد العوضين اذا رضى باخذه
وفي العباب بقوله والشفيع منع البائع الفسخ بعيب الثمن والمشتري بعيب الشقص اذا رضى
به اه في الاول يرجع البائع على المشتري بالارش اه سم على حج (فرع) الشفع

يرد بالعيب على المشتري ولا يتصرف قبل القبض ولو سلم الثمن وإذا قبضه الشفع بالاذن قبل تسليم الثمن ثم افسر رجوع فيه المشتري أي كافي البيع أه روض أه سم على حج أه ع ش على مر (قوله ولا يرد المشتري) أي قبل ان يملك الشفع ومتى رضى الشفع بالعيب لا يرد به المشتري فلو رد بطل الرد بل لو رد قبل الرضا ثم رضى الشفع بطل رد المشتري وقوله سابق عليه أي على الرد وقوله لثبوته أي حق الشفع بالبيع أي بخلاف حق الرد فانه انما يثبت بعد الاطلاع على العيب أه شيخنا وقوله لان غرض المشتري الخ يقتضى انه لو كان الثمن متقوما كان للمشتري الرد لانه لا يصل اليه باخذ الشفع لان الشفع باخذ القيمة وقد يكون له غرض في عين حقه أه (قوله لان حق الشفع سابق عليه) ولو رده المشتري قبل طلب الشفع فله رد الرد ويشفع وحيتدين بطلانه كما صححه السبكي فالزوائد من الرد الى رده للمشتري وكالرد بالعيب رده بالاقالة أه حج واعتمد شيخنا ان الزوائد للبائع لان الصحيح ان اخذه الشفعة يكون فسحا للرد لا انه يتبين به بطلان الرد كما هو وجه أه س ل (قوله بقدر حصته) أي بقدر ما ينحصها من المشفوع فيوزع المشفوع على الحصتين الباقيتين وقوله كما لو كان تنظير لقول المتن ولو كان المشتري الخ أي لو كان الذي اشترى الثلث اجنبا اشترك مالكا الثلثين في الثلث المبيع أه شيخنا وسيد كر المتن هذه بقوله ولو استحقتها جمع أخذوا بقدر الحصص أه (قوله في ثبوتها) أي في استحقاقها للشفع حتى ياخذ أه حل (قوله وهو مراد الاصل كغيره بقوله ولا يشترط في التملك) أي فراده بالتملك استحقاقه لا حصوله بالفعل (قوله ولا رضاه) بخلاف حصول الملك لا بد فيه من رضاه أه حل والظاهر انه غير صحيح لما سياتي قريبا انه يكفي في حصول الملك للشفع قبض المشتري الثمن او رضاه بذمة الشفع أو الحكم له بها فيستفاد من مجموع هذه الثلاثة ان رضاه ليس شرطا لخلق في صورة الحكم بها تأمل (قوله كالرد بعيب) لعل الجامع دفع الضرر أه شورى (قوله في تملكها) أي بالشفعة أي في تحقق الملك ووجوده بها أه حل أي تملك الشفع للشقص وهو بعد الاخذ الا في قول وعبرة مر وشرط في حصول الملك بها الخ أي فليس المراد بالتملك قوله تملك بالشفعة ولا كان لا حاجة لقوله الا في ولفظ يشعر به فله شروط لحصول الملك لا ثبوت حقه لان حقه يثبت بمجرد قوله انا طالب للشفعة او اخذت بها وان لم ير الشقص ولا عرف الثمن تأمل (قوله ولفظ يشعر بها) أي من جانب الشفع اما من جانب المشتري الماخوذ منه فلا يشترط لان التملك بها قهرى لا يتوقف على رضا البائع الذي هو المشتري الاول لكن محل هذا ان كان اللفظ الذي صدر من الشفع لفظ الشفعة فان كان غيره كاشترت فلا بد من لفظ من جانب الماخوذ منه ويكون يعا حقية كما سياتي عن الحلبي (قوله كتملكت او اخذت بالشفعة) بخلاف انا مطالب بها وان سلم الثمن لان المطالبة رغبة في التملك وهو لا يحصل بالرغبة المجردة أه شرح مر (قوله او اخذت بالشفعة) قال في الخادم ولا يشترط ان يقول بكذا أه شورى (قوله او اخذت بالشفعة) أي وان كان قال ذلك عند الطلب قبل وجود هذه الشروط فيعيده لحصول الملك كما يؤخذ من الروض وعبارته ويشترط في حصول الملك للشفع بعد رؤية الشقص وعليه بالثمن ان يقول تملك بالشفعة او اخذت بها ونحوه كاخترت الاخذ بها والا كان من باب المعاطاة ولا يكفي انا مطالب ولا يملك بمجرد اللفظ بل حتى قبض المشتري العوض او يرضى بذمته انتهت (قوله بالشفعة) متعلق بكل من تملكته واخذت كما يعلم من كلام حل في الفصل الآتي عند قوله ويمتنع اخذ الجمل ثمن وسياتي له هناك ان الشفع لو عدل عن لفظ الشفعة وقال للمشتري اشترت منك كذا أو تملكك او صا لحتك عما اشترت على كذا لم يكن هذا اخذا بالشفعة بل يكون يعا فيتوقف على رضا المشتري وعلى ايجاب منه متصل بهذا الاستيجاب القائم مقام القبول (قوله مع قبض مشتر الثمن) متعلق بقوله رؤية شفع ولفظ يشعر به ولو عطفه بالواو كان اظهر أه شيخنا (قوله مع قبض مشتر الثمن) أي يشترط احد امور ثلاثة اما قبض المشتري للثمن او رضاه بذمة الشفع أو الحكم له بها وقوله كقبض المبيع أي الذي هو الشقص

لان حق الشفع سابق عليه
لثبوته بالبيع ولان غرض
المشتري وصوله الى الثمن
وهو حاصل باخذ الشفع
(ولو كان لمشتري حصة) في
ارض كأن كانت بين ثلاثة
اثلاثا فباع احدهم نصيبه
لاحد صاحبيه (اشترك مع
الشفيع) في المبيع بقدر
حصته لاستوائهما في
الشركة فياخذ الشفع في
امثال السدس لاجمع المبيع
كما لو كان المشتري
اجنبا (ولا يشترط في
ثبوتها) أي الشفعة وهو
مراد الاصل كغيره بقوله
ولا يشترط في التملك (حكم)
بها من حاكم لثبوتها بالنص
(ولا حضور ثمن) كالبيع
(ولا) حضور (مشتر)
ولا رضاه كالرد بعيب
(وشرط في تملكها رؤية
شفيع الشقص) وعليه
بالثمن كما يعلم مما سياتي
كالمشتري وليس للمشتري
من رؤيته (و) شرط فيه
أيضا (لفظ يشعر به)
أي بالتملك وفي معناه مامر
في الضمان (كتملكت أو
أخذت بالشفعة مع قبض
مشتري الثمن

كقبض المبيع حتى لو امتنع
المشتري من قبضه خلى
الشفيع بينهما أو رفع
الأمر إلى حاكم (أو) مع
(رضاه بذمة) أى يكون
الثمن في ذمة (شفيع ولا ربا
أو) مع (حكم له بها بالشفعة
إذا حضر مجلسه وأثبت
حقه فيها وطلبه وخرج
بريادتي ولا ربا ما لو كان
بالمبيع صفائح ذهب أو
فضة والثمن من الآخر لم
يكف الرضا بكون الثمن في
الذمة بل يعتبر التقابض كما
هو معلوم من باب الربا
وخرج بالثلاثة المذكورة
الأشهاد بالآخذ بالشفعة
فلا يملك به وإن لم يرجع
فيه في الروضة شيئا وإذا
تملكه بغير الأول من
الثلاثة لم يكن له أن يتسله
حتى يؤدي الثمن وإذا لم
يحضر الثمن وقت التملك
أمهل ثلاثة أيام فإن لم
يحضره فيها فسخ
القاضي تملكه

فلا أخذ بالشفعة إن لم يجبره على قبض الشقص ونقل عن الروض أن له أن يأخذ الشقص من يد البائع فليحرر
وقد توجدو تتحقق بدون واحد من هذه الثلاثة وذلك إذا أقر البائع بالبيع وقبض الثمن وانكر المشتري
الشراء فإن للشفيع أن يقول تملك بالشفعة أو أخذت بالشفعة ولا يحتاج إلى واحد من هذه الثلاثة أه حل
(قوله كقبض المبيع) أى كما أنه لا بد في صحة الآخذ من قبض المشتري للبيع الذى هو الشقص إذ لو أخذ
الشريك بالشفعة قبل قبض المشتري للشقص لكان أخذه شراء ما لم يقبض وهو لا يصح هذا والمراد من
العبارة أه ثم رايت في شرح م ما نصه وللشفيع إجبار المشتري على قبض الشقص حتى يأخذه منه وله
أخذه من البائع ويقوم قبضه مقام قبض المشتري أه وكتب الرشيدى عليه ما نصه قوله ويقوم الخ أشار به
إلى دفع ما علل به حج ما اختاره من تعين إجبار المشتري من قوله لأن أخذه من يد البائع يقضى إلى سقوط
الشفعة لأن به يفوت حق التسليم المستحق للمشتري فيبطل البيع وتسقط الشفعة أه ووجه الردان
قبض الشفيع قائم مقام قبض المشتري فلا يرد ما قاله أه (قوله خلى الشفيع بينهما) أى بحيث يتمكن من
قبضه أى فلو أنكر المشتري وضع الشفيع الثمن بين يديه صدق المشتري ببقاء الثمن في جهة الشفيع ويصدق
الشفيع في الوضع حتى لا يسقط حقه من الشفعة لأنها تثبت بالبيع والمشتري يريد إسقاطها بعدم مبادرة
الشفيع أه ع ش على م (قوله أو مع رضاه بذمة شفيع) لو أبراه من الثمن فهل يكون ذلك صحيحا لأن
الأبراه يتضمن الرضا فيكون بمنزلة قال ابن الرفعة فيه احتمالا لأن أقواهما نعم أقول فيه بحث لأن الرضا من
غير لفظ لا يفيد الدال عليه هنا لفظ الأبراه وبه يحصل الملك فيكون مفاد هذا اللفظ الملك والأبراه ما مع
أن صحة الأبراه تنوقف على سبق الملك وقد يجاب بأن المراد أن البراءة تقوم مقام الرضا لأنها صحيحة في
نفسها كدارأيت بخط شيخنا البرلسي وفي شرح الارشاد لشيخنا ما يوافق هذا الجواب حيث قال لو امتنع
المشتري من تسله أى تسل العوض خلى الشفيع بينهما أو رفع للقاضي ليلزمه التسليم أو يقبض عنه ولم يخبروه
هنا بين القبض والأبراه كغيره من الديون لأن الأبراه إنما يكون بعد ثبوت دين ولا دين بعد ذلك هل يكون
أبراه بمنزلة الرضا بذمته قال ابن الرفعة فيه احتمالا لأن أقواهما نعم أه سم (قوله أو مع حكم له بها) أى ولا
ربا في هذه أيضا فقوله ولا ربا راجع له أيضا بناء على أن القيد بالتوسط يرجع لما بعده أيضا وكان الأولى
تأخير (قوله أى بالشفعة) أى بثبوت حق الشفعة لا بالملك قاله ابن الرفعة والامام والغزالي قال الأسنوى
وهو مقتضى كلام الرافي والنووي أقول هو في الحقيقة إبطاح لكلام الأصحاب وافصاح عن مرادهم لأن
مسمى الشفعة حق التملك كما صرح به الشارح وغيره فيصير معنى قول الأصحاب أو القضاء بالشفعة القضاء
بحق التملك ووجهه من حيث المعنى ما قاله هؤلاء الأئمة أن القضاء إنما يكون لشيء سابق والسابق حق
التملك لا التملك فانه لا يحصل بمجرد اللفظ أه برلسي أه سم وعبارة حل قوله أو مع حكم له بها أى بحصول
الملك بها أى فهو بخير بين أن يقول حكمت بحصول الملك بالشفعة ويكون محولا على ما ذكر خلافا لمن
عين الأول ولا يخفى وضوحه انتهت (قوله وطلبه) أى الحكم بالملك بالشفعة وامتنع المشتري من قبض
الثمن أو من رضاه بذمته أه حل (قوله والثمن من الآخر) أى من النقد الآخر أى من غير جنس الذى
فيه إذ لو كان منه لكان من مدعجوة ودرهم فلا يصح (قوله فلا يملك به) أى ولو مع فقد الحاكم أه قل على
الجلال (قوله لم يكن له أن يتسله) أى يستقل يتسله لأن العرض أنه حال وفي الثمن الحال ليس له أن
يتصرف فيه أه حل وهذا قد يشكل بوجوب تسليم البائع في البيع أولا إلا أنه يفرق بأنه هنا لما حصل
التملك قهرا لم يناسب لإثبات التسليم قهرا أيضا لأنه أحجاف أه سم (قوله وإذا لم يحضر الثمن الخ) راجع
لقوله وإذا تملك بغير الأول الخ أى وبعد كونه لا يتسلم حتى يؤدي الثمن يمهل ثلاثة أيام وجوبا ليحضر
فيها فإن لم يحضر الثمن فيها فسخ القاضي تملكه وانظر مفهوم قوله وإذا لم يحضر الثمن الخ أه (قوله أمهل)
أى وجوبا ثلاثة أيام أى غير يوم العقد أه ع ش

(فصل فيما يؤخذ به الشقص المشفوع) عبارة حج فصل في بيان بدل الشقص الذي يؤخذ به والاختلاف في قدر الثمن وكيفية أخذ الشركاء إذا أمددوا أو أمدد الشقص وغير ذلك انتهت بقول الشارح مع ما ياتي معهما أي من قوله وإذا استحق فإن كان معينا الخ الفصل (قوله ياخذ في مثل الخ) أي ان أراد الاخذ فليأخذ في مثل الخ راس المراد انه يجب عليه الاخذ أو يسره ع ش (قوله ياخذ في مثل بمثله الخ) أي ما لم يدخل الثمن في ملك الشفع بطريق من الطرق فإن دخل فيه تميز الاخذ به وبعبارة شرح م ر ولو ملك الشفع نفس الثمن قبل الاخذ تميز الاخذ به لاسيما المتقوم لان العدول عنه انما كان لتعذره ولو حط عن المشتري بعض الثمن قبل لزوم انحط عن الشفع أو كله فلاشفعة لا تنفاه البيع انتهت وبعبارة شرح الروض ما زيد أو حط من الثمن في مدة الخيار بنوعه فقط يلحق بالثمن كما مر في بيع المراجعة فيلحق بعوضه الذي ياخذ به الشفع فإن حط الكل أي كل الثمن فهو كما لو باع بلا ثمن فلا شفعة للشريك لانه يصير مبة على رأي ويطل على رأي وخرج بقوله في مدة الخيار ما زيد أو حط بعدما فلا يلحق بالثمن كما مر انتهت (قوله ياخذ في مثل بمثله) ظاهره ولو اختلفت قيمة المثل بان اشترى دارا بمكة بحب غال فلا شفيع أخذها بمصر بقدر ذلك الحب وان رخص جدا ويوجه بان ذلك القدر هو الذي لزم بالامداه م ر وانظر في عكس المثال هل يرجع لقيمة بلد العقد كما في الفرض والغصب اه سم على حج اقول لا وجه للتردد في عكس المثال مع تسليم الشق الاول بل قد يتوقف في كل منهما بان قياس الغصب والقرض وغيرهما ان العبرة بمحل العقد حيث كان لنقله مؤنة فتعتبر مؤنته حيث ظفر به في غير محله ويؤيده ما سيذكره عن شرح الارشاد بل هو صريح فيه ثم يحتمل ان المراد بعكس المثال في كلامه انه اشترى بمثل بمحل رخيص ثم ظم به بمحل قيمة المثل فيه اكثر ويحتمل ان المراد انه اشترى بمتقوم بمحل قيمته فيه كثيرة ثم ظم به بمحل قيمته دون محل الشراء على كليهما ما مر وهذا الثاني هو الظاهر من قوله هل يرجع لقيمة بلد العقد الخ اه ع ش على م ر (قوله كنقد) أي ولو ففشو شاحيت راج والمراد به ما كان مسبوكا على صورة خاصة يتعارفونها فيما بينهم سواء كان مسبوكا على صورة الدراهم والدنانير المشهورة أم لا اه ع ش (قوله بمثله) أي سواء ارتفع سعره أم انحط وظاهره ولو نقله لمحل آخر وكان لنقله مؤنة فيجبر المشتري على دفع المثل قال سم وهذا مال اليه م ر اه ع ش (قوله بمثله ان تيسر) ولو وزنا بان قدر المثل بغير معياره الشرعي كفتنظارين فياخذ بمثله وزنا ولو ملك الشفع الثمن قبل الاخذ تميز الاخذ به اه حل (قوله ان تيسر) أي حال الاخذ والاي وان لم يتيسر حال الاخذ فبقيمته وقت العقد اه شرح م ر (قوله ان تيسر) أي بان كان في دون مسافة الفصر والابان لم يوجد أو كان فوق مسافة الفصر فبقيمته أي وقت العقد على المتمد اه شيخنا (قوله والافقيته) أي وقت العقد اخذا بما ياتي في المتقوم ولو قيل باقل القيم من وقت العقد الى وقت القبض لم يكن بعيدا ونقل بالدرس عن الزيادي الاول لكن في حج فان انقطع المثل وقت الاخذ اخذ ببقيمته حيث اه ع ش (قوله ومتقوم ببقيمته) المراد بها هنا غير ما ذكر في الغصب بدليل انه ياخذ في النكاح والخلع بمهر المثل وفي الصلح عن الدم بالدية وكل منهما لا يقال له في العرف اه شرح م ر (قوله كافي الغصب) راجع للشقين وبعبارة شرح الروض واعتبارهم المثل والقيمة فيما ذكر مقيس على الغصب انتهت قال في شرح الارشاد ومنه يؤخذ انه ياتي هنا نظير ما مر فيما لو ظفر الشفع بالمشتري ببلد آخر واخذ فيه وهو انه ياخذ بالمثل ويجبر المشتري على قبضه هناك ان لم يكن لنقله مؤنة والطريق آمن والاخذ بالقيمة لحصول الضرر بقبض المثل وأن القيمة حيث اخذت تكون للقيمة ولا ين الرفعة في ذلك احتمالات غير ما ذكرت لم يرجع منها شيئا وقد علمت ان ما ذكرته هو القياس وليس ذلك عنرا في تاخير الاخذ ولا الطلب اه سم على حج وفي حاشيته على المنهج بعد مثل ما ذكر ومال م ر الى إجبار المشتري بان كان لنقله مؤنة اه اقول وفيه ما فدمنا من التوقف

(فصل) فيما يؤخذ به الشقص المشفوع وفي الاختلاف في قدر الثمن مع ما ياتي معهما (ياخذ) أي الشفع الشقص (في) عوض (من) كنفد وحب (بمثله) ان تيسر والافقيته (و) في (متقوم) كعبد وثوب (ببقيمته) كما في الغصب وبقيمته (وقت العقد) من بيع ونكاح وخلع وغيرها

لأنه وقت ثبوت الشفعة ولأن ما زاد في (٥٠٦) ملك المأخوذ منه وبذلك علم أن المأخوذ به في النكاح والخلع مهر المثل ويجب في المنة

منفعة مثلها لا مهر مثلها
لأنها الواجبة بالفراق
والشفص عوض عنها ولو
اختلفا في قدر القيمة صدق
المأخوذ منه يمينه قاله
الرويانى (وخير) أى الشفع
(فى) عوض (مؤجل بين
تأميل) له (مع أخذ حالا
(و) بين (صبر إلى المحل)
بكسر الحاء أى الحلول
(ثم أخذ) وإن حل المؤجل
بموت المأخوذ منه دفعا
للضرر من الجانبين لأنه
لوجوزله الأخذ بالمؤجل
أضر بالمأخوذ منه
لاختلاف الذمم وإن الزم
بالأخذ حالا بنظيره من
الحال أضر بالشفيع لأن
الاجل يقابله قسط من
الثمن وعلم بذلك أن المأخوذ
منه لورضى بذمة الشفع
لم يتخير وهو الأصح
وتعيرى بما ذكرنا من
اقتضاره على الشراء
والنكاح والخلع (ولو بيع)
مثلا (شفص وغيره) كثوب
(أخذه) أى الشفص
(بحسته) أى بقدرها (من
الثمن) باعتبار القيمة وقت
البيع وقول الأصل من
القيمة سبق فلو كان الثمن
مائتين وقيمة الشفص
ثمانين وقيمة المضموم إليه
عشرين أخذ الشفص
بأربعة أخماس الثمن ولا
خيار للمشتري بتفريق
الصفقة عليه لدخوله فيها

وظاهر إطلاق الشارح بوافق مآمال إليه اه ع ش على م (قوله) لأنه رقت ثبوت الشفعة) أى ثبوت
سببها فلا يرد أن الشفعة إنما تثبت بعد لزوم العقد من جهة البائع اه ع ش (قوله) في ملك المأخوذ منه
أى بطريق الأصل وهو البائع ومن ثم وقع في بعض النسخ ولأن ما زاد في ملك البائع وفى الصداق إذا
كان شقصا الزوج وفى عوض الخلع الزوجة وليس المراد بالمأخوذ منه المشتري كما هو المتبادر لأنه يوم
أن المعتبر بقيمة الشفص لا عوضه وليس كذلك اه ح ل و زى فالمراد بالمأخوذ منه ما يشمل البائع والزوج
فى النكاح والزوجة فى الخلع لأنه يقال فى الصداق إذا كان شقصا مشفوعا وأخذ الشريك بمهر مثلها وقت العقد
وزاد مهر مثلها بعد العقد إن ما زاد فى ملك المأخوذ منه إصالة أى بطريق الأصل وهو الزوج لأنه ملك
منفعة البضع وقت العقد وما زاد بعده زاد فى ملكه فلا يمتد ويقال أيضا إذا كان الشقص عوض خلع أن
ما زاد زاد فى ملك المأخوذ منه بطريق الأصل وهو الزوجة لأنها ملكت منفعة وبضعها فالمراد بالمأخوذ
منه مالك الشقص إصالة اه بر ماوى (قوله) المأخوذ منه) أى بحسب الأصل وهو البائع أو الزوج أو الزوجة
أو الجانبى وقوله وبذلك علم أى بقوله ومتقوم بقيمته لأن البضع من قبيل المتقوم وقيمته مهر المثل (قوله) مهر
المثل) ويشترط أن يكون معلوما للشفيع اه سم (قوله) ويجب فى المنة منة مثلها) أى يوم الامتاع ويؤخذ
فى الاجارة باجرة المثل مدتها وفى الجملة بعد العمل باجرة مثله وفى القرض بقيمته وقت العقد وإن كان
المقترض يرد المثل صورة وفى صلح العمد بقيمة الأبل يوم الجنابة على المعتمد عند شيخنا كما مرو تقدم ما فيه
فارجع إليه اه ق ل على الجلال (قوله) صدق المأخوذ منه) وهو المشتري لأنه اعلم بما باشره اه ع ش (قوله)
وخير فى مؤجل) أى ولا يلزمه حيثما اعلام المشتري بالطلب على ما فى الشرحين اه شرح م (قوله) وخير فى
مؤجل الخ) فإن اختار الصبر ثم علم أنه ان يجل الثمن ويأخذه قال فى المطلب قالذى يظهر أن له ذلك وجها
واحدا قال الأذرى وغيره وهو ظاهر إذ الم يكن زمن نهب يخشى منه على الثمن المعجل الضياع اه شرح م
(قوله) وإن حل المؤجل الخ الو او للغاية أى فإذا حل بموت المأخوذ منه وهو المشتري فللشفيع الصبر إلى
أن يحل الاجل المشروط وهذه مستثناة من كونها على الفور اه شيخنا (قوله) من الجانبين) أى من جانب
المشتري والشفيع (قوله) أضر بالمأخوذ منه) وهو المشتري (قوله) لا اختلاف الذمم) أى ذمم الناس صعوبة
وسهولة فربما كان الشفع صعبا فيتضرر المشتري لأنه الذى يطالب الشفع والبائع الأصلى يطالبه أى
المشتري لا الشفع اه شيخنا (قوله) بنظيره من الحال) أى بنظير المؤجل أى قدره ومن فى قوله من الحال
بيان أى الذى هو أى النظير حال فهى بيان للنظير كأن كان المؤجل مائة والزم بالأخذ بمائة حالا ولو
قال بنظيره حالا وأسقط من لكان أولى وأخصر تأمل شيخنا (قوله) لأن الاجل الخ) أى فإذا كان الثمن
عشرة مؤجلة فكان المبيع الشقص ورفق الاجل ليقابل رفق الاجل جزء من العشرة فإذا الزم بالأخذ
حالا بالعشرة حالة أضر بالشفيع لأنه أخذ بما يزيد عما أخذه المشتري إذ العشرة بضعها يقابل الاجل ولا
أحل حيثن وقوله وبذلك علم أى بقوله أضر بالمأخوذ منه وقوله وتعيرى بما ذكر أى بقوله ومتقوم
بقيمته وقت العقد اه شيخنا (قوله) لم يتخير) بالحاء المعجمة اه ح ل أى ولا يبطل حقه من الشفعة اه شرح
م وفى سم ولو رضى المشتري بأخذه بمؤجل وقال الشفع انا أصبر إلى حلوله بطل حقه اه م (قوله)
ولو بيع شقص وغيره) أى بما لا شفعة فيه اه شرح م (قوله) بأربعة أخماس الثمن) وهو مائة وستون
فى هذا المثال اه زى اه ع ش (قوله) عالما بالحال) هذا جرى على الغالب وإلا فهو لا خيار له مطلقا
وقوله وبهذا فارق أى بالعلة فارق هذا الحكم ما مر الخ هذا ولم يظهر لهذا الكلام معنى لأن المسئلتين
على حد سواء وبعبارة حج ولو بيع شقص وغيره بما لا شفعة فيه كسيف أخذه أى الشقص لوجود
سبب الأخذ فيه دون غيره ولا يتخير المشتري بتفريق الصفقة عليه لأنه الماروط لنفسه وهذا أولى من
التعليل بأنه دخل فيها عالما بالحال لأن قضيته أن الجاهل يتخير وهو خلاف إطلاقهم ومدر كهم وبكل من

(ويمتنع أخذ الجمل ثمن) كان اشترى بجزاف وثاق الثمن أو كان غائبا ولم يعلم قدره (٥٠٧) فيما قد يرى بالجمل أهم ما يصير به

(فان ادعى علم مشتر بقدره ولم يعينه لم تسمع) دعواه
لانه لم يدع حقه (وحلف
بشرف جهله به) أى بقدره
وقد ادعى الشفع قدره
(و) فى (قدره) فى (عدم
الشركة) فى (عدم) (الشراء)
والتحليف فى غير الاولى
من زيادتي فيحلف فى
الاولى والثالثة على نفي
عليه بذلك كما يعلم بما يأتى
فى الدعوى والبيانات لأن
الاصل عدم علمه بالقدر
وعدم الشركة ولا يحلف
فى الاولى أنه اشتراه بثلث
مجهول لانه قد يعلمه بعد
الشراء ويحلف فى الثانية
أن هذا قدر الثمن لانه
أعلم بما باشره وفى الرابعة
أنه ما اشتراه لان الاصل
عدمه (فان أفر البائع) فيها
(بالبيع) والمشفوع يده
أو يد المشتري وقال أنه
وديعة له أو عارية أى أو
نحوهما (ثبتت الشفعة)
لان إقراره يتضمن ثبوت
حق المشتري وحق الشفع
فلا يبطل حق الشفع بانكار
المشتري كعكسه (وسلم
الثمن له) أى للبائع (إن
لم يقر بقبضه) من المشتري
لانه تلقى الملك منه (وإلا)
بان أقر بقبضه منه (ترك
يد الشفع) كنفيره فيما
مر فى الاقرار (وإذا استحق) أى الثمن

التعليق فارق هذا ما مر من امتناع أفراد المعجب بالرد انتهت ومثله شرح مر (قوله ويمتنع أخذ الخ) هذا
شروع فيما يمتنع الأخذ بالشفعة وهو مكره قبل ثبوت الشفعة وبعد حرام كما فى الجواهر واعتد به شيخنا
وذكر شيخنا كعدمه أنه يمتنع الأخذ بالشفعة ما لو عدل عن قوله تملك بالشفعة أو أخذت بالشفعة إلى قوله
اشترى منك كذا أو قال تملكك وصالحك عما اشترى به على كذا فليتنا ملأه حل أى فليس هو عقد
شفعة وإنما هو بيع حقيقى اختيارى يتوقف على لفظ آخر من جانب البائع الذى هو المشتري ويجرى فيه
جميع احكام البيع (قوله ويمتنع أخذ الجمل ثمن) وهذا من الحيل المسقط للشفعة وهى مكرهه قبل الثبوت
وبعد حرام على الرأى جميعا هل ويمكن دفع هذه الحيلة بان يطالب الشفع الأخذ بقدر يعلم أن الثمن لا يزيد
عليه قدر فى المثل وقيمة فى المتقوم فالوجه أن له ذلك وان يحلف المشتري إن لم يعترف بانه لا يزيد على ذلك
فان نكل حلف واستحق الأخذ به اه سم على حج وهو ظاهر فى التوصل إلى الشفعة بذلك لا لسقوط
الحرمة عن المشتري بما ذكر لاحتمال ان ما عينه وحلف عليه بعد نكول المشتري ازيد ما اخذ به فيعود
الضرر على الشفع بذلك اه وقوله وبعد حرام كان اشترى بصيرة من الدراهم ثم اتف بعضا على الابهام
حتى لا يتوصل إلى معرفة قدر الثمن اه سم على حج وقوله ثم اتف بعضا أى بان تصرف فيه اه ع ش على
مر (قوله بجزاف) بتثليث جيمه نقدا كان أو غيره اه شرح مر وقوله أو كان غائبا معطوف على اشترى
بجزاف والمراد الغياب عن مجلس العقد اه شيخنا وفى شرح مر ما يفيد انه معطوف على تلف اه (قوله لم
تسمع دعواه) وسبيله أن يبين قدره بعد قدره وهكذا ويحلف عليه اه سم (قوله لانه لم يدع حقه) أى
لانه لا حق له فى القدر المطلق حتى لو أقر المشتري بعلمه لا فائدة فيه للشفيع وكان الاظهر أن يقول لان
الدعوى غير ملزمة اه شيخنا (قوله وحلف مشتراح) ولا تقبل شهادة البائع للمشتري ولا للشفيع لانها
شهادة على فعل نفسه اه حل (قوله وقد ادعى الشفع قدرا) أى وقال المشتري لم يكن الثمن معلوم القدر
عندى أى لا أعلم قدره هذه صورة الاولى وقوله وفى قدره صورتها ادعى الشفع أن المشتري اشتراه
بقدر معين كعشرة فادعى المشتري أنه اشتراه بقدر آخر أكثر منه كخمسة عشر تأمل (قوله وفى قدره)
فان نكل حلف الشفع وأخذ ما حلف عليه اه شرح مر (قوله وفى عدم الشركة) أى شركة الشفع للبائع
بان قال له لست شريك البائع أى وشرط الشفع ان يكون شريكا اه شيخنا (قوله لانه قد يعلمه بعد الشراء)
أى والغرض التصديق عليه ولا تضيق حينئذ بخلاف تخايفه على نفي العلم لانه لا يمكنه الصدق فى هذه اه
شيخنا (قوله لانه قد يعلمه بعد الشراء) أى وقبل الحلف اه ع ش على مر (قوله ويحلف فى الثانية ان هذا
قدر الثمن) لا يقال القياس تصديق الشفع لانه غارم لانا نقول ذلك محله فيما إذا غرم فى مقابلة التلف
وما هنا بخلافه لانه يغرم لياخذ الشقص (قوله أى أو نحوهما) أى فى هذا المقام ليست تفسيرية لانها
تكون بياننا لما قبلها فالظاهر انها مزيدة لتمييز ما قبلها عما بعدها بان يكون مقالين فيريد جمعهما وانظر
وجه الاختصار على زيادة هذا التفسير اه شوبرى (قوله كعكسه) أى كالا يبطل حق المشتري بانكار
الشفيع اه زى (قوله وسلم الثمن له أى للبائع) فلو امتنع من قبضه من الشفع كان له مطالبة المشتري به
فى أحد وجهين رجحه الشيخ رحمه الله وهو الوجه وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى لأن ماله قد يكون
ابعد عن الشبهة اه شرح مر (قوله لانه تلقى الملك منه) أى حكما وتنزيلا وإلا فهو مقربا لبيع فكيف
يكون الشفع متلقيا للملك منه اه شيخنا وعبارة شل قوله لان تلقى الملك منه أى لانه باقرار البائع له
كانه تلقى الملك منه وإن كان فى الحقيقة إنما تلقاه من المشتري انتهت (قوله ولا ترك يد الشفع)
ومتى عاد المشتري واعترف بالحال استحقه ولا يتوقف على إقرار جديد من الشفع ويكفى فى
التظاير كونه يترك يده كما يترك المقر به يد المقر وإن لم يتوقف استحقاقه على إقرار جديد لان المشتري
قوله جانبه بوقوع الاقرار فى ضمن معارضة هذا وكان حق العبارة ان يقول والابقى فى ذمة الشفع لانه لم يعقد

(فان كان معينا) كان اشترى
بهذه المائة (بطل البيع
والشفعة) لعدم الملك
(والا) بان اشتراه بثمن
فى الذمة ودفع عما فيها
فخرج المدفوع مستحقا
(ابدل) المدفوع (وبقيا)
أى البيع والشفعة ولو خرج
ردثا تخير البائع بين
الرضا به والاستبدال فان
رضى به لم يلزم المشتري
الرضا بمثله بل يأخذ من
الشفيع الجيد كذا قاله
البغوى قال النووى
وفيه احتمال ظاهر قال
البلقىنى ما قاله البغوى جار
على قوله فيما اذا ظهر
العبد الذى باع به البائع
معينا ورضى به ان على
الشفيع قيمته سليما لانه
الذى اقتضاء العقد وقال
الامام انه غلط وانما عليه
قيمه معينا حكاهما فى
الروضة قال فالتعليق
بالمثللى أولى قال والصواب
فى كتابنا المستلثين ذكر وجهين
والاصح منهما اعتبار
ما ظهر وبهذا جزم ابن
المقرى فى الميعب (وان
دفع الشفيع مستحقا لم
تبطل) شفيعته (وان علم)
انه مستحق لانه لم يقصر فى
الطلب والاخذ سواء أخذ
بمعين ام لا فان كان معينا
فى العقد احتاج تملكه
جديدا وكخروج ما ذكر

على عين ترك يدها شيخنا اما لو عاد البائع وادعى عدم قبض الثمن من المشتري فقد ذكره سم بقوله فلو عاد
البائع وادعى عدم قبضه من اشترى فيبغى ان يأخذه من الشفيع وازلم يوجد من الشفيع اقرار جديد لان
هذا فى معاوضة فكان كمالو ادعت خلفا فانكر ثم عاد وصدق يأخذ منها المال وان لم يوجد اقرار جديد
هكذا وافق عليه مر (قوله أى ظهر مستحقا) أى بيده أو تصادق البائع والمشتري والشفيع كما قاله المتولى
اه شرح مر (قوله ودفع عما فيها) أى بعد مفارقة المجلس أخذ من قوله الواعى فى المجلس كالأوامر فى صلب
العقد اما لو دفعه فى المجلس فيتبين بطلان البيع والشفعة ونقل فى الدرر مثله عن خط بعض الفضلاء اه
عش (قوله ولو خرج ردثا) أى وان وقع الشراء بعينه بل هو ظاهر فى ذلك لكن لا وجه حينئذ لقوله
والاستبدال أى لان الاستبدال انما يظهر اذا باع بثمن فى الذمة اما بالمعنى الذى كلام فيه فتخير البائع بين
الرضا به والفسخ ثم رأيت فى سم على منهج ان ما ذكره من ان له طلب بدله اذا عين فى العقد لا يخلو عن
اشكال فان القياس فى المعين فى العقد ان يتخير بين الفسخ والامضاء واما رده واخذ بدله فلا فليتأمل ثم
أوردت ذلك على مر لخلول حمل عبارة العباب على ان البدل فى المعين طلب الارش فليتأمل اهمراه سم على
حجج أى وهذا الحمل انما يتم لو كان اذا طلب الارش ووافقه جاز اخذه وقد تقدم خلافه اه عش على مر
(قوله ولو خرج ردثا) وقياس ما قالوه فى حطب بعض الثمن من الفرق بين ما قبل الزوم وبعده ان يقال
بنظيره هنا من ان البائع ان رضى بردى او معيب قبل الزوم لزوم المشتري الرضا بهما من الشفيع أو بعده فلا
وحيث فى احتمال التزام ذلك لان منه البائع ومساعدته وجودة فيهما الا ان يفرق بان الردى هو المعيب غير
ما وقع به العقد بالكلية بخلاف الثمن فانه وقع به العقد فسمى ما وقع به الى الشفيع اه شرح مر (قوله كذا
قاله البغوى) هو المعتمد فى المتقوم أخذ قيمته معينا كما سيأتى لابن المقرى وقوله وفيه احتمال أى انه يلزم
بأخذ الردى وقوله ان على الشفيع قيمته سليما ضعيف كما علمت وقوله وقال الامام انه أى ما قاله البغوى من
أخذ القيمة سليما وقوله حكاهما أى الوجهين فى المتقوم وقوله قال أى البلقينى ايضا والصواب أى ردا على
النوى حيث قال فى المثللى وفيه احتمال ولم يقل وجه ففرق بين الاحتمال والوجه اذا لا احتمال امر عقلى
والوجه نص للاصحاب وحيث حكاهما فى الروضة فى المتقوم فقط وقوله فى كتابنا المستلثين أى مسألة المثللى
والمتقوم وقوله اعتبار ما ظهر أى من الرداء والعيب وهذا ضعيف كما علمت وقوله فى المعيب أى اما
المثللى فجزم فيه فى الروض بان المشتري يأخذ الجيد وقد علمت ان هذا هو المعتمد ويفرق بان الرداء
وصف لازم بخلاف العيب فانه يطرأ ويؤول اه شيخنا (قوله فالتعليق بالمثللى الخ) أى اذا كان الامام
غلط البغوى فى قوله على الشفيع قيمة العبد المعيب سليما مع كون العبد متقوما فتعليطه له فى قوله على الشفيع
دفع الجيد بدلا عن الردى مفهوم بالاولى ووجه الاولوية ان العيب فى المتقوم يمكن زواله بخلاف الرداء
فى المثللى اه شيخنا (قوله اعتبار ما ظهر) أى وهو الردى فى الاول والمعيب فى الثانى اه عش (قوله وبهذا
جزم ابن المقرى فى المعيب) وهو الاصح وجزم فى مسألة الردى بما قاله البغوى قال شيخنا يمكن الفرق
بينهما بان ضرر الردى أكثر من ضرر المعيب إذ لا يلزم من العيب الرداء فلزمه قبول المعيب دون الردى
اه شوبرى (قوله وكخروج ما ذكر مستحقا الخ) هذا مفهوم قوله ولو دفع الشفيع فكان الاظهر ان
يقول وكدفع ما ذكر وقوله نجاسا هذا فى المثللى واما فى المتقوم فتخير المشتري بين ابقائه وردده اه
شيخنا (قوله ولشفيع فسخه باخذ) واذا كان التصرف اجارة وامضاها الشفيع فالاجرة للمشتري اه
شرح مر وقوله وامضاها الشفيع أى بان طلب الاخذ بالشفعة الان وآخر التملك الى انقضاء
مدة الاجارة ثم اخذه فالاجرة للمشتري لحصولها فى ملكه وعبرة العباب أى او تصرف المشتري بما
لا يزيل ملكه كرهن واجارة فان اخر الشفيع الاخذ لزوالمها بطل حقه وان شفع بطل الرهن لا الاجارة
فان فسخها فذلك وان قرر ما فالاجرة للمشتري اه وقوله بطل حقه قد يشك على ما يأتى ان الذى على الفور

الشقص سواء كان فيه

شفعة كبيع ام لا كوقف
وهبة لان حقه سابق على
هذا التصرف (و) له (اخذ بما
فيه شفعة) من التصرف
كبيع لذلك ولانه ربما كان
العوض فيه اقل أو من
جنس هو عليه أيسر (ولو
استحقها) أي الشفعة (جمع
اخذوا بقدر الحصص) لان
الشفعة من مرافق الملك
فتقدر بقدره ككسب
الرفيق وهذا ما صححه
الشيخان ككثير وقيل
ياخذون بعدد الرؤس
واعتمده جمع من المتأخرين
وقال الاسنوي ان الاول
خلاف مذهب الشافعي
(ولو باع احد شريكين
بعض) هو اعم من قوله
نصف (حصته لرجل ثم
باقيا لآخر فالشفعة في)
البعض (الاول للشريك
القديم) لانفراده بالحق
(فان عفا) عنه (شاركه
المشتري الاول في) البعض
(الثاني) لانه صار شريكا مثله
قبل البيع الثاني فان لم يعف
أخذه لم يشاركه فيه لزوال
ملكه (ولو عفا أحد شفيعين)
عن حقه أو بعضه (سقط
حقه) كالقود (وأخذ
الاخر الكل أو تركه) فلا
يقتصر على حصته لثلا
تبعض الصفقة على
المشتري (أو حضر)
أحدهما وظاب الاخر

هو الطالب لا التملك الا أن يور هذا بما اذا ائرع في الاخذ أخذ ما تقدم قبل الفصل وكذا يقال في قول
الشارح السابق نعم لو رضى المشتري بذه الشفعة تين عليه الاخذ حالا والاسقط حقه اعم على جميع وهي
تفيد ان معنى امضاء الاجارة ان ياخذ بالشفعة مع بقاء عقد الاجارة لانه يؤخر التملك بالشفعة لانه ضام مدة
الاجارة اعم على مر (قوله) ولشفيع فسخه باخذ) هذا اذا اخذ من المشتري الاول وقوله وله اخذ بما فيه
شفعة أي من المشتري الثاني فالخامس انه يتخير بين الاخذ من الاول والثاني لكن ان اخذ من الاول يبطل
هذا الاخذ تصرفه ولا يتقيد بكونه فيه شفعة وان اخذ من الثاني لم يبطل تصرف الاول ويتقيد الاخذ بكون
التصرف مع الثاني فيه شفعة فتأمل ولو نوى المشتري او غرس في المشفوع قبل علم الشفيع بذلك ثم علم فلع مجانا
لتعدي المشتري نعم ان فعل ذلك في نه يبه بهد القصة ثم اخذ بالشفعة لم يلع مجانا فان قبل القصة تتضمن
رضا الشفيع بتملك المشتري غالبا رد بان ذلك يتهم وربور كان يظن انه اخذ المبيع هبة ثم يتقيد انه اشتراه
او انه اشتراه بضم كثير ثم ظهر انه باقل او يظن الشفيع كون المشتري وكيل للبايع ولبناء المشتري وغراسه
حينئذ حكم ببناء المستعير وغراسه الا ان المشتري لا يكاف تسوية الارض اذا اختار القاع لانه كان متصرفا
في ملكه فان حدث في الارض نقص اخذه الشفيع على صفته او تركه وبقى زرته الى او ان الحصاد من غير
اجرة اه شرح م ر و كتب عليه ع ش قوله لم يلع مجانا اي بل يتخير الشفيع بعد الاخذ بين التملك بالقيمة والبيع مع
ارش النقص والتبعية بالاجرة كما يعم من قوله ولبناء المشتري الخ (قوله) باخذ للشفعة (الباء سببية أو
للتصوير كما تدل عليه عبارة م ر ونه ما وليس المراد الفسخ ثم الاخذ بالشفعة بل الاخذ بها وان لم يتقدمه
لفظ فسخ كما استنبط في المطالب من كلامهم خلافا لما يه فيه كلام اصل الروضة اه وقوله بما فيه شفعة أي
بعوض تصرف فيه شفعة او الباء للسببية اي بسبب تصرف آخر فيه شفعة ولو قال فيما فيه شفعة لكان اظهر
(قوله لذلك) أي لان حقه سابق على هذا التصرف اه زى اه ع ش (قوله) ولو استحقها جمع) أي على اجنبي
او على أحد هم بان كان المشتري منهم او من غيرهم وليس هذا مكررا مع قوله قبل ولو كان لمشتري حصة اشترك
مع الشفيع اذ ليس في تلك تعدد الشفيع والمشتري هناك لا ياخذ مع الشفيع بها بل بشرائه الاصل شيخنا (قوله)
اخذوا بقدر الحصص) وذلك بان يجمع حصص الباقيين بلا بيع وتنسب حصة كل منهم لهذا المجموع وياخذ
من القسط المبيع بالشفعة بتلك النسبة فلو كانت دارين ثلاثة لواحد نصفها ولآخر ثلثها ولآخر سدسها
فاذا باع صاحب الثلث اخذه الآخران بالنسبة المتقدمة فيجمع النصف والسادس فجمعوهما ستة عشر
قيراطا فالسادس رابعها والنصف ثلاثة ارباعها فياخذ صاحب السدس ربع المبيع وهو قيراطان من
ثمانية وصاحب النصف ثلاثة ارباعه وهو ستة (قوله) بعدد الرؤس) أي قياسا على سريان العتق وفرق
الاول بان العتق من باب الائتلاف فلو مات شفيعان كل منهما عن ولد من فعفا احد الولدين انتقل حقه
لاخيه وله نصف المشفوع كالولدين الآخرين وقول بعضهم يكون بينهم اثلاثا لعله مبني على اعتبار الرؤس
فراجع اه قال قل على الجلال (قوله) ايضا بعدد الرؤس) أي لان الاصل الشركة بسبب الشفعة وقد
تساووا فيها بدليل ان الواحد ياخذ الجميع وان قل نصيبه اه شرح م ر (قوله) ان الاول خلاف
مذهب الشافعي) لانه لما حكى القولين في الام قال والقول الثاني انهم في الشفعة سواء وبهذا القول
اقول اه حل (قوله) ثم باقيا لآخر) وخرج بتم مالو وقع البيعان معا فالشفعة فيهما للاول وحده اه
شرح م ر (قوله) فان عفا شاركه) أي ان كان العفو بعد البيع الثاني فاز كان قبله اشتركا فيه جزما اه
شرح م ر (قوله) فان عفا عنه الخ) قال ابن عبد السلام العفو عن الشفعة افضل الا ان يكون المشتري
نادما او مغبونا وافر في حواشي شرح الروض اه شوبري (قوله) ولو عفا احد شفيعين الخ) ولو
اختلف المشتري والشفيع في العفو عن الاخذ بالشفعة فهل يصدق الشفيع او المشتري والظاهر
تصديق الشفيع لان الاصل بقاء حقه وعدم العفو اه ع ش على م ر (قوله) سقط حقه) أي

كله سواء عفا عن البيهض أو الكل اهـ شيخنا (قوله آخر الاخذ الى حضور الغائب) ولا يلزم اعلام المشتري بانه طالب لها (فرع) دارين اربعة سواء فباع احدهم حصته واخذ الثلاثة الباقيين حاضر فاخذ الكل فاذا حضر الثاني ناصفه بنصف الثمن او اخذ ثلث مائة مثلاً زو اذا حضر الثالث اخذ ثلث مائة كل في الاولى أو نصف مائة الاولى في الثانية وله فيها اخذ ثلث مائة الاولى وثلث مائة الثاني وله أيضاً اخذ ثلث مائة الثاني ويضمه للمائة الاولى ويناصفه لان كل جزء له فيه ثلث وعلى هذا تصح قسمة الشقص من ثمانية عشر لان ثلث الاول واحد من تسعة يضم الى ستة الاول فلا تصح قسمة عليها فيضرب عدد مائة في تسعة وحينئذ للمائة اربعة ولكل من الاخيرين سبعة واذا كان ربع الدار ثمانية عشر فجمعتها اثنان وسبعون قال شيخنا مـ ولا يرجع الثاني على واحد من الباقيين لتقصيره فراجعه وبقى من الاحوال ان للثاني اخذ ثلث مائة الاولى واذا حضر الثالث ناصفه واخذ ثلث مائة الثاني وثلث مائة الاولى او اخذ ثلث مائة الاولى وضمه للمائة الثاني ويناصفه ولو كان الحاضر اثنين فهل يتعين عليهما بالاخذ مناصفة أو لاحدهما ان ياخذ الثلث والاخر الثلثين واذا صبر احدهما الى حضور الغائب دون الاخر فهل يجبر الاخر على الصبر او له الاخذ واذا اخذ فهل يتعين عليه اخذ الكل او له اخذ النصف او الثلث او الثلثين فراجع هذه الاحوال من عملها وانظر وحرروا عرف ما تصح فيه القسمة من الاعداد كما مرو منه ما لو شفع الحاضر ان سوية ثم غاب احدهما ثم حضر الثالث فان شاء اخذ نصف مائة الحاضر او ثلثه فان حضر الغائب وغاب الحاضر اخذ منه السدس في الاول والثلث في الثاني ويقسم الشقص على الاول من اثني عشر للحاجة الى عدد له نصف ونصفه نصف وسدس وإذا كان الربع اثني عشر فكله ثمانية وأربعون وعلى الثاني من ستة للحاجة الى عدد له نصف ونصفه نصف وثلث وإذا كان الربع ستة فالكل اربعة وعشرون اهـ قل على الجلال (قوله لعذره) اي الحاضر في ان لا ياخذ اي الحاضر ما يجزأ يؤخذ منه لو حضر الغائب واخذ اي لعذر الحاضر في عدم اخذه الآن الشقص الذي يؤخذ منه لو حضر الغائب هذا وقرر شيخنا أن الضمير في ياخذ راجع للغائب وفي عذره للحاضر وقال المعنى لعذر الحاضر في عدم اخذ الغائب وهذا غير ظاهر إذ لا يستقيم هذا مع قوله ما يؤخذ منه لانه يصير المعنى لعذر الحاضر في عدم اخذ الغائب ما يؤخذ من الغائب ولا معنى للاخذ من الحاضر مع عدم اخذ الغائب قال تقرير الاول احسن (قوله شاركة فيه) انظر هل يشاركه قهر او برضاه وهل يشاركه على وجه الشراء منه بطريق الشراء او على وجه الاخذ منه بالشفعة تامل (قوله فليس للحاضر الخ) اي وان رضى المشتري وان اقتضى التعليل المذكور خلافه وغاية الامر انه تعليل قاصر او جرى على الغالب اهـ سم على حج اهـ ع ش على مـ (قوله فليس للحاضر الخ) فان قال لا آخذ إلا قدر حصتي بطل حقه مطلقاً لتقصيره اهـ حج وينبغي تقييده بما اذا كان عالماً بذلك فان كان جاهلاً لم يبطل حقه بذلك لاسيما ان كان ممن يخفى عليه ذلك كالمواسق حقه من رد المبيع بعيب بالعوض اهـ ع ش على مـ (قوله لثلاث تبعض الصفقة على المشتري) وإن رضى المشتري بذلك لان العلة تفريق الصفقة كما قاله حج وشيخنا في شرح ونقل عن شيخنا في درسه انه يجوز مع الرضا لان المنع كان لحق المشتري وقد زال برضاه اهـ حل وعبرة شرح شيخه فلو رضى المشتري بان ياخذ الحاضر حصته فقط فالمتجه كما اعتمده السبكي كابن الرفعة انه كما لو اراد الشفع الواحد ان ياخذ بعض حقه والاصح منه انه انتهت (قوله وتعدد الشفعة الخ) (قاعدة) العبرة في اتحاد العقد وتعددته بالوكيل إلا في الشفعة والرهن فالعبرة فيهما بالموكل اهـ ع ش على مـ وتقدم ايضاح هذه القاعدة في آخر تفريق الصفقة (قوله بتعدد الصفقة) لتعدد هائل ثلاث صور ذكر منها اثنتين وترك ثالثة وهي التعدد بتفصيل الثمن وفي قل على الجلال قوله بتعدد البائع الخ ولو اشترى اثنان من اثنين فللشفيع اخذ ربع المبيع لانها اربعة عقود ولو اشترى ربع شقص بكذا وبكذا فللشفيع اخذ أحد الربعين ولو باع نصف كل من

(آخر) الاخذ الى حضور الغائب (لعذره في ان لا ياخذ ما يؤخذ منه) أو أخذ لكل فاذا حضر الغائب شاركة (فيه لان الحق لها فليس للحاضر الاقتصار على حصته لثلاث تبعض الصفقة على المشتري لو لم ياخذ الغائب وما استوفاه الحاضر من المنافع كالاجرة والثمره لا يراجع فيه الغائب (وتعدد الشفعة بتعدد الصفقة أو الشقص) وهو من زيادتي

قلو اشترى اثنان من واحد شقصا واشتراه واحد من اثنين فللشفيع اخذ نصيب احدهما وحده لا تنفاه تبعض الصفة على المشتري أو واحد شقصين من دارين فللشفيع اخذ احدهما لانه لا يفضى الى تبعض شي مواحد في (٥١١) صفقة واحدة (وطالبها) اي الشفعة (كرد

بعب) في انه فوري وما يتبعه لانها حق ثبت لدفع الضرر فيادر عادة ولو بوكيله بعد عمله بالبيع مثلا بالطلب او يرفع الامر الى الحاكم فلا يضر نحو صلاة واكل دخل وقتها وتعيرى بما ذكر اولى بما عبر به (لا في اشهاد) على الطلب (في طريقه او) حال (توكيله) فلا يلزمه الاشهاد والتصريح بهذا من زيادتي ويفارق نظيره في الرد بالعيب بان تسلط الشفيع على الاخذ بالشفعة اقوى من تسلط المشتري على الرد بالعيب وبان الاشهاد مأم على الفسخ وهو المقصود وهنا على الطلب وهو وسيلة للمقصود ويغتنر في المقاصد (فيلزمه لعذر) كمرض وغية عن بلد المشتري وقد عجز عن مضيه اليه والرفع الى الحاكم (توكيله) ان عجز عنه لزمه (اشهاد) وله تاخير الطلب لا انتظار ادراك الزرع وحصاده (فان ترك مقدوره منها) اي من التوكيل والاشهاد (أو آخر لتكذيبه ثقة) ولو عبدا أو امرأة (أخبره بالبيع) مثلا

دارين فللمالك الشريك في كل دار اخذ ما بيع منها دون الاخرى وان اخذ مالها ولو باع وكيل عن مالكيين حصة منهما من دار فللشفيع من اخذ حصة احد المالكين دين الاخر (قوله فلو اشترى اثنان الخ) المثال الاول لاعداد الصفة بتعدد المشتري والثاني لتعدد البائع والثالث لاعداد الشقص (قوله لانه لا يفضى الخ) لم يقل مثل ذلك في تفريق الصفة في نحو البيع فليس له في شراء عينين صفقة واحدة رد احدهما بعيب دون الاخرى لان الضرر المترتب على التفريق انما يظهر هنا في عين واحدة اذ الشفيع في العينين محسن بالعفو عن الاخرى من غير لحوق ضرر للمشتري البتة بخلاف نحو البيع الضرر لاحق مطلقا فليتأمل اه شوبري (قوله وطالبها كرد بعيب الخ) اي بان ياخذ في السبب كالسير لحل المشتري او لاحاكم ويقول انا طالب للشفعة او اخذت بالشفعة وان كان لا يحصل الملك بمجرد ذلك بل حتى توجد الشروط المتقدمة في قوله وشرط في تلك الخ اذ المراد بذلك حصول الملك كما عبر به مر (قوله وطالبها كرد بعيب) ولا يصح الصلح عن الشفعة بمال كالد بالعيب وتبطل شفעתه ان علم بفساده فان صالحه غنها في الكل على اخذ البعض بطل المصلح لان الشفعة لا تقابل بعوض وكذا الشفعة ان علم بطلانه والا فلا كما جزم به في الانوار وعفو الشفيع قبل البيع وشرط الخيار وضمان العهدة للمشتري لا يسقط كل منها شفעתه ولو توكل الشفيع في بيع الشقص لم تبطل شفעתه في الاصح اه شوبري (فرع) اتفقا على الطلب لكن قال المشتري انه لم يبادر به فسقط حقه وقال الشفيع بل بادرت فينبغي تصديق للشفيع لان الظاهر صحة الاخذ فلو اقاما بينتين فالوجه تقديم بينة الشفيع لانها مثبتة ومعها زيادة علم بالفور اه شيخنا اه شوبري (قوله وما يتبعه) اي من الرفع لاحكام او المشتري ومن الاشهاد والتوكيل وقد لا يجب الفور كان غاب احد الشريكين او اخر لا درك الزرع او لم يعلم قدر الثمن او لجهله بان له الشفعة او بانها على الفور وهو ممن يخفى عليه ذلك اه حلي (قوله فلا يضر نحو صلاة واكل دخل وقتها) فلو نوى نفلا مطلقا كان له الزيادة على ركعتين الى حد لا يعد به مقصرا اه حلي (قوله اقوى من تسلط الخ) وجه القوة ان للشفيع فسخ تصرفات المشتري بالاخذ وليس للمشتري فسخ تصرفات البائع في الثمن بل ياخذ له اذا خرج عن ملك البائع اه شيخنا (قوله فيلزمه لعذر توكيل) ويجوز للقادر ايضا التوكيل وفرضهم ذلك عند العجز انما هو لتعيينه حيث لا طريقا لا لامتناعه عند القدرة على الطلب بنفسه اه شرح مر (قوله رغبة عن بلد المشتري) اي بحيث تعد غيبة حائلة بينهما وبين مباشرة الطلب كما جزم به السبكي اه شرح مر (قوله اشهاد) اي لرجلين او رجل وامرأتين او لرجل ليحلف معه كما اشار الى ذلك بحذف المنعلق اه زى اه ع ش (قوله لا انتظار ادراك الزرع وحصاده) وعذره في هذا التأخير انه لا ينتفع بالارض قل الادراك والحصاد في جواز التأخير الى الى او ان جذاذ الثمرة فيما اذا كان بالشقص شجر عليه ثمرة لا تستحق بالشفعة وجهان ارجحهما كما قال الزركشي المنع والفرق ان الثمرة لا تمنع من الانتفاع بالماخوذ بخلاف لزوع ويمكن حمل الجواز على مالو كانت المنفعة تنقص بهامع بقائها والمنع على خلافه اه شرح مر (قوله فان ترك مقدوره الخ) تفريع على قوله فيلزمه لعذر توكيل فاشهاد وقوله او آخر لتكذيبه ثقة تفريع على قوله وطالبها كرد بعيب (قوله او آخر لتكذيبه ثقة اخبره بالبيع) بخلاف مالو كذبه في تعيين المشتري او في جنس الثمن او نوعه او حله او في قدر المبيع فانه لا يبطل حقه اه حلي (قوله او باع حصته الخ) قال في شرح الزوض ولو زال البعض قهرا كان مات الشفيع وعليه دين قبل الاخذ فبيع بعض حصته في دينه جبراعلى الوارث وبقي باقيها فالتدب يظهر كما قاله في المطلب ان له الشفعة لا تنفاه تخيل العفو منه اه سم (قوله لتعصيره في الاولين) الاولى ترك مقدوره في التوكيل والاشهاد والثانية تأخيره لتكذيبه ثقة وقوله ولزوال سبب الشفعة في الثالثة هي بيع

(أو باع حصته ولو جاهلا بالشفعة أو) باع (بعضها عالما) بالشفعة (بطل حقه) لتعصيره في الاولين والرابعة ولزوال سبب الشفعة في الثالثة وخرج بالثقة في الثانية غيره لان خبره غير مقبول وبالعالم في ورابعة وهي من زيادتي

بما يقع في نفسه من صدق
وضده ولو من فاسق كما قاله
الماوردي (وكذا) يبطل
حقه (لو اخبر بالبيع بقدر
فترك فبان بأكثر) لانه اذا
لم يرغب فيه بالاقبل فبالاكثر
أولى (لا) ان بان (بدونه
او اقمى المشتري فلم
عليه او بارك له في صفته)
فلا يبطل حقه لان الترك
لخبر تبين كذبه بالزيادة
في الاولى والسلام سنة قبل
الكلام في الثانية وقد يدعو
بالبركة لياخذ صفته
مباركة في الثالثة وتعبيري
بقدر وبدونه اعم من
تعبيره بالف وبخمسائة
(كتاب القراض)
مشتق من القرض وهو
القطع سمي بذلك لان
المالك قطع للعامل قطعة
من ماله يتصرف فيها
وقطعة من الربح ويسمى
ايضا مضاربة كما صرح
به الاصل ومقارضة
والاصل فيه الاجماع
والحاجة واحتج به الماوردي
بقوله تعالى ليس عليكم جناح
ان تبتغوا فضلا من ربكم
وبانه عليه السلام مضارب
لخديجة بما لها الى الشام
وانفذت معه عبدا ميسرة
والقراض اخذا بما ياتي
توكيل مالك بجعل ماله بيد
آخر ليتجر فيه والربح
مشترك بينهما وهذا أولى
من قول الاصل القراض

حسته كما هو الرابعة هي بيع بعض حسته علما بالشفعة اه حل (قوله الجاهل لعذره) أي سواء كان
جعله بالبيع او بثبوت الشفعة مع علمه بالبيع قال الزركشي ولم يصرحوا بالثانية اه شوبري (قوله او
بارك له في صفته) أي او سألته عن الثمن وان كان عالما به او سلم عليه وبارك له وسأله كما صرح به في حواشي
شرح الروض خلافا لما يوهمه ظاهر تعبير المصنف كغيره باواه شوبري ويمكن ان تكون اوفى كلامه
مانعة خلوة فتجزز الجمع فتشمل ما ذكر (قوله والسلام سنة قبل الكلام) وإن كان ممن لا يندب عليه لنحو
فسقه كذا قال حجج والمعتداته متى سلم على من لا يندب السلام عليه بطل حقه حيث كان عالما بالحال اه حلي
وبوخذه من كلامه ان السلام لو لم يكن سنة كان في حال لا يطلب السلام عليه فيه بطل حقه بالسلام اه عس

(كتاب القراض)

(قوله مشتق الخ) عبارة شرح مروه بكسر القاف لغاهل الحجاز مشتق من القرض وهو القطع لان
المالك يقطع للعامل قطعة من ماله يتصرف فيها وقطعة من الربح او المقارضة وهي المساواة لتساويهما
في الربح او لان المال من المالك والعمل من العامل ويسمى عند اهل العراق مضاربة لان كلا منهما يضرب
بشهم في الربح ولما فيه غالبا من السفر وهو يسمى ضربا انتهت (قوله سمي بذلك الخ) لعل الضمير
المستكن في الفعل عائد على المعنى الاصطلاحي الآتي في قوله والقراض اخذا بما يأتي الخ فكان
عليه ان يقدم هذا المعنى هنا ثم يقول سمي بذلك الخ (قوله والاصل فيه) أي في جوازه اه عس
على مر (قوله واحتج) وجه الدلالة من الآية ان الفضل هو الربح والرزق وطلبه صادق بان
يطلبه الانسان بماله او بمال غيره واتى بصيغة التمريض لعدم صراحة الآية في المطلوب اه شيخنا
وفي قول على المحلى ولانه صلى الله عليه وسلم لم يكن مقارضا لان خديجة لم تدفع له مالا وانما
كان مأذونا له في التصرف عنها فهو كالوكيل يجعل كما هو ظاهر اه فراجع وفي عس على مر قوله
وانفذت أي ارسلت وقد يرد عليه ما قالوه في المسير من انها استأجرت به بقلوصين ويمكن الجواب
بتعدد الواقعة وان من عبر بالاستتجار تسمح به فعبه عن الهبة انتهى وعبارته على الشارح استد
الاحتجاج الى الماوردي لما في الآية من الخفاء لانها تحتل الدعاء وغيره فليست نصافي القراض انتهت
وعبارة المدافعي قوله فضلا أي زيادة على مالكم او مال غيركم وهي الربح فصحيح الاحتجاج بالآية من حيث
عمومها فان الربح فضل اه (قوله مضارب لخديجة) أي قبل أن يتزوجها بنحو شهرين وسنة إذ ذاك نحو
خمس وعشرين سنة وهذا قبل النبوة ولعل وجه الدلالة منه انه صلى الله عليه وسلم حكاه مقرر له بعدها وهو
قياس المساقاة بجامع العمل في كل منهما ببعض ماله مع جهالة العرض ولهذا اتحد في اكثر الاحكام
ومقتضى ذلك تقديمها عليه ولعل عكسهم لذلك إنما هو لانه اشهر واكثر وايضا فهي شبيهة بالاجارة
في الزوم والتاقيت فوسط بينهما اشغارا بما فيها من التشبيه وهو رخصة لخروجه عن قياس الاجارات
كما أنها كذلك لخروجها عن بيع مال يخلق اه شرح مر (قوله وانفذت معه عبدا ميسرة) قال السيوطي لم
اقف على رواية صحيحة انه بقي الى البعثة اه وقال بعضهم لم ار له ذكر في الصحابة والظاهر انه مات قبل
البعثة ولو ادرك البعثة لاسلم وإنما ارسلته معه ليكون معاونا له وليتحمل عنه المشاق اه برماوي
ملخصا (قوله توكيل مالك) أي مالك لادن المال او التصرف فيه ليدخل ولي السفيه والصبي والمجنون
فانه يصح ان يقارض لهم في ماله كما سيذكره الشارح بقوله ولوليهم ان يقارض لهم تأمل (قوله
وهذا أولى من قول الاصل الخ) وجه الاولوية انه يوم أن مسمى القراض دفع المال اه عس
أي ولو بدون عقد يعني مع انه ليس كذلك ولذلك حاول مر في عبارة الاصل فقال القراض
أي موضوعه الشرعي هو العقد المشتل على توكيل المالك لآخر وعلى ان يدفع الخ (قوله وعمل
وربح) المراد من كون العمل والربح ركنين انه لا بد من ذكرهما لتوجد ماهية القراض فاندفع ما
قبل العمل والربح إنما يوجد ان بعد عقد القراض بل قد يقارض ولا يوجد عمل من العامل أو

(كونه قدرا) دراهم او دنانير (خالصا معلوما) جنسا وقدر او صفة (معينا يد عامل فلا يصح (١٣ هـ) على عرض) ولو قلوبا وثيرا وحليا

ومنفعة لان في القراض
أغرار اذا العمل فيه غير
مضبوط والربح غير
موقوف به وانما يجوز الحاجة
فاختص بما يروج بكل
حال وتسهل التجارة به
(و) لا على نقد (مغشوش)
ولو رأتها لا تنفاه خلوصه
نعم ان كان غشه مستهلكا
جاز قاله الحرجاني (و)
لا على (مجنون) جنسا او
قدرا او صفة ولا على غير
معين كان قارضه على ما في
الذمة من دين او غيره
نعم لو قارضه على نقد في
ذمة ثم عينه في المجلس
صح خلافا للبعوي وكان
قارضه على احدى صرتين
ولو متساويتين نعم لو علم
في المجلس عينه صح بخلاف
مالو علم فيه جنسه وقدره
وصفته لا يصح على الاشبه
في المطلب (ولا) يصح
(بشرط كونه) اي المال
(يد غيره) اي غير العامل
كالمالك ليوفي منه ثمن
ما اشتراه العامل لانه قد
لا يجده عند الحاجة وتعبيره
بغيره اعم من تعبيره
بالمالك (و) شرط (في
المالك ما) شرط (في موكل
وفي العامل ما) شرط (في
موكل) لان القراض
توكيل وتوكل فيجوز
ان يكون المالك أعمى

يعمل ولا يوجد ربح على مر (قوله كونه قدرا) النقدهو المضروب من الذهب والفضة فلذلك قال
دراهم و دنانير اوشينخا وهذا احد اطلاقين للنقد والآخر يطلق على ما قابل العرض والدين فيشمل غير
المضروب كما تقدم في الزكاة (قوله وتبرا) وهو الذهب والفضة قبل الضرب وعند الجوهرى انه غير المضروب
من الذهب خاصة اهل (قوله ومنفعة) وصورته ان يقول قارضتك على هذه الدار لتؤجرها المرة بعد
المرة وما زاد على اجرة المثل بيني وبينك اوشينخا (قوله نعم ان كان غشه مستهلكا) بان يكون بحيث لا
يتحصل منه شيء اهم را هم على منبج اقول مفهوما انه ان تحصل منه شيء بالعرض على النار لم يصح وان لم
يتميز النحاس مثلا عن الفضة وعليه قال دراهم الموجودة الان بمصر لا يصح القراض عليها لانه يتحصل من
الفضة قدر لو ميزت بالنار وفيه نظرو الذي ينبغي الصحة ويرد بالمستهلك عدم تميز النحاس عن الفضة مثلا
في رأى العين اعمش على مر (قوله نعم ان كان غشه مستهلكا) اي القروش والفضة المضروبة بمصر وقوله
قاله الحرجاني معتمدا اهل والمستهلكا بفتح اللام اسم مفعول من استهلك وفي المختار اهلك واستهلك اعم
عش وفي المصباح هلك الشيء هلكا من باب ضرب وهلكوا وهلا كما ويتعدى بالهمزة فيقال اهلكته وفي
لغة بني تميم يتعدى بنفسه فيقال هلكته واستهلكته مثل اهلكته (قوله ولا على مجهول) ومن ذلك ما عمت
به البلوى من التعامل بالفضة المقصورة فلا يصح القراض عليها لان صفة القرض وان علت إلا ان مقدار
القرض يختلف فلا يمكن ضبط مثله عند التفاصيل حتى لو قارضه على قدر منها معلوم القدر وزنا فالظاهر عدم
الصحة اي لانه حين الرد وان احضر قدره وزنا لکن الغرض يختلف بتفاوت القرض قلة وكثرة وكتب
ايضا قوله فلا يجوز على نقد مجهول ولعل الفرق بين هذا والشركة حيث صحت مع الجهل بالمالين حيث
كان يمكن عليها بعد العقد ان المقصود من القراض الربح فاشترط العلم بقدر المال ليعلم العامل ما يخصه من
الربح بخلاف الشركة فيكنى العلم بما يخص كلا منهما عند القسمة اعمش على مر (قوله ولا على غير معين)
قال السبكي ويصح القراض على غير المرتضى على الاقرب لانه توكل قال شيخنا ينبغي ان يكون محله إذا رآه
في المجلس اعمش وبرى (قوله كان قارضه على ما في الذمة) يشمل ذمة غير العامل بان كان له دين في ذمة
انسان فقال لغيره قارضتك على ديني الذي لي على فلان فاقبضه واتجر فيه ويشمل ذمة العامل أيضا بان قال
الدائن للمدين قارضتك على الدين الذي لي عليك اهزى اعمش (قوله او غيره) صورته ان يقول قارضتك
على الف في ذمتي فهذا في الذمة وليس ديننا اعمش شيخنا (قوله في ذمته) اي المالك مفهوما انه اذا كان في
ذمة غير المالك لا يجوز سواء عين في المجلس وقبضه المالك او لا وفي كلام حجب انه اذا قارضه على دين في
ذمة العامل وعين وقبضه المالك صح اي فيرده للعامل بلا تجديد عقد وان قارضه على دين في ذمة اجني
لم يصح وان عين في المجلس وقبضه المالك له و فرق بين العامل وغيره بان ما في ذمة غير العامل معجوز عنه حال
العقد بخلاف ما في ذمة العامل فانه قادر على تحصيله فصح العقد عليه اعمش على مر (قوله على احدى صرتين)
وكاحدى الصرتين احدى الالفين على ما رجحه في شرح حج خلافا لما في شرح الروض اعمش وبرى (قوله
ولو متساويتين) غاية للرد وعبارة اصله مع شرح مرو قيل يجوز على احدى الصرتين ان علم ما فيهما وتساويا
جنسا و صفة وقدر ا فيتصرف العامل في أيهما شاء فيتعين للقراض والاصح المنع لا تنفاه التعيين كالبيع اعمش
(قوله عينه) اي الاحدى والتذكير باعتبار كونها شيئا أو مبهما او مجهولا ويشير لهذا قوله بخلاف مالو
علم فيه جنسه الخ (قوله بخلاف مالو علم فيه جنسه) عبارة شرح مرو ويفرق بين هذا وبين ما مر في العلم بنحو
القدر في المجلس بان الابهام هنا اخف لتعين الصرتين وانما الابهام في المرادة منهما بخلافه فيما مر (قوله لان
القراض توكل) لكن ليس محضا بدليل اشتراط القبول لفظا كما سيأتي بل هو مشوب بمعاوضة (قوله
فيجوز ان يكون المالك أعمى) لكن ينبغي ان لا تجوز مقارنته على معين كما تمتع بعه العين وان لا يجوز
اقباضه المعين فلا بد من توكيله فراجع اعمش وكلامهم ياباه لان هذا كالتوكله في بيع عبد معين لان

دون العامل ولا يجوز ان يكون احدهما سفيها ولا صيا ولا مجنونا

(٦٥ - جمل منبج - لك)

ولوليم أن يقارض لهم
(وأن يستقل) أى العامل
(بالعمل) ليتمكن من العمل
متى شاء فلا يصح شرط
عمل غيره معه لأن انقسام
العمل يقتضى انقسام اليد
ويصح شرط امانة مملوك
المالك له فى العمل ولا بد
للمملوك لانه مال لجعل عمله
تبعاً للمال ولأن ذلك لا
يمنع استقلال العامل
وشرطه أن يكون معلوماً
برؤية أو وصف وأن
شرطت نفقته عليه جاز (و)
شرط (فى العمل كونه تجارة
وأن لا يضيقه) أى العمل
(على العامل فلا يصح على
شراء بر بطحنه ويخبره)
أو غزل ينسجه (ويبيعه)
لأن الطحن ومما معه أعمال
لا تسمى تجارة بل هى
أعمال مضبوطة يستاجر
عليها فلا يحتاج إلى القراض
عليها المشتمل على جهالة
العوضين للحاجة (و) لا
على (شراء) متاع (معين)
كقولهم لا تشتري هذه
السلعة (و) لا على شراء
نوع (نادر) وجوده
كقولهم لا تشتري الخيل
البلق (و) لا على (معاملة
شخص) معين كقولهم لا
تبع إلا لزيد أو لا تشتري إلا
منه (ولا أن أقت) بمدة
كسنة سواء أسكت أم منعه
التصرف أم البيع بعدها

هذا توكل وتوكل إلا أن يقال إن ما هنا ليس توكلًا محضًا بدليل اشتراط القبول هنا لفظاً اه ع ش (قوله
ولوليم أن يقارض لهم) عبارة شرح م ر ويجوز لولى صى أو مجنون وسفيه أن يقارض من يجوز له إيداعه
المال المدفوع إليه وله أن يشترط لها أكثر من أجره المثل أن لم يجد كافياً غيره ومحل ما تقرر أن لا يتضمن
العقد الاذن فى السفر وإلا فالمتجه فى المطلب أنه كإرادته السفر بنفسه أما المحجور عليه بفس فلا يصح أن
يقارض ويجوز أن يكون عاملاً ويصح من المريض ولا يحسب ما زاد على أجره المثل من الثلث لأن
المحسوب منه ما يفوته من ماله والربح ليس بحاصل حتى يفوته وإنا ما هو شئ يتوقع حصوله وإذا حصل كان
يتصرف العامل بخلاف مساقاته فإنه يحسب فيها ذلك من الثلث لأن الثمار فيها من عين المال بخلافه اه شرح
م ر (قوله ويصح شرط إعانة مملوك المالك) أى أو أجيره الحر لانه مالك لمنفعته لكن العلة لا تساعد
وكتب أيضاً وغير المملوك على ما اعتمد شيخنا كحج وفاقاً للشارح فى شرح الروض اه حل (قوله مملوك
المالك) خرج مملوك غير المالك وخرج الحر ويدل عليه التعليل لكن الأوجه أن الحر الذى يستحق المالك
منفعته كذلك اه م ر اه سم (قوله وإن شرطت نفقته عليه جاز) والأوجه اشتراط تقديرها وكان العامل
استاجر بها وقد اعتبر أبو حامد ذلك فى نظيره من عامل المشاقاة ولا يقاس بالحج بالنفقة لخروجه عن
القياس فكانت الحاجة داعية فى التوسعة فى تحصيل تلك العبادات المشقة اه شرح م ر (قوله وإن شرطت
نفقته) أى المملوك وخرج به الحر فلا يجوز فيه ذلك لأن نفقته على نفسه والعبد المستاجر أيضاً اه ع ش
على م ر (قوله فلا يصح على شراء بر بطحنه الخ) ولو شرط أن يستاجر العامل من يفعل ذلك من مال القراض
وحظ العامل التصرف فقط قال فى المطلب فالذى يظهر الجواز ونظر فيه الأذرعى بان الربح لم ينشأ عن
تصرف العامل وهذا أوجه ولو قارضه على أن يشتري الخنطة وتخزينها مدة فإذا ارتفع سعرها باعها لم
يصح لأن الربح غير حاصل من جهة التصرف اه شرح م ر (قوله بطحنه الخ) لو طحنه من غير أن يشترط عليه
ذلك أقلل ينفسخ عقد القراض ولا يظهر بقاءه ثم إن طحن بلا إذن فلا أجر له ويصير ضامناً وعليه غرم
ما نقص وإن باع لم يكن الثمن مضموناً وإن ربح فلم يملك ولو شرط أن يستاجر العامل ومن يفعل ذلك من مال
القراض فالظاهر الجواز قاله فى المطلب (فرع) قارضه بمكة على أنه يذهب إلى اليمن ليشتري من بضائعها
ويبيعها هناك أو يردّها إلى مكة فى الصحة وجهان إلا كثرة دون على الفساد لأن الفعل عمل مقصود وقد
شرطه مع التجارة اه سم (قوله ينسجه) بابه ضرب اه ع ش (قوله لأن الطحن ومما معه الخ) عبارة شرح م ر
لأنه شرع رخصة للحاجة وهذه مضبوطة يتيسر الاستجار عليها فلم تشملها الرخصة ولو اشتراها وطحنها
من غير شرط لم ينفسخ القراض فيها ثم إن طحن من غير إذن لم يستحق أجره اه شرح م ر (قوله على جهالة
العوضين) هما عمل العامل من الربح لانه مجهول القدر وإن علمت جزئيته والعمل وهو ظاهر اه سم وقوله
للحاجة متعلق بمحذوف أى واغفرت الجهالة للحاجة (قوله ولا على معاملة شخص معين) وشرط البيع
فى حانوت معين مفسد بخلاف شرط سوق معين قاله الماوردى والاذن المطلق يرجع فيه إلى العرف
والاذن فى البز بالزاي المعجمة يتناول كل جنس لا الفرش والأكسية وفى الفاكهة لا يتناول البقول
والقضاء والخيار وفى الطعام يتناول الخنطة لا الدقيق وفى البحر لا يتناول البر وعكسه (قوله ولا تشتري إلا
منه) هو إتمام معنى المعاملة والواو فيه بمعنى أو اه قل على الجلال (قوله ولا أن أقت بمدة كسنة) فى
المحلى وإن اقتصر على قوله قارضتك سنة فسد العقد اه قال شيخنا البرلى قوله وإن اقتصر الخ أفهم
أنه لو قال قارضتك سنة ولا تشتري بعدها صح سواء قال ولك البيع أو سكنت كما سلف وهذا الذى أفهمه
من أنه لو قال قارضتك سنة ولا تشتري يصح وهو صريح عبارة الروضة والرافعى فلا تغتر بما فى شرح
المنهج مما يخالف ذلك فإنه يخالف للنقول حملة عليه ظاهر عبارة الروض اه لكن الذى اعتمدته
شيخنا الرملى البطلان حيث أقت مطلقاً كافى بالمنهج وشرحه فاذا قال قارضتك سنة ولا تشتري بعدها كان

أم الشراء لأن المتاع والمدة المعينين قد لا يربح فيهما والتأخر قد لا يجده والشخص المعين قد لا يتأتى من جهته ربح في بيع أو شراء (فإن منته
الشراء فقط بعدمدة) كقوله ولا تشتري بعد سنة (صح) لحصول الاسترباح بالبيع الذي (٥١٥) له فعله بعد ما وعده كما قال الإمام أن

تكون المدة يتأتى فيها الشراء
لعوض الربح بخلاف نحو
ساعة وعلم من امتناع التاقيت
امتناع التعليق لأن التاقيت
أسهل منه بدليل اجتماعه في
الاجارة والمساواة ويمتنع
ايضا تعليق التصرف بخلاف
الوكالة لما فيها من غرض الربح
وتعبرى بما ذكرته أولى
من تعبرى بما ذكره (و)
شرط (في الربح كونه لهما)
كونه (معلوما) لهما (بجزئية)
كنصف وثلث (فلا يصح)
القراض (على أن لأحدهما)
معينا أو مبهما (الربح) أو
أن لغيرهما منه شيئا لعدم
كونه لهما والمشروط
لملوك أحدهما كالمشروط
له فيصح معه في الثانية دون
الاولى (أو) على أن
لأحدهما (شركة أو نصيبا
فيه) للجهل بحصة العامل
(أو) على أن لأحدهما
(عشرة أو ربح صنف)
لعدم العلم بالجزئية ولا أنه قد
لا يربح غير العشرة أو غير
ربح ذلك النصف فيفوز
أحدهما بجميع الربح (أو)
على (أن للمالك النصف) مثلا
لأن الربح فائدة رأس المال
فهو للمالك إلا ما ينسب منه
العامل ولم ينسب له شيء منه
بخلاف ما لو قال على أن العامل
النصف مثلا فيصح ويكون
الباقى للمالك لأنه بين ما للعامل
والباقى للمالك بحكم الأصل

باطلا وصور الصحة فيما إذا منعه الشراء فقط بعدمدة بقوله قارضتك ولا تشتري بعد سنة ثم رجع مر
واعتمد ما اعتمده شيخنا البرلسي وحمل كلام شرح المنهج على ما إذا تراخى قوله ولا تشتري بعد ما عن قوله
قارضتك سنة والحاصل أنه اعتمد ظاهر المنهاج من الصحة فيما لو قال قارضتك سنة ولا تشتري بعد ما بشرط
اتصال قوله ولا تشتري بعد ما ووجهه بأنه باتصاله بصنف التاقيت لأنه حينئذ يصير البيع غير مؤقت فإن
تراخى بطل وهو محمل ما في شرح المنهج والروض عما يقتضى البطلان بخلاف ما لو قال ولا تبع بعدها أو لا
تصرف أو أطلق فيطلق في ذلك اهـ (فرع) لو نجز القراض وعلق التصرف على وقت فسد كافي الروض
وغيره لأن الغرض من القراض التصرف وهو لا يعقبه اهـ سم (قوله أم الشراء) محل الفساد فيما لو
منعه الشراء بعد ذكر السنة أن منعه متراخيا بخلاف ما لو منعه متصلا فلا يفسد اهـ ع ش على مر (قوله)
قد لا يتأتى من جهته ربح) فلو كانت العادة جارية بالربح منه صح اهـ حل وفي ع ش على مر ما نصه قوله
أو معاملة شخص بعينه ظاهره وإن جرت العادة بحصول الربح بمعاملة وعليه فاعمل الفرق
بينه وبين الأشخاص المعينين سهولة المعاملة مع الأشخاص أكثر منها مع الواحد لاحتقال قيام
مانع به تفوت المعاملة معه اهـ (قوله) فإن منعه الشراء فقط بعدمدة كقوله ولا تشتري (الخ) فالقراض
مطلق والمنع مؤقت بخلاف ما لو منعه البيع فإنه لا يصح لأن البيع محل الربح اهـ حل (قوله)
كقوله ولا تشتري بعد سنة) هذا ما صور به المنع من الشراء فقط بعدمدة فالقراض مطلق والمنع
مؤقت فإذا قال قارضتك سنة ولا تشتري بعدها فإن ذكره متصلا صح لضعف جانب التاقيت
ويحمل على هذه عبارة المنهاج وما في المنهج من البطلان يحول على ما إذا ذكره متراخيا إذ قد يقوى
جانب التاقيت اهـ مر وع ش (قوله بدليل اجتماعه) أي جوازه والجواز يصدق بالوجوب فلا
يقال التاقيت شرط فيهما اهـ ع ش (قوله أو أن لغيرهما منه شيئا) كما إذا قال قارضتك على أن
يكون لك وتلك لي وتلك لزوجي أو لابني أو لفلان الاجنبي اهـ حل (قوله أو أن لغيرهما منه
شيئا) أي مع عدم العمل فإن شرط عليه العمل فهو قراض لاثنين كذا قاله شيخنا اهـ قل على
الجلال (قوله والمشروط لمملوك أحدهما) خرج به المشروط لاجيره الحر لأن له بدا وملكا
بخلاف مملوكه فإنه لا ملك له اهـ ع ش (فرع) وقع السؤال في الدرس عما يقع كثيرا من
شرط جزء للمالك وجزء للعامل وجزء للمال أو الدابة التي يدفعها المالك للعامل ليحمل عليها
مال القراض مثلا هل هو صحيح أم باطل والجواب أن الظاهر الصحة وكان المالك شرط لنفسه
جزاين وللعامل جزأ وهو صحيح اهـ ع ش على مر (قوله فيصح معه في الثانية) هي قوله أو أن
منه شيئا أي فإذا شرط لمملوك أحدهما منه شيء جاز دون الأولى وهي قوله على أن لأحدهما
معينا أو مبهما الربح فإنه إذا شرط للمالك نصف الربح وللمملوك النصف الآخر كان كالو شرط كل الربح
للمالك وأن شرط للعامل نصف الربح وللمملوك النصف الآخر كانت شرط جميع الربح للعامل اهـ حل (قوله)
والباقى للمالك) ولا يضر صدق ذلك بالاجنبي فإنه لا يضر إلا أن شرط له بالفعل اهـ حل (قوله فيقبل العامل
لفظا) فلا يكفي الشروع في الفعل مع السكوت ولا عدم الردو عبارة أصله مع شرح مر فصل بشرط إيجاب
وقبول بلفظ متصل بإيجاب كتنظيره في البيع وقيل يكفي القبول بالفعل كافي الوكالة والجمالة ورد بأنه عقد
معاوضة يختص بمعين فلا يشبههما وإطلاق المصنف لهذا الوجه شامل لما إذا كان بصيغة الأمر كخذه هذا
الالف مثلا واتجر فيه على أن الربح يبتنا وبغير هذه الصيغة كقارضتك وقارضتك انتهت (قوله أولى من قوله)
يشترط إيجاب وقبول) وجه الأولية أن إطلاق الأصل شامل لما لو وجد الإيجاب والقبول مع انتفاء
شيء من شروطهما ومنه يعلم أن القراض ليس توكيلا محضا إذ لو كان كذلك لما اشترط فيه القبول لفظا اهـ ع ش

(وصح) في قوله قارضتك (والربح يبتنا وكان نصفين) كما لو قال هذه الدار بين زيد وعمرو (و) شرط (في الصيغة ما) مر فيها (في البيع) بجامع أن
منهما عقد معاوضة (قارضتك) أو عاملك في كذا على أن الربح يبتنا فيقبل العامل لفظا وتعبرى بما ذكره أولى من قوله بشرط إيجاب وقبول

(فصل في أحكام القراض لو (٥١٦) (قارض العامل الآخر) ولو باذن المالك (ليشارك في عمل وبيع لم يصح) لأن القراض على

خلاف القياس وموضوعه
أن يعقده المالك والعامل
فلا يعدل إلى أن يعقده
عاملان فإن قارضه بالاذن
ليتفرد بالربح والعمل صح
كالوقارضة المالك بنفسه أو
بلا إذن فلا (وتصرف الثاني
بغير إذن المالك غصب)
فيضمن ما تصرف فيه (فإن
اشترى بعين مال القراض
لم يصح) شراؤه لأنه فضولي
(أو في ذمة) له (فألربح)
للاول) من العاملين لأن
الثاني وكيل عنه (وعليه
لثاني أجرته) لأنه لم يعمل
بجائنا فان عمل بجائنا كان قال
له الأول وكل الربح لي فلا
أجرته له وظاهر أخذنا
بأن الثاني إذا اشترى
في الذمة ونوى نفسه فالربح
له ولا أجرته له على الأول
(ويجوز تعدد كل) من
المالك والعامل فللمالك
أن يقارض اثنين متفاضلا
ومتساويا في الشروط
لهما من الربح كان بشرط
لأحدهما ثلث الربح
وللآخر الربع أو بشرط
لهما النصف بالسوية سواء
أشراط على كل منهما
مراجعة الآخر أم لا
ولما سكن أن يقارضا
واحد أو يكون الربح بعد
نصيب العامل بينهما بحسب
المال فإذا شرط للعامل
نصف الربح ومال أحدهما

(فصل في أحكام القراض) أي في شيء من أحكامه وإلا فعامر وبأني في الفصل بعده من أحكامه أيضا اه
عش على م ر (قوله لم يصح) أي الثاني والأول باق على صحته ثم إن عمل الثاني وحده فلا شيء للأول والربح
كله للمالك وعليه الثاني أجرته مثل عمله لأنه عمل باذنه وإن علم الفساد ولم يكن في المال ربح وإن عمله ما
فالقياس أن الأول يستحق من الربح بقسط ما عمل والباقي للمالك وعليه الثاني أجرته مثل ما عمل نعم إن قصد
الثاني إعانة الأول فلا شيء له مطلقا والأول على ما شرط له أهقل على الجلال (قوله فإن قارضه بالاذن الخ)
ولا ينزل إلا بالعقد وحيث يكون كالموقارضة بنفسه ولا بد أن يكون المال مما يجوز عقد القراض عليه
ابتداء أو الربح بين المالك والعامل الثاني وينزل الأول بمجرد الإذن له إن ابتداء المالك كذا قيل والمعتمد
أنه لا ينزل إلا بالعقد مطلقا أي ابتداء المالك أو لاحل وعبارة شيخه والاشبه في المطلب انزاله بمجرد
الإذن له في ذلك إن ابتداء المالك به لا إن أجاب سؤاله فيه قال الأذرعى وهو فيما إذا أمره أمر أجاز مالا
كما صورته الدارمي إن رايت أن تقارض غيرك فافعل اه شيخنا ح ف (قوله فإن قارضه بالاذن) أي إذن
المالك للعامل الأول في أن يعامل عاملا آخر وفي أن الآخر يتفرد بالربح والعمل فهو حينئذ عامل مستقل
وقوله صح قال شيخنا وإن شرط على كل منهما مراجعة الآخر وفيه نظر ظاهر لأن العامل الأول ينزل كما
بأنه ليس فيه عاملان وحيث صح فيشترط أن يكون المال الآن بحيث يصح القراض عليه ابتداء لأن هذا
ابتداء قراض وينزل الأول بمجرد الإذن إن ابتداء المالك للعامل الأول بأن يقارض الثاني وإلا كان
قال العامل اتذني أن أقارض أو قال الثاني للمالك قارضني الخ انزل الأول بالعقد معه اه قل على
الجلال (قوله وتصرف الثاني الخ) ليس بقيد بل يضمن بوضع البدو وإن لم يتصرف اه عش وقوله بغير
إذن المالك أي بغير إذنه في القراض أما إذا كان باذنه في القراض فتصرف العامل الثاني صحيح كافي شرح
حج (قوله لم يصح شراؤه) أي سواء قصد الشراء للعامل الأول لنفسه أو أطلق وقوله لأنه فضولي وحيثئذ
فالأول باق على صحته وله أن ينزع المال من الثاني ويتصرف فيه (تنبيه) كالعامل فيما ذكر الوصي إذا أراد
أن يقيم غير مقامه وأخرج نفسه من الوصاية وكذا الناظر بشرط الواقف قال شيخنا ولو عزل نفسه
انزل وللقاضي أن يولي غيره فراجع اه قل على الجلال (قوله أو في ذمة له) متعلق باشتري المقدر
والضمير عائد للعامل الأول والشراء في ذمة العامل الثاني اه حل فلا تصدق العبارة حينئذ بالاطلاق
وقد جعل الحلبي حكمه حكما إذا قصد العامل الأول فالأحسن عليه أن يكون الظرف صفة لذمة والضمير
للعامل الثاني وأما على ما ذكره عش من أن الاطلاق حكمه حكم ما لو قصد الثاني نفسه فجعل الظرف متعلقا
باشتري المقدر لا قصور فيه هذا وقوله فالربح للأول أي كاه ولا شيء للمالك فيه لأن الشراء وقع للأول
من العاملين إذ القرض أنه يعتبر مال المالك اه شيخنا وفي قل على الجلال قوله فالربح للأول أي ربح المال
جميعه لا المشروط للعامل الأول فقط (قوله فالربح للأول) ظاهره وإن نوى العامل الثاني بالشراء نفسه
وأشار إلى إخراج ذلك بقوله وظاهر الخ وفيه أنه بعد تقييد الشارح به لا ياتي ما ذكره وكان من حق الشارح
أن يقول وخرج بقولي له مال الخ اه حل (قوله أخذنا بما ياتي) أي من قوله وظاهر أنه اشترى في الذمة
ونوى نفسه فالربح له وقوله في مسئلتنا ونوى نفسه أي أو أطلق وانظر حكم الاطلاق في الاتية اه شيخنا
(قوله أن الثاني إذا اشترى في الذمة ونوى نفسه) أي أو أطلق وبقي ما لو نوى نفسه والعامل الأول
هل يقع لهما أو للعامل الثاني فيه نظر ونقل عن زى بالدرس أنه يقع للعامل الثاني قياسا على ما في الوكالة
من أن الوكيل لو اشترى في ذمته ونوى نفسه وموكله وقع للوكيل اه أقول هذا قريب فيما لو أذن له في شراؤه
أما لو أذن له في التجارة من غير تعرض لشيء بخصوصه فينبغي الصحة ويكون ما اشتراه مشتركا بينهما اه
عش على م ر (قوله فإن شرطنا غير ما تقتضيه النسبة) يؤخذ من ذلك أن مالهما كان شركة فلو كان متميزا
كان لكل ما بقي من ربح ماله بعد نصيب العامل (قوله كما علم من قول الخ) انظر وجه علم ذلك منه وقد يقال

فيما مر كونه لها ما فيه من شرط الربح لمن ليس بمالك ولا عامل (وإذا فسد قراض صح تصرف العامل) (٥١٧) للاذن فيه (والربح) كله

(للمالك) لأنه نماء ملكه
(وعليه) له (أن لم يقل والربح
لي أجرته) أي أجرته مثله
لم يعمل بجائنا وقد فاته المصالح
وكذا أن علم الفساد كما
يؤخذ من التعليل فإن قال
ذلك فلا شيء عليه له لرضاه
بالعمل بجائنا وظاهره أنه إذا
اشترى في الذمة ونوى
نفسه فالربح له لأنه نماء
ملكه ولا أجرته له على المالك
(ويتصرف) العامل (ولو
بعرض) لأنه طريق
للاسترباح (بمصلحة) لأن
العامل في الحقيقة وكيل
(لابن فاحش) في بيع أو
شراء والتقييد بفاحش من
زيادتي (ولانسيئة) في ذلك
(بلاذن) في الغبن والنسيئة
أما بالاذن فيجوز ويأتي في
تقدير الاجل وإطلاقه في
البيع مأمور في الوكيل ويجب
الاشهاد في البيع نسيئة فإن
تركه ضمن ووجه منع الشراء
نسيئة أنه كما قال الرافعي قد
يتلف رأس المال فتبي
العهد متعلقة بالمالك
(ولكل) من المالك والعامل
(رد بعيب) أن قدمت
مصلحة الإبقاء ولو مع قد
مصلحة الرد وأورضى الآخر
بالعيب لأن لكل منهما
حقا في المال فإن وجدت
مصلحة الإبقاء امتنع
الرد وتعيير بذلك أعم
وأولى من قوله رد بعيب

المالك إنما يستحق بسبب ملكه فإذا اشترط زيادة فهي حينئذ لغير مالك والمالك إنما يستحق به بالنسبة أه
شوبري (قوله من قولي فيما مر كونه لها) فقد تقدم أن معناه أنه لا يشترط منه شيء لغير المالك والعامل أه
حلي وإذا اشترط لأحد المالكين جزء زيادة على حصة نصيبه من المال فهذا الجزء يقال فيه أنه قد شرط
لغير عامل وغير مالك لأن المالك إنما يستحق من الربح بقدر نسبة ماله (قوله وإذا فسد قراض الخ) أي وبقي
الاذن وصورة المسئلة أنه فسد بغير انتفاء أهلية أحد العاقلين أما إذا فسد بعدم أهلية في العامل أو المالك
المقارض فلا ينفذ التصرف أه ع ش بالمعنى وفي قول على الجلال نعم إن فسد لفساد الصيغة ولعدم أهلية
العامل أو كان مقارضا لغيره كالولي والوكيل لم ينفذ التصرف أصلا (قوله وعليه أن لم يقل والربح لي
أجرته) أي وإن لم يحصل ربح أه شرح مر قال ع ش بل وإن حصل خسران (قوله وكذا إن علم الفساد)
معطوف على النفي فيكون المعنى وكذا له الأجرة كما صرح بهذا في شرح الروض وقوله من التعليل أي قوله
لأنه لم يعمل بجائنا لأنه وإن علم الفساد فقد عمل طامعا فيما أوجه له الشرع من أجرة المثل أه شيخنا (قوله
كما يؤخذ من التعليل) أي لأنه لم يعمل بجائنا إذ لا يلزم من العلم بالفساد العمل بجائنا لأنه حيث لم يقل المالك
والربح كله لي لم يعمل بجائنا علم الفساد ولا وكان من حقه أن يقول وإن علم الفساد هذا والمعتد أن له الأجرة
لأنه عمل طامعا فيما أوجه الشرع كذا ذكره شيخنا وفيه نظر ظاهر أه حل (قوله بمصلحة) خرج ماله
اشترى شيئا بمن مثله وهو لا يتوقع ربحا فيه أي فلا يصح (فرع) لو أذن له في الشراء سلما جازا وفي البيع
سلما لا يجوز لأن الحظ غالبا في الشراء سلما دون البيع قاله الماوردي قالوا الأذن في النسيئة لا يتناول السلم
لأنه غرر وكان المراد في مسألة العلم أنه لو لم يجعل له سوى البيع سلما أو الشراء سلما فيصح في الثانية دون
الأولى أه وفي شرح الروض قد يقال الأوجه الجواز أي في الأولى أيضا وقول الماوردي لا يتناول السلم
أي لا يعا ولا شراء أه سم (قوله لأن العامل في الحقيقة وكيل) أي يشبه الوكيل فليس وكلام من كل وجه
فلا ينافي ما سبق من أنه يبيع بالعرض أه حلي (قوله أما بالاذن فيجوز) ومع جوازه ينبغي أن لا يبالغ
في الغبن كيبيع ما يساوي مائة بعشرة بل يبيع بما تادل القرينة على ارتكابه عادة في مثل ذلك أي فإن بالغ في
الغبن لم يصح تصرفه أه ع ش على مر (قوله ويجب الاشهاد الخ) اقتصره على وجوب الاشهاد يفيد أنه
لا يجب بيان المشتري للمالك وهذا يخالف ما مر في الوكيل وعليه فيمكن الفرق بأن العامل هنا لما كان له
حصة من الربح وكان مطالبًا بتنضير رأس المال اغنى ذلك عن بيانه للمالك أه ع ش على مر (قوله
ويجب الاشهاد الخ) أي ما لم ياذن المالك في التسليم قبل قبض الثمن فإن أذن له لم يجب الاشهاد والمراد بالاشهاد
الواجب كما رجحه ابن الرفعة أن لا يسلم المبيع حتى يشهد شاهدين على إقراره بالعقد قال الاستوى أو واحدا
ثقة أه وقضية كلام ابن الرفعة أنه لا يلزمه الاشهاد على العقد ووجه بانه قد ييسر له البيع بربح بدون شاهدين
ولو آخر لحضورهما فذلك فجاز له العقد بدونهما ولزم الاشهاد عند التسليم أه شرح مر (قوله في
البيع نسيئة) أي بخلاف الحال وذلك لأن فيه يحبس المبيع إلى استيفاء ثمنه أه شرح مر (قوله ولكل من
المالك والعامل الخ) ظاهره أنه جائز في حق العامل أيضا وليس مراد بل هو واجب عليه وجائز في حق
المالك إلا أن يقال ولكل منهما أي لمجموعهما أو يقال هو جواز بعد منع فيصدق بالواجب أه ع ش
(قوله امتنع الرد) أي لا يجوز ولا ينفذ أه ع ش على مر (قوله أعم) وجه العموم شموله لما إذا
لم تكن مصلحة في واحد منهما دون الآخر ووجه الأولوية ما يورمه كلامه من أنه إذا انتفت
المصلحة في الرد لا يجوز الرد ولو مع انتفائها في الإبقاء وليس كذلك بل يرد في هذه كما شمله المتن
وهذا أحسن من توجيهها بفساد عبارة الأصل من جهة الأعراب لأن ذلك لا يناسب إلا لو كان معرقا
والشارح نقله منكرا كما ترى فذاك لا يناسب غرض الشارح وإن كان وارد عليه ونص عبارة الأصل وله
الرد بعيب تقتضيه مصلحة أه وفي مر عليه وله الرد بعيب حال كون الرد تقتضيه مصلحة بناء على مذهب سيويه

تقتضيه مصلحة (فإن اختلفا) فيه فإراد أحدهما وأباه الآخر (عمل بالمصلحة) في ذلك لأن كلامها له حق فإن استوى الحال في الروايات

ففي المطلب يرجع إلى
العامل (ولا يعامل) العامل
(المالك) كان يبيعه شيئا
من مال القراض لان المال
اه (ولا يشتري باكثر
من مال القراض) رأس
مال وربح لا يغير جنسه
لان المالك لم ياذن فيه
وتعيرى بذلك اولى من
تعييره برأس المال (ولا
يشتري (زوج المالك)
ذكرا كان او انثى (ولا
من يعتق عليه) لكونه
بعضه أو أفر هو بحريته أو
كان أمة مستولدة له ويعت
لكونها موهونة (بلا اذن)
منه في الثلاث اما باذنه
فيجوز (فان فعل) ذلك
بغير اذنه (لم يصح) الشراء
في غير الاولى ولا في
الرائد فيها لانه لم ياذن
في الزائد فيها ولتضرره
بانقضاء النكاح وتقويت
المال في غيرها

وليس بضعيف وإن ادعاه بعضهم ويصح كونه حالا من ضمير الظرف والقول بأنه إذا تقدم لا يتحمل
ضمير امر دودا ويصح كونه صفة للرد إذ تعريفه للجفس وهو كالنكرة نحو واية لهم الليل نساخ منه النهار اه
(قوله في المطلب يرجع إلى العامل) أي تمكنه من شراء المعيب بقيمته أي فكان جانبه أقوى اه شرح مر
(قوله ولا يعامل المالك) أي ولا وكيله حيث كان يشتري للمالك اه ع ش على مر ولو كان له عاملان
مستقلان فهل لأحدهما معاملة الآخر وجهان أو جهها الجواز نعم إن أثبت المالك لكل منهما الاستقلال
بالتصرف أو الاجتماع فلا كالوصيين على ما قاله الأذرعى فيهما ورجحه غيره لكن المعتمد كما في آداب
القضاء الاصطاحى مع بيع أحدهما من الآخر قياتي نظير ذلك في العاملين اه شرح مر وكتب عليه ع ش
قوله وجهان اعلم انه إن كان المراد بمعاملة الآخر ان الآخر يشتري من مال القراض لنفسه فالجواز قريب
لا يتجه غيره كما في الوصيين المستقلين فان لأحدهما أن يشتري لنفسه من الآخر كما يأتي في محله بما فيه وإن
كان المراد بها ان الآخر يشتري القراض من صاحبه بمال القراض فلا ينبغي إلا القطع بامتناع ذلك فضلا
عن إجرام خلاف فيه مع ترجيح الجواز لان فيه مقابلة مال المالك بمال المالك فكما امتنع بيع العامل من
المالك فيمتنع بيع أحد العاملين من الآخر للقراض لان المال للمالك فيلزم مقابلة ماله بماله هذا كله إذا كان
المراد أن المال واحد وكل منهما عامل فيه على الاستقلال كما هو ظاهر العبارة أما لو قارض أحدهما وحده
على مال وقارض الآخر وحده على مال آخر كما صور بعضهم بذلك مسألة الوجهين فإذا اراد أحدهما
أن يشتري لنفسه من الآخر من مال القراض الذي معه فالوجه جواز ذلك بل القطع به لانه
اجنبى بالنسبة لما مع الآخر وإن اراد أن يشتري لقراضه بما مع الآخر فالوجه امتناعه لان فيه
مقابلة مال المالك بمال المالك فليحرر اه سم على حج (قوله ولا يشتري باكثر من مال القراض)
كان كان مال القراض الفين واشترى بثلاثة آلاف وقد صورته الحلبي بما يغني هذا عنه اه شيخنا
ح ف و عبارته وصورة الشراء باكثر من مال القراض ان يقع الشراء في عقدين بان كان مال
القراض مائة واشترى سلعة بمائة اما بعين تلك المائة أو في الذمة ولم ينقدها ثم اشترى بخمسين
من تلك المائة او بها فان الشراء الثاني باطل اتعين المائة للعقد الاول فتأمل انتهت وقد يقال إنما
صور المحشى بما ذكر ليستقيم قول الشارح ولا في الزائد فيها فانه إذا اشترى بمائة ولم يدفعها ثم اشترى
بعين خمسين منها أو بعين المائة لم يصح وأما إذا اشترى بثلاثة آلاف في عقد واحد والحال أن
مال القراض ألفان فان ما قایل الألف الثالث يقع للعامل كما افاده قول المصنف إلا ان اشترى
في ذمة فيقع له فتدبر اه شيخنا ح ف و عبارته شرح مر ولو فعل ما منع منه من نحو شراء أصله أو
فرعه أو وزوجه أو بأكثر من رأس المال لم يقع للمالك ويقع للعامل إن اشترى في الذمة فان اشترى
بالبين كان باطلا من أصله انتهت وفي قل على الجلال والكلام فيما اذا لم يكن الا عقد واحد
قلو اشترى عبدا بمال القراض ثم اشترى به آخر فالثاني باطل للقراض ويقع للعامل ان اشترى
في الذمة سواء كان الشراء الاول بالبين أو في الذمة لانه استحق دفعه سواء أذن له المالك في الزيادة
ام لا واذا سلم المال في ثمن الثاني صار ضامنا له واذا تلف حيثئذ انفسخ العقد الاول ان كان الشراء
بعينه والا فعلى المالك دفعه لان العقد له وعلى العامل مثله فان سلم العامل من ماله المثل للبائع الاول
بأذن المالك حصل التقاص والابرى المالك وبقى المال في ذمته للمالك والعبء الاول مال قراض نعم ان وقع
الشراء الثاني في زمن خيار الاول له ولها صح وكان فسخا الاول فتدبر (قوله ولو بغير جنسه) فلو كان ذهباً
ووجد ما يباع بدراهم باع الذهب بدراهم ثم اشترى ذلك بها اشرح مر ولعل هذا في الابتداء حتى لو صار
المال عروضاً جاز الشراء بها فليحرر اه سم اه ع ش (قوله اولى من تعييره برأس المال) أي لان عبارته
توهم أنه لو حصل ربح في مال القراض امتنع عليه أن يشتري باكثر من رأس المال اه ع ش (قوله
اما باذنه فيجوز) أي ويعتق العبد على المالك ويرجع رأس المال لما بقي ان كان والابطال القراض

(إلا ان اشترى في ذمته فيج
له) أي للعامل وان صرح
بالسفارة فعمل انه إذا اشترى
بعين مال القراض لا يصح
وخرج بزواج المالك ومن
يعتق عليه زوج العامل
ومن يعتق عليه فله
شراؤه للقراض وان
ظهر ربح ولا يتفسخ نكاحه
ولا يعتق عليه كالوكيل
يشترى زوجه ومن يعتق
عليه لموكله (ولا يسافر
بالمال بلا اذن) لما فيه من
الخطر والتعريض للتلغ
فلو سافر به ضمنه اما بلا اذن
فيجوز لكن لا يجوز في
البحر إلا بنص عليه (ولا
ينفق (منه نفسه) حضرا
ولا سافرا لان له نصيبا
من الربح فلا يستحق
شيئا آخر فلو شرط المؤنة
في العقد فسد (وعليه فعل
ما يعتاد) فعلة (كظلي ثوب
ووزن خفيف كذهب)
ومسك عملا بالعادة (وله
اكثره لغيره) أي غير
ما عليه فعلة من مال القراض
ولو فعله بنفسه فلا اجرة له
وما يلزمه فعلة لو اشترى
من فعلة فلا اجرة في ماله
(ويملك) العامل (حصته)
من الربح (بقسمة) لا
بظهور لانه لو ملكها
بالظهور لكان شريكا في
المال فيكون النقص
الحادث بعد ذلك

فان كان ربح استقر للعامل على المالك حصته منه ومثل ذلك ما لو أعتق المالك عبدا من مال القراض اه
قل على الجلال (قوله) إلا ان اشترى في ذمته فيقع له) سواء نوى المالك أم نفسه أم أطلق إذ لا يمكن إيقاع
العقد للمالك لتضرره اه شيخنا (قوله) وان صرح بالسفارة) بان قال للمالك أو للقراض وقوله لا يصح
أي في عقد ثان كما علمت اه حل وفي المختار سفر بين القوم يسفر بكسر الفاء سفارة بالكسر أي اصلح اه
وفي المصباح وسفرت بين القوم أسفرا أيضا بالكسر سفارة أي اصلحت فأناسا سفر وسفير وقيل للوكيل
ونحوه سفير والجمع سفراء مثل شريف وشرفاء وكأنه ما خوذ من قولهم سفرت الشيء سفرًا من باب ضرب
إذا كشفت أو وضحت لانه يوضح ما ينوب فيه ويكشفه وسفرت المرأة سفرًا كشفت وجهها فهي سافرة
بغيره اه (قوله) فله شراؤه مما للقراض) أي بغير مال القراض اه حل (قوله) ولا يعتق عليه) ظاهره
سواء كان الشراء بالعين أو في الذمة وسواء ظهر ربح في الصورتين أم لا اه ع ش وعبارته على شرح م
عبارة الروض (فرع) اشترى العامل للقراض أباه ولو في الذمة والربح ظاهر صح ولم يعتق اه وهي
تفيد عدم العتق في الشراء بالعين وفي الذمة ولو مع وجود الربح بخلاف عبارة الشرح وقضية ذلك انه لو
اشترى زوجه للقراض صح ولم يتفسخ نكاحه ويتجه ان له الوطء لبقاء الزوجية لعدم ملكه لشيء منها
واستحقاقه الوطء قبل الشراء فيستصحب ولا يعارض ذلك انه يحرم على العامل وطء أمة القراض
لان ذلك في الوطء من حيث القراض والوطء هنا زوجية ثابتة اه سم على حج (قوله) ولا يسافر بالمال
أي وان قربت المسافة وأمن الطريق وانتفت المؤنة اه حل (قوله) ولو سافر به ضمنه) أي واثم ولم يتفسخ
القراض سواء سافر بعين المال أم العروض التي اشتراها به خلافا لما وردى وقد قال الامام لو خلط مال
القراض بماله ضمن ولم ينزل ثم اذا باع فيما سافر اليه وهو أكثر قيمة مما سافر منه او استويا صح البيع
للقراض او اقل قيمة به يتغابن به لم يصح اه شرح م وفي قل على الجلال وله البيع في البلد الذي سافر
اليه بمثل قيمة البلد المأذون فيها او دونها بقدر يتسامح به ويستمر ما قبضه من الثمن في ضمانه حتى يعود
الى البلد الاول (قوله) لكن لا يجوز في البحر) أي المالح ومثله الانهار اذا زاد خطرهما على خطر البر اه
حل (قوله) الا بنص عليه) أي أو على محل لا يصل اليه الا بالسفر فيه والحق الاذرعى به الانهار العظيمة
ولا يجوز السفر في البحر ولو مع الاذن الا ان غلبت السلامة فيه اه قل على الجلال (قوله) ولا يموت
منه نفسه) يجوز مالك النفقة منه على نفسه والنصدق على العادة اه سم (قوله) فلو شرط المؤنة في العقد
فسد) وان قدرت لان ذلك يخالف مقتضاه اه حل (قوله) وعليه فعل ما يعتاد) أي يعتاد عند التجار
فعل التاجر له بنفسه اه شرح م (قوله) ووزن خفيف) قضية تعليله الآتي بقوله عملا بالعادة انه
بالجر عطفًا على طي وفي شرح م انه بالرفع وانه على العامل وان لم يعتد اه ويمكن حمل كلام
الشارح عليه بان يقرأ ووزن بالرفع ويراد بقوله عملا بالعادة بالنسبة لهذا العادة القديمة فلا
يضر عادة بخلافها والحادثة هي المرادة بقول م وان لم يعتد يعني الان اه ع ش وفي قل على
الجلال قوله بالرفع عطفًا على فعل فالوزن عليه وان لم تجر به العادة واعتمده شيخنا م وصريح
ما في المنهج خلافة فيكون مجرورًا عطفًا على طي وانما فعل الشارح ما ذكر ليصح ضبط المصنف ونحوه
بالرفع المعطوف على الامتعة المرفوعة بالنيابة عن وزن المضاف اليها المقتضى ان وزنها ليس عليه وان جرت
به العادة كحمل الامتعة من السوق الى الخانوت فليس عليه كما ذكره الشارح ويصح الجر فيهما ايضا
(قوله) عملا بالعادة) أي فلا بد ان يكون وزن الخفيف معتادًا ويقال من شأنه ذلك أي العادة فيه الوزن اه
حل (قوله) ولو فعله بنفسه فلا اجرة له) سياتي للشارح في المسافات ان ما لا يلزم العامل فعلة اذا فعله باذن
المالك استحق الاجرة كما لو قال افض ديني وان لم يسم المالك له اجرة فقياسه ان محل عدم استحقاق العامل
هنا الاجرة حيث فعل بلا اذن من المالك فليحرر اه ع ش على م (قوله) فلا اجرة في ماله) فلو
دفعها من مال القراض ضمنها اه قل على الجلال (قوله) ويملك حصته) أي ملكا مراعى كما يفيد

لكنه انما يستقر ملكه
بالقسمة ان نص رأس المال
وفسخ العقد حتى لو حصل
بعد القسمة فقط نقص
جبر بالربح المقسوم
وملكها ويستقر ملكه أيضا
بنضوض المال والفسخ بلا
قسمة كما بينته في شرح
الروض (وللمالك ما حصل
من مال قراض كشمرونتاج
وكسب ومهر) وغيرهما من
سائر الزوائد العينية الحاصلة
بغير تصرف العامل لانه
ليس من فرائد التجارة
وتعبري بما ذكر أعظم بما
عبر به (ويجبر بالربح
نقص) حصل (برخص او
عيب حدث) لاقتضاء
العرف ذلك والثانية من
زيادتي (او) تلف
بعضه (بآفة سماوية أو
جناية وتعذر اخذ بدله
(بعد تصرف) من العامل
بيع او شراء قياسا على
ما مر فان تلف بذلك قبله
فلا يجبر به بل يحسب من
رأس المال لان العقد لم
يتأكد بالعمل فان اخذ
بدل ذلك استمر القراض
فيه ولكل منهما الخصاصه ان
كان في المال ربح والا
فلما لك فقط وخرج بتلف
بعضه تلف كله فان القراض
يرتفع سواء أكان التلف
بآفة أم بالتلف للمالك أم
العامل أم اجنبي لكن

كلامه واما استقرار الملك فداره على التضيض أي تصديره ذهابا أو فسخا سواء حصل قسمة أم
لا فالكلام في مقامين اهـ شيخنا (قوله محسوبا عليهما) أي على رأس المال والربح وقوله وليس كذلك أي بل
هو محسوب على الربح وحده اهـ شيخنا (قوله لكن انما يستقر ملكه الخ) عبارة شرح مر ومع ملكه
بالقسمة لا يستقر ملكه الا اذا وقعت بعد الفسخ والنضوض والاجبر به خسران حدث بعدها ويستقر
نصيبه أيضا بنضوض المال بعد ارتفاع العقد من غير قسمة (قوله كما بينته في شرح الروض) عبارته
هناك متاوضا شرحا فصل ويملك العامل حصته من الربح بالقسمة للمالك ولكن انما يستقر الملك اذا كان
المال ناضيا بالفسخ معها لبقاء العقد قبل الفسخ مع عدم تضيض المال حتى لو حصل بعدها نقص جبر
بالربح المقسوم وكذا يملكها ويستقر الملك لو نص المال وفسخ العقد بلا قسمة لارتفاع العقد والوثوق
بحصول رأس المال وملكها ويستقر ملكه أيضا بنضوض رأس المال فقط واقسام الباقي والفسخ
لذلك وكالفسخ اخذ المالك رأس المال وبه عبر الاصل قابله المصنف بالفسخ لا بظهور الربح أي
لا يملك به والا لصا وشريكا في المال فيشيع النقص الحادث بعد في جميع المال اصلا وربحا فلما انحصر في
الربح دل على عدم الملك ولان القراض عنده جائز ولا ضبط للعمل فيه فلا يملك العوض الا بتمام العمل
كالجمالة لكن ثبت له بالظهور للربح في المال حق مؤكد يورث عنه لانه وان يملك ثبت له حق التملك
ويقدم به على الغرماء وعلى مؤنة تجهيز المالك لتعلق حقه بالعين ويصح اعراضه عنه وله ترك العمل بعد
ظهور الربح كماله تركه قبله ويسعى في التضيض وفي نسخة ويستحق التضيض لياخذه ان نصيبه من
الربح ويفرم له المالك باتلافه مال القراض باعتاق او ايلاد او غيرهما حصته من الربح لانه يملكها
بالاتلاف ولو قبل قسمته لنا كد حقه في الربح كما مروا كان الاتلاف كالاسترداد ولا يستقر ملكه على حصته
بقسمته أي المال عرضا ولو فسخ العقد اذ لم يتم العمل ولا يقسمه الربح قبل الفسخ لبقاء العقد فيرد بما اخذه
جبر خسران حدث وفي نسخة فيجبر بما اخذ نقصان حدث انتهت (قوله من مال قراض) خرج بهذا مالو
اشترى حيوانا او شجرا عليه غير ثمر غير مؤبر فالوجه ان الولد والثمرة مال قراض اهـ شرح مر
(قوله ومهر) أي بشبهة أو برهانا مكرهة او مطاوعة وهي بمن لا تعتبر مطاوعتها او بنكاح ويحرم على المالك
تزويجها كما يحرم عليه وطؤها وظاهره وان لم يظهر ربح ويحد العامل حيث لا ربح وكتب ايضا على قوله
ومهر ولو بفعل العامل ولاحد عليه ان كان ثم ربح والا حد اهـ حل وفي قل على الجلال نعم المهر
الحاصل بوطء العامل مال قراض ربحا ورأس مال لانه حصل بفعله وعليه الحدان علم والولد رقيق
وهو مال قراض أيضا والا فلاحد والولد حر نسيب وعليه قيمته قال والشيخنا مر يكون مال قراض
ايضا وخالفه ولده فيها ومال شيخنا الاول وهو ظاهر اهـ (قوله لانه ليس من فوائد التجارة) أي
الحاصلة بتصرف العامل في مال التجارة بالبيع والشراء بل هو ناشئ من عين المال من غير فعل من العامل
(فرع) لو استعمل العامل دواب القراض وجبت عليه الاجرة للمالك ولا يجوز للمالك استعمال
دواب القراض الا باذن العامل فان خالف فلا شيء فيه سوى الاثم اهـ بر اهـ سم على المنهج (قوله
ويجبر بالربح الخ) وما ياخذه الرصدي والخفراء يحسب من مال القراض وكذا الماخوذ ظلما كاخذ
المكانسة كما قاله الماوردي اهـ سل (قوله نقص حصل الخ) سواء احصل قبل الربح ام بعده اهـ
شيخنا (قوله وتعذر اخذ بدله) كان الانسب أن يقول ولم يؤخذ بدله لقوله في المضموم فان اخذ بدل ذلك
او يقول فيه فان يسر اخذ البدل استمر القراض فيه ولو في ذمة الجاني كافي نظيره من الجناية على المهر من
(قوله بعد تصرف من العامل) شامل لما بالعين وفي الذمة وبالجبر أو البعض وهو كذلك اهـ قل على
الجلال (قوله ويبقى القراض في البدل) فقوله السابق يرتفع أي باعتبار التالف او قبل اخذ البدل
اهـ سم (قوله ويبقى القراض في البدل) أي بحكم العقد الاول كما هو ظاهر عبارة الشارح وانظر هذا مع
الشارح فان القراض يرتفع الخ الا ان يقال ارتفاعه في الرابعة بالنسبة للمتلف لا بالنسبة لبدله

يستقر نصيب العامل من الربح في الثانية ويبقى القراض في البدل ان اخذه في الرابعة ويحبب الشيخان في الثالثة وعبرة

وعبارة مـ وخرج بيده نحو تلف كاه مالم يتلفه أجنبي وبوخذ به له أو العامل ويقبض المالك منه بدله ويرده إليه كما بحثناه قال الامام يرتفع مطاقا وعليه يفارق لأجنبي (قوله بعد نقل ما ماذ كرفها عن الامام) عال الامام ارتفاع القراض بالتلف العامل بانه يستحيل اجتماع الجبران بالضمان والجبران بالربح وهذا التعليل حسن فان الفرق الآتي في كلام الشارح منقوض بالتلف المشتري في زمن الخيار هذا ولكن الذي اختاره السبكي عدم الانفساخ وقال ان دليله الاول لم يتم عندي اه وهذا النقض لابن العماد قال في شرح الروض ويحاج بان يضع البيع على اللزيم فلم يكن اتلاف البيع فسخا بخلاف القراض اه سم (قوله كالأجنبي) أي فيقبض المالك منه البدل ويرده إليه اه مـ (قوله و الفرق الاول) أي القائل بانه يرتفع بالتلف العامل دون الأجنبي (قوله بخلاف الأجنبي) انظر على الاول مل الذي يفرمه العامل ماعدا قدر حصته من الربح يتجه نعم اه سم

(فصل في بيان ان القراض جائز الخ) (قوله مع ما يأتي معهما) أي من انه يلزم العامل استيفاء الدين اه عـ ش أي المذكور في قول المتن ثم يلزم العامل استيفاء الخ وما يذكر معهما ايضا قول المتن ولو اخذ المالك بعضه الخ (قوله لسكل فسخه) أي لانه توكل في الابتداء وشركة في الانتهاء وهذا حكم كل منهما ولو قال للعامل لا تصرف انفسخ ايضا قاله الاسنوي لا قراض ينتدأ أو باع ما اشتراه العامل وبحث في زوائد الروضة الانزال بمجرد الانكار اه سم ومحل نفوذه من العامل حيث لم يترتب عليه استيلاء ظالم على المال او ضياعه والالم ينفذ وينبغي ان لا ينفذ من المالك ايضا ان ظهر ربح والحال ما ذكر لما فيه من ضياع حصة العامل اه عـ ش على مـ (قوله لسكل فسخه) أي ولو في غيبة الآخر ويحصل الفسخ بقول المالك فسخته او رفته او ابطأه او لا تصرف فيه بعد هذا ونحو ذلك وباعثاته وايلاده واسترجاعه المال فان استرجع بعضه فقيما استرجعه وبانكاره له حيث لا عرض إلا فلا كالأو كالعليه يحمل تخالف الروضة كاصلها ولو حبس المامل ومنعه التصرف أو باع ما اشتراه العامل للقراض لم يكن فسخه اعدم دلالته عليه بل يبيعه اعانة للعامل بخلاف بيع الموكل ما وكل في بيعه ويجوز للعامل بعد الفسخ بيع مال القراض عند ترفعه ربحا كان ظمير بسوق يراد به ولا يشترى لارتفاع العقد لا تنفاه حظه فيه اه شرح مـ (قوله كوت احدهم الخ) وللامام الاستيفاء بعد موت المالك من غير إذن وارثه ويمتنع ذلك على وارث عامل مات إلا باذن المالك ولا تفرر ورثة المالك العامل على العرض كما لا يفرو المالك ورثة العامل عليه لان ذلك لا يتبدأ قراض وهو ممتنع على العرض فان نص المامل ولو من غير جنس المامل جاز تقرير الجميع فيقول وارث المالك للعامل قرر تلك على ما كنت عليه مع قبوله المالك لو ارث العامل قرر تلك على ما كان موثقا عليه فيقبل وكالورثة عليهم ويجوز التقرير على المال الناض قبل القسمة لجواز القراض على المشاع فيختص العامل بربح نصيبه ويشتري كان في ربح نصيب الآخر مثاله المال ما تقرر بحكمائتان مناصفة وقرر العقد مناصفة فالعامل شريك الوارث بمائة فان باع مال القراض ستمائة فلكل منهما ثلثمائة إذ للعامل من الربح القديم مائة وربحها مائة رأس المال في التفرير مائتان للوارث وربحها مائتان مقسوم بينهما اه شرح مـ (قوله بخلاف استرجاع الموكل الخ) لانه يشترط ان يكون المال بيد العامل بخلاف الوكيل اه حل (قوله ثم بعد الفسخ أو الانفساخ) قال ابن عبد السلام حقيقة الانفساخ انقلاب كل من العوضين إلى دافعه والفسخ قلب كل من العوضين إلى دافعه فهذا فعل الفاسخ والاول صفة العرضين اه شوبري (قوله استيفاء الدين) سواء كان مؤجلا بان باع نسيئة باذن المالك أو حالا بان باع ولم يقبض الثمن والمبيع باق في يده أو خالف وسلمه قبل الثمن اه عـ ش (قوله استيفاء الدين) أي لدين مال القراض وان لم يكن ربح وصورة المسئلة ان المالك اذن له في البيع بالدين وشمل كلامه وجوب تقاضي جميع الدين ربيا ورأس مال وبه شرح ابن أبي عسرون وابن الرفعة وتبعه السبكي و فرق بينهما وبين التنضيض

بعد نقلهما ماذ كرفها عن
الامام ان العامل كالأجنبي
وبه صرح المتولي و فرق
الاول بان للعامل الفسخ
فجعل اتلافه فسخا كالمالك
بخلاف الأجنبي

(فصل في بيان ان
القراض جائز من الطرفين
وحكم اختلاف العاقدين
مع ما يأتي معهما) (لكل)
منهما (فسخه) متى شاء
(وينفسخ بما تنفسخ به
الوكالة) كوت أحدهما
وجنونه وإغماؤه لما مر انه
توكل وتوكل وكذا
باسترجاع المالك المال
بخلاف استرجاع الموكل
ما وكل في بيعه (ثم) بعد الفسخ
أو الانفساخ (يلزم العامل
استيفاء) للدين لانه ليس
في قبضته (ورد قدر رأس
المال لثله)

بأن ينضد على صفته وإن كان قد باعه بنقد على غير صفته أو لم يكن ربح لأنه في عمده ربح رأس المال كما أخذ هذا إن طاب المالك الاستيفاء أو التضيض وإلا فلا يلزمه ذلك إلا أن يكون له حرج عليه وحفظ فيه وخرج برأس المال الزائد عليه فلا يلزمه تنضيضه كمرض مشترك فيه اثنتان لا يكلف واحد منهما بيعه وتعيير (٥٢٢) بما ذكر أعم وأولى بما عبر به (ولو أخذ المالك بعضه قبل ظهور ربح وخسر رجع رأس

المال الباقي) بعد الماخوذ لأنه لم يترك في يده غيره فصار كالأعطاء له ابتداء (أو) أخذ بعضه (بعد) ظهور ربح فالماخوذ (ربح) ورأس مال) على النسبة الحاصلة له من مجموعهما فلا يجبر بالربح خسر يقع بعده (مثاله المال مائة والربح وعشرون وأخذ عشرين فسدسها) وهو ثلاثة وثلاث (من الربح) لأن الربح سد من المال (فيستقر للعامل المشروط) له (منه) وهو واحد وثلثان إن شرط له نصف الربح حتى لو عاد ما يده إلى ثمانين لم يسقط ما استقر له فعلم أن باقي الماخوذ وهو ستة عشر وثلثان من رأس المال فيعود إلى ثلاثة وثمانين وثلث هذا إن أخذ بغير رضا العامل أو رضاه وصرحاً بالإشاعة أو أطلقاً فإن قصد الأخذ من رأس المال اختص به أو من الربح فكذلك لكن يملك العامل بما يده قدر حصته على الإشاعة نبه على ذلك في المطلب (أو) بعضه (بعد) ظهور (خسر) فالخسر موزع على

بأن القراض مستلزم لشراء العوض والمالية فيه محتملة واكتفى بتنضيض قدر رأس المال فقط اهـ شرح مر (قوله بأن ينضد) أي يبيعه بالناس وهو نقد البلد المرافق لرأس المال ولو قال له المالك لا تبع ونقسم العوض بتقريم عدلين أو قال أعطيك نصيبك من الربح فاضاً الجيب ركذ الورضى بأخذ العوض من العامل بالقيمة ولم يزد راغب كما جزم به ابن المنزى فحدث بعد ذلك غلام بؤثرا هـ شرح مر (قوله لأنه ليس في قبضته) دليل المحنوف تقديره ولا يلزمه دفعه لذلك لأنه ليس الخ وعبارة شرح مر لأن الدين ناقص وقد أخذ منه ملكاً تاماً قليرد كما أخذ انتهم وهي تبيد أنه دليل المذكور لا المحنوف كما لا يخفى (قوله) وإن كان قد باعه بنقد) أي أو بعرض هذا هو المطوى تحت الغاية (قوله وحظه فيه) أي في المذكور من أحد الأمرين الاستيفاء والتضيض اهـ شيخنا (قوله وخرج برأس المال الخ) إلا أن توقف عليه تنضيض رأس المال بأن كان بيع بعضه ينقص قيمته كعبد وقوله فلا يلزمه أي بخلاف الاستيفاء أي فلا بد أن يستوفي جميعه كما علمت اهـ حل وعبارة شرح مر نعم لو كان بيع بعضه ينقص قيمته كالعبد لزمه تنضيض الكل كما بحثه في المطلب لما في التثقيص من التبعض انتهت (قوله فلا يجبر بالربح) أي الماخوذ المستقر وأما الربح الذي سيحدث فتجبر به خسر يقع بعده أو قبله اهـ شيخنا (قوله فيستقر للعامل المشروط له منه) وهو قرض في ذمة المالك وللعامل أن يملك بما في يده قدر ذلك كما في كلام شيخنا اهـ حل وفي قول على الجلال قوله فيستقر للعامل الخ وله أن يستقل بأخذه بما في يده كما استقل للمالك بالأخذ وفارق الشريك بمنعه من الأخذ من المشترك ابتداء (قوله حتى لو عاد ما يده إلى ثمانين لم يسقط الخ) أي وإذا حصل بعد ذلك ربح يجبر منه ثلاثة وثلث لأن رأس المال ثلاثة وثمانون وثلث كما قال اهـ (قوله لم يسقط ما استقر له) بل يأخذ بما استقر له بل يأخذ بما استقر له درهما وثلث درهم ويرد الباقي واستشكل الأسوى تبعاً لابن الرفعة استقلاله له بأخذ ذلك بأنه يلزم من شيوع المسترد بقاء حصته فيه إن بقي وإلا ففي ذمة المالك فلا يتعلق بالمال إلا لنحوه من ولم يوجد حتى لو افلس المالك لم يتقدم به العامل بل يضارب مردوداً بأن المالك لما سيطر باسترداد ما علم للعامل فيه جزء بغير رضاه ممكن العامل من الاستقلال بأخذ مثله ليحصل التكافؤ بينهما اهـ شرح مر ببعض تصرف (قوله فإن قصد الأخذ من رأس المال الخ) فإن اختلفت قصدهما عمل بقصد المالك اهـ شوبري (قوله لكن يملك العامل الخ) ظاهر هذه العبارة أنه يصير شريكاً بما يده بحصته من الربح نفي المثال المذكور إذا قصد أن العشرين الماخوذ ربح وكان قد شرط له نصف الربح فله نصفها وقدره بما يده وهو مائة في المثال عشرها فيكون شريكاً بالعشر ومقتضى ما تقدم في استحقاقه للواحد والثلثين أن يستقل بأخذ العشرة هنا كاله الاستقلال بأخذ الواحد والثلثين فيما تقدم وعبارة الحلبي قوله لكن يملك العامل بما يده قدر حصته الخ أي بمعنى أنه يملك بمقدار ما أخذ المالك من غير تعيين الشيء بما يده حتى لو تلف منه شيء لا يكون عليهما انتهت (قوله أو بعد ظهور خسر) ومنه رخص وعيب وتلف باقية اهـ قل على الجلال (قوله فلا يلزم جبر حصة الماخوذ) وهي في المثال المذكور خمسة وأما حصة الباقي وهي خمسة عشر فيلزم جبرها كما يأتي في كلامه (قوله إلى خمسة وسبعين) مع أن الباقي بيد العامل ستون فإذا ربح بعد ذلك خمسة عشر جعلت من رأس المال وإن حصل بعد ما ربح قسم (قوله وفي قدره) ولو أقر بربح قدر ثم ادعى غلطاً في الحساب وكذا لم يقبل لأنه أقر بحق لغيره فلم يقبل رجوعه عنه نعم له تحليف المالك وإن لم يذكر شبهة ويقبل قوله بعد خسرت إن احتمل كان عرض كساد كما قاله القاضي حسين اهـ شرح مر

الماخوذ والباقي) فلا يلزم جبر حصة الماخوذ ولو ربح بعد (مثاله المال مائة والخسر عشرون وأخذ عشرين لخصتها) من الخسر (ربح الخسر) فكانه أخذ خمسة وعشرين فيعود رأس المال إلى خمسة وسبعين حتى لو بلغ ثمانين لم يأخذ المالك فالجميع بل تقسم الخمسة بينهما نصفين إن شرط المتأصدة (وحالف عامل في عدم ربح وفي قدره) فيصدق في ذلك لموافقته فيما نقاه الأصل

(و) في (شراءه) أو للعامل وان كان زائجا (أو اقرض) واركان خاسرا لانها موز (و) (٥٢٠) قوله (لم تنتهي من شراءه كذا) لان

الاصل عدم النسي (و) في
(قدر رأس المال) لان
الاصل عدم دفع الزائد على
ما قاله (و) في (دعوى تلف)
لانه مامون فان ذكر سبه
فهو على التفصيل الآتي في
الوديعة ولو تلف المال فادعى
المالك انه قرض والعامل
انه قرض فالمصدق العامل
يمينه كما اتي به ابن الصلاح
تبعاً للبغوي لان الاصل
عدم الضمان ولو اقاما بينتين
في المقدم منهما وجهان في
الروضة بلا ترجيح او جهها
تقديم بينة المالك لان معها
زيادة علم (و) في دعوى
(رد) للمال على المالك لانه
اتمته كالمودع بخلاف
نظيره في المرتن والمستاجر
لانها قبضا العين لمنفعة
نفسهما والعامل قبضا
لمنفعة المالك وانتفاعه
بالعمل (ولو اختلفا في)
القدر (المشروط له) كان
قال شرطت لي النصف
فقال المالك بل الثلث
(تحالفا) كاختلاف
المتبايعين قدر الثمن (وله)
أي للعامل بعد الفسخ (اجرة)
لعمله وللمالك الربح كما
يؤخذ ذلك من باب
الاختلاف في كيفية العقد
ولو اختلفا في جنس رأس
المال صدق العامل يمينه أو
في انه وكيل أو مقارض

(قوله وفي شراءه أو اقرض) أي حيث وقع العقد على ما في الذمة وان وقع بين مال القراض ووقع للقراض
وان روى نفسه كما قاله الامام وجزم به في المطلب اه شرح مر (قوله وفي قوله لم تنتهي الخ) كان اشترى سلعة
فقال نهيته عن شرائها فقال العامل لم تنتهي فيصدق العامل وتكون للقراض اه شرح مر (قوله وفي دعوى
تلف) وكذا فيما لو قال رددت له المال وحصته من الربح وهذا الذي في يدي حصتي فانه يصدق كما قاله الامام
وهو المعتمد وان خالف الاصح في الشرك ولو اختلفا فقال العامل انه قراض والمالك انه قرض صدق
العامل قبل تلف المال والمالك بعده على المعتمد وتقدم بينة المالك ولو ادعى المالك انه قرض والآخر انه
وديعة صدق المالك على المعتمداه قل على الجلال (قوله لانه مامون) ومن ثم ضمن بما يضمن به الامين
كان خلط مال القراض بمال لا يتميز به ومع ضمانه لا ينزل كما مر في قسم الربح على قدر المالكين نعم لو اخذ مالا
يمكنه القيام به فتلف بعضه ضمنه كما نص عليه في البويطي واعتمده جمع متقدمون لانه فرط باخذه ويتعين
طرده في الوكيل والوديع والوصي وغيرهم من الامناء كما قاله الزركشي كالاذرعي اه شرح مر (قوله فهو
على التفصيل الآتي في الوديعة) عباره هناك وحالف في رد ما الموقوف في تلفها مطلقا وبسبب خفي كسرقة
او ظاهري كحريق عرف دون عمومه فان عرف عمومته ولم يتم فكذا وان جهل طواب بينة ثم يحلف انها
تلفت به انتهت لكن هل من السبب الخفي ما لو ادعى موت الحيوان أم لا بل هو من الظاهر لا مكان اقامة
البينة عليه فيه نظروا لا يبعد انه اذا غلب حصول العلم بموته لاهل محله كوت جبل في قرية او محلة كان من
الظاهر فلا يقبل قوله الا ببينة والا كان كان بيرية او كان الحيوان صغيرا لا يعلم موته عادة كدجاجة قبل
قوله لانه من الخفي اه عرش على مر (قوله فادعى المالك انه قرض) أي فلتزمه بدله والعامل انه قراض أي فلا
يلزمه بدله اه حل (قوله لان الاصل عدم الضمان) وخالفهما الزركشي فرجح تصديق المالك لان العامل
اعترف بوضع اليد وادعى عدم شغل الذمة والاصل خلافه وهذا والمعتمد بخلاف ما لو كان المال باقيا
وربح فيه ثم اختلفا فقال المالك دفعته قراضا فاستحق حصتي من الربح وقال العامل فرضا فالربح كله لي
صدق العامل يمينه كما اتي به الوالد اه شرح مر (قوله ولو اقاما بينتين) أي في هذه الصورة وفي دعوى العامل
القراض والمالك التوكيل وقوله زيادة علم أي بوجود الاجرة كذا قررهم اه سم على حج اه عرش
على مر (قوله لان معهما زيادة علم) أي لانها تفيد شغل الذمة بخلاف بينة العامل فهي مستصحية لاصل
البراءة وبينة المالك ناقلة فقدمت على المستصحية (قوله وانتفاعه بالعمل) أي انتفاعه انما هو بالعمل اه
عرش وهو يشير الى ان انتفاعه مبتدأ خبره بالعمل وصرح به البرماوي (قوله تحالفا) ولا يفسخ العقد
بالتحلف اه شرح مر أي يز يفسخا به واحدهما او الحاكم اه رشدي ويتجه البداهة بالمالك نعم لو كان
المال لمحجور عليه ومدعى العامل اقل من اجرة المثل فلا تحالفاه قل على الجلال

(كتاب المساقاة)

لما اخذت شها من القراض من جهة العمل في شيء يبيع ثمنه وجهالة العوض وشها من الاجارة من جهة
الزوم والتأقيت جعلت بينهما اه شرح مر (قوله ماخوذة) أي لغة وانظر هل معناها اللغوي هو السقي يسكون
القاف فيلزم اتحاد الماخوذة والمأخوذة منه معنى أو هو غير ذلك وما هو غاية ما استفيد من كلام الشارح الاشتقاق
(قوله ماخوذة من السقي) يسكون القاف او من السقي بكسر السين وتشديد الباء وهو صغار النخل ونسبت
اليه لانه الاصل فيه او العنب مقيس عليه ولان النخل افضل من العنب كما ياتي اه قل على الجلال (قوله
المحتاج اليه فيها غالبا) هذا في معنى العلة لا خذها من السقي دون غيره كالحرث والتعريس وقوله لانه انتفع الخ
علة لقوله المحتاج اه شيخنا وفي عرش على مر مانصه قوله لانه انتفع اعماله علة لقوله ماخوذة من السقي والمراد
أن عمل العامل ليس قاصرا على السقي لكنه لما كان انتفع اعمالها اخذت منه اه وقوله علة

صدق المالك يمينه ولا اجرة عليه للعامل (كتاب المساقاة) ماخوذة من السقي المحتاج اليه فيها غالبا لانه انتفع اعمالها واكثرها مؤنة

الصحيحين انه ^{عليه السلام} عامل
 اهل خيبر وفي رواية دفع الى
 يهود نخلهم وارضاها بشرط ما
 يخرج منها من ثمر أو زرع
 والمعنى فيها ان مالك
 الاشجار قد لا يحسن
 تعهد ما أو لا يتفرغ له ومن
 يحسن ويتفرغ قد لا يملك
 اشجارا فيحتاج ذلك الى
 الاستعمال وهذا الى العمل
 ولو اكرى المالك لزمته
 الاجرة في الحال وقد لا
 يحصل له شيء من الثمار
 ويتهاون العامل فدعت
 الحاجة الى تجويزها وهي
 أخذ ما ياتي معاملة الشخص
 غيره على شجر ليعتده
 بسقى وغيره والثمرة لها
 (أركانها) ستة (عاقدان)
 مالك وعامل (وعمل وثمر
 وصيغة ومورد شرط فيه)
 أي في المورد (كونه نخلا أو
 غنبا مرثيا معينا يد عامل مفر
 وسالم يد صلاح ثمره)
 سواء أظهر أم لا فلا تصح
 على غير نخل وغب استقلالاً
 كثنين وتقاح ومشمش
 وصنوبر وبطيخ لانه ينمو
 بغير تعهد أو يخلو عن
 العوض مع انه ليس في معنى
 النخل ولا على غير مرثي
 ولا على مبهم كأحد
 البساتين كافي سائر عقود
 المعاوضة ولا على كونه يد
 غير العامل كأن جعل بيده
 ويد المالك كافي القراض ولا

لقوله مأخوذة من السقي أي فهو علة ثانية لاخذها من السقي والعلة الاولى هي قوله المحتاج اليه فيها فاعلى هذا
 كان الاولى العطف بالواو (قوله قبل الاجماع) هو صريح في انها تجمع عليها مع ان ابا حنيفة منها وان خالفه
 صاحباه اه قل (قوله عامل اهل خيبر) أي لانه فتحها عنوة فصار ما فيها من الارض والشجر وغير ذلك
 ملكا له اه شيخنا وفي المصباح وخبير بنى عنزة من مدينة النبي ^{عليه السلام} في جهة الشام نحو ثلاثة اميال
 اه وهذا غير محرز والمشاهد انها ابعد من ذلك وفي المواهب ما نصه وخبير مدينة كبيرة ذات حصون
 ومزارع على ثمانية برد من المدينة الى جهة الشام قال ابن ابي عمير قال خرج النبي صلى الله عليه وسلم في بقية شهر
 محرم سنة سبع فاقام بمأخرها بضعة عشرة ليلة الى ان فتحها ثم قال واختاف في فتح خيبر هل كان عنوة أو
 صلحا وفي حديث عبد العزيز بن صهيب عن انس التمر يبيع بانه كان عنوة وبه جزم ابن عبد البر ورد
 على من قال فتحت صلحا قال وانما دخالت الشبهة على من قال فتحت صلحا بالضم من الذين ادعوا له ما
 لتحقق دماؤهما وهو نوع من الصالح اكن لم يقع ذلك الا بعصا وقاتل اه (قوله ولو اكرى المالك الخ)
 أي على فرض ان تكون اعمالها مضبوطة وهذا من جملة التاميل (قوله فدعت الحاجة الى تجويزها) أي
 فهي مما جوز للحاجة رخصة اه حل (قوله كونه نخلا) أي ولو ذكر او ذكر اه ل الخبيرة ان ذكر النخل
 قد تشر اه وهو افضل من العنب وقوله أو غنبا مائة خلو اه حل (فائدة) النخل والعنب يخالفان
 بقية الاشجار في اربعة امور الزكاة والخرص وبيع العرايا والمساقاة اه برماوى (قوله مرثيا) أي فلو
 كان المالك اعمى وكل من يعقل اه عش على مر (قوله استقلالاً) فيه تصريح بجواز المساقاة على غير
 الاشجار كالبطيخ تبعاه وهو ظاهر خلافا لظاهر كلام الجلال المحلى وهل عمل ذلك اذا عسر افراد ذلك او لا
 ظاهر كلامه لا فرق ونقله حجج عن بعضهم واعتمد شيخنا انه لا بد ان يعسر فيه الافراد اه حل وعبارة شرح
 مر وتصح على اشجار تبعا للنخل والعنب اذا كانت بينهما وان كثرت وان قيدها الماوردي بالقليلة
 وشرط الزركشي بخنا تعذر افرادها بالسقي نظير المزارعة وعليه فياقي هنا جميع ما ياتي من اتحاد العامل
 وما بعده اه وكتب عليه عش قوله فياقي هنا جميع ما ياتي منه كما سيأتي ان لا تقدم المزارعة بان ياتي
 بها عقب المساقاة فيشترط هنا ان تأخر المساقاة على ملك الاشجار عن المساقاة على النخل والعنب فلو
 اشتمل البستان مع النخل والعنب على غيرهما فقال ساقينك على اشجار هذا البستان لم يصح للمقارنة وعدم
 التأخر فليراجع اه سم على حج لكن قضية قول الماتن الاقي وان لا تقدم المزارعة الصحة ولا ينافيه قول
 الشارح بان ياتي بها عقبها الخ لجواز ان ذلك لمجرد التصوير لتعذر جمعها في عبارة واحدة لتغاير
 حقيقتيها بخلاف ما هنا اذ يجمع الكل الشجر امكن قضية قول المنهج وقدمت المساقاة ان المقارنة تمتنع
 (قوله وصنوبر) على وزن سفرجل شجر يتخذ منه الزفت اه مصباح وسياقي في احياء الموات ان الزفت
 من المعادن التي تخرج من الارض فلهذا نوعان اه (قوله او يخلو عن العوض) كافي ذكر الشجر
 الصنوبر (قوله ولا على مبهم) أي ولو عين في المجلس اه عش ويفرق بينه وبين القراض حيث يكفي
 التمين فيه بان ذلك عقد جائز فاغتفر فيه وهذا عقد لازم اه سل (قوله ولا على كونه يد غير العامل)
 أي ولا على شجر يكون تحت يد غير العامل في العبارة مساححة اذا لكون ليس معقودا عليه اه عش
 (قوله ولا على ودي) وهو صغار النخل واذا عمل فيه فله أجره المثل ان توقفت الثمرة في تلك المدة
 والا فلا اه زى والودي بفتح الواو وكسر الدال وتشديد الياء اه عش وفي المصباح الودي على
 فعل صغار الغسيل والواحدودية اه وفيه ايضا والعسل صغار النخل وهي الودي والجمع عسلان مثل
 رغيف ورغفان الواحدة عسيلة وهي التي تقطع من الام أو تقلع من الارض فتغرس (قوله ولان
 الغرس ليس من عمل المساقاة) قضيته انه لو عقد على ودي يغرسه المالك ويتمده هو بعد الغرس لم
 يمتنع ونقل بالدرس عن شيخنا حل ان هذا ليس مرادا أقول ولو قيل بالصحة فيما لو عقد عليه غير
 مغروش او مغروش بمحل كالشغل على ان ينقله المالك ويغرسه في غيره ويعمل فيه العامل لم يبعد لانه لم يشترط

فيه على العامل ما ليس عليه اه ع ش على مر (قول ولا على ما بدا صلاح ثمره) ولو البهر في البستان الواحد
اه سلطان وعبارة ع ش على مر ومالم يبد صلاحه تابع لما بدا صلاحه فيبطل في الجميع وصورة المسئلة ان
يتحد البستان والجائر والعدو المحل (قول وفي العاقدين ما في القراض) (فرع) لو كان العامل ماليا
لم تصح وله اجرة المثل ويضمن الصبي بالاتلاف لا بالتلف ولو بقتله ير لانه لم يسلطه على الاتلاف اه مر
اه سم على حجوه، لوم ان الكلام فيما لو عقد الصبي بقتله اه ما لو عقد له وليه فيبغى الصبي حيث رأى في
ذلك مصادقة له كما يجوز له ايجار المرعى مثلا اه ع ش على مر (قول وشريك مالك كاجني) بان يقول
ساقيتك على حصتي او على جميع الشجر بقدر ما يخرج من الثمر وفي شرح البيهقي له واف والظاهر صحة مساقاة
أحد الشريكين على حصته اجنيا ولو بغير اذن الآخر اه وفي التشبيه لابن المقرئ انه لا بد من الاذن وبه
أقوى والدشيخنا وكان القياس صحة المساقاة وتوقف العمل على الاذن اه حل (قول وشريك مالك الخ)
انظر ما وقع هذه بما قبلها وهل تخالف القراض فتكون بمنزلة الاستدراك أم لا (قول فتصح مساقاته له)
واستشكل هذا بان عمل الاجير يجب كونه في خالص ملك المستاجر اجاب عنه السبكي بان صورة المسئلة ان
يقول ساقيتك على نصبي وبهذا صود أبو الطيب كما زنى قال لكن ظاهر كلام غيرهما كالمصنف انه
لا فرق بين ذلك وقوله على جميع هذه الحديقة وهو المتمد وعلى الاول فيجاب بانه يغتفر في المساقاة
ما لا يغتفر في الاجارة اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله ما لا يغتفر في الاجارة هذا بناء على تفرقه
بينهما في هذا الحكم كما سياتي له في الاجارة في شرح قوله ولو استاجر ما التزم رقيقا بيهضه في الحال جاز
على الصحيح لكن سبب في ذلك المحل ان المتمد خلافه اه سم على حج فان ساقا الشريكين ثالثا لم تشتط
معرفة بحصة كل منهما الا ان تفاوتا في المشروط له فلا بد من معرفته بحصة كل منهما اه شرح مر وعبارة
الحامي قوله فتصح مساقاته له قد يفيد هذا ان العقد يقع على جميع المشترك وفيه ان عمل الاجير يجب كونه
في خالص ملك المستاجر ويتخلص منه بان يقول ساقيتك على نصبي حتى لا يكون العمل المدة ود عليه واقعا
في المشترك وفيه انهم في باب الاجارة صححوا الاجارة قياسا على هذه فلا يارض بها حرراى حيث لم
يساق على الكل كما في الاجارة والابطال عند الشارح وشيخنا هنا وفيما ياتي يعتمد الصحة وان وقع المساقاة
أو الاجارة على الكل وعليه كيف يتخلص بما ذكره اه حل (قول ان شرط له زيادة على حصته) بخلاف
ما اذا شرط له قدر حصته أو دونها فانها لا تصح لحلول المساقاة عن العوض ولا اجرة له لانه لم يعمل طامعا
اه حل (قول ما ليس عليه) اعترض بانه احالة على مجهول لان ما ليس عليه لم يعلم بما سبق بل بما ياتي
واجيب بان ما ليس عليه لما كان سيذكر قريبا كان كانه معلوم كما يعلم من شرح مر وعبارته ما ليس من
جنس اعمالها التي ستذكر قريبا انها عليه فلا اعتراض عليه وانما قدم في القراض ما عليه ثم ذكر حكمه بالو شرط
عليه ما ليس عليه وعكس ذلك هنا لان الاعمال قليلة ثم وائس فيها كبير تفصيل ولا خلاف فقدمت ثم
ذكر حكمها وهنا بالعكس فقدم حكمها عليها ثم آخرت لطول الكلام عليها (قول لم يصح العقد) وحيث
لو فعله العامل بلا اذن فلا اجرة له أو باذن فله الاجرة وانما استحق الاجرة بلا اذن من غير استئجار لانه
تابع لعمل فيه اجرة وبذلك فارق نحو اغسل ثوبي اه قل على الجلال (قول لانه شرط عقد في عقد)
هو ظاهر بالنسبة للاولى خفي بالنسبة للثانية فتأمله شو برى والظاهر انه لا خفاء فيه لان العامل
كانه استاجر المالك على تنقية النهر فهو شرط عقد اجارة وقع في صلب عقد المساقاة كما ان الصورة
الاولى كذلك اى فيها عقد اجارة فكان المالك شرط على العامل ان يعقد له اجارة على
ان يبني له الجدار (قول وان يقدر بزمان من معلوم) ولو ادركت الثمار قبل انقضاء المدة عمل
بقيتها بلا اجرة وان لم يحدث الثمر الا بعد المدة فلا شيء للعامل قال ابن الرفعة وهو صحيح ان تاخر بلا سبب
عارض فان كان بسبب عارض كبرد لولا لا طلع في المدة استحق حصته لقول الماوردي والرويانى الصحيح
ان العامل شريك وان انقضت هو طلع او بطل فللعامل حصته منه وعلى المالك التعهد والتبقي الى الجداد

ولا على ما بدا صلاح ثمره
لفوات معظم الاعمال
وقولى مرئيا معينا من
زيادتي (و) شرط (في
العاقدين ما) مر فيهما (في
القراض) وتقدم بيانه
ثم (وشريك مالك كاجني)
فتصح مساقاته له ان شرط
له زيادة على حصته كما يؤخذ
بما ياتي (و) شرط (في العمل
ان لا يشرط على العاقد
ما ليس عليه) فلو شرط
ذلك (كان شرط على
العامل ان يبني جدارا)
لحديقة (أو على المالك)
وهو من زيادتي (تنقية
النهر) لم يصح العقد لانه
شرط عقد في عقد ولانه في
الاول استئجار بعوض
مجهول (وان يقدر) اى
العمل (بزمان من معلوم) يشر
فيه الشجر غالبا

كسنة او اكثر كالأجرة فلا تصح مؤبد (٥٢٦) ولا طاعة ولا مؤبد بادراك الثمر للجل بوقته فانه يتقدم تارة ويتأخر اخرى ولا

مؤقتة بزمان لا يشتر فيه
الشجر غالباً لخلو المسافات
عن العوض ولا اجرة
للعامل ان علم او ظن انه
لا يشتر في ذلك الزمان وان
استوى الاحتمال ان أوجهل
الحال فله أجرته لانه عمل
طامعاً وان كانت المسافة
باطلة (و) شرط (في الثمر
ما) (في الربح) من كونه
لها وكونه معلوماً بالجزئية
وتقدم بيان ذلك ثم
(ولمساقي في ذمته ان يساقي
غيره) بخلاف المساقى على
عينه كافي الاجير وهذا من
زيادتي (و) شرط (في)
الصيغة (ما) (مر) فيها في البيع
غير عدم التاقيت بقرينة
ما مر آنفاً وهذا من زيادتي
(كساقيتك) أو عاملتك
على هذا على ان الثمرة بيننا
فيقبل العامل وقولي كساقيتك
اعم بما عر به (لا تفصيل
اعمال بناحية بها عرف
غالب) في العمل يقيد زده
بقولي (عرفاه) أي العاقدان
فلا يشترط فان لم يكن فيها
عرف غالب او كان ويعرفاه
اشترط (ويحمل المطلق
عليه) أي على العرف
الغالب الذي عرفاه في
ناحيته (وعلى العامل) عند
الاطلاق (ما يحتاجه الثمر)
لصلاحه وتنميته (ما
يتكرر) من العمل (كل سنة
كتفي وتنقية نهر) أي مجرى
الماء من طين ونحوه

خلافاً في الانتصار والمرشد من انه عليهما اه شرح مر (قوله كسنة أو أكثر) كخمس سنين أي فيصح
العقد وإن كان أكثرها لا ثمرة فيه لأنها حينئذ بمنزلة اشهور من السنة الواحدة فان لم يشتر فلا شيء له وفي
هذه الحالة لا يصح بيع الشجرة لار للعامل حصة في الثمرة المتوقعة فكان البائع استثنى به ضمها اه شرح مر
وكتب عليه ع ش قوله فان لم يشتر فلا شيء له أي وإن أثمر فله أي ان أثمرت فيما يتوقع فيه اثمارها لا مطلقاً
قال في الروض ولو ساقاه عشر سنين لتكون الثمرة بينهما ولم يتوقع الا في العاشرة جاز فان اثمر قبلها أي
العاشرة فلا شيء فيه أي في الثمر للعامل أي وإن لم يشتر في العاشرة لانه لا يطعم في شيء منه اه سم على حج (قوله
فلا تصح مؤبد الخ) أي لانها عقد لازم اه شرح مر (قوله ولا مؤقتة بزمان لا يشتر فيه الشجر غالباً) أي في
نفس الامر ثم تارة يعلم العامل ذلك وتارة يظنه وتارة يحتمل ذلك اه حل (قوله وشرط في الثمر ما في الربح)
فان شرط المالك لنفسه جميع الثمر لم يصح ولا اجرة للعامل ولا استحق الاجرة وإن علم الفساد وخرج بالثمر
الجريد والكرفان فلا يكون مشتر كأي بينهما بل يختص به المالك فان شرط العامل لنفسه أو بينهما على نسبة
معلومة لم يصح واما الشمار يخ فمشاركة بينهما وكذا التقوى وهو جمع الشمار يخ والعرجون الذي هو الساعد
للمالك ولا يجوز كون العوض غير الثمر فاساقاه على ذلك لم ينعقد مساقاة ولا إجارة إلا اذا فصل الاعمال
وكانت معلومة اه حل (قوله ولمساقي في ذمته) بفتح القاف منونا اسم مفعول من ساقى اه ع ش كأن قال
له الزمت ذمتك سقي هذه الاشجار وتعهدها (قوله ان يساقي غيره) أي وان منعه المالك لكن لا يلزم المالك
تمكينه من العمل مع قدرة العامل كما ياتي في المتبرع واما المساقى على عينه ففيه ما مر فيها لو قارض العامل
عاملاً آخر اه قل على الجلال وفي سم قوله بخلاف المساقى على عينه قال في الروضة ولو فعل انفسخت
المساقاة بتركه العمل وكانت الثمار كلها للمالك ولا شيء للعامل الاول واما الثاني فان علم الفساد فلا شيء له
والا ففي استحقاقه اجرة المثل الخلاف في خروج الثمار مستحقة اه (قوله كساقيتك الخ) واعلم ان هذا
الذي ذكره من صور المساقاة على العين هو الذي يقع في وثائق القضاة بمصر وجيند فليس للعامل ان يساقي
غيره وعمل الناس بمصر على خلافه فليفتن لذلك ولو ساقاه بلفظ الاجارة فاسدة نظر اللفظ وكذا لو تعاقد
على الاجارة بلفظ المساقاة فقال المالك ساقيتك على كذا مدة كذا بدراهم معلومة فسد أيضاً تغليباً للفظ
وعلى الامام المستلثين بان اللفظ الصريح في شيء لا يصرف لغيره بالنية وتوقف فيه السبكي من حيث انه
لم يجد نقاداً في موضوعه فهو كوهنتك كذا باللفظ فانه يصح ثم حاول الجواب بان بين معنى الاجارة والمساقاة
تبايناً واطال في بيانه بر اه سم (قوله على ان الثمرة بيننا) علم منه انه لا بد من ذكر العوض فلو سكت عنه
فسدت وله الاجرة ولا تصح بلفظ الاجارة كما مر وكذا عكسه وليست كناية إذ شرطها ان لا يجد نقاداً
في موضوعها وإن تقبل العقد المنوي قاله شيخنا مر اه قل على الجلال (قوله فيقبل العامل) أي باللفظ
متصلاً انتهى شرح مر (قوله وقولي كساقيتك اعم بما عر به) لتناوله سلمته اليك لتعهده بكذا او اعمل
فيه كذا وهذا صريح اه حل (قوله عند الاطلاق) ولا ياتي الاطلاق إلا إذا كان هناك عرف غالب
وانظر ما وجه التخصيص على هذه الامور مع ان طريقة الشارح ان العرف ولو خالف ما نص عليه
الاصحاب كافي حل وفي سم ليس المراد بقوله عند الاطلاق الاحتراز عما إذا قيد فيجوز كونه على
المالك لانهم صرحوا بان ما على احدهما لو شرط كونه على الآخر فسدت المساقاة وعبارة العباب
(فرع) على احدهما ما يلزم الاخر بطل العقد لا بشرط السقي على المالك فيصح ويلزمه اذ يجوز
المساقاة على البعل انتهى وانما المراد بيان ان هذه الامور على العامل حتى عند الاطلاق هكذا
يظهر انه المراد فليحرر قال مر والمعتمد أن السقي كغيره فلو شرط على المالك لم يصح اه (قوله
من العمل) خرج به الاعيان فانها على المالك كما سيذكرها بقوله وعليه أيضاً الاعيان الخ
وكل ما وجب على العامل له استئجار المالك عليه وما وجب على المالك لو فعله العامل باذن

(وتفصيح) للأخل (وتسمية حشيش به ثيابان مضرة) بالشجرة (وتعريض) لأعذب (٥٩٧) (حرت به عادة) وهو أن ينصب الخواص

ويظللها ويرفعه عليها
(وحفظ الثمر) على الشجر
وفي اليد عن السرقة
والشمس والطيور بأن
يجعل كل عقود في وعاء
بيته المالك كفوصرة
(وجداده) أي قطعه
(وتجفيفه) فإن كلا من
الثلاثة على العامل وإن
لم تجر به عادة وتقييد الروضة
كأصلها تصحيح وجوب
التجفيف على العامل
بجريان العادة به أو شرطه
ليس بجدا إذا التفتي لوجوبه
لأنه مخالفة العادة أو
الشرط فحل التصحيح إنما
هو عند انتفاء ما وظاهر
أنه لو جرت عادة بأن شيئا
من ذلك على المالك أتبع
(وعلى المالك ما يقصد به
حفظ الأصل) أي أصل
الثمر وهو الشجر (ولا
يتكرر كل سنة كبناء حيطان
للستان (وحفر نهر) له
واصلاح ما أنهار من النهر
لاقتضاء العرف ذلك وعليه
أيضا إلا عيان وإن تكررت
كل سنة كقطع التقيح
(ويملك العامل حصته)
من الثمر (بالظهور) له أن
عقد قبل ظهور مو هذا من
زيادتي وقارق القراض
حيث لا يملك فيه الربح إلا
بالقسمة وما الحق بها كما
مر بأن الربح وقاية
لرأس المال والتمليس
وقاية للشجر أما إذا

المالك استحق الأجرة تنزيلا له منزلة قوله أفض ديني وبه قارق قوله أغسل ثوبي اه شرح م رواذا ترك
العامل بعض ما عليه نقص من حصته بقدره اه شل وفي قول على الجلال لو ترك العامل بعض مالزمه
من الأعمال لم يسقط شيء مما شرط له كالشربك القول باستحقاقه بالفسط مبنى على أنه كالأجير ومتى
حصل فسخ أو انفاسخ استحق العامل بقدر ما مضى من أجرة المثل لأن الثمرة قاله شيخنا م اه (قوله
وتفصيح للأخل) وهو وضع طامع ذكر في طامع أي وقفة احتفظت به لكونها تحت ربيع الذ كرفيحمل الهواء
ربح الذ كرابها اه شرح م (قوله وتسمية حشيش) أي كلابايس أو رطب فقد اشتبه الحشيش في اليابس
من الكلا وقيل هو خاص بالرطب منه وعبارة الصحاح والحشيش ما يبس من الكلا ولا يقال له رطباً
حشيش اه حل وفي قول على الجلال الحشيش اسم للرطب واليابس كما قاله الأزهري وقال غيره الحشيش
والهشيم اسم لليابس فقط والعشب والخلا بالقصر اسم للرطب فقط والكلا يجمعها فراجع اه (قوله
وتعريض جرت به) أي بالتعريض عادة كذا قال شيخنا كحج وهما مخالفان للشارح فعلى طريقة
الشارح ينبغي رجوع ذلك للتعريض وما قبله لكن لا يحتاج مع ذلك لقوله في الشارح وظاهر أنه لو جرت
عادة الخ وحيداً بخالف قوله وظاهر الخ والحاصل أن طريقة الشارح أن المعول عليه في كل ناحية عرفها
الغالب فيها فاقضاء على المالك يكون عليه وما اقتضاء على العامل يكون عليه وطريقة شيخنا كحج أن لا
نرجع إلى العرف الغالب في الناحية إلا فيما لم ينصوا على أنه على أحدهما وفيه نظر ظاهر لا يخفى على من له
نوع تأمل لأن ما ذكره إنما هو للعرف عنهم في أزمنتهم حتى لو تغير كان المعول عليه الثاني وقولهم العرف
الطارى لا ينسخ القديم لم يلتزمه وه اه حل (قوله ويظللها) أي ينصب عليها مظلة وهو البوص الذي
ينصبونه على الأعواد (قوله وحفظ الثمر) فإن لم يتحفظ به لكثرة السراق أو كبر البستان فالمؤن
عليه كما اقتضاء إطلاقهم وبحت الأذرعى عدم لزوم ذلك في ماله بل على المالك اه شرح م (قوله وحفظ
الثمر على الشجر) وفي نسخة كحفظ الثمر وهي أظهر بما في الأصل لأنها الملازمة لقوله فإن كلاً من الثلاثة الخ
وما في الأصل يصح قرأته بالرفع عطفاً على ما بالجر عطفاً على مدخول الكاف اه عن (قوله إذا لنا
في لوجوبه الخ) عبارة شرح م لأن مقابل الأصح لا يتأق إلا عند انتفاء العادة والشرط إذ
لأنه مخالفتها انتهت (قوله وظاهر أنه لو جرت عادة الخ) عبارة م في شرحه وظاهر أن ما نصوا
على كونه على العامل أو المالك لا يلتفت فيه إلى عادة مخالفة كما هو ظاهر على أن العرف الطارىء
لا يعمل به إذا خالف عرفاً سابقاً بقول شيخ الإسلام في منهجه وظاهر أنه لو جرت عادة بأن شيئا من
ذلك على المالك أتبع بتعين حمله على ما ليس للأصحاب فيه نص بأن على أحدهما أو بان العرف فيه يقتضى
كذا وإلا فهو غير صحيح اه بحروفيه قال الرشيدى قوله يتعين الخ الظاهر أن هذا الحمل غير مئات في عبارة
المنهج ولهذا اقتصر حجج على الرداه بحروفيه أي لأن قول المنهج بأن شيئا من ذلك أي من الثلاثة المذكورة
التي نص عليها الأصحاب لأنهم نصوا عليها وكيف يتأق الحمل المذكور (قوله بأن شيئا من ذلك على المالك)
أي من الثلاثة المذكورة قبل اه قال الحلبي قوله بأن شيئا من ذلك أي غير حفظ الثمر وجداده وتجفيفه
لقوله وإن لم تجر العادة الخ وقوله لقوله الخ الظاهر أنه لا يدل على ما ادعاه وذلك لأن قوله وإن لم
تجر به عادة معناه وإن لم تجر عادة به أي المذكور من الثلاثة أي لوجوده وحصوله بل كانت العادة أهمله
عن الحفظ وعن القطع وعن التجفيف وحيث قد هذا التعميم لا ينافي التقييد بقوله وظاهر أنه لو جرت عادة
الخ (قوله واصلاح ما أنهار من النهر) ظاهره أن ترقيع النهر على المالك وعبارة الجلال كبناء حيطان
وحفر نهر جديد انتهت وقوله جديد أي ابتداء أو بعد أنهاره وخرج يجديد ترقيع النهر والحيطان
ووضع نحو شوك عليها فيتبع فيه العادة اه قل عليه (قوله حيث لا يملك فيه الربح إلا بالقسمة)
أي لا بالظهور ولا يستقر إلا بالتضيض والفسخ اه حل

(فصل في بيان المساقاة لازمة الخ) (قوله وحكم حرب العامل) أي وما يتبعه من قوله ولو مات المساق

عقد بعد ظهوره فيملكها بالعقد (فصل) في بيان أن المساقاة لازمة وحكم حرب العامل والمزارعة والمخابرة

فيه (وتبرع غيره) من مالك أو غيره (بالعمل) بنفسه أو بماله فتعبرى بذلك اعم من قوله وأتمه المالك متبرعا (بقي حق العامل) لأن العقد لا يفسخ بذلك كما لا يفسخ بصريح الفسخ (والا) أي وإن لم يتبرع غيره ورفع الأمر إلى الحاكم (أكثرى الحاكم عليه من يعمل) بعد ثبوت المساقاة وهرب العامل مثلا وتعدرا حضاره من ماله أن كان له مال والا أكثرى بموجب أن تأتي نعم أن كانت المساقاة على العين فالذي جزم به صاحب المعين اليمنى والنشائي واستظهره غيرهما أنه لا يكثرى عليه لتمكن المالك من الفسخ (ثم) أن تعذرا أكثرأوه (اقترض) عليه من المالك أو غيره ويوفى من نصيبه من الثمر (ثم) أن تعذر اقتراضه (عمل المالك) بنفسه وهذا مع ثم اقتراض والاشهاد الاتي على العمل من زيادتي (أو أنفق بأشهاد) بذلك (شرط فيه رجوعا) بأجرة عمله أو بما أنفقه فإن لم يشهد كما ذكر فلا رجوع له وإن لم يمكنه الأشهاد لأنه عذر نادر فإن عجز عن العمل والاتفاق ولم تظهر الثمرة فله الفسخ وللعامل أجرة عمله وإن ظهرت فلا فسخ وهي لها وقولي

في ذمته إلى قوله ولا تصح مخايرة (قوله هي لازمة) أي عقدها لازم من الجانبين قبل العمل وبعده لأن عمله في أعيان باقية بحالها فاشبهت الأجارة دون القراض فيلزمه إتمام الأعمال وإن تلفت الثمرة كلها باقية أو نحو غصب كما يلزم عامل القراض التضييع مع عدم الرجوع ووجه لزومه ظاهر كما أفاده الوالد وهو مراعاة مصلحة كل منهما لا إذ لو تمكن المامل من فسخها قبل تمام العمل تضرر المالك بفوات الثمرة أو بعضها بعدم العمل لكونه لا يحسنه أو لا يفرغ له ولو تمكن المالك من فسخها تضرر العامل بفوات نصيبه من الثمرة لأن الغالب كونه أكثر من أجرة مثله اه شرح م (قوله فلو هرب العامل) أي أو امتنع من العمل وقوله أو نحوه أي كالحبس اه قل على الجلال (قوله وتبرع غيره بالعمل) أي ولم يقصد المالك بعمله وكذا إن أطلق يكون كالمقصود المالك اه حل وامل في هذه العبارة تحريفا وحقا أن يقول ولو بقصد المالك ففي شرح م التسمية في التبرع بين قصد العامل بالعمل وقصد المالك به في أن حق العامل لا يسقط تأمل (قوله بقي حق العامل) وفيه أنه استحقاق بغير عمل واجيب بانهم نزولوا ذلك منزلة التبرع بقضاء الدين اه حل (قوله بقي حق العامل) أي سواء في المساقاة على العين أو الذمة لأنه كقضاء دين الغير بغير إذنه اه قل على الجلال قال الامام وهو مشكل لأنه استحقاق بغير عمل اه والاصحاب نزولوا ذلك منزلة التبرع بقضاء الدين قال السبكي ومن قولهم هنا وفي الجملة لو تبرع متبرع بالعمل استحق العامل قلت قد يقال بمثله في امام المسجد ونحوه من ولاية الوظائف إذا استعاب ران كان المصنف ران عبد السلام افتيا بعدم استحقاق النائب والمستنيب معا قلت قد يفرق بان غرض الواقف مباشرة من عينه أو عينه الناظر بخلافه هنا فإنه وإن كان غرضه مباشرة أيضا إذا وردت المساقاة على العين لكن العناية في مسألة الوظائف أقوى اه برسم (قوله أكثرى الحاكم عليه من يعمل) ولو المالك وبدل له ما سياتي من قوله ثم عمل المالك الخ وقوله نعم الخ معتمد وقوله والنشائي نسبة للنشائي اه حل وعبارة البرماوى قوله والنشائي بكسر النون والمد نسبة لبيع النشائي اه تم (قوله تمكن المالك من الفسخ) وإذا فسخ بعد ظهور الثمرة فلا يبعد استحقاق العامل منها لخصه ما عمل بناء على أنه شريك والقياس أنه يستحق أجرة المثل لأن قضية الفسخ تراد العوضين فيرجع لبدل عمله وهو أجرة المثل وفاقا لم اه سم على حج ع ش على م (قوله ثم أن تعذرا أكثرأوه) أي لعدم مال للعامل وعدم اجير يرضى بأجرة مؤجلة وقوله اقترض أي وأكثرى بما يقتضيه ويستمر يقتضى إلى ظهور الثمرة فإذا ظهرت أكثرى منها اه قل على الجلال بتصرف قال في شرح الروض وقولهم اقترض وأكثرى يفهم أنه ليس له أن يساقى عنه وهو كذلك اه سم على حج ع ش على م (قوله ثم تعذر اقتراضه الخ) أي لعدم القاضي أو عدم اجابته أو توقفه على اخذ مال له وقع أو بعده فوق مساقاة العدوى ومثله عجز المالك عن اثبات هرب العامل اه قل على الجلال (قوله وانفق بأشهاد) وبصدق المالك في قدر ما أنفق كارجحه السبكي اه مل (قوله بأشهاد) راجع للمسئولين فقوله بذلك أي العمل والاتفاق يدل على هذا قول الشارح بأجرة عمله أو بما أنفق (قوله بأشهاد) وبكتفي إلا كنفاء بواحد بحالف معه أن أراد الرجوع اه ع ش على م (قوله فلا رجوع له وإن لم يمكنه الأشهاد) ظاهره عدم الرجوع ظاهر أو باطنا ولو قيل بأن له الرجوع باطنا لم يكن بعيدا بل ومثله سائر الصور التي قيل فيها بعدم الرجوع لفقد الشهود فإن الشهود إنما تعتبر لاثبات الحق ظاهرا والا فالمدار في الاستحقاق وعدمه على ما في نفس الأمر اه ع ش على م (قوله وللا مال أجرة عمله) فيه أنه لم يقع له ولم يظهر أثره على المحل اه حل وقد صرحوا في باب الأجارة حيث يندب عدم الأجرة (قوله أولى من قوله أن أراد الرجوع) فإن قوله أن أراد الرجوع يصدق بما لو أنه أنفق من غير شرط ثم أراد الرجوع ولو بعد مدة اه ع ش (قوله عمل وارثه الخ) ويجزى الحاكم أن امتنع عن الإتمام بواحد ما ذكر أو يستأجر عليه من الزكاة من يتم اه قل على الجلال (قوله

اما (منها) بان يكثرى عليه لانه حق واجب على مورثه (او من ماله أو بنقسه) ويسلم له المشروط فلا يجبر على الاتفاق من التركة ولا يلزم المالك تمكينه من العمل بنفسه الا اذا كان أميناً عارفاً بالأعمال فان لم تكن تركه فللوارث (٢٩٩ هـ) العمل ولا يلزمه وخرج بزاد في ذمته

المساق على عينه فتفسخ بموته كالأجير المغين ولا تفسخ المساقاة بموت المالك بل تستمر وياخذ العامل نصيبه (وبخيانة عامل) فيها (أكثرى) عليه (من ماله مشرف) الى ان يتم العمل (فان لم يتحفظ به فعامل) يكثرى على الخائن من ماله نعم ان كانت المساقاة على العين فظاهر انه لا يكثرى عليه وهو قياس مأمور في أكثره الحاكم عليه اذا هرب وقد نبه عليه الا ذرعى وقول من ماله من زيادتي في المشرف (ولو استحق الثمر) اى خرج مستحقا كان اوصى به (فله) أى للعامل حيث جهل الحال (على معاملة اجرة) لعمله كن أكثرى من يعمل فيما غصبه عملاً (ولا تصح مخايرة ولو تبعاً) للمساقاة (وهى معاملة على أرض بعض ما يخرج منها والبذر من العامل) للنهى عنها في خبر الصحيحين وتعبيرى بالمعاملة تبعاً للحرر أولى من تعبير الاصل بالعمل (ولا مزارعة وهى كذلك) اى معاملة على أرض بعض ما يخرج منها (و) لكن (البذر من المالك)

امامنا) انظر وجه ذكر امار ما مفادها في مثل هذا المقام غير التفصيل المدلول عليه باو وقد ذكر مثلاً في مواضع منها كفارة الدين ومنها موضع في الايلاء في الشرح وموضع في المتن ومنها الظاهر ايضاً والقسم وقد يقال دفع بتقديرها ان المراد احدهما بهما كما يصدق به كلام المصنف فاشربها الى ان المراد احدهما عين فليتامل اه شوبرى (قوله ولا يلزمه) أى فلا يجبر عليه واذالم يعمل فللمالك الفسخ اه قل على الجلال (قوله فتفسخ بموته) قيد السبكي وغيره بما اذا مات قبل تمام العمل والابان لم يبق الا نحو النجيف فلا تفسخ اه قل على الجلال (قوله ولا تفسخ المساقاة بموت المالك) نعم ان كان العامل هو الوارث او البطن الثانى في الوقف انفسخت اه قل على الجلال (قوله وبخيانة عامل) أى بظهورها بان ثبت بالافرار والبيئة بخلاف خوفها فان اجرته على المالك اى والمساقاة في الذمة بدليل الاستدراك ونقل عن شيخنا ان الاستدراك خاص بقوله فان لم يتحفظ به وقوله فعامل اى مستقل بالعمل اه حل وفي قل على الجلال وسواء في ضم المشرف ا كانت المساقاة على العين او في الذمة اه وفي سم قوله نعم ان كانت المساقاة على العين الخ قد تقتضى هذه العبارة ان هذا الاستثناء راجع لكل من اكثره المشرف واكثره العامل ومالهم لاختصاصه بالثاني وانه لا فرق في الاول بين المساقاة على العين وفي الذمة وحمل كلام الشارح على ذلك فليحرر اه (قوله وبخيانة عامل فيها الخ) عبارة الامداد هذا ان امكن حفظه بالمشرف وهى تفيد انه لا يستاجر الا اذا كان يفيد اه شوبرى (قوله فظاهر انه لا يكثرى عليه) اى فله الفسخ وللعامل اجرة عمله وفيه انه لم يقع العمل مسلماً ولم يظهر اثره على المحل اه حل (قوله حيث جهل الحال) ليس بقيد فيستحق الاجرة مطلقاً اه زى وعبارة شرح مرفلاً عامل عند جهله بالحال الخ ثم قال اما اذا كان عالماً بالحال فلا شىء له جز ما وفى قل على الجلال قوله حيث جهل الحال والا فلا شىء له قطاً او فارقت هذه الصورة غيرها من صور الفساد حيث يستحق فيها الاجرة وان علم بعدم ملك المالك هنا ولو باع المالك الشجر فالعامل مع المشتري كما كان مع البائع (تنبيه) تصح الاقالة في المساقاة ولا شىء للعامل من الثمر ان كان ولا يلزم المالك رد ما انقطع ولو تلف بقطعه الثمر او بجائحة او نحو غصب لزم العامل اتمام العمل وان تضرر به ولا شىء له ولو تلف بعض الثمر بذلك خير العامل فان فسخ فلا شىء له وان اجاز اسم العمل وله حصته بما بقى وانما لم يفسخ في تلف الكل لانه لم يبق ما يرجى بقاؤه لاجله ولو لم يبق احد هما يد صاحبه وبداهه لاح الثمر فله خرصه وتضمن حصته للاخر كما في الزكاة ولها بعد او ان الجنازاة القسمة ان قلنا افرازوا لكل بيع حصته الاخر وثالث واختلافهما في قدر المشروط من الثمر وفي الرد وفي الهلاك وفي قدر الشجر المساقى عليه كما في القراض فيتحال فان في الاول ويصدق العامل في غيره اه (قوله ولا تصح مخايرة الخ) لكن النوى تبعاً لان المنذر اختار جواز المخايرة وكذا المزارعة اه غزى على ابي شجاع وقوله تبعاً للغاية للرد على الضعيف القائل بجوازها تبعاً كالمزارعة كما اشار له في الاصل وصرح به المحلى اه (قوله للنهى عنها الخ) صيغة النهى الواردة في المخايرة كما قال الدميرى نقل عن سنن ابي داود ومن لم يذر المخايرة فليؤذن بحرب من الله ورسوله اه ع ش على م (قوله اولى من تعبير الاصل بالعمل) لان العمل يكون بعد العقد وليس موصوفاً بالفساد والموصوف بالفساد انما هو عقدهما اه ع ش (قوله ولكن البذر من المالك) لم يبينوا كون الالة على المالك او العامل وكلامه الا ترى ربما يفيد انها على العامل اه حل (قوله فلو كان بين الشجر الخ) هذا في قوة الاستثناء بما قبله ومعنى البيئية ان تشتمل الحديثة عليه وان لم يحظ به الشجر اه زى (قوله اى ارض لا زرع فيها) اما لو كان فيها زرع ففي الجراز عليه تبعاً الوجهان في جواز المساقاة بعد خروج الثمار قاله الشيخان وقضيته ترجيح الجراز فيها اذا كان الزرع لم يبد صلاحه (تنبيه) لو كان البياض على جانب وليس متخللاً تخلف الجراز اه سم وتقدم زى خلافة (قوله وعليه يحمل

(٦٧ - جل منهج - لك) للنهى عنها في خبر مسلم (فلو كان بين الشجر) نخلاً كان او غناباً فهو اولى من قوله بين النخل (بياض) اى

ارض لا زرع فيها ولا شجر وان كثر البياض (صحت) المزارعة عليه (مع المساقاة) على الشجر تبعاً للحاجة الى ذلك وعليه يحمل

خبر الصحيح السابق أول الباب هذا (ان اتحد عقد) اتحد (عامل) بايكون عامل المزارعة وعامل المساقاة وان تعدد لان عدم الاتحاد في كل منهما يخرج المزارعة عن كونها تابعة (٥٣٠) (وغیر) هذا والمراد بقول الروضة وأصلها وتعذر (افرد الشجر بالسقي) فان تيسر ذلك

لم تجز المزارعة لعدم الحاجة (وقدمت المساقاة) على المزارعة لنحصل التبعية (وان تفاوت الجزآن المشروطان) من الثمر والزرع كان شرط للعامل نصف الثمر وربع الزرع فان المزارعة تصح تبعا ومتى فقد شرط من الشروط المذكورة لم تصح المزارعة وانما لم تصح المخابرة تبعا كالمزارعة لعدم ورودها كذلك واختار النووي من جهة الدليل صحة كل منهما مطلقا تبعا لان المنذر وغيره قال والاحاديث مؤوله على ما اذا شرط لو احدى زرع قطعة معينة ولاخر اخرى والمذهب ما تقرروى بحجابه عن الدليل المجوز لهما بحمله في المزارعة على جوازها تبعا او بالطريق الاقوى في المخابرة على جوازها بالطريق الاقوى وكالياس فيما ذكر زرع لم يبد صلاحه كما اقتضاه كلام الروضة كاصلها (فان افردت المزارعة فالمخل للمالك) لانه المالك للبذر (وعليه للعامل اجرة عمله والاته) الشاملة لدوابه لبطان العقد وعمله لا يحبط سواء

خبر الصحيحين الخ) وفيه انه لم يجز في شيء من الطرق انه ^{عليه السلام} دفع لهم بذرا اه حل اي بل الظاهر انهم كانوا يزرعون من مالهم فهي مخابرة اه اسما وواجب بانه يمكن ان يكون فيه زرع لم يبد صلاحه فان المزارعة حينئذ تصح كما سيأتي اه وعبارة ع ش على م ر قوله وعليه يحمل الخ لكن فيه انه لم ينقل انه صلى الله عليه وسلم دفع لهم بذرا وعليه فقصه خير انما هي مخابرة وسياتي انها لا تصح تبعا ولا استقلالاً ويمكن ان يقال الحديث سبق لاصل المساقاة فثبت به واما كونه ظاهرا في المخابرة فاجيب عنه بانه يمكن حمله على المزارعة وانه عليه الصلاة والسلام اعطاهم بذرا او امر من يعطيهم والجواب يكفى فيه الاحتمال ويجعل هذا جوابا عن كونه مخابرا لا يرد انه لا يصح جعله دليلا على جواز المزارعة لاستدلال الشارح على جوازها بصرا الافراد اه بخروفة قال بعضهم والاولى في الجراب ان يقال انها لما ملكت عنوة صار النبي مالكا واما فيها من الحب وغيره فلا اشكال كذا بهامش (قوله وعسر افراد الشجر بالسقي) عبارة اصله مع شرح م ر وعسر افراد النخل بالسقي وافراد الياس بالمزارعة بخلاف عسر احدهما اه شرح م ر وكتب عليه ع ش قوله بخلاف تمسرا احدهما اي كان امكنا اذ الارض بالمزارعة وعسر افراد النخل بالسقي فلا تصح المزارعة تبعا ويتعين افراد النخل بالمساقاة ان ارادها اه (قوله وقدمت المساقاة الخ) فلو اخرجت المزارعة لكن فصل القابل في القبر ولقد هما كقبليات المزارعة والمساقاة لم يطلان اقول ويمكن شمول المتن لذلك بان يقال المراد ان لا يقدم ما يدل على المزارعة لافي الايجاب ولا في القبول وبقي ما لو قدمها المالك واجملها العامل كقوله قبلتم ما بعد قول المالك ساقينك وزارعتك والظاهر فيه الصحة لان الضمير حكاية الظاهر قبله فكانه قال قبلت المساقاة والمزارعة فهي مقدمة حكما في كلامه ويظهر انه لو قال عاملك على هذين مشير النخل والياس لم يصح لان المقارنة تنافي التبعية كالنقد لما يزرع فليتام اه سم على حج اه ع ش على م ر (قوله وان تفاوت الجزآن المشروطان) فلو لم يجعل له شيئا من الزرع وجعل الجزء الذي من الثمر عنهما فالظاهر كما قال العلامة العبادي عدم الصحة وعكسه كذلك اه قل على الجلال (قوله على ما اذا شرط لو احدى الخ) وجهه انه في حينئذ ظاهر فقد تطلع هذه دون هذه زى (قوله لو احدى) اما العامل واما المالك وقوله زرع قطعة الظاهر ان المراد بزرعها ما يخرج منها لا الفعل اعني الزرع بالمعنى المصدري (قوله زرع لم يبد صلاحه) قيل هو الواقع في خير اه حل (قوله من الشركة الفاسدة) اي فيما اذا اشترك اثنان شركة فاسدة فانه يرجع كل منهما على الاخر باجرة عمله فان تلف المال المشترك فيه لم يرجع احدهما على الاخر باجرة فقياسه هنا انه لا شيء للعامل (قوله ويفرق بان العامل الخ) قال حج وكان الفرق ان الشريك يعمل في ملك نفسه فاحتج في وجوب اجرة له الى وجود نفع شريكه بخلاف العامل في القراض والمساقاة اه س ل (قوله اشبه به) اي اكثر شبهها بجامع انه في القراض والمساقاة لم يملك شيئا من الاصل بخلاف الشريك والفرق هو المعتمد اه شيخنا (قوله عدوله من القياس الظاهر) اي على عامل القراض اه عزبى (قوله وطريق جعل الغلة لهما الخ) ومن زارع على ارض بجزء من الغلة فمطل بعضها لزمه اجرة له على ما اقر به المصنف لكن غلظه فيه التاج الفزاري وهو الاوجه ولو ترك الفلاح السقي مع صحة المعاملة حتى فسد الزرع ضمنه لانه في يده وعليه حفظه اه شرح م ر وكتب عليه ع ش قوله وهو الاوجه وخرج بالمزارعة المخابرة فيضمن وبه صرح حج اه وكتب عليه سم كان الفرق ان المخابر في معنى مستاجر الارض فيلزمه اجرتها وان عطلها بخلاف المزارع فانه في معنى الاجير على عمل فلا يلزمه شيء اذا عطل لانه لم يستوف منفعتها ولا باشر

أسلم الزرع أم تلف باقة أو غيرها اخذ من نظيره في القراض الفاسد وإن كان المنقول عن المتولى في نظيره من الشركة اطلاقا للفاسد فيما اذا تلف الزرع باقة انه لا شيء للعامل لانه لم يحصل للمالك شيء وصوبه النووي ويفرق بان العامل هنا شبه به في القراض من الشريك على ان الراعي قال في كلام المتولى لا ينبغي عدوله عن القياس الظاهر (وطريق جعل الغلة لهما) في افراد المزارعة (ولا اجرة

كان يكثره) أى المالك العامل (بنصف البذر ومنفعة الأرض) شاتين (أو بنصفه) (٥٣١) أى البذر (وبعيره نصف الأرض)

شاتين (ليزرع) له (باقية)
أى البذر (في باقية) أى
الأرض فيكون لكل
منهما نصف المثل شاتين
لأن العامل استحق من
منفعتها بقدر نصيبه من
الزرع والمالك من منفعة
بقدر نصيبه ذلك من
ذلك وأفادت زيادتي كاف
كل إن طرق ذلك لا تنحصر
فيما ذكر إذ منها أن يرض
المالك العامل نصف البذر
ويؤجره نصف الأرض
بنصف عمله ونصف منافع
آلاته ومنها أن يعيره
نصف الأرض والبذر
منهما لكن البذر في هذا
ليس كاه من المالك وإن
أفردت الخابرة فالمل
للعامل وعليه المالك الأرض
أجرة مثلها وطريق جمل
الغلة لها ولا أجرة كان
يكثرى العامل نصف
الأرض بنصف البذر
ونصف عمله ومنافع آلاته
أو بنصف البذر ويتبرع
بالعمل والمنافع
(كتاب الاجارة)
بكسر الهمزة أشهر من
ضمها وقتها من أجره بالمد
يؤجره إيجارا ويقال
أجره بالقصر يا جرة بضم
الجيـم وكسرهما أجرا وهي
لغة اسم للاجر وشرعا
تمليك منفعة بعوض
بشروط تاتي والاصل فيها
قبل الاجماع آية فان ارضن
لكم وجه الدلالة ان

إتلافها فلا وجه للزوم اهـ سم على حج اهـ وقوله مع صحة المعاملة أى بخلافه مع فسادها إذ لا يلزمه عمل
وقدر بذر البذر بالاذن اهـ رشيدى (قوله كان يكثره الخ) ويشترط في هذه الاجارات وجود جميع
شروطها الآتية (فرع) لو أذن لغيره في زرع أرضه فخرتها وهياها للزراعة فزادت قيمتها بذلك فإراد
رهنها أو بيعها مثلا من غير إذن العامل لم يصح له ذلك لأن انتفاعها بدون ذلك العمل المحترم فيها ولا نها صارت
مرهونة بذلك العمل الذي زادت به قيمتها اهـ شرح مر وكتب عليه ع ش قوله ولو أذن لغيره أى بأن
استأجره المالك ليزرع له ولو إجارة فاسدة اخذ من قوله ولا نها صارت مرهونة وهذا يدل على ان هناك
معاملة اهـ سم على حج (قوله أو بنصفه أو بغيره نصف الأرض الخ) للفرق بين هذه والاولى أن الاجرة
في هذه عين وفي الاولى عين ومنفعة وأنه في هذه يتمكن من الرجوع بعد الزراعة في نصف الأرض وياخذ
الاجرة وفي الاولى لا يتمكن وأنه لو فسد منبت الأرض في المدة لزمه قيمة نصفها في هذه وفي الاولى لأن
العارية مضمونة اهـ شرح مر (قوله وعليه المالك الأرض اجرة مثلها) قضيته انه لا يؤمر بقطع الزرع قبل
أو ان الحصاد ووجهه أنه إنما زرع بالأرض بخصوص الخابرة وإن بطل بقى عموم الاذن وهو نظير ما مر
عن البعوى فيما لو غرس في الأرض المقبوضة بالشراء الفاسد أو نى من أنه لا يقطع بجائنا بل يخير المالك بين
تملكه بالقيمة وبين قلعه وغرامة ارش النقص وبين التبعة باجرة المثل لكونه إنما فعل بالاذن الذي تضمنه
البيع الفاسد لكن تقدم للشرح ان المعتمد خلافه وعليه فانظر الفرق بين هذا وبين المقبوض بالشراء الفاسد
ولعله أنه لما أذن له هنا في الزرع على أن الغلة بينهما كان إذنا بالانتفاع بالأرض مع بقائها على ملك صاحبها
وهو يقتضى ان يكون الاذن مقصودا بالذات فاذا بطل العقد من حيث خصوص الخابرة بقى مطلق الاذن
فأشبه جواز تصرف الوكيل بعموم الاذن وإن بطل خصوص الوكالة والمقصود بالبيع نقل الملك في
الأرض للشترى فاذا بطلت توابعه لان انتفاع المشتري به ليس مبنيا على انتقال ملك الأرض مع
انتقال منفعتها له فاذا بطل لم يبق لا انتفاعه بالأرض جهة مجوزة اهـ ع ش على مر (قوله كان
يكثرى العامل نصف الأرض الخ) ولو كان البذر لهما فالغلة لهما ولكل على الاخر أجرة
ما صرفه من منافعه على حصة صاحبه اهـ شرح مر

هـ (كتاب الاجارة)

(قوله بضم الجيم وكسرهما) فالاولى من باب قتل والثانى من باب ضرب كفى المصباح (قوله اسم للاجرة)
ثم اشتهرت لغة في العقد على وجه المجاز بدليل قوله وشرعا الخ اهـ شرح مر وع ش عليه (قوله وشرعا
تمليك منفعة الخ) وعرفها بعضهم بانها عقد على منفعة معلومة مقصودة قابلة للبذل والاباحة بعوض
معلوم وضعا تخرج بالمنفعة الا عيان كالبيع وبمعلومة نحو الجعالة وبمقصودة نحو تقاحة لشهما ويقابله
للبذل نحو البضع وبالا باحة نحو جارية للوطء وبعوض العارية وبمعلوم نحو المساقاة وبوضعا مالو
وقعت الجعالة مثلا على عوض معلوم فتأمل واستغنى الشارح عن ذلك بقوله بشروط تاتي ولو عبر
بدل التمليك بالمد لكان اولى اهـ قل على الجلال (قوله تمليك منفعة الخ) خرج عقد النكاح لانه لا تملك
به المنفعة وإنما يملك به الانتفاع وكذا تخرج العارية وهي خارجة ايضا بقوله بعوض وقوله بشروط
تاتي خرج المساقاة على ثمر وجود لم يبد صلاحه وأورد على التعريف الجعالة بعوض معلوم وأجيب بان
التقدير تمليك منفعة معلومة تخرجت الجعالة (قوله وجه الدلالة الخ) بين ابن الرفعة إن وجه الدلالة
في قوله لكم لان الارض لا يكون لازواجا إلا إذا عقدوا عليه وإلا فنفعته للصغير وهو بمكان من الدقة
فتامله اهـ ع ش (قوله وإنما يوجبها ظاهر العقد) فيه ان كون العقد ظاهرا فرع مشروعية الاجارة مع
انها لم تثبت بعد فكيف يجعل ذلك وجه الدلالة فليتأمل اهـ سم (قوله ظاهرا) أى وإما باطنا فلا يوجبها
الا مضي المدة لانها قبلها قابلة للانفساخ باحد امور تاتي فلا تجب الاجرة اهـ شيخنا (قوله ظاهرا)
قد به لانه قد يتبين عدم وجوبها كما إذا خربت الدار المكثرة قبل مضي مدة لها اجرة اهـ تقرير

الارضاع بلا عقد تبرع لا يوجب اجرة وإنما يوجبها ظاهر العقد فتعين وخبر البخارى أن النبي صلى الله عليه وسلم والصدى رضي الله عنه

استأجر رجلا من بني
الدبل يقال له عبد الله ابن
الاريقط وخبر مسلم انه
صلى الله عليه وسلم نهى عن المزارعة
وامر بالمؤاجرة والمعنى
فيها ان الحاجة داعية اليها
لاذ ليس لكل احد مكر
ومسكن وخادم فجوزت
لذلك كما جوز بيع الاعيان
(اركانها) اربعة (صيغة
وأجرة ومنفعة وعائد) من
مكرو مكتر (وشرط فيه)
اى فى العاقد (ما) مرفيه (فى
البيع) وتقدم بيانه ثم لكن
لا يشترط هنا اسلام
المكترى لمسلم كما قدمته
ثم مع زيادة وتصح اجارة
السفيه نفسه لما لا يقصد من
عمله كالحج قاله الماوردى
والرويانى لان له ان يتبرع
به ولا يصح اكتراء العبد
نفسه من سيده وان صح
شراؤه نفسه منه كما افق به
النووى (و) شرط (فى
الصيغة ما) مرفيه (فيه)
اى فى البيع (غير عدم التاقيت
كأجرتك) أو اكتريتك
(هذا أو منفعه أو ملكتها
سنة بكذا) فيقبل المكترى
(لا بعثتها) اى منفعه سنة
بكذا الان لفظ البيع وضع
لتمليك العين فلا يستعمل فى
المنفعة كما لا يستعمل لفظ
الاجارة فى البيع

عزى وقال سم ظاهر اعمى غالباً واحترز به عمالو تلفت العين فانه يتبين ان الاجرة لم تجب وورد بانها وجبت
بالعقد وانما الذى يتبين عدم الاستقرار وتوقف شيخنا وقال لا مفهوم له من ل (قوله استأجر رجلا الخ)
وكان استجارهما له ليدلها على طريق المدينة حين الهجرة والمستاجر ابو بكر واقره النبي صلى الله عليه وسلم
الاجارة اليه تجوز اه قل (قوله من بنى الدبل) قال قل هو بالهمزة بعد الدال وقال ابن شرف بالياء
لا بالهمزة وضبطه الشورى وعش بكسر الدال واسكان المثناة التحتية (قوله ابن الاريقط) بضم الهمزة
وفتح الراء وسكون الياء وكسر القاف كذا أخذته من تضييه بالقلم اه شورى (قوله وأمر بالمؤاجرة)
هو بالهمز يقال كافى القاموس أجره ما يجار او مؤاجرة اه ويجوز ابدال الهمزة واو الكونها مفتوحة بعد
ضمة اه ع ش على مر (قوله وأجرة ومنفعة) اعترضه سم بان هذا يخالف لما ذكره فى البيع من عد الثمن
والثمن ركن واحد حيث عبروا عنهما بالمعقود عليه فالأولى جعل الاركان هنا ثلاثة اجالا وستة تفصيلا
واقره شيخنا والتمس جوابا فاجبته بان الثمن والمثمن انما عدا ركنان فى البيع لانها فى الشروط متحدان
بخلاف الاجرة والمنفعة ههنا فانهما مختلفان فى بعض الشروط كما يعلم مما سياتى فتوقف فيه اه فتأمل (قوله
شرط فيه ما فى البيع) اى لان الاجارة صنف من البيع فاشترط فى عاقد ما اشترط فى عاقد البيع عامر كالرشد
وعدم الاكراه بغير حق اه شرح مر قال الزركشى وعلم من هذا انه لا يصح اجارة الاعمى لانه لا يصح
بيعه نعم له ان يؤجر نفسه كالعبد الاعمى ان يشتري نفسه قال فى الروضة وشرح المذهب فى كتاب البيع
وكذا للغير ان يستأجر ذمته لانها سلم اه وقضية قوله وكذا للغير ان يستأجر ذمته انه لا يصح منه ان يلزم
ذمة الغير وقياس ما فى السلم من جواز كونه مسلما ومسلما اليه جواز ذلك ههنا ع ش على مر (قوله اسلام
المكترى لمسلم) اى اجارة عين او ذمة وان كانت اجارة العين مكروهة دون اجارة الذمة اه ع ش على مر
(قوله كما قدمته ثم مع زيادة) عبارة الشارح ثم ويصح بكراهة اكتراء الذى مسلما على عمل بعمله بنفسه
لكنه يؤمر بازالة الملك عن منافعه اه حل فقوله لكنه الخ هو الذى عناه ههنا بقوله مع زيادة كافى ع ش (قوله
لما لا يقصد من عمله) اى لنوع من الاعمال لا يقصد من عمله اى من هذا الجنس ومعنى كونه لا يقصد انه
لا يتكسب به عادة بخلاف النوع الذى يتكسب به عادة كالخرف والصنائع فلا يصح كراهة نفسه له اه تقرير
وعبارة ع ش على مر قوله لما لا يقصد من عمله اى بان يكون غنيا بماله عن كسب يصرفه فى نفقة نفسه ومن
تلزمه مؤنته اخذنا مقدمه الشارح فى باب الحجر (قوله ولا يصح اكتراء العبد نفسه) هذا معطوف على
المستثنى فهو مستثنى وفيه ان هذا لا يناسب استثناءه من قوله وشرط فيه ما فى البيع لان الشرط هنا اطلاق
التصرف وكذا فى البيع وصورة العبد استثنيت هناك من مفهوم الشرط لغرض العتق الا ان يقال كلامه
يؤول الى ضابط كل اى كل من صح بيعه وشراؤه صح ان يؤجر ويستأجر فينشد بحسن استثناء العبد لانه
يصح شراؤه نفسه لا اكترائه اياه وهذا نظير ما مر فى الوكالة عن سم فى قول المتن غالبا حيث جعله لا يصح
الا بواسطة تاويل المتن بامر كل (قوله ولا يصح اكتراء العبد نفسه) والفرق بينه وبين شرائه نفسه ان
الاجارة لا تقضى الى العتق بخلاف شراء نفسه فيقضى اليه فاعتقر فيه ما لا يعتقر فى غيره اه مر (قوله وفى
الصيغة ما فيه) وهى صريحة او كناية فن الصريحة أجرتك هذا الى آخر ما فى المتن ومن الكناية جعلت لك
منفعة سنة بكذا أو اسكن دارى شهرا بكذا ومنها الكتابة وتنعقد باستيجاب وإيجاب وبشارة
اخرس افهمت وافهم كلامه اعتبار التوقيت وذكر الاجرة لا تنقضاء الجهالة حيث اه شرح
مر (قوله كأجرتك الخ) وكما وضعتك منفعة هذه الدار بمنفعة دارك سنة كما اقتضاء افتاء القاضى
وتخص اجارة الذمة بنحو الزمت ذمتك أو أسلمت اليك هذه الدراهم فى خياطة هذا الثوب أو فى دابة صفتها
كذا أو فى حمل الى مكة اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله بنحو الزمت ذمتك اى كذا وكان الاولى
ان يذكره وخرج به ما لوقالا الزمتك فانه اجارة عين كما نقل سم على منهج عن الدميرى انه اقرب
احتمالين وعبارته لو قال للاجير الزمتك عمل كذا فهل هو اجارة عين او ذمة ذكر فيه الدميرى احتمالين

وقال الاقرب انه اجارة عين (قوله لكن ينبغي أن يكون كناية) جعل الحلبي ضمير يكون راجعا للفظ البيع أي يكون كناية في الاجارة وجعله عشا للفظ الاجارة أي يكون كناية في البيع وكل منهما ضمه ف كلام الشارح فانظر هذا الخلاف في الاول او في الثاني حرراه وعبارة حل قوله لكن ينبغي ان يكون كناية أي لفظ البيع وبحسب الاسنوي صراحته والمعتمد انه لا صريح ولا كناية لان آخر اللفظ ينافي اوله لان قوله بعينك يقتضي التأييد وقوله سنة يقتضي التأكيد وعبارة سم قوله لكن ينبغي ان يكون كناية اعتمد مر على ما هو قضية كلام الشيخين من أنه ليس كناية ايضا ووجه تهاافت الصيغة لان لفظ البيع موضوع للتعميل على التأييد والتقييد بقوله سنة مثلا مناف للتأييد ونفاير ذلك عدم انعقاد البيع بلفظ الاباحة لتهاافت الصيغة لان الاباحة وضوءة للتعميل مجانافيا في العوض وعدم انعقاد السلم في العين لان لفظه موضوع للدينية فينا في التعيين فتهاافت الصيغة فتأمل انتهت (قوله وزمته يسير) اذ المفعول فيه يقتضي ان يعم عامه جميع زمته ففرق بين صمت جمعة وبين صمت في جمعة وإن كان الاول على معنى في اه شيخنا (قوله بل لمقدر) قال في التحفة فان قلت يصح جعله ظرفا لمنافعه المذكورة فلا يحتاج لتقدير وليس كآلية كما هو واضح قلت المنافع امر وهو مألوف والآز والظرفية تقتضي خلاف ذلك فكان تقدير ما ذكر اولي او متعينا اه قال الشيخ ينظر وجه هذا الانتضاء وعليه فيرد على ما قدره الانتفاع امر وهو مألوف الآن مع ان معنى انتفع استوفى مناه وبالجمله فدعوى هذا الاقتضاء بالاستند لها مجرد التخيل وما يقوم في نحو الله على ان الصوم هذه السنة وان اعتكف هذا اليوم فان كلاما من الصوم والاعتكاف أمر وهو مألوف مع ان ظرفية السنة واليوم لهما الاجماع ظرفية لاشبهة في صحتها اه شويري (قوله وترد الاجارة على عين) أي منفعة مرتبطة بالعين فلا ينافي ما يأتي ان مورود الاجارة المنفعة ولو اذن اجير العين لغيره في العمل باجرة فعمل فلا اجارة للاول مطلقا ولا للثاني ان علم الفساد والا فله اجرة المثل على الاذن له لا على المالك كما هو ظاهر اه شرح مرمع زيادة لعش عليه (قوله وترد الاجارة على عين الخ) بيان لما ترتبط به المنفعة عشا فكانه قال وترتبط منفعة الاجارة بعين أي بمنفعة عين وكذا يقدر فيما بعده وقوله كاجارة معين الكاف استقصائية وقوله ككثرتك تمثيل لورودها على العين اه وعبارة الحلبي قوله وترد الاجارة على عين المراد بها ما يقابل الذمة أي على منفعة تتعلق بالعين لان مورود الاجارة المنفعة كآيات وفي هذا انزيل المعلوم الذي هو المنافع منزلة الموجود فاوردوا العقد عليها اه حل (قوله واجارة العقار لا تكون الا على العين) ومثل العقار السفينة فانه لا يصح السلم فيها ولا يثبت في الذمة فلا تكون اجارتها الا على العين واما اجارة بعضه أي العقار حيث كان النصف فاقبل فيجوز أن يكون في الذمة لانه يجوز قرضه اه حل (قوله ومورود الاجارة) أي المستحق به عشا أي الذي يملك بمقدار الاجارة وهو المنفعة مطلقا على الاصح فهذا ليس مكررا مع قوله وترد الخ وفي قل على الجلال قوله على عين أي على منفعة متعلقة بعين كما ذكره بعد فورد الاجارة المنفعة مطلقا وقل موردها في العين العين قال الشيخان والخلاف لفظي لان من قال بالاول لا يقطع النظر عن العين ومن قال بالثاني لا يعني به ان العين تملك واورد بعضهم لذلك الخلاف فوائدها استتجار حلي الذهب بالذهب او الفضة بالفضة او الكلب للصيد او بيع الدار المستأجرة صحيح ان قلنا موردها المنفعة ولا يصح ان قلنا موردها العين ورد ذلك العلامة ابن شبة فراجع اه (قوله سراء اوردت على العين ام على الذمة) فلم أنه لا منافاة بين تقسيمها الى واردة على العين وواردة على الذمة وبين تصحيحهم ان موردها المنفعة لا العين لان المراد بالعين في الاول ما يقابل الذمة وفي الثاني ما يقابل المنفعة قال في شرح الروض اه سم (قوله واورد الاسنوي فوائده) منها اجارة ما استاجر قبل قبضه واجارة الكلب للصيد ان قلنا المعقود عليه المنفعة صح أو العين فلا وعرف بهذا ان الخلاف ليس لفظيا اهزي (قوله وفي الاجارة ما في الثمن) يؤخذ من تشبيهها بالثمن انها لو حلت وقد تغير النقد وجب من تقدير يوم العقد لا يوم تمام العمل ولو في الجملة اذ العبرة

لكن ينبغي أن يكون كناية
وكلفظ البيع لفظ الشراء
وهو ظاهر وسنة فيما ذكر
ليس مفعولا فيه لا جرم مثلا
لأنه إنشاء وزمته يسير بل
لمقدر أجر تكه وانتفع
به سنة كما قيل في قوله تعالى
فأما لله مائة عام ان
التقدير والبش مائة عام
وتعبري بما ذكر اولي عما
عبر به (وترد) الاجارة
(على عين كاجارة معين)
من عقار ورقيق ونحوهما
(ككثرتك لكذا)
سنة واجارة العقار
لا تكون إلا على العين
(وعلى ذمة كاجارة
موصوف) مزدابة ونحوها
لحل مثلا (والزام ذمته
عملا) كخياطة وبناء
ومورود الاجارة المنفعة
لا العين على الاصح سواء
أوردت على العين أم على
الذمة قال الشيخان والخلاف
لفظي وأورد الاسنوي له
فوائد (و) شرط (في
الاجرة ما) مر (في الثمن)
فيشترط كونها معلومة
جنسا وقدر او صفة الا
أن تكون معينة

في الأجرة حيث كانت نقداً بتقدبلد العقد وقتها فان كان يادية اعتبر أقرب البلاد اليها والمبرة في أجرة المثل في الفاسدة بموضع إلتلاف المنفعة تقداً ووزناً وجواز الحجج بالرزق مستثنى توسعة في تحصيل العباداة على انه ليس باجارة كما اقتضاه كلام الروضة كالشرح الصغير خلافاً للولي العراقي بل هو نوع من التراضي والمأونة فهو جملة اغتفر فيها الجهل بالجهل كسئلة الصلح اه شرح مر (قوله فتكفي رؤيتها) اي عز معرفة قدرها وزناً ووزراً وعداوكلاً اه حل من اول كتاب البيع (قوله واذن له خارج العقد) فان كان في صلبه فلا يصح كاجر تكها بدنياً على ان تصرفه في عمارتها او علمها للجهل بالصرف فتصير الاجرة بجهولة فان صرف وقصد الرجوع رجوع وإلا فلا والوجه أن التعليق بالجهل جرى على الغالب فلو كان عالماً بالصرف فالحكم كذلك كبيع وزرع بشرط ان يحصد البائع والحاصل انه حيث كان هناك شرط بطلت مطلقاً وإلا كاجر تكها بعمارتها فان عينت صحت وإلا فلا ويؤخذ من هذا صحة ما جرت به العادة في زمننا من تسوية الناظر المستحق باستحقاقه على ما كن الوقف فيما يظرو ويصدق المستاجر يمينه في اصل الاتفاق وقدره كما رجحه السبكي لانه اتعنه وعمله إذا ادعى قدر الاتفاق في العادة كما يأتي نظيره في الوصي والولي والا احتاج الى بينة ولا تكفي شهادة الصناع له انه صرف على ايديهم كذا لانهم وكلاؤه كما اتفق به والدرجته الله تعالى وهو ظاهر ولو اكرى نحو حمام مدة يعلم عادة تهبطه فيها نحو عمارة فان شرط حساب مدة التعطيل من الاجارة وجهات فسدت وإلا ففيها وفيما بعدها اه شرح مر وكتب عليه الرشيدى مانصه وعبارة العباب لو اجر حانو تاخر ابا على ان يعمره من ماله ويحسب من الاجرة او حماما على ان مدة تعطله محسوبة على المستاجر بمعنى انحصار الاجرة في الباقي او على المؤجر بمعنى استيفاء مثلاً ما بعد المدة فسدت للجهل بنهاية المدة فان علمت بعادة او تقدير كنهه طر شمر كذا للعمارة بطل في تلك المدة وما بعدها وصح فيما اتصل بالعقد انتهت (قوله قال ابن الرفعة ولم يخرجوه الخ) انظر ما لو خرجوه هل يبطل عقد الاجارة مع أن الاذن وقع خارجه أو يبطل الاذن فقط حرره وقوله على اتحاد القابض والمقبض اي لان المكثري مقبض من حيث هو مكثري وقابض من حيث هو وكيل في الصرف وفي قول على الجلال واغتر كونه قابضاً مقبضاً من نفسه لوقوعه ضمناً ومنه قبض المستحق من مستاجر الوقف ما سوغه به الناظر عليه من معلومه ومنه إذن رب الدين للدينون في إسلاف ما في ذمته لفلان مثلاً ومنه إذن الناظر لمستاجر الوقف في عمارته قال شيخنا مر هذا ان كان الصرف من اجرة عليه فان اريد الصرف ليكون ديناً على الوقف فلا يكفي إذن الناظر بل لابد من إذن القاضي وقال شيخنا طيب لابد من إذن القاضي مطلقاً ولا يكفي إذن الناظر وحده واكتفى بعض مشايخنا بإذن الناظر وحده مطلقاً خصوصاً إذا لم يرض على إذن القاضي غرامة مال قال بعضهم وهو وجبه لا عدول عنه ومال اليه شيخنا زى آخره واعتمده ويصدق في صرف القدر اللائق وتكفي شهادة الصناع ان لم يعلم انهم يعنون انفسهم اه (قوله ولا لسلخ لشاة الخ) الضابط ان تجعل الاجرة شيئاً يحصل بعمل الاجير اه س ل (قوله يجلدها) انما لم يقل بجلدها بحذف اللام مع انه اخصر لان المتن منون ولو حذف اللام بقي المتن غير منون وشرط المزج ان لا يغير المتن ومثله يقال فيما قبله اه عبد البر (قوله يجلدها) اي اولغيرها إذا لم ينسخ بخلاف ما اذا انسخ فيصح اه حل (قوله ببعض دقيق منه) وكذا من غيره اذا لم يطحن بخلاف ما اذا طحن فيصح اه حل (قوله وفي معنى الدقيق النخالة) اي فذكره يعني عنها فلا يحتاج لذكرها معه كما صنع الاصل (قوله اجارة امرأة مثلاً) خرج بالمرأة ونحوها استجار شاة لارضاع طفل قال البلقيني او سخله فلا يصح لعدم الحاجة مع عدم قدرة المؤجر على تسليم المنفعة كاستجار لضراب الفحل بخلاف المرأة لارضاع سخله اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله لعدم الحاجة شيء ولائها لا تنقاد للارضاع بخلاف الهرة فانها تنقاد بطبعها لصيد الفار فصح استجارها له اه سم على حجج ومن طرق استحقاق اجرة الهرة  يضع يده عليها لعدم مالك لها ويتعهدا بالحفظ والتربية لها فيملكها بذلك كالوحوش المباحة حيث يملكها

فتكفي رؤيتها (فلا تصح)
اجارة او اودابة (بعمارة
وعلف) بسكون اللام
وفتحها وهو بالفتح ما يعلق
به للجهل في ذلك فان ذكر
معلوما واذن له خارج العقد
في صرف في العمارة او العلف
صحت قال ابن الرفعة ولم
يخرجوه على اتحاد القابض
والمقبض لوقوعه ضمناً
(ولا لسلخ) لشاة (بجلد)
لها (و) لا (طحن) لبر مثلاً
(بعض دقيق) منه كنهه
للجهل بنخانة الجلد وبقدرو
الدقيق ولعدم القدرة على
الاجرة حالاً وفي معنى
الدقيق النخالة (وتصح)
اجارة امرأة مثلاً

بالبقي (لعل بالاجرة والعمل المكترى له إنما وقع في ملك غير المكترى تبعاً لخلاف مالوا أكثرها بعضه بعد القطام لارضاع بابقه للجهل بالاجرة إذ ذاك وبخلاف مالوا أكثرها لارضاع كاه بعضه حالاً أو بعد القطام لوقوع العمل في ملك غير المكترى قصد فيهما وللجهل بالاجرة في الثاني هكذا افهم هذا المقام وقد بسطت الكلام عليه في شرح الروض وتعبيرى بارضاع بابقه أولى من تعبيرة بارضاع رقيقه (وهي) أى الاجرة (في اجارة ذمة كراس مال سلم) لأنها سلم في المنافع فيجب قبضها في المجلس ولا يبرأ منها ولا يستبدل عنها ولا يحال بها ولا عليها ولا تؤجل وان عقدت بغير لفظ السلم فتعبرى بذلك أعم من قوله ويشترط في اجارة الذمة تسليم الاجرة في المجلس (و) هي (في اجارة عين كثن) فلا يجب قبضها في المجلس مطلقاً ويجوز إن كانت في الذمة الا براء منها والاستبدال عنها والحوالة بها وعليها وتأجيلها وتعليل ان كانت كذلك واطلقت وتملك بالعقد مطلقاً (لكن

بالاصطباد (فرع) وقع السؤال عن رجل دفع إلى آخر يرضعها لخدمته إلى أن يفرخ وقال له لك منه كذا هل هذا صحيح أم لا والجواب عنه بأنه استاجر بعضه حالاً صحيح واستحقه شائعاً والا كان اجارة فاسدة فالفرخ لذلك وعليه قول له اجرة مثل عمله اخذاً من مسألة الاستئجار لارضاع الرقيق اه ع ش على م ر (قوله امرأة مثلاً) أى أو ذكر أو صغيرة لاهية لأنه لا يجوز استئجارها لارضاع اه سم على منج او خنى اه ع ش على م ر (قوله ببعض رقيق) أى أو غيره كسخله اه من شرح م ر وع ش عليه (قوله والعمل المكترى له الخ) جواب عما يقال شرط عمل الاجارة وقوعه للمكترى كما سياتى وقوله غير المكترى الغير هو المرأة والمكترى مالك الطفل وبعبارة أخرى هذا جواب عن سؤال حاصله ان عمل الاجير يجب كونه في خالص ملك المستاجر وهنا يقع فيه وفي غيره واجاب عنه بان الغير وقع تابعاً لا قصداً تامل وبعبارة أخرى هذا جواب سؤال تقديره كيف يصح إيجار المرأة لارضاعه ببعضه مع ان الارضاع للكل فيلزم عليه استئجارها لارضاع ملكها والجواب ان الأكثر انما هو لارضاع ملكه فقط وارضاعها للملك انما وقع تبعاً للملكة تامل (قوله لارضاع كله ببعضه حالاً) المعتمد في هذه الصحة فعبارة الاصل احسن لصدقها بهذه اه شيخنا (قوله وقد بسطت الكلام عليه في شرح الروض) عبارته متناوئاً وشرحا وبصريح بجزء منه أى بما عمل فيه في الحال ولو كانت المرصعة في صورتها شريكة للمكترى في الرقيق المرتضع فلا يضر وقوع العمل في المشترك ألا ترى أن أحد الشريكين لو ساقاه الآخر وشرط زيادة من الثمرة جاز وان وقع العمل في المشترك وهذا مال إليه الامام الغزالي بعد نقلهما عن الاصحاب انه لا يجوز لان شرط العمل ان يقع في خالص ملك المستاجر وضمفه الاصل وصحح ما مالاً إليه وقال ابن النقيب اطلاق نص الام انه لا يجوز كونه اجيراً على شيء هو شريك فيه مثل اطحن لي هذه الوية ولك منها ربع بقتضى المنع فهو ظاهر المذهب لا ما قاله الرافعي ثم قال واختار السبكي انه ان كان الاستئجار على الكل لم يجر وهو مراد النص او على حصته فقط جاز كما صرح به البغوي والمثولي انتهت (قوله أولى من تعبيرة بارضاع رقيقه) وجه الاولوية ما قدمه من عدم الصحة في الاستئجار لارضاع الكل اه ع ش وهذا على طريقته اما على المعتمد فلا فرق وحاشا لاولوية اه عبد البر (قوله ولا يبرأ منها الخ) أى لأنه يفوت القبض في المجلس الذي جعل شرطاً للصحة اه ع ش (قوله وان عقدت بغير لفظ السلم) هذا التعميم متفق عليه من الشارح وممركه على طريقة الشارح من ان الاحكام تابعة للمعنى ظاهر لا اشكال فيه واما على طريقة م ر من انها تتبع اللفظ فيشكل الفرق بين ما هنا وبين بيع الذمة الجاري بلفظ البيع حيث لم يعتبر فيه ما اعتبر في رأس مال السلم فلذلك بين الفرق بضعف الاجارة ونص عبارته ويشترط في اجارة الذمة ان عقدت بلفظ اجارة او سلم تسليم الاجرة في المجلس كراس مال السلم لانها سلم في المنافع فيمتنع فيها تأجيل الاجرة سواء تأخر العمل لتمام العقد ام لا والاستبدال عنها والحوالة بها وعليها والابراء منها وانما اشترطوا ذلك في العقد بلفظ الاجارة ولم يشترطوه في العقد على ما في الذمة بلفظ البيع مع كونه سلباً في المعنى أيضاً لضعف الاجارة حيث وردت على معدوم وتعدى استيفاءها دفعة ولا كذلك بيع ما في الذمة فيها ما فجر واضعفها باشتراط قبض اجرتها في المجلس (قوله وان عقدت الخ) غاية في قوله فيجب قبضها إلى آخر الصور اه ع ش بالامنى (قوله وتعليل) أى تكون حالة وقوله كذلك أى في الذمة وقوله واطلقت أى عن الحلول والتأجيل وقوله بالعقد مطلقاً أى معينة أو في الذمة وقوله لكن ملكها أى مطلقاً معينة أو في الذمة مراعى اه ع ش مع زيادة (قوله وتملك بالعقد مطلقاً) قضية ملككم بالعقد ولو مؤجلة صحة الابراء منها وإن كان في مجلس العقد لأنه لا خيار فيها فكان كالابراء من الثمن بعد لزومه بخلافه قبله لان زمن الخيار كزمن العقد اه شرح م ر (قوله وتملك بالعقد مطلقاً) أى سواء كانت معينة أو في الذمة وغرضه من الاطلاق مناشئة الاصل وعبارة اه وان كانت الاجرة معينة ملكت في الحال فلذلك قال م ر او في الذمة وقال الرشيدى أى فما في المتن ليس بقيد وانظر هل يفسر الاطلاق

ملكها لا يكون ملكاً (مراعى) بمعنى انه كلما مضى زمن على السلامة بان أن

أيضا يكون الاجارة على العين او الذمة والظاهر انه لا مانع وعليه يكون قول المتن لكن ملككم امر اعي راجعا لكل من قوله وهي في اجارة ذمة الخ وقوله وفي اجارة عين الخ (قوله او عرضت عليه فامتنع) مثله في شرح م قال ع ش عليه هذا وقد يخالف ما تقدم عن القاضي أبي الطيب ان الدابة بما يتوقف قبضها على النقل فالوجه وفاقا لما رجع اليه مرانه لا اثر لمجرد العرض الا اذا كان على وجه يده قبض في البيع اه سم على حج اقول ويحمل قوله لا يكتفى هنا أي في الاجارة الفاسدة اه بحروقه (قوله سواء انتفع المكترى أم لا) عبارة شرح م ر وان لم ينتفع ولو لم يضر منه كخوف او مرض لتلف المنافع تحت يده حقيقة او حكما فاستقر عليه بدلها انتهت (قوله بما يستقر به مسمى في صحيحة) أي بمضى مدة أي حيث كان العمل بما يقبل النيابة اما ما لا يقبل ذلك كالاجارة للامامة فلا شيء فيه اصلا وإن عمل طامعا كما تقدم اه ع ش على م ر (قوله سواء اكان الخ) الضمير لاجرة المثل وذكره لا كدسا به لياه من المضاف اليه (قوله غالبا) لا يقال قضيتها ان مفاد ما قبلها صورها اكثر من صور ما خرج بها وليس له في الخارج الا صورة او صورتان وهما قبض المنقول بالفعل او سكنى العقار لا ناقول قبض المنقول والعقار وان كانا قليلين بالنسبة لما خرج فوق وعهما في الخارج هو الكثير الغالب بالنسبة لافراد من يتعاطى الاجارة وتلك الصور ان لم ان انواعها اكثر مما يحصل به القبض في الصحيحة من غير هذه المذكورات فوق وعها في الخارج قليل اه ع ش (قوله وامتناعه من القبض) منصوب على انه مفعول معه وهو راجع للثلاثة قبله وعبارة شرح م ر وان امتنع من قبضه اه وقال ع ش عليه هذه غاية (قوله وشرط في المنفعة الخ) حاصل الشروط خمسة وفرع على الاول ثلاث مسائل والثاني واحدة والثالث سبعة والرابع اثنتان والخامس واحدة اه (قوله متقومة معلومة) أي بالتقدير الآتي كالبيع في الكل لكن مشاهدة محل المنفعة غير مخفية عن تقديرها وإنما أغنت مشاهدة العين في البيع عن معرفة قدره لانها تحيط به ولا كذلك المنفعة لانها امر اعتباري يتعلق بالاستقبال فعلم اعتبار تحديد العقار حيث لم يشتر بدونه ولانه لا تصح اجارة غائب واحد عبده ومدة مجهولة أو عمل كذلك وفيما له منفعة واحدة كبساط يحمل عليها وغيره يعتبر بيانها اه شرح م ر (قوله أي لها قيمة) بين به انه ليس المراد بالمقوم ما قابل المثل اه ع ش (قوله عينا) أي في اجارة العين وقدر أي في اجارة العين والذمة وكان من حقه ان يؤخره عن اجارة العين والذمة وصفة أي في اجارة الذمة واستثنى دخول الحمام حيث عقد على دخوله وما يأخذه الحمامي إنما هو في مقابلة اجرة السطل والحمام والازار وحفظ الثياب واما الماء فغير مقابل بعوض لعدم انضباطه فلا يقابل باجرة وعلى هذا السطل غير مضمون على الداخل والثياب غير مضمونة على الحمامي لانه اجيره مشترك وعبارة شيخنا نعم دخول الحمام باجرة جائز بالاجماع مع الجهل بقدر المكث وغيره لكن الاجرة في مقابلة الآلات لا الماء فعليه ما يعرف به الماء غير مضمون على الداخل وثبا به غير مضمونة على الحمامي ان لم يستحفظه عليها ويحبه لذلك وهذا بما يفيد ان الاجرة ليست في مقابلة حفظ الثياب وراجع كلامه في باب الوديعة وانظر هل يفرق بين الاجير المشترك وغيره في التقصير وغيره حرر اه حل (قوله حسا وشرعا) فلا تصح اجارة العبد المشروط عقده على المشتري الذي هو المؤجر اه حل (قوله لما لا يتعب) اما ما يحصل به التعب من الكلمات كافي بيع الدور والرقيق ونحوهما مما يختلف ثمنه باختلاف المتعاقدين فيصح الاستئجار عليه فلو استؤجر عليها مع انتفاء التعب بتردد أو كلام فلا شيء له وإلا فله اجرة المثل وما يحثه الاذرعى من ان الغرض انه استأجره على ما لا تعب فيه فتعبه غير معقود عليه فيكون متبرعا به مزدود بانه لا يتم عادة إلا بذلك فكان كالمعقود عليه اه شرح م ر (قوله فلا يصح اكترأ شخص لما لا يتعب) ككلمة بيع وان زوجت السلعة اذ لا قيمة (و) لا اكترأ (نقد)

المؤجر استقر ملكه من الاجارة على ما يقابل ذلك ان قبض المكترى العين او عرضت عليه فامتنع (قوله تستقر كلها الا بمضى المدة) سواء انتفع المكترى أم لا لتلف المنفعة تحت يده وقولي كضمن الى آخر اولى بما عبر به (ويستقر في) اجارة (فاسدة اجرة مثل بما يستقر به مسمى في صحيحة) سواء كان مثل المسمى أم اقل أم اكثر وخرج بزيادة (غالبا) التخلية في العقار والوضع بين يدي المكترى والعرض عليه وامتناعه من القبض الى انقضاء المدة فلا تستقر بها الاجرة في الفاسدة ويستقر بها المسمى في الصحيحة (و) شرط (في المنفعة كونها متقومة) أي لها قيمة (معلومة) عينا وقدر او وصفة (مقدورة التسليم) حسا وشرعا (واقعة للمكترى لا تتضمن استيفاء عين قصد) بان لا يتضمنه العقد (قوله يصح اكترأ شخص لما لا يتعب) ككلمة بيع وان زوجت السلعة اذ لا قيمة (و) لا اكترأ (نقد)

والتزمت المرأة أو أهلها العوض لزمت الاجرة من التزامها وكذا عكسه ولا يلزم من قام المانع به الاستئجار
لأنه من قبيل المداواة وهي غير لازمة للبريض من الزوجين ثم ان وقع ايجار صحيح بعقد لزوم المسمى وإلا
فاجرة المثل اه ع ش على م ر (قوله لما لا يتعب) بخلاف ازالة او جاج نحو سيف بضربة واحدة اي وإن
لم يكن فيها مشقة لهذه الصناعات تتعب في تعلمها ليكتسب بها ويخفف عن نفسه التعب اه شرح م ر وبخلاف
الفصل لان فيه خطرا اه ح ل (قوله اي دراهم او دنانير) خرج بالدرهم والدنانير الحلي فتجوز اجارته
حتى بمثله من ذهب وفضة ويعلم بما مر في الزكاة عدم صحة اجارة دنانير مثقوبة غير معراة للزين بها اه شرح
م ر واما المعراة فتجوز اجارتها لانها حلي كما تقدم اه ح ل (قوله لان منافعهما لا تقابل بمال) لو آخر تعليل
ما قبل هذين إلى هنا فقال اذ لا قيمة لها اي الثلاث أي لمنفعتها لكان اخصروا نسب بالمئن (قوله عقب
العقد) اي قبل مضي مدة مثلها اجرة اخذا بما ياتي في التفرغ من نحو الامتعة وذلك كيجهما ويؤخذ منه
ان قدرة المؤجر على الانتزاع كذلك كافية والحق الجلال البلقيني بالآبق والمغصوب مالو تبين ان الدار
مسكن الجن وانهم يؤذون الساكن برجم أو غيره وهو ظاهر ان تعذر منهم وعليه فطرو ذلك بعد الاجارة
كطرو الغصب بعدها اه شرح م ر اي فلا تفسخ بل يتخير المستاجر اه ع ش عليه (قوله ولا ارض
لزراعة) ويجوز استئجار ارض مصر للزراعة بعديها وان لم ينحسر عنها حيث رجي انحساره في وقته
عادة وقبله ان كان ربهما من الزيادة الغالبة ويعتبر في كل زمن بما يناسبه والتمثيل بخمسة عشر أو سبعة
عشر باعتبار ذلك الزمن اه شرح م ر (قوله ولا ارض لزراعة) قيد لا اعتبار الماء وعدمه المذكور
فان استاجرها لغير الزراعة صح حيث امكن فيها ما استاجرها له ولو اجرها مقيلا ومراحا أو عم
كقوله لتنتفع بها بما شئت صح وينتفع فيها بما اعتيد ولو بالزراعة لا يغرس وبناء فان قال مقيلا
ومراحا وللزراعة ان امكن صح ان اراد التعميم او بين مال لكل واحدة من ذلك والابطال اه ق ل على
الجلال (قوله لا ماء لها دائم الخ) ولو قال المؤجر احفر لك بئر اي ولو قبل العقد فيما يظهر واسقى ارضك
منها أو اسوق الماء اليها من موضع آخر صححت الاجارة كما قام الرويان اي ان كان قبل مضي مدة من وقت
الانتفاع بها لمثلها اجرة اذ لا ضرر عليه حينئذ لانه يتخير عند عدم وفائه له بذلك في فسخ العقد اه شرح
م ر (قوله ولا غالب يكفيها) إلا ان قال المالك انا احصل لها ماء وأمكن وعبارة العباب عطفا على صور
البطالان واجارة الارض للزراعة ولا ماء لها يوثق به او يغلب حصوله وقتها إلا ان قال المالك انا
احصل لها ماء وامكن وكانت قد رويت وانحسر الماء عنها ولم يعتد عوده المانع لزروعها وكذا قبل انحساره
عنها ان ظن غالبا انحساره وقت الزراعة او في اثنااته بما لا يؤثر فيه لان منع الماء رؤية الارض لكدرته
خلافا للشيخين ولا ان قربت من نهر يغلب على الظن غرقها به وحيث لا ماء لها فاجرت للسكنى أو
لجعلها زربية ونحو ذلك جاز فان حدث ما لم يزرعها وإن اوجرت ولم يذكر زراعة ولا غيرها ونقي
الماء أو لم ينفعه وتعذر سوقه اليها لكونها على قلة جبل جاز وليس له بناء ولا غراس وله زراعتها ان اتفق
سقيها أو توقعه وفي هذا تصريح بانه لا يجب بيان جنس المنفعة وبياتي خلافا اه وفي الروض وشرحه في هذا
الاخير ما نصه وإن استاجر ارضا لا يوثق بسقيها فان كان قال له المؤجر أجر تكبها على انها ارض يضاء
لاماء لها ولم يقل لتنتفع بها فسياتي حكمه أنه لا بد من البيان لجنس المنفعة فأطلقه الاصل هنا من الصحة والله
بانه يعرف بنقي الماء ان الاجارة لغير الزراعة مؤول كما صرح به بعد وتاويله ان ما هنا محمول على ما ياتي
وهو في الحقيقة حمل على أنه لا يشترط بيان الجنس كما يعرف من المسائل التي ذكرها وحذفها المصنف
وبعضهم حمله على ان الغالب في الارض الزراعة لجاز الاطلاق فيها وفيه نظرا اه وعبارته الهجة وشرحها في
هذا الاخير أيضا وبطلت اجارة الارض لزروع الحب ومطلقا عن ذكره او توقع في الثاني زرعها وقد اتفق
عنها في الحالين ماء دائم من نهر او عين وما يعتاد من غيث اي مطر وندوة تلج كفي أي يكفيها لعدم القدرة على
التسليم بخلاف ما إذا كان لها ماء دائم او معتاد يكفيها وما إذا لم يتوقع زرعها عند الاطلاق كأن كانت على

اي دراهم او دنانير ولو
للتزين (و) لا (كلب) ولو
اصيد لان منافعهما لا تقابل
بمال وبذله في مقابلتهما
تذير (و) لا (مجهول)
كاحد العبدن وكثوب
(و) لا (آبق) لا (مغصوب)
لغير من هو يده ولا يقدر
على نزع عقب العقد (و) لا
(اعنى لحفظ) اي حفظ
ما يحتاج الى نظرو الاجارة
على عينه (و) لا (ارض
لزراعة لا ماء لها دائم ولا
غالب يكفيها) كطرمعتاد
وماء تلج مجتمع يغلب
حصوله

قلة جبل لا يطلع في سوق الماء اليها فانه يصح ايجارها عملا بالسبب الظاهر في الاولى واكتفاء بالقربة في الثانية وحل بطلان ايجارها عند الاطلاق فيما ذكر اذالم يصرح بانه لا ماء لها والا فتصح فانه يعرف من نفيه ان الايجار لغير الزرع لا البناء والغراس كذا أطلقه الجمهور ورفضه الماوردي فيما اذا قال لتصنع بها ماشئت غير البناء والغراس ولا بد منه لما مر من انه لا بد من تعيين نوع المنفعة ولا يقوم علم العاقدين بعدم الماء مقام النصريح بنفيه لان العادة في مثلها الاجارة للزرع فلا بد من لمظ صارفاه وقوله وله الزرع قد يفهم انه ليس له غيره كحبس ماشية فيه او وضع نحو حطب فيها السكن قوله فانه يعرف من نفيه ان الايجار لغير الزرع يفهم ان له غير الزرع ايضا وهو صريح قول الارشاد فان نفاه فله غير غرس وبناء اه وحاصل ما قرره الشارح في شرح البهجة في مسألة الاطلاق كما يعلم بتأمله انه اذا توقع زرعها ولم يكن لها ماء فان لم يصرح بنفي الماء لم يصح العقد والا صح وله ما عدا البناء والغراس من زرع وغيره وصورة المسئلة ان يقول لتصنع بها ماشئت غير البناء والغراس كما قاله الماوردي وحاصل ما قرره في ارض لا ماء لها انه ان أجرها للزراعة لم يصح وان اطلق ايجارها ولم يتوقع زرعها لكونها على قلة جبل صح وان توقع فان صرح انه لا ماء لها صح ايضا والا فلا وانظر حيث صح ينبغي ان يصور بما اذا عم مثلا والالم يصح لانه لا بد من بيان جنس المنفعة (فرع) لو أجر نحو الارض ليتنفع بها الانتفاع الشرعي لم يصح لانه لم يبين المنفعة ولا بد من بيانها وما ذكره ليس ببيان وهذا مما يغفل عنه ويتوهم ان قوله ليتنفع بها الانتفاع الشرعي كاف قاله مر لكن في شرح الارشاد اشبهنا ما يخالف ذلك فانه قال في شرح قول الارشاد فان نفاه فله غير غرس وبناء اي نفي الماء في اجارة الارض التي لا ماء لها ما نصه فان نفاه قطع العاقد احتمال الزرع فان قال مع ذلك لتتنفع بها وان لم يبين المنفعة فان لم يقله اشترط بيانها اه وفي النسخة سقم كما ترى لكن قوله لتتنفع بها وان لم يبين المنفعة فيه ما ادعيه من دلالة على الاكتفاء باطلاق النفع فليراجع وليحرر (فرع) اجر الارض التي لا ماء بها ليتنفع بها كيف شاء او بما شاء صح وجازله الانتفاع بها بما هو المعتاد فيها من زراعة ان أمكنت بان يسوق لها ماء وغيرها ولا يتنفع بها بغير المعتاد بها وان كان أنى بصيغة التعميم كما تقرروا اذا زرعها فلا يزرها مرتين في العام الا ان جرت العادة فيها بتكرار الزراعة وكذا تصح اجارة الارض المذكورة مقيلا ومراحيبان يقول اجر نكها مقيلا ومراحيبا ويكرن في معنى التعميم بقوله انتفع بها ماشئت كما قاله الزركشي فانظر شرح الروض فعليه ينتفع بما هو المعتاد كما قاله مر ومنه الزراعة اذا أمكنت ثم راجعت شرح الروض فلم ارفه هذا المنسوب الى الزركشي ووقع من مر بعد ذلك ان قوله مقيلا ومراحيبا لا يتناول الزراعة ونحوها بل نحو ايوان الماشية ووضع الحطب والاموال ونحو ذلك ثم قال الاقرب ان المقصود بقوله مقيلا ومراحيبا لا انتفاع فهو كناية عنه فيصح وينفع بالمعتاد وله الزرع اذا امكن وليس له الفسخ بتعذر الزرع اه ولو زادو للزراعة على قوله مقيلا ومراحيبا لم يصح وان أمكنت للشك في المنفعة الثالثة كما قاله السبكي بخلاف ما اذا اتى بهذه الزيادة مع صيغة التعميم كما جرت لتتنفع بها بما شئت وبالزراعة ان أمكن فيصح كما قاله السبكي مر (فرع) استاجر ارضا للزراعة سنة وعادتها ان لا تزرع الا مرة واحدة وتراخي عن الزرع الثاني فزرع وحصد الزرع والسنة باقية فهل يجوز للتاجر ايجارها لغيره لمنفعة اخرى او لا لان المقصود ان حصل الا ان حكم الاجارة باق الى فراغ السنة وهل يجوز للمستاجر الانتفاع بها بقية السنة بما يتعلق بالزرع كدرس الزرع وتصفيته فيها ونحو ذلك فليحرر فقد وقع في درس مر وتكلم فيه بما لا يتلخص منه شيء محزر او ينبغي انقطاع حقه بفراغ الارض من الزرع ولو تلف زرع المرة الاولى باق في بقية من المدة ما يحتمل الزرع ينبغي جواز مو لو تعدى وزرع مرة ثانية حيث لا يجوز له وجب عليه اجرة المثل ولو تاخر الزرع عن مدة الاجارة بلا تقصير لم يجب القلع قبل او انه ولا اجرة عليه مر في الجميع وقوله ولا اجرة عليه يخالفه قول الروض وان تاخر الادراك لعذر كحراو برد او مطر او اكل جراد لبعضه اي كرؤسه فثبت ثانيا كما قاله في الشرح بقى بالاجرة الى الحصاد له

هكذا هو بالنسخ التي
بايدينا ولعل الاولى حذف
هذه الجملة كما يعلم بالتأمل
في الفرع

(فرع) قال في الروض ولا يجوز استئجار الأرض للزراعة قبل السقي إلا أن يكون لها ماء يوثق به اه ثم قال ويجوز استئجار الأرض للزراعة قبل انحسار الماء عنها وإن سترها إن وثق بانحساره وقت الزراعة اه قال في شرحه واعترض على الصحة بأن التمسك من الانتفاع عقب العقد شرط والماء يمنع واجب عنه بان الماء من مصالح الزرع وبأن صرفه ممكن في الحال اه وهو يقيد باعتبار التعليل الثاني أنه إذا لم يتمكن من الانتفاع عقب العقد لا تصح الاجارة لكن قضية التعليل الاول خلافه وفي شرح شيخنا الارشاد فعمل أن الاراضي التي تروى من نحو النيل يصح استئجارها قبل ريلها إن وثق بحصوله غالباً ثم قال وحيث يشترط كما بحثه السبكي كابن الرفعة عند الاجارة إمكان التشاغل أي بالزراعة أو أسبابه من تكريب الأرض أو نحوه إن احتيج إليه ولا كفي الاستيلاء اه وقوله إمكان التشاغل أي بالزراعة بان لا يكون مانع من الشروع في الزراعة في الحال سوى عدم وجود الماء في الحال وقوله أو أسبابه أي أسباب التشاغل وهو يدل على أنه عند الاحتياج إلى الأسباب يكفي إمكانها من إمكان الزراعة وقوله كفي الاستيلاء أي مع إمكان الزراعة هكذا قرر عند تدريس الشارح فليحذر (فرع) لو روى بعض الأرض دون بعض أو انحسر الماء عن بعضها فقط خير المستاجر على الفور لأن هذا خيار تفريق الصفقة وهو على الفور والذي على التراخي في الاجارة غير ذلك أفتي بذلك شيخنا مر اه سم (قوله ولا قلع سن) انظر لم أعاد الثاني هنا دون بقية الصور ويمكن الجواب بأنه أعاده للفرق بين ما قبله وما بعده من حيث أن المعجز فيما قبله حسي وفيما بعده شرعي فقط اه (قوله ولا قلع سن صحيحة) عبارة شرح مر فلا يصح استئجار لقطع أو قطع ما منع الشرع من قطعه أو قلعه من نحو سن صحيحة وعضو سليم وإن لم يكن من أدعى للمعجز عنه شرعاً انتهت ولو استأجر من يفعل ذلك وفعل لم يستحق الاجرة لعدم الاذن فيما فعله شرعاً كالأستوثر لصوغ إناه ذهب فإنه لا اجرة له نعم لو جعل الاجير أنها صحيحة فينبغي استحقاق الاجرة كالأستاجر الغاصب من يذبح الشاة المفصولة فذبحها جاهلاً فإنه يستحق اجرة المثل كما تقدم اه ع ش على مر (قوله لخدمة مسجد) أي أو تعليم قرآن ولو مع أمن التلويث في الخدمة لا تقتضاه المسك وبطرق نحو الحيض بنفسه العقد كما يأتي فلو دخلت ومكثت عصت ولم تستحق اجرة وفي معنى الحائض المستحاضة ومن به سلس بول أو جراحة فضاحة يخشى منها التلويث اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله وبطرق نحو الحيض بنفسه العقد وهذا قد يشكل على جواز إبدال المستوفى منه إذ قياسه عدم الانفساخ وإبدال خدمة المسجد بخدمة بيت مثله إذا المسجد نظير المصبي المعين للارضاع والثوب المعين للخياطة والخدمة نظير الخياطة والارضاع اه سم على صحيح وقوله ولم تستحق اجرة ظاهره وإن أنت بما استوثر له وهو ظاهر لما قررناه من انفساخ الاجارة بطرق الحيض فإن ما أنت به بعد الانفساخ كالعمل بلا استئجار اه (قوله ولا حرة بغير إذن زوجها) أي لا استغراق أوقاتها لحقه ويؤخذ من التعليل ما بحثه الاذرعى أنه لو كان غائباً أو طفلاً فاجرت نفسها العمل ينقض قبل قدومه أو تأمله للتمتع جاز فلو حضر قبل فراغ المدة فينبغي الانفساخ في الباقي واعتراض الغزى له بان منافعتها مستحقة له بعقد النكاح ممنوع بأنه لا يستحقها بل يستحق ان ينتفع وهو متعذر منه اه شرح مر مع زيادة لع ش عليه (قوله والاجارة عينية فيها) اما اجارة الذمة فتصح ولو أنت بالعمل بنفسها في هذه الحالة بان كنت المسجد بنفسها في حال الحيض فينبغي ان تستحق الاجرة ولو أنمت بالمسك فيه لحصول المقصود مع ذلك وبذلك يفارق ما لو استأجره لقراءة القرآن عند قبر مثلاً لقراءه جنباً فإن الظاهر عدم استحقاقه الاجرة وذلك لعدم حصول المقصود لأنه إذا أتى بالقرآن على وجه محرم بأن قصد القراءة أو على وجه غير محرم بصرفه عن حكم القرآن كان اطلاق اتقى المقصود أو نقص وهو الثواب أو نزول الرحمة عند مر اه ع ش عليه (قوله وذلك) أي المذكور من قوله ولا مجهول إلى هنا وقوله حسا وشرعاً راجع لكل إلا الثلاثة الاخيرة وقوله واحد هـ راجع للثلاثة الاخيرة والمراد بالاحد شرعاً فقط إذ لا ينفرد الحسى عن الشرعى فتى عجز شرعاً ولا ينعكس (قوله لها ماء

(ولا) شخص (القلع سن
صحيحة) لغير قود (ولا
حائض) أو نساء (مسئلة
لخدمة مسجد) (لا حرة)
منكوحة (بغير اذن
زوجها) والاجارة عينية
فيها وذلك لعدم القدرة
على تسلم المنفعة حسا
وشرعاً أو أحدهما
بخلاف أكثرهما غير
ما ذكرنا أكثرهما أرض
لزراعة لها ماء

دائم او غالب يكفيها
واكثره شخص لقلع سن
وجعة او صحيحة لقود
واكثره حائض ذمية
لخدمة مسجد ان امنت
التلويت واكثره امة
ولو منكوحة وبغير اذن
زوجها او حرة ولو
منكوحة باذنه لوجود
الاذن في هذه ولعدم
اشتغال الامة بزوجه في
جميع الليل والنهار في التي
قبلها والتقييد بالمسئلة
وبالحرة من زيادتي (ولا)
اكثره (لعبادة تجب
فيها نية) لها ولتعلقها (ولم
تقبل نيابة) كالصلوات
وامامتها لان المنفعة لم
تقع في ذلك للمكثري بل
للمكثري (ولا) اكثره
(مسلم) ولورقي (لا نحو
جهاد) عمالا ينضبط
كالقضاء والتدريس
والاعادة الا في مسائل
معينة لتعذر ضبط ذلك
ولانه في الجهاد اذا حضر
الصف تعين عليه بخلاف
عبادة لا تجب فيها نية وليست
نحو جهاد كاذان وتجهيز
ميت وتعليم قرآن فيصح
الاكثره لها

دائم) اي من نحو نهر او عين لسهولة الزراعة حيثنوي دخل شربها ان اعتيد دخوله أو شرط والا فلا لعدم
شمول اللفظ له ومع دخوله لا يملك المستاجر الماء بل يسقى به على ملك المؤجر كما رجحه السبكي وبحث ابن
الرفعة ان استجار الحمام كاستجار الارض للزراعة اه شرح مر (قوله لهما ماء دائم) اي من نحو نهر موجود
حالة العقد والتزم المؤجر ايجاده قبل مضي زمن مثله اجرة اه قل على الجلال (قوله دائم) اي يجيء دائما
عند الاحتياج اليه بان يكون النيل يرويهما كل سنة (قوله لقلع سن وجعة) فان سكن ألم الوجعة لم تنسخ
الاجارة لجواز ابدال المستوفى منه اه حل وفي قل على الجلال قوله وجعة اي هي او ماتحتها بحيث يقول
اهل الخبرة بزوال الألم بقلعها ويستحق الاجرة بتسليمه نفسه وبمضي زمن امكان القلع وان منعه منه أو
سقطت لا مكان الا بادل وقول بعضهم يسقوط الاجرة ووردها لو اخذها مني على عدم جواز ابدال
المستوفى منه وهو مرجوح كما سيأتي (قوله واكثره حائض ذمية الخ) اي فانه يجوز وجه بانها لا تمنع من
المسجد بناء على الاصح من عدم منع الكافر الجنب من المكث في المسجد ولو قيل بعدم صحة الاجارة وان
قلنا بعدم المنع لم يبعد لا في صحة الاجارة لتسليطها على دخول المسجد ومطالبتها هنا بالخدمة وفرق بين
هذا وبين مجرد عدم المنع ويؤيد ذلك ما صرحوا به من حرمة بيع الطعام للكافر في نهار رمضان مع اننا لا نتعرض
له اذا وجدناه باكل أو يشرب على ما مر اه ع ش على مر (قوله واكثره امة الخ) نعم المسكينة كالحرّة
كما قاله الاذرع لا تنفاه سلطنة السيد عليها والعبيقة الموصى بمنافعتها ابدالاً يعتبر اذن الزوج في ايجارها كما
قاله الزركشي اه شرح مر (قوله واكثره امة الخ) اي غير المسكينة لانها كالحرّة (تنبيه) ليس للمستاجر
منع الزوج من وطء زوجته حرة كانت أو امة قال بعضهم الا في وقت يعطل عليه المنفعة اه قل على
الجلال (قوله لوجود الاذن في هذه) فلو اختلفا في الاذن وعدمه صدق الزوج بيمينه لان الاصل عدم
الاذن اه ع ش على مر (قوله كالصلوات وامامتها) فالاستجار لا مامة مسجد لا يصح ولو من واقفه
واما من شرط له شيء في مقابلة الامامة فانه جملة فاذا استاجر المشروط له من يقوم مقامه فيها فانه يصح
لان نفعه حيثنذ عائد على المستاجر اه حل اي وهو غير نائب عنه في الامامة حيثنذ والا كان ثواب
الاجير للمستاجر وانما هو نائب عنه في القيام في محله فتى انا به فيه صح واستحق الجعل اه شيخنا ح ف
(قوله وامامتها) اي فلا تصح الاجارة عليها لوجوب النية لمتعلقها وهو الصلاة وما يقع من ان الانسان
يستنيب من يصلي عنه اماما بعوض فذاك من قبيل الجمالة لا الاجارة اه شيخنا (قوله ولا اكثره مسلم
لنحو جهاد) خرج به الكافر فتصح اجارته لكن للامام لا للاحد اذ لو اسلم في اثناء المدة انفسخت الاجارة
اه حل (قوله الا في مسائل معينة) راجع للقضاء وما بعده كما في شرح الروض اه حل (قوله الا في مسائل
معينة) اي وكان التعليم متعينا اه شرح مر (قوله كاذان) عبارة شرح مر واماما لا تجب له نية كالاذان
فيصح الاستجار عليه والاجرة مقابلة لجميعة لا على رعاية الوقت أو رفع الصوت أو الحيلتين اه شرح
مر ويبلغى ان يدخل في معنى الاذن اذا استؤجر له ما جرت به العادة من الصلاة والسلام بعد الاذان في
غير المغرب لانهم ما وان لم يكونا من مساهة شرعاً صار امته بحسب العرف اه ع ش على مر (قوله كاذان)
ويدخل في الاجارة له الاقامة ولا تجوز الاجارة لها وحدها كذا قاله الرافعي ولا يخلو عن وقفة وأما
الخطبة فهل هي كالاذان أو كالامامة لا يبعد ان تكون كالامامة اه حل (قوله وتجهيز ميت)
فيه ان تجهيز الميت يتعين بالشروع فما الفرق بينه وبين الجهاد وافرّق شيخنا بينهما فراجع اه
حل وعبارته وتجهيز ميت ودفنه وان تعين عليه لوجوب مؤن ذلك في ماله بالاصالة ثم
في مال غيره ثم المياسير فلم يقصد الاجير بنفسه حتى يقع عنه ولا يضر عروض تعينه عليه
كالضطر فانه يتعين اطعامه مع تغريمه البذل اه وكتب عليه ع ش تجهيز الميت لا يتعين بالشروع
فيه بدليل انه لو اراد احدا ان يقوم مقام من تجهيز الميت لم يمتنع على مباشر تجهيزه الترك بخلاف من حضر
الصف فانه لا يجوز انصرافه وان لم يحتج اليه بوجه ولو قام غيره مقامه (قوله وتعليم قرآن) وتجوز الاجارة

أقراء القرآن عند الصبر أو مع الدعاء بمثل ما حصل من الاجرة له أو لغيره عقبها عين مكانا أو زمانا أو لا
 للبيت أو المستاجر أو بحضرة المستاجر ومع ذكره في القلب حالتها كما أفاده السبكي لأن موضعها موضع بركة
 ونزول ورحمة والدعاء بعدها أقرب اجابة واحضار المستاجر في القلب سبب لشمول الرحمة إذا نزلت على
 قلب القاريء والحق بها والاستجار لمحض الذكر والدعاء عقبه وسياق في الوصايا ما يعلم منه أن وجود
 استحضاره بقلبه أو كونه بحضرة كاف وإن لم يجتمعوا وما جرت العادة بعدها من قوله اجعل ثواب ذلك أو
 مثله مقدما إلى حضرته عليه السلام أو زيادة في شرفه جائز كما قاله جماعات من المتأخرين وافق به الوالد وقال أنه
 حسن مندوب إليه وليس في الدعاء بالزيادة في الشرف إلهام نقص كما أوضحت ذلك في إفتاء طويل ومن
 الزيادة في الشرف أن يتقبل الله عمل الداعي بذلك ويثيبه عليه وكل من أثيب من الأمة كان له عليه السلام مثل ثوابه
 متضاعفا بعدد الوسائط التي بينه وبين كل عامل مع اعتبار زيادة متضاعفة كل مرتبة عما بعدها ففي الأولى
 ثواب إبلاغ الصحابي وعمله وفي الثانية هذا وإبلاغ التابعي وعمله وفي الثالثة ذلك كله وإبلاغ تابع التابعي
 وهكذا وذلك شرف لانهاية له أه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله ومع ذكره في القلب ينبغي الاكتفاء
 بذكره في القلب في ابتداء القراءة وإن عزبت النية بعد حيث لم يوجد صارف كافي نية الوضوء مثلا حيث
 اكتفى بها عند غسل جزء من الوجه وإن لم يوجد استحضرها في بقية على ما جرت به العادة (قاعدة)
 جلية وقع السؤال عما يقع من الداعين عقب الختمات من قولهم اجعل اللهم ثواب ما قرئ من زيادة في شرفه
عليه السلام ثم يقول واجعل مثل ثواب ذلك واضعاف امثاله إلى روح فلان أو في صحيفته أو نحو ذلك هل يجوز
 أم يمتنع لما فيه من الاشعار بمعظم المدعولة بذلك أي تعظيما أزيد من تعظيمه صلى الله عليه وسلم حيث اعتنى
 به فدعى له باضعاف مثل ما دعى به للرسول عليه السلام أقول الظاهر أن مثل ذلك لا يمتنع لأن الداعي لم يقصد
 بذلك تعظيم غيره عليه السلام بل كلامه محمول على اظهار احتياج غيره للرحمة منه سبحانه وتعالى فاعتناؤه به
 للاحتياج المذكور الإشارة إلى أنه صلى الله عليه وسلم لقرب مكانته من الله عز وجل الاجابة بالنسبة له
 بحقيقة وغيره ليعدر تبه عما أعطيه عليه السلام لا يتحقق الاجابة له بل قد لا تكون مظهره فناسب تأكيد الدعاء
 له وتكرير رجاء الاجابة واعلم أنه لو استاجر القراءة فقرأ اجنبا ولو ناسيا لم يستحق شيئا إذا قصد بالاستجار
 لها حصول ثوابها لأنه أقرب إلى نزول الرحمة وقبول الدعاء عقبها والجنب لا ثواب له على قراءة بل على
 قصده في صورة النسيان والوجه أنه لو استاجر لتعليم القرآن استحق وإن كان جنبا لأن الثواب هنا غير
 مقصود بالذات وإنما المقصود التعليم وهو حاصل مع الجنابة ولو ترك من القراءة المستاجر عليها بات
 قالوجه لزوم قراءة ما تركه ولا يلزمه استئناف ما بعده وأنه لو استاجر لقراءة على قبر لا يلزمه عند الشروع
 أن ينوي ذلك عما استوجره عنه بل الشرط عدم الصارف ولا ينافيه تصريحهم في النذر باشتراطية أنها
 عنه لأن هنا صارقة لوقوعها عما استوجره بخلاف ما ذكرتم أه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله
 وإن كان جنبا وصورة المسئلة أن يلزم ذمته التعليم أو يستاجر عنه ولا ينص على أن يقرئه جنبا فتفق له
 الجنابة ويعلم معها بخلاف ما لو استاجر عنه وهو جنب ليعلمه فلا يصح لأن ما ذكر عقد على معصية وهو
 فاسد (فرع) الوجه جواز تقطيع حروف القرآن في القراءة للتعليم للحاجة إلى ذلك (قوله وتعليم قرآن)
 أي لكله وبعضه وإن تعين عليه تعليمه ولو قال سيد رقيق صغير لمعلمه لا تمكنه من الخروج لقضاء حاجة
 الامع وكيل فوكل به صغيرا فهرب منه ضمنه لتفريطه أه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله فوكل
 به صغيرا لعل المراد بالصغير هنا من لا يقدر عادة على حفظ مثل ذلك الرقيق بخلاف المراهق
 بالنسبة لرقيق سنه نحو خمس وعمله أيضا مالم يقل سيده توكل به والدا من عندك وخرج مالم
 يقل له ذلك فلا يجب عليه توكل من يخرج معه للحفظ وإن جرت به العادة وخرج أيضا
 مالم قال ذلك ولي حر لمعلمه مثلا فلا ضمان عليه إذا تركه فضاع أو سرق منه مال لأن الحر لا يدخل
 تحت اليد ومتاعه الذي اخذ منه في يد مالك لا في يد المعلم (قوله نعم لا يصح الاكثر لزيارة قبر النبي

نعم لا يصح الاكثر لزيارة قبر النبي صلى الله عليه
 وسلم قاله الماوردي ومثله
 زيارة سائر ماتس زيارته
 وبخلاف عبادة تجب فيها
 نية وتقبل النيابة

كحج وعمره وزكاة
وكفارة فيصح الاكتراء
لها كما علم من ابوابها وقول
فيها نية أولى من قوله طانية
وقول ولم تقبل نية أولى
من قوله إلا حج وتفرقة
زكاة ونحو من زيادتي
(ولا) اكتراء (بستان
ثمره) لأن الاعيان لا تملك
بعقد الاجارة قصدا
بخلها تبعاً كما في الاكتراء
للارضاع وسياق هذا
خرج بقولي لا تتضمن
استيفاء عين قصداً
والتصريح بكل منهما من
زيادتي (وصح تاجيلها)
أي المنفعة (في اجارة ذمة)
كالزمت ذمتك حمل كذا
إلى مكة غرة شهر كذا
كالمسلم المؤجل (لا) في
اجارة (عين) فلا يصح
الاكتراء لمنفعة قابلة
كاجارة دار سنة أو لها من
من الغد كبيع العين على أن
يسلمها غداً (و) لكن (صح)
كراؤها المالك لمنفعتهم مدة
تلي مدته لا اتصال المدتين
فدخل في ذلك ما لو أجرها
لزيد مدة فاجرها زيد
لعمره تلك المدة فيصح
إيجارها مدة تليها من عمره
لأنه المالك لمنفعتهم لا من
زيد خلافاً للفقهاء وكلام
الأصل يوافق فتعبري
بمالك المنفعة أولى من
تعبيره بالمستاجر

الله عليه وسلم الخ) بخلاف الجمالة على الدعاء عند زيارة قبر المعظم فيصح لدخول النية فيه وإن جهل لا على
مجرد الوقوف عنده ومشايدته لأنه لا تدخله النية وبخلاف السلام عليه صلى الله عليه وسلم قد دخله الاجارة
والجمالة اه شرح مر (قوله كحج وعمره) أي وكأضحية وهدى وذبح وصوم عن ميت اه شرح مر
(قوله وقول فيها نية الخ) وجه الأول به ان التعبير بفيها ظاهر في الركنية بخلاف لها فانه صادق بالركنية
والشرطية وأيضا الامامة ليست النية لها وإنما هي للصلاة اه أشبولى (قوله أولى من قوله طانية) لأنه يوم
ان ما يحتاج متعلقة إلى نية لا تضر النية فيه اه حل (قوله إلا حج وتفرقة زكاة) بالجر لأنه بدل من عبادة
الواقع في كلامه مجرورا كما نص عليه ع ش على مر وعبارته أي الأصل فصل لا تصح اجارة مسلم للجهاد
ولا عبادة تجب طانية إلا حج وتفرقة زكاة (قوله ولا اكتراء بستان ثمره) أي أو شاة للبنها وبزكاة لسمكها
وشمعة لو قودها اه حل (قوله بكل منهما) أي الخارج والخرج به اه حل (قوله أو لها من الغد) وكذا
إن قال أو لها من أمس ولو قال وقد عقد آخر النهار أو لها يوم تاريخ لم يضر كما هو ظاهر لأن القرينة ظاهرة
في أن المراد باليوم الوقت اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله وكذا إن قال أو لها من أمس صريح هذا
بطلان الاجارة في الجميع وقد يقال تصح الاجارة فيما بقي من السنة بالقسط من المسمى وتبطل فيما مضى
تفريقاً للصفة لاشتغال العقد على ما يقبل الاجارة وما لا يقبلها (قوله ولكن صح كراؤها المالك منفعتهم) أي
ولو كان المكري الثاني غير الأول فيجزز للشترى لشيء قد أجره من البائع من غير إيجار ذلك الشيء من
المستاجر كما أفتى به الوالد خلافاً لابن المقرئ وفي جواز إيجار الوارث ما أجره الميت من المستاجر تردد
الأقرب منه الجواز لأنه نائبه وقال الزركشي انه الظاهر وهذا كله إذا لم يحصل فصل بين السنتين وإلا فلا
يصح قطعاً اه شرح مر (قوله لمالك منفعتهما) ظاهره أن المراد جميع المنفعة فلو ملك بعضها لم تصح اجارة
المدة المستقبلية ويملك جميع المنفعة لا اتصال المدتين في الجملة ولا تصح الاجارة أو تصح بقدر ما يخصه من
المنفعة في المدة الأولى كل محتمل ولعل هذا الأخير أقرب وإن كان الأول غير بعيد فليراجع اه شوبري
(قوله لمالك منفعتهما) أي باجارة أو نحو وصية أو عدة بالأشهر اه شرح مر (قوله ولكن صح كراؤها المالك
منفعتهم) استدراك على قوله لا عين وكلام المصنف كغيره شامل للملوك والوقف نعم لو شرط الواقف
أن لا يؤجر الوقف أكثر من ثلاث سنين فاجر الناظر ثلاثاً في عقد وثلاثاً في عقد قبل مضي المدة فالمعتمد
كما أفتى به ابن الصلاح ووافق السبكي والأذرع وغيرهما عدم صحة العقد الثاني وإن قلنا بصحة اجارة الزمان
القابل من المستاجر اتباعاً لشرط الوقف لأن المدتين المتصلتين في العقد في معنى العقد الواحد وهذا بعينه
يقضي المنع في هذه الصورة لوقوعه زائداً على ما شرطه الواقف وإن خالفه ابن الاستاذ وقال ينبغي أن يصح
نظر إلى ظاهر اللفظ اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله لوقوعه زائداً الخ يؤخذ منه امتناع ما يقع كثيراً
من أن الناظر يؤجره القدر الذي شرطه الواقف قبل مضي به أشهر أو أيام بطلب المستاجر عقداً آخر
خوفاً من تعدى عليه غيره للعلة المذكورة (قوله ولكن صح كراؤها الخ) عبارة المتهاج فلو أجر السنة
الثانية لمستاجر الأولى قبل انقضائها جاز في الأصح قال مر واحترز بقيل انقضائها عمالو قال أجر تكها
سنة فإذا انقضت فقد أجر تكها سنة أخرى فلا يصح العقد الثاني كالأول علق بمجيء الشهر فلا ترد على كلامه
اه بحروقه (قوله لا اتصال المدتين الخ) أي مع اتحاد المستاجر كالأجر منه السنتين في عقد واحد ولا
نظر إلى احتمال انقضاء العقد الأول لأن الأصل عدمه فان وجد ذلك لم يقدح في الثاني كما صرح به
في العزيز اه شرح مر أي لأنه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء اه ع ش وقوله لم يقدح في الثاني
قال في التحفة وللمؤجر حيثن إيجار ما انفسخت فيه لغير مستاجر الثانية لأنه يغتفر في الدوام
ما لا يغتفر في الابتداء اه رشيدى (قوله فاجرها زيد لعمره الخ) وفي هذه الصورة لو تقابل المالك
وزيد فالظاهر كما قاله السبكي وغيره صحة الاقالة ولا تنفسخ الاجارة الثانية اه شرح مر قال الشهاب

سم ولا يخفى انه اذا تقابل المستاجر والمؤجر الاول رجع المستاجر على المؤجر بالمسمى ولو لمه اجرة المثل من حين التقابل لا المسمى لارتفاع العقد بالتقابل وقد اختلف عليه المنفعة بايجارها فلزمه قيمتها وهي اجرة المثل وما سبق لتقابل يستقر قسطه من المسمى اه رشيدى (قوله وصح كراء العقب) اى كراء السراب المشتمل على التناوب وهذا معطوف على ما قبله وكلاهما مستثنى من قوله لا عين اه شيخنا (قوله العقب) جمع عقبة اى نوبة لان كلا منهما يعقب صاحبه ويركب موضعه واما خبر البيهقي من مشى عن راحته عقبة فكانما اعتقر قبة وفسروها بسة اميال فاعلم وضعها لغلة ولا يتقدم ما هنا بذلك اه من شرح م ر وفي المصباح والعقبة والنوبة والجمع عقب مثل غرفة وغرف وتعاقبوا على الرحلة ركب كل واحد عقبة (قوله بان يؤجر دابة الخ) والقن كالدابة واغتفر فيها ذلك دون نظيره في نحو دار وثوب لعدم اطاقتهما دوام العمل اه حج وعبرة شرح م ر فلو اجره حانوتا او نحوه لينتفع به الايام دون الليالى او عكسه لم يصح لعدم اتصال زمن الاتفاقات بهضه ببعض بخلاف العبد والدابة فتصح لانهما عند الاطلاق للاجارة يرفهان في الليل او غيره على العادة لعدم اطاقتهما العمل دائما انتهت (قوله ليركبا بعض الطريق) ولا بد ان لا يشترط تقدم نوبة المكري بان شرط تقدم نوبة المكترى او اطلاقا فيجب تقديم نوبة المكترى فينتد الاستثناء بالنظر لغير النوبة الاولى اه شيخنا فقول الشارح مع اشتماله على ايجار زمن مستقبل اى ابتداء وذلك في الصورة الثانية بالنسبة لاحد المكترين وهو الذى لم يركب او لا ودوا ما في الاولى والثانية (قوله اى المؤجر يركبها البعض الاخر الخ) اى او ينزل عنهما البعض الاخر كما في التحرير للشارح اه شوبرى وعبرة شرح م ر ليركبا بعض الطريق ويمشى بعضهما او يركبها المالك تناوبا (قوله وبين البعض) فيه ثنية لمظ بعض وادخال ال عليه وقد منعه جمهور النحاة اه قل على الجلال (قوله وبين البعض) كنصف ونصف للطريق وثلثين وثلث لها وثلاثة ارباع وربيع لها هذا هو المراد كما في شرح م ر وحج فحينئذ تعلم المغايرة بين هذا وبين قوله ثم يقتسم المكترى والمكري الخ ولكن لم يظهر معنى قوله ان لم تكن عادة لما علمت من ان التبعض انما هو بحسب اختيار العاقدين والظاهر ان هذا لا يتناقض جريان العادة به وقوله لكن لم يظهر غير ظاهر لانهما يمديان التبعض على الوجه المذكور يحتاجان لبيان استيفاء البعض المذكور في التناوب مثلا اذا كان البعضان مناصفة يحتاج بعد ذلك الى بيان قسمة الركوب كفرسخ وفرسخ او يوم ويوم او غير ذلك (قوله ثم يقتسم المكترى والمكري الخ) ويجب مراعاة النصفة في القسمة فلا تطول زمنا تعبيا فيه الدابة او يشق على الاخر مشقة شديدة واذا اقتسما بحسب الزمان بحسب من النزول لنحو استراحة او علف فله الركوب من نوبة الآخر بقدره قاله شيخنا (تنبه) لو مات الراكب لم يلزم المكري حمله على الدابة ميتا وليس للاخر ركوب في مدة كانت له اه قل على الجلال وفي المصباح عي بالامر وعن حجته وفي منطقة يعيا من باب تعب عيا مجزول لم يهتد لوجهه وقد يدغم الماضي فيقال عى على فعل وأعيانى كذا بالالف اتعنى فاعيت يستعمل لازما ومتعديا وأعيان في مثله فهو ملغى منقوص (قوله كفرسخ) وقدره بالزمان اثنان وعشرون درجة ونصف بان مسافة القصر سير يومين معداين او يوم ويلة وقد رذل ذلك ثلثا ثمة وستون درجة وهي اذا قسمت على الفراسخ خرج لكل فرسخ اثنان وعشرون درجة ونصف اه ع ش على م ر (قوله وليس لاحدهما الخ) اى لا يجاب لذلك ولا يصح لو وقع اه ع ش (قوله وطلب الركوب ثلاثة) اى من الايام اه شرح م ر (قوله للمشقة) اى وان كان هذا لا يشق عليه ذلك فان انتفت جازو المعتمد عند شيخنا ان المدار على وجود المشقة وعدمها للدابة والماشى اه ح ليو عبارة أصله هو ان يؤجر دابة رجلا ليركبا بعض الطريق او يؤجرها رجلين ليركبا ذابا ما وذا اباما انتهت ثم قال م ر في شرحه وقضية قوله ايا ما جواز جعل النوبة ثلاثة ايام فاكثر كان يتفقا على ذلك وان خالف البعادة او ما اتفقا عليه في المقدور هو كذلك حيث لا يضرب بالدابة او بالماشى ويحمل على ذلك كلام الروضة

(و) صح (كراء العقب) اى النوب (بان يؤجر دابة لرجل ليركب البعض الطريق) اى والمؤجر يركبها البعض الاخر تناوبا (أو) يؤجرها (رجلين ليركب كل منهما) (زمننا) تناوبا (وبين البعض) (بعضين) في الصورة انهم لم تكن عادة يقتسم المكترى والمكري في الاولى او المكترى في الثانية الركوب على الوجه المبين أو المعتاد كفرسخ وفرسخ او يوم ويوم وليس لاحدهما طلب الركوب ثلاثة واثني مشقة وصح ذلك مع اشتماله على ايجار زمن مستقبل لان التأخير الواقع فيه من ضرورة القسمة فان لم يبين البعضين ولا عادة كان قال المكري اركبها زنا ويركبا المكترى زمنا لم يصح ولو اجرها لاثني وسكت عن التعاقب صح

ان احتملت ركوبهما جميعا
والا فيرجع للهما ياة قاله
المولى فان تنازعا فيمن
يركب اولا افرع بينهما
وكذا يصح ايجار الشخص
نفسه ليصح عن غيره اجارة
عين قبل وقت الحج ان لم
يتأت الا تيان به من بلد
العقد الا بالسير قبله وكان
بحيث يتيسر للخروج عقبه
وايجار دار مشحونة
بامتنعة يمكن نقلها في زمن
يسير لا يقابل باجرة
(وتقدر) المنفعة (بزمن
كسكنى) لدار مثلا

وغيرها اه ومن هذا يعلم حكم اليومين الذي تضارب فيه مفهومه ما عارقي الشارح وهو انه ان لم يحصل بهما
ضرر جاز شرطهما ولا فلا اه (قوله ان احتملت ركوبهما جميعا) كان الاولى ان يقول فان احتملت الخ
لان هذا تفصيل للصحة لا تفيد لها وقوله للهما ياة اي للناوبة وتعمل على المناصفة وقوله وكذا يصح اي
فهو مستثنى ايضا لكن استثاؤه صوري لان العمل فيه قد انصل بالعقد اه شيخنا (قوله فان تنازعا فيمن
يركب اولا الخ) راجع لكل من صورتي المتن كما في شرحي حج ومرو نص عليه ع ش عليه ومن صورة
الشارح وهي قوله ولو اجرها لاثنتين الخ كما في شرح حج ونص عليه ع ش على مر وعبارة حج ومثله
مر فان تنازعا في البادي افرع بينهما نعم شرط الاولى ان يتقدم ركوب المستاجر والابطالت لتعلقها
بالمستقبل اه وكتب عليه سم قوله نعم شرط الاولى ان يتقدم ركوب المستاجر ظاهره اعتبار ركوبه
بالفعل والمعتمد خلافه كما قد يدل عليه التعليل بل المتجه انه اذا شرط في العقد ركوب المستاجر اولا واقتسما
بعد العقد وجعلنا نوبة المستاجر اولا فسامخ كل للآخر بنوبته جاز قلنا مل (قوله وكذا يصح ايجار الشخص
نفسه الخ) اي ركذا تصح الاجارة فيما لو اجره ليلا لما يعمل نهارا واطلق نظير ما مر واجارة دار يلد غير
بلد العاقدين اه شرح مر وكتب عليه الرشيدى قال سم هل ابتداء المدة من زمن الوصول اليها كما هو
قضية كون الاجارة لنفسه مستقبلة بدليل استثنائها من المنع او من زمن العقد وعليه فهل يلزمه اجارة المدة
السابقة على الوصول او لا يلزمه الا اجارة ما بقى من المدة بعد الوصول ولو كان الوصول يستغرق المدة فهل
تمتع الاجارة في كل ذلك نظر ولم ارفيه شيئا ويتجه الاول وهو ان المدة انما تحسب من زمن الوصول فليحرر
اه ما قاله الشهاب المذكور قال شيخنا في الحاشية ونقل هذا يعني الاول الذي استوجهه سم عن افتاء النووي
قال اي النووي فلا يضر فراغ السنة قبل الوصول اليها لان المدة انما تحسب من وقت الوصول اليها والتمكن
منها اه ما في حاشية الشيخ وما نقل عن افتاء النووي لم ارفه في فتاويه المشهورة وفي فتاوى الشارح خلافه
وهو ان المدة تحسب من العقد ونص ما فيها سئل عما لو اجر دارا مثلا بمكة شهران المستاجر بمصر مثلا
هل يصح ذلك وان كان لا يمكنه الوصول إلى مكة إلا بعد شهر ويستحق الاجارة او لا بد من قدر زائد
على ما يمكن الوصول فيه وإذا فعل ذلك فهل يستحق جميع المسمى او القسط منه بقدر الزائد المذكور فاجاب
بانه لا بد من قدر زائد على مدة الاجارة يمكن الوصول فيه والالم نصح فان زادت استقر عليه من الاجارة
بقسط ما بقى منها فقط وفيها اعنى فتاوى الشارح جواب يوافق هذا فليراجع (قوله وايجار دار مشحونة
بامتنعة) اي اوارض مزروعة يتأتى تفرغها قبل مضي مدة الاجارة اه شرح مر وقوله قبل مضي مدة
لها اجارة مفهومة انه اذا كان زمن التفرغ يقابل باجرة عدم الصحة وقياس ما مر في مسألة الدار عن
افتاء النووي الصحة هنا وتحسب المدة من التفرغ بالفعل والتمكن منه وقد يفرق بان العاقدين لما كانا
في محل الزرع لم يكن بهما ضرورة إلى العقد قبل التفرغ بخلاف الدار المؤجرة إذا كانت في غير محل
العقد سيما اذا فرط بعدها فقد تعذر بالاجارة اذا توقفت صحته على الوصول الى محلها قلنا بصحة
العقد ثم للحاجة بخلافه هنا اه ع ش عليه (قوله وتقدر المنفعة بزمن الخ) بيان لتقدير المنفعة المتعلقة بالعين
او الذمة وقوله بزمن وذلك في كل ما لا ينضبط بالعمل وقوله كسكنى لدار مثلا بان قال لتسكنها
فان قال على ان تسكنها او لتسكنها وحدك لم يصح اه حل وفي قل على الجلال واعلم ان منافع العقار
والنياب والاولانى ونحوها لا تقدر الا بالزمان لانه لا عمل فيها كذا الارضاع والا كتحال والمداواة
والنخعيص والنطين ونحوها لا تختلف اقدارها اه وفي حج ويقول في دار تؤجر لكسكنى لتسكنها
فلو قال على ان تسكنها لم يصح لانه صريح في الاشتراط بخلاف ما قبله اذ ينتظم معه ان شئت قال بعض
الاصحاب ولا لتسكنها وحدك اه ومثله شرح مر وفي ع ش عليه قوله ولا لتسكنها وحدك اي لما فيه عن
الحجر على المستاجر فيما ملكه بالاجارة فيما يظهر فلو تقدم القبول من المستاجر وشرط على نفسه ذلك بان

فان استأجرت بكذا الاسكنها وحدي صح كافي بعض المواقف عن الصيرى اقول وهو قياس ما لو شرط الزوج على نفسه عدم الوطء لكن قضية قولهم الشروط الفاسدة مضره سواء ابتدأها المؤجر او القابل يقتضى خلافه ويوجه بانه شرط يخالف مقتضى العقد ويموت المستأجر وينتقل الحق لو ارتهن خاصا كان او عاما ولا يلزم مساواة الوارث في السكنى للبيت اهـ (تنبيه) لو نقل المحمول بنحو نداءه او الراكب بنحو سمن او موت خير المؤجر ان لم يبدله المستأجر بمثله بين أن يتبرع بحمله أو يفسخ العقد ويبقيه باجرة مثل الزائد قاله شيخنا م ر ولو خف المحمول بنحو جفاف او هزال لم يكن للمستأجر إبدال ولا زيادة ولا فسخ اهـ قل على الجلال (قوله) وتقدير بمن) نعم دخول الحمام جائز باجرة بالاجماع من الجهل بقدر المكث وغيره لكن الاجرة في مقابلة الآلات لا الماء فانه مقبوض بالاباحة فعلى هذا ما يعرف به الماء غير مضمون على الداخل وثبائه غير مضمونة على الحامى إن لم يستحفظه عليها ويجيبه إلى ذلك اهـ شرح م ر وكتب عليه الرشيدى قوله إن لم يستحفظه عليها فان استحفظه عليها صارت ودية بضمنها فالتقصير كما باتى في محله اما إذا لم يستحفظه عليها فلا يضمنها اصلا وإن قصر وما فى حاشية الشيخ من قيد الضمان بما إذا دفع إليه اجرة في حفظها لم اعلم ما خذه اهـ وعبارة الشيخ قوله ويجيبه إلى ذلك وياخذ منه الاجرة مع صيغة استحفاظ (قوله) وتعليم لقرآن مثلا) وشرط القاضى أن يكون في التعليم كلفة كان لا يتعلم الفاتحة مثلا إلا في نصف يوم فان تعلمها في مرتين لم يصح كما جزم به الرافعى بالنسبة للصدوق والوجه كون المدار على الكلفة عرفا كقراؤها ولو مرة بخلاف ما يوهمه قوله نصف يوم وما جزم به الماوردى من عدم صحة الاستئجار لدون ثلاث آيات لان تعيين القرآن يقتضى الاجاز ودونها لا إيجاز فيه محل نظر والتحقيق أن مادونها كذلك ويمكن حمل كلامه على ما لو استأجره لتعليم قرآن مقدرب من فيعتبر حينئذ ما يحصل به الاجاز ولا يشترط تعيين قراءة نافع مثلا لان الامر في ذلك قريب فان عين شيتا تعين فلو اقراء غيره أتجه عدم استحقاقه اجرة خلافا لبعضهم ولا بد من تعيين المتعلم وإسلامه او رجاء إسلامه ولا يشترط رؤيته ولا اختيار حفظه نعم لو وجدته خارجا عن إعادة امثاله تخير كما بحثه ابن الرفعة اهـ شرح م ر وكتب عليه ع ش قوله لان تعيين القرآن يقتضى الاجاز أى ومع ذلك لا يخلو عن نظر لان القرآن يطلق على القليل والكثير والمدار على الكلفة الحاصلة بالتعليم ثم رايت في سم على حج بعدم مثل ما ذكره الشارح واقول فيه نظر أيضا لان بعض القرآن قرآن وإن لم يصف بالاجاز استقلالاً ولهذا يحرم على الجنب قراءة كلمة بل حرف مثلا وهو صريح فيما قاله اهـ (فرع) لو استأجره لحفظ كذا من القرآن هل يفيد العقد لان الحفظ ليس يده كما لو شرط الشفاء في المداواة او يصح لانه المقصود من التعليم ويفرق فيه نظر اهـ سم على حج ولا تبعد الصحة لما علل به لان المقصود من التعليم الحفظ وقوله ويفرق اى بين المداواة والحفظ ولعله ان التعليم مستلزم للحفظ عادة مطرد غاية أنه يختلف شدة وضعفا باعتبار قوة فهم المتعلم وضعفه ولا كذلك الشفاء فانه لا يلزم المداواة إذ كثيرا ما توجد ولا يوجد الشفاء اهـ ع ش ولو استأجره لقدر معين فعلم بعضه ثم ترك فان أمكن البناء على ما فعله استحق القسط وإلا كان مات المتعلم لم يستحق شيئا وهذا يجري في سائر الاجارات كالبناء والحيطة (تنبيه) تصح الاجارة للخدمة ثم ان عين نوع معين وإلا حمل على ما يليق بالمؤجر والمستأجر ولا تصح الاجارة بالنفقة لانها مجهولة ولاعادة فيها إلا في خادم الزوجة وفي الحج بالرزق كما مر (فرع) يصح الاستئجار للنساخته وتبين كيفية الخط ورقته وغلظه وعدد الأوراق وسطور كل صفحة كذا وقد القطع إن قدرنا بالمحل وإذا غلط الناسخ فاحشاً فعليه ارش الورق ولا اجرة له ولا فله الاجرة ولا ارش عليه ويلزمه الاصلاح ولضرب اللبن بكسر الموحدة وبين طول القالب بفتح اللام وعرضه وسمكه وكذا العدد إن قدر بالمحل وللرعى وبين مدته ونوع الحيوان وعدده مطلقا وصفه إن كان في الذمة اهـ قل على الجلال (قوله) وتعليم لقرآن) وافهم انه لا يشترط تعيين الموضع الذى يقرء فيه قال الزركشى وينبغي حينئذ اشتراطه كالرضاع يبين فيه مكان

(وتعليم) لقرآن مثلا
(سنة وبمحل عمل) وهو
المراد بقوله بعمل

كر كوب لدابة (الى مكة
وتعليم معين) من قرآن او
غيره كسورة طه (وخياطة
ذا الثوب) فلو قال لتخيط
لي ثوبا لم يصح بل يشترط
ان يبين ما يريد من الثوب
من قبض او غيره وان يبين
نوع الخياطة اهي رومية
او فارسية إلا ان تطرد
عادة بنوع فيحمل المطلق
عليه (لاهما) اي بالزمن
ومحل العمل (كاكتريتك
لتخيطه النهار) لان العمل
قد يتقدم وقد يتأخر نعم
ان قصد التقدير بالمحل وذكر
النهار للتعجيل فينبغي ان
يصح ويصح ايضا فيما اذا
كان الثوب صغيرا ما يفرغ
عادة في دون النهار كما ذكره
السبكي وغيره بل نص عليه
الشافعي في البويطي وقال
انه افضل من عدم ذكر
الزمن (ويبين في بناء) اي
في اكتراء شخص للبناء
على محل ارضا كان او غيرها
(محله وقدره) طولاً
وعرضاً وارتفاعاً (وصفته)

الارضاع اه مر اه شوبري وعبارة حل قوله وتعليم لقرآن بان قال عليه قرآنا وعليه تعليم ما يسمى
قرآنا فان اراد جميعه كان من التقدير بالعمل والزمن واذ قال لتعلمه القرآن كان المراد الجميع الا ان
يريد البعض وحيث تحمل ال على الجنس (قوله كركوب لدابة الى مكة) اي اوليركبها شهرا حيث
يبين الناحية المركوب اليها ومحل تسليمها للتوجير او نائبة اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله ومحل
تسليما للتوجير او نائبة يفيد انه لو استاجر دابة لمحل كذا ولم يعين المؤجر من يتسلمها منه اذا وصل ذلك
المحل لم تصح الاجارة ولو قيل ينبغي ان تصح ثم ان كان للتوجير وكيل ثم سلمها له والا فللقاضي ان وجدوا
أو دعما عند أمين لم يكن بعيدا بل هو الظاهر ثم رأيت في حجب بعد قوله او نائبة مانصه ولا ينافي هذين جواز
الابدال والتسليم للقاضي او نائبة لان ذلك لا يعرف الا بعد بيان الناحية ومحل التسليم حتى يبدلان بمثلها
اه وهو يفيد انه لا يشترط تعيين شخص يسلمها له بل يكفي ان يقول تركب الى محل كذا وتسلمها في محل
كذا الى او الى نائبي مثلا ثم بعد وصوله ان وجد اه او نائبة الخاص سلمها له والا فللقاضي اه (قوله وخياطة
ذا الثوب) المراد بالثوب القطع المطوي وفي المصباح الثوب مذكر وجمعه اثواب وثياب وهو ما يلبسه
الناس من كتان وحرير وقطن وخزوصوف وفرو ونحو ذلك (قوله اهي رومية او فارسية) قال في الروض
الرومية بغير زتين وهي للنباتة والفارسية بغير زة اه حل (قوله نعم ان قصد التقدير الخ) ويعلم قصده بالفرينة
وقوله بالعمل اي بخلاف ما لو قصد الاشرطا واطلق اه ع ش على مر (فرع) يستثنى من زمن الاجارة
فعل المكتوبة ولو جمعة لم يخش من الذهاب اليها على عمله وطهارتها ورايتها وزمن الاكل وقضاء الحاجة
وظاهر ان المراد اقل زمن يحتاج اليه فيها وهل زمن شراء ما يحتاجه لا كله كذلك فيه نظرو ويتجه انه ان
امكنه اعداده قبل العمل او اناية من يشتره له تبرعاً لم يغفر له زمنه ولا نظر للمنة في الثانية لقولهم ان الانسان
يستمكنكف من الاستعانة بمال الغير لا يدينه والا اغفر له باقل ما يمكن ايضا وهل يجري ذلك في شراء
قوت بمونة المحتاج اليه فيه نظر ظاهر دون نحو الذهاب للمسجد الا ان قرب جد او امامه لا يبطل على احتمال
ويلزمه تخفيفها مع اتمامها اي بان يقتصر على اقل الكمال ولا يستوفي الكمال كما علم مما مر في رضا المحصورين
بالنظويل نعم تبطل اجارة ايام معينة باستثناء زمن ذلك على ما في قواعد الزركشي من تفرده استثناء من
قاعدة أن الحاصل ضمنا لا يضر التعرض له ووجه بان فيه الجمل بمقدار الوقت المستثنى مع اخراجه
عن مسمى اللفظ وان وافق الاستثناء الشرعي اه وفيه نظر ظاهر كما ترى بل الاوجه خلافه ثم
رأيت من وجهه بما ذكر ثم قال لو قيل يصح وتحمل الاوقات على العادة الغالبة لم يبعدها حج وعبارة
شرح مر نعم يبطل باستثناءها من اجارة ايام معينة كما في قواعد الزركشي الجمل بمقدار الوقت المستثنى
مع اخراجه عن مسمى اللفظ وان وافق الاستثناء الشرعي وهو ظاهر وافق به الشيخ رحمه الله
وان نوزع فيه وفي دخول الجمع في المدة تردد كما لو استاجر ظهرا ليركبه في طريق واعتيد نزول بعضها
هل يلزم المكترى ذلك والاوجه كما رجحه الباقي عدم الدخول كالا حد للنصاري اخذا من افتاء
الغزالي بعدم دخول السبت في استئجار اليهود شهر الاطراد العرف به انتهت (قوله وذكر النهار
للتعجيل) فلو اخرعته لم تنفسخ الاجارة ولا خيار للمستاجر اه ع ش (قوله بما يفرغ عادة في
دون النهار) اي وعروض عائق عن اكماله في ذلك خلاف الاصل فلم ينظر اليه فان عرض خبير
المستاجر هذا والمعتمد عدم صحة الاجارة من اصلها في ذلك وقوله بل نص عليه الشافعي في البويطي
قال الاذرعى وقتت على كتاب البويطي فرايت فيه ما يفيد ان ما ذكر من كلام البويطي نفسه لا من كلام
الشافعي اه حل وفي المصباح قرغ من الشغل فروض من باب قعد وفرغ يفرغ من باب تعب لغة
لبنى تميم والاسم الفراغ وفرغت للشئ مواله قصدت وفرغ بالكسر يفرغ بالضم على تداخل اللغتين لغة
وفرغ الشئ خلا ويتعدى بالهمزة والتضعيف فيقال افرغته وفرغته وافرغ الله عليه الصبر افرغا نزل
عليه وافرغت الشئ بصيته اذا كان يسيل من جوهر ذائب واستفرغت المجهد اى استقصيت الطاقة اه

من كونه منضدا أو مجوقا أو مستجابجا أو لبن أو آجر أو غيره (أن قدر بمحل) للعمل لاختلاف الغرض بذلك فإن قدر بمن من لم يحتج إلى بيان غير الصفة وذكروا بعضهم ما يخالف ذلك فاحذروا كثرى محلا للبناء عليه اشتراط بيان الأمور (٥٤٧) المذكورة أيضا أن كان

على غير أرض كسقف
والأفغير الارتفاع والصفة
لأن الأرض تحمل كل شيء
بمخلاف غيرها وتعبير
بالصفة أعم من تعبيرة بما
يبنى به وظاهر أن محل ذلك
فيما يبنى به إذا لم يكن حاضرا
والأفشاهدته كافية عن
وصفه (و) بين (في أرض
صالحة لبناء وزراعة وغراس
أحدها) أي المكثري له
منها لأن ضررها اللاحق
للأرض يختلف (ولو بدون)
بيان (أفراده) كان يقول
أجر تكها للزراعة فيصح
ويزرع ماشاء لأن ضرر
اختلاف الزرع يسير
وتعبر بما ذكر سالم بما
أوممه كلامه من اشتراط
بيان أفراد البناء والغراس
(ولو قال لتتفع بها ماشئت
أو أن شئت فأزرع أو أغرس
صح) ويصنع في الأولى ما
شاء وفي الثانية ماشاء من
زرع أو غرس لرضا المؤجر
به (وشروط في إجارة
وآية كركوب) إجارة
عين أو ذمة (معرفة الراكب
وما يركب عليه) من نحو
حمل وقب وفسرج (و)
الحالة أنه (لم يطرد) فيه
(عرف) ونحو تفاوته
(وهو) أي ما يركب عليه
(له) أي للراكب (و)
معرفة (معاليق) كسفرة
وقدروا بحق وأبريق (شرط

(قوله من كونه منضدا) أي محشوا وقوله أو مجوقا أي غير محشوا وقوله أو مستجابجا أي على صورة سمن البعير
وفي المختار نضد متاعه وضع بعضه على بعض وبأبه ضرب ومنه قوله من سجل منضود ونضده تنضيد أيضا
للبالغة في وضعه متراسا (قوله وذكروا بعضهم ما يخالفه) تعريض لشيخه الجلال على المحلى حيث قال فإن
قدر بالزمان لم يحتج إلى بيان ما ذكر من جملة ذلك ما يبنى به من طين أو لبن أو آجر وأجاب بعضهم بأن
المراد بما ذكر جميعه فلا ينافي أنه يجب بيان الصفة المشورية (قوله وبين في أرض الخ) فإن أطلق لم يصلح
إلا جهة واحدة فإنه يمكن الإطلاق كإراضى الأحكار فإنه يغلب فيها البناء وبعض البساتين فإنه يغلب
فيها الغراس وقوله لبناء وزراعة وغراس أي أو لاثنين منها خلافا لما يقتضيه كلام المصنف فالمعتمد
أنه متى كانت لأرض صالحة لاثنين فلا بد من بيان أحدهما (قوله صالحة لبناء الخ) أي بحسب
العادة والأغالب الأرض يتأق فيها كل من الثلاثة (واقعة) آجر أرضا للزراعة فمطلها المستاجر
فثبت بها عشب فلن يكون أجاب شيخنا بأنه لذلك لأن الأعيان لا تملك بعقد الإجارة وإنما
تملك المنافع المشورية أي ومعلوم أن الإجارة التي وقع بها العقد تلزم المستاجر لما تقدم من أنها يجب بقبض
العين أم ع ش على م (قوله ويزرع ماشاء) أي بما جرت به العادة ولو من أنواع مختلفة وفي مرات مختلفة
ثم رآيته في حاشية شيخنا الزيادة أم ع ش على م (قوله من زرع أو غرس) هل له زرع البعض وغرس
البعض الوجه نعم لأنه إذا جازله غرس الجميع مع أن الغرس أضرفاذا غرس البعض فقد عدل إلى الأخف
بما يجوز له بل لو قال له أن شئت فأغرس وأن شئت فابني ينبغي أن يجوز له التبعيض لأنه ما خولن فيهما ولا يخلو أما
يتساوى ضررها ويتفاوت فاذا بعض فقد فعل ما يجوز له مثله أو أعلى منه مع الإذن في جملة كل منهما ثم
رأيت م ر توقف في هذا والإسالم الأول فليتامل أم سم (قوله لرضا المؤجر به) وله أن يزرع بعضا
ويغرس البعض الآخر فإن حذف لفظ المشيئة بأن قال أجر تكها للزرع أو تغرس أو فازرع أو أغرس
ولم يبين مقدار ما يزرع لم يصح وكذا لو قال أزرع نصف أو غرس نصف أو نقل عن شيخنا أنه لو قال لتتفع
الاتقاع الشرعي لا يعلم بخلاف مسألة المتن فإن فيها تعميما وأما لتتفع بها مقيلا ومراحا للزراعة أن أمكن
فلا يصح لأن المعقود عليه غير معلوم أم حل (قوله وشرط في إجارة دابة الخ) حاصل ما ذكره من مسائل
الدابة ستة هذه والثانية قوله وفي إجارة عين الخ والثالثة قوله وفي ذمة لركوب الخ والرابعة قوله وفيهما له
الخ والخامسة قوله وفي لخل الخ والسادسة قوله وفي ذمة لخل نحو زجاج الخ والأولى والرابعة والخامسة عامة
في إجارة العين والذمة والثانية خاصة بإجارة العين والثالثة والسادسة خاصان بإجارة الذمة وذكرها على
هذا الوجه تشبعت للفهم فكان الأنسب ضم المسائل العامة بعضها البعض ويمكن ذكرها على وجه أخصر
من هذا كان يقول وشرط في إجارة دابة لركوب الخ ثم يقول بعد قوله لم يستحق وذكروا قدرى إلى
قوله وذكروا جنس مكمل ثم يقول وفي إجارة عين رؤية الدابة وفي ذمة لركوب ذكر جنس الخ ثم يقول
ولخل نحو زجاج الخ (قوله معاليق) جمع معلاق أو معلوق بضم الميم وهو ما يعلق على الدابة أم قل على
الجلال وفي المصباح المعلاق بالكسر ما يعلق به اللحم وغيره وما يعلق بالزائلة أيضا نحو القميمة والمطهرة
والجمع فيها معاليق أم (قوله أو وصف تام لها) أي للثلاثة ثم قيل يصف الراكب بالوزن وقيل بالضخامة
والنحافة لعرف وزنه تخميناً ولم يرجح الشيخان شيئا كذا في تصحيح ابن عجلون قال م ر والمعتمد أنه
يصفه بالضخامة والنحافة ولا يجب بالوزن ولو وصف به صح وكان معتبرا أم سم (قوله مع
وزن الأخيرين) هذا راجع للوصف فقط وأما عند الرؤية فلا يشترط الوزن أم شيخنا وفي
الشورى قوله مع وزن الأخيرين قيد في الوصف فقط كما صرح به في الباب أم (قوله بما يأتي)

حمله برؤية (لثلاثة) (أو وصف تام) لها (مع وزن الأخيرين) فإن أطردها يركب عليه عرف أو لم يكن للراكب فلا حاجة إلى معرفته ويحمل
في الأولى على العرف ويركبه المؤجر في الثانية على ما يلزمه بما يأتي وقولي ولم يطرد عرف مع اعتبار الوزن في الأخيرين من زيادة في شرط

حمل المعاليق (لم يستحق) بيناته مع بشرط للفعول أي حملها لاختلاف الناس فيه (و) شرط (في) إجازة دابة إجازة (عين) لركوب أو حمل مع قدرتها على ذلك (رؤية الدابة) كافي البيع (٥٤٨) (و) شرط (في) إجازتها إجازة (ذمة لركوب ذكر جنس) لها كابل أو خيل (ونوع)

كبحاق أو عراب (وذكورة أو أنوثة وصفة سير) لها من كونها مملجة أو بحرا أو قطو فالان الاغراض تختلف بذلك ووجهه في الثالثة أن الذكر أقوى والاثني أسهل والاخيرة من زيادتي (و) شرط (فيها) أي في إجازة العين والذمة (له) أي للركوب (ذكر قدر سري) وهو السير ليلًا وهذا من زيادتي (أو) قدر (تاويب) وهو السير نهارًا (حيث لم يطرد عرف) فان أطرده عرف حمل ذلك عليه فان شرط خلافه اتبع (و) شرط في إجازة العين والذمة (لحمل رؤية محمول) إن حضر (وامتحانه يبد) كذلك كان كان بظرف أو حجر أو في ظلمة تخمينًا لوزنه (أو تقديره) حضر أو غاب بكيل في مكيل ووزن في موزون أو مكيل والتقدير بالوزن في كل شيء أولى وأحصر (وذكر جنس مكيل) لاختلاف تأثيره في الدابة كافي الملح والذرة وخرج بزيادتي مكيل الموزون فلا يشترط ذكر جهته فلو قال أجر تكما لتحمل عليها مائة رطل ولو بدون مما شئت صح ويكون رضامته باضر الاجناس ولو

كانه إشارة لما يأتي في قوله وينبغي في نحو سرج العرف وحيث فيتحصل من هذا الذي يأتي مع قوله هنا وما يركب عليه وهو له ومع ما يأتي أن الحمل على المكثري فان كان له حمل فلا بد من بيانه وإن لم يكن له حمل وجب على المكثري أن يركبه على ما يلزمه من نحو سرج يعرف مطردا وبيان فليحرراه لم (قوله مع قدرتها على ذلك) في قول على الجلال ولا بد من قدرة الدابة على ما تستاجر له مطلقا في إجازة العين أو الذمة (قوله من كونها مملجة) أي سريعة السير مع الحسن فيه وقيل مع السهولة وقوله أو بحرا هي سريعة السير وقيل واسعة السير وقوله أو قطو فاهي بطيئة السير وهذا الوصف خاص بالخيل قال بعضهم ولا شك في إلحاق البغال بالخيل في ذلك ولا يوصف بذلك غيرهما كالابل وفيه انه إذا كان هذا بالنسبة للغة فقيه نظر لان اللغة لا تثبت بالقياس فلا يصح إلحاق البغال بالخيل وان كان هذا بالنسبة للعرف الشرعي فلا فرق بين الخيل وغيرها حرراه حل وفي عش على م ر ان البحر واسعة الخطوة وفي المصباح مملج البردون ههنا مشي مشية سهلة في سرعة وقال في مختصر العين المملجة حسن سير الدابة وقالوا في اسم الفاعل مملج بكسر الهاء للذكر والاثني وهو يقتضي ان اسم الفاعل لم يجيء على قياسه وهو مملج اه وهو في المختار وسمى الفرس الواسع الجري بحر أو منه قول النبي ﷺ في مندوب فرس أي طلحة ان وجدناه لبحرا اه وهذا ذكره في مادة بحر أي في باب الرأه في فصل الباء فيقتضي ان آخره راء فليس مقصورا ولا معدودا اه وفي المصباح ودابة قطوف مثل رسول والجمع قطف مثل رسل قال ابن القطاع قطفت الدابة اعجلت سيرها مع تقارب الخطا وقال الفارابي القطوف من الدواب وغيرها البطيء وتبعه الجوهرى وقال الازهرى القطفة مقاربة الخطا وذلك من فعل الهاء ليج وقال ابو زيد هو الضيق المشي (أو بحرا) بالتونين وليس مقصورا كفتى بل اعرابه بالحركات الظاهرة اه شيخنا (قوله وهو السير ليلًا) في المصباح سري الليل وسريت به سريًا والاسم السراية اذا قطعت بالسير واسريت بالالف حجازية ويتعدى الثاني بالهمز والباء فيقال اسريه به بضم الهمزة وفتحها ويقال سرينا سريته من الليل والجمع سري مثل مدي ومدي قال ابو زيد ويكون السري اول الليل واوسطه وآخره اه وفيه ايضا والتاويب سير الليل وجاء من كل اوب معناه من كل مرجع أي من كل فج اه ومقتضاه ان التاويب والسري معناه واحد وهو خلاف ما في الشرح فاعمل التاويب مختلف معناه لغة او متعدد فيها (قوله حيث لم يطرد عرف) أي لم يجر على سنن ما سبق له من الحالة في قوله ولم يطرد فليتام وجه التغاير بينهما وان امكن التوجيه بجواز سلوك كل منهما اه شوهرى (قوله فان شرط خلافه اتبع) ولو زاد السير في يوم ونقص في آخر فلا خيار ولو اراد أحدهما الزيادة أو النقص لنحو خوف لم يكن له ذلك الا بموافقة صاحبه وبحسب النووى جواز مخالفته في الخوف اه حل (قوله رؤية محمول ان حضر) أي وجد عنده في المجلس أي فيما لا يكال ولا يوزن عادة وقوله أو تقديره أي فيما يكال أو يوزن عادة اه حل (قوله أو تقديره حضر أو غاب) ومتى قدر بوزن للمحمول كانه رطل حنطة أو كيل لم يدخل الظرف فيشترط رؤيته كعباله او وصفها ما لم يطرد العرف ثم بغرائر متماثلة أي قريبة التماثل عرفا وياق نظير ذلك فيما لو ادخل الظرف في الحساب ففي مائة بظرفها يعتبر جنس الظرف او يقول مائة مما شئت وفي مائة قدح بر بظرفها يعتبر ان يكون مما لا يختلف عرفا كما ذكر اما لو قال مائة رطل فالظرف منها اه شرح مر وكتب عليه الرشيدى قوله فيشترط رؤيته كعباله الخ استشكله الشهاب سم بما سيأتي من ان ظرف المحمول في إجازة الذمة على المؤجر فلا معنى لاشتراط رؤيته له او وصفه واجاب عنه باحتمال فرض هذا في إجازة العين وان المستاجر اشترط هذا من عنده قال وكذا يقال فيما سيأتي من ادخال الظرف في الحساب اذ سيأتي

قال عشرة قفزة مما شئت فالمفهوم من كلام أبي الفرج السرخسى أنه لا يفتى عن ذكر الجنس لاختلاف الاجناس في الثقل مع الاستواء أنه في الكيل قال الراعى لكن يجوز ان يجعل ذلك رضا باثقل الاجناس كما جعل في الوزن رضا باضر الاجناس قال في الروضة الصواب قول السرخسى والفرق ظاهر فان اختلاف التأثير بعد الاستواء في الوزن يسير بخلاف الكيل وان ثقل الملح من ثقل الذرة (و) شرط (في) إجازة

(ذمة لمل نحو زجاج) كخزف (ذكر جنس دابة وصفتها) صيانة له وفي معنى ذلك كما قال القاضي ان يكون بالطريق وحل لو طين انما حل فيه فلا يشترط ذلك بخلاف ما مر في اجارة الذمة للركوب لان المقصود هنا تحصيل المتاع (٥٤٩) في الموضع المشروط فلا يختلف الغرض

بحال حامله (وتصح)
الاجارة (الحضانة ولا رضاع ولا يتبع أحدهما الآخر)
في الاجارة لافراد كل
منهما بالعقد (و) تصح
(لهما) معا ولا يقدر ذلك
بالحل بل بالزمن ويجب
تعين الرضيع بالروية
لاختلاف الغرض
باختلاف حاله وتعين محل
الارضاع من بيت
المكثري أو بيت المرضعة
لاختلاف الغرض بذلك
فهو بيتها أهل عليها وبيت
أشد وثوقا به (فان انقطع
اللبن) في الاجارة لهما
(انفسخ) العقد (في
الارضاع) دون الحضانة
عملا بتفريق الصفة ولان
كلا منهما مقصود فيسقط
قسط الارضاع من الاجرة
(والحضانة) المكثري
(تربية صبي) أي جنسه
الصادق بالذكر وغيره
(بما يصلحه) كنعده
بفصل جسده ووثابه ودهنه
وكحله وربطه في المهد
وتحريكه لينام ونحوها مما
يحتاجه والارضاع ويسمى
الحضانة الصغرى ان تلقمه
بعد وضعه في حجرها مثلا
الثدي وتعصره عند الحاجة

انه على ما أوجر في اجارة الذمة واجاب عن هذا ايضا بانه قد يقال انه حيث أدخله في الحساب دل على ارادته
انه من عنده قال وهذا اقرب (قوله نحو زجاج) أي من كل ما يخاف تلفه بتعثر الدابة كالسمن والعسل
(قوله زجاج) بتثليث اوله اه شرح مر (قوله وصفتها) ومنها صفة سيرها والايجار لنحو الزجاج كالايجار
للكوب اه حل (قوله لان المقصود هنا الخ) وانما لم يشترطوا في المحمول التعرض لسير الدابة مع اختلاف
الغرض به سرعتوا بطاء عن القافلة لان المنازل تجمعهم والعادة تبين والضعف في الدابة عيب ويحت الزركشي
وجوب تعينها في التقدير بالزمن لا اختلاف الزمن باختلاف الدواب اه شرح مر (قوله وتصح الاجارة
لحضانة) وجه صحة الاجارة على الحضانة انها نوع خدمة واما الارضاع فدليله الآية الشريفة اه سم (قوله
لحضانة) من الحضان بالكسر وهو من الابطال الى الكشح لان الحاضنة تضمنه اليه اه شرح مر (قوله
ولا رضاع) أي ولو لارضاع سخله او مسخله لارضاع طفل ذمي ولا يجوز استئجار شاة لارضاع طفل اه
مر اه سم (قوله ولا رضاع) وتكلف المرضعة تناول ما يكثر اللبن وترك ما يضره كوطء حليل يضر
بمخلاف ووطء لا ضرر فيه ولو وجد بلبنها ملة تخير بها المستاجر ولو سقته لبن غير ما في اجارة ذمة استحققت
الاجرة او عين فلا اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله وترك ما يضره كوطء حليل وهل تصير ناشرة
بذلك فلا تستحق نفقة وان اذن لها في ذلك قياسا على ما لو اذن لها في السفر لحاجتها وحدها او الحاجة اجنبى
لغرضها ام لا تصير ناشرة بذلك فيه نظروا الاقرب الاول وعايته ان الاذن لها في ذلك اسقط عنها الاثم
فقط واذا حرم عليه الوطء هل تمنعه منه وان خاف العنت لما فيه من الاضرار بالولد المودى الى قتله فيجوز
له نكاح الامة حيث ذم لافيه نظر والاقرب الاول ويفرق بين حرمة الوطء هنا مع خوف العنت
وجوازه في الحيض لذلك بان الحرمة في الحيض لحق الله وهذا الحق آدمي فلا يجوز تفريقه على صاحبه
لان الضرر لا يزال بالضرر (قوله ولا يقدر ذلك بالحل) وهو الرضيع وهو مشكل لان الرضيع
يجب تعيينه كما في الشرح الا ان يقال معنى قوله ولا يقدر ذلك بالحل الخ انه لا يكتفى في الحضانة والارضاع
بالحل فقط أي بتعيين الرضيع بل لابد من تعيينه والزمن كما استاجر تك لارضاع هذا الطفل سنة (قوله
انفسخ العقد) ولو ات باللبن من محل اخر ولم يضرر الولد باللبن جازاه خطيب اه س ل (قوله أي جنسه
الصادق الخ) ظاهر صديقه هنا ان هذا التاويل متعين لصدقه بالاثني وقدم في باب الصلاة تفسير الصبي بهما من
غير تاويله بالجنس وهو ما صرح به الاسنوي وقال انه من اسرار اللغة فليتام اه شوبري (قوله ودهنه)
بفتح الدال اما الدهن بضمها فالوجه انه على الاب ولا يتبع فيه العادة لعدم انضباطها اه شرح مر وكتب
ع ش عليه قوله اما الدهن وينبغي ان مثل الدهن في كونه على الاب اجرة القابلة لفعلها المتعلق باصلاح الولد
كقطع سرته دون ما يتعلق باصلاح الام مما جرت به العادة من نحو ملازمتها قبل الولادة وعسل بدننها وثيابها
فانه ليس على الاب بل عليها كصرفها ما تحتاج اليه للرضع (قوله وتعصره) بابه ضرب كافي المختار والمصباح
(فصل فيما يجب بالمعنى الاتي) أي في قوله وليس المراد يكون ما ذكره واجبا الخ وهذا بالنسبة للوجوب
على المكثري وفي قوله وليس المراد انه يلزم الخ وهذا بالنسبة للوجوب على المكثري (قوله عليه تسليم مفتاح
الخ) هو امانة يد المكثري فلو تلف ولو بتقصيره فعلى المكثري تجديده فان امتنع لم يجبر ولم ياثم نعم بتخير
المكثري ويجرى ذلك في جميع ما ياتي وقول القاضي بانفساخها في مدة المنع غير ظاهر لتقصيره بعدم الفسخ
مع ثبوت الخيار له نعم لو كان جاهلا بثبوته وهو ممن يعذر احتمال ما قاله وعليه ايضا إعادة رخام قلعه هو او غيره
كما هو ظاهر ولا نظر لكون البلاط بدله بل يبقى الخيار للمكثري لان المقصود به الزيتة وقد فانت اه ع ش وهذا
خلاف ما في حل حيث قال ويكتفى عنه أي الرخام البلاط الا ان شرط بقاء الرخام فله الفسخ بخلاف الشرط

والمستحق بالاجارة المنفعة واللبن تبع

(فصل) فيما يجب بالمعنى الاتي على المكثري والمكثري لعقار أو دابة ه (عليه) أي على المكثري (تسليم مفتاح دار) بمعناها (لمكثري
وعمارتها) كبناء وتطين سطح ووضع باب وميزاب واصلاح منكر (وكس تلج سطحها)

وسواء في وجوب تسليم
المفتاح الابتدائي والدوام
حتى لو ضاع من المكترى
وجب على المكري تجديده
والمراد بالمفتاح مفتاح
الغلق المثلث اما غيره فلا
يجب تسليمه بل ولا قفله
كسائر المنقولات قال ابن
الرفعة وما قالوه في تلج
السطح محله في دار لا ينتفع
ساكنها بسطحها كالمالك كانت
جلونات والا فيظهر انه
كالمرصة وسياق حكمها
وليس المراد يكون ماذكر
واجبا على المكري انه ياتى
بتركه او انه يجبر عليه بل انه
ان تركه ثبت للمكترى
الخيار كما يثبت بقول (فان
بادر) و (مل ما عليه فذاك
والا فللمكتر خيار) ان
نقصت المنفعة لتضرره
بنقصها نعم ان كان الخلل
مقارنا للعقد وعلم به فلا خيار
له كما جزم به في اصل الروضة
وذكر الخيار في غير العمارة
من زيادتي (وعليه) اي على
المكترى (تنظيف عرصتها)
أي الدار (من تلج وكناسة)
اما الكناسة وهي ما تسقط
من القشور والطعام
ونحوها فله حصوها بفعله
واما الثلج فله تسامح بنقله
عرفا قال في الروضة فيه
وليس المراد انه يلزم
المكترى نقله بل المراد
انه لا يلزم المؤجر وكذا
التراب المجتمع بهبوب
الرياح لا يلزم واحدا

(قوله) ليتمكن من الانتفاع بها) اي بالعين المؤجرة اهل اي التي هي الدار (قوله حتى لو ضاع) اي ولو
بتقصير من المكترى لكنه يضمن قيمته للمؤجر اه ع ش (قوله لا ينتفع ساكنها بسطحها) هذا ينافي قوله
السابق ليتمكن من الانتفاع بها فانظر الجمع بينهما ويمكن الجواب بان ما تقدم تعليل لما قالوه بناء على مقتضى
اطلاقهم والغرض من نقل كلام ابن الرفعة انه تقييد لكلامهم المطلق وعليه فلا يتأتى التعايل بالتمكن من
الانتفاع او أن الضمير في قوله ليتمكن من الانتفاع بهاراجع للعين بالنظر لغير كسح الحاج من السطح اه ع ش
(قوله فيظهر انه كالمرصة) معتمد اهل اي فهو على المكترى بالمعنى الآتي اه (قوله) وانه يجبر عليه هذا
مسلم في اصلاح يحتاج الى عين اما اصلاح لا يحتاج اليها كاقامة جدار مائل و اصلاح غلق يعسر فتحه فالذي
قطع به الغزالي انه يجبر عليه وحكي الامام وجهين اه سم (قوله فان بادر) اي قبل مضي مدة لملها أجرة اه
شرح م ر وهذا اي عدم وجوب العمارة عينا على المؤجر في حق من يؤجر مال نفسه فان كان مؤجر المال مجوره
الوقف هو ناظره فالعمارة واجبة عليه عينا وفي كلام الزركشي ما صرح حوا به من عدم وجوب العمارة محله في
المطلق اما لو وقف فتجب عمارته وفي معناه المتصرف بالاحتياط كولي الصبي اه ح ل (قوله) ولا فللمكتر
خيار) وهو هنا على التراخي اه م ر اه ع ش (قوله نعم ان كان الخلل مقارنا الخ) اي وإن علم انه من وظيفة
المكري لتقصيره باقدا مع عليه به كذا قال شيخنا وفيه انه قد يقال هو موطن نفسه على ان المؤجر يزبل ذلك
الخلل وايضا الضرر يتجدد بتجدد الزمان المستقبل ويستثنى من الخلل المقارن امتلاء الحش والبالوعة فيثبت
الخيار بذلك مطلقا لتوقف تمام التسليم على تفريغها اه ح ل (قوله) وعليه اي على المكترى الخ) وايضا تفريغ
الحش قبل انقضاء المدة على المكترى يعني ان المكري لا يجبر على ذلك اه ح ل (قوله وكناسة) ولو بعد انقضاء
مدة الاجارة اي في الكناسة ومثلها الثلج بخلاف الحش لا يجب عليه تنظيفه بعد انقضاء المدة و فرق بينهما بان
الكناسة لما جرت العادة فيها بانها تزال شيئا فشيئا كان مقصرا بترك ازالتها فاجبر على ازالته ولو بعد انقضاء
المدة بخلاف الخلاء لم تجر العادة بان يزال شيئا فشيئا فلا تقصير منه في تركه فلو جرت العادة بانه اذا وصل
الحش الحالة التي هو عليها يزال ما به فتركه مقتضاه وجوب ازالته ما به عليه اه ح ل (قوله) وليس المراد انه يلزم
المكترى نقله الخ) اي فلا يجبر على نقله وهذا قبل انقضاء مدة الاجارة واه بعده فيجبر على نقل ما ذكر
بخلاف تفريغ البالوعة والحش فانهما يلزمان المكترى بالمعنى المذكور ولا يجبر على التفريغ لا قبل
انقضاء المدة وفارقا الكناسة بانها نشأ عمالا بد منه بخلافها وبان العرف فيها رفعها او لا فاولا
بخلافها ويلزم المؤجر تسليمها اي البالوعة والحش عند المقدار غين والاثبت للمكترى الخيار
ولو مع عليه بامتلائهما ويفارق مامر من عدم خياره بالعيب المقارن بان استيفاء منفعة السكنى
تتوقف على تفريغها بخلاف ازالة الكناسة ونحوها للتمكن من الانتفاع مع وجودها اه شرح
م ر والحش بفتح الحاء وضمها كما في مختار الصحاح (فرع) وقع السؤال في الدرس عما لو تعدد
الحش هل يلزمه اي المكري تفريغ الجميع ام تفريغ ما ينتفع به الساكن فقط والجواب عنه ان
الظاهر الثاني وعليه فلو كان ما زاد تشوش راحته على الساكن واولاده هل يثبت له الخيار او لافيه نظر
والا قرب ان يقال فيه ان كان عالما بذلك فلا خيار له والاثبت له الخيار (فرع) آخر وقع
السؤال في الدرس عما لو اتسخ الثوب المؤجر واريد غسله هل هو على المستاجر او المؤجر والجواب عنه ان
الظاهر ان يقال ياتي فيه جميع ما قيل في الكناسة قال ويحتمل وهو الاقرب ان ياتي فيه ما في الحش فلا يجب
غسله لا قبل فراغ المدة ولا بعدها لانه ضروري عادة في الاستعمال اه ع ش عليه (قوله) لا يلزم واحد منهما
ظاهره وان تعذر الانتفاع بها لانه لا فعل فيه من المكري والمكترى متمكن من ازالته ومثله يقال في الكناسة
بل عدم الخيار فيها اولى لان الكناسة من فعله (فائدة) المرصة كل بقعة بين الدور لا شيء فيها وجمعها
عراص وعرصات (فرع) لو اتممت الدار على متاع المستاجر وجب على المؤجر التنحية اه سم على

منهج أى ولا يضمن شيئاً من الامتعة التالفة وان وعده قبل الهدم بالاصلاح وقد خير المستأجر بين الفسخ وعدمه اه ع ش على م ر (قوله عند الاطلاق) خرج بالاطلاق ما لو شرط على ما هو المكسرى على المكسرى او بالعكس فيتبع الشرط اه حل (قوله اكاف) ولا يخفى ان المعروف الان ان اكاف الحمار كالسرج للفرس والقتب للبعير ويوافقه قول المطلب انه يطلق في بلادنا على ما يوضع فوق البرذعة ويشد عليها الحزام اه حل وفي قل على الجلال قوله وقبل فوقها وهو المعروف الان وهو خشب يوضع على جانبي البرذعة والقول بانه تحتها بناء على انه جلس على ظهر الدابة وقيل هو البرذعة وهو حلس غليظ محشو مضرب ولعله مشترك والمراد هنا في كلام الفقهاء ماتحتها كما ذكره الشارح (قوله كما مر مع ضبطه الخ) وتقدم انه بكسر الهمزة وضمها وفي قل على الجلال مانصه وابدلها العوام لا ما مضمومة (قوله وبرذعة) وهي الحلس الذى تحت الرجل كذا في الصحاح وفيه الحلس للبعير كساء رقيق يكون تحت البرذعة وفي كلام شيخنا ان البرذعة الان ليست واحداً من هذين بل حلس غليظ محشو اه وهو كما قال والحلس بكسر الخاء وسكون اللام وتحريك قاموس اه حل (قوله وحزام) من الحزم وهو القوة لانه يشده به الاكاف والبرذعة اه قل على الجلال (قوله بمثلثة) اى وفاء مفتوحة وهو ما يجعل تحت ذنب الدابة اه شرح م ر وفي قل على الجلال سمي بذلك لجوارته ثغر الدابة وهو فرجها مذكرة كانت أو مؤنثة ولو من آدمى أو طير وفي المصباح والثغر مثل فلس للسباع وكل ذى غلب بمنزلة الحيا للنافقة وربما استعير لغيرها انتهى (قوله حلقة تجعل الخ) وتعرف بالحزام بضم الخاء المعجمة وبالزاي واصل الحلقة من الحديد والحزام من الشعر والمراد الاغم منها اه قل على الجلال (قوله اى زمام يجعل في الحلقة) اى التى هي البرة ثم يشدد ذلك الزمام بطرف المقود وقد يكتفى به عن المقود اه حل (قوله وعلى مكسرى محمل) ولا يستحق حمله كما قال شيخنا الا بشرطه والفظاء وماعه تابع له اه قل على الجلال (قوله وعلى مكسرى محمل) اى بالمعنى المتقدم وهوانها لا تلزم المؤجر (قوله وعلى مكسرى محمل) انما كان على المكسرى المحمل وغيره مما ياتي لانها تزداد لكمال الانتفاع لا لاصله بخلاف الاكاف وما عطف عليه فان اصل الانتفاع متوقف عليه فكان على المؤجر اه سم (قوله محمل) بفتح الميم الاولى وكسر الثانية كالمجلس ويجوز فتح الميم الاولى والثانية اه شوبرى (قوله ومظلة) في المصباح المظلة بكسر الميم وفتح الظاء البيت الكبير من الشعر وهو اوسع من الخباء قاله الفارابي في باب مفعلة بكسر الميم وانما كسرت الميم لانه اسم آلة ثم كثر استعمال حتى سمو العريش المتخذ من جريدة النخل المستور بالثمار مظلة على الشبه وقال في جمع البحرين الفتح لغة في الكسرو الجمع المظال وزان دواب وقوله المستور بالثمار لعله تحريف وصوابه المستور بالتمام (قوله وتوابعها) ومن ذلك الالة التى تساق بها الدابة اه ع ش على م ر (قوله الذى يشد به المحمل) اعتمد شيخنا م ر ان هذا الحبل على صاحب الجمل اه قل على الجلال (قوله ويتبع في نحو سرج الخ) اى في اجارة العين او الذمة اخذاً من اطلاق المصنف ومن قول الشارح السابق في اجارة عين أو ذمة وهذا هو المتعين وان نقل عن الزيادة ببعض الهوامش تخصيص ذلك باجارة الذمة اه ع ش (قوله وكحل) بضم الكاف كذا ضبطه بالقلم اه شوبرى (قوله وخيط وصنع) واذا اوجبنا الخيط والصنع على المؤجر فالوجه ملك المستأجر لهما فيتصرف فيه كالثوب لان المؤجر أتلفه على ملك نفسه وبظهر لى الحاق الخبر بالخيط والصنع ولم أر فيه شيئاً مما رأيت صاحب العباب جزم به ويقرب من ذلك ماء الارض المستأجرة للزرع والذى يظهر فيه كما افاده السبكي انه باق على ملك مالكها ينتفع به المستأجر لنفسه وفي اللبن والكحل كذلك اى انه باق على ملك المؤجر وينتفع به المستأجر منه فالضرورة تحوج الى نقل الملك والحقوق بما تقدم الخطب الذى يوقده الحياز ولا شك انه يتلف على ملكه اه م ر فيما تقدم اه ع ش (قوله عرف مطرد) واما القلم والمردود والابرة فعلى الكاتب والكحال والخياط اه حل (قوله بامر في البرذعة) اى وما يتبعها من الحزام والثغر والبرة

عند الاطلاق (اكاف) وهو ماتحت البرذعة كما مر مع ضبطه في خيار العيب (وبرذعة) بفتح الباء والذال معجمة ومهملة (وحزام) وثغر بمثلثة (وبرة) بضم الباء وتخفيف الراء حلقة تجعل في انقب البعير (وخظام) بكسر الخاء المعجمة اى زمام يجعل في الحلقة وذلك لانه لا يتمكن من الركوب بدونها (وعلى مكسرى محمل) وتقدم في الصلح ضبطه (ومظلة) يظل بها على المحمل (ووطاء وغطاء) بكسر اولهما والوطاء ما يفرش في الخيل ليجلس عليه (وتوابعها) كالحبل الذى يسد به المحمل على الجمل او احداً المحملين الى الآخر وهما على الارض (ويتبع في نحو سرج وجبرو كحل) كقرب وخيط وصنع وطلع (عرف مطرد) في محل الاجارة لانه لا ضابط له في الشرع ولا في اللغة فن اطرد في حقه من العاقدن شيء من ذلك فهو عليه فان لم يكن عرف او يختلف العرف في محل الاجارة فوجب البيان ولا يخالف ما ذكر في السرج ما مر في البرذعة من انها على المكسرى لان العرف اطرد فيها فوجد انها عليه

فان اضطرب العرف
وجب البيان وتعبير
بما ذكر أعم من تعبيره
بما ذكره (وعلى مكر في
اجارة ذمة ظرف محمول
وتعهد دابة واعانة راكب
محتاج) للاعانة (في
ركوبه) لها (ونزوله)
عنها ويراعى العرف في
كيفية الاعانة فينبخ البعير
للرأة والضعيف بمرض
أو شيخوخة ويقرب
الدابة مرتفع ليسهل
عليه الركوب (و) عليه
(رفع حمل وحطه وشد
محمل) ولوبان يشد أحد
المحملين الى الآخر وهما
على الارض (وحله)
لاقتضاء العرف ذلك أما
في اجارة العين فليس عليه
شيء من ذلك (فصل
في بيان غاية الزمن الذي
تقدر المنفعة به تقريبا
ما يذكر معها) (نصح
الاجارة مدة تبقى فيها
العين) المؤجرة (غالبا)

والخطام اه حل (قوله فان اضطرب العرف) أى في هذا الذى نصوا انه على المكري وجب البيان فالمدار
في كل على العرف من غير فرق وهذا بما يخالف ما تقدم عن حج في المساقاة انه لا ينظر للعرف إلا فيما لم
ينصوا على انه على احد هما ثم رأيت شيخنا قال هنا ولو اطر د العرف بخلاف ما نصوا عليه عمل به فيما يظهر
بناء على ان الاصطلاح الخاص يرفع الاصطلاح العام كما اقتضاء كلامهم وان اقتضى في مواضع اخر عدمه
لان العرف هنا مع اختلافه باختلاف المحال كثير اهو المستقل بالحكم فوجب انفاطه به مطلقا وبه يفرق
بينه وبين ما مر في المساقاة ويأتى في الاحداد اه حل (قوله وعلى مكر في اجارة ذمة الخ) ومنه ما يقع في
مصرنا من قوله او صلتى للحل الفلاني بكذا غاية انه ان اشتمل ذلك على صيغة صحيحة لزم فيها المسمى وإلا
فاجرة المثل اه ع ش على م (قوله واعانة راكب الخ) فلو قصر فيما فعل مع الراكب فادى ذلك إلى تلفه
أو تلف شيء منه فمل يضمن او لافيه نظروا الا قرب الضمان اه ع ش على م (قوله فينبخ البعير للرأة)
عبارة شرح م (قوله فينبخ البعير لنحو امرأة وضعيف حالة الركوب وان كان قويا عند العقد ويقرب نحو
الحمار من مرتفع ليسهل ركوبه وينزله لما لا يتأتى فعله عليها كصلاة فرض لا نحو كل وينتظر فراغه ولا يلزمه
مبالغة تخفيف ولا قصر ولا جمع وليس له التطويل زيادة على قدر الحاجة اى بالنسبة للوسط المعتدل من
نفسه فيما يظهر فلو طول ثبت للمكري الفسخ قاله الماوردى وله النوم عليها وقت العادة دون غيره لثقل النائم
ولا يلزمه النزول منها الا راحة بل للعقبة ان كان ذكر افرى بالاجارة ظاهرة بحيث يخل المشى بمروره ته
عادة وعليه ايصاله إلى أول البلد المكري اليها من عمراتها ان لم يكن لها سور وإلا فالى السور دون مسكنه
قال الماوردى الا ان كان البلد صغيرا تقارب اقطاره فيوصله منزله ولو استاجر له محل حطب الى داره
واطلق لم يلزمه اطلاعه السقف وهل يلزمه ادخاله الدار والباب ضيق او تفسد الاجارة قولان اصحهما
اولهما اه شرح م (قوله وعليه رفع حمل الخ) وكذا اجرة دليل وخفير وسائق وقائد وحفظ متاع عند
النزول واياف الدابة لينزل الراكب لما لا يمكن فعله عليها وليس له منع المكري من النوم عليها وقت العادة
اه حل (قوله لاقتضاء العرف ذلك) فلو طوأ عرف بخلافه واطر د فيكون عليه المحمول فان اضطرب
وجب البيان اه حل (قوله فليس عليه شيء من ذلك) أى بل عليه التخاية بين المكري والدابة لانه لم ياتزم
سوى التمكين منها المراد بالتخيلة وليس المراد ان قبضها بالتخيلة لتلايخالف قبض المبيع فقد ذكر الرافعي
هناك انه يشترط في قبض الدابة سوقها او قدورها زاد النوى ولا يكفي ركوبها وتستقر الاجارة في الصحيحة
دون الفاسدة بالتخيلة في العقار والوضع بين يدي المستاجر بالعرض عليه وامتناعه من القبض الى انقضاء
المدة وله قبله اى قبل القبض ان يؤجرها من المؤجر و فرقا الوالدين عدم صحتها في نظيره من البيع بان
تسليم المعقود عليه هنا انما يتأتى باستيفائه وبعد الاستيفاء لا يصح ايجاره اه شرح م
(فصل في بيان غاية الزمن الخ) عبارة شرح م فصل في بيان غاية المدة التي تقدر بها المنفعة تقريبا
وكون يدا لا جبر بامانة وما يتبع ذلك انتهت (قوله مع ما يذكر معها) اى من قوله و جاز ابدال
مسنوفى الخ الفصل (قوله تصح الاجارة مدة الخ) اى في ملك طلق أو وقف حيث لا شرط فيه مدة تبقى
فيها العين اى يغلب على الظن بقاؤها تلك المدة ولا يجب تعيين ابتداء المدة اذا قدرها بان يقول سنة
من الآن بل يكفي قوله سنة ويحمل على ما يتصل بالعقد واما انتهاء المدة لا بد من بيانه فاذا قال كل
شهر بكذا لم يصح ولو شرط الواقف ان لا يؤجر اكثر من ثلاث سنين فاجره ستا في عقدين لم
يصح العقد الثاني وفاقا لان الصلاح وخلافا لابن الاستاذ حيث قال بالصحة نظرا الى مطابقة العقد
للحقيقة اه حل وسياق ان الولي لا يؤجر المولى عليه او ماله الامدة لا يبلغ فيها بالسن والا بطلت في
الزائد و مر ان الراهن يتمتع عليه اجارة المرهون لغير المرتن الامدة لا تجاوز حلول الدين اه شرح م
(قوله تبقى فيها العين غالبا) فلو اجر مدة لا تبقى فيها غالبا فهل تبطل في الزائد فقط اه سم على حج اقول

فيؤجر الرقيق والدار ثلاثين سنة والدابة عشر سنين والثوب ستة أو ستين على ما يليق به (٥٥٣) والأرض مائة سنة أو أكثر (وجاز

إبدال مستوف ومستوف
به كحمول) من طعام
وغيره فان شرط عدم
إبدال المحمول اتبع (و)
مستوف (فيه) كان أكثرى
دابة ركوب في طريق إلى
قرية (بمثلا) أي بمثل
المستوف والمستوف به
والمستوف فيه أو بدون
مثلا المقوم بالاولى اما
الاول فكلما لو اكترى
ما اكتراه لغيره واما الثاني
والثالث فلانهما طريقان
للاستيفاء كالراكب لا
معقود عليهما والتقييد
بالمثل في الثانية مع ذكر
الثالثة من زيادتي فلا يبدل
شيء من ذلك بما فرقه فلا
يسكن غير حداد وقصار
حدادا أو قصار الزيادة
الضرر بدقهما والاستيفاء
يكون بالأمروف فيلبس
الثوب نهارا و ليلا إلى النوم
ولا ينام فيه ليلا ويجوز
النوم فيه نهارا وقت القيلولة
نعم عليه نزع الاعلى في غير
وقت التجمل (لا) إبدال
(مستوف منه) كدابة فلا
يجوز لانه إمام معقود عليه
أو متعين بالقبض (الافى
إجارة ذمة فيجب) إبداله
(لنصف أو تعيب ويجوز مع
سلامة) منهما (برضا مكترى)
لأن الحق له والتصريح
بوجوب الإبدال في
النصف وجواز في السالم
مع تقييده برضا المكترى

القبض نعم وتتفرق الصدقة فمرايته في العباب مرشح بذلك وعبارته فان زاد على الجواز بطلت في الواقع فقط
اه وعليه فلو اخلف ذلك بقيت على حالها بعد المدة التي اعتبرت لبقائها على صورتها فالذي يظهر صحة الاجارة
في الجميع لأن البطالان في الزيادة إنما كان لظن خطأ اه ع ش على مر (قوله فيؤجر الرقيق والدابة ثلاثين
سنة الخ) والثلاثون في العبد من حين ولادته والعشرة في الدابة كذلك كذا قالوا وفيه نظر بل لا يستقيم
والوجه اعتبار العمر الغالب في العبد بأن يكون الثلاثون سنة فيه والعشرة في الدابة بقية ما يغلب بقاؤه مما إليه
ولذلك اعتمد شيخنا انه لا تقدير بل الاعتبار ما يغلب على الظن بقاء العين فيه ومثله في الخطيب اه قل على
الجلال (قوله وجاز إبدال مستوف الخ) ولو بغير رضا المؤجر سواء تلف المعقود عليه في الصور الثلاث
أم لا اه قل على الجلال (قوله مستوف به كحمول) والطعام المحمول ليؤكل في الطريق إذا لم يتعرض في
العقد لبداله ولا لعمده يبدل إذا كل في الاظهر عملا بمقتضى اللفظ لتأوله من كذا إلى كذا وكانهم إنما
قدموه على العادة لانه لا يبدل بعدم اطرادها والثاني لأن العادة عدم إبدال الزاد ولو لم يجدد فيما بعد عمل
الفراغ بسمره فله إبداله جز ما نعم لو شرط عدم إبداله اتبع الشرط ولو شرط قدر أقل بأكل منه فالظاهر كما
قاله السبكي أنه ليس للو جرم مطالبته بنقض قدره كله اتباعا للشرط ويحتمل ان له ذلك للعرف لانه لم يصرح
بحمل الجميع في جميع الطريق قال وهو الذي إليه نميل وخرج بقوله ليؤكل ما حمل ليوصل فيبدل قطعا وبقوله إذا
أكل ما تلف بسرقه أو غيرها فيبدل قطعا على نزاع فيه وبفرضه الكلام في الماكول المشروب فيبدل قطعا
للعرف اه شرح مر (قوله فان شرط عدم إبدال المحمول اتبع) أي وكذا لو شرط عدم إبدال المستوف فيه
وعبارة مر مالم بشرط عدم إبدال في الآخرين انتهت أما إن شرط عدم إبدال المستوف بطل العقد اه
شيخنا وفي قل على الجلال فلو شرط عدم إبداله فسد العقد بخلافه في المستوف فيه وبه فيجوز شرط منع
إبداله ما يتبع و فرق بان في الاول حجب الاله كنع بيع المبيع فنامل (قوله فان شرط عدم إبدال المحمول
اتبع) أي ومثل المحمول غيره من كل مستوف به ومستوف فيه وعبارة مر في شرحه وحاصل ما مر أنه يجوز
إبدال المستوف في كرا كبر المستوف به كالحمول والمستوف فيه كالطريق بمثلها مالم بشرط عدم الإبدال
في الآخرين بخلافه في الاول لانه يفسد العقد كما مر اه ع ش (قوله فلا يسكن غير حداد الخ) أي وإن عمم
له في المنفعة كقوله لتسكن من شئت إلا بالصل عليهما وفي شرح شيخنا ما يصرح بجواز إسكانهما في هذه
الصورة وعبارته قال جمع ولو قال لتسكن من شئت جاز إسكان الحداد والقصار كإزارع ما شئت خلافا
للأذرع ولا يجوز إبدال ركوب بحمل ولا حديد بقطن ولا حداد بقصار وعكسها وإن قال أهل الخبرة
لا يتفاوت الضرر اه فراجعه قل على الجلال (قوله لزيادة الضرر بدقهما) وهل لأحد من إسكان الآخر
في كلام شيخنا كحج انه لا يجوز اه حل (قوله والاستيفاء يكون بالأمروف) أي فما استاجر له لبس مطلق
لا يلبسه وقت النوم ليلا وإن أطردت عادتهم بخلافه على ما اقتضاه كلامهم بخلاف ما عاده ولو وقت النوم
نهارا ويلزمه نزع الاعلى في غير وقت التجمل اما الأزار فلا يلزمه نزع كما قاله ابن المقرئ في شرح إرشاده
ولو استاجر إزارا فله الارتداء به لا عكسه أو قيصا منع من الارتداء به وله التعمم واللبس ثلاثة أيام دخلت
الليالي أو يوم ما واطلاق فن وقت العقد إلى مثله أو يوما كاملا فن الفجر إلى الغروب ونهارا فن طلوع الفجر
إلى الغروب اه شرح مر (قوله وإيلا إلى النوم) ظاهر كلام المصنف أنه لو مشى طول الليل لحاجة ولم
ينم لم يجب نزع ولعل الظاهر خلافه فان الليل مظنة النوم اه مر اه شورى (قوله ولا ينام فيه) أي ليلا
حيث اعتيد ذلك بذلك المحل وإلا لم يجب نزع مطلقا اه حل (قوله عليه نزع الاعلى) أي الذي يلبس
اعلى كالخرقة (قوله لانه إمام معقود عليه) أي إن كانت اجارة عين وقوله أو متعين بالقبض أي إن كانت
إجارة ذمة اه ع ش (قوله والمكترى أمين) أي فعليه دفع نحو حريق ونهب قدر عليه من غير خطر
اه حل ويجوز المكترى السفر بالعين المكتراة عند عدم الخطر للملك المنفعة لانه استيفاء ما حيث

من زيادتي (والمكترى أمين) على العين المكتراة

(٧٠ - جل منهج - لث)

شاه وظاهره عدم الفرق بين اجارة العين وهو ظاهر والذمة وهو محتمل نعم سفره بها بعد المدة كسفر الوديع فيما يظهر اخذا بما مره شرح م (قوله لانه لا يمكن استيفاء حقه الخ) وبهذا فارق كون يده يضمنان على ظرف مبيع قبضه فيه لتمحض قبضه لغرض نفسه اه شرح م (قوله استصحابا لما كان) اى ولانه لا يلزمه سوى التخلية لا الرد ولا مؤنته بل لو شرط عليه احدهما فسدت وما رجحه السبكي من انها كالأمانة الشرعية فعليه اعلام مالها بها او ردها فورا والا ضمنها غير معول عليه لظهور الفرق بان هذا وضع يده عليه باذن مالكه ابتداء بخلاف ذى الأمانة الشرعية ولا يلزم المكترى اعلام المكترى بتفريق العين كما هو مقتضى كلامهم بل الشرطان لا يستعملان ولا يحبسها وان لم يطلبها فلو اغلق الدار والخانوت بعد تفريقه لزمته الاجرة فيما يظهر فقد صرح البغوى بانه لو استاجر خانوتا شهرا فاعلق بابيه وغاب شهرين لزمه المسمى للشهر الاول واجرة المثل للشهر الثانى قال وقد رأيت الشيخ القفال قال فلو استاجر دابة يوما فاذا بقيت عنده لم ينتفع بها ولا حبسها على مالها لا تلزمه اجرة المثل لليوم الثانى لان الرد ليس واجبا عليه وانما عليه التخلية اذ اطاب مالها بخلافه فى الخانوت لانه فى حبسه وعاقبته وتسليم الخانوت والدار لا يكون الا بتسليم المفتاح اه وما قاله ظاهر حتى فى الخانوت والدار لان غلقهما مستصحب لما قبل انتفاء المدة فى الحيولة بينه وبين المالك فلا يعارضه جزم الانوار بان مجرد غلق باب الدار لا يكون غصبا لها لوضوح الفرق وعلم ما قررناه ان الغلق مع حضوره كمواعاة غيبته المصرح به فى كلام البغوى وفيما إذا انتقضت الاجارة لبناء او غراس ولم يتجزأ المساجر المانع بتخير المؤجر بين الثلاثة السابقة فى العارية إن لم يوقعه الا فى ما سوى المالك بالقيمة ولو استعمل بعد المدة الدين المكترى فى غير نحو اللبس لدفع الدود كما يعلم مما ياتى فى الوديع لزمه اجرة المثل من نقد البلد الغالب فى تلك المدة ولا نظر لما يتجدد بعدها لاستقرار الواجب بمضيها اذ وجوب اجرة المثل يستقر قبل طلبها اه شرح م وكتب عليه ع ش قوله والاجارة لبناء او غراس ولو فرغت مدة الاجارة للدار واستمرت اتمعة المستاجر فيها ولم يطالبه المالك بالتفريق ولم يغلقها لم يضمن اجرة رضع الامتعة بعده لانه لم يحدث منه بعد المدة شئ والا متعقوضها باذن فيستصحب إلى ان يطالب المالك بخلاف ما لو اغلقها فيضمن اجرتها اعنى الدار مدة الغلق لانه احال بينها وبين مالها بالغلق بخلاف ما لو مكث فيها بنفسه بعد المدة ولو باستصحاب مالكه السابق على مضي المدة لانه مستول عليها بخلاف مجرد بقاء الامتعة ليس استيلاء كذا قرر ذلك مره سم على حج (قوله كاجير) اى على ما استؤجر لحفظه او للعمل فيه كالراعى والحياط والصباغ ولو مشترك او هو الملتزم للعمل فى ذمته اذ ليس اخذه الدين لغرضه فقط وسمى مشتركاً لانه ان التزم العمل للجاعة فذاك او لو احدث فقط فيمكنه ان يلتزمه لغيره فكأنه مشترك بين الناس وقسمه المنفرد وهو من آجر نفسه لعمل لغيره فلا يمكنه ان يقبل مثله لاخر مادامت اجارته وهو اولى من المشترك لكون يده امانة لان منافعه مختصة بالمستاجر فى المدة فيده كيد الوكيل مع الموكل شرح الروض اه شوبرى (قوله فلا ضمان على واحد منهما) ومنه يعلم ان الخفراء الذين يحرسون الاسواق بالدليل لاضمان عليهم حيث لا تقصيراه حل ويؤخذ من ذلك ان خفير الجرن وخفير الغيط ونحوهما عليهم الضمان حيث قصروا وينبغى ان مثل خفير البيوت خفير المراكب للتعليل المذكور وان مثل ذلك الحامى اذا استحفظه على الامتعة والتزم ذلك وان لم يعرف الحامى افراد الامتعة ومعلوم انهما اذا اختلفا فى مقدار الضائع صدق الخفير لانه الغارم وان الكلام كله اذا وقعت اجارة صحيحة والا فلا ضمان عليهم وظاهره وان قصروا وفى حاشية شيخنا الزياى خلافه فى التقصير اه ع ش على م (قوله او صبغه) قال فى المصباح وصبغت الثوب صبغا من باب نفع وقتل وفى لغة من باب ضرب اه ع ش على م (قوله كعامل القراض) راجع لقوله فلا ضمان (قوله كان ترك الانتفاع بالذابة) وكان استاجره ليرعى دابته فاعطاها آخر يرعاها فيضمنها كل منهما والقرار على من تلفت فى يده كما افق بذلك الوالد رحمه الله والا فالقرار على الاول اه شرح م

لانه لا يمكن استيفاء حقه
الا بوضع اليد عليها وهذا
اعم من قوله ويد المكترى
على الذابة والثوب يدامانة
(ولو بعد المدة) اى مدة
الاجارة إن قدرت بزمان
او مدة امكان الاستيفاء ان
قدرت بمحل عمل استصحابا
لما كان كالوديع (كاجير)
فانه امين ولو بعد المدة
(فلا ضمان) على واحد منهما
قلوا كترى دابة ولم ينتفع
بها فتلقت او اكتره
لحياطة ثوب او صبغه
فتلقت لم يضمن سواء
انفرد الاجير باليدام لا
كان قعد المكترى معه حتى
يعمل او أحضره منزله
ليعمل كعامل القراض
(الا بتقصير كان ترك الانتفاع
بالذابة فتلقت بسبب)

وقوله والقرار على من تلفت في يده أى والكلام كله حيث كان الراعى بالغاً عاقلاً رشيداً مالو كان حياً
 أو سفيهاً فلا ضمان وإن قصر حتى تلفت بخلاف ماله تلفها فإنه يضمن لأنه لم يؤذن له في الاتلاف اهـ ع
 عليه (قوله كأن ترك الانتفاع) هذا ضمان جنائية لا ضمان يدقأله في شرح الروض بدليله ومضى عليه م
 وقوله وكأن ضربها أو نخمها فوق عادة الخ الضمان هنا ضمان يدقأله م حين سئل عنه على الفور وقوله
 أو أركبها إلى قوله بدل شعير الضمان فيه ضمان جنائية فلا يضمن إذا تلفت بغير ذلك السبب وكذا كل
 ما كان التعدي به من جنس المستاجر له بخلاف غير الجنس كأن استؤجر للركوب فحمل أو بالعكس
 ف ضمان يد وفيما ذكره أولاً من قوله فلا يضمن الخ نظر وقوة كلامهم خلافه اهـ سم (قوله كأنهدام سقف
 اصطبلها) أى أو نهشتها حية فلا يضمن تلفها بل يصير ضامناً لها ضمان يد بهذا الترك حتى إذا غصبها
 غاصب وانلفها في زمن الترك أو بعده كان طريقاً في الضمان نقل عن السبكي نعم والمعتمد خلافه
 فيكون ضامناً لها ضمان جنائية فلا يضمنها إلا أن تلفت بهذا السبب فلو أكرأها ليركبها اليوم
 ويرجع غدا فاقامه بها ورجع في الثالث ضمنها فيه فقط لاستعمالها فيه تعدياً ولو أكرأها ليركبها لعميل معين
 ولم يبين موضعه فذهب به من بلد العقد إلى آخر فابق ضمنه مع الاجرة اهـ شرح م (قوله في وقت لو
 انتفع بها فيه عادة) أى جرت العادة بالاتفاق بها فيه سلمت فيضمنها ضمان جنائية لا ضمان يد ولو كان
 عدم الانتفاع بها له نذر كمرض له أو لها أو خوف عليها من غاصب ويبحث في شرح الروض عدم الضمان
 اهـ حل (قوله لو انتفع بها فيه الخ) هذا التفصيل المذكور في الدابة ينبغى جريانه في غيرها كثوب استاجره
 للبه وتلف أو غصب في وقت لو لبسه سلم من ذلك ضمنه فليتأمل اهـ سم على حج اهـ ع ش على م
 (قوله فوق عادة فيهما) أى بالنسبة لتلك الدابة اهـ شرح م (قوله أو أركبها أثقل منه عبارة
 شرح م ومعنى أركب أثقل منه استقرار الضمان على الثاني إن علم والا فالأول قال في المهمات
 وعمله إذا كانت يد الثاني لا تقتضى ضماناً للمستاجر فان اقتضته كالمستعير فالقرار عليه مطلقاً
 اهـ (قوله أو حملها مائة رطل شعير بدل مائة رطل بر) أى فيضمن لاجتماعها أى مائة البر بسبب ثقلها في حمل
 واحد وهو أى الشعير لخفته يأخذ من ظهر الدابة أكثر فضررها مختلف اهـ شرح م فاندفع ما يقال
 أن الشعير أخف من البر وتقدم أنه يجوز ابدال المستوفى به مثله أو دونه والحاصل أنه يضرب ابدال الموزون
 بمثله وبدونه وبأثقل منه والمسكيل يضرب ابداله بأثقل منه فقط اهـ ميداني (قوله أو حملها مائة رطل الخ)
 الوجه أن الضمان هنا ضمان يد وما تقدم له لا عن ثبت اهـ سم وعبارة ع ش (قوله فيضمن العين) أى
 ضمان يد في الكل إلا في مسألة الاصطبل فيضمنها ضمان جنائية انتهت (قوله أقفزة بر) جمع قفيز وهو مكمل
 يسع اثني عشر صاعاً اهـ قل على الجلال (قوله فيضمن العين) خرج بالعين منفعتها كأن استاجر
 لزرع بر فزرع ذرة فلا يضمن الأرض لعدم تعديده في عينها بل إنما تعدي في المنفعة فيلزمه بعد حصدها
 وانقضاء المدة عند تنازعهما ما يختاره المؤجر من أجرة مثل زرع الذرة أو المسمى مع بذل زيادة
 ضرر الذرة اهـ شرح م وقوله ما يختاره المؤجر أى فيكون لإختياره لاجرة مثل الذرة فسخاً للعقد
 الأول واختيار المسمى إبقاء له والمطالبة بالزيادة لتعدي المستاجر هنا وفي شرح الروض مانعه وإذا
 اختار اجرة المثل قال الماوردي فلا بد من فسخ الاجارة وتظهر فائدة ما قاله الشارح فيما لو كان المسمى
 من غير نقد البلد كان كانت اجرة المثل مائة مثلاً والمسمى نحو بر فان اختار اجرة المثل لزمته المائة من نقد
 البلد وان اختار المسمى استحققه وضم إليه ما بقي باجرة المثل من نقد البلد في المثال لو كان المسمى من نحو البر
 يساوى ثمانين أخذه المؤجر وطالب بعشرين اهـ ع ش عليه وفي قل على الجلال قوله فيضمن العين أى
 بأقصى القيم من وقت التعدي إلى وقت التلف ويضمن قيمته بخيطة أو مصبوغة إن وقع العمل مسلماً والا
 لحال عنها نعم لو تلفه في هذه الثانية اجنبى فللمالك فسخ الاجارة واجازتها فان اجاز
 لزمته الاجرة وغرم الاجنبى قيمة الثوب بخيطة أو مصبوغة وإن فسخ طالب الاجير الاجنبى باجرته وطالبه

كأنهدام سقف اصطبلها
 عليها (في وقت لو انتفع بها)
 فيه عادة (سلمت وكان
 ضربها أو نخمها) بالجمام
 (فوق عادة) فيهما (أو
 أركبها أثقل منه أو أسكنه)
 أى ما أكرأه (حداداً أو
 قصاراً) دق وليس هو
 كذلك (أو حملها) أى
 الدابة (مائة رطل شعير بدل
 مائة رطل بر أو عكسه أو)
 حملها (عشرة أقفزة بر بدل
 عشرة أقفزة شعير)
 فيضمن العين أى يصير
 ضامناً لها تعديده (لاعكسه)
 بان حملها عشرة أقفزة
 شعير بدل عشرة أقفزة بر
 لخفة الشعير

صاحب الثوب بقيمة ثوبه خاليا عن ذلك وصاحب الصبغ بقيمة صبغه وعلم بما ذكر أن الاجير لحفظ حانوت
لا يضمن متاعها إذا سرق ومثله الحرقاء (تنبه) مؤنة المؤجر من دابة وغيره على مالكة ومنه نحو
صابون وماء لغسل ثوب اتسخ ويظهر أنه ليس للمستاجر غسله بغير إذن مالكة فراجع (قوله) فيضمن
الابن) أي يصير ضامنا لتعديبه فتدخل في ضمانه بمجرد الضرب المذكور ونحوه فهو ضامن لها ضمان بدفع قوله
فيضمن جواب لقوله وكان ضررها لاله ولقوله كان ترك الانتفاع بالدابة الخ حتى يقتضي أن يكون بترك
الانتفاع ضامنا لها ضمان بدفع ما تقدم عن السبكي لأن كلام المصنف إنما هو فيما إذا تلفت بترك الانتفاع
فليتأمل اه حل وفي قول علي الجلال والضمين المذكور في الدابة وما معها ضمان بد كما قاله العلامة العبادي
ولو اركب مثله أو دونه فتعدي الركب قال قرار والضمين عليه لعدم تعدي الاول ولو اردف غيره معه فكما
لو حملها زيادة على المستاجر له ولو اردف غيره دابة نفسه فعارية والضمين بعدد الرؤس أو حمل أو متاع غيره
بسؤاله مع متاعه فالضمين بالسقوط وكذا لو حمل متاع غيره معه وهو راكب والفرق أن للراكب بد بخلاف
المحمول (قوله) مع استوائهما في الحجم) بقي ماله أو ابتل المحمول وثقل بسبب ذلك فهل يثبت للسكرك الخيار
أم لا فيه نظروا الاقرب الاول لما فيه من الاضرار به وبدأته اخذ اعمالومات المستاجر قبل وصوله الى المحل
المعين حيث قالوا فيه لا يلزم المؤجر رقعة اليه لثقل الميت اه ع ش على مر (قوله) بلا شرطها) أي لا صريحا
ولا تعريضا فان شرطت صريحا وجب المشروط أن صح العقد ولا فاجرة المثل واما اذا عرض بها كارضيك
أو لا اخييك أو ترى ماتجبه أو يسرك أو اطعمك فتجب اجرة المثل نعم في الاخرة يجب على الاجير ما اطعمه
إياه كما هو ظاهر لانه تبرع من المطعم وقد تجب بغير تسمية ولا تعريض بها كافي عامل الزكاة اكتفاء
بثبوتها بالنص فكانها مستثناة شرعا اه شرح مر (قوله) وان عرف بذلك) أي بعدم الشرط والعمل
نائب الفاعل أي وإن عرف العمل بعد الشرط اه شيخنا وعبارة أصله تقتضي أن نائب الفاعل ضمير يعود
على العامل المفهوم هنا من العمل وان العمل بدل من اسم الإشارة وان بها متعلق أي وان عرف العامل بان
يعمل ذلك العمل بالاجرة ونصها أي عبارة الاصل وقيل إن كان معروفاً بذلك العمل بالاجرة فله اجرة
مثله اه ويعلم منها ان الغاية للرذوف سم قوله وان عرف بذلك العمل لكن أفى الرويانى بالزوم في
المعروف بذلك وقال ابن عبد السلام هو الاصح وافى به خلف من المتأخرين وعليه عمل الناس اه (قوله)
مع صرف العامل منفعة) أي الذي هو اهل التبرع وهو الحر المكلف المطلق التصرف فلو كان عبداً أو
سفيهاً استحقها لانهم ليسوا من اهل التبرع بمنافعهم المقابلة بالاعراض اه حل وفي قول علي الجلال قوله
ولا اجرة لعمل بلا شرطها هو المعتمد ومحل في عامل اهل تبرع ولا كسبي وقن وسفيه ونحوهم فيجب لهم
اجرة المثل (قوله) بخلاف داخل الحمام) محترز قوله مع صرف العامل منفعة وقوله وبخلاف عامل المساقاة
محترز قوله لعدم التزامها وعبارة شرح مر ولا يستثنى وجوبها على داخل الحمام وراكب السفينة مثلاً من
غير اذن لاستيفائه المنفعة من غير ان يصرفها صاحبها اليه بخلافه باذنه وسواء في ذلك اسير السفينة بعلم
مالكها أم لا انتهت (قوله) كاتمة عشرة) تمثيلة بالعشرة لا فائدة اغتفار نحو الاثنين مما يقع به التفاوت بين
الكيلين عادة اه شرح مر (قوله) وإن تلفت ضمناً) أي ضمان المقصوب اخذ من العلة المذكورة اه
ع ش وهي قول الشارح لانه صار غاصبا لها بتحميل الزائد (قوله) لانه صار غاصباً لها) أي فيصير ضامناً
لها كلها بأقصى القيم وحينئذ يضمنها ولو تلفت بغير هذا السبب اه حل (قوله) ضمن قسط الزائد) أي
فقط لا اختصاص يده بها ولهذا لو سخره مع دابته فتلفت لم يضمنها المسخر لتلفها في يد مالكها اه
شرح مر وقوله ولهذا لو سخره مع دابته فتلفت أي قبل استعمالها اما بعد استعمالها فهي معارة
أخذاً بما مر في العارية اه سم على حج نقلاً عن شرح الروض أقول ولعل المراد انه باشر
استعمالها كان ركها اما لو دفع له متاعاً وقال له احمله فحمله عليها فلا ضمان لكونها في يد مالكها

مع استوائهما في الحجم وكان
أسرف الخباز في الوقود
حتى احترق الخبز (ولا
اجرة لعمل) كحلق راس
وخياطة ثوب (بلا شرطها)
أي الاجرة وان عرف
بذلك العمل بها لعدم
التزامها مع صرف العامل
منفعة بخلاف داخل الحمام
بلا اذن فانه استوفى منفعة
الحمام بسكوته وبخلاف
عامل المساقاة اذا عمل
ماليس عليه باذن المالك فانه
يستحق الاجرة للاذن في
اصل العمل المقابل بعوض
(ولو اكرى) دابة (لحمل
قدر) كاتمة رطل (لحمل
زائدا) لا ينسأ مع به كاتمة
وعشرة (لزمه اجرة مثله)
أي الزائد لتعديبه بذلك
وتغيرى في هذه التي قبلها
بما ذكر اعم مما عبر به (وان
تلفت) بذلك أو بغيره فهو
اولى من قوله تلفت بذلك
(ضمنها) لم يكن صاحبها
معها) لانه صار غاصباً
لها بتحميل الزائد (والا)
بان كان معها (ضمن
قسط الزائد

ان تلفت بالخل) مؤاخذه له بقدر الجناية (كالوسم) المكترى (ذلك للمكترى لخدمته جهلا) بالزائد بان اخبره بانه مائة كاذبا فله الدابة به فانه يضمن مع اجرة الزائد قطعه لانه ما جاء الى الخل شرعا ولو حاطها طامبا بالزائد وقال له المكترى احمل هذا الزائد قال المتولى فكنته به وإن لم يقل شيئا فحكمه كافي قولي (ولو وزن المكترى وحمل فلا اجرة للزائد) لعدم الاذن (٥٥٧) في نقله (ولا ضمان) للدابة إن تلفت

بذلك سواء أ غلظ المكترى أم لا وسواء أ جهل المكترى الزائد أم عليه وسكت لانه لم يتعد ولا يد له ولو تلف الزائد ضمنه المكترى (ولو قطع ثوبا وخاطه قباء وقال هذا امرتني فقال) المالك (بل) امرتك بقطعه (قبضا حلف المالك) فيصدق كالمالكا فلو اختلفا في أصل الاذن فيحلف أنه ما أذن له في قطعه قباء (ولا اجرة) عليه إذا حلف (وله) على الخياط (أرض) نقص الثوب لان القطع بلا إذن موجب للضمان وفيه وجهان في الروضة كاصلها بلا ترجيح أحدهما أنه ما بين قيمته صحيحا ومقطوعا وصححه ابن أبي عصرون وغيره لانه أثبت يمينه أنه لم يأذن في قطعه قباء والثاني ما بين قيمته مقطوعا قبضا ومقطوعا قباء واختاره السبكي وقال لا يتجه غيره لأن أصل القطع مأذون فيه وعلى هذا لو لم يكن بينهما تفاوت أو كان مقطوعا قباء أكثر قيمة فلا شيء عليه

ثم رأيت الشارح في باب العارية صرح بذلك فراجعهم اه ع ش عليه (قوله ان تلفت بالخل) فان تلفت بغيره فلا ضمان اه حل (قوله فانه يضمن مع اجرة الزائد الخ) أي إذا كان المالك معها وإلا ضمنها كلها اه حل ومقتضى تنظير الماتن ان يجري في هذا جميع التفاصيل في الذي قبله فانظر لاشيء قصره الشارح (قوله قال المتولى فكنته به) أي فيضمن القسط من الدابة إن تلفت بغير المحمول دون منفعتها اه حل والمعنى ان المكترى كالمستعير له أي للزائد أي كأنه استعار الدابة لاجل حمل الزائد أي بالنسبة له (قوله ولو قطع ثوبا وخاطه قباء الخ) فلو اختلفا قبل القطع تحالفا وكل ما اوجب التحالف مع بقائه اوجبه مع تغير احواله اه وعليه فيد ابالمالك كما قاله نقله عن ابن كج وقال الاسنوي انه ممنوع بل بالخياط لانه بائع المنفعة اه شرح مر (قوله وبذا امرتني) أي فعليك الاجرة وقال المالك بل امرتك بقطعه قبضا أي فعليك الارض وقوله واختاره السبكي معتمد ولو احضر الخياط ثوبا فقال رب الثوب ليست هذه ثوبي وقال الخياط بل هي ثوبك صدق الخياط اه حل (قوله والثاني ما بين قيمته مقطوعا الخ) ولا يقدح في ترجيحه عدم الاجرة له إذ لا ملازمة بينهما وبين الضمان وللخياط نزاع خبطه وعليه أرض نقص الترع ان حصل كما قاله الماوردي والرويانى وله منع المالك من شد خبطه فيه يجره في الدروز مكانه ولو قال ان كان هذا يكفيني قبضا فاقطعه فقطعه ولم يكفه ضمن الارض لان الشرط لم يحصل بخلاف ما لو قال هل يكفيني فقال نعم فقال اقطع لان الاذن مطلق ولو اختلفا في الاجرة او المنفعة او المدة او قدر المنفعة او قدر المستاجر تحالفا وفسخت الاجارة ووجب على المستاجر اجرة المثل لما استوفاه اه شرح مر وقوله وفي الدروز في المختار الدروز واحد دروز الثوب فارسي معرب ويقال للقمل والصبيان بنات الدروز اه

(فصل فيما يقتضى الانفساخ) وذكر له تلف المدين وحبسه وقوله والخيار وذكروه بقوله وخير في اجارة عين بعيب وقوله وما لا يقتضيهما وذكروه سبع صور بقوله لا يموت عاقد الخ اي وما يذكر معهما كقوله ولو اكرى جمالا الخ ويصح ان تكون هذه الصورة داخلة ايضا فيما لا يقتضيهما بدليل قول الشارح فيها فلا انفساخ ولا خيار (قوله بتلف مستوفى منه) أي ولو بفعل المستاجر فان قيل لو اتلف المشتري المبيع استقر عليه الثمن ولا ينفسخ البيع فهلا كان المستاجر كذلك اجيب بان البيع ورد على العين فاذا تلفها صار قابضها والاجارة واردة على المنافع ومنافع المستقبل معدومة لا يتصور ورود الاتلاف عليها اه عن (قوله ودار انهدمت) أي كلها فان انهدم بعضها ثبت للمكترى الخيار ان لم يبادر المكترى باصلاح قبل مضي مدة لئلا اجرة اه شرح مر وقوله ثبت للمكترى الخيار ثم ان كان المنهدم بما يفرد بالعقد كبيت من الدار المكتراة انفسخت فيه كما صرح به الدهميري وهو ما خوذ مما ساقى في الشارح فيما إذا غرق بعض الارض بما لا يتوقع انحساره وحيث ينفى التخيير فيما بقي من الدار وان كان المنهدم بما لا يفرد بالعقد كسقوط حائط ثبت الخيار في الجميع ان لم يبادر المكترى بالاصلاح وهذه هي محل كلام الشارح بدليل تفسيده المذكور اه رشيدى (قوله ودار انهدمت) سواء اهدمها المؤجر او المستاجر او اجنبى او انهدمت بنفسها انتهى حل (قوله لخدمة مسجد فحاضت) فقياس ما يأتى في غصب الدابة ونحوها تخصيص الانفساخ بمدة الحيض دون ما بعدها وثبوت الخيار للمستاجر لكن ظاهر اطلاق الشارح الانفساخ في الجميع وبقي ماله خالفت وخدمت بنفسها هل تستحق الاجرة ام لا فيه نظر والاقرب ان يقال ان كانت الاجارة ذمة استحققت الاجرة وإن كانت اجارة عين لم تستحق اه ع ش على مر (قوله لاستقراره) أي الماضي أي لاستقرار قسط من الاجرة وقوله به أي

(فصل) فيما يقتضى الانفساخ والخيار في الاجارة وما لا يقتضيهما (ينفسخ) الاجارة (تلف مستوفى منه معين) في العقد حسا كان التلف كدابة وأجير معينين ماتا ودار انهدمت أو شرعا كامرأة اكرت لخدمة مسجد مدة فحاضت فيها (في) زمان (مستقبل) لفوات محصل المنفعة فيه لاني بعض القبض إذا كان مثله اجرة لاستقراره به فيستقر قسط من المسمى

باعتبار اجرة المثل فلو كانت مدة الاجارة (٥٥٨) سنة ومضى نصفها واجرة مثله مثلا اجرة النصف الباقي وجب من المسمى ثلثا وان

كان بالعكس فثلثه وخرج
بالمستوفى منه غيره مما مر
وبالمعين في العقد المعين عما
في الذمة فان تلفها لا يوجب
انفساخا بل يبدلان كما مر
(و) تنفسخ (ب) محبس غير
مكترله (أ) للمعين (مدة
حبسه ان قدرت بمدة) سواء
احبسه المكري أم غيره
كغاصب لقوات المنفعة
قبل القبض وذكر حكم
غير المكري من زيادتي
وقولي بتلف مستوفى منه
معين مع قولي مدة حبسه
اعم مما عبر به في التلف
والحبس ومن قيده
الحبس بمضى مدة الاجارة
وخرج بالتقدير بالمدة
التقدير بالمحل كان اجردا به
لركوبها الى مكان وحسبت
مدة امكان السير اليه فلا
تنفسخ اذا لم يتعذر استيفاء
المنفعة (لا يموت عاقد من
حيث انه عاقد) للزومها
كالبيع سواء كانت اجارة
عين أم ذمة وتعبيري
بالحيثية اولى مما عبر به
وخرج بها مالو مات نحو
البطن الاول او الموصى
له بمنفعة شيء مدة حياته بعد
ايجاره والنظر في الاول
لكل بطن في حصته مدة
استحقاقه فتنفسخ بموته
الاجارة لا لكونه موصى
عاقد بل لقوات شرط
الواقف او الموصى حيثئذ
فانه لم يثبت له الحق الامدة

بالقبض وقوله فيستقر قسطه من المسمى أي حيث وقع العمل مسلما وظهر اثره على المحل وقوع العمل
مسلما ان يكون بحضرة المالك او في بيته وظهور الاثر كالحياطة والبناء بخلاف المحل فقد قال الشيخان لو
احترق الثوب بعد خياطة بعضه بحضرة المالك او في ملكه استحق القسط لوقوع العمل مسلما مع ظهور
اثره ولو اكثر اه المحل لجل جرة فانكسرت في الطريق لا شيء له اي وان كان بصحبة المالك احملا (قوله
باعتبار اجرة المثل) عبارة شرح مر بالنظر لاجرة المثل بان تقوم منفعة الدار الماضية والباقية ويوزع
المسمى على نسبة قيمتهما وقت العقد دون ما بعده فلو كانت مدة الاجارة سنة ومضى نصفها واجرة مثله
مثلا اجرة النصف الباقي وجب من المسمى ثلثا او بالعكس فثلثه لا على نسبة المدين لا خلافا لما اذ قد تزيد
اجرة شهر على شهر انتهت وقوله اذ قد تزيد اجرة شهر الخ قضيت ان لو قسط الاجرة على عدد الشهور كان
قال اجر تكها سنة كل شهر منها بكذا اعتبر ما سماه وزعا على الشهور ولا ينظر لاجرة مثل المدة الماضية ولا
المستقبله وهو ظاهر عملا بما وقع عليه العقد اعمش عليه (قوله سواء حبسه المكري) اي وان كان ذلك
لقبض الاجرة اعمش اعمش (قوله كغاصب) سواء كان غاصبا من المكري أو المكترى وقوله قبل
القبض اي قبض المنفعة اعمش (قوله قبل القبض) اي قبل استيفاء المنفعة وليس المراد به قبض العين لان
كلام المتن شامل لما بعد قبض العين (قوله لازوما كالبيع) فتبقى العين بعد موت المكري عند المكترى او
وارثه ليستوفى منها المنفعة فان كانت في الذمة فاللزوم دين عليه فان كان ثم تركه استوفى منها والاخير
الوارث فان وفي استحق الاجرة والا فللمستاجر الفسخ اشرح مر (قوله نحو البطن الاول) كالבطن
الثاني في وقف الترتيب وصورته ان يقول وقت هذا البيت مثلا على اولادى ثم اولادهم ثم اولادهم
وهكذا وجعلت النظر على الوقف لكل بطن مدة استحقاقه فاجره البطن الاول مائة سنة مثلا ثم انقضى
وقد بقي منها خمسون فتفسخ الاجارة في الباقي من المدة وقوله او الموصى له صورته ان يقول اوصيت
لزيد بمنفعة دارى مدة حياته ثم مات وقبل زيد الوصية ثم اجر الدار عشرين سنة مثلا ثم مات وبقى منها عشرة
مثلا فتفسخ الاجارة فيما بقي (قوله والنظر في الاولى لكل بطن الخ) وليس منه كما هو ظاهر ما لجعل النظر
لزوجه مادامت عزي اول ولده مالم يفسق فلا يفسخ ما اجره بالتزوج او بالفسق كما هو ظاهر خلافا لما
في حاشية الشيخ اه وشيذى (قوله مدة استحقاقه) اي حياته وخرج بما ذكره المالك من النظر مطلقا او على
جميع الوقف او لم يقيد بمدة حياته او كان الناظر غيرهم فلا تنفسخ سواء كان المستاجر بعضهم او من بعدهم
او اجنيا كذا قرره شيخنا ابعالشيخنا مراهق على الجلال (قوله وكذا الواجر الناظر الخ) هذا نظير
لما نحن فيه وليس منه لان الكلام في موت العاقد والبطن الاول هنا ليس بعاقدا قال مر في شرحه وتقدم انه
يجوز الناظر صرف الاجرة المعجلة لاهل البطن الاول ولا ضمان عليه ولو مات الآخذ قبل انقضاء المدة
وانقل الاستحقاق لغيره ولا ضمان على المستاجر بل يرجع اهل البطن الثاني على تركه القابض من وقت
موته كما اتى به والذخلاف للفقهاء ومن تبعه اه (قوله وكذا الواجر الناظر الخ) اعتمد مر صحة الاجارة
وعليه اذامات البطن الاول يرجع البطن الثاني في تركتهم بما يابل باقى المدة من المسمى كما لو اجره لاجني
ودفع الاجرة للبطن الاول ثم مات البطن الاول فكذلك يرجع البطن الثاني على تركه البطن الاول بما
ذكر فان لم يكن تركه فلا رجوع له لا على الناظر ولا على المستاجر في صورته ويستوفى ببقية المدة (قوله
وكذا الواجر الناظر) اي وهو من غير البطن الاول هذا والمعتمد عدم الانفساخ احملا وانظر ما فائدة
بقاء الاجارة وقال شيخنا العزيزى تنتقل العين المؤجرة للبطن الثاني مسلوقة بالمنفعة من جهة الوقف ولهم
الرجوع على تركه البطن الاول وما يحصل لهم من المنافع بعد موت البطن الاول الى انقضاء مدة الاجارة
في مقابلة الاجرة هذا ما انحط عليه كلام شيخنا بعد التردد وقال انه القياس والفرق بين هذه المسئلة
والتي قبلها ان النظر المشروط للبطن الاول مقيد بمدة حياتهم واما الحاكم فنظره عام لم يقيد

والشخص لا يستحق لنفسه على نفسه شيئا وكذا لو أجر من يمتق بموته كسوته ولدته ثم مات لا يستحقه العتق قبل اجارته (ولا يلوغ بغير سن)
أى باحتلام أو غيره كان أجره مدة لا يبلغ فيها بالسنة فبلغ فيها بغيره لأن وليه بنى تصرفه فيه على (٥٥٩) المصلحة فلم تكن المدة بيع فيها

بالسن لم تصح الاجارة
فيما بعد البلوغ به نعم ان بلغ
سفيها صححت فيه وتبصر
بما ذكر اعم بما عبر به (ولا
زيادة أجرة ولا بظهور
طالبها) أى بالزيادة عليها
ولو كانت اجارة عين وقف
لجرياها بالغبطة في وقتها كما
لو باع مال موليه ثم زادت
القيمة او ظهر طالب
بالزيادة عليها وهاتان
ذكرهما الاصل في كتاب
الوقف وان صورهما
باجارة الموقوف (ولا
باعثاق رقيق) كأي البلوغ
بغير السن (ولا يرجع)
على سيده (باجارة) لما بعد
العتق لانه تصرف فيه حالة
ملكه فاشبهه بالزوج امته
واستقر مهرها بالدخول ثم
اعتقها لا ترجع عليه بشيء
وخرج باعتقائه عتقه كان
علق عتقه بصفة ثم أجره
فوجدت الصفة فتفسخ
الاجارة لاستحقاقه العتق
قبلها (ولا خيار) لاحد في
هذه المنهيات لان ما ذكر
فيها لا يؤثر في المنفعة ولا
في العقد نعم ان مات
المكترى في اجارة ذمة
ولم يخلف وفاة وامتنع
وارثه من الايفاء فلمكترى
الخيار وذكروا في غير
الاعتاق من زيادتي (ولا)

بطلان دون بطلان (قوله والشخص لا يستحق لنفسه الخ) الشيء المستحق هو قسط الاجرة على فرض عدم
الانفساح فيستحق من حيث كونه مكترى باعلى نفسه من حيث كونه مكترى بالانتقال المنافع اليه اه شيخنا
والاولى ان يقال الشيء المستحق هو ما بقي من المنفعة تلك المدة فعلى فرض عدم الانفساح بصير مستحمله
من حيث انه مكترى على نفسه من حيث انتقال المنافع اليه بمقتضى شرط الواقف (قوله أى باحتلام) مثله افاقة
المجنون اه مهم (قوله كان أجره مدة) أى اجر المولى المولى عليه وحكم اجارته له حكم اجارته في هذا التفصيل
كأن شرح مر (قوله فلزم) أى ولم ينتظر لما طرأ قول ويشكل عليه مالوا أجره مال ممتات المولى عليه حيث
تفسخ وعلل بان ولا ينفذ بصورة على مدة ملك موليه ولا ولاية له على من انتقل ملكه اليه اه شربرى
(قوله لم تصح الاجارة فيما بعد البلوغ) والفرق بين السن والاحتلام ان الاحتلام ليس له امد ينتظر فلم
يسبب الى تفصيل بخلاف البلوغ بالسنة فان له امد ينتظر فتفسخ فيما جاوز المدة كما تقدم اه عزبى
(قوله نعم ان ابلغ سفيها الخ) عبارة قل على الجلال فلو بلغ سفيها استمرت انتهت (قوله أى بالزيادة
عليها) أى على أجره المثل ولو أجر الناظر باجرة شهدت اليه بانها اجرة المثل وحكم الحاكم بصحة
الاجارة سم قامت بينة بام الاجرة المثل فان كانت العين بحالها لم تتغير بان بطلان الحكم والام يلفتت اليها
اه حل (قوله وهاتان) أى قوله ولا بزيادة اجرة وقوله ولا بظهور طالبها ذكرهما الاصل الخ أى
فليست من زيادته وغرضه بهذه العبارة الاعتذار عن عدم التنبيه على اهمان زيادته كعادته (قوله ولا
يرجع على سيده) أى ونفقة في بيت المال ثم على مباسير المسلمين اه مر اه ع ش ولو انفسخت الاجارة
بعد العتق ملك منافع نفسه كفا في الروضة لانه صار مستقلا وانظر اذا أجره ثم رفته ثم انفسخت لكن
اعتمده شيخنا في مسألة الوقف عود المنافع للواقف اه شوبرى (قوله واستقر مهرها بالدخول)
اعتبر هنا استقراره وسياتي في النكاح ان الصداق يجب بالعقد حتى لو باعها بعده ولو قبل الدخول كان
المسمى للبائع اه شوبرى (قوله فوجدت الصفة) أى غير الموت اخذنا سبق ولو فسخت الاجارة
بعد العتق بعيب ملك منافع نفسه ولو أجر داره ثم وقفها ثم فسخت الاجارة رجعت للوقف اه
حل (قوله ولا يبيع الدين المؤجرة) ظاهر صديقه ان هذا وما بعده لا خيار فيهما فان كان كذلك
اشكل الفرق بين مسألة الحمام ومسألة انقطاع ماء الارض وان لم يكن كذلك وكان فيهما الخيار فلا فرق
وتأخيرهما متعين (قوله ولا يبيع الدين المؤجرة) أى سواء قدرت الاجارة بزمان او بمحل عمل خلا فالحج
وبخير المشتري اذا جهل الاجارة او علمها او جهل مقدار المدة او علمها وظن ان به الاجارة وبحت بطلان
البيع في الثانية ولو انفسخت الاجارة كانت بقيمة المدة للبائع اه حل (قوله أى غير المعقود عليه) اما فيه فهو
العيب الآن في قوله وخير في اجارة عين بعيب الخ (قوله كنعذرو قدوحام) ومثله فيما يظهر مالو عدم
دخول الناس فيه لفئة او خراب ما حوله كما لو حرب ما حول الدار والكان او بطل أمر البلدة التفرج
في السفن وقد كثرها او دار ذلك ومن فرق بين ذلك وبين الاول فقد ابدع ومن ثم لم يقل احد فيمن
استاجر حافه دم الحب افحط انه يتخير اه شرح مر (قوله كنعذرو قدوحام) وكما مشاع الرضيع من ثدى
المرضعة بلا علة تقوم به اه ع ش على مر (قوله وبضم المصدر) هذا بيان للاشهر والا فليل بالضم
فيهما وقيل بالفتح فيهما اه ع ش على مر وكل من المعنيين مراد هنا فيصح كل من الضبطين (قوله وسفر)
معطوف على وفود أى وكنعذرو سفر بالدابة لمكتراة لظرو وخوف مثلا وبصح عطفه على
تعذر والتقدير وكسفر أى طرؤه لمكتر دارا مثلا وقوله ومرض وهلاك زرع معطوفان
على تعذر لا غير هكذا يؤخذ من شرح مر (قوله ومرض لمكتر دابة) ومثله مؤجرها

تفسخ (بيع) العين (المؤجرة) للمكترى او غيره ولو بغير اذن المكترى ولا يؤثر طرؤه ملك الرقبة وإن تبعته المنافع لو لا ملكها أولا كما
لو ملك ثمرة غير مؤجرة ثم اشترى الشجرة لا يؤثر طرؤه ملكها في ملك الثمرة فان دخلت في الثمرة لو لا ملكها أولا (ولا بعذر) في غير
المعقود عليه (كنعذرو قدوحام) على مكتره بفتح الواو ما يوقد به وبضم المصدر (وسفر) لمكتر دارا مثلا (ومرض) لمكتر دابة ليسافر عليها

(وهلاك زرع) ولو بجائحة كشدة (٥٦٠) حرأوبرداوسيل لان كلامهما لا يؤثر في المقتود وعليه ولذا لا يحط للجائحة شي من الاجرة

كما صرح به الاصل (وخير)
المكثري (في اجارة عين
بعيب) يؤثر في المنفعة تأثيرا
يظهر به تفاوت الاجرة
(كانقطاع ماء ارض
اكثر من اجارة وعيب
دابة) مؤثر (وغصب
واباق) للشيء المكثري
فان بادر المكري الى ازالة
ذلك كسوق ماء الى الارض
وانتزاع المصوب ورد
الابق قبل مضي مدة لمثلها
اجرة سقط خيار المكثري
وتفسخ الاجارة شيئا
فشيئا في الاخيرتين ان
قدرت بزمان والا فلا
تفسخ وقولي بعيب مع
جعل المذكورات امثلة له
اولى من اقتصاره عليها
وخرج بالتقيد باجارة
العين وهو من زيادتي في
الاخيرتين اجارة الذمة
فلا خيار فيها بذلك بل على
المكري الا بدل كما سرفان
امتنع اكثري الحاكم عليه
وبانقطاع ماء الارض
نحو غرقها بماء ولم يتوقع
انحساره عنها مدة الاجارة
فتفسخ به كانه دام الدار
والخيار فيما ذكر على
التراخي لان سببه تعذر
قبض المنفعة وذلك بتكرر
بتكرر الزمن (ولو اكرى
جمالا) ولو في الذمة (وسلها
وهرب) فلا انفساخ
ولا خيار بل ان شاء تبرع
بمؤنتها او (مؤنتها القاضى

الذي يلزمه الخروج معها اه شرح مر (قوله وهلاك زرع) اى في الارض المستاجرة وله ان يزرع ثانيا
زرعا يدرك قبل فراغ المدة فيما يظهر لا ناول منعاه من الزراعة ثانيا بعد آوان الحصاد مثلا اسكون
الزراعة الثانية بضعف قوة الارض لكن لا تمنعها لجرى ان لعادة بمثله ولو على ندور فيفرض الاول
كالعدم ويستأنف زرعها من نوع الاستاجرة له او غيره مما لا يزيد ضرره عليه ثم ان تاخر عن مدة الاجارة
بقي باجرة المثل لذلك الزمن وليس مما يمتنع زرع ثانيا ما جرت لعادة فيه بتكرار الزرع مرة بعد اخرى
كزرعها أولا بوسيماء مثلا ثم ثانيا سيماء مثلا ع ش على مر (قوله لا يحط للجائحة) اى لا يجب ولا يستحق
اه حل (قوله وخير في اجارة عين بعيب الخ) وجزم الشيخان بان خشرة مشيها ليس عيبا وذكر ابن
الرفعة انه عيب وحمل الاول على خشونة لا يخشى منها السقوط والثاني على خلاف ذلك اه حل (قوله
كانقطاع ماء ارض) كما النيل فاذا اجر الارض التي تروى من ماء النيل وكانت تروى من الماء الغالب
ولا يتقيد بخمسة عشر ذراعا وستة عشر كما ذكره مر صرح فاذا انقطع ماؤه في بعض السنين خير فان فسخ
فذاك والا لزمته الاجرة فتأمل اه حل (قوله كانقطاع ماء ارض الخ) اى ابماء اسم الاجارة مع امكان
سقيها بماء آخر ومنه يؤخذ انه لو لم يمكن سقيها بماء أصلا انفسخت اه حل (قوله وعيب دابة) اى مقارن
للعقد حيث كان جاهلا به او حادث لنضره وهو كما قال الاذرعى وغيره ما أثر في المنفعة تأثيرا يظهر به
تفاوت اجرتها ككونها تعثر او تتخلف عن الغافلة اه شرح مر وليس من العيب ما لو وجد بالبيت
المؤجر بقاوان كثر كدائها مشر لا مانع من ان يقال بثبوت الخيار اذا كانت كثرته خارجة عن العادة في
أمثاله اه ع ش (قوله وغصب) وليس للمستاجر مخاصمة في عين المصوب بخلاف المنفعة بان يدعى انه
يستحق منفعتا ويريد رفع يده عنها وعبارة شيخنا ولا يكلف النزاع من الغاصب وان سهل عليه اه حل
(قوله قبل مضي مدة لمثلها اجرة الخ) فان استغرق الغصب جميع المدة انفسخت في الجميع وان زال الغصب
وبقي من المدة شيء ثبت الخيار للمستاجر لتفريق الصفقة اه ع ش على مر (قوله والخيار فيما ذكر) اى في غير
الغصب والابق أما فيهما فهو على الفور لتفريق الصفقة وكذا لو ساق الماء اليها اه حل وعبارة ع ش
قوله والخيار فيما ذكر الخ بدخل فيه الغصب والابق لكن الخيار فيها ما فوري لانه خيار تفريق الصفقة
وهو فوري لا يقال كونه فوريا يائى فوله لم انه اذا غصب العين تفسخ الاجارة شيئا فاذا عادت ليد
المكثري تخير بين الفسخ فيما بقي والاجارة ويرد عليه انه بمضى جزء تحت يد الغاصب يقابل باجرة
تفسخ فيه الاجارة ويثبت للمكثري الخيار وعليه فتاخير الفسخ بعد ذلك يسقط خياره فكيف يثبت له
بعد اذا عادت العين ليد المستاجر لانا نقول بمضى اى جزء من المدة تحت يد الغاصب تفسخ فيه الاجارة
فيثبت للمكثري الخيار بعد مضيها فل فسخ فذاك ان لم يفسخ ثم مضت مدة أخرى ثبت له الخيار بمضى
الثانية لتجدد الضرر وهكذا الى ان يعود ليد المكثري فيثبت له الخيار بمضى المدة الاخيرة على
الفور فان تراخى ثم فسخ لم يفسخ فسخه وكذا يقال في الا بان اه ع ش (قوله لان سببه تعذر قبض) اى
ولعدم تفريق الصفقة واذا اجازوا التقدير بالعمل استوفاه بعد عود العين ولزمه جميع الاجرة او
بالزمان انفسخت فيما مضى بقسطه من المسمى واستعمل العين فيما بقى منه ان كان والا انفسخت
الاجارة وسقط المسمى ان لم يكن بتفريط من المستاجر قاله الماوردى فراجع ذلك وحرره اه قل
على الجلال (قوله ثم ان لم يجد له ما لا الخ) عبارة شرح مر فان لم يجد له ما لا بان لم يكن له غيرها وليس فيها
زيادة على حاجة المكثري والاباع الزائد ولا اقتراض انتهت (قوله ولا فضل فيها) وصورة الفضل
ان يكثري جمالين اردبين من البر ويكون احدا الجمالين بقدر على حمل الاربدين اه شيخنا وتصوير الحلبي
بقوله بان يحتاج الى بعضها يمكن تنزيله على ما التصور ونص عبارته قوله ولا فضل فيها اى الجمال
بان يحتاج الى بعضها والاباع ذلك البعض الذى لا يحتاج اليه وامتنع القرض وظاهر كلامهم انه يبيعها
غير مسلوبة المنفعة وصار ذلك كأنه غير مؤجرا اه والمعتمد انه لا يبيعها الا مسلوبة المنفعة اه شيخنا

(قوله)

من مال مكرثم) ان لم يجد له ما لا ولا فضل فيها (اقتضى عليه القاضى ودفع ما اقترضه لثقة من المكثري او غيره

(قوله ثم باع منها الخ) خرج بمنها جميعا فلا يبيعه ابتداء لتعلق حق المستاجر باعيانها ومنازعة مجلي فيه بانه لا يفوت حقه لعدم انفساخ الاجارة به غير ظاهرة الا ان يحمل على ما بحثه الاذرعى من انه لو راي الحاكم في اجارة الذمة مصلحة في بيعها والاكثر ايه بعض الثمن للمستاجر جاز له جز ما حيث جاز له بيع مال الغائب بالمصلحة والوجه انه لو راي مشتريا لها مساوية المنفعة مدة الاجارة لزمه ان يبيع منه ما يحتاج منها لبيعه مقدما له على غيره لانه الاصلح اه شرح مر (قوله وله ان ياذن لمكتر الخ) الظاهر ان هذا مستقل ليس مترقا على ثم الثانية اه عميرة اه شوري وقوله للضرورة تعطيل لقوله وله ان ياذن الخ وافهم كلامه انه لا يرجع بما انفقه بغير اذن الحاكم وعمله ان وجدوا مكن اثبات الواقعة عنده والا شهد على انه انفق بشرط الرجوع ثم رجع فان تعذر الاشهاد فلا رجوع وإن نواه لانه نادرا اه عتاني (قوله وله) اي للقاضي وهذا راجع لاصل المسئلة وليس مرتبة اخرى اه شيخنا (قوله ولو هرب مكريها بها الخ) محترز قوله وسلمها كما يعلم من شرح مر (قوله فان تعذر الاكثر اه عليه الخ) لم يذكروا بيع القاضي حيث ذكروا قيل به إذا كان في محل ولايته وباعه انقاد على انتزاعه لم يبعد فليحرر اه حل

(كتاب احياء الموات)

اي عمارة الارض التي لم تعمّر شبت عمارتها باحياء الموتي لما فيها من احداث منفعة بامر جائز قال بعضهم الارض ملك لله ثم ملكها للشارع ثم ردها للشارع على امته المسلمين وقال الزركشي الارض اما مملوكة او محبوسة على حقوق عامة او خاصة او منفكة عن ذلك وهو الموات اه قل على الجلال (قوله وما يذكر معه) اي من قوله فصل منفعة الشارع مرور الى آخر الكتاب اه (قوله من عمر ارضا) بتخفيف الميم وهو لغة القرآن قال تعالى إنما يعمر مساجد الله ويجوز فيه التشديد وهذا كله حيث لم تعلم الرواية اه ع ش على مر وفي المصباح انه من باب قتل (قوله وخبر من احياء ارض ميتة الخ) اتي بهذا بعد الاول ليدل على السنية التي سيدعيها وقوله فيها اي في احيائها وقوله منها اي مما خرج منها بزرعها او لوانيا (قوله فله فيها اجر) هو مخصوص بالآخرة وفيه دليل على ان الذي لا احياء له لانه لا ثواب له في الآخرة وهذا مخالف لما سياتي انه من اهل الاحياء بدارهم وفيه ان محله اذا لم يسلم فاذا سلم ائيب والا فلا ثاب في الآخرة فله الاحياء واذا احياء فان أسلم ائيب ولا فلا اه حل (قوله العوافي) جمع عافية او عاف اي طلاب الرزق من انسان او طير او غيرها منها فهو له صدقة والشرب كالاكل وهما الاغاب اه قل على الجلال وفي المختار عفا من باب عداو اعتفاء اذا ناه يطلب ممر وفه والعفاة طلاب المعروف الواحد عاف اه (قوله وما اكلت العوافي منها) اي ما صرفه على العملة في احيائها فهو له صدقة اي يثاب عليه كثواب الصدقة وان كان في القابلة عملهم ولا يتوقف ذلك على نية بل يثاب على ذلك ولو لم ينو وكان ذلك لغرض نفعه لان الاحياء سنة وما كان واجبا او سنة لا يتوقف حصول الثواب فيه على نية وقراءتها اي حقيقة ان كان من نفس ما ثبت فيها او من اجلها كالاجرة المذكورة وفي زى نقلا عن الاسعاد ما نصه يانا لطلاب الرزق من انسان او بهيمة او طير وهو يشمل ما يزرع فيها او يغرس بعد الاحياء اه ع ش (قوله اي طلاب الرزق) اي من انسان او بهيمة او طير وفيه دليل على ان الذي ليس له الاحياء لان الاجر لا يكون الا للسلم اه اسعاد اه زيادي أقول وقد تمتع دلالة على منع احياء الذي وقوله فهو له صدقة لا يؤخذ منه التخصيص بالمسلم لان الكافر له الصدقة ويثاب عليها اما في الدنيا فبكثرة المال والبنين واما في الآخرة فتتخفيف العذاب كباقي المطلوبات التي لا تتوقف على نية بخلاف ما يتوقف عليها فانه لا يصح خصوصها والتخصيص بالمسلم يقتضي ان الكافر لا يصح احياءه وهو فاسد لما ياتي في المتن في قوله او يلاذ كفار الخ والاحكام الشرعية الواردة بعمومها تشمل الكفار فانهم مخاطبون بالفروع على الصحيح ولو كان التخصيص في الخبر مراد القليل جلاد المسلمين وفي المصباح الثواب الجزاء واثابه الله فعل له ذلك وقال في

(ثم) إن تعذر الاقراض او لم يره القاضي (باع منها قدر مؤنتها وله ان ياذن لمكتر في مؤنتها) من ماله (ليرجع) للضرورة ويصدق بيمينه في قدرها عادة ويدخل في مؤنتها مؤنة من يتعهدا ولو هرب مكريها بها فان كانت الاجارة في الذمة اكثرى القاضي عليه من ماله فان لم يجد له مالا اقترض عليه القاضي واكثرى فان تعذر الاكتراء عليه فلكمكترى الفسخ وان كانت اجارة عين فله الفسخ كالو نددت الدابة وتعييرى بتم الثانية هو الموافق لما في الروضة وأصلها بخلاف تعبيره بالواو

(كتاب احياء الموات)

وما ذكر منه والاصل فيه قبل الاجماع اخبار كخبر من عمر ارضا ليست لاحد فهو أحق بها رواه البخاري وخبر من احياء ارض ميتة فله فيها اجر وما اكلت العوافي اي طلاب الرزق منها فهو له صدقة رواه النسائي وغيره وصححه ابن حبان

الالف مع الجيم أجره الله أجر من باب ضرب وقتل وأجره بالمدلغة إذا أتاه أهله فلم يقيد ما يسمى ثواباً بجزاء
المسلم فاقضى أن كل ما يقع جزاء يسمى ثواباً وأجره سواء كان الفاعل مسلماً أو كافراً أه ع ش على م ر (قوله
وهو سنة لذلك) أي للحديث الثاني أه ع ش (قوله لم تعمر في الإسلام) أي يقينا (قوله ما لم تعمر) أي ما لم
تتقن عمارته في الإسلام من مسلم أو ذمي وليس من حقوق عامر ولا من حقوق المسلمين أه شرح م ر
(قوله أن كان يبلادنا) أي المسلمين والمراد بدار الإسلام ما بناه المسلمون كبغداد والبصرة واسم أهله
عليه كالمدينة واليمن أو فتح عنوة كخيبر ومصر وسواد العراق وأصلها والارض لنا وهم يدفعون الجزية
وفي هذه عمارتها أي ومواطنها متحجرة لاهل النقي وحفظه على الامام وان صالحناهم على ان الارض لهم فواتها
متحجرة لهم ومعه يررها ملك لهم (فرع) لو ركب الارض ماء او رمل او طين فهي على ما كانت عليه من
ملك او وهب فان كان ذلك الرمل مثلاً يملوكا قليلاً سكة اخذه وان لم ينحسر عنها ولو انحسر ماء النهر عن
جانب منه لم يخرج عن كونه من حقوق المسلمين العامة وليس للسلطان اقطاعه لاحد كالهرة وحريمه ولو
زرعه أحد لزومه أجرته لمصالح المسلمين ويسقط عنه بقدر حصته ان كان له حصة في مال المصالح نعم
للامام دفعه لمن يرتفق به بما لا يضر المسلمين ومثله ما ينحسر عنه الماء من الجزائر في البحر ويجوز زرعه
ونحوه لمن لم يقصد احياءه ولا يجوز فيه البناء ولا الفراس وما يضر المسلمين هذا ما اعتمدته شيخنا تبعاً لم
وبالغ في الانكار على من ذكر شيئاً مما يخالفه والله اعلم أه قل على الجلال (قوله ملكه مسلم باحياء) أي
ولا يحتاج في الملك هنا الى افظ لانه اعطاء عام منه صلى الله عليه وسلم لان الله تعالى اقطعه ارض الدنيا كارض
الجنة ليقطع منها ما شاء ما شاء من ثم أفنى السبكي بكفر معارض أولاد تميم فيما اقطعه صلى الله عليه
وسلم له بارض الشام واجمعوا عليه في الجملة أه شرح م ر وما في الموات من نحو غرس وحشيش يملك بملك
البقرة تبعاً لها لا باحياء ذلك الشجر مثلاً (فرع) علم امام انه لا يصح اقطاع عامر ولو ارفاقاً قال شيخنا
م ر وسكتوا عن الاقطاعات الواقعة للجندي الاراضى العامة لاستغلاها ويظن انه تمليك منفعتها وله
ايحارها ما لم يزرعها الامام وما ياخذ الجندي منها حلال بطريقه أه قل على الجلال (قوله ولو غير مكلف)
أي بشرط تمييزه أه زى لكن يعارضه قول الشارح كجنون الا أن يحمل على مجنون له نوع تمييز وكتب
سم على منهج وشمل ما ذكر الرقيق ويكون لسيده أه وهذا في غير البعض اما البعض فان كان بينه وبين
سيده مهابة فهو لمن وقع الاحياء في نوبته واذالم تكن مهابة فهو مشترك بينهما ولا يتوقف ملك سيده او
هو على قصد واحد منهما بخصوصه بل متى احياء ما لا يتوقف ملكه على قصد او قصد التملك فيما يتوقف
ملكه على قصد كالأبار كان حكمه ما ذكر أه ع ش على م ر (قوله ولو غير مكلف) أي حيث كان يميز في نحو
حفر بئر في نحو احياء ارض لا يشترط فيه التمييز لان الاول يكون للتملك وغيره والثاني لا يكون الا
للتملك أه حل وعبرة شرح م ر وما لا يفعل عادة للتملك كبناء دار لا يعتبر قصده بخلاف ما يفعل له
ولغيره كحفر بئر فانه يتوقف على قصده أه وقوله فانه يتوقف على قصده وفائدة ذلك أن ما جرت به العادة
بقصده اذا فعله بلا قصد ككونه غير مكلف لم يملكه فغيره احياءه بخلاف ما لم تجر العادة في
احيائه بقصد فانه يملك بمجرد عمارته حتى لو عمره غيره بعد احيائه لا يملكه أه ع ش عليه
(قوله ولو محرم الخ) عبارة اصله مع شرح حجاج ويجوز قطعا احياء موات الحرم بما يفيد
ملكه كما يملك عامر بالبيع وغيره بل يسن وان قلنا بكرامة بيع عامر هادون عرفات وأن لم تكن
منه اجماعاً فلا يجوز احياءها ولا تملك به في الاصح لعلحق حق التملك بها وان اتسعت ولم تضق به
وقياس ما ياتي في المحصب بالاولى ان نمرة كذلك لان الاقامة بها قبل روال يوم عرفة من سنن الحج الا كيدة
قلت ومزدلفة وان قلنا المبيت بها سنة ومضى كمرقة والله اعلم بذلك مع الخبر الصحيح قيل يا رسول الله
الا نبي لك يتابعني يظالك فقال لا من مناخ من سبق ويبحث ابن الرقة فيهما ما القطع بالمنع لتضييقهما والحق
بهما المحصب لانه يستلجج اذا تقروا ان يبيتوا فيه واغرض بانه ليس من مناسك الحج ويرد بانه

وهو سنة لذلك والموات
اخذاً مما ياتي ارض لم تعمر
في الإسلام ولم تكن حريم
عامر (ما لم يعمر ان
كان يبلادنا ملكه مسلم) ولو
غير مكلف (باحياء ولو
محرم) اذن فيه الامام أم
لا بخلاف الكافر وان
أذن فيه الامام لانه
كالاستعلاء وهو ممتنع عليه
بدارنا كما سيأتي

والاحتشاش والاصطياد
بدارنا وقولي ملكة أولى
من قوله - تملكه لاسهامه
اشتراط التكليف وليس
مرادا (لا عرفة ومزدلفة
ومنى) لتعلق حق الوقوف
بالاول والمبيت بالآخرين
قال الزركشي وينبغي
الحاق المحصب بذلك لانه
يسن للعجيج المبيت به (أو)
كان (يلاد كفار ملكة
كافره) اي الاحياء لانه
من حقوقهم ولا ضرر علينا
فيه (وكذا) يملكه (مسلم)
باحياته (ان لم يذونا) بكسر
المعجمة وضمها أي يدفعونا
(عنه) بخلاف ما يذونا
عنه أي وقد صولحوا على
ان الارض لهم (وما عمر)
وان كان الآن خرابا
فهو (لمالك) مسلما كان
او كافرا (فان جهل) مالكه
(والعمارة اسلامية قال
ضائع) الامر فيه الى رأى
الامام في حفظه او بيعه
وحفظ ثمنه او اقتراضه
على بيت المال الى ظهور
مالكه او جاهلية فيملك
باحياء) كالركاز نعم إذا كان
يلادهم وذبونا عنه وقد
صولحوا على انه لهم فظاهر
اننا لملكه باحياء (ولا
يملك به) اي بالاحياء
(ضريم عامر) لانه مملوك
لمالك العام تبعاله (وهو)
اي حریم العامر (ما يحتاج
اليه لتمام انتفاع) بالعامر

لتابع لها انتهت (قوله وللذي والمستأن الاحتطاب الخ) أي لان المساحة تغلب في ذلك اه شرح مر (قوله
وليس مرادا) اي لانه يصح احياء الهبي المميز والمجنون الذي له نوع تميز كافي ع ش على مر (قوله لا عرفة
الخ) مستثنى من الحل وقوله ومزدلفة وهى كل منهما مستثنى من الحرم اه ح لو فى تقريره من انشاخ ان
الكل مستثناء من الحرم وسوغه فى عرفة ان بهضاهما واران الحكم لا يتقيد بذلك البهضه وهذا غير صحيح
كما لا يخفى اذ بين عرفة وبين الحرم وادى نمرة وعرضه انف ذراع كما هو مقرر فى المناسك (قوله بكسر المعجمة
وضمها) اقتصر فى المصباح والخيار على الضم فلهذا الافصح وان اشعر كلام الشارح بخلافه اه ع ش على مر
(قوله قد صولحوا على ان الارض لهم) فان لم نصالحهم فهى دار حرب فيملكه المسلم بالاحياء وان ذبونا
عنه اه ح (قوله والعمارة اسلامية) أى يقينا اه شرح مر ثم قال فى محل آخر ولولم يعرف هل هى جاهلية
او اسلامية قال بعض شراح الحاوى فى ظنى انه لا يدخلها الاحياء اه وما ظنه هذا البهض جزم به فى
الانوار وصححه الشارح والده فى تصحيح العباب وعليه فقوله فيما مر يقينا ليس بقيد اه رشيدى (قوله
الى ظهور ماله) أى ان رجى والا كان ملكا لبيت المال فله اقطاعه كفى البحر وجرى عليه فى شرح المذهب
فى الزكاة فقال للامام اقطاع ارض بيت المال وتمليكها أى إذا رأى مصلحة سواء اقطع رقبها ام منفعتها
اسكنه فى الشق الاخير يستحق الانتفاع بهامدة الاقطاع خاصة كفى الجواهر وما فى الانوار مما يخاف
ذلك مردود ويؤخذ بما ذكرهكم ما عمت به البلوى من اخذ الظلمة الكروى وجلود البهائم ونحوها التى
تذبح وتؤخذ من ملاكها نهر او تعذر رد ذلك لهم للجهل باعيانهم وهو صيرورتها لبيت المال فيحل بيعها
واكلها كما أفق بذلك الوالدر حمة الله اه شرح مر وقوله وتمليكها ومنه ما جرت به العادة الآن فى أما كن
خربة بمصرنا جهلت اربابها ويشر من معرفتهم فياذن وكيل السلطان فى ان من عمر شيئا منها فهو له
فن عمر شيئا منها ملكه وينبغى ان محله مالم يظهر كون المحيا مسجدا او قفا او ملكا لشخص معين فان ظهر
لم يملكه وبعد ظهوره فهو بخير كفى اعارة الارض للبناء و"فراس بين الامور الثلاثة وينبغى ان تلزمه
الاجرة المالك مدة وضع يده اه ع ش عليه وقوله وتعذر رد ذلك لهم للجهل باعيانهم أى بان لم يعرف احد
منهم كما يعلم من الماخوذ منه فليست الصورة انهم موجودون لكن جهل عين مالكل منهم كما هو الواقع فى
جلود البهائم الان اذا حكمها انها مشتركة بين اربابها كفى افتاء النووى الذى مر فى الاشارة اليه فى باب
الغصب اه رشيدى (قوله حریم عامر) سمي بذلك لتحريم التصرف فيه لغير صاحب الدار اه سم (قوله
لانه مملوك المالك العامر تبعاً) غير انه لا يباع وحده كما قاله ابو عاصم العبادى اه شرح مر وقوله غير انه لا يباع
اى حيث لم يمكن مالك الدار احداث حریم لها كالممر على مامر للشارح فى البيع ويؤخذ منه انه لو تعدى
احد بالزراعة او نحوها فيه لزمه اجرة مثله ويقطع ما فعله بجنانا فان رضوا ببقائه بالاجرة فقياس منع عدم بيعه
وحده عدم جوازها الا ان يفرق بان المنفعة يتسامح فيها بما لا يتسامح به فى تمليك العين واجرة المثل اللازمة
له اذا اخذت وزعت على اهل القرية بقدر املاكهم بماله حق فى الحریم اه ع ش على مر (قوله وهو ما يحتاج
اليه الخ) أى بان لا يكون ثم ما يقوم مقامه اما لو اتسع الحریم واعتيد طرح الرماد فى موضع منه ثم احتيج الى
عمارة ذلك الموضع مع بقاء ما زاد عليه فتجوز عمارة لعدم تقويت ما يحتاجون اليه واما لو اريد عمارة
ذلك الموضع بتمامه وتكليفهم طرح الرماد فى غيره بجواره ولو قريبا منه فلا يجوز بغير رضاهم لانه
باعتيادهم الرمي فيه صار من الحقوق المشتركة وهذا يقع بيلادنا كثيرا فليفتن له وكذا يجوز الفراس
فيه لما لا يمنع من انتفاعهم بالحریم كان غرس فى مواضع يسيرة بحيث لا تقوت منافعهم المقصودة من
الحریم اه ع ش على مر (قوله لتمام انتفاع بالعامر) أى وإن حصل اصل الانتفاع بدونه اه شرح مر
(قوله فالحریم لقرية بحياة ناد الخ) وحریم النهر كالنيل ما تمس الحاجة له التمام الانتفاع به وما يحتاج
لالقاء ما يخرج منه لو اريد حفره او تنظيفه فيمتنع البناء فيه ولو مسجد او يهدم ما بنى فيه

كما نقل عن اجماع الائمة الاربعة ولقد عمت البرزى بذلك في عصرنا حتى انكف العلماء في ذلك واطالوا بالجزر
الناس فلم ينزجروا ولا يغير هذا الحكم كما افاده الودرحه الله تعالى وان بعد عن الماء بحيث لم يصر من
حرية لا احتمال عوده اليه ويؤخذ من ذلك ان ما كان حريما لا يروى وصفه بزوال متبوعه ويحتمل خلافه
اه شرحه وقوله ولو مسجد او يهدم الخ قال الشيخ في حاشيته ومع وجوب هدمه لا تحرم الصلاة فيه لان
غاية امره انها صلاة في حريم النهر وهي جائزة بتقدير عدم البناء فع وجوده كذلك أي لانه مأذون فيه من
واضعه ومعلوم ان وقف البناء غير صحيح لاستحقاقه الازالة وتبقى ما اذا مات الواضع هل يعتبر اذن كل من
آل اليه ارض ذلك او علم رضاه اذ لم يخرج عن الملك بالوضع المذكور كما هو ظاهر ينبغي نعم كذا ظهر لي
فليناهل ثم قال الشيخ وعليه فلو كان للمسجد المذكور امام او غيره من خدمة المسجد او بمن له وظيفة فيه
كقراءة فينبغي استحقاقهم المعلوم كما في المسجد الموقوف وفقا صحيحا لان القراءة والامامة ونحوهما
لا تتوقف على مسجد واعتقاد الواقف صحة وقفه مسجد لا يقتضي بطلان الشرط وتصح فيه الجمعة
ايضا لانه يشترط لجواز الاقصر مجاوزة عمله فهو كساحة بين الدور قال قاضيه فانه مهم اه وهو جدير بما
ذكر لنفاسته لكن قوله فينبغي استحقاقه المعلوم لا ينبغي ان يحل استحقاقهم له من حيث الشرط اذا كان
الواقف يستحق منفعة ما جعل المعلوم منه اما اذا كان لا يستحق ذلك بان جعل المعلوم من اما كن جعلها
بجوانب المسجد واسفل في الحريم ايضا كما هو واقع كثير فلا ينبغي ان لا يدخل لشرط الواقف فيه لعدم
استحقاق وقفه ثم ان كان له المعلوم من يستحق في بيت المال جاز له تعاطيه لان منفعة الحريم تصرف
لمصالح المسلمين كما صرحوا به وان لم يكن من يستحق في بيت المال فلا يجوز له تعاطيه كما هو ظاهر فتأمل اه
رشيدى (فرعان) احدهما الا تنافع بحريم الانهار كما فيتم الوضع الاحمال والاثقال وجعل زريبة من
قصب لحفظه الامنة كما هو الواقع اليوم في ساحل بولاق ومصر القديمة ونحوها ينبغي ان يقال فيه ان فعله
للارتفاق به ولم يضر بالتنافع غيره ولا ضيق على المارة ونحوهم ولا عطل او نقص منفعة النهر كان جائزا ولا
يجوز له اخذ عوض منه على ذلك والاحرم ولزمته الاجرة لجميع المسلمين وكذا يقال فيما لو انتفع بمحل
انكشف عنه النهر في زرع ونحوه الثاني ما يحدث في خلال النهر من الجزائر والوجه الذي لا يصح غيره
خلافا لما وقع لبعضهم امتناع احيائها لانها من النهر او من حرمة لا تحتاج راكب البحر والمارة للتنافع
بها بوضع الاحمال والاستراحة والمرور ونحو ذلك بل هي اولى بمنع احيائها من الحريم الذي يتباعد عنه
الماء وقد تقرر عن بعضهم انه لا يتغير حكمه بذلك اهم رشم هل يتوقف الانتفاع بها على اذن من الامام ام
لا فيه نظرم الاقرب الثاني فلا يثبت بذلك وان لزمته الاجرة اه ع ش على م ر (فرع) في فتاوى السيوطي
رجل يده رزقة اشترى اثمان مات فوضع شخص يده عليها بتوقيع ساطاني فهل للورثة منازعته الجواب ان
كانت الرزقة وصلت الى البائع الاول بطريق شرعي بان اطعمه السلطان اياها وهي ارض موات فهو
ملكها ويصح منه بيعا وملكها المشتري منه واذا مات فهي لورثته ولا يجوز لاحد وضع البدع اياها لا بامر
سلطان ولا غيره وان كان السلطان اطعمه اياها وهي خير موات كما هو الغالب الآن فان المقطع لا يملكها
بل ينتفع بها بحسب ما يقرها السلطان وللسلطان انتزاعها منه متى شاء ولا يجوز للمقطع بيعها فان باع ففاسد
واذا اعطاها لاحد نفذ ولا يطالب اه واقول ما تضمنه كلامه من ان اقطاع السلطان لغير الموات لا يكون
على وجه التملك ممنوع كما يعلم من كلام الشارح وحينئذ فاذا اطعمه غير الموات تملكها فينبغي ان يجري فيه
ما ذكره المجيب في الشق الاول اه سم على حج وبقى ما لو شك هل هو اقطاع تملك او ارفاق فيه نظر
والاقرب الثاني لان الاصل عدم التملك اه ع ش على م ر مسألة استطرد السؤال حال تقرير
هذا المحل عن سد بركة مملوكة مباحة او مملوكة هل يملك ما فيها من السمك فاجاب م ر بما
هو معلوم مما قرره في باب الصيد وهو انه ان سدها بقصد اصطياده واعتيد اصطياده بمثل
هذه البركة ملكه والا كان متحجرا فاذا صرف الماء عنه جاز بيعه وان لم يستل به في الاول دون الثاني لعدم

(ومرتكض الخيل) الخيل او نحوها فهو اعم من قوله ومرتكض الخيل (ومناخ ابل) (٥٦٥) بضم الميم اى الموضع الذى تناخ فيه

(ومطرح رماد) وسرجين
(ونحوها) كراح غنم
وملب صبيان (و) الحريم
(لبتر استقاء) بحياة (موضع
نازح) منها (و) موضع
(دولاب) بضم الدال
أشهر من فتحها ان كان
الاستقاء به وهو يطلق على
ما يستقى به النازح وعلى ما
يستقى به الدابة (ونحوها)
كالموضع الذى يصب فيه
النازح الماء وتردد الدابة
ان كان الاستقاء بها
والموضع الذى يطرح فيه
ما يخرج من مصب الماء
ونحوه وقولى ونحوهما اعم
بما عبر به (و) الحريم لبتر
(قناة) بحياة (مالو حفر فيه
نقص ماؤها أو خيف
انهارها) أى سقوطها
ويختلف ذلك بصلاية
الأرض ورخاوتها ولا
يحتاج الى موضع نازح
ولا لغيره مما مر فى بئر
الاستقاء (و) الحريم
(لدار عمرو فناء) لجدرانها
من زيادتي (ومطرح
نحو رماد) ككناسة وتلج
وحذفت من حريم البئر
والدار قوله فى الموات
لانه لا يكون إلا فيه اى
بحواره كما يؤخذ من قولى
كالاصل (ولا حريم لدار
محفوفة بدور) بان احيط
كلها معا لان ما يحفل حريمها

الملك ونظير ذلك ما قالوه فيما لو وحل أرضه فتوكل بها صيدانه ان قصد بالتوكل اصطیاد الصيد واعتيد
توكلها لذلك ملكوه إلا فلا وقع السؤال ايضا عن له بيت بحافة النيل ياخذ من يجلس تحت بيته بشط النيل
اجرة على جلوسه هناك لبيع ونحوه فتحرر مع المباحة معه ان علم عدم استحقاقه لمحل الجلوس فانه لا مستند
له فى اخذ الاجرة إلا مجرد جلوسه بازاء بيته وتوهمه انه يستحق الاجرة بمجرد كون الجلوس بازاء بيته
فهو متعدد باخذها وان لم يلم بذلك وإنما علم وضع يده على ما بازاء بيته واعتياده اخذ الاجرة على الجلوس
هناك لم يتعرض له لجواز كونه بحق لاحتمال ان يكون ذلك المكان الذى بازاء بيته مستحقا له بطريق شرعى
كان مستحقا له او لم ينتقل اليه عنه قبل مجيء البحر ما هنا واستمر الاستحقاق فلينال اه سم (قوله
ومرتكض الخيل) اى وان لم يكن لاهل البلد خيل وكذا يقال فى المناخ والراح اه شيخنا (قوله) ومطرح
رماد ونحوها) ومنه مرعى البهائم ان قرب عرفا واستقل كما قاله الاذرعى وكذا ان بدد ومست حاجتهم
له ولو فى بعض السنة فيما يظهر ومثله فى ذلك المختطب وليس لاهل القرية منع المارة من رعى مواشهم فى
مراتعها المباحة اه شرح مر وقوله واستقل اى بان كان مقصود الارعى بخلاف ما إذا لم يستقل الارعى
وان كانت البهائم ترعى فيه عند الخوف من الابعاد اه رشيدى (قوله ونحوها) منها الجرين المعدل لياسة
الحب فيمنع التصرف فيه بما يطل منه على اهل القرية أو ينة تصها فلا يجوز زرعها فى غير وقت الاحتياج
اليه ان ترتب على زرعه نقص الانتفاع به وقت الاحتياج اليه كان حصل فى الارض خال من اثر الزرع
كتركيب يمنع كمال الانتفاع المعاد فله الاجرة اه ع ش على مر (قوله كراح غنم) تقدم له فى الزكاة
تفسيره بما واهل الاظهار انه لا يناسب هنا إذ ما واهل الاظهار بيوت اهلها والكلام فى حريم القرية وهو
خارج عنها فالانصب تفسيره بما هو المعروف الآن وهو مكان بجانب القرية تجتمع فيه اول النهار ثم تساق
للرعى وهذا فسرهم بالمرح فلعل للراح اطلاقين المشرح وما واهل الاظهار حرر اه (قوله) موضع
نازح) وهل يعتبر قدر موقف النازح من سائر جوانب البئر او من احدها فقط الاقرب اعتبار العادة
فى مثل ذلك المحل اه شرح مر (قوله ودولاب) فارضى معرب قيل هو شكل الناعورة اه شرح مر
وفى المصباح نعت الدابة تنع من باب قتل نعيروا صوت والاسم النعار بالضم ومنه الناعور وللخبون
الذى يديره الماء سمي بذلك لنعيره والجمع نواعير اه وفى المختار الناعور واحد النواعير التى يسقى بها
يديرها الماء ولها صوت اه (قوله ولبئر قناة الخ) بئر القناة حفرة ينبع منها الماء ثم يسيل فى القناة كالعين
وبعضهم جعل الاضافة يانية وقوله مالو اى مكان لو حفر ذلك المكان نقص ماء البئر وخيف انهاره
اه شيخنا وفى ع ش على مر ان هذه الآبار توجد بالفيوم ولا نعرفها ببلادنا اه وهذا الضابط
لحريم بئر القناة يعتبر فى بئر الاستقاء ايضا اه قل على الجلال (قوله ولبئر قناة) الاضافة يانية كما
قاله الشرنبلالى وقال بعضهم بئر القناة حفرة فى الارض تنبع منها عين وتسيل فى القناة وقال العنائى
بان كان الماء ياتى فى تلك القناة إلى تلك البئر فيجتمع فيها ثم يعلو ويطلع (قوله ولا يحتاج الى موضع نازح
ولا غيره) اى لان المدار على حفظها وحفظ ما فيها لا غير ولهذا بحث الزركشى جواز البناء فى حريمها
بخلاف حفر البئر فيه ولا يمنع من حفر بئر بملكه ينقص ماء بئر جاره لتصرفه فى ملكه بخلاف ذلك فانه ابتدا
تملك اه شرح مر (قوله والحريم لدار) اى حيث احيطت فى موات وامامها ينها من الازقة فلا يختص
بدار دون أخرى فهو مشترك كالشارع اه عزيزى (قوله وفناء لجدرانها) وهو ما حوالى الجدران
اه شرح مر وفى المصباح والفناء مثل كتاب الوصيد وهو سعة امام البيت وقيل ما امتد من جانبه والجمع
أفنية (قوله ولا حريم لدار محفوفة بدور) اى لا حريم لها يختص بها ولا فلها حريم مشترك اه شيخنا
(قوله وان ادى الى ضرر جاره الخ) ولا ينافيه ان من فتح سرايا بدون اعلام الجيران ضمن ما تلف
برأئته من نفس أو مال لجيران العادة بالاعلام قبل الفتح فمن فتح بدون اعلام لم يتصرف فى ملكه على العادة
بالاعلام فلذا ضمن ومن قلى او شوى فى ملكه ما يؤثر فى اجهاض الحامل ان لم تاكل منه وجب عليه

لها ليس بالاولى من جملة حريمها لاخرى (ويتصرف كل) من الملاك (فى ملكه بعبادته) وان ادى الى ضرر جاره

او اتلاف ماله كن حفر
بئر ماء أو حش فاختر به
جدار جاره أو تغير بمافي
الحش ماء بئر (فان
جاوزها) أي العادة فيما
ذكر (ضمن) بما جاوز فيه
كان دق دقا عنيفا ازعج
الابنية أو حبس الماء في
ملكه فانتشرت الندوة
الى جدار جاره (وله ان
يتخذ) أي ملكه ولو
بحوانيت بزازين (حماما
واصطيلا) وطاحونة
(وحانوت حدادان احكم
جدرانه) أي كل منها بما
يليق بمقصوده لان ذلك
لا يضر الملك وان ضرر
الملك بنحو راحة
كريمة (ويختلف الاحياء
بـ) حسب (الغرض) منه
(فـ) يعتبر (في مسكن تحويط)
للبقعة باجر اولين او طين
او الواح خشب او قصب

دفع ما يدفع الاجهاض عنها فان قصر ضمن لكن لا يجب دفعه بغير عوض كافي المضطرب ولا يجب عليه الاعلام
بانه يريد ان يقلى أو يشوى لانه غير معتاد فلا يضمن اه مر اه سم على حج أي فيجب عليه الدفع متى
اعلمها وان لم تطلب لكن يقول لها لا ادفع ذلك الا بالثمن فان امتنعت من بذله لم يلزمه الدفع ولا ضمان عليه
وتضمن هي جنيته على عاقبتها كما اتي به حج ويؤخذ من قوله فان امتنعت من بذل الثمن انها لو لم تقدر عليه
حالا وطلبت منه نسيئة فان كانت فقيرة وجب عليه الدفع لا عوض لا مضطربا رها وان لم تكن كذلك ولم
يرض بذمتها وامتنع من الدفع ضمن وقضيته انه لو أسرج في ملكه على المعتاد جاز وان ادى الى تلويث
جدار الغير بالدخان وتسويده به او تلويث جدار مسجد بجواره ولو لم يسجد عليه الصلاة والسلام كذا
قال مر انه قضية كلامهم ولا شك انه قضية كلامهم بل وقضيته جواز الاسراج بما هو نجس وان ادى الى
ما ذكره قد التزمه مر تارة وتوقف اخرى فيما يلزم منه تلويث المسجد فليحذر اه سم على حج اقول وحيث
استند الى مقتضى اطلاقهم فالظاهر ما التزمه بدون التوقف اه ع ش على مر (قوله او - ش) هو بيت الخلاه
وهو بفتح الحاء وضمها اه مختار اه ع ش (قوله فاختر به جدار داره) الظاهر انه راجع الى قوله وان ادى
الى ضرر جاره وقوله أو تغير بمافي الحش ماء بئر أي الجار راجع لقوله او اتلاف مال لان تغير الماء
بالنجس يصير متجسفا فهو تالف (قوله فان جاوزها ضمن) أي ما تولد منه قطعاً وظناً قويا كان شهد به
خير ان ولهذا اتي الوالد بضمان من جعل داره بين الناس معمل نشادر وشبه اطفال وماتوا بسبب ذلك
لخالفته العادة اه شرح مر وقوله ولهذا اتي الوالد الخ وقد يشكل على قولهم والاصح انه يجوز ان يتخذ
داره المحفوفة بمساكن الخ الا ان يجاب بالفرق بين ما اعتيد فعله بين الناس كالمذكورات في قولهم المذكور
وان لم يعتد فعلها في ذلك المحل بخصوصه وبين ما لم يعتد بين الناس مطلقا كافي هذه الفتوى اه سم على حج
اه ع ش على مر ومثله في الرشيدى (قوله فانتشرت الندوة الى جدار جاره الخ) ظاهره انه لا فرق في
ذلك بين كون الس يان حالا أو مالا لكن قال مر في شرحه في آخر باب الصالح ما تصه ولا منع من غرس او
حفر يؤدي في المال الى انتشار العروق أو الاغصان وسريان الندوة الى ملك غيره اه بحروفه والمراد
انه لا يمنع في الحال ثم ان ادى بعد ذلك الى انتشار العروق او الندوة ككف ازاله ما يضر اه ع ش (قوله
وله ان يتخذ حماما الخ) أي والعادة لم تجر بذلك وقوله حماما أو مسجدا او خانانا الا ان كان ملكه مفسدة
فليس له ان يجعل ذلك حماما ولا مسجدا ولا خانانا الا باذن الشرع كما هو في شرح الارشاد لحج خلافة وهو
المعتمد اه حل (قوله ولو بحوانيت بزازين) يستثنى من قولهم لا يمنع مما يضر المالك مالو تولد من الرائحة
مبيح تيمم كرض فان الذي يظهر انه ان غلب تولده واذاؤه المذكور منع منه والافلا اه شوبرى (قوله
ولو بحوانيت بزازين) أي ولو كانت حوانيت بزازين اه ع ش (قوله لان ذلك لا يضر الملك) مفهومه انه
لو اضر الملك منع منه وهذا ينافي قوله قبل وان ادى الى ضرر جاره وطريق الجمع بين المقامين ان ذلك
مفروض فيما جرت به العادة وهذا فيما لم تجر به اه تقرير وعبرة شرح مر قال الزركشي والحاصل منعه
مما يضر الملك لا المالك اه ولا ينافيه ما مر من عدم المنع من حفر بئر بملكه لان ذلك في حفر معتاد وما هنا في
تصرف غير معتاد فقد نقل الوالد رحمه الله عن الاصحاب انه يتصرف كل شخص في ملكه على العادة ولا ضمان
اذا افضى الى تلفه ومن قال يمنع مما يضر الملك دون المالك محله في تصرف يخالف فيه العادة لقولهم لو حفر
بملكه بالوعة افسدت ماء بئر جاره او بئر انقصت ماء هالم يضمن مالم يخالف العادة في توسيع البئر او
تقريبها من الجدار او لكون الارض هواره تنهار اذا لم تطوف لم يطوها فيضمن في هذه كلاما ويمنع منها التقصير
انتهت (قوله ويختلف الاحياء الخ) ولو شرع في الاحياء لنوع فاحياء لنوع آخر كان قصد احياءه لازراعاة
بعد ان قصده للسكنى ملكه اعتبارا بالقصد الطارىء بخلاف ما اذا قصد نوعا واتى بما يقصده نوع آخر
كان حوط البقعة بحيث تصلح زريبة بقصد السكن لم يملكها خلافا للامام اه شرح مر (قوله بحسب

بحسب العادة (ونصب باب وسقف بعض) من البقعة التي بها السكنى (وفي زريبة) للدواب أو غيرها كثمار وغلل (الأولان) أي التحويط ونصب الباب لا السقف عملا بالعادة ولا يكتفى التحويط بنصب سقف أو احجار من غير بناء واطلاق الزريبة أولى من تقيدها بالدواب (وفي زريبة) بفتح الراء افصح من ضمها وكسرها (جمع نحو تراب) كقصب (٥٦٧) وحجر وشوك لينفصل الحيا

عن غيره ونحو من زيادتي (وتسويتها) بطم منخفض وكسح مستعل ويعتبر حرثها أن لم تزرع إلا به فإن لم يتيسر إلا بما يساق إليها فلا بد منه لتسهيل الزراعة (وتهيئة ماء) لها بشق ساقية من نهر أو حفر بئر أو قناة (أن لم يكفها مطر) معتاد والا فلا حاجة إلى تهيئته فلا تعتبر الزراعة لأنها استيفاء منفعة وهو خارج عن الأحياء (وفي بستان تحويط ولو بجمع تراب) حول أرضه (وتهيئة ماء) له بحسب (عادة) فيها وهو في الثانية من زيادتي (وغرس) ليقع على الأرض اسم البستان وبهذا فارق اعتبار الزرع في المزرعة ويكتفى غرس بهضه كما صححه في البسيط قال الأذرعى والوجه اعتبار غرس يسمى به بستانا وكلام الأصل قد يقتضى اشتراط الجمع بين التحويط وجمع التراب وليس مرادا (ومن شرع في أحياء ما يقدر عليه) أي على أحيائه ولم يزد على كفايته (أو نصب

الغرض منه) أي المقصود منه لأن الشارع أطلقه وليس له حد في اللغة فوجب أن يرجع فيه إلى العرف كالحرز والقبض وضابطه أن يهيئ كل شيء لما يقصد منه غالبا اه شرح مر (قوله بحسب العادة) وهو أن يجعل له أربع حيطان اه حل وهو ذو خدم اعتبار العادة أنه لو جرت عادة ناحية بترك باب للدواب لم يتوقف أحيائها على باب ولا مانع منه وفاقا لمراه سم (قوله ونصب باب) أي تركيه اه شيخنا (قوله ولا يكتفى التحويط بنحو سقف) أي بالنسبة للزريبة وأما بالنسبة للسكن فيكتفى على المعتمد والسقف هو جريد النخل وعليه الخوص فإن لم يكن عليه الخوص سمى جريدا فقط اه شيخنا وفي المختار السعفية بفتح تحتين غصن النخل والجمع سقف اه وفي المصباح السقف أغصان النخلة ما دامت بالخوص فإن زال الخوص عنها قيل جريدة الواحدة سعفة مثل قصب وقصبه اه (قوله وفي مزرعة الخ) ويسمى ما يزرع فيها زريبة مخففا وجمعه زرائع كزريبة وذرائع الأمور التي يتوصل بها إلى غيرها مثلا اه قل على الجلال (قوله فان لم يتيسر) أي الحرث وقوله فلا بد منه أي من سقوه بالمعل فليفتد لا يتكرر هذا مع قول المتن وتهيئة ماء الخ (قوله وتهيئة ماء) فهم من تعبيره بالتهيئة عدم اشتراط السقي بالمعل فإذا حفر طريقه ولم يبق إلا أجرأوه كهي وان لم يجرفان مياها ولم يحفر طريقه كهي أيضا كما رجحه في الشرح الصغير اه شرح مر والأحياء في أرض غالب عليها الماء بحسب الماء عنها اه حل (قوله وبهذا) أي بما فهم من التعليل من أن اسم البستان لا يقع على الأرض إلا بالغرض وقوله عدم اعتبار الزرع أي لأن المزرعة تطلق على الأرض وإن لم تزرع (قوله يسمى به بستانا) أي فلا يكفي الشجرة وسجرتان في المسكان الواسع اه مر (قوله أو أقطعه له امام) أي ليمتلك رقبته أمالو أقطعه لتمليك رقبته فإنه يملكه ذكره النووي اه زد (قوله فتحجر) أي مانع لغيره منه امن الحجر وهما المنع اه شيخنا (قوله أي مستحق له دون غيره) أي فافعل التفضيل ليس على بابها فالأزهرى حق في كلام العرب له معنيان أحدهما استيجاب الحق كقولك فلان أحق بماله أي لاحق لغيره فيه قال النووي في التحرير وهو المراد هنا والثاني الترجيح أي وإن كان للآخر فيه نصيب كحبر الأسم أحق بنفسها اه رشيدى (قوله ولو أحياء آخر ملكه) انظر لو اتهم على ما فعله الأول الذي شرع لم يتم هل يملكه الآخر بذلك قال مر ظاهر كلامهم أنه يملكه أفول وتصير آلات الأول المبنية مغصوبة مع الثاني فلا أول ان يطلب نزعها وإذا نزع لا تنقض ملك الثاني المتم فليحجر اه سم على حج وقوله لا تنقض ملك الثاني أي إذا كان الباقي بعد نزع آلات الأول لا يصلح مسكنا مثلا اه ع ش (قوله ما مالا لا يقدر على أحيائه) او زاد على كفايته الخ (قديس) عن المراد بكفايته وقد ظهر وفاقا لما ظهر لمران المراد بها ما يفي بغرضه من ذلك الأحياء فان أراد أحياء دار لسكنائه فكفايته ما يليق بسكنه وعياله وأن أراد أحياء دور متعددة أو قرية كاملة لشغلها في مؤناته فكفايته ما يكفيه غلته في مؤناته ولو قرية كاملة وهكذا (فرع) ينبغي أن يحرم تحجر زيادة على ما يقدر عليه وفاقا لابن حجج ومرأي أن اضرب غيره فليتنامل اه سم (قوله فلغيره) ان يحى الزائد (وهل يجوز لذلك الغير الاقدام عليه من أي محل شاء أو لا بد من القسمة بينه وبين الأول لتمييز حق الأول عن غيره أو يحجر الأول فيما يريد أحياء فيه نظر ثم رايت ما ياتى عن الخادم من التخيير اه ع ش على مر (قوله ان يحى الزائد) أي على ما يقدر على أحيائه أو الزائد على كفايته اه حل وقوله لا يصح تحجره أي بالسكنية فليس له حق في شيء مما تحجره فليغيره ان يحى الجميع على هذا القول بخلافه على قول المتولى فليس لغير المتحجر ان يحى الا ما زاد على حاجة المتحجر او على ما يقدر

عليه علامة) كنصب احجار أو غرز خشب أو جمع تراب فتعبري بالعلامة أولى من قوله وعلم على بقعة بنصب احجار أو غرز خشب (أو أقطعه له امام) أي استولى عليه من موات بلاد الكمار (فتحجر) لذلك القدر (وهو أحق به) أي مستحق له دون غيره لخبر أبي داود من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم فمؤله أي اختصاصا لا ملكا (و) لكن لو أحياء آخر ملكه (و) ان كان ظالما لأنه حقق الملك كالأثرى على سوم غيره فلم أر الأول لا يصح بيعه له أما ما لا يقدر على أحيائه أو زاد على كفايته فليغيره ان يحى الزائد قاله المتولى وقال غيره لا يصح تحجره لأن ذلك القدر غير

متعين قال في الروضة قول المتولي أقوى (ولو طالت) عرفاً (مدة تحجره) بلا عذر ولم يحى (قال له الامام أحي أو اترك) ما حجرتة لان في ترك إحيائه اضرار بالمسلمين (فان استعمل) بعذر (أهل مدة قريبة) ليستعديها للعمارة بقدرها الامام برأيه فاذا مضت ولم يشتغل بالعمارة بطل حقه (ولا امام) ولو بناه (ان يحى) لنحو نعم جزية وضالة ونعم صدقة وفيه وضعيف عن النجعة اى الابعاد في الذهاب (مواتا) لرعيها فيه وذلك بان يمنع الناس من رعيها ولم يضربهم لانه عليه السلام حى النقيع بالنون لحيل المسلمين رواه ابن حبان وخرج بالامام الاحاد ونحو نعم جزية وهو اعم بما عبر به مالو حى نفسه فلا يجوز لان ذلك من خصائصه عليه السلام وان لم يقع وعليه يحمل خبر البخارى لاحى الله ورسوله ولو وقع كان لمصالح المسلمين ايضا لان ما كان مصلحة له كان مصلحة لهم وليس الامام ان يحى الماء المعد لشرب نحو نعم الجزية (و) له ان (ينقض حماه لمصلحة) أى عندها بان ظهرت المصلحة فيه بعد ظهورها في الحى وله نقض حى غيره ايضا

عليه (قوله قول المتولي أقوى) هو المعتمد (قوله قال له الامام) أى وجوباً ويجوز للاحاد ذلك اه حل (قوله فان استعمل بعذر أهل مدة قريبة) وان لم يدكر عذر الميمل اه حل (قوله بطل حقه) قال في شرح الروض وقضية كلامه انه لا يبطل حقه بمضى المدة بلامهله وهو ما يحسنه الشيخ ابو حامد لكنه خلاف المنقول الذى حرم به الامام من انه يبطل بذلك لان التحجر ذريعة الى العمارة وهى لا تؤخر عنه الا بقدر تهية اسبابها ولهذا لا يصح تحجر من لا يقدر على تهية الاسباب كمن تحجر ليعمر في قابل وكفقر تحجر ليعمر اذا قدر فوجب اذا اخرج وطال الزمان ان يعود مواتا كما كان وقال السبكي ينبغي اذا عرف الامام انه لا عذر له في المدة انتزاعها منه في الحال وكذا ان لم تطل المدة وعلم منه انه يعرض عن العمارة ومشى م ر على قول الشيخ ابى حامد اه سم (قوله ان يحى) بفتح اوله اى يمنع ويضمه اى يجعل حى اه شرح م ر وفي المصباح حيث المكان من الناس حيا من باب رى رحمة بالكسر منعته عنه والحماية اسم منه واحيته بالالف جعلته حى لا يقرب ولا يجترأ عليه اه (قوله لنحو نعم جزية) النعم ليس قيد وعبارة م ر وذكر النعم فيما عدا الصدقة للغالب والمراد مطلق الماشية ويحرم على الامام اخذ عوض عن رعى حى او موات اه تحروفه (قوله لنحو جزية) انظر كيف هذا مع ان الواجب في الجزية الدنانير ويمكن ان يصور بما اذا اخذ الامام نعاما لا عن الجزية أو اشترى نعاما دنانير الجزية (قوله وضعيف عن النجعة) عبارة شرح م ر ونعم انسان ضعيف عن النجعة بضم النون وهو الابعاد في الذهاب لطلب الرعى انتهت روى المصباح ان جمع القوم اذا ذهبوا لطلب الكلا في موضعه وجمعوا انجعا من باب نفع ونجوعا كذلك ثم كثر ذلك حتى اطلق الانتجاع على كل طلب والاسم النجعة وزان غرقة وهو ناجع وقوم ناجعة ونواجع الدعاء والعلق والوعظ ظهر اثره (قوله حى النقيع) وهو من ديار مزمنة على نحو عشرين ميلا من المدينة اه شوبرى وهو بقرب وادى العتيق على عشرين ميلا من المدينة اه شرح م ر (قوله بالنون) وفيه لغة ضعيفة بالباء اما ببيع الفرقد بالمدينة فهو بالباء لا غير بالاتفاق كذا في شرح الايضاح لشيخنا اه شوبرى وفي قل على الجلال وسمى بذلك لانه متنعق الماء وهو اشرف الاحماء وافضلها حماه النبي عليه السلام لجند المسلمين وحماه صاحباه بعده لانه طيب التربة يغيب الراكب في كلاءه وهو بصدر وادى العتيق يمانى المدينة المشرقة على اربعة برد منها على الاصح وقيل عشرين فرسخا وقيل عشرين ميلا وطوله بريد وعرضه ميل لانه صلى الله عليه وسلم صلى في محل منه وامر رجلا ان ينادى باعلى صوته ففعل فكان مدى صوته ذلك المقدار كذا قيل وفيه نظر لان ذلك يقتضى وقوف جماعة باطرافه يسمعون الصوت ويقتضى تساوى طوله وعرضه او استدارته فتأمل وقد جعلوا موضع صلته عليه السلام فيه مسجدا اه وفي المصباح البقيع المكان المتسع ويقال المكان الذى فيه شجر وبقيع الفرقد بمدينة النبي عليه السلام كان ذا شجر زوال وبقي الاسم وهو الان مقبرة وبالمدينة ايضا موضع يقال له بقيع الزبير اه وفي المختار والفرقد بوزن الفرقد شجر وبقيع الفرقد مقبرة بالمدينة (قوله لان ذلك) اى الحى لنفسه (قوله العد بكسر العين وهو الذى لا تنقطع مادته لكونه تابعا من بئر او عين اه قل على الجلال وفي المصباح والعد بكسر العين الماء الذى لا انقطاع له مثل ماء العين وماء البئر (قوله ان ينقص حماه) الحى مقصور ويجوز مده وجمعه احماه فيهما اه قل على الجلال (قوله اى عندها) انظر ما وجه التعبير بهذا ولا جعله لليلة (قوله حى غيره) اى من الائمة قبله ولو الخلفاء الراشدين رضى الله عنهم اجمعين اه شرح م ر (قوله فلا يعبر بحال) قال بعضهم واخشى أن يكون كفرا اه حل وفي قل على الجلال قال السبكي ويكفر من ينقضه للاجماع كما مر اه (فصل في بيان حكم المنافع المشتركة) (قوله منفعة الشارع الخ) ومثله حريم الدار وأقبيتها وأعتابها فيجوز المرور منها والجلوس فيها وعليها النحويع ولا يجوز اخذ عوض منهم على ذلك كما مروا ان قلنا بالمعتمد وان

الحريم ملوك اه قل على الجلال (قوله الاصلية) احترام اذن القرع وهو المشار لها بقوله وله تقليل بما لا يضر فهذه العبارة تقضي ان الجلوس من الاصل وكلام مر صريح في انه من القرعية فالاصلية هي المرور فقط إلا أن يقال قول المتن وكذا الجلوس تنظير في كونه من المنافع لا بقيد كونها أصلية اه والمراد بالاصلية الكثيرة الغالبة وفي ع ش قوله الاصلية فيه دفع اشكال الحصر المتبادر من العبارة وقريته التقيده اسم على حج (قوله مرور فيه) اي لانه وضع لذلك وهذا ما علم في الصلح وذكره توطئة لما بعده اه شرح مر (قوله وكذا جلوس الخ) عبارة شرح مر أما غير الاصلية فاشارة بقوله ويجوز الجلوس به ولو بواسطة الاستراحة ومعاملة ونحوهما كانتظار رقيق وسؤال اه فيسكون قوله وكذا جلوس معناه وكذا من منفعة الشارع جلوس الخ كما قاله ع ش أي لا بقيد كون المنفعة أصلية (قوله وكذا جلوس لنحو حرمة الخ) وله وضع سرير اعتيد وضعه فيه فيما يظهر من تردد فيه ويختص الجالس بمحله ومحل امتعته ومعامليته وليس لغيره ان يضيق عليه بحيث يضر به في السكيل او الوزن والعطاوله منع واقف بقربه ان منع رؤية او وصول معاملة اليه لا من قعد ليبيع مثل متاعه ولم يزا حقه فيما يختص به من المرافق المذكورة والامام أو نائبه أن يقطع بقعة من الشارع لمن يرتقى فيها بالمعاملة لان له نظراً واجتهاداً في ان الجلوس فيه مضراً ولا ولهذا يزعم من يرى جلوسه مضراً اه شرح مر (فرع) وقع السؤال عما يقع بمصرنا كثير من المناداة من جانب الساطنة بقطع الطرقات القدر القلاني هل ذلك جائز وهل هو من الامور التي يترتب عليها مصلحة لعامة المسلمين فتجب على الامام ثم مياسير المسلمين ام لا والجواب ان الظاهر الجواز بل الوجوب حيث ترتب عليه مصلحة وان الظاهر الوجوب على الامام فيجب صرف أجره ذلك من بيت المال فان لم يتيسر ذلك لظلم متوليته فعلى مياسير المسلمين واما ما يقع الآن من اكرام كل شخص من سكان الدكاكين على فعل ذلك فهو ظلم محض ومع ذلك لا رجوع له على مالك الدكان بما غرمه إذا كان مستأجراً لانه لا يملك الاخذ منه والمظلوم لا يرجع على غير ظالمه وإذا ترتب على فعله ضرر بعشور المارة بما يفعله من حفر الارض لا ضمان عليه ولا على من امره بحفره باجرة او بدونها لان هذا الفعل جائز بل قد يجب حيث ترتب عليه مصلحة عامة وان حصل الظلم باكرام اهل الدكاكين على دفع الدراهم ثم ان المأمورين إذا بادروا بعضهم بالفعل بحيث صار المحل حفر اضرار المارة بالنزول فيها ثم الصدود منها لا يمتنع ذلك عليه وإن كان لو صبر شاركة جيرانه في الحفر معه بحيث يصير الارض مستوية لا يتولد منها ضرر اه ع ش عليه (قوله ولا يؤخذ على ذلك عوض) عبارة شرح مر وليس للامام ولا لغيره من الولاة اخذ عوض عن يرتقى بالجلوس فيه سواء كان يبيع ام لا وان فعله وكلاء بيت المال زاعمين انه فاضل عن حاجة المسلمين لاستدعاء البيع تقدم الملك هو منتف ولو جاز ذلك بيع الموت ولا قاتل به قاله السبكي كابن الرفعة قال ولا أدري باى وجه يلتقي الله من يفعل ذلك قال الاذرعى وفي معناه الرحاب لو اسعة بين الدور انتهت (قوله وله اي للجالس فيه تظليل) ولو ذمياً على قياس ما تقدم عن السبكي ونقل عن شيخنا اختصاص ذلك بالمسلم اه حل ويمنع الكافر ايضاً من اغتساله في المغاطس المشهورة بالمسلمين ولو خارجة عن المسجد إلا باذن مكلف وكذا من قضاء حاجته في سقاية مسجد المسلمين (فرع) وضع السرير حيث جرت العادة به كالحصير وهو المعروف بالكيب بكسر الكاف كالتظليل المذكور اه قل على الجلال (قوله مما يقل معه) فان كان ببناء منع من ذلك اه حل وظاهر انه لا يجوز بناء دكة وإلزم تضرر كاصرحوا به في محل آخر تأمل بل اطلاق الروضة وغيرها هنا وضع الدكة شامل لما يضر (فرع) مشى مر آخر اه على عدم جواز التظليل بما لا يضر الذي اه سم وقوله شامل لما يضر كذا في نسخ عديدة ولعل صوابه بما لا يضر (قوله وبارية بالتشديد) وحكى التخفيف اه شرح مر (قوله وهى منسوج قصب كالحصير) في المصباح والبارية الحصير الحشن وهو العروق في الاستعمال وهى في تقدير فاعولة وفيها لغات اثبات الهام وحذفها والبارية على فاعلاء مخفف بمدود وهذه تؤنث فيقال هى الباريا كما يقال هى

الاصلية (مرور) فيه (وكذا جلوس) ووقوف ولو بغير اذن الامام (انحو حرفة) كاستراحة وانتظار رقيق (ان لم يضيق) على المارة فيه عملاً بما عليه الناس بلا انكار ولا يؤخذ على ذلك عوض وفي ارتفاق الذى بالشارع بجلوس ونحوه وجهان رجح منهما السبكي وغيره ثبوته (وله) اي للجالس فيه (تظليل) لمقعده (بما لا يضر) المارة بما ينقل معه من نحو ثوب وبارية بالتشديد وهى منسوج قصب كالحصير لجريان العادة به (وقدم ساق) إلى مقعد

لخبر أبي داود السابق (ثم)
 ان لم يكن سابق كان جاء
 اثنان اليه معا (أقرع)
 بينهما إذ لا مزية لاحدهما
 على الآخر نعم ان كان
 أحدهما مسلما فهو أحق به
 (ومن سبق إلى محل منه
 لحرقه وفارقه ليعود) اليه
 (ولم تطل مفارقه بحيث
 انقطع) عنه (الافه) لمعاملة
 أو نحوها (فحقه باق) لخبر
 مسلم من قام من بجاسه ثم
 رجع اليه فهو أحق به ولان
 الغرض من تعيين الموضع
 ان يعرف به فيعامل فان
 فارقه لا يعود بل تركه
 الحرقه أو المحل أو فارقه
 ليعود وطالت مفارقه
 بحيث انقطعت الافه بطل
 حقه لا عراضه عنه وان ترك
 فيه متاعه أو كان جلوسه
 فيه باقطاع الامام أو فارقه
 بعذر كفر أو مرض
 والظاهر ان مفارقه لا يقصد
 عود ولا عدمه كمفارقه
 بقصد عود ولو جلس
 لاستراحة أو نحوها بطل
 حقه بمفارقه ومتى لم يبطل
 حقه فلغيره القعود فيه مدة
 غيبته ولو لمعاملة (أو)
 سبق إلى محل (من مسجد
 لنحو افتاء) كافر أو قرآن
 أو حديث أو علم متعلق
 بالشرع أو سماع درس
 بين يدي مدرس

البارية لوجود علامة الأنيث وأما مع حذف العلامة فذكر فيقال هو الباري وقال المطرزي الباري الحصري
 ويقال له بالفارسية البوريا اه (قوله لخبر أبي داود السابق) عبارة فيما مر لخبر أبي داود من سبق إلى مالم
 يسبق اليه مسلم فهو له أي اختصاصا لا ملكا اه (قوله نعم ان كان أحدهما الخ) ماخوذ من العلة لان له مزية
 على الكافر اه حل (قوله نعم ان كان أحدهما مسلم فهو أحق به) أي لان الانتفاع الذي يدارنا إنما هو
 بطريق التبعية لنا اه شرح مر اه ع ش (قوله فهو أحق) أي مستحق دون الذي اه شوبري (قوله
 ومن سبق إلى محل منه الخ) ويجري هذا التفصيل في السوق الذي يقام في كل شهر أو كل سنة مرة مثلا اه
 شرح مر (قوله وفارقه ليعود اليه) أي ويصدق في ذلك بيمينه مالم تدل قرينة على خلافه اه ع ش على
 مر (قوله بحيث انقطع الخ) تصوير الطول المني (قوله بحيث انقطع عنه الاله) ينبني ان يكون المراد ان
 تمضي مدة من شأنها أن تنقطع الافة فيها وان لم ينقطع طموها من ابتداء الغيبة اه سم على منهج اه ع ش على
 مر والالاف جمع الف كعذارى جمع عاذل وكفار جمع كافر (قوله فحقه باق) أي فيحرم على غيره العالم به
 الجلوس فيه بغير علمه وظاهره كاهو ظاهر اه شرح مر (قوله والظاهر ان مفارقه الخ) هذا من
 جملة المفهوم في مفهوم المتن تفصيل فان كان فراقه بقصد شيء آخر غير العود سقط حقه وان كان لا يقصد
 العود ولا عدمه فهو كقصد العود وهذا أحسن عما فهمه المحشي (قوله والظاهر ان مفارقه الخ) هذا واضح
 ان الف ذلك المكان وعوده أو قصد بطل مجيئه فيه ان لا يفارقه وقت المعاملة وأما إذا جاء مرة ولم يقصد
 ما ذكره وفارقه لا يقصد عود ولا عدمه فبقاء حقه بعيد فالوجه انقطاع حقه اه س ل (قوله ولو جلس
 لاستراحة الخ) يحترز قوله للحرقه (قوله لاستراحة أو نحوها) كانتظار رفيق وسؤال وكذا لو كان جوا لا
 يقعد كل يوم في موضع من السوق ويكره الجلوس في الشارع لحديث أو نحوها ان لم يعطه حقه من غرض بصر
 وكف اذى ورد سلام وامر بمعروف ونهي عن منكر اه شرح مر (قوله أو من مسجد لنحو افتاء)
 ويسن منع من جلس فيه لمباينة أو حرقه ويمنع من هو بحريمه ان أضربا به ويندب منع الناس من استطراق
 حلق القراء والفتاهاء في الجوامع توقير لهم اه شرح مر وفي قل على الجلال (فرع) يندب منع
 من جلس فيه أي المسجد للحرقه أو معاملة بل يجب ان كان فيها ازدراء به ويحرم حينئذ فعلها فيه وكذا لو
 كان فيها تضيق على اهله ولو باجتماع الناس عليه كالكتاب بالاجرة ويندب منع من يتطرق حلق الفقهاء
 والقراء توقير لهم (تنبيه) يزعم مدرس ترك التدريس في المساجد مثلا ومتعلم ترك التعلم وهو في ترك
 فيها التعبد وأما ما يقع الان من بطالة المدرسين في المدارس فيمنع استحقاق معلومها الشيخ لم يدرس ومتعلم
 لم يحضر إذا حضر المدرس لان زمن بطالتهم غير معتاد فمما سبق في زمن الواقف فيحرم عليهم اخذ المعلوم
 كله أو بعضه حيث لم يراعوا اما كان في زمن الواقف وان كان من بيت المال وخرج بقولهم في المتعلم إذا
 حضر المدرس ما إذا لم يحضر المدرس فلا يسقط معلوم المتعلم فروع لبيوت الرباطات والمدارس ونحوها
 حكم مقاعد الاسواق فيما مر ولا يباح سكنها إلا لافقيه مطلقا او لمن فيه شرط واقفها ولكل واحد دخول
 المساجد ونحوها لنحو اكل وشرب ونوم وغير ذلك مما جرت به العادة بمالم يضيق ولم يقدر ولم يطلب تركه
 فيها كما مر اه (قوله كافر قرآن) منه تعليم القرآن لحفظه في الألواح وخرج مالمو جلس لقراءة القرآن
 فلا يصير أحق به ومن ذلك قراءة الاسباع التي تفعل بالمساجد مالم يكن الشارع محل بعينه الواقف للمسجد
 اه ع ش على مر وفي قل على الجلال قوله ويقرى بضم اوله أي يعلم الناس القرآن ولو بنحو القراآت
 السبع أو بحفظ الألواح ومثله من يتعلم منه كما يأتي وخرج بذلك من يقرأ ما يحفظه أو لحفظ ما في لوحه مثلا
 أو لقراءة في مصحف وقف أو كتابة منه أو قراءة نحو سبع فيقطع حقه بمفارقه إلا لنحو وضوء أو اجابة
 داع ومثله من جلس لذكر نحو ورد أو صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولو في نحو بحياة ولو في نحو ليلة
 جمعة مع جماعة اه (قوله بين يدي مدرس) أي ان أفاد واستفاد لا واعظ وكتب ايضا لا سماع حديث

أو واعظ اه حل (قوله فكحترف فيما سر) أي بل أولى لأن له غرضاً في ملازمة ذلك الموضع ليألفه الناس وحديث النهي عن اتخاذ المساجد وطناً يستحق مخصوصاً بما عدا ذلك وافهم كلام المصنف عدم اشتراط إذن الامام ولو لمسجد كبير أو جامع اعتيد الجلوس فيه باذنه في وجه الوجهين لقوله تعالى وإن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً ولغيره الجلوس في محله ومحل تدرسه مدة غيبته التي لا يبطل حقه بها التلا تعطل منفعة الموضع في الحال وكذا حال جلوسه لغير الاقراء أو الافتاء فيما يظهر لأنه إنما يستحق الجلوس فيه لذلك لا مطلقاً اه شرح مر (قوله أو لصلاة وقارقه الخ) عبارة أصله ولو جلس فيه أي المسجد لصلاة وإن لم يدخل وقتها أو كان الجالس صديداً لم يصير أحق بها في غيرها انتهت وقوله ولو جلس فيه أي جلوساً جائزاً لا كخلاف المقام المانع للطائفتين من فضيلة سنة الطواف ثم فانه حرام على الأوجه وبه جزم غير واحد والحقوا به بسط السجادة وإن لم يجلس ويعزرفاعل ذلك مع العلم بمنعه وكما يمنع من الجلوس خلف المقام على ما ذكر بمنع من الجلوس في المحراب وقت صلاة الامام فيه وكذا يمنع من الجلوس في الصف الأول إذا كان جلوسه يمنع غيره من الصلاة فيه أو يقطع الصف على المصلين وهل مثل ذلك ما لو اعتاد الناس الصلاة في موضع من المسجد مع امكان الصلاة في غيره كبحرة رواق ابن معمر بالجامع الأزهر فيزعم منه من أراد الجلوس فيه في وقت يغترب على الناس الجماعة فيه فيه نظر ولا يبعد إلحاق فليراجع وفي سم على حج (فرع) ائق شيخنا م بجواز وضع الخزانة في المسجد إذ لم تضيق وحصل بسببها نفع عام لمدرس أو مفت يضع فيها من الكتب ما يحتاج اليه في التدريس والافتاء اه (فرع) وقع السؤال في الدرس عما يقع كثيراً في مصرنا من وضع القمح في الجرين هل يستحق من اعتاد الوضع بمحل منه وضعه في كل سنة بحيث يصير أحق به من غيره حتى لو رأى من سبقه إلى وضع غلته فيه منعه كقواعد الاسواق أم لا فيه نظر والجواب عنه أن الظاهر أنه لا يصير أحق به من غيره كمن اعتاد الصلاة بمحل من المسجد لأن الغرض يحصل بالوضع في جميع المحال كما أن الصلاة تصح في جميع بقاع المسجد ولا نظر إلى أنه قد يتعلق غرضه بموضع منه كفر به من منزله أو بعده عن أطراف المحل التي هي مظنة للسرقة إلى غير ذلك لأن هذه الأغراض لا نظر إليها كما أنهم لم ينظروا في ابقاء المسجد إلى حصول الثواب بالقرب من الامام أو كونه بميمنة الصف ونحو ذلك ومقاعد الاسواق إنما كان أحق بها التولد الضرر بانقطاع الآلاف عنه وعدم امتدائهم لمحل من سبقه إليه استحققه ولا يحصل السبق بوضع علامة في المحل كما لا يحصل الالتقاط بمجرد الوقوف على اللقطة وإنما يحصل السبق بالشروع في شغل المحل كوضع شيء من الزرع الذي يراد وضعه في المحل بحيث يعد أنه شرع في التجريين عادة اه ع ش على م ر (قوله وقارقه بعذر) ولو قبل دخول الوقت أي وقرب دخول وقته بحيث يعد مستظراً للصلاة حرر اه حل (قوله لحقه باق في تلك الصلاة) يفيد أن من جلس في موضع من المسجد لقراءة أو ذكر ثم فارقه لحاجة ليعود لم ينقطع حقه وله أن يقيم من جلس مكانه في ذلك الوقت الذي أراد شغله بتلك القراءة لا في وقت آخر فليأمل اه سم على حج أقول ومنه ما اعتيد من القراءة في المصاحف التي توضع يوم الجمعة أو رمضان أو غيرهما فلو أحدث من يربد القراءة فيه فقام لينظر لم يبطل حقه منه في ذلك الوقت وإن لم يترك متاعه فيه بخلاف ما لو انتهت قراءته في يوم فقارقه ثم عاد فلاحق له اه ع ش على م ر (قوله لحقه باق في تلك الصلاة) وما استثناء الزركشي من حق السبق وهو أنه لو قدم خلف الامام وليس أهلاً للاستخلاف وكان ثم من هو أحق منه بالامامة فيؤخر ويتقدم الآخر بموضعه الخبر ليليني منكم اولو الاحلام والنهي مردود إذ الاستخلاف نادر ولا يختص بمن هو خلفه وكيف يترك حق ثابت لتوهم بناء على أن عموم كلامهم صريح في رده ولا شاهد له في الخبر اه شرح م ر أي لأن الخبر إنما دل على تقديم الرجال البالغين العقل على غيرهم من غير تفصيل في الرجال (قوله فالوجه سد الصف مكانه) فان كان له ثم سجدة نحاها الواقف برجله من غير أن يرفعها وخرج بالصلاة الاعتكاف فان فيه تفصيلاً وهو أنه ان لم ينو مدة بطل حقه بخروجه أثناءه ولو لحاجة والالم يبطل حقه بخروجه للحاجة اه

(فكحترف) فيما سر من التفصيل وتعبيري بنحو افتاء أعم بما عبر به (أو) سبق إلى محل منه (لصلاة وقارقه بعذر) كقضاء حاجة أو تجديد وضوء أو إجابة داع (ليعود) إليه (لحقه باق في تلك الصلاة) وإن لم يترك متاعه فيه لخبر مسلم السابق نعم إن اقيمت الصلاة في غيبته واتصلت الصفوف فالوجه سد الصف مكانه لحاجة اتمام الصفوف ذكره الأذرعى وغيره أما بالنسبة إلى غير تلك الصلاة فلا حق له فيه وخرج بما ذكر مالو فارقه بلا عذر أو به لا ليعود

فيطل حقه مطلقا والم لم يفارق المحل فهو احق (٥٧٢) به حتى لو استمر الى وقت صلاة اخرى فحقه باق لخبر ابي داود السابق وانما لم

يستمر حقه مع المفارقة كمقاعد الشوارع لان غرض المعاملة يختلف باختلاف المقاعد بخلاف الصلاة بقاء المسجد (١) سبق الى محل (من نحو رباط) مسبل كحائقيه وفيه شرط من يدخله (وخرج) منه (الحاجة) ولم تطل غيبته كشراء طعام ودخوله حمام (فحقه باق) وان لم يترك فيه متاعه أو لم يأذن له الامام لخبر مسلم السابق بخلاف ما لو خرج لغير حاجة أو الحاجة وطالت غيبته فيطل حقه (فصل) في بيان حكم الاعيان المشتركة المستفادة من الارض (المعدن) بمعنى ما يستخرج منها نوعان ظاهر وباطن فالمعدن (الظاهر ما خرج بالاخراج) وإنما العلاج في تحصيله (كنفط) بكسر النون اقص من فتحها ما يرمى به (وكبريت) بكسر اوله (وقار) اي زفت (وموميا) بضم اوله يدوي يقصرو وهو شيء يلقيه البحر الى الساحل فيجمد ويصير كالقار (وبرام) بكسر اوله حجر تعمل منه القدور (و) المعدن (الباطن بخلافه) أي بخلاف الظاهر فهو ما لا يخرج الا بعلاج (كذهب وفضة وحديد) ولقطعة ذهب مثلا اظهرها السيل حكم المعدن الظاهر (ولا يملك ظاهر) بقيد زده

حل وعبرة بفرش سجادة له قبل حضوره فغيره تنجيتها برجله من غير أن يرفعها به عن الارض لئلا تدخل في ضمانه ولو قيل بحجامة فرشها كما يفعل بالروضة الشريفة وخلف مقام سيدنا ابراهيم صلى الله عليه وعلى نبينا وسلم لم يعد لما فيه من التضييق على الناس وتنجير المسجد ولا نظر لتمسكهم من تنجيتها لاراكثرهم بهاب ذلك انتهت (قوله حقه مطلقا) أي طالت غيبته أو لا أه ع ش ويصح ان يفسر الاطلاق بان ينال مطلقا في تلك الصلاة وغير ما بل هذا هو المتبادر من سياق العبارة (قوله بخلاف الصلاة ببقاء المسجد) اعترضه الرافعي بان الصلاة في الصف الاول افضل ورد بان هذا إنما جاء بالنسبة للامام اه حل وعبرة بفرش م ر و اعترض الرافعي بان ثوابها في الصف الاول اكثر مردود بانها ترك له موضعه منه واقامت لزوم عدم اتصال الصف المستلزم لتصفافان تسويته من تمامها وبجته في اثباتها لا يجبر الحلل الواقع في الاول وبان الصف الاول لا يتعين له من المسجد محل بل هو ما يلي الامام في أي مكان منه فتوابعه غير مختلف باختلاف بقاءه بخلاف مقاعد الاسواق فانها مختلفة في ذاتها من حيث اختصاص بعضها بكثرة الواردين فيه وبالوقاية من نحو حرو برد وهذا اولي من الجواب الاول لانه يلزم قائله التفرقة بين بجته قبل فبقي حقه وبين ان يتاخر فيطل حقه وهم لم يقولوا بذلك انتهت (قوله او من نحو رباط) هو ما يبنى للحتاجين والحنفاء ما يبنى للصوفية فهو اخص (قوله من نحو رباط) لا يشترط في استحقيقه وبقاء حقه اذن الناظر الا ان شرطه الواقف او طردت العادة باستثناؤه اه م ر (فرع) ليس للمسلم دخول كنيسة بغير إذن أهلها اه سم (قوله وفيه شرط من يدخله) وغير أهل المدرسة ما اعتد فيها من نحو نومها وشرب وطهر من ماؤها ما ينقص الماء عن حاجة أهلها على الوجه قال في التحفة وهو الراجح وهل له ذلك وإن منعه أهلها وهل لهم المنع وان لم يحصل ضرر لهم حرر اه شوبري (قوله وخرج منه الحاجة) انظر لم يقل هنا ليعود كما قال في الذي قبله ولعل هذا يفهم من التعبير بالحاجة إذ شأن من خرج لحاجة العود (قوله وطالت غيبته) أي بحيث يد مد معرضا اه حل (فصل في بيان حكم الاعيان المشتركة) أي وما يتبع ذلك قسمة ماء القناة المشتركة (قوله المعدن الظاهر الخ) هذا ليس هو الحكم بل توطئة والحكم من قوله ولا يملك ظاهر علمه (قوله بمعنى ما يستخرج منها) عبارة شرح م ر المعدن حقيقة البقعة التي اودعها الله تعالى جوهر ظاهر او باطن اسميت بذلك لعدون أي اقامة ما اثبت الله تعالى فيها وهو لما راد هنا انتهت وتقدم في الزكاة انه يطلق حقيقة على كل من المكان والجوهر المخلوق فيه وانه في كل منهما يفتح الدال وكسرها اه (قوله ما يرمى به) وهو المسمى الآن بالبارود وقال الزركشي هو دهن يكون على وجه الماء في العين اه اجهورى على التحرير وهو المسمى الآن بالزيت الجبلي فقد اخبرني من يوثق به ان الجبل المقابل للطور بساحل البحر الملح في الجانب الغربي إذا اشتد حركات البحر وارفع وجهه في فصل الشتاء يصل ماؤه الى حفر في ذلك الجبل فيبقى فيها ثم بعد مدة يجدون على وجه الماء الذي في الحفر شيئا يشبه الزيت في الطعم واللون فيقشطونه من فوق الماء ويبيعونه غالبا الرطل بنحو دينار وهو نافع لجسر العظام المنكسرة (قوله وكبريت) اصله عين تجرى فاذا جمد ماؤها صار كبريتا واعزه الاحمر ويقال انه من الجواهر ولهذا يضيء في معدنه اه شرح م ر (قوله وهو شيء يلقيه البحر) يؤخذ منه ان العنبر كذلك لان الاصح انه يثبت في قاع البحار ثم يقذفه الماء بتموجه الى البر اه قل على الجلال (قوله ويصير كالقار) ويؤخذ من عظام موتى الكفار شيء يسمى بذلك وهو نجس أو متنجس اه شرح م ر اه ع ش (قوله بكسر اوله) جمع برمة بضمه اه قل على الجلال (قوله باحياء) بان ينصب عليه علامات لان احياء كل شيء بحسبه اه حل ومقتضى هذه العبارة ان الاحياء في المثلن احياء المعدن نفسه والاولى أن يراد به احياء البقعة نفسها اه (قوله كما عليه السلف والخلف) المراد من مثل هذه العبارة المتقدمون والمتأخرون اه ع ش (قوله ولا باطن بحفر) انظر لم خص الباطن بذلك فان الظاهر ان الظاهر كالباطن في ذلك لا يملك بمجرد الحفر فليحرر اه سم

بقولي (عليه) أي من يحيى (باحياء) كما عليه السلف والخلف (ولا باطن بحفر) لانه يشبه الموات وهو إنما يملك بالعمارة وحفر المعدن (قوله

اختصاص بتحجر) بل هو مشترك بين الناس كالماء الجاري والكلا والخطب (ولا) يثبت فانه (اقطاع) خبر ورد فيه فليس للامام اقطاع سمك بركة ولا حشيش أرض ولا حطبها بخلاف الباطن فيثبت فيه ما ذكر لاحتياجه الى علاج (فان ضا) أي المعدنان عن اثنين مثلاً جاً (أ) (قدم سابق) الى بقعتهما (ان علم والا) أي وان لم يعلم السابق (أقرع) بينهما فيقدم من خرجت قرعته وتقديم من ذكر يكون (بقدر حاجته) بان يأخذ ما تقتضيه عادة أمثاله فان طلب زيادة عليها أزعج لان عكوفه عليه كالتحجر وذكر عدم الملك بالاحياء وعدم الاختصاص بالتحجر وحكم الضيق من زيادتي في الباطن وقولي والآام من قوله فلو جأ معاً (ومن احياهما وانا فظهر به احدهما ملكه) لانه من اجزاء الارض وقدم ملكها بالاحياء وخرج بظهوره مالو عليه قبل الاحياء فانه انما يملك المعدن الباطن دون الظاهر كما رجحه ابن الرفعة وغيره وأقر النووي عليه صاحب التنبيه أما بقعتهما فلا يملكها باحيائها مع عليهما لفساد قصده

(قوله ولا باطن يحفر) أي بمجرد بل انما يملك بالاستيلاء عليه بعد استخراج اياه حل وكتب ايضا قوله وحفر المعدن تخريب فلا يملك بنفس الحفر بل بالاستيلاء عليه بعد استخراج اياه حل وعبارة أصله مع شرح مروي المعدن الباطن لا يملك محله بالحفر والعمل مطلقاً ولا بالاحياء في موات على ما يأتي في الاظهر كالظاهر والثاني يملك بذلك اذا قصد التملك كالموات و فرق الاول بان الموات يملك بالعمارة وحفر المعدن تخريب ولان الموات اذا ملك يستغنى المحي عن العمل والنيل مبثوث في طبقات الارض يحوج كل يوم الى ضرر وعمل وخرج بمحله نيله فيه ملك بالاخذ من غير اذن الامام قطعاً لا قبل الاخذ على الاصح انتهت (قوله فليس للامام اقطاع الخ) في قول علي الجلال (فرع) من الظاهر سمك البرك وصيد البر والبحر وجواهرهما وشجر الايكة وثمارها فلا يجوز فيها تحجر ولا اختصاص ولا اقطاع ولو ارفاقوا ولا اخذ مال او عوض عن ياخذ منها شيئاً وقد عمت البلوى بهذا فلا حول ولا قوة الا بالله نعم يملكها تبعاً للبقعة اذا ملكها كما مر (قائدة) غريبة ذكر الجلال كغيره ان المراد من بيت المال الحفر خلعان اقام مصر وترعه وبحوره وتسوية جسوره مائة وعشرون الف قطاع بالطواري والاغلاق منهم سبعون الفا لخصوص الصعيد والباقي لبقية الاقاليم اهـ قل علي الجلال (قوله بركة) بكسر الباء كافي القاموس ونقل بالدرس عن السيوطي ان فيه لغة بضم الباء اهـ ع ش علي م (قوله فيثبت فيه ما ذكر) أي من الاقطاع فقط لا الاختصاص خلافاً لما يوهمه كلام المصنف والمراد بالاقطاع فيه اقطاع الارفاق لا التملك اهـ ع ش (قوله قدم سابق) ولو ذمياً ونقل عن شيخنا زى ما يوافق اهـ ع ش علي م (قوله ولا اي وان لم يعلم السابق) أي بان جاء معاً و جهل وقوله اقرع قال الاذرعى لم يذكر تقديم المسلم على الذمي اهـ وبحث شيخنا تقديم المسلم اهـ شوبري (قوله اقرع بينهما) أي لانتفاء المرجح فان وسعهما اجتماعاً وليس لاحدا خذاً اكثر من الاخر الا برضاه قاله في الجواهر وهو محمول على اخذاً اكثر من البقعة لا النيل اذله اخذاً اكثر منه نعم لو كان مسلماً والاخر ذمياً قدم المسلم كما بحثه الاذرعى نظير ما مر في مقاعد الاسواق اهـ شرح م (قوله بقدر حاجته) هل المراد حاجة يومه أو اسبوعه أو سنته أو عمره الغالب أو عادة الناس من ذلك اهـ سم على حج اقول الاقرب اعتبار العمر الغالب كما في اخذ الزكاة وقد يقال بل الاقرب عادة الناس ولو للتجارة ويفرق بينهما وبين الزكاة بان الناس مشتركون في المعدن بالاصالة بخلاف الزكاة فان مبناها على الحاجة ومن ثم امتنعت على الغني بمال او كسب بخلاف المعدن اهـ ع ش علي م (قوله ازعج) فلو اخذ شيئاً قبل الازعاج هل يملكه ام لا فيه نظروا الاقرب الاول لانه حين اخذه كان مباحاً اهـ ع ش علي م (قوله ومن احياهما وانا الخ) انظر هذا مع قوله ولا يملك ظاهر باحياء فهل بينهما تكرار وهل الثاني يغني عن الاول اهـ اقول هذا التوقف لا محل له لان السابق في حالة العلم اللاحق في حالة الجهل فالثاني مفهوم الاول (قوله وخرج بظهوره) أي المشعر بعدم عليه به حال احياها اهـ شرح م (قوله فانه انما يملك المعدن الباطن) أي باحياء ذلك الموات الذي هذا المعدن فيه وان كان لا يملك محل ذلك المعدن ويملك ما عداه مما احياه وقوله دون الظاهر أي فانه لا يملك باحياء الموات الذي ملك المعدن به والمعتد استواء الظاهر والباطن فان علمهما لم يملكهما ولا بقعتهما وان جهلها مملكهما وبقعتهما اهـ حل (قوله دون الظاهر) ضعيف والمعتد انه لا فرق بين المعدن الباطن والظاهر في حالي العلم والجهل فان علمهما لم يملكهما ولا بقعتهما وان جهلها مملكهما وبقعتهما اهـ زى اهـ ع ش والضعيف في كلامه بالنظر لحكم الباطن والظاهر واما حكم البقعة فعبارته فيه جارية على المعتد حيث قال مع علمهما ومفهومه انه مع الجهل يملكها فعلى كلامه قد يملك المعدن دون البقعة كما لا يخفى (قوله اما بقعتهما الا يملكها الخ) أي ويملك ما عدا تلك البقعة من الموات الذي احياه في كونه يملك المعدن وما حواله دون محله الا يخفى اهـ حل (قوله اولي من تعبيره بالمعدن الباطن) أي حيث قيد الباطن بعدم العلم واطلق في الظاهر وينبغي أن يقيد في الظاهر

لان المعدن لا يتخذ داراً ولا يستأنا ولا مزرعة أو نحوها وقولي احدهما اولي من تعبير بالمعدن الباطن

وبعضهم قرر كلام الأصل بما لا ينبغي فاحذره (والماء المباح) كالنهر والوادي والسيول (يستوى الناس فيه) بأن يأخذ كل منهم ما يشاء منه الخبر الناس شركاء (٧٤) في ثلاثة في الماء والكلا والنار رواء ابن ماجه باسناد جيد (فان أراد

قوم سقى أرضهم منه) أى من الماء المباح (فضاق) الماء عنهم وبعضهم أحيا أولاً (سقى الأول) فالأول فيحبس كل منهم الماء (الى) أن يبلغ (الكعبين) لأنه ^{عليه السلام} قضى بذلك رواء أبو داود باسناد حسن والحاكم وصححه على شرط الشيخين (ويفرد كل من مرتفع ومنخفض بسقى) بأن يسقى أحدهما حتى يبلغ الكعبين ثم يسد ثم يسقى الآخر وخرج بضاق ما إذا كان ينى بالجميع فيسقى من شاء منهم متى شاء وتعبيرى بالأول أولى من تعبيره بالأعلى ومن عبّر بالأقرب جرى على الغالب من أن من أحيا بقعة يحرض على قربها من الماء ما أمكن لمسا فيه من سهولة السقى وخفة المؤنة وقرب عروق الفراس من الماء ومن هنا يقدم الأقرب إلى النهر أن أحيا دفعه أو جهل السابق ولا يبعد القول بأقراعه ذكره الأذرعى (وما أخذه منه) أى من الماء المباح يبدأ ظرف كانه أو حوض مسدود فهو أعم من قوله في اناء (ملك) كالاختطاط

ويطلق في الباطن وقد يجاب عن تقيده للباطن بأن في صورة العلم خلافاً ذكره بعد ولو عم في المتن لا وقتضى الجزم وليس الأمر كذلك فافهم اه شورى (قوله وبعضهم قرر الخ) تعريض بالجلال المحلى اه شورى وعبارة اصله مع شرح المحلى ومن احياه وانا فظهر به معدن باطن لم يعلم به ملكه لانه من اجزاء الارض وقد ملكها بالاحياء فان علم به واتخذ عليه دارا فنى ملكه طريقان احدهما على القولين السابقين والثاني القطع بالملك واما البقعة المحيية فلا تملك بالاحياء وقيل تملك به وتقدم ان المعدن الظاهر لا يملك بالاحياء وفي الحاوى وغيره ان من احيا ارضاً مواتاً فظهر فيها بعد الاحياء معدن باطن او ظاهر ملكه لانه لم يظهر الا بالاحياء انتهت (قوله كالنهر والوادي الخ) قال في الروض وعمارة هذه الانهار من بيت المال ولكل بناء قنطرة ورحى عليها ان كانت في موات أو في ملكه فان كانت بين العمران فالقنطرة كحفر بئر في الشارع للمسلمين والرحى يجوز بناؤها ان لم يضر بالملك اه وانظر حيث جاز بناء الرحى هل يشكل بانه تصرف في حريم النهر وهو ممتنع وان كان في موات الا أن يفرض البناء في غير حريمه أو يقال الممتنع بناء حريمه للملك لا لانتفاع به ولو بناه الرحى حيث لا يضر واصل هذا اقرب فليحذر اه سم (قوله يستوى الناس فيه) أى فلا يملك باقطاع ولا يثبت فيه تحجرو كذا حكم حاقى النهر فلا يجوز للامام بيع شيء منها ولا اقطاعه وقد عمت البلوى بالبناء على حاقى النهر كما عمت بالبناء في القرافة وهي مسيلة اه براه سم (قوله الناس شركاء في ثلاثة) وعدمها النار ومعنى كونهم شركاء في النار انهم شركاء في النار المباحة كالوقدة في حطب مباح وقد جعل منه الشعلة المتعلقة بملك الانسان فليغيره ان يقتبس منها وان ينفع بحر ها وان لم ياذن مالك ما هي قائمة به بل وان منع كذا ظهر مع مرقلوا احتاج انسان الى الاقتباس منها فاطفاها من هي متعلقة بملكه عبثا بلا حاجة ولا غرض وانما الحامل على اطلاقها مجرد منع هذا فهل يحرم فيه نظر واتخيل ان مر قال لا مانع من الحرمة اه وهو بعيد فليتأمل اه سم (قوله في الماء والكلا والنار) قال الازهرى اراد بالماء السماء وماء العيون التي لا مالك لها والمراد بالنار النار اذا اضرمت في حطب غير مملوك اه زى اما المملوك فالجمر لا يجوز أخذه شيء منه بغير اذن أما الجزء المعنى فالوجه عدم منع من يقتبس منه ضوء اه عبد البر (قوله سقى الأول) أى الذى احيا اولاً وان كان يمدد من الماء وقوله الى الكعبين أى الى اسفلهما فالغاية هنا خارجة والمعمد اعتبار عادة الزرع والارض والوقت ولو احتاج بعضهم للسقى ثانياً مكن اه قل على الجلال (قوله فيحبس كل منهم الماء الخ) وان لزم هلاك زرع غيره اه قل على الجلال (قوله ويفرد كل من مرتفع الخ) كان يكون وصول الماء الى الكعبين في المستعيلة لا يحصل الا ببلوغه الى الركبتين مثلاً في المنخفضة اه سم (قوله أولى من تعبيره بالأعلى) مراده بالأعلى الأول أو جرى على الغالب كما بينه الشارح في التعبير بالأقرب فليتأمل اه سم فلا أولوية (قوله ومن هنا) أى من الغالب وهذا شروع في بيان مفهوم قوله سقى الأول وقوله ولا يبعد ضعيف فالمتعمد تقديم الأقرب حتى في صورة الجهل اه شيخنا (قوله يمدد ظرف) أى ومنه كبران الدولاب كالمساقية فيملكه بمجرد دخوله فيها اه مر اه سم اه ع ش (قوله ولورده الخ) هل رده ممتنع لانه اتلاف مال لانه مستهلك ولا يمكن اخذه بعد ذلك او لا يمتنع ويسامح في مثل ذلك لانه يسير حقير عر او يتيسر مثله مهما اراد فيه نظر والقلب الى الثاني اميل ثم وافق مر على جواز الرد المذكور اه سم (قوله لم يصير شريكاً به) أى بل يصير مباحاً لانه نزل منزلة التالف فلا يقال الاعراض عن المملوك لا يخرج عنه ملك صاحبه والاوجه عدم حرمة صبه عليه والفرق بينه وبين رمى المال فيه ظاهر اه شرح مر والفرق ان ذلك يعد ضياعاً له بخلاف الماء فانه يتمكن اخذه منه وإن لم يكن مآرده اه ع ش (قوله لكن مالك النهر احق به) ومع ذلك فليغيره السقى منه والاخذ منه بنحو دولو واستعماله نعم ان شد عليه ملكه ان قصد تملكه وإن كثر اه قل على الجلال (قوله لخبر مسلم السابق)

والاحتشاش ولورده الى محله لم يصير شريكاً به وخرج باخذ الماء المباح الداخلى في نهر حفرة فانه باقى على ابحاثه لكن أى مالك النهر احق به السيل يدخل في ملكه (وحافر بئر بموات لا ارتفاعه) بها (أولى بملكها حتى يرتحل) لخبر مسلم السابق

فاذا ارتحل صار كغيره وان عاد اليها كالمو حفرها بقصد ارتفاق المارة أولا (٥٧٥) بقصد شي فانه فيها كغيره كما فهم ذلك بزيادتي

ضمير لا ارتفاعه (و) حفرها بموات (لملك أو بملكه مالك لما تها) لانه تمام ملكه كالثروة واللين (وعليه بذل ما فضل عنه) أي عن حاجته بجانا وان ملكه (لحيوان محترم) لم يجد صاحبه ماء مباحا وتم كلاً مباح يرعى ولم يحز الفاضل في اناه حرمة الروح والمراد بالبذل تمكين صاحب الحيوان لا الاستسقاء له ودخل في حاجته حاجته لماشيته وزرعه نعم لا يشترط في وجوب بذل الفاضل لعطش آدمي محترم كونه فاضلا عنهما وخرج بالحيوان غيره كالزرع فلا يجب سقيه (والقناة المشتركة) بين جماعة (يقسم ماؤها) عند ضيقه بينهم (مهاياة) كأن يسقى كل منهم يوما أو بعضهم يوما وبعضهم أكثر بحسب حصته ولكل منهم الرجوع عن المهاياة متى شاء (أو ينصب) خشبة بعرضه (أي الماء) مثقبة بقدر حصصهم (من القناة) فان جهل بقدرها من الارض لان الظاهر ان الشركة بحسب الملك ويجوز أن تكون الثقب متساوية مع تفاوت الحصص بان يأخذ صاحب الثلث مثلاً ثقبه

(كتاب الوقف)

أي المذكور بعد قول المتن ومن سبق الى محل منه لحرقة وفارقة الخ ولفظه من قام من مجلسه الخ ثم رجع اليه فهو احق به وفيه انه لا يدل على ما ذكر الا ان يكون اراد على بعد القياس على ما فيه او يكون الشارح اختصره فيما مر فلو استدلل بخبر أبي داود السابق لكان اظهر تأمل (قوله فاذا ارتحل الخ) هذا ظاهر ان ارتحل معرضا امالو كان الحاجة عازما على العود فلا الا ان طول غيبته وحينئذ فليس المناط الارتحال بل الاعراض حتى لو اعرض ولم يرتحل كان الحكم كذلك وهو قضية كلام الرويان اه خادم اه شرح مر اه ع ش (قوله بقصد ارتفاق المارة) بحث الزركشي ثبوت هذا الحكم لها وان لم يلفظ بوقف كما قاله الماوردي في المسجد ومثله ما يحيا بقصد كونه مقبرة مسبلة ونحوه اه سم (قوله لانه تمام ملكه كالثروة واللين) وانما جاز لمكتر دار الارتفاع بماء بئرها لان عقد الاجارة قد ملك به عين تبعا كاللين وقضية المعلن منع البيع والتعليل جوازه الا ان يقال هو ملك ضعيف ملحظه التبعية فقصر على ارتفاعه هو بعينه للحاجة فلا يتعدى ذلك لبيعه وهذا هو الوجه ومن ثم أفيت في مستاجر حمام اراد بيع ماء من بئرها بمنعه لما ذكره لان البيع قد يؤدي الى تعطيلها فيضرب ذلك بمؤجرها اه تحفة اه شوبري (قوله أي عن حاجته) أي الناجزة كما قيد به الماوردي قال الا ذرعي ومحلها ان كان ما يستخلف منه يكفيه لما يطرأ اه شرح مر (قوله وثم كلاً مباح يرعى) هل هذا قيد فلا يجب بذل ما ذكر لحيوان يعلف بعلف مملوك ولعله لانه مقصر حيث لم يعد الماء كالعلق وكتب ايضا لان منع الماء يلزمه منع السكلا وانهى عنه اه حل وحيث وجب البذل لم يحز أخذ عوض عليه ولا يجب على من وجب عليه البذل اعارة آلة الاستسقاء اه شرح مر اه ع ش ويشترط لوجوب البذل كون الماشية ترعى في كلاً مباح قريب من الماء واشترط الماوردي ايضا ان لا يكون في وصول الماشية الى الماء ضرر زرع او شجر مثلاً لغيره والمراد بالبذل المذكور التمكين منه لا الاستسقاء له واذا رد الماء من أخذه الى البحر لم يكن شريكاً فيه كما مر ه (تليه) يجوز الشرب وسقى الدواب ونحو ذلك من الجداول المملوكة ولو لمحجرر عليه أو الموقوفة ولو على معين لا ذن العرف في ذلك ما لم يضرب بما لكها أو الموقوفة عليه اه قل على الجلال (قوله وزرعه) أي وان احدث الزراعة بعد احتياج الحيوان اه حل (قوله وخرج بالحيوان غيره) شمل الغبر حاجة طهارة الغير فلا يجب البذل لها وهو ما صرحوا به في باب التيمم وبه يعلم رد ما تفقهه الشيخ في حاشية التحفة اه شوبري (قوله يقسم ماؤها الخ) لا يخفى صراحة الكلام في ان ماء القناة مملوك فما صورته فانه ان دخل القناة من نهر مباح فهو على ابا حته فاعمل صورته ان يخرج من بئر مملوكة اه سم اه ع ش (قوله ولكل منهم الرجوع الخ) واذا رجع بعد اخذ ثوبته وقبل اخذ غيره فعليه اجرة مثل اخذه من النهر ويتمين المهاياة في قناة يكثر ماؤها أو يقل وليس لاحد منهم تصرف في القناة بنحو حفر أو غرس بجانبها بغير اذن باقيهم وعمارها على قدر الملك وليس لاحد منهم سوق الماء الى ارض اجنبية لانهما ثبوت الحق لها ولو وجد لأهل الاراضى نهر تسقى منه ولم يعلم هل هو بحفر أو خرقة حكم بملكه لهم باليد ولو وجد لهم ساقية لا شرب لها من غيره حكم بشرها منه عملاً بالظاهر اه قل على الجلال (قوله أو ينصب خشبة الخ) أي لكن هذه الطريق يجبر عليها بخلاف المهاياة اه سم (قوله ويجوز ان تكون الثقب متساوية) مقابل لقوله بقدر حصصهم وقوله متساوية أي في الضيق أو السعة اه عبد البر أي فتكون صورة المتن ان توسع ثقبه صاحب الثلثين بحيث يكون ماؤها بقدر ماء ثقبه صاحب الثلث مرتين تأمل ونقل عن الشيخ العريزي ان قوله بان يأخذ الخ تصوير للمتن اعنى بقدر حصصهم وهو بعيد

هـ (كتاب الوقف)

هو لغة الحبس من وقفت كذا حبسته ووقف لغته رديته واحبس أفصح بالتشديد على ما نقل لكن حبس هي الواردة في الاخبار الصحيحة اه شرح مر وجمعه وقوف وأوقاف اه قل على الجلال (قوله وشرعا حبس مال الخ) زاد بعضهم وان يكون متصلاً احترازاً عن مقطع الاول اه حل والوقف ليس من

والآخر ثقبين ويسوق كل واحد نصيبه الى أرضه

هو لغة الحبس وشرع الحبس
مال يمكن الانتفاع به
مع بقاء عينه بقطع التصرف
في رقبته على مصرف مباح
والاصل فيه خبر مسلم
إذامات ابن آدم انقطع
عمله إلا من ثلاث صدقة
جارية أو علم ينتفع به أو
ولد صالح يدعو له بعد
موته والصدقة الجارية
محمولة عند العلماء على
الوقف (أركانها) أربعة
(موقوف وموقوف عليه
وصيغة وواقف وشرط
فيه) أي في الواقف (كونه
مختاراً) والتصريح به من
زيادتي (أهل تبرع) فيصح
من كافر ولو لمسجد ومن
مبعض لا من مكره
ومكاتب ومحجور عليه
بفلس أو غيره ولو
بمباشرة وليه (و) شرط
(في الموقوف كونه عينا
معينة) ولو مغصوبة أو
غير مرثية (ملوكة)
لواقف نعم يصح وقف
الامام من بيت المال
(تنقل) أي تقبل النقل من
ملك شخص إلى ملك
آخر (وتفيد لا يفوتها نفعا
مباحا مقصودا) ههنا
زيادتي وسواد أكان
النفع في الحال أم لا
كوقف عبث وجحش
صغيرين وسواء أكان

خصائص هذه الأمانة شرح مر بالمعنى وعبارته بعد قول المصنف وإن وقف على جهة معصية الخ نعم
ما فعله ذمى لا يبطله إلا أن توافوا اليها إلى قوله لا ما وقفوه قبل المبعث على كنفائهم الخ فإنه صريح في
مشروعية الوقف قبل البعثة اه ع ش وقوله بقطع التصرف الباء سببية متعلقة بحبس وكذا قوله على
مصرف اه شيخنا (قوله) إذامات ابن آدم الخ) عبارة مر وحج إذامات المسلم انقطع الخ فلهما روايتان
اه ع ش وقوله انقطع عمله أي ثوابه وأما العمل فقد انقطع بفراغه اه شيخنا (قوله) أو ولد صالح) أي
مسلم ومن كون الوقف يسمى صدقة جارية يؤخذ عدم صحته على الأنبياء لحرمة الصدقة عليهم فرضها
ونقلها اه حل (قوله يدعوه) أي حقيقة أو مجازا فيشمل الدعاء له بسببه (قوله) محمولة عند العلماء على
الوقف) ولينظر ما المانع من حل الصدقة الجارية على بقية الخصال العشر التي ذكرنا أنها لا تنقطع
بموت ابن آدم وقد نظمها الجلال السيوطي بقوله

إذامات ابن آدم ليس يجري * عليه من خصال غير عشر
علوم بثها ودعاء نجمل * وغرس النخل والصدقات تجري
وراثه مصحف ورباط ثغر * وحفر البئر أو إجراء نهر
وبيت للغريب بناء ياوي * إليه أو بناء محل ذكر
وتعلم لقرآن كريم * فخذها من أحاديث بحصر

(قوله أهل تبرع) عبارة شرح مر أهل تبرع في الحياة ثم قال فلا يصح من محجور عليه بسفه وصحة نحو
وصيته ولو بوقف داره لا ارتفاع الحجر عنه بموته (قوله) ولو لمسجد) أي وإن لم يعتقه قربة اعتبارا
باعتقاداتنا اه زى اه ع ش (قوله) ولو لمسجد) أي ومصحف وبصور ملكه بأن كتبه أو ورثه من أبيه
ومثل المصحف الكتب العلمية اه ع ش على مر (قوله لا مكره) أي بغير حق إمامه كان نذر وقف شيء من
أمواله وامتنع من وقفه بعد النذر فأكرهه عليه الحاكم فيصح وقفه حينئذ فان امتنع من ذلك وقفه الحاكم على
ما يرى فيه من المصلحة اه ع ش (قوله) ومحجور عليه بفلس) أي وإن زاد ماله على ديونه كان طراله مال بعد
الحجر أو ارتفع سعر ماله الذي حجر عليه فيه اه ع ش على مر (قوله) كونه عينا معينة) أي ولو مؤجرة
فيصح وقف المؤجر مسجد أو فمتمتع على المستاجر تنجيسه وكل مقدر من حينئذ ويتخير فان اختار البقاء
انتفع به إلى مضي المدة أي إن كانت المنفعة المستاجر لها تجوز فيها وإلا كاستجاره لو وضع نجس تعين إبداله
بمثله من الظاهر وامتنع على الوقف وغيره الصلاة ومحوها فيه بغير إذن المستاجر وحينئذ يقال لنا مسجد
منفعته مملوكة ويمتنع نحو صلاة واعتكاف به من غير إذن مالك منفعته كذا في التحفة في باب الإجارة اه
شوبري (قوله) ولو مغصوبة) أي ولو كانت العين التي يوقفها المالك مغصوبة عند غيره فلا ينافي قوله الآتي
ملوكة اه شيخنا (قوله) أو غير مرثية) بأن لم يرها الواقف ويؤخذ من عدم اشتراط الرؤية صحة وقف
الاعمى وبه صرح مر في الشارح (قوله) نعم يصح وقف الامام الخ) وحيث صح وقفه لا يجوز تغييره
وأما ما عمت به البلوى عما يقع الآن كثير من الرزق المرصدة على أما كن أو على طائفة مخصوصة حيث
تغير وتجعل على غير ما كانت موقوفة عليه أو لا فانه باطل ولا يجوز التصرف فيه لغير من عين عليه من
جهة الواقف الاول فليتنبه له فانه يقع كثيرا ومن هنا يفرق بين ما هنا وبين عدم صحة عتق عبد بيت
المال بأن الموقوف عليه هنا من جملة المستحقين فيه كما يصرح به قوله بشرط ظهور المصلحة فوقه
كإصال الحق لمستحقه ولا كذلك العتق نفسه فانه تقويت للمال اه ع ش على مر (قوله) أيضا نعم يصح
وقف الامام من بيت المال) أي على معين أو على جهة عامة كما أفتى به ابن أبي عصرون السلطان نور الدين
الشهيد لكن قال السبكي أنا لا أفتى به ولا أحكم به والذي أراه أنه لا يجوز وقفه على شخص أو طوائف
خاصة اه حل وعبارة شرح مر نعم يصح وقف الامام أراضى بيت المال على جهة ومعين على المنقول

المعمول له بشرط ظهور المصلحة في ذلك اذ تصرفه منوط بالمصلحة كولي اليتيم ومن ثم لو رأى تملك ذلك لهم جاز وحيث صح وقفه فما يجب على المباشر لو ظففة من وقفه كقراءة درس علم وامامة مسجد العمل بشرطه او لا ذهب الجلال السيوطي ومن تبعه الى انه لا يجب عليه العمل بما ذكره من الشروط حيث كان مستحقا في بيت المال وذهب الرملي ومن تبعه الى انه يجب عليه العمل بشرطه ولا يستحق المعلوم إلا ان باشر العمل بنفسه او نائبه تامل اه شيخنا (قوله أم منقولا) أي حيوانا كان او غيره ثم اذا اشرف الحيوان على الموت ذبح إن كان ما كولا وينبغي ان يأتي في الحرم ما ذكره في البناء والغراس في الارض المستاجرة او الممارة لها اذا قام امن انه يكون مؤكلا واقفا والموقوف عليه الخ ومحلها حيث لم يثبت شراء حيوان او جزئه بثمن الحيوان المذبح على ما سياتي اه ع ش على مر (قوله أم منقولا) أي وقد وقفه غير مسجد اما لو وقف المقرل مسجدا فلا يصح ما لم يثبت في الارض فان اثبتته بنحو تسمير صح ان كان محله له الانتفاع به وقال شيخنا يخص بمنفعة بنحو اجارة او وصية لا بنحو مسجد وشارع فلا يصح وفيه نظرو ولا يضر نقله بعد ذلك وحيث يصح الاعتكاف عليه ولو في هوائه لا تحته وكذا يحرم المكث من الجنب فوقه لا تحته ولا يحرم عليه حمله كذا قاله بعض مشايخنا فراجع فان فيه نظر الا انه في هواء المسجد وان لم يكن عليه والوجه الحرمه فيهما والا قرب صحة الاعتكاف تحته ولو لحامله حيث كان داخل في هوائه ولا يضر تجدد هراء وزواله كما مر في بلاطة مسجد اخذت منه وشمل ما ذكر الموصى به مدة وغير الميراثي كما مر والمؤجر كذلك والمغصوب وان عجز عن تخليصه والمدبر ومعلق العتق بصفة واذا اعتق بطل الوقف كذا قاله شيخنا نبعنا الشرح شيخنا وفيه نظرو اذ الوقف كاليق وهو لا يبطل بوجود الصفة او الموت بعده فان جعل عتقهما على فرض وجوده على معين اذا قلنا بعثتهما الخ وعبارة شرح شيخنا اشعر او تصرح به لمن تاملها وهو مرجوح او على معنى بين عتقهما قبل الوقف بوجود الصفة او الموت قبله فواضح فراجع ويدل لهذا تعبيره بعتقادون ان يقول اذا وجدت الصفة او الموت مثلا اه قل على الجلال (قوله كشاع) مثال للعين الموقوفة وكذا ما بعده اه شيخنا (قوله ولو مسجدا) ويحرم على الجنب المكث فيه وتحت قسمته لنعينها طريقا وما نوزع فيه مردوداه شرح مر وقوله ويحرم على الجنب المكث فيه قرر مر انه تطلب التحية الداخلة ولا يصح الاعتكاف فيه ولا الافتداء مع التباعد باكثر من ثلاثمائة ذراع اه سم على حج وقوله يجب قسمة اي قرر او ظاهره وان لم تكن اقرارا او هر مشكل اه سم على حج أقول ويجاب بانه مستثنى للضرورة كما قاله في اثناء كلام آخر وهذا ظاهر ان امكنت القسمة فان جعل مقدار الموقوف بقى على شبره ولا يبطل الوقف كما اقتضاه قوله قبل وان جعل قدر حصته لكن ينظر انتفاع الشريك بخصته والحالة ما ذكر والا قرب ان يقال ينتفع منه بما لا ينافي حرمة المسجد كالصلاة فيه والجلوس لما يجوز فعله في المسجد كالحياطة ولا يجلس فيه وهو جنب ولا يجامع زوجته ويجب ان يقتصر في شغله له على ما يتحقق ان ماله لا ينقص عنه اه ع ش على مر (قوله وكدير ومعلق عنقه بصفة الخ) عبارة شرح مر وشمل كلام المصنف صحة وقف المدبر والمعلق عنقه بصفة فانهما وان عتقا بالموت وجرد الصفة وبطل الوقف لكن فيهما دوام نسبي اخذنا من مر وفارق صحة بيعهما وعدم عتقهما مطلقا بانهما استحق عن السيد حتما متجانسان فتقدمنا اقواما مع سبق مقتضيه وبه فارق ماله ولد الواقف الموقوفة حيث لم تصر ام ولد انتهت (قوله بناء على ان الملك في الوقف الخ) فان قلنا انه للموقوف عليه فلا يعتق الخ وجههما الى ملك آدمي آخر فلم توجد الصفة في ملك المعلق ولا يبطل الوقف وعبارة ع ش قوله على ان الملك لله تعالى معتمد وقوله او الواقف غني ففهموه انه على القول بانه ملك للموقوف عليه لا يبطل الوقف ريوجه بانه حيث قلنا بملكه فقد انتقل من الواقف اليه حتى كان الواقف باعه والبايع اذا اراد التصرف فيما باعه اغيره لم ينفذ تصرفه فيه انتهت (قوله وضعا بارض) أي مستاجرة اجارة صحيحة او فاسدة او مستعارة بخلاف المغصوبة فلا يصح وقف ما فيها على الراجح كما اتي به والشيخنا

أم منقولا (كشاع) ولو
مسجدا وكدير ومعلق عنقه
بصفة قال في الروضة كاصلها
وبعتقان بوجود الصفة
ويبطل الوقف بعثتهما بناء
على ان الملك في الوقف لله
تعالى او للواقف (وبناء
وغراس) وضعا (بارض

وان نظره في التحفة اشوبرى (قوله وضع بارض بحق) اى ولو موقرة كالمؤجرة فاذا بنى فيها مسطبة فوقها مسجد اصح احل وفي قل على الجلال قوله في مستأجرة ولو اجارة فاسدة ومنها ارض محتكرة لبنى فيها غير ما كانت عليه ولا تصح اجارتها لذلك ويصح في المعارة بخلاف المغصوبة ومنها سوا حل الانهار فلا يصح وقف ما فيها ومنها ما لوبى او غرس بعد فراغ مدة الاجارة لانه لان بغير حق فلا يصح ايضا (قوله) يصح وقف المنقولات في الارض المغصوبة خلافا للسبكي وابن الرفعة كالحزائن الموضوعة في المساجد ولو بغير حق لا مكان الانتفاع بها خارج الارض المدكورة وبذلك فارقت البناء ونحوه كما مره (قوله بارض بحق) اى ولو مستأجرة اجارة صحيحة او فاسدة او مستعارة مثلا فلو قلع ذلك وبقي منتفع به فهو وقف كما كان وان لم يبق كذلك فهل يصير ملكا للوقوف عليه او يرجع للواقف وجهان اصحهما اولهما قول الجلال الاسنوى ان الصحيح غيرهما هو شراء عقار او جزء عقار بوقف مكانه وهو قياس النظائر في آخر الباب ونقل الاذرعى نحوه محمول على امكان الشراء المذكور وكلام الشيخين في الاول محمول على عدمه ويلزم المالك بالقلع ارش نفسه بصرف على الحكم المذكور وخرج بنحو المستأجرة المغصوبة فلا يصح وقف ما فيها لعدم دوامه مع بقاء عينه وهذا مستحق الازالة كما اثنى به الوداع شرح مرقوله فلو وقع ذلك الخ ويجوز ابقاؤه باجرة من يريعه ولا نجى. وهذا الخصلة الثالثة وهي تملكه بقيمة لان الموقوف لا يباع (قوله وضع بارض بحق) فلا يصح وقف البناء والغراس في الارض المغصوبة كما اثنى به شيخنا واعتمدهم راقول لا ينبغي ان يكون كذلك المنقولات التي تحتاج لاثبات اذا كانت موضوعة في ارض مغصوبة لانها لا تقتقر الى الاثبات فينتفع بها خارج الارض المغصوبة وعلى هذا فينبغي صحة وقف الخزان الخشب الموضوعة في المساجد حيث حرم وضعها الا اذا لم يقفها على ان تستمر في المسجد وليتأمل اه سم (قوله لعدم تعيينهما) مقتضى صديقه ان ما في الذمة عين لكن غير معين مع انه تقدم له جعله في مقابلة العين فكان الاظهر ان يضمه الى المنفعة في خروجها (قوله ومكاتب) اى كتابة صحيحة على الوجه بخلاف ذى الكتابة الفاسدة اذا المذهب في التعليق ومر في المعلن عتقه بصفة صحته وقفه اه شرح مرقوله اذا المذهب فيها التعليق قضية تشبيهه بالمعلق عتقه ان الكتابة الفاسدة لا تبطل فاذا ادى النجوم عتق وبطل الوقف كوجود الصفة في رقة المعلق عتقه بصفة وهو ظاهر اه ع ش عليه (قوله ولا دراهم للزينة) وكذا الانجار فيهم او صرف بحملها للفقراء مثلا لانها تفوت وذلك خارج بقوله لا يفوته اه حل (قوله ولا دراهم للزينة) وكذا وقف الجامة كية لان شرط الموقوف ان يكون مملوكا الواقف وهي غير مملوكة لمن هي تحت يده وما يقع من استئذان الحاكم في الفراغ عن شئ من الجامة كية ان يكون لبعض من يقرأ القرآن مثلا في وقت معين ليس من وقفها بل بفراغ من هي بيد سقط حقه منها فصار الامر فيها الى رأى الامام ليصح تعيينه لمن شاء حيث رأى فيه مصلحة اه ع ش على مر وسياتي في خلع الاجنبى مزيد ايضا وبسط لمسئلة الجامة كية فراجده هناك ان شئت (قوله ومقصود الوقف الدوام) فالمراد بالدوام بقاؤه مدة يصح استجاره فيها بان تقابل باجرة فليلزم صحة وقف الربحان المحمود اذا كان يبقى هذه المدة فقال يلزم صحة وقفه اه لكن لما قال في الروض في ضابط الموقوف او منفعة يستاجر لها غالبا قال في شرحه واحترز بقوله من زيادته غالبا عن الربا حين ونحوها فانه لا يصح وقفها كما سيأتى مع انها تستاجر لان استجارها نادر لا غالب اه سم (قوله فيصح على فقراء) وعلى الصحة ينبغي ان يكفي الصرف لثلاثة لكن لا يتجه هذا اذا فضل الربع عن كفايتهم لاسيما مع احتياج غيرهم اه سم على حج اه ع ش على مر (قوله على فقراء) المراد بهم فقراء الزكاة نعم المكتسب كفايته ولا مال له ياخذ منها انتهى تحفة اشوبرى (قوله وعلى اغنياء) الغنى هنا من تحرم عليه الزكاة قاله الزبيرى وبحث الاذرعى اعتبار العرف ثم تشكك فيه اه شرح مرقول لكنه خاص بالغنى بالمال أما الغنى بالكسب فقد تقدم عن الشوبرى انه ياخذ منها فيكون فقيرا هنا (قوله وعلى اغنياء) اى

بحق) فلا يصح وقف منفعة لانها ليست بعين ولا في الذمة ولا احد عبديه لعدم تعيينهما ولا مالا يملك للواقف ككسرى وموصى بمنفعته له وحر وكلب ولو معلما ولا مستولدة ومكاتب لا هملا لا يقبلان الدقل ولا آلة لحر ولا دراهم للزينة لا آلة للهو محرمة والزينة غير مقصودة ولا مالا يفيد نفعا كزمن لا يرجى برؤه ولا مالا يفيد إلا بفوته كطعام وربحان غير مزروع لان نفعه في فوته ومقصود الوقف الدوام بخلاف ما يدوم كسك وعنبر وربحان مزروع (و) شرط (في الموقوف عليه ان لم يتعين) بان كان جهة (عدم كونه معصية فيصح) الوقف (على فقراء) على (اغنياء) وان لم يظهر فيهم قرينة نظرا الى ان الوقف تملكك كالوصية

وعلى يهودا ونصارى أو فساد أو قاطع طريق على المعتمد وفيه لا يخفى لأن فيه اعانة على معصية اه حل
(قوله لا على معصية) ومنه الوقف على تزويق المساجد دون الوقف على السور للكعبة أو لقبور من تطلب
زيارتهم من العلماء والصالحين فيصح ولو حرر او ان كان استعماله حراما وقوله كعمارة كنيسة للتعبد اى في
الواقع وان لم يذكره في صيغته وهو واضح ان علم ذلك او على حصرها أو الوقود بها اه حل وقال الغزالي
يصح الوقف الخ اعتمدوا ر اه سم (قوله اما كان تملكه) بان يوجد خارجا متأملا للملك لان الوقف
تمليك للمنفعة فلا يصح الوقف على معدوم كنى مسجد سيئ او على ولده ولا ولده او على فقراء اولاده
وليس فيهم فقير او على القراءة على رأس قبره أو قبر أبيه الخ فان كان له ولد أو فيهم فقير صح وصرف
للحادث وجوده في الاولى أو فقره في الثانية لصحته على المعدوم تبعا كوقفته على ولدى ثم على ولد ولدى
ولا ولد ولده وكعلى مسجد كذا وكل مسجد سيئ في ملك المحلة وسيد كرى في نحو الحرب ما يعلم منه ان
الشرط بقاؤه فلا يرد عليه هنا اه ما به الصحة عليه لا مكان تملكه ولا على أحد هذين ولا على عمارة المسجد اذا
لم يبينه بخلاف دارى على من اراد سكنها من المسلمين ولا على ميت اه شرح مر (قوله كأن كان خادم
كنيسة للتعبد) كان قال على فلان خادم الكنيسة او كان في نفس الامر كذلك وقد علمه ويحتاج للفرق بينه
وبين اليهودى ونحوه اه حلى (قوله لا على جنين) اى لان الوقف تسليط في الحال بخلاف الوصية
ولا يدخل الجنين ايضا في الوقف على اولاده إذ لا يسمى ولدا وان كان تابعا لغيره نعم ان انفصل استحق
معه قطع الا ان يكون الواقف قد سمي الموجودين او ذكر عددهم فلا يدخل كما اشار اليه الا ذرعى وهو
ظاهر ويدخل الخل الحادث علوقه بعد الوقف فاذا انفصل استحق غلة ما بعد انفصاليه كما مر واما اطلاق
السبكي بحثا انه لا يدخل فيصرف لغيره حتى ينفصل فمعرض بان المتبادر ان الواقع من الربع يوقف
لا انفصاليه اه شرح مر وقوله ولا يدخل الجنين ايضا الخ اى بخلاف نحو الذرية كما قاله في العباب كالروض
وشرحه وكذا اى يدخل في الذرية والنسل والعقب الخل الحادث فترقف حصته اه والتقيد بالحادث
الظاهر انه ليس لاخراج الموجود حال الوقف اه سم على حج وقوله فتوقف حصته الخ يخالف قول
الشارح فان انفصل استحق غلة ما بعد انفصاليه الا ان يقال اراد بتوقف حصته عدم حرمانه اذا انفصل بعد
الوقف وقوله بان المتبادر الخ هذا يخالف ما فهم من قوله فان انفصل استحق من غلة ما بعد انفصاليه فانه
كالصريح في انه لا يوقف له شئ مدة الخل فليتأمل واذا قلنا يوقف لان انفصاليه فإى جزء من الغلة يوقف
مع الجهل بعدد الخل من كونه واحدا او اكثر المؤدى الى تعذر الصرف وقياس المعاملة بالاضر في ارث
الخل ان توقف جميع الغلة حتى ينفصل وتقدم ما فيه اه ع ش عليه (قوله ان قصد به اى بالوقف على علقها
والوقف عليها فهو راجع للسبكتين كما هو المفهوم من شرح الروص وفيه انه اذا قصد زيد المالك ثم خرجت
عن ملكه هل يتعين وفي الصورة الاولى هل يجب ان يصرف ذلك في علقها اولان المقصود المالك لا هى
لا بعد نعم اه ح (قوله ويمتنع تحصيل الحاصل) اى واختلاف الجهة إذ استحقاقه وقفا غيره ملكا الذى
نظر له مقابل الاصح واختاره جمع لا يقوى على دفع ذلك التعذر اه حج (قوله ومن الوقف على نفسه) اى
فيبطل بذلك نعم لو شرط ان يضحى عنه صح اخذا من قول الماوردى وغيره بصحة شرط ان يحج عنه منه
اى لانه لا يرجع منه لذلك سوى الثواب وهو لا يضر بل هو المقصود من الوقف ولو وقف على الفقراء مثلا
ثم صار فقيرا جاز له الاخذ منه وكذا لو كان فقيرا حال الوقف كفى الكافى واعتمده السبكي وغيره ويصح
شرطه النظر لنفسه ولو بمقابل ان كان بقدر اجرة المثل فاقبل كما قيده بذلك ابن الصلاح ومن الخيل في الوقف
على النفس ان يقف على اولاديه المتصفين بكذا ويذكر صفات نفسه كما قاله جمع من المتأخرين واعتمده ابن
الرفعة وعمل به في حق نفسه فوقف على الاقمة من بنى الرفعة وكان يتناولوه وهو الاوجه وافق ابن الصلاح
وتبعه جمع بان حكم الخلق بصحة الوقف على النفس لا يمنع الشافعى باطنا من بيعه وسائر التصرفات فيه قال
لان حكم الحاكم لا يمنع ما في نفس الامر وانما منع منه في الظاهر سياسة شرعية ويلقى هذا ما في معناه لكن رده

(لا) على (معصية كعمارة
كنيسة) للتعبد ولو ترميها
لانه اعانة على معصية وان
اقروا على الترميم بخلاف
كنيسة تزلها المارة أو
موقوفة على قوم يسكنونها
وبستنى من صحة الوقف
على الجهة المذكورة
ما صرح به المتولى من انه
لا يصح الوقف على
الوحوش والطيور المباحة
واقره الشيخان وقال
الغزالي يصح الوقف على
حمام مكة (و) شرط فيه (ان
تعين) ولو جماعة (مع مامر)
اى من عدم كونه معصية
وهو من زيادتي (امكان
تملكه) للموقوف من
الواقف لان الوقف تمليك
للمنفعة (فيصح) الوقف
(على ذمى) الا أن يظهر فيه
قصد المعصية كأن كان
خادم كنيسة للتعبد (لا)
على (جنين وبهيمة) نعم
يصح الوقف على علقها
وعليها ان قصد به مالهما
لان وقف عليه (و) لا على
(نفسه) اى الواقف لتعذر
تمليك الانسان ملكه لانه
حاصل ويمتنع تحصيل
الحاصل ومن الوقف على
نفسه

جمع بانه مفرع على مرجوح وهو ان حكم الحاكم في محل اختلاف المجتهدين لا ينفذ باطنه كما صرح به تعالىه والاصح
 كافي الروضة في موضح تفرقة باطنا ولا معنى له الا ترتب الاثار عليه من حل وحرمة ونحوهما وصرح
 الاصحاب بان حكم الحاكم في المسائل الخلافية يرفع الخلاف ويصير الامر متفعا عليه اه شرح مر وقوله
 بان حكم الحاكم الخ أي ولو حاكم ضرورة ومحل ذلك كله حيث صدر حكم صحيح مبنى على دعوى وجواب
 اه الوقال الحاكم الخ في مثلاً حكمت بصحة الوقف وبموجبه من غير سبق دعوى في ذلك لم يكن كمال هو
 افتاء مجرد وهو لا يرفع الخلاف فكان كأن لا حكم فيجوز للشافعي بيعه والتصرف فيه اه ع ش عليه (قوله)
 ان يشترط أن يا كل من ثماره) أو يقضى من ريعه دينه الذي لزم ذمته ولو أجرة الارض الموقوفة بخلاف
 ما لو شرط وفاء اجرتها الواجبة في المستقبل من ريعه فانه يصح اه حل (قوله وقفه بئر رومة) وذلك انه
 لما هاجر المسلمون استنكروا امام المدينة اذ لم يكن فيها بئر عذب الا بئر رومة وكانت ليهودي يبيع القرية منها
 بمذ فقال عليه السلام من يشتري بئر رومة فيجعلها لله - لمين فاشترى عثمان نصفها باثني عشر ألف درهم فجعله
 للمسلمين وجعل لهم يوماً ولصاحبها يوماً فكان إذا كان يومه استقى المسلمون ما يكفيهم يومين فلما رأى
 اليهودي ذلك قال لعثمان افسدت على ملكي فباعه النصف الثاني بثمانية آلاف درهم وهي باسفل وادى
 العقيق فرب مجتمع الاسيال وكانت قد خربت ونقضت - جارتها فاحياها وجردها قاضي مكة الشهاب أحمد
 ابن محمد المحب الطبري في حدود الحسين وسبع مائة اهن تاريخ المدينة للسيد هودي (قوله فليس على سبيل
 الشرط) هذا الكلام يدل على ان التصريح بنفسه على سبيل الشرط في وقف نحو البئر والمسجد يضر فتامه
 وراجع اه سم وهو ظاهر لانه بشرطه ذلك منع غيره من الانتفاع به في الوقت الذي يريد فاشبه الوقف
 على نفسه اه ع ش (قوله وعبد لنفسه) اما المبعوض فالظاهر كما افاده الشيخ انه ان كانت مهايأة و صدر
 الوقف عليه يوم نوبته فكالحر او يوم نوبة سيده فكالعبد وإن لم تكن مهايأة وزعم على الرق والحرية
 وعلى هذا يحمل اطلاق ابن خيران صحة الوقف عليه قال الزركشي فلو أراد مالك البعض ان يقف
 نصفه الحر فالظاهر الصحة كالأوصى به لنصفه الحر ويؤخذ من العلة ان الاوجه صحته على مكاتب غيره
 كتابة صحيحة لانه يملك كما نقله في الروضة عن المتولي وان نقل خلاه عن الشيخ ابى حامد ثم ان لم يقيد
 بالكتابة صرف له بعد العتق أيضا والا فهو منقطع الاخر فيبطل استحقاقه وينقل الوقف إلى من
 بعده هذا ان يعجزوا الا بان بطلانه لكونه منقطع الاول فيرجع عليه بما اخذه من غلته اما مكاتب نفسه
 فلا يصح وقفه عليه كالأوصى وقف على نفسه كما جزم به الماوردي وغيره وهو نظير ما سياتي في اعطاء الزكاة له اه
 شرح مر (قوله فهو وقف على سيده) أي ويقبل هو ان شرطناه هو الاصح الا في وانها سيده عنه دون
 السيد ان امتنع كما يأتي نظيره في الوصية اه من شرح مر (قوله فهو وقف على سيده) أي والقبول من العبد
 وهل للسيد اجباره عليه لانه اكتساب انظر اه حل وهذا بخلاف الاطلاق في الوقف على البهيمة حيث
 لا يصح لان الرقيق اهل للملك في الجملة بخلافهما وقوله ليصح أي ان كان العبد لغير الواقف وقوله أو لا يصح
 أي ان كان العبد له اه شيخنا (قوله واعلم انه يصح الوقف الخ) هو في المعنى مستثنى من قوله ولا عبد لنفسه
 (قوله الموقوفين على خدمة الكعبة) واما الخدام الاحرار فيصح الوقف عليهم جز ما اه ع ش (قوله)
 ولا على مرتد وحرابي) لعل هذا محترز قيد ملحوظ في قوله اما كان تملكه أي مع عدم استحقاقه الازالة مع
 الكفر وفهم من قوله مع كفرهما الذي هو جزء العلة الثاني انه يصح الوقف على الزاني المحصن وقاطع الطريق
 ويكون هذا مفهوماً قديماً مقدراً ولذلك اعاد الماتن الثاني (قوله لانهما لا دوام لهما مع كفرهما الخ) ويفرق
 بينهما وبين الزاني المحصن وإن كانا دونه في الاضرار اذ لا يمكن عصيته بحال بخلافهما بان في الوقف عليهما
 منابذة لعزة الاسلام لتمام معاندتهما له من كل وجه بخلافه لاسيما والارتداد ينال الملك والحراية بسبب
 زواله فلا يناسبهما التحصيل المعاهد والمؤمن فيلحقان بالحرابي على ما جزم به الدميري وقال غيره

ان يشترط ان يا كل من
 ثماره أو ينتفع به وأما قول
 عثمان رضى الله عنه في
 وقفه بئر رومة دلوى فيها
 كدلاء المسلمين فليس على
 سبيل الشرط بل اخبار بان
 للواقف أن ينتفع بوقفه
 العام كالصلاة بمسجد وقفه
 والشرب من بئر وقفها (و)
 لا على (عبد لنفسه) أي نفس
 العبد لتعذر تملكه (فان
 أطلق) الوقف عليه (ف) هو
 وقف (على سيده) أي يحمل
 عليه ليصح أو لا يصح وأعلم
 انه يصح الوقف على
 الارقاء الموقوفين على خدمة
 الكعبة ونحوها لان القصد
 الجهة فهو كالوقف على علف
 الدواب في سبيل الله (و)
 لا على (مرتد وحرابي)
 لانهما لا دوام لهما مع
 كفرهما والوقف صدقة
 دائمة (و) شرط (في الصيغة
 لفظ يشعر بالمراد) كالعتق

بل اولى وفي معناه ما مرفى الغنيان (صريحه كوقفت وسببت وحبست) كذا على كذا (صدقة محرمة) أو موقفة (أو موقوفة أو لا تباع أو لا توهب وجعلته) أى هذا المكان (مسجدا) لكثرة استعمال بعضها (٥٨١) واشتهارها فيه وانصراف

بعضها عن التملك المحض الذى اشتهر استعماله فيه وقوله كغيره ولا توهب بالواو محمول على التاكيد والإلحاق الوصفين كاف كما رجحه الرويات وغيره وجزم به ابن الرفعة ولهذا عبرت بأو (وكتابتها كحرمات وأبدت) وهذا للفقراء لأن كلا منهما لا يستعمل مستقلا وإنما يؤكد به كما مر فلم يكن صريحا بل كناية لاحتماله (وكتصدقت) به (مع اضافته لجهة عامة) كالفقراء بخلاف المضاف إلى معين ولو جماعة فإنه صريح في التملك المحض فلا ينصرف إلى الوقف بنيتة فلا يكون كناية فيه والحق الماوردى باللفظ أيضا مالو بنى مسجدا بنيتة بموات قال الأسنوى وقياسه اجراؤه في نحو المسجد كدرسة ورباط وكلام الراغبى في إحياء الموات في مسئة حفر البئر فيه يدل (وشرط له) أى للواقف (تايد) فلا يصح توقيته كوقفته على زيد سنة (وتنجيز) فلا يصح تعليقه كوقفته على زيد إذا جاء رأس الشهر كافي البيع فيها نعم يصح

أنه المفهوم من كلامهم ورجح الغزى إلحاقها بالذى وهو الأوجه إن حل بدارنا مادام فيها فاذا رجع صرف لمن بعده وخضع المصنف في نكت التثنية الخلاف بقوله وقفت على زيد الحربى أو المارتد كما يشير إليه كلام الكتاب أما إذا وقف على الحربين أو المرتدين فلا يصح قطعا ورجح السبكي فيمن تحتم قتله بالحاربة أنه كالزاني المحصن اه شرح مر (قوله بل اولى) وجهه الاولوية أن العتق اشترط فيه اللفظ مع أن العبد لا ينتقل للمالك ولا باعتبار منافعه فليشترط في الوقف بالاولى لا انتقال الموقوف للمالك باعتبار منافعه اه شيخنا ويمكن بيانها أيضا بان المعتق لم يقل احديا بانه مملوك والموقوف قيل انه مملوك الموقوف عليه (قوله صريحه كوقفت الخ) هذا صريح بنفسه وقوله واتصدقت صدقة محرمة هذا صريح بغيره اه حل (قوله وجعلته مسجدا) ولو قال جماعات للصلاة والاعتكاف أو التجهية صار وقفا ولا يثبت له حكم المسجدية إلا بلفظها كذا قاله شيخنا م والوجه الوجه الاكتفاء في المسجد بحمله الاعتكاف أو التجهية اتوقفها عليه فراجع اه قل على الجلال (قوله بل كناية لاحتماله) أى التملك في أبدت هذا للفقراء وفي حرمت يحتمل تحريم الاستعمال اه حل اه (قوله مالو بنى مسجدا بنيتة الخ) أى فتكفى النية عن اللفظ أى لأنه ليس فيه إخراج الأرض المقصودة بالذات عن ملكه لاحقية قولنا تقديره حتى يحتاج إلى لفظ قوى يخرجها عنه كما قاله في الكفاية تبع الماوردى ويزول ملكه عن الآلة باستقرارها في محله من البناء لا قبله اه شرح مر (قوله بموات) هو قيد خرج به مالو بناء في ملك نفسه ولو بنية المسجدية فلا يكون مسجدا إلا باللفظ اه شيخنا (قوله وقياسه اجراؤه في نحو المسجد) أى وفي البئر المحفورة للسبيل والبقعة المحيطة بمقبرة قال الشيخ ابو حامد وكذا لو اخذ من الناس شيئا لبنى به زاوية أو رباطا فيصير كذلك بمجرد بنائه اه شرح مر وأما آلات بناء ذلك فهي لا يزول ملك ملاكها عنها إلا بوضعها في محلها من البناء مع قصد نحو المسجد أو بقوله هي للمسجد ونحوه مع قبول ناظرها وقبضها وإلا فهي عارية لكن قد مر في باب القصب عن الماوردى ما يصرح بزوال ملك مالكوها بوضعها في البناء من غير احتياج إلى ما ذكر فراجع اه فانه الوجه الوجه اه قل على الجلال (قوله وشرط له الخ) لما تم الكلام على أركانه الاربعة شرح في ذكر شروطه وهي التايد والتنجيز وبيان المصروف والالزام اه شرح مر (قوله وشرط له تايد) بأن يقف على مالا ينقرض عادة كالفقراء أو المساجد والقناطر ولو بعد أن يقف على من ينقرض اه حل وهذا التفسير فيه قصور لاقتضائه أن الوقف لا بد فيه من طبقتين فأكثر مع أنه لا يشترط بل يصح على طبقة واحدة كوقفته على زيد وبعد موت زيد يكون منقطع الاخر وسيأتى حكمه فالأولى تفسير التايد بعدم التاقيت كما يدل له قول الشارح فلا يصح توقيته الخ (قوله كوقفته على زيد سنة) أى واقترص على ذلك فان عقب ذلك بمصرف آخر غير مؤقت كان زاد قوله ثم على الفقراء صح ويستثنى من التاقيت ما لو أفت بما يعقبه الدنياه إليه كان قال ووقفته على الفقراء الف سنة اه حل (قوله فلا يصح تعليقه) نقل الزركشى عن القاضي أنه لو نجزه وعلق إعطاء الموقوف عليه بالموت جاز كالأوكالة وعليه فهو كالوصية فيما يظهر اه راه زى (قوله وكأنه وصية) قال العلامة الرشيدى قال الشارح في شرحه للبهجة والجاصل أنه يصح ويكون حكمه حكم الوصايا في اعتباره من الثلث وفي جواز الرجوع عنه وفي عدم صرفه للورثة وحكم الاوقاف في تاييده وعدم بيعه وهبته وارثه اه بحروفه (قوله إذا ضاهى) أى شابه التحرير بأن يكون قربة أى تظهر فيه القرية وإلا فالوقف قربة وقوله إذا جاء رمضان وهل يصير مسجدا من الآن أو لا بد من وجود الصفة اخذ من التشبيه قرر شيخنا الزياى الثانى اه حل وقرر شيخنا فقال قوله إذا ضاهى أى شابه التحرير أى فى أنه إخراج عن ملكه لا إلى مالك ولو باعتبار المنافع بخلاف بعض صور الوقف التي لم تشابه التحرير لكون المنافع

تعلقه بالموت كوقف دارى بعد موتى على الفقراء قال الشيخان وكأنه وصية لقول القفال أنه لو عرضها للبيع كان رجوعا قال ابن الرفعة وينبئ صحته أيضا إذا ضاهى التحرير كجعلته مسجدا إذا جاء رمضان (والزام) فلا يصح بشرط خيار في إبقاء الوقف والرجوع فيه ببيع أو غيره ولا بشرط تغيير شيء من شروطه نظرا إلى أنه قربة كالعتق وعلم من جعل الموقوف عليه ركنا ما صرح به

ولأنه لو قال وقت على جماعة لم يصح لجهالة المصرف فكذا إذا لم يذكره أو أولى وفارق ما لو قال أوصيت بثلث مالي فإنه يصح ويصرف للفقراء بان غالب الوصايا للفقراء فيحمل الاطلاق عليه بخلاف الوقف (لا قبول) فلا يشترط (ولو من معين) نظرا إلى أنه قرينة وما ذكرته في المعين هو المنقول عن الأكثرين واختاره في الروضة في السرة ونقله في شرح الوسيط عن نص الشافعي وقال الأذري وغيره أنه المذهب وقيل بشرط من المعين نظرا إلى أنه تملك هو ما رجحه الأصل (فان رد المعين بطل حقه) سواء اشترطنا قبوله أم لا نعم لو وقف على وراثته الحائز شيئا يخرج من الثلث لزم ولم يبطل حقه برده كما نقله الشيخان في باب الوصايا عن الإمام (ولا يصح منقطع أول كوقفته على من سيولد لي) ثم الفقراء لانقطاع أوله وخروج بالاول منقطع الوسط كوقفته على أولادي ثم رجل أو ثم العبد لنفسه ثم الفقراء ومنقطع الآخر

بملوكة الموقوف عليه كالوقوف دار الله على شخص اه (قوله لا يصح بمجرد قوله وقت كذا) وإن قال مع ذلك الله خلا للسبكي حيث قال انه يصح وحيث نزل يكون مصرفه وجوه الخير اه حل (قوله فهو كبت كذا) قد يقال بظهور الفرق بينهما فان الانسان ينفرد به بخلاف البيع (قوله بان غالب الوصايا الخ) أي ولأنها أوسع لصحتها بالجهول والتجسس وما يحتمل الاذرعى من انه لو نوى المصرف واعترف به صح مردود كما قاله الغزى بانه لو قال طالق ونوى زوجته لم يصح لان النية إنما تؤثر مع لفظي محتمل أو لالفظ هنا يدل على المصرف اه شرح مر قوله وقيل يشترط من المعين) معتمد ولو وقف على جمع فقبل بعضهم دون البعض بطل فيما يخص من لم يقبل وصح فيما يخص من قبل عملا بتفريق الصفقة اه ع ش على مر (قوله ايضا وقيل يشترط من المعين) أي ولو مترأخيا وان طال الزمن حيث كان الموقوف عليه غائبا فلم يبلغه الخبر إلا بعد الطول اما لو كان حاضرا فيشترط فيه الفور اه ع ش على مر وفي الحاشي ما نصه قوله ايضا وقيل يشترط من المعين معتمد وحيث نزل لا بد ان يكون متصلا بالايجاب كالحبة قاله الجلال المحلى أي إلا في الوقف على المسجد فإنه لا يشترط قبول قيمة والافى البطن الثاني فمن بعده فلا يشترط قبولهم اه (قوله وهو ما رجحه الأصل) عبارته مع شرح مر والاصح ان الوقف على معين واحد أو أكثر يشترط فيه قبوله إن كان اهلا وإلا فقبول وليه عقب الايجاب أو بلوغ الخبر كالحبة والوصية إذ دخول عين أو منفعة في ملكه قهر ابقير الارث بعيد وهذا هو الذي صححه الامام وعزاه الرافعي في الشرحين للإمام وآخرين وصححه في المحرر ونقله في زيادة الروضة عنه مقتصر عليه وهو المعتمد واز رجح في الروضة السرة عدم الاشتراط نظرا إلى انه بالقرب أشبه منه بالعقد ونقله في شرح الوسيط عن النص وانه راجع بانه هو الذي عليه الأكثرون واعتمدوه وعلى الاول يشترط قبول من بعد البطن الاول بل الشرط عدم الردوان كان الاصح انهم يتلقون من الواقف فان ردوا فتمت قطع الوسط فان ردوا الاول بطل الوقف ولورجع بعد الرد لم يعد له وعلم منه أنه لو رد بعد قبوله لم يؤثر ولو وقف على ولد فلان ومن يحدث له من الاولاد ولم يقبل الولد لم يصح الوقف خلا فالبعض منهم انتهت وقوله وإلا فقبول وليه أي فلو لم يقبل وليه بطل الوقف سواء كان الواقف أو غيره ومن لا ولي له فولي خاص فولي القاضى فيقبل له عند بلوغ الخير أو يقيم على الصبي من يقبل الوقف اه ع ش عليه (قوله بطل حقه) خرج به اصل الوقف فان كان الراد البطن الاول بطل عليه ما ومن بعده فكمه منقطع الوسط الخ اه تحفة اه شوبرى (قوله نعم لو وقف) أي في مرض موته وقوله لم يبطل حقه الخ أي لانه يفوت غرض الواقف الذي خصه به اه حل وفي قل على الجلال نعم لو وقف في مرض موته على ورثته الحائزين ثلث ماله بقدر حصصهم أو على احد ورثته عينا قدر ثلث ماله نفق قهر اعليهم ولا يرتد بردهم فيها فان زاد على الثلث توقف على اجازتهم كالوصية اه (قوله نعم لو وقف على وراثته الخ) عبارة شرح مر ولا يشترط قبول ورثته حائزين ووقف عليهم مورثهم ما بقى به الثلث على قدر انصباهم فيصح ويلزم من جمهم بمجرد اللفظ قهر اعليهم لان القصد من الوقف دوام الثواب للواقف فلم يملك الوارث رده إذ لا ضرر عليه فيه ولانه يملك اخراج الثلث عن الورثة بالسكية فوققه عليه أولى اه بحروفه (قوله ولا يصح منقطع اول) أي لان الدرجة الاولى باطلة وما بعدها فرعها اه س ل (قوله على من سيولد لي) قال في التحفة أو على ولدى ولا ولد له أو على فقراء اولاده ولا فقير فيهم ثم قال فان كان له ولد أو كان فيهم فقير صرف وصح للحادث وجوده في الاولى أو فقره في الثانية لصحته على المعدوم تبعا اه ويظهر ان مثل ذلك مال الوقف على اولاده وفيهم رقيق فعتق فيصرف له حيث نزل وانما لم يكن وقفا على سيده نظير ما سياتى لانه ثم لما خص العبد كان قرينة على ارادة سيده إذ لا يحتمل غيره وهنا لم يخصه فلم توجد القرينة فاخص بمن يملك من اولاده الشامل لمن حدث عتقه اه شوبرى (قوله فصرفه الفقير) وفي الزركشى لو وقف على الاقارب اختص بالفقير منهم بخلاف الوقف على الجيران اه سم ولم يبين المراد بالجيران هنا والاقرب حمله على ما في الوصية لمشابهة لها في

التبرع اه ع ش (قوله الاقرب رحما) ومن ثم لا يرجع عم على خال بل هما مستويان ولا يفضل الذكر على غيره فيما يظهر اه شرح مر (قوله الاقرب رحما) استشكل ذلك بالزكاة وسائر المصارف الواجبة على الشخص حيث لم يتعين صرفها الاقرب وبعد تعيينهم أيضا في الوقف على المساكين نعم قد يحتج باهم بما حث الشرع عليهم في جنس الوقف لهوله ^{بسم الله} لابي طلحة اري ان تجعلها في الاقربين فجعلها في اقربهم وبني عمه اه سم (قوله لما فيه من صلة الرحم) عبارة شرح مر ولان الصدقة على الاقارب افضل القربات فاذا تعدد الرد للواقف معين اقربهم اليه لان الاقارب هم حث للشرع عليهم في جنس الوقف انتهت (قوله ابن البنت) أي حيث كان فقيرا كما علم من قوله فصرفه الفقير الاقرب رحما اه ع ش (قوله الى مصالح المسلمين) أي إن كان ذلك اهم من غيره وقوله وقال جماعة الى الفقراء أي ان لم يكن هناك ما هو اعم من ذلك ولا يختص ذلك بمسلي وفقراء ومساكين أهل بلد الواقف على المعتمد اه حل (قوله فصرفه كذلك) أي للفقير الاقرب رحما للواقف حيث قد لا يعرف امد انقطاعه بخلاف ما اذا كان يعرف كالعبد والدابة فانه يصرف للفقير الاقرب رحما كان يقول على اولادى ثم عبد زيد ويريد نفس العبد ثم الفقراء اه شيخنا (قوله فنصيبه الاخر) وحله ما لم يفصل والابان قال وقت على كل منهما نصف هذا فمما وقعه ان كما ذكره السبكي فلا يكون نصيب الميت منهما الاخر بل الاقرب انتقاله للفقراء اه ان قال ثم على الفقراء فان كان ثم من بعدهما على الفقراء فالاقرب انتقاله للاقرب الى الواقف ولو وقف عليهم ما وسكت عن مصرف له بعدهما فهل نصيبه الاخر أو لا قرباء الواقف وجهان أو وجههما كما أفاده الشيخ الاول وصححه الاذرعى ولو رد احدهما أو بان ميتا فالقياس على الاصح صرفه الاخر ولو وقف على زيد ثم عمرو ثم بكر ثم الفقراء فمات عمرو وقبل زيد ثم مات زيد قال الماوردى والرويان لا شيء ليكر وينقل الوقف من زيد الى الفقراء لانه رتبة بعد عمرو وعمرو بموته أو لا لم يستحق شيئا فلم يحز ان يملك عنه بكر شيئا وقال القاصي في فتاويه الاظهر أن يصرف الى بكر لان استحقاق الفقراء مشروط بانقراضه كما لو وقف على ولده ثم ولد ولده ثم الفقراء فمات والد الولد ثم الولد يرجع للفقراء ويؤاخذ فقوى البعوى في مسألة حاصلها انه إذا مات واحد من ذرية الواقف في وقف الترتيب قبل استحقاقه للوقف لحجبه بمن فوقه يشارك ولده من بعده عند استحقاقه فانه الزركشى وهذا هو الاقرب ولو وقف على اولاده فاذا انقرض اولادهم فعلى الفقراء فالوجه كما صححه الشيخ أبو حامد انه منقطع الوسط لأن اولاد الاولاد لم يشترط لهم شيئا ولا بشرط انقراضهم لاستحقاق غيرهم واختار ابن ابي عصرون دخولهم وجعل ذكرهم قرينة على استحقاقهم واختاره الاذرعى اه شرح مر وقوله لم يشارك ولده من بعده عند استحقاقه وذلك عند صيرورته هو وبقية أهل الوقف في درجة واحدة وذلك بعدموت أعمام ولد الولد المذكور فيشارك اولادهم ليكون الجميع صاروا في درجة واحدة ولا شيء له مع وجود الأعمام عملا بقول الواقف الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى اه ع ش على مر (قوله ولو شرط الواقف) أي للملك بخلاف الأتراك فان شروطهم في الاوقاف لا يعمل بشيء منها كما قاله انجلاء المتأخرين لانهم أرقاء لبيت المال وحينئذ لم يبق في بيت المال جازله تناوله وإن لم يباشروا من لا فلا وإن باشر فتنقطن له قاله في التحفة مع زيادة قاله شوبري وما نعلم به البلوى ان يقف ماله على ذكور اولاده واولاد اولاده حال صحته قاصدا بذلك حرمان أناسهم والوجه الصحة وإن نقل عن بعضهم القول بطلانه اه شرح مر وقوله حال صحته أما في حال مرضه فلا يصح إلا باجازه الاناث لان التبرع في مرض الموت على بعض الورثة يتوقف على رضا الباقيين اه ع ش عليه (قوله أو اختصاص نحو مسجد الخ) في فتاوى السبوطي المسجد الموقوف على معينين هل يجوز اخيرهم دخوله والصلاة فيه والاعتكاف باذن الموقوف عليهم نقل الاسنوى في الالغاز أن كلام القفال في فتاويه يؤيد منعهم ثم قال الاسنوى من عندهم القياس جوازه وأقول الذي يترجح التفصيل فان كان موقفا على أشخاص معينة كزيد وعمرو وبكر مثلا وذريته أو ذرية فلان

الاقرب رحما (لا إرثا للواقف حينئذ) أي حين الانقراض لما فيه من صلة الرحم ومثله ما إذا لم تعرف أرباب الوقف وذكر اعتبار الفقير وقرب الرحم من زيادتي فيقدم ابن البنت على ابن العم فان فقدت أقاربه الفقراء أو كان الواقف الامام ووقف من بيت المال صرف الربيع إلى مصالح المسلمين وقال جماعة إلى الفقراء والمساكين ولو انقرض الاول في منقطع الوسط فصرفه كذلك إلا ان كان الوسط لا يعرف أمد انقطاعه كرجل في المثال السابق فيه فصرفه من ذكر بعد لا الفقير الاقرب للواقف (ولو وقف على اثنين) معينين (ثم الفقراء فمات احدهما فنصيبه الاخر) لا للفقراء لانه اقرب الى غرض الواقف ولان شرط الانتقال اليهم انقراضهما جميعا ولم يوجد والصرف الى من ذكره الواقف أولى (ولو شرط الواقف (شيئا) يقصد كشرط أن لا يؤجر أو أن يفضل أحدا أو يسوى أو اختصاص نحو مسجد كدرسة ورباط بطائفة كشافعية

الدخول باذنهم وإن كان على أجناس معينة كالشافعية والحنفية والصوفية لم يجز لغير هذا الجنس الدخول ولو
 اذن لهم الموقوف عليهم فإن صرح الواقف بمنع دخول غيرهم لم يصرفه خلاف البتة وإذا قلنا بجواز الدخول
 بالاذن في القسم الأول في المسجود والمدرس والرباط كان لهم الانتفاع على نحو ما شرط الواقف للمعينين
 لا لهم تبع لهم وهم مقتدون بشرطه الواقف اه ع ش على مر (قوله انبع شرطه) أي في غير حالة الضرورة
 كما شرطه إلى لا تخالف الشرع وخرج بغير حالة الضرورة ما لو لم يوجد من يرغب فيه إلا على وجه
 مخالف لذلك أي لما شرطه فإنه يجوز لأن الظاهر أنه لا يريد تعطيل وقفه وكذا لو أنه دامت الدار المشروط
 عدم اجارتها إلا مقدار كذا ولم يمكن عمارتها إلا باجارتها أكثر من ذلك أجرت بقدر ما يفي بالعمارة
 فقط مراعى مصلحة الواقف لا مصلحة المستحق اه شرح مر

(فصل في احكام الوقف اللفظية) أي المتعلقة بلفظ الواقف (قوله الو او العاطمة) كان هذا بيان لمعناها
 في الأصل لا الاحتراز عن الاستثناية لأن الاستثناية لا ينافي التعميم المقصود ولهذا لم يقيد بشرح المنهاج
 بهذا القيد فإراد الشارح أن الو او في عبارة الواقف تحمل على التسوية والتشريك اه (قوله للتسوية) أي في
 الاعطاء وقد مر المعطى لأن الو او لمطلق الجمع لا للترتيب خلافا للعبادى وإن نقله الماوردى عن أكثر
 الأصحاب ورد بأنه شاذ وبفرض ثبوته فمحله في الو او مجرد العطف أما الو او الواردة للتشريك كما في انما الصدقات
 للمقرء والمساكين فلا خلاف اه ليست للترتيب اه شرح مر (قوله وإن زاد على ذلك ما تناسلوا) هذا
 تعميم في التسوية وإن كان عند عدم الزيادة يكون منقطع الآخر اه شيخنا (قوله او بطا بعد بطن) او مانعة
 خلو الصورة لثلاثة زيادة ما تناسلوا فقط زيادة بطن بعد بطن فقط زيادة الأمرين معا والخلاف في
 الأخيرتين دون الأولى فالغاية مستعملة في كل من التعميم والردف وقوله وقيل مقابل للغاية بالنسبة للثانية
 وهى قوله او بطا بعد بطن وهو في المعنى مقابل لقول المتن التسوية وقوله وقيل المزيد فيه أي التركيب المزيد
 فيه الخ (قوله إذا المزيد) للتعميم في النسل فهو بمنزلة قوله وإن سفلوا والمصرح به أن أولاد أولاد الأولاد
 لا يدخلون في أولاد الأولاد ولكن هذا خاص بما إذا أتى بذلك فقط أو ضم إليه الأولاد بان قال وقفت
 هذا على أولادى وأولاد أولادى اه ح ل (قوله وقيل المزيد فيه الخ) هذا مقابل قوله للتسوية أو لقول
 الشارح إذا المزيد بالتعميم الخ وفيه أن الترتيب لا يصح مقابله للتعميم اه ح ل وهذا لا يرد إلا إذا قيل إن قوله
 وقيل مقابل لقوله إذا المزيد بالتعميم في النسل وقوله للترتيب أي لأن كلمة بعد وضعت لتأخير الثاني عن الأول
 وهو معنى الترتيب اه ح ل (قوله وقيل المزيد فيه بطن بعد بطن للترتيب) أي لأنه لا يظهر فارق بينه وبين
 الأعلى فالأعلى قال الزركشى وبطن الأول حال لأنه بمعنى مترتين وعامل الظرف مقدر أي كائن بعد بطن
 أقول وقوله أنه بمعنى مترتين بناء على ما اختاره من أقادته الترتيب اه سم ولو اختلف أهل البطن الأول
 والثاني مثلاً في أنه وقف ترتيب أو تشريك أو في المقادير حلفوا ثم إن كان في أيديهم أو يد غيرهم قسم بينهم
 بالسوية أو في يد بعضهم فالقول قوله وكذا الناظر إن كان في يده اه شرح مر ويؤخذ من هذا جواب حادثة
 وقع السؤال عنها وهى أن جماعة ادعوا أن أباهم وقف وقفه هذا على أولاد الظهور دون أولاد البطون
 وأقاموا بذلك بيته ثم بعد مدة أقام غيرهم بيته بأنه وقفه على أولاد الظهور وأولاد البطون ولم نسندوا أحد
 من البيتين الوقف لنا ربح وهو أنهم يخلفون ثم إن كان في أيديهم أو يد غيرهم قسم بينهم بالسوية أو في يد
 بعضهم فالقول قوله وكذا الناظر إن كان في يده ويذبح أن تصديق ذى اليد محله إذ لم تكن يده مستندة إلى
 البيته التي أقامها اه ع ش عليه (قوله للترتيب) أي فلا يأخذ من الوقف بطن وهناك من البطن الأول أو
 بطن أقرب منه أحد اه شرح الروض (قوله ثم إن ذكر معه) أي مع ما ذكر من قوله وشم والأعلى
 فالأعلى اه ع ش وهذا صريح في أنه إذا قال على أولادى ثم أولاد أولادى ما تناسلوا كان
 للترتيب بين البطن الثاني والثالث وهكذا سائر البطون وقد يشكك بان ثم إنما أتى بها بين البطن

(اتبع) شرطه رعاية لغرضه
 وعملا بشرطه وتعبيره
 بذلك اعم اعبر به
 (فصل) في احكام الوقف
 اللفظية (الواو) العاطمة
 (للتسوية) بين المتعاطفات
 (كوقفت) هذا (على
 أولادى وأولاد أولادى
 وإن زاد) على ذلك (ما
 تناسلوا) او بطا بعد بطن
 إذ المزيد بالتعميم في النسل
 وقيل المزيد فيه بطن بعد
 بطن للترتيب ونقل عن
 الأكثرين وصححه السبكي
 تبعاً لابن يونس قال وعليه
 هو للترتيب بين البطنين
 فقط فينتقل بانقراض
 الثاني لمصرف آخر إن
 ذكره الواقف إلا منقطع
 الآخر (و شم والأعلى
 فالأعلى والأول فالأول
 والأقرب فالأقرب كل
 منهما) للترتيب) ثم إن ذكر
 معه في البطنين ما تناسلوا
 أو نحوه لم يخص الترتيب
 بهما ولا اختص وينتقل
 الوقف بانقراض الثاني
 لمصرف آخر إن ذكره
 إلا منقطع الآخر

الاول وما بعدهم ليس فيه حرف مرتب ومجاوب بان الترتيب في المذكور قرينة على الترتيب فيما يتناوله ما تناسلو او نحوه اهـ سم (قوله ويدخل اولاد بنات) وكذا حمل ويدخل في الولد الابن والبنات والختى لا الحمل ولا الخنى باللحان حتى يستلحق وحيث يذير جمع بما يخصه في مدة النفي ويدخل الخنى في البنين والبنات اي اذا جمع بينهما بخلاف ما اذا اقتصر على احدهما فلا يدخل لاحتمال انه من الصنف الآخر وحيث يصرف جميع المال لمن عينه من البنين او البنات لان سبب استحقاق من ذكر محقق وشككنا في مزاحة الغير له والاصل عدمه واستحقاق الخنى مشكوك فيه خلافا لاسنوي حيث قال الصرف لمن غيبه من البنين او البنات غير مستقيم لاننا لا نتيقن استحقاقهم لنصيب الخنى بل يوقف نصيبه الى البيان كافي الميراث وقد صرح به ابن المسلم اهـ حل واعلم انه يقع في كتب الاوقاف ومن مات انتقل نصيبه الى من في درجته من اهل الوقف المستحقين وظاهره ان المستحقين تاسيس لاننا كيد فيحمل على وضعه المعروف في اسم الفاعل من الانصاف حقيقة بالاستحقاق من الوقف حال موت من ينتقل اليه نصيبه ولا يصح حمله على المجاز ايضا بان مراد الاستحقاق ولو في المستقبل كما افاد ذلك السبكي رافق به الوالد رحمه الله تعالى لان قوله من اهل الوقف كاف في افادة هذا فيلزم عليه الغناء قوله المستحقين وانه لجزء التاكيد والتاسيس خير منه فوجب العمل به اهـ شرح م (قوله واولاد اولاد) اي وفي اولاد اولاد ويصرف للحمل من اجتنائه واما في اولاد اولاد اولاد فلا يدخل ولا يصرف له الا بعد انفصاله فلا يوقف له شيء حال اجتنائه فلو لم يكن هناك الا الحمل هل يعطى الآن او يكون منقطع الاول الظاهر الاول اهـ حل (قوله يجعل الانتساب الخ) اي لقولهم في باب النكاح لا مشاركة بين الابن والام في النسب فيدخل اولاد بناتها ولا يلزم الغناء الوصف من اصله اهـ حل لطيفة قال شخص لاخر في مجلس كيف تنسب الى اللغة قال لغوى وفتح اللام فردوا عليه وقالوا الصواب ضم اللام فانتفض من المجلس قائلا وما على اذالم تهمموا الكم تخالسون الله وتعيون على فقيل له ما قال الله قال اما قال انك لغوى مبنين اهـ شوري (قوله فالتقييد فيها) اي المرأة اي في صيغتها وكذا يقال في الضمير الثاني وقوله لبيان الواقع اي لان النسب انما هو بغير انتساب لاصلا وان كان لغويا فالكل منسوب اليها فتعين ان القيد لبيان الواقع (قوله لبيان الواقع) بمعنى ان كلامنا من اولادها ينسب اليها بالمعنى اللغوي فليس لها فرع لا ينسب اليها بهذا المعنى اهـ رشدي (قوله فلا يدخلون فيهم) اي الاولاد وعدم حملهم اللفظ على حقيقته ومجازها لان شرطه ارادة المتكلم له ولم تعلم هنا ومن ثم لو علمت فالاولاد وجه دخولهم كاقطع به ابن خيران وعلى فرض تسليم عدم الاعتبار بارادته فمهما رجع وهي اقربية الولد المرغبة في الاوقاف غالبا فرجحته وبه فارق ما ياتي في الوقف على الموالى اهـ شرح مروني مالو قال اوقفت على آباءى وامهاتى هل تدخل الاجداد في الاول والجدات في الثاني ام لا فيه نظر والا قرب الاول لا يقال قياس عدم دخول اولاد الاولاد مع وجود الاولاد عدم دخولهم لاننا نقول فرق ظاهر بينهما هو ان الاولاد يتعددون بخلاف من ذكر من الاباء والامهات فانه لا يكون للانسان ابوان فالتعبير بصيغة الجمع دليل على دخول الاجداد والجدات فيكون لفظ الاباء والامهات مستعملا في حقيقته ومجازها مع شمله (قوله نعم ان لم يكن الافروعهم استحقوا) فان حدث له ولد صرف الاستحقاق اليه لانه انما صرف لفرع الاولاد لعدم وجود الولد حتى يسان لفظ المكلف عن الالغاء وقد زال ذلك برجوب الولد بهذا او المعتمدة شاركتهم لاختصاصه وهل هذا ياتي فيما لو قال ووقفت هذا على اولادى ثم اولاد اولادى اهـ حل وعبارة شرح مروني اما اذالم يكن حال الوقف على الولد الاولاد حمل عليه قطعا صيانة للفظ عن الالغاء فلو حدث له ولد فالظاهر صرفه له لو جود الحقيقة رانه يصرف له معه بالسوية كالاولاد في الوقف عليهم ويحتمل خلافه واستبعاد به ضم الاول مردود وما يحتمل الاذرعى من انه لو قال على اولادى وليس له الاولاد وولد اولادى هل يدخل لقرينة الجمع غير ظاهر والا قرب ما يصرح به كلامهم انه يختص به الولد وقرينة الجمع تختمل انها الشمول من يحدث له من الاولاد اهـ وقوله

(ويدخل اولاد بنات في
ذرية ونسل وعقب واولاد
اولاد) لصدق الاسم بهم
(الا ان قال على من ينسب
الى منهم) فلا يدخل اولاد
البنات فيمن ذكر نظر القيد
المذكور اي ان كان الواقف
رجلا فان كانت امرأة
دخلوا فيه بجعل الانتساب
فيها لغويا لا شرعا فالتقييد
فيها لبيان الواقع لا لخراج
(لا فروع اولاد) فلا
يدخلون (فيهم) اي في
الاولاد اذ يصح ان يقال
في فرع ولد الشخص ليس
ولده نعم ان لم يكن الا
فروعهم استحقوا (والمولى
يشمل الاعلى)

ما ذكر كوقت على اولادى
على ان من مات منهم واعقب
فنصيبه بين اولاده للذكر
مثل حظ الاثنين والا
فنصيبه لمن في درجته فاذا
انقرضوا صرف إلى اخوتي
المحتاجين او الا من يفسق
منهم اختص ذلك بالمعطوف
الاخير وتبسيرو
بالمتعاطفات اعم من تعبيره
بالجمل والحاقى الصفة
المتوسطة بغيرها من زيادتي
وهو المعتمد المنقول خلاف
ما اختاره صاحب جمع
الجوامع من انها تختص
بما قبلها وقد بينت ذلك
في حاشيتي على شرحه وغيرها
وعلم من تعبيرى بمشرك ان
ذلك لا يتقيد بالواو وان
وقع التقيد بها في الاصل
في الصفة المتأخرة والاستثناء
تبعا للامام في غير البرهان
قد صرح هو فيه بان مذهب
الشافعي العود إلى الجمع
وان كان العطف بشم
وقد نقله عنه الزركشي
ثم قال فالتحتم ان لا يتقيد
بالواو بل الضابط وجود
عاطف جامع بالوضع كالواو
والفاء ثم بخلاف بل
ولكن وغيرهما وقد صرح
بذلك ابن القشيري في
الاصول وقال السبكي
الظاهر انه لا فرق بين
العطف بالواو وشم
(فصل في احكام الوقف
المعنوية) (الموقوف ملك

لا يحتاج ابنته ويحتمل عدمه قياسا على ما اعتمدته الشارح فيما لو قال وقتت على ولدى مادام فقير فاستغنى ثم
افتقر من عدم الاستحاق والا قرب الاول والفرق ان الديمومة تنقطع بالاستغناء وليس في عبارة الواقف
ما يشمل استحقاقه بعد عود الفقر اه ع ش على م ر (قوله فان تخلل المتعاطفات الخ) جوابه قوله اختص
ذلك بالمعطوف الاخير اه شيخنا (قوله فاذا انقرضوا) لو عبر بدل قوله فاذا انقرضوا الخ بقوله واخوتي
المحتاجين قال م ر لم يختلف الحكم لان المدار على الطول اه سم (قوله او الا من يفسق منهم) والذي يظهر
ان المراد بالفسق هنا ارتكاب كبير او اصرار على صغيرة او صغائر ولم تغلب طاعته على معاصيه وبالعدالة
انتفاذك وان ردت شهادته لحرم مروءة او تغفل او نحوهما اه شرح م ر (قوله اختص ذلك بالمعطوف
الاخير) وهو الاخوة وسماه معطوفا من جهة المعنى لا من جهة اللفظ (قوله اعم من تعبيره بالجمل) ومثل
الامام للجمل بوقتت على اولادى دارى وحبست على اقرارى ضعيتى وسبلت على خدى يتي المحتاجين او
الا لى يفسق احدا اه شرح م ر (قوله والحاقى الصفة المتوسطة) هذا قد يشكل عليه قولهم لو قال عبدى حر
ان شاء الله وامر اتي طالق ونوى صرف الاستثناء اليها صح فافهم انه عند الاطلاق لا ينصرف اليها وما إذا
كان هذا في الشرط ففي الصفة اولى لان الشرط له الصدر اه وقد يجاب بان هذا مفرع على احد القولين في
المسئلة فتأمل ثم قال ع ش (فائدة) قال وقتت على ولدى فلان وولدى فلان ثم على ولدى ولدى وله ولد
لصلبه ثالث ثم دخل هذا الثالث دون نه بحته الزركشي رحمه الله وقال هو المرجح عند الحنابلة اه سم (قوله
خلاف ما اختاره صاحب جمع الجوامع) عبارة اما المتوسطة نحو وقتت على اولادى المحتاجين واولادى
قال المصنف بعده قوله لا نعلم فيها نقلا فالتحتم اختصاصها بما وليته ويحتمل ان يقال تعود إلى ما وليها ايضا
انتهت وكتب عليه شيخ الاسلام مانصه قوله ويحتمل ان يقال تعود إلى ما وليها ايضا بل قيل ان عودها اليها
اولى بما اذا تقدمت عليها وهذا هو المختار لان الاصل اشتراك المتعاطفات وانما سككت كغيره عن المتوسط
منها لانها بالنسبة لما قبلها متأخرة ولما بعدها متقدمة ويدل لذلك قول ابن كج كما نقله عنه الشيخان عقب
ما مروى كما يجوز ان يكون الاستثناء متقدما ومتاخرا يجوز ان يكون متوسطا فالصفة كذلك بل اولى وجرى
عليه عضد الدين تبعا لابن الحاجب في مبحث عموم خبر لا يقتل المسلم بالكافر (قوله كالواو والفاء وشم)
اى وحتى اه حل قال ابن الخباز حروف العطف اربعة اقسام قسم يشرك بين الاول والثاني في الاعراب
والحكم وهو الواو والفاء وشم وحتى وقسم يجعل الحكم للاول فقط وهو لا وقسم يجعل الحكم للثاني فقط
وهو بل ولكن وقسم يجعل الحكم لاحدهما لا بعينه وهو اما واو وام اه شوبرى (قوله بخلاف بل
ولكن الخ) اى فلا يرجع ما بعدهما من الاستثناء والصفة لما قبلهما وكلامه يقتضى انه لو قال وقتت على
اولادى بل على اولادى المحتاجين لم يبطل الوقف للاول فتكون بل للانتقال لا للاضراب
المقتضى لا بطل الوقف عن الاول ويؤيده ان الانشاء لا يبطل بعد وقوعه بخلاف الخبر فيحتمل فيه
الانتقال والابطال هذا ما ظهر لشيخنا ح ف بعد اطلاعه على عبارة قل المذكور فيها اقتضاء
الشارح للحكم المذكور ثم توقفه في الحكم اه وعبارة سم قوله بخلاف بل ولكن الخ هذا يدل على انه لو
قال مثلا على اولادى بل اولادى المحتاجين يستحق الجميع وقضية ذلك انه محمول على الاضراب
الانتقال لا الاضراب الا بطلانى فهل هو كذلك فيحتاج للفرق بينه وبين هذا لزيد بل لعمر وحيث حمل
على الا بطلانى وانظر لو اراد هنا الا بطلانى فليراجع وليحرر ووجه الدلالة في قولنا هذا يدل الخ انه لو
لم يستحق الجميع فلا حاجة للاحتراز عن هذا وقد قد يقال الاحتراز صادق مع عدم استحقاق الجميع انتهت
(فصل في احكام الوقف المعنوية) اى التى لم تتعلق بعبارة الواقف (قوله اى ينفك الخ) تفسير لمعنى اضافة
الملك اليه تعالى ولا فكل الموجودات باسرها ملك له في جميع الحالات بطريق الحقيقة وغيره وان سمي مالكا
فانما هو بطريق التوسع وانما ثبت الوقف بشاهدوين دون بقية حقوقه تعالى لان المقصود ريعه وهو حق

آدى اه شرح مر (قوله فلا يكون للواقف) خلافاً للمالك وقوله ولا للوقوف عليه أى خلافاً لآحمد ومؤنة
الموقوف وعمارته من فوائد فاعقل مؤنته من كسبه فان لم يقف بذلك ففي بيت المال فعل اغنياء المسلمين
والعقار عمارته في غلته اه حل وعبرة المنهاج مع شرح المحلى فلا يكون لمالك للواقف على الاظهر وقيل لا
ينفك عن ملكه بدليل اتباع شرطه ولا للوقوف عليه على الاظهر وقيل للمالك له كالصدقة وسواء في الخلاف
الموقوف على معين او جهة عامة انتهت وعبرة شرح مر فلا يكون للواقف ولا للوقوف عليه أى كقيل
بهما في المذهب ومحل الخلاف فيما يقصده بتملك ريعه بخلاف ما هو تحرير نص كالمسجد والمقبرة وكذا
الربط والمدارس انتهت أى فالمالك فيه الله باتفاق (قوله كاجرة) قضيته انه يعطى جميع الاجرة للمعجلة ولو
لمدة لا يحتمل بقاؤه الى انقضائها وهو كذلك كما مر في الاجارة وقوله وثمرة والثمرة الموجودة حال الوقف
للاوقف وإن كانت مؤبرة والا فقولان ارجحهما انهما مؤبرة كالحل المقارن وذكر القاصي في فتاويه انه
لومات الموقوف عليه وقد برزت ثمرة النخل فهي ملكه أو وقد حملت المؤبرة فالحل له أو وقد زرعت
الارض فالزرع لذى البذر فان كان البذر له فهو لورثته ولمن بعده اجرة بقائه في الارض وافتي جمع
متأخرون في نخل وقف مع ارضه ثم حدث منها ودى بان تلك الودى الخارجة من اصل النخل جزء منها
فلما حكم اغصانها وسبق لنحو ذلك السبكي اه شرح مر وقوله ارجحهما انهما مؤبرة كالحل المقارن لم يبين
حكمها حينئذ وان لا ينبغي ان يكون للوقوف عليه لانه لا يستحق اخذ عين الوقف فماذا يفعل بها ويحتمل
انما اتباع ويشترى بثمرها شجرة او شقصها ويوقف كالأصل وكذا يقال في نظير ذلك ففي البيض إذا شمله
الوقف يشترى به دجاجة أو شقصها وفي اللبن كذلك يشترى به شاة أو شقصها وأما الصرف فيمكن الانتفاع
به مع بقاء عينه فلا يبعد امتناع بيعه ينتفع بعينه ثم يحتمل جواز غزله ونسجه والانتفاع به منسوجاً فليأمل
اه سم على حج اه ع ش عليه وفي سم مانصه لواجره الناظر مدة مستقبله وقبض الاجرة قال ابن الرفعة
صرفت إلى الموقوف عليه في الحال قال الزركشى والمنقول خلافه فقد صرح القفال أنه لا يدفع إلا بقدر
ما يمضي من الزمان شيئاً فشيئاً خشية انتقالها لغيره فان خالف فوات الاخذ فعلى الدافع الضمان وكذا صرح
الاصطخري في اداب القضاء اه وتوقف بعضهم في ذلك والحق المسئلة بالصدق قبل الدخول وغيره مما
يشبهها اه والذي أفنى به شيخنا الرملي ما قاله ابن الرفعة قال وإذا مات البطان الاول قبل مضي مدة الاجارة
رجع البطان الثاني على تركته محصته ما بقى ولا رجوع لهم على الناظر لان ما فعله كان سائغاً له شرعاً وتقدم
ذلك في الاجارة قال ع (فرع) لو اجره الناظر بدون اجرة المثل فهي فاسدة وإذا تعجل ومات رجوع
الدافع عليه اه (قوله وثمره) فيجب عليه زكاتها اه سم (قوله واغصان خلاف) في المصباح الخلاف
بوزن كتاب شجر معروف الواحدة خلافه ونصوا على تخفيف اللام وزاد الصغاني تشديدها من الحن
العوام اه (قوله بوطه او نكاح) عبارة مر مع زيادة للشيخ - اطان اذا وطئت من غير الموقوف عليه بشبهة
منها كان كانت مكرمة أو مطاوعة لا يعتد بفعلها لصغر أو اعتقاد حل وعذرت اما وطئها اذا الموقوف عليه
فلا يلزمه المهر ولا قيمة لهما الحادث بتلعه او بانعقاده حر الان المهر ولد الموقوفه الحادث له وخرج
بالمهر ارش البكارة فهو كارش طرفها أى فيشترى به عبداً صغيراً او شقصاً ويوقفه ولا يحل للواقف ولا
للموقوف عليه وطؤها ويحد الاول به كما حكى عن الاصحاب وكذا الثاني كما رجحناه هنا وهو المعتمد
وسبق في الوصية الفرق بينه وبين الموصى له بالمنفعة انتهت وهو ان ملك الموصى له اتم من ملك الموقوف
عليه بدليل ان له الاجارة والاعارة من غير اذن مالك الرقبة وتورث عنه المانع بخلاف الموقوف
عليه لا بد من اذن الناظر ولا تورث عنه المنافع اه مر اه زى اه ع ش عليه (قوله للوقوف عليه)
ولا هل الوقف المهايأة لا قسمته ولو افرازا ولا تغييره كجعل البستان داراً وعكسه مالم يشترط
الواقف العمل بالمصلحة فيجوز تغييره بحسبها قال السبكي والذي اراه تغييره في غيرها ولكن بثلاثة
شروط ان يكون يسيراً لا يغير مساهواً وان لا يزيل شيئاً من عينه بل ينقله من جانب الى اخر وان يكون مصلحة

فلا يكون للواقف ولا
للموقوف عليه (وفوائده)
أى الحادثة بعد الوقف
(كاجرة وثمره) واغصان
خلاف (وولد ومهر) بوطه
أو نكاح (ملك للموقوف
عليه) يتصرف فيها تصرف
الملاك لان ذلك هو المقصود
من الوقف فيستوفى منافعه
بنفسه وبغيره باعارة

لوقف وعليه ففتح شبك الطبرسية في حد الجامع الأزهر لا يجوز إذ لا مصلحة للجامع الأزهر فيه شرح م
 م وقوله ان يكون يسيرا لا يغير مسماه منه يؤخذ جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي ان مطهرة مسجد
 مجاورة لشارع من شوارع المسلمين آلت للسقوط وليس في الوقف ما تعم به فطلب شخص ان يعمرها من
 ماله بشرط ترك قطعة من الارض التي كانت حاملة للجدار لتتسع الطريق فطهرت المصلحة في ذلك خوف
 انهدامها وعدم ما تعم به هل ذلك جائز أم لا وهو الجواز نظر المصلحة المذكورة (فرع) وقع السؤال
 عن حادثة وهي ان سنة ثمانين واقف وجد من ريع الجامع الأزهر دراهم طاصورة مستغنى عنها فاشترى بها
 جرايات وجعلت خبزاً ووزعت على فقرائه هل ذلك جائز أم لا وجوابه عدم الجواز أخذنا ذكره
 الشارح فاحفظه (فرع) في فتاوى ابن عبد السلام يجوز إيقاد اليسير في المسجد الخالي ليلا تعظيماً له
 لانهار السرف والتشبيه بالنصارى وفي الروضة يحرم إسراج الخالي وجمع يحمل هذا على ما إذا اسرج من
 وقف المسجد أو ملكه أو الأول على ما إذا تبرع به من يصح تبرعه وفيه نظر لانه إضاعة مال بل الذي يتجه
 الجمع بحمل الأول على ما إذا توقع ولو على ندور واحتياج أحد لما فيه من النور والثاني على ما إذا لم يتوقع ذلك
 اهـ حج وقول م ر إذ لا مصلحة للجامع فيه يؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي ان شخصاً اراد
 عمارة مسجد خرب بآلة جديدة غير آلهة ورأى المصلحة في جعل باب في محل آخر غير المحل الأول لكونه
 بجوار من يمنع الانتفاع به على الوجه المعتاد وهو انه يجوز له ذلك لان فيه مصلحة أي مصلحة للجامع والمسلمين
 اهـ ع ش عايه (قوله بنفسه وبغيره) محله حيث كان الواقف للاستقلال كما ياتي في الفصل الآتي أما لو وقفه
 لينتفع به الموقوف عليه استوقفاً لنفسه بنفسه أو نائبه وليس له إعارته ولا إجارته على ما ياتي اهـ سم على حج
 اهـ ع ش على م ر وقد أشار الشارح لهذا بقوله فان وقف عليه ليسكنه الخ (قوله وإجارة من ناظره)
 أي سواء كان الواقف أو من شرط له الواقف النظر فان لم يكن أحدهما فمن يوليه الحاكم فان
 لم يوجد لم تصح إجارة المستحق بنفسه فتنبه له فانه يقع كثيراً وكتب عليه سم قوله من ناظره اعتمد م ر
 توقف صحة كل من الإجارة والإعارة على الناظر كما هو ظاهر هذه العبارة اهـ ع ش (قوله وقد يتوقف في
 منع إعارته) المعتمد جوازها وهو واضح إن لم يقل تسكنها وحده وفي كلام شيخنا ما يفيد عدم الجواز اهـ ح ل
 (قوله ولا يباطل الموقوفة للأزواج) فيحرم على الواقف وطؤها ويحدو طؤها على الموقوف عليه ويجزبه
 أيضاً ويفرق بينه وبين الموصى له بالمنفعة حيث لا يحد لان ملك الموصى له بالمنفعة أنهم من ملك الموقوف
 بدليل أن الموصى له تورث عنه المنافع بخلاف الموقوف عليه اهـ ح ل (والمزوج لها الحاكم) قال الزركشي
 هذا محمول على ما إذا كان النظر للحاكم إلا فالزوج لها من له النظر ونسبه الماوردي وضعفه العراقي اهـ عميرة
 اهـ سم (قوله بادن الموقوف عليه) أي إذا تاتي إذنه فاذا كان جهة فينبغي أن يستقل الحاكم بالتزويج اهـ ح ل
 (قوله ولا يزوجه المولا للواقف) أي مراعاة للقولين الضعيفين من أن الملك لهما على ما تقدم اهـ ح ل (قوله
 ويختص الموقوف الخ) وعلى هذا ليس له أن ينقل يده عن هذا الاختصاص بعوض حيث يجوزنا نقل اليد
 عن الاختصاصات بعوض وصيغة اهـ ح ل (قوله بجعل بهيمة موقوفة) ولو اشرفت ما كوله على الموت فان
 قطع بموتها جاز ذبحها للضرورة وهل يفعل الحاكم بلحدها ما يراه مصلحة أو يباع ويشترى بثمنه دابة من
 جنسها وتوقف وجهان رجح ابن المقرئ ولهما وخير صاحب الانوار بينهما قال الشيخ والأول أولى
 بالترجيح إذ ليس تخيير الحاكم تخيير تشبه وإنما هو بحسب ما يراه مصلحة وإن لم يقطع بموتها لم يجز ذبحها وإن
 خرجت عن الانتفاع بها كالأبجوز إعتاق العبد الموقوف وقضية كلام الروضة انه لا يجوز بيعها حية وهو
 كذلك وذهب الماوردي إلى الجواز ويجمع بحمل كل منهما على ما إذا اقتضت المصلحة فلو تعذر جميع
 ذلك صرف للموقوف عليه فيما يظهر اهـ شرح م ر (قوله اتلف) أي من واقف أو اجنبي
 وكذا موقوف عليه تعدى كان استعماله في غيره ما وقف عليه أو تلف تحت يد ضامته أما إذا لم يتعد عليه

وإجارة من ناظره فان
 وقف عليه ليسكنه لم يكن
 غيره وقد يتوقف في منع
 إعارته ومعلوم أن ملكه
 لأول محله في غير الجرا أما
 الحرف له قيمة على الواطئ
 ولا يباطل الموقوفة للأزواج
 والمزوج لها الحاكم باذن
 الموقوف عليه ولا يزوجه
 له ولا للواقف (ويختص)
 الموقوف عليه (بجعل بهيمة)
 موقوفة (ماتت) لأنه أولى
 به من غيره (فان اندبغ
 عادوفاً) هذا من زيادتي
 (ولا يملك قيمة رقيق)
 مثلاً موقوف (اتلف)

ويقفه مكانه) رعاية لغرض
الواقف من استمرار
الثواب ولو اشترى
بعض قيمته رقيقا ففى
كون الفاضل للواقف أو
للموقوف عليه وجهان قال
فى الروضة هما ضعيفان
والمختار شراء شقص
ورجحه البلقنى قال ولا
يرد عليه مال الوصى أن يشتري
بشيء ثلاث رقاب فوجدنا
بفرقتين وفضل ما لا يمكن
شراء رقبة به فان الأصح
صرفه للوارث لتعذر
الرقبة المصرح بهائم
بخلاف ما هنا وذكر
الحاكم من زيادته وقدم
فى ذلك على الناظر والموقوف
عليه لان الوقف ملك لله
كأمر وتعبيرى بمثله الى
آخره أولى بما عربه (ولا
يباع موقوف وإن خرب)
كشجرة جفت ومسجد
انهدم وتعذرت إعادته
وحصره الموقوفة البالية
وجذوعه المنكسرة ادامة
للووقف فى عينه ولانه
يمكن الانتفاع به كصلاة
واعتكاف فى أرض
المسجد وطبخ جص أو
آجر له يحصره وجذوعه
وما ذكرته فيهما بصفتها
المذكورة هو ما اقتضاه
كلام الجمهور وشرح به
الجرجاني والبعثوى
والزوياني وغيرهم وبه

باتلاف الموقوف عليه فلا يكون ضامنا كالموقوف منه كرز سليل على حوض فانكسر من غير تقصير اه مر
وقوله وكذا موقوف عليه الخ قضية هذا الصنيع ان الواقف والاجنبى ضامنان مطلقا وظاهرا نه لا ضمان
عليهما إذا اتلفا بغير تعد كان استعماله فيما وقف له باجارة مثلا فلو أسقط لفظ كذا الرجوع القيد وهو قوله
تعدى للجميع اه رشيدى (قوله بل يشتري الحاكم) اى وان كان للواقف ناظر خاص اه مر لما يأتى فى
قوله وقدم فى ذلك على الناظر الخ (قوله مثله) اى ذكورة وأنوثة وسناو جنسا وغيرها اه حل (قوله
اشترى بعضه) فان تعذر شراء البعض حفظ ان توقع وإلا فهو للموقوف عليه فان لم يكن موجودا فلا قرب
الناس الى الواقف فان لم يكن للفقرامو المساكين كذا قال مر حين سئل عن ذلك وكذا فيما إذا فضل شيء
اه سم (قوله ويقفه مكانه) اى بصيغة تدل على الوقف اه شرح مر ولو حدث فيه اكتساب قبل مدور
الوقفية فلن تكون ينبغي ان يأتى فيها ما ساقى فى نظيره من الموصى به اه عميرة اه سم (قوله والمختار شراء
شقصه اى فان تعذر ذلك صار ملكا للموقوف عليه اه مر اه ع ش (قوله وقدم فى ذلك على الناظر الخ)
اماما اشتراء الناظر من ماله او من ريع الوقف او يعمره منهما أو من أحدهما لجهة الوقف فالمنشئ لوقفه
هو الناظر كما اتى به الوالدر رحمه الله تعالى واماما ما بينه من ماله او من ريع الوقف فى الجدران الموقوفة فانه
يصير وقفا بالبناء لجهة الوقف والفرق بينه وبين بدل الرقيق الموقوف ان الرقيق قد فاق بالكلية والأرض
الموقوفة باقية والطوب والحجر المبنى بهما كالوصف التابع لها اه شرح مر وقوله او يعمره منهما الخ
اى مستغلا كبناء بيت للمسجد اذ كره بعد من ان ما بينه فى نحو الجدران انما ذكر يصير وقفا بنفس البناء
وقوله فالمنشئ لوقفه هو الناظر اى ولا يصير وقفا بنفس الشراء او العمارة فان عمر من ماله ولم ينس ذلك فهو
باق على ملكه ويصدق فى عدم الانشاء واشترائه من ريعه فهو ملك للمسجد مثلا يبيعه له إذا اقتضته المصلحة
وبقى ماله ودخل فى جهته شيء من مال الوقف واراد العمارة به هل له ذلك وبسقط عن ذمته او لا بد من اذن
الحاكم حتى لو فعل ذلك من غير إذنه كان متبرعا به فيه نظروا الاقرب الثانى ومحل ما لم يخف من الرفع اليه
غرامة شيء فان خاف ذلك جاز له الصرف بشرط الاشهاد فان لم يشهد لم ير الا ان فقد الشهود نادى اه ع ش
عليه (قوله ومسجد انهدم) وهل يستحق ارباب الشعائر المعلوم ام لا والظاهر ان يقال ان تمكنه المباشرة
مع الانهدام كقراءة حربه استحق المعلوم ان باشر ومن لا تمكنه المباشرة كبراب المسجد وفرشه لم
يستحق كمن اكره على عدم المباشرة وهذا كله حيث لم يمكن عوده على الناظر القطع عن المستحقين وإعادته
ان امكن ولا تقل لا قرب المساجد اليه اه ع ش على مر (قوله ايضا ومسجد انهدم الخ) ولا ينقض إلا
إذا خيف على نقضه فينقض ويحفظ أو يعمر به مسجد آخر ان رأه الحاكم والا قرب اليه اولى لانه نحو
بئر ورباط اه حج (قوله وحصره الموقوفة) اى بان صرح بوقفها لفظا ولا يكفى الشراء لجهته
وحينئذ فالموجود الان بالمساجد يباع عند الحاجة لانهم لا يصرحون فيه بوقفية اه برلى وقوله
وجذوعه المنكسرة مثله فى جريان الخلاف المذكور الذى اشرف على الانكسار وكذا الدار الموقوفة
عليه اذا اشرفت على الانهدام فيكون الأصح عند الشيخين البيع خلافا لما قاله الشارح تبعاً لغيره (فرع)
الخلاف جار فى استار الكعبة إذا وقفت قاله الشيخان هنا وقال ابن الصلاح الامر فيها الى رأى الامام اه سم
(قوله ولانه يمكن الانتفاع به الخ) وبه فارق مال الوقف فرسا على الغزو فكبر ولم يصلح حيث جاز يبعه اه
شرح مر (قوله وما ذكرته فيهما) اى فى الحصر والجذوع وقوله بصفتها هى فى الحصر كونها بالية وفى
الجذوع كونها منكسرة (قوله وصح الشيخان الخ) معتمداى يبيعهما الحاكم وان كان مم ناظر خاص قياسا
على ما سبق ويحتمل الفرق بين هذا وما تقدم اه حل (قوله انه يجوز بيعهما لثلاثين) اى فتحصيل يسير من
ثمنهما يرد على الوقف اولى من ضياعهما واستثنيا من بيع الوقف لصيرورتهما كالمعدوم ويصرف لمصالحه
ثمنهما ان لم يمكن شراء حصير او جذع به ويجزى الخلاف المذكور فى دار متهدمة او مشرفة على الانهدام ولم

تصلح للسكنى و فرق بعضهم بين الموقوفة على المسجد والموقوفة على غيره وأقوى الودرحه الله تعالى بان
الراجح منع بيعها سواء أوقفت على المسجد أو على غيره وقال السبكي وغيره ان منع بيعها هو الحق ويمكن
حمل كلام القائل بالجواز على البناء خاصة كما اشار اليه ابن المقرئ في روضه بقوله وجدار داره المنهدم وهذا
الحمل اسهل من تضعيفه اه شرح مر (قوله فتباع للحاجة) اى وتصرف على مصالح المسجد ولا يتعين
صرفها في شراء حصر بدلها اه ع ش على مر (قوله وغلة وقفه) اى المنهدم أما غير المنهدم فافضل من
غلة الموقوف على عمارته يجب ادخاره لاجلها اى ان توقف على قرب كما اشار اليه السبكي والا لم يدخر
منه شيء لاجلها لانه يعرض للضياع او لظالم يأخذه و عماره الوقف مقدمة على الموقوف عليه ويصرف
ربيع ما وقف على المسجد وقفا مطلقا او على عمارته في بناء وتخصيص محكم وسلم و برارى للتظليل بها ومكانس
ومساحى لنقل التراب وظله تمنع افساد خشب باب ونحوه بمطر ونحوه ان لم يضر بالمارة وأجرة قيم لا مؤذن
وامام وحصر و دهن لان القيم يحفظ العماره بخلاف الباقي فلو كان الوقف لمصالحه صرف من ريعه لمن ذكر
لا في تزويق ونقش بل لو وقف عليهما لم يصح اه شرح مر (قوله عند تعذر اعادته) اى حاله اوقوله قال
الموردى الخ و جمع بين هذه الاقوال بحمل اولها على ما اذا لم يمكن عوده اصلا وفقدت اقارب الميت ولم
يحتج اليه اقرب المساجد وحمل ثانيا على ما اذا احتج اليه اقرب المساجد وفقدت اقارب الميت وحمل
ثالثا على ما اذا وجد اقارب الميت ورابعها على ما اذا امكن عوده اه حل (قوله والمتولى لا قرب
المساجد اليه) متمد (فرع) اوقاف المساجد في القرى يصرفها صلحاء القرية إلى عماره المسجد
ومصالحه وهذا واضح ان تعذر حاكم اه سم

(فصل في بيان النظر الخ) اى وما يتبع ذلك من قوله ولو وقف ناظر الخ (قوله ان شرط واقف النظر الخ)
وقبول من شرطه النظر كقبول الوكيل فيما يظهر لا الموقوف عليه ما لم بشرطه شيء من ريع الوقف على ما
بحته بعضهم ودعوى السبكي انه بالاباحة شبه فلا يرتد بالرد بعيد بل لو قبله ثم اسقط حقه منه سقط إلا ان
يشترط نظره حال الوقف فلا ينزل بمزل نفسه على الراجح خلافا لمن زعم خلافه نعم يقيم الحاكم متكلما
غير مدة اعراضه فلو اراد العود لم يحتج إلى تولية جديدة اه شرح مر وقوله لم ينزل بنفسه ومن عزل
ماله اسقط حقه من النظر لغيره بفراغ فلا يسقط حقه ويستقنب القاضى من يباشر عنه في الوظيفة وهذا
يفيد ان الواقف اذا شرط من الوظائف شيئا لا حد حال الوقف انبع ومنه ما لو شرط الامامة او الخطابة
لشخص ولذريته ثم ان المشروط له ذلك فرغ عنها آخر وباشر المفروغ له فيها مدة ثم مات الفارغ عن
اولاده هو ان الحق في ذلك ينتقل الاولاد على ما شرطه الواقف ثم استغله المفروغ له من غلة الوقف لا يرجع
عليه بشيء منه لانه استحقه في مقابلة العمل سيما وقد قرره الحاكم غاية الامر ان تقريره وان كان صحيحا لكنه
بالنيابة عن الفارغ وكذلك لا رجوع للمفروغ له على تركه الفارغ بما اخذه في مقابلة الفراغ وإن انتقلت
الوظيفة عنه ولاولاد الفارغ لانه انما دفع الدرام في مقابلة اسقاط الحق له وقد وجد وقرره الحاكم على
مقتضاها واما ان كان يظن ان الحق ينتقل اليه مطلقا وتبين خلافه فلا يقتضى الرجوع لنسبته في عدم البحث
عن ذلك او لا إلى تقصير فاشبهه من باع شيئا وهو مغبون فيه بعدم عليه بقيمته وفي فتاوى الشارح ما يصرح
بانتقال الحق للاولاد حيث قال في جواب ما صورته سئل عن واقف شرط الوظيفة للفلانية لزيد واولاده
وذريته من بعده وشرط ان من نزل في ارباب الوظائف سقط حقه من ذلك ولا يستحق المنزول له شيئا
بل يقرر الناظر الشرعى غيرهما ثم ان فلانا فرغ عن وظيفته لا خروقا لشرعنا شرعى اجنيا غيرهما ثم
مات النازل فهل يستحق اولاده الوظيفة بعده فاجاب بانهم يستحقون ذلك عملا بشرط الواقف ولصدق
البعدي بذلك ولم يشترط الواقف لاستحقاق الاولاد بقاء استحقاق والدهم ذلك إلى وقاته وما نسب
إلى من الافتاء بخلاف ذلك فقد رجعت عنه ان كان صحيحا اه ع ش عليه (قوله كما علم بما مر)
اى من قوله ولو شرط الواقف شيئا يقصد اتباع اه حلى (قوله بان لم يشترط لاحد) اى بان لم يعلم شرطه

بثمنها مثلها والقول به
يؤدى إلى موافقة القائلين
بالاستبدال اما الحصر
الموهوبة أو المشتراة
للمسجد من غير وقفها
فتباع للحاجة وغلة وقفه
عند تعذر اعادته قال
الموردى تصرف للفقراء
والمساكين والمتولى
لا قرب المساجد اليه
والرويانى هي كمنقطع
الآخر والامام تحفظ
لتوقع عوده وتعبيرى بما
ذكر أولى مما عبر به

(فصل في بيان النظر
على الوقف وشرط الناظر
ووظيفته) (ان شرط
واقف) النظر لنفسه أو
غيره (اتباع) شرطه كما علم
بما مر الخبر اليبقى الميسلون
عند شروطهم (والا)
بان لم يشترط لاحد

لاحد سواء علم عدم شرطه او جهل الحال اه ع ش على مر (قوله فهو للقاضي) اي قاضي بلد الموقوف
بالنسبة لحفظه واجارته واما قاضي بلد الموقوف عليه فعليه تنمية كما تقدم نظير ذلك في مال اليتيم ثم ان شرط
لناظر على الوقف شيء من غلته فواضح وان زاد على اجرة المثل فان عمل ولم بشرطه شيء فمربع وله ان
يرفع الامر للحاكم وللحاكم ان يقرر له اجرة مثله وان كان غنيا وليس له ان ياخذ من مال الوقف شيئا بغير
فرض قاض فان اخذ شيئا ضمنه ولم يبرأ الا باقباضه للحاكم اه حل (قوله بناء على ان الملك في الموقوف الخ)
اي واما على القول بان الملك فيه للواقف فيكون النظر له وعلى القول بان الملك للموقوف عليه يكون النظر
له ايضا وعبرة أصله مع شرح المحلى والا فالنظر للقاضي على المذهب والطريق الثاني فيه ثلاثة أوجه قيل
للو واقف وقيل للموقوف عليه وقيل للقاضي بناء على ان الملك في الموقوف وللواقف او للموقوف عليه والله
تعالى والطريق الثالث للواقف من غير خلاف وفي الروضة كاصلها والمحرر الذي يقتضي كلام معظم
الاصحاب الفتوى به ان يقال ان كان الوقف على جهة عامة فالنولية للحاكم او على معين فكذلك ان قلنا
الملك ينتقل لله تعالى وان جعلناه للواقف او للموقوف عليه فكذلك النولية انتهت (قوله وشرط الناظر
عدالة الخ) اطلاق المصنف يتناول الاعنى والبصير اه زى ويتناول المرأة ايضا اه ع ش وببحث بعضهم
اشتراط الباطنة في منصوب القاضي والا كفاء بالظاهرة فيمن شرطه الواقف أو استتابه واعتمد مر
اعتبار العدالة الباطنة في الجميع حتى الواقف اذا شرط النظر لنفسه اه سم (قوله ولو فسق الناظر الخ) قال
مر وعند زوال الاهاية يكون النظر للحاكم كما رجحه السبكي لانه بعد من الاهل بشرط الواقف خلافا
لابن الرفعة لانه لم يجعل للتاخر نظرا الا بعد فقد المتقدم فلا سبب لنظره غير فقده وبهذا فارق انتقال
ولاية النكاح لا بعد بفسق الاقرب لوجود السبب فيه وهو القرابة اه بحرفه (قوله ان كانت
له بشرط الواقف) اي بصيغته كما نقل عن الفتاوى المذكورة فليراجع اه حل (قوله وذلك)
أي عودها اليه فهو تعليل للاول (قوله إذ ليس لاحد عزله) أي ولا عزل نفسه ايضا اه مر
وقرر العلامة زى انه يحرم على الناظر والمباشر الضيافة والحلوان كذا نقل عنه بالدرس واجبنا
به السائل عن ذلك اه ع ش (قوله ووظيفته عمارة واجارة) وكذا الاقتراض على الوقف عند الحاجة
ان شرط له الواقف او اذن له فيه الحاكم كافي الروضة وغيره اخلافا للباقيين سواء في ذلك مال نفسه وغيره
اه شرح مر قال في العباب ويصدق الناظر بيمينته في اتفاق المحتمل وفي الصرف لجهة عامة بلا يمين فان انهمه
القاضي حلفه او لمعين صدق المستحق اه سم ويستحق الناظر ما شرط له من الاجرة وان زادت على اجرة
مثله مالم يكن هو الواقف كما مر فلو لم بشرط له شيء لم يستحق اجرة نعم له رفع الامر إلى الحاكم ليقرر له
أجرة قاله البلقيني والعمارة ان شرطها الواقف من ماله أو من مال الوقف تعين فان فقد بيت المال ثم المياسير
لا الموقوف عليه ولو شرط الواقف ان العمارة على الساكن وشرط ان تلك الدار لا تؤجر فالذي يظهر لي
من كلامهم بعد الفحص ان الشرط الاول صحيح كما شمله عموم قولهم يجب العمل بشرط الوقف مالم
يناف الوقف او الشرع وفائدة صحته مع تصريحهم بان العمارة لا تجب على أحد فلا يلزم بها الموقوف
عليه لان له ترك ملكه بلا عمارة فباستحقاق منفعة بالاولى فلو توقف استحقاقه على تعميره فهو مخير فيما
أشرفت كلها او بعضها على الانهدام لا بسببه بين ان يعمر ويسكن وبين أن يهمل وان أفضى ذلك إلى
خربائها نعم على الناظر ايجارها المتوقف عليه بقاؤها وان خالف شرط الواقف عدمه لانه في مثل
هذه الحالة غير معمول به لا يقال شرط العمارة على الساكن ينافي مقصود الوقف من ادخال
الوقف على الموقوف عليه اذ شأنه ان يغتم ولا يغرم لانا نقول قد قطع السبكي وغيره بالصحة فيما لو وقف
عليه ان يسكن مكان كذا كما مر وهذا صادق بما اذا عين مكانا لا يسكن الا باجرة زائدة على اجرة مثله وان
لم يحتج الموقوف عليه لسكناء او زادت اجرة على ما يحصل له من غلة الوقف فكما وجب لاستحقاقه من السكنى
بالاجرة المذكورة مع عدم الاحتياج اليها فكذلك تجب العمارة لاستحقاق السكنى ان ارادها والاسقط

(هـ) هو (للقاضي) بناء على
ان الملك في الموقوف لله
تعالى (وشرط الناظر عدالة
وكفاية) أي قوة وهداية
للتصرف فيما هو ناظر عليه
لان نظره ولاية على الغير
فاعتبر فيه ذلك كالوصي
والقيم ولو فسق الناظر ثم
عاد عدلا عادت ولايته
ان كانت له بشرط الواقف
والا فلا كما أفق به النووي
وان اقتضى كلام الامام
عدم عودها وذلك لقوته
إذ ليس لاحد عزله ولا
الاستبدال به والعارض
مانع من تصرفه لاسالب
لولايته (ووظيفته عمارة
 واجارة

وحفظ أصل وغلة وجمعها
 وقسمتها) على مستحقها
 وذ كر حفظ الأصل والغلة
 من زيادتي وهذا إذا أطلق
 النظر له أو فوض له جميع
 هذه الأمور (فان فوض له
 بعضها لم يتعد) كالوكيل
 ولو فوض لثنين لم يستقل
 أحدهما بالتصرف مالم
 ينص عليه (ولو أوقف ناظر
 عزل من ولاء) النظر عنه
 (ونصب غيره) مكانه كافي
 الوكيل بخلاف ما إذا لم يكن
 ناظرا كان شرط النظر
 لغيره حال الوقف فليس
 له ذلك لأنه لا نظر له حيث
 ولو عزل هذا الغير نفسه لم
 ينصب بدله إلا الحاكم
 وتعيير بما ذكره أولى مما
 عبر به

(كتاب الهبة)

تقال لما يعم الصدقة والهدية
 ولما يقابلها وقد استعملت
 الأولى في تعريفها والثاني في
 أركانها وسيأتي ذلك والأصل
 فيها على الأول قبل الإجماع
 قوله تعالى فان طين لكم
 عن شيء منه نفساً فكلوه
 هنيئاً مريئاً وقوله وآتى
 المال على حبه الآية
 وأخبار كخبير الترمذي
 الآتي في الكلام على الرجوع
 فيها وخبر الصحيحين
 لا تحقرن جارة لجارتها

حقه منها فاعلم ان الموقوف عليه قد يغرم وقد لا يحصل له رفق بالموقوف وان هذا الشرط غير منافي للوقف
 حتى يلغى كشرط الخيار فيه مثلاً ولا نفاذاً به انه قد استحقاقه اسكناءه بان يعمر ما انتمد منه فان اراد ذلك
 فليعمره والا فليعرض عنه ثم رايت بعض مشايخنا ايداه حج شرح الارشاد (قوله وحفظ أصل وغلة)
 وتولية مدرس وتزويل طلبة مدرسة وصوفية خانقاه وان لم يحمل الوقف له ذلك ليس له ولا للواقف
 ولا الامام الاعظم عزل احدهم من مستحقى الوقف بدون سبب يفسق به نعم لا يلزم الموقوف بعلمه وديانته
 بيان مستند العزل اهـ حل (قوله لم يستقل أحدهما) أى ولو باذن الآخر لا في شيء خاص ويحتمل مطلقاً
 اهـ حل (قوله ولو أوقف ناظر الخ) وافق السبكي بان للواقف والناظر عزل المدرس ونحوه إن لم يكن
 مشروطاً بالوقف ولو لغير مصلحة وهو مردود بما في الروضة انه لا يجوز للامام إسقاط بعض الاجناد
 المثبتين في الديوان بغير سبب قاله ناظر الخاص أولى ولا اثر للمرق بان هو لا يربطوا انفسهم للجهد الذي هو
 فرض ومن ربط نفسه لا يجوز اخراجه بلا سبب بخلاف الوقف فانه خارج عن فروض الكفايات بل يرد
 بان التدريس فرض ايضاً وكذا قرأه القرآن فمن ربط نفسه بهما فحكمه كذلك على تسليم ما ذكر من أن
 الربط به كالتبليس به والافتتان ما بينهما ومن ثم اعتمدنا بالقبلي ان عزله من غير مسوغ لا ينفذ بل هو قاذح
 في نظره ولو طلب المستحقون من الناظر كتاب الوقف ايسر ما كتبوا منه نسخة حفظاً لاستحقاقهم لزمه تمكينهم
 كما افق به الوالد رحمه الله تعالى اهـ شرح مر (قوله كافي الوكيل) لعل الانسب ان يقول كافي الموكل (قوله فليس
 له ذلك) وافق ابو زرعه فيمن استأجر وقفاً بشرطه وحكم له بما كسبه من شافعي بموجبه وبعد انفساها بموت
 أحدهما أو زيادة رغب أثناء المدة بان هذا افتاء لاحكم لان الحكم بالشيء قبل وقوعه لا معنى له كيف
 والموت والزيادة قد يوجدان وقد لا فلنرفع له الحكم بمذهبه ما وما عاى به ممنوع وفيه تحقيق بسطته آخر
 الوقف من الفتاوى وفي كتاب المستودع في بيع المأوى والحكم بالموجب المسطر أو ائيل البيع في الفتاوى فراجع
 فانه مهم اهـ حج ركتب على قوله بان هذا افتاء لاحكم المعتمد انه حكم لا افتاء اهـ شوبرى (قوله ولو عزل
 هذا الغير) ومثله الواقف إذا شرط النظر لنفسه ثم عزل نفسه وليس من لازم إقامة الحاكم بدله ان يكون
 معزولاً فاذا أراد العزل بعد نصب الحاكم عاد للنظر وكتب ايضاً والذي افق به والد شيخنا أنه لا يعزل
 ولكن الحاكم يقيم من يتصرف عنه اهـ حل (قوله لم ينصب بدله إلا الحاكم) قضية هذا انه يعزل بعزل نفسه
 لكن قال السبكي الذي اراه انه لا يعزل لكن لا يجب عليه النظر بل له الامتناع ويرفع الامر للقاضي ليقوم
 بغيره مقامه وعليه فتاوى الخا كم غيره كما مر ليس لانزاله بل لامتناعه فاذا عاد عاد النظر اهـ من شرح
 الارشاد لشيخنا وقرر مر مثله اهـ ابن قاسم

(كتاب الهبة)

من هب مرمروراه من يدالي اخرى او استيقظ ليقظ فاعلم الاحسان اهـ شرح مروفي المصباح هبت
 الربح تم هب بامان باب قعد ما جت وهب من نومه استيقظ من باب قتل وهب السيف يهب من باب ضرب
 هبة اهتز ومضى ومنه قيل اتى امراته هبة اى وقعة وذكر عتب الوقف لمشاركتم اله في مطلق
 التبرع وان كان التبرع في المالك وفي الوقف لا للمالك (قوله ولما يقابلها) وهو المراد عند الاطلاق اهـ حل
 (قوله ولما يقابلها) يمكن ان يعبر عنه بانه تمليك بالمعنى لا ثواب ولا لا كرام وان كان ليس لازماً في ماسيات
 ان الثلاثة قد تجتمع (قوله على الاول) أى الذى هو المعنى الاعم اهـ حل (قوله نعماً) تمييز محمول عن الماعل اى
 فان طابت نفوسهن لكم عن شيء منه اى الصداق والآية الثانية اعم من هذه تشمل الصداق وغير والآيتان
 محتملتان للهبة والصداقة والهدية اهـ عزبى (قوله لا تحقرن جارة) باب ضرب اهـ مختار وفي القاموس
 الحقارة مثقلة والمحقرة والفعل كضرب وكرم ومعنى الاحتقار والفعل كضرب فاذا دان حقراً ان استعمل لازماً
 كان من باب ضرب وكرم وان استعمل متعدياً كان من باب ضرب لا غير اى لا تستصغرن هدية لجارتها الخ اهـ

عش قال السكراني محتمل ان يكون النهى المعطية ويحتمل ان يكون للهدى اليها قلت ولا يتم جمعه
 بها للهدى اليها لا يجعل اللام في قوله لجارتها بمعنى من ولا يتمتع حمله على المعنيين اه فتح الباري
 (فائدة) روى الطبراني عن عمار بن ياسر انه صلى الله عليه وسلم كان لا يأكل هدية حتى يأمر صاحبها
 ان يأكل منها الا الشاة التي اهديت اليه في خبر وهي مسمومة وهذا اصل لما يعتاده الملوك في ذلك
 حتى يلتحق بهم من في معانهم من كبراء الناس كذا في شرح التنبيه لابن الملقن وفي شرح الروض ايضا وفتح
 الوهاب مع زيادة اه شويري (قوله ولو فرس شاة) بكسر الفاء والسين كما في الصحاح وفتح السين كما في
 المشكاة اه عش على مر وفي المصباح الفرس بكسر الفاء والسين للبعير كالحافر الدابة وقال ابن
 الانباري فرس الجزور والبقرة وثقة وقال في البارع لا يكون الفرس الا للبعير وهي له كالقدم للانسان
 والذون زائدة والجمع فراسن اه وقوله اي ظلهما اي المشوي لان النى قد يرميه اخذه فلا ينتفع به انتهى
 (قوله هي تملك تطوع في حياة) يؤخذ منه امتناع الهبة للحم وهو ظاهر لانه لا يمكن تملكه ولا تملك
 الولي له لعدم تحققه اه عش على مر ومراده بالتطوع ما ليس واجبا ولا فيه بدل (قوله العارية) اي
 لانها لا باحة والملك يحصل بعده اه شرح مر وقوله والضياقة فهي وان كان فيها ملك لكن لا بالتمليك
 والمعتد الملك يحصل بالوضع في الفم ويترتب على ذلك ما لو حلف ان لا يأكل لزيد طعاما فاكله ضيفا
 فانه لا يحنث لانه ما ملكه بمجرد وضعه في فمه فصدق عليه انه لم يأكل الا طعام نفسه اه اجموري وقوله والوقف
 اي فانه لا تملك فيه وان كان الموقوف عليه لا يملك المنفعة من جهة تملك الوقف اه حل وفيه انه اذا
 كان لا تملك فيه لا حاجة للاحتراز عنه لانه لم يدخل في جنس التعريف حتى يخرج وعبارة مر وخرج
 الوقف فانه تملك منفعة لا عين على ما قبل والاوجه انه لا تملك فيه وانما هو بمنزلة الاباحة كما صرح
 بذلك السبكي فقال لا وجه للاحتراز عن الوقف فان المنافع لم يملكها الموقوف عليه بتمليك الوقف بل
 بتسليمه من جهة الله تعالى اه (قوله والنذر والكفارة) وقد تمنع الاولوية بان كلا من الزكاة والنذر
 والكفارة شبيه بقضاء الدين فهي تفريغ لذمة الدافع عما اشتعلت به وملك الاخذها كانه سابق على الدفع له
 فدفعه له كانه عوض عما ثبت له في ذمته اه عش (قوله فصدقة ايضا) اي كما انه هبة بالمعنى الاعم وبقي ما لو ملك
 غنيا لا قصد ثواب الاخرة فمقتضاء ان يكون خارجا عن الصدقة ومعلوم انه خارج عن الاخيرين كما يعلم
 من تفسيرهما ولا يظهر دخوله في غير الثلاثة فيشكل الحال الا ان يقال هي هبة باطلة لعدم الصيغة ثم رأت
 في شرح الروض ويلزمهم اي السبكي والزركشي وغيرهما انه لو ملك غنيا من غير قصد ثواب الاخرة
 لا يكون صدقة وهو ظاهر اه سم على حج اي فيكون هبة باطلة كما قدمه ان خلا عن الصيغة وصحيحة ان اشتمل
 عليها اه عش على مر وهذا كله اتمايرد على عبارة الاصل حيث قال فان ملك محتاجا وشيخ الاسلام
 عدل عنها الى ما ذكره وهو صادق بتمليك الغني لثواب الاخرة كما لا يخفى اه مر (قوله او نقله للمتهب
 اكراما) فان كان نقله خوفا منه وهو حاكم كان رشوة فان لم يكن حاكما كان ذلك في معناها كالذي يعطى
 الشاعر خوفا من هجومه وذكر السبكي ان الشرط في الهدية انما هو النقل واما الاكرام فليس بشرط اه حل
 وعبارة سم قوله اكراما قال السبكي والظاهر ان الاكرام ليس بشرط والشرط هو النقل قال الزركشي
 وقد يقال احترازوا به عن الرشوة كما في شرح الروض اه ويؤخذ من التعبير بالنقل ان الهدية لا تكون
 في العقار فلذلك قال مر مانعه فلا يدخل لها اي الهدية فيما لا ينقل اه وكتب عليه عش قوله فلا يدخل
 لها فيما لا ينقل ينبغي ان الدفع بلا نقل لكن بقصد الاكرام هدية اه سم على حج وعليه فهدية العقار
 ممكنة لكن في حاشية شيخنا زي عن حج امتناع هدية العقار لعدم تاتي النقل فيه وهو مناف لهذا
 البحث اه وعبارة حل قوله او نقله للمتهب الخ خرج العقار لامتناع نقله فلا يقال له هدية اي
 حقيقة فلا ينافي انه لو اهداه لفقراء الحرم صح وبيع ونقل ثمنه واما لو اهداه لغير ذلك كزيد
 مثلا فالظاهر الاكتفاء بالتولية انتهت ولو اهدى اليه شيئا على ان يقضى له حاجة فام بفعل لزمه رده لان بقي

ولو فرس شاة أي ظلفها
 (هي) أي الهبة بالمعنى الأول
 (تمليك تطوع في حياة)
 يخرج بالتمليك العارية
 والضياقة والوقف والتطوع
 غيره كالبيع والزكاة والنذر
 والكفارة فتعبري به أولى
 من قوله بلا عوض وزيادتي
 في حياة الوصية لان التملك
 فيها إنما يتم بالقبول وهو
 بعد الموت (فان ملك
 لاحتياج أو) (اثبت آخره)
 هو أولى من قوله محتاجا
 لثواب الآخرة (فصدقة)
 أيضا (أو نقله للمتهب
 اكراما) له

والا فبدله كما قاله الاصطخري فان فاعها حل أي وان تزين عليه تخايص ما ي بناء على الاصح انه يجوز أخذ
العوض على الواجب العيني إذا كان فيه كلفة خلافا لما يرويه كلام الأذرعى وغيره هنا اه شرح م ر قال
عش قوله لزمه رده أي فلو بذلها الشخص ليخص له بحبوسه فلا نسعى في خلاصه ولم يتفق له ذلك وجب عليه
رد الهدية لصاحبها لأن مقصوده لم يحصل نعم لو أظاها ليشفع له فقط سواء قبالت شفاعة أو لا فله لم يجب
الرد فيما يظهر لأنه فعل ما أظاها لاجله اه بحروفه (قوله المتهب) يصح ان يكون اسم فاعل واسم مفعول
وفي المصباح واتمبت الهبة قبلتها واستوهبتها سالمتها اه (قوله فهدية أيضا) أي كما دونهة فان انضم إلى
ذلك كونه محتاجا أو قصد ثواب الآخرة كزهدية وصدقة وهدية اه حل (قوله ولا عكس) أي وأيس
كل هبة صدقة أو هدية اه حل (قوله وأركانها أي الهبة الخ) فلم منه أنه لا يعتبر للصدقة صيغة وعبارة بعضهم
وفيه أي الحديث الا كتنفاه في الصدقة بالطاء من غير ايجاب وقبول وهو الصحيح عندنا وبه جزم المحققون
اه شوبرى (قوله أي في هذه الثلاثة) فيشترط في الصيغة ايجاب وقبول لا يوجب كونه منك وممكنك
ومنحتك وأكرمك وعظمتك ونحكلك وكذا أطمعتك ولو في غير طعام كما خص عليه والقبول كقبول
ورضيت واتمبت اه شرح م ر ولا يشترط القبول في الجهة العامة ولا فيما لو وهبت المرأة ليلتها لضرتها
وفي الكافي عن القفال لو اشترى حليا لزوجته وزينها به لا يكون تملكيا وفي الولد الصغير يكون تملكيا اه قال
السبكي التزين لا اثر له وإنما جعلناه ملك الصغير لأن وليه اشتراه بخلاف الزوجة فانه لا ولاية لزوجها عليها
اه واعتمد الطبرلاوى وم ر انه لا يكون تملكيا في الصغير أيضا ولا صيغة في خلع الملوكة مع انها هبة قاله م ر
ثم جوز ان تكون هدية وقال ان جعلناها هبة استثنيناها من الصيغة وإلا فلا حاجة للاستثناء فليتأمل اه
سم (قوله ما مرفى في نظيره في البيع) وما مرفى في البيع الرؤية فالاعنى لا تصح هبته ولا الهبة له بالمعنى الاخص
لأن حكمها حكم بيع الاعيان وهو متمتع عليه بخلاف صدقته واهدائه فيصحان لا طباق الناس على ذلك وهو
الوجه الذي لا ينبغي خلافه اه كذا بهامش وهو قريب ويصرح باشتراط الرؤية في الواهب والمتهب
قول المحلى وفيها كاصلها امر العاقدين واضح أي من البيع وغيره أي فطريق الاعنى إذا اراد ذلك التوكيل
اه عش على م ر وما مرفى في البيع أيضا ان يكون القبول مطا بقا لا يوجب خلافا لمن زعم عدم اشتراطه هنا
ومنه أيضا اعتبار الفورية في الصيغة وأنه لا يضر الفصل إلا بالاجنبي والوجه كارجحه الأذرعى اعتبار
قوله بعد وهبتك وسلطتك على قبضه فلا يكون فاصلا مضر التعاقبه بالعقد نعم في الاكتفاء بالاذن قبل
وجود القبول نظرو قياس ما مرفى في مزج الرهن الا كتنفاه به وقد لا تشترط صيغة كالمو كانت ضمنية كاعتق
عبدك عنى فاعتقه وان لم يقل بجائنا وما قاله القفال واقروه من انه لو زين ولده الصغير بحلى كان تملكيا بخلاف
زوجته لأنه قادر على تملكه بتولى الطرفين مردود بان كلامهم ما يخالفه حيث اشترط في هبة الاصل تولى
الطرفين بايجاب وقبول وهبة ولي غير هبة لها من الحاكم أو نائبه ونقل جمع ايضا عن العبادى واقروه انه
لو غرس اشجارا أو قال عند الغرس اغرسها لابنى مثلما لم يكن اقرارا بخلاف ما لو قال لعين في يده اشتريتها
لابنى أو له لان الاجنبي فانه يكون اقرارا ولو قال جعلت هذا لابنى لم يملكه إلا ان قبل وقبض له اه وقد
نقل عن القفال انه لو جهز ابنته بامتنعة من غير تملك صدق يمينه في عدم تملكها ذلك ان ادعته وافق القاضى
فيمن بعث ابنته وجهازها إلى دار الزوج بانه ان قال هذا جهز ابنتى فهو ملك لها وإلا فهو عارية ويصدق
بيمينه وكخلع الملوكة لا اعتياد عدم اللفظ فيها كما بحثه بعض المتأخرين ولا قبول كهبه ذات النوبة لضرتها اه
شرح م ر وقوله لأنه قادر على تملكه بتولى الطرفين يؤخذ منه ان غير الاب والجد إذا دفع إلى غيره شيئا
كنخادمه وبنت زوجته لا يصير ملكا له بل لا بد من ايجاب وقبول من الخادم ان تاهل للقبول أو وليه فليتنبه له
فانه يقع كثير البصر ناعم ان دفع ذلك لاحتياجه له أو قصد ثواب الآخرة كان صدقة فلا محتاج إلى ايجاب وقبول
ولا يعلم ذلك إلا منه وقد تدل القرائن الظاهرة على شيء فيعمل به اه عش عليه (قوله ما مرفى في البيع) فلا تصح

(فهدية) أيضا فكل من
الصدقة والهدية هبة ولا
عكس وكلها مسنونة
وأفضاها الصدقة والهبة
المراة عند الاطلاق
مقابل الصدقة والهدية
ومنها قولى (وأركانها)
أي الهبة بالمعنى الثانى
المراة عند الاطلاق ثلاثة
(صيغة وعاقدة وموهوب
وشرط فيها) أي في هذه
الثلاثة (ما) مرفى نظيرها
(في البيع) ومنه عدم
التعليق والتأقيت فذكره
من زيادتي

هبة المجهول والمنصوب لمن لا يقدر على انتزاعه والضال والآبق وحل عدم الصحة في المجهول وإنما هو في الهبة بالمعنى الخاص التي الكلام فيها بخلاف الصدقة والهدية فيصححان به فيما يظهر وتصحح الاباحة به ايضا كالوقال لغيره انت في حل مما تأخذ وتعطي أو تأكل من مالي فتصحح ولذلك الغير الا كل فقط قال العبادي قال وفي خذ من عنب عكرى ما شئت لا يزيد على عنقود لانه اقل ما يقع عليه الاسم وما استشكله رد بان الاحتياط المبنى عليه حق الغير اوجب ذلك التقدير وافق القفال في ابحاثك من ثار بستاني ما شئت بانه اباحة وظاهره ان له اخذ ما شاء وما قاله العبادي احوط وفي الانوار ولو قال ابحاثك ما في داري او ما في كرمي من العنب فله أكله دون بيعه وحله واطعمه لغيره وتقتصر الاباحة على الموجود أي عندهما في الدار والكرم ولو قال ابحاثك جميع ما في داري اكلا واستعمالا ولم يعلم المبيع الجميع لم تحصل الاباحة اه اه شرح مر (قوله ايضا ما في البيع) لكن تصح هبة ما لا يتمول ولا يخفى ان معنى الهبة فيه نقل اليد عنه لا تملكه لعدم تموله كذا قال حجج والمعتمد ان معنى الهبة فيه التملك لا نقل اليد اه حل (قوله لكن تصح الخ) استدراك على مفهوم قاعدة فهمت من كلامه وقوله لا موصوف استدراك على منطوقها وهي ان كل ما صح بيعه صحته (قوله نحو حقي بر) أي وجملة مية ودهن بحس والضرة ايلتها لغيرتها ورد بان هذا ليس هبة أي حقيقة إذ لا تملك فيه وإنما هبة مجازا بمعنى نقل اليد فهو على صورة الهبة واستثنى بعضهم هبة المجهول في مسائل منها هبة حمام احد البرجين المختلط احدهما بالآخر ومنها هبة او مائع مختلط ببر او مائع آخر ومنها هبة ما وقف في الارث إلى التين ومنها هبة ثمرة البائع المختلطة بشجرة المشتري اه حل (فائدة) من هنا أي قوله لكن تصح إلى قوله وتصح بعمرى ورقبي خمس مسائل كلها مستثناة من قوله وشرط فيها ما في البيع لكن بعضها مستثنى من المعقود عليه وهو الأوليان أي قوله لكن تصح هبة نحو حقي بر وقوله لا موصوف وبعضها مستثنى من شرط العاقد وهو قوله وفي العاقد اهلية تبرع وبعضها من الصيغة وهو قوله وهبة الدين للمدين ابرام وبعضها من شرط الصيغة وهو قوله وتصح بعمرى ورقبي الخ (قوله ولا يصح بيعه الخ) قال في الاحياء لو طلب من غيره هبة شيء في ملأ من الناس فهو هبة منه استحياهم ولو كان خاليا ما اعطاه حرم كالمصادر وكذا كل من وهب له شيء لا تقاض شره او سعايته اه شرح مر اه ع ش (قوله لا هبة موصوف في الذمة) ومنه يؤخذ عدم صحة هبة الاعمي فلا يكون واهبا ولا موهوبا له كما تقدم اه حل (قوله بعث) أي في الهدية وقوله وقبض أي في الصدقة ومقتضاه انه يملك الهدية بمجرد البعث إليه وإن لم يقبضها فله التصرف فيه حينئذ وفي شرح البهجة لا بد في ملكها من القبض وقوله ايضا بل يكفي فيهما بعث أي دفع وهو قائم مقام الايجاب وقبض وهو قائم مقام القبول وحينئذ لا حاجة إلى قصد التملك اه حل والحق في عبارة الشارح ان قوله بعث وقبض راجع لكل من الهدية والصدقة وعبرة اصله مع المحلى ولا يشترط الايجاب والقبول في الهدية على الصحيح بل يكفي البعث من هذا والقبض من ذاك كما جرى عليه الناس في الاعصار والمشتراط قاسها على الهبة وحل ما جرى عليه الناس على الاباحة ورد بتصرفهم في المبعوث تصرف الملاك وفي الروضة كاصحاب الصدقة كالهدي بلا فرق انتهت (قوله وفي الواهب اهلية تبرع له) وقوله وهبة الدين للمدين ابرام وقوله وتصح بعمرى ورقبي الخ كل من هذه الثلاثة معطوف على مدخول لكن فكانه قال ولكن شرط في الواهب الخ (قوله وفي الواهب اهلية تبرع) أي وفي المتهب اهلية الملك اه شرح مر وقوله اهلية الملك أي التملك وهذا قد يفهم منه انه لا يشترط في المتهب الرشد بل يقتضي صحة قبول الهبة من الطفل وفي حاشية سم على حجج (فرع) سئل شيخنا مر عن شخص بالغ تصدق على ولد يميز ووقعت الصدقة في يده من المتصدق فهل يملكها المتصدق عليه بوقوعها في يده كالمواهب او احتش أو نحو ذلك أم لا يملكها لأن القبض غير صحيح فأجاب بأنه لا يملك الصبي ما تصدق به عليه إلا بقبض وليه اه وعلى عدم الملك فهل يحرم الدفع له كما يحرم تعاطي العقد الفاسد معه أم لا لا تنتفاء العقد

(لكن تصح هبة نحو حقي بر) ولا يصح بيعه كما مر (لا) هبة (موصوف) في الزمة كما أشار إليه الرافعي في الصالح ويصح بيعه وهذا من زيادتي وخرج بهذه الهبة الهدية وصرح بها الاصل والصدقة فلا يعتبر فيهما صيغة بل يكفي فيهما بعث وقبض (و) شرط (في الواهب اهلية تبرع) هذا من زيادتي فلا تصح من مكاتب بغير إذن سيده ولا من ولي

المذكور فيه نظر والا قرب عدم الحرمة ويحمل ذلك من البالغ على الاباحة كتقديم الطعام للضعيف
فلم يبيح الرجوع فيه مادام باقيا هذا وعمل الجواز حيث لم تبدل قرينة على عدم رضا الولي بالدفع لهم سيما ان
كان ذلك يعودهم على دناءة النفس والردالة فيحرم الاطعام لهم لا اعدم الملك بل لما يترتب عليه من الفساد
الظاهرة اه ع ش على م ر وعبارة سم ولو وهب لحجور شى موجب على الولي القبول فان لم يقبل اثم وانزل
وعبارة الروض فان لم يقبل انزل الوصى والقيم قال في شرحه واثم اتركها لاحظ بخلاف الاب والجد
لكمال شفقتهم قال فان وهب للصغير ونحوه مولى غير الاب والجد بل له الحاكم قال في شرحه فان كان الواهب
أبا أو جدا تولى الطرفين اه ثم قال ما حاصله وهل يصح قبول بعض الموهوب أو قبول أحد الشخصين أو
نصف ما وهب لهما وجهان اه قال م ر والمعتمد الصحة فيهما اه انتهت (قوله وهبة الدين الخ) تقييد لقوله
وشرط فيهما ما في البيع ومقتضاه انه لا بد من قبول اى الا فى هذه الصورة (قوله المستقر) قيد به لاجل
حكاية الخلاف فى الشق الثانى فان لم يكن مستقرا بطلت جز ما ولما بالنظر للشق الاول فليس بقيد هذا ما
تحرر فى هذا المقام اه شيخنا نقلا عن ع ش على م ر وعبارة الحلبي قوله المستقر خرج به نحو نجوم الكتابة
لتعرضه للسقوط انتهت وعبارة ع ش على م ر المراد بالمستقر ما يصح الاعتياض عنه اى يخرج نحو نجوم
الكتابة كذا وجد بخط بعض الفضلاء اقول وانظروا ان التقييد بالمستقر لما ذكره من الخلاف فى هبة
الدين لغير من هو عليه بخلاف غير المستقر فانه لا تصح هبة لغير من هو عليه قطعا والا فتجوم الكتابة يصح
الابراء منها فينبغى صحة هبتها للكتاب اه بالحرف (قوله كما صححه جمع تبع للنص) المعتمد عدم صحة هبته لغير
من هو عليه سواء قلنا بصحة بيعه ام لا وقوله وصحح الاصل الخ معتمد وقوله والثانى انها تملك معتمد
وكتب ايضا وهذا هو المعتمد وعليه فلا يلزم الا بالقبض وهو باستيفاء تلك المنافع لا بقبض العين اه
حل (قوله وهو نظير ما مر فى يمه) المعتمد فى المقيس البطلان لانه غير مقدور على تسليمه لان ما يقبض
من المدين عين لا دين والمعتمد فى المقيس عليه الصحة ويفرق بين صحة بيعه وعدم صحة هبته بان بيع ما فى الذمة
اللزام لتحصيل المبيع فى مقابلة الثمن الذى استحققه والالتزام فيها صحيح بخلاف هبته فانها لا تتضمن
الالتزام اذ لا مقابل فيها فكانت بالوعدا شبه فلم تصح وتامل هذا يندفع ما فى شرح المنهج والاسعاد
وغيرهما من تخريج هذا على ذاك والحكم بصحة هبته بالاولى ان قلنا بصحة بيعه اه شرح م ر (قوله وما
تقرر) اى من قوله هي تملك تطوع الخ وقوله بناء على ان الخ انظر ما وجه البناء فى هذا الذى بعده (قوله
والثانى انها تملك) وعليه فلا يلزم الا بالقبض وهو بالاستيفاء لا بقبض العين وفارقت الاجارة بالاحتياج
فيها لتقرر الاجارة والتصرف فى المنفعة اه شرح م ر وقوله وهو بالاستيفاء يؤخذ منه انه لا
يؤجر ولا يعير اه سم على حج اقول ويؤخذ منه ايضا ان للمالك الرجوع متى شاء لعدم قبض
المنفعة قبل استيفائها وقوله وفارقت الاجارة اى حيث حصل فيها قبض المنفعة بقبض العين
حتى يجوز التصرف فيها بالاجارة وغيرها اه ع ش عليه (قوله وهو ما رجحه ابن الرفعة والسبكي)
معتمد قال م ر وللخلاف فوائد منها ان الدار تكون مضمومة على المتهب على الاول اى عدم
الملك بخلافها على الثانى اى الملك ومن ثم قال البلقيني فائدة كونها عارية انها لو انتهت ضمنها المتهب
بخلاف ما اذا قلنا بانها غير عارية اه ع ش (قوله وتصح بعمرى الخ) هذا فى قوة الاستثناء من قوله وشرط
فيها ما فى البيع اذ كان مقتضاه الفساد لاشتغالها على الشرط الفاسد والتاقيت ووجه الاستثناء ان الشرط فى
الحقيقة ليس مع المتهب بل مع ورثته لان الردمتهم واذ لم يكن الشرط مع العاقد كان كالعديم تامل (قوله
ايضا وتصح بعمرى ورقى) فيعتبر فيها القبول وتلزم بالقبض وظاهر عبارة المصنف كغيره عدم الفرق
فى هذه الالفاظ بين العالم بمعناها والجاهل به واستشكله الا ذرعى قال وفى الروضة فى الكتابة عن المروزي
ان قريب الاسلام وجاهل الاحكام لا يصح تدبيره بلفظه حتى ينضم اليه نية او زيادة لفظ اه والا قرب
اخذ من قولهم فى الطلاق لا بد من قصد اللفظ لمعناه انه لا بد من معرفة اللفظ ولو بوجه حتى يقضده نعم من اتى

(وهبة الدين) المستقر
(المدين ابراه) فلا يحتاج
الى قبول اعتبارا بالمعنى
(ولغيره) هبة (صحبة) كما
صححه جمع تبع للنص وهو
نظيره امر فى بيعه بل اولى
وصحح الاصل بطلانها
نظيره ما مر له فى بيعه وما
تقرر هو فى هبة غير المنافع
اما هبتها ففيها وجهان
أحدهما أنها ليست
بتمليك بناء على أن ما
وهبت منافعه عارية وهو
ما جزم به الماوردى وغيره
ورجحه الزركشى والثانى
انها تملك بناء على أن ما
وهبت منافعه أمانة وهو
ما رجحه ابن الرفعة
والسبكي وغيرهما (وتصح
بعمرى ورقى) فالعمرى
(كما عمرتك هذا)

اي جعلته لك عمرك (وان زاد فاذا مات عادلي) ولغا الشرط لخبر الصحيحين العمري ميراث لاهلها (و) الرقي ك (ار قبته او جعلته لك رقي) اي ان مات قبلي عادلي وان مات قبلك استقر لك ولغا الشرط لخبر ابي داود لا تعمروا ولا ترقبوا فن ارقب شيئا او اعمره فهو لورثته اي لا تعمروا ولا ترقبوا طمعا في ان يعود اليكم فان سبيله الميراث والرقي من الرقوب فكل منهما يرقب موت الآخر (وشرط في ملك موهوب) بالهبة المطلقة (قبض باذن) فيه من واهب (او اقباض) منه وان تراخي القبض عن العقد او كان الموهوب بيد المتب وتقدم بيان القبض الا انه لا يكفي هنا الاتلاف وان اذن فيه الواهب ولا الوضع بين يديه بلا اذن لانه غير مستحق القبض كقبض الوديعة فاعتبر تحقيقه بخلاف البيع (فلو مات احدهما قبله) اي قبل القبض (خلفه وارثه) فلا يفسخ العقد بموت احدهما لانه يؤول الى اللزوم بخلاف الشركة والوكالة والتصريح بالا قباض من زيادتي (وكره لمعط (تفضيل في عطية بعضه) من فرع او اصل وان بعد سواء الذكر وغيره

بلفظ صريح وادعى جهله بمعناه لم يصدق الا ان دلت قرينة حاله على ذلك كعدم مخالطته ان يعرف كما صرح به الاذرعى اشرح مر (قوله اي جعلته لك عمرك) او وهبته لك عمرك او ماعشت بفتح التاء لان قال عمري او عمر فلان او ماعشت بضم التاء او ماعاش فلان او سنة اهل (قوله ولغا الشرط) قال العلماء و ليس لنا موضع يصح فيه المقدم مع وجود الشرط الفاسد المنافي لمقتضاء الامد اهل وعبارة شرح مر في الدخول على الماتن ولا تصح الهبة بانواعها مع شرط ففسد كان لا يزيل ملكه عنه ولا موقته ولا معلقة الا في مسائل العمري والرقي كما قال ولو قال اعمرتك الخ انتهت وقوله كان لا يزيل ملكه عنه وكشرط ان يشتري به كذا كما صرح به حج بخلاف ما لو دفعه ايشترى به ذلك من غير تصريح بالشرط فانه يصح ويجب عليه شراء ما قصده الدافع قال شيخنا زى ومثل ذلك ما لو قال خذه واشتر به كذا فان دلت القرينة على قصد ذلك حقيقة او اطلاق وجب شراؤه به ولو مات قبل صرفه في ذلك انتقل لورثته ملكا مطلقا وان قصد البسط المعتاد صرف كيف شاء اهل ع ش عليه (قوله اي ان مات قبلي الخ) ظاهر هذا التفسير ان ذلك بيان لمعنى الرقي اي وقياس ما سبق انه اوصرح بذلك لا يضروه فتضى قوله ولغا الشرط ان المرقب يصرح بذلك في صيغته اهل حل (قوله لا تعمروا ولا ترقبوا) بضم التاء فيهما وكسر الميم في الاول والقاف في الثاني وقوله فن ارقب شيئا او اعمره بضم الهمزة في كل منهما كذا ضبطه بالقلم اهل شوبري (قوله يرقب موت الآخر) من باب دخل اهل مختار اهل ع ش على مر (قوله وشرط في ملك موهوب) اي ولو من اب اولده الصغير اشرح مر اي لا بد من نقل الذي وهبه لولده من مكان الخ بقصد القبض اهل ع ش ماوى اي ومحل هذا الشرط في غير الهبة الضمنية كان قال اعنق عبدك عني لانه قال له او وهب لي واعنقه عني تامل (قوله بالهبة المطلقة) اي الشاملة للصدقة والهبة وبقية الاحكام الآتية كلها في الهبة بهذا المعنى (قوله قبض باذن) والهبة الفاسدة المقبوضة كالصحيحة في عدم الضمان لا الملك اهل شرح مر (قوله باذن) فلو قبضه بغير اذنه ضمنه ولو اذله ورجع عن الاذن او جن او اغشى عليه او حجر عليه كما بحثه الزركشى او مات احدهما قبل القبض بطل اذنه ولو قبضه فقال الواهب رجعت عن اذن قبله وقال المتب بعده مصدق المتب لان الاصل عدم الرجوع قبله خلافا لما استظهره الاذرعى من تصديق الواهب ولو اقبضه وقال قصدت به الايداع او العارية وانكر المتب صدق الواهب كما في استقصاء اهل شرح مر (قوله الا انه لا يكفي هنا الاتلاف) اي الا اذا كان الاتلاف بالاكل او العنق واذن فيه الواهب فيكون قبضا ويقدر بانتقاله اليه قبيل الاذرعى او العنق اهل شيخنا زى اقول قياس ما هو المعتمد في الضيافة من ان الملك بالوضع في الفم ان يقدر انتقاله هنا قبيل الوضع في الفم والتلفظ بالصيغة في العنق اهل ع ش على مر (قوله ولا الوضع بين يديه بلا اذن) عبارة لعباب وتملك الهدية بوضعها بين يدي الممدى اليه البالغ لا الصبي وان اخذها اهل بقى ما لو اتلفها الصبي والحال ما ذكر فمل يضمنها وينبغي عدم الضمان لانه سلطه عليها باهدائها له ووضعها بين يديه كما يؤخذ مما سياتى في الوديعة انه لو باع الصبي شيئا وسلمه له فالتلف لم يضمنه لانه سلطه عليه والهبة كالبيع كما هو ظاهر والوضع بين يديه اقباض كما تقرر اهل سم على حج وقضية التعبير بالبالغ انه يكفي القبول من السفه ولا يتوقف على قبول وليه ولا قبضه وهو غير مراد اهل ع ش على مر وكان غرضه بسوق عبارة لعباب التنبيه على الخلاف في قول الشارح ولا الوضع بين يديه الخ لكن الذى في شرح مر كالشارح بالحرف تامل (قوله بلا اذن) اي اذن الواهب للمتب في قبضه اهل (قوله خلفه وارثه) يشمل ذلك الرجوع فله بعدموت مورثه الرجوع في الهبة كان يقول رجعت في الهبة له الامتناع من الاقباض ومن الاذن في القبض ويكون ملكا له اهل شيخنا عزيزي (قوله وكره لمعط تفضيل) اي سواء كانت العطية هبة او هدية او صدقة او وقفا او تبرعا اخر وقوله من فرع اي وان سفل ولو احفادا مع وجود الاولاد فيما يظهر كما رجحه جمع وان خصصه آخرون بالاولاد والوجه ان حكم تخصيص بعضهم بالرجوع في هبته حكم ما لو خصصه بالهبة فيما مروا الوجه استحباب

العدل بين نحو الاخوة ايضا نعم هو دون طلبه في الاولاد وروى البيهقي خبر حق كبير الاخوة على صغيرهم
 كحق الوالد على ولده وفي رواية الاكبر من الاخوة بمنزلة الاباء شرح مر (قوله) لا يفضى ذلك الى
 العقوق والشحناء هذه العلة تقتضي ان هذا لا يختص بالعطية بل مثلها التودد في الكلام ونحوه ومن ثم قال
 الدميري لا خلاف ان التسوية بينهم أي الاولاد مطلوبة حتى في التقييل قاله حج وله وجه اه حل وأفضل
 البربر والدين بالاحسان لها وفعل ما يسرهما بما ليس بمنهي عنه وعقوقهما كبير وهو ايدأ وهما بما ليس هنا
 ما لم يكن ما آداهما به واجبا قال الغزالي فلو كان في ما أحدهما شبهة وردعاه الا كل منه تطلب في الامتناع منه
 فان عجز فلما كل ولي صغر اللقمة ويطول المضعة وكذا الوالد البسه تو با من شبهة وكان يتأذى برده فليقبله وليلبسه
 بين يديه وينزعه اذا عاب ويحتمدان لا يصلي فيه الا بحضرة وتسن صلة القرابة وتحصل بالمال وقضاء
 الحاجات والزيارة والمكاتبة والمراسلة بالسلام ونحو ذلك ويتأكد استجاب الوفاء بالعهد كما يتأكد
 كراهة اخلافه اه شرح مر وفي المصباح والشحناء العداوة والعناء وشحناء عليه شحناء من باب تعب حدثت
 وظهرت العداوة ومن باب نفع لغة اه (قوله) وحمل كراهة التفضيل اي في الفرع والاصل عند الاستواء
 في الحاجة اي والعلم والورع اي ولم يكن احدهما عاقا او يصرف ما يدفعه له في المعاصي اه حل (قوله) ولا اصل
 رجوع الخ) ولا يتعين الفور بل له ذلك متى شاء وان لم يحكم به حاكم أو كان الولد فقيرا صغيرا بخلاف ما دينا
 ويكره له الرجوع من غير عذر فان وجد ككون الولد عاقا او يصرفه في معصية انذره به فان اصر لم يكره كما
 قاله ومبحث الاسنوي ندبه في العاصي وكرهته في العاق ان زاد عقوقه وندبه ان ازاله واباحته ان لم يمد
 شيئا والاذرعي عدم كراهته ان احتاج الاب لنفقة أو دين بن ندبه حيث كان الولد غير محتاج له وجوبه في
 العاصي ان غلب على الظن تعينه طريقا الى كفه عن المعصية ويمتنع الرجوع كما بحثه البلقيني في صدقة واجبة
 كندبر وزكاة وكهارة وكذا في لحم اضحية تطوع لانه انما يرجع ليستقل بالتصرف وهو ممتنع هنا وقد
 جرى على ذلك جمع ممن سبقه وتأخر عنه ولا رجوع في هبة بثواب بخلافه من غير ثواب وان أثابه عليه اوله
 الرجوع في بعض الموهوب ولا يسقط بالاسقاط وله الرجوع فيما اقر بانه لابنه كما افق به المصنف وهو
 المعتمد ولو وهبه واقبضه ومات فادعى الوارث صدوره في المرض والمتهب كونه في الصحة صدق الثاني
 يمينه ولو اقاما بينتين قدمت بينة الوارث لان معناه زيادة علم ثم محل ما تقرر اذا كان الولد حرا فان كان رقيقا
 فالهبة لسيده ولو ابرأه من دين كان له عليه امتنع الرجوع جز ما سواه فلنا انه تملك او اسقاط اذ لا بقاء للدين
 فاشبهه مال الوهبة شيئا فانفك اه شرح مر (قوله) وتعلم صنعة اي من غير معالجة لاسيد فيه او باجرة فلا يمنع
 ذلك الرجوع بل يرجع ويكون السيد شريكاه اه حل (قوله) بخلاف المفصلة كولد) وتفرخ بيض
 وظهور نبات بذرو تقدم في الغصب ان ذلك لا يمنع الرجوع لان الغصب لا بد فيه من الرجوع فالنقل بذلك
 اولي من التعلق ببذله اه حل ولو غرس المرع الارض الموهوبة وبى فيها ثم رجع الاصل تحير اصل بين
 تبقية باجرة او قلعه بارش او تملكه بقبضته ولو زرع الارض وجب على الاصل ابقاء زرعها الى الحصاد
 بجانا لا احترامه بوضعه له حال ملكه الارض اه حج (وكذا حمل حادث) فعلة بكذا لانه غير منفصل اه شورى
 قال م رولا رهاب الرجوع قبل انفصاله عن المعتمد فان انفصل اخذ المتهب اه سم (قوله) من غير ارش
 (النقص) انظر ان كان النقص المدكور بجناية من الفرع والوجه انه لا يجب فيه لانه كان حينئذ على ملك الفرع
 فتأمل اه سم (قوله) في سلطنته اي استيلا لا يشمل ما ياتي في النخمر ثم النخل اه شرح مر (قوله) فيمتنع
 الرجوع بزوالها اي فيمتنع الرجوع ببيعه كله أو بعضه بالنسبة لما باعه نعم لو كان في زمن خيار لم ينقل الملك
 عنه بان كان الخيار له او لهما اتجه الرجوع ويشمل كلامه مالو كان البيع الاصل الواهب فيمتنع الرجوع
 ولو زرع الحب او تفرخ البيض امتنع الرجوع كما جزم به ابن المقرئ في روضة تبعه صاحب الحاوي الصغير
 وغيره ويفرق بينه وبين نظيره في الغصب حيث يرجع المالك فيه وان تفرخ ونبت بان استهلاك

للا يفضى ذلك الى العقوق
 والشحناء وللنهي عنه
 والامر بتركه في الفرع كما
 في الصحيحين قال في الروضة
 قال الدارمي فان فضل في
 الاصل فليفضل الام ومحل
 كراهة التفضيل عند
 الاستواء في الحاجة أو
 عدمها كما قاله ابن الرفعة
 والتصريح بذكر الكراهة
 مع افادة حكم التفضيل في
 الاصل من زيادتي (ولا اصل
 رجوع فيم اعطاه) لفرعه
 لخبر لا يحمل لرجل أن يعطى
 عطية أو يهب هبة فيرجع
 فيها الا الوالد فيما يعطى
 ولده رواه الترمذي
 والحاكم وصحاحه وقيس
 بالوالد كل من له ولادة
 (بزيادته المتصلة) كسمن
 وتعلم صنعة وحمل قارن
 العطية وان انفصل بناء على
 ان الحمل يعلم بخلاف المتفصلة
 كولد وكسب وكذا حمل
 حادث لحدوثه على ملك
 فرعه ولو نقص رجع فيه
 من غير ارش النقص وانما
 يرجع فيما أعطاه لفرعه
 (ان بقي في سلطنته) فيمتنع
 الرجوع (بزوالها)

استولد الامة وسواء اعاد الملك اليه ام لا لان ملكه الان غير مستفاد منه حتى يزيله بالرجوع فيه بخلاف ما لو كانت العطية عصيرا فتخمر ثم تخلل فان له الرجوع لبقاء سلطته وبذلك عرفت حكمة التعبير ببقاء السلطنة دون بقاء الملك (لا بنحو رهنه وهبته قبض) فيها ما كنعليق عنقه وتديره والوصية به وتزوجه وزراعتة واجارته لبقاء سلطنته بخلافهما بعد القبض وخرج بالاصل غيره كالاخ والعم فلا رجوع له فيما اعطاه لظاهر الخبر السابق (ويحصل) الرجوع بانحر رجعت فيه او رددته الى ملكي) كنقضت الهبة وابطلتها وفسختها (لا بنحو بيع واعتاق ووطء) كهبه ووقف لكان ملك الفرع بدليل نفوذ تصرفه فلا يزول ملكه الا بنحو ما ذكره تعبير بنحو الى آخره في المواضع الثلاثة اعم مما عبر به (والهبة ان اطلقت) بان لم تقيد بثواب ولا بعده (فلا ثواب) فيها (وان كانت لاعلى) من الواهب لان اللفظ لا يقتضيه (او قيدت بثواب مجهول) كشوب (فباطله) لتعذر تصحيحها بيعا لجهالة العوض وهبة لذكر الثواب بناء على انها لا تقتضيه (او)

قيدت (بمعلوم فيع)

الموهوب يسقط به حق الواهب بالملك والمقصوب ومحوه لا يسقط به حق مالكه اه شرح مر (قوله بزوالها) ظاهره ولو كان في زمن الخيار اه عميرة وخرج ما اذا باع بشرط الخيار له لانهم لم يزل فيرجع الاصل حينئذ اه سم (قوله سواء ازال بزوال ملكه الخ) وزوال السلطنة بمجرد تعلق الارش بمجرد الحجر بالامس قد يتوقف به الا ان يعان السلطنة عبارة عن التصرف وهو لا يتصرف اه حل فالحجر وتعلق الارش بزيلان السلطنة بمعنى جواز التصرف ولا يزيلان الملك لانه باق اه (قوله او تعلق ارش جناية من اعطيه) من واقعة على رقيق واعطى فعل ماض مبى للمفعول وفيه ضمير مستكن هو نائب الفاعل يعود على الفرع والبارز يعود على من وكذا الضمير في رقبته يعود على من ايضا والمعنى او تعلق ارش جناية رقيق اعطيه الفرع اى اعطاه الاصل له برقبته اى الرقيق اه (قوله بخلاف ما اذا كانت العطية عصيرا) هذا مقابل لقوله فيمتنع بزوالها كما يعلم من تعليقه اه وقوله وبذلك عرفت الخ اى بما ذكر من النعميم بقوله سواء ازال بزوال ملكه ام لا الخ وقوله بخلاف ما اذا كانت العطية عصيرا الخ (قوله والوصية به) انظر وجه تعريفه بال دون ما قبله وما بعده وقد يجاب بان ما قبله وما بعده وقع مضاعفا ومعرفة بها وفي اضافة الوصية اهم خلاف المراد فمرها بال للتناسب بين المعطوقات فليتامل اه شوبري (قوله واجارته) اى لبقاء العين بحالها ومردد الاجارة المذمومة فيستوفى بها مستاجر اه شرح مر وقوله فيستوفى بها المستاجر اى من غير رجوع للواهب بشئ على المؤجر اه حجج عليه فلو انفسخت الاجارة فقياس ما مر في الاجارة من ان المالك لو اجر الدار ثم باعها ثم انفسخت الاجارة عادت بالمنفعة للبائع لا للمشتري اه هنا تعود للاب اه عش عليه (قوله بخلافهما بعد القبض) ظاهره ولو للواهب ونقل الاذرعى ان محل ذلك اذا كان لغير الواهب بخلاف ما اذا كان له لان الحق له ولم يتعلق به حق الغير اه حل (قوله وخرج بالاصل غيره كالاخ الخ) ولو تفاسخ المتواهبان الهبة او تقايلا حيث لا رجوع لم تنفسخ كما جزم به في الانوار اه شرح مر وقوله لم تنفسخ وقد يوجه عدم دخولهما فيما بانهما انما يناسبان المعاوضات لانه يقصد بهما الاستدراك والهبة احسان فلا يليق بهاذلك اه سم على حج وقوله وقد يوجه عدم دخولهما اى الفسخ والتقابل اه عش عليه (قوله ويحصل بنحو وجعت الخ) والموهوب بعد الرجوع وقبل استرداده امانة في يد الفرع بخلاف المبيع في يد المشتري بعد فسخ البيع لان المشتري اخذه بحكم الضمان ولا يصح الرجوع الا منجز او لو وهبه واقضه في الصحة فشهدت بيده انه رجع فيما وهب ولم تذكر ما رجع فيه لغت شهادتها فلو ثبت اقرار الولد بان الاب لم يهبه شيئا غير هذه ثبت الرجوع اه شرح مر (قوله ووطء) اى لم تحمل منه وعليه باستيلادها قيمتها وبالوطء مهر مثلها وهو حرام وان قصد به الرجوع اه شرح مر وقوله اى لم تحمل منه مفهومه انها اذا حملت منه كان رجوعا وعليه فيشكل قوله راعيه با تيلادها قيمتها لا به يقدر دخوله اى ملكه قبيل العلوق فهي انما حملت بعد عودها للملك اللهم الا ان يقال مراده انه اذا وطئ واحيل انتقلت الى ملكه ويلزمه قيمتها لفرعه وعليه فليس الوطء رجوعا وان حملت غايته انها لم تحمل لزمه المهر وهى باقية على ملك الفرع وان حملت انتقلت الى ملكه كالموطئ امة الفرع التى ملكها من غير جهة الاصل فانه يقدر دخولهما ملك الواطئ قبل العلوق وما هنا كذلك ونقل في الدرر عن سم معنى ذلك اه عش عليه (قوله وان كانت لاعلى من الواهب) الغاية للرد وعبارة اصله مع شرح المحلى ومتى وهب مطلقا اى من غير تقييد بثواب او بعده فلا ثواب ان وهب لدونه في الرتبة وكذا لاعلى منه في الاظهر ولتظيره على المذهب لان اللفظ لا يقتضيه والمقابل ينظر الى العادة والطريق الثاني في الاخرة بطرد فيها الخلاف فيما قبلها انتهت ومحل الخلاف ما لم تقم قرينة على طالب المقابل فان قامت قرينة وجب رد الموهوب او دفع المقابل اه قل على الغزى (قوله لان اللفظ لا يقتضيه) اى وان جرت العادة بالاثابة عليه اه حل (قوله فباطله) اى وتكون مقبوضة بالشراء الفاسد فيضمنها ضمان المقصوب اه عش على مر (قوله او بمعلوم فيع) اى فيجرى فيه

عقب العقد احكامه كالحيارين كما مر بما فيه والشفعة وعدم توقف الملك على القبض اه شرح مر (قوله
بتشديد الرأ) في المصباح والقوصرة بالتخفيف والتثقل وعاء الثري تخذ من قصب اه ولعل هذا اطلاق
آخر لغوى غير الذى في الشارح من انه من خوص (قوله وعاء الذى يكتر فيه) ولا يسمى بذلك الا وهو
فيه والا فزئيل اه شرح مر (قوله ويكون عارية) قال في شرح الروض فيجوز تناولها منه ويضمنها
بحكمها وقيدتهى باها بما اذا لم تقابل بعوض والا فهو امانة عنده بحكم الاجارة الفاسدة اه سم على حج اه
غش على مر (فرع) لو ارسل له السلام في كتاب فهو هدية الا ان يطلب منه الجواب على ظهره وان
كان في المكتوب ما لا يحب الكاتب اطلاق غير المكتوب اليه عليه لم يجز له اظهار غيره عليه وكذا اذا
اعلم الشخص غيره بما يكره اظهاره لغيره لا يجوز له افشاؤه لغيره ولو بعد موته الا ان تختص كراهة
الاظهار بالحياة كأن كان مخاف ضرر آمن اظهاره لانه بعد الموت لا خوف اه مر اه سم (فرع) الهدايا
المحمولة عند الختان ملك الاب وقال جمع لابن فطيم يلزم الاب قبولها اى حيث لا يحذور كما هو ظاهر
ومنه ان يقصد التقرب للاب وهو نحو قاض فلا يجوز له القبول كما بحثه شارح وهو متجه
ومحل الخلاف إذا اطلق المهدى فلم يقصدوا احدا منهم اى ان قصده اتفاقا ويجرى ذلك فيما يعطاه
خادم الصوفية فهو له فقط عند الاطلاق او قصده ولهم عند قصدهم وله ولهم عند قصدهما اى يكون له النصف
فيما يظن اخذا بما يأتى في الوصية لزيد الكاتب والفقراء مثلا وقضية ذلك ان ما اعتدى بعض التواحي من
وضع طاسة بين يدي صاحب الفرح ليضع الناس فيها دراهم ثم يقسم على الخالق او الخائن ونحوه يجرى فيه
ذلك التفصيل فان قصد ذلك وحده او مع نظرائه المعاونين له عمل بالقصد وان اطلق كان ملكا لصاحب الفرح
يعطيه لمن يشاء وبما يعلم انه لا نظر هنا العرف امام مع قصد خلافه فواضح وامام مع الاطلاق فلان حمله على
ما ذكر من الاب والخدام وصاحب الفرح نظرا للغالب ان كلامه قولاه والمقصود هو عرف الشرع
فيقدم على العرف المخالف له بخلاف ما ليس للشرع فيه عرف فانه يحكم فيه العادة ومن ثم لو نذر لولي ميت بمال
فان قصده ان يملكه لغاوا ان اطلق فان كان على قبره ما يحتاج للصرف في مصالحه صرف لما اراد ان كان عنده
قوم اعتيد قصدهم بالنذر للولي صرف لهم (تنبيهان) احدهما لو تعارض قصد المعطى ونحو الخادم المذكور
فالذى يتجه بقاء المعطى على ملك مالكه لان مخالفة قصد الاخذ لقصدته تقتضى رده لا قباضه له المخالف
لقصدته ثانيا يؤولان فيما اعتيد في بعض النواحي ان محل مامر من الاختلاف في النقوط المعتاد
في الافراح إذا كان صاحب الفرح يعتاد اخذه لنفسه اما اذا اعتيد ان يكون الخائن وان معطيه إنما قصده
فقط فيظهر الجزم بانه لا رجوع للمعطى على صاحب الفرح وان كان الاعطاء اياه ولا جله لان كونه لاجله
من غير دخول في ملكه لا يقتضى رجوعا عليه بوجه فتامه ولو اهدى لمن خلصه من ظالم ثلاثين قرض ما فعله
لم يحل له قبوله والا - ل اى وان تعين عليه تخليصه بناء على الاصح انه يجوز اخذ العوض على الواجب
العيني اذا كان فيه كلفة خلافا لما يوهمه كلام الاذرعى وغيره هنا ولو قال خذ هذا واشتر لك به
كذا تعين ما لم يرد التبسط اى اولم تدل قرينة حاله عليه كما مر لان القرينة محكمة هنا ومن ثم قالوا لو
اعطى فقيرا درهما بنية ان يغسل به ثوبه اى وقد دلت القرينة على ذلك تعين له ولو شكى اليه انه لم
يوف اجرتة كاذبا فاعطاه درهما او اعطى بظن صفة فيه او في نسبه فلم يكن فيه باطنا لم يحل له قبوله
ولم يملكه ويكتفى في كونه اعطى لاجل ظن تلك الصفة بالقرينة ومثل هذا ما يأتى في آخر الصدق مبسوطا
من ان من دفع لمخطوبته أو وكيلها أو ولها أو غيره ليتزوجها فرد قبل العقد رجوع على من اقضه وحيث
دلت قرينة على ان ما يعطاه انما يعطاه للحياة حرم الاخذ ولم يملكه قال الغزالي اجماعا وكذا لو امتنع من
فعل او تسليم ما هو عليه الا بما لا يتزوج به بنته بخلاف ما سلكه لزوجه حتى تبرته او تفدى بمال
ويفرق بانه هنا في مقابلة البضع المتقوم عليه بمال اه حج (فرع) ما تقرر في الرجوع في النقوط لا فرق
فيه بين ما يستهلك كالاطعمة وغيره ومدار الرجوع على عادة امثال الدافع لهذا المدفوع اليه فحيث جرت

نظرا الى المعنى (وظرف
الهبة إن لم يعتد رده
كقوصرة تمر) بتشديد
الرأ وعاء الذى يكتر
فيه من خوص (هبة) ايضا
(والافلا) يكون هبة عملا
بالعادة (و) اذا لم يكن هبة
(حرم استعماله) لانه انتفاع
بملك غيره بغير اذنه وهو
حيث امانة (الافلا كلها)
اى الهبة (منه ان اعتد)
فيجوز اكلها منه حيث
ويكون عارية وتعبير
بالهبة اعم من تعبيره بالهدية

العادة بالرجوع رجع والافلا اه مر اه سم على حج اه ع ش على مر
(كتاب اللقطة) هـ

(كتاب اللقطة)

هي بضم اللام وفتح القاف
اسكانها لغة الشيء المقطوع
شرعا ما وجد من حق
محترم غير محرز لا يعرف
الواجد مستحقه والاصل
فيها قبل الاجماع خبر
لصحيحين عز زيد بن خالد
الجهني ان النبي ﷺ سئل
عن لقطة الذهب أو الورق
قال اعرف عفاصها
ويكاه ما ثم عرفها سنة فان
لم تعرف فاستنفقها ولكن
وديعة عندك فان جاء
صاحبها يوما من الدهر
قال ما لي ولا فشانك بها
وساله عن ضالة الابل قال
مالك ولها دعها فلتنمها
حذله ما وسقاء ما ترد المال
وتاكل الشجرة حتى يلقاها
ربها وساله عن الشاة قال
خذها فانما هي لك

عقبها الهبة لان كلا منهما تملك بلا عوض وعقبها غيره لاجاء الموات لان كلا منهما تملك من الشارع
ويصح تعقبها للقرض لان تملكها افتراض من الشارع اه شرح مر قال زي ولو عقبها للقرض
لكان النسب لما ذكر اه (قوله وفتح القاف) وهو الافصح ويقال لقط بفتح اوليه اه حج اه ع ش
على مر (قوله وشرعا ما وجد من حق محترم الخ) عبارة شرح مر وشرعا مال أو اختصاص محترم
ضاع بنحو غفلة محل غير مملوك لم يحرز ولا عرف الواجد مستحقه ولا امتنع بقوته فما وجد في مملوك فلذي
اليدين لم يدعه فلن قبله إلى المحمي ثم يكون لقطة نعم ما القاء بحور ربح او هارب لا يعرفه بنحو داره او
حجره وودائع مات عنها مورثه ولا يعرف مال كمال مال ضائع لاقطة خلا لما وقع في المجموع في الاولى
أمره إلى الامام في حفظه او ثمنه ان رأى يبعه او يقرضه لبيت المال إلى ظهور مال كمال ان توقعه والا صرف
لمصارف بيت المال فان لم يكن حاكم او كان جائرا فلن هي بيده ذلك كما مر نظيره ولو وجد لؤلؤا بالبحر خارج
صدقه فللقطة قاله الماوردي لانه لا يوجد خلقه في البحر الا داخل صدقه وظاهره عدم الفرق بين المثقوب
وغيره لكن قال الروياني في غير المثقوب انه لو واجده ولو وجد قطعة عنبر في معدنه كالبحر وقر به وسمكة
اخذت منه فهو له والافلقطة وما عرض عنه من حب في ارض مغير فبنت بملكه مال كماله بجمع ومن اللقطة
ان تبدل نعله بنعل غيره فياخذها ولا يحل له استعمالها الا بعد تعريفها بشرطه أو تحقق اعراض المالك عنها
فان علم ان صاحبها تعمد اخذ نعله جاز له بيع ذلك ظفرا بشرطه انتهت (فرع) يجوز التقاط السنايل
وقت الحصاد ان علم اعراض المالك عنها او رضاه باخذها والافلا ولا فرق في الجوز في الاول بين ان
يكون المال زكوايا ولا لانها لما كانت في محل الاعراض من المالك الذي حصته أكثر جعلت في محل
الاعراض من المستحقين بعاقله حصتهم اه مر (فرع) وقع السؤال في الدرس عما يوجد من الامتعة
والمساع في عش الحداة والغراب ونحوهما ما حكمه والجواب الظاهر انه لقطة فيعرفه واجده سواء كان
مالك النخل أم غيره ويحتمل انه كالذي القته الريح في داره أو حجره وقد تقدم أول الباب انه ليس بلقطة
وله له الا قرب فيكون من الاموال الضائعة امره لبيت المال انتهى ع ش على مر ولو التقط ما لا ثم ادعى
انه ملكه صدق بيمينه كافي الكفاية وقيد الغزالي بما اذا لم يكن منازع بخلاف ما لو التقط صغيرا ثم ادعى
ملكه لا يقبل قوله فيه يمينه ولو التقط اثنان شيئا ثم ترك احدهما حقه منه للاخر لم يسقط وإن أقام
كل منهما بينة بانه التقط ولان ربح تعارضا وتساقطا ولو سقطت من ملتقطها فالتقطها اخر
فالاول اولى بهامنه لسبقه ولو امر اخر بالتقاط شيء رآه فاخذه فهو للامر ان قصده الاخر وإن
قصده نفسه فله وإن قصد الامر ونفسه فلهما ولا ينافيه عدم صحة التوكيل في الالتقاط لان ذاك في عموم
وهذا في خصوص لقطة وإن راها مطروحة على الارض فدفعها برجل وتركها حتى صاعت لم يضمنها اه شرح
مر (قوله او الورق) ليست او للشك بل هي لبيان الانواع اه ع ش (قوله فاستنفقها) اي بعد صيغة
تملك وقوله وتكن وديعة اي كالوديعة من حيث وجوب الرد او المراد وتكن وديعة ان لم
تستنفقها اه شيخنا وعبارة زي قوله وتكن وديعة عندك اي ان لم تستنفقها ولم تملكها انتهت لان
كونها وديعة مع استنفاقها مشكل وقال ع ش أي وتكن كالوديعة عندك في وجوب رد بدلها للمالك اه
لكن ربما ينافيه قوله فان جاء صاحبها إلى قوله والافشانك بها والتاويل فيه بعيد تامل (قوله والافشانك بها)
بالنصب على الاغرام اي الزم شانك وهو تملكها كما يأتي اه ع ش (قوله خذها) اي خفها وسقاءها اي
بطنها اه شيخنا وفي البخاري مالك ولها معها سقاؤها وترد الماء وتاكل الشجر حتى يلقاها ربها اه وفي
القسطلاني عليه مالك ولها استفهام إنكارى اي مالك واخذها والحال معها سقاءها بكسر السين

والمد جوفها فاذا وردت الماء شربت ما يكفيها حتى ترد ماء آخر والمراد بالسقاء العنق لانها ترد الماء وتشرّب من غير ساق يسقيها او اراد انها اجلد البهايم على العطش وحذاقها بكسر الحاء المهمة وبالذال المعجمة والمد اي خفها ترد الماء وتاكل الشجر فهي تقوى باخفافها على السير وقطع البلاد الشاسعة وورود المياه النائية فشبها ^{عليها} ^{عليها} بمن كان معه سقاء وحذاء في سفره حتى يلقيها رهاى مالكتها والمراد بهذا النهى عن التعرض لها لان الاخذ لئلا يهاول للحفظ على صاحبها وهذه لا تحتاج الى حفظ بما خلق الله فيها من القوة والمنعة وما يسرها من الاكل والشرب اهـ (قوله او لاخيك) اي ملتقط آخر او المالك اهـ حل (قوله من حيث ان الملتقط امين) اشار به الى ان الامانة والولاية في الابتداء وقوله من حيث ان له التملك بعد التعريف اشار به الى ان اكتساب في الانتهاء اهـ زى (قوله والمقلب منهما الثاني) وينبئ على تغليب وجرا ز تملكها وصحة الالتقاط من الفاسق وتاليه كما سياتى اهـ شيخنا (قوله سن لقط الواثق) ولا يجب ذلك وان خاف الضياع وهو شامل لتعين ذلك لكن في الاسعاد ما يفيد انه اذا تعين وجب عليه هنا وفي الوديعة اهـ حل وفي شرح م ر ان اللقط يجب اذا علم انه لو تركها ضاعت ولم يكن ثم غيره ولم يكن عليه تعب في حفظها فيأثم بالترك والحالة هذه ومع ذلك لا يضمنها لو تركها اهـ ولا اجرة له هنا لمنفعة نفسه او حرزه بخلاف نظيره من الوديعة لانها في يد المالك فلا يجب على غيره اتلاف حقه بجائنا بخلافه هنا كالومات رفيقه وخاف على امته يجب نقلها بجائنا اهـ م ر اهـ سم (قوله وسن اشهاد به) اي ولو كان الملتقط عدلا وينبغي الاكتفاء في الشاهد بالاستور قياسا على النكاح وقد يقال بعدم الاكتفاء بالمستور وهو الظاهر مع الفرق بين هذا والنكاح بان النكاح يشتهر غالبا بين الناس فاكتفى فيه بالمستور والغرض من الاشهاد هنا امن الخيانة فيها لا جحد الوارث لها فلم يكتف بالمستور اعش على م ر وفي سم مانصه قال ابن الرفعة من فوائد الاشهاد انه ربما طمع فيها بعد ذلك فلا يتمكن لوجود الاشهاد وايضا فقد يموت قبل مجيء صاحبها فيأخذها وارثه وقول الشارح مع تعريف شيء الخ هو القدر الذي يذكر عند تعريفها اهـ قال في شرح الروض ثم محل الاشهاد اذالم يكن السلطان ظالما بحيث انه اذا علمها يأخذها والا فيمتنع الاشهاد وكذا التعريف كما جزم به النووي في نكته اهـ وعبارة الروض امتنع الاشهاد والتعريف فان خالف ضمن انتهت اهـ وسياتى للشارح انها حيث تكون في يده امانة ابدا (قوله مع تعريف شيء) اي ولا يستوعبها كذا يتوصل كاذب اليها قال في الروض ولا يحرم استيعابها قال في شرحه بل يكره وظاهره انه لو استوعبها لم يضر وسياتى انه لو استوعبها في التعريف ضمن ويفرق بان في الاستيعاب في الاشهاد مبالغة في الاحتياط لها ولا كذلك في التعريف وبان الاستيعاب في التعريف ابلغ في الاعلام بهامنه في الاشهاد وفاقم في ذلك ثم قال اذا غلب على ظنه ان استيعابها للشهود يؤدي الى ضياعها حرم وضمن وتحمل الكلام على غير هذه الحالة اهـ سم (قوله ولا يكتف) اي او صافها عن الناس وقوله ولا يغيب اي بان يترك تعريفها الثاني تاكيد للاول وفائدة الاشارة الى حكمة الاشهاد ان فيه الامن من كتمانها لان نفسه ربما سولت فاذا شهد من نفسه وبفرض انه لا يخون فيها بما اتاد الموت فتصير من جملة تركته فتفوت على مالكتها حيث لا حجة معها اشرح المشكاة اهـ ع ش (قوله وقد يقال الخ) هذا من طرف القائل بوجوب الاشهاد على اللقطة حيث تمسك بهذا الدليل ووجه التمسك انه فيه زيادة وهي الامر بالاشهاد على بقية الاخبار التي ليس فيها امر لان زيادة الثقة مقبولة والاصل في الامر الوجوب فيتم دليله ولا منافاة بين هذه الزيادة وبين بقية الاخبار التي ليس فيها امر ويرد بان قياس اللقطة على الوديعة اوجب حمله على التدب وايضا التخيير بين العدل والعدلين يقتضي عدم الوجوب والام بكف العدل ذكر معنى ذلك م ر في شرحه اهـ وقوله فيؤخذ به اي فيكون الاشهاد واجبا عملا بهذا الحديث كما هو قول في المذهب (قوله فلا يسن له لقط) اي بل يكره ما لم يعلم من نفسه الخيانة والا فيحرم عليه اهـ شرح م ر وعش عليه (قوله وكره لفاسق) اي ولو بنحو ترك صلاة وان علمت امانته في الاموال

او لاخيك او للذنب
وأركانها لقط ومقطوط
ولا لقط وهي تعلم ما ياتي
وفي اللقط معنى الامانة
والولاية امن حيث ان
الملتقط امين فيما لقطه
والشرع وولاه حفظه كالولي
في مال الطفل وفيه معنى
الاكتساب من حيث ان له
التملك بعد التعريف وهو المقلب
منهما الثاني (سن لقط
لواثق بامانة) لما فيه من
البر بل يكره تركه (و) سن
(اشهاد به) مع تعريف شيء
من اللقط كافي الوديعة فلا
يجب اذ لم يؤمر به في خبر
زيد ولا في خبر ابى بن كعب
وحلوا الامر بالاشهاد في
خبر ابى داود من اللقطة
لقطة فليشهد ذاعدا او
ذوى عدل ولا يكتف ولا
يغيب على التدب جمعا بين
الاخبار وقد يقال الامر
به في هذا الخبر زيادة ثقة
فيؤخذ به وخرج بالواثق
بامانته غيره فلا يسن
له لقط والتصريح بسن
الاشهاد من زيادتي
(وكره) اللقط (لفاسق)
لئلا تدعوه نفسه الى الخيانة

(فيصح) اللقط (منه كرتد) أي كايصح (٦٠٤) من مرتد (وكافر معصوم لا بدار حرب) لا مسلم بها كاختطابهم واصطيادهم

(وتنزع اللقطة) منهم وتسلم
(لعدل) لانهم ليسوا من
أهل الحفظ لعدم امانتهم
(ويضم لهم مشرف في
التعريف) فان تم التعريف
تملكوا وذكر صحة لقط
المرتد مع النزع منه ومن
الكافر ومع ضم مشرف لها
من زيادتي وتعبيري بالكافر
المعصوم اعم تعبيره بالذي
(و) يصح (من صبي ومجنون
وينزعها) أي اللقطة منهما
(وليها ويعرفها ويملكها
لها) ان رآه (حيث يفترض
أي يجوز الاقتراض) لها
لأن التملك في معنى
الاقتراض فان لم يره حفظها
او سلبها للقاضي (فان قصر
في نزعها) منها (فتلفت)
ولم يأتلفها (ضمن) ثم
يعرف التالف فان لم يقصر
فلا ضمان وذكر المجنون من
زيادتي وكالصبي والمجنون
السفيه الا انه يصح تعريفه
دونهما (لا من رقيق) بقيد
زدته بقولي (بلا اذن) أي
لا يصح اللقط منه بغير اذن
سيده وان التقط له لانه
ليس اهلا للملك ولا للولاية
ولانه لا يعرض سيده
للطالبة بيد اللقطة لوقوع
الملك له فعلم انه لا يعتد
بتعريفه (فلو اخذت منه
كان) الاخذ (لقطا)
لاخذها سيدا كان او
اجنيا فهو اعم من تعبيره
باخذ السيد ولو اقرها في
يده سيدا واستخفظه عليها

كاشله اطلاقهم اه حج و ظاهره انه لو تاب لا يكره له وان لم تمتد مدة الاستبراء وهو ظاهر لا انتفاء
ما يحمله على الحيانة حال الاخذ اه ع ش على مر (قوله فيصح منه الخ) جعل الزركشي محل الصحة في
الفاسق والكافر والصبي اذا التقطوا للتملك قال واما لقطة الحفظ فالظاهر امتناعها عليهم واختصاصها
بالمسلم الامين اه وقوله فالظاهر الخ في العباب خلافة من حيث قال فتصح من ذي في دارنا من فاسق ومرتد
وتنزع منهم الى عدل ويضم اليهم مشرف عدل في التعريف واجرتها من بيت المال الا ان ارادوا التملك
هي عليهم اه فهذا صريح في جواز لقطة الحفظ لهم واعتمده مر اه سم (قوله أي كايصح من مرتد)
هذا مشكل في المرتد بل ينبغي توقف تملكه على عوده للاسلام فايراجع اه سم على حج اه ع ش وفي
حاشية المدابني على التحرير مانعه وتلخص من كلام المصنف ان المرتد لا يصح لقطه حال رده فان
التقط شيئا اخذه الامام منه ثم ان مات مرتدا فهو في. وان أسلم كان لقطة له من حين الاسلام وهذا
ضعيف وان اخذها منه فهو اللاقط فان أسلم قبل ان ياخذها منه فهي لقطة له وهذا ضعيف ايضا والمعتمد
انه يصح لقطه حال رده وينزع الحاكم اللقطة منه وبضعها عند عدل ويعرفها المرتد مع مشرف
فان شاء تملكها فتكون كسائر املاكه موقوفة ان عاد للاسلام فله والا في هكذا فهم اه (قوله وكافر
معصوم) وقع السؤال في الدرس هل يصح التقاط الذي المصحف أولا والجواب الظاهر ان يقال
فيه الثاني لان صحة التقاطه تستدعي جواز تملكه وهو ممنوع منه ويؤيده ما يأتي في النقاط الامة التي
تحل له من الامتناع اه ع ش على مر (قوله لا بدار حرب) راجع لما تعلق بالسنة وبالكرامة فهو راجع
لاصل اللقطة فهو معطوف على مقدرو التقدير ويصح الالتقاط بدار الاسلام لا بدار الحرب تأمل
وليس راجعا لما قبله فقط كما يوهمه كلامه لان الحكم عام اه أي فان كان بدار الحرب المذكورة فانه
غنيمة خمسها لاهلها والباقي للناطق اه حل أي ان دخلها بغير امان والا فللقطة كما في شرح مر قال الرشدي
عليه وهذا التفصيل فيما اذا كان الآخذ مسلما وانظر حكم الذي ونحوه وراجع باب قسم الفء والغنيمة
اه وقد راجعنا الباب المذكور فوجدنا ان ما اخذه الذي من الحريين بقتال او بدونه كاختلاس والتقاط
كله للاخذ ولا يخمس اه تأمل (قوله وتنزع اللقطة منهم) والمتولى للنزع والوضع عند عدل الحاكم
كما هو ظاهر ومحل نزاعها من الكافر مالم يكن عدلا في دينه والام تنزع منه كما قاله الاذرعى اه شرح مر
(قوله ويضم لهم مشرف الخ) أي فلا يعتد بتعريفهم بدونه اه شرح مر (قوله ومن صبي ومجنون)
أي حيث كان لهما نوع تمييز كما بحثه بعضهم في الثاني وهو ظاهر لان المخلب فيها الاكتساب لا الامانة
والولاية اه شرح مر (قوله وينزعها وليها) أي حفظا لحقه وحق المالك وتكون يده نائبة عنه
ويستقل بذلك ويعرف ويراجع الحاكم في مؤنة التعريف ليقترض او يبيع جزا منها ويفارق
هذا ما يأتي من كون مؤنة التعريف على التملك بوجوب الاحتياط لنحو مال الصبي ما امكن
ولا يعتد بتعريف الصبي والمجنون نعم صرح الدارمي بصحة تعريف الصبي بحضرة الولي وهو
قياس مأمور في الفاسق مع المشرف اه شرح مر ثم قال وللولى وغيره اخذها من غير عيز على
وجه الالتقاط ليعرفها ويملكها ويبرا الصبي من الضمان اه (قوله فان لم يقصر فلا ضمان) عبارة
شرح مر فان لم يقصر بان لم يعلم بها فاتلفها نحو صبي من ضمنها في ماله دون الولي وان لم يتلفها لم يضمها
أحد وان تلفت بتقصير ولو لم يعلم الولي بها حتى كمل الآخذ فهو كالمأخذها حال كماله انتهت (قوله
فلا ضمان) أي لا على الولي ولا على نحو الصبي اذا تلفت في يد نحو الصبي فان اتلفها ضمن اه حل (قوله
وكالصبي والمجنون السفيه) أي بغير الفسق لان الفاسق مرفى في قوله وكره لفاسق الخ اه ع ش (قوله فهو معتد
بالاقرار الخ) أي فيضمها السيد ويتعلق الضمان بسائر أمواله ومنها رقة العبد فيقدم صاحبها برقبته فان
لم يعلم بها تعلق برقة العبد فقط ولو عتق قبل ان ياخذها منه جاز له تملكها ان بطل الالتقاط بان كان
بغير اذن السيد والافه كسب قنه فله اخذه ثم تعريفه ثم تملكه اه شرح مر وقوله ويتعلق

ليعرفها وهو أمين جاز فان لم يكن أمينا فهو معتد بالاقرار فكانه اخذها منه ورد ما اليه (ويصح) اللقط (من مكاتب) كتابة الضمان

الضمان بسائر أهواله لعل المراد من التعلق بأهوال السيد أنه يطالب فيؤدي منها أو من غيرها وليس المراد التعلق بأعيانها حتى يمتنع عليه التصرف في شيء منها لعدم الحجر وقوله فيقدم صاحبها برقبته ظاهر في أن الضمان يتعلق بكل من رقبة العبد والسيد به صرح به في شرح الزوض والعباب على ما نقله سم على المصحح عنهما أمعش عليه (قوله لأنه مستقل بالملك والتصرف) فيعرف ويتملك ما لم يعجز قبل التملك والالاخذها الحاكم لا السيد وحفظها لما لكما ولو عرفها ثم تملكها فبطلت في كسب وهل يقدم بها مالها على الغرماء وجهان أرجحهما ألا وأجرهما الزركشي في الحر المفسر أو الميت أمعش ممر وقوله اخذها الحاكم لا السيد قال شيخنا الزيادي لأنه التقاط المكاتب لا يقع لسيد ولا ينصرف إليه وقال البغوي ينبغي أن يجوز له ذلك لأن الالتقاط اكتساب واكتساب المكاتب لسيد عند عجزه اه زكريا اه ومع ذلك المعتمد الاول أمعش عليه (قوله ومن بعض) ولو كان الرقيق مشتركا بين اثنين وأذن له أحدهما صح التقاطه وكان بين السبدين ولا يختص به الاذن له كذا اقول به والشيخنا والعبرة يوم الالتقاط دون التملك ولو اختلفا صدق البعض لأنها في يده وقت الاختلاف ومقتضاه أنها لو كانت في يد السيد صدق أو في يدهما أو ليست في يدهما قسمت بينهما اه حل (قوله فيعرفانها) ولو تلف حينئذ بتقصير البعض في حفظها ضمنها لان اليد له اه حل (قوله بحسب الرق والحرية) المتبادر تعلقه بكل من الفعلين قبله وعليه فيعرف السيد نصف سنة والبعض نصف أو يوافقهما ما ياتي أنه لو التقط اثنان لقطعة عنهما كل واحد نصف سنة قال سم على حج والحاصل أنه يصح التقاط البعض بغير إذن سيده إن لم تكن مهابة وكذا إن كانت ووقع الالتقاط في نوبة نفسه وقضيته أنه لا ضمان على السيد بأقرارها في يده أمعش على ممر (قوله وفي مهابة) معطوف على قوله في غير مهابة الذي قدره الشارح اه عبد البر (قوله لذى نوبة) أي ولو تنازع على أي النوبتين كان الالتقاط صدق العبد لأنها في يده اه سم (قوله فلا كساب لمن حصلت الخ) مقتضى هذا أن التنظير في المتن راجع لصورة المهابة مع أن رجوعه لما قبلها أيضا أفيد تأمل (قوله والمؤن على من وجد سببها في نوبته) هل المراد بسببها مجرد المرض والاحتياج إليها فان المرض له أحوال يحتاج في بعضها إلى الدواء دون بعض الذي يتجه الثاني لميراجع اه ابن قاسم وعبرة عرش قوله والمؤن على من وجد سببها في نوبته ضعيف قال ممر في شرحه وان وجهان العبرة في الكسب والمؤن وقت الاحتياج للمؤن وإن وجد سببها في نوبة الاخر وإن كان ظاهر كلام بعض الشراح أن العبرة في الكسب بوقت وجود سببها كالمرض اه انتهت (قوله إلا ارش جناية منه) ولينظر ما للفرق بين الارش وأجرة الطبيب والخام وثمن الدواء اه حل (قوله بل يشتركان فيه) أي فيكون عليهما بحسب الرق والحرية فإذا كان نصفه رقيقا ونصفه حرا تعلق نصف ارش الجناية بنصفه الرقيق فيباع فها او يفديه السيد والنصف لاخر يتعلق بمدة البعض ولكن قول الشارح لأنه يتعلق بالرقبة الخ يفهم أنه يتعلق بما يقابل النصف الحر بالرقبة مع أنه لا معنى لتعلقها لان معنى التعلق بالرقبة أنها تباع فيه والنصف الحر لا يباع فلعل مراده بالتعلق بالرقبة ما يشمل التعلق بالذمة بالنسبة لبعضه الحر تأمل (قوله وكلامي كالاصل يشملها) بأن يقال الارش جناية منه أو عليه كما صنع ممر في شرحه وحينئذ فتكون الاستثناء راجعا لا كساب والمؤن كما قاله الزركشي لا للمؤن فقط اه عبد البر بتصرف

(فصل في بيان حكم لقط الحيوان الخ) وحاصل ما سبذكره ان العين الملتقطة قسيان مال وغيره والمال نوعان حيوان وجماد والحيوان ضربان آدمي وغيره وادمي صنفان تمتع من صغار السباع وغير تمتع من ذلك اه حل (قوله من بيان تعريفهما) أي وما يتبع ذلك كدفعها للقاضي أمعش (قوله الحيوان المملوك الخ) ويعرف ملكه بكونه موسوما أو مقرطا اه شرح ممر أي في اذنه قرط وهي الحلقة اه عرش عليه (قوله الممتنع من صغار السباع) وإن غالم يعتبر الامتناع من كبارها كانه لكون الكبار اقل فعولوا

(صححة) لأنه مستقل بالملك والتصرف بخلاف المكاتب كتابة فاسدة (ومن بعض) لأنه كالحر في الملك والتصرف والذمة (ولقطته له ولسيده) من غير مهابة فيعرفانها ويتملكانها بحسب الرق والحرية كشخصين التقط (وفي مهابة) أي مناوبة (لذي نوبة ك) باقي (الاكساب) كوصية وهي وركاز (والمؤن) كأجرة طبيب وحجام وثمن دواء فلا كساب لمن حصلت في نوبته والمؤن على من وجد سببها في نوبته (الا ارش جناية) منه فليس على من وجدت الجناية في نوبته وحده بل يشتركان فيه لأنه لا يتعلق بالرقبة وهي مشتركة والجناية عليه كالجناية منه كما بحثه الزركشي وكلامي كالاصل يشملها (فصل) في بيان حكم لقط الحيوان وغيره مع بيان تعريفهما (الحيوان المملوك الممتنع من صغار السباع

كذب ونمر وفهد بقوة أو
عدو أو طيران (كبير
وظي وحمام يجوز لقطه)
من مفازة وعمران زمن أمن
أو نهب لحفظ أو تملك لثلا
ياخذه خائن فيضيع (الأمن
مفازة) المهلكة سميت
بذلك على القلب تفاؤلا
بالفوز (آمنة) فلا يجوز
لقطه (لأنه مصون
بالامتناع من أكثر السباع
مستغن بالرعي إلى أن يجده
صاحبه لتطلبه له ولأن
طروق الناس فيها لا يعم
فن أخذه للتملك ضمه
ويبرأ من الضمان بدفعه
إلى القاضى لأبرده إلى
موضعه وخرج بزبادى
آمنة مالو لقطه من مفازة
زمن نهب فيجوز لقطه
للملك كما شمله المستثنى منه
لأنه حيث يضيع بامتداد
اليد الخائنة إليه وتعبيرى
بما ذكر أولى مما عبر به
(وما لا يمتنع منها) أى من
صغار السباع (كشاة)
وعجل (يجوز لقطه مطلقا)
أى من مفازة وعمران
زمن أمن أو نهب لحفظ أو
تملك صيانة له عن الخونة
والسباع (فإن لقطه لملك)
من مفازة أو عمران
(عرفه ثم تملكه أو باعه

على الكثير الأغلب ولهذا يشير الشارح في التعليل بقوله لأنه مصون بالامتناع من أكثر السباع (قوله
كذب ونمر) وما توزع به من كون هذه من كبارها واجيب عنه بحملها على صغارها أى الصغار منها اخذا
من كلام ابن الرفعة مردود بان الصغر من الامور النسبية فهذه وإن كبرت في نفسها هي صغيرة بالنسبة إلى
الاسد ونحوه اهـ شرح مر (قوله بقوة) راجع لقوله نمر وقوله أو عدو راجع لقوله كذب وقوله أو طيران
راجع لقوله أو فهد كذا اخذته من تضبيبه اهـ شوبرى والظاهر أن قوله بقوة راجع لقول المتن كبير وقوله
أو عدو راجع للظي وقوله أو طيران راجع للحمم خلافا للحنى (قوله كبير) ظاهره ولو كان معقولا
وهل يجوز له فك عقاله إذا لم يأخذه ليرد الماء والشجر فيه نظروا الأقرب الجواز ولا ضمان عليه اهـ ع ش
على مر (قوله أيضا كبير) أى وفرس وحمار وبغل وبقرو وقواه وظي أى وارنب وقواه وحمام أى وقرى
وبمام اهـ من شرح مر (قوله وحمام) وهو ما عب وهدرو كيما وقرى اهـ حل (قوله فلا يجوز لقطه
لذلك) وتقييد بعضهم ذلك بما إذا لم تكن عليه امتعة والابان كان لا يمكن أخذها إلا بأخذه فالظاهر أن له
حيث أخذها للتملك تبعها ولأن وجودها عليه وهى ثقيلة بمنعها من ورون الماء والشجر والقرار من السباع
وقد يفرق بين الامتعة الخفيفة والثقيلة وهو الوجه مخالف لكلامهم إذ لا تلازم بين أخذها وأخذ
ولا يلزم من أخذها وهى عليه وضع يده عليه فيتخير في أخذها بين التملك والحفظ وهو لا يأخذ إلا للحفظ
ودعوى أن وجودها ثقيلة عليه صيره كغير المتع منوعة وقد يمتنع التملك كالبعير المقلد تقليد الهدى
فيأخذه واجده في أيام منى ويعرفه فان خاف خروج وقت النحر تحره وفرقه ويستحب استئذان الحاكم
ولعل وجه تجوزهم ذلك في مال البعير بمجرد التقليد مع كون الملك لا يزول به قوة القرينة المفلية على الظن أنه
هدى مع التوسعة على الفقر أو عدم تهمة الواجد فان المصلحة لهم لا الهافان دفع ما لبعض الشراح هنا والظاهر
أنه لو ظهر مال السكوا أنكر كونه هديا صدق بيمينه وحيث فالقياس أنه يستقر على الذابح ما بين قيمته حيا
ومذبوحا لأنه هو الذى فوته بذبحه ويستقر على الآ كين بدل اللحم والذابح طريق ولو أعني بعير مثلا فتركه
مال السكة فقام به غيره حتى عاد لحاله لم يملكه ولا رجوع له بشيء إلا أن استأذن الحاكم في الاتفاق أو أشهد عند
فقدته ومن أخرج متاعا غرق لم يملكه وما نقل عن الحسن البصرى من ملكه له رد بان الإجماع على خلافه اهـ
شرح مر وقوله حتى عاد لحاله لم يملكه أى ثم أن استعمله لزمته أجرته ثم أن ظهر مال السكة فظاهر والا فهل
يكون من الاموال الضائعة أم لافيه نظر رقياس مامر اول الباب فيما لو ألفت الريح ثوبا في حجره إلى آخر
مامر الاول وقوله ومن أخرج متاعا غرق لم يملكه أى ويكون لمالكه أن رجبت معرفته والا فلقطة كما
يعلم مامر فى اللؤلؤ وقطعة العنبر ولو كانت اللقطة مما يؤثر كجمل مثلا هل يجوز للملتقط إيجارة أم لافيه
نظروا الأقرب الاول لأن فيه مصلحة للمالك اهـ ع ش عليه (قوله ويرأ من الضمان بدفعه إلى القاضى) هو
ظاهر أن كان الملتقط غير الحاكم فان كان الحاكم فهل يكفى في زوال الضمان عنه جعل يده للحفظ من الآن
أو يجب عليه رده إلى قاض ولو نائبه فيه نظروا الأقرب الاول قياسا على ما تقدم في العبد من أنه إذا عتق
جازه تملكها أن بطل بطل الالتقاط والافيه كسب قنه اهـ ع ش على مر (قوله كشاة وعجل) أى وفصيل
وكسيرا بل وخيل اهـ شرح مر (قوله صيانة له عن الخونة) لا يخفى ما فى التعبير هنا بالجمع وفيما مر بالافراد
من الحسن اهـ شوبرى (قوله فان لقطه) أى ما يمتنع وما لا يمتنع اهـ حل (قوله ثم تملكه)
أى باللفظ لا بالنية اهـ شرح مر قال فى العباب كالروض وإذا اختار الامساك فان تبرع
بانفاقه فذاك والاستاذن فيه القاضى ثم أشهد ليرجع وان اختار البيع فك نظيره فيما أخذه من مفازة
وليس له بيع بعضه ولا الاقراض على المالك للنفقة اهـ وعللوا منع اقراضه على المالك بأنه يؤدي إلى
استغراقه وأقول هذا التعليل موجود فى انفاقه باذن الحاكم ثم بالاشهاد مع أنه جائز كما تقدم وقد أوردت
ذلك على مر فاجاب بأنه لو جوز القرض على المالك فربما يقتضى ويتلف الحيوان أو ما اقترضه

بأذن الحاكم إن وجدته (وحفظ ثمنه ثم عرفه ثم تملك ثمنه) وتعمري ثم في الموضوعين الأولين (٦٠٧) أولى من تعبده بالواو (أو تملك

المقووط من مفازة حالا
وأكله وغرم قيمته) إن
ظهر مالكو ولا يجب تعريفه
في هذه الخصلة على الظاهر
عند الامام وذكر التملك
فيها من زيادتي وخرج
بالمفازة العمران فليس له
فيه هذه الخصلة لسهولة
البيع فيه بخلاف المفازة
فقد لا يجد فيها من يشتري
ويشق النقل اليه والخصلة
الأولى من الثلاث عند
استوائها في الاصلية أولى
من الثانية والثانية أولى من
الثالثة وزاد الماوردي
خصلة رابعة وهي ان
يتملك في الحال ليستبقه
حيالدرء ونسل قال لانه
لما استباح تملكه مع
استهلا كما قال ان يستباح
تملكه مع استبقائه ولو كان
الحيوان غير ما كول
كالجحش ففيه الخصلتان
الأوليان ولا يجوز تملكه
في الحال واذا أمسك
اللاقط الحيوان وتبرع
بالاتفاق عليه فذاك وان
اراد الرجوع فلينفق
بأذن الحاكم فان لم يجده
اشهد (وله لقط رقيق)
عبدا كان أو أمة (غير مميز
او) مميز (زمن نهب)
بخلاف زمن الامن لانه
يستدل فيه على سيده فيصل
اليه وله هنا الخصلتان

بلا تقصير فيبقى القرض ديناً على المالك من غير فائدة ولا كذلك في إتفاقه لانه يفتنع به في الحال شيئاً فشيئاً
اه سم (قوله بأذن الحاكم إن وجدته) فان لم يجده باعه استقلالاً اه محلي ولم يتعرض للشهاد وقضيته انه لا
يجب ويوجه بانه مؤتمن وان المقلب في اللقطة من حيث هي المكسب ولكن ينبغي استحبابه اه ع ش على م ر
(قوله وأكله) اي إن شاء ولا يجوز له اكله قبل تملكه وقوله وغرم وقيمه اي يوم التملك لا الا كل ولا يجب
إفراز اقيمة المفرومة من ماله نعم لا بد من إفراز ما عند تملكها بعد التعريف لان تملك الدين لا يصح قاله
القاضي اه شرح م ر ولولم يأكله حتى حضر به الى العمران امتنع فيما يظهر ويحتمل خلافه اه بر لسي اه سم
(قوله على الظاهر عند الامام) معتمد كما يستفاد من صنيع المصنف كاصله حيث ذكر التعريف في
الخصلتين الاوليين وترك في هذه الاخير اه حل ومراد الشارح عدم الوجوب مادام في المفازة وليس
مراده نفي الوجوب مطلقاً اه شيخنا (قوله والخصلة الاولى) هي قوله عرفه ثم تملكه والثانية قوله او
باعه وحفظ ثمنه الخ والثالثة قوله أو تملك المقووط من مفازة اه ع ش (قوله والثانية أولى من الثالثة) أي
لان الثمن قد يكون اكثر من القيمة بل هو الغالب اه حل (قوله وزاد الماوردي) معتمد خصلة رابعة
اي في المفازة فلم ان له ثلاث حالات في المفازة وهذه رابعة وقوله ليستبقه مقابل قوله واكله اه حل
ومقتضى تعليقه ان هذه الخصلة مخصوصة بالمقووط من المفازة والظاهر هل هو كذلك او لا والفرق بينها
وبين الاولى من الثلاث ان التملك فيها حالا وفي الاولى بعد التعريف (قوله لدرء ونسل الخ) فان ظهر مالكو
فاز بها الملتقط اه ع ش على م ر (قوله ففيه الخصلتان الاوليان) وهل تاتي الخصلة الرابعة فيه فيستبقه
لنسل او لا ويكون قوله ولا يجوز تملكه في الحال اي ولو لا استبقائه لنسله اه حل وعبرة زى ولو كان
المقووط جحشة جاز فيها الخصلة الرابعة وهي ان يستبقها لنسلها انتهت وعبرة ع ش قوله ففيه الخصلتان
الاوليان اي والرابعة ويوجه بان العلة في جواز اكل الماكول في الصحراء عدم تيسر من يشتريه ثم غالباً
وهذا موجود في غير الماكول انتهت (قوله فان لم يجده اشهد) فان لم يجد الشهود لا يرجع وان نوى وظاهر
كلامهم ولو في المفازة اه حل (قوله غير عي الخ) قال في الباب وحيث منع التقاطه للتملك فنفته مدة حفظه
من كسبه ان وجدوا لافيعة كبيع ما لا يمتنع من صفار السباع وسياتي اه فصور المسئلة بما التقطه للحفظ
وكان يمتنع التقاطه للتملك قال م ر بخلاف ما يجوز التقاطه للتملك فانه ان التقطه للحفظ فكذلك او
لنسل فنفته عليه كثؤنة التعريف اه فليست عليه فقول الشارح وينفق على الرقيق الخ يحمل على ما اخذه
للحفظ وعبرة الروض وشرحه كعبرة الشارح فليحرر ثم تردد م ر وجواز ان تكون النفقة ليست
على الملتقط مطلقاً بل التملك بخلاف مؤنة التعريف فليراجع وليحرر اه سم (قوله او يميز من نهب) فان
قلت كيف يتصور ان يعرف ملتقطه انه عبد مع ان الاصل في الناس الحرية قال الشيخ حجج صوره بعضهم
بان يقر مجهول بالغ بانه قن ملوك ولا يعين المالك فله التقاطه حيثئذ والذي يظهر انه يجوز له ان يعتمد في
وضع يده عليه على العلامات والقرائن التي يظن بهارقه اه شوبري كعلامة الحبشة والزنج وصورة بعضهم
بما اذا عرف رقه او لا وجعل مالكو ثم وجدته ضالا شرح م ر (قوله ومحرم) بان عرف بانها اخته مثلاً ويبتع
وتداولت عليها الايدي ولم يعرف سيدها اه عبد البر (قوله من كسبه) اي إن كان واهلاً ذكراً وذلك في
الحيوان ايضاً بان يؤجر وينفق عليه من اجرة اه سم على حج اقول يمكن انهم انما تركوه لان الغالب
في الحيوان الذي يلتقط عدم تاتي إيجاره فلو فرض امكان إيجاره كان كالعبد اه ع ش على م ر (قوله
واذا بيع ثم ظهر المالك الخ) وانظر حكم النفقة اه حل وفي ع ش على م ر ما نصه وبقي مالو كانت
اللقطة عبد وانفق عليه اللاقط على اعتقاده انه عبد فتبين انه حر هل له الرجوع بما انفق ام لا
فيه نظر والا قرب الثاني لانه انفق ليرجع على السيد وتبين ان لا ملك له عليه والعبد نفسه لم يقصد
بالاتفاق عليه حتى يرجع عليه بما انفق ومثل ذلك في عدم الرجوع ما اذا ظهر المالك وقال

الاوليان وعمل ذلك في الامة إذا قطبها للحفظ أو للتملك ولم نحل له كجوسية ومحرم بخلاف من نحل له لان تملك اللقطة كالاقتراض
كما مر وينفق على الرقيق مدة الحفظ من كسبه فان لم يكن له كسب فعلي ما مر آنفاً في غير الرقيق وإذا بيع ثم ظهر المالك

وقال كنت عتقته قبل قوله وحكم بفساد البيع وتعميرى بالريق اعم من تعبيره بالجد وإن قيدت الامة بمار (و) له لفظ (غير مال) ككتاب (لاختصاص او حفظ) وقولى اوز من الى (٦٠٨) آخره من زيادتي (و) له لفظ (غير حيوان) كما كولى وثياب وقود (فان تسارع

فساده كهريسة ورطب لا يثمر (قله) الخصلتان (الاخيرتان وهما ان يبيعه باذن الحاكم إن وجدته ثم يعرفه لئلا يملك عنه او يتملكه حالا وبأكله (وان وجدته بعمران) ويجب التعريف للما كولى في العمران بعد أكله وفي المفاضة قال الامام الظاهر انه لا يجب لانه لا فائدة فيه وصححه في الشرح الصغير قال الاذرى لكن الذى يفهمه اطلاق الجمهور انه يجب ايضا قال ولعل مراد الامام أنها لا تعرف بالصحراء لا مطلقا (وان بقى) ما تسارع فساد به علاج كرتب يتمروبيعه اغبط باعه) باذن الحاكم ان وجدته (والا) اي وان لم يكن يبيعه اغبط بان كان تجفيفه اغبط أو استوى الامر ان (باع بعرضه) علاج باقيه ان لم يتبرع به (اي بعلاجه) أى لم يتبرع به الواحد او غيره وخالف الحيوان حيث يباع كله لتكرار ثقته فيستوعبه والمراد بالعمران الشارع والمساجد ونحوها لانها مع المرات محال للقطعة وقولى ان لم يتبرع به من زيادتي في استواء الامر بن واطلاق

كنت اعتقته للامة المذكورة اه (قوله قبل قوله الخ) ثم لو كذب نفسه وأقر ببقاء الرق لباخذ الثمن فهل يقبل او لا وجهان اسم على المنهج اقول الاقرب عدم القبول تغليظا عليه ولتشوف الشارع للعتق ولان الرجوع بما اقرب به من الحقوق اللازمة له لا يقبل منه انتهى ع ش على مر (قوله وإن قيدت الامة بمار) المعنى أن الاحتياج للتقيد بمن لا تحمل ليس عذرا في ترك التعرض لها اه ع ش (قوله فان تسارع فساد الخ) مفهوما انه إذا لم يتسارع بان كان يدوم بلا علاج كالجدى والاوانى والنقر فليس له فيه إلا خيرتان وحكمة ان فيه الاولين وعبارته في التحرير متاوترا والثاني غير حيوان لا يخشى فساد كحديثه وبحاس فهو كالاول من الانواع في أنه إن وجدته بعارة أو مفازة عرفه سنة فان ظهر مالكه والامتلاكه وان شاء باعه وحفظ ثمنه ثم عرف المبيع ثم تملك الثمن إن شاء اه (قوله الاخيرتان) اي من الثلاثة التي في المتن (قوله باذن الحاكم ان وجدته) اي ولم يخف عليه منه كما هو ظاهر ولا استقل به فيما يظهر اه شوبرى (قوله وإن وجدته بعمران) أشار بهذه الغاية إلى الفرق بين الحيوان وغيره وهو أن الحيوان لا يجوز أكله إلا إذا كان ملقو طامن المفازة وإن غيره يجوز أكله مطلقا تامل (قوله انه يجب ايضا) اي في المفازة وهذا ظاهر إن كان فيها احد يسمع التعريف ولا فلا معنى لا يجابه وقوله انها لا تعرف بالصحراء اي بل تعرف في العمران وقوله لا مطلقا اي في الصحراء والعمران وترجى هذا الجمع لا يصح بل يتبين بل فرض الخلاف إمامه في المفازة ولا يقول احد بعدم الوجوب مطلقا إذ ليس لنا لقطعة متعولة لا يجب تعريفها تامل (قوله وان بقى بعلاج الخ) وظاهر كلامه انه يمتنع عليه ان يأكله الآن ويغرم قيمته لان الثمن قد يكون أكثر من القيمة اه حل (قوله وإلا باع بعرضه) علاج باقيه ظاهره أنه ليس له الاتفاق على التجفيف ليرجع بشرطه فليراجع اه سم على حج اقول ولا مانع من الاتفاق المذكور لحصول المقصود به الا ان يقال الزام ذمة الغير لا يكون إلا عند الضرورة وهي متتفة حيث امكن بيع جزء منه اه ع ش على مر (قوله والمساجد ونحوها) اي كالمفازة والمدرسة والرباط وينبغي أن مثل ذلك ما كان مظنة كالا اجتماع الناس لحمام والقهوة والمركب اه ع ش على مر (قوله محال للقطعة) واما ما يجده في الارض المملوكة فلذى اليد ان ادعاه فان لم يدعه فلين قبله الى ان ينتهى الامر له جنى فان لم يدعه فلقطة اي حيث لم يرج مال له راجع بمحض الركاز اه حل ولا حاجة لمراجعة بحث الركاز مع نصريح مر في شرحه بهذا الحرف وتقدم نقل عبارته اول الباب فارجم اليها (قوله او اختصاص) وهذا مع قوله او اختصاص يقتضى انه يضمن الاختصاصات وليس بصحيح اه اقول اجاب بعض المشايخ بان المراد بالضمان في الاختصاص وجوب الرد مادام باقيا اسم اه ع ش (قوله فامين) أى على اللقطة ودورها ونسلها ومن ثم ضمنها ان قصر كان ترك تعريفها على ما ياتى ومحلها كما بحثه الاذرى وسيأتى عن النكمت وغيرها ما يصرح به حيث لم يكن له عذر معتبر في تركه أى كان خشى من ظالم اخذها أو جهل وجوبه وعذر فيما يظهر اه شرح مر (قوله ايضا فانه امين) كالمودع فلم يصير ضامنا بمجرد القصد في الاصح فان انضم لذلك القصد استعمال أو نقل من محل آخر ضمن كالمودع فيهما والثاني أنه يصير ضامنا بذلك وإذا ضمن في الاثام بجناية ثم أقطع وأراد أن يعرف ويتملك جاز وخرج بالاثام ما في قوله وإن اخذته صد جناية فضا من لقصد المقارن لاخذه ويبرأ بالدفع لحاكم أمين اه شرح مر وقوله وأراد أن يعرف قال سم على حج فلو وقعت الجناية في أثناء التعريف ثم أقطع فهل يبنى أو يستأنف اه اقول والا قرب الاول لان قصد الجناية لم يبطل أصل اللقطة فلم يبطل حكم ما يبنى عليها اه ع ش عليه (قوله ويجب تعريفها) مبنى على قوله فامين وليس مستأنفا

للتبرع أولى من تقيده له بالواحد (ومن أخذ لقطعة لا لحيانة) بان لقطتها لحفظ أو تملك أو اختصاص أو لم يقعه بخيانة ولا غيرها فالخاص او قصد احدها. نسبة الثلاثة الاخيرة من زيادتي (فامين ما لم يملك) او يختص بعد التعريف لاذن الشارع له في ذلك (وان قصدتها) اي الحيانة بعد اخذها فانه امين كالمودع وهذه من زيادتي في لقطتها لتغير حفظ (ويجب تعريفها وإن لقطتها لحفظ) لئلا يكون كتمانها مفرا للحق على صاحبه

وما ذكرته من وجوب تعريف ما لفظ الحفظ هو ما اختاره في الروضة ومحمده في شرح (٦٠٩) مسلم واقتصر في الاصل على نقل

عدم وجوبه عن الاكثر
قالوا لان التعريف إنما
يجب لتحقيق شرط التملك
فان بداله ان يملكها او
يختص بها او لفظها للتملك
وللاختصاص وجب تعريفها
جزما ويمتنع التعريف
على من غلب على ظنه ان
سلطانا ياخذها بل تكون
امانة يده ابدأ كان نكت
النوى وغيرها وفيها انه
يمتنع الاشهاد عليها ايضا
حينئذ (او) اخذها (لها)
اي للخيانة (فضامن) كافي
الوديعة (وليس له) بعد ذلك
(تعريفها للتملك) او اختصاص
لحياته (ولو دفع لقطعة
(لغرض لزمه قبولها) وان
لفظها لملك حفظها لها على
مالكها بخلاف الوديعة لا
يلزمه قبولها لقدرته على
ردها على مالكها وقد التزم
الحفظ له وهذه من زيادتي
في لفظها الغير حفظ (ويعرف)
بفتح الياء اللفظ وجوبا
على ما قاله ابن الرفعة رتدبا
على ما قاله الاذرعى وغيره
(جنسها) اذهب هي ام
فضة ام ثياب (وصفتها)
امروية ام مروية (وقدرها)
بوزن او عد او كيل او
ذرع (وعفاصها) اي
وعاءها من جلد او خرقة
او غيرها (ووكاءها) اي
خيطها المشدودة به وذلك
لخبر زيد السابق وقيس بما
فيه عبرة ويعرف صدق

فالاحاصل من كلامه ان التعريف تابع للامانة والحياة فان كان امينا وجب وان كان خائنا امتنع ان كان
للملك او الاختصاص وان كان للحفظ فهل يجب ايضا ويجوز يحذر (قوله قالوا لان التعريف الخ) صيغة
تبرو وجهه انه قد يمنع ذلك ويقال بل وجب ليظهر المالك ولا يكون الملتقط كاتما فقد ورد النهى عن
الكتبان اه عميرة اه زى (قوله لتحقيق شرط التملك) اي ولا تملك هنا اذ الفرض انه لا لفظ للحفظ
(قوله فان بداله الخ) تقييد لمحل الخلاف اي فحله ما لم يطرأ له قصد التملك او الاختصاص ولا فلا خلاف في
وجوب التعريف وبعبارة شرح م ر ولو بداله قصد التملك او الاختصاص عرفه سنة من حينئذ ولا يعتد
بما عرفه قبله ما اذا اخذها للتملك او الاختصاص فيلزمه التعريف جزما انتهت وقوله عرفه سنة من حينئذ
اي وعليه مؤنة التعريف من الان ثم ان كان اقترض على مالكها مؤنة تعريف ما مضى فهل يرجع بذلك
عليه لانه إنما اقترض لتعرض المالك أو لالرجوعها اليه آخر افيه نظروا الاقرب الاول لانهم لم يعتدوا بتعريفه
السابق ولم يرتبوا الحكم عليه مع قصد التملك بل اوجبوا استئناف التعريف فابتداء اخذها للتملك كانه من
الآن ولا نظر الى ما قبله اه ع ش عليه (قوله بل تكون امانة يده) اي ولا يملكها بعد السنة ولو ايس
من مالكها كما هو ظاهر هذه العبارة وظاهره ولو كانت حيوانا وانظر ماذا يفعل في مؤنته هل تكون
عليه أم لا فيه نظر ويذبحي ان يقال هو في هذه الحالة كالمال الضائع فياتي فيه ما قيل في المال الضائع من ان امره
لبيت المال فيدفعه له ليحفظه ان رجى معرفة صاحبه ويصرفه مصارف اموال بيت المال ان لم يرج وهذا
ان كان ناظر بيت المال امينا ولا دفعه لثقة يصرفه مصارف اموال بيت المال ان لم يعرف الملتقط
مصارفه وإلا صرفه بنفسه اه ع ش على م ر وبعبارة حل قوله بل تكون امانة يده وهل يعتبر
ان يملك من غير تعريف او يعتبر مضي المدة التي يعرف فيها ثم يملك حررم في متن الروض انه لا بد
من التعريف وان قلنا وجوبه في الاول انتهت (قوله بعد ذلك) اي بعد اخذها للخيانة اه حل (قوله)
ولو دفع لقطعة لغرض الخ) ومعلوم عدم جواز دفع اللقطعة لغرض غير امين وانه لا يلزمه القبول وان
الدافع له يضمنها كما صرح به القفال اه شرح م ر (قوله لزمه قبولها) اي مالم يلتقطها للخيانة وإلا لم
يجب عليه القبول لان الملتقط حينئذ ضامن اه حل (قوله وجوبه على ما قاله ابن الرفعة) ضعيف والذي
انخط عليه كلام في شرحه ان هذه المعرفة مندوبة وان التعريف الانى واجب وبعبارة شرح م ر وهذا
الخلاف إنما هو في المعرفة عقب الاخذ اما عند التملك فالواجب وجوب معرفة ذلك ليعلم ما يرد له مالكها
لو ظهر انتهت (قوله وصفتها) اي الشاملة لنوعها كما اشار اليه الشارح اه حل (قوله امروية)
راجع للثياب والهروية نسبة لهرارة مدينة بخراسان ومروية نسبة إلى مرو قرية بالمعجم اه
عزيزي (قوله وقدرها) ويعرف ايضا محل التقاطها ويستحب تقييدها بالكتابة خوف النسيان اه شرح م ر
(قوله أي وعاءها) اطلاق العفاص على الوعاء توسع اذا صله جلد يلبس رأس القارورة كذا قاله بعضهم
تبعا للخطابي لكن عبارة القاموس مصرحة بكونه مشتركا بين الوعاء الذي فيه النفقة جلد او خرقة وغلاف
القارورة والجلد الذي يغطي براسها اه شرح م ر (قوله ووكاءها) بكسر اوله وبالمد اه شرح م ر
(قوله ويعرف) اي الملتقط صدق واصفها اي كونه صادقا او كاذبا لانه اذا لم يعرف ما ذكر وجاء له شخص
ووصفها لم يعرف صدقه من كذبه (قوله ثم يعرفها الخ) أي بنفسه أو نائبه من غير أن يسلمها له ويكون المعروف
عاقلا غير مشهور بالخلاعة والمجون وان لم يكن عدلا كما قاله ابن الرفعة وثق بقوله ولو عجور اعليه بالسفه
كما علم عامرا م ر (قوله ايضا ثم يعرفها في نحو سوق سنة) افهم قوله ثم عدم وجوب فورية التعريف وهو
ما صححاه لكن ذهب القاضي ابو الطيب إلى وجوب الفورية واعتمده الغزالي قبل ومقتضى كلام الشيخين
جواز التعريف بعد زمن طويل كعشرين سنة وهو في غاية البعد والظاهر أن مراده بذلك عدم
الفورية المتصلة بالالتقاط اه والاوجه ما توسطه الاذرعى وهو عدم جواز تاخيرها عن زمن

واصفها (ثم يعرفها) بالتشديد (في نحو سوق) كأبواب المساجد عند

تطلب فيه عادة ويختلف بقلتها وكثرتها وواقع السبكي فقال يجوز التأخير ما لم يغلب على ظنه فوات معرفة المالك به وإن لم يتعرضوا له وقد تعرض له في النهاية بما يفيد ذلك اهـ شرح مـ (قوله) وإن جازت به قافلة تبعها (أي) إن كانت في جهة مقصده اهـ برماوى أى فليس المراد أنه يجب عليه أن يتبعها إذا لزم العدول عن مقصده أو ترك محل إقامته من الصحراء بل المراد أنه يعرف في القافلة ما دامت هناك أو قرية منه فإذا ذهبت لم يجب الذهاب معها ويكفى التعريف في أقرب البلاد إليه وقول الشارح ولا يكلف العدول أى عن مقصده فتصور المسألة بمن له مقصد غير الصحراء بخلاف المقيم فيها أو القاصد أقرب البلاد فيعرف في الأقرب وهذا مراد المحلى بما ذكره فليراجع وليتأمل اهـ بعض تصرف (قوله) تبعها وعرف (قال) في الاموال لا في بلد يقصدها اهـ سم (قوله) قال الشاشي إلا في المسجد الحرام (أى) لأنه لا يمكن تملك لفظة الحرم بالتعريف فيه محض عبادة بخلاف غيره فإن المعروف فيه متهم بقصد التملك وبه يرد على من الحق به مسجد المدينة والأقصى اهـ شرح مـ (قوله) إلا في المسجد الحرام (أى) فيجوز التعريف فيه في الأصح قال في المهمات وظاهره تحريمه في غيره وليس كذلك فإن المنقول الكراهة كما جزم به في المجموع وهو المعتمد ورده جمع متأخرون واعتمدوا التحريم ودخل في عموم المستثنى منه مسجد المدينة والأقصى فيكره التعريف فيهما كغيرهما على المعتمد اهـ زى (قوله) سنة (المعنى) فيه أن القوافل لا تتأخر فيها قال ابن أبي هريرة لم يعرف سنة لضاعت الأموال على أربابها ولو جعل أبدا لا تمتنع الناس من التقاطها فكان في السنة مراعاة الفريقين وابتداءها من حين التعريف وإذا التفتت أثاره كل واحد نصف سنة في الأشبه خلافا لابن الرفعة ولو عرف عاما للحفظ ثم قصد التملك وجب تعريف عام آخران قلنا إن التعريف في الأول ليس بواجب والأقوى في الروضة ما قاله الامام والغزالي من الوجوب خلافا لما عليه الأكثر من الاستحباب اهـ واعتمد الوجوب مـ ر و اعتمد أيضا أن كل واحد من الاثنين يعرف نصف سنة مخالفا لابن الرفعة كما تقرر أى بحيث يصير المجموع سنة كاملة فانظر لو تنازعنا في الابتداء هل يقرع نعم ان عرف أحدهما سنة دون الآخر بدون استئابة له احتاج الآخر لسنة أخرى وقد يحمل على هذا كلام ابن الرفعة كذا قرره مـ ر ثم ذكر خلافه وهو القياس فليحرر اهـ سم وقد يجب التعريف على الشخص الواحد سنتين بأن يعرف سنة قاصدا حفظها بناء على أن التعريف حيث وجب ثم يريد التملك فيلزمه من حينئذ سنة أخرى اهـ شرح مـ (قوله) أولا كل يوم طرفه الخ (و) تحديد المراتب وما بعدهما بما ذكرناه من قول بعض الشراح مرادهم أنه في ثلاثة أشهر يعرف كل يوم مرتين وفي مثلها كل يوم مرة وفي مثلها كل أسبوع مرة وفي مثلها كل شهر مرة والأقرب أن هذا التحديد للاستحباب لا للوجوب كما يفهمه ما يأتى أنه يكفي سنة مفرقة على أى وجه كان التفرق بقية الاقنى اهـ شرح مـ (قوله) ثم كل أسبوع مرة أو مرتين (أى) إلى أن تتم سبعة أسابيع أحدا مما قبله اهـ شرح مـ قال الرشيدى التعبير بتم ظاهره في أنه يحسب من السبعة الأسبوعان الأولان اهـ (قوله) ثم في كل شهر كذلك (أى) إلى آخر السنة فالمدة المذكورة تقريبية والضابط ما ذكرناه من أنه لا يفتنى أنه تكرر لما مضى حتى لو فرض أن المرة في الأسابيع التى بعد التعريف كل يوم لا تدفع النسيان وجب مرتان كل أسبوع ثم مرة كل أسبوع وزيد في الأول لأن تطلب المالك فيها أكثر وينبى الوارث على تعريف مورثه على المعتمد اهـ شرح الارشاد اهـ زى ومثله في شرح مـ (قوله) وشرط الامام الخ (و) نقل شيخنا عن الامام اعتبار محل وجودها ولم يذكر الزمن اهـ (قوله) فان استوعبها ضمن (هل هو ضمان يدعى لو تلف بأفة بعد الاستيعاب ضمن وينبى أنها كالودل على الوديعة فراجع اهـ سم (قوله) لأنه) أى الكاذب قد يرفعه أى اللاقط إلى من يلزم الدفع بالصفات بالصفات أى إلى قاض يلزم اللاقط بدفع اللقطة لشخص وصفها له من غير إقامة حجة على أنها له شيخنا عشماوى (قوله) ويعرف حقير الخ (الوجه) أنه في غير لقطة الحرم أما هي فتعرف على الدوام وإن كانت

خروج الناس من الجماعات في بلد اللقط أو قريته فإن كان بصحراء ففي مقصده ولا يكلف العدول إلى أقرب البلاد إلى موضعه من الصحراء وإن جازت به قافلة تبعها وعرف ولا يعرف في المساجد قال الشاشي إلا في المسجد الحرام سنة (ولو مفرقة على العادة) أن كانت غير حقيرة ولو من الاختصاص لخبر زيد السابق وقيس بما فيه غيره فيعرفها (أولا كل يوم مرتين (طرفه) أسبوعا (ثم) كل يوم مرة (طرفه) أسبوعا أو أسبوعين (ثم) كل أسبوع) مرة أو مرتين (ثم كل شهر) كذلك بحيث لا ينسى أنه تكرر لما مضى وشرط الامام في الاكتفاء بالسنة المتفرقة أن يبين في التعريف زمن وجدان اللقطة (ويذكر) ندبا اللاقط ولو بنائه (بعض أو صافها) في التعريف فلا يستوعبها ولا يعتمد ما الكاذب فإن استوعبها ضمن لأنه قد يرفعه إلى من يلزم الدفع بالصفات (ويعرف حقير) بقيد زده بقولى (لا يعرض عنه غالبا) متمولا كان أو محتصا ولا يتقدر بشئ.

بل هو ما يغلب على الظن ان فاقده لا يكثر اسفه عليه ولا يطول طلبه له غالبا (الى أن يظن اعراض فاقده عنه غالبا) هو أولى بما عبر به ويختلف ذلك باختلاف المال اما ما يعرض عنه غالبا كبرق وزينة وزبل يسير فلا يعرف (٦١١) بل يستبد به واجده (وعليه مؤنة تعريف

ان قصد تملكها) ولو بعد لقطه للحفظ او مطلقا فهو أعم من قوله ان اخذ تملك (وان لم يملك) لوجوب التعريف عليه وهذا في مطلق التصرف فغيره ان رأى وليه تملك اللقطة له لم يصرف مؤنة تعريفها من ماله بل يرفع الامر للحاكم لبيع جزأ منها وكالتلك الاختصاص وكقصده لقطه للخيانة (والا) أى وان لم يقصد التملك كأن لقط لحفظ وعليه اقتصر الاصل او اطلق ولم يقصد تملكها او اختصاصا (مؤنة التعريف) على بيت مال أو على (مالك) بان يرتبها الحاكم في بيت المال أو يقترضها على المالك من اللقاط أو غيره أو يامر به بصرفها ليرجع على المالك أو يبيع بعضها ان رآه كافى حرب الجال والآخران من زيادتي وانما لم تلزم اللاقط لان الحظ فيه للمالك فقط (واذا عرفها) ولو لغير تملك لم يملكها (الا بلفظ) أو مافى معناه (كنملك) لانه تملك مال بيد فافتقر الى ذلك كالتملك بشراء ويبحث ابن

شياً حقيراً أخذ من اطلاق قولهم لا تجوز لقطته للتملك فليتامل وأظن مر وافق على ذلك اه سم (قوله بل هو ما يغلب على الظن الخ) أى باعتبار الغالب من احوال الناس فلا يردان صاحبه قد يكون شديد البخل فيدوم اسفه على النافه اه ع ش على مر (قوله اما ما يعرض عنه غالبا الخ) لعل محله اذا لم يظهر المالك فحيث ظهر وقال لم أعرض عنه وجب دفعه اليه مادام باقيا وكذا بدله تالفا ان كان متمولا هكذا يظهر ووافق عليه مر اه سم (قوله فلا يعرف) هل ولو في الحرم فيه نظرو ويقرب نعم اه سم (قوله بل يستبد به) أى يستقل به من غير لفظ تملك خلافا لما في شرح الروض فالظاهر مالسكه وادعى عدم الاعراض اخذه اه حلى وعبارة ع ش على مر قوله بل يستبد به واجده وهل يملكه بمجرد الاخذ او يتوقف الملك على قصد التملك او على لفظ او لا يملكه لعدم تموله وينبغي ان لا يحتاج الى تملك لانه بما يعرض عنه اطلقوا انه يملك بالاخذ اه سم على حج انتهت (قوله وعليه مؤنة تعريف الخ) عبارة العباب (فرع) مؤنة التعريف على مر يد التملك وان بداله تركه لا على مر يد الحفظ انتهت وينبغي ان المراد انه اذا بدا له تركه لا تكون مؤنة ما سبق ساقطة عنه لكن لو اراد الحفظ من الآن سقطت المؤنة عنه من الآن فليتامل اه سم (قوله لوجوب التعريف عليه) انظر هذا التعليل مع انه يجب التعريف على من يقصد التملك اه سم (قوله وكقصده لقطه للخيانة) أى مؤنة التعريف عليه وكيف هذا مع انه تقدم او الملتقط للخيانة لا يعرف الا ان يصور بما اذا تاب تامل (قوله فعلى بيت المال) أى قرضا كما قاله ابن الرفعة لكن مقتضى كلامهما انه تبرع واعتمده الاذرعى ويدل عليه قوله او يقترضها على المالك اه شرح مر فلوم يظهر المالك كانت من الاموال الضائعة فيبيعها وكيل بيت المال واللاقط الرجوع على بيت المال بما اخذه منه كمؤنتها اه ع ش عليه (قوله ولو لغير تملك) انظر ما معنى الغاية مع ان الخلاف انما هو في الملتقط للتملك كما صرح به الرافعي في الشرح الكبير فكان المناسب ان يقول ولو للتملك اه زى وقد بصور كلام الشارح بما لو اطلق اه ع ش (قوله لم يملكها الا بلفظ الخ) لو مات بعد التعريف وقبل التملك وله وارث صغير فهل ينتقل اليه حق التملك فها كالارث قال الزركشى محل نظر اقول الوجه ان يقال ينتقل ويتملك له وليه ولو كان لا وارث له تملك الامام فيما يظهر اه عميرة اه سم (قوله واما فى معناه) أى كالكتابة من الناطق واشارة الاخرس اه ع ش (قوله كالتملك بشراء الخ) وكنملك الشفيع قال ابن السمعاني رحمه الله تعالى المعنى فى تملكها بعد السنة انه لما كان اخذها التزام عهدة وفى تركها ضياع لها اثبت الشرع له ولاية التملك ليكون ذلك كالجعل ترغيبا له فى اخذها اه سم (قوله فظهر المالك الخ) فلوم يظهر مالسكه فلا مطالبة بها فى الآخرة لانها من كسبه كما فى شرح مسلم اه شرح مر أى حيث عزم على ردها آورد بذلها اذا ظهر المالك او وارثه اه حل (قوله لزمه ردها له) ومؤنة الرد على الملتقط فان ردها قبل تملكها فتؤنه على مالسكه كما قاله الماوردى اه شرح مر (قوله بزيادتها المتصلة الخ) فى شرح الروض وان حدثت بعد التملك تبعاً للاصل بل لو حدثت قبله ثم انفصلت ردها كنظيره من الرد بالعيب فلو التقت حائلا فحملت قبل تملكها ثم ولدت رد الولد مع الام اه (نتيجه) هل يجب تعريف هذا الولد اذا انفصل مع الام لا لانه لم يلقطه وعلى الاول فهو يكفى ما بقى من تعريف الام فيه نظر اه سم على حج أقول نعم يكفى ما بقى من تعريف الام لانه تابع وبقى ماله انفصل بعد تمام التعريف وقبل التملك فهل يسقط التعريف فيه نظرو والظاهر سقوطه اكتفاء بما سبق من تعريف الام اه ع ش على مر (فرع) حصلت زوائد منفصلة من اللقطة قبل التملك فهل هى كاللقطة حتى يجرى فيها يشرع فسادها منها كاللبن مافى اللقطة التى يسرع فسادها وغير ذلك لا يبعد انها كاللقطة

الرفعة فى لقطة لان ملك كخمر وكتب انه لا بد فيها ما يدل على نقل الاختصاص واطلاق تعريفها يشمل ما يعرف سنة وما يعرف دونها بخلاف تقييد الاصل بالسنة (فان تملكها) فظهر المالك ولم يرض بذلها (ولا تعلق بها حق لازم يمنع بيعها لزمه ردها) له للخبر السابق (بزيادتها المتصلة) وكذا المنفصلة ان حدثت قبل التملك تبعاً للقطة وهذه من زيادتي

(وبارش نقص) لعيب حدث بعد التملك كما يضمنها كلها بتلفها والمالك الرجوع الى بدلها سليمة ولو اراد اللاقط الرد بالارش واراد المالك الرجوع الى البدل اجيب (٦١٢) اللاقط (فان تلفت) حسا او شرعا بعد التملك (غرم مثلها) ان كانت مثلية (او قيمتها)

ان كانت مقومة (وقت تملك) لانه وقت دخولها في ضمانه (ولا تدفع) اللقطة (لدفع) لها (بلا وصف ولا حجة الا ان يعلم اللاقط انها له فيلزمه دفعها له (وان وصفها) له (فظن صدقه جاز) دفعها له عملا بظنه بل بسن نعم ان تعدد الواصف لم تدفع لاحد الابحجة (فان دفعها) له (بالوصف) فثبتت لاخر بحجة (حولت له) عملا بالبحجة (فان تلفت) عند الواصف (فله) اى للمالك (تضمين كل) من اللاقط والمدفوع له (والقرار على المدفوع له) لحصول التلف عنده فيرجع اللاقط بما غرم عليه ان لم يقوله بالمالك فان اقر لم يرجع مؤاخذه له باقراره اما اذا لم يظن صدقه فلا يجوز الدفع له وعمل تضمين اللاقط اذا دفع بنفسه لان الزمه به الحاكم (ولا يحل لفظ حرم مكة) (الحفظ) فلا يحل ان لقط لملك او اطلق والثانية من زيادتي ويجب تعريف لما لقطه به الحفظ لخبر ان هذا البلد حرمه الله لا يلتقط

فليراجع اسم (قوله وبارش نقص) هو ما نقص من قيمتها لكن هل العبرة بقيمتها وقت الالتقاط او وقت التملك او وقت طرو العيب ولو بعد التملك فيه نظر والا قرب الاخير لانه لو ظهر مالها كفا قيل طرو العيب لوجب رد مالها اه ع ش على م ر (قوله حدث بعد التملك) اى لانها الان مضمونة عليه بالقيمة وقبل ذلك امانة اه ح ل (قوله او شرعا) بان تعلقها بحق لازم كالرهن (قوله غرم مثلها او قيمتها) وما بحثه ابن الرفعة اخذ من تشبيهها بالقرض انه يجب فيها له مثل صوري رد المثل الصوري رده الا ذرعى بانه لا يبعد الفرق وهو كذلك لان ذاك تملكه برضا المالك واختياره فروعى وهذا هوى عليه فكان بضمان اليد اشبه اه شرح م ر (قوله ولا تدفع اللقطة الخ) ينبغي ان يكون المراد لا يجوز ان تدفع اخذ من قوله اما اذا لم يظن صدقه الخ نعم ان ظن حقية دعواه فينبغي ان يجوز الدفع له فليتأمل اه سم (قوله نعم ان تعدد الواصف الخ) هذا قد احتج به الشافعى رضى الله عنه على من يقول يجب دفعها للواصف الواحد وهو مالك واحد (فرع) لو تلفت اللقطة فشهدت البيعة على الواصف قبلت ورد بدلها ذكره ابن كجب عن النص اه سم (قوله لم تدفع لاحد) اى لم يجز اه ع ش (قوله حولت له) فلو حصل زوائد منفصلة بين اخذ الواصف لما بين اقامة الاخر الحجة بها فهل هي للملتقط لانه تبين ان اخذ الواصف لاهل لم يكن بحق فلم يخرج عن ملك الملتقط الا بعد اقامة البيعة او هي لمقيم البيعة فيه نظر وعلى الاول فلعل محله اذ لم يقر للواصف بالمالك فليحرر ويتجه انه ان كان الدفع للواصف بعد التملك فالزوائد المذكورة للملتقط او قبله فللمالك فليتأمل (فرع) لو ترك انسان دابة او بعيرا في الصحراء لعجزها عن المشى وعجز المالك عن حملها والمقام عليها فربها رجل واقام عليها حتى قويت كانت على ملك تاركها ولا يرجع بما اتفق عليها كالج عاج عبد رجل اشرف على الهلاك حتى برى او استنقذ ماله من حرق او غرق كذا في الناشري واقول مثله ما يلفظه البحر بما غرق فيه وعجز مالكه عن تخليصه والمقام على الشط الى ان يلفظه فهو على ملك مالكه فليتأمل اه سم (قوله والمدفوع له) اى لانه بان اخذ ملك غيره وخرج بدفع اللقطة ما لو تلفت عنده ثم غرم للواصف قيمتها فليس للمالك تعريضه لان ما اخذه للملتقط لا للمدعى اه شرح م ر وقوله فليس للمالك تعريضه اى وانما يغرم الملتقط بدلها وترجع الملتقط به على من تلفت تحت يده اه ع ش (قوله ان لم يقر) اى اللاقط له اى المدفوع له بان يقول هي ملكك وهذا يدعيها ظلتا نامل (قوله فان اقر لم يرجع الخ) وفارق ما لو اعترف المشتري للبائع بالملك ثم استحق المبيع فانه يرجع عليه بالثمن لانه انما اعترف له بالملك ثم عاف عذر بالاقرار اعتراف المستند اليها بخلاف الوصف فكان مقصرا بالاقرار اعتراف المستند اليه اه شرح م ر (قوله ولا يحل لقط حرم مكة) والحق به بعضهم عرفة ومضى ابراهيم لانهما وان كانا من الحل الا انهما مجتمع الحاج جيبهم اه ح ل (قوله الحفظ) اى ولا يصح تملكه ولو بعد سنين كما يدل له قوله فيما ياتي والمراد التعريف على الدوام اذا اللقطة انما تملك بعد التعريف هذه لا غاية له نامل (قوله ويجب تعريف لما لقطه فيه) فان ايس من معرفة مالكه فينبغي ان يكون ما لاضاعا امره ليت المال اه ع ش على م ر (قوله اى لمعرف) واما الطالب فيقال له الناشد تقول نشدت الضالة اذا طلبتها وانشدتها اذا عرفتها واصل الانشاد والنشدر رفع الصوت والمعنى لا تحل لقطتها الا لمن يريد ان يعرفها فقط فاما من اراد ان يعرفها ثم يملكها فلا اه فتح الباري اه شوبرى وفي المصباح نشدت الضالة نشدا من باب قتل طلبتها وكذا اذا عرفتها والاسم نشدة ونشدان بكسرهما وانشدتها بالالف عرفتها ونشدتك الله وبالله انشدتك ذكرتك واستعطمتك واسالتك به مقصدا عليك اه (قوله والسرفى ذلك الخ) قضية هذا التعليل ان تكون عرفات كذلك وفيها خلاف قال م ر والمعتدان عرفات كغير الحرم والعلة الحرمية مع ما ذكره الشارح فهي مركبة اه سم

كتاب

لقطة الامن عرفها وفي رواية البخارى لا تحل لقطته الا لمنشداى لمعرف والمعنى

على الدوام والافسائر البلاد كذلك فلا تظهر فائدة التخصيص وتلزم اللاقط اقامة التعريف او دفعها الى الحاكم والسرفى ذلك

أن الله تعالى جعل الحرم مثابة للناس يعودون إليه فربما يعود مال كذا أو نائبه وخرج (٦١٣) بزيادتي مكة حرم المدينة فهو كسائر البلاد

في حكم القطة

(كتاب اللقيط)

ويسمى ملقوطا ومنبوذا ودعيا والاصل فيه مع ما يأتي قوله تعالى واقتلوا الخيرو قوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وأركان اللقط الشرعي لقط ولقيط ولاقط وكما تعلم بما يأتي (لقطة) أي اللقيط (فرض كفاية) لقوله تعالى ومن أحيانا فكلنا أحياء الناس جميعا ولأنه آدمي محترم فوجب حفظه كالمضطر إلى طعام غيره وفارق اللقطة حيث لا يجب لقطها بأن المقلب فيها إلا كتاب والنفس تميل إليه فاستغنى بذلك عن الوجوب كالنكاح والوطء فيه (ويجب إشهاد عليه) أي على اللقط وإن كان اللاقط ظاهر العدالة خوفا من أن يسترقه وفارق الأشهاد عليه الأشهاد على لقط اللقطة بأن الغرض منها المسال والأشهاد في التصرف المالي مستحب ومن اللقيط حفظ حرية ونسبه فوجب الأشهاد كافي النكاح وبأن اللقطة يشع أمرها بالتعريف ولا تعريف في اللقيط (وعلى مامع اللقيط) نعا له ولئلا يتملكه فلترك الأشهاد ثبت له ولاية الحضنة وجاز نزع منه قاله في الوسيط وإنما يجب الأشهاد

(كتاب اللقيط)

أي كتاب يبين فيه حقيقته وما يفعله به وإسلامه وحرية وليس في الترجمة مجاز الأول في قوله أي اللقيط واللقيط فعيل بمعنى مفعول سمي لقيطا وملقوطا باعتبار أنه يلقط ومنبوذا باعتبار أنه ينبذ وتسميته بذلك قبل أخذه وإن كان فيه مجاز الأول لكنه صار حقيقة شرعية وكذا تسميته منبوذا بعد أخذه بناء على زوال الحقيقة بزوال المعنى المشتق منه اه شرح مر أي فهو مجاز لكن باعتبار ما كان اه ع ش (قوله ودعيا) أي متركا إذا دعه الترك وفي المصباح الدعوة بالكسر في النسب يقال دعوته بابت زيدا دعوت الولد زيدا وقال الأزهري الدعوه بالكسر ادعاء الولد يقال هو دعى بين الدعوة بالكسر إذا كان يدعى لغير راسه أو يدعيه غير أبيه فهو فاعل من الأول ومفعول من الثاني اه (قوله مع ما يأتي) أي مع قوله تعالى ومن أحيانا فكلنا أحياء الناس جميعا (قوله ولو كان اللقط للشرعي الخ) دفع هذا ما يلزم على كلامه من كون الشيء ركنا لنفسه لأنه جمل اللقط من أركان اللقط وحاصل الدفع الذي جعل ركنا هو اللقط اللغوي بمعنى مطلق الأخذ والأول هو اللقط الشرعي (قوله فرض كفاية) أي ولو على فسقه عليه فيجب عليهم الالتقاط ولا تثبت الولاية لهم أي بمعنى أن للغير انتزاعه منهم ولعل سكوتهم عن هذا العلم من كلامهم اه ع ش على مر ومحل كونه فرض كفاية إذا علم به أكثر من واحد ولا كان فرض عين ولا يخفى أن هذا شأن كل فرض كفاية اه حل (قوله لقوله تعالى ومن أحيانا الخ) أي لأن أحيائها سقط الحرج عن الناس فأحياءهم بالنجاة من العذاب اه حل وهذا دليل على كونه كفايا يقطع النظر عن الوجوب والتدب وقوله ولأنه الخ دليل على الوجوب وكان الأنسب العكس لكن راعى الاهتمام بالولاية تأمل واصل الأحياء إدخال الروح في الجسد وليس المراد هنا ذلك وإنما المراد التسبب في دوام الحياة وهو دفع الضرر عنها المؤدى إلى الهلاك وقوله فكلنا أحياء الناس جميعا أي بدفع الأثم عنهم فعنى الأحياء الأول غير معنى الأحياء الثاني اه ع ش (قوله حيث لا يجب لقطها) أي على الإطلاق ولا فقد بينا أنه قد يجب اه سم (قوله فاستغنى بذلك عن الوجوب) أي عن وجوب لقط اللقطة اكتفاء بميل النفس إلى المترتب عليه وهو الاكتساب وقوله كالنكاح والوطء فيه أي لما كان القصد من النكاح أي العقد التمتع بالوطء وغيره والنفس تميل إليه أي الوطء اكتفى الشارع بذلك عن إيجاب العقد اكتفاء عنه بدعية النفس إلى المترتب عليه اه زيادة بالمعنى اه (قوله ويجب إشهاد عليه) أي لرجلين ولو مستورين لأنه يعسر عليه إقامة العدلين ظاهر أو باطنا اه ع ش على مر (قوله وإن كان اللاقط ظاهر العدالة) أي ولو كان عدلا ثابت العدالة فالمراد غير المشهور اه حل وعبارة ع ش قوله وإن كان اللاقط ظاهر العدالة أي ثابتا بان ثبت بالمركبين واشتهرت حملا للقط على فرد الكمال فغيره كستور العدالة من باب أولى انتهت (قوله تبعاله) عبارة شرح مر وإنما وجب أي الأشهاد على مامعه أي اللقيط بطريق التسمية له فلا ينافيه مامر في اللقطة انتهت أي من أنه يسن الأشهاد عليها ولا شك أن مامعه من جملة اللقطة وقياس مامر في اللقطة من امتناع الأشهاد إذا خاف عليها ظاهرا اه هنا كذلك اه ع ش عليه (قوله لم تثبت له ولاية الحضنة) أي إلا أن تاب وأشهد فيكون التقاطا جديدا من حيث قد كآبخته السبكي مصرحا بان ترك الأشهاد فسق اه شرح مر (قوله وجاز نزع منه) أي وجب لأنه جواز بعد امتناع اه حل وعبارة ع ش أي وجب على القاضي نزعها فهو جواز بعد منع فيصدق بالواجب انتهت (قوله واللقيط صغير) لم يقل طفل وفي النخبة وهو أي اللقيط شرعا طفل نبذ الخ ثم قال وذكر الطفل للغالب إذ الأصح أن المميز والمجنون يلتقطان لاحتياجهما إلى المتعهد اه وقضيته أن المميز لا يقال له طفل وفيه أن الطفل يقال على الصغير إلى أن يبلغ فليتأمل وكتب عليه أيضا فان قيل كان الأولى ذكر تعريفه قبل ذكر حكم لقطه بان يقول عقب قوله كتاب اللقيط مانعه هو صغير الخ مع الاختصار قلت ذكره هنا لمناسبة قوله بعده واللاقط حرا الخ فليتأمل اه شوبري (قوله منبوذا الخ) ليس

فيما ذكر على لاقط بنفسه أما من سلبه له الحاكم فالأشهاد مستحب قال الماوردي وغيره (واللقيط صغير أو مجنون منبوذ لا كافل له) معلوم

ولو عيذا الحاجة إلى التمهيد
وقولي وعلى مالي آخره من
زيادتي (واللاقط حر
رشيد عدل) ولو مستورا
(فلو لقطه غيره) بمن به رق
ولو مكاتب أو كفرا أو صبا
أو جنون أو فسق أو سفه
(لم يصح) فينزح اللقيط منه
لأن حق الحضنة ولاية
وليس من أهلها (لكن
لكافر لقط كافر لما بينهما
من الموالاة) فان اذن لرفيقه
غير المكاتب (في لقطه
(أو اقره) عليه) فهو
اللاقط (ورفيقه نائب
عنه في الاخذ والتربية إذ
يده كيده بخلاف المكاتب
لاستقلاله فلا يكون السيد
هو اللاقط بل ولا هو أيضا
كما علم بما مر فان قال له
السيد التقط لي فالسيد هو
اللاقط والمبعض كالرفيق
إلا إذا لقط في توبته فلا
يصح كما قاله الروياني
والتقييد بغير المكاتب من
زيادتي (ولو ازدحم اهلان)
للقط على لقيط (قبل اخذه)
بان قال كل منهما انا اخذه
(عين الحاك من يراه) ولو
من غيرهما لا لاحق لواحد
منهما قبل اخذه (أو بعده)
أي بعد اخذه (قدم سابق)
لسبقه باللقط ولا يثبت
السبق بالوقوف على رأسه
بغير اخذه (وان لقطاه
معافى) يقدم (على فقير)
لأنه قد بواسيه بماله

بقيد اخذه مثله ما اذا كان ماشيا وليس معه أحد اه شيخنا (قوله ولو عيذا) أي إن خيف ضياعه اه شرح مر
ومفهومه انه لو لم يخف ضياعه لم يجب التقاطه بل يجوز ونقل سم عن حج عن شرح البهجة ما يفيد الوجوب
مطلقا وقوله ولو مستورا أي ولو كان غريبا اه ع ش (قوله وقولي وعلى مالي) أي إلى قوله لا كافل
له (قوله واللاقط حر رشيد عدل) عبارة الاصل عدل رشيد قال في التحفة وقضية كلامه وجود العدالة
مع عدم الرشد ولا ينافيه خلافا لمن ظنه اشتراطهم في قبول الشهادة السلامة من الحجر لأن العدالة السلامة
من الفسق وان لم تقبل معها الشهادة والسفيه قد لا يفسق اه شوبري (قوله حر رشيد عدل) ظاهره ولو
أعنى أو غير سليم كاجذم وأبرص ويبحث الأذرعى انه لاحق لها في الحضنة ولا لأعنى واعتمده شيخنا
كالحضنة اه حل وقوله انه لاحق لها في الحضنة كذا في كثير من نسخه ولعل صوابه انه لاحق لها فيه
أو في ولايته أو في تربيته وعبارة شرح مر والوجه كما بحثه الأذرعى اعتبار البصر وعدم نحو برص إذا
كان الملتقط يتعهد بنفسه كافي الحضنة انتهت (قوله ولو مستورا) لكن في نكت التنبيه أنه لو أراد سفرا
فلا بد من العدالة الباطنة إذا كان يتعهد بنفسه واعلم انه لا يحتاج في اللفظ إلى إذن الحاكم نعم لو أراد نقله
من يد لغيره توقف على ذلك اه وعبارة الروض وكذا من لم يختبر وظاهره الأمانة أي لا ينزع عنه ان سافر
به ويراقب في الحضر سرا اه سم (قوله فينزح اللقيط منه) والنازع له الحاكم كما قاله شارح التعجيز اه
شرح مر اه ع ش (قوله لكن لكافر) أي عدل في دينه اه شرح مر (قوله لما بينهما من الموالاة) أي
في الجملة وان اختلفت ملتتهما كيهودي ونصراني وذمي لحربي دون العكس اه حل (قوله فان اذن لرفيقه
الح) هذا تقييد لقوله لم يصح من حيث تعليقه بالرفيق كان قال له خذوه وإن لم يقل لي فيما يظهر خلافا لما يوهمه
كلام الشارح اه شوبري (قوله كما علم بما مر) أي من اشتراط حرية اللاقط اه سم اه ع ش والاحسن
ان يقال المراد بما مر الغاية في قوله فلو لقطه غيره إلى قوله ولو مكاتب اه (قوله والمبعض كالرفيق) أي لانه
ليس من أهل الولاية وإن كان في نوبته فان اذن له السيد كان له كافي العباب اه شوبري وعبارة شرح مر
ولو اذن لمبعض ولا مهايأة أو كانت والتلفظ في نوبة السيد فكالمقتضى ان نوبته المبعض فباطل في اوجه
الوجهين انتهت (قوله ولو ازدحم اهلان الح) فلو كان احدهما غير اهل فهو كالعدم ويستقل الادل به
فما في ابن قاسم على المنهج من ان الادل له نصف الولاية وبين الحاكم من يتولى النصف الآخر لا يخفى ما فيه
ويؤيد ان الحق لا يثبت لاكثر من واحد ما سياتي من انهما لو تنازعا اقرع ولو كان الحق يثبت لاكثر من
واحد شرك بينهما اه ع ش على م ر (قوله من يراه ولو من غيرهما) قضيته انه ليس له جعله تحت يدهما معا
وعليه فقديوجه بأن جعله تحت يدهما قد يؤدي إلى ضرر الطفل بتواكهما في شأنه وحينئذ فالقياس انه لو
ازدحم عليه كامل وناقص لصبا وغيرهما اختص البالغ به ولا يشرك الحاكم بينهما وبين غيره فيه لكن في
سم على حج ان الحاكم ينزع النصف من غير الكامل ويجعله تحت يده من الكامل المزاحم له وغيره
اه ع ش على م ر (قوله بغير اخذه) ويتردد النظر فيما لو سبق بوضع يده على يده أو بجره على
الأرض من غير اخذه هل يثبت به حق أو لا وظاهر تعبيرهم بالاخذ يقتضي الثاني لكن الذي يتجه
في الجرائنه كالاخذ لان المدار على الاستيلاء وهو يحصل بالجر لا بمجرد وضع اليد من غير اخذ اه
تحفة اه شوبري (قوله وان لقطاه معا الح) اسقط المتن مرتين ذكرهما الحلبي بقوله وان لقطاه
معا قدم مقيم بمحل وجده على من يسافر به ولو إلى بلدان كانا مسافرين قدم بلدي على قروي
لان البلد ارفق به فان استويا قدم غنى أي غنى الزكاة فان تفاوتا في العالم يقدم الاغنى ويقدم
الجواد على البخيل اه حل (قوله فقنى) أي ولو بخيلا ومستور العدالة على فقير ولو سنيا أو
باطن العدالة فقوله وعدل على مستور أي إن استويا في الغنا أو الفقر لئلا يتكرر (قوله لانه قد يواسيه
بماله) وعبارة شرح مر لانه ارفق به غالبا وقد يواسيه بماله وبقولي غالبا اندفع ما للأذرعى هنا ولا عبرة

(وعدل) باطنا (على مستور) احتياطاً للقيط (ثم) ان استويا في الصفات وتشاحا (اقرع) بينهما اذ لا مرجح لاحدهما على الآخر ولو ترك أحدهما حقه قبل القرعة انفرد به الآخر وليس لمن خرجت القرعة له ترك حقه للآخر كما ليس للبكر دقل حقه الى غيره ولا يقدم مسلم على كافر في كافر ولا رجل على امرأة (وله) اي للاقط (نقله من بادية لقريّة) ونقله (٦١٥) (منهما) اي من بادية وقريّة اي من كل

منهما (بلد) لانه ارفق به (لا عكسه) اي لا نقله من قرية لبادية او من بلد لقرية أو بادية لخشونة عيشهما وفوات العلم بالدين والصناعة فيهما نعم له نقله من بلد أو من قرية لبادية قرية يسهل المراد منها على النص وقول الجمهور (و) له نقله (من كل) من بادية وقريّة وبلد (لمثله) لا تنفاه ذلك لا لما دونه وذكر حكم القرية جواز نقل البلدى له من بادية لثلاثها من زيادتي ومحل جواز نقله إذا من الطريق والمقصود وتواصلت الاخبار واختبرت امانة اللاقط (ومؤنه) هو اعم من قوله ونفقه (في ماله العام كوقف على اللقطاء) او لو صيته لهم (او الخاص) وهو ما اختص به (كثياب عليه) ملفوفة عليه او ملبوسة له او مغطى بها (او تحته) مفروشة (ودنانير كذلك) أي عليه أو تحته ولو مشورة (ودار هو فيها وحده) وحصة منها ان كان معه فيها غيره لان له يدا واختصاصا كالبالغ والاصل الحرية عالم يعرف غيرها وقولي وحده من زيادتي (لامال مدفون)

يتفاوتهما في الغنا لا ان تميز احدهما به وسخا وحسن خلق كما يحتمل بعضهم وظاهر انه يقدم الفنى على الفقير وإن كان الاول بخيلا انتهت (قوله وعدل على مستور) صادق مع فقر العدل وغنا المستور وهو المتجه لان مصلحة العدل باطنا ارجح من مصلحة الغنا مع السر إذ قد لا يكون عدلا في الباطن ويسترقه لعدم الديانة المانعة له اسم على حج اعم من على مر (قوله وليس لمن خرجت القرعة له الخ) اي فياثم وهل يسقط حقه ام لا فيه نظروا الظاهر الثاني به القاضي لانه بالتقاطه تعين عليه تربيته اه ع ش على مر (قوله ولا يقدم مسلم على كافر) مالا كان المسلم بالنسبة للكافر كالمعدل بالنسبة للمستور لمزيد مزية عدالة المسلم كمزيد مزية العدل باطنا اه سم على حج اقول وقد يقال المستور قد يكون فاسقا باطنا فلا يكون اهلا للالتقاط بخلاف الكافر العدل في دينه فان اهلية الالتقاط محققة فكان مع المسلم كسليمين تفاوتنا في العدالة المحققة او الغنا اه ع ش على مر (قوله ولا رجل على امرأة) اي الامرضة في رضيع فتقدم على الرجل كما يحتمل الا ذرعى والا خلية فتقدم على المتزوجة كما يحتمل الزركشى اه شرح مر اه ع ش (قوله وله نقله من بادية الخ) أي ولا فرق في النقل بين كونه للسكنى او غيرها كقضاء حاجة اه وعبارة مر في شرحه وسواء كان السفر به للنقل ام غيرها كما قاله المتولي واقراد البادية خلاف الحاضرة وهي العمارة فان قلت فقرية او كبرت قبل او عظمت فدينه او كانت ذات زرع وخصب فريف انتهت وقوله فريف قضيته اعتبار العمارة في مسمى الريف وظاهر ما تقدم في باب المناهي خلافة الا ان يقال تسميتها عمارة باعتبار صلاحيتها للزرع ونحوه ويؤيده ما في احياء الموت من تسمية تهيئة الارض للزراعة ونحوها عمارة اه ع ش عليه (قوله والمقصود) هذه الكلمة ليست في نسخة المؤلف وهي في كثير من النسخ اه حل (قوله كوقف على اللقطاء) وانما صح الوقف مع عدم تحقق وجوده لان الجهة لا يشترط فيها تحقق الوجود بل يكفي امكانه كما دل عليه كلامهم ونبه عليه الزركشى واطافة المال العام اليه لاستحقاقه الصرف عليه منه والافه يجوز اذ هو حقيقة للجهة العامة وليس مملوكا له واقاد السبكي عدم الصرف له من وقف الفقراء لان وصفه بالفقر غير محقق فيه لكن خالفه الا ذرعى اكتفاء بظاهر الحال من كونه فقيرا او هو وجه اه شرح مر (قوله او الخاص) قضية كلامه التخيير بين الخاص والعام والاوجه كما افاده بعض المناخرين تقديم الثاني على الاول فان حملت او في كلامه على التنويع لم يرد ذلك اه شرح مر والمعنى مؤنه اما في ماله العام او في ماله الخاص قال الرشيدى إلا انه لا يعلم ايها المقدم اه إلا ان يقال هذا معلوم من خارج وهو ان الخاص مقدم كما في الزيادة (قوله ودار هو فيها) اي مثلا ومثله الخانوت وقوله وجده فان وجد فيه غيره كلفيطين او لقيط وغيره فلهما ولا يحكم له بيستان وجد فيه بخلاف الدار لان سكناها تصرف والحصول في البيستان ليس تصرفا ولا سكنى وقضية التعليل انه لو كان يسكر عادة فهو كالدار هو كذلك ولا بضیعة وجد فيها والمراد بها المزرعة التي لم تجر عادة بسكناها والمراد يكون ما ذكر له صلاحية للتصرف فيه ودفع المنازع له لانه طريق للحكم بصحة ملكه ابتداء فلا يسوغ للحاكم بمجرد ذلك ان يقول عندي انه ملكه اه شرح مر وقوله فلا يسوغ للحاكم الخ وقائدة ذلك انه لو ادعاه احد بينة سلم له اه ع ش عليه (قوله بخلاف الموضوع بقرب المكلف الخ) يؤخذ من هذا انه لو نازع هذا المكلف غيره فالقول قول المكلف وتقدم بيته لان البدلة تامل اه سم (قوله ولو محكوما بكفره) اي لان فيه مصلحة للمسلمين إذا بلغ بالجزية اه شرح مر (قوله يقتض عليه) اي على الطفل لا على بيت المال ثم رايت في الخطيب على المنهاج ما نصه اي وان لم يكن ولو تحته أو كان فيه أو مع اللقيط رقعة مكتوب فيها أنه له كالمكلف نعم ان حكم بان المكان له فهو له مع المكان (و) لا مال (موضوع بقربه) كالعيادة عنه بخلاف الموضوع بقرب المكلف لان له رعاية (ثم) ان لم يعرف له مال عام ولا خاص ولو محكوما بكفره بان وجد يولد كافر لبس بها مسلم فؤنه (في بيت مال) من سهم المصالح (ثم) ان لم يكن فيه مال او كان ثم ما دام (يقتض عليه جاك) وهذا من زيادتي

ولو تحته أو كان فيه أو مع اللقيط رقعة مكتوب فيها أنه له كالمكلف نعم ان حكم بان المكان له فهو له مع المكان (و) لا مال (موضوع بقربه) كالعيادة عنه بخلاف الموضوع بقرب المكلف لان له رعاية (ثم) ان لم يعرف له مال عام ولا خاص ولو محكوما بكفره بان وجد يولد كافر لبس بها مسلم فؤنه (في بيت مال) من سهم المصالح (ثم) ان لم يكن فيه مال او كان ثم ما دام (يقتض عليه جاك) وهذا من زيادتي

(ثم) إن عسر الاقتراض وجبت (على موسرينا) أي المسلمين (قرضا) بالقاف عليه أن كان حرا أو الأفعلى سيده والمعنى على جهة الغرض فالنصب بنزع الخافض والتقييد باليسار من زيادتي (واللاقطلة استقلال بحفظ ماله) كحفظه (وإنما يمونه منه باذن حاكم) لأن ولاية المال لا تثبت لغير أب وجد من الأقارب فالاجنبى أولى (ثم) إن لم يجده ماله (بإشهاد) وهذا من زيادتي فإن ماله بدون ذلك ضمن (فصل) في الحكم بإسلام اللقيط وغيره بتبعية أو بكفرهما كذلك (اللقيط مسلم) تبعاً للدار وما الحق بها (وإن استلحقه كافر) هو أولى من قوله ذمى (بلاينة) بنسبه هذا (إن وجد بمحل) ولو بدار كفر (به مسلم) يمكن كونه منه ولو أسيرا منتشرا أو تاجرا أو مجتازا تغلبا للإسلام ولأنه قد حكم بإسلامه فلا يغير بمجرد دعوى الاستلحاق (و) لكن لا يكفي اجتيازه بدار كفر) بخلافه بدارنا لحرمتها ولو نفاه المسلم قبل في نفي نسيه لأن نفي إسلامه أما إذا استلحقه الكافر بيينة أو وحد اللقيط بمحل منسوب للكفار ليس

في بيت المال شيء أو كان ثم ما هو أهم من ذلك كسد ثغر يعظم ضرره لو ترك أو حالت الظلمة دونه اقتراض له الإمام من المسلمين في ذمة اللقيط كما مضى إلى الطعام فإن تعذر الاقتراض قام المسلمون بكفايته قرضا أخاه ع ش على م (قوله ثم على موسرينا) والأوجه ضبطهم بمن يأتي في نفقة الزوجة فلا يعتبر قدرته بالكسب وإذا لم يمتهم وزعها الإمام على ميسير بلده فإن شق فعله من يراه الإمام منهم فإن استوروا في نظره تخير وهذا إذا لم يبلغ اللقيط فإن بلغ فنسبهم الفقراء أو المساكين أو الغارمين فإن ظهر له سيده أو قريب رجع عليه وإن ضعفه في الروضة وما توزع به من سقوط نفقة القريب ونحوه بمضى الزم من يرد بما سيأتي أنها تصير ديناً بالاقتراض اشرح م (قوله بنزع الخافض) كان الأنسب بما قبله أن يقول على التمييز (قوله) ولللاقطلة استقلال بحفظ ماله) أي حيث كان عدلا بحيث يجوز إيداع مال اليتيم عنده ولم يخف عليه عنده من استيلاء ظالم احل (قوله باذن حاكم ثم بإشهاد) ويكتفى كل من الاستئذان والإشهاد في المرة الأولى على المعتمد فلا يجب أن في كل مرة احل وع ش وكتب على م ما نصه أي ويصدق في قدر الاتفاق أن كان لاتفا به ويؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي أن رجلا اذن لوالده زوجته في الاتفاق على بنته وولدها في كل يوم خمسة أنصاف من الفضة العددية مدة غيبته ثم أن الشهود شهدوا بأنه انفق ما اذن له في انفاقه وهو الخمسة أنصاف جميع المدة لم يتعرضوا لكونهم شاهدوا الاتفاق في كل يوم وهو أن الحق يثبت بشهادتهم وإن لم ينصوا على أنهم رأوا ذلك في كل يوم ويجوز لهم الإقدام على ذلك لرؤية أصل النفقة منه والتعويل على القرائن الظاهرة في أداء النفقة اه (قوله ثم إن لم يجده) أي في مسافة قريبة وهي مادون مسافة العدوى ويحتمل أن المراد ما يجب طلب الماء منه بأن كان بجدا القرب اه ع ش وقوله وهي مادون مسافة العدوى كتب عليه معتمد (قوله مائة بإشهاد) أي في المرة الأولى على المعتمد وقيل في كل مرة وجرى عليه حج اه حل (قوله بدون ذلك) أي مع القدرة على الإشهاد اه حل (فصل في الحكم بإسلام اللقيط) أي وما يتبع ذلك كالحكم بكفره بعد كاله اه ع ش على م (قوله أو بكفرهما كذلك) أي تبعية فالصور أربعة وحاصل ما يؤخذ من كلامه أن إسلام اللقيط بتبعية الدار وكفره بتبعية الدار تارة وتبعية الأصول أخرى وأما إسلام غيره فتبعية أصله أو سايه وكفره بتبعية أصله وتارة قوله تبعية أي للدار في اللقيط والسابى أو للأصول في غيره وقوله كذلك أي للدار تارة وللأصول أخرى في اللقيط وتبعية للأصول في غيره اه (قوله تبعاً للدار) أي دار الإسلام ومنها ما علم كونه مسكناً للمسلمين ولو في زمن قد سم فعلب عليه الكفار كقرطبة نظر الاستيلاء القديم لكن نقل الراقعي عن بعض المتأخرين أن محله أن لم يتمتعوا منها والافهى دار كفر واجاب عنه السبكي بأنه يصح أن يقال إنها صارت دار كفر صورة لاحكام ومنها دار فتحها المسلمون واقرروها يد كفار صلحا اشرح م (قوله أو ما الحق بها) وهو المكان الذي به مسلم (قوله وإن استلحقه كافر) أي لا احتمال أن يكون من شبهة بوطه مسلمة فيكون مسلماً تبعاً لاه للقاعدة المشهورة اه حل (قوله أيضاً وإن استلحقه كافر بلاينة) أي فيحكم بلحق النسب له مع بقاء الولد على إسلامه اه شيخنا (قوله بلاينة بنسبه) أما بها ولو من محض النسب الوالد وكفره اه شيخنا وعبارة سم قوله بلاينة أي بخلافه بالبينة فإنه يحكم بكفره تبعاً وعلل هذا بأن الإسلام بالدار حكم باليد والبينة أقوى من اليد المجردة وقال الزركشى يحتمل أن يقال ثبوت نسبه لا يقتضى تغير الحكم بإسلامه كما إذا حكم بإسلامه تبعاً للسابى ثم لحقه أحداً وبه لا يؤثر وإن كان لو فرض مقارنته في السبى لمنع انتهت (قوله ولو بدار كفر) أي أصلها دار إسلام بان كانت دار إسلام أو لا وافرروا هم عليها بالجزية أو الصلح اه وعبارة سم قوله ولو بدار كفر قال الزركشى المراد بهما استولى الكفار عليها من غير صلح ولا جزية ولم تكن للمسلمين قبل ذلك (فرع) ذمى ات بولد من زنا نقل ابن حزم في كتاب الجهاد أنه مسلم تبعاً للدار اه وافق شيخنا م بخلافه لأنه لا تبعية لأحد

الاصول والاسباب والادار لان تبعيتها في مجهول الحال وهذه الجهات الثلاث هي الجهات التي جعلها الاصحاب اسما بالحكم بالاسلام لكن شيخنا الطيلاوي رحمه الله تعالى مشى عليه اه (قوله ايضا ولو بدار كفر) تعميم في الظرف اعني قوله بمحل فهو متعلق بوجد (قوله به مسلم) دار الاسلام يكتفي بجواز المسلم فيها في اسلام اللقيط بخلاف دار الكفر لا يكتفي فيها بجواز المسلم اه مر اه سم (قوله ولو اسير منشرا) اي غير مقيداه ع ش (قوله او مختارا) هذا مع قوله بعد ولكن لا يكتفي اجتيازه بدار كفر قد يتناقض لان الاول يدل على الاكتفاء بالاجتياز والثاني يدل على عدم الاكتفاء بذلك قال مر فتحمل دار الكفر في الاول يدل على ما اصلها دار سلام و اقول اسهل من هذا ان الاول عام مخصوص بالثاني اه سم (قوله ولا يكتفي اجتيازه الخ) بل لا بد من اقامته وامكان اجتماعه بام الولد عادة وقوله بدار كفر وهي التي امتولى عليها الكفار من غير صلح ولا جزية ولم تكن للمسلمين قبل ذلك وقوله بخلافه بدارنا اي فاننا نكتفي فيها بذلك كما نكتفي بما اذا لم يكن مختارا وكتب ايضا حيث اكتفي فيها بالاجتياز فالاجتياز السابق في غير دار الكفر اه ح ل وعبارة شرح مر ولا يكتفي اجتيازه بدار كفر بل لا بد من السكنى والمراد بالسكنى هنا ما يقطع حكم السفرو هو اربعة ايام غير يوم الدخول والخروج قاله الا ذرعي بخلاف بل ينبغي الا كفاء بلبث يمكن فيه الوقاع وان ذلك الولد منه قال وقضية اطلاقهم اه لو كان مسلم واحد بمصر عظيم بدار حرب و وجد فيه كل يوم الف لقيط مثلا حكم بالسلامهم وهذا ان كان لاجل تبعية الاسلام كالسابق فذاك او لا يمكن كونهم منه ولو على بعد وهو الظاهر فيه نظرو لا سيما اذا كان المسلم الموجود امر اء انتهت (قوله بدار كفر) اي اصلها دار كفر فلا يخالف ما قبله اذ ذاك مفروض في دار كفر اصلها دار اسلام والمراد بدار الكفر ما استولوا عليها من غير جزية ولا صلح ولا اصلها دار اسلام وما عداه دار اسلام اه (قوله اما اذا استلحقه الكافر بيعة) شمل كلامه ما لو تمحضت البيعة لثبوت وهو الاوجه من وجهين والا قرب اعتبار الحاق القائف لانه حكم فهو كالبيعة بل اقوى اه شرح مر وهذا اشارة للحكم بكفره بتبعية الاصول (قوله بمحل منسوب للكفار) هذا اشارة للحكم بكفره بتبعية الدار (قوله تبعا لاحد اصوله) يشمل ما لو كان اسلام احدا لاصول بتبعية السابى المسلم وكان الولد كافر ايجنونا مقيا بدار الكفر ولا مانع من ذلك كما وافق عليه مر اه سم (قوله وان كان ميتا) اي بشرط نسبته اليه نسبة تقضى التوارث ولو بالرحم فلا يراد آدم ^{عليه السلام} اه شرح مر لانه لو نظر اليه لكان كل الناس مسلمين بالتبعية له لان كل شخص منسوب اليه لكن نسبة لا تقتضى التوارث ولكن ضابط بالنسبة التي تقتضى التوارث لم يظمر ولم يعلم من كلامه ولعله ما ياتي في الوصية بان يقال هنا المراد بالاصل ما ينسب للشخص اليه من جهة الآباء او الامهات ويعد قبيله كما يقال بنو فلان فن فوق الجد الذي حصلت الشهرة به والنسبة له لا يعتبر اه (قوله ولو غير مكلف) تدفهم هذا انه لو اسلم الجد ومات والاب حي كافر له ولد بالغ كافر ثم جن هذا الولد انه لا يتبع الجد حيث تد واظن الوجه انه يتبع فليراجع ثم رايت مر وافق على انه يتبع ثم رايت في التجريد اذا بلغ عافلا ثم اسلم احدا بويه ثم جن فلا يتبعه في الاسلام قاله القاضي اه (قائدة) في التجريد لو سباه ذى لم يحكم باسلامه فلو سبى ابواه ثم اسلم فلم يصير مسلما باسلامهما قاله الحلبي وينتظم منه لغز فيقال طفل محكوم بكفره اسلم ابواه ولم يتبعهما في الاسلام اه فانظر هل هذا الخصوص السى اولا حتى لو باعه هذا الذى لمسلم ابواه لا يصير مسلما ايضا فيكون كونه مملوكا مانعا من تبعية احدا صوله فليراجع ثم رايت مر قال المعتمد خلاف ما قاله الحلبي اه سم (قوله لان تبعية احدهم) اي في الكفر وهذا اشارة للحكم بكفر الغير بالتبعية ولا تكون الا لاحد الاصول بخلاف تبعية الاسلام تكون له والسابى (قوله فلا يحكم باسلام مسيه) اي وان اسلم السابى بعد مسيه ح ل (قوله لان الدار لا تؤثر فيه) اي في السابى (قوله نعم هو على دين سايه) فلو كان يهوديا او نصرا انيا صار هو كذلك وان كان ابواه مجوسيين او ثنيين ومن هنا يتصور عدم الاتفاق بين الابوين والاولاد او بعضهم في التهود والتنصر وهذا لا ينفعل في صورة ذكره هاتى القرائن يستشكل تصويرها فراجعها وتاملها (فرع) سباه كافر ثم بعد انقضاء الامر واستقرار الحال والرجوع الى الوطن اسلم الكافر فهل يتبعه قال مر بخلاف ليراجع

به مسلم فهو كافر (ويحكم باسلام غير لقيط صبي او مجنون تبعا لاحد اصوله) بان يكون احدا اصوله ولو من قبل الام مسلما وقت العلق به او بعد وقبل بلوغ او افاقة وان كان ميتا والا قرب منه حيا كافرا تغليا للاسلام (و) تبعا (لسايه المسلم) ولو غير مكلف (ان لم يكن معه) في السبى (احدهم) اي احدا اصوله لانه صار تحت ولايته فان كان معه فيه احدهم لم يتبع السابى لان تبعية احدهم اقوى ومعنى كون احدهم معه كما في الروضة ان يكونا في جيش واحد وغنيمة واحدة لانهما في ملك رجل وخرج بالمسلم الكافر فلا يحكم باسلام مسيه وان كان بدارنا لان الدار لا تؤثر فيه ولا في اولاده فكيف تؤثر في مسيه نعم هو على دين سايه كما قاله الماوردى وغيره ولو سباه مسلم وكافر فهو مسلم وخرج بالتبعية اسلامه استقلا لا

فلا يصح كسائر عقوده وفارق صحة عباداته إياها يتنفل بها فتقع منه نفلا بخلاف الاسلام ولا ناصح اسلام على رضى الله عنه في صغره لان الاحكام كما قال البيهقي إنما تعلقت بالبلوغ بعد (٦١٨) الهجرة في عام الخندق اما قبلها فهي منوطه بالتمييز وكان على غير احين اسلم (فان كفر بعد

كأله) بالبلوغ أو الإقامة (فيها) أي في هاتين التبعيتين (فترد) لسبق الحكم بالسلامه وخرج بغيرها ما لو كمل في تبعية الدار وكفر فانه كافر أصلي لا مرد لبيانه على ظاهرها فاذا اعرب عن نفسه بالكفر تبينا خلاف ما ظنناه وهذا معنى قولهم تبعية الدار ضعيفة نعم ان تمحض المسلمون بالدار لم يقر على كفره قطعا قاله الماوردي وقره ابن الرفعة وذكر حكم المجنون مطلقا مع ذكر حكم الصبي فيما لو كفر بعد بلوغه بالنسبة لتبعية السابى من زيادتي وتعبيري باحد اصوله أولى من تعبيره باحد ابويه (فصل في بيان جرية اللقيط ورقه واستلحاقه) (اللقيط حر) وان ادعى رقه لا قطا وغيره لان غالب الناس احرار (الا ان تقام برقه بينة متعرضة لسبب الملك) كارت وشراء فلا يكنى مطلق الملك لانا لاننا من ان يعتمد الشاهد ظاهر اليد وفارق غيره كثوب ودار بان امر الرق خطر فاحتيط فيه وبان المال مملوك فلا تغير دعواه وصفه بخلاف اللقيط لانه حر ظاهرا (أو) (يقربه) بعد كاله (ولم

ثم جزم بان شرط تبعية السابى في الاسلام بان يكون مسلما في ابتداء السبي فلا أثر لسلامه بعد ذلك فليراجع ثم رايت شيخنا في شرح المنهاج تعرض للسئلة اه سم (قوله فلا يصح كسائر عقوده) عبارة اصله مع شرح م ولا يصح بالنسبة لاحكام الدنيا اسلام صبي عيز استقلا لا على الصحيح كغير المميز بجامع اتفاق التكليف ولان نطقه بالشهادتين خبر وخبره غير مقبول او انشاء فهو كعقوده والثاني يصح اسلامه حتى يرث من قريبه وعلى الاول يستحب الحيلولة بينه وبين ابويه لثلايقته وقيل تجب ونقله الامام عن اجماع الاصحاب وانتصر لصحة اسلامه جمع مستدلين له بصحة اسلام على رضى الله عنه قبل بلوغه ورده احمد بمنع كونه قبل بلوغه والبيهقي وغيره بان الاحكام اذذاك كانت منوطه بالتمييز إلى عام الخندق وفارق نحو صلاته بانه لا يستقل بها اما بالنسبة لاحكام الآخرة فيصح ويكون من الفائزين اتفاقا ولا تلازم بين الاحكامين كما فيمن لم تبلغه الدعوة وكاطفال المشركين انتهت وقوله ويكون من الفائزين اتفاقا اي فلا يجري فيه الخلاف الواقع في اطفال المشركين وان كان هو منهم وينبغي ان يكون من الفائزين اتفاقا ايضا من اعتقد الاسلام اول بلوغه ومات قبل التمكن من النطق بالشهادتين اه سم على حجة اه ع ش على م و (قوله وكان على غير حين اسلم) فقد قبل كان سنة ثمان سنين وقيل تسعا وقيل اربع عشرة سنة اه حل (قوله فترد لسبق الخ) اي فلا تنقص احكام الاسلام الجارية عليه قبل الرد اه زى وشرح م واحكام الاسلام مثل ارثه من قريبه المسلم وجواز اعتناقه عن الكفار اه (قوله لسبق الحكم بالسلامه) اي ولا ينقطع برده وكتب ايضا ولزوم احكام الاسلام له لا تنقطع بالردة اه حل (قوله في تبعية الدار) اي المتقدمة في اللقيط اذ هو الذى يحكم بالسلامه تبعا للدار كما تقدم (قوله فانه كافر أصلي) اي فيقر على كفره وينقض ما مضىناه من احكام الاسلام من ارثه من قريبه المسلم ومنع ارثه من قريبه الكافر وجواز اعتناقه عن الكفارة عما يتفرع على الخلاف في انه مرتدا وكافر أصلي تجهزه والصلاة عليه ودفنه بمقابر المسلمين اذ مات بعد البلوغ وقبل الكفر ذكره الرافعي وراى الامام انه يتساهل فيه وتقام فيه شعائر الاسلام قال النووي وهو المختار او الصواب لان هذه الامور مبنية على الظاهر وظاهره الاسلام اه زى (قوله تبينا خلاف ما ظنناه) وحيث نقره وتنقض ما مضىناه من احكام الاسلام من الارث والعنق عن الكفارة وقوله قاله الماوردي معتمد (فصل في بين حرية اللقيط) (قوله ورقه استلحاقه) اي وما يتبعها فيتبع الاول قوله ولا يقبل اقراره به إلى قوله قضى منه ويتبع الثاني قوله فان عداه او تحير الخ (قوله اللقيط حر) قال الشافعي رضى الله عنه ولو قذفه قاذف لم اجده حتى اساله احر ام لا اه سم (قوله وان ادعى رقه لا قطا) اي بل يستمر يده كما قاله المزني وهو الاوجه وان جرى الماوردي على وجوب انتزاعه منها لخروجه بدغوى رقه عن الامانة وربما استرقه بعده وايده الاذرعى بقول العبادى لو ادعى الوصى ديننا على الميت اخرجت الوصية عن يده لثلا ياخذها مالم يبرأ اه شرح م (قوله كارت) كان تقول ورثته او اشتراه (قوله وفارق غيره) اي حيث لا يجب التعرض فيه لسبب الملك (قوله بخلاف) اللقيط لانه حر ظاهرا اي فدعواه تغير وضعه فاشترط التعرض لسبب الملك اه حل (قوله هو أولى من قوله فصدقه) اي لشعوره لحالة السكوت عن التصديق والتكذيب اه حل (قوله ولم يسبق اقراره) أي اللقيط ويصح عود الضمير على كل منه ومن المقر له اذ لو أقر انسان بحريته وأقر اللقيط له به لم يقبل وان صدقه هو ظاهرا اه شرح م لكن قول الشارح بعد كاله يعين الاحتمال الاول (قوله نعم ان وجد بدار حرب الخ) هذا استدراك على قول المتن اللقيط حر فكان الانسب تقديمه على الاستثناء اه شيخنا (قوله فرقيق) وحيث لا يكون لقيطا وقوله كسائر صبيانهم اي المعروف نسبهم اه حل (قوله قاله البلقيني) ورده الشارح في غير هذا الكتاب بان دار الحرب انما تقتضى استرقاق من ذكر بالاسر

يكذبه المقر) هو أولى من قوله فصدقه (ولم يسبق اقراره) بعد كاله (بحرية) فيحكم برقه في الصورتين وان سبق منه ويجرد تصرف يقتضيها كبيع ونكاح نعم ان وجد بدار حرب لا مسلم فيها ولا ذمى فرقيق كسائر صبيانهم ونسائهم قاله البلقيني وكلامهم يقتضيه اما إذا أقر به لمكذبه او سبق اقراره بالحرية فلا يقبل اقراره بالرق وان عاد المكذب وصدقه لا يملك كذبه حكم بحريته

وان اضر بغيره وماض
لا يضر بغيره (فلو لزمه
دين فاقربق ويده مال
قضى منه) ولا يجعل للقر له
بالرق الا ما فضل عن الدين
فان بقي من الدين شيء اتبع
به بعد عتقه اما التصرف
الماضي المضر به فيقبل
اقراره بالنسبة اليه ولو
كان اللقيط امرأة متزوجة
ولو من لا يحل نكاح الامة
وأقرت بالرق لم ينسخ
نكاحها ونسب لزوجها
ليلا ونهارا ويسافر بها
زوجها بغير إذن سيدها
وولدها قبل اقرارها حر
وبعد رقيق وتعد بثلاثة
اقراء للطلاق وشهرين
 وخمسة أيام للسوت
وحذفت من الاصل هنا
حكم مالو ادعى رقيق صغير
بيده جمل لقطة لذكركه في
الدعوى والبيانات وسياق
بيانه ثم مع زيادة (ولو
استلحق نحو صغير) هو
أعم من قوله ولو استلحق
اللقيط (رجل) ولو كافرا
أو عبدا أو غير لاقط
(لحقه) بشروطه السابقة
في الاقرار لانه أقر له
بحق فأشبهه مالو أقر له
بمال ولا مكان حصوله
منه بنكاح أو وطء شبهة
لكن لا يسلم للعبد
لاشغاله بخدمة سيده

وجرد اللفظ لا يقتضيه أي لانه ليس أسرا بان قصدان يريه الله تعالى وهذا الرد هو المعتمد اه حل وفي
سم والاوجه ان مجرد كونه بدار الحرب لا يقتضي رقه فاذا اخذ على جهة الالتقاط حكم بحريته لان اخذه
بهذا القصد صارف عن الاسترقاق اه (قوله في تصرف ماض) اي في حكم تصرف والحكم في المثال الاتي
هو عدم قضاء الدين وقوله مضر بغيره حاصل الصورست لانه اما ماض او مستقبل وعلى كل اما ان يضر
بغيره أو به أو لا باحد فقوله بخلافه في المستقبل فيه ثلاث وقوله وماض الخ فيه ثنتان فقوله اما التصرف
الماضي الخ هذه مكررة مع قوله وماض لا يضر بغيره لكن اعادها توطئة لقوله فيقبل الخ وذكرها في
ضمن العام أو لا كان من جهة عدم القبول بالنسبة لغيره (قوله اما التصرف الماض الخ) صورته انه يقتل
اللقيط رقيقا ثم يقر بالرق فهو قبل الاقرار غير مكافي له فلا يقتل فيه وبعد الاقرار مكافي له فيقتل فيه اه
سل ومثله الروض وصوره بعضهم بما إذا كان أوصى له بشيء لنفسه فيلزم من دعواه الرق بطلان الوصية
وفيه اضراره به (قوله ولو كان اللقيط امرأة الخ) هذا من جملة التفريع فكان الانسب ضممه لمثال المتن اه
شيخنا وذكر فيه ست مسائل الاربعة الاولى مفرعة على المنطوق والثنتان الاخيرتان على المفهوم (قوله
لم ينسخ نكاحها) اي لان انفساخها يضر بالزوج اه شرح الروض وتقدم انه لا يقبل اقراره بالرق في
تصرف ماض مضر بغيره وحينئذ يتخير الزوج بين بقاء النكاح وفسخه حيث شرط حريتها فان فسخ بعد
الدخول بها لزمه للقر له الاقل من مهر المثل والمسمى فان اجاز لزمه المسمى وان كان قد سلمه اليها اجزاء
فلو طلقها قبل الدخول سقط المسمى اه شرح م (قوله وتسلم لزوجها ليلا ونهارا) اي وان تضرر
السيد بذلك مراعاة لحق الزوج اه حل (قوله وولدها قبل اقرارها حر) اي لظنه حريتها ومن ثم لم يلزمه
قيمه اه حل أي لانه يضره اه زى وقوله وبعد رقيق هذه والتي بعدها تفريع على المفهوم وانظر لما
إذا كان هذا من جملة المستقبل وسفر الزوج بها من جملة الماضى تأمل (قوله وتعد بثلاثة اقراء للطلاق)
اي لان عدة الطلاق حق للزوج فلا يؤثر اقرارها فيه وقوله وبشهرين الخ اي لان عدة الوفاة حق لله تعالى
ولهذا وجبت قبل الدخول فلا تضرر بنقصان العدة اه زى (قوله وسياق بيانه ثم مع زيادة) عبارته
هناك ولو ادعى رقيق غير صبي ومجنون فقال انا حر اصالة حلف فيصدق لان الاصل الحرية وعلى المدعى
البينة ان استخدمه قبل انكاره وجرى عليه بيع مرارا وتداوله الا يبدى وخرج بزيادتي اصالة مالو قال
اعتقني او اعتقني من باعني منك فلا يصدق بغير بيته او ادعى رقيقا اي رقيق صبي ومجنون وليس سيده لم يصدق
إلا بحجة لان الاصل عدم الملك نعم لو كانا يدين غيره وصدقه الغير كفي تصديقه مع تحليف المدعى او يده
وجهل لقطه ما حلف فيحكم له برقهما لانه الظاهر من حالهما وانما حلف لخطر شأن الحرية فان علم لقطهما
لم يصدق إلا بحجة على مامر في كتاب اللقيط والفرق ان اللقيط محكوم بحريته ظاهرا بخلاف غيره
وانكارهما أي الصبي والمجنون ولو بعد كمالهما لغو لانه قد حكم برقهما فلا يرفع ذلك الحكم إلا بحجة اه
(قوله لحقه) ولا يلحق بزوجته إلا ببيته كما يعلم مما يأتي واستحبوا للقاضي ان يقول للملتقط من اين هو ولدك
امن زوجتك أو أمك أو شبهة لانه قد يظن ان الالتقاط يفيد النسب ويبحث الزر كشي وجوبه إذا كان من
يجعل ذلك احتياطا للنسب اه شرح م (قوله ايضا لحقه) اي ولا يلحقه في كفره او رقه كما علم الاول مما تقدم
والاثنتان بالاولى من قولهم واللفظ للمعاني ومن الحق اه القائف به وكان كافرا او عبدا لم يلحقه نقصه اه
(فرع) لو استلحقه خنثى لحقه احتياطا لامر النسب نقله في شرح الروض فلو مات هذا الولد فهل يرث منه
الخنثى الثلث ويوقف الباقي لاحتمال انه انثى والام ترث الثلث فقط بشرطه او لا يرث شيئا لانه على تقدير
الاتوثة لا يصح استلحاقه راجعه (فرع) لو استلحق عبد الغير البالغ لحقه ان صدقه بخلاف العبد الصغير
والعتيق كما سلف في الاقرار اه سم (بشروطه السابقة في الاقرار) عبارته هناك متاوشر حافصل لو اقر من
يصح اقراره بنسب فان الحق بنفسه كان قال هذا ابني شرط فيه امكان بان لا يكذب به الحس والشرع بان يكون
دونه في السن بزمان يمكن فيه كونه ابنه وبان لا يكون معروف بالنسب بغيره وتصدق مستلحق بفتح الحاء اهل له
أي للتصديق بان يكون حيا غير صبي ومجنون لان له حقا في نسبه فان لم يصدقه بان كذبه وعليه اقتصر الاصل او سكت

ولا نفقة عليه إذا مال له أماً
المرأة إذا استلحقته فلا
يلحقها خلية كانت أو لا إذ
يمكنها إقامة البينة على
ولادتها بالمشاهدة بخلاف
الرجل (أو) استلحقه
(اثنان قدم بينة) لا بإسلام
وحرية فلا يقدم أحد بشيء
منهما لأن كل من اتصف
بشيء منهما أو من ضدهما
أهل لو انفرد فلا بد من مرجح
فإن لم تكن بينة أو مرجح
تعارضت بينتان قد يسبق
(استلحاق) من أحدهما
(مع بد) له (من غير لفظ)
لثبوت النسب منه معتضداً
باليد فاليد عاضدة لأم
حجة لأنها لا تثبت النسب
بخلاف الملك أما يد اللقط
فلا عبرة بها حتى لو استلحق
اللاقط اللقيط ثم ادعاه
آخر عرض على القائف
كما يعلم بما يأتي ولو أقام
اثنان يثبتن مؤرختين
بتاريخين مختلفين فلا
ترجيح وقولي يسبق إلى
آخره من زيادتي (ف) ن لم
يكن سبق بقيد السابق
قدم (بقائف) وجد وسياتي
ببانه آخر كتاب الدعوى
(فإن عدم) أي القائف أي
لم يوجد بدون مسافة قصر
(أو) وجد ولو كن (تخييراً)
وفاء عنهما أو أحقه بهما
انتسب بعد كماله لمن ميل
طبعه إليه (منهما أو من ثالث
بحكم الجلبة لا بمجرد التشبيه

لم يثبت نسبه إلا بينة فإن لم تكن بينة حلقة فإن حلف سقطت دعواه وإن نكل حلفه المدعى وثبت نسبه ولو
تصادقاهم رجعا لم يسقط النسب كما قاله الشيخ أبو حامد وصححه جمع وقال ابن أبي هريرة يسقط وشرط
أيضاً أن لا يكون المستلحق منفيًا بلعان عن فراش نكاح صحيح فإن كان كذلك لم يصح لغيرنا في استحقاقه
وخرج بالاهل غيره كصبي وميت ولو كبيراً فلا يشترط تصديقه بل لو بلغ الصبي بعد استلحاقه فكذب
المستلحق لم يطل نسبه كما صرح به الأصل لأن النسب يحتاج له فلا يطل بعد ثبوت توقيفية ثبوت نسبه منه
بما ذكرناه وإن استلحقه ميتاً أو به صرح الأصل ولا نظر إلى التهمة لأن الارث فرع النسب وقد ثبت
ولو استلحق اثنان أهلاً للتصديق لحق من صدقه منهما فإن لم يصدق واحداً منهما أو صدقهما عرض على
القائف كما سيأتي قبيل كتاب الاعناق وخرج بالاهل غيره وسياتي في اللقيط انتهت (قوله ولا نفقة عليه) أي
وينفق عليه من بيت المال اه ع ش (قوله أماً المرأة إذا استلحقته الخ) عبارة العباب ولو استلحقته حرقة ولداً
وأقامت بينة لحقهما ولحق زوجها إن أمكن كونه منه وقيدت أنها ولدت له على فراشه والأمة كالحرية لكن
لا يتبعها في الرق اه وقياسه أنه لا يتبع العبد في الرق وإن أقام بينة وتقدم إن الكافر إذا أقام بينة تبعه في
الكفر فقد فرقوا بين الرق والكفر فإن كان الفرقان الولد لا يلزم أن يتبع الأم في رقها لاحتمال أن
الواطيء سيدها أو غيره بشبهة تقتضي الحرية ولا الأب كذلك لاحتمال حرية الأم فقد يقال يتصور
الاحتمال في جانب الكافر لاحتمال أن أحداً أصول الولد مسلم فليتامل اه سم (قوله أو تعارضت بينتان الخ)
قال النووي ليس لنا موضع تسقط فيه الأقوال الثلاثة في أعمال البنتين إلا في هذا الموضع اه زى اه ع ش
(قوله مع بد الخ) فلا يقدم بسبق بلايد كما قاله في الروض وإن لم يستلحقه ذو اليد إلا وقد استلحقه آخر
استويا اه سم (قوله معتضداً باليد) فالتعريض غير الترجيح وكان المراد بالترجيح ما يكون مثبتاً لو انفرد
بلامعارض وبالتعريض مجرد التقوية من غير إثبات مع الانفرد اه من شرح البهجة اه شوبري (قوله فلا
ترجيح) أي هنا إذ الكلام في النسب أما المال فيرجح فيه بسبق التاريخ اه شيخنا وعبارة ع ش قوله فلا
ترجيح وهذا بخلاف المال فإنه يعمل بمقدمة التاريخ انتهت وفي شرح م وهذا مستثنى من كون الحكم
للسابقة تاريخاً كما قاله النووي وقال الخطيب أن القاعدة المذكورة خاصة بالأموال اه شرح م (قوله
بقيد السابق) هو قوله مع بد عن غير لفظ اه ع ش (قوله بقائف واحد) فيلحق من الحق به ولا يقبل منه
بعد الحاقه بواحد الحاقه بآخر إذ الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد ومن ثم لو تعارض قائفان كان الحكم
للسابق وتقدم عليه البينة ولو تأخرت كما يقدم هو على مجرد الانتساب لأنه بمنزلة الحكم فكان أقوى اه
شرح م (قوله وسياتي بيانه آخر كتاب الدعوى) والبيانات عبارته هناك فصل في القائف وهو الملحق
للسبب بما خصه الله به من علم ذلك شرط القائف أهلية الشهادات وتجربة في معرفة النسب بان يعرض عليه
ولدى نسوة ليس فيهن أمه ثلاث مرات ثم في نسوة فيهن أمه فإن أصاب في المرات جميعاً اعتمد قوله وذكر
الأم مع النسوة ليس للتقيد بل للأولية إذ الأب مع الرجال كذلك على الأصح فيعرض عليه الولد في رجال
كذلك بل سائر العصب والأقارب كذلك وبما ذكر علم ما صرح به الأصل أنه لا يشترط فيه عدد كالقاضي
ولا كونه من بني مدج نظراً للمعنى خلافاً لمن شرطه وقامع ما ورد في الخبر وهو ما رواه الشيخان عن
عائشة قال دخل علي النبي ﷺ مسروراً فقال ألم ترى أن مجزاً المدلجى دخل على فرأى أسامة وزيدا عليهما
قطيفة قد غطيا رؤسهما وقد بدت أقدامهما فقال إن هذه الأقدام بعضهما من بعض انتهت (قوله بدون مسافة
قصر) اعتمدهم اه ع ش (قوله انتسب بعد كماله لمن ميل طبعه إليه) عبارة أصله مع شرح م أمر بالانتساب
فهرأ عليه كما صرح به الصيمري بعد بلوغه إلى من ميل طبعه إليه منهما ويحرم عليه الانتساب بالتشبهى
بل لا بد من ميل جبلي كميل القريب لقريبه وشرط فيه الماوردى أن لا يعرف حالهما ويراهما قبل البلوغ
وأن تستقيم طبيعته ويتضح ذكاه وقرأه من الرفعة وأيده الزركشى لقولهم أن الميل بالاجتهاد أي وهو
يستدعي تلك المقدمات (قوله فإذا انتسبت إلى أحدهما الخ) ولو لم يثبت نسبه لواحد منهما بل

ثبت لغيرهما ولم يثبت نسبه لهما ولا لغيرهما فهل يرجع المتفق على من ثبت نسبه منه او على اللقيط نفسه لو جرد الاتفاق عليه فيه نظروا الاقرب عدم الرجوع فيهما لانه لم يقصدوا احدا منهما بالاتفاق اه
 اه ع ش على مر (قوله ان مات باذن الحاكم) اي ثم باشهاد مع نية ثم بنية ان تعذر الاشهاد وانظر ما تقدم
 آخر الاجارة وفي كلام شيخنا انه اذا تعذر الاشهاد ونوى الرجوع لا يرجع اه حل (قوله) وإذا انتسب
 الى ثالث وصدق لحقه (اي ورجعنا عليه بما اتفقا اه سل (قوله وقف الامر) اي ولا يحبس اه ع ش
 (قوله ابطال الانتساب) عبارة الروض وشرحه ثم بعد انتسابه لاحدهما والثالث متى وجد قول قاتف
 بان الحق بغيره ابطال الانتساب لان الحاقه حجة او حكم او وجدت اليه بعد الانتساب والحق أبطلتهما
 لانها حجة في كل خصوصية بخلافهما انتهت باختصار اه سم (قوله او حكم) اعتمده مر اه ع ش
 (كتاب الجمالة)

ذكرها بعض الاصحاب عقب الاجارة لانها عقد على عمل واوردوها الجمهور هنا لانها تطلب التقاط الدابة
 الضالة اه شرح مر وعبارة حج وذكرها في الروضة وغيرها عقب الاجارة لانها عقد على عمل نعم
 تفارقها في جوازها على عمل مجهول وصحتها مع غير معين وكونها جائزة وعدم استحقاق العامل تسليم
 الجمل الا بعد تسليم العمل فلو شرط تعجيله فسد المسمى ووجبت اجرة المثل فان سلبه بلا شرط لم يجز
 تصرفه فيه على الاوجه ويفرق بينه وبين الاجارة بانه ثم ملوك بالعقد وهنا لا يملكه الا بالعمل انتهت
 (قوله بثلاث) ولم يبينوا الا فصيح ولعله الكسر لاقتصار الجوهرى عليه اه ع ش على مر واقتصر عليه
 المحلى وفي قول عليه ويجوز الفتح والضم وجمعها جمائل (قوله وشرعا التزام الخ) ظاهره ان هذا راجع
 للاثلاث كاللغوى اه شيخنا وليس كذلك بل هو راجع للجمالة فقط كما تدل عليه عبارة مر ونصها
 وهي اي الجمالة لغة اسم لما يجعله الانسان لغيره على شيء يفعله وكذا الجعل والجميلة وشرعا
 التزام عوض الخ انتهى فقد جعل قوله وشرعا في مقابلة قوله لغة المتعلق بالجمالة لكن عبارة حج كعبارة الشارح
 سواء بسواء (قوله على عمل معين) اي معلوم او مجهول عسر عليه كما سيأتي في الشارح وصورته ان يقول
 من رد عبدي فله كذا ولم يعلم ان ذهب فهذا العمل مجهول عسر عليه ومع ذلك هو معين والمعين ما قابل المجهوم
 وهذا ليس مبهماه شيخنا وعبارة ع ش قوله على عمل معين اي معلوم او مجهول عسر عليه كما ياتي وقضية
 الحد صحتها في ان حفظت مالى من متعدي عليه فلك كذا وهو ظاهر ان عين له قدر المال وزمن الحفظ والا لان
 الظاهر ان المالك يريد الحفظ على الدوام وهذا لا غاية له فلم يبعد فساده بالنسبة للمسمى فيجب له اجرة المثل
 لما حفظه اه شرح مر انتهت (قوله خبر الذي رقاها الصحابي) وكان المرقى لدينا اه حج اه ع ش على مر قال
 الزركشى ويستنبط من الخبر جواز الجمالة على ما ينتفع به المريض من دواء ورقية وان لم يذكروه وهو
 متجه ان حصل به تعب ولا فلا اخذنا ما ياتي اه شرح مر ثم ينبغي ان يقال ان جعل الشفاء غاية لذلك
 كلتد او بنى الى الشفاء او لترقى الى الشفاء فان فعل ووجد الشفاء استحق الجعل وان فعل ولم يحصل الشفاء لم
 يستحق شيئا لعدم وجود الجاعل عليه وهو المداء او الرقية الى الشفاء وان لم يجعل الشفاء غاية لذلك كلقرا
 على عتق الفاتحة سبعا مثلا استحق بقراهما سبعا لانه لم يقيد بالشفاء ولو قال الترقيني ولم يزد او زاده من علة كذا
 فهل يتقيد الاستحقاق بالشفاء فيه نظروا قد يؤخذ من قوله في مسئلة المداء الا في الفرع قبيل قوله ولو
 اشترك اثنان الخ فساد الجمالة هنا وجوب اجرة المثل فليحذر اه سم على حج ونص (فرع) تجوز
 على الرقية بجائز كما مر وتمريض مريض ومداءه ولو دابة ثم ان عين لذلك حدا كالشفاء ووجد استحق
 المسمى ولا فاجرة المثل ولو جاعله على رد عبدا فرد بعضهم استحق قسطه باعتبار العدد أى بالقيدين
 المذكورين لان اجرة ردهم لا تتفاوت حيثنذ غالبا او على حج وعمرة وزيادة فعمل بعضها
 استحق بقسطه بتوزيع المسمى على اجرة مثل الثلاثة اه حج (قوله كما في الصحيحين عن ابى
 سعيد الخدرى) قال ع ش ولعل قصة ابى سعيد حصل فيها تعب كذهابه لموضع المريض فلا يقال قراءة
 الفاتحة لا تعب فيها فلا تصح الجمالة عليها او انه قراها سبع مرات مثلا وينبغي ان المراد بالتعب

رجع الآخر عليه بما مان
 ان مان باذن الحاكم وان
 انتسب الى ثالث وصدق
 لحقه ولو لم يعمل طبعه الى احد
 وقف الامر الى انتسابه
 ثم بعد انتسابه متى الحق
 القاتف بغير ابطال
 الانتساب لان الحاقه
 حجة او حكم وتعبى
 بما ذكر أولى عما عبر به
 (كتاب الجمالة)

بثلاث الجيم واقتصر جماعة
 حج كعبارة على كسرهما
 وآخرون على كسرها وقتها
 وهي كالجعل والجميلة لغة
 اسم لما يجعل للانسان
 على فعل شيء وشرعا التزام
 عوض معلوم على عمل
 معين والاصل فيها قبل
 الاجماع خبر الذي رقاها
 الصحابي بالفاتحة على
 قطع من النعم كما في الصحيحين
 عن ابى سعيد الخدرى
 وهو الواق كما رواه الحاكم
 وقال صحيح على شرط مسلم

بالنسبة للفاعل اه ونص الخبر في مختصر الامام ابن أبي جرة عن أبي سعيد قال انطلق نفر من اصحاب النبي ﷺ في سفرة سافروها حتى نزلوا على حي من احياء العرب فاستضافوهم فابوا ان يضيفوهم فلدع سيد ذلك الحي فسموا له بكل شيء لا ينفعه فقال بعضهم لو اتيتهم هؤلاء الرهط الذين نزلوا بكم لعله ان يكون عند بعضهم شيء فأتوهم فقالوا يا ايها الرهط ان سيدنا لدغ وسعينا له بكل شيء لا ينفعه بشيء فهل عند احد منكم من شيء فقال بعضهم نعم اني والله لارقي لكننا والله لقد استصفناكم فلم تضيفونا فما اناب راق لكم حتى تجعلوا لنا جعلا فجاءوهم على قطع من الغنم فانطلق وجعل يتفل عليه ويقرا الحمد لله رب العالمين حتى كانما نشط من عقال فاندلق بشي ما به قلبة قال فاروهم جعلهم الذي صالحوهم عليه وقال بعضهم اقتسموا فقال الذي رقي لا تفعلوا حتى ناتي النبي ﷺ فذكر له الذي كان فتنظر ما يامرنا فقدموا على رسول الله ﷺ فذكروا له فقال له وما يدريك انها رقية ثم قال قد اصبتم اقتسموا واضربوا لي معكم سهما فضحك النبي ﷺ اه وقوله فاستضافوهم اي طلبوا منهم الضيافة وقوله يتفل بضم الفاء وكسر هاء اي يصبق وقوله نشط بالتخفيف مبني للفعل اي حل وروى انشط وهو افصح قال اهل اللغة يقال انشط العقد اذا حلها ونشطها اذا عقدها وفي القاموس نشط الحبل وانشطه حله وقوله قلبة اي ألم وعلة وقوله الذي رقي بفتح القاف وقوله وما يدريك انها رقية اقصده النبي ان يخبر عله بذلك أي بأنها رقية وقوله واضربوا لي سهما قاله تطيبا لقلوبهم ومبالغة في انه جلال لاشبهة فيه اه من شرح الاجهوري عليه وفي المصباح رقيته ارقيه من باب رقى رقية عودته بالله والاسم الرقي على فعلي والمرة رقية والجمع رقي مثل مدي وورقيت في السلم وغيره ارقى من باب تعب رقية على فعول وورقية مثل فلس ايضا وارقيته وترقيته مثله ورقيت السطح والجبل علوته يتعدى بنفسه والمرقي والمرقي موضع الرقي والمرقي موضع الرقي والمرقة مثله ويجوز فيها فتح الميم على انه موضع الارتقاء ويجوز الكسر تشبيها باسم الالة وانكر ابو عبيد الكسر وقال ليس من كلام العرب ورقا الطائر رقا ارتفع في طيرانه ورقا الدمع والدم رقا مهموز من باب تقع ورقوا على فعول انقطع بعد جريانه والرقو مثل رسول اسم منه وعليه قوله لا تسبوا الابل فان فيها رقا والدم اي حقن الدم لانها تدفع في الديات فيعرض صاحب النار عن طلبه فيحقن دم القاتل اه (قوله والقطع ثلاثون راسا من الغنم) هو بيان لما اتفق وقوعه ولا فالغنى اللغوي لا يتقيد بعدد كاندل عليه عبارة المختار فانه لم يقيد بعدد مخصوص ونصها والقطع من البقر او الغنم والجمع اقطاع واطاع وقطعان اه ع ش على مر (قوله وايضا الحاجة قد تدعو اليها) اي في رد ضالة وآبق وعمل لا يقدر عليه ولا يجدر من يتطوع به ولا تصح الاجارة عليه للجهالة اه شرح مر (قوله فجازت كالمضاربة والاجارة) ولم يستغن عنها بالاجارة لانها قد تقع على عمل مجمول اه حل (قوله عمل) في عدة من الاركان مساححة لانه لا يوجد الا بعد تمام العقد الا ان يقال المراد بعده منها ذكره فقط في العقود المتأخر انما هو ذات العمل اه ع ش على مر (قوله وصيغة) قال في شرح الروض فلو عمل احد بلا صيغة فلا شيء له وإن كان معروفا برد الضوال لعدم الالتزام له فوقع العمل تبرعا ودخل العبد في ضمانه كما جزم به الماوردي وقال الامام فيه الوجهان في الاخذ من الغاصب بقصد الرد الى المالك والاصح فيه الضمان له ولقاتل ان يقول كان ينبغي عدم الضمان كما لو اخذه من لا يضمن كالخربي بجامع انه ليس في يد صاحبه اه سم على حج اه ع ش على مر (قوله ولو غير المالك) اي حيث اذن المالك لمن شاء في الرد فاذا التزم الاجنبي الجعل صح وحيث ذساع للراد وضع يده على المردود بالالتزام لانه مستند لاذن المالك اه حل وفي شرح مر ما نصه واستشكه ابن الرفعة بانه لا يجوز لاحد وضع يده على مال غيره بقول الاجنبي بل يضمنه فكيف يستحق الاجرة واجيب بانه لا حاجة الى الاذن في ذلك لان المالك راض به قطعاً او بان صورة ذلك ان ياذن المالك لمن شاء في الرد ويلتزم الاجنبي الجعل او يكون للاجنبي ولاية على المالك وقد تصور ايضا بما اذا ظنه العامل او عرفه وظن رضاه وظاهر كلام المصنف انه يلزم غير المالك العوض وان لم يقل على بان قال من رد عبد فلان فله كذا وان لم يقل على وبه صرح الخوارزمي وغيره اه بنوع تصرف (قوله فلا يصح

والقطع ثلاثون راسا من
الغنم وايضا الحاجة قد
تدعو اليها فجازت كالمضاربة
والاجارة (اركانها) اربعة
(عمل وجعل وصيغة وعاقدة
وشرط فيه اختيار
واطلاق تصرف ملتزم)
ولو غير المالك فلا يصح
التزام مكره وصبي ومجنون
ومحجور عنه

التزام مكره) مقتضى اقتضاه على هذا أن قول المتن اختيار خاص بالملتزم فيكون مضافا لامنونا وهو ظاهر لأن الكلام هنا في العقد وكره العامل إنما هو على العمل وهو بعد العقد ولا يتأتى كراهه على العقد لأنه لا يشترط قبوله كما سيأتي اهـ شيخنا (قوله وعلم عامل ولو مبهما الخ) فالجماعة تفارق الاجارة من أوجه جوازها على عمل مجهول وصحتها مع غير معين وعدم اشتراط قبول العامل وكونها جائزة لا لازمة وعدم استحقاق العامل الجعل إلا بعد الفراغ من العمل فلو شرط تعجيل الجعل فسد العقد واستحق أجره المثل فان سلمه بلا شرط امتنع تصرفه فيه فيما يظهر ويفرق بينه وبين الاجارة بانه ثم ملكه بالعقد وهنا لا يملكه إلا بالعمل ولو قال من رد عبيد فله درهم قبله بطل العقد قاله الغزالي في كتاب الدرر وعدم اشتراط قبضه في المجلس مطلقا اهـ شرح مر (قوله واهلية عمل عامل) لعل في العبارة قلبا أي واهلية عامل لعمل وقوله معين أي وقت النداء والعمل وخرج به المبهم في شرط اهليته وقت الرد وان لم يكن أهلا وقت النداء وصورته أن يقول من رد عبيد فله كذا فردة من ليس أهلا وقت النداء وقد صار أهلا وقت الرد فلتخص أنه لا بد من الاهلية وقت الرد في المعين والمبهم اهـ شيخنا وعبارة شرح مر وعلم عامر أنه لا يتعين على العامل المعين العمل بنفسه فلو قال لشخص معين إن رددت عبيدي الآبق فلك كذا لم يتعين عليه السعي بنفسه بل له الاستعانة بغيره فاذا حصل العمل استحق الاجرة قاله الغزالي في البسيط قال الغزالي وهو ملخص من النهاية ولم يقف الشيخان على ذلك فذكر كراه بحثا وحاصله أن توكيل العامل المعين غيره في الرد كتوكيل الوكيل فيجوز له أن يوكل فيما يعجز عنه وعلم به الفائت أو لا يليق به كما يستعين به وتوكيل غير المعين بعد سماعه النداء غيره كالنوكيل في الاحتطاب والاستقام ونحوها فيجوز فعلم أن المعامل المعين لا يستتيب فيها إلا أن عذر وعلم به الجاعل حال الجهالة انتهت وقوله وعلم به الجاعل حال الجمالة أي فلو لم يعذر أو لم يعلم الملتزم امتنع التوكيل ولا يستحق على الملتزم شيئا بل ينبغي ضمان العامل بوضع يده على العين أن لم يعلم رضا المالك بالوضع هذا إذا كان غرض المالك الرد من المعين بخصوصه فلا يتأتى ما يأتي مما لو اذن لمعين وقصد غيره اعانته كما سيأتي في كلام الشارح اهـ ع ش عليه (قوله ايضار اهلية عمل عامل الخ) أي قدرته على العمل اهـ شرح مر ويشير له قول الشارح بخلاف صغير وقوله معين مفهومه أن غير المعين لا يشترط أهليته للعمل ولعل صورته أن يكون حال النداء غير أهل كصغير لا يقدر ثم يصير أهلا ويرد لكونه سمع حين النداء أو بلغه النداء حين صيرورة قادر اهـ شوي (قوله وصيا وحنونا) أي لهما نوع تمييز وليس لنا عقد يصح مع الصبي المميز أو المجنون المميز إلا هذا اهـ شيخنا عزيزي (قوله ولو بلا اذن) أي من وليهم أو السيد فهو راجع لجميع ما قبله اهـ ع ش (قوله بخلاف صغير لا يقدر على العمل) أي فاذا اتفق أنه عمل العمل لم يستحق شيئا قال ع ش على م ر لكن فيه أنه حيث أتى به بانت قدرته إلا أن يقال المراد بالقدرة كونه قادرا بحسب العادة غالبا وهذا لا يتأتى وجرد العجز مع العمل على خلاف الغالب اهـ (قوله فله والمال بغيره) عبارة شرح مر ولو قال من دلى على مالي فله كذا فله غير من هو يده استحق لأن الغالب أنه تلحقه مشقة بالبحث عنه كذا قاله قاله الأذرعى ويجب أن يكون هذا فيما إذا بحث عنه بعد جعل المالك أما البحث السابق والمشقة السابقة قبل الجعل فلا عبرة بهما اهـ شرح مر (قوله وتعين عليه الرد لنحو غضب الخ) بخلاف ما لو ردته من هو في يده امانة كان طيرت الريح ثرا إلى داره أو دخلت دابة داره فانه يستحق بالرد لأن الواجب عليه للتخلية لا الرد اهـ ع ش على م ر (قوله وما تعين عليه شرعا الخ) قضيته أنه لو كان الراد غير مكلف استحق ويحجب بان الخطاب متعلق بولي له تعذر تعلقه به فلا يستحق شيئا اهـ شرح مر (قوله كن حبس ظلما) مفهومه أنه إذا حبس بحق لا يستحق المتكلم ما جعل له ولا يجوز له ذلك وينبغي أن يقال فيه تفصيل وهو أن المحبوس إذا جاعل العامل على أن يتكلم مع من يطلقه على وجه جائز كان يتكلم معه على أن ينظر الدائن إلى بيع غلاته مثلا استحق ما جعل له والا فلا ووقع السؤال في الدرس عما يقع كثيرا مصرنا من أن الزياتين والطحانيين ونحوهم كالمراكية يجعلون لمن يمنع عنهم المحتسب واعوانه في كل شهر كذا هل ذلك من الجماعة أم لا والجواب عنه أنه من الجماعة لأن دفع ما يلتزمه من المال ينزل منزلة ما يلتزمه الإنسان في مقابلة تخليصه من الحبس وهذا مثله اهـ

(وعلم عامل) ولو مبهما
(بالتزام) فلو قال ان رده
زيد فله كذا فردة غير
علم بذلك او من رد آبق
فله كذا فردة من لم يعلم
ذلك لم يستحق شيئا (واهلية
عمل عامل معين) فتصح
مع من هو اهل لذلك ولو
عبدا وصيا وحنونا
ومحبوسا فله ولو بلا
اذن بخلاف صغير لا يقدر
على العمل لأن منفعته
معدومة كاستجار اعمى
للا حفظ (و) شرط في العمل
كففة وعدم تعينه (فلا جعل
فيما لا كففة فيه كان قال من
دلى على مالي فله كذا فله
والمال بيد غير مولاه كففة
ولا فيما تعين عليه كان قال
من رد مالي فله كذا فردة
من هو يده وتعين عليه
الرد لنحو غضب وان
كان فيه كففة لأن مالا
كففة فيه وما تعين عليه
شرعا لا يقابلان بعوض
وما لا يتعين شامل للواجب
على الكفاية كمن حبس
ظلما فبذل مالا

أن يتكلم في خلاصه بجاهه أو غيره (٦٢٤) فانه جائز كما قلناه النووي في فتاويه (و) عدم (تأنيته) لأن تأنيته قد يفوت الغرض

فيفسد وسواء أكان العمل الذي يصح العقد عليه معلوماً أو مجهولاً عسر عليه الحاجة كما في عمل القراض بل أولى فإن لم يعسر عليه اعتبر ضبطه إذ لا حاجة إلى احتمال الجهل في بناء حائطي ذكر موضعه وطوله وعرضه وارتفاعه وما يبنى به وفي الخياطة يعتبر وصفها ووصف الثوب وأكثر ما ذكر من زيادتي (و) شرط (في الجمل ما) مر (في التمهيد) هو أولى بما ذكره فلا يصح ثمننا لجهل أو نجاسة أو غيرهما يفسد العقد كالباع ولأنه مع الجهل لا حاجة إلى احتماله هنا كالأجارة بخلافه في العمل والعامل ولأنه لا يكاد أحد يرغب في العمل مع جهله بالجمل فلا يحصل مقصود العقد ويستثنى من ذلك مسألة العليج وستاتي في الجهاد وما لو وصف الجمل بما يفسد العلم وإن لم يصح كونه ثمننا لأن البيع لازم فاحتيط له بخلاف الجمالة (وللعامل في) جمل (فاسد يقصد أجرة) كالأجارة الفاسدة بخلاف ما لا يقصد كالدوم تعبيري بما ذكر أعظم وأولى مما عبر به (و) شرط (في الصيغة لفظ) أو ما في معناه مما مر

عش على مر (قوله لمن يتكلم في خلاصه) قضيته أنه إذا تكلم في خلاصه استحق الجمل وإن لم يتفق إطلاق المحبوس بكلامه لكن في سم على حج فيما لو جاعله على الرقيا أو المداواة أنه إن جعل الشفاء غاية للرقيا والمداواة لا يستحق إلا إذا حصل الشفاء وإلا استحق الجمل مطلقاً فقياسه هنا أنه إن جعل خروج وجه من الحبس غاية لتكلم الواسطة لم يستحق إلا إذا خرج منه وفي كلام سم أيضاً بعد كلام طويل جواز الجمالة على رد الزوجة من عند أهلها نقل عن الرافعي ثم توقف فيه وأقول الأقرب ما قاله الرافعي وهو قياس ما أفتى به المصنف فيمن حبس ظليماً عشي على مر (قوله كما نقله النووي في فتاويه) أي بشرط أن يكون في ذلك كلمة تقابل بأجرة أهزى كما علم من قول المتن وشرطي العمل كلمة أه عشي (قوله كما في عمل القراض بل أولى) أي لأنه إذا غفر الجهل في القراض مطلقاً فلا يغفر جهل الذي عسر عليه بطريق الأولى أه حل وعبرة شرح مر لأن الجهالة احتملت في القراض لحصول زيادة فاحتملها في رد الحاصل أولى انتهت (قوله) وأكثر ما ذكر (أي من أول الباب إلى هنا من زيادتي) كما يعلم من مراجعة عبارة الأصل (قوله وشرطي الجمل الخ) لو جعل له جزاً من الرقيق الذي يردده فقضية كلام الرافعي البطلان حيث حاول فيه إجراء خلاف نظيره من الموضة التي تستاجر بجزء من الرقيق بعد الفطام ونازعه في المطلب وفرق بأن الأجرة لا تستحق هنا إلا بعد تمام العمل بخلاف الأجارة أه شورى (قوله ويستثنى من ذلك) أي من المفهوم وهو قوله فلا يصح هنا الخ وقوله مسألة العليج وهو في الأصل الكافر الغليظ بأن قال له الإمام إن دللتني على قلعة كذا أفلك أمة منها وقوله وستاتي في الجهاد وعبارته هنا ولأمام معاقدة كافر يدل على قلعة كذا بأمة منها فإن فتحها بدلالة وفيها الأمانة ولم تسلم قبله أعطيا أو أسلمت قبله وبعد العقد أو ماتت بعد الغفر فميتها وإلا فلا شيء له انتهت ويستثنى أيضاً ما لو قال حج عني وأعطيك نفقتك فيجوز كما جزم به الشرح الصغير والمصنف في الروضة ونقله في الكبير عن صاحب العدة ورد بأن هذا لا يستثنى لأن هذا عقد أرفاق لا جمالة وإنما يكون جمالة إذا جعله عوضاً فقال حج عني بنفقتك أه شرح مر وقوله لأن هذا عقد أرفاق قال حج وإذا قلنا بأنه أرفاق لزمه كميته كما هو ظاهر ثم هل المراد كفاية أمثاله عرفاً أو كفاية ذاته نظير ما يأتي في كفاية القريب والقن كل عتمل أه أقول والأقرب الثاني أن علم بحاله قبل سؤاله في الحج وإلا فالأول ثم هل المراد بالزوم أنه يجب عليه ذلك من وقت خروجه حتى لو امتنع منه أجبر عليه أو من وقت الإحرام ولا يلزمه ذلك إلا إذا فرغ من أعمال الحج وقبل الفراغ للجاعل الرجوع لأن غايته أنه كالجعله له وهي جائزة فيه نظراً والأقرب الأخير وعليه فلو اتفق ببعض الطريق ثم رجع وقلنا بجوازه فالظاهر أنه يرجع عليه بما اتفق لوقوع الحج لمباشرة كالأستاجر المعضوب من يحج عنه ثم شئ أه عشي عليه (قوله ومالو وصف الجمل) أي المعين بما يفيد العلم واستشكل في المهمات تبعاً لابن الزفة اعتبار الوصف في المعين فانهم منعوه في البيع والأجارة وغيرهما قال البلقيني ويمكن الفرق بدخول التخفيف هنا فلم يشدد فيها بخلاف نحو المبيع أه شرح مر (قوله وإن لم يصح كونه ثمننا) أي لأن وصف المعين عسر لا يغني عن رؤيته ولو وصفه بصفات السلم هنا صح وقوله بخلاف الجمالة أي فانها عقد جائز دخله التخفيف أه حل (قوله وفي الصيغة لفظ من طرف الملزم الملزم الخ) فلو قال أحد شريكين في رقيق من رد عبدك فله كذا وإن لم يقل على فردة شريكه استحق الجمل أه شرح مر أي استحق الجمل على القاتل ومثله ما لورده غير الشريك ومنه يؤخذ جواب حادثة رقع الأوال عنها وهي أن شخصاً بينه وبين آخر شركة في بهائم فسرقت البهائم أو غصبت فسمى أحد الشريكين في تخليصها وردّها وغرم على ذلك دراهم ولم يلتزم شريكه منها شيئاً وهو أن الغارم لا رجوع له على شريكه بشيء بما غرمه ومن الالتزام مالو قال كل شيء غرمته أو صرفته كان علينا ويغفر الجهل بمثله للحاجة أه عشي (قوله يدل على إذنه في العمل بجمل) فلو عمل أحد بلا إذن فلا شيء ومن ذلك ما جرت به العادة في قرى مصرنا من أن جماعة اعتادوا حراسة الجرين نهاراً وجماعة اعتادوا حراسته ليلاً فان اتفقت معاقبتهم على شيء من أهل الجرين أو من بعضهم باذن الباقيين لهم العقد استحق الحارسون ما جعل لهم إن كانت الجمالة صحيحة وإلا فآجرة وأما أن باشروا

على المطلوب كالأجرة
بمخلاف طرف العامل إلا
يشترط له صيغة (فلو عمل)
أحد (بقول اجني قال زيد
من رد عبدي فله كذا وكن
كاذبا فلا شيء له) لعدم
الالتزام فان كان صادقا فله
على زيد ما التزمه ان كان
الخبر ثقة ولا فهو كالورد
عبد زيد غير عالم باذنه
والتزامه وفي ذلك اشكال
ذكرته مع جوابي شرح
الروض (ولمن رده من
أقرب) من المكان المعين
(قسطه) من الجمل فان رده
من أبعد منه فلا زيادة له
لعدم التزامها او من مثله
من جهة أخرى فله كل الجمل
كما صححه الخوارزمي لمعول
الغرض ويؤيده جواز
ذلك في الاجارة ولو لم يطلع
السبكي على ذلك فبحث ان
الاولى عدم استحقاقه
وكذا الاذرعى لكن يرجع
عنه ومال إلى استحقاقه
(ولورده اثنان) مثلا معينين
كانا اولاً (فلهما الجمل)
بالسوية (إلا ان عين
أحدهما) فقط (فله كله) أي
الجمل (ان قصد الآخر
إعائته) فقط (ولاً) بان
قصد الآخر العمل لنفسه
او للملتزم او لهما او لنفسه
والعامل او للعامل والملتزم
أو للجميع او لم يقصد شيئاً
قولي والا اعم من قوله
وان قصد العمل للمالك

الحراسة بلا اذن من أحد اعتماداً على ما سبق من دفع أرباب الزرع للحارس سهما معلوماً عندهم لم يستحقوا شيئاً اهـ عـش على مر (قوله بمخلاف طرف العامل الخ) أي بل يكفي العمل وظاهر كلام الامام انها لا ترد بالرد اهـ شرح مر وقال قبل ذلك في محل آخر ومن ثم لو رده أي القبول ثم عمل لم يستحق الا باذن جديد اهـ وقوله وظاهر كلام الامام الخ هذا يخالف قوله ومن ثم لو رده ثم عمل لم يستحق الخ الا أن يحمل قوله ومن ثم الخ على ما لو رد القبول من أصله كما لو قال لا ارد العبد ويحمل قوله انها لا ترد بالرد على ما لو رد العوض وحده كقوله ارده بلا شيء اهـ عـش عليه (قوله لا تشترط له صيغة) أي ولا تشترط المطابقة فلو قال ان رددت القن فلك دينار فقال ارده بنصف دينار استحق الدينار لان القبول لا اثر له اهـ شرح مر (قوله أيضاً لا تشترط له صيغة) أي قبول ظاهره ولو معينا وفيه انه إذا لم يعين العامل لا يتصور فيه صيغة أي قبول العقد فكيف ينفي الشارح الاشتراط مع انه يوم انه متصور في غير المعين واجب بان هذه سالبة تصدق بنفي الموضوع أي فتصدق بعدم الامكان ثم رأيت في شرح مر ما نصه وفي الروضة وأصلها اذا لم يعين العامل لا يتصور قبول العقد وظاهره ينافي المتن وبجواب بان معنى عدم تصور ذلك بعده بالنظر للمخاطبات العادية ومعنى تصوره الذي افهمه الكتاب انه من حيث دلالة اللفظ على كل سامع مطابقة لعمومه صار كل سامع كأنه مخاطب فيتصور قبوله اهـ بحروفه وعبارته متن المنهاج ولا يشترط قبول العامل وان عين انتهت (قوله ان كان الخبر ثقة) لا مانع ان يراد ثقة في ظن العامل اهـ سم على حج اهـ عـش على مر (قوله ولا فهو كالورد عبد زيد الخ) ظاهره ولو اعتقد الراد صدق غير الثقة وقد وجه بان اعتقاد صدق غير الثقة انما يؤثر في جانب المعتدل بالنسبة لا لزوم غيره به لان الشارح الغاء بالنسبة تأمل اهـ شوبري (قوله وفي ذلك اشكال ذكرته مع جوابي في شرح الروض) ضرب عليه بالقلم وكتب عليه هذا المضروب عليه مرجوع عنه في نسخة المؤلف اهـ حل (قوله قسطه من الجمل) فان رده من نصف الطريق استحق نصف الجمل او من ثلثه استحق ثلثه وعمله اذا تساوت الطريق سهوله وحزونه والا كان كانت اجرة النصف ضعف اجرة النصف الآخر استحق ثلثي الجمل اهـ شرح مر (قوله بالسوية) أي فالاشتراك في الجمل على عدد الرؤوس وان تفاوت عملهما لانه لا ينضب حتى يوزع عليه اهـ شرح مر (قوله فله كله أي الجمل ان قصد الآخر الخ) ويؤخذ من كلامهم هنا وفي المساقاة كما افاده السبكي جواز الاستنابة في الامامة والتدريس وسائر الوظائف التي تقبل النيابة أي ولو بدون عذر فيما يظهر ولو لم ياذن الواقف اذا استناب مثله او خيرا منه ويستحق المستناب جميع المعلوم وان اقي المصنف وابن عبد السلام بانه لا يستحقه واحد منهما اذا المستناب يباشر والنائب لم ياذن له الناظر فلا ولاية له اهـ شرح مر وقوله التي تقبل النيابة أي بخلاف ما لا يقبل النيابة كالمفتي لا يجوز له الاستنابة حتى عند السبكي اذ لا يمكن احدا ان يتفقه عنه اهـ حج وكتب عليه سم مانصه اعتمد مر جواز الاستنابة للمفتي ايضا لان المقصود احياء البقعة بتعلم الفقه فيها وذلك حاصل مع الاستنابة وجواز ان يؤخذ من ذلك ان تجوز الاستنابة للايتام المنزلين بمسكاتب الايتام فليتأمل اهـ وفي حاشية شيخنا زى مثل ما اعتمد مر ولكن الاقرب ما قاله حج وقول سم للايتام المنزلين الخ أي بشرط ان يكون يتيما مثله ووقع السؤال في الدرس عما يقع كثير من ان صاحب الخطابة يستناب خطيباً يخاطب عنه ثم ان المستناب يستناب آخر هل يجوز له ذلك ويستحق ما جعل له صاحب الوظيفة ام لا والجواب عنه الظاهر ان يقال فيه ان حصل له عذر منعه من ذلك وعلم به المستناب ودلت القرينة على رضا صاحب الوظيفة بذلك جاز له ان يستناب مثله ويستحق ما جعل له وان لم يحصل له ذلك ولم تدل القرينة على الرضا بغيره لا يجوز ولا شيء له على صاحب الوظيفة لعدم مباشرته وعليه لمن استنابه اجرة مثله من مال نفسه ووقع السؤال فيه ايضا عن مسجد انهدم وتعطلت شعائره هل يستحق ارباب الشعائر المعلوم ام لا والجواب عنه هنا الظاهر ان يقال ان من تمكنه المباشرة مع الانهدام كقراءة حزيه فانه يمكنه ذلك ولو حار كوما استحق المعلوم ان يباشر ومن لا يمكنه المباشرة كبواب المسجد وفرشه استحق كمن اكرهه على عدم المباشرة وهذا كله حيث لم يمكن عودهم والاوجب

نصف الجعل في الصور
الثلاث الاول والاخيرة
وثلاثة ارباع في الرابعة
والخامسة وثلاث في السادسة
(ولاشي الاخر) حيث
لعدم الالتزام له (وقبل
قراخ) من العمل الصادق
ذلك بما قبل الشروع فيه
(للتلزم تغيير) بزيادة او
نقص في الجعل او العمل
كافي البيع في زمن الخيار
وتعيرى هنا وفيما ياتي
بالتلزم اعم من تعيره
بالمالك وحكم التغيير في
العمل من زيادتي (فان كان
التغير بعد شروع) في
العمل (او) قبله و(عمل)
العامل (جاهلا) بذلك (فهو
أجرة) أي أجرة مثله لان
النداء الثاني فسخ الاول
والفسخ من الملتزم في اثناء
العمل يقتضي الرجوع
الى أجرة المثل والحق به
فسخه بالتغير قبل العمل
المذكور فان عمل في هذه
عالم بذلك فله المسمى الثاني
ويستثنى من الاول ما لو علم
المسمى الثاني فقط فله منه
قسط ما عدا بعد علمه فيما
يظهر وان افهم كلام بعضهم
ان له بذلك كل المسمى
الثاني وقولي ان عمل جاهلا
من زيادتي (ولكل) منهما
في الجعل لانها عقد

على الناظر القطع عن المستحقين وعوده ان امكن والا نقل لا قرب المساجد اليه او قوله او خيرا منه اي فيما
يتعلق بتلك الوظيفة حتى لو كانت قراءة جزء مثلا وكان المستنيب عالما لا يشترط في النائب كونه عالما بل يكفي
كونه يحسن قراءة الجزء كقراءة المستنيب له اهـ وقوله ويستحق المستنيب جميع المعلوم اي وللنائب
ما التزم له صاحب الوظيفة وعليه فلو باشر شخص بلا استنابة من صاحبها لم يستحق المباشر لها عوضا لعدم
التزامه له وكذا صاحب الوظيفة حيث لم يباشر لاشي له الا اذا منه الناظر ونحوه من المباشرة فيستحق
لعذره بترك المباشرة ومن هنا يؤخذ جواب حادثة وقوع السؤال عنها وهي ان رجلا يئنه وبين ابن اخيه امامه
شركة بمسجد من مساجد المسلمين ثم ان الرجل صار يباشر الامامة من غير استنابة من ولد اخيه وهو ان ولد
الاخ لاشي له لعدم مباشرته له ولاشي للعلم بزيادة على ما يقابل نصفه المقرر له فيه لان العلم حيث عمل بلا
استنابة كان متبرعا وولد الاخ حيث لم يباشر ولم يستنب لاشي له لان الواقف انما جعل المعلوم في مقابلة
المباشرة فما يخص ولد الاخ يتصرف فيه الناظر لمصالح المسجد فتنبه له فانه يقع كثيرا ووقع من بعض اهل
العصر افتاء بخلاف ذلك فاحذره فانه خطأ اهـ ع ش على م ر (قوله نصف الجعل) وذلك لانه في الصور
الاربعة عمل نصف العمل ولم يعد له من الاخر شي لانه لم يقصده اصلا وقوله ثلاثة ارباعه وذلك لانه عمل
النصف وعادله نصف عمل صاحبه لانه قصده في الصورتين والنصف الآخر مدر وقوله وثلاثة وذلك لانه
عمل النصف وعادله من صاحبه ثلث عمله وذلك سدس يضم للنصف وثلاثة الاخر ان مدر اهـ شيخنا (قوله
في الصور الثلاث الاول) وهي ما اذا قصد العمل لنفسه او للالتزام او لها وقوله والاخيرة وهي ما اذا لم يقصد
شيئا وقوله في الرابعة وهي ما اذا قصد نفسه والعامل وقوله والخامسة وهي ما اذا قصد العامل والملتزم وقوله
في السادسة وهي ما اذا قصد الجميع اهـ حل (قوله وثلاثة ارباعه) اي وذلك لان ما يخص العامل في مقابلة
عمله النصف والنصف الاخر في مقابلة عمل المعاون له وقد اخرج منه للعامل نصفه وهو الربع واذا ضم
الربع الى النصف الذي استحقه العامل كان مجموع ذلك ما ذكره والربع الرابع يبقى للملتزم لعدم من يستحقه
ومثل ذلك يقال في الثلثين فان العامل يستحق في مقابلة عمله النصف وما تبرع به المعاون له ثلث النصف الذي
فضل يضم الى النصف الذي استحقه ومجموعهما الثلثان اهـ ع ش (قوله ولاشي الاخر حيث) معطوف على
كل من قوله فله كله وقوله والا فقسطه والمراد بالآخر غير الذي عينه الملتزم وقوله حيث اذ عين
الملتزم احدهما وفيه ثمان صور الاولى ما اذا قصد الآخر اعانة المعين فقط والسبعة داخلية تحت قوله
والا فقسطه تامل وفي شرح م ر ما نصه وافق الوالد رحمه الله في ولد قرا عند فقيه آخر فطلع عنده سورة اي
قرا عنده شيئا ولو سير اتم طلع عند سورة يعمل لها سرور كالاصاريف مثلا وحصل له فتوح بانه للثاني
ولا يشاركه فيه الاول اهـ (قوله الصادق ذلك الخ) بالنصب صفة للظرف (قوله فان كان للتغير بعد شروع
الخ) اي علم بالاول او جهله وسياتي انه يستثنى صورة الجعل اهـ حل (قوله او قبله وعمل جاهلا الخ) عبارة
شرح م ر وحله فيما قبل الشروع ان يعلم العامل بالتغير فان لم يعلم به فيما اذا كان معينا ولم يعلم به الملتزم فيما اذا
كان غير معين قال الغزالي في وسيطه في نقدح ان يقال يستحق أجرة المثل وهو الراجح كما اقتضاء كلامهما
انتهت قال الشيخ في حاشيته وهذا مخالف لما ياتي في قوله ولو عمل العامل بعد فسخ المالك الخ ووجه المخالفة ان
تغير المالك فسخ على ما ذكره ومع ذلك جعل العامل مستحقا حيث لم يعلم بالتغير اهـ اقول لا مخالفة لاذاك
فسخ لا الى بدل فلم يلم يستحق العامل لان الجاعل رفع الجعل من اصله وهذا فسخ لي بدل فلم يلم يستحق لان
الجاعل وان رفع جعلا فقد اثبت جعلا بدله فلا استحقاق حاصل بكل حال اهـ رشدي على م ر (قوله مالو
علم المسمى الثاني) اي بعد الشروع وقوله فقط اي وجهل المسمى الاول وفيه ان هذا غير عامل فان علمه اي
المسمى الاول كان له القسط من أجرة المثل كما علمت والقسط من المسمى الثاني اهـ حل (قوله وان افهم
كلام بعضهم ان له بذلك كل المسمى) اي لان الغرض تحصيله وقد حصله ويرده ما مر ان العمل قبل العلم تبرع
لاشي فيه اهـ حل (قوله ولكل فسخ) معطوف على قوله للملتزم تغيير فهو مقيد بقيدوه وهو الظرف اي قوله

قبل فراغ وعبارته في شرح البيهجة وبالجواز وسميت ما لم يتم من جانبين أي وسميت الجمالة بالجواز من الجانبين ما لم يتم العمل لأنها تعلّق استحقاق بشرط كالوصية فتفسخ بموت أحدهما وجنونه وإغماؤه ولكل منهما فسخا أما بعد تمام العمل فلا انقساخ ولا فسخ لزوم الجعل انتهت وعبارة شرح مر ويتقسم العقد باعتبار لزومه وجوازه إلى ثلاثة أقسام أحدها لازم من الطرفين قطعا كالبيع والاجارة والسلم والصلح والحوالة والمساقاة والهبة لغير الفروع بعد القبض والخلع ولازم من أحدهما قطعا ومن الآخر على الأصح وهو النكاح فإنه لازم من جهة المرأة قطعا ومن جهة الزوج على الأصح وقد رتبه على الطلاق ليست فسخا ثانيها لازم من أحد الطرفين جائز من الآخر قطعا كالكتابة وكذا الرهن وهبة الأصول للفروع بعد القبض والضمان والكفالة ثالثها جائز من الطرفين كالشركة والوكالة والعارية والوديعة وكذا الجمالة قبل فراغ العمل انتهت (قوله وللعامل أجره الخ) عبارة العباب فله أجره ما عمل قبل الفسخ لا ما عمل بعده وإن فسخ الملتزم وفي المسئلة خلاف ذكره في شرح الروض اهـ ع ش (قوله إن فسخ الملتزم الخ) ولا فرق بين أن يكون ما صدر من العامل لا يحصل به مقصوده أصلا كإبقاء الباقي إلى بعض الطريق أو يحصل به بعضه كما لو قال إن علمت ابني القرآن فلك كذا ثم منعه من تعليمه اهـ شرح مر (قوله ولو باعناك الرقيق) أي لما قبل العتق لا لما بعده والمعتمد عند شيخنا أنه لا شيء له في الاعتاق قال لخروجه عن قبضته فلم يقع العمل مسلما وعند شيخ الاسلام يستحق أجره المثل وكتب أيضا على كلام شيخه وظاهره ولو لما عمله قبل العتق ولا وجه لمنعه اهـ حل وعبارة شرح مر وإن فسخ ولو الملتزم ولو باعناك المردود مثلا كذا قاله الشيخ في شرح منجه والاقرب خلافه فلا يستحق العامل حيث اعتق المالك الرقيق شيئا لخروجه عن قبضته فلم يقع العمل مسلما للمالك اهـ (قوله بمالومات الملتزم في أثناء الخ) ويجب القسط أيضا من المسمى فيما لو مات العامل وتتم وإرثته العمل وإلا فلا اهـ عتاني وعبارة الحلبي ومثل الملتزم ما لو مات العامل في استحقاق القسط كما صرح به حجج انتهت (قوله والعامل ثم تم الخ) أي فلا بد أن يتم العمل للوارث وإلا فلا شيء له ولا شيء له فيما عمله بعد موت الملتزم بخلافه هنا يستحق الأجرة لما مضى وإن لم يتم العمل لأن الملتزم منعه وكتب أيضا أني لأنه لا يستحق القسط إلا أن تم العمل للوارث بخلافه هنا اهـ حل بإيضاح ومنه تعلم أن محل الفرق إنما هو تسبب الملتزم في إسقاط المسمى وعدمه ومنعه من إتمام العمل وعدمه وأما كون العامل تم العمل أو لا فلا مدخل له في الفرق لأنه يصح أن يتمه في صورتين وإن كان إتمامه في صورة الانقساخ شرط في استحقاقه قسط المسمى لما عمله قبل الموت وإتمامه في صورة الفسخ ليس شرط في استحقاق قسط الأجرة لما مضى قبل الفسخ وفي كل من صورتي الفسخ والانقساخ لا يستحق شيئا لما عمله بعدهما وعبارة شرح مر ولا يشكل ما رجحوه هنا من استحقاق أجره المثل بقولهم إذا مات العامل أو المالك في أثناء العمل حيث تفسخ ويجب القسط من المسمى لأن الجاعل اسقط حكم المسمى في مسئلته بخلافه في تلك وما فرق به بعض الشراح من أن العامل في الانقساخ تم العمل بعده ولم يمنعه المالك منه بخلافه في الفسخ محل نظر إذ لا أثر له في الفرق بين خصوص الوجوب من المسمى نارة ومن أجره المثل أخرى كما هو ظاهر للتأمل انتهت (قوله أيضا والعامل ثم تم العمل) قال الشهاب اهـ رشدي أي تنظير مر في عبارته التي رايتها (قوله وإلا فلا شيء له) أي ولو عمل جاهلا يفسخ الملتزم كما يؤخذ من شرح مر وعبارته ولو عمل العامل بعد فسخ المالك شيئا عالما به فلا شيء له أو جاهلا به فكذلك في الأصح انتهت (قوله ولم يحصل غرض الملتزم) بضم الياء وكسر الصاد مع التشديد كذا ضبطه بالقلم اهـ شوبري (قوله لزيادة الملتزم في العمل) أي أو نقصه في الجعل وقوله فله الأجرة أي أجره المثل لما عمل اهـ حل (قوله كما لو تلف مردوده) أي بغير قتل المالك أما إذا تلف بقتل المالك فيستحق العامل القسط اهـ عتاني ويد العامل على المردود إلى رده يد أمانة ولو رفع يده عنه وخلاه بتفريط كان خلاه بمضيعة ضمنه لتقصيره وإن خلاه بلا تفريط كان خلاه عند الحاكم لم يضمنه ونفقته على مالكة فانفق عليه مدة الرد فتبرع إلا أن أذن له الحاكم فيه أو

(وللعامل أجره) أي أجره
مثله (إن فسخ الملتزم) ولو
باعناك الرقيق (بعد شروع)
في العمل كما في القراض
واستشكل لزوم أجره
المثل بما لو مات الملتزم
في أثناء المدة حيث تفسخ
ويجب القسط من المسمى
وأي فرق بين الفسخ
والانقساخ وبجواب بان
الملتزم ثم لم يتسبب في
إسقاط المسمى والعامل ثم
تم العمل بعد الانقساخ
ولم يمنعه الملتزم منه بخلافه
هنا (ولا) بان فسخ
أحدهما قبل الشروع أو
العامل بعده (فلا شيء) له
وإن وقع العمل مسلما كان
شرط له جملا في مقابلة
بناء حائط فبني بعضه
بحضرته لأنه لم يعمل شيئا
في الأولى وفسخ ولم يحصل
غرض الملتزم في الثانية نعم
إن فسخ فيها لزيادة الملتزم
في العمل فله الأجرة (كما
لو تلف مردوده) هو
أعم من قوله الآتي

أشهد عند فقدده يرجع ولو كان رجلا ن ياديه ونحوها فرض أحدهما أو غشى عليه أو عجز عن السير وجب على الآخر المقام معه إلا إن خاف على نفسه أو نحوها فلا يلزمه ذلك وإذا أقام معه فلا جرة له فان مات وجب عليه اخذ ماله وإيصاله إلى ورثته إن كان ثقة ولا ضمان عليه إن لم يأخذه وإن لم يكن ثقة لم يجب عليه الأخذ وإن جاز له ولا يضمنه في الحالين والحاكم يحبس الآبق إذا وجد انتظار السيدة فان أبطأ سيده بأعه الحاكم وحفظ ثمنه فإذا جاء سيده فليس له غير الثمن وإن سرق الآبق قطع كغيره ولو عمل لغيره عملا من غير استئجار ولا جمالة قدفع إليه مالا على ظن وجوبه عليه لم يحل للعامل وعاليه أن يعلمه أو لا أنه لا يجب عليه البذل ثم المقبول هبة لو أراد الدافع أن يهبه منه ولو علم أنه لا يجب عليه البذل ودفعه إليه هدية حل ولو أكره مستحق على عدم مباشرة وظيفته استحق المعلوم كما أقي به التاج القراي واعتراض الزركشي له بأنه لم يباشر مباشرة عليه فكيف يستحق حينئذ رد بانه مستثنى شرعا وعرفا من تناول الشرط له لعذره ونظير ذلك ما عساه البلوى من مدرس يحضره وضع الدرس ولا يحضر أحد من الطلبة أو علم أنه إذا حضر لا يحضرون بل يظهر الجزم بالاستحقاق هنا لأن المسكره يمكنه الاستنابة فيحصل غرض الواقف بخلاف المدرس فيما ذكر نعم إن أمكنه اعلام الناظر بهم وعلم أنه يجبرهم على الحضور فالظاهر وجوبه عليه لأنه من باب الأمر بالمعروف وقد أفاد الولي العراقي ذلك أيضا بل جعله أصلا مقيسا عليه وهو أن الامام أو المدرس لو حضر ولم يحضر أحد استحق لأن حضور المصلي والمتعلم ليس في وسعه وإنما عليه الانتصاب لذلك وافق أيضا فيمن شرط الواقف قطعه عن وظيفته إن غاب فغاب لعذر كخوف طريق بعدم سقوط حقه بغيته قال ولذلك شواهد كثيرة وافقوا إلى الدبجل النزول عن الوظائف بالمال أي لأنه من أقسام الجمالة فيستحقه النازل ويسقط حقه وإن لم يقرر الناظر المنزول له لأنه بالخيار بينه وبين غيره أه شرح مر وقوله ولو أكره مستحق الخ وفي معنى الإكراه فيستحق المعلوم أيضا أمالو عزل عن وظيفته بغير حق وقرر فيها غيره إذ لا ينفذ عزله نعم إن تمكن من مباشرتها فينبغي توقف استحقاق المعلوم عليها أه سم على حج ويؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي أن طائفة من شيوخ العرب بان شرط لهم مرصد على حفر محل معين وفيهم كفاية لذلك وقوة يدهم تقرير بذلك فمن له ولاية التقرير كالباشا وتصرفوا في الطين المرصد مدة ثم إن ملتزم البلد أخرج المشيخة عنهم ظلما ودفعها لغيرهم وهو أنهم يستحقون ذلك وإن كان غيرهم مثاهم في الكفاءة بالقيام بذلك بل أو اكفائهم لأن المذكورين حيث صح تقريرهم لا يجوز إخراج ذلك عنهم وقوله ولا يحضر أحد من الطلبة أي لم يحضر أحد يتعلم منه وليس المراد خصوص المقررين في وظيفة الطلب لأن غرض الواقف إحياء المحل وهو حاصل بحضور غير أرباب الوظائف قال شيخنا العلامة الشوبري ولو شرط الواقف أن يقرأ في مدرسته كتاب بعينه ولم يجد المدرس من فيه أهلية لذلك لسمع ذلك الكتاب والانتفاع به قرا غيره لما مر من أنه إذا تعذر شرط الواقف سقط اعتباره وفعل ما يمكن لأن الواقف لا يقصد تعطيل وقفه أه وقوله وإنما عليه الانتصاب الخ هذا يقتضي أن استحقاقه المعلوم مشروط بحضوره والمتجه خلافه في المدرس بخلاف الامام والفرق أن حضور الامام بدون المقتدين يحصل به إحياء البقعة بالصلاة فيها ولا كذلك المدرس فان حضوره بدون متعلم لا فائدة فيه لحضوره بعد عبثا وقوله بعدم سقوط حقه بغيته أي وإن طال ما دام العذر قائما لكن يبغي أن يحله حيث استناب أو عجز عن الاستنابة أمالو غاب لعذره وقد رعى الاستنابة فلم يفعل فينبغي سقوط حقه لتقصيره وقوله بحل النزول عن الوظائف ومن ذلك الحوامل المقررين فيها فيجوز لمن له شيء من ذلك وهو مستحق له بأن لا يكون له ما يقوم بكفايته من غير جهة بيت المال النزول عنه ويصير الحال في تقرير من اسقط حقه له موكولا إلى نظر من له ولاية التقرير فيه كالباشا فيقرر من رأى لمصلحة في تقريره من المفروغ له أو غيره وأما المناصب الدوائية كالسكتة الذين يقررون من جهة الباشا فيها فالظاهر أنهم إنما يتصرفون فيها بالنسبة عن صاحب الدولة في ضبط ما يتعلق به من المصالح فهو مخير بين إبقائهم وعزلهم ولو بلا جنة فليس لهم يد حقيقة على شيء ينزلون عنه بل متى عزلوا أنفسهم انزلوا وإذا

أستقلوا حقيهم عن شيء لغيرهم فليس لهم العود إليه إلا بتولية جديدة ممن له الولاية ولا يجوز لهم أخذ عوض على نزولهم لعدم استحقاقهم لشيء ينزلون عنه بل حكمهم حكم عامل القراض من غزل نفسه من القراض انزل قافهم فانه نفيس اه ع ش عليه (قوله او هرب قبل وصوله) اي او غصب ولو لم يجد العامل المالك سلم المردود الى الحاكم واستحق الجعل فان لم يكن حاكما شهدوا استحقاقه اي وان مات او هرب بعد ذلك اه شرح مر (قوله لانه لم يرد) والاستحقاق متعلق بالرد ويخالف موت اجير الحج في اثناء العمل فانه يستحق من الاجرة بقدر ما عمله في الاصح لان القصد بالحج الثواب وقد حصل للحج جوج عنه الثواب ببعض والقصد هنا الرد ولم يوجد اه شرح مر (قوله وكذا تلف سائر محال الاعمال) اي فانه لا شيء للعامل كافي الجمالة على بناء حائط فانهدم او خياطة ثوب فاخترق بعد ان خاطه وتعلم العبد شيئا فمات العبد اه شيخنا (قوله نعم ان وقع العمل مسلما الخ) ذكر هذا دون ما اذا فسخ العامل يفيد وقوع العمل مسلما لا اثر له اذا فسخ العامل وله اثر اذا لم يفسخ وحصل موت اه سم (قوله وظهر اثره الخ) الظاهر انه عطف تفسير لقوله وقع العمل مسلما (قوله استحق الاجرة) فيه انه ينافيه قوله فلا شيء له وان وقع العمل مسلما واجيب بانه لا ينافيه لانه فيما تقدم فسخوه هنا لا فسخ اه شيخنا وعبرة العنان لان التقصير بالفسخ جاء من جهته مع تمكنه من تمام العمل بخلافه هنا انتهت فاذا اخاط نصف الثوب او بنى نصف الحائط بحضرة المالك ثم احترق الثوب او انهدم الحائط استحق القسط لانه لا تقصير منه بخلاف ما لو ترك العمل كما تقدم اه حل (قوله كما اوضحته في شرح البيهقي وغيره) عبارة هنا لا ولا يستحق من لم يكمل العمل كان رد الا بق فمات على باب دار ماله او غصب او هرب اذ لم يحصل شيء من المقصود بخلاف ما اذا اكرت من يبيع عنه فاتي ببعض الاعمال ومات حيث يستحق من الاجرة بقدر ما عمل وفرقوا بينهما بان المقصود من الحج الثواب وقد حصل ببعض العمل وهذا لم يحصل شيئا من المقصود فلو اخاط نصف الثوب فاخترق او بنى بعض الحائط فانهدم فلا شيء له ذكره في الروضة عن الاصحاب ومحل اذالم يقع العمل مسلما والا فله اجرة ما عمله لقوله فيها كما صلوا قال ان علبت هذا الصبي القرآن فلك كذا فعمله بعضه ثم مات الصبي استحق اجرة ما عمله لو قوعه مسلما بالتعليم بخلاف رد الا بق واقوله القمري لو تلف الثوب الذي خاط به بعضه او الجدار الذي انهدم بعضه بعد تسليمه الى المالك استحق اجرة ما عمل اي بقسطه من المسمى وكذا يقدر مثله فيما قبلها ليوافق قول ابن الصباغ والمتولى في مسئلة القمري يستحق من المسمى بقدر ما عمل وقول الشيخين لو قطع العامل بعض المسافة لرد الا بق ثم مات المالك فرد له الوارث استحق من المسمى بقدر عمله في الحياة وقولها في الاجارة في موضع لو خاط بعض الثوب واحترق وكان بحضرة المالك او في ملكه استحق اجرة ما عمل بقسطه من المسمى لو قوع العمل مسلما وفي موضع آخر لو اكرت الخياطة ثوب فخاط بعضه واحترق وقلنا يفسخ العقد فله اجرة مثل ما عمله ولا فقسطه من المسمى او لحل جرة فزلق في الطريق فانكسرت فلا شيء له والفرق ان الخياطة تظهر على الثوب فوقع العمل مسلما بظهور اثره والحل يظهر اثره على الجرة وبما قالاه علم انه يعتبر في وجوب القسط في الاجارة وقوع العمل مسلما وظهور اثره على المحل ومثلها الجمالة انتهت ونقلها من بالحرف وقال بعدها ومن ثم لو نهب المحل او غرق في اثناء الطريق لم يجب القسط لان العمل لم يقع مسلما للمالك ولا ظهر اثره على المحل بخلاف ما لو ماتت الجمال مثلا وانكسرت السفينة مع سلامة المحمول كما اقي بذلك الوالدرحه الله تعالى اه (قوله ولا للثبوت ايضا) كالواثق باذن المالك او الحاكم قال مر ونفقت على ماله فان انفق عليه مدة الرد فترع الا ان اذن له الحاكم فيه او اشهد عند قدومه ليرجع اه بحروقه فان تعذر اذن الحاكم والاشهاد لم يرجع وان قصد الرجوع اه قل على الخطيب (قوله انكر شرط جعل) كان قال ما شرطت الجعل او شرطته في عبد آخر وقوله او ردا كان قال لم تردوا انما رده غيرك او رجع بنفسه لان الاصل عدم الرد والشرط براءة ذمته فلو اختلفا في بلوغه التداية فالقول قول الراد يمينه كالواختلفا في

(او هرب قبل وصوله)
لما لك فانه لا شيء له لانه لم
يرده وكذا تلف سائر محال
الاعمال نعم ان وقع العمل
مسلما وظهر اثره على المحل
استحق الاجرة كما اوضحته
في شرح البيهقي وغيره ولا
يجب له لا سقياته (لجعل
لانه انما يستحقه بالتعليم
ولا للثبوت ايضا كما شمله
كلامي بخلاف قول الاصل
لقبض الجعل (وحلف
ملتزم انكر شرط جعل
ارردا) فيصدق لان
الاصل عدمه فان اختلفا في

سماع ندائه اه شرح مر (قوله أو قدر مردود) كان قال شرطت مائة على رد عبد بن فقال العامل بل على
 رد هذا فقط اه شرح مر (قوله وكتاب القراض) اى وكما علم من كتاب القراض وعبارته هناك ولو اختلفا
 في القدر المشروط له كان قال له شرطت لى النصف فقال المالك بل الثلث ثم اتفقا كما اختلفا المنبايعين في قدر
 الثمن وله اى للعامل بعد الفسخ اجرة عملهم للمالك الربح كما يؤخذ ذلك من باب الاختلاف في كيفية العقد اه
 والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما
 كثيرا والحمد لله رب العالمين وقد تم الجزء الثالث من حاشية شرح المنهج لشيخ الاسلام زكريا
 الانصارى جمع الفقير إلى الله سبحانه وتعالى سليمان الجمل العجيل عامه الله بطفه
 وأعانه على اكمله بمنه وكرمه ويتلوه بعون الله الكلام على ربيع الفرائض
 نسأل الله تعالى ان يعين عليه وعلى ما بعده آمين وكان الفراغ من
 تحرير يوم الثلاثاء لسبع عشرة بقين من جمادى الاولى من
 شهر سنة ١١٤٨ الف ومائة واربعة وثمانين من
 الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلاة
 والسلام وصلى الله على سيدنا محمد
 وعلى آله وصحبه وسلم
 آمين

استحقاق في قدر جعل او
 قدر من كود ثم اتفقا والعامل
 اجرة المثل كما علم من باب
 الاختلاف في كيفية العقد
 وكتاب القراض والله
 سبحانه وتعالى اعلم

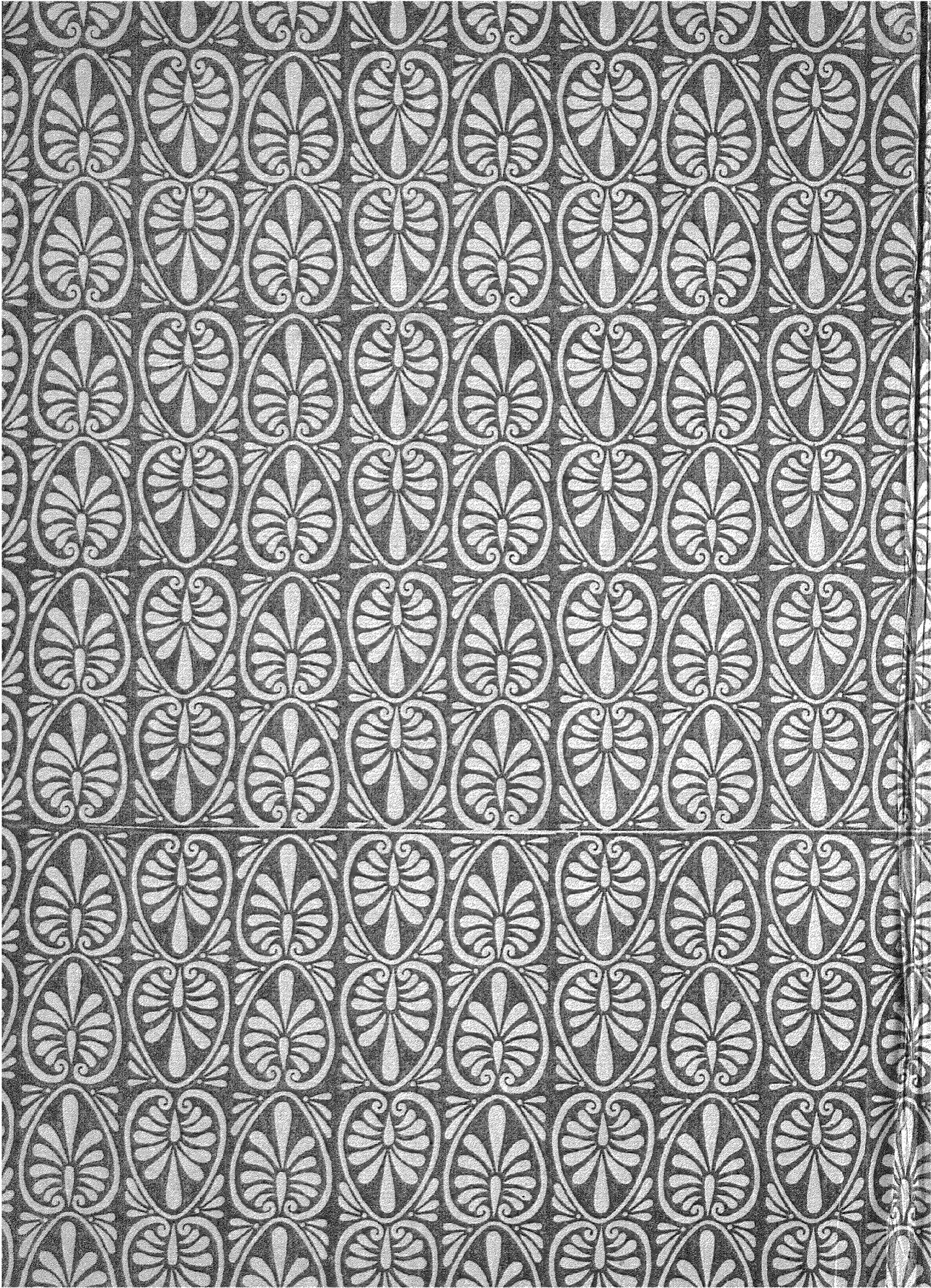
(تم الجزء الثالث من حاشية العلامة الشيخ سليمان الجمل على شرح المنهج لشيخ)
 (الاسلام زكريا الانصارى ويليه الجزء الرابع أوله كتاب الفرائض)



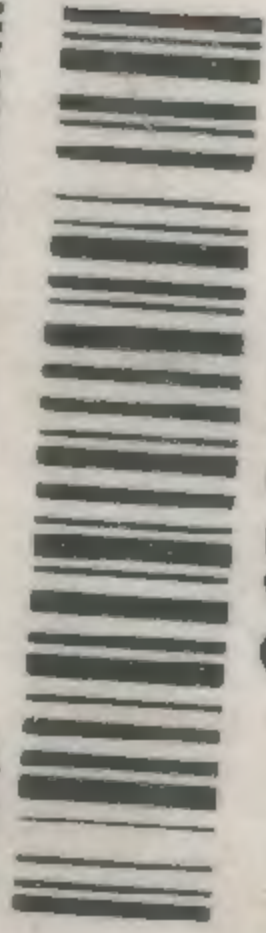
(فهرست الجزء الثالث من حاشية العلامة الجمل على شرح المنهج)

صفحة	صفحة
٤١٨ فصل في حكم الوكالة	٢ كتاب البيع
٤٦٧ كتاب الاقرار	٤٤ باب الربا
٤٤٠ فصل في بيان أنواع من الاقرار	٦٧ باب فيما نهى عنه من البيوع وغيرها
٤٤٧ فصل في الاقرار بالنسب	٨٥ باب فيما نهى عنه من البيوع وغيرها
٤٥١ كتاب العارية	٨٥ فصل فيما نهى عنه من البيوع نهي الخ
٤٦٠ فصل في بيان ان العارية غير لازمة	٩٤ فصل في تفريق الصفقة
٤٦٩ كتاب الغصب	١٠١ باب الخيار
٤٧٦ فصل في بيان حكم الغصب	١٠٩ فصل في خيار الشرط
٤٨٣ فصل في اختلاف المالك والغاصب	١٢٠ فصل في خيار العيب
٤٩٠ فصل فيما يطراً على المغصوب	١٥٧ باب في حكم المبيع ونحوه قبل القبض وبعده
٤٩٧ كتاب الشفعة	١٧٧ باب التولية والاشراك والمراجعة والمحاطة
٥٠٥ فصل فيما يؤخذ به الشقص المشفوع	١٨٥ باب بيع الاصول والثمار
٥١٢ كتاب القراض	٢٠٠ فصل في بيان بيع الثراخ
٥١٦ فصل في أحكام القراض	٢١٠ باب الاختلاف في كيفية العقد
٥٢١ فصل في بيان القراض جائز الخ	٢١٨ باب في معاملة الرقيق
٥٢٣ كتاب المساقاة	٢٢٥ كتاب السلم
٥٢٧ فصل في بيان ان المساقاة لازمة الخ	٢٤٧ فصل في بيان أداء غير المسلم فيه عنه
٥٣١ كتاب الاجارة	٢٥٤ فصل في القرض
٥٤٩ فصل فيما يجب بالمعنى الآتي	٢٦٢ كتاب الرهن
٥٥٢ فصل في بيان غاية الزمن	٢٨٥ فصل فيما يترتب على لزوم الرهن
٥٥٧ فصل فيما يقتضى الانقضاء	٣٠٠ فصل في الاختلاف في الرهن
٥٦١ كتاب احياء الموات	٣٠٥ فصل في تعلق الدين بالتركة
٥٦٨ فصل في بيان حكم المنافع المشتركة	٣٠٨ كتاب التفليس
٥٧٢ فصل في بيان حكم الاعيان المشتركة	٣١٤ فصل فيما يفعل في مال المحجور عليه الخ
٥٧٥ كتاب الوقف	٣٢٢ فصل في رجوع المعامل للتفليس
٥٨٤ فصل في أحكام الوقف اللفظية	٣٣٤ باب الحجر
٥٨٧ فصل في أحكام الوقف المعنوية	٣٤٥ فصل فيمن يل الصبي الخ
٥٩١ فصل في بيان النظر على الوقف وشرط الناظر	٣٥٠ باب الصلح
٥٩٣ كتاب الهبة	٣٥٨ فصل في التزام على الحقوق المشتركة
٦٠٢ كتاب اللقطة	٣٧٠ باب الحوالة
٦٠٥ فصل في بيان حكم لقط الحيوان الخ	٣٧٧ باب الضمان
٦١٣ كتاب القبط	٣٩٢ كتاب الشركة
٦١٦ فصل في الحكم باسلام القبط الخ	٤٠٠ كتاب الوكالة
٦١٨ فصل في بيان حرية القبط ورقة واستلحاقه	٤٠٨ فصل فيما يجب على الوكيل في الوكالة المطلقة
٦٢١ كتاب الجمالة	٤١٢ فصل فيما يجب على الوكيل في الوكالة المقيدة





Bibliotheca Alexandrina



0428826